

# الفتاوى الهندية

في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان

تأليف

العلامة الهمام مولانا الشيخ نظام

وجماعة من علماء الهند الأعلام

الجزء الرابع

وبهامشه

فتاوى قاضيان والفتاوى البرازية

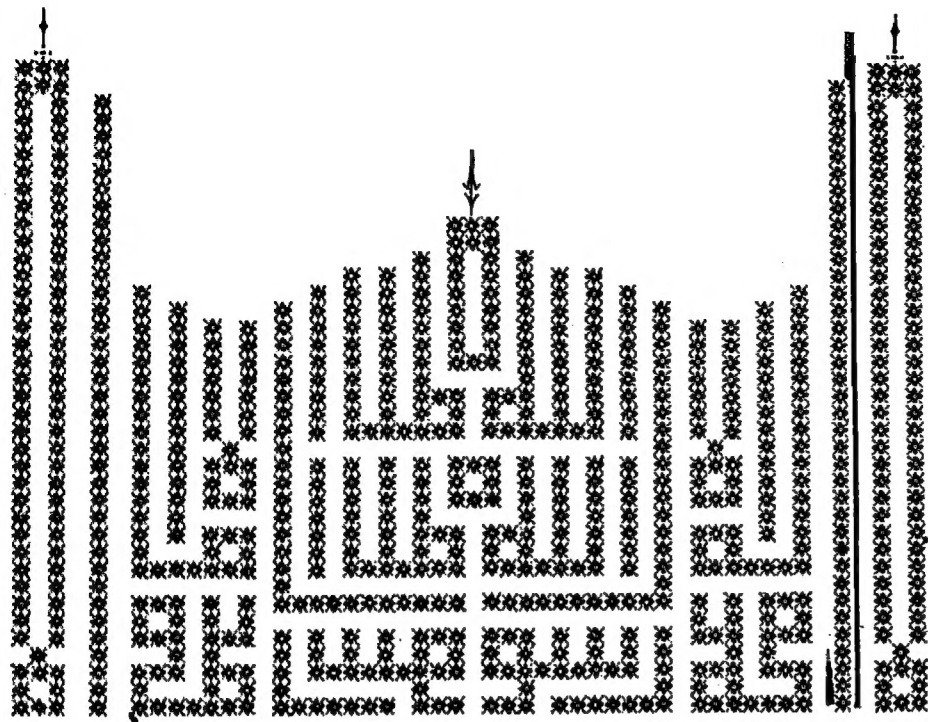
دار صادر  
بيروت











(كتاب الدعوى وهو مشتمل على أبواب)

(الباب الاول)

في تفسيرها شرعا وركنها وشروط جوازها وحكمها وأنواعها ومعرفة المدعى من المدعى عليه (أما تفسيرها شرعا وهو ركنها) فهي إضافة الشيء إلى نفسه حالة المنازعة بأن يقول هذه العين لي هكذا في محيط السرخسي (وأما شروط صحتها) (١) فمنها عقل المدعى والمدعى عليه فلا تصح دعوى المجنون والصبي الذي لا يعقل حتى لا يلزم الجواب ولا تسمع البيعة \* ومنها حضرة الخصم فلا تسمع الدعوى والبيعة إلا على خصم حاضر إلا إذا التمس بذلك كتابا حكما للقضاء به فيجيبه القاضي إليه فيكتب إلى القاضي الغائب الذي بطريقه الخصم باسمه من الدعوى والشهادة بقضى عليه هكذا في البدائع \* ومنها أن يكون المدعى به شيئا معلوما وأن يتعلق به حكم على المطلوب حتى لو كان المدعى به مجهولا أو لا يلزم على المطلوب شيء فهو أن يدعى أنه وكيل هذا الخصم الحاضر في أمر من أموره وأنكر الأمر فان القاضي لا يسمع دعواه هكذا في النهاية \* ومنها مجلس القضاء فالدعوى في غير مجلس القضاء لا تصح حتى لا يستحق على المدعى عليه جوابه هكذا في الكافي \* ومنها أن تكون بلسانه عينا إذا لم يكن به عذرا لا إذا رضى المدعى عليه بلسان غيره عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما ليس بشرط حتى لو وكل المدعى رجلا بالخصومة من غير عذر ولم يرض به المدعى عليه لا تصح دعواه عنده حتى لا يلزم الجواب ولا تسمع البيعة وعندهما تصح حتى يلزم وتسمع هكذا في البدائع \* وإن كان المدعى عاجزا عن الدعوى عن ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويدعى منها قسم ولو كان لسانه غير لسان القاضي يأخذ من رجاء كذا في فتاوى قاضيان \* ومنها عدم التناقض في الدعوى لأنفسه والحرية وهو أن لا يسبق منه ما يناقض دعواه كالأمر بالملك ثم ادعى الشراء منه قبله لا بعده أو مطلقا كذا في البحر الرائق

(١) مطلب شروط صحة الدعوى

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
 جمد المن دعا الى دار السلام  
 بمحمد عليه أفضل الصلاة  
 والسلام شارع أحكام  
 الاسلام ناهج نهج الحلال  
 والحرام (وبعد) فهذا  
 مختصر في بيان تفرعات  
 الاحكام على وجه الايقان  
 والاحكام جمعه أستاذنا  
 العلامة قدوة العلماء العظام  
 وزبدة الفضلاء الكرام  
 الحائز قصبات السبق في  
 مضمار العلوم الشرعية  
 والاحكام والغائص على  
 غرر الفرائد من بحار شريعة  
 سيد الانام حافظ الملة  
 والدين محمد بن محمد الكردي  
 عمراقه بدوام أيامه رباع  
 الاسلام وأضحك رياض  
 الشرع سكا اقلامه الى يوم  
 القيام ذاك رافيه خلاصة  
 نوازل الايام ومختارات  
 المشايخ الكرام على  
 رأي نعمان بن ثابت الامام  
 وأصحابه الغر الكرام ليكون  
 عوناً لمن تصدى للافتاء  
 باللسان والاقلام وسببا  
 للخلاص يوم تزل فيه  
 الاقدام والله أعلم

(كتاب الطهارة)

(تسعة فصول)

(الاول في الاطعمة)

(نوع في الجاري) وهو

ما يذهب بثبته لكن ان غف

جز به توجه الى المورد ولوالى

المخدران لم يوال بين غرتين

حتى يذهب السجل اولاص

والالا كما لو سد فوقه وتوضا بالباقي جاز ان لم يتكرر الاستعمال \* يكره البول فيه

\* ومنها

ولا يفعله الا جاهل فان فعله هو اولى جيفة ان ظهر أثره منع والا لعدم الاستقرار (٣) بالجري وفي مكان اخر لا يعرف القرار

الا بالمشاهدة جري على جيفة أو سطح نجس ان كان يلاق أكثر النجس أو ساواه فنجس وان أقل فلا وكذا بطن النهر - ان نجسا لكنه لو جرى في النهر ماء كثير لا يرى ما تحته فهو طاهر وان كان بطن النهر نجسا وكذا لو جرى ماء الثلج على الشارع النجس وصار بحال لا يرى أثره انا أن طاهر ونجس صافا متزجاف الهواء أو على الأرض أو صب على يده ماء عذبة فامتزج بالبول قبل وصوله الى اليد فهو طاهر للاتاقاته حال الجري (نوع في البئر) - خروج الواقع في البئر حيا أو دمية مستحيما بالماء فلا نزع والا فالكل وعن الامامان المستثنى لو محدثا فعشرون ولو جنبا فاربعون ولو حيوانا أصاب فمعتبر سوره ان نجسا أو مشكوكا فالكل كالكلب والخنزير والجماد وان مكروها يستحب نزع عشرة أو عشرون ولو طاهرا فلا نزع الا في الفأرة أو الهرة اذا فرت من هرة أو كلب فالكل البول غالبا فاشبهه ذنب الفأرة أو الهرة الواقعة فيه لشموع البله - واذا لم يمتلي من البول لصفه عند النزع يحكم بنزع الكل - دلو يضع عليه الصبيان وأهل الرستاق أيديهم لا نجس للشك - الدلو والرشا وعروة الكوز والحب تطهر بطهارة

ومن هنا أن يكون المدعى يحتمل الثبوت حتى لو قال بان لا يولد مثله لمثله هذا لا يسمع دعواه كذا في البدائع (وأما حكمها) (١) فاستحقاق الجواب على الخصم نعم أولا فان أقرب ثبوت المدعى به وان أنكره يقول القاضي للمدعى لا يثبت فان قال لا يقول لا يثبت عليه ولو سكت المدعى عليه ولم يجبه بلا أو نعم فالقاضي يجعله منكرا حتى لو أقام المدعى البينة تسمع كذا في محيط السرخسي (وأما أنواعها) (٢) فثنتان دعوى صحيحة ودعوى فاسدة (فالصحيحة) ما تعلق بها أحكامها وهي - مضار الخصم والمطالبة بالجواب وجوب الجواب واليمين اذا أنكر والا يثبت بالبينة ولزوم احضار المدعى (والفائدة) ما لا تعلق بها الاحكام هكذا في الكافي \* لو كانت الدعوى غير صحيحة فادعى المدعى عليه الدفع هل يسمع منه (٣) وهل يمكن اثبات دفعه من غير تصحيح الدعوى اختلف المشايخ فيه وفي كتاب الرجوع عن الشهادات ما يدل على أن مدعى الدفع يطلب تصحيح الدعوى ثم اثبات الدعوى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي (وأما معرفة المدعى من المدعى عليه) (٤) فهي أن المدعى من لا يجبر على الخصومة اذا تركها او المدعى عليه من يجبر على الخصومة وهذا دعاء صحيح وقال محمد رحمه الله في الاصل المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح لكن الشأن في معرفته والترجيح بالفقه عند الخذاق من اصحابنا رحمه الله تعالى لان الاعتبار للعاني دون الصور والمباني فان المودع اذا قال رد دت الوديعة فالقول له مع اليمين وان كان مدعى الرد ضرورة لانه ينكر الضمان هكذا في الهداية

### الباب الثاني فيما تصح به الدعوى وما لا يسمع وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول فيما يتعلق بالدين) ان كان المدعى به ديناً ذكر أنه بطالبه به هكذا في الكافي \* ولا تصح الدعوى فيه الا بعد بيان القدر والنس والصفة هكذا في فتاوى قاضيان \* فان كان مكلفا فاما تصح الدعوى اذا ذكر المدعى حنسه أنه حنطة أو شعير فان ذكر أنه حنطة يذ كر نوعها انما اسقية أو برية خريفة أو برية وصفها \* كندم سفيده أو كندم سرخه وانما جديدة أو وسط أو رديئة وقد رها بالكيل فيقول كذا أقفر وايد كر بقفر كذا الان التفزان تتفاوت في ذاتها كذا في الذخيرة \* ويذ كر سبب الوجوب كذا في المحيط \* فتاوى عشرة أقفر حنطة ديناً عليه ولم يذ كر بأي سبب لا تسمع كذا في خزنة المفتين \* ويذ كر في السلم شرائط صحته ولو قال بسبب السلم الصحيح ولم يبين شرائط صحة السلم كان القاضي الامام شمس الاسلام محمود الاوزجندى رحمه الله تعالى ينفي صحته واوغر من المشايخ لا يقفون بصحتها وفي دعوى البيع بان قال بسبب بيع صحيح صحته الدعوى بلا خلاف وعلى هذا كل سبب له شرائط كثيرة لا بد من تعداد الشرائط لصحة الدعوى عند دعاة المشايخ وان لم تكن له شرائط كثيرة يكتفى بقوله بسبب صحيح كذا في الظهيرية \* ويذ كر في القرض القبض وصرف المستقرض ذلك الى حاجة نفسه ليسير ذلك ديناً عليه بالاجماع وكذلك يذ كر في دعوى القرض أنه أقرضه كذا من مال نفسه كذا في الذخيرة \* قال صدر الاسلام لا يشترط بيان مكان الايقاع في القرض وتعيين مكان العقد كذا في الوجيز للكردي \* رجل ادعى على آخر كذا ما لا يسبب ٣ حسابي كه ميان ايشان استذ كر هذا السبب ليس بصحيح لان الحساب ليس بسبب لوجوب المال كذا في الخلاصة \* وان كان وزيا فاما تصح الدعوى اذا بين الجنس بان قال ذهب أو فضة فان قال ذهب فان كان مضروبا يقول كذا وكذا ديناراً ويذ كر نوعه أنه بخاري الضرب أو نيسابوري الضرب أو ما أشبه ذلك هكذا في المحيط \* وفي دعوى الدنانير لا بد أن يقول ٤ ددي أو دهمي كذا في الخلاصة \* قالوا وينبغي أن يذ كر صفته أنه جيد أو وسط أو رديء كذا في المحيط \* وهذه الدعوى ان كانت بسبب البيع فلا حاجة الى ذكر الصفة اذا كان في البلد نقد واحد معروف الا اذا كان قد مضى من وقت

مطلب بيان حكم الدعوى مطلب أنواع الدعوى مطلب هل تقبل دعوى الدفع بعد الدعوى الفاسدة مطلب معرفة المدعى من المدعى عليه

(٢) حنطة بيضاء أو حنطة حراء (٣) بسبب حساب بينهم (٤) أعطيت عشرة أو وضعت عشرة

البئر واليد وتخليل النهر جعل يثر بالهرة يثر ماء ان حفر من تحت وجوانبه ما يزل به أثر النجاسة المتشرب فيه فهو طاهر والا وينبغي أن

يكون بعد أحدهما من الآخر ستة أذرع وفي (٤) بعض الكتب عشرة أذرع حكاه من صاحب الشريعة عليه الصلاة والسلام وكذا

بين بئر الماء والمغتسل والتعويل على نفوذ الأثر \* لزوم نزع عشرين فنزح دلو وأعاد فيه ينزح الواجب أولا ولو في أخرى فعشرون وإن الثاني فنسعة عشر وإن الثالث فثمانية عشر لأن الماء يأخذ حكم المحل حال اللقاء في الأظهر \* نزح عشرين غار الباقي أو الكيل قبل الترخيم عاد ظهر نزول الماء حتى لو حفر طينه يصل عليه \* نزح بعضا لم يزل نزح كله ولم ينزف ثم غرز الماء حتى كثرت من الأول نزح قدر المتروكة لا الزائدة \* وفي الفارة الزائدة على الفرد إلى الأربع عشرون وإلى السبع وخمسون وإن زاد عليه فالكيل كذا عن الإمام الثاني وبازائه الدلو الأخير عن رأسه يطهر البئر قبل إفراغ الدلو بالفضل عن وجه الماء قبل الإخراج خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وقيل الفضل عن وجه الماء لا يظهر بالإجماع \* والسريين يقسمه وعن الثاني لأبالي بثنتين يطلع به فيه كالبرتين وكله لبول سنور ومن ماء مستعمل ينزح عشرون سوى المصوب عند محمد رحمه الله تعالى والكل عندهما ماتت فارة في طشت وألقا فيه فعشرون وإن في دث فالتقيا نزح الأكثر من ماء الجلب والجلب وقال الثاني مثل ما الجلب وثلاثون ولو في سمن جامد يعني لا ينضم بعضه بعضا قورما حوله والباقي طاهر وإن ما عاينت تقع في غير الأكل كدبغ به واستصباح لكن بعد الدبغ به يغسل الجلد ثلاثا

البيع إلى وقت الخصومة زمان طويل بحيث لا يعلم نفسه البلد في ذلك الوقت فينشأ لادمن بيان أن نقد البلد في ذلك الوقت كنف كان وبان صفته بحيث كان تقع المعرفة من كل وجه كذا في الذخيرة \* إن كان في البلد نقود مختلفة والكيل في الرواج على السواء ولا صرف للبعض على البعض يجوز البيع ويعطى المشتري البائع أي النقدين شاء إلا أن في الدعوى يعين أحدهما وإن كان الكل في الرواج على السواء وللبعض صرف على البعض كما كانت الغطر بقيمة والعداية في ديارنا قبل هذا لا يجوز البيع إلا بعد بيانه وكذا لا تصح الدعوى من غير بيانه كذا في المحيط \* وإن كان أحدهما النقدين أروج ولا ترفضل فالعقد جائز ونصرف إلى الأروج ورأيت بخط الاستروشنى إذا كان في البلد نقود وأجدها أروج لا تصح الدعوى ما لم يبين كذا في الفصول العبادية \* وإن كانت الدعوى بسبب القرض والاستهلاك فلا بد من بيان الصفة على كل حال كذا في النهاية \* وإن ذكر كذا ديناراً نيسابورياً منتهداً ولم يذكر الجيد فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا حاجة إلى ذكر الجيد مع ذلك وهو الصحيح ولو ذكر الجيد ولم يذكر المنتقد فالدعوى صحيحة كذا في المحيط \* وعند ذكر النيسابوري أو البخاري لا حاجة إلى ذكر الأحمر لأن النيسابوري والبخاري لا يكون كل منهما إلا أحمر ولا بد من ذكر الجيد وعليه عامة المشايخ وفي فتاوى النسفي إذا ذكر أحمر خالصاً ولم يذكر الجيد كفاه ولا بد من ذكر أنه من ضرب أي وال عند بعض المشايخ وبعض مشايخنا لم يشترطوا ذلك وأنه أوسع والأول أحوط كذا في الذخيرة \* وإن لم يكن الذهب مضموناً ولا بد من ذكر في الدعوى كذا ديناراً أو مثقالاً فإن كان خالصاً من الغش يذ كر ذلك وإن كان فيه غش ذكره نحو الدهني أو الدهني أو ما أشبه ذلك كذا في الظهيرية \* وإن كان المدعى به نقرة وكانت مضمونة ذكر نوعها وهو ما أضاف إليه وصفها أنها جيدة أو وسط أو رديئة ويذكر قدرها أنه كذا درهم أو وزن سبعة كذا في المحيط \* وإن كان المدعى به دراهم مضمونة والغش فيها غالب إن كان يتعامل بهم أو زنا يذ كر نوعها وصفها ومقدار وزنهم وإن كان يتعامل بهم أعدد يذ كر عددها كذا في الظهيرية \* وإن كانت غير مضمونة بلا غش يذ كر أنها خالصة ونوعها كقولهم نقرة فرنج أو الروس أو الطمغابى وصفها أنها جيدة أو رديئة وقيل إذا ذكر أنهم أطمغابى مثلاً لا حاجة إلى ذكر الجودة والرداء ولا يكتفى بمجرد قوله أنها نقرة أيضاً ما لم يذ كر نقرة طمغابية أو كليجة كذا في الوجيز للكردرى \* ويذكر قدرها كذا درهم كذا في المحيط \* لو ادعى الخنطة أو الشعر بالامناء فاختار الفتوى أنه يسأل المدعى عن دعواه فإن ادعى بسبب القرض والاستهلاك لا يفتى بالصحة وإن ادعى بسبب بيع عيين من أعيان ماله بخنطة في الذممة أو بسبب السلم يفتى بالصحة هكذا في الذخيرة \* وإن ادعى مكابله حتى تحقت الدعوى بلا خلاف وأقام البينة على إقرار المدعى عليه بالخنطة أو الشعر ولم يذ كر الصفة في إقراره قبلت البينة في حق الجبر على البيان لا في حق الجبر على الأداء كذا في المحيط \* وفي النذرة والمج يعتبر العرف كذا في الفصول العبادية \* إذا ادعى الدقيق بالفضير لا تصح متى ذكر الوزن حتى صحت دعواه لا بد أن يذ كر ٣ خشك أرد وشسته ويذكر مع ذلك ٤ بخته أو نابخته والجودة والوساطة والرداء هكذا في الظهيرية \* وإذا ادعى على آخر مائة عدلية غصبا وهي منقطعة عن أيدي الناس يوم الدعوى ينبغي أن يدعى قيمته غير أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعتبر القيمة يوم الدعوى والخصومة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يوم الغصب وعند محمد رحمه الله تعالى يوم الانقطاع ولا بد من بيان سبب وجوب الدراهم في هذه الصورة كذا في الذخيرة \* وفي دعوى الدين على الميت إذا ذكر أنه مات قبل آدمي من هذا الدين وخلف من التركة في يده أو لاهورثة ما بقي بقضاء هذا الدين وزيادة ولم يذ كر أعيان الورثة تسع فيما عليه الفتوى لكن لا يحكم بأداء الدين على الوارث ما لم تصل إليه التركة فإن أنكر وصول التركة إليه وأراد إثباته لا يتمكن من ذلك إلا بد كر أعيان التركة على وجهه يحصل به الإعلام كذا في الوجيز للكردرى في نوع من الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى \* وفي الدين لو

٢ العشرة تسعة أو العشرة ثمانية ٣ دقيق مخنول أو غيره مخنول ٤ مخبوز أو غيره مخبوز

ادعى



والمتر بغير وباعه باعلام ولو بلا بيان خير المشتري لنقص في النفع وكذا لحم الحمار (٥) لومذ كاة ينفع به في غير الاكل عظم

نجس وقع فيه وتعذر اخراجه  
يجعل نزع السكك كفسل  
العظم والدلو المتحرق ان  
نزع به وبقي أكثر ما فيه  
اعتد به والا لا \* لزمن نزع كله  
وزاد قيل ينزع الكل وقيل قدر  
اللازم وان الوقوع (نوع  
في الحياض) الكبير عشر  
في عشر ولومذ قرا فتمالية  
وأربعون بذراع السكر باس  
أقصر من المساحة باصبع  
قائمة وكلاهما سبع قبضات  
والاصح ذراع كل مكان  
وزمان يسرا على الناس  
وعقمان لا ينحسر بالاعتراف  
وقيل أن لا تصل اليد الى  
الارض \* ولو وقعت فيها  
فجاسة مرسية تسد مكان  
الوقوع اتفاقا وتوضا معا وراه  
ويبرك نجسا في خمس وقيل  
اقل من عشر في عشر وغيرها  
كهسي عند مشايخ عراق  
ومشايخ بلخ وعلماء بخاري  
جوزوا الوضوء ولو من موضع  
الوقوع \* السرخسي استثنى  
فيه لا يتوضأ قبل تحريكه  
والامام الحنفي في شرط التحريك  
عند سقوط غسالة الوجه أيضا  
وعليه الهندواني والباقون  
جوزوا قبيل التحريك  
كالجاري اذا نقص من عشر  
في عشر لا يتوضأ فيه بل  
يعترف منه ويتوضأ في خارجه  
\* أعلاه ضيق لا يساويه  
واسفله عشر في عشر يتوضأ  
من اسفله اذا بلغ الماء اليه  
لامن اعلاه وجعل كل  
المانع وقع الآن ولو كان

ادعى المدينون أنه بعث كذا من الدراهم اليه أو قضى فلان دينه بغير أمره صحت الدعوى ويحلف ولو ادعى  
عليه قرض ألف درهم وقال اليك بيد فلان وهو مالي لا تسع دعواه كافي العين كذا في الخلاصة \*  
وفي دعوى المال بسبب الكفالة لا بد من بيان السبب وكذا يدكر قبول المكفول له في مجلسها أما لو قال  
قبلا في مجلسه فلا يصح وكذا لو ادعت المرأة بعد وفاة زوجها على ورثته ما لا تصح بالبيان السبب قالوا  
وفي دعوى لزوم المال بسبب البيع والاجارة ونحوها من التصرفات لا بد أن يقول كان ذلك بالطوع وحال  
نفاذ تصرفاته له عليه لتصح دعوى الوجوب كذا في الوجيز للكردي \* وفي دعوى مال الاجارة المفسوخة  
بموت الاجرا اذا كانت الاجرة دراهم أو عدالية ينبغي أن يذكر كذا دراهم كذا عدالية راجعة من وقت العقد  
الى وقت الفسخ كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر عشرة دراهم عند القاضي وقال لي عليه عشرة دراهم  
ولم يزد على هذا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم الدعوى صحيحة وقال بعضهم لا تصح ما لم يقل للقاضي  
مره حتى يعطيني هكذا في النوازل \* وقال أبو نصر رحمه الله تعالى الصحيح أنه تسمع الدعوى كذا في  
الخلاصة \* اذا ادعى على آخر ثمن مبيع مقبوض ولم يبين المبيع أو محدوده لم يحجبه يجوز وهو الاصح وكذا  
في دعوى مال الاجارة المفسوخة لا يشترط تحديد المستأجر ولو ادعى على آخر أنه استأجر المدعى لحفظ  
عين معين سماه وصفه كل شهر بكذا وقد حفظه مدة كذا فوجب عليه أداء الاجرة المشروطة ولم يحضر  
ذلك العين في مجلس الدعوى ينبغي أن تصح الدعوى ولو ادعى ثمن مبيع غير مقبوض لا بد من احضار  
المبيع بمجلس القضاء حتى يثبت البيع عند القاضي كذا في خزائن المفتين \* رجل ادعى على غيره ان وصي  
باع من أمشي منك كذا في حال صغري بكذا وكذا وأنه قدمات قبل استيفاء شيء من الثمن فادفع الى فقد  
قيل لا تصح هذه الدعوى لان بعد موت الوصي حق قبض ثمن مباح الوصي يكون لوارثه أو لوصيه فان لم يكن له  
وصي أو وارث فالقاضي ينصب له وصيا قال رضى الله عنه فعلى قول من يقول من المشايخ في الوكيل بالبيع  
اذا مات قبل قبض الثمن بحق القبض ينتقل الى الموكل ينبغي أن يقال ههنا حق القبض ينتقل الى الوصي  
بعد بلوغه وتصح الدعوى كذا في المحيط \*

\*( الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى العين المنقولة ) \* ان كان العين الذي يدعيه المدعي قائما حاضرا في  
المجلس لا بد أن يشيرا اليه باليد فيقول هذا العين لي والاشارة بالرأس لا تكفي الا اذا علم بالاشارة الى  
العين المدعى هكذا في فتاوى قاضيان \* ان كان المدعى به عينا في يد المدعى عليه كلف احضارها اليه  
بالدعوى كافي الشهادة والاستحلاف كذا في الكافي \* قال شمس الأئمة الحنفي رحمه الله تعالى ومن  
المنقولات ما لا يمكن احضاره عند القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع من الغنم فالقاضي فيه بالخيار ان  
شاهد ذلك الموضع لو تيسر له ذلك والا فان كان ما دونها بالاستحلاف يبعث خليفته الى ذلك الموضع كذا  
في المحيط وفي دعوى احضار المدعى لا بد أن يقول لازم على هذا المدعى عليه احضار المدعى ان كان منكرا  
لا يبرهن عليه لانه اذا لم يكن منكرا وكان مقررا لا يلزم الاحضار بل يأخذ المقر كذا في الوجيز للكردي  
\* ادعى عينا في يد رجل فأراد احضاره بمجلس القضاء فأنكر المدعى عليه أن يكون في يده تجاه المدعى  
بشاهدين شهدا أن هذا العين كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ نسنة تسع ويجبر المدعى عليه على  
احضاره كذا في خزائن المفتين \* ان وقعت الدعوى في عين غائب لا يدرى مكانه بان ادعى رجل على رجل انه  
غصب عنه ثوبا أو جارية ولا يدرى انه قائم أو هالك ان بين الجنس والصفة والقيمة فدعواه مسموعة وينتبه  
مقبولة وان لم يبين القيمة أشار في عامة الكتب انها مسموعة كذا في الظهيرية \* وان كان المدعى به هالك  
لا تصح الدعوى الا ببيان جنسه وسنه وصفته وحليته وقيمه لانه لا يصير معلوما لا بد كرهذه الاشياء وشرط  
الخصاف بيان القيمة وبعض القضاة لا يشترطون بيان القيمة كذا في محيط السرخسي في باب شرط  
الدعوى والخصومة من كتاب أدب القاضي \* قال الفقيه أبو الليث يشترط مع بيان القيمة ذكر الذكورة  
والانوثة كذا في الكافي \* ولا يشترط ذكر اللون والشية في دعوى الدابة حتى لو ادعى انه غصب منه حمارا

دون عشر في عشر لكنه عتيق وقع فيه مانع وان بسط حتى عد كثيرا لا يتوضأ منه ولو عشر في عشر ثم قل توضأ به لانيه لا اعتبارا وان الوقوع

التوضي من ثقب جدد الحوض ان كان الماء (٦) منفصلا عنه فوفه أو تحتها جاز وان اتصل بالجد قس ل ان كان الثقب واسعا جاز

والالا وقيل يجوز كالمفصل  
اعتباراً بجمله الماء وان  
كل الماء في الثقب كالماء في  
الطشت ان اتسع الثقب  
والالا وان تجس موضع  
الثقب وذاب بالتدرج  
فتجس والالا وقال الخوافي  
ظاهر ذاب بالتدرج أو  
بدفعة ~~وكذا~~ لو آتت  
المشارع في الجاري يقع فيها  
نجاسة قبل يعتبر بـهـ لـه  
الماء وقيل يعتبر هو فقط  
\* والأواح المشرعة اذا تجمد  
فيها الماء كثقب الحوض  
الذي وقع فيه المانع ان  
اتصل لا يتوضأ به وان  
انفصل يجوز ان قل  
الانفصال في المختار \* اتصال  
الزرع أو القصب بوجه الماء  
الكبير لا يمنع التوضي به  
وكذا اتصال الطحلب بوجه  
الماء ان تحرك بجركة الماء  
يجوز وان منع بحريك الماء  
لا يجوز \* \* اتن ماء الحوض  
الكبير ان علم انه من تجس  
والالا \* حوض من عصر قدر  
الحوض الكبير من الماء حكمه  
حكم الماء وفي بعض الشروح  
خلافه لا يمنع من التوضي  
في الحوض ولا يلزم السؤال  
عن طهارته مالم يغلب على  
ظنه نجاسته وبمجرد الظن  
لا يمنع ولا يلزم السؤال لان  
الاصل الطهارة وكذا الكوز  
الموضوع في الارض اذا  
أدخل في الحب يشرب منه  
مالم يعلم النجاسة وكذا  
الضيف قدم اليه الطعام  
لا يلزمه السؤال قبل ان يعلم أو

وذكر شتيه وأقام البيعة على وفق دعواه فأحضر المدعى عليه جمارا فقال المدعى هذا الذي ادعيته وزعم  
الشهود كذلك أيضا فنظروا فإذا بعض شباهته على خلاف ما قالوا بان ذكر الشهود بانه مشقوق الاذن وهذا  
الحار غير مشقوق الاذن قالوا لا يمنع هذا القضاء للمدعى ولا يكون هذا خلافا في شهادتهم كذا في الفصول  
العادية \* سئل الشيخ الامام الاجل ظهير الدين عن ادعى على رجل انه غصب منه غلاما تركيا وبين صفاته  
وطالب احضار الغلام فلما أحضر الغلام كان بعض صفاته على خلاف ما ذكره المدعى فادعى انه له وأقام  
البيعة قال رحمه الله تعالى ان قال المدعى هذا الغلام هو الذي ادعيته لا تسمع دعواه اذا كانت الصفات مما  
لا يحتمل التغير والتبدل وان قال المدعى بعدما أحضر الغلام هو عبدى ولم يزد على ذلك تسمع دعواه وتقبل  
بيسته كذا في فتاوى قاضيان \* رجل ادعى أعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جارا  
ولم يذكر قيمة كل عين على حدة تصح الدعوى ولا يشترط التفصيل وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين وهكذا  
في فتاوى قاضيان \* اذا ادعى على آخر ألف دينار بسبب الاستهلاك أعيانا لا يرد أن يبين قيمته في موضع  
الاستهلاك وكذا لا يرد أن يبين الأعيان فان منها ما يكون مثليا ومنها ما يكون من ذوات القيم كذا في  
الفصول العادية \* رجل بعث عامته الى رفاة يديته ليصلها فان ذكر الرفاة قبض العامة والتأيد  
قدمت أو غاب فادعى صاحب العامة أنهم ملكي وصلت اليك سيد فلان لا تسمع هذه الدعوى الا اذا قال  
استهلكتم وادعى القيمة عليه ولو قال بعثت اليك تسمع كذا في الخلاصة \* وان ادعى عبدا قائما يشتر  
ولا يحتاج الى ذكر الاوصاف والوزن والنوع وان ديناني أو أنه لا بد من بيان قدره ونوعه وصفته فيقول كذا  
أمناء طائفة أيضا ويذكر الجوده والوسط وان بعدا انقطاعه عن أيدي الناس في السوق الذي يباع فيه  
يقوله الحائكم ماذا تريد ان قال العنب لا يصحى الى دعواه وان قال قيمته بأمره بذكر السبب لانه ان كان  
عن المبيع انفسخ المبيع بالانقطاع عن أيدي الناس كما في الدراهم والدينار وان بسبب السلم والاستهلاك  
أو القرض لا يسقط بل يطالبه بالقيمة اذا كان لا ينتظر أو أنه كذا قال الامام ظهير الدين كذا في الوجيز  
للكردى \* وان ادعى نوعين من العنب بان ادعى ألف من من العنب للعائى والورختى الحلوا لوسط لا بد  
وأن يقول من العائى كذا ومن الورختى كذا كذا في المحيط \* ولو ادعى وقررتان أو سفر رجل يذ كر الوزن  
ويذكر أنه حلوا أو جامض صغير أو كبير وفي دعوى اللحم لا بد من بيان السبب كذا في الخلاصة \* فان بين أنه  
يدعيه بسبب أنه جعل ثمن المبيع تصح اذا بين أوصافه وموضعه وهكذا في الوجيز للكردى \* ولو ادعى على  
رجل مائة من من السمك لا تصح الا بعد بيان السبب لان في السلم في الخبر اختلافا وفي الاستقراض أيضا  
كذلك وفي الاستهلاك تجب القيمة وان بين أنه عن المبيع تصح الدعوى ولكن ينبغي أن يذكر في الدعوى  
السمك المتخذ من الدقيق الغسيل أو غير الغسيل وكذا ينبغي أن يذكر أنه أيضا الوجه أو من غير الوجه  
وكذا ينبغي أن يذكر أن على وجهه سم سماحتى تصح الدعوى كذا في الظهيرية \* ودعوى الجرح حال  
انقطاعه لا تصح وان كان من ذوات الامثال لعدم وجوب رد مثله لانقطاعه فله أن يطالبه بقيمته يوم  
الخصومة كذا في الوجيز للكردى \* وفي دعوى الدهن وأشباهه ان كانت الدعوى بسبب المبيع يحتاج  
الى الاحضار للاشارة اليه وان كانت بسبب الاستهلاك أو بسبب القرض أو بسبب الفدية لا يحتاج الى  
الاحضار كذا في خزائن المفتين \* اذا ادعى دياجا على انسان ولم يذكر وزنه فان كان الدياج هيناً يشترط  
احضاره للاشارة اليه وعند ذلك لا حاجة الى بيان الوزن وسائر أوصافه وان كان دينان كان مسلمافيه  
ففيه اختلاف المشايخ في أنه هل يشترط ذكر الوزن أم لا فاعلمهم على أنه يشترط وهو الصحيح كذا في الذخيرة  
\* وقعت الدعوى في خبا في ذمة مهر فارسيته (خرکه) فأفتوا بالهبة اذ ليس فيه أكثر من الجهالة والجهالة  
في باب المهر لا تمنع الوجوب في الذمة كذا في المحيط \* وذكر كذا في الدعوى زندي يخطا وله بذرعان خوارزم كذا  
وشهد بذلك بحضرة الزنديجي فذرع فاذا هو أريد أو نقص بطلت الشهادة والدعوى كذا اذا خالف  
سن الدابة الدعوى والشهادة وكذا أيضا ادعى حديد او ذكر أنه عشرة أمناه فاذا هو عشرون أو ثمانية تقبل

\* وكما ان يخص لنفسه ان يتوضأ به دون غيره كما يكره ان يعين لنفسه في (٧) المسجدة مكانا \* النهر المتصل بالحوض

الكلب المقتل ان كان الحوض قد رذرا عين ونصف لا يكون تبعاله لان الربع يحكي حكاية الكل فلا يتوضأ منه وان أقل منه قتبس وقيل ليس يتبع وان قد رذرا \* التوضي من كذابة لا يجوز لانه يتكرر الاستعمال \* غدير كبير يروث فيه الدواب شتاء ثم يجتمع الماء فيه صيفا كانه نجس الا اذا اجتمع الماء أولا في موضع طاهر حتى يبلغ عشرين في عشر ثم انحدرا الى موضع الغدير \* الماء الكثير النجس دخل في الحوض الكبير لا ينجسه لانه حكم بالطهارة زمان الاتصال \* التوضي من الحوض أفضل من التوضي بالحجارة رغما للمعتزلة بناء على مسئلة الجزأ الذي لا يتجزأ \* ويجوز التوضي من منبع العين ومن موضع آخر لو أقل من أربع في أربع لا يجوز لانه يتكرر الاستعمال ولو خمس في خمس اختلفوا فقهس الأئمة على الجواز وعن الامام الثاني ان حوض الحمام كالماء الجاري وعن الامام نعم اذا كان الغرض متداركا والماء يدخل من الانبوب ساوي الداخل الخارج أم لا حتى لو كانت على يد المغترف نجاسة والحالة هذه لا ينجس وكذلك البئر \* ولا بأس بدخوله للرجال والنساء لكن من يدخلن بازاروسيات وروى انه عليه الصلاة والسلام دخل حمام بحففة \* امثلا الحوض النجس ونخرج منه الماء الى الشط قد رذرا عين

الدعوى والشهادة لان الوزن في المشار اليه لغو كذا في الوجيز للكردي \* وفي دعوى القطن لا بد وأن بين القطن الزقاني أو البهيقي أو الجابري كذا في خزانة المفتين \* ولا يشترط أنه يحصل من كذا ما منه كذا منان المهلوج على ما عليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي \* وفي دعوى القميص اذا بين نوعه ووجنه وصفته وقيمه لا بد وأن يذكر بين (مردانه يازنانه خود يازرك) كذا في خزانة المفتين \* وفي دعوى خرق الثوب وجرح الدابة لا يشترط احضار الثوب والدابة لان المدعي به في الحقيقة الجزء القاتل من الثوب والدابة كذا في الخلاصة \* اذا ادعى جوهرا لا بد من ذكر الوزن اذا كان غائبا وكان المدعي عليه منه كذا كون ذلك في يده كذا في السراجية \* وفي الأولوئذ كردوره وضوؤه ووزنه كذا في خزانة المفتين \* وفي دعوى عدم من الابرة والمسلة لا بد من بيان السبب لانه ان عينا يلزم احضاره وان دينا بسبب السلم او يجهله عن مبيع لا بد من بيان النوع والصفة لارتفاع الجهالة ولا يجب المثل فيم حاشا من الاستهلاك لانهم ما قيمان ولا يجبان بالقرض اهدم جواز قرضهما كذا في الوجيز للكردي \* ادعى كذا منان الحناء لا بد وأن يذكر الحديد أو الوسط أو الردي أو يذكر ٣ خنابرك أو سوده أو كوفته ولو ادعى قدرا من التوتياء ينبغي أن يذكر في دعواه ٤ كوفته أو نأ كوفته وبدونه لا تصح الدعوى كذا في خزانة المفتين \* ادعى طاحونة في يدي رجل وبين حدود الطاحونة وذكرا الادوات القائمة في الطاحونة الا أنه لم يسم الادوات ولم يذكر كيفية تافتقد قيل لا تصح الدعوى وهو الاصح كذا في المحيط \* وفي فتاوى رشيد الدين ينبغي أن تكون لفظة الدعوى في دعوى الوديعة ان الى عنده كذا قيمته كذا فامر به ليحضره لا قيم عليه البيعة على انه ملكي ان كان منسكرا وان كان مقرا فامر بالتخلى حتى أرفع ولا يقول فامر به بالرد كذا في الفصول العبادية \* وفي دعوى الوديعة لا بد من ذكر موضع الايداع أنه في أي مصر سوا كان له حمل وموئنة أم لم يكن وفي دعوى الغصب اذا لم يكن له حمل وموئنة لا يشترط ذكر موضع الغصب كذا في الخلاصة \* ادعى عليه غصب حنطة وبين الشرائط لا بد من ذكر مكان الغصب كذا في الوجيز للكردي \* وفي غصب غير المثل واستهلاكه ينبغي أن بين قيمة يوم الغصب في ظاهر الرواية كذا في الفصول العبادية \* وفي دعوى الخراج لا بد من بيان أنواع التركة وتحديد ضياعها وبيان الامتعة والحيوانات وبيان قيمتها يعلم أن الصلح يقع على أزيد من حصته فان التركة لوأ تلفها بعض الورثة ثم صلح مع غيره المتلف على أزيد من قيمتها لا يصح عندهما كافي مسئلة الصلح بعد الغصب والاتلاف على أزيد من قيمته كذا في الوجيز للكردي \* ولو ادعى على غيره أنه باع عينا مشتركا بيني وبينه واني قد أبرت البيع حين وصل الى خبر البيع فواجب عليه تسليم نصف الثمن الى كذا لا تصح هذه الدعوى ما لم يذكر في الدعوى أن هذا كان قائما في يد المشتري وقت الاجازة ولا بد من ذكر رواج الثمن وقت الاجازة وكذا لا بد من أن يذكر قبض البائع الثمن من المشتري ويسأل القاضي المدعي أن العين كان مشتركة كأي شركة ملك أم شركة عقد فان قال شركة ملك لا بد من ذكر هذه الشروط وان قال شركة عقد لا حاجة الى قيام العين وقت الاجازة وان كان يشترط قبض الثمن لتصح مطالبته بأداء نصف الثمن كذا في الفصول العبادية \* وفي دعوى مال الشركة بسبب الموت عن تجهيل لا بد وأن بين أنه مات مجهلا لمال الشركة أم مات مجهلا للمشتري بمال الشركة لان مال الشركة مضمون بالمثل والمشتري مضمون بالقيمة ولا يجب ذكر المطالبة بالرد والتسليم لان الواجب على المودع التخلية كذا في خزانة المفتين \* وفي دعوى البضاعة والوديعة بسبب الموت مجهلا لا بد وأن بين قيمة يوم الموت وكذا في دعوى مال المضاربة اذا مات المضارب مجهلا لا بد وأن بين أن مال المضاربة يوم مات مجهلا نفدا وعرض كذا في الفصول العبادية \* ولو ادعى على آخر أنه قبض منه كذا في حنطة أمانة فواجب عليه ردها ان كانت قيمتها فائضة وان كانت هالكة أو مستهلكة فرد مثلها ينبغي أن يقول ان كانت فائضة فعليه التخلية وان كانت هالكة ينبغي أن

٢ من ملبوس الرجال أو النساء صغيرا وكبير ٣ حناه ورق أو مسحوقه أو مدقوقة أو غير مدقوقة رجلة



ظهر الا اذا خرج من النهر الذي دخل منه (٨) \* الحوض اذا كان ذا طول وعمق لا عرض وماؤه بقدر ماء الكبير فهو كثير يجعل النجاسة

فلا ينجس وقبل لا ولومن  
يجازي الى سمرقند والمختار  
الاول توسعة والحيلة ان  
تحفر حفرة ويحدها بها  
نهرية ويتوضأ في النهرية فيرفع  
الخلاف وعلى هذا البئر  
تنجس الحوض ثم يدخل فيه  
ماء كثير ويخرج منه أيضا  
قبل طهر الحوض وان قل  
الخارج وقيل لا حتى يخرج  
مثل ما فيه وقيل مثله أو  
ثلاثة أمثاله وقيل يطهر  
وان لم يخرج شئ قال يوسف  
الترجاني رحمه الله تعالى وبه  
يفي \* حوض صغير يدخل  
الماء من جانب ويخرج من  
جانب آخر ان ربع  
يجوز التوضي فيه لان زاد  
عليه لانه ان زاد يستقر فيه  
المستعمل وان اربع لا يستقر  
فيه وفي الصغرى ذكر الجواز  
مطلقا لانه جار \* (نوع  
في الجباب والاولى) \* حب  
أخذ منه ما نفع وجعل في  
قصعة ومن آخر كذلك ثم  
وجدتها فارة (١) تجري وان  
لم يقع على شئ وان غاب تحال  
النجاسة على القصعة وان لم  
يغب فعلى الحب الثاني  
وان كانا رجليين وكل يدهي  
أن دهنه طاهر فهما طاهران  
\* ولو كان في حب غسل وفي  
آخر خل أخذ من كل قصعة  
واطلع على فارة فيها شق  
بطنها فاحد في بطنها تعلق  
به النجاسة وان لم يوجد جديري  
الى الهرة فان لم تأكل تعلق

يقول هالكه بعد الجود وان كانت مستملكة ينبغي أن يقول من جهته كذا في الخلاصة \* اذا ادعى  
أنه قبض متى بجهة السوم كذا زنديجيا طوله كذا وعرضه كذا وقيته كذا فواجب عليه تسليم عينه ان  
كان قائما وتسليم قيمته ان كان هالكا فهذه الدعوى لا تصح ما لم يقل قبض بجهة السوم ليشتري بكذا اذا  
رضي كذا في الفصول العبادية \* لو ادعى الراهن تسليم الزهن على المرتهن هل تصح ذكر الطعاوى أن مؤنة  
رد المرهون على الراهن فعلى هذا لو طالبه الراهن بالرد والتسليم لا تصح وقيل مؤنة رد المرهون على المرتهن  
فعلى هذا ينبغي أن تصح دعوى الرد والتسليم على المرتهن كذا في خزنة المفتين \* رجل باع عينا  
من الاعيان وهو عبد بحضرة مولاه ثم ان المولى ادعى العين التي باعها العبد لنفسه فان كان العبد مأذونا له  
لا تصح دعوى المولى وان كان محجورا عليه تصح كذا في الظهيرية \* ادعى أنه كان مكرها على البيع وأراد  
استرداده لا تصح ما لم يقل باعه وسلمه وهو مكره على كل واحد منهما ولو كان الثمن مقبوضا ينبغي أن يذكر  
وقبض الثمن أيضا مكرها وبرهن على الكل أما لو ادعى المكره أنه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لا تصح  
الدعوى لان بيع المكره اذا اتصل به القبض ثبت الملك فعلى هذا لو ادعى البيع الفساد الذي اتصل به  
القبض أنه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لا تصح الدعوى كذا في الوحي والكردي \* وفي فتاوى رشيد الدين  
رحمه الله تعالى في دعوى البائع الأكرام على البيع لا حاجة الى تعيين المكره كما لو ادعى ما لا يسبب السعاية  
لا حاجة الى تعيين العوان وهو الاصح كذا في الفصول العبادية \* في المشتري رجل ادعى على آخر أنه  
أمر فلا ناحق أخذ منه كذا ان كان الأمر سلطانا فالدعوى صحيحة وان كان غير سلطان لم يكن على  
الأمر شئ كذا في الخلاصة \* وان ادعى الضمان على المأمور فان كان الأمر سلطانا لا تصح الدعوى على  
المأمور وان لم يكن سلطانا تصح الدعوى على المأمور ومجسدا أمر الامام اكراه كذا في خزنة المفتين \* وفي  
دعوى السعاية لا حاجة الى ذكر اسم قابض المال ونسبه لكن يبين السعاية أمالوقال ٢ (فلان غمر كرد  
مرا نازيان كردند مرا اظالمنا) بمجرد هذا لا تصح الدعوى وكذا لو ادعى أنه أخسره فلان بغير حق كذا في  
الخلاصة \* ادعى على انسان أنه أخسره في كذا بسبب ٣ أنكه سعايت كرد مرا باصحاب سلطان بناحق  
وشهد الشهود كه اين فلان سعايت كرد باصحاب سلطان بناحق مرا اين مدعى راواصحاب سلطان بستند بنا  
حق ازين مدعى بسبب سعايت اين مدعى عليه اين مقدار مال موصوف فهذه الدعوى والشهادة صحيحتان  
وان لم يذكر قابض المال على التعيين ولا بد من تفسير السعاية لينظر أنه هل توجب المال عليه فانه يجوز  
أنه سعى الى أصحاب السلطان وقال في عليمه حق واجب فأمره بالدفع الى قبطيه بالاداء وأخذوا العمل  
منه وهذه السعاية لا تكون موجبة للضمان لانها باحق وكذلك اذا سعى الى امرأى فأخذته  
السلطان وأخذ منه المال بهذا السبب لا يكون موجبا للضمان لانه تكلم بها هو صدق وهو قاصد للعسبة  
في هذا فلا تكون هذه السعاية موجبة للضمان والموجب للضمان أن يأتي بكلام كذب يكون ذلك سببا  
لاخذ المال منه أولا يكون قصده اقامة الحسبة كما لو قال عند السلطان ان فلانا وجد مالا وقد وجد المال  
فهذا موجب للضمان لان السلطان ظاهر اياخذ المال منه بهذا السبب كذا في خزنة المفتين \* ولو ادعى  
أنه ارتضى منه لا تصح أيضا بدون التفصيل فان فسر على الوجه تسمع والافلا كذا في الخلاصة

(الفصل الثالث فيما يتعلق بدعوى العقار) ان كان المدعى به عقارا ذكر حدوده الاربعية وأسماء  
أصحابها ونسبهم الى الجسد كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا بد من ذكر الجسد عند أبي حنيفة رحمه الله  
٢ غمزي فلان حتى أخسرتني الظلمة ٣ بسبب أنه سعى بي الى أصحاب السلطان بغير حق وشهد الشهود بان  
فلانا هذا سعى بهذا المدعى لأصحاب السلطان بغير حق وأخذ أصحاب السلطان من هذا المدعى بسبب سعاية  
هذا المدعى عليه مقدار من المال الموصوف بغير حق

النجاسة بالخل وان أكلت تعلق بالعسل والخل \* فرت الفارة من هرة وقرت على الماء أفسدته لانها ترمى بالبول في هذه الحالة قال الامام تعالى  
(١) قوله تجري وان لم يقع على شئ وان غاب تحال الخ هكذا في الاصل الذي سندا ويرى اه

الهندواني بولها يعني في الثياب ادخولها تحت عليه لافي الماء لعدم الضرورة ومثله الهرة يعني لعابها في الماء للضرورة لافي العضو وعلم بهذا جهل العوام فانهم يكتسبون من لمس العضو ثم يصلون قبل غسله وقيل بول الهرة لا يعني في الماء والثياب وفصل البعض بين الذكروا الانثى لان الذكور يري نيعني لا الانثى بول الخفاش كبول الجمار والبقرة فيجس الحب وعن الامام التسوية في بقاء الطهارة \* لمس الكلب مارتشع من ماء الحلب فالمرشح نجس لاماء الدن (نوع في المستعمل والمقيد والمطلق) (٩) أدخل الخنثى أو الخائض فيه

يده للاعتراف أو رفع الكوز منه لا يفسده للضرورة بخلاف ادخاله للتبريد وكذا ادخال الاصبع وما دون الكف وان أدخل الكف للغسل فسد وان أخذ الماء بقيه لغسل شيء أو لم يوشياً فسد عند الثاني خلافاً للمجد والاول هو الصحيح وفي بعض الكتب يجوز غسل الثوب به لا التوضي لانه ماء مقيد \* ولو أخذ الخنثى الماء بهما ونفخه في ثوب لا ينجس والصحيح ان الامام مع محمد في طهارة المستعمل والفتوى عليه \* أدخل يده في البئر أو رجله في الاناء أفسده أدخل بعض جسده سوى اليد أو رأسه أو رجله فبطل بعضه فسد والمعروف عن الامام الثاني عدم الفساد ما لم يصر غصواً وانما والفساد هو الظاهر والمختار عدم الحكم بالاستعمال قبل ان يستقر ويسكن عن التحرك \* بقي على عضو لمعة فأمزله ذلك العضو عليها صح ولو لم يعضو آخر كاليميني على اليسرى أو على العكس لا ينجس لان كل اليسدن لدخوله تحت خطاب واحد كعضواً واحداً يخرج من

تعالى هو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* هذا اذا لم يشتر الرجل فان اشتر فلا حاجة الى ذكر الاب والجد اجماعاً كذا في الوجيز لا يكرري \* ذكر الشيخ الامام الفقيه الحاك أبو نصر أحمد بن محمد السمرقندي في شروطه اذا وقعت الدعوى في العقار لا بد من ذكر البلدة التي فيها الدار ثم من ذكر المحلة ثم من ذكر السكة فيبدأ أولاً بذكر الكورة ثم بالمحلة ثم بالسكة اختيار القول محمد رحمه الله تعالى فان المذهب عنده ان يبدأ بالأعم ثم ينزل من الأعم الى الأخص وقال أبو زيد البغدادى يبدأ بالأخص ثم بالأعم فيقول دار في سكة كذا في محلة كذا في كورة كذا لكن ما قاله محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أحسن كذا في الفصول العمادية \* وذكر أنه في يد المدعي عليه ولا تثبت اليد في العقار بتصادق المدعي والمدعي عليه أنه في يده بل تثبت بالبيئة أو علم القاضي في الصحيح كذا في الكافي \* وذكر أنه يطالب به لان المطالبة حقه فلا بد من طلبه ولانه يتحمل أن يكون مراً هو نافي يده أو محبوباً بالثمن في يده وبالمطالبة ينزل هذا الاحتمال وعن هذا قالوا في المتنول يجب أن يقول في يده بغير ساق كذا في الهداية \* قال جماعة من أهل الشروط ينبغي أن يذكر في الحدود لرب دار فلان ولا يذكر دار فلان وحده بل كذا اللفظين على السواء أي ما ذكر فهو حسن كذا في المحيط \* ولو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت ولكنه أخطأ في الرابع لا يصح حتى لو قال المدعي عليه ليس هذا الحد وفي يدي أو قال ليس على تسليم هذا الحد ودفاه لا توجه عليه هذه الخصومة وان قال المدعي عليه هذا الحد وفي يدي غير أنك أخطأت لا يلتفت اليه الا اذا توافقا على الخطأ فيثبت نفي الخصومة كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى دارود ذكر أن أحد حدودها دار زيد ثم ادعى ثانياً دار كره هذا الحد دار عمرو ولا يقبل وان كان المدعي عليه يصدقه أنه غلط أولاً ادعى على آخر كرماً وبي حدوده ٣ (واحد جهاراً بعضى بيوشة رز عمر بن أحمد بن يوسف است الإنسان بيوشة رز عمرو بن أحمد بن عمرو بنوشته انه وهم بنين دعوى كردى كواهان باين كواهي دادند قاضى حكم كرداين حكم درحق اين رز كه در دست مدعى عليه است لا يصح (بحون بعض حدود را غلط گفته اند) ولا يجوز للمدعي أن يتصرف فيه هكذا في خزائن المتنين \* ولو ذكر في الحد الرابع لرب الرقية أو الزقاق واليه المدخل أو الباب فذلك لا يكفي لان في الرقة كثرة فلا بد من أن ينسبها الى ما يعرف به وان كانت لا تنسب الى شيء يقول رقيقة بالمحلة أو بالقرية أو بالناحية ليقع بذلك نوع معرفة كذا في الفصول العمادية \* وهكذا في الوجيز للكردرى \* وان ذكر حدين لا يكفي في ظاهر الرواية عند أصحابنا وان ذكر ثلاثة حدود كفاه وكيف يحكم بالحد الرابع هذه حال الخصاف رحمه الله تعالى في وقته جعل الحد الرابع بازاء الحد الثالث حتى ينتهي الى مبدأ الحد الاول كذا في المحيط \* اذا كان الحد الرابع لربى ملك رجلين لكل واحد منهما أرض على حدة أو لربى أرضين فلان ومسجد فقال المدعي الحد الرابع لربى أرض فلان ولم يذكر الجمار الآخر أو المسجد تصح وقيل الصحيح أن لا تصح دعواه في هذين الفصلين هكذا في الفصول العمادية \* لو ادعى محدوداً

٣ وبه ضمه متصل بكرم عمرو بن أحمد بن يوسف من الحد الرابع فكاتبوا أنه متصل بكرم عمرو بن أحمد بن عمرو وادعى المدعي هكذا وشهدت الشهود بذلك وحكم القاضي بهذا الحكم في حق هذا الكرم الذى في يد المدعي عليه لا يصح حيث انهم غلطوا في بعض الحدود

(٣ - فتاوى رابع) الحمام بلا كوث وابل قدمه ان علم بوجود جنب فيه فن حكم بنجاسة الماء المستعمل حكم بنجاسة القدم وان لم يعلم بجنب فيه لا وخلاف الثلاثة في الجنب الداخل في البئر للدوا كان مستنجياً بالماء أما لو كان بالاجار أو لم يستنج فينجس عند الكل \* وقع الخائض أو النفساء في قطع ولا نجاسة على بدنهما لا يفسد وان بعد الانقطاع فالكلام فيه كالكلام في الجنب لو حوب الغسل عليهما بعد الانقطاع لانه لعدم الشرط \* المحدث البالغ اذا غسل غيراً عضواً وضوئه أو اناء أو ثوباً طاهر لا يفسد الماء \* أدخل صبي يده

في الامانة علم طهارة يد ميان كان لذرقيب يحفظه أو غسل يده فهو طاهر وان علم نجاسته فنجس وان شك فالمستحب ان يتوضأ بغيره لقوله عليه السلام دع مايريك الى ما لا يريك \* المختار ان وضوء الصبي العاقل مستعمل وغير العاقل لا \* غسل البالغ يده من الطعام أو لاطعام صار مستملا وان من الوسخ أو غسلت من العجين لا لاقامة السنة في الاول دون الثاني \* غسالة الميت من الماء الثلاث اذا اجتمع واستقر في موضع نجس وعند محدطها مطلقا \* وصلت شعرها (١٠) بشعر غيرها فغسلت الموصولة لا يصير مستملا بخلاف ذواتها النازلة \* انتزع من

غسالة الجنب بعد الاستقرار فهو عفو ولو سال لا لعدم الضرورة وكذا في حوض الحمام وعلى قول محمد السائل عفو أيضا الا ان يغلب على الماء فيسلب اسم الطهورية \* ويكره شرب الماء المستعمل والخس ويتفقع به في سقي الدواب وبيل الطين ونحوه \* وماء الزردج والصابون والعصفر والسيل لوريقا يسيل على العضو يجوز التوضي به وكذا المغسلي بالاشنان وان سخن لا يزال به الحقيقي وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى خلافه وادعى الاجماع عليه \* وماء الملح لا يجوز الوضوء به لانه على خلاف طبع الماء لانه يجمد صيفا ويذوب شتاء وكذا ماء النفط \* توضأ بالثلج ان تقاطر من العضو جاز والا لا كالأصباغ يدهول فحسه بالماء طهر ان تقاطر

### (الثاني في الغسل)

يجب عند منى له ذوق وشهوة لدى الانفصال والظهور عند الثاني وعندهما يكفي الشهوة عند الانفصال فاذا انفصل بشهوة عن المختلم أو نظر الى المرأة أو عالج ذكره فأمى وأمسكه حتى سكن

وأحد حدوده أو جميعها متصل بملك المدعى هل يحتاج الى ذكر الفاصل قيل لا يحتاج وان كان متصلا بملك المدعى عليه يحتاج الى ذكر الفاصل وقيل ان كان المدعى أرضا وكذلك الجواب وان كان بيتا أو منزلا أو دارا فلا حاجة الى ذكر الفاصل والحداد فاصل هكذا في المحيط في كتاب الشهادات \* والشجرة لا تصلح فاصلا أما المسناة فتصلح فاصلا والشجر اذا كان محيطا بجميع المدعى به يصلح فاصلا كذا في الخلاصة \* والطريق يصلح حدا ولا حاجة فيه الى بيان الطول والعرض على الاصح والنهر لا يصلح حدا والاصح أنه يصلح كالخندق كذا في خزنة المفتين \* وهل يشترط ذكر طول النهر وعرضه الاصح أنه لا يشترط كذا في خزنة الفتاوى \* واذا جعل الحد طريق العامة لا يشترط أن يذ كر طريق القرية أو طريق البلدة كذا في المحيط في كتاب الشهادات \* وفي ظاهر المذهب أن السور يصلح حدا كذا في الفصول العمادية \* وهو الاصح كذا في خزنة الفتاوى \* والمقبرة لو رورة تصلح حدا أو الافلا كذا في الوجيز للكردي \* ادعى عشر ديرات أرض وبين حدود التسع دون الواحدة ان كانت تلك الأرض الواحدة في وسط هذه الأراضي فقد دخلت في الحد ويجوز أن يقضى بالجله عند ظهور الحاجة وان كانت هذه الواحدة على طرف فبدون ذكر الحد لا يصير معلوما فلا يجوز القضاء بها كذا في خزنة المفتين \* وهكذا في الوجيز للكردي \* ولو قال لزيد أرض الوقف لا بد وان بين المصروف ولو قال لزيد أرض المملوكة يمين اسم أمير المملوكة ونسبته ان كان الامير اثنين كذا في الخلاصة في كتاب الشهادات \* واذا ذكر في الحد لزيد أرض ورثة فلان فلا يكفي كذا في المحيط \* واذا كتب لزيد ملك ورثة فلان لا يصح كذا في الوجيز للكردي \* ورأيت بخط الموقوف به اذا كتب لزيد دار من تركة فلان يصح ويصلح حدا وهذه في غاية الحسن ولو ذكر في الحد لزيد أرض ميان ديهي فذلك لا يكفي بماذا جعل أحد حدوده أرضي لا يدرى مال كها لا يكفي ما لم يقل هي في يد فلان حتى تحصل المعرفة اذا ذكر أحد الحدود لزيد أرضي المملوكة يصح وان لم يذ كر انها في يد من لكن يشترط أن يقول والفاصل بينهما كذا كذا في الفصول العمادية \* وفي اشتراط حدود المستنبات نحو الطريق والمقبرة والحياض اختلاف المشايخ فمنهم من شرط ذلك ومنهم من لم يشترط ولا بد من تحديد المستنفي بحيث يقع به الامتياز وما يكتبون في زماننا في تحديد المستنفي أن حدودها الاربعه لزيد أرض دخلت في هذه الدعوى أو في هذا السبع لا يصح لانه لا يقع به الامتياز فيذكر في التحديد من راقرب هذا المستنفي بحيث يقع به التميز كذا في خزنة المفتين \* وكان ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يقول اذا كانت المقبرة تلالا يحتاج الى ذكر حدودها وان لم تكن تلا يحتاج كذا في الفصول العمادية \* قال الامام النسفي والشيخ الامام السرخسي كان يشترط في استثناء المساجد والمقابر والحياض وطرق العامة ونحوها في شراء القرية الخاصة أن يذ كر حدود هذه الاشياء ومقاديرها طول وعرضا وكان يردا الحاضر والسجلات والصكوك التي كان فيها استثناء هذه الاشياء مطلقة غير بيان الحدود والسيد الامام أبو شعاع لا يشترط ذكر الحدود لهذه الاشياء قال فنقضى بهذا اسميلا لا امر على المسلمين كذا في الخلاصة \* وما يكتبونه في زماننا قد عرف الله اقدان هذان جميع ما ورد عليه العقدا وأحاط به علمنا فقد استردله بعض مشايخنا وهو المختار لان السبع لا يصير به معلوما

ترجى  
وسط قرية

للقاضي

ثم خرج بلاد فق وجب عندهما وكذا الوضوء وغتسل قبل بول ثم سال وأجمعوا انه لو سال بعد البول أو النوم لا يجب للقاضي ولم يجعل في الاجناس النوم والبول قاطعا وقال بعيدا الصلاة والغسل عندهما خلا فاللثاني \* بال وخرج منه منى لو ذكره متشرا عليه الغسل وان كان منكسرا لا \* أفاق بعد الغشي أو السكر ووجد على فراشه مذبا لا يغسل عليه بخلاف المنام \* احتلم ولم يربلا لا يغسل عليه اجماعا ولو منيا أو مذبا لزم لان الغالب انه منى رقب بعض الزمان وعن هذا قالوا ان الاعى أو من به رمدا ناسال الدمع يتوضأ لوقت كل صلاة

لاحتمال كونه فيحاءاً وصديداً \* رأى بله ولم يتذكر احتمالاً لازماً عندهما خلافاً له \* رأى في منامه مباشرة امرأة ولم يدر بله ثم بعد ساعة خرج  
المدعى لا يلزم \* احتملت ولم تزل به ان وجدت لذة الانزال لم تنزل مائها الى رجها بخلاف الرجل لخروج مائه وقيل لا يلزمها كالرجل لتعلق  
الوجوب بالخروج الى موضع يلحقه حكم التطهير \* احتمل وأنزل لكن الماء لم يخرج عن رأس الذكر لا يلزم لمقامنا \* استعطفوا فوجدوا على  
فراسهم ماله وكل ينكر ان يكون له ان يرض نفسه وان أصفر فلها وقيل ان طويلاً ( ١١ ) فله وان عريضاً فلها والاحتياط ان

يغتسل \* قالت جامعتي جنى  
يا تقي وأجلدنة الوفاق لا يلزم  
\* اقتضى البكر لا يلزم ما لم ينزل  
لان العذرة تمنع الالتقاء  
\* جومت فيمادون النرج  
ودخل المني فرجها لا يلزم  
ما لم تحبل لان الحمل دليل  
انزالها \* اغتسلت ثم خرج  
منها المني ان منه لا يلزم  
\* المراهق والمراهقة لا يغسل  
عليهما ما لم يكن بينهما من  
الصلاة بلا طهارة ثلاثاً متدا  
الصلاة بلا طهارة \* أسلم  
الكافر الجنب منع عن  
القراءة والصلاة قبل الغسل  
\* حاضت الجنب أو جومت  
الحائض ان شامت اغتسلت  
وان شامت أخرت الى  
الانقطاع فحينئذ يباح تأخير  
الاعتسالى الى وقت الصلاة  
حتى يحل له ان ينام ويعود  
اليها قبله ويستحب التوضي  
ان أراد المعاودة لانه انشط  
كذا الحديث وغسلها  
كغسله ولها فرجان ظاهر  
وباطن ولا يلزم تطهير الباطن  
فلا تدخل اصبعها في قبلها  
\* ألقف اغتسل ولم يدخل الماء  
تحت الجلدة جاز لانه خلقة  
\* ولو نزل اليها البول نقص لانه  
على عرضة الخروج  
والخروج هو الغالب وجعل

للقاضي عند الشهادة فلا بد من التعيين كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى داراً في يد رجل فقال له  
القاضي هل تعرف حدود الدار قال لا ثم ادعاهما بين الحدود لا تسمع اما اذا قال لا عرف أسامى أصحاب  
الحدود ثم ذكر في المرة الثانية فتسمع ولا حاجة الى التوفيق كذا في الخلاصة \* ولو أنه قال لا عرف الحدود  
ثم ذكر الحدود به ذلك وقال عني بقولي لا عرف الحدود لا عرف أسامى أصحاب الحدود وقبل ذلك منه  
وتسمع دعواه كذا في الذخيرة \* رجل ادعى محدودة وذكر حدودها وقال في نعر فيها وفيها أشجار وكانت  
المحدودة بتلك الحدود وانكتم مخالفة عن الأشجار لا تبطل الدعوى وكذا لو ذكر مكان الأشجار الخيطان ولو  
كان المدعى قال في نعر فيها ليس فيها شجر ولا حائط فاذ اقيم الأشجار عظيمة لا يتصور حدوثها بعد الدعوى  
الا ان حدودها توافق الحدود التي ذكر تبطل دعواه ولو ادعى أرضاً ذكر حدودها وقال هي عشر ديرات  
أرض أو عشر جرب فكانت أكثر من ذلك لا تبطل دعواه وكذا لو قال هي أرض يذرف فيها عشر مكابيل فاذا  
هي أكثر من ذلك أو أقل الا ان الحدود وافقت دعوى المدعى لا تبطل دعوى المدعى لان هذا خلاف يحتمل  
التوفيق وهي غير محتاجة اليه كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى محدودة في موضع كذا وبين الحدود ولم  
يبين أن الحدود ذكر أو أرض أو دار ومنه هذه الشهود كذلك هل تسمع الدعوى والشهادة حكمي فتوى شمس  
الأنمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا تصح الدعوى والشهادة حكمي فتوى شمس الاسلام الا وزجندى أن  
المدعى اناب من المصرو والمحلة والموضع والحدود تصح الدعوى ولا يوجب ترك بيان أن الحدود وما هو جهالة في  
المدعى وكان ظهر الدين المرغيناني يكتب في جواب الفتوى ولو سمع قاض هذه الدعوى يجوز وقيل ذكر  
المصرو والقريظة والمحلة ليس بالازم وذكر رشيد الدين أنه لا بد أن يكتب بأي موضع لترفع الجهالة وذكر أيضاً  
اذا كتب صلك الضبيعة لا بد أن يكتب بأي قرية هي وبأي موضع لانه وان بين الحد لكن اذا لم يبين الموضع  
فالجحالة فيه باقية (قلت) واختلافات أهل الشروط أنه ينزل من الاعمال الى الاخص أو من الاخص الى  
الاعم اجماع على شرطية البان كذا في النصول العمادية \* اذا ادعى مسيل ماء في دار رجل لا بد وأن يبين  
مسيل ماء المأطار أو ماء الوضوء كذا في خزائن المفتين \* وينبغي أن يبين موضع مسيل الماء أنه في مقدم البيت  
أو في مؤخره كذا في المحيط \* رجل ادعى مجرى ماء في أرض رجل أو طريقاً في دار رجل ذكر في بعض  
الروايات أنه لا تسمع دعواه ولا تقبل الشهادة الا بعد بيان الموضع والطول والعرض وذكر في الاصل أنه  
تسمع دعواه وتقبل الشهادة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل من الشهادة الباطلة من كتاب الشهادات  
\* ادعى على آخر أنه شق في أرضه نهراً وساق فيه الماء الى أرضه لا بد وأن يسمي الأرض التي شق فيها وأن  
يبين موضع النهر أنه من الجانب الايمن من هذه الأرض أو من الجانب الايسر وبين قدر طول النهر وعرضه  
ويبين عمقه فاذا بين ذلك ان أقر المدعى عليه بذلك لزمه وان أنكر حلفه بالله ما أحدث في أرض هذا  
الرجل هذا النهر الذي يدعى وكذا لو ادعى أنه شق في أرضه بناء لا يلتفت الى دعواه حتى يبين الأرض ويصف  
البناء وطوله وعرضه وأنه من الخشب أو من المدر \* وكذا ادعى غرس الشجر في أرضه فهو على ما ذكرنا فان  
بين المدعى ذلك ان أقر المدعى عليه أنه رفع البناء والشجر وان أنكر حلفه بالله ما بنيت هذا البناء وما  
غرس هذا الشجر في أرض هذا الرجل فان نكل أمر برفع البناء والشجر كذا في الفصول العمادية \* اذا  
ادعى على آخر ثلاثة أسهم من عشرة أسهم من دار وقال هذه الاسهم الثلاثة من العشرة الاسهم من الدار

بعض القول بالنقض قولاً بوجوب الغسل ولم يشرق ترك المضمضة في الغسل ثم شرب الماء على وجه السنة لا ينوب ولو على غير وجهها ينوب  
لانه مص في الاول وعصب في الثاني والاحوط ان لا يضرج ما لم يصب الماء ( الثالث في الوضوء والحديث ) من ينمض في الماء الجارى لومكث  
قد ما يصب فيه الوضوء والغسل لا يكون تاركاً لسنة \* ورطل للاستنجاء وآخر اغسل الرجل وآخر لبقيته الاعضاء \* لا وضوء في قبله وملاسة  
بشمه أو بغيرها أو من فرجها أو عضو آخر والمباشرة الفاحشة ان عيس بطنها بطنه وفرجها فرجها أو من القبل أو الدبر ولا يجب الوضوء

به عند محمد خلا فالهما \* فاء بالغا محتاطا بطاء ام والطاء غالب بحيث لو انفرد بنفسه يبالغ في الفم نقض وان كان اللفظ يبلغ مل الفم فعلى الخلاف وان استويا لا ينقض \* امخط فخرج من انفه دم قدر عدسة لا ينقض وعن محمد ان قطر قطرة دم تنقض \* الحطامة توجب الوضوء وغسل المحجم ان زاد الدم على قدر الدرهم ولو قدره أو أقل لا ولو مسحه بخزقة مبالغة ثلاثا يكتفى \* نزول العاف الى قصبة الانف ناقض بخلاف نزول البول أو المني الى القلفة (١٣) وقد ذكرنا خلافه وكذا اذا نزل الى فرجها الخارج وجبا ويكتفى في حال البقاء في

الحذو دة ملكي وحقي وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق ولم يذ كر أن جميع هذه الدار في يده وكذلك لم يشهد الشهود أن جميع هذه الدار في يده هذا المدعى عليه فهذه الدعوى وهذه الشهادة مقبولة كذا في المحيط \* وفي دعوى غصب نصف الدار شائع هل يشترط أن يبين كون جميع الدار في يد المدعى عليه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يشترط لان غصب نصف الدار شائع لا يكون الا يكون كل الدار في يده وقال بعضهم غصب نصف الدار شائع يتصور بان تكون الدار في يد رجلين فغصبه من يده أحدهما خفيته يكون غصب النصف الدار شائع كذا في الفصول العبادية \* ادعى أنه له بسبب وقوعه في حصته لا بد وأن يذ كر أن القسمة كانت بالقضاء أو بالرضا كذا في الوجيز للكردي \* باع دار غيره وسلمها الى المشتري وجاء المالك فادعى الدار على البائع هل تصح الدعوى ينظر ان أراد أخذ الدار لا تصح وان أراد التضمن بالغصب فعلى الخلاف المشهور أن الغصب في العقار هل يتحقق موجبا للضمن وفي وجوب الضمان بالبائع والتسليم روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* والاصح أن المقار يضمن بالبائع والتسليم كذا في الفصول العبادية في الفصل الثاني والثلاثين \* وان أراد اجازة البيع وأخذ الثمن تصح دعواه كذا في المحيط \* ادعى دارا من تركه والده أنه اشتراها من والده في مرضه وأنكر باقي الورثة ذلك فقد قيل لا تصح هذه الدعوى وقيل ينبغي أن تصح كذا في الذخيرة \* رجل باع عقارا وابنه وامرأته أو بعض أقاربه حاضر يعلم به ووقع القبض بينهما أو تصرف المشتري زمانا ثم ان الحاضر عند البيع ادعى على المشتري أنه ملكه ولم يكن ملك البائع وقت البيع اتفق المتأخرون من مشايخ سمرقند على أنه لا تصح هذه الدعوى ويجب عمل سكوتة كالأفصاح بالاقراء أنه ملك البائع ومشايخ بخاري أفتوا بصحة هذه الدعوى قال الصدر الشنيزي واقعاته ان نظر المفتي في المدعى وأفتى بما هو الاحوط كان احسن وان لم يمكنه ذلك ينسحب بقول مشايخ بخاري فان كان الحاضر عند البيع جاء الى المشتري وقاضاه الثمن بأن بعته البائع اليه لا تسمع دعواه بذلك الملك لنفسه ويصير مجيزا للبائع يتقاضى الثمن فلا تصح بعد ذلك دعواه الملك كذا في المحيط \* رجل ادعى دارا في يد رجل فقال اشتريت من وصيك في صغر ك تصح اذا ذكر اسم الوصي ونسبه وكذا لو قال اشتريت من وكيلك أمالو قال اشترى وكيلي منك فلا تصح كذا في الخلاصة \* رجل ادعى دارا في يد انسان وقال في دعواه هذه الدار كانت لابي فلان مات وتركها ميراثي ولاختي فلانة ولا وارث له غيرنا وترك دواب وثيابا فقسمتها الميراث ووقعت هذه الدار في نصيبي بالقسمة واليوم جميع هذه الدار ملكي لهذا السبب وفي يده هذا بغير حق فدعواه صحيحة ولكن لا بد وأن يقول وأخذت أختي نصيبها من تلك الاموال حتى تصح منه مطالبة المدعى عليه بتسليم كل الدار اليه ولو كان قال في دعواه مات أبي وتركها ميراثي ولاختي ثمن أن أختي أقرت بجميعها الى فصدقتها في اقرارها حكى عن شيخ الاسلام الاوزجندى رحمه الله تعالى أنه قال دعواه صحيحة والصحيح أنه لا تصح دعواه في الثلاث كذا في المحيط في فصل الشهادة في الموارث من كتاب الشهادات سئل الامام شمس الاسلام الاوزجندى رحمه الله تعالى عن ادعى على آخر عينا وقال كان هذا ملك أبي مات وتركه ميراثي ولفلان وسمى عدد الورثة الا أنه لم يبين حصته نفسه فهذه الدعوى صحيحة ولكن اذا زال الامر الى المطالبة بالتسليم لا بد وأن يبين حصته ولو كان بين حصته ولم يبين عدد الورثة بان قال مات أبي وترك هذا العين ميراثي ولجماعة سوى وحقي منه كذا وطالبته بتسليم ذلك لا تصح منه الدعوى ولا بد من بيان عدد

حق صاحب العذر لسيلان مرة وقال الامام الصغار لا بد من ضربتين أو ثلاث وضربة لا يكون ذاعذرا اذا قدر المستحاضة أو ذو الجرح أو المقتصد على منع دم يربط وعلى منع النشف يربط الخرقه لزم وكان كالأصحاء فان لم يقدر على منع النشف فهو ذوعذر بخلاف الحائض حيث لا يخرج بالربط عن كونها حائض لان الدور في تحقيق الاسم لا يلزم ثمة وهنبا يلزم ومتى تحقق انه ذوعذر ذر وقدر على الربط لا يلزم ولو سأل بعد الوضوء حتى نفذ من الربط يجوز أداء الصلاة به ولا يلزم غسل ثوب أصابه دمه وان لم ينفذ فان نفذ لزم وقال محمد بن مقاتل يلزم في كل وقت مرة والفتوى على الاول ولو عاد الدم من منخر آخر أو من موضع آخر من الجرح أعاد الوضوء والعرق المدمن الذي يقال له رشته لا يفسد الوضوء \* القراد الكبير مص عضوا أو امتلا دما نقض والصغير لا لان الاول لو شق يسيل فصار كالعلقة أخذت بعض

جلد انسان \* (نوازل) \* شا كه شوكة أو ابرة فأنخرجها وظهر دم ولم يسلم نقض وفي الجامع الصغير لم ينفذ الدم عن الورثة رأسه لكنه علا وصار أكثر من رأس الجرح لا ينقض وهذا خلاف ما في النوازل والاول عن الامام الثاني والثاني عن محمد رحمه الله تعالى والنقض اقبس لان من يلبته عن منخرجه سيلان يخرج دم من القرحة بالعصر ولولا ما خرج نقض في المختار لان في الاخراج خروج \* تصعد الماء الى رأسه ومكث ثم خرج من أنفه أو أنه أودخل الماء بجرحه ولادم ولا صدي فيه ثم خرج منه لا ينقض \* اذا زال الاشكال عن الخئي



فالفرج الآخر كالجراحة لا ينقض ما لم يسئل \* كل ما وصل الى الداخل من الاسفل ثم عادت نقض لعدم انفسكا كه غن بلة وان لم يتم الدخول بان كان طرفه في يده تعتبر البسلة حتى لم يفسد الصوم ولا غسل عليه وهو صاح الروايتين \* وفي لا يصيب أيضا حشاش كره ودره ولولا لمخرجا فمن الثاني انه لا ينقض ان لم يظهر فان ابتل داخل الحشو لا ينقض وان خارجه نقض \* خرجت القطنه وعلمها بل لا يعيد ماعلى لاحتمال الحدوث \* ان ابتل الكرشف ينظر ان في الشقة فخرجت البلة من الحلقة وتوضأت وان في الحلقة لا (١٣) \* وضعت كرشف في الداخل وعلقتها

خيط في الخارج ان كان قويا يمكنه اخراج الكرشف فسحق حكم الخارج والا لا \* حلق لحته أو رأسه أو شاربته أو قلم أظفاره بعد الوضوء لا يعيد ولا يجب احرار الماء أيضا (نوع في الشك) شك في خلال الوضوء في غسل بعض اعضائه وذلك أول ما عرض غسل ذات الموضع وان كان يعرض كثيرا لم يلبثت كما اذا عرض بعد الوضوء في غسل بعض اعضائه والشك في الحدث على وضوئه وفي الوضوء على حدثه ولا يتجرى وعن محمد رحمه الله تعالى تذكر

دخوله الخلاء لا يحدث بل شك فيه توضأ لأنه دليل الحدث غالبا \* وعلى هذا لو جلس للوضوء معه ما ثم قام وشك انه قام قبل التوضي أو بعده لا يتوضأ لان أخذ الماء والحلوس دليل الوضوء غالبا يعلم انه لم يغسل عضوا لكنه لا يعلم بعينه غسل رجله اليسرى لأنه آخر العمل \* رأى البلة بعد الوضوء سائلا من ذكره يعيد وان كان يعرض كثيرا ولا يعلم انه بول أو ماء لا ياتفت اليه وينضح فرجه أو أزاره بالماء قطعاً للوسوسة وإذا بعده عن

الورثة كذا في الذخيرة إذا ادعى الرجل دارا ميراثا من أبيه أو أمه ولم يذكر اسم المورث ونسبه (١) حكى عن شمس الاسلام الاوزجندی أنه لا تسمع دعواه كذا في المحيط في فصل الشهادة في الموارث \* لو ادعى عينا في يد انسان (٢) أنه له الماء أن صاحب اليد أقرب به له أو ادعى عليه دراهم وقال في دعواه له ألف درهم ما أنه أقرب به أو قال ابتداء ان هذا الرجل أقر أن هذا العين لي أو أقر أن لي عليه كذا من الدراهم لا تصح هذه الدعوى على قول عامة المشايخ كذا في خزنة المفتين نقل عن الذخيرة \* ذكر المصدر الشهيد في الباب الثاني والخمسين من شرح أدب القاضي أن المدعى لو ادعى أنه أقر أن هذا الشيء لي فربه بالتسليم الى ولم يدع أنه ملكي فعامة العلماء على أنه يسمع ويأمره بالتسليم اليه هكذا في الفصول العبادية \* أجمعوا على أنه لو قال هذا العين ملكي وهكذا أقرب به صاحب اليد أو قال لي عليه كذا وهكذا أقرب به المدعى عليه أنه تصح الدعوى وتسمع البينة على اقراره كذا في الذخيرة \* وفي هذه الصورة لو أنكر هل يختلف على اقراره الفتوى على أنه لا يختلف على الاقرار وانما يختلف على المال كذا في الفصول العبادية \* وكما تصح دعوى المدعى بسبب الاقرار لا تصح دعوى النكاح أيضا بسبب الاقرار كذا في خزنة المفتين \* ولو قال في الدعوى ان صاحب اليد قال هذا العين لا يسمع ذلك منه لان هذه دعوى الهبة والهبة سبب الملك كذا في الذخيرة \* اختلفوا أنه هل تصح دعوى الاقرار من طرف الدفع حتى لو أقام المدعى عليه بينة أن المدعى أقر أنه لا حق له على المدعى عليه أو أقام بينة أن المدعى أقر أن هذا مال هذا المدعى عليه هل تقبل عامتهم على أنه تصح دعوى الاقرار من طرف الدفع هكذا في الفصول العبادية

### (الباب الثالث في اليمين وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الاول في الاستحلاف والذكول) الاستحلاف يحتاج الى معرفة اليمين وتفسيرها وركنها وشروطها وحكمها (أما تفسيرها) فاليمين عبارة عن القوة والقدرة ومعنى القدرة أنهم ما أن يتقوى بالخالف في انكاره بأن يدفع دعوى المدعى للعالم (وأما ركنها) فذكر اسم الله تعالى مقرنا بالخبر (وأما شرطها) فانكار المنكر (وأما حكمها) فأنقطاع الخصومة وانفصال المشاجرة بينهما حتى لا تسمع دعوى المدعى بعد ذلك اذا لم تكن له بينة قال الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا شك رجل في عيادى عليه فينبغي له أن يرضى خصمه ولا يجعل يمينه ويصالحه وان كان في شبهة ينظر ان كان أكبرأيه أن دعواه حق فلا يسمعه أن يحلف وان كان أكبرأيه أن دعواه باطلة يسمعه أن يحلف هكذا في محيط السرخسي (٣) الاستحلاف يجري في الدعاوى العصبية دون فاسدها كذا في الفصول العبادية \* فان سمعت الدعوى سأل المدعى عليه عنها فان أقر أو أنكر فبرهن المدعى قضى عايسه والاحاف بطله كذا في كثر الدقائق \* اذا توجهت اليمين على المنكر ان شاء حلف ان كان صادقا وان شاء فدى يمينه بالمال كذا في محيط السرخسي \* لو حلف بطلب المدعى يمينه بين يدي القاضي من غير استحلاف القاضي فهذا ليس بتحليف لان التحليف حق القاضي كذا في القنية وهكذا في البحر الرائق (٤) قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أربعة أشياء يستحلف القاضي الخصم قبل أن يسأل

- (١) اذا ادعى دارا ميراثا من أبيه أو أمه ولم يذكر اسم ونسبه لا تصح دعواه (٢) لا تصح الدعوى بسبب الاقرار
- (٣) مطلب الاستحلاف لا يجري في الدعوى الفاسدة (٤) مطاب في الاشياء التي يحلف فيها الخصم من غير طلب المدعى

الوضوء أو علم انه بول لا تنفعه الحيلة (نوع) سكر ثم افاق ان كان لا يعرف الارض من السماء بطل وضوءه وعن الثاني انتقاضه بعمد النوم في السجود وظاهر المذهب عدم الانتقاض بالنوم فيه \* وضع رأسه على ركبته ونام قيل ينقض وابن المبارك لا \* ألحق بطنه بفخذه بطل عند الثاني خلافا لمحمد رحمه الله تعالى \* نام قاعا فاسقط واتبعه قبل وصول جنبه الارض او عنده بلا فضل لا وعن الثاني النقض مطلقا عن محمد رحمه الله تعالى ان اتبعه قبل زوال المقعد من الارض لا ولو بعد الزوال بطل سقط أم لا والتموى على اقول الاول وقيل المعتمد القول الاخير

ولو كان تارة يزول من الأرض وطور الأرض الظاهر أنه لا يكون تارة قاله شمس الأئمة وإن نام واضاعا يده على الأرض وانتبه فمال يصل جنبه إلى الأرض لا تطل \* نام المريض قاعدا مستندا إلى رجل والصحيح إلى جدار أو سارية بحيث لو أزيل لاسقط فالطحاوي على أنه يتقضى وفي الظاهر لا إذا كان البناء مستقرا على الأرض \* نام على السرج أو الحمل راكبا لا إذا اضطجع \* أدلى رجله في التنوير ونام قاعدا على شطه بطل \* نام في حجرة تلاوة أو شكر وكانت على وجهه (١٤) السنة أو غيرها بان فرش ذراعيه وألقى بطنه بفخذه لا ينقض عندهما وعنده حدوث النوم

في الصلاة ليس يحدث في الأحوال كلها إلا أن يكون مضطجعا أو متجسعا والمريض إذا صلى مستلقيا فنام نفسه صلواته لفساد الوضوء \* الفقهية ناقض وهو ما يكون مسبوعا لغيره بدت فواجده لا وقال الإمام الحلواني إذا بدت فواجده وشغله عن الذكر فحدث ولا ينقض طهارة الغسل ويطل التيمم \* أنكر وضوء الصلاة كفر ولغيرها إلا أنه ليس بعبادة مقصودة \* يخرج القبح من طرف الجراحة وبقية أطراف قشر القرحة موصولة بالجلد والماء في الوضوء لا يصل إلى تحت القشر يجوز الوضوء \* جعل الشك في شقاق رجله وغسل ولم يصل الماء إليه إن أضره جاز والا وإن خرز جاز مطلقا \* ولو كان على جسده ونيم ذباب أو خرير غوث أو درن لم يصل الماء تحته يجوز ولو قرأ لا كيفية الاستحباب الماء أن يجلس أفرج ما يكون ويرى نفسه ويستنجي بوسط الأصابع وكذلك هي ولو بين خفين يطهران بطهارة موضع الاستحباب كاللؤلؤ بطهارة البرؤ وكذا الوعل على لوح الماء

المدعى ذلك أحدها الشفيخ إذا طلب من القاضي أن يقضى بالشبهة يحلفه بالله لقد طابت الشبهة حين علمت بالشراء وإن لم يطلب المشتري ذلك وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يستحلنه الثاني أنكر إذا بلغت فاختارت الفرق وطلبت التفریق من القاضي يستحلها بالله لقد اختارت الفرق حين بلغت وإن لم يطلب الزوج الثالث المشتري إذا أراد الردي بالعيب يحلفه القاضي إن لم ترض بالعيب ولا عرضته على البيع منه ذرايته الرابع المرأة إذا سألت من القاضي أن يفرض لها النفقة في مال الزوج الغائب يحلفه بالله ما أعطاك نفقة بك حين خرج ويجب أن تكون مسئلة النفقة في قولهم جميعا كذا في الفصول العبادية \* وفي الاستحابة يحلف المستحق بالله ما بعث ولا وهبت ولا تصدقت عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما لا يحلف بدون طلب الخصم كذا في الخلاصة والوجهين لا كدرى \* وأجمعوا على أن من ادعى ديناً على ميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من المدينين الميت ولا من أحد أدام اليك عنه ولا قبض لك قابض بأمرك ولا أبرأته منه ولا شيء آمنه ولا أحلت بذلك ولا بشيء منه على أحد ولا عندك به ولا بشيء منه رهن كذا في الخلاصة (٢) \* لا يحلف مع وجود البرهان إلا في مسائل الأولى يحلف مدعى الدين على الميت إذا برهن ولا خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعى حقاً في التركة وأثبتته بالبينة فانه يحلف من غير طلب خصم أنه ما استوفى حقه وهو مثل حقوق الله تعالى يحلف من غير دعوى الثانية المستحق للبيع بالبينة المستحق عليه تحليفه بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرجت العين من ملكه الثالثة يحلف مدعى الأبق مع البينة بالله أنه باق على ملكه إلى الآن لم يخرج ببيع ولا هبة كذا في البحر الرائق \* وإذا قال المدعى لي عليه شهود حضور في المصير وطلب حلفه لم يحلف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يقال لخصمه أعط كفيلاً بثلاثة أيام ثلاث تغيب فيبطل حق المدعى ويجب أن يكون الكفيل ثقة معروف الدار حتى تحصل فائدة التكفيل كذا في الكافي \* وإن قال لا وقال شهودي غيب أو مرضي حلف المدعى عليه وقال مشايخنا إذا قال المدعى شهودي غيب أو مرضي انما يحلف المدعى عليه إذا بعث القاضي أميناً من أمثاله إلى محل الشهود الذين يماهم المدعى حتى يسأل عن الشهود فإن أخبر أنهم غيب أو مرضي يحلفه أما يبدون ذلك فلا يحلفه على قول من لا يرى الاستحلاق إذا كانت له بينة حاضرة في المصير كذا في المحيط \* وإذا نكل المدعى عليه عن اليمين قضى بالمال المدعى على المدعى عليه بسبب النكول عندنا ولا بد أن يكون النكول في مجلس القضاء هكذا في الكافي \* ولا ترد اليمين على المدعى كذا في الهداية \* وينبغي للقاضي أن يقول له إن أعرض عليك اليمين ثلاث مرات فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعى فإذا كرر العرض عليه ثلاث مرات قضى عليه بالنكول كذا في الكافي \* وهذا التكرار ذكره الخصاص لزيادة الاحتياط والمبالغة في بلاء العذر فأما المذهب فهو أنه لو قضى بالنكول بعد العرض مرة جاز وهو الصحيح والأول أولى كذا في الهداية \* ولو عرض عليه اليمين ثلاث مرات فأبى أن يحلف وقضى عليه بالنكول ثم قال أنا أحلف لا يلتفت إليه ولو قال أنا أحلف قبل أن يقضى عليه يقبل ذلك منه ويستتر أن يكون القضاء على فور النكول عند بعض المشايخ وعلى قول الخصاص لا يشترط وعليه الفتوى كذا في الفصول العبادية \* ولو أن القاضي عرض عليه اليمين في المرة الأولى فقال لا أحلف ولما

(٢) مطلب لا تحليف مع البرهان إلا في مسائل

يطهر الأوح بطهارته وما يصب الثوب من ماء الثلاث فقليلة ومن الرابع فكل المستعمل على الخلاف \* وإن نفذ من عرض المياه الثلاث إلى باطن الخلف أو المكعب يطهر الظاهر بطهارة المعبر لا بطنه ومن لم يحدث منه تركه ولو على شط نهر لأن النهر رابع على الأمر حتى استوعب النهر الأزمان ولم يقض الأمر التكرار \* ولو شلت يده مسح ذراعيه مع المرفقين على الأرض والوجه على الجدار ويصل (الرابع في المسح) لا يجوز المسح بأصبع أو أصبعين وإن بلغ الربع إلا بالاهتمام والسبابة مفتوحين لأن بينهما ما قدر أصبع ولا بد من

ثلاثة اصابع وان وضع الثلاثة ولم يعد لا يجوز في الرأس والخف خلافاً للمحدث رحمه الله تعالى وان مسح باصبع واحد أو أحسق كل ماء جاز ولو باصبع بجوانبها الأربع لا ولو بأمايل الاصابع يجوز في الصحيح مدة اطراكان الماء أولاً \* مسح الرأس ببل اللحية لا يجوز وبه مغسول بان أخذ الماء لغسل ذراعيه فمسح بالباقي بعد الغسل أو بالباقية يجوز \* مسحت على الخماران نفذت البسلة المتقاطرة جاز ولو شدت الذوائب على رأسها ومسحت عليها لا يجوز وقيل يجوز ولكن ان ارسلت الذوائب أعادت المسح \* مسحت (١٥) على الخضاب ان اختلطت البله

بالخضاب حتى خرجت عن كونها ماء مطلقاً لم يجز \* المسح على شعر تحت بغض الرأس يصح وان لم يكن تحت رأس كالمسترسل لا يجوز وما فوق الاذن من الرأس والرقيقة والجبهة لا \* والفتوى على ان مسح كثر الجبيرة عند من غرضه يكتفي \* مانع العصابة بدلها باخرى ان أعاد المسح تحسن وان لم يعد جاز ثم ان اضره حل الجبيرة وغسل ماتحتها مسح على الخرقه وان كان لا يضره الحل والمسح نزع ومسح على الجراحة وغسل ما حولها وان اضرها المسح لا الحل حل وغسل الحوائى ومسح على الخرقه الملافة للجراحة لان المسح ضرورى فيتعذر بقسدها \* تجاوزت المرأة عن موضع الجراحة يجوز المسح اذا استوعب العصابة ومثله المفتصد وعليه الفتوى وايصال الماء الى فرج بقيت من العصابة ولم تسترهما العصابة فرض \* على ذراعه جباؤ غمسه في الماء للمسح لم يجوز وأفسد الماء ولو على أصابعه أو كفه لا يفسد الماء وجاز كالأودخل رأسه للمسح \* ترك الجنب المضمة والاستنشاق ولبس الخف

عرض عليه في المرة الثانية قال أحلف فأراد أن يحلف فقال له قل بالله فقال لا أحلف ثم عرض عليه اليمين ثانياً فقال لا أحلف فان القاضي يقضى عليه ويحسب كل ذلك عليه ولو أن المدعى عليه بعد عرض القاضي عليه اليمين مرتين استمهله ثلاثة أيام ثم جاء بعد ثلاثة أيام وقال لا أحلف فان القاضي لا يقضى عليه حتى تسلك ثلاثة ويستقبل عليه اليمين ثلاث مرات ولا يمتنع من كونه قبيل الاستمهال كذا في فتاوى قاضيخان \* ثم ان النكول قد يكون حقيقة كقوله لا أحلف وقد يكون حكماً بان يسكت وحكم حكم الاول اذا علم أنه لا آفة به من طرش أو خرس هو الصحيح كذا في الكافي \* ولو سأله القاضي عن دعواه فسكت ولم يجبه وكلما كلفه القاضي بشئ لم يجبه فالقاضي يأمر المدعى أن يأخذ منه كفيلاً حتى يسأل عن قصته وحاله هل به آفة تمنعه من السمع والكلام فان ظهر أنه لا آفة به وأعادته الى مجلس القاضي فأدعى وهو ساكت فالقاضي يعرض عليه اليمين ثلاثاً فيقضى عليه بالنكول ولو قال لا أقول أو لا أنكر لا يحلفه ويحبسه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجعل منكر كذا في محيط السرخسي \* وان علم القاضي ان بلسانه آفة بأن علم أنه أخرس بأمره أن يجيب بالإشارة ويعمل بإشارته فان أشار بالقرار ثم بالقرار وان أشار بالنكول عارض عليه اليمين فان أشار بالاجابة كان يميناً وان أشار بالاباء يكون نكولاً فيقضى عليه بالنكول كذا في الذخيرة \* وان ادعى رجل على امرأته أنه تزوجها وأنكرت المرأة ذلك أو ادعت المرأة النكاح وأنكر الرجل أو ادعى الرجل بعد الطلاق وانقضاء العدة أنه كان راجعها في العدة وأنكرت المرأة أو ادعت المرأة ذلك وأنكر الزوج أو ادعى الزوج بعد انقضاء مدة البلاء أنه كان فاء اليها في المدة وأنكرت المرأة أو ادعت المرأة ذلك وأنكر الزوج أو ادعى على مجبول أنه عبده أو ادعى المجبول عليه ذلك أو اختصما على هذا الوجه في ولاء العتاقة أو ولاء المولاة أو ادعى على رجل أن المدعى عليه ولده أو ولد له أو ادعت المرأة على مولاهما أنها ولدت منه هذا الولد أو ادعت أنه ولدت منه ولداً وقدمات الولد وانها أم ولده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يستعمل المنكر في هذه المسائل السبع وعندهما يستعمل واذا نكل يقضى بالنكول كذا في النهاية \* وكذلك لو كانت الدعوى في الرضا بالنكاح أو في الامر بالنكاح يستعمل عندهما كذا في خزائن المفتين \* وأما المولى اذا ادعى الاستيلاء فثبت باقراره ولا يلتفت الى انكاره ففي هذه المسائل تصور الدعوى من الجانبين الا في الاستيلاء كذا في الجوهر النيرة \* قال القاضي نقر الدين في الجامع الصغير والفتوى على قولهما وقيل ينبغي للقاضي أن ينظر في حال المدعى عليه فان رآه متعسلاً يحلفه وبأخذ بقوله \* فان كان مغلوباً لا يحلفه أخذاً بقوله كذا في الكافي \* قال في السباسب اذا رفعت المرأة زوجها الى القاضي وبجهد الزوج نكاحها حلفه القاضي فاذا حلف يقول فزقت بينكما هكذا روى خلف بن أيوب عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل يقول القاضي الزوج ان كانت امرأتك فهي طالق فيقول الزوج نعم كذا في السراج الوهاج \* ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان لا يجري الاستخلاف في النكاح لو كانت دعوى النكاح من المرأة وقالت المرأة للقاضي لا يمكنني أن أتزوج لان هذا زوجي وقد أنكر النكاح فراه يعالقه لا تزوج والزوج لا يمكنه أن يعالقه لان بالطلاق يصير مقرباً بالنكاح ماذا يصنع القاضي ذكره الاسلام على البرزوي يقول للزوج قل لها ان كنت امرأتى فأنت طالق كذا في المحيط \* وان كانت الدعوى من الزوج وقال أنا أريد أن أتزوج أختها وأربعاً واهافان القاضي لا يمكنه من

وأحدث نزع الخف ولا مسح وقبل الحدث تمضمض لا غير ولو تركهما والاستنجاء أيضاً المحدث لا يترع ويمسح \* مسح بنية التعليم لا الطهارة صحيح وضع الكف أو بهض الاصابع معه ومدها جاز والاحسن المسح بكل اليسد \* نسي المسح ومشى في الماء أو في الكلال البتل بالظفر فابتل مقدار ما يلزم مسحه من الخف جاز وان ابتل بالطل فالاصح الجواز لانه ماء وقيل لانه نفس دابة في البحر \* استنثى بعد تمام الوضوء على وجه السنة لا مسح ولولا على وجهها مسح ويجوز المسح على البود التركيب في الصحيح \* الخف اذا كان صلباً لا يندوم منه الرجل حال المشى يجوز وان



بنت في حال غير المشي لانه المعتبر ولو بدارؤس الانامل لا غير قال السرخسي لا يمسح في الاصح وقال الامام الحلواني يصح اذا كان اسفله مستورا ويستوي كون الخرق في باطنه وظاهره وعند العقب يرتفع القدم حتى يخرج العقب لسعة الخف ثم يعود الى مكانه فلا بأس به قال بكر اذا بقي من القدم قدر ثلاث أصابع يجوز المسح \* تمت مدته لكن خاف ذهاب الرجل من البرد مسح وان طال (الخامس في التيمم) خرج الامر ولم يعلم كيفية وبين الماء ان علم (١٦) بفوات الوقت لو ذهب الى الماء تيمم \* ظن فناءه وتيمم ثم علم خلافه اعاد \* ضرب الخيمه على بئر مندرس

وتيمم وصلى ثم علم فالاحسن اعادتها \* منعه عن الوضوء بوعيد وصلى بالتيمم اعاد \* وليس عليه طلب الدلوين الرفيق وان وعدا ليعطاء يستحب له الانتظار لان خاف الفوت وقال ينتظر وان خاف فوت الوقت \* شرع بالتيمم ورأى عند واحد ماء كثير ان علم انه يعطيه قطع وان أشكل لا \* ولو وعد كافر اعطاءه يمسح ويسأل بعد الفراغ ان يذل اعادوا الا لا \* الموضوع في الفلاة للشرب يجوز الوضوء به ولو للوضوء لا يجوز منه الشرب \* محدث على ثوبه دم مائع ومعه ماء يكفي لاحدهما صرفه الى الدم لعدم البذل له \* معه ماء زهرم يتوضأ به وان أراد الحيلة خطه بعماء وردغالب حتى يكون ماء مقبدا وما قيل به من اخر ثم يستودع ليس بشئ يمكنه الرجوع في الهبة فاشبه القدرة على الشراء ومقطوع المرفق يمسح فيه موضع القطع \* ومن اراده وضع يديه على الارض شديد اليدخل التراب بين اصابعه ونفضه مرة ان قل التراب وحريتين ان كثر ويضربه ضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين

ذلك لانه اقر لهذه المرأة أم امرأته فيقول له ان كنت تريد ذلك فطلق هذه ثم تزوج أختها أو ربعا سواها هكذا في البدائع \* وانما يستخلف في النسب المجرى عندهما اذا كان يثبت باقراره كذا في الهداية \* اقرار الرجل يصح بخمسة بالوالدين والولد والزوجة والمولى لانه اقرب ما يلزمه ولا يصح اقراره بمن سواهم ويصح اقرار المرأة بأربعة بالالدين والزوج والمولى ولا يصح بالولد ومن سوى هؤلاء لان فيه تحميل للنسب على الغير الا اذا صدقها الزوج في اقرارها بالولد أو يشهد بولادة الولد هكذا في غاية البيان \* هذا كله اذا لم يدع المدعي بدعوى هذه الاشياء ما لا اذا ادعى ما لا بدعوى هذه الاشياء كالمرأة تدعى على رجل انه تزوجها على كذا وطلقة ما قبل الدخول بها وادعت نصف المهر أو لم تدع الطلاق وادعت النفقة فيحلفه القاضي بلا خلاف كذا في الفتاوى الصغرى \* اذا قال المدعي أنا أخو المدعي عليه لاني أباه - حامات وترك ما لا في يده هذا المدعي عليه أو ادعى حجرا بان قال هذا الصغير الذي التقطه أختي ولتي ولاية المجر عليه وأنكر ذواليد أو قال المدعي وهو من أنا أخو المدعي عليه فافرض لي عليه النفقة وأنكر المدعي عليه أن يكون هذا المدعي أخاه أو أراد الزاheb الرجوع في الهبة فقال الموهوب له أنا أخوك يستخلف المدعي عليه على ما يدعي من النسب بالاجماع ولكن ان نكل ثبت ما ادعى من المال والحق لا النسب هكذا في الكافي \* أما الحدود فاجمعوا أنه لا يستخلف فيها الا في السرقة فاذا ادعى على آخر سرقة فأنكر فانه يستخلف فان أبى أن يحلف لم يقطع ويضمن المال وكذا اللعان لا يستخلف فيه أيضا بالاجماع لان اللعان في معنى الحد فاذا ادعت على زوجها أنه قد زنى ما أو ادعت استحلافه فانه لا يستخلفه كذا في السراج الوهاج \* ذكر الصدر الشهيد رده الله تعالى أن الحدود لا يستخلف فيها بالاجماع الا اذا تضمن حقا بان علق عتق عبده بالزنا وقال ان زيت فانت حر فادعى العبد أنه قد زنى ولا يثبت له عليه يستخلف المولى حتى اذا نكل ثبت العتق دون الزنا كذا في التبيين \* ثم اذا حلف المولى هذا كما هو المختار يخلف على السبب بالله ما زنى به - ما حلفت به عتق عبدي كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أن رجلا ادعى على رجل أنه قال له يا منافق يا زنديق يا كافر أو ادعى أنه ضربه أو لطمه أو ما أشبه ذلك من الامور التي أوجب التعزير أو ادعت تخليفه فالقاضي يحلفه فان حلف لاشئ عليه وان نكل يقضى عليه بالتعزير ويكون التحليف فيه على الحاصل كذا في المحيط \* ومن ادعى قصاصا على غيره فحجده استخلف بالاجماع كذا في الهداية \* فان حلف فانه يبرأ كذا في السراج الوهاج \* ثم ان نكل عن اليمين فيما دون النفس يلزمه القصاص وان نكل في النفس محبس حتى يقتل أو يحلف وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يلزمه الارش فيهما كذا في الهداية

(الفصل الثاني في كيفية اليمين والاستخلاف) \* من توجهت عليه اليمين فالقاضي يحلفه بالله ولا يحلفه بغير الله كذا في محيط السرخسي \* ان أراد المدعي تخليفه بالطلاق أو العتاق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التحليف بالطلاق أو العتاق ونحو ذلك حرام وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان \* ويغليظ كذا أو صافه فحوقله قل هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما للفلان هذا عليك ولا قبل لك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شئ منه وله أن يزيد في التغليظ على هذا وله أن ينقص منه الا أنه يحتاط فلا يذكركم لفظ الواو كيلا يتكرر عليه اليمين وان شاء القاضي لم يغليظ فحوقله قل بالله أو والله كذا في الكافي \* وبعضهم قالوا للقاضي ينظر الى

ويسمح باليمين على السري وبالسري على اليمين ولو مسح بكل السكف والاصابع يجوز لكن الاحوط ما ذكر في المطولات \* ويجب المدعي نزع الخاتم وتخليل الاصابع والنية وتجوزنية التطهير لانية رفع الحدث لان الطهارة الحاصلة به استحباب الصلاة ولا يشترط تعيين الخنابة والحدث وقيل لا بد وعن محمد رحمه الله تعالى لو نوى الخناب الوضوء مجاز \* وان وجد ماء يكفي لغسل أعضائه مرة بطل في المختار ولو نوى مطلق الصلاة أو المكتوبة أو التطوع صلى أى صلاة شاء ولو عند العدم لقراءة قرآن ظهر أو مئس أو لدخول المسجد أو نحو وجهه أو لدغنى أو لزينة

قبر اولادان اولاد قائم لا يجوز ان يصل به عند العامة ولو عند وجود الماء لا خلاف في عدم الجواز \* بجسده نجس مائع لم يجد المزيل مسحه بالتراب لانه يقلل كفاي الاستنجاء وان لم يمسحه وصل الى وجود الماء \* ولورث الماء على الارض وفيها ندوة يجوز التيمم وبكل ما هو من جنس الارض يجوز التيمم مثبتا اولاد وجرا عليه غبار اولاد مغسول اولاد مدقوق اولاد وقال محمد رحمه الله تعالى الحجر لومدقوقا وعليه غبار جاز والاولا بالطين بل يلطخ به جسده ليخف فاذا نجف تيمم به ومع هذا التيمم به فعل (١٧) هذا الخلاف والخلف ايضا على الخلاف الا اذا

جعل فيه شيء من الادوية وكذا الغضارة اذا طلى وجهها بالصبيغ لا يجوز به التيمم وان لم يطل جاز كالارض التي نديت وعلى هذا فخر الخياط وهو يجزيه اس به النياب ان لم يصبغ يجوز عندهما بناء على عدم اشتراط الالتصاق وبالجملة المائي لا يجوز وبالجملة لا عند الامام الخواص والعامة على الجواز وفاقا ان عليه غبار ولا فعلى الخلاف والجواز اصح والتيمم بموضع تيمم به آخر يجوز لانه لم يرفع مستعمل الاول \* الشرط في تحقه صانع منه خاص في وصول التراب الى محل النية وان عدما أو أحدهما لا \* ذر على المحل التراب فاصابه غباره أو أدخل المحل في مشار الغبار فوصل بتحريك المحل جاز لان وقف في المهب فمشار الغبار على المحل بنفسه الا ان يمسح بهذا الغبار المحل \* ويجوز التيمم في السفر له جسده التلاوة في الحضر \* الضربة ليست من التيمم وقال السيد ابو شعاع منه حتى لو ضرب يده فاحدث قبل الاستعمال يصح الاستعمال

المدعى عليه ان عرفه بالخبر والصلاح أو رأى عليه سيما الخير ولم يتمها ككتفي يذ كرام الله وحده وان كان على خلاف ذلك غلظه وبهضمهم قالوا ينظر الى المدعى به ان كان مالا عظيما غلظ عليه وان كان حقيرا يكتفي بذكر اسم الله وسنده ثم بهضمهم قدروا العظيم نصاب الزكوة وبعضهم قدروا بنصاب السرقة وان أراد التغليظ على اليهودى يحلفه بالله الذي أنزل التوراة على موسى وان أراد التغليظ على النصراني يحلفه بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى كذا في المحيط ولا يحلف بالاشارة الى مصحف معين بان يقول بالله الذي أنزل هذا الانجيل أو هذه التوراة لانه ثبت تعريف بعضهم فلا يؤمن أن تقع الاشارة الى المحرف فيكون التحليف به تغليظا بما ليس كلام الله عز وجل هكذا في البدائع \* ويحلف المجوس بالله الذي خلق النار هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل ومثله في الهداية وكذا في الفتاوى \* وليس عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى خلاف ذلك في الظاهر الا أن يروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النوادر قال لا يحلف الا بالله خالصا فهذا قال بعض مشايخنا لا ينبغي أن يذ كر النار عند اليدين كذا في المبسوط \* وغيرهم من أهل الشريعة يحلف بالله ولا يحلف بالله الذي خلق الوزن والصنم كذا في محيط السرخسي \* ولا يحلفون في سبوت عباداتهم كذا في الاختصار شرح المختار \* ولا يجب تغليظ اليدين على المسلم برمان ولا مكان كذا في الكافي \* استخلاف الاخرس أن يقول القاضي عليك عهد الله ان كان لهذا عليك هذا الحق ويشير الاخرس برأسه أي نعم ولا يستحلفه بالله (١) ما لهذا عليك ألف ويشير الاخرس برأسه أي نعم كذا في محيط السرخسي \* وان كان المدعى آخرس وله اشارات معروفة وخصمه صحيح فالتقاضي يحلفه بطلب الاخرس بالله الذي لاله الا هو كما اذا كانا صحيحين وان كان المدعى عليه مع كونه آخرس أصم والقاضي يعرفه أنه أصم فان القاضي يكتب له ويأمره أن يجيب بالكتابة وان كان لا يعرف الكتابة وله اشارة معروفة يؤمن بالاشارة ليحجب ويعامل معه كما يعامل مع الآخرس كذا في الذخيرة \* اذا ادعى ديناً ولم يذ كر له سبباً يحلف على الحاصل بالله ما لهذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه وكذا اذا ادعاه ملكاً وحقق في عين حاضر مطلقاً ولم يذ كر له سبباً يحلف على الحاصل فيحلف بالله ما هذا العين فلان بن فلان ولا شيء منه يجمع بين الكل والبعض احتياطاً كذا في المحيط \* وان ادعى عليه ديناً بسبب القرض أو بسبب الشراء أو ادعى ملكاً بسبب البيع أو الهبة أو ادعى غصباً أو عارية يستحلف على حاصل الدعوى في ظاهر رواية أصحابنا رحمه الله تعالى ولا يستحلف على السبب حتى لا يستحلف بالله ما استقرضت منه هذا المال ما غصبته ما أودعتك ما اشتريت منه هذا العين وكذا ما بيعت منه هذا العين سواء عرض المدعى عليه أو لم يعرض الا أن فيما سوى الودعة يحل له ما له عليه ولا قبلك المال الذي يدعى ولا شيء منه وفي الودعة يحلفه بالله ليس في يدي هذه الودعة التي يدعى ولا شيء منه ولا قبلك حق منه لان المدعى لو كان استهلك الودعة أو دل سارقاً عليه الا ان يكون في يده ويكون ضامناً لها فيحلف على نحو ما قلنا كذا في فتاوى قاضيهان \* ثم التحليف على الحاصل هو الاصل عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى اذا كان سبباً يرفع برفع وإذا كان قبسه ترك النظر للدعى حينئذ يحلف على السبب اجماعاً وذلك بان تدعى بمبتوتة تنفقه والزوج عن لا يراها أو ادعى شفعة بالحوار والمشتري عن لا يراها بان كان شافعياً كذا في الكافي \* وعن أبي يوسف ومحمد رحمه الله

(١) قوله ولا يستحلفه بالله الخ لانه اذا قال نعم يكون اقرارا لا يميناً كفاي الشربلالية اه

(٣ - فتاوى رابع) كالواخذ كفان ما فاحدث فرق السيد بان الواجب في الوضوء الحصول وفي التيمم التحصيل فكانت منه قلنا التحصيل شرط فلا ينافيه الحدث كالواحد محرم بجماعا (السادس في ازالة الحقيقة) \* طرف من ثوب نجس ونسي وتحرك فغسل طرفا فاصلى به في المختار ولو تدل رأيه الى طرف آخر بعد أيام أعاد الاول \* اختصت بجماع نجس فغسلها فادام الماء يخرج ما لو لا يطهر وان خرج بلالون طهر لانه أقصى ما في الوضوء واذا زال العين بجماعه فغسل يده مرة أو مرتين \* غسل ثوباً في اجانة ثلاثاً طهر

ان عصر في كل مرتبة وهو بانقطاع التقاطر بلا شرط صب والقياس شرطه وبه الثاني في العضو واستحسن في الثوب ومحمد بالاستحسان فيه الزد  
الافراد اياه كباطن الفم والانف \* عصره ثم قطره منه قطرة في ثوب ان عصر في الثالثة حتى انقطع التقاطر فان عصره آخر فاليد والبلد والثوب  
طاهر والا فالكل نجس \* خف بطاته من كبر ما دخل من خر وقه ماء نجس فغسل الخف ودلكه وملا الخف وأراقه ولم يعصر الكبر باس  
طهر كالنشاط النجس \* جعل في الماء وترك ( ١٨ ) ليلة وجرى عليه الماء طهر \* الخف الخراساني الذي وشى كله بالغزل نجس تحته يغسل

ثلاثا ويجفف في كل مرة  
وقبل يغسل ثلاثا حتى  
ينقطع التقاطر في كل مرة  
وهذا أصح والاول أحوط  
\* الاجر اذا نجس ان عسقا  
يغسل ثلاثا بدفعة وان  
جديد يغسل ثلاثا ويجفف  
في كل مرة \* اتزر الجنب  
وصب الماء على نفسه أو  
صب على الازار النجس طهر  
الازار وان لم يعصر الامام  
الخالق في بدنه أو ثوبه  
نجاسة فاكثر صب الماء عليه  
طهر بلا ذلك وعصر \* اللبن  
الغير المفروش لا يطهر  
بالخفاف والمفروش يطهر  
لان المفروش في حكم الارض  
واذا رفع عن الفرش هل  
يعود نجسا فيه روايتان  
\* جعل الخرفي كوز جديد  
يجعل فيه الماء ثلاث مرات  
وليرك في كل ساعة يطهر  
وعند محمد لا يطهر أبدا  
\* نجس الحصر اليابس يغسل  
ويذلك حتى يلين ولورطبا  
يجري عليه الماء حتى يتوهم  
الزوال ولو جديا يغسل  
ثلاثا ويجفف في كل مرة  
وعند محمد لا بد ذلك واذا  
كان من القصب يطهر  
بغسله ثلاثا ولا يحتاج الى  
شي آخر لعدم التداخل

تعالى أن المدعي اذا ادعى ما لا مطلقا يخلف على المال وان ادعى ما لا سبب يخلف على المال بذلك السبب  
بالله ما استقرضت منه هذا المال أو بالله ما اغتصبت منه هذا المال أو بخوذلك الآن يعرض المدعي عليه  
للقاضي فيقول لا تخلفني على هذا الوجه فان الرجل قد يستقرض مالا ثم لا يكون ذلك المال عليه عند  
الدعوى بأن رده أو أراه منه فاذا عرضه على هذا الوجه فيثبث بخلافه على الحاصل وبه أخذ بعض المشايخ  
وقال شمس الأئمة الحلواني ينظر الى جواب المدعي عليه ودعوى المدعي أن أنكر المدعي عليه الاستقرض  
والغصب فقال ما استقرضت منه شيئا ولا غصبت منه شيئا ولا يخلف على السبب بالله ما استقرضت وان قال  
المدعي عليه في الجواب ليس له على هذا المال الذي يدعي ولا شيء منه يخلف على الحاصل بالله ماله عليك  
ولا قبلك هذا المال الذي تدعي ولا شيء منه قال رحمه الله تعالى وهذا هو أحسن الاقاويل عندى وعليه  
أكثر القضاة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* وان كان سببا لا يرتفع برفع فالتخلف على  
السبب بالاجماع كالعبد المسلم اذا ادعى العتق على مولاه بخلاف الامة والعبد الكافر لانه يتكرر الرق عليه ما  
بالردة والحقاق وعليه بنقض العهد والحقاق ولا يتكرر على المسلم كذا في الهداية \* المشتري اذا ادعى الشراء  
فان ذكر نقد الثمن يخلف المدعي عليه بالله ما هذا العبد ملك المدعي ولا شيء منه بالسبب الذي ادعاه ولا يخلف  
بالله ما نعت كذا في الفصول العبادية \* وان شاء يخلفه بالله ما بينك وبين هذا بيع قائم الساعة فيما ادعى  
أو قال بالله ما هذه الدار شراء لهذا الساعة بما ادعى من الثمن أو بالله ما هذا البيع الذي ادعى عليك في هذه  
الدار قائم فيها الساعة بهذا الثمن على ما ادعى وان شاء حلفه ما عليك تسليم هذه الضميمة اليه بهذا البيع  
الذي يدعى سواء عرض المدعي عليه للقاضي أم لم يعرض هكذا في شرح أدب القاني للذهبي \* وان لم  
يذكر المشتري نقدا الثمن يقال له أحضر الثمن فاذا أحضر الثمن يستخلفه القاضي بالله ما عليك قبض هذا  
الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذي ادعى وان شاء حلفه بالله ما بينك وبين هذا شراء قائم الساعة كذا  
في الفصول العبادية \* واذا ادعى البائع البيع وأنكر المشتري ان ادعى أنه سلم المبيع ولم يقبض الثمن يخلف  
المشتري بالله ما قبلك هذه الدار ولا ثمنها وان ادعى أنه لم يسلم المبيع ولم يقبض الثمن يخلفه بالله ما هذه الدار لك  
ولا الثمن الذي سماء عليك كذا في محيط السرخسي \* ويستخلفه على العين والاثمن جميعا كما في دعوى  
الشراء كذا في الفصول العبادية \* ويستخلف في النكاح ما بينكما نكاح قائم في الحال هكذا في الهداية  
\* اذا ادعت النكاح والصداق في ظاهر الرواية عنهما يخلف على الحاصل بالله ما هذه امرأتك بهذا  
النكاح الذي تدعي ولا اله اعليك هذا الصداق الذي ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء منه وان كان المدعي هذا  
الرجل يستخلف المرأة بالله ما هذا زوجك على ما يدعي كذا في فتاوى قاضيان \* ادعت على زوجها تطليقة  
رجعية يخلف بالله ما هي طالق منك الساعة وان ادعت البائن ففي ظاهر الرواية يخلف بالله ما هي بائن  
منك الساعة واحدة أو ثلاث على حسب الدعوى أو بالله ما طلقتم البائن أو الثلاث في هذا النكاح المدعى  
ولا يخلف ما طلقتم ثلاثا مطلقا كذا في الوجيز للكردي \* وكذلك اذا لم تدع المرأة ذلك ولم يكن شهد عند  
القاضي شاهد واحد عدل أو جماعة من القساق بذلك لان حرمة الفرج حق الشرع فكان على القاضي  
الاحتياط في مثله بالاستحلاف كذا في المحيط \* ادعت انها سألته الطلاق فقال لها امرتك بذلك فاخترت  
بذلك التفويض نفسه او حرمت عليه فأنكر الزوج الامر ولا اختيار لا يخلفه على الحاصل بخلاف

وكذا شرك النعل وفي الفتاوى البردي اذا نجس ابتداء يغسل ثلاثا ويجفف في كل مرة ويعصر وعند محمد لا يطهر أبدا ويخلف  
وكذا النعل الجليد وحذا التجفيف ذهاب الندوة ولا يشترط اليبس \* واذا أراد غسل الارض النجس صب الماء عليها وذلك ثم نشف بمخرفة كل  
ذلك ثلاثا أو صب ماء كثيرا حتى يعرف زوال اللون والرائحة وترك حتى ينشف وان صلبة متحدة خفيفة من أسفلها يتحد الماء اليها وطعها  
بعدوان صلبة مستوية في قلب الاعلى أسفل \* فرش التراب على أرض نجس وصلى ان قليلا لا يمنع رائحتها ولا يجوز وان منع الرائحة

جازه فارة وقعت في دن نشاستج وماتت بعد تنهاى امر النشاستج يغسل ثلاثا ولو في أول مرة بان وقعت بعد يوم وتنهاى وهي فيه لا يظهر  
أبداء الحنطة تورمت في الماء النجس وان جعل الحنطة النجسة بذرا نجس وعلى قياس قول الثاني تغسل ثلاثا وتجفف كل مرة  
واللحم اذا نجس يغلى بالماء الطاهر ثلاثا \* ولو كان في بطن الحمل المشوى بعرة فاصابت البعرة بعض لحم الحمل في حال الشئ يغسل بالماء  
الطاهر ثلاثا وتجفف كل مرة وعن الثاني ان الدهن النجس يصب عليها الماء (١٩) فيمطقو الدهن فيرفع ثلاث مرات

فيظهر وكذا العسل  
والدبس يموت فيه فارة  
يطبخ الماء ثلاثا حتى يعود  
في كل مرة الى ما كان عليه  
في الاول لكن يخرج من  
حيزا لا تنقاع \* بعرة فارة  
وقعت في حنطة فطحنت  
بها يئو كل الا اذا ظهر التغير  
\* يخرج من الخبز بعصر صلب  
صحيح يرمى البعر ويؤكل  
الخبز \* دبغ الجلد بالماء  
النجس يغسل بالطاهر  
والمشرب غفو ويجوز بيعه  
بالبیان ولو بلا بيان خیر  
المشتری \* أصاب لعاب  
الكلب عنقودا طهر بالغسل  
ثلاثا وان يبس العنقود  
\* دعى رجله في دوس العنب  
والعصير يسيل ان لم يظهر  
الدم لا ينحس وان ظهر  
ينحس \* الخنى اذا نفذت الى  
الطاق الثاني من الثوب  
بفرك الاول ويغسل الثاني  
وقال الامام ظهير الدين نفذ  
الخنى من الظهارة الى البطانة  
طهرتا بالفرك في الصحيح  
وقيل منبه الرقعة لا يظهر  
بالفرك واذا تقدم مذى  
لا يظهر بالفرك أيضا \* وعن  
الثاني ألقى التراب على بول  
أصاب الخلف طهر بالمسح

و يخلف على السبب ويحتاط فيه له ويخلف بالله ما جعلت أمرا يسهل ما من هذا آخر تزوج تزوجته بعد  
سؤالها الطلاق ولا علمت انما اختارت نفسها بذلك التفويض في مجلس التفويض كذا في الوجيز لا كدرى  
\* وان أقر بالامر وانكر اختيارها نفسها يخلف الزوج بالله ما علم انما اختارت نفسها في مجلس الامر الذي  
ادعت وان أقر بالاختيار وانكر الامر يخلف بالله ما جعلت أمرا أمرا أتلك هذه بيدها قبل أن تختار نفسها  
في ذلك المجلس كذا في الفصول المبادية \* امرأة ادعت على زوجها أنه آلى منها ومضت مدة الايلاء ووقعت  
الفرقة بيننا وطلبت من القاضي تخليفه وقالت للقاضي انه من يرى أن المولى يوقف (١) بعد الاربعه  
الاشهر فيخلف انها ليست ببائن منه ولا يثبت فيخلفه القاضي على السبب بالله ما قلت لها والله لا أقر بك  
منذ كذا على ما ادعت وان نكل عن البين أبانهم منه بتطبيقه نظر الهاوان كان فيه احتمال الضرر بالزوج  
كذا في محيط السرخسى \* فان أقر الزوج بالايلاء فادعى أنه فاء اليها في المدة وانكرت هي التي في المدة  
فالقول قواها مع البين وتخلف على الحاصل عند محمد رحمه الله تعالى فخلف بالله لست بأمرأة اليوم  
بالسبب الذي يدعى ولا تخلف بالله لم يبق اليك قبل مضى الاربعه الاشهر وفي كتاب الاستحلاف قال بشر  
سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى قال تستخلف بالله أنه لم يبق اليك قبل مضى الاربعه الاشهر قال والا حوط  
على قوله أن يرد في البين فخلف بالله أنه لم يبق اليك في الاربعه الاشهر في النكاح الذي يدعى الزوج كذا  
في المحيط \* لو اختلعت من زوجها ابهرها وجد الزوج فالقول قوله ويخلف على الحاصل على الاظهر وعند  
أبي يوسف رحمه الله تعالى على السبب كذا في خزائنه المفتين \* امرأة ادعت على زوجها أنه حلف بطلاقها  
ثلاثا أن لا يدخل هذه الدار وأنه قد دخلها بعد البين أن أقر بالبين والدخول جميعا فقد أقر بالطلاق وان  
أنكر البين والدخول في ظاهر الرواية يخلف على الحاصل بالله ما هذه المرأة بائن منك ثلاث تطايقات كما  
ادعته وان أقر بالبين وأنكر الدخول بعد البين به اف بالله ما دخلت هذه الدار بعد ما حلفت بطلاقها وان  
أقر بالدخول في ذلك الزمان وأنكر البين يخلف بالله ما حلفت بطلاقها ثلاثا أن لا تدخل الدار قبل أن  
تدخلها كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذلك على هذا العناق اذا ادعى العبد والامة على المولى أنه حلف  
بعنته أنه لا يدخل هذه الدار وأنه دخلها الا أن يعرض المولى أو الزوج في ذلك بشئ فيستخلفه بالله ما هذه  
المرأة طالق منك ثلاثا بهي هذه البين التي ادعت ولا هذه الامة حرة بما ادعت من بينك فاذا حلف على ذلك  
فقد أتى على ما يريد كذا في شرح أدب القاضي للخصاف \* لو ادعى انى أو دعت عندك كذا فقال أو دعت مع  
فلان آنزف لأردكاه اليك يخلف المدعى عليه بالله ان رد الكل ليس بواجب عليك فاذا حلف اندفعت كذا  
في خزائنه المفتين \* غصب جارية ونعيمها فبرهن المالك على أنه غصب منه جارية فانه يحبس بها حتى يحجى  
بها ويرد ما على المالك وهذه الدعوى هي معصية مع قيام الجاهالة للضرورة وان لم تكن للمالك بينة يخلفه بالله  
ما هذا عليك جارية ولا قيمتها وهي كذا درهـ ما ولا أقل من ذلك كذا في الوجيز لا كدرى \* وفي الاجارة  
والمزارعة والمعاملة يخلف بالله ما بينك وبينه اجارة في هذه الدار فائة أو مزارعة في هذه الارض قائمة لازمة  
اليوم الى الوقت الذي ادعاه بهذا الاجر الذي سمى كذا في محيط السرخسى \* وان ادعى المدعى أجرة الدار  
(١) قوله يوقف الخ هو مذهب الشافعي فانه يقول لا تقع الفرقة بخصي المدة ولكنه يتوقف الحكم بعد المدة  
على أن يبنى اليها أو يفارقها أم بحر اوى

لانه كالمسجد والمسجد الرطب على الخلف يظهر بالفرك في الصحيح \* سيف أو سكين أصابه بول فمسحه بالتراب لا يظهر وان دما بان ذبح  
به شاة ومسح على صوفها حتى زال اثر طهر ولم يذكر قاضيخان خلافا في الظهارة وفي بعض الروايات لا يظهر \* قاء على ثدى أمه ومعه مرارا  
وشرب الخمر وردد البزاق في فيه بحيث لو كان الخمر على الثوب زال بهذا القدر من البزاق طهر والا لا \* شرب خمر او نام فسال من فيه ان لم يظهر  
عين الخمر ولا رائحته فهو طاهر عندهما \* حديثا ما سته نجاسة فادخل في النار قبل المسح أو الغسل طهر كالأحرق رأس شاة ملطخة بدم

واذا موه الحديد بجناه نجس لا يظهر عند محمد وعند الثاني عموه الماء الطاهر ثلاثا ويرد في كل مرة \* التنوير المسهر اذا مسحت بخمر فسة نجسة مبتلة ان اكلت حرارة النار به الماء قبل الصاق الخبز بالنور لا نجس والا فينجس \* اتخذ من الطين النجس كوزا او قدرا وطبخ طهر \* البحر المقروش حكمه حكم الارض يطهر بالجفاف وان كان ينقل من مكان الى مكان آخر لا يطهر بالجفاف لكن اذا وصلت النجاسة الى جانبه تجوز الصلاة على الجانب الآخر (٢٠) \* والكلا المتصل بالارض كالارض فان قطع لزم الغسل \* والحصى كالارض لا اتصال بهما

وكذا الحصى بخلاف اللبن الموضوع عليها \* جف الارض النجس او فرك المني من الثوب او جث النجس من الخلف ثم اصاب الماء هؤلاء المختار انه لا ينجس \* خاية ممثلة بالعصير غلا واشتد وصار خروا وانتقص فخلل لا خفاء ان ما يوازيها الخلل طهر وكذا ما لا يوازيها عند العامة وذكر القاضي انه لا يطهر الا بالغسل \* وقعت كوز من خرفي دن من خسل طهر من ساعته اذا لم يظهر اثر الخمر فيه \* ولو وقع كوزا الخسل في دن من خمر لا يباح قبل مضي زمان يعلم انه صار خلا \* فارة وقعت في خمر ثم صار خلا ان اخرجت من ساعته او قبل الخلل يباح الخل وان تفسخت فيها لا \* وقعت الفارة في العصير وتخمثر فخلل لا يطهر \* وقع البول في الخمر ثم فخلل لا يطهر \* ندف القطن المخلو ب النجس ان كان مقدارا لا يذهب بالندف كالنصف ونحوه لا يطهر وان قليلا يذهب بالندف يطهر لاحتمال الذهاب بالندف كالنكس النجس بعضه

و محمد المدعي عليه يستحلفه القاضي بالله ماله قبلك هذا الاجر الذي سمي من اجارة هذه الدار لهذا الوقت الذي ادعى انه اجرها منك قالوا وان شاء القاضي حلفه بالله ماله قبلك هذا الاجر الذي سمي بهذا السبب الذي ادعاه او من هذا الوجه الذي ادعاه كذا في المحيط \* لو ادعى الكفالة بمال او بمرض حلف على حاصل الدعوى ولكن انما يحلفه اذا ادعى كفالة صحبة متجزة او معلقة بشرط متعارف وذكر ان الكفالة باذنه او ذكرا جازته لتلك الكفالة في مجلس تلك الكفالة اما بدون ذلك فلا يكون مدعيا كفالة صحبة فلا يترتب عليه التحليف واذا حلفه يحلفه بالله ماله قبلك هذه الالف بسبب هذه الكفالة التي يدعيها حتى لا يتناول كفالة أخرى وكذا اذا كانت كفالة تعرض يحلفه بالله ماله قبلك هذا الثوب بسبب هذه الكفالة وفي النفس يقول بالله ماله قبلك تسلم نفس فلان بسبب هذه الكفالة التي يدعيها كذا في الفصول العمادية \* لو ان رجلا ادعى على رجل ان اشتري دارا بجنب داري واني شقيعه هاداري واراد استحلفه يحلفه القاضي على السبب بالله ما اشتريت هذه الدار التي هادها وحدها كذا وكذا ولا شيئا منها وان اقر المدعي عليه بالشراء والجوار الا انه يقول الشفيع لم يطلب الشفعة حين علم بالشراء وقال الشفيع لابل طلمت فالقول قول الشفيع مع اليين واذا كان القول قول الشفيع مع اليين اذا طلب المشتري من القاضي عين الشفيع فان القاضي يحلفه بالله لقد طلبت شفعة هذه الدار حين بلغك شراؤها واشهدت على ذلك بحضور أحد المتبايعين أو الدار هكذا ذكر في كتاب الاستحلاف \* ولكن هذا انما يستقيم اذا ادعى المشتري أنه بلغه الشراء وهو بين ملا من الناس أما اذا لم يكن عنده من يشهد له لم تطل شفته بترك الشهاد لعل فاذا اقر بذلك حلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء وخرجت الى الشراء حين قدرت وطلبتها بحضور أحد المتبايعين أو الدار واشهدت على ذلك واذا ادعى الشفيع انه بلغه الخبر لئلا والله طلب الشفعة واشهد عليها حين أصبح حلفه القاضي بالله ما بلغك الا في الوقت الذي تدعى وقد طلبت الشفعة واشهدت على ذلك حين أصبحت كذا في المحيط \* والخبرة بخيار البلوغ في حق اختيارها نفسها بمنزلة الشفيع في طلب الشفعة والاستحلاف على اختيارها نفسها نظير استحلاف الشفيع على طلب الشفعة فان قالت للقاضي قد اخترت نفسي حين بلغت أو قالت حين بلغت طلبت الفرقة قبل قوله مع اليين وان قالت بلغت أمس وطلبت الفرقة فلا يقبل قوله او يحتاج الى اقامة البينة والجواب في الشفعة هكذا اذا قال الشفيع طلبت الشفعة حين علمت فالتول قوله ولو قال علمت أمس وطلبت كلف اقامة البينة ولا يقبل قوله كذا في الفصول العمادية \* وان ادعى على رجل انه كسرا بر يقاله من الفضة وأحضر الابريق وأدعى انه صب الماء في طعامة وأفسده ان اقر المدعي عليه بذلك يخبر صاحب الابريق والطعام ان شاء أمسكه كذا ولا يثني له وان شاء دفع له الابريق والطعام وضمنه قيمة الابريق من خلاف الجنس وضمنه مثل ذلك الطعام وليس له تضمين النقصان فان أنكر المدعي عليه حلفه القاضي على قيمة الابريق وعلى مثل الطعام فان قال المدعي ان هذا المدعي عليه عن يقول لا يجب الضمان وانما يجب النقصان فان القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت على ما ادعاه المدعي كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ان رجلا ادعى على رجل انه خرق ثوبه وأحضر الثوب الى القاضي مغه وأراد استحلافه فان القاضي لا يحلفه على السبب بالله ما خرق ثوبه لكن ينظر القاضي في الخرق لان من الخرق ما يوجب النقصان من غير خيار نحو ان يكون الخرق يسيرا ومن الخرق

يقسم بين رجلين أو يباع البعض أو يغسل شيء منه أو يؤكل يحكم بالطهارة لاحتمال وقوع النجس في كل طرف فلا ما يثبت يحكم على كل بالشك \* أحرق السرقة حتى صار رمادا أو صار الخنزير لها طهر عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى حتى صمغ كل ذلك الملح وجازت الصلاة على ذلك الرماد \* اصاب الثوب من انتفاض الكلب ان دخل الماء وابتل فاصابه منه فهو نجس وان من مطر لا لان في الاول اصاب من جلده وهو نجس وفي الثاني لا وفيه دليل على انه نجس العين وذكر في البيوع والنياحة انه لم يطهر بل كانه يجوز بيعه



قال في التجنيس وهو الصحيح وفي الجامع الصغير جملده يظهر بالدباغ عندنا وعند الثاني ان جلد الخنزير كذلك (السابع في التجنيس) طير  
الماء مات فيه لا يفسد عند الامام وفي غيره يفسد بالا اتفاق وعليه الفتوى الجراد والبعوض أو البرغوث اذا مات في شيء لا يفسده والمات  
ما اذا استخرج منه مات من ساعته \* الدودة المتولدة من الخباسة طاهرة حتى اذا وقعت في الماء لم يفسد بها الا نجس وكذا دودة كل حيوان  
ويجوز الصلاة معها وكذا الدم الباقي في عروق المذكبة بعد الذبح وعن الامام الثاني انه يفسد (٣١) الثوب اذا خسر ولا يفسد القدر

للضرورة أو الاثر فانه كان يرى  
في برمة عائشة رضي الله عنها  
صفرة دم العنق والدم الخارج  
من السكبد لم ينسج غيره فنجس  
وان منسج فطاهر وكذا الدم  
الخارج من اللحم المهزول  
عند القطع ان منسج فطاهر  
والافلاو وكذا دم مطلق اللحم  
ودم القلب قال القاضي  
السكبد والطحال طاهران  
قبيل الغسل حتى لو طلي به  
وجه الخف وصلى فيه جاز  
الكافر اذا وقع بعد  
الموت قبيل الغسل في الماء  
نجسه والمسلم قبيل الغسل  
والكافر بعده لا يصلي الذي  
لم يستهل لا تجوز الصلاة مع  
جله غسل أم لا والذي استهل  
قبيل الغسل كذلك وبعده  
طاهر \* جلد الانسان وقع في  
الماء القليل ان أقل من قدر  
ظفر لا يفسد وان مقدار ظفر  
أو أكثر أفسده والظفر  
لا يفسد لانه عصب \* صلى  
ومعه حيوان حتى يجوز  
التوضي بسوره كالغارة يجوز  
وأساء وان كان سوره نجسا  
بكر وكتب لا يجوز وفي النصاب  
ان كان الجرو مسدودا فلم  
يجوز ومراة كل شيء كبوله  
\* الخارج من بدن الانسان  
على نوعين طاهر كالعرق

ما يثبت الخيار ان شاء أخذ الثوب وضمنه النقصان وان شاترك الثوب وضمنه قيمة الثوب كله نحو ان يكون  
الخرق فاحشا فان كان يسيرا حتى أوجب النقصان من غير خيار يقوم الثوب صحيحا ويقوم مخترقا  
فيضمنه ذلك النقصان ويحلفه على الحاصل بالله ماله عليك هذا القدر من الدراهم التي ادعى فان حلف برئ  
وان نكل لزمه ذلك هذا ان كان الثوب حاضرا وان لم يكن حاضرا لخاصة المدعى فقال ان هذا خرق ثوباني فان  
القاضي يقول له كم نقص هذا الخرق ثوبك ثم حتى أحلفه لك عليه هذا اذا كان الخرق يسيرا وان كان  
الخرق فاحشا يوجب جميع قيمة الثوب فان القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت كذا وكذا على  
ما ادعاه المدعى منسرا انظر المدعى وان كان فيه اضرار بالمدعى عليه هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف  
للصدر الشهيد \* وهو الصحيح هكذا في المحيط \* ولو أن رجلا ادعى انه هدم حائطه أو كسره وبين قدر الحائط  
وموضعه وبين النقصان وطلب النقصان حلفه القاضي على الحاصل بالله ماله عليك هذا القدر من الدراهم  
ولاشئ منها كذا في فتاوى قاضيخان وهكذا ذكر الخصاف \* وقال شمس الأئمة الحلي في رجه الله تعالى  
ينبغي للقاضي ان يحلفه على السبب ولا يحلفه على الحاصل هو الصحيح كذا في المحيط \* وان ادعى رجل على  
رجل انه ذبح شاة أو بقرة أو فداء عين عبده له قدمات من غير ذلك أو ذبح دابة له أو جحر على شيء من ماله  
فنقص ذلك الشيء وليس ذلك بحاضر فان القاضي يقول كم نقصان ذلك فاذا عرض ذلك حلفه على الحاصل  
ولا يحلف على السبب لان في التحليف على السبب اضرار بالمدعى عليه وليس في التحليف على الحاصل  
اضرار بالمدعى هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف \* رجل ادعى على رجل انه وضع على حائط له خشبا  
أو أجرى على \* طبعه ماء أو في داره ميزابا أو ادعى انه فتح في حائطه بابا أو بنى على حائطه بناء أو ادعى انه رعى  
التراب أو الرزق في أرضه أو دابة ميتة في أرضه أو غرس شجرة أو ما يملكه من فساد الارض وصاحب  
الارض يحتاج الى رفعه ونقله ويصح دعواه بان بين طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الارض بذكر  
الحدود وموضعها فاذا صح دعواه أنكر المدعى عليه يستحلفه على السبب ولو كان صاحب الخشب هو  
المدعى فقدم صاحب الحائط الى القاضي وقال كان لي على حائط هذا الرجل خشب فوقع أو قلعت له لا عيده  
وان صاحب الحائط يمنع عن ذلك لا تسمع دعواه مالم يصح ونصحيح الدعوى بان يبين موضع الخشب وان  
له حق وضع خشبة أو خشبتين أو ما أشبه ذلك يبين غلط الخشبة وختمها فاذا صح الدعوى وأنكر  
المدعى عليه يحلفه القاضي على الحاصل بالله ماله هذا في هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعى وهو كذا وكذا  
في موضع كذا من الحائط في مقدم البيت أو مؤخره حتى واجبه فاذا نكل ألزمه القاضي حقه ولو ادعى  
رجل على غيره انه حفر في أرضه حفرة أو ذبح ذنبا بأرضه وطلب النقصان فان بين موضع الارض وحدودها  
ومقدار الحفرة والنقصان يحلفه القاضي على الحاصل بالله ماله عليك هذا الحق الذي يدعيه ولا يحلفه على  
السبب كذا في فتاوى قاضيخان \* وان ادعى مسيل ماء أو طر يقا في دار رجل يحلفه على الحاصل بالله ماله  
هذا الحق الذي ادعاه في هذه الدار التي في يده كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعى رجل على رجل انه قتل  
ابن له أو عبدا أو وليا بالثبوت يجب القصاص وادعى القصاص لنفسه أو ادعى انه قطع يده عبدا أو قطع  
يد ابن له صغير عبدا أو ادعى شعبة أو جراحة يجب فيها القصاص وأنكر المدعى عليه كان له ان يستحلفه ثم في  
كيفية التحليف في القتل روايتان في رواية يستحلف على الحاصل بالله ماله عليك دم ابنه فلان ولادم عبده

والنخامة واللبن والدمع والريق ونجس وذلك كل ما يوجب خروجه الوضوء والغسل وما يخرج من أبدان سائر الحيوان فانه نجس غير أبوال  
ما كول اللحم والخلاف فيه معروف وكذا زرق المايو كل لحمه اختاف فيه قال محمد رحمه الله تعالى انه نجس وأما زرق مايو كل لحمه كاللحم  
والعصنور فانه طاهر وخروجه لا يفسد وان مقدار ظفر وشرة الدجاج ولا وزن نجس وجميع الاوراث نجس بخلاف بين علماءنا في قص الحية  
ان لم يكن معه جلدها طاهر وان كان جلدا أكثر من قدر درهم فلا وان ذبح لان جلدها لا يحتمل الدباغ وقيص ما ينخلع عنها في موضع

سكاهها البضة الرطبة أو السحلة الرطبة وقعت في الماء نجس وإن يابس لا وعلى قول الامام طائفة في الحالين كما قال في الانفة الحار جنة  
بعدم موت السحلة \* بول الهرة أو الفأرة إذا أصاب الثوب لا يفسده وقيل إن زاد على قدر الدرهم أفسد وهو الظاهر وخبره البط أن كان بعيش  
بين الناس ولا يطير فكذلك الجاح وان كان يطير ولا بعيش بين الناس فكذلك الحامة لا يمكن التحرز في الاول دون الثاني لأنه يذرق من الهواء ولولم  
يكن معه الاسور الجار فتوضأ وصلى (٣٣) ثم تيمم وأعاد تلك الصلاة يجوز ولا يلزم الكفر لعدم القطع بالحدث في كل ولا يجوز التيمم عند

وجود الماء المذخور ولكنه  
يكبر واستعماله عند وجود  
الماء المطاق \* ماء فم النائم  
نجس عند الثاني طاهر  
عندهما بناء على مسئلة  
الباطن وعلى هذا يجوز الصلاة  
مع خرقعة الخياط وان كثرت  
عندهما \* احترقت العذرة  
في البيت أو كان الاصطبل  
حاراً أو كان بيت بالوعة وفي  
كل طابق أو كوزة عاق فتترشح  
منه البخار أو كان على جدار  
الحمام نجاسة فتترشح وأصاب  
الثوب ان لم يظهر أثر النجاسة  
لا يفسد الثوب \* سطح عليه  
نجاسة أمطرت السماء عليه  
ووقف على الثوب ان كان  
السماء عطر حال ما أصاب  
الثوب لا ينجس ولا ينجس  
\* ووقع عند الناس ان الصابون  
نجس لان وعاءه لا يغطي  
فيقع فيه الفأرة وبلغه  
الكلب وهذا باطل لان  
الاصل وهو الطهارة لا يترك  
بالاحتمال وان سلم فقد تغير  
بالكلية وصار شيئاً آخر  
فيفتح بقول محمد رحمه  
الله تعالى حتى ان الدهن  
النجس لو جعل صابوناً طاهر  
(الثامن فيما يصيب الثوب)  
ان زاد على قدر الدرهم منع  
ولو درهمين أو أسأ ان صلى

فلان ولادم وليه فلان ولا قبلت حق بسبب هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يخاف على السبب بالله ما قبلت  
فلان بن فلان ولي هذا عمداً أو فيما سوى القتل من القطع والشعبة ونحو ذلك يخاف على الحاصل بالله ماله  
عليك قطع هـ هذه اليد ولا قبلت حق بسببها وكذلك في الشجاج أو الجراحات التي يجب فيها القصاص فان  
حلف برئ وان نكل في القتل يرضى عليه بالدية عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى يحبس حتى يخاف أو يقر كذا في فتاوى قاضيخان \* وان ادعى انه قتل ابنه خطأ أو وليه  
خطأ أو قطع يده خطأ أو شجبه خطأ أو ادعى عليه شيئاً يجب عليه فيه دية أو أورش استخافه بالله ما فلان عليك  
هـ هذا الحق الذي ادعى من هذا الوجه الذي ادعى ولا شيء منه ويسمى الدية والارش عند الهين وقال أبو  
يوسف رحمه الله تعالى كل حق يجب على غير المدعى عليه مثل القتل خطأ والجناية التي يجب بها الارش فانه  
يستخلف بالله ما قبلت ابن هذا فلانا وفي الشجة بالله ما شجبت هذا هذه الشجة وكل جناية يجب بها الارش  
والدية عليه يستخلف على الحاصل كذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيدي \* وان كانت  
دعوى الجناية على العبد فان كانت في النفس وكانت عداً فالخصم في ذلك العبد فيستخلف العبد وان كانت  
خطأ فالخصم هو المولى فكانت اليدين عليه ولكن يخلف على العلم وان كانت فيمادون النفس فالخصم في  
ذلك المولى عداً كانت أو خطأ فيخلف المولى ولكن يخلف على العلم كذا في المحيط \* وان وقعت الدعوى على  
فعل المدعى عليه من كل وجه بأن ادعى عليه أنه سرق هذا العين مني أو غصبت يستخلف على البينات  
وان وقعت الدعوى على فعل الغير من كل وجه يخلف على العلم حتى لو ادعى المدعى ديناً على ميت بمحضرة  
وارثه بسبب الاستملاك أو ادعى أن أباه سرق هذا العين مني أو غصبه مني يخلف الوارث على العلم وهذا  
مذهبنا كذا في الذخيرة \* قال الحلواني هذا الاصل مستقيم في المسائل كلها الا في الردعيب فانه اذا ادعى  
المشتري ان العبد أتق ونحو ذلك فأراد المشتري تحليف البائع فانه يحلفه على البينات مع أنه فعل غيره وانما  
كان كذلك لان البائع ضمن تسليم المبيع سالم عن العيوب والتحليف يرجع الى ما ضمنه بنفسه فيخلف  
على البينات ولانه انما يكون الحلف على فعل الغير على العلم اذا قال المستكر لاعملى بذلك وأما ما ادعى العلم  
فيخلف على البينات ألا يرى أن المودع اذا قال ان الوديعه قبضها صاحبها يخلف على البينات وكذا الوكيل  
بالبيع اذا ادعى قبض الموكل الثمن فانه يحلف على البينات بادعائه العلم بذلك كذا في التبيين \* وان وقعت  
الدعوى على فعل المدعى عليه من وجه وعي فعل غيره من وجه بأن قال اشتريت مني استأجرت مني  
استقرضت مني يخلف على البينات كذا في المحيط \* لو أن رجلاً قدم رجلاً الى القاضي فقال ان أباهذا  
توفي ولي عليه ألف درهم فانه ينبغي للقاضي أن يسأل المدعى عليه هل مات أبوه فان قال نعم سألته عن دعوى  
الرجل على أبيه فان أقر له بالدين على أبيه يستوفي الدين من نصيبه وان أنكر فأقام المدعى البينة على ذلك  
تقبل ويقضى بالدين ويستوفي من التركة لامن نصيب هذا الوارث وان لم تكن له بينة على ذلك وأراد  
استخلاف هذا الابن يستخلف على العلم وهو قول علماءنا بأن يخلف بالله ما تعلم أن فلان بن فلان هذا على  
أبيك هذا المال الذي ادعاه وهو ألف درهم ولا شيء منه فان حلف انتهت الامر وان نكل يستوفي الدين من  
نصيبه فان قال لم يصل الى من ميراث أبي شيء أن صدقه المدعى فلا شيء له وان كذبه يحلفه على البينات بالله  
ما وصل اليه من مال أبيه هذه الالف ولا شيء منها فان نكل لزمه القضاء وان حلف لا شيء عليه هذا اذا حلفه

به ولو أقل لا يكون مسيئاً والغسل افضل والدرهم أكبر ما يكون من نقد البلد كذا اختار في أكثر الفتاوى وفيه نظر فان البلدان على  
درامها مختلفة فن بلد درهمه أصغر من الظفر والعقوما خوز من مسئلة الاستبراء قال القاضي استبراء بكرة المقاتل في مجالسهم فسكنوا  
عنه بالدرهم وقال الفاروق رضي الله عنه اذا كانت النجاسة مقدار ظفري هذا لا تمنع فالذي يرضيه التعليل أن يقدر ما بالنقل أو بقعر  
الكف وبعض النقل اختار الاول في الكثيف والثاني في الرقيق وهو الاشبه \* روى عذرة في الماء فانتضج منه على ثوبه لا ينجس ما لم يظهر

أثر النجاسة وكذا لو انتفخ عليه من بول الجار بول انتفخ مثل رؤس الأبر لا يضره ولو على الخلف ومسح جازو يأسا وعن مالك أن البعرة طاهرة والأعضاء عافية البوى أولى بتسكاب قول من يرى سفت الرمح السرقين الخاف أو التراب النجس على ثوب رطب أو وضع رجله على شيء نجس أن يظهر أثره على الثوب أو الرجل نجس والا لا ولا يعتبر الندوة في الصحيج وقال الامام الحلواني مرت الرمح على النجاسة وأصاب ثوبا مبلولا معلقا هنالك نجس استنجى بالماء وبسمل السراويل بالماء أو العرق ثم فشا فعمامة (٣٣) المشايخ على أنه لا ينجس وقال الامام

الحلواني ينجس \* ولو كان بالاجار ثم فشا وقد ابتل السراويل ينجس في المختار لو زاد على أدنى المانع \* فرائس أصابه في وجف ثم عرق فيه وأصاب جسده لم يظهر أثر البلى في جسده لا ينجس وان ظهر فيه أثر البلى لسكنة العرق ينجس \* مشى على الأرض أو على لبس نجس يابس لا يضره ولو كان رطبا والرجل يابس ان ظهرت الرطوبة في قدميه ينجس \* مشى في الطين أو أصابه لا يجب في الحكم غسله ولو صلى به جاز ما لم يمس أثر النجاسة والاحتياط في الصلاة التي هي وجه دينه ومفاتيح رزقه وأول ما يستل عنه في الموقف وأول منزل الآخرة لا غاية له ولهذا قلنا حل المصلي أولى من تركه في زمانه دخل مرطبا وأصاب رجليه الأرواح جازت الصلاة معه ما لم ينجس \* بسط الثوب على مكان نجس فاستل أو لف الثوب الطاهر في الثوب النجس فابتل ان يظهر الندوة فلا عبرة به وان لم يصير بة فاطر منه البلة النجسة ينجس والا لا في المختار جعل امرقينا في طين وطين به السطح

على الدين أولا ثم على الوصول فان حلقه على الوصول ولم يكن المدعى حلقه على الدين فأراد أن يحلقه على الدين فقال الابن ليس على يمين فان القاضي لا يقبل قوله ويحلقه على العلم واذا أراد أن يحلقه على الدين أولا فقال الابن لم يصل الى من ميراث أبي شيء وليس على يمين فان صدقه المدعى ومع هذا أراد استخلافه على الدين فله ذلك وان كذبه وأراد استخلافه على الدين والوصول جميعا اختلف المشايخ فيه قال عامةهم يحلف مرتين مرة على الوصول على البتة ومرة على العلم بالدين هذا اذا أقر وقال نعم أما اذا أنكر أن يكون أبوه مات وأراد الغرم استخلافه على ذلك فعمامة مشايخنا على أنه يحلف مرتين مرة على الموت على العلم ومرة على الوصول على البتة فان نكل حتى ثبت الموت يحلف على الدين على علمه فان حلف لم يكن عليه شيء وان نكل لزمه كذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد \* رجل ادعى عينا في يدي رجل وأراد استخلاف المدعى عليه فان قال المدعى عليه العين في يدي ميراث وعلم القاضي ذلك أو لم يعلم وأقر المدعى بذلك أو لم يقر ولكن أقام المدعى عليه بينة على ذلك ففي هذه الوجوه كلها التحليف على العلم يحلف المدعى عليه بالله ما تعلم أن عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى وان لم يعلم القاضي حقيقة الحال ولا أقر المدعى بذلك ولا أقام المدعى عليه بينة على ذلك فالقاضي يحلفه البتة فان طلب المدعى عليه من القاضي أن يحلف المدعى ما وصل اليه من جهة الميراث فالقاضي يحلفه على العلم بالله ما تعلم أنه وصل اليه بالميراث فان حلف المدعى على ذلك انتفى الوصول الى المدعى عليه بجهة الميراث فيستحلف حينئذ البتة وان نكل صار مقرر أنه وصل اليه من جهة الميراث فيحلف المدعى عليه حينئذ على العلم كذا في المحيط \* وان قال المدعى عليه وصل العين الى يدي بالشراء أو بالهبة أو بالصدقة من جهة فلان يحلف على البتة بالله ما علمك تسليم هذا العين الى هذا المدعى وان كان المدعى عليه يدعي انفسه ملكا مطلقا يحلف على البتة أيضا كذا في الذخيرة \* رجل في يديه عبد جاءه رجل وادعاه وأقام البينة انه عبده والذي في يديه العبد يدعي أنه اشتراه من رجل آخر وسلم الى المدعى البيع فعلى ظاهر الرواية يحلف المدعى على الحاصل بالله ما هذا العين الذي اليه كذا في المحيط \* رجل اشترى من رجل جارية أو غديرها ثم ادعى رجل عليه أنه اشتراها من البائع قبل أن يشتريها منه فانه يحلف صاحب اليد على علمه على السبب بالله ما تعلم ان هذا الرجل اشتراها من البائع قبل أن يشتريها منه كذا في محيط السرخسي \* فان عرض المدعى عليه للقاضي وقال ان الرجل قد يشتري شيئا ثم ينقض البيع بينهم ما قاله أو غيرها ولا يمكنه أن يقر بخلافه أن يلزمه شيء فالقاضي يحلف المدعى عليه بالله ما تعلم ان بينم ما شرا فائما الساعة في هذه الجارية حكى عن القاضي الامام ركن الاسلام على السقدي رحمه الله تعالى أنه قال تعلم النظر في أن يحلله بالله ما هذا الشيء لهذا المدعى من الوجه الذي يدعي ثم ما ذكر انما يتأني على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فأما على ظاهر الرواية والتحليف على الحاصل على كل حال على ما مر كذا في المحيط \* لو كان الرهن في يد المرتين فالتمت في بلد آخر فطالبه المرتين بالدين أمر يدفع المال الى المرتين فان ادعى الراهن هلاك الرهن وأنكره المرتين حلف على البتة بالله ما هلك ولو كانا وضعا الرهن على يدي عدل واختلفا في الهلاك حلف المرتين على العلم كذا في القصول العمادية \* أو دعى دابة عند رجل فركبها المستودع ثم هلك الدابة فقال المستودع هلكت بعد ما نزلت عنك أو قال المودع لابل هلكت تبطل النزول فالقول قول المودع مع يمينه ثم كيف يستحلف المودع قال والحلف على العلم بالله ما تعلم أنما

وجف ثم أتى عليه منه ديار رطبا لا ينجس \* الماء والتراب اذا كان أحدهما طاهرا والا تخرج نجسا اختلاطا وجعلنا طينا اختارا الفقيه أبو لايت ان العبرة للنجس ترجيحاً للحرمة وقال محمد رحمه الله تعالى ان سلام العبرة لا طاهر لانه صار شياً آخر وهو قول محمد وقد ذكر ان الفتوى عليه يوجد في الجدة برة ان كان الجدم معها فالجدة نجس وان وقعت على الجدة غسل الجدة ثلاثا أو يطهر مشى الكلب على الثلج ان وطبافه ونجس وان يابسا فهو طاهر ولو مشى على الردغة والطين فوضع رجله على أثر رجله نجس رجلاه \* الكلب اذا أخذ بالهصب ثوب انسان لا يجب غسله لانه يأخذ



بسنه فلا تصل رطوبة فقه وان لاعلى وجهه الغصب يجب لوصول رطوبة لعابه \* كاب بال على طين ان كان لا يرى أثره ولا يعلم لا نجس لان من طبع الارض أكل النجاسة (التاسع في الحظر والاباحة) الذميمة اذا ارادت شرب الخمر لوجهها المسلم المنع كالسلة اذا ارادت أكل النوم أو البصل أو كل ما يتن الفم فالزوج علك المنع لان القملة حقه وذلك يحل به لو يكرهه \* اذا اراد الجانب الاكل غسل يده وتضمض والحائض أيضا ان ارادت تغسل يدها وهل عليها ان (٣٤) تضمض اختلوا ويحل الجنب شرب الماء قبل المضضة على وجه السنة وان لاعلى وجهها

لانه شارب الماء المستعمل وانه نجس \* والتمسح بالمندبل بعد الوضوء والغسل لا بأس به \* ولا بأس بدخول الحمام للنساء بمنزلة ولو كان الحمام لهن خاصة \* غسل اليد بالخالة ان لم يبق فيها شيء من الدقيق لا بأس به لانه تن كوضع العين على الخرج اذا علم فيه الشفاء \* في ثوب غيره نجاسة مانعة ان علم أنه ان أخبره به يغسله بخبره والا لان الامر بالمعرف لا يجب عند العلم بعدم الامتنان لعدم حصول المقصود قال الامام السرخسي رحمه الله تعالى يخبره على كل حال لان في وسعه هذا \* وقت قلتم اظافره يوم الجمعة ان تبركوا بالمقول ولم يجاوزوا الحد فحسن وان جاوز يأخذ كمال طال وبعد اقل يدفنه ولا بأس بالاقاء ويكره في المغتسل لانه يورث الداء

### \*(كتاب الصلاة)\*

سنة وعشرون فصلا (الاول في الاذان) اذا لم يعلم المؤذن أو فات الصلاة لانسال ثواب الاذان لا يحل أخذ الاجرة على الامامة والتأذين بالشرط فان علوا احتياجهما وجمعوا في كل وقت شيئا خسن ويحل لانه مواساة \* ايس

هذكت بعد النزول كذا في محيط السرخسي \* اذا اشترك الرجلان على أن ما اشترى باليوم أو هذا الشهر أو هذه السنة وخصاصهما من التجارة وقتا أولهما وقتا فلهذه الشراكة جائزة فان قال أحدهما اشترت متاعا فهلاك وأراد أن يتبع شريكه بنصف الثمن وأنكر الشريك الشراء فالقول قول الشريك مع عينه فيحلف منكرا الشراء بالله ما تعلم أنه اشترى ذلك المتاع وكان الحاكم أبو محمد رحمه الله تعالى يقول يجب أن يزاد على هذا التحليف بالله ما تعلم أنه اشترى ذلك على شركتكما كذا في المحيط \* ثم في كل موضع وجبت اليمين فيه على البتات خالف على العلم لانه تكون معتبرة حتى لا يقضى عليه بالسكول ولا ينسقط اليمين عنه وفي كل موضع وجبت اليمين فيه على العلم خالف على البتات تعتبر اليمين حتى سقطت اليمين عنه ويقضى عليه اذا شك لان الحلف على البتات أكد فيعتبر مطلقا بخلاف العكس كذا في التبيين

(الفصل الثالث فيمن تتوجه عليه اليمين ومن لا تتوجه ومن لا يحل له الاقدام على اليمين ومن لا يحل له) رجل ادعى على رجل أن المدعى عليه زوج ابنته فلانة منه وهي صغيرة فأنكر الاب وطلب المدعى عينه ان كانت الابنة صغيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه يستحلف الاب وان كانت كبيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب عندنا اكل وتستحلف المرأة على دعواه عندهما كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ادعى على رجل أنه زوج أمته منه يستحلف المولى عندهما وان كانت كبيرة كذا في الفصول العمادية \* ادعى على آخر ما لا واقام البينة فقال المدعى عليه لا لقاضي حلف المدعى أنه محق أو حلفه أن شهوده شهدوا بالحق لا يحلف وكذا في كل موضع كان بخلاف الشرع ولو اراد أن يحلف الشاهد بالله لقد شهد بالحق لا يحلف كذا في الخلاصة \* ولو قال المدعى عليه ٢ (اين شاهد مقر أمده است ييش از بن كواهي كه اين محد ودملك من است) وأراد تحليف الشاهد أو المدعى لا يحلف وكذا الشاهد اذا أنكر الشهادة لا يحلفه القاضي وكذا لو قال ٣ (اين شاهد اين محد ودر ادعوى كرده است بر من ييش از بن كواهي) وأراد تحليف الشاهد أو المدعى لا يحلف وكذا لو طالب المدعى من القاضي أن يحلف المدعى عليه ٤ (كه اين سو كنند راست خوردي) لا يجيبه القاضي الى ذلك هكذا في خزائن المفتين \* لا عين على الاب فيما يدعى على ابنه الصغير كذا في محيط السرخسي \* لو ادعى ضيعة في يد رجل أنه له وقال ذواليدهى لا بنى الصغير فلان لا يستحلف المدعى عليه ولو استحلف فنسكل لا يصح نكوله فان قال المدعى ان هذا استهلك دارى باقراره ولولده الصغير فيصير ضامنا عند السكول فنهذهما لا يستحلف وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يستحلف لان عند محمد رحمه الله تعالى العقار يضم به انفسه وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل باقراره ولولده الصغير لا تسقط عنه اليمين وقال القاضي الامام أبو علي السني اذا أقر لصبي سقطت عنه اليمين سواء كان الصغير بناله أو غيره ولو قال المدعى عليه هذه الدار لابني الكبير الغائب فلان فهذا وما لو أقر بذلك لاجنبي سواء لا يسقط عنه اليمين فان حلف فنسكل تدفع الدار الى المدعى فان حضر العائيب بعد ذلك وصدقه كان له أن يأخذ الدار لسبق اقراره وكذلك في الاقرار للولده الصغير عند من لا يسقط عنه اليمين

ترجمه

٢ هذا الشاهد جامع مقر قبل هذه الشهادة بان هذه الحدود ملكي ٣ هذا الشاهد ادعى على به ذا المحدود وقبل هذه الشهادة ٤ أنك حلفت هذا اليمين صادقا

على النساء اذان ولا إقامة وان صلين بحجة لان الاعلام فيما فيه اعلان ولا يليق بهن فان فعلن فاساءة \* ويكره للرجال أداء الصلاة يحلف بحجة في مسجد بلا اعلامين لافي المغازة والكروم والبيوت فان أعلم بهما خسن وان اقتصر على اعلام اشروع فحسن أيضا وان تركهما جاز بلا اثم وأساء لانه للاجتماع ولا اجتماع أكثر منهم والاقامة لاعلام الشروع فيها ولهم اليها حاجة \* أصروا أهل مصر على تركه أمر وابه فان داموا عليه فونزلوا بسلاح وعن الثاني انهم يؤذون فقط \* خافت بعض أهل المسجد الاذان وصلى بحجة فالبقية أيضا للجماعة لان الاول

لم يكن على السنة ويكره أذان خمسة ويعاد الصبي الذي لا يعقل والمرأة بان رفعت صوتها والجنب والمجنون والسكران ولا يعاد أذان ثلاثة المعتوم والقاعد والراكب في المصير \* أذان المسافر راكبا لا يكره ولولا إلى جهة القبلة ويكره أقامته \* إذا لم يكن في المسجد الا المؤذن فالفضل ان يصلي باذان واقامة واحدة في مسجده وهذا أحب من أن يصلي في مسجد آخر بالجماعة \* ظن الاذان أقامة فخر فيه ثم علم قبل الفراغ يستأنف \* التحنن عند الاذان والاقامة بدعة محدثة \* دخل المسجد وهو يقيم يقعد ولا يقف (٣٥) فأثما إلى وقت الشروع \* أقامة غير المؤذن

بالرضاء تكره والظاهر عدم التفصيل في نفي الكراهة \* ثواب الاقامة ان يد من ثواب الاذان \* إذا بلغ إلى قوله قد قامت خبيرين الاتمام في مكانه والمشي مقتديا كان أو اماما \* ينظر الاقامة ليدرك الناس الجماعة يجوز ولواخر بعد الاجتماع لا الاذا كان ذاعدا \* شرير النقص مساويه والامام كذلك \* سماع الاذان فعليه الاجابة ولو ضيفا والاجابة بالقول لا بالقدم ولوفى المسجد لاجواب عليه \* سماع القارئ الاذان لا يترك القراءة وقيل لوفى المسجد لا وان في بيته تركه \* سماع من كل جانب كفاه اجابة واحدة والمتكلم في الفقه يجب \* سماع وهو عيشي فالفضل ان يقف للاجابة ليكون في مكان واحد \* صلى السنة بعد الاقامة أو حضر الامام بعدها لا يعيدها \* سلم على الامام أو المؤذن أو الخطيب رد في نفسه وعن محمد رحمه الله تعالى بعد الفراغ والامام الثاني على انه لا يرد أصلا وهو الصحيح (الثاني في مقدمتها وصفها) الادب مافعله الشارع عليه السلام مرة وتركه أخرى والسنة ما واطب عليه عليه الصلاة

يختلف فان نكل تدفع الدار إلى المدعي وإذا بلغ الصغير فادعاه تدفع اليه هكذا في فتاوى قاضيان \* ادعى الشفعة بالحوار فقال القاضي للمدعي عليه ماذا تقول فيما ادعى فقال هذه الدار لاني هذا الطفل سمع اقراره فان قال الشفيع لا تقاضي حلفه بالله ما أنا شفيعها فانه لا يحلفه وان أراد الشفيع أن يقيم البيعة على الشراء كان الاب خصما وسمع البيعة عليه كذا في النصول العمادية \* لو ادعى عبدا في يد غيره فقال صاحب اليد انه لفلان الغائب أو دعيه ولم يقيم بيعة على ما ادعى حتى صار خصما للمدعي كان للمدعي أن يستحلفه على دعواه فان حلف برئ عن الخصومة وان نكل قضى بما ادعاه المدعي فان جاء المقر له الاول كان له أن يأخذ العبد من المدعي ثم يقال للمدعي أنت على خصومتك مع الاول فان أقام بيعة أنه له أخذه منه وان لم تكن له بيعة على ذلك استحلف الاول فان حلف برئ عن خصومة المدعي وان نكل قضى عليه بالعبد للمدعي \* هذا اذا أقربه الاول ونكل للمدعي بعد ذلك ولولم يقل شي أحق استحلفه للمدعي ونكل وقضى به للمدعي ثم أقربه للغير لا يصح اقراره ولا يضمن لذلك الغير شيئا كذا في المحيط \* في يد مجارية يقول أو دعني افلان الغائب وبرهن فقال المدعي باعها أو وهبها بعد الايداع منك وأنكره المدعي عليه يحلف بالله ما باعها أو وهبها منك كذا في الوجيز للكردي \* الصبي اذا كان محجورا ان لم يكن للمدعي بيعة لا يكون له حق احضاره إلى باب القاضي لانه لا تتوجه عليه اليمين لانه لو نكل لا يقضى عليه بشكوله فان كانت له بيعة وهو يدعي عليه الاستملاك كان له حق احضاره لان الصبي يؤخذ بأفعاله والشهود يحتاجون إلى الاشارة اليه لكن يحضر معه أبوه حتى اذا أزم الصبي شيئا يؤمر الاب بالاداء عنه من ماله كذا في محيط السرخسي \* الصبي المأذون يحلف كالبالغ وبه تأخذ وكذا المكاتب والعبد الناجر والعبد المحجور كالمأذون في أنه يحلف ثم ان كان المال واجبا بسبب الاستملاك يباع فيه وان كان مالا لا يؤخذ به الا بعد العتق كدين النكاح بلاذن المولى والكفالة كذلك يختلف فان حلف برئ وان نكل أو أقربه بعد العتق هكذا في الوجيز للكردي \* اختلف مشايخنا في الدين المؤجل والاصح أنه لا يحلف قبل حلول الاجل كذا في الخلاصة \* ولو أن رجلا ادعى أن فلانا مات وأوصى إلى هذا الرجل وقال الرجل لم يوص لي فإنه لا يستحلف وكذلك اذا ادعى أنه وكيل فلان وكذا اذا ادعى الصانع على رجل أنه استصنعني في كذا فإنه لا يستحلف المستصنع هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف \* رجل استصنع رجلا في شيء ثم اختلفا في المصنوع فقال المستصنع لم تفعل كما أمرتك وقال الصانع فقلت قالوا لا يمين فيه لاحدهما على الآخر كذا في فتاوى قاضيان \* اذا ادعى على تركه ميت ديناً وقدم الوصي إلى القاضي ولا يبيته له فان كان الوصي وارثا يحلف وان لم يكن وارثا لا يحلف كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على رجل أن عليه ألف درهم باسم رجل يقال له فلان بن فلان الفلاني وأن هذا المال لي وأن فلان بن فلان الفلاني الذي المال باسمه أقر أن المال لي وان اسمه عارية في الصلح وأن الذي باسمه المال وكأني بقبض هذا المال بالخصومة فيه ان صدقه المدعي عليه فيما ادعى يؤمر بدفع المال اليه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر ذلك أخذ هذا المال من المدعي عليه ويرجع على الآخر كذا في فتاوى قاضيان \* وان جحد الدعوى كلها فقال المدعي للقاضي حلفه لي فان القاضي يكلف المدعي أقامة البيعة على ما ادعى من اقرار الرجل بالمال ومن توكله اياه بقبض ذلك المال والشرط أقامة البيعة على أنه وكيل فلان ليثبت كونه خصما فان أقام ثبت كونه خصما فبعد ذلك ان أقام البيعة على المال تقبل ويأخذ المدعي المال

(٤ - فتاوى رابع) والسلام والواجب ما شرع لا كمال القرض والسنة لا كمال الواجب والادب لا كمال السنة \* طائرا أسه في الركوع جاز في الظاهر وعن الامام انه لو كان قريبا إلى ما قبله كالقيام في الركوع لا يجوز لانه لا يعذر اكمه او كذا في الرفع من السجدة ان فصل جهته عن الارض جاز في الظاهر واختار شمس الأئمة انه ان عد أقرب إلى السجود لا يجوز \* ما يقع عليه السجدة ان كان لا يمنع حجم الارض ويستقر وتفسره ان لا يتسفل بالتسفل وان بالغ كالنبت أو الحشيش أو القطن أو الحنطة أو الشعير أو حتى محشوا أو الطنفسة يجوز وان كان

يمنع وجود الجحيم ولا يستقر كالخن والجاورس والتلج الغير الملبد لا يجوز وان كان مله لا يجوز والجملة ان كانت على البقرة لا يجوز وان كانت على الارض يجوز لانه كالسرير \* سجد على ظهر رجل في الزحام ان كان في مملته جاز وان في غير مملته أو ليس في الصلاة لا يجوز وفي العتابي لا مطلقا وفي الظهيرة ان وجد فرجة لا يجوز ولو على فخذه نفسه لا لان الساجد ينبغي أن يكون غير المسجود ولو به ذكر جاز في المختار ولا يجوز على ركبته مطلقا لكنه لو تعذر بكفيه (٣٦) الايام \* وضع إحدى قدميه فيها جاز كافي القيام على إحدى رجليه والمراد بوضع القدم هنا

وضع الاصابع وان وضع اصبع واحد أو ظهر القدم بلا أصابع ان وضع مع ذلك إحدى قدميه صح والا لا وينبغي ان يكون بين قدمي المصلي أربع أصابع ولا يشير عند قوله أشهد أن لا اله الا الله في المختار وكراه الامام خواهر زاده قول المصلي وارحم محمد وأطلق الحلواني والسرخسي بعدم الكراهة وصرفوه الى الامة كما يقال ارحم هذا الشيخ وقد جنى ولده لاهو ويترضى عند ذكر الصحابة ولا يقول رجهم الله تعالى ويكون منتهى بصرة في القيام الى موضع سجود وفي الركوع الى ظهر قدميه وفي السجود الى أنزلة انفه وفي القعود الى حجره ولو تركه لا يأنثم وهذا كله في المكتوبة وفي النفل الامر أسهل لان مناه على اليسرى الا كان فكيف في الآداب \* وكراه تغطية القدم فيها الا في الثناوب واستحسن كثير من المشايخ الجمع بين الوضع والاخذ بان يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى وبأخذ الرسغ بالابهام والخنصر ويرسل الباقي على الذراع \* وضع القدمين في السجود فرض قال الرستغفني والاسبجاني

و يكون هذا قضاء على الغائب حتى لو جاء وأنكر ذلك لم يكن له أن يأخذ ماله من المدعي عليه وان لم تكن له ينة على المال وأراد استخلافه فان القاضي يحلف بالله ما لفلان بفلان الفلاني ولا باسمه عليك هذا المال الذي سماه فلان بن فلان وهو ألف درهم ولا أقل منها وان لم تكن للمدعي ينة على التوكيل وقال للقاضي ان هذا المدعي عليه يعلم أن فلانا الذي باسمه المال فاستخلفه لي على ذلك يحلفه بالله ما علم أن فلان بن فلان الفلاني وكلمه على ما ادعى فان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقرأ بالو كالة منكر المال ولو أقام المدعي اليانة على اقرار الغائب له بالمال ولم تكن له ينة على التوكيل فلا خصومة بينهما فان طلب من القاضي أن يحلفه حلفه كما قلنا فان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقرأ بالو كالة منكر المال ولو أقرب بالو كالة صريحا أو في ضمن النكول وأنكر المال صار المدعي خصما في حق استخلافه على المال وأخذ المال منه ولم يصرف خصما في حق الخصومة حتى لو أراد المدعي إقامة اليانة على المدعي عليه بالمال قبل أن يحلف على المال أو بعد ما حلف لا يسمع ونظر هذا ما قال أصحابنا رجهم الله تعالى لو أن رجلا ادعى أن رجلا يقال له فلان ابن فلان الفلاني وكلمه بطلب كل حق له على هذا الرجل وأن له عليه ألف درهم فأقر المدعي عليه بالو كالة وأنكر المال فقال المدعي أنا أقيم اليانة أن هذا المال عليه لم يكن خصما في ذلك وان أقرب بشئ أمره القاضي يدفعه اليه وان لم يقر وأراد استخلافه حلفه فان جاء الغائب بعد ذلك وأنكر الو كالة فاقول قوله كذا ههنا أو ما إذا أقرب بالمال وسجد الو كالة فان أقام اليانة على الو كالة صار خصما مطلقا في تسليم المال اليه وان لم تكن له ينة وأراد استخلافه يحلفه على ما قلنا فان حلف انتهى الامر وان نكل ثبتت الو كالة لكن في حق أخذ المال منه لا في حق الخصومة والقضاء على الغائب هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف الصادر الشهيد \* اذا وكل الرجل رجلا بطلب شفاعة فادعى المشتري على الوكيل أن موكله قد سلمه الشفاعة وطلب من القاضي أن يحلف الوكيل فاقاضي لا يحلفه وان ادعى تسليم الوكيل ان ادعى تسليمه في غير مجلس الحكم لا يحلف الوكيل وان ادعى تسليمه في مجلس الحكم وأنكر الوكيل فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى يستحلف وعند محمد رجه الله تعالى لا يستحلف كذا في الحميط \* في كل موضع لو أقر له فافاذا أنكر يستحلف الا في ثلاث مسائل \* الاولى الوكيل بالشراء اذا وجد في المشتري عيبا فإراد أن يرد بالعيب وأراد البائع أن يحلفه بالله ما علم أن الموكل رضى بالعيب لا يحلف وان أقر الوكيل لم يمه ذلك ويطلب حق الرد \* الثانية لو ادعى على الآخر رضاه لا يحلف وان أقر له \* الثالثة الوكيل بقبض الدين اذا ادعى المدين أن الموكل أبرأه عن الدين وطلب عين الوكيل لا يحلف على العلم وان أقر له لم يمه كذا في الخلاصة \* اذا ادعى مسلم على ذمي خراج عينه اتضح واذا أنكر يستحلف وان ادعى عليه استمالة لآخر لا يحلف كذا في خزائن المفتين \* ادعى على آخر مالا وأنكر المدعي عليه ذلك ثم ادعى عليه في مجلس آخر أنك استملت مني هذا المال وصرت مقرأ بالمال والمدعي عليه ينكر المال والاستمالة يحلف على المال دون الاستمالة لان بالاستمالة يصير مقرأ والافرار بحجة المدعي والمدعي عليه لا يحلف على حجة المدعي فانه لا يحلف بالله ما للمدعي ينة والاصل في جنس هذه المسائل أن الانسان انما يستحلف على حق خصمه أو على سبب حقه وأنه قول أبي يوسف رجهما الله تعالى ولا يحلف على حجة خصمه هكذا في ذخيرة \* ادعى على رجل مالا يحكم الشركة ويجد المدعي عليه ذلك ثم ان المدعي عليه قال كان في يدي من مالك كذا وكذا يحكم

ان أمكنه الوضع قبل القدمين يجوز وان لم يضع وان لم يمكنه الوضع لم يجز (نوع فيما يكره) كل عمل يفيد لا يكره في الصلاة فله الشركة وكل ما لا يفيد يكره فعله فيما وصح انه عليه الصلاة والسلام مسح العرق من جبينه فيها وقام فيه او نفخ ثوبه \* أعاد صلواته عرقيل يكره وقيل لا للاحتياط لكن لا يصلى الماعاد قبل طلوع الفجر وصلاة الفجر والعصر وقبل المغرب لاحتمال كونه نفلا ومسح التراب عن وجهه قبل الفراغ لا بأس به وعن الثاني الترك أحب والحاصل انه ان كان التراب يؤذيه لا يكره وان كان لا يؤذيه فتركه أولى \* صلى مشدودا الوسط

ففيه أشهر عبادته وبه وان صلى مكشوف الرأس ان تموا نايكروه وان تضرعلا \* اذ البس شقة أو فرجيا ولم يدخل يديه اختلاف المتأخرون فيه  
والختار انه لا يكره \* وتكره الصلاة الى وجه انسان والى ظهر قاعدتيكلم ان كان يخاف من اللغط الغلط في القراءة كرهه والا لا \* ولا بأس بترك  
المسترة ويا تم الماردان مر بقر به لامن بعيد وحده قيل قد رصفين وقيل موضع سجوده وقيل ما بين الصف الاول ومقام الامام والختار منتهى  
بصره ان كان يعلو في حاشه او لوفى المسجد لا يمر بينه وبين حائط القبلة وقيل قد رصفين ذراعا (٣٧) وقيل قد رما بين الصف الاول والحائط

\* ولا يجيب فيها أحد أبويه  
الا اذا طلب منه الاعانة وكذا  
الاخني ان خاف سقوطه  
من حائط أو وقوعه في النار  
ولو في القرض وكذا لو قال له  
كافر اعرض على الاسلام  
أو سرق منه درهم أو فارت  
قد رها أو خاف على ولدها  
القرض والنفل فيسه سواء  
\* بسط يده وسجد عليه يتقى  
التراب عن وجهه يكره لانه  
قرار من التبعيد ولو كان يني  
ثوبه لا يكره وان اتى حر  
الارض أو بردها لا يكره لانه  
يؤدي الى اكتمال السجود  
وفيه حكاية ذكرناها في مناقب  
الامام وذكر الصغار اذا  
سجد على كنه ان كان لوقاية  
الوجه يكره لانه ترفع وان  
لوقاية العمامة لا \* جعل في فيه  
لؤلؤة وصلى ان منعه عن  
القراءة لم تصح صلاته وان لم  
يمنعه تصح وكذا لو كان في يديه  
شيء يمنعه عن الوضع المسنون  
يكره \* ويكره غصص عينية في  
الصلاة لانه من صنع اليهود  
\* وقال الامام الخواري من  
أراد ان يصلي على القباء جعل  
كتفيه تحت رجله وسجد  
على ذيله لان الذيل في مساقط  
الزبل وطهارة موضع القدمين  
في القيام شرط وفاقوا موضع

الشركة ولكن قد دفعته اليك فانكر المدعي الدفع والقبض ان كان المدعي عليه أنكر الشركة وكون  
المال في يده أصلا بان قال لم يكن بيني وبينك شركة قط وما قبضت منك شيئا يحكم الشركة لا يحلف المدعي  
على القبض وان قال المدعي عليه وقت الانكار ليس في يدي شيء من مال الشركة يحلف المدعي كذا  
في الفصول العبادية \* لو ادعى المضارب أو الشريك دفع المال وأنكر رب المال أو الشريك القبض يحلف  
المضارب والشريك الذي كان المال في يده واذا ادعى المدعي ايفاء الثمن وأنكر البائع فالحقضي انما يحلفه  
اذا طلب المشتري عينه ولو حلفه القاضي من غير طلبه ثم أراد المشتري تحليفه ثانيا له ذلك ثم اذا حلف البائع  
أنه لم يستوف الثمن وقال المشتري أنا لم أبجئ بالبينة على الايفاء فالحقضي لا يجبر المشتري على أداء المال بل  
يمهله ثلاثة أيام بشرط أن يدعى حضور الشهود وأما اذا قال شهودي غيب في قضى عليه بالمال ولا يمهله كذا  
في خزائن المفتين \* ادعى مال الشركة أو المضاربة أو الوديعة فقال ٢ (رسا يده أم) يقبل قوله مع اليمين ولو  
حلف رب المال أو المودع أو الشريك الآخر ٣ (بما فته أم) لا يعتبر ذلك ولو ادعى القرض أو غن المبيع  
فقال ٤ (رسا يده أم) لا يقبل قوله ويعتبر عين البائع والمقرض أنه لم يصل فالحاصل أن في كل موضع كان  
المال أمانة في يده فالحق عليه في الدفع مع اليمين وكذا البينة بينته وان كان المال مضمونا عليه فالبينة  
بينته على الايفاء ولا يكون القول قوله مع اليمين كذا في الفصول العبادية \* لو أن رجلا ادعى على رجل أنه  
استلمك مالى وطلب التمايف من القاضي لا يصح فله كذا لو قال كان هذا شريكى وقد خاف في الربح ولا أدري  
قدره لا يثبت اليه وكذا لو قال باعنى أن فلان بن فلان أوصى لى ولا أدري قدره وأراد أن يحلف الوارث  
لا يحلفه القاضي الى ذلك وكذا المديون اذا قال قضيت بعض ديني ولا أدري كم قضيت أو قال نسيت قدره  
وأراد أن يحلف الطالب لا يثبت اليه قال شمس الأئمة الخواري الجهالة كما تمنع قبول البينة تمنع قبول  
الاستعلاف أيضا الا اذا اتهم القاضي وصى اليتيم أو قيم الوقف ولا يدعى عليه شيئا معلوما فانه يحلف نظرا  
للووقف واليتيم كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى منزلا في يد رجل أنه ملكه غصبه منه وأن ذلك له  
وملكه وهو يمنعه عن ذلك فقال المدعى عليه انا وقف على جهة معلومة صاروقفا وعليه اليمين للمدعي ان  
حلف برئ وان نكل نكلت قيمته ولا يدفع التزل اليه وكذا لو أقام المدعى عليه البينة على أنه وقف على جهة  
معلومة ولم يذكروا فله لا تندفع عنه اليمين وصاروقفا باقراره والبينة فضل لا يحتاج اليها هذا اذا قال هو  
وقف وأما اذا قال وقفته على جهة معلومة وأراد المدعي أن يحلفه يحلف عند محمد رحمه الله تعالى خلافا  
لهما ولو أراد أن يحلف لياخذ الدار لا يحلف بالاتفاق والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى كذا في  
الخلاصة \* اذا ادعى رجل على رجل أنه غصب منه ثوبا أو أقر الغاصب بذلك ثم اختلفا في قيمته فقال  
المغصوب منه كانت قيمته ثوبى مائة وقال الغاصب ما أدري ما كانت قيمته ولكن علمت أن قيمته لم تكن  
مائة فالقول قول الغاصب مع عينه ويؤمر بالبيان وان لم يبين يحلف الغاصب على ما ادعاه المغصوب  
منه من الزيادة فان حلف ولم يثبت ما ادعاه المغصوب منه ذكر في كتاب الاشتغال أن المغصوب منه

ترجمة  
٣ وصلته ٣ ما وجدته ٤ وصلته

السجدة محتلف لانها تأتي بالانف وهي أقل من قدر الدرهم ولان السجود على الذيل أقرب الى التواضع لقربه من الارض \* رأى في ثوبه  
نجاسة أقل من قدر الدرهم وهو يصلى الافضل ان يغسل ويستقبل الصلاة وان فاتته الجماعة اذا كان يجدها في أخرى ووجد الماء للغسل  
وأن كان في آخر الوقت ولا يجد الماء يغتسل \* والافضل ان يستأذن من صاحب الدار للصلاة فيها \* باتى بين الصلاة في الطريق وأرض الغير لو  
من روعة أو كافر بالطريق والا فالارض \* الصلاة في الحمام ان لم يكن فيه تماثيل ومكانها طاهر لا تتركه وكان اسمعيل الزاهد يصلى فيه مع





على النبي عليه السلام أم لا هل يجوز أم لا وهل يتحمله الامام عن المقتدى أم لا لا يذكري ظاهر الرواية وعن الثاني أن الامام بجهر ومختار  
المقتدى وقال الامام الكرماني بخلافه الامام والمقتدى لا يند كرو قبل انه كالقراءة يتحمله الامام (الثالث في التراويج) قال الصدر  
الشهيد الجماعة فيه سنة كفاية حتى لو أقام البعض في مسجد الجماعة وباقي أهل الحلة منفردا في بيته لا يكون تارك السنة لانه يروى عن  
أفراد الصحابة التخلف وقال الامام ظهير الدين يكون تارك السنة لانه سنة على الكل والكل مختارون (٣٩) وقد أطلق عليه السلام بكونه

سنة بقوله وسنت لكم قيامه وان صلاها بجماعة في بيته فالصحيح انه نال احدى الفضيلتين فان الاداء بجماعة في المسجد له فضيلة ليس للاداء في البيت ذلك وكذا الحكم في المكتوبة قبل وقتها الليل كله فصيح قبل العشاء وبهذهها والوتر بعده ومشايخ بخاري على ان الوقت بين العشاء والوتر وأكثر العلماء على انه بعد العشاء الى الفجر قبل الوتر وبهذه وهو الاصح وغيره فيما إذا فاتته ترويحته ولو صلاها بفوته الوتر بجماعة عندهم من قال الليل كله وتر ثم يأتي بها وعندهم من قال يذبح ما يأتي بالتر ويحتمل لفواتها لو قدم الوتر فأتته ترويحته ولو صلاها بفوته متابعة الامام فتابعة الامام أولى فأتته ترويحته قيل يقضى ما دام الليل باقيا وقيل الى الليلة المستقبل حتى تأتي ترويحته أخرى وقيل لا يقضى كسنة المغرب وهو الصحيح وينوي التراويج أو سنة الوقت أو قيام الليل فان نوى مطلق الصلاة أو فلا فالصحيح انه لا يجوز لانه سنة مخصوصة فيراعى وصفه الخاص للخروج عن العهدة وأكثر المتأخرين على ان السنن والتراويج

ما لي اشتريته من فلان منذ سنة أيام وقال ذواليد ملكي اشتريته من ذلك الرجل منذ عشرة أيام فقال المدعي البيسج الذي جرى بينكم كان تلجئة له أن يحلفه كذا في الخلاصة في كتاب أدب القاضي وكذا في الوجيز لا كمردي في كتاب الاستحلاف \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا كانت لرجل دار الى جنب دار رجل فتصدق أحدهما على رجل بالحائط الذي يلي دار جاره وقبضه المتصدق عليه ثم اشترى المتصدق عليه ما بقي من الدار من المتصدق فليس الجار فيه اشفعة فان طلب الجار الذي وراء الحائط يمين البائع أو المشتري بالله ما باع الحائط ضرارا ولا فراقا من الشفعة على وجه تلجئة وباطال الشفعة حلفه القاضي على ذلك يريد بهذا والله أعلم أن الجار الذي وراء الحائط ادعى وقال ان صدقة الحائط كانت تلجئة وقبضت البكل وخاصة المشتري سواء كانت الدار في يده أم لم تكن أو البائع ان كانت الدار في يده وطلب يمين البائع أو المشتري كان له ذلك فاذا أنكر بيسج تحلف عليه فان حلف لم تثبت تلجئة الحائط وانقطعت خصومة الجار عن المتصدق عليه والمشتري وان نكل ثبتت تلجئة الصدقة فكان للجار الشفعة كذا في المحيط \* لو ادعى أحدهما انه اشتراه منه وادعى الآخر انه ارثه منه أو استأجره بالف درهم فاقربه للترتين أو لستة أشهر أو لافقال صاحب الشراء حلفه لي بالله ما باعه منه فانه يحلفه له فان حلف انتهى الكلام وان نكل يثبت البيسج ويثبت الخيار للمشتري ان شاء يبرأ لي أن يفتك الرهن وتبقى مدة الاجارة وان شاء فسخ وان أقر لصاحب الشراء أو لا فقال المترين أو لستة أشهر حلفه لي بالله ما رهنه أو أجره منه لم يكن عليه في ذلك يمين وكذلك لو كانا مدعين الاجارة فاقرب لاحدهما لم يحلف لآخر كذا في محيط السرخسي \* رجل في يديه دارا وعرض أو حيوانا فقدمه رجلا الى القاضي وادعى كل واحد منهما انه اشتراه من ذى اليد بكذا فاقرب المدعي عليه لاحدهما بعينه أنه باعه منه وأنكر الآخر فقال الآخر للقاضي حلف المدعي عليه لي أنه لم يبعه مني فانه لا يحلفه وكذا لو أنكر المدعي عليه دعواه ما خلفه القاضي لاحدهما فشكل وقضى عليه بالنكول ثم قال الآخر حلفه لي فانه لا يحلفه \* رجل في يديه دارا وعرض فقدمه رجلا الى القاضي وادعى كل واحد منهما ما أن صاحب اليد وبه له وسله اليه فاقرب لاحدهما بعينه وطلب الآخر عينه لا يحلف وكذا لو حلف لاحدهما فشكل لا يحلف لآخر وكذا لو ادعى كل واحد منهما انه رهنه عنده بالف درهم وأنه قبضه فاقربه لاحدهما أو حلف لاحدهما فشكل لا يحلف لآخر كذا في فتاوى فاضيلان \* لو أن رجلا في يديه أمة أو عبدا وعرض جاره رجلا ن ادعى كل واحد منهما ما أنه له أو أنه له غصبه صاحب اليد منه أو أنه له أو دعه من هذا وقدماه الى القاضي فسأله القاضي عن دعواهما فان أقر به لاحدهما وبخلاف الآخر مؤمرا بالتسليم الى المقر له فان أراد الاخر استخلافه فلا سبيل له عليه وتكون الخصومة للاخر مع المقر له به لاحدهما في دعوى الملك المطلق فان قال الآخر للقاضي انما أقر به له ليس دفع الميم عن نفسه فخافه لي فالصواب أنه لا يحلفه له وكذلك في الوديعة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ويحلف في الغصب وكذلك في الوديعة عند محمد رحمه الله تعالى وان أقر لهما أمر بالتسليم اليهما ولا يضمن لواحدهما منهما شيئا فان أراد أحدهما أو كل واحد منهما أن يحلفه على النصف الآخر لنفسه لا يحلف في دعوى الملك المطلق وكذا في الوديعة على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويحلف في الغصب وعلى قول محمد رحمه الله تعالى في الوديعة أيضا ما إذا جحد لهما وطلب كل واحد منهما من القاضي أن يحلفه له فالقاضي لا يحلفه بالله ما هذا العبد لهما ولكن يستحلف لكل واحد

يتأدى بطلاق النية ولو كان يصلي الثالث فاقبدي به واحد نية الثاني أو الرابع يجوز في المختار ولو اقتصى بيته بن يصلي المكتوبة أو الوتر أو التطوع الآخر في المختار وعلى هذا اذا نوى التراويج على العشاء أو سنته المتأخرة لا يجوز في المختار الامامة في التراويج مرتين تكرو لانه لم يشرع مكررا ولو تم في الاول ثم صلى في الثاني مقتديا أو اقتدى مرتين لا يكرره وهو اقتداء المنطوع في السنن \* صلاها بجماعة ثم ارادوا عادت بالجماعة يكره بل يكره فرادى لان النقل بجماعة على التداخي يكره الا بالنص وفي الزائد لم يردو يقرأ فيها قدر ما يقرأ في المغرب

وقيل خمس آيات وقيل عشر أو اثنى عشر فلا يترك لكل القوم وهو تان فضيلة والامام ان قرأ مقدار السنة لا يترك مسجده والاجاز له الترك واذا لم يشغل على القوم أتى بالدعوى والتركها او اكتفى بالتشهد والمختار الاثنان بالصلاة أيضا لانه فرض عند الشافعي رحمه الله تعالى فيحتمل فيه وكرهه أو ادأوا على سطح المسجد لاجل الحرمة فسد شفع من قبل بعد ما قرأ فيها يحصل الختم في صلاة تجارة وقيل لان المقصود القراءة ولا فساد فيها \* صلاها الامام قاعدا (س) والقوم قائما اختلفوا فيه على قول محمد والصحيح الجواز اجماعا بخلاف المكتوبة والمستحب

للقوم القيام وقيل القعود للواقفة وهو قول محمد رحمه الله تعالى وأدأوها قاعدا يجوز في المختار ولو بلا عذر لكن لا يستحب بخلاف سنة القبر فانه لا يجوز قاعدا \* صلى أربعين مرة على الثانية فلا كثر على انه يجوز عن تسليمين ولو ستا وقع مد على رأس كل ركعتين فمن ثلاث وعندهما عن تسليمين ولو عشر او قعد على كل ركعتين عندهما عن تسليمين وعند الامام عن أربع وفي رواية الجامع عن ثلاث ولو صلى كلها بتسليم واحدة وقعد على رأس كل ركعتين قيل على الخلاف وعامة المناخرين على انه يجوز عن الكل لكنه يكره بناء على ان الزيادة على الثمان بتسليم واحدة عنده وعلى الرابع ناقص عندهما وعلى الست في رواية الجامع عنده فلا يأتى الكامل قلنا نقصان لا يرجع الى الذات ولا الى السبب فصح الاداء وان أربعا ولم يقعد على الثانية لا يجوز عن تسليمية عند محمد واختلف على قولهما قبل يجزى عن تسليمين والصحيح جوازه عن تسليمية بناء على فساد التسمية بترك القعدة في

منهم او بعد هذا اختلف المشايخ قال بعضهم يحلف له ما بيننا واحدة بالله ما هذا العبد له حاله ولا له ذل ولا يحلف لكل واحد منهم ما بيننا على حدة وبعضهم قالوا يحلف لكل واحد منهم ما بيننا على حدة والرأى في ذلك لقاضي ان شاء بدأ بأحدهما من غير قراع وان شاء أقرع بينهم انطبيعا لقولهم ما وبقيا للتممة عن نفسه ثم اذا حلف لكل واحد منهم ما بيننا على حدة فاستأله على ثلاثة أوجه \* (الاول) حلف لكل واحد منهم ما بيننا على حدة وفي هذا الوجه يرى عن دعواهما وهذا ظاهر (الثاني) اذا حلف لاحدهما ونكل عن الآخر فان حلف الاول يرى عن دعواه وان نكل عن الآخر قضى بكل العين له كما اذا ادعاه هو وحده حلف ونكل فان نكل الاول فالقاضي لا يقتضي نكوله الاول بل يحلف لآخر وينظر حاله مع الآخر فلو انه قضى للذي نكله اولادع أنه لا ينبغي له أن يفعل ذلك نفذ قضاؤه ولو نكل له ما حلفه بأن حلفه القاضي له ما بيننا واحدة كما هو قول بعض المشايخ أو نكل له ما على التعاقب بأن حلف القاضي لكل واحد منهم ما بيننا على حدة كما هو قول بعضهم فالحكم في الوجهين واحد في دعوى المالك المطلق يقضى بالعين بينهما وفي دعوى الغصب يقضى بالعين بينهما وفي دعوى بالقيمة بينهما وفي دعوى الوديعة يقضى بالعين بينهما ولا يقضى بشئ من القيمة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ويقضى بالقيمة عند محمد رحمه الله تعالى هكذا في المحيط \* رجل في يده عبد ورثه من أبيه فادعى انسان أن العبد عبده أو دعه أباه الميت وأنكر صاحب اليد فانه يستخاف صاحب اليد على دعواه على العلم فان حلف برئ وان نكل قضى به وأمره بالتسليم الى المدعي فان سلم فادعى على المدعي عليه آخر بمنع ما ادعاه الاول وأراد أن يحلفه ليس له ذلك قالوا وهذا اذا لم يكن في يد الابن شئ من تركه الاب سوى هذا العبد أما اذا كان في يده من تركه الاب شئ سوى هذا العبد فيستخلف للثاني واذا نكل يقضى عليه ولو كانت هذه الدعوى في الغصب لا يستخلف للثاني أيضا اذا لم يكن في يده شئ من التركة سوى العبد وان كان يستخلف هكذا في النصول للمادنية في الفصل السادس عشر \* لو ادعى رجل ان نكاح امرأه وقدماها الى القاضي فأقرت لاحدهما وأنكرت للآخر فقال الآخر حلفها لي لا يحلفها في قولهم كذا في فتاوى قاضيان \* وهل يستخاف الزوج المقر له ذكر في الاسلام على البردوى في شرحه أن فيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يستخلف وبه بعضهم قالوا يستخلف فان حلف لا تستخلف المرأة بعد ذلك وان نكل تستخلف المرأة حينئذ فان نكلت قضى بالنكاح للثاني وبطل نكاح الاول كذا في المحيط \* ولو أنكرت دعواهما حلفهما الاحدهما بعينه على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فنكحت فقطضى به له لا يحلف لآخر في قولهم كذا في فتاوى قاضيان \* اشترى جارية وثمة باضا ثم ردت على البائع بالعيب بالنكول ثم جاء البائع وقال ردت على وهي نحيلي ان اقر المشتري الزمة وضمن البائع نقصان العيب الاول وان أنكر يريهم النساء فان قلن حبل يحلف المشتري بالله ما حدث عندك هذا الحبل ان حلف اندفع وان نكل ان شاء البائع أمسكه ولا شئ له على المشتري وان شاء ردمع نقصان العيب الاول كذا في الخلاصة \* وان قال المشتري للقاضي قد كان هذا الحبل عند البائع يستخاف البائع قالوا ينبغي أن يحلف بالله لقد سلمتها بحكم هذا البيع وما به هذا العيب قالوا ولو كانت الجارية في يدي المشتري فاصم البائع في العيب فلما حكم الحاكم بردها على البائع قال البائع انما حبل وهذا الحبل حدث عند المشتري وقال المشتري لا بل كان عنده فان القاضي يحلف البائع على ذلك ولا يحلف المشتري هكذا في المحيط \* رجل

آخر الشفع الاول في النفل فاندفع ما اذا قعد في أول الثانية وعلم من هذا انه لو صلى الكل بتسليمية واحدة ولم يقعد توجهت الا في آخرها عند محمد لا يجزى عن تسليمية أصلا وعندهما عن تسليمية في الصحيح ولو سلم ساهيا على رأس ركعة ثم نوى عليها ركعتين ان تكلم أو عمل بعد السلام الاول ما ياتي في قضى شفعوا والا قال مشايخ سمرقند فسد الكل وقال مشايخ بخاري قضى شفعالا غير امامة الصبي فيها مختلف فعن الامام محمد بن مقاتل الرازي التجوز فيه نأخذ (الرابع في المواقيت) عشرة أوقات يجوز فيها القضاء سوى الاوقات الثلاثة

وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة لا تنفل بسبب أو بلا سبب بعد طلوع الفجر إلا ركعته حتى تطلع الشمس والثالث بعد صلاة العصر إلى أن يصلي المغرب والخامس بعد أذان الجمعة عند المنبر وأقامتها وعند خطبة الجمعة والعبد ين والركسوف والخسوف وخطبة الاستسقاء واختلافوا في الوقت المباح عند الطلوع قيل مادام النظر يمكن إلى القرص لا يساح وان حار العين يساح وقيل لو قدر رمح أو رمحين لا بعده يساح وكان علامة خوارزم يقول يدل ذنبه على صدره وينظر فإن لم ير القرص فقد تم الطلوع ويساح وبعبكسه (٣١) عند الغروب قال الامام الحارثي

لو أن جاهلا صلى الفجر في وقته والظهر والعصر في وقت الفجر على ظن الجواز يجوز الفجر لا غير وصلى في اليوم الثاني والثالث كذلك يجوز الفجر الثالث لا غير لان غير الفجر لم يؤد في الوقت بل أدى قبل الوقت وجواز الفجر الثالث لا الثاني لانه أدى عند كثرة الفوات فان دفع الفجر الثاني وبكره السمر بعد الوتر وبعد طلوع الفجر إلى أن يصلي الفجر

(الخامس في الاستقبال)

الكعبة اسم للعرصة لا للبناء حتى اذا حول البناء الى مكان آخر لا يجوز اليها ويجوز على العرصة وكذا على سطحها \* مريض لا يقدر على التوجه اليها وليس له أحد يوجهه أو اختفى من عدو أو بقي على لوح ويخاف الفرق لو تعذر صلى الى حيث قدس على التوجه ولو على الدابة لا يقدر على النزول لطين توجه واقفا على الدابة اليها وأوما صلى الى غير القبلة عمدا فوافقها قال أبو حنيفة البخاري رضى الله عنه كفر وكذا لو صلى في النوب النعس أو بلا وضوء عمدا والمختار عدم الكفر في غير

توجهت عليه اليمين فقال ان المدعى قد حلف في هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا وطلب عين المدعى على ذلك حلفه القاضي بالله ما حلفته فان نكل لا يكون له أن يحلف المدعى عليه وان حلف كأنه أن يحلف المدعى عليه على المال كذا في فتاوى قاضيخان \* لو ادعى المدعى عليه أنه أبرأني عن هذه الدعوى وقال للقاضي حلفه أنه لم يبرأني عن هذه الدعوى لا يحلفه القاضي ويقال له أجب خصمك ثم ادع عليه ما شئت وهذا بخلاف ما لو قال أبرأني عن هذه الالف فانه يحلف ومن المشايخ من قال الصحيح أنه يحلف المدعى على دعوى البراءة عن الدعوى كما يحلف على دعوى التحليف واليه مال شمس الأئمة الحارثي وعليه قضية زماننا كذا في الفصول المبادية \* رجل ادعى على رجل ما لا انتقال المدعى عليه ان المدعى أبرأني عن هذه الدعوى فتوهم الحاكم أن هذا اقرار من المدعى عليه بالمال خلف المدعى على البراءة خلف المدعى عليه بعد ذلك على المال أم لا قال الخصاص رحمه الله تعالى وهكذا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان المدعى عليه يحلف وقوله أبرأني المدعى عن الدعوى لا يكون اقرارا بالمال وكان الواجب على القاضي أن يسأل المدعى ألبينة على المال فان أقام البينة على المال يحلف المدعى بعد ذلك على البراءة وان لم تكن المدعى بينة على المال يحلف المدعى عليه أولا على دعواه المال ودعواه البراءة لا تكون اقرارا بالمال فان حلف المدعى عليه ترك وان نكل حلف المدعى على البراءة قال المتقدمون من أصحابنا رحمه الله تعالى دعوى البراءة عن الدعوى لا تكون اقرارا وهذا أصح قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ يظهر الدين رحمه الله تعالى ينبغي أن يحلف المدعى أولا على البراءة هكذا في فتاوى قاضيخان \* اذا توجهت اليمين على الورثة فيمن الواحد منهم لا ينوب عن الباقي حتى يستحلف الكل واذا توجهت لهما اليمين على غيرهما فاستحلف الواحد منهم كاستحلف الكل وصورته رجل ادعى على الميت حقا وتوجهت اليمين على الورثة يستحلف جميع الورثة ولا يكتفي بيمين واحدة منهم فان كان في الورثة صغيرا وغائبا وقد ادعى على الميت حقا يحلف الباقي الحضور ويؤخر الصغير حتى يدرك الغائب حتى يقدم ثم يحلفان ولو ادعى الورثة على رجل حقا للميت واستحلفه واحد منهم لم يكن للبقية أن يستحلفوه كذا في محيط السرخسي \* لو ادعى أحد شريكي العنان أو أحد شريكي المفاوضة حقا على رجل للشركة وحلف المدعى عليه لا يكون للشريك الآخر أن يحلفه كذا في المحيط \* ولو ادعى رجل على أحد الشريكين حقا من شركتهما فله أن يحلفهما جميعا كذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى جماعة الشراء على رجل وحلفه أحدهم كان لبقية المدعين أن يحلفوه كذا في خزنة المقتنين \* روى ابن سماعة عن محمد بن عبد الله تعالى رجل تزوج امرأة وابنتها في عقدين ثم قال لا أدري أيتهما الأولى فانه يحلف لكل واحدة منهما بالله ما تزوجها قبل صاحبته ولا قلنا أن يتبديأ أيتهما شاء وان شاء أقرع بينهما فان حلف لاحدهما ثبت نكاح الاخرى وان نكل للأولى لزمته وبطل نكاح الاخرى اذا ادعت كل واحدة منهما أن نكاحها كان أولا كذا في محيط السرخسي \* رجل وهب أرضا من ميراث أبيه وسلمها الى الموهوب له ثم جاءت امرأة الميت فادعت على الموهوب له أن الأرض أرضها فانهم قسموا الميراث بعد ما وهبت لك الأرض فوقع في قسمي وادعى الموهوب له أن الأرض أرضه فانهم كانوا قسموا الأرض قبل الهبة وقد وقعت الأرض في قسم الواهب وعجز الموهوب له عن إقامة البينة وحلفت المرأة على ذلك ليس له أن يحلف سائر الورثة وأمر بردها الأرض كذا في الذخيرة \* ولو قال لي عليك ألف درهم فقال المدعى

الوضوء وهو اختيار الامام السني لجواز تركهما في الجلالة بخلاف الوضوء فانه إلى بدل فلا يكفر تركه كقول الصدوق به نأخذ وبعض المحققين على انه لا يكفر في الوضوء أيضا لان الكفر لا أجل للصلاة بلا وضوء وفقد الشرط يستلزم فقد المشروط فلم يحصل الصلاة فلا كفر اذا نأجيب بأنه باعتبار الاستصفا بترك مقطوع لا يسقط \* حقل المبتدئ وجهه عن جهة الامام لا يفسد وان حول صدره فسد ولا يمكنه الاصلاح وينبغي ان يكون هذا قولهما أما على قول الامام فلا بناء على ان الانحراف اذا كان بقصد الاصلاح لا على سبيل الرضا لا يخرج عن الصلاة



ما يخرج من المسجد فان اخرج على ظن التمام ثم علم خلافه بنى مادام في المسجد خلافهما (مسائل التحري) وقع تحريمه الى جهة  
 فاحذر مسافران بجهة أخرى لا يترك تحريمه وان كانا من أهل ذلك المكان ترك لان المجتهد لا يقلد مجتهدا آخر ويتبع النص فان كان سألها  
 فلم يجزها فقهرى وصلى لانه أتى بالواجب أولا فالثاني علم جديد ولو أخبره بأنه لم يصب القبلة فلا إعادة عليه  
 أما اذا كان في مسجد لا حراب له وفيه (٣٣) رجل من أهله لا يجوز له التحري لقوله تعالى فاسألو أهل الذكر الآية وان لم يكن

فيه من أهله أحد لكنه في  
 المصرو لليلة مظلمة قال  
 الامام التستبي تحري لانه  
 ليس عليه قرع الابواب ولا  
 مس الجدار وان كان منقشا  
 خوفا من الهوام فلو بان انه  
 أخطأ لإعادة عليه \* وقع  
 تحريمه الى جهة فصل الى  
 أخرى وأصاب لا يصح  
 عندهما وعن الامام انه يخشى  
 عليه الكفر وعن الثاني انه  
 يصح ان أصاب صلى الى  
 جهة بلا شك فيها ثم شك فيها  
 بعد ذلك فعلى الجواز ما لم  
 يعلم الفساد يقينا فيجب  
 الاعادة وان علم في الصلاة انه  
 أخطأ أو أصاب اختلفوا  
 قال الامام الفضلي يستأنف  
 ولو بقي مشككا في الصلاة  
 ولم يحكم بشئ حتى فرغ وبعد  
 الفراغ على انه أصاب أولم  
 يظهر شئ جاز وان علم انه أخطأ  
 أعاد ولو شك ولم يتحرر صلى  
 فهو على الفساد ما لم يتبين  
 الصواب بعد الفراغ فان بان  
 انه أصاب وهو فيها استأنف  
 ولا يجوز البناء لانه لما علم  
 قوى حاله ولا يجوز بناء القوى  
 على الضعيف كالموى قدر  
 على الركوع والسجود بعد  
 الفراغ وعن الثاني جواز  
 البناء كما لو علم بعد الفراغ وان

عليه ان حلفت انك على أدبتك اليك خلف فأداه اليه هل له أن يستردها منه بعد ذلك ان دفعها اليه  
 على الشرط الذي شرطاً كان له أن يستردها منه كذا في خزنة المقتنين \* رجل في يديه سبعة لا يعلم لاحد فيها  
 حقاً جاز رجل وادعى فيها دعوى وسع الذي في يديه أن يحلفه ألبته بالله ماله فيها حق ولو كان المدعى  
 مع المدعى عليه تصالحا من دعوى المدعى على دراهم ثم ان المدعى عليه بجحد حق المدعى فيه لا يسعه أن  
 يحلف ماله قبله حتى يعلم أن لاحق له في ذلك الشئ وإذا أحال الرجل غريمين غرمائه على رجل بألف  
 درهم ثم ان المحتمل له قدم المحيل الى القاضي وهو لا يرى أن الحوالة توجب براءة الاصيل وذلك قبل أن  
 يجحد المحتمل عليه وقبل أن يقاس حل للمحيل أن يحلف ماله عليه حتى اذا كان من رأى المحيل أن الحوالة  
 توجب براءة الاصيل وان قضى للمحتمل له بطلان المحيل وجعل الحوالة بمنزلة الكفالة ثم أراد المحيل أن يحلف  
 على براءة نفسه لا يسعه ذلك كذا في المحيط \* رجل عليه دين لرجل وبه رهن يفي بالدين فانكر رب الدين  
 الرهن وحلف كان للمدعى عليه وهو الراهن أن يحلف بالله ماله على هذا الدين الذي يدعى كذا في فتاوى  
 قاضيهان \* استقرض منه مائة ورهن عنده رهننا ويخاف الضمان ان أقرب بالدين أنكر المرتضين يقول  
 للقاضي سله أبه بهذه المائة التي تدعى رهن أم لا فان أقرب بالرهن أقره وبالمال وان أنكر الرهن حلفه بأنه  
 لا دين عليك بل ادرهن به اعنده فيمكنه الحلف بلا حنث كذا في الوجيز للكردي \* بالله ماله قبله شئ كذا  
 في المحيط \* رجل ادعى على رجل ألف درهم والمدعى عليه يعلم أنه انسيته تخاف أنه لو أقرب بالالف وادعى  
 الاجل ربحاً ينكر الاجل ويطلب به بالالف حالة فالحيلة له في ذلك أن يقول للقاضي سله أنها مجهولة أو مؤجلة  
 فان سألها فقال هي حالة وطلب بين المدعى عليه كان للمدعى عليه أن يحلف بالله ماله على هذا ما لالف التي  
 يدعى ولو حلف بالله ماله على أداء هذا التي يدعى كان صادقا في عينه ولو كان عليه الف حالة وهو معسر  
 لا يسعه أن يحلف بالله ماله على هذا ما لالف التي يدعى حتى لو حلف بالطلاق ليس له على هذه الف وهو  
 معسر يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيهان \* رجل في يديه دار يزعم أن طائفة منها له يعلم مقدارها أولم  
 يعلم فادعى رجل لنفسه فيها أحكام معلوماً بأن يدعى الثلث أو الربع فقال المدعى عليه للقاضي أنا أعلم للمدعى  
 فيها حقاً ولا أدري مقدار حقه فأدفع اليه ما أحببت لا ينبغي للقاضي أن يتعرض لذلك بشئ ولكن يحلف  
 المدعى عليه على ما ادعى المدعى فان نكل فقد صار مقراً أو باذلاً بذلك القدر وأما ما كان فهو حجة وان حلف  
 على ذلك المقدار المعين فالقاضي يسكن المدعى مع المدعى عليه في الدار بأقراره أنه فيها حقاً كذا في المحيط

### (الباب الرابع في التحالف)

اذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن أو المبيع بأن ادعى المشتري ثمناً وادعى البائع أكثر منه أو اعترف البائع  
 بقدر من المبيع وادعى المشتري أكثر منه أو اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج أنه تزوجها بألف وقالت  
 تزوجتني بألفين فأيهما أقام البينة قضى له وان أقام البينة فالبينة المثبتة للزيادة أولى ولو كان  
 الاختلاف في الثمن والمبيع جميعاً بان ادعى البائع أكثر مما يدعيه المشتري من الثمن وادعى المشتري أكثر  
 مما يقربه البائع من المبيع في حالة واحدة فبينة البائع أولى في الثمن وبينة المشتري أولى في المبيع وان لم  
 يكن لكل واحد منهما بينة قبل للمشتري أما أن ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع والافسخت البيع وقيل للبائع

بان الخطأ في الصلاة استأنف وان بقي مشككا ينتظر الفراغ ان بان الخطأ أعاد وان صواباً لا وان لم يظهر شئ أعاد أيضاً صلى اما  
 يتحرر الى صوب واقضى به من لم يتحرر فان أصاب الامام جازت صلاتها وان أخطأ الامام فصلاته جائزة لا المقضى \* صلوا بصر بجماعة وعلموا  
 انهم استندبروا وانتظروا فراغ الامام فاذا فرغ استقبلوا الى القبلة ثلاثاً لا يلزم تحلل الامام أو تقدم القوم وهذا تكلف فان الامام اذا ظن حدثاً  
 وانصرف وقبل أن يخرج من المسجد علم خلافه ور جمع الى مكانه يصح ولا يمنع التحلل ولا تقدم بعض القوم عليه من البناء كذا هنا وعلى

هذا اذا كانوا يصلون بجماعة في عمد فدارت الغزيرة وروى الى القبلة مع الامام صلى الله عليه وآله ركعة لا اليها ثم جاز رجل وعده اليه واقتدى به ان كان يجرد الاعى وقت الشروع من يسأله عنه لا تصح صلاتهم ما وان لم يجد صح صلاة الامام لا المقتدى وفي اختلاط المسايخ ان الغلبة للذكية تحرى وان للنبسة أو استويا لم يتحرى في حال الخصمة وان اختلط ودله المبتة بالزيت لا يؤكل أصلا الا عند الضرورة \* اختلط الثياب الطاهرة بالنجسة ان كان له ثوب طاهر لا يتحرى أصلا ولا يتحرى بكل حال ولو وقع تحريمه على (٣٣) ثوب وصل به الظهر ثم تحول تحريمه الى

آخر وصل به العصر لا يصح لان النجاسة لا تقبل التحول \* معه ثوبان لا يعلم فيهما نجاسة صلى باحدهما الظهر والمغرب وبالثاني العصر والعشاء واطلع على نجاسة في أحدهما لا يعلم انه في الاول أو الثاني فالظهر والمغرب جاز لا العصر والعشاء وكذا في مسئلة التحرى على ما ذكرنا بخلاف ما اذا صلى الظهر بالتحري الى صوب ثم تحول رأيه الى آخر وصل اليه العصر حيث يعين لما عرف \* أحدث ثوبه نجس وصل بالاول الظهر بلا تحري وبالثاني العصر كذلك ثم وقع تحريمه على الاول قال الامام انه لم يصل شيئا وقال الامام الثاني يجوز الظهر \* اختلط الاواني الطاهرة بالنجسة ان الغلبة للطاهر تحرى والا الا في حالة ان ضرورة لا شرب للوضوء بل يتيمم ومع هذا الوضوء بالماءين ومسح ان مسح موضعهما واحدا بالماءين لا يجزى به لانه اختلط الماء الطاهر بالنجس وان مسح موضعين يجوز لان المسح بالطاهر يخرج عن العهدة ثم اذا مسح بالنجس موضعا

اما ان تسلم ما دعاه المشتري من المبيع والافسخنا البيع فان لم يتراضيا استخلف القاضي كل واحد منهما على دعوى الآخر ويبدأ بيمين المشتري في الصحيح وهو المروي عن أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى وهو قول محمد وزفر رجهما الله تعالى وهذا اذا كان يسع عينين فان كان يسع عينين أو ثمنين بدأ القاضي بيمين أيهما شاء كذا في الكافي \* وصفة اليمين أن يحلف البائع بالله ما باعه بالف ويحلف المشتري بالله ما اشتراه بالفين وهو الاصح كذا في الهداية \* فان حلفا فسخ القاضي البيع بينهما ان ظاهرا أو طلب أحدهما وهو الصحيح وأهم ما نكل عن اليمين لزمته دعوى الآخر هكذا في الكافي \* وان لم يكن اختلافهما في البذلقة متصوفا بل كان في ضمن شيء آخر نحو أن يشتري الرجل من آخر سمنيا في رق ووزنه مائة رطل ثم جاء بالرق ليرده على صاحبه ووزنه عشرون فقال البائع ليس هذا رقي وقال المشتري هو رقي قال قول قول المشتري سمى لكل رطل ثمننا ولم يسهم هكذا في التبيين \* ولا يخالف ان اختلاف في الاجل سواء كان في أصله أو في قدره وكذا اذا اختلغا في شرط الخيار ما في أصله أو في قدره وكذا اذا اختلغا في قبض الثمن أو المبيع أو في الحط أو الإبراء أو مكان تسليم المسلم فيه وحلف المنكر منهم في تلك الصور كذا في شرح أبي المكارم للنفاية \* وان اختلفا في أصل البيع لم يتحالفان والقول بالمنكر العقد كذا في الكافي \* اذا اختلفا في جنس العقد بان ادعى أحدهما البيع والآخر الهبة أو في جنس الثمن بان ادعى أحدهما الدراهم والآخر الدنانير كرمحمد رجه الله تعالى في الجامع وقال لا يتحالفان قال مشايخنا المذكور في الجامع قوله ما فاما عند محمد رجه الله تعالى فيتحالفان وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* ان هلك المبيع ثم اختلفا في بقائه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى والقول قول المشتري وكذا اذا اخرج المبيع عن ملكه أو صار بحال لا يقدر على رده بالعيب وهذا اذا كان الثمن دينارا فان كان عينا يتحالفان ثم ردمثل الهالك ان كان له مثل أو قيمته ان لم يكن له مثل كذا في الهداية \* رجل اشترى عبدين صفقة واحدة وقبضهما فأتاهما واحدا في الثمن قال أبو حنيفة رجه الله تعالى والقول قول المشتري مع البين الا أن يشاء البائع أن يأخذ الحلي ولا شيء له واختلف المشايخ في قوله ولا شيء له قال بعضهم أراد به أن لا يأخذ من ثمن الميت زيادة على ما أقر به المشتري وهو الصحيح وتكلموا في الاستثناء أنه منصرف الى التحالف أو الى عين المشتري قال بعضهم بأنه منصرف الى التحالف معناه لا يتحالفان الا أن يشاء البائع أخذ الحلي فحينئذ يتحالفان لانه حينئذ صار الحلي كل المعقود عليه كذا في شرح الجامع الصغير وهو الاظهر كذا في محيط السرخسي \* وفي الكفاية هو قول عامة المشايخ كذا في شرح أبي المكارم لمختصر الوفاية وقال بعضهم بأنه منصرف الى عين المشتري معناه القول قول المشتري مع يمينه الا أن يشاء البائع أخذ الحلي فحينئذ لا يخلف المشتري وهو الصحيح لان المذكور عين المشتري لا ترك التحالف والاستثناء ينصرف الى المذكور كذا في شرح الجامع الصغير \* واذا اشترى عبدا فباع نصفه بعد القبض ثم اختلف البائع الاول مع المشتري الاول في ثمن العبد فعند أبي حنيفة رجه الله تعالى لم يتحالفوا والقول قول المشتري مع يمينه وعند أبي يوسف رجه الله تعالى يتحالفان في النصف الذي بقي على ملك المشتري ان رضى بآلعه بقبول هذا النصف وعند محمد رجه الله تعالى يتحالفان في الكل واذا تحالفنا رد المشتري على البائع نصف قيمة العبد ويرد النصف الذي بقي على ملكه ان قبله البائع وأن أبي حنيفة

(٥ - فتاوى رابع) آخر نجس لكن ليس عنده ما يغسله ويغسل بجملة \* اختلط أوانيه باواني رفقائه وهم غيب أو رغفه بارغفة أصحابه فقال بعضهم يترى ولا يتحرى وقيل يتحرى وفي حال الضرورة يتحرى مطلقا \* ولا يخرج الى الغزاة بلاذن أبويه وان كانا كافرين ومنعاه تحرى ان علم ان المنع لسفقتهم عليه لم يخرج وان لم تعصب عليه خرج وان شك لا يخرج وفي النفي الامام يخرج مطلقا \* (السادس في ستر العورة) \* المستحب في الصلاة ثلاثة أبواب قبض واذا روعامة ولو في ثوب متوشحا كما يفعله القصار في المقصرة يجوز بلا

كرهه وان صلى في ازار يجوز مع الكراهة وان رقية لا يجوز وان صلى في قبض محلول الجيب ان وقع نصره او بصغر غيره في الركوع على عورته لا يجوز وحقيقة الرؤية لا تشترط بل امكانه بالانكشاف يكفي وعن الامامين انه ليست بعورة في حق نفسه فلا تفسد بوقوع بصره اذا لم تستر المرأة وجهها وكفهها وقدمها في الصلاة جاز لانها ليست بعورة اعتقت في خلال الصلاة فاخذت القناع بعلم قليل قبل اداها ركن لا تفسد ولو بالعمل الكثير او بعد اداها ركن فسد (٣٤) وكذا الرجل اذا كان يصلي في ثوب واحد فسقط ثوبه واخذ به لم يجد العاري الا جلد الميتة الذي

لم يدبغ لا يستبرئه لنجاسته الاصلية بخلاف الثوب النجس لان نجاسته عارضة حتى جاز بيعه والجلد اصيلية حتى لا يجوز بيعه قبل الدبغ فان الله تعالى ما خلق الثوب كذلك وخلق الجلد بالطوبى لان الله ما دام حيا لا يعطى له حكم النجاسة (السابع في الثوب والمكان) اذا كانت النجاسة تحت قدمي المصلي منع الصلاة ولو تحت احد قدميه اختلفوا او الاصح المنع وفي موضع اليد والركبة لا يمنع وفي موضع السجود يمنع عندهما ورواية عن الامام وفي اخرى عنه لانه يتأدى بالارضية وان أعادها في المكان الطاهر جاز عند الثاني وكذا لو افتتح الصلاة على طاهر ثم وقع على نجس وتحول على مكان طاهر الا ان يتناول وان افتتح على نجس ثم تحول على طاهر لا يصح لبطان الشروع صلى على بساط أحد طرفيه نجس ان لم تكن النجاسة في موضع القيام والسجود يجوز بصغر البساط بان كان يتحرك أحد طرفيه بحركة الطرف الاخر أو كبر بان لم يتحرك وفي بعض

الشركة رد قيمة هذا النصف أيضا كذا في الكافي \* ومن اشترى جارية وقبضها ثم تقابلها ثم اختلفا في الثمن فانهم ما يتخالفان ويعود البيع الاول ولو قبض البائع المبيع بعد الاقالة فلا تخالف عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الهداية \* رجل أسلم الى رجل عشرة دراهم في كرحضة ثم تقابلها ثم اختلفا في رأس المال فالقول قول المسلم اليه ولا يعود السلم كذا في شرح الجامع الصغير \* اشترى عبد من صفقة أو صفقتين أحدهما بألف حال والاخر بألف مؤجل الى سنة فرد أحدهما بالعيب فقال المشتري عن الردود حال وقال البائع مؤجل فالقول للبائع ولم يتخالفان وكذا لو اشترى ما بمائة في صفقة وقبضها ومات أحدهما في يده ورد الاخر بعيب واختلفا في قيمة الردود فالقول للبائع ولم يتخالفان ولو كان عن أحدهما دراهم وعن الاخر دينار وقبضه ما للبائع واختلفا في عن الباقي بعد رد أحدهما بالعيب فقال المشتري ثمنه دراهم فرد الدينارين وقال البائع على عكسه فالقول للمشتري مع عيینه ان ما ناولا يتخالفان خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى فان كانا قائمين يتخالفان بالاجماع وكذا اذا اختلفا في الصفقة فادعى البائع اتحاد الثمن وادعى المشتري تعدد الثمن فالقول للمشتري كذا في الكافي \* لو اختلفا في عينية الثمن ودينية فادعى أحدهما أن الثمن عين وادعى الاخر أنه دين فان كان مدعى العين هو البائع كما اذا قال بعثت منك جارية بقي هذه بعبدك هذا والمشتري يدعى الكل ديناً ويقول اشتريت منك بألف درهم فان كانت الجارية قائمة بها فالتفاوت راداً وان كانت هالكة عند المشتري سقط التحالف عندهما فالقول قول المشتري وعند محمد رحمه الله تعالى يتخالفان ولو كان المدعى العين هو المشتري وهو يقول اشتريت جارية بك بغلامى هذا وقال البائع بعثت منك بالثمن درهم أو بمائة دينار فان كانت الجارية قائمة بها فالتفاوت راداً وان كانت هالكة فكذا يتخالفون راداً القيمة في قولهم جميعاً كذا في شرح الطحاوى في كتاب البيوع \* اشترى أمة فماتت بعد القبض فقال المشتري اشتريتها بألف وهذا الوصيف وقيمتها خمسمائة وقال البائع بعثت بالثمنين فالقول للمشتري في ثلثي الجارية أنه اشتراها بألف مع عيینه ويتخالفان في ثلثها وهو حصة الوصيف ويحلف كل واحد منهما على جأته يحلف المشتري بالله ما اشتريتها بالثمنين ويحلف البائع بالله ما بعثت بألف وهذا الوصيف واذا حلف غرم المشتري ثلث قيمة الجارية مع الالف وأخذ الوصيف وعند محمد رحمه الله تعالى يتخالفان في الكل كذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى البائع أنه باع الامة بألف وبهذا الوصيف وادعى المشتري أنه اشتراها بالثمنين وهلك الامة في يد المشتري فالقول للمشتري مع عيینه ولم يتخالف في شيء من الامة وكذا لو كان مكان الوصيف مكمل أو موزون بعينه كذا في الكافي \* وان ادعى البائع البيع بالثمنين والمشتري بمائة دينار ووصيف فالقول للمشتري مع عيینه في حصة مائة دينار اذا قسمت الجارية عليهما وعلى الوصيف ويتخالفان في حصة الوصيف ويغرم قيمته مع المائة دينار ادعى المشتري بألف ومائة دينار والبائع بالثمنين فالقول للمشتري مع عيینه وكذا اذا ضم الى الدراهم شيئاً مكبلاً أو موزوناً أو معدوداً بغير عيینه فهو بمنزلة الثمن وما كان معيّناته ومبيعه فيحلف البائع في قدره بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* عبد قطع عند البائع فقال البائع قطعه المشتري قبل البيع ولى عليه نصف القيمة وكل الثمن وقال المشتري قطعه البائع بعد البيع ولى ان خياره ان شئت أخذته بنصف الثمن وان شئت تركته ولا يئنه لهما يتخالفان فان حلفا أخذه المشتري بكل ثمنه أو تركه وان برهنه فالبينة للمشتري

الفتاوى اذا كان البساط أحد طرفيه نجس او وضعه على الارض وصلى ان كبر يصح وان صغرا وعلى هذا الوصيف لا يلبس وان من غزل فلانة فلس ثوباً في طرفه من غزلها ولو كان مبطناً فاصابت بطناته وصلى على ظاهره قائماً على حساء النجاسة جاز عند محمد خلافاً للثاني قيل قول محمد في غير المخطط وغير المضرب فيقول الثاني في المضرب المخطط وهو بمنزلة ثوب واحد وكذا لو كان باطنه محسواً بنجس وظهارته وبطناته طاهراً وان وكذا اذا أصابت وجه الثوب ولم ينفذ الى جانب آخر بلته وصلى قائماً على حساء ذلك النجس يجوز

• إذا أصابت النجاسة جاني الدرهم لا يجوز الصلاة معه في المختار وفي شرح الطحاوي أصاب ثوبه أقل من الدرهم ونفذ إلى جانب آخر وبالضم تبلغ حد المانع منع • وفي النظم الدهن النجس أقل من درهم أصاب ثوبه وشرع في الصلاة وانسبط حتى بلغ المانع أن قبل التشهد بطلت وبعد ما قد قدرها على الخلاف المعروف في مسائل مكان خروج المصلي يصنع ولولم ينسبط حتى فرغ من الفجر ثم صلى به أخرى فوجدها قد بلغت حد المانع فالفجر جائز لا غير لان الحكم لا ينفصل عن السبب لا بدليل قوى وذلك في (٣٥)

قول من اعتبر وقت الاصابة ولم يجعله مانعا • بسط بساطا رقيقا على نجس وصلى ان كان هو يكشف ما تحته لا يجوز والايجوز • ألقى ثوبا أو لبدا على نجاسة يابسة وصلّى ان سترها جازت وان رطبة ان كان يمكن ان يجعل من عرضه ثوبا بين كانهما جاز عند محمد والا • وقال الامام الحوافي لا يصح الا ان يجعل الطرف على الطرف الا آخر ويصير بمنزلة ثوبين • قام فباع على نجس وفي رجليه شفاء أو جوبه لا يجوز الا ان يضعهما بعد النزاع تحت قدميه كالفرش وكذا الوستر النجاسة بكمه وصلّى عليه لانه تابع بخلاف الخلف بعد النزاع لزوال التبعية • ثم الصرم ان كان على جانبه نجاسة وفرش وقام على جانبه الا آخر يجوز كالصلاة على لبد جانبيه الا آخر نجس أو جلد شاة صوفها نجس ولو على خشبة طرفها الا آخر نجس وغلط الخشبة مما يقبل القطع يجوز والا • بنى دكانا على الارض النجس وصلّى عليه يجوز • يجوز أن يحمل نعل في الصلاة ان خاف ضياعه وان فيه نجاسة مانعة فرفعها ان رفع قدر ما يؤدي فيه ركن

وان اتفق أن قاطعه بأثمه أو مشتربه أو أجنبي وأدعاه البائع قبل البيع والمشتري بعده فالقول قول البائع والمدينة لمشتريه كذا في الكافي • لو قال البائع الجارية التي بعته مالئ هذا الرجل وكلني ببيعها وقال المقر له بعته مالئك بمائة دينار وقبضتها ثم بعته لنفسك فالجارية لا تشتري فان كانت الجارية غيبه معروفه للمقر له يتخلفان ويبدأ بيمين المقر فان حلفا غرم المقر قيمتها وان كانت الجارية معروفه للمقر له فالصحيح أنه يتخلف المقر دون المقر له وقد نص محمد رحمه الله تعالى عليه في آخر هذا الباب ولم يغرم المقر قيمتها وأخذ الثمن ان شاء والا فهو موقوف في يد البائع على تصديق المقر له فتي عاد الى تصديقه يأخذه وان كانت الجارية هالكة فالقيمة لازمة للمقر له مجهولة كانت أو معروفه • كذا في محيط السرخسي • ولو كانت أو أعتقه أو دبرها أو استولدها ثم تخالفها عن المقر قيمتها لو كانت مجهولة وان كانت معروفه لا يضمن في الوجوه كلها أو بطل الكتاب بهجزة عن الاداء وتعتق بموت المقر له لو كانت أم ولد ولا تعتق بموت المقر له وبأي سمات لو كانت مدبرة بزعم كل واحد منهما ما وثق بالولاء لو كانت محررة بنى كل واحد منهما • ولو قال كانت وديعة وأمرني ببيعها وما تمت ذهن المقر قيمتها بكل حال لانه اعترف بالتعدي وهو تسليم الوديعة الى الغير كذا في الكافي • وان اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المعتبر وعليه تحالفوا ورا إذا فان وقع الاختلاف في الاجرة بدأ بيمين المستأجر وان وقع في المنفعة بدأ بيمين المؤجر وأيهما نكل لزمته دعوى صاحبه وأيهما أقام البينة قبل بينته ولو أقامها فبينة المؤجر أولى ان كان الاختلاف في الاجرة وان كان في المنافع فبينة المستأجر أولى وان كان فيهما قيات بينة كل واحد فيم يدعيه من الفضل نحو أن يدعي هذا شهرين بعشرة والمستأجر شهرين بخمسة يقضى بشهرين وعشرة وان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتعافوا وكان القول قول المستأجر وان اختلفا بعد الاستيفاء بعض المدة ودعيه تحالفوا فسخ العقد فيما بقي وكان القول في الماضي قول المستأجر كذا في الهداية • اذا اختلف المولى والمكاتب في قدر بدل الكتابة لم يتعافا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والقول للعبد مغيبه وقال لا يتعافان وتفسخ الكتابة كذا في الكافي • وان أقام أحدهما بينة تقبل بينته وان أقام البينة كانت بينة المولى أولى الا أنه اذا أدى المولى قد رما أقام البينة عليه يعتق كذا في التبيين • اذا اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج أنه تزوجها بألف وقالت تزوجني بألفين فأيهما أقام البينة تقبل بينته فان أقام البينة فالبينة بينة المرأة اذا كان مهر مثلها أقل مما ادعته وان لم تكن لهما بينة تحالفوا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يفسخ النكاح ولكن يحكم مهر المثل فان كان مثل ما اعترف به الزوج أو أقل فبينة الزوج وان كان مهر المثل مثل ما ادعته المرأة أو أكثر قضى بما ادعته المرأة وان كان مهر مثلها أكثر مما اعترف به الزوج وأقل مما اعترفت به المرأة قضى لها بمهر المثل ذكر التحالف أولا ثم التحكيم وهذا قول الكرخي كذا في الهداية • وأما في قول الرازي فلا تحلف الا في وجه واحد وهو ما اذا لم يكن مهر المثل شاهدا للاحدهما أو فمساعداه فالقول قوله بيمينه اذا كان مهر المثل مثل ما يقول أو أقل وقولها مع يمينها اذا كان مثل ما ادعته أو أكثر قال في النهاية وهذا هو الاصح وذكر في بعض الشروح قالوا ان قول الكرخي هو الصحيح كذا في العناية • ويبدأ بيمين الزوج عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو ادعى الزوج النكاح على هذا العبد والمرأة تدعيه على هذه الجارية فهي كالمسألة المتقدمة الا أن قيمة الجارية اذا كانت مثل مهر المثل يكون لها قيمتها دون عينها كذا في الهداية

فسدت والا • والافضل ان يضع نعليه في الصلاة قدماه ليكون قلبه فارغاً منه ولذا قيل قدم قلبك أي نعلك في الصلاة وأطلق اسم القلب على النعل تقييما وان كان النعل النجس في يده أو ان الشروع لا يصير شارعا • صلى في ثوب على أنه نجس ثم بان بخلافه جاز وان صلى على أنها غير القبلة ثم بان خلافه لا يصح لان الواجب أداء الصلاة بثوب طاهر وقد وجد الواجب التوجه الى ما هو قبله عنده ولم يوجد • شرب الخمر ونام وسال على وسادته ان كان لا يرى عين الخمر ولا أثره فهو طاهر على رأى الشيخين • صلى في ثوبه حية فلما فرغ رآها ميتة ان غلب على ظنه أنها

ماتت في الصلاة أعاد وان غلب على ظنه انها ماتت بعد الفراغ لا وكذلك اذا ظهرت البله في رأس الذكر ان علم انه بعد الفراغ لا بعد والاعاد  
 \* وضع صبي رضيع في حجر المصلي ان كان الحاضن غسل الصبي لا تقصد الصلاة وان كان لم يغسل ان مكث قد ركن فسد خلافاً لمحمد رحمه  
 الله تعالى وان كان الصبي عشي وجاء وجلس على فخذه المصلي لا يفسد وكذلك الحمامة أو الهرة جلست على كتف المصلي وعليها نجاسة  
 لا تقصد وان طال مكثها \* فتقجبة (٣٦) فوجد فيها ذرة ميتة ان لم يكن لها ثقب يعيد صلاة زمان اللبس وان طال وان كان لها ثقب

أعاد صلاة ثلاثة أيام ولياها  
 وقال ليس عليه إعادة شيء  
 حتى يتحقق متى صادف فيها  
 \* وجد ثوب ديباج طاهر  
 وثوبانجصاصلي في الديباج  
 \* (الثامن في النية) \*  
 النية عمل القلب لا اللسان  
 كما يدل عليه حديثها وهو  
 انبعث القلب على أمر  
 من الأمور حتى لو كان  
 في قلبه صلاة الفجر مثلاً  
 فخرى على لسانه الظاهر فهو  
 في الفجر اذا كان في قلبه ذلك  
 عند التكبير وبعد ما صحت  
 العزيمة وصار شعاره لو ذهل  
 بحيث لو سئل لا يمكنه الجواب  
 على البدئية في انه في أي شيء  
 هو لا تبطل صلاته ويكون  
 مؤدياً \* نية التكعبة لا تشترط  
 في قول أبي بكر بن حاتم  
 وهو الصحيح وعن الامام أبي  
 بكر محمد بن الفضل انه شرط  
 في حق الثاني وينوي العروة  
 ويجوز تقديم النية على  
 الشروع والمقارنة أفضل  
 ولا يجوز بالتأخر التأخير  
 وعند الصكرخي يجوز  
 واختلفوا الى متى يجوز قيل  
 الى انتهاء البناء وقيل الى  
 التعوذ وقيل الى الركوع  
 وقيل الى ان يرفع رأسه منه  
 \* وعن محمد بن وضاع في منزله

(الباب الخامس فيمن يصلح خصمه الفير ومن لا يصلح وفيمن تشترط حضرته ومن  
 لا تشترط لسماع الدعوى وفيما يحدث بعد الدعوى قبل القضاء)

تشرط حضرة الرهن والمرتهن في دعوى عين رهن والعارية والاجارة كالرهن وأما حضرة المزارع فهل هي  
 شرط في دعوى الضياع ان كان البذر من المزارع فهو كالمتاجر بشرط حضوره وان لم يكن البذر منه ان نبت  
 الزرع فكذلك وان لم ينبت لا يشترط هذا في دعوى المالك المطلق أما اذا ادعى على آخر غصب ضيعته وانما في  
 يد المزارع فلا تشترط حضرة المزارع لانه يدعى عليه الفعل ولو كانت الدار في يد البائع بعد البيع فجاء مستحق  
 واستحقها الا يقضي بالدار له الا بحضرة البائع والمشتري كذا في الخلاصة \* ان المشتري شراء فاسد ايصلي خصمه  
 للدعي اذا قبض المبيع وقبل القبض فالخصم هو البائع وحده لو اشترى شيئاً بشرط الخيار فادعاه آخر تشترط  
 حضرة البائع والمشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمشتري بالبيع الباطل لا يكون خصمه المستحق كذا  
 في الفصول العبادية في الفصل الثالث \* رجل في يديه جارية ادعى رجل أن فلان بن فلان الغائب كان  
 شريكى شركة عنان في ألف بيننا وأن الغائب اشترى هذه الجارية بذلك المال المشترك فنصته الى ونصته  
 لفلان الغائب فقال الذي في يديه الجارية أنا أعلم أن فلان الغائب اشترى هذه الجارية بجمال مشترك بينك  
 وبين فلان الغائب فنصته الى ونصته فلان الغائب الا أن فلان الغائب أمرني أن اذهب بالجارية الى  
 بغداد وأبيعها قال الشيخ الامام الاجل ظاهر الدين ليس للدعي أن يمنعه من أن يذهب به الى بغداد قال  
 وكذا لو كان الغائب مضارباً وكل من كان له حق التصرف وان كانت الشركة بينهم مشتركة ملكاً لشركة  
 عقد كان له أن يمنعه عن المسافرة بها وعن التصرف فيها كذا في فتاوى قاضيان \* رجل استأجر ثلاث  
 دواب ثم ان رب الدواب أجردا به من غيره وأعار أخرى وذهب أخرى أو باع فوجد المستأجر الدواب في أيديهم  
 فان باع من عذر فبيعه جائز وان باع من غير عذر كان المستأجر أن يأخذها فاذا كان المشتري بالخيار  
 ان شاء صبر حتى تنقضي مدة الاجارة ثم يأخذها وان شاء فسخ البيع وان وهبها رب الدابة من غيره وأعارها  
 أو أجزاها فان كانت الاجارة الاولى معروفة فله أن يسترد من أيديهم وان لم تكن الاجارة الاولى معروفة وأراد  
 إقامة البينة فان كانت الدابة في يد الموهوب له فله أن يقيم البينة ويأخذها وان كان الواهب غائباً فاذا أخذها  
 ودعت مدة الاجارة فليس للموهوب له أن يأخذها وكذلك اذا كانت في يد المشتري فالمشتري خصم فله أن  
 يقيم البينة عليه وان كانت في يد المستعير أو المستأجر فأراد أن يقيم البينة عليها والاجارة والا عار من الثاني  
 ظاهرة أو لم تكن ظاهرة وأقام المستعير أو المستأجر الثاني بينة على العارية والاجارة رب الدابة غائب فلا  
 تقبل بينة المستأجر عليهم ما هكذا في الفصول العبادية \* استأجر دابة وقبضها وغاب المالك فادعى آخر أن  
 اجارته كانت أسبق منه وبرهن أفنى فخر الاسلام البردوي بأنه يقبل وهذا أقرب الى الصواب وقيل  
 لا ينتصب خصمه بلاد دعوى الفعل عليه بأن يقول كان سلمها الى وأنت قبضتها مني أما لو قال سلمها اليك  
 بالاجارة المتأخرة مني الى فلا يقبل وبه أفنى الامام ظاهر الدين قال السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح عدم  
 الانتصاب للمستعير من المالك وكذا في دعوى الرهن والاعارة لا يصلح المستأجر خصماً والمشتري \* والموهوب  
 له يصلحان خصماً لكل واحد واليه مال أبو بكر رحمه الله تعالى كذا في الوجيز للكردي \* اذا ادعى رجل

يريد المكتوبة بجماعة فلما حضر كبير ولم تحضره النية يجوز ومثله من الامامين وعن محمد بن سلمة لو كان عند الشروع بمال دارا  
 لو سئل أي صلاة تريد أجاب على البدئية فهي نية تامة وقال ابن سلمة لو كان عند التكبير على هذه الحالة يصير شارعاً وقيل وهو الاصح والاصح  
 انه لا يكون نية لان النية غير العلم فان العلم بالنية ليس بكفر عرفت الشر لا للشر \* لكن لتوقيه ومن لا يعرف الشر \* من الخبير يقع فيه  
 والمهرة يعلمون مذاهب المخالفين ودلائلها وعند ذلك كالا لانقصا ما في حال البقاء يكفى بذلك القدر واليه يحتمل كلام صاحب الهنداية



ولكن كلام محمد بن سلمة والنصر في فتاوى الحنفية والشافعية ينفي هذا التأويل ثم في النقل والسنن كفاه مطلق النية عند العامة وقد مضى خلافه في التراجع وان كان فرضا وهو منفرد عين النرض ولونوى فرض الوقت جازا لا في الجمعة لان الفرض الاصل هو الظهر وفي غير الجمعة ان نوى الظهر لا يجوز لاحتمال ظهر اليوم ويوم آخر وبعد خروج الوقت لا يصح نية الظهر ولا نية فرض الوقت ولونوى ظهر اليوم صح والامام كالمفرد والمقتدى اذا لم ينو الا قضاء ونوى صلاة الامام أو فرض الامام لا يجزئه الا أن (٣٧)

انتظر تحريم الامام وتحريم معه جاز لا لالة الحال على التزام الاقتداء قال الامام خواهر زاده اذا اراد تسليم الامر بقول شرعت في صلاة الامام تلوا الظهري واقتديت به \* شرع في المكتوبة ثم ظن انها نقل وأتم على انها نقل فالصلاة هي المكتوبة وكذا على العكس دل على ان المعتبر هي العزيمة القائمة وقت الشروع وقبيلها اشارة الى انه لا يجب اداية وصف النية \* نوى الظهر فلما صلى ركعة نوى العشاء فهي ظهر لانه لم يوجد شي سوى النية وبها لا تبطل ما لم ينضم اليه شي من الافعال وأصله ما ذكر في باب الزكاة انه لا بد من انضمام عمل الجارحة الى النية حتى يكون عملا في غير باب التروك حتى لم يصح مسافر بغير نية \* شرع في صلاة الامام قبل الامام وهو عالم به يصير شارعا متى شرع الامام لانه قصد الشروع مع الامام لا في الحال ولو شرع في صلاته على ان الامام شارع فيها فاذا هو لم يشرع قيسل لا يصح بشارعا ولونوى

دار في يدي رجل انهما في اجارتي اجريها فلان وادعى ذواليسد انهما في اجارتي اجريها فلان آخر تسمع دعوى المدعى وينتصب صاحب اليد خصما بخلاف ما اذا ادعى المدعى الملك المطلق وصاحب اليد ادعى الاجارة واذا ادعى المستأجر بغير حضرة الاخر تسمع دعواه كذا في المحيط \* ادعى ان هذه الدار كانت لفلان الغائب وذو اليد اشتراها منه وقبضها منه وانشقها اطلب الشفعة وذو اليد يقول هي داري لم اشتريها من أحد أو قال دارك بعتم من فلان ولم تسلمها أو انا اطلب الشفعة لا يقبل عند الامام ومحمد رحمه الله تعالى حتى يحضر البائع في الفصل الاول والمشتري في الفصل الثاني والامام الثاني رحمه الله تعالى يجعل ذا اليد خصما وحكم عليه بالشفعة وجهه حكم بالشفعة على البائع والمشتري وأخذ الثمن ووضع على يدي عدل وان كان المشتري حاضرا ينكر الشراء فحسمه الله تعالى حكم بالشفعة وجعل العهد على المشتري ودفع الثمن اليه كذا في الوجيز للكردي \* الوكيل بشراء الدار اذا اشترى الدار وقبضها باعها الشفيع وأراد ان يأخذ الدار من يد الوكيل كان له أن يأخذها ولا يشترط حضرة الموكل ولو كان المشتري وهو الوكيل لم يأخذ الدار فالشفيع لا يأخذها الا بحضرة الموكل أو وكيله وبحضرة البائع أو وكيله فعلى هذا اذا استحق المشتري من يد الوكيل بالشراء لا يشترط حضرة الموكل للقضاء به للستحق ويكتفي بحضرة الوكيل كذا في الفصول العمانية \* أجرداره وسلمها ثم غصبها من المستأجر غاصب لا تصح دعوى المالك على الغاصب بلا حضور المستأجر كذا في الوجيز للكردي \* لو اشترى دارا ولم يقبضها حتى غصبها رجل من البائع ان كان المشتري فقد الثمن أو كان الثمن مؤجلا فالحصم هو المشتري والا فالحصم هو البائع كذا في الفصول العمانية \* باع البائع المبيع من آخر قبل نقد المشتري الثمن ففي ظاهر الرواية تسمع دعوى الاول على الثاني لانه يدعى الملك لنفسه وذو اليد يعارضه لكن بدون تسليم الثمن لا يأخذ من يذو اليد كذا في الوجيز للكردي \* رجل اشترى من آخر جارية بألف درهم ولم ينفق عليها وقبضها بغير إذن البائع وباعها من رجل آخر بمائة دينار وتقاضا وغاب المشتري الاول وحضر بائعه وأراد استرداده من يد المشتري الثاني فان أقر المشتري الثاني أن الامر كما وصف البائع الاول كان للبائع الاول أن يسترده من المشتري الثاني وان كذب المشتري الثاني البائع الاول أو قال لأدري أحق ما قاله البائع الاول أو باطل فلا خصومة بينهما حتى يحضر المشتري الاول كذا في المحيط \* ادعى على رجل أنه فقأ عين عبده والعبد حتى لا تسمع الدعوى والبيئة لا بحضرة العبد ولو لم يكن العبد سمع يقتضى بأرض العين كذا في محيط السرخسي \* واذا كان العبد صغيرا لا يعبر عن نفسه فالقاضي يقتضى بالأرض للمدعى على الناقض ولا يشترط حضرة العبد ولو أن المدعى عليه أقر أنه فقأ عين العبد وأنه عبده هذا المدعى والعبد غائب فانه يقتضى بأرض العبد كذا في المحيط \* ولو أقام البيئة أنه فقأ عين برذون له تقبل واردة البرذون للقاضي ليست بشرط لصحة الدعوى حتى لو كان حاضر لتجب اراءة القاضي أنه فقأ عينه أم لا فان جاء الرجل بالبرذون منقو العين وقال البرذون له لم يقض له بالأرض الابينة يقيمها على الملك وأن المدعى عليه فقأ عينه وهو يومئذ خائف يأخذ بأرض العين فان أقام صاحب البرذون بيته أنه له وأن القاضي فقأ عينه وهو عاكف وأقام المدعى الاول البيته على أنه له وأن ذا اليد فقأ عينه تكون بيته أولى كذا في محيط السرخسي \* لو ادعى برحاف دابة أو خر قافي ثوب لا يشترط احضار الدابة

الصلاة ولم يتوانها الله تعالى يكون شارعا في النفل اذا لم يذكر لفظ الفرض أو ما يدل عليه كصلاة الظهر \* فاقته الظهر ودخل العصر فنوى وكبر وصلى أربعين نوبها لا يكون شارعا في أحد ما وفي المنتقى ان اتسع الوقت يكون شارعا في الظهر لانه متعين لوجوب الترتيب ولو كان عليه فرضان فائتان نواه ما كان عن أولاهما \* ولونوى قضاء رمضان والكفارة كان عن رمضان ولونوى تطوعا وكفارة فكفارة ولونصدق ينوى كفارة اليمين والظاهر جعله عن أيهما شاء ومن لا يعرف الفريضة الا انه يؤتيها في وقتها أو علم ان فيه افرضة وسنة ولم يعرف الفريضة

لا يجوز صلاته وعليه القضاء فان نوى الفريضة في الكل جاز وان لم يعرف ان البعض فريضة والبعض سنة فاصلى مع الامام جازان نوى صلاة الامام وان كان يميز بين الفرض والسنة الا انه لا يعلم ما في الصلاة من الفريضة والسنة جاز ولو لم يعلم الفرض من النفس ونوى الفرض في الكل جاز فان لم يعرف الفرض ونوى الفريضة في الكل لا يجوز صلاة القوم \* كل صلاة قبلها سنة لا يجوز الاقتداء فيها لان الفرض قد آذاه الامام والذى صلاها (٣٨) بجماعة تغل فلا يجوز اقتداء ما تعرض به وكل صلاة ليس قبلها سنة يجوز الاقتداء فيها

\*(التاسع في التكبير)\*  
بكل صفة لا تطلق الاعلى الله تعالى كالرحمن والخالق والرازق يكون شارعا وان اطلق على غير الله تعالى أيضا ولم يوجد في القرآن مثله أو أشبهه كلام الناس كالرحيم والحكيم والكريم لا \* ولو قال عالم الغيب والشهادة أو عالم السر والخصيات أو القادر على كل شيء أو الرحيم بعباده يصح لزوال الاشتراك ولو قرنه بما يفسد الصلاة لا يصح شروعه كقوله العالم بالعدوم والموجود أو العالم باحوال الخلق لانه يشبه كلام الناس وعند الثاني لا يصح الا بربعة ألفاظ ويجب ان يكون البداة بلفظ الله حتى لو قال أكبر الله لا يصح عنه ولو قال بالكاف أكبر يصح ولم يذكر الكراهة فلو قال الله أكبر بالمد لا يصح وتكلموا في كفه ولو قال كبار يكون شارعا \* وقع أكبر المقتدى قبل الامام لا يكون داخلا وكذا لو أدرك في الركوع ووقع أكبره في الركوع لا يصح لان الشرط وقوع التخرية في محض القيام واجه وأنه لو فرغ المقتدى من لفظ الله

والثوب لسماع هذه البيعة كذا في خزائن المفتين \* رجل هلك وترك ثلاثة آلاف درهم وترك وارثا واحدا فأقام رجل البيعة أن الميت أوصى له بثلث ماله ووجد الوارث ثلاث فالقاضى يسمع بينته على الوارث ويقضى بوصيته فان دفع الوارث الثلث الى الموصى له ثم جاء رجل آخر وأقام بيعة أن الميت أوصى له بثلث ماله وقد غاب الوارث وأحضر الموصى له الى القاضى فالقاضى يجعل الموصى له خصما ويسمع بينته عليه ويأمره أن يدفع نصف ما في يده الى المدعى الثاني فان لم يكن عند المدعى شي بان هلك ما في يده أو استلمه وهو مسموم فاحضر الثاني الوارث وأراد أن يأخذ منه بعض ما في يده فجحد الوارث وصيته لم يكلف الثاني إعادة البيعة على الوارث وكان للموصى له الثاني أن يأخذ من الوارث خمس ما في يده ثم الثاني مع الوارث يتبعان الاول فيما أخذان منه نصف ما أخذ فاذا أخذ ذلك اقتسماه على خمسة أسهم سهم للموصى له الثاني وأربعة أسهم للوارث فالخصوصية الى القاضى الذى قضى للاول والى قاض آخر سواء ولو كان الموصى له الاول هو الغائب وأحضر الثاني الوارث فالقاضى يقضى على الوارث ويكون القضاء على الوارث قضاء على الموصى له الاول فان كان القاضى يقضى بوصية الاول ولم يدفع اليه شي حتى خاصه الثاني والوارث غائب فان خاصه الى ذلك القاضى بعينه جمع له خصما وان خاصه الى قاض آخر لم يجعل له خصم ولو كان الموصى له الاول هو الغائب والوارث حاضر ولم يدفع القاضى الى الموصى له الاول شيئا فالوارث خصم للموصى له الثاني وان خاصه الثاني الى قاض آخر هذا كله اذا أقر الموصى له الاول بأن المال الذى في يده بحكم الوصية من الميت أو كان ذلك معلوما للقاضى أما اذا لم يكن شيء من ذلك والاو يقول هذا مالى ورثته من أبى والميت ما أوصى بشيء وما أخذت من ماله شيئا فانه يكون خصم للموصى له الثاني فان قال هذا المال وديعة عندي من جهة فلان الميت الذى يدعى الثاني الوصية من جهته أو قال غصبته منه فلا خصوصية بينهما وان قال هو وديعة عندي من جهة رجلى آخر غير الموصى أو قال غصبته منه فهو خصم الا أن يقيم بينة على ما قال كذا في المحيط \* رجل هلك وترك مالا ووارثا واحدا وأقام رجل بيعة أن له على الميت ألف درهم ديناً فقضى القاضى له على الوارث ودفع اليه ألف درهم وغاب الوارث فحضر غريم آخر للميت وادعى عليه ألف درهم فأتى الغريم الاول لا يكون خصم للغريم الثاني ولو كان الغريم الاول هو الغائب فاحضر الثاني وارث الميت كان خصم له ثم اذا قضى القاضى على الوارث وقضى الموصى له ما أخذ من الوارث رجوع الغريم الثاني على الغريم الاول فأخذ منه نصف ما قبض ثم يتبعان الوارث بما بقى لهما ولو لم يكن الاول غريبا وكان موصى له بالثلث وقبضه وغاب الوارث فأقام رجل البيعة أن له على الميت ديناً فالقاضى له ليس بخصم له كذا في الذخيرة \* رجل أقام بيعة على وارث ميت أنه أوصى له بهذه الجارية بعينها وهى ثلث ماله وقضى القاضى بذلك ودفعها اليه وغاب الوارث ثم أقام آخر البيعة على الموصى له أن الميت أوصى له بها فان ذكر وارثا رجوعا قضى القاضى بكل الجارية للثاني وان لم يذكر وارثا رجوعا قضى بنفسها للثاني ويكون هذا قضاء على الوارث غاب أو حضر حتى ان الموصى له الاول لو أبطل حقه كان كل الجارية للثاني فان دفع القاضى الجارية الى الاول ثم غاب الموصى له وحضر الوارث لم ينتصب الوارث خصم للموصى له الاخر خاصه الى القاضى الاول أو الى غيره فان كان القاضى قضى للاول بالجارية فلم يدفعها اليه حتى خاصه الثاني الوارث فان خاصه فيها الى القاضى الاول لم يجعل له خصم وان خاصه الى قاض آخر جرحه له خصم ثم القاضى اذا سمع بيعة الثاني على الوارث في هذا الفصل

قبل امامه لا يصح ولومدا الامام وحذف المقتدى وفرغ قبل امامه دخل في صلاة نفسه عند الامام الثاني خلافا لمحمد رحمه قضى الله تعالى بناء على ان الوجوب زائد على الوجود عندهما خلاف لمحمد \* أدرك الامام راكعا فكبر وركع معه ان كان الى الركوع أقرب لا يكون شارعا لانه ليس بقيام وان الى القيام أقرب صح وكذا لو نوى بالتكبير تكبيرة الركوع ان كان كبر قائما جاز لان الفرض أقوى والمحل له فترجع ولغى نية تكبير الركوع وللشافعى رحمه الله تعالى هنا أربعة أقوال \* (العاشر في الترتيب) \* صلى العصر ذكرا الظهر فاعصر فاسد لا

أن يكون في آخر الوقت وآخر الوقت في حق التأخير وقت تغير الشمس وفي حق الترتيب وقت الغروب ترك العصر والظهر من يومين مختلفين ولا يدرى الأولى ولم يقع تحريمه على شيء بدأ به ما شاء فإن بدأ الظهر وصلاه ثم العصر قال الامام الاعظم يغيد الظهر واستدل الامام أبو بكر محمد بن الفضل بهما فبين تذكرة صلاة ثم أراد قضاءها بعد مشرب يلزمه الترتيب ولا تصح الوقتية قبل قضائها الا اذا كانت الفائتة أكثر من خمس ووجهه انه أوجب الترتيب بين الظهر والعصر من يومين وعسى (٣٩) أن تكون الصلاة بينهما أكثر من ست

وفي اليومين المتجاوزين لو كان الظهر أو لا يكون معه الى العصر من اليوم الثاني ست لكن لعدم كثرة الفائتة لزم الترتيب كذا هنا وعامة المشايخ على سقوط الترتيب وهذا أوسع وما قاله أبو بكر محمد بن الفضل أحوط وعلى هذا يلزم رعاية الترتيب بين الفائتين ان لم يكن بينهما أكثر من خمس فان قضى فائتة ثم فائتة كان بينهما ست فوائت جازوا الا عند الامام أبي بكر محمد بن الفضل خلافا للعامة بيانه ترك صلاة شهر ثم قضى ثلاثين فجرا وثلاثين ظهرا وثلاثين عصر الخ الفجر الاول جائز والثاني لا والثالث الخ جائز وأما الظهر فالثاني فاسد لا غير وأما العصر فالثاني والثالث فاسد والباقي جائز وأما المغرب فالثاني الى السادس فاسد لان الفوائت الى السادس خمس وبعد هازيد فيجوز وعلى قول المشايخ الكل جائز اختار الامام الفضلي عود الترتيب فيها بعد السقوط واختار الامام السرخسي عكسه وهو الاصح وعليه الفتوى مسافر صلى المغرب

قضى الثاني بنصف الجارية سواء شهد شهره ودعه على الرجوع عن الأولى أم لم يشهد ودعه على الرجوع فاذا حضر الاول فان أعاد الثاني بينة على الرجوع أخذ الكل والاخذ نصفها وان أقام الاول بينة أن الميت أوصى له بنثل ماله ودفعه القاضى اليه ثم أقام الثاني البينة على الاول أن الميت رجع عن الوصية الأولى وأوصى بنثل ماله للثاني فالقاضى يأخذ الثلث من الاول ويدفعه الى الثاني ولو كان الوارث هو الحاضر قضى القاضى بالوصية الثانية دون الرجوع عن الوصية الأولى ولو كان الاول موصى له بعد بعينه والعبد مدفوع اليه بقضاء القاضى ثم أقام آخر البينة على الموصى له أن الميت أوصى له بمائة من ماله فالموصى له بالعبد لا يكون خصمه له ولو حضر الوارث وغاب الموصى له الاول كان الوارث خصما للثاني كذا في المحيط \* رجل له على رجل ألف درهم قرض أو غصب أو ودعة وهي قائمة بعينه في يده الغاصب والمودع فأقام رجل البينة أن صاحب المال توفي وأوصى له بهذه الألف التي قبل هذا الرجل وهو مقر بالمال لكنه يقول لا ندرى أمات فسلان أم لم يمت لم يجعل القاضى بينهما خصومة حتى يحضر وارثا أو وصيا فان قال الذي في يده المال هذا ملكي وليس عندى من مال الميت شيء صار خصما للمدعى وقضى له بنثل ما في يده المدعى عليه الآن يقيم المدعى بينة أن الميت ترك ألفي درهم غير هذه الألف وأن الوارث قبض ذلك فحينئذ يقضى القاضى للموصى له بكل هذه الألف فلو حضر الوارث بعد ذلك وقال لم أقبض من مال الميت شيئا لم يلقه في قوله ولو كان مكان الموصى له غريم يدعى دينه على الميت لم يكن الذي قبله المال خصما سواء كان صاحب اليد مقرا بالمال أو جاحدا فان أقام هذا المدعى بينة أن فسلان مات ولم يدع وارثا ولا وصيا قبل القاضى بينته ولم ينصب عن الميت وصيا أو أهر المسدعى أن يقيم البينة عليه بذلك الدين فاذا فعل ذلك قبل بينته على الدين وأمر الذي قبله المال بقضاء الدين الى الغريم ان كان الذي قبله المال مقرا بذلك هكذا في الذخيرة \* ولو أن الموصى له أقام البينة أن فلان مات ولم يدع وارثا أو وصى له بالألف التي قبل فلان ودعة أو غصبا وقال الشهود لا نعلم له وارثا والذي قبله المال مقر بالمال الذي قبله فالقاضى يقضى بالمال للموصى له كذا في المحيط \* والخصم في اثبات الوصاية وارث الميت أو موصى له أو غريم له للميت عليه دين أو غريم له على الميت دين كذا في الفصول العبادية \* رجل مات ولها ثمان أحدهما غائب فادعى الحاضر أن له على أبيه ألف درهم دين ولا مال للميت غير ألف درهم على رجل فاني أقبل بينة الابن الحاضر في اثبات الدين على الاجنبي ولا أسمع بينته على أبيه بدينه ولا أقضى له من الألف التي قضيت على الاجنبي بشيء فاقف الألف حتى يجيء الاخ كذا في المحيط \* ادعى دارا في يد رجل أن فلانا الغائب اشتراها منك لاجلي وبحدد واليد البيع تقبل بينة المدعى عليه وكذلك لو كان المشتري حاضرا يكر الشراء وهذا بمنزلة من ادعى دارا في يدي رجل وقال اشتريتم من فلان وكان فلان اشتراها منك (وذكر) في دعوى المنتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو قال ذواليد قد كنت بعثت من فلان الذي تزعم أنك وكلته بالشرائك وفلان غائب فلا خصومة بينهما وبين ذى اليد وكذلك لو قال كنت بعثت من فلان الذي تزعم أنك اشتريتها منه وهي في يدي حتى يدفع ألفين أو قال أو دعنيها فلا خصومة بينهما كذا في الفصول العبادية \* رجل جاء بك باسم غيره على رجل أنى ذلك الرجل وقال هذا المال الذي في هذا الصك باسم فلان عليك فداقربه فلان الى ولي البينة على ذلك فان

ركعتين شهر أعاد ثلاثين مغبرا لا غير وقالوا ربحا سواء أيضا وقال الامام ظهير الدين يقضى ست صلوات من كل عشر وروى الحسن عن الامام ان الجاهل كالناسي في حق سقوط الترتيب به أخذ كثير من المشايخ صلى الوقتية ذكرا للفائتة يظن ضيق الوقت ثم بان سعة فسدت الوقتية لانه لا يعرف بالظن البين خطوه \* افتتح العصر في حال الضيق فلما صلى ركعة وجبت الشمس القياس القطع لزوال العذر وصلى الفائتة ثم العصر وفي الاستحسان يتم العصر لان القطع يؤدي الى كون الكل قضاء والمضي يقتضى أن يكون اليكل أداموا الادامه قدم على القضاء فيتم العصر

الفاتحة ثم المغرب ولو افتتح العصر في أول الوقت وأطال القراءة حتى غربت الشمس وهو ذاك وللظهر لم يصح العصر لان الاعتبار للوقت  
الشروع افتتح العصر في أول الوقت ذاك للظهر ثم اجرت قطع العصر واستأنفه عليه أربع فوائت ضاق الوقت عن بعضها الا كلها فالاصح  
جواز الوقفية ولا يلزم تقديم بعض الفوائت \* ترك صلاة ثم صلى خساذا كراهي القاضى المتروكة وأعاد الخمس ولو صلى سادسة قبل قضاء المتروكة  
وأعاد الخمس جازت السادسة اتفاقا ويقضى (٤٠) المتروكة وأما الخمس فذالاي عبدهن أيضا وقال الامام لا وكذا لو ترك خسا ثم صلى

بعدها صلافا كراهي فانه  
يصلى الخمس ويعيد السادسة  
اجماعا فان لم يقض الخمس  
ولم يعد السادسة وصلى السابعة  
ذاكرا جازت السابعة بلا  
خلاف ويعيد السادسة  
عندهما وعن الامام لا يعيد  
السادسة بعد خروج وقتها  
ويعيدها قبل خروج وقتها  
لان بعد الخروج صارت  
الفوائت ستاويه يبطل لزوم  
الترتيب بخلاف ما قبل  
الخروج \* (الحادى عشر  
في القراءة) \* اقتصر على  
قراءة قاف في الاولى ونون في  
الثانية اختلف على قوله ولو  
قرأ فيها آية الكرسي قيل  
لا يجوز لانه ما قرأ آية في  
ركعة والعامية على انه يجوز  
لزيادته على ثلاث آيات فصار  
\* تكرار الفاتحة في النفل  
لا يكره ولا ثرو في المحافضة  
اذا سمع رجل أو رجلا  
لا يكره والجهل أن يسمع  
الكل \* ترك الفاتحة في  
الإخيرتين عليه السهم وعن  
الامام لا يترك القراءة فيهما  
وهو الاصح واطالة الثانية  
على الاولى بثلاث يكره  
لابعادونها \* الانتقال من آية  
سورة الى آية سورة أخرى  
أو الى آية من هذه السورة

أنكر المدعى عليه أن يكون لذلان الغائب عليه شيء فهو خصم لا يقبل بينة هذا المدعى عليه ويقضى له  
بالمال وان أقر بالمال للرجل الذي الصك باسمه لا تقبل بينة هذا على الغائب الذي الصك باسمه حتى يخصص  
كذا في خزنة المفتين \* عن ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى في رجل أمر رجلا أن يشتري له عشرة  
دنانير بمائة درهم ففعل ذلك وقبض الدنانير ودفع الدراهم فجاء رجل يدعى الدنانير فالمشتري خصم له ولا  
أقبل بينة المشتري أن فلانا أمره واشترى هذه الدنانير له وان أقر مدعى الدنانير بذلك لم أجعل بينهما  
خصومة كذا في المحيط \* رجل ادعى على رجل أنه باع هذا العبد بألف درهم بأمر مولاه فلان وهو بضاعة  
في يديه فقال المدعى عليه بعتي بغير أمر صاحبه فاني أجهله خصما وأقضى عليه بدفع العبد الى المشتري كذا  
في الذخيرة \* رجل ادعى بمالوكا وزعم أنه له وقال ليس هو اليوم في يدي وقال المملوك أنا مملوك لفلان الغائب  
فان جاء المملوك بينة على ما ذكر فلا خصومة بينه وبين المدعى وان لم يقم على ذلك بينة قبلت بينة المدعى  
عليه وقضيت به له فان جاء المقر له بعد ذلك لم يكن له على العبد سبيل فان أقام بينة قبلت بينته ويقضى له  
بالعبد على المقضى له الاول كذا في المحيط \* لو أن رجلا ادعى عبدا في يدي عبدا أو ادعى ديناً عليه أو ادعى  
شرا شيء منه فهو خصم له الآن بقر المدعى أنه محجور عليه فلا أجعل بينه ما خصومة كذا في الذخيرة \* وفي  
المنتقى دار في يد رجل ادعى رجل أن دار فلان وأن فلانا ذلك كان رهنا عندي هذه الدار بألف التي لي  
عليه منذ شهر ودفعها الى قبضتها منه ثم أنه بعد ذلك استعارها مني فأعرتها الياء وأقام البينة على ذلك ورب  
الدار غائب وأقام الذي في يديه الدار البينة أن الدار له اشتراها مني من الغائب الذي يدعى المدعى أنه رهنا  
أو قال اشتريتها منه منذ عشرة أيام قال مدعى الرهن يستحقه أو ليس للمدعى الشراء أن ينقض البيع اذا كان  
البائع غائبا وكذا لو ادعى الاستجار مكان الرهن ولو كان مكان المرتين والمستاجر رجل يدعى ملك الدار  
ويقول اشتريتها من الغائب منذ شهر وقبل شراءي اليه دفعه وخصم يقضى له بالدار وينقض البيع الثاني  
ويؤخذ الثمن من المدعى ويكون أمانة عنده ويسلم اليه الدار اذا كان لم يشهدشهم والمدعى أن البائع قبض  
منه الثمن كذا في فتاوى قاضيان \* قال هشام سألت محمد بن جهم الله تعالى عن رجل قال اشتريت من رجل  
جارية وقد تدته الثمن وقبضت الجارية واستحقها مني انسان بينة وقضى القاضي بها المستحق فأحضرت  
الذي باعها فقال البائع لي البينة على أن الذي استحقها منك باعنيها أو أقر بها لي فالقاضي يخبر المشتري ان  
شاهد لي الخصومة بنفسه وان شاهدها ويرجع بالثمن على البائع وان قال المشتري أقف أمري وبلي البائع  
الخصومة بنفسه ليس له ذلك كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر عبدا بينة وأقام البينة فزكو الاول  
من كواحتي أقرذو اليه أنه مر أو باعه من غيره أو وهبه لايه يصح العتق في حق المدعى أما التصرفات في حق  
المقر فصححة حتى لو لم تظهر عدالة الشهود وبطل اقراره وكذلك لو أقام شاهدا واحدا ثم تصرف المدعى عليه  
هذه التصرفات لم تجز في حق المدعى كافي الشاهدين ولو لم يباشر المدعى عليه هذه التصرفات ولم يكنه أقر  
بالعبد المدعى به للمدعى بعدما أقام المدعى البينة فالقاضي هل يقضى عليه بالاقرار أو بالبينة ذكر في الاضية  
أنه يقضى بالاقرار في الجامع الكبير قال يقضى بالبينة كذا في الخلاصة \* رجل ادعى عينا في يد رجل أنه  
له وأنكر المدعى عليه فقبل أن يقيم المدعى البينة على دعواه باع المدعى عليه العين من رجل وأشبه عليه

بين ما أتى بكره وكذا لوجع بين سورتين أو سور بينهما مسورة في ركعة أو في ركعتين وبين مسورة أو قرأ في الثانية سورة فلما  
قورها أو فعل ذلك في ركعة فكله مكره وهذا اذا وقع بقصد أو مابلا قصد بان قرأ في الاولى قل أعوذ برب الناس يكره في الثانية لان التكرار  
أهون من القراءة منكوسا وكل هذا في النوافل لا يكره \* قرأ الفاتحة فيما بينة البناء ينوب عن الفرض لانها في محلها بخلاف الجنب يقرؤها  
على قصد البناء حيث يصح قصده \* قرأ سورة فسبق الى لسانه أخرى فقرأ منها حرفاً أو آية يكره تركه المبتدأة بل بينهما \* قصد الركوع أو كبره ثم

أراد أن يزيد في القراءة فذلك ما لم يركع \* أراد القراءة أو الصلاة النفل أو الفرض وخاف دخول الزمان لا يترك \* لا بأس بقراءة القرآن مطبوعاً لكنه يضم رجليه \* تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغاً فتعلم الباقي أولاً من صلاة الليل وتعلم الفقه أولاً من تعلم الباقي وجميع الفقه لا بد منه \* يكتب الفقه ويحجبه رجل يقرأ القرآن ولا يمكنه سماع القرآن فالأثم على القارئ وكذا في كل موضع الناس مشغولون بالعمل ولا يمكنهم الاستماع ولا أثم على من يعمل وهذا على قول من قال استماع القرآن واجب خارج الصلاة (٤١) وكذا للوفر أعلى السطح والناس نيام \* المرأة

تقرأ عند الغزل والخائك عند التسج والمشي يقرأ عند المشي ان لم يشغل العمل والمشى والقلب حاضر يجوز \* قراءة الفاتحة لأجل المهمات عقيب المكتوبة بدعة وفي الحمام لو جهر بآيكره وفي نفسه لا في الختار وكذا لو كانت عورته مكشوفة أو امرأته أو كان هناك أحد مكشوف العورة \* وينع الجنب عن قراءة ما دون الآية في الصحيح اذا قصد قراءة القرآن أما اذا قصد البناء أو افتتاح أمر فلا في الصحيح \* واختلف في تعليم الجنب والحائض القرآن والاصح انه يعلم كلمة كلمة ما دون الآية لا على قصد قراءة القرآن \* ويكره للحدث مس كتب الحديث والفقه عندهما والاصح انه لا يكره عند الامام ولم يذكر الخلاف في الجامع الصغير لكنه قال كتب الفقه كالمصحف الا انه لا يكره مسه بالكم \* ولا يكره للحدث قراءة القرآن عن ظهر القلب وكرهه من الرجليين الى المصحف وان لم يكن بمعداته لا يكره وكذا لو كان معلقاً في الوتر لا يكره \* وضع القلمة على الكتاب لأجل السكابة وبدونها يكره ويكره وضع قرطاس عليه

فلما أقام المدعى البيعة بعد ذلك على ما أتى وقضى القاضى له بالعين أقام ذلك المشتري البيعة على المقضى له ان العين له وفي يده بغير حق فقضى له ثم ان المقضى له الثاني وهو المشتري باعه من بائعه أو وهبه له جازوته ود العين اليه وهذه حيلة يفعلها الناس لدفع الظلم الا أنه انما تصح هذه الحيلة اذا لم يدع الشراء من المقضى عليه الاول وانما ادعى ما كما مطلقاً وأما اذا ادعى الشراء منه فلا تسع دعوى المشتري كذا في فتاوى قاضيان \* في الاقضية رجل ادعى نصف دار في يد رجل فأقر له المدعى عليه ولم يدفع اليه وغاب وحضر رجل آخر وادعى هذا النصف فالقر له لا يكون خصمه ولو غاب المقر له وحضر المقر فهو خصم كذا في الخلاصة \* رجل أقر بدار في يديه أنها الفلان سمى رجلاً غائباً غيبة منقطعة وأنه أمر فلان أن يحفظها على المقر له ثم ان ذلك الرجل جعلها على يدي وقد مات فالجمعة بيده يكون خصم الكل \* ادعاهما الا أن يقيم البيعة على أن الغائب فلان ابن فلان وقد أتته وamerفته دفعها الى الميت الذي دفعها اليه في يديه وغاب فإذا أقام على ذلك بيعة فلا خصومة بينه وبين المدعى قال ولا أجعل وصياً الا فيها خاصة في قول محمد رحمه الله تعالى وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن يكون وصياً في كل شيء رجل ادعى أن له على فلان ألف درهم وأنه مات قبل أن يؤديه اليه وأن له في يديك من ماله ألف درهم وطالبه بقضاء الدين من ذلك المال فالقاضي لا يسع دعواه ولا يقبل بينته ولو طلب من القاضي أن يحلف المدعى عليه فالقاضي لا يحلفه كذا في المحيط \* اذا استحق مال المضاربة وفيها ربح فانخلص في قدر الربح المضارب ولا تشتط حضرة رب المال فيه وان لم يكن فيه ربح فرب المال كذا في الوجيز للكردي \* قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى ما تقول في رجل وثب على طريق من طرق المسلمين فأدفع في فيه أوزع ثم خرج ودفعه الى انسان فجاء أهل الطريق وخنسوه فأقام الذي في يديه بيعة أنها في يدي من قبل فلان وكله به ودفعه اليه قال ان كان طريقاً مما يشك ولا يعلم أنه طريق الا بيعة فلا خصومة بينهما حتى يحضر الدافع وان كان مما لا يشك فهو خصم كذا في الذخيرة \* ابراهيم في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى رجل أعتق عبداً ومات الرجل فجاء رجل وادعى أنه ابن الرجل الميت الذي أعتق وليس لهيت وصى هل يكون هذا المعتقد خصماً قال ان كان أعتقه في حالة المرض يكون خصماً وان كان أعتقه في حالة الصحة لا يكون خصماً كذا في المحيط \* رجل اشترى من آخر عبداً ولم يتقاضا حتى ادعاه رجل والمدعى مقر بالبيع فاحضر البائع والمشتري عند الحاكم وقال لا بيعة لي واستحلها محالاً كما خلف البائع ونكل المشتري فان المشتري يؤخذ بالثمن فإذا أداها سلم العبد للمدعى وان خلف المشتري ونكل البائع فعلى البائع جميع قيمته للمدعى الا أن يجيز البيع ويرضى بالثمن كذا في الذخيرة \* رجل في يديه دار وهو مقر بانها الفلان مات وتركها ميراثاً وصى الورثة وبهضهم غيب وادعى أنه اشترى من الغيب حقوقهم وسأل أن يترك ذلك في يده الى أن يحضر والم تركه في يده فان أحضر بيعة على الشراء سمعت شهادتهم ولكن لا أنفذ البيع ولا أفضى على الغائب ولكن أترك في يده وأستوثق كقبلاً حتى يقدم الغائب فيستأنف الخصومة معه كذا في المحيط \* رجل وكل رجلاً بخصومة رجل فأقام المدعى على أحدهما شاهداً واحداً وعلى الآخر شاهداً آخر قال هو جازر وكذا لو أقام على الوكيل شاهداً واحداً وعلى الموكل شاهداً وكذا لو أقام على الحي شاهداً وعلى الورثة بعد موته شاهداً كذا في الذخيرة \* هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يديه دار قال صاحب اليد رجل هذه الدار لثمنها من

(٦ - فتاوى رابع) اسم الله تعالى تحت الطنفسة والجلوس عليها وقيل لا يكره كالموضع في بيت وجلس على سطحه ولو وضع المصحف في المخرج وركب عليه في السفر لا بأس به كوضع المصحف تحت رأسه للحفاظ وغيره يكره \* دخل الخلاعة في جيبه درهم عليه اسم الله تعالى أو آية من القرآن لا بأس به ولو على خاتمه اسم الله تعالى يجعل الفص باطن الكف \* دعا وهو ساهى القلب ان كان الدعاء على الرقة فهو أفضل وان لم يكن في وسعه الا ذلك فالدعاء أفضل من تركه وينبغي ان يدعو بما يحضره ولا يستعصر ولا يستظهر فانه يذهب رقة القلب الا في



الصلاة لانه ربح ما يجرى على لسانه ما يفسد الجزء الملاقى \* الاشتغال بالسنة أولى من الاشتغال بالدعاء \* واعظ يدعوك كل أسبوع بدعاء مسنون  
 جهرا لتعليم القوم ويخافته القوم اذا تعلم القوم خانت هو أيضا وان جهر فهو بدعة \* يكره الدعاء عند ختم القرآن بجماعة في رمضان وغيره  
 (الثاني عشر في زلة القاري) قرأ اليك بعد ان اعطيتك الكثرة بالوصل لا تفسد \* الخطأ اما ان يكون بقراءة حرف مكان حرف أو زبادة  
 أو نقصانه أو تقديم مؤخر أو تأخير مقدم (٤٣) أو كلمة مكان كلمة أو زباده أو نقصها أو قدمها أو أخرها أو آية مكان آية أو زاد آية أو نقص

آية أو قدم آية أو أخر آية \* ان  
 قرأ حرفا مكان حرف آخر ولم  
 يغير المعنى وهو في القرآن  
 كسأل مكان مسلمون لا تفسد  
 عند الكل اما اذا لم يغير  
 المعنى لكنه ليس في القرآن  
 كالحي القيوم عندهما  
 لا تفسد وعند الثاني تفسد  
 بناء على مسألة ابدال التكبير  
 باجل فبراعى اللغو عندهما  
 المعنى والشافعي رحمه الله  
 تعالى وان لم يجوز ابدال لكنه  
 لا يقول بالفساد وان كلاما  
 لانه ليس بمعد فاشبه الكلام  
 ناسيا أو خطأ الا في الفاقحة  
 عنده لازم قراءتها كلها  
 باعرابها وان غير المعنى وليس  
 مثله في القرآن فسد عند  
 الكل ولا عبرة لقرب المخرج  
 وانما العبرة لاتفاق المعنى  
 عندهما ولو جردا لمثل عنده  
 والاصل انه ان امكن الفصل  
 بين الحرفين بلا كلفة  
 كالصاعد مع الطاء بان قرأ  
 الطالحات مكان الصالحات  
 فسد عند الكل وان لم يمكن  
 الابتسقة كالطاء مع الصاد  
 والصاد مع السين والطاء مع  
 التاء اختلفوا قالوا لا كثير على  
 انه لا يفسد لعموم البلوى  
 وعن أبي منصور العراقي كل  
 كلمة فيها عين أو حاء أو قاف  
 أو طاء أو تاء وفيه اسين أو صاد  
 فقرأ السين مكان الصاد أو بعكسه جاز وكر العتاني وان لم يكن واحدا من هذه الحروف مع السين والصاد وتغير المعنى نحو والصد السائل  
 بالسين أو المغطوب بالطاء أو الضال بالذال أو بالطاء قيل لا تفسد لعموم البلوى فان العوام لا يعرفون مخارج الحروف وكثير من المشايخ  
 كالامام الصفار ومحمد بن سلمة أفتوا به وأطلق البعض بالفساد ان تغير المعنى وقال القاضي أبو عاصم ان تمد فسد وان  
 جرى على لسانه أو كان لا يعرف التمييز لا يفسد وهو العدل الا قويل وهو المختار \* (فروع) على قول من قال بالفساد قرأ ليغيبهم الكفار

أخيك فلان وقال المقر له لابل هذه لجل آخر ورثها من أخيه فقضى به المقر الا آخر اذا كان كلام المقر له  
 موصولا فان غاب المقر له الاول وجاء المقر له الا آخر الى الذي الدار في يديه وأقام البيعة عليه باقراره للغائب  
 وباقرار الغائب له لا تقبل بيته كذا في المحيط \* لو اشترى شيئا ببيعة أو دم أو خرا أو خنزير أو قبض المشتري ثم  
 استحقه انسان بالبيعة ففي الشراء البيعة والدم لا يكون المشتري خصما ولا تسمع البيعة عليه كذا في النصول  
 العمادية \* وفي الشراء بالخمر والخنزير يكون المشتري خصما وتسمع البيعة عليه كذا في المحيط \* قال محمد رحمه  
 الله تعالى في الجامع رجل اشترى من آخر ابريق فضة بيدنيار بن وقبض الابريق ونقد دينار واحد ثم نفقا  
 قبل أن يتقد الدينار الا آخر حتى فسد العقد في نصف الابريق لا يتعدى الفساد الى النصف الا آخر فان  
 حضر رجل بعد ما غاب بائع الابريق وادعى أن نصف الابريق له كان المشتري خصما له فلو حضر البائع بعد  
 ما أقام المستحق البيعة على النصف وقضى القاضي بالنصف له رد المشتري على البائع ربع الابريق ورد  
 البائع على المشتري نصف حصص ما استحق مما هو مملوك بالسبب الصحيح ولا يثبت للثمن ائتمار وان صار  
 البائع شريكه في الابريق وكذا لو اشترى من رجل عبدا بصفة واحدة نصفه بمائة دينار حاله ونصفه  
 بمائة دينار الى العطاء فقبض المشتري العبد وغاب البائع فحضر رجل وأقام البيعة ان له نصف العبد وكذا  
 في الذخيرة \* ولو باع النصف وأودعه النصف وغاب فادعى رجل النصف لم يكن المشتري خصما ولو باعه  
 رجل النصف وأودعه آخر النصف ثم استحق النصف فقضى له ربع العبد وهو نصف المشتري ويرجع  
 المشتري على البائع بنصف الثمن كذا في محيط السرخسي \* لو أن رجلا اشترى من رجل نصف عبدا ثم  
 اشترى منه نصفه الا آخر أحدهما صحيح والاخر فاسد أو كانا صحيحين أو كانا فاسدين ثم جاء رجل وادعى  
 عليه نصف العبد وأقام البيعة فاشترى خصم له ويقضى الثاني عليه بالنصف الذي ورد عليه البيع  
 الثاني ولو كان البيع الاول صحيحا والبيع الثاني ببيعة أو دم أو خنزير لم تكن بينهما خصومة حتى يحضر البائع  
 لان المشتري بدم أو مبيعة أو خنزير غير مملوك بالاتفاق كذا في المحيط \* اذا ادعى على امرأة أنها أمتة وهي تحت  
 زوج والزوج غائب فدعواه صحيحة ولا تشتط فحضر الزوج كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على رجل أنه  
 قطع يد عبده خطأ وله عليه نصف قيمته خمسمائة أو ادعى أنه زوج أمتة فلا تفتنه وله عليه المهر والعبد  
 والامته حيان غائبان فقال المدعى عليه نعم لكن لا أعطيك الارش والمهر فخاف أن يحضر العبد والامته  
 فينكران الملك فيضمناني فالقاضي يلزمه الارش والمهر باقراره وكذلك الجواب فيما اذا كان المهر عرضا  
 من العروض وان كان للعبد ودية ألف درهم عنده هذا الرجل أو غصبه منه أو كان من فرض أو بيع فاقرب  
 الذي عنده المال ان الذي دفع اليه المال عبدا هذا الرجل وصدقه المقر له لاسبيل لاقر له على ذلك وكذلك لو  
 قال الذي في يديه المال ان هذا المال مال هذا الرجل غصبه منه عبده وصدقه اليه وصدقه بذلك المقر له  
 وكذلك ان قرأ فلان امر عبده ببيع أمة له فباعها ولم يقبض الثمن وصدقه رب العبد بذلك لم يجبر على  
 دفع الثمن اخ المولى هذا كما اذا كان المال قائما في يد المقر فان كان مستهلكا للمقر له أن يأخذ بذلك فان قدم  
 الغائب وأنكر أن يكون عبدا فلان أو أن يكون غصب من فلان شيئا كان القول قوله فله أن يضمن المقر  
 مثل المال الذي أقر بقبضه ثم هل يرجع المقر على المقر له فقيم اذا أخذ المقر له من المقر الارش والمهر ثم قدم  
 الغائب وأنكر أن يكون مملوكا للمقر له يرجع وفيما عداه لا يرجع هكذا في المحيط \* ولو قال المقر في جميع هذه

فقرأ السين مكان الصاد أو بعكسه جاز وكر العتاني وان لم يكن واحدا من هذه الحروف مع السين والصاد وتغير المعنى نحو والصد السائل  
 بالسين أو المغطوب بالطاء أو الضال بالذال أو بالطاء قيل لا تفسد لعموم البلوى فان العوام لا يعرفون مخارج الحروف وكثير من المشايخ  
 كالامام الصفار ومحمد بن سلمة أفتوا به وأطلق البعض بالفساد ان تغير المعنى وقال القاضي أبو عاصم ان تمد فسد وان  
 جرى على لسانه أو كان لا يعرف التمييز لا يفسد وهو العدل الا قويل وهو المختار \* (فروع) على قول من قال بالفساد قرأ ليغيبهم الكفار

بالضاد أو الزا فسد الضالين بالذال أو الزا لا المغضوب بالطاء أو الزا أو الذال فسد العاديات ضحايا بالذال فسد الاعن . وعند الذال أو الضاد فسد وبالطاء لا مولوا غلبتكم بالضاد لا فظا غلبت القلب بالضاد فم فسد ناضرة بالطاء ناظرة بالضاد لا ذلت بالضاد فسد وبالطاء لا فظلت أعناقهم بالضاد أو الذال لا في تضليل بالطاء أو الذال فسد القان بالضاد فسد اليك نسعي ونحنف بالذال أو الضاد فسد وبالطاء لا أركي لكم وأظهر بالطاء لا فسد وبالضاد أو الزا فسد ولا اله غيرك بالخاء خيرا اختلوا (٤٣) فن فرض فيهن الخج بالذال أو الطاء

فسد وذروا ظاهرا لا ثم بالضاد

أو الطاء فسد وكذا محذرا

نصر من الله بالسين وبشر

المؤمنين بالصاد الصمد بالسين

خاسئا وهو خسير بالصاد

وعسير بالصاد لا نقصام لها

بالسين أو باللام لا وأصروا

بالسين مستطيرا بالصاد

واعتكم تصطاون بالسين

هشيم فان عصولك بالسين

صدوركم أو لسائل الصادقين

عن صدقهم أو يصيرون

بالسين حاسدا إذا حسدا بالصاد

فيهما سابعات بالصاد لا في

الكل في البحر سربا أو نسيا

حوتهم بالصاد إلى الصخرة

أو نقصل الآيات بالسين

قولا سيدا بالصاد فالمعرات

صحا بالسين ونوا صوا بالسين

بالسين فجوا وصهوا أو

صدور الناس أو متربص

قريبصا أو يخصفان بالسين

يقسد في الكل وكذا ثمانية

أيام حسوبا بالصاد صراط

طلعها فطر الله التي فطر

فاطر يقنطون يقنط جمالة

الحطب فطاف عليهم اطائف

أو يبطش بالناء وكانت من

القانتين ومن يقنت رحلة

الشتا بالطاء فسد في هذه

المواضع ما ينطق عن الهوى

بالتاء كصاحب الحوت بالطاء

مطلع الفجر بالناء أو مسطورا

المسائل ما أدري الغائب أهو عبدك أم لا لم تقبل بينة المولى أن الغائب عبده ولا يقضى له على المقر بشيء حتى يحضر العبد ولا يستجاف المدعى عليه على ما ادعى المدعى من ملك الغائب ويستخلف في الجناية والمهر بالله ماله قبلك ما يدعى من الجناية والمهر ولا يستخلف من المال في شيء إلا أن يدعى المدعى أن العبد أخذ أنفاله فأقرضه هذا وأنه أخذ أنفاسي فأعتصمه هذا منه فاستمكك فان ادعى هذا وقال المدعى عليه قد أقرضني فلان أو قد غصبته من فلان أنفاسي فاستمككته وما أدري أهو عبد هذا أم ليس فانه يستخلف ماله قبلك هذا الذي يدعى فان قال رجل لا آخر هذه الالف التي في يدي لك لا في غصبته من عبدك لان مال عبدك لك الأولان عبدك أو دعنيها وقال المولى الالف في ولم تغصبه من عبدي فانه يأخذها الآن يقيم المقر بينة على الغصب والوديعه فان لم تكن له بينة وقبض المولى المال ثم حضر العبد فأنكر أن يكون عبدا المقر له ولم تكن للمولى بينة ضمن المقر للعبد ألفان كان أقر بالغصب وان كان أقر بالوديعه لم يضمن شيئا في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يضمن في الوجهين جميعا وان كان الذي في يديه المال قال هذه الالف أو دعنيها عبدك أو غصبته منه وهولك لان مال عبدك لك فان المولى يأخذها بعد ما يحلف بالله تعالى ما يعلم أن فلانا أو دعوه وأنه غصبها من فلان فان قدم الغائب وأنكر أن يكون عبدا فلان فانه يأخذ الالف من المولى ويقال للمولى أقم البينة بحق ان كان لك ولا يضمن المقر شيئا ولو قال المقر هذه الالف لعبدك فلان في يدي غصبها أو وديعه وقال المولى فلان عبدي وهذه الالف لم يأخذها منه ولم يكن عليه سبيل الا أن يقيم البينة وان ادعى رجل قبل رجل مهر أمة أو جناية على عبده أو وديعه لعبد في يديه أو غصبها أو غير ذلك فادعى أن العبد قد مات وصدقه المدعى عليه فبقي بدفع ذلك اليه فان قال المدعى عليه على العبد دين لم يلتفت الى ذلك وكذلك ان لم يقر المدعى عليه بشيء من ذلك وأقام المولى البينة على ذلك كذا في مختصر الجامع الكبير في باب ما يكون الزجل فيه خصما عن عبده \* رجل في يديه مال قال رجل لصاحب اليد غصبني عبدك هذا المال فأودعه اليك وقال صاحب اليد صدقت لكنني لا أرتد عليك لاني أخاف أن يحضر العبد أن يكون عبدي لم يلتفت الى قوله ويجبر على دفع المال اليه فاندفعه اليه ثم حضر الغائب فأنكر أن يكون عبدا المقر كان القول قوله وقضى القاضي له بالمال الذي أخذه المقر له ان وجدناه الآن يقيم المقر له المال بينة ان المال ماله وان كان المقر له استمكك ذلك المال الذي أخذه فإراد الغائب أن يضمن المقر الذي كان المال في يديه كان له ذلك ولو قال المقر هذا المال أو دعنيها عبدي فلان ولا أدري أهولك أم لا فأقام المدعى بينة أن المال ماله فاقضى يقبل منه هذه البينة ويدفع المال اليه فان حضر الغائب وأنكر أن يكون عبدا المقر أخذ ماله ويقال للمدعى أعد بينتك والافلاس لك وان قال المقر وهو الذي في يديه المال هذا المال لك أو دعنيها لك فلان وفلان ليس بعبد فقام المدعى بينة أن فلانا عبدك لم تكن بينهما خصومة ولم تقبل بينته كذا في المحيط \* رجل وهب لعبد رجل شيئا ثم أراد الرجوع ومولى العبد غائب فان كان العبد ماذونا يقضى له بالرجوع وان كان محجورا لا يقضى له بالرجوع مالم يحضر المولى فان قال العبد أنا محجور وقال الواهب لا بل أنت ماذون فالقول قول الواهب مع يمينه وان أقام العبد بينة أنه محجور لا تقبل بينته فان كان المولى حاضرا والعبد غائبا فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كان في يد المولى فهو خصم كذا في خزائن المفتين \* وان قال المولى أو دعني هذه الجارية عبدي فلان ولا أدري

أو الشيطان أو لوطا بالناء لا سوط عذاب بالناء أو الصاد أو الطاء أو الضاد لا وقيل بالضاد والطاء ففسد فاطلع الى اله موسى بطر اورثاء الناس الاما اضطررت بالناء أو الدال أو ساميرا الأولين بالناء لا أظلم وأظني بالناء لا ففسد والضاد والقاف ففسد أم موسى فارغا يزيغ بينهم ومن يزيغ بالعين فيهم لا تفسد ظن ان يحجور باللام قال الامام الصغير لا تفسد وفرش مرفوعة بالقاف اختلوا فعززنا بالراء اختلوا وأخبارها بالخاء اختلوا لم يجدك يتما بالراء لا تفسد قل هو الله أحسد بالناء ففسد اذا ادعى الله وحده بالعين لا تحسبها جامدة بالخاء كنيما مهيدا

بالنون لا وقال قرينه أو سمع الله من خذله أو نلى السر اثر باللام فسد ان هي الاوحى يوحى وكذا كل مذكر قرئ مؤنثا وعكس أو المخاطبة مغاية أو عكس وفعال لما يريد بالتاء لا ما سبقكم بالعين لا فضلا بعض النبين على بعض ولو لا فضل الله عليكم بالصاد لا تنزل الملائكة والريح مكان الروح أو فارسنا عليهم روحا مكان ريحنا أو الذى مكان التى لا الساعة موعدهم بالعين تفسد فاما اليتيم فلا تنكهر وأما السائل فلا تنكهر لا تفسد الوسطى مكانه (٤٤) الاسطر أو الزلفى مكانه الالفى والصراط بالضاد أو الذال أو الزاء أو السين لا وهذا كله

أوهبهم له أم لا فأقام المدعى بينة على الهبة فالمولى خصم فإذا قضى القاضى بالجارية للواهب فقبضها الواهب وزادت في بدنها في يد الواهب ثم حضر الموهر وبه وأنكر أن يكون عبدا قال القول قوله وكان له أن يأخذ الجارية ثم ليس للواهب أن يرجع في الهبة فان كانت الجارية قد ماتت في يد الواهب كان للموهر وبه الخيار ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن الواهب قيمتها فان ضمن الواهب لا يرجع على المودع بما ضمن وان ضمن المودع لا يرجع على الواهب بما ضمن أيضا وان قال المولى قد علمت أنك وهبت الذى أودعنى إلا أنه ليس بعبدى وأقام المدعى بينة على أن فلانا الغائب عبده لا تقبل هذه البينة أن كان العبد حيا وان قال الواهب ليس لى بينة وطلب بين المودع بالله أن الغائب ليس بعبده استعمله القاضى فان حلف برئ عن الخصومة وان نكل لزمته الخصومة ولو أقام المدعى بينة على إقرار المولى أن فلانا عبده تقبل بينته وقضى بالرجوع وان أقام المدعى بينة على أن الغائب عبده هذا الرجل وأنه قد مات قبلت بينته وصار ذواليد خصمه له وان أقام المدعى بينة على أن الغائب كان عبده وأنه قد باعه من فلان بألف درهم وقبضه فلان منه لم تقبل بينته ولا يرجع في الهبة وان أقام بينة على إقرار الذى في يده بالجارية أنه قد باع فلان الغائب من فلان ولم يقيم البينة على إقراره أن الغائب عبده فالقاضى لا يقبل هذه البينة فلا يجعل الذى في يده خصما كذا فى المحيط \* رجل في يده عبده يرق فادعى العبد أن فلانا الغائب اشتراه من مولاه هذا بألف وثلاثة الثمن لا يقبل قوله وان ادعى أن فلانا الغائب اشتراه من مولاه وكله بالخصومة وقبض نفسه من صاحب اليد قبلت بينته لان العبد يصلح خصما في قبض نفسه ولو قال العبد كنت عبد فلان فباعنى منك بألف درهم ووكفى بقبض الثمن وأقام البينة على ذلك قبلت بينته إلا أن مولاه أن ينعى من الخصومة وان لم ينعى فالقضاء جازة وله أن يقبض الثمن ويبرأ منه المولى ولو قال أنا عبده فلان قد وكفى بخصومتك فى نفسى وأقام البينة قبلت بينته كذا فى فتاوى قاضى خان

إذا قرأ خطأ ولو قرأ الهاء مكان الحاء للجزء عما كثره الترتيب الحمد لله الرحمن الرحيم أو سبحان الله العظيم بالضاد أو الدال أو سمع الله لمن همده أو غير المغضوب بالذال أو أعوذ بالذال مكان الذال أو الصمد بالسين ان كان يجهد فى تصحيحه ولا يقدر على ذلك فصلاته جائزة وان كان ترك جهده ففاسدة بل يترك ما فيه عرف لا قيمة وكان الخراسانيون يفتون بالجواز عند تعدد الأقامة لكن لا يقتدى به وبما برأهم بن يوسف وابن مطيع وابن الأزهر ومن علماء خوارزم من اختار عدم الفساد بالخطا فى القراءة أخذوا بذهب الامام الشافعى رحمه الله تعالى فقال له الباقر بن مذهبى فى غير الفاتحة فقال أخذت من مذهبى الاطلاق وترك القيد لما تقر فى كلام محمد رحمه الله تعالى ان المجتهد يتبع الدليل لا القائل حتى يصح القضاء بصحة النكاح بعبارة النساء على الغائب ولو قرأ وصاحته مكان صاحبة لا قرأ باسم الله بالسين أو بالذال وهو الشغ

(الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعى وما لا تدفع به)

رجل ادعى على رجل حقا أو مالا أو قام البينة فقال المدعى عليه لى يخرج من دعواه أمهله القاضى الى المجلس الثانى ولا يقضى عليه وكلامه هذا لا يكون إقرارا من المدعى قال مولانا رضى الله عنه وينبغى للقاضى أن يسأله عن الدفع ان كان صحىحاً أمهله القاضى وان كان فاسداً أمهله ولا يلتفت اليه كذا فى فتاوى قاضى خان \* ادعى رجل عبدا في يد رجل أنه له فقال ذواليد هو فلان الغائب وديعة عندى أو عارية أو اجارة أو رهن أو غصب وأقام على ذلك بينة أو أقام ذواليد بينة أن المدعى أقر أنه فلان اندفعت خصومة المدعى عنه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان ذواليد صالحا تدفع عنه الخصومة اذا أقام البينة وان كان معروفا بالحيل لم تدفع الخصومة عنه يا فامة البينة رجوع اليه حين ابتلى بالقضاء وعرف أحوال الناس فقال المختار من الناس قد يأخذ مال انسان غصبا ثم يدفع سرا الى من يريد أن يغيب عن البلدة حتى يودعه بشهادة الشهود حتى انما جاء المالك وأراد أن يثبت ملكه فيقيم ذواليد بينة على أن فلانا أودعه فيبطل حقه ويدفع خصومة المالك كذا فى الكافى \* وان لم يقيم البينة فهو خصم فى ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمه الله تعالى كذا فى المحيط فى النوع الاول من الفصل الثالث والعشرين فى بيان ما تدفع به دعوى المدعى \* فلو

أو مكان اللام الباء أو الراء لا يطاوعه لسانه غيره ان كان لا يتبدل الكلام لكنه أمكنه ان يتخذ آيات ليس فيها تلك الحروف فعل فى قضى غير الفاتحة ولا يدع الفاتحة وان كان فيه تبدل الكلام فسد ولو قرأ خارج الصلاة كذلك فلا يجوز له أن من يقرأ القرآن بالالحان لا يستحق الاجر لانه ليس بقارئ قال الله تعالى قرأنا غير ما غيى عوج وان أمكنه ان يتخذ آيات خالية عن تلك الحروف فعل والاسكت وان وجد آيات خالية عن لغته ومع ذلك قرأ ما فهم اللغة لا يجوز على قياس ما ذكرنا فى المسئلة الاولى ان يبدل حرفا بحرف ولم يقدر ان يفسد به

أحصى إلهامكان أو حى لها  
على قياس قولهمالا ولوزاد  
حرفا لا يغير المعنى لا تفسد  
عندهما وعند الثاني روايتان  
كالموقرأ وانهى عن المنسك  
بزيادة الياء أو انارادوم واليك  
بزيادة واو أو رودوها على  
بزيادة الواو أو يتعد حدوده  
يدخلهم ناروان غيرفسد كالموقرأ  
قال وزرا ييب مكان وزرا بى  
مبشوة تفسد وكذا  
مثنان مكان مثنى أو يس  
والقرآن الحكيم وانك لن  
المرسلين بزيادة الواو تفسد  
أو نقص حرفا لا يغير المعنى  
لا تفسد بالاختلاف وان غير  
المعنى نحو والنهار اذا تجلى  
ما خلق الذكر والاثنى باسقاط  
الواو تفسد وكذا الواسقط  
حرفا من الكلمة وان ترك  
الحرف الاخير من الكلمة  
ان ثلاثيا نحو ضرب الله مثلا  
باسقاط الباء تفسد وان كان  
رباعيا كالمصاح نحو  
ونادوا يا مالكا باسقاط الكاف  
لا وصل حرفا بكلمة أخرى  
نحو ايا كنعبد الصحيح انها  
لا تفسد ترك التشديد  
والادغام ان لم يغير المعنى  
نحو قولنا قمتيلا بسألونك  
عن الساعة لا وان غير كافى  
أعوذ برب الناس وظلنا

عليهم الخمام ان النفس لامارة تختلفوا والعامة على انه يفسد وفي قوله تعالى أولئك هم العادون ان شددت فسد ولوترك التشديد في اياته  
أو قرأ رب العالمين تحتها المختار انه لا تفسد على قول العامة في جميع المواضع ولوترك المدان لم يغير المعنى كافي وأولئك وأنا أعطيتك لا تفسد  
وان غير كافي سواء عليهم ودعاهم ونداه المختار انه لا تفسد في جميع المواضع الخطأ في الاعراب ان لم يغير المعنى لا تفسد نحو لا ترقعوا أصواتكم  
يكسر التاء الزجج على العرش استوى ينصب النون وان غير المعنى كافي وعصى آدم ربه فسد عند العامة وكذا في فساد صباح المنذر ين

بكسر الذال ويرى من المشركين ورسوله بكسر اللام وابلانعة بكسر الكاف والمصور بفتح الواو ولونصب الرامع الواو ونصب الواو ووقف على الرا لا تفسد والاول قراءة طاب بن أي بلعة والثاني يحتمل الاول فلا تفسد وفي النوازل لا تفسد في الكل وبه يفتي وكذا في واذا بنى ابراهيم ربه وكذا هنالك يلبوا باليه لانه قراءة ولوقر أسجاطو يلبا بالهاء وحبل من ليف مكان مسد أو زراطلا وكله قراءة ولوما في مصحف أبي أو ابن مسعود رضي الله عنهما (٤٦) ان لم يكن معناه في مصحف الامام ولا هو ذكروا لا تبسج فسد وان كان معناه فيه لا تفسد

على قياس قولهما والصحيح انه لا يجوز عن القراءة في الصلاة أما الفساد فلا لأن القراءة الشاذة لا توجب فساد الصلاة وتأويل قول القائل بالفساد الفساد عند الاقتصار عليه داخل الصلاة عما بلغ البناءات واتر ذكر كلمة مكان أخرى ان قرب المعنى نحو الحكيم فكان العليم أو الفاجر مكان الاثيم لا الى الجبال كيف سطحت مكان نصبت لا تفسد على قياس قول الثاني وكذا مكان رفعت وعلى قولهما تفسد وان لم يكن من القرآن لكن يقرب معناه لا يفسد عندهما خلافا له وان لم يقرب معناه ولم يكن فيه فسد عند الكل وان كان فيه ولكن لا يقرب معناه نحو أنا كذا غافلين كان قاعين الشيطان على العرش مما لواعقه كفر فالعامة على انه يفسد وهو الصحيح عند الثاقب أيضا وافتي محمد بن مقاتل على انه لا يفسد وفي النوازل ألتبر بكم قالوا نعم فسد أفرأيت ما تخلقون مكان تمنون فسد في الاظهر ذق انك أنت العزيز الحكيم مكان الكريم لا لانه يراد به الحكيم في زعمك وعليه الفتوى ولوقر أحل لكم صيد البر وقرأ ما بعده وحرم عليكم صيد البحر لا تفسد ولوقر أكان مكان شئنا شركاء فسد قدم كلمة على حق كلمة أو آخر كلمة عن كلمة ان لم يغير لا يفسد نحو لهم فيها شقيق وزفير وانتباهي اغنيا وحبا أو كلمتين نحو يوم تبص وجوه وتود وجوه العين بالعين والنفس بالنفس والعبد بالعبد والحر بالحر لا تفسد وان غير نحو وانما ذلکم الشيطان يخوف أولياءه فخافوه ولا تخافون تفسد زاد كلمة ولم يغير نحو وان الذين آمنوا وحسنوا أعمالهم الصالحات ان الله كان بعباده خيرا بصيرا لا تفسد وان لم يغير لكنه ليس في القرآن نحو

بنهما كذا في خزنة المفتين \* شهد الشهود على اقرار المدعى انها كانت في يد فلان ولا ندري أدفعها الى فلان أم لا فلا خصومة بينهما ولو شهدوا صاحب البسدا أنها افلان ولم يشهدوا أن فلاناً أودعها اليه فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا تدفع الخصومة عنه ولو أقام المدعى بينة على سبيل دفع بينة صاحب البسدا أن صاحب البسدا دعاه لنفسه لم تقبل من صاحب البسدا البينة على الايداع أصلا كذا في المحيط \* ولو قالوا هذه الدار فلان الغائب أسكنه فيها وأشهدنا على ذلك والدار في الغائب يومئذ أو قالوا كانت في يد السالكين أو قالوا لا ندري في يده من كانت الدار يومئذ لكن نعلم أن الدار في يد السالكين أولم يذكرنا أن الدار في يد من كانت يومئذ تقبل وتدفع كذا في الوجيز لا كدرى \* وان قالوا كانت في يد ثالث يومئذ لا تدفع الخصومة كالمشهدوا أنه أسكن فلان إلا أنه سلم اليه رجل آخر كذا في محيط السرخسي \* ولو برهن المدعى أن الدار يوم أسكنها كانت في يد غير السالكين والمسكن وهو فلان لا تقبل ولو حضر فلان هذا وبرهن على ذلك الوجه أيضا لا تقبل عندهم خلافا للثاني كذا في الوجيز لا كدرى \* ولو قال المدعى عليه نصف الدار لي ونصها لوديعة فلان وأقام البينة على ذلك اندفعت الخصومة في الكل كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو ادعى ذواليد وديعة ولم يمكنه اثباتها حتى تضى القاضي للقاضي للمدعى نقد قضاؤه ولو أراد أن يقيم بعد ذلك بينة على الايداع لا تقبل بينته فلو قدم الغائب فهو على محتمه ولو لم يقيم ذواليد بينة على ما ادعى من الايداع حتى صار خصما أو أقام المدعى شاهدا واحدا أو شاهدين ولكنه لم يقض القاضي بينهما وجد ذواليد بينة على الايداع تقبل بينته لانه ظهر رأيه ليس بخصمه قبل أن يتجه القضاء كذا في جامع الاسيحي ربه الله تعالى كذا في النصول العمادية \* رجل ادعى دارا في يدي رجل فقال ذواليدان فلاناً أودعنيها فقال المدعى قد كان فلان أودعها لكنه وهبها منكم بعد ذلك أو باعها فالقاضي يستصاف المدعى عليه ما وهبها له ولا باعها منه فان نكل عن البين جعل خصمه له فيها كذا في محيط السرخسي \* ولو أقام المدعى بينة أن فلاناً باعها من الذي في يده تقبل ويجعل المدعى عليه خصما ولو ادعى المدعى عليه لوديعة ولم يقيم بينة ومطلب المدعى عينه أن ذلك الرجل أودعها اليه يحلفه القاضي بالله لقد أودعها اليه ويحلف على البتة لا على العلم وان كان على فعل الغير لكن تمامه به وهو القبول فيحلف على البتة كذا في الفصول العمادية \* رجل في يده وديعة لرجل جاء وادعى أنه وكيل المودع بقبضها أو أقام على ذلك بينة وأقام الذي في يده لوديعة بينة أن المودع قد أخرج هذا من الوكالة قبلت بينته وكذا إذا أقام بينة أن شهودا لو كبل عبدا كذا في المحيط \* ادعى على آخر دارا فقال ذواليدان وديعة من فلان في يدي وأقام البينة عليه حتى اندفعت عنه الخصومة ثم حضر الغائب وسلمها ذواليد اليه وأعاد المدعى الدعوى في الدار فأجاب أنهم أودعها في يدي من فلان وأقام البينة عليه قال تدفع عنه الخصومة أيضا كافي الابتداء كذا في محيط السرخسي \* رجل ادعى دارا في يدي رجل وأقر ذواليد أنها كانت للمدعى ثم قال بعد ذلك انه افلان أودعنيها أو قال على القلب بأن بدأ بالايديع ثم نفي بالاقرار ان أقام البينة على الايداع اندفعت عنه الخصومة وان لم تكن له بينة أن بدأ بالاقرار للمدعى ونفي بالايديع يؤمر بالتسليم الى المدعى فان حضر الغائب وصدقه لا تنزع الدار من يد المدعى لان حقه كان أسبق لكن يقال للقر له أقم البينة أن الدار كلها لك وان بدأ بالايديع ونفي بالاقرار يؤمر بتسليم الدار الى المدعى لانه ثبت حق المدعى وحق الغائب موهوم لانه صدق المدعى وعسى يكذبه الغائب وعلى تقدير التكذيب لا يثبت



فيها فاكهة ونخل وبقل ورمان الاصح انه لا تفسد عند عامة المشايخ وان غير المعنى فسد نحو انما على لهم ليزدادوا انما وجالوا كذا الحكم في كل مضر اظهره وهذا مشكل لانه لا يزيد على زيادة كلمة لا تغير المعنى وقد ذكر في بعض المواضع نصا على انه لا يفسد نحو واسأل أهل القرية التي مكان القرية ولو قرأوا لأن العزة لله جميعا بزيادة لو فسد ولو قرأ آية مكان آية ان وقف وقفنا ما ثم ابتداء بآية أخرى أو بعض آية أخرى نحو ان الانسان انفي خسرا ان الارباب في نعمهم أو قرأوا الذين والذين ولما لم يفسد لفسد خلقنا الانسان في كبد (٤٧) أو قرأوا الذين آمنوا وعملوا الصالحات

أو انك هم شر البرية لا أمان غير المعنى بعدم الوقف نحو ان الارباب في بحيم يفسد عند العامة وهو الصحيح \* اذا وقف في غير موضعه أو وصل في غير موضعه أو ابتداء من غير موضع الابتداء ان كان لا يغير المعنى تغييرا فاحشا لا يفسد نحو الوقف على الشرط قبل الجزاء أو الابتداء بالجزء ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم ابتداء أولئك هم خير البرية وكذا بين الصفة والموصوف وغيره وان غير المعنى نحو شهد الله انه لا اله الا هو عند عامة المشايخ لا يفسد لان العوام كما لا يميزون بين وجوه الاعراب كذلك بين الفصول والوصل ولو وقف على وقالت اليهود ثم ابتداء بعباده لا تفسد صلاة بالاجماع \* ولو نسب الى غير ما نسب اليه ان لم يكن المنسوب اليه في القرآن نحو ومريم ابنة عمران تفسد بخلاف ولو في القرآن نحو ومريم ابنة لقمان وموسى ابن عيسى لا تفسد عند محمد رحمه الله تعالى وعليه عامة المشايخ ولو قرأ عيسى بن لقمان يفسد وموسى بن لقمان لا لان عيسى لا اب له وموسى له

حق الغائب ولو لم يقم البينة على الابداع ولكن علم القاضي أن الغائب أو دعيها اياه لم يجعل بينهما خصوصية وكذلك لو أقر المدعي بذلك ولو علم القاضي أنه المدعي وأقام الذي في يديه البينة أن فلانا الغائب أو دعيها لا خصوصية بينهما حتى يحضر الغائب ولو علم القاضي أن الغائب غصبه من المدعي وأودع ذا اليد فانه يأخذها من ذي اليد ويسلم الى المدعي وذكر في باب اليمين أن ذا اليد لو قال أو دعيها الغائب ولم تكن له بينة يحلف ان حلف برئ وان نكل لزمه ولو جاء المقر له الاول كان له أن يأخذ من المدعي ثم يقال للمقر له الثاني أنت على خصوصية مع المقر له الاول ان أقام البينة أخذه وان لم تكن له بينة يحلف ان حلف برئ وان نكل لزمه هكذا في المحيط \* وان قال المدعي عليه ابتعته من الغائب فهو خصم هكذا في الهداية \* دار في يدرجل ادعاهما آخر ملكهما مطلقا أو شرع منه منذ سنة أو شفعة فيها فقال ذواليد كانت لي بعته من فلان أو وهبته له وسلمت فأودعنيها لتدفع الخصومة الا اذا صدقه المدعي فيما يقول أو علم القاضي بذلك حينئذ لا تدفع عنه الخصومة فان لم يكن له شيء من ذلك ولكن أقام ذواليد بينة على البيع لا تقبل فان قضى عليه فحضر الغائب وأقام بينة على شرائه من ذي اليد لا تقبل وتقبل على الملك المطلق ولو برهن الغائب قبل القضاء للمدعي على الملك المطلق صار هو مع المدعي كخارجين أقام البينة فان برهن الغائب على الشراء من ذي اليد منذ شهر تقبل في ابطال بينة الخارج ويقال للمدعي أعد الشهود على المقر ان شئت ولو قال كانت في يد فلان ولكن لم أدر أرفع اليه أم لا وقال ذواليد دفع الى فلان فلا خصوصية كذا في الكافي \* رجل ادعى عبدا في يدرجل أنه له فطوأت بالبينة فلما قاما من عند القاضي باع الذي في يديه العبد من ثالث وتقاضا ثم أودعه المشتري عند البائع فغاب ثم جاء المدعي بالبينة فان علم القاضي بما صنع ذواليد أو أقرب به المدعي لا تسمع بينة المدعي على صاحب اليد وان لم يعلم به القاضي ولا أقرب به المدعي سمعت بينة المدعي ولا تسمع بينة ذي اليد على ما صنع الا اذا أقام البينة على اقرار المدعي بذلك فتقبل بينته وتدفع عنه خصوصية المدعي والهبة اذا اتصل به القبض والصدقة في هذا بمنزلة البيع كذا في فتاوى قاضيان في فصل دعوى المنقول \* لو ادعى الدار أو أقام شاهدا واحدا ثم قاما من عند القاضي ومكنا زمانا ثم تقدم الى القاضي وجاء المدعي بشاهدا آخر وأقام صاحب اليد بينة على أنه باع الدار من فلان بعد ما قاما من عند القاضي أو قال وهبهما منه وسلمها اليه فان أقر المدعي بذلك أو علم القاضي به أو أقام ذواليد بينة على اقرار المدعي بذلك فلا خصوصية بينهما ولو لم يكن شيء من ذلك فأقام ذواليد بينة على ما صنع القاضي لا يسمع بينته ولا تدفع الخصومة عنه ولو كان المدعي حين ادعى الدار أو أقام شاهدين فعلا فقبل أن يقضى القاضي بالدار للمدعي قاما من عند القاضي فكنا زمانا ثم تقدم عند القاضي وادعى صاحب اليد أنه باع الدار من فلان بعد ما قاما من عند القاضي أو وهبها له وسلمها اليه ثم ان فلانا أو دعيها وغاب وأقر المدعي بذلك أو علم القاضي به فانه لا تدفع الخصومة من ذي اليد كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين في بيان من يصلح خصما غيره \* رجل ادعى عبدا في يدرجل وأقام البينة وأقام المدعي عليه البينة أن المدعي باعه من فلان الغائب بطلت دعواه وكذا لو قال بعته من فلان وفلان باعه مني ولم يمكنه اثبات بيع فلان منه هكذا في الخلاصة في دعوى الميراث \* اذا أقام المدعي عليه بينة على اقراره أن البيع من فلان أو على اقراره أنه ملك فلان تقبل كذا في الفصول العبادية \* ادعى دارا في يدرجل وقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي اشتريته من فلان وأنت أجرت هذا البيع فهذا لا يكون اقرارا بالملك

أب الا انه أخطأ في الاسم ولو قرأ عيسى بن سارة تفسد لانه ليس في القرآن \* ولو قرأ في الصلاة بالالحان ان غير المعنى فسد ولا لا وان كان في حروف المد واللين لا تفسد الا اذا خش وفي غير الصلاة اختلفوا والصحيح انه يكره \* (الثالث عشر فيما يفسد وما لا يفسد) \* سلم أو رد فيها فسد واذا ردنا سبوا وهو لا يعلم كونه فيها أو ساهبا عن سبق الى اسائه قاصدا الذي كره فسد المصلي اذا قال في آخر الفاتحة آمين بالتشديد لا تفسد عند الثاني لوجود مثله في القرآن وعليه الفتوى \* سلم على رأس الثانية في العشاء على انما تزويجة أو في الظهر على انها جمعة اسنانف

لأنه على قصد الرفض وأما المسلم على أنه أتم الأربع لا لأنه على قصد الاتمام رأى على ثوب امامه نجاسة أقل من قدر الدرهم واعتقد المقتدى أنه مانع له والامام على خلافه أعاد لأنه مؤاخذ بنعمه ولو كان الامام بعتة تقدانه مانع والمقتدى لا لكن الامام لا يعلم به الا بعيد المقتدى \* رجلان يصليان مقتدياً أحدهما بالآخر فقطرة من الدم وكل يزعم أنه من صاحبه أعاد المقتدى صلاته لنفساده على كل حال ولو ذهب وتوضأ واقتدى به صح ولو ذهب الامام (٤٨) قبله وتوضأ وجاء جازت صلاة المقتدى أيضاً \* أرضعت ولدها وأرضعت وهي كارهة ففزل

الابن ففسد وان مص ثلاثاً فسد وان لم يكن ينزل اللبن لأبصة أو مصتين ان لم ينزل \* ابتلع دماً خرج من بين أسنانه لا تفسدان لم يبلغ ملء الفم \* أكل بعض لقمة وبقي البعض بين أسنانه فشرع فيها أو ابتلع الباقي لا تفسد ما لم يبلغ ملء الفم وقد رخص الحصة لا يفسد بخلاف الصوم \* ابتلع شيئاً من الخلوة ودخل فيها فوجد خلوة في فيه واستلغها لا تفسد ولو أدخل السكر في فيه ولم يصبه والخلوة وصلت إلى جوفه فسد \* رفع رأسه إلى السماء فيها فوق في حلقه برد أو تلج أو مطر ففسد صومه وصلاته لو وصل شيء من الخارج إلى جوفه \* جامعها زوجها بين الفخذين فيها ففسدت صلاتها وان لم ينزل وكذا إذا قبلها بشهوة أو بغير شهوة أو لمساها بشهوة لأنه في معنى الجماع بخلاف ما إذا قبلت امرأة المصلى ولم يشتمها \* ولو نظر إلى فرج مطلقته فيها حتى صار مرجعاً أو نظر حتى ثبتت حرمة المصاهرة لا تفسد الصلاة في المختار \* صلى في قيص محاول الجيب ورأى عورة نفسه لا تفسد كما لو نظر انسان من تحت ثوب المصلى

للدعي عليه ولا يكون دفع الدعي المدعي كذا في المحيط \* لو أن رجلاً دعى داراً في يد رجل أنعم الله وأقام البيعة فأقام الذي في يديه الدار أن هذه الدار فلان الغائب اشتراها من المدعي ووكاني فيها ذكراً في المنتقى أنه تقبل بيعة ذي اليد ويجعل وكلاً وأدفع عنه الخسومة وألزم الغائب الشراء كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل في يديه دار اشتراها وطلب الشفيع الشفعة فقال المشتري اشتريتم الفلان وأقام بيعة وان فلان واوكله بشرائهم من دسنة قال لا أقبل بيعة كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين في بيان من يصلح خدمته بالغيره \* وان وقعت الدعوى في العين بعد هلاكها كدوا قام المدعي عليه بيعة أنه كان عندي ودبعة أو رهناً أو مضاربة أو شركة لا تقبل بيعة المدعي عليه ثم إذا قضى بالقيمة للمدعي وأخذ القيمة من المدعي عليه فإذا حضر الغائب وصدق المدعي عليه فيما قال ففي الوديعة والرهن والاجارة والمضاربة والشركة يرجع المدعي عليه على الغائب بما ضمن ولا يرجع المستعير والغاصب والسارق بما ضمن على الغائب وان كذب صاحب اليد الغائب في اقراره أنه وصل اليه من جهة من الوجوه التي ذكرنا فلا رجوع له ما لم يقيم البيعة على ما ادعاه من الاجارة والرهن والوديعة والشركة والمضاربة وإذا أبق العبد فادعاه على الذي أبق من يده وأقام المدعي عليه بيعة على هذه الوجوه فان الجواب فيه كالجواب في الموت فإذا أعاد العبد من الأبق ففي فصل الوديعة والرهن والاجارة والشركة والمضاربة يعود على ملك الغائب وفي فصل السرقة والغصب والعارية يعود على ملك الذي كان في يده لان الضمان لا يقتصر عليه كذا في خزائن المفتين \* ولو كان العبد قائماً وذهب عنه وأخذ أرضها أو قام البيعة أن فلان أو دعه فلا خصومة في العبد ولا في الأرض كذا في الكافي \* ولو كانت جارية فولدت ثم مات وأقام المدعي البيعة أنم جاريتها ولدت في ملكه وأقام ذوال اليد البيعة على الوديعة قبل الولادة فانه يقضى للمدعي بقيمة الجارية ولا يقضى في الولد بشئ حتى يحضر الغائب كذا في محيط السرخسي \* ادعى عبد في يد رجل فقال المدعي عليه هذا العبد وديعة في يدي من جهة فلان فقال المدعي سلم العبد إلى \* وأحضر فلان حتى أقيم البيعة عليه فدفع العبد إليه وذهب ليحيى \* فلان مات العبد في يد المدعي ثم جاء فلان وأقام بيعة أنه عبده كان أو دعه صاحب اليد وأقام المدعي بيعة أنه عبده فالبيعة بيعة فلان ولو كان العبد حياً يؤمر المدعي بدفع العبد إلى فلان المقتول ويقال للمدعي أقيم البيعة عليه كذا في المحيط \* أمة في يد رجل قتلها عبد فدفع بها وأقام رجل البيعة أن الامة كانت له وأقام ذوال اليد البيعة على الوديعة قبل المدعي ان طلبت العبد فلا خصومة للـ وان طلبت القيمة فلك الخصومة كذا في الكافي \* وإذا قضى القاضي بقيمة الجارية على ذي اليد وأخذها المدعي من ذي اليد ثم حضر الغائب وأقر بالوديعة أخذ العبد من يدي اليد ويرجع ذوال اليد على الغائب بما ضمن للمدعي من قيمة الجارية ولو أن الجارية لم يقتلها العبد ولكن قطع يدها ودفع العبد باليد لم تكن بينهما خصومة حتى يحضر الغائب لافي الجارية ولا في العبد كذا في المحيط \* وان ادعى الفعل على ذي اليد أن قال غصبته أمي أو أجزمت أمي أو وهبتها وأدعى ذوال اليد أنم أو دبعة أو عارية ونحوه من جهة فلان وأقام البيعة على ذلك لا تدفع عنه الخصومة فان حضر المقتول وأقام البيعة على ذلك قبلت بيعة كذا في محيط السرخسي \* وكذلك لو أن صاحب اليد لم يقيم البيعة على ما دعى كذا في المحيط \* رجل ادعى داراً في يد رجل أنم أنه اغتصبها منه الذي في يديه وقال المدعي عليه هي لمان والدي وديعة في يدي لا تدفع عنه الخصومة فان أقام المدعي البيعة على ما ادعاه ثم أقام المدعي عليه البيعة أنم اسلك والده

ورأى عورته \* نظرها إلى مكتوب وفهم ما فيه ان مستغفها ففسد عند محمد رحمه الله تعالى والا وعند الثاني تفسد مطلقاً اشتراها وهو المأخوذ \* كتب فيها على البدأ والهواء غير مستبين لا ولو على الأرض مستبينان كان مقدار ثلاث كلمات فسد والا \* في يده دهن فسمع رأسه وحلته لا تفسد وان أخذ القارورة وادخن تفسد \* سلم على المصلي فركته مشيراً بيده أو أصبعه أو رأسه لا تفسد لتو له تعالى فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في الحراب وفي شرح المؤذي الكبير لا تفسد لان الدرهم هذا الطريق معه ويحذف ما إذا أجاب المتكلم فيها بهذه

الاطراف حتى لم يعد متكلم لان الاشارة من الناطق لا تعتبر حتى اذا سئل كم صليت فأومأ بأصبعه لا تنفسد وان تنف شعرة أو شعرتين وان ثلاثا ثلاث مرات فسد كالموحد بدنه ثلاثا ثلاث مرات في ركن ورفع يده في كل مرة وان لم يرفع الا مرة فهو واحد وكذا لو قتل القملة مرارا متواترا تنفسد أمتا لو بين كل قتله فرجة فلا وقال الامام رحمه الله دفنها فمأخوذ من قتلها وقال محمد رحمه الله تعالى قتلها وقال الثاني كلاهما مكروه \* قتل الحية بضربة أو ضربات لو خشى ايذاءها لا تنفسد ولا يكره (٤٩) في الاظهر ومع الامن فيها يكره وان مشى

المفتدى قدام امامه لقتلها لا تنفسد صلواته \* ضرب الدابة في كل ركعة مرة لا ولو ضربها ثلاثا في ركعة فسد \* ولو ارتدى أو جمل شيئا بيده أو صبيها أو ثوبا على عاتقه أو تروح بكه أو جرحه بيده أو انتفض كور عمامته فسواها مرة أو مرتين أو أغلق الباب أو حل السراويل أو جمل زرا القيص أو رفع العمامة أو وضعها على الارض أو رفعها ووضعها على الرأس أو نزع القيص أو السراويل أو انتعل أو خلع نعليه أو أمسك الدابة أو خلع الحجام أو لبس قلنسوة أو بضة أو نزعها أو انعم أو تخمرت المرأة أو فتح غلق الباب أو شد السراويل أو نزع القيص أو لبسه أو الخفين أو الجلب أو دابة أو سرجهما أو نزع السرج فسد قيل ما يبد فهو قليل وما يكثر فليس فيها فكثر وان شك انه ليس فيها فقليل وقيل يفرض الى رأى المبني به ان عده كثيرا فكثر والا فقليل والاول اختيارا في بكر محمد بن الفضل والثاني اختيارا للعامة والثالث أشبه بقاعدة الامام

اشترى اهما من المدعي قالوا لا تقبل بنية المدعي عليه كذا في فتاوى قاضيان \* وان قال المدعي سرقته منى أو سرق منى لا تندفع الخصومة وان أقام ذوالالبينة على الودعية فلو قضى عليه ثم حضر الغائب وأقام البينة على المالك تقبل كذا في الكافي \* وفيما اذا قال سرق منى القياس أن تندفع الخصومة عن صاحب اليد اذا أقام البينة على ما ادعى وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان لا تندفع وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو ادعى عينا وقال غصب أو أخذ منى فأقام ذوالالبينة على أنه وصل اليه من جهة الغائب تندفع عنه بالاجماع كذا في الفصول العبادية \* عبد في يدي رجل أقام العبد بنية أنه عبد الذي في يديه وأنه أعتقه وأقام صاحب اليد البينة أنه عبد فلان أو دعه أياه فالقاضي يقضي بعق العبد ولا تندفع الخصومة عن ذي اليد بما أقام من البينة كذا في الذخيرة \* فلو قضى عليه ثم حضر الغائب وادعى لا يندفع اليه لئلا يفتاد القضاء عليهم ما كذا في الكافي \* وهكذا في محيط السرخسي والمحيط \* وفي الذخيرة في فصل دعوى العتق عبد ادعى على رجل أنه كان مملوكا وأنه أعتقه فقال المولى حين أعتقه لم يكن مملوكا لأنه بعته من فلان ثم اشترى منه وأقام البينة على يده قبل الاعتاق لا تقبل بنية ولو كان المولى قال له أعتقك قبل أن اشترى بك وقال العبد لا بل أعتقته بعد ما اشترى بك فاقول قول العبد كذا في المحيط \* وان ادعى على ذي اليد فعلا لم تنته أحكامه بان ادعى الشراء منه بألف ولم يذكر أنه نقد الثمن ولا قبض منه فأقام الذي في يديه البينة أنه لفلان الغائب أو دعيه أو غصبته منه لا تندفع عنه الخصومة في قولهم وان ادعى عليه عقدا انتهت أحكامه بان ادعى أنه اشترى منه هذه الدار وهذا العبد ونقده الثمن وقبض منه المبيع ثم أقام المدعي عليه البينة أنه لفلان الغائب أو دعيه أو غصبته منه لا تندفع عنه الخصومة وهو الصحيح \* كذا في فتاوى قاضي خان في فصل دعوى الدور والاراضي \* عبد في يدي رجل ادعاه وقال اشترى من ذي اليد أو أقام ذوالالبينة أن فلانا أو دعيه لا تندفع الخصومة عنه فلو لم يقض القاضي بالعبد للمدعي حتى حضر الغائب وصديق ذوالالبينة سلم القاضي العبد الى المقر له ثم يقضي بالعبد للمدعي الشراء ولا يكلف إعادة البينة على المقر له وان أقام رب العبد البينة أنه عبده وأنه أودعه أو لم يقبل أو دعه قبلا وبطلت بينة المدعي فلو أقام رب العبد البينة أنه عبده ثم أعاد مدعى العبد البينة على رب العبد أن العبد كان لذي اليد وأنه اشتراه منه وبكذا وثقه له الثمن ان أعاد البينة بعد ما قضى لرب العبد لا تقبل بنية وان كان قبيل أن يقضى تقبل كذا في الخلاصة ولو كان مدعى الشراء أقام شاهدا واحدا على الشراء من ذي اليد فاقر صاحب اليد أن العبد لفلان الغائب أو دعيه فقبل أن يقيم شاهدا آخر حضر فلان وصدق صاحب اليد فيما أقر وأمر بتسليم العبد الى الذي حضر ثم ان المدعي أقام شاهدا آخر على الشراء قضى بالعبد ولا يكلف إعادة الشاهد الاول على الذي حضر ويكون المقتضى عليه صاحب اليد لا الذي حضر كذا في المحيط \* مدعى الشراء اذا لم يقيم البينة على ذي اليد حتى أقر ذوالالبينة لفلان الغائب ثم حضر المقر له وصدق العبد اليه ثم أقام مدعى الشراء البينة على المقر له وقضى به كان المقتضى عليه المقر له كذا في الخلاصة \* اذا ادعى ثوبا في يدي رجل أنه ثوبه سرقه منه فلان الغائب وأقام على ذلك بينة وأقام الذي في يديه بينة أنه ودعة عنده من فلان الغائب لا تندفع الخصومة عن ذي اليد ويقضى بالثوب للمدعي وهذا استحسان كذا في الذخيرة \* رجل ادعى ثوبا في يدي رجل أنه ثوبه غصبه منه فلان الغائب وأقام على ذلك بينة وقال صاحب اليد فلان ذلك أو دعيه فلا

(٧ - فتاوى رابع) رحمه الله تعالى \* حول المصلي وجهه أو تقدم على امامه بلا عذر أو تأخر عن موضع قيامه في الصلاة أو استدبرت المرأة مصلاها في بيتها فسد قال القاضي أبو علي النسفي يتأخر عن المسجد في حق الرجل فلا تنفسد قبل خروجه من البيت \* وقف على عين امامه بخذبه ثالث الى نفسه بعدما كبر وقبله لا تنفسد \* أم رجل لا واقتدى به آخر فشى وثقه قدم حتى جاوز موضع سجوده ان كان قد مر بين الصنف الاول والامام لا تنفسد \* مشى في صلاته قدر نصف لا وقدر صنفين بدفعة فسد وان مقدار نصف ووقف ثم كذلك لا \* سوق الدابة عند

الرجلين يفسدون ويدرجان لا صلى قائما على عقبه أو على أطراف أصابعه أو رافعا إحدى رجلين عن الأرض يجزيه رفع اليدين في المختار لا يفسد الصلاة لأن مفسد ما لم يعرف قربها وزرع اليدين في الزرع والعين سنة \* قرع الباب فسيح لإعلام أنه في الصلاة أو عطس رجل فثمته المصلي قائلا الحمد لله رب العالمين أو فتح على امامه وقد قرأ مقدار ما يجوز به الصلاة أو تخنخ لرد امامه إلى الصواب من الخطأ أو لإعلام غيره أنه في الصلاة أو خشونة (٥٠) في حلقه لم تفسد وإن تخنخ بلا عذر يكره \* (نوع) \* صلى أربعين أو ترك القعدة الأولى

الصحيح أنه لا يفسد عند محمد رحمه الله تعالى ولو نلنا وترك الأولى فسد في الأصح بخلاف لأن الحكم بالصحة كان لوقوعها الأولى بانضمام الشفع الثاني فلما لم يوجد علم أنها الأخيرة ففسدت بتركها بخلاف القراءة لأن الاحتياط في إيجابها ولو ست أو ثمانية بقعدة الأصح أنه تفسد على القياس والاستحسان ولو قام في النفل إلى الثالثة بلا قعدة يعود قبل السجود عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لهما والأربع قبل الظهر وعلى هذا الخلاف والوتر حكمه حكم التطوع عند محمد وعند الإمام رضي الله تعالى عنه فيه قياس واستحسان وفي القياس يفسد عنده وهو المأخوذ \* زاد في ركوع أو سجود لا تفسد ولو عمدا وقال ابن مقاتل الرازي أن زادهما عمدا فسد وعن أبي نصير بزيادة الركوع لا وبزيادة السجود تفسد لأن الركوع لا يؤتي به منفردا والسجود يؤتي به وهذاوافق قوله ما يكون سجود الشكر قرينة لا قول الإمام رضي الله تعالى عنه

خصومة بينهم ما وإن لم يقيم صاحب اليد بينة على الإيداع كذا في المحيط \* لو ادعى شراءه من فلان وقال ذواليد أو دعيه فلان ذلك اندفعت الخصومة بقوله بغير بينة الآن يقيم المدعي البينة أن فلانا وكله بتبضه فإن طلب المدعي عينه على ما ادعاه من الإيداع حلف على البينات ولو قال ذواليد أو دعيه \* كذبا لا يصدق البينة كذا في الكافي \* ولو شهدوا أن عرا أو دعيه أياها وقالوا لا ندري من دفعها إلى عمرو وقال ذواليد دفعها عبد الله لا خصومة بينهم ولا يمين على ذواليد ولو قالوا دفعها عبد الله إلى عمرو ولكن لا ندري من دفعها إلى ذواليد وقال ذواليد دفعها إلى عمرو ولا تدفع عنه الخصومة فإن قال ذواليد حلف المدعي ما دفعها إلى عمرو يحلف على العلم ولو قال المدعي للقاضي حلف ذواليد لقد أدعاه أياها عمرو ويحلف على البينات كذا في الخلاصة \* ولو أن العبد أقام البينة أن فلانا أعتقه وأقام صاحب اليد البينة أن فلانا ذلك أو دعيه تقبل وتبطل بينة العبد ولا يحال بينه وبين العبد قياسا ويحال استحسانا ويؤخذ من العبد كفيلا بنسبه استينافا حتى لا يهرب فإذا حضر الغائب فإن أعاد البينة عتقه والأفوه عسدا كذا في محيط السرخسي \* وكذا لو أقام ذواليد البينة أن فلانا آخر أو دعيه أياها كذا في الخلاصة \* لو ادعى العبد أنه حر الأصل فالقول له بعد أن أقام ذواليد البينة على الملك وأيداعه تقبل وإن أقام على أيداعه فحسب لا تقبل بخلاف الدار برهن على الملك والأيداع وبرهن العبد على حرية الأصل حيل بينهما كذيل كذا في الكافي \* عبد في يد رجل ادعى رجل أنه قتل وليا له خطأ وأقام ذواليد البينة أن العبد لفلان أو دعيه اندفعت عنه الخصومة كذا في الخلاصة \* إذا ادعى رجل على آخر أني اشتريت منك هذا العبد بكذا والبائع يجهل البيع فأقام المدعي البينة على الشراء فقال البائع في دفع دعواه أنك قد رددت على هذا العبد بالبيع وأقام على ذلك بينة صح منه دعوى هذا الدفع وسعت بينته عليه كذا في المحيط \* رجل ادعى على آخر أنه باعه جارية فبأنها لم تبعها منك قط فأقام المشتري البينة على الشراء فوجدتهم أصحها زائدة وأراد ردّها وأقام البائع البينة أنه برى إليه من كل عيب لم تقبل بينة البائع وذكر أن خصاص رحمه الله تعالى هذه المسئلة في آخر أدب القاضي وقال على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل بينته كذا في شرح الجامع للصدر الشهابي في كتاب القضاء \* ادعى على آخر محمدا في يده وقال هذا ملكي باع أبي منك حال ما بلغت وقال ذواليد باعه مني حال صغرك فالقول قول المدعي كذا في الفصول العبادية \* اشترى دارا لابنه الصغير من نفسه وأشهد على ذلك شهودا وكبارا بن ولم يعلم بمصانع الأب ثم أن الأب باع تلك الدار من رجل وسلمها إليه ثم أن الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بمصانع الأب فادعى الدار على المشتري وقال إن أبي كان اشترى هذه الدار من نفسه في صغري وأنما ملكي وأقام على ذلك بينة فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي أنك متناقص في هذه الدعوى لأن استأجرك الدار مني أقر بأن الدار ليست لك فدعوا لك بذلك الدار لنفسك تكون تناقضا لهذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت أجوبة المفتين في هذا والصحيح أن هذا لا يصلح دفعه لدعوى المدعي ودعوى المدعي صحيحة وإن ثبت التناقص الآن هذا تناقض فيما طرأ به من طريق الخلفاء كذا في الذخيرة \* ادعى دارا بسبب الشراء من فلان فقال المدعي عليه أني اشتريت من فلان ذلك أيضا وأقام بينة وتاريخ الخارج أسبق فقال المدعي عليه أن دعواك باطلة لأن في التاريخ الذي اشتريت هذه الدار من فلان كانت رهنا عند فلان ولم يرض بشرائك وجاز شراقي لأنه كان بعد ما فاك الرهن وأقام البينة لا يصح هذا المدفع كذا

لأن السجود عنده كالركوع \* ولو أتى بركعة نائما فمفسد لزيادة ركعة غير معتدة \* نام في ركوعه أو سجوده جاز ولا يعيد ما ولو سجد نائما يعيد ما ولو قد قدر التشهد نائما به \* مؤدى الفرض زادر ركعة قاعدا بلا عذر فسد ولو زاد بالاجماع بلا عذر لأن الأول له وجود في النفل مع القدرة والناس لا يوجد له حال إلا كان أصلا \* العود إلى الصلوة يرفض التشهد حتى لو لم يأت بالقعدة بعد ما وفسدت صلواته والعود إلى سجود السهم ولا يرفعها إلى سجدة التلاوة فيه روايتان والمختار الرفض كالصلية حتى لو سلم وعليه تلاوته وتفرق القوم وتذكره في

مقامه عاداليم او قعد فان ترك القعدة فسدت صلاته وصلاؤه من تابعه لامن لم يتابعه \* يشبه عليه افعال الصلاة كثير الوسوسة فاعتمد فيها على آخر ركع بر كوعه ويشهد بشهده يجوز \* ركع ناسيا القنوت ولم يتابعه القوم فرجع وقت وركع وتابعه القوم في الركوع الثاني فسد لانه اقتداء بمقتضى بمنقل في الركوع الثاني \* تذكر كرا كع ترك القنوت لم يعد الى القيام وان عاد وقت لا يركع ثانيا وان ركع والقوم تابعوه في الاول والثاني لا تفسد \* انتهى الى الامام وهو ساجدان لم يرفع رأسه شاركه فيها وفي الثانية وان (٥١) رفع لا يتابعه بعده ويتابعه في السجدة الثانية ما لم يرفع الامام ولو أتى بالركوع مع هذا وشاركه في السجدة تين لم تفسد صلاته \* وفي النوازل أدركه في السجدة الثانية فركع وسجد سجدة تين فسدت لانه زاد ركعة بسجدة \* واقتداؤها بالرجل يصح في الجمعة والعبدان وان لم ينو امامتها وفي الجناس لا يشترط نيّة امامتها اجماعا \* صلى مع الامام فوقف في صف النساء للزجة ومكث حتى فرغ الامام فلما وجد مسلكتا تبني وصلى صلاته جازان لم يؤدّ ركعات النساء \* (الرابع عشر في الحديث فيها) \* الرجل اذا سبقه الحدث فيها بنى والمرأة هل تبني قال ابن رستم لا وقال المشايخ تبني كهي \* واذا وصلت البلة من خمارها الى شعرها للمسح جاز اما ان كشفت للمسح رأسها فلا تبني وكذا الاستنجي هو أو هي وجب أم لا لا تبني لان ابداء العورة فعل وقال القاضي أبو علي النسفي اذا انكشفت العورة فيه ولم يجد بدامنه لم يفسد وان وجد بفسد بان تمكن من الاستنجاء فسد القميص \* وان أصاب بدنه من الرعاف أقل من قدر المانع ومن دم آخر كذلك ويبلغ

في النصول العبادية \* ولو كان المدعي ادعى أن هذا العين كان لفلان رهنه بكذا عندى وقبضته وأقام البينة وأقام المدعي عليه في دفع دعواه انه اشتريته منه ونقدته الثمن كان ذلك دفعا لدعوى الرهن كذا في فتاوى قاضيخان في باب اليمين \* في مجموع النوازل رجل ادعى على آخر انه اشترى مني جارية وصفتها كذا بكذا درهمها وقبضها واستهلكها ووجب عليه أدائها هذا الثمن الى وقد أقرب بذلك وشهد الشهود على المدعي عليه بذلك بعد انكاره فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي انك مبطل في دعوى الاستهلاك لان الجارية قائمة وهي في بلدة كذا في يدي فلان وأقام شهودا ثم ادعى اننا حامية قائمة في بلدة كذا هل يصير ذلك دفعا لدعوى المدعي قال لا كذا في الذخيرة \* ادعى دارا في يدي رجل شرا من رجل آخر بشرائطه فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي اني كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعي فقال المدعي في دفع دعوى المدعي عليه قد كئنا ألقنا البيع الذي جرى بيني وبين هذا المدعي عليه فهدا دفع صحيح وكذلك لو كان المدعي من الائمة ادعى الدار على صاحب البيت كما مطلقا وقال المدعي عليه في دفع دعواه اني كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعي فقال المدعي في دفع دعوى المدعي عليه قد كئنا ألقنا البيع الذي جرى بيني وبين المدعي عليه كان هذا دفعا صحيحا وكذلك اذا قال المدعي في دفع دعوى المدعي عليه انك قد أقررت انك ما اشتريتها مني كان هذا دفعا صحيحا كذا في المحيط \* رجل ادعى دارا في يدي رجل أنه قال المدعي عليه اشتريتها من المدعي ولي بينة على ذلك قال محمد رحمه الله تعالى في الاستحسان ترك في يد المدعي عليه ويؤخذ منه كفيلا ويؤجل ثلاثة أيام فان أقام المدعي البينة على ما ادعى والا قضى عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعى دارا في يدي رجل فقال المدعي عليه في دفع دعواه انك أقررت قبيل هذا انك بيعت هذه الدار مني وأراد أن يحلف المدعي له ذلك ولو أقام البينة على اقرار المدعي بذلك قبلت بنبته وان دفعت دعوى المدعي كذا في الذخيرة \* ادعى دارا أن أملاكها لاني اشتريتها من فلان فقال ذواليد لا بل ملكي لاني اشتريتها من فلان ذلك أيضا فقال المدعي جرى الفسخ بينكم ذلك البيع ثم اشتريتها من فلان بعد ذلك وأقام البينة أسمع ولو كان في المنقول يشترط القبض بهذا الفسخ لصحة البيع \* اذا ادعى عينا في يدي رجل اني اشتريتها من فلان منذ سبعة أيام وقال ذواليد لا بل هو ملكي اشتريتها من ذلك الذي تدعى الشرا منه منذ عشرة أيام وأقام البينة يكون لاسبته ما تاريخا ولو أن من يدعى البيع بتاريخ لاحق يقول ان بيعك معه في التاريخ السابق كان تخلفه والاخر ينكر كان له أن يحلفه كذا في النصول العبادية \* برهن على أن هذا الرث له عن أبيه فبرهن المطلوب على اقرار أبيه حال حياته انه لاحق له فيه أو برهن على اقرار المدعي حال حياته أبيه أو بعد مماته انه لم يكن لبيته بطل دعوى المدعي وبرهانه وكذا لو برهن المطلوب على اقرار المدعي قبل دعواه أنه ليس له أو ما كان له أو كان أقر أنه لاحق له فيه أو أنه ليس له حق فيه وهنالك من يدعيه بطلت بينة المدعي وان لم يكن من يدعيه هنالك لا تطل كذا في الوجيز للكردي \* ادعى دارا ميراثا عن أبيه فقال المدعي عليه ان أباك باعه من فلان حال حياته وصحته بكذا والى اشترت من فلان وأقام البينة فقد قيل يصح وهو الاصح هكذا في الفصول العبادية \* ادعى عليه دارا في يدي رثا أو هبة فبرهن المدعي عليه على أنه اشترىها منه وبرهن المدعي على اقالته صح دفع الدفع كذا في الوجيز للكردي \* دارا في يدي رجل جاز رجل وادعى أن أباه مات وترك هذه الدار ميراثا له وأقام بينة شهدوا أن أباه مات وهذه الدار في يديه وأخذ هذا الرجل هذه الدار من

الكل لوجع المانع ان غسل الرعاف بنى وان غسل الآخر لا عند الثاني وهذا لو كان له ثوب واحد أما اذا كان له ثوبان نزع أحدهما وصلى في الآخر الطاهر وان أدى ركعا قبل الغسل أو النزع فسد \* ولو قرأ القرآن ذاهبا أو جائيا لا يصح الفساد فيهما ولو مكث ساعة بعد سبق الحدث ولم يرجع فسد \* امام سبعة ما حدث في السجود فرفع رأسه مكبرا فسد وان رفع ولا تكبير لا يفسد فيستخف لان في الاول وجد لا انتقال مع الحدث \* تخلف في صلاته فخرج ربيع من قوته يجوز البناء لانه بمنزلة سبق الحدث وقيل لا وتفسد صلاته \* أحدث وقصد الى الخوض وفي منزله



فما والمثل أقرب من الحوض ان كان مقدار صفين لا تفسد وان أكثر منه ففسد وان كان عاده التوضي من الحوض ونسي الماء الذي في بيته وذهب الى الحوض يني ولو وجد في الحوض موضعاً للتوضي فجاوز الى موضع آخر ان بعد ذلك في المكان الاول يني والا ولو كان الماء بعيداً وقربه بئر ما ترك البئر لان الترحيم يمنع البناء وهو المختار وقيل نزع ان عدم غيره وعن القدرى والكركشي انه يمنع البناء وقيل روى بشير بن الوليد عن الثاني انه يمنع البناء (٥٣) ولم يثبت ذاعنه \* دخل المشرعة ورد الباب لستر عورته لا تفسد وان غيره لا تفسدان - يد

وان يدين ففسد وان جل آنية فارغة ليس اليها حاجة يدين ففسد ويبدل لان اليها حاجة لا مطلقاً \* وان توضأ ونسي شيئاً ثم رجع واخذه لم يني وان نسي غسل بعض الاعضاء فرجع له وغسل بغيره \* صلى فرضاً وأحدث وتوضأ خيراً ان شاء عاد الى المكان الاول ولا يكون مشياً بل حاجة وان شاء أتم في منزله ولو مقتدياً انصرف الى منزله الاول ويستغل أولاً بقضاء ما سبق ويقوم بمقدار قيام الامام ولو زاد أو نقص لا يضره وان صلى في مكانه ولم يعد ان كان الامام فرغ جازوا والا الا في موضع يجوز منه الاقتداء احدث فيها ما يصرف للوضوء وانقصت مئة المسح فسدت صلاته ذكره الناطقي في العميون \* (نوع) \* من لا يصلح للامامة أولاً لا يصلح للاستخلاف وطريقه ان يأكذب بثوبه ويحمره الى الحشراب وتارلك الركون يضع على ركبتيه يده ويسجد الصلوة على الجهة اصبعه وان سجدتين فاصبعين وان ثلاثاً فثلاثاً وان قراءة فعل الفم وتلاوة فعل الانف وقيل يشتر ركعة باصبع ولزيادة

تركته بعد وفاته أو أخذها من أبي هذا المدعي في حال حياته وأقام ذوا اليد البينة أن الوارث أو أباه أقر أن الدار ليست له فالقاضي يقضي بدفع الدار الى الوارث هكذا في المحيط \* رجل ادعى عينا في يد رجل أنها كانت لابيهم مات وتركها ميراثاً له وقال ذوا اليد ادعني أبوك ولا أدري أمات أبوك أم لم يميت ذكر في المنتقى أنه لا تندفع عنه الخصومة كذا في فتاوى قاضيان \* رجل ادعى على آخر ضيعة فقال الضيعة كانت لفلان مات وتركها ميراثاً لاخته فلانة ثم ماتت فلانة وأبناؤها وأقام البينة تسع فلو قال المدعي عليه في الدفع ان فلانة ماتت قبل فلان موته اصح الدفع كذا في الخلاصة \* ادعت المرأة على ورثة زوجها المهر والميراث فقالت الورثة في دفع دعواها ان أبناها قد خرمها على نفسه قبل موته بسنتين وقالت هي في دفع دعواهم ان الزوج أقر في مرض الموت أني حلال عليه فهذا دفع صحيح كذا في المحيط \* امرأة ادعت على ولده رجل ميت أنها كانت امرأة له مات وهي في نكاحه وطلبت الميراث فجحد الابن فأقامت البينة على نكاحها ثم ان الابن أقام البينة أن أباه كان طلقها ثلاثاً وانقضت عدتها قبل موته اختفاؤه والصحيح أنها تقبل بينة الابن فان كان الابن حين ادعت المرأة ذلك قال انه لم يكن تزوجها ولم تكن زوجة له قط ثم أقامت البينة على الطلاق لا تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيان \* ادعى على غيره أنه كان لابي عليك كذا وكذا من المال وأنه قدم قبل استيفاء شيء من ذلك وصار جميع ذلك ميراثاً لي لما لي واثله وارث له غيري فقال المدعي عليه الدين الذي تدعيه قد كان لا يبيك على بحكم الكفالة عن فلان وفلان ذلك قد ادعى جميع ذلك الى أبيك في حال حياته وقد صدقه مدعي الدين أن الدين كان بحكم الكفالة عن فلان الا أنه أنكر ادعاء فلان ذلك اليه فأقام المدعي عليه بينة على دعواه فهذا دفع صحيح لدعوى المدعي وكذا لو قال المدعي عليه في هذه الصورة أخر حتى أبوك عن الكفالة في حياته أو قال أن رجعتي عن الكفالة بعد موت أبيك وأقام بينة على ما ادعى تندفع دعوى المدعي كذا في المحيط \* ادعى على غيره أنه كان لابي عليك كذا وكذا مات أبي قبل أن يقبض شيئاً من ذلك وصار جميع ذلك ميراثاً لي من جهة أبي لما لي لا وارث لابي غيري فقال المدعي عليه في دفع دعواه ان أباك قد أحال فلاناً بأك كان له على وقد قبلت الحوالة ودفعت جميع ذلك الى المحتال له وصدقه المحتال له في ذلك كله لا تندفع الخصومة عن المدعي ما لم يقم البينة على الحوالة فإذا أقام البينة على الحوالة تندفع دعوى المدعي عنه وخصومته كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر كذا ديناً مال الاجارة المقسوخة بحكم الارث عن أبيه فقال المدعي عليه في الدفع أنه أقر بأن أباه استوفى مني هذا المال وقراره بعدم موت أبيه وأقام البينة فشهد الشهود أنه أقر بأن أباه استوفى ولم يذكروا أنه أقر بعد الموت تسع كذا في الخلاصة \* ادعى في تركه امرأته ميراثاً وقال كانت امرأته لي يوم موتها فبهرن الورثة أن الزوج قال لو كانت المرأة المتوفاة امرأتى لورثت منها يصح الدفع ولو قالوا كان طلقها لا يصح الدفع لاحتمال أن يكون رجلاً ماويه لا تنقطع الزوجية في تركه كذا في الوجيز للكردي وهكذا في الخلاصة \* امرأة ادعت المهر المسمى على زوجها وقال الزوج في الدفع انه أقرت ان النكاح كان بغير المهر فالدفع صحيح كذا في الخلاصة \* ادعى رجل داراً في يد امرأة أبيه أمه تركه أبيه وقالت المرأة هذه الدار تركه أبيك الا أن القاضي باعها مني بعمري وأنت صغير كان ذلك دفعا لدعوى المدعي وهو الابن لو ثبت ذلك بالبينة كذا في المحيط \* رجل مات وترك مالا وبتنا فقام رجل البينة أنه كان عبده فاعتقه وأن ولده له وأقامت البينة أنه كان سر

بقدرها واحد الصلوة واحدة اصبع واحد على الجهة وللزيادة قدرها وللتلاوة الاصبغ على الجهة الاصل واللسان والسلام بتحويل الوجه عينا وشمالاً \* وان لم يعلم كم على امامه صلى أربعاً ودفع في كل ركعة احتياطاً \* أحدث فاقتدى به رجل قبل خروجه من المسجد صح واليه أشار محمد رحمه الله تعالى فان سبقه الحدث فتأخر و قدم من جاءه استند فقدم وكبر بنسبة صلاة الامام جاز وصار كأنه قدم المسبوق \* استخلف من خارج المسجد والصفوف متصلة فسدت صلاة القوم عند الامامين وفي صلاة الامام روايتان

والاصح التساد \* استخلف في المسجد واستخلف الخليفة غيره قال القاضي ان كان الاول في المسجد ولم يأخذ الخليفة الاول مكانه جاز ويجعل كان الاول استخلفه والا لا يجوز \* الامام قدم رجلا والقوم آخر فالخليفة من قدمه الامام لولايته \* وفي الفتاوى ان نوب الامامة جازت صلاة الذين اقتدوا بخليفة الامام وفسدت صلاة المقتدين بالثاني وان تقدم أحدهما ينظر ان خليفة الامام فكيف قلنا وان خليفة القوم فاقوا به ثم نوى خليفة الاول فاقته به البعض فصلاة الاولين جائزة والاخرين فاسدة فان توثأ الاول (٥٣) فجاء رجل دخل في صلاة فان لم يرجع حتى أحدث الثاني فسدت

صلاة الامام ولو أحدث  
وخرج من المسجد قبل ان  
يرجع الاول فسدت صلاة  
الاول وبني الثاني على صلاته  
ولو سبق الثاني لأحدث بعد  
ما جاء الاول انتقلت الامامة  
اليه وصحت صلاتهما ولو لم  
يحدث حتى جاء رجل واقتدى  
بالثاني قبل مجيئ الاول ثم  
أحدث وخرج من المسجد صار  
الثالث اماما حتى لو أحدث  
وخرج قبل أن يجيئ واحد  
من الاولين فسدت صلاتهما  
وصلاة الثالث تامة \* ولو  
أحدث الثالث بعد مجيئ  
أحدهما تعين الجاني للامامة  
ولا تنفسد صلاة واحد منهما  
وان أحدث الامام واقتدى  
وخرج من المسجد فصلاة  
الامام تامة ويصح ونفسد  
صلاة المقتدى \* أحدث  
واستخلف من آخر الصنف  
ان نوى الخليفة الامامة من  
ساعته صار اماما وان نوى  
بعد ما خرج الامام من المسجد  
أو خرج الاول من المسجد  
قبل ان يصل الثاني الى مكانه  
فسدت كل ما كان الامام عن  
الامام لكن ما دام في المسجد  
فكانه على مكانه فلا خلاف

الاصح ذكر في ولاء الاصل أن البيعة بينة البنت كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل مات وترك ابنتين صغيرين  
ولكل ابن قيم على حدة وفي يد أحدهما القيمين دارين عم أنهما دار الصغير الذي في ولايته ادعى عليه قيم الصغير  
الاخر أن الدار التي في يديك نصفها ملك الصغير الذي أنا قيمه بسبب أن هذه الدار كانت كلها ملكا لوالد  
الصغيرين مات وتركهما أميرا للصغيرين فادفع الى نصفها لأحفظة لأجل الصغير الذي أنا قيمه فأقام القيم  
المدعى عليه بينة أن والد الصغيرين قد كان أقر في حال حياته أن كل هذه الدار ملك الصغير الذي في ولايته  
تندفع عنه دعوى القيم المدعى فان أقام القيم المدعى بينة لدفع دعوى القيم المدعى عليه وقال انك ادعيت  
قبل هذا نصف هذه الدار لأجل الصغير الذي في ولايتك ارباعين أبيه والا تدينى كلها للصغير الذي في  
ولايتك بجهة أخرى اندفعت دعوى القيم المدعى عليه لكان التناقص كذا في الذخيرة \* سئل نجم الدين  
النسفي رحمه الله تعالى عن ادعى ميراث ميت لعصوبة بنوة المم وأقام البيعة على النسب بذكر الاسامي الى  
الجد فأقام منكر هذا النسب والميراث بينة أن جد الميت فلان وهو غير ما أثبتته المدعى بل تندفع بهذا  
دعوى المدعى وبينته قال ان وقع القضاء بينة المدعى فالقضاء ماض ولا تبطل بينة المدعى به فلا تندفع  
دعواه وان لم يقع القضاء بينة المدعى فالقاضي لا يقضي بأحدى البيعتين لكان التعارض كذا في المحيط  
\* ولو ادعى ميراثا عن رجل وذكر أنه ابن عم الميت لآبائه وذكر الاسامي الى الجد الاعلى فأقام المدعى عليه  
بينة أن أباه المدعى هذا كان يقول في حياته أنا أخو فلان لآبائه لا بآبائه لا تقبل بينة المدعى عليه الا اذا أقام  
المدعى عليه البيعة أن قاضيا قضى بثبت نسب أمه من فلان آخر غير الذي ادعاه المدعى كذا في فتاوى  
قاضيخان \* رجل ادعى على آخر دارا بالارث من أبيه فاصطالحا على مال مقدّم ادعى المدعى عليه أن بائعي  
اشترى الثلث من أبيك لا تسمع كذا في الخلاصة \* ادعى كرماني يد رجل ميراثا عن جده أبي أمه وقال أنا محمد  
واسم أمي حرة وأبوه محمد بن الحر بن سادع فأقام المدعى عليه بينة أن المدعى كان زعم قبل هذا أن ابن  
عائشة بنت علي بن الحسين كان شمر الاسلام الا وزحني رحمه الله تعالى يبقى في جنس هذه بأنه لا تندفع  
دعوى المدعى ولا تقبل بينة المدعى عليه على ما ادعاه وتابعه في ذلك بعض الشايخ في زمانه وبه كان يفتي  
ظهر الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وهو الصواب عندنا هكذا في الفصول العبادية والمحيط والذخيرة \* وعلى  
هذا اذا ادعى رجل أنه كان لابي علي بن القاسم بن محمد عليك كذا وكذا من المال وأنه مات قبل استيفاء شيء  
من ذلك وصار ما كان له عليك ميراثا لي وقال المدعى عليه أنه مبطل في هذه الدعوى لأنه زعم أن ولدا القاسم  
محمد وولد القاسم أحمد لا يكون هذا دفع دعوى المدعى على ما هو اختيار شمس الاسلام وبعض مشايخ زمانه  
فلا تقبل بينة المدعى عليه في ذلك والمسئلة كانت واقعة الفتوى كذا في المحيط \* ادعى على أخيه شركة في دار  
في يده بحق الميراث عن أبيه وأنكر المدعى عليه دعواه وقال لم يكن لابي في هذه الدار حق ثم ادعى المدعى  
عليه أنه كان اشترى هذه الدار من أبيه أو ادعى أن أباه قد أقر له بها فدعواه صحيحة وبينته سموعة وان قال لم  
يكن لابي قط أو قال لم يكن لابي فيها حق قط لم تسمع دعواه الشراء من أبيه كذا في الذخيرة \* اذا ادعى دارا في  
يدي رجل ميراثا عن أبيه فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى اشترى هذه الدار في حال صغر لم يطلو  
القاضي فهذا دفع صحيح اذا ثبت ان البيع كان لتجارة الصغير أو لقضاء دين الميت كذا في المحيط \* ادعى  
دارا فقال المدعى عليه اشترى هذه الدار من وصيكم في حال صغر لم يطلو بكم ولا بيمين الوصي أو قال ان فلانا

\* (الخامس عشر في الامامة والاقتداء) \* استويا في السن فأصبحهم وجهوا وأنسبهم أولى اذا كانا في الصلاح والفقهاء سواء وان أحدهما  
أقرنا تقدم أهل المسجد آخر أساؤا ولا ثم وكذا في القضاء والوالي من يصلح لها اذا لم يوثق في محله وأم في محله أخرى في رمضان خرج من محله  
قبل وقت له شاء لا ولو بعده كره كمن أراد السفر بعد دخول وقت الجمعة \* أقام المؤذن فقدم من في المسجد رجلا ومن في خارجه آخر فن  
سبق بالشروع لا كراهة فيهم \* اختار بعض القوم رجلا وبعض آخر فالعبرة لا أكثر \* أم قوم ما وهم له كارهون ان كان لفساد فيه ولا نهم

أحق بالامامة كره ودخل تحت الوهيد وان كان أحق لا يكره \* ثم مدته ثم ادعى التجسس فيها لا يقبل لان الصلاة دليل على الاسلام ويجوز على الاسلام لاقراره بالارتداد ويضرب اليها وصلاته القوم تامة \* ولو قال كنت بعد ثانی المدة أو كان على ثوبی فذران ما جئنا لا يقبل وان غيره أو احتمل انه قال تورعا أو عادوا وصلاتهم \* (نوع) \* اقتداء المتوضى بالمتم على الخلاف لكن في الجنازة يجوز انفاها شرعا في نفل وانفسدها واقتدى أحدهما بالآخر (٥٤) في القضاء لا يجوز لاختلاف السبب وكذا اقتداء الناذر بالناذر لا يجوز ولهذا كره

الاقتداء في صلاة الرغائب وصلاة البراءة وإليه القدر ولو بعد النذر الا اذا قال نذرت كذا ركعة ثم هذا الامام بالجاعة لعدم امكان الخروج عن العهدة الا بالجاعة ولا ينبغي ان يتكافل التزام ما لم يكن في الصدر الاول هذا التكافل لا قامة امر مكروه وهو أداء النفل بالجاعة على سبيل التداعي فلو ترك أمثال هذه الصلاة ترك ليعلم الناس أنه ليس من الشعار حسن والدليل عليه ما قال الأئمة ان صوم الاربعين يكره مع ان صوم مطلق الاربعين مذكور في القرآن وأما دعاء الاستفتاح فلو لا ما فيه من اطلاقه على الله تعالى باهر تاج بانفاج يامن علا فاستعلى والشهادة على شعبا وأرميا بالنبوة فكان دعاء مباهلكن الكلام فيه كالسكلام في التوفيق بالدعاء خارج الصلاة انه يذهب رقة القلب نعم ان تبرك بالمقول المقبول حسن وبعض هذه اللطائف من الامام المحبوبي امامة المقتصد للاصحاح ان خروج الدم يجوز امامة الاحد للقيام قال الامام الفقيه أبوالميث لا يجوز أما

باع منى هذه الدار باطلاق القاضي في حال صغر لم يستم القاضي هل تسمع وهل يكون دفعه فيه اختلاف المشايخ ولو سمى الوصى والقاضي جاز بالاتفاق كذا في الفصول العمادية \* اذا قال المدعى في دعوى الميراث لا وارث له غيري فقال المدعى عليه في دفع دعواه انك أخا أو أختا وقد قلت لا وارث له غيري حكى فتوى القاضي الامام شمس الاسلام الاوزجندى رحمه الله تعالى ان المدعى لو أقر بذلك قبل الدعوى والشهادة جميعا وأما لو أرا المدعى عليه اثباته بالبينة لا تسمع بينته وفي كتاب الجنائيات أنه تسمع كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى رشيد الدين ادعى دار امير ثمان ابنه وأقام بينته وأقام المدعى عليه بينته ان ابنا أقر حال حياته أنها ملكي يسمع هذا الدفع فلو أقام المدعى بينته أنك أقررت أن هذه الدار ملك أبي وحقه بتقبل هذا الدفع أيضا وقد تعارض الدفعان فتقبل بينة الارث بلا عارض فلو ان المدعى عليه ذكر التاريخ في اقرار المورث والمدعى لم يذكر التاريخ في اقرار المدعى عليه تقبل بينة المدعى كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى محدودا في يد رجل ميراث ثمان ابنه ولاخيه الغائب فلان فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى ان مورثك فلان قد أقر في حال حياته أن هذا المحدود ملكي فقد قبل هذا دفع وهو الاصح هكذا في الذخيرة \* وان حضر الاخ الغائب وادعى في دعوى المدعى عليه الدفع على أخيه وقال ان المدعى عليه أقر بعد موت أبنائه أن هذا المحدود تركه أبنائه فادفع المدعى عليه ولو كان المدعى عليه من الابتداء لم يتدع اقرار المورث يكون المحدود ملكا له انما ادعى اقرار وارث المدعى يكون المحدود ملكا للمدعى عليه فالجواب فيه على الخلاف أيضا على قول بعض المشايخ هذا دفع وعلى قول بعضهم يجب أن تكون المسئلة على التفصيل ان قال انك أقررت بكون المحدود ملكي وأنا صدقتك به دفع وان لم يقل وأنا صدقتك لم يصح وان حضر الاخ الغائب وادعى أن المدعى عليه قد أقر بعد موت أبنائه أن هذا المحدود تركه أبنائه لا يسمع منه هذا الدفع هكذا في المحيط \* ادعت امرأة أنها ابنة هذا الميت وأن في تركته كذا وكذا فتسال ورثة الميت أنت مبطله في هذه الدعوى لما أنك قد أقررت بعد وفاة هذا الميت وقلت (١) (بندة ابن سرده بدم وي مرا آزاد کرده است) لا يصح هذا الدفع كذا في الذخيرة \* رجل ادعى ضيعة في يد رجل أنك اشتريتها مني وكنت مكرها على البيع والتسليم وأقام على ذلك بينة وأراد استرداد الضيعة فقال المدعى عليه كان الامر كما قلت الا أن بعد ما زال الاكرام بعثت هذا البيع مني بكذا عن طوع ورضا وأقام على ذلك بينة فالقاضي يقضى بينة المدعى عليه وتندفع دعوى المدعى حتى لا يكون للبائع حق الاسترداد كذا في المحيط \* رجل ادعى على آخر ضيعة بسبب الشرا منه وقال في آخره وهكذا أقر المدعى عليه بالبيع منه وأقام المدعى عليه البينة أنه كان مكرها في الاقرار بالبيع لا يصح الدفع كذا في الخلاصة \* وبه كان يقضى الامام ظهر الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وكان يقول يحتمل أنه كان طائعا في البيع مكرها في الاقرار والاقراء بالبيع مكرها لا يوجب خلافا في البيع طائعا حتى لو أقام البينة على كونه مكرها في البيع والاقراء جميعا كان الدفع صحيحا كذا في المحيط \* اذا ادعى الاكرام على البيع والتسليم فقال المشتري في دفع دعواه أنك أخذت الثمن مني طائعا أو ادعى الاكرام على الهبة فقال الموهوب له في دفع دعواه أنك أخذت عوض هبتك مني طائعا فادفع

(١) أنا كنت جارية هذا الميت فاعتقني

في حق نفسه ان بالغت حدوبته الركوع ينخفض للركوع قليلا ليحصل الفرق بين القيام والركوع \* وفي كل مقام لا يصح الاقتداء به ان حكم بكفره كالشبهه والجسم لكنه يكره ولا يقتدى خلف من ينكر الشفاعة أو الكرام الكائين أو عذاب القبر ومنكر الرؤية لانه كافر الا اذا قال لا يرى لعظمته وجلاله وفي النصاب اذا أنكر عذاب القبر أو قال بتخليد الناس فهو مبتدع يصلي خلفه ويخط الامام

شمس الأئمة الكردي يمنع من الصلاة خلف المتكلم والمتأخر صاحب الأهواء وكذا روى عن الإمام الثاني أيضاً وتأويله ان لا يكون غرضه اظهار الحق وقد ذكرنا في مناقب الامام بوجوه \* ويكره الاقتداء بمن عرف بالكلية باءام القاسق يوم الجمعة ولم يكن ممنعه قال بعضهم يقتدى به ولا تترك الجمعة بامامته وفيه اثر ابن عمر رضي الله عنهم ما وفي غير هاله ان يتحول الى مسجد آخر والمصلح خلف مبتدع أو فاسق ينال ثواب الجماعة لكن لا كن صلى خلفتني \* الاقتداء بعد قوله السلام قبل قوله عليكم لا يصح (٥٥) \* (نوع في المانع) \* بينه وبين

الامام حائض صح الاقتداء ان كان صغيراً ذليلاً وان كان كبيراً وله باب أو ثقب كبير يمكن الوصول الى الامام ولا يخفى حال الامام بسماع أو رؤية صح عند الكل فلو كان الثقب صغيراً لا يمكن الوصول اليه ولكنه لا يخفى حال الامام اختلوا في الصحة وعول على اشتباه حال الامام وعدمه في مثل هذا المقام \* ولو اقتضى به من شطح المسجد ان كان للسطح باب ولا يخفى حاله جاز في قول الكل وان كان لا يخفى عليه حاله لكن ليس له ذلك الباب صح على اختيار الحلواني وعلى هذا الواقف في المئذنة وكذا لو قام على الجدار الذي بين داره والمسجد ولا يخفى حال امامه وان قام على سطح داره ولا يخفى حال الامام لا يصح لكثرة الخل واختلاف الامكنة من كل وجه بخلاف البيت فانه لا يتخلل الا الحائط وباتصال الصفوف صار كقام واحد والنهر اذا كان بين الامام والمقتدى ان كبيراً يجزى به السفن والزورق يمنع الاقتداء وان صغيراً لا يجزى به الزورق

صح هكذا في الذخيرة \* وفي مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عطاء بن حرة السعدي رحمه الله تعالى عن رجل أنبت على رجل بالبينة أنه أقبله بكذا طائفاً وأقام المدعى عليه في دفع ذلك بيعة أن اقراره ذلك كان باكره هل يكون ذلك دفعاً للبينة المدعى قال نعم وبينة الاكره الأولى بالقبول كذا في المحيط \* رجل ادعى على آخر ديناً ثم قال وهكذا أقرف فقال المدعى عليه كنت مكرهاً في الاقرار صح الدفع ولا يشترط ذكر اسم المكره ونسبه كذا في الخلاصة \* لو ادعى الاقرار طائفاً أقام المدعى عليه البينة أنه كان ذلك الاقرار لهذا التاريخ عن اكره فالبينة بيعة المدعى عليه وان لم يؤرخا وأرخا على التفاوت فالبينة للمدعى كذا في التتارخانة ناقلاً عن الناصري \* رجل ادعى على آخر ألف درهم بسبب الكفالة عن فلان بامر أو بغير امر فباعه الاصيل وقال في الدفع هذا المال غير واجب علي وكنت مكرهاً في الاقرار لا يسمع هذا الدفع أم لو ادعى الكفيل أن الاصيل ادعى هذا المال أو أبراء المدعى صح كذا في الخلاصة \* كفل عن آخر بألف بدينهم أقام الكفيل البيعة أن الالف التي ادعاه على المكفول عنه ممن خرم يقبل ذلك من الكفيل وان أقام البينة على اقرار المكفول له بذلك والمكفول له يجحد ذلك لا تقبل بيئته ولو أراد أن يحلف الطالب لا يلتفت اليه ولو كان الكفيل أذى المال وأراد أن يرجع على المكفول عنه والطالب غائب فقال المكفول عنه كان المال قساراً أو عن خراج أو مئة أو ما أشبه ذلك وأراد أن يقيم البيعة على الكفيل لا تقبل بيئته ويؤمر بأداء المال الى الكفيل ويقال له طالب خصه بك وخصه فان حضر الطالب قبل أن يأخذ المال من الكفيل فأقر الطالب عند القاضي أن المال كان ممن خراج أو ما أشبه ذلك برى الاصيل والكفيل جميعاً كذا في الفصول العبادية \* اذا قال المدعى عليه في دعوى الدين أنا أجي بالدفع فقال له القاضي الدفع يكون بالابراء أو بالابناء فأيهم ما تدعى قال كليهما هل يكون هذا تناقضاً حكى عن الشيخ الامام نجهم الدين النسفي أنه قال لا يكون تناقضاً ذافقاً وبين وجه التوفيق ووجه التوفيق أن يقول أو قيت بعضه وأبرأتني عن بعضه أو يقول أو قيت الكل فحججني فتشفعت اليه فأبرأتني أو يقول كان أبرأتني ثم جحد الابراء أو قيت وقيل لا يكون تناقضاً ولا يبطل دعواه وان لم يوفق كذا في الذخيرة \* اذا ادعت المهر المسمى على ورثة زوجها وأقامت على ذلك بيعة وقالت الورثة في دفع دعواها انك كنت قد أقررت أن النكاح كان بغير تسمية وأن الواجب مهر المثل والآن تدعى المسمى وبينهما تناقض فقد قيل انه ليس بدفع وهو الاصح هكذا في المحيط \* وفي فتاوى رشيد الدين ادعت المهر على ورثة زوجها وادعت الورثة الخلع بعد انكار أصل النكاح لا يسمع كذا في الفصول العبادية \* رجل ادعى على آخر ألف درهم فقال المدعى عليه ما كان لك علي شيء قط أو ليس لك علي شيء قط فأقام المدعى البيعة على المال فادعى المدعى عليه الابراء أو الابراء تسمع فلو أقام البينة ثبت ولو قال ما كان لك علي شيء قط ولا أعرفك قط وباقي المسئلة على حاله لا يسمع الدفع وروى القندوري عن أحمد بن إسماعيل أنه يسمع كذا في الخلاصة \* ادعى على غيره ديناً فأنكر المدعى عليه ذلك فأقام المدعى بيعة على أنك استهملتني بهذا المال منذ عشرة أيام وذلك اقرار منك بهذا المال عليك وقال المدعى عليه في دفع دعواه أنك أبرأتني عن هذا المال منذ عشرين يوماً وأقام على ذلك بيعة فهذا لا يكون دفعاً كذا في المحيط \* ادعى على آخر عشرة دنانير فقال المدعى عليه في الدفع انه قال (٢) (مراجرة ديوار خروا ساني نيسبت) لا يسمع

(٢) ليس لي غير ثلاثة دنانير

لا \* قام الامام على الطريق واصطفوا خلفه عليه ان لم يكن بين الامام وبينهم قدر عمر الجملة طازت والا لا وكذا بين كل صفين الى آخر الصفوف \* والمانع من الاقتداء في الغلاة فاصل يسع فيه صفان والفاصل في مصلي العبدوان كثر لا يمنع واختلاف في اتخاذ الصلاة بالحنافة وفي النوازل جعله كالسجد والمسجد وان كبر الفاصل فيه لا يمنع الا في الجامع القديم بخوارزم فان ربه كان يحتوي على أربعة آلاف اسطوانة كذا ذكره الشيخ مظهر الدين العباسي في تاريخ خوارزم وجامع القدس الشريف اعني ما يشتمل على المساجد الثلاثة الاقصى والصخرة والبيضاء

\*(نوع)\* صلى خلف امام وهو يظن انه خليفة فاقنتدى به فاذا هو غير مجوز وان نوى حين كبر للاقتداء بالخليفة لا لان في الاول اقتدى بالامام مطلقا وفي الثاني اقتدى بالخليفة ولو قال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ أو على العكس لا يجوز وقيل يجوز لان العبرة في الاشارة بالمشار اليه لا بالصفة \* ولو قال ان كان في العشاء اقتديت به فيها وان كان في التراويح اقتديت به فيها فاذا هو في التراويح صحيح \* ظن انه في الظهر فقال نويت الاقتداء به في صلاته فاذا هو في (٥٦) العصر صار شارعا في العصر صلى مع الامام ركعة ثم نوى الانفراد في الباقي أو نوى ان يؤم امامه

في الباقي وأتم على ما نوى الا انه كان يركع بعد ركوع الامام ويسجد بعد سجوده قال الامام رضي الله عنه صلاتهم تاممة ولا يشبه هذا ان يأتي بعض المقتدين \* رجلا ن يصلين في موضع ونوى كل منهما ان يؤم صاحبه فصليا كذلك لا يجوز ولو نوى كل الاقتداء بصاحبه لا \*(نوع فيما يكره وما لا يكره)\* الاقتداء في الوتر خارج رمضان يكره والقصد دوري على انه لا يكره واصله التطوع بالجماعة سبيل التداخي \* تكرار الجماعة يكره الا اذا كان المسجد على قارعة الطريق وعن الامام رضي الله عنه اذا كانوا ثلاثة لا ولوا كثر يكره وعن الثاني اذا لم يكن على الهيئة الاولى لا يكره ولا في فكره وهو الصحيح وبالعذول عن الحشراب تختلف الهيئة فيما روي عن الثاني \* فاتمه جماعة صلى باهله في بيته ولومع صبي يعقل نال فضلها ولو لم يكن له أهل صلى وحده ما اذا ن واقامة وحكمه حكم المنفرد في التجميع والتحميد \* ولو صلى في بيت رجل يوم باذن من له السكنى

هذا الدفع كذا في الخلاصة \* رجل ادعى على آخر مائة درهم فقال المدعي عليه دفعت اليك منها خمسين درهما وانكر المدعي قبض ذلك منه فأقام المدعي عليه البينة أنه دفع الى المدعي خمسين درهما فانه لا يكون دفعهما لم يشهدوا أنه دفع اليه أو قضى هذا الخمين الذي يدعى كذا في جواهر الفتاوى \* اذا قال المدعي عليه ان ما ادعى على مال القسار أو عن الخمر يسمع ولو أقام البينة تقبل كذا في الخلاصة \* ادعى على غيره كذا كذا دينار أو دراهم فادعى المدعي عليه الايقاع وجاء بشه وشهدوا أن المدعي عليه دفع هذا المال كذا كذا درهما من الدراهم ولكن لا ندري بأي جهة دفع هل يقبل القاضى هذه الشهادة وهل تندفع بها دعوى المدعي عن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أنه يقبل وتندفع به ادعوى المدعي وهو الاشبه والا فرب الى الصواب هكذا في المحيط \* رجل ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعي عليه قد قضيت في سوق سمرقند ووطول البينة فقال لا بينة لي على ذلك ثم قال بعد ذلك قد قضيت في قرية كذا أو أقام البينة على ذلك تقبل بيئته كذا في فتاوى قاضيان \* رجل ادعى على رجل مالا وقال المدعي عليه قد قضيت في دفع دعوى المدعي انه أبرأني عن هذه الدعوى وأقام على ذلك بيئته فادعى ثانيا ان المدعي عليه قد كان أقرب بالمال بعد ابرأني اياه هل يصح دفع الدفع قيل ان قال المدعي عليه أبرأني عن هذه الدعوى وقبلت الابراء أو قال صدقته في ذلك لا يصح منه دفع الدفع يعني دعوى الاقرار وان لم يكن قال قبلت الابراء يصح منه دفع الدفع كذا في الظهيرية \* برهن عليه أنه دفع اليه عشرة فقال دفعته الى فلان فندفعت يصح الدفع كذا في الوجيز لا يكره \* ادعى على آخر خمسين دينارا فقال المدعي عليه في الدفع ان المدعي قد قرأه دفع اليه العدا لي بكل دينار خمسين ولكن أخذت الخط بالدنانير يصح الدفع وكذلك لو قال انك أبرأني عن الدعاوى كلها في سنة كذا يصح الدفع كذا في المحيط \* ادعى دينافي تركة فقال الوارث لي بخلاف تركة فبرهن المدعي ان عينا من الاعيان التي في يده من التركة فبرهن أن أباه باعه من رجل غائب يندفع وان لم يذكر اسم المشتري ونسبه كذا في الوجيز لا يكره \* رجل ادعى دينافي تركة ميت وأقام البينة ثم ان وارثا آخر غاب والذي أقيمت عليه البينة صالح المدعي على بعض ما ادعى بان ادعى مائة دينار والصلي على عشرين فلما طالبه ببذل الصلي أتى بالدفع فقال أنا أقيم البينة أن مورثي أو قال هذا المال ودعوا باطل فلم يقع صحيحا ان كان مدعي الايقاع غير المصالح يسمع الدفع أم لا أو ادها المصالح أن يقيم البينة على هذا الدفع لا يسمع كذا في الخلاصة \* رجل أحضر وصي الميت وادعى أن له على الميت خمسين درهما وكان الميت أقرب له بخمسين درهما في حال حياته دينالا زامافا قام وصي الميت بيئته أن المدعي قد قرأ له على الميت هذا الخمسين لانه كان باع منه مائة درهم له على ثالث قالوا تقبل بيئته الوصي ويكون ذلك دفع البيئته المدعي كذا في فتاوى قاضيان \* رجل ادعى على غيره أن أبك أصلي بثلاث ماله وأنكر المدعي عليه الوصية فأقام المدعي بيئته على دعواه فقال المدعي عليه في دفع دعواه ان أبي قد كان رجوع عن هذه الوصية في حياته أو قال ان أبي قال في حياته رجعت عن كل وصية أو وصيت بها قبل يسمع وهو الصحيح وكذلك لو أقام البيئته على أن الاب بعد الوصية في حياته كان هذا دفعا على ما ذكره في المبسوط وما ذكر في الجامع أن جهود الوصية لا يكون رجوعا قبل في المسئلة روايتان وقيل ما ذكر في الجامع قياس وما ذكر في المبسوط استحسان هكذا في المحيط \* ادعى في تركة ميت وصية لابنه الصغير بثلاث ماله وأقام البينة على ورثة الميت وقضى القاضي بالوصية لابنه ثم ان الورثة أقاموا

\* سمع حسن انسان فاراد تطويل قراءة أو ركوع قال أبو حنيفة البخاري اخشى أمر اعظمها وقال أبو مطيع لا بأس ان الدنيا يزيد في الركوع ليدرك الركعة ويؤجر وقيل ان عرف الجاني كره والا لا وهو تأويل المروي آتفا وقال الشعبي قدر تسعة أو تسعيتين ولا خلاف انه اذا نقل على القوم لا يفعل وهذا اذا اراد به حق القوم فان اراد به التقرب اليه تعالى لا يكره وفاقا وفي كل فرض بعده نقل فالأفضل أن يسرع القيام الى النفل بيئته أو يسره أو يتأخر أو يرجع الى بيته مقتديا كان أو اماما أو مصليا وحده وان مكث في مكانه يدعو



وينقل جاز والاول اولى تكثير الشهود وقيل يتأخر الامام ويتقدم المقتدى لخالف حالة النذل الفرض ويستحب للامام في صلاة  
لا نفل بعدها ان يحرف بوجهه الى القوم الى غير القبلة وهو ما يجزأ من اثار المصلي اذ لم يكن بجذائه مسبوق فان كان انحرف لآلى وجهه المصلي  
والصيف للرجال والشتاء اسواء في الصحيح \* واذا كان الامام والقوم في المسجد الاحب قيام الكل عند قول المؤذن حتى على الفلاح عند الكل  
وان اقام الامام في المسجد لا يقومون قبل فراغه من الاقامة وان خارج المسجد (٥٧) فكلما جاوز صفاهما وفي الاصح وان

دخل من القدام قاموا كما  
رأوا الامام والاصح انه  
يسرع اذا فرغ المؤذن من  
قد قامت الصلاة \* صلى  
خلف الصفوف منفردا  
مختاراً بالضرورة كره وينبغي  
ان يجذب واحداً من الصف  
في المسجد أو الصغراء ثم يكبر  
ولو كبر خلف الصف لم يلق  
به كره قال الفقيه أبو جعفر  
هذا اذا كان في الصف  
فرجة والافلا كراهة  
\* (نوع) \* عن الثاني  
صلى المغرب ثم دخل فيه  
ثم اقام الامام ثم أربعاً \* ولو  
ترك الامام القراءة في الثالثة  
قرأ المقتدى وان لم يقرأ جاز  
أيضاً التبعية الامام \* شرع في  
الرابع قبل الظهر وأقيمت  
كان الامام النسبي يفتي  
أو لا بالاعتام فلما وجد عن  
الامام رضى الله تعالى عنه  
رواية انه يقطع على رأس  
الركعتين أفتى به \* رفع رأسه  
من الركوع أو السجود  
قبل الامام عادل نزول الخالفة  
بالموافقة \* وكره أداء السنة  
مختلطاً حال اشتغال القوم  
بالنريضة لانه مخالف  
للجماعة عياناً \* رفع الامام  
رأسه قبل ان يسبح المقتدى  
في الركوع والسجود تابع

البينة على المدعى بطريق الدفع أنه قد كان أقر قبل الحكم أن على الميت ديناً مستغرقاً لتركته كان هذا دفعاً  
صحيحاً ويطلب حكم القسائي وسجله كذا في الذخيرة \* زجل أوصى لابن ابنه بثلاث مالا وأحدهما صغير  
والآخر كبير وأبوهما حتى ثم مات الموصى فادعى ابوا الصغير على وارث الموصى لاجل ابنه الصغير الوصية من  
جهة الميت وادعى الكبير لنفسه الوصية من جهة الميت وأنكر الوارث وصيتهما وقال في دفع دعواه أن  
هذا الكبير قد أقر بعد موت الميت أن الميت ما أوصى لى بشئ وكذلك أبوا الصغير أن الميت ما أوصى لابنه  
الصغير بشئ هل يكون هذا دفعاً قيل هذا ليس بدفع أصلاً وهو الاظهر والاشبه بالفقه كذا في المحيط \* اذا  
ادعى النتاج في دابة فمقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى أنك مبطل في هذه الدعوى لما أنك أقرت أنك  
اشتريت هذه الدابة من فلان فهذا دفع لدعوى المدعى كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر أنه اسـتـأجر  
من فلان محمداً اجازة طويلة وقبضه وبين حدوده وأجره من المدعى عليه مقاطعة به بد القبض وذ كر  
الشرايط وطلب منه مال الاجارة قال المستأجر المقاطع في الدفع أنا اشتريت هذا المحمداً من الآخر ونفذ  
البيع عضى المدة وسقط الاجر لا يصح هذا الدفع بغيبة الآخر وهو المختار هكذا في الخلاصة \* وفي دعوى  
الكرم لو أقام المدعى عليه بينة أن المدعى أجر نفسه منى ليعمل في الكرم يكون دفعاً ويكون اقراراً من المدعى  
أنه ليس ملكه وكذا لو أقام بينة أن المدعى استأجر منى هذه الدار وأخذ هذه الارض من راعية وأقام بينة  
أنه قال لى (٢) (ابن خنجر رابع اجارته تايكريم) أو أنه قال (٣) (ابن زر رابع برز كرى ده) يكون دفعاً  
ويكون اقراراً أنه لا ملك للمدعى فيه كذا في الفصول العادبة \* ذكر ابن سماعة رجل ادعى على رجل أنه  
أخذ منه مالا وهو كذا وكذا ووصفه بأمر يعرف فأقام المدعى عليه بينة أن المدعى قد أقر أن هذا المال  
المسمى المفسر أخذ منه فلان آخر والمدعى ينكر فليس هذا باباطال لدعوى المدعى ولا كذاب لبينة ولو أن  
المدعى عليه أقام البينة أن هذا المدعى أقر أن فلان وكل هذا المدعى عليه أخذ منه هذا المال فلهذا باطل  
لدعوى المدعى وكذاب لبينة قالوا والمراد من مسئلة الوكيل أن لا يكون الموكل وهو المدعى عليه ذاسطاً  
أما اذا كان ذاسطاً كان الضمان فيه على الموكل وهو المدعى عليه والمراد من الوكالة المذكورة فيه الامر  
لاحقيقة الوكالة كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر أنه ضرب بطل أمته ومات بضربه فقال المدعى  
عليه في الدفع انه اخر جئت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع أمالو أقام البينة أنها أصحبت بعد الضرب  
فيصح ولو أقام البينة هذا على العصة والاخر على الموت بالضرب فبينة الصحة أولى كذا في الخلاصة  
\* ادعى على آخر أنه لكزأى ومات من لكزه وأقام على ذلك بينة وأقام الضارب بينة أن أباه قد بـع من  
لكزه وبرئ من ضربه فقد قيل هذا دفع صحيح لدعوى المدعى وقيل يجب أن يكون الجواب فيه على  
التفصيل ان كان المدعى ادعى أنه لكزه لكزه ومات من تلك الكزة وشهوده شهدوا كذلك فهذا دفع لدعوى  
المدعى وان كان ادعى أنه لكزه ومات من الكزة فهذا لا يكون دفعاً لدعوى المدعى ويقضى عليه بالضمان  
كذا في المحيط \* ادعى على آخر أنه كسر سنده العلياً فقال المدعى عليه في الدفع انه لم تكن له السن العلياً لا يسمع  
هذا الدفع كذا في الخلاصة \* واذا ادعى على رجل عينا في يده ملكاً طلقاً وأقام البينة فتناز المدعى عليه

(٢) أجر لى هذه الدار لاستها (٣) اعطى هذا الكرم من راعة

(٨ - فتاوى رابع) الامام في الصحيح \* ولو قام الى الثالثة ولم يتم المقتدى التشهد أتم وان لم يتم جاز وفي فتاوى الاصل يتم وان خاف  
فوت الركوع لان قراءة بعض التشهد لم يعرف قربة ولو سلم قبل فراغ المقتدى من الادعية سلم مع الامام لا عند محمد رحمه الله تعالى \* يخرج  
بسلام الامام فوجهه بسلام نفسه أولى \* سلم الامام قبل فراغ المقتدى من التشهد ان علم انه مكث قاعداً مدة ما يمكن قراءة التشهد صححت  
مسألة لانه لان النرض ان يقعد قدره حتى لو تركه التحيات أو لم يقرأ شيئاً أو قعد قدره يجوز ويكون تاركاً للواجب \* المقتدى اذا فرغ قبل امامه

من التشهد وسلم جاز حتى لو اعترض الفساد بطل صلاة الامام فقط \* خمسة أشياء اذا ترك الامام ترك المقتدى أيضا وتابع الفتوى اذا خاف فوت الركوع وتكبيرات العيدين والقعدة الاولى وسجدة التلاوة والسهو وأربعة أشياء اذا أتم الامام لا يتابعه المقتدى زاد في صلاته سجدة عمدا أو زاعدا على أقاويل الصحابة في تكبيرات العيد لأن سمعه من المنادى لجواز الخطأ عليه حتى قالوا بقرن المقتدى فيه الشروع بكل تكبير في العيد اذا سمع من المنادى (٥٨) أو كبر في الجنازة خسا وكذا اذا قام الى الخامسة ساهيا ونسمة أشياء اذا تركه الامام

في دفع دعوى المدعى هذا العين ملكي وقد كنت أيم المدعى اشترت هذا العين متى ثم أقلنا البيع واليوم هذا العين ملكي فاقام على ذلك بينة فهذا ليس بدفع لان المدعى ادعى الملك المطلق وفي مثل هذا البينة بينة الخارج كذا في المحيط \* رجل احضر مملوكا وادعى أنه له وأنه قد رده عنه وقال المملوك أنا عبد فلان الغائب ذكر في المتن أن العيد اذا جاء بينة على ما ذكر لم يجعل بينته وبين المدعى خصومة وان لم يقيم البينة على ذلك تسمع بينة المدعى ويقضى له فان حضر الغائب المقسر له بعد ذلك لا سبيل له على العبد الا أن يقيم البينة أن العبد له وتقبل بينته ويقضى بالعبد له على المقضى له الاول كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على رجل آخر مائة من من دهن السمسم بسبب صحيح فقال المدعى عليه في دفع دعواه انه مبطل في هذه الدعوى لاني قد كنت أعطيته عوض هذا الدهن دينار من الذهب الاجر الجيد البخاري الضرب فهو هذا ليس بدفع مالم يعلم سبب وجوب الدهن لجواز أن الدهن قد وجب بسبب السلم فاذا أخذ عوضه دينار فاقدم استبدل بالمسلم فيه واستبدل المسلم فيه قبل القبض لا يجوز وان كان الدهن مبيعا بأن اشترى بمقدار معين من الدهن فاذا أعطاه عوض ذلك من الذهب وهو قائم بعينه كان بائعا لم يبيع قبل القبض وانه لا يجوز فلا يصح الدفع أيضا كذا في المحيط \* رجل جعل امرأته يدها على أنه ان لم تصل اليها النفقة في وقت كذا فأمرها بدها في تطليقة فقال الزوج وصلت النفقة اليها وقالت في الدفع انه أقر أنه لم تصل اليها يسمع أمالو قالت انه أقر أنه لم يدفع لا يسمع كذا في الخلاصة في فتاوى النسفي رحمه الله تعالى سئل عن ادعى على آخر أنى رهنت منك كذا عين اسماء ووصفه بكذا وطلب منه احضار الرهن ليقتضى ماله عليه من الدين ويرد الرهن عليه والمدعى عليه ينكر الرهن والارتمان بجفاء المدعى بشاهدين على الرهن وجاء المدعى عليه بشاهدين شهد أن المدعى عليه اشترى هذا العين من هذا المدعى بكذا ونفقة الثمن وقبض المشتري بتسلمه فهذا دفع لدعوى المدعى ويقضى بينة صاحب البدل ان بينته اكثر اثباتا لان الشراء أكد من الرهن كذا في المحيط \* رجل أخذ دابة رجل فملك في يده فجاء الذي كانت الدابة في يده الى القاضي وادعى على الذي أخذ الدابة من يده أنه أخذها بغير حق وهلك في يده وأقام الاتخذ بينة أنى أخذتها بحق لما أن الدابة ملكي وكانت في يد صاحب اليد بغير حق فهذا دفع صحيح ولو كانت الدابة قائمة في يده لا أخذها في يده على نحو ما بينا وأقام الاتخذ بينة أنه أخذها لانه ملكها فبات بينته كذا في الذخيرة \* امرأة ادعت على زوجها أنها محرمة عليه بالطلاق الثلاث وأقامت على ذلك بينة فقال الزوج في دفع دعواه انه أقرت أنما اعتدت بعد الطلاقات الثلاث وتزوجت بزواج آخر ودخل بها وزوجها الثاني ثم طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها وهي حلال له اليوم هل يصح هذا دفعاً والصحيح أن دعوى الدفع على هذا الوجه صحيحة كذا في المحيط \* لو ادعى نكاح امرأة وأقام البينة فأقامت هي بينة على وجه الدفع أنه خالعهما فهذا دفع ان لم يوقتا أو وقت أخذهما دون الآخر وان وقتا و تاريخ الخلع أسبق فهذا ليس بدفع وبينه المرأة مردودة ولو ادعى نكاح امرأة وهي تدعى اقرار المدعى بجرمته فهذا دفع صحيح وكذا لو ادعت النكاح وادعى هو النكاح فهدا دفع ولو ادعى نكاح امرأة وادعت هي أنها منكوحه فلان الغائب فهذا ليس بدفع كذا في الفصول العبادية \* لو ادعت امرأة على رجل نكاحاً فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما أقامت المرأة البينة على النكاح أقام هو البينة على أنهما اختلفت منه تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعت النكاح

أقرب المقتدى ترك رفع اليدين في التحريم أو الشناه ان كان الامام في الغائبة وان كان في السورة لا عند محمدرجه الله تعالى خلافاً للثاني أو ترك تكبير الركوع أو السجود أو التسليم فيها أو التسليم أو قراءة التشهد أو ترك السلام أو تكبيرات التشريق \* أنى بالركوع والسجود قبل الامام في الركعات كلها قضى ركعة بلا قراءة لان الاولى بطلت وصارت الثانية قضاء عن الاولى والثالثة عن الثانية والرابعة عن الثالثة وتمت صلاته وان ركع وسجد بعده جازت صلاته وان ركع معه وسجد قبله فركعتين لان السجود الذي تقدم على الامام لم يعتد به فكانت الركعة الاولى منعقدة والثانية عنهما قضاء والرابعة عن الثالثة كذلك ولو ركع قبل الامام وسجد معه قضى أربع ركعات بلا قراءة والخامس خلافة زفر رحمه الله تعالى \* سبق في أول ركن ولحق به في آخره الامام أدركه في القيام وركع معه لكنه فاتته سجدة ثان حتى قام الامام الى الثانية وركع ركع

معه وسجد أربع سجديات سجدة ثان للاولى وسجد الركعة الثانية كلها \* رفع رأسه من الاولى قبل الامام وأطال الامام وأنكر السجدة الاولى فظن المقتدى أنه في السجدة الثانية فسجد والامام في الاولى ان نوى الاولى أو سجد الامام أو متابعه الامام بآزوان نوى الثانية والامام في الاولى فرجع الامام رأسه ونحط الى الثانية فقبل ان يضع الامام وجهه للثانية رفع المقتدى رأسه من الثانية على المقتدى اعادة تلك السجدة فان لم يعبد بطلت صلاته لانه يشارك الامام في الثانية \* (نوع في المسبوق) \* لا ينصح الاقتداء به ويصلح خليفة لانه مؤتم

بالصدق قد افلا يصلح اماما والدليل على انه كالمقتدى لزوم السهو وعاميه بسهو وامامه وان لم يحضر وقت السهو والا اذا تابع امامه في سهو السهو  
فستط عنه به لكنه في حق الاذكار كالمقتدى فيهما والخليفة قائم مقام الاول وفسدت صلاة المقتدى بالمسبوق لامن صار اماما مقرأ المقتدى  
أم لا وان نسي بكم سبق فقلد مسبوقا خرب لا لانه لا اقتداء \* أحدث الامام واستخلف من اقتدى به في هذه الحالة ولا يدري هو ولا القوم  
انه كم كان صلى ان كان الاول أحدث في القيام صلى الخليفة ركعة وقعد وتشهد ثم أتم صلاة نفسه (٥٩) والقوم لا يتابعونه فيه بل يصبرون  
الى فراغ الخليفة من صلاته

وأكثر الزوج النكاح أصلا فأقامت بينة وقضى بالنكاح ثم ادعى الزوج بعد ذلك أنه خالها هاهل تندفع  
دعوى المرأة أجاب رحمه الله تعالى لا تندفع لان الزوج منافض كذا في الفصول العبادية \* القاضي اذا  
فرض النفقة على الزوج قال الزوج انما اعلى حرام وقت الفرض لا يسمع هذا الدفع ولو ادعى الخلع على  
المهر ونفقة العدة يسمع كذا في الخلاصة \* رجل اشترى عبدا وقبضه فاستحققه انسان بالملك المطلق بالبينة  
كان له أن يرجع بالثمن على بائعه فان رجعه فقبل أن يقضى القاضي له بالثمن على بائعه أقام البائع البينة  
أنه لا يسمع دعوى البائع وان أقام البائع بينة على أنه كان اشترا من المشتري ثم باعه من المشتري أو أقام  
البائع البينة على النتائج بنظر ان أقام البينة على المشتري قبلت بينته ويطل قضاء القاضي للمستحق  
وان أقام البائع بذلك بينة على المشتري ان أقامها بعد ما قضى القاضي عليه بالثمن للمشتري لا تقبل هذه  
البينة وان أقامها بعد ما رجع المشتري على البائع ولم يقض القاضي له بالثمن قبلت بينة البائع كذا في  
فتاوى قاضيان \* اذا قرئ غير مجلس القاضي أن هذا العين ملكه بسبب الشراء من فلان ثم ادعاه عند  
القاضي ملكا مطلقا فقال المدعى عليه للقاضي في دفع دعواه أنه أقر مرة أن هذا العين ملكه بسبب الشراء  
من فلان فهذا دفع صحيح لو أثبت ذلك عند القاضي بالبينة تندفع دعوى المدعى كذا في المحيط \* رجل  
ادعى عينا في يدي انسان عند القاضي ملكا بسبب لم يمكنه اثباته فباع المدعى عليه ذلك العين من رجل وسلمه  
اليه ومضى على ذلك زمان ثم ان المدعى ادعى ذلك العين على المشتري عند ذلك القاضي أو قاض آخر ملكا  
مطلقا فقال المشتري في دفع دعواه انه مبطل في هذه الدعوى لما أنه ادعى هذا العين على بائعي بسبب الشراء  
والآن يدعيه ملكا مطلقا فهذا دفع صحيح كذا في الذخيرة \* ادعى عينا في يدي انسان ملكا مطلقا وادعى  
المدعى عليه في دفع دعواه انه كان ادعى هذا العين قبل هذا بسبب فقال المدعى أنا ادعيه الآن  
بذلك السبب أيضا وتركت دعوى الملك المطلق تسمع دعواه نأبوا ويطل دفع المدعى عليه كذا في الفصول  
العبادية \* في دعوى الشفعة لو أقام المشتري البينة أن الملك الذي يستحق به الشفعة ملك فلان لا يسمع  
ولو أقام البينة أنه أقر أن فلان يسمع منه كذا في الخلاصة \* رجل ادعى دارا أن له وأن مورث المدعى  
عليه كان أحدث يده عليه باغير حق ثم مات وتركها في يد وارثه هذا وأقام البينة على ما ادعاه فأقام المدعى  
عليه البينة أن مورثه فلان كان اشتراها من المدعى بكذا يعبا باتا وتقاضا ثم مات مورثي فورثته ما منه فادعى  
المدعى لدفع دعوى المدعى عليه أن مورث المدعى عليه كان أقر أن البيع الذي جرى بينه وبين المدعى هذا  
كان بيع وفاء اذا رد على الثمن يجب على ردها اليه وأقام البينة على ذلك قال الشيخ الامام الاجل ظاهر  
الدين رحمه الله تعالى لا يسمع منه هذا الدفع كذا في فتاوى قاضيان \* الاستيهاب والاستيلاء لا يكونان  
اقرارا بالملك للبائع على الاصح وفي الزيادة لا يكونان اقرارا وهو الصحيح كذا في خزنة المفتين وفي زيادات  
القاضي علاء الدين الصحيح رواية الجاهل والاقسام على الاستيلاء والاستيهاب والاستيلاء والاستيحاء  
اقرار بان لا ملك له فيه باتفاق الروايات كذا في الفصول العبادية \* ادعى عينا في يد انسان أنه ملكي وقد  
أقر صاحب اليد بذلك في أقام المدعى عليه البينة أنه استوهب هذا العين مني يكون ذلك دفع الدعوى  
المدعى كذا في المحيط \* ذكر في الجامع اذا أقام المشهود عليه البينة أن المدعى شاومه بالمدعى به قبل دعواه  
اقبلت بينته وبطلت بينة المدعى لان الاستيلاء اقرار بالملك للبائع واقرار من المساوم أن لا ملك له فيما شاومه

فإذا فرغ قاموا الى صلاتهم  
وحدا \* وافق المسبوق  
الامام في سجود السهو ثم علم  
انه لم يكن عليه السهو وأشهر  
الروايتين انه تفسد صلاة  
المسبوق والامام أبو حفص  
الكبير رحمه الله تعالى انه  
لا تفسد وان لم يعلم الامام به  
لا تفسد صلاة المسبوق بلا  
خلاف \* اذا ذكر الامام  
المحدث فاقبل خروجه  
من المسجد فسدت صلاته  
وصلاة الخليفة والقوم لان  
الامام بعد لم تزل ولايته \* قام  
الامام سهوا الى الخامسة  
وتابعه المسبوق فيه ان كان  
الامام قعد في الرابعة فسدت  
صلاة المسبوق وان كان لم  
يقعد لاحتى يقيد بها سجدة  
\* قام المسبوق من التشهد ثم  
عاد الامام الى سجدة تلاوة  
ولم يوافق المسبوق فيها لكنه  
وافق في القعدة التي أتى بها  
الامام بعد السجدة تجوز  
صلاته وان كانت صليبة  
والمسئلة بجالها تفسد صلاة  
المسبوق بترك المتابعة في  
السجدة ولا تجوز المتابعة في  
القعدة لان الفساد في المسئلة  
الاولى لا يرتفع القعدة فان  
قعد الامام تركت القعدة في  
السجدة التلاوة في القعدة به دعوى الامام اليها تحت أفعال صلاته وجاء وان القيام وفي الصليبة لفساد بترك المتابعة في السجدة  
وارتفاض القعدة أمر زائد لا تجوز المتابعة فيها وان قيد المسبوق ركعة بسجدة ثم عاد الى السجدة أي سجدة كانت سهوا وتلاوة لا يلزم  
المسبوق العود لتسام انقراده وارتنافض كل صلاة بالفساد والارتداد لا يطل صلاة المسبوق فكذا ارتفاض بعضهم \* صلى المسافر بهم ركعة  
ثم جاء مسافرا ثم واقتدى به فحدث الاول فقدم هذا وذهب للوضوء ونوى الإقامة ونوىها الخليفة أيضا ثم جاء الاول يقتدى به فذا قعد في

الاولى قدم مسافر امدر كاسلم مع القوم ويقوم الثاني ويصلي ثلاث ركعات ويصلي الاول ركعتين بعد سلام الامام الثاني ولا يتغير فرض القوم بنية الخليفة لانه كالتقدي ولا بنية الاول ههنا لانه بعد زوال الولاية \* اذا ابتدأ المسبوق بقضاء ماسبق بذكره وقيل بفعله لانه عمل بالنسوخ والاول اقوى لسقوط الترتيب والصحيح ان المسبوق يتربص في التشهد حتى يفرغ عند سلام الامام \* المسبوق أدركه في صلاة الخاتمة أتى بالثناء وان في الجهرية في الاولين قيل يأتي به لانه (٦٠) لولم يأت به بقوته أصلاً ولا اشتغل بالثناء فاته الاستماع في البعض وقيل لا يأتي به لانه سنة

والاستماع فرض وهو الاصح وهذا دليل على انه لا يأتي بالتحية حال ما يقرأ انقرآن في المسجد اذا سمع لانه لا تحية في حق من دخل بنية الفرض فلم تكن التحية سنة والاستماع فرض فلا يترك الفرض لماليس بسنة وقيل يأتي بالثناء في حال سكات الامام بين القراءة وذكر الفقيه أبو جعفر انه اذا كان في الفتحة في الجهرية ينفي بالاتفاق وان في السورة قال الثاني على انه يأتي به وعند محمد لا \* المسبوق يقضي أول صلاته في حق القراءة وآخرها في حق التشهد حتى لو أدرك ركعة من المغرب قضى ركعتين وفصل بقعدة فيكون بثلاث قعدات وقرأ في كل فاتحة وسورة فلا ترك القراءة في احدها مفسد ولو أدرك ركعة من ذوات الأربع صلى ركعة بفاتحة وسورة وتشهد ثم صلى أخرى بفاتحة وسورة ولا يشهد ولو أدرك ركعتين قضى ركعتين بقراءة ولو ترك في احدها مفسد ولو كان الامام يقضي قراءة تركها في الشفع الاول في الشفع الاخير فادركه فيه واقتدى به يأتي بالقراءة فيما يقضي حتى لو تركها فيما يقضي فسد لانها التعمت بمحذوف الشفع الثاني عنها والمسبوق منفردياً يقضي خيراً من بنية الاقامة ولزم اقرار عليه القراءة وسجد السهول لكنه مقتضى الحرية حتى لا يصح الاقتداء به وقدمر واللاحق هو الذي أدرك أوها أوها في الباقي لنوم أو حدث أو بقي قائماً الزحام أو الطائفة الاولى في صلاة الخوف كانه خلف الامام لا يقرأ ولا يسجد للمسبوق \* المسبوق يقوم الى القضاء اذا علم فراغ الامام ولا يقوم بعد السلام ولا بعد كاي ما قبل العلم بفراغه وانما يقوم قبل فراغه بعد ما قد قدر التشهد في مسائل خاف المسبوق الماسح زوال مدته

كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ادعى المدعي التوفيق وقال كان ملكي لـ كنه قبض مني ولم يدفع الى فاستشريته منه لا يسمع هذا من المدعي كذا في خزائن المفتين \* فلو أن المدعي بعد بنية المدعي عليه على هذا الوجه أقام البينة أن صاحب اليد استام من المدعي بم اقبلت هذه البينة ويطلب الدفع الاول لان في رواية الجامع الاستيلاء اقرار بالملك للاستيلاء منه فكان المدعي بهذا الدفع مدعي اقرار صاحب اليد أنها ملك المدعي والتناقض يطل بتصديق الخصم هذا اذا أرخ كل واحد منهما ما لقراره تاريخاً فان لم يؤثر خاذلك يندفع اقراره لكل واحد منهما ما باقرار صاحبه فبقيت بنية المدعي على الملك المطلق وعلى الرواية التي جعل الاستيلاء اقراراً بأن لا ملك له فكذلك يصح هذا الدفع لان اقرار ذي اليد بان لا ملك له ولو يوجد أحد يدعي الملك لنفسه يكون اقرار بالملك للمدعي هكذا في فتاوى قاضيخان \* والاستشراء من غـ برادعي عليه في كونه اقراراً بأنه لا ملك للمدعي نظراً للاستشراء من المدعي حتى لو أقام المدعي عليه بنية أن المدعي استشري هذا العين من فلان يكون دفعاً كذا في الفصول العبادية \* استعار من رجل ثوباً ثم أقام البينة أنه لا يملك الصغير ذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالي أنه تسمع دعواه وتقبل بينته قال المؤلف وهذا على الرواية التي لم تكن الاستعارة اقراراً بالملك له وانما تكون اقراراً بان لا ملك له لـ استعير كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى بخلاف يدي رجل فقال المدعي عليه في دفع دعواه انه استشري هذا الخلف مني فهذا ليس بدفع كذا في الذخيرة \* وفي دعوى العقار اذا أنكر المدعي عليه مرة أو مرتين ثم قال ان الارض التي في يدي ليست على هذه الحدود ولا يصح منه هذا الدفع كذا في خزائن المفتين \* ادعى محدود في يدي رجل وبين حدوده وقال المدعي عليه ٣ (ان محدودك مدعي دعوى ميكنه باين محدودك منست وحق منست) فأعاد المدعي دعواه ثانياً في مجلس آخر بعين تلك الحدود فقال المدعي عليه ٣ (در حدود خطا کرده واین محدود که در دست منست باين محدود نیست که دعوى کرده) فأعاد المدعي دعواه ثانياً في مجلس آخر فقال المدعي عليه ٤ (آن محدود که تدعوى ميکنی بفلان فروخته بودی بیش از آنکه دعوى ميکردی ومن ازان فلان خریدام) هل يكون هذا دفعاً المدعي فقبل لا ينفذ كلامه الثالث بكلامه الثاني واعتبر كلامه الثاني لنقض كلامه الثالث وان لم يعتبر في حق دفع دعوى المدعي كذا في المحيط \* استعار من آخر دابة وهلككت الدابة تحت المستعير أو تكررب الدابة الاغارة وصالحه المستعير على مال جاز فان أقام المستعير بعد ذلك بنية على العارية وقال انها انقضت فتثبت بينته ويطلب الصلح وان أراد استخلاف المير على ذلك فلا ذلك وقد كرت في المشتق مسائل تدل على عدم القبول \* ومن جله ذلك رجل ادعى داراً في يدي رجل ميراثاً عن أبيه ثم اصطفاها على شيء ثم ان المدعي عليه أقام بينته انه كان اشتري هذه الدار من أبي هذا المدعي حال حياته أو أقام بينته انه كان اشتراها من فلان وفلان كان اشتراها من أبي هذا المدعي لا تقبل بينته كذا في الذخيرة \* في المشتق اذا صالح المدعي عليه في دعوى الثوب على عشرة دراهم ثم ان المدعي عليه أتى به بذلك بينته يشهدون على

٢ هذا المحدود الذي يدعيه المدعي به هذا المحدود ملكي وحق ٣ أخطأ في الحدود وهذا المحدود الذي في يدي ليس محدوداً بتلك الحدود التي ادعاه ٤ ذلك المحدود الذي تدعيه كنت أنت بعتة لفلان قبل أن تدعي وأنا اشتريته من ذلك الرجل

حتى لو تركها فيما يقضي فسد لانها التعمت بمحذوف الشفع الثاني عنها والمسبوق منفردياً يقضي خيراً من بنية الاقامة ولزم اقرار عليه القراءة وسجد السهول لكنه مقتضى الحرية حتى لا يصح الاقتداء به وقدمر واللاحق هو الذي أدرك أوها أوها في الباقي لنوم أو حدث أو بقي قائماً الزحام أو الطائفة الاولى في صلاة الخوف كانه خلف الامام لا يقرأ ولا يسجد للمسبوق \* المسبوق يقوم الى القضاء اذا علم فراغ الامام ولا يقوم بعد السلام ولا بعد كاي ما قبل العلم بفراغه وانما يقوم قبل فراغه بعد ما قد قدر التشهد في مسائل خاف المسبوق الماسح زوال مدته

أوصاحب العذر خاف خروج الوقت أو خاف المسبوق في الجمعة دخول وقت العصر أو دخول وقت الظهر في العيدين أو في الفجر طالع الشمس أو خاف أن يسببه ثم حدث له أن لا ينتظر فراغ الامام ولا يجوز له السجود وإذا كان على الامام أما إذا كان لا تنفس الصلاة بخروج الوقت يتابع وكذا إذا خاف المسبوق أن يمر الناس بين يديه لولا انتظار سلام الامام قام إلى قضاء ما سبق قبل فراغ امامه من التشهد ان قد قدر التشهد ثم قام جازوا ان قام قبل ان يعقده مقداره لا يجوز وفي التوازن ان قام قبله لكنه قرأ بعد فراغه (٦١) من التشهد قد مر ما تجوز به الصلاة جاز

والا فلا وهذا اذا كان مسبوقا  
بركعة أو ركعتين ولو بثلاث  
ركعات لا يعتد بقيام المسبوق  
قبل فراغ الامام من التشهد  
حتى اذا وجد جزء قليل من  
قيامه بعد فراغه من التشهد  
جازوا ان لم يقرأ أو الا فلا في  
المسبوق وتابع الامام في  
التشهد حتى اذا وجد في  
السلام قيل قسدت وقيل لا  
لانه وان كان مفسدا لكنه  
وجد بعد تمام الصلاة وانه  
لا يصير كالحديث العمد والقهقهة  
في هذه الحالة وبه يفتي

(السادس عشر في السهو)  
شك في القيام في الفجر انما  
الاولى أم الثانية رفضه وقعد  
قدر التشهد ثم صلى ركعتين  
بشأحة وسورة ثم أتم وسجدة  
للسهو فان شك في سجدة  
انها عن الاولى أم الثانية  
عنى فيها وان في السجدة  
الثانية لان اتمامها لازم على  
كل حال فاذا رفع رأسه من  
السجدة الثانية قعد ثم قام  
وصلى ركعة وأتم سجدة  
السهو وان شك في سجدة  
انه صلى الفجر ركعتين أو  
ثلاثا ان كان في السجدة  
الثانية فسدت صلاته وان  
في السجدة الاولى يمكن  
اصلاحها عند محمد رحمه  
الله تعالى لان تمام الماهية

اقرار المدعى بأنه لاحق له في ذلك الثوب ان شهدوا على اقراره بذلك قبل الصلح فالشهادته باطله والصلح جائز  
ولو أقام المدعى عليه البيعة على اقراره بعد الصلح بأنه لم يكن له في الثوب حق أبطلت الصلح فان كان القاضي  
قد علم بأن الرجل قد كان أقر عنده أن الثوب ليس له قبل الصلح أبطل الصلح وعلم القاضي ههنا بمنزلة الاقرار  
بعد الصلح اذا كان انما ادعاه بملك واحد بان كان قد أقر عنده القاضي بأن هذا الثوب لم يكن له قط ولم يرثه عن  
أبيه ثم جاء به ذلك فادعى أنه ورثه عن أبيه وكان ادعى بملك غير الورثة فصالحه عليه لم يطل القاضي الصلح  
بذلك الاقرار كذا في الخلاصة \* رجل ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعى عليه ما كان لك على ألف  
درهم قط وقد كنت ادعيت على هذه الألف فدفعتم أمس اليك فقال المدعى لي عليك ألف درهم وما  
قبضت منك شيئا فصالحه عن دعواه على خمسمائة درهم ثم ان المدعى عليه أقام البيعة بعد ذلك فشهدوا  
أنهم رأوا والمدعى عليه دفع الى المدعى أمس ألف درهم لا يثبت في شهادتهم لان صلحه كان افتداه عن اليمين  
ولو كان المدعى عليه قال للمدعى حين كان ادعى صدقت لك على ألف درهم الا أني قضيتكها أمس فقال المدعى  
ما قضيتني فدفع اليه ألفا فصالحه عن الألف على خمسمائة ثم ان المدعى عليه أقام البيعة فشهد الشهود  
أنه دفع اليه أمس ألف درهم جازت شهادتهم وبطل الصلح ويرجع على المدعى بما أخذ منه ثانيا لان في هذه  
الصورة لما ادعى القضاء قبل الصلح كانت اليمين على المدعى ولم يكن الصلح من المدعى افتداه عن اليمين كذا  
في فتاوى قاضيان \* الوكيل بقبض المال اذا أثبت الوكالة بالبيعة وقضى القاضي بوكالته ثم ان المطلوب  
ادعى أن الطالب قد مات قبل دعواه وايس له حق القبض فهو هذا دفع صحيح ان أقام البيعة تدفع به دعوى  
المدعى كذا في الفصول المادية \* رجل ادعى على رجل أن له فلان بن فلان كذا وأنه صبي وجعل  
القاضي فلان بن فلان وصيا لهذا الصبي وهذا الصبي في ولاية هذا القاضي ثم ان فلان بن فلان وكان  
بقبض مال الصبي هذا منك وذلك كذا وكذا وقضى القاضي بوكالة المدعى بشرائطه وقبض المدعى المال  
ثم ان هذا المدعى عليه بعد ذلك يوادى على هذا الوكيل أن هذا الصبي فلان بن فلان قد أدركه ووكاني  
بقبض ماله منك أيها الوكيل من الوصي فقال الوكيل عن الوصي بعثت المال الى الوصي هل يصدق فقد قبل  
لا يصدق كذا في المحيط \* حاثوث استحق من بدرجل بالبيعة ورجع المستحق عليه على بانه بئنه بالبيعة فأقام  
بانه بيعة بغيره وبغيره المستحق أن المستحق أقر أن هذا الحاثوث كان ملك أبي مات وتركه ميراثا لي  
لا وارث له غيري وأن أبي قال في حياته وجهته ان جميع هذا الحاثوث ملكي بسبب صحيح وأنه في يدي بكم  
الاجارة لملك له فيه وقد ثبت صدقته في هذا الاقرار ثم بعت بعد ذلك من المستحق عليه هذا وأن قضا  
القاضي للمستحق وقعد باطلا فهاذا دفع صحيح ولو ان لبائع لم يقل هذا وانما قال ان المستحق قد كان قال قبل  
دعوى الحاثوث الحاثوث التي في يد فلان ملك فلان بن فلان والآن يدعى الحاثوث لنفسه وهذا تناقض فهذا  
دفع لدعوى المدعى كذا في الأخيرة بانه العبد اذا اطلب الثمن من المشتري فقال المشتري أنك مبطل في هذه  
الدعوى لانك بعت الحرفانك خلقت وقلت ان اشتريت عبدا فهو حرم ثم اشتريت هذا العبد بعد بيعك وبعثت  
عليك وبعته معنى فهو هذا دفع صحيح لو أن بته بالبيعة وكذلك لو قال خلعت وقلت كل عبدا اشتريته فهو حرم  
اشتريت هذا العبد بعد بيعك حتى عتق عليك ثم بعت معنى وكذلك لو قال أعتقت هذا العبد قبل أن يبعه  
منى فهذا كله دفع صحيح كذا الفصل الاخير في الزيادات من غير ذلك كذا الفصل الاخير في

بالرفع عند ملا علم في مسألة من أحدث في السجدة الاولى من الخامسة التي قام اليها سابها قبل القعدة فترفع السجدة بالرفق ارتفاعها  
بالحدث فيقوم ويقعد ويسجد للسهو وشك في الفجر انما الثانية أو الثالثة تجزى فان لم يقع على شيء ان كان قائما وقعد صلى ركعة أخرى ثم قعد  
وسجد وان كان قاعدا تجزى فان وقع تحريكه على انها الثانية تجزى على صلاته وان وقع على انها الثالثة تجزى في القعدة ان وقع على عدم  
القعدة في آخر الثانية فسدت وكذا ان لم يقع تحريكه على شيء وكذا لو شك في ذوات الأربع انها الرابعة أو الخامسة ولو شك انها ثالثة أو خامسة



فعلى ما ذكرنا في الفجر ولو شك في الوتر وهو قائم انه في الثانية أو الثالثة أتم تلك الركعة وفنت فيها ثم قعد وقام وصلى ركعة أخرى وفنت فيها أيضا  
 \* في المختار المسبوق بركعتين في الوتر في رمضان يقنت مع الامام فاذا قام الى القضاء لا يقنت ثانيا وكذا لو أدركه في ركوع الثالثة لانه صار  
 مدركا للقنوت ولا عبرة للشك بعد الصلاة وكذا في القعدة قبل السلام كن شك بعد الوضوء في غسل بعض الاعضاء \* أخبر المنفرد والامام  
 بعد السلام عدل انه صلى ثلاثا كان (٦٣) عنده انه أتم فقام وان شك في الخبر انه صادق أو لا عن محمد رحمه الله تعالى انه يغسل احتياطا

موضع آخر عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن مينة المشتري لا تقبل على البائع بذلك حتى  
 لا يستر المشتري الثمن من البائع لكن يعتق العبد على المشتري لا قراره بذلك كذا في المحيط  
 (الباب السابع فيما يكون جوابا من المدعى عليه وما لا يكون)

رجل ادعى ضيعة في يدي رجل أنهما ملكه فقال المدعى عليه ٢ ( تأمل كمن ونكاه كمن ) فهذا ليس  
 بجواب ويجبره القاضي على الجواب كذا في المحيط \* وإذا قال ٣ ( به بينم ) أو قال ( مرا علم نيست )  
 أو قال لأدري أهو ملكي أم لا أو قال ٤ ( اين مدعى بحق من است وترادى حق نيست ) فالكل ليس  
 بجواب كذا في الخلاصة \* ولو قال لأدري أهو ملك هذا المدعى فهذا ليس بجواب ويجبره القاضي على  
 الجواب فان لم يجيب يجعله منكرا ويسمع البينة عليه كذا في المحيط \* وإذا قال المدعى عليه ٥ ( اين محدود  
 مرا بتوسيدى نيست ) أو قال ( بتوسليم كردنى نيست ) فعنده منهم هـ هذا جواب وهو الاصح كذا  
 في الذخيرة \* ادعى ضيعة في يدي رجلين فقالا ٦ ( دوتيرازسه تيرازين ضياع ملك ما ست ودر دست ما ست  
 وين تير ملك فلان غائب است ودر دست ما مانت است ) فهذا جواب تام ولكن لا تندفع المصومة عنهما  
 عن السهم الا آخر ما لم يبقا يئنة على الوديعة على ما عرف كذا في المحيط \* وفي دعوى العقار اذا قال هـ هذا  
 المحدود ملكي ولم يقل في يد المدعى عليه لا يلزم المدعى عليه بالجواب واذا قال هو ملكي وفي يد هذا المدعى عليه  
 فقال المدعى عليه للمدعى ٧ ( اين محدود ملك تو نيست ) فهذا على وجهين امان قال ٨ ( در دست منست  
 وملك تو نيست ) فهذا جواب وان لم يقل ( در دست منست ) فقد قيل انه جواب وهو الاشبه هكذا في الذخيرة  
 \* ادعى دارا في يدي رجل أنهما داره غصبا واليد منه فقال ذواليد ٩ ( بهلى كى اين خانه در دست منست  
 بسبب شرعى و مرا اين مدعى سپردنى نيست ) فهذا جواب تام في حق انكار الغصب غير تام في حق الملك  
 كذا في المحيط \* ادعى منزلا في يد رجل فقال المدعى عليه ١٠ ( عرصه ملك منست ) لا يكون جوابا ما لم يقل  
 ١١ ( اين عرصه منست ) وكذا اذا قال الشهود العرصه ملكه لا يكتفى ما لم يقولوا هذه العرصه ملكه كذا في  
 الوجيز لا كدرى \* رجل ادعى دارا في يدي رجل فقال المدعى عليه انهما دارى ثم قال انهما وقف فهذا جواب تام  
 تام تقبل بيئته المدعى عليه وكذلك لو قال في الابتداء هذه الدار وقف وفي يدي بحكم التولية فهذا جواب تام  
 كذا في المحيط \* وفي دعوى الدين اذا قال المدعى عليه ١٢ ( مرا بتو يحيى دادنى نيست ) فعنده منهم  
 هو جواب وهو الاشبه ولو قال في دعوى الدين ١٣ ( مرا علم نيست مرا خبر نيست ) فهذا ليس بجواب  
 هكذا في الذخيرة \* واذا قال في دعوى الدين بسبب البيع أو ما أشبهه ذلك ١٤ ( مرا اين مبلغ بدى سبب  
 دادنى نيست ) فهذا ليس بجواب قيل هكذا قيل وقد قيل هـ انكار لاصل الدين فيكون خصما في اصل

وان كان الخبر عدلين أعاد وان  
 ليس بعدل لا يلتفت الى قوله  
 ولو اختلف الامام والقوم  
 فزعم الامام التمام والقوم  
 ضده ان كان الامام على يقين  
 انه أتم لا يعيد بقولهم ولا يعيد  
 وان كان بعض القوم مع  
 الامام لا يلتفت الى من خالف  
 الامام وان كان مغفاه واحد  
 فان أخذ الامام بقول المخالف  
 واعادوا قسدي به أولئك  
 القوم يجوز لان الخالف ان  
 صدق فهو اقتداء مفترض  
 يفترض وان صدق الامام  
 فاقتهاء متطوع بمثل \* قطع  
 واحد بالثلاث وقطع آخر  
 بالتمام وشك الامام والقوم  
 ليس على الامام والقوم شيء  
 وعلى من قطع بالنقصان  
 الاعادة ولو قطع الامام بعد  
 التمام لا القوم أعاد الامام  
 ولا اعادة على الذى قطع  
 بالتمام ولو قطع واحدا من  
 القوم بالنقصان وشك الامام  
 وباقي القوم ان كان في الوقت  
 اعادوا احتياطا والا وان  
 قطع عدلان بالنقصان  
 وأخبراه به أعاد حتما واذا  
 شك الامام انه في الرابعة أو  
 الثالثة وبني على الاقل  
 وخلقه مسبوق لا يتابعه في  
 الركعة الاخيرة لاحتمال  
 الاشتغال بالثالثة قبل اكمال

٢ تأمل وانظر ٣ أرى أو قال ليس لي علم ٤ هذا مدعى بحق وليس له فيه حق ٥ محدودى هـ هذا ليس  
 محولا اليك أو قال ليس مسلماتك ٦ سهمان من ثلاثة أسهم من هذه الضيعة لنا وهى في يدنا وسهم فلان  
 الغائب وهو في يدنا أمانة ٧ هـ هذا محدود وليس بملكك ٨ في يدي وليس ملكك ٩ في يدي ١٠ كل هذه  
 الدار في يدي بسبب شرعى ولست أسلمها هـ هذا المدعى ١١ العرصه ملكي ١٢ هذه عرصتي ١٣ ليس لي  
 شيء أعطيه لك ١٤ ليس لي علم ليس لي خبر

الفرصة وانه لو جوب فساد الصلاة بل ينتظر قائما أو قاعدا حتى يفرغ الامام فاذا فرغ أتم وان تابعه فيها فسدت الحلقا الذين  
 \* ( نوع منه ) \* تذكرا انه ترك ركعا أو لما فسدت صلاته لانه قراءة فيحتمل انه ترك في ثلاث ركعات وقرا في ركعة وان فعليا يحتمل على  
 أنه ترك ركوعا فيسجد سجدة ثم يقوم ويصلى ركعة بسجدة تين ويسجد للسجود صلى صلاة يوم وليلة ثم تذكرا انه ترك القراءة في ركعة ولم يعلم أية  
 صلاة أعاد الفجر والوتر لانها يفسدان بترك القراءة في ركعة وان تذكرا انه ترك في ركعتين فالفجر والمغرب والوتر لان الكل يفسد بترك القراءة

في ركعتين وان تذكر الترك في الاربع فذوات الاربع كلها صلى العصر فتذكر ترك سجدة ولم يعلم انها منه أو من الظهر المتقدم في العصر ثم يسجد سجدة واحدة ثم يعيد الظهر ثم العصر فان لم يعد فلا شيء عليه وهذا اذا لم يقع تحريمه على شيء صلى ركعة بنية الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم في الثالثة انه في التطوع ثم في الرابعة انه في النهار فهو في الظهر صلى ركعتين ثم شك انه مقيم أو مسافر فسلم على ركعتين ثم علم انه مقيم فسد لانه سلام عدم شك انه كبر التحريم أم لا ثم قطع بخلافه مضى (٢٣) وان أدى ركعاً وذكر القاضي شك انه تكبيرة

الاقتراح أو القنوت لا يصير شارعاً كذا قيل صلى الله عليه وسلم لا افتتاح لا احداث أو اصابت النجاسة ثوبه أو بدنه أو مسح رأسه أم لا ان كان أول مرة استأنف وان كان يقع مراراً جازله المضى ولا يلزمه وضوء ولا غسل (نوع آخر) سها في سجود السهو ويعمل بالتحريم ولا يلزم عليه سجدة السهو ولو سها مراراً

لا يلزمه الا واحدة سها في صلاته انها الظهر أو العصر أو غير ذلك ان تفكر قدر ما يؤدى فيه ركن كاركوع لزم وان قليلاً فان شك في صلاة صلاها قبلها أو تفكر في ذلك وهو في هذه الصلاة لا يلزم وان طال فكره سجده قبل السلام لا يعاد بعده الامام يراه قبل السلام والمؤتم بعدة قيل يتابع الامام لبقاء حرمة الصلاة فيترك رأيه تحتها قال المتابعة وقيل لا يتابع وان تابع لا يعيد المسافر أتم المقيم فاذا أتم الامام صلاته وعلمه سهو يتابعه المقيم فيه لا في السلام فان سلم وهو ذا كرماً عليه من الاتمام فسد والا وكذلك المسبوق فاذا قام الى الاتمام وسها فيه أيضاً سجد في آخرها قام المسبوق الى القضاء وعاد

الدين كذا في المحيط \* ولو ادعى وارث رب المال على المضارب عند القاضي فأجاب المضارب وقال (مرا بدين دعوى كهوى ميكنديوي وبعوكلانوي) يعني بقية الورثة (جزى دادني نيست) فهذا جواب كاف وليس للقاضي أن يجبره على بيان ذلك فان أقام بينة أن مورثه دفع اليه مال المضاربة كذا وأنه قبض ذلك لا يلزمه شيء وكذا كل أمين كالمودع والمستعير والمستأجر والوكيل والمستبضع الا اذا ادعى شيئاً يجب به الضمان كذا في الملتقط \* ادعى نكاح امرأه فقالت ٣ (من زن اين مدعي نيم) فان أشارت اليه بجواب والا فلا في قول وقيل جواب كذا في الوجيز للكردي \* ادعى عشرة ذنان بمجمل لا بنية فقال الزوج (انجه بوده است دادم) هذا لا يكون جواباً للدعوى المدعى لانه يدعى عليه المقد ولكن للقاضي أن يقول للزوج أقم البينة على ما أديت فاذا أقام البينة لا بد وأن يبين قدر المؤدى أتصح الشهادة وكذا لو ادعى ثمن المبيع فقال (انجه بوده است دادم) فكذلك الجواب أيضاً كذا في الفصول المأدبة

### (الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع)

مضى ثبت عند الحاكم تعارض القوانين المتضادين المتناقضين من المدعى في الدعوى يمنع استماع الدعوى كذا في محيط السرخسي \* التناقض كما يمنع صحة الدعوى لنفسه يمنع صحة الدعوى لغيره في أربعين غيره فكلما لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره بوصاية أو وكالة وهذا اذا وجد منه ما يكون اقراراً بالملك له أما اذا برأه عن جميع الدعاوى ثم ادعى عليه ما لا يجهه الوكالة من رجل أو وصاية منه فتسمع كذا في خزائن المفتين \* ادعى عنائي يدي انسان أنه له ثم ادعى بعد ذلك أنه لفلان وكاه بالخصومة فيه وأقام البينة على ذلك قبلت بينته ولا يصير متناقضاً ولو ادعى أولاً أنه لفلان وكاه بالخصومة فيه ثم ادعى أنه له وأقام البينة على ذلك يصير متناقضاً ولا تقبل بينته الآن بوق فيقول كان لفلان وكاني بالخصومة ثم اشتريته منه بعد ذلك وأقام على ذلك بينة فحينئذ تقبل بينته كذا في الظهيرية \* ادعى أنه لفلان وكاه بالخصومة ثم ادعى أنه لفلان آخر وكاه بالخصومة لا تقبل الا اذا وقي وقال كان لفلان الاول وكان وكاني ثم باعته من الثاني وكاني الثاني أيضاً والتدارك ممكن بان غاب عن المجلس وجاء بعد مدة وبرهن على ذلك على ما نص عليه الخصم في المجلس كذا في الوجيز للكردي \* والدين في هذا نظير العين كذا في الظهيرية \* الوكيل بالخصومة لو أقر على موكله في غير مجلس القضاء أنه قبض دينه وأنه لاحق لموكله عليه ثم ادعى عليه دينه لموكله لم تقبل دعواه كذا في محيط السرخسي \* اذا دفع الوصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد الابن على نفسه أنه قبض منه جميع ما كان في يده من تركه والده ولم يبق له من تركه والده عنده من قليل ولا كثيراً وقد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصي شيئاً وقال هو من تركه والدي وأقام البينة قبلت بينته ولو أقر الوصي أنه استوفى جميع ما كان لليت على الناس ثم ادعى على رجل ديناً لليت تسمع دعواه كالأقرب الوارث ثم ادعى ديناً لليت هكذا في فتاوى قاضيخان \* لو قال هذا العبد لفلان ثم أقام البينة أنه اشترى منه ألف ولم يوقته سمعت ولو قال هو لفلان اشترى به منه أمس موصولاً أقام بينة قبلت استحسننا وان قال مفصولاً بان قال هو لفلان وسكت ثم

ترجى ليس لي أن أعطيك هذا المبلغ بهذا السبب ٣ لأعطيه هو ولا موكله (يعني بقية الورثة) شيئاً بتلك الدعوى التي يدعيها ٤ أنا لست امرأه هذا المدعى ٥ الذي كان على أديته

امامه الى سجود السهو وان كان لم يقبدها بسجدة تابع الامام وان لم يتابع ومضى على قضائه يأتي بسهو وامامه في آخرها وان سها المسبوق أيضاً وسجد كفاه عنهم وان كان تابع الامام في سهوهم ثم سها أيضاً قضائه سجدة أيضاً فان رجع الى متابعة الامام قبل ان يقبذ بسجدة أو نقص قيامه وقراءته لا يعتد لانه عاد الى شيء أو انه قبله وان يقبذها بسجدة لا يعود وان عاد فسدت صلاته وان تذكر سجدة تلاوة وعاد عاد المسبوق ما لم يقبذ فان لم يعد الى المتابعة وقبذ بالسجدة فسدت صلاة المسبوق وان عاد الامام الى سجدة تلاوة بعد ما قبض المسبوق بسجدة ان

تابعه فسد بخلاف وان لم يتابعه لاعلى رواية النوادر سجدة التلاوة وفسد على رواية كتاب الصلاة لما قال بالصليبة وان عاد الى الصليبة عاد معه ان لم يقيد بها بالسجدة وان لم يعد فسد وان عاد اليه بعد ما قيد بالسجدة فسدت صلاة المسبوق فسدت صلاة المسبوق عاد اولاً (نوع في القراءة والاذكار) شك في التحريم فكبر وأعاد القراءة ثم علم انه كان كبر جاز وكذا الوشك في الركوع وغيره وأعاد ثم علم انه كان فعل يجوز صلاته وحدها للمسلم وكذا اذا طال فذكره حتى شغله عن ركوع أو سجود (٦٤) \* جهري السرية أو عكس لزمن قل أو كثر في الصحيح \* سمع عن الفاتحة في الاولى والثانية

وقرأ كل السور وأوحى فامنها  
تذكر في القيام أو في الركوع  
عاد الى الفاتحة وقرأها ثم يقرأ  
السورة ويحيد للمسلم وقضى  
صلاة الليل بالنار وروا  
بجهر وان خافت ساهي الزم  
\* أم في النفل نهراً أو جهر  
سها أو أم في التطوع ليلاً  
وخفت سها الزم وان عمدا  
فتدأ سها \* ترك أكثر الفاتحة  
سها الزم وان ترك الأقل لا  
\* تدكر ترك السورة في الاولى  
أو الثانية في الركوع أو بعد  
الرفع منه قبل السجدة عاد  
وقرأ السورة وركع وزمه ولو  
قت فقيه روايتان وزمه  
السها عاد لا قنت أم لا  
ولو تدكر بعد ما رفع رأسه  
انه لم يقنت لا يعود لان القنوت  
بعد الركوع بدعة فلا يقنت  
أصلاً \* قنت في الثالثة وركع  
فلما رفع تدكرانه ترك فيها  
القراءة أعاد القراءة والقنوت  
والركوع وفي غريب  
الرواية قرأ ساهياً في الركوع  
أو بالسجود أو القيام التشهد  
لا يلزم وان قرأ في القيام قبل  
الشروع في القراءة عاد أو  
سها لا يلزم وان قرأ في القعدة  
قبل الفراغ من التشهد سها  
لزم وان بعده لا وفي الفتاوى  
قرأ سها وفي القعدة أو في  
الركوع أو السجود أو التشهد

قال اشترى به منه أمس لا يقبل قوله كذا في محيط السرخسي \* رجل أقر أن هذا العبد لفلان ثم مكث  
مقدار ما يمكنه الشراء منه ثم أقام البيعة على الشراء من فلان ولم يوفت الشهود وقتا قبلت بيته وكذا لو أقر  
أن هذا العبد لفلان لاحق لي فيه ثم مكث حيناً ثم ادعى أنه اشتراه منه وأقام البيعة ان وقت الشهود أنه  
اشتراه بعد الاقرار قبلت والا لا وكذا لو أقر أن هذا العبد كان لفلان لاحق لي فيه ثم أقام الشهود أنه اشتراه  
منه ان وقت الشهود وقتا بعد الاقرار جاز ولا فلا كذا في الفصول العبادية \* في الاملاء عن محمد رحمه الله  
تعالى ثوب في يدي رجل أقر أنه لفلان ثم قال بعد ما مكث بعبته منه بمائة دينار وقال فلان هو لي من غير  
البيع قبلت بيته ولم يكن اقراراً كذا بالبيعة ولو كان المقترع كلامه فقال هذا الفلان بعبته منه بمائة  
دينار قبل قوله ولم يخرج من يده الا بما قال كذا في المحيط \* عن محمد رحمه الله تعالى في رجل في يده دار فأقر  
رجل آخر أن هذه الدار ان هي في يده أنا به تها منه بألف درهم موصولة باقراره وأنكر صاحب اليد الشراء  
وقال الدار لي فأقام المقر البيعة على أن الدار داره تقبل بيته وان قال ذلك مفصولاً لا تقبل بيته على أن الدار  
له كذا في محيط السرخسي \* رجل أقر عند القاضي أن هذا العبد أو الدار لفلان غير ذي اليد ثم أقام البيعة  
أنه له اشتراه من الذي في يده قبل اقراره لا تقبل بيته كذا في فتاوى قاضيخان \* لو قال هذا الفلان لاحق لي  
فيه أو قال كان لفلان لاحق لي في نفسه ثم أقام بيعة بعد حين على الشراء منه لا تقبل حتى لو وقت الشهود بعده  
قبلت كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لغيره هذا العبد لك وقال المقر له ايس هو لي ثم قال هو لي ذكر في  
الاصل أنه لم يكن له ولو أقام البيعة لم تقبل بيته كذا في فتاوى قاضيخان \* لو قال لأعلمي حقاً أو لا أعلمي  
سجدة ثم ادعى حقاً أو جاء بسجدة قبل منه كذا في محيط السرخسي \* اذا قال ذواليد ليس هذا لي أو ايس ملكي  
أو لاحق لي أو ايس لي فيه حق أو ما كان لي أو نحو ذلك ولا منازع حيثما قال ثم ادعى ذلك أحد فقال ذواليد  
هو لي صح ذلك منه والقول قوله ولو كان لذو اليد منازع عيدي ذلك من ما قال هذه الالفاظ التي ذكرنا فاعلى  
رواية الجامع يكون هذا اقراراً منه بالمالك للمنازع وهو في باب من القضاء في آخر الجامع وعلى رواية الاصل  
لا يكون اقراراً بالمالك للمنازع لكن التماسي يسأل ذواليد أهو ملك المدعي فان أقر به أمره بالتسليم اليه وان  
أنكر يأمر المدعي بأقامة البيعة عليه ولو أقر عاذ كرنا غير ذي اليد كرشح الاسلام في شرح الجامع في  
باب القضاء أن قوله ليس هذا ملكي أو ما كان لي يمنع من الدعوى به ذلك لا لتناقض وانما يمنع ذواليد  
على ما امر اقيام السيد والمذكور في شرح الجامع ادعى دار في يد رجل وأقام المدعي عليه بيعة على اقرار  
المدعي أن الدار ليست ملكي أو ما كانت لي اندفعت بيعة المدعي كذا في الفصول العبادية \* لو قال الزوج  
ليس هذا الولد مني ونساء فتلاعنا على نفي الولد وانقطع نسبه منه ثم قال هو ابني بصديق كذا في محيط  
السرخسي \* وفي الجامع أقر الوارث بأن العين هذه لم تكن لمورثه بل كانت عنده وديعة لفلان ثم برهن انها  
كانت لمورثه أخذها منه بعد موته أو حال حياته ردت الى الوارث ان أمنا حتى يتقدم المودع ولا جعلت في  
يدي عدل هذا اذا أقر به المالك أما اذا قال ليس هذا الشيء لمورثه ثم ادعى أنه لمورثه دفع الى الوارث بعد  
التلوم اذا لم يحضر له طالب كذا في الوجيز تذكر دري \* ذكر هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال مالي  
بالري حق في دار وأرض ثم ادعى أقام البيعة في دار في يدي انسان بالري انها له قال تقبل وان قال ليس لي  
بالري في رستاق كذا في يدي فلان دار وأرض ولا حق ولا دعوى ثم أقام البيعة أن له في يده في ذلك الرستاق

في الركوع أو السجود لزم \* أراد ان يقرأ سورة فخطأ أو قرأ غيرها لا يلزم وكذا اذا قرأ المقدم على الذي قرأ قبلها خطأ وقبل يجب  
لان رعاية ترتيب الامام من موجبات الصلاة \* زاد في القعدة الاولى ان عمدا يكره وان ناسياً قبل يلزم اذا قال وعلى آل محمد والخيار انه اذا قال  
اللهم صل على محمد لم يأنه أدنى سنة وكيدة فيلزم تأخير الركن \* تكرار التشهد في الاولى يلزم لافي الثاني لانه مقام الدعاء وفي شرح الطحاوي  
لا فيه \* قعدة في الثانية قد قدر الفرض ونسى القراءة ثم تدكر وقرأها قعدة في رواية يلزم وعن الثاني في رواية لا \* نسي قراءة التشهد وسلم

سأهيا بقرأ ويسجد فلو اشتغل بالقراءة فلما قرأ البعض سلم فسدت صلاته عند الثاني لان بالعود الى القراءة ارتفعت القعدة وعند محمد لا لعدم ارتفاع الكل بل بقدر ما قرأ أو اهدم الارتفاض أصلاً \* (نوع في الافعال) \* فقد فيما يقيم أو عكس لزوم أتم القيام أو قرب منه واللا يلزم والاعتماد على انه لو غرض في الاولى والثانية على ركبتيه وقام لزوم وان رفع الالية والركبة مستقرة لا وفي الاجناس لزوم فيه أيضاً \* قام مصلى الظهر الى الخامسة سهواً بعد ما قد قدر الفرض وكان عليه تلاوته عند محمد رحمه الله تعالى (٦٥) يسجد وعند الثاني وهو الاصح

لا تقر يعا على بقاء التحريم وعدمه \* آخر الصلوة أو التلاوة عن موضعها الزم وما ذكره في التحفة ان يترك سجدة التلاوة لا يلزم محمول لاعلى السهو أو سهو منه \* سلم في الفجر وعليه سهو فسجد وقعد وسلم ثم تسكلم ثم تذكر ان عليه صلوة من الاولى فسدت صلاته لانها صارت ديناً فلا تنوب سجدة السهو عنها بلانية وان كانت من الركعة الثانية لا تنفسد لانها لم تصد ديناً فثبت اخذى سجدة السهو عنها وعن الثاني عدم الفساد في الوجهين للتبابة ولو كان مكان السهو تلاوة والمسئلة على حالها فسدت في الحالين وأطلق في المنتقى على انه لا تنوب سجدة السهو والتلاوة عن الصلوة لان المصروف الى جهة ممدوم اذا ظهر عدم لزومها ولا يتصور القضاء في الركوع ويتصور في السجود لانه لا يعتبر سجدة ثان بلا ركوع وكذا لا تعتبر ركعة بلا سجدتين \* (مسائل السجدة) \* سلم المسافر الساهي في الظهر ثم نوى الإقامة قبل سجوده للسهو فعد محمد رحمه الله تعالى يتم صلاة الإقامة

حقاً في دار وأرض لم تقبل إلا أن يقيم البينة أنه أخذ به بعد الاقرار كذا في محيط السرخسي \* لو قال مالي في يد فلان دارو لاحق ولا بيت ولم ينسجه الى رستاق ولا قرية ثم ادعى أن له قبله حقا بالرى في رستاق أو قرية لا تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيان \* في نوادر هشام قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل قال لاحق لي في هذه الدار ولا خصومة ولا طلبية ثم جاء يزعم أنه وكيل فلان في دعوى هذه الدار قبل ذلك منه كذا في المحيط \* ادعى عليه آخر شركة فيما في يده بحق الورثة عن أبيه فأنكر المدعى عليه وقال لم يكن لأبي فيها حق ثم ادعى عليه أنه كان اشتراها من أبيه أو ادعى أن أباه كان أقرب له فادعوا وصحجة وبينته مسهوعة لانه يمكنه أن يقول لم يكن لأبي بعد ما اشتريته منه فان كان قال لم يكن لأبي قط لا تسمع دعواها الشراء من أبيه لان فيه تناقض وتسمع دعوى اقرار أبيه لانه لا تناقض فيه كذا في فتاوى قاضيان \* ادعى على آخر أن له في يده كذا وكذا من مال الشركة فأنكر المدعى عليه الشركة ثم ان المدعى عليه ادعى دفع ذلك المال الى المدعى فان كان أنكر الشركة أصلاً بان قال لم يكن بيننا شركة أصلاً وما دفعته اليه شيئاً من المال لا تسمع دعوى دفع المال لمكان التناقض وان أنكر الشركة والمال في الحال بان قال لا شركة بيننا وليس لك في يدي مال الشركة تسمع منه دعوى دفع المال ولا تناقض ههنا كذا في المحيط \* اذا ادعى عليه غيره أنه أخوه وادعى عليه النفقة فقال المدعى عليه هو ليس بأخي ثم مات المدعى بجاء المدعى عليه بطلب الميراث وقال هو أختي لا يقبل ذلك منه ولو كان مكان دعوى الاخوة دعوى البنوة أو دعوى الابوة يقبل منه ذلك ويقضى له بالميراث كذا في الفتاوى الصغرى \* لو ادعى أنه له اشتراها من أبي ذى اليد فقال ذواليد ما كان لأبي فيها حق فلما أقام المدعى البينة على أنه اشتراها من الميت وهو يملكها أقام ذواليد البينة انه كان اشتراها من أبيه قبلت بينته ولو قال ذواليد هذه الدار ما كانت لأبي قط أو لم يكن لأبي فيها حق قط فلما أقام المدعى البينة على ما ادعاه أقام ذواليد البينة أنه كان اشتراها من أبيه في صحته لا تقبل بينته وان أقام البينة أن أباه أقر في صحته أنه له قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيان \* ادعى على رجل ألف درهم فقال لم يكن لك على شيء قط ثم أقام المدعى البينة وأقام المدعى عليه البينة أنه قد قضى تقبل منه ولو قال لم يكن بيني وبينك معاملة في شيء لا تقبل بينته على القضاء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان قال لم يجز بيني وبينك معاملة ولكن أخبرني شهودي هؤلاء أنه ادعى على محققهم قال اشهدوا أنني قد أبرأته ولم يجز بيني وبينه معاملة قبل ذلك منه كذا في محيط السرخسي \* ولو قال المدعى عليه أو لا لم يكن له على شيء قط ولا أعرفه فلما أقام المدعى البينة على المال أقام هو البينة على القضاء لا تقبل بينته في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان \* لو ادعى رجل على رجل أنه باع منه هذه الجارية بالف درهم وقال ذواليد لم أبرأته فلما أقام المدعى البينة على الشراء وقضى له بذلك وجد بها أصعباً زائدة وأراد أن يردّها على القاضي عليه فقال المقضى عليه أنه بريء الى من كل عيب لم لا تقبل بينته كذا في الفصول الحمادية \* ولو ادعت امرأة على رجل نكاحاً فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما أقامت المرأة البينة على النكاح أقام هو البينة على أنها اختلعت منه تقبل بينته وان قال الرجل في انكاره لم يكن بيننا نكاح قط أو قال مات زوجنا قط فلما أقامت المرأة البينة على النكاح أقام هو البينة على أنها اختلعت منه قال رضي الله عنه ينبغي أن تكون هذه المسئلة ومسئلة البيع سواء ونعم في ظاهر الرواية لا تقبل البينة على البراءة من العيب فكذلك الخلع عندنا لان الخلع طلاق والطلاق

(٩ - فتاوى رابع) ثم يسجد للسهو ولانه لم يخرج من الصلاة بالسلام وعند ما يخرج منها ولا يعود الى سجود السهو ولا يمكنه العود الى سجوده الا بعد تمام الصلاة ولا يمكنه ان تمام الصلاة الا بعد العود الى السجود فجاء الدور ويان انه لا يمكنه العود الى سجوده ان سجوده ما يكون جائزاً فالبناز المنص هو الواقع في آخر الصلاة ولا أخر له قبل التمام فقلنا بانه تمت صلاته وخرج منها فدعا للدور صلى الفجر ثم تذكر قبل السلام أو بعده انه ترك منها سجدة يسجد هاتر كهان الاولى والثانية ثم تشهد ويسجد للسهو وان علم أو غلب على ظنه انها من

الركعة الاولى أو تجزى ولم يقع على شئ نوى القضاء \* تذكر أنه ترك سجدة من العلم أنهما من الركعتين أو الأخيرة بسجدة واحدة تشهد ويسجد  
 للسهم وان علم أنهما من الأولى صلى ركعة وان لم يعلم كيف ترك سجدة سجدة من نوى القضاء ثم تشهد ولا يسلم ويصلي ركعة لاحتمال كونهما من  
 الأولى \* ولو ترك ثلاث سجرات بسجدة واحدة ويصلي ركعة ويتشهد ولا ينوي القضاء في السجدة وقال الهندواني هذا اذا نوى التحاق السجدة  
 بالركعة الاولى أما اذا لم ينو ذلك (٦٦) يسجد ثلاث سجرات ويصلي ركعة وقال بكر يسجد ثلاث سجرات ويصلي ركعة متطلقا ولو أربع

يسجدات يسجد سجدة من ويسجد  
 الى الركوع الاول في رواية والى  
 الثاني في رواية ويصلي ركعة  
 أخرى \* ترك سجدة من ذوات  
 الأربع ولا يعلم موضعها أو  
 علم يسجد واحدة ويعيد  
 التشهد لاحتمال كونهما من  
 الأخيرة وان سجدة من وعلم  
 أنهما من الركعتين أو الأخيرة  
 فسجدتين ويتشهد ويسجد  
 للسهم وان علم أنهما من ركعة  
 قبل هذا الركعة الأخيرة يصلي  
 ركعة ويتشهد ويسجد للسهم  
 وان لم يعلم فسجدتين ويقعد  
 ويصلي ركعة وان ثلاثا لا يعلم  
 موضعهن سجدة ثلاثا وقعد  
 وصلى ركعة ولو لم يعلم فسجدتين  
 ويقعد ويصلي ركعة ولو أربعاً  
 لا يعلم ف أربع سجرات ويتشهد  
 ويصلي ركعتين ويقعد عقيب  
 كل ركعة لاحتمال أنه ترك  
 سجدة من ركعتين  
 وسجدة من ركعة فتمت  
 صلاته بركعة ولو سجدة  
 ثلاثا تشهد ولا يسلم ثم يصلي  
 ركعتين ويتشهد عقيب كل  
 ركعة ولو سجد بسجدة من  
 ويصلي ثلاث ركعات ويقعد  
 في الثانية والثالثة ولو سجدة  
 سجدة واحدة ويصلي  
 ثلاث ركعات ولو سجدة  
 فسجدتين ويصلي ثلاث  
 ركعات وأما المغرب في السجدة الواحدة يسجد سجدة وفي السجدة من يسجد هما ويصلي ركعة وفي الثلاث فثلاث وركعة وفي الأربع هذا  
 ف أربع وركعتين وفي الخمس فسجدة وركعتين وفي الست فسجدة من وركعتين \* ولو صلى الفجر ثلاثا بلا قعدة أخيرة ثم تذكر أنه ترك منها سجدة من  
 في قول لا يفسد ويحتمل على تركهما من الثانية جلا على الجواز والاصح الفساد لانها متى هجت من وجهه وفسدت من وجهه فالاحتياط في  
 الفساد وكذا الوتر ثلاث سجرات لاحتمال تركهما من كل ركعة ففسد ويحتمل أنه ترك سجدة من الأولى وسجدة من الثانية فيجوز ولو أربع

يقضى سابقة النكاح وكان هو في دعواه الطلاق \* تناقضا لا يسمع هكذا في فتاوى قاضيان \* امرأة  
 ادعت على رجل أنه تزوجها وأنكر الرجل ذلك ثم ادعى تزوجها فأقام البينة تقبل كذا في محيط  
 السرخسي \* لو أقامت المرأة بينة على الطلاق ثلاثا بعد ما اخلعت نفسها لها أن تستبدل المخلع وان  
 كانت متناقضة وكذلك الزوج اذا قاسم أخا امرأته ميراثها أو أقر الأخ أنه وارثها ثم أقام الأخ بينة أن الزوج  
 كان طلقها ثلاثا قبلت بينته ويرجع الأخ على الزوج بما أخذ من الميراث وكذلك المكاتب اذا أدت بدل  
 الكتابة ثم أقامت بينة على اعتاق المولى أياها قبل الكتابة تقبل وكذا العبد وكذا المرأة اذا قاسمت ورثة  
 زوجها الميراث وكلهم كبار وقد أقروا أنها زوجته ثم وجدوا شهودا أن زوجها كان طلقها ثلاثا في حقه  
 فانهم يرجعون عليها بما أخذت من الميراث كذا في الفصول العسادية \* قوم ورثوا دارا عن أبيهم واقسموها  
 برضاهم فادعى بعضهم أن أباه كان تصدق بطائفة منهم ما لم يوص به عليه وأدعى ذلك لابن له صغير وقال مات ابني  
 فورثته أمه وأقام على ذلك بينة فدعوا بما طاله وبينته مردودة ولو كان ادعى ديناً على أبيه هجت دعواه  
 وقبلت بينته على ذلك كذا في الأخيرة \* اذا قسم القوم دارا والمرأة مقربة بذلك وأصابها الثمن فعزل لها  
 طايفة من الأرض ثم ادعت أنه أصدقها أياها في حقه وأدعت أنه اشتريته بصدقه لا تقبل بينتها  
 وكذلك اذا قسموا أرضاً فاصاب كل انسان طايفة بجمع ميراثه عن أبيه ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر  
 بناء أو تخلوا زعم أنه هو الذي بناه وغرسه وأقام البينة على ذلك لا تقبل كذا في فتاوى قاضيان \* اذا أقر  
 أحد الورثة أن هذا المهد وميراثه عن أبينا ثم ادعى أنه وصية عن أبي لا بنى فلا ن وأقام البينة قبل لا تقبل  
 بينته ويكون متناقضا وهو الاظهر هكذا في الظهيرة \* لو أن رجلاً أقر أن فلان مات وترك هذه الأرض  
 أو هذه الدار ميراثاً ثم بعد ذلك ادعى أن الميت أوصى له بالثلث تقبل بينته وأقراره السابق لا يخرج من  
 دعوى الوصية وكذا الوادعى ديناً قبل الميت وكذلك ورثة أقر واجبة أن هذه المواضع ميراث بيننا عن  
 أبينا ثم ادعى أحدهم أن ثلث هذه المواضع وصية من أبي لا بنى الصغير فلا ن وأقام البينة تقبل بينته كذا في  
 فتاوى قاضيان \* استأجر من آخر محلاً تجارة طويلاً ثم سومة وأجره من غيره بمطاعة وأقر المـ استأجر  
 الثاني بالقبض ثم ان المستأجر الاول مع المستأجر الثاني فسحبا الاجارة الثانية بينهما وطالب المستأجر  
 الاول المستأجر الثاني بمال المقاطعة فقال المستأجر الثاني ان هذا المهد ود كان في يدي الاجر الاول من  
 يوم الاجارة الثانية الى هذا اليوم ولم يجب على مال المقاطعة وأقام البينة الجميع أنه لا تصح دعواه ولا تقبل  
 بينته لمكان التناقض ولو أقام المستأجر الاول بينة على أن الثاني قد قبض المستأجر وأقام الثاني بينة على  
 أنها كانت في يده الاول تمام المدة فبينة الاول أولى (سئل) فجم الدين النسفي عن رجل ادعى ديناً في تركة  
 ميت وصدقه الوارث في ذلك وضمن له ايفاء الدين ثم ادعى هذا الوارث بعد ذلك ان الميت قد كان قضى المال  
 في حياته وأراد اثبات ذلك بالبينة قال لا تصح دعواه ولا يسمع بينته هكذا في المحيط \* سئل الشيخ الامام  
 ظهير الدين عن خلع امرأته وقال في مجلسه ٢ (مر الدين خانه هج جيزي نيست) ثم ادعى شيأ من متاع  
 البيت أو اقتسته قال ان كان المدعى يقول كان هذا في البيت وقت لاقرار لا يسمع دعواه وان قال لم يكن

ترجمة  
 ٢ ليس لي في هذه الدار شئ

ركعات وأما المغرب في السجدة الواحدة يسجد سجدة وفي السجدة من يسجد هما ويصلي ركعة وفي الثلاث فثلاث وركعة وفي الأربع هذا  
 ف أربع وركعتين وفي الخمس فسجدة وركعتين وفي الست فسجدة من وركعتين \* ولو صلى الفجر ثلاثا بلا قعدة أخيرة ثم تذكر أنه ترك منها سجدة من  
 في قول لا يفسد ويحتمل على تركهما من الثانية جلا على الجواز والاصح الفساد لانها متى هجت من وجهه وفسدت من وجهه فالاحتياط في  
 الفساد وكذا الوتر ثلاث سجرات لاحتمال تركهما من كل ركعة ففسد ويحتمل أنه ترك سجدة من الأولى وسجدة من الثانية فيجوز ولو أربع



سجدة واحدة لا تقصد وعليه سجدة ثان ثم تشهد وقام وصلى ركعة ولوحس سجدة واحدة لا تقصد وسجد واحدة لا ينوي القضاء عند محمد رحمه الله تعالى وعند الفقيه ينوي ثم يصلي ركعة ولو سجد لا تقصد وسجد سجدة يصلي ركعة \* صلى الظهر وسجد وترك سجدة فسجد وان سجدة أو ثلاثاً وأربعاً وخمساً على القوانين وان سجد أربع سجدة ويصلي ركعة ثم يقعد ثم يصلي ركعة ثم يقعد وسجد للسهم ولو سجد بأكثر من ثلاث ويصلي ركعتين يسجد سجدة ويقعد ثم يسجد سجدة ويصلي ركعة ويقعد ثم يصلي ركعة أخرى ويقعد وينوي القضاء بالسجدة

عن الركعات التي قيدها ولو سجد سجدة وتشهد ثم يسجد سجدة ويصلي ركعة ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد ثم يصلي ركعة أخرى ويقعد ولو تسعاً يسجد واحدة ثم يصلي ثلاث ركعات فيسجد سجدة ثم يقوم ويصلي ركعة أخرى ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعتين ويقعد ولو عشراً يسجد سجدة ويصلي ثلاث ركعات \* سلم وعليه سهو فطلعت الشمس أو زالت أو أحرقت بعد السلام قبل السجود سقطت سجدة أو السهم ولو النوافل لا تؤدي في الاوقات المكروهة (السابع عشر في التلاوة) يستحب ان يقوم للسجدة ويحترمه الى السجود وان كانت كثيرة متوالية قرأها الا الحرف الاخير منها لا يجب وان قرأ حرف السجدة وحده لا يجب ما لم يقرأ أكثرها \* الفوم اذا كان لا يشق عليهم السجود وهم متأهبون للسجدة جهر واهم وان كان يشق عليهم أو ليس لهم أهبة السجدة أو يعلم عدم سجودهم خافت سواء في الصلاة وخارجها والاصل وجوبها ان كان من أهل

هـ ذافي البيت وقت الاقرار تسمع دعواه (ذكر في الجامع) رجل قال ما في يدي من قليل أو كثير أو عبيد أو متاع فلان صح اقراره وان جاء المقر له لياخذ عبداً من يده المقر واختافا فقال المقر له كان في يدي وقت الاقرار فهو لي وقال المقر له بل ملكك هذا بعد الاقرار كان القول قول المقر الا ان يقيم المقر له البينة أنه كان في يده المقر وقت الاقرار وذكر في الاقرار ما يوافق رواية الجامع \* رجل قال ما في حانوتي فلان ثم بعد أيام ادعى شيئاً مما في الحانوت انه وضعه في الحانوت بعد الاقرار صدق وذكر في بعض الروايات انه لا يصدق قال رضي الله عنه وهذه الرواية تخالف رواية الجامع قالوا نأول الرواية الثانية اذا ادعى بعد الاقرار في مدة لا يمكنه ادخاله في الحانوت في تلك المدة يمين وفي مسئلة الجامع اذا ادعى المقر حدوث الملك في زمان لا يتصور حدوثه فيه لا يقبل قوله اني ملكته بعد الاقرار كذا في فتاوى قاضخان \* وان ادعى انه لم يقل شيئاً تسمع دعواه اذا لم تكن دعواه في ذلك المجلس قال رضي الله عنه ذكر في الجامع الكبير رجل قال لاحق لي قبل فلان أو قال في يد فلان ثم انه اقام البينة على عبدي يد المقر له انه غصبه منه أو ادعى عليه ديناً لا تقبل بينته حتى يشهد الشهود انه غصبه بعد الاقرار وعلى دين حدث بعد الاقرار وكذا لو كتب الرجل براءته لرجل انه لاحق لي قبلك في عين ولادين ولا شراء ثم اقام البينة على شراء عبداً من الذي أبراه أو على قرض ألف درهم لا يقبل الا بشاريح بعد الاقرار قال رضي الله عنه فعلى هذا ينبغي أن لا تسمع دعوى الزوج بعد الاقرار الا ان يدعى أن هذا المتاع لم يكن في البيت وقت الاقرار اما اذا ادعى مطلقاً أنه له فلا تسمع دعواه كذا في فتاوى قاضخان \* اذا أقر المدعي عليه وقال جميع ما في يدي من قليل وكثير فلان ثم انه مكث أياماً فحضر فلان لياخذ ما في يده فادعى عبداً مما في يده انه له ملكه بعد اقراره وقال المدعي كان هذا العبد في يدي يوم الاقرار فالحق قول المدعي عليه والعبد عبده الا ان يقيم المدعي بينة انه كان في يده يوم الاقرار كذا في الفصول العمادية \* رجل أقر أن لفلان على ألف درهم ثم قال بعد ذلك قضيت اياه قبل أن أقر بها أو اقام البينة على ذلك لم أقبل بينته ولو ادعى أنه قضاه قبل الاقرار موصلاً باقراره تقبل بينته استحسننا هذا في المحيط في فصل التناقض في الدعوى والشهادة \* لو قال كانت له على ألف درهم ثم قال قضيتها قبل الاقرار موصلاً أو مفصلاً و اقام البينة عليه قبلت بينته كذا في الذخيرة في فصل التناقض في الدعوى والشهادة \* قال ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل ادعى عليه عشرة آلاف درهم فانكرها فاسأل الحاكم المدعي هل قبض من المال شيئاً فأقر أنه قبض منه عشرة آلاف درهم فأبرأ الحاكم المدعي عليه من العشرة الآلاف فلما خرج من عند الحاكم قال الماطوب لا والله ما قبضت مني بخاء الطالب ببينة تشهد على كلامه هذا قال محمد رحمه الله تعالى أقبل هذا من الطالب وأقضى بها عليه وبذلك لو اقام الطالب البينة على المال لا يقبل ذلك منه وان قال الماطوب انما قبضت ما قبضت مني وأنا أقيم البينة أنك قبضت مني وكيلي لم تقبل بينته ولو جاء الماطوب ببينة تشهد أن رجلاً اجنبياً قبض هذا المال تطوعاً بها من ماله من غير أمر الماطوب ولا وكالة فأنى أقبل ذلك ولو قال الماطوب ما قبضها فلان كان هذا على قبض من نفس الماطوب ووكيله وعلى كل أحد اجنبي غيره ولا أقبل البينة أنه قبض من رجل اجنبي كذا في المحيط في فصل التناقض في الدعوى والشهادة \* رجل ادعى على رجل مالا أو اقام البينة ثم قال بعد اقامة البينة اني قد استوفيت من هذا المال كذا هل تبطل بينته قالوا ان قال استوفيت من هذا المال كذا لا تبطل بينته لانه يمكنه أن يقول استوفيت

الوجوب عليه أداء أو قضا يلزم عليه والا لا \* ولو سمع منهم عاقل بالغ مسلم يجب عليه بسماعها \* قرأها بالعربية يلزم مطلقاً لكن بعذر في التأخير ما لم يعلم ولو بالفارسية فكذلك عند الامام رضي الله عنه فهم السامع أو لا بعد ما أخبر أن آية السجدة ولا تجب بكتابة القرآن ومن قرأ عندنا ثم أوامس لا تجب وان أخبر أنها آية السجدة تجب بها الاتجاف ولا تقصد ولا تنوب عن القراءة ولا يقرؤها في الجمعة والعبيدين وان قرأها لا يسجد للاذاع الى تشويش الامر على الناس \* قرأ آياتها في ان كانت في آخرها أو قرأ بيمينه بان كان أقل من ثلاث آيات خيران شاء ركع ينوي



لان نام مضطجعا ثم قام وكبر حيث يتكرر ولو كان في زاوية الجامع ثم انتقل الى زاوية أخرى لا يتكرر فالحاصل ان الانتقال من موضع يصح الاقدام منه على ما ذكرنا بقروعه لا يجعل السكان مختلفا فلا يتكرر الوجوب وان حكم بالاختلاف تكرر وروى في غير الظاهر ان الركوع ينوب عنها خارج الصلاة أيضا (الثامن عشر في النذر والشروع) \* نظرا الى الامام وهو يصلي الظهر فقال الله على أن أصلي بهذه الصلاة تطوعا وعلم انه لم يصل الظهر فدخل معه ينوي الظهر جازولا يلزمه بالنذر شيئا لانه لا عبرة (٦٩) للتسمية عند الإشارة \* افتتح الظهر مع

الامام ينوي التطوع ثم علم انه لم يصل الظهر فقطع الاول وكبر للظهر صح ولا شيء عليه وكذا لو شرع معه ينوي المكتوبة ثم تكلم ثم كبر ينوي النافلة ثم افسدها لا شيء عليه الا الفرض (التاسع عشر في القوائت) كان يرى التيمم الى الرسغ كما هو مذهب مالك والاشترار بركعة ثم انقل الحق لا بعيد ماصلي ولو فعله بالجهل ثم نعلم اعادة الوتر وما صلي بالتيمم لان تبدل الاجتهاد يعمل في الاثنى لافي الماضي لدليل النسخ \* شفيعي ترك صلوات ثم صار حنفيا لزمه الترتيب ولوان الحنفى صار شافعيًا قال مفتي الحن والانس الثبات على مذهب الامام خير \* احتلم بعدما أذى العشاء واتبه بعد طلوع الفجر المختار انه يعيد العشاء وهي واقعة بمحدرجه الله تعالى سئل عنها الامام رضى الله عنه فاهره بالاعادة \* يعيد الصلاة المؤداة احتياطًا اختلف فيه لكن لا يعيدها في الاوقات المكروهة لانه نقل \* ولا تنقض القوائت في المسجد وانما يقضيها في بيته لان التأخير معصية فلا

حاملا فولدت في يده فساوم بالولديه دا قامة البينة قبل القضاء بالامة وكذلك اذا قال الشاهدان ان الولد لى عليه أو قال لا ندرى ان الولد وكذلك اذا لم تكن بيته للدي وليكن المدعى عليه أقر أن الام له دون ولدها كذا في الذخيرة \* لو برهن على مساومة وكيله في مجلس القضاء خرج الوكيل وموكله من الخصومة وان في غير مجلسه خرج الوكيل فقط وان برهن الموكل على أنه وكله غير جائز الاقرار بغيره المدعى عليه على اقرار الوكيل فالموكل على دعواه وخرج الوكيل عن الخصومة كذا في الوجيز للكردي \* ولو اشترى جارية متقبضة فلما جلت وكشفت نقابها قال المشتري هذه جارية ولم أعرفها بالنقاب لا تقبل دعواه ولا بينته وان اشترى منه متاعا في جراب مدرج أو ثوبا في منديل ملف فلما أخرجه ونشره قال هذا متاعى ولم أعرفه تقبل دعواه وبينته قال محمد رحمه الله تعالى كل ما يمكن معرفته عند المساومة مثل الجارية المتقبضة القائمة بين يديه لا يقبل قوله انه لم يعرفه وكل ما لا يمكن معرفته حين المساومة مثل ثوب في منديل أو جارية قاعدة عليها كسامة غطاة لا يرى منها شيء تقبل دعواه وبينته كذا في محيط السرخسى \* العبد المأذون اذا اشترى عبدا وقبضه ثم أقر ان هذا العبد الذى اشتراه من فلان قد كان فلان أعقبه قبل أن يبيعه منه فاشتراه وهو حر وأنكر البائع ذلك فان العبد لم يملك له على حاله ولا يصدق المأذون فيما أقره على البائع ولو كان العبد المأذون لم يقرب ذلك وانما أقر ان البائع كان باع هذا العبد من فلان قبل أن يبيعه منى وصدقه فلان في ذلك وكذبه البائع فان المأذون لا يصدق فيما ادعى على البائع حتى لا يسترد الثمن من البائع ويصدق في حق نفسه حتى يؤمر بدفع العبد الى فلان وان أقر البائع بما ادعاه المأذون رجوع المأذون على البائع بالثمن وكذلك لو أقام المأذون البينة على ما ادعى على البائع أو حلف المأذون البائع على ما ادعى ونكل رجوع المأذون على البائع بالثمن فقد جع محمد رحمه الله تعالى بين ثلاثة فصول اقرار البائع بما ادعاه المأذون واقامة المأذون البينة على البائع وتحليف المأذون البائع على ما ادعاه وأجاب في السك أن المأذون يرجع على البائع بالثمن وهو هذا الجواب ظاهر في فصل الاقرار مشكلا في فصل اقامة البينة وفي تحليف البائع وكان ينبغي أن لا تسمع البينة من المأذون على ما ادعى ولا يكون له حق تحليف البائع على ما ادعى وقد وضع محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الزيادات والجامع في المرد ذكر ان المشتري لو أقام البينة على ما ادعى من بيع البائع المبيع من غيره وقبل أن يبيعه منه أنه لا تسمع دعواه ولو أراد أن يحلف البائع على ذلك ليس له ذلك فن مشايخنا من لم يصح ما ذكر في المأذون ومنهم من صححه واختلفوا فيما بينهم قال بعضهم في المسئلة روايتان على رواية الزيادات والجامع لا تسمع البينة ولا يحلف البائع وعلى رواية المأذون تسمع البينة ويحلف البائع وقال بعضهم ما ذكر في الزيادات والجامع قياس وما ذكر في المأذون استحسان كذا في المحيط \* رجل قدم ببلدة واستأجر دارا وقيل له هذه دارك مات وتركها ميراثك فقال ما كنت أعلم ذلك فادعى الدار لنفسه لا تسمع دعواه بعد ذلك لمكان التناقض كذا في الذخيرة \* دار في يد رجل قال له رجل ادفع الى هذه الدار أسكنها فأبى أن يدفع فادعى السائل أنها له تسمع دعواه وكذا لو قال اعطني هذه الدابة أركبها أو قال ناولني هذه الثوب ألبسه ولو قال أسكني هذه أو أعرفني هذه الدار وهذه الدابة أو هذا الثوب ثم ادعاه بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في فتاوى قاضيخان \* في نوادر هشام قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن تزويج المرأة ثم ادعى أنه اشتراها من يملكها قال لا أقبل بينته على ذلك حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان بعد التزوج وهو

يظهرها \* ترك صلاة ولا يدرى قضى صلاة يوم وليلة وان شك انه هل صلى الفرض ان في الوقت يعيد وان شك بعده لان الغالب من حال المسلم الاداء \* مات وعليه صلوات يطعم لكل صلاة حتى الوتر نصف صاع وان لم يكن له مال يستقرض نصف صاع ويعطيه المسكين ثم يصدق به المسكين على الوارث ثم الوارث الى المسكين ثم وثم حتى يتم لكل صلاة نصف صاع كذا ذكرنا \* (العشرون في الصلاة على الدابة) \* قال في الكبرى معنى قول المشايخ صلى على الدابة وسرجه نجس جازان تكون النجاسة عرق الجار أو لعابه لانه مشكوك ولودم لا يجوز ان زاد

على أقل المانع وظاهر المذهب عدم الفصل بين الفرض والنذر والنقل الا لازم لزوم بالشروع على الارض والتطوع والوتر وجهد التلاوة وصلاة الحنازة لا تجوز على الدابة ويجوز النقل خارج البلدة والفرض أيضا بان كان في سفر فامطرت السماء وابتل الارض ومن لم يجد مكانا يابسا وقف عليها مستقبلا اليها او ما أن أمكنه اي قاف الدابة والا لا يلزم الاستقبال وهذا اذا كان وجهه يغيب في الطين وان كانت مبتلة وصل على الطين ان ظاهرها وهذا اذا كانت الدابة (٧٠) تسير بنفسها اما اذا سيرها لا يصح الفرض ولا التطوع لانه عمل كثير وكذا لو خاف من عدو او

سبع أو اوص أو مرض أو كانت جوحا نزل لا يمكنه الركوب أو شيخا حاله كذلك لا يبيع ولا يبيع اذا قدر كركب أو ما ثم زال المرض وان صلى عابها لم يطرأ لم يقدر على الايقاف صلى عليها موميا ولو سائرة وان قصد على الايقاف لم يجز الايقاف عليها وكما تسقط الأركان بالعدو يسقط الانحراف الى القبلة أيضا وكيفية الايمان يشير الى جهة ويجعل السجود أخفض من الركوع سائرة كانت أو واقفة وكذا المختفي عن العدو ولو تحررك يقف عليه العدو أو ما الى أي وجه قدر قاعا أو قاعا كيف قدر ولا يصلي عليها جماعة بل فرادى فان صلاوا جماعة فصلاة الامام تجوز لا القوم وعن محمد جواز صلاة الكل اذا كان البعض يجنب البعض \* (الحادي والعشرون في المريض) \* قولهم اذا عجز عن القيام لم يريدوا به انه مقعد بل يريد به خوف زيادة المرض أو بطل البرء وان قدر على البعض بان قدر على التحريم فائما أو على بعض القراءة لزمه ذلك قال الامام الحلواني وهو الصحيح حتى

ملكها كذا في المحيط \* في المنتقى بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى شاهدان شهدا على رجل أنه طلق امرأته ثلاثا أو نفذ القاضي شهادتهما ثم ادعى أحد الشاهدين أنها امرأته تزوجها قبيل الذي طلقها ولى على ذلك بينة والمرأة تجعد لا يقبل ذلك منه وكذلك لو لم يكونا شهدا أنها امرأته وشهدا أنه طلق هذه ثلاثا وكذلك هذا في العتيق والبيع وغير ذلك اذا جحد البائع دعوى الشاهد وقال المانع على وكذلك اذا قال الشاهد نحن امرأته بالبيع سواء كان البائع جاحدا للبيع أو كان المشتري جاحدا للشراء ولو شهدا فرد الحاكم شهادتهما ثم ادعياهما لانفسهما فافس لهما في ذلك دعوى فانه لم يشهدا عليه عند الحاكم لكن شهدا على المبيعة وختم على الشراء من غير اقرار بلام فان هذين لا تقبل اهما مدعوى وفيه ايضا عن محمد رحمه الله تعالى عن رجل شهد على رجل أنه طلق هذه المرأة ولم يشهد أنها امرأته واجاز القاضي شهادته ثم ادعى الشاهد انها امرأته وقال أنا لم أعرفها ولم أكن دخلت بها قبلت بينته وكذا لو شهد على اقرار المرأة انها امرأته ولم يشهد انها امرأته واجاز القاضي عليها اقرارها وجعلها امرأته ثم أقام الشاهد بينة أنه تزوجها منذ سنة وان لم أعرفها قبلت بينته ويطل قضاء القاضي ويردها على الشاهد فصارت مسئلة الطلاق مختلفة بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ادعى عينا في يد رجل ملكا مطلقا ثم ادعاه في وقت آخر على ذلك الرجل عند ذلك القاضي بسبب حدث سمعت دعواه ولو ادعى أو لا الملك بسبب ثم ادعاه بعد ذلك على ذلك الرجل ملكا مطلقا عند ذلك القاضي لانه صرح دعواه كذا في المحيط وعليه الفتوى هكذا في الفصول العمادية \* لو ادعى الناج أولاد في دابة ثم ادعاه بانه مد ذلك بسبب عند ذلك القاضي ينبغي أن لا تصح دعواه الثانية بخلاف ما اذا ادعى الملك المطلق أو لا ثم ادعاه بعد ذلك بسبب عند ذلك القاضي كذا في المحيط \* رجل ادعى على آخر نصف دار معين ثم ادعى بعد ذلك جميع الدار لانه سمع وعلى القلب تسمع كذا في الخلاصة \* والصواب أنها تسمع في الوجهين جميعا الا اذا كان قال وقت دعوى النصف لاحق فيما سوى النصف فحينئذ لا تسمع دعواه جميعا كذا في المحيط \* ولو ادعى دار في يد رجل بسبب الشراء وظاهر أن الدار المدعاة يوم الدعوى لم تكن في يد المدعى عليه بل في يد غيره ثم ان هذا المدعى ادعى هذه الدار في مجلس آخر على صاحب اليد ملكا مطلقا قبل لانه سمع وهو الاصح وهذا اذا ادعى الشراء أولا ولم يذكر القبض ولو ادعى الشراء مع القبض أولا ثم ادعى بعد ذلك على ذلك الرجل عند ذلك القاضي ملكا مطلقا هل تسمع قبل ينبغي أن يكون فيه اختلاف المشايخ كما اذا ادعى الشراء مع القبض وشهد الشهود بالملك المطلق فيه اختلاف المشايخ هكذا في الفصول العمادية \* دار في يد رجل يزعم انه اشتراها من رجل بجهاه رجل وادعى عند غير القاضي انها داره تصدق بها على الذي باعها من ذي اليد ثم رفع المدعى الذي في يده الدار الى القاضي بعد شهر أو سنة وادعى انها داره اشتراها من الذي زعم ذواليد انه اشتراها منه فان ذكر تاريخ الشراء قبل تاريخ الصدقة لا تقبل شهادته شهوده وان ذكر تاريخ الشراء بعد تاريخ الصدقة قبلت شهادته هكذا ذكر في الاقضية \* واذا لم يذكر تاريخ تقبل شهادة الشهود قال محمد رحمه الله تعالى ولا بأبى قال في الصدقة قبضت أو لم أقبض قال محمد رحمه الله تعالى لو كان ادعى الصدقة بعد تاريخ الشراء لا يرجع بالان على البائع هكذا في الذخيرة والمحيط في فصل التناقص بين الدعوى والشهادة \* لو ادعى دارا شرعا من أبيه ثم ادعى الميراث تسمع ولو ادعى أو لا بسبب الارث ثم ادعى الشراء لا تقبل ويثبت التناقص كذا في خزائن المفتين

لترك ذلك المقدور خفت أن لا يجوز ولو قدر على القيام متكئا أو على الاعتماد على العصا أو خادمه أو على القعود متكئا لا يستويا \* ادعت أو على الاستناد الى الجدار أو انسان أو وسادة لزمه الاتكاء قائما في الفصل الاول والاستناد قاعدا في الفصل الثاني ولا يجوز القعود في الاول والاضطجاع في الثاني واذا عجز عن الايمان بالارأس فاختار ما قاله الامام السرخسي انه تسقط الصلاة عنه \* يكره ان يرفع الموى الى وجهه عودا أو شيئا يسجد عليه فان كان لا يخفض رأسه أصلا لا يجوز وان خفض رأسه وانخفض للسجود أزيد من الركوع جاز عن

الايام في الاصح وقيل جازعن الاصل وقيل لا يجوز وان كانت الوسادة على الارض جازعن السجود قالوا اذا سجد على لبنة أو آجرتين يجوز ولوعلى لبنتين لان الارتفاع كثير ان صلى في منزلة قدر على القيام وان خرج الى الجماعة لا يصلي في بيته في الاصح وقال الامام الاوزجندى يخرج ولكن يصوم قائما ثم يقوم اذا جازلر كوع ويركع من القيام كل من لا يقدر على أداء ركع الا يحدث يسقط عنه ذلك الركع واذا سجد سال وان قام وركع وأومأ بويحيى ومتى اعترت علقان تجزى احدهما في النقل (٧١) الاخرى صلى المكتوبة بالتجزي

في النافله كن ابسلي بان يصلي بسلا قراءة أو طهارة ويسين الابعاء بويحيى لجواز الاداء على الدابة وموميا وعدم الجواز بسلا قراءة أو طهارة أصلا \* مرض تحت ثوب نجس يصلي عليه ان كان لا يقدر على ازالته بان يتنجس من ساعته ما يسط تحته أو يزيد مرضه بازائه من تحته جاز والا \* اذا عجز المريض عن الابعاء بالرأس أيضا يؤخرها فاذا صح فان زاد المانع على يوم وليله سقط عنه الفرض في الاصح كافي الانغاء لان مجرد القل لا يكفي لتوجه الخطأ بالمعروف في مسئلة الاقطع \* الثاني والعشرون في السفر \* يعتبر مجاوزة العمران عن الجانب الذي خرج لامن جانب آخر ولو كان في هذا الجانب محلة متصلة في القسديم بالمصر وانفصلت الآن يعتبر مجاوزتها أيضا لان بقاءها ليس بشرط حتى جازعني الجماعة ولا يعتبر مجاوزة الفناء الا اذا كان بينه وبين المصر أقل من غلوة وليس بينهما من رعة أو كانت القرى متصلة برض المصر يعتبر حينئذ مجاوزة الفناء للقرى وان

\* ادعت المرأة مهر المثل ثم ادعت بعد ذلك المسمى تسمع دعواها الثانية ولو ادعت المسمى أولا ثم ادعت مهر المثل لا تسمع دعواها الثانية كذا في المحيط \* امرأة تطالب زوجها بمهرها فقال الزوج مرة أو فيتها ومرة قال أدبت الى أيها قالوا لا يكون مناقضا كذا في الفصول الاستروشنية \* واقعة الفتوى ٢ (مردى زنى را كه خدمت او ميكرد بشوهرى داد بعد از آن دعوى ميكند كه آن زن در زنا كاخ من بود است ومن طلاق نداده ام) هل يسمع ذلك منه ينبغي أن لا يسمع التناقض الظاهر قاله الاستروشني كذا في الفصول العمادية \* امرأة باعت كرمها فادعى ابنها وهو غير بالغ أن الكرم له ورثته من أبيه وصدقته أمه البائعة وزعت أنهم الم تكن وصية له قالوا ان كانت ادعت وقت البيع أنم اوصية الصغير لا يقبل قوله باعد ذلك أنهم الم تكن وصية له وكانت عليه اقيمة المبيع للصغير باقرارها على نفسها أنها استهلكته بالمبيع والتسليم ولا تسمع بيته الغلام الا باذن من له ولاية عليه كذا في فتاوى قاضيان \* اذا كانت الدار في يد رجل جاز رجل وادعى أنها داره ورثته من أبيه منذسنة وأقام البينة أنه اشترها من الذي في يديه منذسنتين والمدعى يدعى ذلك فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا يقضى بالدار المدعى فان وفق المدعى فقال كنت اشتريتها منذسنتين من ذي اليد كما شهد الشهود ثم بهت من أبي ثم ورثته من أبي منذسنة فشهد الشهود بذلك قبلت شهادتهم وقضى بالدار له وكذلك اذا ادعى هبة أو صدقة مكان الشراء كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى الشراء هكذا في المحيط في فصل التناقض بين الدعوى والشهادة \* لو ادعى الصدقة منذسنة ثم ادعى الشراء منه منذشهرين وأقام البينة لا تقبل الا اذا وفق فقال تصدق على وقبضته ثم وصل اليه بسبب من الاسباب فجحدني الصدقة فاشتريتها وبين أن الصدقة هي السبب والشراء كان تخليصا للملكة كذا في الخلاصة ولو ادعى الصدقة منذسنة فشهد ثم وده أنه اشتراها منه منذشهر ولا يقبل الا أن يوفق فيقول تصدق به على منذسنة وقبضته ووصل اليه بسبب ويجحدني الصدقة فاشتريته منه منذشهر فاذا وفق وأثبت بالبينة قبلت بيته كذا في فتاوى قاضيان في باب من يكذب الشاهد واذا ادعى دارا في يد رجل أنه وهبها له وأنه لم يتصدق به عليه وأقام شاهدين على الصدقة وقال لم يهبها لي قط وقد ادعى الهبة عند القاضي فهذا كذاب منه لشاهديه فلا تقبل وكذلك لو ادعى انه امرأت لم يشترها قط ثم جاء بعد ذلك فقال هي بشرأ ولم أرها قط فجاء بشاهدين على الشراء منذسنة فهو باطل فان ادعاه هبة ولم يشتر لم يتصدق به على قط ثم جاء بعد ذلك بشهود على الصدقة وقال لما جحدني الهبة سألته أن يتصدق به على ففعل أخبرت هذا وكذلك لو قال ورثته ثم قال بجحدني الميراث فاشتريتها منه فجاء بشاهدين على الشراء وهذا بخلاف ما لو ادعى الشراء أولا ثم جاء بشاهدين يشهدان أنه ورثته من أبيه كذا في المبسوط \* لو ادعى أنه له ورثته من أبيه ثم ادعى هو مع آخر أنهم ماورثاها من الميت وأقاما البينة على ذلك تقبل كذا في الخلاصة \* صبي له عقارات مورثة ادعى بعد بلوغه عقارا من عقاراته على رجل أن وصية بآءه مكرها وسلم مكرها فأراد استرداده من يدي المشتري ثم ادعى مرة أخرى ذلك العقار أن وصية بآءه بغير فاحش فالقاضي يسمع منه الدعوى الثانية كذا في الذخيرة \* رجل اشترى من رجل عبدا ثم ان البائع ادعى أنه كان فضولا في هذا البيع وأراد استرداده من يدي المشتري

ترجمة  
٢ رجل زوج خادمة له ثم ادعى أنها كانت تحت نكاحه وأنه لم يطلقها

كان أحد الطريقين الى المقصد مدة السفر لا الاثر فسلك الابد بلا داع قصر عندنا \* جاوز عمران مصره ثم بدله ورجع الى المصران كان مولدا وتزوج به فقدا قام لنقصه قبل الاستحكام وكذا لو أحدث وانصرف الى المصر للوضوء ثم علم بالماء في رحله أتم حتى يسير من وطنه ولا يصير مسافرا بالنية كما لا يصير المسافر مقيما بالنية ولو كان بعد ما تم السفر عليه لا يتم مجرد العزم ما لم يدخل وطنه فاذا دخله أتم صلى الظهر أربعين يوما من وقتة الى السفر فصلى عصر اليوم ركعتين ثم عاد الى المصر وعلم أنه صلاهما بلا وضوء أعاد الظهر ركعتين والعصر ركعتين



التعدديا آخر الوقت وقد كان في الظهر مسافرا وفي العصر مقبلا \* مسافرا حبسه غريه في مصر والغريم اماموسرا ومعهسرو يعتقد القضاء  
 أو أن لا يقضى أبدا ولم يعتقد ولم ينو أن لا يقضى في الوجه الأول بصل مسافرا المسافر من لانه لم يعزم على الإقامة ولم يحمل للطالب حبسه وفي  
 الوجه الثاني وهو ما ناعتقد أن لا يقضى أبدا ثم لانه نوى الإقامة أبدا وفي الثالث قصر لعدم العزم والوجه الثاني رواية في الخارج الذي  
 يدخل دمشق أو بغيره ما دعاهما الله (٧٣) تعالى في أول رمضان ولا ينوي الإقامة لكن يعلم انه لا يخرج الامع القافلة في نصف

شـوال انه يتم دلالة الحال  
 على الإقامة واسان الحال  
 أنطق \* الدائن والمدينون مسافر  
 فلما سارا اثلا ناحبس المدينون  
 ان كان مليا فالبينة  
 لا مكان خروج وجه من الحبس  
 بقضاء الدين وان كان معسرا  
 في الدائن لعدم مكانه  
 \* صبي ونصيراني خرجا الى  
 مسيرة ثلاث فبلغ الصبي في  
 بعض الطريق واسلم الكافر  
 قصر الكافر لا اعتبار قصده  
 لا الصبي في المختار والامام  
 القضاء على انهما يتمان  
 الصلاة \* المسافر الامام نوى  
 الإقامة ليمكن من اتمام  
 الصلاة لا يتم لان حاله مبطل  
 اعزته \* خرج الامير مع  
 الجيش لطلب العدو لا يقصر  
 وان طال سيره وكذا اذا خرج  
 لقصده صردون مدة سفر ثم  
 منه الى آخر ذلك لعدم نية  
 السفر وكذا الامام والخليفة  
 والامير والكاشف ليفحص  
 الرعية وقصد كل الرجوع  
 متى حصل مقصوده ولم  
 يقصدوا مسيرة سفر قصر  
 أتموا وفي الرجوع لو من له  
 مدة سفر قصر وا \* (نوع  
 آخر) \* عبيد بينهم ما نوى  
 أحدهما الإقامة لا الآخر  
 ان كان بينهما ما مهايأة يتم

وأنتكر المشتري ذلك أو ادعى المشتري أن البائع كان فضولا في هذا البيع وأراد استرداد الثمن لا تصح دعواه  
 وان أراد أن يقيم بينة على ما ادعى من كونه فضولا في البيع لا تسمع بينته وكذا اذا لم تكن له بينة وأراد أن  
 يختلف صاحبها على ما ادعى من كونه فضولا في البيع ليس له ذلك كذا في المحيط \* ادعى عليه أنه لم يتم  
 ادعى أنها وقف عليه تسمع ولو ادعى ألا الوقف ثم ادعاه لنفسه لا تسمع كذا في الوجيز للكردي \* رجل  
 باع ضيعة ثم أقام البينة أنه كان وقفا عليه وعلى أولاده قال لا تسمع للتناقض وان أراد تخليف المدعى عليه  
 ليس له ذلك وان أقام البينة تقبل بينته وقد قيل القول بعدم القبول أصوب وأحوط هـ كذا في محيط  
 السرخسي \* وفي الاجناس مشتري الارض اذا قرأ الارض المشتراة مقبرة أو مسجد أو أنفذ القاضي  
 اقراره بحضور من يخاصه ثم أقام المشتري البينة على البائع ايرجع بالثمن عليه قبلت بينته كذا في المحيط  
 \* ولو ادعى المشتري على بائعه أن الارض التي بعث منى وقف على مسجد كذا تقبل وينقض البيع عند  
 الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبه نأخذ وقيل لا يقبل والاوّل أصح  
 كذا في الفصول العمادية \* لو ادعى ما لا بسبب الشركة في يده ثم ادعى ذلك ديناً عليه تسمع وعلى العكس  
 لا تسمع لان مال الشركة قد يصير ديناً بالحدود والدين لا يصير شركة كذا في الفصول الاستروشنية \* رجل  
 ادعى على آخر أنه كان افلان عليك كذا وكذا وقد مات فلان وصار ماله عليك ميراثا لي فقال المدعى عليه  
 أنا وأفيته هذا المال المدعى ذهب ليالي بالبينة فلم يأت ثم ان المدعى أعاد دعواه ثانيا في مجلس آخر فقال  
 المدعى عليه لا علم لي بوزائنه سمع ذلك منه كذا في المحيط في الفصل الحادى عشر من كتاب الدعوى \* رجل  
 ادعى على امرأة أنه تزوجها أو أنه سكّر ثم مات الرجل بغات تدعى ميراثه فلها الميراث كذا في المحيط في  
 الفصل التاسع في دعوى الميراث \* ولو كانت المرأة ادعت النكاح فأنكر الرجل ثم ماتت فطلب الرجل  
 ميراثها وزعم أنه كان تزوجها كان له الميراث هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النوادر كذا في  
 فتاوى قاضيخان \* ولو أن امرأة ادعت على زوجها أنه طلقها ثلاثا وأنكر الزوج ذلك ثم مات الزوج  
 فطلبت ميراثها منه قال لم أورثها منه وكذلك ان كانت أ كذبت نفسها وزعمت أنه لم يطلقها قبل موته كذا  
 في المحيط \* رجل في يديه مملوك ادعاه رجل أنه مملوكه والذي في يديه يجهد وادعاه لنفسه فلأنه القاضي  
 ما هو لهذا المدعى فأبى أن يختلف وقضى القاضي عليه بنكوله فقال الذي في يديه قد كنت اشتريته منه قبل  
 الخصومة وأقام على ذلك بينة قبلت بينته وقضى له به ولا يكون أباه اليمين كذا بالشهود والشراء ولو أقام  
 بينة على أنه لي ولد في ملكي ثم أقام بينة أنى اشتريته من فلان آخر سوى المدعى لا تقبل منه البينة هكذا  
 في الذخيرة \* في نوادر عيسى بن أبان ثلاثة نفر أقاموا بينة على رجل يعمل لهم قبله من ميراثهم عن أبيهم  
 وقضى القاضي به لهم ثم ان أحدهم قال بعد ذلك مالى في هذا المال الذي قضى لنا به على فلان من حق  
 وانما هذا الاخوى قال لا يبطل بهذا القول عن المتقضى عليه شيء الا أن يقول ما كان لي أصلا في هذا المال  
 شيء وما هو الا اخوى فينتدب ليطل حقه عن المقضى عليه ولو قال قبل أن يقضى القاضي له بالمال مالى في  
 هذا المال حق وما هو الا اخوى يستل عن ذلك بأى وجه صار له ما دونك وانما ادعينهم من ميراث أبيكم  
 فان جاء بوجه يكون له فيه من قوله يخرج قبل منسه وان قال هذا القول ثم مات قضى القاضي به للاخوين  
 بالثلثين وترك نصيب المقر ولو كان الذين أقاموا البينة هم الذين تولوا ما ملتهم ولم يدعوا المال عليه من

العبد في نوبة المقيم وقصر في نوبة المسافر وان لم يكن بينهما ما مهايأة يقعد على رأس الركعتين ثم يصلي ركعتين فيكون اربعها الميراث  
 لانه مقيم ومسافر فيصلى صلاتهما \* خرج مع مولاه ولا يعلم بحاله سأله وعمل بخبر مولاه فان لم يخبر ان خرج من موضع الإقامة أتم وان خرج  
 من موضع السفر قصر عابدا لاله الحال والاصل وان نوى المولى الإقامة ولم يعلم به العبد وقصر اما ما علم أو سال مولاه ولم يخبره وقصر مدة  
 ثم أخبرها أعاد قصر هذا اذا علم من قول المولى وفعله انه نوى الإقامة وعلم به أصحابه لا العبد أما اذا نوى بقلبه ذلك ولم يتكلم ولم يعلم بها

العبد لا يلزم التماس قبل العلم وكذا المرأة قال في شرح الطحاوي الاصح عدم لزوم قبل العلم وجواز ما مضى بلا إعادة \* باع العبد مولاه المسافر من مقيم وهو في الصلاة صار فرضه أربعاً \* أم العبد مولاه وجاعة المسافرين ونوى المولى الإقامة فيها صحت النية في حق المولى والعبد لا في حق القوم في قول محمد رحمه الله تعالى ويقصر العبد ويقدم واحداً مسافراً للسلام بالقوم ثم يقوم العبد والمولى فيئتان ويقوم المولى بأداء العبد في الصلاة ويشير بأصبعيه أو لا ثم يشير بأربعة أصابع يعني صارت الركعات أربعاً (٧٣) وكذا لو أم مسافر مثله أو مقيمها فحدث

الامام واستخلف المقيم لا نصير صلاة المسافر من أربعاً وبعض جوزوا له ترك السنن والامام الفضلي أي جواز تركها كما منع جواز القصر لان السنن لتكميل الفرائض والنقص في السفر ربما يكون أكثر والشرع ورد بالقصر في النرائض لا غير والمختار انه لا يأتي بها في حال الخوف ويأتي في حال القرار والامن وقد صح في كتب الاحاديث الصحاح عن جماعة من الصحابة ترك السنن في السفر وقالوا لو صلينا السنة لا كنا القريضة \* (الثالث والعشرون في الجمعة) \* خطب بمعدنا أو جنباً ثم توضأ أو اغتسل وصلى جاز ولو ذهب الى منزله أو كل أو جامع واغتسل بعد الخطبة أعادها \* صبي خطب بأذن الامام وصلى بالناس بالغ جاز ونص في صكت أصحابنا ان اتحاد الامام والخطيب أفضل ولكنه ليس بشرط وهو الاصح عند الشافعي وفي وجه عنده وقول عن مالك انه شرط لان المتوارث اتحاد الخطيب والامام في القرون الاول قلنا هو شرط كمال المهابة لاتمامها الا يرى

الميراث ولكن من شئ بآءوه له ثم قال أحدهم ما المال الا الذين مالى فيه حق كان المال كله لهما ولم يطل عن المدعى عليه شئ كذا في المحيط في الفصل العشرين فيما يطل دعوى المدعى من قوله أو وقع له

### (الباب التاسع في دعوى الرجلين \* وفيه أربعة فصول)

\* (الفصل الاول في دعوى الملك المطلق في الاعيان) \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا ادعى رجل داراً في يدي رجل آخر أو منقولا أو أقالماً البيعة قضى بينة الخارج عند علمائنا الثلاثة هذا اذا لم يذ كر تاريخاً فاما اذا ذ كر تاريخاً فان كان تاريخهما على السواء فكذا الجواب أنه يقضى للخارج منهما وإن أ ر خ تاريخاً أحدهما أسبق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر يقضى لاسبقهما تاريخاً واذا أ ر خ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى للخارج هكذا في المحيط \* دار في يدي رجل ادعى رجل أن اداره ملكهما منذ سنة وأقام صاحب اليد بيعة أنه اشترىها من فلان منذ سنتين وهو يملكها وقضى بها المدعى الخارج كذا في الظهيرية \* اذا ادعى الخارج أنه عبده كاتبه على ألف درهم وأقام على ذلك بيعة وأقام ذواليد بيعة أنه عبده كاتبه على ألف درهم قال جعلته م كاتباً بيننا يؤدى اليهما جميعاً كذا في الذخيرة \* لو ادعى أحدهما أنه دبره وهو يملكه وأقام على ذلك بيعة وادعى الآخر أنه كاتبه وهو يملكه كانت بيعة التدبير أولى كذا في المحيط \* اذا ادعى ملكهما طاقا وكان في يدي ثالث ولم يؤرخا أو أ ر خا تاريخاً حداثاً وبينهما نصفين هكذا في الخلاصة \* وان أ ر خا أحدهما أسبق في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى وأبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر ومحمد رحمه الله تعالى الاول يقضى لاسبقهما وان أ ر خ أحدهما أو اطاق الآخر في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بينهما وهو الصحيح واستختلفت الروايات عن صاحبيه قال الامام المعروف بخواتم زائد ان الصحيح على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول ومحمد رحمه الله تعالى الآخر يقضى بينهما نصفين كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* دار أو منقول في يدي رجلين وأقام كل واحد منهما ما بيعة على ما ادعى ان لم يؤرخا أو أ ر خا تاريخاً على السواء يقضى بينهما نصفين وان أ ر خا وتاريخ أحدهما أسبق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى الاول ولا يقضى لاسبقهما تاريخاً وان أ ر خ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى به بينهما وكذا لاسبقهما على القول الذي لا يعتبر التاريخ وعلى القول الذي يعتبر التاريخ يقضى للمؤرخ عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولغير المؤرخ عند محمد رحمه الله تعالى لان غير المؤرخ أسبقهما تاريخاً هكذا في المحيط \* عبد في يدي رجل أقام رجل البيعة أنه عبده غصبه ذواليد منه أو قال استأجره ذواليد منه أو استعاره منه أو ارتنه منه وأقام ذواليد بيعة أنه ملكه أعتقه أو دبره أو كانت أمة أقام ذواليد بيعة أنه استولد ما كانت بيعة الخارج أولى وقضى له بالعبد كذا في الذخيرة في الفصل الثاني عشر في دعوى النجاج \* رجل في يديه دار وأقام رجل أجنى عليها البيعة أن اداره وأقام رجل آخر البيعة أنها اداره غصباً منه هذا المدعى الآخر فانه يقضى بالدار للشهود له بالغصب وكذلك لو كان مكان دعوى الغصب دعوى الايداع كذا في المحيط \* ادعى بكر يتيماً في يدي سعد وزيد ويرهن أنه له وكل واحد منهما

(١٠ - فتاوى رابع) ان الامير كان هو الخطيب في تلك القرون الاول \* خطب وحده لا يجوز ولو حضرها واحد أو اثنان وصلى بالثلاثة جاز \* خطب بحضور النساء فقط لا يجوز ولو كانوا رجالاً انما أو وصلاً أو مماليك أو عبيداً جازوا الاذن بالجمعة اذن بالخطبة وكذا العكس حتى لو قال جمع ولا تخطب لايهل النبي والخطبة بحضور الامام لا تكون اذا نام لم يأمر بها \* أحدث بعد الخطبة فامر من لم يشهد بالجمعة لا يصح وفي الخلاصة ولو أمر المأمور من شهدا لا يصح أيضاً لان المتعدية فرع القائمة وكما لو أمر كافر أو صديقاً فامر ارجلا لا يصح وفي الخلاصة

يصح الثاني وان لم يصح الاول \* ولو شرع في الجمعة واحد فاستخلف من لم يشهد هاضح لان الخليفة قائم مقام الاول حتى يصح استخلافه المسبوق ولم تنقلب صلاة المؤتمر المسافر بعباس بخلاف المسافر المقيم \* امر الخليفة ذمياً أو صيباً بأقامة الجمعة بلا علم بها ما فامر الاله بالاقامة لا يصح ولو أسلم أو بلغ هذا وصلى أو أتم الغرض ولو أحدث وقدم نساء أو أتت بهم الجمعة لا يصح وان أسلم بعد الاستخلاف وان استأنف الخطبة والصلاة هو بعد الاسلام صح (٧٤) \* (نوع ما يحرم في الصلاة) \* يحرم في الخطبة كالأكل والشرب حال الخطبة ولا يصلح

برهن أنه له فنصفه لـ ~~كرو~~ نصفه لهما ولو ادعى بكر الغصب أو الوصية على سعد فربعه لزيد وما بقى لبكر (والاصل) أن الخارجين إذا تنازعوا في عين وادعى أحدهما الغصب على صاحبه وبرهنا فالقاضي يقضي بينه مدعى الغصب ولا يقضي بينه المدعى عليه الغصب كذا هنا ولو ادعى بكر الغصب على سعد وسعد عليه وادعى زيد ملكا ما تناقص نصفه لبكر ونصفه لهما ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وادعى زيد ملكا كما مطلقا فربعه لزيد وما بقى لبكر ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وادعى بكر فلزيد النصف الذي في يده سعد وأبكر النصف الذي في يد زيد ولو ادعى الغصب على بكر وهو على سعد فلزيد النصف الذي في يد سعد وما في يد زيد بين بكر وسعد كذا في الكافي \* ولو أقام سعد بينة أنهم ادعى غصبهم من زيد وأقام زيد بينة أنهم ادعى غصبهم من سعد وأقام بكر بينة أنهم ادعى غصبهم من سعد وسعد وسعد من زيد فأبكر نصف الدار والنصف الآخر بين سعد وزيد نصفين هكذا في المحيط

(الفصل الثاني في دعوى المالك في الاعيان بسبب الارث أو الشراء أو الهبة أو ما أشبه ذلك) دار في يدي رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما يدعى أنهم ادعاه ورثه من أبيه فلان وأقام على ذلك بينة فان لم يورخا أو أرخا وتاريخهما على السواء يقضى بالدار بينهما وان أرخا وتاريخ أحدهما سبق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى آخر على ما ذكر في المستقى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى آخر على ما في الاصل وهو قول محمد رحمه الله تعالى أو لا على ما رواه ابن سماعة عنه يقضى لاسبقة تاريخا كذا في الذخيرة \* وكذا ان أرخا ملك المورثين يقضى لاسبقة تاريخا بالاجماع كذا في الخلاصة \* وان أرخ أحدهما ولم يورخ الآخر قضى بينهم ما نصفين اجماعا كذا في الكافي \* ولو كان في يد أحدهما تاريخ وللآخر تاريخ لا إذا كان تاريخ ذي اليد أسبق فهو أولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يقضى به للتاريخ وان أرخ أحدهما ولم يورخ الآخر فهو وللآخر بالاجماع وان كان في أيديهم مافيه وبينهما نصفين بالاجماع الا إذا كان تاريخ أحدهما أسبق فهو أولى كذا في الخلاصة \* ان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر وأنه اشتراه من فلان وهو عليه كما هو أقام آخر بينة أنه اشتراه من فلان آخر وهو عليه كما هو القاضي يقضى بينهم كذا في فتاوى قاضيخان \* سواء أرخا على الشراء أو لم يورخا كذا في المحيط \* وان وقتا فصاحب الوقت الاول أولى في ظاهر الرواية وان أرخ أحدهما دون الآخر يقضى بينهم ما نصفا كذا في فتاوى قاضيخان \* وان ادعى الشراء من واحد ولم يورخا أو أرخا تاريخا واحد فهو وبينهما نصفين كذا في الكافي \* ويخبر كل واحد منهما ما كان رضى أحدهما أو أبي الآخر بعد ما خبرهما القاضي وقضى لكل واحد منهم بالنصف فليس للذي رضى به الا النصف كذا في المحيط \* وان أرخا أو أحدهما أسبق تاريخا يقضى لاسبقة تاريخا اتفقا وان أرخ أحدهما ولم يورخ الآخر فهو وللآخر بالاجماع وان كان في أيديهم ما الذي اليد سواء أرخ أم لم يورخ الا إذا أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فيقضيهما التاريخا كذا في الكافي \* رجل في يديه دار وعبد أقام رجلان كل واحد منهما بينة أنه اشتري منه الدار بالعبد الذي في يديه وصاحب اليد ينكر دعواه فان القاضي يقضى بالدار بينهما ما يقضى بالعبد بينهما ما لو مال الخيل فان اختارا العقد أخذ الدار بينهما والعبد بينهما وان اختارا الفسخ أخذ الدار بينهما والعبد بينهما ما لو مال الخيل وان

للخطيب ان يتكلم فيها الا بالامر بالمعروف ولا يصلح للسامع الكلام أصلا وان أمرا بالمعروف وان بعد من الامام اختلافوا فمن الثاني واختار محمد بن سلفة السكوت ونص ابن يحيى اختار قراءة القرآن وأما دراسة الفقه والنظر فيه ففكره البعض وقيل لأبأس به وعن الثاني أنه كان يصح الكتب في وقت الخطبة بالقلم \* واختار الدنو من الامام أولى وان سمع مدح الظلمة ثم خروج الامام بقطع الصلاة وان صلى ركعة ثم خرج أضاف اليها أخرى ويسلم ذكره في النوادر وان كان نوى أربعة وقد قيد الثالثة بسجدة أضاف اليها أخرى وان لم يقيد الثالثة بسجدة قيل يتم ويخفف في القراءة وقيل يعود الى التعدة وان كان في عين الامام أو يساره قريبا منه ينصرف اليه مستمعا لاسماع الخطبة \* تذكر الامام في الجمعة أنه ترك النجس يقضى النجس ويعيد الخطبة فان لم يعد أجزاءه \* ويجوز الجمعة في فناء المصر وهو الموضع المعد لمصالح المصر المتصل به وفدر بعضهم القضاء بالغلاة وقيل بفرسخين حتى قيل ان جواز

الجمعة مبنى بناء على القضاء لا على البناء ومضى على فرضين من مكة وقيل بفرسخ وقيل بمنتهى الصوت \* من كان مقيما في عمران أراد المصر وأطرافه وليس بينه وبين المصر من اربع أو فرجة يجب عليه الجمعة وان كان بينه ما فرجة لا وان سمع النداء والخيار ما له محمد ومالك ان الجمعة على من بقدر فرض من المصر لانه ليس معرفة للعوام \* فروى دخل المصر يوم الجمعة ونوى ان يكث فيه ذلك اليوم لزم الجمعة وان نوى الخروج من يومه ان نوى قبل دخول وقتها لا وان بعد دخول وقتها لزم وقال الفقيه اذا نوى الخروج من يومه لا يلزمه مطالعته لزم الالتزام

\* المسافر دخل المصري يوم الجمعة لا يزمه الجمعة ما لم ينو الإقامة خمسة عشر يوما \* المصري اذا سافر يوم الجمعة ان خرج من العمران قبل آخر وقت الظهر لا بأس به لانما تجب في آخر الوقت دل ان المسافرة يوم الجمعة قبل الزوال لا تتركه كالاتكراه في رمضان فانه صح انه عليه السلام سافر للبتين خلتان رمضان \* يجوز للعبد المقلدا قامة الجمعة في ولايته لا الانكحة بتزويجه بتقليد القضاء \* لا يملك القاضي اقامة الجمعة ويجوز ذلك للشرطي وهذا في عرفهم \* المتغلب الذي سترته سيرة الامراء ويحكم في رعيته بحكم (٧٥) الولاية يجوز له اقامة الجمعة مات

والمصري لم يبلغ الخليفة وموته وصلى بالناس خليفة الميت أو قاضيه المأذون قصدا أو صاحب شرطته صح \* ولو اجتمعوا على أهل البلدة على تقديم رجل لا يصح الا اذا لم يكن للميت خليفة ولا قاض ولا شرطي فحينئذ يصح للضرورة ولومات الخليفة وله ولاية على بلادهم اقامة الجمعة \* أمر النصراني ثم أسلم أو الصبي ثم بلغ أو استقضى الكافر ثم أسلم أو الصبي ثم بلغ لم يملك اقامة الجمعة ولا الحكم بلا تجديد تقليد بعد الاسلام والبلوغ \* نهى الامام أهل البلدة عن التجمع نفذ حكمه اذا كان بناء على سند شرعي كما اذا مصر مكانا بناء على دليل شرعي أما اذا كان بلا سبب شرعي يعقده عليه كتعصب أو عداوة فلا اثر له فيجتمعون على رجل يجمع بهم \* مصر الامام موضعا ثم نهى الناس عنه وخوى ثم اجتمعوا ثانيا لا بد من الاذن الجديد \* عزل الامير الذي هو امام في الجمعة فله ان يجمع الى ان يبلغه العزل أو يأتي الامير الجديد وان صلى الشرطي بعد بلوغ العزل الى الامير يصح لانه على عمله ما لم يعزل قصدا

أراد أحدهم أن يأخذ كل الدار بعد ما قضى القاضي لها ليس له ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* وان كانت الدار في أيدي المتعينين والباقي بحاله فكذلك الجواب وان كانت في يد أحد المدعين والباقي بحاله قضى بالدار لصاحب اليد ولا يكون له الخيار ويكون كل العبد لا يخرج كذا في المحيط \* ولو لم تكن الدار في يده ولكن شهوده شهدوا له بقبض الدار قضى القاضي له بالدار كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال المدعي عليه لصاحب اليد ان عوض الدار لم يسلم له بل استحق بيعة الخصم الاخر فأنا رجع عليك بالدار لا يلتفت اليه لان العبد استحق بما ليس بحجة في حق صاحب اليد لرجوع بيعة صاحب اليد على بيعة الاخر فلم يظهر الاستحقاق في حق صاحب اليد اليه وصار كالمواستحق عليه باقراره هذا اذا ادعى الشراء مطلقا ما اذا ادعى الشراء مؤرخا وقاما البيعة على ذلك وتاريخ أحدهما أسبق قضى لاسبقهما تاريخا سواء كانت الدار في يد المدعي عليه أم في أيديهما أم في يد أحدهما أم لا كان ويقضى بالعبد لا يخرج كذا في المحيط \* وان أرخ أحدهما دون الآخر والدان في يد المدعي عليه يقضى للآخر بالدار والعبد لا يخرج وان كان لاحد تاريخ ولا يخرج قبض معاين أو مشهود به فهو أولى كذا في الكافي \* وان شهد شهود الذي لم يؤرخ على اقرار البائع بالشراء والقبض قضى لصاحب التاريخ ولو كان لاحدهما قبض مشهود به ولا يخرج قبض معاين فالذي له قبض معاين أولى كذا في المحيط \* ولو كانت الدار في أيديهما فأرخ أحدهما وأطلق الآخر قضى بالدار والعبد بينهما كذا في الكافي \* وان شهد شهود كل واحد منهما على الشراء والقبض معاينة أو على اقرار البائع بالقبض وأرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر ان كانت الدار في يد البائع فصاحب التاريخ أولى وان كانت الدار في يد الذي لم يؤرخ فهو أولى بحكم القبض المعين وان كانت الدار في يد المشتريين وقاما البيعة على الشراء والقبض معاينة أو على اقرار البائع بالقبض وأرخ شهود أحدهما دون الآخر قضى بالدار بينهما نصفين والعبد لهما أيضا ويخيران أيضا قال محمد رحمه الله تعالى وتاريخ القبض في هذا معتزلة تاريخ الشراء حتى لو كانت الدار في يد البائع وشهد شهود كل واحد من المدعين على الشراء والقبض وأرخوا القبض دون الشراء وتاريخ أحدهما أسبق كان صاحب القبض السابق أولى وكذلك اذا كانت الدار في يد صاحب الوقت الا لاحق قضى بهما صاحب الوقت السابق وان أرخ أحدهما في القبض دون الآخر والدار في يدي البائع قضى لصاحب التاريخ وان كانت الدار في يد المدعي عليه والباقي بحاله فالدار والعبد بينهما ويخيران فان أفضيا العقد فالدار بينهما وان اختارا فسبح العقد كان العبد بينهما نصفين ولا يفرم المدعي عليه قيمة العبد بينهما كذا في المحيط \* عبيد في يدي رجل أقام رجل البيعة أنه باعه من الذي في يده بألف درهم وورط من خرو هو يملكه وأقام رجل آخر البيعة أنه باعه من الذي في يده بألف درهم وخنزير هو يملكه والذي في يده يتكردهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرد العبد على المدعين نصفين ويضمن الذي في يده لكل واحد منهما نصف قيمته وكذا لو أقام كل واحد منهما البيعة أنه باعه من الذي في يده به عاقدا كذا في فتاوى قاضيان \* وان مات العبد في يد المشتري فعليه قيمتان كذا في المحيط \* وهذا اذا أقام البيعة على اقرار الذي في يده بذلك وان أقام كل واحد منهما البيعة على معاينة البيع وقبض العبد فان كان العبد قائما أخذ العبد بينهما نصفين ولا شيء لهما غير ذلك وان كان العبد مستملا كقائم ما أخذان قيمة واحدة بينهما ولا

\* قدم الامير الجديد والاول في الجمعة يتم كالمحضر عليه وعزل وهو في الصلاة لا يعمل الحجر والعزل فيه \* فرغ الاول من الخطبة فقدم الثاني بعدها وصلى لا يجوز له دم حضور الخطبة ولو قرأ الثاني الاول وصلى خلفه صح ولو عزل الاول بطل حكم الخطبة فان لم يحضر الثاني وصلى الاول مع علمه بقدوم الثاني جاز ما لم يعلم بعزل نفسه صريحا أو دلالة بان يوجد ما يستدل به على انه من الخلوين الثاني مجاز الحكم \* احداث الامام فتقدم رجل بلا تقديم الامام ان بعد الشروع في الصلاة يجوز وان قبله لا الا ان يكون قاضيا أو شريطا وفي بعض المواضع لا يصح وان بعد الشروع





لو كنت قاضيا لم أقبل شهادة من يتصدق على هؤلاء في الجامع وقال ابن المبارك يعجبني ان لا يعطى هؤلاء لانهم عظموا واحقرم الله تعالى وهو الدنيا ولا يتخطى الرقاب للدنوس الامام ان كان يؤذى بان يطأوا بأرجسها وان كان لا يؤذى فخطى ودنا من الامام وقال الفقيه أبو جعفر اذا كان في حال الخطية لا يتخطى وان لم يؤذ بحاس على الغدا يوم الجمعة ونودي ان خاف فوثقوا بالغدا وفي سائر الصلوات لا الا ان يخاف فيه فوت الوقت \* (الرابع والعشرون في العيدين) \* صلاة العيد واجبة في (٧٧) المختار ويجهر في الطريق في عيد الاضحي بلا

خلاف وكابلق الجبانة قطع ولا يكبر عقيب الوتر والعيدين ويكبر عقيب الجمعة والسنة الحسنة والجمعة الى الجبانة وان وسعهم الجامع ويستخف من يصلي في المصير بالضعفاء والمرضى وفيه ان اقامته في موضعين في مصر يجوز بخلاف الجمعة لانها جامعة للجماعات والتفرق بينه واذا اذن المولى لعبده في الجمعة والعيدين ليس له أن يتخاف في قول وقيل له ذلك وان علم العبدان المولى لا ياذن له لو استأذن لا يستأذن وان علم انه ياذن له ولا يكبره المولى ان شهد استأذن وشهد وكذا المرأة اذا صامت فلا يذنب الاذن الزوج \* الا فضل تأخير الفطر وتجيل الاضحي حتى قال المشايخ يستحب في عيد الفطر ان يؤخر الخروج قليلا فلوزالت الشمس قبل ان يصلوا العيد سقط الا اذا تركوا فعذر في الغدا والسقط وفي الاضحي الى ما بعد الغدا ايضا ولو بلا عذر فعلى الروايتين في الاضحي لافي الفطر لكنة لو بعدد لا يلحقهم الاساءة وبدونه تلحقهم الاساءة \* وعلى رأى ابن عباس رضى الله عنهما يكبر في كل ركعة

البينة على نقد الثمن البائع فانه لا يسمع بينه ولو كانت الدار في يد ذي اليد ببيعة او صدقة او بيع ولم ينقد الثمن فاقام هذا بينة انه اشتراها من زيد قبله قضيت بالدار للخارج وأدفعها اليه وأخذت منه الثمن للبائع ولا أعطى ذا اليد من ذلك شيئا هكذا في المحيط في الفصل الخامس في دعوى البيع والشراء \* وان ادعى تعلق الملك من جهة اثنين فانه يقضى للخارج هكذا في المحيط والذخيرة \* اذا ادعى صاحب اليد تعلق الملك من جهة واحدة ولم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما على السواء أو أرخا أحدهما دون الآخر يقضى بالدار بينهما وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا وان ادعى تعلق الملك من جهة اثنين فكذلك على التفصيل هكذا في الذخيرة \* الخارج وذو اليد اذا ادعى الشراء من اثنين وأرخا في تاريخ أحدهما جهالة بان ادعى المدعى انه اشتراها من زيد منذ سنة وأقام البينة وأقام ذو اليد البينة انه اشتراها من عمرو منذ سنة أو أكثر ولا يحفظون الفضل فالبينة بينة المدعى وكذا اذا شهد به المدعى عليه انه اشتراها من فلان منذ سنة أو سنتين وشكوا في الزيادة يقضى للخارج كذا في الفصول العبادية \* دار في يد رجل ادعى خارج انه اشتراها من ذي اليد وادعى ذو اليد انه اشتراها من الخارج وأقام البينة ولا تاريخ معهما تارت البينتان سواء شهدوا بالقبض أم لم يشهدوا وتركت الدار في يد ذي اليد بغير قضاء وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ثم لو شهدت البينتان على نقد الثمن تقع المقاصة عندهما وان لم يشهدوا فالتقصا مذهب محمد رحمه الله تعالى لوجوب الثمن عنده كذا في الكافي \* فان رقت البينتان في العقار ولم تثبت قبضا ووقت الخارج أسبق يقضى لصاحب اليد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وان أثبت قبضا يقضى لصاحب اليد وان كان وقت صاحب اليد أسبق يقضى للخارج في الوجهين هكذا في الهداية \* دار في يد رجل أقام رجل البينة انه باعها من ذي اليد ألف درهم وأقام ذو اليد بينة انه باعها من هذا المدعى بالف درهم فعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى تارت البينتان كذا في المحيط \* دار في يد زيد برهن عمرو على انه باعها من بكر بالف وبرهن بكر على انه باعها من عمرو بمائة دينار ومحمد زيد ذلك كله قضى بالدار بين المدعين ولا يقضى بشئ من الثمن كذا في الكافي \* دار في يد رجل يسمى محمدا أقام خارج يسمى بكر البينة على الشراء من هذا المرأة بالف وأقامت المرأة البينة على الشراء من بكر بالف وأقام ذو اليد البينة على الشراء من بكر ولم يذكروا القبض والتاريخ فبينة محمدا مقبولة ويقضى بالشراء له من بكر وبينة بكر والمرأة باطلتان عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ولو كانت في يد بكر والمسئلة بها فالجواب عندهما كالمالك كانت في يد محمدا ولو كانت الدار في يد المرأة لا يقضى بشئ عندهما وتركت الدار في يدها هكذا في محيط السرخسي \* واذا شهدوا بالقبض والقبض وكانت الدار في يد محمدا وبقي المسئلة بها فبينة أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يقضى بشراء محمدا وتارت بينة بكر والمرأة وهكذا الجواب فيما اذا كانت الدار في يد بكر وأما اذا كانت في يد المرأة فعلى قواها ما قبل بينة بكر ومحمد ولا قبل بينة المرأة هكذا في المحيط \* حرق يده عسدا أقام مكاتب البينة انه عبده باعته من هذه المرأة بالف وأقامت المرأة البينة على البيع من المكاتب بعشرة كرار حنطه وأقام المولى البينة انه اشتراها من المكاتب عسدا الوصف ولم يذكروا القبض فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يقضى به للعبد وتطل بينة المرأة والمكاتب ولو كان العبد في يد المكاتب يقضى بشراء المولى عسدا وكذا عند محمد رحمه الله تعالى وان

خسا وبوالى بن القراءة والتكبير وفي رواية أربع في الثانية وعمل الائمة في الامصار في العيد الاولى على الاولى وفي الثانية على الثانية تخفيفا على الائمة لاستغفارهم بالقرايين حتى يعلموهم بافضلية تعجيل التخصية فاسقطوا من خاصة العيد تكبيرا وانما نروا قول الخبر طاعة لامرئيهما الخلفاء باتباع جدهم \* وان اجتمع العيد والعكسوف قدم العيد لان العبد واجب كما قدم على صلاة الجنازة لانه واجب عنا والجماعة كفاية ولا يبعد الاجتماع لان سيرة بتقدير العزير العلم ولا يقال لا يقع الا في اخر الشهر لاننا نقول ممنوع فلا فقه خرج في

الصحيح انه انكسفت يوم مات ابنه عليه الصلاة والسلام وهو ابراهيم قال الواقدي والزبير بن بكارة كان موته في العاشر من شهر ربيع الاول  
وحكايات شهداء على نقصان رجب وشعبان ورمضان وكانوا كواهل في الواقع فيومان من رمضان يكونان في شعبان في الحقيقة فيقع اخر  
رمضان في اليوم السابع والعشرين فيكون العبد في الثامن والعشرين \* (الخامس والعشرون في الجنائز وفيه الشهيد) \* كل من  
قتل بالسعي في الارض بالفساد كالبغى (٧٨) وقطاع الطريق والمكابر والخناق غير مولا يغسل ولا يصلى عليه وفي عيون

الرواية عن محمد رحمه الله  
ان من قتل مظلوما لا يغسل  
ويصلى عليه وظالما  
لا يغسل ولا يصلى عليه  
والمقتول بالعصية  
كالكلاباذي والدروازكي  
بخاري واليماني والقيسي  
بالشام يغسل ولا يصلى  
عليه ولا يصلى على قاتل  
نفسه عند الثاني وبه اخذ  
السعدي والاصح انه يغسل  
ويصلى عليه كما هو رأي  
الامامين وبه افتى الامام  
الحلواني \* والسقط الذي لم  
يتم خلقة يغسل في المختار  
ولا يصلى عليه \* والبيض في  
الكفن احسن وان مات  
بلا مال فالكفن على من  
عليه نفقة الا الزوج عند  
محمد وعند الثاني عليه كفنها  
وان كانت موسرة وعليه  
الفتوى كلها سمحاح الحياة  
وان لم يكن له مال ولا من  
تجب عليه نفقته فهو على  
الناس وسالوا من الناس  
لانه لا يقدر على السؤال  
بنفسه بخلاف الحي اذا لم  
يجد ثوبا يصلى فيه لا يجب  
على الناس ان يسألوا لانه  
قادر بنفسه فان فضل عن  
الكفن شي صرف الى كفن  
آخر ان لم يعرف صاحبه

كان في يد المرأة لا يقضى بشي عندها هكذا في محيط السرخسي \* اذا شهدوا باعقدوا القبض والعبد في  
يد الخرفان على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى بينة المرأة والمكاتب باطلتان وبينتة الحر  
والمكاتب مقبولة وان كان العبد في يد المكاتب وباقي المسئلة بما لها فالحجاب نفسه عندهما كالحجاب في  
الفصل الاول وان كان العبد في يد المرأة وباقي المسئلة بما لها فعلي قواها ما بينتة المكاتب على المرأة باطلة  
وبينة المرأة على المكاتب وبينتة الحر على المكاتب جائزتان هكذا في المحيط \* ولو كان الحر يدعى البيع من  
المكاتب بمائة دينار والمسئلة بما لها او هو في يدي الحر ولم يذكره القبض يقضى ببيع الحر عندهما وكذلك  
عند محمد رحمه الله تعالى ولو كان في يد المكاتب فمكذلك عندهما وان كان في يد المرأة يقضى ببيع الحر من  
المكاتب ولو ذكره القبض والمبيع في يد الحر يقضى ببيعه من المكاتب وبسليم اليه عندهما ولو كان في يد  
المكاتب فمكذلك عندهما وان كان في يد المرأة يترك العبد في يدها وتمت اترت بينة المرأة والمكاتب ويقضى  
لحر على المكاتب بالثمن عندهما هكذا في محيط السرخسي \* رجلان ادعيا نكاح امرأة واقاما البينة  
لا يقضى لواحد منهما الا اذا اقرت المرأة لاحدهما وهذا اذا لم يؤرخا أو أرخا تاريخا واحدا وان أرخا تاريخ  
أحدهما أسبق فهو أولى وان كان تاريخهما سواء ولا أحدهما يدهي له وان أرخ أحدهما دون الآخر  
فصاحب التاريخ أولى وان كان لاحدهما تاريخ ولا آخر يد نصاحب اليد أولى فان اقرت لاحدهما  
وللا آخر تاريخ فهو للذي اقرت له وهذا كما في حال حياة المرأة أما بعد موتها فان كان تاريخ أحدهما  
أسبق يقضى له وان كان تاريخهما سواء أولم يؤرخا يقضى بالنكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر  
ويرثان ميراث زوج واحد فان جاءت بولد ثبت النسب بينهما ويرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل  
وهما يرثان من الابن ميراث أب واحد كذا في الخلاصة \* الخارج مع ذي اليد اذا أقاما البينة على النكاح  
مطلقة من غير تاريخ يقضى ببينة صاحب اليد ولو كان القاضى يقضى للخارج ببينة ثم أقام صاحب اليد  
بينة هل يقضى ببينة صاحب اليد فيه اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى وعلى قول من يسع ببينة ذي اليد  
لو أقام الخارج بعد ذلك ببينة على أنه تزوجها قبل صاحب اليد يقضى للخارج كذا في الفصول العبادية  
\* ادعى نكاح امرأة وهي في يد آخر فاقترت المرأة للدمعي ثم أقاما البينة بدون التاريخ قال بعض مشايخنا  
رحمهم الله تعالى يقضى للخارج بحكم الاقرار وقال بعضهم يقضى لصاحب اليد كذا في الفصول الاستروشنية  
\* لو ادعيا نكاح امرأة وهي ليست في يد أحدهما فاقترت لاحدهما فهي للقر له فان أقام الآخر بعد ذلك  
بينة على النكاح فصاحب البينة أولى ولو أقاما البينة بعد ما أقرت لاحدهما فان وقتنا فالاول أولى وان لم  
نوقت فالذي زكيت ببينته أولى وان لم تزل بينهما أو زكيتا فبعض المشايخ رحمه الله تعالى يقضى للذي  
أقرت له بالنكاح سابقا وهو الاقرب وعند بعضهم لا يقضى لواحد واليه أشار في أدب القاضى في باب  
الشهادة على النكاح كذا في الفصول العبادية \* ولو ادعيا نكاح امرأة وهي ليست في يد أحدهما واقاما  
البينة من غير تاريخ وسئلت المرأة عن ذلك فلم تقر لاحدهما حتى تهازت البينتان ثم أقام أحدهما البينة  
على اقراره بالنكاح يقضى له بالنكاح كما لو أقرت لاحدهما بالنكاح بعد ما أقاما البينة عيانا ولو ادعيا  
نكاح امرأة وهي تجحد وليست في يد أحدهما فاقام أحدهما البينة على النكاح واقام الآخر البينة على  
النكاح وعلى اقرار المرأة بالنكاح لا ترجح ببينة من يدعى اقراره بالنكاح كذا في الفصول الاستروشنية

بعينه وان لم يجد ميتا آخر تصدق به \* بنش الميت وهو طري كفن ثانيا من جميع المال فان كان قسم ماله فعلى الورثة لا الغرما \* ولو  
\* كفن رجل ميتا من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل أو أقر من الميت سبع فالكفن له لان الميت لا يملكه \* ثوب الجنائز تحرق وصار يحال  
لا ينتفع به يباع ويشترى بمنه ما هو أدون منه وليس للتعلى ان يتصدق به \* مات في السفر فاخذ صاحبه ماله وصرفه الى تجهيزه بلاذن حاكم  
جازا سحسا ما مروى عن محمد رحمه الله \* (نوع) \* المختاران الامام الاعظم أولى والافسطاطان المصري والافاطام المصري والقاضى والا فاطام

الحق وامام الحق أحق بالصلاة من سائر الاولياء عندهما وعند الثاني وهو رواية الحسن عن الامام الولي أحق ثم الاولياء على ترتيب العصابات وابن الم أحق بالصلاة على المرأة من الزوج اذا لم يكن له امرأته ولو كان له أخوان لا يوين فالأكبر أولى وان أراد ألا كبير تقدم غيره للاصغر المنع والاخ لا يوين أولى من الاخ لا ب أو أم سواهم كان لا يوين أصغر أو أكبر ولو أراد أن يقدم أخرايس لمن لا ب المنع اذا كان للعبد الميت أب أو أخ ومولى فالمولى أولى وعليه الفتوى \* أوصى بان يصلى عليه فلان (٧٩) فاختار ان الوصية باطله لان الايحاش

المؤدى الى القطيعة بها يحصل فاشبه الوصية للوارث قال الصدر وعليه الفتوى وفي النوادر ان اجازة يؤمر فلان بان يصلى عليه لان للرضا تأثير فيه حتى قدم امام الحق فلما ذلك قبل تعلق الحق أو جواز الرضا بالدلالة الفعلية لا يولد الايحاش بخلاف الصريح \* حضرت الجنائزة بعد المغرب بدى بالمغرب ثم بالجنائزة ثم بسنة المغرب وقيل يقدم سنة المغرب أيضا وفي الصغرى يكره صلاة الجنائزة في مسجد الجماعة بكل حال وفي كراهية الجامع الصغير اختلف فيما اذا كان بعض القوم خارج المسجد وفي فتاوى النسق صلاة الجنائزة في مسجد الجماعة على ثلاثة أوجه اذا كان الكل في المسجد يكره بالاتفاق وان كانت الجنائزة وصف خارج الجامع والباقى فيه لا يكره بالاتفاق وان كانت الجنائزة وحدها في الخارج فختلف والحوانى على اختيار الكراهة ومن حضر بعد التكبير الرابع ولو قبل السلام فقد فاتته الصلاة وفي الفتاوى انه يكسر

\* ولو أقاموا البيعة فأتوا أحدهما فاقرت المرأة بنكاح الميت صح اقرارها ويقضى له بال مهر والميراث وكذا لو أقاموا البيعة على النكاح والدخول فاقرت المرأة لأحدهما انه دخل بها وأولاهه وأولى وان لم تفرق بينهما ما كان على كل واحد منهما بالدخول الاقل من المسمى ومن مهر المثل كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو تفرد أحدهما بالدعوى والمرأة تنجب عدفا أقام البيعة وقضى بها القاضى ثم ادعى آخر وأقام البيعة على مثل ذلك لا يحكم بها الا أن توقت شهودا لثاني سابا وكذا اذا كانت المرأة في يد الزوج ونكاحه مظاهرا لا تقبل بيعة الخارج الاعلى وجه السبق كذا في الهداية \* ولو شهد شهودا أحدهما دعوى النكاح انه دخل بها كان هو أولى وان كانت المرأة في بيت أحدهما أو شهد شهودا أحدهما بالدخول وأقام الآخر البيعة أنه تزوجها قبله كان هو أولى ولو أن أختين ادعت كل واحدة منهما على رجل واحد أنه تزوجها وهو يتجعدا قامت احدهما البيعة على اقراره أنه تزوجها بالف درهم وأقامت الاخرى البيعة على اقراره أنه تزوجها بمائة دينار ودخل بها فعدلت البيعتان فان القاضى يفرق بينهما ويقضى لكل واحدة منهما بالمال الذى شهد الشهود على اقراره استحسانا وان أقامت احدهما البيعة على اقراره بالدخول بها بالنكاح ولم تقم الاخرى البيعة على اقراره بالدخول بها وليكنها أقامت على النكاح وهو ينكر الكل فان القاضى يقضى للدخول بها بالصحة نكاحها بالمهر الذى شهد الشهود به لان الدخول دليل على سبق نكاحها ولو لم تقم كل واحدة منهما البيعة على اقراره بالدخول بها ولا على الدخول أصلا فرق بينهما وبين ما ويقضى بنصف المالاين لهما بينهما المدعية الدراهم بربع الدراهم والمدعية الدنانير بربع الدنانير كذا في فتاوى قاضى خان \* امرأة قالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عرا والزوجة بدعيان النكاح فهى امرأته زيد عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في الفصول العبادية \* وهو الصحيح لان قوله تزوجت زيدا اقراره بالنكاح فصح الاقرار منه فهى تريد بقوله ابعدهما تزوجت عرا ابطال اقرارها الاول ولا تلك هكذا في محيط السرخسى \* لو أن امرأة أقام عليها رجلان كل واحد منهما بيعة أنها أقرت أنها امرأته اختلعت منه بالف درهم ولم يوقت فاعلم ان تؤدى الى كل واحد منهما ماله وان وقتا لهما مال الوقت الاول ويطل عنها مال الوقت الآخر الا ان يكون بينهما ما وقت تنقضى في مثله العدة وتزوج فيلزمها المالاين جميعا وان لم يدخل بها أحدهما لم يملك المالاين جميعا وقتا ولم يوقت كذا في المحيط \* في دعوى فتاوى نجم النسق رحمه الله تعالى ادعى على امرأة أنها امرأته وخسلا وهى تدعى انها كانت امرأته لكن طلقها وانقضت عدتها وتزوجت بهذا الزوج الثانى وهى في يده ويدعى الثانى أنه تزوجها وينكر نكاح الاول ومالاقه تكلف المرأة بأقامة البيعة على الطلاق فان تجزأت عن اقامة البيعة حلف الزوج الاول على الطلاق وقرق بينهما وبين الزوج الثانى كذا في الفصول العبادية \* رجل تزوج امرأة ثم قال لها انا كان لك زوج قبلى فلان وقد طلقك وانقضت عدتك وتزوجت حلفت وقالت ما طلقنى الاول لا يفرق بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك وأنكر الطلاق فرق بينهما ما وهى الاول وان أقرا الاول بالنكاح والطلاق وكذبته المرأة في الطلاق كان العالاق وقعا عليها وتعد من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخر وان صدقت المرأة في جميع ما قال كانت امرأته الاخر وان أنكرت ما أقربه الاول من النكاح والطلاق فهى امرأته الاخر كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو قال الزوج كان لك زوج قبلى وطلقك وانقضت عدتك وأنكرت الطلاق فجاءه رجل وادعى أنه ذلك الزوج وأنكره الثانى فالقول للثانى كذا في محيط

للافتاح ثم يكره ثلاثا بالادعاء قبل رفع الجنائزة شاعا فاذا رفع قطع الصلاة فان رفعت على الايدى ولم توضع على الاكف كبر في الظاهر وعن محمد لا انا كان أقرب الى الاكف وان أقرب الى الارض كبر ويجوز ان يكون المذكور في الفتاوى قول الامام الشافى وهو الظاهر \* واذا اجتمعت الجنائز فصلى صلاة واحدة على الكل جاز ثم ان شاء جعلها صفا وان شاء جعلها واحدا بعد واحد ولورجالا ونساء قدم الرجال وجعل النساء مما يلي القبلة ولو عبد اقدمه على النساء وان كانا من فافضلها مما يلى الامام \* كبر على جنازة ثم أتى باخرى مستقبل للثانية بعد ان تمام

الاولى فان كبرينوى الاولى او نواهما اولم ينوشيا كانت الاولى الا اذا كبرينوى الثانية لا غير فبئذ لا يصير حار جاعن الاولى مات في غير بلده فصل عليه غير أهله ثم جلد أهله الى منزله ان كانت الصلاة الاولى باذن الوالى او القاضى لا يعادوان كان الامام على غير طهارة بعد ولو كان الامام على طهارة لا تقوم لا يعادلان الجماعة ليست بشرط قيام لا يقوم بالدعاء بعد صلاة الجنائز لانه دعامة لان أكثر هادعاء خير صفوف الرجال فيها آخرها وفي سائر الصلوات (٨٠) اولها الان القيام في الآخر اقرب الى التواضع فيكون ادعى الى الاجابة كره قطع الحشيش

والخطب من المقبرة الا اذا كان يابس ولا يستحب قطع الرطب الا لحاجة ويستحب أن يكون القبر مستنما مرتفعاً قدر شبر من الارض ويرش عليه الماء مات في بيته فقالت الورثة لا نرضى بغسله فيه ليس لهم ذلك لان غسله فيه من حوائجهم ولا بأس بدفن اثنين أو ثلاثة أو خمسة في قبر واحد عند الضرورة (نوع آخر) ذهب الى المصلحة قبل الجنائزة ينتظرها ان لم يكن له حاجة يكره والا لا واذا أتى بالجنائزة فالصحيح انهم لا يقعدون قبل الوضع واذا وضعت الجنائزة عن الاعناق جلسوا ويكره القيام لها ماتت ولا يحرم لها فأهل الصلاح من جيرانها يتولون دفنها ولا يدخل في قبرها أحد وفي الروضة ينزل في قبرها المحارم نسباً أو وضاعاً أو صاهرة وان للزوج والا فالمشايخ والا فينزل الشبان الصالحاء ولا يخرج النساء والاصح ان يجوز للزوج ان يراها وان كان معها نائحة أو ضائحة زجرت فان لم تزجر فلا بأس بالمشي معها ولا يترك السنة

السرخسى في كتاب النكاح رجل تزوج امرأة ثم جاء رجل وادعى انها امرأتى فقال المدعى عليه كانت امرأتى لكن طلقتمنا منذ سنتين وانقضت عدتهما ثم تزوجتها وأنكر المدعى الطلاق يؤمر بالتسليم الى المدعى ولو قال بلى طلقتمنا لكن تزوجتها بعد ذلك (ومدعى عليه بازخواستين ويرامنكر است) ترك في يد المدعى عليه ولو أن المدعى أنكر الطلاق وأقام المدعى عليه بينة أنه طلقها منذ سنتين وأنى تزوجتها وحكم القاضي بالطلاق كانت عدتهما من وقت الطلاق كذا في الفصول الاستروشنية امرأة في دار رجل يدعى أنها امرأتى وخارج يدعيها وهى تصدقه فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القول قول من هى في داره كذا في الفصول العمادية برهن على أنها منكوبة وفى يد ذى اليد بغير حق وذو اليد قال زوجتى والمرأة تصدق ذا اليد يحكم بالنكاح الخارج وان برهن ذو اليد على النكاح بلا تاريخ بينته أولى كذا في الوجيز لا كدرى رجل قال لامرأة زوجتيك أبول وأنت صغيرة وقالت بلز وبنيتك وأنا كبيرة فلم أرض كان القول قولها والبينة بينة الزوج كذا في فتاوى قاضيان وهكذا في المحيط البالغة اذا أقامت البينة على رد النكاح بعد البلوغ والزوج أقام البينة أنها كانت بعد بلوغها تقبل بينتها كذا في الفصول الاستروشنية اذا تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفساده فادعى الزوج الفساد وادعت المرأة الصحة وأقاما البينة تقبل بينته من يدعى الفساد ومتى قبلنا بينته على الفساد سقطت نفقة العدة ونسب الولد ثابت كيفما كان كذا في الفصول العمادية رجل وامرأتى أيديهما حاداران أقامت المرأة البينة أن الدار لها وأن الرجل عبدها وأقام الرجل البينة أن الدار له والمرأة تزوجها على ألف درهم ودفع اليها ولم يقيم البينة أنه عرفه فبقي بالدار للمرأة ويكون الرجل عبداً لها ولو أقام الرجل البينة أنه سراً الاصل والمسئلة بجهاها فان المرأة امرأتى ويقضى بانه حر ويقضى بالدار للمرأة ولو لم تكن لهما بينة كانت الدار للزوج كذا في فتاوى قاضيان روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل وامرأة اختلفتا في متاع النساء فأقامت المرأة بينة أن المتاع متاعها وأن الرجل بينة أن المتاع له وأن المرأة امرأتى تزوجها على ألف ونقد هاتان الرجل يقضى به عبداً للمرأة ويقضى بالمتاع أهافان شهدتهم ودال الرجل أنه حر الاصل قضى بأنهم امرأتى ويقضى بالمتاع له هكذا ذكره على قياس مسئلة الدار ينبغي أن يقضى بالمتاع لها ولو اختلفا في ذلك وذلك المتاع في يد المرأة مثل ذلك في يد الرجل يقضى بالنكاح ويعتق الرجل ويقضى بما في يد كل واحد منهما الاخر متاع النساء كان أو متاع الرجال أو متاعهما واذا كان المتاع في يد أحدهما خاصة دون الآخر فالبينة بينة المدعى هكذا في الذخيرة وذكر ابن شجاع في النوادر لو أقام الرجل البينة ان الدار داره والمرأة أمته وأقامت المرأة البينة أن الدار لها وان الرجل عبدها وليست الدار في يدهما فالدار بينهما نصين وان كانت في يد أحدهما تترك في يده ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا تقبل بينة أحدهما على صاحبه بالرق قال رضى الله عنه وينبغي أن الدار اذا كانت في يد أحدهما يقضى بيته الخارج لان بيته صاحب في الملك المطلق لا تعارض بيته الخارج كذا في فتاوى قاضيان رجل ادعى على امرأة أنها امرأتى وأقام رجل آخر بيته أنها أمته وأقامت المرأة البينة عايمها انهم ما عبدان لها فالقياس أن تقبل

ترجة  
٢ والمدعى عليه زواجه ثانيا

لما افتن بها من البدعة ويكره رفع الصوت بالذ كر خلف الجنائزة ويذكر في نفسه وقد جاء سبحانه من قهر عباده بالموت والفتنة بيته وتفرق بالبقا سبحانه الحى الذى لا يموت ولا يرجع قبل الدفن بلا دن أهله دفن بغير كف أو قبل غسل أهيل عليه التراب أو لا يمشى لان الكفن والغسل مأثور والنش منهى والنهى راجع على الامر ولودفن شوب أو درهم أو فى أرض مغمورة وأخذت الارض بشفعة يخرج لانه حق العبد السؤال فيما يستقر فيه الميت حتى لو أكله سبع فالسؤال في بطنه فان جعل في تابوت ايا ما نقله الى مكان آخر

لا يستل مال يدفن \* وهو لكل ذي روح حتى الصبي والله تعالى يلهمه \* مات ولدها في غير بلد ها وهي لا تصبر فارادت ان تنبش لا يجوز وترك  
هناك \* ويدفن المقتول حيث قتل ولا ينقل بعد الدفن أصلا \* ولو قبل الدفن فلا بأس بقدر ميل أو ميلين \* وهذا نص على المنع من النقل الى  
بلد آخر \* وفي الفتاوى ان النقل قبل الدفن لا يكره \* والحاصل انه لا يخرج بعد الدفن طالبت المدة أو قصرت الابعدرو العذر ما ذكرنا من  
كونه مغصوب بالخ \* ولا يدفن في البيت وان كان صريبا \* وجد طريقا في المقبرة (٨١) وهو يظن أنه محدث لا يتطرق وان

لم يقع في ظنه ذلك فلا بأس به  
\* الجاوس للصبي ثلاثة أيام  
رخصة والتوك أحسن  
\* ويكره اتخاذ الضيافة  
ثلاثة أيام وأكملها  
لانها مشروعة للسرور \*  
مات فاحلس وارثه من يقرأ  
القران لا بأس به أخذ بعض  
الشايع \* ولا بأس بزيارتها  
بشرط ان لا يطأها \* ويكره  
الصاق اللوح بها والكتابة  
عليها ولا يلق عليه بيت  
ولا يجصص \* ولا يطين  
بالألوان ويكره اتخاذ  
الطعام في اليوم الاول  
والثالث وبعد الاسبوع  
والاعیاد ونقل الطعام الى  
القبر في المواسم واتخاذ الدعوة  
بقراءة القرآن وجع  
الصلاه والقرآن للتم أو لقراءة  
سورة الانعام أو الاخلاص  
فالحاصل ان اتخاذ الطعام  
عند قراءة القرآن لاجل  
الاكل يكره \* (السادس  
والعشرون في حكم المسجد)  
\* مصلى الجنائز والعيادة  
حكم المسجد عند الفقيه  
أبي الليث والاصح عنده  
عند الامام السرخسي  
وبعض أئمة خوارزم اختار  
الاول حال أداء الصلاة فيها  
والعدم عند عدم \* والذي  
على قوارع الطريق والحياض

بينه المرأة عليهما وان لم يقيم كل واحد منهما البينة لا يحلف ولا يقضى بالشكول كذا في جواهر الفتاوى  
\* اذا تزوج عبد الرجل حرة ثم ادعى أن المولى لم يأذن له بالنكاح وقالت المرأة قد أذن له يفرق بينهما  
ولا يصدق في ابطال المهر ويلزمه الساعة ان يدخل بها ولو اياه النفقة مادامت في العدة وان لم يدخل بها يلزمه  
نصف المهر وكذلك اذا قال لأدري أو لم يأذن كذا في الفصول العمدية  
(وما يتصل بذلك مسائل) رجل ادعى على امرأته أنه تزوجها وأقام على ذلك بينة وأقامت المرأة بينة  
على رجل آخر أنه تزوجها وهو ينكر ذلك فالبينة بينة الرجل كذا في الذخيرة \* رجل أقام البينة على امرأته  
أنه تزوجها وأقامت عليه أختها بينة أنه تزوجها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل بينة الرجل ولا تقبل  
بينه المرأة ولو وقت بينة المرأة ولم توفت بينة الرجل جازت دعوى الرجل ويثبت نكاح المرأة التي يدعى  
الرجل ويهطل نكاح المدعية ولها على الزوج نصف المهر كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعى على امرأته نكاحا  
وقد أقام البينة وأقامت هي بينة أن أختها امرأته المدعى وهو ينكر ذلك ويقول ما هي بزوجتي فان القاضي  
يقضى بنكاح الشاهدة للمدعى ولا يقضى بنكاح الغائبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو أقامت  
الشاهدة البينة على اقرار المدعى بنكاح الغائبة وقال يتوقف القاضي ولا يقضى بنكاح الشاهدة كذا في  
الفصول العمدية \* لو ادعى نكاح امرأته وأقام البينة فادعت المرأة أنه تزوج بأمرها أو بانتهاف هذا وما لو ادعت  
المرأة نكاح الاغت سواء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو أقامت الشاهدة بينة أنه تزوج بأمرها ودخل بها  
أو قبلها أو معها بشهوة أو نظرا إلى فرجها بشهوة يفرق القاضي بين الشاهدة وبين المدعى ولا يقضى بنكاح  
الغائبة هكذا في الفصول الاستروشنية \* رجل له ابنتان صغيرى وكبرى وأقام رجل بينة على هذا الرجل أنه  
زوج ابنته الكبرى منه وأقام الاب بينة أنه تزوج ابنته الصغرى من هذا الرجل فالبينة بينة الزوج كذا في  
الحيط \* لو قالت امرأة تزوجت هذا الرجل أمس ثم قالت تزوجت هذا الرجل الاخر منذ سنة فهى الذى  
أقرت بنكاحه أمس ولو شهد الشهود على اقرارها لهما جميعا وهى تجحد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى  
أسأل الشهود بأيمه ابدأت وأقضى به ولو قالت تزوجت جميعا هذا أمس وهذا منذ سنة كانت امرأة  
صاحب الامس كذا في فتاوى قاضيخان \* لو ادعى نكاح امرأته فأنكرت وأقرت بالنكاح لرجل حاضر  
وصدقها المقر له فان المدعى يحتاج الى اقامة البينة فان أقام البينة وثبت يحتاج المقر له الى اقامة البينة على  
هذا المدعى بمحضرة هذه المرأة واذا أقام المقر له البينة بعد اقامة البينة من المدعى صار المقر له أولى بالبينة  
والاقرار كذا في الفصول العمدية \* روى ابن سماعة عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى  
تزوجها على ألف درهم وأقامت المرأة بينة أنه تزوجها على مائة دينار وأقام أبوها وهو عبد الزوج بينة أنه  
تزوجها على رقبته وأقامت أمها وهى أمة الزوج بينة أنه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الاب والام والنكاح  
جائز على نصف رقبتهما وان كان القاضي قضى للمرأة بمائة دينار ثم ادعى الاب والمسئلة بحالها قضى بأن الاب  
صدقه او يعتق من مالها ويهطل القضاء الاول ولو أقام الزوج البينة أنه تزوجها على أبيها وصدقه الاب في  
ذلك فقضى القاضي به ثم أقامت البينة أنه كان تزوجها على مائة دينار تقبل بينتها ويقضى لها بمائة دينار  
وعتق الاب من مال الزوج والولاء له ولو أقام الاب البينة أنه تزوجها على رقبته والمرأة تدعى مهرها مائة  
دينار والزوج يدعى ألف درهم حكم بينة الاب وأعتق من مال ابنته ثم لو أقامت أم المرأة البينة أنه تزوجها

(١١ - فتاوى رابع) في حكم المسجد لكن لا يعتكف فيه \* غرس الاشجار في المسجد ان كان لا يستقر فيه الاسطوانة ونحوه لئلا الارض  
يجوز والالا لانه تشبيه بالبيعة \* في جواربه مسجدان فالأقدم أولى وان تساويا فالأقرب وان تساويا وقوم أحدهما أكثر علما ذهب الى  
الذى جماعته أقل لتكثير الجماعة بسببه وغير الفقيه بخير والافضل ان يختار من امامه أصح وأفقه فان الصلاة مع الافضل أفضل \* مسجد  
حيه وان قل جمعه أولى من الجامع وان كثر جمعه \* فاتته الجماعة في حيه ان أقامها في مسجد آخر فحسن وان صلى وحده في حيه فحسن وان



دخل منزله وصلى باهله فحسن \* وان دخل في مسجد واقف في مسجد آخر لا يخرج من الاول حتى يصلي ولا يترك مسجد حبه وان فاته التكبير الاول أو ركعة أو ركعتان \* لا يترك فوق البواري ولا تحت في المسجد وان احتاج رزق فوق البواري لان تحت مسجد حبه حقة وفوقه مسجد حكا \* يمر في المسجد ويتخذ طريقا ان يعذر بغيره ولا فان طريقه بلا عذر ونعم رجوع اعدا ما لم يأت \* ويصلي في كل يوم مرة لا في كل دخله \* لا يحمل سراج المسجد الى (٨٣) البيت ويحمله من البيت الى المسجد \* ولا يحمل الحيفة الى الهرة ويحمل الهرة الى الحيفة

ويحمل الخلل الى الخمر لا الخمر الى الخلل ويقود اباه الكافر من البيعة الى المنزل لا بالعكس ويحمل الزبل الى الارض بنية تظهير مواطي اقدم أهل الايمان \* تعلق به حشيش المسجد لا يلزمه الازالة ان لم يتعمد وكل ما كان ممولا غلب عليه الصنعة كالكرز المنخذ من تراب الحرم يجوز اخراجه تبركا ويحمله ويعظمه ولا يمسح برجله من الطين باسطوانة المسجد أو حائطه ولا بترابه المنبسط وله أن يمسح بخشبة موضوعة فيه و بتراب مجموع فيه و بقطعة حصير أو بردى خلق ملقاة فيه والاولى ان لا يمسح بالحصير والبردى الخلق في المسجد \* ويكره التوضي في المسجد الا اذا كان فيه بيت معتله لكن لا يصلي فيه \* والخياطة فيه باجرة تكره الا اذا جالس لحفظ المسجد عن الصبيان وخط وكذا الكاتب \* معلم الصبيان باجر لو جلس فيه لضرورة الحر لا بأس به وكذا التعليم ان باجر كره الا لضرورة وان حسبه لا \* جمع ما لا نفقة المسجد من الناس وصرفه في حاجة نفسه ثم انفق مثلها لا يسهه ذلك فان عرف صاحبه بعينه رده عليه أو وجد الاذن منه وان لم يعرف صاحبه بعينه استأمر الحاكم مرة لرفع الائم اما الضمان فواجب على كل حال وان بعدد ربحي في الاستمسان سن ان يجوب بانفاق مثله \* وعلى هذا يامر د (٢) والعالم الذي يسأل للفقراء اذا خلط البعض بالآخر يضمن الجميع واذا أدى صار مؤديا من مال نفسه ويضمن لهم ولا يجزيهم عن ذلكهم لعدم تحقق الدفع الى الفقير للملك بالخط الا اذا أجاز الفقير بالقبض فيصير خالطا مال الفقير بمال

ترجة  
٢ انهم ما زوج وزوجته

منه وان لم يعرف صاحبه بعينه استأمر الحاكم مرة لرفع الائم اما الضمان فواجب على كل حال وان بعدد ربحي في الاستمسان سن ان يجوب بانفاق مثله \* وعلى هذا يامر د (٢) والعالم الذي يسأل للفقراء اذا خلط البعض بالآخر يضمن الجميع واذا أدى صار مؤديا من مال نفسه ويضمن لهم ولا يجزيهم عن ذلكهم لعدم تحقق الدفع الى الفقير للملك بالخط الا اذا أجاز الفقير بالقبض فيصير خالطا مال الفقير بمال (٢) اي ما يأخذ من الاعوان من المال ظلم

الفقر وهذا كله واضح على قول الامام الاعظم رضى الله عنه وكذلك ما يأخذ من الاموال ظلماً ويخطئه بما له وبما لم يظلم آخره يصير ملكاً له وينقطع حق الاول فلا يكون أخذ عندنا حراماً معصياً لا يباح الانتفاع به قبل أداء البدل في الصحيح من المذهب والله أعلم بالصواب \* (كتاب الزكاة) وفيه ثلاثة فصول \* (الاول في المقدمة) ولا زكاة في الخيل عندهما والفتوى على قولهما وكان الامام محمد بن الفضل رحمه الله يفتى بقول الامام السرخسي رحمه الله ويوجب في مائتي درهم بخاري خمسة دراهم (٨٣) اعتباراً بدراهم كل بلد ومنهم من اعتبر الدراهم الشرعي وبحقيقته في

فوائد الهداية لشخص صاحب التحقيق \* شك في انه هل أداها أم لم يؤدها لان كل العروقها فاشبه ما اذا شك في الوقت انه هل أدى الصلاة أم لا بخلاف ما بعد الوقت لان الاصل فراغ الذمة وهو منتف ما بقي الوقت في حق وجوب الاداء ولا يرتفع الوجوب لانه جبري والكلام في غيره وفي الدين المجهود للدائن أخذ الصدقة وفي المؤجل الى حلول الاجل كابن السبيل بأخذ في وقت الوصول الى ماله واختار في الدين على المفلس المقر انه كابن السبيل وان كان موسراً مقرراً لا يحل الاخذ أصلاً وان كان جاحداً ولا يئنه له لا يحل ما لم يرفع الى القاضي ويحلفه ولو كان يقر بالسرو وينكر عند الناس لا تجب الزكاة \* له مائة نقد ومائة دين على الناس تجب الزكاة ويكمل أحدهما بالآخر \* أقرب دين لرجل وقضاه ثم تصادف بعد حصول أن لا دين لا تجب الزكاة على أحد وكذا الزوج أمة على ألف وأعطاهما ولا يعلم انها أمة ثم رد مولاهما الذكاح والالف الى الزوج

سن الدابة مشكلاً قضى بينهما ان كانا خارجين وتترك في أيديهم ما كان كذا في المحيط \* وان كانت في يدهما قضى بهما صاحب اليد وان خالف سن الدابة التاريخ بطلت البيعتان وتترك في يد من كانت في يده كذا في التبيين \* قال عامة المشايخ وهو الصحيح هكذا في المحيط \* والاصح أنهم لا يطلان بل يقضى بهما بينهما ان كانا خارجين أو كانت في أيديهما وان كانت في يدهما قضى بهما الذي اليد كذا في التبيين \* سواء أقام صاحب اليد البيعة على دعواه قبل القضاء بالخارج أو بعده كذا في المحيط \* لو أقام الخارج البيعة أنه عبده اشتراه من فلان وأنه ولد في ملك بائنه وأقام ذوال اليد البيعة أنه عبده اشتراه من فلان آخر وأنه ولد في ملكه قضى به لدى اليد وكذلك لو أقام الخارج البيعة على نتاج بائنه وأقام ذوال اليد البيعة على النتاج في ملكه قضى بذى اليد وكذلك لو أقام البيعة على وارثه أو وصيه أنه هبة مقبوضة من رجل وأنه ولد في ملك ذلك الرجل كذا في المبسوط \* شاة في يدي رجل أقام رجل البيعة ثم اشأته ولد في ملكه وأقام صاحب اليد البيعة ثم اشأته فملكها من جهة فلان وأنهم ولد في ملك فلان ذلك الذي تملكها منه قضى بهما صاحب اليد كذا في الذخيرة \* ذكر في الاصل ان القاضي يقض القضاء على الثاني ويقضى به الاول وهو الصحيح هكذا في المحيط \* ولو أقام أحدهما البيعة على الملك والآخر على النتاج فصاحب النتاج أحق بهما كذا في الدعوى بين خارجين فبيعة النتاج أحق ولو قضى بالنتاج لذى اليد ثم أقام ثالث البيعة على النتاج يقضى له الا أن يعيد ذوال اليد البيعة على النتاج كذا في الكافي \* فان لم يقدر ذوال اليد على إعادة البيعة وقضى القاضي بالعبد لثالث ثم أحضر ذوال اليد بيعة أن العبد عبده ولد في ملكه قضى به له وان لم يعد ذوال اليد بيعة ولكن أحضر رابع وأقام بيعة أنه عبده ولد في ملكه فان القاضي يقول للثالث أعدي بيعة على أنه عبده ولد في ملكك بحضور من الرابع فان أحضرها كان هو أحق بالعبد من الرابع فان حضر المدعى الاول وأقام البيعة أنه عبده ولد في ملكه لم تقبل بيعة له لأنه قد قضى عليه به مرة فلا تقبل بيعة على أحد بعد ذلك وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في المحيط \* رجل في يده عبد أقام رجل بيعة أنه عبده ولد في ملكه وأقام رجل آخر بيعة بمنزل ذلك وقضى القاضي بالعبد بينهما من جهة ثالث وأقام بيعة بمنزل ذلك يقضى بالعبد له ان لم يعد المقضى لهم البيعة أنه عبدهما ولد في ملكهما فان أعاد ذلك أحدهما دون الآخر قضى بالنصف الذي في يده الذي أعاد بيعة له ولم تقبل في بيعة الثالث ويقضى للثالث على المقضى له الآخر الذي لم يعد البيعة بالنصف الذي في يده ولا شركة فيه مع الثالث الذي أعاد بيعة فان وجد المقضى عليه الاول وهو الذي كان العبد في يده بيعة أن العبد ملكه ولد في ملكه وأقامها عند القاضي قضى القاضي بالعبد له لأنه لو أقام يومئذ بيعة على ذلك كان هو أولى فكذا اذا أقام بيعة بعد ذلك كذا في الذخيرة \* لو ادعى ذوال اليد والخارج الملك المطلق وبرهنا وقضى على ذى اليد بالملك ثم ان ذال اليد المقضى عليه لو أقام البيعة على النتاج تقبل ويقضى به القضاء الاول كذا في الكافي \* عبد في يدي رجل أقام البيعة أنه عبده أعنته وهو ملكه وأقام رجل آخر البيعة أنه عبده ولد في ملكه فان الولادة أولى كذا في فتاوى قاضيان \* الخارج وذوال اليد اذا أقاما البيعة على نتاج العبد والخارج يدعي الاعتاق أيضاً فهو أولى وكذلك لو ادعياه وهو في يده ثالث وأحدهما يدعي الاعتاق أيضاً لان بيعة النتاج مع العتق أكثر اثباتاً لانها أثبتت أوليته على وجهه لا يستحق عليه أصلاً وبيعة ذى

لا تجب عليها الزكاة ولا على مولاهما لعدم الملك ولا على الزوج لعدم اليد متى كان لهما منعه من التصرف فيه فصار كالمضمان \* أودع ما لا ونسي المودع ثم علمه بالتدكر ان كان من الاجانب لا يجب عليه زكاة ما مضى وان كان من المعارف تجب عليه زكاة ما مضى والاجارة الطويلة المعهودة مع شرط ان خيار ثلاثة أيام في كل سنة \* زكاة المجهول على الاجر لملكه بالقبض وعندنا لا ينفسخ الا يلزم رد عين المقبوض بل يرد مثله وكلفه دين حادث بعد الحول \* وعلى المستاجر زكاة الموجه في السنين التي الاجرة يبدلها في العرف فلا يرد الواجب فيه قبل القضاء وذكر

السيد أبو شجاع رحمه الله أنه لا يجب على المستاجر والاحتياط أن يركب كل واحد وعلى هذا سيع الوفاء يجب على البائع لأنه ملكه بالقبض وعلى المشتري لأنه يعمده ما لا على البائع وليس في هذا الجواب زكائن على شخصين في مال واحد لعدم تعيين النقيدين في العقود والفسوخ \* والمهر المؤجل أن كان الزوج لا يريد الأداء لا يمنع وجوب الزكاة على الزوج \* والحاصل أن كل دين له مطالب من العباد يمنع سواء كان لله تعالى كالزكاة والعشر والخراج (٨٤) أو للعباد كالثمن والاجر ونفقة المحارم وما لا مطالب له كالنذر والكفارة والحج لا يمنع

\* مات وعليه ديون أن كان من قصده الأداء لا يؤخذ به يوم القيامة لأنه لم يتحقق المثل \* (نوع آخر) \* له كتب علم تساوى نصابا ويحتاج اليه للدرس والحفظ أو مكر راسف واحد أحدهما محتاج الى التصحيح منه لا تجب الزكاة وصدقة الفطر والأضحية ونفقة المحارم وحل أخذ الصدقة له أن كان حديثا أو فقها أو أدانا وإن زاد على الحاجة منع أخذ الزكاة \* ولو كان له نسختان من صلاة أو نكاح لمصنفين لا يمنع أخذ الزكاة مطلقا وإن لمصنف واحد فقد ذكرنا هذا هو المختار \* المكارى اشترى ابلا أو جوا القابا ليوأجره ويبيعه في آخر الامر لازكاة عليه لأنه عوامل وآلة الاستعمال في الحال بخلاف ما إذا اشترى صابونا لا لاغسل في البيت كالبقال يشتره للبيع أو الصباغ اشترى آلات الصبغ كالقارظ واشتد لصبغ ثياب الناس حيث يزكيه مع ماله لأنه تجارة حتى ملك حبس العين لاخذ الاجر \* اشترى دواب للبيع واشترى معه جلاجل

اليدأ ثبتت الملك على وجهه يتصور استحقا ذلك عليه كذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى الخارج التديبر مع التناج وادعى صاحب اليد التناج لا غير ففي هذا الوجه اختلفت الروايات ذكر في رواية أبي سليمان أنه يقضى للخارج وجهه بمنزلة العتاق وذكر في رواية أبي حفص أنه يقضى لذي اليد وجهه بمنزلة الكتابة كذا في المحيط \* ولو ادعى الخارج التديبرا والاستيلاء مع التناج أيضا وذو اليد مع التناج عتقا بانه هو أو لى ولو ادعى ذو اليد التديبرا والاستيلاء مع التناج والخارج ادعى عتقا بانه هو أو لى كذا في محيط السرخسي \* إذا ادعى ذو اليد التناج وادعى الخارج أنه ملكه غصبه منه ذو اليد كانت بينه الخارج أو لى وكذا إذا ادعى ذو اليد التناج وادعى الخارج أنه ملكه آجره أو ودعه منه أو أعاره منه كانت بينه الخارج أو لى كذا في المحيط \* أمة في يد رجل أقام رجل بينة أن قاضى بلمدة كذا قضى له بها على هذا الرجل الذي هي في يديه وأقام ذو اليد بينة أنها أمة ولدت في ملكه فان شهد شهود المدعى أنه قضى بها بشهادة شهودهم وعنده أنه اشتراها من ذي اليد أو وهبها ذو اليد منه أو تصدق بها ذو اليد عليه أو شهدوا أنه قضى بها هذا المدعى ولم يبينوا سبب القضاء يعنى القاضى ذلك القضاء أيضا ويدفعها الى المدعى وإن شهدوا أنه قضى بها بشهادة شهودهم وعنده أنه ألتهم أو أنهم أنجب عنه فالقاضى يعنى ذلك القضاء أيضا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجهه ما لا تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى ينقضه وإن شهدوا أن قاضى بلمدة كذا أقر عندنا أنه قضى للمدعى بهذه الجارية بشهادة شهودهم وعنده أنه ألتهم أو أنهم أنجب عنه ذكرك شيخ الاسلام رحمه الله تعالى أن القاضى الثاني ينقض ذلك بالإجماع هكذا في الذخيرة \* إذا كانت الجارية في يد رجل أقام رجل بينة أن قاضى بلمدة كذا قضى له بها على ذي اليد هذا أول بينة سبب القضاء وأقام رجل آخر بينة على التناج فصاحب القضاء أو لى وإن أقام الأول بينة أن قاضى بلمدة كذا قضى له بها بشهادة شهودهم وعنده أنه ألتهم أو أقام الآخر بينة على التناج فصاحب القضاء أو لى عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى صاحب التناج أو لى كذا في المحيط \* إذا أقام الخارج بينة على أن هذه أمة ولدت هذا العبد في ملكي وأقام ذو اليد بينة على مثل ذلك فانه يقضى به للمدعى لانهم ادعيا في الأمة ملكا مطلقا فيقضى به للمدعى ثم يستحق العبد تبعه كذا في النصول العبادية \* أقام المدعى البينة على الشاة التي هي في يد المدعى عليه أنها شاة وأنه حر هذا الصوف في ملكه منها وأقام ذو اليد بينة على مثل ذلك قضى بالشاة والصوف للمدعى كذا في الذخيرة \* لو أن عبدا في يد رجل أقام هو البينة أنه عبده ولدى ملكه من أمته وعبده وأقام خارج البينة على مثل ذلك يقضى بالعبد لذي اليد كذا في فتاوى قاضيان \* ويكون ابن أمة وعبده ولا يكون ابن أمة لا شر وعبده فقد قضى بالعبد لصاحب اليد في الملك والنسب جميعا كذا في المحيط \* عبدي في يدي رجل أقام رجل البينة أنه عبده ولدى ملكه من أمته هذه ومن عبده هذا وأقام رجل آخر البينة على مثل ذلك فانه يقضى بالعبدين الخارجين نصفين ويكون الابن من العبدین والامتن جميعا كذا في فتاوى قاضيان \* عبدي في يدي رجل أقام رجل بينة أنه عبده ولدى ملكه ولم يسهو أمة وأقام رجل بينة أنه عبده ولدى ملكه من أمته هذه فانه يقضى بالعبد للذي أمته في يديه فان أقام صاحب اليد بينة على أنه عبده ولدى ملكه من أمته هذه غير أمة أخرى قضى به لذي اليد كذا في المحيط \* في الكبرى رجلا في يد كل واحد منهما شاة أقام كل واحد منهما البينة أن الشاة التي في يد صاحبه شاته ولدت من شاة التي في يده ذكر في دعوى الاصل أن بينهما ما قبل ويقضى لكل واحد

و برافع للبيع مع الدواب وجب الزكاة في الكل وإن لم يقصد البيع معه لازكاة فيهن \* وكذا العطار يشتري قوارير \* اشترى منها متاعا بما تقي درهم وحال الحول وهو كذلك ثم انتقص بعد الحول أن زكى ما تين عند الامام رحمه الله وعندهما زكى ما بقي \* اشترى خادما لتجارة فآجره خرج عن التجارة وكذا الدار يؤجره وعن محمد رحمه الله تعالى اشترى للخدمة ومن عزمه انه اذا وجد رجلا يباعه لازكاة عليه \* (الثاني في المصروف) \* لا يدفع الى فقيرة زوجهما موبر فرض لها النفقة أو لا عند الامام ومحمد رحمه الله وكذا الى صغير والمغنى وإن كان

الابن كبير اجاز وكذا الى ائمة غنى عند الامام الثاني وهو قوله ما \* ولودفع الى فقير له ابنه وسرجا وقال الثاني ان كان في عيال الغنى لا يجوز  
والاجوز \* قضى عليه بنفقة ذى رجه المحرم فكساه وأطعمه ينوى الزكاة صرح عند الثاني \* لا يجوز صرف كفارة اليمين والظهار والقتل وجزاء  
الصدوق وعشر الارض وغلة الوقف الى بنى هاشم ولا الى غنى \* وان كان له قوت شهر يساوى نصا لا يجوز صرفه اليه \* وان كان أكثر من شهر لا  
\* وقيل يجوز وان كان له طعام سنة لان مستحق الصرف كعدمه وكان سيدنا عليه (٨٥) الصلاة والسلام اختار الفقر مع القدرة

على غنى الدنيا وكان يعطى  
لازواجه قوت سنة وان كان  
له كسوة الشتاء يساوى  
نصا بابا ولا يحتاج اليه في  
الصيف يجوز له أخذ الزكاة  
وكذا لو كان له حوانيت ودور  
غلته عشرة آلاف أو يزيد  
لكن لا يكفي لخرجه لقوته  
وقوت عياله يجوز صرف  
الزكاة اليه عند محمد رحمه الله  
\* ولو كان له ضيعة قيمتها آلاف  
ولا يحصل منه ما يكفي له  
واعياله اختلف فيه قال ابن  
مقاتل يجوز صرف الزكاة  
اليه \* ولو كان في داره بستان  
يساوى نصا بان لم يكن في  
البستان من مرافق الدار  
كالطبخ وغيره لا يجوز له أخذ  
الزكاة \* وهو كالمتاع والجواهر  
في الدار \* والفقير عند  
الامام من ليس له نصاب وله  
ما يكفيه \* دفع الزكاة الى  
مجنون أو صغيّر لا يعقل  
فدفعه الى أبيه أو وصيه  
لا يجوز \* ولو قبض وهو  
مراهق أو كان يعقل القبض  
بان كان لا يرى به ولا يتعد  
جاز \* دفع قوم زكاة أموالهم  
الى رجل يقبضه لفقير  
واحد فاجتمع عنده أكثر  
من مائتي درهم فكل من دفع  
قبل البلوغ الى المائتين جاز  
لاكل من دفع بعده الا اذا

منه ما بالشاة التي في يد صاحبه والفتوى على هذا هكذا في المضمرات \* وانما تقبل اليمينان اذا كانت أسنان  
الشاة مشككة ويحتمل أن يكون كل واحدة منهما أما لاخرى بمرأى العين وأما اذا كانت احدهما لا تصلح  
أما لاخرى فلا تقبل ولو أقيم بينة على أن الشاة التي في يديه شاته ولدت في ملكه وان شاة صاحبه ولدت لها شاة  
عنده وأقام الآخر على منسبه قضى لكل واحد بالشاة التي في يديه كذا في محيط السرخسي \* كل سبب  
لا يتكرره وفي معنى النتائج وذلك كالنسيج في الثياب التي لا تنسج الامرة كنسج الثياب القطنية وغزل  
القطن وحلب اللين وانتاجا للجنين واللبس والمرعى وجزء الصوف وان كان سببا يتكرر لا يكون في معنى  
النتائج فيقضى به للخارج بمنزلة المالك المطلق وهو مثل الجز والبساتين والغرس وزراعة الحنطة والحبوب فان  
أشكل يرجع الى أهل الخبرة كذا في النكاح \* اذا ادعى ثوباني يدي رجل أنه ملكه نسجه هو وأدعى فصل  
سيف في يدي رجل أنه سيفه ضربه وأقام عليه بينة وأقام صاحب اليد بينة على مثل ذلك ان كان يعلم قطعا  
أن هذا الثوب وهذا النصل لا ينسج ولا يضرب الامرة واحدة قضى بينة صاحب اليد وان كان يعلم قطعا  
أن هذا الثوب وهذا النصل يضرب مرة بعد أخرى فانه يقضى بينة الخارج وان أشكل على القاضي  
ذلك سأل أهل العلم عن ذلك يريد به العدول منهم وبني الحكم على قواهم والواحد منهم يكتفي والاثنان أحوط  
وان اختلف أهل العلم بذلك فيما بينهم حتى بقي مشكلا ففيه روايتان في رواية يقضى الخارج هكذا في  
المحيط \* وكذا اذا اختلف أهل الصناعة كذا في الوحيز للكردي \* لو تنازعت امرأتان في غزل قطن كل  
واحدة منهما تدعى انها غزلت فانه يقضى به لتي الغزل في يدها كذا في فتاوى قاضخان \* ولو كان مكانه  
غزل صوف فالخارجة أولى كذا في الظهيرية \* ولو تنازعا في ثوب هو في يدها أحدهما وأقام أحدهما البينة أنه  
نسج نصفه وأقام الذي في يديه أنه نسج نصفه قال محمد رحمه الله تعالى ان كان يعرف النصفان فلكل واحد  
منهما النصف الذي نسجه وان لم يعرف ذلك فلكل الخارج كذا في فتاوى قاضخان \* اذا ادعى صوفاني يدي  
رجل أنه صوفه بخره من غنمه وأقام على ذلك بينة فأقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضى به لصاحب  
اليد كذا في الذخيرة \* اذا ادعى سمنا أو زيتا أو دهن سمس في يدي رجل أنه له عصره وسلامه وأقام على ذلك  
بينته وأقام صاحب اليد بينته على مثل ذلك قضى لصاحب اليد وكذلك الدقيق والسويق كذا في المحيط  
\* اذا تنازعا في جبن فأقام الخارج وذو اليد كل واحد منهما بينة أنه جبنه صنعه في ملكه فهو لذى اليد وكذا  
اذا أقام كل واحد منهما البينة أن اللبن حلب في يده وفي ملكه قضى لذى اليد كذا في النكاح \* ولو أقام كل  
واحد منهما بينة أن اللبن الذي صنع منه هذا اللبن كان له يقضى للخارج ولو أقام كل واحد منهما البينة أن  
اللبن حلب من شاته وفي ملكه وصنع منه هذا اللبن فانه يقضى بالجبن لذى اليد ولو أقام كل واحد منهما بينة  
أن الشاة التي حلب منها اللبن الذي صنع منه هذا اللبن حلبت في ملكه قضى به للذي وأقام كل واحد منهما بينة أن  
الشاة التي حلب منها اللبن الذي صنع منه هذا اللبن ولدت من شاته قضى بالجبن لذى اليد كذا في المحيط \* ولو  
قال المدعي هذا الجبن لي صنعت من لبن شاتي هذه وأقام الخارج البينة على مثل ذلك فانه يقضى بالشاة  
للخارج كذا في فتاوى قاضخان \* لو ادعى حليما أنه لصاغة في ملكه لم يكن هذا دعوى النتائج وكذا لو ادعى  
حنطة أنها له زرعه بنفسه كذا في الظهيرية \* اذا كانت الدار في يدي رجل أقام رجل آخر بينة أنها دار جده  
ختمها وساق الميراث حتى انتهى اليه وأقام صاحب اليد بينة بمثل ذلك فانه يقضى بالدار للذي كذا في المحيط

كان الفقير مديونا وان كان ذلك الرجل يجمع له الزكاة بلاذنه يجوز ان زاد على النصاب لان الأخذ وكيل عن الدافعين في الدفع اليه فيكون  
الغنى مقارنا للاداء ومعاقبا فيجوز مع الكراهة كمن اعطى فقيرا أكثر من النصاب والكراهة لقربه من الغنى بخلاف الاول لان الغنى سابق  
على بعض الاعطيات فيحصل الاداء الى الغنى \* ولو كان الفقير مديونا ومعيلا فدفع اليه ما يقضى دينه ويصيب لكل واحد من عياله أقل  
من النصاب ويبقى له أيضا أقل من النصاب جاز \* السلطان الخارج اذا أخذ صدقات الاموال الظاهرة يجوز وسقط في العيص ولا يؤثر بالاداء

ثانياً فان صادراً وأخذ الجبايات ونوى ان يكون عن الزكاة أو نوى ان يكون المكسر زكاة فالصحيح انه لا يقع عن الزكاة \* كذا قال الامام  
 السرخسي رحمه الله \* ولو نوى الزكاة فيمليدفعه الى صبيان اقرار به عياداً أو لمن يهدي اليه الباكورة أو يشتره بقدوم صديقه أو يجبر به  
 أو الى صحر خوان أو المالم أو الخليفة التي في المكسب ولم يستاجر ويجوز \* (نوع آخر) \* رجل ان دفع كل منه حاز كاه ماله الى واحد ليتصدق  
 به عن زكاته الى فقير فخلط قبل الدفع (٨٦) أو المتولى في يده أو قاف مختلفة خلط غلات به ضمها به ض أو البيع أو المسمار خلط الاثمان

بعضها ببعض أو الطحمان  
 خلط حنطة الناس ولم يجز  
 العادة في تلك الناحية بالخلط  
 أو بآي مرد خلط ما يجمع من  
 الناس وقد ذكرناه يجب  
 الضمان على الكل \* الوكيل  
 باداء الزكاة اذا صرفه الى ولده  
 الكبير أو الصغير أو امرأته  
 وهم يحاوون جاز ولا يمسك  
 لنفسه شيئاً \* اعطى له درهم  
 ليتصدق به ما تطوعا ثم نوى  
 قبل التصديق ان يكون عن  
 زكاة ماله ولم يقل شيئاً ثم  
 تصدق بالمأمور به وقع عن  
 الزكاة \* أمره ان يؤدي زكاة  
 ماله من مال نفسه أو قال  
 هب افلان شيئاً أو قال  
 عوض الواهب لي عن هبته  
 من مالك أو نفق على عيالي  
 أو في بناء دارى من مالك  
 ولا خلطة بينهما ولا شرط  
 الرجوع قال الامام السرخسي  
 يرجع على الأمر أو قال بكر  
 لا مال بشرط الرجوع \* وفي  
 الجبايات والمئون المالية  
 اذا أمر غيره بالاداء قال  
 السرخسي يرجع بالشرط  
 الرجوع \* ولو صادره السلطان  
 فقال لرجل خلصنى أو الاسير  
 في يد كافر قال لغيره خلصنى  
 فدفع المأمور من ماله وخلصه  
 قبل لا يرجع فيها بلا شرط

\* اذا كانت الارض والتخيل في يد رجل فأقام آخر البينة أنه أرضه وتخله وأنه غرس هذا التخيل فيها وأقام  
 ذواليد البينة على مثل ذلك يقضى به للمدعى وكذا الكرم والشجر كذا في الكافي \* ولو كان في الارض زرع  
 وأقام كل واحد من صاحب اليد والمدعى بينة أن الارض له والزرع له زرع قضي بالارض والزرع للخارج  
 هكذا في المحيط \* وكذلك اذا اختلفا في البناء وادعى كل واحد أنه بنى على أرضه كذا في محيط السرخسي  
 \* اذا كان قباء محشوف في يد رجل فأقام رجل البينة أنه له قطعة وحشاها وخاطمه في ملكه وأقام ذواليد  
 البينة على مثل ذلك فانه يقضى به للمدعى كذا في المبسوط \* وكذلك الجبة المحشوة والفرو وكل ما يقطع من  
 الثياب والبسط والاعطاش والوسائد وكذلك الثوب المصبوغ بالعصفر أو الزعفران أو الورس اذا أقام الخارج  
 وذواليد كل واحد منهما البينة أنه له صبغه في ملكه كذا في الظهيرية \* جلد في يده أقام آخر البينة أنه جلد  
 سلخه في ملكه وأقام ذواليد البينة على مثله فهو لذى اليد كذا في محيط السرخسي \* اذا كانت الشاة  
 المسلوخة في يد رجل ادعاه رجل آخر أنه له ذبحها وسلخها وأقام على ذلك بينة وأقام صاحب اليد بينة  
 على ذلك قضي به للخارج كذا في المحيط \* لو أقام كل واحد منهما البينة أن الشاة شاته فتحت عنده في ملكه  
 ذبحها وسلخها أو أن له جلد هاور أسها وسقطها يقضى بالكل للذى الشاة في يده كذا في المبسوط \* ولو اختصم  
 ذواليد وخارج في لحم مشوى أو في سمكة مشوية كل واحد منهما مدعى أنه شواه في ملكه فانه يقضى به  
 للمدعى وكذا في المحضف كل واحد منهما أقام البينة أنه معصفه فانه يقضى به للمدعى لان الكتابة  
 مما يتكرر ويكتب ثم يعيى ثم يكتب كذا في فتاوى قاضيخان \* وان كان كوز صفر أو طستاً أو آنية من حديد  
 أو صفر أو نحاس أو شبه أو رصاص أو مصراعين من ساج أو الاقداح أو تابوتاً أو سريراً أو جلة أو قبة أو  
 خفاً أو قلانس يقضى به للخارج ان كان يعادوان كان لا يعادى يقضى لذى اليد كذا في الخلاصة \* اذا ادعى  
 لبناً في يد رجل أنه له ضربه في ملكه وأقام عليه البينة وأقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضي  
 للخارج وان كان مقام اللبن أجز أو حص أو نورة يقضى لصاحب اليد كذا في المحيط \* شاة مسلوخة في يد رجل  
 وجلد هاور سقطها في يد آخر فأقام الذى الشاة في يده بينة أن الشاة والسقط والجلد كله له وأقام الذى في يده  
 السقط والجلد على مثله يقضى لكل واحد منهما في يده كذا في محيط السرخسي \* ان كان في يد رجل حمام  
 أو دجاجة مما يفرخ أقام رجل بينة أنه له فرخ في ملكه وأقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضي  
 لصاحب اليد كذا في الذخيرة \* ولو أقام المدعى البينة ان البيضة التي خرجت هذه الدجاجة منها كانت له  
 لم يقض له بالدجاجة ولكن يقضى على صاحب الدجاجة ببيضة مثله الصاحب كذا في المبسوط \* باضت  
 الدجاجة المغصوبة بيضتين فخصنت الدجاجة أحدهما وخرج فرخ وحضن الغاصب الاخرى فتحت  
 دجاجة أخرى فالدجاجة وفرخها الذى خصنته للمغصوب منه والفرخ الذى حضن الغاصب له كذا في محيط  
 السرخسي \* الصوف وورق الشجرة وثمر الشجرة بمنزلة النتاج وغصن الشجر والحنطة ليس بمنزلة النتاج  
 حتى لو أقام المدعى البينة أن هذا الصوف صوف شاته وهذا الثمرة وهذا الورق من شجره وهذا الغصن من  
 نخله وهذا الحنطة من حنطته بذرها في أرضه وأقام صاحب اليد البينة على مثل هذا ففي الغصن والحنطة  
 يقضى للمدعى وفي الصوف والثمر والورق يقضى لصاحب اليد كذا في المحيط \* لو ادعى ثوباً في يد رجل أنه له  
 نسجه فأقام البينة والشهود شهدوا أنه نسجه ولم يشهدوا أنه له فانه لا يقضى به للمدعى وكذا الثوب مداف دابة

وقيل يرجع في الاسير لافي المصادرة والسرخسي يرجع فيها كالدون بأمر غيره بقضائه فعل المطالبة الحسية أنها  
 كالمطالبة الشرعية وهي في الدين \* اذا أمر غيره بأخذ مال انسان فالضمان على الآخذ لان الأمر لم يصح فلا يجب الضمان على الأمر  
 \* له ابل عوامل يعمل بها في السنة أربعة أشهر ويسمى بها الباقي لا يجب فيه الزكاة لانه معد للعمل \* ولو نوى في المال الخبيث الذى وجب  
 ضيقه ان يقع عن الزكاة وقع عنه \* ولو بلغ المال الخبيث نصاً بالاجب فيه الزكاة لان الكل واجب التصديق والعبرة لنية المدافع لالم



المدفوع اليه حتى لو قال لم تحترم وهبت لك هذا الشيء أو أقرضتك وينوي به الزكاة وقع عن الزكاة وعدم وقوع الدمغة والذي أخذه مصادرة عن الزكاة مع نية الدافع على احتياط المحقق شمس الأئمة بناء على عدم ولاية النظام الأخذ من الاموال الباطنة أو نظر الى الفقراء لان اعتبارهم يؤدي الى سد باب الزكاة لان أحد الاختلاف في هذا الزمان عن عروض نظم مالي أو لحوق سعة ديواني عليه فلو اعتبر عن الزكاة لصاح حق الفقراء أو بناء على ما ذكره في الغياث \* قال أبو نصر الصفار جَاءَ عن الثاني ومحمدان من دفع زكاة (٨٧) الى فقير يريد انهما هبة ونوى الزكاة وأخذه

عنه فقير على انه هبة لا يجزيه عن الزكاة ويلزم الاعادة ويشترط علم المدفوع اليه بكونه زكاة وهذا يخالف ما تقدم ولانه صرح بالوقوع عن غير الزكاة فيما اذا قال أقرضتك أو وهبتك \* (نوع آخر) \* وهب الدين من المدين بعد الحول ينوي الزكاة أن كان المدين غنيا لا يجوز ويضمن الزكاة استحسانا وان كان فقيرا فوجهه من مديونه الفقير نية زكاة عين أو دين على آخر لا يقع عن الزكاة وان كان مقرا \* ولو وهب خمسة دراهم بنوى عن زكاة نصاب هودين للمدين لا يسقط عنه زكاة ذلك النصاب وهل يسقط زكاة هذه الخمسة وهو عن درهم في الاستحسان وهو رواية عن محمد يسقط قدر ما وهب وفي المائة يسقط قدر زكاتها وان وهب خمسة والمائة بجاهها لم ينو أو وهب مائة وخمسة وتسعين وبقى خمسة لا يسقط عنه شيء من الزكاة عند الامام الثاني \* وان وهب مائة وستة وتسعين وبقى أربعة سقط زكاة درهم ويؤدي أربعة \* وان وهب منه الكل ولم ينو شيئا أو نوى الزكاة أو التطوع سقط زكاة

أنها انتفعت عنده أو في أمة أنها ولدت عنده ولم يشهدوا أنه لا يقضي به المدعي وكذا لو شهدوا أنها ابنة أمته وكذا لو شهدوا على ثوب أنه غزل من قطن فلان لا يقضي به لفلان كذا في فتاوى قاضيخان \* لو شهدوا أنه غزل هذا من قطن فلان وهو عليك ونسج فعلى الغاصب قطن مثله والثوب للغاصب لأن يقول المالك أنا امرته بالغزل والنسج فياخذ عينه كذا في محيط السرخسي \* انشهدوا أن هذا الثمر من نخيل هذا المدعي قضى بالثمر للمدعي كذا في المحيط \* لو شهدوا أن هذه الحنطة من زرع كان في أرض فلان أو هذا الثمر من نخيل كان في أرض فلان أو هذا الزبيب من كرم كان في أرض فلان لا يقضي به لفلان ولو أقر الذي في يديه بذلك يؤخذ بأقراره ولو شهدوا أن هذا العبد ولدته أمة فلان كان العبد لصاحب الأمة ولو شهدوا أن هذه الحنطة من زرع هذا الرجل يقضي به لصاحب الزرع وكذا لو شهدوا أن هذا الزبيب من كرم فلان يقضي بالزبيب لفلان كذا في فتاوى قاضيخان \* لو شهدوا أن فلانا طعن هذا الدقيق من حنطة فلان وهو عليك كذا قضى عليه بحنطة مثله وان قال رب الحنطة أنا امرته أخذ الدقيق كذا في المبسوط \* ثوب مصبوغ بالعصفر في يدي رجل شهدا شهدوا أن هذا العصفر الذي في هذا الثوب لهذا المدعي صبغ هذا الثوب به ورب الصبغ يدي على رب الثوب أنه هو الذي صبغه ورب الثوب يجحد ذلك فالقول قول رب الثوب كذا في المحيط \* أمة في يدي رجل وابنته في يدي رجل آخر ادعى رجل أن أمة وأقام البينة فقضى له بالجارية لا تكون لهذا المدعي أن يأخذ ابنته وان استحق الجارية ملكا مطلقا ولو كانت البنت في يد المدعي عليه كان له أن يأخذ البنت مع الجارية ولو أقام رجل البينة على نخل في يدي رجل وعمر هذا النخل في يديه فقضى له بالنخل فانه يأخذ الثمر أيضا ولا يشبهه الثمر الولد كذا في فتاوى قاضيخان \* قال هشام سألت محمدا رجلا الله نعمالي عن أرض من زروعة حنطة أقام آخر بينة أن الأرض له وقالت البينة لا ندرى لمن الزرع قال اذالم يعلم الزرع فالزرع تبسغ الأرض ذات فأن أقام الذي في يده الأرض بينة أنه هو الذي زرع يجعل له الزرع قال نعم قلت فان كان الزرع محصورا أو كدسا أو الشهود لم يشهدوا بالزرع لاحد قال الزرع لمن في يديه الأرض كذا في المحيط \* ان أقام الخارج البينة على الملك المطلق وصاحب اليد بينة على الشراء منه كان صاحب اليد أولى كذا في الهداية \* اذا ادعى أحدهما الهبة مع القبض والاخر الشراء من جهة واحد والعين في يده ثالث ولم يورخا أو أوراخا وتاريخهما على السواء فالشراء أولى وان أربخ أحدهما ولم يورخ الاخر فالورخ أيهما كان أولى ولو أوراخا وتاريخ أحدهما أسبق فهو أولى وان كانت العين في يد أحدهما فهو أولى الآن يورخا وتاريخ الخارج أسبق فحينئذ يقضى للخارج وان كانت في أيديهما فهو بينهما الآن يورخا وتاريخ أحدهما أسبق فحينئذ يقضى لاسبقهما تاريخا والجواب في الصدقة مع القبض والشراء اذا اجتماعا للجواب في الهبة والقبض مع الشراء كذا في المحيط \* لو ادعى أحدهما الشراء من زيد بألف وادعى آخر أن فلانا آخر وهب له وقبضها منه والعين في يده ثالث قضى بينهما وكذا اذا ادعى ثالث ميراثا عن أبيه وادعى رابع صدقة من آخر قضى بينهما أربعاً ولو كانت العين في يد أحدهما يقضى للخارج الا في أسبق التاريخ فهي للادعي وان كانت في أيديهما يقضى بينهما الا في أسبق التاريخ فهي له وهذا اذا كان المدعي به مما لا يقسم كالعبد والذابة أما فيما يقسم كالدار فانه يقضى للمدعي الشراء كذا في محيط السرخسي \* والصحيح أن المشاع الذي يحتمل القسمة والذي لا يحتمل القسمة في ذلك على السواء كذا في المحيط والذخيرة \* ودعوى الهبة والصدقة

الكل \* وان دفع الميراث الى فقير ولم ينو ثم نوى ان كان قائما في يد الفقير صح وان تلف لا \* قال كذا تصدقت في هذه السنة فهو عن الزكاة ثم جعل يتصدق ولا يحضره النية ان كان أقر زجرا له من المال في ضرة وقال في وقت الافراز ذلك وقع الكل عن الصدقة والا لا لاقتران النية بعزل الواجب في الاول \* أخر الزكاة حتى مات تصدق سرا من الورثة فان لم يكن له مال وأكثرت رأيه ان استقرض انه يقدر على الاداء استقرض وأدى فان مات قبل القدرة على القضاء يرجح ان يقضى من كنوز الآخرة وان غلب ظنه على عدم قدرته على قضاء القرض لا يستقرض لأن

خصوصة العباد أشد \* ولو كان المريض ما تادى درهم وعلمه من الزكاة مثله لا يصرفه إلى الزكاة فإن صرف فللورثة استرداد ثلثها وإذا لم يرد الزكاة لا يحل للفقر أخذها بلا إذن فإن أخذها لم يسترد ذلك أو استهلك \* (نوع آخر) المصدق إذا أخذ من الصدقة قبل الوجوب أو القاضى استوفى رزقه قبل المدة جاز والأفضل عدم التججيل لاحتمال أن لا يعيش إلى المدة \* استعمل الهائمي على الصدقة لا ينبغي له أن يأخذ العمالة منها وإن أخذها من غير الصدقة (١٨٨) لا بأس به وقد ذكرنا أن الصدقة الواجبة محرمة عليهم \* وكذا غلة الوقف وروى

عن الإمام الثاني أن غلة الوقف يجوز أخذها كصدقة النفل والصدقة متى أطلقت يراد بها الواجبة \* وجواز أخذها غلة الوقف لهم يجوز أخذها للأغنياء لو وقف عليهم وروى الإمام الجامع عن الإمام الأعظم رحمه الله أنه يجوز دفع الزكاة إلى الهائمي لسقوط العوض كالنفل ويجوز النفل للغني أيضا \* ومن لا يحل له أخذ الصدقة فالأفضل له أن لا يأخذ جائزة السلطان إذا كان من بيت المال ولو من مورثه يجوز الأخذ وإن من غصب قبل الخلط وانقطاع حق المالك لا يحل وإن بعد الخلط وهو دراهم أو ذنانير جاز عند الإمام وقوله أرفق بالناس لأن مالا لا يخلو عن معصوب لكنه قبل أداء البذل خيبت واجب التصديق فلا يأخذها لمن يجوز له أخذ الصدقة والأخذ والاعطاء أولى إذا كان لا يشوبه العجب وقال عصام ابن يوسف الترياق أولى وكان العلامة بخوارزم لا يأكل من طعامهم ويأخذ جوارزهم فليل فيه فقال تقديم الطعام يكون أباحه والمباح له

مع القبض فيهما مستويان وهذا فيما لا يحتمل القسمة من غير خلاف واختلفا فيما يحتمل القسمة والأصح أنه لا يصح وهذا إذا لم يوقت البيعتان ولم يكن مع واحد منهما ما قبض وأما إذا وقتا فصاحب الوقت الأقدم أولى وإن لم يوقتا ومع أحدهما ما قبض كان هو أولى وكذا إن وقت صاحبه كذا في التبيين \* وإن وقتت بيعة أحدهما فصاحب الوقت أولى كذا في المحيط \* رجلان ادعيا عينا في يد آخر فادعى أحدهما الشراء من زيد وادعى الآخر أنه ارتبه من زيد وقبضه وأما البيعة لم يورثها أو أرخا على السواء فالشراء أولى فإن أرخ أحدهما مادون الآخر فالآخر أولى أيهما كان وإن أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فهو أولى وإن كانت العين في يد أحدهما فهو أولى إلا أن يورثا وتاريخ الخارج أسبق فينشذ بقضى الخارج كذا في الفصول العمادية \* لو ادعى أحدهما رهنا وقبضا والآخر هبة وقبضا من صاحب اليد وأما البيعة ولم يكن مع أحدهما ما تاريخ ولا قبض كان الرهن أولى وهذا استحسن كذا في التبيين \* وهذا إذا كانت دعواه من واحد أما إذا كانت من اثنين فهما سواء كذا في السراج الوهاج \* فإن ترج أحدهما بالتاريخ أو سبقية اليد يقضى له به كذا في الفصول العمادية \* وهذا إذا لم تكن الهبة بشرط العوض وأما إذا كانت بشرط العوض فهي أولى هكذا في السراج الوهاج والهداية \* إذا ادعى أحدهما شراء العبد وادعت المرأة تزوجها عليه فهما سواء يقضى بالعبد بينهما منصفين هذا إذا لم يورثا أو أرخا وتاريخهما على السواء وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى الشراء أولى وأما إذا أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فالأسبق أولى هكذا في غاية البيان \* ثم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى للمرأة أن تصف العين ونصف قيمتها على الزوج ولا تشتري نصف العين ويرجع نصف الثمن إن شاء وإن شاء فسخ البيع وعند محمد رحمه الله تعالى لها على الزوج قيمة العين هكذا في التبيين \* وإذا اجتمع النكاح والهبة والرهن والصدقة فالنكاح أولى كذا في المحيط \* شهد شاهدان بالقرض وشاهدان بالمضاربة فالبيعة للمدعى القرض كذا في محيط السرخسي \* (مسائل متفرقة) في المنتقى دار في يد رجل أقام رجل بيعة أنه أبرأه من حقه من دعواه في هذه الدار اليد صاحبة منها على مائة درهم وأقام الذي في يده الدار بيعة أنه أبرأه من حقه من دعواه في هذه الدار فبيعة الصلح أولى كذا في الذخيرة \* رجل ادعى أمة في يد رجل أنه اشتراها من صاحب اليد بألف درهم وأنه اعتقها وأقام على ذلك بيعة وأقام أخرى بيعة أنه اشتراها من صاحب اليد بألف درهم ولم يذكر الاعتناق فصاحب العتق أولى ولم يذكر ما إذا كان مدعى الشراء قضى العبد ولو كان قضى العبد كان هو أولى هكذا في المحيط \* رجل له عبد أقام العبد بيعة أن المولى أعتقه وأدبره وأقام رجل آخر بيعة أن المولى باع العبد منه بألف درهم فإن لم يكن المشتري قبض العبد منه فبيعة العبد أولى وإن كان المشتري قبض العبد فبيعة المشتري أولى وإذا أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا هكذا في الذخيرة \* لو ادعت أمة أنها ولدت من مولاها وأقامت على ذلك بيعة وأقام رجل آخر بيعة أنه اشتراها من مولاها فبيعة الأمة أولى سواء كانت في قبض المشتري أو لم تكن في قبضه ولو وقتت بيعة المشتري وقتا قبل الحبل بثلاث سنين كانت بيعة المشتري أولى كذا في المحيط \* أمة في يد رجل أقام البيعة أنه دبرها وهو عتقها وأقام آخر البيعة أنها ولدت منه وهو عتقها وأقام آخر على مثل ذلك فهي للذي في يده كذا في فتاوى قاضيخان \* وإذا أقام عبد البيعة أن فلانا أعتقه وفلان ينكر أو يقر وأقام آخر البيعة أنه عبده قضيت به للذي أقام البيعة أنه عبده

يتلقه على ملك المبيع فيكون كالأطعام الظالم والجائرة عمليك فيصرف في ملك نفسه كما علم في الفرق بين الأطعمة وكذلك والا كساع في مسئلة الكفارة \* قسم لحوم الاضاحي بنية الزكاة يجوز بائنا لأن القرية تأدت بالاراقة \* وقال في المحيط لا يحسب عن الزكاة في ظاهر الرواية لأن التخيبة آلاف المالية أو تتهيصص المالية وعلى كل حال يمنع من الوقوع عنها كما أن الدين لا يقع عن زكاة العين \* قال الإمام الحلواني إذا كان عنده وديعة غات المودع بلا ورث له أن يصرف الوديعة إلى نفسه في زمانها هذا لأنه لو أعطاه لبيت المال لضاع لأتهم

لا يصرفون مصارفه فإذا كان من أهله صرفه إلى نفسه وإن لم يكن من المصارف صرفه إلى المصروف دفع الزكاة إلى المدينين أو إلى من دفع إلى الفقير لا يجوز دفع الزكاة إلى الكرامية لأنهم مشبهة في ذات الله تعالى وغيرهم من المشبهة في الصفات أقل حلالا من الكرامية لأنهم مشبهة في الصفات واختار أنه لا يجوز أن تصرف إليهم أيضا لأن مقبوت المعرفة من جهة الصدقة ملحق بمقبوت المعرفة من جهة الذات وأهل الورع تجوزوا من أموال المبتدعة حتى يروى أن امرأة سألت من الإمام أحمد بن (٨٩) حنبل الزاهد رحمه الله وقالت أنا نغزل

على السطح في الليالي فبهر  
بناشموع آل طاهر فنغزل  
فيه الطاقة أو الطاقين هل  
يطيب لنا نحن ذلك الغزل  
فقال الإمام من أنت فقالت  
أنا أخت بشر الحافي فقال  
ما هذا الورع الصافي الأفيكم  
دفع الزكاة إلى أخته وهي  
تحت زوج أن كان مهرها  
المجمل أقل من النصاب أو  
أكثر لكن الزوج معسر له  
أن يدفع إليها الزكاة وإن كان  
موسرا والمجمل قدر النصاب  
لا يجوز عندهما وبه يفتي  
للأختياط وعند الإمام رضى  
الله عنه يجوز مطلقا  
وكذا في لزوم الاضحية  
\* (الثالث في العشر والخراج  
والجزية) \* اشتري أرض  
خارج وبني عليها دارا فخارج  
على المشتري لأنه المعطل  
\* خراج المستأجر على المؤجر  
والمستعار على المعير والمغصوب  
إذا لم يكن للمالك بيعة عادلة  
والغاصب جاحد ولم تنقص  
الأرض بالزراعة على الغاصب  
وإن كان الغاصب مقرا بأوله  
بيعة عادلة فخارج على رب  
الأرض وإن نقصت الزراعة  
فعلى المالك قل النقصان  
أو أكثر عند الإمام وعند محمد  
رحمته الله تعالى على رب

وكذلك لو شهدوا أنه اعتقه وهو في يديه وكذلك لو شهدوا أنه كان في يده أمس لم تقبل هذه الشهادة كذا في  
المسوط \* وإن شهدوا العبد أن فلانا اعتقه وهو يملكه وشهدوا لا آخر أنه عبده قضى بيعة العتق  
كذا في المحيط \* ولو أن المولى أقام بيعة على أنه عبده اعتقه وأقام رجل آخر بيعة أنه عبده قضى بيعة العتق  
وكذلك لو أقام العبد بيعة أن فلانا بده وهو يملكه وأقام رجل آخر بيعة أنه عبده قضى بيعة التدبير كالأول  
أقام المولى بنفسه بيعة أنه عبده بده وأقام الآخر بيعة أنه عبده يقضى بيعة المولى كذا في الذخيرة \* ولو  
أقام العبد بيعة أن فلانا كاتبه وهو يملكه وأقام آخر بيعة أنه عبده يقضى للذي أقام البيعة أنه عبده ولو  
أقام الذي في يديه بيعة أنه مملكه كاتبه وأقام الآخر بيعة أنه عبده يقضى للذي أقام البيعة أنه عبده هكذا  
في المحيط \* عتق في يدي رجل أقام بيعة أنه له أعتقه وأقام آخر البيعة أنه حر الأصل وأنه ولده وعاقده  
فصاحب الموالاة أولى كذا في الذخيرة \* عتق في يدي رجل أقام الذي في يديه البيعة أنه اعتقه وهو يملكه  
وأقام آخر البيعة أنه أعتقه وهو يملكه فان صدق العبد أحدهما فبيته أولى وإن كذب جميعا يقضى  
بولاثة بينهما نصفين كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أقام كل واحد منهما بيعة أنه اعتقه على ألف درهم وهو  
يملكه لم ينفذ إلى تصديق العبد وتكذيبه وقضيت بولاثة بينهما ولكل واحد منهما مائة ألف درهم وإن  
ذكرت إحدى البيعتين مالا ولم تذكر الأخرى فالبيعة بيعة الذي يدعى المال وبولاثة له ولا بألى صدقه العبد  
أو كذبه كذا في الذخيرة \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يديه عبدا دعى ابن له وأقام  
بيعة أن أباه تصدق به عليه وهو صغير في عياله وأقام العبد بيعة أن الأب قد أعتقه قال أقبل بيعة العتق ولو  
شهدوا أنه تصدق به أو وهبه لابنه الكبير الفقيه هذا وقبضه أباه وشهدوا العبد أنه اعتقه ولم يوقوا أجرت  
الصدقة وأبطلت العتق وفي المتن رجل شهد على رجل أنه اعتقه غلامه وهو مريض وقال الوارث كان  
بهذي حين دخل عليه الشهود ولم يقر الوارث بالاعتاق قال القول قول الوارث حتى يشهد الشهود أنه كان  
صحيح العقل ولو أقر الوارث بالعتق إلا أنه ادعى أنه كان بهذي فالقول قول الغلام وهو حر حتى يقيم الوارث  
البيعة أنه بهذي كذا في المحيط \* رجل اعتق أمة ولها ولد فقالت أعتقتني قبل الولادة والولد حر وقل المولى  
لأبلي أعتقتك بعد الولادة والولد عبد ذكر في العيون أن الولد إذا كان في يدها كان القول قولها وقال  
أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان الولد في أيديهم ما فكذلك يكون القول قولها وإن أقام البيعة فبيته أولى  
وكذلك في الكتابة وما في التدبير فالقول قول المولى وفي المتن عن محمد رحمه الله تعالى إن كان الولد يعبر عن  
نفسه فالقول قوله وإن كان لا يعبر فالقول لمن هو في يديه وإن أقام البيعة فبيته أولى وكذلك في الكتابة ولو  
أعتق جاريته ثم اختلف بعد حين في ولدها فقالت ولده بعد عتقي فأخذته مني وقال المولى ولده قبل العتق  
فأخذته منك والولد لا يعبر فعلى المولى أن يردّه إلى الأم وكذلك في الكتابة وفي المدبرة وأم الولد القول قول  
المولى كذا في فتاوى قاضيان \* غلام في يدي رجل يدعى الحرية وقال ذو اليد هو غلامي فإن كان لا يعبر  
فالقول الذي اليد لأنه كالمتاع وإن كان يعبر عن نفسه أو بالغام فالقول للغلام وإن برهن على الرق والحرية فبيته  
الغلام أولى كذا في الوجيز للكردي \* قدم بلدة ومعه رجال ونساء وصبيان يخدمونه وهم في يده فادعى  
أنهم أرقاؤه وادعوا أنهم أحرار فالقول قولهم ما لم يقرؤا له بالملك بكلام أو يبيع أو تقوم له بيعة عليهم قال وإن  
كانوا من الهند أو السند أو الترك أو الروم هكذا ذكر رواه أبو له إذا جاءهم غير مقهورين أما إذا كانوا

(١٣ - فتاوى رابع) الأرض إن كان النقصان مثل الخراج أو أكثر وإن كان أقل من الخراج فعلى الغاصب وفي المتن عن الثاني إن  
الخراج على الغاصب إن زرعه مطلقا وعن محمد أنه على المالك قدر ما أخذ من النقصان وإن كان الغاصب جاحدا ولا بيعة له ولم يزرعها الغاصب  
فلا خراج على أحد \* اشتري أرض خراج ولم يبق مدة التمسك من الزراعة فخارج على البائع وإن أخذه السلطان من المشتري لم يرجع  
على البائع بخلاف ما إذا أخذ من الأكاره الأرض في يده ولم يقدّر على الامتناع يرجع على المالك لأنه مضطر فاشبهه بمعير الرهن وفي ظاهر

الرواية لا يرجع وهو الصحيح ولا يرد عليه ما اذا نصب أهل قرية عاملا بالاتفاق ليجبي خراجهم فتواوى واحدا أخذ خراجهم من العامل حيث يرجع على المتواوى لان الاذن قد وجد \* أجر أرضه العشرية فعلى رب الارض عند الامام ولو أعارها فعن الامام فيه روايتان \* السلطان جعل الخراج لصاحب الارض يجوز عند الثاني ويحل له وقال محمد لا يجوز وعليه الفتوى على قول الثاني اذا كان من أهله كالقضاة والغزاة والائمة ويسمى هذا فى بلاد خوارزم (٩٠) بالفروزانة لو أخذوه وسرفه اليه جاز فكذا اذا تركه ابتداء وذكر فى الفتاوى انه اذا ترك

الخراج لا ينبغي له ان يقبل الا اذا كان مصرفا كالمقاتلة ومن يعود نفعه الى المسلمين لان مصرفه بالجماعة فلا يجوز تخصيص البعض \* وفى التمراتشى ترك السلطان له الخراج ان مصرفا طاب له ولا يتصدق به ولا يتصدق به أو يجهر غاريا لا يسهه غيره فى قول محمد خلافا للثاني وكذا عن أبي حفص الكبير وشداد لان له حكم النقي عوفيه للتقدير حق في تصدق به وكذا العامل اذا ترك الخراج على المزارع بدون علم السلطان يحل له لو مصرفا \* اذا تصدق بالخراج بعد طاب السلطان لا يخرج عن العهدة أما قبل الطلب لو تصدق به فذكر فى بعض الفتاوى انه يخرج عن العهدة وهو سهو ظاهر فان ما خرج من السوائم لو دفع بنفسه الى الفقير غارم عند نابل عليه ان يؤديه الى من كان يؤديه لانه اقتضات على الامام \* اذا أدركت الغلة فالسلطان ان يحبس الاستيفاء الخراج \* وهلاك الخراج بعد الحصاد لا يسقطه وقبل الحصاد انما يسقطه اذا كان بأفة لا تدفع كالغرق والحرق وأكل الجراد والحرب والبرد

مقهورين من جهته فلا يقبل قولهم انهم احرار كذا فى المحيط \* ادعى رجل حريته والاصل ولم يذ كر اسم أمه واسم أبيه ولا حريته مما جاز كذا فى الذخيرة \* مات الرجل وعليه ديون ولم يترك الاجارية وفى حجرها ولد فادعت انهم أم ولد المات ولدا المات لا يقبل قوله ان غير بيته تقوم على اقرار المولى فى حياته انهم أم ولد ولو شهدت الورثة انها أم ولد المات قبلت شهادتهم ولا تبطل للفرع ما عليها كذا فى المحيط \* رجلان أقاما البيعة على عبد فى يدي رجل يدعى كل واحد أنه أودعه فأقر لاحدهما فلا يخلو ما ان أقر بعد ما أقاما البيعة أو قبل أقامتهما البيعة أو بعد ما أقام كل واحد شاهدا واحدا أو بعد ما أقام أحدهما شاهداين فان أقر بعد السماع قبل القضاء بالبيعة دفع اليه وان عدلت البيعتان فهو بينهما ولا تبطل بيعة المقر له وأما اذا أقر لاحدهما قبل إقامة البيعة ثم أقام البيعة يقضى غير المقر له وأما اذا أقام كل واحد شاهدا واحدا ثم أقر لاحدهما دفع اليه وقبل للآخر أقام شاهدا آخر فان أقام يقضى له وان لم يقض حتى جاء المقر له بشاهد آخر يقضى بينهما وان لم يقض حتى أعاد الخراج شاهدا الاول أو أقام شاهدين مستقلين يقضى بكاه له فان أقام المقر له شاهدا الاول وشاهدا آخر على الخراج قبل أن يقضى للخارج أو بعده لا تسمع منه ولو قال غير المقر له مات شاهدا الاول وأغاب قبل له هاتين شاهدا آخر فان جاء بآخر يقضى له بالعبد الا أن يقيم المقر له شاهدا آخر وشاهدين مستقلين فيكون بينهما وفى رواية ويقسم شاهدين مستقلين فيكون العبد كاه له وان لم يقر ذواليد لاحدهما حتى قضى به بينهما ثم أقام أحدهما البيعة أن العبد له لا تسمع وان لم تزل بيعة أحدهما أو لم يقيم حتى قضى للآخر ثم أعاد الاخر البيعة العادلة على أن العبد له قضى له على المقضى له أما اذا أقام أحدهما البيعة ولم يقيم الاخر وأقر ذواليد لغير المقيم يدفع اليه ويقضى بيعة غير المقر له من غير أن يكلف أعادتها أو يكون قضا على المقر دون المقر له حتى لو أقام المقر له البيعة أنه عبده أو دعه ذا اليد يقضى له وان لم يقض له حتى أعاد غير المقر له شهوده بطلت بيعة المقر له ويقضى بالعبد للاخر كذا فى المحيط السرخسى \* دار فى يدي رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما يدعى انهم ادراه اجرهما من الذى فى يديه شرا بعشرة دراهم وأقام على ذلك بيعة والذى فى يديه البار قد سكنها ثم راوه وجا حد دعواهما فانهما يأخذان الدارين بينهما نصفين ويأخذان عشرة دراهم ويكون بينهما نصفين أيضا كذا فى المحيط \* فى نوادر بشرى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه ونقده الثمن ثم أقر بعد ذلك بالعبد للبائع وقال هذا العبد لفلان وأراد البائع أن يقبضه فقال العبد عبدي وقال المقر انما بعتهك العبد بالف درهم فاقول قوله قال وكذلك رجل أقر بعبد لرجل أمس وأقر المقر له بالعبد اليوم للآخر الاول وقال له المقر له الثانى العبد عبدي وقال المقر الثانى انما أقررت بذلك لاني بعته منك اليوم وانما وصل الى من قبلك فاقول قوله ولا يأخذ الا بالثمن كذا فى الذخيرة \* فى نوادر هشام رجل فى يديه ثوب قال له رجل بعتهك هذا الثوب بخمسين درهما وقال صاحب اليد وهبته لى فاقول قوله ولا يلزمه الخمسون هكذا فى المحيط

أما اذا كانه الدابة فلا يملك الحفظ عن الدابة غالب الا عن غيره هذا اذا هلك الكل أما اذا بقي البعض ان مقدار كانت قفيزين ودرهمين فقفيز ودرهم ولا يسقط شئ وان أقل يجب نصفه وانما يسقط اذا لم يبق من السنة ما يتمكن فيها من زراعة ما والمحجود من صنيع الا كسرة ان المزارع اذا اصطلم زرع آفة فى عهدهم كانوا يضمنون له البذر والنفقة من الخزانة ويقولون المزارع شريك فى الربح فكيف لا يشاركه فى الخسران والسلطان المسلم بهذا الخلق اولى ومسائل لزوم الخراج بالتمسك به لا يبقى به سلاطين العهد حتى

لا يطرأ على الظلم ولا يقولوا حق السلطان اكدم من حق الله تعالى كما قال الخراج طاعتنا أو جب من طاعة الله تعالى لأنه قال فاتقوا الله ما استقمتم وقال وأولى الأمر منكم مطلقا وجزاء الخراج أعظم من هذا الخراج نوعان مقاسمة وهو بعض الخراج كالسدس والسبع وموظف وهو الراتب الذي خسر به السلطان على كل جريب ما أقسطه الامام الفاروق رضي الله عنه والجريب ستون ذراعا بذراع الملك وهو أطول من ذراع العهد بقبضة من قبضات الرجل الوسط \* والبستان ما يحوطه حائط فيه نخيل (٩١) متفرقة يمكن الزراعة وسط الاشجار وان كانت الاشجار ملتفة

لا يمكن الزراعة في وسطها فهي كرم وليس في الاشجار التي على المسناة شئ \* المتن اذا سقط على الشوك الاخضر قبل يجب العشر وقيل لا وفي غمار اشجار الجبال غير المملوكة المباحة يجب العشر والمستخرج من الجبال ان كان ينطبع كالخمرين والصفر والنجاس ففيه الخمس وان لا ينطبع كالباقوت والزبرجد والفيروزج والزنج لا \* وفي الاسرار والطحاوي يجب العشر والخراج في أرض الوقف والصبي والجنون لعدم اشتراط المال وصفته وفي بعض الفتاوى لا يجب عليهم العشر لانه قربة كالزكاة ويجب الخراج لانه مؤنة فاشبهه صدقة الفطر \* والشجرة المثمرة ان كانت في الدار لا عشر فيها بخلاف الكائنة في الاراضي لان المساكن مع ما تتبعها عفا ولا الاراضي \* مال بيت المال على أربعة أنواع \* الصدقات وما في معناها كالعشر والخراج فيصرف الى المصارف التي ذكرت في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية \* والشافي

كانت الدار في يد رجلين أحدهما مدعى النصف وآخر مدعى الجميع فان لم تكن له بيعة فانه لا عين على مدعى الجميع ويحلف مدعى النصف فان حلف تترك الدار في أيديهم - ما نصقن وان نكل يقضى له وان أقام جميعا البيعة يقضى بجميع الدار مدعى الجميع نصفها بالبيعة ونصفه بالاقراء كما في شرح الطحاوي \* وفي نوادر هشام قال سمعت محمد ارجعه الله تعالى يقول في دار في يدي أخوين ادعى أحدهما كل الدار وادعى الآخر انهما ميراث بينهما من أبيهما قال للذي ادعى كاهما ثلاثة أرباع الدار النصف الذي في يديه ونصف ما في يدي أخيه وللاخر ربعها فان أقام البيعة على ما ادعى اصاب النصف الذي في يده مدعى الكل ميراثا فيكون ذلك النصف بينهما نصفين ويصير النصف الذي في يده مدعى الميراث للاخر فيكون لمدعى الكل ثلاثة أرباع الدار وادعى الميراث ربعها فان جاءه انسان آخر وأقام البيعة انما داره فاستحقها وهمها لمدعى الجميع فلا شئ لأخيه فيها وان وهبها لمدعى الميراث أخذ أخوه نصفها كذا في المحيط \* ولو شتم مدعى الميراث أن الدار بينه وبين مدعى الجميع نصفين اشترياهما من فلان بينهما نصفين وشتم مدعى الاخر على الجميع فالدار بينهما نصفين كذا في محيط السرخسي في باب الرجلين يقيمان البيعة على شئ في أيديهما \* دار في يدي رجل ادعى رجل جميعها وآخر ثلثها وآخر نصفها أو أقاموا البيعة فعند أبي حنيفة رجه الله تعالى لصاحب الجميع سبعة من اثني عشر ولصاحب الثلثين ثلاثة ولصاحب النصف سمان على طريق المنازعة وعند مدعيهم ثلث الدار بينهم ما على ثلاثة عشر بطريق العول والمضاربة لصاحب الجميع ستة ولصاحب الثلثين أربعة ولصاحب النصف ثلاثة ولو كانت الدار في أيديهم ولا بيعة لهم حلف كل واحد منهم على دعوى صاحبه فان حلفوا فالدار بينهم سمان اثنان وان حلف صاحب الجميع ونكل فالدار لصاحب الجميع وان حلف صاحب الثلثين ونكل أخذ سدسهم من صاحب الجميع وسدسهم من صاحب النصف مع ما في يده وهو الثلث وان حلف صاحب النصف ونكل فله ما في يده ويأخذ نصف سدس من صاحب الجميع ونصف سدس من صاحب الثلثين وهذا اذا حلف واحد ونكل اثنان ولو حلف اثنان ونكل واحد فان حلف مدعى الجميع ومدعى الثلثين ونكل مدعى النصف يقسم ما في يده على المنازعة ارباعا عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعند مدعيهم ما يقسم اثنان ثلثا لمدعى الجميع وثلثه لمدعى الثلثين على سبيل العول والمضاربة ولو حلف مدعى الكل ومدعى النصف ونكل مدعى الثلثين يقسم ما في يده على ثمانية أسهم سهم لمدعى النصف وسبعة لمدعى الكل عند مدعيهم ما يقسم اثنا عشر سهم لمدعى النصف وأربعة لمدعى الكل ولو حلف مدعى النصف ومدعى الثلثين ونكل مدعى الجميع فما في يده يقسم على أربعة أسهم سهم لمدعى النصف وسهم لمدعى الثلثين ويبقى لمدعى الكل سهم بلامنازعة هذا كله اذا لم تكن لهم بيعة (١) أو نكلوا فاما اذا أقاموا جميعا البيعة أو نكلوا جميعا فله صاحب النصف الثمن ولصاحب الثلثين الربع ولصاحب الكل خمسة عشر من أربعة وعشرين وهذا قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وعند مدعيهم يقسم على مائة وثمانين سهم لصاحب النصف سبعة وعشرون ولصاحب الثلثين خمسة ونصاحب الجميع المائة وثلاثة أسهم هكذا في محيط السرخسي \* ولو كانت الدار في يدي ثلاثة فادعى أحدهم النصف والاخر الثالث والاخر السدس ويحدد (١) قوله اذا لم تكن لهم بيعة أو نكلوا كذا في التسع والصاب ونكل البعض يدل على ذلك السابق واللاحق تأمل اه بخرأوى

ما أخذ من ثمن غلب وتجار أهل الذمة فله الرابطة والجسور والقناطر والائمة والقضاة القائمون بالحق \* والثالث خمس الغنائم والمعادن فيصرف الى ما ذكر في قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ الآية \* والرابع ما أخذ من تركة لا وارث لها فيصرف الى كفن الاموات ونفقة المرضى واللقيط وأدوية المرضى وعلاجهم ومن هو عاجز عن الكسب \* والعشر على المستعير ان مسلم او كان كافرا فعلى رب الارض عند الامام وعنده ما هو كالاجارة وفي المزارعة ان البذون رب الارض فعلى رب الارض العشر عندهم وان من العامل فعلى رب الارض



عنده الامام وفي الغصب ان نقصتم الزراعة فعلى المالك والا فعلى الغاصب في زرعه وفي بيع الوفا بعد التقاض ان لم تنقص الزراعة قاله على المشتري وان نقص فعلى البائع الخراج والعشر لانه بمنزلة الرهن والمرتب لايملك الزراعة فاشبهه الغصب ولا يتفاوت ما اذا كان الخارج قبل أو كثر كما في الاجارة باع الارض وسلمه الى المشتري ان بقي مدة يتمكن المشتري فيه من الزراعة فالخراج على المشتري والافعلى البائع واختلاف في ان يتمكن من زراعة (٩٣) الحنطة والشعير شرطه من زراعة المدخن ايضا يكتفى قال الامام الصغار لا يعتبر بالتمكن

من المدخن والصحيح انه يكفي ان يبلغ المدخن الحاصل مقدار ضعف الخراج فالفتوى على انه ان بقي تسعون يوما من وقت الزراعة فعلى المشتري والافعلى البائع لانه اسير هذا اذا باع فارعة ولو فيها زرع لم يبلغ فعلى المشتري بكل حال وقال الفقيه أبو الليث ان باع أرضا بزرع انعه قد حبه وبلغ ولم يبق مدة يتمكن المشتري من الزرع فالخراج على البائع كما اذا باع أرضا فيها زرع محصود ولو باع من آخر والمشتري من آخر واخر حتى مضى وقت التمكن لا يجب الخراج على أحد وتفسير أراضى المملوكة بطريقين اما ان يكون اراضى لا مالك لها فيعطيها الامام لرجل ليقوم عليها كالمالك ويعطى الخراج والثاني ان المالك اذا عجز عن أداء الخراج يعطيها الامام لرجل ويقوم مقام المالك في اعطاء الخراج والزراعة ولا يملك هو البيع لان الامام ماملوكة وانما أقامه مقام المالك في أمر خاص ليكن يأخذ الخراج من نصيب الدهقانية وكذا الامام يؤجرها ويأخذ الخراج من

بعضهم دعوى البعض فان في يد كل واحد منهم الثلث فالثلث الذي في يدهم على السدس نصفه والنصف الآخر موقوف عنده فان قامت البينة لصاحب النصف أخذ من يد كل واحد من صاحبيه نصف سدس الدار كذا في المبسوط \* دار في يدي رجل منها منزل وفي يدي رجل آخر منها منزل آخر ادعى أحدهما ان جميع الدار له وادعى الآخر ان الدار بينهما نصفين ولا بينة له - ما حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا فالمنزل الذي في يدهم على الجميع يترك في يديه ويقضى له نصف المنزل الذي في يدهم على النصف ويترك نصف المنزل الذي في يدهم على النصف في يده على حاله ويقضى بالساحة بينهما ويخصر فان باع على السواء وان أقاما البينة في هذه الصورة قبلت بينة كل واحد منهما على ما في يده صاحبه كذا في المحيط \* لو كان في يد أحدهما بيت وفي يد الآخر بيوت والساحة في أيديهما وكل واحد منهما يدعى الجميع ولم تكن لهما بينة وحلفا يترك لكل واحد منهما ما في يده والساحة بينهما وان أقاما البينة يقضى بما في يده هذا الآخر وبما في يده الآخر \* خرافة الساحة بينهما نصفين كذا في شرح الطحاوى \* دار سفلى في يد أحدهما وعلوها في يد الآخر وطريق العلوي الساحة فدعى كل واحد أن الدار له فالدار لصاحب السفلى لا العلوي وطريقه كذا في محيط السرخسي \* ولو كان له في يد أحدهما أو السفلى في يد الآخر والساحة في أيديهما ولم تكن لهما بينة وحلفا وكل واحد يدعى الجميع فيترك السفلى في يد صاحبه السفلى والعلوي في يد صاحبه العلوي والساحة لصاحب السفلى ولصاحب العلوي الحق المدعى في رواية وفي رواية أخرى الساحة بينهما نصفين وان أقاما البينة يقضى بالسفل لصاحب العلوي والعلو لصاحب السفلى والساحة للذي قضى له بالسفل كذا في شرح الطحاوى \* رجل أقام بينة على دار في يدي رجل آمنه وأقام الاخر البينة آمنه له ولصاحب اليد اشتريها من فلان وقبضها منه وهو على كفاه يقضى بالدار بين المدعين اثلاثا لها المدعى الجميع وثلم المدعى النصف لنفسه ولوادعى أجنبي أنما كلها له وادعى أخو صاحب اليد أن أباه مات وتركها بينه وبين أخيه صاحب اليد وأقاما البينة على ما ادعى أجنبي بثلاثة أرباعها والآخر المدعى ربعها كذا في محيط السرخسي \* فان أراد ذو اليد ان يدخل مع أخيه في الربع الذي صار له وقال له قد أقررت أن النصف الذي أصاب أبانا من هذه الدار بيني وبينك نصفين فما ورد عليه الاستحقاق يكون مستحقا على الكل وما بقي يبقى على الكل فليس له ذلك كذا في المحيط \* ولو كان الذي في يده الدار أقر أنه ورثها من أبيه بعدما ذكر الورثة وبعد ما أقاما البينة فالجواب فيه كالجواب فيما إذا لم يقر بالورثة سواء يقضى بثلاثة أرباع الدار للاجنبي وربعها للاخي ذي اليد وان كان اقر ذي اليد بالورثة قبل أقامتهم البينة ثم أقام البينة يقضى بكل الدار للاجنبي كذا في الذخيرة \* ولو كان ذو اليد من الابداء ادعى أن هذه الدار كانت لابيه مات وتركها ميراثا بينه وبين أخيه فلان وأخوه غائب فأقام الاجنبى البينة على أنها داره ورثها عن أبيه وقضى القاضي بالدار للاجنبي بينة ثم حضر أخو ذي اليد وأقام البينة أن الدار كانت لابيه فلان مات وتركها ميراثا بينه وبين أخيه ذي اليد فان القاضي لا يقبل بينته وان كان اقر ذي اليد أن الدار ميراث بينه وبين أخيه الغائب فلان بعدما أقام الاجنبى عليه البينة أنها داره ورثها من أبيه وقضى القاضي عليه للاجنبي بكل الدار ثم حضر أخو ذي اليد فأقام البينة على أن الدار كانت لابيه مات وتركها ميراثا بينه وبين أخيه قبل القاضي بينته هكذا في المحيط

الاجرة ولوباوع اعطى الثمن للمالك وأخذ الخراج من المشتري جاز قبل جواز البيع قولهما وقيل قول الكل \* كل أرض فتحت عنوة \* (الفصل لا يترك فيه بيعة ولا كنيسة ولا بيت نار واعترض على الامام الحلواني والامام السرخسي بان يخارى وسيرفند تحت عنوة فكيف ترك البيع فقالا أهلها كانوا مجوسا واليهود والنصارى كانوا معه وورين تحت أيديهم بالامان والقهر ولا يريد على المقهور فلذا تركت البيع وأما بيت النار للمجوس لا يترك البتة لان القهر ورد عليهم فعلى هذا يترك البيع بخوارزم لان تحت صلتها \* ولا يحل الاكل من الغلة قبل أداء الخراج

وكذا قبل أداءه لشر الأذى كان المالك عازما على أداء العشر وإن كل قبله ضمن عشرة وفي العتاي عن الإمام الثاني أنه لا يضمن لكن يعتد بما أكل من النصاب وفي رواية أنه يترك له ما يكفيه ولعليه وإن كل فوق الكفاية ضمن قال بعض المشايخ من قسم هذا المؤن وإن بغير حق على السوا فيكون ما جاوز الأنهم جازا المؤن واجبا لازما لا يدعونه فلا يضاف إلى القسام إلا التسوية ومن قام بهم على القسط يؤجرو به أفتى بعض أئمة خوارزم وسياقي أن شاء الله تعالى ونسي السلطان (٩٣) العشر وتركه عند المزارع يصرفه

المزارع إلى الفقراء وإن تركه عليه بالكلية يجوز غنيا كان المتركة عليه أو فقيرا غير أنه لو كان فقيرا لا يضمن السلطان لأنه لو صرفه إليه بعد الأخذ يجوز فكذا لو تركه عليه ألا ترى أن السلطان لو أخذ من إنسان زكاة ماله واقعة الزكاة قبل صرف الزكاة إلى المصروف للسلطان أن يرد عليه زكاة ما قلنا وإذا كان المتركة عليه غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج أبيت مال الصدقة لأن سبيل العشر صرفه إلى الفقراء لا إلى الأغنياء بخلاف الخراج ومن غرس في أرض الخراج كرماء عليه خراج الأرض حتى يثمر الكرم ولو صرف عشر نفسه إلى من لا يقبل له شهادة لا يجوز فيما بينه وبين ربه بخلاف ما إذا استخرج معدن ذهب وصرف خمسة إلى هؤلاء حيث يجوز فيما بينه وبين ربه وتفسير طائفة الأرض أن لا يزداد على نصف الخارج وروى داود بن رشيد الخوارزمي عن محمد بن يترك له ولعليه قدر ما يكفيه إلى

(الفصل الرابع في تنازع الأيدي) \* إذا تنازع رجلان في دار يدعى كل واحد منهما أنها في يده فإن عرف القاضى كون الدار في يد أحدهما جعله لصاحب اليد وإن لم يعرف كونه في يد أحدهما عرف أنها ليست في يد ثالث فكل واحد منهما ممدع وممدع عليه فإن أقام البينة على اليد قضى بدار له سواء تجمل الدار في أيديهما ولو وجد في يدي ثالث ينزعهما من يده عند طلبهما وقبل ذلك لا ينزعهما من يد ثالث وإن قامت لأحدهما بينة قضى باليد له وإن لم تكن له بينة ولا لأحدهما يتخلف كل واحد منهما على صاحبه فإن حلفا برئ كل واحد عن دعوى صاحبه ويوقف القاضى الدار إلى أن تظهر حقيقة الحال ولا يجعلها في يد واحد منهما ما وإن نكل أحدهما عن البين وحلف الآخر لم يجعلها للقاضى في يد الحالف ولكن يمنع التناكل من أن يتعرض للدار وإن وجد القاضى الدار في يد الثالث لا ينزعهما من يد الثالث هكذا في المحيط \* إذا تنازع رجلان بعين وأقاما البينة على اليد حتى جعلتاها في أيديهما أو أقام أحدهما بينة أن العين ملكه قضى له بالنصف الذي في يد صاحبه وترك النصف الذي في يده على حاله هكذا ذكر في بعض المواضع إذا أقام البينة على اليد ثم أقام أحدهما بينة أن العين له قضى بملكها له كذا في الذخيرة والمحيط \* ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير لو أن مسلما خرج من دار الحرب ومعه مسلمان وفي يدهما بعل عليه مال وكل واحد منهما يقول هو مالي وفي يدي فقامت لأحدهما بينة من المسلمين فإن القاضى يقضى بالمال لمن أقام البينة كذا في فتاوى قاضين \* في كتاب الاقضية إذا تنازع اثنان في دار كل واحد منهما يدعى أنها في يده وأقام البينة على ذلك ثمن أحدهما قال أنا أقيم البينة على ما هو وأجود من هذا أنا أقيم البينة على أن أبي مات وترك هذا العين ميراثي ولا وارث له غيري وأقام البينة على ذلك تقبل فيكون ذلك قضاء على الذي خصمه وقوله في الكتاب أنا أقيم البينة على ما هو وأجود من هذا اعراض عن بينته التي أقام قبل ذلك حتى يصير خارجا فتقبل بينته على الملك كذا في المحيط \* سئل الشيخ الإمام الاجل ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى عن رجلين اختصما في دار أحدهما يدعى أنها ملكه وفي يده والاخر أنها في يده وأنه أحق بهما من غيرهما أنها كانت اجارة في يده من جهة فلان وقدمت فلان وهي محبوسة في يدي بعال الاجارة قال تجعل الدار في أيديهما وبعض مشايخ زمانه رحمه الله تعالى أفتى بأن الدار تجعل في يد مدعى الاجارة كذا في الظهيرية في كتاب الاقضية إذا تنازع رجلان في دار كل واحد منهما يدعى أنها في يده فأقام أحدهما بينة أنهم رأوا دوابه وغنائه يدخلونها ويخرجونها منها فالقاضى لا يقضى باليد الذي شهد الشهود بما وصفناه حتى يقولوا كانوا اسكانا فيها فإذا قالوا ذلك قضيت بأنهم في يد صاحب الغلمان والدواب كذا في المحيط \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في أجرة أو عيشة تنازع فيها فربقان كل فريق يدعى أنه له وفي يده وشهد الشهود لأحد الفريقين أنها في يده أو لأخر يقين أنها في أيديهما فإن لم يسألهم القاضى عن تفسير ذلك ولم يزدوا على ما ذكرناه هو مستقيم وإن سألهم عن تفسير ذلك فهو أوثق وأحسن ثم بين ما تعرف به اليد على الغيبة والاجتهاد فقال في الغيبة إذا كان يقطع الأشجار ويبيعها أو ينتفع بها منفعة تقرب منها وقال في الاجتهاد إذا كان يقطع القصب ياخذها للصرف إلى حاجة نفسه أو للبيع أو ما أشبه ذلك كذا في الظهيرية \* إذا اختصم رجلان في عبد وكل واحد منهما يقول هو عبده وهو في أيديهما فإن كان العبد صغيرا لا يعرف عن نفسه فالقاضى لا يقضى لواحد منهما ما بالملك ما لم يقيم البينة لكن يجعله في أيديهما فإن كان الغلام كبيرا يتكلم ويعقل

أدرك الزرع الثاني مع البذر للزراعة (كتاب الصوم) وفيه سبعة فصول (الاول في الشهادة على الهلال) \* ويقبل فيه خبر مستور الحال في الصحيح وفي المغني وتقبل فيه شهادة الواحد بالسماء على أم لا وذكر البعض أنه انما تقبل إذا لم يكن بالسماء على إذا كان جاء من خارج البلدة وفي البلدة لو أخبر بالرؤية من مكان مرتفع واختاره الإمام ظهير الدين وفي ظاهر المذهب لا تقبل واختار الفضل أن الشاهد الواحد إذا فسر وقال انقشع الغيم وأبصرته الهلال يقبل أما بلا تفسير فلا يقبل والطحاوي لم يشترط العدالة قال شمس الأئمة الحلواني

أراد به المستور وظاهر المذهب اشتراط العدالت حتى اذا رأى الواحد العدل الهلال يلزمه ان يشهد بها في ليلة حراك أو عباد كراواتي حتى أخبارية الخدره فتخرج وتشهد بغيره يراون مولاها والفاسق اذا رآه وحده يشهد لان القاضي ربما يقبل شهادته لكن القاضي يرده وتقبل فيه شهادة الواحد على الواحد لان العددي الاصل لا يشترط كذا في فرعها وكذا تقبل شهادة العبد على العبد وشهادة المحدث ودبعد التوبة ولا يشترط فيه الدعوى ولفظ (٩٤) الشهادة كما لا يشترط في سائر الاخبارات \* ولو أبصره الفاسق فافطر

بعد رده شهادته وأمره بالفطر لا كفارة عليه ويقضى وان أفطر قبل ان يشهد قضى وكفر في قول والصحيح عدم لزوم الكفارة ولو قبل شهادته وأمر بالصوم فأفطر هو أو واحد من أهل البلد عدا كفر عند عامة المشايخ وقال النقيش أبو جعفر لا يلزم الكفارة \* وان لم يكن بالسما علة لا بد من جماعة يقع العلم بخبرهم وقدره الامام الثاني بخمس مائة رجل كما في القسامة ومحمد بن وتر الخبر من كل جانب وعنه انه يقوض الى رأى الامام وعن خلف جسمائة يسلم قليل البقال الف بخارى قليل وفي سؤال لو بالسما علة لا يقبل الاربعان أو رجل واحد وان ويشترط لفظ الشهادة والحسرية ولا يشترط الدعوى \* والاضحى في ظاهر المذهب كالفطر وعن الامام في النواذر كالصوم \* رأى هلال الصوم في الرستاق وليس ثمة حاكم فان كان ثقة صام الناس بقوله وفي الفطر ان اخبر به عدلان لا بأس بالفطر وان كان بالسما علة وصاموا ثلاثين برؤية الواحد لا يقطرون وان بشهادة اثنين أفطر وفي الاصح وان لم ير هلال الفطر وقال الامام السعدي

ما يقول أو صغيرا يبرعن نفسه فقال أنا حر فاقول قوله ولا يقضى القاضي له ما يشي لا بالملك ولا باليد مال يقيم البينة على ذلك ولو قال أنا عبد أحدكم ما لم يصدق وهو عبد ما هكذا في المحيط ولو قال أنا عبد فلان لغير ذي اليد وهو يعبر عن نفسه فقال الذي في يده انه عبدى فهو عبد الذى في يده كذا في الكافي \* واذا كان العبد في يدى رجل وهو لا يبرعن نفسه وقال صاحب اليد انه عبدى فاقول قوله يقضى له بالملك فان كبر الغلام وقال أنا حر الاصل لا يصدق الا بما يجده لا يريد ان يملك جري القضاء به وكذلك اذا قال أنا عايط فهذا كقوله أنا حر فان أقام ذواليد بينة أنه عبده وأقام العبد بينة أنه حر الاصل فبينة العبد أولى كذا في النخبة \* سئل الشيخ القاضي الامام شمس الاسلام محمد بن اوزجندى رحمه الله تعالى عن ضياع في يدى رجل أثبت رجل آخر يده علم بطريق التغلب فأقام الذى كانت الضياع في يده بينة على التغلب أن الضياع ملكه وأنه أخذها من يده بطريق التغلب قال قيات بينة وقضى بالضياعه وانترعت من يد المتغلب وسلمت اليه ولو لم تكن له بينة وأراد تحليف المتغلب بالله ما كانت هذه الضياع في يده هذا المدعى وما أخذت منه بطريق التغلب قال له ذلك وكذلك لو ادعى على المتغلب اقرار انها كانت في يده وأراد أن يحلفه على ذلك قال له ذلك كذا في المحيط \* وفي فوائد شمس الاسلام ولما أقام البينة أن هذا المحدث في يده منذ عشر سنين وأنه أحدث اليد عليه يقضى له باليد وأمره القاضي بالتسليم اليه لكن لا يصير المدعى عليه مقضيا عليه حتى لو أقام البينة بعد ذلك أنه ملكه تقبل ولو أقام البينة أن هذا المحدث كان في يده منذ عشر سنين أو لم يقل عشر سنين لا يستحق بهذا شيئا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل هذه الشهادة وأبجها وأنهم لو شهدوا على اقرار المدعى عليه أنه كان في يده أمس يأمره القاضي بالرد اليه وكذا لو شهدوا أن المدعى عليه أخذه من المدعى كذا في الخلاصة \* وفي واقعات الناطق اذا أقام البينة على عبد في يدى رجل أنه كان عبده وأنه كان في يده منذ سنة حتى اغتصبه هذا الذى هو في يده وأقام ذواليد البينة أنه عبده منذ عشر سنين سنة فهو لمن في يده كذا في المحيط \* وفي العيون تنازع في شئنا أقام أحدهما البينة أنه كان في يده منذ شهر وأقام الآخر بينة أنه في يده الساعة أقره القاضي في يد مدعى الساعة لان يد الاخر منقضية واليد المنقضية لا عبرة بها عند أى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو أقام أحدهما بينة أنه في يده منذ شهر وأقام الآخر بينة أنه في يده منذ جمعة قضى به لمدعى الجمعة كذا في المحيط \* رجل في يده أرض لغيره أجرها فقال رب الارض أجزتها بأمرى والاجر لى وقال الآخر غصبتك فأجزتها فالاجر لى كان القول لرب الارض ولو كان الآخر لى في الارض ثم أجزها فقال رب الارض أمرتك أن تبني فيها لى ثم تاجرها وقال ذواليد غصبتك منى وبنتى ثم أجزتها فانه يقسم الاجر على الارض وهى مبنية وعلى الارض وهى غير مبنية فما أصاب البناء يكون للاخر وما أصاب الارض يكون لصاحب الارض وان قال رب الارض غصبتك منى مبنية كان القول قوله وان أقام البينة كانت بينة الغاصب أولى كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لغيره غصبت منك ألفا وريحت فيم عشرة آلاف وقال المقر له لابل أمرتك به فالقول للمقر له ولو قال المقر له بل غصبت الألف والعشرة آلاف فالقول للمقر له ولو قال غصبت منك ثوبا وقطعته وخطفه بغير أمر لى وقال المقر له بل غصبتنى القميص أو قال بل أمرتك بخياطةه فالقول للمقر له كذا في المحيط \* بعث القصار أربع قطع من الكبراس الى صاحبها يريد تليده فجاء اليه بثلاث قطع وقال القصار دفعت اليك أربعاً وقال التليد دفعت ولم تعده على يقال لصاحب

الثوب لا يقطرون في الثاني أيضا وفي شرح القدوري شهيد برؤية هلال الصوم وقضى به والسما متعبة فلما صاموا ثلاثين لم يرشوا صاموا الحادى والثلاثين عندهما وقال محمد بن رجه أفطر وقال الحادى في هذا اذا كان السماء مصيبة ولم يرشوا اما اذا كانت متعبة أفطر وبلا خلاف \* وقعت في بخارى سنة احدى وسبعين ان الناس صاموا يوم الاربعاء فثلاثون أو ثلاثة يوم الاربعاء التاسع والعشرين وأخبروا عنهم رأوا ليلة الثلاثاء

وهذا الاربعاء يومى الثلاثين اتفقت الاجوبة ان السماء لوعلة عيسى واول يوم الخميس والا \* صاموا ثمانية وعشرين بلارؤية ثمر وأهلال  
القطران أكلوا عدة شعبان ثلاثين وقد كانوا أهلال شعبان قضاو يوموا وان صاموا تسعا وعشرين لانضاء عليهم أصلا فان كانوا أتوا  
شعبان من غير رؤية هلاله أيضا قضاو يومين \* صام أهل مصر ثلاثين بالرؤية ومصر خرت تسعا وعشرين بالرؤية قضاو يومى ظاهر الرواية  
وبه أفتى الفقيه أبو الليث والامام الحلواني وقال برؤية أهل المغرب يلزم الصوم (٩٥) على أهل المشرق وفي المغنى قال

الامام الحلواني والصحيح من  
مذهب أصحابنا رحمه الله  
ان الخبر اذا استفاض في بلدة  
أخرى وتحقق يلزمهم حكم  
تلك البلدة وفي التجنيس  
اشبهه فشهدا ان قاضى  
بلد كذا قضى بشيئ  
بالشهود لا يظهر ذلك في حق  
مصر آخر يظهر في حق  
قراء وفي الحواى أهل بلدة  
رأوا الهلال في ليلة الثلاثاء  
وأخرى في ليلة الأربعاء فلكل  
مارأوا قال ابن عباس رضى  
الله عنه فيه لهم ما لهم ولنا ما لنا  
وفي الخبر يد اعتبار اختلاف  
المطالع والشافعى رحمه الله  
لا يعتبره في مسافة القصر  
والامام النسفى فضل وقال  
ان خبره وان القاضى قضى  
في بلدة كذا به والسماء صحيحة  
ولم ير في هذه البلدة لا يثبت  
وان شهدوا بانهم رأوا هلاله  
في بلدة كذا في ليلة غداتها  
الحادى والثلاثون ولم ير  
الهلال فيها ولا علة في  
السماء تركوا التراجع  
وعيدوا في غدها ولو شهدوا  
على ان قاضى بلد كذا قضى  
برؤية الهلال في ليلة كذا  
ولم ير أهل هذه البلدة قضى  
القاضى بشهادتهم \* شهدوا

الثوب صدق من شئت ان صدق الرسول برئ وتوجه الخلاف على القصار ان لكل لزمه الضمان وان حلف  
برئ والقصار على صاحب الثوب اليمين على الاجران حلف برئ من الاجر يحصة ذلك الثوب وكذا لو صدق  
القصار برئ ولزم الحلف على الرسول ويجب عليه أجز القصار اذا حلف على ذلك أو صدقه صاحب الثوب  
كذا في الوجيز للكردرى \* حائط لرجل وله أشجار على ضفة نهر قنبت من عروقها في الجانب الآخر من  
النهر أشجار لرجل آخر في ذلك الجانب الآخر كرم وبين الكرم والنهر طريق فادعى صاحب الكرم الاشجار  
وادعى الآخر وقال انهم امن عروق أشجارى ان علم انهم امن عروق أشجاره فهي لصاحب الاشجار وان لم  
يعرف ذلك ولا يعرف لها غارس فهذه أشجار لا مالك لها فلا يستحقها أحدهما كذا في الخلاصة \* ولو ثبت  
زرع في أرض انسان بلا نبات أحد فلصاحب الأرض بخلاف الصيد يدخل في أرض انسان حيث يكون  
للاخذ كذا في الوجيز للكردرى \* اذا ادعى على آخر عرصة كذا بالمراث وقضى القاضى للمدعى بالعروة  
بينة فامها ثم اخذت المقضى له بالعروة والمقضى عليه بالعروة في الاشجار والسكنى ولا يثبت لواحد منهما  
فقليل القول قول المدعى عليه بالعروة وقيل القول قول المقضى له بالعروة كذا في المحيط \* وفي الجامع  
الصغير نهر لرجل الى جنبه مسنة وأرض لرجل خلاف المسنة بلزقها وليست المسنة في يد أحدهما بان لم  
يكن لأحدهما عليها غرس ولا طين ملق لصاحب النهر وادعى صاحب الأرض المسنة وادعاهما صاحب النهر  
أيضا فهي لصاحب الأرض عند أى حنيفة رجة الله تعالى وقال لا تكون لصاحب النهر حريم الملقى طينته وغير  
ذلك كالشئ ونحوه وغرته تظهر في موضعين (أحدهما) أنه اذا كان على المسنة أشجار لا يدرى من غرسها  
فعنده الاشجار لرب الأرض وعند صاحب النهر (وثانيهما) أن ولاية الغرس على المسنة قرب الأرض  
عنده وعند صاحب النهر والقاه الطين قيل هو على الخلاف وقيل ان لرب النهر ذلك ما لم يضر وهو الصحيح وان  
أراد ان يمر عليها صاحب النهر فقليل ليس له ذلك عنده والاشبه ان لا يمنع اذا لم يكن فيه ضرر قال الفقيه أبو  
جعفر رحمه الله تعالى أخذ بقوله في الغرس وبقوله ما في القاه الطين كذا في الكافي في كتاب احياء الموات  
\* السبل لوجاه بالتراب والطين ووضع في أرض رجل أو غيره فهو لصاحب الأرض والنهر كذا في الخلاصة  
\* واجتمع في الطاحونة من دقاق الطحن لصاحب الطاحونة والاصح انه لمن سبقت يده اليه وكذا الحكم  
في كل ما لا يكون من أجزاء الأرض كالرمل والسرقيين أهل سكة يرمون بالرمل والسرقيين في ملك رجل  
واجتمع فيه سباطة فهي لمن سبقت يده اليها وكذا من بنى مربطاً أو اصطبل لا يجتمع فيه الدواب واجتمع فيه من  
السرقيين فهو لمن أخذ قليل العبارة لاعداد المسكان في ذلك ومثله يحكى عن الامام الثاني في المنشور في الوثائق اذا  
صب في حجر فأخذ أخذه ان كان هياذله وبجده لثلاثين سنة من الاخذ والا لا اذا سبق احرازه تناول  
الاخذ بان جمع المسوط في ذيله بعد وقوع المنشور فيه على قصد الاحراز يؤيده ما ذكر في الفتاوى آبى داره  
فأناخ المستأجر بحاله وتعرفه فالمستجمع لمن سبقت يده اليه الا اذا كان المؤجر أراد ان يجمع فيه الروث  
والبعير فينثني يكون له كذا في الوجيز للكردرى \* رجل مات وترك بنتاً وأخاً وامته فقالت البنت الامتعة  
كلهاى وقد كان اشتراها الابن من مالى بأمرى والاخ يقول الامتعة كلها الميت فالقول قول الاخ كذا  
في الذخيرة \* لو تنازع في دابة أو قيص واحد همارا كهم أو لابس ولاخر متعلق بلجامها أو بكه فالراكب  
واللابس أولى في كونه ذا اليد كذا في الكافي \* واذا كان أحدهما راكباً في السرج والاخر ديفه

ان هذا اليوم يوم الثلاثين وقد صام الناس تسعا وعشرين يوما وعزا انهم رأوا الهلال يوم قبل صومهم ان كانوا جاؤا من بعيد يقبل  
ويعيدوا وان كانوا في المصر لا انهم تركوا الحسبة الواحد اذا رأى هلال الفطر فدا القاضى شهادته أو الحاكم اذا رآه بنفسه ما يفعل قال  
ابن سبلة لا ينوى بل يسلك يومه وقيل ان أبى كل سرا وقيل الحاكم ان يطر جهر راعى الامام انه لا يفطر وان أفطر قضى ولا كفارة  
عليه بالخلاف وليس للحاكم ان يخرج الى العيد برؤية وحده لكنه لو رأى هلال رمضان يصوم وحده ولا يأمر به الناس والوالى اذا

أخبر به صدقه صام ان صدقه ولا يفطر وان أفطر لا كفارة عليه راء قبل الزوال فهو لا تقبل لا يصوم ولا يفطر في المختار فان أفطر لا كفارة عليه لانه يتأويل وعن الثاني أنه ان قبل الزوال فليله الماضية وعن الامام ان مجراه ان امام الشمس ويتأويل الشمس فللماضية وان خلف الشمس فلا تنية وقال ابن زياد لو غاب بعد الشفق فللماضية وان قبل الشفق فلا تنية \* شهر رمضان جاء يوم الخميس لا يضيئ أيضاً يوم الخميس ما لم يتحقق انه يوم النحر وما نقل (٩٦) عن علي رضي الله عنه ان يوم أول الصوم يوم النحر ليس بتشريع كلى بل اخبار عن اتفاق في هذه السنة وكذا

قال اكب أولى بخلاف ما اذا كانا كابين حيث يكون بينهما كذا في الهداية \* لو كان أحدهما يقود الدابة والاخر يسوقها قضى بالدابة للقائد واذا كان أحدهما مسكاً للجام الدابة والاخر متعاقباً بينهما قال مشايخنا ينبغي أن يقضى للذي هو مسك للجامها كذا في المحيط (٤) \* اذا تنازعا في بيع وعليه حل لأحدهما فصاحب الحل أولى كذا في الهداية \* دابة تنازع فيها رجلان لأحدهما عليه الحل وللآخر كوز معلق أو مخلاة معلقة فصاحب الحل أولى كذا في الكافي \* رجل يوقد قطاراً من الابل وعلى بيعه من رجل راكب وادعى الراكب والقائد كل واحد منهما الابرة كلها قال ان كانت على الابرة حولة للراكب فلا بل كلها للراكب والقائد أجبروا ان كانت الابرة عراة فللراكب البعير الذي هو عليه والباقي للقائد كذا في الذخيرة \* هشام عن محمد رجه الله تعالى في قطار ابل على البعير الاول رجل راكب وعلى وسطه رجل وعلى آخرها رجل فادعى كل واحد منهم القطار كله فكل واحد البعير الذي هو راكبه وما بين البعير الاول والاولى الاول وما بين الاول والاولى الاخرين نصفين وليس للأخر الا ما ركبه فان قامت لهم بينة فيما ركبه كل واحد منهم بين الاخرين نصفين والذي بين الاول والاولى الاخر نصفين والذي بين الاول والاولى الاخر نصفين كذا في محيط السرخسي \* اذا كان ثوب في يد رجل وطرف منه في يد آخر فهو بينهما نصفين كذا في الهداية \* في القدوري لو أن خياطاً يحيط ثوباً في دار رجل وتنازع في الثوب فالقول قول صاحب الدار كذا في المحيط \* لو اختلف الخياط ورب الثوب فقال رب الثوب أنا خطته وقال الخياط لابل أنا خطته ان كان الثوب في يد الخياط كان القول قوله وعلى صاحب الثوب الابرة وان كان في يد المالك فالقول له وان كان في أيديهم ما فالقول للخياط مع يمينه وعلى صاحب الثوب الابرة كذا في محيط السرخسي \* استأجر اربع البرا وخياطاً الثوب فادعى الاجير أن الثوب الذي في يده له والمستأجر أنه ان كان في حائوت المستأجر فهو له بخلافه وان كان في الحلة أو في منزل الاجير فالقول للاجير \* كان أو عبداً أو ذنباً أو مكاتباً كذا في الوجيز للكردي \* ذكر في المأذون الكبير لو أجزعه من قصار أو خبار أو نحوه فوجد المولى معه متاعاً في طريق فاختلف فيه هو والمستأجر قال أبو يوسف رجه الله تعالى ان كان ذلك المتاع من صناعة المستأجر فالقول له وان لم يكن من صناعته فالقول للمولى وان كان في منزل المستأجر فالقول للمستأجر في الوجهين كذا في محيط السرخسي \* رجل خرج من دار رجل وعلى عنقه متاع فراه قوم فشهدهوا اناراً ينهاه اخرج من هذه الدار وهو هذا المتاع على عنقه وقال صاحب الدار المتاع لي والخارج يدعي ذلك لنفسه ان كان الحال من يعرف ببيع مثل هذا المتاع بان كان برازاً أو صاحب خرفه وللحال وان كان لا يعرف فهو له صاحب البيت كذا في الوقعات الحسامية \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رجه الله تعالى رجل دخل في دار رجل فوجد معه مال فقال رب الدار هذا مالي أخذته من منزلي قال أبو حنيفة رجه الله تعالى القول قول رب الدار ولا يصدق الداخل في شيء مما خلا ثيابه التي عليه ان كانت الثياب مما يلبس وقال أبو يوسف رجه الله تعالى ان الداخل رجل لا يعرف بصناعة (٤) قد وجدت هذه المسئلة في نسخة واحدة من النسخ الماضية \* رجل يقود بقر أو غنماً أو بطلاً ورجل آخر يسوقها فادعى السائق والقائد ذلك كله فذلك كله للسائق ولا شيء من القائد الا أن يقودها بشاة معه فتكون له الشاة وحدها كذا في محيط السرخسي كذا بهامش النسخة المجموع منها ١١٥

ما هو الرابع من رجب لا يلزم ان يكون غرة رمضان بل قد يتفق \* اسلم الحربى في دار الحرب وأخبره واحد عدل بالصوم أو رجلان لزم والشروط أحد شرطى الشهادة اما العدد أو العدة عند الامام وعندهما يكتفى بقول الواحد \* اشبهه على الاسير المسلم ثمة رمضان فحري وصام ان وافق أو تأخر جاز وان تقدم لا \* أصبح مفطر - رافى أول يوم من رمضان والناس صائمون ان صاموا الا تمام شعبان ثلاثين أول رؤية أحسنوا وأساءه هو ويجب القضاء لا الكفارة وان صاموا جزافاً أساءوا وأحسن هو ولو صام وأفطر الناس ان رؤيته أو الكمال أحسن وأسأوا وان جزافاً أحسنوا وأساءه هو \* (الثاني في النية) \* قالوا وهي معرفته بقلبه ان يصوم ولا عبثة بالتقدمة على الغروب والاعتبار للتأخرة عن الغروب لليوم الذي يصوم في عذره ولو نوى في الليل صوم اليوم ثم عزم فيه ان لا يصوم اليوم ثم أصبح من الغد وصام اليوم لا يجزيه

لا يتقاض العزيمة بالرجوع \* ونية الفطر في النهار لا تفطر عندنا خلافاً للشافعي رجه الله ولو قال نويت ان أصوم شيئاً ان شاء الله يجوز النية استحساناً لانه في مثل هذا لا يكره طلب التوفيق كذا عن الامام الحلواني والقياس ان لا يصوم برصاً ابطلانها بالنيا كالنصرات القولية فعلى هذا من جعل الايمان مجرد التصديق لا يبطل بالحلق الاستثناء فيصح الحلق الاستثناء ولا يكفر من استثنى وعند العامة الاقرار بضرار كن أو شرط لكنه لا يكفر بالاستثناء لان التأويل الفاسد منع التكفير كالحج \* نطق ان عليه صوماً فشرع فيه ثم علم



عدمه ومضى عليه قبل الزوال ثم أفطر فضى لان المضى عليه شروع في النفل والنفل بعد الشروع بضم بالقطع ويجوز تسمية المريض والمسافر بعد طلوع الفجر كالمقيم \* نوى عن قضاء رمضان والتطوع كان عن القضاء عند الامام الثاني لانه حق الله تعالى وعند محمد عن التطوع لانه حق العبد اولاً وانهم اترافوا بقي مطلق النية ولو عن القضاء والكفارة فعن قضاء رمضان \* وجب عليه قضاء يومين من رمضان أو من رمضانين فالأفضل أن يعين ويقول نويت قضاء اليوم الأول أو يوم رمضان الأول وان لم يعين جازي المختار (٩٧) في الأصوات \* ولو أفطر عدداً في يوم منه

وصام احداً وستين يوماً عن القضاء والكفارة بلا تعيين جاز ويجوز تقديم الكفارة على القضاء \* ارتدوا العباد بالله تعالى في أول اليوم من رمضان ثم أسلم ونوى قبل الزوال يجوز ولو أفطر لا كفارة عليه ويجب القضاء والتطوع لو كذلك يكون صائماً ولو أفطر عليه القضاء عند الامام الثاني وعند زفر رجه الله تعالى لا يكون صائماً ولا يقضى ان أفطر \* أفطر في رمضان سنة ثمانمائة وصام شهرين نوى قضاء ذلك لكنه ظن انه سنة احدى وثمانمائة يجزيه كذا عن الامام ولو صام شهر او نوى قضاء رمضان سنة احدى وثمانمائة لا يجزيه لاتصال النية في الثاني برب رمضان غير

شي من الاشياء بان كان جالساً يحمل الزيت قد دخل وعلى رقبته زق زيت أو كان ممن يبيع الجبن ويطوف بالمتاع في الاسواق فالقول قوله ولا يصدق رب الدار عليه كذا في المحيط \* روى هشام عن محمد رجه الله تعالى قالوا لو أن كذا سافى منزل رجلين وعلى عنق الكأس قطيفة أو نحوها فادعى كل واحد منهما ما أنعم الله ففى لصاحب المنزل كذا في محيط السرخسي \* جمال عليه كارة وهو في دار رجل فادعى صاحب الدار أن الكارة له وقال الجمال لا بل ملكي فالقول قول الجمال اذا كان الجمال يحمل البزوا الكارة مما تحمل كذا في الوقائع الحسامية \* لو تنازعا في بساط أحدهما جالس عليه والاخر مقيم به أو كانا جالسين عليه فهو بينهما على طريق القضاء كذا في النهاية \* دار فيها رجلان فادعى كل واحد منهما نفسه (٢) فانه لا يقضى بينهما كذا في المحيط \* ان ادعى رجل السفينة وهو راكبها والاخر ميسك بسكانها (٣) وآخر يجذف فيها والاخر عيدها ففى بين الراكب وصاحب السكان والذي يجذف فيها ولا شيء لمن عيدها كذا في محيط السرخسي \* عبدنا وسرى عنقه درة تساوى بدرة والعبد في بيت معسر لا يملك الا حصيرا ادعى مالك العبد أن الدرّة له ومالك المنزل أنها له فالقول لمالك العبد كذا في الوجيز للكردي \* رجلان في السفينة وفي السفينة دقيق فادعى كل واحد منهما ما السفينة وما فيها أو أحدهما معروف ببيع الدقيق والاخر ملاح معروف بالدقيق للذي هو معروف ببيعه والسفينة للملاح عن أبي يوسف رجه الله تعالى رجل اصطاد طائراً في دار رجل فان انفقاعاً على أنه على أصل الاباحة فهو لصا وأندسوا اصطاده من الهواء أو على الشجر وان اخذناه قال رب الدار كنت اصطادته قبلك أو ورثته أو نكر الصائد فان أخذه من الهواء فهو له وان كان أخذه من داره أو شجره فالقول قول صاحب الدار كذا في محيط السرخسي \* اذا باع مستأجر الحانوت سكنى الحانوت من رجل وقبضه المشتري بفناء صاحب الحانوت واستحق السكنى من يد المشتري فان كانت السكنى متصلة ببناء الحانوت وهى ليست من آلات صناعة المستأجر فالقول قول صاحب الحانوت مع يمينه واذا حلف رجوع المشتري على المستأجر بثمن السكنى وان كانت من آلات صناعة المستأجر فالقول قول المستأجر ولا يسلل لصاحب الحانوت على السكنى كذا في المحيط

### (الباب العاشر في دعوى الحائط)

اذا كان حائط بين دارين يدعيه صاحبه ما ان كان متصلاً بينهما اتصالاً تبيع أو اتصال ملازقة فهو بينهما لا استوائهما في اليد الثابتة على الحائط وان كان اتصالاً أحدهما اتصالاً تبيع واتصال الآخر اتصال ملازقة فصاحب التبيع أولى لان له مع الاتصال نوع استعمال وان كان متصلاً بينهما أحدهما اتصالاً تبيع أو ملازقة وليس للآخر اتصال فصاحب الاتصال أولى وان كان لاحدهما اتصال وللاخر عليه جذوع فان كان اتصاله اتصالاً تبيع فالحائط لصاحب الاتصال ويكون لصاحب الجذوع موضع جذوعه وان كان لاحدهما اتصال ملازقة وللاخر عليه جذوع فصاحب الجذوع أولى وصورة اتصال التبيع

(٢) قوله فانه لا يقضى بينهما بل تجعل في أيديهما بلا قضاء لعدم المنازع لهما واستوائهما في الدعوى كما ذكره بعض شراح الهداية

(٣) قوله بسكانها قال في التاج جع ساكن وهو أيضاً ذنب السفينة وهو المراد هنا اه بحر اوى

(١٣ - فتاوى رابع) تطوعاً ولا يجزيه عن أحدهما فان أفطر فيه قضى يوماً قيل أراد به ما كان عليه من قضاء رمضان ويرده سوق العبارة والصواب لزوم قضاء التطوع الذي صار شائعاً فيه فيه إشكال في مسئلة المظنون وتأويله ما ذكرنا ان علم انه يصير صائماً نوى ولو لم يعلم وأفطر لا قضاء عليه كالمظنون وقد ذكرناه \* (الثالث فيما يقسده وما لا يقسده وهو وجب القضاء والكفارة) \* لا يقسده الاكتمال وان وجد طعمه \* الافطار في الاحليل مختلف وفي قبل المرأة قيل على الخلاف والصحيح الاقصاد بخلاف \* دخل السهم من جانب

وخرج من جانب أوطمن برح فوصل إلى جوفه لا ولوبقي الرمح في جوفه فعلى الخلاف والصحيح عدم الانسداد جذب الصائم مخاطه فوصل إلى حلقة وابتلع لاشي وان عدا وكذا إذا ترطب شفتاه بالبراق عند الكلام ونحوه فابتلعه أو خرج الدم من بين أسنانه والبراق غالب فابتلعه ولم يجذطمه وان غلب الدم أو انسأ وانسد وذ كرفي شرح الحاوي للشافعي رحمه الله تعالى ويطل الصوم بجري النخامة من فضاء الفم في جوفه وان جرت فيه من مجراها وقدر على (٩٨) مجها ولم يجها أنظر في أصح الوجوه وفي الوسيط لوجه الريق قصد ابتلعه لا يفسد صومه

في أصح الوجوه في فعل هذا ينبغي ان يحتاط في النخامة والبراق حتى لا يفسد صومه على قول مجتهد \* خاض الماء فدخل أذنه لا يفسد بخلاف دخول الدهن وان صب الماء في أذنه أفسده في الصحيح لوجود الفعل فلا يعتبر صلاح البدن \* وأجمعوا أنه لو حلك أذنه بعود فاخرج العود وعلى رأسه ددرن ثم أدخله ثابته أو نائثا كذلك أنه لا يفسد \* أكل ناسه ما قيل له أنت صائم وهذا رمضان فقال ما أنا بصائم ودام على الأكل ثم تذكر صومه قال الامام الثاني فسد لوال النسيان وهل يخبره إذا رآه يأكل ناسيا ان ضعيقا لا وان قويا أخبره \* دخل عرق الوجه فم الصائم أو دمه \* ان قليلا كالقطرة والقطرتين لا يفسدان كثير حتى وجذطمه في حلقة أو اجتمع شي كثير وابتلعه فسد لا مكان التحرز عنه ولو قطرة من الثلج أو المطر أفسده في الصحيح وقيل لا يفسد في المطر وفسد في الثلج وقيل بالعكس \* غسل الهليلج اليابسة ومصها ولا يدخل من عينها في جوفه لم يفطر بخلاف القانيذ والسكر حيث يوجب القضاء والكفارة وبشرب الدم لا تجب الكفارة في الظاهر وفي بعض الروايات تجب \* ابتلع براق غيره أو نفسه من يده الواحدة

مداخله اللبن بعضه في بعض ان كان الحائط من مدرأ وأجروه وان يكون أنصاف لن كل واحد من الحائطين متداخلا في الحائط الآخر وان كان الحائط من خشب فهو أن يكون رأس ساجة أحدهما من بكاعلى ساجة الآخر فأما اذا انقب الحائط وأدخل لا يكون تريعا عن أبي الحسن الكرخي اتصال الترييع أن يكون الحائط المتنازع فيه طرفاه موصولين بالحائطين والحائطان موصولين بحائط الدار وما اذا كان الاتصال من جانب فصاحب الجذوع أولى وذ كر الطحاوي اذا كان متصلا من جانب واحد يقع به الترجيع قالوا الصحيح رواية الطحاوي كذا في محيط السرخسي \* وان لم يكن متصلا بينهما لم يكن له ما عليه شيء من الجذوع وغيره فانه يقضى بالحائط بينهما اذا عرف كونه في أيديهما قضاء ترك وان لم يعرف كونه في أيديهما وادعى كل واحد منهما أن ملكه وفي يده يجعل في أيديهما كذا في المحيط \* وان كان لأحدهما عليه سرادى أو بوارى ولا شيء للآخر فهو بينهما كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كان له ما عليه سرادى أو بوارى يقضى بالحائط بينهما كذا في المحيط في كتاب الحيطان \* وان كان لأحدهما عليه جذع واحد ولا سرع عليه سرادى أو بوارى ولا شيء للآخر فهو لصاحب الجذع كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كان لأحدهما عليه جذوع ولا سرع له سرادى يقضى به لصاحب الجذوع ولكن لا يؤمر بنزع السرادى كذا في محيط السرخسي \* وان كان لأحدهما عليه جذوع ولا سرع عليه سسترة أو حائط فالحائط المتنازع فيه هو الاستل لصاحب الجذوع والسسترة لصاحب السسترة ولا يؤمر صاحب السسترة برفع السسترة لأن ثبت مدعى الحائط استحقاق الحائط بالبيئة فيثبت مؤمر صاحب السسترة برفعها كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو تنازعا في الحائط والسسترة جميعا فالصاحب الجذوع كذا في محيط السرخسي \* وان كان لأحدهما عليه سسترة ولا سرع له سرادى فالحائط لصاحب السسترة كذا في المحيط \* وان كان لأحدهما مدعى على الحائط المتنازع فيه أن يرب من لبن أو أجرفه وبغزلة السسترة كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كان لأحدهما على الحائط عشر خشبات ولا سر ثلاث خشبات فصاعد إلى العشرة فالحائط بينهما هذا هو جواب ظاهر الرواية وهو الصحيح \* كذا في المحيط \* ولو كان لأحدهما عليه جذع أو جذعان دون الثلاثة ولا سر عليه ثلاثة أجزاع أو أكثر ذ كرفي النوازل أن الحائط يكون لصاحب الثلاثة ولصاحب ما دون الثلاثة موضع جذوعه قال هذا استحسن وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى آخر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القياس أن يكون الحائط بينهما نصفين وبه كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أو لا ثم رجعا إلى الاستحسن وذ كر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في دعوى الأصل اذا كان لأحدهما عليه عشر خشبات ولا سر عليه خشبة واحدة فملكها واحد منهم ما ماتت خشبته ولا يكون الحائط بينهما نصفين وانما استحسن هذا في الخشبة والخشبتيين وهذا كذا ذ كرفي صلب الأصل وذ كرفي كلب الأقرار أن الحائط كله لصاحب العشر الخشبات الاموضع الخشبة فانه لصاحب الأيوثر هو برفع الخشبة قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لم يذ كرفي الكتاب حكم ما بين الخشبات أنه لا يحمية قضى به عن أصحابنا من قال يقضى بالملك بينهما على أحد عشر من مائة أسهم لصاحب العشر الخشبات وسهم لصاحب الخشبة الواحدة فحكم ما بين الخشبات حكم ما تحت كل خشبة من الحائط حتى لو انهدم الحائط يقسم ان أرضه وأكثرهم على أنه يقضى به لصاحب العشر الخشبات الاموضع الخشبة الواحدة فان ذلك الموضع يكون ملكا لصاحب الخشبة

الواحدة قسد ولا يلزم الكفارة لان الناس يعاقونه بعد الخروج من القم وقال الامام الحنفي اذا ابتلع براق حبيبه فسد وكفر لانه لا يعاف \* ولو خرج من فيه إلى ذنقه ولم ينقطع عن داخل فيه وابتلعه لا يفطره \* أدخل الابريس المصبوغ في فيه حتى صار الريق مصبوغا وابتلع هذا الريق ذ كرفي صومه فسد \* أخذ سممة من خارج وابتلعها اختلفوا في لزوم الكفارة والختم بالوجوب \* ولو مضغ حبة حبة لا يجيب وان مضغ

حبة غنبل رمة القضاء والكفارة وان ابتلعها كما هي ان لم يكن نفرو قها أو كان عليه القضاء والكفارة وقال أبو سهل الشري ان كان معه الثور ولا كفارة عليه وهو الصحيح لانه لا يؤكل عادة \* أكل لحامين أسنانه ان كثيرا يفسد ولو أدخل ذلك القدر في فيه وابتلع منه ما عليه القضاء والكفارة وان أخرجه وأخذته في يده ثم ابتلعه فسد صومه واختلف في الكفارة والصحيح عدمه وكذا اذا أخذ لقمة من الخبز وهو يابس فلم يضع علم انه صائم ان ابتلع قبل الاخراج كفر وان أخرجه ثم ابتلع (٩٩) لا كفارة والفاصل في مسئلة اللحم بين أسنانه قدر الحصة قال أبو

نصر الدينوسي ما ذكره  
التقريب لا للتقدير والتحقيق  
انه ان أمكنه الابتلاع بلا  
استعانة اللزاق فهو علامة  
الكثرة وان لم يمكنه بلا  
استعانة اللزاق فهو علامة  
القلة \* ولا كفارة في الظاهر  
في ابتلاع اللقمة الممضوغة  
لغيره وان مضغ لقمة في الليل  
وأمسكها في فيه ونام ثم  
ابتلعها اذا كرا بعد الانبعاث  
وقد طلع الفجر كفر \* أكل  
الحامنة أو الحامنة مطبوخ  
كفر لان القديديو كل عادة  
كذلك ولو أكل الميتة قضى  
وكفر الا اذا دودت وأنتت  
\* أكل بحينا أو حصاة أو  
نواة أو حجر أو مدر أو قطنا  
أو حشيشا أو ترابا أو كاغدة  
لا كفارة عليه وفي الحنطة  
كفر وكذا في الدقيق  
عند محمد رحمه الله تعالى  
بخلاف الامام الثاني وبه  
أخذ الفقيه وفي دقيق الذرة  
اذالته بديس أو سمن كفر  
\* والطين الذي يغسل به  
الرأس ان اعتاد أكله كفر  
والالا وفي الطين الارمني  
يكفر لانه يؤكل بالسواء  
والسفرجل اذا لم يكن مدركا  
لا كفارة عليه وفي الخ

الواحدة عند أكثرهم قال محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان \* واذا كان الحائط طويلا وكل واحد منهما منفرد ببعض الحائط بالاتصال ووضع الجذوع قضى لكل واحد منهما بما جاوزى  
ساحته من الحائط ولا ينظر الى عدد الجذوع وبه كان يقضى القاضي عيسى رحمه الله الصميري وأما ما بينهما من  
القضاء فيقضيه بينهما كذا في محيط السرخسي \* قال الامام الاسدي رحمه الله تعالى في شرح  
الطحاوي ان كان وجه الحائط الى أحد هـ ما ظهره الى آخر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بالحائط  
بينهما ولا يقضى لمن اليه وجه الحائط وقال لا يقضى بالحائط لمن اليه وجه الحائط هذا اذا جعل وجه البناء  
حين بنى وأما اذا جعل الوجه بعد البناء بالنقش والتطين فلا يستحق به الحائط في قولهم جميعا كذا في غاية  
البيان شرح الهداية \* خص بين دارين (١) قطه الى إحدى الدارين وكل واحد من صاحبي الدارين يدعى  
انخص قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بالخص بينهما مانصفين وقال صاحباه يقضى به لمن اليه القمط  
كذا في فتاوى قاضيان \* لو تنازعا في باب يغلق على حائط بين دارين والغلق الى أحدهما قال أبو حنيفة  
رحمه الله تعالى يقضى بالغلق والباب بينهما وقال لا يقضى بالباب لمن اليه الغلق ولو كان الباب غلقا من  
الحائنين جميعا يقضى بالباب بينهما بالاجماع كذا في غاية البيان شرح الهداية \* اذا كان الحائط بين رجلين  
فأقام رجل البيعة على أحدهما أنه أقر أن الحائط له قضيت له بخصه من الحائط كذا في المبسوط \* جذوع  
شخصه الى دار رجل ليس له أن يجعل عليها كنيفا الا برضا صاحب الدار وليس لصاحب الدار قطعها اذا  
أمكنه البناء عليها وان لم يمكن البناء عليها بان كانت جذوعا صغارا أو جذعا واحدا ينظر ان كان قطعهما يضر  
ببقية الجذوع ويضيقها لا يملك القطع وان لم يضرهما يملك بالقطع ولو أراد صاحب الدار أن يعاقب على  
أطراف هذه الجذوع شيئا ليس له ذلك كذا في محيط السرخسي \* جدار بين اثنين لهما عليه حولة غير أن  
حولة أحدهما أثقل فالعارة بينهما مانصفين ولو كان لأحدهما عليه حولة وليس للأخر عليه حولة والجدار  
مشترك بينهما قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا آخر أن يضع عليه بمنل حولة صاحبه ان كان الحائط  
يحمل ذلك ألا ترى أن أصحاب بنايهم الله تعالى قالوا في كتاب الصلح لو كانت جذوع أحدهما أكثر فلا آخر  
أن يزيد في جذوعه ان كان يحمل ذلك ولم يذكروا أنه قد مر أو حديث كذا في الخلاصة في كتاب الحيوان  
\* وان لم يكن له ما عليه خشب فأراد أحدهما أن يضع عليه خشب له ذلك وليس للأخر أن يضعه ويقال له  
ضع أنت مثل ذلك ان شئت كذا في الفصول العمادية \* لو كانت لأحدهما عليه جذوع وليس للأخر عليه  
جذوع فأراد أن يضع الجدار لا يحمل جذوع اثنين وهما مقرران ان الحائط مشترك بينهما يقال لصاحب  
الجذوع ان شئت فأرفع ذلك عن الحائط لتستوي بهما حبلك وان شئت فخط عنه بقدر ما يمكن للشر يكلف من  
الحبل كذا في الخلاصة \* جدار بين رجلين لأحدهما عليه بناء فأراد أن يحول جذوعه الى موضع آخر قال  
ان كان يحول من الايمن الى اليسر أو من اليسر الى الايمن ليس له ذلك وان أراد أن يسفل الجذوع فلا بأس  
به وان أراد أن يجعله أرفع عما كان لا يكون له ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* حائط بينهما ما كانت  
لكل واحد جذوع فللذي هو صاحب السفلى أن يرفعها بجذوع صاحب الاعلى ان لم يضر بالحائط ولو أراد  
أحدهما أن ينزع جذوعه من الحائط له ذلك ان لم يكره في نزعها ضرر بالحائط هكذا في الفصول العمادية

(١) قوله قطه الخ أي شدة والقماط بالكسر حبل يشده بالانخصاص كما في القاموس ٨١

تجب الكفارة في المختار وفي المنتقط انها لا تجب وفي ورق الشجر ان كان يؤكل عادة كفر وفي ورق السرم تجب الكفارة في الابتداء  
لا بعد الكبر وفي اللوزة الرطبة والبطيخ الصغرة كفر وان ابتلع الحوزة الرطبة لا وان مضغها فكذلك الهليلج وروى عن الامام الثاني في  
مضغ الحوزة واللوزة اليابسة الكفارة ان وصل المصوغ الى الجوف وعن بعض المشايخ أنه ان وصل القشر الى حلقه أولا لا كفارة عليه وان  
وصل اللب أولا كفر \* أكل خبز ايسا أو قمر مياسة كفر وان أكل كسرة قوت لا وفي ابتلاع البيضة بقشرها أو الرمانة بالقشر لا كفارة

وفي الاجناس أو جهبا في الرمانة والفسق الرطب كالجوز وفي اليابس ان مضغه وفيه اب كفروا ان ابتلعه لا وفي التفاح ان ابتلعها أو مضغها عليه الكفارة لان كلها ما كول وفي الخلل والمزى وماء الزعفران أو ماء الباقلي أو ماء البطيخ أو القند أو القند أو ماء الزرجون والمطر والنبل والبرد اذا نعد عليه الكفارة والاصل فيه وصول المغذى أو الدواء الى جوفه من مسلكه المعتاد في النهار على صوم تام قطعاً \* اذا أمسك في فيه شيئاً لا يؤكل فوصل الى جوفه أو دخل الماء (١٠٠) فنه عند الاعتسال لا يقسد الا ان يصيب فيه متعمداً وكذا اذا بقي بعد المضغ ماء فابتلعه بالبراق لم يفطر لتعذر الاحتراز

\* رأى هلال الفطر وقت العصر فظن انقضاء مدته وأقطر قال في المحيط اختلوا في لزوم الكفارة والاكثر على الوجوب \* اذا لزم الكفارة على السلطان وهو موسر بحاله الحلال وليس عليه نعمة لاحد يفتي باعتناق الرقبة وقال أبو نصر محمد ابن سلام يفتي بصوم شهرين لان المقصود من الكفارة الانزجار ويسهل عليه افطار شهر واعتناق رقبة فلا يحصل الزجر \* (نوع آخر) \* تسحر على يقين ان الفجر غير طالع أو افطر على يقين ان الشمس غربت ثم ظهر بخلافه قضى ولا كفارة عليه وان شك في طلوع الفجر فالمستحب أن يدع الاكل ولو اكل قضى واختلف في الكفارة \* تسحروا كبراً به ان الفجر طالع قال مشايخنا عليه فضاء ذلك اليوم ولو أفطروا كبراً به ان الشمس لم تغرب قضى وكفر لان الاصل دوام الثابت وقد انضم اليه كبراً رأى فاندفع المسئلة الاولى \* وفي التحرير اكل أو كبراً به طلوع الفجر في الصحيح لانقضاء

\* اذا كانت جذوع أحدهما ممر تفعه وجذوع الآخر متسقة فآراد أن يذهب الحائط لينزل فيه الخشب هل له ذلك قيل ليس له ذلك وكان أبو عبد الله الجرجاني يفتي بأن له ذلك وقيل ينظر ان كان ذلك مما يوجب فيه وهن لم يكن له ذلك وان كان مما لا يدخل فيه وهن فله ذلك كذا في محيط السرخسي \* جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد في البناء لا يكون له ذلك الا باذن الشريك أو الشريك ذلك أو لم يضركذا في فتاوى قاضيخان \* قال أبو القاسم حائط بين رجلين انهم جاب مناه فظهر أنه ذو طاقين متلازقين فريد أحدهما أن يرفع جداره ويرغم أن الجدار الباقي يكفيه للسستر فيأبى بينهما ويرغم الآخر أن الجدار الباقي ذا طاق واحد يهي وينهد فان سبق منهما أن الحائط بينهما قبل أن يتبين أنهما حائطان فكلا الحائطين بينهما وليس لأحدهما أن يحدث في ذلك شيئاً بغير اذن شريكه وان أقر أن كل حائط لصاحبه فكل واحد منهما أن يحدث فيه ما أحب كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان \* جدار بين اثنين وهي وأراد أحدهما أن يصلحه وأبى الآخر ينبغي أن يقول له ارفع حائطك بعدد لاني أرفعه في وقت كذا ويشهد على ذلك فان فعل فيها وان لم يفعل فلأن يرفع الجدار فان سقطت جولة لا يضمن كذا في الخلاصة \* وعن الشيخ الامام أبي القاسم جدار بين رجلين لأحدهما عليه جمولة وليس للآخر شيء في الجدار الى الذي لا جمولة له فاشهد على صاحب الجمولة فلم يرفع معه ما كان الرفع بعد الاشهاد حتى انهم دموا فأسد شياً قال اذا ثبت الاشهاد وكان مخوفاً وقت الاشهاد يضمن المشهود عليه نصف قيمة ما أسد من سقوطه فكذا في فتاوى قاضيخان \* قال أبو القاسم حائط بين رجلين لأحدهما عليه غرفة ولا آخر عليه سقف بيته فهدم الحائط من أسفله ورفع أعلاه بالاساطين ثم اتفقا جميعاً حتى بنيا فلما بلغ البناء موضع سقف هذائي صاحب السقف أن يبني بعد ذلك لا يجبر أن ينفق فيما جاوز ذلك كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان \* رجل له بيت وحائط هذا البيت بينهما وبين جاره فأراد صاحب البيت أن يبني فوق بيته غرفة ولا يضع خشبه على هذا الحائط قال أبو القاسم ان بنى في حده نفسه من غير أن يكون معتمداً على الحائط المشـترك لم يكن للجار منعه كذا في فتاوى قاضيخان في باب الحيطان \* رجل له ساباط أحد طرفي جذوع هذا الساباط على حائط دار رجل فتنازعا في حق وضع الجذوع فقال صاحب الدار جذوعك على حائطي بغسحق فرفع جذوعك عنه وقال صاحب الساباط هذه الجذوع على حائطك بحق واجب ذك صاحب كتاب الحيطان الشيخ الثقي أن القاضي يأمره برفع جذوعه وقال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وبه يفتي وان تنازعا في الحائط يقضى بالحائط لصاحب الدار في ظاهر مذهب أصحابنا لان الحائط متصل بملك صاحب الدار وبالانصال تثبت اليد ولكن هذا اذا كان الاتصال اتصالاً تبيعاً أما اذا كان اتصال ملازمة فصاحب الساباط أولى فكذا في المحيط \* في كتاب الحيطان \* جدار بين دارين انهم دموا ولا أحدهما بنات ونسوة وأراد صاحب العمال أن يبنيه وأبى الآخر قال بعضهم لا يجبر الا بى وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في زماننا يجبر لانه لا بد أن يكون بينهما ماسترة قال مولا نارضى الله عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان أصل الجدار يحتمل القسمة بحيث يمكن لكل واحد منهما أن يبني في نصيبه ماسترة لا يجبر الا بى على البناء وان كان أصل الحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يؤمر الا بى بالبناء كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا كان الحائط بين رجلين فانهم أراد أحدهما قسمة عرصه الحائط وأبى الآخر أو أراد أحدهما أن يبني ابتداء بدون طلب

القسمة

عليه لما قلنا وان أ كبراً به عدم الغروب وأكل قضى \* شهدا أنهما غابتا وأخران بانهم لم تغربوا فطر ثم بان عدم الغروب بقضى ولا كفارة بالاتفاق للشبهة بمعارضة الحجتين وترجيح بينة الاثبات ظاهراً \* شهدا على طلوع الفجر وأخران على عدم الطلوع فأكل ثم بان الطلوع قضى وكفروا فالان بينات للاثبات لا للنفى حتى قبل شهادة المثبت لا للنفى \* ولو واحد على طلوعه وأخران على عدمه لا كفارة عليه \* دخلوا عليه وهو يتسحر فقالوا انه طالع فصدمهم فقال اذن أنا مفطر لأصائم ودام على الاكل ثم بان انه ما كان طالعاً في أول

الاكل وطالع وقت الاكل الثاني قال الحاكم لا كفارة عليه لعدم نية الصوم وان كان المخبر واخذ عليه الكفارة \* لان خبر الواحد عدلا  
أولاف مثل هذا يقبل \* قال بخاريته انظري طالعوه فخرجت وقالت لم يطلع فجامعها ثم بان انه طالع في ذلك الوقت لا كفارة عليه بل عليها  
وهو الصحيح \* أفطر في يوم نوبة الحجي قبل أخذه يتوهم أنه يأخذ ويضع فصانه الله تعالى في ذلك اليوم وأفطرت على ظن أنه يوم عادت فاقم  
تخص قال القاضي يلزمهما الكفارة والاصح عدم اللزوم فيهما \* من أكل في رمضان (١٠١) بشهر عيانا متعمدا يؤمر بقتله لان

صنعه دليل الاستحلال \*  
أفطرت الجارية أو الزوجة  
لضعف أصابعها في عمل المولى  
أو الزوج من الخبز والطبخ  
وغسل الثياب ان خافت  
على نفسها ولم تفطر عليها  
القضاء لا الكفارة وكذا  
الخدم أو الرقيق الذي ذهب  
لسكر النهر أو لكرية أو  
لاصلاح الرض وعليه  
موكل السلطان واشتد الحر  
وخاف على نفسه الهلاك  
لا كفارة عليهم \* أصبح فيه  
ناو بالفطر أو غيرنا ولا صوم  
ثم أكل غدا لا كفارة عليه  
عند الامام وقال الثاني ان  
أفطر قبل النية فكذلك  
وان أفطر بعدها كفر وقال  
محمد رحمه الله ان أفطر قبل  
الزوال كفر وأشار في الهداية  
الى أن الثاني مع محمد لا مكان  
الصوم وان بعده لا \* سمع أهل  
القرية أصوات الطبل يوم  
الثلاثين فظنوه يوم عيسد  
وأفطروا ثم بان انه لشئ آخر  
لا كفارة عليهم \* والاصل  
عندنا أن من صام في آخر  
النهار على صفة كالرض  
والسقة وغير ذلك لو كان في  
أوله على تلك الصفة يباح له  
الفطر ويسقط عنه الكفارة  
\* (نوع) \* أكل ناسيا

القسمه وأبي القسمه فان لم يكن عليه حوله أصلا وطلب أحدهما قسمه عرصة الحائط وأبي الآخر ذكر  
في بعض المواضع مطلقا أنه لا يجبر به أخذه بعض المشايخ وبعض مشايخنا قالوا ان كان القاضي لا يرى  
القسمه الا بالاقراع لا يقسم وأما اذا كان يرى القسمه بدون الاقراع فانه يقسمه بينهما اذا كانت العرصة  
عرصة بحيث لو قسمت أصاب كل واحد منهما ما يمكن أن يبنى فيه ويجعل نصب كل واحد منهما مما يلي داره  
تتيمم المنفعة عليه - ما قال بعضهم اذا كانت العرصة عرصة فالقاضي يجبر الا يبنى على القسمه على كل حال  
وايه أشار الخصاص وعليه الفتوى وأما اذا أراد أحدهما أن يبنى ابتداء دون طلب القسمه وأبي الآخر  
فان كانت عرصة الحائط عرصة بحيث لو قسمت أصاب كل واحد منهما ما يمكنه أن يبنى فيه حائط لنفسه  
لا يجبر وان كانت غير عرصة فقد اختلف المشايخ قال بعضهم يجبر واليه مال الشيخ الامام الجليل أبو بكر  
محمد بن الفضل والشيخ الامام الاجل شمس الأئمة وهو الاشبه ولولم يكن شئ من ذلك لكن بني أحدهما  
الحائط بغير إذن شريكه هل يرجع على صاحبه بشئ اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يرجع على كل  
حال وهكذا ذكر في كتاب الاقضية وهكذا ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في النوازل عن أصحابنا وقال  
بعضهم ان كانت عرصة الحائط عرصة على ما بينا لا يرجع وان كانت غير عرصة يرجع واذا كان على  
الحائط حوله فاذا كانت له ما عليه جذوع فطلب أحدهما قسمه عرصة الحائط فالجواب فيه أنه لا يقسم  
عرصة الحائط الا عن تراض منهما وان كانت العرصة عرصة على التفسير الذي قلنا واذا أراد أحدهما  
البناء وأبي الآخر ذلك ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه يجبر من غير تفصيل وعليه الفتوى  
واذا بني أحدهما بغير إذن صاحبه فبعض مشايخنا رجحهم الله تعالى قالوا ان كانت عرصة الحائط عرصة  
على التفسير الذي قلنا لا يرجع الباني على شريكه ويكون متطوعا وهكذا ذكر الخصاص في نفقائه وبعض  
مشايخنا قالوا لا يكون متطوعا واليه أشار في كتاب الاقضية وهكذا روى ابن سماعة رحمه الله تعالى في نوادره  
وهو الاصح هكذا في المحيط \* وان كان بناءه نية ليس له أن يمنعه لكن يرجع عليه بنصف ما أنفق كذا في  
فتاوى قاضيان \* واذا كان لأحدهما عليه حوله فطلب هو القسمه وأبي الآخر يجبر الا يبنى اذا كانت  
العرصة عرصة على التفسير الذي بيناه وهو الصحيح وعليه الفتوى واذا أراد من له الحولة البناء وأبي الآخر  
فالصحيح أنه يجبر عليه واذا بني الذي له عليه حوله فالصحيح أنه يرجع وان بناء الآخر عرصة الحائط عرصة  
على التفسير الذي قلنا صارت متبرعا في كل موضع لم يكن الباني متطوعا كما اذا كان له أوله ما عليه حوله  
كان للباني أن يمنع صاحبه من الاتقاء الى أن يرتد عليه ما أنفق أو قيمة البناء على حسب ما اختلفوا فيه فان  
قال صاحبه أنا لا أنفق بالباني هل يرجع الباني عليه اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يرجع واليه مال  
القاضي الامام أبو عبد الله الدامغانى في شرح كتاب المحيط والشيخ الامام المعروف بخواجه زاده في شرح  
كتاب المزارعة وبعضهم قالوا يرجع واليه مال الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل وهو اختار  
الصدر الشهيد عفى ثم اذا رجع بما ذير جمع ذكر الفاضل الاسيحي في شرح مختصر الطحاوى في كتاب  
الصلح في مسئلة العلو والسفل أن صاحب العلو يرجع على صاحب السفلى بقيمة السفلى مبنيا لا بما أنفق  
وهكذا ذكر الشيخ الامام في شرح كتاب المزارعة وذكر في فتاوى الفضلى في الحائط المشترك أنه يرجع  
بنصف ما أنفق وفي العلو والسفل يرجع على صاحب السفلى واستحسن بعض المتأخرين من مشايخنا

فظن الفطر ثم بعد الاكل لا كفارة عليه وان بلغه الخبر في الصحيح \* ذرعه الى أو اغتسل بالماء اذا كره الصوم أو ناسيا فظن نفوذ الماء الى  
الجوف أو الدماغ من أصول الشعر وأفطر متعمدا قضى وكفر بكل حال وفي رواية ان كان جاهلا كذلك عند الامام في الظاهر وعن محمد  
لواستغنى فافتاه فقيه بالفطر لا كفارة عليه وهو الصحيح لان على العاصي تقليد الملقى \* احتجهم فظن الفطر أو أكل أو ذهن فظن الفطر  
وأكل عمدا ان جاهلا لم يسمع الحديث ولم يفت بالفطر فافطر كفر وكذا لو سمع الحديث وعرف تأويله وان لم يعرف تأويله كفر خلافا لامام



الثاني لان الحديث لا يكون أدنى من كلام المفتي قلنا ليس العايم أن يعمل بالحديث لعدم علمه بالنسوخ والمؤول أولان ونظيفه الاستدلال  
تخص العالم بخلاف كلام المفتي فإنه لو أفتاه بالفساد فتعمد الفطر بناء عليه لا يكثر \* ولو اغتاب فظن فطره وتعمد الاكل ان بلغه الخبر ولم  
يعرف تأويله كفر أيضا عند عامة العلماء \* ولو استاك فظن الفطر وتعمد الاكل = فربكل حال \* ولو جامع جمعة أو مئة فظن الفطر بلا  
انزال وتعمد الاكل كفران عالمان (١٠٣) جاهلا وكذا لو أدخل أصبعه في دبره أو ابتلع سلكا طر فها في يده ولم يغيبها ثم تعم

الاكل كفران عالما وان  
جاهلا \* ولو نظر الى محاسن  
المرأة فأكل على ظن انه  
فطره عمدا كفر مطلقا  
وقيل ان عالما نعم وان جاهلا  
لا \* (نوع آخر) \* جامعها  
متعمدا عليها الكفارة وان  
مكرهه عليها القضاء وان  
مكرهه ابتداء ثم طاعت  
فكذلك لان الطوع بعد  
الفساد لا يلزم الكفارة ولو  
أنه مكره قال الامام أو لا كفر  
ثم رجع وقال لا يكفر وعليه  
الفتوى \* عملت المرأة ان عمل  
الرجال ان أنزلت فقصنا  
واغسلنا والا \* جامعها  
قبل الفجر فخشى الطلوع  
فنزعه ثم أنزل بعد الطلوع  
لا يفسده كالا حلال \* بدأ  
بالجماع ناسيا أو قبل الفجر  
فلما تذكر أو طلع نزع لم يفسد  
وان دام على الفعل حتى  
أنزل قيل يجب القضاء لا غير  
هذا اذ لم يحرك نفسه فان  
حرك نفسه بعد التذكر  
أو طلوع الفجر قضى وكفر  
كابتداء الايلاج وكذا لو قال  
له ان جامعتك فانت طالق  
بعد الايلاج ان نزع في  
الحال لم تطلق وان دام وحرك  
طاعت وصار محرما  
بالحركة الثانية وان لم ينزع

فقالوا ان بني بأمر القاضي رجح بما أنفق وان بنى بغير أمر القاضي يرجح بقيمة البناء ثم في الموضوع الذي  
يرجح بقيمة البناء يرجح بقيمة البناء يوم البناء أو يوم الرجوع فقد قيل يوم الرجوع وبه كان يفتي القاضي  
الامام أبو عبد الله الدامغانى وقيل يوم البناء وبه كان يفتي الصدر الشهيدي حسام الدين هـ الذي ذكرنا اذا  
انهمد الحائط وان هدماه فكذلك الجواب في الوجوه كلها وان هدمه أحدهما أجبر على البناء هكذا في  
الحيط \* في صلح النوازل جدارين اثنين ولكل واحد عليه حمل فانهمد واحد هـ ما غاب فبناه الآخر ان  
بناه بنقض الحائط الاول فهو متطوع وليس له أن يمنع الآخر من الحمل وان بناه باني أو خشب من قبل نفسه  
لم يكن للذي لم يبن أن يحمل عليه حتى يؤدي نصف قيمته كذا في الخلاصة \* وفي فتاوى النضلى اذا أراد  
أحدهما نقض جدار مشترك وأبى الآخر فقال له صاحبه أنا أضمن لك كل ما ينهدم من بيتك فضمن له ذلك  
ثم نقض الجدار باذن شريكه لم يلزمه من ضمان ما ينهدم من منزل المضمون له شيء كذا لو قال ضمنت لك ما يهلك  
من ماله كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان \* جدار بين رجلين انهمد واحد الجدارين غائب  
فبنى الحاضر في ملكه جدارا من خشب وترك موضع الحائط على حاله فقدم الغائب فأراد أن يبنى الحائط  
في الموضوع القديم ومنعه الآخر قال الفقيه أبو بكر ان أراد الذي قدم أن يبنى على طرف موضع الحائط مما  
يأمنه جاز وان جعل ساحة أس الحائط الى جانب نفسه ايس له ذلك وان أراد ان يبنى الحائط كما كان أو أرق  
منه و يترك الفضل من الحائنين سواء له ذلك كذا في فتاوى قاضيان في باب الحيطان \* جدار بين كرمين  
لرجلين انهمد فاستمدى أحدهما الى السلطان لما أبى صاحبه أن يبنى فأمر السلطان بناء برضا المستمدى  
أن يبنى الجدار على أن يأخذ الاجر منه - ما جبهه فبنى كان له أن يأخذ الاجر من صاحبه الكرمين كذا في  
الفصول العمادية \* وفي الاضية حائط مشترك بين اثنين أراد أحدهما نقض الحائط وأبى الشريك الآخر  
اذا كان يحال لا يخاف منه السقوط لا يجبر وان كان بحيث يخاف عن الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه  
الله تعالى أنه يجبر فان هدماه وأراد أحدهما أن يبنى وأبى الآخر كان أس الحائط عرضا يملكه أن يبنى  
حائطا في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك وان كان لا يمكن يجبر كذا حكى عن الامام أبي بكر محمد بن الفضل  
وعليه الفتوى وتفسير الجبر أنه ان لم يوافق الشريك فهو ينفق في العساة ويرجع على الشريك بنصف  
ما أنفق ان كان أس الحائط لا يقبل القسمة كذا في الخلاصة \* لو هدم جدارا بينهما ثم بناه أحدهما بنفقته  
والآخر لا يعطيه النفقة ويقول أنا لأضع على الجدار جولة فله أن يرجع على شريكه بنصف ما أنفق وان لم  
يضع غير البالي الجولة كذا في الفتاوى الصغرى \* ان خاف وقوع الحائط وهدم أحدهما لا يجبر الشريك  
على البناء وان كان الحائط صحيحا فهدم أحدهما باذن الشريك لا شك أنه يجبر الهادم على البناء ان أراد  
الآخر البناء كما لو هدماه وان هدم بغير اذن الشريك ان لم يكن للتراب قيمة ولا تزداد الارض قيمة ببناء الحائط  
فانه يضمن قيمة نصيب شريكه من الحائط بالغصة ما باقت وان كان للتراب قيمة يرفع قيمة التراب من نصيب  
شريكه الا أن يختار أن يترك التراب عليه ويضمنه قيمة نصيبه فحينئذ لا يرفع منه قدر قيمة نصيبه من التراب  
وان كانت الارض تزداد قيمة ببناء الحائط يقوم الحائط بارضه وبنائه ثم يرفع عنه قدر الارض بدون البناء  
فيضمن نصيب الشريك مما بقي من بنائه كذا في الخلاصة \* جدار بين رجلين لكل واحد منهما عليه جولات  
فوهى الجدار فرفعه أحدهما وبناه بحال نفسه ومنع الآخر عن وضع الجولات على ما كان عليه في القديم

قال  
\* أدخل أصبعه في دبره لا يفسد صومعه ولا غسل عليه ولو أدخل الخشبة ان طرفه خارجا لا يفسد ولا يفسد وكذا لو ابتلع خيطا طوله  
خارج وان ابتلع الكل فسد بالغ في الاستنجاء حتى بالغ موضع الحقة فطره ولا كفارة وهذا قبلما يكون ولو كان فيورث داء عظيما \* جهات  
القطن قبله ان بلغ الى الفرج الداخل فسد لانه تم الدخول بالكلية وان كان طرفها في الفرج الخارج لا يكفي الحيط \* اذا تعمدا الاطعام

قبل التكفير بكفيه كفارة واحدة وان في رمضان فليسلك كفارة وقال محمد رحمه الله بكفيه كفارة واحدة قال في الاسرار وعليه الاعتماد وان بعد التكفير يلزمه أخرى \* أفطروا عتق ثم أفطروا عتق ثم استحققت الرقبة الثانية أعنتق مكانها أخرى لبطان اعتاقه ولو استحققت الاولى لا الثانية فالثانية تتوب عن الاولى أيضا وكذا الثالثة عن الثانية والرابعة عن الثالثة المتقدمة \* (الرابع في النذر) \* لله على صوم هذه السنة أفطروا الايام المنية وكذا ان نوي عينا ولو صام هذه الايام لا قضاء عليه (١٠٣) ولو صام سنة بالالهة قضى خمسة وثلاثين يوما ولو سنة متتابعة فهو كهذه السنة ولو صوم هذه السنة فنحن حلف الى أن تضي هذه السنة ولا يلزم قضاء الماضي وكذا لو نذر صوم الشهر صام البقية ولو صوم شهر عليه شهر كامل ولو صوم شوال وذى القعدة وذى الحجة وشوال تسعة وعشرون قضى الايام المنية فقط ولو صوم ثلاثة أشهر وعين هؤلاء وشوال نقص يوما قضى ستة ايام ولو قال الله على صوم يوم قدوم فلان شكر الله تعالى فقدم في رمضان وقد كان نوى العين كفر لعدم البر ولو قدم فيه قبل النية فنوى الشكر بر في عينه ووقع عن رمضان أيضا ولا قضاء عليه لانه أقي بالقدر الممكن ولو قال على مثل صوم رمضان ان أراد به التتابع تابع وان لانه له التفريق ويحمل على التقدير ولو نذر صوم يوم قدوم فلان فقدم بعد الزوال لا يلزمه شيء عند محمد رحمه الله تعالى ولا رواية فيه عن غيره ولو قدم بعد الاكل قبل الزوال أو بعد ما حاضت قضى عند الثاني خلاف محمد رحمه الله \* نذرت صوم يوم كذا فوافق يوم

قال الفقيه أبو بكر الاسكافي ينظر ان كان عرض موضع الجدار بحال لوقسم بينهما ما أصاب كل واحد منهما موضع يمكنه أن يبني عليه حائطا محتمل حولانه على ما كان عليه في الاصل كان الباقي متبرعا في البناء ليس له أن يمنع صاحبه من وضع الجولات على هذا الجدار وان كان بحال لوقسم لا يصيبه ذلك لا يكون متبرعا وله أن يمنع شر يكمن وضع الجولات على هذا الجدار حتى يضمن له نصف ما أنفق في البناء قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله تعالى يرجع عليه بنصف ما أنفق ان بناء بأمر القاضي وبنصف قيمة البناء ان بناء بغير أمر القاضي كذا في فتاوى قاضيخان \* في شروط النوازل قال أبو بكر رحمه الله تعالى في جدار بين رجلين بيت أحدهما أسفل وبيت الآخر أعلى قدر ذراع أو ذراعين فأنهدم فقال صاحب الأعلى لصاحب الأسفل ابن أبي حنيفة ثم بنى جميعا ليس له ذلك بل بينهما جميعا من أسنله الى أعلاه قال الفقيه أبو الليث ان كان بيت أحدهما أسفل بأربعة أذرع أو نحو ذلك مقدار ما يمكن أن يتخذ بيتا فاصلا حده على صاحب الأسفل حتى ينتهي الى موضع البيت الآخر لانه بمنزلة الحائطين من شغل وعمل وقيل بينهما السكك وهو قول أبي القاسم ثم يرجع وقال الى حيث ملكه عليه ثم بعد ذلك يشتر كان كذا في الفصول الحمادية \* صاحب السفلى لو أراد أن يهدم سفله ليس له ذلك وان كان السفلى خالص ملكه حتى لو باع السفلى كان الثمن كله له كذا في المحيط في كتاب الحيطان \* علو رجل وسفل لا تحل لصاحب السفلى أن يتدوند ولا أن ينقب كوة بغير رضا صاحب العلو عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يصنع فيه ما لا يضرب بالعلو كذا في الكافي في باب متفرقات كتاب أدب القاضي \* علو رجل وسفل لا تحل لأبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس لصاحب العلو أن يبني في العلو بناء أو يتدوند الا برضا صاحب السفلى واختار للفتوى أنه ان أضرب بالسفل يمنع وعند الاشتباه والاشكال لا يمنع كذا في فتاوى قاضيخان في باب الحيطان \* انهدم السفلى والعلو لا يجبر صاحب السفلى على البناء ولصاحب العلو بناء السفلى ويمنع صاحبه من السكنى حتى يعطيه قيمته فاذا أدى اليه قيمة البناء يملك البناء عليه وعن الطحاوي حتى يعطيه ما أنفق في السفلى واستحسن بعض المتأخرين وقالوا ان بنى بأمر القاضي يرجع بما أنفق وان بنى بغير أمره يرجع بقيمة البناء وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي \* ثم اذا كان لصاحب العلو أن يمنع صاحب السفلى من الاتقاء بسفله حتى يرجع عليه بقيمة البناء على ظاهر الرواية وامتنع صاحب السفلى عن أداء القيمة لا يجبر عليه (١) كذا في المحيط \* وان كان صاحب السفلى هو الذي هدمه كلف اعادته بخلاف ما اذا هدمه أجنبي السفلى لا يجبر على البناء بل يضمن قيمته \* صاحب العلو والسفل اذا اختصم في الجذوع السفلى أو الحراي والبواري والطين والازج فهو لصاحب السفلى ولصاحب العلو الوط والقصر على ذلك فان تنازعا في السقف وفي الحائط الذي فوق السقف اختلف المشايخ فيه قيل يكون لصاحب السفلى وقيل لا يحكم بالحائط لصاحب السفلى وبه يفتى ولو كان في السفلى روشن ولصاحب العلو عليه طريق فاختمهما في روشن كان لصاحب السفلى ولصاحب العلو عليه طريق وهو كذا في محيط السرخسي \* ثلاثة نفر لرجل سفلى وللاخر عليه علو وللاخر على العلو لو فاقهم الكل قتال كل واحد منهم لصاحبه السفلى للعلو فان كان لواحد منهم (١) قوله لا يجبر عليه قال الرمي محله اذا بنى ذوالعلو الا ان القاضي فلو باذنه يجبر على أداء حصته ويمس فيه كما بينه في تنقيح الحمادية اهـ بجزاوى

الحيض قضت عند الثاني خلافا لفرجه الله تعالى \* أراد أن يقول على صوم يوم فخرى لفظ سنة عليه صوم سنة لان الحد والهلز فيه سواء \* نذر بصوم الا بدفعه لا شغاله بالمعيشة أفطروا طم كل يوم نصف صاع \* وان لم يقدر استغفر الله تعالى ولو عين شهر او لم يقدر عليه لشدة الحر انتظر زمان الشتاء ويقضى يوما يوم \* عاق الصوم بشرط لا يجوز الصوم قبله وان أضاف صح قبله خلافا لمحمد رحمه الله في المضاف \* لله على صوم يوم حيض أو بعد ما كل لا يصح كالنذر بصوم الليل \* نذرت صوم سنة بعينها قضت أيام الحيض لان السنة لا تخلو عنه \* أو جوب على

نفسه صوم شهر ومات قبل استكمال شهر لزمه صوم الشهر حتى يلزمه الايصاء لكل يوم نصف صاع سواء كان بعينه أو لا ولا يصح ذكر الخلاف  
 الا فيه ومن ذكر خلافه في قضاء رمضان كالطحاوي فقد وهم \* مريض قال الله على صوم شهر ومات قبل أن يصح لا يلزمه شيء ولو صح يوما  
 لزمه قضاء الكل وقد ذكرناه \* الله على صوم جمعة أن أراد أيام الجمعة عليه سبعة أيام وأن أراد يوم الجمعة لزمه ذلك فقط وإن لاتبه له سبعة أيام  
 لغلبة الاستعمال فيها \* مريض رضيع (١٠٤) لا يقدر على شرب الدواء وزعم الطبيب أن أمه تشرب ذلك لها الفطر والظفر

المستأجرة كالآم في اباحة  
 الفطر والام غماتلك الفطر  
 اذا خافت على الولد ولم يكن  
 لاولد أب أما اذا كان له أب  
 لا تفطر بخلاف الظئر المستأجرة  
 حيث تفطر اذا خافت على  
 الولد \* استنشق فوصل الماء  
 الى فمه ولم يصل الى دماغه لم  
 ينظر والتسيان كما لا يفسد  
 الفرض لا يفسد النفل  
 أيضا لعدم اضافة الاكل الى  
 الاكل لكون العذر من قبل  
 من له الحق \* (الخامس  
 في الحظر والاباحة) \*  
 صوم السنة بعد النظر  
 متباعدة أفضل أم متفرقة من  
 كره التتابع قال متفرقة أفضل  
 وإن فرقها في شوال كان  
 أبعد عن الخلاف والتشبه  
 بين زاد في مدة الصوم ومنهم  
 من فرقها في السنة وقال المراد  
 يشوال غير رمضان وفيه بعد  
 \* الاكل قبل الاضيء هل  
 يكره فيه روايتان والخيار  
 عدم التكرار ويستحب  
 الامساك في عشاء ويستحب  
 أن يصوم يوما قبله ويوما بعده  
 ليخالف أهل الكتاب ومن  
 صام شعبان ووصله رمضان  
 فهو حسن وصوم الوصال  
 اذا أفطر الايام المنهية لا بأس  
 به وصوم الصمت مكروه  
 في شريعتنا \* ولا بأس بصوم

بينة يقضى ببينته وإن كان لاثنين منهم بينة يقضى ببينتهما ويقضى بالعلو بحصة الارض بينهما نصفين وإن  
 لم تكن لواحد منهم بينة أصلا يخلف كل واحد منهم لصاحبه ثم تكاه وافي كيفية الاستخلاف قال صاحب  
 كتاب الحيطان يخلف كل واحد منهم بالله الذي لا اله الا هو ما يجب عليك بناء هذا السفلى الذي يجب لهذا بناء  
 علوه عليه وقال غيره من أصحابنا رجحهم الله تعالى يخلف بالله الذي لا اله الا هو وأن هذه الارض ليست بملك لك  
 ولا يجب عليك بناءها قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وهذا يفتى والصحيح عندي ما ذكره الامام  
 العتباتي أنه يخلف كل واحد على دعوى الآخر بالله ما له قبل ذلك حق بناء العلو على سفلى لو بنى فاذا حلفوا  
 يقال لكل واحد منهم ان شئت أن تبني السفلى فإن وتبني عليه ما دعيت عليه من العلو وتبني صاحبك من  
 الاستفاعة به الى أن يدفع لك ما أنفقت وإن شئت فدع هكذا في الفصول العبادية

**\* (الباب الحادى عشر في دعوى الطريق والمسيل) \***

لو ادعى على آخر حق المرور ورقبة الطريق في داره فالقول قول صاحب الدار ولو أقام المدعى البينة أنه كان  
 يمر في هذه الدار لم يستحق بهذا شيئا كذا في الخلاصة \* ولو شهد الشهود أن له طريقا في هذه الدار جازت  
 شهادتهم وإن لم يحدوا الطريق قال شمس الأئمة الحلو في رحمه الله تعالى ذكر في بعض الروايات أنهم لم تقبل  
 ما لم يبين موضع الطريق أنه في مقدم الدار أو في مؤخرها أو في كرتول الطريق وعرضها قال وهو الصحيح  
 وما ذكر في بعض الروايات أنها تقبل وإن لم يحدوا الطريق يجوز على ما إذا شهدوا على إقرار المدعى عليه  
 بالطريق وذكر شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنها تقبل وإن لم يحدوا الطريق وموضع الطريق ومقدارها لأن  
 الجهة التي اتفق قبول الشهادة إذا تعذر القضاء به أو ههنا لا يمهذ فإن عرض الباب الأعظم بحسب حكم  
 بعرفة الطريق هكذا في فتاوى قاضيان في باب اليقين \* والاصح ان هذه الشهادة مقبولة على كل حال كذا  
 في المحيط \* ولو شهدوا أن أباه مات وترك هذه الطريق ميراثا له جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيان \* إذا  
 كان له باب مفتوح من داره على حائط في زقاق أنكر أهل الزقاق أن يكون له حق المرور في زقاقهم فلهم  
 منه إلا أن تقوم بينة على أن له طريقا تابعا فيها كذا في المحيط \* إذا كان الميزاب منصوبا الى دار رجل  
 واختلفا في حق اجراء الماء واسأله فان كان في حال عدم جريان الماء لا يستحق اجراء الماء واسأله الابينة  
 هكذا في محيط السرخسي \* وليس لصاحب الدار أيضا أن يقطع الميزاب كذا في المحيط \* وسبى الفقيه  
 أبو الليث رحمه الله تعالى أنهم استحسنوا أن الميزاب إذا كان قديما وكان تصويب السطح الى داره وعلم  
 أن التصويب قديم وليس بمحدث أن يجعل له حق التسييل وإن اختلفا في حال جريان الماء قيل القول  
 لصاحب الميزاب ويستحق اجراء الماء وقيل لا يستحق فان أقام البينة على أن له حق المسيل وبينوا أنه لم  
 المطر من هذا الميزاب فهو ماء المطر وليس له أن يسيل ماء الغتسال والوضوء فيه وإن بينوا أنه لا غتسال  
 والوضوء فهو كذلك وليس له أن يسيل ماء المطر فيه وإن قالوا له فيها حق مسيل ماء ولم بينوا الماء المطر أو  
 غيره صح القول لرب الدار مع عينه أنه ماء المطر أو ماء الوضوء والغتسال وقال بعض مشايخنا لا تقبل هذه  
 الشهادة في المسيل وفي الطريق تقبل كذا في محيط السرخسي \* ولو لم تكن للمدعى بينة أصلا استخاف  
 صاحب الدار ويقضى فيه بالنكول كذا في الحواشي \* في نوادر هشام قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن

يوم الجمعة عند الامام ومحمد رضي الله عنهما ويكره صوم النيروز والمهرجان لانه فيه تعظيم أيام تهنيتا عن تعظيمها وإن وافق يوما رجلا  
 كان يصومه لا بأس به ويستحب صوم أيام البيض ومن الناس من كره تخافة الحاقه بالواجب \* ويستحب صوم ثلاثة أيام من آخر الشهر وقال  
 الامام الاوزجندى يكره صوم جهله الذي يصومه الجهلة وأنه صوم النصارى \* (فروع آخر) \* إن لم يفطر يزاد وجع العين أو تشد الحصى  
 أفطر وانما يعرف باجتهاده أو باخبار طبيب مسلم فإن برأوا الضعف باق أو خاف المرض لا ولو ضعف بهما إن صام يزاد الضعف أن أخره

به حكيم له ان يفطر \* اذا خاف على نفسه أو خافت الحامل على نفسها أو ولد هائقة صان العقل أو الهالك أفطرت \* الغازي اذا كان بازاء العذو  
و يعلم قطعانه يقتاتل في رمضان وخاف الضعف على نفسه - حال القتال حل له الفطر مسافرا كان أو مقما وكذا لو كان له نوبة الحى فافطر قبل  
ان تأخذ الحى لابس لو ظهر به الحى بعد الافطار \* لدغته الحية فافطر لشرب الدواء والدواء يتبعه لابس به \* ولو صام لا يتمكن من الصلاة  
الا فاعدا ولو افطر يتمكن من القيام صلى فاعدا وصام جميعا بين العبادتين \* أصبح متطوعا (١٠٥) ودخل على صديقه فطلبه الفطر افطر

وان صام عن قضاء رمضان  
كره الفطر وكذا لو حلف  
بطلاق امرأته ان لم يفطر ان  
نفلا افطر وان قضا لا  
والاعتماد على انه يفطر فيها  
ولا يحث ويباح الفطر  
بعذر الضيافة وادخال السرور  
قال عليه الصلاة والسلام  
أجب خالك واقض لوما مكانه  
فلهذا قالوا يباح الفطر لاجل  
المرأة أى لا يمنع صوم النفل  
صحة الخلوة وقيل لا يباح  
للضيافة قال عليه الصلاة  
والسلام اخوف ما خاف  
عليكم الرياه والشهوة الخفية  
قيل يا رسول الله ما هي قال  
يصبح أحدكم صائما ثم يفطر  
على طعام يشتهي \* وفي النظم  
الافضل ان يفطر ولا يقول  
أنا صائم ثلاثا يقف على سره  
أحد \* يكره ادخال الماء في  
القم بلا ضرورة وفي ظاهر  
الرواية لابس لان المقصود  
التطهير فكان كالمضمضة  
\* ويكره ان يأخذ الماء بشيه  
ثم يجمعه أو يصب على رأسه  
أو يبل ثوبا وينشف به كذا  
روى عن الامام لانه يشبه  
الخبر عن العبادة عن الثاني  
انه لابس به كالاستغلال  
\* ذوقت بلسانها ان كان  
الزوج سي الخلق لابس به

رجل ادعى على رجل أن يجري مائه في بستانه ولم يكن الماء جاريا يوم اختصما فشهد شاهدان انه كان جاريا  
الى بستان هذا أمس قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز هذه الشهادة وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
لا يجوزها ما لم يشهدوا به بالملك أو الحق وهو قول محمد رحمه الله تعالى ولو شهدوا على أقرار المدعى عليه فذلك  
جائز في قوالهم جميعا كذا في المحيط \* ولو ادعى رجل قبل آخرنا وفا (١) موضوعا على تهره هذا أمس جاء  
السبل وقلعه أمس وروى به قال محمد رحمه الله تعالى اذا شهدوا بذلك أمرنا بأعادة الناق كما كان فان أراد أن  
يجري الماء فتمعه صاحب النهر ومحمد أن يكون له فيها حق اجراء الماء قال له أن يمنعه حتى يقيم البينة ان  
يجري مائه فيها قيل لمحمد رحمه الله تعالى فما منعه اذن قال يستأجر صاحب النهر ان شاء اجراء الماء فيه  
وذلك جائز كذا في الظهيرية \* ثم روى في أرض رجل يسيل فيه الماء فاختلفا في ذلك فالقول قول صاحب الماء  
الآن يقيم صاحب الأرض بئنه أن النهر ملكه وكذلك اذا لم يكن جاريا وقت الخصومة الا أنه علم أنه كان  
يجرى الى أرض هذا الرجل قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء ويقضى له بالنهر الآن يقيم صاحب  
الأرض بئنه أن النهر ملكه واذا لم يكن الماء جاريا الى أرض هذا الرجل وقت الخصومة ولم يعلم بجريانه الى  
أرضه قبل ذلك فانه يقضى لصاحب الأرض بالنهر الا ان يقيم صاحب الماء بئنه أن النهر ملكه كذا  
في المحيط \* وفي المشتق قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن ثمر عظيم الشرب لاهل قري لا يحصون  
حبسه قوم من أعلى النهر عن الاسفلين وقالوا هولنا وفي أيدينا وقال الذين هم في أسفل النهر هولنا كله  
ولا حق لكم فيه قال اذا كان النهر يجري الى الاسفلين يوم يختصمون ترك يجري على حاله كما كان يجري  
وشر بهم جميعا منسه كما كان وليس للاعلى أن يسكروهم عنهم وان كان الماء منقطعا عن الاسفلين يوم  
يختصمون لا يمكن علم أنه كان يجري الى الاسفلين فيما مضى وان اهل الاعلى حبسوه عنهم أو أقام اهل  
الاسفل بئنه أن النهر كان يجري اليهم وان اهل الاعلى حبسوه عنهم أمر اهل الاعلى بازالة الحبس عنهم كذا  
في الذخيرة \* دار في سكة غير نافذة وفي السكة نهر أراد صاحب الدار أن يدخل الماء في داره ويجريه الى بستانه  
فالجيران أن يمنعه وله أن يمنع الجيران من مثل ذلك ومن أجرى قبل ذلك وأقر أنه أحدثه فلهم منعه وان  
كان ذلك قد عيالم يمنع كذا في خزائن المفتين \* دارين ورثة أقر بعضهم أن فلان فيه طارية أو مسيل ماء لم  
يكن له أن يمر أو يسيل حتى يتفقوا ولكن تقسم الدار فاذا قسمت ان وقع الطريق أو المسيل المقر به في  
نصيب المقر فلا لاسالة والاستطراق وان وقع في نصيب الساكت يضرب المقر له بقيمة الطريق والمسيل  
في حصص المقر والمقر بحصته سوى قيمة الطريق أو المسيل فيكون بينهم على ذلك لانه أقر له بحق المرور  
وتسيل الماء لبرقية الطريق حتى لو أقر برقية الطريق فيخفى ثم يضرب المقر له بقدر ذرعان الطريق والمقر  
بقدر ذرعان نصيبه سوى ذرعان الطريق ويجب أن يكون هذا على قولهما وأما على قول محمد رحمه الله  
تعالى فيجب أن يضرب المقر له بنصف قيمة الطريق والمسيل والمقر بجميع قيمة نصيبه الا قدر قيمة نصف  
الطريق والمسيل كذا في محيط السرخسي \* واذا كان مسيل ماء في دار رجل في قناة فأراد صاحب القناة  
أن يحججه له ميزان فليس له ذلك الا برضا صاحب الدار ولو كان ميزاناً فأراد أن يحججه له قناة فان كان في ذلك ضرر  
(١) قوله ناو قامعرب والجمع ناوقات وهو الخشبة المنقورة التي يجسرى عليها الماء في الدوايب أو تعرض  
على النهر أو الجداول كما في كتب اللغة اه يجرأوى

(١٤ - فتاوى رابع) \* ويستحب تعجيل الافطار الا في يوم غيم ولا ينظر ما لم يغلب على ظنه غروب الشمس وان أذن المؤذن  
\* (السادس في الاعتكاف) \* ولا يجب الا بالندر والندر لا يكون الا باللسان ولونذر بقلبه لا يلزم بخلاف التبة لان النذر عمل اللسان  
والتبة عمل القلب والتبة المشروعة انبعث القلب على شأن ان يكون لله تعالى فلو أصبح مفطرا ونذرا اعتكاف هذا اليوم لا يصح وكذا لو أصبح  
صائما ثم نذرا اعتكافه وقال الامام الثاني ان نذر قبل الزوال لم يلزم بعده \* ويصح في كل مسجد له اذان واقامة في الصحيح ويصح في الجامع





على العبد وقال خاف بن أيوب يجوز بعد دخول رمضان لا قبله وذكره الفضلي أيضا وإن كان للصغير مال أداء عنه أبوه لأنه مؤنة الرأس فاشبهه مؤنة الأرض والصحيح أنه لا يحيط من الفطرة بقصان قيمة العبد \* (كتاب الحج) \* الصدقة أفضل من الحج التطوع كذا روى عن الإمام رحمه الله لكنه لما حج وعرف المشقة أفتى بأن الحج أفضل وعمراده أن لو حج نفلا وأنفق ألفا لم يصدق بهذه الألف على المحايج فهو أفضل لا أن يكون صدقة فلاس أفضل من انفاق ألف في سبيل الله تعالى والمشقة في (١٠٧) الحج لما كانت عائدة إلى المال والمبدن جميعا

فضل في المختار على الصدقة وقد أفتى الوري بخوارزم وابن شجاع بخراسان وأبو بكر الرازي ببغداد بسقوط الحج في زماننا عن الرجال وقال الصفار لأشك في سقوطه عن النساء إنما الشك في السقوط عن الرجال لما يؤخذ من الأموال العظام من القافلة في الطريق فعلم أنه لا يتوصل بالرشوة والطاعة متى صارت سببا للعصية سقطت والامام الكرخي وبعض فقهاء تنالم رضوا به والمختار عدم السقوط لأن البادية والطريق ماخلت عن افة ومانع ما وأنى يوجد رضا الله تعالى وزياره إلا ما كن الشريعة بلا مخاطرة \* والجرع عند عند الجهور بكل حال وقيل ان الغالب الهلالة العذروان السلامة لا وقتل بعض الخناج عذروا لم يظهر الامن عن وقوع مثله والامن شرط لوجوبه وقيل شرط الاداء واختلف ان الامن هل يرتفع باخذ الجبايات في الطريق وقد ذكرناه \* أراد الخروج الى الحج وكرهه أحد أبويه ان استغنيا عن

المدعى عليه بالضمان وينكر العلم بوقوع الحرمة الغليظة فشهد الشهود بوقوع الحرمة الغليظة يحكم القاضي بالمال على الحاضر وبوقوع الحرمة على الزوج الغائب كذا في خزانة المفتين \* قال هشام في نوادره قلت لمحمد رحمه الله تعالى في رجل لى عليه ألف درهم وللرجل على امرأه ألف درهم فتخاصمانيه فأقامت المرأة شاهدين وأنا غائب أنى أقريت أن الدراهم التي على هذا الرجل الذي يطالبها ملك لهذه المرأة لا شيء لى فيها وانما هي باسمي من عن عبد بعته لها والرجل الذي يطالب المرأة مقر بأن لى عليه ألف درهم أو منكر فأقامت المرأة بينة أن لى عليه ألف درهم وأنا أقريت أنها ملك لها وان اسمي في ذلك عارية قال محمد رحمه الله تعالى هذا أمر جائز والشهادة قاطعة كذا في المحيط \* اثبات الدين على الميت بمحضرة الوارث أو الوصى يجوز وإن لم يكن في أيديهما شيء من التركة كذا في الفصول العبادية في الفصل الثامن والعشرين \* رجل ادعى ديناً على ميت بمحضرة أحد الورثة فأقر هذا الوارث صحيح إقراره ويلزمه جميع ذلك في حصته من الميراث وقال شمس الأئمة رحمه الله تعالى هذا إذا قضى القاضي على هذا الوارث بأقراره ما يجرد إقراره فلا يلزمه الدين في نصيبه كذا في فتاوى قاضيان \* وفي فتاوى الفضلي إذا ادعى بعض الورثة على مورثه ديناً وصدقه بعض الورثة وكذب البعض قال يستوفى الدين من نصيب من صدقه بعد أن يطرح نصيب المدعى من ذلك الدين كذا في المحيط \* لو ادعى على الميت ديناً بمحضرة أحد الورثة ثبتت الدين في حق الكل وكذا لو ادعى أحد الورثة ديناً على إنسان لميت وأقام بينة ثبتت الدين في حق الكل ويدفع الى الحاضر نصيبه مشاعاً ولا يدفع الى الحاضر نصيب الغائبين ويترك في يده وقال ابو وضع على يدى عدل وصاحب اليد لو كان مقر الا يؤخذ نصيب الغائبين من يده اجابوا هذه في العقار وفي المنقول يوضع على يدى عدل ان كان منكراً وان كان مقرراً يترك في يده وإذا حضر الغائب لا يحتاج الى إعادة البينة على الاصح كذا في خزانة المفتين \* وفي كتاب الاقضية رجل ادعى على رجل ان له على فلان ألف درهم وان فلاناً امر هذا ان يدفع اليه هذه الألف الوديعه التي عنده له وبجهد المودع الامر بذلك فأقام المدعى بينة على الألف الوديعه والاخر بالدفع وقضى القاضي عليه فانه يكون قضاء على الغائب وينتصب الحاضر خصماً عن الغائب كذا في المحيط \* لو أن رجلاً مات وعليه دين وترك ألف درهم وترك ابناً فقال الابن هذه الألف وديعة كانت عند أبي لفلان وجا فلان يدعى ذلك فصدقه غرماء الميت في ذلك وقالوا الألف لفلان أو كذبوه وقالوا الألف للميت أو لم يصدقوه ولم يكذبوه وقالوا لا ندرى لمن هي فان القاضي يقضى للغرماء بالألف عن الميت ولا يجعها للمدعى الوديعه لكن في الوجه الاول وهو ما اذا صدقه غرماء الميت اذا قضى بها القاضي لهم يرجع المودع ويأخذها منهم بأقرارهم أنهم اله هذا اذا أقر كذلك اذا جحد وقال الألف لابي أو لم يقربه ولم يجحد وقال لأدري لمن هي فهذا الاول سواء فاذا أراد مدعى الوديعه استتجاف الابن في الوجه الثاني وهو ما اذا جحد الابن عليه واذا عرفت الجواب في الوديعه فكذلك الجواب في المضاربة والبضاعة والمصاريف والاجارة والرهن اذا كان في يد الميت عين وأقر وابشئ من هذا كذا في شرح أدب القاضي للخصاف في الفصل الثالث والسبعين \* اذا ادعى ديناً على ميت والورثة البكار غيب والصغير حاضر فلقاضي أن ينصب عن هذا الصغير وكما لا يدعى عليه فاذا قضى على الوكيل يكون قضاء على جميع الورثة كذا ذكره رشيد الدين رحمه الله تعالى قلت غير ان الغريم يستوفى دينه من نصيب الحاضر اذا لم يدر على نصيب البكار فاذا حضر البكار يرجع بذلك عليهم كذا في الفصول العبادية

خدمته لا يكره الخروج وان احتاج واحدهم ما كرهه \* وفي السير الكبير اذا لم يخف عليه الضعف لا بأس وللاب ان يمنع ابنه عن الخروج اذا كان الابن صبيح الوجه حتى يلتقى وان كان الطريق يخوفه ان يمنع وان انتهى \* الحج راكياً أفضل لأنه اذا مشى ساء خلقه وجادل الرفقاء ولذا كره الامام الجمع بين المشى والصوم في الحج \* مرقف نفقة بعد الاحرام ان قدر على المشى لا يكون محصوراً ومشى ويسأل الناس وان لم يقدروه ومحصر لأنه عاجز وكذا اذا قدر في الحال وعلم انه يضعف في نال الحال ولا يقدر على الذهاب ولا الرجوع فهو

محصر \* والمأمور بالحج ان استأجر خادما والحال ان مثله ممن يخدم يكون مأذونا وبأخذ من مال الميت والا فعليه \* قال حجبت عن الميت وانكره الورثة فالقول له لانه انكر حق الرجوع عليه بالنفقة فلو كان عليه دين فقال له حج عن الميت بما عداك من الدين فزعم انه حج عنه لا يصدق بلائنه لانه ادعى الخروج عن عهد الامانة والورثة ينكرون قال انا حج لا يلزمه ولو قال ان دخلت الدار فانا حج قد دخل لزمه \* اضطر الى أكل (١٠٨) الميتة أو ذبح الصيد أو كل الميتة وعند الثاني ذبح الصيد وكفروا

كان مذبوحا فالصيد أولى وفاقا ولو صيدا ومال غير فالصيد أولى ولو صيدا ولحم انسان فالصيد أولى وعن محمد الصيد أولى من الخنزير وعن بعض أصحابنا من وجد طعام الغير لا يباح له الميتة وعن ابن سميعة الغصب أولى من الميتة وبه أخذ الطحاوي وخير الكرخي \* أدخل الصيد في الحرم ثم أخرجه وباعه في الحل من محرم أو حلال فالبيع باطل \* دخول البيت حسن لانه عليه الصلاة والسلام دخله قال الله تعالى ومن دخله كان آمنا \* والافضل للحاج البدء بمكة ثم بالروضة وان قدم زيارة الروضة جاز \* والحج أفضل ثم الصدقة ثم العتق \* ويكره الخروج الى الغزو والحج للسديون بلا اذن الغرماء

\* (كتاب النكاح) \* تسعة عشر فصلا

\* (الاول في الالة) \* كل لفظ يفيد ملك الرقبة انعقده كقوله بعث وتزوجت وانكحت وملككك ووهبت وتصدقك وجئتك خاطبا

\* ولو كان الوارث الحاضر كبيرا فاقرا الوارث بالدين على مورثه فأراد الطالب أن يقيم البينة عليه مع اقراره لم يكون حقه في جميع التركة فان القاضي يقبل بينته على المقر ويتقضى ويكون ذلك قضاء على الكل وكذا لو ادعى على وصي الميت فاقرا الوصي بالدين فأراد المدعى أن يقيم البينة عليه بالدين كان له ذلك وكذا لو أقام على الوكيل بالخصومة بعد الاقرار كذا في فتاوى قاضيان \* اذا ادعى دين على الميت وأقر كل الورثة أفراد الطالب اقامة البينة تقبل لانه يحتاج الى اثبات الدين في حقهم وفي حق غيرهم لانه رعايا يكون للميت غريم آخر فيحضر دينه ظاهر ودين المقر له باقرار الورثة لا يظهر في حق ذلك الغريم فيحتاج الى اثبات الدين بالبينة وكذا اذا أقر جميع الورثة بالوصية فأقام البينة تقبل أيضا كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى على غائب ديناً بحضرة رجل يدعى أنه وكيل الغائب في الخصومة فأقر المدعى عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو أقام بينة بالدين على الغائب لم تقبل بينته وكذا لو ادعى على ميت بحضرة رجل يدعى أنه وصي الميت فاقرا المدعى عليه بالوصاية كذا في فتاوى قاضيان \* اذا حضر الوكيل وادعى أنه وكيل فلان بن فلان الغائب وكله بقبض الدين الذي له قبلك وبقبض العين التي له في يده وديعة وصدقة المدعى عليه بجميع ذلك فانه يؤمر بدفع الدين ولا يؤمر بدفع العين الوديعة واذا حضر الوصي وقال ان فلان بن فلان توفي وأوصى الى بقبض الدين الذي له في ذمة هذا الرجل وبقبض العين التي له في يده وصدقه صاحب الدين فانه يؤمر بتسليم العين والدين اليه جميعا كذا في شرح أدب القاضي للخصاف \* لو أقام البينة على مدين مدينه لا تقبل ولا يملك أخذ الدين منه أما اذا ثبت الدين في تركته عند القاضي وأقر رجل عند القاضي أن الميت عليه ديناً قدره كذا بأمره بالدفع الى رب الدين وفي العمون لو قضى هذا الذي عليه لميت ألف درهم الالف التي على الميت وللميت وصى بغير أمره قال محمد رحمه الله تعالى ان كان قال حين قضى هذه الالف التي ائتمن الميت على من الالف التي لك على الميت جاز وان لم يقل ذلك لكن قضاء الالف عن الميت فهو متبرع كذا في الخلاصة \* اذا كانت الورثة صغاراً أو كباراً فاقرا الكبار بالدين على الاب يحتاج الغريم الى اقامة البينة ليثبت دينه في حق الصغار كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى ديناً على ميت بحضرة وارثه وقال ان الميت قد خلف من التركة من جنس هذا الدين في يد الوارث ما به وفاء بالدين وأقام بينة على ذلك لاشك ان هذا القدر يكتفي لامر الوارث بأحضار هذا المال حتى يشهد الشهود بحضرة المال ان هذا مال الميت ولو اكتفى بهذا القدر للقضاء على الوارث كان جائزاً كذا في فتاوى قاضيان \* برهن على دين على الميت وعلى وفاء التركة به لا بد من بيان التركة فلو كان عماراً لا بد من بيان جدوده وان ادعى اقرار الورثة بالوفاء لا يحتاج الى بيان التركة ولا يصح انه يقبل بلا بيان التركة وعليه الفتوى وان استوفى غريم الميت وبرهن على الوفاء بين التركة ثم برهن غريم آخر لا يحتاج الى اثبات التركة والوفاء بخلافه وان أنكر الوارث دين الغريم الثاني وصدقه الغريم الاول يشارك الثاني الاول لاقرار بالشركة كذا في الوجيز لا كدرى \* لو أن رجلاً توفي بقاء قوم الى القاضي وقالوا ان فلاناً توفي ولنا عليه أموال وقد ترك أموالاً وعدا ورثته على ماله وهم يقرقونه ويسألون القاضي أن يأمر بجعل التركة موقوفة حتى يثبتوا عنده حقوقهم فانه لا يجوز للقاضي أن يتعرض للورثة بما في أيديهم فان قالوا لنا شاهد حضور نقيهما في حاضر المجلس أو في المجلس الثاني والوارث ممن يخاف عليه الاتلاف والاسراف أو شهد أن فلاناً مات وله غرماء أو عرف القاضي هؤلاء المدعين بالصلاحي أو مال قلبه الى أنهم

وجعلت نفسي لك لأباعت وأودعت وأبعت وأحللت ورهنت وأقرضت والصحيح عدم الانعقاد بلفظ الاجارة والوصية \* قال كوني امرأتى بمائة فقبلت أو أعطيتك مائة على ان تكوني امرأتى فقبلت أو وصرت لي امرأة أو وصرت لك زوجة فقبلت كان نكاحاً \* وبكل لفظ لا ينقصه النكاح يحصل الشبهة حتى يجب الاقل من المسمى ومهر المثل بالدخول \* قال لها زوجت نفسي منك فقالت قبلت أو قال لها جعلت نفسي زوجك فقالت قبلت انعقد \* ولو قال خويشتن بن زني دادم فقالت قبلت لا ذكره الفضلي

\* قال لامرأة راجعتك فقالت قبلت انعمد \* قال لمطالقة المبانة بازوردم ترابهم مسمى بصح النكاح \* قال لا تخرو هبت منك انتى لتخدمك فقبل لا يكون نكاحا \* قال زوج بنتك منى بالف فقال ادفعها واذهب بها حيث شئت لا \* قال لها اترجى نفسك منى فقالت بالسمع والطاعة صح \* قال لها امر اباشي يدى فقالت باشي دم لا الا اذا قال باشي دى برنى وقيل يتعد بحكم الظاهر وهو العرف \* ولو قال خويشتن من ددى فقالت دادم وقال الزوج بذرفتم اختلفوا وعن الامام صاحب المنظومة انه لا بد فيه من (١٠٩) زيادة برنى حتى يكون صحيحا بالاتفاق

لانه بدون الزيادة مختلف وقيل يتعد بدون الزيادة للتعرف \* خطب بنت رجل لانه فقال أبوها زوجتها قبلت من فلان فكذب أبو الابن فقال ان لم أكن زوجتها من فلان فقد زوجتها من ابك وقبل أبو الابن ثم علم كذبه انعمد لان التعليق بالموجود تحقيق \* قالت زوجت نفسي منك فقال الرجل بخذ واندى كار بذرفتم صح \* وان لم يقل ذلك لكنه قال شاباش لاعلى وجه الطرز صح \* أتزوجك بكذا فقالت ففعلت ثم وان لم يقل الزوج قبلت \* قيل لها هل زوجت نفسك من فلان فقالت لا ثم قالت في أثناء الكلام من ويراخوا شتم وقال الزوج قبلت ثم لفتت المرأة بالعرية زوجت نفسي من فلان ولا تعرف ذلك وقال فلان قبلت والشهود يعلمون أولا يعلمون صح النكاح قال في النصاب وعليه الفتوى وكذا الطلاق وقال الامام شمس الاسلام الا وزجندى لانه كالطوطى وسياق وعليه التعويل \* قال اما زن وشويم ولم يجز

صادقون والوارث من يخاف عليه الاتلاف والاسراف في الاستحسان لا بأش بان يقفه أياما وكذا سبيل من ادعى وصية من الميت كذا في شرح أدب القاضى للخفاف \* اذا كان الدين بين ثلاثة مشتركا على انسان فغاب اثنان وحضر الثالث وطلب نصيبه يجبر المدينون على الدفع كذا في الفصول العبادية في الفصل الرابع \* لو أن رجلا قدم رجلا الى القاضى وقال ان أبى فلان مات ولم يترك وارثا غيرى وله على هذا كذا كذا من المال فان القاضى يسأل المدعى عليه عن ذلك فان أقر بجميع ما ادعى صح اقراره وأمر بتسليم الدين والعين فأما اذا أنكر فان أقام المدعى بينة قبلت بينته وأمر المدعى عليه بتسليم الدين والعين جميعا وان لم يكن للمدعى بينة وأراد أن يحلف المدعى عليه على ما ادعى ذكر الخفاف أنه روى عن بعض أصحابنا رحمه الله تعالى أنه لا يحلف قال الخفاف فيها قول آخر يحلف هكذا في المحيط \* رب الدين اذا أقام البينة على أن الورثة باعوا عبد من التركة والتركة مستغرقة بالدين فقالت الورثة ان أبانا باع هذا العبد حال حياته وأخذ الثمن وأقاموا البينة فيبينة رب الدين أولى كذا في خزنة المفتين \* التركة اذا كانت مستغرقة بالدين فخاف غريم آخر وأراد اثبات دينه بالبينة فأنشأ قبل بينته على الوارث لا على غريم آخر ولكن لا يحلف الوارث هذا هو المذكور في سائر الكتب ولم يذكروا في شيء من الكتب أنه هل يصح اقراره هذا الوارث في حق نفسه حتى لو ظهر للميت مال آخر يستوفى دين هذا الغريم من نصيب الوارث المقر بنفي أن يصح ولكن لا يحلف لهذا الثانية الموهومة كذا في المحيط \* ذكر في فتاوى رشيد الدين أن التركة اذا كانت غير مستغرقة والغريم أثبت الدين على واحد من الورثة يبيع الحاضر نصيبه ويقضى ما يخصه من الدين وليس له ولاية يبيع نصيب غيره ليقضى الدين ولو كانت التركة مستغرقة لا يبيعه الا برضا الغرماء كذا في الفصول العبادية \* لو كانت التركة ثلاثة آلاف والدين ألف وقد قسمت بين ثلاثة بنين يأخذ رب الدين من كل واحد منهم ثلث الألف لو ظفر بهم جله عند القاضى أما اذا ظفر بأحدهم فإنه يأخذ منه جميع ما في يده كذا في خزنة المفتين \* وللورثة حق استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا اذا أخذ الورثة اذا امتنع الباؤون ولو امتنع الكل عن الاستخلاص وعن قضاء الدين لا يجبرون ولكن القاضى ينصب وصيا كذا في الخلاصة \* ادعى على واحد من ورثة ميت ديناً وأثبتته والتركة في يد أجنبي فللمدعى عليه أن يطلب التركة من الأجنبي كذا في القنية \* رجل مات في بلدة وماله وتركته في يد أجنبي حيث توفي وورثته في بلدة أخرى فادعى قوم حقوقاً وأموالاً فان كان البلد الذي فيه الورثة منقطعاً عن هذه البلدة جعل له القاضى وصيا فيثبتون ديونهم عليه وان لم يكن منقطعاً لم يجعل القاضى له وصيا لكن يسمع شهود المدينين ويكتب لهم بما يصح عندهم من أمورهم الى قاضى البلد فيه الورثة ليقضى لهم ثم يكتب ذلك القاضى الى الكاتب ليسلم التركة اليهم كذا في السراجية \* ان لم يكن الميت أوصى الى رجل وكانت ورثته صغار ليس فيهم من يقوم بحجة بذبحى للقاضى أن يجعل لهم وصيا يقوم بأمرهم فان أثبت الغرماء حقوقهم بعضهم من هذا الوصى وسألوا القاضى أن يأمره بدفعه اليهم من مال الميت فيمنع للقاضى أن يستخلف كل واحد منهم قبل أن يدفع اليهم شيئا بالله ما قبضت شيئا من هذا المال الذى ثبت لك من فلان ولا من أحد أداء اليك عنه ولا قبض ذلك قابض بأمرى ولا برأته منه ولا من شئ منه ولا أحال بذلك ولا بشئ منه فلان الميت ولا ارثت بذلك ولا بشئ منه رهنا من فلان وان لم يدع الوصى ذلك فاذا حلف أمر بالدفع اليه وان نكل لم يحكم له بشئ ولم يأمر بالدفع وكذلك ان مات رجل

النكاح بينهما الا بانه قد في المختار \* وكذا لو قال ابن زن منست وقالت ابن شوى منست في الصحيح حتى لو أقر لانسائك كذا لا يكون ملكا له لان الافرار ليس من أسباب الملك حتى لم يصح بناء المدعى عليه \* ولو قالت خويشتن برنى بفلان دادم بكذا وقال الزوج بذرفتم او لم يتقدم النكاح اختار بكر رحمه الله انه يتعد \* ولو أنكر النكاح فشهدا أو قال ما يشا رازن وشوى دانسته ام أو قال جنانى باشتمد كه زن وشوى يقبل لانه يصلح سبب الاطلاق الشهادة على النكاح اذا لم يذكروا المهر ولا غنمدا الشهود جعلنا ذلك نكاحا

صح لانه انشاء اما اذا قال ابرناه او رضينا به لا يصح \* قال له دختر خود فلانة راجع ده فقال دادم وهي صغيرة انعة قد وان لم يقل قبلت لانه  
 لو قيل \* ولو قال بن دادى لا الا اذا قال دادم وقال الزوج بذرفتم الا اذا اراد بدادى التحقيق \* وقال شمس الائمة كلاهما سواء وينعقد بهما  
 \* وقوله يدهى ليس بشئ \* بعث جماعة للخطبة فقالوا دختر خود فلانة راجع دادى فقال نعم فقالوا قبلنا لا ينعقد لانهم لم يضيفوا النكاح  
 الى الخطاب \* ومثله خطب لابنه ( ١١٠ ) وقال ابو هلال لا يابن زوجت بنتى بكذا فقال ابو الابر قبلت صح للاب وان

جرى مقدمات النكاح  
 لابن في المختار ومثله  
 الوكيل \* قال الاب زوجت  
 بنتى فلانة من ابن فلان  
 وقال ابو الابر قبلت لابنى  
 ولم يسم الابن ان له ابنان  
 لا يصح ولو واحد جاز ولو ذكر  
 اسم الابن ابو البنت وقال  
 ابو الابر قبلت صح وان لم  
 يقل لابنى لان الجواب  
 يتضمن اعادة ما في السؤال \*  
 وكذا لو قال زوجت بنتى  
 وله بنتان لا يصح \* ولو قال  
 زوجت بنتى عائشة منك  
 واسمها فاطمة لا ينعقد الا  
 اذا اشار اليها \* ولو كان له بنتان  
 الكبرى عائشة والصغرى  
 فاطمة فاراد تزويج الكبرى  
 عائشة وقال زوجت فاطمة  
 ينعقد على الصغرى \* ولو  
 قال زوجت بنتى الكبرى  
 فاطمة لا ينعقد على  
 احدهما \* ولو كان لها في  
 الصغرى اسم وفي الكبرى اسم  
 آخر تزوج بالاسم الذى في  
 الكبرى لان المعرفة تحصل به  
 لومشه ورا والامام ظهير  
 الدين قال لا يصح الجمع بين  
 الاسمين \* قال لها بين يدي  
 الشهود وهي ايم يا عرسى  
 فقالت ليبيك انعقد النكاح  
 \* قالت زوجت نفسى منك

ولم يوص الى احد ولم يخلف وارثا وادعى عليه قوم ما لا وضوقا فان القاضى يجعل له وصيا ثم يدعوه ثم  
 بيناتهم على ما يدعون بمحض من هذا الوصى فاذا ثبت الحق - لمف المدعى على الوجه الذى مر كذا في شرح  
 ادب القاضى للخصاف \* برهن على أن له كذا على الميت يخلف على أنه ما سته وفاء ولا شيأ منه وان لم يدع  
 الورثة الاستيفاء وفي الفتاوى وان أبى الورثة التحليف كذا في الوجه للكردرى \* لو أن رجلا من أهل ما على  
 رجل ألف درهم وهم مشركون كان فيه والديون يجهد الدين فحضر أحدهما وأقام البيعة على دينهما  
 والشريك الآخر غائب ذكر في المنتقى أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى للحاضر بخمس مائة  
 وإذا حضر الغائب كاف باعادة البيعة ولا يجعل الحاضر خمسة مائة عن الغائب في وجه من الوجوه إلا أن تكون  
 الألف ميراثا بينهما من شخص واحد وان حضر الغائب ولم يقدر على اعادة البيعة دخل مع شريكه في  
 الخمسمائة التي قبض الشريك كذا في فتاوى قاضيان \* رجل ادعى على رجلين مالا في ملك وأقام البيعة  
 وأحدهما حاضر والآخر غائب والحاضر يجهد يقضى على الحاضر نصف المال على المختار إلا أن يكون  
 كقبلا عن الغائب بأمره فانه يقضى عليه بجميع المال كذا في خزنة المفتين \* رجل يدعى ديناً على رجل  
 وكل المدعى عليه رجلين فأقام المدعى شاهداً على أحدهما وكياين وشاهداً على الوكيل الآخر جاز ولو أقام  
 شاهداً على الموكل وشاهداً على الوكيل أو أقام على المدعى عليه شاهداً وعلى وصيه أو وارثه شاهداً أو كان  
 للميت وصيان فأقام المدعى على أحدهما شاهداً وعلى الآخر شاهداً جاز كذا في فتاوى قاضيان \* الوصى  
 إذا ادعى ديناً في التركة فالقاضى ينصب وصياً آخر يدعى عليه كذا في الفصول العمادية \* رجل مات وترك  
 ابنين وادعى أحدهما أن لا بهما على هذا الرجل ألف درهم من ثمن مبيع وادعى الآخر أنه كان من قرض  
 وأقام كل واحد منهما ما للبيعة على ما ادعى فانه يقضى لكل واحد منهما بخمسمائة ليس لاحدهما أن يشارك  
 صاحبه فيما قبض كذا في فتاوى قاضى خان في فصل فيما يتعلق بالنكاح والمهر من كتاب الدعوى  
 \* في كتاب الأملاء عن محمد رحمه الله تعالى فممن هلك وترك مالا في يد رجل من دراهم أو دينار أو عقار أو  
 رقيقاً أو غير ذلك فادعى رجل أن ذلك الدين له أو دعه الميت أو غصب منه الميت وصدقه الذى في يديه المال  
 بذلك وبأنه لا يعلم الميت وترك وارثاً صغيراً أو ترك وارثاً غائباً فان القاضى لا يدفع الى المدعى شيئاً بأقرار الذى  
 في يديه ويجعل في بيت المال بعد النجوم والانتظار كذا في الفصول العمادية \* إذا ادعى بعض المقتسمين من  
 الورثة ديناً على الميت وأقام بيعة تقبل وتنقص القسمة ولم تكن القسمة أبرام عن الدين بخلاف ما لو ادعى  
 عينا من أعيان التركة حيث لا تقبل دعواه كذا في الصغرى

### ( الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والكفالة والحالة )

رجل من وكلا باب القاضى ادعى قبيل القاضى على رجل أنه وكيل من جهة فلان بن فلان الغائب  
 بأخبار حقوقه ودينونه على الناس وللغائب على هذا عشرة دراهم قرض مره حتى يسلم الى فلم يجب المدعى  
 عليه لكن وكيل آخر من وكلا باب القاضى بحضرة المدعى عليه أجاب وقال ان موكلى يقول ليس على  
 هذا عشرة وليس لي علم بهذه الوكالة فأقام الوكيل شاهدين على التوكيل وطلب الحكم من القاضى  
 فقضى القاضى بثبوت وكالة والمدعى عليه ساكت لم يجب أصلاً وتوكيل الوكيل من المدعى عليه ليس

على ألف فقال قبلت بالقبين جاز النكاح وبعده ان قال قبلت الا قبين قبل التفريق وجبا والا \* تزوجتك على  
 ألف فقالت زوجت نفسى بخمسمائة دينار صح ويكون - طامنها \* ولو قالت زوجت نفسى منك على ألف فقال قبلت النكاح لا المهر بطل  
 النكاح \* قال لها خوستين فلان دادى فقالت داداً وقالت للزوج بذرفتم فقال بذرفتم ينعقد النكاح والبيع وان لم يقل بالميم لان الجواب  
 قد يذ كر بالميم وبدونه \* قال لاجنيسة تو زن من شدى فقالت شدم لا ينعقد النكاح لانها ما أخبرت عن فعاهما والنكاح لا ينعقد بدونه

\* طلب منها ان انا فقالت وهيت نفسي منك وقبل لا يصح كون نكاحا بخلاف الهبة ابتداء على وجه النكاح \* جابر رجل وقال زوجني بئتك  
 اوجئت بك خاطبا ووجئت بك تزوجني بئتك فقال زوجهتك فالتكاح واقع لازم وليس للخاطب ان لا يقبل \* قال للطريفة من تن تزود ادم كه  
 نوجان مني فقالت ذلك فقال الرجل بذرفتم لا يتعقد اذا قالت ذلك على وجه الحكاية \* رجل له بنتان من زوجة وغير من زوجة وقال عند  
 الشهود زوجه بنتي منك ولم يسم اسم البنت وقال المخاطب قبلت صح (111) وانصرف الى الفارغة \* اجاب صاحب

الهداية في امرأة زوجت  
 نفسها بألف من رجل عند  
 الشهود فلم يقل الزوج شيئا  
 لكن أعطاها المهر في الجاس  
 انه يكون قبولا وانكره  
 صاحب المحيط وقال لا مالم  
 يقل بلسانه قبلت بخلاف  
 البيع لانه يتعقد بالتهاطي  
 والنكاح لخطره لاحق وتوقف  
 على الشهود وبخلاف اجازة  
 نكاح الفضولي بالفعل لوجود  
 القولية \* قال لها بحضرة  
 الشهود خويشتن بهزار  
 فقره عن زني دادى فقالت  
 بالسمع والطاعة صح \* وفي  
 المحيط دختر خويشتن  
 را بيسر من ارزاني داشتي  
 فقال داشتم لان هذا اللفظ  
 لا ينبي عن التملك وذكر  
 القاضي في الدعوى  
 بخلافه \* (نوع آخر) \*  
 قالت له انا امرأتك فقال  
 لها انت طالق يكون اقرا  
 بالنكاح وتطلق لاقتضاء  
 الطلاق النكاح وضعاً \*  
 ولو قال لها ما انت لي بزوج  
 وانت طالق لا يكون اقرا  
 لقيام القرينة المتقدمة على  
 انه ما اراد بالطلاق حقيقة  
 \* زوجت بنت الصغيرة  
 بحضرة الاب فقال لم فعلت  
 ذلك وليس المصلحة لا يكون

بثابت هل يصح هذا الحكم وهل يثبت التوكيل قيل لا وبه كان يفتي الامام ظهير الدين وهي واقعة العامة  
 فلتحفظ كذا في المحيط \* رجل ادعى أنه وكيل فلان باستيفاء الدين من رجل وأحضره مجلس الحكم فادعى  
 المدبون الابرار والايفاء وقال الوكيل عزلي الموكل ان كان التوكيل بالتسليم لخصم لا تسمع هذه الدعوى  
 لانه لا يملك عزله وان كان التوكيل بغير التسليم من جهته تسمع ولكن انما يثبت اذا قام البيعة على العزل  
 أما بدون البيعة فلا ولولم يقل هكذا ولكنه قال لست بوكيل وصدقه الخصم لا يصح وأثر هذا أنه لو صالح مع  
 الخصم ثم قال لست بوكيل وأراد استرداد ما دفع وصدقه الخصم لا تسمع كذا في الخلاصة \* وكاه بقبض  
 دينه أو وديعته وصدقه المودع أو الغريم ومع ذلك برهن الوكيل على وكالته له ذلك وفائدته تظهر فيما اذا حكم  
 بوكالته على الحاضر بالبيعة ثم أحضر خصم آخر لا يحتاج الى اعادة البيعة على الحاضر الثاني وكذا لو برهن  
 بوكالته على هذا الحق ثم غاب الوكيل وحضر الموكل أو وكيل آخر له في طلب هذا الحق لا يحتاج الى اعادة  
 وكذا لو برهن شاهداً فردا على هذا الغريم وفردا على غريم له آخر أو وارث له آخر كذا في الوجيز لا كدرى  
 \* رجل حضر مجلس القضاء ووكيل رجل لا يقبض كل حق له بخاري والخصومة وليس معهما أحد للموكل  
 قبله حق فان كان القاضي يعرف الموكل باسمه ونسبه قبل وكالته حتى اذا حضر الوكيل بعد غيبة الموكل  
 رجلا يدعى للموكل عليه حقا تسمع خصومته ولا يكلف اقامة البيعة على الوكالة وان كان القاضي لا يعرف  
 الموكل باسمه ونسبه لا يقبل وكالته فان قال الموكل انا اقيم البيعة وقال اني فلان بن فلان ليقضي بوكالتي  
 هذه لهذا الرجل فالقاضي لا يسمع البيعة كذا في الفتاوى الصغرى \* رجل قديم رجلا الى القاضي وقال  
 ان فلان بن فلان علي هذا الف درهم وقد وكنت بالخصومة فيها وفي كل حق له وبقبضه وأقام البيعة على  
 ذلك جله قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا قبل البيعة على المال حتى يقيم البيعة على الوكالة وان قام  
 البيعة على الوكالة والدين جله يقضي بالوكالة ويعيد البيعة على الدين وقال محمد رحمه الله تعالى اذا قام  
 البيعة على الكل يقضي بالسك ولا يحتاج الى اعادة البيعة على الدين وهذا استحسان ومحمد رحمه الله تعالى  
 أخذ بالاستحسان لمصلحة الناس والقنوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصى اذا قام البيعة على الدين  
 والوصاية جله والوارث اذا قام البيعة على النسب وموت المورث والدين كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل  
 أقام البيعة على رجل أن فلان بن فلان وكاه وفلان بن فلان بقبض المال الذي له عليه في هذا الغريم  
 الدين والوكالة أو بجد الوكالة خاصة فأقام الوكيل البيعة على الوكيل والدين جله هل يقضي بوكالتهما  
 وبالدين عند محمد رحمه الله تعالى تقبل ويقضي وعندهما لا تقبل واذا ثبت لم يكن له أن يقبض حتى يحضر  
 الغائب وبمشله لو أقام هذا الوكيل البيعة أن صاحب المال وكاه وفلانا الغائب بالخصومة مع فلان أو  
 بقبض الدين وأجاز ما صنع كل واحد منهم ما فانه يقضي بوكالة الحاضر دون الغائب والوصى لو أقام البيعة  
 أن فلانا أوصى اليه والى فلان الغائب عنده ما يقضي بوصايته وبوصاية الغائب وعند أبي يوسف رحمه  
 الله تعالى يقضي بوصايته وحده كذا في الخلاصة \* لو أقام الوكيل بيعة على الوكالة فقبل أن يركي الشهود  
 أقام البيعة على الحق على الغريم تسمع ويقضي به اذا ركيت بيعة الوكالة وتثبت الوكالة ساقا عليه ويصير  
 وكيلاً في حق جميع أهل البلد اذا كانت الوكيل العامة وكذا الوصى أو الوارث أقام بيعة على الوصاية  
 والورثة وقبل أن يركي أقام البيعة على الحق ثم ركيت صح وان لم تترك بيعة الوكالة أو الوصاية بطلت بيعة

ردا حتى لو بلغت وذهبت الى بيت الزوج جاز النكاح \* زوج ابنه البالغ بلا رضاه فقبل للابن أن يسكن فقال في بيت الصهر يكون اجازة لانه  
 لا مصاهرة بالنكاح \* زوجه امرأته فبلغه فقال نعم ما صنعت أو بارك الله تعالى لنافيه أو أحسنت أو أصبت فهو اجازة في المختار وكذا لو قال  
 نالك نيسيت الا اذا علم انه قال على وجه الاستمراء \* ولو قال أنت أعلم به لا يكون انفا وكذا لو قال بالفارسية نوبه داني ولو قال غيرها احب الي  
 لا يكون اذا ناه زوج البالغة وليها من فلان فقالت لا أريد فلانا فهو رد وكذا لو قالت لا أريد الزوج في المختار وفي المحيط اختاره لا يكون ردا



\* المناحية بين أهل السنة والاعتزال لا تصح \* وقال الامام الفضل رحمه الله وكذلك من قال أنا مؤمن ان شاء الله \* وقال الامام السفيكردي لا ينبغي للحنفي ان يزوج بنته من شافعي المذهب ولكن يزوج منهم \* وسمعت عن بعض أئمة خوارزم انه يزوج من المعتزلي ولا يزوج منهم كما يزوج من الكوفي ولا يزوج منهم ولعله أخذ هذا التفصيل عن كلام أبي حفص السنة بكردي \* اذا قام أحد الزوجين من المجلس قبل قبول الآخر بطل النكاح كالبيع (١١٣) \* (الثاني والثالث في محل النكاح وما ثبت به حرمة المصاهرة) \* منكوحه

الاب ومنكوحه الابن حرام والحرمة بآية بنفس العقد فيها وكذا منكوحه ابن الابن وابن البنت وكذا الحكم في جانب الرضاع \* نظر الى فرج أم أمه أو لمسه أو قبلها حرم عليه زوجه لكن المراد النظر الى موضع الجماع ولا يتحقق ذلك فيما اذا كانت قائمة \* واختلف فيه فقيل النظر الى الفرج المدور هو المحرم وقيل الى موضع الحرة والاصح الى موضع الشق عن شهوة وذكر السرخصي ويكره ان يشترط فيه انتشار الالة وان يزداد انتشار الوه منتشر او عليه الفتوى \* نظرا الى فرج بنته بلا شهوة وتحت ان يكون له جارحة مثلها وصارت له شهوة ان كانت الشهوة على البنت ثبت حرمة المصاهرة وان وقعت على التي تنهاها \* النظر الى الدبر لا يثبت حرمة المصاهرة \* المرأة اذا قعدت على رأس ماء فنظر الى فرجها في الماء يثبت حرمة المصاهرة والصحيح خلافه لان الرؤية لا تتحقق في الماء وتثبت بالنظر عن شهوة اذا لم يتصل به الانزال اما اذا أنزل فلا في الصحيح

الحق كذا في التتارخانية ناقلا عن العنابية \* ادعى على آخر الكفالة بمال الاجارة معلقة بالفسخ وقال اني قد فسخت الاجارة ولم يك المال واقام على ذلك بينة والا بر غائب قبلت بينته ويكون ذلك قضاء على الآخر وانصب الكفيل خصما عنه وان ادى الكفيل رجع على الآخر ان كانت الكفالة بأمره وان كانت بغير أمره لا يرجع عليه فان حضر الآخر قبل أن يأخذ المدعي من الكفيل شيئا أو فكر الفسخ لم يلتفت الى انكاره وكان الفسخ ماضيا كذا في المحيط \* برهن أن له على الغائب ألفا وهذا كفيل عنه ان ادعى كفالة مبهمه بان قال للكفيل تكفلت بكل مالك على فلان ولى عليه ألف وذكر شهوده مشمل ذلك ونصوا على قبولها قضى به على الحاضر والغائب وله مطالبة أيهما شاء ولا يحتاج الى اعادة البينة بعد حضور الاصل وان فسر الكفالة وقال كفلت بألفي على الغائب ان قال كانت بأمره وبرهن حكمهم بأعلم بما كأمروا وان لم يذكروا الامر وبرهن فعلى الكفيل خاصة فاذا حضر الغائب لا بد من اعادة البينة كذا في الوجيز للكردي \* ادعى على آخر أنه كفل له أنه ان مات فلان مجهول لوديعتي وهي كذا فضاء من اعلت وقدمات فلان مجهول لوديعتي واقام البينة عليه هل تسمع هذه الدعوى فقد قيل تسمع وفي دعوى الكفالة لا بد وأن يقول وأنا أبرت كفالته مجلس الكفالة وبه كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين رحمه الله تعالى وقد قيل لا يشترط ذلك ودعوى الكفالة تتضمن ذكر الاجارة كدعوى البيع تتضمن ذكر الشراء كذا في المحيط \* لو أقام على الحاضر بينة أن له عليه وعلى فلان الغائب ألف درهم وأن الحاضر كفيل عن الغائب بأمره يقضى عليه ما بالالف ولو ادعى أن الغائب كفيل عن الحاضر لا يقضى الا به نصيب الحاضر ولو أقام بينة على أن كل واحد كفيل عن صاحبه ثبت على الحاضر الخمسمائة بالاصالة والخمسمائة بالكفالة وثبت على الغائب الخمسمائة بالاصالة لا غير والحاصل أن الكفالة على الغائب لا تثبت والاصالة تثبت اذا ثبتت الكفالة على الحاضر عن الغائب بأمره أو ما بغير أمره فلا كذا في التتارخانية ناقلا عن العنابية \* باع منه مائة ساعا بالف وكفل كل منهما عن الآخر بأمره فلي أحدهما وبرهن عليه يحكم بالالف عليه نصفها أصالة ونصفها كفالة وان لم يستوف منه شيئا حتى لقي المشتري الآخر له المطالبة منه بالاعادة البينة كذا في الوجيز للكردي \* رجل ادعى على آخر أنه كفل له وهو فلان الغائب من رجل بالف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه واقام البينة فانه يقضى له على الحاضر بالف ويأخذ به أيهما شاء فان وجد الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة كذا في الخلاصة \* برهن على أنه كفيل له عن فلان بالف وحكم به فابرا الكفيل عن الكفالة ثم علم فساد الدعوى والحكم وأراد اعادة الدعوى على هذا الكفيل على وجه الضمة لا يصح كذا في الوجيز للكردي \* امرأة ادعت على رجل أنه كفل لها بدينار من صداقها الذي لها على زوجها فلان معلقا بالفرقة وقد تحققت لان الزوج جعل الامر بيدي متى غاب عن شهرها وقد غاب شهرها فطلعت بنفس في مجلسي فأقامت البينة على الغيبة والامر والطلاق بحضور الكفيل تقبل وان كان الزوج غائبا ينتصب الكفيل خصما عن الزوج كذا في الخلاصة \* اشترى عبد بألف درهم وقبض العبد باذن البائع وطلب البائع الثمن فقال المشتري قد كنت أحلتك على فلان وفلان الغائب واقام على ذلك بينة قبلت بينته ويتعدى ذلك الى الغائب وفي مثل هذا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب كذا في المحيط

واذا قال كان النظر لاعتناء شهوة فالقول قوله \* والوطء الحلال والحرام سواء في اثبات الحرمة حتى لو وطئ أمرا أو بنتها \* (الباب حرمت عليه امرأته \* والمراهق كالبالغ حتى لو جامع امرأته أو مس بشهوة وثبت المصاهرة بخلاف عقده أما الصبية التي لا تجامع مثلها فلا \* وفي بعض الجوامع ابن أربع سنين جامع امرأته لا يثبت به حرمة المصاهرة \* لف ذكره بغيره فوجه جامعها أو مس امرأة عليها ادعى ان منع وصول الحرارة لا يثبت وان انتشرت الالة وان لم يمنع وصول الحرارة يثبت \* واذا مس شعرها المسترسل لا ولو الى التي على الرأس يثبت

وكذا لو من ظفرها بشهوة أو مس انفها أو عضها بشهوة ثبت \* نظرت إلى فرجها بشهوة أو مسته ومكثت أثبت وعن الثاني لا أرضعت صبية فكبرت فجامعها زوج المرءة حرمت عليه المرءة سواء أنزل منه اللبن أو من غيره لأنهم موطأه أي بهارضاغا \* قصد ضم امرأته إلى فراشه فوقعت يده على البنت المشتبهة على ظن أنها زوجته أن بشهوة حرمت الأم عليه وعن هذا قال المشايخ رحمهم الله الأفضل أن يكون ميت البنت المشتبهة في بيت آخر لا يقع أمر بالغلط وخاصة من الذي ينتبه من النوم فتحصل الفرقة (١١٣) وتبطل الالفسة \* ولو اختلفا

### (الباب الرابع عشر في دعوى النسب) (وفيه خمسة عشر فصلا)

الفصل الأول في مراتب النسب وأحكامها ويان أنواع الدعوة \* ولثبت النسب مراتب ثلاث (أحداها) بالنسكاح الصحيح وما هو في معناه من النسكاح الفاسد والحكم فيه أنه يثبت من غير دعوة ولا ينتفى بجرد النفي وإنما ينتفى بالعان في النسكاح الصحيح دون الفاسد كذا في الظهيرية \* وله أن ينفيه مالم يقر بنسبه صريحا أو يظهز منه ما يكون اعترافا من قبول ثمثنة أو شراء متاع الولادة أو تطاول المدة مع العلم بالولادة أو يقع الاستغناء عن نفيه أو يقع فيه حكم لا يقبل النقص والابطال متى وجد كما إذا جنى هذا الولد جنابة وقضى القاضي على عاقلة الأب بالارش لا يستطيع نفي هذا الولد لأنه وقع فيه حكم لا يقبل النقص والبطالان والمرجع في معرفة تطاول المدة العرف والعادة فإذا مضى من المدة ما ينتفى فيها الولد عادة ولم ينف فليس له أن ينفيه بعد ذلك وهذا رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عنه رواية أخرى أنه يفرض ذلك إلى رأي القاضي وعن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أنهم ما قدر المدة الطويلة بالاربعين فبعد الاربعين لا يصح النفي هكذا في المحيط \* إذا نفي الرجل ولدا أمر أنه بعد مامات أو كان جيا فثابت قبل اللعان فهو ابنه لا يستطيع أن ينفيه وكذلك لو قتل الولد كذا في المبسوط \* وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل جاءته امرأته بولد فتفاه ولم يلاعنها حتى قدفها أجني بالولد فثبت النسب ولا تلاعن بينهما كذا في المحيط \* (المرتبة الثانية) أم الولد والحكم فيها أن نسب ولدها يثبت بدون الدعوة إذا كانت بحال محل للمولى وطوؤها ما إذا كانت بحال لا يحل للمولى فيها وطوؤها لا يثبت نسب ولدها بدون الدعوة لا يرى أنه لو كانت المولى ثم جاءت بولد لا يثبت النسب من المولى بدون الدعوة وللمولى أن ينفيه إذا لم تطاول المدة مع العلم بالولادة ولم يقر به صريحا ولم يقع الاستغناء عن نفيه ولم يقع فيه حكم لا يقبل النقص والابطال كذا في المحيط \* أمه لرجل ولدت فلم ينفيه حتى مات الودفه ولازمه لا يستطيع أن ينفيه وتأويل هذه المسئلة في أم الولد وكذلك أن جنى جنابة فقضى القاضي به على عاقلته لم يستطع نفيه بعد ذلك وكذلك لو جنى عليه فحكم فيه بقصاص أو أُرْس كذا في المبسوط \* ولم يذكر في أم الولد ما إذا قبل التمثنة ولا شك أن يكون أقرارا فقد ذكر في الفتاوى أنه لو هوى المولى بولد الأمة فسكت بكون أقرارا بقبول التمثنة إذا زوج الرجل أم ولده من رجل ومات عنها زوجها وأطلقها أو انقضت عدتها ثم جاءت بولد لمسته أشهر من ثمان نقضت فهو ابن المولى وله أن ينفيه مالم يوجد منه أحد الأسباب التي ذكرنا كذا في المحيط \* وإن كان حر مهاعلى نفسه أو حلف أن لا يقر بهم يلزمه ولدها مالم ينفيه كذا في محيط السرخسي \* ذكر ابن سميعة في نوادره عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أم ولد قبلت ابن سيدها فأعتقه مولاها ثم جاءت بولد لم يلزمه إلا أن يجنب به لأقل من ستة أشهر من مذخرمت على سيدها كذا في محيط السرخسي \* لو كانت أم ولد للمسلم مجوسية أو من تدة لم يلزمه ولدها إلا أن يدعيه أو جاءت به لأقل من ستة أشهر بعد الرقة كذا في المبسوط \* ولو حرمت بالحض أو بالنفاس أو بالأحرام أو بالصوم فإن نسب ولدها يثبت منسه ولو تزوجها المولى ثم جاءت بولد فالولد من الزوج وإن ادعاه المولى لم تثبت نسبته منه وكذلك لو كان النكاح فاسدا ودخل بها كذا في الحاوي \* (أم الولد) الحاربية التي استولدها الرجل بملك الجين أو استولدها بملك النكاح ثم اشتراها بعد ذلك أو ملكها بسبب آخر أو استولدها بالشبهة ثم اشتراها بعد ذلك أو ملكها بسبب آخر \* وإذا أسقطت أمة الرجل سقط استنبان خلقه

لأن شهوة لان الشهوة عارضة \* ولو أخذ نكاحا وقال ما كان عن شهوة لا يصدق لأن الغالب خلافه وكذا لو ركب معها على دابة بخلاف ما إذا ركب على ظهره وعبر الماء حيث يصدق في أنه لا عن شهوة \* قام إليها متشرا وعانقها وقبّلها وزعم عدم الشهوة لا يصدق ولو لم ينتشر لكسبه قبلا هذا كفي المشتق أنه يصدق \* وفي النوازل لو على الفم لا يوجب أفتي البعض وذكر القاضي أنه يصدق في جميع المواضع حتى أرى أنه في امرأة أخذت ذكر الختن في الخصومة وقالت كان بلا شهوة يصدقها \* وفي أمالي الامام الثاني عندها المرأة إذا قبلت ابن الزوج وزعمت أنه كان بلا شهوة وكذبها الزوج لا يفرق وإن سددتها فرق لا قرار على نفسه ورجع الزوج على الابن إن تعدد الفساد \* وإن وطئها الابن وفرق ولزم على الاب نصف المهر لا يرجع لوجوب الحد عليه لأنه لا يجمع الحد مع المهر وثبت حرمة المصاهرة وحرمة الرضاع لا يرتفع النكاح حتى لا تملك

(١٥ - فتاوى رابع) المرأة تزوج برزق آخر الأبعد المشاركة وإن مضى عليها سنون والوطء فيه لا يكون زنا شبهة عليه أولا \* وفي النكاح الفاسد يجوز لها التزوج برزق آخر قبل التفريق وكذا لا يثبت به حرمة المصاهرة ويحل له التزوج بأمها أو بنتها قبل التفريق ذكره الامام البرزوي \* قيل له ما فعلت بأمك قال جامعته أثبت حرمة المصاهرة بهذا الاقرار ولا يصدق في أنه كذب في قوله ذلك \* ويقضي بالحرمة مطاقا فيما إذا سئل أنه قبل أمه أمرا أنه بالقيد بالشهوة لكنه إذا ادعى عدم الشهوة صدق في رواية على ما ذكرنا الأصل فيه عدم الشهوة

ولا يطلق في المس بل يذكرفيه القيد بشهوة والمعانقة كالقبلة \* قال في نكاح الجامع برهنتان المدعى تزوج أمها وجامعها أو قبلها أولسها بشهوة أو نظر إلى فرجها بشهوة قيد المس والنظر بالشهوة لا القبلة لأن قبلة المرأة تكون بالشهوة غالباً وفي العيون جعل في المباشرة الشهوة أصلاً وفي القبلة والنظر عدمها أصلاً فقال اشترى جارية بالخيار فقبلها أو نظر إلى فرجها ثم قال كان لا عن شهوة ورام الرذال فقال له ولو كانت مباشرة وقال كانت لا عن (١١٤) شهوة لا يصدق والامام ظهير الدين على أن القبلة ان على النهم والتخذ والذق لا يصدق في انه

لا عن شهوة وفي غيره يصدق وفي النوازل لا يصدق في القم ويصدق في غيره \* اركبها على الدابة وانزلها وبينهما ثوب مخين لا تثبت الحرمة \* وحد الشهوة ان يشتمى ان يواقعها ويميل قلبه اليها أما تحرك الآلة أو الانتشار ليس بشرط في الصحيح والدوام على المس ليس بشرط وتقبل الشهادة على الاقرار بالقبلة والمس اما على نفس ما بشهوة اختار الامام البرزوي انه يقبل واختار الامام الفضلي عدم القبول \* واختار في حد المشتبه ان تكون بنت تسع قال صاحب المحيط ولا يفتي في بنت سبع أو ثمان بالحرمة الا اذا بالغ الشاهد وقال انها عبلة مخنمة خبيثة يفتي بالحرمة \* والنكاح الفاسد لا يوجب حرمة المصاهرة للمس بخلاف الصحيح حيث ثبت بمجرد العقد \* لا تأم امرأته أو بنت امرأته لا تحرم الام والبنت ذكره الامام السرخسي وذكره شمس الاسلام انه يفتي بالحرمة احتياطاً أخذاً بقول بعض المشايخ \* (الرابع في الرضاع) \* أرضعت صبية

أو بعض خالقه تصير أم ولده وان لم يستبين شيء من خلقه لا تصير أم ولده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا أقر رجل أن جاريته هذه قد أسقطت منه فهذا اقرار أن أم ولده كذا في المحيط \* ولو أقر أن أمته قد ولدت منه أو أسقطت منه سقطت من نسبته حتى ولو ولدته بعد ذلك لستة أشهر وهو غائب أو مرضي فانه يثبت النسب منه ما لم ينقض فان نفيها ينفي مجرد نفيه عنه كذا في المبسوط \* أمته بين شريكين جاءت بولدها فادعى اثنان النسب منهم ما فولدوا آخر لا يلزمه ما لا بالدعوة وان ادعاه أحدهما يلزمه ويضمن عندهما حصه شريكه من الام والولد وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصدق كذا في محيط السرخسي \* (المرتبة الثالثة) الامة والحكم فيها ان نسب ولدها بعد الولادة لا يثبت بدون دعوة المولى ويستوى في ذلك أن يدعى المولى نسب ولدها بعد الولادة أو يدعى نسبه وهو في بطنها بان قال هذا الحمل الذي في بطن أمي هذه مني أو قال هذا الولد الذي في بطن هذه مني \* في الامل رجل له أمة حامل قال ان كان حملها غلاماً فهو مني وان كان جارية فهو من فلان أو قال فليس مني فولدت غلاماً أو جارية لا قل من ستة أشهر يثبت نسبها منه كذا في المحيط \* رجل عالج جاريته فيمادون الفرج فانزل فاخذت الحار به ماء في شيء فاستدخلته في فرجها فعلق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الولد ولده وتصير الجارية أم ولده كذا في فتاوى قاضيخان \* الامة اذا جاءت بولدها في المولى فسكت لا يكون قبولاً كذا في الذخيرة \* ولو قبل المولى التمنشة كان اعترافاً كذا في المحيط \* لو أحسن المولى أمته ووطئها بغيره لا يصدق به أن يدعيه لان الظاهر أنه منه ولكن لا يثبت النسب ما لم يدع وهذا اذا لم يعلم حقيقة انه منه فاذا علم أنه منه يجب عليه أن يدعي ولا ينكر ولا ينفي وان لم يحصنها فله أن ينكر كذا في المحيط \* روى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في رجل وطئ جاريته ولم يوطئها يتناول يحصنها قال قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى له أن ينفي ولدها ويبيعها فاما في قولنا فاحب أن يعق ولدها ويتمتع بها فاذا ماتت أعتقها كذا في المحيط \* أمة ولدت فادعت أن مولاهم فادعته وبمحمد المولى وشهد عليه شاهد أنه أقر بذلك وشهد آخر أنه ولد على فراشه لم تقبل شهادتهما كذا في المبسوط \* وان اتفق الشاهدان على اقرار المولى أنها ولدت منسبة قبلت شهادتهما وكذلك اذا شهدا على نفس الولادة على فراشه كذا في المحيط \* ولو كان المولى ذمياً والامة مسلمة فشهد ذميان عليه بذلك جاز فان كان المولى هو المدعى والامة جاحدة لم تجز شهادة الذميين عليه أو تأويل هذه المسئلة أن المتجعد المملوكية للمولى فانها اذا كانت تقر بذلك ينفرد المولى بدعوة نسب ولدها ولا عبرة لتكذيبه ولو كانا مسلمين وشهد على الدعوة أو المولى وحده لم تجز الشهادة وان شهد بذلك ابنا المولى جازت الشهادة اذا كان المولى جاحداً لذلك كذا في المبسوط \* (الدعوة ثلاثة أنواع) \* دعوة استيلاء ودعوة تحرير وهي دعوة المملوك ودعوة شبهة الملك أمادعوة الاستيلاء فدعيا يدعى نسب ولده أو ملوكة يعلم أنه كان في ملكه وتصح في الملك وغير الملك وتسند إلى وقت العلوق وتوجب فضخ ماجرى من العقود اذا كان الولد محل النسب وفسخ العقد فيه ويجعل معتزاً بطء الجارية مستنداً الى وقت العلوق وأمومة الولد تسع لنبوت النسب في الولد وأمادعوة التحرير فدعيا يدعى نسب ولده لم يكن علوقه في ملكه وانما تصح في الملك لا في غير الملك ولا يجعل معتزاً بطء ولا توجب فسخ العقد فيه وفي كل موضع أمكنه اثبات العتق تصح والا فلا حتى لو اشترى جارية حاملًا ثم ادعى المشتري الولد كانت هذه دعوة تحرير وأمادعوة شبهة الملك فبان يدعى ولد جارية بأنه كذا في محيط السرخسي \* وشرط صحتهما أن يكون للاب

وأخرى أيضاً ان كان اللبن من زوجين فهو ما اختان لام ولو ذكران فاختان لام وان كان لرجل واحد فاختان لاب تأويل وأم ولو تحت رجل امرأتان أرضعت كل منهما ماصية فهي ما اختان لاب رضاعاً \* زني بامرأة فولدت وأرضعت بهذا اللبن صبية يحرم على الزاني ان يتزوجها وكذلك لو حبلت من آخر وأرضعت ولداً للبن الزاني حرم على الزاني نكاحها الا الاولى بنته رضاعاً زناً والثانية بنت موطأته كالبنت من النسب للزنية \* وفي نكاح الحسن بن زياد رحمه الله ولدت من الزوج وجف لبنها ثم دترت وأرضعت ولد هذا الولد ان

يشكك ابنه هذا الرجل من غير المراجعة وليس هذا بلين الفعل لا تقطاع النسبة عن الاول \* ولو تزوج امرأته ولم يولد له منها ولد قط ونزل لها اللبن  
وارضعت ولدا لا يكون الزوج اباً بالولد وليس هذا أيضاً بلين الفعل \* السعوط والوجور محرم لا الاقطار في الاذن والاحليل والخالقة وكذا  
الحقنة في ظاهر الرواية \* أدخلت حيلة نديها في قم الصبي ولم تعلم انه ارتضع أم لا تثبت الحرمة لان الاصل استمرار العدم \* ولا تثبت بشهادة  
الواحدة سواء كانت أجنبية أو أم أحد الزوجين فان وقع في قلبه صدق الخبر ترك قبل العقد (١١٥) أو بعده ووسعهها المقام معه حتى يشهد

عدلان أو رجل وامرأتان

عدول \* أرضعت بعض أهل

القرية ثم تزوجها رجل من

تلك القرية فهو في سعة من

المقام معها في الحكم والتزويج

أولى \* صغير وصغيرة بينهما

شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك

حقيقة لأبس بالنكاح بينهما

إذا لم يخبر به واحد فان أخبر به

واحد عدل ثقة يؤخذ بقوله

ولا يجوز النكاح بينهما

وان أخبر بعد النكاح

فلا حوط ان يفارقها لان

الشك وقع في الاول في الجواز

وفي الثاني في البطولان

والدفع اسهل من الرفع \* قد

قبل ذلك ان حقوا نكاحاً

أقر أن هذه أمه أو اخته

رضاعاً ثم ادعى الخطأ أو

الوهم أو النسيان وصدقه

المرأة فيسهل ان يتزوج بها

وان ثبت على الاول فرق

بينهما ولا مهران لم يدخل

بهما استخساناً وكذا لو قال

كله بعد النكاح ثم ادعى

الغلط \* ولو اقرت بمذاكرنا

وانكر الزوج ثم اكذبت

المرأة نفسها وتزوجها هذا

الرجل لو تزوجها قبل

الاكذاب ثم اكذبت نفسها

جازا للنكاح وفيه دليل

على انها اذا ادعت الطلقات

تأويل ملك في جارية ابنه من وقت العلق الى وقت الدعوة وولاية التملك أيضاً من وقت العلق الى وقت  
الدعوة وأن تكون الجارية محل النقل من ملك الى ملك كذا في المحيط \* ثم اذا جمعت الدعوات فدعوة  
الاستيلاء أولى من دعوة التحريم وان سبقتها دعوة التحريم فهي أولى ودعوة التحريم أولى من دعوة شبهة  
الملك ودعوة صاحب النكاح أولى من الكل فاسداً كان النكاح أو صحيحاً كذا في محيط السرخسي

\* (الفصل الثاني في دعوة البائع والمشتري) \* باع أمة فولدت عند المشتري فان جاءت بالولد لاقل من ستة  
أشهر من وقت البيع وادعى البائع الولد أو شهد شاهدان على اقرار البائع به يثبت نسبته منه فتصير الجارية  
أم ولد له وينتقض البيع ويرد الثمن على المشتري هكذا في محيط السرخسي \* وان ادعاه المشتري صحته  
دعوته ويثبت النسب منه وصارت الجارية أم ولد له وكانت دعوة المشتري دعوة تحرير حتى كان للمشتري  
ولاه على الولد كذا في المحيط \* ولو ادعياه معافدة البائع أولى وان ادعياه على التعاقب فالسابق منهما أولى  
أيهما كان هكذا في محيط السرخسي \* وان جاءت بالولد لستة أشهر فصاعداً ما بينهما وبين سنتين من وقت  
البيع وقد علم ذلك فان ادعى البائع نسب الولد وحده لا تصح دعوته لا بالتصديق المشتري وان ادعاه المشتري  
وحده صحته دعوته ويجب أن تكون دعوته دعوة استيلاء حتى كان الولد حراً لا عمل ولا يكون للمشتري ولاه  
كذا في المحيط \* وان ادعياه معافدة البائع دون البائع وان جاءت بولد لاكثر من سنتين  
لا تصح دعوة البائع لا بالتصديق المشتري فان صدقه المشتري يثبت منه النسب ولا ينتقض البيع ولا نصير  
الجارية أم ولد له ويبقى الولد ملكاً للمشتري هكذا في محيط السرخسي \* وان ادعاه المشتري وحده صحته  
دعوته وكانت دعوته دعوة استيلاء كذا في المحيط \* وان ادعياه معافدة البائع متعاقبات تصح دعوة المشتري وهذا  
كذلك اذا علمت مدة الولادة أو ما اذا لم تعلم مدة الولادة بعد البيع فان اختلفا في المدة لا تصح دعوة البائع  
لا بالتصديق المشتري وتصح دعوة المشتري فان ادعياه معافدة البائع تصح دعوة واحد منهما وان سبق المشتري صحته  
دعوته وان سبق البائع لا تصح دعوة واحد منهما سواء كان البائع ذمياً أو مكاتباً أو المشتري حراً أو مسلماً  
وادعاه البائع قبل الولادة يكون موقوفاً لينفصل حياً فينفذ ولو لم يكن أصل الحمل عند البائع بان كان  
اشتراهاً حبل ثم باع لا تصح دعوته والقول للبائع أن الحمل عنده كذا في محيط السرخسي \* ولو حملت أمة في  
ملك رجل فباعها فولدت في يده المشتري لاقل من ستة أشهر من ذهابها فادعى البائع الولد وقد أعتق المشتري  
الام فهو وابنه ويحكم بحريته ولا يصح في حق الام حتى لا نصير أم ولده ولو كان المشتري أعتق الولد لا تصح  
دعوته لا في حق الولد ولا في حق الام وفيما اذا أعتق الام يرد عليه حصته من الثمن عنده ما وعده يرد كل  
الثمن في الصحيح وذلك في المبسوط يرد حصته من الثمن لا حصتها بالاتفاق هكذا في الكافي \* ولو دبرها  
أو استولدها ثم ادعى البائع الولد يجب عليه رد حصته الولد من الثمن ولا يرد حصته الام بلا خلاف فان  
دبره لا تصح دعوته هكذا في محيط السرخسي \* ولو ماتت الام ثم ادعى البائع نسب الولد صحته دعوته ويرد  
البائع جميع الثمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان المشتري باع الام أو وهبها أو رهنها أو أجزأها  
أو كانت ابناً بطلت جميع ذلك ويرد ثمنها على البائع كذا في المبسوط ولو مات الولد في يد المشتري أو قتل وأخذ  
قيمه فادعاه البائع فدعوته باطلة وكذلك لو كان المشتري أخرج الولد عن ملكه فاعتقه الذي صار له أو دبره  
أو مات عنه ولو باع المشتري أم ولد له أو أجزأها أو كآبه نقض ذلك ويثبت النسب كذا في الحاوي \* ولو

الثلاث وانكر الزوج حمل لها ان تزوج نفسها من الذي اقرت انها مطلقة ثلاثاً \* أرضعت ولدين مسلماً وكافراً ولا يدرى المسلم من الكافر  
فهما مسلمان ولا يبرئان من أبويهما \* والرضاع في دار الاسلام ودار الحرب سواء حتى اذا أرضع في دار الحرب وأسلموا وخرجوا الى دارنا تثبت  
أحكام الرضاع فيما بينهم \* أرضعت صبياً يحرم عليه من تقدم من أولادها ومن تأخر لانهم اخوته من الرضاع \* والاصل الكلى في الرضاع ان كل  
امرأة انتسبت اليك أو انتسبت اليها بالرضاع أو انتسبت الى شخص واحد بلا واسطة أو واحد كلاً بلا واسطة والآخر بواسطة فهي حرام

وان اتسبها الى واحد بواسطة لا يحرم في الرضاع ولو يتزوج بام ابنه التي أرضعته وكذا انتموا هي أخت ابنه بخلاف النسب لانها  
ريسته وكذا بام من أرضعت ولده بخلاف النسب لانها أم المنكوحه وكذا أم أخته من الرضاع بخلاف النسب لانهم اموطوا آة الاب  
\* (الخامس في الكفاءة) \* العجى العالم كف للعربى الجاهل لان شرف العلم أقوى وأرفع وكذا العالم الفقير للعجى الجاهل وكذا العالم  
الذى ليس بقرشى كف للجاهل القرشى (١١٦) والعجى \* زوج بنته الصغيرة من رجل ظنه مصلا لا يشرب مسكرا فاذا هو مدمن فقالت

بعد الكبر لا أرضى بالنكاح  
ان لم يكن أبوها يشرب  
المسكر ولا عرف به وغلبة  
أهل بيتها بالحون فالنكاح  
باطل بالاتفاق والاختلاف  
بين الامام وتاويه فيما اذا علم  
الاب عدم الكفاءة ومع ذلك  
زوجها منه ويشهد  
التعليل وهو قولهم انه انما  
ترك الكفاءة لمصلحة تنفوتها  
ومن علم منه المجانة أو عدم  
العلم بجال لا يتأق فيه هذه  
العلة ولذلك قالوا اذا زوج  
السكران بنته ونقص عن  
مهر المثل أو زوج السكران  
ابنه وزاد على مهر المثل لا يصح  
اجماعا لان السكران لا يتأق  
منه ماذ كرنا \* هشام سألت  
جمدا عن خطير زوجه ابنته  
من عبده قال ان كبيرة  
ورضيت به جازوان صغيرة  
لاقات الامام الثاني اجازة  
فلم يقبله منى \* مجمل  
النسب لا يكون كفا المعروف  
النسب \* زوجت نفسها من  
رجل لم يعرف انه حر أو عبد  
فاذا هو عبد مأذون بالنكاح  
قيده لانه لولا الاذن يصح  
فسخ النكاح لعدم اللزوم  
والصحة ليس لها الفسخ  
ولا وليا يطالبه ولا ينفسخ  
بلافسخ القاضي ويكون

قطعت يد الولد فاخذ المشتري نصف قيمته ثم ادعاه البائع صحت دعوته لكن الارش يبقى سائما للمشتري فتد  
الجارية مع ولدها على البائع بجميع الثمن الا حصه اليد وكذلك لو كان القطع في الام كذا في المبسوط  
\* ولو فقتت عيناه فدفعه المشتري وأخذ قيمته صحت الدعوة ويرد الثمن ويرجع الجاني على المشتري بالقيمة  
ولا ارش على الجاني عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسى \* اذا حبست الامة عند  
رجل فباعها وقبض الثمن فولدت عند المشتري لاقل من ستة أشهر فادعاه البائع وكذبه المشتري ثم قتل الولد  
بعد ذلك أو قطعت يده عمدا أو خطأ فعلى الجاني في ذلك ما عليه في الجناية على الاحرار وان كانت الجناية  
على الام كان على الجاني ما في الجناية على أمهات الاولاد ولو جنى الولد كانت جنايته بجناية الحرة وجناية أمه  
بجناية أم الولد وان لم يكن القاضي قضى بذلك وان كانت الجناية منه - ما قبل الدعوة فهي على البائع دون  
المشتري وهو مختار ان كان عالمها كذا في الحاوى \* اذا ولدت الجارية المبيعة في يد المشتري ولد الاقل من  
سنة أشهر وكبر ابنها وولده ابن عند المشتري ثم مات الاول ثم ان البائع ادعى الولد الثاني لا تصح دعوته وولد  
الملاعة اذا كبر وولده ولد ثم مات الولد المتنى وبقي ابنه فادعاه الملاء صحت دعوته هكذا في المحيط \* الامة  
المسترة اذا جاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء فشهد شاهدان ان البائع ادعى نسب هذا الولد  
حين ولدوا نكرها البائع ان كان المشتري يدعى ذلك فالشهادة مقبولة وان كان المشتري لا يدعى ذلك فان  
كان الولد انثى فكذلك الجواب تقبل الشهادة وان كان الولد ذكرا فكذلك الجواب عند أبي يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى تقبل هذه الشهادة وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكان ينبغي أن لا تقبل هذه  
الشهادة لاني حق الولد ان الشهادة على عتق العبد عنده بدون الدعوى غير مقبولة ولا في حق الجارية لان  
حق الجارية في هذا الباب تبسع والى هذا مال بعض مشايخنا وبعضهم قالوا لا بل هذه الشهادة مقبولة عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضا لانها وان قامت على عتق العبد الا أنها تضمنت حرمة القرع حتى لو كانت الام  
ميتة لا تقبل هذه الشهادة عنده والى هذا مال شيخ الاسلام المعروف بخوارزاده وقال بعضهم لا بل هذه  
الشهادة مقبولة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كانت الام ميتة اذ ليس المقصود عتق الولد وانما المقصود  
ثبوت النسب والعتق بناء عليه ويجوز أن يثبت النسب بالشهادة من غير دعوى والى هذا مال شمس الائمة  
الحلواني هكذا في الذخيرة \* اذا حبست الامة عند رجل فباعها ثم ادعى الحمل قبل أن تلد وقال المشتري ليس  
لها حمل وأراها للنساء فقلن هي حبل فاني لا أجبر دعوته في ذلك حتى تضع الامة وكذلك ان صدقه المشتري  
في الحمل ولكنه يقول ليس منك فانه لا يصدق في الدعوة حتى تضع فان جاءت به لاقل من ستة أشهر فهو ابنه  
وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لم يصدق عليه كذا في الحاوى \* فان ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت  
البيع فقال المشتري أصل الحمل لم يكن في ملكك انما اشتريتها وهي حامل وقال البائع لا بل أصل الحمل  
كان في ملكي فالقول قول البائع فان أقام جميعا البينة فالبينة بينة البائع ولا شك في هذا على قول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى واختلف المشايخ على قول محمد رحمه الله تعالى منهم من قال قوله هكذا ومنهم من قال  
على قوله البينة بينة المشتري وأصل هذا فيما اذا اختلفا في تاريخ الشراء وقد ولدت الجارية في يد المشتري بعد  
البيع بيوم وادعاه البائع قال المشتري لم تحبل عندك وانما اشتريتها قبل أن بهتها مني منذ شهر وقال البائع  
لا بل اشتريتها منذ سنة فالقول قول البائع فان أقام جميعا البينة فالبينة بينة البائع عند أبي يوسف رحمه الله

فرقة بغير طلاق حتى ان لو لم يدخل بها الا بزم شئ \* والذي يلزم المرافعة المحارم وغيرها في الصحيح \* وان زوجها الاولياء تعالى  
ولم يعلموا بكونه عبدا ثم علموا الاخير لا أحد \* ولو اخطب الزوج بغير ربه وظاهر عبد الله الخيار وفيه دليل على انه لو زوجت نفسها بلا اشتراط  
الكفاءة ولم تعلم انه كف أم لا ثم بان انه ليس بكف ليس لها الفسخ والا فلا يطالب الفسخ ما لم تلد ولا يسطل حق الاولياء بالسكوت وان  
طلبا ولو زوجها الاولياء برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا الاخير لا أحد ما اذا أخبر بالكفاءة أو شرطوا ذلك ثم علم عدم الكفاءة لهم



الخيار \* زوجت نفسها من صبي لأمها الصدوق وأبوه غني وقبل النكاح جازلان الزوج كف \* زوجت نفسها من غير كف هل لها أن تمنع نفسها حتى يرضى الأوامر أفتى النقيب أبو الليث بأن لهذا ذلك وهو خلاف ظاهر الرواية وأفتى كثير من المشايخ بأنهم لا تمنع وخصوصاً الولي في المهر أو النفقة أو قبضه دليل الإجازة \* زوجها الولي من غير كف \* ثم فارقته ثم زوجت نفسها منه بلا ولي له حق طلب الفسخ ولو كان الطلاق رجعيًا فراجعها ليس للولي الاعتراض \* الكفاية بين الذميين لا تعتبر (١١٧) إلا إذا كانت بنت ملك خدعها حائثاً أو

كأس فيفارق لتسكين الفتنة  
\* إذا كانت أمها حرة الأصل  
ووالدها معتق فالعتيق  
لا يكون كفأ لها \* وعن  
الامام الثاني أن من أسلم  
على يد إنسان لا يكون كفأ  
لولى العتاقة وروى ابن  
ساعة أنه كف والقروى  
كف للمولى \* وإذا كان  
النكاح بلا ولي فطلقاتها ثلاثاً  
ثم تزوجها بالتحليل وقضى  
بصحته أخذ بقول محمد رحمه  
الله وأولوا الشافعي رحمه الله  
واقاضي شافعي وأرخني  
جاز قال الامام صاحب  
المنظومة كان استاذي شيخ  
الاسلام لا يرى ذلك للحنفي  
لان محمد قال بكرهته هذا  
النكاح ولكن ينعى بالكتاب  
الى الشافعي فان أخذ  
الكتاب أو المكتوب اليه  
شيئاً لا ينفذ القضاء وان لم  
يأخذ فنفذ اذا كان التقليد بلا  
رخصة وبه لا يظهر أن الوطاء  
في النكاح الاول كان حراماً  
أو في الاولاد خبيثاً لان القضاء  
اللاحق كدليل النسخ يعمل  
في القائم والآتي لافي المنقضي  
وقال الامام ظهير الدين وكثير  
من المشايخ لا يجوز الرجوع  
الى الشافعي في أمثاله الا في  
اليمين المضافة لان كثيراً من

تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى البينة بينة المشتري كذا في المحيط \* اذا باع أمته فولدت عند المشتري فقال  
البائع بعتها منك منذ شهر والولد مني وقال المشتري بعتها مني لا أكثر من ستة أشهر والولد مني منك قال قول  
للمشتري بالاتفاق فان أقام البينة فالبينة للمشتري أيضا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه  
الله تعالى البينة للبائع كذا في الكافي رجل اشترى جارية فظهر بهما رجل بعد أيام فخاصم البائع فقال له  
البائع امسكها عندك فان ثبت فهو مني وأمر غلامه بأن يرد الثمن الى المشتري ويقبض الجارية منه  
فادعت الجارية سقطا مستبين الخلق بعد هذا القول لاقل من أربعة أشهر وهو مائة وعشرون يوماً كان  
الولد منه وعليه رده وكانت الجارية أم ولد له وترد كذا في الوقعات الحسامية \* اذا ولدت الجارية المبيعة بنتاً  
لاقل من ستة أشهر من وقت البيع ثم ولدت البنت انما فاعتق المشتري ابن البنت ثم ادعى البائع نسب  
البنت فانه تصح دعوته واذا صحته دعوته في حق البنت صحته في حق ابنتها حتى يبطل حق المشتري كذا في  
المحيط \* وكذلك اذا كانت الابنة ولدت ابنة كذا في المبسوط \* ولو ولدت بنتاً عند البائع ثم البنت ابناً ثم باع  
الابن فاعتقه المشتري ثم ادعى البائع البنت بطل البيع والعتق ولو باع البنت واعتقه المشتري ثم ادعى  
البائع البنت لا تصح ويهتق ابن البنت الذي عنده وان لم يثبت النسب منه كذا في محيط السرخسي  
\* اذا حبلت الامة فولدت في يد مولاهم باعها فزوجهما المشتري من عبده فولدت له ولدا ثم مات العبد عنها  
فانستولدها المشتري ثم ادعى البائع الولد الذي عنده يثبت نسباً منه ويرد اليه ابن العبد بحصته من الثمن  
ولو لم يستولدها المشتري الام كانا جميعاً مردودين عليه ويعتبر في الانقسام قيمته وقت البيع وقيمة الولد الثاني  
وقت الانفصال ويهتق بموت البائع من جميع ماله فان ادعى البائع ابن العبد انه ابنه عتق عليه ولم يثبت  
نسبه منه كذا في المبسوط \* لو باعها وهي حبل فولدت عند المشتري بعد البيع يوم ثم ولدت آخر بعد ذلك  
بستة من غير زوج فادعى البائع والمشتري مع الولدين فهما ابنا البائع ولو بدأ المشتري فادعى الولد الثاني  
جعلته ابنه وجعلت أم ولد له فان ادعى البائع بعد ذلك الولد الاول ثبت نسباً منه بحصته من الثمن وان لم يدع  
واحد منهما شيئاً حتى ادعى البائع الولد الثاني خاصة لم يصدق وكذلك ان مات الاول ثم ادعاهما البائع كذا  
في الحاوي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل له جارية فحبلت فباعها من رجل فولدت في يد المشتري  
ولدا فادعى الولد ابنا البائع وكذبه المشتري وصدقه البائع أو كذبه فدعوته باطلة ولا يثبت نسب الولد منه  
وان صدقه المشتري وكذبه البائع صحته دعوته ولكن لا يبرأ المشتري عن الثمن بتصديقه بالبائع في دعوته  
ولا يضمن أبو البائع شيئاً من قيمة الجارية وليس للمشتري على أبي البائع شيء من قيمة الجارية ولا من قيمة الولد  
ولو صدقاه جميعاً صارت الجارية أم ولد له ويثبت نسب الولد منه ورجع المشتري بالثمن على البائع وضمن  
الاب قيمة الجارية للبائع كذا في المحيط \* أمة ولدت ولدين في بطن واحد فباع المولى أحدهما فادعى أبو البائع  
الولدين وكذبه البائع والمشتري صحته الدعوة ويثبت نسب الولدين وعتق ما في يد الابن بغير قيمة وما في يد  
المشتري عبد بحاله كذا في محيط السرخسي \* فان كان باع الجارية مع أحد الولدين ثم أن أباً البائع ادعى  
نسب الولدين جميعاً وكذبه المشتري والبائع فعلى قول محمد رحمه الله تعالى دعوة الاب باطلة وعلى قول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى دعوة الاب لا تصح في حق الجارية ولا تصير الجارية أم ولد له وتصح دعوته في حق  
الولدين نسباً ولا تصح دعوته في حق الولدين حرية فلا يحكم بحرية الولد المبيع بل يكون عبداً للمشتري والولد

العصاة رضوان الله عليهم أجمعين معه ولو فعل نفذ وكذا في العجز قبل الدخول عن المهر المجل أو النفقة اذا كان الزوج حاضراً يصح  
حكم الشافعي بالنراق وكذا الحنفي اذا رأى ذلك وأدى اليه اجتهاده وان قضى بمخالفة الآية فعلى الروايتين وان أمر الحنفي شافعيًا بذلك ان  
ما دون الاستتلاف صح والاولان كان الزوج غائباً برهن على العجز الصحيح انه لا يصح القضاء لانه حراف لان عجز الغائب لا يعلم لان المراد  
من العجز الاعسار لا عدم الوصول مطلقاً \* سئل شيخ الاسلام عن أبي الصغيرة زوجها من صغير وقبل عنه أبوه بشهادة الفسقة وكبروا بينهما

غنية منقطة للقاضي ان يبعث الى شافعي حتى يقضى بطلان هذا النكاح بهذا السبب وللقاضي الحنفى ان يفعل نفسه أيضا الخذا بهذا المذهب وان كان على خلاف مذهبه بناء على ان قضاء القاضي بخلاف مذهبه نافذ عند الامام \* وروى عن الامام الثاني انه صلى يوم الجمعة مغتسلا من الحمام وصلى بالناس وتفرقوا ثم أخبر بوجود فارة مبيتة في الحمام فقال اذن نأخذ بقول اخواننا من أهل المدينة اذا بلغ المساقطين لم يحمل خبنا \* وروى أيضا عن بكر بالغة ( ١١٨ ) شافعية زوجت نفسها من حنفى أو شافعى بالرضا الابهل يصح هذا النكاح اجاب عنه

نعم وان كانا بعتة قدان عدم الصحة لاننا نجيب بذهبنا لا بذهب | الخصم لاعتقادنا انه خطأ يحتمل الصواب وان سئلنا كيف مذهب الشافعي فيه لاننا نجيب الاجمال الامام مسندا الى الامام لان الافتاء بما هو خطأ عنده لا يجوز \* ولو زوجت نفسها بلا اذن الولي من غير كف يفتى في زماننا برواية الحسن عن الامام رجهما الله انه لا يجوز النكاح لان كل قاض لا به دل ولا كل شاهد يعدل ولا كل واقع يدفع ويرفع فيمكن الاحتياط في ابطال النكاح حتى لو طاقها زوجها اثلاثا تزوجت غير كف \* ودخل بها الزوج الثاني لا تحل الاول لانه ليس بنكاح صحيح في المختار واختار صاحب الامرار قول محمد ههنا لما قلنا وذكر برهان الائمة ان الفتوى في جواز النكاح بكر كانت أو ثيبا على قول الامام الاعظم رضى الله عنه لقوة دليل الامام قال الله تعالى فلا تعضلوهن ان ينكحن أزواجهن \* ( السادس في الشهود ) \* يصح بحضور اثنين منها \* والاصل ان من صلح فيه

الباقى يكون حرا بالقيمة وان صدقه المشتري وكذبه البائع فالجارية تصير أم ولده بلا خلاف وعليه قيمتها للابن ويثبت نسب الولدين منه بلا خلاف ويصير الولد المبيع حرا بغير قيمة بلا خلاف وأما الولد الباقي فهو حر بالقيمة على الاب عند أبي يوسف رجه الله تعالى وعند محمد رجه الله تعالى هو حر بغير قيمة ولو أن البائع صدقه والده فيما ادعى وكذبه المشتري يثبت نسب الولدين من أبي البائع في قول أبي يوسف رجه الله تعالى وعلى قول محمد رجه الله تعالى ينبغي ان لا يثبت نسب الولدين والصحيح انه قول الكل ثم ان محمد رجه الله تعالى ذكر في الكتاب حكم الولد في هذا الفصل ولم يذكر حكم الام وكان القاضي الامام أبو حازم والقاضي الامام أبو الهيثم يقولان على قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى يضمن البائع قيمة الجارية أم ولد للادعي وهو الاب ويضمن الاب البائع وهو ابنه قيمته فائدة قال أكثر مشايخنا لا يضمن أحدهما من الاب والابن لصاحبه شيئا بالاتفاق هكذا في المحيط \* اذا ولدت الامة المبيعة ولدين في بطن واحد لقل من ستة أشهر فادعي البائع أحدهما صححت دعوته ويثبت نسبهما منه ويبطل ما جرى فيه من العقود من عتق وبيع وكذا انان جادت بأحدهما لقل من ستة أشهر وبالأخر لاكثر ولو ادعاهما المشتري أو لاثم البائع لم يصدق البائع وهما اسنا المشتري ولو جنى على أحدهما وأخذ المشتري الارش ثم ادعاهما البائع صح والارش والسكسب للمشتري ولو قتل واحد وأخذ المشتري قيمته كانت قيمة المقتول لورثته ولا يتحول الى الدية ولو عتق المشتري أحدهما ثم قتل وترك ميراثا وأخذ المشتري دية وارثه بالولاء ثم ادعاهما البائع تصح ويأخذ الدية والميراث من المشتري ويبطل الولاء كذا في محيط السرخسي \* واذا ولدت الامة عند رجل ولدين في بطن واحد فباع أحدهما وادعى المشتري الولد الذي اشتره انه ابنه صححت دعوته ويثبت نسب الولدين منه ولا يعتق الولد الاخر ولا تصير الجارية أم ولده كذا في المحيط \* باع أحدا للتوأمين وادعى نسب الآخر يثبت نسبهما ولو كان أعتقه مشترية بطل عتقه هذا اذا كان أصل العتق في ملكه وان لم يكن أصل العتق في ملك البائع والمسئلة بحالها يثبت نسب الولدين من البائع أيضا ويعتق الذي عند البائع على البائع ولا يبطل عتق المشتري في الذي عنده ولا يبطل بيعه كذا في السكافي \* رجل اشترى عبدين توأمين ولدا في ملك غيره فباع أحدهما ثم ادعى نسبهما يثبت نسبهما منه ولكن لا ينتقض البيع في الاخر وكذلك لو ادعاهما المشتري يثبت نسبهما منه والذي عند البائع يبقى مملوكا له كما كان كذا في المبسوط \* رجل له جارية حبلى عنده فولدت ابنا فكبر عنده فزوجه أمة له فولدت له ابنا ثم باع المولى هذا الابن وأعتقه المشتري ثم ادعى البائع نسب الولد الاكبر يثبت نسبهما وبطل العتق والبيع ويلزمه الثمن وان لم يكن ادعى البائع نسب الولد الاكبر لكن ادعى نسب الولد الثاني لانهم دعواه كذا في التارخية ناقلا عن الشزائفة \* اذا اشترى الرجل أمة وولدها واشترها وهي حامل ثم باعها ثم اشترها من ذلك الرجل أو من غيره وادعى ولدها فدعوتها جائزة اذا كان الولد في ملكه يوم يدهيه ولا يفسخ شيء من البيوع بالعقود التي جرت فيه وفي أمه ولو كان أصل الحمل عنده بطالت بذلك البيوع والعقود كلها كذا في الحاوى \* اشترى عبدا واشترى أبوه أحادوهما أو أمان فادعى أحدهما من في يده يثبت نسبهما منه وعتق الذي في يده الاخر بالقرابة كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى جارية على انه بالخير فمات ثلاثا فولدت عنده في الثالث ولدا فادعاه المشتري صححت دعوته ولو كان الخيار للبائع فادعى المشتري الولد فالبايع على خياره فان أجاز البيع يثبت النسب من المشتري كما لو جدد

ولما بنفسه صلح شهادته كالأعمى والاخرس الذي يسمع والقاسق والمحدود في القذف والمغفل والعبد والسكران والصبي الدعوة والمجنون والمكاتب \* ولو بلغ الصبي وعتق العبد وشهدا جاز لان العبرة بوقت الاداء \* تزوجها بالعربي وهما يعة لان لا الشهود قال في المحيط الاصح انه ينعقد \* وعن محمد تزوجها بحضرة هندية لم يفهما ولم يمكنهما ان يعبر الميجر فهذا نص على انه لا يجوز في الاول أيضا وسماع كل واحد من العقدين كلام الاخر شرط ولا يشترط سماع الشاهدين كلامهما حتى انعقد بحضرة الاصحين وعامة المشايخ شرطوا سماع

الشاهدين كلامهما أيضا وفي الفتاوى تزويج بشهادة رجلين فسمع أحدهما ولم يسمع الآخر فاعاد الكلام فسمع الآخر لا يجوز  
وهذا دليل على ان سماعهما كلامهما مباشر \* وفي المتن لا يجوز اذا كان العقدان في مجلسين لوجود شاهد فردي على كل عقد ولو في مجلس  
جاز عند محمد وعن الامام الثاني لا يجوز حتى يسمعا معا \* تزويجها بحضور السكران وهم لا يعرفون أمر النكاح غير أنهم يذكرون اذا صحوا  
ينعقد \* تزويجها بشهادة الله تعالى جل جلاله ورسوله عليه الصلاة والسلام (١١٩) لا ينعقد ويخاف عليه الكفر لانه لوهم

انه عليه الصلاة والسلام يعلم  
الغيب وعنده من نتائج الغيب  
الآية وما أعلم الله تعالى لخيار  
عباده بالوحي أو الالهام  
الحق لم يبق بعد الاعلام  
غيبا فخرج عن الحصرين  
المستفادين من تقديم  
المسند والحصر بالا  
\* (نوع) \* وكانه بان  
يتزوجها فقال عند الشهود  
تزوجت فلانة ولم يعرفها  
الشهود لا يصح ما لم يذكروا  
اسمها واسم أبيها وجدها وان  
عرفوها صح بلا ذكر الاسماء  
وكذا اذا كان الشهود  
يعرفون اسمها فذكر الاسم  
كاف اذا علموا انه أرادها  
بالذكر \* وكذا لو كانت حاضرة  
منتقبة فأشار إليها كفي  
ولا يحتاج الى ذكر الاسم لان  
الحاضر يعرف بالإشارة وفي  
حبل الخصاص اذا كره  
الرجل أن يسميها عند الشهود  
يقول خطبت امرأته الى  
نفسها على كذا من الصداق  
فرضيت وجعلت أمرها  
الى في التزويج فاشهدوا أنني  
تزوجت هذه التي جعلت  
أمرها الى على كذا صح اذا  
كان كفا \* وفي البقالي لم  
ينسبها الزوج ولم يعرفها  
الشهود وسعه بينه وبين ربه \*

الدعوة بعد الاجازة فان نقض البائع البيع بطلت دعوة المشتري كذا في المبسوط \* واذا أخذ الرجل أمتين  
من رجل على أنه بالخيار يأخذ أيتهما شاء بألف درهم ويرد الاخرى فولدنا عنده وأقرأته عامته الا أنه لم يعين  
التي وطئها أولا فآقراره صحيح في ولد أحدهما وهي التي تناولها البيع ويعين باختيار المشتري فيؤم  
بالبين مادام حيا فان مات قبل البين فالبيان الى الورثة فان قالت الورثة ان أبانا وطئ هذه الجارية أولا فانه  
يثبت نسب ولده هذه من الميت ويرث معهم وتصير هي أم ولد للميت وتعتق بحوته وعلى الورثة ثمن هذه للبائع  
ويؤدون ذلك من تركه الميت ويردون الامة الاخرى على البائع مع عقرها فتكون أمة البائع كالوحدان هذا  
البيان من الميت وان قال بعض الورثة ان أبانا وطئ هذه أولا وقال بعض الورثة لا بل وطئ هذه الاخرى أولا  
كانت التي قال لها بعض الورثة أولا هي التي وطئ الميت أولا متعينة للاستيلاء وترد الاخرى وان اتفقت  
الورثة أنهم لا يدرون التي وطئ الميت أولا فانه لا يثبت نسب أحد من الولدين من الميت ولكن يعتق نصف  
كل واحد من الولدين ونصف كل واحدة من الجاريتين وسعت كل واحدة من الجاريتين وكل واحد من  
الولدين في نصف القيمة وردت الورثة على البائع نصف ثمن كل واحدة من الجاريتين ونصف العقر من التركة  
فان لم يمت المشتري وادعى نسب الولدين وادعى البائع نسب الولدين أيضا فهذا على وجهين \* الاول أن  
تكون الدعوة من البائع بعد دعوة المشتري وفي هذا الوجه تصح دعوة البائع في الولد الذي يرد عليه وفي أمة  
كيفية اجابة تباي الولدين لاقل من ستة أشهر من وقت البيع أو ستة أشهر وان ادعياها معا جاعلان جاء تباي الولدين  
لستة أشهر فدعوة البائع صحيحة فيما صار له ولا تصح دعواه فيما صار للمشتري وان جاء تباي الولد لاقل من ستة  
أشهر فدعوة البائع أولى في الولدين كذا في المحيط \* باع أم ولد والمشتري يعلم أنه أم ولد للبائع فقامت بولد  
فادعاه المشتري لا تصح ويكون ابن البائع وان نفاه يثبت من المشتري استحسانا ويكون للبائع بمنزلة أمة  
وكذلك لو يعلم المشتري بأنها أم ولد للبائع الا ان الولد يكون حرا اذا نفاه البائع وادعاه المشتري كذا في محيط  
السرخسي

\* (الفصل الثالث في دعوة الرجل ولجارية ابنه) \* ولدت أمة رجل فادعى أبوه الولد ولم يكن أصل  
الحبل عند ابنه وكذبه الابن لم تجز دعوته الا أن يصدق المولى فتصح دعواه ولا يملك الجارية كما اذا ادعاه  
أجنبي ويعتق على المولى وكذلك لو ادعى ولد مدبرنا ابنه أو ولد أم ولد المني من جهة الابن أو ولد مكاتبه الذي  
ولده في الكتابة أو قبله لا تصح دعواه الا بتصدق الابن كذا في محيط السرخسي \* اذا اشترى الابن أمة  
حاملها وباعها قبل أن تلد ثم ولدت وادعاه أبو البائع لا تصح دعوته هكذا في المبسوط \* جارية لرجل حبلت  
في ملكه فباعها وهي حامل وقبضها المشتري ثم اشترى البائع فوضعت حملها في يده لاقل من ستة أشهر  
فادعاه أبو البائع الاول وكذبه ابنه في ذلك كانت دعوة الاب باطلة ولو صدقه الابن كانت الجارية أم ولده  
باقية ويثبت نسب الولد ويكون حرا بغير قيمة ولو أن المشتري لم يبيعها من البائع ولكنه ردها بقضاء القاضي  
أو بغير قضاء القاضي أو بغير شرط أو بغير الرؤية أو كان البيع فاسدا وقد قبضها المشتري فردها على  
البائع يحكم بفساد البيع ثم ان أبابائع ادعى الولد فهذا الاول سواء كذا في المحيط \* اذا كانت لرجل أمة  
وقد وطئها ثم ولدت بعد ذلك فادعاه أبوه جازت دعوته كذا في الحساوي \* واذا قال الاب وقعت على جارية  
ابني وأنا أعلم أنها على حرام تصح دعوته ويثبت نسب الولد كالمولى لم كذا في المحيط \* اذا ادعى ولد جارية ابنه

قال زوجت أختي وله أخت وأختان ان سماها جاز ولو غائبة وان حاضرة منتقبة ولم يعرفها الشهود جاز في المختار \* والاحتياط ان يكشف وجهها  
أو يذكرا بأبائها وجدها ليكون متقفا عليه فيقع الامن من أن يرفع الى قاض يرى مذهب نصير بن يحيى انه لا يجوز ويطلبه \* قال اشهدوا اني  
تزوجت هذه المرأة التي في البيت فقالت قبلت وسعواصوتهم ولم يروا شخصها ان كانت في البيت وحدها جاز وان معها غير هالا \* واذا جاز  
النكاح ووقع النزاع يبرهن الزوج ان التي اعترفت بالنكاح كانت هي \* وكذا لو كانت واحدة فسمعهما وصوتهم ولم يروا شخصها جاز \* (السابع

في النكاح بغير ولي) \* المختار فيه قول الامام الثاني اخر انه ان كان كناصيح والا لا ولولي حق الاعتراض وقال الامام بجوز بغيره بولي  
بكرا كانت أو ثيبا وقال محمد لا يجوز مطلقا رواه أبو سلمان فلو طلقها ثلاثا كانت متاركة ولا يقع الطلاق عند محمد رحمه الله لان الطلاق  
يتعقب النكاح الصحيح وكذا الايلا والظهار ولو أجاز لولي لا ينعقد عنده لكن يكره أن يتزوجها قبل التزوج بزوج آخر كراهة تنزيه  
حق لو تزوج لا يفرق وعلى قولهما لا يحل (١٣٠) \* زوجت نفسها من رجل وقصرت عن مهر مثلها لا دليا على حق الاعتراض عند الامامين

\* ولو تزوجها على غير الاب  
والجدة من غير كف لم يذكر  
والقياس على مسئلة التقصير  
في المهر يقتضي ان لا يجوز  
هذا النكاح بلا خلاف \*  
القاضي اذا زوج اله غيرة  
من نفسه فهو نكاح بلا ولي  
لان القاضي رعية في حق  
نفسه \* وكذا اذا زوج من  
ابنه لا يجوز لانه بمنزلة الحكم  
وحكم القاضي لابنه باطل  
بمخلاف سائر الاولياء  
حيث يجب وزلاين العلم ان  
يزوج بنت عمه من نفسه أو  
ابله \* (الثامن في نكاح  
الصغار) \* قبض الاب  
مهرها وهي بالغة أولا  
وجهرها به أو قبض مكان  
المهر عينا ليس لها ان لا تجوز  
لان ولاية قبض المهر الى  
الآباء وكذا التصرف فيه \*  
ولو اجمع وليان متساويان  
في الدرجة ملك كل  
النكاح لعدم تجزى الولاية  
بخلاف الجارية المشتركة  
لان الملك يجزى فلا يملك  
أحدهما التزويج \* كل عقد  
له مجيز حال العقد يتوقف  
وما لا فلا \* أعتق الصغير  
على مال أو وهب وقبضه  
الوهاب له أو زوج عبده ثم  
كبر فجاز لا يصح لانه لا يجزى له

وضمن قيمته للابن ثم استحقها رجل فانه يأخذها وعقرها وقيمة ولد هامن الاب ثم يرجع الاب على الابن بما  
أخذ منه من قيمة الجارية كذا في الذخيرة \* ولو كان الابن ادعى الولد ثم ادعاه الاب أو ادعياه معا فالابن أولى  
هكذا في السراج الوهاج \* وان ادعى ولد جارية ابنه والابن حر مسلم والاب عبدا أو مكاتب أو كافرا لم تصح  
دعوته ولو كان الاب مسلما والابن كافرا صحمت دعوته وهو الصحيح ولو كانا جميعا من أهل الذمة وهما متماخضات  
جازت دعوة الاب فيه كذا في المبسوط \* اذا حملت جارية الرجل في ملكه وولدت ولدا فادعاه الجد والوالد  
حقيقة واعتبارا بان كان الولد حرا مسلما فدعوة الجد باطلة فان كان الولد نصرانيا أو الجدة والحفد مسلمين أو  
كان الاب عبدا أو مكاتباً والجد والحفد حرين صحمت دعوة الجد ولو كان الاب حرا أو الجد والحفد مسلمين  
فدعوة الجد موقوفة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان أسلم الاب بطلت دعوته وان مات أو قتل على رذته  
صحمت دعوته وان كانوا جميعا حرا أو مسلمين ثم مات الاب والجارية حامل فوضعت حملها الاقل من ستة أشهر  
من ذمات الاب فادعاه الجد لم تصح دعوته وكذلك لو كان الاب نصرانيا والجد والحفد مسلمين ثم أسلم الاب  
والجارية حامل فوضعت حملها الاقل من ستة أشهر كانت دعوة الجد باطلة وكذلك لو كان الولد مكاتباً فادى  
بدل الكتابة فعتق قبل دعوة الجد أو كان عبدا فاعتق قبل دعوة الجد كانت دعوة الجد باطلة كذا في المحيط  
\* ولو كان الاب معتوها من حين العلق الى حين الدعوة فدعوة الجد مقبولة فان أفاق المعتوه ثم ادعى الجد  
فدعوته باطلة كذا في الحاوي \* وان لم يتدع الجد الولد حتى أفاق الاب وانما ادعاه الاب بعدما أفاق في  
الاستحسان تصح دعوته هكذا في المحيط

\* (الفصل الرابع في دعوة ولد الجارية المشتركة) \* اذا كانت الامه بين رجلين في ملكهما وولدت  
فادعاه أحدهما ثبت التسبب وصارت الجارية أم ولد له ويملك نصيب الشريك بالقيمة موسرا كان أو معسرا  
ويضمن نصف العقر ولم يضمن من قيمة الولد شيئا كذا في الحاوي \* فان قال المدعى لصاحبه ان هذه الجارية  
قد ولدت منك ولدا وادعيتك قبل أن تلد مني وصارت أم ولد لك وصدقه صاحبه في ذلك وكذبت الجارية  
فانهم لا يصدقان على الجارية وعلى ولدها حتى لا يطل ما ثبت له من الموقوف من جهة المدعى ولا يغال  
الضمان من المدعى ولكن يضمن المقر نصف قيمتها أم ولد ومن مشايخنا من قال هذا قولهما أما على قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يضمن المقر للقر له شيئا وقيل لا بل هو قولهم جميعا والاول أشبه وأقرب الى  
الصواب فان اكتسب الجارية كسبا أو قتلت هي أو ولدها فذلك كله المقر ولو قال هذا المدعى للشريك  
كنت أعتقتها أنت قبل هذا وصدقه الشريك في ذلك فالامه تعتق ولا ضمان على الواطئ في نصف قيمتها ولا  
في نصف عقرها \* جارية بين اثنين قال أحدهما هذه أم ولدي وأم ولدك أو قال أم ولدنا فان صدقه صاحبه  
في ذلك صارت الجارية أم ولدهما ولا ضمان لواحد منهما على الآخر كالأوداع معا وان كذبه صاحبه في  
ذلك ضمن المقر لشريكه نصف قيمتها موسرا كان أو معسرا ومن أيضا نصف العقر لشريكه ثم يكون نصف  
الجارية أم ولد للمقر ونصفها موقوف بمنزلة أم الولد فان عاد الشريك الى التصديق صارت أم ولد بينهما ويرد  
ما أخذ من الضمان وان لم يعد الى التصديق فمنعهما أم ولد للمقر ونصفها موقوف بمنزلة أم الولد فخدم المقر  
يوم ما وقف يوما فان مات أحدهما في فصل التصديق عتقت أيهما مات ولا مائة عليه البع في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما عليها السعاية وفي فصل التكذيب كذلك تعتق أيهما مات ولا مائة عليها

أو ان التصرف \* ولو تزوج أمته فجاز له بالبلوغ جاز لان له مجزا \* ولو تزوج القاضى صغيره لا ولي لها ان في منشوره صحيح للمسكر  
والالا وان عقد وليس في منشوره ثم أذن له فيه فجاز لا يجوز قال الصدا الصحيح انه يجوز أصله في الجامع \* أمر عبده ان يتزوج وقد كان  
تزوج قبله فجاز النكاح جاز استحسانا ولو عتق يجوز بلا اجازة \* وليها أو هوها ثم الجدة وان علا ثم الاخ لا يوين ثم لاب ثم بنوهم على هذا الترتيب  
ثم العم لا يوين ثم العم لاب ثم بنوهم على هذا الترتيب وان لم يكن عصبة فولي العتاقة ثم ذووالارحام الرجل والمرأة سواء وكذا أولادهم فيه

سواء من عصبية مولى العتاقة ثم ذوى الارحام وقال محمد رحمه الله تعالى ليس لذوى الارحام ولاية ولا ولاية الاعتراض في التزويج من غير كفة  
لا تثبت لذوى الارحام وانما ثبتت ذل العصبية بخلاف والاخت تقدم على الام حال عدم العصبية قال الامام السرخسي اتكاح الاخت  
والعمة وبنت الاخ وبنت العمة التي من قبل الاب يجوز اجماعا انما الخلاف في الام والحالة ونحوها وادعوا الاجماع يصح في الاخت لافي  
العمة وبنت الم لان ثبوت الولاية لذوى الارحام بخلاف وفي شرح الطحاوى (١٢١) ذكر الخلاف في الشكل وفي شرح الشافى

الاقرب الام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت ابن الابن ثم الاخت لاب وأم ثم لاب ثم لام ثم أولادهن ثم العمتان ثم الاخوال ثم الخالات ثم بنات الاعمام والجد الفاسد أولى من الاخت عند الامام وبقي بما ذكر في الشافى ان الام مقدمة على الاخت ولا ولاية للقاضي الا اذا كان قريبا وليا وهذا الاختلاف بناء على اختلافهم في تزويجها نفسها وقدر كرهاه والولى من كان أهلا لليراث وهو عاقل بالغ زوج بنته الصغيرة من ابن كبير لرجل بلاذن الابن وقبل عنه أبوه ثم مات الابن قبيل الاجازة بطل النكاح ولو كانت كبيرة أيضا والمسئلة بمجالها فزوجها الاب بلاذنها لا ينعقد ولو غاب الاقرب تنتقل الولاية الى الابعد ورجعوا ان الاقرب اذا عضل تنتقل الولاية الى الابعد وفي الفتاوى زوج الصغيرة الابن غائب وقبل رجل عنه فمات الاب وأجاز الغائب النكاح صح غير الاب والجد اذا زوج الصغيرة من رجل يعقد مرتين مرة بالسمية ومرة بدونها لان

للمنكر وان مات المنكر عتقت ولا سعاية عليها المقر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلا فلهما كذا في المحيط \* ولو كانت الجارية بين ثلاثة أو أربعة أو خمسة فادعوا عفاها وبنيهم جميعا ثابت نسبهم والجارية أم ولدهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يثبت من أكثر من اثنين وقال محمد رحمه الله تعالى لا يثبت من أكثر من ثلاثة كذا في البدائع \* واذا كانت الانصبا مختلفة فالحكم في حق الولد لا يختصف أما الاستيلاء فثبت في حق كل واحد بحصته كذا في الحاوى \* دعوة الولد اذا تذر اعتبارها دعوة الاستيلاء تذر دعوة التحويل قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادة جارية بين رجلين ولدت لستة أشهر فصاعدا من ذلك لم تكاها ثم جاءت بولد آخر بعد ذلك لستة أشهر فصاعدا من ذلك ولدت الولد الاول فقال أحد المولدين الاصغر ابني والا كبر ابني شريك فان صدقه شريكه يثبت نسب الولد الاصغر من مدعى الاصغر وتصير الجارية أم ولده مدعى الاصغر وضمن مدعى الاصغر لشريكه نصف قيمة الجارية موسرا كان أو معسرا وضمن نصف عقرها أيضا ولا يضمن من قيمة الولد شيئا ويثبت نسب الولد الاكبر من مدعى الاكبر ويصير مدعى الاكبر معمة للاكبر وهو مشترك بينهما وعلى مدعى الاكبر نصف قيمة الاكبر لشريكه كان موسرا وإن كان معسرا سعى الاكبر في نصف قيمته ولا تصير الجارية أم ولده مدعى الاكبر ويضمن مدعى الاكبر نصف العقر لمدعى الاصغر هذا اذا صدق شريكه فاما اذا كذب فالحجاب في حق مدعى الاصغر ما ذكرنا ولا يثبت نسب الاكبر من واحد منهم حاول لكن يعتق الاكبر ويكون حكمه حكم عبد مشترك بين اثنين شهد أحدهما على صاحبه بالعق وصاحبه منكروه هذا الذي ذكرنا كله اذا قال أحد المولدين الاصغر ابني والا كبر ابني شريك فاما اذا قال الاكبر ابني شريك والاصغر ابني فان صدقه شريكه في ذلك يثبت نسب الاكبر من الشريك المصدق وصارت الجارية أم ولده وضمن مدعى الاصغر نصف قيمته ونصف عقرها موسرا كان أو معسرا ولا يضمن من قيمة الولد شيئا وفي الاستقسان يثبت نسب الاكبر من مدعى الاصغر ويضمن مدعى الاصغر قيمة الاكبر لشريكه وجميع عقرها وذكر في كتاب الدعوى أنه يضمن نصف العقر واذا كذب شريكه يثبت نسب الولد الاصغر من مدعى الاصغر وصارت الجارية أم ولده وضمن اشرى بكونه نصف قيمته ونصف عقرها ولا يضمن من قيمة الولد شيئا ولا يثبت نسب الاكبر من الشريك هكذا في المحيط \* رجلان اشتريا جارية فولدت لستة أشهر فادعى أحدهما الولد والاخر الام فالدعوة دعوة صاحب الولد والجارية أم ولده والولد حر ويضمن نصف العقر لشريكه ونصف قيمة الجارية ولو ولدت بعد الشراء لاقل من ستة أشهر والمسئلة بمجالها صححت دعوة كل واحد ومدعى الام لا يضمن لشريكه ولا تسعي له الامة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضمن نصف قيمته ان كان معسرا ولا يضمن نصف العقر ولا يضمن مدعى الاول للثاني قيمة الولد ولا قيمة الجارية ولا عقرها فان ولدت الجارية بنتا لستة أشهر من وقت الشراء ثم البنت ولدا فادعى أحدهما الولد الاول والاخر الثاني معا والجد حية أو ميتة صححت دعوة كل واحد فصارت الجدة أم ولدا الاول وعليه نصف قيمته ونصف عقرها ولا يلزمه قيمة الولد ويضمن مدعى الصغير للكبرى نصف عقرها وهو الاصغر ويضمن مدعى الكبرى نصف قيمة الجدة ونصف عقرها ولا يضمن شيئا من قيمة الكبرى فان كانت الجدة قتل قبل الدعوى فأخذ قيمتها بينهما نصفين ثم ادعى الماي يضمن من قيمة الجدة شيئا ويضمن مدعى الكبرى لا لاخر عقرا الجدة بالاقرار بالوطء ولا يضمن من قيمة الام شيئا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

(١٦ - فتاوى رابع) العقد الاول ان كان فيه نقصان تسمية يصبح الثاني بهر المثل وانما لا يذكر المهر في العقد الثاني لان عند البعض ان جسد الحال مهر يلزم الثاني أيضا فلهل قاضيا يراه ويقضى عليه بهما والثاني انه ان كان حلف بطلاق كل امرأة تزوجها ينعقد النكاح الثاني وان زوجها الاب والجد فذلك يعقد عندهما المعنيين وعند الامام المعنى الثاني لانهم ما يملكان الخط والزيادة عن مهر المثل غير الاب والجد وزوج الصغيرة من رجل جده معتق قوم وآباء الصغيرة أحرار أو زوج من رجل جده كافر فاسلم فادركت الصغيرة



واجازت النكاح لا يصح \* صبي تزوج بالغة وغاب وتزوجت المرأة بآخر وحضر الصبي وقد بلغ وأجاز ان تزوجت قبيل بلوغه جاز وان بعد بلوغه واجازته ان كان النكاح الاول بهر المثل أو بما يتغافر فيه لا يجوز النكاح الثاني وان بما لا يتغافر فيه ان كان للصغير أب أو جد جاز النكاح الاول لان له محيزا فيستوقف والام يتوقف فيجوز النكاح الثاني \* أراد الدخول بالصغيرة ان بنت خمس لا يدخل وان تسع ما يدخل وقيل ان هي ضخمة يدخل بها وان مهرزلة لا أو أكثر المشايخ (١٣٣) على ان لا عبرة للسنة بل للاتفاق وكذا ختان الصبي \* (مسائل المجنون) \* ولاية

الاب عليه ثابتة اذا بلغ مجنوناً أو معتوها أو بلغ عاقلاً ثم بنى أو عتسه قال الفقيه أبو الليث عند الشافعي لا تعود خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى وقال الميда في عند الثلاثة تعود خلافاً للفرير بل تعود الى السلطان والاب اذا جن أو عتاه لا يثبت للابن الولاية في ماله وفي حق التزويج تثبت لكنه للابن عندهما ولا به عند محمد رحمه الله وكذا الاختلاف في الجدة مع الابن والجدة أولى من الابن عنده وعندهما سواء واجتمع الجدة الفاسد والاختلاف عند الامام الولاية للجد \* وشمول المجنون أكثر السنة اطباق عند الامام الثاني وفي رواية عنه ان أكثر من يوم ولاية فاطمات وقال محمد سنة كاملة وقدره في رواية بتسعة أشهر وقدره الامام في رواية بشهر وبه يفتي ولم يقدره بشئ في أخرى \* وان يجبن ويفيق ينفذ تصرفه حال الافاقة فلا يثبت عليه ولاية أحد وجنونه يوماً أو يومين والمعتوه من كان قليلاً الفهم محتلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم كالمجنون \* الاب والوصي يملكان

وعندهما نصف قيمة الام ان كان موسراً ومدعى الصغيرى لان ضمان عليه والولد الاكبر للذى ادعاه ولا تصير أم ولد الثاني وان ولدت الجدة ولداً اقل من ستة أشهر والمسئلة بها لها بطلت دعوة الكبرى وصحت دعوة الصغيرى وأما أم ولده ويضمن نصف قيمة الكبرى لشريكة ونصف عقرها وصارت أم ولده ومدعى الكبرى يضمن نصف قيمة الجدة لشريكة وصارت أم ولده ان كانت حية ولا نصيب أم ولد ان كانت ميتة كذا في محيط السرخسي \* رجلان اشترى جارياً فوالت في ملكهما ولداً اقل من ستة أشهر فادعى الولد أحدهما وصحت دعوته وكانت الجارية أم ولده ويضمن لشريكة نصف قيمته يوم ادعى الولد موسراً كان أو معسراً ولا يضمن لشريكة شيئاً من عقرها فالجواب في الولد كالجواب في العبد اذا كان بين اثنين اعنتقه أحدهما كذا في المحيط \* اذا كانت الجارية بين رجلين فادعى كل واحد أحد الولدين فان جاءت به مافي بطن واحد فادعى أحدهما الاكبر والاخر الاصغر ونخرج الكلام منهما ما جاء بهما يثبت النسب منهما ما جاء بهما فاما اذا سبق أحدهما بالادعاء فيثبت نسب الولدين منه وعنتقه أو صارت الجارية أم ولده ويغرم نصف قيمة الجارية ونصف العقر لصاحبه ولو ولد في بطنين تحت لفين فادعى أحدهما الاكبر والاخر الاصغر ونخرج الكلام منهما ما جاء بهما يثبت نسب الاكبر من مدعى الاكبر وعنتق وصارت الجارية أم ولده ويغرم نصف قيمة الجارية لمدعى الاصغر مع نصف العقر ويثبت نسب الاصغر من مدعى الاصغر في الاستحسان ويغرم العقر لمدعى الاكبر هذا اذا خرج الكلام منهما ما جاء بهما ولادى الاكبر ولا يثبت نسب الاكبر وعنتق وصارت الجارية أم ولده ويغرم للاخر نصف قيمة الجارية مع نصف العقر فيعند ذلك لو ادعى الاخر الاصغر فقد ادعى ولداً أم ولد الغير فيحتاج الى تصديقه فلو صدقه يثبت النسب وتكون كام الولد وان كذبه لا يثبت النسب ولو أن أحدهما ادعى الاصغر ولاعتق الاصغر ويثبت نسبه منه وصارت الجارية أم ولده ويغرم نصف قيمة الجارية للاخر مع نصف العقر والاكبر رقيق بينهما واذا ادعى الاكبر بعد ذلك صار كعبد بين اثنين اعنتقه أحدهما عنتق نصيبه ويثبت نسبه منه والاخر بالخيار ان شاء اعنتق وان شاء استعسى وان شاء ضمن المعتق ان كان موسراً وان كان معسراً فله الخيار بين السعاية والعنتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ان كان موسراً فله الضمان وان كان معسراً فله السعاية لا غير كذا في شرح الطحاوى \* رجل مات وترك ابنتين وجارية فظهرهما احبل فادعى أحدهما أن احبل من أبيه وادعى الاخر أن احبل منه وكانت الدعوة منهما معا فالاحبل من الذى ادعاه لنفسه ويغرم الذى ادعاه لنفسه نصف قيمته ونصف عقرها لشريكة وكذا لكان الذى ادعاه لنفسه سبق بالدعوة فان كان الذى ادعى الاحبل للاب بدأ بالاقرار لم يثبت من الاب بقوله ولكن يعتق عليه نصيبه من الام وما هو في بطنها كذا في المبسوط \* ولا يضمن المدعى لاختيه شيئاً من الام ولا من الولد كذا في المحيط \* وتجوز دعوة الاخر ويثبت نسب الولد منه ولا يضمن من قيمة الام شيئاً ويضمن نصف عقرها ان طلب ذلك أخوه كذا في المبسوط \* أمة بين رجلين ملك أحدهما نصيبه منه شهر والاخر منه ستة أشهر فخاف ان يولد فادعاهم فله ولا قدمهما ملكا ويضمن نصف قيمتهما ونصف العقر ولم يذكر في الكتاب لمن يضمن وينبغي أن يضمن للبائع لا لصاحبه وعلى البائع أن يرد جميع الثمن الى صاحب الملك الاخر قال مشايحننا ينبغي أن يضمن جميع العقر لصاحبه لانه ظهر أنه أقر بوطء أم ولد لصاحبه كذا في محيط السرخسي \* هذا اذا علم المالك الاول من المالك الاخر فاما اذا لم يعلم فيثبت نسب الولد منهما

تزويج أمة اليتيم لانه كسب وازاحة مؤنة عنه ولا عبده ويعلى تزويج أمته من عبده في القياس وهو رواية بشر عن الامام الثاني وتصير وفي الاستحسان لا وهو قول محمد \* والوصي لا يملك النكاح الصغير والصغيرة وان أوصى اليه به وعن الامام انه يملك ان أوصى اليه \* تزويج الولي الولاية ثم ادعى انه كان فضولاً لا يصدق واذا كان الصبي يعقل يعقل قبل النكاح واجازة الولي يصح \* ومن يعول الصغير والصغيرة لا يملك النكاح اذا زوجت الام الصغيرة ليس لها ولي جاز عند الامام لكن الاحتياط ان لا يدخل بها الزوج حتى يبلغ فيجوز النكاح بخلاف في صحة هذا

التسكاح \* غاب الولي أو عضل أو كان الأب والجدة فاستأفلا فاضى أن يزوجهما من كف \* زوج الأب بعد حال حضور الأقرب وتوقف على إجازة الأقرب وغاب الأقرب لا يجوز التسكاح إلا بإجازة بعد تحول الولاية إليه إذا كان الأقرب لا يدري أين هو فزوجهما لا بعد ثم علم أن الأقرب كان في المصر يجوز لأنه إذا لم يعلم أين هو لا ينتظر التكف فيه يكون كالغيبه المنقطعة \* (نوع آخر) \* إذا أعطى الأب أرضاً للمهر أمراً أم ابنه ولم تقبض المرأة حتى مات الأب لا تملك القبض وإن كان ضمن المهر والمسئلة بحالها ملكت (١٣٣) القبض بعد الموت لأن الأهمية لا تقم بلا قبض وفيما إذا ضمن بقي فلا

قبض وفيما إذا ضمن بقي فلا يبطل بالموت \* تبرع الأب للمهر الابن ورد الابن التسكاح عاد المهر إلى الأب كافي سائر الديون \* إذا تبرع أحد بقضاء الدين ثم علم أنه لا دين عاد إلى المتبرع وضمن الأب مهرًا على ابنه لا يصح بالقبول المرأة وإن أدى في الصبا لا يرجع بلا شرط الرجوع بخلاف الوصي والاجنبي إذا ضمن باهر الأب يرجع على الأب وإن ضمن الأب في العمة وأدى في المرض يرجع خلافاً للإمام الثاني فإن مات الأب قبل الاداء خبرت ان شاءت أخذت من الابن وان شاءت من التركة ثم بعد ذلك ترجع الورثة على الابن عندنا \* وإذا قال الأب زوجت فلانة من ابني على كذا لا يلزم الأب الصداق بلا ضمان وإن أشهد الأب عند الاداء أنه يؤدي الرجوع على الابن يرجع وإن لم يشهد عند الضمان وإن كبر الابن ثم أدى يرجع إن أشهدوا إلا \* وفي البيع اشترى للصغير أو الصغيرة سوى الطعام والكسوة وأعطى الثمن من مال نفسه يرجع بلا شرط

وتصير الجارية أم ولد لها ولا عقر على واحد منهما صاحبه ويضمنان نصف العقر للبائع وإلى هذا مال شيخ الإسلام وبعض مشايخنا قالوا لا عقر على واحد منهما أصلاً وإلى هذا مال شمس الأئمة السرخسي والاول أشبهه بأصول أصحابنا هكذا في المحيط \* أمة بين رجل وصغير ولدت فادعى الرجل وأبو الصغير ثبت من صاحب الرقية كذا في محيط السرخسي \* أمة بين رجلين جاءت بولد فادعاهما في مرض موته صحته دعونه ويثبت نسب الولد منه وتصير الجارية أم ولد وتعتق من جميع المال إذا مات وهذا إذا كان الولد ظاهراً أما إذا لم يكن ظاهراً فاعتق من الثلث كذا في المحيط \* لو كانت جارية بين رجل وأبيه فولدت فادعاهما معالجته ابن الأب استحسننا وضعت منه نصف قيمة الأم ونصف عقرها وضمنت الابن نصف العقر أيضاً فيكون قصاصاً وكذا الجدة أبو الأب إذا كان الأب ميتاً وأما الأخ والم والاجنبي فهم كلهم سواء كذا في الحاوي \* ولو كان بين الجد والجد جارية فادعاهما جميعاً والأب قائم ثبت النسب منهما جميعاً كذا في شرح الطحاوي \* ابن سماعة عن محمد بن جرحه أنه تعالى في رجل وطئ جارية مشتركة بين ابنه وبين أجنبي فولدت قال عليه نصف قيمة الأم للابن وعليه لآخر نصف قيمته وأوصف عقرها كذا في المحيط \* روى عن أبي يوسف رجحه الله تعالى في جارية بين رجل وابنه وبعده جاءت بولد ادعوا جميعاً فالجد أول وعلم ما مهرت أم للجد إذا صدقهما الجد أنهما موطنها فإن لم يصدقهما فلا شيء عليهما ولا تحلل هذه الجارية للجد وإن كذبهما في الوطء فليس بهذا كالأب إذا ادعى أنه وطئ جارية أبية وكذب الأب فأنما لا تقهر عليه كذا في الحاوي \* الأمانة إذا كانت بين مكاتب وحر فولدت فادعى المكاتب نسب الولد حتى ثبت نسب الولد منه ضمن نصف قيمة الجارية ونصف عقرها الشريكة وإذا كانت بين حر وعبد تاجر وولدت ولد فادعى العبد نسب هذا الولد حتى ثبت نسب الولد منه لا يضمن العبد من قيمة الجارية الشريكة شيئاً كذا في المحيط \* وإذا كانت بين حر ومكاتب فالحر أولى كذا في الحاوي \* جارية بين مسلم وذمي ولدت فادعاهما فهو ابن المسلم عندنا فإن كان الذي قد أسلم ثم جاءت الأمانة بولد فادعاهما فهو ابنهم ما يترتب ما ويرثه سواء كان العلوق بالجارية قبل إسلام الذي أو بعده وإذا كانت الأمانة بين مسلمين فارتد أحدهما ثم جاءت بولد فادعاهما فهو ابن المسلم منه ما علق قبل ارتداد الآخر أو بعده وإذا صار المسلم أولى بالولد صار الجارية أم ولد له وضمن للترتد مثل قيمته وبقاصان في العقر كذا في المحيط \* ولو كانت بين مسلم وذمي ثم ارتد المسلم ثم ادعاهما فهو ابن المرتد وهي أم ولده ويضمن نصف قيمته ونصف عقرها ويضمن الذي له نصف العقر وإن سبق أحد الشرعيين بالدعوة في هذه القصول كلها فهو أولى كذا في الحاوي \* أمة بين مسلم ومرتد فادعاهما ثبت من المسلم كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت بين مجوسى وكافى في الاستحسان يثبت من الكتابي كذا في شرح الطحاوي \* أمة بين مسلم وذمي ومكاتب ومذبر وعبد فادعوا فالحر المسلم أولى وعلى كل واحد العقر بحصة الشريك كذا في محيط السرخسي \* إذا كانت الأمانة بين مجوسى حر وبين مكاتب مسلم جاءت بولد فادعاهما فهو ابن المجوسى كذا في المحيط \* أمة لذمي باع نصفها من مسلم ثم ولدت لاقل من ستة أشهر فادعاهما فهو ابن الذي ويطلب البيع كذا في المبسوط \* إذا كانت الأمانة بين رجلين فعلق ثم باع أحدهما نصيبه من صاحبه ثم وضعت لاقل من ستة أشهر فادعاهما المشتري ثبت نسبهما منه ويطلب البيع ويسترد الثمن ويغرم حصته البائع من قيمتها وعقرها وكذا لو كان البائع هو الذي ادعاه كذا في الحاوي \* ولو ادعاهما فهو ابنهما كذا في المحيط

الرجوع وإن كان للصبى دين على أبيه فادى المهر ولم يشهد ثم زعم أنه أدى من الدين صدق الأب إن كان صغيراً وإن كان كبيراً لا يكون متبرعاً لأنه لا يملك الاداء بغير أمره \* ذهب الأصغر إلى بيت الزوج قبل قبض الصداق فلهن هو أحق بالمسا كعاقب التزويج المتنع من الزوج حتى تاخذ كل المهر \* غير الأب والجدة إذا أسلم الصغيرة قبل قبض كل المهر فالتسليم فاسد وفي عرفنا تسليم كل المهر لا يلزم لأنه لا يكون مؤيداً لغيره والأب إذا سلمها قبل قبض المهر يملك الاسترداد بخلاف ما إذا سلم البيع قبل قبض الثمن حيث لا يملك الاسترداد والأب مالك لمطالبة صداق

الصغيرة وان لم يمكن للزوج الانتفاع به الا انه يجب بالخلوقة والنفقة لا يجب قبل ان تصير محلا للاستمتاع \* ادعى الدخول وعدم مكنتهما من منع  
نفسهما منه بعده قبض الصداق وادعت منعه من الوطء فالقول قولها والخلوقة ليست كالدخل هنا وفي حق الرجعة بخلاف تأكد المهر  
والعدة \* ولو ادعى الاب انهما ابكر ولم يسلمها الى الزوج وطاب المهر ليس لها اليه وزعم الزوج الدخول وعدم مكنته المنع لاخذ المهر وطلب من  
القاضي ان يحلفه لعدم علمه بوطئه ذكر (١٣٤) الخ صاف انه لا يحلف وقال الصديق يحتمل ان يحلف وقيل الاصل في هذا المسئلة ان قبل

نهي البنت البالغة للاب  
طلب صداقها وقال في المنتقى  
لا عليك الطلب الا بوجوب التنازع  
انه ان دفع اليه برئ \* أقر  
الاب بقبض الصداق ان  
بكر اصدق وان ثيبا لا \* طالب  
الختن بتسليم الصداق  
لا يشترط احضار المرأة  
بخلاف البيع حيث يشترط  
احضار المبيع الا اذا خاف  
الزوج انه لا يسلمها اليه بعد  
تسليم المهر فانه يؤمر ان  
يجعلها مهية لتسليم ثم يسلم  
المهر وقال الامام الثاني  
يستوثق بكتميل \* ولا عليك  
أبوالبالغة قبض غير المسمى  
من المهر الا في بلد جرى  
التعارف بذلك بان كانوا  
ياخذون عوض الصداق  
ضما معا أو متاعا لانه شراء  
لا قبض للمهر وان كانت  
صغيرة أخذ للمهر ماشاء مطلقا  
والوصى لا عليك قبض المهر  
الا اذا كانت صغيرة وليس  
لغير الاب والجد قبض مهرها  
صغيرة كانت أو كبيرة الا اذا  
كان الولي هو الوصى فملك  
كسائر الديون \* قبض الولي  
مهرها ثم ادعى الرد على الزوج  
لا يصدق اذا كانت البنت  
بكر لانه يلى القبض لا الرد  
وان كانت ثيبا يصدق لانه

(الفصل الخامس في دعوة الخارج وذى اليد ودعوة الخارجين) \* صغير لا يملك حكم في يد رجل يدعيه أنه  
ابنه يثبت النسب منه استحسننا ان لا يعبر عن نفسه وان ادعاء آخر انه ابنة يثبت نسبه صدقه وذو اليد أو  
كذبه استحسننا الا اذا ادعى اولاد ادعاء ذو اليد ورجل آخر فذو اليد أولى ولو سبق أحدهما بالدعوة فهو للسابق  
كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل لو ان حراما سلم في يديه غلام يدعي أنه ابنه  
جاء مسلم حراً وذى أو عبد وأقام بينة أنه ابنه ولا بينة لصاحب اليد فتقضى بنسبه من المدعى ذكر شيخ الاسلام  
ويكون الولد حراً في ذلك كله وذكر شمس الأئمة الحلواني ويكون الصبي حراً الا في العبد خاصة وهو الاشبه  
كذا في المحيط \* الخارج وذو اليد أهما البينة على البينة وذو اليد أولى كذا في محيط السرخسي \* وان  
أقام كل واحد من الخارج وذو اليد البينة أنه ابنه من امرأته هذه فتقضى بنسبه من ذى اليد ومن امرأته  
وان بجدت هي ذلك وكذلك لو جحد الاب وادعت الام هكذا في المبسوط \* اذا كان الصبي في يد رجل أقام  
رجل البينة أنه ابنه ولد من أمته هذه منذ أكثر من ستة أشهر وأقام الذى في يديه بينة أنه ابنه من أمته هذه  
منذ ستة أشهر والصبي مشكل السن فالبينة بينة الذى في يديه كذا في المحيط \* زوجان رقيقان في أيديهما صبي  
يقيمان البينة أنه ابنهما وأقام حردى أو مسلم أنه ابنه من امرأته الحرة هذه يقضى للحرة كذا في محيط  
السرخسي \* لو كان الصبي في يد رجل فأقام رجل البينة انه ابنه ولم ينسبه الى أمه فانه يقضى به للذى  
وكذا اذا كانت الام هي المدعية كذا في المبسوط \* صبي في يدي ذى أقام مسلم بينة من المسلمين أو أهل الذمة  
أنه ابنه ولد على فراشه وأقام ذى من أهل الذمة البينة على مثل هذا يقضى للمسلم وان كان شهوذاً الذى  
مسلم يقضى له دون المسلم كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى أمة لها بنان والامة مع  
أحد ولديها في يد رجل والولد الآخر في يد رجل آخر فادعى كل واحد منهما أن الامة له وأن الاثنين ابناه  
ولد من هذه الامة فتقضى بالامة وبالولدين جميعاً الذى في يديه الامة سواء ولد في بطن واحد أو في بطنين  
مختلين واذا ادعى كل واحد منهما الامة مع الولد الذى في يديه لا غير ان ولدتهم في بطن واحد فهذا الاول  
سواء وان ولدتهم في بطنين فان لم يعلم الاكبر من الاصغر قضى بالامة للذى في يديه ويقضى لكل واحد  
منهما بالولد الذى في يديه وأما اذا علم الاكبر من الاصغر ولا كبر في يدي الذى الامة في يديه فانه يقضى له بالامة  
والولد الاكبر ولا يقضى له بالولد الاصغر وان كان الاكبر في يدي الذى ليست الامة في يديه فانه يقضى لكل  
واحد منهما بالولد الذى في يديه وأما الامة فقد ذكر في الكتاب أن يقضى به للخارج الذى الاكبر في يديه  
هكذا في المحيط \* غلام وأمة في يد رجل فأقام آخر البينة أن هذه الامة أمته ولدت هذا الولد منه على فراشه  
وأقام ذو اليد البينة أنها أمته ولدت هذا الغلام على فراشه فبينة ذى اليد أولى وهذا اذا كان الغلام صغيراً  
أو كبيراً مصادقاً للذى اليد فان كان كبيراً يدعى أنه ابن الآخر فاقضى بالغلام والامة للمدعى كذا في المبسوط  
في باب الولادة والشهادة عليها \* قال محمد رحمه الله تعالى حرها ابن وهما في يدي رجل وأقام رجل آخر  
بينة أنه تزوجها وأنهم ولدت منه هذا الولد على فراشه وأقام ذو اليد بينة على مثل ذلك فانه يقضى بالولد الذى  
اليه سواء ادعى الغلام أنه ابن ذى اليد أو ابن الخارج ولو كان الذى هما في يديه من أهل الذمة وشهوده  
مسلمون والذى يدعيه مسلم وشهوده مسلمون والمرأة من أهل الذمة قضيت بالمرأة والولد للذى هما في يديه  
وان كانت المرأة مسلمة في هذه الصورة يقضى بالمرأة والولد للمدعى سواء كانت شهوذاً ذى اليد مسلمين أو كانوا

أمين ادعى رد الامة \* أدركت وطابت المهر من الزوج فادعى الزوج انه دفعه الى الاب واقر الاب به لا يصح اقراره عليه واخذ من  
من الزوج ولا يرجع على الاب الا اذا كان قال عند اخذها برأتك من مهرها ثم انكرت البنت له الرجوع هنا على الاب \* جعل بعض مهرها  
مؤجلاً والباقي معجلاً وذهب البعض كما هو الرسم ثم قال ان تمزج البنت الهبة فقد ضمن من مالى لا يصح هذا الضمان بعد البلوغ وان قال  
ان أنكرت الاذن بالهبة ورجعت عليك فاناضاً من صح لانه مضاف الى سبب الوجوب \* (نوع في خيار البلوغ) \* الفرقة التي تحتاج الى

القضاء خمسة الفرقة بالجب والامنة وبان اسلمت المرأة تعرض عليه الاسلام فابي وفرق بينهما أو فرق بينهما باللعان فهي طلاق في الفصول الثلاثة وبخيار البلوغ والخامس بعدم الكفاءة فهما فسخ وان كان باختيار الزوج حتى لا يجب المهران كان لم يدخل بها وان دخل بها قلها المهر كاملا ولو زوج المتتوهة أخوها ثم عقدت خيرا وفي الاب والجد والابن لا خيار وكذا اذا زوج الاب والجد الصغير أو الصغيرة ثم بلغا لا خيار لهما خلا فلا يكر الاصح فان عنده ثبت الخيار وان كان المزوج بأقبا ساعلي (١٣٥) الاجارة فانهم ما يمكن فسخ الاجارة بعد

البلوغ لا النكاح عندنا والفرق ان الاجارة ليست من المصلح وضعا وانما ملكها الاب مطلقا والام أيضا بنفسهما لاملالهـ مالان بها يحصل التأديب وتعلم الاعمال ويملك ذلك مجاناً بالاجر أخرى فاذا لم تكن من المصلح وضعا أمكن الازالة بالبلوغ بخلاف النكاح فانه من مصالح العمر والقاضي اذا زوج وجهاً ما ثم بلغها لهما الخيار في الصحيح وبه يبقى لقصور الشبهة وكذا في الاخ والام لقصور الرأي في أحدهما والشبهة في الآخر \* وان أدركت بالحيض تختار عند رؤية الدم ولو في الليل تختار في تلك الساعة ثم تشهد في الصبح وتقول رأيت الدم الآن لانها لو أسندت أسندت وليس هذا بالكذب محض بل من قبيل المعاريض المستوعبة لاحياء الحق لان الفعل الممتهلاد وامة حكم الامة والضرورة داعية الى هذا لا الى غيره فلا يصح بعد الصبح مثله ويطل الخيار بالرضا صريحا ودلالة كطلب النفقة منه لا باكل طعامه أو خدمته ولا بتكيتها نفسها منه ويطل رضاه بدخولها وتسليم المهر اليها لا بالسكوت \* تزوج الصغير

من أهل الذمة كذا في المحيط \* ولو أقام البينة أنه تزوجها في وقت وأقام ذوو البينة على وقت ودونه فاني أقضي به المذمى كذا في المبسوط \* ولو أقام ذوو البينة أنهم امرأتة تزوجها وولدت هذا الولد منه على فراشه وأقام آخر بينة أنهم أمته وولدت هذا الغلام في ملكه على فراشه فانه يقضى بالولد للزوج وبملك الامة المذمى وكان الولد مع الامة مملوكا له الا أن الولد يمتق باقرار المذمى وتصير الجارية أم ولد له باقراره أيضا قال الأنا يشهد بشهود المذمى أنها غرة من نفسه ابان زوجت نفسها على أنها غرة فحينئذ يكون الولد حرا بالقيمة كذا في المحيط \* لو أن رجلا في يديه أمة لها ولد فأقام آخر البينة أنها أمة له وولدت هذا الغلام على فراشه أبيه وأبوه ميت وشهدا خرون أنهم أمة لا الذي هي في يديه وولدت هذا الولد في ملكه وعلى فراشه وأنه ابنه قضيت بالولد لليت الذي ليست في يديه وجعلت الامة حرة وولدها لليت ولا أقضى للذي هي في يديه بشي من ذلك كذا في الحاوي \* لو كان الصبي في يد رجل فأقامت امرأة البينة أنها ابنه قضيت بالنسب منها وان كان ذوو البينة يدعيه لم يقض له به ولو لم تقم المرأة الا امرأة واحدة شهدت انها ولدت له فان كان ذوو البينة يدعي أنها ابنه أو عبده لم يقض للمرأة بشي وان كان الذي في يديه لا يدعي فاني أقضى به للمرأة بشهادة امرأة واحدة وهذا استحسان كذا في المبسوط \* صبي في يدي امرأة ادعت امرأة أخرى أنه ابنها وأقامت على ذلك امرأة وأقامت المرأة التي في يديها امرأة أنها ابنها يقضى التي في يديها ولو شهدا كل واحد منهما بمارجلان قضى لذات اليد ولو شهدت لصاحبة اليد امرأة واحدة وشهد للخارجة رجلان يقضى للخارجة كذا في المحيط \* صبي في يد رجل لا يدعيه فأقامت امرأة البينة أنها ابنها ولدت له وأقام رجل بينة أنه ابنه ولده على فراشه ولم يسهوا أمه جعلته ابن الرجل والمرأة وكذلك لو كان في يد المرأة ومن ضرورته القضاء بالفراش بينهما كذا في المبسوط \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الى رجلان خارجان أقام كل واحد البينة أنه ابنه ولده على فراشه من امرأته هذه جعل ابن الرجلين والمرأتين وقال لا يجعل ابن الرجلين لا غير كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى صبي في يدي رجل جاز رجلان وادعى كل واحد منهما أنه ابنه وأقاما على ذلك بينة قضى بنسبه منهما وان وقتت احدي البنتين وقتا قبل الاخرى ينظر الى سن الصبي فان كان موافقا لاحد الوقتين مخالفا للوقت الآخر يقضى الذي كان وقته موافقا لسن الصبي وان كان مخالفا لحد الوقتين يقيين مشكلا للوقت الاخر يقضى للشكل وان كان مشكلا للوقتين نحو ان شهدا أحدا الفريقين أنه ابن تسع سنين وشهدا الفريقين الاخر أنه ابن عشر سنين وهو يصلح ابن تسع سنين وابن عشر سنين فعلى قول أبي يوسف ومحمد جهم الله تعالى يسقط اعتبار التاريخ ويقضى بينهما باتفاق الروايات وذکر شمس الأئمة الحلواني في شرحه وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فذكر في عامة الروايات أنه يقضى بينهما ما قال وهو الصحيح هكذا في المحيط \* لقيط ادعاه رجلان أقام أحدهما البينة أنه ابنه وأقام الاخر البينة أنها ابنته فاذا هو خنثى فان كان يبول من مبال الرجل فهو لمذمى الابن وان كان يبول من مبال الجارية فهو لمذمى البنت فان بول منهما فالحكم للاسبق فان بول منهما معا ولم يسبق أحدهما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا علم بذلك فية قضى بينهما ولا يقضى باكثرهما بولا وان كان يخرج منهما على السواء فهو مشكل بالاتفاق كذا في شرح المنظومة \* لو ادعى عبدا مسلم أنه ابنه ولده على فراشه من هذه الامة وادعى ذمي أنه ابنه ولده على فراشه من امرأته هذه قضى الحر الذي كذا في المبسوط \* صبي في يدي رجل يدعي بنسبه خارجان أحدهما

أو الصغيرة بغير اذن الولي ثم بلغا لم يجز نكاحهما حتى يميزا بعد البلوغ والعبد والامة اذا تزوجا وعقبا جاز بلا اجازتهما \* (التاسع في نكاح البكر) \* ان فلانا وفلانا وفلانا خطبك أو بنى فلان أو جازني وهم يعرفون ويحسون فسكتت فتزوجها صح وان كانوا يحسون لا وبعض المتأخرين شرطوا في الاستمارة ذكر الصداق والصحيح خلافه لانه لا يشترط في النكاح فكذا فيه \* استأمرها فقالت لا أرضى أو لا أرده فتزوجت وسكتت صح النكاح وان قالت كنت قلت لا أريد لا يصح وان بلاءها خبر النكاح فقالت لا أرضى ثم قالت رضيت لا يصح

لان المنسوخ لا تلحقه الاجازة وعن هذا قال المشايخ المستحسن تجديدا لنكاح عند الزفاف لان البكر عصى تظهر الرد عند السماع ثم لا يفيد رضاها **والسكوت رضا في مسائل** \* سكوت البكر عند النكاح \* وعند قبض الاب والجد مهرها ويرى الزوج عن المهر \* ولله ولده فانه أو ان الولادة أو بعد يوم أو يومين صبح وان سكنت حتى مضى أيام ثم نفي لا يصح \* وكذا اذا ولدت جارية التي هي أم ولده وسكت صبح \* وكذلك سكنت المولى في هذه المدة لا يصح نفيه بعده (١٣٦) \* وكذلك سكنت عند التهنئة \* وكذلك سكنت الشفيع رضا بخلاف ما اذا حلف لا يسلم الشفيع فسكت حتى بطلت

لا يحنث \* وسكوت المولى حين رأى عبده يبيع ويشترى يكون رضا فيما يأتي بعده من العقود لانيه \* وكذلك سكوت المالك القديم وقت شراء أحد الماسور وكذلك سكنت البائع وقت قبض المشتري المشتراة رضا بقبضه قبل نقد الثمن \* وكذلك سكنت مجهول النسب عند البيع اقرار منه بالرق \* وذا اذا قيل له قم مع مولاي فقام ساكنا يكون اقرارا بالرق حتى لا يسمع دعوى الحرية بعده منه بلاينة بخلاف ما اذا لم يسمه الا انقياد حيث يحتاج مدعي الرق عليه الى اثباته \* وكذلك اذا قبض المشتري ثرا فاسد بالخرقة البائع وهو ساكت \* وكذلك اذا تواضع في البيع أو الشراء على التلينة ثم قال أحدهما بدلي أن أجعله يبعها صحبها فسكت الآخر \* باع شيئا وزوجته أو بعض أفرادها حاضر ساكت ثم ادعاه لا يسمع واختار القاضي في فتاواه أنه يسمع في الزوجة لانيه غيرها واختار أئمة خوارج ما ذكرناه بخلاف الاجنبي فان سكوت وقت البيع والتسليم ولو جارا لا يكون رضا بخلاف سكوت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناء حيث يسقط دعواه على ما عليه الفتوى قطعا لا طماعا الفاسدة للرجل

مسلم والاخر ذمي وأقام كل واحد منهما ابنة من المسلمين أنها ابنة قضى بالنسب من المسلم ويرى المسلم على الذي بحكم الاسلام كذا في المحيط \* لو ادعى يهودي ونصراني ومجوسي وأقام كل واحد منهم ابنة قضيت لليهودي والنصراني كذا في المبسوط \* صبي في يدي رجل ادعاه مسلم أنها ابنة من هذه المرأة وادعاه عبد أو مكاتب أنها ابنة من هذه المرأة قضى للحر ولو ادعاه عبد أنها ابنة ولد على فراشه من هذه الامة وادعاه مكاتب أنها ابنة ولد من هذه المكاتبه قضى للمكاتب كذا في المحيط

**الفصل السادس في دعوة الزوجين والولد في أيديهم ما أوفى يدا أحدهما** \* اذا كان الصبي في يد الرجل وامرأته فادعى الرجل أنها ابنة من غيرها وادعت المرأة أنها ابنة من غيره فهو بائنا جميعا هـ اذا كان النكاح بينهما ظاهرا وان لم يكن النكاح ظاهرا بينهما يقضي بالنكاح بينهما كذا في شرح الطحاوي \* ولو كان الولد في يد الزوج فقال الزوج هـ ذا ابني من امرأة أخرى وقالت المرأة هـ ذا ابني منك فالقول قول الزوج ولو كان الولد في يد المرأة فقالت المرأة هـ ذا ابني من زوج آخر كان لي قبلك وقال الزوج هـ ذا ابني منك فالقول قول الزوج أيضا كذا في الذخيرة \* ولو ادعى الزوج أو لاء أنها ابنة من غيرها وهو في يديه ثبت النسب منه من غيرها فبعد ذلك اذا ادعت المرأة لا يثبت النسب منها وان ادعت المرأة أو لاء أنها ابنة من غيره وهو في يديهما فادعى الرجل أنها ابنة من غيره فبعد ذلك فان كان بينهما نكاح ظاهرا لا يقبل قولهما فها هو ابنتهما وان لم يكن بينهما نكاح ظاهرا فالحق قولها وليس هنالك رقب ظاهرا فالقول قول الغلام أيهما صدقه ثبتت نسبته منه بتصدقه كذا في السراج الوهاج \* ادعت على زوجها ان هـ ذا ولي منك والولد في يدها وشهدت امرأة على الولادة وكذبهم الزوج قال محمد رحمه الله تعالى اذا زعم الزمة كذا في الوجيز لا كردري \* امرأة لها زوج ادعت صبيها أنها ابنتها منه وأنكر الزوج ذلك لم تصح دعوتها حتى تشهد امرأة على الولادة وان كانت معتدة وادعت النسب على الزوج احتاجت الى حجة تامة عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم تكن معتدة ولا منسكوسة ثبتت النسب من غير حجة ولو صدق الزوج فهو ابنتها وان لم تشهد امرأة على الولادة هكذا في شرح الجامع الصغير للصمد الشامي يد حسام الدين رحمه الله تعالى \* لو كان الزوج يدعي الولد وكذبت المرأة وبرهن بامرأة على الولادة لم يصدق الزوج وانما يثبت بشهادة القابلة اذا ادعت المرأة الولادة كذا في الوجيز للكردي \* صبي في يد رجل وامرأته ادعت المرأة أنها ابنتها من الرجل وادعى الرجل أنها ابنة من غيرها فهو ابن الرجل دون المرأة فان جاءت المرأة بامرأة تشهد لها على الولادة كان ابنها منه وكانت زوجته بهذه الشهادة ولو كان الصبي في يد الرجل دونها والمرأة امرأته والمسئلة بها لها قامت المرأة امرأته تشهد لها على الولادة فانه لا يكون ابنها منه ويكون ابن الرجل كذا في محيط السرخسي \* اذا صادق الرجل والمرأة الحرة على ولد في يد أحدهما أنها ابنتها فهو ابنتها والمرأة امرأته الرجل فان كانت المرأة لا تعرف أنها حرة وقالت أنا أم ولدك وهذا ابني منك وقال الرجل لا وانت امرأتى فهو ابنتها وسكتها أقربت له بالرق وهو كذب في ذلك فلم يثبت الرق وهو قد ادعى عليها النكاح وهي قد كذبت فلا يكون بينهما نكاح \* وكذلك لو ادعت أنها زوجته وقالت الرجل هي أم ولي فهذا الولد سواء كذا في المبسوط \* ولو قال الرجل للمرأة هـ ذا ابني منك من نكاح جائز وقالت المرأة هـ ذا ابني منك من نكاح فاسد فهو ابنتها وكذلك لو قالت المرأة

الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناء حيث يسقط دعواه على ما عليه الفتوى قطعا لا طماعا الفاسدة للرجل \* وبخلاف ما اذا باع الفضول ملكا رجل والمالك ساكت حيث لا يكون سكوتة رضا عندنا خلافا لابن أبي ليلى \* وكذا لو حلف على ان لا يسكن فلانا داره ولا يتركه فيه فرأى فلانا فيه وسكت ولم يأمره بالخروج حنث ولو قال له اخرج فلم يخرج لا يحنث \* وكذا لو رأى المشتري العبد المشتري يبيع ويشترى وانما يره فسكت لزوم البيع وبطل خياره \* ولو سكت البائع حين يكون الخيار له لا يطل خياره \* وكذا لو قال له بع



عبدى فلم يقبل ولم يرد فسكت ثم باع كان وكيلاً \* وكذا لو شق انسان زقه فسال منعه وراه المالك وسكت لا يضمن الشاق \* وقف على رجل بعينه فسكت الموقوف عليه يصح الوقف ولورد كرا الانصارى انه لا يطل وذ كر هلال انه يطل دل هذا على ان الوقف على رجل بعينه يجوز وكذا نص عليه في الفتاوى \* تصدق على رجل فسكت تمت الصدقة بلا قبوله بخلاف الهبة \* قبض الهبة أو الصدقة بحضور المالك وهو ساكت تمام \* وهب منه ما عليه من الدين وسكت برئ ولورد اردت وكذا اذا قردين (١٢٧) فسكت المقر له تمام الاقرار وارتد بارد

\* وكله بشئ فسدت كان  
وكيلا ورده ترد الوكالة وكذا  
الامر باليدي يصح اذا سكت  
المقوض اليه ويرتد بارد  
\* قيل له هذا الشيء معيب  
فسمعه وسكت ثم اشتراه ان  
كان الخبر عدلا لا يرد وان فاسقا  
يرد عند الامام وعندهما  
لا يرد مطلقا \* ولو كيل بالشراء  
قال لو كله اشترى هذه  
الجارية لنفسى فسكت كان  
رضا \* واحدا الشريكين لو  
قال هكذا فسكت الاخر  
لا يكون رضا \* مات زوج  
البكر قبل الدخول بها بعد  
الخلو أو فسق بينهما وبين  
زوجها بالعنة تزوج كالابكار  
ونكحها مطلقا لا يكون رضا  
في الصحيح بل ان ضحكك  
كالسهرنة لا يكون رضا  
والتبسم رضامطلقا والبكاء  
لولا صياح رضا وبه لا  
\* اخذت بفها فلما تركت  
قالت لا أرضى وأخذها  
السعال أو العطاس فلما  
ذهب قالت ذلك صحيح الرد \*  
وان كان المستامر أحسنا  
ذكر شمس الأئمة الخوفا  
انه رضا والكرخى لا وعليه  
عاما المشايخ الا اذا كان  
رسول الولى \* وقبولها الهدية  
بعد التزوج لا يكون رضا  
\* وكذا أكل طعامه والخدمة

للرجل هذا ابني منك من نكاح جائز وقال الرجل هذا ابني منك من نكاح فاسد فهو ابنيها ويكون القول قول من يدعى الجواز كذا في المحيط \* فان قال الزوج من فاسد يستل لي خبر عن وجه الفساد ويفرق بينهما ويكون تفرقا بالطلاق في حق المهر والنفقة حتى يلزمه المهر والنفقة وان كان المدعى للفساد المرأة لا يفرق كذا في محيط السرخسي

\* (الفصل السابع في دعوة نسب ولد أمة الغير بحكم النكاح) \* رجل في يده أمة له منها ولد فأقام البينة أن هذه الأمة لزيد هذا زوجها ثم ولدت منه هذا الابن وأقام زيد البينة أن الأمة التي في يديه زوجها منه وولدت له هذا الابن الاخر فيقتضى لكل واحد بالابن الذي في يده وتوقف الأمة في يدي البينة لا يطوؤها أحدهما وأيم سمات عتقت بموته كذا في محيط السرخسي \* جارية في يد رجل مع الولد فادعى رجل أن ذا اليد زوجها منه وولدت وأدعى ذو اليد أن هذه الجارية في يدي المدعى زوجها مني والولد مني ثبت نسبه منهما وعتق ويتوقف حكم الجارية لا يطوؤها أحدهما فاذا مات أحدهما عتقت الجارية كذا في التتارخانية ناقلا عن الخزانة \* ان كانت الأمة في يدي رجل وفي يده ولدها وأدعى رجل أنه تزوجها بغير إذن مولاهما فولدت له على فراشه هذا الولد الذي في يده مولاهما بعد ما تزوجها بستة أشهر وأقام البينة على ذلك وأقام المولى البينة أنه ابنه وولدت له على فراشه من أمته هذه فأنقض بالولد الزوج وأثبت نسبه منه واعتقه باقرار المولى وأجعل الأمة بمنزلة أم الولد اذا مات المولى عتقت كذا في الحساوي \* أمة في يد رجل ولدت فادعى ولدها وقال لرجل آخر هي أمتك زوجتني او صدقته الاخر ولا يعرف أن أصلها كان لالاخر فالولد حر ثابت النسب من ذى اليد وأمه أم ولدها لكن يضمن قيمتها للمقر له ولوعرف أن أصلها كان للمقر له ثبت النسب منه وكانا مملوكين له وان كان الاصل لا يعرف لهذا فقال هذا يعتكها وقال الاخر ان الولد ولد زوجتي ضمن أو الولد قيمتها ولا يضمن العقر وكذلك لو قال أبو الولد يعتقني هذه الجارية وقال الاخر لا بل زوجتك فهذا اولول سواء وان كان يعرف أن الاصل لهذا فانه يأخذ الامم ولدها مملوكين في جميع ذلك ما خلا خصله واخذة وهي أن يقر بأنه باعها منه فحينئذ لا سبيل له علمه ولا يعرف أبو الولد القيمة في هذا الفصل ولكن عليه العقر وكانت بمنزلة أم الولد موقوفة كذا في الميسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا ادعى الرجل أمة في يد رجل أنه تزوجها وأنهم ولدت منه هذا الولد وقال المولى يعتكها بالف درهم وهذا الولد منك قال هذا الولد ثابت النسب من المستولد ويعتق الولد وتصير الجارية أم ولدها وتكون موقوفة لا تتخدم واحدا منهما ولا يحل للزوج غشيانها وكذلك لا يحل للمولى غشيانها وعلى الزوج المهر قضاء عن الثمن وان كان المستولد ادعى الشراء والمولى ادعى أنه تزوجها منه وبقي المسئلة بمالهها فالولد ثابت النسب منه والجارية مع الولد رقيقين للمولى ولا يحل للمستولد وطوؤها ويجعل للمولى وطوؤها كذا في المحيط

\* (الفصل الثامن في دعوة الولد من الزنا وما في حكمه) \* اذا زنى رجل بامرأة فجاءت بولد فادعاه الزاني لم يثبت نسبه منه وأما المرأة فيثبت نسبه منها وكذلك لو ادعى رجل عبدا صبييا في يد رجل أنه ابنه من الزنا لم يثبت نسبه منه كذب المولى أو صدقه ولو ملك الولد بوجه من الوجوه عتق عليه فان ملك أمه لم تصر أم ولد كذا في البدائع \* وكذا اذا قال المدعى هذا ابني من فجور أو قال فجرت بها فولدت هذا الولد أو قال هذا ابني من غير رشدة وكذلك ان كان هذا الولد لابن المدعى أو لجد له أو لرجل ذى رحم محرم من المدعى لا يثبت

ان كانت تتخدمه قبل ذلك والافهى رضا \* ولو خلا به برضاها فالظاهر انه اجازة \* (العاشر في نكاح العبد والأمة) \* لا يملك تزويج العبد الا من يملك اعتاقه \* الاب والجد والمولى والقاضي والوصى والمكاتب والشريك والمفاوض يملكون تزويج الأمة لا العبد \* والعبد المأذون والصبي المأذون والشريك شركة عنان لا يملكون تزويج الأمة عند الامام ومحمد رحمه الله \* والعبد والمكاتب ومعتق البعض والأمة والمذبرة لا يملكون تزويج أنفسهم بلاذن المولى \* ولو أذن وارث المكاتب المكاتب في النكاح صح \* ولا يملك المولى اجبار المكاتب

والمكاتبه وان صغيرة على النكاح \* ولو زوج المولى المكاتبه الصغيرة توقف على اجازته لانهم المملوكة البالغة فيما بنى على الكاتبه وان عتقت قبل ان ترد النكاح فان النكاح موقوف على اجازة المولى لا اجازته وهذا من ألطف المسائل حيث توقف قبل الاعتراف على اجازته او بعد العتق على اجازة المولى ونفذ قبل العتق باجازه المولى وبعد الحرية نفذ باجازه المولى لا باجازه لانها صغيرة والمولى هو المعتق فلان زوجا بلا اذن ثم طلقوا فهو متاركة لا طلاق حتى ( ١٣٨ ) لو كان ثلاثا يجوز له النكاح بالانكاح زوج آخر لعدم سبق النكاح ولكنه يكره عندهما

خلا فاللثاني \* زوج أمته من عبده يسقط المهر لا النفقة \* أعتقت الصغيرة لا خيار لها ما لم تبلغ ولو أعتق الصغير المزوج لا خيار له أصلا لا خيار العتق ولا خيار البلوغ \* زوج أمته من عبده على أن أمرها يسدها ابتداء المولى فقال زوجها منك على أن أمرها بيدى أطلقها كلما أريد وقبل العبد صح وصار الأمر بيده وان ابتدأ العبد وقال زوجي أمتك على أن أمرها بيدك تطلقها كلما تريد فزوجها لم يصير الأمر بيده لان التفويض هنا قبل النكاح وفي الاول بعده \* وعلى هذا لو تزوج امرأته على أنها طالق أو أمرها بيدها تطلق كلما تريد لا يقع الطلاق ولا يصير الأمر بيدها \* ولو بدأت المرأة فقلت زوجت نفسي منك على أني طالق أو على أن أمرى بيدى أطلق كلما أريد قبل الزوج وقع الطلاق وصح التفويض \* ومطلقة الثلاث تقول بالناني لينقطع طمع المحلل \* ولو قال الزوج تزوجتك على أنك طالق بعد التزوج أو على أن أمرى بيدك بعد التزوج وقيل يصح التفويض ويقع

نسبه من المدعى اذا قال هو من زنا ولا يعتق هذا الولد على هؤلاء وهذا بخلاف ما اذا كان الولد لابن المدعى فانه يثبت نسب الولد منه وان قال هو من زنا كذا في المحيط \* ولو قال المدعى هو ابني وهو غير الاب ولم يقل من الزنا ثم ما ملكه يثبت النسب ويعتق وكذلك لو قال هو ابني من نكاح فاسدا وشرا فاسدا وأدعى شبهة أو قال أحمله الى المولى وكذبه لم يثبت النسب مادام عبد الغريم فاذا ملكه المدعى يثبت النسب وعتق عليه وان ملك الام تصير أم ولده كذا في الحاشي \* رجل أقر أنه زني بامرأة حرة وأن هذا الولد ابنه من الزنا وصدقته المرأة فان النسب لا يثبت من واحد منهما فان شهدت القابلة بذلك يثبت نسب الولد من المرأة دون الرجل كذا في المبسوط \* وان أقر الرجل بالزنا بامرأة حرة أو أمة وأن هذا الولد منها من الزنا وادعت المرأة نكاحا جازا أو فاسدا فانه لا يثبت النسب من الرجل وان ملكه ولكن يعتق عليه اذا ملكه ولا حد عليه وعليه العقر وكذلك اذا قامت شاهدا واحدا لا يثبت النسب من الرجل وان كان الشاهد عدلا وعليه العقر وعليها العدة العدة في الفصلين كذا في الذخيرة \* ولو ادعى صبياني يدعى امرأته فقال هو ابني من الزنا وقالت المرأة هو من النكاح لم يثبت النسب فان قال بعد ذلك من نكاح يثبت النسب وكذلك لو ادعى الرجل النكاح وادعت المرأة انه من الزنا لم يثبت النسب فان عادت الى التصديق يثبت نسبه منه كذا في الحاشي \* وان ادعى الرجل النكاح وادعت هي أنه من الزنا فلا كان الولد في يد الرجل يثبت النسب منه وان كان في يد المرأة لم يثبت نسبه واذا ملكه يثبت النسب وان ملك أمه صارت أم ولده ولا حد عليه وعليه العقر وعليها العدة كذا في محيط السرخسي \* اذا أقام الرجل شاهدا واحدا على النكاح لا يثبت النسب من الرجل اذا كان الولد في يد المرأة وكذلك اذا أقام شاهدين غير أنهم الميركة أو كانوا محمدين في قذف أو عيين فاني لا أثبت النسب وأوجب المهر والعدة هكذا في المحيط \* واذا كانت للرجل امرأة ولدت على فراشه ولدا فقال الزوج زنيتم بها وولدت هذا الولد منه وصدقته المرأة في ذلك فان نسب الولد يثبت منه كذا في الذخيرة \* واذا ولدت امرأة الرجل على فراشه وقال الرجل زني بك فلان وهذا الولد منه وصدقته المرأة وأقر فلان بذلك فان نسب الولد ثابت من الزوج كذا في المبسوط

\* ( الفصل التاسع في دعوى المولى نسب ولد أمته ) \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا زوج الرجل أمته من عبده خجاءت بولدها نسبه أشهر فصاعدا فهو ابن الزوج وان نفاه الزوج لم ينتف منه فان ادعاه المولى وقال هذا ابني لم تجز دعوته ولم يثبت نسب الولد منه ولكن يعتق الولد باقراره وتصير الجارية أم ولده واذا قال في مسثلتنا هذه هذا ولدى من هذه الجارية من الزنا لتصير الجارية أم ولده هذا اذا جاءت بالولد لسته أشهر من وقت النكاح فالوجاهة به لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح لم يثبت نسبه من الزوج فان ادعاه المولى يثبت نسبه منه ويحكم بفساد النكاح هكذا في المحيط \* لو كان زوج أمته من عبد غيره باذن مولاه أو من حر خجاءت بولده لسته أشهر فصاعدا فدعاه المولى وصدقه الزوج أو كذبه فهو ابن الزوج ولكن يعتق على المولى باقراره أنه ابنه ولم يثبت النسب وتكون أمه بمنزلة أم ولده كذا في المبسوط \* وهل يحكم بفساد النكاح ان كذبه الزوج لا شك أنه لا يحكم بفساد النكاح وأما اذا صدقه فقال بعضهم يحكم بفساد النكاح ومنهم من قال لا يحكم بفساد النكاح الا اذا كان الزوج أقر أن الولد من المولى قبلت منه قبل النكاح فحينئذ يحكم بفساد النكاح واذا زوج الرجل أمته من رجل ثم باعها ثم جاءت بولد لسته أشهر فصاعدا من وقت النكاح

الطلاق \* أمة تزوجت بلاذن المولى فباعها فاجاز المشتري النكاح ان كان دخل بهم الزوج صح والا لان الملك البات ولا قل طرأ على الموقوف فباطله حتى لو كان المشتري ممن لا يحل له وطؤها يجوز مطلقا وكذلك في العبد \* وكذا أم الولد تزوجت بلاذن المولى فاعتقها المولى أو مات ان دخل به الزوج قبل العتق جاز ولا لا \* أذن عبده ان يتزوج بدينار فتزوج بدينارين لا يصح النكاح \* طلب من مولاه أن يتزوج بعتقه فأبى وطلب منه الاذن في النكاح فأذن له فتزوج بها جاز \* ومهر مثل الأمة على قدر الرغبة فيها \* وقدره الامام الاوزاعي بثلاث

فيمتها \* (الحادى عشرى الو كالة فيه) \* قال لامرأة أريد أن أزوجه من فلان فقالت أنت أعلم لا يكون اذن وقبل اذن وقوله اذالك  
اليك توكيل \* زوجها الولي بلا أمر فردت ثم قال لها في مجلس آخر ان اخواتي خطبوك فقلت انما راضية بما تفعل انصرف الرضا الى غير  
الاول لان المفسوخ لا يجاز \* الوكيل بالنكاح وان كانت قالت له زوجنى عن شئت لا يملك التزوج من نفسه ولو قال للوصى ضع ثلث مالى  
حيث شئت له أن يضع في نفسه لان الاول تزويج من وجه وتزوج من وجه فلا (١٣٩) يتناوله الامر المطلق والوضع في نفسه

وضع من كل وجه \* كل  
لسان المريض فقال له رجل  
أكون وكلا عنك في تزويج  
بنك فقال من تين أرى وفي  
الخلاصة ذكره مرة فزوج  
الوكيل بنسه لا يصح لانه  
يحتمل التوكيل في الحال وفي  
الزمان الثاني ويحتمل التزوي  
والتأميل فلا يكون وكلا  
بالشك \* وكله ليخطب له  
بنت فلان فجاه اليه فقال  
هب ابنتك فنى فقال الاب  
وهبت فادعى الوكيل  
النكاح لموكله ان كان  
الكلام من الوكيل على  
وجه الخطبة ومن الاب على  
وجه الاجابة لا على وجه  
العقد لانكاح بينهما أصلا  
وان على وجه العقد ينعقد  
للكيل لا للموكل وان كان  
الوكيل قال بعد ذلك قبلت  
لفلان أما لو قال هب لفلان  
فقال وهبت فالم يقل الوكيل  
قبلت لا يصح لان الوكيل  
لا يلى التوكيل واذا قال قبلت  
انعقد للموكل وان لم يقل  
لفلان لان الجواب يتضمن  
اعادة ما في السؤال فعلى هذا  
اذا قال وليا أو وكلا هازوجت  
فلانة من فلان فقال وكيله  
أولى به قبلت يقع للوكيل  
والموكل وان لم يصف اليهما

ولا قل من ستة أشهر منذ باعها المولى فادعاه المولى فانه لا يصدق في حق النسب ولا يعتق الولد ولا ينقض  
البيع والولدان الزوج على حاله وان ادعاه المشتري لا تصح دعوه في حق النسب ولكن يعتق الولد وتصير  
الجارية أم ولده كذا في المحيط \* اذا تزوجت أمه رجل بغير اذنه ثم ولدت لسته أشهر فادعاه الزوج والمولى  
فهو ابن الزوج ويعتق بدعوى المولى وكذلك أم ولد الرجل تزوجت بغير اذنه ودخل بها الزوج فجاءت بولد  
لسته أشهر فادعاهم أو نفياء أو ادعاه أحدهما ونفاه الآخر فهو ابن الزوج على كل الاحوال هكذا في الحاوى  
\* أقام مولى الامة بنسبة على ولده ولده من أمته على فراشه وادعى آخر أنه تزوجه بغير اذنه مولاها فولدت  
على فراشه هذا الولد الذى في يد المولى يقضى بالولد للزوج ويعتق الولد باقرار المولى للحال وتعتق أمه اذا مات  
المولى كذا في محيط السرخسى \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل له أمة لها أولاد قد ولدتهم في بطون مختلفة  
من غير زوج فقال المولى في صحته أحد هؤلاء ابني فادام المولى حيا يجبر على البيان فان مات قبل البيان  
أجمعوا على أن النسب لا يثبت حتى لا يرث واحد منهم من الميت وأجمعوا على أن أم الأولاد تعتق ولم يعتق  
من الأولاد (١) اختلفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته  
وقال محمد رحمه الله تعالى يعتق الأصغر كله ويعتق من الأوسط نصفه ويسعى في نصف قيمته ويعتق من الأكبر  
ثالثه ويسعى في ثلثي قيمته ولم يذكر قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في الكتاب وحكى أن الفقيه أباهما أجد العياضى  
كان يروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال ما تيممت بعقبة عتق كله كما قال محمد رحمه الله تعالى ومالم  
أتيقن بعقبة فان قولى فيه مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فعلى هذا يعتق الأصغر كله على قوله ويعتق  
من الأوسط والأكبر من كل واحد ثلثه كذا في المحيط \* اذا ولدت أمة ولدا من غير زوج ولم يدعه المولى حتى كبر  
وولده ولدا من أمة للمولى ثم مات الابن الاول ثم ادعى المولى أحدهما فقال أحد هذين ابني يعنى الميت وابنه  
فانه يعتق الأسفل كله على اختلاف الأصناف وتسعى أمه في نصف قيمته وكذلك الجدة تسعى في نصف قيمتها  
كذا في المبسوط \* أمة في يد رجل ولدت بنتا وولدت ابنتها بنتا فقال المولى في صحته إحدى هؤلاء الثلاث ولدى  
ومات قبل أن يبين فانه تعتق السفلى كلها وكذلك الوسطى تعتق كلها وأما العليا فيعتق نصفها وسعت في  
نصف قيمتها كذا في المحيط \* أمة ولدت ابنا من غير زوج ثم ولدت بنتين في بطن آخر من غير زوج ثم ولدت ابنا  
آخر من غير زوج ثم نظر المولى الى الغلام الأكبر وأمين فقال في صحته أحد هذين ولدى ثم مات قبل  
البيان لم يثبت نسب واحد منهما ويعتق نصف الأكبر ويسعى في نصف قيمته ويعتق من كل جارية نصفها  
وتسعى في الباقي ويعتق الابن الأصغر كله وتعتق أمه وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قولهما  
فتعتقان جميعا ولونظر الى الأكبر والأصغر فقال أحدهما ابني عتق من الأكبر نصفه ومن الأصغر نصفه  
وتعتق أمهم ويعتق نصف الابنتين وتسعين في نصف قيمته ما عدا أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما  
يعتق نصف الأكبر ويسعى في نصفه ويعتق الأصغر كله ويعتق نصف البنيتين كذا في محيط السرخسى \*  
رجل مات وترك أمة لها ثلاثة أولاد وقد ولدتهم في بطون مختلفة فأقامت الامة شاهدين أن الميت أقر أن  
هذا الولد الأكبر ولده من هذه فهو ابنه والأوسط والأصغر بمنزلة أمهم فان قال الشهود وشهد أنه أقر بهذا  
الولد الأكبر أنه ولد قبل أن تلده هذين فهما ابناه أيضا وقال محمد رحمه الله تعالى اذا جاءت بولده بعد اقرار المولى

(١) قوله ولم يعتق من الأولاد الخ هكذا عبارة الاصل المأخوذة منه اهـ

(١٧ - فتاوى رابع) لان الجواب يقتضى اعادة ما في السؤال فاحكم هذا الفصل فانه يقع كثيرا \* وكلت رجلا بان يتزوجها يكتفى  
قوله تزوجت فلانة لان الواحد يتولى طرفى النكاح \* وكذا ان تزوجه من قبيلة فلان فزوجها من قبيلة أخرى لا يصح أمره أن يزوجه  
سودا فزوجه بيضا أو على العكس لا يصح ولو عيها فزوجه بصيرة يصح ولو أمة فزوجه حرة لا ولمدبرة أو مكاتبه أو أم ولد جاز \* أمره ان  
يزوجه امرأته فزوجه صغيرة جاز وعندهما لا اذا كان لا يجامع مثلها كالزوجة وفيها جاع وقيل الجواز في الصغيرة قول الكل \* ولو امرأته

جعل طلاقها بيدها جاز ووقع الطلاق وقيل فيه خلافهما ولومعة قد دخل فيهما الاقل من المسمى ومهر المثل ولا ضمان على الوكيل ولو امرأتين لا يلزمه واحدة \* ولو عين امرأته فزوجهما مع أخرى لم تمت العينة ولو امرأتين في عقد واحدة فزوجه واحدة جاز اذا كان قال لا تزوجني في عقد الامرأتين فزوجه واحدة لا يجوز \* وكه بنكاح فاسد فتسحق صحته لا يلزمه بخلاف البيع \* (نوع آخر) \* وقبض المهر المثل والوكيل بخلاف البيع \* الوكيل (١٣٠) بالتزويج ضمن المهر وأدى يرجع ان بالامر والا لا وفي المنتقى يرجع وان بلا امر

بلا أكبر لستة أشهر فصاعد الزمة الولدان جاءت به لاقل من ستة أشهر لم يلزمه كذا في محيط السرسي في باب اقامة البينة على دعوى النسب \* اذا كان للرجل منكوبة حرة وأمة جاءت كل واحدة منهما بما يغلام ثم ماتت المنكوبة والامة فقال الرجل أحدهما ابني ولا أعرف من هو فانه لا يثبت نسب واحد منهما منه لكن يعتق من كل واحد منهما نصفه كذا في المحيط \* وكذلك رجل له عبدان فقال أحدهما ابني أو قال هذا ابني أو هذا لم يثبت نسب واحد منهما ولكن يعتق أحدهما بغير عينة فيشيع العتق فيماعد فوت البين السابق بالموت كذا في المبسوط \* أمة ولدت أولاد في بطون مختلفة تشهد ثلاثة على اقرار المولى شهد أحدهم أنهم احين ولدت الأكبر المولى أنه ابنه وشهد الثاني أنهم احين ولدت الثاني أقر المولى أنه ابنه وشهد الثالث أنه أقرب بالثالث والمولى يجحد جميع ذلك قال محمد رحمه الله تعالى الولد الأكبر عبده يباع والثاني حكمه حكم ولد أم الولد وان لم يثبت نسبه ويثبت نسب الولد الثالث الا أن ينفقه هكذا في فتاوى قاضيخان في فصل فيما يتعلق بالنكاح من كتاب الدعوى

\*(الفصل العاشر في دعوة الرجل الولد لنفسه بعد الاقرار أنه لفلان) \* اذا كانت الامه في يدي رجل ولدت غلاما فاقدم المولى الامه ان هذا الغلام من زوج حراً وعبد \* فزوجهما يابا ثم ادعى بعد ذلك لنفسه ان صدقه المقر له في ذلك لا تصح دعوة المولى لنفسه بعد ذلك ولكن يعتق الغلام عليه باقراره وكذا اذا لم يصدقه المقر له في ذلك ولم يكذبه بل سكت لا تصح دعوته أصلاً وكذلك اذا كان المقر له غائباً أو ميتاً حتى لم يعلم تصديقه ولا نكذبه لا تصح دعوة المولى وأما اذا كذبه المقر له في اقراره ثم ادعى المولى لنفسه فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تصح دعوته كذا في الذخيرة \* ولو لم يقر المولى بشئ من ذلك لكن أجنى قال هذا الولدان المولى فأنكره المولى ثم اشتراه الابن أو وارثه فادعى انه ابنه عتق ولم يثبت نسب من منه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* اذا ادعت امرأة على رجل أنه تزوجها وأن هذا الصبي الذي في يديها ابنها منه والزواج يجحد ذلك وشهد رجلان على الزوج بما ادعته المرأة ورد القاضي شهادتهم ما بسبب من الاسباب ثم أن أحد الشاهدين ادعى ذلك الصبي لنفسه لا تصح دعوته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الذخيرة \* ولو شهدت امرأة على صبي أنه ابن هذه المرأة ولم تقبل شهادتهم بالنسب ثم ادعت الشاهدة أن الصبي ابنها وأقامت على ذلك شاهدين لم يقبل ذلك منها ولو كبر الصبي وادعى أنه ابنها وأقام على ذلك شاهدين قضى القاضي بنسبه منها كذا في المبسوط \* اذا ادعى رجل نسب صبي في يدي امرأة والمرأة تشكره وأقام الرجل شاهدين ولم يقض القاضي بشهادتهم ما ثم أن أحد الشاهدين ادعى أن هذا الصبي ابنه وأن هذه المرأة امرأته وأقام على ذلك شاهدين فالقاضي لا يقبل شهادتهم ما وان ادعت المرأة أنه ابنها من هذا الرجل وأنه تزوجها وأقامت على ذلك شاهدين سمعت بنتها كذا في المحيط \* لو ادعى الرجلان صبياً في يدي امرأة كل واحد منهما يقول هو ابني منها بنكاح وهي تشكر ثم ادعت المرأة على آخر أنه تزوجها وهذا الصبي لها منه وشهد لها بذلك الرجلان المدعيان الصبي لم يقبل شهادتهما وكذا الصبي في يدي امرأة وشهد رجل أنه ابن فلان ورد القاضي شهادته ثم شهد هو وآخر أنه ابن رجل آخر لم تقبل هذه الشهادة كذا في المبسوط \* اذا أقر أنه ولد مكاتبته من زوج ثم ادعى لم يصدق ولكنه يعتق وكذلك ولد المدبرة وأم الولد كذا في الحاوي \* اذا كانت لرجل جارية حامل فأقر أن جلداه من زوج قدمات ثم ادعى أنه منه فولدت لاقل من ستة أشهر فانه يعتق

بخلاف الوكيل بالخلع فانه يرجع بلا امر بالضمن لان الخلع من الاجنبي نافذ ففائدة التوكيل الرجوع لعدم توقف النفاذ على الوكالة والنكاح بلا توكيل لا ينفذ فاذن أفاد التوكيل النفاذ فلا يفيد الرجوع بلا امر \* وكه بالتزويج بالف فزوج بالثنين ولم يعلم به حتى دخل ان رد النكاح زوج الاقل من المسمى ومهر المثل وان اجز يجب المسمى في العقد \* وكذا بالتزويج بالف فزوجهما فقامت معه مدة ثم قال الزوج المهر دينار وصدقه الوكيل ان أقر الزوج ان المرأة لم توكله بدينار فلها الخمار فان ردت فلها مهر مثلها بالغاماً بالغ وليس لها نفقة العدة لانفساخ النكاح من الاصل وان أنكر الزوج فالقول قولها هذا اذا ذكر المهر وان يذكر فزوج باكثر من مهر المثل بما لا يتغابن فيه الناس أو باقل من مهر المثل بما لا يتغابن فيه الناس صح عندهم خلافهما لكن للادوية حق الاعتراض في جانب المرأة دفعا لاعتراضهم \* الوكيل بالنكاح فزوجه

امرأة بالغة بلا انشاء لم يباغها الخبر حتى نقض الوكيل النكاح جاز النقص وهو على كالتسه وكذا لو لم ينفقه الوكيل لكن ولا الزوج تزوج اجتهالاً تنقض \* والفضولي لا يملك النقص وفي البيع يملك النقص وفي قول الامام الثاني آخر ان النكاح كالبيع \* وكل امرأه أن تزوجه امرأته فزوجه نفسه لا يصح وكذا لو امر رجلان تزوجه امرأته فزوجه امرأته يلى الوكيل امرها بولاية لا يصح كبنته وبنت أخيه وأخته الصغيرة كتزويج المرأة الموكلة بنفسها من الموكل \* وزوجه عيماً أو مقطوعة اليد من الرجلين جاز عنده خلافهما

ولا يثبت نسبته منه ولومكث المولى بعد اقراره الاول سنة ثم قال هي حامل منى فولدت ولدا اقل من ستة أشهر من وقت الاقرار فهو ابن المولى ثابت النسب منه كذا في المحيط \* ولو أقر أنه زوج أمته رجلا غائبا وهو حي لم يمت ثم جاءت بولد بعد قوله لستة أشهر فادعاه المولى لم يصدق كذا في المبسوط \* انا كانت الجارية بين رجلين جاءت بولد فقال أحدهما انه ابن صاحبي وقال الآخر انه ابن صاحبي ثم ادعى أحدهما أنه ابنه ان ادعى الثاني لا تصح دعوته بلا خلاف ولوا دعاه الاول فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تصح دعوته بخلافهما وعنى الولد بصادقهما على حريته وتكون الجارية أم ولده موقوفة أيهما مات عتقت كذا في الذخيرة \*

(الفصل الحادى عشر فى تحميل النسب على الغير وما يناسب ذلك) \* اذا اراد رجل أن يثبت نسبه من أبيه وأبوه ميت فان القاضى لا يسمع من شهوده الا على خصمه وهو وارث الميت أو غير لم يمت عليه حق أو رجل له على الميت حق أو موسى له فان أحضر رجلا وادعى عليه حقا لايه والمضى عليه لذلك الحق مقرر به أو جاحده فله أن يثبت نسبه ويسمع القاضى من شهوده بمحضرة ذلك الرجل هكذا فى شرح أدب القاضى للخصاف رحمه الله تعالى \* رجل ادعى على آخر أنه أخوه لايه وأمهم ان ادعى بسيم الميراث أو النفقة تسمع الدعوى ويقضى بأنه أخوه وكان ذلك قضاء على جميع الاخوة والورثة وان لم يدع بسيمها الا لا يمكن اثبات الاخوة ولو أقر المدعى عليه أنه أخوه لا تصح وكذا لو ادعى أنه ابن ابنه والاب غائب أو ميت وكذا لو ادعى أنه جده أو أبيه والاب غائب أو ميت فان ادعى بسيمها مالا من النفقة وغيرها فينتصب خصمها عن الغائب كذا فى خزائن المفتين \* ادعى على رجل أنه عمه أو ادعى على امرأة أنها أخته أو عمة ولم يدع ميراثا ولا حقا لم تصح كذا فى السراجية \* لو ادعى على رجل أنه أبوه أو ادعى على رجل أنه ابنه أو ادعى على امرأة أنها زوجته أو ادعت امرأة على رجل أنه زوجها أو ادعى العبد على عربى أنه أعتقه وهو مولا أو ادعى العربى أن هذا كان عبده وأنه أعتقه أو ادعى ولا المولاة والذى ادعى قبله ينكر فاقام المدعى البينة تقبل سواء ادعى بسبب هذه الاشياء مالا أو لم يدع كذا فى الخلاصة \* لو ادعت امرأة أن هذا الرجل ابنها أو كان هو المدعى أنها أمه فاقام المدعى منها ما البينة على دعواه فان القاضى يقبل ذلك منه ويثبت نسبه منه هكذا ذكر صاحب الكتاب هنا وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى فى الجامع وما ذكر محمد رحمه الله تعالى فى الجامع استحسان هكذا فى شرح أدب القاضى للخصاف \* لو أن صديقا يدعى رجل لا يعرف عن نفسه وزعم الرجل الذى فى يديه أنه التقطه وأقامت المرافعة الاصل بينة أنه أخوها لايها وأما جعلته أختاها وقضيت بينهما ودفعته اليها وكذلك لو كان الذى فى يديه يدعى أنه عبده وباقي المسئلة بحالها قضيت بأنه أخوها وقضيت بعقده \* اذا ادعت على رجل أنه ابن ابنها فهذا ما لو ادعت الاخوة سواء فان ادعت مع ذلك حقا مستحقا قبلت البينة وما لا فلا \* رجل مات وترك موالى ثلاثة أعتقوه وترك دارا فاقام مواليه البينة أنهم أعتقوه لا وارث له غيرهم وقضى القاضى بالدار بينهم أولا ثم مات واحد من الموالى فاقام رجل البينة أنه أخوه لايه وأمهم لا وارث له غيره يعنى أنه أخ الميت الثانى وقضى القاضى له نصيبه ودفعه اليه غير مرسوم فباع الآخر ذلك من رجل وسلمه الى المشتري ثم ان المشتري أودع ما اشتري من رجل وغاب المشتري فباع رجل وأقام بينة بمحضرة أخى الميت الآخر أنه ابن الميت الآخر ووارثه لا وارث له غيره وصدقه فى ذلك الشرى كان فى الدار فالقاضى يقضى بنسب الابن وهل يقضى للابن بالثلث الذى قضى به للاح من تركه الميت الآخر ان كان

ما إذا كان الثوب فاعا حيث  
يكون القول ثمة قلنا الفرق  
ان في القائم انقعا على أصل  
التملك واختلفا في صفته  
والقول قول المملك لانه  
أعرف بجهة التملك بخلاف  
الها لك يدعى سقوط المهر  
والمرأة تنكر ذلك قيل لم  
لا يجعل هذا اختلافا في  
جهة التملك أيضا كالقائم  
قلنا بالهلا لا خرج عن  
المالوكية والاختلاف في  
أصل المالك أو في جهته ولا  
ملك محال باطل فيكون  
اختلافا في ضمان الها لك  
وبدله فالقول لمن يسكر البذل  
والضمان قيل انكار  
الضمان بعدم مباشرة سببه  
باطل قلنا أين سبب الضمان  
قيل التصرف في مال الغير  
قلنا اتلاف مال الغير سبب  
مطلقا أم بغير رضاه الثاني  
مسلم لا الاول وقد وجد  
الرضا ولان الاتلاف سبب  
عن ليس له على المتلف مال  
أم مطلقا الاول مسلم لا الثاني  
بل هو من صاحب الخلف  
سبب للمقاصة فهي مباشرة  
سبب المقاصة منكرة لزوم  
الضمان فصار كمن اتلف مال  
غيره وعليه دين \* بعث اليها  
متاعا وبعثت المرأة أيضا

أقترع بعد الزفاف وأدعى الزوج أنه عارية وأراد أن الاسترداد وأرادت الاسترداد أيضا يسترد كل ما أعطى لأن المرء  
عن الهبة ولم تثبت الهبة فلا يثبت العوض ولو لم تبعث المرأة لكن بعث أبوها بعد ما بعث الزوج ثم قال كان  
حلف والمتاع قائم ردت المتاع ورجع عما بقي من المهر وإن هالك ما كمل يار جع بالمثل وإن قيميا فلا يرجع لأنهم  
من المهر والذي بعثه أبوها هالك ما كمل يرجع بشئ وإن قائمان بعثه من مال نفسه يرجع لأنه هبة غير ذرى



البالغة برضاها لانه هبة احد الزوجين لاخر \* ادعى الزوج بعدم موته بأن هبة المهر كانت في صحته وادعى الورثة انها كانت في المرض فالقول له لانه ينكر لزوم المهر \* (نوع آخر) \* لهما منع نفسهما حتى يوفيا كل المهر ولا ينعهما من السفر وزيارة الاهل والذي عليه عرف بلادنا ان المجل اذا ذكر في العقد ملكت طلبه وان لم يذ كر نظر الى المسمى والى المرأة ان منها ومثل هذا المسمى كم يكون منه المجل وكم يكون منه المؤجل لمثلها فيقضى بالعرف (١٣٣) ويؤمر بطلب ذلك القدر ولو شرط في العقد تجهيل الكل جاز ويجهل الكل ولو أجل الكل

ذكر الامام صاحب المنظومة في فتاواه انه لا يصح وتاويله ان يذ كر التأجيل الى وقت الموت أو الطلاق للجهالة والصحيح انه يصح لانه الثابت عرفا بلا ذ كر فذ كر الثابت لا يطل وكذا لو أجل بأجل مجهول لما ذ كرنا والمعهود في سفره مقدمة طالبة نصف المهر وجوا ينأقذ كرهناه ولو الى أجل لا يتمكن المرأة من منع نفسها لاستيفائه لا قبل حلول الاجل ولا بعده وكذا لو استوفت العاجل لا تمنع نفسها الاجل المؤجل وكذا لو أجلته بعد العقد الى مدة معلومة وفي بعض الفتاوى ان شرط في العقد الدخول قبل مضي الاجل له ذلك وان لم يشترط فكذلك عند محمد وعند الثاني لا يختلف البيوع وبه كان يفتى الصدر الشهيد وبالأول كان يفتى الامام ظهير الدين وعند مشايخ ديارنا له البناؤه بعد أداء المجل وان لم يوف المؤجل وذ كر صدر الاسلام ان في الرجعي لا يجهل المؤجل لانه اما بالموت أو الفراق والرجعي ليس بفراق وذ كر القاضي انه يتجهل ولا يعود الاجل الا بالرجعة في الصحيح

القاضي الذي وقع عنده دعوى الابن هو القاضي الذي قضى لادخ بنصيب الميت قضى للابن بذلك وان كان القاضي الذي وقع عنده خصومة الابن غير القاضي الذي قضى لادخ بنصيب الميت لا يقضى للابن وتأويل هذه المسئلة ان القاضي الثاني عرف كون المودع مودعا بالمعانية بأن كان ايداع المشتري منه بمعانية القاضي الثاني أو بينة أقامها المودع أما اذا لم يعرف القاضي الثاني كونه مودعا فالقاضي يقضى للابن بنصيب الاخ ثم اذا لم يقض القاضي للابن بنصيب الاخ لا يدخل الابن في نصيب الشريك المصدين فان حضر المشتري بعد ذلك أخذ القاضي الثاني نصيب الميت من المشتري ودفعه الى الابن هكذا ذ كر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب قالوا تأويل هذه اذا أعاد الابن البيعة على المشتري أو يقر المشتري أنه اشترى هذمان أخى الميت وأن الاخ كان ورثه من الميت ما بدون ذلك فلا يقضى له القاضي بنصيب الميت هكذا في المحيط \* في المتقي رجل زمن ادعى على رجل أنه أبوه لم يفرض له النفقة على ذلك الرجل فأقام الزمن بيعة على ذلك وأقام المدعى عليه بيعة على رجل آخر أنه أبوه الزمن وذلك الرجل ينكر والزمن أيضا ينكر فالبيعة بيعة الزمن ويثبت نسبه من الذي أقام عليه البيعة بالنسب ويفرض عليه النفقة ولا يلة فت الى بيعة الآخر كذا في الذخيرة \* وفي بعض الفتاوى مجهول النسب اذا ادعى على رجل أنى ابنك وصدقه المدعى عليه يثبت النسب منه وان كذبه في دعواه فان أقام بيعة أنه ابنه يثبت النسب منه والا فلا فان أقام المدعى عليه بيعة أن هذالمدعى ابن فلان آخر بطل بيعة الابن ولكن لا يقضى بنسبه من فلان آخر فاذ كر في بعض الفتاوى يخالف ما ذ كر في المتقي هكذا في المحيط \* رجل أقام البيعة ان هذا ابني من فلانة الميمنة ولى في ميراثها حق وأقام الابن البيعة أنه ابن رجل آخر من امرأته والاخر ينكر يحكم بيعة مدعى الميراث ويثبت نسب الولد منه كذا في محيط السرخسي \* لو أن رجلا احتاج ادعى على غلام موسر أنه ابنه ليثبت نسبه منه ويفرض له النفقة عليه وأقام على ذلك بيعة والغلام يجحد ذلك وأقام الغلام بيعة أنه ابن فلان يسمى رجلا آخر وفلان يجحد فالبيعة بيعة الاب وقضى له على الغلام بالنفقة وتطل بيعة الغلام على الآخر كذا في الذخيرة \* غلاما نوا مان مات أحدهما عن مال والاخر زمن محتاج بقاء رجل وادعى أنه أبوهما ليأخذ الميراث وادعى الزمن على الآخر أنه أبوهما وطلب منه النفقة وبرهنا معاكم بنسب الغلامين من الابوين بلاتر جيج كذا في الوجيز للكردي \* ولو أقامت على رجل أنه عهاتر بد النفقة وأقام العم على آخر ان هذا أخوه هابري العم من النفقة ويفرض على الاخ ان شات كذا في التتارخانية ناقلا عن العنانية \* غلاما احتمل أقام البيعة على رجل وامرأة أنه ابنهما وأقام رجل آخر وامرأة البيعة أن الغلام ابنهما فبيعة الغلام أولى ويثبت نسبه من الذين ادعاهما الغلام وكذلك لو كان الغلام نصرانيا وأقام بيعة مسلمة على نصراني ونصرانية أنه ابنهما وأقام مسلمة مسلمة بيعة على ذلك فبيعة الغلام أولى وتترجى على بيعة مدعى الاسلام ولو كانت بيعة الغلام نصرانية فبيعة المسلم أولى ويجبر الغلام على الاسلام كذا في محيط السرخسي \* هذا اذا كان الابوان مسلمين في الاصل أو كانا كافرين في الاصل الا أنهم جاسلوا والغلام صغير لكن لا يقتل (١) ان أبي الاسلام هكذا في المحيط \* اذا ادعى الغلام أنه ابن فلان ولد على فراشه من أمته فلانة

(١) قوله لكن لا يقتل استدراك على قوله يجبر الغلام على الاسلام وعبرة المحيط بعد قوله والغلام صغير لان الصغير يصير مسلما باسلام الابوين فاذا بلغ كافرا يجبر على الاسلام لكن لا يقتل ان أبي الاسلام اه

لان الاجل زال فلا يعود الا بالتأجيل ولم يوجد ولا يجبر الاب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يجبر الزوج على ابقاء المجل وذلك فان زعم الزوج انها تكمل الرجال وانكر الاب فالقاضي يريها للنساء ولا يعتبر السن \* (نوع آخر) \* قال لم اقلته لا تزوجك حتى تهينى ماله على من مهرك ففعلت على أن يتزوجها فابى فالمهر عليه تزوج أم لا \* أبريق من المهر على ان أهبك كذا فوهبت وأبى ان يهب المهر ودعا المهر \* قال لها عند الشهود بخرالك الله تعالى خير او هبت المهر فقالت أرى بخشيسيدم من تين فقال الشهود له انشهد على

هبة لك فقالت ميرتين اري كواه باشيد فهذا يحتمل الرد والاجابة والشهو وتعرفون ذلك ان قات على وجه التقرير رجعت على الاجابة والاعلى  
الرد \* احوالت انسانا على الزوج مهرها ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح وهو الحيلة اذا ارادت ان تهب ولا يسقط \* ولو وهبت مهرها من أبيها  
وولكله بالقبض صح \* (نوع آخر) \* مهر المثل يعتبر بقوم الاب وهي الاخوات من قبل الاب والعمات وان لم يكن أخت وعة فبنت  
الاخت لاب وأم وبنت العم وان لم يكن منهن أحد يعتبر حال الزوج بامرأة أجنبية (١٣٣) مثلها مالا ووجلا وبكارة وثيابة في تلك

البلدة وبعض قال لا يعتبر  
الجمال في الحسية فان لم يكن  
مثلها في قياسها يعتبر في قبيلة  
أخرى مثلها ويشترط ان  
يكون الخبر بمهر المثل  
رجلان أو رجل وامرأتان  
ويشترط لفظ الشهادة فان  
لم يوجد على ذلك شهود عدول  
فالقول للزوج مع عينه في نفي  
الزيادة على ما تدعى المرأة  
من مهر المثل \* تزوجها على  
ألف وطلاق فلانة وقع في  
الحال وان على ألف وعلى ان  
يطلق فلانة لا مالم يطلق فان  
لم يطلق فلها تمام مهر مثلها  
\* (نوع آخر) \* تزوجها  
بمهر سر أو بشئ علانية  
ياكثر ان يوضعوا تعاقد  
في العلانية باكثر فاعلانيتها  
الآن تكون أشهد عليها أو  
على الولي ان المهر مهر السر  
والعلانية سمعة وعن الفقيه  
أي الليث جدد العقد يجب  
كلما لمهرين وذ كرا قاضي  
انه لا يجب الثاني الا اذا قصد  
الزيادة على الاول والزيادة  
جائزة عندنا حال قيام العقد  
\* تزوجها بألف ثم جدد  
بألفين ذ كبر رجه الله ان  
على قولهم لا يلزم الثاني  
وعلى قول الامام الثاني يلزم  
وذ كبر عصام انه يلزم ألفان

وذلك الرجل يقول هو عبدى من أمى تزوجتها عبدى فلانا والعبدى يدعى ذلك فهو ابن العبد ولو ادعى الولد  
انه ابن العبد وأقام البينة وادعى المولى انه ابنه جعلته ابن العبد واعتقته كذا في الحاوى \* ولو أقام العبد  
البينة أنه ابنه من هذه الامة وهى زوجته وأقام المولى البينة أنه ابنه منها فالبينة بينة العبد الا أنه يعتق باقرار  
المولى وتصبح الجارية بمنزلة أم الولد كذا في المبسوط \* واذا كان العبد ميتا وكان حيا الا أنه لا يدعى نسب  
الغلام ولا يدعى النكاح ومولى الامة أيضا ميت وانما يدعيه ورثته الميت ويقومون بالبينة على ذلك بقضى  
بنسب الغلام من مولى الغلام ويرث مع سائر ورثته هكذا في المحيط \* ولو ان رجلا مات وترك مالا فأقام  
الغلام بينة أنه ابن الميت من أمته فلانة ولدت له في ملكه وأقر بذلك وأقام رجل البينة ان الغلام عبده وأمه  
أمته تزوجها من عبده فلانا ولدت هذا الغلام على فراشه والعبد يدعى قضيت للعبد بالنسب وقضيت بالأم  
ان كانت حية للمدعى كذا في المبسوط \* وان كان العبد ميتا أو كان حيا الا أنه انكر النكاح فان نسب الغلام  
يثبت من الميت الذى أقام الغلام البينة أنه ابنه ويرث منه ويقضى بالامة للميت وتصير أم ولده ويحكم بعتها  
بموته كذا في المحيط \*

\* (الفصل الثالث عشر في نسب ولدا المطلقة والمعتدة عن الوفاة) \* اذا طلق الرجل امرأته وكان الطلاق  
رجعيا فجاءت بولدين لاقل من سنتين بيوم ولم تقتر بانهضاء المعتدة ففي أحدهما حين ولدت ثم ولدت الثاني  
فهما ابناؤه ولا حدة عليه ولا لعان وان جاءت به مالا أكثر من سنتين فنفاها ما يجرى للعان بينهما ويقطع نسب  
الولدين عنه وان كان نفي الاول منها ثم أقر بالثاني فهما ابناؤه وعليه الحد وان جاءت بأحد الولدين لاقل من  
سنتين وبالا \* خلا أكثر من سنتين فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى هذا الفصل الاول  
سواء واذا كان الطلاق بائنا أو ثلاثا فان جاءت به مالا لاقل من سنتين فعليه الحد بالنفي وهما ابناؤه وان جاءت  
به مالا أكثر من سنتين لم يثبت نسبهما منه وان نفاها فلا حدة عليه ولا لعان وان جاءت بأحدهما لاقل من  
سنتين بيوم وبالا \* خلا أكثر من سنتين بيوم فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى هذا الفصل  
الاول سواء هكذا في المبسوط \* واذا طلق الرجل امرأته واحدة بائنة وقد دخل بها ثم تزوجها ثانيا ثم جاءت  
بولد لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح الثاني فنفاها فانه يلاعن بينهما ويفرق بينهما والولد ثابت النسب  
من الاب وان جاءت به لستة أشهر فصاعدا فانه يلاعن ويقطع نسب الولد كذا في المحيط \* معتدة تزوجت  
بآخر ودخل بها ووفرق بينهما فجاءت بولدين يتصور أن يكون منهما فهو من الاول قيل هذا قول أبي حنيفة رجه  
الله تعالى وأما على قولهم ما فيثبت النسب من الثاني فان لم يتصور من الاول فهو من الثاني وان لم يتصور  
منهما لا يجعل منهما بائنا وان جاءت بولدين أكثر من سنتين منذ طلقها الاول ولاقل من ستة أشهر منذ دخل بها  
الثاني وحكم أم الولد اذا جاءت بولدين سنتين أو أكثر حكمهم بالحرية والكبيرة المعتدة عن الوفاة يثبت نسب ولدها  
الى سنتين والصغيرة المعتدة عن الوفاة اذا جاءت بولد بعد انقضاء عدة الوفاة لاقل من ستة أشهر يثبت النسب  
كذا في محيط السر حسى \* رجل تزوج أمة فطلقها ثم اشتراها فجاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء  
يلزمه وان جاءت بولدين لستة أشهر من وقت الشراء لا يلزمه هذا اذا كان الطلاق واحدا فان كان طلقها نكحتين  
يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق كذا في فتاوى قاضيهان \*

\* (الفصل الثالث عشر في نفي أحد الابوين الولد وادعاء الاترياه) \* اذا تزوج الرجل امرأة وجاءت بولد

ولم يذ كر خلافا وفي المحيط وهبت المهر له ثم قال اشهدوا ان لها على كذا مهر افما المختار عند الفقيه ان اقرارها جائز وعليه المذ كورا اذا قبلت  
المرأة لان الزيادة لا تصح بلا قبولها والاشبهه أن لا تصح ولا تجعل زيادة بلا قصد الزيادة وان جدد النكاح لا يحسب الا يلزم الزيادة بلا نزاع  
لان الفرض ابقاء الاول ولان العقد الثاني لم يثبت فكيف يثبت ما في ضمنه \* تزوجها على ألف فنكسدت فعليه القيمة يوم كسدت في المختار  
وقال القاضى يوم الخصومة والكساد ان لا تزوج في كل البلدان ولوراج في بعض البلدان لا يكون كساد ولا يعتبر الرخص والغلام غنى

الكساد أن لا يؤخذ أصلا على أنه من الدراهم وان كانت كاذبة وقت العقد لا يجب الا ذلك اذا سوت عشرة وان تزوجها على تبرع فمما غير مضر وبه عشرة مضر وبه لا يصح ولا يقطع له في السرقة وبعد ايفاء المهر اذا أراد أن يخبر بها الى بلاد الغرب بقعة السفر بلا إذن يمنع من ذلك لان الغريب يؤدي ويتضرر لفساد الزمان ما أذل الغريب ما أشقاه كل يوم بينه وبين ربه كذا اختار الفقيه رحمه الله وبه يفتى وقال القاضي رحمه الله قول الله تعالى استكنوهن (١٣٤) من حيث سكنتم أولى من قول الفقيه قيل قوله تعالى ولا تضاروهن في آخره دليل

قول الفقيه لا ناقد علمنا من عادة زماننا مضارة قطعية في الاغتربابها واختار في الفصول قول القاضي فيفتى بما يقع عنده من المضارة وعدمها لان المفتي انما يفتى بحسب ما يقع عنده من المصلحة وله أن يخبر جهام القريبة الى المصرو بالعكس لانه كانه نقل من محلة الى محلة \* أراد أبو الباقية التحويل الى بلدة أخرى معها ان لم يوف الزوج المجلل لايلى الزوج المنع \* أبي الزوج ان يكتب خط المهر لا يجبر \* ولو عقد بمائة درهم وكتب في الصك بمائة دينار فالواجب ما ذكر في العقد ~~كان~~ القاضي لا يصدق ويدين فيما بينه وبين ربه الا اذا علم القاضي بما وقع عليه العقد \* تزوجها على ألفين ألفها وألف لأمها فكلها لها \* تزوجها على انها بكر فاذا هي ليست كذلك يجب كل المهر حلا لامرهما على الصلاح بان زالت بوثبة وان تزوجها بازيد من مهر مثلها على انها بكر فاذا هي غير بكر لا تجب الزيادة والتوفيق واضح للمأمل \* وان أعطاها زيادة على المجلل على انها بكر فاذا هي ليست

لستة أشهر منذ تزوج والزوجان حران مسلمان فادعى أحدهما أنه ابنه وكذبه الآخر فهو ابنه منهما وكذلك لو قال الزوج هذا الولد كان لك من زوج قبلي وقالت المرأة بل هو منك فهو ولد هذا الزوج ولا لعان بينهما ولا حدة على الزوج كذا في المحيط \* ولو قال الزوج ولدته من زنا فان صدقته المرأة بذات فهو ابنه وان أنكرت ذلك وجب اللعان فيما بينهما ما يقطع النسب عنه باللعان كذا في المبسوط \* اذا ولدت المرأة ولدين في بطن واحد وأقر بالاول منهما ما ونفي الآخر فهو ابناؤه ويلاعن بينهما لقطع النكاح فان كان نفي الاول منهما ثم أقر بالثاني جلد الحد وكانا ابنيه واذا تزوج الرجل امرأة وجاءت بولدين ففهما الزوج وقضى القاضي باللعان فأت أحد الولدين قبل اللعان ففهما ابنا الزوج ويلاعن لقطع النكاح وكذلك لو لم يمت واحد من الولدين ولكن مات الزوج أو المرأة قبل اللعان فالولدان ثابتا بالنسب منهما وكذلك لو اتعنا عند القاضي الا أن القاضي لم يفرق بينهما ولم يلزم الولد أمه حتى مات الزوج أو المرأة فالولدان ثابتا بالنسب منهما واذا ولدت ولدا فنفاه الزوج ولا عن القاضي بينهما ما وعلم بالآخر ففهما ابناؤه فان علم بالثاني قبل أن يفرق القاضي بينهما فنفاه وأعاد اللعان والزم الولدين الام كذا في المبسوط \* واذا كذب الملاعن نفسه وادعى نسب الولد بعد ما فرق القاضي بينهما والزم الولد أمه ان كان الولد حيا ثبت نسب الولد منه ويقام عليه الحد سواء كانت المرأة حية أو ميتة كذا في المحيط \* وان كان الولد قد مات وترك ميراثا ثم ادعاه الاب لم يصدق عليه الا أن يكون ترك ابن الملاعنة ولذا ذكرنا أو اتى فحينئذ يصدق الاب فاذا صح الاقرار ضرب الحد وأخذ الميراث ولو كانت المنقمة ابنة فماتت عن ابن ثم أكرم كذب الملاعن نفسه لم يصدق ولم يرث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما يصدق ويضرب الحد ويرث كذا في المبسوط \* واذا لاعن الرجل بجمارية وألزمها الام ثم أراد ابن الملاعن أن يتزوجها لم يكن له ذلك ويفرق بينهما وكذا الملاعن نفسه لو ادعى أنه لم يدخل بالام وتزوج بالبنات يفرق بينهما كذا في المحيط \* اذا اعتق أم ولده ثم تزوجها فماتت بولدها ستة أشهر فصاعدا فان نفاه لاعن ولزم الولد أمه وان جاءت به لاقل من ستة أشهر منذ تزوجها لاعن ولزم الولد أباه وتاويل هذه المسئلة اذا كان لاقل من سنتين منذ أعتقها حتى ثبت النسب من المولى كذا في المبسوط \* اذا كانت منكوحه الرجل أمة جاءت بولد فان جاءت به لاقل من ستة أشهر ومن وقت النكاح ان ادعاه الزوج لا يثبت نسبه الا بتدقيق المولى وان نفاه لا يلزمه وان جاءت به لستة أشهر فصاعدا من وقت النكاح يثبت نسب الولد منه ادعاه ولم يدع وان نفاه لا يلاعن بينهما ولا ينفى نسب الولد ولا حد عليه وان كان المولى أعتق الأمه ثم جاءت بولد ان جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت العتق فان ادعى الزوج الولد يثبت نسب الولد من الزوج اختارت زوجها أو نفسها قبل الدعوة أو بعد الدعوة وان نفي الزوج الولد فان اختارت زوجها فنسب الولد ثابت منه ولا لعان لقطع النكاح وان اختارت نفسها فان كان ذلك قبل نفي الولد ثم نفي الزوج الولد فنسب الولد ثابت من الزوج ولا يلاعن ويجب الحد على الزوج وان اختارت نفسها بعد النفي قبل اقامة اللعان فالولد ثابت بالنسب من الزوج ولا لعان ولا حد أيضا هذا اذا جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر ومن وقت العتق فاما اذا جاءت بالولد لستة أشهر فصاعدا من وقت العتق فان ادعى الزوج الولد فالولد ثابت بالنسب منه ولا حد ولا لعان في الوجوه

بيكر قيل يرد الزائد على قياس مختار مشايخ بخلافه اذا أعطاه المال الكثير بجهة المجلل على أن يخبر زوجها جازا عظيما كلها ولم تأت بمرجع بما زاد على مجمل مثلها وكذا أفتى أئمة خوارزم أيضا وينبغي أن يرجع بالزيادة ولكن صرح في فوائد الآمام بظاهر الدين انه لا يرجع في كلاً الصورتين \* تزوجها على ألف ان لم يكن له امرأه أو ألفين ان كانت صح الاول والثاني وصح عندهما ولو على ألفين ان كانت قبيحة وألفين ان جيله صحا فالا لان التعليق بالكاش تحيز فإيتم ما كانت وجب ذلك \* وطى بجارية الاب مرارا وادعى النسبه فكل

مهر ولو جارية الابن من ارافه واحد \* ولو وطئ الزوج جارية زوجته مرارا ان ادعى الشبهة كوطا لابن جارية الاب. ولو مكاتبته مرارا فهو واحد \* وأحد الشرى يكون اذا وطئ المشتري بركة أفتى برهان الأئمة انه يجب لكل وطء مهر وذ كرفي المحيط يجب لكل وطء نصف المهر \* وطئ المعتدة عن ثلاث مرارا ادعى الشبهة ان أوقع جملة وظن انه لم يقع فالظن في مقامه فيلزمه مهر واحد وان ظن ان الثلاث واقع لكن الوطء حلال فالظن في غير موضعه فيلزمه لكل وطء مهر \* اشترى جارية ووطئها (١٣٥) مرارا ثم استحققت فمهر واحد وان

استحق نصفها فنصف المهر \* وذ كركر صبي زنى بصبيته عليه المهر وان أقرب الزنا لانه مهر عليه وان زنى هو بالغة مكروهة عليه المهر وان دعت الى نفسها الامهر عليه وان دعت صبيته صبييا الى نفسها فوطئها عليه المهر \* وكذا لو دعت أمه صبييا والمراد بالمهر العقر قال الامام

كاهوا وان نفاه فان اختارت زوجها فانما يتسلانان وهل يقطع نسب الولد في الاستحسان يقطع وان اختارت نفسها قبل ان تنق الولد فان الولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولكن يجب الحد وان اختارت نفسها بعد النقي قبل اقامة اللعان فالولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولا حد هكذا في المحيط \* ولو اشترى الزوج جارية بولاء لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء فنفاها لا يصح نفيه ويلزمه الولد وان جاءت به لسته أشهر فصاعدا فنفاها ينتق بمجرد النقي ولا يلزمه الا أن يقرب به هكذا في محيط السرخسي \* رجل تحت أمه اشترى اها من مولاها فاعتقه ما تم جيات بالولد فان جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر من وقت العتق فان ادعاه يثبت نسبه منه سواء كانت مدخولا به أم لم تكن وصارت الجارية أم ولده وأما اذا نفاه الزوج فان جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء لا ينتق نسبه ولا لعان يمتحوا ويجب حد الذذف وان جاءت به لسته أشهر من وقت الشراء فان نسب الولد لا يثبت منه ولا لعان ولا حد على الزوج وان جاءت بالولد لسته أشهر فصاعدا الى سنتين من وقت العتق فان ادعى الزوج نسب الولد يثبت نسبه منه سواء كانت المرأة مدخولا بها أم غير مدخول بها وان نفاه فان كانت المرأة غير مدخول بها لا يثبت النسب منه عندهم جميعا وان كانت المرأة مدخولا بها ولم ينف ولم يدع بل سكت اختلفوا فيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يثبت نسبه من الزوج ولا يضرب الحد اذا نقي وقال محمد رحمه الله تعالى يثبت النسب من الزوج ويضرب الحد اذا نقي وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت العتق ان ادعاه الزوج يثبت نسبه منه وان نفاه لا يثبت نسبه منه عندهم ولو باعها من غيره ثم جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر من وقت شراء الزوج اياها يثبت نسبه منه ادعاه أو سكت وبطل البيع ويجب على الزوج رد الثمن وان نفاه لا ينتق نسبه أيضا وان جاءت بالولد لسته أشهر فقط منذ اشترى الزوج فادعاه الزوج فالجواب فيه كالجواب فيما اذا جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر من وقت شراء الزوج واذا جاءت بالولد لاكثر من ستة أشهر منذ اشترى الزوج ان جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت بيع الزوج وادعاه يثبت نسب الولد منه من غير تصديق المشتري وبطل البيع وان نفاه الزوج في هذه الصورة لا يثبت نسبه وبقي البيع على حاله وان جاءت بالولد لسته أشهر فصاعدا الى سنتين من وقت بيع الزوج وادعاه فان كانت المرأة غير مدخول بها لا يثبت نسبه الا بتصديق المشتري واذا تصدقه المشتري حتى يثبت النسب بطل البيع وان كانت المرأة مدخولا بها وبقي المسئلة بمجالها كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أولا تصح دعوته من غير تصديق المشتري وهو قول محمد رحمه الله تعالى هذا اذا ادعاه وان نفاه لا يثبت نسبه عندهم جميعا فان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت البيع ان ادعاه الزوج لا يثبت نسبه الا بتصديق المشتري عندهم جميعا وان نفاه لا يثبت نسبه عندهم جميعا هكذا في المحيط \* ولو كان المشتري الآخر قد أعنتق الولد ثم ادعاه المشتري الاول فان جاءت به لسته أشهر فصاعدا بعد الشراء الاول لم يلزمه وان جاءت به لاقل من ستة أشهر تصح دعوته وبطل البيع وينتقض العتق وكذلك لو أعنتق المشتري الآخر الام مع الولد بطل البيع والعتق فيها هكذا في محيط السرخسي \* وان لم يكن المشتري أعنتق الولد لكن أعنتق الام فان جاءت به لاقل من ستة أشهر منذ اشترى الزوج صححت دعوته في حق الام والولد جميعا وان جاءت به لسته أشهر فصاعدا منذ اشترى الزوج فان كان لاقل من ستة أشهر من وقت بيعها لا يثبت النسب الا بالدعوة واذا ادعى صححت دعوته في حق الولد ولم تصح دعوته في حق الام وان جاءت بالولد لاكثر من ستة أشهر من وقت بيعها الزوج

ما اختاره الفقيه انه ان من جنس الثقة الواجبة عليه ليس له أن يجعله من المهر ولو بعث اليها درهم وقال انها عمدى أو سيم سكر أو شيئا لاعمدي ثم زعم انه من المهر لا يصدق وعلى هذا كل ما عرف وجه البعث فيه باقراره اذا زعم انه من المهر لا يصدق التناقض ولان طريق الاصابة لا يحتمل التعدد \* زوج ابنه امرأة وبعث اليها هدايا ومات الابن قبل الزفاف فالبعوث ان هدايا كالإبرج وان قامان من مال الابن وبعث برضا الابن لا يرجع لان الموت مانع وان من ماله يرجع \* واذا بعثت الى امرأة ابنة ثيابا ثم ادعى أنه أمانه يصدق وكذا بعد

موتها خطب بنت غيرة فقال ان نقدت المهر الى شهر زوجتكها وجعل يهدى اليه هذا بغضت المدة ولم يتقدم ولم يزوجها له ان يسترد ما دفعه على وجه المهر قائماً أو هالكاً وبالقيام من الهديرة يرجع لآبائها لا والى المهرية من ماله أو قيمته الا نه هبة \* الاخ أي ان يزوج الاخ لاخت الا ان يدفع اليه كذا دفعه لان يأخذ منه قائماً أو هالكاً لانه رشوة وعلى قياس هذا يرجع بالهدية أيضاً المسئلة المتقدمة اذا علم من حاله انه لا يزوجه الا بالهدية والا لا \* فرضت ( ١٣٦ ) النفقة عليه وعليه مهر فأعطى ثم ادعى انه من المهر فالقول له وكذا اذا كان عليه وجوب من

الدين فأدى شيئاً ثم ادعى انه من وجه كذا لانه المملوك وكان أعرف بمجة التملك \* أنفق على معتدة الغير على طمع أن يزوجه فآب ان تنزوجه ان قال حين الانفاق أنفق بشرط أن تنزوجه بي والأرجح رجوع عليها به تزوج أولاً وان لم يشترط لكن أنفق على هذا الطمع قال الامام ظهير الدين الاصم انه يرجع عليها زوجت نفسها منه أم لا لانه رشوة وقال غيره الاصم انه لا يرجع وقال في الفصول الاصم انه يرجع بشرط الرجوع أم لا اذ لم تزوج نفسها منه وان زوجت لاهذا اذا دفع اليها الدراهم لتنفق على نفسها أما اذا أكل معها لا يرجع بشئ أصلاً وفي الجامع في الفتاوى أعطى معتدة الغير نفقة له الاسترداد اذ لم يتزوجها ولا خفاء انه ان قرض استردوان هبة بعد الاستهلاك وهذه الصورة يحتملها فيكون القول للزوج انه قرض فان ادعت هبة يحلف الزوج على دعواه فان نكل لاشئ وان حلف وقال نويت به القرض رجوع فان زوجت نفسها

فانه لا تصح دعوة الاب تصديق المشتري عند أبي يوسف رحمه الله تعالى في الآخر وعند محمد رحمه الله تعالى تصح دعونه الى سنتين من غير تصديق المشتري اذا كانت مدخولاً به او هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وان جاءت به لاكثر من سنتين منذ اشترىها فانسوا ما جاءت به لاقل من سنتين أولاً اكثر من سنتين منذ باعها الزوج لا تصح دعوة الزوج الاب تصديق المشتري الا أنه ان جاءت بالولد اسنتين من وقت البيع وصدقه المشتري ينتقض البيع وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت البيع لا ينتقض البيع هكذا في المحيط \* رجل طلق امرأته تطليقة بآيسة وهي أمة ثم اعتقت فان جاءت بالولد اسنتين من وقت الطلاق فالنسب ثابت من الزوج لا ينتفى بنفسه ويضرب الحد وولاء الولد لوالى الام ولومات الاب فجاءت بالولد ما بينه وبين سنتين وقد اعتقت بعده يوم فالولد ثابت بالنسب والولاء لوالى الام كذا في المبسوط \* اذا كانت امرأة الرجل أمة فولدت منه ولداً فاشترى الزوج وقد اعتقه وتزوجها ثم ولدت ولداً آخر لسته أشهر فصاعداً منذ تزوجها فنفاه لا عن القاضي بينهما ولزم الولد أمة فان جاءت به لاقل من ستة أشهر منذ تزوجها آخر ولاكثر من ستة أشهر منذ اشترىها لم يلاعن ويلزم الولد أباه ولو جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر منذ اشترىها لا عن القاضي بينهما ولزم الولد أمة ويضرب الحد اذا كانت أم الولد مسلمة ولو صدقته المرأة ان الولد ليس منه لم يصدق قاعلى الولد كذا في المحيط \* ولزم يتزوجها الزمها الولد ما بينهما وبين سنتين من وقت العتق فان نفا ضرب الحد كذا في المبسوط \*

( الفصل الرابع عشر في دعوة العبد التاجر والمكاتب ) اذا اشترى العبد المأذون أمة فوطئها فولدت فأدعى ولدها ثبت نسبه منه وعلمك العبد ببيع الولد والام هكذا في المحيط \* ولو تزوج المولى هذه الامة من عبده صح النكاح كالأزوجه أمة أخرى وثبت النسب منه اذا ولدت وكذلك لو تزوجها بغير إذن المولى ثبت نسب الولد منه اذا أقر به كذا في المبسوط \* المأذون اذا كان مديوناً فاشترى أمة ووطئها فولدت له ولداً ادعى نسب الولد وكذبه مولاه محنت دعوته وينت نسب الولد منه وكذلك اذا ادعى أن المولى أحله له وكذبه المولى كذا في المحيط \* اذا ادعى ولدان من أمة لمولاه لم تكن من تجارته فأدعى أن مولاه أحله له أو زوجها أياه فان كذبه المولى في ذلك لم يثبت النسب منه الا أنه اذا اعتق فذلك يثبت النسب منه في دعوى النكاح قياساً واستحساناً وفي دعوى الاحلال استحساناً فان صدق المولى عبده في ذلك يثبت النسب الا أن في دعوى النكاح يحتاج الى التصديق في النكاح خاصة وفي دعوى الاحلال يحتاج الى التصديق في شئين في أنه أحلهما وانما ولدت منه كذا في المبسوط \* ولو ادعى ولدان من أمة بغير مولاه بنكاح فاسد أو بائناً وصدقه مولاهما ثبت نسبه منه كذا في الحاوى \* عباد ادعى لقيطاً أنه ابنه من زوجته هذه الامة وصدقه الامة وقال المولى هو عبدي فهو عبده وابن مافي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى هو ابن مافي هو حر وقول محمد رحمه الله تعالى أظهر كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى في عباد ادعى لقيطاً أنه ابنه من امرأته هذه وهي أمة يثبت نسبه من العبد ويكون حراً ولا يكون ابن امرأته كذا في المحيط في المتفرقات \* واذا ولدت أمة المكاتب ولد فأدعى المكاتب نسبه محنت دعوته ويستوى ان صدق المولى المكاتب في دعوته أو كذبه فيها ويصير هذا الولد مكاتباً ولا يبيع الابن ولا الام هكذا في المحيط في فصل دعوى النسب \* لو ادعى المكاتب ولدان من امرأته بغير بنكاح جائزاً فاسد وصدقه المرأة كان ابنه هكذا في الحاوى \* ولو ادعى

واحتسب من المهر صدق وفي فوائد بعض المشايخ دعا رجل الى حديقته وأعطاه نفقة ينفق على نفسه أو أطلق له في المكاتب الانفاق من ماله فانفق والعادة ثمة أن الثمار اذا طابت تقوم ويشترى الثمار هذا الرجل بقيمة ذلك اليوم ويرد كل ما أنفق عليه الى مالك الحديقة بلا شرط الرجوع أو ان الاتفاق قال انه مثل ما أنفق على معتدة الغير على طمع الزواج وقيمه الاقوال كذا هنا \* تزوجه بدينار وقال للمكاتب اكتب بان المهر خمسون فكتب كذلك فالمهر خمسون ودخل ذلك الدينار فيه \* تزوجه بدينار ولم يذكر النيسابوري أو البخاري



يجب مهر المثل لا ختلاف الدنيا قال القاضي رحمه الله وهذه جهالة النوع فلا يمنع صحة التسمية كالزوجه على خادم لا يقال يعرف الى  
 فقد البلد أو غالبه لان الرأى في بلادنا الدراهم لا الدنيا وهو مختلف ملكي هندي نيسابوري بخاري وهذا في عهدهم اذا أراد اسقاط صداق  
 امرأته يقول لها امرأتي كذا فاذ قالت بجل كذا سقط \* الام زوجت الصغيرة وقبضت الصداق ثم أدركت ان لم تكن وصية لها طلب  
 الصداق من الزوج وهو يرجع على الام لانها لا تلي قبض الصداق وكذا سائر الولا غير (١٣٧) الاب والجدود كز القاضي ظهير الدين

انه يرجع عليها ان كان قائما وان كانت وصية رجعت عليها على كل حال لاعلى الزوج \* طاب زوج الصغيرة من الولي تسليمها اليه للوئاسة وهي لا تتحمل الجماع ورضي الاب بالتسليم وأبت الام فالعقب رضا الاب لا ابا الام لان الولاية له وان أي الاب لا يجبر \* وفي التجنيس كبير تزوج بنت سبع وخافت الام انها سلمتها اليه قصد هار وتضررت بها ضمتها الى نفسها وتربيتها الى أن تتحمل الجماع دفعه للضرر عن الصغيرة \* زوج الوكيل أو الاب البالغة أو الصغيرة ثم أبرأ عن كل المهر أو بعضه أو ضمن فكله باطل أما الضمان فلا نه لا يخفى او ما أن يكون للزوج بان قالت ان أخذت منك المهر فاني ضامن ولا خفاء في بطلانه كالقول للدين ان أدبت الدين الى الدائن فأنا ضامن لك الدين واما المرأة بان قال لها أنا ضامن للمهر الذي لزم على زوجك وسبب بطلانه عدم قبولها أو عدم من يقبل عنها في المجلس فيكون شرط العقد وهو لا يقبل التوقف في المذهب فان قبلت أو قبل

المكاتب ولداً مة رجل بشكاح أو بملك وكذبه الرجل لم يصدق المكاتب كالحرا اذا ادعاه فان عتق فملكه يوما ثبت نسبه منه هكذا في المبسوط \* اذا اشترى المكاتب أمة فولدت عنده ولداً لاق من ستة أشهر فادعاه المكاتب صحت دعوته ولو كان مكان المكاتب عبداً ما ذون لانصحه دعوته كذا في المحيط \* واذا باع المكاتب أمة فولدت لاق من ستة أشهر فادعى الولد صحت دعوته ويرد اليه مع أمه كذا في المبسوط \* ولو ادعاه العبد وباقي المسئلة بجهاها لانصحه دعوته كذا في المحيط \* وان وطئ المكاتب أمة بانه وهو حراً أو مكاتب بعقد على حدة لم يثبت اذا كذبه الابن كذا في المبسوط \* فان عتق المكاتب وملك هذا الابن يوماً من الدهر مع الجارية يثبت نسب الولد منه وصارت الجارية أم ولده وان كان الابن قد ولد للمكاتب في حال مكاتبته أو كان المكاتب قد اشتراه فولدت أمة هذا الابن ولداً او ادعاه المكاتب صحت دعوته وصارت الامة أم ولده ولا يضمن مهرها ولا قيمتها لان كسب الولد المولود في الكتابة والولد المشتري بمنزلة كسبه حتى ينفذ تصرفه فيه كذا في المحيط \* ولو ادعى ولد مكاتبته يثبت نسبه منه صدقته أم لا ولا ضمان على المولى من قيمة الولد وعليه العقران جاءت بالولد لاكثر من ستة أشهر من يوم كاتب وان جاءت به لاق من ستة أشهر فلا عقر عليه كذا في الحاوي \* وتخير المكاتبه فان شأت مضت في الكتابة وان شأت فسخت كذا في المحيط \* وان كان لها زوج وصدق الزوج بعتق الولد لا يثبت النسب كذا في محيط السرخسي \* وان ادعى ولد أمة مكاتبته لانصحه دعوته الا بتصديق المكاتبه وهذا جواب ظاهر الرواية فاذا صدقته المكاتبه ثبت النسب منه وكان الولد سراً بالقيمة ويغرم المولى قيمة الولد للمكاتبه ويغرم عقرها للمكاتبه أيضاً وتعتبر قيمة الولد يوم ولادته الولد هذا اذا جاءت الامة بالولد لسته أشهر منذ اشترتها المكاتبه فاما اذا جاءت الامة بالولد لاق من ستة أشهر منذ اشترتها فادعاه المولى لانصحه دعوته ولا يثبت النسب بدون تصديق المكاتبه واذا صدقته المكاتبه حتى ثبت النسب كان عبداً على حاله كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى لو اشترى المكاتب عبداً صغيراً فادعاه المولى لم تجز دعوته فان صدقه المكاتب يثبت النسب ولم يعتق كذا في الحاوي \* رجل اشترى عبداً أو كاتبه ثم ان المكاتب كاتب أمة له ثم ولدت المكاتبه فادعاه مولى المكاتب فان صدقته المكاتبه يثبت النسب منه ويجب العقر لها ان ولدت لاكثر من ستة أشهر من وقت كتابتها وان ولدت لاق من ستة أشهر فلا عقر للمكاتب ثم هذا الولد يكون مكاتباً مع أمه فان أدت الام بدل الكتابة عتقت وعتق الولد معها تبعها وان عجزت وردت في الرق أو أخذ المولى ابنه بالقيمة ولا يحتاج الى تصديق المكاتب وان ثبت الحق له بوجود التصديق يوم الدعوة من اليه التصديق وتعتبر قيمة الولد يوم عجز المكاتبه ولو كذبه المكاتبه وصدقته المكاتب لا يثبت النسب ويكون الولد مكاتباً مع أمه ان أدت بدل الكتابة عتقا وان عجزت صاراً مملوكاً للمكاتب ولا يثبت النسب وان صدقاه يثبت النسب من المولى فان جاءت بالولد لاق من ستة أشهر منذ كاتبه المكاتب حتى كان العايق في ملك المكاتب كان الولد سراً بالقيمة وقيمة الولد للمكاتب وتعتبر قيمته يوم الولادة وان جاءت به لسته أشهر منذ كاتبها المكاتب فالولد مكاتب معها مادامت مكاتبته لم تجز بهد فان عجزت يأخذ المولى

(١٨ - فتاوى رابع) عنها في المجلس قابل صغ الضمان والحيلة ان كانت بالغة في الاراء والضمان ان يقول الوكيل أو الولي انها أذنت بالاراء أو الخط فان أنكرت الاذن ضمن لها الزوج بغير حق فاني ضامن ذلك لك فقبل الزوج صح وان كانت صغيرة فالحيلة في الخط حتى لا يتمكن من المطالبة بالاجماع ان يقول الولي وقت العقد تزوجتك على ألف بشرط أن يكون للزوج منها خمسة مائة يصح الخط جملة على الاستثناء كله قال زوجت بألف الا خمسة مائة وذكره حيله أخرى أيضاً وهي ان يشتري الاب بمقدار ما يريد الخط عرضاً من الزوج قيمته شيء حقير

فيصير مستوفيا ذلك القدر مات عن زوجة فادعت المهر على ورثته ان ادعت قدر مهر المثل أو اقرار الورثة بذلك صح وكفى النكاح شاهدا ولا حاجة لها الى الاثبات وان كان في الورثة أولاد صغار فله ان تأخذ قدر مثلها من اتركة وان ادعت الورثة ابراء أو استيفاء فلا بد من البينة لهم وعليها البين اذن وسيأتي ان شاء الله تعالى ما هو المختار في حق البين وقال الفقيه ان كان الزوج بنى بها يمنع قدر ما جرت العاديات في تجهيل والقول للورثة فيه لان النكاح وان (١٣٨) كان شاهدا على المهر لكن المهر على شاهد على قبض بعضه فيعمل به ما لم يكن اذا

صرحت بعدم قبض شيء فالقول لها لان النكاح محكم في الوجوب والموت والدخول محكم في التقرر والبناء غير محكم في القبض لان القبض قد يتخاف عنه فرج المحكم باعتضاد الانكار وفيه نظر نقف عليه وذكر في المغني تزوجها عند شاهدين على مقدار ومضت سنون وولدت أولاد ثم مات الزوج وطلبت من اليهود أداء الشهادة على ذلك المقدار استحس المشايخ عدم أداء الشهادة لاحتمال سقوطه كله أو بعضه بالابراء أو الحط وبه أقوى برهان الأئمة ثم رجع وأفتى بجواب الكتاب كما هو المحكم في سائر الديون وعليه الفتوى فمن هذا يعلم المحكم في المسئلة الأولى لان قبض البعض محتمل وكذا الابراء فلا يعارض المحكمات \* امرأته الثلاثة خطوط للمهر لا يمكن الا من طلب مهر واحد من زوج واحد لان السبب واحد فلا يبعد تعدد الاشهاد وقد ذكر وأن الخلاف في مسئلة والمال ما لان اذا تعدد البين فيما اذا كان الاقرار

الولد بالقيمة يوم العجز ثم فيما اذا صدقه المكاتب وكذبه المكاتب حتى لم يثبت النسب ولم تجهز المكاتب بعد ذلك ولكن أدى المكاتب بدل الكتابة وعق فان كانت الكتابة جاءت بالولد لاقبل من ستة أشهر منذ كوتبت يثبت النسب من المولى ويكون حر بالقيمة ويكون ذلك للمكاتب هذا اذا كان الولد صغيرا لا يعبر عن نفسه وان كان قد كبر ثم ادعى المولى أنه ابنه وصدقه المولى المكاتب فالولد حر ورجع في حق النسب الى قول الولد وان جاءت بالولد لاكثر من ستة أشهر منذ كوتبت لا يعتق الولد بل يكون مكاتب مع أمه ولا يثبت نسب من المولى أيضا فان عجزت المكاتب بعد ذلك وردت في الرق كان الولد حر بالقيمة ثابت النسب من المولى وان لم تجهز ولو كان أدت بدل الكتابة عتقت وعق الولد معها ولا يثبت نسب الولد من المولى الا أنه اذا كبر الابن وصدق المولى في ذلك فيثبت نسب من المولى بتدقيقه ولا يلزمه القيمة هكذا في المحيط \* واذا أدى المكاتب الاول وعق ثم جاءت المكاتب بالولد لاقبل من ستة أشهر من وقت العتق ولستة أشهر من وقت الكتابة كان الجواب كما اذا ولدت قبل عتق المكاتب وان ولدت لستة أشهر فصاعدا نذعت ان زعم المولى أنه ولد يوطء بعد العتق لم يثبت نسبه وان وجد التصديق فكان زانيا ما اذا ادعى النكاح بعد عتق المكاتب فان صدقته المكاتب تثبت شبهة النكاح فيثبت النسب ولا يعتق الولد وان صدقه المكاتب الحر في النكاح وكذبه المكاتب لا يثبت النسب الا اذا عجزت وردت في الرق فينفذ اقرار المولى وهو المكاتب الحر عليها بالنكاح ويثبت النسب ولا يعتق الولد وان ادعى أنه ولد يوطء كان قبل العتق لم يصدق فان صدقته ثبت نسب الولد ولا يعتق الولد فان أدت عتقت مع ولدها وان عجزت أخذ المولى الولد حر بالقيمة وان صدقته المكاتب وكذبه المكاتب الحر ثبت النسب والولد رقيق فان عجزت فهي ولدها على كل حال كان للمكاتب الاول وان صدقه المكاتب الحر وان وطء المولى كان قبل العتق وكذبه المكاتب لا يثبت النسب الا اذا عجزت فيعتق الولد بالقيمة يوم العجز وكذلك اذا لم يؤد المكاتب الاول الكتابة لكن مات عن وفاء أدت كتابته ثم عجزت المكاتب فالولد حر بالقيمة والام بملاوكة لورثة المكاتب كذا في شرح الزيارات للعناني

\*( الفصل الخامس عشر في المنقرقات ) \* اذا مات الرجل وترك امرأته أو ولد أو أقر الوارث أم ولد المقر من الميت فان لم يكن هنالك المقر منازع يثبت نسب الغلام من الميت ويرث ولا يشترط العد في المقر ولا انظر الشهادة فان كان المقر منازع يشترط العد بانفاق الروايات ولا تشترط العد بانفاق الروايات وهل يشترط لفظ الشهادة فيه روايتان كذا في المحيط \* رجل مات عن أم ولد فقالت بولدا بينه وبين سنتين فنفاه الورثة لم يثبت النسب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من الميت ولم يرث منه بشهادة القابلة ما لم يشهد به شاهدان الا أن يكون المولى قد أقرب بأنهم احبلى منه وحديث يثبت النسب بشهادة القابلة وان أقر به الورثة فاقرارهم كاقرار الميت كذا في المبسوط \* رجل في يده أمة فرطها وولدت منه ولدا فادعى ولدها ثم قال كانت هي أم ولد فلان فزوجها فوولدت له هذا الولد وصدقه فلان في ذلك فان صدقته ما لامة في ذلك أو كذبت ما ولكن رجعت الى تصديقهما قبل قضاء القاضى بكونها أم ولد للمقر فهي أم ولد للمقر له ويكون حكم ولدها حكمها فيه متقان اذا مات المقر له فان كبر الولد بعد ذلك وكذبها فيما أقرت لم يلغ في تكذيبه ولو لم تصدق الجارية المقر ولم تكذب حتى ماتت صدق المقر والمقر له حتى كان الولد عبدا للمقر له فان كبر الولد أو أنكر أن يكون عبدا للمقر لم يلغ في انكاره وان كذبت ما لامة وثبتت على ذلك فالقاضي يجعلها أم ولد للمقر

مجرد عن السبب والصك ولو باحدا هاهنا هو واحد اتفاقا \* ادعت المهر على الوارث وأنكره يقول القاضي للوارث ان كان مهر مثلها كذا أو على من ذلك ان قال لا \* ذكر أدنى من الاول الى أن يبلغ قدر مهر المثل السرخسي تقادم العهد وتعذر على القاضي الوقوف على مهر المثل لا يقضى بمهر المثل والاقضى به عند الامام قال الشيخ الكرخي لا يتضح للامام في مسئلة اختلاف ورثة الزوجين طريقة الا ان يكون العهد متقادما لاختلاف مهر المثل باختلاف الازمنة وفيه نظر لانه اذا تعذر اعتبار مهر المثل لا يكون الظاهر شاهدا لاحد فيكون

القول لورثة الزوج اسكونهم مدعى عليهم كافي سائر الدعاوى والاصح ان الخلاف فيما اذا تزوج ولم يسم مهرها ثم مات الم يقض بشئ ولو كن  
الفتوى في المسئلة على قولها ما ادعت انك تزوجتني بكذا انقرة فقال بل بكذا دينا را يجب مهر المثل لانهم ما اتفقوا على النكاح واختلاف في  
المسمى واختلاف المشايخ انهم ما يتحالفان ولا يتم بغير مهر المثل أولا ثم يتحالفان كما تقر في اختلاف التخرج بين الرازي  
والكرخي وقولها تزوجتني بشئ بمنزلة دعوى عدم التسمية للجهة التي يجب مهر (١٣٩) المثل ما ادعت على الوارث ان المهر مائة

ثم ادعت الزيادة في حياته  
بمائة أخرى لا تصح الثانية  
لانها اقترت ان كل  
المهر مائة والزيادة تلتحق  
بأصل العقد قطهر أن كل  
المهر لم يكن مائة فتناقصت  
وقيل تصح الدعوى الثانية  
لان ذكر الاول يحكم ورود  
العقد عليه والثاني يحكم  
الزيادة في الزمان الثاني قالوا  
وصحة الزيادة في المهر دليل  
لان صحة الزيادة في البيع  
ليس بطريق الانفساخ لان  
النكاح لا يقبل الانفساخ  
بل هو تغيير من وصف  
مشروع الى امر مشروع  
من كونه عادلا راجحا خاسرا  
فاشبهه زيادة شرط الخيار قبل  
الاقتران ما ادعت على الورثة  
مهر فانه كروا النكاح  
والمهر فبرهنت عليهم بما ثبتا  
وان على النكاح لا المهر  
ثبت النكاح فان برهن  
الورثة بعده على أنها أبرأت  
الزوج عن المهر لا يقبل  
للتناقض وكذا لو برهنوا بعد  
انكار النكاح على انها  
خالعت مع المورث لان دعوى  
انطاع بعد انكار أصل  
النكاح تناقض وقيل  
الصحيح انه يسمع كما اذا أنكر  
لزم الاف عليه فبرهنت

وعلى المقر قيمتها أم ولد للمقر له قيل هذا على قولها ما ادعى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا ضمان على  
المقر ولا عقرب للمقر له على المقر وان كذبتهما فلم يقض القاضي بشئ حتى ماتت بوقف أمر الولد حتى يكبر فان  
كبر وصدق المقر فيما أقر كان عبدا للمقر له وأمه أم ولد للمقر له فان مضى على التكذيب جعله القاضي حرا  
من جهة المقر وأمه أم ولد للمقر له وان كانت الام حرة والغلام يعبر عن نفسه فصدق الام المقر وكذبه الغلام  
فالغلام حرا والجارية أم ولد للمقر وكذلك ان كذبت الام المقر وصدقها الغلام في جميع ما وصدقت لك كذا في  
المحيط \* رجل مات وترك ابنا خفايا امرأة وادعت أنه ابنها من الميت فصدقها الغلام وأقامت البينة على  
ذلك فان القاضي يقضى بنسبها من موافق بغيره وورث من الميت كذا في شرح الطحاوي \* المراتان  
اذا ادعتا نسب ولدوا قامت كل واحدة منهما برجلين أو رجلا وامرأتين فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما  
الله تعالى لا يثبت نسب به من واحدة منهما وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يثبت نسب به من واحدة منهما وإذا  
أقامت كل واحدة منهما امرأة واحدة ذكر في رواية أبي سليمان أنه لا يقضى لواحدة منهما ما في هذه الحجة عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في رواية أبي حفص أنه يقضى بالولد بينهما ولو لم تكن لواحدة منهما حجة  
لا يقضى بنسب الولد منهما ما خلا في مجموع النوازل ولو كان أحد الولدين ذكرا والآخر أنثى  
ادعت كل واحدة منهما الابن ونفت الابنة بوزن بينهما فيجعل الابن لتي لبنها أثقل هكذا في المحيط \* اذا  
ولدت أمة الرجل فادعاه أخوه أنه ابنه من نكاح بشبهة وأنكره المولى لم يصدق على ذلك وكذلك المم والخال  
وسائر القربايات فان ملكه يوما وقد ادعاه من جهة نكاح صحيح أو فاسد دون جهة ملك يثبت نسب به منه  
وكذلك لو ادعى أنه ابنه ولم يذكر أنه تزوجها ولو ملك أمه معه أو دونه صارت أم ولده وان ملك الولد أبو المدي  
وهو يجهدهم قال ابنه لم يثبت نسب به من الابن ولا يعنى كذا في المبسوط \* اذا ولدت جارية الرجل ولدا  
وادعى ابنه نسب هذا الولد لا تصح دعوته الابن تصديق من الابن وكذلك لو ادعى الابن أنه تزوجها لا يصدق  
الابن تصديق الاب فان أقام الابن بينة على النكاح يبرأ الابن أو بغير رضاه فان نسب الولد يثبت منه  
ويعنى كذا في المحيط \* اذا اعتنق عبد أصغر ثم ادعى أنه ابنه صح ولد عنده أولا ولو كان كبيرا ينظر ان محمد  
يبطل اقراره والافه وجائز كذا في التتارخانية \* رجل أعتق جارية ولها ولد ثم ادعى ولدها بعد ما أعتقها  
قال يلزمه وعليها العدة كذا في المحيط \* عبد مصغر بين رجلاين أعتقه أحدهما ثم ادعاه الآخر أنه ابنه  
صح دعوته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويكون مولى له ما ان كانت دعوة المدي دعوة تحرير بأن لم  
يكن في ملكه وان كانت دعوته دعوة استيلا بديان كان العاقل في ملكه فلم يعتق نصف الولد ولا ولد للمدي  
فأما على قولها ما في معتق العبد كاه على المعتق والآخر ادعى نسب حرمه غير ليس له نسب معروف فتصح  
دعوته استحقاقا هذا اذا ادعى الآخر نسب به فاما اذا ادعاه المعتق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
لا تصح دعوته الابن تصديق الآخر وعنده ما تصح دعوته استحقاقا اذا كان الولد كبيرا يعبر عن نفسه  
فان أقر بذلك ثبت نسب به من المدي وان جحد لم تصح دعوة المعتق وتصح دعوة الآخر وهذا قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولها ما لا تصح دعوة أحدهما الابن تصديق كذا في الذخيرة \* لو كان ولدان  
وأما ان فاعتق أحدهما فادعى نسب الآخر يثبت نسبهما ويطلب العتق كذا في التتارخانية \* ابن  
سماعة في نوادره رجل أعتق جارية وتزوجها وجاءت بولد لاق من ستة أشهر منذ تزوجها فادعاه

على ذلك فبرهن هو على الابرا والقضاء بقبول ولو صدقت المرأة الورثة فيها ما أنكره والقدر فبرهنت عليه وبرهنوا على أنها أبرأت حال الحياة  
أو بعده يقبل \* زوج الاب البكر وقبض دست بيمان ثم ردا لاب المقبوض الى الزوج حال صغرها أو كبرها في الحالين لها حق الخصومة في  
قدر الدست بيمان مع الاب والى تمام مهر مثلها مع الزوج وان دفع الزوج الدست بيمان اليه بعد الوطء ثم ردا الاب الى الزوج فحق الخصومة  
لها على الزوج في كل المهر لان المدفع كان في حال ليس له ولاية القبض فصح الدفع \* ادعت ان الميت كان نكحها في محرم وبرهن الورثة على

انه كان مات في شوال قبل المحرم لا يقبل لان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء ولو كان مكانه قتل تقبل دعوى النقرة بلا بيان الصفة في المهر مقبول فلو تزوجها بعائنة نقرة بلا بيان الصفة يصح وينصرف الى الوسط كالزوج على وصيف ينصرف الى الوسط وبعد اطلاق قبل الدخول تأخذ خسين نقرة وسطا وقيل ينظر الى مهر مثلها ان مائة جيدة فهي وان مائة رديئة فهي وان تزوجها على خسين نقرة ومهر مثلها مائة يجب خسون نقرة جيدة وان كان مهر (١٤٠) مثلها خسين نقرة جيدة وتزوجها على مائة مطلقا يجب مائة جيدة لان الزيادة على

مهر المثل جائرة والزيادة تكون من جنس الميزيد عليه والتسمية اذا جهلت قدرا أو وصفا يراد الى مهر المثل لانه الواجب الاصلى \* ادعت عشرة ذناير بمجملته فقال الزوج آيخ بر من داشت دادام او ادعى ثمن المبيع فأجاب به لا يكون جوابا لدعواه لكن القاضي يكافئه أن يبرهن على الاداء فاذا برهن لا بد أن يذكر قدر المؤدى لتصح الشهادة \* ادعى المهر على الختن فقال صاحبة معى على كذا ولم يقيم البينة عليه ثم ادعى الختن ان البنت حال الحياة أبرأته أو صالحته على مال لا تقبل بينته لانه أقرب وجوب المال على نفسه ولو قال له صالحت عن الدعوى لا يكون اقرارا ويقبل البرهان على ابرائها وصلحها لان التوفيق ممكن لانه يقول كانت أبرأتني في حياتها الا أنك لما ادعت ثانيا صالحتي عن دعواك وهذا معنى قول المشايخ دعوى الصلح عن المال اقرار وعن دعوى المال لا \* ادعى الزوج عليها هبة الصداق فشهد أحد شهادته بالابراء والاخر بالهبة يقبل

الزوج والسيد قال أيهما صدقته فهو بائنه فان صدقت الزوج وادعى نكاحا فاسدا أو وطئا بشبهة لزمه ذلك وكذلك السيد ليس له دعواه بدون تصديقها كذا في المحيط \* نبي الى امرأة زوجها فاعتدت ونكحت وولدت فجاء الزوج الاول حيا فالولد من الاول كيف ما كان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان من وقت نكاح الثاني الى وقت الولادة أقل من ستة أشهر فالولد الاول فان كان أكثر من ستة أشهر فهو من الثاني وقال محمد رحمه الله تعالى ان كان من وقت ابتداء وطء الزوج الثاني الى وقت الولادة أقل من سنتين فالولد من الاول وان كان أكثر من سنتين فهو من الثاني كذا في الكافي \* قال أبو الليث في شرحه في دعوى المبسوط وقول محمد رحمه الله تعالى أصح وبه تأخذ كذا في النصول العمادية \* وروى أبو عيسى في مسنده عن معاذ بن اسمعيل بن حماد عن عبد الكريم الجرجاني رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان هذا القول وقال الاول والثاني كذا في المحيط \* رجل غاب عن امرأته وهي بكر ابنة عشرين سنين مثلا فتزوجت وجاءت بأولاد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الاول للزوج الاول حتى جاز للزوج الثاني دفع الزكاة الى هؤلاء وتزوجهم ادعتهم له وقال عبد الكريم الجرجاني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الاول للزوج الثاني ورجع الى هذا القول وعليه الفتوى كذا في الوقعات الحسامية \* وأجمعوا على أن المرأة ترد على الاول كذا في الذخيرة \* ولو سببت المرأة قتر زوجها رجل من أهل الحرب وولدت أولاد فهو على هذا الخلاف هكذا في المبسوط \* وعلى هذا الخلاف اذا دعت المرأة طلاقا واعتدت فتزوجت وبمحمد زوجها الاول كذا في محيط السرخسي \* وفي مجموع النوازل مثل نجم الدين النسفي عن تزوج امرأة صغيرة بتزوج أبيها ثم مات الأب والزوج غائب فبكرت البنت وتزوجت برجل آخر فخصم الغائب وادعاهما فأنكرت ولم تكن له بينة فلم يقض له بهما وقضى بهم للثاني فولدت منه بنتا للزوج الاول ابن من امرأة أخرى هل يجوز النكاح بين هذا الابن وهذه البنت قال ان كان في حال الصغر لا يجوز لان ابن من أبيه أن أم البنت زوجته والبنت ولدت على فراشه فهي بنته وأما اذا كبر الابن وهو يتزوج البنت بنفسه فينبغي أن يجوز لان اقرار الابن لم ينفذ على غيره كذا في النصول العمادية \* اذا تزوج الرجل امرأة رجل وولدت ولدا فادعى أحدهما أن النكاح كان منذ شهر وادعى الآخر أنه كان منذ سنة فالقول قول من يدعى النكاح منذ سنة ويحكم بآيات النسب منها فان تصادقا على أنه تزوجها منذ شهر لم يثبت النسب وان قامت البينة بعد ما تصادقا أنه تزوجها منذ شهر على أنه تزوجها منذ سنة قبلت بينته هكذا في الذخيرة \* رجل قال في مرضه هذا الغلام ابني من إحدى هاتين الحاريتين ثم مات قال محمد رحمه الله تعالى يعتق الغلام من جميع المال وتسعى كل جارية في نصف قيمتها يعتق نصفها من الثلث كذا في المحيط \* رجل أقربان هذا الصبي ابني من أمته هذه ثم مات فاقام اخوته البينة أن أباهم زوج أمته من هذا العبد قبل ولادته بثلاث سنين فولدت هذا على فراش العبد والعبد والامة ينكران لا تقبل بينتهم كذا في محيط السرخسي \* واذا كان الغلام والامة يدعيان ذلك تقبل بينتهما لان هذه البينة يثبتان الحق لانفسهما وهو النكاح على الميت ويعتق الغلام وتصير الجارية أم ولده فبعد ذلك ان كان هذا الاقرار من المولى في صحته يعتق من جميع المال وان كان في مرضه يعتق من الثلث وكذلك اذا ادعى الغلام ذلك تقبل البينة أيضا ويكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى الغلام والامة جميعا ذلك هكذا في المحيط \* ولو ادعت

الاتفاق في الشهادة اذهب الدين ايضا اسقاط وقيل لا لان الهبة تملك والابراء اسقاط فاختلاف احكام حتى لو أبرأ الكفيل لا يرجع على المدين ولو وهب له يرجع عليه \* ادعت المسمى فقالت الورثة نعم به لكن لا علم لنا بالقدر حبسوا حتى يبينوا لقيامهم مقام الزوج \* أبرأت زوجها على المهر ثم قالت أبرأته لكنه تزوجني بكذا ثانيا برهنت على النكاح الثاني بكذا قبالت وتثبت المرأة من المهر الاول \* طالبت زوجها بالمهر فقال حرمة أوفيت وقال جرة أدبت الى أبيك لا يصح كون تناقضا لان الاداء الى الأب أداء اليها

لان قبضه مفوض اليه \* (نوع) \* عمل في كرى هذه السنة أزواجك بنى أو عمل ابتداء من غير أمره الا انه علم ان يعمل طه عافى  
التزويج أو قال اعل حتى أصنع لك معروفا وكذا وكذا لم يفعلوا والاشبه وجوب مهر المثل أو أجره \* بعث اليها أشياء وعوضت  
ثم أراد الاسترداد منها لانها كانت عارية فالقول للزوج لانكاره التملك ولها أيضا ان تسترد لانها عوضت عن الهبة ولا هبة فلا عوض قال  
الفقيه أبو بكر الاسكافي هذا اذا صرحت بالانعريض أما اذا نوت كان ذلك هبة (١٤١) منها له ولا عبرة للنية بكافي كل العقود

اللسانية مثل بعث ونكت  
واشتريت فلو أن المرأة  
استهكت ما بعثت اليها  
الزوج ضمن لانها لصديق  
في أنه عارية يترتب عليه حكم  
العارية وهو الضمان وكذا  
لو استهكت الزوج ما بعثت  
\* (مسائل الخلافة) \* الخلافة  
توجب كمال المهر والعدة

والنسب والنفقة وان في  
عدتها أيضا وحرمه تنكاح  
أختها وأربع سواها والامة  
ما بقيت العدة ومراعاة  
وقت الطلاق في حقها الا  
الاحصان والحلل للزوج  
الاول وفي تحريم البنت بها  
اختلفوا وان خلاها وهو  
محرم أو صائم عن رمضان ثم  
طلقها ان يتزوج بنتا خلافا  
للامام الثاني ولا تصح خلافة  
الغلام الذي لا يجامع مثله  
والا الصغيرة التي لا تجامع  
مثلا \* صغير يقدر على  
الايلاج ولكن ليس له شهوة  
زفت اليه امرأته وهي صغيرة  
تجامع مثلها وخلاها لا يجب  
كالمهر كالمرض اذا لم يشته  
قال الامام القدوري الصحيح  
ان صوم النفل والنسك  
والفضا لا يمنع والثالث  
يمنع الا اذا كان لا يشعر كصغير  
جدا أو المغنى عليه أدخلها في

الام النكاح أو اداء الغلام قبلت بينة التزويج لانها تكون للأبنا فان النسب من حق الغلام فاذا أثبتته  
بالبينة من العبد كان مبنيا حتى نفسه فيثبت النكاح بينهما وبين العبد وذلك حقها كذا في المبسوط \* ولو كان  
العبد غائبا حال ما أقامت الورثة البينة توقف حكم هذه البينة حتى يحضر العبد كذا في المحيط \* اذا ولدت  
امرأة الرجل ولدا وادعت أنه ابنها منه والزوج يجحد ذلك فشهد على الزوج بأنه أو أخوه أنه أو أخته أنه  
قبلت الشهادة كذا في الذخيرة \* ولو شهد على اقرار الزوج بذلك أبو المرأة أو جدها لا تقبل شهادته ادعت  
المرأة أو جدها وكذلك لو شهد بذلك أبو الزوج أو جده لم تقبل شهادتهم ادعى الزوج أو جده كذا في المحيط  
والله سبحانه أعلم

### \* (الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق وما هو في معنى الاستحقاق) \*

اذا ادعى المشتري استحقاق المشتري على البائع وأراد الرجوع على البائع بالثمن لا بد وأن يفسر الاستحقاق  
وسينسبه ثم اذا بين سبب الاستحقاق وضح ذلك وأنكر البائع البيع منه وأقام المشتري البينة على البيع  
قبلت بينته وكان له الرجوع بالثمن ولا يشترط حاضرة المشتري لسماع هذه البينة عند بعض المشايخ وبه كان  
يفتي ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى بل اذا ذكر شتيه وصفاته وذكر مقدار الثمن كفاه ثم اذا قبلت بينة  
المشتري ورجع المشتري على البائع بالثمن بقضاء القاضي وأراد البائع أن يرجع على بائعه بالثمن كان له ذلك  
كذا في الذخيرة ولو أبرأ البائع المشتري عن الثمن أو وهبه منه ثم استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع على بائعه  
بشيء وكذلك بقية الباعة لا يرجع بهضهم على البعض كذا في الفصول العمادية \* واذا استحق المبيع من يد  
المشتري وهو لم يؤد الثمن أو أدى بعضه يجبر على أداء الثمن في الفصل الاول وعلى أداء الباقي في الفصل الثاني  
بل وان القاضي عسى أن لا يقضى ببينة المستحق أو يجبر المستحق البيع كذا في المحيط \* المشتري اذا أراد  
الرجوع على البائع فوعده بدفع الثمن ان صدقه في الاستحقاق وقبل السجل يجبر على دفع الثمن وان لم يقر  
بالاستحقاق لكن وعده ثم خالف لا يجبر كذا في الخلاصة \* اذا رجع المشتري على بائعه وصالحه البائع على  
شيء قليل كان للبائع أن يرجع على بائعه بجميع الثمن كذا في المحيط \* رجل اشترى من آخر دارا بعد وثقايضا  
ثم استحق نصف الدار كان مشتري الدار بالخيار ان شاء أخذ نصف الدار بنصف العبد وان شاء ترك ولا يكون  
المشتري العبد بالخيار وان تفرقت الصنعة عليه وتعييب الباقي بعيب الشركة وعلى هذا اذا استحق نصف العبد  
دون نصف الدار لا خيار لمشتري الدار وان استحق نصف العبد ونصف الدار ذكر في الكتاب ان كل واحد من  
المشتريين بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك ولم يبين قدر المأخوذ وقدر المتروك فمن أحبا ثمنان قال كل واحد  
منهما بالخيار ان شاء أخذ والرجع بالرجوع وان شاء ترك وبعض أصحابنا قالوا كل واحد منهما بالخيار ان شاء  
أخذ النصف بالنصف وان شاء ترك وان لم يختار واحد منهما شيئا حتى أجاز المستحق نصف العبد أو سلم ذلك  
النصف الى مشتري العبد بهمة أو صدقة يطل خيار مشتري العبد ويكون الخيار لمشتري الدار هكذا في  
المحيط في باب الاستحقاق \* اشترى من آخر عبدا وباعه من غيره ثم ان المشتري الاول اشتراه ثانيا ثم استحق من  
يده رجوعه على البائع الاول هكذا حكى فتوى شمس الاسلام محمود الازوج حنفي رحمه الله تعالى وهذا  
الجواب انما يستقيم على الرواية التي يقول فيها ان القضاء بالملك للمستحق بوجوب انقاسخ البياعات كلها أما  
على ظاهر الرواية فالقضاء بالملك للمستحق لا يوجب انقاسخ البياعات فيبقى بيع المشتري الاول وشراؤه ثانيا

بنته وفيه عشر جوار له تصح الخلافة ولو جاريته كذلك في الصحيح وان أمر أنه الأخرى فهي والجارية سواء ويجعل الوطء بحضرة الضرة كذا  
أفتى محمد رحمه الله ثم رجع وقال لا يجعل وطء المرأة بين يدي أحد ولهذا كره أهل بخارا النوم على السطح ليلا بلاخص ولومعهما مجنون  
مطبق أو مغنى عليه ان في النهار لا يصح وان في الليل صح وكذلك الأعمى في الاصح وان معه مائة من صحت في الليل والنهار والكلب العقور  
يمنع وان لم يكن عقورا قبل ان للرأفة منع وان للزوج لا وان خلاها في المسجد أو الحمام ليلا صح وانها لا ولو جملها من الرستاق الى المصران



في الحارة لا وان في غيرها صححت وفي الروضة ان في الصحراء ليس بقر بها أحد اذا لم يأمن المرور لا وان أمانه صححت ولو في مسافة أو جبل في خيمة لا وفي بيت غير مسقف خلوة وكذا الكرم والسطح ان عليه حجاب وعلى الخلة والنفقة ان كان ستر في البيت بينه وبين من في البيت يكون خلوة ومعنى كونه خلوة وجوب كمال المهر والعدة وقولنا لا يكون خلوة أي نهيجان وفي المتن ان كان الستر رقيقا يرى أو كان قصيرا بحيث لو كان قام لا يكون خلوة وفي بستان (١٤٣) لا باب لا وان له باب مغلق خلوة وخلوة المحبوب صحيحة عنده ولو منع شرعا لحسا

على حالهما فلا يكون له الرجوع على البائع الأول ولكن هو يرجع على بائعه ثم بائعه يرجع عليه ثم هو يرجع على البائع الأول كذا في الفصول العادية \* اشترى من آخر دارا وقبضها واستحققت من يده فقال المستحق للشترى خذ الثمن الذي دفعته الى البائع منى فأخذ ثم أراد المستحق أن يسترد ما دفع من المشتري هل له ذلك فقد قيل يجب أن لا يكون له ذلك على الرواية التي يقول فيها ان ينفذ القاضي بالملك للمستحق تنسخ البياعات وعلى ظاهر الرواية له أن يسترد ذلك ولو ان المشتري يرجع على البائع وطالبه بالثمن فقال المستحق للمشتري خذ الثمن منى فأخذ ثم أراد المستحق أن يسترد منه ليس له ذلك باتفاق الروايات كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزادات رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه ومنه رجل للمشتري ما أدركه من أدركه في العبد ثم باعه المشتري من غيره وسلمه اليه ثم باعه المشتري الثاني من رجل آخر وسلمه اليه ثم اشترى مستحق من يد المشتري الآخر بالبيعة وقضى القاضي بذلك يكون ذلك قضاء على المشتري الآخر وعلى الباعة أجمع حتى لو قام المشتري الآخر أو واحد من الباعة بيعة على المستحق بالملك المطلق لا تقبل بيئته وكان لكل واحد من المشتريين أن يرجع على بائعه بالثمن من غير أن يحتاج الى إعادة البيعة ولكن انما يرجع كل مشتري على بائعه اذا رجع عليه مستتر حتى لا يكون للمشتري الاوسط أن يرجع على بائعه قبل أن يرجع عليه المشتري الآخر ولا يكون للمشتري الأول أن يرجع على بائعه قبل أن يرجع عليه المشتري الاوسط وكذلك لا يكون للمشتري الأول أن يضمن الكفيل بالدرن ما لم يرجع عليه وهل يحتاج كل مشتري الى اقامة البيعة على الرجوع اذا أراد الرجوع على بائعه ينظر ان لم يعلم القاضي بالرجوع عليه بان كان الرجوع عند قاض آخر يحتاج وان علم القاضي بذلك بان كان الرجوع عليه عند هذا القاضي لا يحتاج ولو ان العبد لم يستحق ولكن أقام العبد البيعة على المشتري الآخر على حرية الاصل وقضى القاضي بما رجع كل واحد منهم على بائعه بالثمن قبل أن يرجع على مشتريه وكذلك المشتري الأول يرجع على الكفيل قبل أن يرجع عليه ولو لم يقم العبد البيعة على حرية الاصل ولكن أقام بيعة أنه كان عبدا لفلان منذ سنة اعتقه وأقام رجل بيعة أن العبد كان له منذ سنة اعتقه وقضى القاضي بذلك وكان تاريخ العتق قبل تاريخ البياعات كلها يرجع كل مشتري على بائعه قبل أن يرجع عليه وكذلك اذا لم يعرف التاريخ وكذلك لو أقام العبد البيعة أنه كان عبدا لفلان منذ سنة دبره أو أقام رجل بيعة على ذات أو كانت جارية أقامت بيعة انها كانت لفلان منذ سنة استولدها أو أقام رجل بيعة على ذلك وكان تاريخ هذه الاسباب قبل تاريخ البياعات كلها أو لم يعرف التاريخ أو سلا وقضى القاضي بذلك فهذا وما لو أقامت البيعة على حرية الاصل أو على العتق سواء يرجع كل واحد من مشتريه قبل أن يرجع عليه وان أقامت البيعة على العتق والتدبير والاستيلاء بتاريخ بعد تاريخ البياعات كلها بان أقام العبد أو الحاربه بيعة على المشتري الآخر أنه عبد فلان أو جارية فلان اعتقه أو استولدها بد شراء المشتري الآخر أو أقام رجل بيعة على ذلك وقضى القاضي بذلك كان هذا والقضاء بالملك المطلق سواء ولو كان تاريخ العتق من العبد بين البياعات حتى وقع بعضها قبل العتق وبعضها بعد العتق فما كان قبل العتق لا يرجع فيه كل مشتري على بائعه قبل أن يرجع عليه وما كان بعد العتق يرجع فيه كل مشتري على بائعه قبل أن يرجع اعتبارا للبعض بالكل كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزادات رجل اشترى من آخر جارية وقبضها ثم جاء مستحق واستحقها بيعة

كالصائم والحائض والمحرم تجب العدة وخلوة الصبي المراهق توجب كمال المهر وفي الحمل ان قدر على الوطء خلوة \* آذ خلت أمها وخرجت ووردت الباب ولم يغلقه والبيت في خان يسكنها ناس كثيرة والبيت طوابق مفتوحة والناس يعود في ساحة الخمان ينظرون ان كانوا مترصدين وهما لا يعلمان لا يصح \* الزوجان اجتمعا في بيت في دار وبابه مفتوح لكنه لا يدخل أحد بلاذن صحت \* دخلت على الزوج وهو لا يعرفها فكشفت ثم خرجت لا يكون خلوة ولو عرفها ولم تعرفه خلوة \* دخلت عليه وهو نائم صحت علم أولم يعلم \* اذا خلوت به افهى طالق تخلاهما وقع الطلاق لو جود الشرط ولزمه صرف المهر ولا يلزم العدة لانه لا يتمكن من الوطء في تلك الساعة \* الخلوة ليس لها حكم الوطء في المراجعة فلا يصير مراجعا بها ولا في الميراث حتى لو طلقها ومات وهي في عدة الخلوة لا ترث واختار انه يقع عليها طلاق آخر في عدة الخلوة وقيل لا يقع قال في فتاوى سمرقند قال لها بعد هاترا نيك

طلاق ودو طلاق وسه طلاق وقع الثلاث والطلاق الواقع في هذه الحالة بائن \* خلا بامرأة ثم قال لزوجه انت على رجوع كظهر أم تلك المرأة لا يصح رمظ هرا وفي الظهري لا ثبت حرمة المصاهرة بالخلوة عند محمد رحمه الله خلا قال الامام الثاني ولا تنام مقام الوطء في حق زوال البكارة حتى لو خلا بكر ثم طلقها تزوج كالأبكار ولا يرد كمال المهر لانه متعاق بتسليم النفس لا بالقبض ولا يقدر عليه بأبلغ من هذا فكل بالضرورة ولا ضرورته فاعتبرت الحقيقة فلهذا تمسقط الخلوة مطالبه حق الوطء \* البكر أو النيب زوجه اوليها فخلها بامر ضاهل

يكون اجازة لارواية فيه قال محمد وعندي انه اجازة وكذا الخلوة في النكاح الموقوف اجازة لان الخلوة بالاجنبية حرام وقيل نفس الخلوة لا يكون اجازة \* القرن والرتي نعمان صحة الخلوة قيل انه قوله ما كالجلب والصحيح انه قوله لانه عجز عن عملية التسليم فيمنع والجلب بمن له الحق فلا يمنع عنده \* الخلوة الصحيحة في النكاح الفاسد لا توجب العدة ولا كمال المهر وكذا الخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح لانها اقيمت مقام الدخول للمتمكين ولا يمكن هنا المنع الشرع والخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح ان كان (١٤٣) المانع شرعيا كالصوم والحيض والاحرام

توجب العدة وان حسييا كالمرض المدنف أو صغرها وصغرا أحدهما لا \* والخلوة بالرتقاء توجب العدة وكالالمهر لانه يتمكن من الوطء بالفتق وكذلك خلوة المحجوب والغين لانهما يتمكنان بالصق \* (الثالث عشر في نكاح فاسد) \* غاب عن زوجته البكر سنين فزوجت وجاءت بالاولاد وأسيت امرأة فتزوجها حربي وأتت باولاد وأدعت الطلاق واعتدت ووزوجت بأخر وولدت أونبي الهازو زوجها فاعتدت ووزوجت بأخر فولدت فالولد عند الامام الاول نفاء الاول أو ادعاءه أو ادعاء الثاني أم نفاء لاقل من ستة أشهر أو سنتين وللزوج الثاني أن يدفع الزكاة اليهم وتقبل شهادتهم له ولولده منه ولد الزنا لا يجوز شهادته له ومنه مذهب مالك وروى عبد الكريم الجرجاني ان الاولاد للثاني وبه قال ابن أبي ليلى وبه أفتى الصدر لان الشبوت من الاول قبيح وقال الامام طهير الدين الفتوى على انه لا ولد لان الولد للفرش بالنص ولو كان الاول حاضرا والمسئلة بجهاها فالولد

يرجع المشتري بالثمن على البائع هكذا في الذخيرة \* لو أقر المشتري للمستحق أو استخلف فشكل وقضى به للمستحق ثم أراد أن يرجع على بائعه ليس له ذلك ولو أقام البينة على اقرار البائع أنه للمستحق يرجع عليه ولو لم تكن له بينة فأراد أن يحلفه ما أقرب له للمستحق يحلف كذا في الخلاصة \* فان نكل رد الثمن كذا في الوجيز للكردرى \* فان قال المشتري بعد ما أقر أو نكل أنا أقيم البينة على أن الجارية ملك للمستحق يريد به الرجوع بالثمن على البائع لا تسمع بينته ولو لم يستحق الجارية أحد ولكن ادعت انها حرة الاصل فأقر المشتري بذلك أو أبي البين وقضى القاضي بجزئها لا يرجع الثمن على البائع فان حضر البائع وأذكر ما قاله المشتري فقال المشتري أنا أقيم البينة على البائع انها حرة الاصل قبلت بينته ولو ادعى المستحق على المشتري انها جارية وأنه اعتقها أو دبرها أو استولدها أو أقر المشتري بذلك أو نكل لا يرجع المشتري بالثمن على البائع فان أقام المشتري بينة على البائع بذلك لا يرجع بالثمن على البائع ينظر ان شهدت بينته بعق مطلق أو بعق بتاريخ قبل الشراء قبلت ويرجع بالثمن وأما اذا شهدت وبعت مؤرخ بتاريخ بعد الشراء لا تقبل بينته كذا في الذخيرة \* قال محمد في الزيادات أمة في يد عبد الله فقال ابراهيم لمحمد يا محمد الأمانة التي في يد عبد الله كانت أمي به تمامتك بألف درهم وسلمت اليك ولم تنفذ الثمن الآن عبد الله غلب عليك وغصبها منك وصدقه محمد في ذلك كله وعبد الله ينكر ذلك كله ويقول الجارية جارية في القول في الجارية قول عبد الله ويقضى بالثمن لابراهيم على محمد هكذا في المحيط \* فلو استخفها رجل من عبد الله بينة على النتائج أو مطلقا لم يرجع محمد على ابراهيم بشئ وان أقام محمد البينة على المستحق انها أمة اشتراها من ابراهيم وهو ملكها وهو قبضها فاقضى له بها وان أعاد المستحق بينة النتائج على محمد قضى له بها على محمد ويرجع محمد بالثمن على ابراهيم كذا في محيط السرخسي \* ولو لم يستحق الجارية أحد ولكن أقامت الجارية البينة على عبد الله انها حرة الاصل وقضى القاضي بجزئها لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وكذلك لو أقامت الجارية البينة على عبد الله انها كانت أمة اعتقها أو دبرها أو استولدها وقضى القاضي بذلك يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وهذا اذا أقامت البينة على الاعتراف والتدبير والاستملاء من غير تاريخ فاما اذا أرخت بان أقامت البينة على أن عبد الله ملكها منذ سنه واعتقها أو دبرها أو استولدها وقضى القاضي بذلك ينظر الى تاريخ العقد الذي كان بين ابراهيم ومحمد فان كان منذ سنه أو أقل من ذلك يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان كان تاريخ العقد الذي جرى بين محمد وابراهيم منذ سنتين لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم ولو أن الجارية أقامت البينة على عبد الله أنه كانها وقضى القاضي بذلك لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم الا اذا أدت بدل الكتابة وعتقت حينئذ يرجع محمد بالثمن على ابراهيم هكذا في المحيط \* وان أقر عبد الله أنه اشتراها من محمد بمائة دينار وقبضها ونفقه الثمن وصدقه محمد في ذلك ان تصاد فاعليه ثم استخفت الجارية من يد عبد الله يرجع عبد الله بالثمن على محمد ويرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان تصاد فاعليه بعد ما استخفت الجارية من يد عبد الله يرجع عبد الله بالثمن على محمد ولا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وكذا ان أقر عبد الله بالشراء من محمد ومحمد كان غائبا أو حاضرا لم يصدقه ولم يكذب حتى استخفت الجارية من يد عبد الله ثم صدقه محمد فيما قال فان قال محمد أنا أقيم البينة على ابراهيم أن عبد الله اشتراها مني يريد به الرجوع بالثمن على ابراهيم قبلت بينته وكذلك لو أقام محمد بينة أنه صدقه عبد الله في دعواه الشراء منه قبل استحقاق الجارية من عبد الله قبلت بينته

لاول بالاتفاق \* تزوج امرأة فاستقطت مستين الخلق لاربعة أشهر جاز النكاح ولو الا يوما \* مطلقة زوجت نفسها ثم ادعت عدم انقضاء العدة من الاول ان بين الطلاق والنكاح أقل من شهرين صدقت وان شهرين أو أكثر لا وصح النكاح عنده وعندهما ولو بعد أربعين يوما الا يوما لا يصدق وصح النكاح \* جاءت بولد لستة أشهر من وقت النكاح في النكاح الفاسد يثبت النسب عند الثاني وعند محمد الاعتبار من وقت الوطء لان النكاح ليس بداع الى الوطء وعليه الفتوى وفي النكاح الفاسد يثبت النسب بلا دغوة وفي الذخيرة تزوجها فاسدا وخالها

وجاءت بولد وأنكر الدخول عن الامام زويتان في رواية ثبت النسب والمهر والعدة وفي رواية لا وهو قول زفر وان لم يخل بهم الم يلزمه الولد  
 \* جامعها فيه في الدبر لا مهر ولا حد ولا عدة وكذا لا يجب بالخلوة والنظر والمس عن شهوة شيء والنكاح الفاسد لا حكم له قبل الدخول حتى لو  
 تزوجها فاسدا أو مس أمها بشهوة ثم تركها له أن يتزوج الام وفي مبسوط أبي اليسر الفاسد منه لا يثبت حرمة المصاهرة اذا لم يكن فيه نظر  
 أو مس وله أن يتزوج بامها أو بنتها قبل (١٤٤) التفريق وكذا لا يتزوج بآخر قبل التفريق \* والمتاركة في الفاسد بعد الدخول

لا يكون الا بالقول كخليت  
 سبيلك أو تركتك ومجرد  
 انكار النكاح لا يكون  
 متاركة أمالوا نكرو قال أيضا  
 اذهبي وتزوجي كان متاركة  
 والطلاق فيه متاركة لكن  
 لا ينقض به عدد الطلاق  
 وبعد مجيء أحدهما الى  
 الآخر بعد الدخول لا يحصل  
 المتاركة لانها لا تحصل  
 بالقول وقال صاحب المحيط  
 وقبل الدخول أيضا لا يتحقق  
 الا بالقول والصحيح ان علمها  
 بالمتاركة لا يشترط كما لا يشترط  
 في الطلاق ولكل فسخته  
 بغير محضر صاحبه وبعده لا  
 الا بمحض صاحبه كالبيع  
 وقيل لكل فسخة قبل الدخول  
 وبعده مطلقا \* جعل أمرها  
 بيدها في النكاح الفاسد ان  
 ضرمها بالاجرم فطلقت نفسها  
 بغيركم التنويض ان قيل  
 يكون متاركة كاطلاق وهو  
 الظاهر فله وجه وان قيل لا  
 فله وجهه أيضا لان المتاركة  
 فسخ وتعليق الفسخ بالشرط  
 لا يصح \* ولو قال لها طلق  
 نفسك فطلقت نفسها يكون  
 متاركة لانه لا تعليق فيه وفي  
 الاول تعليق الفسخ بالضرب  
 \* تزوجها فاسدا وولدت منه  
 ان قبل التفريق لا تنقض به

ورجع محمد بالثمن على ابراهيم ولو تصادق محمد وعبد الله على أن يحمدا وهب الجارية من عبد الله وسلمها اليه  
 أو على أن يحمدا تصدق بالجارية على عبد الله وسلمها اليه في الوجه الثاني والثالث لا يرجع محمد بالثمن على  
 ابراهيم وفي الوجه الاول يرجع على ابراهيم هكذا في الذخيرة \* رجل اشترى أمة بالف درهم ونقد الثمن ولم  
 يقبضها حتى أقام رجل البيعة أتمته والمشتري والبائع حاضران فقضى القاضي للمستحق ثم ادعى البائع  
 أو المشتري أن البائع كان اشتراها من هذا المستحق قبل أن يبيعهما من المشتري وأقام البيعة قبل بيئته  
 ولو قال المشتري للقاضي بعد الاستحقاق قل للبائع ليسلم المبيع الى والافاقض البيع بيننا فالقاضي  
 ينفذ البيع ويرجع المشتري على البائع بالثمن فلو فسخ القاضي البيع بينهما ثم ان البائع وجد بيئته أنه كان  
 اشترى الامه من المستحق ففسخ البيع على حاله لئلا يفسخ ظاهرا وباطنا فان أراد أحدهما أن يحجز البيع  
 ليس له ذلك فان كان المشتري قبض الامه من البائع ثم استحققت من يده المشتري وأخذت من يده ويرجع  
 المشتري على البائع بالثمن ثم وجد البائع بيئته على الشراء من المستحق فأقامها على المستحق وقضى بالامه  
 للبائع فأراد البائع أن يلزم المبيع المشتري له ذلك عندهما وعلى قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ليس  
 له ذلك ولا يعود البيع وهذا اذا قضى القاضي للمشتري بالثمن على البائع ثم أقام البائع البيعة أما اذا أقام  
 البائع البيعة على الشراء من المستحق قبل أن يقضى للمشتري عليه بالثمن رجعت الجارية الى المشتري فلو  
 قضى القاضي على البائع بالثمن ثم أقام البائع البيعة فعلى ما مر من الخلاف فلو أراد المشتري أخذ الجارية  
 وامتنع البائع لا يجبر ولو أراد البائع أن يلزمه ذلك فلو لم يخاصم المشتري البائع ولكن طالب منه الثمن  
 فأعطاه أو قبل الفسخ ثم أقام البائع بيئته على الشراء من المستحق وقضى بالجارية له ليس لأحدهما أن  
 يلزم صاحبه الجارية ولو لم يقيم البائع البيعة على الشراء من المستحق لكن أقام البيعة على انما اتجبت عنده  
 فهذا وما لو أقام البيعة على الشراء من المستحق سواء كذا في الخلاصة \* اشترى جارية فولدت أو شجرة فأثمرت  
 والثمار عليها واستحقها رجل بالبيعة والولد في يد المشتري يتبعهما الولد والثمرة وهل يشترط الحكم بالولد  
 والثمرة مقصودا اختلف فيه قيل القضاة بالاصل قضاء بالنزع وقال الصمد لا بد من القضاء بالفرع أيضا  
 كما اذا لم يكن الفرع في يده وكان في يد آخر وان كانت ولدت من المشتري فهو حر بالقيمة يوم الخصومة  
 ويرجع على البائع ولو مات الولد لشيء على المشتري وان قتل أحد من مائة ألف غرم قيمته لا غير وان  
 مات وترك ما لا كثير افكاه للمشتري ولا يغرم للبائع شيئا وعليه العترة ولو كانت الجارية أو وهب لها  
 وأخذها المستحق مع الكتاب ولا يرجع على البائع الا بالثمن كذا في الوجيز للكردي \* رجل اشترى من  
 آخر كرمًا واشترى الارض الخليل جمعوا قبضه ما ثم استحققت العرسه وحدها كان للمشتري أن يرد  
 الاشجار على البائع ويرجع عليه بجميع الثمن كذا في الذخيرة \* اشترى فرسا مع السرج واستحقق رجع بكل  
 الثمن وان استحق بالسرج رجع بالحصة وكذا الوضاع السرج فأنشأ أو أراد المشتري رد السرج وان يرجع  
 بكل الثمن وأي البائع قبوله فله ذلك كذا في الوجيز للكردي \* رجل اشترى أرضا فغرس فيها شجرة فذبت  
 الشجرة ثم استحققت الارض يقال للمشتري اقطع الشجرة فان كان قلعها يضر بالارض يقال للمستحق ان شئت  
 تدفع اليه قيمة الشجرة مقلوعا ويكون الشجرة لك وان شئت فزعه حتى يتلع الشجرة ويضمن لك نقصان أرضك  
 فان أمره بقلع الشجرة وقلع المشتري ثم ظفر بالبائع بعد اقطع فان المشتري يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع

العدة وان بعده تنقض به \* نكاح الحرام فاسد باطل قيل باطل وسقوط الحد شبهة الاشتباه وقيل فاسد وسقوط الحد شبهة بقيمة  
 العقد \* الدخول في نكاح بلا شهود واجب العدة لانه مختلف في صحته فان ما نكح رجعه الله شرط الاعلان لا الاشهاد وكل نكاح هذا وصفه  
 فالدخول فيه واجب العدة وعدة الوفاة لا تشجب في النكاح الفاسد \* فرق القاضي بين ما في النكاح الفاسد ان قبل الدخول فلا مهر ولا عدة  
 وان دخل فالأقل من المسمى ومهر المثل يجب وان لم يكن مسمى فمهر المثل بالغ وتجب العدة ولا تنقض في النكاح الفاسد ولا في عدته وان

صالح عن النفقة في النكاح الفاسد لا يجوز \* فرق بحكم فساد النكاح بعد الدخول ثم تزوجها صحبها في عدته ثم طلقها قبل الدخول فلها المهر كالأول عليها عدة مستتيلة وعند محمد نصف المهر الثاني وانتم العدة الأولى وكذا الخلاف في النكاحين الصحيحين والحاصل ان الدخول في الأول دخول في الثاني اذا حصل في العدة سواء كان الأول صحيحاً أو لا بشرط ان يكون الثاني صحيحاً واجمعوا ان الثاني لو فاسداً وفرق قبل الدخول في الثاني لا يجب المهر الثاني التصرفات الفاسدة عشر النكاح (١٤٥) والبيع والاجارة والرهن والصلح

الفاسد والقرض وهو قرض

الحيوان والهبة وانها

مضمونة بالقيمة يوم القبض

والمضاربة والمال امانة في يدي

المضارب والكتابة والواجب

فيها الاكثر من المسمى ومن

القيمة والمزارعة والخارج

فيها لصاحب البند

الرابع عشر في دعواه

والاختلاف بين الزوجين \*

ادعى نكاحها وبرهن

وبرهنت أختها أيضاً عليه انه

تزوجها القول والبيئة للرجل

فان كان تاريخ أحدهما

أسبق فهو أولى وعن

الامام ان بيئة الرجل أولى

وقت أم لا ويطلب دعوى

المرأة وان قال شهدت زوج

أحدهما ولا تعرف المتقدم

بعينه والزواج يقول السابقة

هذه ان صدقته المرأة فهي

أمر أنه وان تحدثت لانكاح

بينه وبينها ادعى نكاحها

وادعت انه تزوج أختها

الغائبة قبلها والا نهى في

نكاحه وهو منكر فالقياس

وهو قول الامام بقضى

بنكاح الحاضرة ولا يلتفت

الى بيئة المرأة وعندهما

وقوف الامر الى حضور

الغائبة فان انكرت دعوى

بقية الشجر ولا بما ضمن من نقصان الارض وان اختار المشتري قيمة الشجر  
مفلوجا ويسلك الشجر وأعطاه القيمة ثم ظفر المشتري بالبائع فانه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع  
بقية الشجر ولا يكون للمستحق أن يرجع على البائع ولا على المشتري بنقصان الارض وهذا كله قول أبي  
حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم تستحق الارض حتى أثمر الشجر بلغ الثمر أو لم يبلغ حتى جاء  
مستحق واستحق الارض وطالب المشتري بقلع الشجر كان له ذلك فان كان بائع الارض حاضراً كان للمشتري  
أن يرجع على البائع بقيمة الشجر ثابتة في الارض ويسلم الشجر فاقامة الى البائع ولا يرجع على البائع بقيمة  
الشجر ويجوز للمشتري على قطع الثمر ببلغ الثمر أو لم يبلغ ويجوز البائع على قلع الشجر كذا في فتاوى قاضيان  
\* أحال البائع رجلاً على المشتري بالثمن وأدى المشتري الثمن الى المختال له ثم استحق الثمن من يد المشتري  
فالمشتري على من يرجع بالثمن ذكر في مجموع النوازل عن الشيخ الامام شيخ الاسلام السعدي أن المشتري  
يرجع على البائع قيل له فان لم يظفر المشتري بالبائع هل يرجع على المختال له قال لا وفي الجامع قيل له ان  
المشتري بالخيار ان شاء يرجع على القابض وان شاء يرجع على الأمر وإذا اشترى شيئاً من الوكيل فاستحق  
من يدي المشتري فعند الاستحقاق يرجع المشتري بالثمن على الوكيل ان كان المشتري دفع الثمن الى الوكيل  
وان كان دفع الى الموكل يقال للوكيل طالب الموكل بالثمن وخذه وادفعه الى المشتري كذا في ذخيرة \* وفي  
مجموع النوازل يسع جري بين رجلين في جارية ثم استحقته الجارية بالقضاء وطلب المشتري الثمن من البائع  
وقبض ثم ظهر فساد القضاء بفتوى الأئمة وأخذ البائع الجارية من المستحق ليس للمستحق عليه أن يسترد  
تلك الجارية كذا في الخلاصة \* اشترى من آخر قراطيس بثمن معلوم وأعطى المشتري حماراً معيناً عن  
القراطيس بسبعين قيمته أربعون فعند استحقاق القراطيس يرجع المشتري على بائعه بسبعين كذا في  
الفصول العبادية \* رجل اشترى من رجل جارية وقبضها ثم جاز رجل وادعاهما أو أقر المشتري أنه المدعى  
وصدق البائع المشتري في أنه هذا المدعى وأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن فقال البائع للمشتري  
انك كاذب كاذب هي المدعى لانك وهبته له فالقول قوله ولا يرجع عليه المشتري بالثمن كذا في ذخيرة  
\* وان استحق من يده شهادة شاهدين وقد عدلها المشهود عليه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أسأل عن  
الشاهدين فان عدل لا يرجع المشهود عليه على بائعه بالثمن وان لم يعدل فانه يقضى على المشهود عليه له عليه  
ايها ما ولا يرجع هو بالثمن على بائعه وهو بمنزلة الاقرار كذا في الفصول العبادية \* قال محمد رحمه الله تعالى  
في الجامع الكبير رجل اشترى من آخر عبداً بالف درهم وكفل عن المشتري بالثمن كفيلاً بأمر المشتري ونقد  
الكفيل للبائع الثمن ثم غاب الكفيل واستحق العبد من يد المشتري أو وجد حراً أو مكاتباً أو مدبراً أو كانت  
جارية فوجب جدها أم ولد فأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن قال ينظر ان كان الكفيل قد رجع على  
المشتري بما نقده للبائع كان للمشتري أن يرجع على البائع وان كان الكفيل لم يرجع على المشتري بما نقده  
للبيع لا يكون للمشتري أن يرجع على البائع ثم اذا حضر الكفيل فان شاء رجع على البائع بما نقده وان شاء  
رجع على المشتري فان أخذ من البائع لم يرجع البائع على المشتري وان أخذ من المشتري يرجع المشتري  
على البائع وان أراد المشتري بعد ما حضر الكفيل اتباع البائع وذلك قبل أن يختار الكفيل اتباع المشتري  
ليس له ذلك ولو لم تكن كفالة وكان أمر بقضاء الثمن وباقى المسئلة بحالها كان هذا بمنزلة الكفالة في جميع

(١٩ - فتاوى رابع) الحاضرة في قضى بينة الزوج وان صدقت وبرهنت قضى بنكاحها وبطلت بينة الزوج وان اقامت الحاضرة

بينة على اقرار الزوج بنكاح أختها بالغائبة أو بنكاح أمها أو بنتها أو وطئها أو لمسه أو تقبيلها بشهوة والنظر الى فرجها بشهوة أو على اقرار  
الزوج بذلك فرق بينه وبين الحاضرة ولا يشترط نكاح الغائبة وان لم يذكر الدخول أو ما في معناه فلا فرق بين دعوى نكاح الاخت وغيرها  
وفي المسئلة دأبيل على ان الشهادة على القبله والمس جائز وهو اختيارنا للاسلام واختار الفضلي انه لا يجوز \* ادعى على امرأة نكاحاً

فأنكرت وحلفت لا يحل لازوج اختاروا ربع سواها ولو كانت ادعت فأنكر الزوج وحلف لا يحل لها التزوج بآخر ولهذا قال المشايخ في هذه الصورة يحلف الزوج بالله ما هي زوجة لي وان هي زوجتي فطالق قالوا وانما حلفناه بالطلاق لجواز ان يكون كاذبا في الحلف في النكاح فلو لم يحلف بالطلاق وبجوده ليس بطلاق تبقى معلقة لا مطلقة ولا ذات بعل ولا تنكح من التزوج بآخر وان عزم المرأة على ترك الخصومة بخلاف البيع اذا عزم البائع (١٤٦) بعد تحليف المشتري على عدم الشراء على ترك الخصومة حيث عاك البيع وان

ما وصفنا ولو لم يكن شيء مما ذكرنا من الاسباب في فصل الكفالة ولو كان مات العبد قبل القبض وكان الكفيل قد تقدم الثمن وغاب كان للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن سواء رجع الكفيل على المشتري بما تقدم أو لم يرجع فان حضر الكفيل في فصل موت العبد أو كان الكفيل حاضرا لم يكن للكفيل أن يرجع على البائع بالثمن ولو لم يمت العبد ولكن انفسخ البيع فيما بينهما ما بسبب من الاسباب فان كان الانفساخ بسبب هو فسخ من كل وجه نحو الرد بالعيب بعد القبض بقضاء أو قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء أو بالرد بخيار الرؤية أو بخيار الشرط كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا مات العبد قبل القبض وكذلك لو كان المشتري أمر غيره ان يتقدم الثمن عنه فتقدم مات العبد في يد البائع قبل التسليم الى المشتري فان المشتري هو الذي يرجع على البائع بالثمن في الاحوال كلها وان كانت الكفالة بغير أمر المشتري ثم انفسخ البيع فيما بينهما من كل وجه كان للكفيل أن يرجع على البائع بالثمن وليس للكفيل على المشتري سبيل وان انفسخ البيع بينهما بسبب هو فسخ فيما بين المتعاقدين عقد جديد في حق الثالث نحو الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء ونحو الاقالة لا يكون للكفيل أن يرجع على البائع بشيء ويكون حق القبض للمشتري ويكون المقبوض للكفيل دون المشتري ولو لم تكن كفالة ولكن نقدر رجل الثمن عن المشتري بغير أمره كان الجواب فيه في جميع ما وصفناه نظير الجواب في الكفالة اذا كانت بغير أمر المشتري ولو كانت الكفالة بأمر المشتري فصالح الكفيل البائع عن الثمن على خمسين دينارا كان للكفيل أن يرجع على المشتري بالدرهم دون الدنانير فان استحق العبد والكفيل غائب ثم حضر كان له اتباع البائع بالدنانير ولا سبيل للكفيل على المشتري ويستوى في هذا أن يكون الاستحقاق في المجلس أو بعد الافتراق عن المجلس وكذلك لو أن البائع باع الكفيل الدراهم التي كفل بها عن المشتري بالدنانير ثم استحق العبد بطل البيع وأراد محمد رحمه الله تعالى بهذه التسوية بين البيع والصلح التسوية بينهما بعد الافتراق عن المجلس فاما اذا استحق العبد وهما في المجلس بعد لا يطل البيع ويطل الصلح ولو لم يستحق العبد ولكنه مات في يد البائع وقد كان باع الكفيل عن البائع بالدراهم خمسين دينارا وقبضها منه البائع فان للمشتري أن يرجع على البائع بألف ولا سبيل للكفيل على البائع وكذلك لو كان الكفيل صالحا البائع على خمسين دينارا وفي الصلح البائع بالخيار ان شاء رد خمسين دينارا وان شاء رد ألف درهم وفي البيع رد ألف درهم من غير خيار ثم في الصلح ان اختار البائع رد الدراهم فالمشتري هو الذي يستوفيه وان اختار رد الدنانير فالكفيل هو الذي يقبض ذلك ولا سبيل للكفيل على المشتري ولو كان المشتري أمر رجلا ان يقضي عنه الثمن من غير كفالة فباع المأمور من البائع خمسين دينارا بالثمن يجوز وكذلك لو صالح المأمور البائع من الثمن على خمسين دينارا ولو كان الكفيل كفل عن المشتري بالثمن بغير أمره ثم ان الكفيل صالح مع البائع على خمسين دينارا بالثمن أو باع منه خمسين دينارا بالثمن ثم مات العبد قبل القبض أو استحق فلا سبيل للمشتري على البائع ولكن الكفيل يرجع على البائع ويتخير البائع في الصلح بين اعطاء الدراهم وبين اعطاء الدنانير وفي البيع لا يتخير ولو لم تكن كفالة ولا أمر بقضاء الدين ولكن جاء متبرعا وباع دنانيره من بائع العبد بالثمن الذي له على المشتري أو صالح معه من الثمن على دنانيره فالبيع باطل على كل حال وأما الصلح فان كان بشرط أن يكون الثمن الذي على المشتري للتبرع يكون باطلا وان كان الصلح بشرط براءة المشتري عن الثمن كان الصلح جائزا وان أطلق الصلح اطلاقا ولم يصرح بالبراء ولا بالتملك يجوز

لم يملكه البائع قبل التحليف لان البيع ينفسخ بالحدود والنكاح لا \* بكرز وجهها ولها فاقتال بعد سنة اني قلت لا أرضى بالنكاح حين بلغني النكاح فالقول لها وذكر الخصاص قالت وقت بلوغ النكاح اني رددت وقال سكنت القول له وان برهن الزوج أو الولي على الرضا وهي على الرد فينتها أولى ولو كانت صغيرة وبرهن الوصي على اجازة الزوج يقبل وان لم يكن له ولاية التزويج لانه يثبت لنفسه حق قبض المهر ولو دخل به الزوج وهي بالغة ثم برهنت على الرد الصحيح انه لا يقبل وان ذكر الامام الفضلي القبول لان الدلالة المجهولة لا تبطل وكذلك كان عندهما قوم حال سماع النكاح وهي بالغة ولم يسمعوا ردها النكاح لان السكوت ضم الشفتين وهو أمر وجودي واذا ردت النكاح على انها بالغة وقال الولي أو الزوج ردها باطل لانها صغيرة ان بنت تسع القول لها وان أقامينة فيبنت المرأة على انها بالغة أولى وكذلك باع

ماله فقال أنا بالغ ولا يصح البيع وادعى الولي أو الوصي صغره فالقول قول الولد وقيل القول قول الأب والمشتري فان في البيع وفي النكاح القول قول الزوج والاول أصح \* تزوج امرأة كان لها زوج طاقها فقال الزوج الثاني تزوجتك في عدة الاول وقالت كنت أسقطت سقطا مستبين الخلق بعد الطلاق فالقول للزوج ويفرق ولا مهر لها وان بدأت المرأة وقالت كنت أسقطت واقضت عدتي وقال الزوج كنت في العدة فرق باقراره ولها كل المهران بعد الدخول والنصف ان قبله وفي الجملة اذا قالت كان النكاح بلا شهود أو في



العدة أو حال رقي أو أنا أخذت رضاعاً وانكر الزوج فالقول قوله ويقضى بالنكاح وفي المحيط قالت تزوجتني وأنا صغيرة وقال كنت بالغة القول قولها الاختلافهما في وجوده قتل وإن أقاماً فبينت الأولى لأنها أقدم \* قضى بالنكاح بشهود زور يسع لها المقام معه وإن تدعي بحجتها وحل لها ميراثه وإن كانت صادقة وقال محمد إذا رجععت عن هذا القول قبل موت الزوج فيحل الميراث والأولامة المشايخ على أنه يشترط عند القضاء حضور الشهود ولو كانت ادعت التزويج في عدتها من غيره وانكر الزوج (١٤٧) وقضى له بها إن علمت كذب الزوج لا يسعها المقام ولا أن تدعي بحجتها معها \* وعن شيخ الإسلام ادعى نكاحها فافتت كذا زوجها بغير طلاق وانقضت عدته وتزوجت بهذا الرجل وصدقها الثاني ولا يبرهان للاول فاختلفت بشي من الاول فصل للثاني

بلا تجديد العقد ولا تجب العدة لعدم صحة الخلع لعدم ثبوت النكاح والاقسام على الخلع وإن دل على إقرارها بالنكاح للاول لكن بعد الإقرار الصريح للثاني فلا يطل الصريح السابق بالإقرار لاحق لأنه لا يكون أقوى من الصريح \* وتزوجت نفسها عند الشهود وماتوا فانكرت النكاح وتزوجت بآخر فليس للاول الخاصة معها لأن العليف للثاني والنكاح لا يبرهن إلا بقرائن لا أقرارها بعد التزويج بآخر ولكن تخلفهم الثاني فإن نكلت يخصمها فإن نكلت

قضى بالنكاح للاول وأبهم ما حلف انقطع الدعوى وهذا على رأي الامامين وبه أفتى الفقيه أبو الليث والصدور \* ادعى أن وليها تزوجها منه فانكرت فجاء بشاهدين

فإن استحق العبد كان على البائع رد الدنانير على المصالح وإن مات العبد كان للبائع الخياران سواء رد الدنانير على الكفيل وإن شاء رد عليه الدراهم \* كذا في المحيط \* ولو كفل بجيد ونقد نهر رجعة رجع بالجيد على المشتري وإن استحق اتبع البائع أو المشتري بالنهر رجعة وإن كفل نهر رجعة ونقد جيداً رجع بالنهر رجعة ولو استحق اتبع البائع بالجيد أو المشتري بالنهر رجعة ورجع المشتري على البائع بالجيد كذا في الكافي \* ولزم يستحق العبد ولكن مات في يد البائع قبل القبض وقد كان الكفيل أدى أنقص مما التزم فلا سبيل للكفيل على البائع ولكن يرجع على المشتري بألف درهم نهر رجعة ولو كان الكفيل أدى أجود مما التزم ثم مات العبد في يد البائع لم يكن للكفيل على البائع سبيل ولكن يرجع الكفيل على المشتري بما كفل عنه ويرجع المشتري على البائع بمثل الدراهم التي أعطى الكفيل البائع وهو الجيد ولو كان المشتري أمراً رجلاً أن يتقدم عنه الثمن من غير كفاية فقد المأمور أفضل مما أمر به لم يرجع على الأمر إلا بمثل ما أمر به وإن تقدمه أردأ مما أمر به يرجع بمثل المؤدى فإن استحق العبد بخير المأمورين اتبع البائع وبين اتباع المشتري فإن رجع على البائع رجع بمثل المقبوض وإن رجع على المشتري يرجع بالمؤدى إن كان المؤدى أردأ مما أمر به وإن كان أجود رجع بما أمر به ثم المشتري يرجع على البائع بمثل ما أخذ من المأمور ولو لم يستحق العبد ولكنه مات قبل القبض فلا سبيل للمأمور على البائع ولكن يرجع على المشتري بما أدت إن كان المؤدى أردأ مما أمر به وإن كان أجود يرجع بما أمر به كذا في المحيط \* من ضمن الثمن للمشتري عند الشراء معلقاً بظهور الاستحقاق جاز لكن إذا أخذه المستحق من يد المشتري بالقضاء فاعلم يرجع على الكفيل بعد وجوب الثمن على البائع وانما يجب الثمن على البائع بفسخ البيع وذلك بأن يرجع عليه ويقضى به القاضى وفسخ العقد ويجب الثمن على البائع فيكون الخيار للمشتري إن شاء أخذ من الكفيل وإن شاء أخذ من البائع فإن أخذ من الكفيل وكانت الكفاية بغير الأمر لا يرجع على البائع لكن البائع بعد الاستحقاق والقضاء عليه يرجع هو على بائنه كذا في الفصول العبادية \* إن دفع المدعى إلى المدعي عليه شيئاً وأخذ الدار ثم استحق المدعى فإنه لا يرجع الدافع بمادفع كذا في الوجيز للكردي في دعوى الصلح \* لو صالح من الدنانير على دراهم وقبضها ثم استحققت بعد التفرق رجع بالدنانير كذا في الفصول العبادية \* وإن صالح من مائة على نصفها فاستحق البدل رجع بمثله ولا يرجع بجميع الدين الأول كذا في الوجيز للكردي في دعوى الصلح \* لو صالح من الدراهم على كرخطة جاز فإن استحق الكراو وجد به غيباً فرد يرجع إلى أصل حقه وهو ما عليه من الدراهم كذا في الفصول العبادية والله أعلم

### باب السادس عشر في دعوى الغرور \*

إذا اشترى الرجل أمة شراء فاسداً أو جازراً أو ملكها مينة أو صدقة أو وصية فولدت له أولاداً ثم استحقها رجل فإنه يقضى للمستحق بالحرارية وأولادها إذا ثبت غرور المستولدة ولولا ذلك لكانت المينة على الشراء أو الهبة أو ما أشبه ذلك فإذا أقام بينة على ذلك ثبت غرور المستولدة فيقضى للقاضى للمستحق بالحرارية وبقيمة الولد بعقرها أيضاً ولا يرجع المشتري على مملكتها بالعقر بئناً كان أو أوهباً عندنا وهل يرجع بقيمة الولد في فصل الشرائر جمع وفي فصل الهبة ونظائرهما لا يرجع كذا في المحيط \* وتعتبر قيمته يوم الخصومة

شهد أحدهما أنما تزوجت نفسها منه والآخر على أن وليها تزوجها منه لا تقبل للتناقض ولو كان ادعى بعد هذا الشهادة والدعوى أنها تزوجت نفسها منه وشهد بذلك تقبل ولا يكون تناقضاً لأن التزويج مما يكره فحكمته التوفيق بأن يكون الولي زوجها ثم تزوجت نفسها منه \* تزويج بنته بالبغلة ولم يبرأها ومات الزوج وادعت أن أباهما كان تزوجها منه بامرهما أو أنكرت الورثة أذنها فالقول قولها وإن قالت فزوجني أبي بغيره ثم لما بلغني الخبر رضيت وانكر الورثة الإجازة فالقول قولهم والفرق أنهم ما اتفقوا الثانية على أن العقد لم يتم وادعت

التام وانكروا وفي الفصل الاول اختلاف في وقوع العقد على التام والام في التصرفات التام وكانت متمسكة بالاصل فالقول قولها  
 \* وذكر الصمد الشهميد زوج ابنه البالغ امرأتها مات الابن فقال الاب كان العقد بغير اذن الابن وقالت المرأة مات بعد الاجازة القول قولها  
 والبيئة بينة الاب وعلى قياس المسئلة الاولى يجب أن يكون القول للاب لانها ماتت على عدم اللزوم وادعت اللزوم وانكره الاب  
 وفيه كلام ومعناه اذا برهن الاب على (١٤٨) انه رد العقد للمرأة على الاجازة فان الاصل في التصرفات اللزوم كما ذكره اللزوم

انما يكون أن لو كانت باذن  
 من يقع له العقد فالظاهر ان  
 الاب لا يشتر بل اذن ابنه  
 البالغ ألا يرى انه لو باع ثم  
 ادعى انه كان فضوليا لبيع  
 لانه خلاف الاصل الا اذا  
 صرحا على عدم الامر  
 الاصل في كافي النسيئة من  
 المسئلة الاولى وهما لم يوجد  
 التصريح \* قال الامام الثاني  
 امرأة زعمت عند القاضي  
 ان أحها زوجهامته وبني  
 بهما وهي صغيرة كراهة  
 والآن قد بلغت وأرادت  
 الفراق منه وقال الزوج  
 حين نيت بها ودخلت بها  
 كانت كبيرة فالقول له متمسكة  
 بالاصل وهو لزوم التصرف  
 \* وعنه أيضا زوجهما أخوها  
 وهو وليها فقال الزوج علمت  
 وما رضيت وقالت رضيت  
 لا تكون هذه المقالة فرقة  
 وهي امرأته والقول لها ولو  
 قال الزوج لم تعلمي بالنكاح  
 وقالت علمت وأجرت فالقول  
 لها ولومات الزوج قبل  
 هذه المقالة فتالت الورثة  
 وهم كبار علمت وما رضيت  
 وقالت رضيت فالقول لها  
 وان قالت ورثة الزوج لم  
 تعلمي فلا حتى تقيم البيئة

ومن مات من الاولاد قبل الخصومة لم يضمن المـ تولد من قيمته شيئا كذا في الذخيرة \* والغرور ان يشتري  
 رجل أمة أو يتملكه باسباب من أسباب الملك كالهبه والوصية والصدقة فيسـ تولد لها ثم يظهر بالبيئة أنها  
 مملوكة الغير فالقول في هذه المسائل حرا بقيمة كذا في الكافي \* أمة أتت رب لا فخرته أنها حرة فتزوجها على  
 ذلك فولدت ولدا ثم أقام مولدا لها البيئة أنها أمة وقضى به اليه فانه يقضى بالولد أيضا لمولى الجارية إلا أن يقيم  
 الزوج بيئة أنه تزوجها على أنها حرة فان أقام البيئة على هذا فقد ثبت سبب حرية الاولاد وهو الغرور فكان  
 الولد حرا لا سبيل عليه وعلى أبيه قيمته دينيا في ماله حال الوقت القضاء به كذا في المبسوط \* ومن قتل من الاولاد  
 خطأ فقهى للاب بديةه وقبضها فانه يقضى عليه به بقيته يوم القتل واذا كان لم يقبض شيئا من دية الولد  
 لا يقضى عليه بقيمة الولد وان قبض من الدية قدر قيمة الولد فانه يقضى عليه بقيمة الولد كذا في المحيط \* وان  
 كان للولد ولي عز دية وميراثه مع الاب فخرج من الدية شيء مثل القيمة أو دونها قضيت على الاب بمثل ذلك  
 في ماله ولا قضى به في الدية ولا في تركة الابن كذا في الحاوي \* ولو قتل له الاب يغرم قيمته كذا في الهداية  
 \* وان مات المستولد وعليه ديون كان المستحق اسوة لغرمائه ولا يكون له ولد لمولى الجارية وان عتق رقيقا  
 في حق مولى الجارية لانه انما اعتبر رقيقا في حق المستحق لا يمكن ايجاب الضمان على المستولد وهو حر  
 في حق ماسوا من الاحكام وعن هذا قلنا ان المستحق ان يضمن المستولد قيمة الولد وان كان المستحق ذارحم  
 محرم من الولد ولا يجعل حرا من جهة المستحق بالقربة حتى لا يضمن المستولد كذا في المحيط \* وان لم تكن  
 للاب بيئة أنه تزوجها على أنها حرة فطلب عين المستحق على علمه وحلته على علمه على ذلك كذا في المبسوط  
 \* اذا أخبر رجل بجل غيره عن امرأة أنها حرة وتزوجها ذلك الغير على أنها حرة فولدت له ولدا ثم استحقها رجل  
 وجعل القاضي الولد حرا بالقيمة ان زوجها المخبر على أنها حرة فالمستولد يرجع بقيمة الولد على المخبر وان لم  
 يكن المخبر زوجها منه ولكن المرأة تزوجت نفسها على أنها حرة فالمستولد يرجع عليها بقيمة الولد بعد العتق  
 كذا في الذخيرة \* اذا غرت الامة من نفسها رجلا أخبرته أنها أمة لهذا الرجل فاشترها منه فاستولدها ثم  
 استحق رجلا أو الولد بالثمن وقيمة الولد على البائع دون الامة كذا في المبسوط \* اذا اشترى جارية وقبضها  
 وباعها من غيره فولدت من الثاني ثم استحقها الجارية فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على بائعه وبقيمة  
 الولد والبائع الثاني لا يرجع على البائع الاول بقيمة الولد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى  
 قاضيخان \* اذا اشترى الرجلان جارية ثمان أحدهما وحب نصيبه من شريكه فولدت له أولادا واستحقها  
 رجل وأخذها وقيمة الاولاد رجوع المستولد بنصف الثمن ونصف قيمة الاولاد على بائعه ولا يرجع على الواهب  
 بشئ ويرجع الواهب على بائعه بنصف الثمن ولا يرجع عليه بشئ من قيمة الاولاد كذا في الذخيرة \* ولو كانت  
 أمة بين رجلين فجاءت بولد فادعاه أحدهما وغرم نصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه ثم استحقها رجل  
 قضى بهما بقيمة الولد والعقر للمستحق ثم يرجع على البائع بنصف الثمن ونصف القيمة ويرجع على شريكه بما  
 أعطاه من نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يرجع على شريكه بشئ من قيمة الولد ويرجع الشريك على بائعه  
 بنصف الثمن كذا في المبسوط \* رجلان اشترى أمة من وصي تيم فاستولدها أحدهما ثم استحقها الجارية  
 كان الولد حرا بالقيمة ورجع المستولد على الوصي بنصف قيمة الولد ولا يرجع بنصف قيمة الباقي من الولد على  
 شريكه وان صار مستترا بالنصف الباقي من شريكه ثم يرجع الوصي بذلك في مال الشريك وكذلك الجواب فيما

إذا

بسكوتهما بعد العلم في حبهما ان بكر او رضاها ان ثيبا ولو قالت كنت امرأت أخى بذلك صدقت وان ماتت

وطالب الزوج الميراث والاخ المزوج وهو الوارث وقال الاخ لم تكن امرأتى ولم تعلم أيضا حتى ماتت وادعى الزوج رضاها وأمرها بذلك  
 فعلى الزوج البيئة \* ادعت عليه نسكا حاقه قال الزوج لا نكاح بيني وبينك فبرهنت على النكاح وبرهن على ابرائهما من المهر وألا اختلاعا  
 تقبل وان كان قال لم يكن بيننا وبينك نكاح قط أو مات زوجتك قط ثم برهن على الاختلاع لا تقبل كافي مسئلة البيع \* ادعى الشراعه

فانكر فبرهن عليه به وقضى بالشراء فوجد به عيبا وأراد رده فادعى البراءة ان كان قال لم يكن ينبغي بيع لا يقبل دعوى البراءة لانه يقضى  
وجود البيع وكذا الخلع طلاق عندنا والطلاق يقضى سابقة النكاح فعند دعوى الخلع متناقضا برهنت على انها منكوحته في الحال  
وبرهن على خلعهامنه فيمنه الخلع أولى ويقضى بالاختلاع كما اذا شهد ان عليه له ألفا في الحال وشهدا على ان صاحب الألف أراه  
يقضى بيينة البراءة لان شهود النكاح والدين بنوا الامر على السبب السابق (١٤٩) وتعرضوا للحال بناء على الاستصحاب

فانه مطلق لهم الشهادة لان  
الاصل في الثابت الدوام  
الى قيام المزيل فيمنه الخلع  
والدين أبطل ذلك الدوام  
\* أراد تزويج امرأته فشهدا  
عنده أو عند الحاكم انها  
ذات زوج ومع ذلك تزوجها  
لا يفرق بينهما لعدم الخصم  
\* وكذا اذا شهدت جماعة  
انها امرأة الغائب لا يفرق  
ولا يحال بينهما \* وذكر  
صاحب المنظومة ادعى عليها  
انها منكوحته وبرهن  
وقالت أنا امرأة فلان الغائب  
يقضى بيينة الحاضر لان  
يكون مشهورا انها امرأة  
فلان الغائب وذكر  
القاعدي لا يجوز ان يكون  
لها زوجان ظاهرا  
\* (نوع آخر) جهزها  
وسلم الى الزوج فمات  
البنث فدعى الاب انها عارية  
والزوج انها تركتها  
فالتول للزوج مع اليمين على  
العلم وعلى الاب البينة  
والبينة الصحيحة ان يشهد  
عند التسليم اليها انما سلمت  
اليها هذه الاشياء عارية  
أو يكتب نسخة ويشهد  
على اقرارها ان ما في هذه  
النسخة ملك والدي عارية

اذا كان البائع أبالا صغير فهو الوصى في حكم الرجوع في مال الصغير على السواء وكذلك الجواب فيما  
اذا كان البائع وكيل أو مستبعضا كان له الرجوع بما لحقه من الهبة على من وقع البيع له وكذلك اذا كان  
البائع مضاربا ولم يكن في الجارية فضل ربح رجع بجميع ما زمه من قيمة الولد على رب المال فاما اذا كان  
في الجارية فضل فانه يرجع على رب المال من قيمة الولد بقدر رأس المال وحصة من الربح كذا في المحيط  
\* ولدت أمة من رجل ثم استحققت فقال الواطي اشترى بتم من فلان وصدقه فلان ولم يصدقهما المستحق  
يكون ولده عبدا بعد ما يحلف المستحق أنه لا يعلم أنه اشتراه من فلان ولو أقر المستحق وانكر البائع فالولد حر  
وعلى الاب القيمة ولا رجوع على البائع ولو أقر به المستحق دون سماعتى الولد باقراره بلا قيمة كذا في محيط  
السرخسي \* اذا تزوج المكاتب أو العبد امرأة خرة باذن مولاه فولدت له ثم استحققت وقضى به المستحق  
فالولد رقيق في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاخر وكذلك اذا صار المكاتب مغرورا بالشراء كذا في المبسوط  
\* اذا اشترى أم ولد رجل أو مدبرة أو مكاتبه من أجنبي ووقع عليها الخفاف فولدت فان على المستولدة قيمة الولد  
والعقر لمولى المدبرة ولمولى أم الولد وعليه قيمة الولد والعقر للكاتبة كذا في المحيط \* مكاتبه تزوجت نفسها من  
رجل على أنها حرة فظهر أنها مكاتبه فان المستولدة ضمن للكاتبة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر  
كذا في الذخيرة \* مكاتب أو عبدا ما ذوت باع أمة فاستولدها المشتري ثم استحققت رجع أبو الولد بقيمة الولد  
على بانيه كذا في المبسوط \* الوارث يرجع على بائع المورث بقيمة الولد اذا استحققت من يده بعد ما استولدها  
والموصى له بالجارية لا يرجع بقيمة الولد على بائع الموصى ولا يرجع عليه بالعيب اذا استولدها ثم استحققت كذا  
في الخلاصة \* اذا أقر امرأته في مرضه الذي مات فيه أن هذه الجارية له فلان ودبعة عنده فوطئ الوارث  
الامة بعد موته وقد علم الوارث باقرار المورث فولدت منه ثم استحققت عا رجلا فانه يقضى للمستحق بالجارية  
وبالولد كذا في الذخيرة \* رجل ورث أمة من أبيه فاستولدها ثم استحققت كان الولد حر ابا القيمة ثم يرجع بالثمن  
وبقيمة الولد على بائع المورث بخلاف الموصى له اذا استولدها ثم استحققت حيث لا يرجع على بائع الوصى مات  
رجل ورث ابنا وجارية وعليه دين محيط فوطئها به فولدت منه بيعت الجارية في الدين ويضمن الابن قيمة  
ولدها وعقرها للغرماء كذا في محيط السرخسي \* ولو جاز رجل وأقام بيته أنها له قضى بالجارية وبالعقر  
وبقيمة الولد كذا في المحيط \* ولو كان الدين غير محيط يضمن قيمتها وعقرها ويقضى منه الدين وما بقي ميراث  
ولا يضمن قيمة الولد وهذا اذا كان الدين مثل قيمتها أو أكثر فان كان أقل من قيمتها يضمن بقدر الدين ويغرم  
العقر كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى جارية مغصوبة وهو يعلم أن البائع غاصب أو تزوج امرأته  
أخبرته أنها حرة وهو يعلم أنها كاذبة فاستولدها كان الولد رقيقا كذا في المبسوط \* ولو اشترىها وهو يعلم أنها  
لغيره فقتل البائع ان صاحبها وكلني يبيعها أو مات أو وصى الى فباعها منه على ذلك فاستولدها ثم حضر  
المالك وأنكر الوكيل فله أن يأخذها وقيمة الولد ثم يرجع المشتري على البائع بالثمن بما غرم من قيمة الولد  
كذا في الذخيرة \* ولو وكل رجلا أن يشتري له جارية فاشترىها ونقد الثمن من مال الموكل فاستولدها الموكل  
ثم استحققت أخذها المستحق وأخذ قيمة الولد وعقر الجارية من المستولد لامن الوكيل ويرجع المستولد  
وهو الموكل بالثمن وقيمة الولد على البائع والوكيل هو الذي يلى الخصومة في ذلك مع البائع فان أنكر البائع  
البيع من المستولد وقال لم يشتره فماتى وأقام المستولدة بيته أن فلانا اشترى هذه الجارية من هذا الرجل

عندي ولكنه يصلح للقضاء لا للاحتياط لجواز أنه اشترى لها بعض هذه الاشياء في صغرها فهذا الاقرار لا يصير للاب فيما بينه وبين ربه  
فالاحتياط ان يشتره بثمن منها ثم يبريه وهذا فيما اذا كانت بالغة وقال الامام السعدي القول للاب لانه المملوك به أفتى البعض  
وقال القاضي الامام ان كان من الاشراف لا يقبل دعوى العارية وان كان من لا يجوز مثله البنت تقبل \* ماتت فأتخذت الامأتما  
فبعث الزوج بقرة لذبح في المأتم فذبحوا ثم طلب الزوج قيمتها فالت الام كانت هدية ان ذكرا الزوج القيمة وأمرهم أن يذبحوا ويطعموا

رجع بالقيمة وان لم يذكر القيمة أو اختلفا في ذكر القيمة لا يرجع ويكون القول لام المينة وقال القاضي ينبغي ان يكون القول لازما لان  
 أمها تدعى الاستهلاك بالاذن بلا عوض وهو ينكر فيكون القول له لكن دفع اليه ألفا وقد ل بعد انه كان قرضا وقال القابض هبة فالقول  
 للدافع **§** واختلفا في مسئلة الجهازان العرف ان كان مستورا ان الاب يدفع الجهازا لكالا عارية كما في ديواننا فالقول للزوج وان كان  
 مشتركا فالقول للاب واختلفا في (١٥٠) النوازل ان التجهيز في الصغر أو في الكبر في صحته عمليا فيستترط فيه

بأمرى ونقد الثمن من مالى صار المشتري مغرورا من جهة البائع واما ان له الرجوع على البائع بالثمن  
 وقيمة الولد والوكيل هو الذى يلى الخصومة في ذلك وان شهد بشهود المستولد على الشراء ولم يشهدوا على أن  
 المستولد أمر المشتري بذلك وانما شهدوا أن المشتري أقر أنه اشتراها فلان باعها فان شهد الشهود أن  
 المشتري أقر قبل الشراء وفي حالة الشراء أنه يشتريه فلان يصير المستولد مغرورا من جهة البائع وكان له  
 الرجوع بقيمة الولد على البائع وان شهد الشهود أن المشتري أقر بعد الشراء أنه اشتراها فلان لا يكون  
 للمستولد الرجوع على البائع بالثمن وبقيمة الولد كذا في المحيط **§** رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة  
 بالنصف فاشتري بها جارية تساوى أثنى درهم فاستولدها المضارب ثم استحققت فالولد حر بالقيمة ثم يرجع  
 المضارب على البائع بالثمن فيكون على المضاربة كما كان ويرجع عليه أيضا بربع قيمة الولد ويكون له ذلك  
 خاصة ولا يكون على المضاربة ولو لم يكن في الام فضل أخذ المستحق الولد مع الام ولم يثبت نسبه من المضارب  
 وان كان رب المال هو الذى استولدها فان لم يكن فيها فضل كان الولد سرا وعليه قيمة المستحق ويرجع على  
 البائع بالثمن وقيمة الولد والذى يلى خصومة البائع في ذلك المضارب فيكون الثمن على المضاربة وقيمة الولد رب  
 المال وان كانت الجارية تساوى ألفين فالرجوع على البائع بثلاثة أرباع قيمة الولد ويرجع بالثمن فيكون  
 على المضاربة كذا في المبسوط **§** رجل أمر رجلا بشراء جارية فاشتري له جارية ثم ان الامر وهما فولدت  
 له ولدا ثم استحققت فأخذت الجارية وعقرها وقيمة ولدها فان الواجب لا يرجع على البائع بشئ لانه مشتري للغير  
 كذا في محيط السرخسي **§** رجل اشترى أمة وعاقها وزوجها من رجل ولم يغير الزوج انهما حرة ولا أمة  
 الا أن الزوج علم بشراء الزوج وعاقها ايها ثم وطئها الزوج فولدت ولدا ثم استحققت فملى الزوج المستحق  
 عقرها وقيمة ولدها ثم لا يرجع الزوج على الزوج بقيمة الولد كذا في الذخيرة **§** اشترى جارية واستولدها ثم  
 اعاقها ثم تزوجها فاستولدها ثم استحققت وأخذها المستحق وعقرها وقيمة الولد ينرجع المستولد على البائع  
 بقيمة الولد الاول دون الثاني ثم المستولد يضمن عقر واحد كذا في محيط السرخسي **§** اذا دعى على رجل  
 ما لا فصل له منه على جارية بعينها او قبضها واستولدها ثم جاء مستحق فاستحقها يأخذها وعقرها وقيمة ولدها  
 وقت الخصومة فان كان الولد قد مات قبل أن يقضى عليه بقيمته فلا يفتنى عليه بقيمة الولد ثم ينظر ان كان  
 الصلح عن اقرار رجوع بما دعى وبما ضمن من قيمة الولد وان كان الصلح عن انكار أو سكوت رجوع على دعواه  
 لا غير فان أقام البينة على دعواه أو حلفه فنكحل رجوع بما دعى وبما ضمن من قيمة الولد ولا يرجع بالعقر في  
 الفصول كلها ولو لم يكن للدعى مال ولا يكن ادعى قصاصا في نفسه أو فيما دونها فاصالح معه على جارية  
 فاستولدها ثم استحققت الجارية فان كان الصلح عن اقرار فلا يبطل الصلح بالاستحقاق ولكنه يرجع على المدعى  
 عليه بقيمة الجارية وبما ضمن من قيمة الولد ولا يرجع بالعقر وان كان الصلح عن انكار أو سكوت ثم أقام  
 البينة على دعواه أو حلفه ونكحل فكذلك يرجع بقيمة الجارية وبما ضمن من قيمة الولد فان حلفه وحلف  
 لا يرجع بشئ كذا في شرح الطحاوى **§** ادعى جارية في يد رجل فصالحه على جارية أخرى عن سكوت أو  
 انكار واستولدها ولد كل واحد منهما جاريته فاستحققت التي في يد المدعى فأخذها وعقرها وقيمة ولدها يرجع في  
 دعواه ولا يرجع بقيمة الولد الا اذا أقام البينة على حقه فحينئذ يرجع بقيمة الجارية التي ادعاها وبقيمة الولد  
 أيضا وان استحققت التي استولدها المدعى عليه فأخذها وعقرها وقيمة ولدها يرجع المستولد بقيمة الجارية

التساميم ولوجهزت ولدها  
 التي في بطنها فولدت ومات  
 الولد قال بعضهم م يكون  
 ميراثا قال الفقيه وعندى  
 ان الثياب للام مالم تقرا لام  
 أن الثياب لها ألا يرى ان  
 الولد وان كان ابن  
 عشر سنين ييسط له كل  
 ليلة فراش ومحفظة ولا يكون  
 ذلك ملكا له كذا هنا كان  
 الثياب ملكا لها فلا يتحول  
 الى الولد بلا قرارها أو هبة  
 منها للولد بخلاف ثياب  
 البعد فانه يادفع اليه  
 صار الولد مستعجلا وصار  
 في يده فيستدل به على  
 الملك وأما النوم عليه  
 فكما لو لم يملكه فلا يثبت  
 به البعد ألا يرى ان رجلا لو  
 أقر وقال كان فلان ينام على  
 هذا البساط أو يقعد عليه  
 لا يكون اقرارا بأنه ملكه  
 بخلاف الاقرار بالبساط أو  
 الملك فيجبر ودفع الصبي  
 على الثياب لا يكون اقرارا  
 باندله **§** تزوجها وأعطاه  
 ثلاثة آلاف دينار بدست  
 يمين وهي بنت موسر ولم  
 يعط لها الاب جهازا أفنى  
 الامام جمال الدين وصاحب  
 المحيط بانه يمكن من مطابقة

الجهاز من الاب على قدر العرف والعادة وان لم يجهز له طلب الدست يمين قال وهذا اختيار الائمة **§** غر رجلا وقال  
 أزواج بنتي منك بجهاز عظيم وأردعها مع الدست يمين كذا دينار فأخذت يمين وأعطاه بجهاز لا رواية فيه الا أن صدر الاسلام  
 وبرهان الائمة ومشايخ بخاري اجابوا بان لم يجهزها بترد ما زاد على دست يمين مملها وقدر الجهاز بالدست يمين صدر الاسلام وعاد  
 الدين التسنى لكل دينار من الدست يمين ثلاثة دنائير أو أربعة دنائير من الجهاز فان لم يفعل هذا القدر استرد منه الدست يمين وقال الامام

المرغبات في الصحيح انه لا يرجع على أبي المرأة بشئ لان المات في النكاح غير مقصود وكان بعض أئمة خوارجهم يعترض ويقول المست يمان هو المهر المحجل لما ذكره في الكافي وغيره فاذا كان كذلك فهو مقابل بنفس المرأة حتى ملكت - من تقسم الاستيفاء فكيف يحل الزوج طلب الجواز اذن لان الشئ لا يقابل عوضا وقد قوبل به نفس الزوجة فحصل العوض فلا عليك طلب عوض آخر كافي المهر المؤجل \* اجاب عنه الفقيه رحمه الله ناقل عن الاستاذ ان المست يمان اذا ادريج في العقد فهو (١٥١) المحجل الذي ذكرته وان لم يدريج في العقد ولم يعقد عليه يكون

حيث ذكر كالهبة بشرط العوض وذلك ما قلناه فان الفرض لو كان كونه صداقا لذكره في العقد وحيث لم يذكر دل ان القصد العوض المذكور ولو لم يذكرنا اذالم يذكر في العقد المست يمان وزفت اليه بلا جهاز وسكت

الزوج أياما لا يتمكن من دعوى الجهار بعدد لانه لما كان محقلا وسكت زمانا يصلح للاختيار دل ان الفرض لم يكن الجهار \* (الخامس عشر فيما يكون اقرارا بالنكاح) \* قولها طلقني أو اخلعني بانف أو قالت طلقني أمس أو خلعتني أمس بالف اقرار بالنكاح وكذا لو قالت اخلعني بمال أو قالت طلقني فقال أمرك بذلك أو اختاري فإقرار ولو قال والله لا أقربك لا يكون اقرارا بخلاف ما اذا قال أنا منك مول لان الإيلاء يختص بالنكاح قال الله تعالى للذين يؤلون من نسائهم \* ولو قال أنت على حرام أو أنت بائن أو أمرك بذلك اختاري اعتدي لا يكون اقرارا الا اذا خرج جوابا لانه اذا لم تكن زوجته

الاخرى على المدعى ولم يرجع بقيمة الولد كذا في محيط السرخسي \* ولو اطلقا على أن يدفع المدعى الى المدعى عليه جارية أخرى وياخذ المدعى من المدعى عليه الجارية التي وقعت فيها الدعوى فاستولد كل واحد منهم الجارية التي أخذها ثم استحققت احدي الجاريتين رجوع المستحق عليه على صاحبه بقيمة الجارية التي أخذها منه وبقيمة الولد التي ضمنها المستحق كذا في الذخيرة \* ولد المغرور وولد المغتر يستويان في اثبات النسب من المستولد والجارية بقيمة وانما يفتقران في رجوع المستولد بقيمة على ملك الجارية ففي ولد المغرور يرجع وفي ولد المغتر لا يرجع كذا في محيط السرخسي \* وأهل الذمة والمساون سواء في الغرور وكذا في المحيط

### (الباب السابع عشر في المنفقات)

اذا قال في دعوى البتة هذا ابني ولم يقل ولد على فراشي فهذه الدعوة صحيحة واذا أقام البينة سمعت بينته وقضى بينوته كذا في المحيط \* رجل ادعى شيئا في بدعيه وقال هو ملكي وقال ان صاحب اليد أحدث يده عليه بغير حق قالوا لا تكون هذه دعوى الغصب على ذي اليد وكذا لو قال المدعى في دعواه هذا ملكي كان في يدي وان صاحب اليد أحدث يده عليه بغير حق ولو قال هو ملكي وكان في يدي الى أن أحدث المدعى عليه يده عليه بغير حق تكون هذه دعوى الغصب على ذي اليد كذا في فتاوى قاضيان \* الدعوى في عتق الامة وفي الطلاقات الثلاث وفي الطلاق البائن ليست بشرط لصحة القضاء والمساواة معروفة قالوا وكذا في الطلاق الرجعي الدعوى لا تكون شرطا لصحته لان حكمه حرمة الفرج بعد انقضاء العدة وأنه حق الله تعالى أيضا كذا في المحيط \* ان ادعى مالين وقد بين أحدهما على الوجه المعلوم ولم يبين الآخر وشهد الشهود على ذلك لا يقضى بالمالين ولو شهد الشهود على المال المعلوم صح كذا في جواهر الفتاوى \* ادعى على آخر ملكية حمار في يديه فقال المدعى هذا الحمار ملكي لاني اشتريته من فلان بكذا وفي يدك بغير حق فواجب عليك تسليمه اليه فانه لا تسمع منه هذه الدعوى كذا في الذخيرة \* قال خلف بن أيوب سألت شادا عن مات وترك مائتي درهم فأقام رجل البينة بمائة درهم على الميت وقضى القاضي له بمائة ثم جاء رجل آخر وادعى مائة درهم على الميت وأنكرت الورثة ذلك ولا بينة للمدعى فأقر المدعى الذي قضى له بالمائة لهذا المدعى الذي أنكرت الورثة له ما حكم هذه المسئلة قال المائة التي أخذها المقضى له تكون بين حانفتين قال خلف وبه أخذوا المسئلة مسطور في الكتب كذا في المحيط \* رجل ادعى أنه جرى بيني وبينك مصالحة شرعية صحيحة على أرض كذا فاني ادعيت عليك وأقام البينة على الصلح الصحيح وأقام المدعى عليه البينة على صلح فاسد فالبينة على الصلح الصحيح مقبولة كذا في جواهر الفتاوى \* رجل مات وترك ثلاثة أعبدة قيمتهم على السواء لأمال له غيرهم وترك أمالا وارثا له سواء فأقام رجل بينة أن الميت أوصى له بعبد هذه الذي يقال له سالم وأنكر الوارث ذلك وقال إنما أوصى لهذا الرجل الآخر بعبد هذه الذي يقال له يزيد وصدقه المقر له بذلك فالقاضي يقضى لصاحب البينة بالسالم ولا يقضى للمقر له من يزيد بشئ ولو اشترى الوارث السالم بيزيد جاز الشراء وكذلك لو اشترى بالف درهم لكان في الفصل الأول يضمن الوارث قيمة يزيد المقر له بيزيد وفي الفصل الثاني يؤمر بتسليم يزيد المقر له بيزيد بغير درهم لأمال له غير فافر

فهو حرام عليه بائن منقطة عنه وأمرها بدها في اختيار الزوج والاعتداء يجوز ان يكون من الاول أو اعتد ادعاه الله تعالى عليه وغير ذلك وقوله طلقك أمس اقراره قال حرة هذا ابني منك فقالت نعم أو قالته امرأ فل رجل فقال نعم فهذا اقرارا بالنكاح ولو خاطب الامة لا \* قالت له أنا امرأتك فقال أنت طالق فإقرارا بالنكاح وقوله أو قولها للقاضي فرق بيننا لا يكون اقرارا \* أخنان فاطمة وخديجة فقال رجل تزوجت فاطمة بعد خديجة قال الامام الثاني رحمه الله فاطمة امرأه لانه تكلم بهما أولا وقال محمد خديجة امرأه لانه وصل بين كلاميه فاجعل



خديجة امرأته وأفرق بينه وبين فاطمة وكذا لو قالت تزوجت بابي موسى بعد أبي حفص فادعيا انها امرأته فهي امرأته أبي موسى عند الامام الثاني رحمه الله ولا تصدق عليه وقال محمد تصدق عليه وتكون لابي حفص واذا سألها القاضي من تزوجك فقالت تزوجت بابي موسى بعد ما تزوجت بابي حفص فهي امرأته أبي حفص اذا كان جوابا لسؤال استحسانا وكذا في البيع لو قال بعث منك بعد ما بعثت من فلان \* (السادس عشر في الشرط والخيار فيه) \* (١٥٣) خيار الاجازة ثبت فيه كافي سائر القواعد لا خيار الرؤية والشرط ولا يبطل به

النكاح وخيار العيب لا يثبت فيه عندنا وعند الشافعي رحمه الله يثبت في العيوب الخمس الجنون والجذام والبرص المستحكم والقرن والرتق فان لم يدخل بها فلا مهر وان دخل بها بلا علم فهو المثل وكذا لا يثبت للمرأة عندهما خلافا لمحمد رحمه الله وتفصيل مذهب الشافعي فيه أن مثبت الخيار بما يشترك فيه الزوجان ثلاثة الجنون المتقطع والمطبق والبرص ولا يلحق به البهق فلا خيار فيه والخذام على وجهين الوجه ثم العضو ثم يسود ثم يقطع ويكون في كل عضو الا انه أغلب في الوجه \* واذا تنازع في قرحة أو في باض انه جذام أو برص فالقول للمسكر الا أن يبرهن الاخر عدلين من الاطباء وما يختص به الحب والعنة وانه مثبت للخيار بالاجماع اذا لم يبق ما يمكن الجماع به وما يختص به القسرن والرتق والممكن في حق كل واحد من الزوجين خمسة فاذا كان بها فالثالث والشافعي وأحمد على ان له فسخ النكاح وفيما سواه من العيوب وجهان وفي وجه لا خيار وهو الظاهر وفي وجهه كل ما يفرق بغير

الوارث أن الميت أوصى بهذا العبد لفلان واني أجزت وصيته بعد موته وأقام رجل مائة أن له على الميت ألف درهم وجد الوارث دينه فان القاضي يبيع العبد بالدين ويتقضى الدين من ثمنه وان اشترى الوارث العبد أو رجع العبد اليه بهبة أو وصية أو ميراث فأراد المقر له أن يأخذ من الوارث باقراره بالوصية لاسبيل له عليه ولو ظهر أن الشهود وعلى الدين كانوا عبيدا للقاضي لا يبطل البيع ولكن يدفع الثمن الى الموصي له ولو أن الغريم مات بعد ما قبض الثمن وورثه وارث الميت الاول فان ورث تلك الالف بعينها فلا مقر له أن يأخذها وان ورث مالا آخر غير تلك الالف يباع منه بقدر ألف درهم ويدفع ذلك الى المقر له ولو لم يرثه وارث الميت ولكن أوصى الميت للمقر بتلك الالف بعينها كان على الوارث أن يرد لها على المقر له وان كان أوصى له بمال آخر يعطى من ذلك للمقر بقدر ألف درهم ولو لم يكن شيء من ذلك ولكن وهب الغريم للمقر تلك الالف بعينها أو لغيره أخرى ان كانت الهبة في حال المرض فالجواب فيها كالجواب في الوصية وان كانت الهبة في حال الصحة ان كان الموهوب تلك الالف بعينها أمر بالتسليم الى المقر له وان كان الموهوب ألفا أخرى لا يؤمر بالتسليم الى المقر له ولو أن القاضي لم يبيع العبد من الاجنبى بالدين لكن أعطاه الغريم يدينه فقيل هذا العبد يبيع لك بدينك أو قال جعلته لك بدينك فاخذه الغريم على هذا ثم ان الوارث اشتراه منه أو وهبه الغريم له أو تصدق به عليه فلا سبيل للمقر له على العبد ولو أن القاضي لم يبيع العبد من الغريم ولكن جعله صليا للغريم من ماله بان قال هذا العبد صلي لك من مالي وسلمه اليه ثم وصل العبد الى الوارث يوم ما من الدهر يؤمر الوارث بتسليمه الى الموصي له المقر له هكذا في المحيط \* مات وترك ثلاثة عبيد قيمتهم سواء فأقر الوارث لرجل بعبد بعينه وصية وصدقه المقر له وقامت بينه وبينه أودي به هذا العبد الا أن لا تخرو وجده الوارث فاعق المقر له عبده فان اعتقه قبل القضاء بالبينة نذعتقه فان قضى ببينة الاخر غرم المعتق قيمة ما اعتق للوارث وان اعتقه بعد القضاء لم ينفذ فان ملك الوارث العبد المشهود به أمر بتسليم المقر له الى المقر له ولا ينفذ اعتاقه هكذا في محيط السرخسي \* في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل مات وترك لابن ودارين فادعى رجل احدهما الدارين أنه غصمه أبوهما وحلفهما على ذلك خلف أحدهما وما وكل الاخر عن اليمين قال أقضى للمدعى بنصف الدارين حصته الذي نكل عن اليمين ويبيع المدعى حصته الناكل عن اليمين من الدارين الاخرى فيأخذ من ذلك نصف قيمة الدارين التي ادعاهما ولو لم يدع المدعى غصمه او ادعى أن الدارين له علي الناكل ضمنان نصف الاخرى كذا في المحيط \* عن الامام رحمه الله تعالى أن الدارين كانت في يدورته وأحدهم غائب فادعى رجل أنه اشترى نصيب الغائب منه وبرهن عليه ان كان باقي الورثة مقرين بحصة الغائب لا يقبل وان كانوا منكرين يقبل ويثبت الشراء على الغائب حتى لو حضر وأسكروا لا يلتفت الى انكاره كذا في الوجيز لا كدرى \* اذا باع الرجل رجلا جارية من رجل ثم غاب المشتري ولا يدري أين هو فرفع الامر الى القاضي وطالب منه أن يبيع الجارية ويوفى ثمنه فان القاضي لا يجيبه الى ذلك قبل اقامة البينة فان أقام البينة على ذلك ذكر ان القاضي يبيع الجارية على المشتري ويتقد الثمن على البائع ويستوثق من البائع بكفيل ثقة ثم ان كان فيه وضعية فعلى المشتري وان كان فيه فضل فالمشتري ثم وضع المسئلة في الجارية ولم يضع في الدارويجب أن يقال بأنه في الدار لا يتعرض القاضي لذلك ولا يبيع الداروان كان يعرف مكان المشتري فانه ليس للقاضي أن يبيع الجارية وان أقام البائع البينة على ذلك وهذا اذا جاء المشتري وأقر بذلك فاما اذا

البرص ويكسر شهوة التوقان بوجهه ويجري هذان الوجهان في العذوبة وهي التي تخرب عند الجماع وكذا في البصر أنكر الذي لا يقبل العلاج قلت ولم أجدها الرجل اذا كان عذوبا عند الجماع على قول محمد هل يكون لها الخيار وقد كانت المسئلة واقعة بخوارزم فاجاب بعضهم بأن تلك الردية ولو شرط لاحدهما السلامة من عيب كالعمى أو الشلل أو البكا فوجب له الخيار \* تزوجتك بنتي ان رضيت فقبل جاز النكاح والشرط باطل وكذا لو قال بعث عبيدي ان رضيت فلان الاجنبى قال الحماكم ناويله اذا تبين

وقت الرضا حل على معنى شرط الخيار فلان \* تزوجتك على ان لك المشيئة الى الدار النكاح و بطل الشرط كالخيار \* تزوجها على ان اياه  
بأختيار صح النكاح والشرط باطل \* ولو قالت زوجت نفسي منك ان رضى أى لا يصح لانه علقه بالخطر بخلاف الاول \* تزوجتك على ان  
أمرتك بكذا الى شهر بعد ما تزوجك جازوا امرها بدهاشم رابعه بعد التزوج فان اختارت زوجها في يوم من الشهر لم يبطل خيارها في باقي الشهر  
وعن الامام الثاني انه يبطل الامر \* تزوجها على ان باقى بعدها الا بقى لها مهر المثل (١٥٣) \* تزوج امة على ان يكون كل ولد يلد له

حرا صح الشرط لانه مقيد  
لانه لولا لرق الاولاد والاولاد  
أحرار \* أتزوجك على ان  
تعطيني عبدك هذا فاجابته  
جازا النكاح مهر المثل ولا  
شئ له من العبد \* تزوج  
امراة ان شاءت وشاء فلان  
فابطل فلان المشيئة في المجلس  
جاز كالخيار اذا سقط في  
المجلس بت البيع وهذا اذا  
بدأت المرأة ان بدأ الزوج  
وقال تزوجتك ان شئت  
فقبلت بلا شرط صح النكاح  
ولا حاجة الى اسقاط المشيئة  
\* قال لها تزوجتك بالفان  
رضى فلان اليوم وفلان  
حاضر فرضى جازوا ان كان  
غائبا لم يجز بخلاف ما اذا  
قال تزوجتك وفلان  
الرضا حيث ينقضي لان  
هذا قول قد وجب وشرط  
الخيار لغيره والاول مخاطرة  
\* (السابع عشر في النكاح  
بالكتابة والرأفة) \*

ان كتاب كالخطاب حتى لو  
كتب اليها الى تزوجتك  
فقرئ عليه عند الشهود  
فقبلت صح لكن يفترقان  
من وجه وهو ان القبول في  
الخطاب اذا لم يتصل بالايجاب  
في مجلسه بطل الايجاب ولو  
لم تجب حين قرئ عليها الكتاب  
في ذلك المجلس وزوجت منه

أنكر الشراء احتاج البائع الى اقامة البينة على المشتري ثانيا كذا في المحيط \* رجل ادعى على آخر دارا في  
يده وقال ملكي رهنها أي منك فأنكر فشهدوا أن هذه الدار ملكه وفي يد فلان بغير حق تقبل وصارت يده  
بغير حق لما أنكر الرهن كذا في الخلاصة في الفصل الثاني في دعوى الضياع والعقار \* ادعى عليه دارا انها  
ملك رهنها من والد فلان بن فلان بكذا ثم مات والد وتر كها في يدك فعليك أن تقبض الدين مني  
وتسلم الدار الى فأنكر وشهد الشهود على وفق دعواه ولكن زادوا فيه واليوم ملك هذا المدعى وحقه وفي يد  
المدعى عليه هذا بغير حق تقبل هذه الشهادة كذا في القنينة \* اذا ادعى جارية في يد انسان انها ملكه وفي يد  
هذا بغير حق فدعواه صحيحة وان لم يقبل في دعواه انها كانت ملكي يوم ما أخذ صاحب اليد مني واذا ادعى  
أنه غصب مني هذه الجارية فدعواه صحيحة وان لم يقبل ملكي ولو أقام البينة على أن صاحب اليد غصبها منه  
فالقاضي يأمر صاحب اليد بالرد عليه ولا يتضي له بالملك كذا في المحيط \* رجل في يده دار اشتراها رجل  
من غريزي اليد بعد وسلم العبد اليه ثم خاصم المشتري صاحب اليد في الدار وأخذها منه هبة أو صدقة أو  
شراء أو ودعة أو غصب أو ما أشبه ذلك فليس له على العبد سبيل فان جاء صاحب اليد واسترد الدار من يد  
المشتري بان كان في يد المشتري بسبب الغصب أو بسبب الوديعة فالمشتري يرجع على البائع بالعبد ولو كان  
مكان الدار جارية اشتراها بالعبد فوصلت الى يد المشتري بسبب من الاسباب التي ذكرنا ثم هلكت في يده  
لا يكون له على العبد سبيل الا في صورة وهي أن الجارية لو كانت غصبا في يد المشتري وجاء ذواليد وضمنه قيمتها  
بحكم الغصب كان له أن يرجع على البائع بالعبد وكذلك لو كانت الجارية غصبا في يد المشتري فأبقت فجاء  
صاحب اليد وضمن المشتري قيمتها يرجع المشتري بالعبد على البائع فان عادت من الاباق عادت على ملك  
الغاصب وهو المشتري عرف ذلك من مذهبه او العبد سالم المشتري الجارية لاسبيل لبائع الجارية عليه كذا في  
الذخيرة في فصل دعوى البيع والشراء \* رجل اشترى من آخر دارا بعبد والدار في يد غير البائع وصاحب اليد  
يدعى انه له فخاصم المشتري صاحب اليد فلم يقض له بشئ وطالب المشتري من القاضي أن يفسخ العقد  
بينهما ما أجابه الى ذلك فان فسخ العقد بينهما ما أمر البائع برد العبد على المشتري ثم وصلت الدار الى يد  
المشتري يوما من الدهر بسبب من الاسباب الفسخ ماض حتى لا يؤمر المشتري برد العبد على البائع وهل  
يؤمر المشتري بتسليم الدار الى البائع بنظر ان كان المشتري صرح بالاقرار له وقت الشراء يؤمر وان لم  
يصرح بالاقرار له ذكره هنا أنه لا يؤمر كذا في المحيط في الفصل الخامس في دعوى البيع والشراء \* أرض  
في يد رجل ادعى رجل أن هذه الأرض وقف من جهة فلان على جهة معلومة وأنه متولى هذا الوقف وذكر  
الشرايط وأثبت بالبينة وقضى القاضي بالوقفية ثم جاء رجل وادعى أن هذه الأرض ملكه وحقه يسمع كذا  
في الخلاصة في الفصل الثاني في دعوى الضياع والعقار \* سئل نجم الدين النسفي عن رجل ادعى أرضا في يد  
رجل انها ملكه وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق فقال المدعى عليه هي ليست بملك اغما في وقف على كذا  
وأنا متولىها فطلب القاضي من المدعى عليه بيته على ما قال فلم تمكنه اقامة البينة على ما قال فأمر القاضي  
المدعى عليه بتسليم الأرض الى المدعى اتكون في يده الى أن يقيم البينة على ما قال قال كل ذلك خطأ ليس  
ينبغي للقاضي أن يطلب البينة من المدعى عليه على مقالته ولأن بأمر المدعى عليه بتسليم الأرض الى  
المدعى وانما يأمر المدعى باقامة البينة على دعواه الملك على المدعى عليه وبيته على ذلك على المدعى عليه

(٣٠ - فتاوى رابع) نفسه في مجلس آخر عند الشهود وقد سمعوا كلامها وما في الكتاب جاز وان سمعوا كلامها في الكتاب لا يصح  
لان الشرط سماع الشهود وكلام المتعاقدين وسماع الكتاب سماع كلامه \* قالت اشهدوا ان فلانا كتب الى خطبتي فزوجت نفسي منه صح  
ولو أتى الزوج بالكتاب محتوما وقال هذا كتابي الى فلانة فاشهدوا عليه لا يصح عندهما خلافا للثاني وفائدة فيه ان انكر الزوج الكتاب  
فشهدوا عليه أنه كتابه لا يصح ما لم يذكر وما في الكتاب ولا يقضى به من الشهادة عندهما \* كتب اليها الى تزوجتك ينبغي ان يشهد شاهدين على

كاتبه فيقرأ عليهم ما في الكتاب ويختتم ويكتب العنوان ويشهدهما على الختم والعنوان أيضاً ثم اتدعو بالشهود وتقرأ عليهم وتزوج نفسها من الكاتب فيجوزها فاقا ولولا يشهد على ما في الكتاب وأشهد على ختمه وعنوانه مع عند الثاني خلافهما وفي الرسول العبد والحرق والصغير والكبير والفاقد والعدل سواء لانه تبليغ عبارة المرسل قال محمد كتب الى رجل يعني عبدك بانك فقال بعث جاز قال شيخ الاسلام وفيه نظر لانه لا يعقد من الحاضر (١٥٤)

فبعه منى فاذا قال بعثتم وذكر شمس الأئمة انه من الحاضر استيام ومن الغائب في العادة تحقيق فيكون احد شرطى البيوع فتم بقوله بعث \* (الثامن عشر في الحظر والاباحه وفيه اجناس في القسم) \* المريضة والصحة فيه سواء والتسوية في الوطء غير لازم في الظاهر تزوجها على ان يقيم عندها كثر أو جعلت له جعلا على ان يزيد في قسمها فالشرط والجعل فاطل ولها الرجوع في مالها \* له امر أو واحدة وهو يكون مشتت غلا طول النهار بالصيام والليل بالقيام يؤمر أن يبيت عندها ويراعى حقها أحيانا وقال الحسن لها ليلة من أربع ليل \* وفي المنتقى تزوجها وله امهات أولاد وسراى فقال اكون عندهن وآتيها اذا بدلى ليس له ذلك ويقال له كن عندها في كل اربع يوما وليه والباقي لك \* أقام عند احدى زوجتيه شهرا ليس للثانية ان تطالبه بمثله لان القسم لا يكون ديناً \* (نوع آخر) \* وجدته عنين ان علمت بالعتة حال النكاح لا تملك

مقبولة لانه متول في زعمه والمتولى خصم لمن يدعى المالك لنفسه في الوقف كذا في المحيط \* في المنتقى رجل في يديه دار دعاها رجل انها داره اشتراها من الذي في يديه بألف درهم وادعى الذي في يديه انها داره اشتراها من المدعى بألف درهم ولا يثبت له ما فان الدار الذي في يديه فان أنكر تلك المقالة وشهد على اقرارها بذلك شهود وكل واحد منهم ما يدعى الدار لنفسه وينكر تلك المقالة التي شهدت الشهود عليه فان الدار لتلك المالك الاول وهو الخارج كذا في الذخيرة \* قال هشام سألت محمد ارجعه الله تعالى عن رجل في يديه دار دعاها رجل وقدم صاحب اليد الى القاضي فأقر صاحب اليد أنه اشترى هذه الدار من هذا المدعى وادعى أن له يثمة هل يؤمر صاحب اليد بتسليم الدار الى المدعى بحكم هذا الاقرار قال أما في القياس فنعم لكن ادعى الدار في يد المدعى عليه استحقاقا وأخذ منه كفيلا وأوجه الى ثلاثة أيام فان أحضر يثمة والاقضية عليه كذا في المحيط \* في المنتقى رجل ادعى على رجل أنى قد بعثت هذا الطيلسان الذي عليك بكذا وأنكر الذي عليه ذلك الطيلسان وقال الطيلسان لى وأنا كنت أودعتك فردتها على يختلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ويرد الطيلسان على الذي ادعى البيع ويبدأ في اليمين بالمدعى عليه كذا في الذخيرة \* في كتاب الرقيات أن ابن سماعة كتب الى محمد بن الحسن في رجل ادعى عبد في يده رجل وأقام البيئته أن هذا العبد كان لفلان بن فلان سمي رجلا غامبا وأن فلانا أقر أنه لهذا المدعى والذي في يديه العبد ينكر دعواه ويدعى رقبة العبد والمدعى يقول صدق الشهود وقد أقر فلان لي بالعبد ولكنى ما كتبه من جهة أخرى بهبة أو صدقة أو شراء منه قال محمد رجه الله تعالى لا يستحق بهذا شيئا حتى يقيم البيئته على هبة وقبض أو شراء بثمن معلوم فاذا أقام البيئته على ذلك نقدا للقاضي الثمن وقضى له بالعبد وكذلك ان قال المدعى صدق الشهود ولم يرد على ذلك ولم يدع هبة ولا شراء ولو كان المقر حاضر أو العبد في يده فقال المدعى قد كان هذا الغلام لهذا الذي في يديه وقد أقر لي به فقال الذي في يديه صدق لم يستحق المقر له بذلك شيئا حتى يقر له بهبة وقبض أو ما أشبه ذلك كذا في المحيط \* رجل ادعى عبد في يده رجل وقال بعثت هذا العبد بألف درهم ونقدت لك الثمن فأنكر المدعى عليه البيع وقبض الثمن فشهد للمدعى شاهدان على اقرار البائع بالبيع وقبض الثمن وقال لا نعرف العبد وأمكنه قال لنا عبد زيد وشهد شاهدان آخران أن هذا العبد اسمه زيد وأقر البائع أن اسمه زيد فانه لا يتم البيع بهذه الشهادة ويختلف البائع فان حلف يرد الثمن وان نكل البائع عن اليمين لزمه البيع بنكوله وان شهد شاهدان أن البائع أقر أنه باعه عبده زيد المولد فانسبوه الى شيء يعرف به من عمل أو صناعة أو حلية أو عيب ووافق ذلك هذا العبد قال هذا الاول في القياس سواء الا في استحسان اذا نسبوه الى معروف أن أجزه وكذلك في الامه كذا في فتاوى قاضيخان في فصل من لا تقبل شهادته للثمة \* ولو شهدا على اقراره بالعبد بعينه وسميا ووصفا أو قالانا لومئذ وسمى انا ولكننا لا نعرف اليوم بعينه فهذا باطل من قبل أنهم ما شهدا على معرفته ثم جهلا بشهادتهما كذا في المحيط \* في نوادر بشرع أبي يوسف رجه الله تعالى ادعى على رجل أنه تصدق بهذه الدار عليه وقبضها أو اشتراها منه بألف درهم وقبضها أو وهبها منه على عوض ألف وقبضها أو أنكر صاحب اليد ذلك فأقام المدعى بيئته أن صاحب اليد أقر بهذه الدار لهذا المدعى قال أقبل ذلك وأجعلها لادعى وبذلك ان ادعى صاحب الدار الثمن أو العوض الذي أقر له يدفعه اليه وان لم يدع ذلك فلا حق له فيه كذا في الذخيرة \* واذا قال المدعى عليه هذه الضيعة ليست في يدي وأراد المدعى أن يخلفه

المطالبة ولا يعتبر التاجيل الا عند من يملك القضاء ابتداء التأجيل من وقت الخصومة ويؤجل سنة شمسية لانها على أزيد من القرية بأحد عشر يوما وان مرض فيها فالفتوى على انه يؤجل قدر مرضه وعن محمد انه ان أكثر من نصف شهر يجعل له بدل والا لا والقاضي الامام على انه يحتسب على الزوج رمضان وايام العادة وان حج الرجل يحتسب أيضا لان حجبت أو هربت منه فان خبرها القاضي لا يطل خيارها بالسكوت ويطل باختيار الزوج أو بقيامها عن المجلس وكذا اذا أقامها اعوان القاضي أو قام لها كم عن المجلس قبل

اختيارها شيء أو اد اختارت الفرقة أمر القاذي الزوج بالطلاق فإن أبي فرق والفرقة بآنية \* (نوع آخر) \* بمباشرة النكاح في المساجد مستحب والنكاح بين العيدين جائز وكره بعضهم الزفاف واختار أنه لا يكره لأنه عليه الصلاة والسلام تزوج بالصدقة رضي الله عنها في شوال وبني بها فيه وتأويل قوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح بين العيدين أن صح أنه عليه الصلاة والسلام كان رجس من العيد في أقصر أيام الشتاء إلى الجمعة فعرض عليه الانكاح فقال حتى لا يفوته الروح في الوقت الأفضل إلى (١٥٥) الجمعة \* له أربع نسوة وألف جارية

أراد شراء جارية أخرى فلامه رجل يخاف عليه الكفر لقوله تعالى الأعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين \* له امرأة وأجارية فأراد أن يتزوج أخرى فقالت اقل نفسي له أن يأخذ ولا يمنع لأنه مشروع قال الله تعالى لم تحرم ما حل الله لك تبغى مرضاة أزواجك والله غفور رحيم الفاصلة تدل على أنه ترك الأفضل وفي التمسري على الزوجة مخالفة دين النصارى وكذا في التزويج بأمر اثنين \* وان خاف أن لا يعدل بين امرأتين لا يتزوج بأخرى لقوله تعالى فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة ولكن لولم يفعل لثلاث دخل على ضعفاء القلب الغم ورق عليها فهو مأجور قال عليه الصلاة والسلام من رق لثلاثي رق الله تعالى له وترك ادخال الغم عليها بعد من الطاعة والامام اختار في هذا أفضلية الاكتفاء بالواحدة الحرة \* اشترى جارية آية يجعل له وطؤها حتى يعلم وطء الاب وان كان الاب بواها يتأ لا يجعل لان الغالب أنه وطئها وليس للزوج ان يمنعها من

على اليد ذلك حتى يصير مقر باليد ثم اذا صار مقر باليد يحلفه القاذي بالله ما هي ملك هذا المدعي حتى يصير مقر له بالملك واذا صار مقر بالملك أمره بترك التعرض كذا في المحيط \* وان ادعى أنه اشترى دارا من هذا الرجل أو قرية أو ضيعة ولم يحدد ذلك فأقر المدعي عليه بذلك واتفقا على حدود ذلك فن القاضى يحكم له بذلك على المدعي عليه باقرارد وان أقر بالشراء واختار في الحدود فقال المدعي هذه حدودها وقال المدعي عليه لا بل هذه حدودها والتي أقر بها المدعي عليه أقل مما ادعى وليس للشترى شهود تعرف حدودها فانما يتحالفان ويتراذان وكذلك لو شهدوا على أقراره ما بالشراء ولم يسميا حدودا وان اتفقا على حدود فخذ ذلك عليهم ما وان اختار في الحدود وليس للشترى شهود يعرفون الحدود وتحالفوا على ذلك وتناقضا البيع وإذا تناقضا لا ينقض القاذي البيع بينهما حتى يسأل القاضى فان أبي المشتري أخذ ذلك على ما قال البائع ولم يرجع إلى تصديق البائع وطلب البائع نقض ذلك فان القاضى ينظر في ذلك فتشأن فان كان للشترى حجة تثبت ما دعواه ولا ينقض البيع وكذلك لو حضر المشتري كتاب شراء بحقه كتبه على البائع فشهدت الشهود على أقرارهما جارية بذلك الشراء وفيه تسمية الحدود فان القاضى يلزم البائع ذلك ويأخذه بتسليمه إلى المشتري فان اختلفا في الحدود وتحالفا وتناقضا البيع إلا أن أبي المشتري يثبتة تشهد على الحدود التي يدعي فان أتى على ذلك بينة ألزم القاضى البائع ما شهدت به الشهود وأخذه بتسليمه إلى المشتري كذا في شرح أدب القاضى للخصاف \* ادعى دارا في يدي رجل أنما داره اشتراها من صاحب اليد قبل هذا بتاريخ شهر وأتكر المدعي عليه دعواه فأقام المدعي بينة على دعواه فقال المدعي عليه الدار كانت لي إلا أني كنت بعمتها قبل هذا من امرأتين بتاريخ ثلاثة أشهر وصدت امرأته المدعي عليه ذلك وقالت قد كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعي عليه قبل هذا بثلاثة أشهر وأقامت بينة على دعواها على المدعي وكان ذلك قبل القضاء بالدار للمدعي فالتقضى لا يقبل بينهما ولو أقامت المرأة البينة بذلك على زوجها قبلت بينتها وقضى بالدار لها وان أقر الزوج لها بذلك كذا في المحيط \* وفي فتاوى أبي الليث رجل في يديه نصف دار جاء رجل وادعى أنه وقف هذه الدار وكانت له يوم وقفها أو شهد الشهود بوقفيتها جميعها قبلت شهادتهم كذا في الذخيرة \* رجل زوج ابنة امرأته وصي لها من لا وباعه منها بيعا صحيحا ثم ان هذا الرجل مات وادعى ورثته ان أباهم باع هذا المنزل من فلان قبل أن يسميه لها فانهم لا يصدقون على ذلك وانزل لها وعلى فلان أن يقيم البينة على شرائه بتاريخ قبل تاريخ شرائها المرأة ولا تقبل شهادتها لورثة في ذلك كذا في المحيط \* مدركة زوجة أبوها ومات الزوج فجاءت تدعى الميراث ان قالت كنت أمهرت الاب بالنكاح ثبت النكاح وورثت وان قالت لم أكن أمهرت أبي بالنكاح ولكن بلغني النكاح فأجرت كان عليها البينة وكذلك هذا في البيع كذا في فتاوى قاضيان في فصل دعوى النكاح \* اذا أقام المدعي بينة على أن قاضى بلد كذا فلا نقضى له على هذا الرجل بألف درهم وأقام المدعي عليه بينة أن ذلك القاضى قضى له بالبراءة عن هذه الألف فالقاضى يقضى بالبينة التي قامت على البراءة ولا يقضى ببينة المدعي كذا في المحيط \* امرأة مع رجل في منزله يطؤها ولها منه أولاد ثم أنكرت أن تكون امرأته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا أقربت أن هذا الولد ولد لها منه فهي امرأته وان لم يكن بينه ما ولد كان القول قولها وان كانت معه على هذه الحلة كذا في فتاوى قاضيان في فصل دعوى النكاح \* ولأن رجلا ادعى نصف دار في يدي رجل وقضى القاضى له بما ادعى بالبينة وله هذا

غزل قطنها أولغاها بالبر لا يعتمد حاجتها إليها ولا ينفي ولد الجارية اعتقادا على العزل لأنه تعالى اذا أراد خاق نسمة خاق لكنهم ان كانت عقيمة محصنة لا يسهمة النبي وان دخلت ومخرجت وان غيرت صفة نسمة النبي وان هربت ليله إلى متهم بهه النبي ان لم تكن عقيمة وان عقيمة لا ولو عذبة تشهد بهه مدهوته انما ولده والا لا \* (نوع آخر) \* ابنتان تسكن مع اسيان الزوج وفي الدار بيوت ان فرغ لها بيتا له غلق على حدة وليس فيه أحد منهم لا تملك من مطالبه بيت آخر وذكر في الما تظ صدر الاسلام اذا جمع بين امرأتين في دار أو سكن كذا في

بيت له غلق على حدة لكل منهما ان يطالبه بيت في دار على حدة لانه لا يتوفر على كل منهما حاقها الا اذا كان لها دار على حدة بخلاف المراء مع الاجاء فان المنافرة في الضرائر أو فر وان ابنت السكنى في بيت واحد مع جارية أو أم ولده قيل ليس لها ذلك وبه ائتي برهان الاثمة لان الامة بمنزلة متاع البيت وقيل تلك مطالبة بيت لها غلق على حدة المتكوبة أو المعتدة ابنت الخبز والطبخ ان بها علة أو من بنات الاشراف يأتي الزوج عن بطيخ لها وان كانت ممن تخدم (١٥٦) نفسه المتجبر قال السرخسي لا تجبر لكن لا يعطى لها الا دام في الصحيح والمذكور في المنتقى انها لا تجبر على الخدمة في جواب ظاهر الرواية والتموى على ما ذكرنا \* ظهر الجبل بالمرضة وخيف انقطاع الابن عن الولد والاب لا يقدر على الظئرياح الاسقاط مادام مضغة وفي الكراهية يباح من غير قيد \* واليكرا اذا جامعها زوجها فيمادون الفرج وحملت ترال البهارة

بالبمضة أو طرف الدرهم وان لا زوج لها اعترض الولد في بطنها وخيف هلاكها ولا يرجع خروجه الا بالقطع ار باربان ميتا يشق بالقطع وان حيا لا يشق بالقطع كما لا يحل القتل بالاكره على القتل \* وصلت شعورها بشعر غيرها يكره وفيه اللعن وبالبر لا يكره \* ولو قطعت شعر نفسها عليها الاستعفار \* ويضرها اذا شمت الزوج وعلى ترك الزينة اذا ارادها وترك الاجابة الى الفراش اذا دعاه والغسل والخروج من البيت وترك الصلاة في رواية وان كانت لا تصلي يباح طلاقها ولا نيل الله تعالى ومهرها عليه خير من ان يطامن لا تصلي \* ولا تمنع من زيارة الابوين وأولادها الذين من زوجها

المدعي أخوان كل واحد منهم ما يدعي بعد ذلك ان له نصف الدار ان قبض الاول ما دعي قضى بالدارين أخويه نصفين وان لم يقبض الاول ما دعي قضى بينهم بالدار اثلاثا كذا في المحيط \* رجل مات وترك ابنين فادعى أحدهما على رجل أن لا يبيعه عليه ألف درهم فقام على ذلك بينة وادعى الآخر على ذلك الرجل بعينه أن لا يبيعه عليه ألف درهم عن جارية باعها منه وأقام على ذلك بينة وتصادق على أنه ليس للاب عليه الا الألف بقضى لكل واحد منهم ما يجتسمائة واذا استوفى أحدهما خمسمائة لا يشاركه الاخر فيها كذا في الذخيرة \* المحبوس بالدين اذا قام بينة أنه معسر فأقام رب الدين بينة انه موسر فالقاضي يقبل بينة رب الدين (١) وان لم يبينوا مقدار ملكه حتى يخلفه في السجن بينة رب الدين كذا في المحيط والله سبحانه أعلم

### \* (كتاب الاقرار) \* هذا الكتاب يشتمل على أبواب

#### \* (الباب الاول في بيان معناه شرعا وركنه وشرط جوازه وحكمه) \*

الاقرار اخبار عن ثبوت الحق للغير على نفسه كذا في الكافي \* وأما ركنه فقوله اذ لان على كذا أو ما يشبهه لانه يقوم به ظهور الحق وانكشافه حتى لا يصح شرط اختيار فيه بأن أقرب دين أو بعين على أنه بالخيار ثلاثة أيام فان خيار باطل وان صدقه المقر له والمسال لازم كذا في محيط السرخسي \* وأما شرطه فالعقل والبلوغ بلا خلاف وأما الحرية فهي شرط في بعض الاشياء دون البعض كذا في النهاية \* حتى لو أقر العبد المحجور بالمسال لا ينفذ في حق المولى ولو أقر بالقصاص يصح كذا في محيط السرخسي \* ويتأخر اقراره بالمسال الى ما بعد العتق وكذا المأذون له يتأخر اقراره بما ليس من باب التجارة كاقراءه بالمهر بوط امرأة تزوجهها غير اذن مولاه وكذا اذا أقر بجناية موجبة للمسال لا يلزمه بخلاف ما اذا أقر بالحدود والقصاص كذا في التبيين \* وكذا الرضا والطوع شرط حتى لا يصح اقرار المكره كذا في النهاية \* واقراء السكران بطريق محظور صحيح الا في حد الزنا وشرب الخمر (٢) لا يقبل الرجوع وان كان بطريق مباح لا كذا في البحر الرائق \* وشرط جوازه على الخصوص كون المقر به مما يجب تسليمه الى المقر له اما تسليم عينه كالأقرب بعين في يده أو تسليم مثله كالأقرب دين في الذمة فأما اذا كان المقر به بحيث لا يجب تسليمه الى المقر له فان الاقرار به لا يجوز كالأقرب أنه باع من فلان شيا أو استأجر منه شيا أو اشتري منه عبدا شيا أو غصب منه كفان تراب أو وجبة من حنطة كان باطلا حتى لا يجبر على البيان كذا في المحيط \* وحكمه ظهور المقر به لاثبوت ابتداء كذا في الكافي \* ولهذا قلنا ان الاقرار بالخمر للسلم يصح ولو كان تليكا لا يصح وكذلك لا يصح الاقرار بالطلاق والعتاق مع الاكره والانشاء يصح مع الاكره كذا في المحيط \* ولو أقر لغيره بمال المقر له يعلم أنه كاذب في اقراره لا يحل له ديانة الا أن يسلمه بطيب من نفسه فيكون هبة منه ابتداء كذا في القنية \* وانما يعتبر الاقرار

(١) قوله وان لم يبينوا مقدار ملكه الخ قال في المحيط فيه اشكال لان تخليده في السجن لا يستحق الا باليسار واليسار لا يثبت الا بالمالك وتعذر القضاء بالمالك لجهالة قدره الخ اه بحرأوى (٢) قوله لا يقبل الرجوع كذا في جميع نسخ الهندية وعبارة البحر ما يقبل الرجوع وهي الصواب كما لا يخفى اه بحرأوى

الاول في كل جمعة وفي غيرها من المحارم في كل سنة وكذا الواردا بواها واولادها المحمي اليها الايلي الزوج المنع وعن الامام اظهار الثاني ان كانوا اولاد قادرين على الايمان لا تذهب وان لم يقدروا اذن لها الزوج بالروح في كل شهرين \* ولو كان لها أب زمن وليس له من يقوم عليه الا هي والزوج بمنعها من التعاهد تنصى زوجها وتقوم عليه مسلما كان أو ذميا \* والزوج ان يأذن لها بالخروج الى سبعة مواضع زيارة الابوين وعبادتهم ما تزيهه أو أحدهم او زيارة المحارم فان كانت قابلة أو عتيقالة أو لها على أحد حتى أو عليها الا حدن جت بلا اذن



وكذا الحج وفيما عداه من زيارة الاجانب وعبادتهم والولاية لا وان باذن وان اذن الزوج كأنما عاصين \* وفي أدب القاضي له ان يغلق عليها الباب من غير الابوين والذي اختاره في النخبة والسير الكبير وأدب القاضي ان للزوج ان يمنعها عن أبويها وأولادها وهم يزورونها في كل جمعة بحضرة الزوج وله ان يمنعهم من الكيفية عندها وبه أخذ المشايخ وله المنع من الحمام ولا يخرج الى العلم بلاذنه وان كانت لها نازلة وسأل لاجلها الزوج لا يخرج والاخرجت وان أرادت تعلم مسائل العبادات والزوج (١٥٧) عالم بها علمها قال الله تعالى وأمر أهلك

بالصلة وكان يأمر أهله بالصلاة وان كان لا يحفظ المسائل اذنها أحياها وان لم يأذن لشيء عليه ولا يسعها الخروج الا باذنه الا اذا وقعت لها نازلة في العبادة ولو اذن لها بالخروج الى مجلس الوعظ انخاض عن البدع لا بأس به ولا يأذن بالخروج الى المجلس الذي يجتمع فيه الرجال والنساء وفيه من المنكرات كالصديفة ورفع الاصوات المختلفة واللعب من المتكلم بالقاء السكم وضرب الرجل على المنبر والقيام عليه والصعود والنزول عنه وكله من المذموم ومكره فلا يحضر ولا يأذن لها فان فعل ثوب لله تعالى وفي الفتاوى لها الخروج قبل قبض المهر في الحوائج وزيارة الاقارب وبعد قبض المهر لا الا باذنه ولا تسافر مع عبدها ولو خصها ولا مع ابنتها المجوسى ولا باخيهما رضاعا في زمانها ولا بأمرأة أخرى ولا بالغلام المحرم الذي لم يحتلم الا ان يكون مراهما ثلث عشرة أو ثلاث عشرة والصغيرة التي لا تشبه نساء سافرا لا محرم وتسافر مع زوج بنتها وابن زوجها وزوج أمتها \* واذا كانا في لحاف لا يدخل الابن والاخ

اظهارا في حق ملكية المقر به حتى يحكم بملكيتها للمقر له بنفس الاقرار ولا يتوقف على تصديق المقر له أما في حق الرد فغيره فلا يعمل رده كما ابتدأ كالهبة حتى يبطل رد المقر له وبعد ما وجد التصديق من المقر له لا يعمل رده لو رد الاقرار بعد ذلك ثم الاقرار انما يبطل رد المقر له اذا كان المقر له بالرد يبطل حق نفسه خاصة أما اذا كان يبطل حق غيره فلا يعمل رده كما اذا أقر الرجل أني بعث هذا العبد من فلان بكذا فرد المقر له اقرارا وقال ما اشتريت منك شيئا ثم قال بعد ذلك اشتريت فتال البائع ما بعثتك لزم البائع البيع بما سمي لانه محمد البيع بعد ثبته وجوده لا ينسحب حتى ان المشتري قال ما اشتريت وصدق البائع وقال نعم ما اشتريت ثم قال لا بل اشتريت لا ينسحب الشراء وان أقام البينة على ذلك لان الفسخ تم بجوده في كل موضع يبطل الاقرار برد المقر له لو أعاد المقر ذلك الاقرار فصدق المقر له كان للمقر له أن يأخذه باقراره وهذا استحسان هكذا في المحيط

### (الباب الثاني في بيان ما يكون اقرارا وما لا يكون)

رجل قال لفلان على مائة درهم أو قبلي مائة درهم فهو اقرار بالدين ولا يصدق أنه اوديعه الا اذا قال موصولا كذا في فتاوى قاضخان \* وان قال عندي فهذا اقرار بالوديعة وكذلك لو قال معي أو في يدي أو يتي أو كبسي أو صندوقي فهذا كله اقرار بالوديعة كذا في المبسوط ولو قال له عندي مائة درهم وديعة قرض أو بضاعة قرض أو مضاربة قرض أو قال وديعة دين أو دين وديعة (١) فهي قرض ودين كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لفلان عندي ألف درهم عارية كان اقرارا بالقرض وكذلك كل ما يكال ووزن لان عارة ما لا يمكن الانتفاع الا بالافه تكون قرضا كذا في فتاوى قاضخان \* وفي فتاوى النسفي اذا قال (مر ابقلانه درهم داني است) قال لا يلزمه شيء ما لم يقل هو على أو في رقبتي أو ذمتي أو هو دين واجب أو حق لازم كذا في الظهيرية \* ولو قال له ألف درهم في مالي أو دراهمي هذه فهو اقرار ثم ان كان متميزا فهو وديعة والا فشركة فان عين المقر ألقا في ماله وقال المقر له تلك الالف هذه فهل يكون رد الاقراره قليل يكون رد او قليل لا يبطل اقراره بالشركة لانه ليس من ضرورة دعوى الالف بعينها رد الاقرار بالشركة بل جواز أن يكون مشتركا كما أقر يا ثم اقتسم ما فيكون هذا منه دعوى القسمة واذا حلف الآخر لم تثبت القسمة في الاقرار بالشركة على حاله ولو عين المقر ألقا في ماله وأنكر المقر له فالقول قوله كذا في محيط السرخسي \* ولو قال له من مالي ألف درهم فهذه هبة حتى لا يجبر على دفعها اليه وليس باقرار ولو قال هذه الالف لك كان اقرارا ولم يكن هبة من جهته حتى يجبر على التسليم كذا في المحيط \* واذا قال له من مالي ألف درهم لاحق في فيها فهذا اقرار بالدين كذا في المبسوط \* امرأة قالت لزوجها (مر حه مراحي بايست از تو يا قسم) لا يكون اقرارا بقبض المهر كذا نقل عن الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وقيل يكون اقرارا كذا في الخلاصة \* لو قال هذا الثوب أو الدار عارية لفلان أو قال من فلان أو قال لملكه أو في ملكه أو من ملكه أو ميراثه أو في ميراثه أو بحقه أو من قبله فهو اقرار كذا في محيط السرخسي \* اذا قال في الثوب والدابة عارية عندي (١) قوله فهي قرض ودين قال في البحر والامل أن أحد اللفظين اذا كان للامانة والاخر للدين وجمع بينهما ارجح الدين ٨٠ بحر اوى ٢ يلزم في اعطاء عشرة دراهم لفلان ٣ حصلت كل شيء يجب لي عندك

وكذا البنت وان كانا لا يشكفان ولا يجامعان قال الامام الثاني لا يدخل على أمه ولا على بنته وأخته بلاذن وكذا على ذي الرحم المحرم ولا العبد على سيده ولا يستأذن على امرأته لكن اذا دخل سلم \* له والدته شابة تخرج بالزينة الى الوليمة والماتم بلاذنه ولها زوج لا يتمكن من منعها ما لم يثبت عندها ثم اخرج للفساد فان ثبت رفع الامر الى القاضي ليمنعها \* (التاسع عشر في النفقات) \* اذا كان الزوج ذا طعم ومائدة يتمكن من الاكل كفايتها ليس لها المطالبة بقرض النفقة وان لم يكن يفرض لها اذا طلبت النفقة والكسوة ما يصلح للشاء أو الصيف

لحق فلان لا يكون اقرارا وكذلك لو قال هذه الالف مضاربة عندي لحق فلان لم يكن اقرارا بخلاف مالو اقر  
بالقرض لحق فلان فانه يكون اقرارا ولو قال هذه الدراهم عندي عارية لحق فلان فهذا اقرار له بها كذا  
في المبسوط في الاقرار بالعارية \* ولو قال عارية عندي على يدي فلان أو قال لفلان على ألف درهم - هم حصنة  
أو شركة أو بشركة أو من شركة أو لأجرة أو بأجرة أو من أجرة أو من بضاعة أو ببضاعة فهو اقرار كذافي  
محيط السرخسي \* وان قال لفلان على كرحنطة من سلم أو بسلم أو بسلف أو من غن لزمه ذلك وعلى هذا لو  
قال له على مائة درهم من غن يسع أو يبسع أو قبل يسع أو من قبل اجارة أو لاجارة أو باجارة أو بكنالة  
أو بكفالة أو على كفالة لزمه كذا في المبسوط في باب الاستثناء \* وفي فتاوى أبي الليث اذا قال (اين  
چيز فلان راست) أو قال (تراست) يكون اقرارا ولو قال (اين چيز فلان را) أو قال (ترا) فهذه هبة ولو قال  
(اين چيز آن فلان است) فهذا اقرار كذا في الظهيرية \* رجل قال لابنه الصغير ٣ (اين مال ترا کردم  
أو بنام تو کردم أو آن تو کردم) يكون عليك قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين ٤ (بنام تو کردم)  
لا يكون عليك ولا اقرارا رجل قال داري هذه لولدي الاصغر يكون باطلا لانها هبة فاذا لم يبين الاولاد  
كان باطلا فان قال هذه الدار للاصغر من ولدي فهو اقرار و هو اثلاثة من اصغره هم ركذ الوقال ثلث داري  
هذه لفلان كانت هبة ولو قال ثلث هذه الدار لفلان يكون اقرارا كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قال  
اقضى الان الف التي لي عليك فقال نعم فقد اقر بها وكذا اذا قال سأعطيك بها أو غدا أعطيكها أو سوف  
أعطيكها وكذلك اذا قال فاعده فأتريه فافتنقه فافتنقه ما ولم يقل اقعه ولو كان قال اتريه اوانتقدتها  
أو خذها بخلاف ما اذا قال اتريه اوانتقد أو خذ منها لا يكون اقرارا هكذا في المبسوط \* ولو قال لم يحل بعد  
أو قال غدا أو قال ليست بهيأة أو ميسرة اليوم أو قال ما أكثر ماتة قضى بها فسلكها اقرارا هكذا في محيط  
السرخسي \* ولو قال ليست اليوم عندي أو قال أجلني فيها كذا أو آخرها عنى أو نسفى فيها أو تبرأتنى بها  
أو أبرأتنى فيها أو قال والله لأقضيهنكها أو لأزعم لك اليوم أو لأناخذها منى اليوم أو قال حتى يدخل على  
مالى أو حتى يقدم على غلامى فهذا اقرارا هكذا في المبسوط \* واذا قال اقضى السكر الذى لي عليك وقال  
ذلك الغير أرسل غدام يكاله فهذا اقرارا وكذلك اذا قال هذه المقالة فى شئ سوزون فقال أرسل غدامن  
يتزنه أو أرسل وكيلاً عطيه اياه أو قال أرسل من يقبضه أو قال من يأخذه منى فهذا كله اقرار كذا في المحيط  
\* رجل ادعى على رجل ألفا فقال المدعى عليه قد أعطيتك دعوائك لم يكن اقرارا وكذا لو قال المدعى عليه  
آخر عني دعوائك شررا أو قال أخر الذى ادعت لم يكن اقرارا ولو قال أخر عني دعوائك حتى يقدم مالى  
فأعطيكها يكون اقرارا ولو قال حتى يقدم مالى فأعطيتك دعوائك فلايس باقرار كذا في فتاوى قاضيان  
\* وفي نوادر هشام قال سمعت محمدا رحمه الله تعالى يقول فى رجل قال لاخر أعطنى ألف درهم فقال اتريه  
قال لا يلزمه شئ لأنه لم يقل أعطنى أنى كذا فى المحيط \* ولو قال أعطنى الالف التى عليك فقال أصبر أو قال  
سوف تأخذها لم يكن اقرارا لأن هذا قد يكون استمراء واستخفافا به ولو قال ان تبرئها ان شاء الله فهو اقرار  
والاستثناء ليس عليه وانما هو على التبرئة والتبرئة تقتضى تقديم الدين كذا فى محيط السرخسي \* وفى

هذا الشيء حق قلان ٣ جعلت هذا المال لك أو جعلته باسمك أو جعلته حقك ٤ جعلته باسمك

الحم وأوسطه الزيت وأدناه اللبن وقيل الادم يفرض لخبر الشعير ولا يفرض الفاكهة ولم يذكرا الخف والازار في كسوة المرأة النوازل  
وذكرهم في كسوة الخدام وذلك في ديارهم بحكم العرف وفي ديارنا يفرض الازار والمكعب وماتنام عليه وفي الفتاوى لا يجب عليه الملاء  
والخف وفي الشروح لا يجب عليه خفها لانها منية عن الخروج بخلاف خف خادمها وان كان له عليها دين لا تقع المقامصة الا ان يرضى  
الزوج بخلاف سائر الديون حيث تقع بلا تقاص \* الحطب والصابون والاشنان عليه وان فقيرة اما ان يتقلمها الزوج او يدعها تنقل بنفسها

وان غنية تستاجر من يتقله ولا تنقل بنفسها او عن ما لا اعتسال عليه غنية كانت أو فقيرة وفي كتاب رزين عليه ان طهرت من الحيض لاكثر الحيض وان اقل من عشرة فعليه \* وأجرة القابلة عليها ان استأجرت ولو استأجرها الزوج فعليه \* وان حضرت بلا اجازة فلقاتل ان يقول على الزوج لانه مؤنة الوطء ويجوز ان يقال عليها كاجرة الطبيب \* ويفرض الكسوة في كل ستة أشهر الا اذا تزوج وبني بها ولم يبعث الكسوة فلها الطلب قبل المدة وفي ظاهر الرواية يعتبر حالها فان كان من الاشراف

(١٥٩)

يا كل الحواري والباجات والطير المشوى وهي فقيرة  
تا كل في أهلها خبز الشمبر  
يطعمها خبز البر وباجة  
أو باجنتين والقول للزوج في  
العسرة والمدينة لها في يساره  
وان لم تكن لها بيته على  
يساره وطلبت من القاضي ان  
يسأل من جيرانه لا يجب عليه  
السؤال وان سأل كان حسنا  
فان سأل فاخبره عدلان يساره  
يثبت اليسار بخلاف سائر  
الدون حيث لا يثبت اليسار  
بالاخر فان قال سمعنا بانه  
موسر أو بلغنا ذلك لا يقبله  
القاضي وأشار شيخ الاسلام  
ان القول له سألني انه قادر  
وبعض المناظرين قالوا ينظر  
الى الزى الا في حق العلوية  
والفقهاء لان أكثرهم  
يلبسون أحسن الثياب  
ولكن يوتهم خالية عن  
الطعام واللباس \* شككت  
عند القاضي انه يضربها  
وطلبت الاسكان عند قوم  
صالحين ان علم به جزه والا  
فان كان الجديران صلحاء  
أقرها عندهم والا امره  
بالاسكان عند الصلحاء  
\* والناشرة التي لا تستحق  
النفقة هي الخارجة عن منزله  
بلاذن بلاحق ولو في بيته  
فليست بناشرة لتمكنه من

النوازل اذا قال المدعى عليه ٢ (كيسه بدوز قبض كن) لا يكون اقرارا وكذا قوله ٣ (بكبر) لا يكون اقرارا لان هذه الالفاظ تصلح للابداء وكذلك اذا قال (قبض كنش) بكسر النون (كيد بدوزش) بكسر الزاي لا يكون اقرارا لان هذه الالفاظ تدكر للاستتراء وكذلك (بكبرش) بكسر الزاي لا يكون اقرارا ولو قال (كيسه بدوزش) بفتح الزاي (قبض كنش) بفتح النون (بكبرش) بفتح الزاي فقد اختلف المشايخ والاصح انه اقرار لان هذه الالفاظ تدكر على سبيل الاستتراء ولا تصلح للابداء فتجعل البناء مربوطا كذا في المحيط \* لو قال قضيت المائة التي لي عليك فان غرمائي لا يدعون في فقال أحل على بها بعضهم أو من شئت منهم أو اتق برجل منهم أضمنها أو أحتال على بها فهذا كله اقرار ولو قال قضيتكها فهذا اقرار ولو قال أبرأتني منها وكذلك لو قال قد حسبته لك وكذلك لو قال قد حلتني منها وكذلك لو قال قد وهبتها لي أو تصدقت بها على وكذلك لو قال قد أحلتك بها كذا في المبسوط \* واذا قال أرفيتكها فهذا منه اقرار بالدين فيؤمر بالقضاء ثم يثبت الايقاع وكذلك اذا قال المدعى عليه للمدعى ٤ (سوكند خوركه اين مال بتونر سايده أم) أو قال ٥ (سوكند خوركه اين مال بتونر سايده است) فهذا اقرار من المدعى عليه بالمال ويؤمر بالايقاع كذا حكى فتوى بعض مشايخنا كذا في المحيط \* ولو قال أبرأتني عن هذه الدعوى أو صالحتني عن هذه الدعوى لا يكون اقرارا كذا في الخلاصة \* لو قال صالحتك من حقك يكون اقرارا والبيان الى المقر ولو قال من دعوى لا يكون اقرارا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال اخرج من هذه الدار بألف أو أبرأ منها أو اتركها أو سلم لي أو أعطها لي فقد أقر له بالمال لان هذه الالفاظ متى ذكرت مقرونة بالبدل ولم تقدمها اللفظ الصليح تستعمل للمساومة في العرف والعادة ولو ذكر هذه الالفاظ ولم يذكر بدلا لا يكون اقرارا ولو اصطالحا على أن يسلم أحدهما دارا والاخر يسلم له عبدا لم يكن اقرارا ولو اشترى دارا من رجل ثم قال لاخر سلم لي شراها بألف لم يكن اقرارا كذا في محيط السرخسي \* وفي مجموع النوازل رجل قال لي عليك ألف فقال ولي عليك مثلها أو قال لاخر طلق امرأتك أو أعتقت أمتك أو عبدا فقال لاخر وأنت طلق امرأتك أو أعتقت أمتك أو عبدا عن ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى أنه يكون اقرارا وفي ظاهر الرواية لا يكون اقرارا والشيخ الامام الاسدي تاذ ظهر الدين كان يفتي بجواب ابن سماعة كذا في الخلاصة \* ولو قال ذلك الرجل لي عليك ألف درهم بدون سرف الوطء فهذا ليس باقرار بخلاف ولو قال لي عليك مثلها فهو على الخلاف ولو قال لي عليك أيضا مثلها فظاهر أنه على الخلاف واذا قال ذلك الغير أنت اعتقت أيضا غلامك هل يكون اقرارا من ذلك الغير باعتاق عبده فظاهر أنه على الخلاف ولو قال ذلك الغير أنت اعتقت غلامك فهذا ليس باقرار بخلاف وعلى هذا الخلاف اذا قال الرجل لغيره أنت قتلت فلانا فقال له ذلك الغير وأنت قتلت فلانا أيضا ولو قال ذلك الغير أنت قتلت فلانا فهذا لا يكون اقرارا بخلاف كذا في المحيط \* واذا قال بالفارسية ٦ (مراز تو چندين می باید) وسمى ما لا معلوما فقال المخاطب ٧ (مراز تو چندين می باید) كان هذا من الثاني اقرارا بما ادعاه الاول هكذا قال بعض مشايخنا وينبغي أن يكون هذا على قول محمد بن جهم الله

ترجة

٢ خيط الكيس واقبض ٣ امسك ٤ احلف يميناني ما وصلت لك هذا المال ٥ احلف يميناني هذا المال ما وصلت لك ٦ يجب لي عليك هذا القدر ٧ يجب لي عليك هذا القدر أيضا

الوطء مغالبة \* ولو قالت انه يسكن في بيت مغصوب فلا أدخل عليه تستحق النفقة لانها على حق ألا يرى ان بعض علماء سالم يقبلوا شهادة من يشتري في الدكان المغصوب عالمه \* ولو كان الزوج في بلدة أخرى قدر سرفيعت اليها الحولة والزاد حتى تنقل اليه ولم تجد محرما ولم تذهب تستحق النفقة لانها على حق \* لها طلب النفقة من الزوج قبل الرفاف على ما عليه الفتوى اذا لم يطالب الزوج بالرافاف لعدم وجوب التسليم قبل الطلب وكذا الومنعت نفقها بحق ولا نفقة لصغيرة لا تصلح للجماع وان في بيت الزوج وان كانت تصلح للوائسة لا غير اختلفوا

التي لا تصلح للأناسة \* ذهبت  
للحج مع زوجها وجبت  
نفقة الحضر يعني قيمة طعام  
الحضر وان خرج به لرجل  
كارهته بلا زوجه الا وان  
حبس الزوج وجبت \*  
ولا نفقة في النكاح الفاسد  
وفي النكاح بلا شهود يلزم  
\* فرض القاضي لها النفقة  
أو صالح معها ومضت مدة  
ولم يعط ومات سقطت لانها  
صاله وبالبطالاق تسقط وبلا  
خلاف والبقا في ذلك فيه  
الخلاف بين الثاني ومحمد \*  
وان أمرها بالاستمداة  
ومات في السقوط روايتان  
والاصح عدم السقوط \*  
عمل نفقة مودة وماتت  
لا تسترد كالهبة اذ ماتت  
الموهوب له ولو لها مكت في  
يدها لا تسترد اجماعا \* ولو  
اختلفا في قدر الوقت الماضي  
من فرض القاضي أو قدرها  
أو جنسها فالقول قول الزوج  
والبينة بينهما \* والمعتدة  
اذا لم تأخذ أو لم يعط الزوج  
لها النفقة المفروضة حتى  
مضت المدة قال الامام  
الحلواني المختار عدم السقوط  
\* المعتدة اذا لزمت البيت  
زمانا وخرجت زمانا فهي  
ناشئة وان كان البيت لها الا

التي لا تصلح للأناسة \* ذهبت  
للحج مع زوجها وجبت  
نفقة الحضر يعني قيمة طعام  
الحضر وان خرج به لرجل  
كارهته بلا زوجهالا وان  
حبس الزوج وجبت \*  
ولا نفقة في النكاح الفاسد  
وفي النكاح بلا شهود يلزم  
\* فرض القاضي لها النفقة  
أو صالح معها ومضت مدة  
ولم يعط ومات سقطت لانها  
صاله وبالبطالاق تسقط وبلا  
خلاف والبقاى ذكر فيه  
الخلاف بين الثانی ومحمد \*  
وان أمرها بالاستمداة  
ومات في السقوط روايتان  
والاصح عدم السقوط \*  
عمل نفقة مودة وماتت  
لا تسترد كالهبة اذ ماتت  
الموهوب له ولو لها مكت في  
يدها لا تسترد اجماعا \* ولو  
اختلفا في قدر الوقت الماضي  
من فرض القاضي أو قدرها  
أو جنسها فالقول قول الزوج  
والبينة بينها \* والمعتدة  
اذا لم تأخذ أو لم يعط الزوج  
لها النفقة المفروضة حتى  
مضت المدة قال الامام  
الحلواني المختار عدم السقوط  
\* المعتدة اذا لزمت البيت  
زمانا وخرجت زمانا فهي  
ناشئة وان كان البت لها الا

إذا سألت منه أن يحولها إلى الم  
\* ادعت جبلا ينفق عليها إلى سنة  
النفقة يوم الطلاق ثم صارت بجر  
يؤتمن حتى طلقها ثم بؤاها لثلاثة

تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكون اقرارا بكفى قوله أيضا بالعبودية ولو قال (مر الزنو چندین می باید) فقال مخاطب ٢ (مر باری از تو چندین می باید) فهذا لا يكون اقرارا من الثاني بما ادعاه الاول عليه كذا في الذخيرة \* وفي العيون رجل قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان يـكون هذا اقرارا بقتل ابن واحد وفي فتاوى أهل سمرقند لو قال لا سخر لم قتل فلانا فقال كان في اللوح مكتوبا هكذا أو قتل عدوى فهو اقرار بالقتل وتلزيمه الدية في ماله ان لم يقر بالعدو ولو قال المقدور كان لا يكون اقرارا كذا في الخلاصة \* ولو ادعى مائة درهم فقال المدعى عليه قد قضيتك مائة بعد مائة فلاحق للعدوى لم يكن اقرارا وكذا لو ادعى مائة درهم فقال المدعى عليه قد قضيتك خمسين درهم لا يكون اقرارا كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو ادعى على رجل ألف درهم فقال قد اخذت منها شيئا فقد أقر بها وكذلك اذا قال كم وزن ما أومتي أجعلها أو ما ضرب بها أو قد برئت اليك منها أو قد أدت بها اليك فهذا كله اقرار بالالف ولو قال قد برئت اليك من كل قليل وكثير كان لك على لم يكن هذا اقرار بالالف ولكنه اقرار بشيء مجهول الجنس والقدر فيكون مجبرا على بيانه وإذا بينه بحلف الطالب ما قبضه منه ويحلف المطلوب ما عليه غير هذا هـ كذا في المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه \* وإذا ادعى على بعض الورثة ديناً على الميت فقال المدعى عليه (در دست من از تر که چیزی نیست) فهذا لا يكون اقرارا بالتركة كذا في المحيط \* ولو ادعى رجل أرضا في يدي رجل فقال المدعى عليه للدي (ترا جز ازین زمینی دیگر هست) فهذا اقرار من المدعى عليه كذا في الظهيرية \* رجل ادعى على آخر أنه قبض منه كذا درهم ما غير حق فقال المدعى عليه ما قبضت بغير حق لا يكون اقرارا ولو قال دفعته الى أخيك بأمر كـ فهو اقرار وعليه ما ثبت الامر كذا في الخلاصة \* اذا ادعى على آخر عشرة دراهم فقال المدعى عليه ٥ (ازین جمله مرا پنج درهم دادنی است) فهذا اقرار بالعشرة وكذا اذا قال ٦ (ازین جمله پنج درهم باقی است) ولو قال ٧ (پنج درهم باقی مانده است) لا يكون اقرارا بالعشرة كذا في الظهيرية \* في المشتق اذا قال لغريمي عليك ألف درهم فقال أما خمسة مائة منها فلا أو قال أما خمسة مائة منها فلا عرفها فقد أقر بخمسة مائة ولو قال أما خمسة مائة فلا ولم يقل منها فهذا ليس باقرار كذا في المحيط \* قال لي عليك ألف فقال الحق أو الصدق أو اليقين أو قال حقا أو صدقا أو يقينا أو قال الحق الحق أو الصدق الصدق أو اليقين اليقين أو حقا حقا أو صدقا صدقا أو يقينا يقينا أو قال البرا الحق أو الحق البرا الخ فهو اقرار ولو قال الحق حق أو الصدق صدق أو اليقين يقين وكذا لفظ البرم مفردا بان قال البرا أو برا وقال مكررا غير منضم الى الحق أو اليقين أو الصدق بان قال البرا البرا أو برا لا يكون اقرارا وكذلك لفظ الصلاح مفردا أو مقرونا بالحق أو الصدق لا يكون اقرارا هكذا في السكافي \* ولو قال لي عليك ألف درهم فقال المدعى عليه مع مائة دينار قال الفقيه أبو بكر الاسكافي لا يكون اقرارا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان صدقة في الدنانير صح اقراره بالمائة وان كذبه في الدنانير صح اقراره بالدرهم كذا في الظهيرية \* ولو قال لغريمه أقرضتك مائة درهم فقال ما استقرضت من أحد سواك أو من أحد عنك أو من أحد

٢ حينئذ يجب لي عليك هذا القدر ٣ ليس في يدي شيء من التركة لك أرض أخرى غير هذه ٥ يلزمني أن أعطيك من هذه الجلالة خمسة دراهم ٦ باقى من هذه الجلالة خمسة دراهم ٧ بقيت خمسة دراهم

إذا سألت عنه ما ينحوها إلى منزله فأبى والقول لها في انقضاء العدة فإن برهن الزوج على إقرارها بالانقضاء برئ من النفقة قليل  
 \* ادعت حبلا ينفي عليها إلى سنتين ويدهم الإيكل امرأه معتدة للنفقة لها عند الطلاق لا تعود لها النفقة أبدا وكل امرأه معتدة لها  
 النفقة يوم الطلاق ثم صارت بحال لا تستحق النفقة تعود بزوال المانع نفقتها \* أمه وأوها من لا تم أخرجها إلى بيته ثم عادت عادت النفقة وإن لم  
 يزوجها حتى طلقها ثم بواها لا تعود النفقة \* ارتدت بعد الطلاق وعادت عن دار الحرب لا تعود لتسبل حالها وإن طأوعت إن شاء بعد الطلاق

لا يبطل النفقة لانهم معصية فلا تبطل الحق والفرقة كانت حاصلة فلا تضاف اليها وبالردة أحدثت تقويت الاحتباس له لانها تحبس للاسلام \* ولو ناشرة عند الطلاق ثم عادت الى منزل الزوج لها النفقة وهذا يخالف الاصل المذكور وهو هذه رواية في ناشرة سافر عن زوجها ثم عادت بعد سفر الزوج الى منزله الذي كان فيه انما تخرج عن ان تكون ناشرة والفرقة لومنه يجب النفقة ولو منها الا اذا كان بحق \* خالها على ان لا سكني لها ولا نفقة فلها السكني لانه حق الشرع فلا يلبى ابطاله وان (١٦١) على أن مؤنة السكني عليها فاعلمها

\* غاب فتزوجت وجاء الاول ووفرق بينها وبينه فلان نفقة على الزوج الاول حتى تنقضي عدة الثاني فلو طلقها الاول في عدة الثاني لا يجب نفقة العدة على الاول لانها محبوسة للثاني ولا على الثاني لكون النكاح فاسدا \* تزوج المعتدة ودخل بها الزوج لا يجب عليه النفقة وفي الفتاوى يجب على الزوج الاول اذا كان التزوج في بيت الاول فاما اذا خرجت منه فلا تجب على أحد \* صالحته على أكثر من النفقة والكسوة ان قدر ما يتعان به الناس يهيج وان زاندا فالزيادة مردودة وتلزم نفقة المثل والقاضي اذا فرض النفقة ثم رخص تسقط الزيادة ولا يبطل القضاء وكذا لو فرض النفقة برخص بالاقول من الدراهم فغلاها ان تطلب الزيادة وفي الاصل صالحته على قدر لا يكفيها لها ان ترجع ولو على الزيادة له المنع وفي الافضية ان كان الصلح قبل ان يصير ديناً بعضي مدة أو قضاء أو رضا يصلح تقديره كالمطعم وما شبهه فهو تقدير لا معاوضة فتجوز

قبل أو قال لا استقرض من أحد به لم يكن اقرارا هكذا في فتاوى قاضيان \* وفي الاصل اذا قال لغيره أقرضتك مائة درهم فقل لا أعود لها أو لا أعود به عد ذلك يكون اقرارا بخلاف ما اذا قال لا أعود حيث لا يكون اقرارا ولو قال لغيره غصبت مني مائة درهم فقال لم أغصبك الا هذه المائة كان اقرارا وكذلك اذا قال لم أغصبك سوى هذه المائة أو غير هذه المائة وكذلك لو قال لم أغصبك بعد هذه المائة شيئا أو قال لم أغصبك مع هذه المائة شيئا أو قال قبل هذه المائة شيئا كان اقرارا بغصب المائة وكذلك لا أغصب أحد بعدك أو لم أغصب أحد بعدك كذا في المحيط \* ولو قال مالك على المائة درهم أو سوى مائة درهم أو أكثر من مائة درهم كان اقرارا بالمائة ولو قال مالك على أكثر من مائة درهم ولا أقل لم يكن اقرارا به كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال مالك على أكثر من مائة درهم ولا أقل من مائة درهم قيل لا يكون اقرارا كما ان في الاقل مطلقا وقيل يكون اقرارا بمائة وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لا آخذ منك على مائة درهم فهذا اقرار بالمائة ولو قال ليس لك على مائة درهم فلم يقر به شيء كذا في المبسوط \* ولو أن رجلا قال لقسام اقسم هذه الدار ثلثا فلان وثلثا فلان آخر لم يكن ذلك اقرارا للآخرين بثلثي الدار حتى يقول لفلان ثلثها وثلثان فلان ثلثها كذا في الظهيرية \* ولو قال لفلان على ألف درهم فيما علم أو في علمي أو فيما علمت قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هذا باطل كله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو اقرار صحيح وأجمعوا على أنه لو قال علمت أن لفلان على ألف درهم أو قال لفلان على ألف درهم وقد علمت ذلك ان ذلك اقرار صحيح كذا في الذخيرة \* ولو قال له على ألف درهم فيما أظن أو فيما ظننت أو فيما أحسب أو فيما حسبت أو فيما أرى أو فيما رأيت فهو باطل كذا في المبسوط في باب الاستثناء \* ولو قال له على ألف درهم في شهادة فلان أو في علم فلان لا يلزمه شيء ولو قال بشهادة فلان أو بعلم فلان كان اقرارا ولو قال في قول فلان أو بقوله لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال له على ألف درهم في حسابي أو حساب فلان أو بحسابه أو في كتابي أو في كتاب فلان أو بكتاب فلان كان باطلا ولو قال في صدقه أو بصدك فلان أو في صدقي أو بصدي كان اقرارا ولو قال لفلان على ألف درهم في كتاب أو بكتاب أو في صدقي أو بصدي أو من حساب أو بحساب كان اقرارا كذا في المحيط \* ولو قال بسجل أو في سجل أو بكتاب أو في كتاب بيني وبينه أو من حساب بيني وبينه كل ذلك اقرار كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال له على صدك بألف درهم أو بكتاب أو بحساب بألف يلزمه المال وكذا لو قال له على ألف درهم من شركة بيني وبينه أو من تجارة بيني وبينه أو من خلطة لزمته الألف كذا في خزانة المفتين \* ولو قال له على ألف درهم في قضاء فلان وهو قاض أو في قضاء فلان الفقيه أو بقبضه أو في فقهه لم يلزمه شيء فان قال بقضاء فلان وفلان قاض يلزمه المال وان لم يكن فلان قاضيا فقال الطالب حاكمته اليه ف قضى لي عليه لزمه المال وان تصادقا على أنه لم يجزأه اليه لم يلزمه شيء وان قال لفلان على ألف درهم في ذكره لم يلزمه شيء كذا في المبسوط في باب الاستثناء \* اذا أقر الزجل فقال لفلان على ألف ان شاء الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الاقرار باطل وهذا استحسان كذا في المحيط \* ولو قال غصبت هذا العبد ان شاء الله تعالى لم يلزمه شيء كذا في الخلاصة \* ولو كتب عليه ذكرك حق لفلان على كذا أو جله الى كذا ومن قام بذكرك هذا الحق فهو ولي ما فيه ان شاء الله تعالى لا يلزمه ما في الصدق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قياسا وعندهما يلزمه استحسانا كذا في المبسوط \* ولو قال غصبتك هذا

(٣١ - فتاوى رابع) الزيادة بغلاء السعر وعدم الكفاية والنقصان برخص السعر وان كان لا يصلح للتقدير كالعبد والذابة يكون معاوضة لا تقدير فلا يزاد ولا ينقص هذا قبل القضاء فان كان بعد القضاء أو الرضا يمكن قبل مضي المدة ان كان الصلح بما يمكن ان يكون تقدير بان قضى بثلاثة ذنانير كل شهر فرضيا قبل مضيه بثلاثة مخيمات دقيق فالثاني تقدير لا معاوضة وان كان لا يصلح تقديره كالتراضي على غير المطعوم من المسكيل والموزون بلا عينه فان لم يقبض في المجلس بطل لانه افتراق عن دين بدين وكذا بعدم مضي المدة وان كان شيئا بعينه





انه لم يخاف له النفقة وعلى هذا الوفاة البيعة على المودع والمدينون الجاحدين فان كانوا مقرين به ما أمر القاضي بادا نفقتهم من ذلك المال اذا كانت الوديعة قد دهرهم أو دنانير أو من جنس النفقة بخلاف دين آخر أو عروضا لا يأمر بالاجماع فان أنفق المودع بلا أمر القاضي ضمن ولا ببراءة الدين ويرجع على من أنفق عليه وينفق عليه من غلة الدار والعبد قالت انه يغيب عنى وطلبت ككفيلة بالنفقة قال الامام ليس لها ذلك كافي الدين المؤجل ولوقال الثاني يكفل بشهر (١٦٣)

من ذلك يكفل عنده على ذلك القدر وعنه لو كفل بنفقة ما عاشت أو ما بقي النكاح كل شهر بينهما صح عنده لكنه عند الامام يصح في شهر واحد لانه اضيف الى ما لا يعلم غاية فصار كاجارة الدار كل شهر وان ضمن لها نفقة سنة جاز وان لم يجب بعد اتمام السب فان طلقها بابتا أو رجعا يؤخذ منه نفقة كل شهر في العدة لان العدة من أحكام النكاح \* استندت قبل الفرض لا ترجع عليه وان اصطفا على قدر ثم بعده أنفقت على نفسها من مالها واستندت لها الرجوع وقد ذكرنا ان عسار الزوج لا يثبت في حال الغيبة فالقضاء محال غيبته قضاء بالجواز لا بذهب من يرى ذلك وكذا اذا كان له هناك عروضا أو عقار لا يجب على العبد نفقة ابنة الحر ولا على الاب الحر نفقة ابنة المملوك ونفقة ذوى الارحام تسقط اذا طالت المدة بعد القضاء لا اذا قصرت واكثر من شهر تسقط وما دون شهر لا للصغير مال غائب يؤمر الاب بالانفاق عليه من مال

المقر الا ان يقيم المقر له بيعة انه كان في يده يوم أقر فينفذ يقضى للمقر كذا في الميسر \* رجل قال جميع ما في يدي أو جميع ما يعرف بي أو جميع ما ينسب الي فهو لفلان فلهذا اقرار كذا في الخلاصة \* ولو قال جميع ما لي أو جميع ما أملك لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع ما في بيتي لفلان كان اقرارا كذا في فتاوى قاضيه خان \* واذا أقر الاجير أن ما في يده من قليل أو كثير من تجارة أو متاع أو مال عين أو دين فهو لفلان وقال أنا أجيره فيه فهو جائز وما كان في يده يومئذ من شيء فهو لفلان كله لاحق للاجير فيه غير أني أستحسن الطعام والكسوة فأجعلها للاجير ولو أقر الاجير أن ما في يده من تجارة أو مال عين فهو لفلان كان ما في يده من تلك التجارة وقت اقراره لفلان وما كان في يده من غير تلك التجارة فليس لفلان منه شيء والقول في بيانه قول المقر وكذلك ما كان في يده من تلك التجارة فادعى أنه أصابه بعد اقراره قال قول فيه قوله مع عينه واذا أقر الاجير أن ما في يده من تجارة أو مال لفلان وفي يده صكوكه ومال عين فهو كله لفلان ولو أقر أن ما في يده من عين طعام لفلان وفي يده خنطة وشعر وسم وتقر لم يكن من ذلك لفلان الا الخنطة ولو لم يكن في يده من الخنطة شيء فلا شيء للمقر له كذا في المبسوط في باب اقرار المحجور والمملوك \* أقر فلانته في صحته بجميع ما في منزله من الفروش والاواني وغير ذلك بما يقع عليه اسم الملك من صنوف الاموال كلها وله في الراسيات دواب وعلمان وهو ساكن في البلد قال بفتح اقراره على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وما كان فيه من الدواب يعنهم الى الباقورة بالنهار ويرجع الى منزله ذلك بالليل يدخل تحت الاقرار وكذلك العبيد الذين يخرجون بالنهار في حوائجهم ويأوون بالليل الى منزله يدخلون تحت الاقرار وما سوى ذلك لا يدخل كذا في الظهيرية \* رجل أقر في صحته بدنه وعقله أن جميع ما هو داخل في منزله لا امرأته غير ما عليه من الثياب وتوفي الرجل وترك ابنا ثم ادعى الابن أن ذلك من تركه أبيه فكل شيء علمت المرأة أنه صار لها بتلك الزوج اياها يبيع صحيح أو هبة صحيحة أو كان لها عليه مهر فهي في سعة من منعه والاحتجاج بهذا الاقرار وما لم يكن لها مال لا يصير لها بهذا الاقرار فيما بينه وبين الله تعالى وهو تركه المتوفي وأما في الحكم فلما شهدت الشهود على ذلك الاقرار وجب القضاء بما كان في الدار يوم الاقرار كذا في الخلاصة \* اذا قال امرأتى هذا البيت وما أغلق عليه بابي وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع بخلاف ما لو كان مكان الاقرار يبيع بهذا اللفظ حيث لا يدخل المتاع في البيع ويصير كأنه قال بعثك البيت بحقوقه ولو أتت مال والدته ثم قال لها جميع ما في يدي من المال فهو لك ثم مات والمال الذي أقر قائم بعينه فهو لها وان كان الابن استلم ذلك وهو مالا يكال ولا يوزن وقد تركه دراهم ودنانير فهي في سعة أن تتناول من الدراهم والدنانير مقدار ما استلمت بعد قوله جميع ما في يدي من المال فهو لك لان ذلك صار بمنزلة الصلح قبل الاستلام بطل الصلح وعاد الدين كما كان كذا في الذخيرة \* اذا أقر بباطل لرجل ثم قال عتيت البناء دون الارض لم يصدق ويقضى عليه بالحائط بأرضه وكذلك لو أقر بالاسطوانة المبنية بالاجر فأما اذا كانت الاسطوانة من خشب فلم يقر له الخشبة دون الارض فان كان يستطيع رفعها بغير ضرر أخذها المقر له وان كانت لا تؤخذ الا بضرر من المقر قيمتها للمطالب كذا في المبسوط \* ولو قال بناء هذه الدار لفلان لا يقضى له بما تحتها من الارض كذا في الظهيرية \* اذا أقر بخلة أو شجرة في بستانه أو أرضه دخلت الشجرة والخلة بأصلها من الارض ولم يذكر في الكتاب مقدار ما يدخل من الارض وأشار في موضع آخر الى أنه يدخل ما نازاها

نفسه حتى يرجع في ماله اذا حضر فان أنفق بلا أمر القاضي لا يرجع في الحكم الا ان يكون اشهد وفيما بينه وبين الله تعالى ان كان نوى عند الاتفاق ان يرجع يرجع وكذا الجدة بعد موت الاب أو كان الاب حيا لكنه معسر والجدة موتته يقضى على الجد بان ينفق عليه ويرجع في ماله كما ذكرنا أو يكون دينه على والد الصغار الذكور اذا باعوا الى أحد الكسب ولم يبلغوا الحنف يدفعهم الاب الى عمل ليكسبوا أو يزوجهم وينفق عليهم من اجرتهم وكسبهم واموال النساء فليس لهن ان يزوجهن في عمل أو خدمة \* نفقة الوالد على الابن الموسر واجبة قدر الاب على الكسب

أم لا يخلاف الابن المعسر إذا قدر على الكسب حيث لا يلزم نفقته على الأب الموسر كذا في الأصل وفيه في موضع آخر إذا كان الابن والاب معسرين لا يجب لأحدهما على الآخر نفقة وعن الثاني أنه إذا كان الابن زانيا يضعه إلى نفسه كيلا يضيع **والفقراء** أنواع فقير لا مال له غير أنه قادر على الكسب فالتحار أنه يدخل الأب والام في نفقته كعماله والثاني فقير لا مال له عاجز عن الكسب فلا يجب عليه نفقة غيره خلا الزوجة والثالث فقير كسوب يفضل شيء (١٦٤) من كسبه عن قوته فانه يجبر على نفقة البنات الكبيرة والابوين والاجداد وغير هؤلاء

حتى لو قلعت الشجرة ونبتت في موضع قلعتها أخرى كانت المقر له وهذا فصل اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم يدخل موضع عروقها الكبرى التي هي شبه الجذع أما موضع ما يتشعب من العروق الكبيرة فلا يدخل وبعضهم قال لو أدخل فيه من الأرض مقدار ما يكون فيه من العروق التي لا تبقى تلك النخلة يدونها والزيادة على ذلك لا تدخل وقال بعضهم يدخل فيه مقدار ما يأخذ ظل النخلة من الأرض إذا قامت الشمس في كبد السماء والباقي لا يدخل وقال بعضهم يدخل مقدار غلظ النخلة وقت الاقرار كذا في المحيط \* إذا قال الثمرة التي في هذه النخلة لفلان لا يصير مقر له بالنخلة ولو قال الزرع الذي في هذه الأرض لفلان كان له الزرع دون الأرض كذا في الذخيرة \* ولو قال هذا الكرم لفلان فله الكرم بأرضه وجميع ما فيه من الاشجار والزرايين والبناء ولو قال هذه الأرض لفلان ونخلها لي أو قال هذه الأرض لفلان لا نخلها فان الأرض مع النخل لفلان وكذلك إذا قال هذه النخل بأصولها لفلان وغمرتم إلى فان النخل مع الثمرة لفلان كذا في المحيط \* رجل قال هذه الأرض لفلان وفيها زرع كانت الأرض لفلان بزراعتها ولو أقام المقر البيعة أن الزرع له قبل القضاء أو بعده تقبل بيته ولو كان في الأرض شجرة نخيل فكذلك لأنه لو أقام البيعة أن الشجرة لي لا تقبل بيته إلا أن يكون مقر بأن الأرض له وشجرها لي فحينئذ لا يقضى بالشجر المقر له كذا في الوقعات الحسامية \* عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال هذه الدار لفلان فالبنا يدخل فيه وكذلك إذا قال أرض هذه الدار لفلان يدخل البناء فيه كذا في الذخيرة \* ومن أقر لغيره بعتاة فله الحلقة والفص ومن أقر بسيف لزمه النصل والحفن والمخائل ومن أقر بجعله لزم العيدان والكسوة كذا في الكافي \* دار في يده قال هذه الدار لفلان لا يتأمله إلا أجزأ شأنا فانه لي فهو على ما قال ولو قال هذا البيت لي أو قال ولكن هذا لي فكلها لفلان ولو قال هذه الدار لفلان وهذا البيت لا آخر كان كما قال هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال هذه الدار لفلان وبنائها لي أو قال هذه الأرض لفلان ونخلها لي أو النخل بأصولها لفلان والثرية لي كان الكل للمقر له ولا يصدق المقر إلا بحجة **هـ** كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال هذه الدار لفلان البناء هاهنا لي لم يصدق على البناء وعلى هذا لو قال هذا البيت لفلان لا يصدق على البناء هاهنا لي أو قال هذه الحبة لفلان لا يصدق على البناء هاهنا لي وهذا السيف لفلان لا يصدق على البناء هاهنا لي أو هذه الحلقة لفلان لا يصدق هاهنا لي كذا في المبسوط \* وان قال بناؤها لي والمرصة لفلان فهو كما قال كذا في الكتبي \* إذا قال بناء هذه الدار لي وأرضها لفلان أو أرضها لفلان وبنائها لي كان البناء والأرض للمقر له وان قال أرضها لي وبنائها لفلان كانت الأرض والبناء للمقر له الاول وان قال بناؤها لفلان وأرضها لفلان آخر كان كما قال هكذا في المحيط \* وفي المتن إذا قال لغيره هذا الخاتم لي وفصه لك وهذه المنطقة لي وحليته لك وهذا السيف لي وحليته لك وهذه الحبة لي وبطانتها لك وقال المقر له الكل لي فالقول ما أقر به المقر فبه كذلك ينظر ان لم يكن في نزاع المقر به ضرر للمقر يؤمر المقر بالنزع والدفع إلى المقر له وان كان في النزاع ضرر وأحب المقر أن يعطيه قيمة ما أقر به فله ذلك وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* إذا ولدت الحارثة في يدي رجل ثم قال الحارثة لفلان والولادة لي فهو كما قال وعلى هذا ولدان الحارثات والثمار والجذوة من الاشجار كذا في المبسوط في باب الاقرار بنقبض شيء من ملك انسان والاستثناء في الاقرار به ولو كان في يده صندوق فيه متاع

كان ذارحم غير محرم كبناء العم لا تجب نفقته عليه وان كان ذارحم محرم كالم يجب ويشترط اليسار وهو المحترم للصدقة وبه يفتى وفي الاجناس شرط نصاب الزكاة قال الصدوق به يفتى وفي نوادر ابن سماعة ان كان عنده قوت شهر وفصل عن نفقته ونفقة عماله يجبر والابن يجبر على نفقة زوجة أبيه ولا يجبر الاب على نفقة زوجة ابنه وقال الامام الحلواني انما تجب نفقة زوجة الاب عليه اذا لم تكن أمته وكان الاب مريضاً ولو صححاً لا لانه من فضول الحوائج قال صاحب المحيط فعلى هذا لا فرق بينهما فان الابن اذا مرض تجب على الاب نفقة خادمه ويجبر عليه وذ كره شام في نوادره عن الثاني انه يفرض على الاب نفقة زوجة الاب احتاج الاب إلى الخدمة أم لا وإذا اختلط المذكور والاثان فنفقة الابوين عليه سما على السوية في ظاهر الرواية وبه أخذ الفقهاء أبو الليث وبه يفتى وعلى الاب نفقة الصغار ومن كان عاجزاً من الكبار والشرط العجز حتى لو كان

الابن الصغير قادر على الكسب لكن لا يهتدى به يسلمه الاب في عمل وينفق عليه منه قال الامام الحلواني إذا كان الابن فقال من ابنا الكرام ولا يستأجره اناس فهو عاجز وكذا طالبة العلم اذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يهتدون اليه لا تسقط نفقتهم عن آبائهم اذا كانوا مشغولين بالعلوم الشرعية لا بالخلاقيات الركيكة وهذه بيانات الفلاسفة ولهم رشد ولا لا يجب وكل من تحلى بصفات الكمال يرغب الاجانب في الانفاق عليه فكيف الآباء وانما يعنى الاب ويقدمه إلى القاضي ويطالب من لم يتصف بتلك الصفات \* ونفقة الاناث على

الاب اذا لم يزوجن ان لم يكن له مال وعلى رواية الخصاص يجب على الابوين اثلاثا \* ومن باع مال الغائب بطل بيعه الا بالاحتياج وفي  
العقار لا يجوز البيع الا اذا كان الابن صغيرا وذ كرى الا قضية ان الام ايضا تثبت البيع كالأب وفي ظاهر الرواية لا يختلف الأب \* قالت الام  
للقاضي افترض نفقة هذا الصغير على أبيه وأمرني حتى أستدين عليه ففعله القاضي فاذا استندت عليه وأيسر رجعت عليه فان لم ترجع  
عليه ومات لاتأخذه من تركته في الصحيح وان أنفقت عليه من مالها أو من المسئلة من (١٦٥) الناس لا ترجع على الأب وكذا في نفقة

المحارم نفقة ذوى الارحام  
بالقصر وفي رواية الجامع  
الصغير تصير ديننا بحض  
السدة وفي أخرى لا \* ولو  
اختلفا في يسار الاب القول  
قول الابن والبينة بينة الاب  
وان أنفق على نفسه من مال  
الابن ثم خصمه الاب فقيل  
أنفق وأنت موسر وقال  
الاب انما كنت معسرا انظر  
الى حال الاب ان كان  
معسرا في الحال فالقول له  
استحسناني في نفقة مثله وان  
موسرا فالقول قول الابن  
ولو أقام بينة فالبينة للأب  
وان قال الاب الابن كسوب  
يقدر أن يكسب قدر  
ما يكفيه ويكفي لكن  
يدع العمل عمدا ينظر القاضي  
ويسأل أهل حرفته فان علم  
ان الامر كما قال الاب أجبر  
الابن على نفقة أبيه وأخذه  
بذلك \* له ابن موسر من غيره  
والزوجان معسران فالامام  
الشافعي لا يفرض نفقة الام  
على الابن ومحمد لا يفرض  
ويكون ديننا على الزوج  
\* والاصل في نفقة الوالدين  
والمولودين اعتبارا القرب  
والجزئية لا الارث وان  
استويا في القرب يجب على  
من له نوع رجحان وان لم يكن

فقال الصدوق افلان والمتاعى أو قال هذه الدار افلان وما فيها من المتاعى كان القول قوله كذا في فتاوى  
قاضيخان \* اذا قال هذا الكيس افلان فهو لفلان بما فيه من الدراهم وان قال أردت به الخرقه دون  
الدراهم لم يصدق وكذلك اذا قال هذه القوسرة لفلان فهي للقر له بما فيها من الثمر وكذلك اذا قال هذا الدن  
لفلان وهو دن فيه خل أو قال هذا الجراب لفلان وفيه متاع هروى أو قال هذا الجراب لفلان وفيه دقيق  
أو قال هذا الجوالق لفلان وفيه حنطة وقال عنيت نفس الجراب أو نفس الجوالق صدق وانما يقع هذا على  
ما يصنع الناس ويأمن به ولو نظر الى رزق سمى وقال هذا الرزق لفلان فهو على الظرف بعينه ولو قال تب  
هذه الحنطة لفلان فالتين لفلان ولو قال حنطة هذا السبيل لفلان فله الحنطة والسبيل ولو قال ظاهرة  
القباء لفلان فالقباء كله لفلان ولو قال بطنانة هذا القباء لفلان فهو ضامن للبطنانة عن محمد رحمه الله تعالى  
اذا قال هذه الراوية لفلان وفيها ماء كان الماء للقر له ولم يكن له الراوية كذا في المحيط \* ولو قال هذه الحنطة  
من زرع كن في أرض فلان أو من زرع حصدي من أرضه فهو اقرار بالحنطة وكذا لو قال هذا الزبيب من كرم  
فلان أو هذه الثمرة من نخيل فلان كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا قال هذا الصوف الذي في يدي من غنم فلان  
أو قال هذا اللبن الذي في يدي من غنم فلان أو قال ذلك لسمي أو جبن فهذا اقرار كذا في المحيط وهكذا في  
فتاوى قاضيخان \* وكذلك أولاد الجبوان كله ما خلا الرقيق كذا في المحيط \* ولو أقر أن فلانا زرع هذه  
الارض أو بنى هذه الدار أو غرس هذا الكرم وذلك كله في يد المقر فادعى المقر له أنه له وقال المقر كل ذلك لي  
وانما استعنت بك ففعلت أو فعلته بأجر فالقول للمقر كذا في السكافى \* ولو قال هذا الدقيق من طحن فلان  
لا يكون اقرارا كذا في الخلاصة \* ولو قال غصبتك كذا أو كذا فهو اقرار بغصبه ما اذا قال غصبت عبدا  
وجارية كان اقرارا بغصبه \* وما وكذا لو قال كذا مع كذا انخوأن يقول دابة مع سرجها وكذا لو قال كذا  
بكذا انخوأن يقول غصبت فرسا بلها ما أو عبدا بمذبة فهو اقرار بغصبه ما وكذا لو قال كذا فكذا انخوأن  
يقول غصبت عبدا جارية وكذا لو قال كذا وعليه كذا انخوأن يقول غصبت دابة وعليها سرجها وان  
قال كذا من كذا بان قال غصبت منديلا من غلامه وسرجا من دابته كان اقرارا بالغصب في الاول خاصة  
وكذلك لو قال كذا على كذا انخو غصبتا كافا على جاره ولو قال كذا في كذا فان كان الثاني مما يكون وعاء  
للاول لزمه انخو ثوب في منديل وطعام في سفينة وما أشبه ذلك وكذلك عمر في قوسرة أو حنطة في جوالق  
وان كان الثاني مما لا يكون وعاء للاول فحق قوله غصبتك درهم ما في درهم يلزمه الثاني وان كان الثاني مما  
يكون الاول وسطه فحق ان يقول غصبتك ثوبا في عشرة أو ثوبا يلزمه الا ثوبا واحدا في قول أبي يوسف  
رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويلزمه في قول محمد رحمه الله تعالى أحد عشر ثوبا كذا في  
المبسوط \* ولو قال غصبتك كرايا في عشرة أو ثوبا سرجا عند محمد رحمه الله تعالى يلزمه الاول كذا في  
محيط السرخسي \* ولو قال غصبتك طعاما في بيت كان هذا بمنزلة قوله طعاما في سفينة فيكون اقرارا بغصب  
البيت والطعام الا أن الطعام يدخل في ضمانه بالغصب والبيت لا يدخل في ضمانه في قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الا أن قال لم أحول الطعام من موضعه لم يصدق في ذلك كذا  
في المبسوط \* ولو أقر بدابة في اصطبل لزمته الدابة فقط كذا في الكنز \* اذا قال لفلان على عشرة في عشرة  
دراهم ان قال المقر عنيت بنى مع أو قال عنيت الواو عليه عشرون درهما وان قال عنيت به على لزمه عشرة

لا سدهما نوع رجحان فحب بقدر الارث بانه له والدوا بن موسر ان على الوالدانه اقرب ولوله بنت وابن بنت وأخ لاب وأم فعلى ولد  
البنت ذكر كما كان أو أنثى وان كان الميراث للاخ لاب وأم ولوله والد وموسر ان فالنفقة على الولد لتأويل الملك في ماله فيظهر الرجحان  
وان استويا في القرب \* ولوله جدوا بن ابن النفقة عليهم ما على قدر الارث والدليل على ان العبرة في نفقة الوالدين والمولودين القرب مسائل  
المعسر \* له ابنان موسر ان مسلم وذى فالنفقة عليهم ما وان كان لا يجوز بينهما الارث وكذا لو اسلم له ابن كافر وأخ مسلم فالنفقة على الابن وكذا

لله ابنة ومعنى فالنفقة على الابنة وان استتوي في الارث لا ينفق على عبده وليس له كسب أو منعه عن الكسب يا كل من مال مولاه بلا اذنه المعروف والا لا والامة تأكل مطلقا وان أعتق عبد ازمننا سقط عنه نفقته وصار في بيت المال وفي الهائم يومر بالاتفاق ديانة لاجبرا \* عبد بين رجلين غاب أحدهما فانفق الآخر على العبد فهو متطوع \* مات الاب عن أولاد صغار وزوجة نفقة كل في حصته يشترى القاضي الصغار ما يحتاج اليه وينصب وصيا (١٦٦) وان لم يكن في البلد قاض وأنتق البكار على الصغار كانوا تبرعين في الحكم وفيما بينه وبين

ربه تعالى لاضمان عليهم \* قال مشايخنا في رجلين في سفر أغنى على أحدهما فانفق الآخر على المنى عليه من مال المنى عليه لا يضمن بدليل مسألة الاحرام وكذا لومات فجهره وأعفى الرقاة وكذا العبد المأذون اذا مات المولى فجهره وانفق عليه وعلى نفسه في الطريق ومات \* لجمد رجه الله واحد من تلامذته فباع كتبه وجهزه منه فقبل انه لم يوص بعنى لم يجبه لك وصيا فقرا الامام والله يعلم المفسد من المصلح اما في الحكم فيضمن فلوان الكار أنفقوا على الصغار ثم لم يقروا بذلك وأقروا ببقية انصباء الصغار يرجي ان لا يكون عليهم شيء في ذلك وعما ربه بعض الكتب وسعهم ذلك \* ونظيره اذا عسرف الوصى الدين على الميت وقضاه ولم يعلمه القاضي ولا الورثة لا يأثم فيما فعل كرجل له ودبة عند غيره وعلى المودع مثل ذلك الوديعة دينها والمودع يعلم انه مات قبل القضاء يقضيه بالوديعة ولا يقتر به وكذا لو كان لرجل عليه دين وله على آخر ومات يقضى منه مدونه دينه ولا يعلم الورثة وكذا لومات الرجل ولم يوص الى أحد وله أولاد صغار ووديعة عند آخر ففي الحكم ليس للمودع ان ينفق منها عليهم كتب

وان قال عنت به الضرب لزمه عشرة عند علمائنا وكذا اذا نوى حقيقة كلمة في وهي الظرفية يلزمه عشرة كذا في المحيط \* ولو قال له على درهم في قفيز حنطة لزمه الدرهم والقفيز باطل ولو قال له على قفيز حنطة في درهم لزمه القفيز وبطل الدرهم وكذلك لو قال له على فرق زيت في عشرة نخاتيم حنطة لزمه الزيت والحنطة باطل كذا في غاية البيان \* ولو قال عشرة دراهم في عشرة دنائير لزمه عشرة دراهم وبطل آخر كلامه الا أن يقول عنت المالكين فلزمه كذا في فتاوى قاضيان \* لو أقر أن عليه خمسة دراهم في ثوب يهودى يلزمه الخمسة فان قال بعد ذلك الثوب اليهودى هو الدين والخمسة الدراهم أسلمها اليه فيه فهذا بيان لكن فيه تغيير فلا يصح منصوصا الا أن يصدق له الطالب في ذلك فان صدقه قلنا الحق لا يعدو ههنا فيثبت ما تصادق عليه وان جحد كان للقرآن يحلفه فاذا حلف كان له أن يأخذ المقر بخمسة دراهم كما أقر به كذا في المبسوط \* ولو قال عنت منه خمسة دراهم في ثوب يلزمه الخمسة مع الثوب كذا في محيط السرخسي \* ولو قال على درهم مع درهم أو مع درهم لزمه كذا في غاية البيان شرح الهداية \* ولو قال على درهم قبل درهم يلزمه درهم واحد ولو قال قبله درهم فعليه درهمان ولو قال درهم بعد درهم أو بعده درهم يلزمه درهمان وكذلك لو سمي أحدهما دينارا أو قفيز حنطة كذا في المبسوط وهكذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال درهم ودرهم أو قال درهم ثم درهم لزمه درهمان ولو قال درهم درهم لزمه درهم واحد وكذلك اذا قال لفلان على درهم على درهم لزمه درهم واحد ولو قال درهمان ثم درهم لزمه ثلاثة وكذلك على العكس كذا في الذخيرة \* ولو قال على درهم وعلى درهم درهم يلزمه درهمان كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال له على درهم يد درهم لزمه درهم كذا في غاية البيان شرح الهداية \* ولو قال لفلان على مع كل درهم درهم أو قال لفلان على درهم مع كل درهم يلزمه درهمان ولو نظر الى عشرة دراهم بعينه أو قال لفلان على مع كل درهم من هذه الدراهم هذا الدرهم يلزمه أحد عشر درهما ولو قال لفلان على كل درهم من الدراهم يلزمه ثلاثة دراهم في قول أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى يلزمه عشرة رجل قال لفلان على درهم فوق درهم يلزمه درهمان كذا في فتاوى قاضيان \* الاقرار بالكتابة على وجوه منها أن يكتب على وجهه لا يكون مستتبنا بان يكتب على الهواء أو على الماء أو على الجند لا يجب به شيء وان أشهد عليه ومعنى قوله أشهد أن يقول الجماعة أشهدوا على هذا ولم يقرأ عليهم ذلك أما اذا قرأ عليهم ذلك يلزمه ذلك وحل لمن سمع أن يشهد عليه بذلك هكذا في الذخيرة \* ومنها أن يكتب على وجهه يكون مستتبنا وأنه على وجوه منها كتاب الرسالة وهو أن يكتب على بياض ويصدره بالتسمية ثم بالدعاء ثم يبين المقصود فيكتب ان لك على ألف درهم من قبل كذا يكون اقرارا استحسانا ويحل لمن عاين كتابته أن يشهد عليه بذلك بشرط أن يعرف الشاهد ما كتب أشهد على ذلك أو لم يشهد كذا في المحيط \* ولو كتب رسالة من فلان الى فلان أما بعد فانك كتبت الى اني ذهبت لك من فلان ألف درهم لم أضمن لك ألفا انما ضمنت لك خمسمائة وعنده رجلان شهدا كتابته ثم محاكابته فشهدا بذلك عليه لزمه وان لم يقل لهما شهدا ولا اختما وكذلك الطلاق والعتاق وكل حق ثبت مع الشبهات كذا في المبسوط \* ان كتب على وجه الرسالة في تراب أو خرقة أو نحوهما لم يكن ذلك اقرارا ولا يحل لهم أن يشهدوا عليه بذلك المال الا أن يقول أشهدوا على هذا المال كذا في فتاوى قاضيان \* ولو

الوديعة وكذا لومات الرجل ولم يوص الى أحد وله أولاد صغار ووديعة عند آخر ففي الحكم ليس للمودع ان ينفق منها عليهم كتب ويحتسبه من مال الميت ولو فعل وحلف على ان لا مال عليه للميت رجوت ان لا يؤخذ ديانة لانه ما قصد الاصلاح \* أنكر الزوج كونه موسرا فجاءت برجلين وأخبرا القاضي ببساره قبل بخلاف سائر الديون حيث لا يثبت اليسار بالاخبار وان أخبر واحد ببساره لا يثبت اليسار وان عبدا \* عبد تزوج باذن المولى يجبر على النفقة ويبيع فيها الا انه لو بيع في المهر مرة وبقي بعض المهر لا يباع أخرى وفي النفقة يتكرر البيع



\* قالت المرأة لا أسكن في بيت واحد مع أمك وأم ولدك ليس إلهاذلك لأن الأمة بمنزلة متاع المنزل \* تزوجها وهي سائلة في دار باجرة فضمن الاجرة وأداها لا يرجع عليهم وان كان الضمان بامرها لان العادة انه صله واذا شرط في الكفالة بالامر أن لا يرجع لا يرجع \* زوج الأمة طلقها وهو حر للمولى ان يطالب الزوج بالبنونة والنفقة الى أن تنقضي العدة ان رجعا وان بائنا لا وليس له طلب النفقة مادامت معتدة في الصحيح \* الاب اذا طلب من ابنه النفقة وادعى الابن الفقر والقاضي لا يجبر الابن على النفقة الا ان (١٦٧) يعلم انه يطيق ذلك فان زعم الاب قدرته

على الكسب نظر الى انه هل يفضل من قوته شيء فان فضل أجبره على النفقة من الفاضل على المختار وان لم يكن فيه فضل فلا شيء في الحكم لكنه في ظاهر الرواية يؤمر في الدانة بالانفاق عليه هذا اذا كان الابن وحده لقوله عليه الصلاة والسلام ابدن نفسك ثم عن تعول فان كان له زوجة وأولاد يجبر القاضي الابن ان يجعل والده واحدا من عياله كما لا يضيع ولا يجبره على ان يعطيه شيئا على حدة لان طعام الاربعة اذا فرق على الخمسة لا يتضرر به كل واحد ضررا فاحشا ما اذا أخذ منه شيء يلزم الضرر \* يحل لبيه أو محارمه نفقة مدة ثم ادعوا الضياع ان علم المصدق فرض ثانيا لعدم الكفاية \* الام والاخت وسائر المحارم لا يمكن الانفاق على الصغار من مالهم الا بامر الحاكم لانه ليس لهم ولاية التصرف في المال وان أنفقوا ضمنوا في الحكم لعدم الولاية وعن الامام محمد رحمه الله انه استحسن فيما لا بد للصغير منه دفع الفساد وفي آخر كراهية الجامع ما يخالفه وتأويله وهو الحاصل من

كتب غير مرسل على القسطاس مستبيناً أن فلان عليه كذا لا يجوز الا اذا قال اشهدوا بما كتبت فيجوز لهم أن يشهدوا كذا في محيط السرخسي \* ومنها كتاب صل اذا كتب الرجل ذكراً حق على نفسه بشهادة قوم أو كتب وصية ثم قال اشهدوا بهذا فلان على ولم يقرأ عليهم الصل ولم يقرؤه عليه فهذا جائز اذا كتب بين أيديهم سميده أو املاه على انسان وان لم يحضروا كتابته ولا املاه لم تجز شهادتهم كذا في المبسوط \* وان كتب الصل بنفسه بين قوم ولم يقرأ عليهم ولم يقل اشهدوا على ذكرك في الكتاب أنه لا يكون اقراراً حتى لا يحل لهم أن يشهدوا عليه بذلك المال وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى ان كان المكتوب مصدراً مرسوماً نحو أن يكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أقر فلان بن فلان على نفسه فلان بألف درهم وعلم الشاهد بما فيه وسعه أن يشهد عليه بالكتاب وان لم يقرأ عليهم ولم يشهدوا ولو أنه كتب الصل وقرأ على الشهود حل لهم أن يشهدوا بذلك المال وان لم يقل اشهدوا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أن غير الكاتب قرأ عليه الكتاب بين يدي الشهود وقال الكاتب اشهدوا على بما فيه كان اقراراً وان لم يقل اشهدوا لا يكون اقراراً كذا في خزائن المفتين \* رجل كتب على نفسه صكاً عند قوم ثم قال اختموا عليه ولم يقل اشهدوا عليه لم يكن ذلك اقراراً ولا يحل لهم أن يشهدوا عليه بذلك المال وكذا لو قال الشهود اشهدوا عليك بهذا فقال اختموا عليه ولو قالوا التختم هذا الصل فقال اشهدوا عليه كان اقراراً وحل لهم أن يشهدوا عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لا صكاً اكتب فلان خط اقرار بألف درهم على يكون اقراراً ويحل للصك أن يشهد بالمال وكذا لو قال لا صكاً اكتب له خط يبيع هذه الدار بكذا وكتب الصك الأول يكتب فهو اقرار بالببيع وكذا لو قال لا صكاً اكتب لأمي مائة دينار وكتب الصك الثاني اكتب لها طلاقاً يكون اقراراً بطلقة واحدة وهذه لاتقاضى كذا في الخلاصة \* رجل قرأ على رجل صكاً بمال وقال له ان شئت اشهد عليك بهذا المال الذي في الصل فقال نعم كان ذلك اقراراً وحل له أن يشهد عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* ومنها كتاب حساب وهو ما يكتبه التجار في محاسنهم ودفاتر حسابهم كذا في المحيط \* لو كتب في صحيفة حساب ان فلان على ألف درهم وشهد شاهدان حضر ذلك أو أقره وعند الحاكم به لم يلزمه الا أن يقول اشهدوا على به كذا في المبسوط \* ومن المتأخرين من قال اذا كان في (روزنامه) أن فلان على كذا وكذا فانه بعد مرسوماً لا يكون الاشهاد عليه شرطاً كذا في المحيط \* ولو قال وجدت في كتابي أن فلان على ألف درهم أو قال وجدت في ذكري أو في حسابي أو بخطي أو قال كتبت بيدي أن فلان على ألف درهم فهذا كله باطل كذا في الظهيرية \* وجماعة من أئمة بلخ قالوا في (يادكار) البيعة أن ما يوجد فيه مكتوب بخط البياع فهو لازم عليه فعلى هذا اذا قال البياع وجدت في (يادكار) بخطي وكتبت في (يادكار) بيدي أن فلان على ألف درهم كان هذا اقراراً لما يراه كذا في المبسوط والظهيرية \* خط الصراف والبياع والسمسار حجة وان لم يكن معنونا بالعرف ظاهر بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب أن يكون حجة لمكان العرف كذا في الذخيرة \* ولو ادعى رجل مالا فقال المديعي عليه كل ما يوجد في تذكرة المديعي بخطه قد التزمه لم يكن ذلك اقراراً كذا في خزائن المفتين

ترجمة  
المذكورة

الفتاوى والمختارانه اذا كان من جنس النفقة يملك في حجره أم لا وان لم يكن طعاماً ان كان دراهم يملك ان كان في حجره والا لا وان كان يحتاج الى بيعه لا يملك البيع والانفاق الا بعد ان يجعله الحاكم وصياً واذا لم يكن للصغير ولا الأمة مال فأمر الحاكم الام بالاستدانة على الصغير حتى ترجع عليه بعد بلوغه لا يصح ولا ترجع \* أعتق عبداً صغيراً وأمة صغيرة سقطت النفقة عن المولى وكان على بيت المال \* ابن جماعة عن محمد في مملوك بينهما جبرهما الحاكم على نفقته قال أحدهما ليس لي شيء أنفق عليه وأنفق الآخر على حصته يبيع الحاكم حصته الآتي من يتفق في مملوك بينهما جبرهما الحاكم على نفقته قال أحدهما ليس لي شيء أنفق عليه وأنفق الآخر على حصته يبيع الحاكم حصته الآتي من يتفق

عليه فان لم يجد استدان عليه فان لم يجد اتفق عليه من بيت المال فان قال الشريك المذنب اتفق على حصةه أيضا ويكون ذادينا على المولى فعل لكن لا يجبر عليه فان فضل عن قيمة العبد لا يكون ديناً على العبد بل هي على المولى تستوفى منه وان مات العبد وان زوج أمته من عبده فنفقة ما عليه بنواهما لا تزوج عبداً أو مديراً أو مكاتباً امرأته بان المولى فولدت لا تلزم نفقة الاولاد عليهم سواء كانت الام حرة أو أمة أو مديرة أو وام ولداً أو مكاتباً لان نفقة الولد (١٦٨) صلة ولا صلة على هؤلاء بخلاف نفقة الزوجة لانه عوض من وجهه والام لو مكاتبه فنفقة الاولاد عليها دخولهم

### (الباب الثالث في تكرار الاقرار)

رجل أقر على نفسه بمائة درهم وأشهد شاهدين ثم أقر له بمائة درهم في موطن آخر وأشهد شاهدين فقال المقر هي مائة وقال الطالب هي مائتان وهذا المسئلة على وجوه اما أن يضيف اقراره الى سبب والسبب واحد أو مختلف أو لا يضيف الى سبب فان أضاف الى سبب بان قال له على ألف درهم عن هذا العبد ثم أقر بعد ذلك في ذلك المجلس أو في مجلس آخر أن عليه لفلان ألف درهم عن هذا العبد والعبد واحد ففي هذا الوجه لا يلزمه الامال واحد على كل حال في قولهم جميعاً وان كان السبب مختلفاً بان قال لفلان على ألف درهم عن هذه الجارية ثم قال لفلان على ألف درهم عن هذا العبد وفي هذا الوجه يلزمه المالان في قولهم سواء أقر بذلك في موطن واحد أو موطنين ولم يضيف الاقرار الى سبب لكن عقد على نفسه بالمال صكاً فان كان الصك واحداً كان المال واحداً عند الكل وان عقد على نفسه صكين كل صك بألف درهم وأشهد على ذلك لزمه المالان على كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب وان لم يعقد صكاً ولكنه أقر مطلقاً فان كان اقراره الاول عند غير القاضي بمحضرة شاهدين واقاربه الثاني عند القاضي يلزمه مال واحد هكذا في فتاوى قاضيهان \* وكذا ان أقر أولاً عند القاضي ثم أقر في مجلس آخر عند غير القاضي كذا في الخلاصة \* وكذا لو أقر أولاً عند القاضي بألف وأثبت القاضي ذلك في ديوانه ثم أعاده الى القاضي في مجلس آخر فأقر بألف وادعى الطالب مائتين والمطلوب يدعي أنه مال واحد كان القول قول المطلوب وان كان الاقراران عند غير القاضي أو كان الاقرار الاول عند القاضي والثاني عند غيره فان كان أشهد على كل اقرار شاهداً واحداً فالمال واحد عند الكل كان ذلك في موطن أو موطنين وان أشهد على اقراره الاول شاهداً واحداً وعلى الثاني شاهدين أو أكثر في مجلس آخر على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون المال واحداً واختلف المشايخ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والظاهر أن عنده يكون المال واحداً أيضاً هكذا في فتاوى قاضيهان \* وان أشهد على اقراره الاول شاهدين وأشهد على اقراره الثاني في موطن آخر شاهدين فعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى المال واحد سواء أشهد على الاقرار الثاني الشاهدين الاولين أو غيرهم وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان أشهد الشاهدين الاولين فالمال واحد وان أشهد غيرهما يلزمه المالان في ظاهر الرواية هكذا ذكر الخصاص في عكس هذا هكذا في محيط السرخسي \* وان كان الاقرار في موطن واحد فان عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون المال واحداً بكل حال وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا أشهد على الاقرار الاول شاهدين ثم أشهد على الاقرار الثاني شاهداً واحداً أو أكثر ففيه قياس واستحسان فالتيسار على قوله أن يكون المال مثنى واستحسن وقال المال واحد واليه ذهب الامام السرخسي هكذا في شرح أدب القاضي للصدر الشهيدي حسام الدين \* وان جاء بشاهدين على اقراره بألف ثم جاء بشاهدين آخرين على اقراره بألف ولا يدرى أن ذلك كان في موطن أو في موطنين ونسي الشهود ذلك فهو مالان الا أن يعلم أنه كان في موطن واحد كذا في فتاوى قاضيهان \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل ادعى على رجل ألف درهم ومائة دينار وكان كاتب الألف بصك قد كتب عليه وكتب فيه ان لشيء عليه غير هذا الوقت واحد أو لا وقت فيه ما فالمال كله لازم كذا في المحيط \* ان شهد شاهداً على ألف وسود شاهداً على ألف يرض فهم مالان

في كتابها الا يرى أن كسب الاولاد وانهم لم لها فساكنوا كالمالك لها وان مديرة أو أم ولداً أو أمة فعلي مولاها لانهم ملكه ولو حرة فعلي الام ان كان لها مال والا فعلي من يرث منهم الاقرب فالاقرب وكذا حر تزوج أمة أو مديرة أو وام ولداً أو مكاتباً بخوابه كالعبد وان كان المولى فقيراً والاب غني فلو من أمته لا يؤمر الاب بالانفاق لان البيع يمكن وان من مديرة أو وام ولد لا يمكن بيعه يؤمر الاب بالانفاق على الولد \* كاتب عبده وأمته وزوجهما فولدت فنفقة الاولاد على الام لا مذكرنا \* للاب مسكن ودابة يؤمر الابن بالانفاق عليه عندنا فان كان في مسكنه فضـل بان كفاه طابق من البيت يؤمر ببيعته أو لا فاذا باعها وصرف ثمنه فبيعه يؤمر الابن بالانفاق عليه وكذا لو كانت له دابة نفيسة يستبدل بالاو كس وينفق الفضل على نفسه ثم يؤمر الابن بالانفاق عليه \* ولا يجبر الابن المحترف على نفقة أبيه المحترف \* قال بعض العلماء ان له ابنة بالغة لا تصلى وهي آية أوله وأخته وأولادها وأخ وأولادهم لا يصلون له ان يمنعهم النفقة والكسوة ويخرجهم من داره \* قال الزوج لها بعد فرض ولو النفقة استقرضى وأنفق على نفسه ففعلت لا ترجع على الزوج ما لم يشترط الزوج الرجوع \* قالت له اتخذ الولية وقت جهازي من مهرى كان كما قالت \* أبت ان ترضع وهي منكوبة أو مبانة لا تجبر أخذ الولد ثدي غيرها أم لا وذ كرشه الائمة السرخسي رحمه الله اذ لم يأخذ الولد ثدي غير الام تجبر الام على الارضاع وهو الصحيح لانها اذا تيسر بالابن وهو المأثور عن الفصال رحمه الله \* وعن محمد رحمه الله استأجر ظئر للصبي

شهر اقلما انقضت المدة أبت ارضاعه وهو لا يأخذ لبن غيره فتجبر على ابقائه الاجارة بالارضاع \* (مسائل الحضانة) \* احق الناس بالولد حال قيام الشكاح وبعد الفرقة الام فان ماتت أو تزوجت باجنبي لا يعم الصغير أو الجدة بجدة الصغير فام الام ثم ام الاب والا فالاخت لاب وام والا فالاخت لام والا فبنت الاخت لا لابوين والا فبنت الاخت لام ولم تحتلف الرواية في هذا الترتيب واختلف في الخالة والاخت لاب في كتاب الشكاح قدم الاخت وفي كتاب الطلاق ان الخالة فعمل من هذا ان الاخت لابوين أولى (١٦٩) من الخالة عند الكل واختلفوا في بنت

الاخت مع الخالة والصحيح تقدم الخالة والخالة لابوين ثم لاب ثم لام وبنات الاخوة أولى من العمات والترتيب في العمات كالترتيب في الخالات والنساء احق بالحضانة مالم يستغن الولد فان استغنى فالاب بالغلام والام بالجارية حتى يفيض وعن محمد رحمه الله حتى تبلغ حد الشهوة وبعد ما استغنيا فالاقرب من العصبات أولى كافي الارث \* اخذنا فزعم الاب انهم تزوجت باخو وانكرت فالقول لها وان أقرت بالتزوج وادعت الطلاق ان عمت الزوج لا يقبل قولها في الطلاق ولا يقبل وان قالت انه ابن ست وقال الزوج ابن سبع لا يحلف القاضي احدا لكن ينظر ان كان الولد استغنى دفع الى الاب والا فعند الام \* له منها بنت خالها على امساكها وهي بنت احدى عشرة سنة والام تخرج من البيت وتركها وحدها فالتحار ان الاب يأخذها منها الفساد الزمان \* الام اذا كانت لها حق الحضانة وامتعت عن امساك الولد ان كان له ذورحم محرر لا تجبر ولا تجبر كيلا

ولو أقر بالف درهم ومائة دينار في موطن ثم أقر في هذا الموطن في هذا المجلس بالف درهم ذكر في اختلاف زفر ويعقوب رحمه الله تعالى أنه يلزمه ألف درهم ومائة دينار في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى إذا شهد رجل شاهدين على نفسه لرجل بالف درهم الى شهر وأشهد آخرين على نفسه بالف درهم الى شهرين فلهما مالان لا اختلاف الاجلين كذا في المحيط \* ولو أن رجلا أقر وقال قتل عبد الفلان وسمى أولم يسم أو قال ابن فلان أو أخاه وسماه أو لم يسمه ثم أقر بذلك مرة أخرى فقال الطالب قتلتي عبدتين أو ابنتين أو أخوين فهذا اقرب بقتل عبد واحد وابن واحد وأخ واحد الا أن يكون الطالب سمي اسمين مختلفين فيثبت لزمه اثبات قال القاضي الامام أبو الحسن علي بن الحسين السعدي رحمه الله تعالى يجوز أن تكون هذه المسائل أيضا على الاختلاف ويجوز أن تكون على الاتفاق اذا كان في موضع وهو الصحيح كذا في شرح أدب القاضي للصدر الشهيد حسام الدين

### (الباب الرابع في بيان من يصح له الاقرار ومن لا يصح ومن يصح منه الاقرار)

من أقر بجعل أو لخل وبين سبباصالحا يصح الاقرار والا لانا أقر بجعل أمة أو جل شاة رجل يصح اقراره ولزمه واذا أقر بجل فلانة بالف درهم فهذا على ثلاثة أوجه (أحدها) أن يبين سبباصالحا بان قال أوصى له فلان أو مات أبوه فورثه فاستهلكته فهذا الاقرار صحيح ولزمه المال ثم ان جاءت به حيا في مدة يعلم أنه كان قائما وقت الاقرار لزمه بان وضعته لاقول من ستة أشهر من مذمت المورث والموصى وان وضعته لاكثر من ستة أشهر لم يستحق شيئا الا أن تكون المرأة معتمدة فيثبت اذا ولدت لاقول من سنتين حتى يحكم بثبوت النسب كان ذلك حكما بوجوبه وفي البطن حين مات المورث والموصى فان ولدت ميتا فالمال مردود على ورثة الموصى والمورث ولو ولدت ولدين حيين فالمال بينهما فان كان أحدهما ماذ كراولا آخر اتى في الوصية يقسم بينهما نصين وفي الميراث يقسم بينهما للذكر مثل حظ الانثيين (وثانيها) أن يبين سبباصالحا بان يقول أقرضني ألف درهم أو باع مني شيئا بالف درهم فهذا الاقرار باطل ولا يلزمه شيء (وثالثها) أن يبين الاقرار فانه لا يصح عند أبي يوسف وعند محمد يصح كذا في السكافي \* واذا أقر الرجل اصبي صغير لقيط أو غير لقيط بدين مائة درهم فهو لازم وكذلك لو قال أقرضنيه الصبي والصبي بحيث لا يتكلم ولا يقرض فالمال لازم وعلى هذا لو قال أودعني هذا الصبي هذا العبد أو أعارنيه أو أجرنيه أو أقرضني ذلك المجنون فاقراؤه باطل المال صحيح والسبب باطل كذا في المبسوط \* وهل يكون العبد مضمونا على المقر لم يذكروا محمد رحمه الله تعالى في كتاب قال مشايخنا رحمه الله تعالى ويجب أن لا يكون العبد مضمونا عليه في كل موضع لو أقر به للبائع لا يضمن وفي كل موضع لو أقر به للبائع كان مضمونا عليه فكذا اذا أقر اصبي هكذا قالوا كذا في الذخيرة \* ولو أقر أنه كذل له هذا الصبي عن فلان بالف درهم والصبي لا يتكلم ولا يقرض فالكفالة باطلة الا أن يقبل عنه وليه الذي له ولاية التجارة على الصبي عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز ان لا يقبل عنه وليه وان خاطبه من ولي التصرف في النفس لافي المال كالاخ والم فان الكفالة منعقدة موقوفة على الاجازة فان أدرك الصبي ورضي بها اجازت فان رجع الكفيل عنها صح رجوعه هكذا

(٣٣ - فتاوى رابع) يضيع الولد وكذا الحكم في الخالة وغيرها \* للولد عمة موسرة واب معسر أرادت العمة امساك الولد فجاءها ولا تمنع الولد عن الام والام تائب وتطالبه بالاجرة ونفقة الولد الصحيح أن يقال للام اما ان تمسك الولد فجاءها وتدفع الى العمة \* حلفت وقالت ان امسكت الولد هذا ليلة فكذا فادخله في المهد امرأة أخرى وارضعته الخالة فحنث لان الارضاع امساك \* خرجت من البيت وترك الصبي في المهد فسقط المهد ومات لا تضمن لعدم التضييع \* بلغت مبلغ النساء ان بكر ارضعها الاب الى نفسه وان ثيبا لا الا ان لا يكون مأمونا على نفسها

والغلام اذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الاب ليس له ضممه الى نفسه الا ان لا يكون له اموال بان يخشى عليه أو كان مفسدا وليس عليه نفقة الا ان يتطوع والله أعلم \* (كتاب الطلاق) \* تسعة فصول \* (الاول في صريح الطلاق) \* مشتمل على ثمانية أجناس \* (الاول في المقدمة) \* الطلاق محظور بالاجماع في الحيض وفي الطهر الذي طلقها وارسل الثلاث أو أجمع بين طلقتين في طهر محظور عندنا خلا فالشافعي واجد في رواية (١٧٠) والمحظور في رواية الباقين وهو مكروه وفي زيادات الزيادات انه لا يكره والطلاق حال الحيض

فمن لم يدخل بها يكره عند زفر رحمه الله لا عندنا والمختلف بين اصحابنا تفريق الثلاث في حق الحامل \* طاق النائم فلما انتبه قال لها طلقتك في النوم لا يقع وكذا لو قال أجزت ذلك الطلاق ولو قال أوقعت ذلك يقع ولو قال أوقعت الذي تلفظته في النوم لا يقع وكذا الصبي وكذا لو طلق رجل امرأة الصبي فلما بلغ الصبي قال أوقعت الطلاق الذي أرقعه فلان يقع \* ولو قال أجزت ذلك لا يقع والفرق ان قوله أوقعت ذلك يجوز ان يكون اشارة الى الجنس وقوله الذي تلفظت اشارة الى الشخص الذي حكم بطلانه فاشبهه ما اذا قال لها أنت طالق ألفا ثم قال ثلاث عليك والباقي على ضرائمها لا يقع على غيرها لان الزائد على الثلاث غير عاقل وكذا اذا أخبر عن طلاق في النوم فقال دأده كبر لا يقع \* طلق المبرسم فلما صحا قال قد طلقت امرأتي ثم قال انما قلته لاني توهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في البرسام ان كان في ذكره وحكاية صدق والا لا يصح

في المحيط \* ولو أقر أنه كفل عن هذا اللقيط لفلان بجائته درهم واللقيط لا يتكلم جاز على الكفيل ولم يلزم الصبي شيء كذا في المبسوط في باب اقرار المحجور والمملوك \* واذا أقر الصبي المأذون في التجارة بدين لرجل يصح اقراره بما كان من دين التجارة ولم يصح اقراره بما ليس من دين التجارة وكذلك اقراره بالوديعة والعارية جائز وكذلك اقراره بالغصب وكذلك اقراره بعيب ساعة باعها جائز وكذلك الاقرار بعبد في يديه منه صحيح سواء كان العبد من تجارته أو لم يكن من تجارته بأن ورث من أبيه ولا يجوز اقراره بالمهر والجنابة والكفالة كذا في الذخيرة \* اقرار الصبي المحجور عليه والمعتوه والمنعى عليه والنائم باطل بمنزلة سائر تصرفاتهم كذا في محيط السر خسي \* واقرار السكران جائز بالحقوق كلها الا بالحسد ودائما لصلة الله تعالى والردة بمنزلة سائر التصرفات تنفذ من السكران كما تنفذ من الصالح كذا في السكافي \* واقرار الاخرس اذا كان يكتب ويعقل جائز في القصاص وحقوق الناس ما خلا الحدود كذا في الحاوي \* ولو أقر الحر العبد تاجرا ومحجورا عليه بدين أو عين وأراد ماله أخذه من المقر في حال غيبة العبد لم يكن له ذلك ولو أقر الحر العبد بوديعة فأقر العبد أنها الغيبة فان كان ما ذونا جازا اقراره وان محجورا عليه فأقره به الغيبة باطل كذا في المبسوط \* اذا أقر العبد المحجور بدين عمد وله وليان فعفا أحدهما لم يكن للآخر مال في عنقه ولو أقر بسرقة لا يجب في مثلها القطع كان اقراره باطلا في حق المولى كذا في الحاوي \* واقرار العبد التاجر لا جني بدين أو وديعة أو غصب أو بيع أو اجارة جائز وان كان عليه دين محييط بقيمته وما في يده وان أقر لمولاه بدين عليه أو وديعة في يده وعليه دين مستغرق لم يجز اقراره ولا يجوز اقرار العبد التاجر لا جني بجنابة ليس فيها قصاص واذا أقر بقتل عمد جاز اقراره وعليه القصاص وكذا اذا أقر على نفسه بسبب موجب الحد كالزنا وشرب الخمر كذا في المبسوط \* ولو أقر بسرقة يجب فيها القطع أو لا يجب فهو مصدق على ذلك كذا في الحاوي \* ولا يجوز اقراره بهر امرأته ولا بكنائس بنفس ولا بجال ولا بعتق عبده ولا بتدبير واذا أقر بشكاح امرأة جاز اقراره غير ان المولى له أن يفرق بينهما ما كذا في المبسوط \* واقرار العبد التاجر بالطلاق جائز لان اقرار العبد المحجور بالطلاق جائز لان العبد في حق الطلاق بمنزلة الحر فاقرار المأذون أولى كذا في المحيط \* ولو أقر العبد التاجر أنه اقتض امرأته باصبعه أمسه كانت أجرة لم يلزمه شيء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويلزمه ذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو أقر بتزويجه ما وأنه قد افتضما لم يلزمه مهر ولو احدى منه ما في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى حتى يعتق وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الحرية كذلك الجواب فاما اذا كانت أمة فان كان المولى زوجها لم يلزمه شيء حتى يعتق وان لم يكن المولى زوجها فهو مؤاخذ بالمهر في الحال وان كانت الأمة ثيبا لم يلزمه شيء حتى يعتق كذا في المبسوط \* ولو أقر باقتضاء الأمة المشتراة ثم استحققت يلزمه العتق فمؤاخذ للعالم كذا في محيط السر خسي \* ولو أقر أنه وطئ صبية بعذرة فأذهب عذرتها فأفضاها لم يلزمه شيء حتى يعتق في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا قال في نسخ أبي سليمان وفي نسخ أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وكذلك لو أقر أنه وطئ أمة بشبهة فأذهب عذرتها فأفضاها بغير إذن مولاه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان البول لا يستمسك لا يلزمه شيء لافي الحال ولا بعتق وان كان البول يستمسك قال في نسخ أبي سليمان يصدق في المهر ويكون

قال في صباه ان شربت مسكرا فامرأته كذا فشررب في صباه لا يقع الطلاق ولو سمع صمروه وقال حرم عليك بنتي بذلك المين دينا فقال نعم حرم على فهذا اقرار بالحرم والقول قوله في انه واحد أو ثلاث وأفتى الامام ظهير الدين وغيره فيه وفي مسئلة البرسام انه لا يقع لانه بناء على غير الواقع والعاقول من يستقيم كلامه وافعاله الانذار او المنعون ضده والمعتوه من يخطو وكل من ما غاب النائم والمنعى عاياه والصبي والمجنون والذي شرب الدواء مثل البخ والاقيون وتغير عقله وطاق أو اعتق أو تصرف تصرفا يختص بالعبارة لا يترتب عاياه الحكم فلا يقع

طلافة وروى عبد العزيز الترمذى عن الامام رحمه الله تعالى والثورى ان شارب البخ ان كان يعلم حين شربه انه ما هو فطلق يقع وان لم يعلم لا قال قاضيتان وانما يصح انه لا يقع على كل حال لان شرب الدواء والتعليل ينادى بحرمته لا لانه او لولمن الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل فسكر المختار في زمانه الزوم الحد لان النفساق يجتمعون لديه وكذا المختار وقوع الطلاق لان الحد يثبت لدرته والطلاق يحتمل فيه فلما وجب ما يحتمل لان يقع ما يحتمل اولى وقد طالب صدر الاسلام البرزوى نافي الحد بالفرق بينه (١٧١) وبين السكر من الباج كالثلث فيحجز

ثم قال وجدت نصا عن  
محمد رحمه الله على لزوم الحد  
وطلاق الهازل والذي أراد  
أن يقول اسقني ماء فسبق  
على إسنائه الطلاق واقع  
قال الامام لا يجوز الغلط في  
الطلاق وفي العتاق يدين  
والغلط ما ذكرنا من سبق  
اللسان وقال الامام الثاني  
لا يدين فيهما وفي الاصل  
إذا قال طلقك أمس كاذبا  
كان طالقا في القضاء \* حكى  
عين رجل فلما بلغ ذكر  
الطلاق خضر بباله ذكر  
امرأته أن نوى عند ذكر  
الطلاق عدم الحكاية  
واسمئ ثنائ طلاق وكان  
الكلام بحيث يصلح للإيقاع  
على امرأته ابتداء يقع والا لا  
وان لم ينفه وعلى الحكاية

\* وسئل الامام الاوزجندی  
فمن يذکر مسائل الطلاق  
عند اهل ائمه ويقول أنت  
طالق ولا ينويه لا تطلق قال  
أمیر المؤمنین عثمان رضی الله  
عنه لا يقع طلاق السكران  
وبه اخذ الشافعی والطحاوی  
والكرخی ومحمد بن سـلام  
\* شرب النبیذ فلم یوافق  
فصدع رأسه حتى ذهب عـله  
وطلق لا یقع \* اكره علی  
شرب الخمر أو شربه للضرورة

قال لها اكر وزن

كاساعة لقمة وعطش فسكر وطلاق لا يقع في الصحيح \* لا يلزم استدلالا بغيره فانه \* ولو قال له اياها الا يقع الطلاق له - دم الاضافة اليها وكذا لو قال هرزني برني كم سم طلاق  
مني سم طلاق بحدف اليها من لفظ الطلاق وقال له اياها الا يقع الطلاق له - دم الاضافة اليها وكذا لو قال هرزني برني كم سم طلاق  
بلاضافة فتزوج امرأه لا يقع في الصحيح وفي النوازل اذا قال توطلاق يقع \* طلبت منه الطلاق فقال سم طلاق تود اذورقي لا يقع  
ويكون تقريضا اليها وان نوى يقع الثلاث ولو قال سم طلاق خودراورفتي يقع بلانية وعلى قياس قوله خذى بطلاقك ينبغي ان يقع

ديناء عليه اليوم ولا يصدق في الافضاء وفي نسخ أبي حفص قال ان كان البول يستمسك لا يصدق في المهر فلا يكره ديناء عليه وما ذكر في نسخ أبي سميان أشبهه بالصواب هكذا في المبسوط \* وإذا كان العبد بين رجلين أذن له أحداهما في التجارة فأقر العبد بين لزمه في حصه الأذن وجميع ما يجوز أقراره بعد التجار فيه فانه يجوز أقراره في حصه الأذن وجميع مال هذا العبد من ماله فدينه أولى به وإذا قضى الدين كان الباقي بين المولين نصفين الآن بعلم أنه من غير تجارة من هبة أو صدقة أو نحو ذلك فيكون نصفه للذي لم ياذر قبل قضاء الدين ولو أقره هذا العبد حرياً فهو بين المولين ولا يستحق أحدهما المال كله بالأذن كذا في المأري \* وإذا أقر المكاتب بين عليه سراً أو لعبد من ثمن بيع أو قرض أو غضب فهو لازم له فان عجز لم ييطل ذلك عنه وأقرار المكاتب بالحد وجائز وان أقره من نكاح لم يلزمه إلا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أقر بالحد والحد وجائز وكذا لو أقر أنه اقتض امرأته باصبعه حرمة أو أمة أو صبوة فهذا يلزمه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هذا بمنزلة الأقرار بالحنائية وأقرار المكاتب بالحنائية صحيح في حال قيام الكتابة فان عجز قبل أن يؤدي بطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجائز في قول محمد رحمه الله تعالى وإذا قضى عليه بأرش جنائية بخطاب بعد ما أقر به فأدى بعضه ثم عجز بطل عنه ما بقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لازم بخلاف ما إذا عجز قبل أن يتقاضى بدعيه كذا في المبسوط \* إذا جحر القاتل على حرث أقر المحجور عليه بدين أو غضب أو بيع أو عتق أو طلاق أو نسب أو قذف أو زنا فهو كله سواء جاز عليه والجحر على الحر باطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الأول ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال الجحر جائز وهو قول محمد رحمه الله تعالى وقال لا يجوز أقراره بدين ولا بيع وكل شيء ييطل في الهزل فهو في الجحر باطل وكل شيء يجوز عليه في الهزل فهو في الجحر جائز عليه كذا في المحيط

(الباب الخامس في الاقرار بالجهول وعلى المجهول وبالمجهول وبالمهم)

لو كان المقر له مجهولا لا يلزمه سواء تناحشتم الجاهلة بان قال على ألف درهم لواحد من الناس أو لم  
تتناحش بان قال على ألف لـاحد هـذين هكذا ذكره شمس الأئمة رحمه الله تعالى وذكر شيخ الاسلام في  
مبسوطه والناطقي في واقعاتنا اذ انما حشنت لا يجوز وان لم تتناحش جاز وفي مثله يؤتمر بالتذكرة ولا  
يجبر على البيان لان المقر لها اذا اتفقتا على الاخذ من القروا صلحا بينهما أمكن دعواهما فيصح اقراره  
قال في الكافي وهو الاصح هكذا في التبيين \* لو قال لفلان على عشرة دراهم أو لفلان على درهم لم يلزمه  
شيء كذا في محيط السرخسي \* اذا قرأته غصب هذا العبد من هذا أو هذا وكل واحد منهما يدعيه لنفسه  
كان الاقرارا فساد حتى لا يجبر على البيان ولهما أن يسطلها فياخذ العبد من المقر وان لم يسطلها يستخلف  
اسك واحد منهما بالله ما هذا العبد لهذا ولا لهذا وليذكر أنه يستخلف لكل واحد منهما حيلة يمين واحدة  
أو لكل واحد يمين على حدة وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا يخلف لكل واحد منهما يمين على حدة  
ويبدأ التناخي بيمين أيهما شاء وان شاء أقرع بينهما واذا خلف لكل واحد منهما لا يخلو من ثلاثة أوجه  
أحدها أن يخلف لـاحدهما ويشكل للآخر وفي هذا الوجه يقضى بجميع العبد الذي نكل له ولا يتضى  
لـلذي خلف له بشي وان نكل له ما يقضى بالعبد وقيمة العبد بينهما فحين سواء نكل لهما جـله بان خلفه

كالإغنة في العظماء فيك وطاعة لا تقع في العظماء كما لا يلزم الحد وسائر تصرفاته \* (نوع آخر في الأضاف



ولو طلبت الطلاق فضرهم أو قال إنك طلاق لا \* ولو قال إنك طلاق يقع \* سئل شيخ الإسلام رحمه الله عن ضرب زوجته وقال دار طلاق قال لا يقع \* وسئل أحمد القلانسي عن وكز امرأته فقال إنك طلاق ثم ذكر ثانيا وقال إنك طلاق وكذا في الوكزة الثالثة قال تطلق ثلاثا قال شيخ الإسلام لا يقع لأنه سمي الضرب طلاقا في بطل والامام أحمد يقول سمي الطلاق فبتع \* فترت ولم ينظر فيها فقال له طلاقان قال اردت امرأتى يقع والا لا (١٧٣) وفي قوله دان طلاق شوى لا يقع لعدم الاضافة وقيل يقع بلانية وهو الاشبه لأنه لا يمسك

طلاق الزوجة الا عن زوجها  
\* قالت لزوجه الوكزة  
الطلاق بدى طلقت نفسى  
الف تطلقة فقال الزوج من  
نيزه راددم ولم يقل لا يقع  
لأنه خرج جوابا بلا زيادة  
فلا يعد بادئا \* قال لها انت  
تفعلن كذا فقالت نعم قال  
ان كان كما قلت هز اطلاق  
قال شيخ الإسلام ان كان قال  
لوازم طلاق شديده است  
ومثله ذكر البردوى ان  
الطلاق قد وقع ولا يكتب  
وقع لعدم ظهوره في الاسناد  
\* قال لهادورفته استوسه  
رفته است وقد كان طلقها  
طلقتين قبله ولانية لا يقع  
الثالث \* قال لها طلاق  
تو بجادر كوشه تو بستم قوى  
والبسى الملقفة لا يقع وبعد  
مالبست يتأمل لأنه يصلى  
حكايه واخبارا فلا حاجة  
الى نقلها انشاء \* قال لهادزار  
طلاق بدامت در كردم قال  
الفتية أبو جعفر ان في حال  
مذاكرة الطلاق أو نوى  
الطلاق وقع الثلاث وان لم  
ينولا والقول له مع يمينه  
\* طلاق تو بجادر كوشه  
تراست قوى والبسى الملقفة  
لا يقع لافي الحال ولا بعد  
مالبست أو قال طلاق تو  
بخورستان بر نهاده است قد

القاضى لهم ايمينا واحدة أو نكل لهما على التعاقب بان حلف لكل واحد منهما ايمينا على حدة فأما اذا حلف  
لهما فقد برئ عن دعوى كل واحد منهما فان أراد أن يصطلمها فبأنه العبد منه فإنه يكون لهما ذلك في قول  
أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى عن هذا  
وقال لا يجوز ما طلاقا به الحلف كذا في المحيط \* ولو قال لفلان على ألف درهم ولفلان على مائة دينار  
أو لفلان فالألف للاول ولآخرين ان يصطلمها في المائة الدينار ولو قال لفلان على مائة دينار ولفلان على  
كتر حنطة أو لفلان كرشير فلدنانه الاول ثابتة ولا ثلث لآخرين ولكن لكل واحد منهما ما ينصفه على  
ما يدعيه عليه كذا في المبسوط \* ولو قال لفلان على مائة درهم ولفلان أو لفلان فللأول عليه نصف المائة  
والنصف الثاني يحلف لكل واحد من الآخرين عليه الا أن يصطلمها عليه فيكون بينهما نصفين ولو قال  
لفلان على مائة درهم أو لفلان ولفلان فالتعاقب لثالث والنصف الباقي بين الاثنين على ما وصفنا كذا في  
الساوى \* قال لفلان على مائة درهم ولفلان أو لفلان فللأول الثلث وللرابع النصف ويحلف للثاني  
والثالث الآن يصطلمها كذا في السرخسى \* وان قال لفلان على مائة درهم والاف لفلان في قول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى هذا مثل قوله لفلان أو لفلان وفي قول محمد رحمه الله تعالى الاف للاول ولا ثلث للثاني  
كذا في المبسوط \* لو كان المقر عليه محجوباً بان قال لك على أحدنا ألف درهم لا يصح كذا في التبيين \* ولو قال  
على عشرة أو على عبدى فلان وليس على عبده دين لزمه أحدهما وعليه أن يبين وان كان على العبد دين  
محيط بقيمة لم يلزمه فان قضى دينه بئس ما من دهر لزمه الاقرار كذا في محيط السرخسى \* كما يصح الاقرار  
بالمعلوم يصح بالجهول كذا في المحيط \* ان قال لفلان على شيء لزمه أن يبين ماله قيمة فاذا بين غير ذلك يكون  
رجوعا والقول قوله مع يمينه ان ادعى المقر له أكثر من ذلك وكذا اذا قال لفلان على حق كذا في الهداية اذا  
قال لفلان على حق ثم قال انما عنت به حق الاسلام ان قال ذلك منه صولا لا يصح وان قال موصولا يصح  
واذا قال لفلان على عبدى فلان حق كان هذا اقرارا بالدين على عبده حتى اذا ادعى المقر له شركة في العبد  
وانكرا المقر كن القول قول المقر مع يمينه بخلاف ما لو قال لفلان حق في عبدى كان اقرارا ببعض العبد  
حتى لو قال المقر عنت به الدين لا يصدق كذا في الذخيرة \* ولو قال لفلان حق في عبدى هذا أو أمى هذه  
فادعى الطالب حقا في الذمة حلف المقر عليه فان حلف فلا حق له فيها ولا في العبد فان ادعى فيه ما يقر بطائفة  
من أيهما شاء وكذلك اذا ادعى أحدهما كذا في محيط السرخسى \* اذا أقر أنه غصب من فلان شيئا ولم يبين  
فانه يصح اقراره ويؤمر المقر بالبيان فاذا بين ما هو مال متقوم نحو الدراهم والدينار وما أشبههما فان صدقه  
المقر له ولم يدع عليه زيادة كان على المقر تسليم ما بين لا غير وان صدقه لكن ادعى عليه الزيادة يلزمه تسليم  
ما بين ويكفي القول قول المقر للزيادة مع يمينه وان كذبه فيما بين وادعى عليه شيئا آخر بطل اقراره  
بالتكذيب وكان القول قول المقر فيما ادعى عليه كذا في المحيط \* واذا بين مال ليس بمال ان صدقه المقر له فيما  
بين لم يكن عليه شيء آخر سواء بين ما يقصد بالغصب بان قال غصبت منه امرأته أو ولده الصغير أو لباث قال  
غصبت منه كفا من تراب أو حبة حنطة أو سمسم وان كذبه وادعى عليه غصب مال متقوم هل يصدق  
المقر فيما بين ان بين ما لا يقصد بالغصب لا يصدق بخلاف بين المشايخ وان بين ما يقصد بالغصب الآتية  
ليس بمال متقوم اختلف فيه المشايخ عامة مشايخنا يقولون انه لا يصح بيانه ويكون محجوباً على أن يبين شيئا

قيل يقع في المستثنين وهو الاشبه لأنه يقتضى وجود الطلاق كذا اخبرني في الفتاوى وسألت المختار أنفا \* وفي بعض الفتاوى قال هو  
سه طلاق تو بكرانه جاذز تو بستم بروجع الثلاث \* سئل صاحب المنظومة عن له امرأة حلال ومطابقة فقالت له امرأته بجمانه زن سه طلاقه  
مى روى فقال المطابقة بالثلاث هي التي تقول انم اطلقة ثلاثا \* له امرأة هندية فقال هندوستان راددم طلاق ولم يجز ما يدل على ارادة  
الطلاق لا يقع فقيل الاضمار لا يجزى في الفارسية قال نعم فقال ازده سؤال يكن يعنى ان أهل القرية رجال ونساء فاذا جع بين الاهل وغير

الاهل لا يقع \* قال لها جهار طلاق در دامت كردم ان نوى او كان في هذا كره الطلاق يقع ولو قال طلاق تو بخورستان بر نهاده است اختلقوا  
والاصح انه يقع بالنية قال كذا بنوى من طلاق داده شويديان كان لها زوج قبله لا يقع \* نساء أهل الدنيا وأهل الرى طالق لا يقع على امرأته  
بلا نية وكذا قوله جميع نساء الدنيا في الاصح وفي باب علامة السنين في فتاوى سمرقند تطلق ولا يصدق كذا كرا لجمع أم لا \* ولو قال نساء  
أهل هذه المحلة وهو من أهلها أو نساء أهل هذه الدار طلقت امرأته وكذا نساء هذا البيت (١٧٣) ان كان فيه وفي نساء أهل هذه القرية

اختلفه وا قيل هو كالمحلة  
وقيل هو كالصبر \* ولو قال  
فلانة بنت فلان ثم قال أردت  
امرأة أخرى أجنبية بذلك  
الاسم والنسب لا يصدق  
ويقع على امرأته بخلاف  
ما اذا اقر لمسمى فادعى رجل  
انه هو وانكر يصدق بالخلف  
ويخلف بالله ماله عليك هذا  
المال ولا يخلف بالله ماهو  
فلان وكذا لو قال زني طالق  
وهو اسم امرأته ثم قال أردت  
به غير امرأتى لا يصدق في  
الصرف ويقع عليها ان كانت  
زوجة له وكذا لو نسبها الى أمها  
أو أخيها أو ولدها وهي كذلك  
\* قالت تزوجت علي واسم  
امرأته أمينة فقال كل امرأة  
له سوى ميمونة فكذا لا يقع  
وكذا اذا حلفه ان لا يخرج  
من مصر فان خرج فامرأته  
عائشة كذا واسم امرأته  
فاطمة لا تطلق اذا خرج \* له  
امرأتان زينب وعمرة فقال  
نعمرة أنت زينب فقالت نعم  
قال أنت طالق اذن لا تطلق  
وكذا لو قال لعبدك أنت فعلت  
كذا وكذا فقال نعم قال اذا  
أنت حر ولم يفعل الغلام ذلك  
وكذا لو قال فاطمة  
الهمذانية كذا وهي فاطمة  
لكنك ليست بهمذانية لا تطلق  
\* له امرأتان عمرة وزينب

هو مال متقوم وهو الاصح هكذا في غاية البيان شرح الهداية \* واذا أقر أن لفلان عنده ودعة ولم يبين ماهي  
فما أقر به من شيء فهو صدق فيه بعد أن يكون ما بين شيئين قصد به الايداع وان ادعى المقر له شيئا آخر فعلى المقر  
اليمين وكذلك لو أقر بشوب ودعة وجابه به ميبا وأقر أنا حدثت به عنده هذا العيب فلا ضمان عليه في ذلك  
واذا أنكر صاحبه أن يكون استودعه فالجواب فيه كذلك كذا في المبسوط \* ولو أقر أنه غصب من فلان  
عبد اصح اقراره وبؤم بالبيان فاذا بين وقال العبد الذي غصبته هذا وهو عبد جديا ووسط أوردى وصدقه  
المقر له في ذلك أخذ ذلك وان كذبه في يمينه وادعى عليه عبدا آخر كان القول قول المقر مع اليمين فيب ادعى  
المقر له وبطل اقرار المقر فيما أقر برد المقر له \* اذا كان العبد قائما وان كان مستمسكا فالقول في مقدار  
القيمة قول المقر كذا في الذخيرة \* اذا أقر أنه غصب شاة أو بعير أو ثوب باصحه اقراره ويرجع في البان اليه كذا في  
الحيط \* ولو أقر أنه غصب دارا فالقول قوله انه انما هي هذه أو انها في بلد آخر ولو قال هي هذه الدار التي في يدي  
هذا الرجل والذي في يديه الدار ينكر ذلك لم يضمن المقر شيئا لم يؤخذ بغير فلك الدار في قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وفي قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى يضمن المقر قيمة  
ذلك الدار مع يمينه كذا في الحاوي \* ولو قال غصبته هذه الامة أو هذا العبد فادعاه ما جبهه الدار له فانه  
يقال لا غصب أقر بأيم حاشئت واحلف على الآخر فاذا أقر بأحداهما خرج به عن هذه ذلالت اقراره وقد  
صدقه المقر له في ذلك حين ادعاهما جميعا فأي أخذ المقر له ذلك الذي عينه وتبقى دعواه الآخر فيكون القول  
قول المنكر مع يمينه وان ادعى المقر له أحدهما بعينه لم يستحق ذلك اذا زعم المقر أن الغصب هو الآخر وتبقى  
دعوى المقر له للآخر عليه وهو جاحد فالقول قوله مع يمينه كذا في المبسوط \* لو قال علي قضيت خنطة فهو  
بقضير البلد وكذلك الاو قاروا الامناء ولو قال لفلان على مائة درهم فهو على وزن بلده ان كان سبعة فسبعة  
ولا يصدق على النقص ان الاذا وصل بان يقول مائة درهم مثاقيل أو مائة وزن خنسة فيكون على ما قال  
فاذا كان اقراره بالكوفة فالتمعارف فيهم الدراهم وزن سبعة وان كان نقدا للبلد مختلفا فان كان نقدا فيها  
بعينه غالب ينصرف الاقرار اليه وان استوت النقود في الرواج ينصرف الى أقلها \* ولو قال له على درهم  
صغير أو قال درهم أو دينير أو فقير أو درهم كبير فبكله على التام الا اذا بين موصولا كذا في محيط  
السرخسي \* ولو قال وهو ببغداد لفلان على درهم طبرية فعليه درهم طبرية ولكن بوزن بغداد وكذلك اذا  
قال وهو ببغداد لفلان على كرسنة موصلة فعليه خنطة موصلة لكن بكيل بغداد كذا في المحيط \* ولو  
قال علي درهم فعليه ثلاثة دراهم وكذلك لو قال له على درهم مائة فعليه ثلاثة دراهم كذا في المبسوط \* ولو  
قال له على دراهم كثيرة أو دنانير كثيرة لم يسمه عشرة دراهم وعشرة دنانير في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وعندهما ما تبادرهم ومن الدنانير عشرون كذا في محيط السرخسي \* اذا قال علي ثياب كثيرة أو  
وصائف كثيرة فعنده عشرة وعندهما يانمسه ما يساوي مائتي درهم وان قال غصبت ابلا كثيرة أو بقرا  
كثيرة أو غنما كثيرة ينصرف الى أقل نصاب يؤخذ منه ماهو من جنسه عندهما وهو خمسة وعشرون من  
الابل والثلاثون من البقر والاربعون من الغنم وعندهم يرجع الى بيان المقر كذا في التبيين \* ولو قال لفلان  
علي أكثر الدراهم فعليه عشرة دراهم وقالاماتان ولو قال لفلان على شيء من الدراهم أو شيء من دراهم  
فعليه ثلاثة دراهم كذا في خزائن المفتين \* روى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه اذا قال له على

فنادى يا زينب فاجابته عمرة فقال أنت طالق طلقت الجنبية فلو قال نويت زينب طلقته بهذه الاشارة وتلك بالافراد \* قال التي في البيت طالق  
ولنست في البيت وقت التكلم تطلق ولو قال هذا التي في هذا البيت ولم يكن فيه لا تطلق \* عاتنه اذا رأى صبيبة يقول لها مادرت سه طلاق  
فرأى ولده وقال له هذا المقال بلا علم طلقت لان الصريح لا يتوقف على الارادة والعلم \* (نوع في محل) \* المعتدة بعدة الطلاق يلحقها  
الطلاق لا المعتدة بعدة الوطء \* أسلم أحد الزوجين لا يقع على الاخرى طلاقه \* فزقت بخيار البلوغ أو العاتقة بعد الدخول لا يقع الطلاق

في عدته \* خلع امرأته ثم قال لها ادمت سه ان نوى الطلاق فهي ثلاث \* فيه - ل الكليات لا تلحق المختلعة لوبائنا ما التي يقع بها الرجعية فتلحقها وكل فرقة توجب الحرمة مؤيد لا يلحقها الطلاق والصريح يلحق البائن وعكسه والصريح يلحق البائن لا يلحق البائن الا اذا كان معلقا بان قال لها ان دخلت الدار فانت بائن ونوى الطلاق ثم ابانها واحدة ثم دخلت الدار في العدة يقع \* قال للبانة انت طالق بائن يقع أخرى ولو قال أنت بائن لانه (١٧٤) اخبار خلاف الاول \* ولو قال لها أنتك بتطليقة لا يقع \* قال لها في العدة ان أنت امرأتى فانت كذا ان لم يرد به الا يقع لا يقع \* كل امرأته طالق لا يقع على المختلعة وكذا اذا قال ان فعلت كذا فامرأته كذا لا يقع على المعتدة من بائن \* ولو أشار الى المعتدة من بائن وقال هذه طالق تطلق قال للبانة أنتك بائنة يقع لانه لا يصلح اخبارا \* (نوع آخر في الفاظه) \* طلاقك واجب أو لازم أو فرض أو ثابت قيل يقع واحدة رجعية قوى أو لا المختار عدم الوقوع لان الوجود لا يلزم المذكور والشبوت يكون في الزمة \* ولو قال طلاقك على لان الذي في الزمة لا يلزم وجوده في الخارج ولو قال عليك الطلاق يقع اذا نوى \* قالت له اقرأ على اعتدى أنت طالق فقرأ وهو لا يعلم ولم ينوط لقت قضاء لادبائه \* قال لها أنت طالق من فلان يقع بالنية الا ان يكون جوابا لسؤالها الطلاق فلا يتوقف على النية \* طلقها ثم قال لها نامطة لا يقع وفي المحيط لو قال لها نامطة وقال أردت النسم لا يصدق قضاء ويدين والفرق ان الاخبار في الاول ظاهر لسبق الطلاق لافي الثاني لعدم سبق وان قال

دراهم مضاعفة فعليه ستة دراهم ولو قبل دراهم أضعافا مضاعفة يلزمه ثمانية عشر درهما وكذا اذا عكس بأن قال لي دراهم مضاعفة أضعافا كذا في التبيين \* ولو قال له على عشرة دراهم وأضعافا مضاعفة يلزمه ثمانون درهما كذا في محيط السرخسي \* ولو قال كذا درهما فزوج درهما كذا في الكنز والهداية \* وذكرفي اليتيمة والخير وغيرهما يلزمه درهمان لان كذا كذا عن العدد وأقل الع - داثان كذا في التبيين وهكذا في فتاوى قاضيهان \* ولو قال كذا كذا درهم الزمة أحد عشر ولو قال كذا كذا درهم الزمة أحد وعشرون درهما وكذا الدنانير والمكيل والموزون ولو قال كذا كذا مخمومان من حنطة لزمه أحد عشر مخموم ولو قال على كذا كذا درهما وكذا كذا دينار يلزمه من كل واحد أحد عشر ولو قال كذا كذا دينار ودرهما الزمة من كل واحد نصف أحد عشر كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو ثلث كذا بغير وافر أحد عشر وان ثلث بالواو فمائة وأحد وعشرون وان ربع زاد عليه ألف كذا في الهداية \* ولو خمس بالواو ينبغى أن تراد عشرة آلاف ولو سددس تراد مائة ألف ولو سبع يزاد ألف ألف وعلى هذا كلما زاد عليه معطوفا بالواو زيد عليه ما جرت العادة به الى ما لا يتناهى كذا في التبيين \* وهذا كله اذا ذكر الدرهم بالنصب فان ذكره بالنصب بأن قال كذا درهم روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يلزمه مائة درهم كذا في محيط السرخسي \* ولو قال افلان على مال فالقول قوله في القدر ويقبل قوله في القابل والكثير الا أنه لا يصدق في أقل من درهم ولو قال له على مال عظيم من الدراهم لم يصدق في أقل من مائتي درهم وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فان قال من الدنانير فالنقد يرفها بائع عشرين وفي الابل بخمس وعشرين وفي غير مال الزكاة بقيمة النصاب هكذا في السكاني \* وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يصدق في أقل من عشرة دراهم وعنه مثل قولهما كذا في التبيين \* وقال شمس الأئمة السرخسي الصحيح من قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ينبغي على حال المقر في الفقر والغنى لان التقدير يستعظم القليل والغنى لا يستعظم كذا في فتاوى قاضيهان \* هذا كله اذا قال مال عظيم من الدراهم فان لم يقل من الدراهم صدق في كل جنس ذكر كذا في العتايية \* \* ولو قال أموال عظام فالنقد يرب ثلاثة نصب من فن سماه حتى لو قال من الدراهم كان ستمائة درهم كذا في الكافي \* \* ولو قال على مال نفيس أو خطير أو كريم قالوا يلزمه مائة وان ولو قال افلان على مال كثير ذكر الناطق أنه يلزمه مائة درهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا أن يقربا أكثر من ذلك وباقول من مائتي درهم لا يقبل قوله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق في أقل من عشرة وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه مائتان كذا في فتاوى قاضيهان \* \* ولو قال ألف درهم فثلاثة آلاف ولو قال ألف درهم فثلاثة آلاف كذا في الفتاوى والنفوس والدنانير كذا في المحيط \* وفي المنتقى لو قال على مال لا قبل ولا كثير فعليه مائة درهم كذا في الخلاصة \* \* ولو قال على مال قابل لزمه درهم واحد كذا في فتاوى قاضيهان \* \* ولو قال له على زهاء ألف درهم أو جمل ألف درهم أو عظم ألف درهم أو قريب من ألف درهم فهذا كله اقرار بخمس مائة وزيادة شئ وكذلك كذا في الغصب والوديعة وكذلك كذا في الكسبي والوزني والنياب كذا في الخير \* \* عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لفلان على غير ألف فعليه ألفان ولو قال غير ألفين فعليه أربعة آلاف ولو قال غير درهم فعليه درهمان ولو قال غير درهمين فعليه أربعة كذا في الحاوي \* \* ولو قال حنطة كثيرة فعندهما على خمسة أو سوق وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون البيان اليه بعد أن يبين أكثر من ربع الهاشمي وهو الصاع وذكرفي بعض

فأنت كذا ان لم يرد به الا يقع لا يقع \* كل امرأته طالق لا يقع على المختلعة وكذا اذا قال ان فعلت كذا فامرأته كذا لا يقع على المعتدة من بائن \* ولو أشار الى المعتدة من بائن وقال هذه طالق تطلق قال للبانة أنتك بائنة يقع لانه لا يصلح اخبارا \* (نوع آخر في الفاظه) \* طلاقك واجب أو لازم أو فرض أو ثابت قيل يقع واحدة رجعية قوى أو لا المختار عدم الوقوع لان الوجود لا يلزم المذكور والشبوت يكون في الزمة \* ولو قال طلاقك على لان الذي في الزمة لا يلزم وجوده في الخارج ولو قال عليك الطلاق يقع اذا نوى \* قالت له اقرأ على اعتدى أنت طالق فقرأ وهو لا يعلم ولم ينوط لقت قضاء لادبائه \* قال لها أنت طالق من فلان يقع بالنية الا ان يكون جوابا لسؤالها الطلاق فلا يتوقف على النية \* طلقها ثم قال لها نامطة لا يقع وفي المحيط لو قال لها نامطة وقال أردت النسم لا يصدق قضاء ويدين والفرق ان الاخبار في الاول ظاهر لسبق الطلاق لافي الثاني لعدم سبق وان قال

أردت طلاق زوج كان لها قبل ان لم يطابق الواقع فلا عبرة به وان كان ومات فكذلك وان طابق الواقع دين باتفاق الروايات ولا يصدق القاضى لانه قصد التخفيف وخلاف الظاهر \* ولو نوى الطلاق عن وثاق دين لا قضاء \* أنت طالق من وثاق أو من هذا القيد صدق ودين \* أنت طالق من هذا القيد ثلاثا يقع قضاء وديانة \* ولو نوى الطلاق عن العمل لم يدين أيضا وعن الامام انه يدين ولو قال أنت طالق من هذا العمل يقع قضاء لادبائه \* أنت مطلقة يقع الا اذا نوى \* قال لها قولي أنا طالق فقالت وقع وان لم يقل لا بخلاف ما لو قال لا آخر قل

لامرأى انها طالق حيث تطلق قال الرجل أم لا أصله ما ذكر في الأصل قال لا تخبرها بطلاقها أو بشرها أو أحل اليها طلاقها يقع  
اخباراً لا ولو قال لا خرف لها أنت طالق لا تطلق ما لم يدل لانه نو كبل ولو قال لا تخبرها انها طالق حتى لا يخرج قبل انقضاء العدة فأقرار  
بالطلاق \* قال لها أنت طالق ما لا يجوز عليك أو ما لا يقع عليك من الطلاق فهي واحدة لان هذا الوصف ثابت في كل طلاق فلا ضرورة  
الى الزائد أراد بطلاقها فقالت لا تطلقني هب لي طلاق فقال وهبت يريد عدم الايقاع (١٧٥) لا يقع قضاء ودانته \* ولو قال ابتداء فائلا

وهبت طلاقك يقع قضاء  
لادانته اذا لم ينو ولو قال في  
المسئلة الثانية فوبت كون  
الطلاق في يدها لا يصدق  
قضاء وعن الامام في قول  
وهبت لك ثلاث تطليقات  
لا يقع لانه تعليق الايقاع فلا  
يقع قبل ايقاعها وفي  
الفتاوى وهبتك طلاقك  
لم يرو عن المتقدمين فيه نص  
والماتخرون على انه لا يقع  
وان قال تركت طلاقك  
مريد عدم الايقاع صدق  
قضاء وان أراد به الايقاع  
وقع ولو قال أعرضت عن  
طلاقك لا يقع وان نوى  
واختلفوا في برئت من طلاقك  
اذا نوى وفي الشافى الاصح انه  
يقع وفي الفتاوى الاصح  
انه لا يقع وان لم ينو لا يقع  
\* أقرضتك طلاقك لا يقع  
لان القرض مردود فلا يقع  
\* أعزتك طلاقك صار في  
يدها لانه تعليق الانتفاع وعن  
الثاني انه يقع خلافاً لمحمد  
\* قيل له اطلقت امرأتك قال  
نعم أو قال لها أنت طالق  
يقع بخلاف التخييل بلفظ  
السجدة حيث لا يجب  
السجدة لان وجوبها متعلق  
بالقراءة وانه ليس بقراء حتى  
لوتخييل في الصلاة قدر

الرويات الحنطية الكثيرة عشرة أفقرة وكذلك كل ما يكال ووزن ولو قال على أفقرة حنطية يلزمه ثلاثة أفقرة  
ولو قال أفقرة كثيرة فعشرة كذا في فتاوى قاضيخان \* لو قال لفان على عشرة دراهم ونيف فالبيان في  
النيف اليه فان فسر به أقل من درهم جاز كذا في التبيين \* ولو قال على بضع وخمسون درهماً فالبيع ثلاثة  
فصاعاً وليس له ان ينقص من الثلاثة كذا في محيط السرخسي \* ولو قال له على مائة ودرهم فعليه مائة  
درهم ودرهم عندنا وكذلك لو قال مائة ودينار أو مائة وفتيز حنطية فذ كرشيأ من المكيل أو الموزون كذا في  
المبسوط \* ولو قال عشرة دراهم ودانق أو قيراط فهو من النضة كذا في التبيين \* ولو قال لنلان على عشرة  
دنانير ودانق أو قال وقيراط فالدانق والقيراط من الذهب كذا في المحيط \* ولو قال له على ما تمشق من ذهب  
ونفضة أو كذا حنطية وشعر فعليه من كل واحد منهم ما النصف وكذلك لو سمي أجناساً ثلاثة فعليه من كل  
واحد الثالث كذا في الحاوي \* لو قال مائة وعبد أو قال مائة وشاة أو مائة وثوب أو مائة وثوبان فالقول في  
بيان المائة قوله كذا في الذخيرة \* ولو قال مائة وثلاثة أثواب فالكل من الثياب كذا في المبسوط \* اذا قال  
أفان جز من داري فاليه البيان وله أن يقر بمشاهه وكذلك الشقص والنصيب والطائفة والقطعة وأما  
السهم فهو عند أبي حنيفة رجة الله تعالى السدس وعندهما يؤول بالبيان كذا في المحيط \* اذا أقر الرجل  
بشاة في غنمه صح إقراره فاذا ادعى المقر له شاة بعينها فان ساعده المقر على ذلك أخذها وان أبي ذلك لم يأخذها  
الابا قامة البينة أو ينكول المدعي عليه بعد استخلافه فان ادعى المقر له شاة بغير عينها أعطاها المقر له شاة من  
غنمه وان حلف المقر على كنه لم يقبل منه ويجبر على أن يعطيه شاة منها وان لم يعين واحد منهم ماشاة منها  
وقالا لا ندري أو رجوع المقر عن إقراره وبجده فهو شر يكسبه حتى اذا كانت الغنم عشرة أفقره عشر كل شاة وان  
ماتت شاة منها ذهبت من مالهم او ان ولدت شاة منها كان لها ما جيعا على ذلك الحساب واذا وجد المقر أصلاً  
وضيع الغنم فهو وضامن لنصيب المقر له حتى اذا هلكت شاة منها ضمن مقدار نصيبه منها وهو العشر فان مات  
المقر فورثته في ذلك بمنزلة الأتيم يستخلفون على العلم وأنواع الحيوان والريق والعروض في هذا مثل  
الغنم كذا في المبسوط \* ولو قال له في دراهمي هذه عشرة وهي مائة وفيه ناقص وكبار فهي من الكبار وزن  
سبعة ولا يصدق أنهم من النقص وان كان فيها زئوف فقال هي منها صدق كذا في محيط السرخسي \* ولو قال  
له في طعامي هذا كرحنطية فاذا طعامة لا يبلغ كرافه وله كله ولا يضمن الزيادة ويستخلف المقر ما استهلك  
من ذلك الطعام شيئاً ولو كان الطعام كراوافيا فهو له كله وان كان أزيد من الكرافه منه كذا في المحيط \* له من  
داري ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط له ما بينه فقط كذا في الكثر \* ولو قال له على من درهم الى عشرة  
أو قال ما بين درهم الى عشرة لزمه تسعة عند أبي حنيفة وقال يلزمه العشرة كذا في السكافي \* ولو قال له على  
ما بين كرشعير الى حنطية فعليه في قول أبي حنيفة رجة الله تعالى كرشعير وكرحنطية الا فخر حنطية وعند أبي  
يوسف ومحمد رجهما الله تعالى يلزمه الكران ولو قال على ما بين عشرة دراهم الى عشرة دنانير فعند أبي  
حنيفة رجه الله تعالى يلزمه الدراهم وتسعة دنانير وعندهما يلزمه عشرة دراهم وعشرة دنانير وكذلك لو قال  
ما بين عشرة دنانير الى عشرة دراهم فعليه الدراهم وتسعة دنانير في قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى  
ووقع في بعض نسخ أبي حفص أن عليه عشرة دنانير وتسعة دراهم وهو ظاهر عند أبي حنيفة رجه الله تعالى  
ولكن الاصح هو الاول وقوله من كذا الى كذا بمنزلة قوله ما بين كذا الى كذا في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط

القراءة فسدت الصلاة لانه كلام الناس ووقع الطلاق متعلقاً بدلالة الايقاع وانما بالتسكام المتعارف والكتابة كذلك اذا كان مرسوماً  
مستديناً \* قيل له انه ازوجتك قال نعم فقيل انها طالق قال نعم وقع ولو قال ظننت انه أعاد الاول فقلت نعم لا يصدق لانه لم يسمعهما جاب  
\* وفي النوازل قال مؤذن المحلة صلاة كردم فقال له رجل زن طلاق كردى قال نعم لا تطلق اذا قال ظننت انه قال صلاة كردى ويجوز أن  
يفرق بين المسئلتين أو يختلف الجواب ولا يكون هذا كقرا لانه استمرزاً بالمؤذن لا بالاذان \* قالت له أنا عليك مطلقه ثلاث فقال أريد أو

أز يد من مائة فهذا اقرار بالثلاث \* قالت له لا كون معك فقال لا تكوني فقال طلاقك بيدك فطالقتني فقال طلاق محث مرا كن ثلاث وقع الثلاث بخلاف قوله كن لأنه استقبال \* وفي المحيط قوله أطلق لا يكون في الحال إلا إذا غلب عليه \* قالت له ثلاث مرات طلقني فقال الزوج أيضا ثلاث مرات طلقت يقع الثلاث وقيل واحدة جملة على التأكيذ \* قالت له أنا مطلقه فقال الزوج هلا لا تطلق لان هلا لا يستجمل بمعنى زود باش والموافقة أيضا يقال هلا (١٧٦) بالو بروم فلا تطلق الابانية لعدم التعيين وليس بمعنى أرى أي نعم لأنه يصلح ماضيا

ومستقبلا \* قالت له حلال الله عليك حرام فقال نعم تطلق واحدة \* أذهبي الى بيت أمك فقالت طلقني حتى أذهب فقال من طلاق دمامم بغرستم لا تطلق لأنه عدة \* قالت له أنا طالق فقال نعم تطلق \* ولوقالت طلقني فقال نعم لا وان نوى \* قال ألسنت طلقت امرأتك قال بلى طلقت لأنه جواب الاستفهام بالاثبات ولو قال نعم لا لأنه جواب الاستفهام بالنفي كأنه قال نعم ما طلقت \* قال لها ما بقي لك سوى طلاق واحد نطلقها واحدا لا يمكن له التزوج بها و اقراره بحجة عليه \* ولو قال بقي لك طلاق واحد والمسئلة بما الهاله ان يتزوج بها لان التخصيص بالواحد لا يدل على نفي بقاء الآخر لان النص على العبد لا ينفي الزائد كافي اسماء الاجناس \* قال لها خذي طلاقك فقالت أخذت وقع ولا يحتاج الى النية في الاصح وفي فتاوى صدر الاسلام والقاضي لا يحتاج الى قولها أخذت \* قال طلقك الله أو أعفك الله يقع وفي المنتقى شاء الله طلاقك أو قضى الله طلاقك أو شئت طلاقك

بشرعن أبي يوسف رحمه الله إذا قال الرجل لفلان على ما بين شاه الى بقرة فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال ليس عليه شيء سواء كان بعينه أو بغير عينه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان بعينه فلا شيء عليه وان كان بغير عينه فلهما عليه ولو قال ما بين درهم الى درهم فعليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى درهم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه درهمان كذا في المحيط

\*( الباب السادس في أقارب المريض وأفعاله ) \*

المريض مرض الموت من لا يخرج الى حوائج نفسه وهو الاصح كذا في خزائن المفتين \* حذر مرض الموت تسكلموافيه والمختار للفتوى أنه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كان صاحب فراش أم لم يكن كذا في المضمرات \* واقرار المريض لو ارثه لا يجوز الا باجازه بقية الورثة فان كان المقر له وارث المريض وقت الاقرار وبقي وارثا كذلك الى أن مات المريض فلا قرار باطل وان كان المقر له وارثا وقت الاقرار وخرج من أن يكون وارثا بعد الاقرار وبقي كذلك حتى مات بأن أقصر لآخيه وليس له ابن ثم حدث له ابن وبقي هذا الابن حيا الى أن مات المريض فلا قرار جائز هكذا في المحيط \* ولو أقرب لم يكن وارثا وقت الاقرار ثم صار وارثا له بسبب قائم وقت الاقرار نحو ان أقصر لآخيه وله ابن فمات الابن ثم مات المريض لا يصح اقراره ولو أقرب لم لا يكون وارثا ثم صار وارثا له بسبب حادث بأن أقصر لآخيه ثم تزوجها ثم مات صبح اقراره كذا في فتاوى قاضخان \* وان كان وارثا وقت الاقرار ثم خرج من أن يكون وارثا ثم بصير وارثا وذلك نحو ان أقصر لامرأته ثم أبانها وانقضت عدتها ثم تزوجها ثم مات أو كان والى رجلا فأقر له بعد ما مرض ثم فسخت الولاء ثم عقداه ثانيا ثم مات من مرضه ففي هذا الوجه خلاف قال محمد رحمه الله تعالى الاقرار جائز وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الاقرار باطل قالوا ما قال محمد رحمه الله تعالى قياس وما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى استحسان كذا في المحيط \* ولو أن مرضيا أقصر لابنه يدين وابنه عبد ثم أعتق ثم مات الاب وهو من ورثته فأقراره بالدين جائز وان كان العبد تاجر أو عليه دين والمسئلة بما الهاله الاقرار باطل ولو أقصر المريض لابنه وهو مكاتب ثم مات الاب والابن مكاتب على حاله فأقراره له جائز وان عتق المكاتب قبل موت الاب لم يجوز اقراره كذا في المبسوط \* اذا أقر المكاتب المريض لابنه الحر يدين ثم مات لآخيه وفاء أو ترك وفاء بالدين دون المكاتبه جاز اقراره وان ترك وفاء به ما فأقراره باطل كذا في محيط السرخسي \* واذا أقر المريض بوديعة لوارث بعينها ثم مات من ذلك المرض فانه لا يجوز كذا في المحيط \* واذا أقر الرجل في مرضه لامرأته يدين ثم مات امرأته قبله ولها ابنان أحدهما منه والآخر من غيره فان على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول الاقرار باطل وعلى قوله الآخر يجوز واذا أقر المريض لامرأته بالدين ثم ماتت قبله ولها ورثة يحوزون ميراثها وانسوا من ورثة الميت فان اقراره جائز كذا في الذخيرة \* واذا أقر مريض لابنه يدين ثم مات الابن المقر له وترك ابن أو ليس للمريض ابن فان على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول لا يجوز هذا الاقرار وعلى قوله الآخر يجوز كذا في المحيط \* ولو أقر في مرضه موته يدين من مهر لامرأته بصديق الى تمام مهر مثلها وتحاص غرماء البعثة كذا في خزائن المفتين \* ولو أقر لها بزادة على مهر مثلها فالزادة باطلة كذا في المبسوط \* رجل أقر لامرأته بمهر ألف درهم في مرضه موته وماتت ثم أقامت الورثة البينة أن المرأة وهبت مهرها من زوجها في حياة الزوج لا تقبل والمهر لازم باقراره كذا في الخلاصة \* ولو أقر لوارثه أو لآخيه ثم مات المقر له

لا يقع بلانية \* ولو قال هويت طلاقك أو أردت أو أحببت أو رضيت لا وان نوى وفي القياس الكل سواء \* طليت الطلاق فقال نعم دأيم مكان دأدمان لغة بلدة من البلدان لا يصدق في انه لم ينو الطلاق كالأول جاب بالعربية وان لغة بلد الزوج فقط فكذلك بل أظهر وان لم يكن لغة بلدة لا يكون جوابا \* تراسه طلاق يقع الثلاث كقوله أعطيتك ثلاث تطليقات وكذا لو قال هزا طلاق ترا ولو قال من ترا طلاق دأدم يقع الان ينوي به التفويض ولو قال لها لك الطلاق يقع عند الامان نوى ولو عليك الطلاق يقع اذا نوى وكذا العتق ولو قال تو طلاق يقع



ولو قال تو طلاق باش اوسه طلاق شو يقع بلائيه وبه افق الامام ظهير الدين وقبل لا تطلق بلائيه \* ترا طلاق ده فقال دامت بقم وكذا  
لو قال بعد الخلع هزا رديكر دادم \* طلبت الطلاق فقال جو رقتي طلاق داده شد وقال ما أردت الطلاق صدق \* طلبت فقال تو خود سرباي  
طلاق كردمان نوي وقع \* اتمه هابر جل ثم رآه في بيته فغضب فقال زن غرا طلاق دادم قيل يقع اذا نوي وقيل يقع بلائيه \* كان خدام الزوج  
يسعون في تفريق زوجته فقال بندگان كريدت كه طلاق كريدنش اوسه طلاق كريدنش (١٧٧) يقع \* قال طلقت امرأه أو امرأة

طلاق وقال لم أنوز وجني  
صدق \* ان اشتريت أمة  
أو تزوجت عليك فانت طالق  
واحسدة فقالت لأرضي  
بواحسدة فقال أنت طالق  
ثلاثا ان لم ترضي بواحسدة  
لا يقع الثلاث لان مثل هذا  
الكلام يذكركم للابتداء  
غظا بها ويذكر التعليق  
لتفسير الاول فلا يقع شيء  
في الحال \* قالت له ان كان  
في يدي ما في يدك استغفرت  
نفسى فقال الزوج الذي في  
يدي في يدك فقالت المرأة  
طلعت نفسي ثلاثا فقال  
الزوج قولي مرة أخرى فقالت  
طلعت نفسي ثلاثا وقال  
الزوج لم أنوز الطلاق لا يصدق  
وقوله اها قولي مرة أخرى  
تصدق لها \* قال لها تلاق  
وتلاغ وتلاغ وتلاو وطلاق  
يقع وان قصد أن لا يقع ولا  
يصدق قضاء وبدين ديانة  
وان اشهد على انه تساوومه  
الطلاق وهو يتلفظ به - انه  
الالفاظ دفعا لمقاله الاقصدا  
الى الايقاع لا يقع عليه استقر  
الفتوى وكان الامام الخوائي  
في الابتداء يفرق بين العالم  
والجاهل ثم رجع الى ما قلنا  
\* وضع يده على رأسها أو  
عضوها وقال هذا العضو

ثم مات المريض ووارث المقر له من ورثة المريض لم يميز ذلك الاقرار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول  
وهو جائز في قوله الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى وكذلك لو أقر المريض بعبد في يديه أنه لا جنسي فقال  
الاجنبي بل هو لفسلان وارث المريض لم يكن في نفسه حق على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول اقرار  
المريض باطل وفي قوله الآخر الاقرار صحيح وقوله الآخر اقرب الى القياس وقوله الاول أخذ بالاحتياط  
كذا في المبسوط وهكذا في فتاوى قاضيان \* من عرض يومين ويصبح ثلاثة أو يعرض يوما ويصبح يومين  
فاقر لا ينفك من يدين فان فعل ذلك في مرض صحيح بعده جاز ما صنع وان فعل في مرض الرمة الفراش واتصل بموته  
لم يميز كذا في خزنة المفتين \* أقر لوارثه بشي ومات ثم اختلف المقر له وبقية الورثة فقال المقر له كان الاقرار  
في الصحة وقال بقية الورثة لا بل كان في المرض كان القول قول من يدعي أنه كان في مرضه فان أقام جميعا  
البينة فبينة المقر له أولى وان لم تكن للمقر له بينة وأراد استخلاف الورثة كان له ذلك كذا في فتاوى  
قاضيان \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز اقرار المريض لقائه قالوا هذا اذا أئتمنته الجراحة وصار  
بحال لا يجبي ولا يذهب وأما اذا لم أئتمنه الجراحة وكان بحال يجبي ويذهب صح اقراره وعلى قول من يعتبر  
خوف الهلاك على سبيل الغلبة لصيرورته في حكم المرضي بقوله هذا اذا كانت الجراحة بحاجة يخاف  
منها الهلاك على سبيل الغلبة أما اذا كانت الجراحة لا يخاف منها الهلاك على طريق الغلبة صح اقراره كذا  
في المحيط \* ولا يجوز اقرار المريض لعبد ووارثه ولا لمساكينه كذا في المبسوط \*  
وان أقر لمساكين نفسه يدين جازا اذا كان كاتبه في الصحة فان كان كاتبه في المرض لم يميز الا من الثالث كذا في  
الخواص \* اقرار المريض بالدين لا يجبي بجميع المال جائزا اذا لم يكن عليه دين الصحة كذا في المحيط \* ودين  
الصحة مقدم على دين المرض النبات باقراره وهو أن يقضى من التركة أو لاديين الصحة فان فضل شيء يصرف  
الى دين المرض واذا ثبت الدين بالبينة أو بشهادة القاضى فهو اسواء كذا في محيط السرخسي \* ودين  
الصحة مقدم على الوديعة التي يقر بها في المرض هكذا في خزنة المفتين \* اشترى شيئا في مرضه أو استقرض أو  
استأجر وعين الشهود قبضه أو تزوج امرأته على ألف وهو مهر مثله فانهم يحاصون غرماء الصحة وكذلك  
كل دين وجب على المريض بدلا عن مال مسكه أو استهلكه وعلم وجوبه بغير اقراره فهو بمنزلة دين الصحة ولو  
قضى دينه في المرض ان قضى دين القرض وغن المبيع كان له دون غرماء الصحة وان قضى دين المهر أو الاجرة  
يشاركون فيه كذا في محيط السرخسي \* وان لم تكن عليه ديون الصحة فاقرب في مرضه بالدين لرجلين قائمهما  
يقتصان ولا يبدأ بأحد هما سواء وقع الاقراران معا بان قال المريض لرجلين لكما على ألف درهم أو وقعا على  
التم اقبان قال لأحد هما لك على خمسمائة ثم سكت يوما أو أقل أو أكثر ثم قال لا تخولك على خمسمائة  
كذا في المحيط \* رجل أقر في صحته أنه غصب من رجل جارية ثم قال في مرض موته هي هذه ولا مال له غيرها  
وعليه دين فهذا جائز وهو مصدق وكذا لو أقر في صحته أن له لسان عنده ألف درهم وديعة ثم قال في مرض  
موته هي هذه الألف بعينها أو صدقه وأجعل صاحب الوديعة أولى من صاحب الدين كذا في الخلاصة \* ولو  
أقر في المرض بدين ثم أقر بوديعة فلهما دينان ولا تقدم الوديعة ولو أقر بالوديعة أو لا ثم بالدين فالأقرار بالوديعة  
أولى والبضاعة والمضاربة حكمها وحكم الوديعة سواء كذا في الخواص \* ولو أقر المريض بوديعة ألف درهم  
لرجل ثم مات ولا تعرف بعينها فهي دين في تركته كدين المرض كذا في خزنة المفتين \* ولو مرض وفي يده

(٣٣ - فتاوى رابع) منك طالق لا يقع وذكر الامام الخوائي ان ذكر عضو واحد عن جميع البدن ونوى اقتصار الطلاق عليه لم  
يعد أن يصدق ولو ذكر اليد والرجل وأراد به كل البدن ثلثان يقول يقع الطلاق وان كان جزأ لا يستمتع به كالحسن والريق لا يقع \* قالت له  
ألك امرأه غبرى فقال كل امرأة طالق لا تطلق المخاطبة بخلاف ما اذا قالت تزوجت على فقال كل امرأه طالق حيث تطلق المخاطبة  
خلاف الثاني لانه انما علم لا اعتراضه في الامر المباح فلا تقيده بالحق وفي الثاني أخذ ببعض المشايخ بقول الامام الثاني تقيده بالقرض الباعث

والتعقيد بالغرض جائز نص عليه في مختصر التقويم وسياق في مسائل يسع الوفاة ومسائل بدل الاجارة ان شاء الله تعالى \* قالت له من بالوغي  
باشم فقال اكبره بانى انت طالق واحدة وثنتين وثلاثا فقلت من باشم يقع الثلاث وعلى هذا الولام الزوج أبوه لامر أنه فقال الزوج  
اكرتر اخوش نيست بس دادمست سه طلاق فقال الاب مر اخوش است ولم يقل بس يكون تعديا بخلاف قوله لها اكر مر اخوشا هي ترا  
طلاق فقال مر خواهم لا يقع لاندعلق (١٧٨) بالارادة وانه امر باطن فعلق بالاخبار في المجلس وان كان كاذبا وقوله بس دادمست تحقيق

\* قال أنابرى من نكاحك  
وقع الطلاق \* ظن وقوع  
الثلاث عليها بافتاء من ليس  
باهل فامر الكاتب بكتبه  
صك الطلاق فكتب ثم افتاه  
عالم بعدم وقوع الطلاق له ان  
يعود اليها في الديانة لكن  
القاضي لا يصده لقيام الصك  
ومثله في الاقرار بالمال لوقال  
كان الاقرار بناء على سبب  
ظننه سببا للوجوب \* بعثك  
طلاقا فقالت اشتريت يقع  
رجعي \* ولو قال بعث نفسك  
منك فقالت اشتريت يقع  
الباش ولا يقع بيعت قبل  
قولها اشتريت أو قبلت  
وكذا لو قال فروختم لا يقع  
مالم يقل خريدم ويسقط المهر  
وان لم يذكرا المبدل \* قال لها  
اربع طرق عليك مفتوحة  
لا يقع مالم يقل خذي أى  
طريق شئت وينوى به  
الطلاق وان انكرتية الطلاق  
فالقول له \* ولو قال لها راه  
كشادم اذا نوى يقع وان لم  
يقبل خذي أى طريق شئت  
لان الاول اخبار عن كون  
الطريق مفتوحة لا امر  
بالذهاب فلا يقع الا بخذي  
أى طريق شئت ليكون  
كقوله اذهبي وقوله كشادم  
يحتمل معنى دستور دادم

ألف درهم وليس عليه دين في الصحة وأقر بدين ألف درهم ثم أقر بأن ألف الذي في يده وديعة لفلان ثم أقر  
بدين ألف درهم ثم مات قسمت الألف أثلاثا ولو قال صاحب الدين الاول لا - قلى قبل الميت أو قد أبرأته  
من ديني كانت الألف بين صاحب الوديعة وبين الغريم الاخر نصفي ولا يبطل حق الغريم الا آخر بما قاله  
الغريم الاول كذا في المبسوط \* واذا أقر المريض بدين ألف درهم ثم أقر بضاربة ألف درهم لرجل آخر بعينها  
ثم أقر بوديعة ألف درهم بغريمه بالرجل آخر ثم مات ولم يترك الألف درهم فان هذه الألف تقسم بينهم  
بالمخص كذا في المحيط \* واذا أقر المريض أن على أبيه دين الفلان وفي يده دار لا يسهه وعلى المريض دين  
معروف في الصحة فان دينه الذي في الصحة أولى فان فضل شئ كان في دين أبيه ولو كان أقر بذلك في صحته  
بعد موت أبيه كان دين أبيه - حق بذلك من غرماء الابن كذا في الحاوى \* رجل قال لفلان على أبى ألف  
درهم ووجد ذلك المقر عليه ثم عرض المقر ومات الجاحد والمقر وارثه وعلى المقرين في الصحة ثم مات وترك  
ألفا ورثها عن الجاحد فان غرماء المقر في صحته أحق بهذه الألف من غرماء الجاحد كذا في المبسوط \*  
لو اشترى عبدا في صحته بعين فاحش على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم مرض في مدة الخيار فأجاز أو سكت حتى  
مضت المدة ثم مات المريض كانت الحباة من الثلث كذا في خزائنة المفتين \* رجل أقر في مرضه بأرض في يده  
أثم أوقف ان أقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كذا لو أقر المريض بعق عبده أو أقر أنه تصدق به على  
فلان وان أقر بوقف من جهة غيره مان صدقه ذلك الغير أو صدقه ورثته جاز في الكل وان أقر بوقف ولم يبين  
أنه منه أو من غيره فهو من الثلث مريض أقر لوارثه ولا جني بدين فاقرارها باطل تصادق في الشركة أو  
تسكاذب في قول أى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى اقراره لا جني بقدر  
نصيبه جائزا اذا تسكاذب في الشركة أو أنكر الاجنبي الشركة كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كذب الوارث  
في الشركة وصدقه الاجنبي قيل يجب أن يكون على الخلاف والاصح أنه لا يجوز بالاتفاق كذا في محيط  
السرخسي \* فان صدقه فلهما المقر في نفي الشركة وقال لم يكن مشركا وانما أقرت بالشركة كذا في خيئة  
يصح الاقرار للاجنبي كذا في المحيط \* ولو أقر المريض أن لفلان قبله حقا فصدقه بما قال ثم مات المريض  
فان أباحنيفة رحمه الله تعالى قال يصدق الطالب ما ينسبه وبين الثلث واستحسن ذلك فان ادعى أكثر من  
ذلك حلف الورثة على علمهم فاذا حلفوا أخذ الثلث فان أقر المريض بدين مسمى مع ذلك كل الدين المسمى  
أولى بماترك كله كذا في الحاوى \* ولو لم يقر بدين وأوصى بثلث ماله لرجل فالوصية المسماة أولى ويقال  
لورثة أقرت واليه في الثلثين بما شئتم ويقال للموصى له بالثلث أقر له في الثلث بما شئت فأى الفريقين أقر بشئ  
يؤخذ به ويختلف على الباقي كذا في المحيط \* مريض أقر لوارثه بعبد فقال ليس لي بل لفلان وصدقه  
فلان ثم مات سلم العبد للاجنبي وغرم الوارث قيمته ودفع حظه وكذا لو أقر الوارث لوارث آخر سلم العبد  
للثاني ووجب على الاول قيمته وصارت ميراثا للاول والثاني منها نصيب ولو كان على الميت دين يحيط  
بماله يغرم كل القيمة ولا تسقط حصة أحد كذا في الكافي \* مريض وهب عبدا لبعض ورثته ولا مال  
له سوى هذا العبد وقبضه الموهوب له ثم ان الموهوب له أقر أن المريض قد كان أقر قبل أن يهبه منى  
أن العبد لهذا الوارث الاخر أو أقر أنه كان وهبه قبل هذا من هذا الوارث الاخر وصدقه الاخر في  
ذلك فللثاني أن يأخذ العبد من الاول فلو أخذ الثاني العبد من الاول ثم مات المريض من مرضه ذلك فان

وكشادم ترايك نكاح برداشتم فينوى كاذبي يحتمل أن يكون أمرا بالذهاب مع قيام النكاح ومع قطعه \* اذهبي فيبني كان  
النوب واراد باذهبي الطلاق لا يقع ويصح نية الثلاث في قوله دادمست طلاق أو تر طلاق \* قال لها طلقك أو أنت طالق واراد الخبر عما  
مضى كذبا له في الديانة امسا كهوا وان لم يرد به الخبر عن الماضي وأراد بالكذب يقع قضاء وديانة وكذا لو قال اردت الهزل وكذا في العتاق  
\* (مسائل الايقاع بالقصد وضافة) \* له بنات ذوات ازواج قال زوج احدها ان لا يمين طلاق على يمينك وقع على امرأته لانه لا يملك

الا لا يقع على امرأته فانصرف اليها \* اذا قال لامرأته طلاق دادمه شديدا يقع لانه ذكر ايقاع الغير لا الايقاع من نفسه \* ترأسه ذكر الصدرانه لا يقع لانه لا ضمائر في الفارسية والمختار الوقوع اذا نوى وقد كرنا عن صاحب المنظومة جريان الاضمائر في الفارسية ولفظه يحتمل الطلاق وغيره فاذا نوى تعين وفي موضع آخر قال الصدر يقع وقال أبو القاسم لا وقال غيره ان في المذاكره والغضب يقع والا لا \* وفي النصاب قال لها بعد الخلع من ساعتها هر سه اخاف وقوع الثلاث وان لم توجد الاضافة (١٧٩) لانه سبق ذكر الطلاق \* ابن زن كه

مراسم بسه لا يقع وقال أبو بكر العياضي ان نوى يقع وقال أبو بكر الورشني رحمه الله طلقت امرأته لانه وجدت الاضانه في أول الكلام \* لقنه الطلاق بالعربية وهو لا يعلم أو العتاق أو التسدير أو لقنها الزوج الا براء عن المهر ونفقة العدة بالعربي وهي لا تعلم قال الفقيه أبو الليث لا يقع ديانة وقال مشايخ أوزجند لا يقع أصلا صيانة لاملأ الناس عن الابطال بالنيليس وكما اذا باع أو اشترى بالعربي وهو لا يعلم وبهض فرقوا بين البيع والشراء والطلاق والعتاق والخلع والهبة باعتبار أن للرضا اثر في وجود البيع لا الطلاق والهبة تمامها بالقبض وهو لا يكون الا بالتسليم وكذلك لقنت الخلع وهي لا تعلم وقيل يصح الخلع بقولها والمختار ما ذكرنا وكذلك الوفاق المديون الدائن الا براء عن الدين بلسان لا يعرفه الدائن لا يبرأ فيما عليه الفتوى نص عليه في هبة النوازل \* أراد شيئا بغيري على لسانه النذر أو الطلاق والعتاق في النذر يلزم المنذور بلا خلاف

كان قائما يؤخذ من الثاني ويصير ميراثا لورثة الميت ويقسم بينهم على فرائض الله تعالى وكذلك لو كان الثاني غير الوارث وعلى الميت دين يحيط به فان الغرماء أن يأخذوا العبد من يده ولو كان العبد قد مات في يد الوارث الثاني فان الغرماء بالخيار في هذه الصورة وباقي الورثة في الصورة الاولى ان شاؤوا ضمنوا الوارث الاول قيمة العبد وان شاؤوا ضمنوا الثاني والثاني لا يرجع على الاول وان ضمنوا الاول فالاول لا يرجع على الثاني هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب وذكر في بعض الروايات أنه يرجع وقالوا وهذا الخيار لقيمة الورثة انما يجبي اذا لم يوجد منهم تصديق ولا تكذيب وأما اذا وجد منهم التصديق فيكون لهم تضمين الثاني وأما اذا وجد منهم التكذيب فيكون لهم تضمين الاول هذا اذا صدق المقر له الثاني المقر له الاول فاما اذا كذبه فقال العبد عبدى ولا أعرف ما يقول فان العبد يسلم للثاني هذا اذا كان الاول قبض العبد من المريض ثم أقربه للثاني وكذلك لو أن الاول لم يقبض العبد من المريض حتى أقر أن المريض قد كان أقربه للثاني قبل هذا فان صدقه الثاني وقبض العبد من المريض ثم مات المريض وعليه ديون كثيرة والعبد قائم في يد الثاني أخذ العبد منه وقسم بين الغرماء وان لم يكن العبد قائما في يده فمغرماء خيار التضمين ان شاؤوا ضمنوا الاول وان شاؤوا ضمنوا الثاني وان لم يكن على المريض دين فلما بقي الورثة حق أخذ العبدان كان قائما وخيار التضمين ان كان هالكا هكذا في المحيط \* اذا أقر المريض باستيفاء دين وجب له على غيره فان كان الدين وجب بدلا لسا هو مال بأن أقرض أو باع حتى وجب الثمن في ذممة المشتري ومثل القرض في ذمة الغريم أو وجب بدلا لعماليس بمال كالمهر وبدل الخلع وأشباه ذلك فان وجب الدين للمريض بدلا لسا هو مال والغريم أجني صح اقراره بالاستيفاء اذا كان الوجوب في حالة الصحة سواء كان عايشه دين الصحة أو لم يكن وان كان الوجوب في حالة المرض لا يصح الاقرار بالاستيفاء في حق غريم الصحة اذا كان عليه دين الصحة هكذا في الذخيرة \* وهذا اذا علم وجوبه في حالة الصحة بالينة أو بالمعاينة فاما اذا لم يعلم وجوبه في حالة الصحة لا بقول المريض وقول من دأين معه بان قال المريض لرجل بعينه قد كنت بعتك هذا العبد في صحتي بكذا أو أنت قبضت العبد وأنا استوفيت الثمن وصدقه في ذلك المشتري ولا يعرف ذلك الا بقوله ما فان كان العبد قائما في يد المشتري أو في يد المانع وقت الاقرار أو كان هالكا وقت الاقرار الا أنه عرف قيامه وخيافته في أول المرض أو كان هالكا وقت الاقرار ولا بدري أنه هلك في حالة المرض أو في حالة الصحة في هذه الوجوه كلها لا يصح اقرار المريض بالاستيفاء اذا كذبه في ذلك غرماء الصحة وان علم أن العبد هلك في حالة الصحة صح اقراره بالاستيفاء وان كان واجبا على وارثه وأقر بالاستيفاء لا يصح اقراره سواء وجب في حالة المرض أو في حالة الصحة وسواء كان عليه ديون الصحة أو لم تكن واذا وجب الدين بدلا لعماليس بمال والغريم أجني فأقر بالاستيفاء في حالة المرض صح الاقرار سواء وجب هذا الدين في حالة الصحة أو في حالة المرض وسواء كان عليه ديون الصحة أو لم تكن واذا وجب الدين بدلا لعماليس بمال والغريم وارث لا يصح اقرار المريض بالاستيفاء سواء وجب هذا الدين في حالة المرض أو في حالة الصحة هكذا في المحيط \* واذا أقر المريض المديون أنه قبض من وارثه ودبعة كانت له عنده أو عارية أو مضاربة فهو مصدق في ذلك كذا في المبسوط \* ولو أقر المريض بالرجوع في هبة فهو مصدق وبرئ الموهوب له وكذلك لو أقر باسترداد المبيع في البيع الفاسد أو باسترداد المغصوب والرهن يصح وان كان عليه دين الصحة ولو أقر بقبضه من الوارث في جميع ذلك لم يصدق كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى

والطلاق والعتاق كذلك عند محمد وعن الامام يقع الطلاق لا العتاق وعن الامام الثاني يقع العتاق لا الطلاق لان العتاق لا يحتمل الاوجهما واخذوا الطلاق يكون عن النكاح وعن الوثاق فلا بد من قصد طلاق النكاح وسئل الامام أسد بن عمرو عن حلف واراد أن يقول الخبز بغيري على لسانه اللهم أو اراد ينطق بغيري على لسانه مرة يقع على التي سمي في القضاء وفي الديانة لا يقع على واحدة أو على التي سمي فليعدم الارادة ما على الذي أراد فله دم اللفظ جمع الاصدقاو اراد أن يطعمهم فامر الزوجة بالطبخ فلم تفعل فقال زن كه دوست و دشمن مرانه بنود

ازمن طلاق أطلق لانه وصفها بهذه الصفة \* قال طالق قيل له من ارادت قال امرأتى طالقت \* أنا بى من طلائك لا يقع ولو قول أنا بى من ثلاث تطلقك فافظاها رانا لا يقع شئ وان نوى \* قالت من ارتو بيزارم فقال الزوج من بيزارم وقال لم نولا يقع ولو قال أنا بى من نكاحك يقع وان قال ابرأتك عن الزوجية قال في حال المذاكرة والغضب يقع بالنية \* واذا زوج امرأته من رجل لا يقع بخلاف ما لو قال لها اذهبى وتزوجى فانها تطلق بالنية \* قالت (١٨٠) طلقنى فقال لستى بأمرأة تطلق لانه جواب \* ولو قيل له هل لك امرأة فقال لا قيل

لا يقع بالاتفاق وقيل انه على الخلاف أيضا \* قيل له لم لا تطلق هذه القبيحة فقال نكاحنا كسكاح النصارى لا يكفر ولا يحرم لان معناه ان سكاح النصارى لا طلاق فيه فكذا في نكاحنا \* قالت من يرتوسه طلاقه فقال هذا أو قاهمه عينا لا يقع ولو قال هديتني يا هديتني است يكون طلاقا \* (نوع آخر) \* طلقها ثم قال طلقك أو قال طلاق دادم ترايق أخرى ولو قال طلاق دادم أركنت طلقك لا يقع أخرى لانه اخبار \* نصفك الاعلى طالق واحدة ونصفك الاسفل ثنتين قيل يقع واحدة باعتبار الرأس لانه في الاعلى وبعض اعتبرهما لان الفرج في الاسفل نوى الزوج الثلاث أم لا وان ذكره بلا حرف عطف ان نوى ثلاثا فثلاث وان واحدة فواحدة \* طلقنى ثلاثا فقال انت طالق يقع واحدة وان قال طلقك يقع الثلاث \* ولو قالت زدنى فقال فعلت طلقك أيضا \* وعن محمد قيل له اطلقت امرأتك ثلاثا فقال نعم يقع واحدة في الاستحسان وعن الامام الثاني عن قال

في الجامع اذا وجب لرجل على رجل دين ألف درهم في صحته فلما مرض رب الدين أقر بالالف في يديه أنها وديعة عنده لغريمه أو لمكاتبه وهي مثل الف الواجب للمريض ثم مات المريض وعليه ديون الصحة وغرماء المريض يتجددون ما أقربه المريض فالمرضى مصدق فيما أقر ويكون الالف الوديعة قصاصا بالدين ويعتق المكاتب ولو أقر بألف درهم وديعة هي أجود من الالف الواجب للمريض صح الاقراران قال المقر له أنا أستراد الجياد وأعطى مثل حقه لم يكن له ذلك لعدم صحة الاقرار بالزيادة ولو أقر بألف زئوف في يده أنه وديعة عنده له والدين جياد لم يصح اقراره وقسمت هذه الدراهم بين الغرماء ويؤخذ الغريم والمكاتب بما عليهم وكذلك لو أقر بمائة دينار في يديه أنه وديعة عنده لمكاتبه أو لغريمه أو أقر بمائة في يديه ثم مات وذلك في يديه قائم بعينه أو لا يدري ما فعل بالجارية فان اقراره باطل فان قال المريض أخذت هذه الدراهم الالف النهرية من غريمي أو قال من مكاتبى قضاء لى أو قال أخذت هذه الدنانير قضاء لى أو هذه الجارية شرا بحق ان كذبه الغريم والمكاتب وقال دينه علينا وهذه الاموال أموالنا بطل اقرار المريض وبقي المقر به حقا لغرماء المريض يقسم بينهم بالحصص والدين على المكاتب والغريم على ماله وان صدق الغريم أو المكاتب المريض فيما أقر في الجارية والدنانير ينظر ان كانت قيمة الجارية والدنانير مثل الدين الذي للمريض على المكاتب أو الغريم أو أكثر صح الاقرار وان كانت القيمة أقل من دين المريض بان كانت القيمة خمسمائة ودين المريض ألف درهم ففي الجارية يقال للغريم أو المكاتب ان المريض حابي بقدر خمسمائة والحياة لا تصح من المريض المديون فان شئت فأرض البيع وأتم حقه بخمسمائة وان شئت فأنقض البيع وخذ الجارية وأدع عليك وفي الدراهم النهرية لا يخير المكاتب أو الغريم بين أن يأخذ النهرية ويرد الجياد وبين أن يترك الزئوف ويضمن الجوده ولكن يأخذ النهرية ويرد الجياد ولما ذكر في الكتاب ما اذا كانت قيمة الدنانير أقل من الدين هل يخير المكاتب ذكر الفقيه أبو بكر البغلي رحمه الله تعالى أنه يخير وهو الاصح فان اختار المكاتب أو الغريم النقض وجب رد الجارية والدنانير عليه هكذا في المحيط \* ان أقر العبد بالتاجر بقبض دين كان له على مولاه فان لم يكن عليه دين جاز وان كان عليه دين لم يجز اقراره بذلك وكذلك المكاتب اذا أقر بقبض دين من مولاه وهو مريض ثم مات وعليه دين والمولى وارثه فأقراره باطل وان لم يكن عليه دين وكان له على مولاه طعام ومكاتبته دراهم فأقر باستيفاء الطعام ثم مات وترك وفاء فان لم يكن له وارث سوى المولى فالأقرار صحيح وان كان وارثه غير المولى فهو مصدق في ذلك أيضا وان كان عليه دين محيط بما له لم يصدق على ذلك كذا في المبسوط \* ولو أقر رجل للمريض أنه قتل عبده أو قطع يده ثم أقر المريض بالاستيفاء صح وكذلك لو كان الخاني قتل العبد عمدا في مرض المولى ثم صالحه المولى على مال وأقر بقبض بدل الصلح جاز كذا في الحاوى \* اذا أقرت المريضة باستيفاء مهرها من الزوج وعليها دين الصحة ثم ماتت من مرضها قبل أن يطلقها الزوج فإنه لا يصح اقرارها بوجوب المهر فيكون بين الغرماء بالحصص وان كان الزوج طلقها قبل الدخول ثم أقرت باستيفاء المهر ثم ماتت من مرضها صح اقرارها فان قال الزوج أنا أضرب مع الغرماء بنصف المهر لم يكن له ذلك كذا في الذخيرة \* فان بقي شئ من مالها بعد قضاء ديون غرماء الصحة رجح فيما بقي بنصف المهر ولو كان الزوج دخل بها ثم طلقها اطلاقا أو رجعا فمضت وأقرت بالاستيفاء ثم ماتت فان ماتت بعد انقضاء العدة فأقرارها بالاستيفاء منه صحيح وان ماتت قبل انقضاء العدة لا يصح

لرجل اطلقت امرأتك ثنتين قال هذه ثالثه لزمه الثلاث وان لم يذ كر الطلاق في مقدمتها والمسئلة بها الهاتفة قوله هذه ثالثه لا وجب شيئا اذ لم ينو \* قال لهادست بازداشمت سيك طلا فقلت باز كوى تاهردان بشنوند فقال دست بازداشتم وكررت ثلاثا ينظر ان قال ثانيا والثالث دست بازداشتم لا شك انه اخبار فيكون واحدة ولو قال دست بازداشتم أو دست بازداشمت يقع الثلاث وان عني بالثانية والثالثة الاخبار صدق أصله في الاصل \* قال للدخولة أنت طالق ثلاث مرات أو طالق وطالق وطالق أو قال قد طلقك قد طلقك أو أنت

طالق قد طلقته وقال أردت التكرار صدق ديانة \* قال أنت طالق فسا له انسان ماذا قلت فقال قلت هي طالق أو طلقت فواحدة لان النقل بالمعنى جائز \* قال أنت طالق ثم قال للناس زن بروي حرام است ان عنى الاول ولا ية له صار الر جعي باننا وان عنى الابتداء فبائن آخر \* أنت طالق لا قليل ولا كثير يقع الثلاث في المختار وقال الفقيه أبو جعفر فثنتان في الاشبه ولو قال لا كثيرا ولا قليلا فواحدة ولو قال لها ترابسا بر طلاق أو غلبه الطلاق فثنتان بلا نية \* ولو قال كل الطلاق فواحدة واكثر (١٨١) الطلاق فثلاث \* أنت طالق نصف

تطبيقه وثلاث تطبيقه ورابع

تطبيقه فثلاث لو مدخولة ولو

نصف تطبيقه وثلاثها وسدسها

فواحدة ولو نصف تطبيقه

وثلاثها ورابعها اثنتان \* أنت

طالق وسكت ثم قال ثلاثان

لا قطع النفس فثلاث

والا فلا يقع الا واحدة \* أنت

طالق فتبيل له بعد ما سكت

كم قال ثلاث وقع قال الصدر

يحمل أن يكون هذا على قول

الامام فان موقع الواحدة لو

أوقع ثلاثا بعد زمان صح

\* وكذا لو قال دامت بك

طلاق وسكت ثم قال

ودو طلاق وسه طلاق يقع

الثلاث \* ولو قال لها ترايك

طلاق وسكت ثم قال ودو يقع

الثلاث \* ولو قال دو بلا

ووان نوى العطف فثلاث

والا فواحدة \* قال لها أنت

طالق واحدة فقالت هزار

فقال هزار ان نوى شيأ فعلى

ما نوى والا فلا شيأ \* قال لها

ترايك طلاقا كرجي من

بكسي يدهى ودو وسه يقع

الثلاث عند وجود الشرط

وقال الفراء يقع واحدة

\* أنت طالق عشرا ان دخلت

الدار يقع الثلاث اذا وجد

الشرط \* ولو قال أنت طالق

اذا دخلت الدار عشرا لا تطلق

واحدة حتى تدخل الدار عشرا \* أنت طالق وأمسك انسان فله ولم يقل شيأ أو مات قبل ان يقول ثلاثا يقع واحدة لانه لا وقوع الا باللفظ \* ترايك طلاق واين أولين وآخرين است فواحدة \* أنت طالق كل يوم فواحدة عند الثلاثة وان نوى الثلاث فثلاث ولو في كل يوم فثلاث \* أنت طالق رأس كل شهر فثلاث \* أنت طالق في رأس كل شهر أو في كل شهر فواحدة \* أنت طالق مع كل تطبيقه فثلاث في ساعة الخاف \* قال لها قبل الدخول اكرتوزن مني ترايك طلاق ودو طلاق دست بازداشتم فثلاث ولو لم يقل دست بازداشتم فواحدة \* وكذا لو قال فلانة

اقرارها متى لم يصح اقرارها باستيفاء المهر في هذا الوجه يستوفي أصحاب ديون الصحة ديونهم فان فضل شي ينظر الى المهر والى ميراثه عنها فيسلم له الاقل من ذلك كذا في المحيط \* ولو خلع امرأته في مرضه على جعل وانقضت عدتها فأقر باستيفائه منها وليس عليه دين في الصحة ولا في المرض كان مصدا كذا في المبسوط \* مريض عليه ديون الصحة غصب رجل منه عبد في مرضه فبات العبد في يده أو أبق وقضى القاضي للرئيس على الغاصب بالقية فأقر المريض باستيفائها من الغاصب لا بصديق الاينة ولو كان الغصب في حال صحة المغموص منه ثم مرض والعبد قائم بعينه في يده الغاصب ثم أبق أو مات وقضى القاضي عليه بالقية ثم أقر المريض باستيفاء تلك القية ان كان العبد ميتا أو لم يعد من الاباق كان مصدا بجنزة دين وجب له في الصحة وان كان العبد قد عاد من الاباق لا يصح اقراره ولو كان الغصب والقضاء بالضمان جميعا في حال الصحة واقرار المغموص منه باستيفاء الضمان في حالة المرض صدق في ذلك كذا في المحيط \* مريض باع عبد اقبته ألف بالدين لا مال له غيره وعليه ديون كثيرة في الصحة فأقر باستيفاء الثمن ثم مات لم يصح اقراره بشي في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويخبر المشتري في دفع الثمن مرة أخرى وفي نقض البيع فان اختار دفع الثمن فهو لغرماء الصحة وقال محمد رحمه الله تعالى المريض مصدق فيما زاد من الثمن على قيمة العبد ويخبر المشتري بين أن يدفع ألفا أخرى أو ينقض البيع ويبيع العبد للغرماء ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكره شايخنا رحمه الله تعالى قوله مع قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في القصر يشرح الجامع الكبير \* رجل باع عبده في صحته من رجل وقبضه المشتري فرض السباع وعليه ديون الصحة وأقر باستيفاء ذلك حتى صح اقراره في حق غريم الصحة ثم مات من مرضه ووجد المشتري بالعبد عيبا ورده بقضاء القاضي فليس للمشتري أن يشارك غرماء الميت في سائر أموال الميت ولكن له حبس العبد الى أن يستوفي الثمن فيبيع العبد ويكون المشتري أحق بالثمن من غرماء الميت ثم اذا بيع العبد صرف ثمنه الى المشتري فان فضل شي فالفضل لسائر غرماء الميت وان نقص الثمن عن حق المشتري فلا شي له حتى يستوفي غرماء الميت ديونهم من سائر أموال الميت فان بقي شي من حقوقهم أخذوه المشتري ولو أن المشتري لم يحبس العبد بحقه بل دفعه الى المريض حال حياته أو الى وصيه بعد موته بقضاء القاضي بطل تقدمه ولكن لا يطل حقه في استيفاء الثمن كذا في المحيط \* اذا دفع المريض الى وارثه دراهم ليقضها غريعا من غرمائه فقال الوارث قد دفعتم اليه وكذبه الغريم فالوارث مصدق في براءة نفسه صدقة المريض أو كذبه ولا يصدق في ابطال حق الغريم وان كان وكاه بقبض دين له على أجنبي فقال قد قبضته ودفعته اليه فهو مصدق والمطلوب برى واذا وكاه ببيع متاع له ولادين عليه فباع بقبضته ثم قال في حياته أو بعد موته قد قبضت الثمن ودفعته اليه أو ضاع فهو مصدق في ذلك وان قال بعث المتاع واستوفيت الثمن وضاع فان كان المتاع مستهلكا ولم يعرف الذي اشتراه فهو مصدق كان المريض حيا أو ميتا وان كان المتاع قائما والذي اشتراه معروفا مقرا بذلك وليس على المريض دين فالوارث مصدق أيضا اذا كان المورث حيا وان كان على المريض دين لم يصدق الوارث على ذلك وان صدقه المريض فيه وان كان ميتا حين أقر الوارث بذلك لم يصح اقراره كذا في المبسوط \* رجل له على رجل ألف درهم دين واحد ورثته كفيل به أو كان الدين على الوارث ورجل أجنبي كفيل به بأمر الوارث أو بغير أمره فرض رب الدين وأقر باستيفاء الدين من أحدهما بطل اقراره فأما اذا أبر الأجنبي من غير قبض فان كان أصيلا لا يصح



را برني كنتم ازم بيك طلاق ودو طلاق وسه طلاق فتزوجها فواحدة \* ولو قال بيكي ودو وسه طلاق يقع الثلاث اذا تزوج \* وقوله ترايك ترايك طلاق بلا عطف بمنزلة قوله أنت طالق أنت طالق \* قال لها انك سه طلاق بايت كشاده كردم ان عني وصل الاخبار بالاول وقع الثلاث وان لم يرد الوصل فواحدة لان قوله انك سه طلاق ليس بايقاع وقوله بايت كشاده كردم بايقاع واحد رجبى \* جرى بينهما خلع فاسد ففسل وقيل له فارقت امرأتك قال نعم فقد أقر (١٨٣) بالحرمة \* خالع معها ففسل عنه فقال هي المرة الثالثة فهذا اقرار بطلان الخلع ووقوع

وان كان كفيلاً يصح من الثلث فان كان لليت مال يخرج ذلك من ثلثه فهو صحيح ولا سبيل على الكفيل والدين على الوارث على حاله وان لم يكن لليت مال غيره يصح من ثلثه وللورثة الخيار في ثلثي الالف ان شاؤا أخذوه من الاصيل وان شاؤا أخذوه من الكفيل والثلث الباقي يؤخذ من الاصيل لا غير ولو أبرأ الوارث لا يصح كيفما كان ولو أقر أنه قبض من أجنبي تطوع به عن الوارث أو تحوّل له أجنبي منه أو وكل رجلاً ببيع عبده فباعه من ابن الأمر ثم مرض الأمر فأقر يقبض الثمن من ابنه أو أقر الوكيل بقبضه ودفعه الى الموكل لم يصدق فان كان المريض هو الوكيل والأمر صحيح فهو صدق وان سجد الأمر فان كان المشتري وارثاً لهما أو هما امر يرضان لا يصدق الوكيل وان كان الوارث الوكيل دون الأمر فان قبض ودفعه الى الأمر أو هلك في يده يصدق فان أقر بقبضه فقط لا يصدق ولو أن الكفيل أحال المريض بالدين على غيره وقبل المريض والمحتمل عليه ثم مات ان كانت الحوالة مطلقاً لا يجوز وان كانت الحوالة بشرط براءة الكفيل دون الاصيل فان كان الكفيل هو الوارث لا يصح أيضاً وان كان الكفيل أجنبياً يصح من الثلث فكان للورثة الخيار ان شاؤا أجازوا الحوالة وان شاؤا انقضوا فان أجازوا ان شاؤا أخذوا الدين من المحتمل عليه وان شاؤا أخذوا من الاصيل الوارث وان لم يجزوا فان كان لليت مال يخرج ذلك من الثلث فكذا ذلك وان لم يكن لليت مال غير الالف فهو صحيح في ثلثه وللورثة الخيار ان شاؤا أخذوا المحتمل عليه بالثلث والكفيل بالثلثين وان شاؤا أخذوا كل الدين من الوارث ولو أن المريض لم يقرب بالاستيفاء ولم يبرأ الكفيل ولم يحل ولكن أقر بألف درهم أو مائة دينار أو جارية في يده انه أوديعه أو غصب للكفيل والذي أقر به قائم بعينه ولا يدري ما فعل فأقره باطل فان لم تعلم بعينه حتى مات مجهول لا يجب الضمان عليه فيصير قصاصاً بالدين وان كان قائماً كان للكفيل أن يأخذ ذلك ويبيعها فيتموصل الى قضاء الدين الذي يحصل بالبراءة للوارث من غير حاجة الى قضاء الدين بعين من أعيان ماله وكذا ان أقر بهذا كله للاصيل كذا في التحرير شرح الجواهر الكبير \* رجل كاتب عبده في مرضه وليس له مال غيره ثم أقر باستيفاء بدل الكتابة جاز من الثلث ويسمى المكتاب في ثلثي قيمته كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو لم يقرب باستيفاء بدل الكتابة ولكنه أقر بالالف في يده أو مائة دينار أو جارية انه أوديعه لهذا المكتاب أو دعاهما يابيه بدل الكتابة ثم مات فانه يجوز أقراره بقدر الثلث كذا في المحيط \* رجل أودع أباه ألف درهم بعناية الشهود وفي مرض موت الأب أو صحته فلما حضره الموت أقر أنه استلمها فأما ان يقر أنه استلمها الوديعة وثبت على ذلك حتى مات فحينئذ صارت الوديعة ديناً لابن في ماله ولا يكون هذا اقراراً المريض لوارثه وأما أن يجحد الوديعة أو يقر أنه استلمها ثم قال ضاعت الوديعة مني أو رددتها الى صاحبها فحينئذ لا يلتفت الى قوله ويجب عليه الضمان وان حلف وأما أن يقول ضاعت الوديعة مني أو رددتها فإلّا يطالب باليمين أنتر بالاستمالة أو نكل عن اليمين فحينئذ يطل عنه الضمان ولا يؤخذ من تركه هكذا في التحرير شرح الجواهر الكبير للعصمى \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل له ثلاثة بنين وفي يده دار فحضره الموت فقال اشترت هذه الدار من ابني هذا ومن هذا الاجنبي بألف درهم وقبضتم منها معلوم أدفع اليه ما شئتم من الثمن وصدقه على ما أقر من الشركة ثم مات ولدار شفع والابن الثاني الاخران يشكران جميع ذلك فهذا الاقرار باطل واذا بطل الاقرار قسمت الدار بين البنين أثلاً ثلث لكل ابن الثلث فان حضر الشفع أخذ الثلث الذي في يد الابن المقر له بثلث الثمن ويقسم ثلث الثمن بين الابن المقر له

الثلث وليس له عليه سبيل \* (نوع آخر) \* قال لها حين طلبت الطلاق أبرأني عن كل حق لك عني حتى أطلقك فقلت أبرأتك عن كل حق للنساء على الرجال فطلقتها في فورته وهي مدخولة يقع البائن \* قالت طلقني عني ان أهب مهرى من ولدي فقلت فأبنت الهبة وقع رجبى ولا شيء عليها \* قال لها ان طلقك تطليقة واحدة فهي بائة أو ثلاث فطلقتها واحدة فهي رجعية لان الوصف لا يسبق الموصوف \* اذا جعل الرجعي بائناً في العدة صح خلافاً لمحمد رحمه الله والعدة من يوم ايقاع الرجعي ولو جعلها ثلاثاً فكذلك وعندهما لا يصير ثلاثاً قال لها ان دخلت الدار فكذا ثم قبل دخولها الدار قال جعته بائة أو ثلاثاً لا يصح لعدم وقوع الطلاق عليها \* قال لها بيك طلاق دست بازداشت رجعي ولو قال بيك طلاق دست بازداشت بائن وفي فتاوى الفضلى عكسه فحصل في الاول دأشت بائة وفي الثاني دأشت رجعياً وما في الكتاب سهو من النقلة \* أمرك بيدك

لطلاق نفسك او اكي تطلق أو حتى تطلق فطلقت نفسها فهو بائن \* ولو قال أمر يدست توته ادم بيك طلاق فرجعي كالو قال وبين أمرك بيدك في تطليقة \* وفي شرح الطحاوي قال لها بيك طلاق دست بازداشت ثم قال بيك طلاق ترا دست بازداشت فرجعي \* نكحها على طلاق ذمتم واقع الرجعي على ضررها وعن الامام الثاني طلقها واحداً ثم قال جعلتها بائة ثم أقر الشهران لم يراجعها فهو بائن رأس الشهر وان راجعها قبله لا ولو قال جعلتها رأس الشهر ثلاثاً أو المستثناة بها فالثلاث عند رأس الشهر ولا يشبه جعل الواحد ثلاثاً

جعلها الواحدة بناوعه أيضا انه لا يكون ثلاثا او يكون واحدا بنا \* أنت طالق واحدة يكون ثلاثا أو نه ثلاثا أو نه ثلاثا أو نه ثلاثا  
ثلاث \* طلقها ثم قال في العدة الزمت امرأتى ثلاث تطليقات بتلك التطليقة أو قال الزمتا تطليقتين بتلك التطليقة فثلاث في الاول وثلاثان  
في الثاني \* طلقها واحدة ثم راجعها ثم قال جعلت تلك التطليقة بائنا لا يكون بائنا ثلاثان الرجعة أقوى من انقضاء العدة \* (نوع آخر) \*  
هرزني كه ورا بر دتاسه سال فكذا ان لم ينوشيا أو نوى كل امرأة يتزوجها يقع على (١٨٣) كل امرأة تزوجها على التي عنده وان

نوى الحالية وما تدخل في  
نكاحه يتناولهما وان نوى  
الحالية لا المستفادة فالظاهر  
يتناولهما \* هرزني كه ورا باشد  
فكالاول وهو أظهر في  
تناول المستفادة وكذا  
يؤيد بشدو باشد تا كيدون  
والفتوى على ان يؤيد لا يجعل  
فاصل حتى لو ألحق به  
الاستثناء صح وانصرف الى  
الاول كما في قوله أنت حر  
وعتيق ان شاء الله تعالى \* قال  
لها أنت طالق ان لم اجامعك  
في حيثك فادعي بعد حيثها  
وطهرها نه جامعها في الحيض  
وانك كرت فالقول قوله  
وحاصله ان التعويل على  
صرح الشرط وكذا في الابلاء  
لوقال في المدة جامعها تصدق  
وبعد مضى الا وان كان  
الشرط مصرح بان قال ان لم  
أقربك أربعة أشهر فانت  
طالق فلما انقضت الاربعة  
قال كنت قسربتها في المدة  
فالقول له فاذا اختلفا في  
وجود الشرط فالقول للزوج  
الا في شرط يعلم من جهتها  
\* (نوع آخر في التوكيل  
وكتابته) \* قال لا خير  
لا أنها لا عن طلاق امرأتى  
لا يكون وكيلاه بخلاف  
ما لوقال لبعده لا أنها عن

وبين الاجنبي نصفين فان كان الابن المقر له ورث مالا آخر يضم ذلك الى ما وصل من عن الدار وتكون الجملة  
بين الابن وبين الاجنبي حتى يصل الى كل واحد منها تمام الخمسة فان كذب الاجنبي في الشركة بان قال  
الاجنبي بعث نصف الدار مني بخمسة فاما النصف الاخر فلا أدري لمن كان ولم تكن بيني وبين الابن  
شركة وصدق الابن بأباه فيما أقر من الشركة فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هذا والاقرار  
سواء وبأخذ الشفيع ثلث الدار بثلث الثمن ويكون ثلث الثمن بين الابن وبين الاجنبي نصفين وعلى قول محمد  
رحمه الله تعالى يأخذ الشفيع ثلث كل الدار ولو كذب الابن بأباه وصدق الغريب فعلى قول أبي حنيفة وأبي  
يوسف رحمه الله تعالى اقرار المريض باطل أيضا غير ان الشفيع يأخذ من الابن المقر له سدس الدار بسدس  
الثلث أما على قول محمد رحمه الله تعالى فالأقرار في حق الاجنبي صحيح فيقضى ببيع الاجنبي نصف الدار من  
المريض فيأخذ الشفيع ذلك بالشفعة والنصف الاخر يقسم بين البنين اثلاثا لكل ابن ثلث النصف وهو  
سدس الكل ولا يأخذ الشفيع من الابن المقر له في هذه المسئلة شيئا كذا في المحيط \* لو أقر مريض بمائة درهم  
لامرأة طلقها بسواها سوى مهرها وقد استوفت مهرها فانت بعد العدة وتركها طو ضرتها أو أربعين درهما  
لها كاه وان مات قبل مضى العدة لها خمسة دراهم عن الاربعين كذا في الكافي \* ولو كان الزوج ترك مكان  
أربعين درهما أو بأقيته أربعين درهما ولم يترك مالا آخر فان مات الزوج قبل انقضاء العدة فلغير المطلقة عن  
هذا الثوب وأما المطلقة فلا تستحق عين الثوب فيباع عن الثوب بخمسة دراهم فيعطي لها ذلك الا أن ترضى  
أن تأخذ عن الثوب بمقتضاها وان مات الزوج بعد انقضاء العدة بيع الثوب وبصرف الثمن كله اليها كذا في المحيط  
\* رجل حضره الموت وله أخ لاب وأم وامرأة نفسها أنه أن يطلقها ثلاثا ففعل ثم أقر لها بمائة درهم وقد كانت  
استوفت مهرها وأوصى لرجل بثلث ماله ثم مات وترك ستين درهما فان مات بعد انقضاء العدة أخذت جميع  
الستين يدينها وان مات قبل انقضاء عدتها فللموصى له الثلث عشرة دراهم ما وان كان الدين مقدما على  
الوصية ثم للزوجة ربع ما بقي وهو عشرة بقرى للاخ ثلاثون ولو ترك مكان الستين ثوبا يساوي ستين درهما وقدمت  
قبل انقضاء عدتها فللموصى له ثلث الثوب ويباع ربع ما بقي للمرأة الا أن ترضى أن تأخذ بمقتضاها وما بقي للاخ  
ولو مات بعد انقضاء عدتها ويباع الثوب للمرأة الا أن تأخذ بمقتضاها ولا شيء للموصى له ولو كان أقر مع ذلك لاجنبي  
بدين والمسئلة بحالها فان مات بعد انقضاء عدتها فالمرأة تنحصر الاجنبي فيما ترك الميت حتى يستوفيا  
دينهما فان بقي شيء أخذ الموصى له ثلث ذلك وما بقي للاخ وان مات قبل انقضاء عدتها يدين الاجنبي  
فان فضل شيء أخذ الموصى له ثلث ما بقي ثم يعطى للمرأة الاقل من ربع ما بقي وما أقر لها به وما بقي فهو للاخ  
كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للعصيري \* كاتب عبده على ألف فأقر لمولاه ألف ولاجنبي ألف في  
معرضه وفيه ألف فقضاه من الكتابة ثم مات ولا مال له غيره مات حرا ويكون ثلثا هذه الألف لمولاه وثلثه  
للاجنبي ولو قضاه المولى من الدين أو لم يقض ومات عنه فالاجنبي أحق به لان المكاتب عبدا لنا مات ولم يترك  
وفاء بالكتابة فتفسخ الكتابة بالهجز ولا يجب للمولى على عبده دين فبطل كذا في محيط السرخسي \* ولو ترك  
المكاتب شيئا أو دينا في مكانه فالاجنبي أحق بهذا الا ان المولى يبيع المولى ابن المكاتب بالكتابة والدين  
ولو كان المكاتب قد قضاه المولى من الدين المقر به قبل الموت ثم مات وترك ابنه مولودا في كتابته كان الاجنبي  
أحق بالألف أيضا ويتبع المولى ابن المكاتب بالدين والمكاتبه واذا أدى الابن المكاتبه والدين الذي على الابن

التجارة حيث يصير ما دونها \* قالت له كاركتم روادشتي قال دأشتم فقالت طلقت نفسي لا يقع والقول له وكذا قال لا تخلى اليك حاجة  
فاقضها خلف على القضاء فقال ذلك طلاقها ان لا يصدق \* قالت له من وكيل تو هشم فقال نعم فقالت طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج  
توب من حرام اكشقي ما راجد ابدي بود ان نوى بالتوكيل الطلاق لا العدد فواحدة رجعية وان نوى بالمفارقة لا العدد فثلاثة وعند الامام  
الثاني لا يقع شيء كالوكيل بالواحدة طلق ثلاثا \* قال لها أتردين ان أخاصك من زوجك فقالت نعم فخلعها منه بمهرها ونفقة عدتها فقالت

لا أرضى بهذا الصنع ولم أر هذا النوع من الخلاص فالقول لها \* قال لغيره مطلق امر أنك فقال الغدا لحكمك الملك فقال ان كان الحكم والامر الى طاعتها لا تطلق \* وكلها بالطلاق فطلقها في حال السكران كان التوكيل على طلاق بحال لا يقع أو كان التوكيل في حال الصحو والابقاع في حال السكر لا يقع وان كان في حال السكر وقع واذا كان بلا مال يقع مطلقا لان الرأي لا يدينه لثبوت البطل \* طلقها بين يدي أخي أو بحضوره الشهود فطلقها بلا حضورهما وقع (١٨٤) وقد ذكر الحضور مشورة \* وقعت الخصامة بينهما ففلا لرجل امر نأيدك تصلح بينهما

فان جرى ذكر الطلاق له ان يطلقها والا \* أولياء المرأة طلبوا منه الطلاق فقال لا يبيها ما تاريد معنى افعل ما تريد وخرج الزوج فطلقها أبوها لم تطلق ان لم يرد الزوج النفويض والقول في ذلك قوله \* انطلق الى فلان حتى يطلقك صار فلان وكيلًا وان لم يعلم وفي الزيادات لا يصير وكيلًا قبل العلم واذا صار وكيلًا فاذنهم اهاعن الاطلاق لا يصير معزولا قبل العلم بالنهي \* قال لغيره خواهي كه زنت را طلاق دهم فقال خواهم فقال دادمش ان قال دادمش طلاق يقع واحدة رجعية وان قال دادمش سه طلاق لا يقع أصلا قياسا على ما لو كانه بتطليقة فطلقها ثلاثا لا يقع شيء عند الامام \* وكلها بطلانها لا يعلل عزلها \* قال لها اذا جاءك كتابي هذا فانت كذا فوصل الكتاب الى أبيها فزقه ولم يدفعه اليها ان كان هو المتصرف في كل أمورها فوصله الى أبيها في بلدها كوصولها اليها وان دفع اليها بمزقا ان كان يمكن فهمه دقراة وقوع الطلاق والا \* الكتابة من الصحيح والاخرس

لا ينقض القضاء الى الاجنبي وان صارت الديون مستوية في القوة كذا في المحيط \* رجل كاتب عبد الله على ألف درهم في صحته وأقرضه رجل أجنبي ألفا في صحته ثم مرض المكاتب فأقرضه المولى ألفا بعائنة الشهود فسرق منه وفي يده ألف درهم فقضاء المولى من القرض ثم مات المولى أحق به وان لم يترك مالا آخر كذا في التحرير يشرح الجامع الكبير للصيرى \* مكاتب له على مولا دين في حالة الصحة فأقرض في مرضه أنه قد استوفى ماله على مولا وعليه دين في حالة الصحة فأقرض في مرضه ثم مات ولم يدع مالا لم يصدق على ذلك كذا في المحيط \* مكاتب مريض أقرضه رجل أجنبي ألفا ثم مات وترك ألفا وعليه الكتابة فلا جني أولى من الكتابة كذا في محيط السرخسي \* ولو أقرض في مرضه للمولى ألفا قرض وأقرضه رجل أجنبي ثم مات وترك ألفا درهمين الدين الاجنبي ثم يأخذ المولى الالف الاخر من الكتابة وعق المكاتب في آخر جزء من أجزاء حياته وبطل الالف الذي للمولى بجهة الدين وان ترك فضلا على ألفي درهم أخذ المولى من الالف الذي أقرضه له ان لم يكن وارثا بان كان للمكاتب عصابة وان كان المولى وارثا بطل الاقرار له والفضل بين المولى وصاحب القرض ان كان له وان لم يكن فهو للمولى بالعصبة كذا في التحرير يشرح الجامع الكبير للصيرى \* ولو كان في يده المكاتب حين مرض مائة دينار فأقرضه بانها ودعة عنده للمولى ثم أقرضه رجل أجنبي ألف درهم ثم مات وترك ألف درهم والمائة الدينار التي أقرضه المولا فانه يبدأ بدين الاجنبي فيصرف الالف اليه والدينار تباع فيقضى من ذلك أولا بدل الكتابة فان فضل شيء كان الفضل للمولى بحكم الاقرار الا أن يكون المولى من ورثة المكاتب فيثبت يكون الفضل ميراثا كذا في المحيط \* ولو كاتب عبده على ألف درهم وأقرضه المولى ألفا في صحته ثم مات المكاتب وترك ألفا وولادته أحرار من امرأة حرة يقضى للمولى بالالف من الكتابة ويقضى بعقده ويلحق ولاء الاولاد به فان قال المولى أجعل من القرض أو من القرض والمكاتب لم يلتفت الى ذلك وان ترك أكثر من الالف أخذ المولى ألفا من بدل الكتابة وبأخذ الفضل عن الدين الذي أقرضه فان فضل من دينه شيء يصرف الى اولاده الا حرا كذا في التحرير يشرح الجامع الكبير للصيرى \* كاتب على ألف وله ابنان حران وأقرضهما بدين ألف وللولى بدين ألف ومات عن ألفين أخذهما المولى وان ترك أقل من الاثنين بدينين الابن كذا في محيط السرخسي \* اذا أقرض المريض في مرضه الذي مات فيه بألف درهم بعينه أنه لقطة عندي ثم مات ولا مال له غير ذلك فان صدقته الورثة فيما قال فانه لا يصير ميراثا بينهم ويتصدقون به وان كذبته الورثة فان على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح اقراره بقدر الثلث ويتصدق به ولا يصح اقراره في حق الثلث فيكون ثلثا الالف ميراثا بين الورثة وقال محمد رحمه الله تعالى لا يصح اقرار المريض أصلا ويكون الكل ميراثا بينهم كذا في المحيط \* وان مات وترك ثلاثة بنين وله على أحدهم ألف درهم فأقرضه بقبضه وصدقه الابن الغريم وأخ وكذبته الثالث برئ الابن الغريم من ثلثيه وثلثه وثلث المصدق وغرم ثلث المنكر وان ترك الميت ألفا آخر واقسموا بينهم أثلاثا الثلث للسكران وبقي ثلثان للصدق والغريم فبأخذ الابن الغريم ثلثا بحكم دينه وبقي ثلث آخر فيقسم بينهم نصفين ولو أقرض في مرضه أنه باع عبده بمثل القيمة في صحته من ابنه فلان وقبض ثمنه وأنفق في حاجته وسلم العبد اليه ثم أودعه اليه ثم مات وصدقه الابن المقر له وأخ وكذبته الثالث بطل في ثلث المكذب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصح في ثلثيه وخير فان أمضى أخذ ثلثيه ورجع بثلث الثمن في نصيب نفسه ونصيب المصدق من

على ثلاثة أو وجه على وجه الرسالة مصدرا معنونا وثبت ذلك باقراره أو البيينة فكان خطابات وان قال لم أتوبه الطلاق التركة يصدق قضاء وديانة وفي المنتقى انه يدين \* ولو كتب على شيء يستمين عليه امر أنه أو عبده كذا ان نوى صح والا لا ولو كتب على الهواء والماء لم يقع شيء وان نوى وان كتب امر أنه طالق فهي طالق بعث اليها أولا وان كان المكتوب اذا وصل اليك فانت كذا فانه لم يصل لا تطلق وان ندم ومجاس الكتاب ذكر الطلاق وترك ما سواه وبعث الكتاب اليها فهي طالق اذا وصل ومحوه الطلاق كرجوعه عن التعليق وانما يقع

اذ اتى ما يسمى كتابه أو رسالة فان لم يبق هذا القدر لا يقع وان محاط الخطوط كلها وبعث اليها البياض لا تطابق لان ما وصل ليس بكتاب \* ولو  
بحد الزوج الكتاب وأقامت البيعة عليه انه كتبه بيده فرق بينهما في القضاء \* أكسره بالضرب والحس على ان يكتب طلاق امرأته  
فكتب فلانة بنت فلان طالق لا يقع لان الكتاب كان خطاب باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا وأوسع من هذا ما ذكره ان المظالم اذا أشهد عند  
استخلاف الظالم بالطلاق الثلاث انه يتلف كاذبا يصدق في الحرية والطلاق جميعا وهذا صحيح (١٨٥) بيان وجه القول الصحيح رواية عن  
السلف \* قال شمس الأئمة

قال لعبد هو حر أو قال لها  
أنت طالق وعنى به الاخبار  
كذاب لا يقع \* كتب اليها  
حوادثه أولا ثم كتب في  
آخره اذا أتاك كذاي هذا  
فانت طالق يقع اذا جاءها  
الكتاب ولو كتب في وسطه  
الطلاق وكتب قبله وبعده  
الحوائج ثم محاط الطلاق وترك  
ما قبله وقع لان المحو كالرجوع  
وبقاء العنوان بقاء الكتاب  
فان محاطا قبله أو أكثره وترك

التركة وان فسخ صار العبد بينهم أن لا ناو يرجع المقر له بكل الثمن في نصيبه ونصيب المصدق من العبد ومن  
مال آخر ان كان لليت مال آخر وعندهما لا يتقض البيع ولكنه يدفع ثلث الثمن كذا في الكافي \* وان كان  
في البيع محاباة بان كانت قيمة العبد ألفين وقد أقر الميرض أنه باع هذا العبد في صحته من ابنه هذا بألف درهم  
وباقى المسئلة بمحاباة فعلى قياس قول أي حنفية رجه الله تعالى هذا والاول سواء فالما على قولهما فالمحابة  
وصية ولا وصية للوارث الا باجازه باقي الورثة واذا لم توجد الاجازة من المكذب لا يسلم للابن المشتري العبد  
المشتري بالثمن الذي تصادق على الشراء به فيكون له الخيار ان شاء فسخ العقد وان شاء أمضى فان اختار  
الامضاء بلغ الثمن الى تمام القيمة في نصيب المكذب رد الوصية في حقه فيخرج المشتري ثلث الاثني للمكذب  
نصف ذلك حصه من المحاباة ونصف ذلك حصه من الثمن ثم يرجع المشتري بنصف ما غرم وذلك ثلث الاف  
في نصيبه ونصيب المصدق من الاف المتروكة وان فسخ العقد ورد العبد صار العبد ميراثا بين البنين الثلاثة  
أن لا ناو يرجع الابن المشتري بجميع الثمن في نصيبه ونصيب المصدق فان قال المشتري أنا أنقض البيع  
في حصه المكذب خاصة كان له ذلك واذا فسخ البيع في نصيب المكذب رجع بثلث الثمن في نصيبه ونصيب  
الابن المصدق كذا في المحيط

#### (الباب السابع في اقرار الوارث بعد موت المورث)

رجل مات وترك ألف درهم وابنا فقال الابن في كلام موصول لهذا على أبي ألف درهم ولهذا ألف درهم  
قالا لا بينهم مائة منين ولو أقر للاول وسكت ثم أقر للثاني فالاول أحق بالالف فاذا دفع الف الى الاول  
بقضاء لم يقض للثاني شيئا وان دفعه بغير قضاء ضمن خمسة مائة للثاني ولو قال في كلام موصول هذا الف  
ودبعة لهذا وهذا الآخر على أبي ألف درهم دين كان صاحب الودبعة أحق بالالف ولو قال لفلان على  
أبي ألف درهم وهذا الف ودبعة للثاني انما تصادف به كذا في المبسوط \* لو قال له رجل هذا الف الذي  
تركه الميت ودبعة لي وقال الآخر على أبي ألف درهم دين فقال الوارث صدقما قال أبو حنيفة رجه  
الله تعالى يصح الاقرار ان جميعا ويكون الف من مائة منين وقال أبو يوسف ومحمد رجهما الله تعالى بان  
الالف كله لصاحب الودبعة ولا يصح الاقرار للثاني كذا في المحيط \* لو قال لفلان على أبي ألف دين ودفعه  
اليه بقضاء ثم أقر بانف آخر على أبي ألف لا خير لم يقض له شيء من ذلك عند محمد رجه الله تعالى ولو دفع ألفا بغير  
قضاء لم يقض للثاني خمسة مائة ولو قال ان فلان على أبي ألف لابل لفلان فدفع الى الاول بقضاء لم يقض للثاني  
شيء أو بغير قضاء ضمن للثاني مثله كذا في محيط السرخسي \* اذا مات وترك ابين وألفين فأخذ كل واحد  
منهما ألفا ثم ادعى رجل على أبيهما ألف درهم وادعى أيضا آخر ألف درهم فأقر جميعا للاحدهما وأقر  
أحدهما لآخر وحده وكان الاقراران معا فان الذي انفق عليه بأخذ من كل واحد منهما خمسة مائة وبأخذ  
الآخر من الذي أقر له ما بقي في يده وهو خمسة مائة ولو لم يقض منهما شيئا حتى غاب الذي أقر له جميعا والذي  
أقر له الواحد وقدمه الى الحاكم فقال لي على الميت ألف درهم وقد أقر به هذا الوارث لي فصدقه الابن  
وأخبر القاضي بما أقر به لغيره فان القاضي يقضى عليه بالالف كله فان جاء الآخر وقدم أخاه قضى له عليه  
بالالف الذي في يده كله ولا يرجع واحد من الاخوين على أخيه بشيء وكذلك لو كان الذي أقر له جميعا  
قدّم الذي أقر له وحده قضى له عليه بالالف الذي في يده فان جاء الآخر وقدم أخاه قضى له عليه بالالف

ذ كر الطلاق لا يقع لانه لم  
يبقى كتابا \* كتب كتاب الطلاق  
ثم نسخته الى كتاب آخر أو امر  
غيره بكتابه ثانيا ولم يعل عليه  
فأتاها الكتاب طلق ثنتين  
قضاء واحدة في الدائنة  
\* كتب غير الزوج كتاب  
الطلاق وقرأه على الزوج  
فأخذ منه وختم عليه أو قال  
لرجل ابعت هذا الكتاب  
اليها فهذا بمنزلة كتابته بنفسه  
\* ولو كتب انت طالق ان شاء  
الله موصولا لا يقع وان كان  
غير موصول وقع  
\* (مسائل المجازاة) \*  
قالت له أي قرطبان فقال  
الزوج اكرم من قرطبان فانت  
كذا اختلف فيه نصير بن يحيى  
ومحمد بن سلام قال اح انه على

(٣٤ - فتاوى رابع) المجازاة فيقع وقال الآخر انه على الشرط وقال الامام محمد بن الفضل ان نوى المجازاة يقع وان نوى التعليق لا وقال  
آخر ان في حالة الغضب فعلى المجازاة فيقع في الحال وعليه الفتوى وكذا لو قال اكرم سرتا بن زريرى دامت سه طلاق يقع ان لم ينو التعليق  
\* قالت أي دوزخي فقال اكرم دوزخيم تو طلاق ونوى التعليق لا يقع لان المسلم لا يكون جهنميا لانه جنتي لقوله تعالى وجنة عرضها  
كعرض السماء والارض اعدت للذين آمنوا بالله ورسلا كفى بنفس الامان وفيه حكاية الرشيد مع امرأته ولما انقرض في عقيدة أهل السنة

ان المسلم وان ذا كبيرة لا يخد في النار وعاقبته الجنة يصدق ان المؤمن ليس بجهنمي \* قال لها ان احبته في فانت طالق وان شمتني فانت طالق فلعنته طلقت وقال ابن سلة يقع طلقتان وقولها يا جاري يا بله يا جاهل ليس بشتم لكنه جنابة له ان يضربها واللعن شتم ولو نوى التعليق فيما ذكرنا من المسائل فلا بد من تحقيقه فالقرطبان من يكون عالما راضيا بفجورها وقيل هو العالم الراضى بفجور محارمه وقيل من يبعث اليها التليذ أو يحلها مع الغلام البالغ وعن (١٨٦) الامام ان المسلم لا يكون سفلة وعليه الفتوى وقيل يكون وهو الخجلم والحائلك

وجاء في نفسه قوله تعالى واتبعك الارذلون انه الحائلك قال خلف بن أيوب هو الذي يرفع الزلة من الدعوة في موضع لم يعتادوها وفي بلاد تركستان والدشت وفرنغا لا بأس به والمرأة لا غاية لها والحرص لانها له قال عليه الصلاة والسلام شر الطعام طعام الوليمة يدعى اليه الاغنياء ويداد عنه الفقراء فلو كانت زلة العالم زلة العالم واكتفى النقيب الحاضر بالرأفة والرؤية من بعيد لا يبعد أن يكون الحائلك من السفلة وعن الامام رحمه الله انه من لا يبالي ما قال وما قيل له من الذم والشتم وعن محمد الذي يلعب بالحمام ويقامر وقيل هو الطفيلي وقيل هو الذي يختلف الى باب القاضي وقيل هو الذي يطعم اهله خبز الشعير ولحم البقر في موضع لم يعتادوا مع الامكان والكرخ الذي يستنزاه ويضحك عنه وهو ضعيف في رأيه وقيل الذي له امرأة عقيمة أراد أن يتزوج عليها أخرى وابنه ريش الذي لحيته طويلة جاوزت الحسد حتى صارت عاراله قال القائل

الذي في يديه ولا يرجع واحدا من الاخوين على صاحبه بشئ وكذلك لو كان الميراث ذنا نيرا وشيا عيما يكال أو يوزن والدين مثله كذا في الحاوي \* رجل مات وترك عبد من قيمة كل واحد منهما ألف درهم وترك ابنين فاقسمهما وأخذ كل واحد منهما مائة ثم أقرا جميعا أن أباهما أعطى أحد العبدين بعينه وهو الذي في يد الاصغر منهما في صحته وأقرأ الاكبر أن أباه أعطى العبد الذي في يده في صحته وجميع ذلك منهما ما هما حران ونعم الاكبر للاصغر نصف قيمة العبد الذي في يده وكذلك الاقرار بالوديعة في العبدين بأن أقرا باحدهما بعينه أنه وديعة فلان وأقرأ الاخر بما في يده أنه وديعة فلان فهذا الاقرار بالعق سواء ولو كانت التركة ألفي درهم فاقسمها وأخذ كل واحد منهما ألفا ثم أقرا أحدهما بالرجلين بدين خمسمائة على أبيه وقضى القاضي بها عليه ثم أقرا جميعا ان على أبيهما رجل آخر ألف درهم دين فانه يقضى به عليهما ثلاثا ولو كان الاول أقرا بالف ودفعه بقضاء قاض ثم أقرا جميعا بالالف الثاني قضى بالالف كله بما في يد الجاحد والمقر الاول لا يصير ضامنا شيئا ولو كانا أقرا أو لرجل بدين مائة درهم ثم أقرا أحدهما بالآخر بدين مائة درهم فالمائة الاولى عليهم مائة فين فان أخذ المذفق عليه مائة من أحدهما رجع على أخيه بنصفها ولو بدأ أحدهما فأقر لرجل بمائة درهم ثم أقرا بعد ذلك لاخر بمائة درهم فالاول يأخذ من المقر مائة درهم بما في يده والمائة التي هي حق المذفق عليه في مالهما على تسعة عشر سهما فان أخذ المائة من أحدهما رجع على صاحبه بحصته منها وكذلك لو كان الاقرار من جميعا فالمائة التي أقرا بها أحدهما عليه في نصيبه خاصة والمائة الاخرى عليهم على تسعة عشر سهما كذا في المبسوط \* ترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فاقسموها فادعى أجنبي على أبيهم ثلاثه آلاف درهم فصدقه الاكبر فيها والاولى والاصغر في الالف يأخذ منهم ألفا ثلاثا والالف من الاوسط والاكبر نصفين ومن الاكبر ما بقي في يده عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يأخذ من الاكبر ألفه ومن الاوسط ألفه ومن الاصغر ثلث ألفه هذا اذا القيم جميعا وأما اذا القيم متفرقين فان لقي الاصغر وحده أو لا يأخذ منه الالف وان لقي الاوسط بعده يأخذ منه الالف التي في يده وكذلك لو لقي الاكبر بعده يأخذ منه ما في يده كله ولم يذ كر في الكتاب أن الاوسط والاصغر هل يرجعان على المقر له بشئ قالوا لا يجب أن يرجع الاكبر ثلثي الالف على المقر له باثنا عشر سهما فاما الاوسط فلا يرجع بشئ عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع عليه بسدس الالف هذا اذا لقي الاكبر والالف لقي الاكبر أو لا يأخذ ألفه ومن الاوسط بعده يأخذ ألفه ومن الاصغر ثلث ما في يده اذا كان مقرابا أن أخويه أقرا له بالزيادة على الالف فان جحد الاكبر اقرارهما له بالزيادة لم يأخذ منه شيئا ثم الاكبر لا يرجع على الاصغر بشئ وكذلك الاوسط عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع بزيادة سدس الالف ويرجع الاكبر على الغريم بسدس الالف فان لقي الاوسط أو لا يأخذ ألفه فان لقي الاكبر بعده فكمذا كرنا أراد به اذا جحد الاكبر اقرارهما فان لقي الاكبر بعده يأخذ ألفه كذا في محيط السر حسي \* رجل مات وترك ابنين لا وارث له غيرهما وترك ألف درهم على رجل فقال الغريم قد قبض الميت مني خمسمائة حال حياته وصدقه أحد الابنين في ذلك وكذبه الاخر فان للكذب أن يأخذ من الغريم الخمسمائة الباقية وليس للصدق أن يأخذ من الغريم شيئا ولو ادعى الغريم أن الميت قد قبض منه جميع الالف فصدقه أحد الابنين في ذلك وكذبه الابن الاخر فله كذب أن يأخذ من الغريم خمسمائة وليس للصدق أن يرجع على

هاوكة يحملها مائق \* مقول ب هارون بن الاثق الهالقة اللحية الطويلة والمئات الحق ومقارب هارون نوره ورعنا ريش من فيه نوع حقاقة مع البله وب حيت من لا يمنع امراته عن كشف الوجه من غير المحرم وب اخوان مر د قال الامام الاوزجندى المسلم لا يكون كذلك وتكلموا في الكوسج والاصح ان لحيته خفيفة فهو كوسج وفي عرفنا الكوسج من لحيته على الذقن لان الحدين أو على الذقن والحدين لانها متفرقة غير متصلة وان كان شعور الحدين متصلة بشعور الذقن فهو خفيف اللحية وليس بكوسج واليامن هو الذي



الغريم شي وللغريم أن يحلف المكذب بالله ما تعلم أن أباك قبض مني جميع الألف فإن حلف الجاحد وأخذ من الغريم خمسمائة وترك الميت ألف درهم أخرى سوى هذه وأقسم الابن تلك الألف بينهم ما للغريم أن يرجع على المصدق ويأخذ منه الخمسمائة التي ورثها كذا في المحيط \* إذا مات وترك ابنوا ألف درهم فادعى رجل على الميت ألف درهم فصدقه الابن ودفع إليه بقضاءه وبغير قضاءه ادعى رجل آخر على الميت ديناً ألف درهم وكذب الابن وصدقه الغريم الأول وأنكر الثاني دين الغريم الأول لم يثبت في إنكاره ويقتسمان الألف نصفين وكذلك لو أقر الغريم الثاني لغريم ثالث فإن الغريم الثالث يأخذ نصف ما في يده كذا في الحاوي

رجل قال لاخر اخذت منك ألفا وديعة وألغا غصبا فاضاعت الوديعة وهذه الألف غصب وقال المقر له لا بل هلك الغصب وبقيت الوديعة كان القول قول المقر له يأخذ هذه الدراهم ويغرم المقر ألفا أخرى وكذا لو قال المقر له لا بل غصبتني الألفين كان الجواب كذلك ولو قال المقر أودعتني ألفا وغصبت منك ألفا فهلك الوديعة وبقي الغصب وقال المقر له لا بل هلك الغصب كان القول قول المقر يأخذ المقر له الألف ولا يضمن شيئا كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قال لاخر اخذت منك ألف درهم وديعة فهلك وقال صاحب المال لا بل أخذتها غصبا ضمن المقر له لأنه أقرب بسبب الضمان وهو الأخذ ثم ادعى مالو بوجوب البراءة عنه وهو الأذن بالأخذ والآخر ينكر فكان القول قوله مع عيظه ووجوب الضمان على المقر بإقراره الآن يسكن الخصم عن اليمين وإن قال أعطيني ألف درهم وديعة فهلك وقال صاحب المال بل أخذته غصبا لم يضمن المقر له لأنه ما أقرب بسبب الضمان بل أقرب بالإعطاء وهو فعل المقر له فلا يكون سبب الضمان على المقر إلا أنه يدعى عليه بسبب الضمان وهو الغصب فكان القول قول المنكر مع اليمين الآن يسكن المقر عن اليمين حينئذ يلزمه المال كذا في الكافي \* ولو استأجر دابتين أحدهما إلى الحيرة والأخرى إلى القادسية وهي أبعد من الحيرة فحمل عليهما إلى القادسية فنفت أحدهما في القادسية فقال المالك نفقت التي استأجرتها إلى الحيرة وعليك ضمانها وقال المستأجر لا بل نفقت التي استأجرتها إلى القادسية فالقول قول المالك ويضمن المستأجر كذا في التحرير شرح الجامع البدير للعصيري \* لو قال أقرضتك ألف درهم ثم أخذتها منك يجب على المقر دفعه إليه كذا في التبيين \* وإذا أقر الرجل رجلا أنه اقتضى من رجل ألف درهم كانت له عليه وقبضه أقال فلا ن أخذت مني هذا المال ولم يكن لك على شيء ورده على فانه يجبر على أن يرد المال بعد أن يحلف أنه ما كان له على شيء وكذلك لو أقر أنه قبض من فلان ألف درهم كانت وديعة له عنده أو هبة وهبها له فقال بل هي مالي قبضته مني فعليه أن يرد كذا في الميسر \* ولو قال قبضت منك ألف درهم بوكالة فلان وقد كانت لفلان عليك أقال وهبته فلان فأمرني بقبضها فقبضتها ودفعها اليه فالقرضان هكذا في المحيط \* ولو قال أسكنت بيتي فلانا هذا ثم أخرجته منه ودفعه إلى وادعى الساكن أليته أنه له فالقول قول صاحب البيت استحسانا وعلى الساكن البينة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في القول قول الساكن وهو القياس وعلى هذا الخلاف لو قال هذه الدابة لي أعرتها فلانا ثم قبضتها منه أأعرتها فلانا ثم قبضتها منه وإذا أقر الرجل أن فلانا لحياط خاط قبضه هذا نصف درهما

أحسن من الآخر ولم يوجد \* ان لم يكن رأسي أثقل من رأسي فكذا طريقتي اذا ناما سدا فاقمها كان اسرع اجابة فالآخر أثقل \* ان لم يكن  
ذكرى اشد من الحديد فانت كذا الاطلاق لانه لا توقف عليه \* ان لم يكن دبر فلان أو سع من دبرك فانت كذا الاطلاق لانه لا توقف عليه  
\* أو سعيكافر جاطا التي يقع على الاعمق وقال الامام المرفعي اني يقع على اوطيها \* ان لم اطا كذا فلهذا مجهول على المبالغة في الجماع \* قال في  
غضب الكرم لله اي دوى ذكركم فكذا يصح على الاساءة في المتعارف \* قال لآخر اي غرزن بذرهم حالف انه ماشيهم باه حنث لانه شتم

الاب لانه يستلزم الشك في ديوث حتى كان الكفر جائزاً على ازواج الانبياء لاهذا \* (الثاني في الكليات وفيه اجناس \* الاول) \* انت على حرام في غير حال هذا كره الطلاق ان نوى طلاقاً فباش وان نوى ثلاثاً فثلاث وثنتين لا يصح الا في الامة وان ظاهراً فظاهر وان نوى المين أو لم ينوشاً فمين وان نوى الكذب فكذلك في ظاهر الرواية وكذا حرمك على أولم يقل على أو أنت محرمة على أو حرام على أولم يقل على أو أنا عليك حرام أو محرمة أو حرمت نفسي (١٨٨) عليك ويشترط قوله عليك في تحريم نفسه لا نفسه احق لو قال حرمت نفسي ولم يقل

عليك ونوى الطلاق لا يقع وكذا في البيونة بخلاف نفسها هذا عند المتقدمين والاسكاف وأبو بكر بن سعيد على انه طلاق بالنية \* وفي المحيط قالت له انت على حرام أو أنا عليك حرام فمين وان لم ينوكا في جانبك حتى لو مكنت الزوج لزمته الكفارة \* وفي الفتاوى قال لها انت على حرام والحرام عنده طلاق وقع وان لم ينو ذكراً لا مام ظهيرا لادين لا نقول لا تشترط النية لكن يجعل نوايا عرفا وكذا في قوله هرجه بدست راست كيرم أو بدست كرفته أم برمن حرام لا يصدق انه لم ينو وقوله هرجه بدست كيرم في النوازل لا يقع وان نوى وفي قوله هرجه بدست كيرم لا يقع لان العرف في كيرم لاني كيرم \* ولو قال هرجه بدست كيرم ولم يقل راست وجب فيمنزلة بدست راست كيرم \* ولو قال كل محل عام حرام أو هرجه مرا حلال لست برمن حرام است قال في الصغرى لا بد من النية وفي المحيط نوى أو لا يمين فينصرف الى الطعام والشراب لا المرأة الابانية ومشايخ بلخ على انه تدخل امرأته بلانية وعن محمد اذا نوى المرأة لا يخرج الطعام والشراب فيحتمل أي ذلك تناول وعمراده خنت وانقضى حكمه لا يلزمه

وقبض منه القيص وقال الخياط هو قبضي أعرتك فالقول فيه كانه قول في الاولى وكذلك الثوب سلم الى الصباغ كذا في الميسوط \* وان لم يقل في مسئلة الخياط وغيرها وقبضته منه لا يرد اتفاقا كذا في محيط السرخسي \* ولو كان الثوب معروفاً للاقراء والداية أو الدار فقتال أعرتة فلا ناوقبضته منه كان القول قوله كذا في الميسوط \* ولو قال وضعت ثوبي في بيت فلان ثم أخذته لم يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضمن كذا في محيط السرخسي \* قال الخياط هذا الثوب لفلان سلمه الى فلان فادعيه فهو للمقرله أو لا ولا يضمن للثاني شيئاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ماض من كذا في محيط السرخسي في باب الاقرار بمال دفع اليه فلان وهو لاخر \* رجل قال لاخر أخذت منك هذا الثوب عارية وقال الاخر أخذت مني بيها فالقول قول الاخذ وهذا اذا لم يلبسه أما اذا لبس وهلك فيضمن كذا في الخلاصة \* ولو قال لاخر أخذت منك هذه الدراهم ودعيت وقال الاخر أخذت مني قرضا فالقول قول المقر كذا في خزانة المفتين \* ولو قال أقرضتني ألف درهم وقال الاخر غصبتني فالمترضامن لها غير أن ان كانت قائمة بعينها فالمقرله أن يأخذها كذا في الحاوي \* اذا قال الرجل لغيره أعرتني هذه الدابة التي في يدي وقال صاحب الدابة ما أعرتك ولكنك غصبتها فان لم يكن المستعير كرهاً فالقول قوله ولا ضمان وان كان المستعير قد ركبها فهو ضامن وكذلك اذا قال دفعتم الى عارية أو أعطيت عارية فلا ضمان عليه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان قال أخذتم عارية منكم وبجدها الاخر فهو ضامن كذا في المحيط \* رجل قال لاخر قد غصبتك ألف درهم وربحت فيه عشرة آلاف درهم وقال المقرله قد أمرت بك به فالتقول قول المغصوب منه ولو قال لا بل غصبتني عشرة آلاف قالها القول قول الغاصب كذا في الخلاصة \* قال لغيره هذه الالف ودعيت لك عندي وقال المقرله ليست بوديعة ولي عليك ألف من قرض أو عن بيع ثم بجدها المقر الدين والوديعة وأراد المقرله أن يأخذ الوديعة قضاء عن الدين الذي يدعي لم يكن له ذلك لان اقراره بالوديعة أو لا يبطل بالرد ولو قال المقرله ليست بوديعة وليكني أقرضتكمها بعينها وبجدها المقر القرض كان للمقرله أن يأخذ الالف بعينها إلا أن يصدق المقر في القرض فيثبت له لا يكون للمقرله أن يأخذ الالف بعينها كذا في فتاوى قاض بيجان \* ولو أقر بالف قرض أو غصب وادعى ثمناً أو قال ثمن عبد أو ادعى عن أمة لزمه كذا في الكافي \* اذا قال لفلان على ألف درهم من ثمن متاع فقال فلان ما كان لي عليه قط ألف درهم من ثمن متاع لكن لي عليه ألف من قرض كان له الالف ولو قال ما كان لي عليه قط من ثمن متاع وسكت ثم ادعى الالف أنه قرض لا يصدق كذا في المحيط \* واذا أقر الرجل لفلان على ألف درهم من ثمن متاع باعنيه إلا أنني لم أقبضه فانه لا يصدق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصل أم فصل صدقه المقرله في الجهة أم كذبه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بأنه يصدق اذا وصل صدقه المقرله في الجهة أم كذبه فاذا فصل ان كذبه المقرله في الجهة بان قال لي عليك ألف درهم من قرض فانه لا يصدق المقر في قوله لم أقبض ويلزمه المال عندهما أو ما اذا صدقه في الجهة بان قال لي عليك ألف درهم من ثمن متاع بعته وقبضت مني والمقر يقول لم أقبض مفصلاً عن اقراره كأن أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أو لا بانه لا يصدق كمالو كذبه في الجهة ثم يرجع وقال يصدق وصل أم فصل وبه قال محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ولو قال لفلان على ألف درهم من ثمن هذا العبد وكان العبد في يدي المقر فان صدقه المقرله فيما أقر لزمه ألف درهم وان قال المقرله هذا العبد عبيدي وانما بعته عبيداً غيره وأخذ العبد منه

اليمين به حتى لا يحنث بعد ذلك ويستوى تناول القليل والكثير بخلاف ما لو حلف لا يأكل هذا الطعام والواحد مما يستوفيه لا يحنث مالم يستوفيه وكذا لا يدخل اللباس بلانية واذا دخل لا يخرج الطعام والشراب \* ولو نوى الطلاق على نسائه في عينه بنعم الله تعالى فهو طلاق ويمن \* ولو قال حلال لا يرد بروي حرام أو حلال الله عليه حرام لا حاجة الى النية وعليه الفتوى وهو الصحيح لان العرف في حلال لا يرد قائم وفي كل

موضع انعدام لفظ ايزد او خدای لا ينصرف الى الطلاق بلانية واذا وقع يقع البائن (فان قلت) اذا وقع الطلاق بلانية فيجب ان يكون كالصريح فيكون الواقع رجعيما (قلت) المتعارف به ايتساع البائن لا لرجعي بخلاف فارسية قوله سرحتك وهو بمايله كردم لانه صار صريحا في العرف على ما صرح به نجم الزاهدنا وارزقي في شرح القدوري الا يرى أنه فارق الصريح في مسئلة تعدد الطلاق على المتعددة منهن وان نوى ثلاثا فثلاث وان قال لم أنول يصدق في موضع صار متعارفا وقوله انت هي في الحرام (١٨٩) بمنزلة أنت على حرام وقوله حلال المسلمين على حرام بمنزلة قوله

هر چه بدست راست كير  
بروى حرام قال القاضي  
لا يصدق على ترك النية في  
الكل الا في قوله هر چه حلال  
كرده است خدای بروى  
حرام وفي المواضع التي يقع  
الطلاق باللفظ الحرام ان لم  
يكن له امر أو ان حث لزمه  
الكفارة والنسي على انه  
لا يلزم وان كان له أكثر  
من زوجة واحدة قال في  
الفتاوى يقع على كل تطليقة  
واحدة بخلاف الصريح  
فانه لا يقع الا واحدة فيما اذا  
قال امرأته طالق وله أكثر  
من واحدة واجاب شيخ  
الاسلام الا ووجدني انه  
لا يقع الا على واحدة واليه  
البيان وهو الاشبه وسيأتي  
لهذا مزيد تفصيل قال  
حلال الله عليه حرام الكراين  
زن را بايق بمانم فسيى ولم  
يستطع أخذها منه ان  
مضى من وقت الطلاق يوم  
ولم يتحقق أخذها ووقع  
الطلاق لان مادون اليوم  
ساعات لا يمكن ضبطها فجعل  
اليوم كالساعة فان زمان  
البرمستيتي من البين عندنا  
خلافا لفرق قال لا آخر  
هر چه بدست راست كيرى

لا يلزمه شيء ولو قال العبد عبدك او اتابعك عبدك او غير ذلك قبضته وفي عليك ألف درهم ثمة فانه يلزمه ألف درهم  
هكذا في المحيط \* ولو قال لفلان على ألف درهم من ثمن هذا العبد الذي هو في يد المقر له فان أقر الطالب سلمه له  
وأخذه بالمال وان قال العبد عبدك لم تبعك اتبعك غير فاما المال لازم له كذا في المبسوط \* وان قال  
العبد عبدى ما بعته بك فكم ان لا يلزم المقر شيء هكذا في الهداية \* ولو قال العبد عبدى ما بعته منك اتبعك  
غيره لم يكن له عليه شيء وقد ذكر في آخر هذا الكتاب أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال يختلف كل واحد منهما  
على دعوى صاحبه وهو قوله ما كذا في المبسوط \* وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان \* واذا انحال الباطل المال  
كذا في الهداية والكافي \* وان كان العبد في يد ثالث ان صدقة المقر له وأمكنه تسليمه لزمه المال والا فلا  
كذا في الخلاصة \* ولو قال ابنت منه شيئا بألف درهم الا أنى لم يقبضه قال قول قوله بالاجماع كذا في الكافي  
\* لو أقر أنه باع عبده هذا من فلان وادعى أنه لم يقبض الثمن وجب له ذلك وكان القول قوله اذا أنكر  
المقر له كذا في التبيين \* رجل قال لفلان على ألف درهم عن خير أو خبير يلزمه المال ولا يصدق في السبب اذا  
كذبه المدعى في السبب وصل ذلك أم فصل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو قال على ألف درهم من  
القمار كذا في فتاوى قاضيان \* وان صدقة الطالب في ذلك فانه لا يلزمه شيء في قولهم جميعا كذا في الذخيرة  
\* ولو قال لفلان على ألف درهم حرام أو ربا فهو لازم له ولو قال لفلان على ألف درهم زورا وباطل ان صدقة  
المقر له فلا شيء عليه وان كذبه لزمه كذا في التبيين \* ولو قال له على ألف من ثمن متاع أو قال أقرضني ألف  
درهم ثم قال هي زنيوف أو نهر جنة أو ستوفة أو رصاص أو قال الا انما زنيوف أو قال الفسلان على ألف درهم  
زنيوف من ثمن متاع وقال المقر له جياذ لزمه الجياذ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصل أم فصل وقالان  
وصل صدق وان فصل لا يصدق ولو قال لفلان على ألف درهم زنيوف ولم يذ كر البيع والقرض قيل يصدق  
اجماعا اذا وصل وقيل هو على الخلاف أيضا كذا في الكافي \* واذا أقر بالمال غصبا أو ودعة وقال هي نهر جنة  
أو زنيوف صدق وصل أم فصل ولو قال في الغصب والودعة الا أنم استوفة أو رصاص فان قال موصولا صدق  
وان قال مفصلا لم يصدق كذا في المبسوط \* وان قال لفلان على ألف درهم من ثمن متاع أو قال أقرضني  
فلان ألف درهم أو قال أودعني أو قال غصبت ألف درهم ثم قال الا أنه ينقص كذا صدق وان وصل والا فلا  
ولو كان الفصل اضمر ورقة انقطاع النفس فهو وصل كذا في الكافي \* وبه يبقى كذا في الذخيرة \* رجل قال قد  
قبضت من فلان ألفا ثم قال هي زنيوف بقبل قوله ولو قال هي ستوفة لا يقبل وان مات المقر قبل ان يقول شيئا  
فقال وارثه هي زنيوف لا يصدق كذا في الظهيرية \* وفي المضاربة والغصب اذا مات المقر فقال ورثته هي  
زنيوف لا يصدقون كذا في المحيط \* وكذلك هذا في الودعة كذا في الظهيرية \* آخر يقبض خسمائة على  
الشركة وقال هي زنيوف صدق وصل أم فصل وللشريك نصفه ان شاء وان شاء اتبع المطلوب بالجياذ فان قال  
مفصلا هي رصاص لم يصدق وللشريك نصفه اجباذ ولو قال موصولا لا يصدق ولا شيء للشريك كذا في  
محيط السرخسي \* وفي دعوى الزيافة اذا كان قال قبضت حق فللشريك أن يأخذ منه نصف الجياذ كذا في  
المحيط \* ولو قال له على كرخطة من ثمن بيع أو قرض ثم قال هو ردى فالقول قوله في ذلك وصل أم فصل  
وكذلك سائر الموزونات والمكيلات على هذا وكذلك لو أقر بكرخطة غصب أو دعة ثم قال هو ردى فالقول  
قوله وكذلك لو أقر بطعام قد أصابه الماء وعفن فقال هذا الذي غصبت أو أودعته فالقول قوله في ذلك وكذلك

عليك حرام ان كنت فعلت هذا الامر فقال هزار بارو كان قد فعل يقع واحدة وان كان قال هزار ولم يقل بارو وقع الثلاث \* أنت على حرام  
ألف مرة يقع واحدة \* قالت له حلال الله عليك حرام فقال نعم طلقت هذه المرأة وفي كل موضع يشترط النية بنظر المفتي الى سؤال السائل  
ان قال قلت كذا هل يقع يقول نعم ان نويت وان قال كم يقع يقول واحدة ولا يتعرض لاشتراط النية لان كم عبارة عن عدد الواقع وذلك  
يقضي وجود أصل الواقع وهذا حسن \* حلال الله عليه حرام أو ما أخذت نفسي بميتي عليه حرام ان كنت فعلت كذا وكان فعل يقع

واحدة نوى أولا مدخولة أم لا \* ان فعلت كذا حلال الله عليه حرام ثم قال كذلك الامر آخر وجد الاول ووقع البائن ثم وجد الآخر يقع الثاني أيضا كما لو كان الثاني معقلا الاول \* قال ان فعلت كذا هرجه بدست كبري بروى حرام فقبل له هرزني كد بزني كني قال نعم ففعل ذلك الامر ثم تزوج يقع ولوزاد الوو وقال وهرزني كد بزني كني لا تطلق لان الاول منجز والثاني معلق فلا يصح العطف عليه وكذا ان عني الوصل وفيه تغليظ عليه لانه عطف على الباطل (١٩٠) لان الاول منجز ولا امر آله وذ كر الامام الاوزجندی انها تطلق اذا تزوجت كي

لا يباغوكلامه كما في قوله كل امرأة في فهي طالق ان فعلت كذا ولا امرأة وله ونوى امرأة فتزوجها يقع عليها كما لو قال كل امرأة تكون لي ذكركهما في مجموع النوازل ولو قال لا امرأة ان تزوجتك فحلال الله عليه حرام وتزوجها يقع \* ما أخذت بيمينى فهو على حرام ولم يكن له امرأة فهو بين الا اذا اراد التعليق فحينئذ يكون بمنزلة قوله ان تزوجت فمأخذت بيمينى فهو عليه حرام \* انت على امتاع فلان فليس بشئ ذكره في المحيط \* وان قال انت على كالمبار والخنزير أو ما كان محرما العين فهو كقوله انت على حرام واذا لم ينو هل يكون مينا فقد اختلفوا فيه \* ولو قال حلال واحد على حرام وقال عنيت لحم الابل تطلق امرأته \* قال لها بامن جناني كه باهمه شهر يقع الطلاق بالنية \* خلع امرأته ثم تزوجها ثم قال لها بعد ذلك تو بر من حرامى بدان خلع تحرم عليه \* وفي فتاوى سمرقند هذه المرأة حرام على وان لم تكن حراما فهو كافر اقرار بالايلاء اذا لم ينو الطلاق وفيه دليل ان الاقرار

لو قال استودعني عبدا ثم جاء به بعد مبيع فقال هو هذا قال قول قوله في ذلك كذا في المبسوط \* ولو قرأ لفلان عليه عشرة أفلس من قرض أو عن مبيع ثم قال هي من الفلوس السكاسة لم يصدق وكذلك ان وصل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يصدق في القرض اذا وصل وعليه ما قال وأما في المبيع ففي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول لا يصدق وفي قول محمد رحمه الله تعالى يصدق اذا وصل وعالمه قيمة المبيع ولو قال غصبت عشرة أفلس ثم قال هي من الفلوس السكاسة كان مصداقا وكذلك الوديعة كذا في الحاوى \* اذا أقر بقبض رأس مال السلم ثم ادعى أنها زيف ان كان أقر بقبض الجياد أو أقر بقبض حقه أو باستيفاء رأس المال أو باستيفاء الدراهم أو بقبض رأس المال لا يقبل قوله انها كانت زيوفا وان كان أقر بقبض الدراهم فقوله مقبول في دعوى الزيفه استحسانا كذا في الظهيرية \* ومن أقر بدين مؤجل فصدقه المقر له في الدين وكذب في التأجيل لزمه الدين حالا ويستحب المقر له على الاجل كذا في السكافي \* ولو قال لفلان على عشرة مثاقيل فضة ثم قال هي سوداء أو قال لفلان على ألف درهم ثم قال هي من ضرب كذا النوع من الدراهم أو قال من نقد بلد كذا ان قال على من غصب فانه يصدق عندهم جميعا وصل أم فصل ولو قال من قرض أو عن مبيع ان كان ماسى نقد البلد فانه يكون مصداق عندهم جميعا فاما اذا لم يكن نقد البلد ان فصل لا يصدق عندهم جميعا وان وصل ذكر أنه يصدق ولم يحل فيه خلافا من مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يصدق ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قولهم جميعا كذا في الذخيرة \* ولو قال أسلت الى ثي عشرة دراهم في كرخنة وقال لم أقبضها وقال رب الله لم لا بل قبضتها ان قال المسلم اليه ذلك موصولا صدق قياسا واستحسانا وان فصل في الاستحسان لا يصدق ويلزمه المسلم فيه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لفلان عندي وديعة ألف درهم وعلى ألف درهم قرضا ثم قال لم أقبضه فانه كذا في الخلاصة \* ولو قال أعطيتني ألفا أو أقرضتني ألفا أو أسلفتني ألفا ثم قال لم أقبض ان كان ذلك موصولا صدق قياسا واستحسانا وان قال ذلك مفصلا لا يصدق استحسانا ولو قال نقدتني ألفا أو قال دفعت الى ألفا وقال لم أقبضه لا يصدق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يصدق اذا وصل كذا في فتاوى قاضيان \* اذا قال أقرضتني ألف درهم ولم تدفعها الى وقال ذلك مفصلا لا يصدق وهو ضامن وان كان كلامه موصولا فالقول له وكذلك اذا قال أعطيتني أو أسلفتني لكن لم تدفع الى ووصل كلامه ولو قال دفعت الى ألفا أو نقدتني ألفا فلم أقبضه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق وهو ضامن وقال محمد رحمه الله تعالى القول قوله ولا ضمان عليه ولو قال قبضت منك ألفا وأخذت منك ألفا لكن لم تدعني حتى أذهب به لا يصدق وهو ضامن كذا في المحيط \* رجل قال لفلان على مائة درهم عدنا ثم قال بعد ذلك هي وزن خمسة أوستة وكان الاقرار منه بالكوفة فعليه مائة درهم وزن سبعة ولا يصدق على النقصان الا ان بين الوزن موصولا بكلامه كذا في المبسوط \* ثم اذا ذكر ذلك مفصلا وكان وزن دراهم بالمه سبعة حتى لم يصح بيانه يلزمه مائة درهم بوزن سبعة باعتبار الوزن لا باعتبار العدد حتى اذا كان وزنها مائة بوزن سبعة ولكن عددا خسون يخرج عن العهدة كذا في المحيط \* وان كان في البلد يتبايعون على دراهم معروفة والوزن بينهم يتعص من وزن سبعة صدق في ذلك فان ادعى وزنا دون المتعارف في تلك البلدة لم يصدق الا اذا ذكره موصولا بكلامه وان

كان بالحرمة بلانية ينصرف الى الايلاء لانه أدنى الحرمات واختار الامام ظهير الدين في قوله هرجه حلال است مرار من حرام أو حلال بر من حرام من غير لفظ ايزدا أو خدای انه لا يشترط النية في زماننا الغلبة العرف فيه أيضا ومشايخنا أفتوا في أنت على حرام أو الحلال عليه حرام أو حلال الله عليه حرام أو حلال المسلمين عليه حرام ان الكل بائن بلانية واذا حلف بهذه اللفاظ على فعل في المستقبل ففعل وليس له امرأة عليه الكفارة وان له امرأة وقت الحلف وما نبت قبل الشرط أو بانبت لا الى عدة ثم باشر الشرط الصحيح انا

لا تطلق امرأته المتزوجة وعليه الفتوى لان حلقه صار حلالا بالله تعالى وقت الوجود فلا يتقلب طلاقا \* خالعها ثم قال حلال الله عليه حرام ان شرب الى سنة وشرب لا يقع لعدم الملك والاضافة اليه \* قال ان شربت المسكر الى عشرة ايام فشرب في اليوم العاشر تطلق كالحلق لا يكلم عشرة ايام فكلم في العاشر حنث \* ولوحلف لا يشرب المسكر الى الجمعة فشرب في يوم الجمعة لا تطلق لان يوم الجمعة غاية له فلا يدخل \* طلق الحرة واحدة ثم قال لها انت على حرام ينوي الثنتين لا يصح ونية الثلاث تصح ويقع (١٩١) طلقتان آخران \* له امرأته مطلقة

وانقضت عدتها خلف وقال  
اكره ان يزوجها او اورا  
بني كتم حلال الله عليه  
حرام فزوجها لا تطلق وانما

تطلق التي كانت له عند  
اليمين كالحق قال امرأتى طالق  
لا يقع على المعتدة ولا على  
التي تزوجها \* وذكر برهان

الدين خالعها ثم قال لها اكره  
بانوشي كتم حلال الله  
بروي حرام ثم تزوجها لا تطلق  
\* قالت لرا اندرين خانه

جيزي حلال يست فقال  
الزوج مباح كوي ثم قال  
لها اندرين خانه چه كني

ان لم ينو بالاول الايقاع لا يقع  
ولا يدل كلامه الثاني  
على الايقاع \* قال لها ان  
تزوجت لحلال الله عليه

حرام فزوجها تطلق قال  
بعضهم والصحيح خلافه  
لان تقدير كلامه اكر فلانة  
رايجواهم زن ازمين بطلاق

وفيه يقع على القائمة لا على  
المتزوجة الحادثة لانها معرفة  
في موضع الشرط فلا تدخل  
تحت الجزاء النكرة لنضاد

بينهما ولولم تكن في نكاحه  
وقت وجود الشرط امرأة  
لا يقع على فلانة ايضا لان  
تقدير كلامه اكر فلانة  
رايجواهم زن ازمين بطلاق

كان في البلد نقود مختلفة فان كان الغالب منها نقد ابعينه ينصرف مطلق الاقرار اليه وان لم يكن البعض  
غالب على البعض ينصرف اقراره على اقل ذلك ولو قال بالكوفة له على مائة درهم بيض عددا ثم قال هي  
تنقص دانقالم يصدق ولو قال له على مائة درهم اسهدية عددا ثم قال عنيت هذه الصغار فعليه مائة درهم  
وزن سبعة من الاسهدية كذا في المبسوط

### \* (الباب التاسع في الاقرار باخذ الشيء من مكان) \*

ولو اقر أنه أخذ ثوبا من دار بينه وبين آخر فادعى الشريك نصف الثوب وانكر المقر قال قول للمقر ولو كان  
مستأجرا أو مستعير فيها كان القول قوله كذا في محيط السرخسي \* رجل قال قد قبضت من بيت فلان مائة  
درهم ثم قال هي لي ارمي فلان آخر فانه يقضي بالمائة لصاحب البيت ويغرم المقر مثله الذي اقر أنه له  
وكذا لو قال قبضت من صندوق فلان أو كيس فلان ألف درهم أو من سقف فلان ثوبا أو من قرية فلان  
كرخطة أو من نخيل فلان كرت أو من زرع فلان كرخطة كل ذلك يكون بمنزلة اقراره بالقبض من يده  
كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال قبضت من أرض فلان عدلا من زطى وقال انما مررت فيها مارا فزنتها  
ومعى أحمال من زطى فانه يقضى بالزطى لصاحب الأرض الا أن يقيم البينة أنه كان مارا فيها وكذلك اذا  
كان فيه طريق معروف للعامه كذا في المحيط \* واذا اقر أنه أخذ سرجا كان على دابة فلان أو جلاما أو جبلا  
وادعى ذلك رب الدابة قضى له به وكذلك لو قال أخذت كرخطة كانت على دابته أو طوعا ما كان في جوارق فلان  
قضى له بذلك وكذلك لو اقر أنه أخذ بطانة جيبته أو ستر بابه ولو اقر أنه أخذ شيئا من جام فلان فلا ضمان  
عليه وكذلك المسجد الجامع والخان والأرض ينزلها الناس ويضعون فيها الامتعة وكل موضع يكون للعامه  
ولو اقر أنه أخذ ثوبا من طريق فلان أو فناء فلان فلا شيء عليه ولو اقر أنه أخذ من أجير فلان فانه لا يجبر دون  
الاستاذ ولو اقر أنه وضع ثوبه في بيت فلان ثم أخذه لم يضمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان ادعاه  
رب البيت ويضمن في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الحاوي \* ولو قال أخذت من دار  
فلان مائة درهم ثم قال كنت فيها ساكنا وكانت الدار في يدي باجارة لا يصدق وان أقام البينة أن الدار كانت  
في يده باجارة برى عن الضمان كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اقر أنه احتقر أرض فلان واستخرج منها  
ألف درهم فادعاه صاحب الأرض وقال المستخرج هي لي فالقول قول صاحب الأرض وكذلك لو شهد  
شاهدان على رجل أنه أتى أرض فلان واحتقر فيها واستخرج منها ألف درهم وزن سبعة وادعاهما رب  
الأرض ومحمد المشهور وعليه الفعل أو اقر بالفعل وادعاهما لنفسه فهي لرب الأرض وكذلك لو شهدا أنه أخذ  
كذا من داره أو منزله أو حانوته أو دهنهما من قارورته أو سمنهما من زقه فهو ضامن لذلك كله ولو اقر أنه ركب دابة  
فلان فأخذها فلان فهو ضامن لها حتى يردّها أو تأويله عندي اذا أقر بالركوب والنقل كذا في المحيط

### \* (الباب العاشر في الخييار والاستثناء والرجوع) \*

إذا أقر الرجل أن لفلان على ألف درهم على أني بالخيار ثلاثة أيام أو أقل أو أكثر فان المال يلزمه والخيار  
باطل صدقه الطالب في الخيار أو كذبه هذا اذا شرط المقر الخيار لنفسه فاما اذا شرط الخيار للقر له لم يذكر محمد  
رحمه الله تعالى هذا الفصل في الاصل قالوا ينبغي أن لا يثبت له الخيار كذا في المحيط \* رجل أقر لرجل

ولو قال كذلك وله امرأته ثم تزوج فلانة طلقت القائمة لا فلانة الحادثة قال حلال الله عليه حرام وليس له امرأته وقت الحلف يكون مينا  
لتعذر الصرف الى الطلاق ويحريم الحلال يمين فانه اذا قال حرام است بانومحن كفتن يكون مينا به أفتى الامام الاوز جندى وقال الفقيه  
أبو جعفر اذا تزوج امرأته يقع عليها لان تقدير كلامه كل امرأته تزوجها فكذا وقال صاحب المنظومة اذا لم تكن له امرأته وقت الحلف بطل  
الكلام ولا يكون حلفا أيضا اذا لم تكن له امرأته ونوى تعليق الطلاق بالتزويج بهذا الكلام يصح كذا اختاره شمس الاسلام الاوز جندى



ولو قال هر چه بدست راست كيرم بر من حرام ولم تكن له امرأة فبين وان أراد به التعليق في امرأة تتر و جهايصم لان قوله كيرم استقبالية كذا عن صاحب المنظومة \* وفي قوله حلال الله عليه حرام وله امرأتان ان لم تكن له نية طلقا وان نوى احداهما مادين لافي القضاء وقتوى الامام الاوزجندى على انه يقع على واحدة واليه البيان وقد ذكرناه وفي قوله هر چه بدست راست كيرم بروى حرام كرفلان كاربكنم ففعل وله أربع طلقت كل تطايقة لان (١٩٣) هر فارسية كلمة كل وبالعرف جعل هذا خلفا على الطلاق فتقديره هر زنى كه ويراهست

كذا ان فعل كذا بخلاف حلال بروى حرام ان فعل كذا وله أربع حيث لا يقع الا على واحدة واليه البيان لانه بمنزلة قوله امرأته طالق \* وفي الظهيرية حلف به هذه الا لئلا انه لم يفعل كذا وان كان فعلة وله امرأة أو أكثر بن وان ليست له امرأة فلا شيء عليه لانه حمل على الطلاق فلا يراد به شيء آخر وان حمل على العين فهو غموس \* وفي فوائد شيخ الاسلام قال حلال الله عليه حرام ان فعل كذا وفعله وحلف بطلاق امرأته ان فعل كذا وفعله وله امرأتان أراد أن يصرف هذين الطلاقين في واحدة منهما ما أشاء في الزيارات الى انه ثلاث ذلك \* وفي الدينارى اكر زن بخواهم طلاق فتزوج امرأه وقع عليها ثم تزوج أخرى لا يقع لبطان اليمين بالحنث بخلاف كل امرأة أتزوج جهيا حيث لا ينحل برة بل اذا تزوج أخرى وقع \* وفي الذخيرة له امرأتان فقام هر چه بدست راست كيرم بروى حرام اكر فلان كركنم ثم حلف وقال حلال بروى حرام اكر فلان كركنم ذكر الفعل الذى ذكره أولا

بين من قرض أو غصب أو ودعة أو عارية قائمة أو مستهلكة على انه بالخيار فيه ثلاثة أيام فالقرار جائز والخيار باطل صدقه صاحبه أو كذبه وان أقرب بين من ثمن ببيع على أنه بالخيار ثلاثة أيام فان هنالك ثبت الخيار اذا صدقه وان كذبه صاحبه لم يثبت الخيار كذا في المبسوط \* وان كان الخيار من جانب المقر له المقر له اذا لم يصدق المقر في الخيار لا يثبت له الخيار وان كذبه المقر له في الخيار فأراد هو أن يقيم بينة على الخيار لم يذ كر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الأصل فالواو يجب أن لا تسمع بينته كذا في المحيط \* واذا أقرب بالدين من كفا له على اشتراط الخيار مدة معلومة طوله أو قصيرة وصدقه المقر له فهو وكما قال والخيار له الى آخر المدة وان كذبه المقر له في الخيار لم يملكه المال ولم يصدق على شرط الخيار كذا في غاية البيان شرح الهداية \* استثناء الكل من الكل باطل واستثناء القليل من الكثير صحيح بخلاف واستثناء الكثير من القليل صحيح في ظاهر الرواية واستثناء خلاف الجنس لا يجوز قياسا وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان بين المستثنى والمستثنى منه موافقة في الوجوب في الذمة في عقود المعاوضات بان كان كل واحد منهما يجب في عقود التجارات في الذمة حالا ومؤجلا يصح الاستثناء حتى لو قال لفلان على ألف درهم الدينار أو قال الا كرحنطة أو الا عشرة أفلس كان الاستثناء جائزا ويطرح قدر قيمة المستثنى من المستثنى منه وان لم يكن بينهما موافقة في الوجوب في الذمة في عقود التجارات بان كان المستثنى منه يجب في الذمة في عقود التجارات حالا ومؤجلا والمستثنى لا يجب في الذمة في عقود التجارات أصلا أو كان يجب مؤجلا لا حالا لا يصح الاستثناء حتى لو قال لفلان على ألف درهم الا ثوبا أو قال الاحيوانا أو ما أشبه ذلك لا يصح الاستثناء كذا في المحيط \* ولو قال لفلان على ألف درهم ولفلان على مائة دينار الا قيراطا كان الاستثناء من الاخير كذا في المبسوط \* وفي المستثنى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا أقرب شيء بعينه واستثنى غيره من صنعه أو من غير صنعه فالاستثناء باطل كذا في المحيط \* وان أقرب مالين واستثنى شيئا ولم يبين أن المستثنى من أى المالين فان كان المقر له فى المالين واحدا كما اذا قال لفلان على ألف درهم ومائة دينار الادرهما ففي الاستحسان يصح الاستثناء الى المال الاول اذا كان المستثنى من جنس المال الاول وان كان المقر له رجلين فالاستثناء يصح الى المال الثانى وان لم يكن المستثنى من جنس المال الثانى كما اذا قال لفلان على ألف درهم ولفلان آخر على مائة دينار الادرهما وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في الذخيرة \* ولو قال لفلان على ألف درهم ولفلان مائة دينار الادرهما من الألف كان كما قال كذا في الحاوى \* ولو قال لفلان على ألف درهم الامانة أو خسين ذكر في رواية أبي سليمان ان عليه تسعمائة وخسين قالوا وهو الاصح هكذا في الذخيرة \* ولو قال لفلان على ألف درهم ومائة دينار الامانة درهم وعشرة دنانير فاعلم عليه تسعمائة درهم وتسعون دينارا كذا في المحيط \* الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف رجل قال لغيره لك على ألف درهم الا تسعمائة وخسمائة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه جميع الألف ولو قال لك على تسعمائة وخسمائة الا تسعمائة قالوا لا يستثناء جائز وعليه تسعمائة والاستثناء من التسعمائة تسعين جميعا كذا في الذخيرة \* وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قال لغيره لك على ألف درهم وضع الامانة درهم بنهر حجة ان في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ينظر كم يستوى النهر حجة بالدينار فان كان يستوى كل مائة منها أربعة دنانير ينظر كم يستوى الاربعة الدنانير

ثم خلع احداهما وتزوجا غيرها ثم فعل ذلك الفعل انحلت اليمينان ووقع على الختلة باليمين بالوضح الاول طلاق لانه في معنى كلمة كل وكان وقع عليه بالخلع طلاقان فصارت ثلاثا وبقيت اليمين الثانية وهى قوله الحلال عليه حرام لقيام التحل عندنا لان الخلع طلاق بالخلع وقد زالت من حاجة الختلة بالخلع فيقع عليه طلاقان بالاولى طلاق ومن الثانية الدائر بينهما طلاق آخر \* في الذخيرة ان فعل كذا خلع الله عليه حرام ثم حلف كذا على فعل آخر حنث في الاول ووقع الطلاق على امرأته ثم حنث في اليمين الثانية

وهي في العدة قبل لا يقع الثاني والاشبهه الوقوع لالتحاق البائن بالبائن اذا كان معلقا \* في الفتاوى قال حلال الله عليه حرام وما أخذت  
بيمينه فهو عليه حرام ان كنت فعلت كذا وقد كان فعل طلقت ثانية نوى أم لا دخل بها أم لا بخلاف ما اذا علمه بفعله في المستقبل \* وعن  
شيخ الاسلام فبين حلف قاتلا ازاجا كه آفتاب بر ايد تا آنجا كه آفتاب فرو رود و هر چه آفتاب بروی تابد و خدای حلال کرده است بروی  
حرام كه چنين كار کرده است و كان فعله انه لا تطلق امر أنه اذا كان نوى \* وعنه حلقه (١٩٣) ص ٣٥٠ انه ان لم يذهب بامر أنه اليه الى  
ثلاثة أشهر فحلال الله عليه

حرام و بآيات منه امر أنه  
في المدة بطلاق بائن وانقضت  
عدتها ولم يذهب بها اليه  
لا تطلق بخلاف قوله لا اكلم  
زوجة فلان هذه حيث  
يحث اذا تكلم بعد زوال  
الزوجية عندهما \* قال  
حلال الله عليه حرام اكر  
جامعه در اينده ام و انچه  
در اينده ام و دخته ام و در اينده  
بوده است و دخته لا يحث  
و يصير آخر كلامه قيد الاول  
\* في الذخيرة قال لها اذا كنون  
تا يك سال كردن كردم هر چه  
حلال كه بخواهيم عليه  
حرام ثم صاحبها ان صاحبها  
قبل مضى مدة أربعة أشهر  
حرمت عليه بحكم الشرط كما  
لوقال كل امرأة عليه حرام  
ان صاحبها الى سنة وان بعد  
مضى مدة أربعة أشهر من  
وقت الحلف حرمت عليه  
بحكم الايلاء أصله ان  
قربتك فكل امرأة يتزوجها  
طالق ايلاء عندهما خلافا  
للإمام الثاني \* اكر فلان  
كار كنم هزار حلال عليه  
حرام يقع واحدة عنده  
وجود الشرط لا فرق بين  
المنجز والمعلق \* قالت انا  
عليك حرام فقال لا ادري

بالوضع فان كان يستوي ثمانين فعليه تسعة وعشرون وضحا وقال محمد رحمه الله تعالى فاما في قولي  
فيلزمه الا ان الوضوح كله اولو قال له على ألف درهم غلة الامة وضج فعليه تسعة غلة في قولهم جميعا  
كذا في المحيط \* لوقال لفلان على ألف درهم الامة درهم وعشرة دنابر الا قيراطا فالمستثنى مائة وعشرة  
دنابر غير قيراط فيطرح ذلك من الدنانير هكذا في محيط السرخسي \* ولوقال له على ألف درهم وما تنادي بآر  
الا ألف درهم كان الاستثناء باطلا ولوقال لفلان على كرخطة وكرخشي الا كرخطة وقخير شعير فاستثناء  
فقير الشعير جائز واستثناء كرخطة باطل في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى يلزمه الكرخان ولوقال لفلان على ألف درهم ولفلان ما تنادي بآر الا ألف درهم كان الاستثناء  
جائزا من المال الاخير كذا في الحاوي \* ولوقال لفلان على عشرة دينار الا درهمها فهذا عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى على وجهين ان كان المندى به هو المقر له صح لان الخطاب يتوجه اليه وان كان غير المقر له لم  
يصح الاستثناء هكذا في الجوهر النيرة \* ولوقال لفلان على ألف درهم استغفر الله الامة درهم فلا استثناء  
باطل كذا في الحاوي \* وكذلك اذا ذكر بين المستثنى والمستثنى منه تليلا أو تكبيرا أو تسبيحا كذا في  
المبسوط \* لوقال لفلان على مائة درهم فاشهدوا على بذلك الا عشرة دراهم فلا استثناء باطل ولوقال لفلان  
على ألف درهم الا عشرة دراهم قضيت اياه لا يصح الاستثناء وكانت عليه الف كلها ولوقال الا عشرة دراهم  
وقد قضيت اياه فعليه الف الا عشرة ولوقال على ألف درهم الا درهمها قضيت اياه كان الاستثناء صحيحا كذا  
في المحيط \* ولوقال له على درهم غير دانق من ثمن بقل قد قضيت اياه في رواية أبي حفص عليه درهم الا دانقا  
وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* ولوقال لفلان على درهم غير دانق بالنصب يلزمه خمسة دانق ولوقال  
غير دانق بالرفع يلزمه درهم ولوقال له على عشرة غير درهمين بالنصب يلزمه ثمانية ولوقال غير درهمين بالرفع  
يلزمه عشرة كذا في الظهيرية \* ولوقال لفلان على عشرة الا درهمين يلزمه ثمانية دراهم ولوقال الا درهمان  
يلزمه عشرة دراهم كذا في خزنة المفتين \* ولوقال على مائة درهم الا قليلا فعليه أحد وخسون وكذلك لوقال  
الاشيا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لفلان على عشرة دراهم الا بعضها فهو بمنزلة قوله الاشيا كذا في  
الظهيرية \* لوقال ما في هذا الكيس من الدراهم فهو لفلان الا ألف درهم فانها ان كان فيه ألف درهم  
وزيادة فالزادة للمقر له والا فلفلان الزيادة أو كثر وان كان فيه ألف درهم لا غير أو كان فيه أقل من  
الا فالف الدراهم كلها للمقر له كذا في خزنة المفتين \* في المتق لوقال لفلان على دينار الامة درهم فلا استثناء  
باطل ولوقال له على درهم الارطل زيت أو قربة ماء أو قربة ماء أعطى هذا درهمها الا قربة ماء كذا  
في محيط السرخسي \* ولوقال له على عشرة ارطال زيت الارطل سمن كان الاستثناء باطلا وكذلك لوقال له  
على عشرة ارطال سمن الا درهمها أو على كرخطة الا خمسة ارطال من زيت كذا في المحيط \* رجل قال لفلان  
على عشرة دراهم جبادا الا خمسة زبوا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه عشرة جباد ويرجع المقر على المقر له  
بخمسة زبوا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب على المقر خمسة  
جباد وبصير المستثنى عن العشرة خمسة جباد فلا يلزمه الا خمسة ولوقال لفلان على عشرة دراهم الا خمسة  
ستوة يلزمه عشرة جباد بطرح منها خمسة ستوة في قولهم ولوقال لفلان على عشرة الا خمسة ستوة  
كان عليه خمسة ستوة وما يبقى بعد الاستثناء يكون من الستوة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولوقال له على

(٣٥ - فتاوى رابع) اسحلال ام حرام لا يقع شيء \* قال بين يدي أصحابه من كان امر أنه عليه سراما يفعل هذا الامر ففعله واحد منهم  
قال في المحيط هذا اقرار منه بجرمها عليه في الحكم وقيل لا يكون اقرارا بالحرمة \* قال لا سرام زن فقال بلى فهذا اقرار منه بالحرمة  
وقال شيخ الاسلام برهان الدين ان كان له مبانة ومنكوحة فالى المبانة والا الى المنكوحة وقيل ان كان يدعي بين أصحابه بهذا الاسم لا يكون اقرارا  
والا اقرارا \* اتممها في كلمة فقال حلال بر من حرام كه اين سخن گفته فقالت في كفته ام ان كانت قالت لا يقع وان كانت لم تقل يقع فتقدير

الكلام كانه قال اكرنه كفته وتطلاق بشرط البر وجود التكلم بشرط الحنف عدم التكلم \* قيل له انك فعلت كذا فقال حلال بروى حرام  
اكركردهم وقد فعله طلق لانه تعليق بشرط كائن \* قال له فلان كاركرده فقالت نكردهم فقال اكركردهم وتطلاق وقع لقرار الزوج اولا  
وان حلفت على انهم لم تفعل \* قالت له انا عليك حرام فقال توجه حلال چه حرام قبل لا يقع لانه اظهار الكراهة \* قال له احلال عليه حرام  
كه تراد رد شكهم ليست فقالت هست قال (١٩٤) في المحيط القول قولها يقع كافي الحيض وخالفه غيره وقال القول قوله ولا يقع \* قال

ثلاث مرات حلال الله عليه  
حرام ان فعل كذا ووجد  
الشرط وقع الثلاث \* قال  
لغيره حلال با تو بسمه طلاق  
كه فلان كاركنه كرده فقال  
نعم وكان فعل وقع \* وفي  
الظهيرية قال لها امرتين أنت  
على حرام ونوى بالاول  
الطلاق وبالثاني المين فعلى  
مانوى \* قال لا امرأتيه أنتما  
على حرام ونوى الثلاث في  
احداهما والواحدة في  
الاخرى صحت نيته عند  
الامام وعليه الفتوى ولو قال  
نويت الطلاق في احداهما  
والمين في الاخرى عند الثاني  
يقع الطلاق عليهما وعندهما  
كأنوى \* قال ثلاث أنتن  
عليه حرام ونوى الثلاث في  
الواحدة والمين في الثانية  
والكذب في الثالثة طلقن  
ثلاثا وقيل هذا على قول  
الثاني وعلى قولهما ينبغي  
ان يكون على مانوى \* القاضي  
هر چه حلال كرده خداست  
بروى حرام يصدق على ترك  
النية لعدم التعارف ويكون  
يميناً \* قال له اده سالت كه  
يامنى ويك روز حلال نبوده  
يحتاج الى النية بخلاف قوله  
انت على حرام ونظائر حيث  
لا يحتاج اليه العرف \* في يده

عشرة دراهم الا غير خمسة الا غير اربعة الا غير ثلاثة الا غير اثنين الا غير واحد يلزمه اربعة دراهم ولو قال له على  
عشرة دراهم الا غير اربعة الى آخر ما ذكرناه يلزمه ستة دراهم ولو قال له على عشرة دراهم الا غير اثنين الا غير  
واحد يلزمه ثمانية دراهم كذا في الظهيرية \* فان استثنى بعد الاستثناء فلا استثناء الاول نفي والثاني ايجاب  
مثل قوله لفلان على عشرة الا تسعة الا ثمانية فانه يلزمه تسعة ولو قال عشرة الا ثلاثة الا ادرهما يلزمه ثمانية  
ولو قال عشرة الا سبعة الا خمسة الا ثلاثة الا ادرهما فانك تجعل المستثنى الاخير وهو درهم مستثنى عما يليه  
وهو ثلاثة يبقى درهمان ثم تستثنى ما عما يليه ما هو خمسة يبقى ثلاثة ثم تستثنى الثلاثة عما يليه ما هو سبعة  
يبقى اربعة ثم تستثنى الاربعة عما يليه ما هو عشري يبقى ستة وهو ثابت باقراره وفيه وجه آخر وهو ان تأخذ  
ما أقرب به بيمينك والاستثناء الاول يسارك والاستثناء الثاني بيمينك وعلى هذا الى آخر الاستثناءات فما اجتمع  
في يسارك استقطعه عما في يمينك فابقي فهو المقر به وقال بعضهم هم اذا نفي بالاستثناء بعد الاستثناء والثاني  
مستغرق صبح الاول ويطل الثاني كما اذا قال له على عشرة الا خمسة الا عشرة يلزمه خمسة وان كان الاول  
مستغرق دون الثاني كما اذا قال عشرة الا عشرة الا اربعة ففيه ثلاثة اوجه احدها يلزمه عشرة ويطل  
الاستثناء الاول لاستغراقه ويطل الثاني لانه من باطل والثاني يلزمه اربعة ويصح الاستثناء ان جميعا لان  
الكلام انما يتم بانخره قالوا وهذا اقيس والثالث يلزمه ستة لان الاستثناء الاول باطل والثاني يرجع الى اول  
الكلام وهذا ضعيف وهذا كله ان لم يكن في الاستثناء من عطف ما اذا كان بان قال عشرة الا خمسة والا ثلاثة  
او عشرة الا خمسة وثلاثة ففهما جميعا مستثنيان من العشرة فلا يلزمه ادرهما فان كان العددين جميعا  
لوجهما استغراقا بان قال الاربعة وثلاثة قال بعضهم يلزمه عشرة لان الواو وجههما فبقية قضى الاستغراق  
فكانت قال عشرة الا عشرة وقال بعضهم يلزمه ثلاثة لان الواو صحيح استثناء فان قال له على درهم ودرهم  
ودرهم الا درهم ما ودرهما ودرهما يلزمه ثلاثة وكذا اذا قال ثلاثة الا درهم ما ودرهما ودرهما وكذا اذا قال  
ثلاثة الا درهم ما ودرهمين يلزمه ثلاثة ايضا ولو قال عشرة الا خمسة اوسته يلزمه اربعة ولو قال له على درهم  
درهم درهم يلزمه درهم واحد وكذا لو كرهه ألف مرة تبغير الواو كذا في السراج الوهاج \* ولو قال لفلان على غير  
درهم يلزمه درهمان كانه قال درهم وغيره مثله ولو قال لفلان على غير ألف درهم يلزمه ألفان اذا قال ان رجل  
هذه الدار لفلان الانصيام منها فاقم الفلان فان وصل كلامه بان قال لفلان تسعة أعشارها مثلاً ولهذا  
عشرها فهو جائز كما قال وان لم يصل فلست أجيز قوله بعد ذلك فيها ويقال للمقر به بالدار اقر صاحب النصيب  
بما شئت وسم ما هو كذا في المحيط \* ولو قال هذا العبد الذي في يدي وديعة لفلان الانصاف فانه لفلان كان كما  
قال وكذلك لو قال هذان العبدان لفلان الا هذا فانه لفلان ولو قال هذا العبد لفلان وهذا العبد لفلان  
المقر له الاول الا الاول فانه لم يقبل قوله ولا يصدق وكانا جميعا لفلان ولو قال هذا العبد لفلان الا أنه لفلان  
عندي وديعة كان للاول ويغرم للثاني قيمته ولو قال هذا العبد لفلان وهذا العبد لفلان الانصاف الاول فانه  
لفلان والانصاف الاخر فانه لفلان كان جائزاً على ما قال وكذلك هذا في الخنطة والشعير والذهب والفضة  
والدراهم والعرض كذا في المسبوط \* اذا قال لفلان على ألف لابل خمسائة فعليه ألف ولو قال له على درهم  
أبيض لابل أسود فعليه أفضلهما وكذلك الجيد والردى والاصل أن كلمة لابل اذا دخلت بين مقدارين فان  
كان المقر له اثنين لزمه المالان جميعا اتحاد الجنس أو اختلاف وان كان المقر له واحداً ان كان الجنس مختلفاً

دراهم فقال هذه الدراهم حرام على فاشترى بها شيئاً حنث وان وهبها أو تصدق لم يحنث لانه لا يراد به تحريم كل التصرفات بل لزمه  
يراد به ما يختص به من التصرفات غالباً وهو الشراء \* وقيل له وزن تو بسمه طلاق كه فلان بخانه تو ليست فقال بخانه من ليست لا يحنث لعدم  
الحلف منه وان كان في بيته \* قال هذا الحرام على وشريم اقبل عليه الكفارة اذا شريم لان التحريم المضاف اليه لا يكون الا باليمين كما في  
تحريم المساح وقيل لانه اخبر صادقاً والفتوى على انه يتو ان نوى الاخبار لا يلزمه شيء وان نوى اليمين عليه الكفارة وان لم ينو شيئاً لا يلزمه

شيء ويجليص إضافة التحريم إليها بضع اليه أيضا غير أن الإضافة إليها تصح بدون ذكر الزوج حتى لو قال لها حرمتك ونوى الطلاق صح أو قال أنت على حرام ولم يقل على نفسي يقع ولا تصح النية بلا ذكرها حتى لو قال حرمت نفسي أو أنا حرام ولم يقل عليك ونوى الطلاق لا يقع \* وفي المستزاد لو قال هرزني كه بخواهدو بودو باشد لا يصح اليمين ويكون أحدهما هذه الالفاظ لغوا فاصلا بين الشرط والجزاء بالاتفاق \* وقال الامام الاوزجندی فيمن قال ان كنت في هذا البلد الى شهر هرزني كه ويراد بود و باشد فكذا ومكث بعد اليمين فيه شهر افاتني في عقده لا يقع عليهم الطلاق وكذا الجاب القاضى في قوله لا تخران لم يفعل كذا هرزني كه تراخوسته وناخوسته ته از تو طلاق خلف الآخر كذلك انه لا يقع الطلاق ويصير فاصلا وبه يفتى وذكر الامام الرستغيني ان قوله بودو باشد لفظ واحد على قول الامام كونه انت حر وحران شاء الله وفيه نظر لان العبارتين (١٩٥) مختلفتان وذكرا المصدر انهما لا تطلق على قياس قول الامام لان

كلا اللفظين بمعنى واحد \* قال اكر تا يك سال اندرين شهر باشم هرزني كه مرا بود فكذا ومكث طلقت التي في نكاحه \* (نوع آخر في قوله داده كبر) \* قالت له مرا طلاق ده فقال داده كبر او كرده كبر او قال داده باد او كرده بادن نوى يقع الرجعي والا ولو قال داده است او كرده است يقع نوى أولا ويصدق على ترك النية في الاول قضاء ولو قال داده انكار او كرده انكار لا يقع وان نوى لانه في العرف لتزيل العدم منزلة الوجود \* ولو قال لها بعد ما طلبت الطلاق داده كبر ورولا يقع أخرى الا اذا نوى ثنتين ولو قالت لا اكثي بالواحدة فقال دو كبر ان نوى به الا ثنتين من الطلاق وقع الثلاث ولو قال كفته كبر حين طلبت الطلاق لا يقع وان نوى وفي

لزمه المبالان جميعا أيضا وان كان الجنس مقصدا لزمه أكثر المالين وأفضلهما كذا في الظهيرية \* ولو قال لفلان على محتوم من دقيق ردی لابل من حواری (١) فهو حواری وفي شرح الشافعي عن الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف اذا قال لفلان على دقيق حواری لابل خشكار (٢) لزمه الحواری ولو قال كرخنطة لابل كرخنطی لزمه الكرخان كذا في المحيط \* ولو قال له على رطل من بنفسج لابل من خیری لزمه جميعا وكذلك لو قال له على رطل من سمن الغنم لابل من سمن البقر فعليه الرطلان كذا في المبسوط \* ولو قال لفلان على ألف درهم لابل لفلان لزمه المبالان وكذلك لو كان الثاني مكاتب الاول أو عبدا ما ذونا مديون او ان لم يكن العبد مديون لزمه ألف واحدة استحسانا كذا في محيط السرخسی \* ولو قال لفلان على ألف درهم عن جاریة بعنيها لابل باعنيها فلان بألف درهم فعليه لكل واحد منهما ألف الآن بقر الثاني انه الاول فيكون عليه ألف واحد للاول استحسانا كذا في الحساوی \* ولو قال هذا العبد لفلان ثم قال لفلان بقضي للاول فان دفع الى الاول بغير قضاء ضمن قيمته للاخر وان دفع بقضاء لا يضمن كذا في محيط السرخسی \* ولو قال غصبت هذا العبد من فلان لابل من فلان فالعبد للاول وللثاني قيمته سواء دفعه الى الاول بقضاء أو بغير قضاء وكذلك الوديعة والعارية وهو قول محمد رحمه الله تعالى فأما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى في الوديعة والعارية ان دفع الى الاول بقضاء القاضي لم يضمن للثاني شيئا وان دفع بغير قضاء فهو وضامن للثاني كذا في المبسوط \* ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال هذه الالف أو دعنيها فلان لابل فلان والاو غائب فأخذه الثاني ثم حضر الاول فان أخذ مثله من المقر لم يرجع المقر به اعلى المدفوع اليه وان أخذها من المدفوع اليه رجع المدفوع اليه بعينها على المقر كذا في المحيط \* رجل في يده ألف فقال هي لفلان ثم قال بعد ذلك لابل لفلان فهي للاول كذا في محيط السرخسی \* ولو قال هذه النار لفلان ثم قال بعد ذلك لابل لفلان فهي للاول وليس للاخر شيئا وكذلك لو قال النار لفلان ثم قال بعد ذلك له ولفلان أولى ولفلان فالدار كله للاول وان قال ابتداء انهما لفلان ولفلان ففصول المنطق فهو بينهما مضافين كذا في المبسوط في باب الاقرار بقبض شيء من ماله انسان والاشتناء بالاقرار \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يده عبد قال هذا العبد مضاربة لفلان عندي ثم قال دفع الى خمسةائة فاشتريت بهما هذا العبد وقال المقر له بل دفعت اليك (١) قوله بل من حواری بضم الحاء وشدا الواو وفتح الراء الدقيق الايض وهو لباب الدقيق كافي كتب اللغة (٢) قوله خشكار كذا في النسخة المجموع منها والذي في القاموس الخشكار بضم الهمزة من كل شيء ومالاب لهن الشعيرة بجر اوى

الصغرى قالت له مرا امدار او دست باز دارو طلقتي فقال داشته كبر او داشته كبرم او ياز كبر يقع بالنية لكن في طاعة رجعي وفي غيره بواش \* قالت له من بر تو طلاقم فقال همچنان كبر اختلف فيه والخيار الوقوع ولو قال همچنان ولم يقل كبر لا بخلاف \* قالت مرايله كن فقال يله كرده كبر يقع بالنية \* تزوجه اقبل له جرا كرى فقال كرده كبر يقع اذا نوى والفتوى على انه لا يقع وان نوى لانه انكار النكاح \* قالت طلقتي فقالا كرا زوى نوايست چنین كبر ولم يقل شيئا وقامت لا تطلق \* قالت له من يكسوتو تو يكسو فقال همچنان كبر لا تطلق \* قال لها ما خلقت بطلاقك واسكر خورده ام خورده كبر او قال آن توترا وان من مرا لا يقع وان نوى \* قال لها خويشتن برى بسمن دادى فقالت داده كبر ان نوت وهنالك شهود صح وكذا في العتق وكل ما يستوى فيه الجدة والهزل بخلاف البيع والاجارة والاقرار فانه لو قال بيع هذا الثوب فقال فروخته كبر او قال اقرنى فقال اقرار كرده كبر لا يكون بيعا واقرا بخلاف ما اذا قال لاخر كافر شدى فقال كافر شده كبر حيث يكفر لانه استخفاف \* قالت له لم يمت الى فاني لست بزوجة لك فقال لي كبر لا تطلق لان غاية الامر انه انكار النكاح \* قال لها جنتك باز داشته تم از تو ونوى قال ابو جعفر يقع بانه وهو الاصح وغيره يقع واحدة رجعية وذكرا ظهير الدين بن اسحق

انه يقع فيه وفي يله كردم هم ششم و ماى كشادم بلانسه وفي النسبي في يله كردم رها ككردم و ترا هشتم اودست باز داشتم لا يقع بلانسه لكن رها كردم او يله كردم بالنية يقع البائن وفي باز داشتم او باز داشتم يك طلاق يقع الرجعي ولا يصح نسبة الثنتين في الشكائات \* (نوع آخر في انكار النكاح) \* قال لها تو مر جبرى نباشي اولم يكن بيننا نكاح اولم أتزوجك لا يقع وان نوى ولو قال لا نكاح بيني وبينك يقع ان نوى وفي استلى بامرأة لا يقع (١٩٦) وان نوى عندهما وعند الامام يقع بالنية \* قال تو زن من نى لا يقع وان نوى في

الختار \* وفي المحيط لو قال لم يقع بيني وبينك شيء ونوى الطلاق لا يقع ولو قال لست بامرأة ولم يوجهها لا يقع عند الامام ولو قال على حجة ان كان لي امرأة قال السرخسي لا يقع بالاجماع ولو قال لست بامرأة أتى أو فسخت النكاح تطلق اذا نوى ولو قال مالي امرأة لا يقع بالنية أيضا ولو قال والله لست بامرأة لا تقع ان نوى قال القاضي رأيت بخط والدي ان في الحلف وبدونه وبالمخاطبة والمغايبه سواء وفي الفتاوى في المغايبه لا يقع وان نوى اجماعا والخلاف في المخاطبة \* قالت لست لي زوج فقال هو صدقت فهذا ما لو قال لست بامرأة سواء \* وفي الفتاوى قال لها لست بامرأة أتى ان دخلت الدار في قياس قول الامام ومحمد يقع اذا دخلت الدار \* في مجموع النوازل قالت له آخر زن نوم فقال منه نوم ومه زن نوم او قال تو مر ابيك انه او لا حاجة فيك لا يقع وان نوى \* قال لا آخر ان كنت تضربني لاجل فلانة التي تزوجتها فاني تركتها فخذها ونوى الطلاق يقع واحدة بالنية ولو قال تركت وي كفتم وزن رها كردم لا يقع بهما الا واحدة \* ولو قال أنا برى منك لا يقع وان نوى

هذا العبد قال قول المقر له والعبد له وكذلك العقار والعروض وما يكال ويوزن وغير ذلك كذا في المحيط \* ولو قال غصبت فلانا مائة درهم ومائة دينار وكرخطة لابل فلانا لزمه لكل واحد منهما مائة ولو كانت بعينها فهي الاول ومثلها للثاني كذا في التبيين \* ولو قال غصبت فلانا ألف درهم وفلانا مائة دينار وفلانا كرخطة لابل فلانا فانه يغرم للاربع ما أقر به الثالث كذا في محيط السرخسي \* ولو أن رجلا له على رجل عشرة دراهم بيض وعشرة دراهم سود فقال رب الدين اقتضيت منك درهما أسودا بل أبيض أو على العكس فقال المديون قد اقتضاهما مني لزمه اقتضاء درهم أبيض ولو كان الدين عشرة دراهم وعشرة دراهم فقال رب الدين اقتضيت منك درهما وقال المديون لابل اقتضيت درهما ودينارا لزمه اقتضاءهما كذا في المحيط \* ولو كان عليه مائة درهم في صك ومائة في صك آخر فقال اقتضيت منك عشرة من هذا الصك لابل من هذا الصك فهي عشرة واحدة فيجملها من أيهما شاء الذي قضاه كذا في المبسوط \* ولو كان لرجل على رجل مائة درهم وعلى رجل آخر مائة درهم أخرى وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه وكل مال في صك على حدة أو كانا في صك واحد فقال رب الدين قبضت من هذا عشرة لابل من هذا يلزمه لكل واحد منهما عشرة وكذلك لو كفل عن رجل واحد لرجل واحد فقال رب الدين قبضت عشرة من هذا الكفيل لابل من هذا الكفيل لزمه كذا في المحيط \* ولو كان لرجل على آخر ألف درهم فقال الطالب دفعت الي منها مائة درهم بيدك ثم قال لابل أرسلت الي بها مع فلان غلامك فانها مائة واحدة لا يلزمه أكثر من اولا لو كان بها كفيل فقال قد قبضت منك مائة لابل من كفيلاك لزمه لزمه لكل واحد منهما مائة درهم فان أراد أن يستحلف كل واحد منهما لم يكن عليه ما يمين كذا في الحاوى \* قال قبضت منك مائة فقال المطالب وعشرة أرسلت بها اليك وثوب يابعتك بشرة فقال الطالب صدقت وقد دخل هذا في هذه المائة كان القول له مع عينه وقيل لو كان قال المطالب عشرة بغيره او لا يلزمه الا المائة أجمع الوأو فيلزمه المعطوف مع المائة وقيل لا يلزمه الا المائة في الوجهين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى من آخر متاعا فقال البائع قبضت الثمن من المشتري ثم قال بعد ذلك كان له على ألف درهم فقاصصت به لم يصدق ولو قال قد استوفيت منك الثمن ثم قال بعد ذلك قاصصتك به صدق وكذلك لو قال قد برئت الي منها ولو قدم ذكر القصاص (١) فقال قد قاصصتك بالدين الذي كان لك على ثمن ما اشتريته مني ثم قال بعد ذلك وقد قبضت منك صدق في ذلك وعلى هذا اذا قال قبضت منك الثمن لابل قاصصتك بألف كانت لك على لم يصدق ولو قال استوفيت منك الثمن لابل قاصصتك به من دين كان لك على صدق كذا في المحيط

(الباب الحادى عشر في اقرار الرجل بما وصل الي يده من رجل لا آخر واقرا ماله على آخر لغيره)

اذا قال دفع الى هذه فلان وهي افلان آخر فان أقر الدافع أن ساءموا كذا للثاني وادعى الاذن بالدفع من جهته وصدقه الثاني فيه يدفع المقر الى أيهما شاء وان كذبه الثاني في الامر لا يدفع الى الدافع ولا يضمن المقر للدافع شيئا أو ما اذا ادعى كل واحد المالك لنفسه فهي للدافع ولا يضمن للثاني فاذا ردها الى الدافع برئ مالكا أو غير

(٢) قوله ذكر القصاص الاولى أن يقول التقاص في القاموس تقاص القوم قاص كل واحد منهم صاحب في حساب وغيره اه بحرأوى

ولو قال أنا برى منك لا يقع وان نوى ولو قال أبرأتك عن الزوجية يقع بالنية \* قال لها مالك از تو بيزادشدم لا يقع بلانسه \* قالت بيزادشوا زن اودست باز دارا زن فقال بيزادشدم بشرط النية ويقالها في هذا الايصير الحال حال مذاكرة الطلاق \* قيل لها بازاشتي كردى فقال من تركت وي كفتم وزن رها كردم بقوله رها كردم محتمل معنيين تفسير الاول فلا يقع باللفظين الا واحدة ويحتمل اخبارا على حدة ومع هذا لا يقع اخرى لان قوله من تركت وي كفتم باثر وفي قوله رها كردم اختلاف المشايخ فوقع الشك في كونه



رجعي فلا يكون رجعي بالشك \* (نوع آخر) \* قال لها تراكبي أو تراسه أو تراكبي وسه قال الصغار لا يقع شيء وقال الصديق بالنية وبه  
يفتي وقال القاضي ان كان حال المذاكرة أو الغضب يقع واللا يقع بلانية كما في العري أنت واحدة \* ولو قال ابن زن كه مر استسه الدوسي  
لا يقع واليهاضي يقع بالنية \* أنت بثلاث قال النضلي يقع بالنية \* طلبت منه الطلاق فقال دادام بكى ودوسه يقع الثلاث بلانية واكوثو بكار  
اي ودوسه لا يقع بلانية \* طلبت منه خالف بالطلاق خلفا كرفلان كركردام توسه لا تطلق (١٩٧) \* أنت مني ثلاثا نوى طلقت

وان قال لم أنولايصديق

اذا كان حال المذاكرة قال

لهاتوسه ان نوى الطلاق يقع

ولو قال اكرتو فلان كاركنى

بشك طلاق ففعلت طلقت

لان معناه بك طلاق هشتي

وفيه دليل على ان الاضمار

يجري في الفارسي وقد مر

خلافه ووقفه \* (نوع

آخر) \* اذهبي وتزوجي

يقع واحدة ولا حاجة الى

النية لان تزوجي قرينة فان

نوى الثلاث فثلاث \* قال لها

اذهبي الف مرة ونوى يقع

الثلاث اذهبي الى جهنم

ونوى يقع \* قالت اذهب

الى موضع كذا فقال الزوج

اكرم غي كيرت باجكا وكان

باراندررو ولم يقل هكذا

لكنه قال خوش مى روى

باسه طلاق روهانها يقع

\* قال لها امر ابوكارى

نست وترابن فى اعطيني

ما كان عندك واذهبي حيث

شدت لا يقع بلانية لانه براد

به فى المعارف حقوق المالية

فكيف وقد قرنه بالاعطاء انه

لا يكون الا فى المالية \* قال لها

برخيز وبخانه مادرووسه ماه

عدت من بدارتم قال دادمت

يك طلاق ثم قال سخن

آخرين بدان كنتم شايه كه سخن اول راندا نستم باشي قيل يقع ثنتان بقوله برخيز وبقوله الصريح \* قال لها دادمت بك طلاق وشوى  
خوبش كبر وروزي خوبش طلب كن فاذا لم ينوب الثاني طلاقا في الاول رجعي وان نوى صار هو ايضا نوا ووقع عليها بانان \* (نوع آخر) \*  
فى المتفرقة قال لها ترا جنتك باز داشتيم او به شتم او به كردم ترا وپاي كشاده كردم ترا فهذا كله تفسير قوله طلقتك عرفا يقع الرجعي بلانية وفى  
النسبى قال لا يقع بلانية وكذا فى باز داشتيم رها كردمت يقع البائن بالنية وفى دست باز داشتيم يقع الرجعي واخبار النقيب اوجه فرانه  
يقع البائن فى جنتك باز داشتيم فى الاصح وغيره انه يقع الرجعي وقال ظهير الدين فيه وفى يله كردم پاي كشادم جنتك باز داشتيم يقع البائن بالنية

مالك كذا فى محيط السرخسى \* رجل فى يديه ألف درهم قال هذا الالف لفلان وهو كان دفعه الى فلان  
فان أقر الدافع أن الالف لفلان وهو كان مأمورا من جهة بالدفع الى المقر فان الالف يكون للأول وان  
أنكر الدافع ذلك كما ودعى الالف لنفسه دفع الى الأول دون الثاني وهل يضمن الثاني ان دفع بغير قضاء  
يضمن بعد أن يحلف الثاني بالله ما كنت مأمورا بالدفع من جهة الأول خلف وأما اذا نكل فلا يضمن للثاني  
شيئا وأما اذا دفع بقضاء فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يضمن وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يضمن  
كذا فى المحيط \* رجل فى يده أمة فقال هى لفلان استودعنيها ثم قال بل لفلان أو دعيها وهى له قضى بها  
للاول كذا فى محيط السرخسى \* فى نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل فى يديه ألف درهم ثم  
قال هذا الالف لفلان هذا أودعته فلان آخر فقال المقر له هو لى غصبته معنى قال فاني أدفعه الى المقر له فان  
جاء المودع بعد ذلك وأنكر أن يكون للمقر له ضمن المقر ألفا آخر للودع ولا يرجع على المقر لشيء كذا فى  
المحيط \* ولو قال هذا الالف لفلان أقرضته فلان آخر وادعاه كلاهما فهو للأول وللقرض عليه ألف درهم  
كذا فى الخلاصة \* اذا كان فى يده عبدة فقال هو لفلان باعنيته فلان آخر فدعى كل واحد منهما ماما أقرب  
فالعبد للمقر له ويدفعه اليه اذا حلف أنه لم ياذن لآخر فى بيعه ويقضى بالثمن للبايع عليه كذا فى المبسوط \*  
فى المنتقى عيسى بن أبان عن محمد رحمه الله تعالى فى رجل فى يديه مال قال دفعه الى فلان مضاربة بالنصف  
وفلان غائب ثم قال بعد ذلك قد كنت أبطلت فيما كنت أقررت به لفلان من هذا المال ليس له منه شيء  
انما هو لفلان آخر دفعه الى مضاربة بالنصف والمقر له الآخر حاضر فقال صدقت أنا دفعته اليك فاشتره  
وبع فاشترى به وبيع عليه ثم حضر الأول فالمال للأول على المضاربة وما كان من الربح فهو بين المقر والمقر  
له الأول نصفين ولا شيء للمقر له الثاني ولكن يضمن المقر للثاني ما لامثله قال والذي ذكرنا فى المضاربة كذلك  
فى الودعة اذا قال هذا الالف وديعة لفلان وفلان غائب ثم قال أبطلت فيما أقررت به وديعة لفلان آخر  
فهذا المال عنده فهو من الثاني ولا يضمن للأول كذا فى المحيط \* ولو قال هذا الالف لفلان أرسله الى مع  
فلان وديعة وادعاه فهو للأول لأن يقول ليس لى وللدافع وليس للرسول استرداد العين اذا كان المرسل  
غائبا كذا فى محيط السرخسى \* ولو قال هذه الدابة لفلان أرسلها الى مع فلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى  
يردها على المقر له ويضمن المقر له الدافع ان ادعاه الدافع لنفسه ودفعها المقر الى الأول بغير قضاء وان دفعها  
بقضاء لا يضمن وفى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن الدافع شيئا كذا فى فتاوى قاضى خان  
\* اذا أقر أن هذا العبد الذى فى يديه لفلان غصبه فلان المقر له من فلان آخر فانه يقضى به للمقر له الأول  
ولا يقضى للمغصوب منه عليه بشي من العبد سواء دفع الى الاول بقضاء أو بغير قضاء كذا فى المحيط \* ولو قال هذا  
الصبي ابن فلان غصبته من فلان آخر وادعى أو الهبى أنه ابنه وادعى المغصوب منه أنه عبده قضى به للاب  
وهو حر ثابت النسب منه وكذلك لو قال هذا الصبي ابن فلان أرسل به الى مع فلان كان الابن للأول اذا  
ادعاه دون الرسول هكذا فى المبسوط \* خباط فى يده ثوب أقر أن الثوب الذى فى يده لفلان وسلمه اليه فلان  
آخر وكل واحد منهما يدعيه فالثوب للذى أقر له أول مرة وكذلك كل عامل كالصباغ والقصار والصانع  
ولا يضمن للثاني شيئا فى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى فتاوى قاضى خان \* ولو قال هذا الثوب سلمه الى  
فلان ليقطع قميصا وهو لفلان وادعاه فهو للذى سلمه وليس للثاني كذا فى الحاوى \* ولو قال استعرت هذا

الاف به شتم ترا رزني فانه ربحي لا يحتاج الى النية وفي المحيط به شتم ولم يقل ارزني ان كان الحال حال مذكرة الطلاق يقع واحدة رجعية بلانية وان نوى بالتأويل ثلاثا وقع وعن محمد بن مقاتل الرازي ان به شتم حكمه حكم الصريح لا تحمل نية البائس أو الثلاث فيه وان قال لم ارد به الطلاق ونحن أعلم بلغتنا من غيرنا وعن الامام ان به شتم لا يكون طلاقا بالنية لانه عبارة عن التخليه وفيه بشرط النية الا انه يفارقها بوجهين اذا نوى الطلاق لا بينونة (١٩٨) ولا عدد افه ورجعي والثاني اذا قال به شتم في حال الغضب أو المذاكرة لا يقع بلانية بخلاف

خايت فانه يقع لو في المذاكرة ويعمل فيه دلالة الحال ولا يعمل في به شتم لانه أضعف من لفظ التخليه وقوله بازداشتم تفسير خليت سبيلك فيقع فيه البائس واختاره الامام الفضلي وان قال لم أنوبه الطلاق يصدق وعليه الفتوى \* قالت وهبت حتى منك جنك ازم من بردار فقال جنك بازداشتم لو قال ثلاثا يقع الثلاث وقال الفقيه أبو الليث وعندي يقع واحدة \* وفي الايضاح عن الامام وهبتك لا بيك أو لملك أو لاهلك أو لاذواج يقع بالنية قبلها أم لا وكذا وهبت نفسك منك ولو قال لا خيك أو لا خنك أو ما أشبهه لا يقع \* وفي الاجناس تحصى عني أو الحلق برفقتك يقع اذا نوى \* وعن الامام في قوله لا حاجة لي فيك أو لأحبك أو لأشتمك أو لأرغبة لي فيك لا يقع وان نوى وقال ابن أبي ليلى يقع في قوله لا حاجة لي فيك بالنية وعن ابن سلام يقع به الثلاث بالنية \* ولو قال ففصحت النكاح ونوى فعن الامام يقع وان نوى ثلاثا فثلاث وعن محمد يقع بالنية \* قال لم يتيقنني وبينك عمل ففي البرهان لا يقع وان نوى وفي

الثوب من فلان فبعت الى مع فلان فهو للعير لو قال فلان أتى به هذا الثوب عارية من فلان وادعياء فهو للرسول كذا في محيط السرخسي \* في الاصل انا كان لرجل على رجل ألف درهم دين في صدك باسمه فافر الطالب أن ما في هذا الصدك لفلان فهو جائز و يكون حق القبض للوكيل ولا يكون للموكل حق القبض الا بتوكيل من جهة المقر وذ كرفي الا قضية المنسوبة الى أهل الكوفة ان للمقر له حق قبض الدين بدون وكيل من جهة المقر قالوا ما ذ كرفي الاصل ان حق القبض للوكيل دون الموكل فذلك محمول على ما اذا أقر المقر له أن المقر باشر سبب الدين باذنه وتو كبل منه وأما اذا أنكر أن يكون اذنه في مباشرة سبب الدين كان حق القبض للمقر له دون المقر كذا في المحيط \* واذا أقر أن الدين الذي له على فلان لفلان وكان للمقر على فلان مائة درهم في صدك وعشرة دنانير في صدك فقال المقر انما عنت الدراهم خاصة وادعاهما للمقر له فهم اجمعان للمقر له ولو غاب المقر لم يكن للمقر له أن يتقاضى المال من الغريم فان صدقه الغريم بانه قد أقر له بذلك لم يجبر على دفعه اليه فان دفعه اليه الغريم برئ ولو كان لرجل على رجل ألف درهم فافترأ نصفه لفلان فهو جائز والمقر هو الذي يتقاضى ويعطى المقر له نصف ما يجبر منه فان ادعى المقر له الضمان على المقر وقال أدته بغير أمرى وقال المقر له أدته ذلك فالقول قول المقر ولا ضمان عليه وان ادعى أنه أدته باذنه فهو ضامن له بعد أن يحلف المقر له ما أذن له في ذلك وكذلك لو كان هذا في سلم أو بيع أو غصب شئ من الكيل والوزن كذا في الحاوي \* ولو أقر أن الوديعة التي عند فلان لفلان فهو جائز وليس للمقر له أن يأخذها من المستودع ولكن المقر يأخذها في دفعها اليه وان دعيها المستودع الى المقر له برئ وان كانت له عنده ودائع فقال عنت بعضهم الم يصدق فان قال فلان ما المستودع عنى المقر شيا وقال المقر له استودعها ليا به بغير أمرى فالمقر ضامن لها بعد أن يحلف المقر له ما أمره بذلك وان أقر بالاخر وقال المستودع قد رد دنتها الى المقر أو قال دفعتها الى المقر له أو قال ضاعت فالقول في ذلك قوله مع يمينه ولكن الذي يلي خصوصته في ذلك واستحلافه المقر اذا كان أو دعيه باذن المقر له كذا في المبسوط \*

\*( الباب الثاني عشر في اسناد الاقرار الى حال ينافي صحته وثبوت حكمه ) \*

رجل أقر أنه كان أقر وهو صبي لفلان بالف درهم وقال الطالب بل أقرت به لي بعد البلوغ فالقول قول المقر مع يمينه وكذلك لو قال أقرت له في حالتي ونجى وكذلك لو قال أقرت به قبل أن أخلق ولو قال أقرت له وأبنا ذاهب العقل من برسام أولم فان كان يعرف أنه كان أصابه لم يلزمه شئ وان كان لا يعرف ان ذلك أصابه كان ضامنا للمال كذا في المبسوط \* ولو قال تزوجتك وأنا صبي وقالت المرأة لا بل تزوجتني وأنت بالغ فالقول قول الزوج واذا قال الزوج لا أمر أنه تزوجتك وأنا مجوسى وقالت المرأة لا بل تزوجتني وأنت مسلم فالقول قول المرأة كذا في المحيط \* واذا أقرت المرأة أنها تزوجت هذا الرجل وهي أمة وقد كانت أمة فاعتقت وقال الزوج تزوجتها بعد العتق أو قبله فهو سواء والنكاح جائز في قوله هم ولو كانت مجوسية فأسلمت ثم أقرت أنها تزوجته وهي مجوسية وقال الرجل تزوجتها بعد الاسلام فالقول قوله ولو قالت تزوجتك وأنت صبي أو في المنام أو قالت تزوجتك وأنا مغلوبة على عقلي وقد عرف ذلك منها فالقول قولها كذا في الحاوي \* أقر أحدهما أن النكاح كان في عدة الغير أو في نكاح الغير أو بغير شهود أو تزوجها وتحتته أربع نسوة وأختها

الفضلي خلافة \* ولو قال أربعة طرق عليكم مفتوحة لا يقع وان نوى ما لم يقل خذى اى طريق شئت وفي المنتقى عن محمد اذهبي الف في مرة ينوى به طلاقا ثلاثا وعن ابن سلمة أن يرى من طلاقك رجعي مع النية ولو قال من نكاحك فبائن وعنه تجوز عني ونوى فبائن وقيل في قوله برئت اليك من طلاقك يقع ولو لم يقل اليك حتى ينوى وقيل لا يقع فيهما وهو الصحيح وذكر بكر لا نصر في قوله برئت من طلاقك قال الاسكاف لا يقع وقال الهندواني وابن سلام يقع وهو الاصح وفي قوله تركت لك طلاقك يقع بالنية وكذا في قوله خليت لك طلاقك وفي قوله

أعزتك طلاقك لارواية فيه وعن الثاني يقع خلاف محمد وفي النوازل عن الامام يصير الطلاق بيدها وفي قوله وهبت طلاقك لارواية عن المتقدمين وقالوا لا يجب ان لا يقع وفي قوله لا خراج لها طلاقها يقع لان الحمل لا يتحقق قبل الوجود وفي التبريد خذنى طلاقك أو وهبتك طلاقك أو أقرضتك طلاقك يقع \* قال لامر أنه نجد النكاح احتياطاً فالت بين وجه الحرمه ونازعه فقالت سزاي ابن زنگان أنتست كه همجنين حرام مى دادى اقرار بالحرمه ولوقال سزاي ابن زنگان أنتست كه (١٩٩) حرام دادى لا يكون اقرارا بالحرمه لعدم الاضافه فى

الثانى بخلاف الاول لوجود التحقيق فيه بقوله همجنين \* قال لها دست از من باز داد فقالت باز داشتيم بسمه طلاق فقال الزوج من نيز باز داشت ان نوى واخذة فواحده وان ثلاثا فثلاث وان لم ينو لا يقع به \* قال لها الاحاجة لى فيك أو ما أريدك أو ما را بكار نشيني لا يقع وان قالت كران تخريدى يعيب بازده فقال يعيب باز دادمت ونوى يقع ولوقال باز دادم ثلاثا لا يقع وان نوى \* وفي المحيط قال أبوها كران تخريدى بمن بازده فقال دادم ونوى يقع ان نوى بمنزلة قوله الحقى باهلك \* ولوقال لم يبق بينى وبينك عل ونوى يقع وكذا فى بعدى ونوى \* قال أنا أستكشف عنك فقالت كالزناق ان كنت تستكشف فارم فقال تفقف ريميت لا يقع وان نوى \* قال لها وهبتك لاهليك أو لا سيك أو لامك أو للزواج وما أشبهه ونوى يقع ووجد قبولها لم لا وكذا وهبت نفسك منك \* قال وهبتك لاختك أو لا سيك أو لا سيك \* قال لا تخرم طلق امرأتك فقال ان يهرتو لم يكن طلق

فى نكاحه أو فى عدته لا يقبل قول من يدعى هذه الموانع فان كان الزوج هو الذى يدعى ذلك يفرق بينهما باقراره كذا فى فتاوى قاضيتان \* ولو أقر أنه كاتبه وهو صبي فقال الم كاتب بل كاتبتى وأنت رجل فالقول قول المولى كذا فى المبسوط \* ولو قال أخذت منك وأنا صبي أو ذاهب العقل يلزمه فى الحالين كذا فى محيط السرخسى \* وإذا أقر الرجل الحر أنى أقررت لفلان بالف درهم على وأنا عبد فان المال لازم عليه وكذلك الحربى إذا أسلم وأقر أنه كان أقر لفلان فى دار الاسلام بالف درهم حين دخله ابامان فان المال يلزمه وكذلك لو قال دخل فلان المسلم فى دار الحرب فأقررت له بكذا كن المال لازماً وكذلك إذا قال أقررت له بالف وأنا فى دار الحرب وهو فى دار الاسلام فان هذا يلزمه كذا فى المحيط \* ولو قال الحر أو العبد أقررت له بالف والمقر له عبد يلزمه كذا فى محيط السرخسى \* وإذا أقر الحربى المستأمن فى دار الاسلام بدين لمسلم فهو لازم له فان قال أدانى فى دار الحرب وقال المسلم فى دار الاسلام فالدين لازم عليه سواء قال ذلك موصولاً بأقراره أو مفصولاً وكذلك لو أقر بذلك المستأمن مثله وأدعى وكذلك لو أقر بشئ بعينه فى يديه أنه له وأقرار المستأمن بالنكاح والطلاق والعتاق والولد والجراحات وحد القذف والاجارة والكفالة وما أشبه ذلك جائز كذا فى المبسوط ولو أن رجلاً أعتق عبده فقال له بعد ذلك قطعت يدك وأنت عبدى وقال العبد فعلت بعد العتق فعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رجعه ما الله تعالى القول قول العبد والمولى ضامن وكذا إذا أسلم الحربى أو صار ذمة ما فقال رجل مسلم قطعت يدك وأنت حربى فى دار الحرب أخذت من مالك كذا وأنت حربى فى دار الحرب وقال الحربى فعلت ما فعلت بعد ما أسلمت أو صرت ذمة فى دار الاسلام فالقول قول الحربى عندهما والمسلم ضامن وكذا إذا أسلم الحربى فقال رجل مسلم قطعت يدك أخذت مالك وأنا حربى فى دار الحرب وقال المسلم فعلت ما فعلت فى دار الاسلام بعدما أسلمت فالقول قول المسلم والحربى ضامن على قولهما وأجمعوا على أن المال لو كان قائماً فى يد المقر فى هذه المسائل أن القول قول المقر ويؤمّر المقر برده عليه وأجمعوا على أنه إذا قال لماريته بعدما أعتقها وطئت قبل العتق وقالت لا بل بعدما أعتقتى ان القول قول المولى ولا ضمان عليه وأجمعوا على أنه إذا قال لعبد بعدما أعتقه أخذت منك ضريبة كل شهر وأنت عبدى وقال العبد لا بل أخذت بعد العتق أن القول قول المولى ولا ضمان عليه وأجمعوا على أن من أعتق عبداً فقال العبد لرجل قطعت يدك وأنا عبد وقال ذلك الرجل لا بل بعدما أعتقت ان القول قول المقر ولا ضمان عليه هكذا فى المحيط \* ولو أعتق أمته ثم قال أخذت منك هذا الولد قبل العتق وقالت لا بل بعدما يرده عليها وهو حر ولولم يقل أخذته منك لا يرده ولوقال أعتقك بعدما ولدته وقالت لا بل قبله فالقول لمن الولد فى يده وكذلك فى الكتابة وقال أبو يوسف رجعه الله تعالى الى المالى ولو كان الولد فى أيديهم ما جيعا فالقول قولها ولو كان لها مائة فالبيضة بينهما وأما فى التدبير فالقول قول المولى كذا فى محيط السرخسى \* ولو أن رجلاً أعتق عبداً فأقر رجل أنه أخذ منه ألفاً وهو عبد وقال العبد أخذته متى بعد العتق فالقول قول العبد وكذلك لو كاتبه ثم جرى هذا الاقرار والاختلاف ولو باعه ثم أقر رجل أنه غصب منه مائة درهم وهو عبد مولاه الاول وقال مولاه لا تخرب غصبته وهو عبدى فالمل لا تخرب وكذلك الجراحات كذا فى الحاوى \* ولو أقر أنه فقأ عين فلان عمداً ثم ذهب عين الفاقى بعد ذلك وقال المفقأ وعينه فقأت عيني وعينك ذاهبة فالقول قول المفقأ وعينه كذا فى المبسوط \* ولو قال قتلت وليه خطأ وأنا عبد

ولا نوى لا يقع ولوقال من قبل انها فعلت كذا ونسبها الى شئ طلقته لانه يصلح عدله للطلاق \* قال لها زمن چندان دورى كه از مكره تا مدینه لا يقع بلانية \* قال لا تخربن تو هزار طلاقه است فقال لا تخربن تو تهر تو هزار طلاقه است يقع فى رواية ابن سماعة وفى ظاهر الرواية لا تطلق \* طلبت الطلاق فقال الزوج لم يبق لك عندى طلاق قومى وانهى فأقرار بالطلاق لان عدم البقاء لا يتحقق الا بعد الوقوع ولوقال ليس لك عندى طلاق بشرط النية \* قالت اكرسه طلاق دادى مرا بهل از خانه تو بپروى فى روم فقال الزوج شده را بخبرى فأقرار بالثلاث \* تشاجر

معها ثم سئل عنها فقال بجائز ما ندّم أو عفو كرم أو بخدای بخشيسيدم أو خدای كرم أو رها كرم ففي هذا يقع بلائية وفي البواقي يشترط  
 \* قالت جون منت غي يام مزارها كن أو عفو كن أو بای كشاده كن او از ادم كن فقال الزوج كرم یا بخشيسيدم یا عفو كرم یا ما ندّم یا از ادب  
 كرم يقع بلائية وقوله رها كرم عزلة رها كرم \* (نوع آخر) \* طلقها واحدة أو اثنين ثم قيل له لم لا تزوجه فقال وی نشايد مرا همه  
 عمر او هر كز قتر زجت با آخر ثم جاءت (٢٠٠) الى الاول له ان تزوجهما \* قال لها تو مرا نشاي تا قيامت أو همه عمر لا يقع

بلائية لاحتمال عدم الصلوح  
 بسوء الخلق \* ولو قال تراشوی  
 حلال می باید صارت مطلقة  
 بالثلاث \* ولو قال لها تو حيلة  
 خویش كن لا يكون اقرارا  
 بالثلاث ولو قال حيلة زناتكن  
 اقرارا بالثلاث اذا نوى ولو  
 قال میان ماراه نیست ان  
 نوى الثلاث فلا ولا فلا  
 شيء ولو قال این ساعت میان  
 ماراه نیست ليس بشيء بلا  
 نية قال میان ما دیوار آهنین  
 می باید لا يقع وهذا سوء  
 خلقها \* قالت له طلقني فقال  
 است لی باهر آفة هذا جواب  
 يقع الطلاق بلائية \* قيل له  
 هل لك امرأة قال لا ذكر  
 بعض المشايخ انه لا يقع في  
 قولهم جميعا وذکر الکفرخی  
 انه على الخلاف اذا قال  
 الزوج في جميع هذه الحالات  
 لم أتوا الطلاق بصديق ديانة  
 \* أنت طالق كل شيء ان أراد  
 في البرودة فباش وان أراد في  
 البياض فرجی \* قال لها  
 أنت طالق ثم قال للناس  
 این زن بر من حرام است ان  
 عني به الاول أو لانية له فقد  
 جعل الرجعي بآنها وان عني به  
 الابتداء فآخر بآنها \* طلبت  
 منه الطلاق فقال لم يبق  
 بيني وبينك عمل لم تطاق الا ان

وقال الخصم بل بعد العتق فلا شيء عليه كذا في محيط السرخسي \* واذا أقر أحد المتفاوضين أن على  
 صاحبه ديناً قبل الشركة لفلان وأبكر صاحبه وادعى الطالب أن هذا الدين كان في الشركة لزمه ساجعا  
 ولو أقر أن ذلك عليه دون شركة قبل الشركة وادعى الطالب في الشركة فالمال لازم له ولشريكه وان  
 تصادقوا أن الدين كان قبل الشركة لم يؤخذوا أحدهم صاحبين صاحبهما وإذا مات أحدهما أو تفرقا ثم أقر  
 أحدهما بدين عليه ما في الشركة لزمه خاصة كذا في الحاوي \* ولو أقر مسلم لأخي بخمر أو خنزير في يده جاز  
 اقراره وكذلك لو أقر الذي لمسلم بعينه ما وان أقر له بخمر أو خنزير مستهلك لم يلزمه شيء وان أقر به الذي يعني  
 بخمرا أو خنزير مستهلك لزمته قيمته واذا أسلم الذي أقر ذمی أنه استهلك له خنزير بعد اسلامه وقال المسلم  
 استهلكته قبل اسلامي فهو ضامن لقيته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى وفي قول محمد رجه  
 الله تعالى لانهم ان عليه وكذلك لو أن ذميا أقر بخمر استهلكها فقال استهلكتها أو أخرجني أو قال استهلكتها  
 وأنت خرجني وقد علم كونه حرياً من قبل فهو على الخلاف الذي بيناهم كذا في المبسوط

\* (الباب الثالث عشر فيما يكون اقرارا بالشركة وما لا يكون وفي الاقرار فيما يكون مشتركا بينه  
 وبين غيره والاقرار على نفسه وعلى غيره والاقرار بشئ لنفسه ولغيره) \*

لو أن رجلا في يديه عبد فقال لفلان في هذا العبد شركة فله النصف في قول أبي يوسف رجه الله تعالى وقال  
 محمد رجه الله تعالى القول قول المقر في بيان مقدار ما أقر به واتفقا أنه لو قال فلان شريك في هذا العبد أو  
 هذا العبد مشترك بيني وبين فلان أو هو لي وله كان بينهما نصفين وان وصل الكلام فقال هو شريك في  
 بالعشر فالقول قوله وكذلك لو قال هذا العبد لي ولفلان في الثلثان ولفلان الثلث واذا أقر أن فلانا وفلانا  
 معه شركاء في هذا فهو بينهم أثلاثا في قول أبي يوسف رجه الله تعالى وعند محمد رجه الله تعالى البيان فيسه  
 الى المقر كذا في المبسوط \* ابن سماعة عن محمد رجه الله تعالى في رجل قال لهذا الرجل في هذا العبد ألف  
 درهم والعبد عبد المقر قال هذا عبدي على أن ذلك دين في رقبته الآن يكون فيه كلام يدل على أنه شريك  
 في رقبته يا ألف درهم بان يقول اشتريت هذا العبد ولهذا فيه ألف درهم ولو قال لفلان في هذا الثوب ألف  
 درهم ولم يكن هناك ما يدل على الشركة في الرقبة فهذا ليس بشركة انما هي على أن له فيه ألف درهم  
 مضروبة ولو قال له في هذا البرذون ألف درهم فهذا ليس له وجه غير الشركة فهو على الشركة كذا في المحيط  
 \* أقر أحد الشرعيين في الدار بيت بعينه لا خزل لم يصح الاقرار للرجال وتقسيم فان وقع في نصيبه يسلمه وان  
 وقع البيت في نصيب شريكه يقسم نصيب المقر بينه وبين المقر له على قدر حصته ما يضرب المقر له بجميع  
 ذراعان البيت والمقر بنصف باقي الدار سوى البيت وكذلك لو أقر بطريق وسائط معلوم وهذا عندهما وعند  
 محمد رجه الله تعالى يضرب المقر له بنصف أذرع البيت والمقر بنصف باقي الدار حتى لو كانت الدار مائة ذراع  
 والبيت عشرة أذرع فعندهما يضرب المقر له بعشرة أذرع والمقر بخمسة وأربعين ذراعا فيكون بينهما  
 على أحد عشر درهما من المقر له وتسعة للمقر وعند محمد رجه الله تعالى يضرب المقر له بخمسة أذرع والمقر  
 بخمسة وأربعين فيكون له عشر نصيب المقر وكذلك على هذا الوأوصى أحد الشرعيين في الدار بيت بعينه  
 لا آخر ثم مات كذا في محيط السرخسي \* واذا كان حمام بين رجلين فأقر أحدهما أن البيت الاوسط منه

ينوي به الشكاح وينوي به ايقاع الطلاق فيمنه ذيق \* ولو قال لم يبق بيني وبينك شيء ونوى لا يقع \* قالت طلقني فقال هر چه  
 اندر خانه طلاق است ترا دادم لا يقع شيء الاصل ان كل كلمة في الفارسية تستعمل في الطلاق ولا تستعمل في غيره فهو صريح وكل ما يستعمل فيه  
 وفي غيره فهو كناية كالعربي \* طلقني فقال داده كبر يشترط النية لوقوع الطلاق ويكون رجعيًا ولا منافاة بين اشتراط النية ووقوع الرجعي كما  
 في اعتدي ويقع البائن في قوله هر چه بدست راست كبر يشترط النية \* طلقني ثلاثا فقال كفته كبر لا يقع وان نوى \* قالت مراد كبر خدای كن

يا امرأه انك اذى بخش فقال كرم يا خشيدهم ان نوى يقع والا لا \* قال ان دخلت الدار صرت مطلقة فدخلت وقال كنت اردت ان تهدى لى بصدق  
 \* قال لا خرطلى امرأتك فقال ويرادوسه طلاق هست يقع الثلاث \* كفى لها الطلاق \* قال ان وطئت امتى فانت كذا فادعت الزوجة  
 وطأها وانكر المولى فالقول قوله وان علمت بذلك لا تدعى بها معها ولا تقيم معه \* وان قال المولى اكر كرم خوش آوردم فقد اقر بفتح الطلاق  
 \* قال الزوج فعلت كذا ثم حلف انه ان كان فعل ذلك فامرأته كذا طالقت لسبق (٣٠١) الاقرار منه بذلك \* قال ان شربت مسكرا

بغير اذنك فامرأته بيدك  
 وشرب ثم اختلعا في الاذن  
 فالقول له واليعة لها \* جعل  
 امرأته لها ان ضربها بلا  
 جناية فخرجت الى المأتم بلا  
 امره ثم ضربها بعد سنة  
 وادعى انه ضربها التلك الجناية  
 فالقول له لانه اعرف بجهة  
 الايقاع \* قال لها ان لم ادفع  
 اليك الدينار الذى على الى  
 شهر فانت كذا فامرأته  
 قبيل الشهر بطل اليمين  
 \* (الثالث في الخلع وفيه  
 ستة انواع) \* (الاول في  
 المقدمة) الخلع والطلاق  
 بمال يمين من جانبه حتى لو قال  
 خالعتك ورجعت قبل قبولها  
 لا يصح ولا يبطل باقيا قبل  
 قبولها والا صل فيه ان من له  
 الرجوع في خطابه قولاً  
 يبطل خطابه بقيامه عن  
 المجلس ومن لا رجوع له عن  
 خطابه لا يبطل بقيامه والخلع  
 من جانبها يبطل بقيامه  
 أيضاً حتى لو قالت سرخديم  
 فقام ثم قال فروختم لا يصح  
 (فان قيل) لما كان عينا  
 لزم ان لا يبطل بقيامها وكذا  
 ينبغي ان يصح قبولها في  
 مجلس آخر (فانها) هذا جواب  
 الخطاب وهو انما يطلب في  
 المجلس ولانه من جانبه

لرجل لم يجز ذلك والمقر له ان يضمن المقر نصف قيمة البيت ولو اقر له بنصف الحمام أو ثلثه كان اقراره جائزاً  
 كذا في المبسوط \* ولو ان سيداً بين رجلين حليته فضة أقر أحدهما أن حليته لرجل لم يجز ذلك على شريكه  
 وضمن المقر له نصف قيمة الحلية مصوغة من الذهب وكذلك لو اقر بجذع من سقف بيت مشترك ضمن نصف  
 قيمة الجذع للمقر له وكذلك لو اقر باجر من حائط بينهما أو بعود من قبة أو بلوح من باب كذا في الحاوى  
 \* وان كان عدل زطى بين رجلين فأقر أحدهما بشرب بعينه منه لرجل كان نصيبه من ذلك للمقر له كذا في  
 المبسوط \* وكذلك الرقيق والحياوان كذا في الحاوى \* دار بين رجلين فقال أحدهما عشر جميع الدار من  
 نصيبى لفلان فهو جائز فاعانا الدار على عشرة في يد المقر خمسة وقد اقر لفلان من نصيبه بعشر جميع الدار  
 وذلك سهم مما في يدا المقر فيكون للمقر له سهم وللمقر أربع أسهم مما في يده ولو قال ربع جميع هذه الدار له  
 والباقي بيننا وبمحمد شريكه فنصيبه يسهم بينه وبين المقر على خمسة له ثلاثة وللقر له سهمان كذا في محيط  
 السرخسى \* ولو كانت دار بين رجلين فأقر أحدهما ببيت بعينه لرجل وانكر شريكه وأقر شريكه ببيت  
 آخر وانكر صاحبه ذلك فالدار تنقسم بينهما نصفين وأقيم ما وقع البيت الذى أقر به في نصيبه سله الى المقر له  
 وان لم يقع في نصيبه قسم ما أصابه بينه وبين المقر على البيت وعلى نصف ما بقي من الدار بعد البيت كذا في  
 المبسوط \* دار بين رجلين أقر أحدهما انها بينهما وبين فلان أو ثلاثاً أو أقلها ثم انما بينهما وبين هذا المقر  
 له وبين آخر باعاً فانا نسمى الذى أقر له متفقاً عليه والذى أقر له أحدهما محجوداً والذى أقر له ما مقراً  
 وشريكه مكذباً بقول على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى باق المتفق عليه الى المقر فأخذ منه ربع ما في  
 يده وضمه الى ما في يده المكذب فيقسمه ثمانية نصفين وما بقي في يد المقر يكون بينه وبين المحجود نصفين وأما على  
 قول محمد رحمه الله تعالى فالمتفق عليه يأخذ من المقر خمس ما في يده والباقي كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى  
 كذا في التحرير يشرح الجامع الكبير \* ولو أن طر يبا القوم عليها باب منصوب أقر واحد منهم بطريق فيسه  
 لرجل لم يجز اقراره على شركائه ولم يكن للمقر له ان يعرفه حتى يقتسموها فان وقع موضع الطريق في قسمة المقر  
 جاز ذلك عليه وان وقع في نصيب غيره كان للمقر له ان يقاسم المقر بحصة ذلك الطريق فيما أصابه كذا في  
 الحاوى \* شهر بين ثلاثة أقر أحدهم بعشر النهر لا آخر فهذا على وجهين ان أقر له بعشر النهر وان الباقي بيننا  
 أو ثلاثاً فالثلث الذى في يده بينه وبين المقر له على أربعة للمقر له واحد وان كان يدعى لنفسه ثلث جميع النهر  
 فبما في يده بينهم على ثلاثة عشر ثلثة للمقر له وعشرة للمقر كذا في محيط السرخسى \* وكذلك لو كانت عين  
 أو ركن بين ثلاثة نفر كذا في المبسوط \* في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلان في أيديهما  
 دار شهد كل واحد منهما على صاحبه أنه أقر لهذا المدعى بنصف الدار وكل واحد منهما ينكر قال لاحق  
 للمدعى فيما في يده واحد منهما ولو شهد كل واحد منهما وأقر معه على صاحبه أنه أقر لهذا المدعى بنصف الدار  
 فان المدعى يأخذ نصف الدار منهما كذا في المحيط \* واذا أقر الرجل أن هذا العبد الذى في يده بينه وبين فلان  
 ثم قال بعد ذلك هو بينى وبين فلان آخر ثم قال بعد ذلك هو بينى وبين فلان آخر فاصموا الى القاضى فانه  
 يقضى للاول بنصفه وللثاني ربعه وللثالث ثمنه ويبقى في يد المقر الثمن وكذلك لو اقر به مدعى على ميت هو  
 وارثه كذا في الحاوى \* كيس في يد رجلين فيه ألف درهم فأقر أحدهما لاجنبي بنصفه فان قال نصفه لك  
 وسكت وانكر الآخر للمقر له ثلثا ما في يد المقر وان قال نصفه لك ونصفه بينى وبين شريكى فكذلك وان

(٣٦ - فتاوى رابع) تعليق عليك فاقضى جواباً في المجلس كانه قال ان قبلت ولو غائباً فبلغها الخبر جازاً لقبول في مجلسها \* ولو قال اذا  
 جاء عندك خاله تعالى ألفاً او اذا قدم فلان يصح واليه القبول بعد محجى الغدو والقدم في المجلس ولا يصح الخيار من جانبه ويراعى المعاوضة  
 من جانبها حتى لو ابتدأت ثم رجعت قبل قبوله صح ويبطل كلامها بقيام أيهما كان ولا يصح كلامها عند غيبة الزوج اذا لم يقبل عنه فابل لانه  
 شرط العقد وكلام العبد والمرأة لا يقبل الاضافة والتعليق ويصح شرط الخيار لها عند مخالفتها ولو قضى حاكم بكونه فسحقا قيل ينقد



وقيل لا وفي لفظ البيهقي والسرمانى لابن عباس فيه قول أم لا قيل لا وذكري بعضهم خلافه في كل لفظ لم يذكري فيه لفظ الطلاق وهذا طلاق بائن بخلاف وقيل بخلافه وكل موضع استعمل فيه لفظ كناية ولم يذكرك فيه بدل بصدق في أنه لم ينو الطلاق وإن ذكر فيه بدل لا يصدق **§** والخلع على أنواع **\*** (الاول) **\*** خالعهما بعد الدخول على مهرها ان غير مقبوض سقط الكل وان مقبوض ارجع عليها بكل المهر عند أصحابنا **قال** بالفارسية خويشتن (٢٠٣) خريم بكايين وعدت والمجمل مقبوض **قال** قاضي خان لا يرجع ويراد به النفقة

وان قبل الدخول ان كان مقبوضا وهو الف رجح به استحسانا وان لم يكن الشكل مقبوضا سقط الشكل ولا يرجح استحسانا\* (الثاني) طالعها على بعض المهر مثلا على عشرة وهو الف ان بعد الدخول والمهر مقبوض رجح بمائة وسلم لها الباقي في قول وان لم يكن مقبوضا سقط كل المهر عنده العشر بحكم الشرط والباقي بحكم لفظ الخلع وعندهما لا يسقط الا العشر وان قبل الدخول ان قبضت كل مهر هياير جمع عايبا بخمس مائة استحسانا وفي القياس يرجح بمائة بدل الخلع وخمس مائة بالطلاق قبل الدخول وان قبل الدخول والقبض سقط كل المهر عنده العشر بالشرط والباقي بالخلع\* (الثالث) خالعها ولم يذكر العوض الصحيح انه يبرأ كل من صاحبه وان لم يكن على الزوج مهر يرد مناساق اليها من المهر لان المال مذكور بذكر الخلع عرفا وفي رواية عنه وهو قولهما لا يبرأ أحدهما عن صاحبه ولا يبرأ من نفقة العدة وموئنة السكنى في قولهم الا اذا شرطوا ذلك

قال هذا الكيس بيني وبينك نصفين فخاف يده بينهما نصفين هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال أحدهما  
لثالث له نصفه ولى نصفه وقال الآخر له ثلثه ولى ثلثاه وصدق الاول أخذ من الثاني ثلث ما في يده وضم الى  
ما في يده الاول وقاسمه نصفين وقال محمد رحمه الله تعالى يأخذ خمس ما في يده ويضم الى ما في يده الاول ويقاسمه  
نصفين ولو ادعى الكل أخذ المقر له من كل واحد ما أقرب به عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله  
تعالى يأخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده ومن المقر بالنصف خمس ما في يده هكذا في الكافي \* ولو أقر أحدهما  
نفسه لثالث ولى الثلثان وقال الآخر له الثلثان ولى الثلث وزعم فلان أن الكيس له أخذ من المقر  
بالثلث خمس ما في يده ومن المقر بالثلثين ثلاثة أخماس ما في يده وهذا اذا كذب المقر له فان صدقهما معا  
أخذ من المقر بالثلثين ثلاثة أخماس ما في يده فيضمه الى ما في يده الآخر لا خفة قسمه انه اثلاثا للمقر له ثلثه كذا في  
محيط السرخسي \* كس في أيدي ثلاثة أقر أحدهم لشريكه بثلاثة أرباعه وله الربع والآخر أقر أن المقر  
له خمسة الاسداس وله السدس والمقر له يدعى الكل أخذ من كل واحد ما أقرب وعند محمد رحمه الله تعالى يأخذ  
من المقر بثلاثة أرباع خمس ما في يده ومن الآخر ثلاثة أخماس ما في يده كذا في الكافي \* ولو أقر أحدهم  
أن لف فلان الاجنبي ثلثه ولى ثلثاه وقال الآخر بل له نصفه ولى نصفه وقال الآخر له ثلثه ولى ثلثه وقال  
الاجنبي بل لى كله أخذ من المقر بالثلث سبع ما في يده ومن المقر بالنصف سبع ما في يده ومن المقر  
بالثلثين ثلاثة أسباع ما في يده وثاني سبعه كذا في محيط السرخسي \* كس في يد رجل فيه ألف درهم أقر  
أنه بينه وبين فلان نصفين ودفع النصف اليه ثم أقر أن الكيس بينه وبين رجل آخر نصفين فهذا على  
وجهين اما أن دفع النصف الى الاول بقضاء القاضى أو بغير قضاء القاضى ففي الوجه الاول يدفع الى الثاني  
نصف ما بقي في يده وهو ربع الكيس وفي الوجه الثاني يدفع اليه النصف الذى في يده وهذا كله قول علماءنا  
الثلاثة رحمه الله تعالى ولولم يقر للثاني بالنصف ولكن أقر له بالثلث وقال الكيس بيني وبينك وبين الاول  
اثلاثا وكذبه الثاني بالاول فان كان دفع للاول بقضاء فانه يدفع الى الثاني نصف ما في يده وان كان الدفع الى  
الاول لا بقضاء يدفع الى الثاني ثلث جميع المال وان كان دفع النصف الى الاول بغير قضاء والثلث الى الثاني  
بقضاء ثم أقر لا آخر أنه شريكهم بالربيع وكذبه الاول والثاني بالثالث بالاولين فانه يدفع الى  
الثالث سدس جميع المال وثلث سدسه وان كان دفع الى الاولين بغير قضاء يدفع السدس الذى في يده الى  
الثالث ويغرم له نصف السدس من ماله حتى يكون له ربع الكيس ولو دفع الى الاول النصف بقضاء  
والربيع الى الثاني بقضاء ثم أقر للثالث يدفع اليه نصف ما بقي من يده وهو الثلث ولو دفع النصف الى الاول  
بقضاء والربيع الى الثاني بغير قضاء ثم أقر للثالث يدفع الى الثالث سدس الكيس ويقر له نصف السدس  
ولو دفع النصف الى الاول بغير قضاء والثلث الى الثاني بقضاء ثم أقر للثالث وصدقه الاول بالثالث وكذبه  
بالثاني والثالث صدقه بالاول وكذبه بالثاني والثاني كذبه بهما فان الثالث يأخذ من المقر نصف ما في يده  
فيضمه الى ما في يده الاول فيقتسمانه نصفين في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله  
تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يأخذ منه ثلث ما في يده ثم يصنع كما قال أبو يوسف رحمه الله  
تعالى ولو كان دفع الثلث الى الثاني بغير قضاء أو بضا ثم أقر للثالث والمسدس لثلاثهما اذ كرى المكاب أن الثالث  
يأخذ من المقر عن جميع المال وهو ثلاثة أرباع ما في يده فيضمه الى ما في يده الاول فيقتسمانه نصفين وذكر

في الخلع ونفقة الولد ومونة الارضاع لا تقع البراءة عنهم ما بلا شرط في الخلع بالاجماع وان شرط ان وقت في الخلع جاز وان لم يوقت لا أبو ولا تقع البراءة عنهما ولو اجمعت عليه النفقة المفروضة ثم خالعهما تسقط النفقة المجتمعة \* قالت خويشتن خريدم بهو حتى كره مرابرتا ست لا يبرأ عن نفقة العدة لانه ليس بآب حال الخلع \* تزوجهما على مهر ثم طلقها بانما ثم تزوجهما ثانيا ثم اخذت على مهرها يبرأ عن المهر الثاني لا الاول وكذلك اذا طالت خويشتن خريدم انويكايين وبهم حقه لا يبرأ عن الاول وهل يبرأ عن دين آخر سوى المهر اختلافوا على قوله

والصحيح انه لا يبرأ \* (الرابع) \* خالعهما على مال آخر سوى المهر بعد الدخول ان مقبوض الا يرجع عاها الا يتبدل الخلع في قواهم وان كان المهر غير مقبوض يرجع عليها بدل الخلع ويسقط عنه كل المهر عندهم خلافا لها وان قبل الدخول رجوع عليها يتبدل الخلع لا بشئ من المهر بسبب الطلاق عند الامام وعلم به ما ذكرنا من جواب الاستحسان فيها اذا خالعهما وهي مدخول به او المهر مقبوض قول الثاني ومحمد رحمه الله \* ولو خلع الاجنبي بماله نفسه صح الخلع ولم يستطع المهر عن الزوج لانه لا ولاية للاجنبي (٣٠٣) في اسقاط حقها والمهر حقه والمباراة كالخلع عند الامام ومحمد والطلاق على

مال فيه روايتان عن الامام وعندهما هي كالخلع (نوع آخر في القاطنة) \* قال لها خويشتن مي خري بهرك ونفقة عددك فقالت خريدم ولم يقل الزوج فروختم لا يصح الخلع بالاتفاق ولو قال خويشتن خريدي بهرك فقالت خريدم ولم يقل فروختم لا يصح الخلع وبه أخذ الفقيه أبو الليث وقد مر جواب شمس الأئمة في النكاح \* قال لها خويشتن ازمين بخرف قالت خريدم ولم يقل الزوج فروختم ان ذكر بدلا معلوما بان قال بكابين ونفقة عدة أو بمال آخر معلوم صح وان لم يذكر البدل أو ذكر بدلا مجهولا لا يصح وهي امرأته كذا اختار الفقيه أبو الليث والصدور به يفتي واختار الاستاذ وقوع الطلاق وكذا لو قال بالعريسة اشترى نفسك مني فقالت اشتريت لا يقع مالم يقل بعث بخلاف اخلي نفسك مني فقالت خلعت ولم يقل الزوج قبلت حيث يصح الخلع لان اخلي امرأتي بالطلاق بلفظ الخلع والزوج يملكه يتبدل أو بغيره أما قوله خويشتن

أبو بكر الحصاص عن أبي سعيد البرقي رحمه الله تعالى أنه قال هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أما على قياس قول محمد رحمه الله تعالى فيما أخذ منه عشر جميع المال وهو ثلاثة أخماس ما في يده ويضمه إلى ما في يده الأول في قسمته نصفين وإذا دفع المقر النصف إلى الأول بغير قضاء ثم أقر الثاني والثالث معا وصدقه الأول في الثالث وكذبه في الثاني أخذ الثالث ربع ما في يده المقر فيضم إلى ما في يده الأول فيقسمه نصفين وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يأخذ الثالث خمس ما في يده ويأخذ الثاني من المقر وهو الذي لم يصدقه الأول ربع جميع المال كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري \* إذا قال لفلان على وعلى فلان ألف درهم فحججه الآخر لم المقر نصفه وكذلك لو أقر عتله في عارية أو قرض أو مضاربة أو قتل خطأ أو جراحة عمدا أو خطا وان سمي اثنين معه لزمه الثلث وكذلك لو سمي عبدا محجورا عليه أو صبيبا أو حريبا أو ميتا أو رجلا لا يعرف فعلى المقر حصته على عددهم كذا في الحاوي \* ولو قال لفلان علينا ألف درهم ولم يسم معه أحدا ثم قال عنيت معي فلانا وفلانا وادعى الطالب أن المال كله عليه فالمال كله عليه وكذلك لو قال لفلان علينا أو أشار إلى نفسه وآخرين معه يلزمه المال كله ولو قال لفلان علينا جميعا ألف درهم أو قال علينا كلنا وأشار بيده إلى نفسه وإلى قوم معه لزمه حصته من الألف يقسم الألف عليهم على عدد رؤسهم ولو قال لفلان على رجل منا ألف درهم لم يلزمه شئ وكذلك لو قال على رجلين منا كذا في المحط \* ولو قال يا فلان لكم على ألف درهم يلزمه المال كله وكذلك لو قال أنتم يا فلان لكم على ألف درهم ولو قال يا فلان لكم على ألف درهم كان لفلان منه النصف كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أقرضا فلان ألف درهم أو استودعنا أو أعازنا أو غصبنا منه لزمه جميع المال ولا يصدق على أنه أراد به غيره معه ولو قال غصبت ومعني فلان من فلان مائة درهم لزمه النصف بخلاف ما لو قال ومعني فلان جالس كذا في المحط \* لو أقر أنه قطع يد فلان هو وفلان عمدا وبمحمد فلان ذلك وادعى الطالب أنه المقر وحده لم يلزمه شئ في القياس ولكننا ندع القياس ونجعل عليه نصف أرش اليد كذا في الحاوي \* لو مات رجل وترك أخوين وأقرأ أحدهما بأخ وأنكر الآخر فإن المقر يعطى الأخ المقر له نصف ما في يده في قول علماءنا كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى \* ولو قال ما عندى أرث من أبي لي ولهذا وهو أخي فأنكر المقر له بقوة المقر وقال أنا ابن الميت أو قال لرجل ماتت أختك وهي زوجتي وترك هذا المال ميراثي وبينك فقال هو كله لي لأنك استبرز وجهها في المسئلة الأولى نصف المال للمقر له وفي المسئلة الثانية يأخذ الأخ كل المال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى نصف المال كذا في الكافي \* المرأة إذا أقرت أنها ورثت من الزوج ثم أقرت باخ للزوج فقال الأخ أنا أخ وأنت لست بامرأته فالمال كله للأخ في قول محمد وفر رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال لرجلين لك على ألف درهم من ثمن عبد بعتما به جميعا فصدقه أحدهما وقال الآخر لي عليك خمسمائة درهم قرضا اقضتكمها لا شركة لأحد معي فيه فقال محمد رحمه الله تعالى أما في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فيمنع أن لا يقبض واحد منهما ما شيه إلا شاركه الآخر ما في قولي فاقبضه أحدهما لا يشارك الآخر فيه إذا كذبه أن يكون شر يكافيه \* رجل قال لرجلين غصبت من أبيك ألف درهم ولا وارث له غيرك فصدقه أحدهما في ذلك وقال الآخر لي عليك

بخرا واشترى امرأته معاوضة وعن محمد بن الفضل اشترى نفسه بمائة درهم بكذا كريدل وقبول اعني بعت وعن بعض مشايخنا رحمه الله انه يتم بقوله خويشتن خريدي لان تقديره خويشتن خريدي كرم من فروختم وعن الفقيه أبي جعفر انه ان نوى التحقيق يتم وان نوى الشتم لا يتم مالم يقل الزوج فروختم \* قال لها خويشتن بخرف قالت خريدم به زاردرم صارت مبتدأة وان نوى السوم لا يتم فلا يصح مالم يقل بعت \* قال لها خلعتك فقالت قبلت لا يسقط شئ من المهر ويقع الطلاق البائن بقوله اذا نوى ولا يدخل لقبولها حتى اذا نوى الزوج

الطلاق ولم تقبل المرأة يقع البائن وان قال لم ارد الطلاق لا يقع ويصدق بانه وقضاء \* قال لها انك في المثل نقل اشترت لا يقع الطلاق وكذا بالفارسية بخلاف قوله خالعك فقالت قبلت يقع الطلاق والبراءة ان عليه مهر وان لم يكن عليه مهر يجب رد ما ساق اليها من المهر لان المال مذكور عرفا ولا تسقط نفقة العدة ولو قال خالعك على مال كذا وهو معلوم لا يقع ما لم تقبل المرأة ولو قال الزوج خلعك ونوى وقوعه بائن لانه من الكتابات وان قبلت وقال لم أعن به الطلاق لا يصدق قضاء ويدين \* قال بازن خلع كردم اوخر يد فروخت كردم وانكرت وقوع الطلاق باقراره ان لم يسبق خلع فان سبق خلع فاسد فقال بناء عليه يظن ان الخلع صحيح قال بعضهم لا يقع وقال صاحب المنظومة يقع ولو اضاف الى ذلك الخلع وقال بان خلع لا يقع (٣٠٤) عند الكل أو قال خدای كردم بان خلع لا يقع شيء \* (نوع آخر) خالعها على

خمس مائة درهم قرضا أقرضتموها ولم تغصب من أبي شيأ قال محمد رحمه الله تعالى لا يأخذوا أحدهم من ماشيا الاشارة أخوه فيه كذا في المحيط

**\* (الباب الرابع عشر فيما يكون اقرارا بالبراءة وما لا يكون وفي الابرار صريحا) \***

اذا أقر الرجل انه للاحق له قبل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو مال وما ليس بمال كالكفالة بالنفس والقصاص وحده القذف وما هو دين وجب بدلا عما هو مال كالثمن والاجرة أو وجب بدلا عما ليس بمال كالهر وأرش الجناية وما هو عين مضمونة كالغصب أو أمانة كالوديعة والعارية والاجارة ولو قال لاحق لي على فلان فانه يتناول المضمون ولا يتناول الامانة ولو قال لاحق لي عند فلان فانه يتناول الامانة ولا يتناول المضمون هكذا في المحيط \* قال هو برى من مالي عليه يتناول الدين واذا قال من مالي عنده يتناول ما أصله أمانة ولا يتناول ما أصله غصب أو مضمون واذا قال برى من مالي قبله برى من الضمان والامانة فان ادعى الطالب بعد ذلك عليه حقا لم تقبل بينته عليه حتى يشهدوا أنه بعد البراءة أو يوقتوا وقتا بعد هاهنا كذا في محيط السرخسي \* وان لم يوثق بل أبهم الدعوى أبهم ما فاقها من أن تسمع دعواه وفي الاستحسان لا تقبل بينته كذا في المحيط \* ولو قال لادين لي على أحد ثم ادعى على رجل ديناصح وفي نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى لو قال كل من لي عليه دين فهو برى منه لا يبرأ غرماؤه من دينه الا أن يقصد أحد بعينه فيقول هذا برى من مالي عليه أو قبيلة فلان وهم يحصون وكذلك لو قال استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر أن فلانا قد برى من حقه قبله ثم قال انما برى من بعض حقه لا يصدق على ذلك وكذلك لو قال هو برى من الذي قبله أو من مالي قبله أو من ديني عليه أو من حقي عليه ولكن يدخل في البراءة من الحقوق الكفالة والجناية التي فيها قود وأرش لان ذلك من حقوقه كذا في المبسوط \* ولو قال الطالب قد برئت من ديني على فلان أو هو في حل بمالي عليه كانت هذه براءة للطالب وكذلك لو قال وهبت الذي لي عليه من مالي فهو برى من ذلك فان كان حاضرا فقال لا أقبل الهبة أو غائبا فبإعانة فقال لا أقبل فالمال عليه وان مات قبل أن يرد فهو برى كذا في الحاوي \* واذا أقر الطالب أن فلانا قد برى لي بمالي عليه فهذا اقرار بالقبض كذا في المبسوط \* لو أقر أنه ليس لي مع فلان شيء كان هذا براءة عن الامانات لا عن الدين كذا في المحيط \* وان أقر أنه لاحقه قبل فلان فله أن يدعي سرقة فيها قطع وان قال لا أرش لي قبل فلان فليس له أن يدعي دية خطأ ولا صلحا ولا كفالة بدية ولو قال لاجر احق لي قبل فلان يتناول جراحة الخطا والعدجيجا ولا يتناول القتل كذا في محيط السرخسي \* واذا أقر أنه لا قصاص له قبل فلان فله أن يدعي الخطا والحد ولو أقر أنه لاجر احق له قبل فلان فله أن يدعي العمد كان فيه قصاص أولم يكن كذا في المبسوط \* وان أقر أنه لادم له قبل فلان فليس له أن يدعي دم عمدا ولا خطأ وله أن يدعي مادون

مافي يدها من المال أو على مافي يدها من المتاع فله مافي يدها ويدها من المال والاردت مهرها وان قالت على مافي يدي أو في بيتي من شيء ولا شيء فلا شيء له كما اذا خلع على شيء لا قيمة له ولو بها الهاء عليه من المهر يظن ان عليه بقيمة المهر وعلم انه لم يبق شيء من المهر ردت المهر ان قبضت والابرئ الزوج وان علم انها وهبت المهر صرح الخلع ولا يرد شيئا كما لو خلع على مافي البيت من المتاع وعلم انه لا متاع فيه وكذا لو باعها تطبيقه بمهرها علما انه لم يبق عليه شيء من المهر واشترطت وقوع الطلاق الرجعي مجانا ولا ترد على الزوج شيئا \* قال خویشن خريدي ازمن فقالت خريدم وقال الزوج فروخته يقع البائن ولا ترد ما قبضت من المهر في المختار وان لم يقبض برئ الزوج بحكم الخلع \* وفي الفتاوى قال سرخرديم وقال الزوج فروخته تسقط بقية المهر الذي على الزوج

الدم

ولا يسترد المهر الذي أعطاه الا في عرفنا لا يكون ما أعطى من المهر من بدل الخلع \* قالت خویشن خريدم فله خريدم فيتم الخلع اذا نوى ألا يرى انه لو قال أبيعك الحال صم لان في الحال وفي الذخيرة انه لا يتم الخلع في شيء خري وفي الفتاوى اشترت نفسي منك بما أعطيت او اشترت نفسي بما أعطيت وأرادت الايجاب لا العدة فقال أعطيت صم ويقع \* وفي المحيط قالت خري والمستله بحالها يصح ولا ينوى لانه لايجاب وضعا ولو قالت خرم لا يصح ولا ينوى لانه العدة وفي العربية لفظهما واحد ذكر صاحب المنظومة خري للاستفهام لا للإيجاب فينوى حينئذ لان الاستفهام قيد بذكر التحقيق ولو قالت هر حتى كه حرا برتوست خویشن خريدم لا يصح ما لم يقبل بهر حتى كه الا اذا جرت العادة به وبه يبقى

\* قالت خويشتن خريدم وقال الزوج فروخته أم فهو كقوله فروخته \* قال لها كل امرأة تزوجه فقصدت طلاقها منك بدرهم ثم تزوج امرأة فاقبول اليها بعد التزوج في المجلس كما اذا تخالفا \* قال لها خاله بك على ألف درهم وبارأتك أو طلقتك بالف فاقبول اليها في مجلسها \* أمرها بشراء رأس شاة فاشتريت فقال سر خريدي فزعت المشتراة وقالت خريدم وقال فروخته لا يصح الخلع لكن ان نوى الطلاق يقع فينوي حينئذ لان الاستفهام قديد كالتحقيق \* واذا قلتم الخلع بالعربي وهي لا تعلم (٣٠٥) فقالت ذكرنا ان الفتوى على انه لا يقع كذا

اختار في الصغرى \* قبل لها خويشتن خريدي من زوجها بكذا وقيل للزوج فروخته فقال لا ثم قال فروخته لا يصح وكذا لو قال الزوج لها خويشتن بخبر بكايين وعدت فقالت بكايين خريدم وبعثتني ولم يقل الزوج بعده شيئا لا يقع شيء \* اختلعت وهو ويسج السكر باس فقالت الزوج خلعتك ان لم تطل الحياكة صح وقيل صح وان طال اذا كان كلاهما متصلا اذا تخالفا كلام آخر \* اختلعا وهما يشان ان كان كلام كل منهما متصلا بالآخر صح وان لم يكن متصلا بالآخر لا يصح ولا يقع الطلاق أيضا \* ولو اختلعا وزعت تمام الخلع وادعى القيام ثم القبول للقول له لانه انكار للخلع \* قالت لزوجه خويشتن خريدم بعدت وكايين فقال الزوج فروخته كبر تصح الخلع اذا اراد التحقيق \* قالت له ارم من سر شده خويشتن خريدم فقال الزوج فروخته ثم صح اما اذا قالت كبر سر شده خويشتن خريدم فقال الزوج فروخته ان ذكر على وجه المجازاة بان جرى بينهما كلام يوجب ذلك كان الخلع صحيحا وان اراد التعليق لا يصح ما لم يقل

الدم كذا في الحواشي \* ولو اقرأته لاحق له قبل فلان ثم ادعى قبله حد قذف أو سرقه لم تقبل بيته على ذلك الا الا ان يشهدوا انه فعل ذلك بعد البراءة كذا في المبسوط \* ولو قال له انه بريء من قذفه ايى ثم طلب بعده فله ذلك ولو قال هو بريء من السرقة التي ادعت قبله لان ضمان عليه ولا قطع كذا في محيط السرخسي \* واذا قال الرجل لاحق لي على فلان فيما أعلم ثم اقام البينة ان له عليه حقا مسمى قبلت بيته وليس هذه البراءة بشيء وكذلك لو قال في علمي أو في يميني أو في رأيي أو فيما أظن أو فيما أحسب أو في حسابي أو في كتابي ولو قال قد علمت انه لاحق لي على فلان أو استيقنت لم أقبل منه بيته كذا في الحواشي \* ولو قال است من فلان في شيء ثم اقام البينة على ما له قبل هذا القول قبلت بيته وهذا القول باطل وكذلك لو قال برئت من فلان أو قال بريء فلان مني لم يكن هذا براءة من حق لواحد منهما قبل صاحبه كذا في المبسوط \* ولو قال لست من الدار التي في يدي في شيء لم تقبل دعواه كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أنا بريء من هذه الدار ثم ادعاها وأقام البينة لم تقبل بيته الا أن يدعي حقا حادثا بعد البراءة تقبل بيته عليه كذا في المحيط \* ولو قال خرجت من هذه الدار لم يكن اقرارا بشيء وان قال قد خرجت منها على مائة درهم أو بمائة درهم وقبضتم اقرارا بانه لاحق له فيها وعلى هذا الحيوان والعروض والدين فان أنكر ذواليد ذلك وقال هي لي وقد أخذت مني مائة درهم غصباً حلف على ذلك ويسترد المائة اذا حلف ويكون المقر على خصومته كذا في المبسوط \* ولو قال أنا بريء من هذا العبد ثم ادعاها وأقام البينة لم تقبل وكذا اذا قال خرجت من هذا العبد أو قال خرج هذا العبد من ملكي أو قال عن يدي ثم ادعاها وأقام البينة لم تقبل كذا في المحيط \* ولو قال هذا العبد ليس لي ثم قال بل هو لي لم يكن له وكذا لو اقام البينة عليه لم تقبل بيته كذا في المبسوط \* قال فلان على ألف فقال فلان مالي عليك شيء تريد اقراره فان أعاد الاقرار فقال المقر له أجل يلزمه كذا في محيط السرخسي \* ولو اقرأته هذه الحارية لفلان غصبها اياه فقال فلان ليست هذه لي بطل اقراره فان أعاد الاقرار فدعاها المقر له دفعت اليه كذا في المبسوط \* ذكر بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لرجل ابرأك مما لي عليك فقال الرجل يجيبه ان لك على ألف درهم فقال الاول صدقت يلزمه الا ان قيسا وبيرأ منه استحسننا كذا في محيط السرخسي \* رجل جاء بشاهدين على رجل بألف درهم وجاه المطلوب بشاهدين بالبراءة عن ألف درهم فان كان المال مؤرخا والبراءة كذلك فإن كان تاريخ البراءة بعد تاريخ المال يقضى بالبراءة وان كان تاريخ المال يقضى بالبراءة وكذلك لو كان تاريخه ماسوا وان كان صك المال مؤرخا والبراءة غير مؤرخة أو على العكس يؤمر بالبراءة ولو كان رجل على رجل صك كل صك بألف وتاريخ الصكين مختلف وفي يد المطلوب براءة عن ألف درهم في صك وبراءة عن خمسمائة في صك فقال له المطلوب كان لك على ألف درهم وقد أخذتني ألفا وخمسمائة وقال الطالب كان لي عليك ألفان ولم أقبض منك شيئا فان المطلوب يبرأ عن ألف وخمسمائة ويرجع الطالب بخمسمائة تمام الا ان كان كذا في فتاوى قاضخان

(ومما يصل بذلك) قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع دار في يدي رجل أقر وقال هذه الدار لفلان لاحق لي فيها فقال المقر له ما كانت هذه الدار لي قط ولكنكم الفلان يريد به رجلا ثالثا وصدقة الثالث في ذلك

الزوج أرى سر شدما \* قالت بعت منك مهري بتطليقة فقال اشتريت يقع البائن \* قال لها بعت منك تطليقة فقال اشتريت يقع الرجعي مجازا وبه أجاب الفقيه أبو بكر الاسكاف رحمه الله وقال بعضهم يقع البائن وترد المهر وان لم تقبض برئ وبه قال صاحب المحيط وقال الصقار اذا لم يذكر المال يقع الرجعي كما قال الفقيه رحمه الله \* قال لها بان طلاقك كترابيش منست مهر افروختي فقالت فروخته فقال خريدم طلقت ثلاثا وقال القاضي يقع الثلاث اذا نوى الزوج والمرأة ذلك كما اذا قال لها بعتك عندي من الوديعة دخل كل وديعة لها عنده \* قال بعت منك

تطبيقه بثلاثة آلاف درهم فقالت اشتريت ثم قال لهما ثانيا والثالث الزوج يقول أردت التكرار لم يصدق ويقع الثلاث ويلزمه ثلاثة آلاف درهم لأنه لا يجب المال في الثاني والثالث وهو صريح فيحقق البائن \* قال لهما بعد الخلع دامت سه قال الامام النسفي ان نوى الثلاث طلقت ثلاثا لان المضمر في هذا اللفظ صريح الطلاق ولو قال قد خلعتك ونوى الطلاق فهي واحدة ولو قال قد خلعتك بمالك على من المهر ثلاث مرات وقالت قبلت أو رضى طلقت (٣٠٦) ثلاثا لأنه لم يقع بلاقولها \* قال ثلاث مرات قد بارأك ولم يسم شيئا فقالت رضى أو أجزت وقع الثلاث بلا شيء

فان القاضي يقضى بالدار للثالث هذا اذا قال المقرة الاول ولكن الثالان موصولا بقوله ما كانت هذه الدار لي قط وأما اذا قال ذلك موصولا فلا هكذا في المحيط \* رجل أقر له انسان بالدين فأقر المقرة أن الدين لفلان وصدقه فلان صح ويكون حق القبض للاول دون الثاني ولو أدى الى الثاني برئ كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال الالف التي لي على فلان هي لفلان وليست لي فقل فلان ما هي لي على فلان لا يبرأ من عليه المال ولو قال المقرة مالي على فلان شيء برئ منه كذا في محيط السرخسي \* هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يديه ألف درهم قال رجل هذا الالف لك ورثته عن أخيك وقال المقرة هو لهذا الرجل الآخر ورثته عن أخيه قال يدفع الالف الى المقرة الآخر اذا كان الكلام موصولا كذا في المحيط

#### \* (الباب الخامس عشر في الاقرار بالتحبئة) \*

اذا أقر الرجل أن لفلان عليه ألف درهم تحبئة فقال اطالب بل هو حق فان كان المقرة لم يقر بأنه تحبئة فالمال لازم على المقر الا أن يصدق المقرة بذلك حينئذ لم يلزمه شيء وكذلك لو قال أشهد أن لفلان علي ألف درهم زورا وباطلا وكذا يقال فلان صدق في جميع ما قاله لم يلزمه شيء فان قال صدق في المال وكذب في قوله زورا وباطلا أخذته بألف وعلى هذا لو أقر أنه باع داره من فلان بألف درهم تحبئة لزم المقر البيع اذا كذبه في قوله تحبئة وان صدقه في جميع ما قال فهو باطل وان قال صدق فهو باطل أيضا لان مطلق التصديق ينصرف الى تصديق جميع ما قر به اذا لم يخص منه شيئا هكذا في المبسوط \* اذا قال الرجل لا خير لاحق لي عليك فاشهد لي عليك بألف درهم فقال لا خيرنم لاحق لك على ثم أشهد له بألف درهم والشهود يسمعون ذلك كله فهو باطل لا يلزمه شيء ولا يسمع الشهود أن يشهدوا عليه ولو قال أشهد لي عليك بألف على أنه باطل أو على أنك برى ففعل لم يكن عليه منه شيء كذا في المحيط \* واذا قال الرجل للمرأة اني أريد أن أشهد أن أتزوجك بألف درهم تزويجا باطلا وتحبئة وقالت المرأة نعم ففعل على هذا الوجه وحضر الشهود هذه المقالة ثم أشهد أنه قد تزوجها بألف درهم ورضيت بذلك فالتسكاح جائز وكذلك الطلاق والعتاق على مال وغير مال والخلع والمال واجب فيما يسمى فيه المال وأما الكتابة على هذا الوجه فباطلة بمنزلة البيع كذا في الحاوي \* ولو قال لامرأة اني أمهر لك ألف درهم في السر وأظهر في العلانية ألفين وأشهد على ذلك فالمهر لها ألف درهم ولو أضعاع على أن المهر في السر ألف درهم وانما يظهر أن العقد بمائة دينار سمعة ففعل ذلك فلها مهر مثلها ولو كان هذا في البيع في الالف ومائة دينار في القياس البيع باطل وفي الاستحسان البيع صحيح ولو كان هذا في الالف والالفين في البيع فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى فيما أعلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع بالالفين وهكذا روي عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروي عن محمد رحمه الله تعالى في أملائه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع صحيح بألف درهم وهو قولهما كذا في المبسوط

#### \* (الباب السادس عشر في الاقرار بالتسكاح والطلاق والرق) \*

رجل أقر أنه تزوج فلانة بألف درهم في صحة أو مرض ثم بخله وصدقته في حياتها أو بعد موته فهو جائز ولها الميراث والمهر الا أن يكون فيه فضل على مهر مثلها فيبطل الفضل اذا كان في المرض ولو أقرت المرأة في صحة

أو أجزت وقع الثلاث بلا شيء  
قالت خلعت نفسي منك  
بألف ثلاث مرات فقال  
رضيت أو أجزت وقع الثلاث  
بثلاثة آلاف كذا في المنتقى  
قال لهما خويشتن ائمن  
بغير بكذا وكررت ثلاثا فقالت  
خير يدم يقع الثلاث بالاموال  
الثلاثة \* ولو قالت خويشتن  
خير يدم بألف وكررت ثلاثا  
فقال فروختم يقع الثلاث  
بالاموال الثلاثة وعن الامام  
الثاني انه فرق بين الإيجابين  
فقال من جانبه كلا الإيجابين  
باق ومن جانبها لا حتى لو قال  
طلقتك على المالين توقف  
على قبولها وفي الخزانة في  
قولها خويشتن خير يدم ثلاثا  
فقال الزوج فروختم يقع  
واحدة وبطل الاول بالثانية  
والثانية بالثالثة بخلاف  
طرفه لأنه لا يحتمل النقص  
لكونه عينا \* قال لهما من  
خويشتن ائمن خير يدم بعدت  
وكاين فقالت فروختم ونوى  
الطلاق قال أكثر أهل العلم  
انه لا يصح وبه يفتي وقال في  
النوازل يصح \* قيل لها  
اشتريت نفسك بتطبيقه  
بكل حق يكون للنساء على  
الرجال من المهر فقالت  
اشتريت وقيل له بعث فقالت

بعث صح وان لم يقر لهما اشتريت نفسك من الزوج وبه يفتي \* قال الزوج فروخت ولم يقل فروختم صح \* تزوجها أو  
وقال عند رجل امرأتى لا تشترى بدرهم فقال الرجل اشتريتها بمائة درهم هل بعثت مني فقال الزوج نعم لا تحرم عليه \* قالت سران وكاين  
خير يدم فهذا بمنزلة ما لو قالت بكاين خير يدم \* قالت خويشتن خير يدم بعدت فهو بمنزلة قولها بنفقة عدة ولو خلعهما بكل حق لهما عليه لها  
نفقة العدة \* اختلفت على ان لا سكنى لهما لا يصح ولو على ان مؤنة السكنى عليه يصح \* ولو اختلفت على ان لا نفقة لهما أو اختلفت وبراءته عن



النفقة صم الخلع والمبارأة لا يوجب البراءة عن دين آخر غير دين النكاح في الصحيح ولفظ البيع والشراء هل يوجب البراءة عن حقوق النكاح على قول الامام اختلف فيه وكذا لفظ خريد وفروخت قال مشايخ ماوراء النهر يوجب البراءة عن كل حقوق النكاح عندهم والصحيح انه لا يوجب البراءة عن المهر الا بذكره \* طلقها على ألف قبل الدخول ولها عليه ثلاثة آلاف بسقط الف وخمسائة بالطلاق قبل الدخول وبقي عليه ألف وخمسائة ونقصا بالف ولا ترجع عليه بمائة عند النكحي (٣٠٧) وترجع عند غيره وعليه

او مرض بانها تزوجت فلا يابكذا ثم بحدته فان صدقها الزوج في حياتها يثبت النكاح وان صدقها بعد موتها لم يثبت النكاح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ميراث للزوج منها وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يثبت النكاح كذا في المبسوط \* ولو قال تزوجت فلانة وقالت ان شاء الله فهذا ليس باقرار بالنكاح بل هو انكار له حتى لو قالت هي ما قال ان شاء الله كان القول قول الزوج وكذلك ان قالت هي ذلك وكذلك الطلاق والعناق بان قال طلقته وقالت ان شاء الله او اعتقتك وقالت ان شاء الله ولو قال لها ألم أتزوجك أمس أو أليس تزوجتك أمس أو أمتز وجتك أمس فقالت بلى فهذا اقرار منها بالنكاح بناء على أن كلمة الاستفهام اذا دخلت على النفي كانت بمعنى الاثبات فصارت كأنه قال لها تزوجتك فقالت بلى كذا في المحيط \* ولو قال ليس قد طلقته أمس فقالت بلى فهو اقرار بالطلاق كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لها تزوجتك أمس فقالت لا ثم قالت بلى فقال الزوج لا لزمه النكاح ولو قال لها ألم أطلقك أمس أو ما طلقته أمس فهذا اقرار منه بالنكاح والطلاق جميعا ولو قال هل طلقته أمس فهذا اقرار بالنكاح وليس باقرار بالطلاق كذا في المحيط \* امرأة قالت لرجل طلقني فهذا اقرار بالنكاح وكذلك لو قالت اخليني بألف درهم وكذلك لو قالت طلقني أمس بألف درهم أو قالت خالني أمس بألف درهم أو أنت مني مظاهر أو مول كذا في المبسوط \* لو قال لها أنا منك مول أو مظاهر كان اقرارا بالنكاح ولو قال أنت على كظهر أمي لم يكن اقرارا كذا في الحاوي \* ولو قال الرجل اخليني مني بمال كان هذا اقرارا منه أنه تزوجها كذا في المبسوط \* لو قالت المرأة طلقني فقال الرجل اختاري أو قال لها أمرك بيدي في الطلاق أو لم يقل في الطلاق فهذا من الرجل اقرار بالنكاح واذا قال هذا الكلام ابتداء أو قال في الطلاق كان اقرارا منه بالنكاح واذا لم يقل في الطلاق لا يكون اقرارا بالنكاح هكذا في المحيط \* لو قال الرجل لامرأته أنت طالق فهو اقرار بالنكاح ولو قال والله لا اقربك لا يكون اقرارا بالنكاح وكذلك لو قال انت على حرام أو بائن أو بنة الآن يكون قاله في جواب سؤال الطلاق كذا في محيط السرخسي \* لو قال لامرأة حرمة هذا ابني منك فقالت نعم فهذا اقرار بالنكاح وكذلك اذا قال لها هذا ابنتي فقالت نعم ولو كانت المرأة التي قال لها هذه المقالة تامة لا يكون هذا اقرارا بالنكاح هكذا في المحيط \* اذا أقر أنه طلقها منذ ثلاثة أشهر فان كان تزوجها منذ شهر لم يقع عليها شيء وان كان تزوجها منذ أربعة أشهر وقع الطلاق عليها الا أنها ان صدقته في الاسناد فعدتها من حين وقع الطلاق عليها وان كذبه في الاسناد فعدتها من وقت اقرار الزوج به كذا في المبسوط \* لو أقر بعد الدخول أنه كان طلقها قبل أن يدخل بها وقد سمي لها مهر فان الطلاق واقع ولها نصف المسمى باقراره بالطلاق قبل الدخول ومهر المثل بالدخول بعد الطلاق كذا في المحيط \* امرأة أقرت أن فلانا وطئها بشكاح أو ملك وهو يجهل ثم تزوجت ابن الرجل أو أباه لا يفرق بينهما وكذلك لو ادعت أن زوجها طلقها ثلاثا وهو يقول طلقته واحدة ثم تزوجها قبل التزويج بغيره جاز وكذلك لو قرت أنها أرضعت صبيا ثم كبر فترجها أو تزوج ابنتها لم يفرق بينهما وينبغي له أن لا يقرب واحدة منهما وكل اقرار يكون من المرأة في مثل هذا لم ينتقض به النكاح وان كان من قبل الزوج فادعى أن هذه أخته لايه وأمه وبنت على ذلك ثم تزوجها ففرقت بينهما ما أزمته نصف المهر كذا في محيط السرخسي \* لو أقر أنه كان طلقها ثلاثا ثم تزوجها قبل أن تنكح زوجها غيره وقالت هي ما طلقته أو تزوجت غيره ودخل في فاته يفرق بينهما وعليه نصف المهر لها قبل

او مرض بانها تزوجت فلا يابكذا ثم بحدته فان صدقها الزوج في حياتها يثبت النكاح وان صدقها بعد موتها لم يثبت النكاح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ميراث للزوج منها وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يثبت النكاح كذا في المبسوط \* ولو قال تزوجت فلانة وقالت ان شاء الله فهذا ليس باقرار بالنكاح بل هو انكار له حتى لو قالت هي ما قال ان شاء الله كان القول قول الزوج وكذلك ان قالت هي ذلك وكذلك الطلاق والعناق بان قال طلقته وقالت ان شاء الله او اعتقتك وقالت ان شاء الله ولو قال لها ألم أتزوجك أمس أو أليس تزوجتك أمس أو أمتز وجتك أمس فقالت بلى فهذا اقرار منها بالنكاح بناء على أن كلمة الاستفهام اذا دخلت على النفي كانت بمعنى الاثبات فصارت كأنه قال لها تزوجتك فقالت بلى كذا في المحيط \* ولو قال ليس قد طلقته أمس فقالت بلى فهو اقرار بالطلاق كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لها تزوجتك أمس فقالت لا ثم قالت بلى فقال الزوج لا لزمه النكاح ولو قال لها ألم أطلقك أمس أو ما طلقته أمس فهذا اقرار منه بالنكاح والطلاق جميعا ولو قال هل طلقته أمس فهذا اقرار بالنكاح وليس باقرار بالطلاق كذا في المحيط \* امرأة قالت لرجل طلقني فهذا اقرار بالنكاح وكذلك لو قالت اخليني بألف درهم وكذلك لو قالت طلقني أمس بألف درهم أو قالت خالني أمس بألف درهم أو أنت مني مظاهر أو مول كذا في المبسوط \* لو قال لها أنا منك مول أو مظاهر كان اقرارا بالنكاح ولو قال أنت على كظهر أمي لم يكن اقرارا كذا في الحاوي \* ولو قال الرجل اخليني مني بمال كان هذا اقرارا منه أنه تزوجها كذا في المبسوط \* لو قالت المرأة طلقني فقال الرجل اختاري أو قال لها أمرك بيدي في الطلاق أو لم يقل في الطلاق فهذا من الرجل اقرار بالنكاح واذا قال هذا الكلام ابتداء أو قال في الطلاق كان اقرارا منه بالنكاح واذا لم يقل في الطلاق لا يكون اقرارا بالنكاح هكذا في المحيط \* لو قال الرجل لامرأته أنت طالق فهو اقرار بالنكاح ولو قال والله لا اقربك لا يكون اقرارا بالنكاح وكذلك لو قال انت على حرام أو بائن أو بنة الآن يكون قاله في جواب سؤال الطلاق كذا في محيط السرخسي \* لو قال لامرأة حرمة هذا ابني منك فقالت نعم فهذا اقرار بالنكاح وكذلك اذا قال لها هذا ابنتي فقالت نعم ولو كانت المرأة التي قال لها هذه المقالة تامة لا يكون هذا اقرارا بالنكاح هكذا في المحيط \* اذا أقر أنه طلقها منذ ثلاثة أشهر فان كان تزوجها منذ شهر لم يقع عليها شيء وان كان تزوجها منذ أربعة أشهر وقع الطلاق عليها الا أنها ان صدقته في الاسناد فعدتها من حين وقع الطلاق عليها وان كذبه في الاسناد فعدتها من وقت اقرار الزوج به كذا في المبسوط \* لو أقر بعد الدخول أنه كان طلقها قبل أن يدخل بها وقد سمي لها مهر فان الطلاق واقع ولها نصف المسمى باقراره بالطلاق قبل الدخول ومهر المثل بالدخول بعد الطلاق كذا في المحيط \* امرأة أقرت أن فلانا وطئها بشكاح أو ملك وهو يجهل ثم تزوجت ابن الرجل أو أباه لا يفرق بينهما وكذلك لو ادعت أن زوجها طلقها ثلاثا وهو يقول طلقته واحدة ثم تزوجها قبل التزويج بغيره جاز وكذلك لو قرت أنها أرضعت صبيا ثم كبر فترجها أو تزوج ابنتها لم يفرق بينهما وينبغي له أن لا يقرب واحدة منهما وكل اقرار يكون من المرأة في مثل هذا لم ينتقض به النكاح وان كان من قبل الزوج فادعى أن هذه أخته لايه وأمه وبنت على ذلك ثم تزوجها ففرقت بينهما ما أزمته نصف المهر كذا في محيط السرخسي \* لو أقر أنه كان طلقها ثلاثا ثم تزوجها قبل أن تنكح زوجها غيره وقالت هي ما طلقته أو تزوجت غيره ودخل في فاته يفرق بينهما وعليه نصف المهر لها قبل

اخلي نفسي فقالت خلعت نفسي لا يكون الاعمال الا أن ينوي بغير مال \* ولو قال لغيره اخليني نفسي له ان يخلعها بلا مال وعن محمد اذا خلعها يكون طلاقا بلا مال وفي الايضاح مطلق لفظ الخلع في المتعارف محمول على الطلاق بغير حق \* وذكر شيخ الاسلام قال لها اخليني ولم يذ كر بدلا فقالت خلعت يقع طلاق بائن ولا يكون خلعا كأنه قال لها طلقني على نفسك بائنا فقالت طلقك وقد مر أنه يكون خلعا وترد ما ساق اليها من المهر وان كان عليه مهر برئ بخلاف ما اذا قال لا خرا خلعت امرأتى فخلعها بلا بدل لم يقع ولا يجعل كأنه قال له طلق امرأتى

بأننا لان الخلع طلاق بعوض عرفا لأنه في حق المرأة اذ لم تذكّر البذل تعدد دخله على التوكيل بالخلع جعل مجازا عن قوله طلق نفسك اتفاني  
حق الاجنبى يصح جعله توكيلا يبدل شاهه الوكيل لان العدة لا تنبه بل به وبالمرأة فلا يؤدي الى التضاد فعلى قياس هذا الوكيل بالطلاق  
ينبغي ان لا يملك الخلع وبه قال البعض وان كان قبل الدخول لانه فوض اليه التخيير فلا يملك التعليق وقيل ذلك لانه خلاف الى خبر فان  
الرضا يلا بدل رضا يبدل \* قال اختلعي ولم (٣٠٨) يذكّر المال أصلا وقالت اختلعت يقع باننا اذا نوى ولا يبرأ عن المهر كطلق نفسك باننا

وفي الفتاوى يسقط \* ولو  
فارسية أو عربية خويشتن  
بجزاوي يعني نفسك من نفسك  
وبه بقى \* قال اخلع امرأتى  
ولم يذكّر البذل صح التوكيل  
كالبسج بخلاف الامر بالشراء  
وان ذكر ما لا غير مفسد  
فقال اختلعي على مال فقلت  
اختلعت لا يقع لان التوكيل  
لم يصح لانه اذا ذكر المال  
كان خلع او الخلع لا يصح بلا  
ذكر بدل والبذل مجهول فلا  
يصح والرواية صحيحة والدليل  
منظور فيه لان اخلع امرأتى  
صحيح بلا ذكر المال أصلا  
وفي رواية عن محمد يصح وبه  
أخذ بعض المشايخ وان  
ذكر ما لا مقدرا فقلت  
اختلعت في رواية كتاب  
الطلاق لا يصح ما لم يقل  
الزوج خلعت وفي رواية  
كتاب الوكالة يصح ويبرأ الزوج  
عن المهر وبه ينهى \* قالت  
اختلعت فقال الزوج طلقت  
وقع البائن ولا يبرأ الزوج  
عن المهر \* قال لها اختلعت  
نفسك متى بمهرك ونفقة  
عدتك فقلت اختلعت  
لا يصح ما لم يقل قبلت الا اذا  
أراد به التحقيق لا السوم \* قال  
خويشتن بخر عدت وكاين  
فقلت خريد فقلت الزوج

الدخول وكله ونفقة العدة بعد الدخول كذا في المبسوط \* لو أن المجبهة أقرت أنها ابنة أبي زوجها وصدقها  
أبو الزوج وكذب الزوج فالقاضي يترك بينهما ولو أن أختين مغرقتين أنهما أختان وهما أو أمان تزوج  
رجل احدهما فأنكرت الاخرى أنها ابنة أبي زوجها وأختها وصدقها المقر له بذلك وكذبها وأختها وزوج  
أختها فالقاضي يترك بين أختها وبين الزوج كذا في المحيط \* رجل له أمة أقر أنه وطئها فاشراها أو أنه  
لم يفعل له أن يقر بها وكذلك لو أقر بذلك بعدما وطئها الاب أو الابن يصدق ان كان مأموئا عليه استحسانا ولو  
أقر أنه وطئها في ملكه ثم أعتقه فأنكرها لا يصدق الاب ويجوز النكاح قياسا وبقر بينهما استحسانا  
كذا في محيط السرخسي \* اذا أقرت المرأة أنها أمة فلان ولا يعرف حالها في الرق والحرية فانه يصح اقرارها  
وتصير أمة لانه يصح به ما يصح بأمته وظاهره يدل على أن المقر له وان علم أنها كاذبة في اقرارها أنها تصير  
أمة له يسترقها ويستخدمها ويستقر شهاده وشايعتها قالوا الاصح أن يقسم فيقال انما يملك التصرف فيما إذا علم  
أنها صادقة فيما تقول أما إذا علم أنها كاذبة فلا يحل له التصرف وكذلك الرجل اذا كان مجهول الحال في  
الرق والحرية اذا أقر بالرق لانسان وصدقها المقر له في اقراره فانه يصح اقراره وكذلك صبي أو مربية يعقل  
ويتكلم ان أقر بالرق لغیره صح اقراره وصار عبدا أو أمة للمقر له اذا صدقه في اقراره والجواب في اللقيط  
الجواب في مجهول الحال في الرق والحرية وهذا اذا لم تعرف حريته بنوع دليل فاما اذا عرفت حريته بدليل  
بأن عرف أن أبويه حرا الاصل أو ثبتت حريته بالشهرة فالقاضي لا يصدق في اقراره ولا يجعله مملوكا للمقر له  
وكذلك اذا كان القاضي قضى عليه بحكم من أحكام الاحرار بأن جنى أو جنى عليه وقضى القاضي بإرث  
الاحرار فلا يصدق في اقراره بالرق وكذلك اذا عرف كونه معتق رجل فأقر بالرق لانسان لا يصح اقراره فان  
أقر المعتق بذلك وصدقها أجرت اقراره هكذا في المحيط \* رجل تزوج امرأة لا يعرف أمة أم أمة فالتكاح  
جائز بناء على ظاهره حتى ولو ولدت أولاد ثم أقرت بالرق لرجل وصدقها المقر له ومحمد الزوج صدق في حقها  
حتى صارت أمة وماله له ولا يصدق في حق الزوج حتى لا يطل النكاح لعدم الاذن من المولى وليس للمقر  
له أن يمنعها من زوجها لانه لا يمنع المقر له عن استئجارها كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* فان أعطاهما  
الزوج المهر قبل اقرارها برئ وبعد اقرارها لا يبرأ وما ولدت قبله أو بعده لا قل من ستة أشهر فهو حر فان  
ولدت لا — ثمر عند أبي يوسف رحمه الله تعالى هو عبد خلا فالجهد رحمه الله تعالى وطلقتها ثنتان وعدتها  
حيضتان بالاجماع فان كان طلقها قبل اقرارها ثنتين يملك الرجعة وله عليها الثالثة فان أعتقها المقر له فلا  
خير لهما وان كان الزوج ألى منها فأقرت بالرق قبل أن ينقض شهران فلا يملك الرجعة وان أقرت بعد  
انقضاء شهرين فلا يملك الرجعة أربعة أشهر كذا في محيط السرخسي \* وان جنى عليها فأرث الامة للمقر له وان جنت  
خير المقر له بين الدفع والفداء كذا في النكاح \* لو طلقها الزوج تطلقتهن وهو لا يعلم باقرارها يملك الرجعة  
ولو علم لا يملك وهو الصحيح وكذلك لو وكل رجلا بأن يطلقها ثنتين ثم أقرت بالرق فعلم الزوج ولم يعزل الوكيل  
حتى طلقها ثنتين بانت منه وان لم يعلم أو علم ولم يقدر على عزل الوكيل يملك مراجعتها كذا في محيط السرخسي  
\* لو طلقها الزوج واحدة فحضت من عدتها حيضة ثم أقرت بالرق كانت عدتها حيضتين ولو أقرت بالرق بعد  
ما حضت حيضتين كانت عدتها ثلاث حيض ولو أن الزوج ألى منها فغضى شهر ثم ألى منها فغضى شهر ثم  
أقرت بالرق فقد لا يملك الاول أربعة أشهر ومدة الايلاء الثاني شهران فاذا مضى شهر من وقت الاقرار تطلق

بالايلاء

من في فروختم صح لانه تم بقوله بخرو كذا لو قال الزوج بعد ذلك من يك طلاق دادم يقع

ظلالا فان بالخلع والتطليق \* اختلعت بمهرها ونفقة عدتها صح وان لم تجب النفقة بعد دوى مجهولة لدخولها بها كبيع الشرب جازيها  
للارض وان كان مجهولا \* وفي شرح الطحاوى خالعهما على نفقة العدة صح ولا تجب النفقة بخلاف ما لو أبرأت الزوج عن النفقة في المستقبل  
حيث لا يصح وفي الظهري ان ابرأته عن نفقة العدة بعد الخلع لا يصح وكذا بعد الطلاق وقيل يصح وهو الاشبه \* (نوع آخر) \* قالت

خويشتن از تو خريدم بكذا فقال الزوج فروختم ثم قال أردت غيرها لا يصدق \* قال أنت طالق بعد غد على ألف وغدا على ألف واليوم على ألف فقالت قبلت فانها تطلق للحال واحدة بالف ويقع الثاني والثالث في وقتها بلا بدل لان البدل يقابل زوال النكاح وقد زال بالاول \* قال لها لست باهري أتي بالخلع جري ميتا منذ ثمان سنين وقالت بل منذ سبع سنين ثبت الخلع باقرارهما وان لم يثبت التاريخ \* خلع امرأته على ان ترد عليه جميع ما قبضت منه وكانت وهبته أو باعته من انسان ولم ترد ذلك (٢٠٩) عليه رجوع عليها بقيمة ذلك ان عروضا وبالمثل في الكميات والموزونات كانه استحق بدل الخلع فيرجع بالقيمة \* اختلعت على ان لا دعوى لكل على صاحبه ثم ادعى ان له عندها كذا من القطن يصح لان السبابة تختص بحقوق النكاح \* قالت لاجنبي چون شوى من بنج دينار شود هد تو مرايك طلاق باي كشاده كن شوى بنج دينار باجنبي داد اجنبي باشوى زن خلع كرد على المهر ونفقة العدة سقاطا لان قولها للاجنبي باي من يك طلاق كشاده كن نو كيل له بالخلع مطلقا والخلع لا يكون بلا بدل وبذلك بقيت المهر ونفقة فكذا قالت اخلع مع زوجي على مهرى ونفقة عدتي وفيه دليل على انها اذا قبضت المهر لانه لا يرجع عليها بالمهر لان تلفظه بلفظ الخلع دليل على تو كيله باسقاط ما لها عليه والمستوفى ليس كذلك وعليه الفتوى \* وقع الخلع ببذل على الزوج قال القاضي الامام في الاسرار يجوز الخلع ولا يجوز بذل المال وقال بعضهم يجوز والخيار الجواز وطريقه ان يحول على الاستثناء من

بالايلاء الثاني وسبق مدة الايلاء الثاني مدة الايلاء الاول وكذلك لو آلى منها ثم قال اذا مضى شهران فوالله لا اقربك فلما مضى شهران اقربت بالرق كانت مدة الايلاء الاول اربعة اشهر ومدة الايلاء الثاني شهران فاذا مضى شهران بعد الاقرار بانبت بتطليقتين بحكم الايلاء من كذا في المحيط \* ولو قال لها اذا دخلت الدار أو اذا كملت فلانا أو صليت الظهر أو اذا اجار رأس الشهر فانت طالق ننتين ثم اقربت بالرق ثم وجد الشرط طلقت ننتين وملك الزوج رجعتها لان الرجوع عن التعليق لا يصح فلا يمكنه التدارك وانما علق بشرط الرجعة فلو حرمت حرمة غايظة فيضرب قوله او كذلك لوجبه امرها سيدها في تطليقتين أو يبدأ اجنبي ثم اقربت بالرق لان التفويض لازم لا يقبل الرجوع فلا يمكنه التدارك كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* لوعلى طلاقها ننتين بنعلها فاقربت بالرق ثم فعلت ذلك طلقت ننتين ولم تحرم عليه ولو كان علق بفعل نفسه ففعل بعد ما اقربت بالرق حرمت عليه قال في الكتاب سواء كان فعلا له منه بدلا ولا بدله منه مثل كلام الاب وصلاة الظهر وما أشبه ذلك كذا في المحيط \* لو أن رجلا مجهول الاصل له اولاد وأمهات اولاد ومديرون ومكاتبون فافتر بالرق لرجل جاز ذلك في نفسه وماله ولا يصدق على اولاده وأمهاتهم ومديريه ومكاتبه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير وفي المستقى عبد قال لرجل أنا ابن أمتك وهذه أمي أمة لك ولدت في ملكك ولكني حر ما ولدت الاحراف القول قوله ولا يكون عبدا له كذا في المحيط \* لو أن امرأة مجهولة الحال في يدها ابن صغير من خور فاقرت أنها أمة لفلان وان ابنها عبده فهي مصدقة على نفسها وان كان الابن يعبر عن نفسه فقال أنا حر كان القول قوله وكذلك رجل وامرأة مجهولان اهما اولد صغيرا فاقرب بالرق لرجل على نفسه ما وانها جاز وان قالوا نحن مملوكان لفلان وابنتاهما مملوكتان لفلان آخر وكذبهم ما مولاها في الابن فالابن عبده معه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* رجل أعتق عبدا له ثم أقر أنه عبده فلان وصدقه فلان يصير رقيقا اذا لم يحكم القاضي بعقده بخلاف ما اذا أقر بعد ما قضى القاضي بعتقه لا يصح ولو قال لا آخر أنا عبده فقال لا ثم قال بلى يكون عبدا له كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ذواليد لرجل هو عبدي فافلان فقال لا ثم قال بلى هو عبدي وجاء بالبينة أنه لم تقبل بينته وكذلك لو أقر أن هذا العبد لفلان ثم جاء بالبينة أنه لم تقبل بينته كذا في الميسوط \* وسكوت العبد عند تصرف المولى فيه هل يكون اقرارا بالرق له ينظر ان كان تصرفا بغيره فيه الحر والمملوك كالاجارة والنكاح والخدمة لا يكون اقرارا بالرق وان كان تصرفا يختص به المملوك كالبيع والتسليم والهبة والرهن مع القبض ودفعه بالخباية فالسكوت عن الرد عنه يكون اقرارا بالرق وسكوت العبد على سوم المبيع لا يكون اقرارا بالرق أما اذا باعه ولم يسلم وهو ساكت هل يكون اقرارا بالرق احتفاوا فيه قبل يكون اقرارا وقال المتأخرون من أصحابنا لا يكون اقرارا بالرق كذا في محيط السرخسي \* لو أن رجلا ادعى على أمة أنها أمة وادعت الامة أنه عبدها ولا يعرف أصلها ما وليس واحد منهم ما في يد صاحبه وصدق كل واحد منهم ما صاحبه في دعواه معا فذلك باطل وان كان أقر أحدهما قبل الآخر فالذي أقر أخيرا مملوك للاول اذا صدقه ثانيا فان صدقه المقر له في ذلك كان عبدا له وان لم يصدق ولم يكذب لم يكن واحدا منهم ما مملوكا لا آخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* اذا قال أعتقني فهو اقرار بالرق وكذلك اذا قال أعتقني أمس وكذلك قوله هل أعتقني اقرار بالرق كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى لرجل لا يعرف له نسب وله ابن حر واشترى المجهول عبدا وأعتقه ثم أقر بالرق لانسان وصدقته المقر له وبجد المعتق

(٢٧ - فتاوى رابع) المهر فان الخلع يوجب براءة عن المهر فكانه قال الا قدر ان المهر فانه لا يسقط عني فان لم يكن عليه مهر يجعل كان ذلك القدر استثنى عن نفقة العدة فان زاد على نفقة العدة يجعل كانه زاد على مهرها ذلك القدر قبل الخلع ثم خالع تصحها الخلع بقدر الامكان \* قالت خويشتن خريدم فروش فقال فعلت يكون خلعاً ولولم تقل فروش لا يكون خلعاً \* قالت له خويشتن خريدم از تو بهدت وكاين فقال الزوج لرجل آخر قل بعث فقال بعث ثم الخلع لاخراج الزوج الكلام مخجج الو كالة أو رسالة لان الوكيل فيه رسول \* خريدم وفروختم

وقال الزوج كان في ضميري بعث رأس الشاة أو قال قلت فروقتم بالفاء قيل القول له مع اليمين الا اذا كان قبض بدل الخلع لانه دليل ارادة الخلع  
حينئذ لا يقبل قوله وقيل لا يقبل وان لم يقبض لان كلامه خرج جوابا فيقيد بالسؤال عن عليك النفس وعليه الفتوى وان شهد شاهدان  
انه قال فروقتم بالفاء وآخر ان قال فروقتم بالخاء قضى بصحة الخلع وقيل اذا نوى منطقة أو خشبة في يده فان اشار الى تلك الخشبة أو  
المنطقة اشارة تفهم انه المراد يصدق انه (٢١٠) لم يرد الخلع وكذا ان شهد قبل مجلس الخلع على هذه المواضع ثم اشار في وقت

كلامه الى ذلك الشيء اشارة  
فهمها الشهود لان الخلع في  
النزع كأنها قالت نزع  
هذا عريدي \* قال لهاده  
دينار بده وخوبشستن بخمر  
فقلت خوبشستن خريدم ولم  
تدفع الدينار ولم يقل الزوج  
فروختم لا يقع لانه تعليق  
بالاداء ولم يوجد \* اختلفت  
بتطبيقه باثنية على كل حق  
يجب للنساء على الرجال  
قبل الخلع وبعده ولم يذكر  
الصادق ونفقة العدة تثبت  
البراءة عنهم لان المهر ثابت  
قبل الخلع وبعده تثبت  
نفقتها \* خاله قبل الدخول  
وكان لم يسم مهر اسقط المنة  
بلاذكر \* ارتدت والعياذ  
بالله ثم خاله لا يصح الخلع  
وتبقى له بعد الخلع ولاية الجبر  
على النكاح لان الخلع يكون  
عن النكاح \* اختلفت في  
النكاح الفاسد لا يسقط  
المهر لانه ليس بخلع \* طلقها  
بائنا ثم خاله على مهرها  
لا يسقط المهر لانه لم يسلم لها  
بالخلع شيء \* خلعه ثم تزوجها  
ثم قال انها حرام على بذلك  
الخلع تحرم عليه لانه اخبر  
عن حرمتها بذلك الخلع ولا  
يكون ذلك الا بالطلاق  
ويجب عليه كل المسمى لانه

صح اقراره في حق نفسه حتى صار رقيقا للمقر له ولا يصح اقراره في حق المعتق حتى لا يبطل عتقه فلو مات  
المعتق وترك مالا قاله المولى المعتق وهو المقر له ان لم تكن له عصبية فان كانت للميت عصبية فنحو الابن والاخ  
او المم فلهؤلاء الحق بالمرث من المقر له وان لم تكن للميت الا ابنة فلها النصف والباقي للمعتق بالولاة ثم يصير  
للمقر له باقراره ولو لم يمت المعتق لكنه جنى جناية يسعى فيها ولا يعقلها أحد و اختلف المشايخ في رجحان الله  
تعالى انه يسعى في قيمته أو في دية المقتول قال بعضهم يسعى في قيمته وقال بعضهم يسعى في الدية قال الصدر  
الشهير رحمه الله تعالى وهو الاصح واليه مال الكرخي حكى عنه الحصاص كذا في التحرير يشرح الجامع  
الكبير \* وان جنى عليه فهو كالجناية على المملوك كذا في محيط السرخسي \* ولو أن المقر له بالرق أعنت المقر  
ثم مات المعتق الأول فخاله للمقر له وكذا لو كان للمقر له قرابن حر لان الاب اذا كان حيا لاحق بالابن في تركه معتقه فلو  
مات المقر أو لا وترك ابنا حيا ثم مات المعتق الأول ولم يترك عصبية فيرثه الابن المقر له للمقر له وكذا لو كانت له  
عصبية سوى الابن كان المال له كذا في التحرير يشرح الجامع الكبير

\* (الباب السابع عشر في الاقرار بالنسب وأمية الولد والعتق والكتابة والتدبير) \*

يصح اقرار الرجل بالولد بشرط أن يكون المقر له بحال يولد مثله لمثله وأن لا يكون المقر له ثابت النسب من غيره  
وأن يصدق المقر له المقر في اقراره اذا كانت له عبارة صحيحة وبالولد اذا كان المقر يولد لمثله وأن لا يكون المقر  
ثابت النسب من غيره وأن يصدق المقر له المقر في اقراره اذا كانت له عبارة صحيحة وبالمراة اذا صدقته وكانت  
خالية عن زوج وعدة وأن لا تكون تحت المقر أختم أو لا أربع سواها وبالمولى بان أقران هذا العبد معتق  
أو أقران هذا المعتق اذا صدقه المقر له وأن لا يكون للمعتق في الصورة الاولى والمعتق في الصورة الثانية ولاء  
ثابت من الغير ولا يصح اقراره بما عدا هؤلاء المشع والاع والخال ومن أشبههم وتفسير صحة الاقرار بعين  
ذكرنا اعتبارا في الاقرار فيما يلزم المقر والمقر له من الحقوق وفيما يلزم غيره مما حتى انه اذا أقر بالابن مثلا فالابن  
المقر له يرث مع سائر ورثة المقران بخلاف سائر الورثة نسبه ويرث أيضا من أبي المقر وهو جده المقر له وان جحد  
الجدة نسبه وتفسير عدم صحة الاقرار بعين ذكرنا عدم اعتبار اقراره فيما يلزم غير المقر والمقر له من الحقوق أما  
فيما يلزمهم ما من الحقوق فاققراره صحيح معتبر حتى ان من أقر مثلا باخ وله ورثة سواء يجحدون أو خوته فمات  
المقر لا يرثه الاخ مع سائر ورثته وكذلك لا يرث من أبي المقر اذا كان الاب يجحد نسبه وانما يستحق النفقة  
على المقر حال حياته واققرار المرأة يصح بثلاثة بالولد والزوج والمولى ولا يصح بالابن قال بعض مشايخنا رجحانهم  
الله تعالى ما ذكر ان اقرار المرأة بالابن لا يصح محمول على ما اذا كان لها زوج معروف فاما اذا لم يكن لها زوج  
معروف فينبغي أن يصح اقرارها كذا في المحيط \* رجل ملك عبدا في صحته وأقر في مرضه أنه ابنه ومثله يولد  
لمثله وليس له نسب معروف فهو ابنه ويعتق ويرثه ولا يسعى في شيء وان لم يكن له مال غيره وكان عليه دين  
محيط بقيمته وكذلك اذا ملك أمته وقدم ملكها في حالة الصحة لاسعاية على الام هذا اذا ملك العبد وحده  
أو مع أمته في حالة الصحة فاذا ملك العبد في مرضه وأقر بنسبه يثبت نسبه أيضا وعنتق عليه كذا في الذخيرة \*  
فان لم يكن للريض مال آخر يخرج العبد من ثلثه تجب عليه السعاية ثم في أي قدر يسعى ذكر أن على قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يسعى في ثلثي قيمته وعندهما يسعى في جميع قيمته الا قدر ما يخصه من الميراث  
فان ذلك يطرح عنه وان كان للريض مال يخرج العبد من ثلث ماله فعلى قوله ما يرث العبد منه ويسعى في

لا يصدق عليه افيه وانما يصدق فيما عليه نية الطلاق في الخلع والمبارأة شرط الصحة الا ان المشايخ لم يشترطوها في الخلع لغلبة قيمته  
الاستعمال ولان الغالب كون الخلع بعد مذكرة الفراق فلو كانت المبارأة أيضا كذلك لاحتاجة الى النية وان كان من الكتابات وان لم يكن كذلك  
فبقيت مشروطة في المبارأة وسائر الكتابات على الاصل \* قال لها سرتو فروختم ولم يقل خريدم ان نوى الطلاق يقع بالبدل والاولو قال سرتو  
فروختم بكذا من المال لا يقع بلا قبول كالموافق لعبدته بعث بنفسك منك بكذا لا يعتق بلا قبول لانه معاوضة وان لم يذكر البدل عنتق قبل أم لا

نوی آم لا لان یعنه نفسه منه اعتاقه ۛ قالت عند غیبه من سر خریدم ائی قلات و ثبر و شوی مرا خبر کن فقبل ان یخبر الزوج رجعت ولم یعلم الرسول ولا الزوج الرجوع حتی اخبر الزوج فقبله باطل لعمدة الرجوع بلا علمه لانما بانشرت العقد بنفسها و ما فوضته الیه و كان رسولانی الاخبار و المرسل ان یرجع بلا علم الرسول لما قلنا ان الخلع معاوضة من جانبها ولو قالت لرجل اخلعنی من زوجی علی الف أو قالت للزوج اخلعنی علی الف ثم رجعت بلا علمه ثم حالها المأمور كما امرت جاز علیها لانها و كالت غیرها (۳۱۱) و الوکیل لا یصح عزله بلا علمه

فلا يميل العزل <sup>في</sup> مطالعها

وفات ان لم يؤد بالبدل الى  
فيمته لا قدر ما يصيبه من الميراث وعلى قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى يرث ولا يسيح في شيء من ماله وما  
الاول فاما انعمته عليه ولا سعادة علمها وان ملكها في حالة المرض عندهم هكذا في المحط \* عبد صغير

لا يهرب عن نفسه بين اثنين اشترياه فقال أحدهما هو ابني واينك أوقال ابنك وابني أوقال ابتناهما ذكره

موضوع لا یثبت نسبت به من المقرر صدقه شریکه او کذب وان فصل بان قال انی وسکت ثم قال وابتدأ بقوله

المسروق قال بنت و سبت ثم قال و ابني قال صدمه سر يده بنت اسبه من اسر يدوان سبي سر يده ايت  
نسمه من الله بك وهل ثبت من المقر عند أي حنفه رجه الله تعالى لا ثبت وعندهما ثبت وان قال

المقر له بعد مدة المدة المقر في اذ ان فصل هو ابني وابنتك أو قال ابنا وبنتي أو ابنا وبنتي نسبته منه لان هذا من ماله

ان لم يخال لانه علق بشرط تصديق واقرار وان قال المقر له هو ابنك دوى او ابنك وسكت ثم قال هو بجي لم يثبت نسبته منه فلا يثبت من

واحد منهما عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما الدنيا دار فمنازل فيها ثلاث دار غرر ودار قعر ودار عسر فمن اقام في دار غرر لم يبق الا في دار عسر ومن اقام في دار عسر لم يبق الا في دار قعر والدار الغررى دار الفسقة والمنكرات والدار القعري دار الفقر والموت والدار العسري دار النيران

قوله فان أقرأه ابن المقرئ هو ابن المقرئ وان صدقه المقرئ وان أنكره نسبه  
خريد فقال أنكرنا ان

[illegible]

ويضع نصف قيمتها للشرىك أو موسرا كان أو معسرا ولا يضمن قيمة الولد ونصف العتق ونصف العتوق خاص

وان كذبته بشر يكذب فاجاب كذا الان هاهنا يجب الشرع على المستوفى نصف المهر ثم يجب للمستوفى

علي سر يك نصف العقر بعد اني سرح اري اياتي العجيبة \* وبنو اسرائيل لم يصدقوا \*  
ولاعنده فقال اهدهما الصاحبه هذالابني وابنتك اوقال هو ابنتك وابني اوقال هو ابنا جيعا فقال صاحبه  
لا يعطيهما لباس \* احسبه  
عل ان تترك الولد عند الروح

صدق أو قال كذبت فهو ابن المقر ولا يرجع فيه إلى قول الغلام وإن كان يعبر عن نفسه فبعد ذلك أن

لأنه لا يظطر بأشروطها سائدا  
صدقته شريكاً فلا ضمان عليه في الولد أصلاً وإن لدبه كان حرم الولد حرم عبد بني أبي لهبة

يسعى الغلام له في قيمته وعنده ما يضمن المقران كان موسرا كذا في المحيط \* رجلان اشترى باعبد افادعاه

أحد هاشم بن محمد علي صاحب به أنه كان أعتقه قبل أن يدعيه وصدق به صاحبه سقط الضمان عن المهر بصديق

صاحبه كذا في شرح الزوائد للعيني \* جاريه بين رجلين ادعى احدهما ام ولد له فادعى الآخر  
اعترفا ان ابنته \* هذا وكذا في المقر فالحاربه ام ولد للمقر وضمن المقر لغيره يكد نصف قيمته كذا في المحيط \*

جارية بين رجلين ولدت في ملكهما فادعى أحدهما الولد والآخر الام معه وأقر أنه كان أعتقها ثبت سبب  
الولاد ايا ما تم وأمرت نفسها ببقية

الولد من مدعى الولد وأما أم الولد لآن دعوة الولد دعوة لاسمها لا تستند إلى أول المدعى ودعوة أم الولد دعوة  
المدة الزوج أن يرجع عليها بقدر نفقة الولد في المدة التي

لا ضمان له حيث زعم أنها بنته أو معتقته ويضمن نصف عقرها لأقرباءه بالطول ولا يضمن من قيمة الولد شيئا

لعنوه حرام الاصل كذا في شرح الزيادات للعتابي **استولدناهم** اقرأتم القرآن زوجهم انتم وصدقته فهي ايها عبد الطلع فيجب فتمته

والعلماء يملكون المعرفة ولا يلزمهم العلم بالصدق والتكذيب صدق

أمر أن تشرط أن لا تخرج من المنزل شيئا ففعل والزوج يقول انما اخرجت شيئا وهي تقول

لم اخرج فاقول له كاختلاف يقع في الحديث \* قالت خويشتن خويدم بدان که بجه را بدام يك سال ورخت خانه ترا فقال فروختم اكر برير

بانه في هذا فارسية كلمة علي ويكتفي بالقبول في المجلس ولو قالوا كبرين شرمه ابروي يسير او لا ادا في المجلس واستاد او نه استاد

الطلاق بعد مضي المدة: فالساروقه انحرى بسنن عريضة من زوجها في سنة ١٢٠٤ هـ.



ومضى عشرة أيام ولم تعطه قال القاضي المروزي لا يصح الخلع وقال صاحب المنظومة يصح ويجب عليها تسليمه وهذا تعليق بالقبول لا بالاداء فقد نص في الكتاب انه لو قال ان اعطيتني الفاقنت طالق لا تطلق بلا أداء ولو قال انت طالق على الف تطلق بالقبول والامام السيد صاحب الاحقاق اخذ بقول القاضي \* قالت سرخريدم فقال بدان شرط كه هر چه هست از اندك و بسيار سر برين فرو ختم فاعطت بعض القاضات لابلععض قال آخ ازان (٢١٣) روى است ناهمه نرساند خلع درست نه بود وعلى قياس ما قاله صاحب المنظومة ينبغي

ان يقع وتجبر على تسليم القاضات \* اختصه افقالت له انت تذهب من البلدة فطلقني وقالت من سرخريدم تو قسروختي شوى كفت فرو ختم بشرط انك اكر دوماه رانه ايم لا تطلق امرأته فى الحال لانه علق الخلع و يشترط قبول الآخر بعد وجود الشرط والايجاب الموجود منها لم يبق بعد الشرط فاذا قالت المرأة بعد وجود الشرط خريدم وقع الطلاق والمراد من وجود الشرط انقضاء مدة الشهرين وعدم الاتيان \* قال لها تو طلاق بدان شرط ككه

و يكون الابن عبد المقر له ولو أنكرت وماتت قبل الحكم بشئ لا يقضى بشئ حتى يكبر الغلام فاذا كبر فالقول له ولو كانت الام حية والغلام يعبر عن نفسه فصدقته وكذبه الغلام أو على عكسه عتق الغلام والام أم ولد للمقر ويضم قيمتها كذا فى محيط السرخسى \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل له عبد ولعبد ابن ولابن عبده ابنان ولدا فى بطنين وكلهم يولد لهم مثل المولى فقال المولى فى صحته أحدهم ولدى يؤمر بالبيان مادام حيا فى أيامهم بين يثبت نسبه منه وعتق ما بعده وان مات قبل البيان فالعبد يدعى فى ثلاثة أرباع قيمته وابنه فى ثلثي قيمته وكل واحد من الاصغرين فى ربع قيمته كذا فى التحرير شرح الجامع الكبير \* رجل له عبد ولعبد ابنان ولدا فى بطنين مختلفين ولكل ابن منهم خمسة وكل واحد منهم يولد له مثل المولى فقال المولى فى صحته أحدهم هؤلاء ولدى ثم مات المولى قبل البيان فانه يعتق من الأول خمسة ويسعى فى أربعة أخماسه وأما الاوسطان فيعتق من كل واحد منهم ماربعة ويسعى فى ثلاثة أرباعه وأما الاصغران فيعتق من كل واحد منهم ماثلثاه كذا فى المحيط \* ولو كان العبد سبعة بان كان لكل واحد من الاصغرين ابن فقال أحدهم ولدى فعندهما وهو الاصح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من الأول سبعة ويسعى فى ستة أسباع قيمته ويعتق من كل واحد من ابنيه سدسه ويسعى فى خمسة أسداس قيمته ويعتق من كل واحد من ابني الابنين خمسة ويسعى فى أربعة أخماسه ويعتق من كل واحد من الاصغرين خمسة أعشانه ويسعى فى ثلاثة أعشانه قيمته كذا فى التحرير شرح الجامع الكبير \* عبد بين رجلين قال أحدهما لصاحبه أعتقناه أو قال أعتقته أنا وأنت أو قال أعتقته أنت وأنا وصدقها صاحبه فى ذلك كله عتق العبد عنهما ما وصار مولى لهما وان كذبه صاحبه عتق على المقر باقراره وصار كعبد مشترك بين اثنين أعتقه أحدهما فيكون لاشريك خياران ثلاثة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما عندهما فيعتن الضمان ان كان المقر ومسر أو السعاية ان كان معسرا ولا نصيب المقر له ولا نصيب شريكه موقوف فان عاد الى التصديق رد ما أخذ من الضمان أو السعاية ويثبت الولاء منه كذا فى المحيط \* اذا قرأ رجل أنه أعتق عبده هذا أمس وهو كاذب عتق فى القضاء ولم يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذا فى المبسوط \* ولو قال أعتقتك أمس وقالت ان شاء الله لم يعتق وكذلك لو قال أعتقتك أمس وانما اشتراه اليوم وكذلك قوله أعتقتك قبل أن اشتريتك كذا فى الحاوى \* ولو قال أعتقتك ان دخات الدار لم يعتق حتى يدخل ولو قال جعلت أمرك فى يدك فى العتق أمس فلم يعتق فنسك وقال العبد بل أعتقت نفسي لم يعتق كذا فى محيط السرخسى \* لو قال أعتقتك على مال وقال العبد أعتقتى بغير مال فالقول قول العبد ولو قال أعتقتك على مال أمس فلم يقبل فقال العبد بل قبلت أو قال اعتقتى بغير شئ فالقول قول المولى كذا فى المبسوط \* أقر أنه أعتق عبده هذا لابل هذا عتقا كذا فى محيط السرخسى \* لو قال كاتبك ولم يسم ما لا وقال العبد على خمسمائة فانه ينبغي فى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يصدق العبد ولا يصدق عندهما كذا فى الحاوى \* لو قال كاتبك أمس على ألف درهم فلم يقبل الكتابة وقال العبد بل قبلتها فالقول قول العبد ولو أقر أنه كاتب عبده هذا على ألف درهم لابل هذا وادعى كل واحد منهما ما للكتابة جاز ذلك كذا فى المبسوط \* ولو أقر أنه كاتب عبد قبل أن يملكه أو أنه كاتبه أمس وانما اشتراه اليوم لم يصح ولو أقر أنه كاتبه أمس وقال ان شاء الله فالقول قوله ولو قال استثنيت الخدم انفسى وقال المكاتب لم يكن فيه خيار فالكتابة جائزة ولا يصدق المولى على شرط الخيار وكذلك البيع فى

فرو ختم چون بن برسد بعتى دفع البدل فى المجلس أو غيره \* قالت اشتريت نفسك بكذا جميع فقال بعتا كريدل خلع بن برسدان دفعت البدل فى المجلس يصح والا فلا كقوله ان اعطيتنى وجعل الامام اذا هنا كنى لانه لو جعل بمعنى ان يطل بالقيام ولو معنى متى لا فلا يطل بالشك بخلاف ان كلمتى فانت طالق لانه شرط محض فكان عينا محضا وفى الايمان لا يطل وجود الشرط فى المجلس ولو شرط البدل من جانب فيه فقالت اشتريت نفسك بكذا ان اعطيتنى أو قالت خريدم چون بن برسدان

مقدار بمن يرسد ان اعطاه البدل في المجلس صبح والا لالان الخلع من جانبها اوضة فلا يتوقف على ما يوراه المجلس \* أنت طالق على أن تعطيني نقداً وعلى ألف يقع بالقول في المجلس ولا يشترط الاعطاء ولولها عليه ألف تقاضا وان نص على الاعطاء والدينان الحلالان من جنس واحد يتقاضيان وفي أن أعطيتني واذا أعطيتني لا يقع ما لم يعط ولا تقع المقاصة أيضا لانه معلق بالاداء فلا يقع قبله والمقاصة ليست باعطاء وكلمة على وان للشرط لكنه على خلاف سائر ادواته فإنه يقتضي

(٣١٣)

اجساد الجزاء بعده كقوله أزورك على أن تزورني فالزيارة منه موجودة في الحال ولهذا دخل على البيع بالخيار واقتضى تحقق السبب وتأخر الحكم بخلاف قوله ان زرتني زرتك \* قال لها بعد الخلع أنت طالق على ألف لا يقع الا بقبولها وان كان المال لا يلزمها وهذه مسئلة الجامعة وهي رواية في واقعة الفتوى \* خالعه امرتين ثم قالت في عدة الثانية بقي في طلاق واحد اشتريته منك بعشرة دنانير حتى تكمل الثلاث فقال الزوج بعث الطلاق الثالث منذ عشرة وقالت اشتريته يقع الثالث ولا يجب المال لان اعطاء المال لتخصيل الخلاص المنجز وانه حاصل وأما اشتراط قبولها في أول المسئلة فلان قوله أنت طالق على ألف في المعنى تعليق طلاقها بالقبول فلا يقع بلا وجود الشرط \* تزوجها على ثلثمائة ووهبت له مائة قبل القبض ثم خالعه على المهر المذكور في العقد

قبل قبض المهر ان علم الزوج بالهبة لا يرجع وان لم يعلم يرجع عليه \* قال لها بك دينار بتورسد سرخر يدي بعدت وكاين وأراد به التحقيق فقالت خردم فهذا خلع تام منجز لان معناه خويشتن خردني بعدت وكاين بك ديتارك بتورسد خطاب الخلع اذا جرى بين الزوج والمرأة فالقبول كان البدل مرسلا أو مطلقا أو مضافا الى المرأة أو الاجنبى اضافة ملك أو ومة يجري بين الاجنبى والزوجة وكان البدل مرسلا فالقبول اليها وان أضيف الى الاجنبى اضافة ملك أو ومة فان الى الاجنبى لا المرأة \* وكله بأن يجالعه معها بعد شهر فبقت المدة ولم يجالعه الوكيل لا يجب بالوكيل على الخلع وان طلبت المرأة

جميع هذه الوجوه كذا في الحاوى \* دبر جارية ثم أقرانها كانت مدبرة لا خر غصبتا منه لم يصدق على الجارية ويضمن قيمتها ولا يمنع من استئجارها ووطئها قضاء وفي الديانة لا يفعل ان كان كما يقول وان قبلها أجنبي فعليه القود للمقر ولو قبلها المقر له فعليه القود قياسا ولا قود عليه استخصانا كذا في محيط البئر خسي \* جارية بن رجلين قال أحدهما لصاحبه دبرتها أنا وأنت أو قال دبرتها أنت وأنا وقال دبرناها فان صدقه صاحبة في ذلك فهي مدبرة لها وان كذبه صاحبه في ذلك صارت بمنزلة جارية بين رجلين دبرها أحدهما والحكمة أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى للشرى خيارا خفية ان شاء مدبر نصيبه وان شاء ترك نصيبه على حاله وان شاء من المقر المدبر ان كان موسرا وان شاء استسمى الجارية ان كان المدبر معسرا وان شاء اعتق نصيبه فان ضمن المقر كانت الجارية نصفها مدبرة للمقر والنصف الآخر موقوف لتخدم المقر يوما وتوقف يوما فان عاد الشرى بك الى تصديق المقر صارت مدبرة بينهما وورد على المقر ما أخذ من الضمان وان لم يرجع الى تصديقه حتى مات أحدهما ولا مال له سوى الجارية فان مات المقر وصدقه الجارية فيما قال سعت في ثلثي نصف قيمتها الورثة المقر وأما اذا كذبت الجارية المقر فيما قال سعت في ثلثي قيمتها في ظاهر الرواية وان مات المنكر فان صدقت الجارية المقر فيما أقر فانها تسمى للمقر في جميع قيمتها وان كذبت الجارية المقر فيما أقر فانها تسمى للمقر في نصف قيمتها وذلك في غير ذلك وأما اذا ما تاجعيا أحدهما قبل الآخر فان مات المقر أو لاثم المنكر والجارية صدقت المقر فيما أقر فحكم المسئلة قبل موت المنكر ان يعتق ثلث النصف الذي هو حصصة المقر وتلزمها السعاية في ثلثي ذلك النصف وان مات المنكر بعد ذلك وجبت عليها السعاية في نصيب المنكر للمقر واذا وجبت السعاية في نصيب المنكر للمقر صار ذلك تركه للمقر واذا دعت تركه المقر واذا ازدادت تركه المقر اداد الثلث فيسلم لها ثلث جميع الرقبة وتسمى في ثلثي جميع الرقبة وان كانت الجارية كذبت المقر فيما أقر فكذلك الجواب تسمى في ثلثي قيمتها وان مات المنكر أو لاثم المقر والجارية صدقت المقر فيما أقره شيخنا رحمه الله تعالى ذكره وأما تلزمها السعاية في كل قيمتها وان كانت الجارية كذبت المقر فيما أقر فذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة قبل موت المقر أنه تلزمها السعاية في نصيب المقر لا غير ولم يذكر حكمها بعد موت المقر ومشايعنا رحمه الله تعالى ذكره وأما تلزمها السعاية في كل قيمتها لانه لم تلزمها السعاية في كل القيمة قبل موت المقر فلا يتغير بموت المقر بعد ذلك هذا كله بيان مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما بيان مذهب أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فتصير كلهما مدبرة باقرار المقر بعد ذلك ان صدق الشرى بك المقر فهي مدبرة بينهما ولا ضمان على المقر وان كذبه ضمن المقر نصف قيمتها الشرى بك موسرا كان أو معسرا ويكون نصفها مدبر المقر والنصف الآخر موقوف الى أن يعود الشرى بك الى تصديق المقر فان عاد صارت مدبرة بينهما ورد الشرى بك ما أخذ من المقر وان لم يعد حتى مات المقر سعت في ثلثي نصف قيمتها الورثة المقر وليس عليها غير ذلك للحال صدقت الجارية المقر أو كذبت به وباقي المسئلة بعد هذا على مذهبهما على حسب ما بينا في حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط

(الباب الثامن عشر في الاقرار في البيع والشراء وفي الاقرار بالعيب في المبيع)

لو قال الرجل بعثك عبدي هذا أمس فلم تقبل فقال المشتري قد قبلت فاقوله له وكذلك لو قال المشتري اشتريت منك هذا فلم تقبل فقال البائع بلى قد قبلت فاقوله له لان البيع يتكلم بفعله ما جعيا كذا في محيط

يرجع عليه \* قال لها بك دينار بتورسد سرخر يدي بعدت وكاين وأراد به التحقيق فقالت خردم فهذا خلع تام منجز لان معناه خويشتن خردني بعدت وكاين بك ديتارك بتورسد خطاب الخلع اذا جرى بين الزوج والمرأة فالقبول كان البدل مرسلا أو مطلقا أو مضافا الى المرأة أو الاجنبى اضافة ملك أو ومة يجري بين الاجنبى والزوجة وكان البدل مرسلا فالقبول اليها وان أضيف الى الاجنبى اضافة ملك أو ومة فان الى الاجنبى لا المرأة \* وكله بأن يجالعه معها بعد شهر فبقت المدة ولم يجالعه الوكيل لا يجب بالوكيل على الخلع وان طلبت المرأة

وبعض المدة لا ينزل الوكيل \* وطى المذكوحة فاسدا ووجب المهر ثم اختلفت منه بذلك المهر قيل بسقط المهر لان الخلع هنا كناية عن البراءة وبعض المتأخرين على أنه لا يسقط لان الخلع لغو لعدم النكاح وعلى هذا اذا طلقها بانشاءم اختلفت من زوجها وقد ذكرناه \* قالت اشترت نفسي بالمهر ونفقة العدة فقال من فروختم به طلاق فان قبلت يقع الثلاث والا فلا اذا نوت الشراء بثلاث تطليقات فيقع الخلع بثلاث ولو لم يقل هذا ولكن قال أنت (٢١٤) طالق ثلاثا ونوى الجواب وهي نوت الواحدة لا يصح الخلع ويقع الثلاث \* قالت

خويشتن خريدم فقال مستمترنا دارهان فروختم أو قالت سر خريدم فقال مستمترنا من فروختم غي خري قيل يكون خلعها بخلاف قوله فروختم غي خري لان قوله فروختم استنبال لا اخبار عن الحال \* قالت سر خريدم فوكزها وكزاو قال اينك فروختم لا يقع ولم يذكر فيه خلافا وقدمضى فى الطلاق الخلاف \* النوع الثالث فيما يكون جوابا وما لا يكون \* قالت اخلعنى أو خويشتن خريدم فقال يجيبا لها أنت طالق صار بتزلة خلعت فيقع البائن ويجعل كأنه قال أنت طالق بالخلع لانه خرج جوابا ولا يبرأ عن المهر والمختار انه اذا اراد الجواب يكون جوابا فيكون خلعها وبرأ عن المهر ولو قال فروختم يكون جوابا بلا نسبة وقال الامام ظهير الدين أنت طالق ويسك طلاق باى كشادم جواب بلا نسبة فى الصحيح ولو قال فى الجواب دست كونه كردم أو دست باز داشتم وكل لفظ لا يحمثل معنى الشتم ان نوى الزوج الايقاع يكون ايقاعا

السرخسى \* اذا أقر الرجل أنه باع عبده هذا من فلان وقبض الثمن منه ولم يسمه فهو جائز ولو لم يسم وأقر أنه قبضه كان هذا أجوز ولو لم يسم غنا وقال لم أقبضه وقال المشتري قد قبضته فالقول قول البائع مع عينه والبينة على المشتري كذا فى المبسوط \* أقر أنه باع دارا منه ولم يسمها ثم بخره فلا قرار باطل وكذا ان سمي المبيع ولم يسم غنا فان حدد الدار وسى الثمن يلزمه وان بخر ذلك البائع ولا يعرف الشهود والحدود بعد أن تقوم البينة على معرفة الحدود كذا فى محيط السرخسى \* لو أقر أنه باع عبده من فلان ولم يسم العبد ثم بخره فهذا الاقرار باطل وكذلك ان أقر أنه باع عبده من فلان غير أن الشهود لم يعرفوه بعينه كذا فى المبسوط \* لو أقر أنه باع عبده منه ولم يسم الثمن فقال المشتري اشترته منك بخمسمائة فجحد البائع أن يكون باعه بشئ حلف البائع على دعوى المشتري ولا يلزمه البيع بالاقرار الاول وكذلك لو كان المشتري بدأ بالاقرار على هذا الوجه كذا فى المحيط \* اذا أقر أنه باع هذا العبد من فلان بألف درهم فقال فلان ما اشتريته منك بشئ ثم قال بلى قد ابتعته منك بألف درهم وقال البائع ما بعتك فالقول قول المشتري وله أن يأخذه بالثمن ولو كان حين بخره المشتري الشراء قال البائع صدقت لم نشتره ثم قال المشتري بعد ذلك قد اشتريته لم يلزمه البيع ولم تقبل منه بينة على ذلك الآن يصدق البائع على ما يدعى من الشراء بعد ذلك فحينئذ تصادقهما على الشراء بتزلة المبيع المستقبل كذا فى المبسوط \* أقر أنه باع هذا العبد من فلان لأبل من فلان فهو باطل ويحلف كل واحد منهما ان ادعاه بئس مسمى كذا فى محيط السرخسى \* ولو أقر أن هذا العبد الذى فى يديه عبد فلان اشتريته منه بألف درهم ونقدته الثمن ثم قال بعد ذلك اشتريته من فلان الآخر بخمسمائة درهم ونقدته الثمن فان أقام البينة على ذلك كله فهو جائز وعليه الثمن الاول والثمن للآخر هذا اذا أقام البينة على البيعتين فقط دون نقد الثمن فما اذا أقام البينة على نقد الثمنين فلا شئ عليه لو ادعاه من ما وادام بقم بيته على ذلك فالعبد الاول ان بخره المبيع وان صدقه الثانى فى ذلك فله الثمن خسمائة وان بخره المبيع ضمن له المقرقة العبد هكذا فى المبسوط فى باب اقرار الرجل فى نصيبه \* ولو أقام البينة على الاول ولم يقم على الآخر وصدقه الآخر بالمبيع كان الجواب فيه كالجواب فيما لو ثبت البيعان جميعا بالبينة كذا فى المحيط \* لو أقر أنه باعه منه بألف درهم وقال المشتري اشتريته بخمسمائة وقد خرج نصف العبد من ملك المشتري فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى القول فى الثمن قول المشتري سواء رضى البائع باسترداد ما بقى أم لم يرض وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القول فى الثمن قول المشتري مع عينه الآن يرضى البائع ان يأخذ ما بقى منه ويتبع المشتري بحصة ما خرج من ملكه على قول المشتري فحينئذ يجزى التحالف وأما على قول محمد رحمه الله تعالى فيتحالفان ويترادان قيمة العبد الا أن يشاء البائع أن يأخذ ما بقى من العبد وقيمة ما استهلك المشتري كذا فى المبسوط \* فى المشتري رجل اشترى جارية وقبضها ثم أقر المشتري انها لهذا المدعى وصدقه البائع فأراد المشتري أن يرجع عليه بالثمن فقال البائع انما كانت للمدعى لانتك وهبتها لك كذا فى محيط السرخسى \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى من رجل جارية ببيع فاسدا وقبضها المشتري فحضر البائع يريد استردادها فقال المشتري وهبتها من فلان وقبضها ثم أودعها عندي وأكر البائع لم يقبل قوله وللبائع أن يأخذها فان أقام المشتري بيته على ما دعى لا تقبل ولو علم القاضى بما ادعاه المشتري أو صدقه البائع أو أقام البينة على اقرار البائع أو حلفه المشتري فنشكل اندفعت الخصومة عنه ويغرم قيمتها للبائع ولو لم يقم البينة على

ممتد أو قبل يكون جوابا اذا نوى ولو قال فروختم بك طلاق رجعي يكون جوابا ويلغو لفظ الرجعي ما ذكرنا كالأول أنت طالق بتطليقة بانه أملك الرجعة يقع البائن ويلغو لفظ المالك الرجعة لان الرجوع لا يصح \* قالت خويشتن خريدم فقال طلقك واحدة للسنة والمرأة مدخولة يقع رجعية على رواية الاصل لان البائن ليس بسقى الزيادة الصفة وعلى رواية الزيادات يقع بانه سقى الحاجة الى الخلاص الناجز \* قالت اشترت نفسي منك بطلاق فقال فروختم لا يقع ما لم يقل خريدم \* قال لها خويشتن بخرت بعدت

وكاين وكل حق يكون للمرأة على الزوج فقالت خريدم صح الخلع بدون قول الزوج بعث ولولم تذكر البذل فقالت خويشتن خريدم بعثت  
وكاين لا يصح الخلع ما لم يقل الزوج بعث \* قال لها بعث منك مهرك بتطبيقه فقال اشتريت يقع بائنا ولوقالت بعث منك بتطبيقه مهرى  
وقال بعث منك بتطبيقه يقع الرجعي مجازا لان العوض لم يذكر في كلامه ولا يصلح جوابا لكلامها ايضا \* قال لها بعث منك طلاقك بما على  
من المهر فقالت طلقت نفسي يقع البائن بمهرها \* كقولها اشتريت ولا يشترط (٢١٥) النية هنا عند الكل \* قال لها بعث

منك ثلاث تطليقات بمهرك  
ونفقة عدتك فقالت مجيبة  
له بعث ولم تقل اشتريت  
بانت عند الاسكاف وقال  
الفسقيه ابو الليث لا يقع في  
الختار وقال صاحب المحيط  
قول أبي بكر الاسكاف  
أحب البنا \* قالت له اخلعني  
فقال فعلت أو أجزت يكون  
خلعا \* قال لها بعث منك  
تطبيقه بمهرك ونفقة عدتك  
فقالت بجان خريدم صح  
الخلع وهذا للبالغ \* وعن  
الامام الثاني قالت أبرأك  
بما لي عليك على طلاقى ففعل  
جازت البراءة وكان الطلاق  
بائنا وكذا لو جعل له ما لا على  
ذلك ولوقالت طلقني على أن  
أؤخر ما لي عليك فطلقها فان  
كان التأخير غاية معلومة صح  
التأخير وان لم يكن له غاية  
معلومة لا يصح والطلاق  
رجعي على كل حال ولو طلقها  
على أن تبرئه من الالف التي  
كفل بها المرأة من فلان صح  
والطلاق بائن \* قالت اختلعت  
أو اشتريت منك نفسي فقال  
نك أمد لا يكون جوابا ولو  
قال فروختم بكاين وده درم  
ديكر فقالت أمدتم الخلع  
\* قالت خويشتن خريدم ازنو

ما ذكرنا واستردها البائع ثم حضر الغائب وأنكر ما ادعاه المشتري سلمت الجارية للبائع وان أقر بما قال  
المشتري أخذ الجارية من البائع ويغرم المشتري قيمتها ولو قال المشتري وهبتها لفلان وقبضها ثم أودعها ثم  
أعتقها أو دبرها أو استولدها فجحد البائع ذلك فلا سبيل له عليه أو يأخذ قيمتها وتكون موقوفة لولا وتصير  
مدبرة موقوفة أو أم ولد موقوفة تعتق بموت الموهوب له فان حضر وصديق المشتري في ذلك كله أخذ  
الجارية وكانت مدبرة أو أم ولد له كما قال المشتري وان حضر وداعى الهبة وأنكر الاعناق وغيره فهي أمة وله  
أن يأخذها من المشتري ولو قال المشتري ان الموهوب له كاتبها وكذب البائع كان له أن يأخذها وتكون في يده  
حتى يحضر الموهوب له فان حضر وكذبه المشتري في ذلك كله سلمت الجارية للبائع الا اذا قامت الجارية  
البينة أنه قد كان باعها وان المشتري كاتبها فينشد يقضي بكتابها وان صدقه في الهبة وكذبه في الكتابة أخذها  
وكانت أمة له وان صدقه في ذلك كله أخذها من البائع وكانت كما قال المشتري ويغرم قيمتها فان كان البائع  
حين ردت عليه باعها أو دبرها أو أعتقها كان ذلك باطلا اذا صدق الغائب المشتري في البيع أو الهبة وينفذ  
فيما اذا كذبه كذا في التحرير يشرح الجامع الكبير \* الوكيل بالبيع اذا أقر بالبيع صح إقراره في حق الموكل  
سواء كان الثمن قائما أو هالكا ولو أقر الموكل أن الوكيل باعه من فلان بالثمن وصدقه فلان في ذلك والوكيل  
يجحد فالعبد لفلان بألف والعهد على الموكل دون الوكيل كذا في المحيط \* اذا دفع رجل الى رجل عبدا  
وأمره أن يبيعه ثم مات الاصر فافترس الوكيل أنه باعه بألف درهم وقبضه فان كان العبد قائما لم يصدق  
الوكيل وان كان مستهلكا صدق كذا في المبسوط \* عبد رجل أجني فاستهلك المشتري العبد فقال رب  
العبد للبائع أنا أمرتك بالبيع في الثمن وقال الوكيل لم تأمرني في الثمن ولك القسيمة فالقول لرب العبد  
وكذلك ان كان العبد قائما كذا في محيط السرخسي \* ولولم يأمره بذلك ولكنه أجاز البيع فان كان العبد  
قائما بعينه جاز وان كان مستهلكا لم يجوز ان قطع يده ثم أجاز البيع فالأرض للمشتري وان لم يجوز البيع  
فالأرض لرب العبد كذا في المبسوط \* فان أقر رب العبد أنه أجاز البيع بعد ما وقع بيوم وأنكر المشتري  
فالقول لرب العبد ولا عين عليه وان كان العبد مستهلكا فالقول للمشتري مع عينه كذا في محيط السرخسي \* رجل  
وكل رجلا ببيع جارية له فسلمها اليه ثم جاء الموكل يريد استردادها فقال الوكيل قبضتها من فلان بألف  
درهم وقبضها وقبضت الثمن وهو هذا ثم أودعها وكذب الموكل لم يقبل قوله وردت على الموكل ولا تقبل بيته  
الوكيل على ما ادعى فان حضر المقر له وأنكر سلمت الجارية للموكل فان ادعى ما أقر به الوكيل أخذ الجارية  
من الموكل ويأخذ الموكل الثمن من الوكيل ان كان قائما في يده وان هلك في يده لاضمان عليه وان لم يقر  
الوكيل بقبض الثمن فالقول قوله ويدفع المقر له الثمن ويأخذ الجارية وكذلك الجارية المأسورة اذا اشتراها  
مسلم بألف وأخرجهما الى دار الاسلام فجاء المالك القديم ليأخذها من المشتري بالثمن فقال وهبتها من فلان  
وقبضها مني ثم أودعنيها وعاب لم يقبل قوله ويقضي به المالك القديم ولا تقبل بيته المشتري على ما ادعى فان  
حضر المقر له وأنكر ذلك سلمت الجارية للمولى القديم بالثمن وان ادعى ما أقر به المشتري أخذ الجارية من  
المولى القديم وأخذ المولى منه بالقيمة ورد المشتري الثمن على المالك القديم وعلى هذا الوهب من رجل شيئا  
وسلمه اليه ثم أراد الرجوع فقال الموهوب له وهبته من فلان وسلمته اليه ثم أودعني بالتسليم اليه فان  
كذبه فيما ادعى فالرجوع ماض فان صدقه يؤمر الواهب بالتسليم اليه وكذا لو ادعى أنه أخوه وأنه عوضه

بمهرى ونفقة عدتي دادى فقال الزوج أدري وقعت الفارقة ولو قال أدري بينم لا وكذا لو قال بزرقم لا يكون جوابا ولو قال نعم أو بلى  
فهو جواب في المختار لعدم الفرق بينهما ما في عرف العوام \* قالت خويشتن خريدم فقالوا كنون لا يقع لاحتمال اظهار النفرة وهذا  
مستقيم على قول من قال في خويشتن خريدى فقالت خريدم لا يتم الخلع وعلى قول من قال يتم لا يستقيم ولوقالت من خويشتن خريدم ازنو  
فقال الزوج رو لا يكون خلعا وان نوى لطلاق كان طلاقا \* قال اشتريت نفسي فقالت بكم خويشتن فروختم صح \* وفي الاصل اختلعت

بجكمه أو بجكمها أو بجكم أجني صح وبطلت التسمية وترد المهر المقبوض \* قالت خوشتن از توسته باز هشتم فقال دستي ان أراد به الاجازة  
 وقع الثلاث والا واحدة رجعية \* بعث منك أمر بالف درهم ان اختارت نفسها في المجلس وقع الطلاق ولزمها المال فكان ان الاعتياض عن  
 الطلاق المنجز يصح كذلك عن المعلق يصح \* قالت له وهبتك مهري فعوض لي فقال عوضتك ثلاث تطليقات وقع \* (النوع الرابع في  
 فاسده) \* اذا شهد على أن الزوجة اذا (٢١٦) قالت خوشتن خريدم از تو يقول لها فزوجتم بألف وألفين وشهد شاهدان انه

قال بالف أو ألفين ان سمع  
 القاضي منه انه قال بالخاء  
 لا يلتفت الى مقال الشاهدين  
 وان قال لم أفصح انه قال بالفاء  
 أو الخاء يقبل ويبطل الخلع  
 ولو شهد بعض أهل المجلس  
 انه قال بالخاء يقبل ويصح  
 الخلع ولو برهن على أنه باع  
 رأس الشاة أو قال بالفين أو  
 ألفا يقبل ولو برهنت على أنه  
 قال بالخاء في معارضة برهانه  
 فالعامة على أن برهانه أولى  
 وصاحب المحيط على أن بينته  
 أولى ويصدق عند عدم  
 البينة باليمين والقاضي في  
 الفتاوى لم يجب عن هذه  
 المسائل سدا لباب الخيل  
 \* قالت خوشتن خريدم بيكي  
 جابادی فقال من بيكي كرده  
 فروختم ان كانت الجردقة  
 مثل الجابادی أو أصغر منه  
 يكون جوابا وان كانت أزيد  
 لا يكون جوابا وان كانت  
 الجرادق مختلفة يسئل الزوج  
 أي جردقة أردت وبيني  
 الحكيمة عليه ان كان مثل  
 الجابادی أو دونه جوابا والا  
 لا \* قالت اشترت نفسي  
 منك بكذا درهم وعشرة ثياب  
 معينة فقال بعث على أن  
 تصل الى الثياب المعينة في  
 عشرة أيام فخصت الأيام ولم  
 تصل الثياب المعينة قيل

أو غيره مما يمنع الرجوع كان له ان يرجع كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري \* لو أمر رجل رجلا  
 بشراء عبد بعينه فاقروا وكيل أنه قد اشتراه بالف درهم وادعى ذلك البائع وجمده الآخر فالقول قول الوكيل  
 ولو أمر بشراء عبد بعينه وسمى جنسه وصفته وغنه فاقروا وكيل أنه قد اشتري هذا العبد بالثمن الذي  
 سماه له وجمده الآخر فان أباحت في رجحه الله تعالى قال ان كان دفع الآخر الثمن الى الوكيل فهو مصدق  
 وان لم يكن دفع الثمن اليه لم يصدق وقال اذا كان العبد قائما بعينه وكان مثله يشتري بذلك الثمن فالقول قول  
 الوكيل ولو كان الآخر قد مات ثم أقر الوكيل بشراء هذا العبد فان كان الثمن في يده بعينه أو في يد البائع أو كان  
 الآخر لم يدفع الثمن اليه لم يصدق الوكيل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على الآخر ويلزم البيع الميت  
 الوكيل وتحلف الورثة على علمهم وان كان قد استهلك البائع الثمن فالقول قول الوكيل ويلزم البيع الميت  
 كذا في الحاوي \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل أمر رجلا أن يشتري له جارية فلان بالف درهم فقال نعم  
 فاشترها قبضها أو لم يقبضها حتى قال اشتريتها بالف وخمسائة وصرت مخالفا فالجارية لي وقال الآخر  
 اشتريتها بالف والجارية ملكي ومصدق البائع الآخر فالقول قول البائع والآخر ان لم يقبض الثمن فيعطى  
 الآخر ألف درهم الى البائع وياخذ الجارية فان أراد المشتري أن يحلف البائع على ما ادعى ليس له ذلك وان  
 أراد أن يحلف الآخر له ذلك فان حلف أخذ الجارية وأعطى البائع الثمن والعهد بينهما وبين البائع  
 ولا يرجع بشيء من العهدة على المأمور وان نكل صارت الجارية للمشتري ويرد المشتري الى البائع ألف درهم  
 وياخذ الجارية فان رجع البائع الى تصديقه أخذ خمسائة ولم يذ كفي الكتاب أن البائع لو أراد أن يطالب  
 الآخر بالف درهم هل له ذلك أم لا حكي الجصاص عن الكرخي والقاضي الامام أبو الهيثم عن القضاة  
 رحمه الله تعالى أنه له ذلك وهو بالخيار ان شاء طالب المشتري بذلك وان شاء طالب الآخر وقال عامة  
 المشايخ ليس له ذلك وكذا لو قال المشتري اشتريتها بمائة دينار والمثله بمجالها كان الجواب في هذه المسئلة  
 والمسئلة الاولى سواء الا في فصل واحد وهو أن في الاولى اذا أخذ الآخر الجارية وأدى الالف الى البائع ثم  
 استخلفه المشتري ونكل ياخذ المشتري الجارية من الآخر بمجانا بغير شيء في القياس وفي الاستحسان ياخذها  
 بم أدى من الالف وكان للآخر حق حسمها عن المشتري الى أن يؤدي اليه الالف وفي هذه المسئلة ياخذها  
 بمجانا بغير شيء قياسا واستحسانا هذا اذا أقر بالشراء أما اذا أنكر الشراء أصلا فقال لا اشتريتها بالف  
 ومصدق البائع كان القول قول البائع والعهد على الآخر فلو قال البائع أنا استخلف المشتري بالله ما اشتري  
 للآخر له ذلك فان حلف فلا شيء عليه وان نكل لزمته العهدة فيؤدي الثمن ويرجع فيه على الآخر ويرجع  
 عليه قبل الاداء وان كان قد أقر أنه لاحق له قبل الآخر حين أنكر الشراء كفي هذه المسئلة استخلاف  
 البائع للمشتري ولم يذ كره في مسئلتى الخلاف بالكثرة والخلاف بتغير الجنس من مشايخنا رحمه الله تعالى  
 من قال لا يستخلف ثمة ومنهم من قال هناك أيضا يستخلف اذا حلف الآخر بالله ما علم أنه اشترى بالف  
 وخمسائة أو بمائة دينار ولو كان البائع في هذا الوجه قبض الثمن ألفا ثم قال كان الثمن ألفا ومائة دينار  
 لا يلتفت الى قوله فبطل قوله بقي الخلاف بين الآخر والمأمور فالأمر يرد على أنه اشترى لنفسه والآخر يرد على  
 أنه اشترى له فكان القول قول المأمور مع عينه فان حلف ثبت الشراء لنفسه وان نكل ثبت الشراء للآخر  
 هذا اذا صدق الآخر وان صدق المأمور قد سمي الآخر الثمن أو لم يسم فاشترى فقال اشتريت بالف وقال

لا يصح الخلع وقال ولا ناصح المنظومة صحيح وتام \* قال لها اشترى نفسك مني بثقة العدة والمهر فقالت اشتريت  
 بالمهر ولا يقع الخلع ما لم يقل الزوج بعث لاتيها انقصان فكانت باذنة ولو قالت اشتريت بثقة العدة والمهر ثم الخلع وان لم  
 يقل الزوج بعث لانها وان زادت على الجواب لكنهما ما قصرت لانها أعادت كل ما في السؤال وهذا تمام الجواب أيضا \* خوشتن خريدم بعدت  
 وكابن فقال أنت طالق وطلقتك تقع تطليقة بائنة في المختار لانه يصلح جوابا وفي النوازل يقع الرجعي والاول أصح ولا يفسد المهر عملا بالشبهين



\* قالت خويشه: تنخر يدك بعدت وكابن فقال يك طلاق دادمت ان عني الابتداء صدق ويقع الرجعي وان عني الجواب فجواب وان لم يخطر  
بساله شي لا يكون جوابا لان جوابهم انخر وختم لطلاق دادمت الا اذا عناه واختار الفقيه أبو الليث والصدرا نه جواب \* خالهها على ارضاع  
ولده ولم يوقت صح وترضعه سنتين ولومات الولد بعد سنة فعليه اقيمة رضاع سنة أخرى وان شرطت ان الولد اذا مات قبل المدة تكون بريبة عن  
فيمته يصح ولا ير جع عليه اذ يجوز في الخلع ما لا يجوز في غيره وان خالهها (٢١٧) على رضاع ولده سنة وعلى نفقة ولده

بعدا لقطام عشر سنين يصح  
والجهالة لا تمنع هنا كالألو  
استأجر ظنرا بطعامها  
وكسوتها يصح عند الامام  
لان العادة جرت بالتوسعة  
على الاظا روهنا يصح عند  
الكل لانه لا تجري المناقشة  
ولومن اتهم في نفقة ولده فان  
مات الولد أو علم انه لم يكن في  
بطنهما ولد فانهم اترد القيمة  
وشرطها البراءة على تقدير  
هذه العوارض صحيح كاذ كرنا  
\* قال حلال الله عليه كذا  
ان فعل كذا ففعل ثم قالت  
في هذه العدة خويشتن خريدم  
فقال فرو ختمت بسبه طلاق  
خريدم لا يقع الثلاث \* ذكر  
شيخ الاسلام شوى زنا  
كفت بيرون اى زن كفت  
من بيرون ادمم مرد كفت  
من رها كردم خلع ان نوى  
الجواب قال الشيخ لا حاجة  
الى هذا القيد لانه اراد  
الجواب ظاهرا لان قولها  
بيرون ادمم صار متعارفا في  
الخلع وكذا رها كردم وان  
كانت فارسية خليت سبيلك  
لكنه صار غزلة الصريح  
لكثرة الاستعمال وفي قوله  
رها كردم لا تشترط النية  
ويقع البائن \* قالت وهي في  
بيت اشترت نفسى وقال

الا امر اشترت بخمس مائة وصدق البائع المأمور بالقول قول المأمور مع عينة كذا في التحرير شرح الجامع  
الكبير \* اذا أقر البائع أنه باع هذا العبد من هذا وبه هذا العيب وادعى أن المشتري أبرأه منه فعليه العينة  
فان لم تكن له عينة استخلف المشتري ما أبرأه وما عرض على بيع منذرأه ولا رضى به ولا نخرج من ملكه فان  
حلف رده عليه وان ادعى المشتري أنه اشتراه وبه هذا العيب وهو عيب يحدث مثله ويجحد البائع ذلك وأقر أنه  
باعه وبه عيب ولم يسمه لم يلزمه بهذا الاقرار شي كذا في الحاوى \* واذا أقر البائع أن المشتري عيبا توهم  
زواله بحيث لا يبقى له أثر بان أقر أنه باع هذا العبد وبه قرحة ولم يسمها ولم يعينها ثم جاء المشتري بالعبد وبه قرحة  
وأراد أن يرده وقال هي تلك القرحة التي أقرت بها وقال البائع التي أقرت بها قد زالت وهذه قرحة أخرى  
حدثت في يدك فاقول قول البائع مع عينة وعلى المشتري العينة فالقول قوله وكذلك ان سمي البائع نوعا من  
العيوب صدق انه قد ذهب وهذا غير ما اذا كان مما يبرأ ويذهب كذا في المبسوط \* فلا يكون للمشتري حق الرد  
الا بعينه يقيها أن هذا العيب عين ذلك العيب أو يكون بين اقرار البائع وبين المنازعة مدة لا يتوهم زوال  
القرحة باثرها في تلك المدة ولا قرحة بالجارية الا هذه فيثبت ذلك القول قول المشتري وله أن يرد بالعيب على  
البائع كذا في المحيط \* أقر البائع أنه باع وبه خرق فجاء المشتري بخرق فقال البائع ليس هذا ذلك لا يصدق  
ولو قال زاد وكان صغيرا صدق ولو كان به خرق غير ذلك فقال البائع بعثك وهذا بولم يكن الاخر به فالقول  
قول البائع مع عينة كذا في محيط السرخسي \* ولو كان البائع اثنين وأقر أحدهما بعيب وسماه ويجحد الآخر  
كان للمشتري أن يرد على المقر دون الآخر فان كان البائع واحدا وله شريك ومفاوض بجحد البائع العيب وأقر  
به شريك كان للبستري أن يرده كذا في المبسوط \* وله الخيار ان شاء رد على الشريك المقر بالعيب وان شاء رد  
على البائع كذا في المحيط \* وان كان الشريك شريك عتات لم يكن للمشتري أن يرده باقراره وكذلك المضارب  
اذا باع حاد مامس المضارب فاقرب المال فيه بعيب لم يكن للمشتري أن يرده على المضارب بذلك وكذلك لو كان  
رب المال هو الذى باع فاقرب المضارب بالعيب وكذلك الوكيل اذا باع وأقر الموكل بالعيب لم يلزم الوكيل ولا  
الا من ذلك شي ولو أقر الوكيل بالعيب وجحد الامر كان للمشتري أن يرده على الوكيل ولكن في حقه  
دون الامر الا أن يكون عيبا لا يحدث مثله فيثبت يرده على الامر لا باقرار الوكيل ولكن يتقنا أن العيب  
كان موجودا عند الامر وان كان العيب يحدث مثله فان أقام الوكيل العينة على أنه كان عند الامر رده  
عليه وان لم تكن له عينة استخلف الامر على دعواه فان نكل رده عليه وان حلف فهو لازم للوكيل وفي  
شريك العتات لو أقر البائع منهم ما بالعيب وجحد شريك رده عليه ولزمهما جميعا وكذلك المضارب اذا أقر  
بالعيب لزمه ولزم رب المال كذا في المبسوط \* لو أن رجلا اشترى من رجل شاة وباعها من غيره فطعن فيها  
المشتري الاخر بعيب وردها على المشتري الاول ان ردها بغير قضاء لا يكون للمشتري الاول أن يتخاصم بآئعه  
في ذلك العيب وان ردها بقضاء قاض فهذا على وجه ثلاثة الاول اذا ردها باقراره بالعيب بأن أقر بهذا  
العيب ثم أتى القبول وقضى القاضي عليه بالرد وان عني وجهين ان لم يسبق منه جحوده هذا العيب نصا قبل  
الاقرار بالعيب بأن لم يقل قبل الاقرار بالعيب بعثا وما به هذا العيب كان له ان يتخاصم بآئعه ويرد عليه اذا  
أقام العينة أن هذا العيب كان عنده وقت الشراء وان سبق منه جحوده هذا العيب نصا قبل الاقرار بهذا  
العيب لا يكون له أن يتخاصم بآئعه الوجه الثاني اذا رده عليه بنكوله وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحود

(٢٨ - فتاوى رابع) وهو في بيت آخر بنت وكل منهما يسمع كلام الآخر يصح الخلع \* قال لها اسر فرو ختم بعدت وكابن نوخرى فقالت  
خريدم ولم يسمع الزوج كلامها الا يصح الخلع \* قال سر خريدى بعدت وكابن فقالت برين كاغيداره خريدم فهذا الايجاب آخر لا بد من القبول  
حتى لو قال بعده فرو ختم يقع الطلاق \* قالت اشترت نفسى منك بكذا فاقال الزوج بعدت ان كانت الكلمات مما يتعلق بالخلع يصح  
ولا يتبدل الجاس وان طال وكذا اذا قال اختلعت على كذا كذا درهم فاعدت الدرهم فلما تم العدة قال قبلت يصح خلعها بطلقة فقال

رجل ديكرفال دادم يقع أخرى \* باع منها اطلقه مهرها ونفقة عسرتها واشترت ثم قال الزوج من ساعته هرسه وقع الثلاث لانصرافه الى الطلاق لسبق ذكره \* قال للدخول أنت طالق واحدة فلاموه فقال ديكرو لم يقل طلاق ولا لك لا يقع أخرى لانه جواب له وبناء عليه خالعهما بغير خسران يلحق الزوج فاذا أبرأته عن مهرها يقع الطلاق والالان ارتفاع الخسران يكون سلامة المهر له وان قال انت طالق ان دخلت الدار بغير خسران أو انت طالق (٣١٨) ان دخلت الدار على اني برى من مهرك يشترط قبولها بعد وجود الشرط لان

التعليق انما يصير سببا عند وجود الشرط فكأنه صار قابلا عنده فيشترط القبول ثمة وكذا لو قال لغائبه ان دخلت الدار فامرأته طالق على ان لا مهر لها يشترط القبول عند تحقق الشرط وكذا لو قال امرأتي بدله ان دخلت الدار على اني تبرئني من المهر أو على اني برى من خسراني اذا وجد الشرط وعليها ابرأته عن المهر ثم اختارها نصفها \* قال لها اكرفلان كاركني تراطلاق يا بيزري. نازكاي ففعلت ذلك الفعل ببرا الزوج عن المهر اذا أبرأته وأما وقوع الطلاق ففيه تفصيل ان أبرأت عن المهر بعد فعلها ذلك الفعل وقع الطلاق واذا أبرأت قبل تحقيق ذلك الفعل ثم اوجدت ذلك الفعل لا يقع الطلاق لان قوله يا بيزري بمعنى معي فيشترط القران وذلك بعد تحقق الفعل المخوف عليه يكون بخلاف ما اذا قال اكرفلان كاركني تراطلاق بي زبان من فانها اذا أبرأت قبل ذلك الفعل أو بعد ما فعلت الفعل يقع الطلاق لانه لم يوجد لفظ يدل على القران فاذا

هذا العيب نصابا ان سكنت حالة الدعوى ولم يقل شيئا وعرض عليه المين فابي فرد عليه بالمينة كان له ان يخصم بائعه وان سبق منه الجحد لا يكون له ان يخصم بائعه الوجه الثالث اذا رد عليه بالمينة وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحد هذا العيب نصابا ان سكنت حتى قامت عليه المينة كان له ان يخصم بائعه وان سبق منه جحد هذا العيب نصابا على وجهين ان اقام المشتري الاخرينة ان البائع الثاني باعها وبها هذا العيب لم تكن له مخاصمة بائعه وان اقام يئسه ان هذا العيب كان بها يوم باعها للبائع الاول كان له مخاصمة بائعه هكذا ذكر في بعض الروايات قيل هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وذكر في بعض الروايات ليس له مخاصمة قيل هو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط في الفصل الثامن والعشرين في اقرار الوكيل والوصى بالنقبض \* اذا باع دارا ثم اقرأته باعها فيها هذا العيب كصدع في حائط يخاف منه أو كسر في جذع أو في باب ردت عليه بذلك وكذلك لو باع أرضا فباعها لغيره بغير نقص الثمن في نخلة أو شجرة وكذلك الثياب والعروض والحيوان يقر البائع بعيب ينقص الثمن لو اقرأته باعده أقطع اليد بخلافه المشتري وهو أقطع اليدين لم يكن له أن يردده ولكنه يرجع نقصان العيب في يده واحدة واذا كان للعبد اصبع زائدة فللمشتري أن يرددهم ان اقرأته البائع أو أنكره الآن ثبت البائع سببا ما نعامن الرد ويستوي في هذه المواضع في الخصومة في العيب حضرة العبد وعيئته اذا كان البائع مقررا بوجود العيب به في الحال كذا في الميسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال للجارية يسارقة أو يابقة أو يازانية أو يمجنونة ثم باعها فوجد المشتري بها هذه العيوب فأراد أن يرد البائع فقال البائع حدث عندك فاقول قوله فان اقام المشتري المينة على ما كان من قول البائع لا يقبل ذلك وليس له أن يرددها وكذا لو اقام المينة أنه قال لها قبل البيع هذه الخبيثة أو هذه السارقة أو هذه المجنونة ففعلت كذا وكذا كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* ولو قال هذه السارقة وسكنت كان اقرارا كذا في محيط السرخسي \* ولو شهدوا أنه قال هذه السارقة أو هذه الزانية أو هذه الابقة أو هذه المجنونة ولم يقر بالفعل أو هذه سارقة أو هذه آبة أو هذه زانية أو هذه مجنونة فللمشتري أن يرددهم هذه الشهادة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* ولو قال لامرأته باطاتي أو لامتة يا حرة أو قال هذه الطائفة أو هذه الحرة ففعلت كذا يكون اقرارا وان كان مقررا بالفعل أو على وجه النداء كذا في محيط السرخسي

### (الباب التاسع عشر في اقرار المضارب والشريك)

اقرار المضارب بدين في المضاربة جائز على رب المال اذا كان مال المضاربة في يده ولا يجوز اذا لم يكن مال المضاربة في يده ويجوز اقرار المضارب بالدين على رب المال اذا كان مال المضاربة في يده لمن لا تقبل شهادته له بالاجماع ويجوز اقرار أحد شريكي العنان لمن لا تقبل شهادته له بدين وجب بسبب تجارة دخلت تحت شركتهما بالاجماع ويلزمه دون صاحبه واقرار أحد المتفاوضين لمن لا تقبل شهادته له لا يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أصلا لا في حشره ولا في حق نفسه كذا في المحيط \* واذا كان مع الرجل ألف درهم مضاربة فأقر فيه بدين ومحمد رب المال جاز اقراره فيه وكذلك ان أقر فيه بأجر أو دابة أو حانوت فان كان قد دفعه الى رب المال فقال هذا من رأس مالي فأقبضه ثم أقر بعد ذلك ببعض ما ذكرنا لم يصدق كذا في الحاوي \* اذا اقر الرجل فقال هذا ألف مضاربة عنده لفلان بالنصف ثم قال بعد ذلك هو مضاربة لفلان

وجدا ابراء عن المهر ونفقة العدة وفعلها وقع الطلاق \* اختلاف في عدد الخلع الجاري بينهم افعال مرتين وقالت ثلاثا قال الآخر الاسيحيابي القول له وقال الامام صاحب المنظومة ان كان بعد النكاح القائم في الحال بينهما بان ادعت الفساد بسبب الثلاث وادعى الجواز لوقوعه مرة أو مرتين فالقول له وان في العدة أو بعد انقضائها ادعى الخلع مرة أو مرتين وادعت الغليظة فالقول قولها ولا يجوز النكاح \* قالت سرخر يدمنه فروختي فقال الزوج فروختي القول له في الطلاق وفي المهر ايضا لان الخلع معاوضة من جانبها فصارت كأنه قال بعت ولم تقبل

وقال قبلت فالقول للمشتري وكذا لو قال سرتو فر وختم وتوته خريدي وقالت خريدم فالقول له أيضا لا نكاه \* ادعت المهر ونفقة العدة لانه طلقها وادعى الخلع وليس لها بينة ففي حق المهر القول لها وفي النفقة قوله \* ادعى الخلع على مال والمرأة تنكر يقع الطلاق باقراره والادعوى في المال على حالها وان ادعت الخلع وانكر الزوج لا يقع الطلاق كيضا كان \* اذا طلعت الخلع فالمسئلة على أربعة أوجه خالعتني على الف يتم بقبول الزوج ولا حاجة الى قبول المرأة في المختار خالعتني بمال أو على مال (٣١٩) ولم يذكر قدره لانه في ظاهر الرواية بلا قبولها واذا لم يجب البذل هل يقع الطلاق قبل يقع وبه يفتى وقيل لا وهو الاشبه بالدليل ولو قالت خالعتني بلا مال وقال خلعت أو خالعتني ولمزيد فقال خلعت يقع الطلاق \* قال خويشستين بخراويبي نفسك فقالت اشتريت سقط المهر وبه يفتى \* قالت خويشستين بعدت وكابن خريدم از نو فقال بلك طلاق رجعي دادم يقع رجعي لانه ابتداء بخلاف قوله من يك طلاق دادم لانه يصلح جوابا وفي التوازل قالت خويشستين خريدم وقال فرو ختم لا يقع ولو قال فسرو ختمت يصح ويقع وذكر السعدي أنه لا بد من الاضافة الى أحد الزوجين واختار أبو الليث رحمه الله انه اذا جرى مقدمات الخلع لا حاجة الى الاضافة وقال صاحب المنظومة اتفق مشايخنا على انه يصح بلا اضافة الغلبة الاستعمال فصار كقوله هر چه بدست راست كبرم فالاطلاق اضافة عندهم في هذا معنى قوله هر چه بدست راست كبرم ومتساويان في انه يقع الطلاق على

الاخر بالنصف وادعاء كل واحد من الرجلين أنه له مضاربة بالنصف ثم عمل المضارب ويرج فيه فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يدفع الى الاول ألف درهم ونصف الرجح ويضمن للثاني ألف درهم ولا يرجح له وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يضمن لكل واحد منهم ألف درهم ولا يرجح لواحد منهما بل يكون الرجح للعامل ويتصدق به كذا في المحيط \* اذا أقر المضارب أن هذا المال مضاربة لفلان وفلان وصداقه ثم قال بعد ذلك لا مفسولا لادعاء الثلثان وللآخر الثالث لم يصدق وهو بينهما نصفين كذا في المبسوط \* عبد في يده فقال هو مضاربة لفلان معنى بالنصف ثم باعه بالقيين وقال كان رأس المال ألفا وقال رب العبد دفعت اليك العبد مضاربة فالمضاربة فاسدة ولك أجر المثل والثلث كله في القول لرب العبد كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر المضارب بأن بمال في أيديهم ما أنه مضاربة لفلان وصداقه ما في ذلك ثم أقر برب المال لاحدهما بثلث الرجح ولا تخبر بربهم فالقول قوله كذا في المبسوط \* أقر بمضاربة لرجل ولم يسمها فالقول له فيما سمي ولو رثته ان مات كذا في محيط السرخسي \* لو أقر المضارب برب ألف درهم في المال ثم قال غلظت انما هو خسمائة درهم لم يصدق وهو ضامن لما أقر به من المال وان بقي في يده شيء من المال فقال هذا ربح وقد دفعت رأس المال الى رب المال وكذبه رب المال فالقول قول رب المال ولكن يحلف رب المال بدعوى المضارب فان حلف يأخذ ما في يده بحساب رأس ماله كذا في المبسوط \* أقر برب المال ببيع فيما باعه المضارب ليس للمشتري ان يردده على المضارب وان أقر البائع لهما كذا في محيط السرخسي \* اذا قال الرجل فلان شريكي منداوضة فقال فلان نعم أو أجل أو قال صدق أو قال هو كما قال أو قال هو صادق فهذا كله سواء وهما شريكان في كل ماله بعين أو دين أو رقيق أو عقار أو غير ذلك مما في يد كل واحد منهما بينهما نصفين الا طعام مثل كل واحد منهما أو كسوته وكسوة أهله فان ذلك كان في يده استحسننا وكذلك أم ولد أحدهما أو مدبرته فاما اذا كان لاحدهما مكاتب قد كاتبه قبل اقراره فعليه من بدل الكتابة يكون بينهما وكذا ذلك لو قال هو مفاوضي في الشركة وأنا مفاوضه في الشركة كذا في المبسوط \* اذا أقر أحدا المتفاوضين بمادخل تحت المفاوضه فهو جائز عليه وعلى شريكه صدقه شريكه في ذلك أو كذبه والاقرار بطلق الدين داخل تحت المفاوضه فان أقر أحدا المتفاوضين بدين في الشركة وقال شريكه هذا وجب عليك قبل المفاوضه وأنه عليك خاصة وقال المقر لا بل بعد المفاوضه فالقول قول المقر مع عيینه وان أقر أحد شريكي العنان بدين دخل تحت تجارتهم لا يضح على شريكه اذا كذبه الشريك فيه فان أقر بدين تولى مباشرة سببه بنفسه يؤخذ بجميع ذلك ولا يرجع على شريكه بشي وان أقر بدين تولى مباشرة سببه يؤخذ بنصف ما أقر به ولا يؤخذ بشي بريك بشي وان أقر بدين تولى شريكه مباشرة سببه بنفسه (١) لا يلزمه شيء كذا في المحيط \* اقرار شريك العنان على شريكه في بيع أو شراء شيء قائم بعينه جائز وله على شريكه حصته وان أقر بشي ثم سئل ان يكون ثمنه دينه اعليه دون شريكه كذا في محيط السرخسي \* لو أقر أحد المتفاوضين بكفالة في حصته أو مرضه يؤخذ بذهب شريكه وهذا اذا كانت الكفالة بأمر المكفول عنه فاما اذا كفل بغير أمره فانه يلزمه خاصة في قول الكل وهو الصحيح ولو أقر الصحيح من المتفاوضين بكفالته في حصته بدين لوارث شريكه المريض لزم الصحيح كله دون المريض كذا في خزائن المفتين \* اذا أقر أحد المتفاوضين أنه كفل عن صاحبه بغير

(١) قوله لا يلزمه شيء أي ولا يلزم صاحبه الجناحة أيضا كما هو عبارة المحيط اهـ بحر اوى

أمر أنه فيكون الاطلاق في قوله سرام اضافة أي تو سرام عندهم أي عند الفقهاء \* (النوع الخامس في التوكيل) \* قال لاخر طلق امرأتى فطلقها المأمور بهر هاونقة عدتها وأخالعها عليهم ما قال الفقيه أبو جعفر يجوز مدخولة أو لا لانه لما رضى بالطلاق بموتة تلحقه لان يرضى بما يلزمه أولى وقال الفقيه أبو بكر الاسكافي لا يجوز مدخولة أو لا وبه اخذ الفقيه أبو الليث والامام ظهير الدين لانه يلزم منه زيادة وصف البينونة \* وكذا بان يخالعهما على قباه فاخذ القبا وخالعهما ثم رأى انه لا بطنانه له وليس له كان لا يصح الخلع لانه لا يسمى قباه

وان لم يكن له أحد الكين يصح لقله النقصان \* انت طالق ثلاثا على الف فقبلت الواحد بناف لا يقع شيء لعدم وجود الشرط ولو وكله بطلاق امراته ثلاثا على ألف فطلقها واحدة بالف وقع بخلاف الاول فان تصرف الزوج مع امراته يقتضي المطابقة بين الايجاب والقبول صورة أو معني والوكالة مبناها على عدم المخالفة لكن لو ائتمن لا يمنع النفاذ \* زعم رجل انه وكيل عن زوجة المخاطب بالخلع على مهرها فخلع ثم أنكرت الوكالة ان ضمن الوكيل البذل (٢٣٠) ثم الخلع وان لم يضمن ان ادعى الزوج الوكالة عنها وقع الطلاق باقراره وان لم تدع ان كان قال

مدعى الوكالة أبرأتك عن مهرها على ان تطلقها لا يقع الطلاق وان لم يقل كذلك وقع الطلاق وذكر الامام محمد رحمه الله ان توكل الصبي والمعتوم عن العاقل البالغ بالخلع صحيح \* (وما يتصل به خلع الفضولي) \* خاع ابنته الصغيرة على مال لم يجز أي لم يجب بدل الخلع على الصغيرة وفي وقوع الطلاق روايتان وجه عدم الوقوع أنه معلق بلزوم المال وقد عدم والاصح الوقوع لانه معلق بقبوله وقد وجد \* اختلعت الصغيرة مع زوجها البالغ على مال وقع الطلاق ولا يجب المال وان ضمن الاب البذل صحيح وتم كالاجنبي ولا يرجع في مالها ولو طاعها على مال وقبل الاب ولم يضمن المال لارواية فيه عن محمد رحمه الله واختلافه لا يقع ما لم تقبل الصغيرة وقيل يقع بقبول الاب ويجب المال على الاب لان عبارته كعبارتها وقيل يقع الطلاق ولا يجب المال على أحد \* والخلع على مهرها وبمال آخر سواء في الصحيح والاختلاف من الامة على مال بدون اذن المولى صحيح تؤاخذ به بعد العتق وكذا المدبرة وام الولد وان ياذن المولى فالامة

أو نفقة زوجته أو جنابة لزمه ولزم صاحبه أيضا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يلزمه ولا يلزم صاحبه كذا في المبسوط \* اذا كان الرجلان متفاوضين فأقر أحدهما بشركة رجل آخر معها وأنكر الآخر لا خرد كرفي الكذب أن اقراره جائز عليه ما وافي أيديهما يصير مشركا بينهما ما بين الثالث شركة ملك ولا تثبت بينهما شركة مفادضة ولا شركة عنان ولو قال فلان شركا لشركة عنان أو قال شركة مفادضة وكذبه ما يجب فان الثالث يصير شركا لشركة عنان لا شركا لشركة مفادضة كذا في المحيط \* انا أقر الرجل لا خربا لشركة مفادضة وأنكر الآخر لا خرد ذلك فلا شيء لواحد منهما ما في أيدي صاحبه وان قال الآخر أنا شركا في شركك فمافي يدك غير مفادضة وليست شركي فيما في يدي كان القول قوله بعد ان يحلف كذا في الحاوي \* ولو أقر الحر لعبد مأمورون أنه شركا مفادضة أو أقر به لم يكاتب فصدقه في ذلك لم تثبت المفادضة بينهما ولكن مافي أيديهما يكون بينهما مانصفين ولا يجوز اقرار واحد منهما على صاحبه بدين ولا ودبعة وعلى هذا لو أقر اصبي تاجر بالمفادضة أو أقر اصبي التاجر اصبي تاجر فمافي أيديهما بينهما ولكن لا تثبت المفادضة بينهما كذا في المبسوط \* أقر اصبي لا يتكلم بشركة المفادضة وصدقه أبو غني في يد الرجل بينهما مانصفين ولا يكونان متفاوضين ولم يصرف مافي يد الصبي مشتركا بينهما كذا في محيط السرخسي \* واذا أقر الذي لمسلم بالمفادضة أو المسلم الذي لم ينفى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يكونان متفاوضين ولكن مافي أيديهما يكون بينهما مانصفين هكذا في المبسوط \* اذا قال فلان شركي ولم يرد على هذا يرجع في البيان اليه وأي شيء بين كان مصداق فيه بعد أن يكون شيئا تثبت فيه الشركة كذا في المحيط \* قال أنت شركي في التجارات فمافي أيديهما من متاع التجارات بينهما وكذلك الدراهم والدنانير ولا يدخل المسكن والخادم والكسوة والطعام كذا في محيط السرخسي \* ان قال أنا شركي فلان في كل قليل وكثير وصدقه فلان في ذلك صار مافي يدك واحدهما وقت الاقرار من مال التجارة مشتركا بينهما ما عارف وجوده في يدك واحدهما وقت الاقرار وعرف أنه مال التجارة كالذهب والفضة يكون بينهما الا يرجع في بيان ذلك الى أحد وما عرف أنه ليس من مال التجارة فهو المسكن وما أشبه ذلك من الاموال التي هي مشغولة بالحاجة الاصلية لا يكون للتجارة وان علم وجوده في يدك واحدهما وقت الاقرار وما عدا الذهب والفضة مما لا يكون مشغولا بالحاجة الاصلية فان القول في أنه للتجارة وليس للتجارة قول من في يده كذا في المحيط \* قال هو شركي فمافي هذا الخانوت ثم قال أدخلت العبد الزطى بعد الاقرار لا بصدق وهو على الشركة وفي رواية يقبل قوله ومن أصحابنا من وفق بين الرويتين فقال ان كان الخانوت مغلقا يوم الاقرار الى يوم الفسخ لا يقبل قوله ولا يقبل قوله كذا في محيط السرخسي \* ولو أقر فقال فلان شركي فمافي هذا الخانوت فان جميع مافي الخانوت يصير مشتركا بينهما وان تنازعا في متاع فقال أدخلت هذا في الخانوت بعد الاقرار وقال المقر له لا بل كان موجودا وقت الاقرار اختلفت الروايات في هذا الفصل ذكر في رواية أبي سليمان القول قول المقر له ويكون بينهما ما واذكر في رواية أبي حنيفة القول قول المقر ويكون له خاصة واتفقت الروايات كلها فيما اذا قال فلان شركي فمافي يدي من مال التجارة ثم ادعى المقر في بعض مافي يده أنه لم يكن موجودا وقت الاقرار في يده انما أصابه بعد الاقرار وقال الآخر بل كان موجودا في يدك وقت الاقرار ان القول قول المقر كذا في المحيط \* لو قال فلان شركي في الطحن وفي يد المقر ربي وابل

تباع فيه كسائر الديون الان يفديها المولى والمدبرة وقام الولد تسعين وتؤديان من كسبهما والمكاتب لا تؤاخذ الا بعد العتق \* اذا و متاع اختلعت الامة على مهرها بلاذن مالكة الا بسقط المهر ويقع الطلاق واذا أراد ان يصح خلع الصغيرة على وجه يسقط المهر والمتعة عن زوجها يحال اجنبي مع زوجها على مال قدر المهر والمتعة فيجب البذل على الاجنبي الزوج ثم يحيل الزوج بما عليه من الصداق والمتعة لمن له ولاية قبض صداقها على ذلك الاجنبي فيبرأ ذلك الزوج عن المهر ويكون في ذمة ذلك الرجل \* الكبيرة اذا خلعه أبوها أو اجنبي باذنها جازو المال عليها

وان لم تجز ترجع بالصدق على الزوج والزوج على الابان ضمن الاب وان لم يضمن فالخلع يقف على قبولها ان قبلت ثم الخلع في حق المال وهذا دليل على أن الطلاق واقع وقيل لا يقع الطلاق ههنا الا باجازه \* قال لا تخراخلع امرأتك على هذا العبد أو على هذا الألف أو على هذا الدار فخلعها فالقبول اليها لان البذل مرسل فيه فصار كأنه قال ببع عبدك من فلان بكذا فالقبول الى فلان بعد البيع فاذا قبلت المرأة وجب عليها تسليم الماشران أمكن والاسلمت المثل ان مثليا والقيمة ان قيبا ولو أن ( ٣٣١ ) اجنبيا قال الزوج اخلعها على عبدي هذا

أو ادري هذا أو ألقى هذا فخلعها عليه فالقبول اليه لا الى المرأة لان العاقد هو الاجنبي فنظيره صلح الاجنبي وتبرعه بقضادين الغير ولو قال الزوج للاجنبي اخلعها على عبدك هذا فقال الاجنبي خلعت تم بسلام قبول مخاطب واذا تم بقبول الاجنبي لزمه عيب البذل فيما يتعين فان عجز عن تسليمه لزم تسليم المثل في المثل والى والقيمة كفى قبول المرأة \* قالت له اخلعني على عبد فلان فخلعها صلح الخلع ولا حاجة الى قبول فلان فان قدرت على تسليمه باجازه ما لم يسلّمه والا فالمثل فماله مثل أو القيمة في القمي وكذا لو قال الزوج لها خلعتك على عبد فلان فقبلت صلح وحكم المسئلة ما ذكرناه وان لم تقبل وقبل فلان لم يصح ولو أن الزوج خاطب بهذا فلان أو المرأة حاضرة فقال يا فلان خلعت على دابتك هذه فالقبول الى صاحب الدابة ولا حاجة الى قبولها وكذا اذا قال الاجنبي للزوج اخلع زوجتك على عبد فلان فالقبول الى فلان لا اليها الا يرى أن الاجنبي اذا قال اخلع امرأتك على ألف

ومتاع الطحانين فادعى المقر له الشركة في ذلك كله فالقول قول المقر وكذلك كل عامل في يده حانوت وفيه متاع فأقر أنه شريك لفلان في عمل كذا فهما شريكان في العمل دون المتاع ولو قال هو شريكي في هذا الحانوت في عمل كذا فكل شيء في ذلك الحانوت من عمل أو متاع ذلك العمل فهو بينهما ولو كان الحانوت وما فيه في أيديهما فقال أحدهما لفلان شريكي في عمل كذا فما المتاع فهو لي وقال الآخر بل المتاع بينهما فهو بينهما كذا في المبسوط \* قال فلان شريكي في كل ما اشتريت من زطى وفي يده عدلان ثم قال اشتريت أحدهما وورثت الآخر فالقول له كذا في شيط السرخسي \* ولو قال هو شريكي في كل زطى عندى للتجارة ثم قال اشتريت أحدهما من خاص مالي الغير التجارة فالقول قوله ولو أقر أنه ما في يده للتجارة ثم قال هذا من خاصة مالي لم يصدق كذا في المبسوط \* ولو قال هو شريكي في كل زطى قدم لي من الاهواز أمس ثم أقر أن عدلين قدما وقال أحدهما بضاعة فكلاهما على الشركة ولا يصح اقراره الا في نصيبه في دفع نصيبه الى المقر له بالضاعة ويضمن له نصف قيمة هذا العدل اذا دفع النصف الى شريكه بغير قضاء كذا في شيط السرخسي \* واذا قال فلان شريكي في هذا الدين الذي على فلان فقال المقر له أنت أدنته بغير اذني ولم تكن بيني وبينك شركة فان كان المقر هو الذي باع المسبع فهو ضامن نصف قيمة المتاع وان قال له في ذكر الحق انه باعه المتاع فقال لم أبعه أنا ولكن بعناه جميعا او كتب الصك باسمي فالقول قوله فان أراد المقر له أن يضمن الذي عليه الصك نصف قيمة المتاع وقال قبضت متاعى بغير اذني وقال الذي عليه الصك ما اشتريت منك شيئا وانما باعني المتاع الذي الصك باسمه فلا ضمان عليه ولكن المال الذي في الصك بينهما وحق المطالبة لمن باسمه الصك كذا في المبسوط \* قال فلان شريكي في كل تجارة وصدقه الا آخر ثم مات أحدهما عن مال فقالت ورثته هذا مال استفاداه من الشركة فالقول لهم وان أقروا أنه كان في يده يوم أقر فهو من الشركة كذا في شيط السرخسي \* وان كان للميت صك باسمه على رجل بمال تاريخه قبل اقرار بالشركة فهو من الشركة بينهما وان كان تاريخ الصك بعد الاقرار بالشركة فالقول قول الورثة أنه ليس من الشركة كذا في المبسوط

### ( الباب العشرون في اقرار الوصى بالقبض )

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا أقر وصي الميت أنه قد استوفى جميع ما لميت على فلان بن فلان ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة درهم وقال الغريم كان لفلان على ألف درهم وقد قبضه الوصى يتبناه فان كان الدين واجبا باذنه الميت وأقر الوصى أو لا باذنه فجميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفعولا عن اقراره ثم أقر الغريم بعد ذلك أن الدين الذي كان عليه ألف درهم وقد استوفى منه ألف درهم فالغريم يرى معنى الألف حتى لم يكن للوصى أن يتبعه بشئ والقول قول الوصى مع عينيه أنه قبض مائة ولا يصدق الغريم على الوصى حتى لا يضمن تسمة الوارث بسبب الجود فان قامت للميت يئنة على أن الدين على الغريم كان ألف درهم بان أقام الوارث البينة أنه غريم الميت كان الغريم بريأ عن جميع الألف حتى لم يكن للوصى أن يتبع الغريم بتسمة الوصى تسمة الوارث وإذا أقر الغريم أو لا أن الدين ألف درهم ثم أقر الوصى أنه استوفى جميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفعولا عن اقراره يكون الغريم بريأ عن جميع الألف باقرار الوصى ويضمن الوصى تسمة الوارث بالجود هذا الذي ذكرنا ان قال الوصى وهو مائة مفعولا عن

على أن فلانا ضامن فقبل الزوج ذلك كان القبول الى الضامن لا الى الخاطب ولا الى المرأة ولو أنها قالت اخلعني على ألف على أن فلانا ضامن فخلعها صلح الخلع فان ضمن فلان المال طالب الزوج أيهما شاء المرأة بحكم القبول وفلان بالضامن ولو لم يضمن فلان أخذت المرأة بماله ولو أن رجلا قال له اخلعها على هذا العبد فخلعها فاذا العبد لا تخراخلع العبد لا الى صاحب العبد والمخاطب الوكيل بالخلع \* خلع على ألف أو هذه الألف أو على ألف عليها يجب عليها في كل الصور ولو على ألفي هذه أو ألف من مالي على أني ضامن فعليه لا على المرأة ويرجع عليها قبل



الاداء بعده بخلاف الوكيل بالنكاح اذ ازوج على ألفه أو ألفه على انه ضامن له ما طالبه الوكيل والموكل فان أدى الوكيل يرجع والا لا  
 لان البذل في الخلع على القابل بحكم الخلع لا بالضمان فكان فائدة الوكالة الرجوع بما أعطى اذ لولا لعريت عن الفائدة لان الرجوع على القابل  
 سابق حصوله على الوكالة ولهذا ملك الرجوع عاينها قبل الاداء لكونه حكم الوكالة ولو كان حكم الضمان لثمة قب الاداء ووكيل النكاح  
 لا يلزمه المهر الا بالضمان حتى لم يسبق (٢٢٢) مكنة الرجوع الاداء فاذا كان الضمان بلا أمر لا يرجع \* اختلفت في صحته وهو مريض جاز

الخلع بالمسمى قل أو كثر ولا  
 ميراث لها مات في العدة أو  
 بعدها وان اختلفت في  
 مرضها بمهرها الذي عليه  
 ان كان الزوج أجنبيا غير  
 قريب لها وهي مدخولة  
 وماتت بعد انقضاء العدة  
 ينظر الى المسمى في بدل الخلع  
 والى ثلث ماله فان كان  
 المسمى من ثلث ماله أو  
 أقل فله ذلك وان كان أكثر  
 من الثلث فلا يس له الا الثلث  
 الا ان يرضى باقى الورثة وان لم  
 يكن لها مال آخر سوى المهر  
 يعتبر الثلث من المهر وان  
 ماتت قبل انقضاء العدة ينظر  
 الى المسمى في بدل الخلع والى  
 قدر ميراثه منها فان كان البذل  
 من ثلث حصته أو أقل سلم له  
 البذل وان كان البذل أكثر  
 لا يسلم له الزيادة الا برضا باقى  
 الورثة وان كانت غير مدخولة  
 فالنصف عادا اليه بالطلاق  
 قبل الدخول والنصف الاخر  
 تبرع منها للاجنبي في المرض  
 فان خرج من الثلث فذلك  
 والا فلا بقدر ما خرج منه وان  
 لم يكن لها الا المهر سلم له ثلثه  
 ورد ثلثاه \* الواحد لا يصلح في  
 الخلع وكيلا من الجانبين بأن  
 وكنت رجلا بالخلع فوكله  
 الزوج أيضا سواء كان البذل  
 مسمى أولا وعن محمد أنه

اقراره اما اذا قاله موصولا بن قال استوفيت جميع ماليت على فلان وهو مائة وقال الغريم لابل كان  
 ألف درهم فالوصى يصدق في هذا البيان حتى كان الودى أن يتبع الغريم بنسبة مائة والجواب فيما اذا أقر  
 الغريم أو لا بد من ألف درهم ثم قال الوصى استوفيت جميع ما عليه وهو مائة كالجواب فيما اذا أقر  
 الوصى بالاستيفاء أولا هذا اذا وجب الدين بآداة الميت فاما اذا وجب الدين بآداة الوصى ان أقر الوصى  
 بالاستيفاء أولا ثم قال منه موصولا وهو مائة ثم أقر الغريم أن الدين كان ألفا برأ الغريم عن جميع ما عليه ولا  
 يضمن الوصى شيئا للورثة بقول الغريم وان قامت البيعة على أن الدين كان ألف درهم يكون الغريم برأ عن  
 جميع الدين باقرار الوصى ويضمن الوصى للورثة تسعة مائة اما لوجوده أولا برأه وان أقر الغريم أو لا بالدين ثم  
 قال الوصى استوفيت جميع ما عليه ثم قال وهو مائة مقفولا عن اقراره يكون الغريم برأ عن جميع ما عليه  
 لاقرار الوصى ويضمن الوصى للورثة تسعة مائة وان قاله موصولا بن قال استوفيت جميع ما عليه وهو مائة ثم  
 قال الغريم كان الدين على ألف درهم وقد قبضته فان الغريم يكون برأ عن جميع ما عليه حتى لا يكون  
 للوصى أن يتبعه بشئ ولا يضمن الوصى للورثة الا قدر ما أقر الوصى باستيفائه واذا أقر الغريم أو لا بألف درهم  
 ثم قال الوصى استوفيت جميع ما عليه وهو مائة فالغريم يكون برأ عن جميع الألف ويضمن الوصى للورثة  
 تسعة مائة هكذا في المحيط \* باع مالا للورثة فأشهد أنه استوفى جميع ثمنه وهو مائة فقال المشتري بل كان مائة  
 وخمسين فالقول للوصى ولا يضمن الغريم وكذا الودى شأ ولو أقر الوصى أنه استوفى مائة وهو جميع الثمن  
 وقال المشتري الثمن مائة وخمسون فالوصى قبض الخمسين النضل وكذلك لو باع مال نفسه كذا في محيط  
 السرخسى \* ولو أقر الودى أنه قد استوفى جميع ما لميت على فلان وهو مائة درهم فقامت البيعة أنه كان له  
 عليه ما تدارهم فان الغريم يؤخذ بالمائة الفاضلة ولا يصدق الوصى على ابطالها كذا في المبسوط \* اذا أقر  
 الوصى أنه استوفى ما فلان الميت عند فلان وديعة أو مضاربة أو شركة أو بضاعة أو عارية ثم قال بعد ذلك  
 انما قبضت منه مائة فان أقر الوصى بالاستيفاء أو لا ثم قال بعد ذلك قبضت مائة وقال المطالب كان ألف درهم  
 وقد قبضته فان الوصى لا يضمن أكثر مما أقر قبضة ويكون المطالب برأ عن الجميع كفى الدين وان أقام  
 البيعة أنه كان عند المطالب ألف درهم فان الوصى ضامن لذلك ولا يضمن المطالب هذا اذا قاله مفصولا فاما  
 اذا قاله موصولا ثم أقر المطالب بأن ما عنده كان ألف درهم فان القول قول الوصى بأنه قبض منه مائة ولا يتبع  
 المطالب بشئ بخلاف ما لو كان كذا في الدين فانه يتبع الغريم بالباقي واذا أقر المطالب أو لا أن الامانة عنده  
 ألف درهم لميت ثم أقر الوصى أنه استوفى جميع ما عليه وهو مائة فان قاله مفصولا صار ضامنا للكل وان قاله  
 موصولا لا يلزمه الا ما أقر قبضه ولا يتبع المطالب بشئ بخلاف الدين هكذا في المحيط \* واذا أقر الوصى أنه  
 قبض كل دين لفلان على الناس فجاء غريم لفلان فقال قد دفعت اليك كذا وقال الوصى ما قبضت منك  
 شيئا أو ما علمت أن لفلان عليك شيئا فالقول قول الوصى ويؤخذ الغريم بذلك ولو قامت البيعة على أصل هذا  
 الدين لم يلزم الوصى منه شيء لانه لم يقرب قبض شيء من رجل بعينه وكذلك لو قال قبضت كل دين لفلان  
 بالكوفة وكذلك الوكيل بالقبض كذا في الحاوى \* ولو أقر الوصى أنه استوفى ما لفلان الميت على الناس  
 من دين استوفاه من فلان بن فلان وقامت البيعة أن الميت على رجل ألف درهم فقال الوصى ليس هذا فاما  
 قبضت فانه يلزم الوصى كذا في المبسوط \* اذا أقر الوصى أنه استوفى ما على فلان من دين الميت وقال الغريم

يصح خلع ابنته الصغيرة على صداقها ان ضمن الاب ثم الخلع والصداق على الزوج وهو يرجع على الاب وان لم يضمن  
 الاب لا يجيب المال على الاب ولا على الصغيرة وان قبلت الصغيرة هذا الخلع يقع الطلاق كما اذا كان الخلع مع الصغيرة وان قبل الاب الخلع  
 فالصحيح وقوع الطلاق لان لسانه كلسانهم وان جرى الخلع بين زوج الصغيرة وأمه فان أضافت الام البذل الى مال نفسها أو ضمنت ثم الخلع  
 كالأجنبي وان لم تصف ولم تضمن لارواية فيه والصحيح أنه لا يقع الطلاق بخلاف الاب وان كان له ما قد أجنبيا ولم يضمن البذل ان كانت

الصغيرة تعقل العقد والزواج والصداق انه ما هو يتوقف على اجازته او قيل لا يتوقف ومذهب مالك رحمه الله ان الاب اذا علم ان الخلع خير لها بان كان الزوج لا يحسن عشرتها فخلع على صديقها صحيح فان قضى به قاض نفذ قضاءه وخلع على ابنته الصغيرة لا يصح ولا يتوقف خلع الصغير على اجازة الولى \* الابوان اذا ارادا ان يفرقوا بين زوجين صغيرين فالوجه فيه اذا كانا رضيعين أو أحدهما رضيع أن ترضعهما امرأة أو ترضع أحدهما المرأة التي أرضعت الآخر فان لم يكن رضيعا فان بلغت حد الشهوة سمها (٢٣٣) أبو الزوج أو ابنته بشهوة أو هو أم المرأة أو ابنتها السكن هذا لا ينبغي

أن يفعل وأحسن ما قيل فيه أنه يرفع الامر الى قاض يرى التفريق بالعجز عن الانفاق ان لم يكن له مال أو بوجوه أخرى قد لوحنا عليه ولو حكم رجل لا يصح لانه لا ولاية لهم على تحكيم الغير عليهم \* وكذا الصغيرة بالخلع فعمل الوكيل في رواية بصح ويتم الخلع وله البذل وفي رواية لا اذا ضمن الوكيل البذل واذا لم يضمن الوكيل لا يقع الطلاق \* قال لها وهي صغيرة ان غبت عنك فامرك بيدك فطلق نفسك متى شئت بعد ان تبرى ذمتى من المهر فوجد الشرط فطلعت نفسها بعد ما أبرأته لا يسقط المهر لعدم صحة ابراء الصغيرة ويقع الرجعي لانه كالقائل لها عند وجود الشرط انت طالق على كذا وحكمه ما ذكرناه \* وذكر صاحب المنظومة ان خلع الصغيرة بمال مع الزوج ان كان بلفظ الخلع يقع البائن وان كان بلفظ الطلاق يقع الرجعي \* وكذا الصغيرة رجلا بالخلع فخلعها ان ضمن البذل للزوج يقع البائن اتفاقا

كان له على ألف درهم وقال الوصى قد كان له عليك ألف درهم ولكنك أعطيت خمسمائة في حياته الى الميت وخمسمائة دفعتها الى بعد موته وقال الغريم بل دفعت الكل اليك يضمن الوصى ألف درهم ولكن تستخلف الورثة على دعواه هكذا في المحيط \* ولو أقر الوصى أنه قبض جميع ما في منزل فلان الميت من متاعه وميراثه ثم قال بعد ذلك هو مائة درهم وخمسة أثواب وأقام الورثة البينة أنه كان في منزل فلان يوم مات ألف درهم ومائة ثوب لم يلزم الوصى أكثر مما أقر به حتى يشهدوا أنه قبضه كذا في الحاوى \* ولو أقر أنه قبض ما في ضيعة فلان من طعام أو ما في نخلة فلان من ثمر أو أنه قبض زرع هذه الارض ثم قال هو كذا وادعى الورث أكثر منه وأقام البينة أنه كان في هذه الضيعة كذا وكذا لم يلزم الوصى زيادته على ما أقر به قبضه حتى يشهدوا أنه قبضه كذا في المبسوط \* ولو أقر الوصى أن المكاتبه على المكاتب ألف وقبض الميت منها مائة في حياته وقبضت أمانتها مائة بعد موته وقال المكاتب قبضت الالف كلها واقامت البينة أن الوصى أقر أنه استوفى جميع ما كان على المكاتب لزم الوصى الالف كله بعد حلف الورثة أنهم لا يعلمون قبض الميت كذا في محيط السرخسي \* اذا أقر الوصى أنه قد استوفى ما على مكاتب فلان الميت وهو مائة والمكاتب معروف يدعى ذلك ويقول قبضت مني ألف درهم وهي جميع مكاتبي فالتقول قول الوصى في المائة ويلزم المكاتب تسعة مائة وان أقر الوصى بقبض المكاتب منه ولم يسم شيئا عتق المكاتب فان قامت البينة أن أصل المكاتب ألف درهم وأن المكاتب أقر بذلك قبل أن يشهد الوصى بالقبض فالوصى ضامن لجميع الالف كذا في المبسوط

باب الحادى والعشرون في يديه مال الميت اذا أقر بوارث أو وصى له \*

رجل في يديه مال لاسنان غائب ومات الغائب فخار رجل وادعى أنه ابنه وصدقه ذواليد فان القاضى يتلوم سواء قال ان لميت وارثا آخر أو لم يقل فان ظهر له وارث آخر والادفع المال اليه وفي كل موضع قال يتأني ويتلوم القاضى يكون ذلك مفوضا اليه في يصرى أنه لو كان له وارث آخر لخصر في مثل هذه المدة كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى \* في الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى رجل توفي وترك مالا في يد رجل فادعى رجل أنه ابن الميت وادعت امرأة أنها زوجة الميت وقال الذى في يديه المال صدقته ما ولا يعلم له وارثا غير كما وكذب كل واحد منهما صاحبه فالقاضى يتلوم زمانا ثم يعطى الابن المال كله بعد ما يستخلفه على علمه على دعوى المرأة وكذلك لو كان الميت امرأة فادعى رجل أنه زوجها فهو بمنزلة المرأة في ذلك وكذلك لو أقر الذى في يديه المال بزوج أو زوجة أو أخ لام أو عمة أو خالة أو كل ذى نسب ومولى العتاقة بمنزلة النسب في هذا فاذا ادعت المرأة أنها ابنة الميت وادعى رجل أنه أعتق الميت وقال الذى في يديه المال صدقته ما وقال هذه ابنته وهذه مولداً أعتقه أو بدأ بالمولى ثم بالابنة فهم سواء والمال بينهم نصفين وان كانا متكاذبين بينهما ومولى المولاة بمنزلة الزوجين ولو كان الذى في يديه المال امرأة وهذا المال لرجل فقالت المرأة التى في يديها المال أنا زوجة الميت وهذه المرأة زوجته أيضا وهذا الرجل مولى الميت قد كان أسلم الميت على يديه ووالاه وقالت تلك المرأة أنا زوجته دونك وقال مولى المولاة أنا وارثه دونكما فالقاضى يجعل ربع المال بين الزوجتين والباقي لمولى المولاة هكذا في المحيط \* وان أقر أن هذا ابنه وقال لأدري أنه وارث آخر أم لا فان القاضى يتلوم وينظر فان جاء وارث آخر والادفع المال اليه وان قال لأعرف له وارثا آخر لا يتلوم بل يدفع اليه المال كذا في شرح أدب القاضى للصدر الشهيدي في الباب الثانى والسبعين في اثبات النسب \* قال محمد

وان لم يضمن ففي كتاب الوكالة اثباتين وفي النوازل اثنتين \* خالها أبوها أو أجنبي على صداقها ان ضمن الخلع ثم وقع كاشفا من كان العاقد وبعد البائع أخذت الزوج بنفسه لو قبل الدخول وبكله لو بعده وقال شمس الأئمة ترجع به على الاب لا على الزوج وان لم يضمن الاب لاشك ان الصداق لا يسقط وهل تقع البينة ان قبلت الصغيرة وهى أهمل للقبول وقع اتفاقا وان لم تقبل ان كان الخلع أجنبيا ولم يضمن لا يقع اتفاقا وتكلموا انه هل يتوقف على اجازته اذا بلغت قبل لا وان كان العاقد أباً ولم يضمن الزوج قال بكر رحمه الله اختلف

المشاخ في الوقوع وقال الامام الحلواني فيه روايتان وفي حبل الاصل انه لا يقع ما لم يضمن الاب الدرك له وفي كشف الغوامض ان الطلاق يقع بقبول الاب على قول محمد بن سلمة رحمه الله وان لم يضمن البذل أى الصداق ولا يجب البذل على الاب ولا عليها وعنده ان الخلع واقع بقبول الاب والبذل عليه وان لم يضمن وفي طلاق الاصل في خلع الاب على صداقها قبل الدخول بها ان الخلع جائز ولها نصف الصداق ويضمن الاب للزوج نصف الصداق (٣٣٤) قالوا كيف صح الخلع على صداقها قبل الدخول بها وهو مملوكها ولا ولاية له في ابطال ملكها

وكيف يصح ضمان الصداق للزوج وهو عليه ولاى معنى يضمن الاب نصف الصداق للزوج وقد ضمن الزوج ذلك لها (أجابوا) عن ذلك بان الخلع لما أضيف الى مهرها وذلك ما كملها كان مضافا الى مالها والاضافة الى مال الغريان خلع على عبد انسان تصح كاضافة الشراء الى مال غيره فلما صح اضافة الشراء فلائن يصح الخلع وهو اقرب الى الجواز أولى لكن في باب الشراء يجب تسليم البذل على العاقد وفي الخلع لا يجب الا بضمن كرجوع الحقوق الى من يقع له العقد غير أنه اذا ضمن رجع اليه الحقوق بالضمن فاذا خلع وضمن ضح وضمن البذل ووقع الطلاق بقبوله ووجب نصف المهر وسقط النصف وعلى الزوج أداء نصف اليها بذن الاب أو الى الاب ويجب للزوج على الاب نصفه بضمانه تسليم كل المهر الى الزوج وان كانت مدخولة فلها جميع المهر عليه والاب يضمن للزوج كله لانه ضمن تسليم الكل فلم يقدر فيضمن مثله وهذا من الوجوه في خلع الصغيرة (وحيلة أخرى) أن يحيل

رحمه الله تعالى اذا قال الذى في يديه المال رجل أنت أخوه لايه وأمه ولا أدري أه واثرت آخرى يحجب عن الميراث وقال المدعى أنا أخوه لايه وأمه ووارثه لا وارث له غيرى لم يكن للاخ ميراث حتى يعلم أنه لا وارث له غيره ولو قال الذى في يديه المال أنت أخوه لايه وأمه وله أخ آخر لايه وأمه وأنت وارثا جميعا لانعلم له وارثا غيركما وقال المدعى أنا أخوه لايه وأمه ووارثه لا وارث له غيرى فان القاضى يتأني في ذلك فان جاء وارث آخر والادفع المال كله الى هذا المدعى كذا في المحيط \* لو جاء رجل وادعى أن الميت عبيده وأن المال مال عبده فهو أحق به وجاء رجل وادعى أنه ابن الميت وأن الميت حر لم يملك قط وأنه وارثه والذى في يده المال يقول ان الميت عبد وكذب كل واحد منهم ما صاحبه فان المال للمولى دون الابن كذا في المحيط \* لو ادعى أنه أخو الغائب وأنه مات وهو وارثه لا وارث له غيره وادعى أنه ابنه أو أبوه وأمه أو مولاه أعتقه أو كانت امرأة فادعت أنها أمة الميت أو خالته أو بنت أخته وقالت لا وارث له غيرى وادعى آخر أن الميت أوصى له بجميع المال أو ثلث المال وصدقه ما ذواليد وقال لا أدري الميت وارث غير كما لم يكن للمدعى الوصية شئ يحكم بهذا الاقرار ويدفع القاضى المال اليهم هكذا في الخلاصة في كتاب الدعوى \* والزوجان ومولى الموالاة أولى من الموصى له كذا في المحيط \* ولو أقر الذى المال في يديه أن صاحب المال مات وأن لهذا الرجل عليه ألف فاسأله القاضى أترك وارثا فان نعم يجعل بينهم ما خصومة وان قال لا تانى القاضى في ذلك فان لم يجزى رارث جعل للميت وصيا فان ثبت الدين دفعه الى الغريم والاجعله في بيت المال كذا في مختصر الجامع الكبير في كتاب الوصايا \* رجل في يديه مال لرجل مات صاحب المال وأقر الذى في يديه المال أن الميت أوصى لهذا بجميع هذا المال وأقر أيضا أنه أوصى لهذا الرجل الآخر بجميع هذا المال وقال ذلك الرجل ان الميت أوصى لي بجميع هذا المال وما أوصى للبشئ فالمال بينهم ما ولوا أن الرجل الذى في يديه المال قال ان الميت أوصى لهذا بجميع ماله وأقر أيضا ان هذا أخوه لايه وأمه ووارثه لا وارث له غيره وتمكنا بينهم ما فان ثلث المال لصاحب الوصية والثلثان للاخ ولو قال الذى في يديه المال ان الميت أوصى لهذا بجميع ماله وقال أيضا ان الميت أقر أن هذا ابنه أو أبوه أو مولاه مولى عتاقة أو مولى موالاة وأنه لا وارث له غيره فالمال كله للوارث المقر له والمولى كذا في المحيط \* لو ادعى رجل أن له على صاحب المال ألف درهم وأنه مات وصدقه الذى قبله المال لم يلتفت الى ذلك حتى يحضروا وارث فان أقر الغريم والمدعى أنه لا وارث للميت تانى القاضى في ذلك ثم جعل للميت وصيا يقبض المال الذى قبله ثم يقال للمدعى أقم البيينة على حقتك فان أقامها قضى له فان جاء صاحب المال حارداً للقاضى القضاء في ذلك فان كان مستمرا كما وكان أصله ديناً فلصاحب المال أن يضمن الذى كان المال قبله وان كان أصله غصباً فان شاء ضمن القابض وان كان أصله وديعة فالضمان على القابض في قول أبى يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى الوديعة عندى بمنزلة الغصب وان كان المال وصل الذى في يديه من قبل أبيه أو وصى به اليه فلا ضمان عليه والضمان على القابض فان لم يجزى صاحب المال حيا وحضر وارثه ويحدد الدين فالقضاء ما مضى كذا في مختصر الجامع الكبير في كتاب الوصايا \* ولو كان الذى في يديه المال قال ان الميت أوصى لهذا بجميع ماله لكن لفلان بن فلان على الميت دين كذا وكذا وصدقه المقر له بالدين والموصى له يدعى الوصاية وينكر الدين وقد أقر واجمعان الميت لم يدع وارثا فان القاضى يتألم في ذلك زمانا ثم يقول لصاحب الدين أقم البيينة على دينك فان لم تكن له بيينة استخلف الموصى

الزوج بالصداق على الاب فيبتر الزوج منه وينقل الى ذمه الاب والاب يملك قبول الحوالة اذا كان المحتال عليه أملاً من الخيل والغال له كون الاب أملاً من الزوج وكذا لو كان المحتال عليه مثل الخيل في الملاءة ذكره في الجامع وذكره كرايمى ولو لم يكن مثله في الملاءة ولو كان الخالع وليا غير الاب جعله القاضى وصيا حتى يملك قبولها (وذكر كرايمى حيلة أخرى) وهى ان يقر الاب بقبض صداقها ونفقة عتقها ثم يطلقها الزوج بانها وهذا خاص بالاب لصحة قراره بالتقبض بخلاف سائر الاولياء وبتر الزوج في الظاهر لا قرار الاب لافى اقرار

غيره ويكتب اقرار الاب بقبض حقها وطلاق الزوج بانها \* خلع الاب اليه الكبيرة على صداقها بانها جاز والمال عليها ولو بلا اذنهم ولم تجز  
أيضا فان لم يضمن الاب المهر لا يجوز ولا يقع وانما جازت وقوع برئ من الصداق وان ضمن وقوع الطلاق واعتبر هذا الخلع معاوضة بين الزوج  
والخالع وطلاقا قابلا بدلا في حقها فاذا بلغ الخبر اليها فجازت نفسها عليها وبرئ الزوج وان لم تجز رجعت عليه بمهرها والزوج يرجع على الاب  
بحكم الضمان وتقدير هذا الخلع كان الخالع قال له اذا بلغها الخبر واجازت كان البدل عليها (٢٣٥) وان لم تجزه قال بدلي على وما يجب على

الاب من الضمان انما يجب  
بالعقد لا بحكم الكفالة ولو  
كان مكانه أجنبي فكذلك  
لانه ليس للاب ولاية الخلع  
فكان كالأجنبي وكذا لو خالع  
الأجنبي أو الاب عن النفقة  
وهي صغيرة أو كبيرة ولم ياذن  
ولا اجازت بعد الخلع جاز  
الخلع ووقع الطلاق ويجب  
على الزوج النفقة ثم يرجع  
على الاب أو الأجنبي بالضمان  
وان خلع الاب على صداقها

ولم يضمن وهي كبيرة توقف  
على اجازتها فان اجازت جاز  
ويرأى الزوج عن المهر وان لم  
تجوز وقوع الطلاق لانه معلني  
بالقبول وقد وجد تزوجها  
على الفين ووهبت أم المرأة  
له الفأ وضمت له ودخل  
الزوج ثم اختلعت على النبي  
درهم وقبل الزوج ليس له ان  
يرجع على الام بشئ (فان  
قيل) لم يبق من المهر الا الف  
فلم يجب على الزوج الف زائد  
(قلنا) لعدم صحة هبة الام  
فكان المهر على حاله وضمانها  
ليس بالتزام ابتداء بل وعدت  
انها لو طلبت الالفين فهي  
تعطيه ألفا ولم يكن كذلك  
بل اختلعت على النبي درهم  
وهما عليه فصع ولم يجب على  
امهاشئ \* ادعى الاستثناء

له على علم ما يعلم هذا الدين لهذا على الميت فان حلف أعطاه المال ولم يعط الغريم شيئا ولو أن الذي في يديه  
المال قال الميت أوصي لهذا بجمع المال ولا أدري أترك وارثا أم لا فقبل له الموصى له أعطى فانه لي على  
كل حال ترك وارثا أو لم يترك فالتقاضي لا يدفع اليه شيئا كذا في المحيط \* ولو أن الذي قبله المال قال للقاضي  
هذا المال لرجل مات ولم يدع وارثا فأني القاضي في ذلك وأخذ كفيلا بنفسه فان حضر الوارث أو موصى  
له ولا أخذ المال وجعله في بيت المال فان قسمه بين المسلمين ثم جاء صاحب المال حيا وكان المال ديناً على  
الغريم عوض الغريم من بيت المال وان كان غصباً فصاحبه بالخيار ان شاء ضمن الذي كان في يديه وان شاء  
أخذ مثله من بيت المال وان أخذ من الغاصب رجع في بيت المال وان كان ودعة فلا ضمان على المستودع  
في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى هو عندى بمنزلة الغصب وان كان الذي في يديه  
المال وصيا في المال فلا ضمان عليه ويعوض صاحبه من بيت المال فان لم يأت صاحب المال حيا وجاء ابنه  
فلا ضمان على الذي كان المال قبله في شيء من ذلك ويعوض الابن من بيت المال كذا في مختصر الجامع  
الكبير في كتاب الوصايا والله أعلم

### \*( الباب الثاني والعشرون في الاقرار بالقتل والجناية ) \*

اذا أقر الرجل بقتل رجل خطأ وقامت البينة به على آخر والولى ادعى ذلك كله فعلى المقر نصف الدية ولا شيء  
على الآخر وعلى هذا اذا أقر أحدهما بالقتل عمداً أو قامت البينة على آخر بمثل ذلك والولى ادعى القتل عمداً  
كان له ان يقتل المقر وليس له ان يقتل الآخر ولو أن الولي في فصل الخطأ ادعى الكل على المقر وجبت الدية  
بكلها في ماله ولو ادعى القتل كله على المشهود عليه وجبت الدية على عاقلة كذا في المحيط \* ولو أقر  
رجل أنه قتل فلاناً عمداً وحده وأقر الآخر بمثل ذلك وقال الولي قتلناه جميعاً كان له ان يقتلهمما كذا في  
المسوط \* لو شهد شاهدان على رجل أنه قتل هذا الرجل وشهد آخر ان على رجل أنه قتل هذا الرجل  
وقال الولي قتلناه جميعاً لم يكن له ان يقتل واحداً منهما كذا في المحيط \* ولو قال لأحدهما أنت قتلتهم كان  
له ان يقتله ولو قال اهما صدقتما جميعاً في مقاتلتهما لم يكن له ان يقتل واحداً منهما كذا في المسوط \* لو أقر  
بالجناية ثم بالملك لغيره في عهده مروقاً للمقر فان صدقه المقر له في الملك والجناية جميعاً يقال للمقر له ادفع العبد أو  
أفذه وان كذبه فيه ما لا يكون المقر مختاراً للفداء وان صدقه في الملك وكذبه في الجناية صار المقر مختاراً للفداء  
ولو أقر بالملك أو لا ثم بالجناية ان صدقه فيه ما فأنقص هو المقر له وان كذبه فيه ما فأنقص هو المقر له وان صدقه  
في الملك وكذبه في الجناية هدرت الجناية وكذلك ان كان العبد مجبوراً لا يدري أنه المقر أو لغيره فأقر بالجناية  
أو لا ثم بالملك أو بالملك أو لا ثم بالجناية ولو قال كنت بعتهم من فلان قبل الجناية وصدقه فلان بخير المشتري  
بين الدفع والفداء كذا في محيط السرخسي في كتاب الجنائيات \* والله أعلم

### \*( الباب الثالث والعشرون في المتفرقات ) \*

ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لورثة فلان على ألف درهم فهو بينهم على الميراث  
ويدخل فيه الجمل ولو قال لولد فلان على ألف درهم فهو بينهم بالسوية ولا يدخل فيه الجمل كذا في المحيط \*  
رجل قال لامرأته اني تزوجتك وأنا صبي لم يفرق بينهما بل يستل هل أجاز والدك فان قال لا قيل له هل

(٣٩ - فتاوى رابع) في الخلع والشرط وكذبه فيه فالقول له فان شهدا بخلع أو طلاق أو خالع أو طلق بغير استثناء أو شرط لا يقبل  
قوله وان قالوا لم نسمع منه غير كلمة الخلع والطلاق كان القول له ولا يفرق الا ان يظهر منه ما يكون دليلاً على صحة الخلع من قبض البدل ونحوه  
وهذه من المسائل التي قبلت فيها الشهادة على النبي وسيأتى ان شاء الله تعالى \* وفي الكافي طلق أو خالع ثم ادعى الاستثناء ان ذكر البدل  
لا يلتفت اليه لان ذكره للخلاص والاستثناء يبطله وكلا يصدره القاضي لا يصدق المرأة أيضاً فيه وفي موضع آخر ادعى الاستثناء في الخلع

أو الطلاق وقال الشهود لم نسمع إلا كلمة الخلع أو الطلاق لا ينفذ إلى قول الزوج إلا بينة لأنه فسد الناس فلا يصدقون إلا بينة والفنوى على صحة دعوى المغير والمبطل إلا إذا ظهر ما ذكرنا من التزام البذل أو قبضه ونحوه \* ادعى الاستثناء وقال قبضت ما قبضت منك بحق لي عليك وقالت بل لبذل الخلع قال قول له لأنه أنكروا وجوب البذل عليها وأقر أن له عليها مالا واحد الامالين والمرأة مقررة له عليها مالا آخر فيكون القول له بخلاف ما إذا لم يدع الاستثناء لأنه (٢٣٦) يدعى عليها بدل الخلع وهي تنكر القول لها \* دفعت بدل الخلع وزعم الزوج أنه قبضه بجهنة

أخرى أفنى الامام ظهر الدين رحمه الله تعالى أن القول له وقيل لها لأنها المملوكة \* وعن ظهر الدين أنه إذا طلق وقال استثنيت لا يصدق ولو قالت قلت أنت طالق وأدعاه يقبل على قول محمد رحمه الله تعالى لا يصدق وهو المأخوذ وقد مر \* وفي المنتقى لو قال طلقتمائم استثنيت لا يصدق في قول الامامين \* وفي الفتاوى خالعهما أو طلقها ثم تكلم بالاستثناء في نفسه بحيث لم يسمعهما غيره لا يصدق بل يجب عليه أن يجهر بحيث يسمعهما رجلان ليسمعهما عند الحاجة \* (النوع السادس في البذل) \* خالعهما على مال ثم زاد عليها في بدل الخلع فالزيادة باطلة وكذا الزيادة في بدل الصلح عن دم العمد \* خالعهما على أن جعلت صداقها ولولدها أو لاجنبي جاز والمهر للزوج لا لغيره \* أجل بدل الخلع إلى أجل معلوم جاز وتأخر وصح الرهن به والكفالة وصح تأجيله إلى الحصاد وإلى موت فلان لا \* ويصح الخلع ويجوز الخلع على مكيل أو موزون موصوف أو مضاف إليه فيستحق المسمى ويجوز على ثوب مسمى هروى أو

أجرت بعد بلوغك فان قال لا قيل له هل تجيز الآن فان قال لا الآن يفرق بينهما كذا في الوقعات الحسامية \* في نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى إذا أقر الرجل لفلان على ألف درهم من ميراث فلان فان أقر المرأة بما قال المقر أخذها ورثة فلان من المقر وان أنكر المقر له ذلك فلا سبيل لورثة فلان على أحد كذا في المحيط في الفصل الحادي عشر من الاقرار \* عبد قتل رجلا خطأ ولم يعلم مولا حتى أقر أنه باعه من فلان وسلمه إليه ثم أودعه وكذبه وولى الجناية لا يقبل قوله ولا بينته ويؤمر بتسليم العبد إلى ولى الجناية أو الفداء فان دفع ثم حضر الغائب فان كذبه فالدفع ماض وان صدقه له أن يأخذ العبد ويغرم صاحب العبد القيمة لولى الجناية وان قال بعت وأنا أعلم بالجناية فلا سبيل لولى الجناية على العبد وعليه الدية كذبه المقر له أو صدقه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال له ذاعلى مثل ما له ذاعلى ولم يكن أقر لا خربشي في مجلسه ذلك ولا تقدم هذا الكلام شي يدل على ما لا آخر عليه فانه يقر بكل واحد منهم بما شاء فان أقام الآخر بينة أن له عليه ألف درهم لم يستحق هذا ألفا وكان للمقر أن يقر له بما شاء وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال له ذاعلى ألف درهم مثل ما لهذا على دينار فلان على ألف درهم وللثاني عليه دينار ولو قال له ذاعلى ألف درهم وسكت ثم قال وله ذاعلى مثل ما لهذا فان اكمل واحد منهما عليه ألف درهم اذا كان ذلك في مجلس واحد وكلام واحد كذا في المحيط \* رجل أقر بعبد رجل أنه له فلان وبهذا الذي في يده ثم قال المقر ان اشتريته فهو حر ثم اشتراه فانه يقضى للقر له ويطلق العتق وان أقر أنه لفلان ثم أقر أنه حر ثم اشتراه فهو للقر له وان بدأ فقال هو حر ثم قال هو لفلان ثم اشتراه فهو حر وان أقر لرجل ثم أقر أنه لا خربشي اشتراه فانه يقضى به للاول ولو أمره رجل بعد الاقرارين بشرائه ثم اشتراه كان الأمر أحق به كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لفلان عندي ألف درهم ودبعة ثم قال ضاعت قبل اقرارى لا يصدق وهو ضامن ولو قال كان له عندي ودبعة فضاقت فالقول قوله ولو قال له عندي ألف درهم ودبعة ضاعت ووصل الكلام صدق استحسانا وكذلك اذا قال وقد ضاعت أمس كذا في المحيط \* لو أقر أن لفلان عليه ثوبا هرويا فاجابه من ثوب هروى صدق فيه بعد أن يحلفه قيل هذا على قول محمد رحمه الله تعالى وما عنده أبي يوسف رحمه الله تعالى فينبغي أن ينصرف اقراره إلى الوسط والاصح أنه قولهم جميعا وكذلك لو قال له على ثوب ولم يسم جنسه فأى ثوب جابه قبل منه الالبس والجديد فيه سواء ولا يترك حتى يعطى ثوبا كذا في المبسوط في اقرار الرجل بالتحاد السبب \* واذا أقر الرجل أن لفلان عليه دار أو أرض أو غل أو بستانا كان هذا اقرارا بالغصب فيؤمر برد العين ان كانت في يده وان عجز عن ردها فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى الآخر لا يضمن القيمة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى يضمن كذا في المحيط في الفصل السادس في الاقرار على نفسه بالحيوان وغير ذلك \* واذا أقر أن لفلان عليه عبد او ادعى ذلك فلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بأنه يلزمه عبد وسط أو قفمة عبد وسط وقال محمد رحمه الله تعالى بان القول قوله في العبد وفي قيمته وكذلك على هذا الاختلاف اذا قال ان لفلان على شاة أو بقرة أو بعيرا كذا في الذخيرة \* واذا قال على عبد قرض فعليه قيمة عبد والقول فيها قوله مع عينه كذا في المبسوط \* ولو أقر على نفسه بدابة كان عليه قيمة أى الدواب شاء فان جاء بدابة وقال هي هذه كان القول

هروى ولا يجوز على مطلق الثوب وترد ما قبضت من المهر والحاصل انه ان سمي ما ليس بمقتوم لا يجب شيء وان سمي موجودا قوله معلوم ما يجب المسمى وان سمي مجهولا جهالة مستدركة كذلك وان غشيت الجهالة وتمكن الخطر بان خلعها على ما يثر نخلها العام أو على ما في البيت من المتاع ولم يكن فيه شيء بطلت التسمية وردت ما قبضت من المهر لان المعلوم لا يصح عوضا في مجرد تسمية المال وان سميت فيه ما هو من المال لا يتعلق وجوده بالزمان الا انه مجهول لا يوقف على قدره بان اختلعت على ما في بيتها أو يدها من المتاع أو على ما في نخلها



من الثمر أو ما في بطون غنهما من الأولاد ان كان هذا لما ذكرته في ذلك والاردت ما قبضت من المهر طاق المدخولة بعد الخلع وقع الطلاق بخلاف الخلع بعد الطلاق \* ولو في العدة على ما ذكرناه بان قال لها خلعتك بعدما بانها او بالطلاق لا يقع \* اختلعت مع زوجها على مهرها ونفقة عتقها على ان الزوج يرد عليها عشرين درهما تصح ولزم على الزوج عشرين درهما ما ذكر في الاصل \* خالعت على دار على ان يرد الزوج عليها ألفا لاشقة فيه وفيه دليل ان ايجاب بدل الخلع عليه يصح \* وفي صلح القدوري ادعت (٢٢٧) عليه نكاحا ففصلها على مال بذله

لها لم يجز وفي بعض النسخ جاز والرواية الاولى تخالف المتقدم والتوفيق انها اذا خالعت على بدل يجوز ايجاب البذل على الزوج ايضا ويكون مقابلا بدل الخلع وكذا اذا لم يذكر نفقة العدة في الخلع ويكون تقدير النفقة العدة اما اذا خالعت على نفقة العدة ولم تذكر عوضا آخر ينبغي ان لا يجب بدل الخلع على الزوج وقد ذكرنا ما فيه من الوجهه \* (نوع آخر) \* برهنت بعد الخلع على انه كان طلقها قبل الخلع باننا أو ثلثا نقبل ونسب ترد بدل الخلع لان التناقض هنا عفو لان الزوج يستبد بالطلاق فصار كدعوى الحرية بعد الانقياد أو الاقرار بالرق خلفا حال العلق وتقرر المدعى بالحرية المطلقة الثلثين قالت له طلاقني ثلاثا على ألف فطلقها واحدة عليها الالف لانه كلما يملك \* قال لها بعث منك تطليقة بجميع مهر لزوجي ما في البيت الا القيص الذي عليك وعليها مع القيص ثياب وسوار وخيل فكسوتها وحلبا ما استثنى وما لم يستثن لها \* اختلعت مع زوجها

قوله ان جاء بفرس أو برزون أو جارا أو بعير ولا يقبل قوله في غير ذلك كذا في فتاوى قاضيخان في فصل ما يكون اقرارا بشئ أو بشيئين \* وفي كذب العاقل اذا قال لفلان على درهم فلو سأتساوى درهمها وكذلك لو قال لفلان على دينار درهم فاعلم درهم تساوى دينار ولو قال لفلان على درهم فلو سأتساوى درهمها يسع فكذا قال بعث منه فلهما بدرهم ويكون بيان الفلاس اليه انهما وفي المشتق اذا قال لفلان على درهم دقيق فاعلمه دقيق يساوى درهمها كذا في المحيط \* أقر له بحق في دار أو أرض أو ملك أو شرايين ويحلف على فضل بدعيه انهم وان أي أن يسمى يقول له القاضي أنه نصف أو ثلث أو ربع حتى يصل الى مقدار يعلم في العرف أنه لا يملك أقل منه فيلزمه ثم يستخاف على الزيادة فان قال عدة في هذا الجذع أو الباب المركب أو البناء بغير أرض أو حق الزراعة أو السكنى بالاجارة لا يصدق الا اذا وصل بكلامه كذا في محيط السرخسي \* لو قال لفلان على دين أو أي أن يبين فالقاضي يسمى له الدين درجة فدرجة حتى ينتهي الى أقل ما ينطبق عليه اسم الدين يتحكم العرف فان أقر بذلك والالزমে ذلك المقدار ويحلف على الزيادة كذا في المحيط \* لو قال هذا العبد اقلان اشتريته منه فوصل باقراره وأقام البيعة على الشراء قبضت بيعة استحسانا ولو قال بعد ما سكنت اشتريته منه قبل الاقرار أو وهبه لي أو تصدق به علي لم تقبل بيعة على ذلك كذا في المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه \* في المشتق بشرع أي لو سأل رحمه الله تعالى اذا قال لاني على ألف درهم ولم يسمه فهو باطل ولو سأل له أخ على ذلك الاسم لزمه ولو قال لاني ولم يسمه وله ابن معروفة فقال لاني ابن أخو ابنة غنيت فاقول قوله وان سأل له أن يصرفه الى غيره قال وكل شئ من هذا القبول اتفق عليه اسمان عمر وعروة الموصال فلا قرار بالدين باطل بالطلاق والتعاقب يقعان وله أن يبين كذا في المحيط \* الاصل أنه متى ذكر مقدار أو أضافه الى صنفين من المال يجب النصف من كل واحد منهما لانه أضاف المقدار اليهما بالسوية فيوزع عليهم ما بالسوية كالأضاف الى رجلين بالسوية كان بينهما بالسوية والمساواة في الاضافة تقتضي التوزيع على سبيل السوية لو قال استودعني عشرة أثواب هروية وهروية كان من كل واحد النصف كذا في محيط السرخسي \* اذا قال لفلان عليه ما تسمى ثيابا ذهب وفضة فان عليه من كل واحد منهما النصف وليس للقر له أن يجعل القصة أكثر والقول قول المقر في الجسد من ذلك والردى كذا في المحيط \* اذا قال لفلان عندي ألف درهم قرض ووديعة فهو ضامن لنصفه اقرضا والنصف الآخر وديعة وكذلك لو قال له قبلي ألف درهم مضاربة وقرض فان وصل الكلام فقال ثلثا ثلثا من اقرض وسبعة مضاربة كان القول قوله وان فصل الكلام كان عليه من كل واحد النصف كذا في الحاوي \* قال له عندي ألف درهم هبة ووديعة فكلها ووديعة كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أو دعني ثلاثة أثواب رضى ويهودى يلزمه رضى ويهودى والبيان في الثابت اليه ان شاء جعله رضى وان شاء جعله يهودى يجمع بينهما كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال عليه فقير من حنطة وشعير الاربعة افعليه ثلاثة ارباع فقير من كل واحد النصف هكذا في محيط السرخسي \* لو قال على كرحنطة وشعير وسهم كان أثلاثا يلزمه من كل واحد ثلثه هكذا في فتاوى قاضيخان \* لو قال لفلان على نصف درهم ودينار وثوب فعليه نصف كل واحد منهما وكذلك لو قال نصف كرحنطة وكرشه وكرتير وكذلك لو قال على نصف هذا العبد وهذه الامة ولو قال له على نصف هذا الكرحنطة وكرشه فعليه من الشعير كرحم كامل وكذلك لو قال غصبت فلانا

على رضا الولد ثم صالحت مع الاب على شئ لا يصح \* وعن الامام الثاني رحمه الله قالت طلقني أربعين فطلقها ثلاثا لزمها ألف ولو طلقها واحدة فثلث الالف \* خالها على عبد معين فملك العبد عندها قبل التسليم أو كان ميتا وقت الخلع عليها قيمته \* (الرابع في الامر باليد) \* وفيه خمسة أنواع \* (الاول في المقدمة) \* جعل امر امرأته يدها ان نوى الطلاق أو كان الحال حال المذاكرة والغضب ونوى أو لم ينو فمافسدت أو كانت غائبة فعملت في المجلس قبل أن يتبدل وان طال يوما أو أكثر فقالت اخترت نفسي يقع واحدة ان نوى واحدة

أوثنتين وان اثلاثا فثلاث وليس للزوج أن يرجع ولا أن ينهي المفوض اليه عن الإيقاع \* جعل أمرها بيد أبيها فقال أبوها قبلتم لي بيع وكذا  
لوجعل أمرها بيدها فقالت قبالت نفسي تقع واحدة ولا يصدق الزوج في القضاء أن لم يرد به الطلاق في حال المذاكرة والغضب وفي غيرها  
أذا لم يرد الطلاق فليس بشئ ولو ادعت البيعة أو الحالة وانكر فالقول قوله مع الحلف وتقبل بيته في إثبات الحالة لا النية لعدم الإطلاع  
عليهما إلا إذا برهنت على إقراره بالنية ودعواها (٣٣٨) على زوجها أنه جعل أمرها بيدها لا تقبل أمالوا وقت الطلاق بحكم التقويض

ثم ادعت المهرس والطلاق  
يسمع وليس لها أن ترفع الأمر  
إلى القاضي حتى يجبر الزوج  
على أن يجعل أمرها بيدها  
\* ولو قال أمرك في كذا  
أو عينك أو شمالك وقال لم  
أعن الطلاق لا يصدق قضاء  
ولو في عينك وأمثاله يسئل  
عن النية وقوله في كذا  
ولسانك كقوله في يدك  
وأمرى بيدك كقوله أمرك  
بيدك \* قال للكتاب اكتب  
لها خطا على أن متى سافرت  
بغير إذنم أطلق نفسيها كلها  
شأت واحدة فقالت لا أريد  
الواحدة وطلبت الثلاث ولم  
يثققا على شئ وتفرقا صار  
الأمر في واحدة بيدها  
وكذا لو كان مكان الأمر  
باليد عين بالطلاق ثم أن  
الأمر لا يتخلو ما أن يجعل  
بيدها أو بيد فلان مرسل  
أو معلق بالشرط أو موقتا  
فإن كان موقتا كان الأمر  
بيدها وإذا كان مادام الوقت  
بأقبا علمت هي أو فلان أولم  
تعلم ويرزول بعض الوقت  
علم أو لم يعلم لأن الأمر يحتمل  
التوقيت بخلاف الطلاق  
حتى لو قال أنت طالق إلى  
عشرة أيام يكون إلى بعض  
بعد لأن تأجيل الوقوع غير

نصف عبده وهذه الامة وكذا لو قال نصف درهم وهذا الدينار كذا في محيط السرخسي \* وفي الجامع  
الصغير رجل مات وترك عبدا فقال العبد للوارث أعطني أبوك وقال رجل آخر لي على أهلك ألف درهم دين  
فقال الوارث صدقة فاعلى قول أبي خذني فترجى الله تعالى الدين أولى وسعى العبد في قيمته وقال لا سعاية  
عاليه كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى رجل له غلام ولا يخرج جارية فشمه بكل واحد منهم ما على  
صاحبه أنه أعطي ماله وكذبه صاحبه ثم إن كل واحد منهم ما اشترى ماله صاحبه به ماله كذا في الشراء  
وعتق كل واحد منهم ما على من اشتراه قبض أو لم يقبض ويضمن كل واحد منهم ما لصاحبه قيمة ما اشتراه فإن  
كانت قيمته ما على السواء وقعت المقاصة ولم يرجع أحدهما على صاحبه بشئ وإن كانت قيمة أحدهما أكثر  
يرجع على صاحبه بالفضل وكذلك لو شهد كل واحد منهم ما على صاحبه قبل البيع أنه دبر ماله كذا في يتعلق  
عتق كل واحد منهم ما بعوت بآئله لا بعوت المشتري ويتوقف الولاء ولو شهد كل واحد منهم ما على صاحبه أن  
المالوك الذي في يده لفلان وهو رجل معروف وكذب كل واحد منهم ما صاحبه ثم اشترى كل واحد منهم ما لماله  
صاحبه به ماله كذا في البيع جائز ويرد كل واحد منهم ما ما اشتراه إلى المقر له وهذا إذا صدقه المقر له وأما إذا كذبه  
فلأمر بالتسايم ولا يضمن كل واحد منهم ما صاحبه قيمة ما اشترى ولا يرجع أحدهما على صاحبه بقيمة ما  
باعه ولو شهد أحدهما على صاحبه أنه دبر ماله كذا في يده لفلان وفلان يدعيه  
وكذب كل واحد منهم ما صاحبه ثم تباعا المقر له بأخذ المقر به من مشتريه والذي أقر بالتدبير بصير ما اشتراه  
مدبر أم ووقوف الولاء والبيع جائز بينهما ما لا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ ولو شهد كل واحد منهم ما على  
صاحبه أنه كاتب ماله كذا في بيعه ثم تباعا وارفع إلى القاضي فإن أنكر المالك كان الكتابة بغيره وقوين وحكم  
بجواز البيع مطلقا وإن ادعى الكتابة فإن القاضي يسأل الغلامين البيعة على الكتابة فلو أقام كل واحد  
منهم البيعة يقضى بكتابته ويقضى بالبيع وإن لم تكن له ماينة خاف كل واحد من البائعين للعبد الذي  
باعه بالله ما كاتبه فإن حلفا جاز البيع وكان كل واحد منهم ما عبد الذي اشتراه وإن تكاد يقضى بكتابة كل  
واحد منهم ما ويقضى بالبيع ولو شهد أحدهما على صاحبه بالتدبير وشهد الآخر عليه بالكتابة ثم تباعا والذي  
شهد بالتدبير بصير الذي اشتراه مدبر من ماله ويعتق بعوت بآئله بأقراره ولو لا وهو ووقوف والذي شهد بالكتابة  
فما اشتراه يكون ماله كذا في بيعه كذا في القدر يشرح الجامع الكبير في باب الأقراء  
بالبيع في فساد أو غير فساد \* والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب

(كتاب الصلح وهو مشتمل على أحد وعشرين بابا)

(الباب الأول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وشرائطه وأنواعه)

(أما تفسيره شرعا) فهو أنه عقد وضع لرفع المنازعة بالتراضي كذا في النهاية \* وأما ركنه فالإيجاب مطلقا  
والقبول فيما يتعين بالتعيين كذا في العيني شرح الهداية \* فإذا وقعت الدعوى فيما يتعين بالتعيين فقال  
المدعي عاليه للمدعى (صلح كذا أرضي مدعي بأمير درهم كذا بتوميدهم) فقال المدعى فعلت لا يتم الصلح مالم

(٢) أصله معي عن هذا المدعي بالدرهم التي أعطيتك

يمكن فاجل الإيقاع ولو نوى أن يقع في الحال يقع ولو قال أمرك بيدك إلى عشرة أيام صار الأمر في يدها ويرزول بعد مضي عشرة  
ولو نوى أن يكون الأمر بيدها بعد العشرة لا يصدق قضاء والقبول ليس بشرط ولكن لو رد المفوض إليه يجب أن يرد وإن كان مطلقا فالأمر  
يصير بيدها في مجلس العلم وإيقاع الطلاق قبول منها ويرتد بالرد كذا في الفتاوى جعل أمرها بيدها أو بيد أجنبي فردت أو رده الأجنبي  
لا يرتد لأنه تمليك شئ لازم فيلزم كذا روى عن أصحابنا رحمه الله والتوفيق أنه يرتد بالرد عند التقويض وأما بعده فلا يرتد بالرد وقبل العلم

لأوقف المفوض اليه الطلاق لا يقع كالوكيل لا يصبر وكذا قبل العلم بها حتى لو تصرف لا يصح تصرفه بخلاف الوصي لأنه خلافه كالورثة  
وان كان معقبا بالشرط يصبر الأمر بيدها إذا وجد الشرط وفي مجلس العلم تلك الاقاع ويرتد بالرد وان كان موقفا لا مدام الوقت  
باقيا \* أمر بك سيدنا من التهم رقلا امر بيدها الدية التي يهل الهلال ومن الغد ولو قال في هذا الشهر فاختارت الزوج أو قالت لا أطلق خرج  
من يدها في جميع الشهر عند ما وعدها الإمام الثاني رحمه الله لا يسلط خيارها ولها (٣٣٩) الخيار في مجلس آخر ولو قال امر امرأتى

بيد فلان شهرا فخن يوم قاله  
والعتق والكفالة الى شهر  
كالطلاق اليه وعن الثاني  
انه كفيل في الحال والقنوى  
على انه كفيل بعد شهر \* أنت  
حر من هذا العمل اليوم عتق  
ولا يصدق في التأقيت قضاءه  
ويصدق ديانته \* ترقجها الى  
يوم موته أو موتها صح ولو  
اشترى نسيئة الى موته أو موت  
البائع لم يجز للجهالة والبيع  
الى شهر تأجيل للثمن والوكالة  
تقبل التأقيت حتى لو تصرف  
بعد الوقت لا يصح وفي رواية  
يصبر وكلا بعد مضي المدة  
وفي رواية انه يصبر وكلا مطلقا  
وفي الاجارة الى شهر تعيين  
ما بلى العقد وتمت بمضي  
وكذا في المزارعة والشركة  
الى شهر كالاجارة والصلح  
الى شهر والقسمه اليه لا يصح  
والابراء الى شهر كالطلاق  
الاذا قال أردت التأخير  
فيكون تأجيلا اليه والاقرار  
الى شهر ان صدقه المقر له  
ثبت الاجل وان كذبه لزم  
المال حالا والقول له واذن  
العبد لا يتوقت والتحكيم  
والقضاء يقبلان التوقيت  
\* نهى الوكيل عن البيع  
يوما يتوقت \* جعل أمرها  
بيد مجنون أو وصي فهو بيده

يقبل الطالقات و كذلك اذا وقعت الدعوى فيما لا يعين بالتعيين فهو الدراهم والدنانير وطلب الصلح على  
جنس آخر فاما اذا وقعت الدعوى في الدراهم أو الدنانير وطلب الصلح منه على ذلك الجنس يتم الصلح بقول  
المدعي فعات ولا يحتاج الى قبول المدعي عليه لان هذا طلب اسقاط بعض الحق والاسقاط يتم بالمسقط  
كذا في الذخيرة \* الايجاب والقبول هو ان يقول المدعي عليه صا حلتك من كذا على كذا ومن دعواك كذا  
على كذا ويقول الآخر قبضت أو رضيت أو ما يدل على قبوله ورضاه كذا في البدائع \* رجل ادعى على آخر شيئا  
فقال المدعي عليه (برجندين فرض كردم) فقال (كرد) يكون صلحا في ذلك المبلغ كذا في جواهر الفتاوى  
\* (وأما حكمه) فوقع الملك في البديل وثبت الملك في المصالح عنه ان كان مما يحتمل التملك كالمال ووقوع  
البراءة عنه للمدعي عليه ان كان لا يحتمل التملك كالقصاص وهذا اذا كان الصلح على الاقرار وفي الصلح على  
الاقرار ثبوت الملك في البديل للمدعي ووقوع البراءة للمدعي عليه عن الدعوى سواء كان المصالح عنه مالا أو لم  
يكن كذا في محيط السرخسي \* (وأما شرائطه فأنواع) منها أن يكون المصالح عاقلا لا يصح صلح المجنون  
والصبي الذي لا يهتد به كذا في البدائع \* و صلح السكران جائز كذا في الدرر الجارية (ومنها) أنه لا يكون المصالح  
بالصلح على الصغير مضرا به مضرة ظاهرة حتى ان من ادعى على صبي دينا فصالح أبوا الصبي من دعواه على مال  
الصبي الصغير فإن كان للمدعي بينة وما أعطى من المال مثل الحق للمدعي أو زيادة تغاير في مثلها فالصلح جائز  
وان لم تكن له بينة فلا يجوز ولو صالح من مال نفسه مجاز (ومنها) أن يكون المصالح على الصغير بمن يملك  
التصرف في ماله كالأب والجد والوصي (ومنها) أن لا يكون مرثدا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعندهما صلحه نافذة على أن تصرفات المرثمة موقوفة عنده وعندهما نافذة و صلح المرثمة جائز بخلاف  
هكذا في البدائع \* وأما البلوغ والحريية فلا يشترط فصص الصلح من الصبي المأذون ان تنفع أو عرى عن  
الضرر ومن العبد المأذون اذا كان له فيه منفعة لكن لا يملك الصلح على حطب بعض الحق اذا كانت له بينة  
و يملك التأجيل مطلقا و صلح بعض الثمن للعيب ومن المكاتب هكذا في الغرر \* ومنها أن يكون المصالح عليه  
مالا معلوما ان كان يحتاج الى قبضه وان كان لا يحتاج الى قبضه فشرطه أن يكون المصالح عليه مالا سواء  
كان مالا أو ما أو مجهولا هكذا في المحيط \* واذا ادعى عين مال في يدي رجل كالأرض والعبد وغيرها  
وادعى كله أو بعضه والمدعي عليه مقربه أو جاحدا أو ساكت فإن كان الذي وقع عليه الصلح دراهم بغير عينها  
فالشرط فيه بيان مقدارها ويقع على الجهاد من نقد البلد فان كان في البلد نقد مختلف يقع على الغالب منها  
وان لم يكن لبعضها غلبة على البعض لا يجوز الصلح مالم يبين نقدا منها مع بيان القدر ويجوز الصلح عليها حاله  
ومؤجله وقبض ما وقع عليه الصلح في المجلس قبل الاقتراض ليس بشرط وان كانت معينة جاز الصلح  
ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف ولا يتعلق العقد بعينها حتى ان المدعي عليه لو أراد أن يجنسها أو يعطي  
المدعي مثلها كان له ذلك ولو هلك في يده قبل التسليم الى المدعي أو استحققت لا يسلط العقد وعليه تسليم  
مثلها وان اختلفا في قدرها ووصفها بعد الهلاك فانهما يتحكمان ويتراضان الصلح وكذا اذا وقع الصلح على  
الدنانير في جميع ما ذكرنا ولو صالح من دعواه على كيلي كالخطة والشعير أو وزني كالسديد والصفراء كان  
معينا وأضاف العقد اليه وهو حاضر أو غائب بعد ان كان ذلك في ملك المدعي عليه صح الصلح ويقع ذلك على  
ما نهى من التكميل والوزني وان أشار اليه ولم يسم السكيل والوزن جاز ويتبين من ذلك في العقد فان ضرب

في مجلسه ولا يملك ان اخرجها منه \* قال لها طلق نفسك لا تقتصر ولا يملك الرجوع ولولا جني لا يقتصر و يملك الرجوع \* وانص في الصغرى  
أن قوله أمر امرأتى بذلك لا جني كقوله لها طلق نفسك وهو الاصح وان قبل فهو وكيل لأنه صرح بالأمر ولو وكل امرأته ان تطلق نفسها كان  
تلك كاحق اقتصر \* نكل شي لو قال الزوج وقع به الطلاق اذا قالته المرأة حين صار الأمر بيدها طاعت \* وفي المتن لو قال لها طلق نفسك قالت  
أنا سرام أو خبطة أو برية أو قالت دست بازدا شتم ولم تنقل خو يشتمن ولا تحترم وان قالت أردت نفسي ان كان المجلس قائما صدقت وصار

كقوله اخترت في جواب التخيير وقيل ينبغي أن يقع كافي الخلع يقع بقوله فروختم بلاضافة اليها وان قالت افكندم تسئل ان قالت طلاق لا يقع ولو قالت طلاق افكندم أو امر افكندم يقع بالنية ولو قال لا جنبي طلاقها بيدك أو طلقها ان شئت كقوله أمرها بيدك يقتصر ولا يملك الرجوع \* قالت تركت مهرى عليك على أن تجعل أمرى بيدى ففعل ذلك فمهرها عليه ما لم تطلق نفسها \* قال لها أمر نسائي بيدك أو قال لها طلقي أية نسائي شئت لا تملك (٢٣٠) تطابق نفسها وفي المتنق لها أن تطلق نفسها وكذا من شامت من نسائه

بجلاف ما لو قال لها ان دخلت الدار فنسأؤ وطوالق قد خات وقع الطلاق عليها وعلى غيرها \* جعل أمر كل امرأه يتزوجها بيد امرأته ثم تزوجه فضولي امرأه وأجاز بالفعل فطلقة المرأة التي أمرها بيدها لا يقع الطلاق وهي حيلة في الباب \* (النوع الثاني في الامر بالغيبه) \* قال لها ان غبت عنك ومكنت في غيبتي يوما أو يومين فامرك بيدك فهذا على أول الأمرين فيقع الطلاق لو مكث يوما \* ان غاب عنها كذا فامرها بيدها خفاء في اخر المدة فتوارت حتى مضت المدة أفتى البعض ببقاء الامر في يدها والامام قاضيان على انه ان علم بمكانها ولم يذهب اليها يقع وان لم يعلم بمكانها لا والاصح انه لا يقع قال في الخزانة واذا كانت الغيبة منها لا يصير بيدها واختلاف الاجوبة في المدخولة وفي غيرها لا يصير بيدها وفي المدخولة لو كانت في المصر ولم تجئ الى منزله حتى تمت المدة يصير بيدها \* جعل أمرها بيد امرأته غاب عنها من موضع يسكن فيه

الاجل في الحنطة اذا كانت بعينها كان ذلك باطلا وهذا لا يصح ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده في الباب الثاني وان كان موصوف في الذمة فالشرط فيه بيان القدر والوفاء وبيان الاجل فيه ليس بشرط كذا ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده أيضا ولو بين الاجل جاز وثبت الاجل ولو لم يلح على ثياب فان كانت معينة جاز الصلح والشرط فيه الاشارة لا غير وان كانت غير معينة لا يجوز الصلح حتى يأتي بجميع شرائط الصلح ولم ولو صلح من دعواه على حيوان أو على ما لا يجوز فيه الصلح لم يلحها الله ولا يصح الصلح الا ان يكون معينة كذا في شرح الطحاوي (ومنها) أن يكون المال المصالح عليه مئة وما لا يصح الصلح على الخمر والخنزير من المسلم وكذا اذا صلح على دن من خذل فاذا هو خمر (ومنها) أن يكون مالا كالصالح حتى اذا صلح على ما لم يستحق من يد المدعي لم يصح الصلح هكذا في البدائع (ومنها) أن يكون المصالح عنه مبيع يجوز الاعتراض عنه مالا أو غير مال فحو القصاص مجعولا كان أو ماعدا كذا في الحية (ومنها) أن يكون المصالح عنه حق العبد لا حق الله سواء كان مالا عينا أو دينا أو حقا ليس بمال عين ولا دين حتى لا يصح الصلح من حد الزنا والسرقة وشرب الخمر بان أخذ زنا أو مار قامن غيره أو شارب خمر فصالحه على مال أن لا يرافعه الى ولى الامر كذا في البدائع \* ولو أخذ سارقا في دار بعد ما أخرج السرقة من الدار فصالحه السارق على مال معلوم حتى كف عنه لا يجب المال على السارق ويبرأ عن الخصومة اذا دفع السرقة الى صاحبها ولو كان هذا الصلح بعد ما رفع الى القاضي ان كان ذلك بافظ العفو لا يصح العفو بالاتفاق وان كان بلفظ الهبة والبراءة عنه دنايس قط القطع هكذا في فتاوى قاضيان \* وان كان لا يجوز الاعتراض عنه حتى الشفعة وحد القذف والكفالة بالنفس لا يجوز الصلح عنه هكذا في محيط السرخسي \* ان وقع الصلح في حد القذف قبل أن يرفع الى القاضي لا يجب بدل الصلح وبسقط الحد وان صلح فيه بعد الرفع الى القاضي لا يجب البدل ولا بسقط الحد كذا في السراج الوهاج \* ولو صلح شاهد اريد أن يشهد عليه على مال على أن لا يشهد عليه فهو باطل لان الصلح عن حقوق الله تعالى باطل ويجب عليه رد ما أخذ ويجوز الصلح عن التعزير كذا في البدائع \* والذي استقر عليه فتوى أئمة خوارزم ان الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها الا يصح والذي يمكن تصحيحها كما اذترك ذكر حد أو غلط في أحد المدود كذا في الوجيز لا كدرى \* وأما أنواعه بحسب المدعي عليه فثلاثة هكذا في النهاية \* صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهوان لا يقر المدعي عليه ولا ينكر و صلح مع انكار وكل ذلك جائز فان وقع الصلح عن اقراره تبر فيه ما تبر في البياعات ان وقع عن من له مال فمحرر فيه الشفعة اذا كان عقارا ويرد بالعيب ويثبت فيه خيار الرؤية والشرط وتفسد جهالة البدل دون جهالة المصالح عنه وتشرط القدرة على تسليم البدل كذا في الهداية \* ولو كانا قدين له ما حكمهم الصلح حتى لو لم يقبض المصالح عليه في مجلس يبطل الصلح كذا في التهذيب \* وان وقع عن مال بمنافع يعتبر بالاجارات فيشترط التوقيت فيها ويبطل الصلح بموت أحدهما في المدة كذا في الهداية \* حتى لو صلح على سكنى بيت بعينه الى مدة معلومة جاز وان قال أبدا أو حتى يموت لا يجوز كذا في المحيط \* وان كان المدعي منفعة فان كانت المنفعة من جنسين مختلفين كما اذا صلح من سكنى دار على خدمة عبد يجوز بالاجماع وان كانتا من جنس واحد فلا يجوز عندنا كذا في البدائع \* والصلح عن السكوت والانكار في حق المدعي عليه لا فتداء العيدين وقطع الخصومة وفي حق المدعي بمعنى المعاوضة كذا في الهداية \* وأما أنواعه بحسب المصالح عليه والمصالح عنه

من بخارى شهر اطلق نفسها متى شامت فغاب قبل البناء ثم انطلقت لا يقع لان الغيبة عن موضع يسكن فيه قبل البناء فاربعة لا تتحقق \* قال ان غبت عن كورة بخارى أو بلدته أو بالفارسية غائب شوم از شهر بخارى فيبيدها فخرج عن كورها وقرأها صار بيدها ولو قال عن بخارى تناول من كرمينية الى فر بر لا يصير بالخروج الى قراها عندنا كذا المشايخ \* جعل أمرها بيدها ان غاب عنها ثلاثة أشهر ولم تصل اليها النفقة فبعث اليها خسين ان لم يكن قدر نفقتها صار بيدها ولو كانت النفقة مؤجلة فوهبت له النفقة ومضت المدة لا يصير الامر بيدها

لارتفاع اليقين عندهم ما خلا فالامام الثاني فان ادعى وصول النفقة اليها وادعت حصول الشرط قيل القول له لانه ينكر الوقوع لكن لا يثبت وصول النفقة اليها والاصح أن القول قولها في هذا وفي كل موضع يدعى ايقاف حتى وهي تنكر جعل امرها بيد الله ان لم يعطها كذا في يوم كذا ثم اختلف في الاعطاء وعدمه بعد الوقت فالقول له في حق عدم الطلاق ولها في حق عدم أخذ ذلك الشيء كذا في الذخيرة \* وفي المتن ان لم آت ذلك الى عشرين يوما فامرها بيد الله فيعتبر من وقت التسليم فاذا اختلفا في (٣٣١) الايمان وعدمه فالقول له لانه ينكر كون الامر بيدها. وذكر محمد

وجه الله ما يدل على ان القول لها فيمن قال ان مات فلان قبل ان يعطيك المائة التي لك عليه فانا كفيل به فبات فلان فادعى عدم الاعطاء وكونه كفيلادعى المطلوب الايقاف ان القول للطالب لانه ينكر الاستيفاء وهذا استحسان \* قال لها ان لم تصل اليك في شهر نفسي ونفقتي فأمر بك ببدل فوصلت اليها النفقة قبل مضي المدة ولم تصل النفس لا يصير بيدها لان الشرط عدم وصولهما (٣) بخلاف قوله ان لم تصل اليك فيه نفسي أو نفقتي حيث يصير لان الشرط وصولهما \* جعل امرها بيد الله ان شرب المسكر أو غاب عنها فوجدا أحد الشرطين فطلعت نفسها ثم وجده الشرط الآخر لا يمكن من الايقاف مرة أخرى وما ذكرناه في قوله ان غبت عنك يوما ويومين انه على أول الامر يقتضي أن يكون الحكم في مثل هذه المسائل كذلك \* ان غبت عنك فأمر بك ببدل فأسره الظالم لا يصير بيدها وقال الشيخ رحمه الله ان أجبره على

فأربعة لانه اما أن يقع عن معلوم على معلوم بان يدعى المدعى حقا معلوما في دار في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على مال معلوم وانه جائز واما عن مجهول على مجهول وانه على وجهين ان كان لا يحتاج فيه الى التسليم والتسليم بان ادعى رجل حقا في دار في يدي رجل ولم يسمه وادعى المدعى عليه حقا في أرض في يدي المدعى ولم يسمه فاصطالحا على أن يترك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه فانه جائز وان كان يحتاج فيه الى التسليم والتسليم بان اصطالحا على أن يدفع أحدهما من عند نفسه مالا ولم يبينه على أن يترك الآخر دعواه أو على أن يسلم اليه بما ادعاه فانه لا يجوز واما عن مجهول على معلوم وانه على وجهين أيضا ان كان المصالح عنه بحيث يحتاج الى تسليمه لا يجوز كالوادعى حقا في دار في يدي رجل ولم يسمه فاصطالحا على ان يعطيه المدعى مالا معلوما يسلم المدعى عليه لادعى ما ادعاه فانه لا يجوز وان كان المصالح عنه بحيث لا يحتاج الى تسليمه بان اصطالحا في هذه الصورة على أن يعطى المدعى عليه مالا معلوما للمدعى ليرك المدعى دعواه فهو جائز واما عن مجهول على مجهول فانه على وجهين أيضا ان كان يحتاج فيه الى التسليم والتسليم لا يجوز وان كان لا يحتاج الى التسليم والتسليم لا يجوز والاصل في ذلك أن الجهالة لا تفسد العقد لعينها بل لغيرها وهو المنازعة المانعة من التسليم والتسليم في كل موضع لا يحتاج فيه الى التسليم والتسليم فالحالة فيه لا تفضي الى هذه المنازعة فلا تنفع جواز الصلح وفي كل موضع يحتاج فيه الى التسليم والتسليم فالحالة فيه تفضي الى مثل هذه المنازعة فتنتفع جواز الصلح هكذا في النهاية \* اذا وقع الصلح على دين فحكمه حكم الثمن في البيع وان وقع على عين فحكمه حكم المبيع فيا يصلح ثمن في البيع أو مبيع في الصلح بدلا في الصلح وما لا فلا كذا في المحيط والله أعلم

\*(الباب الثاني في الصلح في الدين وفيما يتعلق به من شرط قبض بدل الصلح في المجلس وغيره) \*

رجل له على آخر ألف درهم فصالحه عنها على خمسمائة يجوز كذا في الفتاوى الصغرى \* واذا كان له ألف سود فصالحه على خمسمائة يبيح بخلاف ما اذا كان له بيض فصالحه على ما دون ذلك من السود جاز هكذا في غاية البيان شرح الهداية \* لو كانت مائة درهم سود فصالحه منها على خمسين غلة أو الى أجل جاز هكذا في المبسوط \* لو كان لرجل قبل رجل ألف درهم غلة فصالحه منها على خمسمائة نخبة (١) ونقد هاياها في المجلس لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر كذا في فتاوى قاضيان \* لو كان عليه ألف درهم غلة فصالحه منها على ألف درهم نخبة حالة فان قبض قبل ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل القبض بطل وان جعل لها أجلا بطل كذا في المبسوط \* وان وقع الصلح عن دراهم في الذمة على ذنانير أو عكسه يشترط قبض البدل وان وقع عن الذنانير في الذمة على ذنانير أقل منها لا يشترط قبضه وان وقع عن مائة درهم في الذمة على عشرة دراهم الى شهر جاز كذا في الوجيز للكردي \* اذا كان عليه ألف درهم سود حالة فصالحه على ألف درهم نخبة الى أجل فانه لا يجوز واذا كان عليه ألف درهم سود مؤجل فصالحه على ألف درهم نخبة حالة جاز اذا نقد النخبة في المجلس كذا في الذخيرة \* ولو كانت الجباد ألفا (١) قوله نخبة بالنون ثم الجيم معناها خالصه كما يستأمن كتب اللغة وفي بعض شراح الهداية هي اسم الماهو أجود من السود اه بحرأوى

الذهب فذهب بنفسه صار بيدها لان الايمان مكرها أو ناسيا سواء في تحقق الخلف \* وكذا باطلاق نفسها الا يملك عزلها بعزلة طلق نفسها \* وعن الثاني قال لاحدى نساءه امر نساى ببدل فقالت طلقت نساءك كلهن طلقت أيضا وكذا لو قال كلهن طوالق ان شئت فقالت شئت فعليا وعلى غيرها ولو قال امر امرأة واحدة من نساى في بديل ينوي الطلاق فطلقت نفسها وغيرها صحيح وان طلقت بهن هذا التفويض

(٣) قوله بخلاف قوله ان لم تصل اليك فيه نفسي الخ هكذا في أكثر النسخ التي بأيدينا وحرره اه مصححه



واحدة فقال الزوج عنيت أخرى لا يصدق قضاءه وان قال ان طلقت امرأته من نسائي فهي طالق أو طلقي امرأته من نسائي فطلقت نفسها لم يصح وفي قوله أمر بك ببدل في عمري يصير بيدها في يوم واحد ككقوله لله على صوم في عمري \* قال لها قبل الدخول ان غبت عنك شهرا فأمر بك ببدل فوجد الشرط لا يصير بيدها لان الغيبة لا تحقق قبل البناء به العدم الحضور فان الغيبة قبل الحضور ولا يمكن \* قال لا آخر قل لا امرأتى أمر بك ببدل لا يصير بيدها (٢٣٣) ما لم يقل لها ذلك لانه امر بالتفويض \* ولو قال قل لها ان امرها بيدها صار قبل الاخبار

أراد السلف خلفه صهره فقال ان غبت عنها شهرا ولم تصل اليها عند رأس الشهر فهي طالق فقال الختان بالفارسية هست ووجد الشرط يقع لان الجواب يتضمن إعادة مافي السؤال \* قال لمدونه ان لم تقض حقى الى شهر فأمر امرأتك يكون يدي فقال المدبون فليكن كذلك ووجد الشرط لانه يطلقها \* قال لها ان لم أرسل نذقتك في هذا الشهر أو ان لم أبعث فانت كذا فأرسل اليها بدير رجل فصاعت من يد الرسول لا يقع لان البعث والارسال قد تحقق \* جعل أمرها في ثلاث فقالت طلقنى بلسانك ثم قالت طلقت نفسى يقع وقولها لا يكون رد او فيه نظر لانه يتبدل به المجلس لانه كلام زائد \* وقوله لها اختارى بمنزلة أمر بك ببدل في جميع الاحكام الا في خصله وهي انه تصح نية الثلاث في الامر بالبدل وفي التخيير لا يصح الا الواحد \* جعل أمرها بيدها ثم أقامها عن المجلس أو جامعا طوعا أو كرها خرج من يدها وانما يد كرفي باب الامر بالبدل قوله تطلق نفسها متى شئت لاختلاف العلماء في الامر

حالة فصالحه على ألف نهر جرة مؤجله جازا لأن أصل المال اذا كان قرضا فصالحه على خمسمائة الى أجل لا يصح التأجيل كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كان عليه ألف درهم نجيحة مؤجله فصالحه على ألف سود حالة فانه لا يجوز كذا في الذخيرة \* لو كانت له ألف مؤجله فصالحه على خمسمائة حالة لا يجوز كذا في الهداية \* لو كان لرجل على رجل ألف درهم قرضه فصالحه على خمسمائة درهم تبرسود الى أجل جاز وان صالحه على خمسمائة درهم مضروبة وزن سبعة الى أجل لا يجوز فالصالح انه اذا صالح على أجود من حقه وأنقص قدرا من حقه لا يجوز وان صالحه على أقل من حقه قدرا وجودة أو على مثل حقه وجودة وأنقص قدرا من حقه جاز كذا في فتاوى قاضيان \* لو كان لرجل على رجل مائة درهم ومائة دينار فصالحه من ذلك على خمسين درهم وعشرة دنانير الى شهر فهو جائز وكذلك لو صالحه من ذلك على خمسين درهم ومائة دينار الى أجل فهو جائز وكذلك لو صالحه على خمسين درهم مائة دينار الى أجل كذا في المبسوط \* قال شيخ الاسلام وتأويل المسئلة اذا كان التبر مثل ما عليه في الجودة أو دونه أما اذا كان التبر أجود مما عليه لم يجز كذا في الذخيرة \* لو كانت له عليه مائة درهم نجيحة وعشرة دنانير فصالحه منها على خمسين درهم وسودا حالة أو الى أجل فهو جائز كذا في المبسوط \* لو كان عليه مائة درهم وعشرة دنانير فصالحه منها على مائة درهم وعشرة دراهم الى أجل لا يجوز ولو صالحه عليه ما ودفعه ما اليه فهو جائز وان قبض عشرة دراهم قبل أن يتفرقا وقبل قبض المائة فهو جائز كذا في المحيط \* رجل له على رجل ألف درهم لا يعلم وزنه فصح منها على ثوب أو عرض بعينه جاز وان صالحه على دراهم معلومة يجوز استحسانا وكذا اذا جعل لها أجلا جاز ويجوز إبراء عن البعض وتأجيل الباقي هكذا في فتاوى قاضيان \* رجل له على آخر ألف درهم معلومة الوزن فقضاه دراهم مجهولة الوزن لا يجوز ولو أعطاه على وجه الصلح يجوز ويحمل على كذا في الخلاصة \* رجل له عليه ألف فصالحه على مائة الى شهر وعلى مائتين ان لم يعطه الى شهر لا يصح كذا في الوجيز للكردي \* ادعى على آخر كذا دينارا فأنكره فصالحه على دنانير معلومة بعضها مجمل وبعضها مؤجل فانه يصح كذا في جواهر الفتاوى \* اذا ادعى رجل على رجل ألف درهم فصالحه منها على طعام في الذمة مؤجلا أو غير مؤجل وتفرقا قبل القبض فهو باطل واذا وقع الصلح من الدراهم التي في الذمة على كرخطة بعينه او تفرقا قبل ان يقبض الكرخا جاز ولو وقع الصلح من كرخطة في الذمة على عشرة دراهم فان قبض العشرة قبل أن يتفرقا جاز وان تفرقا قبل قبض العشرة بطل كذا في الذخيرة \* ولو صالحه من كرخطة قرض على عشرة دراهم وقبض خمسة ثم افترقا بقي الصلح في نصف الكرخ بحساب ما قبض ويصل في النصف بحساب ما بقي وان صالحه على كرخه بعينه ثم تفرقا قبل القبض فهو جائز ولو كان الشعر بعينه فان تقابضا قبل أن يتفرقا جاز وان تفرقا قبل أن يقبض فسد كذا في المبسوط \* اذا كان عليه كرخطة فصالحه على نصف كرخطة ونصف كرخه بعينه لم يجز والخطة عليه حالة ولو لم يضرب لذلك أجلا وكان الشعر قائما بعينه والخطة بغير عينها كان جائزا وكذلك اذا كان الشعر بغير عينه وقد قبض في المجلس جاز وكذلك لو كانت الخطة الى أجل ونصف كرخه بغير حال بغير عينه فان تفرقا ودفع اليه الخطة ولم يدفع اليه الشعر فالصلح فاسد (١) على حصة

(١) قوله فالصلح فاسد على حصة الشعر ويكون عليه نصف كرخطة حيث لا بد له من الصلح عاد الامر الى ما كان عليه قبل الصلح ولا يرجع تمام عبارة المحيط مع التأمل فيها اه بجزاوى باليد والخيار فالعض على انه علك عز لها كالوكالة والاصح انه لا علك وعلى قول أولئك يقع مهممة في المراد لم يعلق بوقت فإذا الشعر علق بالمشيئة صار كاليمين فينقطع الاختلاف \* أمر بك ببدل كلما شئت وفارسيته هر بار تختار نفسك كلما شئت في مجلس أو مجلس لكن لا تملك في مجلس الا واحدة فاذا وقعت واحدة ثم اخرى في مجلس اخرى والغدوا اخرى في آخر وقع الثلاث فاذا تزوجت باخر وعادت الى الاول لا يبيح اليمين ولو شئت واحدة وعادت الى الاول بعد التزوج باخر عادت بثلاث عند الامامين خلاف محمد بناء على الهدم فيمادون الثلاث

وعنده \* أمرك بيدك إذا شئت أو متى شئت لها أن تختار لنفسها مرة واحدة في ذلك المجلس وغيره ولا تملك أكثر من الواحدة لأنه لا يقتضى التكرار بل يقتضى تعميم الوقت فلم يقتصر على مجلس كذا قال في أي وقت شئت وإن اختارته خرج الأمر من يدها وكذا إذا ما شئت وفي كيف شئت يقتصر الوقت على المجلس وكذا في حيث شئت \* جعل أمرها بيدها لأن غاب عنهم ما هم راقدون فطابق قسمها كيف شئت وأين شئت وحيث شئت ووجد الشرط تطابق قسمها في الساعة التي تم الشهر في المجلس الذي (٣٣٣) صار الأمر بيدها لعدم اقتضاء اللفاظ

التعيم وهنا اللفاظ هر وقت  
وهر كاه وهر حيه كاه وهر  
زمان وهى وهمبشه وهر بار  
أجبعوا على تكرار الخ  
في هر بار واختلافوا في تكرره  
بتكرار الفعل في غيره من  
الافاظ المذكورة فاختار  
لافتوى على انه لا يتكرر الا  
في هر بار \* قال لها أمر فلانة  
بيدك لتطابقها متى شئت  
فهذه مشورة والأمر بيدها  
في ذلك المجلس \* أمرك بيدك  
فطابق نفسك عند افقوله طابق  
عند مشورتها أن تطابق في  
الحال \* قل لغيره ان غبت  
شهر فامرها بيدك حتى  
تخلعها بغيرها وفتقة عدتها  
فوجد الشرط قال صاحب  
المنظومة هذا وكيل مطاق  
لانه وان ذكر الأمر بالسد  
اسكنه فسره بما هو وكيل  
وهو الخلع والحكم للفسر  
وكذا لو قال عند السؤال  
ولكن كتب في الفتوى مع  
مشايخ بخارى رحمه الله  
وسمى قد انه قليل يبطل  
بالقيام عن المجلس وهو الصحيح  
لانه صرح بالأمر باليد \* قال  
لها أمرك بيدك في تطليقة  
أو أمرك بيدك في ثلاث  
تطليقات فطالقت نفسها  
واحدة أو اثنتين على الرجعة

الشعير كذا في المحيط \* اذا كان له على آخر عشرة دراهم وعشرة أفرقة حنطة فله على أحد عشر درهما  
وفارقه قبل القبض انتقض الصلح بقدر درهم واحد كذا في السراجية \* لو كان لرجلين على رجل كره  
حنطة قرض فصالحه أحد عشر درهما على عشرة دراهم من حصته فهو جائز ويذفع إلى شريكه ان شاء ربيع السكر  
وان شاء خمسة دراهم كذا في المبسوط \* رجلان اهما على رجل ألف درهم ان لم يكن الدين واجبا لعقد  
أحدهما بان ورثا دينهما مؤجلا من رجل فصالحه أحد عشر درهما على مائة مائة على ان أخر عنه ما بقى من حصته  
وهو أربع مائة درهم إلى سنة فالمائة المقبوضة تكون بينهما وتأخير حصته وذلك أربع مائة باطل في قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى لو قبض الشرع بالآخر شيئا كان للأخر أن يشاركه في المقبوض وعلى  
قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تأخير حصته جائز وان كان دينه ما واجبا بانه أحد عشر درهما بان كانا  
شريكين شريكة عنان فان أخر الذي ولي الادانة دفع تأجيله في جميع الدين وان أخر الذي لم يشاركه الادانة  
لا يصح تأخير في حصته على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما يصح وان كانا متقارضين فأجل  
أحدهما ديننا كان من المفاوضة دفع تأجيله عند الكل أيهما أجل كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا كان  
الدين بين شريكين فصالح أحدهما من نصيبه على ثوب فدمر يكره بالخيار ان شاء أخذ منه نصف الثوب الا  
أن يضمن له شريكه ربع الدين وان شاء اتبع غيره به نصف الدين ولو استوفى نصيبه أو نصف نصيبه من  
الدين لم يشاركه في قبض ثم يرجع ان على الغريم الباقي كذا في السكافي \* ولو كان لرجلين على  
رجل ألف درهم شحبة فصالح أحدهما من نصيبه على خمسة مائة زوف أو على خمسة مائة سود كانا شريكين  
أن يأخذ منه نصفها كذا في المبسوط \* ولو كان المالان لرجلين عاميه لأحدهما دراهم ولا آخر دينار  
فصالحاه على مائة درهم فهو جائز وتقسيم المائة بينهما على قدر قيمة الدراهم والدينارين فهو  
صرف ويشتري القرض في المجلس وما أصاب الدراهم فهو واستيفاء ما قبض واسقاط الباقي كذا في الحاوي  
\* ادعى رجل على رجلين ألف درهم دين فصالحاه على مائة دينار إلى أجل لا يجوز سواء وقع الصلح عن اقرار  
أو انكار وكذا لو صالحاه على طاهام في الزمة إلى أجل أو إلى غير أجل فانه لا يجوز كذا في المحيط \* اذا كان  
لرجل على رجل ألف درهم فصالحه منه على عبد بيمينه فهو جائز والعبد لا يطالب بجزء فيه عتقه ولا يجوز فيه  
عتق المطلوب وان مات في يده المطلوب قبل أن يقبضه الطالب مات من مال المطلوب ويرجع الطالب بالدين  
وكذلك كل شيء بيمينه لا يبطأ افتراقهما قبل القبض كذا في المبسوط \* وان صالحه عن ألف على عبد ثم  
تصادق أن لا شيء عليه فالدفع اليه بالخيار ان شاء يرد العبد وان شاء أعطاه ألفا وأمسك العبد كذا في المحيط  
السرخسي \* صالح من ألف على مائة على أن يبيع به ثوبا لا يصح كذا في الوجيز للكردي \* لو ادعى ديناً على  
رجل واصطالحاه إلى دار على أن يسكنها الذي عاميه الدين سنة ثم يسلمها إلى المدعي لا يجوز وكذلك إذا ادعى  
ديناً على رجل ثم صالحه عنه على عبد على أن يخدم العبد المدعي عليه سنة كان فاسداً كذا في المحيط \* له على  
آخر مائة دينار بآبورية فصالحه على مائة بخارية وتفرق قبل القبض فالصحيح أنه لا يشترط القبض ولا  
يبطل الصلح ولو كان على القلب يشترط قبض بدل الصلح بخلاف كذا في الذخيرة \* سئل شيخ الدين النسي  
عن ادعى على رجل ألف درهم من الدراهم التي لا فصة فيها واصالحه على مائة درهم غطر بنية تفرق قبل  
القبض قال يبطل الصلح وهذا الجواب مستقيم فيما اذا وقعت الدعوى في الدراهم في الزمة فاما اذا وقعت في

(٣٠ - فتاوى رابع) \* أمرك بيدك لتطلق نفسك أو لكي تطلق أو حتى تطلق فبأن \* أمرك بيدك بيدك طلاق رجعي فرجعي \* أمرك  
بيدك في هذه السنة وأوقع الطلاق ثم تزوجها لا يكون الأمر بيدها في باقي السنة لأنه امر واحد لا يأتي بعد الاستيفاء مرة \* أمرك  
بيدك هذا اليوم فهو على اليوم كله ولو قال في هذا اليوم كان لها بمجلسها \* أمرك بيدك رأس الشهر توقع على نفسها في الشهر مرة واحدة  
ولا يبطل بتبدل المجلس لتعقد التوقيت \* وذكر شيخ الاسلام رحمه الله قال لها أمرك بيدك تودعها مائة درهم فإلا لها أمر بيدها عند تمام ستة

أشهر \* قال أمرك سيدك إذا جاز رأس الشهر ثم طلقها واحدة قبل الدخول ثم تزوجها وجاه رأس الشهر كان يدها \* وكذا لو قال أمرك سيدك في هذه السنة فطلقها ثم تزوجها فيها كان يدها عند الإمام رحمه الله \* جعل أمرها يدها وأجبتني ثم جن مطبقا لا يزول الأمر بخلاف الوكيل بعد جنون الموكل \* وكذا بان يزوج أمرأة فزوجه على أن أمرها يدها جازا النكاح ويطل الشرط \* وإذا خافت المرأة أنه إذا تزوجها لا يجعل الأمر يدها بعد التزوج تقول (٣٣٤) زوجت نفسي منك بكذا على أن أمرى يدي أطلق نفسي منك بانماقت شئت

كلما ضربتني بغرب حناية أو تزوجت على أخرى أو تسربت أو غبت عني سنة \* جعل أمرها يدها وهي صغيرة على أنه متى غاب عنها سنة أطلق نفسها بلا خسران يلحق الزوج فوجد الشرط فأبرأته من المهر ونفقة العدة وأوقعت طلاقها يقع الرجعي ولا يسقط المهر والنفقة كما لو كان الإيجاب من الزوج موجودا وقت وجود الشرط \* فضولي قال لها أمرك سيدك فقالت اخترت نفسي أو قالت جعلت أمرى يدي واخترت نفسي فبلغ ذلك الزوج وأجاز كله لا يقع شيء وصار الأمر يدها فإذا اختارت نفسها بعد الإجازة توقع الطلاق لأن تصرف الفضولي عندنا نافذ يتوقف إذا كان له مجزئ حال العقد ما إذا لم يكن له مجزئ فلا يتوقف والأمر بالسيد عليك الزوج انشأه فتوقف على إجازته أما إيقاع الطلاق بقولها: اخترت نفسي لا يملكه الزوج حتى لو قال لها بعد جعله الأمر يدها اخترت نفسي لا يقع ولا يملك الإيقاع به قبل علمها بنفيها الزوج فلغاؤه ما ذكر محمد رحمه الله \* قالت إن دخلت

دراهم معينة يجوز كذا في المحيط \* من عليه الدين المؤجل إذا قضى المال قبل الأجل ثم استحق المقبوض أو وجدته بوقا أو نهر رجعة أو استوفته فرده عادا المال مؤجلا وكذا لو باعه به عبدا أو صالحه على عبد وقبض العبد فاستحق أو ظهر حرا أو ورده بعيب بقضاء قاض عادا المال مؤجلا وإن طلب أن يقبل الصلح على ما كان قبل الصلح أو ورده بعيب بغير قضاء كان المال مؤجلا وإن لم يسم الأجل في الأقالة والرد بالعيب بغير قضاء فالمال حال كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا كان لرجل على رجل كرسطة قرض فصالحه من ذلك على كرسية ورده إليه فوجد المدعي بالشعير عيبا فرد به ما تفرق أن لم يستبدل في مجلس الرد بطل الصلح عندهم جميعا وإن استبدل أخرى (١) في مجلس الرد بذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الصلح على حاله وعلى هذا الاختلاف كل عقد يطل بالافتراق من غير قبض ثم وجد بالمقبوض عيبا ورده كالصرف والسلم كذا في المحيط \* ولو ادعى على رجل ألفا فأنكر المدعي عليه فأراد أن يصالحه على مائة فقال المدعي صالحتك على مائة درهم من الألف التي لي عليك وأبرأتك عن البقية جاز وببرأ المدعي عليه عن الباقي قضاء وديانة وإن قال صالحتك من الألف على مائة ولم يقل وأبرأتك عن الباقي برئ المأطوب عن الباقي قضاء لا ديانة كذا في الفتاوى الظهيرية \* ولو أن المأطوب قضى الألف فأنكر الطالب قضاء فصالحه المأطوب على مائة درهم جاز وقضاء ولا يحل للطالب أن يأخذ المائة إذا كان يعلم بالقضاء كذا في فتاوى قاضيان \* إذا كان لرجل على رجل ألف درهم دينان ثم يبيع إلى أجل فصالحه الطالب على أن أعطاه كفيلا وآخر عنه سنة بعد الأجل فهو جائز وهما إجاب الاستحسان وكذلك لو كان مفعه كفيلا فصالحه على أن يبرأه هذا الكفيل أو على أن يدخل معه رجلا آخر في الكفالة وعلى أن أخر عنه بعد الأجل شهر فهو جائز ولو صالحه على أن يجعل له نصف المال على أن يخر عنه ما بقي سنة بعد الأجل كان قاسدا ولو أخر عنه الطالب سنة بعد الأجل من غير الصلح كان ذلك جائزا كذا في المحيط \* من له على آخر ألف درهم فقال ادفع إلى غدا منها خمسمائة على أنك برى من الفضل ففعل فهو برى \* فإن لم يدفع إليه خمسمائة غدا عادت الألف عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* ولو قال حططت عنك خمسمائة على أن تنقل خمسمائة ولم يوقت لذلك وقتا أو قبل الغريم ذلك برى عن خمسمائة أعطاه الباقي أو لم يعطه في قولهم ولو قال حططت عنك خمسمائة على أن تنقل اليوم خمسمائة فإن لم تنقل فالألف عليك على حاله فقبل الغريم أن نقده الخمسمائة اليوم برى من الباقي وإن لم يتقد في اليوم لا يبرأ في قولهم ولو قال حططت عنك خمسمائة على أن تنقل في اليوم لم يرد على ذلك فقبل الغريم قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى إن تقدم في اليوم برى عن الباقي وإن لم يتقد لا يبرأ كذا في فتاوى قاضيان \* إذا قال أبرأتك من خمسمائة من الألف على أن تعطيني الخمسمائة غدا فالأبرأ فيه واقع أعطى الخمسمائة أو لم يعط كذا في الهداية \* ولو كان له على رجل ألف درهم فصالحه على خمسمائة على أن يعطيه إياه ولم يوقت لاداء الخمسمائة وقتا فالصلح جائز ويكون منه حط الخمسمائة الباقية ولو قال صالحتك على خمسمائة على أن تعطيني الخمسمائة اليوم فإن لم تعطيني فالألف عليك على حاله فإن أعطاه فالصلح ماض وإن لم يعطه حتى مضى اليوم فالألف عليه ولو قال صالحتك (١) قوله أخرى كذا وجدته مؤثما في عبارة المحيط ولا وجه له بل الوجه التذكير على أنه صفة لشعير ولو حذف هذا الوصف ما ضرب تأمل اه بحرأوى

الدار فطلقت نفسي فدخلت الزوج فأجاز كله انعقد الميم ولا يقع الطلاق لأن الزوج يملك الميم فيملك الإجازة ولا يملك من دخولها في الدار فلا يملك إجازته فإن دخلت بعد إجازة الميم وقع الطلاق بخلاف ما إذا قالت جعلت أمرى يدي وطلقت نفسي فأجاز الزوج كله وقع رجعي في الحال وصار الأمر يدها فإذا اختارت نفسها وقعت بآنة أخرى لأن كل واحد من التصرفين له مجزئ في الحال \* ولو قالت اخترت نفسي وقال الزوج أجرت لا يقع وإن نوى \* ولو قالت أنت نفسي وأجاز الزوج يقع إذا نوى \* ولو قالت حرمت نفسي وأجاز يقع

بالأبنة \* قالوا لا يشهد أنه أمرنا أن نقول له روجته اندجمل أمرك يديك فبلغنا ما فطماقت نفسها بذلك لم تقبل شهادتهم ما ولو قالوا لا يشهد أنه قال لنا  
اجعلا أمرها بيدها فجعلنا فطماقت نفسها بذلك لم يجوز شهادتهم ما لانهم ما شهدوا على فعل نفسها \* قال لها بدعت منك أمرك قال ان اختارت  
في المجلس سبع ولزمها المال \* قالت تركت مهري عليك على ان تجعل لأمرى يدي ففعل ففهرها على حاله ما لم تطلق نفسها الا أنه جعل المهر  
عوضا عن الامر باليد وأنه لا يصح \* قال لها أمر ثلاث تطايقات يديك ان أبرأتني من مهرك (٣٣٥) ان قامت عن المجلس خرج الامر من  
يدها وان أوقعت الطلاق في

المجلس ان قلمت الابرأ وقع  
وان لم تبرئه عن المهر لا يقع  
لان التوكيل كان بشرط  
الابرأ \* قال لها اكرزيرتوزن  
بخواهم فامر بك يديك فس  
أمها ووقعت بينهم ما حرمة  
المصاهرة ثم تزوج امرأه لها  
أن تطلقها بجهكم الامر لان  
القاضي لو قضى بجواز بقاء  
هذا النكاح أخذ ما ذهب  
من يرى عدم ثبوت حرمة  
المصاهرة بالرأى المأجور أو  
بفتها نقض فضاؤه عند محمد

من الألف على خمسمائة على أن تعطى في اليوم ولم يقل فان لم تعطى اليوم فالألف عليك فان أعطاه خمسمائة  
اليوم برئ من الخمسمائة الباقية بالاجماع وان لم يعطه حتى مضى اليوم عاذ بجميع الألف في قول أبي حنيفة  
ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي \* ولو قل صالحك من الألف على خمسمائة تدفعها الى غدا  
وأنت برئ من الفضل على انك ان لم تدفعها غدا فالألف عليك على حاله فان دفعه خمسمائة بقي الابرأ ماضيا  
وان لم يدفعه بطل الابرأ بالاجماع كذا في الكافي \* اذا قال أتاى خمسمائة على انك برئ من الفضل ولم يوقت  
للاداء وقتا يصح الابرأ ولا يعود الدين كذا في الهداية \* ولو قال حطمت عنك خمسمائة ان نقدت الى  
خمسمائة لا يصح الحط في قولهم جميعا نقد أو لم يقد وكذا لو قال لا غريم أو لك كفيل اذا أدبت منها خمسمائة أو  
متى أدبت أو قال ان دفعت الى خمسمائة فانت برئ من الباقي فهذا كله باطل لا يبرأ عن الباقي وان أدى اليه  
خمسمائة ذكر حفظ الصلح أو لم يذكر كذا في الظهيرية \* ان حط أحد الشريكين شيان كلن المصالح عاقدا جاز  
حطه حط الكل أو بعضه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويضمن نصيب شريكه ان حط الكل  
وان لم يكن المصالح عاقدا جاز الحط في نصيبه عند الكل وفي نصيب صاحبه لا يجوز عند الكل كذا في فتاوى  
قاضيخان والله أعلم

### \* (الباب الثالث في الصلح عن المهر والنكاح والامتناع والطلاق والنفقة والسكنى) \*

رجل تزوج امرأته على خادم ثم صالحها على شاة بعينه ايجاز وان كان نسيتها لا يجوز وان صالحها على شيء من  
المكيل أو الموزون ان كان بعينه يجوز وان كان بغيره عينه ان كان مؤجلا لا يجوز وان كان حالان نقد في  
المجلس جاز وان لم يقدر في المجلس لا يجوز وان صالحها من الخدام على دراهم نسيتها جاز ولو صالحها على خادم  
بعينه وزادها مع ذلك دراهم مسماة كان جائزا فان صالح على عرض بعينه ودفعه اليها ثم طلقها قبل الدخول  
بها كانت المرأة بالخيار ان شاءت ردت اليه نصف قيمة الخادم وان شاءت ردت اليه نصف العرض الذي  
أخذت ولو اشترت العرض فانتهاه عليه نصف قيمة الخادم من غير خيار واذا صالحته على دراهم فانها ترد عليه  
نصف ما قبضت وكذلك لو أعطاهما خادما وسطا ثم طلقها قبل أن يدخل بها ردت عليه نصفها من غير خيار  
هكذا في المحيط \* اذا تزوج امرأته على بيت وخادم ثم صالحها من البيت على ثياب هروية الى أجل لم يجوز وان  
صالحها من البيت والخادم على دراهم أو دينار الى أجل فهو جائز كذا في المبسوط \* ولا يجوز أن أكثر من قيمة  
البيت والخادم كذا في التتارخانية نافلا عن العتامة \* اذا تزوج امرأته على مائة درهم ثم صالحها من ذلك  
على طعام بعينه فهو جائز وان كان بغيره عينه ان كان مؤجلا لا يجوز وان كان حالاً ذكر أنه لا يجوز أيضا فاذا  
تزوجها على كربة خبطة ثم صالحها من ذلك على كرشه بعينه فهو جائز وان كان الشعر بعينه ان كان  
الشعر مؤجلا لا يجوز وان كان حالان نقد في المجلس فالصلح صحيح على جواب الاستحسان أو على إحدى  
الروايتين وان تصرفا قبل القبض بطل الصلح ولو ادعى على امرأته أنه تزوجها وهي تكرر فصالحته على  
مائة درهم على أن يبرأ من تزويجها الذي ادعى جازا قبل ذلك فان أقام المدعى بينة بعد ذلك على النكاح  
لا تقبل بينته وكذلك لو قالت أعطيك مائة درهم على المباشرة كان جائزا وكذلك لو قالت أعطيك مائة درهم  
على أنك برئ من دعواك ولو قالت أعطيك مائة درهم على ان لا نكح بي ويترك كرشه لا يصح الا سلام على

رجله الله خلا فاللثاني ولو كان  
شافعي المذهب لاشك أنه يبقى  
\* جعل أمرها بيدها برأى  
اكر كابين بخشي باي خود  
كشاده كتي متى شئت وكانت  
وهبت مهرها له قبل ان يجعل  
الامر بيدها قال شيخ  
الاسلام نظام الدين وبعض  
أصحابنا رجهم الله لها ان  
تطلق نفسها وبعضهم قالوا  
ليس لها ذلك \* جعل أمرها  
بيدها في طلاق ان فعل كذا  
متى شاءت ثم خلعها على مال  
ثم وجد الشرط وهي في العدة  
يملك الايقاع بجهكم الامر  
وان كانت العدة قد مضت  
وتزوجها ووجد الشرط ذكر  
في الزيادات ما يؤخذ منه

جوابه وهو أمر رجل ان يطلق زوجته على ألف ثم أبان ليس له ان يطلقها وكذا ان جدد النكاح ولو كان باطلا فاعلى مال بعد الابانة  
فطلقها على مال وقبلت وقع الطلاق ولا يجب المال ولو جدد النكاح في العدة ثم طلقها الوكيل على مال وقبلت وقع ولزم المال بخلاف ما اذا جدد  
النكاح بعد انقضاء العدة حيث لا يقع الطلاق وان قبلت \* جعل أمرها بيدها كذا في تزويج عليها أخرى أو ظهر ان في نكاحها حلا لا أخرى تطلق  
نفسها متى شاءت فانها ثم تزوج امرأة أخرى ثم تزوج المباشرة ان كان النكاح والزوجة طاهرة وقت العقد لا يصير الامر بيدها \* قال لامرأة

اكرأمر بندست توتم بك ما ردا كرز من شوى ازن جنين قزو وجه اولم يجعل امرها يدها لا تطاق كقوله هذه المرأة التي أتزوجها قال لها ان لم اعطك دينارين الى شهر فامرك بيدك فاستدانت وأحالت على زوجها ان ادى الزوج المال الى المختار قبل مضي المدة ليس لها يقع الطلاق وان لم يؤد ملكك الايقاع \* أمرك بيدك ان خرجت من البلدة الا بذلك فخرج من البلد وخرجت في مشايعة لا يكون أدنا ولا سأتذنها فاشارت لم يذ كركم ويذبحي أن لا يعتبر (٣٣٩) لان الاشارة من الناطق لا تعتبر \* حاتف بالطلاق ان لا يذوق طعاما ولا شربا فذاق احدهما طاعت كما لو حاتف لا يتكلم فلا ناولا فلا ناولا ولا ذوق طعاما ولا شربا فذاق احدهما لا يحنث \* قال امرأتى طالق ان شرب الميثاق وقامر ولعب بالجمام حكى عن الشيخ الفضلى رحمه الله ان كل واحد من هذه الاشياء بشرط على حدة وغيره من المشايخ يجعل الكل شرطا واحدا ولو حاتف على ان لا يشرب الميثاق ولا يتقاصر ولا يلعب بالجمام فكل واحد شرط على حدة بلا خلاف \* وان لم تصل اليك نفقة عشرة ايام فامرك بيدك ففشزت بان ذهبت الى بيت أبيها بلا أدنه في تلك الايام ولم تصل اليها النفقة لا يقع لعدم وجوب النفقة فصار كما اذا طلقها حتى تمت المدة \* أنت طالق ان فعلت كذا وكذا كذا الاطلاق مالم يوجد الكل \* وان كرر حرف الشرط ان أكلت وان شربت ان قدم الجزاء فاقضى شى وجد منها يقع الطلاق وترتفع المين وان أخر الطلاق لا يقع مالم توجد الامور على قول محمد رحمه الله وعلى قول الثانى اذا وجد واحد يقع الطلاق ويرتفع المين \* جعل امرها بيدك متى شامت بطلاق ان لم يرسل اليها النفقة الى ان يعضى الشهر هذا

قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى الصلح صحيح وعلى قواله ما لا يذبح ولو قالت أعطيك مائة على ان تقول لم أتزوجك فهذا باطل بلا خلاف كذا في المحيط \* ادعت المرأة أن زوجها طلقها ثلاثا وأنها تكر الزوج فصالحها على مائة درهم على ان تبرأ من الدعوى لا يصح والزوج أن يرجع عليها بما أعطاها من البدل وتكون المرأة على دعواها وكذلك لو ادعت تطليقة أو تطليقتين أو خالما كذا في خزائن المفتين \* اذا طلق الرجل امرأته قبل ان يدخل بها ثم اختلغا في المهر فقال الزوج مهرها خمسة مائة وقالت المرأة لم يرى ألف درهم فصالحها على ثمانية مائة من نصف المهر فهو جاز ولو قال الزوج لم أفرض لك المهر وانما سالت المنة فصالحها على ان يسلم لها المنة على ان أبرأته من دعواها فهو جاز فان قامت بعد ذلك بينة على ان مهرها كان ألفا لا تنبل بينهما ولو كان الزوج قد أعطاهما المهر ثم طلقها قبل الدخول بها وطالبها بردها نصف ما اختلغا في النصف فقال الزوج النصف ثمانية مائة وقالت المرأة ما تين فصالحها على ما تين وخمسين فهو جاز كذا في المحيط \* لو ادعت المرأة على زوجها طلاقا بانه فاضلها على مائة درهم على ان يطلقها بانه فاضلها وكذا لو قالت على أن تقر لي بهذا الطلاق الذى ادعت وهو صحيح ذلك فهو جاز وان قامت بينة على ذلك فشهدوا أنه طلقها ثلاثا أو واحدة بانه رجعت عليها بالصلح الذى أعطته كذا في الميسوط \* (مردى زن ديكر برادعوى كرد و صلح كردند) عن أن يحتلع من الدعوى بحال لا يجوز هذا الصلح كذا في خزائن المفتين \* في المشتق بشر عن أبى يوسف رحمه الله تعالى امرأته ادعت على رجل أنها امرأتى وان لها عليه ألف درهم من مهرها وان هذا الصبي ابنه منها وجد الرجل ذلك كله ثم صالحها على مائة درهم يدفعها اليها على ان أبرأته عن جميع هذه الادعاوى لم يبرأهم الزوج عن شى ثم قامت البينة لها على جميع ما ادعت فان النكاح ثابت والنسب ثابت والصلح عن المهر جائز والمائة الدرهم سالمة لها وهى صلح من الالف التى ادعتا وهذا استحسان ولو ادعت نكاحا غير ولد ولم تدع مهراف صالحها على مائة لم يجز الصلح ولو صالحها على مائة درهم على ان أبرأته من دعوى النكاح وعلى ان يبرأها الزوج من ذلك وليست هى مدعية قبله مهراف ولا نفقة لم يجز الصلح ويرجع في المائة التى اعطاها ولا سبيل للزوج على المرأة في النكاح من قبل أنه قد بارأها وكان هذا بمنزلة خلع ولو ادعت عليه نفقة ونكاحا فصالحها على مائة درهم على ان يبرأها فالصلح جائز والمائة الدرهم بالنفقة ولا يرجع الزوج عليها بشى ولا نكاح بينهما كذا في المحيط \* الصلح من النفقة ان كان على شى يجوز للقاضى تقدير النفقة به كالنفقة والطعام يعتبر تقدير النفقة ولا يعتبر معاوضة وان وقع الصلح على شى لا يجوز تقدير النفقة به كالعبد والدابة يعتبر معاوضة وتصير مبرئة زوجها عن النفقة عما أخذت من البدل كذا في محيط الصرخى \* اذا صالح الرجل امرأته ولم يدخل بها على ان طلقها على ان ترضع ولده سنتين حتى تطفمه وعلى ان زادهما ولو تابعينه فقبضت المرأة الثوب فاستلمته وأرضعت الصبي ستة شمامت الصبي وقيمة الثوب والمهر سواء فان الزوج يرجع عليها بنصف قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع ولو كانت المرأة زادت مع ذلك شاة قيمتها مثل قيمة الرضاع يرجع عليها بربع قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع وسلمت له الشاة ولو استحققت الشاة مع ذلك يرجع عليها بثلاثة أرباع قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع ويرجع بنصف قيمة الشاة وان استحق الثوب ولم تستحق الشاة والمسئلة بحالها فان المرأة ترجع على الرجل بنصف الشاة وبأجر مثلها في نصف

ترجمة  
(٢) رجل ادعى على امرأة رجل آخر واصطلحا

فارس لها اليها يد رجل ولم يجد الرسول منزلها وأعطاهما بعد مضي الشهر أجاب القاضى الاستروشى رحمه الله بانها تملك الايقاع السنة وفيه نظر لما امر ان النفقة اذا ضاعت في يد الرسول لا يصير يدها لان الشرط عدم الارسال وقد ارسلها اليها \* قال لها ان لم اوصل اليك خمسة دنانير بعد عشرة ايام فامرك بيدك في طلاق متى شئت فغضى الايام ولم يرسل اليها النفقة ان كان الزوج أراد به الفور لها الايقاع وان لم يرد به الفور لا تملك الايقاع حتى يموت أحدهما \* ان لم أبعث اليك النفقة من بخارى الى عشرة ايام فانت كذا فارسل اليها قبل انقضاء العدة من كرمينية



طلقت لعدم حصول الشرط \* حالف لا يدخل كورد كذا أو رستاق كذا فدخل في أرضه ما يحثت وقيل بأن كورد اسم العيران وكذا  
 البلدة واختلاف في بخارى والقنوي في زمانا انه اسم العيران وشام وخراسان اسم الولاية وكذا فرغانة وسغد وتر كستان \* ولو حالف لا يدخل  
 الرى أو مدينة رى أو بلخ أو مدينة بلخ فهذا على العيران وذكر الخوافي سواد سرقد غير مرقندو كذا سواد سر وغيره ووسواد الرى من الرى  
 وهذا من حيث العرف وأما خوارزم فهو واسم الولاية كالروم وخراسان والعراق (٣٣٧) والهند والصين واسم مدنته إلا جرجانية

\* أمهرها بيد همتي شانت  
 في طلاق أن خرج من بلدة  
 بخارى بلا ذنتها فخرج إلى  
 كوله سراي ومكث فيه يومين  
 لا تطلق \* جعل أمهرها بيدها  
 أن قاهر فقاهر فطلقت  
 نفسها فادعى أن الم تطلق  
 نفسها في مجلس علمها وادعت  
 الإيقاع في مجلس العلم فالقول  
 لها \* وذ كرا الحاكم قال  
 جعلت أمهرك بذلك أمس  
 فلم تطلق نفسك وقالت اخترت  
 فالقول له \* قال لا تحرفي  
 مجلس الشرب هرزنى كه  
 خواسته آمرأني تو خواستم  
 وداشتن ورها كردن  
 در دست تو بوده است وقال  
 الآخران كان كذلك فطلقت  
 أمهر أنك واحدة أو ثلاثا  
 لا يقع لأن قوله در دست  
 تو بوده است اخبار عن كون  
 الأمر بيدها في الماضي فلا  
 يحقق ببقائه في الحال بل  
 الأمر المطابق فيقتصر على  
 الجاس وقد تبدل وبطل  
 بخلاف ما لو قال در دست  
 تو است لأنه أقرافصح التطبيق  
 \* جعل أمهرها بيد رجلين  
 فطلق أحدهما لا يقع بخلاف  
 ما لو قال لهما طلقا أمرأتى  
 ثلاثا فطلق أحدهما واحدة  
 والاخرتنتن يقع الثلاث  
 \* رجل قال إذا مضى هذا

السنة التي أرضعت ويرجع علمها إلى رجل بربع قيمة الرضاع كذا في المبسوط \* لو صالحت امرأته زوجها  
 على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر فمضى شهر وأخذته لاشهر الماضي ولو صالحتها مرة ثانية بعد ما صالحتها  
 على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر قبل مضي الشهر عليه على ثلاثة مخاتيم دقيق بعينه جاز الصلح كذا في  
 خزائن المفتين \* وإن صالحت من الداهم على مخاتيم دقيق غير عينه قبل مضي الشهر يجوز وبعد مضيه  
 لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* إذا صالحت المرأة زوجها من نفقة على ثلاثة دراهم في كل شهر ثم قال  
 الزوج لا أطبق ذلك فلذلك لا يلزم له إلا أن تبرئه المرأة أو القاضى أو يرضى السرخسي فيمادون ذلك  
 وإن قالت المرأة لا يكفي هذا لأن لها أن تنصحه حتى يزدها إذا كان مواسر أو لو قدر القاضى نفقتها في كل  
 شهر بشئ وقضى به كذا لهما أن تنصحه إذا كان ذلك لا يكتفيها أو طالب بتمام كفايتها وكذلك هذا الحكم في  
 نفقة الأقارب ولو أعطاهما كفيلا بنفقة كل شهر فلي الكفيل نفقة شهر واحد فإن قال الكفيل ما عشت  
 أو مادامت امرأته فهو وكما قال وإن مات الزوج وقد بقى لهما على الزوج نفقة من هذا الصلح فلي أنطلمها كذا  
 في المبسوط \* ولو صالحت امرأته من نفقة سنة على حبوان أو ثوب سعى جنسه جاز مؤجلا وحالا بخلاف  
 ما لو صالحتها بعد الفرض أو بعد تراضيها من النفقة لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* ولو صالحت من  
 أجر رضاع الصبي بعد البينونة كان جائزا ثم ليس لهما أن تصالح بمأنت لهما من دراهم الأجر على طعام وغير  
 عينه كذا في المبسوط \* رجل صالحت امرأته المطاعة من نفقة على دراهم معلومة على أن لا يزدها علمها  
 حتى تنقضى عتدها وعدتها بالاشهر جاز ذلك وإن كانت عتدها بالبيض لا يجوز لأن الخيض غير معلوم قد  
 تحيض ثلاث حصص في شهرين وقد لا تحيض عشرة أشهر كذا في فتاوى قاضيان \* لو صالحت مع الزوج  
 من نفقة مادامت زوجة له على مال لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* لو كانت امرأته مكاتبة أو أمة قد  
 بوأها المولى بتمافه صالحتها على دراهم مسماة من الكسوة والنفقة لكل سنة جاز ذلك وكذلك لو صالحت مولى  
 الأمة فلو لم يكن بوأها المولى بتمافه يجوز هذا الصلح وكذلك إن كانت المرأة صغيرة لا يستطيع الزوج أن يقر بها  
 فصالح أباهما على نفقتها لم يجز وإن كانت كبيرة والزوج صغير فصالحوه على النفقة وضمن جاز وإذا صالحت  
 المكاتب امرأته على نفقة كل شهر جاز كما يجوز صلحه في سائر الحقوق المستحقة عليه وكذلك العبد المحجور  
 والتاجر بصالحت امرأته على نفقتها كذا في المبسوط \* رجل صالحت امرأته من نفقة سنة على ثوب وقمضته  
 منه فاستحق الثوب رجعت بالنفقة إن فرضت وإن لم تفرض رجعت بقيمة الثوب كذا في محيط  
 السرخسي \* إذا كانت لرجل امرأتان أحدهما أمة قد بوأها بتمافه صالحت المرأة على نفقة مسماة كل شهر  
 وصالحت الأمة على نفقة أكثر منها فهو جائز وكذلك لو كانت أحدهما مكية فصالحها على أكثر من نفقة المسماة  
 وإذا صالحت الفقير امرأته على نفقة كثير في الشهر لم يلزمه إلا نفقة مثلها كذا في المبسوط \* لو صالحت على نفقة  
 المحارم ثم ادعى الأعمار صدق وبطل الصلح كذا في التنارخامة ناقلا عن العناية \* إذا صالحت الرجل بعض  
 محارمه عن النفقة وهو فقير لم يجبر على إعطائه إن أقر وأنه محتاج فإن لم يعرف حاله وادعى أنه فقير فالقول  
 قوله ويطل عنه ما صالح عليه إلا أن تقوم بينة أنه مواسر فيقضى بالصلح عليه ونفقة الولد الصغير كنفقة  
 الزوجة من حيث أن اليسار ليس بشرط لوجوبها فالصلح فيه يكون ماضيا وإن كان الولد محتاجا فإن كان  
 صالحا على أكثر من نفقتها بما يتغابن الناصر فيه أبطلت الفضل عنه وكذلك الصلح في الكسوة للعجاجة

الشهر قاهرها بيد فلان فمضى شهر آخر وعلم المقوص اليه بالتفويض فلا مجلس العلم لأن المعاق بالشرط كل مرسل عند وجود  
 الشرط فكانه قال عندهم مضى الشهر أمهرها بيد فلان وإذا كان كذلك بتوقف على علمها غائبة ويقتصر على مجلس العلم إذا لم يقل متى شانت  
 كذا هنا بخلاف ما لو قال أمهر أمي بيد فلان شهر حيث يصرف إلى الذي يليه فإذا مضى منه حلف شهر ولم يعلم بالتفويض أو علم لا يبيح اليقين  
 لأن المفروض موقت فلا يبيح بعد الوقت \* (النوع الثالث في الضرب) \* جعل أمهرها بيد هان ضربه باغير جنانية في طلاق فطلعت النفقة

أو الكسوة وألحمت لا يكون جنابة لان صاحب الحيوان المأذون له وسان التقاضي ولو شتمته أو هزنت ثيابه وأخذت لحية جنابة \* قال لها  
 أو يرى فقالت توى أو ما درت توست أو شتمت أجنبيا جنابة \* قالت له يا حمار أو أبله أو خرايت هرك دهر أو أعتنه جنابة \* قال لها اغتت برتوباد  
 فقالت اغتت خود برتوباد \* قيل ليس بجنابة لانها ليست ببادئة قال الله تعالى لا يجب الله بالهر بالسوء من القول الا من ظلم والعامه على  
 انه جنابة الا انه لا قصاص فيه حتى (٣٣٨) لا يكون الثاني جانيا \* قال لها يا ليد فقالت له مثل ذلك فهو جنابة منها اذا صرحت به أما اذا  
 قالت توى خود اختلفوا قبل

لا يكون جنابة لانها ما صرحت  
 بالشتم وعلى هذا القول اي  
 ما ذرت سيماها فقالت سيماها  
 ما درت توست جنابة وان كانت  
 أمه في الحياة لان الشرط هو  
 الجنابة أي مطلق الجنابة  
 لا الجنابة عليه حتى لو ضربها  
 لشتمها أجنبيا لا يكون الامر  
 بيدها \* متى ضربت بك بغير  
 جنابة فطاق في نفسك متى  
 شتمت وادعت الضرب فقال  
 ما ذرت بت بالقصد ثم ادعى في  
 مجلس آخر انه ضربها بجنابة  
 لا يسمع هذا الدفع لانه اقر  
 صريحه بالاضرب \* قالت  
 اي بدخوى ان كانت صادقة  
 لا يكون جنابة اي يميزه في  
 حق الشريف جنابة \* قولها  
 خوش می کنم حين ثم ادعى  
 معصية جنابة وان لم تكن  
 في المعصية لا تكون جنابة  
 \* جعل أمرها بيدها ان  
 شتمها فقال لها لا تمزق في حرك لا  
 أو لا تاكلى العذرة أو كلى أو  
 أمرى رأسك بالجدار لا يصير  
 بيدها لانه ليس بشتم عرفاً  
 \* كشفت وجهها الغير محرم  
 قال القاضي لا يكون جنابة  
 لانها ليست بعورة وقال  
 الشيخ جنابة لانه لا يجوز  
 الكشف والنظر بلا ضرورة

والمعبر فيه الكفاية كانه قد لوصالح امراته من كسوته على درجيم ودى ولم يدسم طوله وعرضه ورقعة  
 جاز ذلك وكذلك كسوة القرابة ولو صالح رجل ل أخاه وهو صحيح بالغ على دراهم مسمومة لنفقة وكسوته كل  
 شهر لم يجز ذلك ولم يجبر عليه كذا في المبسوط \* ان صالحت المبانة زوجها عن مكائلا على دراهم لا يجوز  
 كذا في فتاوى قاضيان \* اذا صالح امراته من نفقتها وكسوتها العشرين على وصيف وسط الى شهر أو لم  
 يجعل له أجلا فهو جائز كذا في المبسوط

**\* (الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة والاجارة والمضاربة والرهن) \***

ان صالح صاحب الوديعة على شيء فان ادعى صاحب المال الايداع وقال المذمتودع ما أودعني شيئا ثم  
 صالحه على شيء لم يلزم جاز الصلح في قولهم وان ادعى صاحب المال الوديعة وطالبه بالرد فاق المذمتودع  
 بالوديعة أو سكت ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعى عليه الاستملاك ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في  
 قولهم وان ادعى عليه الاستملاك والمودع يدعى الرد أو الهلاك ثم صالحه على شيء فاختلفوا في قول أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح انه لا يجوز هذا الصلح في قولهم وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول  
 وعاميه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيان \* ثم ان عامة المشايخ لم يفرقوا بين ما اذا قال المالك أو لا استملاكها  
 ثم قال المودع بعد ذلك ضاعت أو رددت وبين ما اذا قال المودع أو لا ضاعت أو رددت وقال المالك بعد  
 ذلك استملاكها كذا في المحيط \* وأجمعوا على أنه لو صالح بعد ما حلف المستودع أنه رد أو هلك لا يجوز الصلح  
 انما الخلاف فيما اذا كان الصلح قبل عين المودع واذا ادعى المودع الرد أو الهلاك وصاحب المال لا يصدق  
 في ذلك ولا يكتفي به بل سكت ذكر الكرخي رحمه الله تعالى أنه لا يجوز هذا الصلح في قول أبي يوسف رحمه  
 الله تعالى الاول ويجوز في قول محمد رحمه الله تعالى ولو ادعى صاحب المال الاستملاك والمودع لم يصدق في  
 ذلك ولم يكتفي به فصالحه على شيء ذكرنا أنه يجوز هذا الصلح في قولهم فان اختلفا بعد ذلك فقال المودع كنت  
 قات قبل الصلح انما قد هلكت أو ردتا فلم يصح الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان قال صاحب  
 المال ما قلت ذلك كان القول قول صاحب المال ولا يسطل الصلح كذا في فتاوى قاضيان \* ان أنكر المستعير  
 العارية أو أصلها ثم صالح صريح الصلح وان أقر بالعارية ولم يدع الرد أو الهلاك والمالك يدعى الاستملاك صح  
 الصلح وان ادعى الهلاك والمالك يدعى الاستملاك فالمسئلة على الخلاف وكذلك الجواب في المضاربة وكل  
 مال أصله أمانة هكذا في المحيط \* وان كانت الوديعة قائمة بعينها وهي ما تادروهم فصالحه منها على مائة درهم  
 بعد اقرار أو انكار لم يجز اذا قامت البينة على الوديعة وان لم تقم بينة وكان المودع ينكر فالصلح جائز كذا في  
 الظهيرية \* ولا يحل للمودع الفضل فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط \* ولو صالحه على عرض جاز الصلح  
 مطلقا ولو صالحه على عشرة دنانير فان صالحه وهو جاحد للوديعة فالصلح صحيح اذا نفر قابض الانانير  
 سواء كانت الدراهم حاضرة في مجلس الصلح أو غائبة عن مجلس الصلح أما اذا كان المودع مقررا بالوديعة ان  
 كانت الوديعة حاضرة في مجلس الصلح جاز اذا جدد المودع القبض وقبض المالك الدنانير في ذلك المجلس ولو لم  
 يجد المودع القبض فالصلح باطل وان كانت الوديعة غائبة عن مجلس الصلح فالصلح باطل كذا في الخلاصة  
 \* امرأة استودعت رجلا وديعة كانت عندها غيرها ثم قبضتها منه ثم استودعتها آخر قبضتها منه أيضا

\* ولو كملت الاجنبى أو كملت عادد مع الزوج أو شاغبت معه فسمع صوتها أجنبى جنابة \* خروجهما من البيت بعد اتياء المجل ففقدت  
 جنابة في الاصح وقيل جنابة مطلقا \* جعل أمرها بيدها على انه متى ضربم اطلق نفسه على وجه لا تكون بينهما خصومة الا زواج فطلقت  
 نفسها به وجود الشرط يجب المهر لان طاب حق الثابت ليس بخصومة \* ولو قال بغير خسران لا يجب المهر لان طلبه خسران وقدم \* حلف  
 لا يضربها فتمتد غيرها فاصابها يحسن لان عدم القصد لا يعدم الفعل حتى وجبت الدية والكنار على الخطي \* وفي الدينارى حلف لا يضربها

وكانت على حمار فضر به الحمار فأصابه الأيقع وهذا يخالف الأول ولزوم الدية بترك التثبيت لخطر الدم \* حلف لا يضربها فامر غيره بصربها فضر بها أقبل بحيث كفى العبد وقيل لا كفى الولد \* حلف لا يضربها فوجهاها وأقرصها أو مدشعرها أو عضها أو خنقها أو ألمها حنث وان على المزاح لا وان أوجعها أو أدمى رأسها في الصحيح لأنه ليس بضرب عرفها وبعض المشايخ قالوا إن عقد العيمين بالفارسية لا يحنث بهذا إلا فاعبل لأنه لا يعد ضرب باقي عرفهم وفي آيات الجامع في هذه الأفاعيل يحنث في عرفهم لا في عرفنا (٣٣٩) وفي الظهير بقوله نفص ثوبه فإصاب رأسها فادماها لا يحنث لأنه

ليس بضرب عرفها ولا يقصد باليمين وفي النوازل لورماها بجحارة أو نشابة لا يحنث وكذلك لو دفعها دفعة ولم يوجعها لأنه رمى لا شرب \* جعل أمرها بدها ان ضربها بغصير جناية ثم قال لها أدت لك أن تذهبي في كل عشرة أيام إلى بيت أويك ومضى عشرة أيام أو أزيد ولم تذهب اليهما وزاوها أو هبنا ثم ذهبت بلا إذنه فضر بها صاذا لا امر يدها \* وان طالب رجل منهن بزر البطيخ فاعطته بلا إذنه فضر بها فان كانت العادة مساحمة المرأة بذلك بلا مشورة الزوج يكون الامر بيدها وان كانت العادة بخلافه لا يضرب يدها \* جاء اليها بالنسب أو التباس بلا ادان فقاتلته فان تهي رأتكون درنه أو دعاه إلى أكل الخبز الجرد فغضبت فضر بها يكون الامر بيدها لان إقامة التعزير في الأول غير مفوض اليه ودعاؤها عليه جناية وإذا رفعت صوتها في السر حتى سمعها غير المحارم فإنه يختلف باختلاف الأشخاص \* جاءت أم المرأة إلى بيت الزوج فقال جاءت أمك الكلبة فقالت الكلبة

فقدت متاعا من ذهب بينكم ولا أدري من أضاعه وقال لا ندري ما كان في وعائك غير أنك دفعت النافل لم نفقشه ورددناه عليك فصالحته ما من ذلك على مال فهي ضامنة لصاحب المتاع وأصلح بينهما وبينهما جائز ثم صلحها على قيمة المتاع لا يتخلون وجهين أما ان كان بعد ما ضمنها المالك قيمة المتاع وفي هذا الوجه يجوز الضلع على أي يدل كان سواء كان مثل قيمة المتاع أو أقل وأما ان كان قبل ان يضمها المالك قيمة المتاع ففي هذا الوجه ان صالحته يدل مثل قيمة المتاع أو أقل قدر ما يتغابن الناس فيه فالصلح جائز وبرئان ضمن المتاع حتى لو أقام صاحب المتاع بينة بعد ذلك على ما ادعى من المتاع لم يكن لها على المودعين سبيل وان صالحته يدل هو أقل من قيمة المتاع قدر ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز الصلح والمالك الخياران شاء ضمن المرأة قيمة المتاع وان شاء ضمن المودعين ان قامت له بينة على المتاع فان ضمن المودعين رجعا على المرأة بما دفعها اليه وان ضمن المرأة هذا الصلح عليها كذا في الذخيرة \* اذا ادعى عينا في يدى انسان فقال ذاك لي هذه ودية فلان أو دعيها فانه سلم به بعد إقامة البينة أو قبلها ما يصح الصلح ولا يرجع على المصالح عنه كذا في الفصول العسارية \* وان كانت الدابة قد نفقت تحت المستعير ثم أنكر رب الدابة الاعارة وصالح المستعير على مال جزافان أقام المستعير بعد ذلك بينة على العارية وقال انه انفقته بطل الصلح وان أراد استحلافه على ذلك فله ذلك كذا في المحيط \* ومن استعار دابة إلى وقت فعهات فقالت المستعيرة نفقت تحتى وكذب رب الدابة وهو مقر بالعارية فاقتدى المستعير عنه (١) فصالحه صلح الم يجوز كذلك لوقال المستعير دفعتم اليك كذا في خزنة المفتين \* ولو كان المضارب بجحد المضاربة ثم أقربها أو أقرمها ثم بجدها ثم صلح من ذلك على مال جازوا إذا كان للمضارب دين على رجل آذانه من المضاربة فصالحه على ان آخره عنه جازوا ان حط عنه بعضه جازوا من ما حطه رب المال ولو كان الخطيب في بيع أو صلح من العيب على دراهم بدلها جاز ذلك على رب المال ولو صلح على ان أنه ذبا لدين كذا على ان أبر الذي عليه الاصل أو احتمال به فهو جائز كذا في المبسوط \* اذا ادعى رجل على رجل أنه وهب هذا العبد له وقبضه والعبد يد الوهاب والواهب يجحد ذلك فاصطلمها على ان يكون نصف العبد للمدعى ونصف العبد للمدعى عليه جاز هذا الصلح فان أقام المدعى بعد هذا بينة على الهبة والقبض لا تقبل بينته حتى لا يثبت المدعى عليه النصف الذي بقى في يده فان شرط مع ذلك أحدهما على الآخر دراهم فهو جائز وان اصطلمها ان يكون جميع العبد لأحدهما أو يعطى صاحبه دراهم كان جائزا أيضا وإذا ادعى الموهوب له الهبة وأقر أنه لم يقبضه وبجدها الوهاب فاصطلمها على ان يكون العبد بينهما نصفين فالصلح باطل وان شرط مع هذا أحدهما دراهم ان شرط الآخر الداهم على الوهاب لا يجوز وان شرط الآخر الداهم على الموهوب له يجوز وان اصطلمها ان يكون العبد سائلا لأحدهما ويدفع هو إلى صاحبه كذا دراهم ان شرط ان تكون الداهم على الوهاب كان باطلا وان شرط الآخر الداهم على الموهوب له كان جائزا كذا في المحيط \* امرأة وهبت أرضا لالاخوين أحدهما لاب وأم والاخر لاب ثم ماتت فورثها أخوها لاييم أو أمها وقال تلك الهبة كانت غير جائزة وادعى الآخر جوازها في قول بعض الفقهاء ثم اصطلمها بينهما على صلح ثم مات الآخر من الاب والام فأراد ورثته ابطال ذلك الصلح عند قاض يرى أصل الهبة باطلا فانه يده في قول من يرى تلك الهبة باطلة ويجمعها لها يراها في قول من يميز الهبة بطل الصلح ويجمعها لهبة بينهما انصفين ولو كانت (١) قوله ثم كذا في جميع النسخ قوله لاهواب بينه فأتراجع الخزانة اه بحرأوى

أمك وأختك فضر بها لا يضرب يدها \* ولو قاتلت في هذه المسئلة أزواج النساء رجال وزوجى لا فضر بها لا يضربها ولا هذا الكلام جناية منها \* (النوع الرابع فيما يصلح جوابا وما لا يصلح) \* اخترت جواب لامرئ بسيدك ولا تخارى لا لطلقى وطلقت جواب للكل والامر لا يصلح تفسير الامر بان قال امرئ بسيدك فقلت امرئ بسيدك لا لا اختيار ولا اختيار وطلقت في تفسير القول امرئ بسيدك ولقوله اختارى \* جعل أمرها بدها فالت في المجلس اخترت أو طلقت أو نحوها أو قال الزوج أنت على تمام أو بان منى فواحدة بانه وان

نوى ثلاثا فلا تلاحق ولا يضح زوج الزوج عنه ولا يختار الامر الا اذا قال كمالا شئت ففسر المشيئة ولو قالت في الجواب ملكت امرى كان باطلا لا يقع شئ واخترت امرى كان جائزا وكذا في الوقوع \* لو قالت أنا اختارت نفسي بخلاف ما لو قالت أنا أطلق نفسي وان قالت اخترت أن أطلق نفسي كان جائزا \* ولو قالت امرأ فكنتم أو افكنتم وقالت ما نويت طلاقا صدقت \* قال لها ان دخلت الدار فامر بك يدك فدخلت الدار ثم طلقت نفسها ان وقعت (٣٤٠) الطلاق قبل أن ترأى المصان الذي سميت داخله طلقت والافلا \* (النوع الخامس)

في بطلانه \* قال لها اختارى أو قال لها امرى بك يدك ثم أبانها بطلا ولورجعيها لان البائن لا يلحق البائن لان المرأة تملك نفسها بالبائن ولا تملك نفسها بالرجمي فلا يبطل بالرجمي ما خيرا الزوج أو جعل امرأ بيداها وامس هذا كالتوكيل بالطلاق فان طلاق الموكل لا يرفع الوكالة حتى تنقضي العدة لان في الطلاق سعة وفي التنازل عتد النكاح طلاق الموكل يرفعها أى تطلقة الوكيل \* وفي الكفاية امر بك يدك هذه السنة ثم طلقتها قبل الدخول ثم تزوجها في السنة لا خيار لها عند الثاني خلاف الامام وان تزوجها في العدة أو بعده لا يعود الامر بخلاف ما اذا كان معلقا بالشرط بان قال ان دخلت الدار فامر بك يدك ثم أبانها واحدة أو اثنين ثم نكحها في العدة أو بعده أو وجد الشرط وكذا لو قال لها امر بك يدك اذا جاء غدا فطلقتها وتزوجها ثم جاء الغد لها ان تطلق نفسها \* وفي الامالى اختارى اذا شئت أو امر بك يدك اذا شئت ثم أبانها ثم تزوجها فاختارت نفسها تطلق ثانيا عند الامام

وهبتا كلاهما لا يلاحق غير أنه لم يقبضها في حياة الاخت ثم خاصمه أخوه فيها فقال انهم تجزلك لانك لم تقبضها او قال الاخر صدقت لم اقبضها ولكن لأرد لها حتى يقضى القاضي على بذلك فاصطلمها منها على صلح فهو باطل سواء اصطلمها على المناصفة أو على أقل من ذلك أو أكثر كذا في المبسوط \* لو ادعى أنه وهب له نصف هذه الدار مشاعا ولم يقبضه منه وجمده الوهاب ثم اصطلمها على أن يسلم له ربع الدار بالف درهم جاز كذا في الحاوى \* اذا كانت الدار في يد رجل فادعى أن فلانا صدق بها عليه وأنه قبضها وقال فلان بل وهبتها لك وأنا أريد الرجوع فيها فاصطلمها على مائة درهم على أن يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا رجوع فيها بعد ذلك فان أقر الذي في يديه أم أهبة بعد الصلح أو جرد رب الدار أهبة والصدقة جميعا قبل الصلح فهو على ما ذكرنا وكذلك لو اصطلمها على أن تكون الدار بينهما بالسوية على أن رد الذي في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز ولا يبطله معنى الشئ كذا في المبسوط \* استأجر رجلا على حنطة بعينها فاصطلمها على درهم لم يجز لان الحنطة اذا كانت معينة فهي مبيعة وبيع المبيع المنقول قبل القبض لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* اذا استأجر من آخر دارا واختلف في المدة فقال الأجير أجر ثلث شهرين بعشرة دراهم وقال المستأجر لابل أجر ثلثي ثلاثة أشهر بعشرة دراهم فاصطلمها على أن يسكنها شهرين ونصفا بعشرة دراهم فهذا جائز ولو اصطلمها على سكنى ثلاثة أشهر على أن زاد الأجير درهما كان هذا جائزا أيضا ولو اصطلمها على سكنى هذه الثلاثة على أن زاد فقير بعينه أو بغيره بعد أن يكون موصوفا في الذمة كان جائزا ولو اصطلمها على سكنى هذه الدار شهرين على أن زاد الأجير سكنى بيت آخر من دار أخرى هذين الشهرين كان جائزا أيضا والاصل في جنس هذه المسائل أن ينظر في الزيادة أن كانت مجهولة لا يجوز سواء كانت الزيادة من جانب الأجير أو من جانب المستأجر حتى لو اصطلمها على سكنى الثلاثة الأشهر على أن زاد المستأجر ركوب دابة مجهولة أو اصطلمها على سكنى شهرين على أن زاد الأجير سكنى بيت مجهول لا يجوز وان كانت سكنى الزيادة معلومة فان كانت من جانب الأجير جازت سواء كانت الزيادة من جنس ما أجر أو من خلاف جنسه وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر لا يجوز وان كانت من خلاف جنسه جاز ولو اصطلمها على سكنى الأشهر الثلاثة بعشرة على أن أعطاه المستأجر أرضا بعينها جازا استحسانا كذا في التتارخانية \* لو اصطلم الأجير والمستأجر على مدة من السكنى على أن يعطيه هذا كفيلا به ورضى بذلك الكفيل فهو جائز وان كان الكفيل غائبا فالصلح مردود وان اشترط على أن يزيد مع السكنى ركوب دابة الى موضع كذا جاز وكذا لو زاد خدمة عبده هذا شهر أو لو زاد المستأجر سكنى دار معروفة شهر الم يجوز هكذا في المبسوط \* لو استأجر دابة الى مكان معلوم باجر مسمى فادعى رب الدابة أجرا أكثر من ذلك وادعى المستأجر موضعا أبعد من ذلك فاصطلمها على الموضع الذي عين رب الدابة بالاجر الذي ادعاه المستأجر فهذا الصلح جائز ولو جحد المستأجر الاجارة أصلا وادعاه رب الدابة فاصطلمها على أن يركبها المستأجر الى ذلك على أجر درهم فهو جائز ولو ادعى أنه استسكى هذه الدابة بكاف يحمل عليها ثقله الى بغداد بخمسة فجدد ذلك رب الدابة فاصطلمها على أن يركبها هو بنفسه الى بغداد بسرجه فهو جائز كذا في التتارخانية \* اذا ادعى رجل عبد في يدي رجل أنه رهنه اياه بمائة درهم كانت له عليه فقال الذي في يده العبد العبد عبدى والمائة لي عليك فاصطلمها على أن يبرئه المرتبه من المائة التي ادعى عليه وينزله خمسين ويترك المدعى الخصومة في العبد فهذا الصلح جائز وان

لا عند الثاني وقوله ضعيف \* وفي بعض الفتاوى جعل امرأها يديها ثم أبانها أو خلعه لا يبطل الامر لان الامن لا يبطل بزوال الملك أقر \* جعل امرأته التي تزوجها عليها يديها بان قال ان تزوجت عليك امرأه فامر ها بكذا أو ما دمت امرأتى أو قال لها اتاوان منى بادر نكاح منى ففعل امرأته تزوجها فامر ها بكذا ثم طلقتها ناسيا أو خلعه أو تزوج أخرى في عتتها ثم تزوج بالاولى لا يصير الامر بيدها لان المراد ادخال المذاينة في القسم ولم يوجد وقت الادخال \* وان قال لها ان تزوجت امرأه فامر ها بكذا ولم يقل عليك وتزوج أخرى صار الامر بيدها





يكون الامر بيدها فزوجها منه صار الامر بيدها بحكم تفويض الزوج \* له امر ان جعل امر احدهما بيده الاخرى ثم طلق المفوض اليها  
 فاشتا أو رجعا أو خالعا ثم تزوجها بغير امرها بيدها لانها توكيل بخلاف ما لو جعل امرها بيدها ثم طلقها بانها تاعلى ما حر لانه تعليق  
 \* قال لصبي أو مجنون جعلت امر امرأتي بيدك صح واقتصر على المجلس لانه ان لم يصح باعتبار التملك صح باعتبار التعليق اذ معناه تعليق  
 الطلاق بايقاعها ما فصار كتعليقه بدخول (٣٤٣) الدار لكنه لما كان في ضمن التملك اقتصر حتى لو قال لها وهى صغيرة امرك بيدك ينوى

الطلاق فطلقت نفسها يقع  
 كانه علق طلاقها بايقاعها  
 \* قال للكاتب اكتب اني  
 اذا خرجت من المصر بلا  
 اذن فاهى طالق واحدة فلم  
 تتفق الكتابة وتحقيق الشرط  
 وقع وأصله ان الامر بكتابة  
 الاقرار اقرار كتب أم لا \* قال  
 لها اختارى اختك أو اخاك  
 أو أباك أو أمك يعنى به الطلاق  
 فاختارت ما قال الزوج لا يقع  
 الا فى الاب والام استحسانا  
 لانها بالطلاق ترد اليهما ولا  
 ترد الى غيره ما فلا يكون  
 طلاقا كذا فى الاستيعاب  
 \* (الرابع فى المشيئة)  
 قال غيره طلقها ان شئت  
 لا يكون توكيلا ما لم تشأ اولها  
 المشيئة فى محاسن علمها وبعد  
 المشيئة يصير وكلاهما طلاقا  
 الا ان يقع ولو قام الوكيل  
 عن مجلسه بطلت الوكالة  
 فلا يقع الطلاق بعده قال  
 الامام الحلواني رحمه الله  
 وهذا يحفظ فان الزوج يكتب  
 الى من يثق به انها اذا شئت  
 الطلاق فطابقها ولو كلاء  
 يؤخرون الا يقع عن مجلس  
 المشيئة ولا يدرون انه لا يقع  
 \* قال لها انت طالق ان شئت  
 وأبيت لا تطلقى بهذا ابدا  
 وكذا ان شئت ولم تشأى قدم

الله تعالى تقبل بيته وترد زيادة القيمة على الغاصب هكذا فى غاية البيان شرح الهداية \* أجمعوا على أنه  
 لو صالحه على عرض جاز سواء كان كثير القيمة أو قليل القيمة وأجمعوا على أنه لو قضى القاضى عليه بالقيمة ثم  
 صالحه على أكثر من قيمته لا يجوز كذا فى الخلاصة \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا أبقى المغصوب فصالحه  
 مولاه على دراهم مسمومة حاله أو الى أجل جاز ولو صالحه على العبد الا ببق على مكيل أو موزون ان كان بعينه  
 أو بغير عينه ولكن قبضه فى المجلس جاز وان كان بغير عينه ولم يقبضه فى المجلس لا يجوز كذا لو كان مستهلكا  
 حقيقة ولو كان العبد قائما بعينه فى يد فصالحه على شئ مما ذكرنا بعينه أو بغير عينه حالا كان أو مؤجلا جاز  
 وكان كالبيع ولو اختلف الغاصب والمغصوب منه فقال أحدهما ما هى آتقة وقال الآخر هى حاضرة كان  
 القول قول الغاصب فان قال هى فى يدي جاز الصلح على جميع ما ذكرنا حالا كان أو مؤجلا وان قال هى آتقة  
 جاز الصلح على الدراهم حاله كانت أو مؤجلة وعلى المكيل والموزون جاز الصلح حالا ولا يجوز مؤجلا كذا  
 فى المحيط \* واذا غصب ثوب من رجل فاستهلكه آخر عند الغاصب فصالح صاحب الثوب الاول على أقل  
 من قيمته فهو جائز ويرجع الاول على المستهلك ب قيمته ويتصدق بالفضل وان لم يصالح الاول ولكنه صالح  
 الثاني على أقل من قيمته جاز ويكون براءة الاول ولا يتصدق الا بخرشي وان توى ما على الاخر لم يكن له  
 أن يرجع على الاول بشئ كذا فى الحاوى \* ولو غصب كرخطة ثم صالحه على دراهم مسمومة أو مؤجلة  
 والكر قائم بعينه جاز الصلح وكذا لو صالحه على ذهب مسمى حالا أو مؤجلا وكذلك الصلح على سائر الزينات  
 ولو صالحه على كلبى مؤجل لا يجوز سواء صالحه على حنطة أو غيرها وان كان السكر مستهلكا فصالحه  
 على دراهم أو دنائير ان كان الى أجل لا يجوز وان كان حالا وقبضه فالصلح جائز وان اقر قاسم القبط بطل  
 الصلح وان صالحه على مكيل أو موزون ان كان حالا وقبضه جاز وان كان الى أجل ان كان المصالح عليه سوى  
 الحنطة لا يجوز وان كان المصالح عليه الحنطة جاز وان صالحه على كرو نصف كرو كان باطلا سواء كان السكر  
 قائما أو مستهلكا المكان الربا كذا فى المحيط \* ولو غصب كرخطة وكشعر فاستهلكهما ثم صالحه على كرخير  
 الى أجل على ان ابراهم من الحنطة فهو جائز وكذلك اذا كان أحدهما قائما فصالحه عليه على ان ابراهم من  
 المستهلك كذا فى المبسوط \* فى المنتقى رجل غصب عروضا وحنطة وشعيرافا فصالحه المغصوب منه على ألف  
 درهم الى سنة قال حصة الحنطة والشعير من الألف باطل ان كان ذلك مستهلكا ويجوز الصلح فى حصة  
 العروض وان كان قال الغاصب لم تكن الحنطة مستهلكة وقال المغصوب منه كانت مستهلكة فالقول  
 قول الغاصب كذا فى المحيط \* ولو غصب مائة درهم وعشرة دنائير فاستهلكها ثم صالحه منها على كرخطة  
 بعينه ثم استحق السكر أو وجد به عيبا فرده رجع بالدراهم والدنائير وان صالحه على خمسين درهما حاله أو  
 مؤجلة فهو جائز وان استحق بعد ما قبضها أو وجدها زيوفا أو ستوقه رجع عنها ولم ينقص الصلح  
 وكذلك لو صالحه على وزن خمسين درهما فضة تبر وكذلك لو غصب مائة مثقال فضة تبر وعشرة دنائير فصالحه  
 على خمسين درهما حاله أو مؤجلة فهو جائز اذا كانت الدراهم مثل الفضة فى الجودة وان كانت خيرا منهم لم  
 يجوز كذا فى المبسوط \* اذا غصب كرخطة ثم صالحه على نصف كرخطة فان كان السكر المغصوب مغيبا  
 فصالحه على نصف ذلك السكر لا يجوز الصلح سواء كان الغاصب مقربا بالغصب او كان جاحدا وان صالح على  
 نصف كرا آخر جاز الصلح مقرا كان أو جاحدا الا أنه لا يطيب له الفضل فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان السكر

الطلاق أو آخر ولو قال انت طالق ان شئت وان أبيت طلقت فى المشيئة والاباء لان آخره يعنى أبيت لغول لقصانه وكذا ان شئت أو قائما  
 أبيت والخيرة اذا قامت لطلب الشهود ولا يحلوا ما ان لا تحصل عن المجلس أو تتحول فعلى الاول لا يطل الخيارات بالاتفاق وعلى الثاني اختلفوا  
 بناء على ان المبطل الاعراض ام تبدل المجلس قيل كل منهما اذا وجد قبل الاعراض وهو الاصح حتى لو قال خويلد شئت ان يدم فقام ومضى  
 خطوه أو خطوتين وقال فروخيم صح البيع وهذا موافق للبعض مخالف للجامع الصغير فانه نص فيه اذا قام عن فعود بطل الخيار لانه اعراض

المستثنى منه كانت طالق  
ثلاثا الاربعو بالمساواة  
وباستثناء بعض الطلاق  
انت طالق الانصفا \* قال  
ان حلفت فعبده حر ثم قال  
عليه المشي الى الكعبة ان  
شاء الله لا يعتق لان الاستثناء  
يبيظه لكن حلف ان اقررت  
ان لفلان على عشرة دراهم  
فعبده حر ثم قال له على عشرة  
الادريهما وقوله ماشاء الله  
أوالا ان يشاء الله تعالى  
استثناء أيضا \* كل امرأته  
طالق الا هذه وليس له  
سواها لا تنطق لان المساواة  
في الوجود لا تمنع صحتها ان  
عم وضعه لانه تصرف صناعي  
\* قال لها انت طالق واحدة  
وثنتين وثلاثا واربعاً ان  
كلمت فلانا تعاقب الكل يعني  
لا يقع في الحال شيء كافي قوله  
هرزني كه ووا بود وباشد  
وكقوله انت حر وعتيق ان  
شاء الله خيلاف أنت حر  
وحر ان شاء الله \* شهد أنك  
سنتين متصلا وهو لا يذكره  
ن كان بجال لا يدري ما يجري  
على اسانه غضب جازله  
الاعتماد عليهم او الا \* قال  
ها انت طالق فجري على لسانه  
بلا قصد الاستثناء لا يقع  
قال شد ادن حكم وجهه الله

فأما في يده حقيقة ويأزم الرد على المغصوب منه وإن كان الكرم المغصوب حاضرا إن كان الغاصب جاحدا  
للمغصوب فصالحه على نصف الكرم المغصوب أو على نصف كراخ يجوز الصلح في الحكم ولكن يؤخر فيما بينه  
وبين الله تعالى أن يرد النصف الباقي على المغصوب منه وإن كان مقربا الغصب لا يجوز الصلح على نصف الكرم  
المغصوب أو على نصف كراخ استحسننا ولو كان صالحه على ثوب ودفعه إليه جاز حاضرا إن كان الكرم المغصوب  
أو غائبا مقرا كان الغاصب أو جاحدا والذي ذكرنا من الجواب في الخطة فهو الجواب في سائر المكيلات  
وكل ما يحتمل القسمه نحو الموزونات والعدييات المتقاربة وإن كان المغصوب شيئا لا يحتمل القسمه بأن كان  
عبدا أو دابة أو أمة فصالح المغصوب منه الغاصب على نصفه إن كان مغيبا لا شك أنه لا يجوز الصلح وإن كان  
حاضرا فإن كان الغاصب مقربا الغصب لا يجوز الصلح أيضا وإن كان جاحدا ذكرنا أنه لا يجوز الصلح هكذا في  
المحيط \* رجل غصب من رجل ألفا وأخذه وغيبه وصالحه المالك على خمسمائة فأعطاه الغاصب من ذلك  
الألف أومن غير مجاز الصلح قضاء وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى أن يرد الباقي وإن كانت  
الدرهم في يده الغاصب بحيث يراها المالك فإن كان الغاصب جاحدا فذلك الجواب فإن وجد المغصوب  
منه بينه بعد ذلك فأقامه لا يقضى له بقيمة ماله فإن كان مقربا الغصب والدرهم ظاهرة في يده يقدر المغصوب  
منه على أخذها منه فصالحه على نصفها على أن أبرأه من الباقي فهو في القياس مثل الأول يجوز الصلح قضاء  
وفي الاستحسان لا يجوز وعليه أن يرد على المغصوب منه كذا في فتاوى قاضيخان \* إذا غصب الرجل عبدا  
أو ثوبا أو ما أشبهه من رجلين واستهلكه ثم صالحه أحدهما من نصيبه على درهم أو دينار وقبض فافهم جاز  
ويشاركه الآخر فيما قبض ولا يكون للصالح الخيار بين أن يعطيه ما قبض وبين أن يعطيه غيره وإذا وقع  
الصلح على عرض واختار الآخر تضمين المصالح كان للصالح الخيار أن شاء أعطاه نصف ما قبض وإن شاء  
أعطاه ربع الدين وإن كان العرض فأعطاها أحداهما الغاصب عن نصيبه فإن كان العرض في  
يد الغاصب ظاهرا بحيث يراها المالك والغاصب مقربا الغصب لا يكون للسالك حق المشاركة مع المصالح في  
المقبوض وإن كان العرض غائبا لا يعرف المالك مكانه ولا الغاصب والباقي بحاله فالسالك أن يشاركه  
المصالح في المقبوض وإن كان العرض فأما في يد الغاصب يراها المالك إلا أن الغاصب جاحدا للغصب ذكر في  
الأصل أنه ليس للسالك حق المشاركة مع المصالح في المقبوض قالوا ما ذكر في الأصل قول محمد رحمه الله  
تعالى فقد روى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن السالك كحق المشاركة مع المصالح في  
المقبوض قال شيخ الإسلام ويجب أن يكون على هذا الخلاف ما إذا كان غائبا بحيث لا يعرف المالك مكانه  
إلا أن الغاصب يعرف مكانه كذا في المحيط \* رجل استهلك على رجل أمانة وقضى القاضي عليه بالقيمة  
فأفترقا قبل قبض القيمة لا يبطل القضاء عندنا وكذا لو اطلما على القيمة من غير قضاء وأفترقا قبل القبض  
وكذا لو استهلك تبرؤة أو دراهم فصالحه على أقل منه إلى أجل جاز عندنا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو  
استهلك تبرؤة أو دراهم فصالحه على عشرة دراهم مثلهما إلى أجل جاز كذا في خزائن المفتين \* وفي نوادر ابن  
سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل غصب أمانة مصوغا من فضة فوضعه في بيته ثم لقى المالك فصالحه  
منه على مثل وزنه من الفضة أو على ذهب ثم فارق قبل أن يعطيه لم يبطل الصلح وفيه أيضا رجل غصب  
طوقا قيمته مائة دينار ورضاع من الغاصب وصالحه صاحب الطوق عنى خمسين دينارا فهو جائز وإن وجد

وهو الذي صلى بوضوء الظهر ظهر اليوم الثاني ستين سنة خالفني في هذه المسئلة خلف بن اوب الزاهد فرأت الامام الثاني في المنام فسألته فأجاب بعنل قولي فطالبت بالدليل فقال أرايت لو قال انت طالق فجري على لسانيه او غير طالق ايقع قلت لا قال هذا كذلك وكذا قال ان شاء الله ولا يدري عمله ولا معناه \* قال ان شاء الله فانت طالق لا يقع \* ان شاء الله انت طالق او وانت طالق لا تطلق عند الثاني وهو الاصح \* انت طالق لو اوبك اولوا جالماك اولوا حسيبك لا يقع لانه استنما معني وكذا الوالا حنك \* قال والله لا اكلم فلانا استغفر الله ان شاء الله كان

استثناء ديانة لأقضاء \* أراد ان يحلف رجل ولا يخاف ان يستثنى عقبيه سرايا امره ان يقول عقب حلفه متصلا سبحانه الله أو كلا ما آخر لان  
اليمين حقه فلا يمنع عن ابطاله \* قال أنت طالق ان شاء الله أنت طالق فالاستثناء ينصرف الى الاول ويقع الثاني عندنا خلافا لفرقائه  
ينصرف اليهما عنده ولا يقع شيء وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان شاء الله أنت طالق وقع واحدة في الحال \* أنت طالق واحدة ان شاء الله وانت  
طالق ثنتين ان لم يشأ الله لا يقع شيء أما (٣٤٤) في الاول فلا استثناء وأما في الثاني فلا نالوا وقعناه علمنا ان الله تعالى شاء ولان الوقوع

لدليل المشيئة لان كل واقع  
بمشيئته تعالى وهو علق في  
الثاني بعدم مشيئته تعالى  
لا بمشيئته جل وعلا فيبطل  
الايقاع ضرورة \* وذكر في  
الكافي على رأى المعتزلة عماد  
الدين الاصولي المعتزلي انه  
اذا قال أنت طالق ان شاء  
الله ان كان يسكه باعروف  
لا يقع الطلاق وان كان  
يسى معاشرتها يقع الطلاق  
عندنا يريد به المعتزلة لان  
الطلاق في الاول حرام  
والقبائح لا تتعلق بهامشيئته  
تعالى وفي الثاني واجب وبه  
يتعلق مشيئته تعالى وان  
لا يحسن ولا يضر فالطلاق  
مباح وهل يتعلق بالمباح  
مشيئته تعالى ففيه خلاف  
بين المعتزلة كذا هنا \* انت  
طالق اليوم واحدة ان شاء  
الله تعالى وان لم يشأ فثنتين  
فغضى اليوم ولم يطلعهما طلقت  
ثنتين لان وقوع ثنتين معلق  
بعدم مشيئة الله تعالى  
الواحدة في اليوم وبضميه  
بلاطلاق لا علم عدم مشيئته  
تعالى الواحدة في اليوم لان  
العلم يتعلق علمه بالماضي  
فرع الوجود فهو جسد شرط  
الحث \* أنت طالق ان شئت  
أو آيت أو ان شئت وان لم

الغاصب كان رب الطوق شر بكافيه له نصفه ولو كان الغاصب صالح رب الطوق على ما ذكرنا والطوق عنده  
لم يجز الصلح وفيه أيضا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل غصب من آخر قلب فضة وصالحه بعد ما غيبه  
على أكثر من قيمته لا يجوز ان استهلكه الغاصب ورضي المغصوب منه أن يأخذ مثل وزن القلب فضة تبر  
وابرأه عن العمل جاز كذا في المحيط \* رجل أخذ سارقا في دار غيره فأراد أن يدفعه الى صاحب السرقة بعد  
ما أخرج السرقة من الدار فصالحه السارق على مال معلوم حتى كف عنه كان باطلا وعليه أن يرد المال على  
السارق ولو كان هذا من صاحب السرقة لا يجب المال على السارق ويبرأ عن الخصومة اذا دفع السرقة الى  
صاحبها ولو كان هذا الصلح من صاحب السرقة بعد ما رفع الى القاضي ان كان ذلك بلفظ العفو لا يصح العفو  
بالاتفاق وان كان بلفظ الهبة والبراءة عندنا يسقط القطع والامام أو القاضي اذا صالح شارب الخمر على أن  
يأخذ منه مالاو يعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الدفع أو بعده كذا في  
فتاوى قاضيان \* اسكاف سرق من حائوته خفاف لا قوام صالح الاسكاف مع السارق فان كان المسروق  
قائما بعينه لم يجز الصلح الا باجازه أو ربها وان كان مستهلكا جاز من غير اجازة أو ربها بعد أن يكون الصلح  
على دراهم وان لا يكون فيه طرح كثير من القيمة كذا في خزائن المفتين \* رجل اتهم بسرقة وحبس فادعى  
عليه قوم فصالحهم ثم أخرج وأنكر فقال انما صالحتكم خوفا على نفسي قالوا ان كان في حبس القاضي  
فالصلح جائز وان كان في حبس الوالى لا يصح الصلح كذا في الظهيرية \* دفع الى آخر بضاعة فقطع عليه  
الطريق فأخذ ماله وبضاعة الدافع فضالح المستبضع اللص ويقول انما صالحت عن مالي والمبضع يقول انما  
صالحت عن بضاعتي فان كان وقت القبض سمي الدافع أنه من جله ما وجب عليه فهو عن الجميع على قدر  
أملكهم وان كان سمي شيئا فهو عن ذلك الشيء ولا يدخل فيه غيره وان أتهم ما لم يقسمه فان كان اللص  
حاضرا فالقول قوله عن أى مال أدى اذالم يكن في ذلك ذكر الصلح وان كان غائبا لا يقدر عليه واتفق المبضع  
والمستبضع أنه لم يسم عماد دفع فهو عن الجميع كذا في خزائن المفتين \* صلح المكروه لا يجوز كذا في السراجية  
\* اذا كان المدعى رجلا فيأكره السلطان المدعى عليه على صلح أحدهما فصالحهما ما يجزى صلحه مع من  
أكره على الصلح معه وجازع الآخر كذا في المبسوط \* قوم دخلوا على رجل يتأيلأ أو نهارا وشهروا عليه  
سلاحا وهددوه حتى صالح رجله عن دعواه على شيء أو أكرهوه على اقرار أو ابرأه ففعل قالوا في قياس قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز الصلح والافرار والابراء لان عنده الاكراه لا يكون الامن السلطان  
وعندهما يتحقق الاكراه من كل متغلب يقدر على تحقيق ما وعدوه والفتوى على قولهما وان لم يشهروا  
عليه السلاح وضره فان كان ذلك نهرا في المصر فالصلح جائز وان هددوه بخشب كبير لا يلبث فهو بمنزلة  
السلاح في هذا الحكم وان كان ذلك في الطريق لا أو نهارا أو كان في رستاق لا يلحقه الغوث كان الصلح  
والاقرار باطلين وان لم يشهروا عليه السلاح والزواج اذا هدد امرأته لتصلح عن الصداق على شيء أو لتبرئه  
فهو بمنزلة الاجنبى وان هدد بها بالطلاق أو بالتزويج عليها أو بالتسرى لم يكن ذلك اكراهها كذا في فتاوى  
قاضيان \* والله أعلم

### (الباب السادس في صلح العمال)

اذا دفع الرجل الى قصار ثوبا ليقصره فخرقه القصار بدقه فصالحه رب الثوب على دراهم مسماة ليكون

تساق لا ينقد اليمين لانه لا يتصور اجتماعهما وكذا لو قال ان شئت وان لم تشأ فانت طالق لان الاول غير تام  
لتوقفه على الثاني الذي فيه الجزاء فيصير ان شرطوا واحدا ولا يتصور اجتماعهما بخلاف ما اذا قدم الجزاء حيث يصير كل منهما مشروطا على  
حده كانه قال ان شئت فانت طالق وان لم تشأ فانت طالق وتطلق في الحال ولو قال ان تحبين الطلاق فانت طالق وان تغضبن الطلاق  
فانت طالق لم تطلق لجواز ان لا تحب ولا تغضب ولا يجوز ان لا تشأ وتشأ \* أنت طالق ان شاء الله عين عند الثاني خلافا لما نجد حتى لو حلف

بالبطلاق ان حالف بطلاقه ان قال أنت طالق ان شاء الله بحيث عند الثاني في اليمين الاول والفتوى على قول الثاني \* أنت طالق وان شاء الله  
أو فان شاء الله يقع الطلاق ولا يكون استثناء كذا عن الثاني \* أنت طالق ثلاثا ما شاء الله قال في المتن في يقع واحدة وينصرف الاستثناء على  
الاكثر وفي موضع آخر لا يقع شيء \* ان تكلمت بطلاقك فعبده حر ثم قال أنت طالق ان شئت فقالت لا اشاء لا يقع الطلاق ويعتق العبد قاله  
أسد بن عمرو وكذا لو قال ان تكلمت بقدفك ثم قال لها أنت زان وكذا لو قال ان (٣٤٥) تكلمت بالشرك ثم قال ان الشرك الظلم

عظيم قال الفقيه أبو الليث  
رحمه الله هذا القول أحب  
الي لانه تكلم بما حلف عليه  
وقال الحسن رحمه الله له  
يتمه ولا يحنث ان لم ينو قال  
الصدر قول الحسن هو المختار  
(نوع في الفاصل) \*  
أنت طالق ثلاثا وثلاثين  
شاه الله وثلاثا وواحدة ان  
شاء الله بطل الاستثناء عند  
الامام رحمه الله ولو قال واحدة  
وثلاثا ان شاء الله لا يطل  
عند الكل \* ان دخلت هذه  
الدار ان دخلت هذه الدار  
فعبدي حرهما واحدا  
فالقياس عدم الحنث حتى  
يدخل دخلت فيهما وفي  
الاستحسان يحنث بدخول  
واحد ويجعل الثاني تكرارا  
واعادة ولقائل أن يقول لو  
جعل الثاني تكرارا لزم  
ثبوت الحرمة حالاً على قول  
الامام ويصير الثاني فاصلاً  
كما في أنت حر وحر ان شاء  
الله ويجاب ان وحر الثاني  
تكرار بمعنى لفظ لان الثاني  
عطف على الاول ولا يعطف  
الشيء على نفسه والعبرة في  
هذا الباب للفظ فاذا انشئ  
التكرار لفظاً كان الثاني  
حشواً فاصلاً وفيما  
نحن فيه الثاني غير معطوف

الثوب للقصار أو لياخذ رب الثوب ثوبه فالصالح جائز حاله كانت الدراهم أو مؤجله وكذلك اذا صالحه على  
دنانير وان وقع الصلح على مكيل أو موزون فان كان المكيل أو الموزون بعينه جاز الصلح سواء وقع الصلح على  
أن يكون الثوب لرب الثوب أو للقصار وان كان المكيل أو الموزون في الذمة ان وقع الصلح على أن يكون  
الثوب للقصار فالصالح جائز فيما يخص الثوب باطل فيما يخص قيمة الخرق وان وقع الصلح على أن يكون  
الثوب لرب الثوب لا يجوز هكذا في الذخيرة \* ولو قال القصار قد دفعت اليك الثوب وبجذب الثوب ذلك  
فصالحه على صلح لم يجوز الصلح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجب للقصار الا اجر وعلى قول محمد رحمه  
الله تعالى يجوز الصلح وكذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر هكذا في المحيط \* ولو ادعى القصار أنه  
دفع الثوب الى رب الثوب وطلب الاجر وكذبه رب الثوب فصالحه من الاجر على نصفه جاز وكذا لو أقر  
بقبض الثوب فادعى أنه أوفاه الاجر وانكر القصار فاصطلمه على نصف الاجر جاز كذا في الخلاصة \* ادعى  
الاجير المشتري أن العين قد هلكت عنده ثم صالحه على دراهم فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاجير  
المشتري أمين فلا يصح الصلح بعد دقوله قد هلكت العين كافي المودع وعنده ما ضامن فيصح الصلح كافي  
الغاصب والراعي ان كان أجيراً مشتراً كافيهم كلقصار وان كان أجيراً خاصاً فهو أجير وحده وهو أمين  
بلا خلاف وكان الجواب فيه كالجواب في المودع كذا في الذخيرة \* دفع غزلاً الى حائل فخالف الحائل شرطه  
بان امره أن ينسجه له ثوباً سباعي أربع فنقص ونسج خمساً في أربع أو زاد على ما شرط كان لصاحب الغزل  
الخيار ان شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثله وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه غزلاً مثل غزله على ما عرف في  
كتاب الاجارات فان صالحه على أن يترك الثوب على الحائل على أن يعطيه الحائل دراهم مسمية الى أجل  
ذكر في الكتاب أنه لا يجوز هذا الصلح قالوا ثوبه اذا تركه صاحب الغزل الثوب على الحائل وضمنه غزلاً مثل  
غزله ثم صالحه بعد ذلك على دراهم الى أجل لان الغزل دين في ذمة الحائل فاذا صالحه من ذلك على دراهم  
الى أجل كان ذلك ديناً بين وهو حر ام اماناً اذا اختار صاحب الغزل أخذ الثوب ثم صالح الحائل على أن  
يكون الثوب للحائل بدراهم معلومة الى أجل كان جائزاً كذا في فتاوى قاضي خان \* وان صالحه على أن  
ياخذ الثوب ويعطيه بعض الاجر ويحط عنه بعضه جاز كذا في المبسوط \* اذا دفع الى صباغ ثوباً ليصبغه  
بقفيز عصفور بدراهم فصبغه بقفيزين حتى ثبت لرب الثوب الخيار بين أن يأخذ ثوبه وأعطاه درهما وما زاد  
القفيز الاخر فيه وبين أن يترك ثوبه على الصباغ وضمنه قيمته أيضاً فصالحه رب الثوب على أن يأخذ  
الثوب على قفيزين خطه بعينها جاز سواء صالحه عن الاجر وعما زاد القفيز الثاني في ثوبه أو صالحه عما زاد القفيز  
الثاني في ثوبه وان صالحه على قفيزين خطه الى أجل لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا في الكتاب وقد اختلف  
المشايخ فيه قال مشايخ العراق يجوز وقال مشايخ بلخ لا يجوز ولو صالحه على قفيز عصفوران كان بعينه يجوز  
وان كان بغير عينه لا يجوز كذا في المحيط \* ولو صالح الصباغ على دراهم الى أجل جاز وكذلك لو صالحه على  
قيراط ذهب جاز اذا قبض الذهب في المجلس وان لم يقبض أو أجزله فيه فان كانت قيمة ما زاد القفيز الاخر في  
الثوب قيراط ذهب أو أكثر يجوز هذا الصلح بطريق حظ الاجر والتأجيل فيما زاد القفيز فيه وان كانت قيمة  
ذلك دون قيراط ذهب لم يجوز الصلح هكذا في المبسوط والله أعلم

على الاول فامكن جعل الثاني تكراراً فكذا لو كانا واحداً بمعنى فلا يفصل ونظيره قوله حر ان شاء الله وفيه لا يعتق ولا يكون فاصلاً ولا روابية فيه  
عن الامام قلنا ان نمنه على قياس مسـ مثله هذا الكتاب والفرق يؤيد قول مشايخ مصر قد في قوله هرزني كره رابود وباشدان هذا اليمين لا يعتق  
لانهم ابرجمن الى معنى واحد والثاني ليس بتكرار لاختلاف اللفظ فلا يجعل شيئاً واحداً أو جمعاً أنه لو قال هرزني كره بكنه وبودوباشد  
يصير أحداً للفظ فاصلاً ولو قال هرزني كره مرا هست وبودوباشد يعتق اليمين ولا يصير فاصلاً \* (نوع آخر) أنت طالق غداً ان

دخلت الدار اغذاكر الغد وتعاق الطلاق بطلاق الدخول في أي وقت دخل وقع ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق غدا تعلق طلاق الغد فاذا دخلها في اليوم لا يقع وان دخلها في الغد يقع \* أنت طالق ثلاثا فلا تاة الا واحدة يصح الاستثناء ولا يفصل النداء لانه قد يكون لتأكيد تعريف المحل وكذا أنت طالق ثلاثا بآنة لا واحدة أو ثلاثا بالبتة الا واحدة يقع ثنتان وبآنة والبتة لا يفصل مع انه حشوي حتى وقع ثنتان رجعتان لا مكان الحل على التأكيد (٢٤٦) لاختلاف اللفظ وان لم يؤد معنى زائدا على ما فهم بخلاف ثلاثا وثلاثا لا اتحاد اللفظ

### \* (الباب السابع في الصلح في البيع والسلم) \*

لو باع منه عبدا بألف درهم سود ثم صالحه على ألف أو مائة زيواف أو نهر حرة حالة أو الى أجل كان ذلك باطلا وكذلك لو صالحه عنها على شيء مما يكال أو يوزن بغير عينه لم يجوز كذا في المبسوط \* لو اشترى رجل شيئا فادعى ذلك الشيء أو شقه صامنه رجل فصالحه المشتري صح ولو أراد أن يرجع بذلك على بائعه لا يقدر كذا في الفصول العادية \* سئل الحسن بن علي عن ادعى على آخر فساد في البيع بعد قبض المبيع ولم يتهأله أقامة البينة فصولح بينهما عن دعوى الفساد على دنائير هل يصح الصلح فقال لا قبيل ولو وجد بينه وبينه صلح هل تسمع البينة فقال نعم كذا في التواريخ ثمانية ناقل عن التيمية \* إذا ادعى على رجل ألف درهم عن خادم باعه اياه بيعا فاسدا وقد استهلك الخادم فصالحه على خمسمائة وقد ادعى الطالب أن قيمته كانت ألف درهم وادعى المطالب بأن قيمته أربع مائة فالصلح جائز كذا في المبسوط \* ولو كان رب السلم واحدا وصالح مع المسلم اليه عن المسلم فيه على رأس المال جاز كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز الصلح عن المسلم فيه على جنس آخر سوى رأس المال كذا في المبسوط \* لو كان عليه ألف درهم وكتر سلم فصالحه على مائة جاز كذا في البدائع \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بأن يصالح الرجل في السلم على أن يأخذ نصف رأس ماله ونصف سلمه بعينه فإذا كان له رجل على رجل ثوب هر وى سلم فصالحه على نصف رأس المال على أن يعطيه نصف السلم حتى جاز الصلح فجاءه المسلم اليه بنصف ثوبه مقطوع لم يجبر على أخذه فان شاء قبل ذلك منه وان شاء لم يقبل حتى يأتيه بثوب صحيح كذا في المحيط \* لو كان السلم الى أجل فصالحه على أن يأخذ نصف رأس المال ويناقضه نصف السلم ويجعل له نصف السلم قبل الاجل جاز النقص في نقص رأس المال ولم يجوز التجهيل كذا في المبسوط \* إذا أسلم الى رجل في كرخنطة وجعل أجله شهر وأسلم الى ذلك الرجل أيضا في كتر شعير وجعل أجله شهرين فضى شهر من وقت العقد وحل أجل الخنطة فصالحه على أن يأخذ الخنطة ويؤيد في أجل الشعير كان جائزا ولو صالحه على أن يؤخر الخنطة ويجعل الشعير لا يجوز كذا في المحيط \* ولو حل أجل السلم فرد عليه من رأس المال شيئا على أن يؤخره شهر اجاز قبيل يجوز الرد فاما شرط التأجيل فلا وجه رواية الكتاب وهو الفرق بين هذه وبين ما اذا كان السلم مؤجلا فخط عنه المسلم اليه درهمان ليزيد في الاجل شهر لا يجوز أن قبض رأس المال معتبر بقبض المسلم فيه لانهم ما يجريان مجرى واحد في حق القبض حال قيام السلم حتى لا يجوز الاستبدال بهما فمفهومه من تقويت القبض ثم لو قبض بعض المسلم فيه والسلم حال لمؤجل في الباقي جاز فكذا لو قبض بعض رأس المال لمؤجل في الباقي عليه من المسلم فيه يجوز اعتبارا لاحدهما بالآخر ولو قبض بعض المسلم فيه والسلم مؤجل ليزيد في أجل الباقي لا يجوز فكذا اذا قبض بعض رأس المال ليزيد في الاجل كذا في محيط السرخسي \* ان كان السلم كرخنطة فصالحه على نصف كرخنطة على ان أبرأ عما بقى فهو جائز وكذلك لو كان السلم كرخنطة جديدة فصالحه على كرخنطة رديئة فهو جائز ولو كان السلم كرخنطة رديئة فصالحه على نصف كرخنطة جديدة لا يجوز في قول أبي يوسف الاخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* إذا كان السلم حنطة ورأس المال مائة درهم فصالحه من السلم على أن يرده عليه مائتي درهم أو مائة درهم أو خمسين درهما كان باطلا وأما إذا قال صالحتك من السلم على مائة من رأس مالك كان جائزا وكذلك إذا قال صالحتك من السلم على خمسين درهما من رأس مالك كذا في الذخيرة

كالمعنى فكان تكرارا محضوا لانه صفة وهي تذكر لتأكيد الموصوف حتى لم يفصل في أنت طالق بائن ان دخلت الدار أنت طالق ثلاثا الا واحدة غدا وان كملت فلا تعلق ثنتان بعجى الغد وكلام فلان الاصل ان المستثنى اذا وصف بما يليق بالمستثنى يجعل صفة للمستثنى ويطلق بطلان المستثنى وان كان يليق بالمستثنى منه لا غير قبيل يجعل وصفه حتى يثبت بثبوته له تصحيفا بقدر الامكان وقيل يجعل وصفه للكل حقيقة المجانسة بين المستثنى والمستثنى منه لانه الاصل ظاهرا وان ذكر وصفا يليق بهما قبيل يجعل وصفه للكل حقيقة المجانسة وقيل يجعل وصفا للمستثنى منه لا غير لانه لو جعل للمستثنى بطل هذا اذا ذكر وصفا زائدا وان ذكر وصفا أصليا لا يعتبر أصلا ويجعل ذكره ولا ذكره سواء بيانه أنت طالق ثنتين الا واحدة بآنة أو الا واحدة بآنة تطلق واحدة رجعية لانه لا يصلح صفة للمستثنى منه لا يقال طلقتان بائن وصلح صفة للمستثنى قبيل بطلانه ولو قال أنت طالق

ثنتين البتة الا واحدة يقع واحدة بآنة تطلق واحدة رجعية لانه لا يصلح صفة للمستثنى منه لا يقال طلقتان بائن وصلح صفة للمستثنى قبيل بطلانه ولو قال أنت طالق ثنتين البتة الا واحدة يقع واحدة بآنة تطلق واحدة رجعية لانه لا يصلح صفة للمستثنى منه لا يقال طلقتان بائن وصلح صفة للمستثنى قبيل بطلانه ولو قال أنت طالق ثنتين البتة الا واحدة يقع واحدة بآنة تطلق واحدة رجعية لانه لا يصلح صفة للمستثنى منه لا يقال طلقتان بائن وصلح صفة للمستثنى قبيل بطلانه



الواحدة \* قال لغير المدخولة أنت طالق يازانية ثلاثا قال الامام رحمه الله لاحد ولا يان لان الثلاث وقع عليها وهي زوجته ثم بأت بعده وانه كلام واحد لانه يتبع أوله آخره والمرأة طالق ثلاثا وقال الثاني يقع واحدة وعليه الحد لان القذف فصل بين الطلاق والثلاث ألا يرى أنه لو لم يدخل بها حتى قال أنت طالق أنت طالق تقع واحدة وكذا قوله أنت طالق ياطالق ثلاثا وكذا قوله أنت طالق يازانية ثلاثا لان قوله يازانية فيه حكم أشد من قوله ياطالق وهو الحد وليس مثل قوله أنت طالق ياعمره ثلاثا لانه لا يقع به (٣٤٧) شيء بل هو نداء محض ألا يرى أنه لو

ماتت بعد قوله أنت طالق قبل قوله ياعمره كان الطلاق لازما لان النداء ليس من الطلاق \* قال لها أنت طالق يازانية ان دخلت الدار طالق ولا تحد ولا لمان كقوله أنت طالق ياطالق ان دخلت الدار تطلق بالأول والثاني باطل ولا يلزم الحد لانه وقع بدخول الدار \* قال أنت يازانية طالق ان دخلت الدار عليه للعان ولا يلزمه الطلاق بلا دخول الدار \* أنت طالق يازانية ثلاثا وقع في الثلاث ولاحد ولا لعان في قول الامامين \* أنت طالق يازانية ان دخلت الدار تطلق الطلاق بالدخول ولا يصير يازانية فاصلا لانه نداء \* أنت طالق ثلاثا يازانية ان شاء الله تعالى يقع وصرف الاستثناء الى الوصف وكذا أنت طالق ناطلق ان شاء الله وكذا أنت طالق يا صبيبة ان شاء الله يصرف الاستثناء الى الكل ولا يقع الطلاق كأنه قال يافلانة والاصل عنده ان المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق أو يلزم به حد كقوله ياطالق يازانية فلا استثناء على الكل \* ان دخلت الدار فانت طالق وطاق وطاق ان قلت فلانا فالطلاق الاول والثاني

\* وان قال صاحبك من السلم على مائتي درهم من رأس المال لا تجوز الزيادة وتقع الاقالة بقدر رأس المال كذا ذكر شيخ الاسلام وأشار شمس الائمة السرخسي الى أنه سئل الاقالة في هذا الوجه أصلا هكذا في المحيط \* تقابلا السلم ورأس المال عرض فهلك أو باعه قبل أن يقبضه ضمن المسلم اليه فيه ولو وهبه من رب المال بغير عوض لا يضمن استحسانا كذا في محيط السرخسي \* اذا سلم دراهم معدودة في كرخطة الى أجل ثم اصطلح بعد زمان على ان زاده المسلم اليه نصف كرخطة الى ذلك الاجل لم يجز بالاجماع ثم اذا لم يجز فعلى المسلم اليه ان يرد ثلث رأس المال الى رب السلم وعليه كرتام عنده وقال لا يرد شيأ وعليه كرتام كذا في شرح المنظومة \* أسلم ثوباني كرخطة ثم ان المسلم اليه بعد ما قبض الثوب أسلم ذلك الثوب الى آخر ثم ان المسلم اليه الاول صالح مع رب السلم الاول على رأس المال ان كان هذا الصلح بعد ما عاد الثوب من المسلم اليه الثاني الى المسلم اليه الاول فان عاد اليه بسبب هو فسبح من كل وجه نحو الرد بخيار رؤية أو عيب بقضاء أو افتراق عن المجلس قبل قبض رأس المال في السلم الثاني كان على المسلم اليه الاول رد عين الثوب الى رب السلم الاول وليس له رد القيمة وكذلك اذا كان زوال الثوب عن ملك المسلم اليه بطريق الهبة فعاد اليه بالرجوع في الهبة سواء كان الرجوع بقضاء أو بغير قضاء وان عاد اليه بسبب هو ملك ميتة أم من كل وجه نحو الشراء والهبة والميراث فتحق رب السلم الاول في قيمة الثوب لافي عينه فان اصطالحا على أخذ عين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل أن يقضى القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا وان كان بعد ما قضى القاضي عليه بقيمة لا يجوز قياسا وهل يجوز استحسانا فيه اختلاف المشايخ وان عاد اليه بسبب يشبه الفسخ والتبليك نحو الاقالة والرد بالعيب بغير قضاء فتحق رب السلم الاول في قيمة الثوب لافي عينه فان اصطالحا على أخذ عين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل قضاء القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا وان كان بعد ذلك لا يجوز قياسا ولا استحسانا وان كان الصلح من المسلم اليه الاول قبل أن يعود اليه الثوب من المسلم اليه الثاني ثم عاد اليه الثوب فان عاد بعد ما قضى القاضي على المسلم اليه الاول بقيمة الثوب لا يجوز اصطلاحا على أخذ العين بأى سبب عاد اليه الثوب إلا أنه ان رد عليه بالعيب بقضاء القاضي فانه يرد الثوب على رب السلم الاول ويأخذ منه قيمته وان عاد اليه الثوب قبل قضاء القاضي عليه بقيمة الثوب ان عاد بسبب هو فسبح من كل وجه يرد الثوب على رب السلم الاول وان عاد بسبب يشبه التبليك والفسخ فان عليه قيمة الثوب لرب السلم الاول وان اصطالحا على أخذ العين ففيه اختلاف المشايخ هكذا في المحيط \* ولا يجوز صلح أحدهما في السلم على أخذ نصيبه من رأس المال عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويتوقف على اجازة شريكه فان رد بطل أصلا وبقي المسلم فيه بينهما على حاله وان أجازة فله عليه كما فيكون نصف رأس المال بينهما وباقي الطعام بينهما ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى جاز الصلح وله نصف رأس المال وصاحبه ان شاء شاركه فيما قبض وان شاء اتبع المطالب بنصيبه الا اذا توى عليه فيرجع على شريكه كذا في الاختيار شرح المختار \* هذا اذا كان رأس المال مخلوطا وان لم يخطئه ونقد كل واحد منهما على حدة مختلفة واقية فقال بعضهم يجوز عندهما أيضا وقال بعضهم هذه الصورة أيضا على الخلاف وهو الصحيح كذا في التبيين وهكذا في الكافي \* اذا كان للتفاوضين سلم على رجل فصالحه أحدهما على رأس المال جاز وكذلك شريكا ائتمان كذا في المبسوط \* قال اذا كان لرجل على رجل كرخطة سلم وبه كقبول

معلق بالشرط الاول والثالث والثاني فلو دخلت يقع ثمنان وان قلت تقع واحدة الآن يجعل الاول شرط الانعقاد حتى الكل والثاني شرط الانحلال والاصل فيه أنه اذا ذكر الطلاقات الثلاث عقيب الشرط الاول متصلا بحرف العطف يتعلق الكل بالشرط لانه قضية العطف اذا اقتصر على الشرط الاول فاذا أعقبه بالشرط الثاني لم يتعلق الثالث به يلزم بطلان الثاني فلهذه الضرورة قطع الثالث عن الاول فلا ضرورة في الاول والثاني فانصلا بالشرط الاول \* أنت طالق ان شاء الله ان دخلت الدار لا يتعلق الطلاق بالدخول والاستثناء فاصل واتفق ائمة

بخاري ان يود وباشدين صحة ثم قيل لان يود يقف على التي تحتها وباشد على التي تزوجها والامام محمد بن الفضل على انه يقع على التي تزوجها في المستقبل وباشد تأكيد \* ان ضربتك فكل ماله يود وباشد كذا فطلقها ثم تزوجها بعد العدة وضربها لا تطلق لانها معرفة بالطلاق والشرط منكروا المعرفة لا تدخل تحت النكرة للتضاد \* حلف على عين وقال الا ان يدولى أو الا ان يكون خبراى من ذلك فهذا استثناء فلو قال الا ان لا أستطيع فهذا على ثلاثة أوجه اما أن (٣٤٨) يريد عدم الاستطاعة بسبب القضاء والقدر بان كان في قضاء الله تعالى خلاف ما حلف عليه أو عدم الاستطاعة

بعارض يحدث من مرض وغيره من البلاء فيحمله على الحنث أو المجزء عن اتيان المحلوف عليه أو لم يكن له نية ففي الاول لا يحنث لانه كالمصريح بالاستثناء كأنه قال الا ان يكون في قضاء الله نية الى ان أكله فلما أكله علم ان في قضائه كلامه وفي الثاني ان كلمة قبل عروضا عارض حنث لا بعد عروضا عارض يحمله على الكلام والحكم في الثالث كالحكم في الثاني \* قال ترا طلاقا كرى شيان نشوم لا يقع ندم أم لا \* كتب الطلاق واستثنى بلسانه أو طاق بلسانه واستثنى بالكتابة بصح \* (السادس في دعواه) \* ادعى الاستثناء أو الشرط فالقول له ولو شهدوا أنه طلق أو خالع بلا استثناء أو شهدوا بانه لم يستثن يقبل وهذه مما تقبل فيه البيهقي على النفي لانه في المعنى أمر وجودى لانه عبارة عن ضم الشفتين عقب التسليم بالموجب وان قالوا طلق ولم يسمع منه غير كلمة الخلع والزوج يدعى الاستثناء القول له بلواز أنه قال ولم يسمعوه والشرط سماعه لاسماعهم على ما عرف في الجامع الصغير

فصالح الكفيل رب السلم على رأس المال فعلى قول أي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الصلح يكون موقوفا على اجازة المسلم اليه ان اجاز جاز وصار حق رب السلم في رأس المال وان أبطل بطل وبقي حق رب السلم في الطعام وكذلك ان كان الكفيل بغير أمر المسلم اليه فصالح رب السلم فهو على هذا الخلاف وكذلك الاجنبى اذا صلح على رأس المال وضمن المال هكذا في المحيط \* ولو صلح الكفيل الطالب على طعام من جنس السلم الا أنه دون السلم في الجودة جاز ويرجع هو على المسلم اليه بالبيد كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وهب الطالب الكفيل كله كان للكفيل ان يرجع بذلك على المكفول عنه ولو صلح الكفيل الطالب عن السلم على ثوب أو على شئ من الورى لا يجوز بخلاف ما لو صلح الكفيل المسلم اليه على شئ آخر سوى السلم كان جائزا ثم الكفيل بالسلم اذا صلح مع المطلوب على غير جنس السلم برئ المطلوب عن دين الكفيل ولا يبرأ عن دين الطالب وبعد ذلك ينظر ان أدى الكفيل الطعام الى الطالب برثا جميعا وان رجع الطالب على المطلوب وأخذ منه الطعام كان له ان يرجع على الكفيل وكان للكفيل ان يبرأ من شاء أو فاه طعام السلم وان شاء رد عليه عين ما أخذ هكذا في المحيط \* ولو صلح الكفيل رب السلم على ان يزيده درهما في رأس المال وقبضه لا يجوز كذا في محيط السرخسى \* اذا صلح الكفيل على ان زاد المسلم اليه مختم من حنطة في السلم لم يجز كذا في المحيط \* ولو زاد رب السلم درهما على ان زاده الكفيل مختم من حنطة لم يجز ذلك كذا في المبسوط \* اذا جاء الكفيل بانقص مما كفل في المكيلات والذرعيات الى رب السلم فقال خذ هذا وأرد عليك درهما لا يجوز من المسلم اليه عند أي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فكذلك من الكفيل وان أتى بأجود مما كفل به وقال خذ هذا وزدني درهما فانه لا يجوز ولا في الذرعيات ولا في المكيلات وان كان هذا في الذرعيات يجوز من المسلم اليه كذا في المحيط \* ولو أوفاه الكفيل السلم في غير الموضع الذي شرط فقبله كان له ان يرجع الى الاصيل في موضع الشرط كذا في المبسوط \* ولو كان الكفيل صالحا الطالب على ان يعطيه الطعام في غير موضع الشرط يعطيه أجزا الحل الى موضع الشرط لم يجز ويرد الطالب الطعام والاجر حتى يوفيه الطعام في موضع الشرط ولو كان المشروط ايفاء الطعام في السواد فصالح الطالب الكفيل على ان يوفيه اياما بالكوفة على ان يعطيه الطالب بذلك كذا كذا درهما لم يجز وان كان الكفيل أوفاه الطعام بالكوفة من غير شرط يرجع على الاصيل بالطعام في السواد لا بالكوفة كذا في المحيط \* ولو أمر رجل رجلا فأسلم له في كرخ حنطة ثم صلح الذي ولي السلم على رأس المال جاز عليه ويضمن كرامته للامر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك اذا أبرأه بطريق الصلح على رأس المال ولو كان الامر هو الذي صلح الطالب على رأس المال وقبضه جاز بمنزلة ما لو أبرأه لا بطريق الصلح كذا في المبسوط \* واذا ادعى رجل قبل رجل مائة درهم وكرخ حنطة سلم فصالحه من ذلك على عشرين دينارا فان كان رأس مال السلم دراهم بطل الصلح فيما يخص المائة والسلم جميعا سواء تفرقا قبل نقد الدينارين أم بعده وان كان رأس مال السلم دينارين كان رأس المال خمسة دنانير وقد شرط في الصلح بان يكون ازاء السلم خمسة دنانير ونقد عشرين دينارا ونقد حصة المائة كان الصلح جائزا في الكل وأما اذا لم يجز لاختلاف المشايخ فيه كان الفقيه أبو جعفر نقد العشرين ليدكر محمد رحمه الله تعالى هذا في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه كان الفقيه أبو جعفر الهندي وان يقول بانه لا يجوز والفقيه أبو بكر البلخي أستاذ الفقيه أبي جعفر يقول بانه يجوز ويجعل

\* وفي الصغير اذا ذكر البطل في الخلع لا يسمع دعوى الاستثناء وذكر الاوز جندى رحمه الله انما يصح دعوى الاستثناء ما يخص ان ثبت الطلاق باقراره ولو ثبت بالبيهقي لا يقبل وان ظهر منه ما يدل على صحة الخلع قبض البطل ونحوه لا يصح دعوى الاستثناء وقد مر \* قال لعبدك أمس وقلت ان شاء الله أو لا امرأته تزوجك أمس وقلت ان شاء الله وأنكرت فالقول له كذا في فتاوى الاصل \* وذكر النسفي ادعى الزوج الاستثناء وأنكرت فالقول لها لا يصح صدق الزوج بلا ينفه وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الارسال فالقول له

\*) نوع في اللفاظ التي يقع بها الثلاث أو الواحدة أو البائن أو الرجم وما يصح من تصرف فيه بعد الإيقاع \*) طلقك آخر ثلاث تطليقات فثلاث لأنه الثالث ولا تحق قذا لا بتقديم مثليه عليه \* ولو قال أنت طالق آخر ثلاث تطليقات فواحدة لأنه في الأول أخبر عن إيقاع الثلاث فيقع وفي الثاني وصف المرأة بكونها آخر الثلاث بعد الإيقاع وهي لا توصف بذلك فبقي أنت طالق وبه يقع الواحدة \* أنت طالق تمام ثلاث أو ثالث ثلاثة فثلاث \* أنت طالق ما بين واحدة وثلاث فواحدة بخلاف إلى ثلاث (٣٤٩) ولو قال غير اثنين فثلاث يقول القائل رأيت غير رجل أي أكثر من رجل ولو قال غير واحد فثنتين \* أنت طالق كل يوم فواحدة \* قال هرير رزكه آفتاب براید حلال بروی حرام لا يتعدد بتعدد طلوع الشمس كمالو قال كل دار أدخلها فعلى حجة الاذا قرن به ما يدل على العموم كقوله فعلى بها حجة فيتعدد بتعدد الدخالات \*) (نوع في عطف الخاص على العام) \*

الخطاب الخاص لا يمنع الدخول في الخطاب العام \* أنت ومن دخلت الدار من نسائي طالق طلقته الخطابة في الحال فان دخلت الدار ولو في العدة طلقت أخرى \* أنت وفلانة طالق ان دخلت الدار وفلانة لم تطلق واحدة منهما حتى تدخل فلانة الدار \* كل امرأة من نسائي تدخل الدار فهي طالق وفلانة طلقت فلانة في الحال ولو دخلت الدار في العدة يقع أخرى \* كلما دخلت امرأة من نسائي الدار فهي طالق وأنت لاهرأة أخرى لزمها الطلاق ساعة ما سكنت وان دخلت الدار يقع أخرى لوفى العدة \* كل امرأة أتزوجها فهي طالق وفلانة طلقت

ما يخص السلم من الصلح اقالة للسلم استحقاقا بقدر رأس المال هكذا في المحيط \* واذا أسلم الذميان إلى ذمي في خرم أسلم أحدهما بطلت حصته من السلم ورجع اليه برأس ماله فان صالح من رأس ماله على طعام بعينه أو إلى أجل لم يجوز ولو توى مال النصراني من هذا السلم كان له أن يشارك المسلم فيما قبض من رأس المال ولو أسلم نصراني خرا إلى نصراني في حنطة وقبض النصراني ثم أسلم أحدهما لم ينقض السلم ولو صالح المسلم منها على رأس ماله لم يجوز وإذا أسلم نصراني إلى نصراني خرو وقبض النصراني واستهلكه ثم أسلم أحدهما انتقض السلم وعليه قيمة الخنزير كذا في المبسوط \* والله أعلم

### \*) (الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح عن العيب) \*

إذا ادعى رجل على رجل مائة درهم فصالحه عنها على عبد وشرط الخيار للمدعي وألغى نفسه ثلاثة أيام فالصلح جائز والخيار جائز ويستوى أن يكون المدعي عليه قرا أو منكرا كذا في المحيط \* وإذا كان لرجل على رجل ألف درهم فصالحه منه على عبد على أن زاده المدعي عشرة ذنان في شهر واشتراط الخيار فهذا صحيح فان استوجب العقد برئ المطلوب من الألف وصارت الذنان على الطالب إلى الشهر من يوم استوجب العقد هكذا في المبسوط \* إذا كان لرجل على رجل عشرة ذنان فصالحه على ثوب واشتراط المطلوب لنفسه الخيار ثلاثة أيام ودفع إلى الطالب الثوب فهلك الثوب عند الطالب قبل الثلاثة فهو ضامن لقيمته وذنايره على صاحبه وان كان الخيار مشروطا للطالب وهلك في يده في مدة الخيار فانه هلك مضمونا عليه بالثمن ولو لم يهلك الثوب ولكن هلك الذي له الخيار تم الصلح كذا في المحيط \* ولو كان لرجل على رجل دين فصالحه على عبده واشتراط الخيار ثلاثة فضت الثلاثة ثم ادعى صاحب الخيار الفسخ في الثلاثة لم يصدق الابينة فان أقام بينة على الفسخ وأقام الآخر البينة أنه قد أمضى الصلح في الثلاثة أخذت بينة الفسخ وان اختلفا في الثلاثة فالقول قول الذي له الخيار أنه قد فسخ والبينة بينة الآخر كذا في المبسوط \* إذا كان الدين لرجلين على رجل فصالحهما المطلوب على عبد وشرط الخيار لهما ما بينهما أحدهما مرضى بالعقد وأراد الآخر فسخ العقد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس له الفسخ وعنده ماله ذلك وان كان الدين لواحد على رجلين فصالحاه على عبد وشرط الخيار فيه ثلاثة أيام فان كان الخيار مشروطا للطالب وأجاز الصلح في حق أحدهما وفسخ في حق الآخر لا شك ان على قولهما يجوز وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في رواية يجوز الفسخ في حق الآخر وفي رواية لا يجوز وان كان الخيار للطالبين فأجاز أحدهما الصلح ولم يجوز الآخر كانت المسئلة على الاختلاف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز الصلح في الكل وعندهما يجوز في حصص الجزو لا يجوز في حصص الآخر كذا في المحيط \* وفي الصلح عن الاتكاز إذا اشترط المدعي عليه الخيار ثم فسخ العقد بخياره فالمدعي يعود على دعواه ولا يكون ما منعه المدعي عليه إقرارا منه كذا في المبسوط \* صالحه على شيء لم يره فله الخيار إذا رآه كذا في السراجية \* إذا ادعى رجل ثبل رجل دعوى فصالحه المدعي عليه منها على عدل زطى مقبوض لم يره ثم ان المدعي صالح على هذا العدل رجلا آخر ادعى قبله دعوى فقبضه الآخر ولم يره فلا بد أن يرد على الثاني ولم يكن للناس أن يرد على الأول سواء قبله الثاني بقضاء أو بغير قضاء ولو كان مكان خيار الرؤية خيار العيب ورد الآخر العدل على الثاني بالعيب بقضاء كان الثاني أن يرد على الأول

(٣٣ - فتاوى رابع) فلانة في الحال ولا ينتظر التزوج \* أنت طالق وفلانة فان تزوجت الا تطلق امرأتها حتى يتزوج فلانة \* أي امرأة أتزوجها فهي طالق وعمة وعمة امرأة فتزوج امرأة طلقت هي وعمة فان تزوج أخرى طلقت هي لاهرأة ولا يتكرر الحنف في عمة وكذا كل امرأة أتزوجها فهي طالق وعمة \* ان دخلت هذه الدار فكل امرأة أتزوجها فهي طالق أو أنت طالق كان كمالو ولا يقع على امرأته قبل الدخول فإذا دخل وقع عليها ولا ينتظر التزوج \* ولو قال ما استفتيت من امرأة أو ما ملكت فهي طالق وأنت أو كل امرأة أتزوجها

فهى طالق وأنت طالق لا تطلق حتى ينزوح أخرى الا ان يعنى القاسمة فى الحلال \* كل امرأة أتزوج بها فهى وسائق طواق وقع على نسائه \* ولو قال لعبدته أنت حرمى ودخل الدار من عبيدى عتق الخاطب للحال فأنه عتق تعلق عتقه بالدخول لا يدين قضاء \* وعن الثانى قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق وهذه الاخرى لم تطلقا حتى تدخل الاولى الدار ولو قال وأنت طالق مكان قوله وهذه فانت طالق فى القضاء لان قوله وانت طالق اضرب عن المخاطبة (٢٥٠) الاولى \* قال كل امرأة أتزوج بها مادمت حيا لا تدخل المخاطبة ولو قال مادامت

فلانة حية ان اشار اليها وقال فلانة هذه حية لا تدخل فلانة أما اذا لم تكن مشارا اليها تطلق لان التعريف بالاسم تعريف من وجهه دون وجه فن وجه يخرج عن كل امرأة ومن وجهه لا فلا يخرج بالشك \* قال لا امرأته كل امرأة أتزوجها باسمك فهى طالق قطعتها ثم تزوج هذه المرأة لا تطلق وان نواها عند المين \* (نوع فيه على سبيل الجواب) \* قالت له لك امرأة غديرى أو غيرها قالت له لك امرأة غيرها فقال كل امرأة طالق لا تطلق هذه بخلاف قولها انك تريد التزوج على فقال ان تزوجت امرأة فأبائهم ثم تزوجها وقالت انك تزوجت على فقال كل امرأة طالق تطلق المخاطبة الا فى رواية عن الثانى \* قال لا تحزن لو أن نوسه طلاق كه اين كانه كاره فقال به زار طلاق يكون جوابا فان لم يكن فعل ذلك لا يقع \* قالت له طلقنى ثلاثا فقال أنت طالق قال نصير بن يحيى رحمه الله وقع الثلاث وقال الشلجى واحدة وقال ابن شاذان ان القول له ان قال نويت جوابا فثلاث

كذا فى المحيط \* خيار العيب يثبت فى الصلح عن دعوى المال حتى لو ادعى ديناً وصالحه على عبد أو أراد المصالح أن يرد به بالعيب فله ذلك والحكم فيه كالحكم فى المبيع أنه اذا رده بالقضاء كان فسخا للصلح وكان الذى رده عليه أن يرد على بائعه ولو رده عليه بغير قضاء كان بمنزلة بيع مبتدأ ولم يكن له ان يرد على بائعه الا فى الفصول العمادية \* وفى حكم الرد بالعيب المصالح عليه كالمبيع يرد بالعيب اليسير والفاحش ويرجع فى الدعوى ان كان رده بحكم أو غير حكم كذا فى المبسوط \* لو وجد باع وقع عليه الصلح عيبا فلم يقدر على رده لاجل الهلاك أو لاجل الزيادة أو لاجل النقصان فى يد المدعى فانه يرجع على المدعى عليه بمحصة العيب فان كان الصلح عن اقرار رجوع بمحصة العيب على المدعى فى المدعى وان كان عن انكار رجوع بمحصة العيب على المدعى عليه فى دعواه فان أقام البينة أو حلفه فنكح استحق محصة العيب منه حلفه فلا شئ له عليه كذا فى السراج الوهاج \* وان ادعى رجل دارا فى يد رجل فصالحه منه على عبد فاستحق العبد رجوع المدعى على دعواه هذا اذا لم يميز المستحق الصلح أما اذا أجاز له وسلم العبد للمدعى ف يرجع المستحق بقيمة العبد على المدعى عليه ولو استحق نصف العبد فالمدعى بالخيار ان شاء رضى بالنصف الباقي وعادى نصف الدعوى وان شاء ردا العبد وعادى على جميع الدعوى هذا اذا كان ما وقع عليه الصلح عينا وأما اذا كان ديناً كالدرهم والدنانير والكيل والوزن بغير أعيانها أو ثياب موصوفة مؤجلة فلا يبطل الصلح بالاستحقاق لكنه يرجع بثمنه كذا فى خزائن المفتين \* رجل اشترى من آخر عبداً بالف درهم وتقابضاه ثم وجد به عيباً فأنكر البائع كون العيب عنده أو أقر فصالحه على دراهم حاله أو مؤجلة جاز فان صالحه على دنائير بشرط التقابض كذا فى الخلاصة \* وان صالحه من العيب على ثوب بعينه فهو جائز وان صالحه على خنطة بعينه أجاز وان تفرق قبض قبض وان كان بغير عينه فان كان مؤجلاً فانه لا يجوز وان كان حالاً ان كان قبض الخنطة قبل ان تفرق جاز وان لم يقبض حتى تفرق بطل الصلح وكذلك لو كان العبد قد حدث به عيب لا يستطیع أن يرد أو مات عند المشتري أو أعتقه قبل أن يعلم بالعيب ثم علم بالعيب ووقع الصلح عن العيب جاز الصلح ولو قتله المشتري ثم اطلع على عيب به ووقع الصلح عن العيب لا يجوز الصلح والاصل فى جنس هذه المسائل أنه متى تعذر الرد على المشتري ولكن له الرجوع بنقصان العيب اذا وقع الصلح عن العيب يجوز ومتى تعذر الرد على المشتري ولكن ليس له الرجوع بنقصان العيب اذا وقع الصلح عن العيب لا يجوز لان فى الوجه الاول وقع الصلح عما هو حق المشتري وفى الوجه الثانى وقع الصلح عما هو ليس بحق المشتري ولو أعتقه بعد ما علم بالعيب ثم صالح عن العيب لا يجوز وكذلك لو عرض له على البيع بعد ما علم بالعيب ثم صالحه عن العيب لا يجوز اذا اشترى الرجل عبداً بالف درهم وقبضه ثم باعه من غيره ثم اطلع على عيب المشتري الاول فصالح البائع الاول على دراهم فانه لا يجوز كذا فى المحيط \* ولومات العبد فى يد المشتري الثانى ثم علم الثانى بالعيب يرجع على بائعه وهو المشتري الاول بنقصان العيب وليس له أن يرجع على بائعه الاول بذلك النقصان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو صالحه لا يجوز صلحه وعندهما له أن يرجع به عليه ولو صالحه يجوز صلحه كذا فى الفصول العمادية \* لو أن رجلاً اشترى ثوباً فقتعه قيصاً وخطه ثم باعه بعد ذلك أو لم يبعه حتى اطلع على عيب وكان البيع بعد ظهور العيب ثم صالحه من العيب على دراهم كان جائزاً وكذا اذا صبغ بصبغ أحر ثم باعه أو لم يبعه حتى صالحه من العيب ولو قطعه ولم يخطه حتى باعه

وان واحدة فواحدة وان قال الزوج فعلت فهى ثلاث على كل حال \* وعن محمد رحمه الله قالت طلقنى ثلاثاً فقال انت طالق فهى واحدة ورجعية وان عني الجواب أستحسن أن اجمعها ثلاثاً \* قالت طلقنى فقال طلقنى فقال واحدة فواحدة وان ثلاثاً فثلاث \* قالت طلقنى طلقنى فقال طلقنى وقع الثلاث وكذا قولها خسر فى ثلاث مرات نوا أو بدونه \* ولو قالت طلقنى ثلاثاً فقال أنتك فهذا جواب وهى ثلاث ان تزوجت فادمت بالكوفة فهى كذا فخرج من الكوفة ثم اداها وتزوج لا تطلق لانها المين بالمفارقة وان

فارق بنفسه ووطئها بها كذلك لا يثبت إلا أن ينزوي دون وطئها بها \* حلف لا يتزوج قروية فن كان خارج الرض فهو قروية فلو خرجت  
مصرية إلى قرية صيفة فأولدت ثمة بنتا فالام مصرية والبنت قروية في قول الامام رحمه الله \* كل امرأة يتزوجها في قرية كذا فسكذا فخرجها  
منها ثم تزوجها لا يقع لعدم النكاح فيها وكذلك تكتحها في قرية أخرى لا يقع لان شرط الحنث التزوج فيها ولو قال كل امرأة تزوجها من  
قرية كذا فتزوج امرأة منها حنث حيث كان التزوج \* كل امرأة تكون له بخاري (٢٥١) فسكذا فتزوجها في بخاري طلق وان

ثم صالحه من العيب لم يصح والسواذ بمنزلة القاطع المفرد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بمنزلة القاطع  
مع الخياطة كذا في المحيط \* لو صالحه من العيب على ركوب دابة في حوائجهم شهر ارجاز قالوا تاويله اذا اشترط  
ركوبه في المصر أما اذا اشترط ركوبه خارج المصر أو أطلق فلا يجوز كذا في الذخيرة \* لو اشترى شيئا من امرأة  
فظهر به عيب فصالحته من ذلك على ان تزوجه \* كان النكاح جائزا وكان هذا اقرا منها بالعيب فان كان  
يباع أرض العيب عشرة دراهم فهو مهرها وان كان أقل من ذلك يكل لها عشرة دراهم كذا في السراج  
الوهاب \* اذا اشترى دابة فلم يقبضها حتى صالح البائع على شيء على أن أبرأه من كل عيب ثم حدث بها عيب لم  
يكن للمشتري أن يردها به في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى له أن يردها كذا  
في الحاوي \* لو صالح على ضرب من العيوب فقال أصالحك من الشجاج أو القروح أو الشمط فهو جائز  
وهو برى من ذلك الصلح خاصة فان ظهر عيب غيره كان أن يخاصم فيه ولو لم يظهر المشتري بعيب ولكن  
البائع خاف من ذلك فصالح المشتري من كل عيب على شيء ودفعه إليه فالصلح جائز كذا في السراج الوهاب  
لو صالحه من الخمسة والعشرين والخمسة المحدثات على دراهم مائة كان جائزا وهذا اللفظ عبارة عن عيوب  
اصطلح عليها أهل الكوفة في الدواب في زمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان ابن أبي ليلى كان يقول لا يجوز  
الابرأ بدون تسمية العيب فظن الخاسون (١) وجعوا العيوب التي تكون في الدابة فبلغ ذلك خمسة  
وعشرين ثم ظهر لهم بعد ذلك خمسة أخرى فسموها الخمسة المحدثات وكانوا يسمون ذلك كله عند بيع  
الدواب تحريزا عن قول ابن أبي ليلى فانه كان قاضيا كذا في الظهيرية \* طعن المشتري بعيب في عين دابة  
اشترها فصالح من عينه على مسمى ولم يسم العيب جاز كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى أمة  
بخمسين دينارا وثقابا فطعن المشتري فيها بعيب ثم اصطلح لها على أن يقبلها البائع ويرد عليه تسعة وأربعين  
دينارا فان أقر البائع أن العيب كان عنده فعليه رد الدينار الباقي وكذا ان كان عيبا يعلم أنه لا يحدث مثله  
في يد المشتري وان قال لم يكن عندي أو لم يقر ولم يشكر ويحدث مثله في يد المشتري جاز له الدينار الباقي وهذا  
عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى جاز في الوجهين كذا في الخلاصة \* ولو كان البائع أخذه من المشتري  
ثوبا وقبل منه السلعة على أن يرده عليه الثمن كله كان الردي جازا وهل يطيب للبائع الثوب الذي أخذه من  
المشتري ان كان البائع مقربا للعيب فالثوب لا يطيب للبائع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى  
ويلزمه الرد على المشتري وان كان جاحدا للعيب والعيب عيب لا يحدث مثله فكذلك الجواب وان كان يحدث  
مثله فانه لا يجب على البائع رد الثوب كذا في المحيط \* ولو اشترى دابة وثقابا ثم طعن فيها بعيب وبجده  
البائع ثم صالحه على أن قبيل الدابة وثوبها على أن يردها عليه الثمن فهو جائز فان استحق الثوب رجع  
بجسته من الثمن وهو قدر العيب فان استحققت الدابة كان للمشتري أن يأخذ الثوب من البائع لان الصلح  
والبيع كائنا باطلين كذا في الحاوي \* اذا وجد بالمبيع عيبا وصالحه على مال فقبضه المشتري ثم وجد به عيبا  
آخر له أن يرده مع ما قبض من بدل الصلح كذا في الفصول العسادية \* اذا اشترى أمة فوجدها منكوبة فأراد  
أن يردها على البائع فصالحه البائع على دراهم ثم طلقها الزوج طلاقا ثانيا كان على المشتري رد الدراهم  
(١) قوله فنظروا الخاسون جمع نخاس بالخاء المعجمة وهو دلال الدواب ما خوذ من الخس وهو الطعن وفي  
نسخة الطبع الهندي بالخاء المعجمة موافقة لما في عامة نسخ العالم الكيرية وهو تحريف اه بحراري

تزوجها في غيرها ثم نقلها  
إليها فالصحيح عدم الوقوع  
لأنه يراد به في العرف التزوج  
فيها \* ان تزوجت من بنات  
فلان لا يدخل فيه من يتولد  
بعد اليمن \* لا تزوج امرأة  
من الكوفة يدخل من  
يحدث بمسألة اليمن \* حلف  
لا يتزوج من نساء الكوفة  
فتزوج من ولدت فيها ونشأت  
وتوطنت بالبصرة حنث عند  
الامام رحمه الله لا اعتبار بالولادة  
\* ولو حلف لا يتزوج من أهل  
بيت فلان فتزوج بنت الميت  
لا يحنث لانها لا تسمى أولاد  
فلان \* قالت ثلاث مرات  
مر اطلاق كن فقال كردم  
كردم كردم \* وقع الثلاث \* قالت  
طلقني فقال طلاق في كنم  
ثلاث مرات طلقت ثلاثا  
\* (نوع في التعميم وغيره) \*  
من قال أنت طالق لودخلت  
الدار فهو واخباره دخل الدار  
وقد أكرهه اليمن فان لم يكن  
دخل طلقت وبالفارسية  
زن ازوي بطلاق كه جنين  
كاري كرده است فان كان  
فعل يبر ولا يحنث وان قال  
أنت طالق لادخلت الدار  
فهو كقوله أنت طالق ان  
كنت دخلت أنت طالق  
دخلت الدار يقع الساعة

\* وكذا أنت طالق وان دخلت الدار ولو قال أنت طالق لودخلت الدار طلقتك فهذا رجل حلف بطلاق امرأة لم يطلقها ان دخلت الدار  
بمنزلة قوله عبده حران دخلت الدار لا ضربك فهذا رجل حلف بعتق عبده لم يضر به ان دخلت الدار فان دخلت الدار لم يضره ان يطلقها فان  
مات أو ماتت فقد فات الذر طفي آخر الحياة \* قال لها ان شئت فانت طالق غدا فأنشئت اليها لعمال بخلاف أنت طالق غدا ان شئت فان المشيئة  
اليها في الغد وقال الامام الثاني رحمه الله المشيئة اليها في الغد في الفصلين وقال زفر رحمه الله المشيئة اليها في الحال \* قال لها اختاري غدا ان



لثمت اختاري غدا ان شئت امرك بيدك غدا ان شئت امرك بيدك غدا ان شئت غدا انت طالق اذا شئت ان شئت أو ان شئت اذا شئت فهما سواء  
هنا تطلق متى شئت وعند الثاني ان آخر ان كذلك وان قدمه فالمشئة في الحال فان شئت في الحال لا تطلق نفسك باعد ذلك اذا شئت وان  
قامت قبل ان تقول شيئا بطل \* وذ كرمس الائمة اذا قال ان شئت طالق اذا شئت فهما مشيئة ثان الاول في المجلس والثاني مطلقة لكنهما  
معلقة بالمؤقعة فان قالت في المجلس شئت (٢٥٢) ان أكون طالقا اذا شئت فقد وجد الشرط ونجيز المطلق كأنه قال أنت طالق اذا شئت

فان شئت بعد هذا طلقت وان لم تقل شيئا وقامت عن المجلس بطل المشيئة وسواء قال ان شئت الساعة فانت طالق اذا شئت أو لم يتكلم بالساعة ونحوها وعن الثاني طلق نفسك متى ما شئت واحدة بأنة ثم قال طلق نفسك واحدة رجعية متى ما شئت فقالت بعد أيام يقع رجعية ويجعل كلامها جوابا لا خيرة \* وعن محمد أنت طالق واحدة اذا شئت أنت طالق ثنتين ان شئت فقالت شئت واحدة وقد شئت ثنتين ان وصلت يقع الثلاث \* أنت طالق ان شئت وان لم تشأ فان شئت في المجلس طلقت بالمشيئة وان قامت بلا مشيئة طلقت لان لم تشأ وكذا أنت طالق ان شئت أو لم تشأ وهذا كله اذا لم تكن له نية فان نوى وقوع الطلاق في كل ذلك يقع الطلاق والعتاق والظهار متى علق بشرط متكرر يتكرر والعين لا وان علق بغيره حتى لو قال كلما دخلت الدار فوالله لأكلم زيدا فدخل الدار مرارا لا يتكرر العين لانه انشاء عقود ولا انشاء لا يتكرر بلا

كذا في الذخيرة \* واذا اشترى من آخر ثوبا فاقطعه بقيصا ولا يحطه ثم وجد به عيبا أقر البائع أنه كان عنده فصالحه البائع على أن قبل البائع الثوب وحط المشتري عنه من الثمن مقدار درهمين كان جائزا ويجعل ما احتبس عند البائع مقابلة ما انتقص بفعل المشتري كذا في المحيط \* رجل اشترى أمة بألف وتقابضا وطعن المشتري بعيب فاصطلمها على أن يحط كل واحد منهم مائة درهم وبأخذها رجل أجنبي رضى بذلك وأخذها وراها المحطوط فالبيع عن الأجنبي جائز وحط البائع لا يجوز والأجنبي ان شاء أخذ الجارية بتسعة مائة وتسعين وان شاء ترك كذا في الخلاصة \* اذا اشترى أمة بألف درهم وتقابضا ثم باعها من آخر بألف درهم وتقابضا ثم طعن المشتري الآخر بعيب فاصطلمها وعلى ان ردها المشتري الآخر على البائع الاول بألف وخمسة مائة فهو جائز وهو بيع مبتدأ وليس على البائع الثاني من ذلك شيء كذا في المبسوط \* لو أن رجلا اشترى من رجل ثوبا بمائة درهم وتقابضا فطعن المشتري بعيب ووجد البائع قد دخل رجل فيما بينهما على أن يأخذ الثوب بمائة وعلى أن يحط البائع الاول عن البائع الثاني درهمين من الثمن فان هذا جائز ويكفي كون الثوب للمشتري بيعا بمائة فان وجد الرجل بالثوب عيبا آخر رده على المشتري الاول وهل للمشتري الاول أن يردعه على بائعه فهذا على وجهين ان قبله بغير قضاء لا يكون له الرد على بائعه وان قبله بقضاء كان له أن يخاصم بائعه هكذا في المحيط \* لو اشترى رجل ثوبا بمائة درهم وتقابضا فسلمه المشتري الى قصار فقصره وجابهه مخترقا فقل للمشتري ما أدري أكان ذلك عند البائع أم عند القصار فاصطلمها على أن يقبل المشتري الثوب ويحط عنه البائع درهم ما ويرد عليه القصار درهم ما وبأخذ منه القصار أجره فهو جائز وكذلك لو كان هذا الصلح على أن يقبله البائع فهو جائز ولو لم يصطلمها أو اراد الخصومة في ذلك قبل للمشتري ادع على أيهما شئت فان ادعى على البائع برئ القصار باقرار المشتري أن العيب كان في الثوب قبل أن يسلمه الى القصار وان ادعى على القصار برئ البائع باقراره أن العيب حدث عند القصار وكذلك لو كان هذا مع صباغ صبغه بعضه فاصطلمها على أن يأخذ الثوب أجنبي بتسعة دراهم على أن يحط البائع عن المشتري الاول درهما أيضا فهو جائز كذا في المبسوط \* لو أن رجلا أمر رجلا فابتاع له أمة وتقابضا فطعن الآخر بعيب فصالح البائع الآخر من العيب على شيء من غير حضور المشتري كان الصلح باطلا في القياس ولكن استحسن فأجيزه كذا في الحاوي \* ان أمره ببيع عبده فطعن المشتري بعيب فصالحه الآخر على أن يقبل السلعة على أن يحط عنه من الثمن شيئا أو على أن أخر عنه الثمن وأبرأ البائع فهو جائز وكذلك لو اتفق الآخر بالبيع والآخر بالشراء فاصطلمها من العيب على أن قبل منه المتاع على أن يحط عنه من الثمن طائفة وأخر عنه ما بقي الى أجل مسمى فهو جائز كذا في المبسوط \* اذا اشترى الرجل عبدا بثلث مسمى فتقابضا ثم طعن بعيب وزعم أن البائع قد دلسه فصالحه البائع على أن يحط عنه من الثمن طائفة على أن أبرأه عن كل عيب وأقام رجل أخرى زينة أنه كان أمره أن يشتري هذا العبد له وقال لأرضى بصلحه فان الصلح يلزم المشتري ولا يلزم الآخر كذا في المحيط \* لو اشترى جارية فولدت عند المشتري ثم جدها عوراء وأقر البائع أنه دلسمه فصالحه على أن يردوها ولدها وزيادة ثوب على أن يرد عليه الآخر الثمن فهو جائز وكذلك هذا في نقض بناء الدار وزيادة بناءها هكذا في المبسوط \* ادعى عيبا في جارية اشتراها وأنكر البائع فاصطلمها على مال على أن يبرئ المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر أنه لم يكن بها عيب أو كان ولكنه قد

تكرر صيغته ألا يرى انه لا يتعدوان سمي التعداد لان الكفار لا يلزم بلاهتك حرمة اسم الله تعالى \* قال كلما زال طائفتك فانت طالق ثم طائفتك فانت طالق فانت طالق ثم طائفتك فانت طالق لان الثلاث لان الطلاق معلق بالوقوع وقد تكرر الوقوع فمرة ركرر الطلاق الآن الطلاق لا مزيد له على الثلاث وفي الاولى الطلاق معلق بالايقاع ولم يوجد الايقاع بعد الخلاف الامر فوقع واحد دمجكم الايقاع والآخر يدمجكم التعاقب \* قال اذا طلقتك فانت طالق واذا لم اطلقك فانت طالق فلم يطلقها



والاستحلال ومع ذلك نص على الحنف فلو تزوج قبل الامر في المسئلة الاولى وتبل الخطبة في الثانية ولو تصور فأنهم اتطلق \* قال لأجنبيته او مباينة كترت اجواهم خو بشن بترا طلاق فتزوجه لا يقع لان التزوج تسبقه الارادة فحنث بالارادة فلا يحنث بالتزوج بعده \* قال اكر فلانة رابن في كمن ويراطلاق صبح التعليق \* ولو قال اكر فلانة رابن في كمن دهندا او قال بن دهندي راطلاق لا يصح التعليق ولا يقع الطلاق اذا تزوجه هو المختار ولو قال اكر فلانة (٢٥٤) رابن بنى داهه شود لا يصح التعليق \* قال لمنكوحته ان تزوجتك او تزوجني كمن

ياتر انكاح كمن انصرف الى التزوج وانما ينصرف الى الوطء اذا قال لمنكوحته ان نكحتك ولو قال لمعتدته عن رجعي اكر ترابني كمن ينصرف الى النكاح لانه الحقيقة الا أنه يحتمل الرجعة أيضا فان نواها ينصرف اليها وذكر النسبي أن نكاح كمن ينصرف الى الوطء كالعربي والصحيح الاول \* قال لأجنبيته ان طلقته فعبدي حريص ويصير كانه قال ان تزوجتك وطلقتك ولو قال لها ان طلقته فانت طالق ثلاثا لا يصح ولو قال لمنكوحته نكاحا فاسدان ان طلقته فعبدي حريصين على الطلاق باللسان \* حلف ليطاقت فلانة اليوم ثلاثا وهي أجنبية عنه أو مطلقة ثلاثا فالبر فيه أن يطلقها باللسان وان لم يقع كالطلاق في النكاح الفاسد \* حلف ليتزوجن فلانة اليوم واما زوج بر بالنكاح الفاسد \* فضولي زوج رجلا امرأة ثم خلف الزوج أن لا يتزوج امرأة فجاز ذلك النكاح لا يحنث لان الاجازة ليست به قد هذا اذا زوج قبل المين ولو بعده وأجاز بالقول حنث

بينه العبد ورجع بلد على المولى عندهم جميعا وان مع اقرار العبد بالرق للمدعي ثم أقام البينة على ما قلنا وأراد أن يرجع على المولى بما أخذ منه من المال فكذلك الجواب على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لان البينة على عتق العبد تقبل من غير دعوى عنده ما قلنا مناقضة في الدعوى لا تمنع قبول البينة كافي الامة وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب أن لا تقبل لانه مناقض في الدعوى والمناقضة تمنع صحة الدعوى فتقبل البينة من غير دعوى والبينة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى عنده هكذا في المحيط \* ولو أقام المدعي عليه البينة أنه كان عبدا فلان وأعتقه العام الاول والمسئلة بجاهالم تقبل كذا في محيط السرخسي \* واذا ادعى العبد أن مولاه أعتقه فصالحه مولاه على مائة يدفعها للعبد على أن يبرئه من هذه الدعوى فالصالح باطل ومتى أقام العبد البينة على عتقه عتق والامة في هذا كالعبد كذا في المبسوط \* وأم الولد والمدبران ادعيا العتق على مولاها وصالحهما المولى على مال يعطيه اياهما اليكفاه عن الدعوى فهذا الصلح باطل وكذلك ان ادعيا أمومية الولد والتدبير وصالحهما المولى على مال يعطيه اياهما اليكفاه عن الدعوى هكذا في المحيط \* لو ادعى العبد على مولاه عتقا فصالحه فاجده فصالح العبد على مائتي درهم على أن أمضى العتق فهو جائز فان وجد العبد بينة أنه أعتقه قبل ذلك يرجع على مولاه بما أعطاه كذا في المبسوط \* واذا ادعى المكاتب على مولاه أنه أعتقه وكان ذلك قبل أن يؤدي شيئا فصالحه مولاه على أن يحط عنه النصف من المكاتبه وادعى النصف فهذا الصلح جائز كذا في المحيط \* ثم ان أقام البينة أنه كان أعتقه قبل ذلك فالصلح باطل هكذا في المبسوط والله أعلم

#### \* (الباب العاشر في الصلح في العقار وما يتعلق به) \*

اذ ادعى دارا في يد رجل فاصطلمه على بيت معلوم من الدار فان وقع الصلح على بيت معلوم من دار أخرى للمدعي عليه فهو جائز وكذلك ان وقع الصلح على بيت معلوم من الدار التي فيها الدعوى وهل تسمع دعواه بعد ذلك وهل تقبل بينته على باقي الدار ففيما اذا وقع الصلح على بيت معلوم من هذه الدار ذكر شيخ الاسلام في شرحه أنه لا تسمع دعواه وهو ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى انه تسمع وهكذا كان ينبغي الشيخ الامام ظهير الدين وانتقد الروايات على أن المدعى عليه لو أقرب الدار للمدعي أنه يؤمر بتسليم باقي الدار اليه هكذا في المحيط \* رجل ادعى حقا في دار في يد رجل ولم يسمه وصالحه على بيت معلوم من هذه الدار أو من داره أخرى جاز وان صالحه على بيت معلوم من الدار التي ادعى فيها الحق ثم أقام المدعي بينة أن جميع الدار له لياخذ الباقي فظاهر الرواية لا تقبل بينته وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى انها تقبل ويقضى له بجميع الدار ولو أن المدعي لم يقيم البينة لكن المدعى عليه أقر أن الدار للمدعي صح اقراره ويؤمر بتسليم الدار الى المدعي كذا في الظهيرية \* لو ادعى أذرعاه سماعة من دار رجل فصالحه المدعى عليه على دراهم مسماة جاز عند الكل ولو صالحه على نصيب المدعى عليه من دار في يد رجل مقرر ذلك ان كان المدعي يعلم نصيب المدعى عليه من ذلك جاز عند جميعهم لانه لو اشترى نصيبا من دار والمشتري يعلم مقدار النصيب جاز وان كان المشتري لا يعلم مقدار نصيب البائع أو البائع والمشتري لا يعلمان لا يجوز البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكذلك الصلح وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز البيع كذا في فتاوى

لانه كالتوكيل في الابتداء والاجازة بالفعل كسوق المهر اليها الوطء والتبلة لانه حرام قبل نفوذ العقد ولو بعث اليها هدية فاضحان أو عطية لم يكن اجازة لعدم اختصاصها بالنكاح بخلاف سوق المهر \* وكل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق وكل امرأة تزوجهما سواء بعث اليها شيئا من المهر وليدفع المامور اليها الرواية فيه وقيل يكون اجازة ولودفع وقال انه مهر كفا جازة قول والتقبل اجازة ويكره واخلافهم الاجازة وبعث الذنقة لانه ليس من الخصائص \* ولو تزوجه فضولي ثم تزوج بنفسه وقد حلف على أن لا يتزوجه الا يحنث

كلوا حلف لا يدخل هذه الدار فأدخل ثم دخل وفيه اختلاف المشايخ \* وتطابق الفضولي والاجازة قولاً وفعلاً كالنكاح ونكاح الفضولي والتزوج فعلاً أو من فسح المين في زماننا وينبغي أن يجيىء إلى عالم ويقول له ما حلف واحتياجه إلى نكاح الفضولي فيزوجه العالم امرأة ويجيز بالنكاح فلا يمنح وكذا إذا قال لجماعة لي حاجة إلى نكاح الفضولي فزوجه واحده منهم أما إذا قال لرجل اعتد لي عقد فضولي يكون نو كلاً \* قال كل امرأة أتزوجها أو يزوجه أخرى لاجل في طالق فالحيلة أن (٣٥٥) يزوجه الفضولي ثم يتزوجها بنفسه فلا يقع الثلاث لانحلال المين

كلوا قال ان خطبت فلانة أو تزوجتها فخطبها ثم تزوجها ولو زاد أو يزوجه أخرى لاجل وأجزه لوجه إذا لجوزوه عن صاحب الهدية **نكاح الفضولي** في قوله هزني كه در نكاح من در اب ولا يمكن في قوله كل امرأة فحل لي \* (السابع في الرجعة) \* تزوج المطلقة الرجعي صار مرجعاً في المختار \* طلقها ثم قال ان راجعها فهي طالق ثلاثاً فنكحها بعد انقضاء عدتها لا يقع ولو كان الطلاق بائناً يقع لان الرجعة هنا يراد بها النكاح \* وقوله لمطلقته الرجعية أنت عندي كما كنت أو أنت امرأتى لا يكون مرجعاً بلانية وبها يكون مرجعاً \* قال لها أي رفته باز أو ردمت ان عني الرجعة صار مرجعاً ولا يجب المهر بالرجعة الا بالوطء \* راجعها وقال زدت في مهرى لا يصح ولو قال راجعتك بانف وقالت قبلت صح \* وإذا أسقطت تمام الخلق أو ناقص الخلق بطل حق الرجعة لانقضاء العدة ولو قال ولدت لا يقبل بلا

قاضيخان \* اذا ادعى داراً في يد رجل وأنكر المدعى عليه فصالحه المدعى على دراهم ثم أقر المدعى عليه فأراد المدعى أن ينقض صلحه وقال انما صالحتك لاجل انكارك ليس له أن ينقض الصلح كذا في المحيط \* لو ادعى في دار رجل - قفا فصالحه من ذلك على مسيل ما أو على أن يضع على حائط منها كذا كذا جعلاً كان ذلك باطلا ان لم يوقت لذلك وقتاً وان وقت لذلك وقتاً معلوماً سنة أو أكثر اختلف فيه المشايخ قال الكرخي رحمه الله تعالى يجوز هذا الصلح وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يجوز هذا الصلح ولو ادعى في أرض رجل حقاً فصالحه على شرب نهر شهر لا يجوز ولو صلح على عشر نهر بأرضه جازاً اعتباراً للصلح بالبيع كذا في فتاوى قاضيخان \* وإذا صالح على طريق في الدار المدعاة أن أراد بالطريق رقبه الطريق لا شك أنه يجوز الصلح وان أراد به المرفق - روايتان قياساً على بيع المرفق في بيع المرفق في رواية التي جازته ينصرف إلى قدر ممر ورجل واحد كذا في المحيط \* ولو ادعى في بيت رجل حقاً فصالحه المدعى عليه - من ذلك على أن يبني على سطحه سنة ذكراً في الكتاب أن لا يجوز وقال بعض المشايخ - هذا إذا كان السطح محجراً فان لم يكن محجراً لا يجوز الصلح كما لا يجوز اجارة السطح وقال بعضهم يجوز الصلح على كل حال كذا في الظهيرية \* لو كان بيت في يد رجل فادعى رجل فيه دعوى فاصطلمها على أن يكون البيت لاحدهما وسطحه لآخر لم يجز اذ لم يكن عليه بناء فان كان عليه بناء فاصطلمها على أن يكون لاحدهما والآخر السفل جاز كذا في الحلوى \* ادعى داراً فصالحه المدعى عليه على خدمة عبده سنة جاز له أن يخرج بالعبدي إلى أهله قال الشيخ الامام الاحل شمس الأئمة الحلواني لم يرد بقوله يخرج بالعبدي إلى أهله أن يسافر به انما أراد به أن يخرج إلى أهله في القرى وأقضية البلدة وكان الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي يقول لصاحب الخدمة هاهنا أن يسافر بالعبد لصاحب الخدمة أن يواجر هذا العبد للخدمة كذا في المحيط \* ولو ادعى رجل حقاً في دار في يد رجل فصالحه على سكنى بيت معين من هذه الدار أبداً قال - حتى يموت لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى رجل داراً في يد رجل فصالحه المدعى عليه على سكنى بيت معين من هذه الدار مدة معلومة حتى جاز هذا الصلح ثم ان المدعى صالح مع المدعى عليه من سكنى البيت الذي وقع الصلح فيه على دراهم مسجلة يجوز كذا في المحيط \* ادعى داراً في يد رجل واصطلمها على أن يسكنها صاحب البيت سنة ثم يدفعها إلى المدعي يجوز وكذلك اذا اصطلمها على أن يسكنها المدعى سنة ثم يدفعها إلى صاحب البيت جاز وإذا ادعى على رجل ديناً واصطلمها على دار على أن يسكنها الذي عليه الدين سنة ثم يسلمها إلى المدعي لا يجوز كذا في الذخيرة \* ولو ادعى أرضاً في يد رجل انما له فاصطلمها على أن يزرعها الذي في يده خمس سنين على أن تكون رقبه الأرض للمدعي جاز لك كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى رجل حقاً في دار فصالحه الذي في يده على عبده إلى أجل أو إلى شيء من الحيوان إلى أجل فان الصلح فاسد سواء كان الصلح عن اقرار أو عن انكار وبعد هذا ان قال المدعى عليه وقت الصلح صالحتك عن حقك أو عن نصيبك كان هذا اقراً منه فإذا فسد الصلح يقال له بين ما أقررت للمدعي وان كان قال صالحتك عن دعوى لا يكون اقراراً كذا في المحيط \* لو اشترى داراً فالتخذها مسجداً ثم ادعى رجل فيه دعوى فصالحه الذي جعله مسجداً أو الذين المسجدين أظهرهم جاز الصلح كذا في خزائن المفتين \* اذا كانت دار في أيدي ثلاثة نفر في ذلك واحد منهم نزل منها وسادتها على حالها واختصموا فيها فبطل واحد منهم ما في يده والساحة بينهم أثلاثاً فإذا صدقوا قبل أن

سنة فان طلعت بينهما بالله لقد أسقطت بينهما الصفة خلقت اتفاقاً قال محمد رحمه الله لو قبلته المرأة بشهوة ان صدقها الزوج فهو رجعة وان أنكر لا وكذا اذا مات الزوج وصدقته المرأة وكذا لو قبلته وهو نائم أو ميتة واختصاصه ذكر شمس الأئمة على قول صار مرجعاً ولا تقبل البينة على الشهوة لانه غائب \* طلقها وهو مقيم ثم جن ان راجع بالفعل صح لا بالقول والنظر إلى فرجه بشهوة في القياس كالقبلة وفي الأصل جعل هذا قولها وعند الثاني نظر إلى فرجه وتقبيلها لا يثبت الرجعة ونظيره وتقبيله أو أسسه بشهوة أياها رجعة أجماعاً والنظر إلى دبرها

بشهوة لا يثبت الرجعة \* فالرجعي السقي أن يرجعها بالقول لانه متفق وتعليقها بالشرط وضافتها الى مستقبل لا يصح كالنكاح \* قال بعد  
 الخلوقة باوطئتكم وأنكرت فله الرجعة وان أنكر الزوج الوطء لارجعته \* (الناظر في العدة) \* (وفيها أربعة أنواع) عدة المتوفى عنها  
 زوجها أربعة أشهر وعشرون ولا صغيرة أو كبيرة مسلمة أو كفاية \* قال لأمر أنيها احدا كما طالق ثم مات قبل البيان على كل منهما عدة  
 الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض (٢٥٦) ولو بين الطلاق في احدهما فالعدة من وقت البيان والطلاق رجعي يموت زوجها

في العدة تصير عدة اعدة  
 الوفاة وان بائنا أو ثلثا ان  
 كانت لا ترث لا تصير عدة  
 وفاة وان ورثت بالفسار  
 اعتدت بأربعة وعشر  
 تستكمل فيها ثلاث حيض  
 وقال الثاني عدتها ثلاث  
 حيض ولو مضى حيضة من  
 عدتها بعد الطلاق ثم مات  
 الزوج والطلاق بائن يحسب  
 هذه الحيضة من العدة \* أم  
 الولد اذا كانت محرمه على  
 المولى قبل موته بان كانت  
 منكوبة الغير لا تجب عليها  
 يموت المولى عدة \* بلغت  
 فسرأت يومادما ثم انقطع  
 ومضى حول ثم طلقت فعدتها  
 بالشهر وان رأت ثلاثة أيام  
 وانقطع ومضى سنة أو أكثر  
 ثم طلقت فعدتها بالحيض  
 الى أن تبلغ حد الاياس وهو  
 خمس وخمسون سنة في المختار  
 وعند مالك ثلاث عشرة سنة  
 أشهر ستة أشهر لاستبراء  
 الرحم وثلاثة أشهر للعدة قال  
 العلامة والفتوى في زماننا  
 على قول مالك في عدة الايسة  
 واذا رأت الايسة بعده دما  
 ذكر في النوادر انه حيض  
 وهو القياس لان النص يقتضي  
 كونه حيضا قبل هذا اذا رأت

يقضى بينهما على أن لعدان نصف الساحة ولكل واحد من الآخرين ربعها فهو جائز وكذلك اذا اشترط  
 أحدهم لنفسه نصف المنزل الذي في يد صاحبه جائز كذا في المبسوط \* اذا كانت الدار في يدي رجلين  
 واختصهما فيهما وكل واحد منهما يدعي أنه يقضى بينهما نصفين قضاء ترك فان اصطالحا فيهما قيل القضاء على  
 أن لا أحدهما الثلثين وللاخر الثلث كان ذلك جائزا كذا في المحيط \* لو كانت الدار في يدي رجل منهن منزل  
 وفي يدي رجل منهن منزل آخر وقال أحدهما الدار بيني وبينك نصفين وقال الآخر بل هي كلها لي فللذي  
 ادعى جميعها ما في يده ونصف ما في يد صاحبه والساحة بينهما نصفين فان اصطالحا قبل القضاء على أن تكون  
 الدار بينهما نصفين أو على الثلث والثلثين فهو جائز وكذا لو اصطالحا بعد القضاء فهو جائز ولو كان أحدهما  
 نازلا في منزل من الدار والاخر في علو ذلك المنزل وادعى كل واحد منهما جميعها فلكل واحد منهما ما في يده  
 والساحة بينهما نصفين فان اصطالحا قبل القضاء أو بعده على أن لصاحب السفلى العلو ونصف الساحة  
 ولصاحب العلو السفلى ونصف الساحة جائز كذا في المبسوط \* اختصم رجلان في حائط فاصطالحا على أن  
 يكون أصله لأحدهما وللآخر موضع جذوعه وأن يبني عليه حائطا معلوما ويحمل جذوعا معلومة لا يجوز  
 كذا في محيط السرخسي \* اذا اختصم رجلان في حائط فاصطالحا على أن يهدما وكان مخوفان  
 بينهما على أن لا أحدهما الثلثين وللاخر الثلثين والنفقة عليه ما على قدر ذلك وعلى أن يحمل عليه من الجذوع  
 بقدر ذلك فهو جائز كذا في الحاوي \* لو ادعى في علو رجل حقا فصالحه على بيت معين من هذا العلو وعلى  
 بيت معين من علو آخر فهو جائز لانه صالح من الجهول على معلوم كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا ادعى رجل  
 بناء دار في يدي رجل فصالحه من بنائها على دراهم مسماة فان الصلح جائز وكذلك لو ادعى نصف البناء له  
 والنصف لغيره بان كانا عاصيين فبينا بخلاف مالوا ادعى بدشة أو عينا في عبد فصالح عنه فانه لا يجوز كذا في  
 المحيط \* لو أن رجلين ادعى ادا في يد رجل وقالوا رثناها عن أيتنا وبجدها الرجل ثم صالح أحدهما من  
 حصته من هذه الدعوى على مائة درهم فأراد شريكه أن يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك وليس للآخر أن  
 يأخذ من الدار شيئا الا أن يقيم البيعة ولو صالح أحدهما عن جميع دعواه ما على مائة درهم وضمن له تسليم  
 أخيه فان سلم الاخذ ذلك له جاز وأخذ نصف المائة وان لم يجزفه وعلى دعواه ورد المصالح على الذي في يديه  
 الدار ونصف المائة كذا في المبسوط \* لو أن رجلين في يدي كل واحد منهما دار فادعى كل واحد منهما ما في دار  
 صاحبه حقا فاصطالحا من ذلك على أن يسكن كل واحد منهما في دار صاحبه جائز كذا في المحيط \* لو ادعى كل  
 واحد منهما في دار في يدي صاحبه حقا ثم اصطالحا على أن يسلم كل واحد منهما لصاحبه ما في يده بغير تسجيبة  
 ولا اقرار فهو جائز كذا في المبسوط \* اذا ادعى الرجل دارا في يدي رجل فصالحه منها على دراهم مسماة  
 على أن يزيده الاخر حنطة فان وقع الصلح على أن يترك المدعي الدار على المدعى عليه وكانت الدراهم  
 والكرم من عند المدعى عليه ان كان الكرم بعينه لاشك ان الصلح جائز وان لم يكن بعينه وكان في الذمة ان كان  
 الكرم موصوبا بانه جيد أو وسط أو ردي كان الصلح جائزا أيضا سواء كان الكرم حالا أو مؤجلا وان لم يكن  
 الكرم في الذمة موصوفا كان الصلح في جميع الدار باطلا واذا كان الكرم من عند المدعي والدراهم من عند  
 المدعى عليه ان كان الكرم بعينه كان الصلح جائزا في الكل وان كان بغير عينه في الذمة ان كان موصوفا  
 وو جد في ذلك جميع شرائط السلم بالاتفاق بان كان الكرم مؤجلا وبين مكان الايقاع وبين حصصة الكرم من

قبل الحكم بالاياس أمابعده فلا وقال المبدئي انما يحكم بكونه حيضا اذا كان سائلا ما اذا كان له فلا فالمشايع على رواية الدراهم  
 النوادر \* اذا كان مارات أحرأ أو سودأ أو أصفر ولو أخضر لان كونه حيضا ثابت بالايجته اد فلا يبطل الحكم بالاياس باجتهاد مثله وطريق  
 القضاء أن يدعى أحد الزوجين فساد النكاح بحكم قيام العدة فيقضى القاضي بجواز وبانقضاء العدة بالانهر ولورأت قبل تمام الاعتداد  
 بالانهر دما حكّم القاضي بأن مارات حيض وبان الاعتداد بالانهر قد بطل وان رأت بعد تمام الاعتداد لا يبطل قضى القاضي به أم لا ولا  
 تبطل الانكحة وبه يفتي وفي النوادر ان عند بعض المشايخ يفسد النكاح ولو قضى بجواز النكاح ثم رأت لا يكون فاسدا والاصح



بحوازا الشكاح ولا يشترط القضاء وفيما ياتي العدة بالحيض وفي التجريد اعتدت الصغيرة بالاشهر ثم رأت الدم انتقلت عدتها الى الحيض وجعيا كان أو باناء \* ولو خاضت حيضة ثم آيسست استقبلت العدة بالشهر \* وإذا حبلت في العدة فعدتها بوضع الحمل \* وفي المتوفى عنها زوجها لو حبلت بعد وفاته تعتد بالشهر \* قال كل امرأة يتزوجها فكذا ونسي ما قال ثم تزوجها ثم طلقها باناء ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول يجب مهر كامل وعدة مستقبلة وعند محمد نصف المهر ونظام العدة الاولى وعلى (٣٥٧) بقية العدة ولو كان الاول صحيحا والثاني فاسدا لا يلزمه المهر ولا العدة

بالاجاع ولو الاول فاسدا والثاني صحيحا فهو كالزوج \* طلقها الاثنا ووطئها في العدة مع العلم بالحرمه لا تستأنف العدة وتقتضى العدة ثلاث حيض ورجحان اذا علم بالحرمه ووجد شرائط الاحصان \* ولو كان منكرا طلقها لا تستأنف العدة ولو ادعى الشبهة تستقبل وجعل في النوازل البائن كالنكاح والصدور لم يجعل الطلاق على مال والخلع كالنكاح \* وفي الفتاوى طلقها ثلاثا فاعتدت حيضتين أو كرهها على الاجاع ان أنكر طلقها تستأنف العدة وان أقرب الطلاق لا تستأنف وليس لها طلب النفقة في العدة المستأنفة ولا يقع الطلاق في هذه العدة ولا يحرم نكاح الاخت \* وذكر صدر الاسلام خالعها بمال أو غيره ثم وطئها في العدة علم بالحرمه تستأنف العدة لكل وطأة وتدخل العدة الى أن تنقضي الاولى وبعده تكون الثانية والثالثة عدة الوطء لا الطلاق حتى لا يقع فيه اطلاق آخر ولا تجب فيها نفقة \* تزوج منسكحة الغير وهو لا يعلم انهم منسكحة

الدراهم كان الصلح في الكل جائزا اذا جعل الدراهم كله في مجلس الصلح أو ما ينقص الكروان تفرقا قبل قبض الدراهم كلها بطل الصلح في حصة الكروان لم يوجب في الكبر جميع شرائط السلم بالاتفاق بان لم يبين مكان الايفاء أو لم يبين حصة الكرم من الدراهم فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفسد الصلح في الكل على الدراهم أو لم يجعل وعندهما ان عمل رأس المال جاز العقد في الكل وان لم يجعل الدراهم ففسد الصلح بحصة الكرم لا غير وان لم يضرب الاجل في الكرفاهة تفسد حصة الكرم من الدراهم عندهم جميعا وهل تفسد حصة العقد فيما يخص الدار فالمسئلة على الاختلاف على قولهما يجوز اذا كان الكرم موصوفا وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وان كان الكرم من عند المدعي عليه والدراهم من عند المدعي ان كان الكرم بعينه جاز الصلح في الكل وان كان موصوفا في الذمة فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا كان الكرم من عند المدعي والدراهم من عند المدعي عليه هذا الذي ذكرنا اذا وقع الصلح على أن يترك المدعي دعواه فاما اذا وقع الصلح على أن يأخذ المدعي الدار من المدعي عليه والمسئلة بهاها فان كان الكروا والدراهم من عند المدعي أو كان الكرم من عند المدعي عليه والدراهم من عند المدعي فالجواب في الوجه كله في هذا الفصل كالجواب في الفصل الاول ثم هذا الذي ذكرنا اذا كان الاجل مضروبا في جميع الكرفاهة اذا كان مضروبا في البعض ان كان المؤجل من الكرم قدر السلم جاز الصلح في الكل ويصرف المؤجل من الكرم الى الدراهم والحال الى ما يخص الدار احتيالا للجواز العقد اذا صالحه المدعي عليه من الدار على حيوان بعينه على أن يزيده المدعي كرحنطة جديدة في الذمة ولم يكن مؤجلا قال لا يجوز ويجب أن يجوز وان لم يكن الكرم بعينه بعد أن يكون موصوفا لان المكمل في الذمة متى قبل بغير الدراهم والدنانير من الاعيان يصير ثمنها والثمن اثنان ليس عنده جائز بعد أن يكون موصوفا حلالا كان أو مؤجلا هكذا في المحيط \* واذا صالح من دعواه في دار على كرحنطة وسط ثم صالحه من ذلك الكرم على كرحنطة بغيره عينة جاز كذا في المبسوط في باب الخيا في الصلح \* اذا وقع الصلح من دعوى الدار على دراهم واقترا قبل قبض بدل الصلح لا ينقض الصلح كذا في المحيط \* واذا صالح الرجل من دعواه في دار لم يعاينها بالشهود ولا عرفوا الحدود أو صالحه من دعواه في دار بغير عيניה ثم خاصمه في دار وزعم أنها غير التي صالحه عنها وقال المدعي عليه هي تلك فخالفا وثرا اذا سلخ وعاد في الدعوى كذا في المبسوط \* رجل ادعى في حائط رجل موضع جذع أو ادعى في داره طين بقاء أو مبيع ماء فجدد المدعي عليه ثم صالحه على دراهم مسمية فهو جائز لانه صالح من الجهول على معلوم كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل له باب أو كوة فخاصمه جاره فصالحه على دراهم معلومة يدفعها الى الجار ليترك الكوة ولا يسدها كان ذلك باطلا وكذا لو كان الصلح بينهما على أن يأخذ صاحب الكوة دراهم معلومة ليسد الكوة والباب كان باطلا كذا في الظهيرية \* رجل اشترى من آخر ضيعة ثم ان البائع باعها من رجل آخر ثم ان المشتري الثاني أخذ الضيعة وأراد الاول أن يخاصم فقال الثاني صالحني على مال معلوم واترك الضيعة في يدي ففعل فهذا صلح جائز وتصير الضيعة مملوكة الثاني من جهة الاول ليس له أن يسترد ما أعطاه على هذا الشرط كذا في خزائن المفتين \* لو ان رجلا ادعى زرع في أرض رجل فصالحه صاحب الأرض من ذلك على دراهم مسمية فالصلح جائز ولو كانت أرض رجلين فها زرع لهما فادعاه رجل فجدداه فصالح أحدهما على أن أعطاه مائة درهم على أن يسلم نصف الزرع للمدعي فان كان الزرع مدركا كان الصلح جائزا وان كان

(٣٣ - فتاوى رابع) الغير ودخل بها تجب العدة وان كان يعلم لا تجب العدة ولا يحرم على الزوج وطؤها به يفتي \* أقر أنه طلق امرأته منذ خسين سنة ان كذبت في الاسناد أو قالت لا أدري يقع الطلاق من وقت الاقرار وان صدقته في وقت الاسناد على ما ذكره محمد والختار الوقوع من وقت الاقرار لكن لا تجب النفقة والسكنى كذا اختاره المتأخرون ولا يحل له التزوج باختار أو ربع سواها زجره عن كتم طلاقها على الزوج المهر ثانيا بالدخول لاقراره وتصديقها اياه \* ولو كان غائبا فطلق أو مات في وقت الطلاق والموت وان لم يعلم \* جعل أمرها

بئذها ان ضربهم فانكر الضرب و برهنت وقضى بالفرقة بعد مدة فالعدة من وقت الضرب كما لو ادعت الطلاق في شوال وقضى بالبينة في المحرم فالعدة من وقت الطلاق لان وقت القضاء ومن النكاح الفاسد في الموت والطلاق ثلاث حيض ولا تعتد في بيت الزوج \* والعدة ان تنقض بعد واحدة حتى لو طلقها اثلا ثلاثا سنة وقع بالحيض أو الاشهر ربقي من عدتها حيضة أو شهر \* وللعدة ان تغشط بالاسنان المفتوحة لا بالطرف الا بخر كما تدهن (٢٥٨) رأسه الدفع الاذى للزينة \* واذا ألزمتها الزوج ان تعتد في منزل

القاضي ليس له ذلك بسل  
تعتد في منزلها قبل الفرقة  
\* واذا مات الزوج في منزل  
بأجر فعليها أجر المثل في  
مالها زمان العدة \* وان  
طلقها فأجر المثل على الزوج  
\* وان خافت سقوط المنزل  
تتحول \* طلاق الامة تنتين ثم  
اشترها لا تحل له قبل التزوج  
بزوج آخر \* وهـ بل يباح  
الدخول على معتدته للاطلاع  
فيه روايتان \* واعتبار  
الشهم وفيه بالاهله اجماعا  
والغلاف في الاجارة  
والقدوري ذكر الخلاف في  
العدة أيضا \* هـ يرض قال  
كنت طليقة منك في صحتي  
وانقضت العدة وصدقتة  
لها أن تزوج في الحال ولا  
مهرات لها \* ادعى طلاقها  
في وقت ماض وأخبرها  
بانقضاء العدة وكذبته  
يجعل في حقها كانه طلقها  
في الحال وكانت باقية في  
حق النفقة والسكنى زائلة  
في حق حل أربع سواها أو  
أختها \* خرج من الولد نصف  
البدن من قبل الرجلين  
لا يحتسب الرجلان عن  
البدن ومن قبل الرأس سوى  
الرأس انقضت العدة والبدن  
من المنكبين الى الاليتين

غير مدرك فانه لا يجوز الصلح الا برضا صاحبه وهذا بخلاف ما لو صلح على أن يسلم له نصف الارض مع الزرع  
على مائة درهم كان جائزا ولو كان الزرع كله لواحد بقاء انسان وادعى فأعطاه المدعي دراهم على أن يسلم له  
نصف الزرع من غير أرض ان كان مدركا فانه يجوز وان كان غير مدرك فانه لا يجوز هكذا في المحيط \* لو أن  
غير رابين قوم فاصطلحو على كرية أو تحصينة بمسنة أو قنطرة عليه على أن تكون النفقة عليهم بمصصهم  
فهذا جائز كذا في المبسوط \* رجل له ظلة أو كنف شارع في الطريق الاعظم فاصمه انسان في رفعها  
فصالحه صاحب الظلة على دراهم مع لوبة ليرك الظلة في موضعها لا يجوز هذا الصلح وكان لهذا المصالح  
أو لغيره من عرض النام أن يخادجه في رفعها سواء كانت الظلة قديمة أو حديثة أو لا يعرف حالها فان  
خاصة الامام فالحل على أن يعطى صاحب الظلة مالا مع لوبها على أن يترك الظلة في موضعها فان كانت  
حديثة ورأى الامام مصلحة المسلمين في أن يأخذ مالا ويضعه في بيت مال المسلمين جاز ذلك اذا كانت الظلة  
لا تضرب بالعمامة كذا في الظهيرية \* وان كان الخاصم دفع المال لرفع الظلة جاز ان كانت قديمة وان كانت  
حديثة لا يجوز وهو الصحيح وان كان لا يعلم حالها فأعطاه الخاصم دراهم ليطرحها لا يجوز ولو صلح صاحب  
الظلة على أن يعطى دراهم الى الخاصم لرفع الظلة يجوز كيف كانت هكذا في محيط السرخسي \* وان كانت  
الظلة على طريق خاص في سكة غير نافذة فان وقع الصلح على أن يأخذ الخاصم دراهم مسملة من صاحب  
الظلة ويترك الظلة لا يجوز اذا كانت الظلة قديمة وان كانت حديثة ان لم يكن الخاصم من أهل تلك السكة  
وليس له حق المرور تحت الظلة يتوقف الصلح على اجازة من له حق المرور أما اذا كان المصالح من أهل تلك  
السكة ان أضاف الصلح الى جميع الظلة فالصلح يصح في حصته ويتوقف في حصته شركا فانه جاز شركاؤه  
اجاز الصلح في الكل وان لم يجوزوا صلحه ورفعوا الظلة لاشك أن الصلح يبطل في حصته شركاؤه حتى كان  
لصاحب الظلة أن يرجع على الخاصم بحصته شركاؤه ان كان دفع اليه جميع بدل الصلح وهل يرجع بحصته  
اختلاف المشايخ فيه والاصح انه لا يرجع عليه وأما اذا كان الصلح مضافا الى نصيبه خاصة فانه يجوز الصلح  
وبعد ذلك ينظر ان تبرع الشركاؤه بترك الظلة سلم له جميع البدل وان رفعوا الظلة هل يرجع صاحب الظلة  
على الخاصم بجميع البدل فالمسئلة على الاختلاف وان كان لا يعرف حال الظلة لا يجوز الصلح وأما اذا وقع  
الصلح على الطرح والرفع ان وقع الصلح على أن يأخذ الخاصم دراهم ويرفع الظلة فهو جائز على كل حال وان  
وقع الصلح على أن يأخذ صاحب الظلة من الخاصم دراهم ويرفع الظلة جاز ان كانت الظلة قديمة وكذلك  
اذا كانت حديثة أو لا يدري حالها كذا في المحيط \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان \* اذا كان  
لاسان نخلة في ملكه فخرج سعة فخرج سعة الى دار جاره فأراد الجار قطع السعة رب النخلة على دراهم  
مسملة على أن يترك النخلة فان ذلك لا يجوز وان وقع الصلح على القطع فان أعطى صاحب النخلة جاره دراهم  
ليقطع كان جائزا وان أعطى الجار دراهم لصاحب النخلة ليقطع كان باطلا هكذا في المحيط \* رجل ادعى  
نخلة في أرض بأصلها وبجد المدعي عليه ثم صالحه على أن ما يخرج من ثمرها العام يكون للمدعي لا يجوز  
ذلك لان هذا صلح وقع على معدود مجهول يحتاج فيه الى التسليم كذا في الظهيرية \* ادعى في أجرة في يدي  
رجل حقا فصالحه منها على أن يسلم صيدها للمدعي سنة فان لم يكن الصيد الذي في الاجرة مملوكا للمدعي عليه  
لا يجوز الصلح على كل حال وان كان مملوكا بان كان أخذته وأرسله في الاجرة ان كان بحيث يمكنه الاخذ من غير

\* طلقها رجعا ومات في العدة فعدتم عدة الوفاة لا غير وبطل الحيض \* وعدة الوفاة لا تجب بالنكاح الفاسد والدخول في اصطلاح  
النكاح بلاشهود وبوجب العدة لانه مختلف في صحته \* وكل نكاح هذا صفة فالدخول فيه بوجب العدة \* والخلو في الفاسد بوجب العدة  
\* والاصل ان المانع من الوطء في حال الخلو ان كان شرعا لا تجب العدة وان كان حقيقيا كالمرض لا \* اختلف مشايخنا في الصغيرة اذا طلقت  
في وجوب العدة عليها فاكثرهم لا يطلعون لفظ الوجوب لعدم الخطاب بل يقولون عدت بايضا \* في تسع مسائل الدخول في النكاح

الاول دخول في الثاني على الاختلاف \* تزوجت من غير كف فرفع الولي الامر الى الخاتم وقرق بينهم ما أزم المهر والعدة ثم تزوجها في هذه  
العدة بلا ولي وقرق قبل الدخول به المهر كاملا وعدة مستقبلة وعند محمد نصف المهر وتعلم العدة الاولى \* الثاني تزوجها نكاحا  
صححها ودخل بها ثم طلقها في العدة وتزوجها ثم طلقها بلا دخول \* الثالث تزوج صغيرة ودخل بها فبلغت واختارت نفسها ثم طلقها قبل  
الدخول \* الرابع تزوجها ودخل بها ثم ارتدت والعياذ بالله تعالى وقرقت (٣٥٩) ثم أسلمت وتزوجها في العدة ثم ارتدت  
والعياذ بالله قبل الدخول \*

الخامس تزوجها ودخل بها  
ثم طلقها ثم تزوجها في العدة ثم  
ارتدت والعياذ بالله قبل  
الدخول \* السادس تزوج  
أمة ودخل بها ثم أعتقت  
واختارت نفسها ثم تزوجها  
في العدة \* السابع تزوج  
أمة وطلقها ثم تزوجها في  
العدة وأعتقت قبل الدخول  
واختارت نفسها \* الثامن  
تزوج صغيرة ودخل بها ثم  
طلقها ثم تزوجها في العدة  
وبلغت قبل الدخول بها  
واختارت نفسها \* التاسع  
نكحها فأسدا ودخل بها  
وفرق ثم تزوجها في العدة  
نكاحا صححها وطلقها قبل  
الدخول \* (نوع في حدة  
المريض) \* الذي يكون فارا  
هو ان يكون صاحب فراش  
أضناه المرض أما الذي يتردد  
في حوائجه لا يكون فارا  
وان كان يشكي ويحجم وقال  
الكرخي رحمه الله انما يكون  
فارا اذا كان مضى لا يقوم  
الابشدة وهو بحال بقدر على  
الصلاة قاعدا وقد ذكرنا ان  
الجنون من لا يستقيم كلامه  
وأفعاله والعقل ضده والمعنوة  
من يخطئ من غير أن يغلب  
أحدهما الآخر وقيل الجنون

اصطيد بجوز الصلح وان كان بحيث لا يمكنه الاخذ الا بالاصطيد لا يجوز الصلح كذا في المحيط في متفرقات  
الصلح \* رجل اشترى دار الهاشفي فصالح الشفيح على أن يعطى الشفيح دراهم مسماة ليسلم الشفيح  
الشقة بطلت شفعتها ولا يجب المال وان كان أخذ المال رده على المشتري كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو  
صالح المشتري مع الشفيح على أن أعطاه الدار وزاده الشفيح على الثمن شيئا معلوما فهو جائز كذا في  
المبسوط \* وان صالح على أن يأخذ نصف المشتري أو ثلثه أو ربعه على أن يسلم الشقة في الباقي كان جائزا فان  
وجد هذا الاصطلاح منهما بعدنا كدحق الشفيح بطلب الموائبة وطلب الاشهاد فانه يصير أخذ النصف  
بالشقة حتى لا يتجدد فيها أخذ الشقة مرة أخرى وبصير مسلم الشقة في النصف حتى لو كان هذا  
الشفيح شريكا في البيع أو في الطريق كان للجار أن يأخذ النصف الذي لم يأخذه هذا الشفيح بالشقة  
وان كان هذا الاصطلاح قبل وجود الطلب من الشفيح فانه يصير أخذ النصف بشرع معتدا ويتجدد فيها  
أخذ الشقة كذا في المحيط \* لو صالح المشتري الشفيح على أن يسلم الشقة على بيت من الدار بحسته من  
الثن فالصلح باطل وحق الشقة باق وهذا اذا كان الصلح بعدنا كدحقه بالطلب فأما قبل الطلب بطلت  
الشقة كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعى الرجل شقة في دار فصالحه المشتري على أن يسلم له دار أخرى  
بدراهم مسماة على أن يسلم له الشقة فهذا فاسد لا يجوز كذا في المبسوط \* اشترى دارا لخاصه رجل في  
شقص منها وطلب الشقة فيما بقي فصالحه على نصف الدار بنصف الثمن على أن يبرأ من الدعوى جاز ولو  
صالحه على نصف دار أخرى على هذا الوجه لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* اشترى أرضا فسلم الشفيح  
الشقة ثم ان الشفيح بجد التسليم فصالحه المشتري على ان أعطاه نصف الارض بنصف الثمن جاز ويكون  
بهما منبدا وكذا الوما الشفيح بعد الطلب ثم ان المشتري صالح ورثة الشفيح على نصف الدار بنصف الثمن  
جاز ويكون بهما منبدا ولو مات المشتري فصالح ورثة المشتري الشفيح على أن يعطوه نصف الدار بنصف  
الثن جاز ويكون أخذ الشقة لا بعامتدا كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا اختصم في الشقة شريك  
وجار فاصطالحا على أن يأخذها بينهما نصفين وسلمها لهما المشتري جاز كذا في الحاوي والله أعلم

\*(الباب الحادي عشر في الصلح في المين)\*

ادعى على آخر ما لا فائدة كرف اصطالحا على أن يحلف المدعى عليه وهو برى من المال خلف المدعى عليه فالصلح  
باطل والمدعى على دعواه ان أقام البينة أخذه بها وان لم يجد بينة وأراد أن يستحلفه ان لم يكن الاستحلاف  
الاول عند القاضي يستحلفه القاضي ثانيا وان كان الاستحلاف الاول عند القاضي لا يحلفه ثانيا كذا في  
الفصول العمادية \* ان اصطالحا على أنه ان حلف فهو برى عن الخصومة الى أن يجد البينة خلف هل يبرأ  
عن الخصومة الى أن يجد البينة اختلف المشايخ منهم من قال لا يبرأ عن الخصومة وهو الاصح حتى كان له  
استحلافه مرة أخرى عند القاضي كذا في الذخيرة \* ان اصطالحا على أن يحلف المدعى على دعواه على أنه ان  
حلف فالمدعى عليه ضامن له خلف المدعى على ذلك فأي المدعى عليه أن يضمن له شيئا أو يعطيه لم يلزمه شيء  
والصلح باطل وكذلك لو اصطالحا على أن يحلف الطالب والمطلوب ثم يكون عليه نصف ما ادعى فهو باطل وان  
اصطالحا على أن يحلف الطالب اليوم على ما يدعى فانه ضمي ولم يحلف فلا حق له فضي اليوم قبل أن يحلف

من يفعل هذه الافعال بلا قصد والعاقلة من يفعل فعل المجانين أحيانا عن غير قصد والمعنوة فاعل أفعال المجانين أحيانا عن قصد والمراد  
بالقصد ان العاقل يفعل على فان الصلاح والمعنوة من يفعل مع ظهور وجه الفساد وفي النوازل المعنوة من كان قليل الفهم مختلط الكلام  
فاسد التدبير الا أنه لا يضرب ولا يشتم كالمجنون \* رجل عرف بالمجنون وادعت زوجته انه طلقها ثلاثا في حال اعتداله وزعم الطلاق حال  
إصابته بالمجنون ولا يعلم ذلك الا من جهته فالقول له وفي السير الكبير ان لم يعلم ان ذلك أمارة بالقول لها وان علم انه قاله وان شهدوا انهم رأوه مجنونا

حرمة فالقول له وكذا القول طلقت وأنا نائم فالقول له وفي المتن أنه لا يقبل \* ولو ادعى امرأته في بدغره وقال طلقت أو أنا مجنون فالقول له ان علم جنونه \* المعتوه إذا كان يفتق أخيانا في حال إفاقته هو كاله أقل سواء كان لا فاقته وقت معلوم أو لا \* ظن أن النكاح الذي بينه وبين امرأته فاسد فقال لا نكاح بيننا أو قال تركت النكاح الذي بيننا ثم ظهر صحته لا يقع الطلاق ويعتبر في كونها صاحبة فراش العجز عن المصالح الداخلية وفي حق - العجز عن (٣٦٠) المصالح الخارجية \* والمرأة في حالة الطلاق كالمرضى والمراد به وجع يقترن بانفصال

الولد لأن المعتبر في مرض الموت ما يتصل به الموت والمرضى الذي يتعقبه السكون في حكم الصحة كمرض يتعقبه البرء \* وقال فخر الإسلام رحمه الله الفتوى على أن العجز إذا رأت الدم الخالص يكون حيضاً وان غير خالص أن كان قليلاً لا يكون حيضاً والقليل أن لا يتجاوز طاقة واحدة وان كان كثيراً أن كان حكم أيامها لا يكون حيضاً متصلاً أو منفصلاً وان كان لم يحكم فالتصل حيض لا المنفصل والمتصل أن لا ينقطع وقت صلاة كاملاً والمنفصل أن ينقطع وقت صلاة كاملاً \* وعن مالك رحمه الله فممن طلقها زوجها ومضى عليها نصف عام ولم ترد ما يحكم بإيائها حتى تمضي عندها تعتد بثلاثة أشهر وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه فعلى هذا في تمتدة الطهر قبل بلوغها إلى الإياس فاعتدت بثلاثة أشهر بعد مضي نصف سنة وبه قضى القاضي جاز لأنه مجتهد فيه ويحفظ هذا لكثرة وقوعه \* طلقت الصغيرة بعد الدخول اعتدت بثلاثة أشهر وتجب لها النفقة قال الإمام الفضلي ان لم تكن مراقة فكذلك وان كانت مراقة فلا تنقض بالاشهر لاحتمال كونها ذات حمل الخطأ

فهو على دعواه والصلح باطل وكذلك لو اصرح لهما على أن يحلف المطالب وان لم يحلف المطالب فهو ضمان للمال أو قال فالمل عليه أو فقد أقرب المال كذا في الميسوط \* اذا ادعى رجل على رجل مالا أو ماسوا فأنكر ولم يكن عليه بينة فطلب بينة فأوجب القاضي ذلك عليه فصالحه على دراهم مسمية على أن لا يستحلف على ذلك فالصلح جائز وهو بذلك برى من اليمين وكذلك لو قال صالحتك من اليمين التي وجبت لك على أو قال اقتديت منك عييتك بكذا فرضي الآخر بذلك جازا للصلح ولو اشترى يمينه بكذا أو باعها منه المدعى لم يجز كذا في السراج الوهاج \* ولو اصرح لهما على أن يحلف الطالب أو المطالب اليوم على أن لم يحلف اليوم فالمل عليه أو على أن يحلف الطالب اليوم أن ما يأخذه حق فالصلح في الكل باطل لأنه على خلاف الشرع كذا في الوجيز للكردي \* اذا اصرح لهما على أن يحلف الطالب بعتق أو طلاق أو بيج أو بأيمان مؤكدة فان حلف على ذلك فالمل على فانه لا يلزم المطالب بذلك شيء ولا يلزم الطالب الطلاق والعتاق الآن تقوم للمطالب بينة أنه أو فاه هذا المال أو أبرأه عنه فحينئذ يعتق عبده وتطلق امرأته لانه ثبت حنث المدعى باليمين العادلة وكذلك ان اصرح لهما على أن يحلف المطالب بيمين على أنه برى من هذه الدعوى اذا حلف خلف فانه لا يبرأ ولا يقع طلاق ولا عتاق الآن يقيم المدعى اليمين على ما ادعى من الحق في اليمين فحينئذ يقع الطلاق والعتاق لان حنث المطالب ثبت بالشهادة العادلة كذا في المحيط والله أعلم

### \* (الباب الثاني عشر في الصلح عن الدماء والجراحات) \*

يجوز الصلح عن جنابة العمد والخطأ في النفس وما دونها إلا أنه لو صالح في العمد على أكثر من الدية جاز كذا في الاختصار شرح المختار \* ويكون المال حالاً على الجاني في ماله دون العاقلة كذا في الحاوي \* وفي الخطأ لو صالح على أكثر من الدية لا يجوز كذا في الاختصار شرح المختار \* وهذا اذا صالح على أحد مقادير الدية أما اذا صالح على غير ذلك جازت الزيادة لأنه يشترط القبض في المجلس كيلا يكون افتراقاً عن دين يدين اذا قضى القاضي عليه بالدية بمائة بعد فصالح القاتل الولي من مائة بغير على أكثر من مائة بقره وهي عنده ودفع ذلك اليه جاز وان صالح بشيء من الابل على شيء من المكيل أو الموزون سوى الدراهم والدنانير إلى أجل لم يجز لانه عارض ديناً يدين وان صالح من الابل على مثل فجة الابل أو أكثر من ذلك بما يتعاب الناس فيه فهو جائز وبما لا يتعاب فيه لم يجز وان قضى القاضي عليه بالدراهم أو الدنانير فصالح القاتل على طعام أو شعير أو ابل أو بقر مما ليس عنده لم يجز وان دفعه اليه قبل أن يفارقه لانه يسع ما ليس عند الانسان وهو لا يجوز الا في السلم واذا قضى القاضي ابل أو بقر فصالح من ذلك على شيء من الطعام أو غيره وليس عنده ثم دفعه اليه قبل أن يفارقه فهو جائز فان لم يدفع اليه الطعام أو الشعير حتى يفارقه لم يجز هكذا في السراج الوهاج \* ولو صالح غير الجاني على أكثر من الدية وضمن بطلت الزيادة ولو صالح على جنس آخر ولو قضى عليه بالدراهم فصالح على ألفي دينار وقبض في المجلس جاز ولو صالح قبل أن يقضى بشيء على مائتي ابل بغير أعيانها فالواجب مائة منها والخيار إلى الطالب فان كان في الابل نقصان من الانسان الواجبة في الدية كان للطالب أن يرد الصلح كذا في الحاوي \* رجل قتل رجلاً عمداً وقتل آخر خطأ ثم صالح أولياءهما على أكثر من ديتين فالصلح جائز وله صاحب

النفقة قال الامام الفضلي ان لم تكن مراقة فكذلك وان كانت مراقة فلا تنقض بالاشهر لاحتمال كونها ذات حمل الخطأ فينة فعلم الى ان يعلم فراغ رحهما \* أخبرت بموت بعلها وقدمت مدة العدة فقذا نقضت وان شككت في وقت موته اعتدت من وقت اليقين \* (التاسع في الخطر والاباحة) \* وفيه أربعة أنواع \* (الاول في سبب الحرمة) \* سمعت بطلاق زوجها اياها ثلاثاً ولا تقدر على منعه الا بقتله ان علمت أنه يقرها بقتله بالدواء ولا تقتل نفسها وذكر الأوزجندى رحمه الله أنه انرفع الامر إلى القاضي فان لم تكن لها بينة

لخافه فان ساف فالاشم عليه وان قتله لانتى عايبا والبائن كالثلث \* شهد أن زوجها طلقها ثلاثا ان كان غائبا باسأغ لها أن تترجى بها آخر  
وان كان حاضرا لان الزوج اذا أنكر ارجاعه الى القضاء بالفرقة ولا يجوز القضاء به الا بحضرة الزوج وفي النوازل حرمت عليه ثلاث  
ويسكرها يباح لها أن تترجى بأخر من غير علم الزوج ولا يطلقها وقال الامام صاحب النظر رحمه الله ان كانت موثوقة بما يطلق لها \* شهد  
قوم انه طلقها في السكران صدقهم ثبت الطلاق وان كذبهم شهدوا عند القاضي (٣٦١) فيحكم بذلك \* شك أنه طلق واحدة أو أكثر فهي

واحدة الى أن يستيقن

بالاكثر أو يكون أكثر ظنه

على خلافه وان قال الزوج

عزمت على انه ثلاث يتركها

وان أخبره عدول حضر واذل

الجلس بآنها واحدة صدقهم

وأخذ به ولهم ان كانوا عدولا

وعن الامام الثاني حلف

بطلاق امرأته ولا يدري

أثلاث أم أقل يتحرى فان

استويا عمل بأشد ذلك عليه

\* وعن محمد رحمه الله ادعت

عليه أنه طلقها ثلاثا وهو

يحب مدقات الزوج فجاءت

تطلب الميراث ان كانت

صدقته قبل الموت ورثته ولم

تطلق وان لم ترجع الى

تصدقته حتى مات لم ترث

\* طلقها اثنتين فقال رجل

طلقها ثلاثا قال نعم ثم

تزوجها ان كانت سمعت

جوابه للسائل لا يحل لها أن

ترجع اليه ولا يحل امساكها

\* سمع رجلا من امرأته انها

مطلقة الثلاث والزوج يقول

لا بل مطلقة اثنتين لا يسمع

لمن سمع منها الى أن يحضر

نكاحها ويمنعها ما استطاع

\* أراد أن يتزوج امرأة فشهد

عندها وعند القاضي ان لها

زوجا فترجىها لا يفرق

\* (نوع آخر في المحلل) \*

الخطا الدية وما بقي فاصحاب العمد ولو صالح أوليا أوهما على دين أو أقل منهما كان بينهما نصفين كذا في محيط  
السرخسي \* وبدل الصلح في دم العمد جازي المهر فكل جهالة تحملت في المهر تحمل ههنا وما يمنع صحة  
التسمية يمنع وجوبه في الصلح وعند فساد التسمية يسقط القودو ويجب بدل النفس وهو الدية نحو أن يصلح  
على ثوب كما يجب مهر المثل في النكاح الا أنهم ما يفترون من وجبه وهو أنه اذا تزوجها على خمر يجب مهر  
المثل ولو صالح عن دم العمد على خمر لا يجب شيء كذا في الكافي \* وفي الخطا تجب الدية كذا في الاختيار شرح  
المختار \* ولو صالح عن قطع اليد عدا على خمر أو خنزير لا تجوز التسمية ولكن يصح العفو ولا يرجع المقطوعة  
يده على القاطع بشئ ولو كان القطع خطأ وباقي المسئلة على حالها فللمطوعة يد أنه يرجع على القاطع  
بالدية ولو وقع الصلح على حرفه أو ما لو وقع على خمر أو خنزير سواء كذا في المحيط \* ولو صالحه بعفو عن دم على  
عفو عن دم آخر جاز كالخلع كذا في الاختيار شرح المختار \* جرح رجلا عدا فصالحه مسنة لا يخلو اما ان  
برأ أو مات منها فان صالحه من الجراحة أو من الضربة أو من الشجة أو من القطع أو من اليد أو من الجنابة  
لا غير جاز الصلح ان برئ بحيث بقي له أثر وان برئ بحيث لم يبق له أثر بطل الصلح فاما اذا مات من ذلك بطل  
الصلح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وو جببت الدية خلافا لهما وان صالحه عن الاشياء الخمسة وما يحدث  
منها فالصلح جائز ان مات منها أو ما اذا برئ منها اذ كره ههنا أن الصلح جائز وذكروا في الوكالة لو أن رجلا شج رجلا  
موضحة فوكل انسانا له صلح عن الشجة وما يحدث منها الى النفس فان مات كان الصلح من النفس وان برئ  
يجب تسعة أعشار المال ونصف عشرة ويسلم للشعور نصف عشر المال وقال عامة مشايخنا اختلافنا  
لاختلاف الوضع فان الوضع ثمة أنه صلح عن الجراحة أو ما يحدث منها الى النفس وهو معلوم فمكن قسمة  
البديل على القائم والحادث جميعا وههنا صلح عن الجراحة وكل ما يحدث منها وهو مجهول قد يحدث وقد  
لا يحدث واذا حدث لا يدري أي قدر يحدث فتعذر قسمة البديل على القائم والحادث فصار البديل كله بازاء  
القائم وأما اذا صلح عن الجنابة يجوز الصلح في الفصول كلها الا اذا برئ بحيث لم يبق له أثر كذا في محيط  
السرخسي \* اذا كاتب الجنابة عدا فصالح الجروح الجراح على بدل يسير وهو مريض مرض الموت  
وقت الصلح فالصلح جائز وان كانت الجراحة خطأ فصالح وهو مريض وقت الصلح مرض الموت وحط عن  
البديل يعتبر ذلك من الثلث ثم هذه الوصية تصح للعاقلة لا لقاتل وان كانت الدية تجب على القاتل أولا  
والعاقلة تحمّل عنه كذا في المحيط \* اذا صلح المريض من دم عده على ألف درهم حاله ثم أخرها بعد الصلح  
سنة جاز التأخير من الثلث كذا في المبسوط \* اذا قطع الرجل اصبع رجل عدا أو خطأ فصالحه منها على مال  
ثم شلت أخرى يجنيها فعلى القاطع أرشها في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شيء عليه عندهما كذا  
في الحاوي \* رجل قتل عدا له ابنان فصالح أحدهما عن حصته على مائة درهم فهو جائز ولا شركة لآخره  
فيم اولو كان القتل خطأ فصالحه أحدهما على مال كان لشريكه أن يشركه في ذلك الا أن يشاء المصالح أن  
يعطيه ربع الارش هكذا في المبسوط \* اذا صلح على وصيف عن دم العمد فهو جائز وينصرف الى الوسط  
ولو صالح على عبد بعينه فوجد العبد حرا كان على القاتل الدية ولو وقع الاختلاف بين القاتل وبين ولي  
القتيل فصال القاتل صالحته على هذا العبد وقال ولي القاتل لا بل على هذا العبد فان الصلح جائز والقول  
قول القاتل مع عينه هكذا في المحيط \* صالح عن دم عدا على عبد من قتلوه أو أن أحدهما خرافا بعد كل الحق

تزوجها الثاني فاسد لا تحل الاول ولا تحل مطلقة الثلاث الاول بنكاح ولا يملك عين حتى يدخل الثاني بنكاح صحيح \* تزوج صغيرة لا تؤتى  
اصغرها فطلقها زوجها ثلاثا تزوجها الثاني ووطئها لا تحل الاول بهذا الوطء وان كان بوطئها فوطئها الثاني حل ولو قضى القاضي بلا  
دخول الثاني الاول أخذ بقول من يراه لا ينفذ القضاء لانه قول مذهب ومخالف للاجماع قال الصدر من أفتى بالحل قبل الدخول فعليه  
لعنة الله تعالى والملائكة والناس أجمعين وقد صرح ان سعيه ارجع من هذا القول \* واذا تزوجت غير كف لا تحل الاول والاولى أن يكون حرا



بالغا فان مالكارحه الله يشترط الانزال \* وان تزوجت من عبد بلا اذن سيده فوطئ اثم اذن السيدة وطلقة قبل الدخول بعد اذن السيد  
لا تحل الاول بلا دخول بعد الاجازة \* مطلقة المسلم اذا كانت كفاية فتزوجت بكفاي ودخل بها حلت الاول \* وان لم يشترط التحليل في النكاح  
حل الاول ولا يكره ولا تعتبر النية ولو شرطه فعلى الخلاف وقيل الحلال مأجور وتأويل اللعن اذا شرط الاتجر \* ولو طلقتها ثلاثا فزوجت بآخر  
فطلقتها ثلاثا فزوجت بآخر فطلقتها ثلاثا (٢٦٣) فبالتالى تحل الاولين \* اخبرنا أن الثاني جامعها وانكر الجماع حلت الاول

ولو على القلب لا \* ادعت  
وطء الثاني وقال الاول بعد  
نكاحها ما كان الثاني  
وطئك يفرق بينهما ويجب  
على الاول نصف المهر \* وفي  
الفتاوى ادعى الاول الدخول  
بعد النكاح وانكرت ان  
كانت عالمة بشرائط التحليل  
لا تصدق والجاهلة تصدق  
\* قالت بعد ما تزوجها الاول  
ما كنت تزوجت بآخر  
والزوج الاول يدعى الزوج  
والدخول لا تصدق المرأة  
\* ولو قال الثاني هذا النكاح  
كان فاسدا لاني كنت قد  
تزوجت أمتها قبلها ان  
صدقة المرأة لا تحل الاول  
وان كذبته تحل \* منكوحه  
رجل قالت لا آخر طلقني  
زوجي وانقضت عدتي جاز  
تصديقه اذا وقع في الظن  
صدقها عدلة أم لا ولو قالت  
نكاح الاول فاسد ليس له  
أن يصدقها وان كانت عادلة  
\* المطلقة ثلاثا اذا قالت  
تزوجت وانقضت عدتي ان  
كانت عدلة أو غلب على ظنه  
صدقها ساغ تصديقها وان  
قالت حلت لك أو حلاله  
كردم لا تحل بلا استفسار  
\* تزوجت بمجبوب لا تحل  
للاول ما لم تحبل لعدم الدخول

عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له العبد وقيمة الحر لو كان عبدا وعنه محمد  
رحمه الله تعالى له العبد وتما أرشيه من الدراهم كذا في الكافي \* لو صالحه من دم عد على سكنى دار أو خدمة  
عبد سنة جاز وان كان صالحه عليه أبدا أو على ما في بطن أمته أو على غلة نخلة سنين معاملة أبدا لم يجز كذا في  
النهاية \* لو صالحه من دم العبد على ما في بطون غنمه أو على ما في ضرعها أو على ما في نخلة من غنم جاز كذا في المبسوط \* لو صالح ولي  
تحت اليد على القاتل كذا في المحيط \* لو صالحه على ما في نخلة من غنم جاز كذا في المبسوط \* لو صالح ولي  
القتل القاتل على ان عفا عن هذا الدم على أن يعفو القاتل عن دم وجب له على رجل آخر فهو جاز وهذا  
الصلح في الحقيقة عفو بغير بدل ثم ان عفا القاتل عن الدم الذي وجب له فلا رجوع لولي القاتل عليه بشئ  
وان لم يعفو فهو ولي وجيز ان كان القصاص الذي وجب للقاتل على قريب العافي أبيه أو ابنه أو من  
أشبههم ما رجع العافي على القاتل بالدية وان كان القصاص الذي وجب للقاتل على أجنبي لا يكون للعافي أن  
يرجع على القاتل بشئ كذا في المحيط \* في المنتقى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال في رجل قطع  
يمين رجل فصالحه المقطوع يده على أن يقطع يساره القاطع فقطعه فهدا عفو عن الاول ولا شيء على قاطع  
اليسار ولا شيء له على قاطع اليمين وان اختصه ما قبل أن يقطع يساره وقدم صالحه على ذلك فليس له أن يقطع  
يساره ولكن رجع بديه يمينه وان صالحه على أن يقطع يده القاطع ورجله أو على أن يقتل عبد القاطع ان  
قطع يده ورجله رجع عليه بديه يمينه وان قتل عبده فله عليه قيمة عبده مقاسة منه بديه يده وبتراوان الفضل  
ولو صالح على أن يقطع يده هذا الحر أو على أن يقتل عبدا فلان يفعل بغير دية يد الحر الا آخر وقيمة عبده  
ويرجع المقطوع يده على القاطع بديه يده كذا في محيط السرخسي \* ولو صالحه على أن يقطع رجله فهذا  
عفو مجانا ولو كان القاتل خطأ كان عليه الدية كذا في المبسوط \* ولو صالح من قطع اليد على أن يقطع  
رجله فان الصلح باطل ولا يرجع عليه بشئ وقد وقع العفو مجانا هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب  
وذكري بعض روايات هذا الكتاب أنه يرجع بالارش ولو كان القاطع خطا يرجع بديه اليد على الروايات كلها  
وكذلك لو صالحه من دم العبد على كذا كذا من قال ذهب وقضة فهو جاز وعليه من كل واحد منهما النصف  
هكذا في المحيط \* لو كان قاتل عددا صالح عنه رجل على ألف درهم ولم يضمنه له لم يكن عليه شيء فان كان القاتل  
هو الذي أمره بذلك كان البذل على القاتل ولو صالحه عنه على عبده ولم يضمن له خلاصه جاز فان استحق  
العبد لم يرجع عليه بشئ ولكن يرجع على القاتل بقيته ان كان أمره بذلك وان كان المصالح تبرع بالصلح  
عليه وضمن له خلاصه ثم استحق رجع عليه بقيته كذا في المبسوط \* لو صالح الفضولي عن دم العبد على ألف  
درهم وضمنه له فاستحق الف رجع ولي القاتل بمثلها على المصالح ثم الفضولي اذا ضمن بدل الصلح وادى لا  
يرجع بذلك على القاتل وان كان القاتل أمره بالصلح ولم يأمره بالضمن فضمن وأدى كان له أن يرجع بما ضمن  
على القاتل هكذا في المحيط \* قتل العبد والحر رجلا عمدا أو أمرا ولى العبد والحر رجلا لا أن يصالح عنهما  
فصالح عنهما ألف يكون عليهما نصفين وذكري بعض الروايات وكذلك لو كان القاتل خطأ كذا في محيط  
السرخسي \* اذا قتل العبد رجلا عمدا ولى ان فصالحه مولا أحد هما من دميه من الدم على العبد القاتل  
فالصالح جاز ويقال للذي صار له العبد ادفع نصفه الى شريك أو افده نصف الدية على أن يسلم لآل العبد ولو  
صالحه على عبد آخر مع ذلك لم يكن في العبد الا خر حق ولو صالحه على نصف العبد القاتل جاز وصار العبد

حقيقة وحكمه وتحل ان حبلت لوجود الدخول حكم حتى ثبت النسب \* تزوجت المطلقة ثم قالت الثاني تزوجتني في العدة كان  
بين النكاح والطلاق أقل من شهرين صدقت في قول الامام وكان النكاح الثاني فاسدا وان أكثر من شهرين أو شهرين صحت الثاني \* والاقدام  
على النكاح اقرار بعضي العدة لان العدة حق الاول والنكاح حق الثاني ولا يجزى عان فدل الاقدام على المضى بخلاف المطلقة ثلاثا اذا  
تزوجت بالاول بعد مدة ثم قالت تزوجت بذلك قبل نكاح الثاني حيث لا يكون اقدا مهاد ليل على اصابة الثاني ونكاحه \* قالت المطلقة ثلاثا

تزوجت غيرك وتزوجها الاول ثم قالت كنت كاذبة فيما قلت لم اكن تزوجت فان لم تكن اقرت بدخول الثاني كان النكاح باطلا وان كانت اقرت به لم تصدق وقوله عليه السلام ان الله المحال وانحل له محمول على المحلل بالانفراد كقوله احللت لك ابنتي أو اختي أو ما أشبه ذلك لان الاحلال فيه يضاف اليه خاصة وهنا الى الشرع لا الى الزوج الثاني بانفراده \* خافت ظهور امرها في التحليل فبمن يتوق به عن عبد يشتري امرها فها فيزوجها منه بشاهدين ثم يهب الغلام لها فيسقط النكاح ثم يبعث الغلام (٣٦٣) الى بلد آخر فلا يظهر امرها قال الامام الحلواني رحمه الله وفيه نظرا لانه تزويج من غير

كف وفيه خلاف وكذا من امرها في رفعه الى حاكم يرى مذهب من لا يقول بالجمعة فيفسخه فلا يحصل المرام وان خافت أن لا يطلقها المحلل تقول له حتى يقول ان تزوجتك وبما عتقت فان طالق \* علق الطلاق الثلاث بشرط ووجد الشرط ويخاف أنه لو عرضت عليه أنكره واستيفت المرأة فافتوا بوقوع الثلاث وتخاف أنه لو علم أنكر الخلف لها أن تزوج بأخر وتحمل نفسها سرامنه اذا غاب في سنة فزاد رجع التمس منه تجديدا للنكاح اشك خالج قلبها لا لانكار الزوج الطلاق \* زوجت المطلقة نفسها من الثاني بشرط أن يجامعها ويطلقها لتحل الاول قال الامام رحمه الله النكاح والشرط جائز ان حتى اذا أتى الثاني طلاقها أجب به القاضي على ذلك وحلت الاول قال بعض المشايخ رحمه الله اذ لم تكن آلة الصغير مشتهة في حق المرأة لا لتحل الاول \* اقرت أن زوجها خالها وأنكر الزوج ثم فارقه ومضت عند محل الاول تصديقه وتزوجها لانها أخبرت عن امر بينها

بين المولى والمصالح نصفين ثم انقلب نصيب الآخر ما لا واستحق به نصفها شائعا من العبد في النصفين جميعا فيسد فنعان نصفه الى المولى الآخر أو يفديانه بنصف الدية ولو صالحه على دراهم أو على شيء من المكيل أو الموزون حالاً أو مؤجلاً فهو جائز ولا حق للآخر في ذلك ولكنه يتبع العبد القائل حتى يدفع اليه مولاة نصفه أو يفديه بنصف الدية والامة والمديرة وأم الولد في الصلح عن قتل العمد سواء كذا في المبسوط \* اذا قتل العبد المأذون له رجلاً عمدا لم يجز صلحه عن نفسه وان قتل عبده رجلاً عمدا فصالحه عنه جاز كذا في الكتز \* اذا قتل العبد رجلاً خطأ فصالح المولى به ضر أو ليا الدم من ذلك على أقل من الدية أو على عروض أو على شيء من الحيوان بهينه فهو جائز ولشركائه أن يشاركونه في ذلك المال كذا في المبسوط \* عبد قطع يده رجل عمدا فدفعه المولى بقضاء أو بغير قضاء فاعتقه المقتطوعة يده ثم مات من القطع فالعبد صلح بالجناية وان كان لم يعتقه رد على المولى ثم يقال للاولياء اقتلوه أو أعفوه عنه كذا في شرح الجامع الصغير للصدرا الشهيد في باب جناية العبد \* اذا قتل الامة رجلاً خطأ وله وليان ثم ولدت الامة ابناً فصالح المولى أحد الوليين على أن يدفع الامة بحقة من الدية فهو جائز ولا آخر على المولى خمسة آلاف درهم صالحه ولو على أن يدفع اليه ثلث الامة بحقة من الدية كان جائزاً ويدفع الى شريكه نصف الامة أو يفديه بنصف الدية فليجعل اختياره في الدفع في البعض اختياراً في الكل في رواية هذا الكتاب وفي رواية الجامع في العتق في المرض قال اختياره الدفع في أصيب أحدهم أي يكون اختياراً في نصيبهما كما في الفداء وتلك الرواية أصح وتأويل ما ذكره هنا أن أحدهما صالحه على ثلث الامة وذلك دون حقه من حقة المولى أن يقول للآخر انما اختارت الدفع في نصيبه لانه يجوز بدون حقه فانت لا ترضى بذلك فلا يلزمي بذلك تسليم جميع حقه اليك من الامة ولكن في الخيار في نصيبك حتى لو كان صالح أحدهما على نصف الامة كان اختياراً منه للدفع في نصيب الآخر كذا في المبسوط \* ان قتل المدير قتيلاً عمدا فصالح عنه مولاة بألف درهم وهي قيمته فذلك جائز وان قتل المدير بعد ذلك قتيلاً خطأ ذكر أن على مولاة قيمة أخرى وان كان الاول خطأ فصالح مولاة عنه بألف درهم وهي قيمته ثم قتل المدير قتيلاً آخر فان المولى لا يضمن قيمة أخرى بل يشارك الثاني الاول في القيمة هكذا في المحيط \* اذا قتل المدير رجلاً خطأ وفقاً عين آخر خطأ فعلى مولاة قيمته بينهما اثلاثاً فان صالح المولى صاحب العين على مائة درهم وقيمتها ستمائة وقبض المائة ولم يرثه عن المائة الاخرى فانهما يقسمان بينهما هذه المائة اثلاثاً على قدر حصةهما فان أبراه عن المائة الاخرى بعد القسمة لا تغير تلك القسمة وان صالح على مائة وأبراه عما في قبل القبض والقسمة فهذه المائة تنقسم بينهما الخمسا وخمس صاحب العين وأربعة أخماسها المولى الدم وان قبض المائة ثم أبراه عن المائة الاخرى قبل القسمة ففي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تنقسم هذه المائة بينهما اثلاثاً ثم رجع فقال لصاحب العين خمس المقبوض وهو قول محمد رحمه الله تعالى هكذا في المبسوط \* اذا قتل المدير رجلاً خطأ وفقاً عين آخر فصالحهما المولى على عمد دفعه اليه ما فهو جائز فان اختلفا فقال كل واحد منهما ثماناً صاحب الدم ولا يئنه لواحد منهما فالعبد بينهما نصفين فان قال مولى المدير لاحدهما أنت ولي القتل وقال الآخر أنت صاحب العين فالقول قوله مع عيینه كذا في المحيط \* اذا أقر المدير بقتل عمداً فقراره جائز كقرار القن فان صالح مولاة عنه أحد الوالي الدم على ثوب فهو جائز ولا آخر نصف قيمة المدير على المولى ان قامت له يئنه أو أقر المولى بذلك وان لم يقم يئنه لم يكن له شيء كذا في المبسوط \* اذا جرح

وبين ربه او هو المحلل للاول ولا حق للثاني فيه فوجود انكاره وعدمه سواء وكذا ان أخبر به ثقة وانكارها الدخول بعد اقرار ربه وتزوجها بالاول لا يسمع للتناقض \* (النوع الثالث فبين حلف لا يطلق) \* حلف بأيمان أن لا يطلق فالحيلة فيه أن يتزوج رضيعته أو بأمر أخت امرأته أو ما افترضه ما افترض المرأتان لكونه جامعاً بين الخالة وبنت الاخت أو يكون جامعاً بين الاختين ولا يحنث أما الفرقة بالعان أو الابلأ أو التفريق بالعنة أو الخلع طلاق \* (النوع الرابع) \* قالت لرجل انه أبي رضا أو أصرت عليه يجوز أن يتزوج بها اذا كان الزوج ينكره

وكذا إذا أقربته ثم كذبه فيه لا يصدق على قولها لأن الحرمة ليست اليها حتى لو اقترعت بعد النكاح بذلك لا يلتفت إليه وهذا دليل على أن لها أن تزوج نفسها منه في جميع الوجوه وبه يفتي \* ولو قال الرجل إنها أمي أو أختي رضاعا ثم قال أخطأت أو نسيت وكذبه المرأة أو صدقته يجوز له أن يتزوجها \* ولو قال قولي حق ثم أراد أن يتزوجها ليس له ذلك ويفرق \* ولو قال ذلك بعد النكاح ثم قال أو هممت لا يفسد النكاح استحسانا \* ولو قال ما قلت حق أو شهدوا (٣٦٤) به فرق ولو جحد ذلك لم ينفعه جحوده وإنما يقبل فيما إذا قال أختي ثم قال أو هممت ولا يفرق

إذا لم يقل أنه حق أما إذا قال أنه حق ثم أو هممت يفرق ولا يقبل منه أنه وهم وكذا إذا قال لغير معروف النسب ذلك ثم ادعى أنه وهم يصدق وهذا كله استحسان وفي العتق نأخذ بالقياس ونحكم بالعتق في قوله لعبد هذه أختي أو لأمته هذه بنتي ولا ينفعه الرجوع \* ولو قال لزوجه هذه بنتي من النسب ولها نسب معروف ومثلها بولده لم يفرق وإن أصغر على ذلك لأنه مكذب شرعا وكذا لو قال هي أمي وله أم معروف وإن لم يكن لها نسب معروف وثبت على ذلك وبولده مثلها له يفرق فإن أقر أنها بنته يثبت النسب وإن كان لا يولد مثلها لم يثبت \* قالت طلقني ثلاثا ثم أردت تزويج نفسها منه ليس لها ذلك أصبرت عليه أو كذبت نفسها ونص في الرضاع على أنه إذا قالت هذا ابني رضاعا وأصرت عليه جازله أن يتزوجها لأن الحرمة ليست اليها وقد ذكرناه قالوا وبه يفتي في جميع الوجوه \* طلقها بأثنا فقال له أترأيتني كفي فقال مرأيتي شايذا حتى كردن لا يكون أقرارا بالثلاث لأنه محتمل \* حاف ونسي أنه

الرجل امرأته جراحة فصالحته على أن اختلعت منه بتلك الجراحة كانت عمدا وقد اختلعت على الجراحة لا غير فإن برأت من الجراحة فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون أرشها بدل الخلع ويكون الطلاق بائنا سواء وقع الطلاق بلفظ الخلع أو بصريح اللفظ وهذا كله إذا برأت من الجراحة وبقي لها أثر وأما إذا برأت ولم يبق لها أثر فيقع الطلاق مجانا حتى لا يجب عليها المهر إلى الزوج وإن همت في الخلع الجراحة هذا إذا برأت فأما إذا ماتت من تلك الجراحة فالخلع جائز والتسمية باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإذا بطلت التسمية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالقياس أن يجب القصاص وفي الاستحسان يجب الدية في مال الزوج ثم ينظر إن وقع الطلاق بلفظ الخلع يكون بائنا وإن وقع بلفظ الصريح يكون رجعيا فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فإن الخلع يقع مجانا حتى لا يجب على الزوج الدية ويكون عفوا ثم ينظر إلى الطلاق إن وقع بلفظ الخلع يكون بائنا وإن وقع بالصريح ذكر في رواية أبي سليمان أنه يكون رجعيا وذكر في رواية أبي حنيفة أنه يكون بائنا هذا الذي ذكرنا إذا خالعهما على الجراحة لا غير فأما إذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها فالجواب فيه عند الكل كالجواب فيما إذا خالعهما على الجراحة لا غير عندهما هذا الذي ذكرنا إذا كانت الجراحة عمدا وإن كانت الجراحة خطأ أن خالعهما على الجراحة لا غير وقد برأ من ذلك وبقي لها أثر فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون الواقع بائنا وإن برأت ولم يبق لها أثر وقع الطلاق مجانا ولا يلزم مهر المهر وإن ماتت من ذلك فالجواب فيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالجواب فيما إذا برأت من الجراحة ولم يبق لها أثر فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فالخلع جائز والتسمية جائزة ولو خالعهما على الجراحة وما يحدث منها والجراحة خطأ إذا ماتت من تلك كانت التسمية صحيحة ويكون الطلاق بائنا ووقع بلفظ الخلع أو بلفظ الصريح ويرفع عن العاقلة ويعتبر ذلك من ثلث المسائل أن اختلعت بعد ما صارت صاحبة فراش عند بعض المشايخ وإن اختلعت والغالب من تلك الجراحة الموت فإن خرج جميع بدل الخلع من ثلث مالها كان وصية للعاقلة فجازت وإن كان لا يخرج جميع بدل الخلع من ثلث مالها فبقدر ما يخرج من الثالث يرفع عن العاقلة ويؤدون الباقي إلى ورثتها ويعتبر من جميع المسائل أن اختلعت قبل أن تصير صاحبة فراش عند بعض المشايخ أو لم يكن الغالب من تلك الجراحة الموت عند بعض المشايخ وكل جواب عرفته فيما إذا خالعهما على الجراحة فهو والجواب فيما إذا خالعهما على الضربة أو الشجبة أو على القطع أو على اليد أو خالعهما على الجنابة فالجواب فيه كالجواب فيما إذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها وإذا جرح الرجل امرأته جراحة فصالحها على أن طلقها واحدة على أن عفت له عن ذلك كله فالجواب فيه كالجواب فيما إذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها كذا في المحيط \* إذا جرح الرجل امرأته رجل خطأ فصالحها زوجها على أن طلقها واحدة على أن عفت له عن ذلك كله ثم ماتت منه فالعفو من الثلث والطلاق بائن وإن كان عمدا فهو جائز كله والطلاق رجعي ولو ضرب رجل سنانا ففصلها من الجنابة على أن طلقها واحدة فهو جائز والطلاق بائن وإن أسودت السن أو سقطت أو سقطت من ذلك سن أخرى فلا شيء عليه كذا في المبسوط \* إذا قتل المسكاتب رجلا عمدا فصالح المكاتب من ذلك على مائة درهم فالصلح جائز فان عتق بعد أداء الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وإن عتق قبل أداء الصلح فكما عتق يطالب بالبدل من ساعته وإن عجز بعد أداء الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وإن عجز قبل الاداء فإنه لا يطالب

بأنه تعالى أو بالطلاق أو بالعتاق خلفه باطل \* حاف بالطلاق وقال لأدري أ كنت مدركا أم لا حنث \* (كتاب الأيمان) \* حتى مسائله ثلاثة أقسام الأقوال والأفعال وما لا يكون قول ولا فعلا \* (وجملته خمسة وعشرون فصلا) \* (الاول في المقدمة) \* وفيه كفارة اليمين ركنه ذكر اسم الله تعالى مقرونا بالخبر وحكمه وجوب البر وحلفه الكفارة والذي تزجوا أن لا يؤخذ الله تعالى به أن يحلف على أمر ماض أو حال على ظن أنه محق فيه كمن يقول والله هذا الطير غراب فاذا هو حمام \* وذكر ابن الوليد في فتاواه أن لم يكن هذا فلا نفع عليه حجة وكان لا يشك أنه

هو وان لم يكن لزمه والغلو يؤاخذ به صاحبه الا في العتاق والطلاق والنذر \* واليهين على نية الخائف لو مظلوما وعلى نية المستخفاف لو ظالما  
وهذا في الماضي كالمأوى كره على بيعه عن خلف بالله انه دفع الى فلان يريد بانه ليقع عند المكره انه ملك غيره فلا يجبره وفي المستقبل على نية  
الخائف وفي الفتاوى لو بالطلاق أو العتاق أو ما شاكله فعلى نية الخائف ظالما أو مظلوما اذا لم ينو الخائف خلاف الظاهر فان كان الخائف  
مظلوما فالنية له وان كان ظالما يريد بيمينه ابطال حق الغير فلا مستخفاف وهو قوله ما (٣٦٥) \* (نوع آخر في الكفارة) \* له

عبد يحتاج اليه يجب اعتاقه  
كفي الظهار وحده اليسار  
ان يكون له فضل عن كفاف  
يكفيه وان كان في ملكه  
عين المنصوص عليه كالعبد  
أو الكسوة أو الطعام لم يجز  
له الصيام قال الثاني رحمه الله  
لو كان له درهم قدر ما يشتري  
به ذلك لا يجوز له الصيام وفي  
الكسوة قدر ما يجوز به الصلاة

والخلف والقلنسوة يجوز عن  
ثمن الطعام الا الكسوة وفي  
الثوب يعتب برحال القابض  
ان كان يصلح للقابض يجوز  
والالا وقال بعض المشايخ  
ان كان يصلح لأوساط الناس  
يجوز قال شمس الأئمة رحمه الله  
وهذا شبهه بالصواب ولو أنه  
عمامة تلف بذهبه يجوز ولم يذكر  
محمد السراويل والصحيح انه  
لا يجوز للرجل والمرأة فله

الامام الثاني وقال محمد رحمه الله  
الله ان أعطى المرأة لا يجوز  
وان أعطى الرجل يجوز وان  
اعتق من يضر بجي ويخاف  
يجوز وان كان لا يضر لا يجوز  
لانه ميت حكاه أدي عن  
ست صلوات اثني عشر منا الى  
مسكين واحد جاز ولو أحد  
عشر الى مسكين ومنا الى  
آخر قيل يجوز كافي صدقة  
الفطر وقيل لا يجوز الا عشرة

حتى يعتق وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يطالب المولى في  
الحال فيقال له اما ان تدفع العبد أو تدينه وان وقع الصلح على دراهم أو طعام بعينه أو بغير عينه وأقر قامن  
غير قبض فالصلح على حاله فان كفل عن المكاتب كفيل ببذل الصلح وبذل الصلح دين فالكفالة جائزة وكذلك  
لو كان بدل الصلح عينا بان كان عبدا أو ثوبا بعينه هكذا في المحيط \* فان كان الذي صالح به عبدا وكفل به  
كفيل فبات العبد قبل أن يدفع كان لولي الدم أن يضم الكفيل قيمته فان شاعرجع هذه القيمة على  
المكاتب واذا كان العبد قائما فله أن يبيعه قبل قبضه كذا في المبسوط \* لو ان مكاتب قتل رجلا عمد افقامت  
عليه نية بذلك فصالح من دمه على مال الى أجل كان جائزا كذا في المحيط \* لو ان المكاتب صالح عن الدم  
على مال مؤجل في الذمة والقتل ثابت باقراره أو بالبينة وكفل انسان بالبدل ثم عجز المكاتب ورد في الرق لم  
يكن للصالح أن يأخذ المكاتب حتى يعتق وللصالح أن يأخذ الكفيل قبل عتق المكاتب كذا في فتاوى  
قاضيخان \* اذا قتل المكاتب رجلا عمد اوله وليان فصالح أحدهما على مائة درهم وأداها اليه ثم عجز ورد  
في الرق ثم جاء المولى الآخر فالولى بالخيار ان شاء دفع نصفه الى المولى وان شاء فداه بنصف الدية وان لم يجز  
ولكنه عتق ثم جاء المولى الآخر فانه يقضى له على المكاتب بنصف قيمته ديناه عليه ولو عفا احد الوالدين عن الدم  
بغير صلح فانه يقضى على المكاتب أن يسعي في نصف قيمته لا أن تحرقان صالحه الا تحرقان ذلك على شيء بعينه  
جاز ولكن لا يجوز تصرفه فيه قبل القبض وان صالحه على شيء بغير عينه وتفرق قبل أن يقبض بطل الصلح  
ولو صالحه على طعام بعينه أكثر من نصف قيمته جاز وكذلك العرض ولو صالحه على دراهم أو ذنانير أكثر  
من نصف قيمته لم يجز بمنزلة ما لو صالح من الدين على أكثر من قدره من جنسه ولو كفل له رجل بنصف القيمة  
جاز فان صالحه الكفيل على طعام أو ثياب جاز ورجع الكفيل على المكاتب بنصف القيمة ولو أعطاه  
المكاتب رهنا بنصف القيمة فله الرهن وفيه وفاء بنصف القيمة فهو عاقيه وان كان لقيمة فضل بطل  
الفضل كذا في المبسوط والله أعلم

### \* (الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء) \*

اذا كان في الدوان عطاء مكتوب باسم رجل فنارعه فيه آخر وادعى أنه له فصالحه المدعى عليه على دراهم  
أو ذنانير حاله أو الى أجل فالصلح باطل وكذلك لو صالحه على شيء بعينه فهو باطل كذا في المبسوط \* له عطاء  
في الدوان مات عن اثنين فاصطلمها على أن يكتب في الدوان باسم أحدهما وبأخذ العطاء والاخر لا شيء له  
من العطاء ويبدل له من كان له العطاء مالا معلوما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء الذي جعل الامام العطاء  
كذا في الوجيز للكردي \* اذا ماتت المرأة فنارعه رجلان في عطاءها وادعى كل منهما أنها أمه أو أخته  
فاصطلمها على أن كتب العطاء لأحدهما باسم الآخر على أن أعطاه الاخر على ذلك جعل العطاء للصاحب  
الاسم ويرجع فيما أعطى صاحبه وكذلك لو اصطلمها على أن يكتب العطاء باسم أحدهما على أن ما خرج  
منه فهو بينهما نصفين فهذا باطل وهو له احب الامم ولو كان للمرأة ابن فاكتب أخوها على عطاءها  
فخاصها بغيرها فصالح الآخر على دراهم مسماة أو عرض بعينه على أن يسلم العطاء للاخ لم يجز ما أخذ من الدراهم  
وما خرج من العطاء والرزق فهو الذي ثبت اسمه في الدوان وكذلك لو كان الذي كتب اسمه أجنبيا ليس بينه

(٣٦٤ - فتاوى رابع) أمنا خمس صلوات ولا يجوز عن السادسة وكذا لو أدى اثني عشر منا الى أربعة وعشرين مسكينا قيل يجوز وبه أخذ  
الاسكاف وقيل لا وبه أخذ الفقه أبو الليث رحمه الله وكفارة اليمين تفارق كفارة الصلاة من جهة انه لو فرق على مسكين لا يجوز كما لو دفع تسعة  
أمنا لفقر ومنا لا تحترق عن أربع ولو أعطى من مائة فقرا ثم اشتري وأعطى فقير آخر الى أن تم العشرة يجوز ويجعل الامناء بتعدد السبب  
كعشرين منا وان أعطى ثوبا خلقا ان امكن الانتفاع به أكثر من ثلاثة أشهر رجاء وهو أكثر من نصف مدة الجدي \* أطعم خمسة وكسا مثله

أجزأه من الطعام ان كان الطعام أرخص وعلى القلب لا وهذا في طعام الاباحة أما اذا ملك بقاء مقام السكسوة ويجوز جاز في الطعام الاباحة والتعليك ولو أدى الى مسكين منامن حنطة ونصف صاع من شعير جاز وان حاضرت في خلال صوم كفارة اليمين استأنفت بخلاف كفارة الصوم اذا أدى الى عشرة مساكين كل مسكين ألف من عن كفارات أيمان لا يجوز عند الامامين الا عن كفارة واحدة و يعطى كل صلاة منوين ولو أدى جله الى فقير واحد جاز بخلاف (٣٦٦) كفارة اليمين فعمل ان كفارة اليمين تغاقر فدية الصلاة في حق عدم جواز صرف الكل

الى فقير واحد حيث جاز فيها بخلاف كفارة اليمين ويشترط فيه العدد لا في فدية الصلاة وتساوياً في حق عدم جواز أداء أقل من نصف صاع الى مسكين حيث لا يعتد به فيها بخلاف صدقة التطوع وبه يفتى \* اذا غداهم في يوم وعشاءهم في يوم آخر عن الامام الثاني فيه روايتان في رواية شرط وجودهما في يوم واحد وفي رواية المعلى لم يشترط ولوغتاهم وأعطاهم للعشاء من لا يجوز ولو أعطى المعلى يجوز ولو أعطى مسكيناً واحداً عشرة أيام كل يوم طعام مسكين قيل لا يجوز له عدم العدد والاصح الجواز ويتعد حكماً بتعدد الحاجة ووضع خمسة أصوع من طعام بين يدي عشرة مساكين ليقسمها فاستلوه يجوز به عن مسكين واحد لانه لا يتناولان يكون واحد منهم أخذ أقل من نصف صاع \* (الثاني فيما يكون بيناً) \* وفيه ثلاثة أنواع \* (الاول في لفظه) \* وهو باسم الله تعالى تعارفوا أم لا في الظاهر من المذهب ومن أخصابنا من قال كل اسم لا يسمى به غيره تعالى كل رحمن فهو يمين ولو أطلق على غيره

وبين المرأة قرابة وانما ماتت المرأة ولها ولد فورث الامام عطاءها ولدها على أن يكون بينهم على الموارث فهو مستقيم فان قال يقتربون عليها فإيم خرج اسمه أثبت عليه فاذا أخذوا من الذي قرع في ذلك جعلاً فالجعل مردود فان أصاب رجل جاز يادته في عطائه فالحق عليه ولده على الديوان على أن ما خرج منهم من شيء فهو بين ولده وهذا بين أخيه نصفين فالعطاء لصاحب الاسم المنيب في الديوان والشرط باطل ولو بعث رجل رجلاً بديلاً مكانه في الاسم فجعل نخرج البديل في ذلك فأصابوا غنائم فالسهم يكون للبديل ويرد على المختلف ما أخذ من الجعل وكذلك لو كان استأجره أشهر امه مائة بدرهم مائة يخرج عنه في بعث لم يجز ذلك هكذا في المبسوط والله أعلم

### \* (الباب الرابع عشر في الصلح عن الغير) \*

انما يصح صلح الفضولي اذا كان حراً بالغاً فلا يصح صلح العبد المأذون والصلح كذا في البدائع \* رجل ادعى على رجل حقاً فله رجل اجنبي فان ادعى ديناً فأنكر المدعى عليه فصالح الاجنبي فان قال الاجنبي للمدعى صالح فلانا عن دعوائك على ألف درهم فقال المدعى صالحت وتوقف الصلح على اجازة المدعى عليه ان أجاز جازو يلزمه البذل وان رد بطل ويخرج الاجنبي من البين وان قال صالحت من دعوائك على فلان على ألف درهم اختلف فيه المشايخ قال بعضهم هذا والاول سواء وقال بعضهم هذا بمنزلة قوله صالحني من دعوائك على فلان على ألف درهم او قال صالحني على ألف درهم او قال صالح فلانا على ألف من مالي او قال على ألف على أني ضامن ففي هذه الوجوه الثلاثة يتفاد الصلح على الاجنبي ويلزمه المال ولا يرجع بذلك على المدعى عليه هذا الذي ذكرنا اذا كان المدعى عليه منكراً او صالح الفضولي بغير أمره فان صالح بأمره وهو منكرفان قال المأمور للمدعى صالح فلانا من دعوائك على ألف درهم نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال على المدعى عليه ويخرج المأمور من البين وان قال المأمور للمدعى صالحت من ألف درهم اختلف المشايخ فيه على نحو ما قلناه كذا في فتاوى قاضيان \* وان قال صالحني يتفاد الصلح على المدعى عليه الا أن البذل على المصالح وكذلك الجواب اذا قال صالح فلانا على ألف من مالي هكذا في المحيط \* وان قال صالح فلانا على ألف درهم على أني ضامن نفذ الصلح على المدعى عليه والمدعى بالخيار ان شاء طالب المدعى عليه بالبذل بحكم العقد وان شاء طالب المصالح بحكم الكفالة هذا كما اذا كان المدعى عليه منكراً فان كان مقرباً بالدين وصالح الاجنبي بغير أمره فان قال الاجنبي صالح فلانا على ألف درهم يتوقف الصلح على اجازة المدعى عليه وان قال صالحت اختلف المشايخ على الوجه الذي ذكرنا وان قال صالحني على ألف درهم يتفاد الصلح على الاجنبي ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على ألف من مالي فهو بمنزلة قوله صالحني يتفاد الصلح عليه ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على أني ضامن يتوقف ذلك على اجازة المدعى عليه هذا اذا كان المدعى عليه مقرباً بالدين والاجنبي غير مأمور بالصلح فان كان مأموراً فان قال صالح فلانا نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال عليه وان قال صالحني يتفاد الصلح على المدعى عليه ايضا ويطلب المأمور بالمال ثم هو يرجع بذلك على الامر وكذا لو قال صالح فلانا على ألف من مالي او قال على ألف على أني ضامن يتفاد الصلح على المدعى عليه ويجب المال على الاجنبي بحكم الكفالة لا بحكم العقد حتى

كل رحيم والعليم يكون يميناً بالارادة والا لا والاول هو الاصح \* قال والله ايمان كراكم بكنم يكون يميناً الطالاب الغالب بين لا يرجع ووجه الله يمين الا اذا قصده الجارحة \* وأما الصفات ان كان متعارفاً في كالحلف بالقدرة والكبرياء بالله لا يكون يميناً الا اذا نوى باله لا يكون يميناً لانه لم يذكر اسم الله تعالى الا اذا أعر بهما بالكسر وقصد اليمين بالله بالنصب والرفع والتسكين وكذا بدون حرف القسم والله ان عني يميناً يمين من المشايخ من قال هذا اذا جازاً اما اذا سكن أو رفع أو نصب لا يكون يميناً لانه لم يأت بحرف اليمين ولا اعرابه ومنهم من أجراه على



الاطلاق وحق الله لا يكون بيننا في العقيم وحرمة الله كحق الله ولو قل حقا لا يكون بيننا وقبل يكون والعصم انه اذا اراد اسم الله تعالى فهو عين والحق لا فعل كذا عين \* قال خدای را بدر فتم ان لا فعل كذا عين ولو قال خدای را و بیغامبر را بدر فتم لا يكون بيننا \* لا اله الا الله لا تفعل كذا اوسمجان الله لا يكون بيننا الا ان ينويه وكذا بسم الله وعن محمدانه عين في تأمل عند الفتوى \* سو كندی خورزم كه اين كينم يا كنينم فهو تفسير \* احلف وكذا سو كندی بخورم و لو قال خورم لا يكون بيننا (٣٦٧) وذ كر ابن الوليد في فتاواه سو كندی

لا يرجع هو على الا امر قبل الاداء كذا في فتاوى قاضيان \* وان قال صالحك قيل يلزمه العقد كما في قوله صالحني وقيل لا يلزمه كما في قوله صالح فلانا كذا في الفصول العبادية \* هذا اذا كان المدعي به دينا وان كان عينا فان كان المدعي عليه منكرا فصالح الاجنبي بأمر المدعي أو بغير أمره فالجواب فيه كالجواب في الدين اذا صالح عليه بأمره أو بغير أمره أما اذا كان المدعي عليه مقرا فان صالح بغير أمره فان قال صالح فلانا يتوقف على اجازة المدعي عليه ولا يتقدم على الاجنبي وان قال صالحك فيسببها اختلاف المشايخ على نحو ما سبق وان قال صالحني أو قال صالح فلانا على ألف من مالي أو على التي هذه فانه يتقدم عليه وتصبر العين له ولو قال صالح فلانا على ألف على أني ضامن يتوقف أن اجاز صار كقبلا كذا في فتاوى قاضيان \* وان كان الصلح بأمره ففي قوله صالح فلانا نقصد على المدعي عليه ونخرج المصالح عن الوسط وفي قوله صالحك اختلف المشايخ وفي قوله صالحني أو صالح فلانا على ألف من مالي يتقدم على المدعي عليه حتى كان هو المطالب بالبدل وان قال صالح فلانا على أني ضامن يتقدم الصلح على المدعي عليه ويصبر كان العقد جرى بين المدعي وبين المدعي عليه ويلزم الضمان بحكم الكفالة لا بحكم العقد كذا في الفصول العبادية \* ان كان المصالح صالح المدعي على دراهم ثم قال لا أؤديه ان كان أضاف العقد الى نفسه أو الى ماله أو ضمن بدل الصلح يجبر عليه وان لم يكن شيء من ذلك لا يجبر عليه كذا في الذخيرة \* رجل ادعى قبل رجل دعوى فصالحه رجل بغير أمر المدعي عليه على مائة درهم فوجد المدعي الدراهم زبوا فأوال الصلح كان على عرض فوجد المدعي به عيبا فرده لم يكن على المصالح شيء وكان المدعي على دعواه كذا في المحيط \* ان صالحه على عبد بعينه فاستحق أو وجد حرا أو مذبزا أو مكاتبعا في دعواه ولم يكن له على المصالح شيء ولو صالحه على دراهم مسمات وضمنه الله ودفعها اليه فاستحق أو وجد منها زبوا أو مستوفة فله أن يرجع بذلك على الذي صالحه دون الذي في يده الدار كماله كان هذا الصلح مع المدعي عليه كذا في المبسوط \* ولو استحق المدعي به فله المصالح أن يرجع ببدل الصلح سواء كان فضوليا أو مدعي عليه كذا في الحاوي \* اذا وقع الصلح من المدعي مع الفضولي على مال معلوم على أن تكون العين المدعي به للفضولي لا للمدعي عليه والمدعي عليه جاحد دعوى المدعي جاز الصلح سواء أضاف الفضولي الصلح الى ماله أو لم يضيف وسواء ضمن ذلك أو لم يضمن واذا جاز ذلك فلمصالح أن يطالب المدعي بتسليم المدعي به فان أمكنه التسليم بأن أقام بينة أو أقر المدعي عليه للمدعي يسلم اليه وان لم يمكنه كان للمصالح أن يفسخ الصلح ويرجع ببدل الصلح عليه فان أراد المدعي أن يخاصم مع المدعي عليه ويقيم البينة على أن المدعي به ملك المصالح المشتري منه أو أراد أن يحلفه لينكح والمدعي عليه جاحد صحت خصومته معه فان أقر المدعي عليه أنه لا مدعي يأخذه من يده ويسلمه الى المتبرع وان خاصمه المتبرع فان كان المدعي عليه جاحدا صحت خصومته وان أقر للمدعي لا تسمع خصومته كذا في الذخيرة \* وان وقع الصلح من المدعي مع الفضولي على أن يكون المدعي به للمدعي عليه على أن يبرئه المدعي عن العين المدعي بها وأضاف الفضولي الصلح الى ماله أو ضمن بدل الصلح جاز وكان المدعي به للمدعي عليه سواء كان المدعي عليه جاحدا أو مقرا كذا في المحيط \* ولو صالح الاجنبي المدعي عليه على أن يسلم الدار الى المدعي بكذا جاز وكذا على أن تكون الدار شراره ولو كان مأمورا بالصلح فضمن وأدى فالعصم أنه يرجع كذا في التتارخانية نافلا عن العناية \* ادعى على رجل كر حنطة قرضا فجده وصالحه فضولي ان اشتراه منه بعشرة دراهم وقد هاباه كان الصلح باطلا ولو لم يشتره

خورم بخدای عين وسو كندی خورده ام اخبار فان صادقا حث اذا فعله وان كان كاذبا لاشي عليه \* وقوله سو كندی خورم وطلاق لا يكون تطبيقا في العرف \* ولو قال سو كندی خورم بخدای يكون بيننا بالعرف وقوله بر من سو كند است تفسير قوله على عين \* قال لي حلف أو قال لي حلف بالطلاق ان لا افعل كذا ثم فعل طلقت وحث وان كان كاذبا \* وأدب المفتي ان لا يقول بصديق ذبابة لانه تعليم بل أدبه ان يقول لا بصديق \* حلف لا يحلف فقوله تحت أو قعدت بالله أو ان تحت فانت طالق عين وقوله انت طالق ان شئت أو هو يت ليس بين لانه تمييز وكذا ان طهرت لانه تفسير السني وكذا انت طالق غدا أو رأس الشهر ولو علمت بجبي الغد فيمين وطلاق بلا نية المرأة في الاصح في قوله امر سو كندی خانه است ولو قال اشهدك اللهم أو اشهد ملائكتك ان لا افعل كذا ففعل يستغفر الله ولا تلزمه الكفارة بخلاف اشهد بالله أو اشهد مسلماني نكردم ان فعل

كذا وفعل لا يجب عليه شيء الا اذا نوى ان ما اداه من المفروضات لم يكن حقا كله قال ان فعل كذا فهو كافر \* هر امیدی كه بخدای داشتیم نو میدم ان فعل كذا ففعل حث لانه عين \* والرجن لا فعل كذا ان أراد به السورة لا يكون بيننا وان أراد به صفة الله فيمين \* بالله العظيم كه برزكتر از بن نام نیست أو برزكتر از بن سو كندی نیست أو برزكتر از بن نام است كه لا فعل كذا فيمين \* وبرزكتر از بن ليس بفصل فان قال فما قصدت الحلف بل قصدت انه اعظم الايمان لا يصدق لوصله مع الفعل به \* وبحقه صلى الله عليه وسلم لا يكون بيننا لكن حقه عظيم \* بحرمه

شهد الله وآمن الرسول ولا اله الا الله لا يكون بيننا الله يعلم اني ما فعلت كذا وقد فعل فالحكمة على انه يكفر \* هو يهودي ان فعل كذا عين فان  
اعتقد انه عين فعين لا غير وان اعتقد انه كافر يكون كفرا وكذا في هوي من الله تعالى \* دعي الى الصلح فقال صلح راسخه كنم وبادي اثنى  
نكنم يكفر لانه مطابق غير معاق \* ان فعل كذا فاشهد واعلمه بالنصرانية عين \* اكرين زن راجخواهم ويرامخ وجهه ودور ساخواته وتزوجها  
لاشي عليه \* هو من الجوس أو شريك اليهود ان فعل كذا فعين \* كل شر فعله الجوس عليه ان فعل كذا لا يكون عين \* ولو قال هرجه  
مسلماني كرده است بكافران داد (٣٦٨) ان فعل كذا لا يكون عين \* ان فعلت كذا فلا اله في السماء فهو يهودي ولا يكفر

\* (نوع منه) \* أخذه  
الوالي وقال بالله فقال مثله  
ثم قال لتأتين يوم الجمعة  
فقال الرجل مثله فلم يأت  
لايبحث لانه بالصلح كاية  
والسكوت صار قاصلا بين اسم  
الله تعالى وحلفه ومثله  
لا يطلق فيما اذا قالت له اترك  
اللعب بالشرطي فقال نعم  
فقال انما نك طالق ان لعبت  
به فقال ان كنت ألعب به  
فقال أي شيء هذا فقال  
الزوج همان كه توی كوتی  
ثم لعب لا يقع \* مر على رجل  
فاراد ان يقوم فقال والله  
لا تقم فقام لا يلزم المارثي  
لكن عليه تعظيم اسم الله  
تعالى \* قال فعلت كذا امس  
فقال نعم فقال السائل والله  
لقد فعلت فقال نعم فهو حالف  
وكذا في النفي \* ان كنت فلانا  
فعبدا كره فقال الاخر الا  
بذلك ان كلمه بدون اذنه  
حنث \* (نوع آخر) \* الله  
ليفعلن كذا أو مع الواو فقال  
الاخر نعم ان اراد المبتدئ  
الحلف والجحيب أيضا فما  
حالفان لان نعم يقتضي إعادة  
ما في السؤال وان قصد  
المبتدئ الاستحلاف والجحيب

لكن صالح منه على عشرة دراهم ودفعها اليه فهو جائز كذا في المبسوط \* الوكيل بالصلح ومدة اذا صالح  
لا يصح بخلاف ما اذا امر كذا في الذخيرة في المتفرقات \* اذا وكل الرجل وكيلا بالصلح فيما ادعى في هذه  
الدار وفي هذه فأيما صالح الوكيل عنه فهو جائز وكذلك لو كان وكله بالصلح في دينه على فلان أو على فلان  
ولو قال قد وكلته بالصلح ومدة فيما ادعيت في هذه الدار والصلح فيه باصح التوكيل حتى اذا صالح قبل أن يخصم  
جاز وان خصم فيه انما اراد أن يصالح لم يجز صلحه وكذلك لو قال وكذلك يبيع عبدي هذا أو بالصلح من دعوى  
قبل فلان فأيما صنع فهو جائز وليس له أن يتحدث في الثاني شيئا بعد الاول كذا في المبسوط \* وكله بالصلح عن  
الدعوى في دار فصالح الوكيل من في يديه الدار على مائة ولم يصفه الى موكله ولم يسمه جازا استخصنا كذا في  
محيط السرخسي

### (الباب الخامس عشر في صلح الورثة والوصي في الميراث والوصية)

اذا كانت التركة بين ورثة فاخر جوا أحدهم منهم بمال أعطوه اياه والتركة عقارا أو عروض صحيحا كان  
ما أعطوه أو كثيرا وان كانت التركة ذهبا فأعطوه فضة أو كانت فضة فأعطوه ذهبا فهو وكذلك لانه يسع  
الجنس بخلاف الجنس فلا يشترط التساوي ويعتبر التقابض في المجلس فان كان الذي في يده بقية التركة  
جاخدا يكتفي بذلك القبض وان كان مقر اغير مانع انصبيه فلا بد من تجديد القبض وهو أن يرجع الى  
موضع فيه العين ويضحي وقت يتمكن فيه من قبضه كذا في الكافي \* ولو ترك دراهم وعروض واصلح على  
دراهم فان كان ما أخذه من الدراهم أكثر من نصيبه من الدراهم جاز ويجعل المثل من الدراهم بالمثل والباقي  
بازاء العروض ويشترط قبض البسدين في المجلس اذا كانت الورثة مقرين بالتركة غير مانعين انصبيه وان  
صار نصيبه مضمونا على الورثة بأن كانوا جاحدين بالتركة أو مقرين الا أنهم كانوا مانعين نصيبه من التركة  
لا يحتاج الى قبض نصيبه في المجلس وان كان ما أخذه مثل نصيبه من الدراهم لا يجوز وكذلك اذا كان أقل  
من نصيبه قال الحاكم أبو الفضل انما يبطل الصلح على مثل نصيبه من الدراهم وعلى أقل منه طالما التصديق  
أما حالة المناكزة فالصلح جائز وان لم يعلم مقدار نصيبه من الدراهم في التركة لم يجز الصلح وان صولح على  
عروض أو دنائير جاز وان قل وان كانت التركة دنائير وعروض فاصلح على الدنانير فهو على التفصيل الذي  
قلنا في الدراهم وان صولح على دراهم جاز على كل حال هكذا في المحيط \* وان كانت التركة ذهبا وفضة  
وغيرهما فصالحه على فضة أو ذهب فلا بد أن يكون المعطى أكثر من نصيبه من هذا الجنس ولا بد من  
التقابض فيما يقابل نصيبه من الذهب والفضة ولو كان بدل الصلح عرضا صحيحا مطلقا القوت اليا ولو كان في  
التركة دراهم ودنانير وبطل الصلح دراهم ودنانير أيضا صحيح الصلح كيف كان ولكن يشترط التقابض كذا في  
الكافي \* ولو صالح عن نصيبه من العروض والعقار خاصة أو عن بعض الاعيان دون البعض جاز هكذا في  
فتاوى قاضيان \* ولولم يكن في التركة دين وأعيان غير معلومة فالصلح على المكمل والموزون قيل لا يجوز  
وقيل يجوز ولو كانت التركة غير المكمل والموزون لكنها أعيان غير معلومة الاصح أنه يجوز كذا في الهداية

الحلف فالحالف هو الجحيب وان لم ينوكل منهما شيئا فالجحيب هو الحالف في قوله الله والمبتدئ في قوله والله وان قصد المبتدئ \* اذا

الاستحلاف والجحيب ان لا يكون عليه عين ويكون قوله نعم على معناه بلا عين فهو كالنوى ولا عين على واحد منهما \* قال امرأتك طالق ان لم  
تؤددي فتال نعم فقال الدائر قل نعم فقال نعم لزمه العين ولا يجمل فاصلا \* والله لاذهب الى منزلك فقال الاخر والى منزلي أيضا فقال نعم صار  
بالفاهم \* (نوع) \* هذا النوب عليه حرام يحنث بلبسه \* اذا أكل الطعام فهو على حرام لا يحنث باكله وكذلك لو قال لقوم ان اكلت  
عندكم طعاما فهو حرام لا يحنث بالاكل وفي المتن قال كل طعام أكله في منزلك فهو حرام في القياس لا يحنث وفي الاستحسان يحنث

والناس يريدون به إن كلفه حرام قال لقوم كلامكم على حرام أيهم كلف حنت ولو قال كلام فلان وفلان على حرام لا يحنت بكلام أحدهما وكذا لو قال كلام أهل بغداد حرام قالت لزوجها أنا عليك حرام وأحرمتك صار عينا حتى لو جامعها طائفة أو مكرهة تحنت بخلاف ما لو حلف لا يدخل هذه الدار فأدخل فيه مكرها لا يحنت ومعناه أدخل محولا ولو أكره على الدخول فدخل مكرها حنت \* هذه الدراهم التي في يده على حرام إن اشترى بها حنت وإن وهب أو تصدق لا يحكم العرف \* قال حرام استمر باقي سخن كفتين عین \* ولو قال الخمر على حرام ثم شرب إن أراد به التحريم يجب الكفارة كأنه حلف لا يشرب (٣٦٩) الخمر وإن أراد بالخبار أو لم يرد شيئا

لا يجب الكفارة وهو المختار للفتوى \* ولو قال الخنزير على حرام ليس بشيء إلا أن يقول أنا كلته وقيل هو قياس الخمر \* (نوع) \* حلف أن لا يفعله ثم حلف في ذلك المجلس أو مجلس آخر أن لا يفعله وحنت يلزمه كفارتان إن نوى بالشأن عينا مبتدأ وإن نوى العین الأولى لزمه كفارة واحدة وعن الإمام رحمه الله حلف بإيمان في مجلس أو مجالس فكل كفارة وإن قال أردت بالثاني الأول لم يصح في الحلف بالله \* قال والله لأكله يوما والله لأكله شهرا والله لأكله سنة إن كلف بعد ساعة فعليه ثلاث كفارات وإن كلف بعد الغد فكفارتان وإن كلف بعد شهر فواحدة وإن كلف بعد سنة لا شيء عليه \* هو يهودي هو نصراني عین ولو قال هو يهودي إن فعل كذا هو نصراني إن فعل كذا فيمينان \* (الثنائي في البراءة) \* قال هو يري من البراءة عينة أو القرآن والعباد بالله فيمين في المختار وكل ما كان البراءة عنه كفرا

\* إذا صولحت عن ثمنها وصدقاها والورثة يقررون بشكاحها فإن كان في التركة دين على الناس فصولت على الكل على أن يكون نصيبها من الدين للورثة أو صولحت عن التركة ولم ينطقوا بشيء آخر كان الصلح باطلا فإن طلبوا ويجوز هذا الصلح على أن يكون نصيبها من الدين للوارث فطريق ذلك أن تشتري المرأة عينا من أعيان الوارث بمقدار نصيبها من الدين ثم تحيل الوارث على غريم المبت بخصمته من الدين ثم يعقدون عقدا الصلح بينهم من غير أن يكون ذلك شرطا في الصلح كذا في الظهيرية \* وإذا ما حلوه على أن تأخذهم من الغريم الدين وتترك حصتها في سائر الأموال كان باطلا وإن لم يدعها الدين في الصلح صح الصلح عن باقي التركة وبقي الدين على الغريم على فرائض الله سبحانه وتعالى بينهم هكذا في المحيط \* إذا صولحت عن ثمنها وصدقاها على دراهم معلومة ولم يكن في التركة دين ظاهر ولا نقد حتى جاز الصلح ثم ظهر للميت دين لم يعلم به الورثة أو ظهر فيها عين لم تعلم بها الورثة هل يكون الدين والعين داخليا في الصلح أو خلتا عنه قال بعضهم لا يكون ذلك داخلا ويكون ذلك الدين والعين بين جميع الورثة على حساب مواريتهم وقال بعضهم يكون داخلا في الصلح فعلى هذا القول أن يظهر للميت دين فسد الصلح ويجعل كأن هذا الدين كان ظاهرا وقت الصلح وعلى قول من يقول لا يدخل في الصلح يكون ذلك الدين والعين بين الورثة ولا يطل الصلح هكذا في فتاوى قاضيخان \* إن كان عليه دين فصدقت المرأة عن ثمنها على شيء لا يجوز هذا الصلح لأن الدين في التركة وإن قل ينسج جواز التصرف فإن طلبوا الجواز فطريق ذلك أن يعين الوارث دين الميت بشرط أن لا يرجع في التركة أو يضمن أجني بشرط براءة الميت أو يؤدوا دين الميت من مال آخر ثم يصالحوه عن ثمنها وصدقاها على نحو ما قلنا وإن لم يضمن الوارث ولكن عسر لوا عينا فيها الدين الميت وفاء ثم صالحوها في الباقي على نحو ما قلنا جاز فإن أجاز غريم الميت قسمة بينهم وصلحهم قبل أن يصل إليه حقه كان له أن يرجع عن ذلك كذا في الظهيرية \* امرأه صولحت من ميراث زوجها على مال معلوم ثم ظهر على الميت دين يلزمها بخصمته من التركة ويؤخذ من بدل الصلح كذا في القصول العبادية \* إذا ماتت المرأة وتركت زوجها وأخاها فصالح الأخ الزوج من ميراثها أجمع على دراهم مسمومة ومتاع من متاع المرأة وسى ذلك كله ثم اختلفا في ذلك أن اختلفا في أصل الصلح أنه كان أو لم يكن يخاف منسكرا الصلح وإن اتفقا على الصلح والمعقود عليه وادعى المصالح أنه غصب منه ما وقع عليه الصلح بعد ما قبضه وأنكر صاحبه فالقول قول صاحبه مع عينة ولا يتحالفان وإن اختلفا في جنس المعقود عليه أو في مقداره يتحالفان ويترادان وإن اختلفا في صفته إن اختلفا في صفة العين فالقول قول المنكرو ولا يتحالفان وإن كان في الذمة يتحالفان ويترادان الصلح وإن قامت لأحدهما بينة قبلت بنته ولو أقاما البينة فالبينة بينة من يثبت الزيادة ولو قال الزوج لا أخ صالحتك على هذا المتناع إلا أنك غبته وقطعته وقال الأخ لم أفعل ذلك فالقول قول الأخ مع عينة كذا في المحيط \* (يكني أزورته غائب است حاضران زن ميت را تخارج کردند) إن كان التخارج على مالهم على أن نصيبها الحاضر من جاز

غاب أحد الورثة فتخرج الحاضرون مع امرأته الميت

فهو عین \* هو يري عن ثلاثين يوما في شهر رمضان إن أراد البراءة عن فرضيتها فيمين وإن أراد البراءة عن آخرها أو لم يشوشها لا يكون عينا وفي الاحتياط يكون عينا \* هو يري من الصلاة التي صلاها إن فعل كذا وحنت لا يلزمه شيء \* هو يري من القرآن الذي تعلمت عین \* يري من ساقى هذا الكتاب إن فعل كذا إن كان فيه اسم الله تعالى فيمين \* يري من المغلظة أو مماني المغلظة ليس بين إذا عرف أن فيها اسم الله تعالى وعن البراءة عنها \* أنا بري من الشقاء لا يكون عينا في الأصح \* أنا بري من الله ورسوله عليه كفارة واحدة ولو قال بري من الله وري من رسول الله فكفارتان \* قال بري من الله بري من رسول الله ورسوله برياً من الله إن فعلت كذا يحنت \* عليه أربع كفارات

والصحيح الأول \* قال ارسيدوش شئت آية قرآن يزارم ان فعلت كذا فيمين واحدة وكذا لو قال برى من كل آية في المصحف يكون بيننا واحدة  
برى من مصحف المصحفين \* ولو قال از خدای بزارم واز شهید الله بزارم والاله الا الله بزارم ان فعلت كذا فثلاث كفاتر وان  
ذكر البراءة مرة واحدة فيمين واحدة وعلى هذا قال أنابري من الكتب الاربعة وأبري من القرآن والنوراة عليه كفارة واحدة ولو قال  
أنابري من القرآن برى من التوراة (٢٧٠) فكفاتران \* مسلمانى نه كردهم كراين كار بكنتم فهذا ليس بشئ قال

النفية ان أراد الكذب  
يكون آثما ولا كفارة عليه  
\* قال والعباد بالله كل ما قاله  
الله تعالى فهو كذب  
ان فعلت كذا يفتى بانه يمين  
وأمانة الله في الاصل يمين  
وعن الامام الثاني رحمه الله لا  
وعن الامام رحمه الله وایم  
الله ولعمر الله يمين مؤكدة قوله  
تعالى امرنا انهم لن يسكرتهم  
يمهون \* قالوا للخالق أن  
يقسم بحلقه وليس لحلقه  
أن يقسم الاله لان التعظيم  
الخاص حقه تعالى \* وفي  
المنتقى حرام على قتل فلان  
ان قتله فقتله ولم تكن له  
نسة كان بيننا دلت المسئلة  
ان تحريم الاطعام يمين \* قال  
أنابري من المؤمنين يمين لانه  
يكون لانكار الايمان \* اذا  
تخال بين اسم الله تعالى وبين  
الشرط ما لا يكون يميناً يكون  
فاصلاً ولا يكون يميناً \* قال  
لها لا تخسر من الادار الا  
بأذى فاني حلفت بالطلاق  
فخرجت لا يقع لعدم ذكره  
\* حلفه بطلائها ويحتمل الحلف  
بطلاق غيرها فالقول له  
\* مصحف خدای بدست وى  
سوخته ان فعل كذا لا يكون  
يميناً \* بحومة شهد الله أو لا اله  
الا الله لا أفعل كذا فيمين

ولو كان على بعض التركة على أن يبقى السكل على الشركة يكون موقوفاً على اجازة الغائب وقضاء القاضى  
كذا في الفصول العمادية رجل مات وترك ابنين وعليه دين ووليت أراض وله دين دراهم على رجل فصالح  
أحد الابنين الآخر على دراهم معلومة على أن تكون الضياع له وعلى أن الدراهم التي هي دين لابنهم على  
سأله بينهما وعلى أن الدين الذي على أبيهما هو ضامن لذلك وهو كذا درهم كذا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
في الامالى أن الصلح جائز وان لم يسم ماعلى الميت من الدين بطل الصلح كذا في فتاوى قاضيان \* ادعى الدين  
في التركة على واحد من الورثة وأنكر الوارث فصالح على مال من التركة وضمن ٢ (كه) كبراق ورثه  
رواؤد اردن واز نو این مال كه من از تركه دادم بخواهيد) فان ضامن صح هذا الضمان كذا في الفصول العمادية  
\* رجل مات وترك ابنين فادعى رجل على أبيهما مائة درهم وأقرله أحد الابنين وقال أنا أدفع عليك حصتي  
من ذلك وهي خمسون على أن لا تأخذ ببقية الدين قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هذا باطل وله أن يأخذ  
ببقية الدين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يأخذ بشئ ولا يأخذ إلا ببقية الدين فان توى ماعلى  
الآخر أو جحد رجعه على القرينة الدين وكذلك ان كان الآخر غائباً فله أن يأخذ الحاضر بجميع الدين  
والصلح باطل كذا في محيط السرخسى \* اذا كانت الدارين ورثة وهي في أيديهم جميعاً ادعى رجل فيها حقاً  
وبعضهم غائب وبعضهم حاضر فصالح الحاضر هذا المدعى فان وقع الصلح عن جميع ما ادعاه المدعى في يد  
هذا المصالح وما في يده أصح ما به فهو هذا الصلح جائز وبرئ هو وأصحابه عن دعوى المدعى ولا يرجع المصالح  
على أصحابه بشئ وان صاحبه عماف يده لا غير صح الصلح أيضاً وان كان المدعى على دعواه فيما في يده أصح ما به وان  
وقع الصلح عن أقرار بأن صدق الحاضر في جميع ما ادعى ثم صالح فان وقع الصلح عماف يده وأصحابه يجوز  
الصلح وبصير المصالح مشترين المدعى في يده ويد أصحابه برغمهم فان أمكنه أخذ ما اشترى عماف يده  
أصحابه بأن صدقه أصحابه في اقراره للمدعى لا خيار للمصالح وان أنكر أصحابه حق المدعى فالمشترى بالخيار ان  
شاء فسخ الصلح ورجع عليه بجميع البدل وان شاء تبرص الى أن يتمكن من الاخذ بنوع حجة هكذا كر  
شيخ الاسلام خواهرزاده وذ كر شمس الاثمة السرخسى في هذه الصورة أن المصالح يرجع على المدعى بحصة  
شركائه التي لم تسلم له ولا يرجع بحصة نفسه وكذلك لو صالح الحاضر المدعى على أن يصير حقه له وان صاحبه  
الحاضر عماف يده لا غير تسلم له ما في يده لا غير ولا خيار له هكذا في المحيط \* ادعى على بعض الورثة ديناً على  
الميت فصالح هذا الوارث وبعض الورثة غائب فغض الغائب ولم يجر الصلح فان أثبت المدعى بالبينة وأدى  
هذا الوارث بدل الصلح من التركة بأمر القاضى صح الصلح وان أدى من مال نفسه بأمر القاضى له أن يرجع  
عليهم ولو دفع من التركة من غير قضاء القاضى كان للغائب أن لا يجيز ويسترد بقدر حصته ولو دفع من مال  
نفسه لا يرجع على الغائب كذا في الفصول العمادية \* ولو أن رجلين ادعى ادا دارا في يدي رجل وأرضا قال  
هي ميراث ورثناهما من آيناو جحد الرجل ثم صالح أحدهما من حصته من هذه الدعوى على مائة درهم  
فأراد شريكه أن يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك ولو كان صالح أحدهما من جميع دعواه ماعلى مائة  
درهم وضمن للمدعى عليه تسليم نصيب أخيه فان صاحبه بالخيار ان شاء سلم له ذلك وأخذ نصف المائة وان شاء

ترجة  
٢ انه ان لم تجزه باقى الورثة ويطلبوا منك هذا المال الذى أعطيتك لك من التركة

ذكر في ما نقط صدر الاسلام \* كافر بروى شرف واردان فعل كذا لا يكون يميناً وكذا بحق الرسول بالرسول بحق القرآن بالقرآن لم  
\* الله على أن لا أفعل كذا ان توى يمين \* ساطان الله يمين في الاصح ان اراد به قدرة الله تعالى \* قال لها انك فعلت كذا فقالت لم أفعل فقال ان  
كنت فعلت فانت طالق ثلاثا فقلت ان كنت فعلت فانت طالق ثلاثا ان اراد يمين البراءة لا يقع وفي العتاي ان قال على سبيل التخويف لا يقع  
\* جماعة كان يصفع بعضهم بعضاً فقال واحد منهم من صفع صاحبه بعدد قاهر أنه طلاق فقال واحد منهم لا ثم صفع القائل صاحبه لا يقع لان

هلا ليس بين وعن الامام رحمه الله انما عبد الله من دون الله أو محمد الصليب ان فعلت كذا يكون عينا وكذا لو قال ان فعلت كذا أو خذ اي مني \* (الثالث في النذر) \* بدرتم اين خنين فكيف يكون نذرا وان لم ينوشيا \* الله على أن أصلي في موضع كذا جاز أن يصلي في موضع آخر في الظاهر وعن الثاني ان كان مكان لا يجاب أفضل من مكان الاداء لا يجوز وعلى العكس يجوز \* لله على صوم شهر ان قال بعينه كرجب يلزمه التتابع ولو أظفر لا يلزمه الاستقبال كما في صوم رمضان بل يلزمه قضاء يوم (٢٧١) ولو قال صوم شهر لم يلزمه ان التزم التتابع

لزم وان أطلق لا يلزمه التتابع وفي الاعتكاف \* وفي التتابع عين أو أطلق \* ثم في الاعتكاف والصوم ان أفسد يوما ان كان شهرا معينا لا يلزمه الاستقبال لعدم القدرة وان غير معين يلزمه لقدرته على التتابع \* حاضرت في صوم الشهرين لا يلزمها الاستقبال وعن محمد رحمه الله لو صامت شهرا ثم حاضرت ثم آتت من الحيض تستقبل \* التزم بالنذر باكثر مما عاكلمه ما يملك في المختار كمن قال ان فعلت كذا فعليه ألف صدقة وليس له الامانة \* لله على أن أهدي هذه الشاة وهي ملك الغير لا يلزمه ولو قال لاهدين هذه الشاة والمسئلة بحالها يلزمه وان نوى عينا كان عينا \* والنذر بالمعصية كقوله لله على ان أقفل فلانا عين يلزمه الكفارة \* قال ان كنت فلانا خدای رابر من بك سالة روزه بالهاء لا يلزمه شيء بالكلام ولو قال بك سالة بلا هاء يلزم \* ألزم على نفسه الحج ان فعل كذا لزمه الحج ولا يجوز به كفارة العين وعن القاضي المروزي أنه بالخيار ان شاء كفر وعن الامام رحمه الله أنه رجح وقال تجب

لم يسلم له ذلك فان سلم جاز الصلح في الكل وكان بدل الصلح بينه ما وان لم يسلم بطل الصلح في نصيب الذي لم يسلم وكان المدعي على دعواه في نصيبه وسلم للمصالح نصف المائة وهل للمدعي عليه الخيار بين أن يعرض الصلح في نصيب المصالح وبين أن يقسح ذكر في الزيادات مسئلة تشبه هذه المسئلة فقال لو ان عبدا بين رجلين باع أحدهما جميع العبد من رجل وضمن للمشتري ليسلم نصيب صاحبه فلم يسلم صاحبه البيع في نصيبه قال المشتري يتخير في نصيب البائع على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان شاء أجزاه وان شاء فسح وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا خيار ولا فرق بين العبد والدار فاذا كانت مسئلة العبد على الخلاف فكذا مسئلة الدار يجب أن تكون على الخلاف هكذا في المحيط \* اذا ادعى الوارث الكبير قبل الوصي ميراثا لمن صامت ورقيق وأمتعة فجعله ثم صالحه عن جميع ذلك على عبد أو ثوب مع ما يوم جازو كذلك لو قال أفدي منك يعني بذلك كذا في المبسوط \* اذا ادعى الوارثان قبل وصيه ما عينا أو دينيا فصالح الوصي أحدهما من غير اقرار فاراد الآخر أن يرجع على الوصي بحصته لم يكن له ذلك وان أراد الاخذ الذي لم يصالح معه الوصي أن يشارك أخاه فيما أخذ من الوصي فان كان قائما في يد الوصي لا يكون له أن يشارك أخاه فيما قبض من الوصي وان كان مسئلة كحاشي وجب ذلك دين على الوصي وصار مشتركا بينه ما فاراد الآخر أن يشاركه كان له ذلك الا أنه ان كان بدل الصلح عرضا فان المصالح يتخير وان كان بدل الصلح دراهم وكان الدين مثلامائة درهم وقد صالحه على خمسين درهما لا يتخير المصالح ولكن يعطيه ربع الدين وذلك خمسة وعشرون فان كانت الورثة صغارا وكبارا فصالح الوصي الكبار عن دعواهم ودعوى الصغار جميعا على دراهم مسماة وقبض الكبار وأنفقوا على الصغار حصتهم من ذلك فانه لا يجوز على الصغار ثم قال وللصغار أن يرجعوا بحصتهم على الوصي ولم يقبل يرجعون عليه بحصتهم في دعواهم أم يرجعون بحصتهم من بدل الصلح والجواب فيه على التفصيل ان بلغوا فاجاز وهذا الصلح رجوعا على الوصي بحصتهم من بدل الصلح ان شأوا وكان للوصي أن يرجع بذلك على الكبار ولم يكن لهم أن يرجعوا على الصغار بشيء وان أنفقوا ذلك عليهم وان ردوا الصلح رجوعا في الدعوى وكان للوصي أن يرجع على الكبار بما دفع اليهم من حصتهم ولا يرجع الكبار على الصغار بشيء وان أنفقوا ذلك عليهم هكذا في المحيط \* رجل مات وترك ألف درهم ورجلين لكل واحد منهما على الميت ألف درهم خضر أحدهما وصالح الوارث على خمسة مائة وأخذها ثم حضر الآخر فانه يأخذ الخمسمائة الباقية التي في يد الوارث ونصف الخمسمائة التي أخذها المصالح فيكون للثاني ثلاثة أرباع الألف وللأول ربع ولأن الأول حين حضر قضى القاضي له بخمسمائة ثم حضر الآخر فانه لا يكون للآخر الا الخمسمائة الباقية في يد الوارث كذا في الذخيرة \* رجل أوصى رجل بعبد أو دار وترك ابنا وبنات فصالح الموصي له من العبد على مائة درهم ان كانت المائة من مال الميراث فالعبد بينهما ما ثلثا وان كانت المائة مالهما غير الميراث فالعبد بينهما مناصفين لانه معاوضة بينهما كذا في محيط السرخسي \* واذا أقر الوصي أن عنده الميت ألف درهم وللميت ابنا ثم صالح أحدهما من حصته على أربع مائة درهم من مال الوصي لم يجز وكذا لو كان مع الألف متاع ولو كان الوصي استهلكها جاز الصلح على أربع مائة كذا في المبسوط \* رجل مات وأوصى رجل بثالث ماله وترك ورثة صغارا وكبارا فصالح بعض الورثة الموصي له من الوصية على دراهم معلومة على أن يسلم لهذا الوارث حق الموصي له فهذا وما لو صالح بعض الورثة البعض سواء لم يكن في التركة دين ولا شيء من النقود يجوز

الكفارة وعليه الفتوى لكثرة البلوى \* ان فعلت كذا فالألف درهم من مالي صدقة على المساكين لكل مسكين درهم واحد فنفقت فأعطى الكل لو احدى جاز \* لله على أن أعاق هذه الرقبة وهو يملكها لزمه الوفا وان لم يف يأثم ولا يجبره القاضي \* ان برئت من مرضي هذا نجت شاة أو على شاة أذبحها فصالح لا يلزمه شيء ولو قال على شاة أذبحها أو أصدق بلحمها لزمه \* لله على أن أذبح جزورا أو أصدق بلحمه يذبح مكانه سبع شياه \* لزمه اراقة شاتين وسطين فذبح شاة عينة تعدل وسطين لا يجزئه لان المقصود اراقة والتصدق بالهجم والسمينتان عادلتهما في



اللحم لا تعادلهما في الاراقة \* ان رزقي الله تعالى امرأته موافقة فله على صوم كل خيس فالموافقة هي القاعة الراضية بما يتفق عليها الباذلة ما يريد منها من التمتع \* ولا يجوز صرف المال المنذور الى أبيه وجده وولده ككفارة اليمين \* ان فعلت كذا فعلى نذر فهو يمين عند عدم النية وان نوى بالنذر رجحة او عمرة فعليه ما نوى وان لم ينزل منته الكفارة \* علق النذر بما هو معصية كقوله ان كلبت أي فعلى نذره وكالوعلقه بعباح ان أهمهم وكان عليه أن يحنت نفسه ويكثر (٢٧٢) لانه اذا عرى عن النية فهو يمين وان نوى شيأ بعينه فهو على ما نوى ولا يحنت نفسه

في المباح \* ان عوقبت صمت كذا لم يجب ما لم يقل الله على وفي الاستحسان يجب وان لم يكن تعليقا لا يجب قياسا واستحسانا كما اذا قال أنا حج فلا شيء ولو قال ان فعلت كذا فانا حج ففعل يجب عليه الحج \* ان سلم ولدى أصوم ما عشت فهذا وعد \* حلفت أن نصوم بكل اثنين ما لم يرجع ابهاما من الحج فبلغها أن ابناها مات في طريق الحج تطبل اليمين عندهما خلا فالثاني \* (الثالث في عين الطلاق) وفيه ثلاثة أنواع \* (الاول في الشرط وتقدمه على الجزاء والقلب) \* ويستوى في ألفاظ الشرط ان يتعلق بفعله أو فعله لغيره وفي كليهما يتكرر الطلاق بتكرار الشرط وأشار الامام الثاني رحمه الله انه اذا دخلت على المعين أو الخطاب تكرر كقوله كلما شربت هذا النوب فهو مدى لزمه كل مرة فلو قال ثوبا لا يلزمه الامر وكذا كلما تزوجت هذه المرأة أو امرأة وكذا كلما تزوجت فلانة فان عادت اليه بعد الثلاث وزوج آخر لا يحنت عند الثلاثة فان أضاف الطلاق الى الملك الثاني أو الى كل ملك حنت أبدا لو جرد

الصلح وان كان فيه ادين على رجل لا يجوز وان كان في التركة نقد فان كان ثلث النقد مثل بدل الصلح أو أكثر لا يجوز وان كان بدل الصلح أكثر من ثلث النقد جاز اذا قبض الموصى له بدل الصلح قبل الافتراق وان افترقا قبل القبض بطل في النقد كذا في فتاوى قاضخان \* لو كان الميراث بين أربعة نفر وارثان كبيران ووارثان صغيران وله وصى وموصى له فاجتبعوا واصطاحوا على أن قوموا بذلك قيمة عدل فيما بينهم ثم قسموا الاحسد الوارثين الكبيرين على بعينه و ثياب والوارث الكبير الآخر على بعينه ومتاع ورقيق وللوارثين الصغيرين وللوصى له مثل ذلك فهو جائز لأن ما يخص الحلي من الحلي صرف وما يخص المتاع والعروض يكون مباحة فان تفرقوا قبل القبض بطل الصلح فيما يخص الحلي ولم يطل فيما يخص المتاع والصلح في حصة الحلي لا يوجب فساد الصلح في حصة المتاع كذا في المحيط \* لو صالح الورثة من الوصية قبل موت الموصى لم يجوز كذا في خزائن المفتين \* الاب ان كان عبدا أو مكرها أو صبي حر لا يجوز صلحه عليه وكذا الاب الكافر اذا كان له ابن مسلم لا يجوز صلحه عليه والكبير المعنوه والمجنون بمنزلة الصغير سواء بلغ مفقيا حن أو بلغ مجنونا عندنا كذا في المحيط \* اذا كان للصبي دين على آخر فصالحه الاب على مال قليل ولا يئنه له والا خر منكر للدين جاز وان كان الدين ظاهرا بينة أو اقرار فصالحه على ما يتغاب الناس في مثله جاز وان حط مقدار ما لا يتغاب الناس في مثله فان كان الدين وجب بمباينة الاب جاز على نفسه وضمن قدر الدين وان لم يكن وجوبه بمباينة الاب لم يجوز كذا في السراجية \* وصى ادعى على رجل ألفا للتييم ولا يئنه له فصالح بخمسة مائة عن الالف عن انكار ثم وجد بينة عادلة فله أن يحلفها على الالف وكذا اذا وجد الصبي بينة بعد البلوغ وليس اهما أن يحلفاه هكذا في القنية \* اذا كان للصبي دار أو عبد ادعى رجل فيه دعوى فصالحه أو بالصبي على مال الصبي ان كان للدعى بينة عادلة جاز الصلح بعد أن يكون بمثل القيمة أو بأكثر مقدار ما يتغاب الناس نفسه وان لم يكن للدعى بينة أصلا أو كان له بينة غير عادلة لا يجوز الصلح وان كان شهوده مستورين قال مشايخنا لا يجوز الصلح وقال بعضهم يجوز الصلح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على جواز الحكم بظاهر العدالة وقال بعضهم اذا كان شهود المدعى مشهورين ينبغي للاب أن يصالح المدعى على المشروط وان كان الاب صالح من مال نفسه جاز الصلح على كل حال كذا في الذخيرة \* ان كانت الورثة كلهم صغارا فصلى الوصى كصلح الاب وقعت الدعوى لهم أو عليهم كانت الدعوى في العقار أو المنقول فأما اذا كانت الورثة كبارا ككلمهم وهم حضور فصالح عليهم فانه لا يجوز صلحه سواء وقع الصلح في دعوى عليهم أو في دعوى لهم وقعت الدعوى في العقار أو في المنقول كانت على ذلك بينة عادلة أو لم تكن كذا في المحيط \* وان كانوا غسبا كلهم ان وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز سواء كان للمدعى بينة أو لم تكن كانت الدعوى في العقار أو في المنقول وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقع الصلح في العقار فانه لا ينفذ صلحه عليهم من غير اجازتهم على كل حال وان وقعت الدعوى في المنقول ان كان لهم على ذلك بينة فانه يجوز صلحه عليهم اذا كان مأخذ من بدل الصلح مثل قيمة ما ادعى لهم أو أقل بحيث يتغاب الناس في مثله وان كان بحيث لا يتغاب الناس في مثله فانه لا يجوز وان لم تكن لهم بينة يجوز كفيها كان كذا في التتارخاسية \* وأما اذا كانت الورثة صغارا وكبارا ان كان الكبار حضورا ووقع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز في حصة الكبار عندهم جميعا وقعت الدعوى في العقار أو في المنقول كانت للمدعى بينة على ذلك أو لم تكن ويجوز في حصة الصغارا اذا لم يكن عليهم ضرر في ذلك وان وقع الصلح في الدعوى

الفعل كقوله كلما تزوجت دخلت الدار فانت طالق \* أنت كذا اذا جاء غديين وان قال أنت غدا كذا ليس بين لأنه أضافه \* قال لهم لها اذا فعلت كذا الى خمس سنين تصيرى مطلقة منى وقصد تحذيرها ففعلت قبل انقضاء هذه المدة يستل الزوج أنه هل كان حلف بطلاقها ان أخبر به كان خلف على طلاقها يعمل بخبره وان أخبر أنه لم يحلف بالطلاق فالقول له مع اليمين \* قال لا خر فلان في بيتك فانكره فقال زن نوسة طلاق كه فلان بخانه نوسة فقال بخانه من نوسة لا يحنت وان كان في بيته والطلاق المضاف الى وقتين يتنزل عند أولهما والمعلق بالفعلين

عند آخرهما والمضاف الى أحد الوقتين كقوله غدا أو بعد غده طلقت بعد غد ولوعلق باحد الفعلين ينزل عند أولهما والمعلق بفعل ووقت يقع بابه ماسبق وفي الزيادات ان وجد الفعل أولا يقع ولا ينتظر وجود الوقت وان وجد الوقت أولا يقع مالم يوجد الفعل وعن الامام الثاني رحمه الله اذا وجد الفعل أولا لا يقع حتى يوجد الوقت أيضا \* قال لا آخر كلقاعدت عندك فأمر أنه طالق فقد عد عنه ساعة طلقت ثلاثا لان الدوام على كذا يستدام بمنزلة الانشاء \* قال لها ان دخلت الدار صرت مطلقة (٣٧٣) فدخلت ثم قال اردن فخوي بها لا يصدق \* انت

طالق كه ابن كركردهام  
يانه كردهام فهذا تعليق  
مطلقا قال الفقيه رحمه الله  
انه تعليق مالم يرد الايقاع  
قال الصدر رحمه الله  
وبه نأخذ يؤيده ما ذكر في  
المحيط انت طالق لدخلت  
الدار فان لم تكن دخلت  
تطلق وان كانت دخلت  
لا تطلق فقد جعل لدخلت  
شرطا لان لفظ كه ترجمة  
لدخلت اكر فارسية ان ولا  
يحنث الامر دهمي أي  
معي وهميشه بمنزلة حيثما ولا  
يحنث فيهما الامر وهو كاه  
وهو زمان المختار الحنث  
مرة وهو بار بكل مرة \* قال  
لها بخانة فلان اندراق  
تر اطلاق طلقت الساعة  
كانت طالق دخلت الدار  
\* قال لغره ان لم افعل كذا  
غدا يدانك أنك مر بخانه  
انت بطلاق است ولم يفعل  
غدا طلقت ولا فرق بين  
قوله ترايك طلاق است وبين  
قوله فهي طالق \* قال لها  
هزار طلاقا كرفلان  
كار كني ونوى التعليق لا يتعلق  
بذلك الفعل ولو قال اكر  
فلان كركني هزار طلاق  
تعلق وبعض المتأخرين  
قالوا تعلق فيهما جميعا لان  
عند تقديم الشرط طريق

لهم ان وقعت الدعوى في المنة قول فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار اذا لم يكن في ذلك عليهم ضرر ولا يجوز  
اذا كان في ذلك عليهم ضرر سواء كانت لهم مينة عادلة على ذلك أو لم تكن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعندهما يجوز في حصة الصغار اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر وأما حصة الكبار فانه لا يجوز سواء كان عليهم في  
ذلك ضرر أو لم يكن وان كان الكبار غيبا ان وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه يجوز بحصة الصغار اذا لم يكن  
عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز بحصة الكبار كان عليهم في ذلك ضرر أو لم يكن سواء كان للمدعي مينة أو لم  
تكن وقعت الدعوى في العقار وفي المنقول عندهم جميعا وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقعت الدعوى في  
المنقول فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار عندهم اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر كانت لهم مينة أو لم تكن  
وان وقعت الدعوى في العقار فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا لم يكن  
عليهم في ذلك ضرر وان كان عليهم في ذلك ضرر فانه لا يجوز سواء كان لهم مينة أو لم تكن وعلى قولهما يجوز  
في حصة الصغار اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز في حصة الكبار كان عليهم في ذلك ضرر أو لم يكن  
والجد حال عدم الاب ووصيه بمنزلة الاب كذا في المحيط \* وكذلك وصي الجد ولا يجوز صلح الام والاخ على  
الصبي ولا عنه هكذا في المبسوط \* صلح وصي الام ووصي العم ووصي الاخ مثل صلح وصي الاب في تركة العم  
والام والاخ وان وقعت الدعوى للصغير ما خلا العقار فأما ما كان موروثا للصغير من جهة غيره فلا يجوز  
صلح ووصيهم هكذا في الذخيرة \* اذا ادعى رجل على الميت ديناً فصالحه الوصي من مال اليتيم على شيء فانه  
لا يجوز اذا لم تكن للمدعي مينة وكذلك ان قضاه بغير صلح عن مال الميت لم يجوز وكانت الورثة بالخيار ان شاؤا  
ضمنوا الوصي وان شاؤا ضمنوا المقتضى فان ضمنوا المقتضى لا يرجع بما ضمن على أحد وان ضمنوا  
الوصي فالوصي يرجع على المقتضى سواء كان ما قبض المقتضى قائما في يده أو هالكا كذا في المحيط \* لو صالح  
الوصي عن حق يدعي انسان على الميت أو على الصغير ان كان للمدعي مينة على دعواه أو علم القاضي بذلك أو  
كان قضى بذلك جاز الصلح وان لم يكن كذلك لا يجوز كذا في الفصول العبادية \* لو صالح الاب والوصي عن دم  
عمد وجب للصبي على ماله جازا لا اذا كان على أقل من الدية كذا في التهذيب \* اذا أوصى الرجل بخدمة  
عبد مائة لرجل وهو يخرج من مائة فصالحه الوارث من الخدمة على دراهم أو على سكنى بيت أو على خدمة  
خادم آخر أو على ركوب دابة أو على لبس ثوب شهر افهوا جازا استحسنانا وكذلك لو فعل ذلك وصى الوارث  
الصغير فان مات العبد الموصى بخدمته بعد ما قبض الموصى له ما صالحه عليه فهو جائز وان صالحه على  
ثوب فهو جديبه عيبا كان له أن يردده ويرجع في الخدمة وليس له بيع الثوب قبل أن يقبضه ولو صالحه على  
دراهم كان له أن يشترى بها ثوبا قبل أن يقبضها ولو ان الوارث اشترى منه الخدمة ببعض ما ذكرنا لم يجوز ولو  
قال أعطيك هذه الدراهم مكان خدمتك أو عوضا عن خدمتك أو بدلا من خدمتك أو مقاصة بخدمتك أو  
على أن تترك خدمتك كان جائزا ولو قال أهب لك هذه الدراهم على أن تهب لي خدمتك كان جائزا اذا قبض  
الدراهم ولو كان الوارث اثنين فصالحه أحدهما على عشرة دراهم على أن جعل له خدمة هذا الخادم خاصة  
دون شريكه لم يجوز وانما جاز استحسنانا اذا كان لجميع الورثة ولو باع الورثة العبد فأجاز صاحب الخدمة البيع  
بطلت خدمته ولم يكن له في الثمن حق وكذلك لو دفع بيمينية برضا صاحب الخدمة جاز ولو قتل العبد خطا  
وأخذوا قيمته كان عليهم أن يشتروا به عبدا فيخدم صاحب الخدمة ولو صالحه على دراهم مائة أو طعام

(٣٥ - فتاوى رابع) العصة ادراج الخطاب ونالحاصل عند تأخر الشرط \* اكر فلان كركني توبيك طلاق فوجد الشرط طلقت  
من غيرنية الزوج \* قال لاجنبية ان طلقك فعبدي حصره وصار كانه قال ان تزوجك وطلقتك ولو قال ان طلقك فانت طالق ثلاثا لم  
يصح أتين \* (الثاني فمن حلف لا يطلق) \* قال ان سألتني الطلاق الدية ولم اطلقك فانت طالق ثلاثا أو قال ان لم أسألك الطلاق الليلة  
فجميع مالي صدقة فسألت الطلاق ليلا فقال انت طالق ان شئت فقالت لا أشاء ومضت الليلة لا يقع الطلاق ولا حنث عليهم ولو قال لها ان

دخلت الدار فانت طالق فضت الليلة طلقت ثلاثا لان انت طالق ان شئت لم يكن عدة تعليق الالة يقتصر على المجلس وان دخلت تعليق فلم يحصل الايمان بشرط البر \* انت طالق ان شاء الله حنت عند الامام الثاني وعليه الفتوى اراد بان يحلف بالثلاث ولا يطلق امر أنه يطلقها بانها ثم يحلف ويقول كل امرأه طالق ثلاثا فان فعلت كذا ولا ينوي امرأه فان أشاروا اليها فقلوا تحلف بطلاق هذه يقول أحلف بطلاق كل امرأه فضلا عن الحلف (٣٧٤) بطلاق هذه ثم يقول كل امرأه طالق ولا ينويها \* قال لها ان

طلقتك فكل امرأه أضع رأسي مع رأسها على المرفقة فهي طالق أو كل جارية أطوها فهي حرام لا تصح اليين لعدم الاضافة الى الملك أو سببه \* قال لها كر من سخن طلاق تو زبان را ثم فانت طالق ثلاثا ثم قال اكر فلان كركم تو از من بطلاق طلقت ثلاثا \* وعن الامام الثاني رحمه الله قال لها ان قلت انت طالق فانت طالق ثم قال قد طلقتك طلقت أخرى وان قال أردت ان يكون الطلاق معلقا بقوله انت طالق صدق ديانة لا قضاء \* (الثالث في المتفرقات) \* قال ان كان فلان فقيها فامر أنه كذا وفلان فقيه عند الناس ان نوى ما يعتد به الناس فقيها أو لم ينو شيئا يقع وان أراد حقيقة الفقه فكذلك في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لا يقع لانه ليس بفقيه حقيقة لما روى عن الحسن البصري رضي الله عنه انه سماه انسان فقيها فقال له أرايت فقيها قطاعا الفقيه الزاهد في الدنيا الراغب في العقبى البصير يعيوب نفسه \* ان باخ ولدى الختان ولم أختنه

أجرت ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض ولو قطعت إحدى العبد فأخذوا ارشها فهو مع العبد يثبت فيه حق الموصي له بالخدمة اعتبارا بالبدل الطرفي يبدل النفس فان اصططحو وامتناعا على عشرة دراهم على أن يسلم لهم بغيتها والعبد أجرت ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض كذا في المبسوط \* اذا أوصى لرجل يسكن داره ومات الموصي فصالح الوارث الموصى له على دراهم مسماة جاز وكذا الوصالحه على سكنى دار أخرى أو على خدمة عبده سنين معاومة ولو صالحه على سكنى دار أخرى أو على خدمة عبده مدة حياته لا يجوز ثم في الفصل الاول اذا مات العبد المصالح عليه قبل المدة أو انهم دمت الدار المصالح عليها قبل مضي المدة ينتقض الصلح ويعود حق الموصي له في سكنى الدار التي أوصى له بسكنها وكذلك الجواب فيما اذا أوصى بخدمة عبده لرجل وصالحه الوارث على خدمة عبداً آخرين معاومة أو صالحه على سكنى دارين معاومة ثم مات العبد المصالح عليه قبل مضي المدة ثم في مسألة الوصية بسكنى الدار اذا عاد حق الموصي له في سكنى الدار ذكر أنه ان كانت وصيته بالسكنى الى أن يموت فله أن يسكنها حتى يموت قالوا وهذا الجواب محمول على ما اذا مات العبد المصالح عليه أو انهم دمت الدار المصالح عليها قبل استيفاء شيء من الخدمة أو المنفعة فأما اذا مات العبد المصالح عليه بعد استيفاء شيء من خدمته فانما يعود حق الموصي له في السكنى بحساب ما بقي وبيان ذلك أنه اذا صالحه عن خدمة عبده سنة فاستخدمه الموصي له ستة أشهر ثم مات العبد فانما يعود حق الموصي له بالسكنى في سكنى نصف العمر فيسكن الموصي له يوم ما والورثة يوم ما وان كانت وصية الموصي له بالسكنى سنة ومات العبد المصالح عليه بعد ستة أشهر فان الموصي له بالسكنى يسكن الدار الموصى بها نصف السنة هكذا في المحيط \* لو أوصى له بما في ضروع غنمه فصالحته الورثة على أن أقل منه أو أكثر لم يجوز ان صالحه على دراهم جاز وكذا الصوف على هذا كذا في الحاوي \* اذا أوصى الرجل بغلة لعبده لرجل ومات الموصي ثم ان الوارث صالح الموصي له على دراهم مسماة يجوز وان كانت غلته أكثر من ذلك ولو أوصى له بغلة العبد أبدا فصالحته الورثة على مثل غلة ثمر واحد وسمى ذلك يجوز وان لم يسم ذلك فلا يجوز ولو صالحه أحد الورثة على أن تكون الغلة له خاصة لا يجوز كذا في المحيط \* ولو استأجر أحد الورثة منه العبد مدة معلومة جاز كما لو استأجر غير الوارث بخلاف الموصي له بالخدمة والسكنى هكذا في المبسوط \* واذا أوصى له بغلة فخله أبدا ثم ان الموصي له صالح مع الوارث على دراهم مسماة وكان ذلك قبل خروج الثمرة فهو جائز وان كان قد خرج ثمرة عام فصالحه بعد ما خرجت وبلغت من الغلة الخارجة ومن كل غلة يخرج في المستقبل من هذه الغلة أبدا فهو جائز واذا جاز هذا الصلح كيف ينقسم البدل على الموجود وعلى ما يحدث لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المتأخرون فيه كان الفقيه أبو بكر محمد بن ابراهيم الميداى يقول ينقسم بدل الصلح على الثمرة الموجودة للحال وعلى ما يخرج في المستقبل نصفين نصفه بازاء الثمرة الموجودة للحال ونصفه بازاء ما يخرج في المستقبل وكان الفقيه أبو جعفر الهندي انى يقول ينقسم بدل الصلح على الثمرة الموجودة للحال وعلى ما يخرج في المستقبل على قدر قيمتهما فان كانت قيمة الموجودة والتي يخرج على السواء ينقسم البدل عليهما نصفين وان كانت اثلا يانقسم عليهما اثلا واثنا فائدة هذا الاختلاف انما تظهر فيما اذا صالحه على عبد مثلاً ثم استحق نصف العبد من يد الموصي له فعلى قول الفقيه أبي بكر محمد بن ابراهيم يرجع الموصي له بنصف الثمرة الموجودة ونصف ما يخرج في المستقبل وعلى قول الفقيه أبي جعفر ان كانت قيمتهما على

السواء

فكذا فوقه عشر سنين وان نوى أول الوقت لا يحنت مالم يبلغ سبع سنين وان نوى آخر الوقت المختار اثنا عشر سنة

\* ان كنت أخاف من السلطان فامر أنه كذا ان لم يكن به ساعة اليين خوف منه ولا بسبيل من ان يخاف منه بلحناية جناه لم يحنت \* اتهم رجل بامرأة وقيل قال فلان كان يسرم معها فخلف على أنه ما سرم معها او قد كان اسرم معها في أمر آخر يرجي ان لا يحنت \* قال لها ان لا تعامل معك على الخدمة كما كنت أعامل فانت طالق ان كان له مقدمة يعتد بها او الاير يرجع الى نيتيه فان أراد كنت أتجاوز عنك والآن لأعفو

ثم اقام عفا عنها طاعت \* اكره ما شى ما يؤثر في كذا فالمراد في العرف الموافقة بالكلام المجرد لا يحتمل \* خائف لا يجد امرأته يكره ان يقول فيه له ولا يحتمل ولا يمكن اقامته البينة على ذلك الا اذا اقر أو نكل عن الخلف عند الدخول ولا يحتمل في هذا \* خائف أن لا تار في بيته وفيه شمع ان حلف حين طلب منه نار لا يقاد يحتمل وان طلبوا منه لاجل الخبر أو نحوه أو لم يكن ثمة سبب لا يحتمل \* أراد أن يتزوج على امرأته فابى أهلها المكان الاول فادخلها في القبر أو أجلسها في المقبرة ثم قال كل امرأته (٣٧٥) سوى التي في المقبرة طالق

وظنوا انه يقول المرأة التي في الآخرة لا التي من الاحياء لا يحتمل \* وكذا الحيلة في المرأة التي تنسب زوجها بوطء ابسارية ويحلفه باعتناقها كان له تحتال به \* ان فعلت كذا فامرأته طالق وليس له امرأه فتزوج ثم فعل لا تطلق \* رجل له امرأه يبلغ فذهبت الى ترمذ بلا علمه فقيل له لك ترمذ زوجة فقال ان كانت لي ثمة امرأه فهي طالق أو قيل له هذه المتلفعة زوجتك ثم قيل له احلف بالطلاق انه ليس لك زوجة سوى هذه المتلفعة خالف وعلم ان المتلفعة اجنبية تطلق امرأته قضاء لادبائه وهو طلاق الهازل وقال الامام الثاني لا تطلق \* حلف ان فلان ثقيل وهو غير ثقيل عند الناس وعنده ثقيل لا يحتمل الا اذا نوى ما عدا الناس \* ان لم يكن هو خير من فلان والذي زعم انه كذا حريص شريز وفلان صالح من أهل الصلاح فيما ظهر عند الناس طاعت امرأته قضاء وفيما بينه وبين ربه يسعة \* ان فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأتان أو أكثر طلقت

السواء فكذا الجواب وان كانت قيمتها اثلاثا يرفع بحسب ذلك وجه ما ذكره الفقيه أبو بكر محمد بن ابراهيم أن قيمته ما يخرج في المستقبل مما لا يمكن معرفته في الحال لانه قد يخرج في المستقبل منها شيء وقد يخرج وقد يزيد الخارج في المستقبل على الموجود في الحال وقد ينقص عنه فجعلناه مثل الموجود في الحال لانه هو البديل وجه ما ذهب اليه الفقيه أبو جعفر أن قيمة ما يخرج في المستقبل مما يمكن معرفته في الحال بان ينظر الى أن هذه الغلة لها أبدا بكم تشتري ولا غلة لها أبدا بكم تشتري فان كانت تشتري ولها غلة بالف وخمسائة تشتري ولا غلة لها بالف علم أن قيمة الغلة التي تخرج خمسة مائة ثم ينظر الى قيمة الغلة الموجودة فان كانت خمسة مائة علم ان قيمتها على السواء وان كانت القيمة الموجودة مائتين وخمسين علم أن قيمتها اثلاثا يرفع بحسب ذلك هكذا في المحيط \* قال الفقيه أبو جعفر وهكذا الجواب متى وقع الصلح عن مسيل الماء أو عن موضع الجذوع ينظر الى الدار بكم تشتري وليس لها مسيل وبكم تشتري ولها مسيل فالفضل بينهما يكون قيمة المسيل هكذا في محيط السير خسي \* ولو كانت الوصية بغلة نخلة بعينها أبدا فصالحه الورثة بعد ما خرج ثمرتها وبلغت منها ومن كل غلة تخرج أبدا على حنطة وقبضها جاز ولو صالحه على حنطة نسيئة لم يجز ولو صالحه على شيء من الموزون نسيئة جاز ولو صالحه على غلة نخلة لم يجز حتى يعلم أن الثمر أكثر مما في رؤس النخيل وان صالحه عن غلة هذا النخيل على غلة نخيل آخر أبدا أو سنين معلومة لم يجز كذا في المبسوط \* رجل أوصى بغلة نخلة لرجل ثلاث سنين والنخل يخرج من ثلثه وليس فيها ثمر فصالح صاحب الوصية الورثة من وصيته على دراهم مائة وقبضها منهم على أن يسلم لهم وصيته من هذه الغلة وأبرأهم منها ولم يخرج النخل شيئا تلك السنين الثلاث أو أخر جث من الغلة أكثر مما أعطوه فالصلح باطل قياسا ولا كني استحسن أن أجيز الصلح كذا في الفصول العبادية \* اذا أوصى الرجل لغيره بمافي بطن أمته وهي حامل ومات الموصي فصالح الوارث الموصى له على دراهم مائة ودفعها اليه فهو جائز بطريق استقاط حق الموصى له لا بطريق التملك ولو صالح أحد الورثة على أن يكون له خاصة لم يجز بخلاف ما اذا صالح على أن يكون ذلك لجميع الورثة أو صالح مطلقا ولو صالح عن الورثة غيرهم بامرهم أو بغير أمرهم يجوز كذا في المحيط \* لو أوصى لرجل بمافي بطن أمته فصالحه الورثة على مافي بطن جارية أخرى لم يجز كذا في المبسوط \* لو أوصى له بمافي بطن أمته فوقع الصلح على دراهم مائة ثم ولدت الجارية غلاما ميتا فالصلح باطل ولو ضرب انسان بطنها فألقت جنينا ميتا كان الارش للورثة والصلح جائز كذا في الحاوي \* ولو مضت سنتان قبل أن تلد شيئا كان الصلح باطلا كذا في المبسوط \* اذا أوصى رجل لمافي بطن فلانة بالف درهم فصالح أبو الحبل من الوصية على صلح لا يجوز وكذلك لو صالحت أم الحبل عن الوصية على صلح لا يجوز كذا في المحيط \* لو أوصى لصبي بما في بطن أمته أو لمعتوه فصالح أبوه أو وصيه الورثة على دراهم جاز وكذلك لو كانت الوصية لمكاتب فصالح وان أوصى بشيء لمافي بطن فلانة وكان الحبل عبدا فصالح مولاه عنه لا يجوز فان صالح مولى الحبل بعد موت المريض على صلح ثم أعتق المولى الامة الحامل وأعتق مافي بطنها ثم ولدت غلاما فالغلام حر ولا وصية له والوصية لمولاه ولا يجوز الصلح أيضا وكذلك لو باع الامة وكذلك لو بر مافي بطنها ولو كان الموصي حيا يوم أعتق المولى الامة والولد أو أعتق الامة دون الولد ثم مات الموصي كانت الوصية للغلام دون المولى هكذا في المبسوط والله أعلم

واحدة واليه البيان وان طلق احداهما باثنا أو رجعيًا ومضت عدتها ثم وجد الشرط تعين الاخرى للطلاق وان كان لم تنقض العدة فالبيان اليه \* قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ان كنت فلانا لاد من اعتبار الملك عند الشرط الاول فان طلقها بعد الدخول بها ثم دخلت الدار وهي في العدة وكلت وهي في العدة أيضا طاعت \* ان دخلت الدار فانت طالق طالق طالق وهي غير ملووسة فالاول معاق بالشرط الثاني ينزل في الحال وبلغوا الثالث وان تزوجها ودخل الدار نزل المعلق ولودخل بعد البيونة قبل التزوج انحلت البين لا الى جزاء ولو لموطوءة تغلق الاول

ونزل الثاني والثالث في الحال \* (الرابع في النكاح) \* وفيه ثلاثة أنواع \* (الاول في الفاظه) \* في النكاح قوله فلانة راجحوا هم سه  
طلاق بمنزلة قوله ان تزوجها وان قال أردت الخطبة لا يصدق في ديوانا ويصدق ديانة ولو قال اكر فلانة خواهنسك كنم فعلى الخطبة  
\* اكر زن كنم بمنزلة ان تزوجت وفي قوله اكر زن ارم اختله وافية والقوى على انه يحتمل على الزفاف \* قال اكر في دختر فلان راجح  
دهند ويراطلاق فتزوجها لا تطلق ولو قال اكر وير ابني بن دهنه بدأ وقال دادشودا اختفوا فيه والصحيح انها لا تطلق أيضا \* قال  
لابويه ان زوجتني امرأة فهي (٢٧٦) طالق فزوجاله امرأه بلا امره لا يقع لان الطلاق لم ينفذ الى الملك لان عقد

**\* (الباب السادس عشر في صلح المكاتب والعبد التاجر) \***

لو كانت المكاتب ألف درهم فادعى المكاتب أنه قد أدها أو بجد المولى ذلك فصالحه على أن يؤدي خمسمائة  
ويبرئه عن الفضل كان جائزا كذا في المحيط \* ان صالح المولى مكاتبه على أن يعمل بعض المكاتب قبل حلولها  
وحط عنه ما بقي فهو جائز ولو كانت المكاتب ألف درهم فصالحه بزيادة على أن آخره سنة بعد الحل فهو جائز  
كذا في المبسوط \* ولو صالحه بعد ما حلت المكاتب على أن آخر بعضهم ما يعمل له بعضهم ما كان جائزا ولو صالحه  
من المكاتب وهي دراهم على دنائير لماله كان جائزا ولو صالحه على دنائير إلى أجل لم يجوز كذا في المحيط \* ولو  
اصطلمها على أن أبطل الدراهم وجعل الكتابة كذا وكذا دينار فهو جائز وكذلك لو جعلاها على وصيف  
موجب كذا في المبسوط \* كاتب على وصيف إلى أجل ثم صالحه على ألف إلى سنة جاز كذا في محيط  
السرخسي \* اذا ادعى المكاتب على رجل ديناً فجعله الرجل فصالحه المكاتب على أن يحط عنه البعض  
وأخذ البعض فان كان للمكاتب على ذلك يئنه فان الحط لا يجوز وأخذ منه الباقي واذا لم يكن على ذلك يئنه  
جاز هذا اذا حط المكاتب فأما اذا أخر فقد قال يجوز تأخيرها اذا كان الدين من غير قرض هكذا في المحيط \* ولو  
ادعى رجل على المكاتب ديناً فجعله المكاتب ثم صالحه على أن أدى اليه بعضه وحط ببعضه جاز وابن  
المكاتب مثل أبيه ووصلح المكاتب في ودعية تدعى قبله فجعله مثل صلح الحر كذا في المبسوط \* ولو صالحه بعد  
ما رد في الرق فان لم يكن في يده شيء ممن اكنته لا يجوز في حق المولى ويجوز في حق العبد حتى يؤخذ بعد  
العق الا أن تقوم عليه يئنه بذلك قبل العجز فيجوز صلحه وان كان في يده شيء ممن اكنته جاز صلحه عند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما هكذا في محيط السرخسي \* ان ادعى مولى المكاتب عليه ديناً فصالحه  
المكاتب على أن يحط عنه بعضه أو أخذ بعضه فهو جائز وان ادعى المكاتب على مولاه مالاً أو بجد المولى  
فصالحه على أن يحط عنه بعضه أو أخذ بعضه ان كانت له يئنه على ذلك لم يجوز وان لم تكن له يئنه جاز صلحه هكذا  
في المحيط \* والعبد التاجر كالمكاتب في الحط والتأخير والصلح كذا في محيط السرخسي \* اذا صالح العبد  
التاجر من دين له على بعضه جاز ان لم تكن له يئنه وان كان له يئنه لم يجوز كذا في الحاوي \* لو ادعى رجل على  
العبد التاجر ديناً فصالحه العبد عن جوداً وعن اقراره على أن يحط عنه الثلث وأخر الثلث وأدى العبد الثلث  
فهو جائز ولو بجد المولى عليه ثم ادعى رجل عليه دعوى ولم تكن للدي يئنه فصالح العبد معه فان لم يكن في  
يده مال من كسب التجارة لا يجوز الصلح في الحال في حق المولى أما في حق العبد فهو جائز حتى يتبع به بعد  
العق وان كان في يده مال من كسب التجارة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى جاز الصلح وعنددهما لا يجوز  
هكذا في المحيط \* لو أن عبداً محجوراً عليه ادعى رجل عليه ديناً فصالحه منه على أن يحط بعضه وأجله في  
البعض لم يجوز ولو استهلك الحر متاعاً في يد عبداً محجوراً عليه لم يملك له فصالحه العبد من ذلك على دراهم مسمومة  
دون قيمة المتاع لم يجوز ولو صالحه على طعام لم يجوز وكذلك لو غصب دراهم فصالحه منها على دنائير كذا في  
المبسوط \* لو أن عبداً محجوراً عليه ادعى على عبداً تاجراً أو صالحه على بعض ما ادعاه فان كان للدي على  
ذلك يئنه لا يجوز الصلح وان لم تكن له يئنه جاز ولو كان المدعى عبداً تاجراً أو المدعى عليه عبداً محجوراً لا يجوز

الابوين له بلا أمره لا يصح  
فان دفعه ان تزوجت لان  
تزويجه صحيح فاقضى  
التعلق الملك \* لا يتزوج  
فلانة ولها زوج فهذا على  
النكاح الصحيح ولو زاد اليوم  
فهذا على الفاسد واختلفوا  
في ان النكاح الفاسد  
منعقد لا على وصف الكمال  
أو غير منعقد أصلاً فيل  
ينعقد مقتضى الاقدام على  
الوطء ضرورة ان لا يضيع  
ماء الزويح فاذا جاءت بالولد  
ثبت النسب فلا يظهر في  
حق الخنث لعدم الضرورة  
فلو حلف على الماضي انه لم  
يتزوج فهو هذا على الجائز  
والفاسد بخلاف المستقبل  
والصلاة والصوم نظير النكاح  
ويحث بالفاسد في الشراء  
والبيع \* ولو أشهد شاهدين  
فيما إذا حلف على أن يتزوجها  
سراً لا يحنث وان أشهد  
ثلاثاً يحنث \* كل سر جاوز  
الاثني شاع \* قال أية امرأة  
أتزوجها فهي طالق فهذه  
على الواحدة الا ان ينوى  
جميع النساء \* ولو قال هر كدام  
زني كبرني كنم يقع على امرأة  
واحدة في المختار \* أية امرأة  
زوجت نفسها مني فهي كذا

يتناول جميع النساء ولو قال هر زني زني كنم يقع على كل امرأة مرة واحدة الا أن ينوي التكرار \* ولو قال هر جع كاه زني كنم فعلى واحدة هذا  
ثم ينحل \* اكره ابان جهان زني بود فكذا فتزوج طاق ولو أخرى لا وكذا اكر من جزازون كنم أو قال جزاز تو مران باشد لا يقع الاعلى التي  
تزوجها أولاً لان زن لا يتناول الا واحدة \* قال ازين روز تاهز ارسال هر زني كه وراست طالق ولم تكن له امرأة فتزوج لا يقع \* قال ان تزوجت  
فلانة أبداً فهي طالق فتزوجها امرأة فطلقت ثم اذا تزوجها أخرى لا يقع لان التأبيد يني التوقيت لا التوحيد فينبأ بعدم التزوج ولا يتكرر  
\* ان تزوجت فلانة فهي طالق ان تزوجت فلانة فتزوج لا يقع فان طاقها ثم تزوجها وقع \* قال اكر من نكاح دختر خويش بن بنشينم فكذا فقام



في عقد هان أراد حقيقة القعود لا يحنث وان أراد القيام بالتزويج كما يقال قام فلان بالامر حنث \* حلف لا يتزوج وكان تزوجها وطلقها  
رجعها وراجع لا يقع \* قال الاجنبية مادمت في نكاحي فكل امرأه تزوجها فهي طالق ثم تزوجها وتزوج عليها امرأه لا يقع \* ولو قال ان  
تزوجتك مادمت في نكاحي فكل امرأه تزوجها عليها والمسئلة بحالها يقع لعقبة التعليق هنا في الاول ففرض المسئلة في الاجنبية وكلمة  
مادام وما زال وما كان غاية ينتهي اليهين بها فاذا حلف لا يفعل كذا مادام بخاري (٢٧٧) تنتهي اليهين بالخروج فلو فعل بعد العود  
لا يحنث والفقهاء رحمه الله

قيده بالخروج بأهله ومتاعه  
كما في قوله والله لا أكلم  
مادمت في هذه الدار ولم يشترطه

الامام القضي \* قال الاجنبية  
اكرجوا زوزن كيم أو قال  
اكرجوا زوزن كيم أو قال  
طالق فتزوج امرأه ثم تزوج  
امرأه أخرى طلق الأولى  
\* المرأة التي يتزوجها طالق  
يقع بالتزوج بلا دخول ولو  
قال هذه المرأة التي أتزوجها  
طالق لا وكذا لو قال امرأته التي  
تدخل الدار طالق لا يقع بلا  
دخول ولو قال امرأته فلانة  
التي تدخل الدار طالق طلق  
في الحال بلا دخول \* حلف

لا يتزوج فتزوج فاسد أو بغير  
أمرها بأن زوجها فضولي  
لا يحنث وكذا في الاسلام  
رحمه الله أن الصواب أن  
يحنث عند الامام وفي رواية  
الجامع أن التوكيل مطلقا  
لا ينصرف الى الفاسد ولم  
يذكر خلافا وهو الصحيح  
\* (الثاني في القسولي) \*

لا يتزوج فتزوجه فضولي  
وأجاز بالقول حنث ولو بالفعل  
لا هذا في التزوج بعد اليمين  
فلو تزوجه قبل اليمين ثم  
حلف على عدم التزوج فاجاز  
بالقول لا يحنث أيضا عند  
الكل \* وكل بأن يزوجه

هذا الصلح سواء كان للمدعي يئنة أو لم تكن ان لم تكن له يئنة لا يجوز الصلح لحق مولى المدعي عليه لانه التزم  
بلا يبقونه وهو محجور عليه ولكنه يتبع به بعد العتق وان كان للمدعي يئنة لا يجوز الصلح لحق مولى المدعي  
كذا في المحيط والله أعلم

### \* (الباب السابع عشر في صلح أهل الذمة والحربي) \*

كل صلح جاز بين المسلمين جاز فيما بين أهل الذمة وما لا يجوز بين المسلمين لا يجوز بل أهل الذمة ما خلا خصله  
واحدة وهو الصلح عن الحرب والخزير فانه يجوز الصلح على ما فيها بينهم كذا في المحيط \* لو اشترى ذمي من ذمي  
عشرة دراهم بدرهم وثقا بضم الاصطلاح على أن يرد عليه من العشرة خمسة فان كانت العشرة قائمة بعينهم  
يجوز له في الربا وان كانت مستهلكة جاز الصلح بطريق الاسقاط واذا غصب نصراني من نصراني خنزيرا ثم  
صالحه على شيء من المكيل والموزون سوى الدراهم والدنانير فان كان الخنزير قائما بعينه فالصلح جائز سواء  
كان المصالح عليه معيناً أو موصوفاً في الذمة حالاً أو إلى أجل وان كان الخنزير مستهلكاً لم يجز الصلح اذا صالح  
على مكيل أو موزون بغير عينة وان كان بعينه أو بغير عينة حالاً أو قبضه في المجلس فهذا يجوز وان صالحه على  
دراهم أو دنانير إلى أجل فهو جائز ولو كان الخنزير قائماً بعينه فصالحه على خنزير إلى أجل لم يجوز وان كانا  
قائمين بأعيانهم جاز كذا في المبسوط \* لو أن حربي باع غصب من حربي ما لا واسم له كذا أو لم يستلمه كذا ثم صالحه  
لم يجز عنده ما خلا قال في يوسف رحمه الله تعالى وكذلك المسلم التاجر والذي أسلم هنالك لو أناف مال حربي أو  
غصب منه ما لا اسم اصطلاحاً أو المغصوب قائم أو مستهلك لا يجوز عندهما خلافاً لا في يوسف رحمه الله تعالى هكذا  
في محيط السرخسي \* وكذلك لو غصب حربي من مسلم هنالك لم يجز الصلح كذا في التارخانة نافلاً عن  
العتابية \* ولو غصب رجل من تجار المسلمين من أهل الحرب في دار الحرب شيئاً فاصطالحه من ذلك على صلح لم  
يجز في قواهم جميعاً ولو أدا أن أحدهما صاحبه ديناً ثم صالحه على أن يحط عنه بعضه وآخر بعضه ثم أسلم الحربي  
فهو جائز كذا في المبسوط \* اذا أسلم الحربيان في دار الحرب ثم غصب أحدهما من صاحبه شيئاً أو حرقه  
بجراحة ثم صالحه من ذلك على صلح لم ينبغ أن يجوز الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد  
رحمه الله تعالى كذا في الحاوي \* اذا أدا من مسلم الحربي في دار الحرب ديناً ثم صالحه على أن يحط عنه وآخر  
بعضه فحل ما أنع عنه وخروج الحربي مستأمناً الى دار الاسلام فأراد المسلم أن يأخذه بالدين ويرجع فيما  
حط عنه لم يؤاخذ به عليه إلا أن يعطيه إياه ولم يرجع فيما حط عنه وكذلك لو كان الحربي هو الطالب للمسلم  
وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو كانت هذه المعاملة بين حربيين ثم خرج جاباً ماناً لم يقض  
القاضي لو أحدهما على صاحبه بشيء \* وأما اذا أسلم أو صار ذمة فيقضى القاضي بذلك بقدر الحط والتأخير  
الذي كان بينهما بطريق الصلح ويجبر المطلوب على أداء ما بقي عليه بعد حلول الأجل واذا دخل الحربي دار  
الاسلام بآمان وأدا أو استدان أو غصب أو غصب منه ثم صالح على خط أو تأخير فهو جائز سواء كانت  
هذه المعاملة مع مسلم أو مستأمن من داره أو من دار أخرى وكذلك لو لحق بدارهما ثم عادا مستأمنين فذلك  
الصلح نافذ عليهما كذا في المبسوط والله أعلم

### \* (الباب الثامن عشر في يئنة بغير المدعي أو المدعي عليه أو المصالح

عليه بان كان عبداً بعد الصلح يريدون ابطاله) \*

امرأة ثم حلف أن لا يتزوج يحنث بتزويج الوكيل \* ولو جعل أمرها سداً ثم حلف أن لا يطلق لا يحنث وكذا الوكيل بالعق \* قال لها ان  
دخلت الدار فانت طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت الدار وقع الطلاق ولا يحنث ولو كان الحلف أولاً والمسئلة بحالها حنث ولو الدخول بعد  
الحلف \* قال لها طلق نفسك ثم حلف أن لا يطلقها فطلعت نفسها حنث وكذا لو قال لها طلق نفسك ان شئت ولو قال لها أنت طالق ان شئت  
ثم شامت لا يحنث \* تزوج بعبدة الفضولي ثم حلف ما تزوجت وأراد ما تزوجت بنفسه لا يحنث وعن محمد رحمه الله فحين حلف بطلاقها نالنا



فكذلك تزوج امرأة فيها الدس من أهلها بحيث لو جرد الزوج فيها لا يتزوج امرأة تزوج صغيرة حنت ولو حلف لا يشتري امرأة فاشترى صغيرة لا يحنت \* لا يكلم امرأة فكلم صبيبة لم يحنت \* تزوج امرأة ثم قال كنت أقسمت أن تزوجت ثيبا فهي طالق ووجدتها كذلك طلقت فان صدقته فلها مهر بالخول ونصف مهر آخر بالطلاق قبله وعليها العدة ولا يلزمها النفقة والسكنى ولا الحداد وان كذبه فلها مهر واحد ونفقة العدة والسكنى وعليها الحداد وفي المحيط انما يقع الطلاق اذا كانت ثيبا بالوطء (٢٧٩) وان كانت بوثبة أو طفيرة أو درودم لا يقع لانه

لم يتزوج الثيب حتى عذب بكرة في الاستمارة ان تزوجت امرأة كان لها زوج أو ثيبا أو وري كساده فهي طالق فطلق زوجته ثم تزوجها لا يحنت اعتبارا للفرص وقيل يقع اعتبارا للعموم اللفظ \* قال لامرأته ان طلقك فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فطلقها ثم تزوجها لا يقع وكذلك قال ان زنت بفساد لانه فكل امرأة أتزوجها أو قال لها مخاطبا ان زنت بك فزني بها ثم تزوجها لا يقع \* قال لامرأته كل امرأة أتزوج باسمك فهي طالق ثم طلقها وتزوجها لا تطلق وان نواها عند المين \* حلف لا يتزوج الاعلى أربعة دراهم فتزوج

عليها فاكمل القاضي عشرة لا يحنت وكذا لو اذ بعد العقد في مهرها \* حلف لا يتزوج على أرز من دينار فتزوجها بما هو أكثر من قيمته بان تزوجها على مائة نفقة لا يحنت \* الخامس في الشراء وفيه مسائل

الفور \* لا يشتري ثوبا ولا ثوبا فاشترى كساء خرا وفروا أو قباء أو طيأسا نا يحنت قال صاحب المنظومة

أربع مائة على أن أؤديها اليه وأرى عن الباقي وقال الطالب أبرأتك عن خمسمائة وصالحته على خمسمائة وبرهننا وقتا وقتا واحدا أو وقتين أو لم يوقنا فالبينة للطالب في جميع ذلك كذا في الوجيز لا كدردي \* لو كانت الدعوى فيما هو من ذوات الامثال نحو كرحنطة أو كرشعير فصالح على نصفه ثم أقام المدعي البينة على أن جميع ذلك له لا تصح دعواه ولا تسمع بيته كذا في المحيط \* ولو ادعى قبل رجل دار أو ألف درهم فصالحه على خمسمائة ونصف الدار ثم أقام البينة على الخمسمائة والدار لا يقضي له بشئ من الألف ويقضى ببقية الدار وان أقام البينة على جميع الدار وثلث الخمسمائة لا يقضى له بشئ كذا في محيط السرخسي \* الصلح اذا وقع أقل من قيمة المسموع على دراهم أو دنانير ثم أقام المستملك البينة أن القيمة كانت أقل من الذي وقع عليه الصلح بغبن فاحش فالبينة غير مقبولة عنده وعندهما مقبولة كذا في التارحانية \* اذا ادعى رجل في دار رجل دعوى فأقام الذي في يديه الدار شاهدين على أنه صالحه على شئ فرضي به منه وودعه اليه فهو جائز وان لم يسمي مقدارا ما وقع عليه الصلح وكذلك لو سمى أحدهما دراهم ولم يسم الآخر شيئا أو شهدا جميعا أنه استوفى جميع ما صلح عليه فهو جائز ولو شهد صاحب الدار وادعى الطالب الصلح وجاء شاهدين فشهد أحدهما على دراهم مسموعة وشهد الآخر على شئ غير مسمى أو تر كجميعا تسمية البديل لم تقبل الشهادة فان شهد شاهد على صلح بعمانية على دراهم مسموعة وشهد الآخر على الاقرار بذلك فهو جائز كذا في المبسوط \* اذا ادعى رجل في دار رجل دعوى فاختلف الشاهدان في مقدار المسمى شهد أحدهما أنه صالح على مائة وشهد الآخر على مائة وخمسين فان كان المدعى للصلح هو المدعى للدار قبلت هذه الشهادة اذا كان المدعى يدعي أكثر المالين وان كان المدعى هو المدعى عليه الدار لا تقبل هذه الشهادة سواء شهد بالقبض على المدعى أو لم يشهدا هكذا في المحيط والله أعلم

#### \*( الباب التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة بالاقرار ) \*

اذا ادعى رجل على رجل ألف درهم فأنكر ثم صالحه من ذلك على أن يباعه بالالف الذي ادعى عليه عبدا فهو جائز ويصير مقر بالدين حتى لو استحق العبد أو وجد بالعبد عيبا فرد فانه يرجع عليه بالالف واذا قال صالحته عن الألف الذي ادعيت على هذا العبد فانه لا يصير مقر بالالف حتى لو استحق العبد المصالح عليه أو وجد به عيبا فرد فانه لا يرجع عليه بالالف وانما يرجع بالدعوى في الألف هكذا في المحيط \* لو اصاب رجلان على أن يسلم أحدهما لآخر دارا ويسلم الآخر له عبد لم يكن هذا اقرارا وكذلك لو اصاب لهما على أن يسلم أحدهما هذا العبد لآخر على أن أبرأ الآخر من الدين الذي له عليه لم يكن هذا اقرارا منه بالعبد ولو اصاب لهما على أن برئ فلان من هذه الدار وبرئ الآخر من العبد فهو صلح وليس باقرار وكذلك لو اصاب لهما على أن يخرج أحدهما من هذه الدار وسأله كان هذا جائزا ولم يكن اقرارا ولا انكارا أو أيهما استحق فلهما على حجتهم في الباقي كما كان قبل الصلح كذا في المبسوط \* صالح عن دعواه حقا في دار على عبد عني إلى أجل أو موصوف في الذمة لم يجز ثم ان صالحه من حقه فقد أقر بالحقوق والقول في بيان الحق له لانه الجمل وان صالح عن دعوى الحق لم يكن اقرارا كذا في الوجيز لا كدردي \* رجل ادعى على رجل عينا في يده فأنكر فصالحه على مال ليعترف به بالعين فانه يجوز ويكون في حق المنكر كالبيع وفي حق المدعي كالاية في الثمن

وفي عرفنا لا يحنت بالكساء لانه لا يسمى ثوبا ولو لمسه أو نسا ط أو نطقة أو قلنسوة ولا وكذا ان اشترى خرقا لتساوى نصف ثوب وان بلغ نصف ثوب أو أكثر منه يحنت وان اشترى قدر ما تجوز فيه الصلاة يحنت بخلاف القلنسوة \* لا يشتري أو لا يلبس ثوبا جديدا لم ينكسر لونه حتى يصير شبه الخلق فهو جديد وقال الصدر رحمه الله قبل الغسل فهو جديد وبعده لا بالعرف \* لا يشتري قيصا فاشترى قيصا مقطوعا غير محيط لا يحنت \* لا يشتري سلاحا فاشترى حديد غير مجهول أو سكين لا يحنت وبالدرع والقوس يحنت \* حلف لا يشتري هذا العبد ولا يامر



ذهباً أو فضة فاشترى دراهم أو دنانير لا يحنث ولو نقره فضة أو سبك كذهب أو طوق ذهب أو فضة حنث لأن اشترى داراً في سقوفها ذهب أو مسامير من أحد الحجرين لأن بائعه لا يسمى بائع الفضة والذهب \* لا يشتري حديد فاشترى سيفاً أو درعاً أو في الكانون والمسامير والقفل من الحديد يحنث قال المشايخ في عرفنا لا يحنث في القفل وبالبينة يحنث في الكل \* لا يشتري قصباً فاشترى بوارى قصب لا يحنث \* لا يشتري شعراً فاشترى مسحاً أو جواً القامن الشعراً \* لا يشتري جارية فاشترى بحوزاً أو رضيعاً حنث (٣٨١) \* لا يشتري غلاماً من السند فهو

على ذلك الجنس \* لا يشتري من خراسان فاشترى خراسانياً في غير خراسان لا يحنث حتى يشتريه فيه \* لا يشتري بقلاً فاشترى أرضاً فيها بقل قد بنت وشرطه في البيع حنث وكذا الرطب مع التخلل أن شرط حنث \* لا يشتري رأساً فاشترى شاة مذبوحة حنث \* لا يشتري لحماً لا يحنث بالرأس بخلاف ما لو حلف لا يأكل لحماً فاكل رأساً \* لا يشتري باباً من الساج فاشترى داراً له باب من الساج حنث \* لا يشتري نخلاً أو شجرة فاشترى أرضاً فيها نخلاً أو شجرة حنث كما لو حلف لا يشتري حائطاً فاشترى داراً لها حائط \* لا يشتري حشيشاً فاشترى أرضاً فيها حشيشاً لا يحنث \* لا يشتري صوفاً فاشترى شاة على ظهرها صوف لم يحنث \* والأصل أن الحلف عليه متى دخل به لا يحنث لأن الاتباع لا يفرد لها حكم على حدة وإن دخل مقصوداً حنث \* حلف لا يشتري من فلان شيئاً فاسلم إليه في ثوب حنث \* لا يشتري عبد الغلان فأجره داره لا يحنث \* حلفه السلطان أن لا يشتري

خدمه وإن شاء لم يخدمه فإن كان خدمه لا يبطل الصلح وإن كان لا يخدمه يبطل ورجع إلى دعواه فيما بقي ولا يضمن المعتق شيئاً لصاحب الخدمة وإن اعتقه صاحب الخدمة لا يعتق وإذا قتله صاحب العبد لا يضمن كالموأمة ويبطل الصلح فيما لم يستوف من المنفعة وإن قتله صاحب الخدمة تلزمه القيمة وينتقض الصلح عند محمد رحمه الله تعالى وكذلك لو قتله أجنبي خطأ وأخذ قيمته لا ينتقض عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وله الخيار إن شاء اشترى بالقيمة عبداً آخر يخدمه سنة وإن شاء عاد إلى دعواه وعند محمد رحمه الله تعالى ينتقض الصلح وعاد إلى دعواه هكذا في محيط السرخسي \* ولو كان رب العبد باع العبد المصالح على خدمته من رجل لم يحنث بيعه ولو باع المدي العبد لا يجوز بيعه كما لا يجوز عتاقه هكذا في المحيط \* لا يجوز التصرف في بدل الصلح قبل القبض إذا كان منقولا فلا يجوز للمدعي بيعه وهبته ونحو ذلك فإن كان عقاراً يجوز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* إذا ادعى داراً في يد رجل فصالحه المدعي عليه على ثياب أو حيوان بعينه أو مكبل أو موزون بعينه وأراد المدعي أن يبيع ذلك قبل القبض لا يجوز وإن كان المكبل أو الموزون في الذمة جاز الاستبدال به قبل القبض إلا أنه إذا وقع الاستبدال عن المكبل أو الموزون في الذمة على شيء بعينه وتفرق من غير قبض لا يبطل الصلح وإن كان بغير عينه يبطل الصلح كره محمد رحمه الله تعالى في الأصل كذا في المحيط \* صالحه عن دم عمده على عبد جاز بيعه قبل القبض ولو صالحه من دار على عبد لا يجوز لانه بيع المبيع قبل القبض كذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى في دار في يدي رجل حقا فقبض الحقه من ذلك على عبيد بن دفعه إليه أحدهما ومات الآخر في يده فالمدعي بالخيار أن شاء رد العبد الذي قبضه وعاد في دعواه وإن شاء أمسك ورجع في حصة العبد الميت في دعواه كذا في المبسوط \* إذا ادعى رجل حقاً في أرض في يدي رجل فصالحه من ذلك على أرض أخرى فغرقت الأرض التي وقع الصلح عليها قبل القبض كان المدعي بالخيار أن شاء نقض الصلح ورجع في أرضه إن كان الصلح عن إقرار ورجع في دعواه في الأرض إن كان عن انكار وإن شاء تبرص إلى أن ينصب الماء عنه فإن اختار التبرص فإن أحدث الغرق نقصاناً في الأرض يخير وقع الصلح عن انكار أو إقرار وإن لم يحدث الغرق نقصاناً لا خيار له وإن غرقت الأرض التي وقع الصلح عنها إن وقع الصلح عنها عن إقرار وقد أحدث الغرق نقصاناً في الأرض فإن حصل الغرق بعد ما ذهب المصالح إلى الأرض وتمكن من قبضها فإنه لا خيار له وإن أحدث قبل أن يذهب إلى الأرض وتمكن من قبضها يخير إن وقع الصلح عن انكار لا خيار له سواء تمكن من قبضها أو لم يتمكن وهذا عندهم جميعاً هكذا في المحيط \* ابن سميعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل ادعى داراً في يدي رجل فصالحه على ألف وخدمة عبده سنة فقبض العبد والألف ثم مات العبد قبل أن يخدمه قال يعرود على دعواه فإن أقام البينة على حقه قسم حقه على الألف وقيمة الخدمة فأصاب الألف جاز لصاحب اليد وما أصاب الخدمة فهو للمدعي وإن لم يقم بينة سلته الألف وبطلت حصة الخدمة وصح الصلح كذا في محيط السرخسي \* إذا كان الصلح عن إقرار واستحق بعض المصالح عنه رجع المدعي عليه بحصة ذلك من العوض وإذا استحق كل المصالح عنه عن إقرار رجع المدعي عليه على المدعي بكل العوض ثم يرجع بالخصومة على المستحق إن شاء وإن استحق بعض المصالح عنه أو ثلثاً أو ربعاً ونحو ذلك رجع بالخصومة في ذلك القدر على المستحق هكذا في غاية البيان شرح الهداية \* ولو وقع الصلح عن انكار أو سكوت فاستحق المتنازع فيه رد المدعي بدل الصلح على المدعي عليه

(٣٦ - فتاوى زابع) طعاما للبيوع فاشترى طعاما لبيته ثم بدله فباعه لا يحنث لأنه ما اشترى للبيوع كالحلف لا يخرج إلى بيت فلان فخرج إلى مجلس ثم ذهب إلى بيت فلان \* باع عبداً من آخر وسلمه إليه ثم حلف أن لا يشتري من فلان ثم قاله المشتري فقبله لا يحنث وهو قول محمد رحمه الله لأن الأقاله فسبح عنده إذا كان بالثمن الأول وعند الثاني بيع جديد فحنث عنده ولو قاله بيمينته ديناراً كان اشتراؤه بعشرة دراهم حنث وكذا لو قاله بأكثر من الثمن الأول أو أقل \* اشترى بالتماعطي ثم حلف أنه ما اشتراه أجاب الامام علم الهدى الماردي أنه لا يحنث واختاره



الامام يظهر الدين وكذا الوبايع بالتعاطي ثم حلف انه لم يبيع لاي حث وكذا روى عن الامام الثاني رحمه الله وقال الامام الفضلي رحمه الله لا يعمل لمن علم انه كان بالتعاطي ان يشهد على البيع بل يشهد على التعاطي \* قال ابو النضر كفى ادخل دارك ولم اشتر لك حلياً فانت كذا فدخل فلم يشتر لها الحلي اختلف فيه الثاني ومحمد رحمه الله والخيار الحث لانه على الفور وكذا لو قال لا هراة ان يبع بقرتك ولم يقبله فكذا فباعته منه ولم يقبله على الفور يقع الطلاق وكذا لو (٢٨٣) قال ان فعت كذا ولم يفعل كذا فانت كذا يشترط فعلة عقيب ذلك الفعل فوراً

وكذا لو قال متى لم ابرك هذا الحائط او متى لم اشتر لك داراً او ان دخلت البصرة فلم اشتر للدرا فكله على الفور \* قال لها ان لم تطلق نفسك فعبده حراً على المجلس وكذا لو قال ان لم ابيع عبدي هذا فعبدي الاخر حر او قال ان كلفتني فلم ابرك على الفور \* امراته كذا ان لم اخبره بما فعلت حتى يضربك فاخبره فلم يضربه برالحا فلان اليمين على الخبر خاصة لان الضرب من رجل والاخبار من آخر مما لا يتد فاشبه ما لو خلف ليمين فلانها وبا حتى يلبسها وليمين له دابة حتى يركبها يبر بالهمة وان لم يركب ويابس \* لا افارقك حتى تعطيني حتى فلازمه ثم فارقه قبل القضاء حث لان الملازمة مما يعتد وان قال اردت به الملازمة خاصة لا يصدق قضاء \* ان لم الازمك لتقضيني ديني فكذا فلازمه ثم تركه قبل القضاء لا يحث \* قال لها ان اشتريت جارية فتدخل غيرة عليك فانت كذا فاشترها فدخلت عقيب الشراء بلا فصل طلقت وان دخلت الغيرة بعد الشراء برمان لا وهذا اذا ظهرت الغيرة بلا سانه بالجراح او كلمة قبيحة وان كانت في قلبها ولم تسكلم به الا كمن حلف لا يعادي فلان فاعاداه بالقلب وهو

وخاصم المدعي مع المستحق وان استحق بعضه رد حصته ورجع المدعي بالخصوص في ذلك القدر كذا في الكافي \* رجل ادعى نصف دار في يدي انسان فصالحه الذي في يديه على دراهم مسمية ودفع الدراهم اليه ثم استحق نصف الدار فان ادعى نصفها شاعنا فان قال المدعي النصف لي والنصف الاخر للمدعي عليه يرجع المدعي عليه على المدعي بنصف البدل ولو قال النصف لي ولا أدري أن النصف الاخر لمن هو او قال النصف لي وسكت ثم استحق نصف الدار شاعنا لا يرجع المدعي عليه على المدعي بشي من البدل وان قال المدعي النصف لي والنصف الاخر فلان آخر غير المدعي عليه ثم صالحه المدعي عليه فاستحق نصف الدار لا يرجع المدعي عليه على المدعي بشي من البدل وان كان المدعي ادعى نصفاً معيناً فصالحه المدعي عليه ثم استحق النصف الذي كان يدعيه المدعي رجع المدعي عليه بجميع البدل على المدعي وان استحق النصف الاخر لا يرجع بشي وان استحق نصف شائع من الدار رجع المدعي عليه بنصف البدل على المدعي كذا في فتاوى قاضيان \* وان ادعى حقاً في دار بينه فصالحه على دراهم ودفعها اليه ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئاً من العوض فاعل دعواه فيما بقي دون ما استحق ولو استحق كل الدار من يد المدعي عليه له أن يرجع بدراهمه كذا في الكافي \* رجل ادعى نصف دار في يدي رجل ولم يقيم في النصف الاخر شيئاً فأقر بذلك الذي الدار في يديه له وصالحه منها على مائة درهم ثم ادعى رجل آخر نصفها ولم يقبل في النصف الاخر شيئاً فأقر المدعي عليه له بذلك أيضاً ثم صالح المدعي عليه مع الثاني أيضاً على دراهم مسمية ودفعها اليه ثم استحق نصف الدار لم يرجع المقضي عليه عليه ما بشي وان استحق ثلاثة أرباع الدار رجع عليه ما بنصف ما أخذ وكذا لو لم يقر المدعي عليه للمدعي الثاني بشي حتى أقام المدعي الثاني دية على ما ادعى وقضى القاضي له بنصف الدار ثم صالحه المقضي له من ذلك على دراهم معلومة وكان ذلك قبل أن يقبض المقضي له ما قضى القاضي له به ثم استحق نصف الدار وقضى القاضي للمدعي فاستحق المدعي عليه لا يرجع على المدعي الاول ولا على الثاني بشي مما صالحه عليه ولو أن المقضي له بالنصف الثاني قبض ما قضى له به ثم اشترى المقضي عليه من المقضي له ما قضى له به ثم استحق نصف الدار رجع المقضي عليه على المصالح الاول وعلى المستحق الاول بنصف ما اعطاهما كذا في المحيط \* اذا ادعى رجل دار في يدي رجل فصالحه منها على عبد فاستحق العبد رجع المدعي على دعواه هذا اذا لم يجز المستحق الصلح اما اذا اجاز جاز وسلم العبد للمدعي ويرجع المستحق بقيمة العبد على المدعي عليه وان لم يجز وأخذه بطل الصلح ورجع المدعي على دعواه فان كان الصلح عن اقرار رجع المدعي بما ادعاه وان كان عن انكار أو سكوت رجع على دعواه ولو استحق نصف العبد فالمدعي بالخيار ان شاء رضى بالنصف الباقي وعاد في نصف الدعوى وان شاء رد العبد وعاد على جميع الدعوى هكذا في شرح الطحاوي \* اذا استحق بدل الصلح في المجلس أو بعد الافتراق عن المجلس أو وجدته ستوقه أو رصاصة أو زيوها أو نهر جنة فان وقع الصلح على جنس حقه بأن ادعى ألف درهم ووقع الصلح على مائة درهم فالمدعي يرجع بمثل بدل الصلح وذلك مائة من الجياد ولا يرجع بأصل دعواه وان وقع الصلح على خلاف جنس حقه بأن ادعى مائة دينار ووقع الصلح على مائة درهم فهذا الصلح معاوضة فيرجع بمثل بدل الصلح ان وقع الاستحقاق في المجلس وان وقع بعد الافتراق عن المجلس يرجع بأصل الدعوى كذا في الذخيرة \* لو كان عليه كحنطة فصالحه من ذلك على كرشير ودفعه اليه وتفرقا ثم استحق الكرشير من قبض الصلح واذا بطل الصلح رجع بأصل حقه

اذا ظهرت الغيرة بلا سانه بالجراح او كلمة قبيحة وان كانت في قلبها ولم تسكلم به الا كمن حلف لا يعادي فلان فاعاداه بالقلب وهو وحفظ اللسان والجوارح لا يحث \* اشترى شاباً بمائة فاعطاه المشتري بعض الثمن فلما طالبه بالباقي قال المشتري اشتريت بخمسين وأوفيت كل الثمن بخلاف البائع \* بئان عقد كه توحي كوي من جيري نيافته ام او بهذا السبب الذي تذكر لا يحث \* باع شيئاً بدراهم ثم حلف ان لا يأخذ منه فاخذها حنطه حث \* حلف بشتين له هذا الشيء فاشتراه له ثم أنه دفع ذلك الشيء الى البائع برفي عينه \* اشترى ثلاث دواب بمائة وخمسة

دراهم ثم اشترى واحد بمائة وثلاثين يحنث \* ثم نون شاة بينهم ما حاف أحدهما على أنه لا يملك أربعين يحنث وتزومه الزكاة ولو اشترى عبد الخلف أنه لا يملك أربعين لا يحنث ولا تزومه الزكاة \* حلف لا تنفق هذه الدراهم في الدقيق فاشترى بها دنائير ثم بهاديقا لا يحنث \* لا يشتري له ثوبا فاحمر أن يشتري لآبائه الصغير ثوبا أو لعبه فاشترى لا يحنث \* لا يشتري بهذه الدراهم خبز لا يحنث ما لم يدفع هذه الدراهم إلى الخباز ولا يتم يقول ادفع بهذه الدراهم خبزاً ولو قال له قبل الدفع إلى الخباز (٢٨٣) لا يحنث وفي الجامع يحنث إذا أضاف

العقدا إلى الدراهم قبل الدفع أو بعده \* قال ابن بعت عبدي بهذه الألف درهم أو بهذا الكرويه ما صدقة فباع به ما أضاف العقد إليه ما لم التصدق بالحنطة لا الدرهم وذكر القاضي رحمه الله أنه يلزمه التصديق بالدرهم أيضاً في هذه الصورة لكنه فرض المسئلة في الشراء قال لأنه اشترى بها وبقيت على ملكه بعد الشراء لأنها لاتعين وكان له أن يدفع غيرها مكانها لا يشتري فاشترى عبداً بخرم أو خنزير وقبضه أو لا يحنث وعن الثاني أنه لا يحنث وكذا إذا باعه فضولي يحنث قبل إجازة المالك عند محمد وقال الثاني لا يحنث قبل الإجازة كفي النكاح وإن اشترى بدم أو مية لا يحنث \* قال لرجلين أن اشترى ثوبا أو منكتما عبداً فبعدهم من عبدي حر فكسا عبداً بينهما أو اشترى أحدهما وبيع من الآخر يحنث بخلاف قول ابن مالك يحنث عبداً فهو حر فم يحنث لا يحنث \* إن كنت ملكة الاثنين درهماً ولم يملك الا عشرة

وهو الحنطة فإن ورد الاستقاق وجماع في المحاس بعد فانه يرجع عليه بشعير مثله ويكون الصلح ماضياً كذا في المحيط \* ولو صالحه من الدراهم على فليس وقبضها ثم استحق يرجع بالدراهم كذا في الحاوي \* رجل ادعى على رجل ألف درهم ودار فصالحه المدعى عليه على مائة دينار ثم استحق الدار من يد المدعى عليه لم يرجع على المدعى بشئ لو أن رجلاً ادعى في دار في يدي رجل حصة فصالها من ذلك إلى عبده على مائة درهم كان ذلك جائزاً فإن استحق العبد بكم يرجع المدعى في دعواه فانه ينظر إلى قيمة العبد فإن كانت قيمته مائتي درهم انتقض الصلح في الثلاثين وبقي في الثلاث ويرجع بشئ يدعو وإن كانت قيمته مائة انتقض الصلح في النصف ويرجع في نصف الدعوى ولو أن المدعى أخطى ثوباً بالذي في يده الدار والمثله بها ثم استحق العبد وقيمة العبد مائة فانه يرجع المدعى على المدعى عليه بنصف الثوب ونصف الدعوى وإن استحق الثوب من يد المدعى عليه فانه يرجع المدعى عليه على المدعى بنصف العبد ونصف المائة إن كانت قيمة العبد مائة درهم فإن وقع الاختلاف بين المدعى والمدعى عليه في قدر الحق الذي ادعاه المدعى في الدار فقال المدعى كان حق في الدار نصفها وقيمة الدار مائتي درهم فحق من ذلك مائة والثوب مائة فيقسم حق في الدار والثوب على العبد والمائة نصفين فانه إذا استحق الثوب كان للرجوع على بنصف ما أعطيتني من العبد والمائة وقال المدعى عليه لا بل حقت في الدار عشرة قيمتها مشرون درهم ما وقيمة الثوب مائة وقد انقسم ذلك على العبد والمائة أساساً فصار بازاء الثوب خمسة أساساً من العبد والمائة فإذا استحق الثوب كان للرجوع بخمسة أساساً ما أعطيتك من العبد والمائة فإذا اختلفا على هذا الوجه كان القول قول المدعى عليه مع عبده ويرجع على المدعى بخمسة أساساً من العبد والمائة كذا في المحيط \* ولو لم يسم به رافى أصل العقد لكنه صالحهما من مهرها على أن يجعل العبد مهرها أو فرضه لها به النكاح ثم استحق العبد رجعت بالقيمة بخلاف ما إذا تزوجها على ألف ثم صالحها من الألف على عبده واستحق العبد فانه يرجع عليه بالألف هكذا في المبسوط \* ولو كان المدعى داراً فصالح على داروين كل واحد منهما مائة فالدار كالأمة والبناء كالأولاد في التزام السلامة والحكم في رجوع كل واحد منهما على صاحبه بقيمة بناءه عند الاستقاق كفي الولد اختلاف في ساحة يدعى كل واحد منهما له وفي يده لم ينص لاحدهما بملك ولا لبايئة فانه سلمها أحدهما لصاحبه بعبد وقبضه وبني الآخر \* كن فاستحق العبد أو وجد حراً بطل الصلح ويعود كل واحد منهما إلى دعواه وليس له أن ينقض بناء ساحتها ولا يئمنه من السكنى حتى يثبت بالبيعة ولو اشترى منه بعد فبني وسكن ثم استحق أجبر على نقض البناء كذا في النكاحي والله أعلم

\*( الباب الحادي والعشرون في المتفرقات ) \*

الامام أو القاضي إذا صالح شارب الخمر على أن يأخذ منه مالا ويعفوه عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان قبل الرفع أو بعده كذا في فتاوى قاضيخان \* لو قذف امرأته بالزنا حتى وجب اللعان ثم صالحها على مال على أن لا تطالبه باللعان كان باطلا وعفوهها بعد الرفع باطل وقيل جائز كذا في الفصول العمادية \* رجل زنى بامرأة فزجل فعلم الزوج وأراد حدها فصالحها معها أو أحدهما على دراهم معلومة أو شيء آخر على أن يعفوه عنها ما كان باطلا لا يجب المال وعفوه باطل سواء كان قبل الرفع أو بعده كذا في فتاوى

دراهم لم يحنث وإن ملكت خمسين درهماً وعشرة دنائير أو ساعة أو شيئاً للتجارة يحنث وإن ملكت مع الخمسين عرضاً للتجارة أو رقيقاً أو داراً لم يحنث لأن مراد في العرف أنه لا يملك من المال الا خمسين ومطلق اسم المال ينصرف إلى الزكوى \* قال امرأته طالق إن كان جعل ماله باسمه أو كان باعه له من ابنه وقبل هو قبل يحنث وقيل لا \* قال ابن قوام لو بى عبداً بخمسة ولم أبعه بأربعة فاحمر أنه كذا فقوموه في الغد بثلاثة دنائير ومع هذا دفعه بأربعة دنائير فباعه ومضى الغدا لا يحنث \* ( السادس في البيع ) \* قال والله لا أبيع له ثوباً ببيع له ثوباً ببيع

فصدان يكون البيع له ويجوز له وياخذ الثمن فاجاز البيع جاز وحدث الحالف وكذا يحدث اذا باع قبل اجازة الحالف عليه وان باعه لنفسه لاغلى قصدان يكون للحالف عليه لا يحدث \* حلف لا يبيع داره فاعطاها في صدق المرأة حدث اذا تزوج بها بالدرهم واعطى الدار عوضا ولو تزوجها على الدار ابتداء لا يحدث \* حلف (٣٨٤) لا يبيع هذا الثوب الا بربح كثير فباعه بربح قليل فباعه بربح كثير فباعه بربح كثير

في المتاع لا يحدث \* لا يبيع هذه الخارية فباع نصفها ووهب نصفها لا يحدث والامام الثاني علم هذه الحيلة للرشييد وروى ان الامام الاعظم قال الحسن بن زياد ربه الله - بن اراد التلم أسألك عن شيء فان أجبته فقد دعيت على التلم للفقعة عز وجلت ولدين لا ذكرين ولا اثنتين لاجين ولا ميتين ولا عناقين ولا عتودين ولا اسودين ولا ابضين فرفع الحسن رأسه وقال الولدان أحدهما ذكر والآخرا تاتي أحدهما ماتي والآخريت أحدهما ماتي أبيض والآخرا أسود \* حلف لا يبيع عبده فسرقة منه لا يحدث ما لم يستيقن بعبوته لا يمكن المبيع \* ان لم ابيع هذه الخارية اليوم فهي حرة فباعها على انه بالخيار ثم فسخ البيع لا يعتق \* قال لها ان لم ابعك فانت حرة قد برها أو استولدها حدث عند الامام لانسد باب البيع وعلى قول الامام الثاني لا لاحتمال خسار الرق بالارتداد والسبي بعده ولو حلف على بيع أم ولد أو حر فباع بتر عند الامام رجه الله \* (نوع منه في العتق والهبة والوصية وغيرها) \* لا يعتق عنه موكاته وأدى البذل

فاضيحان \* لو كانت المرأة المزني بها هي التي صالحتها على دراهم أخذتها منه أو دفعته اليه فهو باطل ولكل واحد منهما أن يرجع به الذي دفعه كذا في المبسوط \* لا ينفي للقاضي أن يباشر الصلح بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره من المتوسطين وسبيل القاضي أن لا يبادر في القضاء بل يرد المصوم الى الصلح مرتين أو ثلاثا اذا كان يرجو الاصطلاح بينهم بان كانوا يميلون الى الصلح ولا يطالبون القضاء لاجل الحلة فاما اذا طالبوا القضاء لاجل التواؤم الى الصلح ان كان وجه القضاء مستتبسا غير مستبين للقاضي ان يردهم الى الصلح واما اذا كان وجه القضاء مستبين فان وقعت الخصومة بين أجنبيين يقضي بينهم ولا يردهم الى الصلح حين أبوا وان وقعت الخصومة بين أهل قبيلتين أو بين الحارم يردهم الى الصلح مرتين أو ثلاثا وان أبوا الصلح كذا في الذخيرة \* لو صالح من الدعوى في الغنم على نصف الغنم على أن للطلوب الاولاد كلها سنة لا يجوز ذلك ولو شرط الاولاد كلها للطلوب ولو صالح على صوفها على أن يجزى من ساعته جاز عند أبي يوسف رجه الله تعالى خلافا لمحمد رجه الله تعالى قيل عند أبي يوسف رجه الله تعالى انما يجوز اذا صالح على صوفها وان صالح على صوف غيرها لا يجوز كذا في محيط السرخسي في باب الصلح الفاسد \* ولو صالح على اللبن الذي في ضرعه أو على الولد الذي في بطنه لا يجوز بالاتفاق كذا في المحيط \* لو ادعى في عبده دعوى فصالحه من ذلك على محتاتهم دقيق معلومة من دقيق هذه الحنطة أو على أرتال من لحم شاة لم يجز وكذلك لو صالحه على عبد أتى كذا في المبسوط في باب الصلح الفاسد \* لو ادعى انسان على انسان مالا أو حقة في شيء ثم صالحه على مال فبين أنه لم يكن عليه ذلك المال وذلك المثل لم يكن ثابتا كان للمدعى عليه حق استرداد ذلك المثل هكذا في خزائن الفتاوى \* اذا قال المدعى بعد ما صالح مع المدعى عليه وأخذ منه بدل الصلح اني كنت مبطلا في الدعوى كان للمدعى عليه أن يرجع عليه بما أخذ من بدل الصلح كذا في المحيط \* اذا ادعى على انسان مالا أو صالحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر يرد البذل كذا في الوجيز لا كدرى \* ادعى على آخر أن له خمسين دينارا في يده من مال الشركة وعليه خمسون دينارا فرفضوا والمدعى عليه بمقر بهل الشركة ثم اصطلحا على خمسين دينارا الا يبيع الصلح في حصة الشركة ويصح في حصة القرض وان أنكر المدعى عليه مال الشركة ثم اصطلحا فالصلح جائز في حصة القرض والشركة جميعا كذا في الذخيرة \* المطالب اذا قضى حقه وأنكر الطالب ثم صالحه بمال جاز الصلح في الظاهر وفيما بينه وبين الله تعالى لا يحل للطالب أخذ مال الصلح كذا في التتارخانية \* اذا كانت الدار في يدي رجل فادعى أن فلانا تصدق به عليه وقبضها وقال فلان وهبتم لك وأنا أريد الرجوع فيها فاصطلحا على مائة درهم على ان يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا يستأمن الرجوع فيها بعد الصلح وكذا لو أقر الذي في يده الدار أنها هبة وأراد الواهب أن يرجع فصالحه على مائة حتى يسلم له الدار جاز اذا جحد رب الدار الهبة والصدقة وأراد أخذ داره فصالحه الذي في يده الدار على ثوب على أن يسلم له الدار بعد ادعى من الصدقة جاز واذا اصطلحا على أن تكون الدار بينهما بالسوية نصفين على ان يرد الذي في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز وان كان في يدي رجل عبد فادعى رجل أنه تصدق عليه وقبضه وبجده الذي في يده العبد ذلك وافتدى منه الذي في يده العبد بشوب فدفعه اليه وصالحه على أن يرى من دعواه في هذا العبد فهو جائز كذا في المحيط \* صالح عن الشركة بالحنسة ثم تصدق الصلح لا ينتقض الصلح كذا في القنية في نوادر ابن جماعة عن أبي يوسف رجه الله تعالى في رجل باع عبدا بالف درهم وقبض الثمن ولم يدفع العبد وضمن رجل للمشتري تسليم العبد وطالب المشتري العبد فصالح الضامن المشتري على أن يرد على المشتري الثمن قال هو جائز للبائع الثمن الذي قبض والعبد للضامن قال لا يرى أن رجلا لو ادعى على رجل أنه باعه عبده هذا بالف درهم

أو اشتري أباه وعتق عليه أو باع العبد من نفسه أو وهب وعتق عليه حدث لان الكل اعتاق \* قال لامته وأنكر ان ظهر حركته ولم اعتقك فامرأته كذا فظهر الحال بالولادة وهو على حلقه في العتق حتى يموت \* قال لعبد اذا باعك فلان فانت حرة فباعه ثم اشترا منه لا يحدث \* لا يبيع له عبدا فوهبه بشرط العرض يحدث ولو تصدق به عليه لا يحدث \* لا يبيع فلان فوهبه ولم يقبل بره والنهي

عطية مثل الهبة بخلاف البيع والاعارة والاستقراض والهبة والصدقة وبدون القبول لا يكون القرض فرضا عند محمد رحمه الله  
وكذا الاجازة والحاصل أن كل عقد ليس فيه بدل مالي فالقبول فيه لا يشترط لحنث عند محمد وفي رواية عن الثماني ومافيه بدل مالي  
لا يوجب حنثا بخلافه لا قبول الماعرف في الجامع \* ان رهب فلان هذا العمد فهو حر فوهبه فلان لا يعتق لعدم الاضافة والوصية  
كالهبة في تمامها بالواحد في حق الحنث لا في حق الملك والرهن والنكاح والخلع (٢٨٥) كالبيع \* حلف لاوصي فوهب له في  
هرضة أو اشترى أباه في  
هرضة وعق عليه لا يحنث  
\* حلف على أن يهبه اليوم  
مائة وله على آخره مائة فوهبه  
له أو أمره بقبضه برفي عينه  
\* مات الواهب قبل قبض  
الموهوب له لم يملك القبض  
لانه صار حق الورثة \* ووهبه  
حال السكر ثم قال ان لم أقل  
هذا من قلبي فأمر أنه كذا  
لا تطلق \* علق طلاقها بعدم  
هبتها صدقاتها اليوم وعلق  
أبوابها طلاق أمهات وهبت  
له صداقها يشترى من الزوج  
عرضا مستورا بغيرها  
وتقبض منه فيأتي اليوم ولا  
مهر عليه ثم تكشف ذلك  
الشيء وترده بخيار الرؤية  
فيعود المهر عليه \* أكرهها على  
هبة صداقها منه ثم ادعى  
عليها الهبة يقول القاضي  
أن تدعى الهبة بالطوع أو الكره  
فان طوعا عالها ان تخلف على  
عدمه \* (السابع في  
الاستدانة والشركة  
والاعارة والاجارة والقار) \*

وأذكر ذلك الذي العبد في يديه فصالحه عن دعواه على أن رد عليه الثمن وقبضه ثم أقر المدعي عليه بالبيع  
فالعبد له والثن الذي قبض كذا في المحيط \* لو صالحه من الدين على عبد وهو مقرب وقبضه لم يكن له أن  
يبيعه مرا بجهة على الدين كذا في المبسوط في باب ان خيار في الصلح \* له على آخر ألف فدفع المديون اليه نصفها  
من جهة الصلح بالانظار بالصلح ثم أراد الاستدانة له ذات وان كان أعطاه عرضا ليمكث الاستدانة كذا في  
الوجيز للكردي في الصلح عن الاشياء التي ليست بمال \* الكفيل بالنقض اذا صالح على مال على أن يبرئه  
من الكفالة فالصلح باطل وهل تبطل الكفالة فيه روايتان في رواية تسقط كذا في البدائع \* وبه يقتضى كذا  
في الذخيرة والله أعلم

\*(كتاب المضاربة) \* وهو يشتمل على ثلاثة وعشرين بابا

\*(الباب الأول في تفسيرها وركناتها وحكمها) \*

أما تفسيرها فاعرفى عبارة عن عقد على الشركة في الربح بمال من أحد الجانبين والعمل من الجانب  
الآخر حتى لو شرط الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كله للمضارب كان قرضه كذا في الكافي  
\* فلو قبض المضارب المال على هذا الشرط فربح أو وضع أو هلك الملبى به ما قبضه المضارب قبل أن يعمل  
به كان الربح للمضارب والوضعية والهلاك عليه كذا في المحيط \* (واما ركنها) فلا يجاب والقبول وذلك  
بالفاظ تدل عليها من انفذ المضاربة والمقارضة والمعاملة وما يؤدي معاني هذه الالفاظ بأن يقول رب المال  
خذ هذا المال مضاربة على أن مارزق الله أو أطمع الله تعالى منه من ربح فهو بينهما على كذا من نصف  
أو ربع أو ثلث أو غير ذلك من الاجزاء المألومة وكذا اذا قال مقارضة أو معاملة ويقول المضارب أخذت  
أو رضيت أو قبلت أو نحو ذلك يتم الركن بينهم ما هكذا في البدائع \* ولو قال خذ هذا المال فاعمل بالنصف  
أو بالثلث أو بالعمدة أو قال خذ هذا المال فابتنع به متاعا فان كان من فضل ثلث النصف ولم يزد على هذا  
شيئا أو قال خذ هذا المال على النصف أو بالنصف ولم يزد على هذا جازت استحسانا ولو قال اعلم به على أن  
مارزق الله تعالى أو ما كان من فضل فهو بينهما جازت المضاربة قياسا واستحسانا هكذا في المحيط \* ولو قال  
خذ هذا المال تشتري به هرويا بالنصف أو قال تشتري به رقيقا بالنصف فهذا فاسد وما اشترى به يكون لرب  
المال وللضارب أجر مثله فيما اشترى وليس له أن يبيع ما اشترى إلا بأمر رب المال فان باع بغير أمره  
فحكه كحكم بيع الفضولي لا يجوز الا باجازه المالك فان تلف ما باع ولم يقدر على المشتري منه رده فهو  
ضامن لقيمة ما باع والثن الذي باع به للمضارب فان كان فيه فضل على القيمة التي غرم ينفق له أن يتصدق  
به واذا أجاز رب المال بيع المضارب فان كان المبيع قائما بعينه نفذ بيعه وكذلك ان كان لا يدري أنه قائم  
أم هالك والثن لرب المال طيب لا يتصدق منه بشيء كذا لو كان أمره بالبيع في الابتداء وان علم هلاكه عند  
الاجازة فاجازته باطلة فاذا بطلت الاجازة كان المضارب ضامنا للقيمة يوم باعه والثن له يتصدق بالفضل ان  
كان فيه هكذا في المبسوط \* ولو قال خذ هذا المال مضاربة واشتره هرويا بالنصف أو قال رقيقا بالنصف  
هل يجوز مضاربة أم لا لارواية لها في الكتب وكان الفقيه أبو بكر محمد بن عبد الله البلخي يقول بأنه يجب  
أن لا تجوز المضاربة كذا في الذخيرة \* وأما ثرائها فهي كثيرة كذا في النهاية \* (منها) أن يكون

فيه مالا مضاربة حنث لانها تسمى شركة في بلادنا ولو شاركه فيه مع امرأته لا يحنث \* لا يعمل مع فلان فعمل شركته يحنث لان عهده  
ترجع عليه بخلاف العمل مع عبده المأذون لعدم عود الهبة على المولى وكذا لو حلف للإشراك فالحيلة فيه انه اذا كان للعالم ابن أن يعطيه  
ماله مضاربة بربح قليل وبأذن له في أن يعمل برأيه فيه عطية الابن \* فانما عمل ورجح يأخذ العلم ما شرط له والباقي للاب ولا يحنث الاب \* حلف  
لا يواجر داره وكان آخرها فتقاضى الاجرة في كل شهر لا يحنث ولو طلب أجره شهر لم يسكن فيها بعد يحنث اذا أعطاه الاجرة ولو معدة لليلة

فأجرت امرأته وقبضت  
الاجرة وأنفقت أو أعطت  
له لا يحث لعدم العدم منه  
\* (الثامن في الكلام) \*  
وفيه أربعة أنواع \* (الأول فيما  
يكون كلاما مع فلان وما لا  
يكون) \* لا يتكلم بجمادات  
امرأته عند أكله الطعام فقال  
خذ ما يحث \* لا يكلم فناداه  
بجيت أو أصغى يسمع يحث  
وان لم يسمع لعارض كاستمالة  
بأمر أو بصهم وان كان لا يسمع  
لبعد وان أصغى لا \* ان كلمت  
فلانا فأنت طالق فكلامه  
بعبارة لم تفهم طلقت ولو  
بعلف لا يكلم فلانا أبدا  
فكلامه بعد ما مات لا يحث  
دل أن الافهام شرط \* لم يكلم  
أحد ابغاء كافر يريد الاسلام  
فوصفه له وما كلمه لا يحث  
وليس له أن يتنعم عن وصف  
الاسلام بسبب الخلف \* قال  
اكرم من عيب تويا كرسى  
يكوم فكذا وكان قال مع  
امرأته فلان سيكى فروش  
وسيكى خوار بوده است وتاب  
يحث \* ان كلمت مع الاجنبى  
فكذا وكلمت مع تلميذ الزوج  
أو من له معرفة أو ذارحم غير  
محرم يحث \* لا يكلمه فناداه  
وهو قائم فابقظه حث وان  
لم يستيقظ فقيسه روايتان  
وان كلم غيره على قصد أن

يسعد لا يحنث \* قال لها ان شكوت في الى أخيك فكذبا جاء أخوها وعندها صي لايه قل فقات له يام بي ان زوجي فعل بي كذا في  
وكذا لا يحنث لانها خاطبت الصبي لا الاخ فصار كسالة الحائض لا يكلم امرأته فدخل الدار ومافيه غير هان فقال من فعل هذا واین هذا ان كان  
في الدار غيره لا يحنث وان لم يكن في الدار غيره لا يحنث وان قال ليت شعري من فعل هذا لا يحنث وان لم يكن في الدار غيره \* قال ان ابتدأتك  
بكلام فكذا فقلت يا سلم كل واحد منهن على صاحبه - نث الحالف وكذا لو قال ان كلمتك قبل ان تكلميني \* وان كلمتك الا ان تكلميني \* لا يكلم



فلا فخر على جماعة فيهم فلان فسلم عليهم حنت الآن ينوي غيره فيصدق ديانة لا قضاء ولو قال السلام عليكم الاعلى واحدا لم يحنت ولو أم  
توما و فلان فيهم فسلم في اخرها لا يحنت وقال شمس الاسلام رحمه الله يحنت اذا نواه وفي الشافي يحنت الآن ينوي غيره وان كان الخالف  
مؤثما فعندهما الجواب فيه كالجواب فيما اذا كان اماما وعند الامام الاعظم رحمه الله يحنت على كل حال ولا يحنت بالكتابة ولا بالاعمال والقراءة  
والتسبيح لا يكلم فقرع الباب الخالف عليه فقال الخالف كى تويحنت للخطاب وكذا لو قال لبسك (٣٨٧) اولى بدون الكاف يحنت وكذا لو

قال كيست او كيست اين  
او كيست ان لا يحنت ولو قال  
بعد ما دق الباب من هذا  
يحنت ولو قال ما نده شدى  
فقال خوب است اونم او  
ارى يحنت ولو اخبره بما  
يسره فقال الحمد لله او بما  
يسوه فقال الله وانا اليه  
راجعون لا ولو قال اجارنا  
الله وانا لا يحنت قال لها ان  
لم تسكني فانت طالق فقالت  
لا اسكت ثم سكنت لا يحنت  
ان أعدت ذكر فلان في كذا  
فقالت لا أعيد عليك ذكر فلان  
او قالت لا منعني عن ذكره  
لا أدكره لا يحنت لان هذا  
القدر مستثنى عادة بخلاف  
ما لو قالت لم منعني عن ذكره  
او ان منعني فقد ذكرته  
يحنت ولو ذكرت اسم فلان  
بالهجة لا يحنت ان قلت أي  
فخميع ما أملكك صدقة  
يبيع جميع ما يملكك بعدما  
لغه ثوب أو خرقه ممن يثق  
به ثم تكلم ثم يرد البيع  
بغير الرؤية أو يقبل ان  
أراد أن يعلم بالامر مخاطبا  
للحائط حائط كان كذا  
وهي واقعة عند الرحمن بن  
عوف مع أمير المؤمنين  
عثمان رضي الله عنهما وفي  
قوائد أبي حفص لا يكلم فلانا  
بجاه فلان يطوف بالبحر

في الكافي ثم أجبر مثل المضارب في عمله على الاب أو الوصي يؤدى ان ذلك من مال الابن كذا في المبسوط \* ولو  
دفع أحد المتفاوضين أو أحد شركي العنان مالا مضاربة وشرط عمل شريكه مع المضارب لا تصح كذا في  
الحيوى \* واذا لم يكن العاقد مالا كواشرط عمله مع المضارب فان كان العاقد ممن يجوز له أن يأخذ المال  
مضاربة بنفسه كالاب أو الوصي اذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط عمل نفسه مع المضارب يجوز من الربح  
جازت المضاربة وان كان العاقد ممن لا يجوز له أن يأخذ المال مضاربة فشرط عمل نفسه مع المضارب يفسد  
العقد كذا في دفع مالا مضاربة ويشرط عمله مع المضارب وان شرط المأذون عمل مولا مع المضارب  
ولا دين عليه فالمضاربة فاسدة وان كان عليه دين جازت المضاربة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في  
المحيط \* ولو وكل رجلا ليدفع ماله مضاربة فدفع الوكيل وشرط عمل نفسه مع المضارب وشيئا معلوما  
لنفسه من الربح كان ذلك فاسدا كذا في فتاوى قاضيان \* والمكاتب اذا دفع ماله مضاربة وشرط عمل  
مولاه معه لا يفسد مطلقا لانه كالاجنبي سواء كان عليه دين أو لم يكن كذا في التبيين \* فان عجز قبل العمل ولا  
دين عليه فسدت المضاربة فان اشتريه بعد ذلك وباعا ور بجا فالربح كله لرب المال ولا أجر للمضارب في عمله  
ولو كانا اشتريا المال جارية ثم عجز المالك ببيعها بغيره فباعا الجارية بغيره فباعا الغلام بغيره فباعا الغلام بغيره فباعا  
يستوفى منها رأس ماله وما بقي فهو بينهما على ما اشترطا كذا في المبسوط \* لو دفع ألفا مضاربة فقال له اعمل  
فيه برأيك كان للمضارب أن يدفعه الى غيره مضاربة فان دفعه واشترط أن يعمل المضارب الاول مع الثاني أو  
شرط عمل رب المال مع الثاني كانت المضاربة الثانية فاسدة ويكون الربح بين المضارب الاول ورب  
المال على ما اشترط في المضاربة الاولى ولا أجر لرب المال وان عمل رب المال كذا في فتاوى قاضيان  
\* وللاخر أجر المثل كذا في محيط السرخسى \* (ومنها) أن يكون نصيب المضارب من الربح معلوما على  
وجه لا يتقطع به الشركة في الربح كذا في المحيط \* فان قال على أن لا من الربح مائة درهم أو شرط مع  
النصف أو الثلث عشرة دراهم لا تصح المضاربة كذا في محيط السرخسى \* ولو شرط للمضارب ربح نصف  
المال أو ربح ثلث المال كانت المضاربة جائزة ولو شرط لاحدهما ربح مائة درهم لا يبيعهما من رأس  
المال جاز ولو شرط لاحدهما ربح هذه المائة يبيعهما أو ربح هذا النصف يبيعهما من المال فسدت واذا  
اشترط لاحدهما نصف الربح الا عشرة دراهم أو ثلث الربح الا خمسة دراهم فسدت المضاربة كذا  
في المحيط \* (ومنها) أن يكون المشروط للمضارب مشروطا من الربح لا من رأس المال حتى لو شرط شيئا  
من رأس المال أو منه ومن الربح فسدت المضاربة كذا في محيط السرخسى \* (وأما الشرط) الفاسدة  
فتم اما تطل المضاربة ومنها ما لا تطلها وتبطل بنفسها اذا قال رب المال للمضارب لثالث الربح وعشرة  
دراهم في كل شهر عملت فيه للمضاربة فالمضاربة جائزة والشرط باطل كذا في النهاية \* فان عمل على هذا  
الشرط فربح فالربح على ما اشترط ولا أجر للمضارب في ذلك وكذلك ان اشترط ذلك لاجر لعبد له يعمل  
معسه في المضاربة أوليت يشتري فيه ويبيع فالربح على ما اشترط ولا أجر لعبد المضارب ولا لبيته وان كان  
العبد الذي اشترطه الاجر عليه دين أو كان مكاتب المضارب أو ولده أو والده فهو جائز على ما اشترط والذي  
عمل بالمال مع المضارب من هؤلاء عشرة دراهم كل شهر على ما اشترط ولو اشترط أن يعمل عبد رب المال مع  
المضارب على أن لا يبيع عشرة دراهم كل شهر ما عمل معه فهو فاسد فاسد والربح بينهما على الشرط

فقال الخالف بالجميع يحنت ولو قال لعنه عطاءه يرحمك الله يحنت للخطاب \* ولو مر الخالف في السوق فقال بوشة والحلوف عليه هناك  
لا يحنت لا يحوم حوله أو بكر دوى نه كردم بمنزلة لا يكلمه ولو أراد الخالف عليه شتم انسان فآراد الخالف أن يقول لا تفعل فتذكر بعد  
ما قال بالفارسية يمكن لا يحنت لان الكلام المطلق ينصرف الى ما يفهم ولو في الصلاة يفسد وقبل يحنت أيضا لا أمر أخى أمر اذا كرر  
فر ما يفسد كذا في الفارسية اليه ثوبا على يد رجل وقال قل له حتى يبيعه ان قال الرسول لا اخوك به أو امرك بالبيع يحنت وان قال به

لا يحنث \* اجتمعوا وتخذوا فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فاحرأته كذا فتكلم الخالف يحنث \* من كلف غلام عبد الله فكذا واسمه عبد الله وله غلام فكلمه لا يحنث لان الاعلام معارف وضعا وتسمي نكرة لان الانسان لا يدكر ذاته باسم العلم ولا يضيف غلامه الى ذاته بهذا الطريق بل يشير الى نفسه ويضيف بالياء فذكره على هذا الوجه يوهم انه اراد به رجلا آخر يسمى عبد الله \* (نوع آخر في المعترضة) \* ان دخلت الداران قلت فلانا فعبدته حرف دخل (٣٨٨) الدار ثم كلف فلانا لم يحنث وعلى العكس يحنث وهي المسئلة المعترضة يقدم المؤخر ويؤخر المقدم

وفي الفارسية المقدم مقدم والمؤخر مؤخر وعليه الاعتقاد \* كل امرأه أتزوجها فهي كذا ان قلت فلانا فتزوج قبل الكلام وبعد أيضا تطلق المتزوجة قبل الكلام وعن الثاني يقع على المتزوجة بدل الكلام ولو تزوج قبل الكلام واحدة أو اثنتين أو ثلاثا ثم كلف فلانا طالق الكل لانه جعل الكلام غايته \* ان كلف فلانا فكل امرأه يتزوجها فهي طالق فهو على التزوج بعد الكلام \* كل امرأه يتزوجها أبدا أو الى ثلاث سنين فهي طالق ان قلت فلانا فهذا على ما يكون بعد الكلام وقبله الى ثلاث المدة \* كل امرأه يتزوجها فهي طالق ان قلت فلانا فكلما تم تزوج لا تطلق ولو كلمه ثانيا بعد التزوج تطلق \* (نوع آخر فيمن حلف لا يكلم وفيه مسائل الشتم) \* لا يكلمه أخوه فلان وله أخ واحد فكلمه ان كان يعلم حنث وان كان لا يعلم لا يحنث كمن حلف لا يأكل من هذا الجراب ثلاثة ارغفة وليس فيه الارغيف وهو لا يعلم \* لا يكلم فلانا ولا فلانا لا يحنث حتى يكلمه - ما ولو فوى الحنث بأحدهما صح واختلف فيما اذا لم تكن له

ولو كان عبد رب المال عليه دين فاشتراط له أجرة عشرة دراهم كل شهر أو اشتراط ذلك لمكاتبه أو لاتبه جاز كذا في المبسوط \* ولو دفع ألقا مضاربة بالنصف على أن يدفع رب المال أرضه اليه ليزرعها سنة أو على أن يسكن داره سنة فالشرط باطل والمضاربة جائزة ولو كان المضارب هو الذي شرط عليه أن يدفع أرضه ليزرعها رب المال سنة أو يدفع داره ليسكنها سنة فسدت المضاربة كذا في النهاية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن دفع مالا مضاربة على أن يبيع المضارب في دار رب المال أو دار المضارب كان جائزا ولو شرط أن يسكن المضارب دار رب المال أو دار المضارب فهذا لا يجوز كذا في المحيط \* قال القدوري في كتابه كل شرط يوجب جهالة الربح أو قطع الشركة في الربح يوجب فساد المضاربة وما لا يوجب شيئا من ذلك لا يوجب فسادها نحو أن يشترط أن تكون الوضعية عليهم كذا في الذخيرة \* (وأما حكمها) فانه أولاً أمين وعند الشروع في العمل وكيل وإذا ربح فهو شريك وإذا فسد فهو أجير وإذا خالف فهو غاصب وان أذن بعده ولو شرط الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كله للمضارب كان قرضاً كذا في الكافي \* المضارب اذا عمل في المضاربة الفاسدة وربح يكون جميع الربح لرب المال والمضارب أجبر مثله فيما عمل لا يزاد على المسمى في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم يربح المضارب كان له أجر مثله كذا في فتاوى قاضيخان \* هذا جواب ظاهر الرواية كذا في المحيط \* ولو كانت صحبة فلم يربح المضارب لاشئ له ولو هلك المال في المضاربة الفاسدة عند المضارب لا يضمن المضارب كذا في فتاوى قاضيخان \* وله أجر مثله فيما عمل كذا في المبسوط والله أعلم

\* (الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها انصا وما لا يجوز وما يجوز من الشروط فيها وما لا يجوز) \*

لو قال رب المال للمضارب على أن مارزق الله تعالى من الربح ينشأ جاز ويكون الربح بينهما على السواء كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة على أن يبيع ما شرب كان الربح بينهما مقسداً ذلك فالمضاربة جائزة لان مطلق الشركة يقتضي المساواة وكذلك اذا دفع اليه مالا وقال اعمل به بشركتي ولم يزد على هذا فله مضاربة جائزة والربح بينهما نصفان ولو قال على أن للمضارب شركا والشركة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى واحدة فهو بينهما نصفان وقال محمد رحمه الله تعالى المضاربة فاسدة كذا في الذخيرة \* ومن دفع الى غيره ألف درهم مضاربة على مثل ما شرط فلان لفلان من الربح فان علم رب المال والمضارب بما شرط فلان لفلان من الربح تجوز المضاربة وان لم يعلم لا تجوز وكذا اذا علم أحدهما أو جهل الآخر هكذا في المحيط \* ولو دفع اليه مضاربة على أن يعطى المضارب رب المال ما شاء من الربح فهذا مضاربة فاسدة كذا في المبسوط \* ولو قال على أن للمضارب ثلث الربح أو سدسه أو قال على أن لرب المال ثلث الربح أو سدسه فالمضاربة فاسدة لانه شرط له أحد النصيبين كذا في المحيط السرخسي \* اذا دفع الرجل الى غيره ألف درهم مضاربة على أن للمضارب نصف الربح أو ثلثه ولم يتعرض لجان رب المال فالمضاربة جائزة وللمضارب ما شرط له والباقي لرب المال ولو قال على أن لرب المال نصفه أو ثلثه ولم يبين للمضارب شيئاً ففي الاستحسان تجوز ويكون للمضارب الباقي بغد نصيب رب المال هكذا في المحيط \* ولو قال رب المال للمضارب

نية واختار عدم الحنث حتى يكلمهما ولو حلف لا يكلمهما أو قال بالفارسية باين دو كس سخن نه كويم ونوى واحدا على لا يحنث حتى يكلمهما ولا تصح نيته وينبغي ان تصح لان المثنى ذكر ويراد به الواحد فاذا فاه وفيه تغليظ عليه فيصح ثم في قوله ان قلت فلانا فلانا أو عاد كلمة الشرط فعلى ثلاثة أوجه قدم الطلاق على الشرط أو وسط أو آخر كقوله امرأه كذا ان قلت فلانا وان قلت فلانا فان قلت فلانا فاحرأته كذا وان قلت فلانا لم يحنث بكلام أي ما وجد وبطلت اليمين ولو اخر ان قلت فلانا وان قلت فلانا فكذا لا تطلق حتى يكلمهما

\* لا يكلم فلانا أو فلانا أو ولا فلانا فكلهم أحدهما حنث \* لا أكلم فلانا أو فلانا أو يومين وثلاثة فهذا على ستة أيام \* لا أكلمه لا يوما ولا يومين ولا ثلاثة أيام فعلى ثلاثة أيام \* لا يذوق طعاما ولا شرابا فذاق أحدهما لا يحنث قال الفضلي يتووى وإن لم يكن له نية فكذلك \* إذا كره بجانحه فلان روم وياوى سخن بكويم فكذلك لم يذهب لكنه كلف في مكان آخر لا يحنث \* ولو قال أكره بجانحه فلان روم وياوى سخن نكريم والمسئلة بجهلها يحنث \* زن ازوى طلاقا كرسكي خوردم مقامهري كند (٣٨٩) وكبوتر داري كند قال الفضلي كل

شرط على حدة بلا خلاف وغيره جعل الكل واحدا \* ولو قال سبيكي نه خوردم ومقامهري نكسند وكبوتر نه دارد فكل شرط على حدة بلا خلاف \* ان كنت ضربت فلانا هذين السوطين الا في دار فلان فكذلك افضربه أحدهما في دار فلان والاخر في غيره لم يحنث ولو قال ان لم اكن ضربت هذين السوطين في دار فلان والمسئلة بجهلها حنث \* ان لم أدخل هاتين الدارين اليوم او ان لم اضرب فلانا هذين السوطين اليوم أو ان لم أكلم فلانا أو فلانا اليوم فشرط البر دخول الدارين وضرب السوطين وكلامهما اليوم فان لم يوجد أحدهما لا يبر \* لا يكلم فلانا أبدا أو لم يقل أبدا فهو على الابد وان نوى يوما أو يومين أو ثلاثا أو بلدا أو منزلا يدين ولا يحنث حتى يتكلم بكلام مستأنف بعد العين منقطع عنها حتى لو وصل وقال ان كنت فانت طالق فاذهبي لم يحنث ولو قال اذهبي أو اذهبي يحنث \* قال لها ان كنت فلانا فانت طالق ثم قال لها ان كنت انسانا

على أن لي نصف الرجوع ولت ثلثه كان للضارب ثلث الرجوع والباقي لرب المال كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا شرط في المضاربة بعض الرجوع لغير المضارب ورب المال فان شرط عمل الاجنبي فالمضاربة جائزة والشرط جائز ويصير رب المال دافع مال المضاربة الى رجاين وإن لم يشترط عمل الاجنبي فالمضاربة جائزة والشرط غير جائز ويجعل المشروط للاجنبي كالمسكوت عنه فيكون لرب المال وان شرط بعض الرجوع لعبد رب المال أو لعبد المضارب فان شرط عمل العبد فالمضاربة جائزة والشرط جائز على كل حال وإن لم يشترط عمل العبد ان لم يكن على العبد دين صح الشرط سواء كان عبدا المضارب أو عبدا رب المال وان كان على العبد دين فان كان عبدا المضارب فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح الشرط ويكون هذا المشروط كالمسكوت عنه ويكون لرب المال وعنده ما يصح الشرط ويجب الوفاء به وان كان عبدا رب المال فالمشروط يكون لرب المال بلا خلاف وان شرط بعض الرجوع لبعض من لا تقبل شهادة المضارب له أو شهادة رب المال له نحو الابن والامراة والمكاتب ومن أشبههم فالجواب فيه كالجواب فيما اذا شرط بعض الرجوع للاجنبي وان شرط بعض الرجوع لقضاء دين المضارب أو لقضاء دين رب المال فهو جائز ويكون المشروط له هكذا في المحيط \* ولو شرط ذلك للمساكين أو للجمع أو في الرقاب لم يصح الشرط لانه ليس للشرط له رأس مال ولا عمل لهم فصار كالمسكوت عنه فيكون لرب المال كذا في محيط السرخسي \* لو دفع اليه ألف درهم مضاربة على أن يثلث الرجوع للمضارب وثلثه لرب المال وثلثه لمن شاء المضارب فالثلاثان من الرجوع لرب المال والشرط باطل ولو قال له ثلث الرجوع ان شاء رب المال فهو والمسكوت عنه سواء فيكون لرب المال كذا في المبسوط \* لو دفع رجلا من ألف مضاربة على أن للمضارب ثلث رجوعها وثلث الباقي لأحدهما والثلثان للآخر فعمل المضارب ورب رجوع ثلثه للمضارب وما بقي بينهما نصفين ولو شرط المضارب أن له الثلث لثلاثة من حصصة أحدهما والثلث من حصصة الآخر يصح وما بقي بين صاحبي المال على اثني عشر سهم ما خمسة أسهم لمن شرط من حصصة الثلثين وسبعة للآخر كذا في محيط السرخسي \* لو دفع رجلا من ألف درهم وقال له ما نصف الرجوع ينسك الفلان منه الثلثان لثلاثة من نصيب أحد صاحبي المال وثلث ذلك من نصيب الآخر ولفلان الآخر منه الثلث لثلاثة من نصيب أحد صاحبي المال وهو الذي أعطى له ثلث نصيبه وثلث ذلك من نصيب الآخر والنصف الآخر بين صاحبي المال نصفين فملا رجعا فنصف الرجوع بين المضاربين على ما اشترط والنصف الآخر بين صاحبي المال على تسعة أسهم للذي شرط للمضارب ثلثي النصف من نصيبه من ذلك أربعة أسهم وللآخر خمسة كذا في المبسوط \* دفع ألفا على أن للمضارب ثلثي الرجوع على أن يخطب بألف من ماله فيعمل به ما خاططه ما وعمل ورب رجوعه على الشرط رجوع ألف المضارب له خاصة والثلثان له من النصف الآخر يحكم على مال الدافع ولو كان الدافع شرط لنفسه ثلثي الرجوع وللعامل ثلثه فالرجوع بينهما على قدر ماله ما لان الدافع شرط أن يكون رجوع ماله كله وهو نصف الرجوع فيكون هذا البضاعا مبتدأ لامضاربة كذا في محيط السرخسي \* ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة على أن يخطب بألف من قبله ويعمل به ما جاعل على أن للمضارب ثلثي الرجوع نصف ذلك من رجوع صاحبه ونصفه من رجوع ألفه خاصة وعلى أن ما بقي من الرجوع للدافع فهذا جائز للمضارب ثلثا الرجوع على ما اشترط والثلث لرب المال ولو دفع اليه ألفي درهم على أن يخطب ما بألف من قبله على أن الرجوع بينهما نصفين فهذا جائز فان كان الدافع شرط لنفسه

(٣٧ - فتاوى رابع) فانت طالق فكلهم فلانا يقع ثنتان \* ان تزوجت فلانة فهي طالق ثم قال كل امرأتين زوجها فكذلك يقع ثنتان \* كلماتكم كلاما حسنا فانت طالق ثم قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر يقع واحدة ولو قال الله الحمد لله لا اله الا الله وقع الثلاث \* لا أكلمه يوما أو يومين ذكرنا انه اذا كلف في الثالث لا يحنث وفي رواية اذا كلف في الثالث يحنث كذا لو قال لا أكلمه ثلاثة أيام \* لا أكلم فلانا اليوم ولا غد ولا بعد غده ان يكلمه بالليل لانه ثلاثة أيامان كافي قوله والله لا أكلمه اليوم والله لا أكلمه غدا فكل عين معقودة على حدة ولا

تدخل الليلة بخلاف لا كلمة اليوم وغدا وبعد غد لانه عين واحد كما لو قال لا كلمة ثلاثة أيام \* والله لا أكلمه كل يوم من أيام هذا الجمعة لا يحنت حتى يكلمه في كل يوم سماء فيتوقف الحنت على سبع كلمات فلا يحنت اذا ترك كلام يوم ولا يحنت بالكلام السبع الا مرة ويدخل في قوله لا كلمة كل يوم الليلة حتى لو كلف في الليل فهو كالكلام في النهار كافي قوله ايام هذا الجمعة وفي قوله في كل يوم لا تدخل الليلة فلو كلف فيها لا يحنت \* لا يكلمه اليوم وغدا وبعد غد فهذا على (٣٩٠) كلام واحد لئلا كان أو نهرا \* ولو قال في اليوم وفي غد وفي بعد غد لا يحنت حتى يكلم كل يوم سماء ولو كلمة ليلا

لا يحنت في عينه كقوله لامرأته انت على كظهر أمي كل يوم لم يقربها ليلا ونهارا حتى يكفر ولو زاد في قوله أن يقربها ليلا وظهره على الأيام يطل كل يوم بجبي الليل ويعود بجبي الغد ولو كفر عن الظهار في يوم بطل ظهار ذلك اليوم وعاد من الغد لا يكلم صديق فلان أو زوجته أو ابنه \* والاصل ان كل من كان منسوبا الى فلان بغير ملك يراعى وجود هذه النسبة وقت البين حتى لو لم تكن زوجته وقت الحلف ثم صارت زوجته ثم كلفه لا يحنت \* لا اكلم عبدا فهو على ثلاثة لا يحنت اذا كلف اثنين وكل شيء من هذه فهو على الثلاثة الا الاخوة والاعمام والبنين فان ذلك يطلق على الاثنين منهم \* لا يكلم غلمان فلان ولا يركب دوابه ولا يلبس ثيابه فعلى ثلاثة وان كان في ملك فلان أكثر من ثلاثة بخلاف لا اكلم أولاد فلان أو اخوته أو زوجته أو اصدقائه حيث لا يحنت الا بكلام الجميع الموصوف بصفة تنسب الى فلان وقت

ثلاثة أربع والعامل أربعة فالرجح بينهم ما اتلنا على قدر ما لهما كذا في المبسوط \* دفع اليه ألفا وقال ان اشترى به برافلا انصف وان اشترى به دقيقا فله الربع وان اشترى به شعرا فله الثلث صح وما اشترى استحق المشروط فان اشترى برافلا بعينه شرا شي آخر لو قوع الشركة والعقد عليه ولو شرط على أن تكون النفقة على المضارب اذا خرج الى السفر بطل الشرط وجازت كذا في الوجيز لا كذا في ردري ناقلا عن المنتقى \* ولو قال له ان علمت في المصرفك الثلث وان سافرت فلك النصف فاشترى في المصروف ربع في السفر قال محمد رحمه الله تعالى المضاربة على الشراء فان اشترى في المصروف ما شرط في المصروف ما باعه في المصروف أو غيره وان عمل به بعض المال في السفر وبالباقي في الحضر فربح كل واحد على ما شرط دفع الى رجلين مضاربة على أن لاحدهما ثلث الربح والباقي لرب المال وعليه أجره مثل الآخر فالمضاربة فاسدة بينهما بين الآخر دون الاول لان المفسد وهو عدم الشركة في الربح وجد في حقه خاصة ولا ينفرد أحدهما بالتصرف لان الاذن بالتصرف لهما قائم كذا في محيط السرخسي والله أعلم

\*(الباب الثالث في الرجل يدفع المال بعضه مضاربة وبعضه لا)\*

اذا دفع الى رجل ألف درهم فقال نصفه قرض عليك ونصفه معك مضاربة بالنصف فاحذمه على ذلك فهو جائز على ما سمي كذا في الذخيرة \* فان هلك المال قبل أن يعمل به فهو ضامن لنصفه ولو عمل به فربح كان نصف الربح للعامل ونصفه على ما شرط في المضاربة بينهم ما وان قسم المضارب المال بينهما وبين رب المال بعد ما عمل به أو قبل أن يعمل به بغير محضر من رب المال فقسمة باطلة لان الواحد لا يقر بقبضه فان هلك أحد المقتسمين قبل أن يقبض رب المال نصيبه هلك من الماهما جميعا وان لم يهلك حتى حضر رب المال وأجاز القسمة بأن قبض نصيبه فالقسمة جائزة وان لم يقبض رب المال نصيبه الذي حصل له حتى هلك ربح نصف نصيب المضارب ولو كان هلك نصيب المضارب لم يرجع المضارب في نصيب رب المال بشيء وان هلك النصيبان جميعا بعد مضارب المال بالقسمة رجع رب المال على المضارب بنصف ما صار للمضارب ولرب المال على المضارب قرض خمسمائة على حالها كذا في المبسوط \* ولو قال خذ هذا الألف على أن نصفه قرض عليك وعلى أن تعمل بالنصف الآخر مضاربة على أن الربح كله لي فانه يجوز ويكره لانه قرض جرنفعا كذا في المحيط والذخيرة وهكذا في المبسوط ومحيط السرخسي \* فان عمل مع هذا فربح أو وضع فالربح والوضعية بينهما منصفين كذا في المبسوط \* ولو قال خذ هذا الألف على أن نصفه قرض عليك ونصفه مضاربة تعمل فيه بالنصف فهو جائز ولو قال على أن نصفه مضاربة بالنصف ونصفه هبة للمضارب وقبضه المضارب على ذلك غير مقسومة فهذه الهبة فاسدة والمضاربة جائزة فان هلك المال في يد المضارب قبل أن يعمل به أو بعد ما عمل به فانه ضامن نصف المال حصه الهبة كذا في المحيط \* ولا توجد رواية في الكتب أن الهبة الفاسدة مضمونة الا في هذا ولوربح نصف الربح حصه الهبة للمضارب والنصف الآخر على ما شرط في المضاربة والوضعية عليهم مانصين ثم ليدكر ان حصه الهبة من الربح هل تطيب للمضارب قال أبو جعفر رحمه الله تعالى لا تطيب عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويتصدق به او قال الفقيه أبو اسحق الحافظ تطيب له بالاجاع ولا يتصدق به كذا في محيط السرخسي \* ولو سمي نصفه بضاعة

الحلف وعن الثاني لو قال لا اكلم عبدا فلان ان كان له من العبد ما يجمع بسلام واحد عادة لا يحنت حتى يكلمهم ونصفه وان كانوا لا يسلم على مثلهم في العادة مرة ان كانوا مائة أو أكثر حنت بكلام واحد منهم \* وعنه حلف لا يكلم عبدا فلان وله ثلاثة اعبد خلفه على كلام السكك لو كلف واحد منهم لا يحنت ولو حلف لا يركب دواب فلان ولا يلبس ثيابه يحنت بواحد ثم قال كل شيء سوى بني آدم فهو على واحد وفي بني آدم على الثلاث \* (مسائل الشتم) \* ان شتمت في المسجد فكذا شتمت في المسجد والحلوف عليه خارجة يحنت

وعلى العكس لا وقي القتل والضرب وفي كل فعل له اثر في الحلو في عليه كالشيخ والرمي يعتبر كون الحلو في عليه في المسجد لا الحلو في الطحاوي جعل الرمي كالشتم والفرق بينهما العرف يقال صلى على النبي عليه الصلاة والسلام في المسجد وان لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد بخلاف القتل والضرب \* (نوع منه) \* ان شتمتني فانت طالق فقالت لصغيرة يا بلاني بجهان قالت لشيء كرهته من الصغيرة لا يقع وان لشيء كرهته من الزوج يقع لانها شتمته \* قال لها ان شتمتني اذى او ذكرتها (٢٩١) بسوء فكذلك قال لها كانت املك

سلام عليك فقالت كانت املك ان كان سلام عليك في عرفهم بطلق على السائل يبحث لان معناه المكديبة وان كاو لا يعدون ذلك شتما ولا ذكرا بسوء ولا في ديارنا لا يعد ذلك ذكرا بسوء لا يشتم احدا فاشتم ميتا يبحث لا يشتم فلانا فقال له يا ابن الزانية قال الصدر المختار انه يبحث لانه يعد قد فاني ديارنا \* قال لها اي عزرن بدركم حلف انه لم يشتم اباها لا يبحث \* حلف لا يشتم امرأته فقال خذاي دائك

جها كرى لا يبحث \* امرأته تنى بصانعة فقال الزوج اكرهين هرا برزقي فكذا فذكرت ذلك عند غيبة الزوج اغيرة لا يبحث الا اذا ارادت ذكره بين يديهم واجاشه \* قال لا تخرنا وده دشنام نهدي هرا من بكى ندهم ترا وحلف عليه ثم شتمه عشر اجلة او متفرقة فلم يشتمه وشتمه في وقت آخر لم يشتمه لا يبحث لوجود الغاية \* ولو قال هركاه كه مراده

دشنام دهدي من بكى دهدي في أي وقت شتمته ولم يسبق شتمه عشر احدث ولو جع

ونصفه مضاربة بالنصف فهو جائز وان هلك المال قبل العمل او بعده فالهالك على رب المال وان ربح فلرب المال ثلاثة ارباع الربح وللضارب ربع الربح كذا في الذخيرة \* ولو دفعه على أن نصفه ودبعة في يد المضارب ونصفه مضاربة بالنصف فهو جائز على ما سمي فان نصرت في جميع المال كان ضامنا للنصف حصه الودبعة وربع ذلك النصف له وعليه وضيعته كذا في المبسوط \* فان قسم المضارب المال نصفين ثم عمل بأحد النصفين على المضاربة ووضع فالوضيعة عليه وعلى رب المال نصفين وان ربح قال ربح بينهما نصفين الا أن ما كان من حصه الودبعة من الربح يتصدق به المضارب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط \* ولو دفع الى رجل جرابا هرو يافباع نصفه منه بنحسمائة ثم أمره أن يبيع نصف الباقي ويعمل بالثلثي كله مضاربة فان شرط على أن الربح بينهما نصفين قال ربح والوضيعة نصفان في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قياس قولهما رب المال ثلاثة ارباع الربح وللضارب ربعه والوضيعة كلها على رب المال وان كان خافض المالين فليس له أجر مثل عمله في النصف الذي فسدت فيه المضاربة وان لم يخلط أحدهما بالآخر فله أجر مثل عمله فيما فسدت فيه المضاربة وان شرط أن يكون للضارب ثلثا الربح ولرب المال ثلثه قال ربح بينهما على ما شرط في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والوضيعة عليهما نصفين وأما عندهما فالضارب ثلث الربح ولرب المال ثلثا والاضرب ثلثي الربح وللضارب ثلثه فنفسده الربح بينهما نصفين وعندهما للضارب سدس الربح والباقي لرب المال كذا في محيط

السرخسي \* (ومما يصل بهذا الباب) \* اذا دفع الرجل الى رجل جرابا هرو يافباع نصفه منه بنحسمائة ثم أمره أن يبيع النصف الباقي ويعمل بالثلثي كله مضاربة على أن يارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فباع المضارب نصف الجراب بنحسمائة ثم عمل بها بالخمسة التي عليه قال ربح والوضيعة نصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لرب المال ثلاثة ارباع الربح وللضارب ربع الربح والوضيعة كلها على رب المال كذا في المحيط \* ولو كان رب المال أمره أن يعمل بالمالين مضاربة على أن للضارب ثلثي الربح فعمل بها كان للضارب ثلثا الربح كذا في المبسوط \* وان وضع كانت الوضعية عليهما أنصافا هذاعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى للضارب ثلث الربح وان عمل في المالين وربح ولرب المال ثلثا الربح والوضيعة كلها على رب المال هكذا في المحيط \* ولو كان رب المال اشترط لنفسه الثلثين من الربح وللضارب الثلث والمسئلة بحالها كان الربح بينهما نصفان والوضيعة عليهما نصفان كذا في المبسوط \* هذاعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما رب المال خمسة أسداس الربح وللضارب السدس هكذا في المحيط \* وهل يستحق على رب المال أجر مثل عمله في النصف الذي فسدت فيه المضاربة في نظر ان خافض المالين فليس له أجر مثل عمله وان لم يخلط أحدهما بالآخر فله أجر مثل عمله فيما فسدت فيه المضاربة كذا في محيط السرخسي والله أعلم

\* (الباب الرابع فيما يملك المضارب من التصرفات وما يملك) \* الاصل أن ما يفعله المضارب ثلاثة أنواع نوع يملكه بطاق المضاربة وهو ما يملك من باب المضاربة

بينهم ان قال تاون هرا دشنام نهدي ده بارهركاه من ترادشنام دهدي ينتهي اليين بعشر شتمات منه ولو قال هركاه ميان ما جحك شود بالماح شود تاونو ده باره دشنام نهدي من ترادشنام نهدي دهدي لا ينتهي عيونه لوجود الشتمات لان ذكره غاية لكل وقت وحدث الخصومة لان اللفظ عام فيتوقف هذا الشرط \* حلف لا يشتم فلانا وحلف عليه ثم قال لا أنت ولا ولدك ولا مالك ولا اهلك هذا العن والغن شتم \* قال لصهرته اكره داونم ادا دورى بهم بدو نيك فامرأته كذا فقالت الصهرته الغن في الغدا ما ان يسكها أو يظلقها ان كان الخن استشارها فيه



لا يقع وان ابتدأت بذلك يقع لوجود الشرط \* قال لها من جواب باز كوي فكذا ثم قال الرجل مع أخرى شهره كسي است فقالت من شهره از تو ينم لا يحنث لانه لم يخاطبها فلم يكن جوابا له \* (نوع آخر في الاعلام والبشارة والاخبار) \* أي عبد بشرني بكذا فهو حوفا رسل أحدهم رسولا فان أضاف إلى المرسل عتق المرسل وان لم يصف لا يعتق المرسل ولو قال أي غلاني أخبرني فالاول والثاني والكتاب والرسول سواء الا ان ينوي المشافهة (٢٩٢) فتعمل نيته لانه نوى الحقيقة وفي بعض نسخ الاصل الاخبار والاعلام سواء

والاعلام يحصل بالكتاب والرسول ولا يتحقق من الثاني لان الاعلام لا يتكرر بخلاف الاخبار يقال اخبرني غير واحد وخبر متواتر وحدتي على المشافهة بنزلة كلني \* حلف انه ان علم بكذا يخبره فلم عليه ان يخبره ولا يجدي عليه ولو كان حلف ليعلمه وعلم فلم يعلمه لا يحنث عندهما خلافا لثاني بناء على مسئلة الكوز \* ان اعلمتني بقدم فلان فكذا فاعلمه كاذبا لا يحنث \* ولو قال ان اخبرتني ان فلانا قدم أو قلت فاحبره كاذبا يحنث \* ان كتبت الى بقدم فلان أو ان فلانا قدم فكذب كاذبا يحنث \* ان كتبت الى ان فلانا قدم فعبدي كذا فكذب انه قدم ولم يكن كذلك فقبل وصول الكتاب قدم عتق ولو قال ان كتبت الى بقدمه فكذا انقدم والكتاب لا يعلم به وكتب بقدمه عتق بلغ الكتاب أم لا \* ليكتن سره أو لا يظهره أو لا يقبله ان اخبر رسالة أو كتابة أو قيل كان كذا شئ بعينه فاشار برأسه نعم يحنث لو حوذا الاظهار \* لا يعلم فلان فاشار برأسه نعم يحنث وان عني في هذه الوجوه الاخبار بالكلام أو الرسالة لا يصدق عند عامة المشايخ قضاء وذكر الحاكم أبو نصر انه يصدق \* والاستخدام بالاعيان والاشارة استخدام خدمه فلان أولم يخدمه \* لا يكذب لا يحنث بالاشارة \* لا يقضي سره فان ذكره الى رجل آخر فقد أفشى فان علم بهذا السر رجل أو أكثر لم يبق سرا فلا يحنث ان أفشاه بعده واذا خلفوه على أن لا يخبر بأسامهم ان كتب يحنث والحيلة أن يعرض عليه أسماء رجال فاذا بلغ الى المضاربة

ونوابها ومن جملته التوكيل بالبيع والشراء للحاجة والرهن والارتهان والجاراة والاستئجار والايديع والابضاع والمساقرة ونوع لا يملكه بمطابق العقد ويملكه اذا قبل له اعمل برأيك وهو ما يحتمل أن يلحق به فيلحق به عند وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة أو شركة الى غيره وخط مال المضاربة بماله أو بمال غيره ونوع لا يملكه لا يطابق العقد ولا يقوله اعمل برأيك الا أن ينص عليه رب المال وهو الاستدانة وهو ان يشتري بالدرهم والدنانير بعدما اشتري برأس المال السلعة وما أشبه ذلك وأخذ السفائح وكذا اعطاؤها والعتق عايل وغير مال والكتابة والاقرار والهبة والصدقة هكذا في الهداية \* يجوز للمضارب أن يبيع بال نقد والتسبئة كذا في الكافي \* وان باع شيئا من مال المضاربة وآخر الثمن جاز على رب المال ولا يضمن شيئا كذا في ناية البيان \* وان حط شيئا بعيب مثل ما يحيط التجار في مثل ذلك العيب أو يتغابن به الناس فذلك جائز لانه من صنع التجار ولو حط عنه شيئا فاحشاً أو حط بغير عيب جاز ذلك على المضارب خاصة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو ضامن لذلك لرب المال وما قبضه من الثمن فعمل به فهو على المضاربة خاصة ورأس المال في ذلك الذي قبضه من المشتري كذا في المبسوط \* وله أن يشتري دابة للركوب وليس له أن يشتري سفينة للركوب وله أن يستكرها وله أن يأذن لعبد المضاربة في التجارة في المشهور ومن الرواية كذا في الكافي \* وليس على هذا المالك عهد شئ بما باع وانما العهد على المضارب كذا في المحيط في المتفرقات \* ويملك المأذون من جهته من التصرفات ما يملكه المضارب دون المالك فان اشتري العبد عبدا من تجارته بغيره لا يدفعه ولا يفديه حتى يحضر المضارب ورب المال وان لحق عبدا من المضاربة دين كان للمضارب أن يبيعه فيه سواء كان المولى حاضرا أو غائبا ولو رهن المضارب العبد بدينه لم يجوز سواء كان فيه فضل أو لا لان الرهن ابقاء دين حاكم وليس له أن يقضي دينه من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي \* فان رهنه بدين من المضاربة وفيه فضل أو ليس فيه فضل فالرهن جائز ولو لم يرهنه ولكن العبد استمك مالا لرجل أو قتل دابة فباعه المضارب في ذلك دون حضور رب المال أو دفعه عليه بدينه أو قضى الدين عنه من مال المضاربة فذلك جائز كذا في المبسوط \* ولو احتال بالثمن على الايسر والاعسر جاز كذا في الكافي وليس له أن يزوج عبدا أو أمة من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي \* ان دفع المضارب مال المضاربة أو شيئا آمنه الى رب المال بضاعة فاشتري رب المال وبيع فهي مضاربة بجahal او يصير رب المال معينا للمضارب في العمل ويستتوي في هذا أن يكون مال المضاربة ناضا أو صار عرضا وان كان رب المال أخذ مال المضاربة من منزل المضارب بغير أمره وبيع واشترى به ان كان رأس المال ناضا فهو نقض للمضاربة وان صار رأس المال عرضا لا يكون نقضا لها ثم اذا كان مال المضاربة عرضا وبيع رب المال العرض بالثمن درهم ورأس المال كان ألف درهم ثم اشترى بالثمن عرضا آخر يساوي أربعة آلاف درهم فالعرض المشتري يكون لرب المال وضمن للمضارب خمسة مائة هكذا في المحيط \* ولو دفع المضارب المال الى رب المال مضاربة لانضم المضاربة الثانية ولا تنفسد المضاربة الاولى عندنا ويكون الربح بينهما على ما شرط في المضاربة الاولى كذا في الكافي \* اذا باع رب المال مال المضاربة من المضارب أو باعه المضارب من رب المال فهو جائز سواء كان في المال فضل على رأس المال أو لم يكن غير أنه متى باع رب المال من المضارب بطلت المضاربة ومتى باع المضارب من رب المال لم تبطل المضاربة ويكون رب المال بالخيار ان شاء دفع الثمن الى المضارب وبقيت

المضاربة بالكلام أو الرسالة لا يصدق عند عامة المشايخ قضاء وذكر الحاكم أبو نصر انه يصدق \* والاستخدام بالاعيان والاشارة استخدام خدمه فلان أولم يخدمه \* لا يكذب لا يحنث بالاشارة \* لا يقضي سره فان ذكره الى رجل آخر فقد أفشى فان علم بهذا السر رجل أو أكثر لم يبق سرا فلا يحنث ان أفشاه بعده واذا خلفوه على أن لا يخبر بأسامهم ان كتب يحنث والحيلة أن يعرض عليه أسماء رجال فاذا بلغ الى

أسمائهم يسكت أو يقول لأقول فلا يثبت لأنه لم يخبر \* حلفه للصوم على أن لا يخبر أحدا فقال الحالف لن يلقاه على الطريق ذئاب  
فان أراد بالذئاب السارق يثبت وان أراد حقيقة الذئاب لا يثبت وكذا ان أراد الكذب \* قال لا تخبرين سجن مرأيا كسني جراكفتي  
فقال ان كنت قلت له غير امرأتك فكذا وكان قاله لها وسمع غيرها أيضا لا يثبت \* سكران قال هذا البيت من انشائي وان كان من انشاء  
غيري فامرأته كذا لا يعلم كونه لغره الا باقراره أو يعلم أنه لغره وفي الباب (٢٩٣) ألفاظ كلام واخبار واقرار وبشارة

وإظهار وإفشاء وإسلام  
وكتاب وإشارة ولا يكون  
الكلام الا باللسان  
والاخبار والاقرار وبشارة  
تكون بالكتابة أيضا والكلام  
لا يكون بالإشارة والايحاء  
والافشاء والاعلام  
والإظهار يكون بالإشارة  
أيضا فان نوى في الافشاء  
والاعلام والإظهار الاخبار  
بالمكتوب والكلام  
للاشارة صدق ديانة  
\* حلف لا يعرفه وكان يعلمه  
بوجهه لا باسمه ونسبه  
لا يثبت وقد ذكر محمد  
رحمه الله في مسئلة الخمسة  
أن الشهود اذا قالوا نعرفه  
بوجهه لا باسمه ونسبه  
لا تندفع الدعوى عند محمد  
خلافا للإمام رحمه الله  
\* حلف لا يستخدم فسأله  
وضوا أو شرايا حنت لأنه  
استخدام ان أوفاه اليه ذلك  
\* حلف لا يستعين فأشار  
بشيء من ذلك حنت أعانه  
أو لالان الاستعانة طلب  
العون وقد حصل الاذاتوى  
الفعل \* أمر غيره أن يكتب  
الى فلان فأملأه الى واحد  
فكتبه ثم حلف أن كلامهما  
ما كتب الى فلان صدق

المضاربة وان شاء أمسك الثمن ونقض المضاربة كذا في المحيط وله أن يستأجر أرضا بيضاء ويشتري بعض  
المال طعما بالزرعها كذا في الحاوى \* ولو استأجر أرضا بيضاء على أن يغرس فيها شجرا أو ارباطا فقال ذلك من  
المضاربة فهو جائز والوضعية على رب المال والربح على ما اشترط كذا في المبسوط \* ولو أخذ نخلا أو شجرا  
أو ارباطا بمعاملة على أن ينق عليه من مال المضاربة لا يجوز ويضمن ما أنفق من مال المضاربة وإن كان  
قال له اعمل برأيتك كذا في محيط السرخسي \* ولو أخذ الأرض من زراعة واستنبت باطعام اشتراه ببعض  
مال المضاربة يجوز ان قال له اعمل برأيتك وان كان البذر والبرق من قبل رب الأرض والعمل على المضارب  
فما حصل يكون للمضارب كذا في خزائن المفتين \* وكذا لو كان شرط البرق على المضارب كذا في الحاوى \* ولو  
دفع أرضا بغير بذر من زراعة جاز سواء قال له رب المال اعمل برأيتك أو لم يقل كذا في المحيط \* ولا ينبغي للمضارب  
ولارب المال أن يطأ جارية اشترها للمضاربة كان فيها فضل على رأس المال أو لم يكن ولا يقبلها ولا يمسها  
كذا في المبسوط \* وان أذن له رب المال في وطئها فكذا لا يحل له وطئها ولا دواعيه كذا في المحيط \* ولو  
زوجها رب المال من المضارب فان كان فيه مفضل فالنكاح باطل فبقيت على المضاربة كما كانت  
وان لم يكن فيها مفضل جاز النكاح كما لو تزوجها من أجنبي آخر كذا في المبسوط في باب مضاربة أهل الكفر  
\* وتخرج الحاربة عن المضاربة وتحتسب على رب المال من رأس ماله كذا في المحيط \* وليس للمضارب  
أن يبيعها بهد ذلك كذا في المبسوط \* وليس للمضارب أن يشتري من يعتق على رب المال لقراءة أو عين  
وكذا لم يجز له أن يشتري من يعتق عليه ان كان في المال ربح فان اشتري من يعتق على رب المال أو من  
يعتق عليه صار مشتر بال نفسه دون المضاربة وضمن ان نقد الثمن من مال المضاربة وان لم يظهر في المال ربح  
جاز أن يشتري من يعتق عليه فان زادت قيمته بعد الشراء حتى يظهر الربح عتق خطه منه ولم يضمن رب  
المال شيئا وسعى العبد في قيمته نصيب رب المال ولو اشتري نصفه بمال المضاربة ولا فضل فيه ونصفه بماله  
صح عليه ما كذا في الكافي \* وللضارب في المضاربة المطلقة أن يسافر بمال المضاربة في الرواية الظاهرة برا  
وبحر أو ليس له أن يسافر سفرا مخوفا يتجأى الناس عنه في قولهم وهو الصحيح كذا في فتاوى فاضلخان \* وفي  
فتاوى أبي الليث اذا دفع رجل الى آخر ألف درهم مضاربة ولم يقل له اعمل برأيتك الا أن معاملته التجارى  
تلك البلاد ان المضاربين يخلطون وأرباب الاموال لا ينفونهم عن ذلك فعمل في ذلك على معاملات الناس  
ان غلب التعارف بينهم في مثل هذه ارجح أن لا يضمن ويكون الامر في ذلك محمولا على ما عارفوه كذا في  
المحيط \* اذا دفع الرجل الى الصبي أو الى العبد المحجور عليه مالا مضاربة فاشتري به فربح أو وضع بغير إذن  
والد الصبي ومولى العبد جاز على رب المال والربح بينهما على ما اشترطوا والعهد في البيع والشراء على رب  
المال ثم لا تنتقل العهد الى الصبي وان كبر وتنتقل الى العبد اذا عتق ولومات العبد في عمل المضاربة وقتل  
الصبي وهو في عمل المضاربة بعدما ربحا فان مولى العبد يضمن رب المال قيمة عبده يوم عمل في ماله مضاربة  
بأمره فاذا ضمن قيمته في ذلك الوقت يملكه بالضمنان فجميع ما ربح العبد رب المال دون مولى العبد وأما  
الصبي فعلى عاقلة القاتل الدية وان شاء ورثة الصبي ضمنوا عاقلة رب المال ثم ترجع عاقلته على عاقلة القاتل  
ثم يسلم لورثة الصبي حصته من الربح كذا في المبسوط \* ولو اشتري المضارب خرا أو خنزيرا أو مدبرا أو أم ولد  
أو مكاتبين رأس المال علم أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي \* ولو اشتري بغير عاقلة اذ قبض فليس

الامر قضاء والكاتب ديانة ان نوى أنه ليس صاحب الكتاب \* (التاسع في العين في الاذن) \* قال ان خرجت بلا ذنى فكذا فقامت  
للخروج فقال دعوها فتخرج ولا يثبت له لم يكن اذنا وان نوى به الاذن يثبت دلالة وان قال لها في الغضب اخرجي ولا يثبت له كان اذنا الا اذا نوى  
الطلاق \* اخرجي ان خرجت لغيرك الله أو لغيرك ما تكرهين أو ألحيت في الاذن فقال هركما كه خواهي برأنا الا اذن الاول ليس باذن  
والثاني تهديد وان اخرجت بعض قدمها ان كانت على الخمار يثبت وان على الداخل أو على مالا \* سمع سؤال سائل فقال لها اعطيه لقة

فان كان السائل في مكان لا تقدر على دفعها بالخروج كان اذنا بالخروج وان قدرت على الاعطاء بالخروج يحث بالخروج أو كان السائل يرجع فدعته فرجع الى مكان تقدر على الاعطاء بالخروج يحث بالخروج \* وان قال لها اشترى بهذه الدراهم لحا فهو اذن بالخروج ولو اذن لها بالخروج الى بعض آقارب فلم يخرج ونرجعت لكن الباب طلقت وان لم يخرج وقت الاذن ونرجعت في وقت آخر يحث \* خرج مع الامر وحلف أن لا يخرج (٢٩٤) الابانة فسقط منه شيء فرجع الى طلبه لا يحث \* اذن لها بالخروج الى

أهلها فاهلها أوها وان كان في منزلين فنزل الاب لان المشتري لا يعموم له وان لم يكونا في الاحياء فكل ذي رحم محرم وان اذن ولم تسمع لا يعتبر عند الامام ومحمد رحمه الله وعند الثاني يعتبر \* وفي الصغرى لا تخرج الابرضاء أو بغير رضاي فاذنها ولم تسمع أو سمعت ولم تفهم لا يحث بالخروج بخلاف الاباذن أو بغير اذني حيث يحث لان الرضا يتحقق بلا علمها والاذن لا يتحقق \* اذن لها وهي نائمة في التجريد جهله اذنا وفي النوادر لا كالاذن بالعربية وهي لاتعلم \* اذن مرة ثم نهاها بعد النهي \* اذنت لك كلما خرجت ثم نهاها بعد عند محمد رحمه الله فلا قال لثاني \* وفي المنتقى اذنها ثم قال بعد ذلك لا اذن لك يحث بالخروج وقال الثاني لا يحث في الخرجة الاولى ويحث اذا خرجت بعده ولو قال الا بأمرى فالامر أن يسمعها نفسه أو رسوله فان أشهد قوما على ذلك لم يكن أمرا ولو بلغوها بالتبديخ فخرجت

بخالف وما اشترى فانه على المضاربة لان الامر بالتصرف عام يدخل فيه الصحيح والناقص كذا في المحيط \* وان اشترى شيئا لا يتغاب فيه الناس أو بأجل غير متعارف جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبه كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا اشترى المضارب أو باع من لا تقبل شهادته بسبب القرابة أو الزوجية أو الملك ككاتبه والعبد المديون فان كان البيع والشراء بمثل القيمة جاز عندهم جميعا وان كان بما لا يتغاب الناس بمثله لا يجوز عندهم جميعا وان كان بما يتغاب الناس في مثله لم يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز الا من مكاتبه وعبد المديون هكذا في المحيط \* أقر المضارب بدين في المضاربة لمن لا تقبل شهادته أو مكاتبه أو عبده وعليه دين أو لزمه في ماله خاصة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا ما أقر لعبده ولا دين عليه فانه لا يلزمه وعندهما يجوز اقراره لهما الا لعبد أو لمكاتبه هكذا في محيط السر حسي \* هذا اذا لم يكن في مال المضاربة فضل فأما اذا كان فيه فضل فيصح اقراره لهؤلاء في حصته نص عليه في المضاربة الصغرى كذا في المحيط في المتفرقات \* اذا اشترى المضارب بألف المضاربة وقبضها ثم باعها بألف درهم فلم ينقد عنها حتى اشتراها لنفسه بخمس مائة لم يجوز وكذلك لو كان المضارب باعها بألفين وقبض الثمن الا درهمها ثم اشتراها المضارب لنفسه أو اشتراها برب المال لنفسه بأقل من الثمن الاول وكذلك لو اشتراها ابن أحدهما أو أبوه أو عبده أو مكاتبه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما مشرا هؤلاء جازن الا للمكاتب والعبد ولو وكل المضارب ابنه بشرائه أو ابن رب المال لم يجوز الشراء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو وكل للموكل ولو وكل المضارب رب المال أن يشتريه له أو وكل رب المال المضارب بذلك لم يجوز كذا في المبسوط \* بشر بن غياث عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلان دفعا الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ونهياه عن الشركة فانشق الشكس الذي فيه الدراهم واختلط بدراهم المضارب من غير فعله فله أن يشتري بذلك ولا ضمان عليه والشركة بينهما ثابتة وليس له أن يخص نفسه ببيع شيء من ذلك المتاع ولا يشتري بثمنه شيئا لنفسه دون صاحبه ولكن لو كان قبل أن يشتري بالمال شيئا اشترى للمضاربة متاعا بألف درهم وأشهد ثم نقدها من المال ثم اشترى لنفسه متاعا بألف درهم ونقدها من المال فهذا جائز كذا في المحيط \* اذا اشترى المضارب بمال المضاربة ثم أشهد بعد ذلك أنه اشتراها لنفسه مشرا مستقبلا بمثل ذلك المال أو برح وكان رب المال اذن له أن يعمل فيه برأيه أو لم يأذن فان شراها لنفسه باطل ولا ينبغي له أن يطأها وهي على المضاربة على حالها كذا في المبسوط \* وقول محمد رحمه الله تعالى أنه أشهد أنه يشتريها لنفسه يحتمل وجهين أحدهما أن يشتري جارية للمضاربة عن نفسه لنفسه بمثل الثمن الاول أو برح أو بوضعية والثاني أن يشتري الجارية ثانيا من البائع الاول لنفسه بمثل الثمن الاول أو بأكثر أو بوضعية فان أراد به الوجه الاول فانه لا يجوز سواء اشتراها بمثل الثمن الاول أو بأكثر أو بأقل لان الواحد لا يلي العقد من الجانبين في البيع والشراء الا الاب في ماله ولده على الاتفاق والوصي في مال اليتيم على الاختلاف وان راد به الوجه الثاني فعلى ما عليه اشارة محمد رحمه الله تعالى لا يجوز لان محمد لم يفصل وان كان حين اشتراها بمال المضاربة أشهد أنه يشتريها لنفسه فان كان رب المال اذن له في ذلك فذلك جائز وما اشترى فهو له وهو ضمن لرب المال ما نقده وان كان رب المال لم يأذن له في ذلك فالجارية على المضاربة الا أن يكون رب المال حاضر افتقال عند

لا تطلق وان لم يأمرهم ونرجعت تطلق وفي الارادة والهوى والرضا لا يشترط سماعها الرضا والارادة \* امر أنه كذا ان حضرته خرجت الاباذن أو برضاي أو علمي فهذا على كل مرة وان قال أردت مرة صدق قضاء عندهما وان قال أذنت لك أبدا أو الدهر أو كلما أردت أو شئت فهو اذن لها في كل مرة وان قال أذنت لك عشرة أيام فخرج فيها ما شئت وان قال ان فعلت كذا فقد أذنت لا يكون اذنا \* ان خرجت من الدار بغير اذني فاذن مرة فخرجت ثم خرجت مرة أخرى بلا اذن حث \* ان خرجت حتى أذن تنتهي المين بالاذن مرة فلا يشترط

الاذن في الثاني وان نوى بكلمة الاحتي دين لا قضاء وان أراد بكلمة حتى الاصدق أيضا لانه تغليظ والاول تخفيف ولو قال كلما خرجت من الدار بغير اذني يشترط الاذن كل مرة ولو قال متى خرجت أو متى ما خرجت بغير اذني فخرجت مرة أخرى بغير اذنه لا يحتسب \* ولو قال هر كاه كهي دستوري من ارضه بيرون آبي فكذا فاذنهم مرة ثم خرجت في الثانية بلاذن تطلق وقيل في قوله متى ومتى ما يشترط في كل مرة وفي حتى والا يكتفى بمرة \* وعن محمد رحمه الله في لا يخرج الا بعلمه لو خرجت (٢٩٥) ثانيا بلا علم يحتسب \* الدائن أو المولى أو

السلطان أو الزوج حلقوا المديون أو العبد أو واحدنا من الرعية أو الزوج على أن لا يخرج من البلدة الا بآذنه فأت المديون أو قضى الدين أو مات المولى أو عتق العبد أو خرج عن ملكه أو عزل الوالى أو زالت الزوجية سقطت اليمين ولا تعود بعود الولاية \* قالت لزوجه ائذني بالخروج الى بيت احي فقال ان أذنت لك بالخروج فعبدي حرم ثم قال أذنت لك بالخروج لا يحتسب ولو قال لعبد ان أذنت لك بتزويج النساء أو بالتزويج حنت ولو قال لعبد ان اشتريت هذا فكذا فاذن له في التجارة فاشترى العبد يجوز ويحتسب ولو أذنه بشرائه لم يفسد بشرائه هذا العبد لا يحتسب ويجوز والفرق أن الاذن في الاول مطلق فتناوله وفي الثاني خاص مقيد والاطلاق باعتبار أن فك الحجر لا يقبل التخصيص \* حلف لا يخرج من المصر الا بآذن امرأته فأذنت بالخروج عشرة أيام فكنت سنة لا يحتسب لان المكث لم يدخل تحت الحلف واعتاد داخل الخروج بلاذن وقد كان بالاذن

حضرتة اني اشترى بالنفسى هكذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات اذا قال الرجل لغيره خذ هذا الف مزاربة فأخذته المضارب واشترى جارية للمزاربة بألف درهم جياذ كما اقتضاه مطلق تسمية الدراهم ثم نظر الى الدراهم فاذن نهر جرة أو زبوف فان لم يعلم بالمشار اليه وقت الدفع والاخذ أو علم به أحد هـ مادون الآخر أو علم الا أنه لم يعلم كل واحد منهم بما يعلم صاحبه بحال المشار اليه فالشراء جائز على المضاربة فبعد ذلك ان أعطى المضارب بأربع الجارية تلك الدراهم وتجاوزها البائع فلا رجوع للمضارب على رب المال بشئ ويكون رأس المال الزبوف وان لم يتجاوزها البائع ورددها على المضارب يرددها المضارب على رب المال ويرجع على رب المال بالجياذ ويكون رأس مال المضاربة الجياذ فان كان المضارب نظرا الى الدراهم قبل الشراء وعلم ان زبوف فاشترى بها جارية نقد الشراء على المضاربة وكان رأس المال الزبوف ولو كانت الدراهم التي قبضها المضارب مستوفاة أو رصا صا فاشترى المضارب جارية بألف درهم جياذ فهي لرب المال ولا تكون للمضاربة في الوجوه الثلاثة التي ذكرناها للمضارب أجر مثل عمله ولو كانت الدراهم جياذ الا انها انقص من المسمى بان كانت خمسمائة مثلاً فاشترى المضارب جارية بألف درهم فنصف الجارية للمضاربة ونصفها لرب المال في الوجوه الثلاثة فاذا باع المضارب هذه الجارية بعد ذلك وربح فنصف الثمن يكون لرب المال وأما النصف الآخر فيستوفى منه رأس ماله والباقي ربح فيكون بينهما على الشرط وليس للمضارب أجر المثل فيما اشترى لرب المال ولو كان المضارب ورب المال يعلمان بكون الدراهم زبوفاً أو مستوفاة أو ناقصة ويعلم كل واحد منهما بما يعلم صاحبه بذلك فالمضاربة تتعلق بالمشار اليه فان كانت الدراهم زبوفاً أو نهر جرة فاشترى بها جارية فالشراء للمضاربة ولو اشترى بالجياذ يصير مشتري لنفسه وان كانت الدراهم مستوفاة أو رصا صا فاشترى بها شيئاً كان لرب المال وكان للمضارب أجر مثل عمله فان كانت الدراهم ناقصة فالمضاربة على ما قبض حتى لو اشترى جارية بألف درهم والمقبوض خمسمائة فنصف الجارية على المضاربة والنصف للمضارب كذا في الذخيرة \* واذا اشترى المضارب بالمال متاعاً وفيه فضل أو لا فضل فيه فأراد رب المال بيع ذلك فآبى المضارب وأراد امساكه حتى يجدر بحماق المضارب فيبيع على بيعه الا أن يشاء أن يذفعه الى رب المال ولكن يقال له ان أردت الامساك فردد عليه ماله وان كان فيه ربح يقال له ادفع اليه رأس المال وحصته من الربح ويسلم المتاع لك كذا في البدائع \* وليس لرب المال أن يأخذ ذلك عليه كذا في المبسوط \* واذا اشترى المضارب بالمال متاعاً ثم قال المضارب أنا أمسكه حتى أجدر بربما كثير أو أراد رب المال بيعه فهذا على وجهين اما أن يكون في مال المضاربة فضل بأن كان رأس المال ألفاً واشترى به متاعاً يساوى ألفين أو لم يكن في مال المضاربة فضل بأن كان اشترى به متاعاً يساوى ألفاً ففي الوجهين جميعاً لم يكن للمضارب حق امساك المتاع من غير رضارب المال الا أن يعطى رب المال رأس المال ان لم يكن فيه فضل أو رأس المال وحصته من الربح ان كان فيه فضل فحينئذ له حق امساكه واذا لم يعط رب المال ذلك ولم يكن له حق امساكه هل يجبر على البيع فان كان في المال فضل يجبر المضارب على بيعه الا أن يقول لرب المال أنا أعطيك رأس مالك وحصتك من الربح ان كان في المتاع فضل أو يقول أعطيك رأس المال ان لم يكن في المتاع فضل فاذا اختار ذلك فحينئذ لا يجبر على البيع ويجبر رب المال على قبول ذلك وان لم يكن في المال فضل لا يجبر على البيع ويقال لرب المال المتاع كله خالص ملكك فاما أن تأخذه رأس مالك أو

\* حلف أن لا يخرج امرأته من الدار بلاذنه وكانت رهنه محددا لها فاستأذنت في الخروج فقال اذهب وسلمي المال واقبضى الرهن فخرجت ولم تجد الرهن لها فخرجت الى وجود الغاية بلاذن الاول \* ان خرجت من الدار الا بذني لا بد من الاذن في كل مرة فان خرجت بلا اذن وتحقق الحنت ثم خرجت ثانياً بلاذن لا يحتسب لان اليمين واحد واذا نوى في الاذن الاذن مرة لا يصدق قضاء على ما عليه الفتوى لانه خلاف الظاهر فالجيلة أن يقول كلما أردت أو شئت فخرج فقد أذنت لك فاذنهم اها يعمل به عند محمد رحمه الله وهو اختيار الفضلي وعليه

الفتوى خلافاً للإمام الثاني ولو كان تلخريحاً واحدة يعمل النسي بالاجماع ويحتم بالخروج \* قال بعده ان خرجت الاباذنى ثم قال لغيره ائذن له في الخروج لا يكون اذنا وان اذن له الغير وكذا لو قال الغير له اذن لك مولاً في الخروج ولو امر المولى غيره أن يتخبره ما اذن المولى فاخبره يكون اذنا ولو قال المولى ان فعلت كذا فقد اذنت لك به لا يصح لان تعليق الاذن بالخطر لا يصح ولو قال له المولى اطع فلان في كل ما يامرك فان اذن له فلان بالخروج فخرج يحتم (٢٩٦) \* ان خرجت الاباذنى فاستاذنت في زيارة الام فخرجت الى بيت الخلق لا يحتم لوجود

الاذن بالخروج وان زاد الى آخر فاذن لها في زيارة الام فذهبت الى بيت الخلق حنت \* لا يشرب الاباذنه فناوله القدح بيده ولم يقل بلسانه شيئاً فشرب يحتم لانه دليل الرضا لا الاذن \* لا تخرج امرأته الا بعلمه فخرجت وهو يراها لا يحتم \* وان اذن لها بالخروج فخرجت بعده بلا علمه لا يحتم \* اكره يبرون شوى تamen نه فرمايم فانت طالق ان نوى الاذن في كل مرة أو الاذن مرة صدق وان لم يكن له نية فعلى مرة واحدة الا أن يكون عرف الناس على خلافه \* (العاشق صلاة وصوم وقراءة وغسل) \* ان صليت ركعة فهو حرفصلى ركعة ثم تسكلم لا يعتق وان ركعتين عتق بالاولى \* وفي الجامع عبده حران صلى اليوم صلاة فصلى ركعة وقطعها لا يحتم ولو لم يقل صلاة يحتم اذا قيدها بالسجدة \* لا يصلى صلاتين فصلين ركعتين بلا قعدة قيل يحتم وقيل لا وقيل ان عقد يمينه على النفل لا وان على الفرض فان كان من ذوات المثنى فكذلك وان كان من

تبعه حتى تصل الى رأس مالك كذا في المحيط \* وكل ما جاز للمضارب في المضاربة الصحيحة من شراء أو بيع أو اجارة أو بضاعة أو غير ذلك فهو جائز له في المضاربة الفاسدة ولا ضمان على المضارب وكذلك لو قال اعمل برأيتك جازله ما يجوز في المضاربة الصحيحة كذا في الفصول العمادية والله أعلم

### \* (الباب الخامس في دفع المال مضاربة الى رجلين) \*

اذا دفع رجل الى رجلين ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترياها بعبدا يساوي ألفي درهم وقبضاه فباعه أحدهما بغير أمر صاحبه بعرض يساوي ألفاً وأجاز ذلك رب المال فذلك جائز وتكون على المضارب العامل قيمة العبد ألف درهم ألف من ذلك يأخذ رب المال برأس ماله وألف آخر يجه يأخذ رب المال نصفه ونصفه بين المضاربين فيطرح عن العامل مقدار نصيبه من الربح وذلك ربع الألف وبغرم ماسوى ذلك وحق المضارب الآخر تسع لحق رب المال فلا يمنع لاجله نفوذ اجازة رب المال في حصته ولو كان المضارب باع العبد بالقي درهم وأجاز ذلك رب المال جاز على المضاربين ولا ضمان على البائع ويؤخذ من المشتري الا اتفاق فيكون ذلك على المضاربة بمنزلة مالو باعاه جميعاً ولو كان المضارب باع العبد باقل من ألفين بقليل أو كثيراً يتغابن فيه فأجاز ذلك رب المال فاجازته باطله ولو كان رب المال هو الذي باعه وأجاز أحد المضاربين فان كان باعه بمثل القيمة فهو جائز وان باعه ببدون القيمة بقليل أو كثيراً يجوز حتى يجزى جميعاً ولو كان أحد المضاربين باع العبد ببعض ما ذكرنا من الثمن فأجاز المضارب الآخر لم يجز رب المال فهو جائز ان كان باعه باقل من قيمته بما يتغابن الناس فيه وان كان بما لا يتغابن الناس فيه لم يجز في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بمنزلة مالو كان باعه جميعاً كذا في المبسوط \* دفع ألفاً الى رجلين مضاربة بالنصف وقال اعمل ابرأيكما أو لم يقل لا ينفرد أحدهما بالبيع والشراء فان عمل أحدهما نصف رأس المال بغير أمر صاحبه صار ضامناً لذلك النصف كذا في محيط السرخسي \* وما يحصل بتصرفه من الربح له ويتصدق بالفضل لحصوله بسبب حرام كذا في المبسوط \* وان عمل أحدهما باذن الآخر لا يضمن ويأخذ رب المال رأس ماله منهم النصف من كل واحد منهما وما بقى في يد العامل من ربح فهو بين رب المال والمضاربين على شرطهم فان توى ما على المضارب الخالف أخذ جميع رأس ماله من المضارب الموافق وان بقي ربح يأخذ رب المال نصفه ويأخذ المضارب الموافق ربعه والربح الباقي الذي هو نصيب الخالف ينظر فيه ان كان مثل ما عليه يحسب ما عليه من نصيبه من الربح وان كان نصيبه من الربح أكثر مما عليه يحسب ما عليه من نصيبه من الربح ويهبط له الباقي من الربح الى تمام نصيبه من الربح وان كان أقل مما عليه يحسب قدر نصيبه بما عليه ويرد الباقي اذا يسر وصورته ان كان رأس المال ألف درهم وفي يد المضارب الموافق ألف وخسمائة ألف ربح وخسمائة رأس المال وخسمائة دين على المضارب الخالف فيأخذ رب المال رأس ماله ألف درهم يبقى خسمائة ربح يضم الى الخمسمائة الدين التي على المضارب الخالف فيصير ألفاً فيكون بينهم أربع مائة رأس المال وستمائة المضارب الموافق وستمائة للخالف فظهر ان نصيب الخالف من الربح مائة وخمسون وعليه من الدين خسمائة فيحسب بما عليه من الدين قدر نصيبه من الربح وذلك مائة وخمسون ويرد مائة وخمسين اذا يسر وان كان في يد المضارب

ذوات الاربع يحتم في الاشبه \* حلف لا يصلي باعل هذا المسجد مادام فلان حيا يصلي فيه فلم يصل فلان فيه ثلاثة أيام لمصر المواق أولام يحتم الخالف بالصلاة فيه \* لا يصلي خلف فلان فقام بجنبه وصلى يحتم لان المراهبة الاقدابه وان نوى حقيقة الخلف لا يصدق قضاء \* والله لا أصلي معك فصل الخلف امام يحتم اذا نوى أن يصلي معه بحيث لا يكون معهم ما ثالث \* لا يؤم أحداً فافتتح الصلاة فجاء جماعة واقعدوا به حنت اذا ركع وتجدد لهم قضاء لادبانية وكذا الوصل بالناس يوم الجمعة ونوى أن يصلي لنفسه جازت الجمعة ولهم في الاستحسان



وحنث قضاء لادبائنه ولو اشهد قبل دخوله في الصلاة في غير الجمعة أنه يصلي لنفسه لم يحنث دينه وقضاء ولو شرع فيها ثم أحدث فقد ضم آخر  
حنث قال لها ان لم تصلي الساعة فانت طالق وقامت وكبرت وحاضت حنث قال صاحب المنظومة هذا صحيح على مذهب الثاني ساعلى  
مسئلة الكوز والصحيح وقوع طلاقها عند الكل لو جرد الشرط وهو عدم الصلاة كما لو قالت لله على صوم غد او حاضت فيه يصح النذر لان  
الحيض لا يمنع وجوب الصوم ولو قالت لله على صوم يوم حيضى لا يصح \* قال لها ان لم تصومى غدا فانت كذا افصامت من الغد وحاضت حنث  
\* ان لم تصلي الفجر غدا فانت طالق فشرعت فيها وطلعت الشمس أتى ركن الاسلام (٣٩٧) رحمه الله بالوقوع والحوالي بعدهم وكذا  
لو غسلت عضوها ثلاثا ثلاثا  
ولو كانت غسلت مرة أمكنها  
الادراك قبل الطلوع لا يقع  
عند الحولاني \* ما أخرت  
صلاة عن وقتها وقد كان نام  
حتى خرج وقت الصلاة ثم  
قضاها فالصحيح انه ان كان نام  
قبل دخول الوقت وانتهى بعد  
خروجه لا يحنث وان كان  
نام بعد دخول الوقت يحنث  
\* ان تركت صلاة فانت  
طالق فترك وقضاها قبل  
يحنث وقيل لا وبالأول أتى  
عبد الرحيم الكرميني وبالثاني  
ركن الاسلام السعدي وهو  
الاشبه \* لا يقرأ اليوم  
فالحيلة ان يأتي بغيره \* لا يقرأ  
سورة فنظر في المصحف حتى  
أتى آخرها لا يحنث بالاتفاق  
بخلاف ما إذا حلف لا يقرأ  
كتاب فلان فنظر فيه وفهمه  
يحنث عند محمد خلا فاللثاني  
لان المقصود منه فهم ما في  
الكتاب والفتوى على قول  
الثاني \* ان قرأت كل سورة  
من القرآن فعلى كذا قال  
محمد رحمه الله هذا على جميع  
القرآن ولا يحنث بالسهولة  
الا ان ينوى في سورة النمل  
\* لا يقرأ سورة فتركها فمأنها

الموافق ألفاد درهم وخسمائة يضمن الى الخمسمائة التي على المخالف فيصير الربح كله أنفي درهم فيكون نصيب  
المخالف من الربح خمسمائة وأنه مثل ما عليه فلا يلزمه رد شي وان كان في يد المضارب الموافق ثلاثة آلاف  
فأربح ألفاد درهم فيضمن الى ما على المخالف فيصير الربح ألفين وخمسمائة فنصيب المخالف منه ربعه وذلك  
ستمائة وخمسة وعشرون فيحسب ما عليه وهو خمسمائة من نصيبه من الربح فيرد عليه من الربح مائة وخمسة  
وعشرون تمام حصته والباقي من الربح يكون بين رب المال والمضارب الموافق أثلاثا على قدر حصتهما  
كذا في محيط السرخسي \* ولو لم يهلك ما في يد المخالف ولو كان هلك ما في يد العامل بأمر صاحبه فان رب  
المال يضمن المضارب المخالف نصف رأس ماله ليس له غير ذلك ولو كان حين قبض الألف مضاربة اقسمها  
نصفين فاشترى أحدهما بنصف المال عبدا ثم أجاز صاحبه شراؤه لم يكن العبد من المضاربة بإجازته ولو  
اشترى جميعا بالألف عبدا ثم باعه أحدهما بمن معلوم فأجاز صاحبه جازوكذا لو أجاز رب المال كذا في  
المبسوط \* اشتريا عبدا فباعه أحدهما بعرض أو جارية فأجاز صاحبه لم يجز قياسا وأجازا سقسا ولو لم يجز  
صاحبه حتى قبض المشتري العرض أو الجارية وباعه بالف ثم أجاز لم يجز ويرد العبد على المضاربة ويكون  
في أيديهما ويضمن قيمة الجارية والعرض وله ثمنه ولو لم يجز صاحبه بيع العبد بالجارية والعرض فأجاز رب  
المال جاز البيع وضمن بائع العبد قيمة العبد رب المال وما اشترى فهو له وبطلت المضاربة كذا في محيط  
السرخسي \* وان أبضع أحدهما بعض المال بغير أمر صاحبه فاشترى المستبضع وباع وربح أو وضع فربح  
ذلك للمضارب الذي أبضع ووضعيته عليه ولرب المال أن يضمن ان شاء المستبضع ويرجع به المستبضع على  
الآخر وان شاء ضمن المضارب الآخر فان ضمنه لم يرجع على المستبضع بشي فان أذن لكل واحد من  
المضاربين لصاحبه في أن يبضع ما شاء من المال فأبضع أحدهما رجلا وباع الآخر رجلا فذلك جائز  
عليهما وعلى رب المال وان باع المضاربان عبدا من رجل فلكل واحد منهما أن يقبض نصف الثمن من  
المشتري وان لم يأذن له شريكه في ذلك ولا يقبض أكثر من نصف الثمن الا أن يأذن له شريكه فان أذن له  
شريكه في ذلك فهو جائز ولو قال لهما حين دفع المال إليهما مضاربة لا تبضعا المال فأبضعاه فلهما ضمانان  
له وان أبضعاه بأذن رب المال فهو جائز على المضاربة كذا في المبسوط والله أعلم

### \* (الباب السادس فيما يشترط على المضارب من الشروط) \*

الاصل أن رب المال متى شرط على المضارب شرطاً في المضاربة ان كان شرطاً رب المال فيه فائده فانه يصح  
ويجب على المضارب مراعاته والوفاء به وإذا لم يف به صار مخالفاً وعاملاً بغير أمره وان كان شرطاً لا فائدة  
فيه لم يربح المال فانه لا يصح ويجعل كالمسكوت عنه كذا في المحيط \* ان خص له رب المال التصرف في بلد  
بعينه أو في سلعة بعينها بتقيده ولم يجز له أن يتجاوز ذلك وكذا ليس له أن يدفعه بضاعة الى من يخرجها من  
تلك البلدة فان أخرج الى غير ذلك البلد فاشترى ضمن وكان ذلك له وله ربحه وعليه وضعيته وان لم يشترح  
رده الى البلد الذي عينه برى من الضمان ورجع المال مضاربة على حاله وكذا اذا اشترى بيعه في المصر ورد

(٣٨ - فتاوى رابع) يحنث ولو ترك آية طوبى لا يحنث ولا يتوضأ من الرعاى فرغ أو بال ورع وتوضأ فلو وضوء منهما ويحنث وكذا  
لو حلف لا يغتسل من امرأته هذه من الجنابة فاصابها ثم أخرى أو على القلب فاغتسل يكون منهما ويحنث \* (الحادى عشر في الاكل) \*  
الاكل ايصال ما يتاقي به المضغ أو الهشيم الى جوفه مضغاً وابتلاعه أو ابتلاعه بلا مضغ والشرب ان توصل الى جوفه مالا يتاقي فيه الهشيم في  
حال وصوله كالنبيذ والماء \* ولو حلف لا يأكل شياً لا يتاقي فيه المضغ بنفسه فكل مع غيره وهو مما يؤكل كذلك حنث فخوان يحلف على ان  
لا يأكل هذا اللبن فاكله مع الخبز والترحنث \* لا يأكل هذا العسل فاكله كذلك حنث ولو صب عليه ماء فشربه لا يحنث في لا أكل ويحنث

في لا أشرب \* لا يأكل هذا الرغيف فدقه وصب فيه الماء ثم شربه لا يحنث وإن أكله مبلولاً يحنث وكذا السويق إذا شربه بالماء فهو شرب  
لا يأكل وإن بله ثم أكله حنث \* لا يأكل طعاماً سمياً فضعه حتى يدخل في جوفه من مائه ثم ألقاه لا يحنث \* التغدى أكل مترادف يقصده  
الشبع والتعشى كذلك وما يتعدى ما يعتاده حتى لو حلف على ترك الغداء فشرب اللبن لا يحنث والتداوى بخلافه \* حلف لا يتعشى فأكل  
قمة أولتين لم يحنث \* أكل شيئاً سيرا (٣٩٨) فقال له رجل تغديت فقال عبده حران كان تغدى لا يحنث حتى يأكل أكثر من

نصف الشبع \* حلف في  
رمضان أن لا يتعشى الليلة  
فأكل بعد ما تصاف الدلة  
لا يحنث والحدود بعد ثلثي  
الليل إلى الفجر الثاني  
والعشاء إن يأكل أكثر من  
نصف الشبع والذوق أن  
يصل إلى فيه ويجد طعمه  
فإن عسى بالذوق إلا كل لم  
يدين قضاء سواء كان ما كولا  
أو مشروباً \* حلف لا يذوق  
فأكل أو شرب يحنث ولو لا يأكل  
أو لا يشرب لا يحنث بالذوق  
وعن محمد بن حلف لا يذوق  
فيمينه على الذوق حقيقة  
وهو أن لا يوصل إلى جوفه إلا  
أن يتقدمه كلام فحوان  
يقال له تعال تغدمني خلف  
لا يذوق معه طعاماً ولا شرباً  
فهو على الأكل والشرب  
\* لا يذوق الماء فتمضمض  
للصلاة لا يحنث \* لا يأكل  
طعاماً ينصرف إلى أكل  
ما كول مطعوم حتى لو أكل  
انحل يحنث وإذا عقد عينه  
على ما هو ما كول بعينه  
ينصرف إلى أكل عينه وإذا  
عقد على ما ليس بما كول  
بعينه أو على ما يؤثر كل عينه  
الآن أنه لا يؤثر كل كذلك عادة  
ينصرف إلى المتخذ منه  
\* بيانه لا يأكل من هذا العنب

بعضه كان المراد بدنه والمشتري في المصاربة كذا في الكافي \* وإن كان اشترى بنصف المال شيئاً  
خارج الكوفة وبالنصف بعد ما رجع إلى الكوفة فما اشترى خارج الكوفة ضمنه والمشتري للمصاربة له  
رجحه وعليه وضيعته وما رجع به إلى الكوفة يعود إلى المصاربة قال في الأصل في هذه المسئلة يتصدق بالرجح  
عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط \* ولو شرط أن يعمل في سوق الكوفة فعمل في مكان آخر  
يجوز استحساناً ولو قال لا تعمل إلا في السوق فعل في غيره ضمن كذا في محيط السرخسي \* وما يفيد التقييد  
من الالفاظ ستة دفعت إليك المال مضاربة على أن تعمل به بالكوفة أو لتعمل به بالكوفة أو لتعمل بالكوفة  
مجزوماً أو مرفوعاً أو فاعلاً به بالكوفة أو قال دفعت إليك مضاربة بالنصف بالكوفة وما لا يفيد لفظان  
دفعت إليك مضاربة بالنصف وأعمل بالكوفة أو قال أعمل بالكوفة والضابطة أن رب المال متى ذكر عقب  
المضاربة ما لا يمكن التلظظ به ابتداءً ويمكن جعله مبنياً على ما قبله يجعل مبنياً عليه كافي الالفاظ الستة وإن  
استقام الابتداء لا يبيّن على ما قبله ويجعل مبتدأ كافي الالفاظين الآخرين وحينئذ تكون الزيادة شورية وكان  
له أن يعمل بالكوفة وغيرها كذا في الكافي \* وفي القدروري إذا دفع إليه ألف درهم فقال خذ هذا الألف  
مضاربة بالنصف على أن تشتري به الطعام فهذا على الحنطة ودقيقها وكذلك إذا قال خذ هذا الألف  
مضاربة بالنصف فاشتر الطعام أو قال خذ هذا الألف مضاربة بالنصف تشتري به الطعام أو قال في الطعام  
فهذا كله تفسير وتقييد للمضاربة بالطعام حتى لو اشترى به غير الطعام يصير مخالفاً ضامناً قال وله أن يشتري به  
الطعام في المصروع وغيره ويضع في الطعام لأن التخصيص ثبت من وجه واحد في غير ذلك من الممكن  
واشباهاه يبقى على العموم ولو قال خذ هذا الألف واشتر به الطعام فله أن يشتري الطعام وغيره وكان قوله واشتر  
مشورة هكذا في المحيط \* إذا دفعه إليه مضاربة على أن يشتري به الطعام خاصة فله أن يشتري لنفسه دابة إذا  
خرج في الطعام خاصة كما يشتري للطعام وله أن يشتري دابة يركبها إذا سافر كما يشتري التجار وله أن يشتري  
أيضاً حوله يحمل عليها الطعام إذا لم يوجد الكراء أو يكون الشراء أو في ذلك من الكراء كذا في المبسوط  
في باب ما يجوز للمضارب \* ولا يشتري سفينة يحمل فيها الطعام إلا أن يكون في بلد اعتادت التجار فيه ذلك فإن  
كانت المضاربة عامة جاز شرا السفينة أيضاً كذا في محيط السرخسي \* وله أن يشتري بعضه يتأجور فيه  
الطعام أو يبيعه فيه كذا في المبسوط \* إذا دفع إليه ألف درهم مضاربة في الرقيق فليس له أن يشتري به غير  
الرقيق وله أن يشتري الرقيق في المصروع الذي دفع المال إليه وفي غيره وله أن يضع في الرقيق أيضاً وله أن  
يشتري جرداً أو بالرقيق وكذلك له أن يشتري ببعض المال طعاماً أو كسوة للرقيق كذا في المحيط \* لو قال  
على أن يشتري به من فلان ويبيع منه صح التقييد وليس له أن يشتري ويبيع من غيره كذا في الكافي \* ولو  
دفعه إليه مضاربة على أن يشتري به من أهل الكوفة ويبيع فاشترى وباع بالكوفة من رجل ليس من أهل  
الكوفة فهو جائز وكذلك لو دفعه إليه مضاربة في الصرف على أن يشتري من الصرافة ويبيع كان له أن  
يشتري من غير الصرافة ما بدله من الصرف كذا في المبسوط \* وإن وقت للمضاربة وقتاً بعينه يتقيد به حتى  
يطل العقد بمضيه كذا في الكافي \* ومن دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة على أن يشتري بالنقد ويبيع به  
فليس له أن يشتري ويبيع إلا بالنقد كذا في المحيط \* ولو أمره أن يبيع بالنسيئة ولا يبيع بالنقد فباع بالنقد  
فهو جائز قالوا وهذا إذا باعه بالنقد بمثل قيمته أو أكثر أو بمثل ما سمي له من الثمن فإن كان بدون ذلك فهو

أو الشاة لا يحنث بما يتخذ منه \* لا يأكل من هذا الكرم فأكل من عنبه أو زيبه يحنث \* لا يأكل من هذا اللحم فأكل من مرقه لم يخالف  
يحنث \* لا يأكل لحماً ولا بية لا يحنث بالسمك إلا إذا نوى بلحم الأبل والغنم يحنث مطبوخاً ومشروباً أو قديداً فهذا من محمد إشارة إلى أنه  
لا يحنث بأكل النوى به أفقياً أو بغير الأسكاف وهو الاظهر وعليه الفتوى وعند الفقيه أبي الليث يحنث ويستوى الحلال والحرام \* ولو  
أكل شيئاً من الرؤس يحنث بخلاف ما لو حلف لا يشتري لحماً فاشترى رأساً مشروباً لا يحنث وفي الشافعي جعل الأكل والشراء واحداً والاول

اصح ولوا كل شيأ من البطون كالكبد والطحال يحث في عرف أهل الكوفة وفي عرفنا لا يحث وكذا في شحم الظهر ولا نه لم سمين ولا يحث في شحم البطن والالته بالاجاع لانه ينقي عنه اسم اللحم فلا يستعمل استعمال اللحم في اتخاذ الباجات ولوا كل الحمة التي في وسط الالته يحث لانه لم \* لا يأكل لحما فاك كل شحما خالطه لحم لا يحث عند الامام رحمه الله وهو الصحيح والشواء والطبخ على اللحم خاصة وان كان له نية فلي ما نوى والسمك المشوى لا يدخل فيه \* لا يأكل من هذه الشجرة فاخذ منها عصا (٣٩٩) فوصل باخرى فاكل من ثمرها لا يحث وقيل

يحث \* لا يأكل شيأ من الحلواء يحث بالعلس والطبخ وكل ما هو حلو في عرفهم وفي عرفنا الحلو كل شئ حلو لا يكون من جنسه حامض فالعنب والطبخ من جنسه حامض \* لا يأكل خبزا فاكل قرصا يقال له بالفارسية كاجه أو ما يسمى نواله بريده يحث وفي الجوز ينجز وقرص القطائف لا يحث ولوا كل ثريدا أو خبزا بعد ما نقت أو العصيدة أو التماج أو الكرى لا يحث \* لا يأكل طعاما فاكل دواء ايس بطعام ولا غداء بل هو مكره كالسقونيا لا يحث ولوبه حلاوة كالسكنجبين يحث \* لا يشرب دواء ولا يتداوى فشرب لبنأ أو استعط يد بهن أو احتجم لافسك ما يسمى دواء في العرف يدخل تحت البين وما لا يسمى دواء لا يدخل وأن كان دواء في الحقيقة \* لا يأكل طعاما ان كان ملحا يقال له بالفارسية شور يحث كما لو حلف لا يأكل القفل فاكل طعاما فيه فلفل ان وجد طعمه حث والا لا وفرق بينهما الفقيه وقال في القفل يحث لان عينه مأ كول لافي الملح مالم

مخالف كذا في المبسوط \* لو قال لاتبعه باكثر من ألف فباع باكثر جاز لانه خير لصاحبه كذا في الحاوي \* لو كانت المضاربة مطلقة فخصم ارب المال بعد عدة المضاربة نحو ان قال له لاتبع بالنسيئة أو لا تشتري دقيقا ولا طعاما أو لا تشتري من فلان أو لا تسافر فان كان التخصيص قبل أن يعمل المضارب أو بعد ما عمل فاشترى وباع وقبض الثمن وصار المال ناضجا فخصمه وان كان التخصيص بعد ما عمل وصار المال عرضا لا يصح وكذا لو نهى عن السفر فعلى الرواية التي يملك السفر في المضاربة المطلقة ان كان المال عرضا لا يصح نهيه كذا في فتاوى قاضيخان \* فاذا اشترى ببعض المال شيأ ثم قال لا تعمل به الا في الخطة لم يكن له أن يشتري بالباقي الا الخطة فاذا باع ذلك الشئ وصار قد الم يشتر به الا الخطة كذا في الحاوي \* اذا دفع اليه مالا مضاربة على أن يشتري به الثياب ويبيع فاسم الثياب اسم جنس للبدوس في حق بني آدم فله أن يشتري به ماشاء من ذلك كالخز والحري والقز وثياب القطن والكتاب والا كسبية (٢) والانجانيات والطيايسة ونحو ذلك وليس له أن يشتري المسوح والستور والاعناب والوسائد والطنافس ونحو ذلك ولو دفعه على أن يشتري به البز فليس له أن يشتري من ثياب الخز والحري والطيايسة والا كسبية شيأ وانما يشتري ثياب القطن والكتان فقط كذا في المبسوط في باب شراء المضارب ويعه \* والله أعلم

#### \* (الباب السابع في المضارب يضارب) \*

اذا دفع المضارب للمال مضاربة بغير إذن رب المال لم يضمن بالدفع مالم يتصرف الثاني وهذا ظاهر الرواية كذا في التبيين \* ثم رب المال بالخيار ان شاء ضمن الاول رأس ماله وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول صحت المضاربة بين الاول والثاني والربح بينهما على ما شرطوا وان ضمن الثاني رجع على الاول بالضمنان وتصح المضاربة والربح بين المضاربين على ما شرطوا يطيب الربح للثاني ولا يطيب للاول كذا في الكافي \* وان اختار رب المال أن يأخذ من الربح الذي ربح المضارب الآخر حصته التي اشترط على المضارب الاول ولا يضمن واخذ منهم شيأ فليس له ذلك كذا في المبسوط \* وهذا اذا كانت المضاربتان صحيحتين كذا في التبيين \* ولو كانت المضاربة الاولى فاسدة والثانية جائزة فلا ضمان على واحد منهما والربح كله لرب المال وللمضارب الاول اجر مثله وللثاني على الاول مثل ما شرط من الربح ولو كانت الاولى جائزة والثانية فاسدة فلا ضمان على واحد منهما وللثاني على الاول اجر المثل وللاول ما شرط له من الربح وكذا اذا كانتا فاسدتين لم يضمن واحد منهما كذا في الحاوي \* ولو استهلك المضارب الآخر المال أو وهبه كان الضمان على الآخر خاصة دون الاول لانه في مباشرة هذا الفعل مخالف لما أمر به الاول فيقتصر حكمه عليه بخلاف ما اذا عمل بالمال لانه في مباشرة العمل امثل أمر المضارب الاول فلهذا كان له أن يضمن أي ماشاء كذا في المبسوط \* ولو غصب المال من المضارب الثاني غاصب قبل أن يعمل الثاني للمضاربة فلا ضمان على واحد من المضاربين والضمان على الغاصب خاصة كذا في الذخيرة \* ولو ابضع المضارب الثاني مع رجل يشتري به (٢) قوله والانجانيات بجمع أنجانية بفتح الهمزة وكسر هاء وسكون النون وكسر الموحدة وتخفيف الجيم وبعد النون ياء نسبة مشددة كساء غليظ لاعلم له نسبة الى موضع يقال له أنجان يقال كساء أنجاني كذا في شرح البخاري فينبذ عطفه على الاكسية من قبيل عطف الخاص اهـ بجزاوي

با كل عينه مع الخبز أو شئ آخر الا اذا دل الدليل وقت اليقين انه اراد الطعام المالح وقال القاضي يحث فيهما العموم الجواز ويقول الفقيه يفتي \* لا يأكل اداما ولا نية له فالادام الخبز والزيت واللبن وكل ما يصبغ ويختلط به الخبز والعنب والطبخ والتمر ليس بادام اجاعا \* لا يأكل من هذا الخبز فاتخذ سكاكة وأكل لا يحث \* لا يأكل من زهده البقرة فاكل من دوعه يحث ولو من دوعته لا يحث \* لا يأكل اللبن فجعل في ارزوطيح لا يحث وان لم يجعل فيه ما ويرى عينه وفي النوازل ان كان يرى عينه ووجد طعمه يحث \* لا يأكل زعفرانا فاكل كعكا على وجهه

زعفران يحنت \* لا يأكل هذا السمن فجعله خبيصا واكله يحنت وكذا في كل موضع يرى عنه وان لازى لاوان وجد طعمه \* والتبر لوجع عصيد و \* كل يحنت لبقاء اسم التمر \* وعن محمد حلف على ما لا يؤكل فاشترى به ما كولا أو كل يحنت وان ما كولا لا \* لا يأكل كل التمر لا يحنت بالطبخ \* لا يأكل كل الدهن يحنت بدهن الكبراع وفي الشرا لا \* لا يأكل كل سكر فاخذ السكر ومعه حتى ذاب ثم ابتعه لا يحنت ولو فعل هذا في الصلاة فسدت \* لا يأكل ( ٣٠٠ ) رمانة قصها لا يحنت \* لا يأكل كل من حلوهذا السكر ومعه حتى يحنت بأكل

بسر وعنبه \* وقوله از شير في اين رزته خورم على الدبس \* لا يأكل كل من هذا المسلوخ فاذا يت اليته حتى صاردها فاكل لا يحنت \* حلف ليا كان السم أو يؤكل فلانا يا كل لب الجوز لانه سم حتى لوأكثرأكله قتله \* لا يأكل لحم شاة فاكل لحم غزالا يحنت مصر يا كان الحالف أو قرويا وعليه القتوى \* لا يأكل كل لحم بقرة فاكل لحم جاموس يحنت وعلى القلب لالان المقراسم جنس والجاموس اسم نوع قال القاضي وينبغي أن لا يحنت في الفصلين لان الناس يفرقون بينهما \* لا يأكل لحما فاكل لحما غير مطبوخ يحنت \* لا يأكل لحما يشتره فلان فاشترى فلان سخلة فذبحها فاكلها الحالف لا يحنت \* ( نوع منه ) \* اشترى منان اللحم فقالت زوجته انه أقل من من وحلفت على ذلك وقال الزوج ان لم يكن منا فكذا يطبخ قبل ان يوزن فلا يحنت \* ان حلف أنه ليس في بيته مرقاة فاذا فيه مرقاة قليلة يحنت لا يقال في العرف في مثله في البيت مرقاة أو كانت كثيرة فاسدة

ويبيع فرب المال أن يضمن ماله أي الثلاثة شاء والربح الحاصل بين المضاربين على الشرط والوضيعة على المضارب الاول ولا يربح الرب المال فان ضمن المضارب الاول صحت المضاربة الثانية وان ضمن الثاني رجع به على الاول وان ضمن المستبضع رجع به على المضارب الثاني ويرجع به الثاني على المضارب الاول كذا في المبسوط \* رجل دفع الى غيره مالا مضاربة وقال له اعمل فيه برأيتك على أن ما رزق الله تعالى من الربح يكون بيننا أو قال يكون بيننا نصفين فدفع الاول الى غيره مضاربة وشرط للثاني ثلث الربح ولرب المال نصف الربح وللضارب الاول سدس الربح وان شرط الاول للثاني نصف الربح كان الربح بين المضارب الثاني ورب المال نصفين ويغرم الاول للثاني مثل سدس الربح كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال رب المال لا الاول ما ربح في هذا من شيء فهو بيننا نصفين أو قال على أن ما نال لك من فضل أو ربح أو قال على أن ما كسبت فيه من كسب أو قال على أن ما رزق الله فيه من شيء أو قال على أن ما أصاب لك فيه من ربح فهو بيننا نصفين ولو قال له اعمل فيه برأيتك ودفعه الى آخر مضاربة بالنصف أو بثلثي الربح أو بجمعة أسداس الربح كان كله صحىحاً والثاني من الربح جميع ما شرط له والباقي بين الاول ورب المال نصفين كذا في المبسوط \* في المنتقى بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأمره أن يعمل فيه برأيتك فدفعه المضارب الى آخر مضاربة وقال ما رزقني الله فهو بيني وبينك فنصف الربح للمال والنصف الآخر للمضاربين لكل واحد منهما نصفه كذا في المحيط \* اذا دفع الرجل الى رجل ألف درهم مضاربة وقال له اعمل فيه برأيتك فدفع المضارب الى غيره مضاربة وقال له اعمل فيه برأيتك كان للثاني أن يدفع الى الثالث مضاربة وكان المضارب الثاني في هذا مثل الاول كذا في الذخيرة \* ولو كان الاول دفع الى الثاني مضاربة ولم يقل له اعمل فيه برأيتك فليس للثاني أن يدفعه مضاربة كذا في المحيط \* اذا دفع الرجل مالا مضاربة بالنصف ولم يقل له اعمل فيه برأيتك فدفعه المضارب الى آخر مضاربة بالثلث ولم يقل له اعمل فيه برأيتك فدفعه الثاني الى آخر مضاربة بالسدس فعمل فيه وربح أو وضع فالمضارب الاول يرى من الضمان ورب المال بالخيار ان شاء ضمن الثاني رأس ماله وان شاء ضمن الثالث فاذا ضمن الثاني لم يرجع على أحد بشيء وان ضمن الثالث رجع على الثاني والربح بينهما على ما اشترطوا ولو كان المضارب الاول حين دفع المال مضاربة الى الثاني بالثالث قال له اعمل فيه برأيتك فدفعه الثاني الى الثالث مضاربة بالسدس فربح أو وضع فربح المال أن يضمن أي الثلاثة شاء فان ضمن الثالث رجع على الثاني ويرجع الثاني على الاول وان ضمن الثاني رجع على الاول وان ضمن الاول لم يرجع على أحد منهم بما ضمن ثم لما استقر الملك للأول صحت المضاربة بين جميع الثانية والثالثة والوضيعة على الاول وأما الربح فلا مضارب الا آخر سدسه وللثاني سدسه وللأول ثلثا الربح كذا في المبسوط \* وللضارب أن يشارك غيره شركة عنان ويقسم الربح بينهما على الشرط واذا قسم الربح بينهما يكون مال المضاربة مع حصص المضاربين من الربح فيستوفي منه رب المال رأس ماله وما فضل يكون بينهما على الشرط هكذا في البدائع \* ولو كان المضارب الاول دفع المال الى رجل مضاربة على أن للمضارب الثاني من الربح مائة درهم فعمل به فربح أو وضع أو تولى المال بعد ما عمل به فلا ضمان لرب المال على أحد والوضيعة عليه والتوى من ماله وللعامل أجر مثله على المضارب الاول ويرجع به

لا يحنت وان كانت تصلح لبعض ولا تصلح لبعض يحنت \* لا يأكل كل من هذا القردو كان اعترف منه في قصعة قبل الحلف فأكل الاول لا يحنت \* ما مشب ديك نبحتم دنة خورديم وباتن كان جوشميد اندو خورده اند لا يحنت \* لا يأكل كل من طبخ فلانة فسخت مرقاة كان طبخها غير هالا يحنت \* وقوله أزدبك كرده تونه خورم فهو كقوله يخته توه ولو وضعت القرد في التنور ان لم يكن فيه نار أو وقدت هي يحنت وان أو قد ها غير هالا وان كانت فيه نار ان كانت أو قد تم اقبل الوضع حنت وان كان أو قد ها غير ها قال الفقيه يحنت لانه في العرف يسمى واضع

القدر طبائجا كما يسمى موقد النار تحته وعلمه القنوى \* لا يأكل طبخا ولا مية له فعلى اللحم والفلة التي لا مرقه لها ليس بطبخ وهو على اللحم والرقه وقال ابن سميعة على الشحم أيضا \* حلف روزجها رشتبه شمارا دعوت كتم فهدأ على أقرب الاربعاء اليه والشرط ان يضيقهم في هذا اليوم جملة أو متفرقا في أى مكان وجدهم بحيث يسمى هو لأضيفا وهو مضيقا حتى لو أطعمهم خبز القفار بحثت ولونغوا في موضع لا يمكنهم الوصول في اليوم بحثت لعدم البر بخلاف مسئلة (٣٠١) الكوز لان شرب الماء المراق لا يتصور

بخلاف قطع المسافة البعيدة  
\* لا يأكل كل مما يأكله فلان  
فأكل منه بعد خروجه عن  
ملكه لا يبحث \* لا يأكل كل مما  
يشتره فلان فاشتره فلان  
وباعه فأكل منه الحالف  
لا يبحث \* لا يأكل من ميراث  
فلان فبات فلان فأكل من  
ميراثه بحث وان ورثه من  
وارثه وأكله لا يبحث نسخ  
الميراث الثاني الميراث الأول  
كالشراء \* حلف لا يطعم فلانا  
من ميراث والده فورث طعاما  
فأطعمه أو دراهم فاشترى به  
طعاما وأطعمه يبحث وان  
بدل الطعام بطعام آخر وأطعمه  
لا يأكل من ميراث  
والده شبه أقات والده وورث  
ماله فاشترى به طعاما فأكله  
لا يبحث في القياس لان  
الطعام ليس بميراث  
ويبحث في الاستحسان لان  
الموارث هكذا تؤكل في  
العادة فان اشترى بالميراث  
شيئا ثم اشترى بذلك الشيء  
طعاما وأكل لا يبحث لانه  
اشترى بكسبه لا ميراثه  
\* لا يأكل من زرع فلان فأكل  
منه ما هو عند المزارع أو عند  
المشتري منه يبحث لان  
الشراء لا يفسخ الزرع وان  
اشترى منه آخر وبذره فأكل  
من ذلك الخارج لا يبحث

الأول على رب المال وان كان فيه ربح فانه يعطى أجر مثل العامل أو لامن المال ثم الربح بين رب المال والمضارب الأول على الشرط ولو كان رب المال شرط للمضارب الأول من الربح مائة درهم ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه المضارب الى آخر مضاربة بالنصف فعلم به فلا ضمان على المضاربين في الوضعية والتوى ثم الربح كله لرب المال ههنا وعليه أجر مثل المضارب الأول وعلى المضارب الأول للمضارب الآخر مثل نصف الربح الذي ربحه في ماله خاصة كذا في المبسوط والله أعلم

### \* (الباب الثامن في المراجعة والتولية في المضاربة وفيه ثلاثة فصول) \*

\* (الفصل الأول في بيع المضارب مراجعة أو تولية على الرقم أو غيره) \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير اذا باع المضارب المتاع مراجعة بعد ما أنفق حسب ما أنفق على المتاع من الجمل وغيره ولا يحسب ما أنفق على نفسه في كسوته وطعامه وركوبه ودهنه وغسل ثيابه وما لا بد منه والاصل الفقهي في ذلك أن كل ما يوجب زيادة في العين حقيقة أو حكما فهو ربح بمعنى رأس المال فيضم اليه وكل ما لا يوجب زيادة في العين حقيقة أو حكما فهو ليس بمعنى رأس المال فلا يضم اليه واذا وجب الضم يقول المضارب عند بيعه مراجعة قام على بكذا تخوذا عن الكذب كذا في المحيط \* لو اشترى المضارب متاعا بألف درهم ورقه بألفي درهم ثم قال للمشتري منه أبيعته مراجعة على رقه فان بين المشتري كرقه فهو جائز لا بأس به وان لم يعلم المشتري كرقه فالبيع فاسد فاذا علم بالرقم كرقه فهو بالخيار ان شاء أخذه وان شاء تركه فان قبضه فباعه ثم علم ماركه فرضى به فرضاه باطل وعليه قيمته والتولية في هذا كالمراجعة فان كان المضارب ولاه رجلا برقه ولا يعلم المشتري ماركه ثم باعه المضارب بعد ذلك من آخر يبيعها صححها جازان لم يكن الأول قبضه وكذلك لو كان الأول علم برقه فسكت حتى باعه المضارب من آخر يبيعها صححها فان رضى به الأول بعد ما علم برقه ثم باعه المضارب من آخر يبيعها صححها فالبيع الثاني باطل ولو كان الأول قبض المتاع من المضارب في هذه الوجوه ثم باعه المضارب من آخر كان البيع الثاني باطلا فان علم الأول بالرقم فنقض البيع لم يجز البيع الثاني أيضا ولو كان المضارب اشترى المتاع بألف ثم قال لرجل أبيعك هذا المتاع مراجعة بربح مائة على ألفي درهم ولم يسم رقبا ولا غيره فاشتراه ثم علم أن المضارب كان اشتراه بألف درهم فالبيع لازم بألفي درهم ومائة درهم ولا بأس للمضارب بما صنع كذا في المبسوط \* لو قال بعثك هذا بربح الدرهم درهم يكون الثمن عشرين اذا اشتراه بعشرة ولو قال بربح الدرهم درهمين يكون الثمن ثلاثين ولو قال بربح العشرة خمسة عشر كان الثمن خمسة عشر وكذا لو قال بربح الدرهم نصف الدرهم ولو قال بربح العشرة خمسة عشر يكون الثمن خمسة وعشرين وعشرين في قياسا وفي الاستحسان يكون خمسة عشر وكذا لو قال بربح العشرة أحد عشر ونصفا كان الربح درهمًا ونصفا ولو قال بربح العشرة عشرة وخمسة أو خمسة وعشرة كان الثمن خمسة وعشرين كذا في محيط السرخسي \* لو اشترى ثوبا بعشرة دراهم من مال المضاربة وانقص عنده حتى يساوى ثلاثة دراهم ثم باعه بوضيعة الدرهم درهمًا كان الثمن خمسة دراهم ولو قال بوضيعة الدرهم درهمين كان الثمن عليه ثلاثة دراهم وثلاثين ولو قال بوضيعة الدرهم نصف درهم كان الثمن ستة دراهم وثلاثين وكذلك لو قال بوضيعة العشرة خمسة عشر ولو اشترى المضارب عبدا وقبضه ثم باعه بجارية وقبضها ودفع العبد لم يكن له أن يبيع الجارية مراجعة على الثمن

\* لا يأكل من طعام اضيقه فلان فأكل من طعام اضيقه وباعه من آخر يبحث \* لا يأكل من كسب فلان فورث كسبه آخر أو كاه بحث وان انتقل الى غيره بشراء أو اجارة أو هبة أو كاه لا يبحث \* لا يشتري ثوبا بمائة فلان بعد مائة منه بحث \* لا يأكل من خبز فلان فأكل من ماء جده عند الحلو في عليه لا يبحث قبل هذا في الشتاء وفي الصيف يبحث وكذا لو أكل من قشر بطيخ فلان أو فتات خبز القاء على فناء داره ان كان لا يعطى منها للسائل \* اذا ورده فلان نه خورم فأكل من جده فلان يبحث \* لا يأكل من مال خمسة شيئا فأكل من خبز عجين جعل



فيه عين خنته لا يحنت \* لا يشرب من مائه ولا يأكل من ملحته فاخذ من مائه وملحه وجعل في عينه فاكل كل من خبزه لا يحنت لانه ثلاثي \* قال لها ان اكلت والدتك من مالي فانت كذا فطجنت امرأته قد راها وجعلت فيه شيئا من الخواثج من مال زوجها وأطعمت أمها من ذلك القدران فعملت ذلك برضاها ورضاه لا يحنت وقيل لا يحنت مطلقا لان الخواثج دخلت في ملك صاحب القدر \* لا يأكل من خبز خنته فاسافر الخنز وخلف لامرأته النفقة (٣٠٣) فاكل كل منهن كان الخنز أقرزها النفقة لا يحنت لانه صار ملكا لها وان

لم يفرز وقال كل من طعمي ما يكفك فاكل منه يحنت \* لا يأكل من طعام امرأته فادخلت عليه الطعام وقالت له دار بخور فاكل منه لا يحنت ولولم تقل دار بخور يحنت \* لامرأته بقرة لبون فحرت منازعة في البقرة فقال ان شربت من لبنك فانت طالق ينصرف الى ابن البقرة فان باعت البقرة من آخر ثم أكل من لبنها لا يحنت \* قال لها كرا من دديكي تو بخورم فاكلت فاهبت الاجر لاخر فاكل الخفاف منه قيسل يحنت لانه أجر الارضاع والاصح انه لا يحنت كما لو حلف لا يأكل من غزل فلانة فباع غزلها ووهبت الثمن لابنها ثم وهب الابن الخالف شيئا فاكله لا يحنت \* ولو قال ان أكلت من ماله لا يحنت اذا أكله بعد بيعه من غيره \* لا يلبس ثوبا اشتراه فلان أو يملكه فلان أو دارا فليس ثوبا وسكن دارا اشتراه فلان مع غيره لا يحنت لانه اسم للسكن فلا يقسح على البعض بخلاف ما لو حلف لا يأكل طعاما اشتراه فلان فاكل ما اشتراه فلان مع غيره الا ان ينوي شراءه وحده

ولا تولية الا من الذي يملك العبد ولو كان الذي اشترى العبد باعه من رجل آخر أو وهبه وسلمه ثم باعه المضارب الجارية من ارجحة أو تولية كان باطلا ولو باع المضارب الجارية من الموهوب له الغلام من ارجحة أو تولية جاز ذلك ولو باع المضارب الجارية من رجل لا يملك العبد بربح عشرة دراهم على رأس المال فأجاز رب العبد البيع جاز ثم الجارية تكون للمشتري من المضارب ويأخذ المضارب الغلام ويأخذ من المشتري منه الجارية عشرة دراهم ويرجع مولى الغلام على المشتري بقيمة الغلام ولو كان في يد المضارب جارية من المضاربة فباعها بغلام وتقبض ان المضارب باع الغلام من صاحب الجارية بربح العشرة أحد عشر كان البيع فاسدا ولو باع الغلام من رب الجارية بوضعية العشرة أحد عشر كان البيع جائزا ويعطيه المشتري من الجارية عشرة أجزا من أحد عشر جزا ولو قال أبيعك هذا الغلام بربح عشرة دراهم كان جائزا ويأخذ الجارية وعشرة دراهم ولو قال أبيعك بوضعية عشرة دراهم من رأس المال كان البيع باطلا هكذا في المبسوط \* ولو كان رأس المال ألفا نيسابورية فاشترى به عبدا ثم باعه بألف مروية قال اشترته بألف نيسابورية أبيعك بارجحة مائة فعلى المشتري ألف نيسابورية ومائة مروية ولو قال بربح العشرة أحد عشر كان الثمن والربح نيسابورين ولو قال بعثك بوضعية مائة كانت المائة نيسابورية كذا في محيط السرخسي \* واذا دفع مال المضارب الى رجل فاشترى بها جارية وقبضها وباعها بغلام وتقبضت اذنت الجارية في يد المشتري أو ولدت ثم باع المضارب الغلام من رب الجارية بربح مائة درهم وهو لا يعلم بالولادة فان كانت الزيادة في البدن أخذ الجارية ومائة درهم وان كانت ولدت فان شاء المضارب أخذ الجارية ومائة درهم وان شاء نقض البيع ولا يسأل له على الولد والتولية في هذا كلام ارجحة وان كانت المضاربة ألف درهم فاشترى بها جارية وباعها بألف وخمسة عشر ثم اشتراها بألف باعها بارجحة على ألف درهم عندهما وعند أبي حنيفة رجه الله تعالى على خمسة مائة ولو كان باعها بألف درهم وكر خنطة وسط أو بألف درهم ودينار ثم اشتراها بألف درهم لم يبعها بارجحة عند أبي حنيفة رجه الله تعالى ولو كان باعها بمائة دينار وقيمتها أكثر من ألف درهم ثم اشتراها بألف درهم لم يبعها بارجحة في قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ولو كان المضارب باع الجارية بشئ من المكبل أو الموزون أو بعرض قيمته أكثر من ألف درهم ثم اشتراها بألف درهم فله أن يبيعها بارجحة على الألف كذا في المبسوط

\* (الفصل الثاني في المراجعة من المضارب ورب المال) \* المضارب اذا اشترى من رب المال أو رب المال اشترى من المضارب وأراد أن يبيع مارجحة فانه يبيع مارجحة على أقل الثمن وحصه المضارب من الربح كذا في التتارخانية ناقلا عن الاسيحياني رجه الله تعالى \* اذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة فاشترى رب المال عبدا بمائة فباعه من المضارب بألف فان المضارب يبيعه مارجحة على خمسة مائة الا اذا بين الامر على وجهه فيبيعه كيف يشاء كذا في البدائع \* وان اشترى المضارب عبدا بألف وباعه من رب المال مارجحة بألف ومائتين باعه رب المال مارجحة بألف ومائة كذا في الكافي \* ولو كان رب المال اشترى العبد بألف فباعه من المضارب بمائة درهم من المضاربة باعه المضارب مارجحة على خمسة مائة كذا في المبسوط \* لو اشترى رب المال بمائة درهم من المضارب بألف ومائة فانه يبيعه مارجحة على خمسة مائة وخمسين ولو اشتراه المضارب بمائة درهم مارجحة على خمسة مائة ولا يحسب المضارب شيئا من

\* لا يأكل من خبز فلان فاكل حصته ولو قال رغيف فلان لا يحنت حصه بالمشتركة وكذا دار بين أختين فان قال زوج أحدهما ان دخلت الا في نصيبك وهي لم تقسم فدخلت لا يحنت لعدم الدخول في غير نصيبها \* لا يدخل دار فلان فدخل دارا مشتركة بينه وبين غيره لا يحنت بخلاف لا يزرع أرض فلان فزرع أرضا بينه وبين غيره يحنت لان نصف الارض أرض لان نصف الدار \* لا يأكل من مال فلان فاكل من حب ثمنه وبين آخر حنت \* وقالافين حلف لا يأكل كل طيبخ فلان فاكل

بما يخرجه هو وغيره حنث فان حلف لا يأكل من قدر طبخه اقلان فكل من قدر طبخه هو مع غيره لا يحنث \* لا يأكل من زمانة اشتراها اقلان فاكل من زمانة اشتراها مع غيره لا يحنث \* لا يلبس من نسج فلان فلبس مما نسجه مع غيره حنث ولو كان قال لا يلبس ثوبا من نسجه والمستأنة بجواهر الاماذا كرتا \* لا يلبس من غزل فلانة فلبس من غزلهام غزل غيرهما حنث \* لا يأكل من ماله فاكل مما اشتراه من درهم مشتركا لا يحنث \* لا آكل من طعامك أو لابس من ثيابك والمخاطب يساع الطعام والثياب (٣٠٣) فاستعمل بعد الشراء منه يحنث

\* ان أكلت من مال ابي فكذا لا يحنث بالاكل بعد موته ولو زاد بعد موته يحنث \* لا آكل من كسبك فاكل من مال أوصى به له يحنث ولو أكل مما ورثه المخاطب لا يحنث ولو أكل الخالف مما ورثه من المخاطب يحنث لانه كسب المخاطب حتى يحدث فيه كسب آخر فلا يحنث اذا أكله بعد الهبة منه أو الوصية له والمهر كسب المرأة وكذا ارش الجراحات \* ولو قالت اكرمن جيزي تو خورم فكذا فبعت اليها طعاما فاكلته لا يحنث لانها أكلت من ثمن نفسها \* (نوع آخر) \* لا آكل من هذه الخدجة فأكله حين صار بطيخا لا يحنث وكذا في العنب اذا صار زينا وكذا الخوخ اذا نيس بخلاف الجوز والفسق واللوز والتين وأشباه ذلك \* ليا كن هذه الزمانة فاكلها الاجبة بر إلا أن ينوي الكل ولو روى بالحب ومص ماءها يحنث على أكلها أو شربها \* لا يأكل عنباقا كلسه وري بقشره وحبسه لا يحنث لانه شرب \* ولو ابتلع الحب مع الماء حنث لان القشر لا يحكمه

حصة نفسه حتى يكون ما نقد أكثر من ألف فيحتسب من حصة نفسه ما زاد على ألف وعلى هذا القياس تجرى المسائل كذا في الخاوي \* ولو اشتراه رب المال بألف وقيمته ألفان ثم باعه من المضارب بألفين بعد ما عمل المضارب في الألف المضاربة وربح فيها ألفا فانه يبيعه من اجمعة على ألف وخمسمائة وكذلك لو اشترى رب المال عبدا بخمسمائة قيمة ألفان فباعه من المضارب بألفين فانه يبيعه من اجمعة على ألف كذا في محيط السرخسي \* ولو كان رب المال اشتراه بألف وقيمته ألف فباعه من المضارب بألفين باعه المضارب من اجمعة على ألف وان كان اشتراه رب المال بخمسمائة وقيمته ألف فباعه من المضارب بألفين باعه المضارب من اجمعة على خمسمائة كذا في المبسوط \* ولو كان العبد يساوي ألفا وخمسمائة فاشتراه رب المال بألف فباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب من اجمعة على ألف ومائتين وخمسين كذا في محيط السرخسي \* ولو كان رب المال اشتراه بألفين وقيمته ألف فباعه من المضارب بألفين باعه المضارب من اجمعة على ألف كذا في المبسوط \* ولو اشترى رب المال سلعة بألف درهم تساوي ألفا وخمسمائة فباعها من المضارب بألف وخمسمائة فان المضارب يبيعهها من اجمعة بألف ومائتين وخمسين الا اذا بين الامر على وجهه كذا في البدائع \* لو كان رب المال ملك العبد بغير شيء فباعه من المضارب بألف المضاربة لم يبيعه من اجمعة حتى يبين أنه اشتراه من رب المال كذا في المبسوط \* اشترى المضارب عبدا بخمسمائة قيمة ألف فباعه من رب المال بألف فانه يبيعه من اجمعة على خمسمائة كذا في محيط السرخسي \* ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بماء عبدا فباعه من رب المال بالثمن درهم باعه رب المال من اجمعة على ألف وخمسمائة ولو كان المضارب اشترى العبد بخمسمائة من المضاربة فباعه من رب المال بالثمن درهم فانه يبيعه من اجمعة على ألف وخمسمائة الثمن الذي اشترى به المضاربة وخمسمائة ربح المضارب وي طرح عنه خمسمائة ربح رب المال وخمسمائة أيضا ما يكل به رأس المال وان كان بقي من المضاربة خمسمائة في يد المضارب لم يحتسب به في ثمن هذا العبد ويستوى ان كان قيمة العبد أقل من ذلك أو أكثر في هذا الوجه كذا في المبسوط \* اشترى المضارب عبدا بألف وقيمته ألفان ثم باعه بألف من رب المال فانه يبيعه من اجمعة على ألف هكذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى المضارب بألف عبدا فباعه من رب المال بألفين ثم ان رب المال باعه من أجنبي مساومة ثلاثة آلاف ثم اشتراه المضارب من الأجنبي بألفين لم يملك أن يبيعه من اجمعة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا أن بين الامر على وجهه وعنده ما يملك بيعه من اجمعة على ألفين كذا في الخاوي \* ولو كان المضارب باع العبد من رب المال بألف وخمسمائة ثم باعه رب المال من أجنبي بألف وستمائة ثم عمل المضارب بألف وخمسمائة حتى صارت ألفين فاشترى به العبد من أجنبي فانه يبيعه من اجمعة في قولهما على ألفين وهو ظاهر وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبيعه من اجمعة على ألف وأربعمائة كذا في المبسوط \* اشتراه المضارب بألف وولاه رب المال ثم باعه رب المال من أجنبي من اجمعة بألف وخمسمائة ثم اشتراه المضارب من اجمعة بألفين ثم حطر رب المال عن الأجنبي ثلثمائة وهو الخمس يحط الأجنبي عن المضارب الخمس وذلك أربعمائة ويبيعه من اجمعة على ألف ومائتين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا أن بين وعنده ما يبيعه من اجمعة على ألف وستمائة لان ما حطر رب المال عن الأجنبي يقسم على الربح وعلى رأس المال أثلاثا ثلثاه من رأس المال وثلث من الربح فيكون المحطوط من الربح مائة

\* لانا كل بقلنا فاكل بصلنا لا يحنث الا أن يكون عنده ذلك \* والتين والشمس والتفاح والخوخ والفسق واللوز والاجاص والعنب والكمثرى والسفرجل فاكلها جاعا رطبها أو يابسها تيموها ونصيحها الا الخيار والقثاء والجوز بالاجاع وكذا العنب والرطب والمان عنده خلا فهاما التوت فاكله وعد الانام القدوري البطيخ من الفواكه ولم يعد الامام الحلواني منه قال الامام رحمه الله السمسم والبالا ليسا من الثمار والمباصل ان كل ما بعد فاكهة عرقا أو يؤكل نفعها يندخل ولا فلا \* لا يأكل من ثمار العام ان قال في وقت الفاكهة فهو

على الرطب وان في غير حينه فعلى اليابس هـ ذاهو العرف \* (نوع آخر) \* ان أكلت اليوم أو تغذيت اليوم الارغيفاً فكل بعده قمر أو فاكهة حنت \* القاضي لا ياكل اليوم الارغيفاً فكله مع الادم كالحل لا يحنت لاقتضاء الاستثناء الجناس في المعنى المطلوب والادام لا يجانس في الاكل \* ان أكلت نومي أكثر من رغيف فعلى الخبر خاصة \* لا أكل من هذه الخاية التي فيها الزيت يحنت باكل بعضه ولو حلق على البيس لا يحنت ما لم يبع الكل \* لا يأكل هذه البيضة أو هاتين البيضتين لا يحنت الا باكل الكل \* قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله حلق على شئ يمكنه أكله في عمره لا يحنت باكل بعضه والصحيح انه ان لم يمكن أكل كل في مجلس يحنت باكل بعضه \* قال محمد رحمه الله كل شئ يمكن أكله ولو احدث في مجلس أو شربه لا يحنت باكل (٣٠٤) بعضه وكل ما حلق على الواحد منه يحنت بقليله اذا جمع بين اثنين منه أو أكثر

يحنت \* وعن الامام رحمه الله فمين قال كلما أكلت اللحم أو شربت الماء فقله على ان أتصدق بدرهم فكل فعليه في كل لقمة وشربة صدقة \* لا يأكل هذا الرغيف فكل الا قليلا منه يحنت اذا نوى الكل وهل يصدق قضاء فيه روايتان والصحيح في قوله هذا الرغيف عليه حرام ان لا يحنت باكل البعض لانه بمنزلة قوله والله لا أكل هـ هذا الرغيف \* قال لغيره والله لا أكل من طعامك فان أكلت منه فهو على حرام فكل لقمة حنت في اليوم الاول فان عاد فكل حنت في اليوم الثاني أيضا ويلزمه كفارتان \* ليغذيه اليوم بالف أو ان لم تغزلي اليوم فطنا بالف فاشترى ما يساوي درهمه بالف فغذاه أو أعتقه أو غزله بر (نوع آخر) لا يأكل حراما فاشترى بدرهم غصب خبزا وأكله لا يحنت وهو آثم وان غصب خبزا وأكل حنت وان بدل الخبر

ويبقى أربع مائة ثم يجب على الاجنبي أن يحط عن المضارب مثل ذلك فحط الاجنبي عن الثمن أربع مائة ثم يطرح أيضا عن المضارب ربح رب المال وذلك أربع مائة فاذا طرح أربع مائة من ألف وست مائة يبقى ألف ومائتان هكذا في محيط السرخسي \* ولو كان المضارب حط عن رب المال من الثمن الذي ولده به العقد مائتي درهم فان رب المال يحط المائتين وحصته من الربح وهي مائة درهم عن الاجنبي ثم يحط الاجنبي عن المضارب هـ هذه الثلثمائة وحصته من الربح وهي مائة فيبقى العبد في المضارب بالف وست مائة شراء من الاجنبي فان أراد أن يبيعه مرابحة يباعه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مرابحة على ألف ومائتين وعندهما يبيعه مرابحة على ألف وست مائة كذا في الميسوط

(الفصل الثالث في المراجعة بين المضاربين) \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا دفع رجل الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى أحد المضاربين عبدا بخمسمائة من المضاربة فباعه من المضارب الآخر بالف فاراد الثاني أن يبيعه مرابحة يبيعه على أقل الثمن ولو باعه الاول من الثاني بالالف المضاربة وألف من مال نفسه فان الثاني يبيعه مرابحة على ألف ومائتين وخمسين لان الثاني اشترى نصفه لنفسه وقد كان الاول اشترى ذلك النصف الثاني بمائتين وخمسين كذا في البدائع \* ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فعمل الآخر بالمال حتى صار ألفين ثم اشترى الاول بالف المضاربة عبدا وابعاه من آخر بالالفين اللتين في يده وقيمه ألفا درهم فان الثاني يبيعه مرابحة على ألف وخمسمائة ولو كان الاول اشترى بخمسمائة من المضاربة وخمسمائة من ماله والمسئلة على حالها يباعه الآخر مرابحة على ألف وخمسمائة ولو كان الاول اشترى بالف من عنده وخمسمائة من المضاربة والمسئلة بحالها يباعه الآخر مرابحة على ألف وثمانمائة وثلاث وثلاثين وثلاثون ولو كان الاول اشترى بالف المضاربة وخمسمائة من ماله فان الآخر يبيعه أيضا مرابحة على ألف وثمانمائة وثلاث وثلاثين وثلاثون كذا في الميسوط \* ولو دفع الى أحدهما ألفا والى الآخر ألفين فاشترى صاحب الالف عبدا وابعاه من صاحب الالفين بالالفين يباعه مرابحة على ألف وخمسمائة ولو كان الاول اشترى بخمسمائة يباعه الثاني مرابحة على ألف ولو اشترى الاول بالف المضاربة ثم باعه من الثاني ثلاثمائة ألف الفان من المضاربة وألف من ماله يباعه مرابحة على ألفين وست مائة ألف ولو كان الاول اشترى بخمسمائة من المضاربة والمسئلة بحالها يباعه الثاني مرابحة على ألف وخمسة أسداس الالف كذا في محيط السرخسي \* ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة والى آخر ألفي درهم مضاربة فاشترى الاول عبدا بالف من ماله وخمسمائة من المضاربة ثم باعه من الآخر ثلاثة آلاف ألف من ماله وألفي المضاربة فان الآخر يبيعه مرابحة على ألفين وست مائة وستة وستين درهمين وألفي درهم هكذا في الميسوط \* ولو اشترى الاول بالف المضاربة وخمسمائة من ماله ثم باعه من الثاني بالف المضاربة وألف من ماله

ربت و كل لا يحنت وان أكل لحم قرد أو كلب قال أسد بن عمرو لا يحنت وبه أخذ نصير بن يحيى وقال الحسن ماله كله حرام \* قال الفقيه ما اختلف فيه العلماء لا يكون حراما مطلقا وانه حسن واختاره يحنث المضطر باكل الميتة واختاره في الفتاوى انه ان كل المغصوب المتغير قبل أداء الضمان يحنت لبقاء الحرمة قبل أداء البذل ولو أكل من الكرم الذي دفعه معاملة لا يحنت \* لا يأكل هذا اللبن فشربه لا يحنت وأكله ان يرد فيه ولو حلق لا يشرب فأكله لا يحنت هذا في العربية اما في الفارسية يحنت بايها كان فيه ماويه يفتي \* وعن محمد رحمه الله حلق على دراهم لا يأكلها فاشترى بها ذنبا أو فلو ساء ثم اشترى به طعاما أو كل حنت \* وان بدل الدراهم بالعروض واشترى به عروض طعاما أو كل لا يحنت \* لا يأكل من مال فلان نقصب منه حنطة وطحنها أو دقيقا فخبزه

ولا كذا ذكره في المشتق في الموضوعين وذكر في أحدهما أنه يحنت وفي الآخر أنه لا يحنت وان قال لا أكل من طعامه والمستله بمجالها حنت  
 \* لا يأكل من هذا العنب فأكل من زبيبته أو عصيره لا يحنت \* ولو حلف لا يأكل من هذا الكرم فأكل من عصيره أو خله أو مأشبه ذلك  
 لا يحنت \* ويحنت بالعنب والزبيب والخوخ والكثير رطباً أو بإسسال هذه الأشياء يخرج من الكرم من غير صنع العبد \* لا يأكل الدباء  
 فأكل عصيدة فيه دباء لا يحنت لانه مستهلك الا ان يكون الدباء قائماً بعينه في (٣٠٥) العصيدة \* لا يأكل من هذا اللبن

فأكله مع الارز مطبوخاً  
 لا يحنت وعلى قياس ما لو  
 حلف لا يأكل تمرًا فالتخذ  
 عصيدة منه فأكله يحنت  
 ينبغي ان يحنت أيضاً هنا  
 \* لا يأكل هذا الصقراط فجعل  
 في تمامه واكاه يحنت لان  
 عن الصقراط في اللطيفة  
 قائم يرى والاسم لم يزل

ماله باعه مرابحة على ألفين وخمسمائة كذا في محيط السرخسي \* وإذا دفع إلى رجل ألف درهم  
 مضاربة بالنصف ودفع إلى آخر ألفي درهم مضاربة بالنصف فاشترى الأول جارية بالف من ماله وخمسمائة  
 من المضاربة وباعها من الآخر بثلاثة آلاف درهم ألف من المضاربة وألفين من ماله فانه يبيعها مرابحة  
 على ألفين وخمسمائة وثلاثة وثلاثين وثلاث فاذ قبض الثمن أخذ لنفسه من الثمن خمسة آلاف درهم وكان  
 ما بقي من المضاربة فان كان الثمن الذي باعها به أربعة آلاف درهم كان له خاصة من ذلك اثنا عشر جزءاً من  
 سبعة عشر والباقي يكون من المضاربة كذا في المسبوط \* ولو اشترى عبد بالف المضاربة وخمسمائة من  
 ماله وباعه من الثاني بثلاثة آلاف ألف المضاربة وألفين من ماله باعه على الألفين وثلاثي ألف وهو الصحيح  
 كذا في محيط السرخسي والله أعلم

### \*( الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة ) \*

\*( الثاني عشر في الشرب ) \*

وفيه إذا أدخل الخالف  
 في المعقودة شرطاً لا يشرب  
 النبيذ فاختار أنه يقع على  
 المسكر من ماء العنب نياً كان  
 أو مطبوخاً لان الصالحين  
 يسمونه شارب الخمر واسم  
 سكي يقع على كل مسكر من  
 ماء العنب أيضاً وفي النوازل  
 انه يقع على كل مسكر من  
 ماء العنب وغيره كالبيكني  
 وأفتى شيخ الاسلام به واسم  
 سكي على النبيذ من ماء العنب  
 الا اذا نوى مطلق الشرب  
 وقيل انه بمنزلة سكي بخور  
 وأفتى الامام النسفي انه اذا  
 نوى مطلق الشرب أو المسكر  
 يحنت بكل مسكر \* لا يشرب  
 اليوم شراباً لا يحنت بالخل  
 والزيت والسمن ويحنت  
 بالماء والنبيذ \* لا يشرب اليوم  
 يحنت بكل شيء شربه حتى  
 النحل والسمن وفي الفتاوى

لو كان رب المال أذن له في الاستدانة فكان الدين عليه مانصين ولو رهن وقيمه والدين سواء كان على  
 المضارب نصف قيمته لان الاذن بالاستدانة عقد آخر وهو شركة الوجوه وكان الرجح الحاصل من مال  
 المضاربة على ما شرطوا ما حصل بالاستدانة ان كان مطلقاً يقتضي التساوي سواء كان الرجح في المضاربة  
 نصين أو ثلاثاً لانه لا يتعلق لاحدهما ما بالآخر كذا في المحيط \* رجل دفع إلى رجل ألفاً مضاربة لم يكن  
 للمضارب أن يشتري شيئاً للمضاربة بما كثر من ذلك المال قال له رب المال اعمل فيه برأيك أو لم يقل فان اشتري  
 سلعة بما كثر من ألف كانت حصة الألف مضاربة وما زاد فهو للمضارب له ربحه وعليه وضيعته وثن الزيادة  
 عليه خاصة ولا يضمن المضارب بذلك الخلط كذا في فتاوى قاضيان \* ولو اشترى بالف المضاربة سلعة لم يملك  
 أن يشتري بعد ذلك شيئاً ولو كان رأس المال دراهم فاشترى بغير الأثمان كل المكمل والموزون ونحوه كان  
 مشترياً لنفسه لانه اشترى بغير مال المضاربة فكان استدانة على المضاربة ولو كان رأس المال دراهم فاشترى  
 بالدينار أو دينارين فاشترى بالدرهم نفذ على المضاربة استحساناً لانهم ما كثر من حق الثمنية وفي حق  
 المضاربة كذا في محيط السرخسي \* وكذا اذا اشترى بالفوس على قول من يجوز المضاربة بها وكذا اذا  
 اشترى بالببيض وفي يده السود وبالصحاح وفي يده المكسورة كذا في الحاوي \* ولو اشترى بذهب أو فضة  
 مرصوفة يجوز أن يكون ثمنها كان مشترياً لنفسه واذا كانت المضاربة ألف درهم فاشترى شيئاً بدينار  
 وقيمة الدينار أكثر من الألف جاز على المضاربة بحصة الألف ولزم الفضل للمشتري وكان شريكاً في المضاربة  
 ولو كانت قيمة الدينار ألفاً فاشترى بالدينارين يئوى عن المضاربة ثم غلت الدينارين قبل أن يتقدم فصار ألفاً  
 وخمسمائة فهد وضيعته دخلت على المال فيشتري بالألف ذهباً أو يتقدم ثم يبيع المتاع فينتقله بقيمة الذهب  
 كذا في المحيط \* اذا كانت المضاربة ألف درهم فاشترى عليه اجارية خمسمائة كرهنطة وسط وقبض  
 الجارية وهلك الدراهم عند المضارب فالمضارب مشتري الجارية لنفسه وعليه ثمنها والاضمان عليه في  
 المضاربة ولو كان اشترى اجاريتين ديناراً فقبضها ولم يتقدم الثمن حتى ضاعت الدراهم رجع على رب المال  
 بخمسين ديناراً استحساناً فيه عطياً بائع الجارية فاذا باعها بعد ذلك بثلاثة آلاف أو أقل أو أكثر استوفى رب  
 المال ماله ألف درهم وخمسين ديناراً والباقي ربح بينهما وكذلك لو كان رأس المال نقد بيت المال فاشترى

(٣٩ - فتاوى رابع) لا يحنت بالماء واسم الشرب يقع على البكني والاختصة لغة لا شريعة وفي الشريعة يقع على الخمر خاصة وفي  
 الاصل يقع على الماء أيضاً قال شمس الأئمة رحمه الله كذا في العربية وفي الفارسية يقع على الخمر خاصة واختار للفتوى على ما ذكرناه عن  
 الاصل قال القاضي وفي عرفنا يقع على كل مسكر \* لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل بغير فعله لا يحنت ولو شرب بعده يحنت فان أدخله  
 في حلقه بغيره حنت \* لا يشرب مع فلان فالشرط اتحاد الجاهل وان اختلفت الآنية والشرب \* لا يأكل مع فلان فأكل هذا من قصعة

وفلان من قصعة أخرى لا يحنت ان قلت هذا من السكر فكذا فلهذا على تسمية الناس اياه سكرًا \* سكران قال لامرأته امشب اكرتر بحاقه  
فلان نه برم وحي ندهم فكذا فذهب ولم يستقها لا يحنت ولوقال مي نخورم وبدست نكريم وحلف عليه فاخذ به ونقل الى مكان آخر ان لم  
ينوعند الامين الشرب يحنت في الصحيح وقيل لا يحنت \* لا يتخذ خراجا فجعل عصيرا في حاية ليتخذ خلاصا خراجا ينبغي ان يجعل فيه ملحاً أو  
شيأ آخر يغيره فان لم يفعل ان كان أهل (٣٠٦) البلدة يتخللون ذلك كذلك لا يحنت \* عوتب على الشرب فقال والله لا اشرب ان خارج من

هذا الكرم يحنت بالشرب  
من خمره اعتبار العرق  
الناس \* عاتبه امرأته  
في الشرب فقال ان تركت  
شربه أبد افانت طالق ان عزم  
على عدم الترك لا يحنت وان لم  
يشرب \* لا يشرب أكثر من  
مرة في كل منزل يكون فيه  
قشر ضيقا في منزل واحد  
مرة وشرب معه في البستان  
مرة ولو الضيافة مرة يحنت  
\* لا يشرب لبنا لهذه البقرة  
فصب فيه لبنا آخر لبقرة  
أخرى فالثاني يعتبر الغالب  
وعند محمد يحنت بكل حال  
لان الجنس لا يغلب الجنس  
عنده بل يكثره وان صب  
فيه الماء وشربه ان اللون  
والطعم للين يحنت وان للماء  
لا عند الثاني ومحمد يعتبر الغلبة  
بالاجزاء وان تساوى يحنت  
استحسانا واختلاف فيما  
يترجأ أما ما لا يترجأ كالدهن  
اذا عقد عينه عليه يحنت  
اتفاقا وان مزج الخالف  
على ترك شرب الخمر اياه باخر  
كالبنكي والبتع تعتبر الغلبة  
باللون والطعم عند الثاني كما  
ذكرنا في اللبن وان مزجه  
بالدبس تعتبر الغلبة أيضا وفي  
الفتاوى لا يشرب المسكر  
فضم غير المسكر اليه وشرب

الجارية بأف غلة كذا في المبسوط \* ولو اشترى أو لاعبدا بخمسة مائة لم يملك أن يشتري به سدا ذلك لا بقدر  
خمس مائة وكذلك كل دين يلحق المال لان قدر المستحق يخرج من المضاربة وكذلك لو كان في يده جارية أو  
عرض فاشترى جارية للمضاربة ليبيع العروض فيؤدي ثمنه منها لم يجز سواء كان الثمن حالا أو مؤجلا ولو باع  
ما في يده قبل مجي الأجل لم ينفع بذلك لان الشراء حين انعقد وقع له فلا يتقلب للمضاربة كذا في محيط  
السرخسي \* لو باع المضارب واشترى وتصرف في ماله المضاربة فحصل في يده صنوف من الاموال من  
المكيل والموزون والمعدود وغير ذلك من سائر الاموال ولم يكن في يده دراهم ولا دنائير ولا فلاس فليس له أن  
يشترى متاعا بثمن ليس في يده مثله من جنسه وصفته وقد رمان اشترى عبدا بكر حنطة موصوفة فان اشترى  
بكر حنطة وسط وفي يده الوسط أو بكر حنطة جيدة وفي يده الجيدة جاز وان كان في يده أجود مما اشترى به أو  
أدون لم يكن للمضاربة وكان للمضارب كذا في البدائع \* اشترى بخنطة نسيئة وفي يده حنطة جاز كذا في محيط  
السرخسي \* لو كان أمره أن يعمل في المضاربة برأيه فاشترى بها ثيابا ثم صبغها بعصر من عنده فهو شريك  
في الثياب بما زاد العصفريقا وأصل الثياب على المضاربة والصبيغ فيه ملك للمضارب خاصة كذا في المبسوط  
\* ولو صبغها من ماله بصبيغ يزيد فيها ولم يقل له اعمل فيه برأيك فهو ضامن للثياب ورب المال بالخيار ان شاء  
أخذ الثياب واعطاه زيادة الصبيغ وان شاء ضمنه قيمة ثياب بيض كما في الغصب ان لم يكن فيه فضل على رأس  
المال فان باعها قبل أن يختار شيئا مساومة ومرا بجهة جاز وبرئ عن الضمان ويقسم الثمن في المساومة على  
قيمة الثياب غير مصبوغه وعلى ما زاد الصبيغ فيها فتكون حصة الصبيغ للمضارب وحصة الثياب على  
المضاربة يستوفي منه رب المال رأس المال والباقي ربح وفي المراجعة يقسم الثمن على ما اشترى به المضارب  
الثياب وعلى قيمة الصبيغ يوم صبغ وان كان فيه فضل بأن اشترى الثياب بألف وهي تساوي ألفين حين  
اشتراها ان شاء ضمنه ثلاثة أرباع قيمته أبيض وان شاء أخذ ثلاثة أرباعه وأعطاه ما زاد الصبيغ في ثلاثة  
أرباعه وان هلك الثمن في يده لا يضمن شيئا كذا في محيط السرخسي \* وان كان صبغه أسود فعندهما  
الجواب فيه كالجواب فيما صبغ أحمر وعنده أي حنيفة رحمه الله تعالى السواد في الثوب نقصان فهو بمنزلة  
الحل والقسارة في أنه لا حصة للمضارب من الثمن ولا ضمان عليه والاصح أن هذا في ثياب يتقص السواد  
من قيمتها فاما في ثياب يزيد السواد في قيمتها فهو بمنزلة ما لوصبغها أصفر أو أحمر هكذا في المبسوط \* ولو اشترى  
ثيابا بجميع مال المضاربة ثم استأجر على جعلها أو قصارتها أو قتلها أو فعل ذلك من ماله فهو متطوع لانه  
يصير مستدينا على المضاربة وهو لا يملك ذلك ولا ضمان عليه قال له اعمل فيه برأيك أو لم يقل كذا في محيط  
السرخسي \* وكذا ان زاد المضارب من ماله في ثمن ما اشتراه بمال المضاربة فهو متطوع منه ويلزم الزيادة  
عليه في ماله دون مال المضاربة ويبيعه مرا بجهة على الثمن دون الزيادة كذا في الكافي \* ولو أن المضارب لم  
يصبغ الثياب ولكن قصرها بمائة درهم من عنده وذلك يزيد فيها أو يتقص منها فلا ضمان عليه في ذلك ان  
زادت أو نقصت فان باعها بربح أو وضيعة فهو متبرع فيما غرم من مال نفسه في قصارتها قيل هذا على  
قواها فاما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن يكون الجواب في هذا كالجواب في مسئلة الكراء لان  
مؤنة القسارة جرى الرسم بالحاقها برأس المال بمنزلة الكراء كذا في المبسوط \* في المنتقى رجل دفع الى  
رجل ألف درهم مضاربة فاكثرى سفينته بمائة درهم والمال عنده على حاله ثم اشترى بالالف كلها طعاما

ان بحال يسكر الكثير من الخلوطين يحنت وفي التجر يد عند محمد يحنت ولو مغلوبا بخمسة الا اذا حلف على قدر من ماء مزج من وحله  
فصبه في حوض أو برعظيم لا يحنت الا اذا صب في اناء فيه ماء يحنت عنده وان مغلوبا لا يشرب هذا الماء العذب فخلطه بالماء حتى غلبه أولا  
يشرب لبن ضان أو هذا الضأن فخلطه بلبن معز يحنت ولا تعتبر الغلبة \* علق طلاقها ان شرب خرا الى السكر فشمها برؤيته سكران ومعه  
رائحته وقدم الى القاضي كذا يحند ولا يفرق وقيل الحد قول محمد وفي الاصل لا يقضى بهذه الشهادة \* اذا لحق الخالف باليمن المنعقدة شرطا



ان الشرط له لا يلحق باليمين اجماعا وان غلبه قال محمد بن سلمة لا يلحق وقال نصير يلحق وهذا شبه بقول الامام فان الشرط الفاسد يلحق  
عنده بالعقد التام والخيار قول ابن سلمة وهو عدم الاتحاق بعد الفراغ في الحالين وبه يفتى ويتفرع على هذا ما لو قال لجاره امرأتى كانت عندك  
البارحة فقال ان كانت عندى البارحة فكذا ثم قال بعد السكوت ولا غيرهما فاعلم انه كانت معها أخرى أو خلف لا يشرب المسكر ثلاثة  
أشهر فقلت امرأتى أربعة أشهر قال في المتقي ان وصل بالاول فعلى أربعة وفي (٣٠٧) التوازل ذكر الخلاف بين نصير

وابن سلمة كما قلنا وعلى هذا  
ان غسأت ثيابي فانت كذا  
فاصرت غيرهما فقال وان هي  
أيضا \* قال ان دخلت الدار  
فكذا فسكت ثم قال وهذه  
الآخرى دخلت في اليمين ولو  
قال وهذه الدار لآخرى  
لا يدخل لانه والاول عليه  
\* قال أنت طالق حريدا ان  
يقول ان دخلت الدار فاخذ  
غيره بيمينه فلما خلى قال ان  
دخلت الدار لا يقع \* لا يشرب  
في كل أربعة أشهر الا يوما  
فشرب من الظهور الى العشاء  
يحنث واليوم هنا يباح  
النهار لان الشرب يمتد  
\* لا يشرب في دار فلان فاكل  
في داره قال ابن سلمة يحنث  
وقال الصدر لا وهو المختار  
الا اذا نوى والحق انه ان كان  
بالعربية فكلما قال الصدر وان  
بالفارسية فكلما قال الاول  
\* لا يشرب من ماء فلان  
وكان الخائف يعتقد في حائوت  
فلان فاشترى الخائف كوزا  
ووضعه ليلا في حائوت فلان  
فشرب منه الخائف ان كان  
اشتراه احتيا لانه كيلا يحنث  
لا يحنث \* لا يشرب هذا الماء  
فانجمد فاكل لا يحنث وان  
شرب بعد الذوب يحنث  
كالخائف على ان لا يجلس

وحله في السفينة فهو متطوع في الكراء ولو كان اشترى بتسعة مائة ثم اطعمهم وبقيت في يده مائة فأداهما في  
الكراء لم يكن متطوعا وباعه من ارجحة على الكراء وكذلك لو نقد المائة في الكراء ثم اشترى بالتسعة مائة ولو  
كان نقد المائة في الكراء ثم اشترى بألف درهم متاعا وقد أمره رب المال أن يعمل برأيه فانه يبيعه من ارجحة  
على ألف ومائة مائة من المضارب وألف على المضاربة كذا في المحيط \* واذا دفع الى رجل ألف درهم  
مضاربة بالنصف وأمره أن يستدين على المال فهو جائز لان الاستدانة مشرا بالنسيئة ولو وكله بالشراء  
نسيئة على أن يكون المشتري كله للموكل جاز فكذلك النصف فان اشترى بالمضاربة غلاما ثم اشترى على  
المضاربة جارية بألف درهم ديناقبضها ثم باعها بألفي درهم فقبض المال ثم هلك ما قبض ولم يدفع ما باع فان  
المضارب يلحقه نصف ثمن الجارية فيكون على رب المال نصف ثمنها ولو لم تكن الجارية كانت بينهما نصفين  
يؤديان من ثمنهما ما عليه من الثمن والباقي بينهما انصفان فان لم يبيع المضارب الجارية ولكنه أعققها  
ولا فضل فيها على رأس المال فعتقه جائز في نصفها ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة وأمره أن يستدين على  
المال على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما المضارب ثلثاه ورب المال ثلثه فاشترى المضارب  
بألف جارية تساوي ألفين واشترى على المضاربة غلاما بألف يساوي ألفين فباعهما بأربعة آلاف  
فان ثمن الجارية يستوفى منه رب المال رأس ماله وما بقي فهو ربح بينهما على ما اشترط ثلثاه للمضارب وثلثه  
لرب المال وأما ثمن الغلام فيؤدى منه ثمنه والباقي بينهما نصفان فان كان أمره أن يستدين على المال على  
أن ما اشترى بالدين من شيء فلرب المال ثلثه وللمضارب ثلثاه على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو  
بينهما نصفان فاشترى المضارب بالمضاربة جارية تساوي ألفين واشترى على المضاربة جارية بألف دينارا  
تساوي ألفين فباعها بأربعة آلاف درهم فخصه جارية المضاربة يأخذ من رب المال رأس ماله ألف درهم  
والباقي بينهما نصفان على ما اشترطوا ثمن الجارية المشتراة بالدين بينهما ثلثا على قدر ملكهما واشترط  
المناصفة في ربح في هذا يكون باطلا ولو دفع اليه الألف مضاربة على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شيء  
فلرب المال ثلثه وللمضارب ثلثاه وأمره أن يستدين على المضاربة على ان مارزق الله تعالى في ذلك من شيء  
فهو بينهما \* كذلك ايضا فاشترى بالمضاربة جارية تساوي ألفين ثم اشترى على المضاربة جارية بألف  
دينار تساوي ألفين فباعها بأربعة آلاف فخصه المضاربة تكون بينهما على شرطهما بعد ما يستوفى  
رب المال رأس ماله وخصه الجارية المشتراة بالدين بينهما نصفان وكذلك لو كان أمره أن يستدين  
على رب المال ولو كان أمره أن يستدين على نفسه كان ما اشتراه المضارب بالدين له خاصة دون رب المال  
ولو كان أمره أن يستدين على المال أو على رب المال فاشترى بالمضاربة جارية ثم استقرض المضارب  
ألف درهم واشترى بها عمدا فهو مشتر لنفسه والقرض عليه خاصة لان الاستدانة هي الشراء بالنسيئة  
والاستقرض غيرهما كذا في المبسوط \* ولو قال له رب المال استقرض على ألفا وابتع بها على المضاربة  
ففعمل كان ذلك على نفسه حتى لو هلك في يده قبل أن يدفعه الى رب المال لم يضمنه لان الامر  
بالاستقرض باطل كذا في الحاوي \* ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالثلث وأمره أن يعمل في ذلك  
برأيه وأمره أن يستدين على المال فاشترى بألف ثيابا فسلها الى صباغ يصبغها فباعها بدينار درهم ووصف  
له شيئا معروفا فقصبها به ثم ان المضارب باع الثياب من ارجحة بألفي درهم فان رب المال يأخذ رأس ماله ألف

على هذا البساط فاحمده خرجوا وجلس عليه لا يحنث وان فتمه وصار يساطا وجلس عليه حنث وابن الوليد على انه لا يحنث لانه قطع التسمية  
يقال ماء الجدي ولو كان مكان الماء خيل يحنث لعدم تبدل التسمية \* لا يشرب من وسط جحش ولا يقع عليه اسم الشطوط وذا ثلثه أو ربعه \*  
لا يشرب في هذه القرية قال كروم المتصلة بعمرانهم وعمرانهم امن الا غير المتصل والخراب \* لا يشرب من بقره فلان قانت وكبرت عجلتها وشرب من  
لبنها لا يحنث \* لا يشرب من هذا الحلب فشرب منه بانه حنث ولو جعل في حب آخر لا يخلاف ما لو قال لا يشرب من ماء هذا الحلب لا يشرب

كفه ثم حساه يحنث وإن  
لا يدخل في حلقه عصيرا يحنث  
فيه ما لكن هذا في عرفهم لا  
في عرفنا لأن ماء العنب في  
أول ما عصر لا يسمى عصيرا  
عندنا \* (الثالث عشر  
في الجماع) \* لا يحنث  
بالجماع فيمادون الفرج  
وإن أنزل إلا أنوى \* أتهمه  
بالغلمان خلف لا يأتي حراما  
لا يحنث بالقبلة والمس بشهوة  
ويحنث بالجماع فيمادون  
الفرج وإن لا ط بهما فالفتوى  
على أنه يحنث \* لا يفتح  
سراويله على امرأته إن أراد  
عدم الجماع فعليه وإن لم  
يرده إن فتح السر أو يسل  
للبول ثم جامع لا يحنث أهدم  
الشروط وإن فتح ولم يجامع  
يحنث لو جوده \* لا يحل التكة  
لجامع بالاحل أن نوى عين  
حلها يصدق قضاء وإن لم  
ينوحث \* لا يغتسل من هذه  
عن جنابة فقامها وأخرى  
أو على العكس ثم اغتسل  
حنث كمالو حلف لا يتوضأ  
من رعا فتنوضأ بعد بول  
ورعا يحنث \* أكرز من  
بكار أيد فكذا فهو على  
الوطء وإن أراد به بكدا نوى  
يحنث به وبالوطء ولا يصدق  
في الصرف عن الجماع \* أكر

پای بسته توفروکم فکذالان لم  
یصدق فی صرف الطلاق عنهما  
وان دل علی کراهة استعماله ففر  
علی وسادة نفسه وخدمه أو معة

پای بیشتر تو فرو گزمت فکذا ان لم یرده الجماع یرصدق ولا یتکون مولیا وان نوى الجماع یرصدق فی نية ترك قربان اربعة اشهر ولا یرصدق فی صرف الطلاق عنه ایدخوله فی القراش بلا قربان وان دخل فی قراشه او هی ایست فیہ ان دل الحال علی کراهة مضاجعتها لا یحنت وان دل علی کراهة استعماله فراشه یحنت کرسر برالین تو بهم ان عنی الجماع فایلاء والا فعلی الوضع علی وسادة مملو کة لها وان وضع رأسه علی وسادة نفسه وحده أو معها لم یحنت دعاهالی القراش فایت فقال ان نمت معک الی الخریف فکذا ان نام معہ او جامعہا قبل الخریف

يبحث ان نؤى الجامعة أو لم ينوشيا وان نؤى المضاجعة يبحث بالجماع أيضا \* اكر بانو صحبت كتم محمول على الجماع \* ان اغتسلت منك عن جنبه أو عن الحرام فجامع ولم يغتسل يبحث وكذا في الحلال وكذا ان جامع وتيسم \* ان اغتسلت من الحرام فكذا فاعتاق أجنبية فانزل واغتسل لم يبحث وكذا في الحلال لأنه محمول على الجماع \* لم تطاوعه في المراءاة فقال ان لم تدخل معي البيت فكذا فدخلت في وقت آخر لاق هذا الحال يبحث ان الدخول بعد سكون شهوته \* لا تغسل رأسها من جنبته (٣٠٩) فجامعها مكرهة لا يبحث \* اتمته

بالحرام فقال اكر تايل سال حرام كتم فكذا فعلى الجماع بها بنتها أو على اقاربه مرة بالزنا أو شهادة أربع شهادات بتدخل الفرجين لان الزنا ثبت بهذه الاشياء فان أنكر وليس لها ينفسه يحلف فان حلف وسعها المقام معه \* قال لها اكر با كسى حرام كنى فكذا فابانها ثم جامعها في العدة طلقت عندهما لانهما يعتبران عموم اللفظ والامام الثاني يعتبر الفرض وعلى هذا لا تطلق عنده وعليه القنوى \* اكر من بخانة توحيات كتم فكذا فزنى بطلقته ان بعدا بقضاء العدة لا يبحث \* لا يباط امرأه حراما فوطئها حال الحيض أو بعد الظهار لا يبحث بلانية \* لا يزنى فلات لا يبحث \* اتمهما مع رجل فوجد الرجل جل مع امرأته في منزل والرجل جالس في موضع والمرأة نائمة في موضع آخر فخلعهما كتم على انه لم يأخذ امرأته مع المتهم لا يبحث والاخذ معها ان يكونا في التكلم أو الوطء أو دواعيه \* اكر قرباني كتم فكذا فاجتمع الخالف مع امرأه في منزل وتمازعا وتواصفا وتعلق كل منهما بالآخر

قد رضى بالعيب وأبرأه منه أو عرضه على بيع منذرأه فانه لا يرد على بائعه كالوكيل الخاص الا أنه اذا لم يمكنه الرد على بائعه فانه يكون ما اشتراه على المضاربة ولا يلزم المضارب ود كرفى كتاب الوكالة في الوكيل الخاص أنه اذا رضى بالعيب ان كان قبل القبض يلزم الموكل وان كان بعد القبض يلزم الوكيل الا ان يشاء الموكل أن يأخذ معيابا في المضارب لم يفصل بينهما اذا رضى بالعيب قبل القبض أو بعده فن مشايخنا من قال الجواب في المضارب كالجواب في الوكيل الخاص ومنهم من يقول المضارب اذا رضى بالعيب فانه لا يلزمه وانما يلزم المضاربة سواء رضى بالعيب قبل القبض أو بعده بخلاف الوكيل الخاص فانه ان كان بعد القبض يلزمه وان ادعى البائع الرضا على رب المال وأنكر المضارب وأراد أن يستخلف رب المال والمضارب على ذلك فانه لا يستخلف المضارب ولا رب المال كذا في المحيط \* ولو اشترى المضارب عبدا لم يره وقد رآه رب المال فلم يضارب أن يره بخيار الرؤية ولو رآه المضارب ثم اشتراه لم يكن لواحد منهما خيار وان لم يره رب المال ولو كان رب المال قد علم أنه أعور قبل أن يشتريه المضارب فاشتراه المضارب وهو لا يعلم به فله أن يره بالعيب والوكيل بشراء عبدا بغير عينه بألف درهم منزلة المضارب في جميع ما ذكرنا ولو دفع الى رجل مالا مضاربة على أن يشتري به عبدا فلان بعينه ثم بيعه فاشتراه المضارب ولم يره وقد رآه رب المال فلا خيار للمضارب فيه وكذلك لو كان المضارب رآه ولم يره رب المال فهذا كالأول في هذا الحكم ولو كان العبد أعور وقد علم به أحدهما لم يكن للمضارب أن يره أبدا وكذلك الوكيل بشراء عبدا بعينه اذا اشتراه وقد كان الأمر رآه أو علم بعينه فليس للوكيل أن يره كذا في المبسوط \* اذا باع المضارب عبدا من المضاربة وطعن المشتري فيه بعيب بعد ما قبضه والعيب يحدث مثله فاقتر المضارب أنه كان عنده ورد عليه القاضي باقراره أو قبله المضارب بنفسه بغير قضاء أو استتقال المشتري فاقاله فذلك جائز على رب المال ولو لم يقر المضارب بالعيب بل أنكره ثم صالح المشتري من العيب على شيء ان كان قيمة المصالح عليه مثل حصصه العيب من الثمن أو أكثر بحيث يتغابن الناس فيه يجوز وان كان بحيث لا يتغابن الناس في مثله لا يجوز ذكر المسئلة في الكتاب من غير ذكر خلاف فقيل هذا الجواب على قولهما وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز على كل حال وقيل ما ذكره قول الكل كذا في الذخيرة والله أعلم

(الباب الحادى عشر في دفع المالىن مضاربة على الترادف وخطأ أحدهما بالآخر وخطأ مال المضاربة بغيره) قال محمد رحمه الله تعالى من دفع الى غيره ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع اليه ألف درهم آخره مضاربة بالنصف أيضا فخطأ المضارب الألف الأولى بالألف الثانية فالأصل في جنس هذه المسائل أن المضارب متى خطأ مال رب المال بمال لا يضمن ومتى خطأ مال المضاربة بماله نفسه أو بماله غيره يضمن وهذه المسئلة في الحاصل على ثلاثة أوجه اما ان قال رب المال في كل واحد من المضاربتين اعمل فيه برأىك أو لم يقل ذلك فيهما أو قال له ذلك في أحدهما مادون الأخرى وكل منهما اما ان خطأ المضارب مال المضاربة الأولى بالثانية قبل أن يربح فيهما أو بعد ما يربح فيهما مادون الأخرى فان قال له رب المال في المضاربتين جميعا اعمل فيهما برأىك فخطأ أحدهما بالآخر فانه لا يضمن واحدا من المالىن سوا خطئهما قبل أن يربح في المالىن أو بعد ما يربح فيهما أو بعد ما يربح في أحدهما مادون الآخر وان لم يقل له في

وزوجه تنظر اليه ما وليس في الدار ثالث ولم تمنع فالأصح انه لا يبحث وهذا ليس بقربانية \* أن فلانا يتبع امرأتك فقال اكر من فلان راد ريش زن خود بينمرا خودك نه آيد لوده واخاه محكم بينهما لا يبحث حتى يقول امرأته كذا في مسئلة المحبة لانه لا يوقف عليه الا منه \* قال بعد الصبح ان لم أجاهدك الليلة ان علم الانتجار فعلى الليلة الثانية وان لم يعلم لا ينعقد وان نوى تلك الليلة عندهما خلا فالثاني وهى فرع مسئلة الكوز وكذا لو حلف على ان يقربها في هذا الصنف وهو في الخريف سواء علم انه في الخريف أو ظن انه في الصيف وعلى قياس

مسئلة الكوزان لم يفرج الصيق لا يتعدا المين ولا يحنث خلافاً للثاني وكذا لو قال ان لم آت هذه الدار في هذه الليلة وقد طلع الفجر  
 \* حلف بطلانها ان لم يذهب بها الليلة الى منزله وكانت في القرية قد ذهبت الى منزله قبل انفجار الصبح لا يحنث في المختار \* ظن خروجها من  
 الدار فقال ان لم آت بها الى داري الليلة فكذلك اقبل اصبح قالت كنت في الدار لا يحنث عندها ما خلا فاللثاني ولو قالت كنت غائبة حنث ان  
 صدقتها \* قال لها انت طالق في محبي ( ٣١٠ ) يوم في التمارق على اليوم القابل فتطلق بطول الفجر من اليوم الثاني ولو قال في محبي

اليوم لا تطلق لان محبي ذلك  
 اليوم محال \* قال لامته ان  
 وطئتك مادمت في هذه الحجرة  
 فتحوّلا الى اخرى ثم رجع  
 الى الاولى ووطئها لا يحنث  
 \* ان وطئتك مادمت معي  
 فطلقها بائناً ثم تزوجها  
 ووطئها لا يحنث \* لبست  
 المرأة جبّة ديباج فقال  
 الزوج ان لم أجامعك مع  
 هذه الجبّة فانت كذا وان  
 جامعتك في هذه الجبّة فانت  
 كذا وكذا اذا قال ان لم أطأك  
 في هذه المقنعة فكذا وان  
 وطئتك في هذه المقنعة فكذا  
 فالحيلة له فيه ان يطأها بلا  
 جبّة ومقنعة ولا يحنث  
 مادامت الجبّة والمقنعة باقية  
 وهما حيان \* قال ان لم أبت  
 معك الليلة مع قبضك هذا  
 فانت طالق وقالت ان بت  
 معك الليلة مع قبضى هذا  
 فخارت حرة لبس الزوج ذلك  
 القميص وبيّثان معها ولا  
 يحنث الزوج لو جود البيتوتة  
 مع القميص ولا المرأة لعدم  
 البيتوتة معه مع القميص  
 \* لا يقربها فاستلقى وجأت  
 وقضت منه حاجتها يحنث  
 فيما عليه الفتوى ولو تأمنا  
 لا يحنث \* ان قربت الى  
 سنة فانت طالق فاذا مضى

المضاربتين جميعاً على قيم ما برأيك فان خطأ أحد الماين بالآخر قبل أن يريح في واحد منهما فانه لا يضمن  
 شيئاً وان خطئها بعد ما ربح في الماين فانه يضمن الماين وحصة رب المال من ربح الماين قبل الخطأ واعتبر  
 (١) بما لو خطئها المضارب بمال خاص بنفسه وهذا يضمن الماين جميعاً ويضمن حصة رب المال من  
 ربح الماين فكذا اذا خطئها بمال مشترك بينهما وبين رب المال وأما اذا ربح في أحد الماين دون الآخر فانه  
 يضمن المال الذي لا ربح فيه ولا يضمن المال الذي فيه ربح فان قال له اعمل فيه برأيك في المضاربة الاولى  
 ولم يقل له ذلك في الثانية فخطأ مال المضاربة الاولى بالثانية فالمسئلة لا تخلو عن أربعة أوجه اما ان خطأ  
 أحد الماين بالآخر قبل أن يريح في أحد الماين أو بعد ما ربح في الماين أو بعد ما ربح في مال الاولى  
 ولم يريح في مال الثانية أو بعد ما ربح في مال الثانية ولم يريح في مال الاولى وفي وجهين منها يضمن مال  
 الثانية الذي لم يقل له رب المال اعمل فيه برأيك أحدهما اذا خطأ أحد الماين بالآخر بعد ما ربح في الماين  
 والوجه الثاني اذا خطأ أحدهما بالآخر وقد ربح في مال الاولى الذي قال له فيما اعمل فيه برأيك لا يضمن  
 مال الاولى ويضمن مال الثانية وفي وجهين منها لا يضمن مال الاولى ولا مال الثانية أحدهما اذا خطأ  
 أحد الماين بالآخر قبل أن يريح في واحد من الماين وكذلك ان ربح في مال الثانية الذي لم يقل له فيما اعمل  
 فيه برأيك ولم يريح في مال الاولى الذي قال له فيما اعمل فيه برأيك وهو الوجه الثاني فان قال له في المضاربة  
 الثانية اعمل برأيك ولم يقل ذلك في الاولى فالمسئلة لا تخلو عن أربعة أوجه أيضاً على ما بينا وفي الوجهين منها  
 وهما اذا خطأ أحد الماين بالآخر بعد ما ربح في الماين أو في مال الثانية الذي قال له فيما اعمل برأيك ولم يريح  
 في مال الاولى الذي لم يقل له اعمل برأيك يضمن مال الاولى ولا يضمن مال الثانية وفي الوجهين منها وهما اذا  
 خطأ أحد الماين بالآخر قبل أن يريح في الماين أو ربح في مال الاولى ولم يريح في مال الثانية فانه لا يضمن  
 شيئاً الا مال الاولى ولا مال الثانية كذا في المحيط \* اذا دفع الرجل الى الرجل مالا مضاربة ولم يقل له اعمل  
 فيه برأيك فدفع المضارب المال الى رجل وقال له اخطأ بمالك هذا أو بمالي هذا ثم اعمل بهما جميعاً فأخذ  
 الرجل منه فلم يخطأ حتى ضاع من يده فلا ضمان على المضارب ولا على الذي أخذ منه لانه بمنزلة الوديعة  
 في يده ما لم يخطأ والمضارب يطلق العقد على الايداع والابضاع فلا يصير هو بالذفع مخالفاً ولا القابض بمجرد  
 العقد منه غاصباً ما لم يخطأ كذا في المبسوط \* دفع ألفاً مضاربة بالنصف وألفاً بالثلث ولم يقل فيما اعمل  
 برأيك فخطئها المضارب قبل العمل ثم عمل فلا ضمان ويقسمان نصف الربح نصفين ونصفه ثلثاً ولو ربح في  
 أحدهما ووضع في الآخر قبل الخطأ لا يدخل في الوضعية المال الذي فيه الربح لانهم مضاربان فان  
 خطئها بعد ذلك صار ضماناً للمال الذي وضع فيه ولا يضمن المال الذي ربح فيه فان ربح في المال الذي  
 فيه وضعية فهو للمضارب يتصدق به عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط السرخسي \* اذا  
 دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف يعمل فيها برأيه فربح ألفاً ثم دفع رب المال الى آخر ألفاً آخر مضاربة  
 بالنصف يعمل فيها برأيه فدفع المضارب الاول ألفين الى رجل مضاربة بالثلث يعمل فيها برأيه ودفع المضارب  
 الثاني ألفاً الى هذا الرجل أيضاً مضاربة بالثلث يعمل فيها برأيه فخطأ بالالفين فلا ضمان عليه  
 فان ربح على ذلك كله ألفاً أمسك ثلثه لنفسه وقسم الثنتين الباقيين المضاربين الاولان أثلاثاً باعتبار

(١) قوله واعتبر الخ التوجيه لا وجوده في النسخة المطبوعة بالهند اهـ

أربعة أشهر بانت بالايلاء ثم لا يترجها حتى تمضي السنة فيترجها بعده وان لم يوقت للاحيلة له بخلاف الموقت لانه لا يقع  
 في السنة بلا قربان وبالقربان بعد سنة لا يقع لعدم الوقت وهذا لا يمكن بقاء النكاح بلا طلاق لانه يقع بالقربان وبالقربان يقع بالايلاء واذا  
 تزوجها يقع بالايلاء بعد مضي المدة \* قال لامته ان جامعتك فانت حرة فالحيلة ان يبيعها من غيره ثم يترجها ويطأها فيخل لال جزاء ثم  
 يشترها منه فيطؤها فلا تعق \* قال لامرأته انك من دست دراز بكيم بأنوثا نيك سال يحمل على الوطء فان جامعها فبمادون الفرج لا يحنث

وان تركها أربعة أشهر بانت بالايلاء \* حلف لا يغشاها وهو عليها فالعين على الاخراج ثم الادخال فان دام عليها لا يحنث \* ان لم اجامعك  
 ألف مرة فهو يحمل على الكثرة والتسعون كثرة \* (الرابع عشر في اللبس) \* لا يلبس ثوبا بعينه فارتدأ وارتدى أو اشتعل به حنث  
 والقميص وغيره سواء بخلاف لا يلبس قميصا فارتدأ وارتدى لا يحنث ولو وضعه على عاتقه يريد الجل لا يحنث \* لا يلبس القباء وقباء ولم يعين  
 فوضعه على كتفه ولم يدخل يديه لا يحنث ويحنث في المعين لان في غير المعين يحمل على (٣١١) اللبس المعتاد والوصاف في المعين نحو  
 واختار الصدور والدم الحنث

في المنكر أيضا \* وضع القباء  
 على الحاف ونام تحته قيل  
 يحنث وقيل لا والمراد بالحاف  
 قراغند لا الدثار فالو جعل  
 القباء فوق الدثار يحنث  
 يؤيده ما ذكر في الفتاوى  
 لا يلبس هذا الثوب فالقي عليه  
 وهو نائم قال محمد رحمه الله  
 أخشى عليه الحنث والختار  
 خلافه لانه ملابس للابس  
 ولو اتبعه ووجد سرارة الثوب  
 فالتقاء كناية لا يحنث وكذا  
 لو ألقى عليه وهو منتبه \* اكر  
 رشة زن خديوشم فكذا  
 فربط خيوطا منه في ظهره  
 لا يحنث وكذا الوصل على  
 فراش من غزلها لانه لا يسمى  
 لبساعادة ولو فواه لا يحنث  
 أيضا ولو جعل الفراش  
 كالحناف ونام تحته لا يحنث  
 أيضا حنث لاف المعين بان  
 حلف لا يلبس هذا الثوب  
 \* لا يلبس ثوبا من غزلها  
 فلما بلغ الذيل السرة تذكر  
 ولم يدخل الكم والرجل تحت  
 الحاف لا يحنث \* لا يلبس  
 السراويل أو الخفين فادخل  
 أحدهما جليبه لا يحنث \* اكر  
 رشة ثوبتين من رايه فكذا  
 فوضع يده على غزلها أو خاط  
 به قميصا لا يحنث وسئل

مادفع اليه من المال فاذا أخذ صاحب الالفين الثلثين من ذلك دفع له وبالمال رأس ماله ألف درهم  
 وما بقي فرب المال نصف ما كان ربح المضارب الاول وذلك خمسة مائة ونصف ذلك للمضارب ولرب المال أيضا  
 ثلاثة أرباع ما كان من الربح الثاني وربعه للمضارب وبأخذ المضارب الآخر من المضارب الثاني ثلث  
 الثلثين ثم يدفع الى رب المال رأس ماله ويقاسمه في الربح أربعة مائة وأربعة لرب المال وربعه له ولو كان  
 المضارب الاول لم يربح شيئا حين دفع المال مضاربة بالثلث وأمره أن يعمل فيها برأيه فعمل فربح ألفا ثم دفع  
 اليه المضارب الثاني ألفا الذي في يده مضاربة بالثلث وأمره أن يعمل فيها برأيه فخلطه بالالفين ثم عمل  
 فربح ألفا فان الربح على ثلاثة والوصية على ثلاثة بحساب المال فيصيب الالف ثلث الربح وبأخذ  
 المضارب الآخر حصته من ذلك الثلث ثم يأخذ رب المال منه رأس ماله ألفا واقتسم ما بقي بينهما رب المال  
 ثلاثة أرباعه وللضارب ربعه فأصاب الالفين وهو الثلثان من ذلك أخذ المضارب الآخر منه ومن الالف  
 الذي هو ربح الالف الاول ثلثه وورد ما بقي على المضارب الاول وبأخذ منه رب المال رأس ماله وثلاثة  
 أرباع ما بقي بعده من الربح وللضارب ربعه هكذا في المبسوط \* ولو دفع اليه ألفا مضاربة بالنصف  
 ليعمل فيه برأيه فعمل فيه وربح ألفا فدفعه ألفا آخر مضاربة بالثلث ليعمل فيه برأيه فخلط خمسة مائة من هذا  
 الالف بالمضاربة الاولى فهلك بعد الخلط ألف فالها للربح المال الاول وصار كانه لم يربح وقال محمد رحمه الله  
 تعالى الالف هلك من ذلك كله بالحساب حتى يكون أربعة أخماسه من المال الاول وخمسه من المال الثاني  
 كذا في الكافي \* وان لم يهلك حتى عمل وقدر ربح ألفا آخر خمس هذا الربح من المضاربة الاخيرة وأربعة  
 أخماسه من الاولى كذا في محيط السرخسي \* ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة فاشتري المضارب به وبألف من  
 ماله جارية ثم خلط الالفين قبل أن يتقدما بعد الشراء ثم تقدمهما فلا ضمان عليه فان باعها بعد ذلك  
 وقبض الثمن مختلطا فلا ضمان عليه فيه وله أن يشتري بالثمن بعد ذلك ويبيع فيكون نصفه على المضاربة  
 حصه ما اشتري من الجارية بمال المضاربة ونصفه للمضارب حصه ما اشتري منها بمال نفسه وان قسم المضارب  
 المال بغير محضر من رب المال فقسمة باطلة ولو أن المضارب حين أخذ ألف المضاربة وخلطه بألف من ماله  
 قبل أن يشتري به ثم اشتري به كان مشتريا لنفسه وهو ضامن لمال المضاربة ولو كان خلط المال بعدما  
 اشتري به ثم لم يتقدمه حتى ضاع في يده كان ضامنا لالف المضاربة حتى يدفعه من ماله الى البائع ولا يرجع على  
 رب المال بشئ وإذا قبض الجارية كان نصفها على المضاربة ونصفها للمضارب كذا في المبسوط \* وانقصت  
 المضاربة لان من شرط قيام المضاربة أن يكون رأس المال أمانة عنده كذا في محيط السرخسي \* ولو كان  
 المضارب اشتري مع رجل بألف المضاربة وبألف من عند ذلك الرجل جارية ودفع الالفين قبل أن يخلطاهما  
 ثم قبض الجارية ففقد نصفها على المضاربة ونصفها لذلك الرجل فان باعها بثلث واحد وقبض الثمن مختلطا فهو  
 جائز ولا ضمان على المضارب فان قاسم المضارب ذلك الرجل الثلث فهو جائز على رب المال فان خلط مال  
 المضاربة بمال ذلك الرجل بعد القسمة فالمضارب ضامن للمضاربة وان شارك المضارب بمال المضاربة باذن  
 رب المال ثم قال المضارب للشريك قد قاسمتك والذي في يدي من المضاربة وكذبه الآخر فالقول قول  
 الشريك مع عينه كذا في المبسوط \* وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل دفع الى رجل مائة دينار قيمتها  
 ألف وخمسة مائة وقال له اعمل بها وبألف من مالك على أن الربح بيننا نصفان فهذا جائز ولا هذا الشرط

عنه أبو مطيع البلخي رحمه الله في آخر عمره فأشار برأسه انه لا يحنث قال الفقيه رحمه الله هذا دليل على انه يجوز للسائل ان يعمل بأشارة المفتي  
 بخلاف الوصية والشهادة لكونه أمرا يتعلق باللفظ والمقصود في الفتوى معرفة السؤال وقد حصل \* ان وضعت يدك على الدوك فكذا  
 فوضعت يدها عليه ولم تغزل لا يحنث \* (نوع آخر) \* لا يلبس حريرا او ابريما لا يحنث الا بثوب كله ذلك ولحمته ولا يعتبر سدا وعلمه الا أن  
 ينوبه \* لا يلبس هذا القطن فأخذ ثوبا وابسه حنث ولو حشاه ولبسه لا \* لا يلبس من غزل فلانة ولا يسه له فلبس ثوبا نسج من غزل فلانة



يحنث وان نوى عين الغزل لا يحنث بلبس ثوبه ولا بلبس الغزل أيضا \* لا يلبس من ثوبها فغزلت قطنا يملك الزوج ودفع الزوج الى النسياج باجر  
فلبسه ان اراد الزوج به رسته وي سخته وي يحنث والا \* لا يلبس من غزلها فلبس ثوبها طهارة منه وبطافته من غزل آخر يحنث \* لا يلبس  
ثوبا فلبس ثوبا مقطوع الكمين يحنث لانه ثوب كقطوع اليدين \* لا يلبس هذه المخفة فجعلت قيصا وخيبت فلبسه لا يحنث كالجعل البساط  
خرجا وجلس عليه وكان حلفان (٣١٢) لا يجلس على هذا البساط ولو أعيد لمخفة يحنث اذا لبس وكذلك الخرج ولو أعيد

بساطا يحنث لاف ما اذا قطع  
البساط قطعا حتى خرج  
عن كونه بساطا وجعل  
خرجين ثم أعيد بساطا لا يحنث  
لانه صنعة أخرى \* ان لم  
أجعل من هذا الثوب قباه  
وسراويل فكذا نخاطه  
سراويل ثم فتنقه وجعله قباه  
لا يحنث وان دل سوق كلامه  
على ان يتخذهما معا لحفاة  
الخياط وسعة الثوب فاليمين  
عليه بخلاف ما لو قال من  
هذه المخفة حيث لا يخرج  
عن اليمين بالتعاقب بل لا يد  
من الاتحاد في الاتحاد والاول  
اسم المخفة بالصنع الاول  
\* ان لبست من غزلك فاشتري  
من غزلها ونسجه وابسه  
لا يحنث كما اذا حلف لا يدخل  
داو فلان فباع داره ثم دخل  
ان كان المعنى في الدار يحنث  
والافلا وقيل ان كان  
الحلف بمعنى في الغزل يحنث  
والافلا \* لا يلبس من ثوبها  
فاشتري وابس لا لا تقطاع  
النسبة الا اذا نوى من غزلها  
(نوع آخر) لا يلبس من  
غزلها شيئا فلبس من غزلها  
وغزل غيرها ان لم يذكروا  
يحنث وان ذكره لا وكذا  
لا يلبس من نسيج فلان  
والثوب مما ينسجه فردوان

لكان الربح بينهما الخاسر اعلى قدر المالكين فاذا شرط المناصفة صار كان صاحب الدنانير شرطه سدس ربحه  
فيكون ذلك مضاربة بسدس الربح وهذا وان خرج مخرج الشركة ويكون المال مشروطا من الجانبين الا  
انه لا يمكن تصحيحها شركة لاشتراطهما العمل على المدفوع اليه المال وفي الشركة يكون العمل مشروطا  
عليهما وكان هذا شركة صورة ومضاربة معنى وفائدة قول صاحب الدنانير بألف من مالك انتفاء الضمان  
عن المضارب اذا خلط مال المضاربة بماله نفسه ولم يصار له مضاربة في حق الدنانير بشرط تسليمها  
واحضارها فان هلك أحد المالكين قبل الشراء هلك من مال صاحبه غير أنه ان هلك الدنانير بطلت  
المضاربة وان هلك الدراهم فالمضاربة على حالها فان انتقصت قيمة الدنانير فصارت ألف درهم ثم اشترى  
المضارب بها وبألف من ماله جارية ثم باعها بربح ألف كان ربح كل واحد منهما خمسمائة غير أن الخمسمائة  
التي هي ربح الدنانير خمسة اسداسها لصاحب الدنانير وسدسها لصاحب الدراهم على ما شرطوا والخمسمائة التي  
هي ربح الدراهم لصاحب الدراهم خاصة ولو اشترى المضارب بكل مال سلعة على حدة ثم باع ما اشترى بالدراهم  
فلم يربح فيه وباع ما اشترى بالدنانير فربح فيه خمسمائة فله من هذا الربح سدسه بحكم الشرط ولو كان ربح فيما  
اشترى بالدراهم خمسمائة ولم يربح فيما اشترى بالدنانير شيئا فالربح كله لصاحب الدراهم ولو كانت الدنانير نقصت  
فبقيت فصارت تساوي ثمانمائة فاشترى المضارب بمائة من ماله الخمسة اتساع العبد للمضارب وأربعة اتساعه على  
المضاربة فان باع المضارب العبد وربح فيه أخذ كل واحد منهما رأس ماله وأخذ المضارب خمسة اتساع الربح  
حصه رأس ماله فيكون له خاصة وأربعة اتساع الربح حصه المشتري بالدنانير فيكون مقسوما بينهما اسداسا  
للشرط الذي شرطاه في العقد ولو كان العبد لم يبعه المضارب حتى صارت قيمة الدنانير ألفا ثم باع بثلاثة آلاف  
درهم اقتسم الثمن على تسعة أسهم خمسة اتساعه وهي ألف وستمائة وست وستون وثلاثان حصه المضارب  
فيكون له ألف من ذلك رأس ماله والباقي ربح فيكون له خاصة وأربعة اتساع الثمن وذلك ألف وثلثمائة  
وثلاث وثلاثون وثلث حصه المضاربة ألف درهم من ذلك يؤخذ رأس المال والباقي ربح فيقسم بينهما  
سداسا هكذا في المحيط والله أعلم

### (الباب الثاني عشر في نفقة المضارب)

اذا عمل المضارب في المصرف فليست نفقته في المال وان سافر فطعامه وشرايه وكسوته وركوبه معناه شراء  
وكرام في مال المضاربة فلو بقي شيء في يده بعد ما قدم مصره رده في المضاربة ولو كان خروجه دون السفر ان كان  
بحيث يغدو ثم يروح فيسبب بأهله فهو بمنزلة السوق في المصروف ان كان بحيث لا يبيت بأهله فنفقته في مال  
المضاربة كذا في الهداية \* والنفقة هي ما يصرف الى الحاجة الزائدة وهي الطعام والشراب والكسوة  
وقراش ينام عليه والركوب وعلف دابته كذا في محيط السرخسي \* ومن ذلك غسل ثيابه والدهن في موضع  
يحتاج اليه كالحجاز وأجرة الحمام والحلاق وانما يطلق في جميع ذلك بالمعروف حتى يضمن الفضل ان جاوزه  
هكذا في الكافي \* وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه سئل عن اللحم فقال كما كان يأكل كذا في  
الذخيرة \* فأما الدواء والحمامة والكحل ونحو ذلك ففي ماله خاصة دون مال المضاربة وكذلك جارية الوطء  
والخدمة لا يحنث بغيرها في المضاربة ولو استأجر أجيرا يخدمه في سفره وفي مصره الذي أتاه فيخبره ويظن

كان مما ينسجه اثنان يحنث هذا اذا كان ينسج بنفسه فلا يحنث بلبس منسوج غلامه وأجيره وان تقبل هو العمل كما  
اذا قال لا يلبس من عمل فلان أما اذا لم ينسج بيده ولكنه كان يبيع يحنث بعمل مأموره وكذا لا يلبس من غزله على هذا التفصيل \* لا يلبس  
من ثياب فلان وهو نوى ما عنده فلبس ثوبا فلان اشتراه بعد اليمين وليس لا يحنث والعبرة بوقت اليمين \* لا يلبس من ثياب فلان وفلان يباع  
الثياب فلبس ثوبا اشتراه منه يحنث \* قال لها ابسام من غزلها ابن جابه كه پوشيده ام كه رشت تو ان لبست من غزلك فانت كذا فلم ينزع

ما كان لا باساط لقت \* ولو قال اكره ان يترجع لا يحنث لان العين في الاول تعلق بالفعل وفي الثاني تعلق بالعين فافترقا لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوباً من غزلها وعليه رقعة من غزل غيرها أو قبصاً من غزلها البتة (٣١٣) من غزل غيرها أو زره أو صله في كنه أو

دخار يصه أو عليه علم من غزل غير هاجن وليس هذا كالنسيج ولو لبس ثوباً من غزلها وغزل غيرها لكن غزلها في آخر الثوب أو أوله ففصل غزلها منه وليس له خاصة ان بلغ ازاراً أو رداء حنث والا لا \* ولو كان خيط بغزل فلانة لا يحنث وان تكمنه من غزل فلانة يحنث عند الثاني خلافاً لمحمد والفتوى على قول الأخير لانه لا يعد لباساً بلبس التكة وفي التجريد قال يحنث في التكة بلا ذكر خلاف ولبس تكة من حرير يكره اجاعاً وفي الزر والعروة التي يقال لها بالفارسية انكله وسابكجه لا يحنث ولا يكره في الحرير وكذا يحنث بالرقعة التي يقال لها سبان اذا كانت من غزل فلانة واذا زاد لفظ الثوب بان قال ثوباً من غزل فلانة لا يحنث الا بما ينطلق عليه الثوب وأقله ما يترجعه ولو وضع على عورته خرقة منه لا يحنث \* لا يلبس ثوباً بعينه يحنث بلبس ما هو أكثر من نصفه لان الانسان قد يلبس الرداء وبعضه على الارض ولا يشبه هذا العلم ولا يحنث بلبس القلنسوة وعن الثاني انه يحنث وفي العمامة من غزلها اذا نهم بها لا يحنث عند محمد ويحنث عند

ويغسل ثيابه ويعمل له ما لا بدله منه احتساباً بذلك على المضاربة وكذلك لو كان معه علمان له يعملون في المال كانوا بمنزلة وثقتهم في مال المضاربة وكذلك لو كان للمضارب دواب يحمل عليهم امتاع المضاربة الى مصر من الامصار كان علقها على المضاربة مادامت في عاها كذا في المبسوط \* لو اعانته رب المال بغلانه أو دوابه في السفر لا تقصد المضاربة وثقتة علمانه ودوابه عليه دون مال المضاربة فان أتفق المضارب لم يحنث بغير اذن رب المال ضمن من ماله كذا في محيط السرخسي \* واذا صار ضامناً فان ربح في المال ربحاً بدئ برأس المال يأخذ رب المال رأس المال كله وما بقى من الربح يقسم بينهم على ما شرطوا وانما أصاب المضارب من الربح فانه يحسب نصيبه من الربح بما عليه فان كان نصيبه من الربح أقل مما ضمن رد الزيادة وان كان نصيبه من الربح أكثر أخذ الزيادة الى تمام نصيبه من الربح وان كان رب المال أمره بالنفقة على رقيقه ودوابه حسب ذلك من مال رب المال كذا في المحيط \* وان كان أسير فيمّا أنفق على الرقيق فاعتما بضم الى رأس ماله من ذلك نفقة مثله كذا في محيط السرخسي والمبسوط \* وسبيل النفقة أن يحتسب من الربح ان كان وان لم يكن فهي من رأس المال لان النفقة جزءها لال والاصل في الهلاك أن ينصرف أولاً الى الربح كذا في المحيط \* فان أتفق المضارب من مال نفسه أو استدان على المضاربة رجوع في مال المضاربة بذلك ويبدأ برأس المال ثم يثنى بالنفقة ثم يثبت بالربح وان هلك مال المضاربة لم يرجع على رب المال بشئ كذا في الذخيرة \* فان أتفق من مال المضاربة شيئاً على نفسه قبل أن يشتري به فانه يستوفي رب المال رأس ماله بكاله كذا في محيط السرخسي \* اذا استأجر دابة ليحمل عليها امتاع المضاربة أو اشتري طعاماً للمضاربة ففضاع المال قبل أن يتفقه فانه يرجع بذلك على رب المال هكذا في المبسوط ولو اشتري طعامه وكسوته ودهنه أو استأجر ما يركب عليه ففضاع المال لا يرجع بذلك على رب المال كذا في محيط السرخسي \* لو كان له أهل بالكوفة وأهل بالبصرة ووطنه فيهما جميعاً فخرج بالمال من الكوفة ليتجرفه بالبصرة فانه ينفق من مال المضاربة في طريقه فاذا دخل البصرة كانت نفقته على نفسه مادام بها فاذا خرج منها راجعاً الى الكوفة أنفق من مال المضاربة في سفره ولو كان أهل المضارب بالكوفة وأهل رب المال بالبصرة فخرج بالمال الى البصرة مع رب المال ليتجرفه فنفقته في طريقه وبالبصرة وفي رجوعه الى الكوفة من مال المضاربة كذا في المبسوط \* اذا دفع الرجل الى غيره ألف درهم مضاربة وهم بالكوفة وليس بالكوفة ووطن المضارب فنفقة المضارب مادام بالكوفة على نفسه فان سافر بمال المضاربة ثم عاد الى الكوفة في تجارته كانت نفقته في مال المضاربة مادام بكوفة وكانت الكوفة وغيرها من البلدان مسواً في حقه كذا في المحيط \* فان تزوج امرأته فيها واتخذها ووطناً زالت نفقته عن مال المضاربة كذا في المبسوط \* اذا خرج المضارب بالمال الى مصر من الامصار يشتري به متاعاً أو شيئاً من اصناف التجارة فانه انتهى الى ذلك المصرف لم يشتري شيئاً حتى يرجع بالمال الى مصر وقد أنفق من المال فان تلك النفقة تكون في مال المضاربة كذا في المحيط \* واذا دفع الى رجل مالا مضاربة وأمره بان يعمل فيه برأيه فدفعت المضارب الى آخر مضاربة ففساقر الاخر بالمال الى مصر يشتري ويبيع فنفقته على المضاربة لانه بمنزلة المضارب الاول كذا في المبسوط \* ولو نوى المضارب الإقامة في مصر من الامصار فنفقته في مال المضاربة وانما تبطل نفقته عن مال المضاربة باقامته في مصر أو في مصر يتخذ داراً إقامة كذا في الذخيرة \* لو أنبضه المضارب مع رجل لم يكن للتبضع نفقة في مال المضاربة ولو أنبضه المضارب مع رب المال فعمل به فهو على المضاربة والربح بينهما على الشرط ولا نفقة لرب المال على المضاربة كذا في المبسوط \* المضارب اذا سافر بمال المضاربة وماله نفسه يوزع النفقة على المالكين سواء اخطأ المالكين أو لم يخطأ قال له رب المال اعمل فيه برأيك أو لم يقل له ذلك والسفر وما دون السفر في ذلك سواء اذا كان لا يبيت في أهله كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذلك لو سافر بمالكين لرجلين مضاربة فنفقته على قدر

(٤٠ - فتاوى رابع) الثاني وفي التجريد ذكر انه لا يحنث بلا ذكر خلاف وهو الصحيح وكذا التجار اذا لم يبلغ الازار لا أجل لنفسي من كبرياس فلانة ثوباً فلبس ثوباً من غزلها أو قبصاً من غزلها البتة الخالف واتخذ الخالف ثوباً لنفسه يحنث الا اذا نوى ان يجعل لنفسه من غزلها

أوتسحبها خفيئاً لا يبحث ولو قال لم أعن هـ ذاصدق ديانة وقضاء اكرجابه تومر ايكار آيدان نوى اللبس فعليه وان نوى الاستفاعة بثمنه فله  
والافعل اللبس ريسمان توبكار برم (٣١٤) لا يبحث بلبس ثوب من غزلها اكركار كرده توشود وزيان من در آيدار شته

توفك كذا فغزلت وكست  
نفسها وصيائها أوقضت  
به دينه أو باعت وشرت  
ما كولا أو غيره ودفعت اليه  
لا يبحث \* وهب ثوبه من غيره  
ثم قال اكر اين جامه بكار  
آيدمرا فكذا فلبسه يبحث  
\* ان لبست هذا الثوب في  
هذا العيد فكذا فايام العيد  
اسبوع فيبحث لولبسه في  
أيامه \* لا يلبس ثوبا فلبس  
قلنسوة أو عمامة لا يبحث  
ولو لم يذ كر لفظ الثوب يبحث  
وبالسر او يل يبحث لانه  
يجزى عن الكفارة فاذا  
اعطى عشرة سراويل لعشرة  
مساكين يجوز عن الكسوة  
وعن الثاني انه لا يبحث في  
العمامة الا اذا كانت تبلغ  
ازارا أو رداءه و يقطع من مثلها  
قيص أو سراويل وعنه  
انه يبحث في العمامة مطلقا  
\* لا يلبس هذا الثوب فاحتذه  
قلنسوة يبحث \* لا يلبس  
ثوب فلان فوضع قباءه على  
كتفه يبحث لانه لا لبس  
لبس الرداء لا لبس القيص  
\* أرادت قطع قباءه فقال  
الزوج اكر اين قبا كه توى  
برى اكنون من بوشم فانت  
كذا فقطعت بعد ذلك  
بسنة فلبس طلعت لان هذا  
الثوب ليس بغور فلا يتقيد  
\* ان بعث غزلا فكذا اقباغ  
غزلا لا تاس فيه غزلها بحث  
وان لم يعلم \* لا يلبس ثوبا من  
غزلها فلبس فوق ثوب أو لحاف  
لا من غزلها يبحث اجماعا وقيل لا  
كالا لبس حرير فوق دثار قطنى بحيث  
لم يتصل بيده فانه يساوى  
لا يكره عند الامام رحمه الله  
(الخامس عشر في المساكنة) ان ساكنه في رمضان أو سنة فكذا يبحث بمساكنة ساعة وان نوى كل المدة دين

مالهما وان كان أحد المالكين بضاعة فنفقته في مال المضاربة الآن يتفرغ العمل في البضاعة فينفق من  
مال نفسه دون البضاعة الآن يكون صاحبها أذن له كذا في محيط السرخسى \* قال محمد رحمه الله  
تعالى في الزيادات رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتري المضارب بها جارية تساوى ألفي  
درهم واحتاجت الجارية الى النفقة فان النفقة تكون على رب المال ولا يجعـل على المضارب نفقة حصته  
وهو ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن النفقة على رب المال والمضارب على قدر  
ما يكسبه ما هكذا في المحيط \* لو اشترى بالف جارية (١) تساوى ألفين فالحاصل من مذهب أبي حنيفة  
وأبي يوسف رحمه الله تعالى أن النفقة عليهم ما قال محمد رحمه الله تعالى النفقة على رب المال وعلى هذا  
الاختلاف اذا أبق الجارية وردت فالخلاف في العمل كالخلاف في النفقة ثم عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى يخرج العبد عن المضاربة ويجبر كل واحد منهما على أن يعطى حصته من العمل وروى عن أبي يوسف  
رحمه الله تعالى أنه لا يجتنب بالجعل في بيع المراجعة ويحتسب به فيما بين المضارب ورب المال فان كان هناك  
ربح فالجعل فيه والا فهو وضعية في رأس المال كذا في الحاوى وهكذا في المحيطين \* لو أفى مصر او اشترى  
شيئا من رب المال وهو لا يعلم فاقى بالمتاع مصر آخر نفقة المضارب في مال نفسه وهو ضامن للمال في  
الطريق وان سلم المتاع جاز به لبقائه في حق البيع كذا في الوجيز لا كدروى \* ولو كان المضارب خرج  
بالمناع من ذلك المصر قبل موت رب المال لم يكن عليه ضمان وكانت نفقته في سفره حتى ينتهى الى المصر  
ويبيع المتاع على المال كذا في المبسوط \* لو كان المضارب في الطريق فنهـم رب المال برسـول عن السفر  
أو مات فله أن يتوجه الى أى مصر أحب وكانت نفقته في مال المضاربة فاما اذا كان مال المضاربة ناضا وهو  
في مصر أو في الطريق فخرج الى غير مصر رب المال يضمن كذا في محيط السرخسى \* ولو كان رب المال  
مات والمضارب بمصر من الامصار غير مصر رب المال والمضاربة متاع في يده فخرج بها الى مصر رب المال في  
الاستحسان لاضمان عليه ونفقته حتى يبلغ مصر رب المال على المضاربة وكذلك لو كان رب المال حيا فارسل  
اليه رسولا ينهاء عن الشراء والبيع وفي يده متاع فخرج به الى مصر رب المال فالى لأضمنه ما هلك من المتاع  
في سفره وأجـل نفقته في المال استحسن انا ولو كانت المضاربة في يده دراهم أو دنانير فمات رب المال والمضارب  
في مصر آخر أو كان رب المال حيا فارسل اليه رسولا ينهاء عن الشراء والبيع فاقبل المضارب بالمال الى مصر  
رب المال فله في الطريق فلا ضمان عليه فان سلم حتى قدم وقد أنفق منه على نفسه في سفره فهو ضامن  
النفقة كذا في المبسوط \* اذا اشترى بالف المضاربة وبالف من عنده عبدا فأنفق عليه فهو متطوع وان رفع  
الامر الى القاضى فامر بالنفقة عليه فأأنفق فهو عليهم ما على قدر رؤس أموالهم ما قال أبو يوسف (٢) وهذه  
قصة من القاضى بين المضارب وبين رب المال اذا حكم بالنفقة كذا في الحاوى \* كل مضاربة فاسدة  
لان نفقة للمضارب فيها على مال المضاربة فان أنفق على نفسه من المال حسب من أجر مثل عمله وأخذ بما زاد  
ان كان ما أنفق منه أكثر من أجر المثل كذا في المبسوط والله أعلم

\* (الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة وفي كتابه وفي دعوة نسب ولد جارية المضاربة) \*

لو أعتق المضارب عبد المضاربة فلا يحتلوا ما أن لا ربح في مال المضاربة أو فيه ربح ولا فضل في قيمة العبد على  
رأس المال أو فيه فضل فان لم يكن ربح في المضاربة لا يصح عتقه فلو أعتقه رب المال يصح ويكون  
مستوفيا رأس ماله فاما اذا كان في المضاربة ربح ولا فضل في قيمة العبد بان اشترى عبد انجم مسائة وهو

١ قوله لو اشترى بالف جارية تساوى الخ هذه العبارة الى آخر العز ولا وجود لها هنا في نسخة الطبع الهندى اهـ

(٢) قوله قال أبو يوسف الخ هذه العبارة لا وجود لها هنا في نسخة الطبع الهندى اهـ

غزلها فلبس فوق ثوب أو لحاف لا من غزلها يبحث اجماعا وقيل لا كالا لبس حرير فوق دثار قطنى بحيث لم يتصل بيده فانه يساوى  
لا يكره عند الامام رحمه الله (الخامس عشر في المساكنة) ان ساكنه في رمضان أو سنة فكذا يبحث بمساكنة ساعة وان نوى كل المدة دين

لا قضاء وفي الفتاوى شرط للحنث استيعاب المدة \* لا يبيت على سطح هذا البيت وعليه غرفة أرضها سطحة قبات فيها لا يحنث لانه يقال بات في الغرفة \* لا ينزل بالكوفة شهرا أو لا يسكن فسكن يوما يحنث ولولا يقيم لا يحنث الا بالاقامة (٣١٥) جميع المدة درين ده تناسم فخرج على

عزم عدم العود ثم عادان زائرا أو ناولا للمناع لا يحنث وان على نية السكنى يحنث وان سكن ساعة \* لا يسكن هذه الدار وهو ساكن في عيال غيره كالابن الكبير والمرأة فخرج وترك التماسات لا يحنث لان السكنى لا تنسب اليه \* لا يسكن هذه الدار ونوى خروج نفسه عنها صدق وان لم ينوها فخرج ونقل متاعه الى المحلة ولو باجارة أو اعادة لآدم من تسليم الدار الى غيره معبرا كان أو مؤاجرا فان لم يسلم لآدم من اتحاد دار اخرى ولا يحنث ولو لم يملكها فسلمه الى غيره كفاه وان لم يتخذ في مكان آخر اجاعا وان اشتغل بنقل متاعه كل يوم لوانقل على العادة لا يحنث ولا يحنث \* وان أغلق باب السكة وبقي فيها يوما وليله لا يحنث وان كان فقيرا أو شريفا لا يمكنه نقل المتاع فاشتغل أيا ما طلب الاجراء لا يحنث \* لا أسكنه الا ثلاثين يوما أو لا أسكنه ثلاثين يوما له ان يفرق \* لا يسكن بغداد أو لا يسكن فلانا لا يحنث بالسكنى أقل من خمسة عشر يوما \* لا يصوم رمضان بالكوفة فهو وعلى صوم كاه فيها \* عبده حران افطر بالكوفة فهو وعلى المقام به يوم الفطر لا على الاكل والشرب \* ان ضحيت

يساوى ألفا ورأس المال ألف فاعتقه المضارب لا يصح أيضا لان مال المضاربة متى كان جنسين مختلفين وقيمة كل واحد مثل رأس المال فانه يعتبر كل واحد من المائين مشغولا برأس المال كانه ليس معه غيره ولا يعتبر برأس المال شائعا فيهما هكذا في محيط السرخسي \* ولو كان رب المال هو الذي أعتق العبد جاز اعتاقه وصار به مستوفيا برأس ماله بتمامه بقي خمسمائة رجما فيكون بين المضارب وبينه نصفين كذا في المحيط \* وان كان في قيمة العبد فضل بان اشترى المضارب بخمسمائة عبدا يساوى ألفين فاعتقه جاز اعتاقه في الربع كذا في محيط السرخسي \* فيستوفي رب المال الخمسمائة الفاقعة في يد المضارب برأس المال واذا استوفاه برأس ماله صار الاول المدة للمضارب من العبد قدر سبعمائة وخمسين درهما فقد حدث للمضارب زيادة ملك في العبد لم تكن يوم أعتق ولا يعتق ما حدث له من الزيادة في العبد فنقول ان المضارب متى كان موسرا فلرب المال خياران ثلاثة ان شاء ضمن المضارب ألفا ومائتين وخمسين درهما ثم كان للمضارب أن يرجع على العبد بالف وخمسمائة ان شاء ويكون الولاء كله للمضارب وان شاء رب المال استسعى العبد في ألف ومائتين وخمسين والمضارب أن يستسعى العبد في مائتين وخمسين ان شاء وان شاء أعتق هذا القدر من العبد ويكون الولاء بينهما على ثمانية أسهم خمسة أسهم لرب المال وثلاثة أسهم للمضارب وان شاء رب المال أعتق نصيبه وعند ذلك يتفق من العبد خمسة أسهم ويبقى للمضارب خيار في سهم واحد وهو ما حدث له من الزيادة بعد العتق فان شاء أعتق وان شاء استسعى وأي ذلك فعل كان الولاء بينهما على ثمانية أسهم وان كان المضارب معسرا فلرب المال خياران ان شاء استسعى العبد في ألف ومائتين وخمسين وان شاء أعتق هذا القدر من العبد ويكون للمضارب الخيار فيما حدث له من الزيادة ويكون الولاء بينهما على ثمانية أسهم من الوجه الذي ذكرنا وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاما على قول أبي يوسف ومحمد رجما الله تعالى ما أعتق المضارب العبد والرب يحملكه عتق كله على رب المال والمضارب ثم يستوفي رب المال الخمسمائة الثانية في يد المضارب برأس ماله ثم يضمن المضارب ان كان موسرا ألفا ومائتين وخمسين ولا يرجع به المضارب على العبد وان كان معسرا فان رب المال يستسعى العبد في ألف ومائتين وخمسين ويكون الولاء كله للمضارب هكذا في المحيط \* لو اشترى المضارب بألف المضاربة عبيدين كل واحد منهما يساوى ألفا فاعتقه ما المضارب فعتقه باطل عندنا وان زادت قيمتهما بعد ذلك كان العتق باطلا أيضا كذا في المبسوط \* ولو أعتقه سمارب المال ينظر ان كان أعتقه ما معاتقا وضمن للمضارب خمسمائة موسرا كان أو معسرا ولا سعاية على العبد وان أعتق أحدهما بعد صاحبه عتق الاول كله ولاؤه له ويعتق من الثاني نصفه كذا في محيط السرخسي \* وان اشترى عبيدين بألف درهم قيمة أحدهما ألف درهم وقيمة الآخر ألف درهم ثم ان المضارب أعتقه ما معاتقا وهو موسر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح اعتاق العبد الذي قيمته ألف درهم ويصح اعتاقه في ربع العبد الذي قيمته ألف درهم فاعتقت المضاربة فيه وبقي العبد الذي قيمته ألف درهم على المضاربة فاذا أراد رب المال أن يستوفي رأس ماله يبيعه المضارب فيستوفي ثمنه رب المال فيصير العبد الذي قيمته ألفان فارعا عن الشغل وكان رجما كله بينهما فان فقد أعتق المضارب عبيد الرب المال نصفه وهو موسر فيثبت لرب المال خياران ثلاثة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان شاء ضمن المضارب ألف درهم ثم يرجع المضارب على العبد ان شاء بألف وخمسمائة ويكون الولاء كله للمضارب وان اختار سعاية العبد يستسعى في نصف قيمته ويستسعى المضارب العبد في خمسمائة هي الربع الذي ملكه بعدما استوفي رب المال رأس ماله ولا يستسعيه في الربع الذي كان ملكه يوم العتق ويكون الولاء بينهما ما نصفين وان اختار الاعتاق فان للمضارب أن يستسعى العبد في الربع الذي ملكه بعدما استوفى رأس المال وان شاء أعتق وأيا ما فعل كان الولاء بينهما ما نصفتان وان كان المضارب معسرا فكذلك في جميع ما ذكرنا الا أنه ثبت لرب

بالكوفة فكذلك على حقيقة التخصيم بها وان عني كونه بها يوم الاضحية صدق \* لا يرى الهلال بالكوفة فالمراد كونه فيها وقت الهلال وان عني الرؤية بها صدق \* قال وهو في منزله ان افطرت عنده فكذلك ان شئ في منزل الخلو فليس عليه حنث وان شرب في منزله ماء ثم شئ عنده

لا يحنث ولولم يشرب في منزله وذهب الى بيت المخلاف عليه ولم ياكل عنده لا يحنث \* لا يحنث بالكوفة فخرجه بالرحمة ومثلت في الكوفة يحنث \* لا يسكن هذه القرية فخرج منها (٣١٦) كما هو شرط البر ثم عاد وسكن يحنث وكل ماله امتداد اذ لم يوقت يحمل على العمر

والقاضى على انه اذا عنى القور او كان دليلا قائما لا يحنث بالعود \* نزل في خان ثم قال اكرام مشب ايحابا ثم فكذا ينوى لاحتمال ارادة الخان او الخجرة او المصرو يعمل بها وان لم ينو فعلى الخان \* انهم فقال اكرامين كركده ام هر چه زن خواهم تاده سال فكذا اكردين شهر بانهم وكان بريئاعن التهمة وسكن البادية وتزوج في المدينة يقع لانه جعل فعل الخيانة سببا لان عقاد المين بالتزوج وشرط سكنى هذه البلدة ولم يذكر جزاءه \* لا يسكن هذه المحلة ومنهم اتشعب بحلة أخرى فانه قال اليه ان كانت الثانية زقا فالاولى او على العكس يحنث لانها تسع لها وان كانت بحلة أخرى غير تابعة للاولى لا يحنث \* لا يسكن هذه الدار فاشترى صاحبها في جنبها بيتا من دار أخرى في جنب هذه الدار وجعل طريقه فيها وسد باب البيت الذي كان فيه فسكن الخالف في هذا البيت وجعل يدخله بلا دخول الدار يحنث \* لا يشتري من هذه الدار شيئا فاشترى هذا البيت منها لا يحنث بخلاف السكنى \* (نوع منه) \* لو حاف لا يسكن هذه الدار فوجد الباب مغلقا لا يمكنه الفتح فلم يتمكن الخروج لا يحنث وقيل يحنث ولو منع بالقيد لا يحنث اجماعا وعن الثاني فمن حاف لا يسكن هذه الدار ان اغلق ماله الباب عذروا ليس عليه ان يتسور الحائط وبه نأخذ حتى لا يقع الطلاق ان علق بالسكنى فيه بخلاف ما اذا قال ان لم اخرج منه اليوم فكذا

المال الخيارات الاخير ان لا الالف هكذا في المحيط \* ولولم يحنث في المضارب وأعتقه حارب المال في كلمة واحدة فالعبد الذي قيمته ألف حرم من مال رب المال ولا سعاية عليه وأما العبد الذي قيمته ألفان فتلاثة ارباعه حرم من مال رب المال وأما الربع الباقي فان كان رب المال موسرا فالمضارب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالخيار ان شاء أعتق ذلك الربع وان شاء استسعى العبد فيه وان شاء ضمن رب المال ويرجع به رب المال على العبد وان كان معسرا فان شاء أعتق وان شاء استسعى وهذا ظاهر وضمن المضارب المضارب المال تمام حصته من الربح وذلك خصة موسرا كان أو معسرا ثم رب المال لا يرجع على العبد بما ضمن للمضارب من هذه الخمسة مائة الاخرى كذا في المبسوط \* وان أعتقه حارب المال متفرقا فان أعتق أولا الا على فان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من الاول ثلاثة ارباعه ولا يعتق ربعه ويعتق من الذي قيمته ألف وقت الاعتاق النصف ثم للمضارب خيارات ثلاثة في العبد ان كان رب المال موسرا ان شاء ضمنه ربع قيمة الاول ونصف قيمة الثاني وان شاء أعتق ربع الاول ونصف الثاني وان شاء استسعى العبد الاول في ربعه والثاني في نصفه فان اختار تضمين رب المال يرجع على العبد الاول بربع قيمته وعلى الثاني بنصف قيمته ومتى رجع بذلك عليه ما كان ولاؤه ما كان له لرب المال وان اختار المضارب السعاية أو الاعتاق يكون ولاؤه العبد الاول بينهما على أربعة أسهم ثلاثة ارباعه لرب المال وربعه للمضارب وولاء العبد الثاني بينهما نصفين وان أعتق العبد الاثنى أولا نقول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما أعتق العبد الاثنى أولا يعتق كله من غير سعاية وحسين أعتق الا على عتق منه نصفه فيكون الجواب فيه كالجواب في عبد مشترك بين اثنين أعتقه أحدهما هكذا في المحيط \* ولو اشترى بألف عبيدين كل واحد منهما ساوياً ألقا فاعتقه المضارب معاً أو أحدهما قبل صاحبه ثم فقارب المال عن أحدهما أو قطع يده فقد صار مستوفيا نصف رأس ماله ثم ظهر الفضل في العبد الآخر الا أن العتق الذي كان من المضارب قبل ذلك فيه باطل وان أعتقه المضارب بعد ذلك لم يجز عتقه في المجئ عليه لانه لا فضل فيه عابقي من رأس المال وأما العبد الاخر فعتق منه ربعه نصف الفضل على ما بقي من رأس المال فيه ثم يباع المجئ عليه فيدفع الى رب المال تمام رأس ماله ويضمن المضارب ان كان موسرا لرب المال نصف قيمة العبد الذي جازعته نفسه لانه ظهر أن جيعه ربح وان نصفه لرب المال فيضمن له المضارب ذلك ضمان العتق ويرجع به على العبد ويرجع عليه أيضا بتين وخسين درهم ما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* اذا كاتب المضارب عبدا أو أمة من المضاربة فان كانت القيمة مثلاً لرأس المال فانه لا تجوز كتابته واذا أدى العبد الكتابة لا يعتق ويكون ما أدى من الكتابة على المضاربة وان كان في القيمة فضل على رأس المال بأن كانت القيمة أثنى درهم وكتبته على ألفين ورأس المال ألف درهم فانه تصح كتابته في حصته وهو الربيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا تصح الكتابة فيما كان منه نصيب رب المال الا أن يرضى الكتابة فان لم يرضه حتى أدى العبد جميع بدل الكتابة فانه يعتق حصته المضارب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا غير وعندهما يعتق الكل وما قبض المضارب من الكتابة فانه يسلم له ربع ذلك وثلاثة ارباع المكتوبة تكون على المضاربة عندهم جميعا واذا أعتق حصته المضارب انتقضت المضاربة فيستوفى رب المال رأس ماله من ثلاثة ارباع المكتوبة بقي خمسة مائة والعبد كل ربعا تكون الخمسة مائة بينهما نصفين والعبد بينهما مائتين فقد حدث للمضارب زيادة شركة بقر الربع لم تكن له يوم الاعتاق فلا يعتق هذا القدر على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على ما عرف ويكون لرب المال في نصيبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خياران ثلاثة ان كان المضارب موسرا هكذا في المحيط \* وان مات ولم يؤد المكتوب شيئا وترك أقل من ثمانية آلاف مات عبدا وبطلت الكتابة لانه مات عاجزا لان ما هو ملكه وهو ربع الكسب لا يبقى بدل الكتابة فيستوفى رب المال مما ترك رأس

الفتح فلم يتمكن الخروج لا يحنث وقيل يحنث ولو منع بالقيد لا يحنث اجماعا وعن الثاني فمن حاف لا يسكن هذه الدار ان اغلق ماله الباب عذروا ليس عليه ان يتسور الحائط وبه نأخذ حتى لا يقع الطلاق ان علق بالسكنى فيه بخلاف ما اذا قال ان لم اخرج منه اليوم فكذا



وقيد ومنع حيث يحنث في الصحيح \* ان لم تحضر في الليلة فكذلك اقيدت ومنعت منعاً حسيماً كرا الفضل انه يحنث وذكر الصداق الشهيد بعد هذا انه لا يحنث والاصح انه يحنث والفرق بين الفعل وعدمه ان الشرع لا يجعل المعدوم (٣١٧) موجوداً ويجعل الموجود معدوماً بعد ذلك

الاكراه وشرط الحنث في  
مسئلة السكنى أمر وجودي  
فانه لم يكره القاعل وفي  
مسئلة الخروج أمر عدوي  
\* قال لها ان سكنت الليلة في  
هذه الدار فكذلك تقدر  
على الخروج لئلا يحنث  
بخلاف الرجل ولو تحقق  
العذر في حقه أيضاً بالص  
فهو معذور كرامشيد درين  
شهر باشم فكذلك اصابه الحصى  
ولم يقدر على الخروج حنث  
\* لا يساكن فلانا ولا يسهله  
فساكنه في دار كل منهما في  
مقصورة لم يحنث ولو كان في  
الدار مقصورة فسكن فيها  
أحدهما في الدار والاخر في  
المقصورة يحنث ولو نوى حين  
حلف ان لا يساكنه في منزل  
واحد أو بيت أو حجرة واحدة  
يكونان فيه معاً لم يحنث حتى  
يساكنه فيما نوى وان يتنا  
بعينه لا يصح وان مدينة معينة  
أو قرية سهاها فان ساكنه  
فيها بيتاً أو منزلاً واحداً حنث  
وفائدة تخصيصها الخارج سائر  
المواضع عن البين ولو ساكنه  
في حائض يملأ فيه نهاراً  
لا يحنث واليمين على المنازل  
التي يكون فيها المأوى والاهل  
والعمال الا ان يدل الحال  
على المساكنة في السوق  
أو نواها ولو لا يساكن فلانا  
فدخل داره غصباً فان أخذ  
هو في البقالة لم يحنث والا  
حنث وان زاره وأقام يوماً

ماله ألف درهم والباقي بينهما نصفان وان ترك ثمانية آلاف فقدمت عن وقاهو يعتق فيأخذ المضارب من  
ذلك ألفين ويغرم لرب المال ألفاً وخمسمائة قيمة ثلاثة أرباع العبد لانه بقي ذلك على ملك المولى وقد أفسده  
المضارب فيضمن وتسكن السنة الا لاف الباقية من الكسب بين المضارب ورب المال نصفين وان ترك  
المكاتب تسعة آلاف أخذ المضارب ألفي درهم بدل الكتابة فيموت حراً ويأخذ أيضاً الالف الزائدة بحق  
الارث لان الولاية لانه عتق كله علمه لانه ملكه بالضمنان فان كانت قيمته يوم كاتب الفانم زادت لم تنفذ  
الكتابة وان كانت قيمته يوم الكتابة ألفين ثم اتقضت ثم أدى أو مات فالجواب فيه كما في المسئلة الاولى لان  
الربح كان ملكه فنفذت الكتابة فيه الا ان المكاتب يضمن قيمته يوم الاداء فيفارق الاولى في وقت  
الضمنان كذا في محيط السرخسي \* اذا عتق المضارب عبداً من المضاربة قيمته مثل رأس المال أو أقل  
على ألفي درهم ورأس المال ألف درهم فان عتقه باطل كالأعتق بغير مال وان كانت قيمة العبد أكثر من  
رأس المال بان كانت ألفي درهم ورأس المال ألف درهم فأعتقه المضارب على ألفي درهم عتق من العبد  
نصيب المضارب خاصة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق جميع العبد وسلم للمضارب من بدل  
العتق حصته وهو الربع وما بقي يسلم للعبد لا يكون على المضاربة عندهم قالوا هذا اذا كان قال المضارب  
للعبد أعتقتك على ألفي درهم وقبل العبد ذلك حتى صار حراً بنفس القبول أو كما حتى يكون ما كتسبه  
بعد ذلك كسب مكاتب أو كسب حر مديون فأما اذا قال المضارب للعبد ان أدبت إلى ألفين فانت حر فأدى  
العبد ألفي درهم وعتق حصته المضارب من العبد فان جميع ما أخذ من العبد يكون على المضاربة لانه كسب  
عبد المضاربة فيأخذ الرب المال من ذلك رأس ماله والباقي ربح فيكون بينهما على ما شرطاه كذا في المحيط \*  
ان كان مع المضارب ألف بالنصف فاشترى المضارب به أمة قيمتها ألف فوطئها المضارب فولدت ولداً يساوي  
ألفاً فادعى المضارب أنه ابنه ثم باعته قيمة الغلام ألفاً وخمسمائة والمضارب مؤسراً فان شارب المال استسعى  
الغلام في ألف ومائتين وخمسين وان شاء أعتقه واذا قبض رب المال ألف درهم من الغلام ضمن المضارب  
نصف قيمة الامة مؤسراً كان أو معسراً هكذا في الكافي \* اذا دفع رجل إلى رجل ألف درهم مضاربة  
بالنصف فاشترى به جارية تساوي ألفاً فولدت ولداً يساوي ألفاً فادعى المضارب فدعوته باطلة وهو ضامن  
لعقر الجارية وله أن يبيع الجارية وولدها فقد أتهم الجواب هنا وهو على التقسيم فان كانت جاءت بالولد منذ  
اشترائها الاقل من ستة أشهر فله أن يبيعها ولو يكن لا يلزمه العقر وان كانت جاءت به لاكثر من ستة أشهر فعليه  
العقر وله أن يبيعها ما لم يستوف رب المال منه عقرها فان استوفى عقرها وهو مائة درهم صحت دعوته  
وثبت نسب الولاد منه وصارت الجارية أم ولده ثم يغرم لرب المال من قيمة الجارية تسعمائة تمام رأس ماله  
وخمسين درهماً مما بقي مؤسراً كان أو معسراً وأما الولد فهو ربح كله ويعتق نصيب المضارب منه وهو النصف  
ويسعى في نصف قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب في ذلك وان كان مؤسراً فان لم يبع واحداً منهما  
ولم يستوف رب المال عقرها حتى زادت الجارية فصارت تساوي ألفين فهي أم ولد للمضارب وعليه قيمة ثلاثة  
أرباعها مؤسراً كان أو معسراً وأما الولد فهو رقيق على حاله ما لم يؤد ما عليه من قيمة الام أو يأخذ رب المال  
شيئاً من العقرو له أن يبيعه فان لم يبعه حتى صار يساوي ألفين فانه يصير ابن المضارب ويعتق منه ربعه كذا في  
المبسوط ولا ضمان على المضارب في الولد انما على الولد السعاية وان كان المضارب مؤسراً واذا عتق من الولد  
ربعه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما كله فرب المال يأخذ ألف درهم من المضارب رأس ماله اذا  
كان المضارب مؤسراً لان سعاية الولد اذا استوفى ذلك من المضارب رأس ماله فبقي من الجارية وعقرها  
على المضارب يكون ربحاً وبقي الولد كره ربحاً فبقي من قيمة الام والعقر يكون ربحاً يختص به رب المال فان  
كان العقر مائة درهم يجعل ذلك كله لرب المال فيؤدي المضارب ذلك إلى رب المال فالجواب ان المضارب في

أو يومين لا يحنث والمساكنة الدوام عليها بالاهل والمتاع \* سافر الخائف وسكن مع الخائف عليه أهله يحنث عند الامام رحمه الله بناء  
على ان قيام السكنى بالاهل والمتاع وعند الثاني لا وعليه الفتوى وان سافر الخائف أقل من مدته يحنث \* لا يسكنه وهو فيه بآله فاجتهد

في آخرها فغالبته ولم يخرج لا يحنت \* خاصهما عند الخا كم أو لا وكذا لو منع بالوافق لانه مسكن لاساكن (السادس عشر في الدخول) لا يضع قدمه في دار فلان فدخلها را كبا (٣١٨) أو ماشيا حاقيا أو متعلقا حنت فان نوى ماشيا ودخلها را كبا لا يحنت كما لو أدخل مكرها فان

هذه الصورة يضمن لرب المال تمام قيمة الجارية ألف درهم وعقرها مائة درهم فيصير رب المال مستوفيا من ذلك ألف درهم رأس ماله ويصير مستوفيا ألفا ومائة ربحا ثم يجعل للمضارب من الولد مثل ما استوفى من الربح وذلك ألف ومائة فيعتق من الولد بقدر ألف ومائة حصصا المضارب فيعتق على المضارب من غير سعاية بقي من الولد تسعمائة ربحا فيكون بين رب المال والمضارب نصفين فللمضارب من ذلك أربع مائة وخمسون فيعتق من الولد بقدر أربع مائة وخمسين من غير سعاية وذلك عشر الولد وربع عشره لان قيمته ألفان وعشر الا لقين مائة وان ويسعى الولد في أربع مائة وخمسين درهم لرب المال فاذا أدى الولد ذلك اتى رب المال عتق كله وكان لرب المال من ولاد الولد عشرة وربع عشره وللمضارب سبعة أعشاره وثلاثة أرباع عشره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما الولاء كله للمضارب هكذا في المحيط \* ولو كان المضارب معسرا لا يقدر على الاداء فأرد رب المال أن يستسعي الجارية في رأس ماله وحصته من الربح لم يكن له ذلك وان أراد أن يستسعي الولد كان له ذلك في ألف وخمسمائة ألف درهم رأس ماله وخمسمائة حصته من الربح في الولد ثم لرب المال ثلاثة أرباع ولاد الولد كذا في المبسوط \* وبقي على المضارب نصف قيمة الجارية ونصف العقر يؤدى ذلك متى أيسر فان أدى الولد التسعمائة ثم أراد أن يرجع على المضارب لم يكن له ذلك كذا في المحيط \* ولو كانت الجارية تساوى ألفا فولدت ولدا يساوى ألفا فادعاه المضارب فغرمه رب المال العقر وهو مائة درهم وأخذها وصارت الجارية أم الولد للمضارب وبعتق الولد ويثبت نسبه ويضمن المضارب من قيمة الام تسعمائة وخمسين درهما تسعمائة مابقي من رأس المال وخمسون حصصا رب المال من المائة التي هي ربح في الجارية فاذا قبضه رب المال عتق نصف الولد من المضارب ويسعى في نصف قيمته لرب المال ولولاؤه بينهما نصفين وان كان المضارب معسرا وقد أدى العقر لرب المال أن يستسعي الولد بتسعمائة درهم بقية رأس ماله ثم المائة الباقية منه ربحا فيستسعي الولد لرب المال في نصفها ويكون لرب المال من الولاد تسعة أعشاره ونصف عشره ويكون له نصف قيمة الام دينارا على المضارب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* ومن دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتري به جارية تساوى ألفا فولدت ولدا يساوى ألفا فادعاه رب المال فانه ابنه وتصير الجارية أم ولده ولا يغرم للمضارب شيئا من قيمة الجارية ولان الولد لانا من العقر وكذلك لو كان الولد يساوى ألفين ولو كانت الام تساوى ألفين فادعاه رب المال صحت دعواه وصارت الجارية أم ولده ولو ثبت نسب الولد منه وغرم رب المال ربع قيمة الجارية للمضارب موسرا كان أو معسرا ولم يضمن من قيمة الولد شيئا وغرم عن عقر الجارية للمضارب ولو كان المضارب هو الذي وطئ الجارية وقيمتها ألفان فجاءت بولد فادعاه المضارب بعد ما ولدته وقيمتها ألف فان الجارية تصير أم ولده ويضمن قيمة ثلاثة أرباعها لرب المال وثلاثة أثمان العقر موسرا كان أو معسرا ولم يضمن من قيمة الولد شيئا ويكون الولد عبدا للمضاربة يبيعه المضارب ولا يثبت نسبه منه فاذا قبضه رب المال ما وجب على المضارب من قيمة الجارية وثلاثة أثمان عقر الجارية يثبت نسب الولد وعتق نصفه وسعى في نصف قيمته لرب المال موسرا كان أو معسرا وولاد الولد بينهما انصافان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما الولاء كله للمضارب كذا في المحيط والله أعلم

### (الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة قبل الشراء أو بعده)

ما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال كذا في الكافي \* اذا هلك مال المضاربة قبل التصرف فيه بطلت المضاربة والقول في الهلاك قول المضارب مع عبثه لو استهلك المضارب رأس المال أو أنفق أو أعطاه رجلا فاستهلكه لم يكن له أن يشتري على المضاربة شيئا وان أخذ من الذي استهلكه كان له أن يشتري به على المضاربة رواه الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* روى عن محمد

أدخل مكرها وهو قادر على المنع اختلفوا فيه والاصح أنه لا يحنت ربه هذه اذا حمل وأدخل فان دخل بقدميه يحنت قولوا واحدا ولو خرج ثم دخل فيما إذا أدخل مكرها هل يحنت اختلف المشايخ فيه قال السيد أبو شجاع لا يحنت والاصح الحنت وان على الدابة فغالبته وأدخلته أو أنقاه الرمح أو زلق ووقع فيه فالاصح انه لا يحنت ولو جاء الى الباب لا يريد الدخول فاشتد في المشى ووقع فيه لعناره يحنت \* تزوجه ثم قال ويراجعانه آرم فكذا فعمله اغيره الى بيته ان أراد حملها بنفسه لا يقع وان أراد امساكها فيه ان خلاها فيه ولا يخرجها يقع (نوع) لا يدخل بيتا فقام على اسكفته ان رد الباب يبق خارجا لا يحنت وان يبق داخله يحنت \* ان خرجت الاذني فكذا فقامت على العتبة وبعض قدمها في الخارج وبعض قدمها في الداخل وذلك يعلم أيضا باغلاق الباب بان يبق بعضها في الخارج والبعض في الداخل فاعتمادها ان على الخارج يحنت وان على الداخل أو عليها اذا كان يدخل فيه فاعتمادا اذا كان مستلقيا على ظهره أو بطنه أو جنبه فصارب بعض بدنه

خارجا والبعض داخله يعتبر الاكثر ان كان في الداخل داخل وفي الخارج خارج ولا يحنت باذخال الرأس بلا قدميه وكذا لو تناول رجلاه شيئا بيده لا يدخل بيت فلان فجلس على دكة بابه وهو تابع لبيته وينتفع بها المحلوف عليه يحنت وفيه نظر \* وان دخل حائطا منزعجا من هذا الدار الى الجادة وليس للحائط باب في الدار يحنت اكر فلان را ما تم تا باي بدر اندر آنها فكذا ثم ان الخائف را في الكرم فلم يخرج يحنت

لان المقصود من الدخول اذ اراده ومنعه عن الكون اذ اراد بعد الدخول لا يدخل بلع او مدينة كذا فعل العيران وكذا مدينة يرى  
بجلاف كوزة بخارا او رستاق كذا اذا دخل ارضهم ما يحنت اكر كرسقاية فلان كرسق (٣١٩) فكندا وقال اردت به الدخول وهو

يحوم حولهم ولا يدخل بينهم  
يحنت لان حقيقة اللفظ  
هذا وقيل يحمل هذا على  
الدخول بخانه فلان درآي  
ولم يقل اكر يحنت في الحال  
ويحنت باذخال احدي رجله  
لا يدخل هذه الدار فقام على  
السطح او شجرة لو سقط سقط  
في الدار فواب الرواية وهو  
المختار انه يحنت والفقهاء  
على انه ان من الحجم لا يحنت  
لا يدخل هذه الدار وحلف  
آخر لا يخرج من هذه الدار  
فنام كل على سطحه لا يحنت  
واحد منهم لا يخرج فازتق  
شجرة لو سقط سقط في الطريق  
لا يحنت كما لو دخل الكنيف  
وبابه في الدار لا يدخل هذه  
الدار فدخل بيتا منها قد اشرع  
في السكة وله باب في الدار  
ايضا يحنت وكذا  
لو دخل علوها التي على  
الطريق او الكنيف وباهما  
في الدار لا يدخل هذا المسجد  
تخرب واتخذ مسجدا آخر  
ودخل حنت كالدار لا يدخل  
سكة فلان فدخل مسجدا  
وليس له باب الى تلك السكة  
لا يحنت في المختار وان دخل  
بيتا من طريق السطح ولم  
يدخل البيت قال الفقهاء  
الا قرب الحنت وقال الاسكاف  
عدم الحنت اقرب قال الصدر  
وبه يفتي والحق انه ان كان  
ظهره الى هذه السكة او بابه  
الى سكة اخرى لا يحنت وان

رجسه الله تعالى ان المضارب اذا اقرضها رجلا فلا تراجعت اليه الدراهم بعينها رجعت على المضاربة وان  
أخذ مثلها لم ترجع كذا في الذخيرة وان كان مع المضارب ألف فاشترى به عبدا فلم يتقدمه حتى هلك الألف  
يدفع اليه رب المال ألفا آخر وإذا دفع اليه ألفا آخر ثم هلك قبل الدفع الى البائع له أن يرجع على رب المال ثم  
وتم ورأس المال جميع ما دفع كذا في الكافي لو أن المضارب أراد أن يبيعه مائة مائة بعد ذلك فاعلم يبيعه  
مائة مائة على الألف وان بين الأمر على وجهه وأراد أن يبيعه مائة مائة على الكل فله ذلك كذا في المحيط ولو  
كل اشترى بألف جارية فلم يقبضها حتى ادعى المضارب أنه قد نقد البائع الثمن وبجهد البائع ذلك وحلف فان  
المضارب يرجع على رب المال بألف آخر فيدفعه الى البائع ويأخذ الجارية فتكون على المضاربة وإذا اقتسم  
المضاربة أخذ رب المال رأس ماله أنى درهم كذا في الميسر في باب المراجعة في المضاربة ومن دفع الى غيره  
ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى به جارية فباع الألف قبل أن يتقدمه فقال رب المال ضاع المال قبل  
أن تشتري الجارية وانما اشتريته لنفسك وقال المضارب لابل ضاع المال بعد ما اشتريته فانا أريد أن أخذه  
بالثمن ولا يعلم متى ضاع المال فالقول لرب المال وان أقام جميعا البينة فالبينة ينسب المضارب ولو كان ولي  
المال قال للمضارب قد اشتريته ما قبل ضايع المال فوقع الشراء على المضاربة وقال المضارب اشتريته ما بعد  
ما ضاع المال ووقع الشراء في القول قول المضارب كذا في المحيط ولو لم يهلك الألف ولم يتقدمه في عن الجارية  
ولكنه اشتري به جارية أخرى على المضاربة وقال أبيعها فانقد الثمن الاول فاعلم اشتري الجارية الاخرى  
لنفسه ولا تكون من المضاربة ولو اشتري بالجارية التي قبض جارية أخرى جازو كانت على المضاربة كذا في  
الميسر ولو اشتري بالألف جارية تساوى ألفين فباع قبل النقد غرم رب المال الألف كله كذا في الحاوي  
ولو اشتري المضارب جارية تساوى ألفين بامه تساوى ألفا وقبض التي اشتراها ولم يدفع أمة حتى ماتت فاته  
يغرم من قيمة التي اشتراها خمسمائة والباقي على رب المال ولو كانت قيمة التي اشتراها ألفا والامة التي كانت  
عنده قيمتها ألفان وقد قال له رب المال اشتري بالليل والكثير حتى جاز هذا الشراء من المضارب فقبض التي  
اشتراها ثم هلك ما رجعت على رب المال كذا في المحيط وإذا كان مع المضارب ألف بالنصف فاشترى المضارب  
به بزاوية بألفين ثم اشتري بالالفين عبدا ولم يتقدمه الف الفين حتى ضاع الف الفين في يده يغرم رب المال ألفا  
وخمسمائة والمضارب خمسمائة ويكون ربع العبد للمضارب وثلاثة أرباعه للمضاربة وصار رأس المال ألفين  
وخمسمائة ولا يبيع العبد مائة مائة الا على ألفين فان باع العبد بأربعة آلاف صار ربع الثمن للمضارب وثلاثة  
أرباعه للمضاربة يرفع رأس المال وذلك ألفان وخمسمائة ويبقى خمسمائة ربع بين المضارب ورب المال كذا  
في الكافي ولو عمل بالمضاربة حتى صارت أنى درهم ثم اشتري به مائة مائة من ألفين وقبضها فله  
ذلك كله عنده ما فعل المضارب ألفا درهم عن الجارية ويرجع على رب المال بثلاثة أرباعها كذا في  
الميسر \* اشتري بألف المضاربة جارية قيمتها ألفان ولم يتقدمه الثمن حتى باعها بألفين وقبض الثمن ولم يسلم  
الجارية حتى هلك كله فهذا لا يتخلون أربعة أوجه اما ان هلك الاموال كلها معا وهلك الألف الاول  
اولا ثم هلك الجارية والمال الثاني وهو الفان معا أو متعاقبا أو هلك الجارية أولا ثم المالان معا أو  
متعاقبا أو هلك المال الثاني أولا ثم هلك الجارية والمال الاول معا أو متعاقبا أما اذا هلك الاموال كلها  
معاضن المضارب ثلاثة آلاف ألفا للبائع الجارية وألفين لمشتريها ويرجع على رب المال بألفين وخمسمائة  
وأما اذا هلك الألف الاول ولا ثم هلك الجارية والمال الثاني معا أو متعاقبا فالثلاثة آلاف كلها على  
رب المال وأما اذا هلك الجارية أولا ثم المالان معا أو متعاقبا فعلى رب المال ألفان وخمسمائة وعلى  
المضارب خمسمائة وكذلك لو هلك المال الاخر أولا ثم الجارية والمال الاول لامل أن المضارب بقدر ما كان  
عاملا رب المال يكون قرار الضمان على رب المال لانه لحقه الضمان بسبب عمله فيرجع بالضمان على

له باب آخر الى هذه السكة ايضا يحنت لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير هذا الباب لم يحنت ولو لم يعينه ولكن نوى لا يصدق قضاء  
ولو حفر سر دبا تحنت ثلاث الدار فدخل او القنائة لا يحنت ولو كان رأس القنائة مكشوف في الدار كانت كبيرة يستقي منها أهل الدار يحنت

اذا بلغ الى ذلك المكان وان صغيرة لضوء القناة لا يحتمل \* لا يدخل هذا القسطاط وهو مضروب فترع وضرب في مقام آخر ودخل يحتمل  
 \* لا يكتب بهذا القلم فكسره وكتب به لا يحتمل لانه بعد الكسر لم يبق قلم \* لا يلبس هذه النعل فقطع شرا كهوا وشركها باخر ثم لبسه يحتمل  
 وفي الخباء العبرة للعبدان \* لا يجلس (٣٣٠) على هذه الاسطوانة وهي من آجر فتقوض وبني ثانيا فجلس عليها لا يحتمل

المعمول له ولانه هو الذي أوقعه فيه فعليه تخليصه واخرجه عنه وبقدر ما كان عاملا لنفسه يكون قرار  
 الغرم على المضارب لان غنمه لا فيكون غرمه عليه كذا في محيط السرخسي \* ولودفع الى رجل ألف درهم  
 مضاربة بالنصف فاشترى به جارية تساوى ألفا فقبض الجارية ولم يتقد الدراهم حتى باعها بالالفين فقبضهما  
 ولم يدفع الجارية حتى اشترى بالالفين جارية تساوى ألفين فقبضها ولم يدفع الدراهم فهلكت الدراهم كلها  
 والجارياتان جميعا فعلى المضارب أن يؤدي اليهم خمسة آلاف الى بائع الجارية الاولى ثم ألف درهم ويرد  
 على مشتري الجارية الاولى ما قبض منه من ثمنها وذلك ألفا درهم لانفساخ البيع فيها بالهلاك قبل التسليم  
 والى بائع الجارية الثانية ألفي درهم عنها ثم يرجع على رب المال من هذه الجلالة بأربعة آلاف درهم ألف من  
 الجارية الاولى وألف وخمسمائة مما قبض من ثمن الجارية الاولى بعد بيعها وألف وخمسمائة من ثمن  
 الجارية الثانية ولو هلك الألف الاول ثم هلك ما بقي معار جرح بجميع الخمسة آلاف على رب المال ولو  
 هلك الجارية الاخيرة أولا ثم هلك ما بقي معار جرح على رب المال بأربعة آلاف درهم وكذلك لو هلك  
 الجارية الاولى أولا أو هلك الألفان أولا ثم هلك ما بقي فهذا وما لو هلك الكل معافي المعنى سواء هلك في  
 المنسوط \* ولو اشترى بألف المضاربة جارية تساوى ألفا فقبضها ولم يتقد الثمن ثم اشترى بالجارية عبدا  
 يساوى ألفين وقبضه ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالعبد جارية تساوى ثلاثة آلاف درهم وقبضه ولم يدفع  
 العبد فهلكت عنده هذه الاشياء الاربعة كلها فهو على خمسة أوجه ان هلك الاموال كلها ما فعلى  
 المضارب ستة آلاف درهم ألف منها ثمن الجارية والألفان قيمة العبد وثلاثة آلاف قيمة الجارية يرجع على رب  
 المال منها بأربعة آلاف وخمسمائة ويؤدي من ماله ألفا وخمسمائة وان هلك الألف أولا ثم الباقي معار جرح  
 المضارب على رب المال بخمسة آلاف وخمسمائة وأدى من ماله خمسمائة وان هلك العبد أولا ثم الباقي  
 معار جرح على رب المال بأربعة آلاف وخمسمائة وكذلك لو هلك الجارية أو لا ثم الباقي معار جرح  
 الجارية أولا ثم ما بقي معار جرح على رب المال بأربعة آلاف وسبعمائة وخمسين ولو اشترى بألف جارية  
 تساوى ألفا فقبضها ثم اشترى بالجارية جارية تساوى كل واحدة منهما ألفا فقبضها ثم هلك الجارية  
 ورأس المال الاول معاف على المضارب ثمن الجارية الاولى ألف درهم والألفان قيمة الجارية الثانية الاخرين  
 ويرجع بجميع ذلك على رب المال بخلاف ما لو كان اشترى بالجارية الاولى جارية تساوى ألفين وقبضها  
 فهلكت الجارية ثمن رأس المال معافان على المضارب ثلاثة آلاف درهم ألف من الجارية الاولى والألفان  
 قيمة الجارية الثانية ويرجع على رب المال بالالفين وخمسمائة وكذلك لو هلك احدى الجاريتين أولا ثم هلك  
 ما بقي معار ولو هلك الألف الاول أو لا ثم هلك ما بقي معار جرح بالثلاثة آلاف كلها على رب المال كذا في  
 المنسوط \* ولودفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى به جارية تساوى ألفا فقبضها ثم باعها  
 بألفي درهم وقبض الثمن ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالالفين وبالألف الاول وهو في يده جارية تساوى أربعة  
 آلاف وقبضها ثم دفع رأس المال الاول الى صاحب الجارية الاولى ودفع الالفين الى الذي اشترى منه الجارية  
 الاخيرة فان عليه ألف درهم من ماله الذي اشترى منه الجارية الاخيرة فان لم يتقد الألف الاول حتى هلك  
 وباع الجارية الاخيرة بنسبة ألف درهم كان له من ثمنها ألف درهم حصه ثلث الذي كان اشترى لنفسه وتكون  
 أربعة آلاف درهم على المضاربة يؤدي منها ألف درهم الى الذي اشترى الاولى منه ثم يأخذ رب المال رأس  
 ماله ألف درهم من الباقي وما بقي وهو ألفا درهم يرجع بينهما على الشرط فان كان المضارب لم يتقد الالفين  
 اللذين اشترى بهما الجارية الاخيرة حتى ضاعا والمسئلة بحالها فانتهى ذلك أيضا من ثلثي الجارية الاخيرة

\* (نوع) \* لا يدخل بيتا  
 لفلان وهو في نفسه باجارة  
 أو أعاره يحتمل عندنا ان  
 سلم الدار الى المستعير  
 ونقل هو متاعه اليه والا  
 \* لا يركب دابة فلان  
 ولا يستخدم عبدا فلان  
 فركب واستخدم المستأجر  
 واستعار لا يحتمل بلا خلاف  
 ولودخل بيتا له قد آجره  
 لا يحتمل \* لا يسكن حانوتا  
 لفلان فسكن حانوتا آجره  
 فلان ان كان فلان ممن  
 يسكن الحانوت لا يحتمل  
 عندهم اخلافا للمحمد وان  
 كان ممن لا يسكنه حنت  
 عند الكل \* لا يدخل على  
 فلان ولم يسم شيئا ولم ينو  
 ندخل عليه في بيته أو بيت  
 غيره ضيفا فيحتمل وفي المسجد  
 لا ويراد به الدخول عليه  
 لاجل التعظيم في مكان يراد  
 به التعظيم وفي عرفنا يحتمل  
 وان دخل عليه في المسجد  
 \* ولودخل عليه في ظله أو  
 سقف أو دمليز باب لا يحتمل  
 لانهم ليست بمواضع التعظيم  
 \* ولودخل عليه في خيمة ان  
 كان من أهل البادية حنت  
 ولو مصر يا لا \* وان دخل  
 دارا هو فيها لم يحتمل كالحلف  
 لا يدخل دارا وفلان فيما  
 وهو لم يره أو في بيت آخر وهو  
 دخل بيتا آخر لا يحتمل

\* لا يدخل عليه فدخل يريد غيره لا يحتمل ولو لم يكن له نية يحتمل كالحالف على أن لا يسلم فلانا فسلم على قوم هو فيهم ناويا ولا  
 غيره لا يحتمل وان خلا عن النية يحتمل \* لا أدخل دارك والمخاطب في دار ولم يكن الحالف فيها ولا في غيرها فتقول المخاطب الى أخرى باعارة  
 أو آجارة فدخل عليه الحالف يحتمل ولو سكن فيها آخر بعد تحول المخاطب وحلف الحالف أيضا لا يدخل منزلا فلان ثم دخله لا يحتمل باليمينين

والمد كور قبل جواب الرواية وهذا جواب المشايخ \* لا يدخل دار فلان ولا يكلم عبده فباعه ثم وجد الشترط لا يحسن وقد تقدم ان الدار ان هجر  
لاجلها يحسن وان المال كمالا وان لم يكن في ملكه عند ثم استحدث بعد المين حنث (٣٣١) وفي الدار كذلك عندهما خلافا للثاني

وكذلك وتزوج بعد المين  
على أن لا يكلم امرأه فلان  
ولم تكن له زوجة وقت  
الحلف يحسن عندهما  
بكلام الخاتمة \* لا يدخل دار  
فلان فدخل دار مشتركة  
بينه وبين غيره ان لم يكن  
فلان ساكن فيها لا يحسن  
والا يحسن \* لا يدخل منزل  
فلان فاكثرا من منزلا واحدا  
الا ان هذا في أبيات وهذا  
في أبيات والساحة واحدة  
حنث فيكون كل واحد  
داخلا في منزل صاحبه  
بخلاف الدار المشتركة \* ان  
دخلت دار فلان فانت كذا  
فانت فدخلت الدار ان لم يكن  
على فلان دين مستغرق  
لا يحسن لا يقال الملك وان  
كان فالفتوى على انه لا يحسن  
أيضا لان الدين وان منع  
ملك الورثة الا انه لم يبق في  
أهليته للملك بالموت وبقى على  
ملكه لحاجته فكان قاصرا  
الآثر ان الورثة يملكون  
الاستخلاص \* جبر اجلس  
في بيت من المنزل ثم قال  
بالعربي ان دخلت هذا  
البيت فاليمين على البيت  
وان بالفارسية اكر من در اين  
خانه در ايم فعلى المنزل فان  
أراد البيت دين لا قضاء ولو  
أشار الى البيت فهو عليه  
على كل حال \* لا يدخل  
دجالة لا يحسن بركوب

ولا يبق فيه ربح كذا في المبسوط \* وفي نوادر ابن نميلة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى المضارب اذا اشترى  
بألف المضاربة متاعا وقبضه ولم يتعد ألف حتى هلك فأبرأه البائع منه لم يكن للمضارب أن يرجع على رب  
المال بشئ والمتاع على المضاربة كذا في المحيط \* لو عمل بالمضاربة حتى صارت أربعة آلاف ألفين منها دين  
وألفين عين في يده فاشترى بهذين الألفين جارية فلم يقبضها حتى هلك الألفان فإنه يرجع بثلاثة أرباعها  
على رب المال واذا أخذ الجارية كان له ربعها من غير المضاربة فان هلكت الجارية في يده ثم خرج الدين بعد  
ذلك كان كله لرب المال لانه دون رأس المال فأرأس ماله ألفان وخمسمائة ولا يرجع المضارب في هذين  
الألفين بشئ كذا في المبسوط \* وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال كذا في الكافي  
والله أعلم

#### \*(الباب الخامس عشر في جود المضارب مال المضاربة)\*

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال المضارب لرب المال لم تدفع الى شيئا ثم قال قد دفعت الى ألفا مضاربة  
فهو ضامن للبال قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وان اشترى به مع الجود فهو مشتركة بنفسه وان اشترى  
بعد الاقرار فالقياس أن يكون مشتركة بنفسه وفي الاستحسان يكون على المضاربة ويرأس من الضمان كذا  
في المحيط \* وعن محمد رحمه الله تعالى في المضارب اذا قال هذا ألف رأس المال وهذه الخمسمائة ربح  
وسكت ثم قال على دين فلان قبل قوله قال الحسن ان كان وصل قبل قوله وان فصل لم يقبل وهذا  
قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الحاوي \* لو دفع اليه ألف درهم مضاربة بالنصف فذكر  
المضارب أنه قد ربح فيها ألفا وجاء بألفين ثم انه جحد فقال لم أربح فيها الا خمسة مائة فهلك الألفان في يده وقامت  
البينة على اقراره بما قال من الربح فانه يضمن الخمسمائة التي جحدها من الربح فيأخذها رب المال من رأس  
ماله ولا يضمن شيئا غيره ولو كان أنكر أن يكون ربح في المال شيئا والمسئلة بمجالها ضمن الألف الربح كله  
فيأخذها رب المال من رأس ماله ولا ضمان عليه في رأس المال كذا في المبسوط في باب قسمة المضاربة بين  
رب المال والمضارب \* لو قال المضارب لرب المال دفعت اليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم قال لم أدفع  
ولكنه هلك فهو ضامن كذا في الحاوي والله أعلم

#### \*(الباب السادس عشر في قسمة الربح)\*

الاصل أن قسمة الربح قبل قبض رب المال رأس ماله موقوفة ان قبض رأس المال صححت القسمة وان لم  
يقبض بطلت كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا عمل المضارب بمال المضاربة فربح  
ألفا فاقسم الربح ومال المضاربة في يد المضارب على حاله فأخذ رب المال من الربح خمسة مائة والمضارب  
خمسمائة ثم ضاع ما اعتذر رأس المال في يد المضارب قبل العمل أو بعده فان قسمة ما باطلة والخمسمائة التي  
أخذها رب المال تحسب من رأس المال ويؤدي المضارب الخمسمائة التي أخذها لنفسه من الربح الى رب  
المال ان كانت قائمة بعينها وان هلكت في يده رد مثلها على رب المال حتى يتم لرب المال رأس ماله والألف  
الذي هلك في يد المضارب هو الربح كذا في المحيط \* ولو كان الربح ألفين فأخذ كل واحد ألفا من الربح ثم  
ضاع رأس المال فالألف الذي قبض رب المال رأس ماله ويضمن له المضارب نصف الألف الذي أخذه وان  
استوفى رأس ماله ثم اقسما الربح ثم دفع رب المال الألف الذي قبضه برأس ماله الى المضارب وقال عمل على  
المضاربة التي كانت فان ربح أو وضع لا تنتقض القسمة الاولى لان هذه مضاربة مستأنفة والمضاربة الاولى  
انتهت نهايتها ثم اقسما وانما يريد بقوله على المضاربة التي كانت أي على الشرط الذي كان في الاولى هكذا  
في محيط السرخسي \* لو اقسما الربح وقسمها المضاربة ثم عقداها ثانيا فهلك المال بعد ذلك لم يتراد الربح

(٤١ - فتاوى رابع) السفينة أو الجسر \* لا يدخل بعد ادخار فيها في السفينة لا يحسن عند الثاني وعليه الفتوى \* لا يدخل دار فلان  
وفلان ساكن مع ابنه والاب هو الذي يستأجره ويعطى غلته يحسن كالحلف لا يدخل دارها وهي تسكن مع زوجها ولا يدخل دار فلان



وهو يسكن مع زوجته ان لم تكن لها وله داو على حدة سوى هذه الدار يبحث وان كان لكل دار أخرى على حدة لا يبحث وفي المنتقى  
أختار الحنف مطلقا اعتبارا بالمساكنة (٣٣٣) الا اذا نوى دارا لمحوكة لكل منهما \* لا يدخل دارا اشتراها زيد ومنه

الاول وهذه هي الحيلة فيما اذا خاف المضارب أن يسترد منه الربح بعد القسمة بسبب هلاك ما بقي في يده من رأس المال كذا في التبیین \* ومن دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فربح المضارب ألفي درهم ثم اقسما فدفع المضارب الى رب المال رأس ماله ألف درهم فأخذ المضارب حصته من الربح ألف درهم وبقيت حصته رب المال فلم يأخذها حتى ضاعت في يد المضارب فالألف الذي ضاع في يده ضاع منهم جميعا وما بقي في يد المضارب يبقى بينهما ما قير جمع عليه رب المال بنصفه وذلك خسمائة هذا اذا ضاع الألف الذي هو حصته رب المال قبل القبض فأما اذا ضاع الألف الذي هو حصته المضارب بعد ما قبضه المضارب لنفسه فان القسمة لا تنقض ويكون ما هلك حصته المضارب وما بقي حصته رب المال يأخذ به المضارب كذا في المحيط \* فان كان المضارب قاسم رب المال وأخذ حصته ولم يقبض رب المال حصته حتى ضاع ما قبضه المضارب لنفسه وما بقي فان الذي لم يقبضه رب المال يهلك من ماله ما يصير كأن لم يكن لان المضارب بقي أمين في ذلك ويغرم المضارب لرب المال انه الربح الذي كان قبضه لنفسه وكان مستوفيا له بالقبض فيه لك مضمونا عليه وقد تبين أنه جميع الربح فيغرم نصفه لرب المال كذا في المبسوط \* دفع ألفا مضاربة بالنصف فاشترى به وباع ربحا أولا واشترى عرضا ولم يبعه حتى زاد رب المال له في الزبح شيئا أو حط ثم ربح بعد ذلك جاز ويقسمان عليه حصل الربح قبله أو بعده ولو اقسما ثم زاد أحدهما أو حط فكذاك وعن محمد رحمه الله تعالى انه يجوز الخط من رب المال للمضارب دون الزيادة كذا في محيط السرخسي \* اذا أخذ رب المال من المضارب مثلا العشر من أوانه من المضارب يعمل ببقية المال فان كان المضارب كليا دفع الى رب المال شيئا قال هذا ربح يكون ذلك ربحا ولا يقبل قوله بعد ذلك اني لم أربح وما أخذت مني كان من رأس المال ولو أن المضارب دفع الى رب المال شيئا ولم يقل هذا ربح روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن رب المال يأخذ رأس ماله يوم الحساب ويكون الباقي بينهما ولا يكون ما أخذ رب المال من المضارب قبل الحساب نقصا من رأس المال كذا في فتاوى قاضيخان \* دفع الى رجل ألفا مضاربة فربح فيها ألفا فقال له رب المال ادفع الى رأس المال وما بقي فهو لك لا يجوز ذلك اذا كان المال قائما بعينه لانها مجهولة وان كان مستهلكا فهو براءة عما كان عليه وهي جائزة كذا في محيط السرخسي والله أعلم

\* (الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين المضارب ورب المال وبين المضاربين) \*

هذا الباب يشتمل على سبعة أنواع

(النوع الاول) فيما اذا اختلف في مشتري المضارب هل هو للمضاربة \* من دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى عبدا بألف درهم ولم يقل عنه الشراء انه اشتراه للمضاربة فلما قبضه قال اشتريته وأنا أنوي أن يكون علي المضاربة وكذب رب المال فقال اشتريته لنفسك هل يصدق المضارب فيما قال فهذه المسئلة لا تخلو من أربعة أوجه اما أن يكون مال المضاربة والعبد قائمين وقت اقرار المضارب أو كانا الكين أو كان العبد قائما ومال المضاربة هالكاً أو كان مال المضاربة قائما والعبد هالكاً ففي الوجه الاول القول قول المضارب مع يمينه فان هلك مال المضاربة في يده قبل التسليم الى البائع فانه يرجع على رب المال بتمنه ويسلمه الى البائع وفي الوجه الثاني لا يصدق المضارب من غير يمينه وبضمن المضارب للبائع ألف درهم ولا يرجع على رب المال بشيء وكذلك الجواب في الوجه الثالث وفي الوجه الرابع ذكر أن المضارب يصدق على رب المال في حق تسليم ما في يده من رأس مال المضاربة الى البائع واذا هلك في يده وأراد أن يرجع على رب المال بألف آخر فانه لا يكون مصداقا كذا في المحيط \* ولو كان المضارب اشتري العبد بألف المضاربة ثم قد غنمه من مال نفسه وقال اشتريته لنفسي وكذب رب المال فالقول قول رب المال ويأخذ المضارب ألف

اشترى الخائف ودخل لا يبحث ولو وهبها من الخائف ودخل يبحث لان الشراء يرتفع بالشراء لا بالهبة \* ان دخلت دارا أهلك فكل امرأه تزوجها فكذاك فوجده الشرط فحرمت عليه ثم تزوجها لا تطلق لانها معرفة لاضافة اليها او متناول اليها نكرة ولا تدخل المعرفة تحت النكرة لا تضاد \* ان دخلت الدار ففساؤه طوالت فدخلت الدار وقع عليها وعلى غيرها والاعتماد على هذا الاعلى الاول \* أجرت دارها فغضب الزوج وقال تا فلان درخانه است وقبالة در دست وى است ان دخلت هذه الدار فهي كذا فانفسجت الاجارة والقبالة ضاعت فدخلت الدار لا يقع والشرط لو تبعه لا يعتبر \* ان دخلت الدار مادام فلان فيها فانت كذا فتجول عن تلك الدار ان عاد اليها فدخلتها لا يبحث \* انت على كذا على دخولك الدار قبلت وقع \* لا يدخل داره الا شكفت يمين ان نزلت بلية أو قتل أو هدم أو موت فدخل لا يبحث \* لا يدخل الحمام ازهر سرشستن فدخل ليسلم على الحمامي وغسل لا يبحث \* (نوع آخر) \* ان أدخلت فلانا يتي فهو على الدخول بامره وقوله ان

دخل على نفس الدخول أمر أم لا علم أم لا وتركت على علم الخائف بالدخول لان شرط الحنف التركة للدخول بقي دخل المضاربة ولم تمنعه فقد تركه حتى دخل \* ان تركت ابني يعمل لفلان فتمعه فلم يمنع ان كان كبير بالغ لا يقدر على منعه لا يبحث \* لا تركت ابني في داري فقال

أخرج لا يحنث وإن لم يخرج \* لا يدع ماله اليوم على غريبه فقدمه الى القاضي وحلفه في اليوم \* لا يدعه يدخل هذه الدار فإن لم يحل فتمعه بالقول وإن ملكه يمنع بالقول والفعل الكفران راجحانه راددهم فكذا قد دخل داره فخرجه (٣٣٣) من ساعته لا يحنث \* قال لزوجه

كسي توبان خاله انذرايد فانت كذا فدخل فيه قريب له ولها فان دخل لاجله لا يحنث وإن دخل لاجلها حنث \* لا يدخل في هذا البيت الا الذي آخذه بيدي وأدخله فاخذ بيد رجل وأدخله ثم دخل هو بنفسه يحنث ولو قال الا الذي أدخله أنا ولم يزد عليه والمسئلة بها لا يحنث ولو دخل صبي من غير ادخاله يحنث لانه رجل ولو ذهب الخائف مع امرأته وتوطن في بلد آخر فدخل بلاذنه في ذلك البيت رجل يحنث وقد ذكرنا قوله ان دخلت الدار بغير خسران يلزمي فانت كذا فلا نعيده \* (السابع عشر في الخروج والاتيان والذهاب) ان خرجت من بيتي فانت كذا فخرجت الى الدار فقط يقطع ولو ان خرجت فقط لا الا بالخروج الى المحلة والفتوى على انه لا يحنث الا بالخروج الى المحلة فيهما لو فارسيا وعليه الفتوى \* لا يخرج من هذه الدار فخرج منها الى البستان أو الكرم ان كان بعد من الدار بان لم يكن لهما باب على حدة لا يحنث \* لا يخرج من باب هذه الدار فخرج من غير الباب لا يحنث ولو نوى الخروج من الدار يحنث ولو خرج بعد رفع الباب وهو

المضاربة قصاصا بما آذاه ولو كان اشترى العبد بألف درهم ولم يسم مضاربة ولا غيرها ثم قال اشترىته لنفسى قال قول قوله كذا في المبسوط في باب شراء المضارب ويصح \* وان اتفقا أنه لم تحضر المضارب نية وقت الشراء فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحكم النقدان نقد من مال المضاربة كان الشراء للمضاربة وان تقدم من ماله كان الشراء له وعند محمد رحمه الله تعالى يكون الشراء واقعا للمضارب تقدم من ماله أو من مال المضارب كما في الوكيل الخاص على ما عرف في كتاب البيوع كذا في المحيط \* اشترى عبد بألف ولم يسم ثم اشترى آخر بألف ولم يسم فقال نويتهم على المضاربة ولم يتقد المال بعد فان صدقه فيهما فالاول على المضاربة دون الثاني وكذلك ان كذبه فيهما أو صدقه في الاول وكذبه في الثاني فاما اذا صدقه في الثاني دون الاول فالقول لرب المال والعبد الثاني للمضاربة ولو اشتراهما صفقة واحدة كل واحد بألف وقال نويت أن يكون كل واحد منهما مال المضاربة فان صدقه فيهما كان نصف كل واحد على المضاربة والباقي للمضارب وكذلك ان كذبه فيهما وان صدقه في أحدهما بعيته فقال اشتريت هذا المضاربة كان للمضاربة هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال المضارب اشتريتهم بألف من عندي وألف من المضاربة فقال لرب المال اشتريت هذا بعيته بألف المضاربة فالقول قول المضارب ونصف العبد من على المضاربة ونصفها للمضارب كذا في المبسوط

(النوع الثاني فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص في المضاربة) لو ادعى المضارب العموم في كل تجارة وادعى رب الخصوص فالقول للمضارب كذا في الكافي \* المضارب ورب المال اذا اختلفا فقال المضارب دفعت الى مال المضاربة بالنصف ولم تسم شيئا وقال رب المال انما أذنت لك في البر أو قال في الطعام ان كان قبل التصرف فالقول لرب المال ويجعل انكار رب المال العموم ثم ياله عن التصرف ولا يكون للمضارب التصرف في العموم وأما اذا كان هذا الاختلاف بعد التصرف فالقول قول المضارب مع بيته استحسانا وعلى رب المال البينة وبه أخذ علما وثالثا الثلاثة كذا في المحيط \* وان كان رب المال يدعى العموم فالقول قوله قيسا واستحسانا كذا في الذخيرة \* ولو أقام البينة فيما اذا ادعى أحدهما العموم والاخر الخصوص ان وقعت البينتان وقتا احدهما قبل الاخرى فانه يقضى بينة الذي ثبت آخر الامرين وان لم توقت البينتان وقتا أو وقتا والوقتتان على السواء أو وقتا احدهما ولم توقت الاخرى ولم يعلم الاول من الآخر فانه يقضى بينة الذي يدعى الخصوص هكذا ذكر في الاصل وفي القسوري اذا أقام البينة والمضارب يدعى العموم فان نص شهوده أنه أعطاه مضاربة في كل تجارة فالبينة بينته وان لم يشهدوا به هذا الحرف فالبينة بينة رب المال كذا في المحيط \* وكذا اذا اختلفا في المنع من السفر كذا في الحاوي \* واذا اتفقا على الخصوص واختلفا في النوع الذي وقع فيه الخصوص بعد ما تصرف المضارب في المال وأقاما جميعا البينة فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص اذا أقام جميعا البينة ان وقعت البينتان وقتا احدهما قبل الاخرى فانه يعمل بهما وتكون آخرهما ناسخة للاولى وان لم يعلم الاول من الآخر بان وقتتا على السواء أو لم توقتا أو وقتا احدهما دون الاخرى كانت بينة المضارب أولى بالقول كذا في المحيط \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال المضارب أمرتني أن أخرج الى جميع البلدان أو قال لم تأمرني بشئ وقال رب المال أمرتك أن تخرج الى البصرة وحدها فالقول قول المضارب ولو قال المضارب أمرتني أن أخرج الى البصرة والكوفة وقال رب المال الى البصرة وحدها فالقول قول رب المال كذا في الذخيرة \* ولو قال المضارب أمرتني بالنقد والسيئة وقال رب المال أمرتك بالنقد فالقول للمضارب كذا في محيط السرخسي

\* (النوع الثالث في اختلافهما في مقدار الربح المشروط للمضارب وفي مقدار رأس المال وفي اختلافهما

ينوي باب الخسبة لا يحنث وإن لم يرها حنث \* قال لها ان خرجت من باب هذه الدار فصعدت السطح فترلت في بيت الجار لا يحنث في الاصح \* لا يخرج أو لا يدخل مع فلان فخرج أو دخل وحده أو مع غيره ثم لحق به فلان لا يحنث \* لا يخرج الا لما لا بد منه فهو الحج أو الجواب

الدعوى بالزام الحياكم ولولد دعوى نفسه اذا لم يجد من يوكله وكذلك زوجها ان يمنع من الخروج لدعواها اذا وجدت وليا \* لا يخرج الى بغداد  
 فخرج يريد فخرج قبل مجاوزة العمران (٣٣٤) لا يبحث كما اذا حلف لا يخرج الى جنازة فخرج يريد هاور جمع قبل الخروج من باب  
 الدار فان جاوز العمران أو

في جهة قبض المال \* اذا دفع الرجل الى رجل ألف درهم مضاربة وربح فيها ألف درهم ثم اختلفا فقال  
 المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح فاقول قول رب المال وان اقاما  
 جميعا البينة فالبينة بينة المضارب كذا في المحيط \* اذا اختلفا في الربح فقال رب المال شرطت لك الثلث  
 وقال المضارب شرطت لي النصف ثم هلك المال في يدي المضارب فان المضارب يضمن السدس من الربح  
 ويؤديه الى رب المال من ماله خاصة ولا ضمان عليه فيما سوى ذلك كذا في الحاوي \* اذا قال المضارب  
 شرطت لي نصف الربح أو قال ثلثه وقال رب المال شرطت لك مائة من الربح أو قال لم اشتراط شيئا لك  
 وفسدت المضاربة ولك أجر مثل عملك فاقول قول رب المال مع يمينه وكذلك اذا قال المضارب شرطت لي  
 نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة فالقول قول رب المال فان اقاما جميعا البينة  
 في هاتين المستأنتين فالبينة بينة المضارب كذا في الذخيرة \* ولو كان المضارب قال شرطت لي ثلث الربح وقال  
 رب المال شرطت لك ثلث الربح وزيادة عشرة دراهم ولك على أجر مثل عملك فان القول قول المضارب وله  
 ثلث الربح ولا يصدق رب المال على ما ادعى من الفساد فان اقاما جميعا البينة على ما ادعى كانت البينة  
 بينة رب المال كذا في المحيط \* لو وضع في المال فقال رب المال شرطت لك نصف الربح وقال المضارب  
 شرطت لي مائة درهم أو دفعته الى مضاربة ولم تشتط على شيئا فلي أجر مثل عملك فاقول قول رب المال فان  
 اقام رب المال البينة أنه اشتراط له نصف الربح وأقام المضارب البينة أنه لم يشترط له شيئا فالبينة بينة رب  
 المال وان كان اقام المضارب البينة أنه شرط له ربح مائة درهم وأقام رب المال البينة أنه شرط له نصف  
 الربح فالبينة بينة المضارب كذا في المبسوط \* مضارب معه ألفان فقال لرب المال دفعت الى ألفا ورجحت  
 ألفا وقال رب المال بل دفعت اليك ألفين مضاربة فالقول للمضارب واذا اختلف رب المال والمضارب  
 في رأس المال والربح فقال رب المال رأس المال ألفان وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب رأس المال  
 ألف وشرطت لي النصف فالقول للمضارب في قدر رأس المال ولرب المال فيما شرط له من الربح وأيهما اقام  
 البينة على ما ادعى من الفضل قبلت بيته كذا في الكافي \* وان اقاما البينة فالبينة بينة رب المال في مقدار  
 ما سلم اليه من رأس المال وبأخذ الالفين برأس ماله وان كان المال ثلاثة آلاف كانت البينة بينة المضارب  
 فيما ادعى من الربح حتى ان الالف الفاضل عن الالفين بينهما نصفان كذا في المبسوط \* فان جاء المضارب  
 بثلاثة آلاف فقال ألف رأس المال وألف ربح وألف وديعة لا آخر أو مضاربة لا آخر أو بضاعة لا آخر أو  
 شركة لا آخر أو على ألف دين فالقول في الوديعة والشركة والبضاعة والدين قول المضارب في الاقوال  
 كلها كذا في البدائع \* واذا ادعى رب المال البضاعة وادعى المضارب مضاربة صحيحة أو فاسدة فالقول  
 قول رب المال وكذا لو ادعى رب المال المضاربة أو البضاعة وادعى الذي في يديه المال أنه أقرضني وأن الربح  
 كله لي فالقول قول رب المال والبينة بينة المضارب كذا في الذخيرة \* واذا دفع الرجل الى رجل مالا فربح  
 فيه ربحا فقال العامل أقرضتني هذا المال وقال الدافع دفعت اليك بضاعة أو مضاربة بالثلث او قال  
 مضاربة ولم أسم لك شيئا أو قال سميت لك مائة درهم من الربح فالقول قول رب المال فان كان أقرضت بالبضاعة  
 فلا شيء للعامل وان كان أقرضه بربح الثلث أعطاه ذلك وان أقرضه بضاربة فاسدة أعطاه أجر مثله كذا في  
 المبسوط \* وان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة المضارب كذا في البدائع \* فان هلك المال في يدي المضارب بعد  
 ما قال العامل انه قرض وقال رب المال انه بضاعة أو مضاربة صحيحة أو فاسدة يضمن الاصل والربح الا اذا  
 قال رب المال دفعت اليك مضاربة بالثلث فانه لا يضمن الا ما ورأى الثلث لو قال رب المال (١) هو قرض وادعى

فخرج يريد فخرج قبل مجاوزة العمران (٣٣٤) لا يبحث كما اذا حلف لا يخرج الى جنازة فخرج يريد هاور جمع قبل الخروج من باب  
 الدار فان جاوز العمران أو  
 خرج من الباب يبحث وفي  
 الايمان يتوقف الحنث على  
 الوصول وفي الذهاب ينوي  
 فان اراد الايمان أو الخروج  
 فهو وان خلا فعلى الايمان  
 المعروف \* لا يخرج الى مكة  
 ما شيا فشي حتى جاوز العمران  
 ما شيا ثم ركب يبحث وان  
 عكس لا \* لا يأتها ما شيا  
 فركب الى الدنو ثم دخل ما شيا  
 حنث لانه أتى ما شيا \* لا يمشي  
 اليها فركب البعض لا يبحث  
 بخلاف الخروج \* لا يخرج  
 من خراسان الى بغداد فخرج  
 قاصدا مكة ودخله ان كان  
 قصد حين خرج دخوله أيضا  
 حنث والا لا \* لا يخرج من  
 الدار الى المسجد فخرج يريد  
 ثم تركه وسار الى غير المسجد  
 لا يبحث \* لا يخرج من بغداد  
 فخرج للجنازة الى المقابر التي  
 خارجها حنث ارحم بنسب  
 بيرون آيم فعلى مجاوزة القرى  
 التي له وان شمر بنسب فعلى  
 مجاوزة العمران فردا بين  
 كاروان اكر بيرون نزوم  
 فكذا فذهب العير ولم يعلم  
 وان خرج كما علم وعلق  
 بالعير لا يبحث ولا يبحث  
 \* لا أدعك تذهب الى بيت  
 فلان فلاذن في الذهاب ترك  
 فيحنث به \* لا اذهب الى ولجة  
 فذهب لطلب غريمه لا يبحث  
 \* (نوع في القور) \* خرج  
 من بخارى الى سمرقند وطلب  
 خروج الزوجة معه فابت

فقال يس من بيرون نه ابني مع فلانة فكذا فان اراد به خروجه على أثره مع فلانة فاذا لم يخرج فلانة حتى عاد الزوج القابض  
 سقط اليمين وان اراد به ان يكون عدم خروجه بشرط وقوع الطلاق عليها يقع \* أنت طالق ما لم أخرج من الكوفة فسكت ساعة فيما كس

المكاري لا يحنث ولو مكث ساعة لا يطلب الكرامة يحنث لانقطاع القوت بعض الساعة وكذا لو اشتغل بالاكل والشرب والتطوع \* أفت  
الخروج فقال الزوج ان رجعت فكذا فلم يخرج ثم خرجت ورجعت وقال أردت الفور (٣٣٥) في الصحيح يصدق \* هربت منه فقال

ان لم تعودى الى قانت كذا  
فعدت بعد العشاء يقع لانه  
على الفور ولا يصدق في عدم  
ارادة الفور \* تشاجر فقال  
لامرأته ان خرجت من هذه  
الدار في هذا اليوم فان  
رجعت الى سنة قانت كذا  
فخرجت الى الصلاة أو الى  
غيرها بلا حاجة ثم رجعت  
ان كان سبب الخروج السفر  
لا يحنث ولا يقع على غير تلك  
الخرجة ديانه \* خرجت الى  
قرية فقال الزوج اكره ان  
اريسه روزنه روزنا اي  
انجا قانت كذا فانصرف  
في الثالث الى قرية أخرى  
ومنها الى تلك القرية وأقامت  
أيام ثم عدت الى القرية  
الأخرى ان كان خروجها  
من الأخرى على عزم عدم  
العود لا يقع وان على عزم  
العود الى الأخرى يقع لبقاء  
الكينونة في عزم العود  
وعدمها عند عدمه \* قال  
لامرأته ان لم تخرجي من  
هذا البيت وسكني هناك قانت  
كذا فخرجت ودخلت  
وبيت في البيت يقع قال  
الفقيه هذا اذا كانت في  
مكان يسمع بكاءها وان  
عدم هذا الغرض فان  
خرجت قبل البكاء فقد  
خرج من البيت \* ان تركت  
هذا الصبي يخرج من الدار  
فكذا فشرعت في الصلاة  
أو غابت عنه فخرج لا يحنث  
\* كانت تخرج الى سطح الحار

القباض المضاربة فان كان بعد ما تصرف قال قول رب المال والمضارب ضامن وان كان لم يتصرف قال قول  
قوله ولا ضمان عليه كذا في محيط السرخسي \* وانما قال المضارب دفعته الى مضاربة وقال رب المال دفعته  
اليك قرضا قال قول رب المال وان هلك المال في يدي المضارب بعد هذا ينظر ان هلك قبل العمل فلا ضمان على  
المضارب وان هلك بعد العمل كان المضارب ضامنا للمال وان أقام جميعا البينة على ما ادعى فالبينة بينة رب  
المال في الوجهين جميعا ضاع المال قبل العمل أو بعده ويكون المضارب ضامنا كذا في المحيط \* ولو قال المضارب  
دفعته الى مضاربة فضاءع المال قبل أن أعمل به وقال رب المال أخذته غصبا فلا ضمان على المضارب  
فان كان عمله به ثم ضاع فهو ضامن للمال فان أقام البينة فالبينة بينة المضارب في الوجهين ولو قال المضارب  
أخذت منك هذا المال مضاربة فضاءع قبل أن أعمل به أو بعد ما عملت وقال رب المال أخذته متى غصبا  
فالقول قول رب المال والمضارب ضامن في الوجهين كذا في المبسوط \* وفي المتنق عن محمد رحمه الله تعالى اذا  
قال العامل أخذته منك غصبا فالرجح بالضمنان وقال رب المال انما أمرت ان تعمل به فالقول قول رب المال  
والبينة بينة أيضا ولو أقام رب المال بينة على اقرار العامل أنه أخذ بضاعته وأقام العامل بينة على اقرار  
رب المال أنه أخذ غصبا فالبينة بينة صاحب المال وهذا اذا لم يعلم أي الاقرارين أول فان علم فالبينة بينة  
صاحب الاقرار الثاني كذا في المحيط

(النوع الرابع في اختلافه ما في وصول رأس المال الى رب المال قبل اقتسامهما الرجح أو بعده) قال  
محمد رحمه الله تعالى من دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فرجح فيها الفاق قال رب المال قد دفعت  
اليك رأس المال ألف درهم وبقي هذا الألف رجحا وقال رب المال لم أقبض منك شيئا فالقول قول رب المال  
مع يمينه فيحلف بالله ما قبضت رأس المال من المضارب فاذا حلف أخذ الألف الباقي برأس ماله ولا ينتظر الى  
استحلاف المضارب ثم يستحلف المضارب بالله ما استلم منكته ولا ضيعته فان حلف برئ عن الضمان ولم  
يثبت قبض رب المال وان نكل المضارب عن البين فقد أقر أن رأس المال كان عنده وقد جحد فصار ضامنا  
لرأس المال وظهر أن مال المضاربة ألف دين وألف عين فأي أخذ رب المال الألف العين برأس ماله فيكون  
الألف الدين على المضارب رجحا فيرجع رب المال على المضارب بمجموع مائة درهم حصته من الرجح كذا في  
المحيط \* ولو أن المضارب حين أراد رب المال استحلافه قال لم أدفعه اليك ولكنه ضاع مني وحلف على ذلك  
فانه يغرم نصفه لرب المال ولو أقام البينة فالبينة بينة المضارب ولو أقام المضارب البينة أن رب المال أقر أنه  
قبض رأس ماله ألف درهم وأقام رب المال البينة على اقرار المضارب أن رب المال لم يقبض من رأس ماله  
شيئا فان لم يعلم أي الاقرارين أول فالبينة بينة المضارب وان علم أيهما أول فالبينة بينة الذي يدعي اقرار الآخر  
كذا في المبسوط \* وان اقتسم المضارب ورب المال وأقرهما أو أخذ كل واحد منهما حصته ثم اختلفا فقال  
المضارب قد كنت دفعت رأس المال الى رب المال وهو ينكر فالقول قوله ولا يكون اقراره بقسمه الرجح  
اقرارا يقبض رأس المال وقوله في الكتاب القول قول رب المال يعني فيما يدعي المضارب على رب المال من  
خلوص الخمسة التي قبضها لنفسه فاما في حق برائة المضارب عن ضمان رأس المال فالقول قول  
المضارب وقالوا يحلف كل واحد منهما ثم اذا حلفا اتبى الضمان عن المضارب بحلفه وان بقي قبض رب المال  
رأس المال بحلفه أيضا فكان أن أقام مال المضاربة قد هلك فينصرف الهلاك الى الرجح فكان ما قبضه  
رب المال من الخمسة من رأس المال والخمسة التي قبضها المضارب من رأس المال أيضا فيردها على  
رب المال ان كانت قائمة وان كانت هالكة غرمها الرب المال حتى يتم له رأس المال هكذا في المحيط \* ولو  
أقام البينة كانت البينة بينة المضارب كذا في فتاوى قاضيان

(النوع الخامس في اختلاف المضاربين أو أحدهما مع رب المال) \* اذا دفع الرجل الى رجلين مالا

أو الباب فكذا فخرجت الى سطح جار آخر لا يحنث ولو لم تجز هذه المقدمة يحنث لعموم اللفظ (نوع آخر) \* قيل له انك تفعل مع فلانة كذا  
وهي على سطح وامرأة أخرى على سطح آخر والسطوح متصلة واليدلة مظلمة فقال الرجل ان فعلت بذلك المرأة كذا فكذا ولم يسمها أو أشار الى

الآخرى بيده وقد فعل بفلانة ذلك يخنت قضاء \* مع والدته في الكرم فغضب وقال اكبريس من انجبا آيم فكذا ان دلت السابقة على أنه أراد القرية فعلمها والاعلى الكرم كان (٣٢٦) له أو كان فيه ضيقا \* دعى الى الصلح مع فلان فقال ان صالحت معه فكذا فتركه ثم صالح

بعسدة لا يخنت لانه على الفور ولو قال لأصالح حتى يعطيني خمسين فاعطاه حل ان كان له عليه حقوق فلا يكون رشوة \* ان ارتقت هذه السلم أو وضعت رجلك عاها فكذا يخنت في الوضع بوضع إحدى الرجلين في الارتقاء الإيوضع الرجلين لانه لا يعد ارتقاء الإيوضعهما \* ان خرجت من الدار ووضعت رجلك في السكة فكذا يخنت بوضع القدم في السكة \* كانا على سطح فارادت النزول من السلم والذهاب الى بيت الاخ فقال ان نزات وذهبت الى بيت الاخ فكذا فنزات ولم تذهب لا يخنت وان ذهبت لا من السلم الى الاخ يخنت لان الشرط التابع لا يعتبر \* قال لامرأته اكرامتي نزيديك من نه آيني فكذا فجاءت الى الباب ولم تدخل لا يخنت وان دخلت وهو نائم لا والشرط أن تجيء اليه بحيث لو مده يدها إليها تصل \* نامت في فراشها فدعاها فابت فقال ان لم تجيئي الليلة الى فراشي فكذا فجاءته الى فراشه كرها بلا وصول قدمها الارض لا يخنت لانه لما جاءته كرها لا يمكنها الجحى وكانت فرع مسئلة الكوز \* ان دخلت هذا الدار فكذا لا يخنت حتى تخرج ثم تدخل \* ذهبت

مضاربة بالنصف بخا بثلاثة آلاف درهم فقال رب المال كان رأس مالي ألفين والربح ألفا وصبدقه أحد المضاربين وقال الآخر كن رأس المال ألفا والربح ألفا درهم فان رب المال يأخذ ألف درهم من رأس ماله من يدا المضاربين ويبقى في يد كل واحد منهما ألف درهم فيأخذ رب المال خمسة من الذي صدقته بحسب رأس ماله ويقاسم الآخر خمسة من مافي يده أثلاثا لان رب المال يزعم أن هذه الخمسة من رأس ماله أيضا ومن في يده ينكر ويقول هو ربح وحق رب المال فيه ضعف حتى لان حق رب المال في نصف الربح وحق كل واحد من المضاربين في ربع الربح فلذا يقاسم خمسة من أثلاثا ثم يأخذها بحسب رأس ماله بربحه فيجتمع في يده ألف وثمانمائة وثلاثة وثلاثون وثلاث مائة وتسعون فيجمع ذلك فيأخذ منه رب المال ما بقي من رأس ماله على ما تصادق عليه والباقي من الربح الذي في أيديهما بينهما أثلاثا فكذا في المبسوط \* دفع الى رجلين ألفا مضاربة بالنصف بخا بألفين خمسة مائة يرض وألف وخمسة مائة سود فقال أحدهما الخمسة مائة البيض ودبعة فلان عندنا وأيقول هي دين له أو يقول ماله والخمسة مائة السود ربح وقال الآخر آلاف كاه ربح فهذه على أوجه ما ان كان المال في أيديهما أو كله في يد المنكر أو كله في يد المقر أو البيض في يد المنكر والباقي في يد المقر أو على عكسه فان كان في أيديهما يأخذ رب المال ألفا من السود ويأخذ المقر نصف البيض الذي في يد المقر ويقسم مافي يد المنكر من البيض بينهما وبين رب المال أثلاثا سهمان رب المال وسهم للمضارب وتقسيم الخمسة مائة السود أرباعا نصفها الرب المال ولكل مضارب ربع وكذلك ان كان المال كله في يد المنكر لان المضارب المنكر للودبعة أقر أن جميع المال في يده مضاربة فصار ذلك اقرارا منه بأن نصفه في يده والنصف في يد صاحبه معنى وأما اذا كان المال كله في يد المقر فيدفع الخمسة مائة البيض الى المقر له ويدفع ألفا الى صاحب المال وتقسيم خمسة مائة أرباعا وأما اذا كانت البيض في يد المنكر والمقر يقول لم يودعني بل أودع صاحبي فيأخذ المال رأس ماله والباقي يقسم على أربعة أسهم ثم يدفع المقر سهمه من البيض الى المقر له وان كانت البيض كلها في يد المقر أخذها المقر له كذا في محيط السرخسي \* واذا دفع الى رجلين ألف درهم مضاربة بالنصف وأمرهما أن يعمل في ذلك برأيهما جفا بألفي درهم في أيديهما جميعا فقال أحدهما ألف منهم رأس المال وخمسة مائة ربح وخمسة مائة ودبعة فلان خاطبناها بالمال بأمره فهو شريكنا في هذا المال بخمسة مائة درهم وصدقه فلان بذلك وقال له المضارب الآخر ذلك آلاف كاه ربح فان رب المال يأخذ رأس ماله ألفا ويأخذ المقر له بالشركة مائتين وخمسين مافي يد المقر ويقسم رب المال والمنكر مائتين وخمسين مافي يد المنكر أثلاثا ثم يقسم رب المال والمضاربان الخمسة مائة السابقة أرباعا فيكون للمضارب المقر بالشركة منها مائة وخمسة وعشرون درهما فيجمعها الى ما أخذ المقر له بالشركة فيقسم ذلك كله بينهما على خمسة أسهم سهم للمضارب وأربعة للمقر له بالشركة ولو كان المال كله في يد المقر بالشركة يوم أقر بها أخذ المقر له بالشركة جميع الخمسة مائة من المال ويأخذ رب المال رأس ماله ألفا والخمسة مائة الباقية بين المضاربين وبين رب المال أرباعا ولو كان المال كله في يد المنكر للشركة أخذ رب المال رأس ماله ألف درهم واقتسم هو والمضاربان الألف الباقي أرباعا وما أخذ المقر له بالشركة اقتسم هو والمقر له أخماسا للمقر خمسة وللمقر له أربعة أخماسه كذا في المبسوط \* ولو جاء المضاربان بألفي درهم وقال أحدهما كان رأس المال ألفا فشاركنا فلان بخا بخمسة مائة تخلفنا وعملنا وربحنا خمسة مائة أخرى وأنكر الآخر ورب المال والمال في أيديهما أخذ رب المال ألفا رأس ماله ويدفع الى المقر له مائتان وخمسون ويأخذ المقر له أيضا مائتين وثلاثون وثلاث مائة وتسعون فيجمع ذلك فيأخذ منه رب المال ثلثا وألفا من الألفا فشاركنا فلان بخا بخمسة مائة تخلفنا وعملنا وربحنا خمسة مائة وثلاثون وثلاث مائة وتسعون فيجمع ذلك فيأخذ منه رب المال ثلثا وألفا من الألفا فشاركنا فلان بخا بخمسة مائة تخلفنا وعملنا وربحنا خمسة مائة

الى بيت والدته فقال ان لم تجيئي الليلة الى منزلي فكذا فجاءت قبل ان يجيئها الصبح لا يخنت \* ايجيئ فلان غدا فاتاه ولم يأت له لا يخنت ثلثا وان آتاه ولم يستأن أن لم يجبه في بيته حنت \* (الثمان عشر في قضاء الدين) \* ادعى عليه ألفا فأنكر فأنف أنه لاشئ عليه فبرهن عليه به



يحنت عند محمد رحمه الله خلافاً للثاني والناطقي نص على الحنث عند محمد وعليه الفتوى وفي المتن عن الثاني أنه أنكر أصل الدين فبرهن عليه به يحنت ولو قال كان على قافيته لا يحنت وإن ادعت امرأته فأنكر وحلف على (٣٢٧) كذا ثم برهنت على الزوجية فقال نعم كانت الأني طلقها

لا يحنت عند محمد رحمه الله  
\* ادعى ألفاً فقال امرأته كذا

ان كان ألفاً وقال المدعي  
امرأته كذا إن لم يكن ألفاً  
فبرهن المدعي على أنه ألف  
وقضى به يفرق بين المدعي  
عليه وبين امرأته نص عليه  
محمد وقيل عند محمد لا يفرق \*

وان برهن على اقرار المدعي  
عليه بالمال لا يفرق لان الشرط  
كون الالف عليه وهذا  
محتمل وان برهن المدعي عليه  
انه كان أوفاه قبل دعواه ان  
زعم أنه لم يكن له الا هذا

الالف فنفترق القاضي باطل  
\* ولو ادعى كل أن الدار له وهي  
في أيديهما وبرهنافهسي بينهما  
ويحنتان في الحلف ولو في يد  
أحدهما حنث الذي في يده

ولو في أيديهما ولم يبرهن  
لاحنت عليهما \* حلف  
بطلاقها على دار أمه وفي  
يده فبرهن آخر أن الدار  
داره وقضى له يحنت ذواليد

ويقع قضاءه وان قال نعم كانت  
له الأني اشترى بها منه يحلف  
المبرهن على أنه ما باعها فاذا  
حلف قضى بالدار له ولا يقع  
الطلاق أيضاً والجاحد في

هذا يخالف المقر له \* على آخر  
دين وابن المسيون عالم به  
فكان فشهدا عند الابن ان  
أباه قضاء لا يسع للابن أن  
يحلف على أنه لا يعلم الدين  
على أبيه لان البينة لا تكون

ثلاثة وثلاثة وثلاثون وثلاث أرباعا نصفه لرب المال ولكل مضارب ربعه ثم يجمع ما أصاب المقر له وهو  
ثلاثة وثلاثون وثلاث إلى ما أخذ المقر له فيقسم بينه وبين المقر أنه ما عتق للمقر وثمانية أنساع للمقر له كذا في  
محيط السرخسي

(التوسع السادس في اختلافهما في نسب المشتري) المضارب متى اشترى بالمضاربة ما لا يمكن بيعه  
لا يكون للمضاربة ويصير مشترياً لنفسه ولو اختلفا في الخلاف والوفاق فالقول قول من يدعي الوفاق اشترى  
المضارب عبد ألف المضاربة ولا يعرف نسبة فقال المضارب لرب المال هو ابنك وكذبه فهذا على وجهين  
أما ان كان في العبد فضل على رأس المال أو لم يكن وكل وجه لا يخلو من ثلاثة أوجه إما ان صدقه رب المال  
أو كذبه أو قال للمضارب لابل هو ابنك أما ان كان في العبد فضل بان كانت قيمته أثنى درهم وصدقه رب المال  
ثبت نسبه من رب المال وهو عبد المضارب وان كذبه رب المال يعتق العبد ويسعى له ما في قيمته أرباعاً وان  
قال للمضارب لابل هو ابنك فإنه عبد المضارب ويضمن رأس المال لرب المال وان لم يكن فيه فضل بان كانت  
قيمته ألفاً فقال المضارب هو ابنك فان صدقه رب المال يثبت نسبه منه ويكون الغلام للمضارب ويضمن  
رأس المال وان كذبه فهو على المضاربة فان صارت قيمته ألفين عتق ويسعى في ثلاثة أرباع قيمته لرب المال وفي  
ربع قيمته للمضارب كذا في محيط السرخسي \* ولو قال رب المال كذبت ولكنه ابنك فهو على المضاربة فان لم  
يبعه حتى زادت قيمته فصار يساوي أثنى درهم عتق ويسعى في قيمته بينهم أرباعاً كذا في المبسوط \* اذا قال  
رب المال للمضارب هو ابنك فلا يخلو إما ان كان في العبد فضل أو لا فان كان فيه فضل وصدقه المضارب يعتق  
ويضمن رأس المال وان كذبه المضارب يعتق العبد ولا يسعى لرب المال وان قال المضارب لرب المال لابل  
هو ابنك فإله بند للمضارب ويضمن رأس المال فاما اذا لم يكن في العبد فضل ان صدقه المضارب فهو ابنه مملوك  
للمضاربة وان زادت قيمته يثبت نسبه من المضارب وعتق عليه ويسعى لرب المال في ثلاثة أرباعه ولا ضمان  
على المضارب وان كذبه المضارب فالعبد للمضاربة كذا في محيط السرخسي \* وان زادت قيمته حتى صارت  
أثنى درهم عتق ويسعى في قيمته بينهم أرباعاً كذا في المبسوط \* وكذلك لو قال المضارب لابل هو ابنك كذا  
في محيط السرخسي \* ولو كان اشترى عبداً يساوي ألفين فقال المضارب هو ابني فقال رب المال كذبت  
ثبت نسبه من المضارب ثم هذه دعوة تحري رقتكون بمنزلة الاعتاق ورب المال في نصيبه بالخيار ان كان  
المضارب موسراً وبين الاعتاق والاستسعاء في الولاء بينهما أرباعاً ولو كان رب المال صدقه في ذلك عتق على  
المضارب ويضمن المضارب رأس المال وان لم يصدقه ولكنه ادعى بنوته بعد ذلك فهو ابن المضارب يعتق  
عليه ويضمن رأس المال ولو كان اشترى عبداً يساوي ألفاً فقال المضارب هو ابني وكذبه رب المال لم يثبت  
نسبه وهو على حاله في المضاربة فان صارت قيمته ألفين عتق ربعه وثبت نسبه من المضارب ويسعى في ثلاثة  
أرباع قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب فيه ولو كان صدقه رب المال وقيمه ألف ثبت نسبه منه  
وهو على المضاربة فان صارت قيمته ألفين عتق ربعه ويسعى في ثلاثة أرباع قيمته لرب المال ولو زادت قيمته  
حتى صارت ألفين قبل دعوة المضارب ثم ادعى أنه ابنه وكذبه رب المال يثبت نسبه منه ويكون هذا بمنزلة  
اعتاق ربه فيتحريه رب المال بين أن يضمن المضارب ثلاثة أرباع قيمته وبين الاستسعاء والاعتاق ان كان  
موسراً واذا ضمن المضارب لم يرجع المضارب بها على الغلام واذا اختار الاستسعاء أو الاعتاق فارب المال  
ثلاثة أرباع ولأه ولو كان رب المال صدقه فلا ضمان له على المضارب وله أن يستسعى الغلام أو يعتقه ولو لم  
تزده قيمته على ألف فقال المضارب هو ابني وقال رب المال كذبت ولكنه ابني فهو ابن رب المال حر من ماله  
ولا ضمان على المضارب فيه وان لم يدعه واحداً منهم حتى صارت قيمته ألفين فقال المضارب هو ابني وقال  
رب المال كذبت ولكنه ابني فهو ابن المضارب وقد عتق منهما جميعاً ولو لا بينهما أرباعاً ولا ضمان على واحد

حجة بلا قضاء \* ادعى الوارث على مدون موثقه الدين خلف المدون انه ليس له عليه شيء ان علم بموت الدائن حنث لانه علم أن الحق له وان لم  
يعلم بموته لا يحنت لانه قبل العلم بالموت لا يعلم شغل ذمته بحق الوارث ولو حلف المشتري من الوكيل بأنه ليس للوكيل عليه دين لا يحنت

\*(نوع آخر)\* قال لغريمه لا أفارقك حتى آخذ مالي ففر منه لا يبحث وان لا يفارقه يبحث \* لا بدعه يذهب حتى يعطيه فنام فذهب لا يبحث وان اتبعه لا يبحث وان ذهب (٣٣٨) وتركه بحث وان كابر وان غفل لا يبحث وان أحال به على آخر أو أبرأ الطالب

منهم المصاحبة ولو كان العبد يساوي ألفين يوم اشتراه ونقدته فقال رب المال هو ابني وكذبه المضارب ثبت نسبه من رب المال وعق ثلاثة أرباع العبد بدعوتها ياه والمضارب بالخيار في الزبع كما وصفنا في رب المال ولو لم يكذبه المضارب ولكنه صدقه فالغلام ابن رب المال وعبد للمضارب ويضمن المضارب رأس مال رب المال ولو لم يصدق المضارب ولكنه قال كذبت بل هو ابني فهو ابن المضارب حر من ماله ويضمن رأس المال لرب المال ولو كان يساوي ألفا وقال رب المال هو ابني وكذبه المضارب فهو ابنه حر من ماله ولو صدقه المضارب كان ابن رب المال وهو عبد للمضارب وهو ضامن رأس المال لرب المال ولو لم يصدق المضارب ولكنه قال كذبت ولكنه ابني فهو ابن رب المال حر من قبله ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه ولو لم يتقولا ذلك حتى صارت قيمته ألفي درهم فقال رب المال هو ابني وقال المضارب كذبت ثبت نسبه منه وعق ثلاثة أرباعه والمضارب بالخيار في الزبع ولو صدقه المضارب بما قال فهو ابن رب المال وهو عبد للمضارب ويكون ضامنا لرب المال رأس ماله ولو لم يصدق رب المال ولكنه قال كذبت بل هو ابني فالغلام ابن رب المال وعق ثلاثة أرباعه من قبله ثم المضارب ادعى نسبه وهو ثابت بالنسب من رب المال فلا يثبت نسبه منه ولكنه صار كالمعتق لنسبه فلا ضمان لواحد منهما على صاحبه وكان ولاؤه بينهما أرباعا كذا في المبسوط

\*(النوع السابع في المتفرقات من هذا الباب)\* في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال المضارب أعطيني ألف درهم زيوفا أو نهر جرة مضاربة صحيحة وقال رب المال أعطيتك جيادا فان كان المضارب لم يعمل به فهو مثل الوديعة فيصدق المضارب واصل أو فصل وفي الستوة لا يصدق الا اذا وصل وان كان عمل به لم يصدق على الزئوف والنهر جرة وهو على الجياد وفيه أيضا عن محمد رحمه الله تعالى في مضارب في يديه مال لرجل يعمل به في المضاربة وأقر المضارب أن ألف الذي على فلان باسمي هو لرب المال وكانت المضاربة بألف درهم فقال المضارب بعد ذلك لرب المال ان في يدي خمسمائة من المضاربة الألف الذي أقررت هو المضاربة وقال رب المال الألف لي خاصة ليس من المضاربة فالقول لرب المال وان كان المضارب وصل أقراره بذلك صدق كذا في المحيط \* اذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأشهد عليه في العلانية أنه قرض يتوثق بذلك حتى يحتج بالمضارب في حفظ المال مخافة أن يأخذ من رب المال بالقرض فعمل المضارب بالمال وبيع أو وضع فان تصادق أن القرض كان تجبته في الظاهر وأن الثابت في الباطن هي المضاربة كان كالتصادق وان اختلفا في ذلك فقال رب المال كان القرض حقيقة ولم يكن تجبته وقال المضارب لا بل كان القرض تجبته والثابت في الحقيقة المضاربة وأقام المضارب بيته على ما قال فهذا ومالوتصادق أن القرض كان تجبته سواء كذا في الذخيرة \* وان شهد شاهدان بالمضاربة وشاهدان بالقرض ولم يفسروا شيئا غير ذلك فالبينة بينة الذي يدعى القرض كذا في المبسوط في آخر باب شركة المضارب \* وان شهد شاهدان بالمضاربة أن القرض كان تجبته وأن الثابت حقيقة المضاربة فشهادتهما أولى كذا في الذخيرة \* واذا أقر رب المال للمضارب بسدس الربح وقال المضارب لي نصف الربح وأقام شاهدين فشهادتهما أنه شرط له ثلث الربح وشهد الآخر أنه شرط له نصف الربح فالشهادة باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان للمضارب ما أقر به رب المال وهو السدس وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الشهادة جائزة على ثلث الربح للمضارب ولو كان ادعى المضارب نصف الربح فشهادته شاهد على نصف الربح وشهد الآخر أن رب المال شرط ثلثي الربح فالشهادة باطلة عندهم جميعا كذا في المبسوط في باب الشهادة \* ولو قال رب المال انما دفعت اليك من المال بضاعة حتى كان القول قوله أقام المضارب شاهدين فشهادتهما أنه شرط للمضارب مائتي درهم وشهد الآخر أنه شرط له مائة ان كان المضارب يدعى المائة لا تقبل هذه الشهادة ولا يكون له ربح ولا أجر المثل وان ادعى المائتين فالمسئلة على الاختلاف لا تقبل عنده وعندهما تقبل

المطلوب عليه وفارقه لا يبحث عندهما خلافا للثاني فان رجح الطالب على المطلوب عليه بعد التوى لم يبحث لان الدين ساقط فلهذا لا يعود \* ليقتضيه يوم كذا فاداه قبل اليوم أو وهبه له أو أبرأه منه وجاء الوقت وليس عليه شيء لم يبحث عندهما ولومات الدائن وقضاء الى ورثته أو وصيه بر في يمينه والافهرو طائث \* لا يفارقه قبل استيفاء ماله فقعدي مكان يراه ويحفظه فغير مفارق وان توارى بينهما ستر أو عود المسجد وان قعد أحدهما داخل المسجد والآخر خارجه والباب مفتوح يراه وان توارى بجائط المسجد والآخر داخله ففارق وكذا لو كان الباب مغلقا الآن يكون الخالف حبسه وأوجب عليه الباب وان كان المطبق عليه الخالف بحث لان الخالف فارقه \* لا أفارقك حتى تعطيني حتى اليوم أو لا أفارقك حتى تعطيني حتى أبدا أو لا أفارقك حتى أقدمك فغضى اليوم في الاول ولم يعطه ان كان عزمه عدم المفارقة قبل الاقتضاء والتقديم ولم يترك لزومه لا يبحث وان ترك الملازمة بحث ولو بعد

اليوم وان قدم اليوم بان قال لا أفارقك اليوم حتى تؤدي حتى لا يبحث الا بتلك الملازمة في اليوم وان فارقه بعد اليوم لا يبحث لانه وقتها ذلك اليوم \* حلف غريمه ان لا يذهب من البلد حتى يقضى دينه أو ماله فذهب قبل قضاء الدين كله يبحث

لان شرط البرقضاء الكل كالو حلف ان لا يقضى دينه أو ماله فقضاء الافلاس لا يبحث \* حلف على أخذ ماله غدا والمدينون على عدم الاعطاء  
فاخذ منه جبرا لا يبحثان وان لم يمكنه الجزا الى الحاكم وخاصه بر \* لأدع حق عليك (٣٣٩) اليوم فقدمه فيه الى الحاكم وحلفه بر \* ليوفين

حقه يوم كذا ولا يأخذن  
بيده ولا ينصرف بلاذنه  
فارواه اليوم ولم يأخذ بيده  
وانصرف بلاذنه لا يبحث  
لان المقصود هو الايقاع  
\* ليوفين حقه اليوم فغاب  
الدائن رفع الامر الى الحاكم  
ويعطيه وان لم يكن ثمة حاكم  
يبحث وبه بقى وبير بالتخية

يبحث لو مد القابض يده تصل  
اليه في الحلف على الاداء  
والقبض دائما كان أو مديونا  
\* لا يؤدى زكاة ماله فاخذها  
العاشرو وقع عنها ولا يبحث  
\* لا يعطى ماله بلا قضاء فقطضى  
على وكيله بعد الخصومة  
وأعطاه لا يبحث \* تباقضى  
بري ندهم فالشرط الجزا الى  
بايه والدعوى ولو قال نادر  
قاضي فالشرط الجزا فقط  
\* ليقضين دينه الى يوم الخميس  
يبحث اذا قضاؤه بعد طلوع  
الفجر منه لان الشرط قضاؤه  
قبله ولو الى خمسة أيام  
بشرط قضاؤه قبل غروب  
الشمس من الخامس كالو  
آجر داره خمسة أيام لانه  
لا يصير خمسة أيام بلا محي  
اليوم الخامس فكانه قال  
قبل خمسة أيام \* لا يؤخر الحق  
الذى عليه الى شهر فسكت  
عن التقاضى حتى مضى  
الشهر أو حلف الشفيح على  
أن لا يسلم الشفعة فلم يخصه  
الى أن بطلت لا يبحث \* وكذا  
آجر داره كل شهر ثم حلف أن

على المائة ويقضى له بأجر المثل كذا في المحيط \* ولو ادعى المضارب أنه شرط مائة وخمسين وشهد له شاهدان  
وشاهد بمائة قلة أجر مثله عندهم جميعا كذا في المبسوط \* ومن دفع الى رجلين ألف درهم مضاربة فعمل لايه  
وربحا ربحا فادعى أحدهما أن رب المال شرط لهما نصف الربح وادعى المضارب الآخر أنه شرط لهما ثلث  
الربح وادعى رب المال أنه شرط لهما مائة من الربح حتى كان القول قول رب المال فان اقاما شاهدين شهد  
أحدهما بنصف الربح والآخر بثلث الربح فان قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل هذه الشهادة  
ويكون لهما أجر مثل عملهما باقرار رب المال كالو لم يقيما البينة أصلا أو أمانى قوله ما فالذى ادعى النصف  
يكون له سدس الربح وليس له أجر مثل عمله والذى يدعى الثلث له أجر مثل عمله باقرار رب المال كذا في  
المحيط والله سبحانه أعلم

### \* (الباب الثامن عشر في عزل المضارب وامتناعه عن التقاضى) \*

تبطل المضاربة بموت رب المال علم المضارب بذلك أو لم يعلم حتى لا يملك الشراء بعد ذلك بجمال المضاربة  
ولا يملك السفر هكذا في فتاوى قاضيهان \* وتبطل بجنون أحدهما اذا كان مطبقا ولو ارتد رب المال فباع  
المضارب واشترى بالمال بعد الردة فذلك كله موقوف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان رجوع الى  
الاسلام بعد ذلك نفذ ذلك والتحقت ردته بعدم في جميع أحكام المضاربة وكذلك ان لحق بدار الحرب ثم عاد  
مسلم قبل أن يحكم بلحاقه بدار الحرب على الرواية التي شرط حكم الحاكم للحكم بموته وصبر ورنه ميراثا فان  
مات أو قتل على الردة أو لحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاقه بطلت المضاربة من يوم ارتد على أصل أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع \* واذا دفع الى رجل مال المضاربة بالنصف فأرث المضارب أو دفعه  
اليه بعد ما ارتد ثم اشترى وباع فربح أو وضع ثم قتل على ردته أو مات أو لحق بدار الحرب جاز جميع ما فعل من  
ذلك والربح بينهما على ما شرطوا والله في جميع ما باع واشترى على رب المال في قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حالة في التصرف بعد الردة كماله قبل الردة فالعهدة عليه  
ويرجع بذلك على رب المال كذا في المبسوط \* ولو مات المضارب أو قتل أو لحق بدار الحرب بطلت المضاربة  
فان لحق وباع واشترى هنالك ثم رجع مسلما فله جميع ما اشترى وباع في دار الحرب ولا ضمان عليه في شئ من  
ذلك وأما ارتداد المرأة وعدم ارتدادها فساو في قولهم جميعا كان المال لها أو كانت هي العاملة والمضاربة  
صحيحة على حالها حتى تموت أو تلحق كذا في الحاوى \* فان عزل رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشترى  
وباع قصر فله جازو بعزله بعزله وان علم بعزله والمال عروض فله أن يبيعهما ولا يمنع العزل عن ذلك  
ثم لا يجوز أن يشتري بغيرها شيئا آخر ولو كان مال المضاربة من جنس رأس المال لم يجز له أن يتصرف فيه  
وان لم يكن من جنس رأس المال بأن كان دراهم ورأس المال دنانير أو بالعكس له أن يبيعهما بجنس رأس  
المال استحسانا وهي هذاموت رب المال ولحقه بعد الردة في بيع العروض ونحوها كذا في الكافي \*  
فان كان مال المضاربة فلوسا فله رب المال فالحواب فيه كالحواب فيما لو كان مال المضاربة دنانير ورأس  
المال دراهم يعمل نهيته عن الشراء من كل وجه حتى لو اشترى بالفلوس عرضا لم يجز على رب المال ولا يعمل نهيته  
عما هو يبيع من وجه شراء من وجه حتى لو باع الفلوس بالدرهم يجوز كذا في المحيط \* لو تصرف المضارب  
وصار مال المضاربة ديناً على الناس وامتنع المضارب عن التقاضى فان لم يكن في المال ربح كان له أن يمتنع  
عن التقاضى ويقال له أحل رب المال على الغرماء أى وكله وان كان في المال ربح ليس له أن يمتنع عن  
التقاضى بل يؤمر بالتقاضى ليصير المال ناضا كذا في فتاوى قاضيهان \* وعلى هذا كل وكيل بالبيع اذا  
امتنع عن التقاضى لا يجبر على التقاضى ولكن يجبر على أن يحيل رب المال بالثمن على المشتري وكذا

(٤٣ - فتاوى رابع) لا يؤجرها فسكت حتى مضى الشهر ولو تقاضاه الاجرة ان كان آجر الماضي لا يبحث وان كان آجر الآلات لا يبحث اذا  
أعطاه الآجر لانه يصير مؤجرا \* وعند المديون القضاء وقال اكره دانه آيم وترانه بينهم فكذا في الغدو آراء تقسمه لا يبحث \* ان لم أفضل يوم

العبد فكذا فلم يعيده مصره وعيدوا في مصر آخر لاختلاف المطالع لا يحنث ولا يحنث \* حلف الدائن المديون كه ازمن روى نه يوشى ولم يؤت فكل وقت طلبه وعلم به ولم يظهر له حنث وان دخل السوق متواريا لا يحنث وان طلبه ولم يعلم به ولم

(٣٣٠)

المستبضع كذا في الكافي \* فأما الذي يبيع بالأجر كالبيع والسهم سار فلا بد من أن يجبر على الاستيفاء ويجعل غزلة الاجارة الصحيحة بحكم العادة كذا في محيط السرخسي \* واذا صار مال المضارب ديناً على الناس فنه رب المال عن التقاضي وقال أنا نقضى مخافة أن يأكل المضارب فان كان في المال ربح فالتقاضي يكون للمضارب وان لم يكن فيه ربح فلرب المال أن يمنعه عن التقاضي ويجبر المضارب على أن يحصل رب المال على الغرماء كذا في فتاوى قاضيان \* ثم ان كان في مال المضاربة ربح وأجبر المضارب على التقاضي هل تكون نفقته حال التقاضي في مال المضارب ان كان الدين في مصر المضارب قسلاً وان كان في مصر آخر فان نفقة سفره ونفقة ذلك المسير مادام في حال التقاضي في مال المضارب وان طال سفر المضارب ومقامه حتى أتت النفقة على جميع الدين فان فضل على الدين حسب له النفقة مقدار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط والله أعلم

### ﴿ الباب التاسع عشر في موت المضارب واقراره في المرض ﴾

اذا مات المضارب وعليه دين ومال المضاربة في يده معروف وهو درهم وكان رأس المال دراهم يدي رب المال قبل الغرماء بأخذ رأس المال كذا في المبسوط \* وهل يأخذ الربح ان كان الربح ظاهراً وقد عرف وصوله الى المضارب كان رب المال أن يأخذ نصيبه من الربح قبل الغرماء ثم ما بقي من حصصة المضارب من الربح يكون بين غرمائه كذا في المحيط \* فان قال ورثة المضارب والغرماء الذين على المضارب من المضاربة وكذبهم رب المال فاقول قول رب المال مع يمينه على علمه وان كانت المضاربة حين مات المضارب عروضا ودناير فأرد رب المال أن يبيعها مراهجة لم يكن له ذلك والذي يلي بيعها وصى المضارب فان لم يكن له وصى جعل القاضي له وصيا يبيعها فيوفى رب المال رأس ماله وحصته من الربح ويعطى حصصة المضارب من الربح غرماءه وقال في المضاربة الصغير (١) يبيعها وصى الميت ورب المال وما ذكرنا أصح كذا في المبسوط \* فان أراد رب المال أن يأخذ من الدناير بقدر رأس المال وحصته من الربح فأعطاه الوصي ذلك فهو جائز كذا في المحيط \* وان كانت المضاربة لا تعرف بعينها فرب المال اسوة للغرماء في جميع تركته كذا في محيط السرخسي \* ومن دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فأقر المضارب عند موته أنه باع بالمال واشترى فربح ألفاً مات المضارب والمضاربة غير معروفة والمضارب مال فيه وفاء بالمضاربة وبالربح فان رب المال يأخذ من مال المضاربة رأس ماله الأول لا شيء من الربح ولو أقر المضارب أنه قبض الربح حتى تثبت يده على الربح يصير ضامناً حصته من الربح ولو أن المضارب قال في مرضه قدر بحت في المضاربة أنا ووصل الى فضاء المال كله وكذب رب المال وقال لا بل عندك وقد صرت ضامناً بالحدود فالتول قول المضارب مع يمينه وان مات قبل الاستحلاف فانه يستحلف الورثة على العلم فان حلفوا برؤاوان نكل واحد منهم عن اليمين لزمه رأس المال وحصته رب المال من الربح من نصيبه خاصة وكذلك اذا قال المضارب في مرضه قد دفعت رأس المال الى رب المال وحصته من الربح وكذب رب المال فان القول قول المضارب مع يمينه ولا ضمان عليه وان مات المضارب قبل أن يستحلف فلرب المال أن يستحلف الورثة على ما بيناه في الفصل الأول الآن هذا يخالف الفصل الأول في شيء وهو أن ما في يد المضارب من حصته من الربح في زعمه فان رب المال يأخذ منه رأس ماله فان بقي شيء أقسمه بينهم على ما شرط فان كان على المضارب دين محيط بماله وحصصة المضارب من الربح غير معروفة وقد علم أن المضارب قدر ربح ألف درهم أرسل اليه فان رب المال يحاص الغرماء بما في يد المضارب من الربح ولا يحاصهم بمقدار رأس ماله وحصته

(١) قوله الصغير بالتذكير وما في النسخ من تأنيته فحريف لانه وصف الكتاب كمالا يحنث اه

يظهر الوجه لا يحنث ولو كان حين حلف بهذا الوجه رب الدين اثنين نقضى لاحدهما انتهى اليمين في حقه \* لا يذهب من باب دار المديون أو من هذا الموضع حتى يقضيه دينه فدفعه المديون حتى زال عن الباب أو عن الموضع يحنث وان ازاله بالحل لا لا يقبض منه ماله اليوم فقبضه من وكيله في يحنث لانه نائبه لامن المتطوع أو من وايه أو المحتال عليه لعدم النيابة هذا اذا كان المحتال عليه مديون المطلوب ولا يحنث اذا كانت الحوالة بعد الحلف لا قبله وكذا الوكالة على ما ذكر في المنتقى وذكر غيره انه يحنث بالوكالة السابقة على الحلف أيضا كالوكل بالنسكاح ثم حلف على أن لا يتزوج بخلاف الحوالة ولو اشترى به منه فيه حنث بخلاف ما اذا اشترى فيه وقبضه بعده حيث لا يحنث ولو قبض بعضه فيه وحط الباقي لا يحنث لعدم قبض الكل ولو وهب الكل لا يحنث وان اشترى به فاسد ان في قيمة المبيع وفاء حنث والا فلا لعدم قبض الكل \* لا يأخذ منه ثوبا هرويا فاذن ذجرا باهرويا فيه هو حنث قضاء وان لم يعلم به وكذا في لا يأخذ درهما فأخذ فلوسا فيها درهم بلا علم لان دس الدرهم في الفلوس معتاد بخلاف ما اذا أخذ الدقيق وفيه درهم حيث لا يحنث ديانه لا قضاء لعدم العادة بالدس في حال الاخذ والاعطاء فيه فلا يحنث ديانه وقضاء لا يقبض منه دينه اليوم فأخذ

من وفيه درهم حيث لا يحنث ديانه لا قضاء لعدم العادة بالدس في حال الاخذ والاعطاء فيه فلا يحنث ديانه وقضاء لا يقبض منه دينه اليوم فأخذ

منه وهما فيه فهلك فيه لا يحنت وأن استهلك فيه شيئا مثليا لا يحنت لانه يلزمه المثل فلا يصير قصاصا وان قيمته ان تقدمه غصب يحنت لانه استيفاء حتى شاركه شريكه فيه في الدين المشترك الا لازم بسبب متحد

(٣٣١)

لهم على المغصوب منه بخلاف ما اذا احرقه ولزمه الغرم

من الربح كذا في المحيط \* لو أقر المضارب عند موته وعليه دين يحيط بماله أنه ربح في المال ألف درهم وأن المضاربة والربح دين على فلان ثم مات فلان أقر الغرماء بذلك فلا حق لرب المال فيما ترك المضارب ولكن يتبع رب المال المدينون برأس ماله فيأخذوه يأخذون نصف ما بقى منه أيضا حصته من الربح واقتسم نصفه غرماء المضارب مع ماله وان قال غرماء المضارب ان المضارب لم يربح في المال شيئا وليس الدين الذي على فلان من المضاربة كان ذلك الدين مع سائر تركته بين الغرماء ورب المال بالحصص يضرب رب المال برأس ماله ولا يضرب بشيء من الربح كذا في المبسوط \* وهذا اذا كانت المضاربة معروفة في الصحة الا أنه لا يعرف مال المضاربة الا بقوله وأما اذا كانت غير معروفة ولم تعرف الا باقراره فإنه لا يضرب برأس المال مع غرماء الصحة كذا في المحيط \* وان قال هذا الألف مضاربة لفلان عندي ولفلان عندي ودبيعة كذا ولفلان كذا من الدين بدئ بالمضاربة وان لم يقر بها بعينها كان جميع مال المضارب بين صاحب الدين وصاحب الدبيعة وصاحب المضاربة بالحصص كذا في المبسوط \* لو قال لفلان ألف مضاربة وهو في هذا الصندوق ولفلان ألف على فلم يوجد في الصندوق شيئا فالتركة بين رب المال والغريم بالحصة وان وجد في الصندوق ألف كان هو أولى وان وجد في الصندوق ألفان فرب المال ألف خاصة والثاني بين الغرماء محتاطين كان الا لفان أو غير محتاطين فان علم أن المضارب هو الذي خلط المال بغير أمر رب المال كان بينهم بالحصص في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما نصفه لرب المال ونصفه للغرماء كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لفلان عندي ألف درهم مضاربة وهو الذي على فلان ولفلان على ألف درهم ولا مال له غيره فذلك الدين لرب المال ولو أقر المضارب في مريضه بمضاربة بعينها ثم أقر بها بعينها ودبيعة لا تخرم أقر بدين ثم مات بدئ بالمضاربة ويخص صاحب الدبيعة والدين فيما بقي من تركته كذا في المبسوط \* دفع الى رجلين ألفا مضاربة فمات أحدهما فقال الآخر هلك المال صدق في نصيبه وكان نصيب الآخر ديناً في ذمته وتركته فان علم أن الميت أودع نصيبه صاحبه يصدق في الكل ولو قال دفعت ذلك الى صاحبي كان مصداق معي عنه وكان ديناً في مال صاحبه كذا في محيط السرخسي والله أعلم

### باب العشرون في جناية عبد المضاربة والجناية عليه

من دفع ألفا مضاربة بالنصف واشترى به عبدا يساوي ألفا ففي عنده خطأ فإنه ليس للمضارب أن يدفع ولا أن يفدي من مال المضاربة وان كان مع العبد مال آخر للمضاربة فان فداها المضارب من ماله كان متطوعا لا يرجع به في مال المضاربة وبي العبد على المضاربة كما لو فداها غائبا وهذا بخلاف ما لو كان للمضارب شركة في العبد فاختر الفداء فإنه يبطل هذه المضاربة ولو كانا خاضرين يقال لرب المال ادفعه أو افده فاذا اختار أحدهما انتقضت المضاربة فان أراد رب المال دفعه فقال المضارب أنا أفديه حتى يبقى على المضاربة فأبيعه حتى أربح فيه ليس لرب المال الدفع وأما اذا كان المضارب غائبا لم يكن لرب المال أن يدفع وانما له أن يفدي هكذا في المحيط \* لو كان مال المضاربة ألفا واشترى عبدا قيمته ألفان ففي جناية خطأ لا يخاطب المضارب بالدفع والفداء اذا كان رب المال غائبا وليس لأصحاب الجناية على المضارب ولا على الغلام سبيل الا أن لهم أن يستوثقوا من الغلام بكفيل الى أن يقدم المولى وكذا لا يخاطب المولى بالدفع اذا كان المضارب غائبا وليس لأحدهما أن يفدي حتى يحضر جميعا فان فدى كان متطوعا في الفداء فاذا حضر ادفعوا وفدا فان دفعه فليس له ما شيء وان فدا كان الفداء عايماً أربعا وخرج العبد من المضاربة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فان اختار أحدهما الدفع والاخر الفداء فلهما ذلك هكذا في البدائع \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا دفع ألفا مضاربة فاشترى المضارب به عبدا يساوي ألفا

خالفا كرسيم ابن كوي بدست كرم فكذا فاعطى ما كان معه وأخذ من ماله درهمين ودفعه حنث \* حلف أنه يعطي ربح الدين كل شهر عشرين وكان التزم ولم يعط شيئا حنث ولا يبر الا اذا التزم وأعطاه شهر والداق على استمرار الطلب في الآتي من ابوي جزا ودينه درهم داني



ليست وله عليه درهمان ودانق لا يحنث ولو أزيد من الدرهمين ونصف يحنث كما لو قال لأملكك الامانة وفي ملكك جسمون لم يحنث لان المراد منه نفي الزائد على المائة \* زعم انه دفع (٣٣٣) اليه ثوباً بالقصار فأنكر تخلف انه ان لم يكن دفع اليه فكذا وكان دفع

الى ابنه أو تليذه الذي في عياله لا يحنث ولو لاقى عياله يحنث الا اذا غنى الدفع اليه فلا يحنث مطلقاً وقوله لا مال لي ينصرف الى الزكوى ولا يشترط كونه نصيباً ويدخل فيه الودائع من النكاحين وان قل لالدين على مقر أو جاحد على أو فقير أو المغصوب المستهلك أو المجمود القائم وقيل المغصوب ليس بمال على كل حال \* لازم رجلاً تخلف لياثني غداً فجاءه في مكان الزوم لا يزال عليه الايمان في منزله الذي يسكن فيه لا في منزل الملازمة الا ان تحول عنه \* لا يخرج حتى أريك نقسي فاره من بعيد أو من فوق حائط لا يصل اليه ان عرفه لا يحنث \* ليجهد في قضاء ما عليه فباع للقضاء كل ما كان القاضي يبيعه اذا رفع اليه بر والا لا \* لا يأخذ من فلان ماله الا جله أو الاجماعا فارد أخذه متفرقا يهب منه له درهمان يأخذ كيف شاء \* لا يأخذ من حقه شيئاً دون شيء ان فرق في الاخذ أو وهب البعض حنث والحيلة ان يؤدي له عن المديون رجل أو يوكل الخائف من يقبض له فلا يحنث وان متفرقا \* لا يتقاضى فلا نافرمة ولم يتقاضاه لا يحنث \* لياثني غدا ويريه وجهه فانه فلم

أو أقل من ذلك أو أكثر فادعى أو لياثني القليل على العبد أنه قتل أباهم عدا وبجد العبد ذلك فأقام أولياء القليل عليه قيمة بذلك فان كان رب المال والمضارب حاضرين فان البيعة على العبد مسهوعة فاما اذا كانا غائبين أو أحدهما في رواية أبي حفص لا تسمع بينهم على العبد ولم يحنث فيه خلافاً وفي رواية أبي سليمان عند أبي حنيفة ومحمد درجة ما لله تعالى لا تقبل البيعة على العبد متى كانا غائبين أو أحدهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل كذا في المحيط \* ولا خلاف أن العبد لو أقر بالقتل عداً فانه يقضى عليه بالقود حضراً أو لم يحضر ولو أقر العبد بذلك وهما حاضرا ان يكذبه فيه ولا تقول وليان فغداً أحدهما فان حق الولي ألا يخرطل \* وكذلك لو كان المضارب صدقه والعبد كله مشغول برأس المال فان المضارب فيه كالأجنبي فان كان في العبد فضل وقد صدق المضارب نظر الى حصته من الفضل فليل له ادفع نصف حصته الى الولي الذي لم يعف أو أفده فاذا اختار أحدهما بطلت المضاربة فيأخذ رب المال من العبد قدر رأس ماله وحصته من الربح ويأخذ المضارب نصف حصته الذي بقي هكذا في المبسوط \* فاما اذا كذب المضارب وصدقه رب المال فهو ذاعلى وجهين اما أن تكون قيمة العبد مثل رأس المال أو أقل بأن كانت ألفاً أو أقل أو كانت أكثر بأن كانت ألفين ففي الوجه الأول يصح تصديق رب المال ويقال له ادفع نصف العبد بالخناية أو أفده بنصف الدية فان اختار الدفع بطلت المضاربة في النصف وبقيت في النصف وكذلك اذا اختار الفداء وفدى نصف العبد بنصف الدية واذا بقي النصف الباقي على المضاربة اذا تصرف المضارب فيه ورجع وأراد أن يقتسمها كم يأخذ رب المال رأس ماله من الباقي ان كانت قيمة العبد ألف درهم يأخذ رب المال نصف رأس المال من الباقي وان كانت قيمة العبد أقل من ألف بأن كانت ستمائة صار يدفع النصف مستوفياً ثلثمائة من رأس المال وبقي حقه في سبعمائة من رأس المال فيستوفى من الباقي سبعمائة تمام رأس ماله ثم ما بقي يكون ربعاً فيقسمه على ما شرطوا وفي الوجه الثاني يصدق رب المال على حصته فيقال له ادفع نصف حصتك وهو ثلاثة أثمان العبد وأفده بنصف الدية وأيهما اختار بطلت المضاربة هكذا في المحيط \* ولو اشترى بمال المضاربة عبداً فقتله رجل عداً فان كان فيه فضل لا قصاص فيه وتؤخذ قيمته في ثلاث سنين وتكون على المضاربة وان لم يكن فيه فضل ينظر ان كان في يد المضارب مال آخر من المضاربة سوى العبد فلا قصاص فيه فان لم يكن في يد المضارب مال آخر يجب القصاص للولي كذا في محيط السرخسي \* فان صالحه على ألف درهم كان رب المال من رأس ماله وان صالحه على ألفي درهم استوفى رب المال من ذلك رأس ماله وما بقي بمنزلة الربح بينهما على ما شرطوا كذا في المبسوط \* ولو كان في يد المضارب عبداً ان قيمة كل واحد منهما ألف فقتل أحدهما عداً لم يكن فيه قصاص ويجب القيمة كذا في الحاوي والله أعلم

### \* (الباب الحادى والعشرون في الشفعة في المضاربة) \*

اذا دفع الرجل الى رجل ألف درهم مضاربة فاشتري المضارب به داراً تساوى ألفاً أو أقل أو أكثر ورث المال شقيقه أباداره فله أن يأخذها بالشفعة من المضارب ويدفع اليه الثمن فيكون على المضاربة ولو اشترى المضارب داراً ببعض مال المضاربة ثم اشترى رب المال داراً لنفسه الى جنبها فله مضارب أن يأخذهم بالشفعة بما بقي من مال المضارب كذا في المبسوط \* ولو باع المضارب داراً من المضاربة ورث المال شقيقه أباداره فلا شفعة له سواء كان في الدار ربح أو لم يكن ولو باع رب المال داراً لنفسه والمضارب شقيقه أباداره من المضاربة فان كان في يد المضارب من مال المضاربة ما به وفاء بشئ الدار لم يجب الشفعة وان لم يكن في يده وفاء بشئ الدار فان لم يكن في دار المضاربة ربح فلا شفعة وان كان فيها ربح فله مضارب أن يأخذها لنفسه كذا في المحيط \*

لو يجده لا يحنث \* اكرفر دانه تى تامعاملت من يبرون برى فكذا فجاءه لثالث فلم يأخذ الدائن ماله ولم يطالبه به حتى مضى الغد لا يحنث لان الشرط الايمان لقطع الماله وقد وجد \* لا أفارقك قبل استيفاء حتى فاشتري منه عبداً يملك الدين ثم فارقه قال

محمد لا يحنت في قول الامام كمالوهب له الدين قبل المغاربة وقبله المديون وعلى قول الثاني يحنت كافي الهبة وان مات العبد قبل المغاربة عند البائع ثم فارقه يحنت \* (التاسع عشر في السرقة والخيانة) \* (٣٣٣) حلف انه لم يسرق شيئا من فلان ولم يره وكان رآه قبل السرقة لا يحنت لان الحال دالة على انه اراد به وقت السرقة وهو المختار \* حلت من بيت أمها إلى زوجها خطبا ولما انفك ان أكلت حبة مما أتيت به فكذا فاكل من اللحم حنت والا صل اعتبار اللفظ ان أمكن والا فالغرض ولا يمكن اعتبار اللفظ لعدم الحبة في اللحم فحمل على الغرض كافي وضع القدم بخلاف ما اذا قال ان لم أبعث نفقتك من بخاري فكذا فأرسله لمن يمرقند يحنت لان اعتبار اللفظ يمكن فاعتبر \* ان وضعت يدي على جاريتي فكذا فضر بها فأصابته يده فيه أو وضع عليها يده حال الضرب ان دل الحال على انه اراد به الوضع لافي حال الضرب لا يحنت \* لا يكدل بنصف درهم فكفل به شره لا يحنت اعتبار اللفظ \* قال الزوج لها حين أنت لالحال لرفع الامتعة كرازين طانه خلال دندان بيرون آرى فكذا فاخرجت غير الخلال لا يحنت اعتبار اللفظ وكذا اذا قال لها كرجش من برين زن عى اقتسدا فلان كار كسد فكذا فقام في البيت وكلهما من غير أن يقع بصره عليها لا يحنت \* ولو زرع في أرضها قطننا وقال حلال المسلمين عليه حرام

لأن أجنبي اشترى دارا إلى جنب دار المضاربة فان كان في يد المضارب وقام بالتمن فله أن يأخذها بالشفعة للمضاربة وان سلم الشفعة بطلت وليس لرب المال أن يأخذها لنفسه وان لم يكن في يده فإفاد أن كان في الدار ربح فالشفعة للمضارب ولرب المال جميعا فان سلم أحدهما فلا شر أن يأخذها جميعا لنفسه بالشفعة وان لم يكن في الدار ربح فالشفعة لرب المال خاصة كذا في البدائع \* ولو لم يعلم المضارب بالشفعة حتى تناقضا المضاربة واقسم الدار التي من المضاربة على قدر رأس المال والربح ثم أراد أن يأخذ الدار للمبيعة بالشفعة لانفسهم ما فله ما ذلك فان طالب اجماعا فهو بينهما فان وأيم ما سلم أخذ لا شر الدار كلها وأذا دفع الرجل إلى رجلين مال المضاربة فاشترى به دارا ورب المال شفيعها فله أن يأخذ حصة أحدهما بالشفعة دون حصة الآخر وكذلك لو كان الشفيع أجنبيا ولو كان المضارب واحدا فأراد الشفيع أن يأخذ بعض الدار بالشفعة لم يكن له ذلك سواء كان الشفيع رب المال أو أجنبيا وأذا دفع الرجلان إلى رجل مال المضاربة فاشترى به دارا وأحد صاحبي المال شفيعها فأراد أن يأخذ بعض بالشفعة فليس له ذلك أما أن يأخذها كلها أو يدع وإذا وجبت الشفعة للمضاربة فسلم أحد المضاربين الشفعة لم يكن لأخر أن يأخذها وان كان رأس المال ألف درهم فاشترى به المضارب دارا تساوى ألفا أو أقل أو أكثر وشفيعها رب المال بدار له ولا أجنبي أيضا شفيعها بدار له أخرى فلهما أن يأخذ الدار بينهما فان سلم رب المال الشفعة وأراد الأجنبي أن يأخذها فالقياس أن يأخذ الأجنبي نصف الدار بالشفعة وليس له غير ذلك وفي الاستحسان للأجنبي أن يأخذ الدار كلها أو يدع كذا في المبسوط والله أعلم

\* (الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين أهل الاسلام وأهل الكفر) \*

أذا دفع المسلم إلى النصراني مال المضاربة بالنصف فهو جائز إلا أنه مكروه فان تجرى التجار والخزير فرج جاز على المضاربة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وينبغي للمسلم أن يتصدق بحصته من الربح وعندهما نصرفه في التجار والخزير لا يجوز على المضاربة فان اشترى مائة ففقد فيه مال المضاربة فهو مخالف ضامن عندهم جميعا وان ارى فاشترى درهمين بدرهم كان البيع فاسدا ولكن لا يصير ضامنا لمال المضاربة والربح بينهما على الشرط ولا بأس بأن يأخذ المسلم مال النصراني مضاربة ولا يكره له ذلك فان اشترى به خرا أو خزيرا أو مائة ونقد مال المضاربة فهو مخالف ضامن فان ربح في ذلك رد الربح على من أخذ منه ان كان يعرفه وان كان لا يعرفه تصدق به ولا يعطى رب المال النصراني منه شيئا ولو دفع المسلم مال مضاربة إلى مسلم ونصراني جاز من غير كراهة كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وهبته \* (١) وإذا دخل الحربى الياناما فندفع اليه مسلم مال مضاربة بالنصف فأودعه الحربى مسلما ثم رجع إلى دار الحرب ثم دخل اليانام ذلك بامان وأخذ المال من المستودع فاشترى به وباع فهو عامل لنفسه ويضمن لرب المال رأس ماله ولو أن الحربى دخل بالمال دار الحرب فاشترى به وباع هناك فهو له ولا ضمان عليه لانه صار مستويا على المال حين دخل دار الحرب بغير إذن رب المال وان كان رب المال أذن له في أن يدخل دار الحرب فيشتري به ويبيع هناك فاني أستحسن أن أجيز ذلك على المضاربة وأجعل الربح بينهما على ما اشترط أن سلم أهل الدار أو رجع المضارب إلى دار الاسلام مسلما أو معاهدا أو بامان كذا في المبسوط \* وان استولى عليه المسلمون في دار الحرب يكون رأس المال وحصة رب المال من الربح لرب المال والباقي لجميع المسلمين كذا في محيط السرخسى \*

(١) قوله وإذا دخل الحربى الخ يجوز في عامة النسخ قبل هذه المسئلة زيادة ونقصا وأما رد المرأة وعدم ارتدادها فسواء في قولهم جميعا كان المال لها أو كانت هي العاملة والمضاربة صحيحة على جالها حتى تموت أو تلحق كذا في الحاوى انتهت الأصواب اسقاطها لانها ليست من هذا الباب وقد تقدمت في الباب الثامن عشر في عزل المضارب اهـ بجرى

اكر از غله اين زمين بخانه من اندر آيد ثم وضعت على رأسها قطننا من هذه الغلة لتذهب به إلى التداق ودخلت البيت يحنت اعتبار اللفظ لا يسرق وكان كارا فاخذوا كاهه بلاذن المسالك ان لالا كل أول الحمل إلى بيته لا يحنت وان لالا كل جملها إلى المنزل وليس من رأيه أن

يخبره المالك يحنث واما الانزال كالحيار والحبوب كلها يحنث على أي وجه كان أخذها بلا إذن الالحفظ والا كاروا الوكيل سواء وغيرهما اذا كل من القوا كه أو جل جنت \* قصار (٣٣٤) سرق أجيره من حانوته ثوبا غيره خلف أجيره كرم نورازيان كردم فكذا يحنث

\* قال لاخر من درمال  
توخيات مه كرده أم وقد  
كان خانت امرأته باجارتها  
ورضاه لا يحنث \* قال ساع  
اكريش ازين كسي رازيان  
ازده درم زياده تركم فامرأته  
طالق زن خود رازيان زيادت  
كرد فالحج انما لا تطاق لان  
اليمن منكروا امرأته  
معرفة فلا تدخل تحت اليمن  
كن حلف ان تدخل داري  
هذه أحد فكذا فدخلت  
بنفسها فان كانت معرفة  
بدخولها في الجزاء ففي حق  
الشرط منكروا اليمن مركبة  
من الشرط والجزاء فاذا  
عرفها في طرف فهي معرفة  
في حق هذا اليمن قال  
القاضي وفيه نظر لان في  
قوله ان دخل داري هذه  
واحد فكذا فدخلت هي  
طلقت وان عرفت في الجزاء  
وكذا الامر أتينا له ان حلفت  
بطلاق امرأته منكرا فهذه  
طالق لاحدا ما بعينها ثم  
حنث بطلاقها حنث في عينه  
أما المعرفة في الشرط لا تدخل  
تحت النكرة في الجزاء ففي قوله  
ان دخل داري صار هو معرفا  
في الشرط فلا يدخل تحت  
النكرة في الجزاء \* سرق ثوبه  
أو غصب خلف رب الثوب  
انه ان كان له ثوب فكذا  
وأشار الى ذلك الثوب ان كان  
قائما يحنث وان هالكالا  
وان لم يعرف أحد الا مريم

واذا دخل الحربان دار الاسلام بامان فدفع أحدهما الى صاحبه مالا مضاربة بالنصف ثم دخل أحدهما دار الحرب لم تنتقض المضاربة كذا في المبسوط \* ولودفع حربي الى مسلم مالا مضاربة ثم دخل المسلم دار الحرب باذن رب المال فهو على المضاربة كذا في خزائن المفتين \* ولودفع أحد الحربين الى صاحبه مالا مضاربة على أن له من الربح مائة درهم فالمضاربة فاسدة وهما في ذلك بمنزلة المسلمين والذميين وقد اتزموا أحكام الاسلام فيما يرجع الى الملامات حين دخلا دارنا بامان لا تجارة وكذلك حكم المسلمين في المضاربة الفاسدة في دار الحرب ودار الاسلام سواء كذا في المبسوط \* اذا دخل مسلم أو ذمي دار الحرب بامان فدفع الى حربي مالا مضاربة بربح مائة درهم أو دفعه اليه الحربي فهو جائز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى والربح بينهما على ما شرطنا حتى اذا لم يربح الامانة درهم فهي كلها لمن شرط والوضعية على رب المال وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى المضاربة فاسدة وللضارب أجر مثل فان لم يكن في المال من الربح الامانة فهي له وان كان أقل من مائة فذلك له وليس على رب المال شيء آخر كذا في الحاوي \* واذا دفع المسلم المستامن في دار الحرب مالا مضاربة الى رجل قد أسلم هالك ولم يهاجر اليه بربح مائة درهم أو أخذ منه بذلك جاز على ما شرطنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى المضاربة فاسدة كذا في المبسوط والله أعلم

### \* (الباب الثالث والعشرون في المتفرقات) \*

لودفع اليه ألف درهم مضاربة على أن يشتري به الثياب ويقطعها يده ويخيطها على ان مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما صنفان فهو جائز على ما شرطنا لان العمل المشروط عليه مما يصنعه التجار على قصد تحصيل الربح وكذلك لو قال له على أن يشتري به الجلود والادوم ويخزها خفا فادلا ووردا يده وأجزائه فكل هذا من صنيع التجار فيجوز شرطه على المضارب كذا في المبسوط في باب شرط المضارب \* لودفع اليه ألف درهم على أن يحنط ويحنث على أن مارزق الله تعالى من شيء فهو بينهما صنفان فان المضاربة لا تجوز وان كانت الاجارة على الاحتطاب والاحتشاش جائزة كذا في المحيط \* واذا دفع في مرضه ألف درهم مضاربة بالنصف فعمل المضارب وربح ألفا ثم مات رب المال من مرضه ذلك وأجر مثل المضارب أكل مما شرط له من الربح فيما عمل وعلى رب المال دين يحنط بماله فلمضارب نصف الربح يبدأ به قبل دين المريض ولولم يكن سمي للمضارب رب يحسب كان له أجر مثل عمله وذلك دين على المريض كسائر الديون فيضرب به مع الغرماء في تركته ولا حق له في شيء من الربح لودفع الصحيح ألف درهم مضاربة الى مريض على أن للمضارب عشرة ربح وأجر مثل خمسة مائة قرع ألفا ثم مات من مرضه وعليه دين كثير فله مضارب عشرة ربح لا يراى عليه كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وبيعه \* واذا استأجر رجلا عشرة أشهر بأجر معلوم ليشتري له البرج فان دفع اليه في المدة مالا مضاربة بالنصف فعمل وربح فيه فله من ألفي يوسف رحمه الله تعالى المال كله لرب المال وله الاجر المشروط وقال محمد رحمه الله تعالى له نصف الربح وسقط أجر هذه المدة كما لودفع اليه غير المستأجر مالا مضاربة فانها تصح ويسقط أجر قدر مدة عمله للمضاربة كذا في الكافي \* ولو كان الاجير دفع الى رب المال مالا مضاربة يعمل به على النصف جازوا الاجير على الاجارة والمستأجر على المضاربة فان استبضع رب المال الاجير مال المضاربة يشتري به ويبيع على المضاربة فقبضه الاجير فاشترى به وبيع فهو جائز على ما شرطنا في المضاربة والاجر على حاله كذا في المبسوط في باب شروط المضاربة \* ومن دفع الى غيره ألف درهم مضاربة وقال هذا مضاربة عندك شهر فاذا مضى الشهر فهو قرض فهو كذلك فاذا مضى الشهر وهو عنده ورق كان قرضه يعني اذا قبضه وان كان عرضا لم يكن قرضا حتى يبيعه فيصير ورقا فيكون قرضا عنده كذا في المحيط \* ولو أقرضه شهرا ثم بنى مضاربة لم يكن مضاربة كذا في التتارخانية ناقلنا عن الفتاوى

يحنث كن باع فضوليا ثوب غيره فاجاز ان قائما صح وان هالك لا يعلم لا دفن ماله فطلبه ولم يجده خلف انه ذهب ماله ان العناية لم يأخذها انسان يحنث الا اذا نوى الذهاب عن ملكه \* سرق ثوبا من آخر فقبل المطالبة دفع اليه السارق درهم فحججه المسروق منه وحلف

السارق انه ماسرقة لا يحنث وان كان قائما لوقوع المقاصة وانه مشكل لبقائه على ملك المالك الى القضاء بالضمن لان الضمان واجب في الاستهلاك على رواية وفي الهالك وان لم يجب الضمان لكنه موقوف على اختيار المالك (٣٣٥) فله ان يختار القطع وله ان يختار الضمان فلا يثبت الضمان

قبل الاختيار رجعتي تقع المقاصة ونص في المحيط عن بعضهم على انه يحنث كيفما كان لما قلنا \* وفي الاصل محمد والوديعه ثم اودع عند المالك من ماله الجاحدان كان من جنس حقه وسعه امساكه لان كان من خلاف جنسه \* وفي الجامع الصغير ظفر بن ابي المديون وله دنائير فكنه الاخذ على الرايتين \* وفي المنتقى له عليه ألف درهم فاغتصب منه ألف درهم قال محمد قصاص بلا نية وقال الثاني لا بلا مقاصة فان مات قبلها فاسوة للقرماء \* حلف السارق على انه ليس معه من الدراهم غير المأخوذ ان الباقي عنده أقل من الثلاثة لا يحنث وان ثلثة أو أكثر ان البين بالطلاق حنث علم أو لم يعلم وان بالله فمخوس ولو قال اكرسم هست جزاين كه ما كرفتم ثم علم ان معه شيئا ان يحال لو علم السارق به أخذه حنث والا \* (نوع آخر) ضاع مال في دار خلف كل واحد انه لم يأخذه ولم يخرج من الدار ثم علم ان واحدا أخرجه مع آخر ان كان لا يطبق حله وحده حنث لان أخرجه كذلك يكون وان أطاقه وحده لا يحنث لانه صادق في عينه \* رفعت

العتاية \* في نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل عنده ألف درهم مضاربة فقال لرب المال أقرضني ففعل وهو قائم بعينه ثم اشترى به قال اذا قبضه المضارب بيده من يته أو صدقه أو كسبه وصرفه في حوائج نفسه فهو قرض عليه كذا في المحيط \* رجل دفع الى غيره مالا مضاربة ثم ان المضارب شارك رجلا آخر بدراهم من غير مال المضاربة ثم اشترى المضارب وشريكه عصيرا من شركتهما ثم جاء المضارب بدقيق من المضاربة فاتخذ منه ومن العصير فلاتج (١) قالوا ان اتخذ الفلاتج باذن الشريك ينظر الى قيمة الدقيق قبل أن يتخذ منه الفلاتج والى قيمة العصير فما أصاب حصه الدقيق فهو على المضاربة وما أصاب حصه العصير فهو بين المضارب وبين الشريك لكن هذا اذا كان رب المال قال له اعمل فيه برأيك فان لم يكن قال له ذلك وفعل المضارب بغير اذن الشريك فالفلاتج يكون للمضارب وهو ضامن مثل الدقيق لرب المال ومثل حصه الشريك من العصير للشريك وان كان رب المال أذن له في ذلك والشريك لم يأذن فالفلاتج يكون للمضاربة والمضارب ضامن حصه شريكه من العصير وان كان الشريك أذن له في ذلك ورب المال لم يأذن فالفلاتج يكون بينهما وبين الشريك وهو ضامن لرب المال مثل الدقيق كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا دفع الرجل الى رجل فلو ساء مضاربة بالنصف فلم يشتر حتى كسدت تلك الفلوس وأحدث فلوس غيرها فسدت المضاربة فان اشترى بها المضارب بعد ذلك فربح أو وضع فهو لرب المال والمضارب أجر مثل عمله فيما عمل ولو لم تكسده حتى اشترى بها المضارب ثوبا ودفعه او قبض الثوب ثم كسدت فالمضاربة تجازى على حالها فان باع الثوب بدراهم أو عرض فهو على المضاربة فان ربح ربحا وأراد القسمة أخذ رب المال قيمة فلوسه يوم كسدت ثم الباقي بينهما على الشرط كذا في المبسوط في باب المضاربة بالعروض \* وفي نوادر المعالي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بطبرستان وهي طبرية ثم التقيا ببغداد قال يكون رأس المال قيمة الطبرية بطبرستان يوم يحنث ضمان كذا في المحيط \* واذا ربح المضارب في المال ربحا فأقر به برأس المال ثم قال قد خلطت مال المضاربة بمالي قبل أن أعمل وأبيع لم يصدق فان هلك المال في يده بعد ذلك ضمن رأس المال لرب المال وحصته من الربح كذا في المبسوط \* وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف يشترى به ويبيع ويشارك ويعمل برأيه فاشترى به وبألف من عنده متاعا ولم يخلط المالكين ثم أراد أن يبيع حصته أو حصه المضاربة خاصة ليس له ذلك من قبل أن الشركة وقعت في البيع فلم يكن لواحد منهم ما أن يخص نفسه كذا في المحيط \* ومن كلب المضاربة الصغير قال اذا اشترى المضارب بالمال وهو ألف درهم خادما ثم هلك الألف فرجع بمشله على رب المال ونقده ثم باع الخادم ثلثة آلاف درهم فاشترى به متاعا فهل كسب قبل أن يتقدها فانه يرجع على رب المال بألفين وخمسمائة وبوذي من عنده خمسمائة فان باع المتاع بعد ذلك بعشرة آلاف كان للمضارب سدس الثمن والباقي على المضاربة يستوفى منه رب المال ما غرم في المرات وذلك أربعة آلاف وخمسمائة والباقي ربح بينهما كذا في المبسوط \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب به وباع وربح حتى صار ثلثة آلاف درهم ثم اشترى بالثلثة آلاف ثلاثة آلاف أعيد قيمة كل واحد منهم ألف ولم ينقد المالك حتى ضاع كان ذلك على رب المال ويكون رأس المال أربعة آلاف درهم ولو أن رب المال اشترى عبدا بألف فاشترى منه المضارب بألف في يديه من المضاربة وليس في يديه غيره فضاقت قبل أن يتقدم رب المال فلا غرم على المضارب وبأخذ العبد بغير شيء فيكون على المضاربة ورأس المال فيه ألفان كذا في المحيط \* واذا اشترى المضارب بمال المضاربة جارين اثنين تساوى كل واحد منهما ألف درهم ثم باع احدهما بألف والاخرى بألفين وقبضهما المشتري ثم لقيه المضارب وقال زدني في ثمنهما فزاده مائة درهم

(١) قوله فلاتج هو نوع من الخلوي ممر بفلانة اه

من مال الزوج ودفعت اغزل القطن فقال الزوج ان رفعت من مالي شيئا فانت كذا وهي قد رفعت واشترت لحوائج البيت أو احتاجت الجارية الى الدقيق فنزلت الزوج لا يكرهه بل يكره الدفع للغزل ان كانت ممن يتولى شراء الحوائج للزوج لا يحنث وان كانت لا تتولى يحنث \* ان دفعت

درهمان كسى خفت رأس الكس و أهرت غيرها بالرفع فرفع ودفع اليها قبل يحنث وقيل لا يحنث \* ولودفع اليها درهم لتتظفر فرفعت منها بلا علم فقال لها أرفعت منها فقال (٣٣٦) نعم لا على وجه السرقة وردت بعد المفارقة يحنث وان قبلها ان أنكرت يحنث وان لم تنكر لا

\* ان رفعت من مالى فكذا فوجدت صرة له ملقاة حين تكس المنزل فوضعتها في ظرف وأخبرته به لا يحنث \* قال لها كرسيم من رفع كرى طلاق هستى فقات هستم فعلم رفعها ان أراد الايقاع يقنع وان أراد تخويفها التقر لا يقنع والقول له مع الخلف \* ان دفعت شيئا من مالى الى غيرى فاعطت الكبرى أو المخل أو الماعون ان شيخ الزوج به يحنث والا لا \* ان تردى الثوب الساعة فكذا فأنجرت من العيبة فأخذ هذه الزوج من يدها أو العيبة قبل أخذها الثوب ان كانت فحمت للرد لا يحنث \* ان لم تجيئى غدا بمتاع كذا فكذا فأرسلت على يد انسان ان كان نوى الوصول لا يحنث وان نوى الحمل أو لم ينوشيا يحنث \* دفعت الدراهم الى قصاب اللحم فقال الزوج ان لم تردى تلك الدراهم فكذا فزعم القصاب ان الدراهم غائبة فما يعلم انها أذيت أو طرحت في الوادى لا يحنث وان خلط تأخذ كيس القصاب ونعطيه الزوج \* قالت له دفعت تلك المتاع أنت أو أمي فقال توازن بسه طلاق كه مادر تو برد آشته است اين جزى را وقد رفعت الأم أو قال أنت طالق كه مراد شتام داده فأنكرت لا تطلق والرفع والشم شرط

وقبضها المضارب بمقابلته ماقتوزع على قيمته ما كاصل الثمن اذا سمي بمقابلته ما قبله وقيمتها سواء ولو كان المشتري طعن فيه ما يعيب فصالحه المضارب على أن يحط من الثمن مائة درهم ثم وجد المشتري بالتي اشتراها بالف درهم عيار دها بالف غير ثلاثة وثلاثين وثلاث ولو كان المضارب اشتري الجاريتين من المشتري بر مائة درهم على ما باعهما به ثم وجد باحداهما عيار دها بثمانين وحصته من الربح اذا قسمت على الثمن ولو كان المشتري اشتري احدى الجاريتين بالف والاخرى بالدين ثم أراد أن يبيعهما امرأته على ثلاثة آلاف درهم فله ذلك وان باع كل واحد منهما امرأته على حدة على ثمنها اجاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فان زاد في ثمنهما مائة درهم وأراد أن يبيعهما امرأته باعها جميعا على ثلاثة آلاف درهم ومائة درهم وان أراد أن يبيع احدهما امرأته على حدة لم يكن له ذلك كالأول كان اشتراهما بثمانين واحده له أن يبيعهما جميعا امرأته على الثمن وليس له أن يبيع احدهما امرأته على حصته من الثمن كذا في المبسوط باب المضارب يبيع المتاع ثم يشتري لنفسه باقل من ذلك \* وفي المتن رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتري المضارب به عبد ايساوى ألفي درهم فنهاه رب المال أن يبيع الا بالنقد وقال المضارب أبيع بالنسيئة أو قال أبيع حصتي وهي الربع بالنسيئة فليس له أن يبيع الا بالنقد فان باع المضارب ثلاثة أرباعه بالنقد لم يكن له أن يبيع الربع بالنسيئة حتى يقبض ثلث الثلثة الارباع ويوفى من ذلك رب المال رأس ماله ووربجه ثم يبيع بعد ذلك الربع بالنسيئة ان أحب كذا في المحيط \* ولو اشتري بالف المضاربة تجارية نسيئة لا يبيعهما امرأته على الف مالم يمين هكذا في المبسوط \* رجل دفع الى رجل عرضا مضاربة فادعى المضارب بعد ذلك وقال رددت العرض عليك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يكون القول قوله في ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* هشام سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى قال ليس للمضارب أن يشتري على المضاربة الا بالدين منه حتى انه اذا باع متاع المضاربة ثم اشتري على ذلك الدين (١) على المضاربة لم يجز على المضاربة وان اشتري غلاما فوجده (٢) حاضن كذا في المحيط \* واذا دفع المالك المضاربة بالنصف أو اقل أو أكثر وأخذ مالا مضاربة فهو جائز وكذلك العبد المأذون له في التجارة وكذلك الصبي المأذون له في التجارة وان دفعه الصبي بغير إذن أبيه أو وصيه وهو غير مأذون له في التجارة فعلم به المضارب فهو ضامن له ومالك المضمون بالضمان والربح له ويتصدق به كذا في المبسوط \* ولو اشتري المضارب دقيقا ل المضاربة فأعطاه رب المال دقيقا آخر وقال له اخط بهذا الدقيق على سبيل ما نواضعنا فخطم ثياب الكل فالواقعة دار عن دقيق مال المضاربة يكون على ما شرطنا في عقد المضاربة وأما مقدار ثمن الدقيق الآخر فكله يكون لرب المال بربحه وعليه وضعته وللمضارب أجر مثله فيما تصرف في ذلك من يبيعه هكذا قال المصنف أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انما يكون للمضارب أجر مثله ان لم يكن خط الدقيق بمال المضاربة أما اذا اخط فلا أجر له لانه عمل في شيء هو شرر فيه كذا في فتاوى قاضيخان \* بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اني اشتري المضارب بمال المضاربة تجارية وفيه افضل على رأس المال ثمن المضارب استولدها ثم استحق وأخذ منه عقرها وقيمة ولدها لم يرجع المضارب على البائع بقيمة الولد كذا في المحيط \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا عمل الوصي في مال اليتيم فوضع أو ربح فيه فقال علمت به مضاربة فهو مصدق في حال الوضعية دون الربح الآن (١) قوله ثم اشتري على ذلك الدين كذا في جميع النسخ وقد راجعت نسخة من المحيط فوجدت العبارة هكذا ولا يخفى ما فيها من الزكوة ولعل فيها تحريفا فلتراجع نسخة من المحيط أخرى اه بجزاوى (٢) قوله وان اشتري غلاما لم يلح هذه المسئلة ساقطة من نسخة الطبع الهندى وموجودة في غيرها من النسخ وفي عبارة المحيط أيضا وانما الظاهر انهم مسئلة مستقلة ليست من التقرير فاعلم اه بجزاوى

البر \* (العشرون في الضرب والشم) \* لا يضرهم انقض ثوبه أو رماه بجزر أو شاة فأصابه لا يحنث \* ولو مد شعرها يشهد فالصحيح أنه ان على الغضب يحنث وان لعبالا وقيل ان بالفارسي لا يحنث مطلقا وان بالعربي يحنث وان حلف العربي بالفارسي يشهد فان



أراد ما راد من الضرب بالعربي بان وضع لفظ زون موضع ضرب فيكلمة عربية وان أراد ما راد بالفارسية فعليه ان لم يعلم يعتبر اللغة التي حلف  
عليه او كذا الفارسي يخلف بالعربية لا يرميه فري صيدا فاصابه لا يحنت \* ليضرب مائة (٣٣٧) فضر به خفيقال تألم برولولم يتألم لالانه

ليس بضرب معنى وان بسوط  
له شعبتان خمسين ان اصابتا  
كل مرة بر حتى يكتفى به  
حدا وكذا ان جمع  
الاسواط ان وقع الكل على  
البدن بر والابقدر المصاب  
ولولرؤس الاسواط المستوي  
وقعت الاصابة وعليه عامة  
المشاخ \* لا ضربك بالسياط  
حتى اقتلك فعلي المبالغة  
بمخلاف ما لو قال لا ضرب به  
بالسيف حتى يموت فانه لا يبر  
الا بالضرب حتى يموت \* ان لم  
اضربك حتى اتركك لاحبة  
ولامية قال الثاني هذا  
على الضرب الوجيع وحتى  
يستكي حتى يقول حتى  
يستغيث وفي بعض الفتاوى  
ان لم اضرب ولدك على  
الارض حتى ينشق نصفين  
فانت كذا فضر به فلم ينشق  
يحنت وانه يخالف ما تقدم  
\* لا يضرب بالقلم فضر به  
بعقبه لا يحنت \* لا يضرب به  
بالسيف فضر به بعرضه  
بر لانه يحل بخلاف المقبض  
لانه يكون بالخشب عادة  
ولان عرض السيف منه  
حتى لم يلزم المقبض في  
الاقرار بالقلم وان ضربه  
به وهو في غده لا يكمل وحلف  
على الضرب بالسوط فضر به  
به وقد لفه في ثوب لا يبر وان  
نوى فعلى ما نوى \* لا يضرب به  
بصل هذه الشفرة او برنج هذا  
الرج فترزع النصل والرج وجعل

يشهد قبل العمل ولو قال استقرضت لا يصدق حتى يشهد قبل ان كان فيه ربح وان كان فيه وضعية ضمن  
وكذلك لو دفعه الى رجل عمل به ثم قال دفعته فراضا عليه او قال فراضا على فصدقه الرجل ولو قال دفعته  
مضاربة او بضلة وصدقه الرجل فيه فان كان فيه وضعية فلا ضمان وان كان فيه ربح يكون كله للقيم الا ان  
يشهد قبل الدفع كذا في محيط السرخسي \* روى الحسن عن أبي حنيفة رجه الله تعالى انه اذا كانت المضاربة  
دنانير فادعها المضارب عند صير في غلطها الصير في بحاله بغير امره ثم اشترى المضارب متاعا بدنانير فهو  
مخالف كذا في المحيط \* وعن محمد رجه الله تعالى فيمن دفع الى عبد مال مضاربة والعبد ما اذن له في التجارة  
فاشترى لنفسه بالمضاربة جازوا صارا محجورا عليه ويبيع ورأس المال لم الرب المال وكذلك لو اشترى نفسه وابنه  
واحره انه بالمضاربة على المضاربة كذا في الملتقط \* في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رجه الله تعالى رجل  
دفع ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب به جارية وباعها من رب المال بألفين ثم ان المضارب  
اشترى اها منه بألفي درهم ومائة فالجارية على المضاربة ولا يكون هذا نقضا للمضاربة وللمضارب فيها مائة خاصة  
كذا في المحيط \* ولو اشترى وباع بالف المضاربة حتى صار في يده ألف درهم فاشترى بها مائة وقبضها ثم  
باعها بأربعة آلاف درهم لسيئة سنة وقيمة يوم باعها ألف درهم أو أكثر أو أقل فدفعها الى المشتري ثم هلك  
الالفان الاولان قبل أن يتقدما بائع الجارية الاولى فانه يرجع بألف وخمسمائة على رب المال فيؤديه ما مع  
خمسائة من ماله الى بائع الجارية فاذا خرجت الاربعة آلاف كان للمضارب ربعها من غير المضاربة ويأخذ  
رب المال من الثلاثة الارباع رأس ماله ألفين وخمسمائة كذا في المبسوط \* اشترى بمال المضاربة جارية  
تساوى ألفين فخال الحول ولا مال له غير ذلك فعلى رب المال زكاة ثلاثة ارباع الجارية وعلى المضارب زكاة  
الربع وان كان اشترى جاريتين كل واحدة تساوى ألفا فعلى رب المال زكاة ثلاثة ارباع الجاريتين ولا زكاة  
على المضارب وهذا قول أبي حنيفة رجه الله تعالى خاصة ولو اشترى بم اجارية تساوى ألفين فنقصت من  
عيب أو سحر حتى صارت تساوى ألفا ثم ازدادت فخال الحول من يوم اشترت وهي تساوى ألفين فلا زكاة  
على المضارب وعلى رب المال زكاة ثلاثة ارباعها ولو صارت قيمتها فوق الالف فعليه مال زكاة ولو اشترى بها  
حنطة وشعير او بلا وغنما كل جنس يساوى ألفا لم يكن على المضارب زكاة ولو كان جنسا واحدا يجب كذا في  
محيط السرخسي \* اذا زاد رب المال أن يكون مال المضاربة ديناً على المضارب وتحصل له منفعة الاسترباح  
قالوا يقرض المال من المضارب ويسلم اليه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يبيع المضارب بعد ذلك فيعمل فيه  
المضارب كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا دفع الرجل مال ابنه الصغير مضاربة بالنصف أو بأقل أو أكثر فهو  
جائر وكذلك لو أخذ لنفسه مضاربة ولو أخذ الاب لابنه الصغير مال رجل مضاربة بالنصف على أن يعمل به  
الاب للابن فعمل به الاب فربح بين رب المال والاب نصفان ولا شيء للابن من ذلك ولو كان مثله يشترى  
ويبيع فأخذ الاب على أن يشترى به الغلام ويبيع والربح نصفان فالمضاربة جائزة والربح بين رب المال  
والاب نصفان وكذلك لو عمل به الاب للابن بأمره وان كان الابن لم يأمره بالعمل فهو ضمان للمال والربح له  
يتصدق به والوصي في جميع ذلك بمنزلة الاب كذا في المبسوط \* واذا باع رب المال مال المضاربة بمثل القيمة  
أو أكثر جاز فان باع بأقل من قيمته لا يجوز سواء كان بمائة ثمان الناس فيه أو لا يتعاب الا أن يجيزه المضارب  
وكذا اذا كان المضارب اثنين فباع أحدهما باذن رب المال لم يجز الا بمثل القيمة أو أكثر الا أن يجيزه المضارب  
الاخر كذا في الجاوي \* مضارب نزل خاتما مع ثلاثة من رفقاءه فخرج المضارب مع اثنين منهم وبقي الرابع في  
الحجرة ثم خرج الرابع وترك الباب غير مغلق وهلك مال المضاربة قالوا ان كان الرابع يعتمد عليه في حفظ المتاع  
لا يضمن المضارب ويضمن الرابع وان كان لا يعتمد عليه يضمن المضارب كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا  
دفع الى رجل ألف درهم مضاربة على أن ما يشترى به من الهزوى خاصة فالربح بينهما نصفان وما يشترى به

(٤٣ - فتاوى رابع) في آخر وضربه به لا يحنت \* لا امس شعره مغلق رأسه ثم نبث آخر نفسه أو لا يمس سنة فنبت آخر حنت \* ان لقينك  
ولم اضربك فكذا انراهم من بعد لا يحنت \* لا اتصل اليه يده ولم يضربه لا يحنت \* لا يضربهم فضر بها فاصابها لا تصدح يحنت لان المعنى وهو

الإيلام حاصل \* ان سررتك فكذا فضر بها فقالت سرفي لا يحنت بخلاف ان كنت تحبين ان بعد ذلك الله في خارجهم فقالت احب ولو منحها ألفا فقالت ماسرفي فالقول لها \* ان (٣٣٨) ضررتك بغير جرم فوضعت القصعة على المائدة فقالت وانصب على رجله بغير قصد

فضر بها لا يحنت لان الخطأ مؤاخذته في أحكام الدنيا حتى لزم الارش عليه وان سقط في حق المائم والحنث والمغرم من احكام الدنيا \* (نوع منه) \* لا عذبه فحسبه يحنت ان نواه لانه تعذيب قاصر فتوقف على النية كالحجاز \* ان لم احبسه جأعاً عارياً فكذا فحسبه كذلك فاطعمه وكساه غيره

من النيسابوري قال ربح كله لرب المال وما يشتري به من الزطى قال ربح كله للمضارب فهو على ماسمى فان كان اشترى الهزوى فهو على المضاربة كما لو اشترط وان اشترى به النيسابوري فهو بضاعة في يده والربح لرب المال والوضيعة عليه وان اشترى به الزطى فالمال قرض عليه والربح له والوضيعة عليه كذا في المبسوط \* من المضارب على السلطان فدفع اليه شيأ ليكف عنه يضمن وان أخذها كلها كرها لا ضمان عليه كما اذا غصب منه البعض كذا في محيط السرخسي \* اذا مر المضارب على العاشر عمال المضاربة وأخبر به وأخذ منه العشر فلا ضمان على المضارب فيما أخذ منه العاشر وان كان هو الذي أعطى العاشر بغير الزام من العاشر له فهو ضمان لما أعطى وكذلك ان صانعه بشئ (١) من المال حتى كف عنه فهو ضمان لما أعطى قال الشيخ الامام الاجل الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة الى شاطر (٢) طمع فيه وقصد أخذ بطريق الغصب وكذلك الوصى اذا صانع من مال اليتيم كذا في المبسوط والله سبحانه أعلم

**\* (كتاب الوديعة) \* وهو مشتق على عشرة أبواب**  
**\* (الباب الاول في تفسير الابداع والوديعة وركنها وشروطها وحكمها) \***

أما تفسيرها شرعاً فالابداع هو تسليط الغير على حفظ ماله والوديعة ما يترك عند الامين كذا في الكنز \* وأما ركنه اقول المودع أو دعتك هذا المال أو ما يقوم مقامه من الاقوال أو الافعال والقبول من المودع بالقول والفعل أو بالفعل فقط هكذا في التبيين \* والوديعة تارة تكون بصريح الإيجاب والقبول وتارة بالدلالة فالصريح قوله أو دعتك وقول الآخر قبلت ولا تتم في حق الحفظ الا بذلك وتتم باليجاب وحده في حق الامانة حتى لو قال للغاصب أو دعتك المصوب برئ عن الضمان وان لم يقبل فاما وجوب الحفظ فيلزم على المودع فلا بد من قبوله والدلالة اذا وضع عنده متاعاً ولم يقل شيئاً أو قال هذا وديعة عنده وسكت الآخر صار مودعاً حتى لو غاب الآخر فضع ضمن لانه ايداع وقبول عرفاً كذا في خزائن المفتين \* وأما شرائطها فانواع منها كون المال قابلاً للاشبات اليد عليه حتى لو أودع الآبق والطير الذي هو في الهواء والمال الساقط في البحر لا يصح كذا في البحر الرائق \* ومنها عقل المودع فلا يصح قبول الوديعة من المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما بلوغه فليس بشرط عندنا حتى يصح الابداع من الصبي المأذون وكذا حريته ليست بشرط فيما له العبد المأذون وأما الصبي المجبور عليه فليس يصح قبول الوديعة منه وكذلك حرية المودع ليست بشرط لصحة العقد حتى يصح القبول من العبد المأذون ويترتب عليه أحكام العقد وأما العبد المجبور فلا يصح منه القبول كذا في البسائع \* وأما حكمه فهو وجوب الحفظ على المودع وصيرورة المال أمانة في يده ووجوب أدائه عند طلب مالكه كذا في الشنئي \* والوديعة لا تودع ولا تعار ولا تأجر ولا ترهن وان فعل شيئاً منها ضمن كذا في البحر الرائق \* وضع في بيته شيئاً بغير أمره فلم يحفظه حتى ضاع لا يضمن لعدم التزام الحفظ ولو وضع عند آخر شيئاً وقال احفظه فصاح بأعلى صوته وقال لا احفظه فضع قال في المحيط لا يضمن لعدم التزام الحفظ كذا في الوجيز للكردي \* لو قام واحد من أهل الجماس وترك كلبه أو متاعه فالباقون مودعون فيه حتى لو تركوا ذلك ضمنوا لان الكل حافظون فان قام واحد بعد واحد فالضمان على آخرهم لانه تعين الاخر حافظاً كذا في محيط السرخسي \* من ترك باب حائوته مفتوحاً فقام واحد ثم واحد فضمن ما ضاع على آخرهم كذا في الملقطه رجل في يديه ثوب قال له رجل اعطني هذا الثوب فاعطاه اياه كان هذا على الوديعة كذا في الظهيرية في فتاوى أهل سمرقند رجل دخل بدابة خانا وقال لصاحب الخان أين أربطها فقال هنالك فربطها وذهب ثم رجع فلم يجد دابته فقال لصاحب الخان ان صاحبك أخرج الدابة ليسقيها ولم

(١) قوله ان صانعه المصانعة الرشوة كما في المختار \* (٢) قوله الى شاطر هو الذي أعيأه باختياره بحراري

الارض \* قال لغیره في المشاجرة اكرمن تراند اكون خرنه كنم قبل لا يحنت معاش لانه يراد به القهر والغلبة وقيل يحنت في الحال يكن لتحقيق العجز الا اذا نوى ما تقدم فلا يحنت الى الموت وبه اثنى الهندواني \* اذا ادنوت مني فكذا فدنيت حين ضرب ابنه لدفع الضرب بجمالة

لوملت اليه يصل حث \* ان اغضبتك فكذا فضررب ولدها في امر يستحق التأديب لا يحث \* ان آذيتك فكذا فقتل عسرى عليه اجارية ان عد التمرى اذا حثت والا فلا وهذا اذا لم يكن هنالك مقدمة فان كانت فعلها \* دعائها الى (٣٣٩) الفراش فابت وقالت انك تعدنى فقال

ان عذبتك فكذا فجاءت فقامعها ان طاعة لا يحث وان كارهة يحث \* ان لم احرق منزلك غدا أو ان لم اضربك غدا فقيده حتى مضى أو منع الاتباع عنه ولم يكتوه قيل يحث وقيل لا \* لا يضرب فامر غيره فضرربه لا يحث الا ان يكون الخائف سلطانا أو حاكما أو المولى فحينئذ يحث بالامر لانه عيالك الضرب فيملك الامر \* اكره اسررتك كئى فكذا يحث بالامانة مشافهة \* اكره اسررتك ينصرف الى المنفعة اذا اجتمعت القرينة والافعل الضرب على الرأس \* لا يؤذى امرأته فاصابت النجاسة ثوبه فقال اغسله فابت فقال زهره دران ويشوى قبل لا يحث لاستحقاقها ذلك بالاباء عن مثل هذا وهذا أذى منها لامنه وقال القاضى يحث لوجود الشرط منه وبه يقتى \* لا يشتمه فقال له اى كبر خورهن يحث لانه شتم له وبه يقتى لانه في العرف يطلق على امر يلزم منه كشخصة \* (الحادى والعشرون في الر كوب والجلوس) \* لا يركب فهو على ما يركبه الناس كالفرس وغيره ولا يحث بركوب انسان لعبور الماء ولا يحث بالسقيفة لانها

يكن له صاحب فصاحب الختان ضامن كذا في المحيط \* واذا دخل رجل الحمام وقال لصاحب الحمام أين أضع الثياب فقال صاحب الحمام ثمة فوضع قد دخل الحمام ثم خرج رجل آخر وذهب بتيابه فصاحب الحمام ضامن وان وضع الثياب برأى صاحب الحمام ولم يقل شيئا وباقى المسئلة بمجالها فان لم يكن للحمام ثيابى وهو الذى يقال له بالفارسية (جامه دار) فالضمان على صاحب الحمام وان كان له ثيابى وهو حاضر هكذا في الظهيرة \* وان كان الثيابى دون صاحب الحمام الا اذا نص على استحفاظ صاحب الحمام بان قال لصاحب الحمام أين أضع الثياب فحينئذ يجب الضمان على صاحب الحمام وان كان له ثيابى وهو حاضر هكذا في الظهيرة \* وان كان الثيابى غائبا ووضع الثياب برأى العين من صاحب الحمام كان استحفاظا من صاحب الحمام فحينئذ يضمن صاحب الحمام بالتضييع كذا في فتاوى قاضيان \* دخل الحمام ووضع الثياب وصاحب الحمام حاضر فخرج آخر من الحمام ولبسها وصاحب الحمام لم يدرك ثيابها أم لا ثم خرج صاحب الثياب وقال هذه ليست ثيابى وقال الجامى خرج رجل من الحمام ولبس الثياب فظننت أنها ثيابي ضمن صاحب الحمام لانه ترك الحفظ كذا في خزائن المفتين \* وفي غصب فتاوى أبى الليث رحمه الله تعالى رجل دخل الحمام ووضع ثيابه برأى عين صاحب الحمام ثم خرج فوجد صاحب الحمام ثيابه قد سرقت ثيابه فان نام قاعدا فلا ضمان وان وضع جنبه على الأرض فهو ضامن كذا في المحيط \* وفي مجموع النوازل امرأة خرجت الى الحمام ودفعته الفخجانة الى صغيرة وقالت ادفعها الى بنى وهى في الحمام فلما جاءت اليها قالت لها البنت املئى من الماء واحملها الى قلات فانكسرت ان كانت الامرأة في عيال الام لا تضمن وان كانت في بيت زوجها ان كانت أعارتم الام فكذلك وكذا لو قالت صبي على رأسك وان بعثت الى البنت لا تحفظ ضمانت البنت اذا غيبتها عن بصرها كذا في الخلاصة

### \*( الباب الثانى في حفظ الوديعة بيد الغير ) \*

وللودع أن يدفع الوديعة الى من كان في عياله كان المدفوع اليه زوجته أو ولده أو والديه اذا لم يكن منهم ما يخاف منه على الوديعة فهكذا في فتاوى قاضيان \* وقال بكر رحمه الله تعالى لعياله أن يضعها عنده من في عياله كذا في الوجيز للكردرى وتفسيرين في عياله في هذا الحكم أن يسكن معه سواء كان في نفقته أولا كذا في الفتاوى الصغرى \* وهكذا في فتاوى قاضيان \* والعبرة في هذا الباب للمساكنة الا في حق الزوجة والابن الصغير والعمد فالابن الصغير اذا لم يكن في عياله فدفع اليه لا يضمن ولكن يشترط أن يكون الصغير قادرا على الحق والزوج اذا كان يسكن في محله والمرأة تسكن في محله أخرى ولا ينفق عليها زوجها فدفع الوديعة اليها فلا ضمان عليه والعمد اذا لم يكن في عياله بمنزلة الابن الصغير هكذا في الظهيرة \* المودع اذا دفعها الى عبده أو أجنبى مشاهرة أو مساتمة مسا كأمه أو ابنة الكبر في عياله أو ابنة الذى في عياله لا يضمن كذا في الفتاوى العتبية \* والابن الكبير اذا لم يكن في عياله فدفع اليه ضمن كذا في المحيط \* والابن كالأجنبى حتى يشترط كونهما في عياله كذا في الخلاصة \* وهذا الذى ذكرنا قايما اذا أودع عنده شيئا ولم ينه صاحب الوديعة عن حفظها بمن في عياله أما اذا نهى عن ذلك ودفعها الى بعض من نهى عنه فصاعت الوديعة ينظر ان كان المودع يجتهد بمن دفعها اليه ضمن وان كان لا يجتهد بمن ذلك ودفعها اليه فصاعت لا يضمن وهذا كما اذا أودع عند رجل دابة ونهأ أن يسلمها الى امرأته وهو لا يجتهد بمن ذلك فسلم الدابة اليها فصاعت عندها فانه لا يضمن كذا في المضمرات \* ويضمن بدفعها الى من يجرى عليه النفقة كل شهر ولا يساكنه ويسمى (اجر خوار) والاجر الذى يعمل من الاعمال مياومة كذا في الفتاوى العتبية \* ذكر الامام القمى تاشي والامام الحلوى عن محمد رحمه الله تعالى المودع دفع الوديعة الى وكيله وهو ليس في عياله أو دفع الى أمين من أمثاله ممن يشق به ماله وليس في عياله أنه لا يضمن لانه لما كان موثوقا به في ماله فكذا في

مركب البحر عادة وفي الفتاوى لا يقع في عرفنا الاعلى البردون والفرس \* لا يركب دابة لا يحث الا بركوب الحمار والبغل والقرص والبردون لا بكل ما يندب ولا يحث بالبعير الا ان يتوى وان نوى الخيل خاصة لا يصدق قضاء اذا كان العين الطلاق ولو لم يكن لفظ الدابة تمذ كورا ونوى الخيل

لا يدين أيضا \* لا يركب فرسا فركب برذونا لا يحنت وكذا العكس لان الفرس العربي والبرذون للبحري ولولا القارسية حنت على كل لان لفظ است يطلق على السكل ولفظ اشتر لا يتناول (٣٤٠) الابل الا اذا كان في موضع يركب الابل ايضا \* لا يركب هذا الدرع فزيدا ونقص

منه فركب يحنت لان بدل الحنا وهو المعتبر في السرج وهو اسم لقربوسين المقدم والمؤخر \* كلما ركبته دابة قلته على التصديق بها فركب فتصدق بها ثم اشترها وركب تصديق أخرى بخلاف مسألة التخيير \* ليركب هذه الدابة اليوم فتصدق مضى اليوم ولم يركب حنت بخلاف لا سكن اليوم هذه الدابة وقد ذكرناه \* لا يقعد على الارض فجلس على بساط أو غيره على الارض لا يحنت \* لا يمشي على الارض فحشي يحنت أو نعل عليه حنت ولو مشى على البساط لا \* لا يجلس على هذا الفرس \* راس فجلس على فراش فوقه لا يحنت بلا نية ولو جعل عليه محبسا وجلس يحنت \* لا ينام على هذين الفرسين يحنت بالجمع والتفريق ولو لم يكن لا يحنت الا بالجمع \* (الناني والعشرون في الحرف والافعال المتفرقة) \* لا يكون من اكرة فلان وفلان غائب لا يمكنه النقض حنت من ساعته فان ذهب الى رب الارض لنقضه لا يحنت وان كان في البيت فلم يجد المفتاح لا يحنت مادام في طلب المفتاح وكذا لو كان صاحب الارض في المضرب فخرج من الذهب \* حلف المحترق وقال اكر دست برين هانم فكذلكها لا يحنت

الوديعة ثم قال وعليه الفتوى كذا في النهاية \* سوتى قام من الحانوت الصلاة وفي الحانوت ودائع قضاعت الوديعة لا يضمن صاحب الحانوت لانه حافظ بجيرانه فلم يكن مضاعفا ولم يكن هذا منه ايدا على الوديعة بل هو حافظ بنفسه في حانوته وحانوته محرز كذا في فتاوى قاضيان \* ولو دفع الى شريك له مفوض أو عتق أو عبد ما دون ذلك في التجارة أو عبد معتزل عن منزله فضاع لم يضمن وكذلك الصيرفيان اذا كانا شريكين فوضع عند أحدهما وديعة فوضعها في كيسه أو في صندوق وأمر شريكه بحفظها فحمل الكيس فضاع لم يضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو كان للرجل امرأتان ولكل واحدة منهما ابن من غيره يسكن معهما فها في عماله لا يضمن كذا في الظهيرية \* المودع اذا خاف على الوديعة الفرق فنقلها الى سفينة أخرى لم يضمن كذا في السراجية \* وان أخرجهما عن يده عند الضرورة بأن وقع الحريق في داره فخاف عليها الحريق أو كانت الوديعة في سفينة فلحقها غرق أو خرج الموصوف وخاف عليها أو ما أشبه ذلك فدفعها الى غيره لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* قال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده ان أحاط الحرق الغالب بداره فناولها جاراله لا يضمن وان لم يكن أحاط ضمن واشترط هذا الشرط في الفتاوى أحق وانظر هكذا في الغيامية \* وهذا اذا كان الدفع اضرورة وان كان الدفع بغير ضرورة فهلك في يد الثاني ان هلك قبل أن يفارق الاول الثاني فلا ضمان على أحد بخلاف وان هلك بعد ما فارق الاول الثاني فالاول ضامن بخلاف وأما الثاني ففيه خلاف على قولهما يضمن وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن كذا في المحيط \* فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الاول \* كذا في المضمرات \* ولو استهلك الثاني الوديعة ضمن بالاجماع ويكون صاحب الوديعة بالخيار ان شاء ضمن الاول أو الثاني فان ضمن الاول رجع بها على الثاني وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول كذا في السراج الوهاج \* ولو ادعى المودع أنه دفع الوديعة الى أجنبي اضرورة بأن ادعى أنه وقع الحريق في بيته ذكر القدوري أنه لا يصدق الا بيئته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \* وفي الزاد وهو الصحيح كذا في التتارخانية \* وذكر في المنتقى أنه ان علم أنه قد احترق بيته قبل قوله وان لم يعلم يقبل قوله الا بيئته كذا في المحيط \* وأجمعوا أن مودع الغاصب يضمن اذا هلك الوديعة في يده والمغضوب منه بالخيار بين أن يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن وبين أن يضمن المودع ويرجع المودع بما ضمن على الغاصب كذا في شرح الطحاوي \* قال في الجملع الكبير اذا ودع عند عبد مجبور فدفع العبد الوديعة الى عبد مثله فهلك فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الاول بعد العتق أو يضمن الثاني في الحال والاصح ان الثاني لا يضمن أبدا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يضمن أيهم شاء في الحال ان بدا العتق في الاول (١) ولو اودع عند ثالث مثله فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان على الاول والثالث وله أن يضمن الثاني في الحال وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يضمن أيهم شاء في الحال كذا في الينابيع \* المودع اذا دفع الوديعة الى امرأته ثم طلقها وانقضت عدتها فلم يسترد منها حتى هلك في يدها هل يضمن قال بعض المتأخرين يضمن لانه يجب عليه الاسترداد كما ذكر محمد رحمه الله تعالى في وديعة الاصل اذا وقع الحريق في دار المودع فدفع الوديعة الى أجنبي لا يضمن فلو فرغ من ذلك ولم يستردها حتى هلك في يد الأجنبي يضمن كذا في مسئلتنا وهكذا أجاب صاحب المحيط رحمه الله تعالى وقال قاضيان لا يضمن كذا في الفصول العديدة في التجريد وان أخرجهما من يده الى غيره أو أمر غيره باستلامها أو بنقصها وادعى أنه كان باذن المودع لم يصدق على ذلك وله أن يحلف المودع وفي (١) قوله ان بدا العتق في الاول كذا في جميع النسخ وقد راجعت عبارة الجامع الكبير المنقولة في السراج فلم أجدها بهذا التقييم فليراجع عبارة الينابيع اهـ بجراوى

لا يحنت اذا هاج حلقه من ذكر الحمل \* كشتنه كمن في هذه القرية فزرع برز البطيخ أو القطن يحنت ولو كرب أو سقى أو حصد ما يذره غيره لا فان دفع الى غيره مزارعة أو استأجر أجيرا فزرعه ان كان ممن يتولى العمل بنفسه لا يحنت ولا يحنت وان

السفناي

نوى أمر الغنم حنث وان زرع غلامه أو أجيره الذى استأجره للزراعة قبل التمين وكان يروح لأجله حنث \* أكر من كشت دكا رايد من افكنا  
فباع أو وهب أو أقرض حنث وان اتلفه واحدا فاحذضما نه وأنقعه لا \* لا يصطاد (٣٤١) مادام الامتيز في البلد فخرج الامر فصاد ثم رجع  
الامر فصاد أيضا لا يحنث

\* لا يعمل يوم الجمعة فدفع الى

الخياط ثوبا فعمل لا يحنث واليمين

على عمل الخائف \* (نوع)

لا يخدم فلانا فخطه ثوبا بان

باجر لا يحنث والا يحنث

\* حلف الاجير ان لا يعمل له في

هذا الشئ يشتري منه الشئ

فإذا فرغ من العمل ملكه

منه وكذا لو حلف لا ينسج

له كرايا يشتري الغزل منه

فإذا نسج ملكه منه والخالف

على ان لا ينسج كرايا لا يحنث

بنسج الخمار لا يختصاه

باسم على جده واسم الخادم

لا يتناول المسزاع واسم

التبع يتناول \* برادر خود را

نه صراميم ليجمل الى عملا

فدفع الى زوجته شيئا لئلا امره

باصلاحه فان كان الخائف

ارسلها بهذا الامر يحنث

والالا \* لا ارافقك فخرجالى

السفر ان كانا في محل واحد

أو كراهما أو قطارهما واحد

يحنث والمرافقة الاجتماع

في طعام واحد أو امر واحد

\* لا اصاحبه ان كان كل في

قطار لا يحنث \* ذهب الى

المطرب ليبي \* فاني فقال

آتيحنا همواران اند فقال

اكر آتيحنا همواران اند فكذا

فما فوجدا القوم سكارى

ان زعم الخائف انهم ليسوا

ناهمواران فعلى زعمه لان

حلقه يحتمل اشياء \* ليبلغن

عدله المشرق والمغرب يرفع

الشغناق ان كانت الوديعة في بيت المودع واستحفظ المودع الوديعة في بيته بغيره بأن ترك الوديعة والغنم في بيته وخرج هو بنفسه ضمن كذا في التارخانية \* المودع اذا حفظ الوديعة في حزر غيره ليس فيه ماله يضمن واذا استأجر حزر لنفسه وحفظ فيه الوديعة لا يضمن وان لم يكن فيه ماله هكذا في خزنة المقتين \* واذا دفع المودع عند موته الوديعة الى جاره وليس يحضره عند الوفاة اخدم في عماله فلا ضمان عليه كذا في الملتقط \* المودع اذا اجر بيتا من داره من رجل ودفع الوديعة الى هذا المستأجر ان كان لكل واحد منهما غلق على حدة يضمن وان لم يكن وكل واحد منهما يدخل على الآخر من غير حشمة لا يضمن هكذا في الخلاصة \* ولو ترك امرأته أو عبده في حاقوته لا يضمن ان كانا أمينين ولا يضمن كذا في الوجيز للكردرى \* ولو اجلس المولى عبده في حاقوته وفيه ودائع فسرق ثم وجد المولى بعضها في يدي عبده وقد اتلف البعض فباع المولى الغلام فان كان للمودع دين على ذلك فهو بالخيار ان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن وان شاء نقض البيع وباعه في دينه وان لم يكن له دينه فله ان يحلف مولاه على علمه فان حلف لم يثبت وان نكل فهو على وجهين ان أقر المشتري كان هذا مالم يثبت بالدينه سواء وان أنكر ليس له ان ينفق البيع بل يأخذ الثمن من المولى كذا في خزنة المقتين \* الوالى اذا جنى نفقة لحفر النهر وروضه عند صير في فضاء ان وضع باسم حفر النهر أو باسم الوالى ضاع من مال الجميع وان وضع باسم الرجل الذى أخذ منه ضاع من مال الرجل خاصة كذا في الملتقط \* والله أعلم

### \* (الباب الثالث في شروط يجب اعتبارها في الوديعة ولا يجب)

وان قال احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من تلك الدار لم يضمن وهذا استحسن والقياس ان يضمن وكذلك لو قال ضعه في هذا البيت ولا تضعه في هذا الاخر والبيتان في دار واحدة فهو على ما قدمنا من القياس والاستحسن قال في الينا نسج وهذا اذا لم يكن البيت الذى حفظها فيه أنقص حرا من البيت الذى أمره بالحفظ فيه أمالو كان البيت الثانى أنقص حرا من الاول ضمن ولو قال ضعهائى كيسك هذا فوضعتها في غيره لم يضمن كذا في السراج الوهاج \* وان قال ضعهائى كيسك فوضعتها في الصندوق لا يضمن كذا في الفصول العبادية \* ولو قال احفظها في كيسك ولا تحفظها في صندوقك أو قال احفظها في صندوق ولا تحفظها في البيت فحفظ في البيت لا يضمن كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* وان قال خبئها في هذه فخبأها في دار أخرى في تلك الحلة فهو ضامن وان كانت الثانية أحرز من الاولى هكذا كرشح الاسلام في شرح كتاب الوديعة \* وكذلك اذا قال خبئها في هذا الدار ولا خبئها في دار أخرى فخبأها في دار أخرى وفي شرح الطحاوى اذا كانت الدار التى خبأها فيها والدار الاخرى في الحزر على السواء أو كانت التى خبأها فيها أحرز فلا ضمان عليه سواء انهاء عن الخبئ فيها أو لم ينه كذا في المحيط \* ولو قال احفظها في هذه البلدة ولا تحفظها في بلدة أخرى فحفظها في البلدة المنية ضمن بالاتفاق ولو قال احفظها في صندوقك هذا ولا تحفظها في هذا الصندوق الاخر في ذلك البيت فحفظها في المنى لا يضمن بالاتفاق كذا في الغياثية \* والاصل المحفوظ في هذا الباب ما ذكرنا ان كل شرط يمكن مراعاته ويقدفه ومعتبر وكل شرط لا يمكن مراعاته ولا يفيد فهو هدر كذا في البدائع \* فلو شرط عليه ان يحفظها بيده ولا يضعها أو يحفظها بينه دون يساره أو ينظر اليها بعينه اليمنى دون اليسرى أو لا يخرجها من الكوفة فلا ينقل منها أو يحفظها في صندوق في بيت لم يعتبر كذا في المتراشي \* اذا لم يعين مكان الحفظ أو لم ينه عن الاخراج نصابا أحرز بالحفظ مطلقا فاسفرها فان كان الطريق مخوفا فهلكت ضمن بالاجماع وان كان آمنا ولا حمل لها ولا مونة لا يضمن بالاجماع وان كان لها حمل ومونة فان كان المودع مضطرا في المسافرة لا يضمن بالاجماع وان كان له بد من المسافرة بها فلا ضمان عليه قربت المسافة فيه أو بعدت وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان بعدت يضمن وان قربت

الباب في فصل نفعه الى الشرق والغرب \* ان لم تكن في غسلة القصعة فكذا فامرت الجارية فغسلت الكهم أو الذيل أو الألفافة لا يحنث بنفسها يحنث والاوان كانت أختيا تافسلس وأحيانا لا تافسلس



\* أكبر من داري فكذلك دفعته الى غنرها المسكن ان الحلف لاجل لوث المنزل لا يحنث وان لاجل اشتغالها بالطيور يحنث \* دستاس نه كشم خراس كشيديحنت ان جعل دقية قاله (٣٤٣) في معناه حتى لو حبر برجله يحنث وان كان اللفظ لا ينبي عنه قيل وفيه نظر لان في

الاجمان يعتبر اللفظ لا يضبط فان قلت منه لا يحنث \* لا ياتمه على شيء فاراه درهمان ينظر فيه ولم يفارقه لا يحنث وان فارقه حنث لانه صار امانة وان اعطاه دابته وقال امسكها حتى اصلي يحنث \* ان مشطت احدا فكذا فعتدت شعرا امرأه أو سرجت رأسها يحنث وفيه نظرا لانه لا يعد مشطاً عرفاً \* كل امرأة تزوجهافكذا ونوى امرأة من بلد كذا لا يصدق في ظاهر الرواية وذكر الخصاص انه يصدق وهذا بناء على جواز تخصيص العام بالنية فالخصاف جوزوه وفي الظاهر لا وعلى هذا أخذ منه درهمان وحلقه على انه ما أخذ منه شيئا ونوى الدنانير فالخصاف جوزوه والظاهر خلافه والفتوى على الظاهر واذا أخذ بقول الخصاف فيما اذ وقع في يد الظالمه لا بأس به وقد كروا عن السلف أن اليمين على نية الحالف ان كان مطلقا وعلى نية المستحلف ان كان الحالف ظالما وفي الديانة يصدق في الاحوال كلها بخلاف ومعناه ان المفتي يفتيه انك غير حائن في اليمين به - ذه النية لكن القاضي يحكم بالحنث ولا يصدقه كما اذا استغنى فيما اذا استقرض من رجل وأوفاه هل يرى يفتي بالبراءة لكن اذا سمعه القاضي يقضي بالمال الا أن يبرهن على الايفاء دل على ان الحامل لا يمكنه القضاء بالفتوى أيضا فلا بد من كون القاضي الحاك في الدماء والقروج عالمادينا وابن الكبريت وأين العلم \* وفي الخلاصة العيين ان كان بالطلاق والعناق وما شا كل ذلك

لا هذا هو الخاص والختار وهذا كما اذ لم ينه عنها ولم يعين مكان الحفظ انما هو ان ناه نصوصا وعين مكانه فساfer بهاوله منه بدخن كذا في الفتاوى العتبية \* ان أمكنه حفظ الوديعة في المصر الذي أمر بالحفظ فيها مع السفر بأن يتركه عبد الله في المصر المأمورة أو بعض من في عياله فاذا سافر به او حاله هذه ضمن وان لم يمكنه ذلك بأن لم يكن له عيال أو كان الا انه احتاج الى نقل العيال فساfer فلا ضمان كذا في التتارخانية \* الوديعة لو كانت طعاما ككثيرا ساfer به افهلك الطعام فانه يضمن استحياسا كذا في المضمرات \* وأجمعوا على أنه لو سافر بالوديعة في البحر يضمن كذا في غاية البيان \* والاب والوصى سافرا بعيال الصبي وهلاك لا يضمنان الا اذا تركا زوجتيهما ههنا كذا في الوجيز للكردي \* والوكيل بالبيع المطلق اذا سافر به لا يضمن ان لم يكن له سجل وموثة وان كان ضمن كذا في الخلاصة \* واذا دفع الرجل الى غيره وديعة وقال له لا تدفعها الى امرأتك فاني أتهمها أو قال الى ابنك أو قال الى عبدك وما أشبه ذلك فمدفع اليه فان كان لا يجد المودع بهامن المدفع اليه بأن لم يكن له عيال سواه لم يضمن بالدفع اليه وان كان يجدها منه فهو ضامن كذا في التتارخانية \* المودع اذا وضع الوديعة في حاوثة فقال له صاحبها اتضع في الحانوت فانه يخوف فتركها فيه حتى سرقته لا ان لم يكن له موضع آخر خرمن الحانوت لا يضمن وان كان له موضع آخر خرمن الحانوت فهو ضامن اذا كان قادرا على الحمل كذا في خزنة المفتين \* رجل دفع الى آخر مرقا له اسبق به أرضى ولا تسبق به أرض غسيري فسرق أرض الآخر ثم سرق أرض الغسيري فضاع المرقان ضاع قبل أن يفرغ من السقي الثاني ضمن وان ضاع بعد ما فرغ لا يضمن كذا في الخلاصة \* امرأة قالت لا كارها لا تطرح أزال في منزلك فوضع الاكار في منزله فجنى الاكار جنبا وهرب فرفع السلطان ما كان في منزله قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى ان كان منزله قريبا من موضع البيدر فلا ضمان على الاكار كذا في فتاوى قاضيخان \* قال أبو جعفر سئل أبو بكر عما اذا قال المبضع للتاجر ضعها في هذا العدل وأشار اليه فوضعهما في الحقيبة قال ضمن وان قال ضعها في الجوالق من غير اشارة فوضعهما في الحقيبة لا يضمن كذا في الحاوي للفتاوى \* المودع اذا شرط الاجرة للمودع على حفظ الوديعة صح ولزم عليه كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو أودع غاصب المغصوب عند رجل وشرط الاجر على حفظه صح كذا في الوجيز للكردي والله أعلم

\* (الباب الرابع فيما يكون تضييعا للوديعة وما لا يكون وما يضمن به المودع وما لا يضمن)

في النوازل اذا قال المودع سقطت الوديعة أو (بيفتادازمن) لا يضمن ولو قال أسقطت أو بالفارسية (بيفتكندم) ضمن قال الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى لا يضمن في الوجهين لان المودع لا يضمن بالاستقاط اذا يترك الوديعة ولم يذهب والفتوى عليه كذا في الخلاصة \* ولو قال لا أدري أضاعت أو لم تضع لا يضمن ولو قال لا أدري أضعتها أو لم أضع يضمن كذا في الفصول العتبية \* رجل دفع الى دلال ثوبا لبيعه ثم قال الدلال وقع الثوب من بدى وضاع ولا أدري كيف ضاع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا ضمان عليه ولو قال نسيت ولا أدري في أي حاوثة وضعت يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الفتاوى سئل ابن الفضل عن دفع جواهر الى رجل لبيعهها فقال القابض أنا ربتها تاجر الاعرف قيمتها فاضاعت الجواهر قبل أن يريها قال ان ضاعت أو سقطت بحركته ضمن وان سرقته منه أو سقطت لمزاجة أصابته من غيره لم يضمن كذا في الحاوي للفتاوى \* قال لو قال المودع وضعت الوديعة بين يدي ففقت ونسيتها فاضاعت ضمن وبه يفتي كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو قال وضعت بين يدي في داري ثم فقت ونسيتها فاضاعت يتظر ان كانت الوديعة مالا يحفظ عريضة الدار ولا تعد حرا

ترجمة  
٣ وقعت مني ٣ تركتها

له كون القاضي الحاك في الدماء والقروج عالمادينا وابن الكبريت وأين العلم \* وفي الخلاصة العيين ان كان بالطلاق والعناق وما شا كل ذلك

النية الحالف ظالمًا كان أو مظلوما \* حلفه السلطان انه لا يعرف مال فلان وزوجة فلان كانت اودعته ما لا تظن انه مالها او خلف ثم قالت  
كان مال فلان لا يحنث حتى يصدقها الزوج أو يقضى على الله بينة عادلة (٣٤٣) \* بك نان فلان بخورم يحنث بأ كل

بعض الخبر لانه على المبالغة  
كما اذا قال يكدم أب فلان  
نه خورم الا اذا سبق الدال على  
أ كل خبر تام \* (الثالث)  
والعشرون في المعرفة وهو  
أول القسم الثالث \*  
معرفة الكبير بالاسم والنسب  
ومعرفة الصغير بالوجه حتى  
لو أخرج ولده الى جاره فرآه  
ولم يعرف اسمه ثم حلف الجار  
انه لا يعرف هذا الصغير  
يحنث \* تزوجها ودخل بها ولم  
يعرف اسمها أو حلف  
لا يعرف هذا الرجل وهو  
يعرفه بوجهه لا باسمه ونسبه  
لا يحنث لما قلنا وان نوى به  
معرفة بوجهه فقد شدد  
على نفسه \* حلف انه لا يعلم  
أمر كذا خلف ثم علم بالتذكر  
بعده ان كان عالما لا يحنث  
\* حلف السلطان رجلا  
ليأخذه بالتمه غرماء المتواري  
أو اقرباؤه بانه لا يعلمهم وهو يعلم  
فالحيلة له ان يذكرا اسم الرجل  
الذي توارى ويريد غيره كالو  
ذكره على سب محمد صلى الله  
عليه وسلم يريد محمدا ليس  
برسول ولا شك في صحته عند  
الخصاف ويقتى بقوله في  
المظلوم ويعلم منه أنه لو ادعى  
على زيد ما لا خلفه بانه ليس  
له عليه شيء خلف وأشار  
باصبعه في كفه الى آخر بيانه  
ليس له عليه انه لا يصدق  
قضاء ويدين \* حلفه السلطان

له كسرة الدراهم والذهب ونحوهما يضمن والا فلا كذا في محيط السرخسي \* اذا قال دفنت في داري  
أو كرمي ونسيت مكانهم لم يضمن اذا كان للدار والكرم باب ولو قال دفنت في موضع آخر ونسيت مكانهم يضمن  
كذا في الخلاصة \* وكذلك لو لم يبين مكان الدفن لكنه قال سرت الوديعة من المكان المدفون فيه فان  
كان للدار والكرم باب لم يضمن وان لم يكن له ما باب يضمن كذا في المحيط \* وان قال لأدري وضعت في  
داري أو في موضع آخر يضمن كذا في المضمرات \* سلم المودع الدار التي في بيت منها الوديعة الى آخر لحفظها  
ان كانت الودائع في بيت مغلق حصين لا يمكن فتحه بغير مشقة لا يضمن والا فيضمن كذا في القنية \* واذا لم  
تكن مدفونة ان كانت موضوعة في موضع لا يدخل فيه أحد الا باستئذان لا يضمن وان لم يكن له باب كذا  
في المحيط \* وضع الوديعة في داره ويدخلها الناس كثيرة فضاقت فان كان شيئا يحفظ في الدار مع دخولهم  
لا يضمن والا فيضمن كذا في القنية \* المودع اذا وضع الوديعة في الجبانة فسرت الوديعة ضمن كذا في  
المحيط \* دفن في أرض ان علم بعلامة لا يضمن والا يضمن وفي القنطرة يضمن بكل حال كذا في الوجيز  
للكردري \* ولو توجهت الاوصاف نحو المودع دفن الوديعة حتى لا تؤخذ من يده وفر من خوفهم ثم رجع  
فلم يظفر بالمكان الذي دفن الوديعة فيه ان أمكنه أن يجعل له علامة فلم يجعل ضمن وان لم يمكنه ذلك ان  
أمكنه العود في أقرب الاوقات بعد انقطاع الخوف فلم يعد ثم جاء ولم يجد الوديعة كان ضامنا كذا في الظهيرية  
\* وان كان رب الوديعة معه يذهب ان جله فلما توجهت السراق قال له رب الوديعة ادفنها فدفنها ثم ذهب  
السراق وذهبوا أيضا بعد ذلك أو ذهبوا أو لا ثم ذهب السراق ثم حضر وأعلم بجهد المدفون لاشك ان المودع  
لا يكون ضامنا في هذه الصورة حيث دفن بأمر المالك وأما اذا كان المودع وحده والمسئلة بجهاها فالجواب  
فيها على التفصيل ان ذهب السراق أو لا وتبين المودع من رفع الوديعة فلم يرفعها وترك تمتع الامكان فهو  
ضامن وأما اذا مكث السراق ثمة ولم يمكن الفرار ثمة فلم يرفعها ثم جاء فلم يجد فهذا على وجهين ان جاء  
على قدر ما أمكنه وزال الخوف فلم يجد لا يكون ضامنا وان أخر مع الامكان كان ضامنا كذا في المحيط \*  
المودع اذا وضع الوديعة في بيت خراب في زمان القنية فان وضعها على الأرض يضمن وان جعلها تحت التراب  
لا يضمن كذا في خزنة المفتين \* أودع عند آخر قنطرة ثم طلبها منه فقال لأدري كيف ضاعت قيل  
لا يضمن هو الاصح هكذا في جواهر الاخلاطى \* دفع الى رجل قنطرة ليدفعها الى انسان ليصلحها فدفنها  
ونسى لا يضمن كذا في الوجيز للكردري \* دفع الى مرأى قنطرة ليس في الماء فتغافل عنها فضاقت لا يضمن  
كذا في القنية \* قال خلف سألت أسد اعن له على آخر درهم فدفع المظلوب الى الطالب درهمين أو درهما  
ثم درهما وقال خذ درهمك فضاغ الدرهمان قبل أن يعين درهما قال هلاك على المظلوب والطالب درهمه ولو  
قال له حين دفع اليه الدرهم الأول هذا حقك فهو مستوف ولا ضمان عليه للدرهم الآخر كذا في التتارخانية  
\* في غصب فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى دفع الى آخر عشرة دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة وديعة  
عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية يضمن سبعة ونصف لان الهبة فاسدة لانها هبة  
المشاع والمقبوض يحكم الهبة الفاسدة مضمون فالحسنة التي هلكت نصفها أمانة ونصفها مضمون فيجب  
ضمان نصفها وذلك درهمان ونصف والخمسة التي استهلكها كلها صارت مضمونة بالاستهلاك فيضمن  
سبعة دراهم ونصفا ولو قال ثلاثة من هذه العشرة لك والسبعة الباقية سلمها الى فلان فهلكت الدراهم في  
الطريق يضمن الثلاثة لانها كانت هبة فاسدة ولو كان ذلك وصية من الميت لم يضمن شيئا لأن وصية المشاع  
جائزة ولا يضمن السبعة في المسئلة جميعا كذا في المحيط \* ولو دفع اليه عشرة وقال خمسة منها لك وخمسة  
سلمها الى فلان فهلكت الدراهم يضمن الخمسة الهبة ولا يضمن الخمسة الباقية ولو أعطاه خمسة خمسة على  
حيلة على أن له خمسة منها ولم يبين أيهما فخطهما القابض يضمن الخمسة الهبة ولا يضمن كلها كذا في محيط

انه لا يدري اين فلان خلف ونوى انه لا يدري اين هو من داره لا يحنث \* يروي ان النخعي كان متواريا من الجحاح فخط مدورا وقال لخادمه قل  
ليس هو ههنا \* (نوع في النوم) \* لا ينام حتى يقرأ كذا فنام جالسا لا يحنث \* لا ينام مع فلانة فنام مع أخرى والمحلف عليه عند رجله

لا يبحث ان لم يسمها قصدا \* شبهه خفتم وجشم كرمه كرم وجشم بر جشم تنهادم وكان اضبطج على فراش ولم يتم ان نوى حقيقة النوم لا يبحث وان لم يتوحيث ولو وضع (٣٤٤) جنبه وضم عينه \* لا ينام على هذا الفراش فاخرج حشوه ونام عليه لا يبحث وان نام

السرخسي \* الوديعة اذا افسدتها القارة وقد اطاع المودع على ثقب القارة ان اخبر صاحبها ان ههنا ثقب القارة لاضمان عليه وان لم يخبر بعد ما اطاع عليه ولم يسده يضمن كذا في القصول العمادية \* وذكر السيد الامام ابو القاسم رحمه الله تعالى ان الانسان اذا استودع عنده ما يقع فيه السوس في زمان الصيف فلم يبردها بالهواء حتى وقع فيه السوس وفسد لا يضمن كذا في الظهيرية \* وفي فتاوى ابي الليث رحمه الله تعالى اذا كانت الوديعة شيئا يخاف عليه الفساد وصاحب الوديعة غائب فان رفع الامر الى القاضي حتى يبيعه جاز وهو الاولى وان لم يرفع حتى فسدت لاضمان عليه لانه حفظ الوديعة على ما امر به كذا في المحيط \* وان لم يكن في البلد قاض باعها وحفظ ثمنها صاحبها كذا في السراج الوهاج \* اذا اصابه نجس أو قرص فأر (١) أو حرق نار فلا ضمان عليه كذا في الحاوي للفتاوى \* لو اجتمعت ألبان الوديعة وأغرستها في المصرو لم يرفع حتى فسدت أو كان في المفاضة ولم يبع حتى فسدت لا يضمن هكذا في التمر تاشي \* أو دعه حيوات وغاب قلب ألبانها خاف فسادها وهو في المصرباع بغير أمر القاضي ضمن وبأمره لا يضمن وأما اذا كان في المفاضة فإنه يجوز بيعه كذا في محيط السرخسي \* الخفاف اذا ترك الخلف الذي دفع اليه ليصلحه في الحانوت فسرق ليلا ان كان فيه حافظ أو في السوق حارس لا يضمن وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يفتي بعدم الضمان وان لم يكن فيه حافظ ولا في السوق حارس وقد قيل يعتبر العرف ان كانوا يتركون الحوانيت من غير حافظ ولا حارس هذه فلا ضمان عليه وان كان بخلافه ضمن وعليه الفتوى كذا في الغيانية \* وكذلك قيل لو ترك باب الدكان مفتوحا ولو كان في موضع ذلك عرفهم وعادتهم لاضمان وفي بخاري جرى العرف بترك باب الدكان مفتوحا باليوم وتعليق شئ على باب الدكان نحو الشبكية \* وأشباه ذلك والرواية محفوظة فيما اذا ترك الحائلك الثوب الذي نسج بعضه والغزل في بيت الطراز ولم يكن هناك حافظ ولا حارس في السوق انه لاضمان على الحائلك كذا في الذخيرة \* خفاف خرج الى القرى فخر الخفاف فدفع اليه خيف فوضع مع رحله في دار رجل ودخل البلد فسرق فان كان الخفاف السكني بأي طريق كان لا يضمن ولو وضع في دار رجل لا يسكن هو في تلك الدار ضمن كذا في جواهر الفتاوى \* الاسكاف اذا أخذ خفا أو جشكا ليصلحه فليس له الاسكاف ضمن مادام لا يسأفاذا نزعهما ثم ضاع لا كذا في الملتقط \* اذا سرق الوديعة من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى كان ضامنا قيل لو أن صاحب الدار دخل كرمه أو بستانه وهو متلازم بالدار قال ان لم يكن في الدار أحد ولا في موضع يسمع الخس أخاف أن يكون ضامنا وقال أبو نصر رحمه الله تعالى اذا لم يكن أغلق الباب فسرق منه الوديعة لا يضمن يعني اذا كان في الدار حافظ كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا ربط دابة الوديعة على باب داره وتركها ودخل الدار فضاقت ان كان بحيث يراها فلا ضمان وان كان بحيث لا يراها فان كان في المصرو فهو ضامن وان كان في القرى فلا ضمان وان كان ربطها في الكرم أو على رأس المبطخة وذهب قبل ان غابت عن بصره فهو ضامن وقيل يعتبر العرف في هذا أو جناسه هكذا في الظهيرية \* ولو جعل حمار الوديعة في الكرم ان كان للكرم حائط رفيع بحيث لا يرى المار في الكرم وأغلق الباب لا يضمن وان لم يكن له حائط أو كان لكنه غير رفيع ينظر ان نام المودع ووضع جنبه على الارض يضمن ان ضاعت الدابة وان نام قاعدا لا يضمن وفي السفر لا يضمن وان نام مضطجعا كذا في الخلاصة \* أو دعه سكيناً في الماهي ساق خفه لا يضمن ان لم يقصر في الحفظ كذا في القنية \* المودع اذا جعل دراهم الوديعة في الخلف فسقط عنه ان يجعلها في الخلف اليمني فهو ضامن وان جعلها في الخلف اليسرى فلا ضمان عليه لانه متى جعلها في الخلف اليمني فقد عرضها للضياع (١) قوله بنحس بالباء الموحدة ثم الخاء المجهدة أي نقص وفي نسخة بنحس بالنون ثم الجيم وهو الثقب المتسع كما يستفاد من القاموس اه بجاوي

على الصوف بعد نزاع الظهارة يبحث \* ان نت على ثوبك فكذا فاضطجع على وسادتها أو فراشها أو وضع رأسه على حرقته أو وضع جنبه على ثوب لها أو أكثر بدنه يبحث لانه يمتدنا عما ولو اتكا أو جلس على وسادة لها الا ان يضع جنبه أو أكثر بدنه عليها \* لا ينام على هذا الفراش بخلافه في فراش آخر ونام عليه لا يبحث حتى لو جعل في فراش ديباج يسمى فراش ديباج علم ان المعتبر فيه الظهارة \* لا ينام على هذا البساط فوضع عليه رأسه لا يبحث \* ان نت الا في حجرى الليلة فكذا فنام في فراشه لا في حجره لا يبحث ولو قال بالفارسية كاز من قال الصدر يبحث \* أراد انزول عن السطح فنعوه فقال واضع رجليه على ناحية السطح ان بت الليلة أو أكلت ههنا مریدا موضعا بعينه منه فنام أو أكل في غير تلك الناحية يبحث قضاء لادبانية \* (الرابع والعشرون في الرؤية والمواقيت) \* لا ينظر اليه فالرؤية على الوجه والرأس والبدن جميعا وان رأى الظهر أو الصدر والبطن أو أكثر الصدر والبطن فقد رآه وان أقل من النصف لا وان رآه ولم يعرفه فقد رآه وان رآه جالسة أو مستقبية أو متقنعة فقد رآه الا اذا عني رؤية الوجه فيدين لا قضاء الا ان يكون قبله كلام يدل عليه فيدين قضاء والسقوط أيضا وان رأى يده أو رجليه أو أعلى رأسه لم يره وان رآه في ثوب يستبين منه الرأس والجسد بحيث ينصفه الثوب فقد رآه وان لم يستبين رأسه

جالسة أو مستقبية أو متقنعة فقد رآه الا اذا عني رؤية الوجه فيدين لا قضاء الا ان يكون قبله كلام يدل عليه فيدين قضاء والسقوط أيضا وان رأى يده أو رجليه أو أعلى رأسه لم يره وان رآه في ثوب يستبين منه الرأس والجسد بحيث ينصفه الثوب فقد رآه وان لم يستبين رأسه

ولا يجسده فلم يره \* قال محمد رحمه الله لا ينظر الى وجهها فنظر اليها في النقاب ان كانا كثيرا الوجه مكشوفاً بحيث والالوان رآه خلف الزجاج أو الستورتين الوجه يحسنت وفي المرأة لا \* لا انظر الى وجهي ورأسي فنظر في الماء والمرأة حنت (٣٤٥) لانه حلف على شئ لا يكون أبداً والمرئى

فيهما المثال \* لا ينظر الى الحرام فنظر الى وجهه الاجنبية لا يحسنت \* ان نظر اليك فلان بالخيانة فكذا ان انضم الى النظر كلام أو عمل يدل عليها كالزح والاشارة بشئ أو يديحسنت \* ان كشفت وجهك على غير محرم فزأها غير المحرم بلا قصد لها لا يحسنت وان كشفت في موضع رايها الناس حنت وان بلا قصد \* كان جالساً في الشمس والقمر خلف ما رأيت الشمس والقمر يحسنت الا اذا غنى قرصهما وكذا النار والسراج \* (نوع آخر) \* أول الشهر قبل مضى النصف وعن الثاني فيمن قال لا اكلمك آخر يوم من أول الشهر وأول يوم من آخره فعلى الخامس عشر والسادس عشر \* لا اكلمك الى بعيد فعلى أكثر من الشهر ولو سرياً فعلى شهر غير يوم \* ابن حنبل وروى عن الشهر وفي النوازل على أقل منه لان هذه الحكمة يراد بها التجمل \* وعن صاحب المنظومة اكر ابن حنبل وروى عن ابن ابي عمير يرونه أيد فكذا فاختلعت قبل عام شهر من المقالة هذه لا يحسنت \* لا يكلمه الى الموسم يكلمه في صبح يوم النحر عند محمد واذا زالت الشمس من يوم عرفة عند الثاني \* غرة الشهر للمبلة الأولى مع اليوم الأول وثلاثة

والسقوط عند الركب على الدابة ولا كذلك اذا جعلها في الخف اليسرى وقبل لاضمان على كل حال كذا في خزائنه المفتين \* اذا ربط دراهم الوديعه في طرف كفه أو جعلها في الذيل أو في طرف العمامة فلا ضمان وكذلك لو شدد دراهم الوديعه على منديل ووضع في كفه فسرقت منه فلا ضمان كذا في المحيط \* دفع اليه ذهباً ليحفظه فألقاه في فمه كما إذا التجار فسبق الى حلقه لا يضمن كذا في القنية \* وإذا كانت الوديعه ذهباً أو فضة فقال قد جعلتها في الكم فصاعت لاضمان عليه كذا في الملتقط \* مودع جعل دراهم الوديعه في جيبه وحضر مجلس فسق فصاعت الدراهم بسرقه أو سقوط أو غيره قال بعضهم لا يضمن لانه حفظ الوديعه في موضع يحفظ مال نفسه وهو جيبه وقال بعضهم ههنا اذا لم ينزل عقله أما اذا زال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله يصير ضامناً لانه يحجز عن الحفظ بنفسه فيصير مضيقاً أو مودعاً غيره كذا في فتاوى قاضيان \* وان ظن أنه جعلها في جيبه فاذا هي لم تدخل الجيب فعليه الضمان كذا في المحيط \* ولو وضعها في كيسه أو شدّها على التسكة فصاعت لا يضمن كذا في خزائنه المفتين \* المودع اذا جعل خاتم الوديعه في الخنصر أو في البنصر يضمن بعد التلف وان جعله في الوسطى أو السبابة أو الإبهام لا يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الإخلاطى \* وان تختم به وعليه خاتم في ذلك الاصبغ لا يضمن وذ كر محمد رحمه الله تعالى أيضاً ان بعض مشايخنا رجحهم الله تعالى قالوا اذا تختم وجعل الفص مما يلي الكف لا يضمن كذا في الذخيرة \* ولو كان المودع امرأه ففي أى اصبع ليستة تضمن كذا في الفصول العبادية \* في فتاوى أهل سمرقند امرأه أودعت صبيحة من نبات سنة فاشتغلت بشئ فوقعت الصبيحة في الماء لاضمان عليها فرق بين هذا وبين الغصب ههنا كذا في كرام الله في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى وفي الجواب نوع نظري ونعني أن يقال ان لم تغب عن بصرها فلا ضمان وان غابت عن بصرها فهي ضامنة كذا في المحيط \* ومن أودع صبيحة الوديعه فله حكت في يديه فلا ضمان عليه بالاجماع وان استهلكها ان كان ما ذوناله في التجارة ضمنها اجماعاً وان كان محجوراً عليه لا أنه قبل الوديعه باذن وليه فانه يضمن أيضاً بالاجماع وان قبلها بغير اذن وليه لا ضمان عليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا في الحال ولا بعد الادراك وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن في الحال كذا في السراج الوهاج \* واذا كانت الوديعه عبداً فقتله الصبي كانت قيمته على عاقلته في قولهم جميعاً وان جنى عليه فيما دون النفس كان ارشده على عاقلته الصبي ان بلغ خمسمائة أو أكثر وان كان دونها كان في مال الصبي في قولهم جميعاً أيضاً كذا في السراج الوهاج \* وان أودع طعاماً فأكله لم يضمن كذا في خزائنه المفتين في كلب الجنائيات \* ولو أودع عند العبد ووديعه فله حكت عنده فلا ضمان عليه بالاتفاق كذا في جواهر الإخلاطى \* وان استهلكها ان كان ما ذوناً أو محجوراً أو قبضها باذن مولاهم يضمنها في الحال ويضمنها بعد العتق اذا كان عاقلاً بالغاً عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمنها في الحال ويبيع فيها كذا في الجوهرة النيرة \* وان كانت الوديعه عبداً فقتله العبد المحجور فان كان عبداً قتل العبد كذا في السراج الوهاج \* والوديعه لو كانت عبداً جنى عليه في النفس أو فيما دون النفس بخير مولاهم بين الدفع والتداء ويضمن للحال كذا في خزائنه المفتين \* وأم الولد والمدر بمنزلة العبد في جميع ما ذكرنا انهما اذا توجه عليهما الضمان سعيان في ذلك كذا في السراج الوهاج \* ولو أودع رجلاً شيئاً فاستلمه له ابن له صغيراً وعبد له فعلى المستهلك ضمانه في الحال كذا في المبسوط \* والمكاتب يضمن في الحال باستهلاك الوديعه كذا في الفتاوى العتائية \* وان نام المودع وجعل الوديعه تحت رأسه أو تحت جنبه فصاعت فلا ضمان عليه وكذلك اذا وضعها بين يديه وهو الصحيح واليه مال شمس الأئمة السرخسي قالوا انما لا يجب الضمان في الفصل الثاني اذا نام قاعداً أما اذا نام مضطجعا فعليه الضمان وهذا اذا كان في الحضر أما اذا كان في السفر فلا ضمان نام قاعداً أو مضطجعا كذا في المحيط \* سئل أبو القاسم عن جعل

(٤٤ - فتاوى رابع) أيام لغة والسبع لغة من الثامن والعشرين الى الاثني عشر فالناس والعشرون والغداة من طلوع الفجر الصادق الى ما قبل الزوال والسمحور بعد ذهاب ثلثي الليل صلاة الظهر وقت الظهر كله طلوع الشمس من حين تطلع الى أن تبيض وقت الضحوة

من حين تبيض الى الزوال والمساء اثنتان من بعد الزوال والثاني بعد المغرب فينوي لواطئ ايام البيض الثالث والرابع والخامس عشر  
والشاة قال محمدان كان عندهم على حساب (٣٤٦) فذلك والا فالشاة ما شئت البرد دائما والصيف ضده والربيع ما تنكسر البرد دائما

والخريف ما تنكسر الحار دائما  
وقيل الشتاء ما يحوج  
الناس الى الوقود والحشو  
والصيف ما يستغنى عنهما  
والربيع والخريف ما يستغنى  
عن أحدهما وذكر الناطق  
ان الشتاء ما يلبس فيه أهل  
بلده القرو والحشو وآخره اذا  
ألقاهما أهل بلده والصيف  
اذا استعمل ثياب الشتاء  
واستخف ثياب الصيف  
والربيع آخر الشتاء ومستقبل  
الصيف ان يبس البقل  
في موضع العشب وهذا في  
ديارهم يبس العشب لشدة  
الحرا والخريف فصل ما بين  
الشتاء والصيف وقال محمد  
رحمه الله ليس عندنا شيء في  
معرفة الشتاء والصيف انما  
يرجع الى اقوال الناس فاذا  
قالوا بأجمعهم ذهب الشتاء  
والصيف فهو كذلك اعتبارا  
معرف وقيل اذا كان على  
الاشجار اوراق وغمار فصيف  
واذا بقيت الاوراق لا الثمار  
خريف واذا لم يبق شيء  
فشتاء واذا خرجت الاوراق  
لا الثمار فهو ربيع وان  
خرجت الازهار وقيل  
الفتوى عليه اذ لم يكن لهم  
حساب لانه ايسر والنيروز  
نيروز المسلمين وهو نيروز  
الخليفة لان نيروز المجوس ولا  
نيروز المزارعين لا يكلم فلانا  
حتى يقع النبل فالعبر بلده  
حتى لو كان في بلد لا يقع

ثياب الوديعه على دابته قزل عن دابته في بعض الطريق ووضع الثياب تحت جنبه ونام عليها فسرق  
الثياب قال ان اراد به الترفق ضمن وان اراد به الحفظ لم يضمن وان كان مكان الثياب كيس فيسه دراهم لم  
يضمن كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي شرح أبي ذر وقع الحريق في بيت المودع فتركه مع امكان الدفع الى  
غيره او الى مكان آخر حتى احترقت يضمن كذا في التمرناشي \* وان سرق الوديعه عند المودع ولم يسرق  
معها مال آخر للمودع لم يضمن عندنا كذا في الكافي \* وفي الجامع الاصغر سئل أبو القاسم عن عنده وديعه  
فرفعها رجل فلم ينفه المودع ان أمكنه منعه ودفعه فلم يفعل فهو ضامن وان لم يمكنه ذلك لما أنه يخاف  
دعارته وضربه فلا ضمان كذا في المحيط \* المودع اذا دل انسانا على أخذ الوديعه انما يضمن اذا لم يمنع المدلول  
عليها من الاخذ بحالة الاخذ اما اذا منعه لا يضمن كذا في الخلاصة \* والمودع اذا فتح باب الاصطبل أو حل  
قيد العبد يضمن كذا في الفصول العمادية \* سئل عن مودع وضع الوديعه في حجرته في خان وفيه صحن لاقوام  
فربط سلة بابها بحبلها ولم يقفله ولم يغلقه وخرج فسرق الوديعه هل يضمن قال ان عد شدة الربط في  
مثل هذا الموضع تؤيقالم يضمن وان دعا عفا الا ضمن كذا في فتاوى النسي \* رجل وضع عند رجل وديعه  
ووضعها المودع في حانوته وذهب الى الجمعة وترك باب الحانوت مفتوحا وأجلس صبيبا صغيرا يحفظ حانوته  
وذهبت الوديعه من الحانوت قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الصبي ممن  
يضبط الاشياء ويحفظها لم يضمن المودع وان كان ممن لا يضبط ضمن قال القاضي الامام علي السغدري لم  
يضمن على كل حال لانه ترك الوديعه في حرره فلم يضيع كذا في فتاوى قاضيخان \* غاب المودع وترك مفتاحه  
عند غيره فلما رجع لم يجد الوديعه في مكانه لا يضمن لدفع المفتاح الى غيره كذا في الوجيز للكردي \* رجل  
أودع عند فامى ثيابا فوضعها الفامى في حانوته وكان السلطان يأخذ الناس بعمال في كل شهر جعله وظيفه  
عليهم فأخذ السلطان ثياب الوديعه من جهة الوظيفة ورهنها عند غيره فسرق قالوا ان كان الفامى لا يقدر  
على منع السلطان من رفعها لا يضمن ويضمن المرتن فيخير صاحب الثوب ان شاء ضمن السلطان وان شاء  
ضمن المرتن كذا في فتاوى قاضيخان \* أودع عامل الوالى مالا فوضعه في بيته ثم في ايام السلطان نقل  
أمتعته وترك الوديعه ويؤارى فأغبر على بيته والوديعه يضمن وان ترك بعض أمتعته في بيته كذا في القنية  
\* وسئل نجم الدين عن عنده وديعه انسان وهى ثياب ملفوفة في لفاف فوضعهما تحت رأس ضيف له في  
الليل كالوسادة ثم ردها على صاحبها فقال صاحبها كانت كذا وكذا وبأوقد ذهب بعضها قال ما لم يثبت أنها  
كانت كذا وكذا وقد ضاع منها كذا تلك الالبه بوضعهما تحت رأس الضيف لا يمكن إيجاب الضمان بمجرد  
الوضع تحت رأس الضيف مادام المودع حاضرا فاذا غاب الا ان يصير ضامنا كذا في المحيط \* أودع عند رجل  
زينا لفيه آلات التجار بن ثم جاء واسترده وادعى أنه كان فيه قدوم قد ذهب منه فقال المودع قبضت منك  
الزينايل ولا أدري ما فيه لانه ان عليه ولا عين عليه أيضا وكذا اذا أودع دراهم في كيس ولم يزن على المودع  
ثم ادعى أنها أكثر من ذلك فلا عين عليه الا ان يدعى عليه الفعل وهو التصديق أو الخيانة كذا في خزانه  
المفتين \* المودع اذا أخذ وديعه رجل آخر من بدل المودع وترك وديعه يضمن المودع ان عاين ذلك وان لم يكن  
عالم ان ما قبضه حقه أم حق الغير كذا في جواهر الفتاوى \* امرأة غسلت ثوب رجل بالاجر وعلقته على  
خصر سطحها للتجفيف وطرف من الثوب من الجانب الآخر فضاع ضمنت كذا في الخلاصة \* امرأة  
غسلت ثياب الناس ووضعت الثياب على سطحها التجف ان كان للسطح خص لا تضمن وقيل ان لم يكن للخص  
منفعة تضمن كذا في الفصول العمادية \* رجل في يده مال لانسان فقال له سلطان جائران لم تدفع الى هذا  
المال \* يستت شهر أو ضرب أو طوف بك في الناس لا يجوز له أن يدفع فان دفع فهو ضامن وان  
قال أقطع يدك أو ضربك خمسين سوطا فلا ضمان عليه هكذا في فتاوى قاضيخان \* سلطان هدد المودع

الثلج اصله نيمه على الابدو حقيقته ما يسترا الارض ويحتاج الى الكس ولا عبرة بما يطير في الهواء ولا ينزل الارض وان نوى بانلاقه  
وقت وقونه فهو أول الشهر الذي يقال له اذار وان لم ينوشيا فالمراد وقته أيضا واما العيد اسبوعه لا يكلمه الى قدوم الحاج أو الحصاد فقدم



واحدًا وحصد واحدًا انتهت الدين \* شبه على مضى شوال ان لم ينو وان نوى ستة متصلة بالعيد أو ستا آخر فعلى ما نوى وفي عرفنا متصل بياام  
العيد ليلة القدر تقع على السابع والعشرين من رمضان ان عاميا وان عارفا (٣٤٧) باختلافهم فعند الامام تقدم أو يتأخر

وعندهما لا غير فحين  
حلف لا يكلمه حتى تحضي  
ليلة القدر وقدم مضى يوم  
من رمضان لا يكلمه حتى  
يضي كل رمضان الثاني  
وعندهما يكلمه اذا مضى  
يوم من رمضان الثاني وان  
حلف قبل رمضان يكلمه  
بعد انقضاء رمضان والفتوى  
على قول الامام \* لا يكلمه  
قريباً من سنة فهو على نصفها  
\* لا يشرب النبيذ الى صفر  
فشرب في اوله لا يحنث على  
ما تقر عليه الفتوى ورأس  
الشهر ورأس الهلال اذا  
أهل الهلال ولا نية له فعلى  
الليلة التي قبل ويومها وان  
نوى الساعة التي قبل يصدق  
لانه تغليظ عليه \* لله على  
صوم يومين متتابعين من  
أول الشهر وآخره يصوم  
الخامس عشر والسادس  
عشر \* الخامس والعشرون  
في التفرقات اكر كرى  
آستانه فلان كرى  
وقال نويت الدخول وهو  
بحوم ولا يدخل بحث لان  
اللفظ حقيقة لهذا للدخول  
وقال القاضي هذا على  
الدخول وكذا لو قال اكر  
كردي وار من كرى اودر  
ديوار من كرى فهو على  
الدخول \* اكر فلان نشي  
وتخزي فكذا أو فلان على  
السطح وهو على الارض في  
الدار يتكلم معه حقيقة

بأن لا فقه ماله ان لم يدفع اليه الوديعة قد دفعها اليه ضمن ان بقي له قدر الكفاية وان أخذ كل ماله فهو معذور ولا  
ضمان عليه كذا في خزائن المفتين \* المودع اذا قرأ من مصحف الوديعة وهلك حال القراءة لا يضمن وكذا  
الحكم في الرهن كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو أودعه قراطيس فوضعه في الصندوق ثم وضع فوقه ماء  
ليشربه فتقاطر الماء عليها فهلك لا يضمن كذا في القنية \* ولو قال ذهبت الوديعة ولا أدري كيف ذهبت  
اختلف المتأخرون والاصح أنه لا يضمن ولو قال بعث الوديعة وقبضت منها لا يضمن ما لم يقل دفعها اليه كذا  
في الخلاصة \* ولو قال للمالك وهبت لي الوديعة أو بعثتني وأنكر رب الوديعة ثم هلك لا يضمن كذا في  
الفصول العمادية \* أودع طستا عند غيره فوضع المودع الطست على رأس التنور في بيته فوقع عليه شيء  
فانكسر ان كان وضعه على رأس التنور ليعطى به التنور يضمن وان كان وضعه كما يوضع في العادة لا لاجل  
التغطية لا يضمن كذا في الذخيرة \* أودع عند رجل طبقاً فوضع المودع الطبق على رأس الحب فضاع ان  
كان الوضع على وجه الاستعمال يضمن وان كان الوضع لا على وجه الاستعمال لا يضمن وطريق معرفة ذلك  
أن يتظر ان كان في الحب شيء نحو الماء والدقيق أو نحو ذلك مما يعطى رأس الحب لاجله كان استعمالاً  
وان كان الحب خالياً وكان فيه شيء لا يعطى رأس الحب لاجله لم يكن استعمالاً كذا في المحيط \* اذا سقط من  
يد المودع شيء فافسد الوديعة ضمن المودع والمودع اذا شهد على نفسه انه أخذ الوديعة فرضا غيره محض من  
رب المال فلا ضمان عليه الا أن يجر كها المودع كذا في الذخيرة \* الوديعة اذا كانت قراماً فآخذها المودع  
ومعدها السطح وتسترها فبهت بها الربيع وأعادتها الى المكان الذي كانت فيه من البيت لا يبرأ عن  
الضمان لانه لم يوجده من القصد الى ترك التعدي كذا في خزائن المفتين \* وفي الصيرفية وضع أمانة فقال  
٢ (أمانت من بدست هر كه خواهي بفرست) فبعث على يد أمين وهلك في يده قال يضمن وقيل لا يضمن  
لان قوله ٣ (بدست هر كه خواهي) معلوم والامر عام بخلاف قوله ابعث على يد رجل هنا يضمن لانه  
مجهول فلا يصح الامر كذا في التارخانية \* وفي فتاوى النسفي طحان خرج من الطاحونة لينظر الماء  
فسرقت الحنطة ان ترك الباب مفتوحاً وبعد من الطاحونة ضمن كذا في الخلاصة \* بخلاف مسئلة الخان  
وهي خان فيها منازل ولكل منزل مقفل فخرج وترك الباب مفتوحاً فسارق وأخذ شيئاً لا يضمن كذا في  
الوجيز لا كرى \* الدابة الوديعة اذا أصابها امرض أو جرح فأمر المودع انساناً بعلاجها فعطبت  
فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن المودع أو المعالج فان ضمن المودع لا يرجع على أحد وان ضمن المعالج ان علم أنها  
ليست له لا يرجع عليه وان لم يعلم أنها لغيره أو ظن أنه رجع عليه كذا في الجوهرة النيرة \* وفي فتاوى النسفي ان  
كان بقرا المالك في يد الاكار فبعث الى الراعي للسرح فضاع لا يضمن هو ولا الراعي والبقير المستعار والمستأجر  
على هذا قال رحمه الله تعالى وقد اضطربت الروايات من المشايخ في هذه المسئلة فيفتي بهذا لان المودع  
يحفظ الوديعة كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ بقره في السرح فكذا بقرة الوديعة ولو ترك البقر رعى فضاع  
اختلف المشايخ فيه قال رحمه الله تعالى والفتوى على أنه لا يضمن كذا في الخلاصة في كتاب المزارعة في  
الفصل السادس في الضمان \* أودع شاة فدفعها مع غنمه الى الراعي للحفظ فسرق الغنم يضمن اذا لم يكن  
الراعي خاصاً للمودع كذا في القنية \* رجل دفع جماراً الى آخر فغاب الجمار فقال المودع لصاحب الجمار خذ  
جماري وانتفع به حتى أرد عليك جمارك فضاع في يده ثم ان المودع رد جماره لا يضمن لانه ما ذون بالقبض كذا  
في الخلاصة \* المودع اذا جاز الثمار من نخيل الوديعة فلا ضمان عليه استحساناً لانه كما يجوز غيره ولم يتمكن  
فيه نقص من ٤ له فان تمكن نقص من ٤ له فهو ضمان كذا في الذخيرة \* واذا تعدى المودع في الوديعة بأن

٢ ارسل امانتي بيدك من اردت ٣ بيدك من اردت

الجمالة ان يحجمها مجامس واحد في الجوامس لكن في العرف يفهم منه المخالطة والاحتمال وقد تحقق في أمر يقصد بال منع فيجوز ان  
اتفق عبوره على السطح لانه قد نظرت اليه وتكلمت له المخالطة ترجوان لا يحنث \* ان دخلت داراً فأتيت فكذلك اذا سكنت الاخ داراً أخرى



ذلك الكهل من ثلاثين الى مائة وأكثر والشيخ من أربعين الى مائة والعوام أقل من خمسة عشر حتى يحتمل وعثمان الكهل من ثلاثين الى أربعين والشيخ الزائد على خمسين وان لم يشب وان زاد على الأربعين وشبيه أكثر (٣٤٩) فشيخ وان السواد أكثر لاوعن محمد

الغلام أقل من خمسة عشر والشاب والفتى خمسة عشر وفوقه والكهول من أربعين وما زاد الى ستين الا ان يغلبه الشيب فيكون شيخا وان لم يبلغ خمسين الا انه لا يكون كهلا حتى يبلغ أربعين ولا شيخا حتى يجاوزها والارملة التي بلغت ومات زوجها أو فارقتها دخل بها أم لا والايمة التي لازوج لها وقد جومت بشكاح صحيح أو فاسدا أو فخور واليب التي جومت بحلال أو حرام لها زوج أم لا والبكر التي لم تجامع لها زوج أم لا وناهية العذرة بجميعة أو وثبة أو وضوء بكر الا في فصل الشراء قيل هذا قولهما وقيل قول الكل وهو الصحيح وحليف القوم من يأتهم ويقول أنا منكم ويحلف عليه ويحلفون له على الموالاة \* لا يقبل فلا ناقبل يده أو رجلاه خاصة اختلوا فقبل على الوجه خاصة وفصل البعض بين الملتحي وغيره في الملتحي يحنث وفي غيره لا وقيل بالفارسية لا يقع الا على الوجه وبالعرية يفصل بين الملتحي وغيره والاول أصح وأظهر \* قم وصل الفجر وان لم تصله اليوم فكذا فصلاه بعد الوقت لا يحنث الا اذا وجد دليل الفور اكرين زن يك روزيا ومانم فكذا فيهم ولم يقدر على القرعة يحنث

لمخلوط وهذا اذا خلط الدراهم بغير اذنه فأما اذا خلطها باذنه فإجاب أي حقيقة رجه الله تعالى لا يختلف بل ينقطع حتى المالك بكل حال وعن أبي يوسف رجه الله تعالى أنه جعل الأقل تابع الاكثر وقال محمد رجه الله تعالى يشاركه بكل حال وكذلك أبو يوسف رجه الله تعالى في كل مانع خلطه يخنسه يعتبر الاكثر وأبو حنيفة رجه الله تعالى بقول بانقطاع حق المالك في الكل ومحمد رجه الله تعالى بالشركة في الكل كذا في الكافي \* ولو خلطت الفضة بعد الاذابة صار من المائعات لانه مانع حقيقة عند الخلط فيكون على الخلاف المذكور كذا في التبيين \* وفي القتاوى العنابية ولو كان عنده حنطة وشعر لواحده خلطها ما ضمه ما كذا في التارخاسة \* وان كان الذي خلط الوديعه أحد من هو في عياله كزوجته وابنه فلا ضمان عليه والضمان على الخلط وقال أبو حنيفة رجه الله تعالى لاسيلا للمودع والمودع على العين اذا خلطها الغير ويضمن الخلط وقال أبو يوسف ومحمد رجهما الله تعالى ان شأنا أضمتا للخلط وان شأنا أخذنا العين وكانا شر يكن سواء كان الخلط صغيرا أو كبيرا كذا في السراج الوهاج \* سرا كان او عبدا كذا في الذخيرة \* وقد قالوا انه لا يسع الخلط أكل هذه الدنيا حتى يؤدي مثلها الى أربابها وان غاب الذي خلطها بحيث لا يقدر عليه فان تراضيا على أن يأخذها أحدهما ويدفع قيمة مال الآخر جازوان أيا ذلك أو أي أحدهما أو قال لا يبيع ذلك فباعاها ضرب كل واحد منهما في الثمن بمحصة فان كان المخلوط حنطة وشعر اضرب صاحب الحنطة بقيمة حنطة مخلوطة وضرب صاحب الشعر بقيمة شعره غير مخلوط كذا في السراج الوهاج \* وان اختلطت به من غيره فله فهو شر يك لصاحبها فان نشق الكيس في صندوقه فان اختلطت بدراهمه فلا ضمان عليه وهما مافيه شر يك وان هلك بعضهما هلك من مالهما جميعا ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما فاذا كان لأحدهما ألف وللاخر ألفان يقسم الباقي بينهما أثلاثا قال الولوالجي في فتاواه - هذا اذا كانت الدراهم صحاحا وبكسرة فان كانت دراهم أحدهما صحاحا ودراهم الآخر مكسرة لا تثبت الشركة بينهما بل يميز مال كل واحد منهما فيدفع الى المودع ماله ويسكن المودع مال نفسه وان كان مال أحدهما دراهم صحاحا جادا وفيه بعض الردي ودراهم الآخر صحاحا رديا وفيه بعض الجياد تثبت الشركة بين المالين ثم كيف يقسمان ان تصاد فأنت ثلثي مال أحدهما جادا وثلثه ردي وثلثي مال الآخر ردي وثلثه جيد يقسمان الجياد من المال المختلط أثلاثا والردي أثلاثا على قدر ما كان لكل واحد منهما - ما وان لم يتصادقا فان كان لا يعرف وادعى كل واحد منهما ما أن ثلثي ماله جياد وثلثه ردي ومال صاحبه ثلثه ردي وثلثه جيد يأخذ كل واحد منهما ثلث الجياد لانهم اتفقا على أنه كان لكل واحد منهما ثلث الجياد فيأخذان ذلك واختلفا في الثلث الآخر ادعى كل واحد منهما لنفسه وذلك الثلث في أيديهما في يد كل واحد منهما نصف هذا الثلث وهو سدس الكل فيكون القول قول كل واحد منهما فانيده ويحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا برئنا عن الدعوى وترك المال في أيديهما كما كان وان تمكلا قضى لكل واحد منهما ما بنصف الثالث وهو سدس الكل الذي في يد صاحبه وكذلك ان قامت لهما جميعا البينة فان حلف أحدهما ونكل الآخر برئ الخالف ويرد لنا كل نصف الثالث وهو سدس الكل الذي في يده الى صاحبه كذا في غاية ايمان \* فان كان المخلوطان أحدهما حنطة والاخر شعر فان لهما أن يتفقا على شيء فان لم يتفقا على شيء يقوم المخلوط وضرب صاحب الحنطة بقيمة الحنطة مخلوط بالشعر وضرب صاحب الشعر بقيمة الشعر غير مخلوط بالحنطة كذا في الجامع والله أعلم

\*( الباب الخامس في تجهيل الوديعه ) \*

لومات المودع ولم تعرف الوديعه فهي دين في تركته يساوي دين الصحة كذا في التذيب \* هذا اذا مات ولم يعلم حال الوديعه أما اذا عرف الوارث الوديعه والمودع يعلم أنه يعرف فات ولم يبين لا يضمن كذا في الفصول

\* كبريك روزماندش بوي فلو كان المين على عدم الفعل يعذر بالجهل ان ترك الصلاة فكذا فقضاها اختلوا فقبل لا يحنث وبه أفق الكرميني عبد الرحيم وقيل يحنث وبه أفق ركن الاسلام وهو الاشبه والظاهر \* لا أثر كذا يخرج من هذه الدار فقال تركت كذا يحنث وان لم

يخرج \* اكر فلان رآه فانه رآه فدخل بلا رضاه فان لم يخرج في الحال حث استحسننا \* لا يدعه يدخل هذه الدار ان كان لا يملك فعلي النهي  
فان كان يملك فعلي النهي والمنع \* قال لابنه ( ٣٥٠ ) الكبير ان تركتك تعمل مع فلان فهو على المنع بالقول ولو صغيرا فعلي القول والفعل  
والله أعلم \* ( كتاب العتاق )

العادية \* نلوقال الوارث انما علمت الوديعة وانكر الطالب ان فسر الوديعة وقال كانت كذا وكذا وانما علمتها  
وقد هلكك صدق هذا ومالو كانت الوديعة عنده فقال هلكك سواء الا في خصلة وهي ان الوارث اذا دل  
السارق على الوديعة لا يضمن والمودع اذا دل ضمن كذا في الخلاصة \* اذا اختلف الطالب وورثة المودع  
فقال المودع مات مجهلا وقال ورثة المودع كانت قائمة بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد  
موته فالقول قول الطالب هو الصحيح ولو قال ورثته قد رد الوديعة في حياته لم يقبل منهم الا بيينة والضمان  
واجب في ماله فان اقام الورثة البيينة ان المودع قال في حياته ردتها يقبل واذا مات المودع مجهلا وادعى  
الوارث الضياع حال حياته لا يقبل قول الوارث كذا في الفصول العادية \* ولو ان المستودع لم يمت ولكن جن  
جنونا مطبقا وله اموال فطلبت الوديعة فلم توجد وقد ينسوا من أن يرجع اليه عقله كانت ديناه عليه في ماله  
ويجعل القاضي له ولما يقبض من ماله ويأخذهم اضمينا ثقة من الذي يدفع اليه كذا في الذخيرة \* فان افاق  
بعد ذلك وادعى أنه ردها اليه أو ضاعت عنده أو قال لا أدري ما حالها يحلف عليه ما ويرجع بماله كذا في  
الينابيع \* فان كان قد دفعها الى امرأته ثم مات أخذت المراهبة فان قالت ضاعت أو سرق قال قول لها مع  
يمينها ولا شيء على أحد وان قالت قد ردتها عليه قبل موته فالقول لها مع يمينها أو صارت دينها فماتت المرأة  
من الزوج كذا في محيط السرخسي \* وان لم يعلم أنه دفعها الى امرأته إلا به بان قيل له قبل أن يموت ما  
فعلت بالالف الذي أودعه فلان فقال دفعته الى امرأتي ثم ماتت ثم سئلت المرأة فأكررت أن يكون دفعه  
اليها فاتهمت بالحلف ولا شيء عليها وان كان الميت ترك ما لا نهى دين فماتت المرأة منها كذا في المحيط \* اذا  
قال المضارب أودعت مال المضاربة فلانا الصيرفي ثم مات فلا شيء عليه ولا على ورثته فان قال الصيرفي  
ما أودعني شيئا كان القول قوله ومع يمينه ولا شيء عليه ولا على ورثة الميت كذا في خزنة المفتين \* ولو مات  
الصيرفي قبل أن يقول شيئا ولا يعلم أن المضارب دفعه الى الصيرفي إلا بقوله لا يصدق على الصيرفي كذا في  
الخلاصة \* وان كان دفعه الى الصيرفي في بيينة أو اقرار من الصيرفي ثم مات المضارب ثم مات الصيرفي ولم يبينه  
كان دينه في مال الصيرفي ولا شيء على المستودع كذا في التناظرية \* وان مات المضارب والصيرفي حي فقال  
الصيرفي ردته عليه في حياته كان القول قوله ويحلف ولا ضمان عليه ولا على الميت كذا في المحيط \* الامانات  
تتقلب مضمونة بالموت اذا لم يبين الا في ثلاث مسائل احدها امتولى الاوقاف اذا مات ولا يعرف حال غلتها  
التي أخذها ولم يبين لاضمان عليه الثانية اذا خرج السلطان الى الغزو وغنموا فادع بعض الغنمة عند  
بعض الغنائم ومات ولم يبين عند من أودع لاضمان عليه الثالثة اذا مات فواضين اذا مات وفي يده مال  
الشركة ولم يبين لاضمان عليه كذا في الصغرى \* القاضي اذا قبض اموال اليتامي ومات ولم يبين فهذا على  
وجهين ان وضعها في بيته ولا يدري أين المال ضمن وان دفعها الى قوم ولا يدري الى من دفعها فلا ضمان  
كذا في الذخيرة \* لو قال القاضي ضاع المال عندي أو انفقته على اليتيم لاضمان عليه ولو مات قبل بيان  
السبب ضمن كذا في الينابيع \* في نوادر هشام وصفي مات وفي يده مال يقيم ولا يدري أين المال ولم يبين ضمن  
ذلك في تركته وان عرف انه دفعه الى انسان ولا يدري الى من دفعه لم يضمن لان له أن يحفظ مال اليتيم بغيره  
وفي نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى لو قال ضاع مال اليتيم عندي أو انفقته عليه لم يضمن ولو مات قبل  
بيانه ضمن كالمودع كذا في محيط السرخسي \* شريك كان شركة متفاوضة أودع رجل أحدهما مات المودع  
بلا بيان ضمنه فلو قال شريكه الحى ضاعت في يد شريكه حال حياته لم يصدق هكذا في الذخيرة \* وذكري  
المنتقى قال محمد رحمه الله تعالى قاض قبض ألف درهم لم يصبي في كيس وألفا آخر أصبي في كيس وأنفق  
أحد الكيسين ولا يدري أيهما الباقي فالألف الباقي بينهما انصفان فاذا كان لكل واحد منهما أن يدعى  
على صاحبه ما أنفق عليه ويحلفه كذا في محيط السرخسي \* من كان في يده ألف درهم فخره رجلان

فيه ثلاثة فصول الاول في تعليقه  
الثالث في التدبير وقيمة  
المدير والمكاتب وجعل  
الكل فصلا واحدا \* اعتقه  
وله مال فماله للمولى وله ثوبه  
الذي يواريه \* أنت حر من  
العمل تعتق بلانية فان نوى  
الحرية عملادين لا قضاء \* انت  
أعتق من فلان يرد عبده  
الاخر وعني به انه أقدم  
ملكادين لا قضاء ولو زاد في  
ملكى أو في السن لا يعتق  
أصلا أنت حر النفس ونوى  
به كرم الاخلاق عتق وان  
زاد في أخلاقك لا يعتق \* قال  
لملوكه اذا ملكتك فانت  
حر عتق كالمودع ان مرضت  
فكذا وهي مريضة \* قال  
لعبده اذا امررت على العاشر  
فقل أنا حر فقال وقت المرور  
عتق ولا يعتق قبل القول  
الا اذا نوى ولو قال له ابتداء  
قل أنا حر لا يعتق بلا قول  
\* قال له نفسك حر أو أصلا  
حر ان علم انه قد سبى لا يعتق  
والاعتق \* قال قل اغلامى أنت  
حر لا يعتق قبل القول كأنه  
وكلمه بالاعتاق ولو قال قل  
لغيره أنك حر أو انه حر عتق  
قضاء ساعة تكلم \* قال لعبده  
يا سيدي يا مالكي هل يعتق  
بالنية فيه روايتان \* يا زائد  
مرديا ازادرن لا يعتق في  
الختار ولا عتق في التداء

الا في فصلين يا حر يا مولاى يا مولاى ذكره في المنتقى \* هذا عمنى أو خالى يعتق هذا أخى أو أختى لا وأصحح انه يعتق كل  
في الكل ورواه الحسن عن الامام \* ولو قال يا بنى لا يعتق وكذا لو قال كوجه من اعدم التعارف ولان كوجه يراد به غير الولد أيضا \* يقال اين

كويحكان قلان دمه اند \* مملو به صغير يقول لمولاه بابا ويقول له المولى ليديك يعتيق \* قال لعبداه وأتمته أنا عبدك يعتيق اذا نوى ولو قال أي مولاي من أي خويجه من يعتيق ولو قال من بنده نوم يعتيق ولو قال من غلام نوم أو كثيره نوم (٣٥١) أوجا كرتوم لا يعتيق وان نوى وكذا

لو قال أي خداوند اوای مولای اوای خويجه اوای أمير اوای كدباوا لامته لا يعتيق ولو قال أي كدباوي من يعتيق ولو قال لعبداه أي آزاد کرده ای آزاد شده وقال لم أنو العتيق لم يصدق قضاء ولو قال لعبداه أي جان بذرای جکره بذرای فرزید بذرا لا يعتيق لانه صادق \* أشهد أن اسم عبدك حر ثم ناداه يا حر لا يعتيق ولو ناداه آزادا يعتيق والعكس على العكس \* توجه أينما شئت اذهب حيث شئت يريد العتيق لا يعتيق أعتقك الله يعتيق قضاء ويدين ولو قال جعلت لك الله وقال لم أنو به العتيق متصلا لا يعتيق \* ولو قال له أنت لله أو انك لله لا يعتيق الا اذا ناداه بالحرية \* ولو قال له ادخل الدار أو أنت حر فهو كقوله ان دخلت الدار فهو حر الان جواب الامر بالواو وجواب الشرط بالقاء \* ولو قال اعتقني عن عبدك أو أنت حر فهو كقوله ان أعتقته فانت حر وكذا قوله أدلى ألفا أو أنت حر فهو كقوله ان أدبت الى ألفا فانت حر وعن الثاني اخذ من سنة وأنت حر قال الامام يعتيق الساعة ولا شيء عليه وقال الثاني لا يعتيق بلا خدمة \* وعن محمد قال لعبدك ان أدبت الى ألفا فانت حر فباعه ثم اشتراه وأدى لا يجبر المولى

كل واحد يدعي أنه أو دعه اياه وقال المودع أو دعه اياه أحد كالأدري أي كما هو قال للديان اذا اصطالحا فيما بينهما على أن يأخذ ذلك الألف بينهما فان له ما ذلك وليس للمودع الا متناع من تسليم الألف اليهما وبعد هذا الاصطلاح ليس لهما الى الاستخلاف سبيل ولا يمين لهما على المودع وأما اذا لم يصطالحا ولكن كل واحد منهما يدعي أن الألف له خاصة وأراد أخذه من المودع فليس له ذلك ولكل واحد منهما أن يستخلف المودع فاما أن يخلف لهما أو يشك لهما أو يخلف لاحدهما ويشك للآخر فان خلف لهما فقلع دعواهما وليس لهما الى الاصطلاح وأخذ الألف بينهما سبيل بعد الاستخلاف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لهما أن يصطالحا بعد الاستخلاف على أخذ الألف بينهما وهذا ان خلف لهما واذان كل لهما عن اليمين يقضي بالألف بينهما ويضمن ألفا آخر بينهما وان شك لاحدهما وخلف للآخر قضى بالألف للذي نكل له عن اليمين خاصة ولا شيء للذي خالف له منهما كذا في غاية البيان \* وينبغي للقاضي أن لا يقضي بالنكول للأول حتى يخلف للثاني ليظهر له وجه الحكم فلو قضى القاضي للأول حين نكل له مع أنه ليس له ذلك لا يمتد قضاءه حتى لو خلفه للثاني بعده فشكل يكون الألف بينهما ويغرم ألفا آخر لهما كذا في الكافي \* وهو اختيار مشايخنا كذا في غاية البيان \* ثم لا يخلف المدعي عليه للثاني بعد القضاء عليه للأول مقتصر على قوله ما هذا العبد لي بالاجماع وهل يخلف اذا ضم اليه القيمة بأن يقال له بالله ما لهذا عليك هذا العبد ولا قيمته وهو كذا وكذا ولا أقل منه قيل ينبغي أن يخلف عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في النيين \* وان ادعى كل واحد منهما للوديعة في هذا العين فأقر به لاحدهما ودفع اليه فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس للآخر أن يستخلفه وعند محمد رحمه الله تعالى يستخلف كذا في الكافي \* وفي الفتاوى العنابية ولو أودعه كل واحد ألفا فله ألف ولا يدري مال من ملك فلا خصومة لهما حتى يدعيان ادعى كل واحد أن القائم ماله حلف المودع لكل واحد فان خلف لهما أخذ القائم ولا سبيل لهما عليه وان نكل لهما أخذاهما ولكل واحد خمسة مائة أخرى كذا في التتارخانية \* وان أودع جارية فمات المستودع ولم يبينها ثم رآها حية بعد موته فلا ضمان على المستودع وان لم يروها حية بعد موته فماتت ورثته قدردها عليه أو ماتت في حياته أو هربت لا يقبل قولهم في شيء من ذلك لانهم يدفعون عن أنفسهم الضمان ويضمن المودع قيمتها يوم القبض كذا في المحيط \* وان تغيرت قيمتها بزيادة أو بنقصان كانت قيمتها آخر ما رآها حية في ماله نقصت قيمتها عما كانت أو زادت وكذا الجواب في العارية والاجارة كذا في الينابيع \* صبي يعقل البيع والشراء محجور عليه أو دعه رجل ألف درهم فأدرك مائة ولم يدر ما حال الوديعة فلا ضمان في ماله الا أن يشهد الشهود أنه أدرك وهي في يديه فينشد بضمن بالموت عن تجهيل كذا في الظهيرية \* والحكم في المعتوم نظير الحكم في الصبي اذا أفاق ثم مات ولم يدر ما حال الوديعة لا ضمان في ماله الا أن يشهد الشهود أنه أفاق وهي في يده وان كان الصبي ما دونه في التجارة والمسئلة بها لهما فهو ضمان للوديعة وان لم تشهد الشهود أنه أدرك وهي في يده وكذا الحكم في المعتوم اذا كان ما دونه في التجارة كذا في الذخيرة \* ولو أن عبدا محجورا عليه أو دعه رجل مالا ثم أعتقه المولى ثم مات ولم يبين الوديعة فالوديعة دين في ماله سواء شهد الشهود بقيام الوديعة في يده بعد العتق أو لم يشهدوا وان مات وهو في يده فلا شيء على مولاه الا أن يعرف الوديعة بعينها فترد على صاحبها كذا في الظهيرية \* وان أدن له المولى في التجارة بعد ما استودع ثم مات فلا ضمان عليه الا أن يشهد الشهود أنها كانت في يده بعد الاذن فاذا شهد الشهود بذلك ثم مات وترك مالا فالوديعة في ذلك المال كذا في المحيط \* ولو أودع نجبا أو بطيخا أو عسبا وغاب ومات المودع ثم قدم المودع بعد مدة فيعلم أن تلك الوديعة لا تبقى تلك المدة فهي دين في مال الميت لانه لا تعلم حالها ولعل المودع ألتفها كذا في القصول العبادية \* وان أقام ورثة المودع البينة انه غاب

على القبول لسقوط اليمين وتجدد المالك وعن الثاني انه ان كان أدى الألف الادريهما ثم اشتراه بعد بيعه يجبر على القبول ان كان أدى الباقي \* قال ان احتجبت اليه بعت ان بقي بعد موتى فهو حر فباعه جاز \* قال اذا مات ان لا سبيل لاحد عليك يصير مديرا \* قال لقوم معاوين اين نذكرك



هرابنده مما يندفه هو وصية بالعتق \* قال لامته عند وصيته اذا خدمت ابني وبتني الى ان يستغنيا فانت حرة فتخدمهما الى الادراك \* وقيمة المدبر قيل نصف قيمة القن لانه كان فيه نوعا (٣٥٣) منفعة البسيع وماشاكله والجاره وماشاكلها وقد زال البسيع وبقى الآخر واختاره أبو الليث

وبه يفتي \* أقر أن الجارية ولدت منه صارت أم ولد ولو في مرضه ان كان لها ولد فكذلك والاعتقت من الثالث كالعتيق المجز وقيمة المكاتب نصف قيمة القن لان الانتفاع كان بنوعين بالعين والبدل وقد فات أحدهما لانه على تقدير الاداء بالبدل وعلى العجز بالعين وقيمة لو كان بيعه بالصفة التي هو عليها وهي العود بالعجز والحرية بالاداء جائز أيكم يشتري فقيمه ذلك \* دبره ثم جن لا يبطل التدبير بخلاف ما اذا وصى به لانسان ثم جن حيث تبطل الوصية لان التدبير فيه معنى التعليق حتى لم يبطل بالاكراه وجاز بخلاف الوصية والجنون لا يبطل المعلق \* مات المكاتب وعليه دين بدى بالدين فان بدى بدل الكتابة عتيق وأخذ بالدين وسلم للمولى ما قبض استحسناسا \* قال لامته جلت منى أو حبلت منى حبلا صارت أم ولده ولا يصدق في اندريج وان صدقته الامه في ذلك بخلاف ما لو قال ماني بطن جاريته منه ولم ينسبه الى حبل أو ولد ثم ادعى انه ريج وصدقته له بيعها لانه اعترف في الاول بالحبل والولد \* ويصح استبدال المعتوه والمجنون وان لم يوجد منهما

أو فسد في حال الحياة فلا ضمان في تركه المودع هكذا في الملتقط \* واذا مات الرجل وعليه دين وعنده وديعة ومضاربة وبضاعة فان عرفت بأعيانها فأربابها أحق بها من الغرماء وان لم تعرف بأعيانها قسم المال بينهم بالخصص وأصحاب الوديعة والمضاربة والبضاعة بمنزلة الغرماء عندنا كذا في المبسوط والله أعلم

### \* (الباب السادس في طلب الوديعة والامر بالدفع الى الغير) \*

اذا طلب الوديعة فقال اطلبها اغدا ثم قال في الغد ضاعت فانه يسئل ان قال ضاعت قبل قولي اطلبها اغدا يضمن وان قال ضاعت بعده لا للتناقض في الاول دون الثاني كذا في الفصول العبادية \* فان طلبها صاحبها فحبسها عنه وهو يقدر على تسليمها ضمن وأما اذا لم يقدر على تسليمها حال مطالبتها بأن يكون في موضع ناء لا يقدر في الحال على ردها فانه لا يضمنها كذا في السراج الوهاج \* اذا طلبها المالك فقال لا أقدر على احضارها الساعه فتركه المالك وذهب ان كان عن رضا لا يضمن وان كان عن غير رضا ضمن وان كان الطالب وكيلا للمالك يضمن كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال رب الوديعة للمودع اجل الى اليوم الوديعة التي عندك فقال أفعل ولم يحملها اليه اليوم حتى مضى اليوم وهلكت عنده بعد ذلك لا يضمن كذا في فتاوى النسفي \* ان طلبها صاحبها فجدد اياها ضمنها ان أقام المودع عليه ميتة بعد الجحود هكذا في الينابيع \* فان عاد الى الاعتراف لم يبرأ عن الضمان الا بالتسليم الى صاحبها كذا في خزائن المفتين \* بخد الوديعة بحضرة المودع أو بحضرة وكيله ضمنها وان جحد بها غير حضرتهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ضمان وبه تأخذ كذا في الينابيع \* وفي الاجناس الوديعة انما تضمن بالجحود اذا نقلها من موضعها الذي كانت فيه حال انكاره وهلكت فان لم ينقلها وهلكت لا يضمن وفي المنتقى اذا كانت الوديعة أو العارية مما يحول يضمن بالجحود وان لم يحولها كذا في الوجيز للكردي وهكذا في الخلاصة \* اذا جحد الوديعة في وجه المالك لا بناء على الطلب من المالك بأن قال المالك ما حال وديعتي ليدكره على الحنظ فقال ليس لك عندى وديعة لا يضمن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في غاية البيان \* أنكرها في وجه العدو ويحبث يخاف التلف ان أقر ثم هلك لا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* اذا غاب المودع وطلبت امرأه الغائب النفقة من الوديعة جحد الوديعة ثم أقربها وقال قد ضاعت كان ضامنا وكذلك وصى الايتام اذا جتمع أولياء الايتام والحريران وقالوا للوصى أنفق بما عندك على هؤلاء الاطفال من مالهم فجدد وقال مالهم في يدي شي ثم أقر بشي وقال قد ضاع بعد الطلب كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* أنكرها ثم أخرجهما بعينها أو أقر بها وقال مالكمها دعيها وديعة عندك فضاءت ان تركها عنده وهو قادر على حفظها وأخذها ان شاء فهو بريء وان لم يقدر على حفظها فهو على الضمان الاول وكذا لو قال له ابل بمضاربة وهذا كله في المثلث وفي العقار لا يضمن عند الامام والثاني وقال الحلواني فيه روايتان عن الامام وبعض المشايخ على أنه يضمن في العقار بالجحود واجامعا كذا في الوجيز للكردي \* سئل عن مودع قال له رب الوديعة اذا طلب اني فرد الوديعة عليه فلما طلب أخوه منه فقال عد الى بعد ساعة لا دفعه اليك فلما عاد اليه قال انه كان هلك فقال يضمن للتناقض كذا في الحاوي للفتاوى \* المودع اذا طلب الوديعة في أيام الفتنه فقال المودع لا اصل اليها الساعة فأغبر على تلك الناحية وقال المودع أغبر على الوديعة أيضا قال أبو بكر رحمه الله تعالى ان لم يقدر المودع على ردها اليه بعد ما أوصى بوقت فلا ضمان والقول قوله فيه والا ضمن كذا في الفصول العبادية \* ولو قال ادفع الى ابني أو الى ابنك يأتي بيها ففعل فضاء كان من مال الطالب كذا في التتارخانية \* ولو قال صاحب الوديعة للمودع ادفع الوديعة الى غلامي هذا وطلب غلامه تلك الوديعة فلم يدفع اليه يصير ضامنا كذا في خزائن المفتين \* قال صاحب الوديعة للمودع في السر من أخبرك بعلامه كذا فادفعها اليه بخارج رجل

الدعوى \* أدلى ألفا فانت حرة فاستقرضه وأدام عتيق ورجع به الغريم على المولى \* وان استقرض ألفين أكل أحدهما ثم أدى الآخر وزعم اليه وقيمه ألف درهم فلامقرض أن يأخذ من العبد المعتق الألف التي دفعها الى المولى ويضمن المولى للقرض ألفا آخر فان سرق ألفان من المولى

لا يعتق لعدم الشرط وهو  
الاداء ويجوز للمولى ذلك لانه  
ملكه \* وعن الثاني قال انت  
عتيق فلان أمولى فلان  
فخر وان قال أعتقت فلان  
فليس بشئ \* استولد موطوءة  
الاب بعد موته ثبت نسبه  
وان كانت مشتركة \* زنى  
بجارية غيره فولدت منه ثم  
ملك الولد يعتق عليه وان لم  
يثبت نسبه والحيلة فى عتق  
المدير بعد الموت بلا رعاية  
ان يشهد على التدبير ثم يكتب  
كتاباً آخر يقر فيه ان رجلاً  
حراً جائز التصرف أودع  
مديره هذا ألفاً باذنه وقبضه  
المدير والمولى أخذ منه هذه  
الالف وانفقها على نفسه  
وصارت ديناً عليه ولم عليه  
دفعها الى المدير ليؤديه الى  
المالك ويشهد على كله فإذا  
مات لاسيبل للورثة على  
المدير \* (كتاب البيوع) \*  
سبعة عشر فصلاً \* (الاول فى  
السلم) \* من شرائط تسليم  
بدله قبل الاقتراف بالبدن  
وان مكثا الى الليل أو سارا  
فرسخاً أو أكثر ثم سلم جائز  
وان نام أحدهما أو ناما لم  
يكن فرقة ولو أوى المسلم اليه  
قبض رأس المال أجنبي  
الحاكم عليه وعلى قولهم  
اعلام قدره بعد ان يكون  
مشاراً اليه ليس بشرط حتى  
لوقال سلمت اليك هذا  
الدرهم فى كرخطة أو هذا

وزعم انه رسول المودع وأتى بثلثة العلامة فلم يصدقها المودع ولم يدفعها اليه حتى هلكت فلا ضمان كذا  
في المحيط \* رسول المودع طلبها فقال لأدفع الا الى الذي جاءهم افسرقت يضمن عند الثاني رحمه الله تعالى  
وفي ظاهر المذهب لا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* رجل بعث ثوباً الى القصار على يدي تلميذه ثم بعث  
الى القصار فقال لا تدفع الى من جاء به ان كان الذي جاء به الى القصار لم يقبل هذا ثوب فلان بعثه اليك  
لا يضمن القصار بالدفع اليه وان قال هذا ثوب فلان بعثه اليك فان كان الذي جاء بالثوب متصرفاً في أموره  
فكذا لا يضمن وهو الوجه فان لم يكن متصرفاً في أموره يضمن هكذا في الظهيرية \* رجل دفع الى  
رجل ألف درهم وقال له ادفعه الى فلان بالرى ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى رجل ليدفعه الى  
فلان بالرى فاخذ في الطريق فلا ضمان على المودع ولو كان الدافع حياً ضمن المودع الا ان يكون الاخر في  
عياله فلا ضمان عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* أعطاه الفاقوا قال ادفعه اليوم الى فلان فلم يدفعه اليه في  
اليوم وضاع لا يضمن لانه لم يجب عليه ذلك كذا في الوجيز للكردي \* سئل عن بلدي ترك عمادته عند  
قروى لخوف الطريق وقال له اذا بعثت اليك من يقبض عمادتي فادفعها اليه فلم يدفع الى من جاء يطلبها  
وأنى القروى العمادة بنفسه بعد أيام ووضعها في بيت صديق له فسروقت العمادة هل يضمن قال نعم لانه  
بالمنع صار غاصباً الا اذا كذب الرسول انه رسوله أو قال لأعلم انك رسوله لانه لا يكون مانعاً بعد الطلب كذا  
في الحاوى للشتاوى \* قال للمودع ادفعها الى أى وكلا في شئت فطلبها أحد وكلا في لم يعطها يعطها الى  
وكيل آخر فانه يضمن بالمنع من أحد وكلا في كذا في الوجيز للكردي \* وسئل عن المودع اذا وكل رجلاً  
بقبض ودعيته بمحض من المودع فانه انتهى اليه الوكيل بعد أيام وطالبه بالدفع اليه فامتنع ثم هلك ذلك الشيء  
هل يضمن فقال نعم قيل له وهل يقترب الحال بين التوكيل بمحض من وبين التوكيل في حال غيبته فصدمه  
في التوكيل في حال غيبته فقال نعم هكذا نص عليه في الجامع كذا في التتارخانية \* دفع عينا الى رجل  
وأمره أن يدفعه الى فلان فاته وقال ان فلان استودعك هذا فقبله ثم رده على الوكيل فهل قاله الكائن  
يضمن أيهما شاء كذا في الفصول العبادية \* رجل أودع صكاً عند رجل وأمره أن يدفع الصك الى غريمه  
ان دفع الغريم المال الى صاحب المال قبل مضي ثلاثة أشهر فدفع الغريم الى صاحب المال الدراهم بعد  
مضي ثلاثة أشهر فجاء الطالب يريد ان يسترد الصك ان كان المتوسط يعلم يقيناً ان الغريم دفع المال الذي  
في الصك بكامله الى الطالب لا يدفع الصك الى الطالب سواء دفعه قبل مضي المدة أو بعد هالان في دفعه الى  
الطالب اعانة له على الظلم كذا في الذخيرة \* ولو أودعت المرأة كتاب وصيته رجلاً بحضور زوجها وامرته  
بأن يسلمه الى زوجها بعد وفاتها فبرئت من مرضها وأرادت ان تأخذ الكتاب فان كان في الكتاب اقرار  
للزواج عاى أو يقبض مهره ان منع وان كان القرطاس ملكاً لها كذا في خزنة المفتين \* والعبد اذا  
استودع رجلاً ودعيته ثم غاب لم يكن للمولى ان يأخذ الدعيته تاجراً كان العبد أو محجوراً كان على العبددين  
أو لم يكن هذا اذا لم يعلم ان الدعيته كسب العبد أما اذا علم أنها كسب العبد فلمولى حق الاخذ كذا في  
الذخيرة \* عبد محجور أو مأمون مدبون أو غير مدبون أودع رجلاً مالا ومات ليس للمولى أن يسترد الا اذا  
علم أنه مال المولى فانه يسترد كذا في الصغرى \* ذكر في ودعيته الكافي ان العبد المحجور اذا أودع انساناً شيئاً  
جاء بمولاه وطلبه فمقع فهل لا يده لا يضمن لانه ليس لمولاه ولاية استرداد ذلك وفي فوائده رحمه الله تعالى  
امة أو عبد اشترى عينا بمال اكتسبه في بيت مولاه فاودعه انساناً فقدم بذلك فطلبه مولاه فمقع المودع أو لم  
يطلبه حتى هلك في يده ضمن لان العين ملك للمولى ووقع الايداع بغير اذنه فكان المودع غاصباً كذا في  
الفتاوى العنانية \* وسئل عن عبد أتى بقر من حنطة الى بيت انسان ورب البيت غائب فسلمه الى امرأة  
رب البيت وقال هو ودعيته مولاي فلان بعثه الى زوجك وغاب فلما حضر رب البيت أخبرته المرأة بذلك

Σ. ۲۳

والحوالة والارتقاء برأس ماله ولا يجوز عند زفر وأقل الأجل شهر في الصحيح وقيل ما رآه العاقدان وقيل ثلاثة \* شرط حمله إلى منزل رب السلم بعد الإبقاء في المكان المشروط (٣٥٤) لا يصح لاجتماع الصفتين الإجارة والتجارة وشرط الإبقاء خاصة أو الأجل خاصة أو

الإبقاء بعد الجمل جائز لا شرط الإبقاء بعد الإبقاء على قول عامة المشايخ كشرط أن يوفيه في محلة كذا ثم يوفيه في منزله ولو شرط الجمل بعد الإبقاء أو الجمل بعد الجمل لم يجوز وفي بعض القوائد شرط الجمل بعد الجمل يصح لأن الجمل لا يوجب الملك لرب السلم فلما شرط الجمل ثانيا صار كشرطه مرة وكذا الإبقاء بعد الجمل والإبقاء بعد الإبقاء ولم شرط ذلك صار الأول منقضا وإذا شرط الإبقاء في مدينة كذا فكل محلاتها سواء حتى لو أوفاه في محلة ليس له أن يطالبه في محلة أخرى \* ويطلبه شرط الخيار فان أسقط قبل الافتراق برئنا ورأس المال قائم في يد المسلم إليه صح وإن هلك لا ينقلب صحيحا \* ولا يراد المسلم فيه بخيار الرؤية ولو وجد بعد قبضه فيه عيبا وحديث عنده عيب آخر يسمو أو يفعل أجنبي فالمسلم إليه إن شاء قبضه وعاد السلم وإن لم يشأ لا ولا شيء عليه \* فروختي عن بعقد سلم فقال بعثت فسلم حتى لم يزد كر شرائطه ولا يشبث الورام في السلم بخلاف البيع إن كان الورام فيه معهودا حتى ملك إن معتادا حط قسطه من الثمن لأن لم يكن معتادا

### \*( الباب السابع في رد الوديعة ) \*

إذا أتى بالوديعة ووضعها في منزل المودع فضاقت ضمن المستودع وكذا الودعة إلى ابن المودع أو إلى عبده أو إلى أحد من في عياله فضاقت ضمن وكان القاضى الامام أبو عاصم العاصمى يفتى به وقيل المودع إذا رد الوديعة إلى من في عياله لا يضمن وقال المتأخرون يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الإخلاطى \* وإذا ردّها بيد من في عياله فلا ضمان كذا في التتارخانية \* المودع بعثها على يد ابنه الذي ليس في عياله إن كان بالغاضم والألا لا بالغير وإن لم يكن في عياله فهو في ولايته وتدبيره إليه فالرد على يده كالدفع على يد عبده الذي أجره من غيره كذا في الوجيز للكردرى \* قالوا إذا كان الابن غير بالغ انما لا يضمن بالرد عليه إذا كان يعقل الحفظ ويحفظ الأشياء أما إذا كان لا يحفظ فهو ضامن كذا في المحيط \* إذا قال المستودع لصاحب الوديعة بعثت بها إليك مع رسولى وسعى بعض من في عياله بأن قال له مع أمى أو قال مع عيسى أو ما أشبه ذلك كان القول قوله كذا في التتارخانية \* ولو قال ردّها بيد أجنبي ووصل إليك وأنكر ذلك صاحب المال فهو ضامن الآن يقر به رب الوديعة أو يقيم المودع ينسب على ذلك كذا في المحيط \* مودع الغاصب إذا ردّها لمغضوب على الغاصب يبرأ عن الضمان كذا في الذخيرة \* المودع إذا رد الوديعة إلى المودع ثم جاء مستحق واستحق الوديعة لا ضمان على المودع فرق بين هذا وبين ما إذا أمر المودع المودع أن يدفعها إلى رسول له فدفع وهلك في يد الرسول ثم جاء مستحق واستحقها فان المستحق بالخيار إن شاء ضمن المودع وإن شاء ضمن رسول له وإن شاء ضمن المودع هكذا في الصغرى \* غاب المودع ولا يدرى حياته ولا علمه يحفظها أبدا حتى يعلم موته وورثته كذا في الوجيز للكردرى \* ولا يصدق بها بخلاف اللقطة كذا في الفتاوى العتائية \* وإذا مات رب الوديعة فالوارث خصم في طلب الوديعة كذا في المبسوط \* فان مات ولم يكن عليه دين مستغرق رد على الورثة وإن كان يدفع إلى وصيه كذا في الوجيز للكردرى \* المودع إذا دفع الوديعة إلى وارث المودع وفي التركة دين يضمن للغرماء ولا يبرأ بالدفع إلى الوارث كذا في خزائن المفتين والله أعلم

### \*( الباب الثامن فيما إذا كان صاحب الوديعة أو المستودع غير واحد ) \*

إذا استودع رجلان رجلا وديعة من دراهم أو دنانير أو ثياب أو دواب أو عبيد ثم حضر أحدهما وطلب حقه منه لم يكن له ذلك حتى يجتمعوا ولو خاصمه إلى القاضى لم يأمره بدفع نصيبه إليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يأمره بأن يقسم ذلك ويدفع نصيبه إليه ولا تكون قسمة جائزة على الغائب كذا في المبسوط \* وفي الجامع الصغير ثلاثة استودعوا رجلا فغاب اثنتان فليس للحاضر أن يأخذ نصيبه عنده وقال لا ذلك ومن المشايخ رحمه الله تعالى من قال الاختلاف فيما هو من ذوات الامثال وفيما هو من ذوات القيم سواء والصحيح أن الاختلاف فيما هو من ذوات الامثال كالسكيات والموزونات وفيما عداها من الثياب والدواب والعبيد فليس للحاضر أن يأخذ نصيبه بالاجماع كذا في الكافي \* فان دفع إليه نصيبه فهلك في يده

\*( نوع ) \* أسلم في طعام قرية أو مصر بعينه لا يصح وكذا إذا أسلم في حنطة هراة ولم يرد به هراة خراسان لانها ولاية لا يقطع طعامها غالبا بل أراد به هراة العراق قرية ينسب إليها الثياب لكن يصح السلم في الثوب الهروي لأن المراد به الجنس بشكله ثم

لما ينسج فيه خاصة حتى لو اراده لا يصح أيضا ان كان مما يتوهم انقطاعه ولو ذكر النسبة في الطعام لبيان الجنس والصفة كالحرقا يتخارى  
يصح \* لا يجوز السلم في اللحم عنده والحيلة قضاء القاضي أو حكم الحاكم يجوز واستقرضه (٣٥٥) وزنا يجوز عند أصحابنا وفي الجامع

انه مضمون بالقيمة قال

الاسيحياني يريد به اذا انقطع

عن ايدي الناس وعن محمد

انه مثلي والطحاوي كل

موزون مثلي فالعنب واللحم

والغزل مثلي وكذا الجسد

والدقيق والخبز قيمي والسلم

في الالية وشحم البطن جائز

وزنا واقى القاضي والطحاوي

يجوز السلم في الحنطة وزنا

وبه يقتضى للعرف العام

والحاجة اليه \* وعن محمد

لا يجوز اقراض الحنطة وزنا

فان اخذته واكله قبل

الكيل فالقول للمستقرض

انها كذا فقبحنا \* أسلم في حنطة

وقال نيك أو بيرة أو نيكو

يجوز واستقرض الخبز وزنا

يجوز في قول الثاني وعليه

الفتوى وكذا السلم فيه وزنا

لحاجة الناس وعليه الفتوى

\* والسلم في دقيق وقرضه

كلا وزنا يجوز وبيع دقيق

بالدقيق كسلا في النوادر

جوز منساو بالكتنه يحتاط

وقت القبض كي لا يقبض

غير ما يستحق فيكون استبدالا

فيقبض دقيق الحنطة لو اسلم

فيه لا دقيق الشعير \* دفع

الدرهم الى خباز ليأخذ منه

الخبز يقول له كلما أخذه

هذا على ما قاطعناك عليه

\* ولو دفع الدرهم الى خباز

وقال اشترت مائة من من الخبز

وجعل يأخذ كل يوم خمسة

من ففاسد وما كل يكرو ولو

ثم حضر الاخر فله أن يأخذ ما بقي في يد المودع فان هلك ما في يد المودع هلك امانة بالاجماع كذا في المتابع \*  
ولو هلك المقبوض في يد القابض فليس له أن يشارك الغائب فيما بقي كذا في غاية البيان \* وفي المتن في لودع  
المودع الى الحاضر نصفها ثم هلك ما بقي وحضر الغائب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان المدفع وقضاء  
فلا ضمان على احد وان كان بغير قضاء فان شاء الذي حضر أتبع الدافع بنصف ما دفع ويرجع به الدافع  
على القابض وان شاء أخذ من القابض نصف ما قبض كذا في الذخيرة \* ولو أن أحد المودعين يقيم البيعة  
على المودع على أن الوديعة كلها له أو على اقرار صاحبه وقت الايداع بذلك لا تسمع كذا في الفتاوى  
العتابية \* ولو أن المودع في هذه الصورة ادعى هلاك الوديعة أو أخذ ظالم منه فقال أحد المودعين قد بقي في  
يدك شيء من الوديعة كان له أن يحلفه على ذلك بالخلاف فأبو حنيفة رحمه الله تعالى وان كان لا يرى حق  
استرداد الوديعة لاحدهما يرى حق الاستحلاف لاحدهما رجلان بينهما ألف درهم وضعاه عند أحدهما  
ثم قال أحدهما لصاحبه خذ نصيبك منه فأخذ وضاع النصف الباقي فالنصف الذي أخذ صاحبه يكون  
بينهما الا أنه لا يكون مقاسا لنفسه فان كان ضاع النصف الذي أخذ من الباقي للشر يك كذا في المحيط \*  
رجلان أودعا ألفا ثم قال أحدهما ادفع الى شريكي مائة أو قال مائتين الى ما دون النصف فدفعها ثم ضاعت  
البقية سلم المأخوذ فلا خذ حتى لا يرجع شريكك بشيء عليه ولو قال له ادفع النصف اليه ثم ضاع النصف  
الباقي رجع الاخر على شريكه بنصف ما أخذ كذا في الفتاوى العتابية \* ولو قال له ادفع اليه حصته فدفع  
فهو من حصته حتى لو هلك الباقي لا يرجع عليه شريكك بشيء كذا في المحيط \* رجلان أودعا رجلا ألف  
درهم فمات المستودع وترك ابنا فادعى أحد الابن الاستهلاك فقد أبرأ الابن منها حيث زعم ان أباه مات وتركها فائمة  
لا أدري ما حالها فالذي ادعى على الابن الاستهلاك فقد أبرأ الابن منها حيث زعم ان أباه مات وتركها فائمة  
بعينها فاستهلكها ابنه وادعى الضمان على الابن فصدق في حق الابن ولم يصدق في حق الابن حتى لا يقضى  
له على الابن بشيء كذا في التتارخانية \* وأما الاخر فله خمسة مائة درهم في مال الميت لو جود التجهيل في  
حقه ولا يشاركه صاحبه فيها كذا في المحيط \* ثلاثة أودعوا رجلا مالا وقالوا لا تدفع المال الى أحد منا حتى  
نجتمع فدفع نصيب أحدهم قال محمد رحمه الله تعالى في القياس يكون ضمانا وبه قال أبو حنيفة رحمه الله  
تعالى وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* فان أراد  
المودع ان يخرج عن الضمان فالحيلة له في ذلك أن يقول للحاضر الذي يطالبه بعد ما دفع الى الاول أحضر  
خصمك حتى أدفعه اليك ولا يقرب بالدفع اليه كذا في التتارخانية \* (٢) ولو كان المودع اثنين والوديعة مما

قوله ولو كان المودع اثنين والوديعة مما يحتمل القسمة الى قوله كذا في شرح الطحاوي كذا في النسخة المجموع  
منها وفي عامة النسخ بدل هذه العبارة مانصه ولو أودع عند رجلين شيئا مما يقسم لم يجوز أن يدفع أحدهما  
نصيبه الى الآخر سواء اقتسمها ثم سلمه الى صاحبه أو لم يقسمها كذا في المضمرات ويقسمانه فيحفظ  
كل واحد منهما نصفه وان كان مما لا يقسم جاز أن يحفظه أحدهما باذن الآخر وهذا قول أبي حنيفة  
وعندهما لا أحدهما أن يحفظه باذن الآخر كذا في الجوهرية النيرة \* واذا كانت الوديعة عند رجلين من  
ثياب أو غيرها فاقسمها وجعل كل واحد منهما نصفها في بيته فهلك أحد النصفين أو كلاهما فلا ضمان  
عليهما وان ترك أحدهما الوديعة عند صاحبه ان كان شيئا لا يحتمل القسمة لا يضمنان وان كان شيئا يحتمل  
القسمة أجمعوا على أن المدفوع اليه لا يضمن وأما الدافع فقد اختلفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
يضمن نصف الوديعة وقال لا يضمن شيئا كذا في المحيط \* ولو أودع عند اثنين عبدا أو نحو ذلك مما لا يقسم  
فتهايا على أن يكون عند أحدهما شهرا وعند الآخر شهر لم يضمن كذا في السراجية \* ولو تهايا فيما يقسم  
فقبض أحدهما ضمن المسلم النصف وقال لا يضمنان ولا يضمن القابض اتفاقا كذا في التتارخانية \* أودع  
رجلان قبايع أحدهما نصفها الخ

اعطاهم درهم وجعل يأخذ كل يوم قدر من الخبز ولم يقل في الابتداء اشترت كذا جاز وهو حلال وان نوى وقت الدفع الشراء لان النية  
لا تنعقد البيع بل عند الأخذ وعند المبيع والتمن كل معلوم ولا عبرة بالنية الا يرى انه لو اشترى عبدا ليعتقه ولم يتلفظ به جاز قال الفقيه وبه

أخذوا ودفع الحنطة إلى الخبز ليأخذ الخبز فطره أن يباع خاتم أو نحوهم من الخبز بالقدر الذي اتفقا عليه من الخبز ونصف الخبز حتى يكون ديناً عليه ويسلم الخاتم ثم يشتري الخاتم بالحنطة (٣٥٦) التي يريد دفعها ولا يجوز في التبن وزنا ويجوز كيلاً وكيلاً الغرابيل لو علم أن لم يعلم فلا خير فيه وعن الثاني أن

متافه يضمن مثله واستحسن الثاني جواز شراء الماء بالقرب لعدم التنارع فيه ولو سلم في الماء بين المشارع يجوز وإذا جاز فيه جاز في الجند أيضاً القطر طاس والبادنجان يجوز السلم فيهما واستقرضهما عدداً والثوم والبصل وزناً لأعدا يجوز أو الألبان والعصير وانخل يجوز كيلاً أو وزناً وإذا انقطع العصير لا يجوز السلم فيه ولا في الجواهر والالآتى للتفاوت إلا أن تكون صغيرة تشتري للدواء وإن أطلق ذكر الذراع في الثوب فله ذراع \* ولا يري السلم في الأواني المتخذة من الزجاج وفي المكسور ويجوز وزناً وفيما لا يتفاوت عدداً كالطابق وفي الأواني المتخذة من الخزف أن نوعاً يصير معلوماً عند الناس يجوز \* لا خير أن يسلم غزلاً في قطن \* أسلم قطناً هروياً في ثوب هروى جاز وإن شعر في نسج شعراً كان النسج عادشعراً لا يجوز ولا يجوز \* ولا بأس بالسلم في الحصير والبوارى إذا وصف الطول والعرض والصفة لأنه مذكور معلوم كالثياب والحصير يتخذ من البردى والبور يأس القصب \* ويجوز السلم في الكبر أن الخزفية إذا بن نوعاً لا تتفاوت أحاده (نوع آخر في الاختلاف)

يحمل القسمة كان لهما أن يقتسماها للحفظ حتى يصير في يد كل واحد منهما النصف ولو سلم أحدهما جميع الوديعة إلى صاحبه فضاقت ضمن المسلم نصف الوديعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يضمن القابض شيئاً أو عندهما لا يضمن ولو كانت الوديعة مما لا يحتمل القسمة فأنهما يتأبآن في الحفظ ولا يضمن كل واحد منهما بالسلم إلى صاحبه بالإجماع كذا في شرح الطحاوى \* أو دفع رجلان فباع أحدهما نصفه لانتقل شهادة البائع مع آخر أنه ملك المدعى لأنه لا يرد نقض ماعده كذا في التتارخانية \* رجل استودع رجلين جارية فباع أحدهما نصتها الذي في يده فوقع عليه المشتري فولدت له ثم جاء سيدها قال يأخذها وعقرها وقيمة الولد ثم رد قيمة الولد رد عين الولد في جبر نقصان الولادة به فإن لم يكن في قيمة الولد فبالنقصان أخذ تمام ذلك من المشتري ثم يرجع المشتري على البائع بالثمن ونصف قيمة الولد وإن شارب الجارية ضمن البائع نصف النقصان فإن لم يعلم أن الجارية لهذا الذي حضره لا يقول المستودعين لم تقبل شهادتهم في ذلك ولكن الجارية أم ولد للمشتري باعتبار الظاهر ويضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها فيدفعه إلى شريكه كما هو الحكم في جارية مشتركة بين شريكين يستولدها أحدهما كذا في المبسوط والله أعلم

### \* (الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الوديعة والشهادة فيها) \*

في المنتقى بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل ادعى على رجل وديعة وبجدها المودع وأقام المدعى بينة على دعواه وأقام المودع بينة على المدعى أنه قال مالى على فلان شيء قال إن كان مدعى الوديعة يدعى أن الوديعة قائمة بعينها عند المودع فهذه البراءة لا تبطل حقه كذا في المحيط \* إذا أقام رب الوديعة البينة على الإيداع بعد ما بجدها المودع وأقام المودع بينة على الضياع فإن بجدها المودع الإيداع بأن يقول للمودع لو تدعى في هذا الوجه المودع ضامن ويقتضيه على الضياع بعد الجحود مردودة سواء شهد الشهود على الضياع قبل الجحود أو بعد الجحود وإن بجدها الوديعة بأن قال ليس لك عندي وديعة ثم أقام بينة على الضياع بعد الجحود فهو ضامن وإن أقام بينة على الضياع قبل الجحود فلا ضمان وإن أقام بينة على الضياع مطابقاً لم تعرضوا لما قبل الجحود ولم بعد الجحود فهو ضامن وفي القدوري إذا قال المودع للقاضي حاف المودع ما هلك قبل الجحودى حلفه القاضي ويحلفه على العلم كذا في الذخيرة \* ولو بجدها الوديعة ثم ادعى أنه ردها بعد ذلك وأقام البينة قبلت وإن أقام البينة أنه ردها قبل الجحود وقال غلطت في الجحود وأنسيت أو ظننت أنى دفعته وأنصافى في قولى لم تستودعنى قبلت بينته أيضاً في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة \* ولو طلب الوديعة فقال ما أودعته ثم ادعى الرد أو الهلاك لا يصدق ولو قال ليس له على ثم ادعى الرد أو الهلاك يسمع كذا في خزنة المفتين \* رجل أودع رجلاً عبداً بجدها المودع ومات في يده ثم أقام المودع بينة على الإيداع وعلى قيمته يوم الجحود قضى على المودع بقيمته يوم الجحود ولو قالوا لا نعلم قيمته يوم الجحود ولكن علمت قيمته يوم الإيداع وهى كذا قضى القاضي على المودع بقيمته يوم القبض بحكم الإيداع كذا في الذخيرة \* إذا قال المودع قد أعطيتكها ثم قال بعد أيام لم أعطكها ولكنها ضاعت فهو ضامن ولا يصدق فيما قال وفي الخاتمة وهو الصحيح كذا في التتارخانية \* ولو قال المودع إنهم أفضاعت ثم قال بعد ذلك بل كنت رددتها إليك لكنى أو هم لم يصدق وهو ضامن كذا في البدائع \* ولو قال المودع ضاعت الوديعة منذ عشرة أيام وأقام المودع بينة أنهما في يده منذ يومين فقال المودع وجدتها ثم ضاعت قبل منه كذا في الملتقط \* فإن قال حين خصم ليس له عندي وديعة ثم قال بعد ذلك وجدتها فضاقت ضمن كذا في غاية البيان \* رجل قال لفلان عندي ألف درهم وديعة ثم قال بعد ذلك قد ضاعت قبل أقرارى فهو ضامن ولو قال كان له عندي ألف درهم وضاع فالقول قوله ولا ضمان ولو قال له عندي ألف درهم وديعة قد ضاعت ووصل الكلام صدق استحساناً وصار تقدير هذه المسئلة كانت له عندي ألف درهم وضاعت كذا

جاء بثوب وقال أنه جيد وانكره الطالب يرى القاضي أهل الصناعة والأثان أحوط والواحد كاف إن قال جيد أجبر على القبول في وإن اختلفا في الثمن فقالا استحساناً وبدا بين الطالب في ثاني قول الثاني وبه محمدان برهن أحدهما قضى له وإن برهنها في يده رب السلم بئمن



واخذ في قول الثاني وهو قول الامام والمستلة على وجوه رأس المال عن أودين وكل على وجوه اتفاقا على رأس المال واختلاف في المسلم فيه فقط أو بعكسه أو فيهما فان كان رأس المال عينا واختلاف في المسلم فيه فقط بان قال الطالب (٣٥٧) هذا الثوب في كحنطة والاخر في

نصف الكرا أو الشعير أو الحنطة الرديشة وبرهنا قضى بينة رب السلم اجماعا وان في رأس المال بان قال أحدهما هذا الثوب في كحنطة وقال الآخر لا بل العبد في هذا الكرا وبرهنا قضى بسلمين عند محمد والثاني يقول كل يدعي عقدا غير ما يدعيه الآخر وان كان رأس المال دراهم والاختلاف في المسلم فيه لا غيرا وفي رأس المال لا غير وبرهنا فالينة بينة رب السلم ويقضى بسلم واحد عند الثاني خلافا لمحمد وان اختلفا فيه ما وبرهنا بان ادعى أحدهما عشرة في كرين والاخر خمسة عشر في كرين قضى الثاني بخمسة عشر في كرين لا بسلمين ومحمد يقضى بخمسة عشر في كرين وخمسة عشر في كرين في كرين ان لم يفرقا وان ادعى أحدهما ان رأس المال دراهم والاخر دنانير يقضى بسلمين كما في الثوبين \* (نوع آخر) \* أسلم في ثوب وسط وجاء بالجيد فقال خذ هذا وزدني درهما فاعلى وجوه لان المسلم فيه كيلي أو وزني أو ذرعي ولا يخلو اما ان يكون فيه فضل أو نقصان وذلك في القدر أو الصفة فان كيليان أسلم في عشرة أفرق فباي أحد عشر وقال خذ هذا وزدني درهما

في التارخانية \* اذا قال ذهب الوديعة ولا أدري كيف ذهب قال قول له مع عينه ولا ضمان عليه وبه نأخذ كذا في المنتقط \* ولو قال ابتداء لا أدري كيف ذهب اختلفوا فيه والصحيح انه لا يضمن كذا في الفتاوى العتائية \* ولو قال ذهب الوديعة من منزلي ولم يذهب من مالي شيء يقبل قوله مع عينه كذا في خزانة المفتين \* وسئل عن قوم دفعوا الى رجل دراهم ليدفع الخراج من قبلهم فأخذ دراهم وشدها على منديل ووضع في كمد ودخل في مسجد فذهبت الدراهم منه ولا يدري كيف ذهب منه وهم لا يصدقونه قال لا يقبل قوله ما لم يبين الذهاب كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل أودع رجلا عينا فادعى المستودع هلا كهوا كذبه المودع وأراد تحليفه فنهى كل عن اليمين فنسكه عن اليمين يكون اقرارا بقاء العين ويجبس الى أن يظهرها أو يثبت أنها لم تنق كذا في جواهر الفتاوى \* رجل قال لاخر أخذت منك ألف درهم وديعة فضاغت وقال لاخر أخذت غصبا ضمن المقر ولو قال دفعتم الى أو أودعتم وقال لاخر أخذت غصبا لا يضمن كذا في الخلاصة \* اختلفوا قال المودع كانت وديعة وقال المودع بل قرض لا يضمن كذا في الوجيز لكردري \* وان قال المستودع قد ضاع بعضهم أو قرضتني البعض فالقول قول المستودع في مقدار مع عينه كذا في الينابيع \* أودعه ألف درهم وأقرضه ألفا فاعطاه المودع ألفا ثم اختلفا فقال المودع هذا قرضك وقد ضاعت الوديعة صدق مع عينه كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لي عندك ألف درهم وديعة ودفعته الى وقال المقر له كذبت وهو لي فالقول قول المقر له كذا في الخلاصة \* اذا اختلفا فقال المودع هلكت أو قال رددتها اليك وقال المالك بل استهلكتها فالقول قول المودع وكذلك اذا قال المودع استهلكك من غيراذني وقال المالك بل استهلكك أنت أو غيرك بأمرك كان القول قول المودع كذا في البدائع \* اذا اختلف الطالب وورثة المودع فقال الطالب قدمات ولم يبين فصارت دينه في ماله وقالت الورثة كانت قائمة بعينه يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد موته فالقول للطالب هو الصحيح كذا في الذخيرة \* ويجب الضمان في مال الميت كذا في فتاوى قاضين \* ولو قال ورثته قد رد الوديعة في حياته لم يقبل منهم الا بينة والضمن واجب في ماله لانه مات مجهولا فان أقام الورثة البينة ان المودع قال في حياته رددتها تقبل واذا مات المودع مجهولا وادعى الوارث الضياع حال حياته لا يقبل قول الوارث كذا في الفصول العمادية \* في الجامع ولو قال المستودع لصاحب المال قد قبضت بعض وديعتك ثم مات المستودع ولا يدري الباقي وقال صاحب المال لم أقبض شيئا وقال ورثة المستودع قد قبضت تسعمائة وبقى مائة لا يصدق الورثة ويقال لصاحب المال لا بدأتان تقر قبض شيء منها وتحلف على ما بقي بالله ما قبضت منه ما قالت الورثة لان اقرار المستودع بقبض صاحب الوديعة بعض الوديعة جائز لكونه مؤثما من جهته ولهذا أقر أن صاحب الوديعة قبض جميع الوديعة صح اقراره فهذا أولى ثم وقع الخلاف بينه وبين ورثة المستودع في مقدار المقبوض لانه أقرب قبض شيء مجهول فكان هو الجمل فيكون القول قوله في البين كذا في محيط السرخسي \* فان قال قبضت مائة وقالت الورثة تسعمائة فالقول للمالك مع عينه لانه يشكر الزيادة كذا في الكافي \* ولو قال صاحب المال في حياة المستودع وبعدمه قد قبضت بعض وديعتي كان القول قوله في مقدار ما يقر مع عينه وان قال في حياته دفعت الوديعة الى صاحبها الاشياء أنفقته في حياتي أو استهلكته فالقول قوله في مقدار مع عينه كذا في الينابيع \* ولو قال بعدم موت المودع رددتها على الوصي كان القول قوله مع اليمين ولا يضمن كذا في فتاوى قاضين \* ولو غصب من المودع وهلك فأراد المالك أن يضمن الغاصب فقال المودع قدرده على وهلك عندي وقال المالك بل هلك عنده فالقول قوله كذا في التارخانية \* اذا قال المودع أودعها عند أجنبي ثم ردها على فهلك عندي والمودع يكذب في ذلك فالقول قول المودع ويضمن المودع لانه أقرب بوجوب الضمان عليه ثم يدعي البراءة فلا يصدق الا بينة يقيمها على ما ادعى حينئذ

جازه باع مع لوماء لوم ولوماء تسعة وقال خذ وأرد عليك درهما جازا أيضا لانه اقالة والكل تجوز كذا اقالة البعض ولوجاه بالاجود أو الاردا وقال خذوا عطر درهما وأرد عليك درهما لا يجوز عندهما خلافا للثاني وفي الثوب ان جاء بذر أعز يدوق زيد في درهما

جائزانه يسع ذراع يمكن تسليمه بدرهم فاندفع بعه مفردا وكذا لو زاد في الوصف يجوز عندئذ بيع ذراعا ورديا يجوز عندئذ بيعه  
 اقاله فيما لا يعلم حصته لكون الذراع وصفا (٣٥٨) مجهول الحصة ولو جاء بانه من حيث الوصف لا يجوز ولو بان يد وصفه فيجوز

وهذا اذا لم يبين لكل ذراع  
 حصة أما اذا بين جاز في الكل  
 بلا خلاف والفلس مثن  
 على قولهما فيجوز السلم فيه  
 ونحن على قول محمد فروى أبو  
 الليث الخوارزمي عنه انه  
 لا يجوز \* والسلم يجوز بلفظ  
 البيع والشراء اذا ذكر شرائطه  
 خصالا فالزفر في الجردانه  
 لا يجوز \* أسلم الكيلي في وزني  
 يتعين بالاشارة كالزفران  
 والحديد يجوز وان لا يتعين  
 ان كان بلفظ البيع فهو يسع  
 بثن مؤجل وان بلفظ السلم  
 لا يجوز وشارح الطحاوي  
 أجاز بثن مؤجل \* انقطع  
 المسلم فيه في أوانه يتخير رب  
 السلم وعن الامام انه يتفسخ  
 \* أسلم مكايه فيما يثبت وزنه  
 نصا أو بعكسه لا يجوز فيما  
 رواه الحسن ويجوز فيما رواه  
 الطحاوي وذكر الزندوشقي  
 انه لا رواية في السلم وزنا في  
 المسكيل فرواية الحسن في  
 النوادر عدم الجواز وابن  
 سماعة في النوادر الجواز  
 وقال الفضلي ان كان بالصيغة  
 وهو مكايه لاهل بخارى يسع  
 فيه خمسة وسبعون منامن  
 الخنطة لا يجوز ولو بالامناء  
 يجوز وقد اتفقت الروايات  
 ان مانص على كيله لا يجوز  
 بعه بجنسه وزنا كخنطة  
 بالخنطة لعدم المساوي وكذا  
 مانص على أنه موزون لا يباع  
 بجنسه كيلا لا رواية شاذة  
 عن الثاني انه يجوز اذا اعتادوا

لا يضمن لانه اثبت بالبينة ارتفاع سبب وجوب الضمان وكذلك لو قال بعثت به اليك على يدي اجني  
 والمودع ينكر ذلك فاقول للمودع كذا في الفصول العبادية \* رجل أودع رجلا وديعة فغاب رب الوديعة  
 ثم قدم يطلب الوديعة فقال للمودع أمرتني أن أنفقها على أهلي ولدك وقد أنفقتها عليهم ورب الوديعة  
 يقول لم أمرت بذلك فاقول قول رب الوديعة والمودع ضامن كذا في المحيط \* وكذلك لو ادعى انه أمره بأن  
 يتصدق به على المساكين أو يهبها للفلان كذا في المبسوط \* المودع اذا قضى دين المودع من مال الوديعة  
 يضمن وان كان الدين من جنس الوديعة وقيل لا يضمن وهو المختار عند البعض كذا في خزائن المفتين  
 \* مستودع قال للمالك أمرتني أن أدفع الوديعة الى فلان وكذبه المالك ضمن الابينة أو باليمين كذا في  
 محيط السرخسي \* اذا أمر صاحب الوديعة المودع بالدفع الى رجل بعينه فقال دفعتها اليه وقال ذلك الرجل  
 لم أقبضها منك وقال رب الوديعة لم تدفع اليه ايم المودع فاقول قول المودع في حق براءته عن الضمان لافي  
 حق ايجاب الضمان على المدفوع اليه كذا في الظهيرية \* رجل أودع رجلا ألف درهم ثم قال اني امرت  
 فلانا بقبضها منك ثم نسيته عن ذلك فقال المودع فلان أتاني ودفعها اليه وقال فلان لم آتته ولم أقبضها منه  
 فان للسودع برى منها كذا في المحيط \* رجل أقام البينة على المودع ان صاحب الوديعة وكله بقبض  
 الوديعة منه ووقت لذلك وقتا ثم ان المودع أقام البينة ان صاحب الوديعة أخرجه من الوكالة قبلت بيته  
 وكذا لو أقام البينة ان شهودا وكالة عبيد قبلت بيته كذا في فتاوى قاضيتان \* واذا قال رب الوديعة  
 أودعك عبدا أو أمة وقال المودع ما أودعته الا لامة وقد علمت فاقام رب الوديعة بيته على ما ادعى ضمن  
 المستودع قيمة العبد قال شيخ الاسلام انما يقبل القاضي شهادتهم ويقضي بقيمة العبد اذا وصفوا العبد  
 وبينوا للقاضي والقاضي يعرف مقدار قيمة مثل ذلك العبد وان لم يعرف سأل المدعي حتى يقيم البينة على  
 مقدار قيمة العبد واما اذا لم يصفوا العبد وانما شهدوا انه اودعه عبدا فاقضي لا يقبل شهادتهم كذا في  
 المحيط \* ولو أودعه رجل أمة وآخر عبدا ثم ادعى كل واحد ان الامة له والعبد لا ثم قال المودع ما أودعتماني  
 الا هذه الامة حلف ما أودعه كل واحد ان الامة نصف الامة وفي فتاوى (أهو) أودع أحدهما غلاما والآخر  
 جارية ثم ادعى كل واحد الغلام لنفسه وانكر كل واحد أن يكون أودع الجارية وأقر المودع بالجارية  
 لا سدهما بعينه وصدقه المقر له وقال المودع لأدري أيكما أودع عندى الغلام وأعلم أن أحدهما أودعه لكن  
 لا أعرف من كان منكاي دفع الجارية الى المقر له والغلام لهما جميعا ثم يحلف المودع لكل واحد منهما أنه  
 لم يودعه عنده الغلام ثم يضمن لهما قيمة الغلام بينهما نصفان كذا في التارخانية \* رجل في يده أمة وألف  
 درهم فقال رجلان كل واحد منهما له أودعته هذه فقال المودع لا أدري لا يكما هذه وأي أن يحلف لهما  
 فالألف والامة بينهما نصفان وعليه قيمة أمة وألف آخر بينهما كذا في محيط السرخسي \* اذا قال  
 المستودع للمودع وهبت لي الوديعة أو بعتهامني وأدكر رب الوديعة ثم هلك لا يضمن المودع كذا في  
 الخلاصة \* أودع رجل رجلا دراهم فخاف رجل وقال ارسلني اليك صاحب الوديعة لتدفعها الي فدفعها  
 اليه فهلكت عنده ثم جاء صاحبها وانكر ذلك فالمستودع ضامن فان صدقه المودع في كونه رسولا ولم  
 يشترط عليه الضمان لا يرجع وان كذبه في كونه رسولا ومع هذا دفع اوله بصدقه ولم يكذبه ومع هذا دفع  
 أو صدقه ودفع اليه على الضمان يرجع ومعنى الضمان هنا ان يقول المودع للرسول أنا أعلم أنك رسول  
 ولكن لا آمن أن يحضر المالك ويجحد الرسالة ويضمنني فهل أنت ضامن لي بما أنا خدمني فاذا قال نعم  
 حصلت الكفالة بدين مضاف الى سبب الوجوب وانه جائز في رجوع المودع على الرسول بحكم الكفالة كذا  
 في المحيط \* ولو قال ردته اليك على يميني في عيالي وكذبه المودع فاقول قول المودع مع عيته كذا في الفصول  
 العبادية \* سئل عن أودع عند آخر أو في صفر ثم استردها بعد زمان فرد عليه ستة فقال المالك كانت سبعة

خلاف المنصوص لان النص كان للتعريف واذا جاء المسلم اليه ببعض الدراهم وزعم انه وجدها زوفا فاقول له والتخمية فاین  
 في بيت المسلم اليه بين المسلم فيه ورب السلم تسليم عند الثاني خلافا لمحمد (نوع في القرض) باع المقرض من المقرض البكر المستقرض

الذي في يد المستقرض قبل الاستهلاك لا يجوز لانه صار ملكا للمستقرض وعند الثاني يجوز لانه لا يملك المستقرض قبل الاستهلاك ويبيع المستقرض يجوز اجماعا فيه دليل على انه يملك بنفس القرض وان كان مما لا يتعين كالتقدين (٣٥٩) يجوز بيع ما في النعمة وان كان قائما

في يد المستقرض ويجوز للقرض التصرف في السكر

المستقرض بعد القبض قبل

الكيل بخلاف البيع

\* استقرض عبد يقضي به

دينه وقضى ضمن قيمته \* أقر

باستقراض ألف وقبضه

واستهلكه وزعم نياقته

وأنكره المقر له وان وصل

فالقول للمقر له مع اليمين بان

فصل لا يصدق \* بحث بكتاب

لبيعته ألفا قرضا فبعث

بجامل الكتاب فام يصل الى

الكاتب لا يكون من ماله وان

أرسل اليه برسولا فقبضه

الرسول صار من مال المرسل

لان قبض الرسول قبض

مرسله وحامل الكتاب رسول

في تبليغ الكتاب لا في القبض

\* وعن محمد استقرض منه

ألفا فأنه بها فقال ألقه في

البحر فإلقاه لاضمان على

المستقرض لعدم القبض \* ابن

سماعة عن الثاني استقرض

فوا كه كيدلا ووزنا ثم انقطع

يسير الى ان يدخل الحديث

الآن يتراضيا على قيمته كن

استقرض طعاما في بلد فيه

الطعام رخيص ثم التقيا في

بلد فيه الطعام غال ليس له

الطلب بل يوثق المطلوب

ليعطيه في تلك البلد وعن

محمد استقرض طعاما بالعراق

ولقيه بكه عليه قيمته بالعراق

يوم الخصومة وليس عليه

ان يرجع معه الى العراق

فاين السابع فقال لا أدري أو دعني ستة أو سبعة ولا أدري ضاعت أو لم تكن عندي وتارة يقول لا أدري هل جاءني من عندك رسول فاستردوها وحملها اليك أم لا هل يضمن قال لا لانه لم يقر بضاعته فلا يتناقص كذا في فتاوى النسقي \* رجل له عند رجل ألف درهم وديعة وله على المودع ألف درهم فدفع المودع اليه ألف درهم ثم اختلفا بعد ذلك بايام فقال رب المال أخذت الوديعة والدين عليك على حاله وقال المودع بل أعطيتك القرض وقد ضاعت الوديعة فالقول قول المودع لانه لا عبرة باختلاف قه ما في الالف المردود لانه وصل الى المالك أي شيء كان وانما اختلفا فهم في الالف الهالك فالمالك يدعي فيه الاخذ قرضا والمدعي عليه يدعي الاخذ وديعة وفي هذا القول قول مدعي الوديعة كذا في المحيط والله اعلم

### \* (الباب العاشر في المتفرقات) \*

الوديعة ان كانت عبدا أو أمة فقتل المودع يقتص في العمد وفي الخطا يدفع أو يقدى وان كانت أم ولد أو مدبر اغرم المولى القيمة أو دعني فلان بل فلان فهو للثاني كذا في التتارخانية \* رجل له على رجل دين مائة درهم وله عنده وديعة مائة درهم فقال جعلتها قصاصا بدي ان كانت الدراهم في يديه أو قرية منه بحيث يقدر على قبضها جاز وصارت قصاصا وان لم تكن قرية منه لا تكون قصاصا ما لم يرجع اليها كذا في الخلاصة \* واذا جحد المستودع ما عنده من الوديعة ثم أودع من ماله عند المودع مثل ذلك وسعه امساكه قصاصا بعبدا ذهب به من وديعته وكذلك ان كان المال ديناعليه وأنكره ثم أودعه مثله فأما اذا أودعه شيئا من غير جنس حقه لم يسهه امساكه عنده كذا في المبسوط \* وفي الاول اذا حلف بحلف ليس للثاني شيء ولا يحلف ما أودعني كذا في التتارخانية \* اذا كان لرجل ألف درهم وديعة عند انسان وللآخر على المودع ألف دين فلصاحب الدين وهو الغريم ان يأخذ تلك الوديعة من المودع اذا ظفروا لم يكن للمودع ان يدفع الالف الى غريمه كذا في شاهان \* اذا أودع عند رجل عبدا ثم ان المودع وهب العبد من المستودع والعبد ليس بحضور قبضه المستودع جازي بقبض الوديعة عن قبض الهبة ويصير المستودع قابضا للعبد بنفس الهبة حتى لو مات العبد قبل أن يحدد الموهوب له فيه قبضا لم يملك من مال الموهوب له حتى لو لم يرجع كان الكف عن عليه فان استحقه رجل فهو بالخيار ان شاء ضمن الواهب وان شاء ضمن الموهوب له فان كان الموهوب له قد جحد فيه قبضا قبل أن يضمه المستحق لا يرجع بما ضمن على المودع وان لم يجد فيه قبضا قبل ذلك يرجع كذا في الذخيرة \* وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى برواية ابن سماعه في رجل غنده ألف درهم وديعة لرجل فقال هي قصاصا بملك على بان كان للمودع على صاحب الالف ألف درهم فلم يرجع الى منزله ليقبضها حتى ضاعت فهي من مال المودع ما لو قبضها أصل هذه المسئلة ان قبض الوديعة لا ينوب عن قبض الضمان والقبض بجهة القرض والاقتضاء قبض ضمان كذا في المحيط \* أئلف وديعة انسان للمودع ان يخاصم ويغرمه القيمة كذا في الوجيز للكردي \* واذا كان عند رجل وديعة أو عارية أو بضاعة فغصبها منه رجل فهو خصمه فيها عندنا كذا في المبسوط \* أودع رجلا جارية فغصبها منه رجل فابتعت من يد الغاصب كان للمودع ان يضمن الغاصب القيمة بقضاء أو بغير قضاء وتكون القيمة أمانة في يد المودع فان ظهرت الجارية فالمولى الخيار ان شاء أخذ الجارية وان شاء أخذ القيمة فان أخذ الجارية يرجع الغاصب على المودع بما أخذ منه ان كانت قاتمة وبمثلها ان كانت هالكة فان كانت هالكة حتى ضمن المودع مثلها يرجع ما على المالك فان كان المودع أقر أنه قبض القيمة من الغاصب ولم يلم ذلك الا بقوله برى الغاصب من القيمة فان ظهرت الجارية واختار المولى أخذها كان له ذلك ويرجع الغاصب على المودع بالقيمة التي أخذها منه ان كانت قاتمة وبمثلها ان كانت هالكة ولا يرجع المودع على المولى هاتبا لحقه من الهبة كذا في الذخيرة \* رجل أودع وديعة عند رجل فضاقت فلما طمأنا صاحبها ادعى انم اهلك فأنكر المالك حلف

لاخذه وقال الثاني عليه قيمته يوم أقرضه وبشر عن الثاني أقرض طعاما وأغصب ثم التقيا في بلد الطعام فيه غال أو رخيص يستوفى منه بكفيل حتى يوفيه في مكان الاخذ وقال الثاني وأبهم اطلب قيمته التي في تلك البلد مال الخصومة أفضى بها والقول فيها قول المطلوب وان كان

فأما في يده الرمة أخذه ولا أفضى بالقيمة \* باع بأصبعه بكذا ديناراً ثم وجد المشتري قبل النقد بخاري طلب بذانية مكان العقد \* اشترى ثم اختلفا فقالت كنت رسول الزوج في (٦٠) البيع ولا على الثمن وقال البائع أخذت لنفسك فأقول لها واليئة البائع \* استقرض منه

عشرة وبعث عبده للقبض فقال المقرض دفعته للعبد وأقر به العبد وقال أوصلتها إلى مولاي وأنكره المولى فالقول له ولا شيء على العبد لأنه أقر أنه قبض بحق \* استقرض جماعة من واحد وأمره أن يعطيه لواحد منهم فأعطاه طالب منه حصته فقط \* استقرض المكسورة أي أدى الصحاح باطل وعليه مثل ما قبض \* أقرضه الدراهم البخارية بها أو باع منه شيئاً بها ثم لقيه في بلد آخر روج البخاري فيها أيضاً إلا أنه لا يوجد قال الثاني وهو قول الإمام يوجب له مدة الذهاب والمجيء إلى بخاري ويستوثق منه إن شاء كذملا وإن كان لا يروج فيه البخاري يفرم قيمتها قال بعد استهلاك المستقرض كان زبوقاً أو نهرجة يرد مثله أو لا يرجع بشئ إن ثبت واقراض الصبي والعبد المحجور والمعذور على الخلاف الذي عرف في الأيداع منهم لكنه إن وجد ماله بعينه عنده فلا أخذه منهم لأنه عين حقه \* ولا يجوز القرض في المثلات ونعني به ما يضمن بالمثل عند الاستهلاك من المكيلات والموزونات والعديدات ذوات الأمثال وما يضمن بالقيمة كالزراعات لا يجوز استقرضه التأجيل فيه حال القرض أو بعد الاقراض

المودع على هلاك الوديعة فتكفل عن البين فأعطى مائة ديناراً إلى المالك ثم ظهرت الوديعة في يد آخر فأراد المستودع أن يخصمه ويأخذها يتظران دفع المائة بقول أيهما كان فإن كان رب الوديعة قال كانت قيمة الوديعة مائة وأقام البينة عليه فإن الخصم إلى المستودع لكن المستودع إذا استدعاهما من صاحب البينة أن يردّها إلى رب الوديعة ويأخذ المائة منه لأنه ما كان راضياً بأن يملكها هذا القدر وإن كان المستودع قال كانت قيمتها مائة وحلف على ذلك فالخصومة إلى رب الوديعة كذا في جواهر الفتاوى \* ولو أنفق على الوديعة حال غيبة المالك بغير أمر القاضي كان متبرعاً كذا في السراجية \* وإن رفع الأمر إلى القاضي سأله القاضي البينة على كونه العين وديعة عنده وعلى كونه المالك غائباً فإذا قام بينة على ذلك إن كانت الوديعة شيئاً يمكن أن يؤاخر وينفق عليه من غلتها أمره القاضي بذلك وإن كانت الوديعة شيئاً لا يمكن أن يؤاخر فالقاضي يأمره بأن يتفق عليه من ماله يوماً أو يومين أو ثلاثة رجاء أن يحضر المالك ولا يأمره بالاتفاق زيادة على ذلك بل يأمره بالبيع وأمسك الثمن والحاصل أن القاضي يفعل بالوديعة ما هو أصح وأنظر في حق صاحبها وإن كان القاضي أمره بالبيع في أول الوهلة كان جائزاً وما أنفق المودع على الوديعة بأمر القاضي فهو دين على صاحبها يرجع به عليه إذا حضر غير أن في الدابة يرجع بقدر قيمة الدابة لا بزيادة على ذلك وفي البذر يرجع بالزيادة على قيمته كذا في المحيط \* رجل استقرض من رجل خمسين درهماً فأعطاه غلطاً استثنين فاخذ العشرة ليردها فهلكت في الطريق بقي ضمن خمسة أسداس العشرة لأن ذلك القدر قرض والباقي وديعة كذا في السراج الوهاج \* وهو الأصح كذا في التتارخانية \* وكذا لو هلك الباقي يضمن خمسة أسداسه كذا في فتاوى قاضيخان \* له على آخر خمسون فاستوفى غلطاً استثنين فلما علم أخذ عشرة ليردها هلكت يضمن خمسة أسداس العشرة لأن ذلك القدر قرض والباقي أمانة كذا في الوجيز للكردي \* استقرض منه رجل عشرة فاعطاه مائة فقال خذ منها عشرين فرفضوا والباقي عنده وديعة ففعل ثم أعاد العشرين التي أخذها في المائة ثم دفع إليه رب المال أربعين درهماً فقال اخطأها بشئ الدراهم ففعل ثم ضاعت الدراهم كلها لا يضمن الأربعين وضمن بقيتها كذا في خزائن المفتين \* ولو أعطاه عشرة وقال خمسة قرض وخمسة وديعة فلو ضاعت ضمن الخمسة القرض دون الوديعة كذا في التتارخانية \* هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل له على رجل ألف درهم دين فأعطاه ألفين وقال ألف منهم قرضاً من حقك وألف يكون وديعة فقبضها وضاعت قال هو قاض حقه ولا يضمن شيئاً كذا في المحيط \* لو دفع إليه ألف درهم يشتري ويبيع لرب المال بأجرة في كل شهر عشرة دراهم فمات ولم يدر ما فعله وقدر له رقيقة أو ثياباً باصا ركة ديناراً في مال الميت وكذا أرض دفعها من أجرة والبذر منها ومن أحدهما غلات المزارع والزرع قد أخضر أو حصص ولم يدر بعدموته قال محمد رحمه الله تعالى قيمة الزرع يوم مات أو مثل الطعام الذي كان في يده يوم مات صار ديناً في مال الميت كذا في البنايع \* رجل أودع عند إنسان ألف درهم ثم إن صاحب الوديعة أقرض الوديعة من الذي في يده قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يخرج إلا من الوديعة حتى يصير في يد المستودع حتى لو هلك قبل أن تصل يده إليه لا يضمن وكذلك في كل ما كان أصله أمانة وكذلك لو قال المودع لصاحبها: إنني أنشتري بالوديعة شيئاً أو أبيع لانيه مؤتمن كذا في فتاوى قاضيخان \* إبراهيم بن رستم عن محمد رحمه الله تعالى رجل له على رجل مائة درهم قد دفع المطلب إلى الطالب مائتي درهم وقال هذا مالك فخذها فأخذها فضاعت والأخذ لا يعلم كم هي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا شيء عليه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عليه مائة درهم كذا في المحيط \* بعث إلى رجل ألف درهم بضاعة ليشتري بها متاعاً فدفع المبعوث إليه ألفاً إلى سمسار واشترى متاعاً ثم بعث إلى صاحبه فأصيب المتاع في الطريق لا يضمن ولو لم يقل صاحب ألفاً أنها بضاعة والمسئلة نجماها يضمن إلا أن يكون السمسار اشتري بمحض منه كذا في الظهيرية \* سئل نجم

باطل \* قال لغرمه استقرض لي من فلان ففعل المأمور وقبض وقال دفعته إلى الآخر وأنكره الآخر لزم المال المأمور ولا الدين يصدق على الآخر الوكيل بالاستقراض من معين \* أنا قال المقرض إن فلاناً قال لك أقرضني يكون قرضاً على المرسل وإن لم يقل على وجه

الرسالة يكون على الوكيل \* خذ هذا المال وانفقها أو اصرفها إلى حوائجك أو إلى الغزاة فهو فرض لأنه يحتمل والهبة وإنه ادعى فاندفع ما اذا دفع إليه ثوبا وقال اكس به نفسك حيث عليك لأن فرض الثوب باطل فصار هبة (٣٦١) تصحح التصرفه \* (الثاني فيما يكون

يعا \* وفيه التعاطي والمقبوض على شوم الشراء والاتالة واتحاد المجلس \* وألفاظ البيع بعثك عبدى بالف فان لم تنقد الثمن غدا فلا بيع فقبل ولم يأت بالثمن فيه فقال المشتري فيه بعثني عبدك بالف فقال نعم فقبل انه قد البيع الساعة لا تقاض الشراء السابق بخلاف البيع الفاسد وكذا لو قال ان لم تنقد الثمن الى ثلاثة ايام ولو قال الى اربعة ايام أو سنة لا يجوز وان سلم الثمن في الثلاثة جاز البيع لرفعه المفسد قبل التقرر كما في الخيار الزائد على الثلاثة \* ان ادبت الى من عن هذا الثوب كذا وكذا درهما فقد بعته منك فنقصه في المجلس يصح البيع استحسانا \* وكذا لو قال فروختم جون بهاءى رسد فاعطى الثمن في المجلس \* وعن الثاني قال عبدى هذا لك بالف ان اعجبك فقال اعجبني فهذا بيع وكذا لو قال ان وافقت أو اردت أو هويت فقال اردت أو هويت بيع في الجواب لاني ابتداء \* قال البائع هو لك بالف هو بالعين فقال المشتري قبلت بالف لا يصح لان البيع الاول قد بطل بالرجوع عنه وان قال قبلت البيعين بثلاثة آلاف فهو كقوله قبلت البيع

الدين النسقي رحمه الله تعالى عن رجل أراد أن يخرج من تركستان الى سمرقند فابضعه رجل مالا يشتري له شيئا فذهب واشترى ثم لم يتهيا للرجوع عن سرعة فبعث مال البضاعة مع بعض أمواله على يدى رجل الى تركستان ليوصله الى صاحب البضاعة فلما نزل ببلدة في الطريق أخذوا الى تلك البلدة هذا المال فلما منه هل يضمن المستبضع قال نعم كذا في فصول الاستروشى في الباب التاسع والعشرين في أنواع الضمانات الواجبة \* رجل مات وعليه دين وترك ألف درهم وترك ابنه فقال الابن هذا ألف وديعة كان عند أبي لقلان وجاء فلان يدعى ذلك وصدقه غراما الميت في ذلك وقالوا ألف فلان فان القاضي يقضى للغرماء بالألف قضاء عن الميت ولا يجعل له دى الوديعة لكن القاضي اذا قضى ديون الغرماء يرجع المودع اليهم فيأخذها منهم بأقرارهم أنهما والجواب في المضاربة والبضاعة والعارية والاجارة والرهن كالوديعة كذا في خزائنه المفتين \* اذا أودع وغاب فأقام ابنه يئنه أن أباه مات ولا وارث له غيره وأخذ الوديعة ثم جاء أبوه حيا يضمن الابن أو الشاهدين ولا يضمن المودع ولو كان غصبا يضمن كل واحد منهم كذا في الفصول العبادية \* رجل غاب فجاءت امرأته الى القاضي وأحضرت والد زوجها وادعت أن للغائب وديعة في بدأ يمه وطلبت النفقة من ذلك المال قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان في يد والد الزوج دراهم أو ما يصلح لنفقة الزوجات من الطعام والكسوة والاب مقر بأن ذلك في يده كان للمرأة أن تعال به وللقاضي أن يأمره بدفع ذلك اليها وليس للاب أن يدفع ذلك بغير أمر القاضي فان دفع بغير أمره كان ضامنا وان أنكر الاب كونه ذلك المال في يده كان القول قوله ولا عين لها عليه وان لم تكن الوديعة مما يصلح لنفقة الزوجات فلا خصومة بينهما ولو كان للغائب دين على رجل والغريم مقر بالمال والنكاح فالدين بمنزلة الوديعة كذا في فتاوى قاضيان \* رجل أودع عند رجل خمسمائة درهم فانفق ثلثمائة ورد مائتين وحلف أنه لم يحبس شيئا من الوديعة فالقول قوله ولا يثبت كذا في الخلاصة \* وان كانت الوديعة أمة فوطئها المودع فولدت فالولد مملوك لصاحب الاصل وعلى المودع الحد ولا يثبت نسب الولد منه الا أن يدعى شبهة نكاح أو شراء فحينئذ يسقط الحد عنه ويغرم المهر للشبهة كذا في المبسوط \* ولو كانت الوديعة جارية فزوجه الماستودع فالنكاح فاسد ولو دخل بها قاله مقر لصاحبها ولو اكرهاها فالنكاح فاسد ولو كان الماستودع ثم استحققت لا يضمن كذا في محيط السرخسى \* فان كانت الوديعة جارية فزوجه الماستودع من رجل وأخذ عقرها فولدت ونقصتها الولادة ثم جاسيدها له أن يأخذها وولدها وله أن يفسد النكاح واذا فسد النكاح أخذ عقرها ويضمن الماستودع نقصان الولادة ان كانت نقصتها ولم يكن في الولد وفاء بها وان كان في الولد وفاء بها انجبر النقصان بالولد وان كان نقصانها من غير الولادة من شيء أحده الزوج من جاءها فالماستودع ضامن لذلك وان كان الماستودع استهلك الولد ضمن قيمة الولد كذا في المبسوط \* المودع اذا باع الوديعة وسلمها الى المشتري وضمن المالك المودع نفذ بيعه في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة \* الوديعة اذا كانت سبعا فأراد المودع أخذه لم يضرب به رجلا بغير حق وتحقق ذلك للمودع له أن يمنع من الرادليه كذا في جواهر الاخلاطى \* سئل القاضي بديع الدين عن أودع عند رجل خط قباله ومات المودع هل للورثة أن يطالبوا بذلك الخط قال يجبر القاضي بتسليم الخط اليهم أودع صكا وعرف أداء بعض الحق ومات الطالب وأنكرت الورثة قبض الدين حبس المودع الصك أبدا كذا في التتارخانية \* وسئل أبو بكر عن خاصم آخر بالف درهم وأنكر الاخر ثم أخرج المدعى عليه ألف درهم ووضعها في يد انسان حتى يأتي المدعى بالبينة فلم يأت بالبينة واسترد المدعى عليه الدراهم فأتى أن يرد عليه ثم أعاروا على الناحية وذهبوا بالالف هل يضمن قال ان وضع المدعى والمدعى عليه عنده فلا يضمن اذ ليس له أن يدفع الى أحد هبا وان كان صاحب المال وضعه يضمن بالمنع عنه كذا في الحاوى لا فتاوى \* رجل كان له عند رجل وديعة فقال المودع لرب الوديعة دفعت الوديعة اليك بمكة يوم

(٤٦ - فتاوى رابع) الاخر بثلاثة آلاف فكأنه زاد على الثمن القفا بالمائع بالخيار ان شاء قبلها أو ردها في المجلس \* اشترت ههنا الثوب أو ههنا الدار أو البطيخة بعشرة وفي البلد يتباع بالدرهم والدنانير والفلس ولم يذكروا أحدهم في الدارين فقد على الدنانير



وعلى الدراهم وفي البطيخة على الفلوس وان كان لا يتباع الاواخذ ينصرف الى ما يتباع الناس بذلك النقد \* هذا بعشرين فقال المشتري  
أخذته بعشرة فهلك الثوب عند المشتري لزمته (٣٦٣) القيمة وان قال البائع بعده لا يبيعه الا بعشرين يلزمه عشرون \* وفي النوازل ساومه

كذا وأقام رب الوديعة بينة أن المودع في اليوم الذي ادعى الدفع بمكة كان بالكوفة لم تجز هذه الشهادة ولو  
أقام البينة على اقرار المودع أنه كان بالكوفة في ذلك اليوم قبلت الشهادة كذا في الذخيرة \* أودعه بقرة  
وقال ان أرسلت ثيرانك الى المري للعلف فاذبح يقرني أيضا فذهب به ادون ثرائه فضاغت لا يضمن كذا  
في القنية \* غصب قرسان من عمرو فقال المغصوب، منه اني أودعت فرسي على يد فلان يعني الغاصب ثم هلك  
الفرس في يده بغير صنعه قبل أن يطالب المغصوب منه لا يضمن كذا في جواهر الاخلاطى \* رجل دفع  
بضاعة من كرم الى أصفهان فرجع الى كرم وقال تركزت البضاعة في أصفهان لا يضمن كذا في  
جواهر الفتاوى \* أربعة سافروا ويا كون جله وينزلون ويرتحلون كذلك ومع واحد منهم دنانير وديعة  
لشخص خاطها في قبائه فترك القباء عند أصحابه فضاغت لا يضمن وكذلك المستبضع اذا ذهب الى الحمام وترك  
البضاعة في قبائه قد خيط للدراهم ويكون معه أربعة نفر يا كون وينامون جميعا وقد ترك القباء عندهم ثم  
حضر واو القباء قد نقض وأخذ الدراهم لا يضمن المستبضع كذا في جواهر الاخلاطى \* (٢) مودع مالك  
را كفت من بياغ مبروم وديعت تراجحة همساية خويش فلان منهم مالك كفت بنيه بنهاد وبيع رقت وباز  
آمد ووديعت رازهمساية كرفت وبجائة خويش آمد وبنهاد ووديعت ازخانه أو غائب شد تاوان دارشود  
مودع أول ياني بايد كه نشود كذا في الذخيرة \* ولو كان عنده كتاب وديعة فوجد فيه خطا يكره أن يصلحه اذا  
كره ذلك صاحبه كذا في الملقط \* أودع عند رجل صلصية منه والصلك ليس باسمه ثم جاء الذي الصلصية باسمه  
وادعى تلك الصلصية والشهود الذين بذلوا خطوطهم أبوا أن يشهدوا حتى يروا خطوطهم فالتقاضي يأمر المودع  
حتى يريهم الصلصية واخطوطهم ولا يدفع الصلصية الى المدعي وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العتائية \* دفع  
الى رجل مالا يثبته على العرس فان كان المدفوع دراهم ليس له أن يجبس لنفسه شيئا ولو نثره بنفسه ليس له  
أن يلقط منه كذا في محيط السرخسي \* وكذا ليس له أن يدفع الى غيره لينثره هكذا في السراج الوهاج  
\* المأمور بنثر السكر ليس له أن يجبس لنفسه شيئا ولا يدفع لغيره أن ينثر ولا يلقط عند أبي بكر الاسكاف قال  
الصدر الشهيد بقول أبي بكرنا أخذوا عليه الفتوى كذا في الغيائية \* غريب مات في دار رجل وليس له وارث  
معروف وخلف شيئا يسيرا يساوي خمسة دراهم ونحوها وصاحب الدار فقير له أن يأخذها لنفسه كذا في  
الجوهرة النيرة \* رجل له على رجل ألف درهم فقال ابعتهم مع فلان فضاغت من يد الرسول فضاغت من  
مال المديون كذا في المحيط \* مؤنة رالوديعة على المالك لا على المودع كذا في السراجية \* ان نقلها في بلدة  
من محلة الى محلة كانت مؤنة الرد على صاحبها بالاتفاق كذا في الفتاوى الغيائية \* واذ سافر بالوديعة في  
الموضع الذي يجوز لها السفر بها تكون الابرة على المالك كذا في السراج الوهاج \* أودعه أجناسا وغاب  
ومات ولم يجد المودع وارثا له سوى بنت ابنه المراهقة يعذر في الدفع اليها اذا كانت تقدر على الحفظ كذا في  
القنية في كتاب العارية \* وسئل عن أمة اشترت سوارين بمال اكتسبته في بيت مولاهما فادعتهم ما امرأه  
فقبضت تلك المرأة ولم يكن ذلك بأذن مولى الجارية فهلك الوديعة هل تضمن فقال نعم لان ذلك ملك المولى  
ولا ايداع بغير اذنه فصارت غاصبة كذا في الفتاوى النسقية \* ولو دفع المودع الوديعة الى آخر باذن المالك أو  
بغير اذنه فأجاز المالك خرج المودع من البين كذا في الخلاصة

\*( كتاب العارية وهو مشتعل على تسعة أبواب ) \*

٢ قال المودع للمالك أنا ذاهب الى المزرعة وأريد أن أضع وديعتك في بيت جاري فقال له المالك ضعها  
فوضعها وذهب الى المزرعة ورجع فأخذها من الجار وجاء الى بيته ووضعها ثم فضاغت من داره هل يضمن  
المودع الاول ام لا ينبغي الضمان

بعشرة فقال البائع بعشرين  
فذهب به المشتري ولم يقل شيئا  
ان كان الثوب في يد المشتري  
فالبائع بعشرين وان كان  
في يد البائع ودفعه اليه  
فبعشرة وفي الواقعات جعل  
الاعتبار لا آخرهما كلاهما  
\* بعثك بالف فقال أخذه به  
لا يصح وان قال أخذه به صح  
\* قال البائع الثوب بعشرين  
وقال المشتري لا اريده ثم  
رجع وأخذه فهو بعشرين  
\* استباع بتسعة فقال بده  
درم كم به دهم أخذه به فقال  
رضيت فقال صاحب الثوب  
لا يبيع فله ذلك لان قوله  
بده درم كم ندهم ليس بايجاب  
\* بعته بالف فقال المشتري  
اشتريت بالفين صح ويحمل  
على أنه زاد الفا أخرى فان  
قبله فبالفين والاجاز بالف  
نصححا لتصرفه \* ولو قال  
اشتريت بالفين فقال البائع  
بعته بالف اجاز بالف فكانه  
باع بالفين وحط عنه الفا  
\* بعث منك هذا العبد بالف  
ووهبت الثمن منك وقال  
الاخر اشتريت لا يصح لانه  
يسع بالثمن وفي النوازل  
الشراء جائز لا الهبة \* باع  
وسكت عن الثمن يملك اذا  
اتصل به القبض في قول  
الثاني ومحمد كافي البياعات  
الفاسدة ولو قال بعث بغير  
ثمن لا يصح اصلا \* ( نوع  
في الفاظه ) \* قاله ان

الناس يشترون متاعك بالف فقال البائع بعته منك بالف وقال المشتري اشتريت صح ان كان لا على وجه الهزل فان اختلفا في  
الحد والهزل فالقول للمدعي الهزل فان بذله ثيابا من الثمن لا يصح دعوى الهزل \* ادعى انه باع منه هذا بالف فانكر الشراء ثم عاد في المجلس أو

بعد ما في تصديق البائع فالاصل فيه ان كل عقد يكون الحق فيه لهما كالبيع والشكاح عودا المنكر الى التصديق قبل تصديق الآخر المنكر في الانكار يطل الانكار وكل عقد يكون الحق فيه لاحدهما كالهبة والصدقة والاقرار (٣٦٣) لا تنفعه التصديق بعد الانكار

### (الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها وشرائطها وانواعها وحكمها)

أما تفسيرها شرعا فهي تعليق المنافع بغير عوض وهذا قول أبي بكر الرازي وعامة أصحابنا وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج \* وأما ركناها فهي الإيجاب من المبرور أو ما القبول من المستعير فليس بشرط عند أصحابنا الثلاثة استحسانا والإيجاب هو أن يقول أعزتك هذا الشيء أو مختك هذا الثوب أو هذه الدار أو قال هو لك أو مختك أو أطعمتك هذه الأرض أو هذه الأرض للطعمة أو أخدمتك هذا العبد أو جعلتك على هذه الدابة إذا لم يتو به الهبة أو داري لك سكنى أو داري لك عمري سكنى كذا في البدائع \* والاصل في هذا أنه إذا أضاف هذه اللفاظ إلى ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه فهو تعليق للمنفعة دون العين وإذا أضافه إلى ما لا ينتفع به إلا باستهلاك عينه فهو تعليق للعين فيكون قرضا هكذا في السراج الوهاج \* (وأما شرائطها) فانواع (منها) العقل فلا تصح الاعارة من الجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط حتى تصح الاعارة من الصبي المأذون ومنها القبض من المستعير ومنها أن يكون المستعار مما يمكن الانتفاع به بدون استهلاكه فان لم يمكن فلا تصح اعارته كذا في البدائع \* قال الحاشيكم الشهيدي في الكافي وعارية الدارهم والدنانير والفولس قرض وكذلك كل ما يكال أو يوزن أو يعدد مثل الجوز والبض وكذلك الاقطان والصوف والبرسيم والمسك والكافور وسائر متاع العطر والصيدالة التي لا تقع الاجارة على منافعها قرض وهذا إذا أطلق العارية فأما إذا بين الجهة كما إذا استعار الدارهم أو الدنانير ليعاير بها ميزانا أو يزين بهاد كانا أو يجعل بها أو غير ذلك مما لا يتقلب به عينها لا يكون قرضا بل يكون عارية فكل جهتها المنفعة المسماة دون غيرها ولا يجوز له الانتفاع بها على وجه آخر غير ما سماه كذا في غاية البيان \* إذا استعار أنية يتجمل بها أو سيفاً محلي أو سكيناً محلي أو منطقة مفضضة أو خاتماً لم يكن شيء من هذا قرضاً هكذا في الكافي \* ولو قال لا أعزتك هذه القصعة من الثريد أخذها أو كلها عليه مثلها أو قيمتها أو قرض الا إذا كان منها ما يسهل حتى يكون ذلك دلالة الإباحة كذا في الخلاصة \* في العيون استعار من آخر قصعة يرفعها قصيصه أو خشبة يدخلها في بناءه أو أجرة فهو ضامن لان هذا ليس بعارية بل هو قرض وهذا إذا لم يقل لاردها عليك أما إذا قال لاردها عليك فهو عارية كذا في المحيط \* (وأما أنواعها فأربعة) أحدها أن تكون مطلقة في الوقت والانتفاع وشبهه أن للمستعير أن ينتفع بها بأي نوع شاء متى وقت شاء والثاني أن تكون مقيدة فيهما فلا يتجاوز ما سماه المعير إلا إذا كان خلافاً إلى خير والثالث أن تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في الانتفاع والرابع عكسه فلا يتعدى ما سماه المعير هكذا في السراج الوهاج \* (وأما حكمها) فهو ملك المنفعة للمستعير بغير عوض أو ما هو ملحق بالمنفعة عرفاً وعادة عندنا كذا في البدائع \* والعارية أمانة ان هلكت من غير تعدل يضمن ولو بشرط الضمان في العارية هل يصح فالمشايع مختلفون فيه وفي خلاصة الفتاوى رجل قال لا أعزني فان ضاع فأنا له ضامن قال لا يضمن وفي شرح الطحاوي ولو تعدى ضمن بالاجماع فتحو أن يحمل عليها ما يعلم أنها لا تحمل مثله وكذلك إذا استعملها ليل أو نهار فيما لا يستعمل فيه الدواب في العرف والعادة فعطبت ضمن قيمتها كذا في غاية البيان والله أعلم

### (الباب الثاني في اللفاظ التي تنعقد بها العارية وما لا تنعقد بها العارية)

تنعقد بلفظ التعليك كذا في الظهيرية \* فلو قال ملكتك منقعة هذه الدار شهر أو لم يقل شهر بغير عوض كانت اعارة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال جعلت لك سكنى داري هذه شهر أو قال داري لك سكنى أو قال عمري لك سكنى كانت عارية هكذا في الظهيرية \* وتصح بقول أقرضتك هذا الثوب تلبسه يوماً أو أقرضتك هذه الدار تسكنن أسبوعاً هكذا في التنزيلات \* ولو قال جعلتك علم في سبيل الله فهو اعارة هكذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال داري لك هبة سكنى أو سكنى هبة فهي عارية كذا في الهداية في كتاب الهبة

\* بعث هذا الثوب فقال بعث ثم قال المشتري لا أريد أو قال المشتري رضيت بعشرة وقال البائع بعث ثم قال المشتري لا أريد له ذلك ولو قال اشتريت منك بالف وقال البائع بعث ثم قال المشتري لا أريد ليس له ذلك \* خريدي أين يبي من بكذا فلان فقال اشتريت ولم يقل البائع بعث لا يتم البيع وعن السرخسي أنه يتم \* يعني بكذا فقال بعث ولم يقل اشتريت لا يتم والاقالة كالبيع \* بيع أن ينده عن باردة فقال دادم لا تتم الاقالة ما لم يقل قبلت \* قال لا آخر ابن اسب خوردا يا اسب لو عرض كردم فقال لا آخر أنا قبلت أيضاً صح \* بعث منك هذه الدار وأجرت منك هذه الأرض فقال لا آخر قبلت فهو جواب لهما \* قال المشتري خريده مقام خريدم صح وجعل في الإجماع أبيعك بمنزلة بعث منك كذا بكذا فقال قبلت أو أخذت ثم \* ولو بد المشتري وقال اشتريت فقال البائع هولاك يتم \* وهبت منك هذا بالف وقال لا آخر قبلت ثم وكذا لو قال جعلت هذا لك بالف فقال لا آخر قبلت ثم \* بعث هذا منك بالف وقال المشتري قد فعلت ثم وإن قال نعم لا وفي الواقعات اشتريت هذا منك

فالف فقال نعم أو هات الثمن ثم وقد ذكرنا خلافه واختار ما في الواقعات \* اشتريت منك طعامك بالف فتصدق بها على المساكين ففعل في المجلس ثم وإن لم يتكلم لدلالة القبول بخلاف التصديق بعد الافتراق لوجود الاعراض قبل القبول وكذا لو قال بعثك هذا الثوب بالف فاقطعه

فيه صانع فعل قبل الافتراق يتم البيع \* ولا يصح البيع بلفظ الاقالة وقال ابو بكر الاسكافي اذا قال اقلتك هذا الشيء بكذا وقبل الاخر يتم البيع \* بكم هذا الوقر فقال بعشرة (٣٦٤) فقال سق الحمار فساقه لا يكون بيعا ما لم يسلم الوقر وينقد الثمن \* له عليه دين طال به فارس

اليه شعيرا وقال خذه بسعر البلدان كان السعر معلوما وهما يعلمانه كان يباعا وان لم يعلم أولم يعلم لا يكون يباعا \* وسامع كل من المتعاقدين كلام صاحبه شرط انعقاد البيع حتى اذا اوجب احدهما او قبل ولم يسمع الآخر لا يتم البيع بالاجماع وكذا في النكاح والخلع في المختار \* ولو سمع أهل المجلس وزعم احدهما عدم السماع ان لم يكن في اذنه وقر لا يصدق قضاء \* قال بعت وقال المشتري اشتريت وقاربه الآخر برجعت ان معا لا يتم البيع وان عاقبه البائع برجعت تم \* اشترى عبدًا بالف ثم قال لاخر اشركتك فيه أو أدخلتك مع نفسي فيه صار شريكا في نصفه بالف \* اذهب بهذه الساعة فانظر اليها اليوم فان رضىتها فهي لك بكذا أو قال ان رضىتها اليوم فهي لك بكذا فذهب بها تم البيع لانه تفسير قوله بعتك بكذا على انك بالخيار اليوم والقياس ان لا يصح البيع لانه تعليق البيع بالشرط وكذا لو قال بعتك منك بالف ان شئت يوما الى الليل جملا على التعجيز لا التعليق \* قال جعلت بيعه لك بكذا فقال اجزته لم يلزم البيع حتى يقول البائع سلمته أو اجزته وكذا لو قال جعلته بيعا لك بالف ان شئت فقلت يتم \* اذا قال آجرتك بعتك بالف ان رضى فلان ووقت للرضا وقتا جازا ن رضى \* ان ادبت الى كذا ن هذا الثوب فقد بعته منك فادى في المجلس صح استحسانا \* أبعثني عبدك بالف

\* ولو قال دارى لك تحلى سكتى أو سكتى صدقة أو صدقة عارية أو عارية هبة فهذا كله عارية كذا في السكافي في كلب الهبة \* ولو قال دارى لك رقبى أو حبس فهو عارية عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هبة وقوله رقبى أو حبس باطل كذا في البدائع \* ولو قال دارى رقبى لك أو حبس لك كانت عارية بالاجماع كذا في الينابيع في الهبة \* ودفعتم اليك هذا الحمار لتستهمله وتعلمه من عندك فهو عارية كذا في القنينة \* وقوله أطعمتك هذه الحوز عارية الآن يريد به الهبة كذا في الترتاشي \* اذا قال لاخر آجرتك هذه الدار ثم رافع شي أو لم يقل شهر الا يكون عارية وفي هبة شيخ الاسلام وقد قيل خلافه كذا في الذخيرة \* رجل استعار من رجل شيئا فسكت المالك ذكر شمس الأعمدة السرخسي أن الاعارة لا تثبت بالسكوت كذا في الظهيرية \* واذا استعار أرضا لبنى ويسكن واذا خرج فالبناء لم يرب الارض فرب الارض أجر مثلها مقدار السكنى والبناء للمستعير كذا في محيط السرخسي \* استعار دابة غدا الى الليل فأجابه صاحب الدابة بنعم ثم استعارها غدا آخر الى الليل فأجابه بنعم فان الحق يكون للسابق منه ما وان استعارها معافى لهما جميعا كذا في خزنة الفتاوى والله أعلم

\*( الباب الثالث في التصرفات التي يملكها المستعير في المستعار والتي لا يملكها ) \*

ليس للمستعير أن يؤجر المستعار من غيره وان كانت الاعارة تملكها عندنا كذا في الظهيرية \* فان آجر فعطب ضمن حين سلمه الى المستأجر كذا في السكافي \* وكان الاجر له ويتصدق به في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وان شاء المغير ضمن المستأجر فان ضمن المستعير لا يرجع على المستأجر وان ضمن المستأجر يرجع على المؤجر اذا لم يعلم أنه كان عارية في يده وان علم بكونه عارية في يده لم يرجع عليه كذا في السكافي \* ولا يرهن كالوديعه كذا في التبيين (١) \* واختلف المشايخ في الادعاء قال بعضهم لا يملك الادعاء وهو الصحيح هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* والصحيح أن له أن يودع وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العتابة \* وهو المختار كذا في محيط السرخسي \* وهذا الاختلاف بينهم فيما يملك الاعارة أما في الاعارة لا يملك الادعاء بالاتفاق كذا في الذخيرة \* وله أن يعبر غيره سواء كان شيئا يتفاوت الناس في الانتفاع به أو لا يتفاوتون اذا كانت الاعارة مطلقة لم يشترط على المستعير الانتفاع بها بنفسه فاما اذا بشرط عليه ذلك فله أن يعبر ما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به دون ما يتفاوتون فيه كذا في خزنة المفتين \* مثال هذا استعار من آخر ثوبا باللبسة بنفسه أو دابة ليركبها بنفسه فليس له اللباس غيره ولا ركاب غيره ولو استعار دارا ليسكنها بنفسه فله أن يسكنها من شاء كذا في الظهيرية \* ولو استعار ثوبا باللبس ولم يسم اللباس أو دابة للركوب ولم يسم الركاب فله اللباس غيره أو ركاب غيره كذا في الظهيرية \* فان لبس أو ركب بنفسه فإراد أن يعبر من غيره أو اللبس غيره أو الركب غيره أو لا ثم أراد أن يركب أو يلبس بنفسه فقد اختلفوا فيه والاصح أنه لا يملك ذلك ولو فعله ضمن كذا في السكافي \* استعار دابة ليركبها بنفسه فركبها وأردف غيره فعطبت يضمن نصف القيمة كذا في غاية البيان \* وهذا اذا أردف رجلا فان أردف صبيا يضمن قدر الثقل هذا اذا كانت الدابة تطيق حملها فان كانت لا تطابق يضمن جميع القيمة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* للمستعير أن يربط الدابة في الدار المستعارة كذا في المحيط \* استعار كتابا للقراءة فوجد في الكتاب خطأ علم أن صاحب الكتاب يكره اصلاحه ينبغي أن لا يصلحه والا فان اصلحه جاز ولم يفعل لا ثم علمه كذا في خزنة المفتين \* في المنتقى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لرجل اعرني دابتك في فرسخين أو قال الى فرسخين قال له فرسخان ذاهبا ورجائيا فيصير أربع فراسخ وكذلك كل عارية تكون في المصر نحو تشييع الجنائز وأشباهها وهذا استحسان أخذ به علماءنا كذا في المحيط \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا استعار دابة ولم يسم لها

(١) قوله كذا في التبيين فيه ان ما نقله عبارة الكنز لا عبارة التبيين ٥١

الموضع موضعنا \* أبعثني عبدك بالف ان رضى

البيع كالرأس مثلاً والاصل  
عند اجتماع التسمية والاشارة  
أن المشار اليه لومن خلاف  
جنس المسمى فالعبارة للاسم  
ان لم يعرف المشتري المخالفة  
وان عرف فالبيع على المشار  
اليه كما لو قال مشير الى العبد  
بعت هذا الحمار منك بالف  
والمشتري يعلمه صح البيع  
وأما في الوكالة لو قال اشترى  
جارية بهذه الف مشير الى  
الذنانير فلعلى التوكيل بالذنانير  
فاذا اشترى بالدراهم صار  
مشترياً لنفسه \* بعتك هذه  
الدار بالف درهم ثم قال  
بعتم انك بمائة دينار فقال  
المشتري قبلت ثم البيع  
بالدينار لانه الاخير \* غلط في  
اسم المبيع بان أراد ان يقول  
هذا العبد فقال هذه الجارية  
فعلى ما تلفظ في القضاء \*  
بعته من فلان بكذا فبلغه  
هو أو غيره فقبل ثم لان قول  
الرسول كقول المرسل ولولم  
يرسل فقال اشتريت لا يجوز  
لان شرط العقد لا يتوقف  
الى ما وراء المجلس \* قال لا تحر  
بعت منك كذا بكذا فقال  
الآخر قل اشتريت فقال  
اشتريت فان كان بطريق  
الرسالة صح البيع وان كان  
بالوكالة لا لانه باع نفسه منه  
وقبول الوكيل لا يكون  
قبوله لانه اصل في البيع  
بخلاف الرسول وبخلاف  
العلم \* انا قال الزوج لا تحر

\* (الباب الرابع في خلاف المستعير) \*

(٢) لاجل أن يأتي عليه بقدره ماء فاق بشلات قدر (٣) طلب رجل ساجرا من آخر عارية ليأتي عليه بحمل من موضع فقال المعير لا تمسكه أكثر من أربعة أيام وهاته لاربعة أيام فامسكه خمسة عشر يوما فمات الحمار فقيمة أي يوم بضمن ذلك المستعير قال اليوم الخامس من وقت العارية

قل اشترت لانه سفر فيه فكان كلامه ككلام الزوج. اشترت به بكذا فنقل هو لك أو عبدك أو فداك ثم البيع. إذا قال أبيع أو اشترى وأراد الإيجاب فقال بعث ثم البيع. ولو قال اشتر أو قال على وجه السؤال اشترت معنى لم يتم ما يقبل بعث. (نوع في المجلس). كأن يمشيان فقال

أحدهما بعث وقبل الآخر بعد خطوة أو خطوتين قال الصدوق ظاهر الرواية لا يصح وفي مجموع النوازل قال يصح والبعثان كان بجواز  
 بوجوب التباس ما يقول كل منهما (٣٦٦) يمنع والاندلاول في صلاة الفريضة قائم وقبل جاز ولوأضاف ركعة في النفل ثم قبل جاز

ولوقد حماه في يده فشر به  
 وقبل جاز ولوأ كل تسدل  
 لا بلقة ولولنا ما وأأحدهما  
 مضطجها باطل ولولجاسا  
 لا \* قل بعث فقام المشتري ثم  
 قبل أو قبل بعد قيام البائع  
 أو كان البائع خارج الدار  
 والمشتري فيها فقبل بعد  
 ما خرج لا يصح وشيخ الاسلام  
 على انه اذا أوجب قاعدا  
 فقبل المشتري بعد القيام  
 قبل الرواح يصح \* بعث من  
 فلان الغائب فحضر في  
 المجلس وقبل صح ويكفيه قد  
 بان خطاب من الحاضر ينه قد  
 بان خطاب من الغائب أيضا  
 كتب البائع الى آخر بعث  
 عبدي منك بكذا وقال عند  
 وصول الكتاب قبلت تم \* وان  
 كتب المشتري بعث عبدي  
 كذا مني بكذا فقال اشتريت  
 لا يصح ولو كتب اليه اشتريت  
 عبدي فقال بعث تم لوجود  
 الركنين \* (نوع في  
 المقبوض على السوم) \*  
 اذهب به فان رضىته اشتريته  
 فذهب به وضاع لا يضمن  
 \* ولو قال ان رضىته اشتريته  
 بعشرة فذهب وضاع ضمن  
 \* رفع قارورة الزجاج ليراها أو  
 ليربها غيره فسقطت  
 وانكسرت ان كان بين الثمن  
 ضمن والا لا وان أخذه لا على  
 النظر ثم قال انظر اليه فضاع  
 لا يخرج الكلام الاخير  
 عن الضمان الواجب بأول  
 المرة وان أخذه بلاذن ضمن

النواحي في الكوفة فأنجزها الى الثقات يستقيموا الناحية التي استعارها اليها من غير ذلك المكان فهلكت  
 فهو وضامن لها كذا في المبسوط \* استعار ثور اليكرب أرضه وعين الأرض فكرب أرضاً أخرى فعطب  
 الثور يضمن لان الاراضي تخاف في الكرب سمولة وصعوبة وكذا لو أسك الثور في بيته ولم يكرب حتى  
 عطب ضمن أيضاً كذا في المغري \* استعار دابة الى مكان كذا اذا ذهب لا غير جاوز به اعنه ثم عاد اليه فهو في  
 الضمان عليه حتى يردّها الى المالك بلا خلاف فان استعارها اذا جاوزها ثم عاد الى الوفاق بيرا كلودع  
 مطلقا وهو الاصح واختاره كذا في الفتاوى العنانية \* ولو استعارها اليه حمل عليها كذا من ان الخطئة الى  
 البلد وهلكت الخطئة في الطريق فلا يتركها الى البلد وفي العود ايضا الى منزل المعير كذا في القنية \* ولو  
 استعار فرسا اليه كرها الى موضع كذا فرقه او اردف معه آخر فأسقطت بجنينها الا ضمان عليه في البنية ولكن  
 ان انتقصت الام بسبب ذلك فعليه نصف النقصان وهذا اذا كان الفرس بجبال يمكن أن يركبها ثنان وأما اذا  
 كان لا يمكن فهو اتلاف فيضمن جميع النقصان كذا في النصول العمالية \* ولو استعارت مائة للصبي ثم  
 خرجت منها الى مكان آخر فخرقت تضمن كذا في القنية \* ٢ (يلي عاربت خواست كه در باغ كار كنند معير  
 مستعير را كند كه در باغ كه كذا روي اخود بيار) فتركه عنه وسرق يضمن كذا في خزائن الفتن \* استعار مرا  
 ليدق مبطخة فدها و فرغ ثم أعارها من غيره فضاعت يضمن المالك أيها شاء كذا في القنية والله أعلم

### \* (الباب الخامس في تضييع الغارية وما يضمنه المستعير وما لا يضمن) \*

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا كان الرجل على دابة باجارة أو عارية فقرر عنها في السكة ودخل في  
 المسجد ليصلي على عتقها هلكت فهو وضامن ومن المشايخ رحمه الله تعالى من قل اذا لم يربطها بشئ فلا  
 ضمان ومنهم من قال هو وضامن على كل حال واطلاق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب يدل عليه فلا ضمان  
 وبه كان يفتي شمس الاعضاء السرخسي رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ولو أدخل المستعير الحبل في بيته وترك  
 الدابة المستعارة في السكة فهلكت فهو وضامن سواء ربطها أو لم يربطها لانه لما غيها عن بصره فقد ضيعها  
 حتى لو تصور أنه اذا دخل المسجد أو البيت والدابة لا تغيب عن بصره لا يجب الضمان وعليه الفتوى كذا في  
 خزائن المفتين \* لو كان يصلي في العجرا فقرر عن الدابة وأمسكها فانفلتت منه فلا ضمان عليه وهذه  
 المسئلة دليل على أن المعتبر أن لا يغيبها عن بصره كذا في الظهيرية \* رجل استعار دابة ليشيع بجنانة  
 الى موضع كذا فلما انتهى الى المقبرة دفعها الى انسان ودخل ليصلي فسرفت الدابة قال محمد رحمه الله تعالى  
 لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* وصار حافظ بنقسه في هذا الوقت مستثنى عن العقد كذا في  
 التتارضانية \* جعل الدابة المستعارة في المربط وجعل تحت الباب خشبة حتى لا تخرج فسرفت  
 لا يضمن كذا في الوجيز للسكردي \* رجل استعار ثورا من رجل على أن يعيد ثورا ما ثم جاء المستعير ثورا  
 وكان الرجل غائبا فاستعار من امرأته فدفعته اليه فذهب به الى أرضه فضاع ضمن كذا في المحيط \* طلب  
 من رجل ثورا عارية فقال له المعبر أعطيك غدا فلما كان الغد أخذ المستعير الثور بغير اذنه واستعمله فعطب  
 الثور في يده فذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى أن عليه الضمان وفي مجموع النوازل أنه لا ضمان  
 عليه كذا في الذخيرة \* ولو استعار بقرا واستعمله ثم تركه في المرح للرعى فضاع ان علم ان صاحبه يرضى  
 بكون البقر في المرح وحده لا يضمن وان لم يعلم بذلك ضمن كذا في فتاوى قاضيان \* وذكر السيد  
 الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى في كتاب خلاصة الفتاوى استعار دابة واستعملها الى الظاهر ثم تركها في الجبانة  
 فأكلها الذئب ضمن وان كانت الجبانة مسرح هذا البقر للعيير وكان المعير يرضى بكونه فيها وبأن يرعى فيها

ترجمة

٢ طلب محمرا نا استعاره ليستهمل في أرضه فقال المعير للمستعير لا تدعه في الارض والاهانة

في الوجهين \* أخذ ثلاثة أثواب واحدا ثلاثين وآخر عشرين وآخر عشرة على ان يأخذ أيها شاء فضاع الكل معا ومتعاقبا وحده  
 ولم يعلم الأول هلا كولا الثاني ضمن ثلث الكل عشرون لان الواحد مقبوض على السوم ولوعلى التعاقب وعلم ضمن الأول لانه أمين في



الاخيرين وان هلك اثنان وبقي الثالث لزمه نصف قيمة الكل ان يعلم الهالك أو لاورد الثالث لانه امانة وان هلك واحد وبقي الثوبان ضمنه ورد القاتنين فان احترق الثوبان وبعض الثالث ولم يعلم المحترق أو لاورد الباقي من الثالث (٣٦٧) بلا ضمان له وضمن نصف قيمة

المحترقين وان احترق أحدهما ونصف الآخر معا ونصف الباقي ويلزمه الآخر بمثمنه ولا يملك جعل الامانة في الهالك وامسك النصف الباقي بكل الثمن وكذا لو بقي من الثياب شيء ليس له ثمن والمقبوض على السوم انما يضمن اذا كان الثمن مسمى على ما عليه الفتوى غلط وسلم غير المبيع وهلك ضمن القيمة لانه قبضه على جهة البيع بعث رسولا الى البرازان ابعث الى توب كذا قبضت اليه البرازان معه او مع غيره فضاع الثوب قبل الوصول الى الامر وتصادقوا عليه لا ضمان على الرسول ثم ان كان رسول الآخر فالضمان على الآخر وان كان رسول البرازان ابعث الى تشرقدراهم قرضا فارسله معه فالأمر ضمان اذا أقر أنه رسوله فان بعثه مع غيره رسوله لا ضمان على الآخر قبل ان يصل اليه وكذا الدائن اذا بعث رسولا ليقبض دينه فبعث معه وضاع يكون من مال الدائن وان مع آخر لا حتى يصل اليه استباع قوسا وتقرر الثمن قدمه باذن البائع أو قال له ان انكسر فلا ضمان عليك قدمه فانكسر يضمن قيمته وان

وحده لا يضمن كذا في الفصول العمادية \* ولو استعار جارا الى موضع كذا فأكبر أن في الطريق لصوا فذهب فأخذ لا ضمان عليه اذا كانوا يسكنون مثل هذا الطريق كذا في الملتقط \* استعار جارا فخرج في العمل لا يضمن كذا في القنية \* لو ربط الحمار المستعار على الشجرة بالحبل الذي عليه فوقع الحبل في عنقه وتخنق ومات لا يضمن كذا في الخلاصة \* استعار ثورا واستعمله ثم فرغ ولم يحل الحبل عن الثور فذهب البقر الى المسرى فصار الحبل في عنقه فشدته ومات ضمن كذا في خزائن الفتاوى \* رجل استعار من رجل دابة فنام المستعير في المفازة ومعه دابة في يده فجاءه انسان فقطع المقود وذهب بالدابة لا ضمان عليه ولو لم يقد من يده وأخذ الدابة وهو لم يشعر بذلك ضمن قال الصدر الشهيدي ويجب أن يكون تأويلها اذا نام مضطجعا ما اذا نام جالس فلا قالوا وانما يضمن بالنوم مضطجعا اذا كان في الحضر ما اذا كان في السفر فلا كذا في الظهيرية \* اذا استعار دابة يومين فاذا مضت المدة لم يرد هاجع امكان الرد حتى عطبت ضمن قيمتها على وجه هلك كذا كذا في الاصل من مشايخنا من قال بان هذا اذا انتفع بها بعد الوقت فان لم ينتفع بها لم يضمن وهو المختار ولا فرق بين أن تكون العارية موقفة نصا أو دلالة حتى قيل ان من استعار قدوم الكسركر حطبا فكسره وأمسك حتى هلكت عنده ضمن هكذا في الفتاوى العنانية \* ٢ (ستوري عاربت خواست وكس فرستاد تاز نزد معيار دما مورستور رادر راه برنشت) وهلك ضمن المأمور ولا يرجع على الامر اذا لم يكن مأمورا من جهته وهذا اذا كانت تنقادم من غير كواب فان كانت لا تنقادم الا بالركوب لا يضمن كذا في الفصول العمادية \* سئل القاضي بديع الدين عن استعار جارا ٣ (تاخر آرد) فأعطاه الاجير (تاخر آرد) وذهب به وغاب قال لو لم يكن الاجير معه دابة يضمن المستعير وقال القاضي جمال الدين ان كان الاجير مياومة يضمن وقال القاضي بديع الدين لا كذا في التتارخانية \* ان أرسل رجلا ليستعير له دابة الى موضع سماه فجاء الرسول فقال لصاحب الدابة يقول لك فلان أعرفني دابته الى المكان الذي سمى به الرسول فدفعه اليه ثم ان المرسل بداه من الموضوع الذي أراده وسار بها الى الموضوع الذي سماه الرسول فعطبت فيه فلا ضمان عليه لانه قد تناوله الاذن فان ركبها الى الموضوع الذي سماه المرسل فعطبت ضمن قيمتها لانه قصد مباحا فاصاب محظورا ولا يرجع عما ضمن على الرسول لانه ضمن بجناية فلا يرجع به على غيره فان كان الموضوع الذي سماه المرسل في طريق الموضوع الذي سماه الرسول لصاحب الدابة فمثل أن يقول له قل فلان يعرفني دابته الى المعرف فيقول الرسول لصاحب الدابة يقول لك فلان أعرفني دابته الى سها فيدفعها اليه فيركبها المرسل الى المعرف فتعطب فلا ضمان عليه لان المعرف على طريق سها وقد حصل الاذن فيه فلهذا لم يضمن كذا في السراج الوهاج \* رجل استعار من آخر دابة على أن يذهب بها حيث شاء ولم يسهم مكانا ولا وقتا ولا ما يحمل عليها ولا ما يحمل بها فذهب بها المستعير الى الحيرة أو أمسكها بالكوفة فشرها فحمل عليها فعطبت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* استعار دابة وبعث غلامه الى المعير ليأتي بها اليه فأخذ الغلام من المعير ليأتي بها الى مولاه فحمل الغلام بالدابة قبل أن يأتي بها اليه وهلك من عمله يضمن العبد ويكون رقبته يباع فيه في الحال كذا في الفصول العمادية \* بعث الرجل أجيده الى رجل ليستعير منه دابة فأغارها عليها عباة فسقطت العباة ان سقطت العباة يعنف الاجير فهو ضمان والا فلا ضمان كذا في المحيط \* رجل استعار جارا في الرستاق الى البلد فلما أتى البلد لم يتفق له الرجوع الى الرستاق فوضع الجار في بدر رجل ليذهب بها الى الرستاق ويسلم الى صاحبه فهلك الجار في الطريق قالوا ان كان شرط في الاعادة أن يركب المستعير بنفسه كان ضمانا بالدفع الى غيره ولو استعاره مالقا لا يكون ضامنا

ترجمة

٢ طلب دابة استعاره وأرسل رجلا ليأتي بها من عند المعير فركبها المأمور في الطريق ٣ ليأتي بشوله

لم يتقرر الثمن لا ضمان ولو بالاذن لا لان اشتراط عدم الضمان في المقبوض على السوم باطل \* وعن الامام أراما الدرهم لينظر اليه ففهمه أو قوسا قدمه فانكسر أو ثوبا ففترق ضمن ان لم يأمره بالتمز والمد واللبس وقيل ان كان لا يرى الا بالتمز لا يضمن ان لم يجاوز ويصدق في انه لم يجاوز

\*(نوع في التعاطي)\* قال البائع هذا بعشرين وقال المشتري لا اريد وذهب ثم جاء وأخذ منه عشرين \*ساومه شيئا وفارقه ثم جاء بالوعاء واعطاه ثمنه و كان له به كان يباع (٣٦٨) وكذا لو قال المدينون للدائن أعطيك دينك دنائير وساومه ولم يبع البيع ثم أعطاه بعد

كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو استعار ثورا ليستهلكه فقرنه مع ثور يساوي ضعف قيمته فغصب الثور المستعار وكان الناس يفعلون مثل ذلك لم يضمن وان كانوا لا يفعلون مثله ضمن كذا في الينابيع \* استعار دابة تتوجا يعني حاملان زلقت من غير عنقه وأسقطت الولد لا يضمن ولو كعبها بالبحام أو فقا عينا بالضرع يضمن كذا في خزنة الفتاوى \* استعار جارا فقال لي جار ان في الاصطبل خذا أحدهما أيم - ماشئت فذهب بأحدهما لا يضمن لو هلك ولو قال خذا أحدهما - ما وذهب به والباقي بحاله يضمن كذا في خزنة المفتين \* أعار دابة ليحمل عليها وقال خذ عذاره ولم تحمله فانه لا يستمسك الا هكذا فلما مضى ساعة خلى عذاره فأسرع في المشي فسقط وانكسر رجله يضمن كذا في الوجيز للكردي \* قال أعرت دابتي أو ثوبي هذا فلان ولم يكن حاضرا ولم يسمع فجاء وذهب به يضمن الا اذا سمع هو أو رسله أو أخيه فمضوا قد سمع قال ينبغي أن لا يضمن ان كان عدلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية \* رجل استقرض من آخر ثورا يعني استعاره ليستعمله يوما فمعه هو وثوراه أيضا فهلك الثور في الاستعمال لا يكون ضامنا كذا في خزنة الفتاوى \* قروي استقرض ثورا فأغار عليه الاترا لا يضمن كذا في الملتقط \* عبد محجور عليه استعار دابة فأغارها من عبد محجور مثله فاستهلكها ضمن الثاني للعمال كذا في السراجية \* واذا أعار عبد محجور عليه عبدا مثله دابة فركبها فهلك تحتها ثم استحقها رجل فله أن يضمن أيم ماشاء فان ضمن الراكب لم يرجع على المغير وان ضمن المغير رجع به مولاه في رقبة الراكب وكذلك ان كانت الدابة لمولى المغير فله أن يضمن الراكب كذا في المبسوط \* العبد المحجور لو استعار شيئا فاستهلكه بواحد به بعد العتق استعار دابة وأودعها في مدة الاستعارة لم يضمن به أنقى أبو بكر محمد بن الفضل والفقهاء أبو الليث وبه أخذ حسام الدين كذا في السراجية \* رجل استعار قفلا ذهب فقلدها صبي فسرقت فان كان الصبي يضبط حفظ ما عليه لا يضمن والا يضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو نزل المستعير في السر أو بل فخرق لم يضمن كذا في الينابيع \* وفي فتاوى الديناري اذا انتقص عين المستعار في حالة الاستعمال لا يجب الضمان بسبب النقصان اذا استعمله استعمالا مهورا كذا في الفصول العمادية \* ولو استعار ثوبا ببسطة فوقع عليه من يده شيء أو عثر فوقع عليه فخرق لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* استعار ثوبا للدين ويقال بالفارسية (خواره) فضاع لا يضمن المستعير اذا لم يترك حفظه كذا في الذخيرة \* وفي الجامع الاصفهاني امرأة استعارت ملاء فوضعتها داخل الدار والباب مفتوح فصعدت السطح فلما نزلت لم تجد الملاء فبطل لا ضمان عليها وقيل هي ضامنة كذا في المحيط \* رجل استعار من امرأ شيئا مما كان ملك الزوج فأعارت فهلك ان كان شيئا في داخل البيت وما يكون في أيديهن عادة لا ضمان على أحد أماني الثور والفرس فيضمن المستعير والمرأة كذا في الخلاصة \* اذا وضع المستعير المستعار بين يديه ونام قاعد لا ضمان عليه وان نام مضطجعا وهو في المصر يضمن والا فلا كذا في خزنة المفتين \* قالوا لو وضع المستعير تحت رأسه أو جنبه ونام مضطجعا لم يضمن كذا في الفتاوى العنابية \* رجل استعار من رجل مراكبي به أرضه ففتح المراكبي ونام مضطجعا ووضع تحت رأسه كما هو عادة أهل الرساتيق فسرق منه وقعت هذه الواقعة بخاري وأفتوا أنه لا يضمن كذا في الظهيرية \* اذا وضع العارية ثم قام وتركها ناسيا فضاقت ضمن كذا في السراجية \* رجل دخل الحمام فسقطت قصعة الحمام من يده وانكسرت في الحمام أو انكسر كوز الفقاقيع من يده قال أبو بكر البخاري لا يكون ضامنا قيل هذا اذا لم يكن من سوءه ما ساكه فان كان من سوءه ما ساكه يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ركب دابة غيره ولم يحولها عن موضعها حتى عقرها آخر الضمان على الذي عقرها دون الذي ركبها كذا في الخلاصة \* رجل أعار شيئا بشرط أن يكون مضمونا لا يكون مضمونا كذا ذكر وهو الصحيح كذا في جواهر الفتاوى \* قال لا آخر أعرفي ثوبك فان ضاع

المفارقة الدناير بناء على تلك المساومة كان يباع الساعة \* بعثك عبدي هذا بألف فقبضه المشتري ولم يقل شيئا ثم وكذا اذا قال المشتري كله بدرهم فكله ولم يقل شيئا \* قال بكم عشرين من هذه البطاطنج فقال البائع بدرهم فافترس عشرين أو أعطى درهم أو أخذته تم البيع وكذا الرمان وان كان متقاوتنا \* اشترى وسائد وطنا فس لم ينجح ولم يذكر الاجل لا يصح ولو نجح الوسائد وسلمه لا يصح والتعاطي انما يكون بها اذا لم يكن بناء على بيع فاسد أو باطل سابق أما اذا كان بناء عليه فلا وأفتى الامام الخواري بان التعاطي من أحد الجانبين لا يكون به عام طافا مع بيان الثمن بل لا بد في المختار من الجانبين والكرمان على ان تسليم المبيع على وجه البيع والتكليف مع بيان الثمن يبيع وتأويله اذا قبض المبيع لا الثمن اما اذا دفع الثمن ولم يقبض المبيع لا يجوز لان البيع أصل الا اذا كان بيع مقابضة وفي الخبر والجمع يبيع بلا بيان الثمن وفيما سواهما كالصابون وقحوه لا اشترى وقرآنانية ثم قال اثبت بقر آخر وألقه هنا ففعل له طلب الثمن \* قال لقصاب كم من هذا اللحم بدرهم فقال متون فقال زن واعطى درهما وأخذ فهو يبيع جائز وبعد الوزن وان وزنه فوجدته أنه قص رجوع بقدره من الدراهم فاني لا من اللحم لان الانهقاد بقدر المبيع المعطى \* قال كيف تبيع اللحم قال ثلاثة أرطال بدرهم فقال أخذت وزن فله ان يزن ولا يلزم وان وزن

بدرهم فقال متون فقال زن واعطى درهما وأخذ فهو يبيع جائز وبعد الوزن وان وزنه فوجدته أنه قص رجوع بقدره من الدراهم فاني لا من اللحم لان الانهقاد بقدر المبيع المعطى \* قال كيف تبيع اللحم قال ثلاثة أرطال بدرهم فقال أخذت وزن فله ان يزن ولا يلزم وان وزن

فهو المشتري ان لا يأخذ وان قبضه المشتري أو جعله البايع في يده أو باع المشتري ثم البيع وفيه انه قادم بالاعطاء من جانب \* انفق أهل بلدة على سعر اللحم والخبز وشاع على وجه لا يتفاوت فأعطى رجل ثمنًا واشترى فاعطاه أقل من (٣٦٩) المتعارف ان من أهل البلدة يرجع بالنقصان فيهما من الثمن وان من غير أهلها يرجع في الخبر لان التسعير فيه متعارف

فيلزم الكل لافي اللحم فلا يعم \* اشترى من القصاب لحماً بدرهم وزناً وقبضه ان كان القصاب يخشاه وباع منه

يحل للمشتري الاكل قبل الوزن وان كان اشترى موازنة لا يحل للمشتري منه

الاكل قبل الوزن كالبيع وللاحتياط كان السلف يسكون الموازين في البيوت

\* ساومه الطابق الذي على الكوة وعينه وودع الثمن فهلك قبل قبضه ضمن المشتري وعلى هذا الخطب وغيره

\* ولو قبض المشتري المبيع يجعل بيعاً أيضاً \* القاضي دفع الصابون الى بقال للبيع

بلاذ كراثن أو أخذ منه بجهة الشراء بلاذ كراثن لا يجعل بيعاً \* والحاصل ان قياسوا الخبر واللحم لابد من بيان الثمن حتى يكون بيعاً بالتعاطي

\* له عليه عشرة ظلماته فاعطاه ألف من من الخنطة ولم يذكر بيعاً ولا مقاصدة بالدين \* يكون بيعاً وان كانت لا تقي بالدين ان السعر معلوم فبيع بقدر قيمتها

والا فلا بيع \* وفي الديار يستعمل بالزيادة كد كان بوقلان جيزي برم وهلك المال يهلك على البقال لانه

ملكه وفيه ان البيع بالتعاطي ينعقد باعطاء الثمن \* وجاء ان الثوري جاء الى فأي ووضع عنده فلما

وأخذ رمانة ومضني ولم يتكلم وبه اخذ الفقيه لكن انما يجوز هذا عند ظهور السعر فاما ما يجري فيه النزاع فلا حتى يكون تجارة عن

فاني ضامن فضاء لا يضمن كذا في الوجهين للكردي \* أعار فرساً أو سيفاً لقاتل قتل لا يضمن كذا في التتار خاتمة \* ولو استعار من رجل سلاحاً لقاتل به فضر به بالسيف فأنقطع نصفين أو طعن بالرمح فأنكسر فلا ضمان عليه وان ضرب به بحجارة فوضا من كذا في المبسوط \* استعار قدر الغسل الثياب ولم يسلمه حتى سرق لا يضمن كذا في الوجهين للكردي \* صبي استعار من صبي شيئاً كالقدوم ونحوه فأعطاه وذلك الشيء لغير الدافع فهلك في يده ان كان الصبي الاول مأذوناً لا يجب على الثاني وانما يجب على الاول لانه اذا كان مأذوناً أصبح الدفع وكان الهلاك بتسليطه ولو كان ذلك الشيء الاول لا يضمن وان كان الاول محجوراً عليه يضمن هذا بالدفع ويضمن الثاني بالاخذ كذا في خزائن المفتين استعار فاساً وضربه في الخطب (وسخت شد رهيزم وتبرديكر كرفت وجهه أن تبرد) وانكسر يضمن كذا في القنية \* وبه أفتى القاضي جمال الدين وقال القاضي بديع الدين ٣ (اكر زدن معتاد بوده است) فلا كذا في التتار خاتمة \* أعار من آخر شيئاً وهلك في يده المستعير ثم استحقه مستحق فله الخيار يضمن أيهما شاء فان ضمن المعير فليس له أن يرجع على المستعير وان ضمن المستعير فكذلك لا يرجع على المعير لان المستعير في القبض عامل لنفسه فلما ضمن بسبب عمله لنفسه لا يرجع على غيره كذا في المحيط \* ولو استعار محلاً أو فسطاطاً لها أو هو في المصير فساقر به لا يضمن ولو استعار سيفاً أو ثوباً أو عمامة فساقر به يضمن كذا في الفصول العبادية \* رجل بعث رسولا الى رجل يستعير منه ممتاعاً فذهب الرسول فلم يجد صاحب المتاع في منزله ووجد المتاع في منزله فأخذ منه وجاء به الى المستعير ولم يقل له شيئاً وضع في يده المستعير فلصاحب المتاع ان يضمن الرسول وله أن يضمن المستعير وأيهما ضمن لم يكن له أن يرجع على الآخر كذا في جواهر الفتاوى \* ولو استعار قدر الطبخ فطبخ فيه امرقة ونقلها من الكانون مع المرققة أو أخرجهما من البيت فوقعت من يده فأنكسرت فالصحيح أنه لا يضمن بخلاف الحال اذا زلق كذا في القنية والله أعلم

### (الباب السادس في رد العارية)

ولو رد العارية مع عبده أو أجزبه مشاهرة أو مساهمة لا مياومة أو مع عبد المعير أو أجزبه فضاء لم يضمن كذا في التمر ناشي \* وان ردها مع أجنبي ضمن كذا في الهداية \* وان ردها الى عبد صاحب الدابة الذي يقوم عليها ويتعاهد بها سبراً عن الضمان وأراد به ضمان الرد لا ضمان العين ولو هلك الدابة بعد ذلك في يد العبد لا يضمن ضمان العين قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذا استحسان والقياس أن يضمن كذا في الظهيرية \* ولم يفصل محمد رحمه الله تعالى في الكتاب بين عبده الذي يقوم على الدابة والذي لا يقوم عليها ووضع المسئلة في الاصل في العبد الذي يقوم عليها وقال برئ عن الضمان فلاجل ذلك قال مشايخنا رحمه الله تعالى اذا رد الى عبده الذي لا يقوم عليها يجب أن لا يبرأ عن الضمان وقال نضر الاسلام على البردوي والصحيح أنهم ماسوا لان الذي لا يقوم على الدابة قد يأخذها في بعض الاوقات كذا في غاية البيان \* فان رد المستعير الدابة مع غلامه فعقرها الغلام فهو وضامن لقيمتها يباع في ذلك أو يؤدي عنه مولا كذا في المبسوط \* ولورد هالي منزل المعير أو مربيته فضاءت فالقياس أن يضمن وفي الاستحسان لا قيل هذا في عادتهم وعلى هذا البراءة عن ضمان الرد وقيل ان كان المربي خارج الدار لا يبرأ لان الظاهر أنها لا تكون هناك بلا حافظ ولورد هالي أرضه لا يبرأ لان المعير لا يحفظها بأرضه كذا في التمر ناشي \* ولو كانت عقده جواهر أو شيئاً نفيساً فرد هالي عبد المعير أو أجزبه يضمن كذا في الوجهين للكردي \* وفي التيمية مثل والذي عن اشتغاف شيئاً ثم جاء به الى بيت المعير فقال للمستعير ضع في هذا الجانب فوقع من يده فأنكسر من غير تقصير منه فقال

ترجة

(٢) ويثبت في الخطب فاني بفاس ثمانية وضرب رأس تلك القاس (٣) ان كان الضرب معتاداً

(٤٧ - فتاوى رابع) ملكه وفيه ان البيع بالتعاطي ينعقد باعطاء الثمن \* وجاء ان الثوري جاء الى فأي ووضع عنده فلما

راض \* حلف لا يشتري أو لا يبيع فباع أو اشتري بالتعاطي قيل وقيل \* (نوع في الأقالة) \* قلني حتى أو خول الثمن سنة أو اقلني على أن اضع عندك خمسين تصح الأقالة (٣٧٠) لا التأخير والخط وقال الثاني جاز أيضا أصله أن الأقالة تصح عند الثاني بلغظين أحدهما ماض والآخر

لا يضمن كذا في التنازعانية \* ولورد الثوب المستعار فلم يجد المعير ولا من في عياله فأمكسه الليل وهلك لا يضمن ولو وجد من في عياله ولم يرده يضمن كذا في القنية والله أعلم

### (الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع من استردادها)

ولم ير أن يرجع فيها أطلق أو وقت كذا في الوجيز للكردي \* ولو استعار أرضا لزريها لم تؤخذ منه حتى يحصد الزرع استحقا نوقت أو لم يوقت لأن له نهاية معلومة فيترك بأجر المثل لأن فيه مراعاة الحقيقين كذا في التبيين \* فإذا استحصد الزرع ذكر في بعض روايات الميسوط أن صاحب الأرض يأخذ الأرض مع الأجر ولم يذكره في بعض الروايات وكان الفقيه أبو إسحق الحافظ رحمه الله تعالى يقول انما يجب الأجر لصاحب الأرض إذا أجرة الأرض منه صاحب الأرض أو القاضى فأما بدون ذلك فلا يجب الأجر فإن أبي المزارع أن تكون الأرض في يده بأجر المثل وكره قلع الزرع أيضا وأراد أن يضمن رب الأرض قيمة الزرع وقال زرعى متصل بأرضك فأشبه الصبغ المتصل بثوبك فلي أن أضمنك قيمته لم يذكر هذه المسئلة في الأصل وذكر في المنتقى في موضع أن له ذلك لأن الأرض لا يرضى رب الأرض أن يترك الزرع في أرضه حتى يستحصد وذلك منه وفاء بالشرط الذي شرط في عقد العارية فلا يلزمه شيء آخر وقال في موضع آخر ليس للزارع أن يضمن رب الأرض قيمة الزرع كذا في المحيط \* لو أراد رب الأرض أن يعطيه بذره ونفقته ويأخذ الأرض مع الزرع منه ورضى المستعير به وذلك قبل خروج الزرع لا يجوز أن كان بعده يجوز هو المختار كذا في الفتاوى العتائية \* إذا استعار من آخر أرضا لبنى فيها أو يغرس فيها ثم بدا للمالك أن يخرجها فله ذلك سواء كانت العارية مطلقة أو موقوفة غير أنهما إن كانت مطلقة له أن يجبر المستعير على قلع الغرس ونقض البناء وإذا قلع ونقض لا يضمن المعير شيئا من قيمة الغرس والبناء كذا في البدائع \* فإن كانت الأرض بحال تنقص بذلك أن رضى المعير بالنقص قلعه \* ما وإن طلب المستعير أن يضمن المعير قيمة البناء والغرس من قبله فانه لا يجبر على ذلك ويكلفه القلع وإن لم يرض أن يسترد الأرض فأنقصه ضمن له قيمة البناء والغرس مائة أو غير ثابته ولا يلتفت إلى قول المستعير كذا في المضمرات \* وإن كانت موقوفة فآخر جرحه قبل الوقت لم يكن له أن يخرجها ولا يجبره على النقص والقلع والمستعير بالخيار أن شاء من صاحب الأرض قيمة غرسه وبنيائه فأنقصه بانيائه وترك ذلك عليه وعلى صاحب الأرض البناء والغرس بإداء الضمان وإن شاء أخذ غرسه وبنيائه ولا شيء على صاحب الأرض وإنما يثبت خيار النقص والقلع للمستعير إذا لم يكن النقص والقلع مضرا بالأرض فإن كان مضرا بها فاختار للمالك كذا في البدائع \* إن شاء انتظر إلى مضى المدة فيجبره على القلع أو يغرم له قيمة البناء والغرس مائة أو غير ثابته الأرض تنقص بالقلع وإن شاء ضمن له قيمة البناء كالمهومي وقيمة الغرس ثابتا فيكون البناء والغرس له وليس له غير ذلك كذا في النبايع \* هذا إذا أراد صاحب الأرض أخراجه قبل الوقت وإن مضى فصاحب الأرض يقلع عليه الأشجار والبناء ولا يضمن شيئا عهدنا الآن يضرب القلع بالأرض فحينئذ صاحب الأرض يملك البناء والأغراس بالضمان ويعتبر في الضمان قيمته مقلوما كذا في المحيط \* إذا أعار من آخر أرضا وأذن له أن يبني فيها بناء ففعل ثم جاء مستحق واستحق الأرض قبل مضى المدة ونقض بناء المستعير فليس على المعير قيمة البناء للمستهير سواء كانت العارية موقوفة أو مطلقة وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في شروطه فيما إذا كانت العارية موقوفة فاستحق الأرض قبل مضى الوقت أن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يضمن المعير قيمة البناء فأبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى على ما ذكر الخصاص سوى في العارية الموقوفة بين ما إذا كان نقض البناء من المعير وبين ما إذا كان نقض البناء من المستحق ومحمد رحمه الله تعالى فرق بينهما فأوجب القيمة على المعير إذا كان النقص منه ولم يوجب القيمة على المعير إذا كان النقص من المستحق كذا في الذخيرة \* في النوازل استعار من رجل دارا وبني فيها حائطا بالتراب ويقال

مستقبل كقوله قلني فقال الآخر أقلت وقال محمد لا الأباضين كالبيع واختار في الفتاوى قول محمد \* تركت البيع فقال البائع رضيت أو أجزت فاقالة \* طلب الأقالة فقال المشتري هات الثمن فاقالة كقوله اقلني وقبوله ما يقتصر على المجلس وكما يصح القبول نصا يصح دلالة بأن خاطبه بعد قول المشتري اقلت قيضا قبل المفارقة والتكلم بكلام \* ويشترط أصحتها قيام المبيع أو بعضه لا الثمن ومانع الرد في البيع الفاسد والمعيب مانع من الأقالة وفي المقابلة تصح الأقالة بعد هلاك أحدهما \* اشتري باثني عشر وخط درهمين ثم جدد العقد بعشرة لا ينفسخ العقد والخط ملحق باصل العقد لكنه لا يلحق في حق الميمن حتى لو حلف لا يبيعه أو لا يشتريه باثني عشر يحتسب بهذا \* اشتري عبدا ولم يقبضه حتى قال للبائع بعه لنفسك فلو باعه جاز وانفسخ الاول ولو قال بعه لي أو بعه عن شئت أو بعه ولم ير عليه لا يصح \* ولو باعه من البائع قبل قبضه لا ينفسخ البيع \* ولو وهب قبل القبض ينفسخ وفي التجريد ولو وهب من البائع أو رهن

قبل قبضه لا يصح وإن قبل انفسخ وإن أمر البائع بالاعتاق قبل قبضه فاعتقه وقع عن البائع وانفسخ البيع عند الامام بالفارسية وعند الثاني العتق باطل ومجود ما خلا الشكاح فسح \* باع الوصى أو المتولى شيئا أكثر من قيمته ثم أقال لا يصح \* باع المنقول وتقابض ثم تقابلا

ثم باع من المشتري قبل القبض بعد الاقالة يجوز لان الاقالة فسخ في حقهما فلا يكون بيع الموقوف قبل القبض \* عليه دين الى اجل يباع به  
لدا منه عبدان ثم تقايلا لا يعود الا لاجل وان رده بعيب بقضاء كان فسخا واعد الا لاجل (٣٧١) ولونه كفيلا لا تعود الا لكفالة في الوجهين

وان به كفيلا فوجه الدائن  
للدون فبردها عاد الدين  
لا الكفالة \* ويجوز شرط  
الخليل فيها كالمبيع وجازت  
باجل وبأجل من الثمن الاول  
عند حدوث عيب ويجوز  
في أحد الميعين بحصته  
من الثمن ويجوز بالرسالة  
فاذا فسخ قبل الاشتغال  
بعمل آخر يصح ولا يصدق  
على الفسخ الا بالبيعة \* قال  
البائع لا أخذ الثمن فافسخ  
البيع فسكت ونهب كان  
فسخا \* والرد بعيب بعد  
القبض صلحا اقالة \* باعها  
ثم انكر البائع والمشتري  
يدعيه لا يحل للبائع وطؤها  
الا اذا عزم المشتري على تركه  
الخصومة وسمعه البائع  
\* يبيع عن بازده فقال دادم  
لاتم الاقالة ما لم يقل بذرفتم  
وبه بقى \* وفي المحيط يبيع  
عن بازده فقال هلا بدهم  
ينفسخ وان لم يدفع \* ويجوز  
الاقالة في المكمل من غير  
كفيل \* قال المشتري انه  
يخسر فقال البائع بعه فان  
خسر فعلى قباع خسر  
لا يلزمه شيء \* طلب أن ينقص  
من الثمن فقال البائع هات  
بالمبيع وعملك هذا فقال  
المشتري هم جنان كم افقي  
بانه اقالة \* هلك المبيع بعد  
الاقالة قبل التسليم بطلت  
\* جاء بقبالة العقار المشتراة  
فاخذها البائع وتصرف في

بالفارسية (باخسه) واستأجر الاجير بعشرين درهما وكان ذلك بغير إذن رب المار ثم ان صاحب الدار يسترد  
الدار منه فليس للمستعير أن يرجع بما أنفق لانه فعل بغير اذنه وهل له ينقض الحائط ان كان قد ساء من تراب  
صاحب الدار فليس له ذلك كذا في المحيط \* رجل قال لغيره ابن في أرضي هذه لنفسك على أن أتركها في  
يدك أيدا أو قال الى وقت كذا فان لم أتركها فانا ضامن لك ما تنفق في بنائك ويكون البتة لي فاذا أخرجه  
من الارض يضمن قيمة البناء والغرس ويكون جميع ذلك لصاحب الارض كذا في فتاوى قاضيخان \*  
(١) استعار أرضا لبنى ويسكن واذا خرج فالبناء لرب الارض ولرب الارض أجر مناهمة سدار السكنى  
والبناء للمستهير كذا في محيط السرخسى \* واذا طاب المعبر العارية فنعها المستعير عنه فهو ضامن وان  
لم يمنعها ولكن قال لصاحبها ادعها عندى الى غد ثم أردعها عليك فرضي بذلك ثم ضاعت لاضمان عليه كذا  
في المحيط \* طلبها فاقال نعم أدفع وهضى شهر حتى هلكت ان كان عاجزا وقت الطلوع عن الرد لا يضمن وان  
كان قادرا ان صرح المعبر بالهجرة والاحتياط في الامساك وأمسك يضمن وكذا ان سكنت وان صرح  
بالرضابان قال لا بأس لا يضمن وان لم يطلب وهو لم يردعها حتى ضاعت ان كانت العارية مطلقة لا يضمن  
وان قيدها بوقت ومضى الوقت ولم يردعها ضمن استعار كذا بافضاع خاتم المالك فلم يخبره بالضياع وعده بالرد ثم  
أخبره بالضياع ان لم يكن اسما من وجوده لاضمان وان كان اسما من وجوده يضمن وقال الصدر الشهيد  
هنا التفصيل بخلاف ظاهر الرواية فانه اذا وعد الزد ثم ادعى الضياع يضمن للتناقض اذا كان دعوى  
الضياع قبل الوعد وبه يفتى كذا في الوجيز للكردرى \* رجل استعار من رجل أمة لترضع ابنا له فلما صار  
الصبي لا يأخذ الا منها قال له المعبر اردد على أمي ليس له ذلك وله أجر مثل أمة الى أن يقطم الصبي كذا في  
خزانة المفتين \* واذا استعار من آخر زقا فاجعل فيما زينا فاخذ في الصعاء فليس له أن يأخذ الزقاق  
وله أجر مثلها الى موضع يجدف فيه زقا فاجعل زبته كذا في المحيط \* ولو استعار من رجل رسالين وعلمه  
فأعاده أربعين أشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين فأراد اخذها كان له ذلك وان اقمه في بلاد الشرك في  
موضع لا يقدر على الكراء والشراء كان للمستعير أن لا يدفعه اليه وعلى المستعير أجر مثل الغرس من الموضع  
الذي طلب صاحبه الى أدنى الموضع الذي يجدف فيه الزكوب بكرام أو شراء كذا في الظهيرية والله أعلم

\*(الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا الباب والشهادة فيه)\*

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل استعار من رجل دابة ليركبها الى حمام أعين فجاوز بها حمام أعين ثم رجع  
الى حمام أعين أو الى الكوفة والدابة على حالها ثم عطبت الدابة فقال رب الدابة قد خالفت ولم تردّها الى  
الموضع الذي أذنت لك فقال المستعير قد خالفت فبسم الله رجعتم بها الى الموضع الذي أذنت لي فلا ضمان  
علي قال قول قول رب الدابة والمستعير ضامن فان أقام البينة أنه قد ردّها الى الكوفة أو الى الموضع الذي  
أخذها اليه ثم نفقت بعد ما ردّها قال هو ضامن لها حتى يدفعها الى صاحبها وتاويله أنه استعاره الى ذلك  
المكان ذاهبا لاجل ما ومضى كان كذلك كان ضامنا فاما اذا كان ذاهبا وجاها فانه يبرأ عن الضمان لانه عاد  
الى الوفاق والعقد قائم فبرأ عن الضمان كذا في المحيط \* فان أقام صاحب الدابة البينة أنه اعطيت تحته  
في الموضع الذي تجاوز وتعدى فيه وأقام المستعير البينة أنه ردّها الى يد صاحبها أخذ البينة صاحب الدابة  
كذا في السراج الوهاج \* اذا نفقت الدابة تحت المستعير ثم أقام رجل البينة أنه ادأبته يقضى القاضي له  
بالمالك ولا ينال البينة أنه لم يبيع ولم يهب فان ادعى ذلك الذي أراد أن يضمنه أو قال أذن لي في عاريها يحلف  
على ذلك فان نكل كان تكوله كقاره فلا يضمن المستحق أحدا وان حلف كان له أن يضمن أيها شاء فان

(١) قوله استعار أرضا لبنى الخ هذا الفرع قد تقدم في أوائل الباب الثاني هنا ولذا أسقط من نسخة الطبع  
الهندي والاحسن ذكره هنا به بحر اوى

العقار اقالة \* وفي الخزانة دفع القبالة الى البائع وقبضه ليس باقالة وكذا تصرف البائع في المبيع بعد قبض القبالة وسكت المشتري لعدم  
تسليم المبيع وقبض الثمن \* ولا يصح تعليق الاقالة بالشروط بان باع ثورا من زيد فقال اشتريته رخصا فقال زيد ان وجدت مشتريا بالزيادة



فبيع منه فوجد فباع بازيد لا ينعقد البيع الثاني لانه تعليق الاقالة بالو كالة بالشرط \* تقابلا فابق العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه  
نطل الاقالة \* قال المشتري اقلني (٣٧٣) فقال اقلتك لاحتي يقول البائع بعده قبلت في قولهما خلافا للثاني \* رد المشتري

المشتري على البائع بعد  
أيام فلم يقبل البائع رده  
وتصرف فيه واستعمله  
له الرد على المشتري لانه  
لم ارد الرد كان البيع الاول  
على حاله ولا عبرة بالدالة بعد  
التصريح \* قبض الطعام  
المشتري وسلم بعض الثمن ثم  
قال بعد ايام ان الثمن غال  
فسرده البائع بعض الثمن  
المقبوض فن قال البيع  
ينعقد بالتعاطي من احد  
الجانين جع لدا قالة وهو  
الصحيح ومن شرط القبض  
من الجانين لا يكون اقالة  
\* الثالث فيما يجوز بيعه  
وما لا يجوز \* اشترى  
ارضاً وكره حدودها الاذرعها  
فلولا وعرضا جازواذا عرف  
المشتري الحدود ولا الجيران  
يصح وان لم يذكر الحدود ولم  
يعرفه المشتري جاز البيع  
اذا لم يقع بينهما تجاحد  
وجه البائع بالمبيع  
لا يمنع وجه المشتري يمنع  
وبيع المجموسي ذبيحته أو  
ما هو ذبح عنده كالخلق  
من كافر جاز عند الثاني  
وبيع متروكة التسمية عمداً  
من كافر لا يجوز \* بعثك  
نصيبي من هذه الدار ولم  
يعلم به البائع وعلم به المشتري  
جاز \* اذا اقر البائع انه كما  
يقول المشتري وان لم يعلم  
المشتري لا يجوز عند الامام  
وشمخدرضى الله عنهما علم  
البائع أم لا ومع ذلك لو قبض

ضمن المعير لم يرجع على المستعير وان ضمن المستعير لم يرجع على المعير أيضاً لانه ضمن بفعل باشره لنفسه كذا  
في المبسوط \* اذا قال أعرتني دابتك وقلت وقال المالك غصبتك متى فلا ضمان عليه ان لم يكن ركبها فان  
كان قد ركبها فهو ضامن وان قال أعرتني وقال المالك أجزتكها وقد ركبها هو ملكك من ركوبه فان قول قول  
الراكب ولا ضمان عليه كذا في المحيط \* اذا اختلف المعير والمستعير في الايام أو في المكان أو فيما يحتمل على  
العارية فالقول قول رب الدابة مع يمينه ولو تصرف المستعير وادعى أن المعير أذن له وبجده المعير ضمن المستعير  
الا اذا قام بينة على الاذن كذا في الفصول العبادية \* واذا قال المستعير في محنته أو مرضه قد هلكت مني  
العارية فالقول قوله مع يمينه كذا في المبسوط \* وفي المنتقى رجل قال لغيره أعرتني هذه الدار وهذه الارض  
لا بنيتها أو أغرس فيها ما بدا من النخل أو الشجر فغرسها هذا الخيل وبنيته هذا البناء وقال المعير أعرتك الدار  
والارض وفيها هذا البناء والاغراس فالقول قول المعير وان أقاما بينة فالبينة بينة المعير أيضاً كذا في  
المحيط \* جاء رجل الى المستعير فقال اني استعرت الدابة التي عندك من فلان مالكتها وأمرني أن أقبضها  
منك فصدقه ودفعها اليه فهاكت عنده ثم أنكر المعير أن يكون أمره بذلك فالمستعير ضامن ولا يرجع على  
الذي قبضها منه وان كان قد كذبه أو لم يصدق ولم يكذب أو صدقه وشرط عليه الضمان فانه يرجع عليه كذا  
في خزانة المفتين \* وان كان الذي جاءه قبض العارية منه خادم المعير وأنكر مولاه أن يكون أمره بذلك فلا  
ضمان على المستعير كذا في المبسوط \* رجلان يسكان في بيت واحد كل واحد في زاوية فاستعارا أحدهما  
من صاحبه شيئاً فطلب المعير بالرد فقال المستعير وضعته في الطاق الذي في زاويتك وأنكر المعير فان كان  
البيت في أيديهما لا ضمان عليه كذا في محيط السرخسي والله أعلم

#### \* (الباب التاسع في المنفقات) \*

ومؤنة رد العارية على المستعير والوديعة على المودع والمستأجر على الموجه والمغصوب على الغاصب  
والمرهون على المرتن والاصل ان مؤنة الرد على من وقع له القبض لان الخراج بالضمان كذا في الكافي  
\* قال محمد رحمه الله تعالى في الكتاب نفقة المستعار على المستعير قال القاضي أبو علي النسفي حاكما عن  
أستاذة ان المستعير لا يجبر على الاتفاق على العارية لانه لا لزوم في العارية ولكن يقال للمستعير أنت أحق  
بالمنافعة فان شئت فانفق ليحصل لك المنفعة وان شئت فخل يدك عنه أما أن يجبر على الاتفاق فلا كذا في  
الذخيرة \* علف الدابة على المستعير سواء كانت العارية مطاعة أو مقيدة ونفقة العبد كذلك أما كسوته فعلى  
المعير كذا في خزانة الفتاوى \* قال لا خير خذ عبدى واستعمله واستقدمه من غير أن يستعيره المدفوع اليه  
فنفقة هذا العبد على مولاه كذا في الوجيز للكردي \* وصح التكفيل برد العارية والمغصوب ولو تولى كل بالرد  
لا يجبر الوكيل على النقل الى منزله بل يدفعه اليه حيث يجده كذا في الكافي \* رجل دخل كرم صديق له  
وتناول شيئاً غير اذنه ان علم ان صاحب الكرم لو علم لا يبالي بهذا أرجوان لا يكون به بأس كذا في الخلاصة  
\* اذا استعار أرضاً بغير زراعة يكتب المستعير أنك أطعمتي أرضك وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وقال لا يكتب أنك أعرتني كذا في التبيين \* وفي الثوب والدار يكتب قد أعرتني اجاعاً ولا يكتب ألبستني  
وأسكنتني هكذا في الكافي \* وفي الجامع الاصغر أرض بين جماعة أذن واحد منهم للباقي أن ينوافيه قصورا  
فبنوا ثم أراد الاذن أن يهدم بناء قصر منها كان لهم منعه وله أن يأخذهم برفع قصورهم اذا العارية لا تكون  
لازمة كذا في الحاوي للفتاوى \* وذكره في الأئمة في أول شرح الو كالة أن الاب يعير ولده وهل له أن  
يعير مال ولده بعض المتأخرين من مشايخنا قالوا له ذلك وعامة المشايخ على أن ليس له ذلك كذا في المحيط  
\* فان فعل وهلك كان ضامناً للصبي المأذون اذا أعاره كذا في فتاوى قاضيان \* وفي

وباع صح كالبيع الفاسد \* قال المشتري في يدي ثأ أرض خراب لا يساوي عشرة فباعه ثم علم انه يساوي أكثر منه شرح  
جائز \* دارينهما باع أحدهما نصفه الصنف الى قسطة ولوعين وقال بعث هذا النصف لا يجوز \* مات عن ثلاث بنين وبنات فباع احدى

السنات فسطها من الاخرى يصح ان كان قسطها معلوما لها وان باع قسطها من كل شيء جاز ولو من معين لا وفي المحيط عن الثاني بينهما دار باع أحدهما نصف بيت معلوم منها شاة قال الامام لا يجوز لان شريكه يتضرر به (٣٧٣) عند القسمة وان كان بينهما عشرة

آواب هروية باع أحدهما نصف ثوب بعينه يجوز  
 \* سكة غير نافذة اجتمع أهلها  
 فباعوها لا يجوز كما لو قسموها  
 \* اشترى قرية ولم يستثن  
 مسجدها ومقبرتها لا يجوز  
 البيع فان كان المسجد خرب  
 ما حوله واستغنى الناس  
 عنه لا يفسد العقد  
 في الباقي \* جمع بين وقف  
 ومالك يجوز في الملك أصله  
 جمع بين قن وحرو باعها  
 يفسد سمي لكل ثمن أم لا  
 هذا اذا باعها معا أم اذا باع  
 أحدهما وقبل صح في القن  
 تحكيح التصرفه \* ولو اشترى  
 عبيدين فاستحق أحدهما  
 أو أمتين واحداهما أم ولد  
 لا يفسد في القن سمي لكل  
 ثمن أم لا \* وأجمعوا انه لو باع  
 مع عبده عبدا رجلا آخر  
 اشتراه منه قبل قبضه يصح  
 في الذي عنده عند أصحابنا  
 رجهم الله \* اشترى أرضا فيه  
 طريق العامة لا يفسد البيع  
 والطريق عيب \* وفي المنتقى  
 اذا لم يكن الطريق محدودا  
 ولا معلوما فيه فالبيع فاسد  
 وان باع أرضا بطريقها ثم  
 استحق الطريق فلم يشترى  
 ان يرد الباقي من الدار  
 والارض وله ان يأخذ الباقي  
 بحصته من الثمن ان كان  
 الطريق مختلطا وان عمرا  
 معلوما محدودا وان استحق  
 الممر لزمه بحصته بالاختيار  
 ولو باع القرية واستثنى

شرح بيوع الطحاوي للقاضي أن يعير مال اليتيم كذا في الملتقط \* العبد المأذون بملك الاعارة كذا في  
 السراجية \* استعار الوصي دابة لعمل الصبي ولم يرد لها بالليل حتى هلكت فالضمان على الصبي دون الوصي  
 قال رضي الله عنه وانما بحبيبة كذا في القنية \* شئ برهان الدين ٢ (طشت عاريت خواست تاطشت  
 را آب دار ديا جامه شويديم قيد شويديم بين آب داشتن وبه مين جامه شستن يالي) قال ينبغي أن يتوقت به  
 أفتى قاضي يدع الدين ومعناه ٣ (يكار) وفتوى القاضي جمال الدين بخلافه كذا في التتارخانية \* اعارة  
 الجزء الشائع نصح كيفما كان في التي تحتل القسمة أولا لتحققها من شريك أو اجنبي وكذا اعارة الشيء  
 من اثنين أجل أو فصل بالتصنيف أو بالاثلاث كذا في القنية \* مات العير والمستعير ذال عارية كذا  
 في محيط السرخسي \* استعار سهما ان استعار ليعز الى دار الحرب لا يصح وان استعار لرمي الهدف صح  
 كذا في التتارخانية \* أراد أن يستعمل من محبرة غيره ان استأذنه له ذلك وان علم فكذلك ان لم ينفه وان لم  
 يفعل شيئا من ذلك ان كان بينهما انبساط فلا بأس به أيضا وان لم يكن أحب أن لا يفعل ذلك كذا في الوجيز  
 للكردرى \* رجل رهن عند رجل خاتما وقال للزمن تختم فتختم فهلك الخاتم لا يهلك بالدين ويكون الدين  
 على حاله لانه صار عارية ولو تختم ثم أخرج الخاتم من اصبعه ثم هلك بالدين لانه عاده رهن فلو اهدى هذا  
 أمره أن يتختم في خنصره فان أمره أن يتختم به في السبابة فهلك حاله الختم يملك بالدين ولو أمره بأن يتختم  
 به في الخنصر ويجعل الفص من جانب الكف فجعل الفص من الخارج على ظهر الاصبع كان اعارة وهو  
 ومالو أمره بأن يتختم به في الخنصر ولم يأمره أن يجعل الفص في جانب الكف سواء ويكون اعارة هو الصحيح  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي رهن الاصل لو رهن عبدا قيمته ألف بالف ثم استعاره لراهن ثم رده عليه  
 وقيمه خمسة مائة فهلك يملك بجميع الدين تعتبر قيمته في الزهن يوم القبض الاول ولو كان مكانه غصب فعلى  
 الغاصب قيمته حين غصب ثانيا كذا في الفصول العبادية \* استعارة الشيء للزهن من غيره جائزة  
 وانه معروف والاستعارة لغيره جائرة كذا في المحيط \* وفي الفتاوى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 فيمن استقرض من آخر حنطة عفتة واستهلكها المستقرض ثم قضاه جيدا قال ان قال المقرض كانت  
 حنطتي جيدة فصدقه المستقرض وردد عليه جيدا ثم تصادق أنها كانت عفتة فله أن يرجع بمقضاءه وان لم  
 يقل شيئا لكن قضاه جيدا جاز وفي الجامع الاصغر كان رجلا على آخر فقضى حنطة دين فاشترى منه أيضا فقضى  
 حنطة معينة ثم دفع اليه غرارة وأمره أن يجعلها في القفيز ففعل فهاكت الغرارة بما فيها  
 ان صلب فيها المستقرض الحنطة المبيعة أولا ثم القرضية فالله لا على الامر وان صلب الحنطة القرضية  
 أولا فهي على ملك المأمور كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل وضع الجذوع على حائط رجل باذنه أو حفر  
 منزلا تحت داره باذنه ثم باع صاحب الدار داره ثم طلب المشتري رفع الجذوع له ذلك وكذا السرداب الا اذا  
 شرط البائع في البيع بقاء الجذوع والسرداب تحت الدار فحينئذ لا يكون للمشتري أن يطالبه برفع ذلك  
 والوارث في هذا بمنزلة المشتري الا أن للوارث أن يأمره برفع البناء والسرداب على كل حال كذا في الفصول  
 العبادية في المتفرقات من مسائل المحيطان \* عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن استقرض من آخر  
 غطارفة بخاري فالتيقيا بالمدة لا بد من عليم فيها قال يؤجله قدر المسافة ذاهبا وجائيا حتى يعطيه مثلها  
 ويستونق منه كذا في الحاوي للفتاوى \* استعار منشارا فانكسرت في النشر نصفين فدفعه الى الحداد  
 فوصله بغير اذن المعير ينقطع حقه وعلى المستعير قيمته منكسرا وكذا الغياص اذا غصبه منكسرا كذا في

ترجمة  
 ٢ طلب طشتا استعاره ابيض فيه ماء أو يغسل فيه ثوبا فهل يكون مقيدا بوضع الماء وغسل الثوب هذا  
 أم لا ٣ (مرة)

المسجد لا يشترط ذكره ودو المستثنى وكذا الحياض والمقابر اذا كانت روية كذلك ولا يشترط ذكر حدود المقابر \* اشترى مع  
 غيره في أرضه للزراعة ثم باعها ان البذر من الغير لا يجوز بلارضاه وان منه بعد البذر فيه فكذلك وان قبله يجوز لانه لا يجبر على القاء البذر

وان باع برضا المزارع مع الزرع والبذر منه ولم يثبت لاشئ الغير من الثمن وان البذر من الغير ولم يثبت فله قيمة حصته من البذر مبذورا وفي  
 التكرم والنخل ان قبيل خروج الثمر (٣٧٤) يجوز ابيع بلارضا العامل وان بعد ثبات الزرع وخروج الثمر برضا العامل جازوله

القنية في كتاب الغصب \* نام قاعدا (١) أو مضطجعا والمسنة عارت تحت رأسه أو موضوعا بين يديه وبحواليه  
 بعد حافظا كذا في الوجيز للكردي والله أعلم

\* (كتاب الهبة) \* وفيه اثني عشر بابا

\* (الباب الاول في تفسير الهبة وركتها وشراؤها أو أنواعها وحكمها وفيما يكون هبة  
 من الالفاظ وما يوقوم مقامها وما لا يكون) \*

أما تفسيرها شرعا فهي تملك عين بلا عوض كذا في الكنز \* وأما ركنها فقول الواهب وهبت لانه تملك وانما  
 يتم بالملك وحده والقبول بشرط ثبوت الملك للموهوب له حتى لو حالف أن لا يهب فهو هبة ولم يقبل الاخر  
 حيث كذا في محيط السرخسي \* وأما شرائطها فأنواع يرجع بعضها الى نفس الركن وبعضها يرجع الى  
 الواهب وبعضها يرجع الى الموهوب أما ما يرجع الى نفس الركن فهو أن لا يكون معاقبا بما له خطر الوجود  
 والعدم من دخول زيد وقدم خالد ونحو ذلك ولا مضافا الى وقت بأن يقول وهبت هذا الشيء منك غدا أو  
 رأس شهر كذا في البدائع \* والرقبي باطله وهي أن يقول دارى للرقبي ومعناه ان مات فهي لى وان مات فهي  
 لك كان كل واحد منهما ما يرجع الموت الاخر كذا في الاختيار \* وأما ما يرجع الى الواهب فهو أن يكون  
 الواهب من أهل الهبة وكونه من أهلها أن يكون حرا عاقلا بالغاملا كاللوهوب حتى لو كان عبدا أو مكاتباً  
 أو مدبراً أو أم ولد أو من في رقبة شئ من الرق أو كان صغيراً أو مجنوناً أو لا يكون مالكا للوهوب لا يصح  
 هكذا في النهاية \* وأما ما يرجع الى الموهوب فأنواع منها أن يكون موجودا وقت الهبة فلا يجوز هبة ما ليس  
 بوجوده وقت العقد بان وهب ما تنفسه العام وما تادأ غنائه السنة ونحو ذلك وكذلك لو وهب ما في بطن  
 هذه الحاربه أو ما في بطن هذه الشاة أو ما في ضرعها وان ساطعه على القبض عند الولادة والحلب وكذلك لو  
 وهب زيدا ابن أودهناني سمسم أو دقيقا في حنطة لا يجوز وان سلطه على قبضه عند حدوثه لانه معدوم  
 للعالم فلم يوجد محل حكم العقد وهو الاصح هكذا في جواهر الاخلاطى \* اذا وهب صوفاعلى ظهر غنم وجزه  
 وسلمه فانه يجوز \* ومنها أن يكون مالا متقوما فلا تجوز هبة ما ليس بمال أصلا كالحر والميتة والدم وصيد  
 الحرم والخنزير وغير ذلك ولا هبة ما ليس بمال مطلق كأم الولد والمذبر المطلق والمكاتب ولا هبة ما ليس بمال  
 متقوم كالنمر كذا في البدائع \* ومنها أن يكون الموهوب مقبوضا حتى لا يثبت الملك للوهوب له قبل القبض  
 وان يكون الموهوب مقسوما اذا كان مما يحتمل القسمة وان يكون الموهوب متميزا عن غير الموهوب ولا يكون  
 متصلا ولا مشغولا بغير الموهوب حتى لو وهب أرضا فيها زرع للواهب دون الزرع أو عكسه أو تخل فيها ثمرة  
 للواهب معلقة به دون الثمرة أو عكسه لا تجوز وكذا لو وهب دارا ونظر فافهم امتاع للواهب كذا في النهاية  
 \* ومنها أن يكون ماله فلا تجوز هبة المباحات لان تملك ما ليس بماله محال \* ومنها أن يكون ماله كاللواهب  
 فلا تجوز هبة مال الغير بغير إذنه لاستحالة تملك ما ليس بماله للواهب كذا في البدائع \* وهي نوعان تملك  
 واسقاط وعليهما الاجماع كذا في خزانة المفتين \* وأما حكمها فثبتت الملك للموهوب له غير لازم حتى يصح  
 الرجوع والفسخ وعدم صحة خيار الشرط فيها فلو وهبه على ان للوهوب له الخيار ثلاثة أيام صححت الهبة ان  
 اختارها قبل أن يتفرقا وأنها لا تبطل بالشروط الفاسدة حتى لو وهب الرجل عبده على أن يعتقه صححت

(١) قوله نام قاعدا الخ تقدم هذا الفرع في الباب الخامس غير مرة وظاهره انه بعد حافظا ولا ضمان عليه  
 في النوم مضطجعا مطلقا سواء كان في السفر أو الحضر وهو موافق لما تقدم من الفتاوى العتبية والذي في  
 الظهيرية وخزانة المفتين والخلاصة انه لا يضمن في النوم قاعدا مطلقا وفي النوم مضطجعا يضمن اذا كان في  
 الحضر ولا فلا بالجمله فالاولى حذف هذا الفرع والاقتصار على ما تقدم لانه تكرار بلا فائدة ٨١ بحراوى

فصيه وان باع بغير إذن  
 العامل ان بعد ذلك  
 ولو بلا عذر للعامل ابطال  
 البيع \* (نوع في الاوراق  
 والاشجار) \* اشتري  
 أشجارا للقطع ولم يقطع حتى  
 جاء الصيف ان أضر القطع  
 بالارض وأصول الشجر  
 يعطى البائع للشتري قيمة  
 شجر قائم جبر أو قال الصدر  
 قيمة مقطوع وان لم يضر  
 بواحد قطع وان اشترى  
 الشجر مطلقا للقطع من  
 الاصل \* ادعى البائع على  
 المشتري كسر أغصان  
 الاشجار وقال المشتري  
 ما تمعدت ولكنه ما كان بد  
 منه يرجع الى أهل الهبة  
 ان قالوا انه مما يمكن التحرز  
 عنه ضمن النقصان وان قالوا  
 مما لا يمكن لا يضمن شيا  
 \* ساومه أشجارا على أرضه  
 للحطب فاتفقا على ان ينظر  
 أهل الخبرة كم وقرها فاتفقا  
 على انه عشرون وقر اقباع  
 فوجدوا كثر منه بعد القطع  
 تسلم الزيادة للشترى كما هو في  
 الثوب اذا وجد ازيد من  
 الزرع المسمى \* وجد الشجرة  
 المشتراة لا تصلح لغير الحطب  
 رجع بنقصان العيب الآن  
 يأخذها البائع مقطوعة  
 \* اشترى شجرة بعرقها وقد  
 نبت من عروقها أشجارا  
 كانت تلك الاشجار تيسر  
 انما قطعت الشجرة دخلت في

البيع والا لا ولو كان لها غصنان باع أحدهما فصنعت يجوز ان يبين موضع القطع ولا ضرر في القطع \* شترى أوراق الفرساد على الهبة  
 ان يقطعها الساعة يجوز ولو لا شرط وأخذها اليوم جاز وان ترك يومافسد لان ما يتم في ساعة لا يمكن الاحتراز عنه ومادون اليوم لعدم

التقدير ملحق به وان شرط الترك اوان يقطع شيا فشيئا لا يجوز لانه يفوق يخطط المبيع بغيره والحيلة ان يشتريها باصلها فاذا اخذ الورق باع  
الشجرة منه وان ذهب وقت الاوراق ان كان اشترى وبين موضع القطع لا يرجع والاي رجع (٣٧٥) وكل ما ينمو ساعة فساعة لا يجوز

بيعه الا يقطع من ساعتها  
كالصوف على ظهر الغنم  
والقضاء والقضاء الكراث  
للتعامل فيه وقوائم الخلاف  
تنمو من الاعلى فلا يلزم  
اختلاط المبيع بغيره وقال  
الامام الفضلي لا يجوز بيع  
القوائم ايضا ببيان موضع  
القطع \* (نوع في الزروع  
والثمار) \* بعثك هذه  
المبطخة او المعلقة ان فيها  
يقول او يطبخ فهو عليهم ولو  
قال بعثك هذا الكرم  
والنخل فهو على أرضه فان  
كان فيه غنم او قتر فان  
ذكر غنما كثيرا يصلح للنخل  
والارض فهو لهما وان  
قليل فعلى التمر \* باع أحد  
الشريكين حصته من الفاليز  
برضا الشريك الآخر  
لا يجوز لان في قلبه ضررا  
ولا يجبر الانسان على التزام  
الضرر \* ولو لواحد فقال قبل  
خروج الخدجة ابن خيار  
زارا بتوفروختم يجوز بيعه  
على شجرة البطيخة وما  
يخرج من الخدجة فعلى ملك  
المشتري ولو اراد ان يتركه  
المشتري في الارض ويكون  
له الولاية الشرعية تركا  
فالحيلة شراء الاشجار  
واستعارة الاراضى لكن  
الاعارة غير لازمة فيستأجر  
الاراضى بعشراء الاشجار  
على مدة معلومة ويوزع  
ما قدر في نفسه انه عمن على

الهبة وبطل الشرط كذا في البحر الرائق \* وأما اللفاظ التي تقع بها الهبة فأنواع ثلاثة نوع تقع به الهبة  
وضعا ونوع تقع به الهبة كناية وعرفا ونوع يحتمل الهبة والعارية مستويا أما الاول فكقوله وهبت هذا  
الشيء لك أو ملكته منك أو جعلته لك أو هذا لك أو أعطيتك أو تخلت لك هذا كناية هبة وأما الثاني  
فكقوله كسوتك هذا الثوب أو أعزتك هذه الدار فهو هبة كذا لو قال هذه الدار لك عمري أو عمرك أو حياقي  
أو حياتك فإذا تمت فهو رد على جازت الهبة وبطل الشرط وأما الثالث فكقوله هذا الدار لك رقي أولك  
حبس ودفعها اليه فهي عارية عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هي هبة كذا في محيط السرخسي  
\* ولو قال أطعتك هذا الطعام فان قال فاقبضه فهو هبة وان لم يقل فاقبضه يكون هبة أوعارية فقد اختلف  
المشايخ رحمه الله تعالى في شروحه \* كذا في المحيط \* ولو قال خلعتك على هذه الدابة يكون عارية الآن  
ينوى الهبة وقيل هو من السلطان هبة كذا في الظهيرية \* والاصل في هذه المسائل أنه اذا أتى بلفظ ينوي  
عن تملك الرقبة يكون هبة واذا كان منبثا عن تملك المنفعة يكون عارية واذا احتل هذا وذلك ينوي في  
ذلك كذا في المستصفي شرح النافع \* ولو قال دارى لك هبة تسكنها أو هذا الطعام لك تأكله أو هذا الثوب  
لك تلبسه هبة وكذا لو قال أجبوا فلانا ولم يقل عني فإنه يعطى قدر ما يحجه وله أن لا يبيع وكذا لو أوصى أن  
يدفع فلانا ألفا لفلان أو يعطى بجمعه ألف ويخوذ ذلك كذا في التمر تاشي \* رجل عنده دراهم لغيره فقال له  
صاحب الدراهم اصرفها في حوائجك كان قرضا ولو كان مكان الدراهم حنطة فقال له صاحب الحنطة  
كلها يكون هبة كذا في خزائن المفتين \* ولو قال خلعتك دارى أو أعطيتك أو وهبت منك كانت هبة كذا في  
شرح الطحاوي \* ولو قال جعلت لك هذه الدار أو هذه الدار لك فاقبضها فهو هبة هكذا في فتاوى قاضيان  
\* قوله هذه الدار لك أو هذه الارض لك هبة لا اقرار كذا في القنية \* ولو قال هذه هبة لك ولعقبك من بعدك  
فهو هبة وذكر العقب لغزو كذلك اذا قال هي لك ولعقبك من بعدك كذا في المحيط \* رجل قال لغيره هذه  
الامة لك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذه هبة جائزة يملكها اذا قبضها ولو قال هي لك لحلال لا تكون هبة  
الا ان يكون قبله كلام يستدل به على أنه أراد به الهبة ولو قال وهبت لك فرجها فهي هبة يملكها اذا قبض  
كذا في فتاوى قاضيان \* وفي هبة الاصل اذا قال هي لك فاقبضها فهي هبة كذا في المحيط \* عبيد هذا  
لفلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكرها ولم يقل بعد موتى كانت هبة قياسا واستحسانا كذا في القنية \* وان  
قال وهبت هذا العبد لك حياتك وحياة فقبضه فهذه هبة جائزة كذا في غاية البيان \* قال لا آخر  
(ابن حيزر) فهو هبة يشترط فيها القبض ولو قال (تراست) فاقرار كذا في الوجيز لا كدرى \* رجل قال  
تخلته ٢ (ابن زمين ترا) فاذهب فازرعها فان قال الخن عند ما قال هذه المقالة قبلت مارت الارض له  
فيم بالقبول ولو لم يقل الخن ذلك لاتصير الارض له كذا في الظهيرية \* وذكر في الزيادات اذا قال للجماعة من  
المسلمين هذا المال انكم تكون هبة كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قال لا تخرجه هذا المال واغرفي  
سبيل الله عز وجل فهو قرض كذا في الظهيرية \* ولو قال وهبت لك هذه الغرارة الحنطة وهذا الزق السمين  
دخل تحت هذه الحنطة دون الغرارة والسمين دون الزق ولو قال وهبت لك غرارة الحنطة وزق السمين دخل  
تحت الغرارة والزق دون الحنطة والسمين كذا في الظهيرية \* ولو قال جميع مالي أو كل شيء أملكه لفلان  
فهو هبة كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو قال جميع ما أملكه لفلان يكون هذا لقول هبة حتى لا يجوز  
بدون القبض ولو قال جميع ما يعرف بي أو ينسب الي فلان فهو اقرار كذا في فتاوى قاضى خان  
\* أبو الصغير غرس شجرا أو كرمات قال جعلته لاني فهو هبة ولو قال جعلته باسم ابني فكذلك هذا هو الاظهر

ترجمة  
٣ هذا الارض لك

التمن والاجرة وان قدم الاجارة على الشراء يبطل لان الارض مشغولة \* ولو باع الحشيش الذي أتيته بنفسه فان سقى الارض لينبت فيه  
الحشيش يجوز ولو باع الزرع قبل أن يصير بقل لا يجوز وبعد ما صار بقل بشرط القطع أو على ان يرسل فيه دابته يجوز بشرط الترك الى

الادراك لا وكذا الرطبة والبقول والبقل الذي يقال له شبت زاد في المختار ولو الزرع مشترك بين اثنين باع أحدهما نصيبه من غير شريكه بلا  
أذن الآخر قبل ان يدرك الحصاد لا يجوز وبعد الادراك (٣٧٦) يصح ولو من شريكه يصح مطلقا وكذا الشجر ولو باع من غير شريكه ولم يفسخ

البيع حتى أدرك صح لزوال  
المانع كما اذا باع جديعا من  
سقف ونزع وسلم ولو كان  
الزرع والارض مشتركا فباع  
نصفهما مع نصفه من الشريك  
أو أجنبي جاز وإن لم يرض به  
الآخر وناب المشتري عن  
البائع وعن محمد أنه لا يجوز  
وعدم جواز بيع نصف الزرع  
بدون الارض فيما اذا كان  
قرار الزرع فيها مستحقا عليه  
أما اذا كان لازم القلع فيجوز  
كزرع الغاصب وكذا بيع  
نصف البناء بلا أرض ولو  
متعديا في البناء يجوز ولو الكل  
له فباع الارض مع نصف  
الزرع لا يجوز وذكر الناطقي  
يبيع نصف الاشجار معها أو  
نصف الزرع معها يجوز وبيع  
نصف الزرع بلا أرض ان باع  
الاكابر من رب الارض جاز  
لا العكس ولا يسقط العمل  
كالسقي ونحوه من الاكار  
ما دامت مدة الزراعة باقية  
أما اذا باع رب الارض من  
آخر جازا لبيع سقط من  
الاكار العمل وعن محمد البناء  
بين رجلين والارض لغيرهما  
باع أحدهما حصته من  
أجنبي لم يجز شراء الثمار على  
الشجر نصفه قبل الادراك  
لا يجوز والنصف الآخر  
بعد الادراك يجوز وقبل  
الادراك ان لم يتوردا وتورد  
لكنه لم يصلح للاكل وعلف  
الدواب قال شيخ الاسلام  
وشمس الأئمة لا يجوز في الايضاح وشرح الطحاوي والتدوير يجوز بلا شرط الترتيب وان لم يصرفه مستقبلا ولم يظهر صلاحه القبض  
وهو العصح والحاصل ان شراء القصير والتمر على الخلل قبل ان يصلح للانتفاع به بعض على عدم الجواز وبعد يجوز بشرط القطع أو مطلقا

وعليه أكثر مشايخنا كذا في الغيبة \* وان لم يرد الهبة يصدق كذا في الملتقط \* ولو قال أغرسه باسم ابني  
لا يكون هبة كذا في فتاوى قاضي خان \* قال الاب جميع ما هو حق وملكي فهو ملك لولدي هذا الصغير  
فهذا كرامة لا تملك بخلاف ما لو عينه فقال حاوئي الذي أملكه أو دارى لابي الصغير فهو هبة وتم بكونها  
في يد الاب كذا في القنية \* رجل قال جعلت هذا الولدي فلان كانت هبة ولو قال هذا الشيء لولدي الصغير  
فلان جاز وتم من غير قبول كذا في التناخية \* قال لابنه ٢ (ابن مال ترا كردم) أو قال (بنام بوركدم) أو  
٣ (آن بوركدم) أو تكلم بكلام يجري مجراه فانه تملك من الابن كذا في جواهر الاخلاط \* رجل قال لرجل  
قدمت عليك بهذا الثوب أو بهذه الدراهم فقبضها فهي هبة وكذلك لو قال لامرأة قد تزوجها على غير مهر  
مسمى قدمت عليك بهذه الثياب أو بهذه الدراهم فهي هبة كذا في محيط السرخسي \* عن محمد رحمه الله تعالى  
إذا كان في يدي رجل ثوب وديعة لرجل فقال لصاحب الثوب أعطني فقال أعطيتك يكون هبة كذا في  
الظهيرية \* وان كان في يد صاحبه فهو وديعة كذا في المحيط \* ولو قال منحتك هذه الارض أو هذه الدراهم أو  
هذه الجارية فهي اعادة الأذنوى الهبة ولو قال منحتك هذا الطعام أو هذه الدراهم أو هذه الدنانير وكل  
ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يكون هبة فان أضافها الى ما يمكن الانتفاع به مع قيامه جملتها على  
العارية لانها لا تدنى وان أضافها الى ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك جملتها على الهبة كذا في محيط  
السرخسي \* وفي فتاوى (أهو) سئل عن دابة مشتركة بينهما قال أحدهما ٤ (من حصه خود را بتوار  
زانی داشت) قال لا يكون هبة كذا في التناخية \* ولو قال في الدار هي لك هبة اجارة كل شهر بدراهم  
أو قال اجارة هبة فهي اجارة كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لا آخرب مني هذا الشيء فقال  
(فدای تو باد) أو قال ٦ (از تو دریغ نیست) لم يكن هبة كذا في السراجية \* رجل قال لامرأته ٧ (این  
کنیزک خویش مرا بخش) فقال ٨ (فدای تو باد) لا نصير ملكا للزوج رجل قال لامرأته ٩ (بی باید که این  
غلام مرا بخش تا آزاد کنش) فقالت (از تو دریغ نیست) لا يكون هبة كذا في جواهر الفتاوى \* ذكر  
الحاكم في المنتقى إذا كان لرجل عبد في يدي رجل قال المودع لمولي العبد هبة فقال هو لا قبل  
فهو هبة كذا في المحيط \* امرأة ماتت وتركت ابنتين من زوج آخر فقال أحدهما عند قبرها وهبت لزوج  
أخي المهر الذي كان عليه لامي فقبل الابن آخر ما قول أنت فقال ١٠ (وی چنین بابک نبود که ویرایا  
زارم) لا يكون هبة لله ولا لغيره فان طلبه بخصته من ذلك لا يكون ايذاء كذا في جواهر الفتاوى \* قال  
لمتفق اصرف هذه الخشبة الى كتبك فهو هبة والصرف الى الكتب مشورة كذا في القنية \* ذكر محمد  
رحمه الله تعالى في السير الكبير رجل قال لقوم قد وهبت جاريتي فليأخذ من شاء فأخذها رجل تكون له  
رجل دفع ثوبين الى رجل فقال أيهما شئت فلك والآخر لانيك فلان فان بين الذي له قبل أن يتفرقا جاز  
وان لم يبين لم يجز كذا في محيط السرخسي

### \* (الباب الثاني فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز) \*

وتصح في محوز مفرغ عن أملاك الموهب وحقوقه ومشاع لا يقسم ولا يبق منتفعا به بعدا القسمة من  
جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير ولا تصح في مشاع يقسم ويبقى  
منتفعا به قبل القسمة وبعدها كذا في الكافي \* ويشترط أن يكون الموهوب مقسوما ومفرضا وقت

٢ جعلت هذا المال لك أو قال جعلته باسمك ٣ جعلته نصيبك ٤ استنسبت ان تكون حصتي لك ٥  
يكون فداك ٦ ليس ممنوعا منك ٧ هي لي جاريته هذه ٨ تكون فداك ٩ يلزم ان تهيبني هذا الغلام  
لاعتقه ١٠ ما كان أبابوذي

القبض وشمس الأئمة لا يجوز في الايضاح وشرح الطحاوي والتدوير يجوز بلا شرط الترتيب وان لم يصرفه مستقبلا ولم يظهر صلاحه القبض وهو العصح والحاصل ان شراء القصير والتمر على الخلل قبل ان يصلح للانتفاع به بعض على عدم الجواز وبعد يجوز بشرط القطع أو مطلقا



لا بشرط الترك واختار القدوري والاسيحي الجواز ونص محمد دل عليه قال باع قصيلا وعرفا في اول ما يظلم ان جزء المشتري في الحال فالعشر على البائع وان تركه باذن البائع وجزءه بعد الاذنه فعلى المشتري وعند الثاني عشرها (٣٧٧) بقدر الطلع واليقل على البائع والرائد على المشتري فلا جواز

البيع للمسلم على المشتري \*  
والحيلة للجواز عند الكل  
ان يبيع مع الشجرة أو  
يبيع أول ما يخرج من  
الورد مع الورق فيجوز البيع  
في الثمار تبعا وفي التجريد  
بيع الثمرة والزرع الموجود  
قبل كونه زرعاً منتفعا به جائز  
بلا شرط الترك وبه يفسد  
وان تنهى العظم فشرط  
الترك لا يفسد عند محمد  
وهو الاستحسان خلافهما  
\* وان اشترى مطلقا وترك ان  
تنهى عظمها اول يتناه  
لكنه باذن البائع طاب وان لم  
يتناه والترك بلاذن تصدق  
بما زاد ولو اخرجت الشجرة  
ثمرة أخرى قبل جدد الاول  
فهى للبائع وان جعلها للبائع له  
طاب له وان اخلط بالموجود  
حتى لم يعرف ان كان قبل  
التخليه فسد وان بعدها  
اشتركا والقول في المقدار  
قول المشتري وان اشترى  
ثمرة بعد اصلاح بعضها واصلح  
الباقى يتقارب وشرط الترك  
جاز عند محمد وان كان يتأخر  
ادراك الباقي كثيرا لا يجوز  
فيما لم يدرك وجاز في المدرك  
والبطيخ والباذنجان يجوز  
بيع ما ظهر لآلما لم يظهر ولو  
باع الاصول بما فيها من الثمار  
جاز في الكل \* وذكر شمس الأئمة  
اشترى ثمار الكرم والفانيز  
وقد خرج بعضها قال

القبض لا وقت الهبة بدليل أنه لو وهب له نصف الجواز شاعا ولم يسلم حتى وهب النصف الآخر وسلم الكل  
تجوز كذا في الظهيرية \* ولو وهب نصف الدار لرجل وسلم ثم وهب النصف الباقي وسلم لا تجوز وكذاهما  
فاسد نان هكذا في النهاية \* ولا يتم حكم الهبة الامقبوضة ويستوى فيه الاجنبى والولد اذا كان بالغاً هكذا  
في المحيط \* والقبض الذى يتعلق به تمام الهبة وثبوت حكمها القبض باذن المالك والاذن نارة ثبت نصا  
وصريحاً وتارة ثبت دلالة الصريح أن يقول اقبضه اذا كان الموهوب حاضراً في المجلس ويقول اذهب  
واقبضه اذا كان غائبا عن المجلس ثم اذا كان الموهوب حاضراً وقال له الواهب اقبضه فقبضه في المجلس أو  
بعد الاقتراق عن المجلس صح قبضه وملاكه قياساً واستحساناً ولو تنهى عن القبض بعد الهبة لا يصح قبضه  
لا في المجلس ولا بعد الاقتراق عن المجلس وان لم يأذن له بالقبض صح قبضه ولو تنهى عنه ان قبضه في المجلس صح  
قبضه استحساناً لا قياساً وان قبضه بعد الاقتراق عن المجلس لا يصح قبضه قياساً واستحساناً ولو كان الموهوب  
غائبا فذهب وقبض ان كان القبض باذن الواهب جازاً استحساناً لا قياساً وان كان بغير اذنه لا يجوز قياساً  
واستحساناً هكذا في الذخيرة \* وهب لا تخرف ساهية فاسدة وخلى بين الفرس والموهوب له فقبض الموهوب  
له لا يجوز كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو وهب شيئاً حاضراً من رجل فقال الموهوب له قبضته صار قابضاً عند  
محمد رحمه الله تعالى خلافاً لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في السراجية \* وفي الباقي عن أبي يوسف رحمه  
الله تعالى اذا قال اقبضه فقال قبضت والموهوب حاضر جازاً لم يبرح الموهوب له قبل قوله قبضت ولا يكفي  
قوله قبضت واذا لم يقل اقبضه فاعلم القبض أن يتقبله فاذا لم يقل قبضت لم يجوز ان ينقل الا أن تكون الهبة  
بمسئلة كذا في المحيط \* ولو قال لرجل هب لي هذا العبد فقال لا خرو هبتت الهبة كذا في الينابيع  
\* قال لا تخرب لفلان ألف درهم على أنى ضامن لها ففعل المأمور ذلك وقبض الموهوب منه كانت الهبة  
جائزاً ولا مرضاً من الدافع ويكون الواهب في الحقيقة هو المأمور حتى كان الرجوع في الهبة  
للا مأمور المأمور كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو قال لا تخرب على وجه المزاح هب لي هذا فقال وهبت  
وقال لا تخربت وسلم اليه جازت الهبة كذا في الظهيرية \* ولو قال وهبت منك هذا العبد والعبد حاضر  
فقبضه جازت الهبة وان لم يتقبل قبضت كذا في المنتقط \* ولو كان العبد غائبا فقال له وهبت منك عبدى فلانا  
فذهب واقبضه فقبضه جاز وان لم يقل قبضت وبه نأخذ كذا في الحاوى للفتاوى \* ولو قال هولاك شئت  
فدفعه اليه فقال شئت عن الثاني رحمه الله تعالى أنه يجوز كذا في الوحي للمكردى \* اذا وهب غلامه من  
رجل والغلام بحضرتهم ولم يقل له الواهب اقبضه فذهب الواهب وترك الغلام فليس له ان يقبضه حتى  
يأمره بقبضه كذا في المحيط \* ولو وهب لرجل غلاماً لم يقبضه الموهوب له حتى وهب الواهب لرجل آخر  
ثم أمرهما بالقبض فقبضاه فهو للثاني وكذا الأمر الاول بالقبض فقبضه كان باطلا كذا في خزانة المفتين  
\* وفي يوسع الفتاوى لو اشترى عبداً ولم يقبضه حتى وهبه من رجل أو رهنه وأمره بقبضه فقبضه جاز كذا  
في الخلاصة \* ولا تجوز هبة العبد المأذون فان أجاز مولا له ولادين عليه جاز وان كان عليه دين لم يجوز ذلك  
وان أجاز له المولى والغرماء كذا في المبسوط \* قال لا تخرو هبت لك فقيراً من هذه الصبرة فاكمل الموهوب له  
بحضرة الواهب لم يجوز ولو قال وهبت لك من هذه الصبرة فقيراً فاكملها كماله جاز كذا في السراجية \* ولو  
وهب لرجل ثياباً في صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق لم يبرح قبضاً وان كان الصندوق مفتوحاً كان  
قبضاً كذا في محيط السرخسى \* واذا كانت العين الموهوبة في يد الموهوب له وديعة أو عارية أو أمانة  
ملكها بالهبة والقبول وان لم يجد دفعها قبضاً كذا في الكافي \* ولو وهب المستأجر من الاجر والمغصوب  
من الغاصب جاز وبرئ من الضمان كذا في محيط السرخسى \* ولو كانت مضمونة في يده بالقيمة أو المثل  
كالقبوض على سوم البيع فوهب له صح ويثبت الملك بمجرد العقد كذا في الكافي \* ولو كان الموهوب

(٤٨ - فتاوى رابع) الكرخى لا يجوز وهو ظاهر المذهب وقال ابن الفضل وجدت عن محمد بن سيع الورد جله يجوز ومعلوم ان الورد  
يتلاحق وبه افق الحلوانى في الباذنجان والبطيخ والثمار وغيرها الجواز وجعل الموجود باصلاح مال السرخسى الى قول الكرخى \* وان استاجر

الاشجار ليتها على الثمار لا يجوز تركه لئلا يترك بناء على الاجارة تطيب الزيادة ولا يجب الاجر \* ولو اشترى صبي لا واسه تاجر الارض وتركه  
القصيل لا تطيب الزيادة ويجب اجر المثل (٣٧٨) لان اجارة الارض متعارف وان بين المدة يصح واستتجار الاشجار لم يتعارف فلا يصح

وان بين المدة فاعتبر بمجر  
الاذن فطاب ولم يجب اجر  
المثل لعدم الاجارة رأساً \*  
والحيلة ان يقول المشتري  
للبائع جعلت لك جزاً من  
الف جز من هذه الثمرة  
على ان تعمل فيها بالمساقاة  
وانما يحتاج الى الابقاء قبل  
التناهي وحينئذ تجوز  
المساقاة ويصح نصف الثمار  
مشاعاً قبل بدو الصلاح من  
شريكه جائز لمن غيره  
كبيع نصف الزرع من  
شريكه \* وافق السعدي  
على انه لا يجوز من شريكه  
أيضاً \* باع نصف الزرع  
والعنب قدر المجموع لا يجوز  
وبعد ذلك ان لم يلفظ بلفظ  
العنب وصار عنباً بقلب جائز  
أما لو ذكر لفظ العنب لا يعود  
جائزاً \* اشترى العنب كل وقر  
بكذا والقر معروف عندهم  
ان كان العنب من جنس  
واحد يجوز عند الامام في  
فرد كما في الصبرة وعندهما  
يجوز في الكل والفقيه على  
انه يجوز عند الكل في الكل  
فيه وان كان من اجناس  
مختلفة لا يجوز عنده اصلاً  
وعندهما يجوز في الكل  
والفقيه على انه يجوز عنده  
في الكل ويكون كل وقر بما  
قال اتحد مجلس التسليم  
أم اختلف والمفتوى على  
قولهم ان يسير المسلمين \* وشراء  
الشجرة على ثلاثة اوجه  
اما بشرط القطع وانه صحيح  
في الصحيح والبعض على عدم الجواز ان لم يبين موضع القطع لاحتمال المنازعة فيه فيقلعهان ووقها على العمادة ويدخل اصلها اليهما  
في البيع ولا يحقرها الى نهاية العروق الا اذا كان بشرط القلع من وجه الارض أو يكون في القلع من وجهه الارض مضرة للبائع من توهمين

مرهوناً في يده ذكر في الجامع انه يصير قابضاً بنوب قبض الرهن عن قبض الهبة واذا صحبت الهبة بالقبض  
بطل الرهن فيرجع الرهن يدينه على الراهن كذا في البدائع \* وتفسير القبض المستأنف ان يرجع الى  
الموضع الذي فيه العين ويمضي وقت يتمكن فيه من قبضها كذا في المستصفي شرح النافع \* والاصل انه  
مضى تجانس انقبضان ناب أحدهما عن الآخر واذا اختلفا ناب المضمون عن غير المضمون ولا ينوب غير  
المضمون عن المضمون كذا في الجوهرية النيرة \* استودع أخاه عبداً أو ثوباً أو متاعاً أو داراً به ثم قال وهبت  
لك وديعتي وهي في يد المودع يجوز اذا قال قبلت ولو وهب عبداً لآخيه وقبضه في المجلس أو بعده بما مره  
بالقبض ناصح فشرط القبول في الاول دون الثاني كذا في القنية \* وهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة  
تجوز من الشريك ومن الاجنبي كذا في الفصول العمادية \* هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تجوز سواء  
كانت من شريكه أو من غير شريكه ولو قبضها هل تفيد الملك ذكر حسان الدين رحمه الله تعالى في كلب  
الواقعات ان المختار انه لا تفيد الملك وذكر في موضع آخر انه تفيد الملك كما فاسد او به يفتى كذا في  
السراجية \* ويشترط في صحة هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة ان يكون قد راعى ما حقه ولو وهب نصيبه من  
عبد ولم يعلم به لم يجز لانها اجهالة توجب المنازعة كذا في البحر الرائق \* واذا علم الموهوب له نصيب الواهب  
ينبغي أن تجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تجوز هكذا في محيط السرخسي \* هبة المشاع فيما  
يحتمل القسمة من رجلين أو من جماعة صحيحة عندهما وقاسدها عند الامام وليست بباطلة حتى تفيد الملك  
بالقبض كذا في جواهر الاخلاط \* ذكر الصدر الشهيد اذا وهب من رجلين ما يحتمل القسمة حتى فسدت  
الهبة عنده ثم قبضها ثبت الملك ملكاً فاسداً قال وبه يفتى كذا في الفتاوى العتائية \* لا يثبت الملك  
للموهوب له الا بالقبض هو المختار هكذا في الفصول العمادية \* والشروع من الطرفين فيما يحتمل القسمة ممانع  
من جواز الهبة بالاجماع وأما الشروع من طرف الموهوب له فممانع من جواز الهبة عند أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى خلافاً لهما كذا في الذخيرة \* ولو وهب من اثنين ان كانا فقيرين يجوز بالاجماع كالصدق وان كانا  
غنيين فهو له لكل واحد منهما ما انصفوا وأبهم فقال وهبت منكماً أو وهب على التفاضل فقال لهذا ثلثها  
ولهذا ثلثها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تجوز في الفصول الثلاثة وقال محمد رحمه الله تعالى تجوز في  
الثلاثة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تجوز في فصلين وهما اذا وهب مائة أو نصفين ولا تجوز على التفاضل  
وفي الكرخي قال ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لرجلين وهبت لكاه هذه الدار لهذا  
نصفها ولهذا انصفها جاز لانه وهبها جله وفسر عما اقتضته الجملة من الحكم بعد وقوع الهبة ولو قال وهبت  
لك نصفها ولهذا انصفها لم تجز لانه أفرد أحد النصفين عن الآخر بنفس العقد فوق العقد مشاعاً ولو قال  
وهبت لكاه هذه الدار ثلثها لهذا ثلثها لم تجز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وجازت  
عند محمد رحمه الله تعالى فاتفق أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى على فساد هذا العقد من أصلين  
مختلفين أما أبو حنيفة رحمه الله تعالى فافسده لوجود الاشاعة في القبض وأما أبو يوسف رحمه الله تعالى  
فقال لما خاف بين نصيبين ما دل على أن العقد لا حدهما غير العقد لا آخر فصار كأنه أفرد بالعقد ولان  
القبض شرط في الهبة كراهن كذا في السراج الوهاج \* اذا وهب اثنان من رجل داراً فانه يصح بالاجماع  
كذا في المضمرات \* والمتسدهم والشيوع المتعارف لا الشيوع الطارئ كما اذا وهب ثم رجع في البعض الشائع  
أو استحق البعض الشائع بخلاف الرهن فان الشيوع الطارئ متسدهم كذا في شرح الوقاية \* ولو وهب  
مشاعاً فيما يقسم ثم أفرد به وسلمه صح هكذا في السراج الوهاج \* ولو وهب النصف وسلم الجميع لم يجز ولو وهب  
الجميع وسلم متفرقاً جاز كذا في التتارخانية \* قال ولو وهب نصف دار لرجل وسلمها اليه ثم وهب نصفها  
لآخر لرجل آخر لم يجز بشئ من ذلك وان لم يسلم النصف الى الاول حتى وهب النصف الثاني للثاني ثم سلم الدار

في الصحيح والبعض على عدم الجواز ان لم يبين موضع القطع لاحتمال المنازعة فيه فيقلعهان ووقها على العمادة ويدخل اصلها اليهما  
في البيع ولا يحقرها الى نهاية العروق الا اذا كان بشرط القلع من وجه الارض أو يكون في القلع من وجهه الارض مضرة للبائع من توهمين

بناءً أو يحوها أو يقطعها من وجه الأرض فإذا قطع أو قطع ونبت من العروق أخرى فالبائع رضا المشتري بدخول ذلك القدر في ملكه إلا إذا قطع من أعلى الشجرة فالنابت أذن للمشتري وإن بشرط القرائف في الأيوام بالقطع وان قلع له (٣٧٩) إن يغيرس مكانها أخرى وإن مطلقاً

قال الثاني لا تدخل الأرض  
وقال محمد رحمه الله  
الشجرة مع القرار كافي الاقرار  
والقسمة والهبة والصدقة  
والوصية على الاختلاف  
والفتوى في مسئلة البيع  
على قول محمد وإذا دخل  
ما تحت الشجرة في التصرفات  
التي تدخل بقدر غلظها  
وقت البيع فإذا زاد الغلظ  
عليه للبائع تحت الزائد ولا  
يدخل ما انتهى إليه العروق  
والاغصان ويبع التبن قبل  
الذرة لا يجوز لأنه معدوم  
وبيع الكدس قبل التذرية  
يجوز وشراء حليج قطن لم  
يندف وجهه قبل الحليج أو  
النوى في التمر واللؤلؤ في  
الصدف أو البذر في هذا  
البطيخ ورضى البائع بقطعه  
فالبائع فاسد بخلاف بيع  
الحنطة في سنبلها لان الغالب  
وجودها ويقال أيضاً انها  
حنطة \* اشترى مائة من من  
هذه الصبرة يجوز \* باع حنطة  
أو شعير في ملكه ولم يصف  
ولم يشر والمبيع موجود في  
ملكه صح وكذا الوباغ أرضه  
ولم يذ كر الحدود ولم يشر  
اليها وكذا لو قال بعثك  
كر من حنطة وفي ملكه كز  
واحد يصر في اليه فان كان  
أنقص من كز فالبيع باطل  
في السكر لانه باع المعدوم  
والموجود وكذا لو قال بعثك  
جارية وله واحدة فان اثنان

اليه ما جازت الهبة لها عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بنزلة ما لو وهب الدار لها حلة كذا في  
المبسوط \* ولو وهب درهمًا لصديقًا من رجلين اختاروا فيه والصحيح أنه يجوز والدينار الصحيح قالوا ينبغي أن  
يكون بنزلة الدرهم الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو وهب بعض الدراهم من انسان جاز كذا في الصغرى  
\* رجل معه درهمان قال لرجل وهبت منك درهمًا ما قالوا ان كان الدرهمان مستويين في الوزن  
والجودة لا يجوز وان كانا متفاوتين جاز لان في الوجه الاول تناولت أحدهما وفي الوجه الثاني تناولت  
وزن درهم مناهم وهو مشاع لا يحتمل القسمة رجل أعطى رجلاً درهمين وقال نصفهما لك وهما في الوزن  
والجودة سواء عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال لم يجز وان كان أحدهما أثقل أو أجوداً وأردأ يجوز  
ويكون مشاعاً لا يحتمل القسمة وان قال وهبت لك ثلثهما وهما في الوزن والجودة سواء ودفعهما اليه جاز  
وان قال أحدهما لك هبة لم يجز كأنه سواء أو مختلفين كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي فتاوى أهو وقيل سئل  
القاضي بديع الدين عن قال لذي رحم محرم ٢ (بكبر ابن بن دينار تراوسوى وى انداخت) فقبل ان  
يقبض ٣ (باز كرفت) قال لم تصح الهبة كذا في التارخية \* رجل دفع الى رجل تسعة دراهم وقال  
ثلاثة قضاء من حقك وثلاثة هبة لك وثلاثة صدقة فضاع الكل يضمن ثلاثة الهبة لانها هبة فاسدة ولا  
يضمن ثلاثة الصدقة لان صدقة المشاع جائزة الا في رواية كذا في محيط السرخسى \* اذا وهب الرجل  
للرجل نصف عبد أو ثلثه وسلمه جاز كذا في المحيط \* قال ولو وهب رجل لرجلين نصف عبد من نصف  
نوين مختلفين أو نصف عشرة أبواب مختلفة زطي وهروى ونحو ذلك جاز وكذلك الدواب المختلفة  
على هذا فان كان ذلك من نوع واحد لم تجز هبته الا مقسوما كذا في المبسوط \* واذا وهب نصيباً في حائط  
أو طريق أو حمام أو مسمى وسلطه على القبض فهي جائزة كالأهوب بيتاً لا يخرج مع جميع حدوده وحقوقه  
مقسوماً مفروفاً فقبضه الموهوب له باذن الواهب لكن بمهر البيت مشترك بينه وبين آخر جاز كذا في جواهر  
الاخلاطى \* (١) رجل دفع نوين الى رجل وقال أهبهما شئت فهو لك والاخر لفلان فان بين الذي له قبل  
أن يفترقا جاز ولا فلا كذا في السراجية \* قال عبيد الله بن عبد الله بن كثير وهبه مولا له رجل لم تجز هبته  
والدين في رقبته يباع فيه الا أن يؤدى عنه مولا الذي في يديه ومعنى قوله لم تجز أن الهبة لا تتم وللغرماء أن  
يطلبوا هبته قال فان ذهب الموهوب له بالعبد ولم يقدر عليه فللغرماء ان يأخذوا الواهب بقيمة يوم وهب  
كذا في المبسوط \* والهبة الفاسدة مضمونة بالقبض نص في المضاربة الكبرية أنه اذا كان دفع الى آخر ألفاً  
وقال نصفها مضاربة ونصفها هبة لك فهلك الالف في يده ضمن المضارب حصة الهبة كذا في الفتاوى  
الغياثية \* رجل أعطى رجلاً نصف دار هبة له والنصف الآخر صدقة عليه وقبل ذلك الرجل وقبضها  
فهو جائز وله ان يرجع في النصف الذي سماه هبة كذا في الظهيرية \* ولو وهب نصف الدار وأصدق وسلم  
ثم ان الواهب باع ما وهب أو تصدق ذكر في وقف الاصل أنه يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضيخان \* ونص في  
الاصل أنه لو وهب نصف داره من آخر وسلمها اليه فباعها الموهوب له لم يجز ونص في الفتاوى أنه هو المختار  
كذا في الوجيز للكردرى \* عبيد بن رجلين وهب أحدهما لهذا العبد شياً فان كان الموهوب مما يحتمل  
القسمة لا تصح أصلاً وان كان مما لا يحتمل القسمة تصح في نصيب صاحبه لانه هبة مشاع لا يحتمل القسمة كذا  
في محيط السرخسى \* وفي الفتاوى العتبية ولو وهب الحربى المستأمن لمسلم وعاد الى دار الحرب ثم عاد جاز

ترجمة  
٢ تناول هذه الخمسة دنائيرك ورمها وجهته ٣ أخذها ثانياً  
(١) قوله رجل دفع نوين الخ تقدم هذا الفرع آخر الباب الاول معزو المحيط السرخسى فالاولى اسقاطه  
من أحد الموضوعين اه بجزاوى

فسد للجهالة وقد أعيدنا مسائل بيع الأرض بعد إعطائهم الزراعة لفوائد وتقاير ترك ذكرها \* باعها هو في عقد زراعة الغير فالخلاف في  
على انه اولى في مدته من كان البذر منه فان أجاز فلا شئ لعله وفي مجموع النوازل فان أجاز وفيها غلة فالسلك للمشتري وان لم يجز لا يجوز البيع

وكذا في الكرم ظهرت الثمار ولا وقيل الجواب على تفصيل ذكرناه فيما تقدم انه بعد انقضاء البذر لا يجوز قبله ان من المزارع لا يجوز ولا يجوز  
وكذا في الكرم قبل ظهور الثمار يجوز به افتى (٣٨٠) المرغيناني رد كرا القاضى ان البذر اذا كان مشروطا من العامل زرع

أم لا يتوقف البيع على  
اجازة العامل وصاحب  
المحيط ان البذر لو من المزارع  
لا ينفذ البيع في حقه لانه  
في اجارته وان من المالك  
ينفذ لانه اجيره وان من  
المالك لكنته زرع ولم  
ينبت لا ينفذ بيعه لانه تعلق  
به حق المزارع ولو لم يزرع  
لكنته كرب أو حفر الانهار  
فظاهر الرواية وهو الصحيح  
نفاذا لبيع الارض المزارع  
وقيل لا وفي الكرم لا نفاذ في  
حق العامل على ما لا  
الولوا على البيع بعد ما زرعه  
العامل والبذر من ربه قابل  
النبات برضا العامل جائز  
ولا شيء للعامل لعدم ثبوت  
حقه قبل النبات وان من  
قبل العامل قبل النبات  
برضاه جاز له ان يخصص بذره  
لانه ملكه وان بعد النبات  
في الحالين اذا أجاز البيع  
وتصيب العامل قائم ولو بلا  
رضاه ملك العامل ابطال  
البيع وذ كرا لوتار ان يبيع  
الارض بعد النبات لا يجوز  
بلا رضا العامل فقيده دل  
على الجواز قبل النبات بلا  
رضاه وقد ذكرنا انه موقوف  
على اجازة العامل \* والكرم  
والنخل ان لم يخرج يصح بلا  
رضاه لعدم ملكه انما له أجر  
عمله وفي غريب الرواية اجاز  
المزارع على ان يكون على  
نصيبه فالبيع فاسد وقد

القبض استحسانا ولو كان عليه مالان مختلفان فهو به أحدهما صحيح والبيان اليه كذا في التتارخانية \* ولو  
وهب دارا فيه امتناع الواهب وسلم الدار اليه أو سلمها مع امتناع لم تصح والحيلة فيه ان يودع المتاع أو لا عند  
الموهوب له ويخلى بينه وبينه ثم يسلم الدار اليه فتصح الهبة فيها وبالعكس لو وهب المتاع دون الدار وخلى بينه  
وبينه صح وان وهب له الدار والمتاع جميعا وخلى بينه وبينهما صح فيهما جميعا هكذا في الجوهرية النيرة \* وان  
فرق في التسليم فحوا ان يهب أحدهما وسلم ثم وهب الآخر وسلم ان قدم هبة الدار فالهبة في الدار لاتصح وفي  
المتاع تصح وان قدم هبة المتاع فالهبة صحيحة فيهما جميعا ولو وهب الارض دون الزرع أو الزرع دون  
الارض أو الشجر دون الثمر أو الثمر دون الشجر وخلى بينه وبين ذلك لم تصح الهبة في الوجهين لأن كل  
واحد منهما مام متصل بصاحبه اتصال بجزء مجزئ فصارت منزلة هبة المشاع فيما يحتمل القسمة ولو وهب كل واحد  
منهما على حدة كما اذا وهب الارض ثم الزرع أو الزرع ثم الارض ان جع الارض في التسليم جازت الهبة  
فيهما جميعا وان فرق في التسليم لا تجوز الهبة فيه - ما أيم ما قدم كذا في السراج الوهاج \* ولو وهب الدار ولم  
يسلم حتى وهب المتاع وسلمها مجزئة جازت الهبة فيه - ما اذا وهب الجراب والجوالق ولم يسلم حتى وهب  
الطعام وسلم مجزئة جازت الهبة في الكل كذا في المحيط \* ولو وهب فارغا وسلم مشغولا لم يصح ولا يصح قوله  
اقتضاه أو سلمت اليك اذا كان الواهب فيه أو أهله أو متاعه كذا في التتارخانية \* هبة الشاغل تجوز وهبة  
المشغول لا تجوز والاصل في جنس هذه المسائل ان اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة لان  
القبض شرط وأما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع تمام الهبة مثاله وهب جرابا فيه طعام لا تجوز  
ولو وهب طعاما في جراب جازت وعلى هذا نظيره كذا في الفصول العمادية \* رجل وهب أمة لرجل وسلمها  
اليه وعليها حلى وثيابها جازت الهبة وكذا الصدقة ويكون الثوب والحلى للواهب لا للموهوب له والمتصدق  
عليه لكان العرف والعادة قال رضى الله تعالى عنه فان كان الثوب الذى عليها قد رما يستر عورتها ينبغي  
ان يكون ذلك للموهوب له ولو وهب الحلى الذى على الجارية والثوب ولم يهب الجارية لم تجز الهبة حتى ينزع  
ويدفع الثوب والحلى الى الموهوب له كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا وهب دابة وعليها سرج ولجام دون  
السرج والجام وسلمها اليه فالهبة تامة ولو وهب السرج والجام دون الدابة فالهبة غير تامة كذا في المحيط  
\* ولو وهب الدابة وعليها حمل لم تجز ولو وهب الحمل على الدابة وسلمه معها تجوز كذلك لو وهب الماء في القمعة  
تجوز ولو وهب القمعة دون الماء لم تجز كذا في محيط السرخسى \* وهبت دارا من زوجها وهى ساكنة  
فيها مع الزوج جاز كذا في الوجيز للكردرى \* وفي المتنقي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز للرجل أن  
يهب لأمراهة ولا أن تهبل لزوجها ولا لجنبي دارا وهما فيهما ساكنان وكذلك للولد الكبير كذا في الذخيرة  
\* ولو وهب زراعا في أرض أو غرا في شجر أو حلية في سيف أو بناء في دار أو قفيزا من صبرة وأمره بالحصاد  
والجزاز والنزع والنقص والكيل وفعل صح استحسانا ويجعل كانه وهبه بعد الجزاز والحصاد ونحوهما  
وان لم يأذن له بالقبض وفعل ضمن كذا في الكافي \* ولو كانت الدار في يده باجارة فهو له البناء جاز كذا  
في التتارخانية \* ولو وهب دارا بامتاعها وسلمها ثم استحق المتاع صحت الهبة في الدار كذا في الكافي  
\* واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة ذكر صاحب المحيط في الباب الاول من هبة  
الزيادات أنه لا يمنع فانه قال لو أعار داره من انسان ثم المستعير غصب متاعا ووضع في الدار ثم وهب المعير الدار  
من المستعير صحت الهبة في الدار وكذلك لو أن المعير هو الذى غصب المتاع ووضع في الدار ثم وهب الدار من  
المستعير كانت الهبة تامة وان تبين أن الدار مشغولة بما ليس بموهوب لما انهم لم تكن مشغولة بملك الواهب  
وهو المانع من تمام الهبة كذا في الفصول العمادية \* لو أودعه المتاع والدار ثم وهب الدار صحت الهبة فان  
هالك المتاع ولم يحمله ثم جاء مستحق واستحق المتاع كان له ان يضم الموهوب له وذ كرا بن رستم أن هذا قول

ذكرنا انه يجوز حصة المزارع على حاله وأشار في الاصل ان يبيع الارض مع نصيب المزارع لا يجوز \* وفي يوع غريب محمد  
الرواية اشترى الارض المزروع المشتركة بلا رضا المزارع ان طلب تسليم الارض في الحال ففسد فان صبر الى الحصاد أو أجاز المزارع جاز

وان اجاز على أن نصيبه على المزارعة لا كما ذكرناه وان باع رب الارض ارضه بقسطه من الزرع بلا إذن المزارع ان طلب تسليمه في الحال فسد وان صبر الى الحصاد جاز ولا يتصدق المشتري بما زاد فيه لانه حدث (٣٨١) على ملكه وكذا اذا باع داره بعد

ما اجر ان صبر المشتري حتى تنقضي المدة يجوز البيع وان طلب تسليمه في الحال فسد البيع \* وذكر الصدر والناطق فخله بينهما عليها ثم أروا أرض فيها زرع مشترك باع أحدهما نصيبه من الارض أو النخلة أو الزرع أو التمر يجوز ويقوم المشتري مقام البائع ولا ضرر فيه \* وذكر شيخ الاسلام باع أحد الشرى بكن حصته من الزرع من شريكه بلا أرض قبل الادراك لم يجز لزوم ضرر على المشتري في غير المعقود عليه لان البائع يأمره بالقابح ليعرغ ارضه واجاب صاحب المنظومة فمن اشترى كرما بغلته المدركة ومنع الاكار المشتري عن حصته ان البيع برضا الاكار لا يصح منهعه ولو بلا رضاه لا يصح البيع وحصته مائة جواز البيع \* باع ارضاً على وجه لم يدخل زرع في البيع افق صاحب المحيط بفساد البيع كبيع جندع من سقف وافق البعض بان البيع موقوف فاذا رفع الزرع جاز البيع \* باع الارض بلا إذن المزارع والزرع بقدر كرفي الاصل انه يوقف على اجازة المزارع كالمستأجر فان اجاز له جاز لا يطله حقه وان لم يجز خير المشتري بين الفسخ والتربص الى رفع الزرع لعجز البائع

محمد رحمه الله تعالى أما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لو استحق وسادة منها تبطل الهبة في الدار كذا في التنازع خاصة \* ولو وهب جوا القابض فيسه من المتاع وسلمه الى الموهوب له أو وهب جوا القابض فيسه من الطعام ثم استحق المتاع والطعام كانت الهبة تامة في الجراب والجواقي كذا في المحيط \* وكذا لو وهب جوا القابض فيسه من المتاع وخلى بين الكل ثم استحق الجواقي صحت الهبة فيما كان فيه كذا في فتاوى قاضيان \* وهب دار وفيها متاع وسلم الكل فاستحق المتاع لا تطل الهبة في الدار وان هلك المتاع ثم استحق وقد عوضه الموهوب له أو لافان شاء المستحق ضمن الموهوب له وان شاء ضمن الواهب قيل هذا قول محمد رحمه الله تعالى فأما عندهما لم ينقل لا يضمن وقيل هذا قولهم جميعاً وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* ولو وهب داراً لرجل فقبضها ثم استحق بعضها بطلت الهبة كذا في النبايع \* ولو وهب أرضاً لغيره من الزرع وسلمهما أو وهب نخيلاً لغيره من الثمر وسلمهما ثم استحق الزرع والثمر بدون النخيل والارض فالهبة باطلة في الارض والنخيل كذا في المحيط \* وهب أرضاً وزرعاً فيها استحقه وسلم ثم استحق أحدهما تبطل الهبة في الآخر كذا في محيط السرخسي \* ولو وهب سفينة فيها طعام بطعامها ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال ابن رستم وهـذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تبطل في السفينة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لغيره وهبت لك هذين البيتين وأحدهما مشغول لا تجوز الهبة في واحد منهما ولو قال وهبت لك هذا البيت وحصتي من هـذا البيت الاخر جازت الهبة كذا في خزائن المفتين \* في الفتاوى العتبية ولو وهب داره لاهراً أنه لو باع في بطنها أو تصدق عليها لم يجز ولو وهب لحي وميت أو حائط جاز كله للحي كذا في التنازع خاصة \* وان وهبها واستثنى ما في بطنها جازت الهبة في الام والولد والاستثناء باطل كذا في المسبوط \* ولو أعتق ما في بطن جاريته ثم وهب الجارية جازت الهبة في الام وذكرك في عتاق الاصل لو دبر ما في بطنها ثم وهب الام لم تجز قيل فيها روايتان في رواية لا تجوز الهبة في الاعناق والتدبير جميعاً وقيل جازت الهبة فيهما (١) والصحيح هو الفرق بين الاعناق والتدبير في الاعناق تجوز وفي التدبير لا تجوز كذا في فتاوى قاضيان \* رجل ضل اذنة فوهبها لآخر وسقطه على طلبها وقبضها متى وجدها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هـذه هبة فاسدة لانها هبة على خطر كذا في الظهيرية \* اذا وهب مال المضاربة للضارب وبعضه الى الناس وبعضه في يده جازت الهبة فيما في يده وأما ما كان على الناس فان قال قبضها فهو جائز وان كان في المال ربح فلا تجوز كذا في المحيط \* أحد الشرى بكن اذا قال لشريكه وهبت لك حصتي من الربح قالوا ان كان المال قائماً لا تصح لكونها هبة المشاع فيما يقسم وان كان الشرى استهلك المال صحت الهبة لكونه اسقاطاً حينئذ كذا في الظهيرية والله أعلم

### (الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل) \*

ولو قال لا تجز أنت في حل مما أكلت من مالي فله أن يأكل الا اذا قامت أمانة النفاق كذا في المنطق \* رجل قال لا تجز من أكل من مالي فهو في حل القموى على أنه يحل كذا في السراجية \* عن ابن مقاتل فيمن له شجرة فقال من أكل منها فهو في حل لا بأس أن يأكل منها الغنى والفقير هـذا هو المختار كذا في الفتاوى الغيائية \* قال لا تجز لحي من كل حق هو لك على فقول وأبرأمان كان صاحب الحق عالمه برئ حكماً وديانة وان لم يكن عالمه برئ حكماً بالاجاع وأما ديانة فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يبرأ وعليه (١) قوله والصحيح هو الفرق الخ هو أن التدبير لا ينزل ما كسبه في البطن فاذا وهب الام بعد التدبير فالموهوب متصل بما ليس بموهوب فيكون في معنى هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وأما بعد العتق فإلى البطن غير مملوك اهـ بجراوى

عن تسليم المبيع وان اجاز البيع يؤمر المالك والمزارع بتسليم الارض الى المشتري ثم يدفع المشتري الارض الى المزارع باجر المثل الى الحصاد لجواز اجارة العقار قبيل القبض عند الامام خلافاً للمحمد في أمر القاضى بالتسليم فيرتفع الخلاف ولا يصح الأمر بالقلم لعدم التعدي وان كان



الزرع لرب الارض \* باع منه الزرع بثمن معلوم وتقابضاهم أجر منحه الارض وكذا في الشجر والكرم بدفعهما معاملة ويبيعهما منه ثم يوزع الارض منه هذا اذ لم يسم الزرع أما اذا سماه (٣٨٣) يتوقف على اجازة المزارع فان لم يجز نقض الحاكم البيع في الارض وحصة ربه من

الزرع لانه يصير كبيع نصف الزرع شائعا ولا يمكنه التسليم الا بضرر يلزم فيما لم يبيع فلا يجوز وان لم يتقضى الى ان ادرك جازا البيع في الارض وفي حصة ربه وان طلب البائع النقض والى المشتري ليس له ذلك بخلاف عكسه لان النقض حق المشتري وذكر الوالو الجي ان يبيع الارض بلا رضا المزارع موقوف على اجازة فان لم يجزه خير المشتري في ظاهر الرواية والاخر في النقض اذا اختصم البائع والمشتري عند عدم اجازة المزارع قبل الحصاد الى المشتري وذكر القاضي يبيع الارض بلا زرع أو عكسه يجوز وكذا يبيع نصف الارض بدونه ويبيع نصفه بدونه الا ان يبيع الا كرام من المالك وان باع رب الارض من الاكارل يجوز الا اذا كان البذر من الاكارل فيجوز \* وفي الجامع الاصغر يبيع المزارع حصته من رب الارض أو من غيره لا يجوز وفي موضع آخر يبيع من رب الارض قبل النبات لا يجوز وبعد مجوز \* وفي الفتاوى الزرع اذا كان كله لواحد أو كان مشتركا بين رجلين أو ثلاثة باع بعهده أو واحد قطعه بلارض ان يمسد كجاز وان لم يكن مدر كالايجوز فان لم يفسخ حتى ادرك عاد جازا لزوال

الفتوى هكذا في الخلاصة \* دفع الى آخر شيئا خلطه بمانه ثم استعمل صاحبه وكان بغلبة ظنه أنه لا يمكن تمييزه فعمله في حل وسعة ثم وجد ذلك وعرفه يرد كذا في القنية \* ولو قال لا خزانة في حل من مالي حينما أصبت فخذ منه ما شئت عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن هذا على الدراهم والدنانير خاصة ولو أخذ من أرضه أو شجره فأكهة أو لوزة أو حلب بقره أو غنمه لا يحل له ذلك كذا في الظهيرية \* ولو أخذ فأكهة أو ابلا أو غنما لا يحل كذا في الخلاصة \* رجل قال أبحث فلان أن يأكل من مالي والمباح له لا يعلم بذلك لا يباح له الا كل كذا في محيط السرخسي \* فان ناول فلان من ذلك بالجهل فانه يتناول حراما ولا يسهه ذلك ما لم يعلم بالاذن والاباحة كذا في التتارخانية \* رجل له على آخر دين ولم يعلم بجميع المال فقال له المدينون أبرئني مما لك على فقال في الدارين أبرئك قال نصير لا يبرأ الا بقدر ما يتوهم ان له عليه وقال محمد بن سلمة يبرأ من الكل قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الجواب في القضاء كما قال ابن سلمة وفي حكم الآخرة كما قال نصير كذا في الذخيرة \* قال لا خزانة في حل مما أكلت من مالي أو أخذت أو أعطيت حل له الا كل ولم يحل له الاخذ والاعطاء كذا في السراج الوهاج \* قال جعلت لك في حل الساعة أو في الدنانير في الساعات كلها والدارين كذا في الوجيز للكردي والخلصة \* ولو قال لأخاصك ولا أطلبك مالي قبلك قال ليس هذا بشي وحقه عليه على حاله كذا في الحاوي للفتاوى \* وسئل أبو القاسم رحمه الله تعالى عن سيب دابته له فآخذها انسان وأصلحها لمن تكن قال لمن سبها وان قال من شاء فليأخذها فآخذها رجل فهي له قال الفقيه أبو الليث الجواب هكذا اذا قال لقوم معينين من شاء منكم فليأخذها وان لم يقل ذلك لقوم معينين أو لم يقل ذلك أصلا فالداية على ملك صاحبها وله أن يأخذها من وجدها وفي الفتاوى ذكر المسئلة مطابقة من غير تفصيل بين ما اذا قال ذلك القول أو قال مطلقا كذا في المحيط \* ولو سيب دابته وقال لأحاجة لي اليها ولم يقل هي ان آخذها فآخذها انسان لا تكون له ولو أرسل طيرا مملوكا فارسل الطير بمنزلة تسيب الدابة قالوا في الطير لا ينبغي أن يرسلها اذا كان وحشي الاصيل اذا لم يقل هي ان آخذها هكذا في فتاوى قاضي خان \* رجل سيب دابته فأصلحها انسان ثم جاء صاحبها وأراد آخذها وأقر وقال قلت حين خلعت سبيلها من آخذها فهي له أو أنكروا قيمت عليه البيئته أو استخلف فسئل فهي لا آخذها سواء كان حاضرا - مع هذه المقالة أو غاب فبلغه الخبر كذا في الخلاصة \* سئل أبو بكر عن ربي ثوبه لا يجوز أن يأخذها أحد حتى يقول حين رماه من أراد أن يأخذها فليأخذها وفي الواقعات عن رفع عينها زعم الرافع أن الملقى قال من آخذها فهي له وأقام البيئته عليه أو حلف المدعي فابى فانه تكون لا آخذها وان كان الملقى غير حاضر لكن أخبر بما قال الملقى وسعه أن يأخذها بالخبر كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي العيون ولو أن رجلا غصب من رجل دارا أو دراهم وهي في يده الغاصب فقال المغصوب منه أنت منها في حل فانه يبرأ من ضمانها وهي على حالها للمغصوب منه كذا في التتارخانية \* غصب عينا خله مالكها من كل حق هو له قبله قال أئمة بلح التحليل يقع على ما هو واجب في الذمة لا على عين قائم كذا في القنية \* وعن محمد رحمه الله تعالى اذا كان لرجل على آخر مال فقال قد حملته لك قال هو هبة وان قال حملته لك منه فهو رابة كذا في الذخيرة \* ولو قال (تراجل كردم) وله عليه دين يبرأ المدينون ولو قال (همه غريمان خود را بجل كردم) يبرأ غريماءه ولا يدخل تحت هذا مال الاجارة الطويلة كذا في الخلاصة \* في نوادر هشام رحمه الله تعالى في سرقة الدابة في النخل اذا وهب صاحبها فهي لمن آخذها ولا يكون صاحب النخل أولى بها كذا في التتارخانية \* اذا وهب للصغير شيئا من المأكول قال محمد رحمه الله تعالى يباح لو اديه أن يأكل منه وقال أكثر مشايخ بخاري رحمه الله تعالى لا يحل كذا في

ترجمة  
٢ جعلت لك في حل ٣ جعلت جميع غرمائي في حل

المانع وهو لزوم الضرر لطلبية المشتري بتفريغ الارض بك دمن سقف \* القاضي شجرة بين رجلين باع أحدهما نصيبه السراجية من أجنبي لم يجز وان من شريكه يجوز وان بين ثلاثة باع أحدهم من آخر لا يجوز وان باعها جله يجوز \* وهذا الزرع لو بين ثلاثة باع أحدهم

نصيبه من أحدهما لا يجوز أن يباع منه ما جاز. وفي موضع إذا باع رب الأرض نصيبه من الأكارم يجوز. وكذا في المساقاة إذا اشترى العامل حصة مالك الأشجار تركت ما إذا لم يتنازع حتى أدرك جاز البيع لزوال المفسد ولو مدركا (٣٨٣) وقت البيع جاز بيع كل من الآخر. وفي

النوازل أرض بينهما فاقطن  
باع أحدهما حصته من القطن  
من شريكه أو أجنبي بالأرض  
لا يجوز وكذا الكرم بين  
رجلين باع أحدهما حصته  
من الأتزال وهو حصصهم أن  
طلب القطع في الحال يحكم  
بالفساد وان صبر حتى أدرك  
لا وفي الغد باع الأكارم من  
ربها حصته لا يسقط من  
الأكارم العمل إلى تمام المدة  
وان باع الدهقان نصيبه من  
غيره وجزا البيع سقط العمل  
من الأكارم. وذكر صاحب  
المنظومة باع الدهقان  
حصته من نزل الكرم بالأرض  
رضا الأكارم يجوز ولا كار  
أن يقول لا أعمل للمشتري  
وان برضاه بطلت المساقاة  
وان اشترى حصة الأكارم بالأرض  
رضا الدهقان لا يجوز  
وبرضاه جاز وخرج الأكارم  
عن المساقاة. وذكر الديناري  
باع العامل والمالك نصف  
النزل مشاعا قبل الإدراك  
لا يصح للزوم الضرر إذا  
طلب القسمة وكذا الزرع  
قبل الإدراك. ولو باع رجل  
نزل كرمه وهو حصصهم جاز  
لأنه مال مقدور التسليم  
القاضي باع حصته من  
المبطخة المشتركة والقطع  
يضره لم يجوز ونصيب البائع  
قبل القبض للمشتري ولو جاز  
الشريك البيع ثم رجع عن  
الاجازة له ذلك لأنهم حصل  
الضرر لا يلزم على أحد. وإذا

السراجية. وأكثر مشايخ بخاري على أنه لا يباح كذا في جواهر الإخلاط. \* أهدي للصغير الفواكه يحمل  
لوالديه أو كاهل الأهل. \* إذا أهدي للصبي لاستصغار الهدية ولو أن رجلا اتخذ ولية للختان فأهدى إليه  
الناس مختلف المشايخ رجعهم الله تعالى فيها قال بعضهم هي للولد سواء قالوا هي للصغير أو لم يقولوا سلموها  
إلى الأب أو إلى الابن لأنه هو الذي اتخذ الولية للولد وقال بعضهم هي للوالدين وقال بعضهم إذا قالوا للولد  
فهي له وإن لم يقولوا شيئا فهي للوالد قال الفقيه أبو الليث رجعهم الله تعالى أن كانت الهدية مما يصلح للصبي  
مثل ثياب الصبي أو شيء يستعمل للصبيان فهي للصبي وإن كانت الهدية دراهم أو دنائير أو شيئا من متاع  
البيت أو الخيوان فإن أهداه أحد من أقرباء الأب أو من معارفه فهي للوالد إذا اتخذ الرجل عذيرة للختان  
فأهدى الناس هدايا ووضعوا بين يدي الولد سواء قال المهدى هذا للولد أو لم يقل فإن كانت الهدية تصلح  
للولد مثل ثياب الصبيان أو شيء يستعمله الصبيان مثل الصولجان والكررة فهو للصبي لأن هذا تملك للصبي  
عادة وإن كانت الهدية لا تصلح للصبي عادة كالدرهم والدنانير ينظر إلى المهدى فإن كان من أقارب الأب  
أو معارفه فهي للأب وإن كان من أقارب الأم أو معارفها فهي للأم لأن التملك هنا من الأم عرفا وهنالك من  
الأب فكان التعويل على العرف حتى لو وجد سبب أو وجه يستدل به على غير ما قلنا يعتمد على ذلك وكذلك  
إذا اتخذ ولية لزوج أو فافأته فأهدى الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من التقسيم وهذا كله إذا لم يقل المهدى  
شيئا وتعد الرجوع إلى قوله أما إذا قال أهديت للأب أو للأم أو للزوج أو للمرأة قال القول للمهدى كذا في الظهيرة  
\* رجل قدم من السفر وجاء به دايال من نزل عنده وقال له أقسم هذه الأشياء بين أولادك وبين امرأتك  
وبين نفسك فإن كان المهدى قائما يرجع في البيان إليه وإن لم يكن قائما فاصطاح للصبي خاصة فهو لامرأته  
وما يصلح للصغار من الأناث فهو لهن وما يصلح للصغار من الذكور فهو لهن وما يصلح له فهو له فإن كان يصلح  
للرجال والنساء جميعا ينظر إلى المهدى إن كان من أقارب الرجل أو معارفه فله وإن كان من أقارب المرأة  
أو معارفها فلهما فإذا تعويل على العادة هكذا في المحيط \* رجل بعث إليه مبدية في أناه أو ظرف هل يباح  
له أن يأكلها في ذلك الأناه إن كان ثريدا أو نحوها يباح له أن يأكلها في ذلك الأناه لأنه مأذون في ذلك دلالة لأنه  
إذا جرحه في أناه آخر ذهبت لذته وإن كان شيء من الفواكه أو نحوها إن كان بينهما انبساط يباح له أيضا  
والأفلاو يقال إذا بعث إليه مبدية في ظرف أو أناه ومن العادة رد الظرف والأناه لم يملك الظرف والأناه وذلك  
كالقصاع والجواب وما أشبه ذلك وإن كان من العادة أن لا يرد الظرف كقواصر القرفا لظرف هدية أيضا لا  
يلزمه رده ثم إذا لم يكن الظرف هدية كان أمانة في يد المهدى إليه وليس له أن يستعمل في غير الهدية وله أن  
يأكل الهدية فيه إذا لم تقتض العادة تفرغه فإن اقتضت تفرغه ونحوه له عنه لزمه تفرغه كذا في السراج  
الوهاب \* سئل ابن مقاتل عن قوم جالس على خوان وتناولوا شيئا من على خوان آخر ومن هو ليس  
بجالس معهم يخدمهم قال ليس لهم ذلك ولو تناول من معصية على خوانه لأبأس قال الفقيه هذا قياس وفي  
الاستحسان أن كل من كان في تلك الضيافة إذا أعطاه جاز وبه أخذ كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو قال  
لا أخادخل كرمي وخدمت العنب لم يزد على هذا المختار إن يأخذ منه شعبة كذا في الفتاوى العتبية \*  
وان قال خذ من البر يا خذ مني كذا في المحيط \* صبي أهدي وقال إن أبي أرسل إليك بهذه الهدية يحمل  
له التناول الآن يقع في قلبه أنه كاذب كذا في المنتقط \* قال أبو يوسف رجعهم الله تعالى لو اشترى ثوبا بعشرة  
فأرجع له لا يقبل حتى يقول أنت في حل أو هو لك كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو قال الوكيل لأسلم من تناول  
مالك فقال الأمر أنت في حل من تناولك من مالي من درهم إلى مائة درهم فدخل في وكالته ليس له أن  
(٢) قوله عذيرة بالعين المهملة ثم الذال المجهمة هي طعام الخنثى وما في النسخ من رسمه بالغين المعجمة والذال  
المهملة فتخريف اه بجرأوى

أراد أن يكتب كتابا فباع رب الأرض أو الكرم نصيبه من الزرع والترو لم يبع الأكارم نصيبه من الزرع والفرد مدركا كتب نصيب البائع  
بانقراده وإن لم يكن مسدرا كالحق به حكم الحاكم وقال وحكم بعهده ما حكم من حكمه السلام هذا إذا لموافق الأكارم البائع وإن وافق باع

الكل جلة النصف بحكم انه ملكه والباقي بحكم الاذن من شريكه ثم تقايلا ان البيع في حصة العامل باذنه فيبقى للمشتري النصف ووجه ثالث ان يكتب البيع كاذرنا غيره انه لا يكتب (٣٨٤) فيه لا خيار للمشتري ولا قبضه للمشتري ثم يمكن ان يدرك فاذا ادرك انقلب جائزا

لرؤال المانع ثم يكتب قبضهما المعقود عليه وانه لم يبق للزارع ولا للبائع هذا قبله حق واذا باع نصف نزل الكرم مشاعا لا يجوز ولو باع الكل ثم تقايلا في النصف يجوز فلو كان فضوليا في بيع النصف لا تخير لا يجوز ايضا \* اشترى قصيلا ولم يقبضه حتى صار حيا بطل البيع عند الامام وقال لا يبطل وشراء قصيل الخنطة بالخنطة كيلا أوجزافي يجوز لان هذا بيع الحشيش بالخنطة فيصح كيفما كان \* باع ارضا فيها زرع لا يدخل الزرع نبت أم لا \* وفي التجنيس الزرع اذ لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض نبت أم لا وهو الصواب وكذا الوبايع شجرا عليه ثم لا قيمة له يدخل في بيع الشجر لان بيعه منفردا لا يجوز \* وافق ابوبكر الاسكاف وأبو نصر الفقيه ان البذر اذا كان فسد في الارض أو نبت لكنه بحال لا قيمة له يكون للمشتري لانه لا يجوز بيعه بانفس راده فصار جزءا من الارض وان لم يفسد في الارض أو نبت وصار بحال له قيمة لا يدخل \* وافق أبو القاسم بانه للبائع في الاحوال كلها وبه تأخذ واختار في الصغرى دخول الثمر في بيع الشجر والزرع اذا لم تكن لهما قيمة في بيع الارض بلا ذكر وكذا الشجر مثمرا أو غير مثمر ولا يدخل الثمر في بيع الشجر بلا ذكر وان موجودا وقت البيع وكذا قوا ثم الخلاف على ما عليه بعد الفتوى منتقى \* اذن له بزراعة ارضه فاراد ان يخير جهابذة الزراعة ليس له ذلك ولو كان له قيمه ازرع قباع الزرع لا الارض ترك الارض على البائع

### \* (الباب الرابع في هبة الدين من عليه الدين) \*

هبة الدين من عليه الدين الذين جائرة قياسا واستحسانا وهبة الدين من غير من عليه الدين جائرة اذا امره بقبضه استحسانا كذا في التتارخانية \* هبة الدين من عليه الدين وبراءة يقيم من غير قبول من المدينون ويرتد بده ذكره عامة المشايخ رجعهم الله تعالى وهو المختار كذا في جواهر الاخلاطى \* وهذا اذا لم يكن الدين بدل الصرف فاما اذا كان بدل الصرف فأبرأه رب الدين منه أو وهبه منه فانه يتوقف على قبوله فان قبله برئ وان لم يقبل لا يبرأ وفي سائر المدينين يبرأ قبل أو لم يقبل الا أنه ترتد الهبة والبراءة في سائر المدينين بالرد وهذا كله في حق الاصيل وأما هبة الدين من الكفيل وبراءة من الدين فالهبة منه لا تتم بدون القبول وترتد بالرد وبراءة يقيم من غير قبول ولا يرتد بالرد وان وهب الدين الذي على الاصيل أو أبرأه فمات قبل الرد فهو برئ وكذلك لو كان ميتا فأبرأه منه وجهه في حل منه فهو جائز فان رد الوارث هذا البراءة يعمل رده ويقضى بالمال وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يعمل رده والبراءة ماضية على حالها كذا في الذخيرة \* ولو أبرأ الطالب الاصيل عن الدين أو وهب الدين منه ان قبل برئ الاصيل والكفيل وان لم يقبل لا يبرأ كذا في الخلاصة \* رجل عليه دين فمات قبل القضاء فوهب صاحب الدين لوارث المدينون صح سواء كانت التركة مستغرقة أم لم تكن كذا في فتاوى قاضيان \* ولورث الوارث الهبة ترتد بالرد خلافا لمحمد رحمه الله تعالى ولو وهب لبعض الورثة فالهبة لكلهم ولو أبرأ الوارث صح ايضا كذا في الوجيز للكردي \* وفي فتاوى آهو ولو أبرأ الغريم أحد الورثة من الدين صح في نصيبه وفي الخزانة عقدان يكون الموت فيهما بمنزلة القبول في هبة الدين من المدينون اذ لم يقبله حتى مات المدينون والوصية اذا لم يقبلها الموصى له حتى مات الموصى تجب الهبة والوصية وفي الفتاوى العتابة ولو وهب الدين لان من عليه الدين وهو صغير لم تجز هكذا في التتارخانية \* ولو قال له الغريم أبرأني عما لك علي فقال قد أبرأناك من ديني عليك فقال لا قبل فهو برئ \* كذا في الخلاصة \* وهب أحد الورثة حصته من الدين للمدينون قبل القسمة وفي التركة تقود وعروض صح استحسانا كالصالح قال رضي الله عنه وهبة خمسة من العين لوارث أو غيره تصح فيما لا يحتمل القسمة ولا تصح فيما يحتملها كذا في القنية \* وفي فتاوى آهو ولو قبض المال من المدينون ثم قال له ٢ (واي كنه مرابو ده است بتو بخشيدم) صحته الهبة واذا صحته الهبة كان للمدينون أن يرجع على رب المال بما دفع الى رب الدين كذا في التتارخانية \* وهب رب الدين من المدينون فلم يقبل ولم يردده حتى افترقا عن المجلس فله

٢ الدين الذي كان لي وهبته منك

بعد

باجر المثل الى الحصاد واذا كان في الزرع لا يتفغ به كالتين وفي ينبغي ان يستنى ليجوز البيع وقال السيد الامام أبو القاسم ينبغي ان يجوز البيع بشرط الترك الى الادراك لانه يتفغ به في المال كله وبالحش وان لا على (٣٨٥) تقدير الترك الاولى ان لا يجوز وقال شمس

الائمة في شراء غرة بستان  
ظهر البعض الاصح عندي  
عدم جواز البيع لانه  
لا ضرورة اليه لا مكان شراء  
الاصول فيكون المتولد على  
ملكه وان كان لا يسخوبه  
نفس البائع يشتري الموجود  
ببعض الثمن ويؤخر العقد  
في الباقي أو يشتري الموجود  
بكل الثمن ويحلل البائع له  
الباقي فيحصل المقصود هذا  
فلا حاجة الى بيع المعدم  
وعن عبد الكريم بن محمد  
اشترى ألوان الثماني  
بستان ادرك البعض ولم يدرك  
البعض وليس لها قيمة اذا  
كان الاكثر لها قيمة يجوز لان  
الاقل تباع الاكثر وما ليس له  
قيمة كالخوخ والمان والتين  
يشتري المتقوم بكل الثمن  
ويبيع له البائع الباقي فيتناوله  
بالاباحة وفي الملقط ان  
ادرك البعض واشترط الترك  
الى ادراك الباقي جاز الشراء  
والشرط أيضا وان لم يجعل  
للترك أجلا معلوما ولا يعلت  
البائع الامر بالتقاطه الى ان  
يدرك وفي مختصر الكرخي  
بداه صلاح بعض الثمار  
وبعض يتقارب ادراكه  
كالنخل اشتراه بشرط الترك  
يجوز عند محمد رحمه الله للعادة  
وان كان يتأخر كثيرا كالعنب  
يدرك بعضه قريبا اشتاء صح  
في المدرك لافي الباقي وفي  
الملقط بيع الثمار كالحصرم

بعد أيام ورده اختلف فيه والصحيح أنه لا يرتد كذا في جواهر الاخلاط \* وهل يشترط لصحة الرد محاس  
الابرا \* اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه كذا في التارخانية \* ذكر في المأذون الكبير في باب هبة العبد  
التاجر من له دين على عبد رجل فوهبه لمولاه صح سواء كان على العبد دين مستغرق أو لم يكن وهل يرتد برد  
المولى قيل بانه يرتد اجماعا هو المختار كذا في الغياثية \* اذا كان الدين بين شركيين فوهب أحدهما نصيبه  
من المديون صح وان وهب نصف الدين مطلقا ينفسد في الربع ويتوقف في الربع كالأو وهب نصف العبد  
المشتركة كذا في الصغرى \* من عليه الدين اذا وهب المال من ربه الدين يملكه ربه الدين بالهبة لا بالدين كذا  
في المحيط \* رجل قال لملكاته وهبت لك مالي عليك فقال المكاتبة لا أقبل عتق المكاتب والمال دين عليه  
كذا في السراج الوهاج وفي فتاوى آهو سئل برهان الدين عن مات مفاسا وعليه دين ففترع انسان بقضاء  
دينه هل يسقط دينه قال لا لان اسقاط الساقط لا يصور ولا يسقط بموته مفسلا ولا يبطل حق المطالبة في  
الآخرة كذا في التارخانية \* سئل أيضا عن المستأجر اذا مات حتى انفسخت الاجارة فقال ورثة المستأجر  
للا تاجر ٢ (ما زلت خاتمه بيزار شديم) هل يبرأ عن مال الاجارة قال لا يبرأ بل يسقط اذا قال عند القبر  
٣ (آزاد كن كردن اين غريم را) فقال الوارث ٤ (وي خود آ زاد است) لا يبرأ كذا في الملقط \* قلت سئل  
القاضي بديع الدين عن امرأة المتوفى قالت ٥ (هشت يك خویش و کابین بقرزند ان ار زانی داشتم) هل  
يبرأ عن التركة قال لا كذا في التارخانية \* لو قال للمديونة تركت ديني عليك أو قال بالفارسية ٦ (حق  
خویش بتمو ماندم) يكون ابراء حتى لا يعلت أن يدعى ذلك كذا في الفصول العبادية \* وسئل القاضي جمال  
الدين رحمه الله تعالى عن تبرع بقضاء دين رجل فابرا الطالب المطلوب بعد استيفاء الدين هل يرجع المتبرع  
بما أدى قال له أن يرجع ولو قال لا تخر ٧ (كردن شوی مادر خود را از حق که مادر ترا بر کردن وی  
بود آ زاد کن) فقال ٨ (آزاد کردم اکروی مادر من بجل کند) فقال ٩ (کردم) هل يكون ابراء قال لانه  
تعليق بخاطر وهذا باطل وكذا لو قال لرجل ١٠ (مرا بجل کن) فقال ١١ (بجل کردم اکرم را بجل کنی)  
فقال ١٢ (بجل کردم) لا يصح ابراءه ويصح ابراء الثاني ولو قال في الصورة الاولى (كردن او بيزار  
کردم) أو قال ١٣ (آزاد کردم ولكن تاما در مرا بجل کند) يصح هذا ابراء قال أيضا ولو قال ١٤  
(مرا بجل کن تا ترا بجل کنم) فقال (بجل کردم) فقال (من نیز بجل کردم هر چه دين است) يبرأ منه  
١٥ (وهر چه عين است) كالغصب والوديعة لا يبرأ منه كذا في التارخانية والله أعلم

### (الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما يمنع عن الرجوع وما لا يمنع)

في الفتاوى الغياثية الرجوع في الهبة مكروه في الاحوال كلها ويصح كذا في التارخانية \* يجب أن يعلم  
بأن الهبة أنواع هبة لذی رحم محرم وهبة لاجنبي أو لذی رحم ليس بمحرم أو لمحرم ليس بذی رحم وفي جميع  
ذلك للواهب حق الرجوع قبل التسليم هكذا في الذخيرة \* سواء كان حاضرا أو غائبا أو كان له في قبضه أو لم يأذن  
له كذا في المبسوط \* ليس له حق الرجوع بعد التسليم في ذی الرحم المحرم وفيما سوى ذلك له حق الرجوع الا  
أن بعد التسليم لا ينفرد الواهب بالرجوع بل يحتاج فيه الى القضاء أو الرضا أو قبل التسليم يتفرد الواهب

ترجة

٢ مللنا هذا الدار ٣ اعتق رقبة هذا الغريم ٤ هو معتوق ٥ استنسبت أن يكون غني ومهرى للآ ولاد  
٦ أبقیت حقك ٧ اعتق رقبة زوج امك من الحق الذي كان لامك عليه ٨ اعتقته ان جعل  
أحی فی حل ٩ جعلت ١٠ اجعلنی فی حل ١١ جعلتک فی حل ان جعلتني فی حل ١٢ جعلتک فی حل  
١٣ اعتقته على ان يجعل أحی فی حل ١٤ اجعلنی فی حل لا جعلتک فی حل فقال جعلتک فی حل فقال وانا  
جعلتک فی حل من کل دين أيضا ١٥ ومن کل عين

(٤٩ - فتاوى رابع) والتفاح ونحوه قبل الادراك يجوز وفي نحو الخوخ والكثير لا يجوز قبل الادراك الا اذا ادرك بعضها فيجوز  
فيما ادرك وما لم يدرك على تلك الشجرة وفي الظهري باع كل نزل الكرم والبعض في والبعض نصيب ان كان بعض كل نوع يأبى جوز وان كان

بعض كل الأنواع نيا والبعض نضيجا لا يجوز والصحيح الجواز في الوجهين وإن باع بعضه أو كان مشتركا باع قسطه والكل في ما والبعض إن من  
شريكه أفتى السعدي أنه لا يجوز أيضا (٣٨٦) وقيل إن باع من العامل لا يجوز وأن العامل من رب الكرم يجوز كما في الزرع \* القاضي

كرم بينهما باع أحدهما  
نصيبه من زلته وهو حصص  
لا يجوز كالزرع وكذا القطن  
بين شريكين \* اشترى على  
أنه سبع مائة من من عنب  
بعشرة أذرع كرباس فخرج  
ثلثمائة من فالبيع فاسد  
وبرد المشتري مثل العنب  
ويأخذ كرباسه وإن كان  
استهلكه يأخذ قيمة  
الكرباس \* وفي الظهيري  
اشترى عنب كرم على  
أنه ألف من فظهر تسعمائة  
طالب البائع بحصة مائة من  
من الثمن وعلى قياس قول  
الامام يفسد العقد في الباقي  
وكان قاضي الحرمين يروي  
عن الامام من جنس هذا وبه  
أفتى الحلواني والسرخسي  
على أن العقد يصح فيما  
وجد وبه الصدر وفي المحيط  
اشترى نصف ما في هذا  
الكرم المعين من العنب  
الذي على الكرم على أنه  
خمسائة لا يجوز وجه ذلك  
القدر اقل أو أكثر وذكر  
اللامسي أنه انما يجوز إذا  
وجد خمسائة \* ولو قال بعث  
الف من من العنب من هذا  
الكرم إن العنب من نوع  
واحد يجوز وفي المتن  
جواز شراء العنب من الكرم  
إذا علم أنه كذا كواردة ذكرها  
ونظر المقومين لتقدير القيمة  
فإن شرط أنها كذا كواردة  
يجوز إذا استجمعت فيها

بذلك هكذا في الذخيرة \* والواهب أن يرجع في بعض الهبة إن شاء كذا في الظهيرية \* وأما الرجوع  
رجعت في هبة أو رجعتم أو وردت إلى ملكي أو أبطلتها أو نقضتها فإن لم يتلظ ذلك ولكنه باعها أو ورثها  
أو أعتق العبد الموهوب أو دبره لم يكن ذلك رجوعا وكذا الوصية الثوب أو خايط الطعام بطعام نفسه لم يكن  
رجوعا ولو قال إذا جاء رأس الشهر فقدر رجعتم لم يصح كذا في الجوهرية النيرة \* أما العوارض المانعة من  
الرجوع فأنواع (منها) هلاك الموهوب لأنه لا سبيل إلى الرجوع في قيمته لعدم انعقاد العقد عليها (ومنها)  
خروج الموهوب عن ملك الموهوب له بأي سبب كان من البيع والهبة ونحوهما وكذا المثلوث لأن الثابت  
للوارث غير ما كان ثابتا للورث ولو وهب لعبد رجل هبة فقبضها العبد للواهب أن يرجع فيها وكذا المكاتب  
إذا وهب له هبة فقبضها فللواهب أن يرجع فان عجز المكاتب ورد في الرق فللواهب أن يرجع عنده أي  
يوسف رحمه الله تعالى (ومنها) موت الواهب كذا في البدائع \* ولو أخرج بعضه عن ملكه فله الرجوع فيما  
بقي دون الزائل ولو وهب الموهوب له لا يخرج رجع فيها كان للاول أن يرجع فيها كذا في الجوهرية النيرة \*  
(ومنها) الزيادة في الموهوب زيادة متصلة سواء كانت بفعل الموهوب له أو لا بفعله وسواء كانت متولدة أو غير  
متولدة ونحو ما إذا كان الموهوب جارية فله رجعها له فسميت أو دارا فبقي فيها أو أرضا فغرس فيها غرسا أو نصب  
دولابا أو غير ذلك مما يستسقى به وهو ثبت في الأرض ومبنى عليها على وجه يدخل في بيع الأرض من غير  
تسمية قليلا كان أو كثيرا أو كان الموهوب ثوبا نصبعه بعصرة أو زعفران أو قطعة قماش أو خايطه أو حبة  
وحشاه أو قباء أو أن صبغ الثوب بصبغ لا يزيد فيه أو ينقصه فلا أن يرجع كذا في البدائع \* الحسن بن زياد  
في المجرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا وهب لرجل ثوبا بصبغه بسواد فله أن يرجع فيه كذا في المحيط \*  
وعنده ما حبيه لا يرجع كالوصية بشئ آخر أو يوسف رحمه الله تعالى كان يقول أو لا يقول أي حنيفة  
رحمه الله تعالى ثم يرجع وقال رجماني فق على السواد أو كثر ما ينفق على صبغ أو جرح وقيل هذا إذا كان  
السواد لا يعد زيادة فإن كان يعد زيادة تزداد قيمته بذلك لا يرجع عنده السكل كذا في فتاوى قاضيخان \*  
والزيادة المتصلة هي الزيادة في نفس الموهوب بشئ يوجب الزيادة في القيمة كالجمال والخيطة والصبغ ونحو  
ذلك وإن زاده من حيث السعر فله الرجوع وكذا إذا زاد في نفسه من غير أن يزيد في القيمة ولو نقله من مكان  
إلى مكان حتى ازدادت قيمته واحتاج إلى مؤنة النقل ذكر في المتن أنه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله  
تعالى ينقطع الرجوع ولو وهب عبدا كافرا فأسلم في يد الموهوب له أو وهب عبدا حلال الدم فباعه أو ألى الجناية  
في يد الموهوب له لا يرجع ولو كانت الجناية خطأ ففقد الموهوب له لا يمنع الرجوع ولا يسترد منه الفداء كذا  
في التبيين \* وإن رجع قبل أن يفديه فالجناية على العبد يدفعه الواهب بها أو يفديه كذا في المبسوط \* ولو  
قطعت يده وأخذ الموهوب له أرشه كان للواهب أن يرجع ولا يأخذ الأرض كذا في البحر الرائق \* ولو علم  
الموهوب له العبد الموهوب القرآن أو الكتابة أو الصنعة لم يمنع الرجوع لأن هذه ليست زيادة في العين  
فأشبهت الزيادة في السعر كذا في التبيين \* وإن كانت الزيادة منفصلة فإنها لا تمنع الرجوع سواء كانت متولدة  
من الأصل كالولد والابن والثمر أو غير متولدة كالأرض والعقروا الكسب والقله وأما نقصان الموهوب فلا  
يمنع الرجوع ولا يضمن الموهوب له النقصان (ومنها) الوض \* كذا في البدائع \* (ومنها) أن يتغير الموهوب  
بأن كان حنطة فطحنها أو دقية فأنفخه أو سويقا فقلته بسم أو كان لبنا فأنفخه بدهن جينا أو سمنا أو أظفاه كذا في  
التتارخانية \* (ومنها) الزوجية) سواء كان أحد الزوجين مسلما أو كافرا كذا في الاختيار شرح المختار \* وإذا  
وهب أحد الزوجين لصاحبه لا يرجع في الهبة وإن انقطع النكاح بينهما ولو وهب لأجنبية ثم تزوجها أو  
وهبت لأجنبي ثم تزوجت نفسها منه كان للواهب أن يرجع في الهبة لأن النكاح بعد الهبة لا يمنع  
الرجوع كذا في فتاوى قاضيخان \* (ومنها) القرابة المحرمية) سواء كان القريب مسلما أو كافرا كذا في الشهي

شروط السلم والا لا على المشتري ضمان متلفه ولا شيء عليه من عن الباقي وإذا كان العقد جائزا الذي لا يشترط فيه \* ولا  
ذكرها وعددها فإذا وجدناها ناقصة أو زائدة لا شيء لا يحددها على الآخر لأنه اشترى الجمله بلا تقدير \* هر چه درین اختیار از دست از سیری



يشوف و رخته وفيه ساق دخل أيضا \* وقال ابن الفضل فبين له قطن في ارض باع منها مائة من ان كان ادرك اكثره بان كان مثلا على الارض القتا  
من ادرك منها مائة وباع منها مائة من يجوز والا فلا فعلى هذا لو باع الف من من عنب (٣٨٧) هذا الكرم والكل مدرك يجوز باع قرا

على رأس النخل وخلي البائع  
بينه وبين التمر. وقال برئت  
منه وقبله المشتري ثم اصابه  
آفة يهلك من مال المشتري  
لان الخليفة تسليم \* وفي شروط  
الظهارى شراء الزرع قبل  
الادراك يجوز ويؤمى بالقطع  
وان اراد اترك الى الادراك  
ذكر نانه يستاجر الارض  
وفي الثمار يجوز الشراء أيضا  
قبل الادراك ولا يمكنه  
استحجار النخل على الترك  
لعدم العادة وقد ذكرناه  
وان اراد ان يلزم الترك  
يكتب ان له هذا المشتري  
حق ترك الثمار على هذه  
الاشجار مدة كذا بامر  
لازم وحق واجب فانه يجوز  
ان تكون الاشجار لرجل  
والثمار لآخر ويكون له  
حق الترك على هذه الاشجار  
الى الادراك حقا لازما او  
ياذن له البائع في الترك عليها  
مدة كذا على انه كلما ناه  
عنه فهو مأذون فيه اذنا  
مستأقفا فلا يفيد نهى  
لانه كلما ناه يتجدد الاذن  
عند نهيه لان تعليق الاذن  
بالشرط جائز كالوكالة فصح  
تعليقه بالنهى عنه ويدخل  
في بيع برئوز في عرف  
سمرقند الجوز واللوز والتفاح  
والسفرجل والكثيرى  
والعنب والغيراء وجميع  
ما على الاشجار بلا استثناء  
والقرع والمبطخة الا اذا

\* ولا يرجع في الهبة من المحارم بالقرابة كالآباء والامهات وان علوا والا ولادوان سفلا واولاد البنين  
والبنات في ذلك سواء وكذلك الاخوة والاخوان والاعمام والعمت والمحرمية بالسبب لابل بالقرابة لا تمنع  
الرجوع كالآباء والامهات والاخوة والاخوان من الرضاع وكذا المحرمية بالماهرة كاهات النساء  
والربائب وزواج البنين والبنات كذا في خزائن المفتين \* قال حري دخل علينا بامان وله عندنا أخ مسلم  
فوهب أحده مالاً ضاحيه شيأ وقبله فلار جوع له فيه فان لم يقبض الموهوب له حتى يرجع الى دار الحرب  
بطلت الهبة فان كان الحربى أذن للمسلم في قبضه وقبضه بعد رجوعه الى دار الحرب جازا - تحسنا وفي  
القياس لا يجوز كذا في المبسوط \* وهب لوكيل أخيه لا يرجع في الهبة لان الملك والعقد وقع لآخيه  
بخلاف ما اذا وهب لعد أخيه (١) ولو رد الوكيل الهبة وقبلها الموكل صح كذا في القنية \* واذا وهب عبدا  
لآخيه ولا جنبى وقبضاه فله أن يرجع في نصيب الاجنبى اعتبار الله بعض بالكل كذا في المبسوط \* رجل  
وهب دارا فبنى الموهوب له في بيت الضيافة التي تسمى بالفارسية (كاشانه) تنورا للخبز كان للواهب أن  
يرجع في هبته وكذا لو بنى أرباأى معالفا كذا في الظهيرية \* ولو وهب له حجما فجعله مسكنا أو وهب له بيتا  
فجعله حجما فان كان البناء على حاله لم يرد فيه شيأ فله أن يرجع وان كان زاد فيه بناء أو علق عليه بابا أو  
حصصه واصلحه أو طينه فليس له أن يرجع فيه كذا في المحيط \* وان هدم البناء رجع في الارض ولو استهلك  
البعض له أن يرجع في الباقي كذا في الوجيز للكردي \* رجل وهب دارا لرجل فخصصها أو طينها  
أو زخرها بالذهب أو اتخذ فيها معتسلا أو أرضا فبنى في طائفة منها بناء فلار جوع في شئ من ذلك عندنا  
والزخرفة التذهيب كذا في الظهيرية \* وان وهب له دارا فبناها على غير ذلك البناء وترك بعضا على حاله لم  
يكن له الرجوع في شئ منها كذا في المبسوط \* وان وهب لآخر أرضا ضياء فأبنت الموهوب له في ناحية منها  
نخلأ أو بنى بناء أو دكانا أو كان ذلك زيادة فيها فليس له أن يرجع في شئ منها فان كان لا بعد زيادة أو بعد نقصان  
فانه لا يمنع الرجوع حتى لو بنى دكانا صغيرا بحيث لا بعد زيادة أصلا فلا عبرة به وان كانت الارض عظيمة  
لا بعد ذلك زيادة في الكل وانما بعد زيادة في تلك القطعة فله أن يرجع في غيرها كذا في الكافي \* ولو كانت  
الزيادة بناء فانه لم يعود حق الرجوع كذا في التتارخانية \* وان باع نصفها غير مقسوم رجع في الباقي وان لم  
يسع شيأ منها له أن يرجع في نصفها لان له أن يرجع في كلها كذا في نصفها بالطريق الاولى كذا في الجوهرية  
النيرة \* واذا كانت الهبة دارا فهدم بناءها كان له أن يرجع في الارض كذا في المبسوط \* وان كانت الهبة  
دارا فهدم البناء كان له أن يرجع في الباقي وكذلك اذا استهلك بعض الهبة يسقط حق الرجوع في المستهلك  
ويبقى في القائم كذا في غاية البيان \* واذا وهب دارا فرجع في بعضها لا تبطل الهبة في الباقي كذا في  
التتارخانية \* داوى العبد المريض أو الجريح حتى برئ أو كان أعمى أو أصم فسمع أو أبصر بطل الرجوع  
كذا في الخلاصة \* ولو مرض عند فداواه لا يمنع كذا في الجرار الرائق \* وهب عبدا فديره الموهوب  
له انقطع الرجوع وان كاتبه فمجزور رقيقا فله الرجوع ولو زالت الرقبة عن ملكه ثم عاد اليه بالفسخ  
فللواهب الرجوع ولو جنى العبد على الموهوب له فللواهب الرجوع والحناية باطلة كذا في محيط  
(١) قوله بخلاف ما اذا وهب لعد أخيه أى فله الرجوع عند الامام لانها ليست صلة لآخيه من كل  
وجه والمنازع من الرجوع هى الصلة الكاملة دون القاصرة وذلك انها هبة للعبد من وجه باعتبار ان العقد  
وقع له بدليل أنه يعتبر قبوله وردد الملك يقع له أو لا ثم ينتقل للمولى ان لم يكن عليه دين وهبة للمولى من وجه  
باعتبار انهم استمروا على ملكه فلا تكون صلة كاملة فلا تمنع الرجوع وعندهما يمنع الرجوع نظر الوقوع  
الملك للمولى وعام تحقيقه في محيط السرخسى وسيأتى ذكر هذه المسئلة وتبيان الخلاف فيها في العميقة التي  
بعدها اه بحرأوى

نص على استثنائهم وعند دخولها يدخل النضيج والنضيج والى والندجة والشتوى لاحشيشها وكذا اللوى بالتي فيها  
العريشة من الاغصان والحشيش وهى معلومة وكذا عنب العريشة والاولى بيان عنب العريشة في البيع ولا يدخل الحنطة والشعير

ولما حصل من الثمار ولا المخافة الحرة بقيمة نحو الارز والماس والاولى في الخريفية أو البساتم في البيع لانه ربما يجري فيه النزاع ولا يدخل  
الحطب الذي يحتاج اليه المشتري سنة (٣٨٨) الا اذا بين شيئا معلوما أو جرى الرسم به ولا يدخل الباذنجان بلابان أو في موضع يباع فيه

الباذنجان كثيرا ولا يدخل  
الجوز والسلمج والبقول  
والراحين الا ان يسامح بقدر  
ما يحتاج اليه المشتري \* أما  
اذ باع كرم ما في شئ يدخل  
فيه بلاذ كره قال ظهير  
الدين الرطبات والاغراس  
التي للقطع تدخل في الاصح  
كاشجار الكبر وقوام  
الخلاص قليل لا يدخل لان  
لقطعها نهاية معلومة كالثمار  
وقيل يدخل من غير ذكر  
كالشجار والقصب الفارسي  
يدخل لانه ليس من ربيع  
الارض حتى لم يجب فيه  
عشر وقصب السكر لانه  
كالزروع والورد والاس  
لا يدخل بلاذ كره لانه كالثمار  
واصولهما تدخل لانه  
لانها تقطعها والياسمين  
وشجرة على هذا والقطن  
والعصفر غير منزلة الثمار  
لا يدخل بلاذ كره  
واصولهما قليل تدخل  
وقيل لا والقضاء الرطب  
والكرات وكل ما كان على  
وجه الارض لا يدخل وما  
كان مغيبا في الارض قليل  
لا يدخل بلاذ كره كالزروع  
وقيل يدخل كالشجر وجميع  
الرطاب على هذا والجوز  
والبصل والسلمج المدرك  
للأثاع والمغيب والظاهر  
منه سواء وغير المدرك  
للمشتري ولا يدخل الزعفران  
بلاذ كره وفي اصوله عن

السرخسي \* ولو وهب له وصيفا فشب وكبر ثم صار شيئا فأراد الرجوع وقيمتها الساعة أقل من قيمته حين  
وهب فليس له ذلك لانه حين زاد سقط الرجوع فلا يعود بذلك كذا في السراج الوهاج \* ولو كان نجيفا  
فمن أودع ميا فحسن لا يرجع فيه كذا في خزانة المفتين \* ولو كان طويلا فوهبه فازداد طوله وهب  
الطول نقصان فكان أسع له وينقص عنه ولا يزيد خيرا فلا وهب الرجوع فيه كذا في محيط السرخسي  
\* رجل اشترى عبدا وقبضه ثم وهبه لانسان وسلم ثم رجع في الهبة بغير قبضه ثم وجد بالعبدا عيبا كان له أن  
يرده على بائعه ويجعل الرجوع في هذه بغير قضاء بمنزلة الرجوع بقضاء القاضي كذا في فتاوى قاضيخان  
\* واذا وهب العبد المدين من صاحب دينه بطل دينه وكذا لو كان على العبد جنابة خطا فوهبه لولي الجنابة  
بطلت الجنابة ويكون للواهب أن يرجع في هبته استحسنانا واذا رجع في هبته لا يعود الدين والجنابة في قول  
محمد رحمه الله تعالى ورواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية  
الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمعل عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهشام عن محمد رحمه الله تعالى  
وفي الاستحسان يصح رجوعه كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الزادات صبي له على مملوك وصيه دين فوهب  
الوصي المملوك للصبي ثم أراد الرجوع في هبته عن محمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك وفي ظاهر الرواية يرجع  
كذا في الغلاصة \* رجل وهب عبد الرجاين فله أن يرجع في نصيب أحدهما أو كذلك ان جعل نصيب  
أحدهما هبة ونصيب الآخر صدقة كان له أن يرجع في الهبة كذا في المبسوط \* رجلان وهبا عبدا  
لرجل وسلمائهما أراد أحدهما أن يرجع بحصته والآخر غائب كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو  
وهب من غيره جارية فعلمها الموهوب له القرآن أو الكتابة أو المشط ليس للواهب أن يرجع فيها هو المختار  
كذا في المضمرات \* ولو وهب جارية في دار الحرب فأنجزها الموهوب له الى دار الاسلام ليس له الرجوع  
كذا في الجرارائق \* ولو ولدت الموهوبة ولدا كان للواهب أن يرجع في الام للعالم وقال أبو يوسف رحمه  
الله تعالى لا يرجع فيها حتى يستغنى الولد عنها يرجع في الام دون الولد كذا في الظهيرية \* قال بشرى قلت  
وان اختصموا في الرجوع والولد صغير ثم أدركه الصغير وقد كان أبطل القاضي الرجوع له في الامة قال له  
الرجوع فيها كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو زادت الهبة في بدنها خيرا ثم ذهبت الزيادة كان للواهب أن  
يرجع في هبته كذا في الظهيرية \* وهب لرجل جارية فان للواهب أن يرجع في الجارية دون ولدها وكذا  
في جميع الحيوانات والثمار وغير ذلك كذا في النبايع \* واذا أراد الواهب الرجوع وهي حبلى فان  
كانت قد زادت خيرا فليس له أن يرجع فيها وان كانت قد زادت شرافا له أن يرجع فيها ولو لم يولد في هذا  
تختلف فتون من اذا حبست سميت وجسنت لو أنها فكان ذلك زيادة في عيها فيمنع الرجوع ومن من اذا  
حبست اصغر لو أنها ودفن ساقها فيكون ذلك نقصا فيها لا يمنع الواهب من الرجوع كذا في المبسوط \* ولو  
وهب أمة فشب وكبرت لا يرجع وكذلك جميع الحيوانات كذا في محيط السرخسي \* وان وهب جارية  
حاملأ أو بهيمة حاملا فرجع فيها قبل الوضع ان كان رجوعه قبل ان يمضي مدة يعلم فيها زيادة الحمل جاز  
والا فلا وان وهب له بيضا فصار فرو خاليس له أن يرجع في ذلك كذا في الجوهر النيرة \* اذا وهب الامة  
لزوجها بطل النكاح فان رجع في الهبة صرح رجوعه ولا يعود النكاح كما لا يعود الدين والجنابة كذا في  
خزانة المفتين وفتاوى قاضيخان \* واذا وهب المشكوك في لزوجهما حتى فسد النكاح ثم رجع الواهب يعود  
النكاح ذكره الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في الخلافات وذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب في  
مواضع أن بالرجوع في الهبة يعود الى الواهب قديم ملكه والمراذمة العود الى قديم ملكه فيما يستقبل لا  
فيما مضى الا ترى أن من وهب مال الزكاة من رجل قبل الحول وسلمه اليه ثم رجع في الهبة بعد الحول لا يجب  
على الواهب زكاة ما مضى فلم يجعل قديم ملكه عائدا اليه في حق زكاة ما مضى وكذلك من وهب من آخر دارا

بمجرد ايتان والحبوب كالحص والعسد والباقل والسكان والذرة كالزروع وعن بعض المشايخ ان اوراق الفرساد وسلمها  
لا تدخل في بيع الشجر بلاذ كره وكذا في بيع الارض وان دخل الشجر وفي بيع الارض يدخل كل شجر يغرس للتأبيد ولو كان ينقل ويجول

لا يخل بالشرط ويسع ورق التوت قبل ان يخرج لا يجوز ولكن ان باع الاغصان لقطعها ثم اذن له في الترتك حتى خرج الورق جاز وكان  
الورق تبعا \* (نوع آخر في الخنطة والدقيق) \* أقل مال الربا نصف صاع فرباع (٣٨٩) منعت ونصف جاز ويسع الخنطة

بالخنطة وزنا لا يجوز الا في  
رواية شاذة عن الثاني وكذا  
الدقيق بمثله وزنا لانه كيلي  
ولو باعها بعثها بمجازفة فوزنا  
فتساويا لا يجوز عندنا لان  
الشرط العلم بالمساواة وان  
البيع وفي فتاوى مرقند  
ان تسائلا كمالا جاز \* ولو باع  
الدرهم بالدرهم كمالا لا يجوز  
وان تساويا في الكيل والوزن  
ويسع الخنطة بالدرهم وزنا  
يجوز ويسع الفضة بالفضة كفة  
بكفة يجوز وان لم يعلم القدر  
\* باع خنطة غير معينة ولا  
مشار اليها لكنها في ملكه  
في السواد وعلم به المشتري  
فلا خيار له وان لم يعلم له  
الخيار وذ كر خيار دل على  
جواز البيع ولو كان البعض  
في السواد والبعض في المصر  
لا يجوز ولو كان الكل في  
المصر في موضعين يجوز  
بلاشارة في الاصح وسواء  
كان الثمن نقدا أو ديناً على  
البائع وان لم تكن في ملكه  
واشترها وسلم لا يجوز وكذا  
اذا لم يكن البعض في ملكه  
لانه باع الموجود والمعدوم  
بمخلاف شرع رزمة على ان  
فيه اعشرين ثوبا ووجد  
انقص حيث يصح في الموجود  
ان فضل الثمن لانه من قبيل  
الغلط \* وذ كر الامام ظهير  
الدين باع كرامن الخنطة ان  
في ملكه أقل منه بطل في  
المعدوم وان في ملكه لكن

وسلمها الى الموهوب له ثم بيعت دار مجتمعتها ثم رجع الواهب فيها لم يكن الواهب ان يأخذها بالشفعة ولو عاد اليه  
قديم ملكه فيما مضى وجعل كانه الدار لم تزل عن ملكه لكان له الاخذ بالشفعة كذا في الذخيرة \* وان  
وهب جارية فوطئها الموهوب له قال به ضمهم له ان يرجع فيها ما لم يتجمل وهو الاصح هكذا في الجوهرة النيرة  
\* ولو وهب لاختيه وهو عبد لغيره فله ان يرجع ولو وهب لعبد أخيه فله الرجوع عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وعندهما الرجوع له ولو كانا جميعا ذوى رحم محرم من الواهب قال الفقيه أبو جعفر الهندواني ليس  
له ان يرجع في قولهم جميعا كذا في محيط السرخسي \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان \* ولو  
وهب للمكاتب وهو ذور رحم محرم منه فان أدى المكاتبه فعتق لم يرجع وان عجز فعند محمد رحمه الله تعالى  
لا يرجع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع ولو كان المكاتب أجنبيا ومولاه قريب الواهب فان عتق  
المكاتب يرجع وان عجز فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* رجل وهب  
لعبد رجلا جارية فقبضها ثم أورد الواهب أن يرجع فيها او المولى غائب فان كان المولى في يد المولى ليس له أن  
يرجع فيها وان كان في يد العبد فان كان العبد مأذونا له في التجارة فله أن يرجع كذا في خزنة المفتين \* وان  
كان محجورا عليه لم يكن له ذلك حتى يحضر المولى فان قال العبد أنا محجور وقال الواهب أنت مأذون ولي  
أن أرجع فيه اقبل - ضرور مولك قال قول قول الواهب مع عينة قالوا وهذا الاستحسان والقياس أن يكون  
القول قول العبد ثم انما حلقنا الواهب على العلم ولو أقام العبد بينة أنه محجور لا تقبل بينته هذا كله اذا كان  
المولى غائبا والعبد حاضر فان حضر المولى وغاب العبد فادار الواهب أن يرجع في هبته فان كان الموهوب  
في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كانت الهبة عينا في يد المولى كان المولى خصما فان قال المولى أو دعني هذه  
الجارية عبدي فلان ولا أدري أو هبتها له أم لا فأقام المدعي بينة على الهبة فالقضى الخصم واذا قضى القاضي  
بالجارية للواهب فقبضها الواهب فزادت في يده في الواهب ثم حضر الموهوب له أو أنكر أن يكون عبدا  
فالقول قوله فكان له أن يأخذ الجارية ثم ليس للواهب أن يرجع في الهبة وان كانت الجارية قد ماتت  
في يد الواهب كان للوهوب له الخيار ان شاء ضمن الواهب قيمتها وان شاء ضمن المودع وان ضمن الواهب  
لا يرجع على المودع بما ضمن وان ضمن المودع لا يرجع على الواهب بما ضمن أيضا ثم أوجب الضمان في  
الكتاب على المودع ولم يجعل فيه خلافا وذ كر الكرخي أن هذا قول محمد رحمه الله تعالى فأما عند أبي يوسف  
رحمه الله تعالى لا يضمن وان قال المولى قد علمت أنك وهبتها للذي أو دعني الآن ليس بعبدي فأقام المدعي  
بينته على أن فلانا الغائب عبده لا تقبل هذه البينة ان كان العبد حيا وان قال الواهب ليست بيته وطلب  
يمين المودع بالله ان الغائب ليس بعبده استخلفه القاضي فان حلف برئ من الخصومة وان كل لزمته  
الخصومة ولو أقام المدعي بينته على اقرار المولى أن فلانا عبده تقبل بينته وقضى بالرجوع وان أقام المدعي  
بينته على أن الغائب كان عبده هذا الرجل وانه قد مات قبلت بينته وصار ذواليد خصما وان أقام المدعي  
بينته على أن الغائب كان عبده وأنه قد باعه من فلان بألف درهم وقبضه فلان منه بألف درهم لم تقبل بينته  
وان أقام المدعي بينته على اقرار الذي في يده الجارية أنه قد باع فلانا الغائب من فلان ولم يقيم البينة على  
اقراره أن الغائب عبده فالقاضي لا يقبل هذه البينة ولا يجعل الذي في يده خصما كذا في الذخيرة \* ولو  
وهب كرسيا فصره الموهوب له لا يرجع لانه زيادة متصلة وصفة متقوية ولو غسله يرجع كذا في محيط  
السرخسي \* وان قتله لا يرجع اذا كان يزيد بذلك في الثمن كذا في الوجيز للكردي \* ولو نطق المصحف  
بأعراب فلا رجوع كذا في خزنة المفتين \* وان وهب له حديدا فضرب منه سيفاً أو غرلاً فسجعه لم يكن له  
أن يرجع في شيء من ذلك كذا في المبسوط \* ولو وهب حلقة فركب قيم اقصا ان كان لا يمكن نزعها الا بضرر  
لا يرجع وان أمكنه نزعها بلا ضرر يرجع وان وهب له ورقة فكتب فيها سورة أو بعض سورة يرجع لانه

من نوعين أو في موضعين لا يجوز وان من نوع في موضع جاز واذا علم المشتري بمكانها في مكانها وان شاء فسخ \* باع عبدا  
ولم يصف وأضافه الى نفسه بان قال بعت عبدي هذا يجوز ان كان له عبدا واحدا وله عبدا لا يجوز كالأول يصف الواحد الى نفسه وسيأتي

\* ولو قال بئس سالما واسم عبده سالم لا يجوز وكذا الجارية ولو قال بعت الجارية التي اشتريتها من فلان أو التي في البيت يجوز وكذا الشعر والقطن ونحوهما وكل ما لا يتفاوت (٣٩٠) كالبر يجوز البيع بلا إشارة وإضافة ولو كان في ملكه قدر المبيع كله \* بعتك مائة من

من هذه الحنطة وأعطاه  
من كدس آخر لا يجوز لأن  
غير النقيدين يتعين بالتعيين  
\* له عليه حنطة أكاه أقباعها  
منه نسيئة لا يجوز لأنه يبيع  
الصكالك والحيلة أن يبيعه  
بشوب ويقبض الثوب ثم  
يبيعه بدرهم إلى أجل \* باع  
حنطة في سنبلها لزم البائع  
الدوس والتسذرية وكذا  
لو أطلق وله حنطة في سنبلها  
و يبيع برقي سنبله بحنطة  
على الأرض لا يجوز ويجوز  
بيع الدقيق بمثله كيلا  
وقال الفضلي انما يجوز اذا  
كانا مكبوسين وقرضه جائز  
اجماعا ولا يجوز المفاضلة  
اذا كان أحدهما دقيقين أحسن  
أو أعلى وكذا يبيع الخالة  
بالخالة ويبيعهما بالآخر  
وزن لا يجوز لأن الدقيق كيلي  
حتى لم يجز بيع الدقيق بالحنطة  
وزن لا يجوز وبالجزو يبيع الخالة  
بالدقيق والدقيق بالخالة  
بالاعتبار يجوز عند الثاني  
بان كانت الخالة الخالصة  
أكثر وعند محمد رحمه الله  
لا يجوز الامتساويا كيلا  
ويجوز التفاضل في بيع  
الحنطة بالشعير وان كان في  
الحنطة حبات الشعير أو  
العكس اذا كان مثل ما يكون  
من الشعير في إعادة والمقلية  
بغيرها لا يجوز بالمقابلة جاز  
اذا تساوى بالمبالغة بغير  
المبالغة لا يجوز عندنا وكذا

لا يزدهم ذاق ثمنه وان أطعمه معجنا وكتبه لا يرجع لان كتابة المصحف تزيد في الثمن وان كانت دفاتر ثم كتب  
فيها آية أو حديثا أو شعرا ان كان يزدهم ثمنه لا يرجع وان كان نقص يرجع كذا في محيط السرخسي  
\* وهب له امرأة فصقلها فله الرجوع كذا في القنية \* ولو حدد السكين لا يرجع كذا في الوجيز لا كدرى  
\* وهكذا في المحيط \* ولو وهب له سيف فاجعله سكيناً أو كسره وجعل منه سكيناً آخر لم يرجع فيه كذا في المحيط  
\* ولو وهب لرجل أجدا عاف كسرها الموهوب له وجعلها حطباً أو وهب له لباً فاجعله طيناً فله أن يرجع فيها  
وان أعاده لينا لم يرجع فيه كذا في الظهيرية \* ولو وهب له تراباً فله بالماء لا يرجع كذا في محيط السرخسي  
\* ولو وهب له سوياً فله بالماء فله الرجوع كما اذا وهب له حنطة فله بالماء كذا في الجوهرية النيرة \* ولو  
وهب بخمسة أجفاله لم يرجع والخبث المطبوخ من ماء العنب الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ثم يصب عليه من  
الماء مقدار ما ذهب منه ثم يطبخ أدنى طبخة ثم يترك حتى يشتد ويقذف بالزبد وهو معرب وأصله (بخنث)  
كذا في خزانة المفتين \* رجل وهب شاة أو بدنة أو بقرة فأوجبه الموهوب له لاختيمه أو هدى أو جزاً صيد  
أو نذراً أو قلداً البدنة أو البقرة أو أوجبه الموهوب أن يرجع في الروايات الظاهرة وعن أبي يوسف رحمه  
الله تعالى لا يرجع كذا في محيط السرخسي \* ولو وهب له شاة فذبحها فله أن يرجع فيها وهذا بخلاف  
ولو ضحى بها أو ذبحها في هدى المتعة لم يكن له أن يرجع فيها في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد  
رحمه الله تعالى يرجع فيها وتجزئها لاختيمه والمتعة لم ينص على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واختلف  
المشايع رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم انه كقول محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولو وهب  
درهما ثم استقرضه من الموهوب له فأقرضه ما به جاز وليس للواهب أن يرجع أبداً كذا في خزانة المفتين  
\* رجل وهب لرجل درهما فقبضه الموهوب له وجعله صدقة لله تعالى فله الواهب أن يرجع فيه ما لم يقبضه  
المتصدق عليه كذا في المبسوط \* رجل وهب ديناله عليه لم يرجع وهب له ثمرة في نخل وأمره بالقبض فقبض  
كان له الرجوع كذا في السراجية \* رجل وهب شجرة وأذن له بقطعهما فقطعهما وأنفق في القطع كان  
لواهب أن يرجع فيه ولو وهب شجرة بأصلها فقطعهما الموهوب له كان للواهب أن يرجع فيها وفي مكانها من  
الأرض هو الصحيح فلأنه جعل الشجرة أبواباً أو جذوعاً لا يرجع الواهب فيه وروى أنه يرجع في الجذوع  
كما اذا جعلها حطباً فانه يرجع في الحطب كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا وهب الرجل عبده من رجل ثمان  
الموهوب له وهب ذلك العبد من رجل آخر بعد ما قبضه وقبضه الموهوب له الثاني لا يكون للواهب الاول  
سبيل لأعلى الواهب الثاني ولأعلى الموهوب له الثاني ولكن يرجع الواهب الثاني في هبته ان شاء ثم يرجع  
الواهب الاول على الواهب الثاني كذا في الذخيرة \* ولو واصل الى الواهب الثاني بهيمة أو صدقة أو أراث أو  
وصية أو شراء أو ما أشبه ذلك لم يكن للواهب الاول أن يرجع فيه كذا في المحيط \* لو باع الموهوب له الموهوب  
من آخر فرد المشتري ببيع ليس للواهب أن يرجع كذا في شرح مجمع البحرين \* وفي السغناقي ولو وهب  
ماغصب أو باع أو تصدق أو أجر أو رهن أو أودع أو أعار فله ثمنه واقبضته ولا يرجع الموهوب له والمتصدق  
عليه بما ضمنه أو على الغاصب ويرجع المستأجر والمودع والمرتهن بالقيمة عليه ويرجع المشتري بالثمن عليه  
ولا يرجع السارق من الغاصب ولا غاصب الغاصب كذا في التتارخانية \* لا خلاف في أن الرجوع في الهبة  
بقضاء القاضى فسخ واختلف في الرجوع بالتراضي فمسائل اصحابنا تدل على أنه فسخ أيضاً كالرجوع  
بالقضاء فانهم قالوا يصح الرجوع في المشاع الذي يحتمل القسمة ولو كان هبة مبتدأة لم يصح مع الشيعاء وكذا  
لا تتوقف صحته على القبض ولو كان هبة مبتدأة توقفت صحته على القبض وكذا لو وهب لانسان شيئاً  
وهبه الموهوب له لا يخرج ثم يرجع الثاني في هبته كان الاول أن يرجع ولو كان هبة مبتدأة لم يكن له الرجوع  
فهذه تدل على أن الرجوع بغير قضاء فسخ فاذا أنسخ بالرجوع عاد الموهوب الى قديم ملكه وملكه الواهب

بيع المبالغة بالمبالغة والرواية محفوظة عن محمد بن يسع الدائسة بالمبالغة انما لا يجوز اذا انتفعت أما اذا اتلت من ساعته وان  
يجوز اذا تساوى يبيع الحنطة بالحنطة مجازة لا يجوز الا اذا ظهر التساوى في المجلس \* اشترى قطناً معلوماً بثمن معلوم يحط من الثمن حصه

الورام ان كان معهودا لان المعروف كالمشروط \* (نوع في التفرقات) \* شر استر الكعبة المعظمة شرقها الله تعالى من السدنة لا يجوز لعدم الملك فان نقله الى بلد آخر لم يصدق به على الفقراء \* الحديد والرصاص والخماس (٣٩١) والصفر والشبه اجناس والهوى مع المروى والتخذه من المكان

وان لم يقبضه لان القبض انما يعتبر في انتقال الملك لا في عود ملك قديم والموهوب بعد الرجوع يكون امانة في يده الموهوب حتى لو هلك لا يضمن ولو لم يتراضى على الرجوع ولم يقبض القاضي به ولكن الموهوب له وهب الموهوب للواهب وقبضه الواهب الاول لا يملكه حتى يقبضه واذ قبضه كان بمنزلة الرجوع بالتراضي أو بقضاء القاضي وليس للموهوب له أن يرجع فيه كذا في البدائع \* ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ويجوز تصرف الموهوب له في الهبة ما لم يحكم القاضي بنقضها فاذا حكم فلا يجوز تصرفه وكذلك قول محمد وأبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وان مات في يده الموهوب له قبل أن يقبضه الواهب بعد ما قضى القاضي به لم يكن للواهب أن يضمه الا أن يكون منعه بعد القضاء وقد طلب منه الواهب ولو لم يرده الهبة بعد الرجوع لم يحكم به الحاکم حتى وهب الموهوب له الهبة من الواهب وقبضه الواهب فهو بمنزلة رده أو رد الحاکم كذا في الذخيرة \* واذ قضى القاضي بابطال الرجوع لما منع ثم زال المانع عاد الرجوع كذا في المحيط \* واذ وهب من الفقير شيئا لملك الرجوع وقيل هذا اذا نوى الصدقة كذا في السراجية \* وهب شيئا لرجل ثم قال الواهب أسقطت حتى في الرجوع لا يسقط حقه كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو صالحه من حق الرجوع على شيء فانه يصح ويكون عوضا عن الهبة ويسقط حق الرجوع كذا في جواهر الفتاوى \* رجل وضع حبلا في المسجد أو علق قنديل له الرجوع بخلاف ما اذا علق حبلا للقنديل كذا في السراجية \* ويستوى في الهبة حكم الرجوع ان كان الموهوب له مسلما أو كافرا كذا في المبسوط \* نسل عن رجل دفع خمسة دنانير الى أم بنته الصغيرة وقال اجعل لي لها جهازا ثم اراد الابل أن يرجع وأخذ تلك الدنانير قال ليس له ذلك لانه هبة للصغيرة وقال غيره من الفقهاء له ذلك لانه لو قيل كما اذا قال اشترى لها جهازا كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشنى والله أعلم

#### باب السادس في الهبة للصغير \*

ولو وهب رجل شيئا لولده في العمة أو اراد تفضيل البعض على البعض في ذلك لا رواية لهذا في الاصل عن أصحابنا وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا بأس به اذا كان التفضيل لزيادة فضل له في الدين وان كانا سواء يكره وروى المصنف عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس به اذا لم يقصد به الاضرار وان قصد به الاضرار سوى بينهم يعطى الا شبهة مثل ما يعطى للابن وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيهان \* وهو المختار كذا في الظهيرية \* رجل وهب في صحته كل المال للولد جاز في القضاء ويكون انما فيه منع كذا في فتاوى قاضيهان \* وان كان في ولده فاسق لا ينبغي أن يعطيه أكثر من قوته كيلا يصير معينا له في المعصية كذا في خزائن المقتنين \* ولو كان ولده فاسقا أو اراد أن يصرف ماله الى وجهه الخير ويجرمه عن الميراث هذا خير من تركه كذا في الخلاصة \* ولو كان الولد مشغولا بالعلم لا بالكسب لا بأس بان يفضله على غيره كذا في المنتقى \* وهبة الاب لطفله تتم بالعقد ولا فرق في ذلك بينه ما اذا كان في يده أو في يده ودعاه بخلاف ما اذا كان في يد الغاصب أو في يد المرتبة أو في يد المستأجر حيث لا تجوز الهبة لعدم قبضه وكذا لو وهبته أمه وهو في يدها والاب ميت وليس له وصي وكذا كل من يعوله كذا في التبيين وهكذا في الكافي \* واذا أرسل غلامه في حاجة ثم وهبه لابنه الصغير صححت الهبة فلا يرجع العبد حتى مات الوالد فالعبد للولد ولا يصير ميراثا عن الوالد كذا في الذخيرة \* واذ وهب الابن الى دار الحرب لابنه الصغير لا يجوز ولو كان في دار الاسلام يجوز ويصير قابضا كذا في الصغرى \* ولو باعه بيعا فاسدا وسلمه اليه أو باعه بشرط الخيار لشترى ثم وهبه لابنه الصغير لم يجز كذا في المبسوط \* والصدقة في هذا كالهبة كذا في الكافي \* وصى التيمم اذا وهب عبده للصغير وللصغير عليه دين صححت الهبة ويسقط دينه فان اراد الواهب أن يرجع في هبته كان له ذلك في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيهان \* الاب اذا وهب عبدا لابنه الصغير ثم مات العبد ثم استحق رجل العبد وضمن

أو عكس يمكن لو أخر التسليم الى اليوم الثالث انتقض البيع لان آخر يومين لكنه على الخيار لانه يذوب كل ساعة فعمل الذوب في المدة القليلة عفو الا لكثير \* واستقرضه وزنا يصح فان استقرضه صيغة أو سلمه شها برى وهو قبيح \* استأجر انسانا ليرسل عليه العلق يجوز اتفاقا \* بيع الفرد



وجميع المحرمات الا الخنزير يجوز للانتفاع بجملتها وفي دود القز الفتوى على قول محمد انه يجوز وبيع القز جائز عندهما وعليه الفتوى  
وشراء السباع جائز وله لا وبيع القيل (٣٩٣) جائز بعثك كل ما هذه القرية من الدقيق أو البر أو الثياب أو هذا البيت أو هذا الصندوق

أو هذه الدار أو هذا الجوارق  
ان علم بما في هذه المواضع  
جاز في الكل وان لم يعلم جاز  
في غير الدار والقربة اخذ  
الاتراك منه ثوبا وعجز عن  
استرداده فباع من ممتلك  
من اخراجه وحلف المشتري  
انه ثوبه لا بحث لان بيع  
المغصوب اذا كان الغاصب  
مقرا او عليه بينة يجوز وكذا  
يجوز بيعه من الغاصب  
وكذا الواجر واذا اراد بيع  
البيت مع الحمامات يبيع  
بالليل حين اجتمع كلهن  
فان باع بالنهار ولم يجتمع  
فسد \* مسائل يبيع  
المشاع \* الشركة اذا  
كانت بسبب الخلط  
باختيارهما أو بالاختلاط  
بلاختيار يجوز بيع أحدهما  
حصة من شريكه لا من  
اجنبي الا باذن شريكه وان  
باع وكانت بالميراث أو الهبة  
او الشراء أو الاستيلاء يجوز  
من شريكه ومن اجنبي  
وان لم ياذن شريكه ولا يملك  
التصرف الا باذن شريكه  
في حصته ولو باع رب الاشجار  
حصته من العامل لا يصح  
لان رب الاشجار تركها  
على الشجر لا العامل ومع  
هذا لو لم يتنازعا حتى ادرك  
دفع بناء بينهما باع أحدهما  
قسطه من اجنبي بلا اذن  
شريكه لا يجوز \* دار بين  
اثنين باع أحدهما بيتا

الاب فالاب لا يرجع على كل حال وان ضمن الاب بعد البلوغ ان جدد الابن فيه قبضه بعد البلوغ لا يرجع  
على الاب بما ضمن وان لم يجد يرجع كذا في الذخيرة \* الاب اذا وهب داره من ابنه الصغير وفيها امتاع الواهب  
فانه يجوز وهو المأخوذه وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العتبية \* وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى رجل  
وهب دار لابنه الصغير وفيها ساكن باجر قال لا يجوز ولو كان بغير أجر أو كان هو فيها يعني الواهب فالهبة  
جائز وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رواية ابن سميعة لو وهب لابنه الصغير دارا وهو ساكن فيها يعني الواهب  
لا يجوز كما هو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة والمحيط \* ولو وهب دار لابنه الصغير ثم  
اشترى بها دارا أخرى فالثانية لابنه الصغير كذا في الملتقط \* رجل تصدق على ابنه الصغير بدار والاب ساكنها  
جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في السراجية \* الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى في رجل تصدق بداره على ابنه الصغير وله فيه امتاع أو كان فيها ساكن بغير أجر جازت الصدقة وان  
كانت في يدي رجل باجارة لم تجز الصدقة وقيل جوابه في الصدقة فيما اذا كان فيها ساكن باجر أو بغير أجر  
بوافق جوابه في الهبة وجوابه في الصدقة فيما اذا كان هو الساكن أو كان فيها امتاع يخالف جوابه في الهبة  
فالمرور عنه في الهبة اذا كان الواهب في الدار أو كان فيها امتاع الواهب أنه لا يجوز وكأن الهبة تنفذ الى  
القبض فالصدقة تنفذ الى القبض فيكون في المسائلين روايتان عنه كذا في المحيط والذخيرة \* تصدق  
بارض من روعة على ابنه الصغير ان كان الزرع له جاز وان كان لغيره باجارة لا كذا في الوجيز للكردي \* قال  
صاحب كتاب الاحكام كتب الى ظهير الدين في رجل له أرض مزروعة يذره في يد مزارع وهما رب  
الأرض من ولده الصغير مع حصته من الزرع هل تصح وهل يفتقر الحال بينهما اذ ارضى المزارع بالهبة وبينما  
اذا لم يررض أجاب لا تصح الهبة كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشي \* قال لولده  
الصغير تصرف في هذه الأرض فأخذ تصرف فيها التصبر لمكاله كذا في القنية \* واذا وهب لابنه وكتب به  
على شريكه فالم يقبض لا يملكه ولو دفع الى ابنه في حصته ما لا تصرف فيه فقل وكذا ذلك فبات الاب ان أعطاه  
التملك كذا في الملتقط \* رجل دفع الى ابنه في حصته ما لا تصرف فيه فقل وكذا ذلك فبات الاب ان أعطاه  
هبة فالكل له وان دفع اليه لأن يملك فيه للاب فهو ميراث كذا في جواهر الفتاوى \* رجل اتخذ لولده أو  
لثيابه ثيابا ثم اراد ان يدفع الى ولده الا آخر أو ثيابه الاخر ليس له ذلك الا اذا بين وقت اتخاذ ثيابه عارية  
كذا في السراجية \* اشترى ثوبا فاقطعه لولده الصغير صاروا بآباءه قطع مسما اليه قبل الخياطة ولو كان كبيرا  
لم يصير مسما اليه الا بعد الخياطة والتسليم ولو قال اشترت هذا صار ملكا له كذا في القنية \* قال أبو  
القاسم ولو جهزت المرأة لولدها الذي في بطنها ثيابا فولدت فان وضع الولد على الثياب فالثياب ميراث قال  
الفقيه وعنده في أن الثياب لها مال تقرار أن ثيابها ميراثها لم يملك الصبي الا ترى أنه لو كان الصبي بمقدار عشر  
سنتين أو نحو ذلك فبسطت كل ليلة فراشا وبسطت عليه ملهنة أو لحافا لم يصير لولدها مال نقل هذا كذا  
ههنا وليس هذا بمنزلة ثياب البدن قال أبو القاسم لو جهز ابنته في حال صغرها أو حال كبرها لم يكن سلمه اليها  
فانه يكون لها اذا كان ذلك في حصته كذا في النيساب \* امرأة لها مهر على زوجها وهبت المهر لابنها الصغير  
الذي هو من هذا الزوج الصحيح أنه لا تصح هذه الهبة الا اذا وهبت وسلطت ولدها على القبض فيجوز ويصير  
ملك لولدها اذا قبض كذا في فتاوى قاضيخان \* الموهوب له ان كان من أهل القبض فحق القبض اليه وان  
كان الموهوب له صغيرا أو مجنونا فحق القبض الى وليه ووليته أو وصي أبيه ثم جده ثم وصي وصيه ثم  
التاضي ومن نصبه القاضي سواء كان الصغير في عيال واحد منهم أو لم يكن كذا في شرح الطحاوي \* فلان  
الاب ووصيه والجد والاب ووصيه غايبة منقطة جاز قبض الذي له في الولاية كذا في الخلاصة  
\* وأما غير الاب والجد نحو الاخ والعم والام وسائر القربايات ففي الاستحسان يملك قبض الهبة اذا كان

معيان رجل لا يجوز وعن الثاني انه يجوز في نصيبه في شرح الطحاوي لو باع أحد الشريكين من الدار نصيبه من بيت معين الصغير  
فلان بشرط أن يطله ولو أن بيتا أرضا بينهما باع أحدهما نصيبه من اجنبي من غير ان يكون للمشتري طريق في الأرض جاز وان بشرط أن يكون

له طريق لا وفي المنتقى بعتك أصبى من هذا الطعام ولم يسن كم هو بطل البيع وان يئنه بعد ذلك وكذا لو باع نصيبه من الدار ولم يئنه وان اتفق على أنهم يعرفان كم هو فيجوز وفي الفتاوى ان علم المشتري نصيبه جاز (٣٩٣) وان لم يعلم البائع ان أقر البائع الامر كما قال

المشتري وان لم يعلم المشتري

قال الامام ومحمد لا يجوز علم

البائع أم لا \* (مسائل

توابع المبيع) \* على

باب الحائز المبيع ظله في

السوق ان باع بمرأته

دخل لا مطلقا \* باب الدار اذا

كان مقفلا لا يدخل القفل

والسر والمركبة تدخل

وألواح الحائز تدخل في

مطلق البيع والصندوق

المثبت في البناء والدنان

المدفونة في الأرض أو المركبة

في البناء أو جندع القصار

الذي يدق عليه لا يدخل في

بيع الحائز وان ذكر

مرافقه وحقوقه وقدر الحجام

يدخل بلاذ كروا القصاص

لا تدخل وان ذكر الحقوق

\* الحطب والقصب والطرفاء

وكل ما كان من جنس الخشب

يدخل بلاذ كروا القصاص

ان كل ما قطع في كل سنة أو

سنتين أو ثلاث لا يدخل لانه

كالثمار الا بالذ كروا تدخل

الافسار في بيع الحمار

والسرج لا يدخل في بيع

الفرس الا ان يكون الثمن كثيرا

يصلح لهما والعجول تدخل في

بيع البقر بلاذ كروا الخش

في بيع الاتان لان البقرة

لا ينفع بهادونه وقبل هما

سواء لا تدخل بلاذ كروا أقر

بداره في محلة كذا أو بكرم

له رجل ينصرف الى دار

المقرو كرمه وقت الاقرار ولو

لا ضرر وللشترى ان يقطع \* بيع نصف السكنى مشاعا لا يصح كخنع من سقف \* بيع الباب المغلق والقص في الخاتم ان امكن الفصل بلا ضرر

الصغير في عيالههم وكذلك وصى هو لا يملكه استحسانا اذا كان في عياله وكذلك الاجنبي الذي يعول اليتيم وليس اليتيم أحد سواه جاز قبض الهبة استحسانا وبسوة في هذه المسائل اذا كان الصبي يعقل القبض أو لا يعقل وهذا كله اذا كان الاب ميتا أو حيا غائبا غيبة منقطعة فاما اذا كان حيا حاضرا والصبي في عياله هو لا يملك يبيع لم يذ كره هذا الفصل في الكتب نصا الا أنه ذكر في الاجنبي اذا كان يعول اليتيم وليس لهذا اليتيم أحد سواه جاز قبض الهبة عليه وهذا الشرط يقتضي أن لا يصح قبض هؤلاء اذا كان الاب حاضرا وذ كرفي الجدا أيضا أنه لا يملك القبض على الصغير اذا كان الاب حيا ولم يفصل بينهما اذا كان الصغير في عياله أو لم يكن فظاهر ما أطلقه يقتضي أن لا يصح كذا في الذخيرة \* فان كان الصغير في حجر الم وعياله فهو هبة للصغير هبة ووصى الاب حاضرا فقبض الم قبيل لا يجوز قبضه وان قبض الاخ أو الام أو الام والصغير في عياله اجنبي لا يجوز وان قبض ذلك الاجنبي الذي الصغير في عياله جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* والصغيرة التي يجامع مثلها وهي في عياله الزوج اذا قبضت هي أو الزوج جاز القبض ثم شرط في قبض الزوج على زوجته الصغيرة اذا كان يجامع مثلها من قال اذا كان لا يجامع مثلها لا يصح قبض الزوج عليها والصحيح أنه اذا كان يعولها وهي لا يجامع مثلها جاز قبضه عليها والصغيرة اذا لم يكن الزوج بها لا يجوز قبض الزوج عليها ولكن يقبض الولي عليها كذا في الذخيرة \* ولو كانت الصغيرة في عياله الجدا أو الاخ أو الام أو الم فهو هبة لها هبة فقبض الزوج جاز كذا في التارخانية \* فان أدركت لم يجز قبض الاب ولا الزوج عليها الا بانها كذا في الجوهر النيرة \* صغيرة في عياله اجنبي عالها برضا أبيها والاب غائب فقبض الاجنبي لها صحيح دون قبض الاخ كذا في السراجية \* ولو كان الصغير في عياله الجدا أو الاخ أو الام أو الم فهو هبة فقبض الهبة من كان الصغير في عياله والاب حاضرا خالف المشايخ فيه والصحيح الجواز هكذا في فتاوى قاضي خان \* وبه يقتضى هكذا في الفتاوى الصغرى \* وان قبضه الصبي وهو يعقل جاز وان كان أبوه حيا كذا في الوجيز للكردي \* وهذا قول علمنا الثلاثة رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة \* وان كان لا يعقل لم يجز كذا في السراج الوهاج \* قبول الهبة من الصبي صحيح اذا تمحضت الهبة منفعة في حق الصغير أما اذا كان فيه حاضر للصبي لا يصح حتى انه اذا وهب رجل أصبي عبدا أعمى أو ترابا في دار قيل ان كان يشتري منه ذلك فانه يصح قبوله ولا يرد وان كان لا يشتري منه بشي أو يلزمه مؤنة النقل ونفقة العبد فانه يرد ذلك ورد الهبة من الصبي الذي يعبر عن نفسه صحيح كذا في الذخيرة \* وذ كرا الحماكم وهب دار لابن له أحدهما كبير والاخر صغير وقبض الكبير أم باطله وهو الصحيح لان هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة لقيام قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبول فسبق هبة الصغير فتمكن الشروع والحيلة أن يسلم الدار الى الكبير ويبيعها منهما كذا في الوجيز للكردي \* ثم كل ما يتخلص به عن الحرام ويتوسل به الى الحلال من الخيل فهو حسن والصدقة على الصغيرين كهي على الاجنبيين كذا في التمراتشي والله أعلم

### باب السابع في حكم العوض في الهبة \*

العوض نوعان متأخر عن العقد ومشروط في العقد (أما العوض) المتأخر عن العقد فالكلام فيه في موضعين أحدهما في بيان شرط جواز هذا التعويض وصيرورة الثاني عوضا والثاني في بيان ماهية هذا التعويض (أما الاول) فله شرائط ثلاثة الاول مقابلة العوض بالهبة وهو أن يكون التعويض باللفظ يدل على المقابلة فنحو أن يقول هذا عوض عن هبتك أو بدل عن هبتك أو مكان هبتك أو فحللتك هذا عن هبتك أو تصدقت به ذابلا عن هبتك أو كافأتك أو جازيتك أو أثبتك أو ما يجري هذا المجرى حتى لو وهب لانسان شيئا وقبضه الموهوب له ثم ان الموهوب له أيضا وهب شيئا للموهوب ولم يقبل عوضا عن هبتك ونحو ذلك مما

(٥٥ - فتاوى رابع) مات لا يجبر وارثه على البیان \* مشجرة بين رجلين بلغت الاتجار القطار باع أحدهما حصته من أجنبي جاز لانه لا ضرر وللشترى ان يقطع \* بيع نصف السكنى مشاعا لا يصح كخنع من سقف \* بيع الباب المغلق والقص في الخاتم ان امكن الفصل بلا ضرر

جائز وان لم الضرر خير المشتري بين الصبر الى الفصل والفسخ \* وقال القاضي بيع الباب المغلق لا يجوز مطلقا والجدان كان يباع بالوزن  
تعتبر المساواة بينهما وبين الماس ان يبيع به (٣٩٤) في الوزن \* قال بعتك عبدا ولم يسمه ولم ير المشتري فباطل وان عبدا لي فان اتفقا

على انه هذا العبد جائز البيع  
ثم اختلفوا ان البيع الاول  
يجوز اذا اتفقا لم ينعقد بينهما  
بيع آخر بالتعاطي هذا اذا  
كان له عبد آخر اما لو واحد  
فيل يجوز وقيل لا يجوز اما لو  
قال بعتك عبدا لي في موضع  
كذا وليس له ثمة الا واحد  
يصح عند السكلي \* باع شيئا في  
غلافه لا يجوز الا الخطئة  
وسائر الجيوب في سبيلها  
والذهب والفضة في ترابها  
بجلاف جنسه من الثمن  
وبيع الجلود والكروش قبل  
الذبح لا يجوز وان نزع وسلم  
لا يقلب العقد جائزا \* وعن  
محمد باع الف من من القطن  
ثم قال لم يكن في يدى يوم  
البيع هذا القطن وانما حدث  
بعده هو قال المشتري قد كان  
قال قول للبايع انه حدث \* بيع  
حبسة من الخنطة لا يجوز  
ولا يضمن متلفها ولا يصح  
دعواها كقطرة ماء وحفنة  
تراب وكذا كل ما لا يتول  
ويوجد ملقى في الطريق  
\* اشترى مسلم من ذى خرا  
وشربه لا يلزمه الثمن ولا يلزمه  
الضمان لبطان الشراء  
والشرب باذنه وقد ذكرنا ان  
الاذن في العقد الباطل معتبر  
\* جعل فيه ملح او كبريت او  
حجر او فسق او شئ من  
المباحات وليس ملكا لاحد  
جعل شئ منه فيبيع صح  
وحل الثمن لانه مباح عليك

ذكرنا لم يكن عوضا بل كان هبة مبتدأة لكل واحد منهما ما حق الرجوع والثاني ان لا يكون العوض في  
العقد مالم لا يملك العقد حتى لو عوض الموهوب له ببعض الموهوب لا يصح ولا يصح كون عوضا وان كان  
الموهوب قاه تغير عن حاله تغير ابيع الرجوع فان بعض الموهوب يكون عوضا عن الباقي هذا اذا وهب شيئا  
واحد او شيئين في عقد واحد فاما اذا وهب شيئين في عقدين فعوض أحدهما عن الآخر فقد اختلف فيه  
قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يكون عوضا ولو وهب له شيئا وتصدق عليه بشئ فعوضه الصدقة من  
الهبة كانت عوضا بالاجماع والثالث سلامة العوض لا الواهب فان لم يسلم بأن استحق من يده لم يكن عوضا  
وله أن يرجع في الهبة ان كان الموهوب قاهما بعينه لم يهلك ولم يزد خيرا ولم يحدث فيه ما يمنع الرجوع  
فان كان قد هلك أو استهلك الموهوب له لم يضمنه كالموهوب أو استهلكه قبل التعويض وكذا اذا زاد خيرا  
لم يضمن كذا في البدائع \* وان استحق بعض العوض فباقى منه فهو عوض عن الهبة كلها وان شاء رد ما بقى  
في يده من العوض ويرجع بالهبة كلها ان كانت قائمة لم يخرج من ملك الموهوب له ولم يرد في يدها كذا في  
السراج الوهاج \* وأما سلامة المعوض وهو الموهوب فشرط التعويض حتى لو استحق الموهوب كان له أن  
يرجع فيما عوض ولو استحق نصف الموهوب فلم يوجب له أن يرجع في نصف العوض ان كان الموهوب  
مما يمتثل القسمة سواء زاد العوض أو نقص في السعر أو زاد في البسطة أو نقص فيه كان له أن يأخذ نصفه  
ونصف النقصان كذا في البدائع \* وان قال أرد ما بقى من الهبة وأرجع في العوض كله لم يكن له ذلك وان  
كان العوض مستهلكا ضمن قابض العوض بقدر ما وجب الرجوع للموهوب له به من العوض كذا في  
السراج الوهاج \* واذا استحق كل الهبة والعوض مستهلك يضمن كل قيمة العوض كذا في الاصل من  
غير خلاف كذا في البدائع \* هذا اذا كان الموهوب أو العوض شيئا لا يمتثل القسمة فاستحق بعضه  
فاما اذا كان مما يمتثل القسمة فاستحق بعض أحدهما بطل العوض ان كان هو المستحق وكذا تبطل الهبة  
ان كانت هي المستحقة واذا بطل العوض رجع في الهبة واذا بطلت الهبة رجع في العوض كذا في  
السراج الوهاج \* (الثاني بيان ماهيته) فالعوض المتأخر عن الهبة هبة مبتدأة بخلاف بين أصحابنا  
يصح بما تصح به الهبة ويطلب بما تبطل به الهبة لا يباح لها الا في اسقاط الرجوع على معنى أنه ثبت حق  
الرجوع في الاولى ولا يثبت في الثانية فاما فيما وراء ذلك فهو في حكم هبة مبتدأة ولو وجد الموهوب له  
بالموهوب عيبا فاحش لم يكن له أن يرد ويرجع في العوض وكذلك الواهب اذا وجد بالعوض عيبا لم يكن له  
أن يرد العوض ويرجع في الهبة فاذا قبض الواهب العوض فليس لكل واحد منهما أن يرجع على  
صاحبه فيما لم يملكه سواء عوضه الموهوب له أو أجنبي بأمر الموهوب له أو بغير أمره كذا في البدائع \* ويشترط  
شرايط الهبة في العوض بعد الهبة من القبض والحيازة والافراز كذا في خزائن المفتين \* ولا يكون في معنى  
المعاوضة ابتداء وانتهاء فلا يثبت للشفعة الشفعة ولا للموهوب له الرد بالعيب كذا في محيط السرخسي  
\* (النوع الثاني) العوض المشروط في عقد الهبة \* فان كانت الهبة بشرط العوض شرط لها شرائط الهبة  
في الابتداء حتى لا يصح في المشاع الذي يمتثل القسمة ولا يثبت بها الملك قبل القبض ولكل واحد منهما  
أن يمتنع من التسليم وبعد التقابض يثبت له احكام البيع فلا يكون لاحد منهما أن يرجع فيما كان له  
ويثبت بها الشفعة ولكل واحد منهما أن يرد بالعيب ما قبض والصدقة بشرط العوض بمنزلة الهبة بشرط  
العوض وهذا استحسان والقياس أن تكون الهبة بشرط العوض بينهما ابتداء وانتهاء كذا في فتاوى  
قاضي خان \* وهب دارا من رجلين بشرط عوض ألف درهم يتقلب بينهما جائزا بعد التقابض كذا في  
القنية \* ولو عوض عن جميع الهبة قليلا كان العوض أو كثيرا فانه يمنع الرجوع ولو عوض عن بعض  
الهبة عن ملكه فله الرجوع فيما لم يعرض عنه وليس له الرجوع فيما عوض كذا في شرح الطحاوى

بالاستيلاء \* وفي الدينارى اشترى نصف نخلة للحطب لا يصح ولو للقرار يصح \* (الرابع في الفاسد وبيع المبيع قبل  
قبضه) \* اشترى منقولاً وقبل قبضه قضى به دينه لا يصح \* ولو تصدق المشتري أو المستأجر بالجرة أو بدل الصلح من دعوى العين لا يجوز عند

الثاني خلاف المحمد ولو وهبه من آخر وأمره بالقبض جاز في المنقول والعقار بخلاف البيع وكذا لو رهنه من آخر وأمره بالقبض فقبضه  
 \* وفي التجريد وهب أو تصدق أو رهن أو أقرض من غير بآئنه لم يجز عند الثاني واجارة (٣٩٥) ما اشترى قبل القبض لا يجوز عقارا  
 أو متقولا وان أمره بقبضه

وقال محمد يجوز الرهن  
 والقرض والصدقة لغير  
 البائع وكذا الوصية لغيره  
 ولو رهنه للبائع أو وهبه منه  
 لا يصح اتصافا \* ولو زوج  
 الجارية المشتراة قبل  
 القبض يجوز ولو وقفه قبل  
 نقد الثمن والقبض يوقف  
 الامر ان قبضه وأدى الثمن  
 صح وهذا على قول من  
 لا يشترط في صحته التسليم  
 الى المتولى \* ولو مات ولم  
 يترك ما لا يباع الوقف \* وان  
 أعتقه البائع أو دبره جاز  
 وسقط حق حبسه وان كاتبه  
 قبل القبض ملك البائع  
 الحبس فان أدى المشتري  
 الثمن نفذت الكتابة وان  
 أعتقه المشتري قبل قبضه  
 ونقده الثمن وهو مفلس  
 لم يملك البائع سعاية العبد  
 عندهما خلاف المهرهون وان  
 أعاره أو أقرضه من البائع لم يجز  
 فان هلك في العمل قن البائع  
 وان سلم من العمل فلا أجر  
 وان أعاره المشتري أجنبيا  
 وأمره بالقبض فقبض صح  
 وان أبرأ الأجر المستأجر من  
 الاجرة أو تصدق أو وهبها  
 ان استوفى المنفعة أو شرط  
 تعجيل الاجرة جاز بالاجاع  
 وان لم يوجد كلاهما لا يصح  
 عند الثاني دينا كانت الاجرة  
 أو عينها والاجارة بحالها عند  
 محمد والثاني أو لان دينا

\* اذا تصدق الموهوب له على الواهب بصدقة أو شمله أو أمره فقال هذا عوض هبتك جاز كذا في الصغرى  
 \* ويجوز تعريض الاجنبي سواء كان بأمر الموهوب له أو بغير أمره وليس للاجنبي المعوض أن يرجع على  
 الموهوب له سواء عوض بأمره أو بغير أمره الا أن يقول الموهوب له عوض فلانا عني على أتى ضامن وهو  
 كما لو قال هب لفلان عبدك هذا عني فان الأمور لا يرجع على الأمر الا أن يقول له الأمر على أتى ضامن  
 هكذا في فتاوى قاضي خان \* والاصل في جنس هذه المسائل أن كل ما يطالب به الانسان بالحبس والملازمة  
 يكون الأمر بأدائه سببا للرجوع من غير اشتراط الضمان وكل ما لا يطالب به الانسان بالحبس والملازمة لا  
 لا يكون الأمر بأدائه سببا للرجوع الا بشرط الضمان كذا في الظهيرية \* ولو وهب له هبة فعوضه عوضا على  
 غير شرط فقبضه ثم استحق العوض فله أن يرجع في الهبة ان كانت قاطعة في ملك الموهوب له ولم ترد ولم  
 يحدث فيها ما يمنع الرجوع فيها كذا في السراج الوهاج \* وان استحق العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع  
 كذا في الخلاصة \* وان كانت الهبة قد هلكت أو استهلكها الموهوب له لم يضمنها في قولهم جميعا كذا في  
 السراج الوهاج \* ولو وهب لرجل ألف درهم فعوضه الموهوب له درهمان تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضا  
 عنه ناوكان له أن يرجع في هبته وكذلك كانت الهبة دارا فعوضه بيتانها كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي  
 الفتاوى العنانية ولو وهب داره بشرط عوض وقيمتها ألف فباعها بألفين قبل نقد الثمن أخذها الشفيع  
 بألفين ويدفع الموهوب له للواهب ما شرط أو قيمته ولو حضر الشفيع بعد ما دفع الموهوب له الواهب أخذها  
 به كذا في التتارخانية \* رجل وهب لرجل ثوبا وخمسة دراهم وسلم الكل اليه ثم عوضه الثوب أو الدراهم لم  
 يكن عوضا عنه ناو استحسن كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو وهب له حطة وطحن بعضها وعوضه دقيقا من  
 تلك الحطة كان عوضا وكذلك لو وهب له ثيابا ومبلغ منها ثوبا بصفر أو خاطه بقيصا وعوضه اياه كان عوضا  
 وكذلك لو وهب له سويقا فقلت بعوضه وكذا في الذخيرة \* ولو وهب نصراني لمسلم هبة فعوضه المسلم خرا  
 أو خنزيرا لم يكن ذلك عوضا وللنصراني أن يرجع في الهبة وكذا الرجل اذا عوض الواهب شاة مسلوخة ثم  
 ظهر انها ميتة رجعت الواهب في هبته كذا في فتاوى قاضي خان \* وهب لرجل ثوبا لغيره وسلمه اليه وأجاز  
 رب الثوب الهبة جازت من ماله فله أن يرجع فيه مالم يعوضه الموهوب أولم يكن ذارحم محرم منه وان  
 عوض الرجل الذي وهب له أو كان بينهما قرابة لم يمنع ذلك رب الثوب له من الرجوع كذا في المبسوط \* عبد  
 مأذون له في التجارة وهب لرجل هبة وعوضه الموهوب له من هبته فلكل واحد منهما ما أنه يرجع في الذي له  
 والهبة باطلة وكذلك والد الصغير اذا وهب من مال الصغير شيئا وعوضه الموهوب له كذا في المحيط \* الصغير  
 اذا وهب ماله لرجل فعوضه الموهوب له لا يصح لانه عوضه عن هبة باطلة كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا  
 وهب للصغير هبة فعوضه الاب عن مال الصغير لم يجز تعريضه وان كانت الهبة بشرط العوض كذا في  
 الجوهر النيرة \* ومن وهب لرجل جارين فبطلت احدهما في مال الموهوب له فعوضه الولد عنه مالم يكن له أن  
 يرجع فيه كما كذا في السراج الوهاج \* مريض وهب للصحيح عبدا يساوي ألفا ولا مال له غيره فعوضه  
 الصحيح منه عوضا وقبضه المريض ثم مات والعوض عنده فان كان العوض مثل ثلث قيمة العبد أو أكثر  
 فالهبة ماضية وان كانت قيمة العوض نصف قيمة الهبة يرجع ورثة الواهب في سدس الهبة وان كان  
 العوض شرطا في أصل الهبة فان شاء الموهوب له رد الهبة كلها وأخذ العوض وان شاء رد سدس الهبة  
 وأمسك الباقي كذا في المبسوط والله أعلم

### (الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة)

في الباقي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لغيره هذه العين لثان شئت ودفعها اليه فقال شئت يجوز  
 وعن محمد رحمه الله تعالى في التمر اذا طلع فقال صاحب التمر لغيره هولا ان أدرك أو قال اذا كان غدا فهو جاز

جاز قبل المستأجر أو لا ولا تسلط الاجارة وان عينا وقبل بطلت الاجارة وان ردت لا تسلط وعادت الاجارة \* وفي التجريد ولو وهب بعض الاجرة  
 أو أبرأه جاز بلا خلاف وهو حط والاصل ان كل تصرف في الثمن يجوز في الاجرة بعد ما وجبت وقيل الوجوب فعلى الاختلاف وان كانت

عننا لا يجوز التصرف قبل القبض \* وفي التجريد يجوز التصرف في الأثمان والديون قبل القبض سوى الصرف والسلم وكذا في الديون والمنقولات الموروثة والموصى به عينا (٣٩٦) أو ديناً يجوز التصرف والبيع قبل القبض والتصرف في القرض قبل القبض جائز وفي

الأقالة بعد قبض المشتري  
لبيع المبيع من البائع صح  
لأن غيره لأنه يبيع في حق  
ثالث ويبيع المنقول قبل  
قبضه من البائع أو الاجنبي  
لا يجوز والمفسوخ بخيار  
الشرط قبل رده إلى البائع  
اشتره المشتري أو الاجنبي  
يجوز والحاصل أنه انفسخ  
البيع في المنقول بسبب هو  
فسخ في حق الكافة يجوز  
البيع قبل قبضه من المشتري  
وغيره ولو بسبب هو ففسخ في  
حقهما لا غير يجوز من  
المشتري لغيره \* (نوع  
آخر في بيع الشيء في الشيء) \*  
باع حب هذا القطن اختار  
القيمة جوازه وغيره عدمه  
\* باع صوفاً في فراشه ان في  
فتقه ضرر لم يجوز ولا يجبر  
على فتق قليل حتى ينظر  
فيه المشتري فان رضى أجبر  
البائع على فتق الكل وكذا  
في البلز في الارض وقال  
القاضي ان تصرف في الفتق  
يفسد المبيع كالحذع وبيع  
النوى في القرفاسد وبيع  
البرز في البطيخ ان مكسورا  
يصح والا لا \* ذبح شاة شرباع  
مسبوخها أو كرسها يصح  
ويأزمه التسليم ويخير المشتري  
ببيع دجاجة ميتة مع لؤلؤة  
في بطنها أو اللؤلؤة التي في  
بطنها جاز وان كانت حية  
وباع اللؤلؤة لا يجوز وان باع  
ملك الدجاجة صح واللؤلؤة

بجواز دخول الدار كذا في الذخيرة \* لو وهب غلاماً أو شيئاً على أن الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام ان أجاز قبل  
الاقتراح جاز وان لم يجوز حتى اقتراح لم يجوز ولو وهب شيئاً على أن الواهب بالخيار ثلاثة أيام صحته الهبة وبطل  
الخيار لان الهبة عقد غلظ لا يملك فيه ما يشترط الخيار كذا في فتاوى خان \* رجل له على آخر ألف  
درهم فقال اذا جاء غداً فآلف لك أو قال أنت بري مني أو قال اذا أدبت إلى نصف المال فانت بري ومن  
النصف الباقي أو قال فلان النصف الباقي فهو باطل كذا في الجامع الصغير \* وفي الفتاوى المتأخرة اذا  
قال أبرأ منك على أن تعتق عبدك أو قال أنت بري على أن نعتقه ببراءتي اياك فقال قبلت أو اعتقته لغير  
عن الدين كذا في التتارخانية \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى سئل أبو نصر عن رجل قال لا خير  
أبرأ منك عن الحق الذي لي عليك على أني بالخيار قال البراءة جائزة والخيار باطل لا يرى أنه لو وهب له شيئاً على  
أنه بالخيار جازت الهبة وبطل الخيار فالبراءة أولى كذا في المحيط \* وفي المنتقى ابن سميعة عن محمد رحمه الله  
تعالى رجل قال لغيره وهبت لك هذه الامعة على أن تعوضني ألف درهم فسد دفع اليه الامعة فوطئها وولدت له  
قال آخره أن يدفع العوض الذي شرط أو القيمة كذا في الذخيرة \* قال أصحابنا جميعاً اذا وهب هبة وشرط  
فيها شرط فاسداً فالهبة جائزة والشرط باطل كمن وهب لرجل أمة فاشترط عليه أن لا يبيعها أو يشرط عليه  
أن يتخذها أم ولداً وأن يبيعهامان فلان أو يرد هبا عليه بعد شهر فالهبة جائزة وهذه الشروط كلها باطلة كذا  
في السراج الوهاج \* وان وهب لرجل أمة على أن يرد هبا عليه أو على أن يعتقها أو على أن يتولدها أو وهب  
له داراً أو تصدق عليه بدار على أن يرد عليه شيئاً ممنهاً أو يعوضه شيئاً ممنهاً فالهبة جائزة والشرط باطل كذا في  
الكافي \* والاصل في هذا أن كل عقد من شرطه القبض فان الشرط لا يفسده كالهبة والرهن كذا في  
السراج الوهاج \* (وجعل ما لا يصح تعليقه بالشرط ويبطل بالشرط الفاسدة ثلاثة عشر) البيع  
والقسمة والاجارة والرجعة والصلح عن مال والبراءة عن الدين والخروج عن المأذون وعزل الوكيل في رواية شرح  
الطحاوي وتعليق ايجاب الاعتكاف بالشرط والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف في رواية (وما لا يبطل  
بالشرط الفاسدة ستة وعشرون) الطلاق والخلع بمال وبغير مال والرهن والقرض والهبة والصدقة  
والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والتحكيم عند محمد رحمه الله تعالى والكفالة  
والحوالة والاقالة والنسب واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصلح عن دم العمد والخراجة التي فيها  
القصاص حالاً أو مؤجلاً وجناية الغصب والوديعة والعارية اذا ضمن فيها رجل وشرط فيها كفالة أو حوالة  
وعقد الذمة وتعليق الرديع بالشرط وتعليق الرديع بالشرط وعزل القاضي والنكاح لا يصح تعليقه  
بالشرط ولا اضافته ولكن لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط وكذا الحجر على المأذون وكذا الهبة والصدقة  
والكتابة بشرط متعارف وغير متعارف يصح ويبطل الشرط (وما تصح اضافته الى زمان في المستقبل أربعة  
عشر) الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والايصال والوصية والقضاء والامارة والطلاق  
والعتاق والوقف (وما لا تصح اضافته الى زمان في المستقبل تسعة) البيع واجازته وفسخه والقسمة  
والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن مال والبراءة عن الدين هكذا في الفصول الاسترويشية \*  
رجل وهب لآخر أرضاً على أن ما يخرج منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب قال أبو القاسم  
الصفار ان كان في الأرض كرم أو أشجار جازت الهبة ويبطل الشرط وان كانت الأرض قراصاً فالهبة  
فاسدة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان الموهوب كرم أو شرط أن ينفق عليه من ثمره تصح الهبة ويبطل  
الشرط كذا في محيط السرخسي \* وفي الاستيعابي رجل وهب لرجل هبة أو تصدق عليه بصدقة على أن  
يردها عليه ثلثها أو ربعها أو بعضها فالهبة جائزة ولا يرد عليه ولا يعوضه بشيء كذا في التتارخانية \* وفي المنتقى

للذائع وان باعها وهي في الصدف فسد عند محمد وعليه الفتوى وعند الثاني يجوز الخيار للمشتري وان اشترى الصدف امرأة  
وسكت عن اللؤلؤة جاز واللؤلؤة له لانه يتولد من الصدف فاشبهه البيضة من الطير بخلاف ما اذا اشترى سمكة ووجد فيها اللؤلؤة حيث يكون  
البائع ولو وجد فيه اصدافاً فهو لؤلؤة فهو للمشتري وكذا كل ما هو غذاء السمك وكذا لو وجد في بطن السمك سمكة أخرى وكذا العنبر الموجود



في بطنها لانه حشيش في البحر هو طعمها وعن محمد رحمه الله في الصدف المشتري وجد لؤلؤا فالمشتري كالمسك لافي الدجاجة لان اللؤلؤ يتولد من الصدف كبيض السمك ولا كذلك الدجاجة \* وفي المنتقى وجد في بطن السمكة لؤلؤا (٣٩٧) وفي بطن سمك ابتلع السمك المشتري

فهو للبائع والبيع اذا كان فاسدا لا اختلاف فيه \* يبرأ المشتري بالرد الى منزل البائع قبله البائع أم لا وان كان محتما في فساد له لا بد من قبوله أو القضاء به وبجرد الرد الى منزله لا يبرأ بكن اشتري الى الثبروز فوجد المبيع مريضا فرد الى منزل البائع ومات في يده قال أبو بكر الاسكاف لا يلزم المشتري شيء من الثمن \* قال الفقيه أبو الليث رحمه الله البيع الى الثبروز اذا كان البائع والمشتري يعلمان الوقت الذي فيه الثبروز يجوز البيع \* اشتري نخلة في أرض بطريقها بلبان موضع الطريق وليس اليها طريق من ناحية معاومة فعند الثاني يصح البيع وتدخل النخلة من أي جانب ان لم يتفاوتا فان تفاوت فالبيع باطل وعند محمد البيع باطل \* باع جارية عليها قلب وقروط لم يشترط دخوله وانكر البائع لا يدخل الحلي في البيع فان سلم الحلي أو سكت عن طلبها وهو يراها كان لها \* وفي بيع العبد والجارية يلزم البائع من الكسوة قدر سائر العورة وان بيع وعليه ثياب دخل ان كان ثياب مثله أو مثله لا الثياب التي تكون عليها العرض والبائع ان يسلك ثياب العرض وعليه

امرأة قالت لزوجها تصدق عليك بالالف الذي لي عليك على أن لا تنسري علي أو قالت على أن لا تنزوج فقيل ثم تزوج أو نسري فلا رجوع في الالف كذا في المحيط \* وهبت مهرها لزوجها على أن يجعل أمر كل امرأة تزوجها عليها يدها ولم يقبل الزوج فاختار أن الهبة تصح بلا قبول المديون وان قبل ان جعل أمرها يدها فالأمر ما مضى وان لم يجعل فاختار أنه يعود المهر وكذا لو أبرأت على أن لا يضربها ولا يحجرها أو يهب لها كذا فان لم يكن هذا شرط في الهبة لا يعود المهر كذا في الوجيز للكردي والخلاصة \* قالت امرأة لزوجها تترك مهرى عليك ان جعلت أمرى بيدي ففعل ذلك ففهرها على حاله ما لم تطلق نفسها لانها اجعت المهر عوضا عن الأمر باليد وهو لا يصلح عوضا كذا في المضمرات \* امرأة قالت لزوجها وهبت مهرى لك ان لم تطلقني فقيل الزوج ذلك ثم ظلمها بعد ذلك قال الفقيه أبو بكر الاسكاف وأبو القاسم الصفار الهبة فاسدة لان هذا تعليق الهبة بالشرط بخلاف ما لو قالت وهبت لك مهرى على أن لا تطلقني فقيل صحت الهبة لان هذا تعليق الهبة بالقبول فاذا قبلت الهبة ولا يعود المهر بعد ذلك وقيل مهرها على حاله اذا ظلمها والفتوى على هذا القول وان ضربها الزوج بعد ما قبل الشرط ان ضربها بغير حق يعود المهر وان ضربها الزوج لتأديب مستحق عليها لا يعود المهر كذا في الظهيرية وقتاوى قاضيان \* وسئل أبو بكر عن امرأة قالت لزوجها اتخذ الوليمة وقت جهازي فما أنفقته فأنقص من مهرى قال يكون كما قالت له كذا في الحاوى للفتاوى \* اذا قال الرجل لامرأته ابرأني عن المهر حتى أهب لك كذا فابراة ثم أتى الزوج أن يهبها قال نصيريه ودالمهر عليه كما كان وكفى كتاب الحج امرأة تترك مهرها على زوجها على أن يحج بها فلم يحج قال محمد بن مقاتل ان المهر يعود وعليه على حاله قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في وقائع المختار للفتوى ما قاله نصيريه ومحمد بن مقاتل رحمه الله تعالى أن المهر يعود كذا في المضمرات \* امرأة قالت لزوجها تكتب عن كثير فان مكثت معي ولا تغيب فقد وهبت لك الخائط الذي في مكان كذا فكتب معها زمانا ثم طلقها (فالمسئلة على خمسة وجوه) الوجه الاول اذا كانت عدة منها الهبة للحال ففي هذا الوجه لا يكون الخائط للزوج الوجه الثاني اذا وهبت له وسلمت اليه ووعدها أن يكتب معها ففي هذا الوجه الخائط للزوج وان لم تسلم الخائط الى الزوج لا يكون له الخائط الوجه الثالث اذا وهبت على شرط أن يكتب معها وسلمت اليه وقيل للزوج ففي هذا الوجه الخائط للزوج وجهك اذا كرر الشيخ أبو القاسم رحمه الله تعالى وعلى قول نصيريه ومحمد بن مقاتل رحمه الله تعالى وهو المختار لا يكون الخائط للزوج الوجه الرابع اذا قالت وهبت لك ان مكثت معي ففي هذا الوجه لا يكون الخائط للزوج الوجه الخامس اذا صلحته على ان يكتب معها على أن الخائط هبة ففي هذا الوجه لا يكون الخائط للزوج كذا في المحيط \* امرأة وهبت مهرها لزوجها بالقطع لها في كل حول ثوب امرتين وقيل الزوج ذلك فغضى حولان ولم يقطع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك شرط في الهبة فمهرها عليه على حاله وان لم يكن شرط في الهبة سقط مهرها ولا يعود به ذلك وكذا لو وهبت مهرها على أن يحسن اليها فلم يحسن اليها كانت الهبة باطلة كذا في فتاوى قاضيان \* امرأة قالت لزوجها (كابين ترايخه سيدم جنك ازمن بدار) ان لم يطلقها لم يبرأ عن المهر كذا في الظهيرية \* امرأة وهبت مهرها من زوجها على ان يسكها ولا يطلقها فقيل الزوج ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان لم تكن وقتا للمساك وقتا لا يعود مهرها على الزوج وان وقتا وقتا فطلقها فقيل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله فقيل اذا لم يطلقها وقتا لا يعود مهرها ان يسكها ما عاش قال نعم الا أن العبرة لا إطلاق اللفظ امرأة وهبت مهرها من زوجها على أن لا يطلقها فقيل الزوج قال خلف رحمه الله

ترجمة  
٢ ارفع يدك عن فقد وهبت لك المهر

ان يعطى ثياب المثل ولا يكون للثياب قسط من الثمن \* وجد في جذع دار اشتراها مالان ادعاء البائع فهو له يحلفه ان انكره المشتري والا فهي لقطه \* باع عبدا له مال لا يسلكه المشتري بلا شرط فان شرط البائع له ان كان اكتسبه عنده هذا البائع ملكه المشتري وان كان اكتسبه

عند بائعه الاول لا اثر لهذا الشرط لانه ملك البائع الاول وان اكتسبه عند البائع الثاني يملك بالشرط ان لم يكن ديناً \* ويشترط القبض في المجلس ان صرفا وان ديناً لا يجوز البيع (٣٩٨) في حق المال وفي حق العبد على الخلاف المعروف في صرف وبيع باجماع عقد النسبة

ولا يدخل الا كف في بيع الحمار موكفاً ولا هو الظاهر الا اذا ذكر ويدخل العذار في بيع الفرس والزمام في بيع البعير ولا يدخل المقود في بيع الحمار \* تصدق بدار ثباتها منه صح البيع وانفسخت الصدقة \* اتفق المشايخ ان المشتري بالميتة والدم لا يملك والمشتري امانة في يده وشمس الأتمة على انه مضمون وقيل مضمون عندهما امانة عنده وثمرة عدم الملك ان دعوى المستحق على المشتري بالميتة لا تسع ونسحق على المشتري بالخمر والخنزير ويضمنه بالقبض وقيل انه ايضا امانة \* ولو باع ماله وماله غيره صدقة افي ظهير الدين انه لا يجوز البيع اصلاً والصحيح عدم البطالان في ماله \* ولو شرط فناء الدار في البيع فسد عنده وقال محمد لا لانه ليس ببيع الفناء لان الناس علموا أنه لا يباع فعلي هذا اذا باع قرية ولم يستثن المسجد والمقبرة لا يفسد عنده \* جمع بين دار وطريق المسلمين يباع واستحق الطريق من المشتري خير بين الرد وبين امسالك الدار بحصته من الثمن \* ان اختلط الطريق بالدار وان مر الزم الدار بالحصصة بلا خيار وان الطريق غير محدودة ولا يعرف فسد البيع وان كان مكانه مسجدان كان خاصاً

تعالى صحت الهبة طلقها أو لم يطلق كذا في فتاوى قاضيان \* وسئل أبو جعفر رحمه الله تعالى عن منع امرأته عن المسير الى أبيهم او هي مريضة فقال لها ان وهبت لي مهر لك أعطيتك الى أبيك فقالت المرأة أفعل ثم قدمها الى الشهود فوهبت بعض مهرها وأوصت بالبعض على الفتراء أو غير ذلك وبعد ذلك لم يعنها الى أبيهم او منعهما قال الهبة باطله قال الفقيه رحمه الله تعالى لانها بمنزلة المكرهنة في الهبة كذا في الحاوي للفتاوى \* امرأة قالت لزوجها المريض ان مت من مرضك هذا فانت في حل من مهرى أو قالت فمهرى عليك صدقة فهو باطل لانها مخاطرة وتعليق كذا في الظهيرية \* مريضة قالت لزوجها ان مت من مرضي هذا فمهرى عليك صدقة أو فانت في حل من مهرى فانت من ذلك المرض فقولها باطل والمهر على الزوج كذا في خزنة المفتين \* المرأة اذا أرادت أن يتزوجها الذي طلقها قال لها المطلق لا تزوجك حتى تبيني مالك على قوهبت مهرها على أن يتزوجها (٢) ثم أبي أن يتزوجها فالحمل يراف على الزوج تزوجها أو لم يتزوجها لانها باعته المال على نفسه اعوضا عن النكاح وفي النكاح العوض لا يكون على المرأة كذا في فتاوى قاضيان \* لو أبي الاضطجاع عند امرأته فقال لها برئيني من المهر فأضطجع معك فابراًته قيل ببراً لان الابراء للتودد الداعي الى الجماع كذا في القنية \* ولو قال لمدونة ان لم تقض مالي عليك حتى تقوت فانت في حل فهو باطل كذا في البحر الرائق \* ولو قال لرب الدين اذمت ذاتك في حل فهو جائز كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال ان مت فانت بري من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت بري من مالي عليك لا يبرأ كذا في الوجيز للكردي \* أبرأه من الدين ليصلح مهمه عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة كذا في القنية والله أعلم

#### \* (الباب التاسع في اختلاف الواهب والموهوب له والشهادة في ذلك) \*

عبد في يدي رجل جاري رجل وأدعى أن صاحب اليد وهبه منه وسلمه اليه وبخده صاحب اليد ذلك في المذمة سنة شهدت على اقرار الواهب بالهبة والقبض كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى ولا يقول لا تقبل هذه الشهادة ثم رجع وقال تقبل وهو قول أبي يوسف وبخده رحمه الله تعالى وعلى هذا الخلاف الرهن والصدقة ولو كان هذا الاختلاف بين الشاهدين يمنع قبول الشهادة بخلاف أن شهد أحد الشاهدين على معاينة القبض وشهد الآخر على اقرار الواهب بذلك ولو كان العبد في يد الموهوب له فشهد الشهود على اقرار الواهب بالقبض جازت الشهادة على قوله الاول والاخر كذا في الذخيرة \* وان كان الواهب أقر بذلك عند القاضي والعبد في يده أخذ باقراره هكذا ذكر المسئلة ههنا ولم يذكر لابي حنيفة رحمه الله تعالى قول اول واخر وذكر في كتاب الاقرار قوله الاول قال مشايخنا رحمه الله تعالى ما ذكره هنا أصبح كذا في المحيط \* اذا استودع الرجل رجلاً ودبعة ثم وهبها له ثم شهد بذلك عليه شاهدان ولم يشهد بالقبض فهو جائز فان بخد الواهب ان يكون في يده يومئذ شهدت الشهود على الهبة ولم يشهدوا على معاينة القبض ولا على اقرار الواهب والهبة في يد الموهوب له يوم يخاضع الى القاضي فذلك جائز اذا كان الواهب حياً فان كان ميتاً فشهدا ثم ما باطله كذا في المبسوط \* رجل وهب لرجل متاعاً ثم قال انما كنت استودعك فاقول قول صاحب المتاع مع يمينه واذا حلف أخذ المتاع فان وجدته هالكاً فان كان هلك بعد ما ادعى المستودع الهبة فالمستودع ضامن لقيمته وان كان الهلاك قبل دعوى الهبة فلا ضمان كذا في المحيط \* وهب لرجل عبداً وقبضه الموهوب له ثم جاز رجل وأقام بينة أنه كان اشتراه من الواهب قبيل الهبة والقبض بطلت الهبة وان لم يشهدوا على الشراء قبل الهبة وانما شهدوا على الشراء لا غير فهو للموهوب له وكذلك ان (٢) قوله ثم أبي أن يتزوجها كذا في عامة النسخ وهو كذلك في فتاوى قاضيان على ما في يدي من النسخ والاولى حذفه الاجل التميم المذكور بعده تأمل اه بحراوى

فالقول فيه مثل الطريق المعلوم وان مسجد جامع فسد البيع كله لان بيع الجامع لا يجوز وان كان ارضاً مهدوماً أرخ أو ساحة لا بناء فيها بعد ان يكون في الاصل جامعاً والارض المشتراة فاسداً اذا جعلها مسجداً وبني فيها انقطع حق البائع وكذا لو غرس وكذا

لوقصها وبني علمها عند الامام وبمجرد الوقت وجعله في المستحب بلا يبطل حقه وان ادعى المشتري فاسدا سبعة من غائب وبرهن لا يقبل وان اقر البائع بطل حقه وقضى على المشتري والمقبوض فاسدا مضمون بجميع (٣٩٩) قيمته وأوصافه وأطرافه لانه ضمان

قبض كالغصب وولدها غير مضمون كولد الغصوبة وان حدث نقصان بالولادة ان بالولد وفاء أجبر والا ضمن نقصانها وكذا كل نقصان والغاصب من المشتري كغاصب الغاصب وان اكتسب عند المشتري رده مع الكسب لانه يتبع الاصل وهل ينقرد البائع بالفسخ في المنتقى نعم وفي المبسوط لا بد من القضاء او الرضا وفصل البعض بانه ان في البديل ككونه خيرا أو المبدل فلكل في المواجبة وان لا فيهم مال لكن بشرط زائد كالبيع الى العطاء فلكل قبل القبض ولين له الشرط بعينه ولو قبل المشتري فاسدا أو اعتقه وقيمه زائد يوم الاتلاف على يوم القبض غرم قيمته يوم القبض بخلاف الغصب ولا يصح ابراء البائع المشتري فاسدا عن القيمة قبل هلاك المبيع ولا يحل كل طعام اشتراه فاسدا ولا وطء الجارية بعد القبض أيضا وان صبغه المشتري أجبر بطل حق البائع وقيل يكره وطء الجارية المشتراة فاسدا قبل يحرم ولو جعلت صارت أم ولد للمشتري ويغرم قيمتها لاعقرها وفي رواية البيوع التقر أيضا وأقضى ابن سلام انه يحل فيه التصرف لا المباشرة كالا كل ونحوه كالغصب الذي تقع

أرخ شهود الشراء شهرا أو سنة وان كان العبد في يد الواهب فأقام الموهوب له البيعة أنه وهبه له وقبضه قبل الشراء وأقام المشتري البيعة أنه اشتراه قبل الهبة وقبضه منه فالعبد لصاحب الشراء كذا في الذخيرة \* في المنتقى بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى اتفق الواهب والموهوب له أن الهبة كانت بشرط العوض ولكن اختلفا في مقدار العوض فقال الواهب العوض ألف وقال الموهوب له خمسة مائة والعوض لم يقبض بعد والموهوب قائم مقامه بعينه فللواهب ان خيارا ان شاء قبض خمسة مائة وان شاء رجع في الهبة وان كان الموهوب مستمكرا جع بقيته ان شاء وان اختلفا في أصل العوض فقال الموهوب له للواهب ما شرطت لك العوض أصلا فالقول قوله ويكون للواهب الرجوع اذا كان الموهوب قائما وان كان مستمكرا فلا شيء على الموهوب له ولكن يحلف الموهوب له ههنا على دعوى الواهب بالله ما شرط الواهب العوض يريد به اذا كان الموهوب مستمكرا كذا في المحيط \* رجل في يديه دار قال لرجل آخر تصدقت بها على وأذنت لي في قبضها فقبضتها كان القول للتصدق ولو قال الذي في يديه الدار كانت في يدي فتصدق على بخازن وقال المتصدق لا بل كانت حينئذ في يدي وقبضتها بغير اذني كان القول للتصدق عليه ولو ادعى عبدا في يد غيره وزعم أنه كان وهبه للذي في يديه وكان العبد غائبا عنهم فقبضه الموهوب له بغير اذنه وقال الموهوب له وهبته لي وقبضته باذنك كان القول للموهوب له وان قال الموهوب له حين وهبته لي كان في منزلك لا بحضورنا فأمرتني بقبضه فقبضته لا يصدق كذا في فتاوى قاضيان \* في المنتقى اذا اراد الواهب الرجوع في الهبة وادعى الموهوب له أنهما ملكتا فالقول قول الموهوب له ولا يمين عليه فان عين الواهب شيئا وقال هذا هو الهبة حالف الموهوب له عليه كذا في المحيط \* ولو قال الزوج وهبت مهرها في صحتها وقالت الورثة بل في مرضها فالقول قول الزوج كذا في خزائن الفتاوى \* اختلف الموهوب له الوارث مع وارث آخر ان الهبة كانت في الصحة أو المرض فالقول قول من يدعي الصحة لان تصرفات المريض نافذة وانما تنتقض بعد الموت واختلف فيه فالقول لمن ينكر النقص وقيل القول لمن ادعى المرض لانه ينكر لزوم العقد والمالك كذا في القنية في باب الدعوى والخصومات في الهبة \* رجل اشترى حليما ودفع الى امرأته واستعملها ثم ماتت واختلف الزوج وورثتها أنها هبة أو عارية فالقول قول الزوج مع اليمين أنه دفع اليها عارية لانه منكر للهبة كذا في جواهر الفتاوى \* ولو قال المدعي عليه وهب لك والذي هذه العين فلم تقبضها الا بعد موته وقال الموهوب له قبضتها في حياته والعين في يد الذي يدعي الهبة فالقول للوارث كذا في الذخيرة \* واذا اراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له أنا أخولك أو قال عرضتك وانما تصدقت به على وكذبه الواهب فالقول قول الواهب وكذلك ان كانت الهبة جارية فقال وهبت لي وهي صغيرة فكبرت عندي وازدادت خيرا وكذبه الواهب فالقول قول الواهب وهذا استحسان والقياس أن يكون القول قول الموهوب له كذا في المحيط \* وكذا هذاني كل زيادة متولدة كذا في خزائن المفتين \* ولو ادعى الموهوب له أنه سجن عندي وكذبه الواهب فالقول للواهب عندنا كذا في الكافي \* ولو كان الموهوب أرضا وفيها بناء أو شجر أو سويق أو هملت أو ثوب أو هو مصبوغ أو مخيط فقال الموهوب له وهبت لي وهي صحراء فبنيت فيها أو عرست وقال وهبت لي وهو غير ملتوت وغير مخيط وغير مصبوغ فلتته أنا وصبغته وخطته أنا وقال الواهب لا بل وهبت كذلك فالقول قول الموهوب له وكذلك اذا اختلفا في بناء الدار وحلية السيف كذا في المحيط \* في المنتقى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل وهب جارية من رجل وقبضها الموهوب له وأولدها ثم أقام الواهب بيعة أنه كان دبرها قبل أن يهبها قال ياخذها ياخذ عقرها وقيمة أولادها وكذلك لو مات الواهب وأقامت الامة بيعة أن الواهب قد كان دبرها قبل أن يهبها من هذ الرجل كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط \* وفي الفتاوى العتبية ولو استولدها الموهوب له فأقامت الجارية بيعة أن الواهب كان دبرها أخذها الواهب وعقرها وقيمة

فيه الفارة والغصب نوعان صريح ودلالة كقبض المشتري فاسدا عقيب العقد بحيث يراه البائع ولا ينهيه عن القبض فيكون كاذبه كافي الهبة وبدون حضرته لا يملكه الا باذن صريح وفي بعض الفتاوى ان المشتري يملك بالتخلية كالصحيح \* اشترى بجال الغير بلائنه مائة المبيع

بقضيه ولا يملك الاخر مقبوضه الا باجازة المالك البيع فيه \* اشترى داء فاسدا وقبضها وتخرّب عنده فاحشا ثم قدمه للبائع الى القاضي وقضى على المشتري بقمته يوم القبض (٤٠٠) فلشقيق ان يأخذ بذلك القيمة منه وللبائع فيه استرداد المبيع مالم يوجد مبدل حق

ولدها والولد حر بالقيمة كذا في التتارخانية \* رجل وهب عبد انسان بغير اذن المولى وسلم ثم ادعى مولاه أنه عبده وأقام البيّنة وقضى القاضي له ثم أجاز المولى هبة العبد كذا كراهه كراهه الله تعالى أنه لا تجوز اجازته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو ادعى الرواية التي رويت عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن قضاء القاضي للمستحق يكون قسما للعقد الماضي أما في ظاهر الرواية لا يكون قسما كذا ذكره في الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وإذا لم يتفق البيع بالاستحقاق لا تنسخ الهبة فتصح اجازة المستحق والفتوى في البيع على ظاهر الرواية قال لا تخبر كنت وهبت لى ألف درهم ثم قال بعد ما سكنت لم أقبضها قال قول قوله وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها وادعت أنه استكرهها في الهبة تسمع دعواها كذا في فتاوى قاضيخان \* امرأة وهبت مهرها من الزوج وقالت أنا مدركة ثم قالت بعد ذلك لم أكن مدركة وكذبت نفسها ان كان قد باعها المدة في ذلك الوقت أو كان به اعلامة المدة كانت لا تصدق أنم لم تكن مدركة وان لم تكن كذلك كان القول قولها كذا في خزنة الفتاوى \* في البقال ويجوز الرجوع فيما وهب للعبد بقبضة المولى ان كان العبد مأذونا له ويصدق الواهب أنه مأذون ولا تقبل بيّنة العبد على أنه محجور الا أن تكون على اقرار الواهب ويحلف الواهب عند عدم البيّنة على العلم ولو غاب العبد والهبة في يده فلا خصومة مع المولى وان كانت في يده فهو الخصم اذا صدقه أو قامت عليه البيّنة كذا في المحيط \* رجل قال لغيره وهبت لك هذا العبد أمس فلم تقبل كان القول قول الواهب كذا في فتاوى قاضيخان والله أعلم

#### \* (الباب العاشر في هبة المريض) \*

قال في الاصل ولا تجوز هبة المريض ولا صدقته الا مقبوضة فاذا قبضت جازت من الثلث واذا مات الواهب قبل التسليم بطلت يجب أن يعلم بان هبة المريض هبة عقد وليست بوصية واعتبارها من الثلث ما كانت لانهم اوصية معنى لان حق الورثة يتعلق بمال المريض وقد تبرع بالهبة فيلزم تبرعه بقدر ما جعل الشرع له وهو الثلث واذا كان هذا التصرف هبة عقد اشترط له سائر شرائط الهبة ومن جملة شرائطها قبض الموهوب له قبل موت الواهب كذا في المحيط \* ان كانت الهبة دارا فقبضها ثم مات ولا مال له غير ما جازت الهبة في ثلثها ورد الثلثين الى الورثة وكذلك سائر ما يقسم وما لا يقسم كذا في المبسوط \* مريض وهب لرجل جارية فوطئها الموهوب له ثم مات الواهب وعليه دين مستغرق ترذأ الهبة ويجب على الموهوب له العقر وهو المختار كذا في جواهر الاخلاطى \* وروى اذا وطئ الواهب المريض الامة لم يثبت النسيب وعليه العقر للموهوب له وله ثلث الامة وثلث الولد وباقي الورثة الواهب ولو قطع الواهب يدها في وجوب الارش روايتان كذا في التتارخانية \* ان كانت الهبة جارية فكاتبها الموهوب له ثم مات المريض ولا مال له غير ما فعل الموهوب له ثلثا قيمته بالورثة ولا ترد الكتابة فان قضى القاضي عليه بثلاثي قيمتها ثم عجزت الكتابة لم يكن للورثة عليه ما سبيل وان عجزت قبل القضاء أخذوا ثلثها وكذلك ان كاتبها بعد موت المريض فالجواب على ما تقدم مالم يقض القاضي بثلاثي الورثة فان قضى للورثة بثلاثيها ثم أعتقها الموهوب له فهو كالحرة الشريكة اذا أعتق فعند أبي حنيفة تخير الورثة بين التضمين والاعتاق والاستعفاء ان كان الموهوب له موصرا ولم يذكر في الكتاب ان كان معسرا هل للورثة تضمينه ويجب أن يكون لهم تضمينه بالاجماع هكذا في محيط السرخسى \* في الفتاوى العتاقية ولو وهب المريض عبدا هو جميع ماله بشرط أن يكون له عوض قيمته مثل ثلثي الهبة أو أكثر جاز وان كان أقل فالموهوب له ان شاء أو كل الثلثين وان شاء رجع جميع الهبة وأخذ عوضه وكذا اذا عوضه من غير شرط كذا في التتارخانية \* مريض وهب لرجل عبدا وطلب له قتل الواهب عبدا أو خطا فانه يرد العبد الى ورثة الواهب كذا في القنية \* رجل وهب لرجل عبدا في مرضه وقيته ألف

الفسخ ولا يبطل حق الفسخ بالاجارة ولا بموت المشتري لان الملك فاسدا ينتقل الى وارثه لان مجرد الحق يورث فيسترده البائع أو وارثه من اشترى أو وارثه \* ولو أجز المشتري الارض من غير البائع ان لم يكن زرع نقض الاحارة لانها تنسخ بالعدوان زرعها لا حتى يدرك التعلق حقها بها \* وان وطئ البائع الجارية المبيعة فاسدا في يده أو يد المشتري لا يكون ابطلا للبيع بخلاف وطئه وانذار له حيث يكون ابطلا للبيع \* المشتري فاسدا اذا تصرف

في المشتري نفذ تصرفه وبطل حق البائع يحتمل الفسخ أولا كالاتفاق الا الاجارة والتسكاح فانهما لا يبطلان حقه في الفسخ واذا أوصى بالمشتري فاسدا بطل حق البائع بخلاف ما اذا ورثه الوارث يسترده البائع من الوارث واذا زال المانع من النسخ بسبب هو فسخ من كل وجه في حقه ما سبق الكفاية عاذا حق البائع كالرهن يملك أو يرجع في الهبة لان رد بيع بعد القبض بالتراضي لانه في حق المشتري كأنه اشتراه ثانيا ولو كان قضى باقية ثم زال المانع لا يعود حقه في الوجه كالمواثيق لا تمنع الفسخ الا مصلته غير متولدة كالصبي والخياطة

والمتولدة كالسمن وان منفصلة متولدة كالسبب وان لا لا تمنع الزوائد ان هلك وتضمن ان استهلك وان هلك المبيع درهم لا الزوائد أخذها البائع مع قيمته يوم قبضه وان منفصلة غير متولدة كالهبة استردها مع المبيع ولا تطيب له الزوائد وان هلكت أو استهلك

الروايد لا يضمن خلافهم في الاستهلاك وعلى هذا الخلاف زوائد الغصب المنفصلة وان هلك هو وهذه الروايد قاعة ضمن المبيع والروايد  
للمشتري بخلاف المتولدة منه وان انتقص المبيع عند المشتري بأقساماوية أو بفعل (٤٠١) المبيع والمشتري له أخذ المبيع مع

أرض النقصان وان بفعل  
الاجنبي ان شاء البائع ضمن  
المشتري النقصان ورجع  
هو على الجاني وان شاء اتبع  
الجاني كالغصب وان بفعل  
البائع صار مستردا حتى اذا  
لم يوجد المشتري حين  
عن البائع هلك منه والنقود  
تبعين في الفاسد في الاصح  
فياخذ القائم ويرد مثله  
الهالك \* اشترى من مديونه  
شرا فاسدا ثم تقاضاه ليس له  
حبس المشتري لاستيفاء ماله  
على البائع من الدين ولو  
الشراء صحيحا لم يكد الفرق  
ان في الصحيح حصل الفسخ  
بعد قبض الثمن عليك الحبس  
وفي الفاسد قبله فلا عليك  
ببانه ان البيع وقع بمثل  
الدين فصار المشتري مديون  
البائع أيضا وآخر الدينين  
قضاء عن الاول فتقاضاه  
فصار قابضا بالمقاصة والفساد  
لا يلزم ثنفا لمقاصة وكان  
الدين الاول قاعدا للمبيع  
لم يقابل فلا عليك الحبس كما  
قبل الشراء وله هذا قبلنا  
مات البائع هذا وعليه ديون  
لا يملك المشتري فاسدا ان  
يستبد بالمبيع بل يتحاص  
الغرماء يكون كواحد  
منهم فيه بخلاف المشتري  
صحيحا هنا لو العين بعد  
الفسخ في يده للثنى حيث  
يكون أحق من الغرماء وهنا  
مقال كثير يوقف عليه في

درهم وسلمه اليه ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل الواهب يقال للوهوب له ادفعه أو افده فان اختار الفداء  
فداه بعشرة آلاف وان اختار الدفع دفعه ولا شيء عليه لان المولى يتخلص عن عهد الجناية بدفع الجاني يدفع  
نصفه اليهم على وجه رد الهبة ونصفه على وجه الدفع بالجناية هكذا في المبسوط \* مريض وهب عبده  
ولا مال له غيره فباعه الموهوب له ثم مات المريض صح تصرفه وضمن ثلثي قيمته لو رثته هكذا في السراجية \*  
مريض وهب عبده لرجل وعليه دين يحيط بقيمته ولا مال له غير العبد فاعتقه الموهوب له قبل موت الواهب  
جاز ولو اعتقه بعد موته لا يجوز كذا في الظهيرية \* مريض وهب لريض عبدا وسلمه اليه فاعتقه وليس  
لواحد منهما مال غيره ثم مات الواهب ثم مات الموهوب له فان العبد يسعي في ثلثي قيمته لو رثته الواهب ويسعى  
في ثلثي ثلث الباقي لو رثته الموهوب له وان كان على الموهوب له دين ألف درهم وقيمة العبد ألف درهم يسعي  
العبد في قيمته يضرب فيها غرماء الموهوب له يدينهم وورثة الواهب بثلثي قيمة العبد هكذا في المبسوط \* ولو  
وهب المريض دار قيمتها ثلثة مائة على أن يعرضه عبد ا قيمته مائة وتقابضاه فاشفيخ أن يأخذها بقيمة العبد  
فان مات وأبى الورثة الاجازة خير الشفيخ كالموهوب له أي رد الشفيخ ثلث الدار وكل الدار وأخذ عبده  
وان لم يكن العوض مسروطا لا يأخذ الشفعة كذا في الكافي \* مريض وهب عبدا قيمته ثلثة مائة لرجل  
صحيح على أن يعرضه عبد ا قيمته مائة وتقابضاه ثم مات المريض من ذلك المرض ولا مال له غير العبد وأبى الورثة  
أن يجيزوا ما صنع الواهب كان للوهوب له الخيار ان شاء نقض الهبة ورد الموهوب كله وأخذ عوضه وان شاء  
رد ثلث العبد الموهوب على الورثة وسلم ثلثاه ولم يأخذ من العوض شيئا وان قال الموهوب له أزيدني  
العوض بقدر الزيادة من الحجابة على الثلث لم يكن له ذلك كذا في خزائن المفتين \* اذا وهب المريض شيئا  
لا يخرج من الثلث يرد الموهوب له ما زاد على الثلث من غير خيار وفي المبيع بخير المشتري كذا في الصغرى  
\* ولو وهب المريض كثر قيمته ثلثة مائة على أن يعرضه الصحيح كثر قيمته مائة وتقابضاه ثم مات ولم يجز  
الورثة رد كثر الهبة وأخذ كثر نفسه أو رد نصف الكثر وأخذ نصف كثره ولو لم يشترط العوض ان شاء رد الهبة  
وأخذ العوض وان شاء رد ثلثيها ولا يرجع بشيء كذا في الكافي \* مريض له عبدا يساوي خمسة آلاف درهم  
وهبه لرجل وقبضه الموهوب له ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل المريض خطأ فانه يقال للوهوب له  
ادفعه أو افده فان اختار الفداء فداه بالدية وسلم له العبد كله لان الدية يبدل نفس الواهب بمنزلة مال خلفه  
فتبين به أن ماله خمسة عشر ألفا وقيمة العبد خمسة آلاف فهو خارج من ثلثه فلهذا انتفذه الهبة في جميعه  
واذا ظهر نفوذ الهبة في جميع العبد فظهر أن على الموهوب له الدية كاملة لو رثته باختياره فان كان يساوي  
سته آلاف درهم واختار الفداء فانه يرد على ورثة الواهب ربعه ويندب ما بقي بثلاثة أرباع الدية كذا في  
المبسوط \* وفي العيون هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل وهب عبدا في مرضه لرجل له على العبد ألف  
درهم ثم مات الواهب ولا مال له غيره ورجع الى الورثة ثلث المملوك وبطل الدين وهو قول أبي حنيفة ومحمد  
وأبي يوسف رحمه الله تعالى ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى قال يعود ثلثا الدين فان وهب الرجل في  
مرضه غلاما لابنه ولابنة على هذا الغلام دين قال فان صح فهو جائز وان مات فصار لورثة عا دينة كذا في  
التتارخانية \* واذا رجع الواهب في هبته والموهوب له مريض وقد كانت الهبة في الصحة فان كان بقضاء  
قاض فالرجوع فيه صحيح ولا سبيل لغرماء الموهوب له وورثته بعد موته على الواهب وان كان ذلك بغير قضاء  
قاض كان رد المريض له حين طلب الواهب الرجوع فيها بمنزلة هبة جديدة من المريض فيكون من الثلث  
ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين يحيط بماله أبطلت ذلك الرجوع وردت الهبة الى تركه الملت كذا في  
المبسوط \* مريض وهب جاريته لريض فردها الموهوب له على الواهب هبة منه فهو جائز وليس لورثة  
الموهوب له أن يرجعوا في شيء مما وهب فقد اعتبر الرجوع في هذه المسئلة فسجنا من كل وجه وأنه يوافق

(٥١ - فتاوى رابع) الاجارة ان شاء الله تعالى وذ كرافضى أمر المشتري فاسدا البائع باعتاقه قبل القبض أو الطعن لو حنطة قبل  
قبضها ان فعل وقع عن البائع وذ كرافضى انه يقع عن المشتري وصار قابضا والولاء والدقيق للمشتري فاما أن يحمل على اختلاف الروايتين



أو يكون أحدهما غلطاً من الكتاب لكن مقتضى الدراية المتأخر لأن أمره بالاعتناق طلب التسليط على القبض فإذا فعله عنه تـم عدم عليه قبضه اقضاء بخلاف ما لو أعتقه المشتري (٤٠٣) لعدم القبض فذلك الأمر بشئ لا يليه إلا أمر كذا علما وبه وفيه كلام فإن القبض

رواية أبي حنيفة عن محمد بن حمره رحمه الله تعالى كذا في الظهيرة \* مريض وهب غلاما لامرأته فقبضته وأعتقه ثم مات المريض فالتحق نافذ وتضمن القيمة كذا في خزانة المفتين \* مريضة وهبت صداها من زوجها فان برأت من مرضها صح وان ماتت من ذلك المرض فان كانت مريضة غير مرض الموت فكذلك الجواب وان كانت مريضة مرض الموت لا يصح الا باجازة الورثة وتكلموا في حكم مرض الموت والمختار للفقهاء أنه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كانت صاحبة فراش أو لم تكن كذا في المضمرات \* قال أبو الليث رحمه الله تعالى هو أن لا يقدر أن يصلي قائما وهو أحب وبه نأخذ كذا في الجوهرة النيرة \* مريضة وهبت مهرها من زوجها ثم ماتت قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كانت عند الهبة تقوم لحاجتها وترجع من غير معين على القيام فهي بمنزلة الصدقة تصح هبتها كذا في فتاوى قاضيخان \* والمقعد والمفلوج والاشل والمسلول ان تطاول ذلك ولم يخف منه الموت فهبته من كل المال كذا في التبيين في كتاب الوصايا والمرأة اذا أخذها الطلاق فباعته في ثلاث الحاله يعتبر من الثلث فان سلمت جاز ما فعلته من ذلك كله كذا في الجوهرة النيرة \* ولو وهبت المرأة مهرها من الزوج في حالة الطلاق وماتت في النفاس لم يصح كذا في السراجية \* وهبت مهرها من زوجها في مرض موته او مات زوجها قبلها فلا دعوى لها عليه صحة الابراء ما لم تمت فاذا ماتت منه فلا رثه تدعى مهرها كذا في القنية \* مريض مرض الموت طلق امرأته ثلاثا وبيع منها مائرا ولو وهب لها ثمنه وأوصى لها بالف درهم ثم ماتت وهي في العدة فالوصية وهبة الثمن على قول من أجاز البيع باطلاق فان أجاز سائر الورثة فهذا على وجهين ان قالوا أجزنا ما أمر به الميت جازت الوصية وبطلت الهبة وان قالوا أجزنا ما فعل الميت جازت الوصية والهبة جميعا كذا في خزانة المفتين \* واذا وهب المولى من أم ولده في صحته لا يصح وكذا لو وهب المولى من أم ولده في مرض موته لا يصح ولا تنقلب وصية أما اذا أوصى لها بعد الموت تصح كذا في جواهر الفتاوى والله أعلم

\*(الباب الحادى عشر فى المتفرقات)\*

في مجموع النوازل رجل وهب لرجل شيئا وقبضه الموهوب له ثم اختلسه منه الواهب واستماله بغير قيمته  
للموهوب له ولو وهب لرجل شاة وقبضها الموهوب له ثم ذبحها الواهب بغير أمره أو وهب له ثوبا ثم قطعه بغير  
أمره ففي الشاة يأخذ الموهوب له الشاة المذبوحة ولا يغرم الواهب له شيئا وفي الثوب يأخذ الموهوب له الثوب  
ويغرم الواهب له ما بين القطع والصحة كذا في المحيط \* وفي فتاوى آهـو رجل له على آخر مائة وخمسون  
درهما مائة حالة وخمسون مؤجلا فهو رب الدين للمدين خمسين فذلك الموهوب ينصرف الى الحال أم  
الى المؤجل أفنى الامام الاجل برهان الدين المارغيناني رحمه الله تعالى بأنه ينصرف اليهما وبه أفنى القاضي  
بديع الدين رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية \* المريضة اذا قالت ليس لي على زوجي صداق لا يبرأ عندنا  
كذا في خزنة الفتاوى \* وسئل على السغددي عن قال لامرأته هي لي بجميع أملاكك فقالت وهبت هل  
يدخل فيه المهر أم لا فقال لا كذا في التتارخانية \* رجل جهز ابنته بماله ووجه الابنة مع الجهازا لي زوجها  
فماتت الابنة فادعى الاب أنه كان عارية وزوجها يدعى الملك اختلقوا فيه قال بعضهم القول قول الزوج  
والبينة على الاب وبه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وقال بعضهم القول قول الاب  
لانه هو الدافع والمملك قال رضي الله عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب من الكرام  
والاشراف لا يقبل قول الاب لان مثله يأنف عن الاعازة وان كان من أوساط الناس يكون القول قول الاب  
لانه هو الدافع وليس يكذب فيما قال من حيث الظاهر كذا في فتاوى قاضيخان \* أعطى لزوجته دنانير لتتخذ  
بها ثيابا وتلبسها عنده فدفعته الى معامله فهي لها كانت تدفع لزوجها ورعا عند الحاجة الى النفقة أو شيئا

فعل حسبي وحسبي لا يصح  
اثباته بالاقتضاء حتى انما  
قوله أعتقه عنى بالابدل  
فاندفع أعتقه عنى بألف  
لعدم لزوم القبض في البيخ  
ولا يرد مفاوض مطالب  
بالتن الخ لانه ليس منه بل  
هو من قبيل تعاقب الهبة  
بالشرط وحين اشتراها صار  
قابضاً فلا يكون ثابتاً بالاقتضاء  
فاذن المريض ذرية كلام  
القاضي \* أعتقه المشتري  
في الفاسد قبل قبضها فاجاز  
البائع وقع عن البائع لتوقفه  
على اجازة البائع لعدم ملكه  
قبل قبضها بخلاف شراء  
قفيز فاسداً أو أمر المشتري  
البائع بخلطه بملكه لانه  
بالاتصال بملكه صار قابضاً  
\* باع عبداً فاسداً وقبضه  
المشتري ثم أبرأه البائع عن  
قيمة الغلام ثم مات لزومه  
قيمه وان أبرأه عن العبد ثم  
مات لا يلزمه شيء لانه اخراج  
الغلام من كونه مضموناً  
والابراء عن القيمة حال قيامه  
لا يصح لان الواجب لرفع  
الفساد رد العين القائم وبعد  
الهلاك يصار الى القيمة وعلى  
هذا الحكم في الغصب ان  
أسند الابراء الى القيمة حال  
القيام لا يصح وان الى العين  
زال الضمان والمنصوص عن  
المتشايع في الغصب خلافه  
ويشهد له صحة الرهن  
والكفالة بقيمة المغصوب

حال قيام العين وانه منصوص في الهداية في مواضع واذا اصر البائع والمشتري على امساك المشتري فاسد او علم به آخر  
القاضي له فسخه حقا للشريع وبأي طريق رده المشتري فيه الى البائع صار تاركا للبيع وبأي عن ضمانه وان باعه من البائع وقبضه البائع

انفسخ البيع وان على خلاف الثمن الاول وان جاء بالبيع فيه الى البائع فلم يقبله فاعاد المشتري الى منزله أو الغاصب فعل كذلك وهما في يده مالا ضمان عليهما وان وضعه بين يدي البائع أو المالك فلم يقبله فعمل الى (٤٠٣) منزله وهلك ضمانه لانه بالنقل ناسأعاده

بذه المبطله يتخلف الاول

لان الرد لم يتم وهناتم بالوضع

\* اشترى ثوبا فاسد او قطعه

قيصا ولم يحطه وأودعه عند

البائع وتلف ضمن النقصان

فقط لان بالايديع منه صار

راد اليه الا قدر النقصان

لان الرد مستحق عليه

فما وجه وجوهه وجوهه عن

المستحق وفيه اشارة الى ان

النقصان في يد المشتري

لا يطل حق البائع في

الفسخ لانه لو بطل المصاح

وقوعه عن المستحق وفي

الزيادات اشترى من غير

ذي اليد بعد وسلم العبد ثم

أخذها من ذي اليد بجهة أو

صدقة أو شراء أو ودعة

أو غصب ليس للمشتري ان

يرجع بالعبد على بائع

الجارية لان المستحق وصل

الى المستحق بأي جهة كان

فلا يلى باختلاف السبب

عند اتحاد المقصود ولكنه

ذكر في الاصل ما يخالفه فانه

قال وصول المستحق الى

المستحق من غير من عليه

الاستحقاق لا يعتبر وصولا

كلشترى فاسدا \* باع من

آخر أو وهبه ثم اشترى

الثاني وهبه من البائع الاول

أو تصدق عليه لانسقط

القيمة عن المشتري الاول

ولا يلتفت الى هذا الوصول

لكن فيه كلام فان الاستحقاق

بعد تعاقب حق الغير ليق فلا

يصح النقيض وكذلك الصداق المعين اذا وهبت من الزوج وطلقت قبل الدخول لا يرجع عليها نصف المعين لان حصول الوصول كان من

المستحق عليها وان كانت وهبت بعد القبض من آخر وهب الموهوب له من زوجها وطلقتها قبل الدخول يرجع الزوج عليها لان تبدل المالك

آخر وهو ينقذه على عياله ليس لها ان ترجع بذلك عليه كذا في القنية \* امرأة قالت لم يكن لي علي زوجي شيء هو ابراهيم المهر ولو جعلت زوجي في حل يبرأ الزوج عن المهر كذا في خزنة الفتاوى \* قال لها وهي لا تعلم العربية قولي وهبت مهري منك فقالت وهبت لا يصح بخلاف الطلاق والعناق ولهذا لو أكره على الهبة فهو هبة لا تصح كذا في الوجيز للكردي \* ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها (١) وأدعت أنه استكرهها في الهبة تسمع دعواها كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا أرادت المرأة أن تهب مهرها ثم لها أن تعيد المهر على الزوج فتصالح عن المهر على التولية أو على الثوب ولا تراه فتبرئ الزوج ثم رأت ذلك الشيء فردته بخيار الرؤية عاد المهر على الزوج ولو ماتت لزم العقد وبطل خيار الرؤية كذا في خزنة الفتاوى \* واذا أرادت المرأة أن تهب مهرها لزوجها لم تمانت وان لم تمانت بقي في ذمته ينبغي أن تشتري من زوجها ثوبا في منديل بمهرها ان ماتت بطل الخيار وان عاشت ترد الثوب بخيار الرؤية كذا في حسب المفتي \* هبة المهر من الزوج الميت تصح اشقة سانا كذا في السراجية \* والميت لو وهبت مهرها من أبيه ان أمته بالقبض صح كذا في الخلاصة \* قال في الاصل الوكيل في باب الهبة في معنى الرسول حتى يجعل العاقد هو الموكل دون الوكيل وفي الباقي التوكيل بالهبة توكيل بالتسليم أن يوكل غيره بخلاف الوكيل بالقبض كذا في المحيط \* وفي الفتاوى العتبية ولو وكل الواهب رجلا بالتسليم ووكل الموهوب له رجلا بالقبض وغاياصح التسليم من الوكيل فان امتنع وكيل الواهب خاصه وكيل الموهوب له وينفرد أحد وكيل التسليم به بخلاف وكيل القبض لا ينفرد أحدهما كذا في التارخانية في فصل فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز \* ولو أنفق على عدة الغير على طمع أن يتزوجها بعد عدتها فأنبت أن يتزوجها فان شرط في الاتفاق الزوج يرجع عما أنفق والا فلا يصح أن لا يرجع كذا قال الصدر الشامي رحمه الله تعالى وقال الاستاذ قاضي خان الاصح أنه يرجع عليه ازوجت نفسها أو لم تزوج لانها رشوة ولو أكلت معه لا يرجع بشيء كذا في القنية \* وسئل أبو القاسم عن أمر شرير يكذب أن يدفع ماله الى ولده على وجه الهبة وكتب اليه كتابا بذلك وامتنع الشريك عن الاداء هل للابن الخصومة معه قال هذاشي لم يجب بعد ولا يجب له الا بالقبض فليس للابن خصومة في ذلك قال الفقيه رحمه الله تعالى ولو لم يكن على وجه الهبة فلا بد أن يخاصم اذا كان مقررا للمال وبالكافة كذا في الحاوي للفتاوى \* أمير وهب جارية لرجل فأخبرته الجارية أنها كانت لتاجر قتل في غير (٣) واستولى عليها وتداولها الايدي والموهوب له لا يجدر ورثة المقتول وهو يعلم أنه لو خلاها ضاعت ولو أمسكها رجا يقع في قنينة فله أن يرفع الامر الى القاضي ليبيعها للغائب من ذي اليد حتى اذا ظهر المالك كان له على ذي اليد الثمن كذا في جواهر الفتاوى \* وفي فتاوى أبي الفضل سئل عن رجل وهب لرجل أرضا كانت في يده مدة وبعد أبيه كانت في يده فباعها مدع يخاصمه قال أبو خنيفة وأبو يوسف رجعا ماله تعالى خصومته مع الموهوب له دون الواهب وقال محمد رحمه الله تعالى ان أراد أخذ الأرض فكذلك وان أراد أخذ القيمة حيث استهلكها بجهة كان له أن يخاصم الواهب كذا في الحاوي للفتاوى \* قاض أو غيره دفع اليه سهم لاصلاح المهم فاصلى ثم ندب يرد ما دفع اليه المتعاشقان يدفع كل واحد منهما صاحبه أشياء فهي رشوة لا يثبت المالك فيها وللدافع استردادها خطاب امرأته في بيت أخيها فأنى أن يدفعها حتى يدفع اليه دراهم فدفع وتزوجها يرجع بما دفع لانها رشوة كذا في القنية \* اذا دفع الرشوة لدفع الجور عن نفسه أو أحدهم أهل بيته لم يأتهم اذا أجاز ملك دار الحرب لرسول ملك دار الاسلام جارية فهي له ولو أهدى ملك العدو الى أمير العسكر فهي لجميع العسكر كذا في السراجية \* وسئل ابن مقاتل عما يهدى أبو الصبي الى

(١) قوله ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها كذا في الاصول حذف هذه المسئلة لانها تقدمت بعينها قبيل الباب العاشر اه

بجراوى (٢) قوله في غير بكسر العين المهملة القافله كافي القاموس اه بجراوى

بمنزلة تبدل الملك لما عرف دل ان حصول الوصول من غير المستحق لا يعتبر وصولاً من الجهة المستحقة \* باع منه صحباً ثم باعه أيضاً فاسداً  
ينفسخ الاول لان الثاني لو كان صحيحاً (٤٠٤) ينفسخ الاول به فكذلك لو فاسداً لانه ملحق بالصحيح في كثير من الاحكام وكذلك

اذ باع المزارع المستاجر من  
المستاجر فاسداً تنفسخ  
الاجارة كما اذا باعه صحباً  
\* باع الى الحصاد ثم اسقط  
الاجل عاذاً جازاً \* ولو باع  
بالف ورطل خرواً زال الخمر  
لا يعود جازاً لان المفسد في  
أحد بدلى العقد بخلاف  
الاول فان الاجل لا يدخل  
في العقد \* غصب عبد قيمته  
ألف فزاد عنده الى أن باع  
ألفين ثم اشتراه غاصبه  
فاسداً ومات ان قبل الوصول  
بعد الشراء الى الغاصب  
فعلية ألف وان بعد الوصول  
اليه فالقانون لان الزيادة  
كالوديعة \* باع فاسداً وسلم ثم  
باع من غيره وادعى ان الثاني  
كان قبل فسخ الاول وقبضه  
وزعم المشتري الثاني انه كان  
بعد الفسخ والقبض من  
الاول فالقول له لا للبائع  
و ينفسخ الاول بقبض الثاني  
\* (نوع آخر) \* باع الى  
الحصاد فسد ولو باع مطلقاً  
ثم أجله اليه جاز ولو باع الى  
هبوب الريح ثم اسقطه  
لا ينقلب جازاً والقبض فيه  
بلاذن البائع لا يعتبر  
والخفية فيه قبض كالصحيح  
\* ولو مات البائع وعليه دين  
آخر فالمشتري أحق به من  
الغرماء كما في الصحيح بعد  
الفسخ ولو مات المشتري  
فالبائع أحق من سائر الغرماء  
بماله وتصرف المشتري

المعلم أو الى المؤدب في النيروز أو في المهرجان أو في العيد قال اذا لم يسأل ولم يلج عليه في ذلك فلا بأس به كذا  
في الحاوي للفتاوى \* وشمل الخلو في عن علق كوزة أو وضعه في سطحه فامطر السحاب وامتلأ الكوز من  
المطر فباعه انسان وأخذ ذلك الكوز مع الماء هل اصحاب الكوز أن يسترد الكوز مع الماء فقال نعم قال  
رضي الله عنه وجوابه في الكوز عما لا اشكل فيه فاما في الماء فانه ينظر ان كان أعده لذلك حيثئذ يسترده  
وان لم يعد له ذلك لم يسترده كذا في التتارخانية \* وقبول الهبة والصدقة على اللقيط الى المنتقط وقبضه جاز  
استحساناً كذا في المنتقط \* لقيط في يد ملقة طهارة لم ينطق عليه وليس لهذا الصغير أحد سواء جاز لا يجني  
ان يقبض ما وهب من الصغير وان كان الصغير من أهل أن يقبض بنفسه وله هذا الاجنبي أن يسلمه لتعليم  
الاعمال وليس لاجنبي آخر أن يسترد منه نص عليه السرخسي في كتاب الهبة كذا في الصغرى \* وشمل  
على بن أحمد رحمه الله تعالى عن رجل دخل الحمام وقد دفع الى صاحب الحمام الاجرة فأعترف من الاناماء  
بأنه دفعه اليه صاحب الحمام كما هو العادة في بلدنا هل يصير ذلك الماء ملكاً للغترف أم يكون ذلك لصاحب  
الحمام ويكون منه اباخة للداخلين فقال صار أحق به من غيره ولكن ما صارت ملكاً له كذا في التتارخانية  
\* دفع الى أجنبية عينا لارادة الزنا فان قال دفعت اليك لا زني بك فله الطلب وان وهبها لارادة الزنا وهي  
قائمة فله الاسترداد والافلا كذا في القنية \* وفي فوائد شمس الاسلام اذا خوف امرأته بالضرب حتى وهبت  
مهرها لا تصح ان كان قادر على الضرب كذا في الخلاصة \* وشمل والذي عن خاصم زوجته وآذاها  
بالضرب والشتيم حتى وهبت الصداق منه ولم يعرضها لاهلها حتى الرجوع فقال هذه البراءة باطلة كذا في  
التتارخانية \* في فتاوى النسق سئل نجم الدين عن امرأة أعطت زوجها ما لا يسألها ليهوئع بالتصرف  
فيه في المعيشة فظفر بالزوج بعض غرما الزوج واستولى على ذلك المال هل للزوجة أن تأخذ ذلك المال من  
ذلك الغريم قال ان كانت وهبت من الزوج أو قرضته منه فلا وان كانت أعطته ليهوئع فله على ملكها  
فلها ذلك كذا في المحيط \* هبة البناء دون الارض جائزة كذا في الذخيرة \* ويدخل في هبة الارض ما يدخل  
في بيعها من الابنية والاشجار من غير ذكر وكذا في الصلح على أرض أو عتقها تدخل ولا يدخل الزرع في  
الصلح من غير ذكر قال ركن الاسلام الصباغى الزرع يدخل في الرهن والاقرار والنقي غير ذكر ولا تدخل في  
البيع والقسمة والوصية والاجارة والنكاح والوقف والهبة والصدقة وفي القضاء بالملك المطلق ولا يدخل  
الثمار والاوراق المتقومة في هبة الاشجار بغير ذكر \* كذا في الميزان كروهم غرور ورق فسدت الهبة لانه ينسخ  
التسليم كذا في القنية \* في اليتيمة سئل والذي عن رجل قال لا تخادع لي اصطبلك حتى تكون فيه دابتي  
فدفعه لمن يكون السرقة قال لصاحب الدابة قال رضي الله تعالى عنه وهكذا أجاب به على بن الحسين  
السعدي وسئل على مرة أخرى فقال هو لمن ألقى الحشيش سواء كان غاصباً للاصطبل أو مستعيراً أو غاصباً  
للدابة أو مستعيراً لها الآن يكون جعل لذلك موضعاً مرفقاً وقال صاحب الاصطبل لصاحب الدابة ادفع  
لي دابتي حتى تبني في اصطبلي فحينئذ يكون لصاحب الاصطبل كذا في التتارخانية \* وفي فتاوى  
النسقي رجل قال لامرأته بين يدي الشهود غفرت لك حيث وهبت لي المهر الذي لك على فقالت ٢ (أرى  
بجشيدم) فقال الشهود هل تشهد على هبتك فقالت ٣ (هزارتن كوا باشيد) فقال يعرف الرد والتصديق  
في أثناء كلامها فيحمل على ما ترون كذا في الذخيرة \* اذا وهب ابنته من رجل كان نكاحاً ولو وهب امرأته  
من نفسها كان طلاقاً ولو وهب عبداً من نفسه كان عتقاً كذا في خزائن الفتاوى \* وفي جامع الفتاوى عبد  
مديون وهب فأراد الغرماء نقض الهبة فالتغرماء ذلك فلو أدى الواهب أو الموهوب له قبل النقض تمضي

٢ نعم وهبته ٣ كونوا ألف نفس شهوداً

من المكره كالبيع والاجارة والكتابة ينفسخ خلاف سائر البياعات الفاسدة وتصرفات المشتري فاسداً لا تنفسخ الا الاجارة الهبة  
والنكاح وللشفيع حق نقض تصرفات المشتري لكن نقض الاجارة يكون بالقضاء لان الاجارة بالاعدار تنفسخ بحكم القاضي \* باعها

فأسد أو سلمها إلى المشتري ثم قال هي حرة لا تعتق وإن قال بعد ذلك هي حرة لكن الإيجاب الأول لو بحضور المشتري تعتق بالإيجاب الثاني بالاتفاق ولا يشترط القضاء في فسخ البيع الفاسد \* اشترى عبدا وقبضه ثم تقايلا ثم أبرأ (٤٠٥) البائع المشتري عن الثمن صح لان

الثن واجب عليه ولو مات  
العبد عند المشتري لأضمان  
عليه لانه كان مضطربا بالثن  
وقد أبرأه عنه وموت العبد  
بطلت الإقالة \* (نوع فيما  
يتصل بالبيع الفاسد) \*  
وهو بيع الوفاء كصاحب  
المنظومة في فتاواه إنه رهن  
في الحقيقة لا ملكا للمشتري  
ولا ينتفع به إلا باذن البائع  
ويضمن ما كل من زله  
وأثلف من شجره ويسقط  
الدين بهلاكه ولا يضمن  
ما زاد كالامانة ويسترد عند  
قضاء الدين لان الاعتبار  
باغراض المتعاقدين فان  
البائع يقول رهنتم ملكي  
والمشتري يقول ارهنتم ملكه  
وعليه السيد أبو شجاع وابنه  
والامام علي السعدي  
والقاضي أبو الحسن  
الماتريدي وكان الامام الزاهد  
علي الرامني على انه يبيع جائز  
يلزم فيه الوفاء بالوعد فكلمه  
فيه مفتي الجن والانس مرارا  
فقال من قصد الرجوع  
الا ان الامام الامير لا يعنى  
وقد رجع الامر عن هذا الى  
انه رهن دل عليه انه سئل  
عن باع نصف حديقته وفاء  
فاخرج البائع المشتري بشقله  
الى الكرم وأخذ البائع  
نصف التزل والمشتري النصف  
ثم أدى البائع الدين وأخذ  
الحديقة ان كان المشتري  
أخذ التزل بلاذن البائع له  
أن يضمه الغلة المحولة وان

الهبة وكذلك الصدقة وبيع المولى من غيره كذلك ولو أجازوا الهبة بطل حقهم الا أن يعتق العبد ولو  
أوصى بالعبد لرجل ثم مات ليس للغرماء نهض الوصية بل يباع العبد في يده ولو فضل الثمن عن الدين فالفضل  
للووصي له وفي الصدقة والهبة لا يكون الفضل للموهوب له والمصدق عليه كذا في التتارخانية \* وسئل أبو  
بكر عن هبة العبد المأذون من مال دفعه مولا له أو من كسبه قال ان كان يعلم أنه لو بلغ مولا له كره ذلك فلا  
يحل له ذلك والا فلا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى \* قال المالك بن وهب من كتب بدل الكتابة فقال المالك بن  
لا أقبل عتق المالك بن وهب عليه كذا في الوجيز المذكور في \* أنزله وهب من فلان دارا كان هذا اقرارا  
صحيا في الغياثية الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض هو الاصح كذا في جواهر الاخلاط \* وفي الجامع  
الا صغر خلف عن محمد بن جهم الله تعالى أنه قال فيمن وهب لرجل نخلة وهي قائمة لا يكون قابضها حتى  
يقطعها ويسلمها اليه وفي الشراء اذا خلى بينه وبينه ما صار قابضا لها كذا في الذخيرة \* وأهل الذمة في حكم  
الهبة بمنزلة المسلمين لانهم التزموا أحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات الا أنه لا يجوز المعاوضة بالخمر عن  
الهبة في ما بين المسلم والمسلم والذمي سواء كان المسلم هو المعوض للخمر أو الذي وان صارت الخمر خلافا بيد القابض  
لم تنصرف عوضا ويرده الى صاحبه ويجوز المعاوضة بالخمر والخمر في ما بين الذميين كما يجوز ابتداء المبيعة ولا  
يجوز بالميتة والدم كذا في المبسوط \* وهب المرتد للنصراني أو النصراني له على أن يعوضه خيرا فذلك باطل  
كذا في محيط السرخسي \* مسلم وهب ارتد هبة فعوضه منها المرتد ثم قتل أو لحق بدار الحرب جازت الهبة  
ولم يجز تعويضه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تعويضه صحيح  
كسائر تصرفاته لان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون من جميع ماله وعند محمد رحمه الله تعالى من  
ثلثه بمنزلة سائر تصرفات المرتد على وجه التبرع فان كان المرتد هو الواهب وقد عوضه الموهوب له من هبته  
ثم قتل أو لحق بدار الحرب يرد هبته الى ورثته ويرد عوضه الى صاحبه ان كان قائما وان كان قد أسلمت ملكه  
كان ذلك دينيا في مال المرتد سواء كان الآخر علميا ارتداده أو لم يعلم واذا وهب الحربى المستأمن هبة لمسلم أو  
وهب للمسلم فقبضها ثم رجع الى دار الحرب ثم عاد مستأمنا فلكل واحد منهم ما أن يرجع في هبته وان سبي  
وأخذت الهبة منه لم يكن للواهب أن يرجع فيها وان حضر قبل القسمة فان وقع الحربى في سهم رجل  
فأعتقه ثم وصفت تلك الهبة اليه بشرا أو غيره لم يكن للواهب أن يرجع فيها وان كان الحربى هو الواهب  
فسبي ووقع في سهم رجل لم يكن له أن يرجع في هبته وكذلك ان أعتق لا يستطيع الرجوع فيها كذا في  
المبسوط \* نصراني وهب لمسلم شيئا فعوضه خيرا له الرجوع في هبته كذا في محيط السرخسي \* (قال حربى  
وهب لحربى هبة ثم أسلم أهل الدار أو أسلم جميعا وخرجا الى دار الاسلام فله أن يرجع في هبته فان كان  
عوضه من هبته لم يكن له أن يرجع فيها كذا في المبسوط \* وفي البيهقي سئل عمر النسي عن امرأ أولاده أن  
يقسموا أرضه التي في ناحية كذا بينهم وأراد به التملك فاقسموها وتروا على ذلك هل يثبت لهم الملك أو  
يحتاج فيه الى أن يقول لهم الاب ملكتكم هذه الاراضى أو يقول لكل واحد منهم ملكتك هذا النصيب  
المفرز فقال لا وسئل عنها الحسن فقال لا يثبت الملك لهم بالقسمة كذا في التتارخانية في الفصل السادس في  
الهبة من الصغير \* سئل عن امرأة باعت كرايا من زوجها وأحالت بالثن لابنها الصغير بطريق الانعام  
والصلة فبات الابن فلن يكون الثمن أجاب يكون كله للمرأة ولا يكون ميراثا كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن  
محمود بن الحسين الأسروشى \* رجل وابنه في المقازة ومعه مائة ما يكتفى أحدهما من أحق بالمائة منهما  
قال الابن أحق به لان الاب لو كان أحق لكان على الابن أن يسقى أباه وان سقى أباه مات هو من العطش  
فيكون هذا منه اعانة على قتل نفسه وان شرب هو لم يعن الاب على قتل نفسه فصار هذا كرجلين أحدهما  
قتل نفسه والاخر قتل غيره فقاتل نفسه أعظم انما قال عليه الصلاة والسلام من قتل نفسه بمديدة جاء يوم

كان مائة أو أعطاه البائع لانه هبة منه وكذا اذا كان اشترى كاه وأخذ الغلة فهذا دليل على جعله كالرهن حيث لم يطلق له الاستفاد بالانزال  
وكذلك اجاب فيمن باع داره وفاء ثم آخذه من البائع لا يلزم الاجر كالأستاجر الرهن من الرهن من الميراث وكذلك اجاب فيمن باع كرمه وفاء ثم آخذه

وباعه المشتري بعد قبضه من آخر باتا وسلمه وغاب فلما باع الاول الاسترداد من الثاني لان حق الحبس وان كان للمرتهن لكن يد الثاني مبطله فلما لك اخذ ملكه من المبطل فاذا حضر (٤٠٦) المرتهن أعاد فيه حتى يأخذ دينه وكذا اذا مات البائع والمشتري الاول والثاني

فلو رثة البائع الاول الاخذ من ورثة المشتري الثاني ولو رثة المرتهن اعاد يدهم الى قبض دينه هذا كله دليل على الرجوع والقول الثاني ما ذكر الكشي عن علامة سمرقند مولانا صاحب المنظومة انه قال اتفق مشايخ الزمان على صحة هذا البيع لانهم اتفقا بلفظ المبيع ولا عبرة بمجرد النية باللفظ فان من تزوج امرأة بنية ان يطلقها اذا مضى سنة لا يكون متعة وجاء صاحب الحادثة الى العلامة وقال بعث جاونقي ثم ادعى المشتري انه وفاء وطلب متى نقد الثمن وتسليم الخانوت وادعت انه كان باتا قال القول قولك قال كان من عزى ان أنقذوا سترد ومن عزى الردين أنقذ فهل لي ان أحلف قال كان ذلك قبل العقد باللفظ ولا عبرة بالسابق وحال العقد في القلب ولا عبرة له بلا لفظ فاللفظ للبيع لالمرتهن فثبت ما تلفظا فان قلت البائع يبرره ويؤدى الخراج في العرف المسترد انه ملكه قلت يفعل طوعا لا جبرا وكذا لا يجبر على ترك الوفاء ويجعل البيع باتا ويكون للمشتري حق المطالبة في الثمن فان انهدمت الدار المبيعة لا يجبر البائع على رد الثمن لانه بمنزلة بيع جديد وكذا اذا كان المبيع عينها لا تم الاصل ولا سبيل

القيامه وفي يده تلك الحديدة يجب ابطن نفسه والوجع الضرب بالسكين وأصله يوجع كذا في المحيط \* قال رضى الله عنه لما سألته عن كتب قصته الى السلطان وسأل منه تمليك أرض محدودة فأمر السلطان بالتوقيع فكتب كاتب السلطان على ظهر القصة اني جعلت الارض ملكا له هل يصير ملكا له أم يحتاج الى القبول من السلطان في مجلس واحد فانه تمليك يحتاج الى القبول في المجلس وهذا هو القياس لكن لما تعذر الوصول اليه أقيم السؤال بالقصة مقام حضوره وقبوله فاذا أمر بذلك وأخذ منه التوقيع تمليك كذا في جواهر الفتاوى \* قال محمد رحمه الله تعالى في السيرة الكبرى اذا قسم الامام الغنائم في أرض الحرب بين الغنائم أو باعها من قوم من التجار دخلوا معه فلحقهم العدو وعجزوا عن اخراجها الى دار الاسلام فأراد المشترون والذين وقع ذلك في سبامهم أن يلقوا بالمتاع اصرقوه فمر مواهب ثم بداهم فقالوا من أخذ من ذلك شيئا فهو له فأخذ ذلك أقوام من المسلمين صار ذلك لهم حين أخذوه وأخرجوه الى دار الاسلام ولم يخرجوه على محمد رحمه الله تعالى فقال لان هذا بمنزلة الهبة منهم كذا في الذخيرة \* وذكر في كتاب الصيد حديثا يدل على أن الهبة مشتركة بين جلسائه وبين المهدي اليه قال الطحاوي اذا كانت الهبة لا تتحمل القسمة كالثوب أو مما لا يؤكل في الحال كاللحم ونحوه لم يجعل لأصحابه منه شيئا وان كانت الهبة تتحمل القسمة وهو مهيأ لاداء كل الحال يجعل لأصحابه من ذلك حظا ويملك البقية لاداء كذا في التتارخانية \* رجل مات فبعث رجل الى ابن الميت بثوب ليكفنه فيه هل يملكه الابن حتى يتكون له أن يكفنه في غيره ويملكه لنفسه ان كان الميت من يتركه بتكفنه لفقته أو ورع فان الابن لا يملكه ولو كفنه في غيره وجب عليه رده على صاحبه وان لم يكن كذلك جاز لابن أن يصرفه الى حيث أحب كذا في السراج الوهاج \* اذا وهب الاب لطفله دارا ولم يبين حدودها وحقوقها وكانت الدار رديعة عند آخر وقت الهبة والمودع ساكنها ملك الصغير بالعقد والصدقة في هذا مثل الهبة كذا في جواهر الاطلاطي والله أعلم

#### \*( الباب الثاني عشر في الصدقة ) \*

الصدقة بمنزلة الهبة في المشاع وغير المشاع وحاجتها الى القبض الا أنه لا رجوع في الصدقة اذا تمت ويستوى ان تصدق على غني أو فقير في أنه لا رجوع فيها ومن أهدى بنا رحمهم الله تعالى من يقول الصدقة على الغني والهبة سواء كذا في المحيط \* اذا تصدق على رجل بدار ليس له أن يرجع سواء كان المتصدق عليه فقيرا أو غنيا كذا في المضمرات \* ولو دفع الى رجل ثوبا بنية الصدقة فأخذها المدفوع اليه طائفا أو دعة أو عارية فرده على الدافع لايجب للدافع أخذه لانه قد زال عن ملكه حين قبضه الرجل فان أخذه لزمه رده كذا في السراج الوهاج \* الهبة لا تصح الا بقبول بالقول واستحسن في صحة الصدقة من غير قبول بالقول بل بريان العادة في كافة الاعصار بالتصدق على الفقراء من غير اظهارهم القبول بالقول كذا في القنية \* والصدقة الفاسدة كالهبة الفاسدة كذا في الوجيز للكردي \* ولو تصدق على غنيين جاز في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قولهم ما ولو تصدق على فقيرين جاز بالاجاع كذا في السراجية \* ولو تصدق بقطعة نقرة على فقيرين جاز اتفاقا كذا في التهذيب \* رجل وهب لساكنين هبة ودفعها اليهم لم يرجع فيها استخسانا وفي القياس يرجع كذا في المبسوط \* واذا أعطى سائلا أو محتاجا على وجه الحاجة ولم ينص على الصدقة فلا رجوع فيه استخسانا كذا في الذخيرة \* رجل في يده دراهم فقال لله على أن تصدق بهذه الدراهم فتصدق بغيرها قال نصير رحمه الله تعالى جاز وان لم يتصدق حتى هلكت الدراهم في يده فلا شيء عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الفتاوى سئل ابن سلمة عن تصدق على امرأة وهي معسرة غير أن لها زوجا موسرا قال ان كان الزوج يوسع عليها النفقة فهي موسرة فعلى الزوج كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي المنتقى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل تصدق على رجل بصدقة وسلمها اليه ثم استقاله الصدقة فأقاله لم يحز حتى يقبض لانها هبة

لواخذ منها على الآخر \* والقول الثالث ما ذكره القاضي قال الصحيح انه اذا جرى بلفظ البيع لا يكون رهننا ثم ان شرطنا فسخ مستقلة البيع في العقد وتلفظا بلفظ البيع بشرط الوفاء أو تلفظا بالبيع الجاسر وعندنا هذا البيع غير لازم فالبيع فاسد وان ذكر البيع بلا شرط



ثم ذكر الشرط على وجه المواعدة بجاز البيع ولزم الوفاء وقد يلزم الوعد فيجعل هنا لازما لحاجة الناس اليه \* والقول الرابع قال في العدة واختاره الامام ظهير الدين انه يبيع فاسد فلو تبايعا ثم قال أحدهما چون سيم آر (٤٠٧) يبيع عن بازده فقال نعم لا يفسد البيع

أما لو شرطاه في البيع يفسد ولو بعد العقد يلتحق به عند الامام وهل يشترط المجلس للالتحاق ذكر السرخسي وأبو اليسر انه يشترط وفي الابصاح لا يشترط وهو الصحيح وفي فوائد البرهان تبايعا مطلقا ثم أخلفا الوفاء يلتحق عند الامام كاثبات الشرط المفسد واسقاطه اذا لم يكن قويا وعندهما لا وان شرط الوفاء ثم عقد ما مطلقا لم يقر بالبناء على الاول فانه قد جاز ولا عبرة بالسابق كما في التلخئة عند الامام \* والقول الخامس ما اختاره أئمة خوارزم انه اذا أطلق البيع لكن وكل المشتري وكسلا بفسخ البيع اذا أحضر البائع الثمن أو عهد على انه اذا أوفاه ففسخ البيع والثن لا يعادل المبيع وفيه غبن فاحش أو وضع المشتري على أصل المال ربحا بان وضع على مائة عشر من دينار فرهن وان كان بلا وضع ربح بمثل الثمن أو بغير يسير فبات بشرط ان يعلم البائع بالغبن الفاحش أما اذا ظن انه غن عدل لكنه بالغبن الفاحش في الواقع فاذا ظن المعادلة وباع بالغبن الفاحش فبات لانا انما نجعله رهنا بظاهر حاله انه لا يقصد البات عالما بالغبن وليس بمعهود وضع الربح على الثمن في

مستقلة وكذلك الهبة اذا كانت لذى رحم محرم وقال كل شيء لا يفسخه القاضي اذا اختصما اليه فهو ذا حكمة وكل شيء يفسخه القاضي اذا اختصما اليه فاقاله الموهوب له فهو مال الواهب وان لم يقبض يجب أن يعلم بأن الصدقة لا تقبل الا قاله والفسخ فيجعل اقالة الصدقة تمليكا مبتدأ وهبة مبتدأ كذا في المحيط \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو تناقضا الصدقة فأتى المتصدق عليه قبل أن يقبض المتصدق فان المناقضة باطلة ولو كان ذلك في هبة كانت المناقضة جائزة كذا في البحر الرائق \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أعطى رجلا دارا على أن نصفها صدقة عليه ونصفها هبة وقبض الرجل فله أن يرجع في نصف الهبة لان كل نصف على حدة والشيوع لا يمنع الرجوع كذا في محيط السرخسي \* اذا تصدق بداره على امرأته وعلى ما في بطنها وهي حامل لم يجز شيء من الصدقة ولو قال لها تصدقت عليك وعلى غلامي أو قال عليك وعلى نفسي بهذه الدار لم يجز ولو قال تصدقت عليك وعلى الرجل الذي في هذا البيت وليس فيه أحد انما هذا بمنزلة رجل قال تصدقت بهذه الدار على بني الصغار الثلاثة وهو يظن أنهم أحياء وكان بعضهم ميتا وهو لا يعلم فالصدقة باطلة ولو قال هذا وهو يعلم بموت من مات منهم جازت الصدقة وكلها للحي أشار إلى أن لا يجاب اذا وقع لمن يملك ولمن لا يملك بوجه من الوجوه كان الايجاب بكافة لمن يملك وعند ذلك لا يتمكن الشيوع أصلا فيجوز الايجاب واذا وقع الايجاب لشخصين كل واحد من يملك بوجه من الوجوه فالاجاب يكون لهما وعند ذلك يتمكن الشيوع من أحد الجانبين فيمنع جواز الايجاب على قول من يرى الشيوع من أحد الجانبين مانعا هكذا في المحيط \* واذا تصدق على رجل بصدقة وسلمها اليه ثم مات المتصدق عليه والمتصدق وارثه فورث تلك الصدقة فلا بأس عليه في الاصابة منها كذا في الظهيرية \* اذا قال جعلت غلة دارى هذه صدقة في المساكين أو قال دارى هذه صدقة في المساكين فمادام حيا يؤمر بالتصدق واذا مات قبل تنفيذ الصدقة فالدارو الغلة ميراث عنه كذا في الذخيرة \* وان كان حيا وتصدق بيمينه أجزاء كذا في المبسوط \* ومن قال مالي أو مالي في المساكين صدقة فهو على مال الزكاة ويدخل فيه جنس ما يجب فيه الزكاة وهي السوائم والنقدان وعروض التجارة سواء بلغت نصابا أو لم تبلغ قدر النصاب وسواء كان عليه دين مستغرق أو لم يكن عليه دين ويدخل فيه الاراضى العشرية عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا تدخل ولا تدخل الاراضى الخراجية ولا يدخل الرقيق للخدمة ولا العقار وأثاث المنازل وثياب البذلة وسلاح الاستعمال ونحو ذلك مما ليس من أموال الزكاة ومن مشايخنا من قال في قوله ما أملك أو جميع ما أملك في المساكين صدقة يجب عليه أن يتصدق بجميع ما يملك قياسا واستحسانا وانما القياس والاستحسان في قوله مالي صدقة أو جميع مالي صدقة والصحيح هو الاول لانهم ما يستعملان استعمالا واحدا كذا في التبيين في مسائل شتى في كتاب أدب القاضي \* ويسمى من ذلك قوته فاذا أصاب شيئا بعد ذلك تصدق بما أملك ولم يبين في الكتاب مقدر ما يملك لان ذلك يختلف بقوله عياله وكثرتهم وقيل ان كان مخترا فملك قوت يوم وان كان صاحب غلة أملك قوت شهر وان كان صاحب ضياع أملك قوت سنة كذا في المبسوط \* وذكر في الاجناس قال محمد رحمه الله تعالى لو قال مالي في المساكين صدقة وله درهم على الناس لا يلزم التصديق بها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو قال مالي في المساكين صدقة وله ديون ولائمة دخل ودخل فيه أرض العشر دون الخراج وقال محمد رحمه الله تعالى لا يتصدق بهما جميعا فيه ولو حلف أن يتصدق بما يملك دخل ذلك كله ومسكنه وخادمه ووثابه ومناخيل البيت كذا في البناية \* ولو قال مالي صدقة في المساكين ان فعلت كذا ففعل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يدخل الا الصامت وأموال التجارة ولا يدخل ماله على الناس كذا في المنتقى \* قال الخنذي اذا قال لله على أن أهدي جميع مالي أو جميع ملكي يدخل فيه ما يملك وقت النذر فيجب أن يهدي ذلك كله الا قدر قوته فاذا استفاد ما لا آخر

البات واختار حاتم المجتهدين مولا ناسيف الدين العصبية انه رهن \* والقول السادس ما اختاره البعض واختاره الشيخ الامام فخر الرازي ان الشرط اذا لم يذ كر في البيع نجعله هبة في حق المشتري حتى ملك الانزال ورهنا في حق البائع فملك المشتري يتحول يده وملكه الى غيره

وأجيز على الراد إذا حضر الدين لانه كالزرافسة مركب من البسيع والرهن فكثير من الاحكام له حكمان كالهبة حال المرض وبشرط العوض وجعلناه كذلك لاجابة الناس اليه فرارا (٤٠٨) من الربا فيلج اعتادوا الدين والاجارة وهي لاتصح في الكرم وبخارى الاجارة الطويلة

ولا يمكن تلك في الاشجار  
فاضطروا الي بيعها وفاء وما  
ضاق على الناس امرها تنسح  
حكمه وقد نص في غريب  
الرواية عن الامام ان البسيع  
لا يكون تلجئة حتى ينص  
عليه في العقد وهي والوفاء  
واحد واختار المصدر  
الشهيد تاج الاسلام والامام  
المرغيناني والامام علاء  
الدين المعروف بيدر ان  
البسيع بشرط الرد عند نقد  
التمن ان المشتري يملكه وقال  
الامام علاء الدين بدر يملكه  
انتقاعا فان باعه المشتري  
من غيره أجاؤا سوى علاء  
الدين بدر بجمعة البيع الثاني  
لانه سلمه البائع الاول الى  
المشتري برضاء والقول  
السابع أجاب علاء الدين  
بدر أنه لا يصح وعلى هذا  
اختيار صاحب الهداية  
وأولاده ومشايخ زماننا  
وعليه الفتوى أعني لا يملك  
المشتري البسيع من الغير كما في  
بيع المكره لا كالبيع الفاسد  
بعد القبض وسئل المصدر  
عنه بأنه يجعل فاسدا وينع  
من الاسترداد بعد البيع  
من غيره كالفاسد وان قضى  
الدين قال هذا كبيع  
المشتري من المبكر قبل له  
فان كل المشتري غله الكرم  
والارض والدار قال حكمه  
حكم الزوائد في البسيع الفاسد  
يعني انه يضمنه ان استهلك

أهدى مثله هكذا في السراج الوهاج \* ولو قال الله على أن أنصدق به - هذا الثوب فعليه أن يتصدق بقيمة  
ويعسك الثوب وله أن يتصدق بثمنه كذا عن خلف والفقهاء وكذا لو أوصى بالتصدق به - هذا الثوب كذا في  
الملةقط \* وذكر هلال بن يحيى في وقفه لو قال أرضي صدقة في المساكين لا تصير صدقة لانهم مجهولة ولو  
قال أرضي هذه صدقة وأشار اليها ولم يحدد هاتين صدقة لان الارض بالاشارة صارت معلومة وكذلك لو  
حدد هاتين لم يشر اليهما لانها بالتحديد صارت معلومة فاستغنى عن الاشارة وتكون هذه صدقة القليل لا  
صدقة موقوفة كذا في محيط النسخي \* وفي فتاوى آهو رجل دفع الى رجل عشرة وقال تصدق به على  
فلان النقرة فتصدق بعشرة من عند نفسه وأمسك تلك العشرة قال القاضي يدبج الدين يضمن بالانفاق  
رجل دفع الى رجل عشرة دراهم أو مائة من من خبطة وقال ادفع الى فلان الفقير فدفع الى غيره في الحاوي  
انه يضمن وقال ظهير الدين رحمه الله تعالى لا يضمن لان المقصود ابتغاء مرضات الله تعالى وقد وجد في حق  
فقير كذا في التتارخانية \* محتاج معه دراهم فالانفاق على نفسه أفضل من التصديق على الفقراء وان أثرهم  
على نفسه فهو أفضل بشرط أن يعلم من نفسه حسن الصبر على الشدة وان خاف أن لا يصبر ينفق على نفسه  
كذا في الملةقط \* وسئل بعضهم عن التصديق على المكدين الذين يسألون الناس الخافا وبأكون اسرافا  
قال مالم يظهر لك أن مات تصدق عليه ينفق في المعصية أو هو غني لأبأس بالتصدق عليه وهو مأجور بما يؤى  
من سد خلته كذا في الحاوي للفتاوى \* الصبي اذا تصدق به له باذن الاب لا يصح كذا في السراجية \* ذكر  
في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا تصدق بعد أن بق له على ابنه الصغير لا يجوز زوروى المعلى عنه أنه  
يجوز فصل عنه روايتان كذا في الظهيرية \* رجل في يده دار فتصدق به على ولده الصغير ولم يقل قبضه له ثم  
أخرجهما من يده فباع الصبي وأقام البيعة على قول الاب فالدار له كذا في التتارخانية \* التصديق بثن العبد  
على المحتاجين أفضل من الاعناق كذا في السراجية \* رجل تصدق على الميت أو دعه فانه يصل الثواب الى  
الميت اذا جعل ثوابه له غيره من المؤمنين جاز كذا في السراجية \* تصدق على فقير بطازجة على ظن أنه  
فلس ليس له أن يستردها طازقا قال القاضي عبد الجبار ان كان قال قد ملكت منه فلا ثم ظهر أنه طازجة  
له أن يستردها وان قال ملكت هذا لا يسترد قال سيف السائي لا يسترد في الحالين كذا في القنية \* رجل  
أخرج الدراهم من الكيس أو من الجيب ليدفعها الى مسكين ثم بدله فلم يدفع فلا شيء عليه من حيث الحكم  
كذا في السراجية \* ولو تصدق بأدعة ودفعها وعلما ثياب أو حلي جاز ويكون الثوب والحلي للذي تصدق  
بها كذا في خزائن المفتين \* وقال محمد بن مقاتل فيمن قال لا خير كل منفعة تصل الى من مالك فعلى أن  
أنصدق به فان وهب له شيئا وجب عليه أن يتصدق به وان أذن له أن يأكل من طعامه فانه لا يحل له أن  
يتصدق به وانما يحل له أن يأكل من طعامه كذا في الحاوي للفتاوى \* وعن الحسن البصري فيمن يخرج  
كسرة الى مسكين فلم يجده قال يضعها حتى يجيىء آخر وان أكلها أطمع مثلها قال ابراهيم النخعي مثله وقال  
عامر الشعبي هو بالخيار ان شاء قضاها وان شاء لم يقضها لا تجوز الصدقة الا بالقبض وقال مجاهد من أخرج  
صدقة فهو بالخيار ان شاء أمضى وان شاء لم يقض وعن عطاء مثله قال الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى  
وهو المأخوذه كذا في المحيط \* اختلفوا في التصديق على سائل المسجد قالوا لا ينبغي أن يتصدق على السائل  
في المسجد الجامع لان ذلك اعانة على أذى الناس وعن خلف بن أيوب رحمه الله تعالى قال لو كنت قاضيا لم  
أقبل شهادة من تصدق على سائل المسجد وعن أبي بكر بن اسمعيل الزاهد رحمه الله تعالى قال هذا فلس  
واحد يحتاج الى سبعين فلما تكون تلك السبعون كفارة عن القليل الواحد ولكن يتصدق قبل أن  
يدخل المسجد أو بعد ما خرج منه كذا في فتاوى قاضيان \* وفي تجنيس الناصري اذا قال السائل بحق  
الله أو بحق محمد صلى الله عليه وآله وسلم ان تعطيني كذا لا يجب عليه في الحكم والاحسن في المروءة

ولا يغرم ان هلك كزوائد المغضوب والقول النامن هو القول الجامع فيه ما قاله بعض المحققين في انشاء مسئلة وهي من  
باع عقاره خائفا بعبادة مثقال ذهب ثم باع هذا الذهب من مشتري العقار بمائة مثقال فضة نقدا لحيلة الربح ثم فسج الوفاء في العقار يرد الذهب

الذي ذكر في العقد لا الفضة المقبوضة (اعترض عليه) بان هذا البيع فاسد في حق بعض الاحكام حتى ملك كل منهما الفسخ وصحيح في حق بعض الاحكام كحل الانزال ومنافع البيع ورهن في حق البعض حتى لم يملك الشاري بيعه (٤٠٩) من آخر ولا رهنه ولم يملك قطع

الشجر ولا هدم البناء وسقط الدين بهلاكه واتقسم الثمن ان دخله نقصان كافي الرهن

فلم لا يعطى له حكم البيع الفاسد أو الرهن الصحيح في حق هذا الحكم حتى لا يجب

عليه وقت الفسك الا ما قبض كافي البيع الفاسد والرهن يجب رد المقبوض

لا المسمى (قلت) هذا العقد مركب من العقود الثلاثة كالزرافة فيها صفة البعير

والبقرة والفرح جواز الحاجة الناس اليه بشرط سلامة البدلين لصاحبهما والبدل

المذكور لما كان ذهابا وجب رعاية سلامتها (اعترض عليه) بأنه يجب رعاية سلامة

المقبوض لا رعاية المسمى لان لزوم الضرر في فوات المقبوض لافي فوات

المذكور ولانه اذا وقع التردد في الحاقه بالفاسد أو الحاقه بالصحيح فالحاقه بالفاسد

أولى لانه فاسد حقيقة لا لحاق الشرط بالفاسد به وهو شرط الفسخ عندئذ

الثمن ولهذا لم يصح بيع الوفا في المنقول وصح في العقار باستحسان بعض

المتأخرين لانه خال عن المفسد فاذا كان كذلك فالحاقه بالفاسد أولى كما

الحق بالفاسد في ان لا يجبر المشتري على دفع الثمن (قلت) الضرر معارض قد يقع في

انه يعطيه وعن ابن المبارك قال يجزى اذا سأل سائل لوجه الله تعالى أن لا يعطى كذا في التنازعانية والله سبحانه أعلم

\*(كتاب الاجارة)\* وهو يشتمل على اثنين وثلاثين بابا

\*(الباب الاول في تفسير الاجارة وركنها والفاظها واشراطها وبيان أنواعها ونحوها وكيفية انعقادها ووصفها)\*

\*(أما تفسيرها شرعا) فهي عقد على المنافع بعوض كذا في الهداية \*(وأما ركنها) فالإيجاب والقبول بالالفاظ الموضوعية في عقد الاجارة \*(وأما بيان ألفاظها) فنقول الاجارة انما تنعقد بلفظين يعبر بهما عن الماضي نحو أن يقول أحدهما آجرت هذه الدار ويقول الآخر قبلت أو استأجرت ولا تنعقد بلفظين أحدهما يعبر به عن المستقبل نحو آجرتي فيقول الآخر قبلت كذا في النهاية \* وذكر شمس الأئمة الحلواني في شرح كتاب الصلح أن الاجارة تنعقد بلفظ الهبة والصلح وذكر شمس الأئمة السرخسي أن الاجارة تنعقد بلفظ الاعارة وأما إذا وهب منفعة الدار من آخر شهر ابعثه دراهم أو أعار عينه بعشرة دراهم شهر ابعثه دراهم أو بوطأه الدار من أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يلزمه قبل استيفاء المنفعة وبعد استيفاء المنفعة يعتبر اجارة كذا في الظهيرية في باب العطية من هبة الأصل \* اذا قال دارى هذه لك هبة جارة كل شهر بدرهم أو قال اجارة هبة فهي اجارة في الوجهين ولم يذكر في الكتاب أن هذه الاجارة هل تكون لازمة ذكر انضمام رحمه الله تعالى أنهم لا يتكفلون لازمة حتى كان لكل واحد منهما أن يرجع عنه اقبل القبض ويكون اكل واحد منهما أن يفسخ قبل القبض واذا سكتك عليه أجر المثل كذا في المحيط \* ولو قال ملكتك منفعة دارى هذه شهر ابعثك الاجارة جائزة ولو قال آجرتك منفعة هذه الدار شهر ابعثك اجارة على الاصح كذا في خزائن المفتين \* وذكر في كتاب الصلح رجل ادعى شقصا من دار فأنكر المدعى عليه فصالحه على سكنى بيت معلوم من هذه الدار عشرين سنة فادعى آجرت هذا البيت من الذي صالحه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* ولو باع المدعى هذه السكنى بيعا من رجل لم يجز بعض مشايخنا رجوعهم الله تعالى قالوا انما لم يجز بيع السكنى لترك التوقيت وقال بعضهم لا يجوز بيع السكنى وان كان موقتا كذا في الذخيرة \* واذا قال لغيره بعث منك منافع هذه الدار كل شهر ابعثك أو هذا الشهر ابعثك كذا في العيون أن الاجارة فاسدة كذا في النهاية \* ذكر شمس الأئمة الحلواني أن في انعقاد الاجارة بلفظ البيع اختلاف الشايخ والظاهر أنهم اتفقوا بلفظ البيع اذا وجد التوقيت كذا في الغياثية \* رجل قال لغيره اشترت منك خدمة عبدك هذا شهر ابعثك اجارة فاسدة كذا في فتاوى قاضيان \* عن محمد رحمه الله تعالى أعطيتك هذا العبد سنة يتخدمك بكذا جاز ويكون اجارة كذا في الخلاصة \* وتنعقد الاجارة بالتعاطى بيانه فيما ذكر محمد رحمه الله في اجارات الأصل في باب اجارة الثياب اذا استأجر رجل من آخر قدور ابعثه أعيانها لا يجوز للتفاوت بين القدور من حيث الصغر والكبر فان جاء بقدور وقبلها المستأجر على الكراة الأول جاز ويكون هذا اجارة مبتدأة بالتعاطى كذا في الظهيرية \* ولا تنعقد الاجارة الطويلة بالتعاطى ولا بقوله ٢ (عن كروكردي) وقال الآخر (كردم) وان كان مرادهما الاجارة كذا في الخلاصة \* وفي اليتيمة سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن الرجل يدخل السفينة أو يجتحم أو يقنص أو يدخل الحمام أو يشرب المساء من السقاء ثم يدفع الاجرة وعن الماء فقال يجوز استعمالنا ولا يحتاج

ترجمة

٢ أجعلت مغبى رهنا وقال جعلت

(٥٣ - فتاوى رابع) المذكور قد يقع في المقبوض فلا يرجع وقولك بأنه فاسد حقيقة ممنوع لانه يشبه بيع التبخسة وانه صحيح عنده لا عندنا فاعطى له حكم الصحيح عملا بقوله وحكم الفاسد في بعض الاحكام عملا بقوله وحكم الرهن في بعض الاحكام عملا بقوله

الناس كذا كراهه فيما تقدم واذا وقع التردد في الحاقه بالناسد أو الصحيح فالحاقه بالصحيح أولى تقييداً للفساد وترجيحاً لقول الامام فيعتبر المذكور عملاً بالماخوذ والقول التاسع (٤١٠) الذي استقر عليه فتوى صاحب الهداية وأولاده ومشايخ العهدان الملك ثبت للمشترى في

زوائده ولا يضمنه بالاتلاف فإنه استثنى عماد الدين عبد الوهاب فيما اذا نقد البائع وفاء المال بعد خروج الغلة قبل الدفع هل يجبر المشتري على قبوله ونسخ البيع حتى يسلم النزل للبائع قال لا (وأجاب) الامام علاء الدين بدر يجبر بشرط ان يعطى البائع للمشتري حصته من النزل (وأجاب) منهاج الشريعة يجبر على القبول ويسلم النزل للبائع جملة كالمهر وان كان المشتري رفع غلته السنة ثم نقد في السنة الثانية البائع قبل الادراك أجاب بجوابهم الاول وأجاب عماد الدين بدران كان مضى ثلثا السنة لا يجبر المشتري على القبول وان كان المبيع مشغولاً كالدار ونحوه فاختار أنه في أي وقت أحضر النقد يجبر المشتري على القبول ولونقد البائع الثمن قبل خروج الغلة قيل لا يكون له قسط من الغلة وقيل له ذلك ويقسم الغلة على اثني عشر جزءاً فيأخذ قسط الماضي من السنة قال بعضهم هذا اذا ظهرت الغلة لانها اذا لم تظهر في أي شيء يبقى العقد قال صاحب الهداية يبقى العقد في قدره ولا يتفاوت فيما اذا ظهرت الغلة أم لا دفعاً للضرر عن المشتري فإنه قد يشتري في الخريف فاذا

الى العقد قبل ذلك كذا في التناحرية \* قال لاخر هذه الدار بدينار في سنة هل رضيته فقال نعم ودفع اليه المفتاح فهو اجارة \* بعث من عبد بنافع دارك سنة وقبل فهو اجارة كذا في القنية \* رجل ذهب الى الصكالك ليكتب له صك الاجارة الطويلة لمحمد وله مع رجل وبين المحدث ومال الاجارة وأمر الصكالك بالكتابة وبين أيام النسخ آخر كل سنة فكتب الصك بمحضرة الاجرة والمستاجر والحضور وكتبوا الشهادة ولكن لم يجز بينهما زيادة على هذا لان عقد الاجارة بينهما كذا في الخلاصة \* اذا أضاف الاجارة الى وقت في المستقبل بأن قال أجرتك داري هذه غداً وما أشبهه فإنه جائز فلو أراد ان يقضه قبل مجيئ ذلك الوقت فعن محمد رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية قال لا يصح النقض وفي رواية قال يصح كذا في المحيط \* رجل قال لغیره أجرت دابتي هذه غداً بدينار ثم أجراها اليوم من غير ما الى ثلاثة أيام فجاء الغد وأراد المستاجر الاول أن يفسخ الاجارة الثانية فيه روايتان عن أصحابنا في رواية الاول أن يفسخ الاجارة الثانية وبه أخذ نصير وفي رواية ليس له أن يفسخ وبه أخذ الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني وهو قول عيسى ابن أبان وعليه الفتوى وكذا شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الا يصح عندي أن الاجارة المضافة لازمة قبل وقتها فلا تظهر الثانية في حق الاول هذا اذا كانت الاولى مضافة الى الغد ثم أجبر من غير اجارة ناجزة ولو كانت الاجارة مضافة الى الغد ثم باع من غيره ذكر في المنتقى فيه روايتان في رواية قال ليس للأجير أن يبيع قبل مجيئ الوقت وفي رواية قال اذا باع أو وهب قبل مجيئ الوقت جاز ما صنع والفتوى على أنه يقبض المبيع وتبطل الاجارة المضافة وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني ثم اذا نقضه فانه رد عليه بعيب بقضاء أو رجوع في الهبة قبل مجيئ وقت الاجارة عادت الاجارة على حالها وان عادت بملك مستقبلي لا تعود الاجارة كذا في فتاوى قاضيان \* وفي فتاوى أبي الليث اذا قال لغیره اذا جازأرأس الشهر فقد أجرتك هذه الدار أو اذا جاء الغد فقد أجرتك هذه الدار يجوز وان كان فيه تعليق كذا في المحيط \* وبه يفتي كذا في القنية \* وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى قال بعض أصحابنا رجهم الله تعالى اضافة الفسخ الى مجيئ الشهر وغير ذلك من الاوقات صحيح وتعليق النسخ بمجيئ الشهر وغير ذلك لا يصح والفتوى على قوله كذا في فتاوى قاضيان \* والجواب اذا قال بعث نفسي شهر أبكذا لم يسل كذا فهو اجارة صحيحة كذا في الظهيرية وهكذا في الخلاصة \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ثوباً يبيعه على أن ما زاد على كذا فهو له قال هذا على جهة الاجارة وهذه اجارة فاسدة ولو ضاع الثوب من يده ضمن كذا في المحيط (وأما شرائطها) فأشراط بعضها اشراط الانعقاد وبعضها اشراط النفاذ وبعضها اشراط الصحة وبعضها اشراط الزوم \* أما شرائط الانعقاد فنسأل العتق حتى لا ننعقد الاجارة من المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس من شرائط الانعقاد ولا من شرائط النفاذ عندنا حتى ان الصبي العاقل لو أجبر ماله أو نفسه فان كان ما دوننا نفذ وان كان محجوراً تنفذ على اجازة الولي عندنا وكذا لو أجبر الصبي المحجور نفسه وسلم وعمل وسلم من العمل يستحق الاجر فيكون الاجر له وكذا حرية العاقد ليست بشرط لان عقداً لا يجزأ ولا يفسد عقداً للمملوك ان كان ما دوننا ويقف على اجازة المولى ان كان محجوراً واذا سلم من العمل في اجارة نفسه أو اجارة مال المولى وجب الاجر المسمى ويكون الاجر للمولى ولو هلك الصبي أو العبد في يد المستاجر ضمن لانه صار غاصباً من حيث استعمالهما من غير إذن المولى والولي ولا يجب الاجر ولو قتل العبد والصبي خطأ فعلى عاقلته الدية والقيمة وعليه الاجر والمكاتب أن يؤاجر ويستاجر وأما كون العاقد طائفاً مختصراً عامداً فليس بشرط لان عقداً هذا العقد ولا نفاذه عندنا لكنه من شرائط الصحة واسلامه ليس بشرط أصلاً فتجوز الاجارة والاستئجار من المسلم والذمي والحربي والمستأمن وأما اخلاص العاقد عن الردة اذا كان ذكر فشرط في قول أبي حنيفة وعندهما ليس بشرط \* ومنها الملك والولاية فلا تنفذ اجارة الفضولي لعدم الملك والولاية لكنها تنفذ موقوفة على اجازة

ظلم النزل في الصيف نقد ونسخ فيجوز المشتري أو في أول الربيع حين وجد الف سالت للمشارفة فدخل الضرر بالشراء ودفعه المالك فيعاد كرهنا بالاقساط باقيا العقد في قدره قيل له بعد أداء كل الدين كيف يبقى العقد قال بقدر ما بقيت العقد يكون الدين المودى ديناً

للبائع على المشتري فأذا دنع النزل يجعل قصاصا قيل كيتفريق في العقد الثمار المعدومة قال يبقى في الأصل لا في النزل قبل وان كان المشتري استوفى ثمار سنين سلفت قال نعم وأجاب الديناري أنه ان كان رفع غلة سنة يجبر على (٤١١) قبول الثمن ويفسخ العقد وكذلك

إذا كان شرط له نصف غلة المالك عندنا \* ومنه اقيام المعقود عليه فإذا أجز الفصولي فأجاز المالك العقد بعد استيفاء المنفعة لم تجز اجارته وكانت الاجرة للعاقدين المنافع المعقود عليها قد انعدمت واجارة الوكيل نافذة لوجود الولاية وكذلك الاجارة من الاب والوصى والقاضي وأمينه نافذة لوجود الولاية من الشرع ولا تجوز اجارة غير الاب ووصيه والحد ووصيه من سائر ذوى الرحم المحرم اذا كان له أحد من ذكرا ولو بلغ الصبي في هذا كله قبل انقضاء مدة الاجارة فله الخيار ان شاء أمضى الاجارة وان شاء فسخ \* ومنها تسليم المستأجر في اجارة المنازل ونحوها اذا كان العقد مطلقا عن شرط التحجيل عندنا حتى لو انقضت المدة من غير تسليم المستأجر لا يستحق شيئا من الاجر ولو مضى بعض المدة ثم سلم فلا أجر له فيما مضى \* ومنها أن يكون العقد مطلقا عن شرط الخيار فان كان فيه خيار لا ينفذ في مدة الخيار \* وأما شرائط الصحة \* فمراضا المتعاقدين \* ومنها أن يكون المعقود عليه وهو المنفعة معلوما علمائنا يمنع المنازعة فان كان مجهولا جاز له مفضية الى المنازعة يمنع صحة العقد والافلا \* ومنها بيان محل المنفعة حتى لو قال أجزرتك إحدى هاتين الدارين أو أحد هذين العبدین أو استأجرت أحد هذين الصانعين لم يصح العقد \* ومنها بيان المدة في الدور والمنازل والحوانيت وفي استئجار الظئر وأما بيان ما يستأجره في اجارة المنازل فليس بشرط حتى لو استأجر شيئا من ذلك ولم يسم ما يمل فيه جاز وأما في اجارة الارض فلا بد من بيان ما يستأجره وفي اجارة الدواب من بيان المدة أو المكان ومن بيان ما يستأجره من الحمل والركوب \* ومنها بيان العمل في استئجار الضياع وكذا بيان الممول فيه في الاجير المشترك بالإشارة والتعيين أو بيان الجنس والنوع والقدر والصفة في ثوب القضاة والخياطة وبيان الجنس والقدر في اجارة الراعي من الخيل والابل والبقر والغنم وعددها وأما في حق الاجير الخاص فلا يشترط بيان جنس الممول فيه ونوعه وقدره ووصفته وانما يشترط بيان المدة فقط وبيان المدة في استئجار الظئر شرط الجواز بمنزلة استئجار العبد للخدمة \* ومنها أن يكون مقدورا للاستيفاء حقة أو شرعا فلا يجوز استئجار الابق ولا الاستئجار على المعاصي لانه استئجار على منفعة غير مقدورة للاستيفاء شرعا \* ومنها أن لا يكون العمل المستأجر له فرضا ولا واجبا على الاجير قبل الاجارة فان كان فرضا أو واجبا قبله لم يصح \* ومنها أن تكون المنفعة مقصودة معتادا استيفاء أو هابعا بعدد الاجارة ولا يجزى التعامل بين الناس فلا يجوز استئجار الاشجار لتجفيف الثياب عليها \* ومنها أن يكون مقبوض المؤجر اذا كان منقول فان لم يكن في قبضه فلا تصح اجارته \* ومنها أن تكون الاجرة معلومة \* ومنها أن لا تكون الاجرة منفعة هي من جنس المعقود عليه كاجارة السكنى بالسكنى والخدمة بالخدمة \* ومنها اخلو الركن عن شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه \* وأما شرائط الزوم \* فمن أن يكون العقد صحيحا \* ومنها أن لا يكون بالمستأجر عيب في وقت العقد ووقت القبض يحل بالاتفاق به فان كان لم يلزم العقد \* ومنها أن يكون المستأجر مائيا للمستأجر \* ومنها سلامة المستأجر عن حدوث عيب به يحل بالاتفاق فان حدث به عيب يحل بالاتفاق به لم يبق العقد لازما \* ومنها عدم حدوث عذر باخذ العاقدين وبالمستأجر حتى لو حدث باحدهما أو بالمستأجر عذر لا يبيق العقد لازما \* ومنها عدم عتق العبد المستأجر حتى لو أجز رجل عبده سنة فلما مضى ستة أشهر رآه فله ان يشترط له الاجارة وان شاء فسخ \* ومنها عدم بلوغ الصبي المستأجر آجره أبوه أو وصى أبيه أو جده أو وصى جده أو القاضي أو أمينه هكذا في البدائع (وأما بيان أنواعها) فنقول انها نوعان نوع يراد على منافع الاعيان كاستئجار الدور والاراضي والدواب والشباب وما أشبه ذلك ونوع يراد على العمل كاستئجار المحترفين للاعمال كالقضاة والخياطة والكتابة وما أشبه ذلك كذا في المحيط \* (وأما حكمها) فوقع المالك في البدلين ساعة فساعة لا بشرط تحجيل الاجرة \* (وأما كيفية انعقادها) فالاجارة عندنا تنعقد فيما بين المتعاقدين للحال وتنعقد ساعة فساعة في حق الحكم وهو المالك على حسب حدوث المنفعة كذا في محيط السرخسي \* (وأما

ان البائع مخير بين الاخذ بكل الثمن والترك وقال بعض مشايخنا جرحه عند أمسك حصه المقصان بالغاما بلغ وان زاد على الثمن استرد المبيع محانا قال مولانا هذا لا يصح لان هذا لا ينظر ولا نظيره وذكري جواهر الفقهاء ثبت الخيار في فصل النقصان كما ذكرنا للبائع والذي



استقر عليه فتوى الأئمة والاساندة في مسئلة نقصان المبيع وفاء سقوط حصة النقصان من مال الوفاء وهو الثمن ويتقسم مال الوفاء على قيمة الباقي واليهالك فيسقط قسط الهالك ويبقى (٤١٣) حصة الباقي بيانه استتري دار بالوفاء قيمتها تساوى ألفاً مائة فخر بت الدار حتى صارت

القيمة خمسة مائة سقط من الثمن خمسون وكذا اذا استهلك المشتري البناء والاشجار يضمن القيمة كالمترين وأوجب صاحب الهداية في المترين اذا فتح كوة في جدار الرهن للاضامة فهو رهن الجدار وسقط منه ضمن النقصان اعنى سقط من الدين قدر النقصان ولو كان مكان الرهن يبيع وفاء لا يضمن \* وان استهلك أجنبي البناء والاشجار ضمنه المشتري قيمة التالف وصارت رهناً في يده وان لم يضمنه فيقدر قيمة النقصان لا يملك المطالبة بالثمن لما تقرران الرهن اذا غصبه غاصب من المترين لا يملك المترين مطالبة الدين ما لم يسترده من الغاصب \* واذا غاب البائع وفاء والمبيع في يد المشتري وفاء قال عماد الدين لا ينتصبت المشتري خصمه لمن يذمعه وقال منهاج الشريعة وعلاء الدين يكون خصماً وصاحب الهداية وكثير من مشايخ سمرقند على انه يشترط حضرته ما وقال علماء الدين بدر لا يشترط فحصل فيه الاختلاف \* والخراج في البيع الجائر على البائع وذكر النسفي انه على البائع ان نقصته الزراعة لان به يجب الضمان عليه وهو كالاجر والخراج على الاجر عند الامام فاذا لم يطالبه فقد

صفحتها) فهي عقد لازم اذا كانت صحيحة عارية عن خيار الشرط والعيب والرؤية عند عامة العلماء هكذا في البدائع \* وما صلح أن يكون ثمن في البيع كالنقد والمكيل والموزون صلح أن يكون أجرة في الاجارة وما لا يصلح ثمناً صلح أجرة أيضاً كالأعيان مثل العبيد والثيران كذا في الكافي \* ان كان الاجر دراهم أو دنائير فلا بد من بيان القدر أنه كذا وبيان الصفة أنه جيد أو رديء ويتبع على تقدير البلدان كان في البلد نقد واحد كذا في النهاية \* وان كان في البلد نقد مختلف فان كانت في الرواج على السواء ولا فضل للبعض على البعض فالعقد جائز ويعطى المستأجر أى النقود شاء وان كانت الاجرة مجهولة لان هذه الجهالة لا تفضي الى المنازعة وان كانت النقود في الرواج على السواء وللبعض صرف على البعض فالعقد فاسد وان كان أحدهما أروج فالعقد جائز ويصرف الى الأروج وان كان لا لا تصرف له عليه يحكم العرف كذا في المحيط \* وان كان الاجر كيلياً أو وزنياً أو عددياً متقارراً يشترط فيه بيان القدر والصفة وان كان لجلد مؤنة يشترط فيه بيان موضوع الأيفاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يشترط واذا كان للاجرة جمل ومؤنة ولم يبين موضع الأيفاء فسدت الاجارة في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا تنفسد ويدفع حيث الارض والدار وفي الجولة حيثما وجب له يعني كيلاً جمل من المسافة يأخذ حصته من الاجرة وفي العمل حيث يوفيه العمل فان طالبه في موضع آخر لم يكفيل يستوفى منه ليوفيه في موضعه فان لم يكن له اجل ومؤنة أخذ به حيث شاء كذا في محيط السرخسي \* ولا يحتاج الى بيان الاجل فان بين صار مؤجلاً كالثمن في البيع وان كانت عروضاً أو ثياباً يشترط فيه بيان القدر والصفة والاجل لانهم لا تثبت في الذمة الا سلباً فبراعى فيها شرائط السلم وان كانت من العبيد والجوارى رسائراً لحيوانات فلا بد فيه من أن تكون معينة مشاراً اليها وان كانت منفعه فهي على الوجهين ان كانت من خلاف الجنس كالسكنى بالركوب والزراعة بالنفس ونحو ذلك فلا اجارة جائزة وكذلك من استأجر داراً لخدمة عبيد فهو جائز وأما اذا قوبلت بجنسها (١) كما اذا استأجر داراً بسكنى داراً أخرى أو ركوب دابة بركوب دابة أخرى أو زراعة أرض بزراعة أرض أخرى فلا اجارة فاسدة لان الجنس بائنه يجرم النساء كذا في السراج الوهاج \* وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كانت الاجرة فلساً فلا أثر خص قبل القبض فلا تجر الفلس لا غير وان كسد فعليه قيمة المعقود عليه وكذلك كل شيء مما يكال أو يوزن مما ينقطع اذا استأجر بشئ منه وجعل أجله قبل انقطاعه فهو مثل الفلس كذا في المحيط \* لو استأجر عبيداً لخدمته شهر لخدمته فاسد لا اتحاد الجنس كذا في السراج الوهاج \* ولو أعطى البقر وأخذ المار جاز لا اختلاف الجنس كذا في التتارخانية \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى لا خفي معاوضة الثيران بالثيران لا كداس لانهم لا يستبدلون منفعة بمنفعة من جنسها ثم اذا قوبلت المنفعة بمنفعة كانت من جنسها حتى فسد العقد واستوفى الاجر بالمنفعة كان عليه أجر المثل في ظاهر الرواية ولو كان عبيداً واحد بين اثنين فتهيأ لخدمتهما ولم يخدم الاخر فلا أجر له وقال أبو الحسن رحمه الله تعالى في جامعها اذا كان عبيداً واحد بين اثنين أجر أحدهما نصيبه من صاحبه ليخدمه شهراً على أن يصوغ نصيبه مع هذا شهراً فانه لا يجوز في العبد الواحد وانما يجوز في العبد الواحد المختلطين اذا كانا عبيدين كذا في المحيط والله أعلم

\* (الباب الثاني في بيان انه متى تجب الاجرة وما يتعلق به من الملك وغيره) \*

الاجر لا يملك بنفسه العقد ولا يجب تسليمه به عندنا عينا كان أو ديناً كذا في الكافي \* وهكذا ذكر محمد رحمه الله (١) قوله كما اذا استأجر داراً الخ على حذف مضاف أى سكنى دار حتى يكون صريحاً في اتحاد الجنس والا فاستأجر الدار بغير السكنى وغيرها ما لم اه

ضيع حقه كما اذا أبرأه عن الاجرة ويدل عليه ما قال في الاستحسان ان الخراج في جميع الصور على رب الارض الا اذا زرعهما تعالى الغاصب ولم تنقص الارض بالزراعة \* وزكاة مال الوفاء على البائع لانه ملكه بالقبض وعلى المشتري أيضاً لانه يعد مالاً له موضوعاً عند البائع وليس فيه زكاة مال على رجلين لان النقود لا تمنع في العقود والفسوخ وعليه صاحب الهداية والامام البرزوي \* وان أجر المبيع وفاء

البائع فمن جعله فاسدا قال لا تصح الاجارة ولا يجب شيء لانه المستحق بجهة اذا وصل على وجهه الى المستحق يقع على تلك الجهة والرد بحكم الفساد لازم فيقع عنه ومن جعله رهنا كذلك لم يلزم البائع الاجر وقد ذكرناه ومن (٤١٣) أجازة يجوز الاجارة من البائع وغيره

واوجب الاجر وان أجره من البائع قبل القبض أوجب صاحب الهداية أنه لا يصح واستدل بما لو أجره عبد اشتراه قبل قبضه أنه لا يجب الاجر وهذا في البات فما ظنك في المأزغ غير الرواية في اجارة المنقول قبل القبض والذي ورد عليه الوفاء في الفتوى مطلق فلا بد من القيد وذكر في الايضاح ان كل ما يصح بيعه قبل قبضه تجوز اجارته وما لا فلا ويسع العقار قبل القبض جائز فكذا اجارته وقال الامام الارسا بنسدى لا تجوز اجارة العقار أيضا قبله لان العقد يرد على المنفعة وهي منقولة واعترض عليه الكرماني بأنه ان صح لزوم ان لا تجوز اجارة المستأجر قبل القبض والنص على خلافه وأنت خير بان العين قائم مقام المنفعة في حق ارتباط الاثنين فينظر اذن الى ما قام به المنفعة وان زعم البائع أنه كان قبل قبضه ولم يجب بالسكنى وزعم المشتري الوجوب لسكونه بعد القبض فالقول للمشتري لدعواه الصحة وان نقد البائع المال في أثناء المدة تنسخ الاجارة ويجبر المشتري على القبول لعدم لزوم العقد وله الاجر بحسب الماضي وان أجره من غيره وأخذ الاجر كان للمشتري على قول من جعله

تعالى في الجامع في كتاب التجرى وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أنه الصحيح هكذا في النهاية \* ثم الاجرة تسحق باحد معان ثلاثة: بشرط التججيل أو بالتججيل أو باستيفاء المعقود عليه فاذا وجد أحد هذه الاشياء الثلاثة فإنه يملكها كذا في شرح الطحاوى \* وكما يجب الاجر باستيفاء المنافع يجب بالتمكن من استيفاء المنافع اذا كانت الاجارة صحيحة حتى ان المستأجر دارا أو حاتوا تامدة معلومة ولم يسكن فيها في تلك المدة مع تمكنه من ذلك تجب الاجرة كذا في المحيط \* فان عرض في المدة ما يمنع الاستفاد كما اذا غصبت الدار من المستأجر أو غرقت الارض المستأجرة أو انتطاع عنها الشرب أو مرض العبد أو أتى سقطت الاجرة بقدر ذلك كذا في محيط السرخسي \* وهل تنسخ الاجارة قال صاحب الهداية تنسخ وقال القاضي نقر الدين في فتاواه والفضل لا تنتقض كذا في التبيين \* ولو أجر دارا وسلمها اليه فارغة الا يتماشى ولا يتماثل الاجر أو سلم اليه جميع الدار ثم انتزع منها من يدر رفع من الاجرة بمصلحة البيت ويشترط التمكن من استيفاء المنافع في المدة التي ورد عليها العقد في المكان الذي أضيف اليه العقد كذا في الخلاصة \* فاما اذا لم يتمكن من الاستيفاء أصلا أو تمكن من الاستيفاء في المدة في غير المكان الذي أضيف اليه العقد أو تمكن من الاستيفاء في المكان الذي أضيف اليه العقد خارج المدة لا يجب الاجر حتى ان من استأجر دابة يوم لاجل الركوب فحسبها المستأجر في منزله ولم يركبها حتى مضى اليوم فان استأجرها للركوب في المصر يجب عليه الاجر لتتمكن من الاستيفاء في المكان الذي أضيف اليه العقد وان استأجرها للركوب بخارج المصر الى مكان معلوم لا يجب الاجر اذا حوسب في المصر وان ذهب بالدابة الى ذلك المكان في اليوم ولم يركب يجب الاجر وان ذهب الى ذلك المكان خارج المصر بعد مضى اليوم بالدابة لا يجب الاجر وان تمكن من الاستيفاء في المكان الذي أضيف اليه العقد لانه لا يمكن بعد مضى المدة كذا في الذخيرة \* وان قال له المالك دونك المنزل فأسكنه الا أنه لم يفتح الباب وقال المستأجر بعد المدة لم أسكنه ان قدر على الفتح بلا مؤنة يلزمه الاجر والا فلا وليس للمؤجر أن يتحجج ويقول هلاك كسرت الغلق ودخلت المنزل ثم الاجرة لوم مجله طال بهما وله حوسب الدار لاستيفائها ولو مؤجله لا مال تمضى المدة ولو منجمة يجب اذامضى النجم الواحد وان نقصت الاجارة بعد ما قبض المؤجر الاجر حط من الاجرة قدر المستوفى من المنفعة وردد الباقي الى المستأجر كذا في الوجيز للكردرى \* ولرب الدار والارض طلب الاجر كل يوم وللقصار والنجار والخطاط بعد الفراغ من عمله واذا عمل في بيت المستأجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق شيئا من الاجر على ما ذكره صاحب الهداية والتجريد وذكر في المبسوط وشرح الجامع الصغير لفتح الاسلام وقاضيان أنه اذا خا ط البعض في بيت المستأجر يجب له الاجر بحسبه هكذا في التبيين \* ان استأجره ليجعله الى موضع كذا فعمله بعض الطريق ثم طال به بالاجر بمقدار ما جمل فله ذلك وكان عليه أن يعطيه من الاجر حصته ولكنه يجبر على أن يحمل الى المكان الذي شرط فاذا جمل يستوفى جميع الاجرة ولو استأجر ليجمل له محمولا من مكان الى مكان فعمل بعضه وطلب حصته من الاجر في ظاهر الرواية له أن يطالبه بالاجرة بمقدار ما جمل ويجبر على حمل الباقي ويعطى الباقي من الاجرة هكذا في شرح الطحاوى \* ولو عمل الاجرة الى رب الدار لا يملك الاسترداد ولو كانت الاجرة عيناً فأعارها أو أودعها الى رب الدار فهو كالتججيل ولا يملك الاجرة باستراط التججيل في الاجارة المضافة وتلك بالتججيل كذا في الغنيمة \* وفي فتاوى آهوا قال لاخر ٢ (ابن سبويه سرکه رابر تايد رواة عرج) بكذا فعملها فاذا هي خسر هل تجب الاجرة قال لا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى كذلك ان علم أنه خسر والا فلا الاجر امامه له اجرة ارض فزرعها أو لم يصبها أو لم يدرك الزرع ولم يأخذ من الاجر شيئا

ترجمة  
٢ اجمل الى هذه القدرة من النخل الى باب عرج

فاسدا أيضا كما في الغصب بل أولى \* وغلة الكرم على ما شرطوا ولو أراد فسخ البيع وقد شرط له جزأ من الغلة هل له ذلك قد ذكرناه باختلافه وان يبيع بمجنه دار فحق الشفعة للبائع لا للمشتري كما في الرهن حق الشفعة للراهن وان في يد المرتن وكذا الحكم في بيع النجعة \* باع نصيبه

من الكرم وفاء من شريكه ثم باعه باتام من أجنبي وأجاز المشتري وفاء بعه البات من أجنبي والمشتري وفاء شريكه إذا قضى البائع مال الوفاء وأجاز البيع ليس له الشفعة (٤١٤) وقوله ليس له الشفعة حتى أمّا قوله إذا قضى مال الوفاء يصح البيع خطأ لأنه أنه قد موقوف

حتى مات هل لورثته أن يطلبوا ذلك من المتولي بقدر مالهم أم لا كذا في التتارخانية \* ولو استأجر حليانين به عروسة عشرة أيام وقبض الحلي ولم يزين العروس قال يلزم الأجر كذا في محيط السرخسي \* في نوادر هشام قال سألت محمدا رحمه الله تعالى عن أكرى محمدا لركبه إلى مكة خلفه في أهله من غير عذر ولم يركبه فلا أجر له لعدم التمكن من استيفاء المنفعة في مكان الاستيفاء وهو ضامن للمحمل أن أصابه شيء وكذلك لو استأجر قيسا ليلته إلى مكة وكذلك لو استأجر المحمل شهر لركبه إلى مكة كذا في الذخيرة \* وفي الاجارة الفاسدة يشترط حقيقة استيفاء المنفعة ولو جوب الأجر وبعد ما وجب الاستيفاء حقيقة انما يجب الأجر إذا وجد التسليم من المستأجر من جهة المؤجر أما إذا لم يوجد التسليم لا يجب الأجر بانه فيما ذكر في الجاهل رجل اشترى من آخر عبدا فلم يقبضه حتى آجره من البائع شهرا كانت الاجارة باطلة فان استعمله البائع يحكم بالاجارة لا يلزمه الأجر كذا في المحيط \* (سئل) علي بن أحمد عن اشترى من آخر شجرة قائمة وتركهافي موضعها خمس سنين فازدادت الشجرة في تلك المدة ثم أراد أن يقلعها فقال له صاحب الارض ادفع الى أجرة هذه المدة هل له ذلك فقال لا أجر له في تلك المدة كذا في التتارخانية \* رجل استأجر قيسا ليلته ويذهب إلى مكان كذا فلبسه في منزله ولم يذهب إلى المكان قال النقيب أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى لا أجر عليه لانه مخالف ضامن قال النقيب أبو الليث رحمه الله تعالى عندهى عليه الأجر ولا يكون مخالفا لان الأجر مقابل للبس لا بالذهاب قال القاضي نضر الدين رحمه الله تعالى ان كان لبس الثوب في بيته مثل اللبس في ذلك المكان في الضرر بالثوب أو دونه فالجواب كما قال النقيب أبو الليث رحمه الله تعالى والا فكما قال أبو بكر رحمه الله تعالى هكذا في الكبرى \* القصار إذا أنكر أن يكون عنده ثوب هذا الرجل ثم أقر وقد قصره قبل الجحود قال له الأجر وان قصر بعد الجحود لا أجر له كذا في خزائن المفتين \* وفي الصباغ ان صبغ قبل الجحود فالأجر لازم وان صبغ بعد الجحود فرب الثوب بالخيار ان شاء أخذ الثوب وأعطاه ما زاد الصباغ فيه وان شاء ترك الثوب ونهه قيمة ثوبه أبيض وفي التسايج ان تسج قبل الجحود لا أجر لازم وبعد الجحود الثوب للتسايج وعليه غزل مثله كذا في الخلاصة \* ولو استأجر دابة ثم أنكر في نصف الطريق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه الأجر قبل الانكار ولا يلزم بعد الانكار وقال محمدا رحمه الله تعالى لا يسقط عنه الأجر لانه ليس للمؤجر أن يأخذ منه الدابة في نصف الطريق فتبقى في يده يحكم بالاجارة كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر عبدا سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة بجحد الاجارة وادعاه لنفسه وقيمة العبد يوم الجحود ألفان فخصت السنة وقيمتها ألف ثم مات العبد في يد المستأجر وقيمتها ألف روى هشام عن محمدا رحمه الله تعالى أن عليه الأجر ويضمن قيمة العبد بعد سنة كذا في الظهيرية \* قال هشام سألت محمدا كيف اجتمع الأجر والضمان قال محمدا رحمه الله تعالى ليحتمل ما عاين من هشام ذلك فقال الأجر وجب لاستعماله العبد في السنة والضمان وجب بعدمه ضي السنة لان بعده ضي السنة وجب عليه رد العبد على المالك ولم يرد فوجب الضمان فاختلاف سبب وجوبه ما واختلف الزمان وكيف يظهر الاجتماع وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله ينبغي أن لا يلزمه الأجر قبل الانكار ويسقط عنه بعد الانكار كذا في المحيط \* كل صانع ليس لصنعه أثر قائم في العين كالحمال والملاح والغسال لا يكون له حبس العين بالأجر بالاجماع كذا في الذخيرة \* ومن لعله أثر في العين يحبس العين بالاجرة الا اذا كانت مؤجلة ولا لتسايج ومن حلق الشعر وكسر الخطب وكل من صارت العين بعلمه شيئا آخر بحيث لو فعله الغاصب زال ملك المصنوع منه فله حبس العين وهذا كله اذا عمل في دكانه ولو في بيت المستأجر لا يملك الحبس كذا في الوجيز للكردري \* وأما القصار اذا قصر الثوب فان ظهر أثر عمله في الثوب باستعمال (١) التماسيح كان له حق الحبس وان لم يكن له أثر الازالة

(١) قوله التماسيح في القاموس التماسيح قديما التماسيح معرب حذف شطره ١٥

على اجازة المشتري فلا يجوز باجازه البائع وهذه إحدى ما يخالف فيه الوفاء الرهن \* وذ كر الديناري باع كرما وفاء وشرط ان يطالبه بالثمن بعد قبض غله الكرم وقبضه البائع ورفع المشتري الغلة له طلب الثمن قبل تمام السنة وان لم يشترط الفسخ بعد رفع الغلة لا يملك الفسخ قبل تمام السنة \* باع أرضا من روعة وفاء وشرط الزرع فاخذ المشتري من روعا ثم فسخا البيع للبائع ان يطالب بقيمة الزرع فان كان من جنس الثمن فالقاصدة بقدره من الثمن الذي على البائع والا فيرجع إلى المشتري بقيمة الزرع لان البيع في الزرع فاسد لانه صفقة في صفقة فدل هذا ان البيع في الزرع والثمر بعد الاتفاق يكون جائزا باتا فياخذ البائع من المشتري حصة الزرع والثمره \* باع كرمه وفاء ثم باعه قبل السنة وخروج الثمرة من المشتري بعبا باتا بدون الغلة أو لم يذكرها تكون الثمرة للبائع وان آجر المشتري وفاء المشتري من غيره شهر اثنان البائع باعه باتام من غيره في أول الشهر وأجاز المشتري في نصف الشهر فاجرة كل المدة تكون للمشتري في هذه الصورة لان الفسخ هنا من جهة المشتري والمشتري غير مضطر في اجازة هذا البيع لعدم العذر في فسخ هذا البيع كالدين وغيره فلا يفسخ البيع فاذا بقي العقد يكون البديل للمشتري وان كان الفسخ من البائع ان كانت المدة متعارفة لا يظهر في حق المستأجر وان لم تكن متعارفة يظهر الفسخ في حق المستأجر لانه لا يلزم الضرر في الاولى لقصر



عن المشتري وفاء بلاذن البائع أجاب بنص المشايخ انه لا يملك الرجوع على بائع الوفاء بخلاف معيار الرهن اذا قضى دين الرهن خلاص المهرهون لانه مضطر اليه خلاص ملكه \* وذكر (٤١٦) في اجارات الذخيرة باع العين المستأجر المؤاجر من اجنبي وأدى الثمن المشتري الى المستأجر

بعوض الاجرة ان كان الاخير حاضر فهو متبرع وان كان غائبا لانه ملحا حنثا خلاص ملكه \* وفي ذكر اجارات العدة اذا باع المؤاجر باذن المستأجر حتى لم عليه رد الاجرة فادى المشتري الثمن الى المستأجر لاجله بلا امر المؤاجر يكون متبرعا \* باع أرضه وفاء ثم من آخر بلاذنه ياتا وباع المشتري ياتا من آخر كذلك ثم أجاز المشتري وفاء ببيعة البات لا يفسخ المشتري ياتا من غيره كالشعري من الغاصب اذا باع ثم أجاز له المالك \* باعه وفاء ثم من آخر ياتا ثم من آخر كذلك فاعه ما أجاز المشتري وفاء نفذ ذلك كالمهرهون يتعدده عليه يسع الراهن \* باع داره ياتا ثم باعه المشتري من البائع قبل نقد الثمن باق من الثمن الاول يباع جازا لا يجوز \* اذا لقي البائع المشتري وفاء في بلد آخر وطلب المشتري دينه من البائع بعد فسخ البيع له ذلك كما في المهرهون الذي له محل وموثة اذا لقي الراهن في بلد آخر للترتين طلب الدين \* باع أرض غيره وفاء بامر المالك ان باع له فهو وكيل وان باع لنفسه فهو كالشعري العين ليرهنه \* باع داره وفاء ولم يقبض الثمن ليس للبائع فسخ البيع ولا بيعه من غيره بلا حضور المشتري واذا جع في البيع الجائز بين العقار

أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية اعتبر الشهر وكما بالايام وفي رواية اعتبر تكيل هذا الشهر بالايام من الشهر الاخير والباقي بالاهلة كذا في البدائع \* وان وقعت الاجارة على كل شهر وكان ذلك في وسط الشهر يعتبر الشهر الذي يلي العقد بالايام وكذلك كل شهر بعد ذلك بخلاف كذا في المحيط \* فان استأجره سنة مستقبلة وذلك حين يهل الهلال تعتبر السنة بالاهلة اثني عشر شهرا وان كان ذلك في بعض الشهر تعتبر السنة بالايام ثلثمائة وستون يوما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله يعتبر بشهر بالايام وأحد عشر شهرا بالاهلة وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* وان أجز دارا كل شهر بدراهم صح العقد في شهر واحد وفسد في بقية الشهر واذ اتم الشهر الاول فاملك واحد منهم ما أن ينقض الاجارة لانتهاء العقد الصحيح ولو سمي جملة الشهر وجاز في ظاهر الرواية لكل واحد منهم الخيار في الليلة الاولى من الشهر الداخل ويومها هكذا في الكافي \* والفتوى على ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضيخان \* لو فسخ في اثناء الشهر لم يفسخ وقيل يفسخ به اذا خرج الشهر وبه كان يقول محمد بن أبو نصر ولو قال في اثناء الشهر فسخت رأس الشهر يفسخ اذا أهل الشهر بلا شبهة ولو قدم أجرة شهرين أو ثلاثة وقبض الاجرة فلا يكون لواحد منهما الفسخ في قدر المجلد أجرته كذا في التبيين \* ولو فسخ أحدهما الاجارة بغير محضر صاحبه قيل لا يصح عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقيل لا يصح في قولهم جميعا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أجر تلك هذه الدار سنة كل شهر بدراهم جاز بالاجماع لان المدة معلومة والاجرة معلومة فتجوز فلا عليك أحدهما الفسخ قبل تمام السنة من غير عذر كذا في البدائع \* وان استأجر دار سنة بعشرة دراهم صح وان لم يسلم قسط كل شهر من الاجرة لان المدة معلومة كذا في الكافي \* رجل استأجر أجرا يوما لم يعمل له كذا قالوا ان كان العرف بينهم أنهم يعلمون من طلوع الشمس الى الغروب فهو على ذلك وان كان العرف أنهم يعلمون من طلوع الشمس الى غروب الشمس فهو على ذلك وان كان العرف مشتركا فهو على طلوع الشمس الى غروبها اعتبارا بالذات كذا في فتاوى قاضيخان \* وخدمة الاجير في البيت أن يقوم وقت الصبح فيسرج السراج ويأتي بالسكورات كان يريد الصوم ويأتي الوضوء ويحمل الماء الى البالوعة ويقاد النار في الشتاء بالعقدا والعشاء وغمر رجله وجميع بدنه الى أن ينام وغير ذلك كذا في خزنة الفتاوى \* ولو استأجر دابة للركوب يوما كان له أن يركبها من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس ولو استأجر له الا فانه يركبها عند غروب الشمس ويردها عند طلوع الفجر الثاني كذا في خزنة المائتين \* وان تكارى دابة نهارا لم يذكروا في الكتاب قال بعضهم يركبها من طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم للبياض وقال بعضهم هذا اذا كان من أهل اللغة يفرقون بين الليل والنهار أما العوام فلا يفرقون بين ذلك فيكون الجواب فيه كالجواب في اليوم كذا في فتاوى قاضيخان \* وان تكارى دابة من الغدوة الى العشي يرددها بعد زوال الشمس قالوا هذا في عرفهم فاما في عرفنا فالاجارة لا تنتهي بزوال الشمس وانما تنتهي بغروب الشمس لان اسم العشاء في عرفنا انما يطلق على ما بعد غروب الشمس وكذلك اذا قال بالفارسية ٢ (ابن خلدون كرفت تاشبا نكاه) فهذا الى غروب الشمس في عرفنا كذا في المحيط \* استأجر تجارا يعمل له عشرة أيام يتناول الذي يليه ولو قال عشرة أيام في الصيف لا يصح لانه مجهول ما يقبل له عشرة أيام من أول شهر كذا كذا في الوجيز للكردي \* (سئل) أبو بكر عن أعطى رجلا درهماين لم يعمل له يومين فعمل له يوما وامتنع من العمل في اليوم الثاني قال ان سمي له عملا جازت ويجبر على العمل فان مضى لا يطلب منه العمل بعد مضى اليومين ولو قال مع تسمية العمل يومين من الايام فسدت الاجارة وله أجر مثله ان عمل كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي فتاوى الفضلي رحمه الله تعالى اذا استأجر رجلا يوما لم يعمل كذا فاعلمه أن يعمل ذلك العمل الى تمام المدة ولا يشتغل بشئ

٢ أخذت هذا الحمار بدرهم الى الليل

والمنقول الذي لا يجوز فيه البيع الجائز بان لم يكن تعال العقار حتى فسد في المنقول لا يتعدى الى العقار بل يجوز فيه وهذا آخر اشارة الى انه لا يجوز الوفاء في المنقول \* وفي التنازل جواز الوفاء في المنقول أيضا واختلفت أئمة سمرقند في الوصي هل يملك بيع عقار الصبي



وفاء كثيرهم على انه لا يملك وقتوى صاحب الهدية على انه يملك ولو شرط الفسخ في البيع أو ذكر بعده وقد ذكرناه بفقد العقد لكنه اذا قبضه المشتري وباع من غيره فهو كبيع المكره يلحقه بيع المشتري منه من (٤١٧) آخر واذا تلفظ بالفظ الوفاء أو البيع

الحائز لا يفسد \* باع وفاء  
وأحال بالثمن الى غيره واستحق  
المبيع بعد ادائه من الثمن  
اذا كانت الحوالة مطلقة  
للحصول طلب الباقي وان  
مقيمة لا يرجع عما أدى  
على بائعه لانه أداء بالامر  
وان شاء على المحتال \* أضاف  
الضمان في البيع الحائز الى  
فسخ البيع على ان المشتري  
بالخيار في مطالبة ثمن الوفاء  
عن البائع أو الضمان كانت

الكفالة مشروطة في العقد  
تكون الكفالة اجارة للبيع  
والالا وان قال الضامن فيه  
اذا توجهت المطالبة بالثمن  
فالمشتري بالخيار في طلبه مني  
أو عن المشتري يصح الضمان  
أما اذا قال أجنبي من مال  
وفاراد فتم لا يصح الضمان  
لان مال الوفاء غير واجب  
على البائع قبل الفسخ على  
ما سبق فلا يصح الضمان  
واذا باعه بعبارة من غيره  
أيضاً بلا اذن الأول وضمن  
المشتري الأول جائز للمشتري  
الثاني الثمن لا يصح الا اذا  
أضافه الى وقت الفسخ كافي  
الاجنبي \* كفل بحال ثم باع  
الغريم من الدائن عقاراً  
بعبارة وتقاصاً او وقعت  
المقاصة للجنا من برأ الكفيل  
فاذا انفسخ البيع بعده  
لا تعود الكفالة ذات المسئلة  
ان مال الوفاء ليس بثابت في  
ذمة البائع مادام البيع ويدل

آخر سوى المكتوبة وفي فتاوى أهل سمرقند قد قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ان له أن يؤدي السنة  
أيضاً واتفقوا أنه لا يؤدي نقلاً وعليه الفتوى كذا في الذخيرة وفي غريب الرواية قال أبو علي الدقاق رحمه  
الله تعالى المستأجر لا يمنع الاجير في المصر من اتيان الجمعة فيسقط من الاجر بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيداً  
وان كان قريباً لم يحط عنه شيء من الاجر فان كان بعيداً فاشتغل قدر ربع النهار حط عنه ربع الاجر فان قال  
الاجير حط من الربع مقدار اشتغالي بالصلاة لم يكن له ذلك ثم قال يحتمل أن يحتمل من الربع مقدار اشتغاله  
بالصلاة كذا في المحيط \* استأجر أجيراً شهر اليعمل له كذا لا يدخل يوم الجمعة للعرف وابتداء من صلاة  
الفجر كذا في خزائن الفتاوى \* استأجر ثياباً او مالاً الى الليل فامره آخر أن يتخذ له دواة بدرهم فالتحذان علم  
أنه أجيراً ليحلم وان لم يعلم لابس ويتنص من أجر الثياب قدره الا أن يجعله في حل كذا في الوجيز للكردي \*  
واذا وجد الاجير مكاناً خيراً من الاول من حيث الطعام ونحوه أو كان الاول بدرهم والثاني بدرهمين لم يجز له  
أن يعمل لغيره وان كان يدفع له مائة درهم كذا في التتارخانية والله تعالى أعلم

### \* (الباب الرابع في تصرف الاجير في الاجرة) \*

اذا أبر المؤجر المستأجر من الاجرة أو وهبها له أو تصدق بها عليه وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط  
تجهيل الاجرة في العقد لم يجز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى عينا كانت الاجرة أو ديناً والاجارة على حالها  
لا تنسخ وقال محمد رحمه الله تعالى ان كانت الاجرة ديناً جاز ذلك قبل المستأجر أو لم يقبل ولا تنقض الاجارة  
وان كانت عينا فهو باء وكان ذلك قبل أن يتقاضيها فان كان قبل الهبة تبطل الاجارة وان رد الهبة لم تبطل  
وعادت الاجارة على حالها كذا في المحيط \* ولو أبرأه عن الاجر أو وهبه منه فان كان ديناً وشرط التجهيل صح  
بالاجماع والعقد بطل ولو أبرأه عن الكل الا درهمه ما سح بالاجماع لانه بمنزلة الخط ولو كانت الاجرة عينا  
لا يصح البراء كذا في الغيائية \* فان كانت هذه التصرفات من المؤجر بعد استيفاء المنفعة جازت بخلاف  
كذا في المحيط \* ذكر أبو الليث في نوازل الوهب المؤجر أجره رمضان هل يجوز قال على قول محمد رحمه الله  
تعالى ان استأجر سنة يجوز ان استأجره مشاهرة يجوز اذا دخل رمضان ولا يجوز قبله كذا في محيط  
السرخسي \* وبه نأخذ كذا في الوجيز للكردي \* ولو معنى من السنة نصفها ثم أبرأه عن جميع الاجرة أو  
وهبها منه فإنه يبرأ عن الكل في قول محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز البراءة عن  
النصف ولا تجوز عن النصف كذا في محيط السرخسي \* ذكر الحاشي في الشهاب في المنتقى رجل أبرأه من  
رجل بدرهم معلومة وقبض الاجرة فلم يزرع المستأجر الارض حتى وهب الاجر للمستأجر ودفعه اليه ثم  
انتقضت الاجارة بوجه من الوجوه كان للمستأجر أن يرجع على الاجر بما أعطاه من الاجر الا بمحض ما مضى  
من السنة والارض في يد المستأجر ولو وهب له قبل القبض لم يرجع بشيء كذا في المحيط \* ولو اشترى المؤجر من  
المستأجر عينا من الاعيان جاز في قولهم جميعاً وتعلق العقد بعين الاجرة ديناً في الذمة ونقع المقاصة بين الثمن  
وبين الاجرة كذا في الذخيرة \* فان تعذر ايفاء العمل رجع عليه بالدرهم دون المتاع كذا في محيط السرخسي \*  
ولو كانت الاجرة دراهم فاخذ منها مائة أو زيتها أو عوضاً آخر جاز كذا في الغيائية \* واذا تصارف الاجر  
والمستأجر الاجرة فاخذ بالدراهم ذاتها فان كان ذلك بعد استيفاء المنفعة أو كان شرط التجهيل في الاجرة حتى  
وجبت الاجرة جازت المصارفة باجماع وان كان قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط التجهيل فالمسئلة على الخلاف  
على قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد رحمه الله يجوز وفي قوله الاخر الصرف باطل اذا اقتربا قبل ايفاء  
العمل وهذا اذا كانت الاجرة ديناً فاما اذا كانت الاجرة عينا بان كانت نفقة بعينها فاعطاه المستأجر مكانه ذاتها  
لا يجوز سواء كانت قبل استيفاء المنفعة أو بعدها وسواء كان قبل اشتراط التجهيل أو بعده في الاصل اذا وقعت  
المصارفة بالاجرة وقد عقد الاجارة على حل شيء بعينه بعشرة دراهم فبات قبل أن يحمل شيئاً أو بعد ما سار

(٥٣ - فتاوى رابع) عليه أيضاً ما قالوا نقد أجنبي مال الوفاء بلا أمر البائع لا يفسخ البيع والدافع بتردد دفع لانه لم يقض  
دين على البائع لان مال الوفاء ليس عليه قبل الفسخ حتى أجاب أئمة سمرقند فبما اذا صالح البائع أو المشتري وفاء قبل فسخ البيع من مال

الوفاء على شيء لا يصح الصلح لعدم الدين قبل الفسخ فيه ولا يخفى جواز الصلح على قول من جعل الجائز رهنا وكذا أحوازا الضمان وعود الدين \* باع جائزا وعقد الاجارة بعد قبضه مع البائع (٤١٨) وكفل بالثمن لبالاجرة رجل وسلم البائع شيئا إلى المشتري فزعم الكفيل انه من الثمن

والمشتري انه من الاجرة يرجع فيه الى البائع فان غاب أو مات يكون القول قول الطالب \* دار في يد رجل زعم آخر انه ملك فلان باعها منه وقاه قبل بيعها بثمان ذى اليد هذا فصل مع ذى اليد على مال عن دعوا الجائز ان عن انكار جاز ويحمل على انه أعطاه لاقتداء الميمن وأخذه هو لقضاء أخيه دينه وان عن اقراره لانه ان كان على مال نفسه فهو رشوة لاجارة البيع وان على الثمن الذى عليه فهو وعد ولا زوم فيه بخلاف ما اذا اشترى رجل دارا فقال الآخر صكه باسمي فادفع لي مالا أعطيتك قبالة ففعل يلزم المال لانه اما شراء الكاغد أو شراء حق له في الدار \* برهن على الوكالة العامة من آخر وحكمهم با وبيع عقاره وفاء وادعى آخر شراء هذه الدار من موكله والمشتري يقول اشتريتها من وكيل من يدعى التلقى منه قال بعضهم لا تدفع الدعوى بلاينة كفى دعوى البيع البات وقيل تدفع بلاينة لان اليد ليست بيد خصومة بل يدأمانة كن يدعى شراءه من فلان وذو اليد يدعى انها ودعة فلان هذا وان ادعى الشراء من فلان وعليه الغصب منه وبرهن ذو اليد على

نصف الطريق فانه لا يرد الاجر كله على المستأجر ان لم يكن حمل شيا أو ان سار نصف الطريق يرد عليه نصف الاجر وذلك خمسة دراهم وهذا انما يتأق على قول أبي يوسف رحمه الله الاول وهو قول محمد رحمه الله وأما على قوله الآخر الصنف لم يصح ولم تقع المقاصة ولم يصبر المستأجر موفا بالاجرة فان مات الجاهل قبل أن يحمل شيئا كان على ورثة الجاهل رد الدينار على المستأجر لان الجاهل قبضه بحكم صرف فاسد ولا شيء لورثة الجاهل من الاجر وان مات في نصف الطريق فان ورثة الجاهل ترد الدينار على المستأجر ولورثة الجاهل على المستأجر نصف الاجر هكذا في المحيط \* ولو أجر داره من رجل فامى سنة بدراهم معلومة ثم استقرض رجل من رب الدار أجر شهرين فامر القامى أن يعطيه ذلك فكان الرجل يشترى به من القامى الدقيق والزيت وغير ذلك حتى استوفى أجر الشهرين فهو جائز وليس للقامى على المستقرض شيء ولا كنهه قرض لرب الدار على المستقرض بمنزلة ما لو قبض بنفسه ثم أقرضه منه كذا في المبسوط \* ولو اشترى المستقرض من القامى بالاجرة دينارا فانه يجوز اذا اشترى الدينار بعد وجوب الاجر بان مضت المدة أو شرط التجهيل عندهم جميعا وان لم يكن وجوب الاجر بان كان قبل مضى المدة واشتراط التجهيل فعلى قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى يجوز وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر لا يجوز ولو كان للقامى على الرجل المستقرض دينارا وأجرة البيت عشرة دراهم كل شهر فمضى شهر فامر رب البيت القامى أن يدفع أجر هذين الشهرين الى هذا الرجل قرضا عليه ورضى الرجل بذلك فهو جائز فان قاضه بالدينار الذى له عليه وأخذ بالفضل حوائجه قال فهو جائز لان المقاصة في الجنس المختلف انما لا تجوز اذا لم يوجد التراضى على المقاصة فاما اذا وجد يجوز الا أنه يكون صرفا ثم يجوز هذا الصنف بمحض ما وجب من أجر الشهر عندهم جميعا فاما بمحض ما لم يجب من الاجر وهو الشهر الثاني يجب أن تكون المسئلة على الخلاف يجوز عند محمد وهو قول أبي يوسف الاول ولا يجوز في قول أبي يوسف الآخر كما لو باشر المقرض الصنف بأجر لم يجب بعده وهو الشهر الثاني ثم قال وليس هذا الصنف فيما بين رب البيت والمستقرض لكنه صرف فيما بين المستقرض والقامى هكذا في المحيط \* ولو كان رب البيت أقرض الدراهم على أن يرد عليه دينارا بعشرة دراهم لم يجوز ان أحاطه على هذا الوجه بالدراهم فقامه بالدينار فقاما المقرض على المستقرض عشرون درهما وان كان أقرضه أجر شهرين قبل أن يسكن شيئا وأمره أن يعجله وطابت نفس القامى بذلك وأعطاه به دقيقا وزينا أو دينارا بعشرة دراهم منها ثم مات رب البيت قبل السكنى أو انهم دم البيت أو استحق لم يرجع القامى على المستقرض بشيء ولكن يرجع على رب البيت بالدراهم ويرجع رب البيت على المستقرض بالدراهم كذا في المبسوط \* ثم انما يرجع بعشرين على رب البيت في قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد وأما على قول أبي يوسف الآخر ما كانت حصة الحوائج يرجع عليه بالدراهم فاما ما يخص الدينار فانه لا يرجع على رب البيت بالدراهم ولكن يرجع على المستقرض فيأخذ منه الدينار لانه قبضه بحكم صرف فاسد كذا في المحيط \* ولو استأجر دارا وسكن فاستحققت فالاجرة للآخرويه تصدق بها لانه ظهر أن المؤجر كان غاصبا للدار التي أجرها كذا في محيط السرخسى \* ولو استأجر بيتا شوب فأجره بدراهم أكثر من قيمة الثوب طاب له الفضل وكذلك كل ما اختلف الجنس فيه حتى لو استأجره بعشرة دراهم وأجره بدينار طاب له الفضل أيضا لانه لا يظهر الفضل بين الدراهم والدينار الا بالتقويم كذا في المبسوط \* ولو أن رب البيت أراد التجهيل في الاجر كله قبل الهلاك فابى المستأجر أن يعطيه فانه يجبر المستأجر على أن يعطيه بقدر ما سكن فاما حصة ما لم يسكن فلا يجبر على ايوائه كذا في المحيط \* وإذا أجر داره من رجل شوب بعينه فسكنها لم يكن له أن يبيع الثوب من المستأجر ولا من غيره قبل القبض وكذلك كل شيء بعينه من العروض والحيوان والمكيل والموزون وتبر الذهب والفضة كذا في المبسوط \* وان كانت الاجرة شيئا من المكيل والموزون

شراها جائزا من فلان الذى تاق منه الخارج المثل وبرهن لا تدفع لدعوى القفل عليه \* ادعى انه اشترى هذه الدار ووافاه من فلان الميت وبرهن ذو اليد على انه اشتراها جائزا أسبق منه وبرهن عند الحاكم ثم ظهر الوارث وأنكر شراء ذى اليد فان كان الحاكم قد دفع دعوى

المدعى ولم يجعل المشتري وفاء خصما تكلف صاحب الدار إعادة البيعة على الوارث \* وكل أخاه يبيع عقاره وفاء فباع ومات الموكل لا يخرج الوكيل عن الوكالة فلو ادعى في هذا العقار خارج حقا أو ملكا والدار في يد المشتري وفاء فالخصم هو المشتري (٤١٩) فالورثان على المشتري وفاء بموجب الدعوى فالخصم في التسليم

صاحب اليد \* باع داره يباع جائزا واحتاج إلى العارة فعر بامر القاضي على أن يرجع له الرجوع \* باع كرمه جائزا واستحق المشتري كل الغلة ثم انهم ما شرطوا أن يكون للمشتري ثلثها يستحق الشروط لا ما يقتضيه العقد وخاصة على قول الامامان الشرط المتأخر يلتحق بالعقد المقدم \* باع أرضا وفاء ثم آجره من البائع قال صاحب الهداية الاقدام على الاجارة بعد البيع دل انه مقصدا بالبيع الرهن لا البيع فلا يحصل للمشتري الانتفاع به واذا باع أرضا جائزا وقبضه المشتري وزرع فيه فنفقده البائع مال الوفاء وفسخ البيع هل يجبر المشتري على التفريغ أم يترك الزرع باجر قال بعض أئمة سمرقند ان طلب المشتري مال الوفاء وأدام البائع يجبر على القلع وان أدى البائع بلا طلبه لا يجبر بل يترك باجر ولو أقر بأنه يترك فيه مما بالاجر فله أيضا وجه فانه ذكر في الذخيرة استأجر أرضا وزرع فيها ثم فسحها العقد والزرع بقل قبل لا يترك لان المستأجر رضى بالفسخ اختيارا وقيل يترك باجر استدلالا بامثلة المزارعة \* استأجر أرضا للمزارعة إلى مدة وزرع في آخر المدة

بغير عينه موصوفا فلا بأس بأن يبيعه من المستأجر قبل أن يقبضه وهذا اذا وجبت بالاستيفاء وباشتراط التججيل كذا في المحيط \* فان ابتاع به شيئا بعينه جاز قبضه في المجلس أو لم يقبضه وان ابتاع منه شيئا بغير عينه فلا يفارقه حتى يقبض منه فان فارقته قبل أن يقبضه انتقض البيع وليس له أن يبيعه من غيره فان بيع الدين من غير من عليه الدين لا يجوز كذا في المبسوط \* واذا استأجر دارا بعبد بينه سنة وأعتق رب الدار العبد قبل أن يقبض العبد من المستأجر وقبل أن يسلم الدار إلى المستأجر فعقده باطل لان الاجارة لا تملك الا بالاستيفاء لمنافع أو بالتججيل أو باشتراط التججيل ولم يوجب شيئا من ذلك وان كان رب الدار قد قبض العبد الا أنه لم يسلم الدار إلى المستأجر بعد حتى أعتق العبد جاز اعتاقه كذا في المحيط \* فان قبض الدار وتمت السكنى فلا شيء عليه وان انفسخ العقد باستحقاق الدار أو موت أحدهما أو غرق الدار وانعدام التمكن من الانتفاع بالهدم فعلى المعتق قيمة العبد ولو لم يقبض العبد حتى سكن الدار شهرًا ثم أعتق جميعا العبد وهو في يد المستأجر فانه يجوز عتق رب الدار بقدر أجر الشهر ويجوز عتق المستأجر فيما بقي منه وتنتقض الاجارة فيما بقي كذا في المبسوط \* ولو سكن المستأجر في بقية المدة يجب أجر المثل كذا في الغيبانية \* ولو استكمل السكنى قبل قبض العبد فبات العبد واسحق كان عليه أجر مثله باعنا ما بلغ وفي الاجارة الفاسدة يجب أجر المثل لا يجاوز به المسمى كذا في محيط السرخسي \* وكذا اذا رد الاجر العبد بجوار عيب أو روية وقد سكن المستأجر الدار يجب أجر المثل لانفساخها من الاصل كذا في الغيبانية \* ولو كان المستأجر دفع العبد ولم يسكن الدار حتى أعتقه فعقده باطل لان العبد خرج من ملكه بالتسليم إلى رب الدار فاعلم عتق مالا يملكه كذا في المبسوط \* ولو سكن المستأجر الدار شهرًا وهاك العبد بعد ذلك في يد المستأجر قبل التسليم إلى رب الدار فان على المستأجر أجر مثل الدار يعني بحصة الشهر بخلاف ما اذا كانت الاجارة فاسدة من الابتداء فانه لا يراد أجر المثل على ما يخص الشهر من قيمة العبد كذا في المحيط \* ولو قبض الاجر المدة بغير اذن المستأجر وهو عين وباعه ثم مضت نفذ البيع ولو انفسخت الاجارة رجوع المستأجر على الاجر بقيمة تلك العين ولو كانت الاجارة عبدا فمخلة فاعتقه الاجر أو مات في يده ثم انفسخت الاجارة رجوع المستأجر بقيمة وان مضى نصف المدة ثم انفسخت رجوع نصف قيمته كذا في الغيبانية \* رجل آجر داره بعبد بينه سنة ففسكن المستأجر شهرًا ولم يدفع العبد حتى أعتقه صح اعتاقه وكان على المستأجر للشهر الماضي أجر المثل بالغاما بالغ ومنتقض الاجارة فيما بقي وكذا لو استأجر دارا بعين فسكن الدار ولم يسلم العبد حتى هلكت عليه أجر المثل بالغاما بالغ كذا في فتاوى قاضيان والله أعلم

### \* (الباب الخامس في الخيار في الاجارة والشرط فيها) \*

استأجر على أنه بالخيار ثلاثة أيام يجوز وعلى أكثر على الخلاف كذا في الوجيز للكردي \* ويعتبر مدة الخيار من ابتداء وقت الاجارة كذا في السراج الوهاج \* ولو شرط ثلاثة ففسكن في مدة الخيار سقط الخيار ولو انهم قدم المنزل بالسكنى لانهم سكن بهم حكم الاجارة وأول المدة من وقت سقوط الخيار كذا في الوجيز للكردي \* وان كان الخيار لرب الدار فسكن فيها فلا أجر ويضمن ما انهم يسكنه كذا في الغيبانية \* وان كان بعد الاجارة لزم الاجر وخيار الرؤية ثابت للمستأجر ورؤية الدار كروية المنافع كذا في الوجيز للكردي \* وان تكرر دار الميرها فله الخيار اذا رآها ولو كان رآها قبل ذلك فلا خيار له فيها الا أن يكون انهم قدم منها شيء يضر بالسكنى فحينئذ يتخير بالتغير هكذا في المبسوط \* ذكر الصمد الشهد رجه الله تعالى في الفتاوى الصغرى اذا استأجر الرجل رجلا ٢ (تأسيب ديك روئين بسايد بيد) معلوم ففعل ذلك بالعشرة وامتنع

٢ ليصنع له عشرين قدرة من الصفر

ومضت والزرع بقل يترك باجر إلى الادراك وان لم يرض المؤجر مع أن المزارع رضى بطلان حقه حيث أخر الزراعة إلى آخر المدة بخلاف ما اذا كان مكان الزرع أشجارا حيث لا يترك لانه لا نهاية لها الا أنه يجب على المؤجر قيمة الاشجار المملوكة وكذا لو استأجر أرضا وزرعها ثم اشتراها هو

وأجر وانقضت مدد الاجارة بترك على الشريك باجر \* باع كرمافا و كان في يد المشتري نصف سنة فتقبل خروج الغلة نقدا البائع مال الوفاء  
 وفسخ البيع وقد ذكرنا اختيار مشايخ (٤٣٠) سمرقند ان حصه المدد من الثمرة للمشتري \* اذا صالح البائع مع المشتري لاجل ذلك القسط

على شيء ذكر في المنتقى وغيره  
 مسئلة تدل على جواز الصلح  
 فقال أوصى بغلة تخلته ثلاث  
 سنين لرجل والتخله فخرج  
 من الثلث فصالح الموصى له  
 مع الورثة على مال بمقابله  
 ما يخصه من الثمن في هذه  
 السنين لا يصح في القياس  
 لانه لا يدرى التكون وعلى  
 تقديره ربما يخرج أكثر من  
 قيمة بدل الصلح وفي الاستحسان  
 يصح لانه ترك حقه الثابت  
 بالوصية على مال فعلي قياس  
 هذا ينبغي ان يصح الصلح  
 هنا أيضا وذ كر بعض  
 أئمة العهد وان لم يعتمد على  
 جواهم سم انه لا يصح الصلح  
 وذكر الديناري في البيع مع  
 التوكيل فيه بالقسيخ اذا اراد  
 البائع رد مال الوفاء الى  
 المشتري بعد مضي شهر قبل  
 استيفاء الغلة لا يتمكن من  
 ذلك وان فسخ قبل مضي  
 شهر له ذلك وان لم يستوف  
 المشتري الغلة لانا علم ان  
 قصد المشتري احرار الانزال  
 والفسخ قبل مضي الشهر  
 كالفسخ متصلا بالبيع  
 قيل له على هذا بعد الاستيفاء  
 باى وجه يبقى المشتري في يد  
 المشتري قال بحكم الرهن  
 ولهذا العقد شبهه بالبيع  
 الفاسد من حيث انه يفسخ  
 اذا حضر الثمن وله حكم  
 البيع الصحيح في حق الانزال  
 وله حكم الرهن في حق انه

عن الباقي قال ان كان قد اراد التقدير وقت الاستحجار يجبر على الباقي وان لم يره لم يجبر وأصل هذه المسئلة  
 ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاجارات ان من شرط قصار على أن يقصر له عشرة أبواب ببذل معلوم ولم يره  
 الثياب ولم تكن عنده كان فاسدا وان اراد الثياب كان جائزا كذا في الذخيرة \* واذا سعى له جنسا من الثياب  
 ذكر شيخ الاسلام خواهر زاد في شرحه ان هذا نظير ما يره يعنى يكون فاسدا وذكر شمس الأئمة  
 السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه انه ان بالغ في بيان الصفة على وجه يصير مقداره له معلوما فهو وارة  
 الثياب سواء ويجوز أن يكون قول شمس الأئمة رحمه الله في مسئلة التقدير والزيادة يجزى كقوله في القصار فيتأمل  
 عند الفتوى كذا في المحيط \* وفي نوادر ابن مسمع عن أبي يوسف رحمه الله قصار شرطه رجل على  
 أن يقصر له ثوبا مرويا بدهم فخرج به القصار فلما رأى القصار الثوب قال لأرضي به فله ذلك قال وكذلك  
 الخياط والاصل فيه أن كل عمل يختلف في نفسه باختلاف المحل يثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية المحل  
 وكل عمل لا يختلف باختلاف المحل لا يثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية المحل والقصار تختلف باختلاف  
 المحل وكذلك الخياط فلاجل ذلك أثبتنا خيار الرؤية فيه ما قال (شم) ولو استأجر رجلا ليكيل له كرم  
 حنطة فمأراى الحنطة قال لأرضي به فليس له ذلك وكذلك لو استأجر رجلا ليحجم له بدائق ورضي به  
 فلما كشف عن ظهره قال لأرضي به فليس له ذلك لان العمل ههنا لا يختلف كذا في الذخيرة \* استأجر  
 رجلا ليحجم له كذا من القطن أوله يقصره كذا ثوبا وليس عند الا جروب ولا قطن لا يجوز وان كان  
 عنده ولم يره فلا جبر خيار الرؤية في الثياب لافي القطن كذا في خزائن الفتاوى \* وفي نوادر هشام  
 عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر غلاما سنة بدار له فاستعمل الغلام نصف السنة ونظر أجرة الغلام  
 الى الدار ولم يكن رآها فقال لا حاجة لي فيها قال له ذلك وله أجر مثل غلامه كذا في المحيط \* رجل استأجر  
 كرمال يره وقد كان باع صاحب الكرم الاشجار قبل الاجارة حتى جعت الاجارة كان للمستهأجر خيار الرؤية  
 في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف المالك بطل خيار الرؤية كذا في الذخيرة \* ولو أكل الثمار من تلك  
 الكرم لا يبطل خيار الرؤية لانه تصرف في المشتري دون المستأجر كذا في فتاوى قاضيان \* ويثبت  
 خيار العيب في الاجارة كما في البيع الآن في الاجارة ينقرد المستأجر بالرد قبل القبض وبعد القبض وفي  
 البيع ينقرد المشتري بالرد قبل القبض وبعد القبض يحتاج الى القضاء أو الرضا كذا في المحيط \* استأجر  
 دارا وقبضها ثم وجد بها عيبا يضرب بالسكنى كانه كسار الجذوع وما يوهن البناءه الخيارات وان حدث عيب  
 بعد ما قبل قبضها ايردها لانه عقيد يرد على المنفعة فحدث العيب قبل الاستيفاء كالموجود وقت العقد كذا  
 في الوجيز للكردي \* وعن ابراهيم عن محمد رحمه الله رجل قال لغيره استأجر تلك اليوم على أن تنقل  
 هذا التل الى موضع كذا وذلك لا ينقل الا في أيام كثيرة قال هذه على اليوم ولا يكون على العمل فلا يصل  
 أن المستأجر متى جمع بين العمل وبين الاضافة الى الزمان في العقد ومثل ذلك العمل مما لا يقدر الاجير  
 على تحصيله في ذلك الزمان كان العقد على الزمان وكان استحقاق الاجير معلقا بتسليم النفس  
 في ذلك الزمان كذا في الذخيرة \* رجل قال أجر تلك هذه الدار كل شهر بدرهم على أن أهبط لك أجر شهر  
 رمضان أو قال على أن لا أجر عليك لشهر رمضان فالاجارة فاسدة كذا في محيط السرخسي \* أجر حمارا  
 سنة بكذا على أن يحيط عنه أجر شهرين للتعطيل فالاجارة فاسدة ولو قال على أن يحيط عنه مقدار ما كان  
 معطلا يجوز ولو قال على مقدار عطلة لا أجر عليك وبين المدة جاز كذا في خزائن الفتاوى \* استأجر حمارا  
 على أنه ان ناسبه ناسبة فلا أجر له فسد الاجارة كذا في الخلاصة \* حانوت احترق فاستأجره كل شهر بخمسة  
 دراهم على أن يعمره على أن يحسب بنفقته فعمرو فهداه الاجارة فاسدة وان سكن المستأجر الحانوت فعليه أجر  
 المثل بالغاما بالغ والمستهأجر النفقة التي أنفقها على العمارة وأجر مثلي في قيامه على العمارة كذا في الذخيرة

لا يتمكن من التصرف كالرهن ولا يملك بيعه من غيره ولو صرف المشتري من أن يجار الكرم الى مال الكرم له ذلك \* اشترى  
 دارا وفاو غصبا من المشتري غاصب لا يتمكن المشتري من الاسترداد منه ولا يتمكن المشتري من استرداد مال الوفاء من البائع قبل فسخ

المبيع لان المال ليس بثابت في ذمة البائع قبل الفسخ كاذكرنا وفيما سأل الرهن بغضبت من يئد المهر من لا يتمكن المهر من من اشتد ادا الدين  
من الراهن وعليه نص الحاكم في مختصر الزيارات فيما اذا وضعت الجارية المهره فانه عند عدل (٤٣١)

\* خان بعضه خراب وفيه حوائط عامرة استأجر رجل العمارة العامرة في كل شهر خمسة عشر وخراب  
كل شهر خمسة عشر على أن يجر الخراب بماله ويجيب نفقته من جلة الاجر فاستأجر الخراب لغيره وينتفع به  
بعد ذلك فاسد اذا شرط أن تكون العمارة للاجر ولا يستأجر على المؤجر نفقته وأجره له فيما عمل وللاجر  
أن يسترد الحوائط التي عمرها المستأجر منه وأما ما وانبت العمارة فالاجارة فيها جائزة لعدم الفساد هكذا  
في المحيط \* ولا يجوز أن يشترط على المستأجر أن يرد العين الى الاجر وله ايجال ومؤنة وان لم يكن لها ايجال  
ومؤنة جازة هكذا في الغياثية \* في الفتاوى نسل عن استأجر من جلاشهر يطبخ فيه العصور واشترط رده على  
المستأجر فسد العقد وان لم يشترط فعليه أجر شهر فرغ في نصف الشهر أو في آخره كذا في الحاوي للفتاوى \*  
وفي الغياثية فاذا مضى الشهر فلا أجر عليه وان بقي مدة كذا في التارخانية \* ولو قال استأجره منك كل  
يوم بمكة فاذا فرغ من عمله سقط الاجر عنه رده على المالك أولا فاذا فرغ في نصف اليوم يجب تمام أجر اليوم  
كما اذا فرغ في نصف الشهر كذا في خزائن الفتاوى \* استأجر حجابا وكذا ان قال له المؤجر ما لم تردها على صحبة  
فلي عليك كل يوم درهم فبعضها وقد انكسرت فالاجارة في الحجاب فاسدة وفي الكيزان جائزة يعني اذا سمى  
للكيزان اجرة وله حجاب كذلك فيجب في الكيزان حصص مسمى الى وقت كسره وفي الحجاب يجب أجر المثل  
كذا في الفتاوى الكبرى \* قال القاضي نضر الدين الفتوى على انه لا تفسد الاجارة في الكيزان الا اذا علم أن  
له ايجالا ومؤنة تجري فيها المماسكة وكذا لو لم يسم اجرة الحجاب وأجرة الكيزان فالفقد فاسد وان لم يكن  
للكيزان حبل ومؤنة كذا في التارخانية \* وفي الاصل رجل تكارى من رجل دارا سنة على أنه بالخيار فيها  
ثلاثة أيام فان رضىها أخذها بمائة درهم وان لم يرضها أخذها بخمسين درهم فان ذلك فاسد فان سكنها واجب  
عليه أجر المثل في الثلاثة الايام وبعد الثلاثة الايام ولا يضمن ما نهى من سكنه لاقى مدة الخيار ولا بعد  
مضى مدة الخيار وهذا بخلاف ما لو كان الخيار مشروطا لصاحب الدار فانه يضمن المستأجر قيمة ما نهى  
من سكنه في مدة الخيار وان قال أنا بالخيار ثلاثة أيام فان رضىها أخذتها بمائة درهم كانت الاجارة جائزة  
فان سكنها في ثلاثة أيام فقد لزمته الاجارة وكان عليه أجر ما سكن ولا يضمن عليه فيما نهى من كذا في المحيط  
\* ولو استأجر أرضا على أنها كذا جريها أو كانت أقل أو أكثر فمضى بالسعي وله الخيار في الأقل ولو قال كل جري  
بكذا يلزمه الاجر بحسبه كذا في الفتاوى الغياثية \* ولو استأجر دارا أشهر مسمى فلم يسم المدة الدار حتى  
مضى بعض المدة ثم أراد أن يسم الدار فيما بقي من المدة فله ذلك وليس للمستأجر أن يأتي ذلك وكذلك ان طلبها  
من المؤجر فنفعه اياها ثم أراد أن يسم لها فذلك له وليس للمستأجر أن يمنع اذا استأجر دارا بنفقة طقت  
احدهما أو مئمة مانع من احدهما أو حدث في احدهما عيب فله أن يتركهما جميعا كذا في البدائع  
\* ولو استأجر بيتين فانهم أحدهما بعد القبض فلا خيار له في الباقي بخلاف ما قبل القبض كذا في المبسوط  
\* وفي فتاوى النسفي سئل عن استأجر ظاجرة على أن مسمى من الاجر أيام جرى الماء وانقطاعه أيضا قال  
هذا شرط فاسد خلاف مقتضى الشرع اذا الاجر لا يجب حال انقطاع الماء ففسد العقد كذا في الحاوي  
للفتاوى \* رجل استأجر ثورا من رجل على أن يطحن عليه كل يوم عشرة بن قفيز فوجده المستأجر لا يطحن  
الا عشرة أفقره كان المستأجر بالخيار ان شاء رضى به كذلك وان شاء ردى فان رضى به لزمه أجر كل يوم بتمامه  
وان ردى كان عليه أجر اليوم الذي استعمله بتمامه ولا يحط عنه شيء بسبب النقصان عن العمل لان الاجارة  
وقعت على الوقت ولهذا يستحق الاجر وان لم يطحن عليه شيئا كذا في الذخيرة \* ولو تكارى دابة الى بغداد  
فوجدتها لا تبصر بالليل أو جوحا أو عثورا أو تفض فان كانت الدابة بعينه فله الخيار لتغيير شرط العقد عليه  
وعليه من الاجر بحسب ما سار لانه استوفى الميعود عليه بقدره وان كانت بتغير عينه فله أن يبلغه الى بغداد  
على دابة غيره لانه التزم العقد في ذمته وهذا اذا قامت البيعة على عيب هذه الدابة كذا في المبسوط \* وفي

في يد عماله ان كان من في يده  
معترا فابداع العدل للمهر من  
طلب الدين من الراهن وان  
لم يعلم ان الراهن وان زعم  
المودع انها ليس للمهر من  
طلب الدين تلويحها بالانكار  
من السلامة الى التوى \*  
اشترى كرم او فاء بمائة فانلف  
المشترى البناء أو الاشجار  
حتى لزمه قدر المائة لا تقع  
المقاصة ولا ينفسخ البيع  
أصله اذا تلف الدائن شيئا  
من مال المدين ان من جنس  
الدين صار قصاصا وان من  
خلافه لا يلام مقاصة ان  
مثليا أو قيميا على المختار وفي  
التجريد الدين بينهما تلف  
أحدهما مال المدين  
لشريكه له ان يرجع على  
المتلف بحصته دل هذا على  
وقوع المقاصة ولو قيميا  
وقد مناهما هو المختار والدرهم  
لا تقع قصاصا عن الدنانير  
بلا تقاض وكذا الحكم بين  
المغصوب منه والغاصب  
وان ادعى المشتري البتات  
والبائع الوفاء فالقول قول  
البائع لانه يدعى زوال ملكه  
عليه وهو يتكروذ كصاحب  
النافع والدينارى ان القول  
للمدعى البتات الا اذا شهد الظاهر  
للبائع بان يكون الفسخ ناقصا  
كثير الا اذا ادعى المشتري تغيير  
السعر فان تغييره يمنع جعل  
الحال حكما فيفسد القول

للمشترى لا يمتنع بالاصل والظاهر وتقريره ان المبيع ان ساوى القوا ببيع بسمائة فالقول للبائع وان بسمائة فله شترى وكذا  
في الزيادة وأنتى صاحب الهداية فيه وفيما اذا ادعى البائع البتات والمشتري الوفاء في الاول ان القول لمدعى الوفاء ثم يرجع الى ما قفى به



أئمة بخاري من أن القول بأن يدعى البتات \* اشترى دارا وفاء وقبض ثم أجرها من البائع مدة وقد كان البائع يباع هذه الدار من آخر قبله لا يجب الاجر لان الرد على البائع (٤٢٣) مستحق عليه فبأى وجه وجد وقوع عن تلك الجهة كمالو كان البيع فاسدا

واجره من البائع لا يجب الاجر \* أقر في مرض موته انه كان يباع ماله وفاء في الصحة وقبض بدله والتمن لا يخرج من الثالث لا يصح الاقرار بالتصديق الورثة وزعم بعضهم انه يصح بالتصديقهم كإقرار المريض بالدين للجنبى وليس كذلك بل هو كإقراره بقبض دين ثبت له في المرض بان أقرانه باع عينا من آخر يبعابا بكذا وعليه ثمنه وصدقه الآخر ثم أقر بقبضه يعتبر ذلك من الثالث لان مال الوفاء ليس بدين من كل وجه ولا المبيع وفاء رهن من كل وجه لانه لو كان رهنا وديننا لمالك المشتري المنافع وما صح الوفاء الابتداء قبض الثمن لانه يكون رهنا بلادين وتقع المقاصة بدين كان للمشتري على البائع ويبرأ التكفيل عن البائع منه ولا يعود بالفسخ كما هو ولا يتمكن من بيعه من آخر قبل فسخ الوفاء اذ لم يسلم المشتري اليه الثمن لعدم الدين فلما كان ديناً من وجه لم يعتبر الاستناد الى الصحة رعاية لحق الورثة فيثبت في الحال لافي الماضي \* ادعى انه اشترى منه هذا الشيء باناً ثم ادعى انه اشترى منه وفاء

الخلاصة الخاتمة وتعليق الاجارة بانفساخ اجارة أخرى باطل كما لو أجرة دابة من انسان ثم قال لغيره ان انفسخت الاجارة بيننا أجزت منك فانه لا يجوز في جامع الفتاوى ولولا استأجره على أن يضرب له من هذا التراب أو من تراب عندي في موضع كذا في كل يوم يضرب ألف البسته هذا المبنى وسمى ملبة معروفة فيجوز كذا في التنازل خاتمة \* ولو اشترط رب الدار على البناء وضع الجذوع والهرادى وكس السطوح وتطينها وسمى ذلك فهو جائز وان استأجره ليعني له بالبنين فعلى البناء الطين ونقلا الى الخائط الا أن يكون مكانا مباحا فيكون بالخيار اذا علم ذلك فان كان أراه المكان فلا خيار له وان استأجره ليعني له حائطاً بالرهص وشرط عليه الطول والعرض والارتفاع فهو جائز لان العمل بما سمي يصير معلوما عند أهل الصنعة على وجه لا يتفاوت كذا في المسوط في باب اجارة البناء \* واذا استأجره ليعني له حائطاً بالرهص وشرط عليه الطول أو العرض لا تجوز الاجارة لان العمل لا يصير معلوما كذا في المحيط والله تعالى أعلم

\*(الباب السادس في الاجارة على أحد الشرطين أو على الشرطين أو أكثر)\*

الاصل أن الاجارة اذا وقعت على أحد الشرطين وسمى لكل واحد أجراً معلوماً بان قال أجزت هذه الدار بخمسة أو هذه الاخرى بعشرة أو كان هذا القول في حائوتين أو عبيدين أو مسافتين مختلفتين فحوان بقول الى واسط بكذا أو الى كوفة بكذا فذلك كله جائز عند علمائنا وكذلك اذا خيره بين ثلاثة أشياء وان ذكر أربعة أشياء لم يجوز وكذلك هذا في أنواع الصبغ والخياطة اذا ذكر ثلاثة أشياء جاز وان زاد عليها لم يجوز استدل بالبيع الا أن الاجارة تصح من غير شرط الخيار والبيع لا يصح من غير شرط الخيار كذا في الخيرة \* اذا دفع الى خياط ثوباً باقواله ان خطته فارسيه فلك درهم وان خطته روميه فلك درهمان أو قال لصباغ ان صبغت هذا الثوب بصفر فلك درهم وان صبغته برقع فلك درهمان فذلك جائز ولو قال ان خطته أنت فاجرك درهم وان خطته تلميذك فاجرك نصف درهم فهذا والخياطة الرومية والفارسية سواء كذا في البدائع \* وكذا لو قال لراد الا بق ان ردته من موضع كذا فلك كذا وان ردته من موضع كذا فلك كذا جاز وكذا لو قال للخياط ان خطت هذا الثوب فلك درهم وان خطت هذا الثوب الا شرفك نصف درهم كذا في فتاوى قاضخان \* ولو قال ان سكنت في هذه الدار عطاراً فبدرهم وان سكنت حداداً فبدرهمين أو قال ان سكن فيها خياطاً فبدرهم وان سكن فيها احداداً فبدرهمين فالاجارة جائزة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما فاسدة وان استأجر دابة الى الحيرة فببضع درهم وان جاز الى القادسية فبدرهمين فهو جائز ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة ولم يحل فيها خلافاً فاحتمل أن يكون قول الكل واحتمل أن يكون قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز وان استأجر دابة الى الحيرة على أنه ان حل عليها كرشعير فاجره نصف درهم وان حل كرشعيرة فاجره درهم جاز عنده وعندهما لا يجوز كذا في الكافي \* اذا استأجر دابة الى مكان معلوم على أنه ان حل هذه الحولة فالاجرة عشرة وان ركها فالاجرة خمسة فالعقد جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا شرفاً فالهما واختلاف عبارة المشايخ رحمه الله تعالى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في تخريج مسئلة الدابة والدار أنه اذا سلم الدار ولم يسكن فيها او اذا سلم الدابة ولم يحمل عليها شيئاً ولم يركبها بعضهم قالوا يجب أقل المسميين كذا في المحيط \* وهو الصحيح هكذا في التبيين \* ذكر الكرخي اذا استأجر دابة من بغداد الى القصر بخمسة والى الكوفة بعشرة فان كانت المسافة الى القصر نصف المسافة الى الكوفة فالعقد جائز وان كان أقل أو أكثر فالعقد فاسد وهذا على أصل محمد رحمه الله تعالى أما على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالعقد جائز في الوجهين وذكر الحاكم الشهيد في المنتقى أن من استأجر من آخر دابة على أنه ان أتى عليه الكوفة فببشرة وان أتى القصر وهو المنتصف فببشرة فهو جائز قال وان قال وان أتى القصر وهو المنتصف فببشرة لا يجوز قال لانه اذا أتى القصر لا يدري

لا يسمع لعدم مكان التوفيق \* كرب المشتري وفاء أرض الوفاء للزراعة وأدى البائع مال الوفاء وفسخ البيع ماعليه للمشتري ان يطلب من البائع أجرة الكرب اذا كان النقد بل يطلب المشتري فلو كانت الأرض معدة للخدمة بالاستغلال وكرب المشتري فعلي

قياس ما لو أجرة المشتري من غيره ثم نقد البائع الثمن وفسخ البيع ينبغي ان لا يتمكن البائع من منع المشتري عن الزاغة كما لا يظهر الفسخ في حق المستأجر لكن الفرق بين المستأجرين قنابان البائع هنا يتمكن

(٤٣٣)

من منع المشتري والفرق ان

المستأجر غير البائع والمشتري

فلا يظهر فسخهما في حقه

أما فيما نحن فيه ففسخ

المشتري يظهر في حقه

ولو كذا بالفسخ ففسخ منه

(الخامس في البيع بشرط)

ان اقتضاه العقدان

وجوب العقد بالشرط

كشرط تسليم أحد البدلين

أو لم يقبضه لكنه يلازم أي

يؤكد موجب كشرط

الكفالة بالثمن أو الرهن به

أو لا يلازم لكن ورد به الشرع

كشمار الشرط ثلاثاً أو النقد

أو التأجيل للثمن أو يرد به

الشرع لكنه متعارف

كشرط حذاء النعل أو

تسريك النعل بالشرائط

المشتري لا يفسد في الكل

وعن محمد أنه يقسّد في

الاخير والا ان فيه منقعة

لاحد المتعاقدين أو المعقود

عليه وهو من أهـل

الاستحقاق على الغير كشرط

عق المشتري يفسد لكنه

يقلب بالاعتاق صحيحاً

ويجب الثمن عند الآم

تخلّاهما اشتراها على

ان البائع لم يطأها ثم ظهر

خلافه لا يرد ولو على انها

ما ولدت ثم بان ولادتها

الرد ولو على أن لا يطأها

المشتري بطل وعلى ان

بطأها لا وعن الامام الفساد

فيهما ولو شرط الانفع فيه

لاحد لا عن الامام وعن الثاني الفساد فيه ايضا وان شرط فيه ضرر كقراض أجنبي ألقالا والقدرى على أنه يفسد وان لا يبيعه

أبداً لا يفسد عند الامام ومحمد رحمه الله ولو لا منقعة فيه ولا ضرر كشرط ليس ببيع أو كل طعام يبيع عن الثاني انه لا يفسد

أبداً لا يفسد عند الامام ومحمد رحمه الله ولو لا منقعة فيه ولا ضرر كشرط ليس ببيع أو كل طعام يبيع عن الثاني انه لا يفسد

أبداً لا يفسد عند الامام ومحمد رحمه الله ولو لا منقعة فيه ولا ضرر كشرط ليس ببيع أو كل طعام يبيع عن الثاني انه لا يفسد

أبداً لا يفسد عند الامام ومحمد رحمه الله ولو لا منقعة فيه ولا ضرر كشرط ليس ببيع أو كل طعام يبيع عن الثاني انه لا يفسد

أبداً لا يفسد عند الامام ومحمد رحمه الله ولو لا منقعة فيه ولا ضرر كشرط ليس ببيع أو كل طعام يبيع عن الثاني انه لا يفسد

أبداً لا يفسد عند الامام ومحمد رحمه الله ولو لا منقعة فيه ولا ضرر كشرط ليس ببيع أو كل طعام يبيع عن الثاني انه لا يفسد

أبداً لا يفسد عند الامام ومحمد رحمه الله ولو لا منقعة فيه ولا ضرر كشرط ليس ببيع أو كل طعام يبيع عن الثاني انه لا يفسد

أبداً لا يفسد عند الامام ومحمد رحمه الله ولو لا منقعة فيه ولا ضرر كشرط ليس ببيع أو كل طعام يبيع عن الثاني انه لا يفسد

أبداً لا يفسد عند الامام ومحمد رحمه الله ولو لا منقعة فيه ولا ضرر كشرط ليس ببيع أو كل طعام يبيع عن الثاني انه لا يفسد

أبداً لا يفسد عند الامام ومحمد رحمه الله ولو لا منقعة فيه ولا ضرر كشرط ليس ببيع أو كل طعام يبيع عن الثاني انه لا يفسد

أبداً لا يفسد عند الامام ومحمد رحمه الله ولو لا منقعة فيه ولا ضرر كشرط ليس ببيع أو كل طعام يبيع عن الثاني انه لا يفسد

أبداً لا يفسد عند الامام ومحمد رحمه الله ولو لا منقعة فيه ولا ضرر كشرط ليس ببيع أو كل طعام يبيع عن الثاني انه لا يفسد

أبداً لا يفسد عند الامام ومحمد رحمه الله ولو لا منقعة فيه ولا ضرر كشرط ليس ببيع أو كل طعام يبيع عن الثاني انه لا يفسد

ما عليه ستة أو خمسة كذا في المحيط \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل استأجر رجلاً على عدل زطى وعدل هروى وقال أجل أي هذين العدلين شئت الى منزلي على أنك ان حملت الزطى فلك أجر درهم وان حملت الهروى فلك أجر درهمين حمل الهروى والزطى جميعاً الى منزله فالأجرة جائزة وأجره ما أجل أول مرة فهو الذي لا جاء وهو متطوع في حمل الآخر ضامن له ان ضاع في قولهم جميعاً وان حملهما جـلة فعليه نصف أجر كل واحد منهما وعليه ثمان نصف كل واحد منهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان ضاعا وعلى قولهم ما ضعهما ان ضاعا وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لغيره ان حملت هذه الخشبة الى موضع كذا فلك درهم وان حملت هذه الخشبة الاخرى الى ذلك الموضع فلك درهمان فحملها جـلة الى ذلك الموضع فله درهمان أو يجب أكثر الاجرين بكأله وانه يخالف رواية ابن سماعة في العدلين كذا في النخبة \* اذا قال الخياط ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصح الشرط الاول ولا يصح الشرط الثاني وقال صاحباه يصح الشرطان جميعاً فان خاطبه في اليوم الاول يجب المسمى في ذلك اليوم وان خاطبه في اليوم الثاني يجب أجر المثل لا يزد على درهم (١) ولا ينقص عن نصف درهم وفي النوادر يجب أجر المثل لا يزد على نصف درهم ذكر القدرى الصحيح رواية النوادر كذا في فتاوى قاضيان \* وان خاطبه في اليوم الثالث فله أجر مثله في قولهم ثم اختلفت الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أجر المثل ايضا فروى عنه أنه لا يزد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وهي رواية الاصل والجامع وروى عنه أنه لا يجاوز به نصف درهم وينقص عن نصف درهم ان كان أجر مثله أقل من نصف درهم وهو الصحيح عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنهما أيضا كذا في الفتاوى الكبرى \* هذا اذا جـع بين اليوم والغدا فاما اذا أفرده بقدر على اليوم بان قال ان خطته اليوم فلك درهم فخطاه في الغد هل يستحق الاجر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قيل لا أجر له وقيل له الاجر كذا في محيط السرخسى \* ولو خاطب نصفه اليوم ونصفه غدا فله نصفه وفي الغدا أجر المثل لا ينقص عن ربع درهم ولا يزد على النصف وعند ما ثلاثة الارباع كذا في التمر تاشي \* وان بدأ بالغدا ثم باليوم فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الصحيح هو الشرط الاول فقط كذا في الفتاوى العتبية \* لو قال ان خطته اليوم فله درهم وان خطته غدا فلا أجر لك فان خاطبه في اليوم فله درهم وان خاطبه في الغدا فله أجر مثله لا يزد على درهم بالاجماع كذا في محيط السرخسى \* ولو قال ما خطته اليوم فبحسب درهم وما خطته غدا فبحسب درهم نصف درهم يفسد لانه مجهول وكذا لو قال ما خطت من هذه الشيا رب وميا فبكذا وخطته فارسي فبكذا فهو فاسد لجهالة العمل ولو قال استأجرتك غدا فخطته بدرهم فخطاه في اليوم فلا أجر له لان الاضافة صحيحة كذا في الغيبة \* ولو استأجر يوماً بدرهم فان بدله في كل يوم بدرهم فالأجرة فاسدة قياساً وفي الاستحسان جائزة كذا في محيط السرخسى

(١) وما يتصل بهذا الفصل اذا جـع في عقد الأجرة بين الوقت والعمل اذا استأجر رجلاً ليعمل له عملاً اليوم الى الليل بدرهم صباغة أو خبز أو غير ذلك فالأجرة فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما يجوز استحساناً ويكون العقد على العمل دون اليوم حتى اذا فرغ منه نصف النهار فله الاجر كاملاً وان لم يفرغ في اليوم فله أن يمهله في الغد وعلى هذا الخلاف لو استأجر دابة من الكوفة الى بغداد ثلاثة أيام بأجر مسمى فذكر المدة والمسافة والعمل وكذلك لو استأجره لينقل له طعاماً معلوماً من موضع الى موضع اليوم الى الليل فهو على الخلاف الذي بينا في الغد كذا في المبسوط \* ولو استأجر رجلاً ليخط له هذا الثوب قبضاً اليوم بدرهم لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال ليخط لي قبضاً وليخبرني فخير ولم يقدر جازباً لا تقاضاً ولو

(١) قوله ولا ينقص عن نصف درهم هذا يدل على أنه قد يزد على نصف درهم ومقابلته رواية النوادر المذكورة أنه لا يزد على نصف درهم وصححه الزايع وغيره كما أفاده ابن عابدين اهـ جـزوى

ولو بشرط البيع لا ولو من فلان أو من البائع ففسد لأنه مطلقا \* اشترى ساحة على أن يبني فيها مسجدا أو طعما على أن يتصدق به ففسد \* كل شرط يشترط على (٤٣٤) البائع وهو يفسد العقد فإذا شرط على الاجنبي فالشرط باطل كشرط أن يهب هو

له عشرين أو يهب لي فلان عشرين وما يشترط على البائع ولا يفسد به البيع فإذا شرط على الاجنبي يجوز ويكون له الخيار \* باع بماء فلان أن علم في المجلس جاز وقدم أنه لو ألحقا شرط فاسدا ياتحق ولو بعد الافتراق كما لو باع مثقال فضة بمئائتها ثم زاد أو حط وإن كان بشرط فاسدا ثم أبلغا ما في صلب العقد صح الحذف في المجلس لا بعده وكذا يبيع جذع من سقف صح بالتسليم في المجلس وفي شرح الطحاوي تعليق الاطلاقات بالخطر كالتوكيل واذن العبد والطلاق يجوز لا تعليق التملك كالبيع والهبة والصدقة والابراء عن الدين وعزل الوكيل لكن تعليق الابراء عن الدين باهر كأن يجوز كقوله قضيت دينك لفلان فقال الماثان ان كنت قضيت فقد أبرأتك وكان قضاءه بريء العقود ثلاثة عقد يتعلق بذلك الشرط الجائز كالبذل ولا يصح الا بالبدل المنطوق المعالم الحلال الذي يجري فيه التملك والتملك فالقاسم من الشرط يفسده كالبيع والاجارة والصلح عن مال والقسمة وعقد لا يتعلق بالجائز

قال ليخيط قيصا من هذا الثوب في اليوم جاز كذا في الفتاوى العنانية \* وفي اجارات الاصل اذا استأجر الرجل من آخر ثوبا يطحن عليه كل يوم عشرين نفيرا فهذه الاجارة جائزة ولم يذكر فيها خلافا فن مشايخنا رحمهم الله تعالى من قال هذا الجواب يجب أن يكون قولهما أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن تفسد هذه الاجارة على قياس مسئلة الخبز ومنهم من قال لا بل هذه الاجارة جائزة على قول الكل وفي الاصل أيضا لو شرط على الجائر أن يخبز له هذه العشرة الختام دقيقا وشرط عليه أن يفرغ عنه اليوم يجوز هذه الاجارة عندهم جميعا وان ذكر الوقت والعمل كذا في الذخيرة \* رجل دفع الى خياط ثوبا ليقطعه ويخيطه قيصا على أن يفرغ منه في يومه هذا أو أكثر من رجل ابلا الى مكة على أن يدخلها الى عشرين ليلة كان يعبر بعشرة دنانير ولم يزد على ذلك روى عن محمد رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز هذه الاجارة فان وفي بالشرط كان له المسمى وإن لم ينف كان له أجر المثل لا يزد على المسمى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا استأجر دابة من رجل أياما مسمية ولم يذكر شيئا لا يجوز ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما ولو قال ليخيط استأجرتك هذا اليوم تخيط هذا القميص بدرهم أو قال استأجرتك هذا اليوم تخبز هذا النفير الدقيق بدرهم لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما وقال الكرخي ليس في المسئلة اختلاف الرايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أن في المسئلة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتين والصحيح من مذهبه أن الاجارة فاسدة قدم العمل أو أخر اذا ذكر الاجر بعد الوقت والعمل أما اذا ذكر الوقت أولا ثم الاجر ثم العمل بعده أو ذكر العمل أولا ثم الاجر ثم الوقت لا يفسد العقد كذا في فتاوى قاضي خان \* ومتى فسدت الاجارة ان كان فسادها لجهالة المسمى من الاجر أو لعدم التسمية يجب أجر المثل بالغاما بالغ كالأستاذ جارا أو حاقوا تامة بمائة درهم على أن يرميها المستأجر كان على المستأجر أجر المثل بالغاما بالغ لأنه لما شرط المرمية على المستأجر صارت المرمية من الاجر فصير الاجر مجعولا أما اذا كان فساد الاجارة بمحكم شرط فاسد كان له أجر المثل ولا يزد على المسمى هكذا في الظهيرية \* قال في الاصل أيضا واذا دفع الرجل عبده الى حائك ليغسله أو ليشح وشرط عليه أن يحذقه في ثلاثة أشهر بكذا وكذا فهذا لا يجوز وكان ينبغي أن يجوز هذه العقد على قولهما وإن لم يكن التحذوق في وسعه والاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا جع بين الوقت والعمل في عقد الاجارة فاسد لا يفسد العقد اذا ذكر كل واحد منهما على وجه يصلح مقعودا عليه حاله انفراد الوقت والعمل أما اذا ذكر العمل على وجه لا يجوز افراده لصدقه عليه لا يفسد العقد بل يند فيه ما ذكر في آخر باب اجارة البناء اذا تسكرى رجل رجلين يوما الى الليل ليبيت لهما بالخص والاجر جاز بلا خلاف وإن جع بين الوقت والعمل لأنه ما ذكر العمل على وجه لا يجوز افراده لصدقه عليه لأنه لم يبين مقداره وما لم يكن مقدار العمل موعدا لا يجوز افراد العقد عليه فانه قدما العقد على المدة وكان ذكر البناء لبيان نوع العمل حتى لو ذكر العمل على وجه لا يجوز افراد العقد عليه بأن يبين مقدار البناء لا يجوز الاجارة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* اذا استأجر الرجل رجلا كل شهر بدرهم على أن يطحن له كل يوم نفيرا الى الليل فهو فاسد ذكر المسئلة من غير خلاف وهذا الجواب مستقيم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مشكل على قولهما فن مشايخنا من قال له هذا المسئلة ثبت رجوعهما الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومنهم من قال ما ذكر في هذه المسئلة قياس قولهما وما ذكر فيهما تقدم استحسن على قولهما قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل الاصل في جنس هذه المسئلة أنه اذا استأجر انسانا للعمل فان كان عملا لو أراد الاجر أن يأخذ في العمل للحال بقدر عليه صححت الاجارة ذكر في ذلك وقتا ولم يذكر نحو أن يقول استأجرتك لخبز عشرين من ثمانين الخبز بدرهم جاز ان كان المستأجر في ذلك الوقت يملك آلات الخبز كالدقيق ونحو ذلك وإن لم

من الشرط فالقاسم من الشرط لا يبطله كالنكاح والخلع والصلح عن دم العبد والعق على مال وهذه العقود تصح ببدل وبدونه وببدل مجهول وحلال وحرام وعقد يتعلق بالجائز من الشرط والفساد فيه على نوعين نوع منه يفسده

ونوع لا يفسده وهو عقد الكتابة وأنه يتعلق بالشرط الخارج حتى لا تصح الكتابة إلا ببذل \* وذكر القاضي العقود التي تتعلق تمامها بالقول ثلاثة قسم يطلها الشرط الفاسد وجهالة البذل وهي مبادلة المال كالبيع والاجارة (٤٣٥) والقسمة والصلح على مال عن دعواه

وقسم لا يطلها الشرط

الفاسد ولا جهالة البذل وهو

معاوضة بمال بغيره كالنكاح

والخلع والصلح عن دم عـد

وقسم له شبهه بالبيع والنكاح

كالكتابة لا يفسدها الشرط

الفاسد ويطلها جهالة

البذل وإذا جع بين شيئين

فقبل في أحدهما لا يجوز في

الأول سمي لكل بدلا أولا

وبكل حال يجوز في الثاني

وفي الثالث ان سمي لكل

بدلا جاز والا لا \* وفي الجامع

الصغير كانه على ان لا يخرج

من الكوفة جازت الكتابة

ويطل الشرط \* وفي الجامع

الكبير كانهما وهي حامل

على ان لا يدخل ولدها في

الكتابة فسدت لان الكتابة

تبطل بالشرط الفاسد

\* وتعلق بالرجعة وضافتها

الى وقت في المستقبل باطل

كانه نكاح وانما يحتمل

التعاقب ما يخلف به ولا يخلف

بالرجعة وتعلق عزل

الوكيل بالشرط يصح في رواية

الصغرى ولا يصح في رواية

الامام السرخسي والطلاق

والعتاق بمال وبدونه سرا

\* اذا قال المولى أو القاضي

أذنت لهذا العبد أو الصبي

في التجارة ولا أجز ما لا يعلم

الاباقراره صار مأذونا ولا

عبرة للشرط والصلح عن دم

العمد والجراحة التي فيها

القصاص حالا أو مؤجلا

يبين مقدار العمل لكنه ذكر ذلك وقتا فقال استأجرتك لتعبرني اليوم الى الليل بدرهم جازا أيضا ولو قال ٢  
(بدن درهم ديوار من باز كن) جازا أيضا من ذلك وقتا ولم يبين ولو قال ٣ (بدن يكدرم اين خرمن باد كن)  
ان لم يذكر ذلك وقتا لا يجوز وان بين لذلك وقتا فهو على وجهين ان ذكر الوقت أولا ثم الاجرة بان قال  
استأجرتك اليوم بدرهم على أن تدرى هذا الكدس جازا لانه استأجره لعل معلوم وانما ذكر الاجرة بعد  
بيان العمل فلا يتغير وان ذكر الاجرة أولا ثم العمل بان قال استأجرتك بدرهم اليوم على أن تدرى هذا الكدس  
لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة أولا وانما يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل معدوما  
أو مجهولا صار ذكر الوقت بعد بيان الاجرة للاستحجال أى على شرط أن تعجل اليوم ولم تؤخر فلم يكن ذكر  
الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز كذا في فتاوى قاضيان والله أعلم

### \* (الباب السابع في اجارة المستأجر) \*

الاصل عندنا أن المستأجر علك الاجارة فيما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به كذا في المحيط \* ومن استأجر  
شيئا فان كان منقولاً فإنه لا يجوز له ان يؤجره قبل القبض وان كان غير منقول فإراد أن يؤجره قبل القبض  
فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز كافي البيع وقيل أنه  
في الاجارة لا يجوز بالاتفاق وفي البيع اختلاف هكذا في شرح الطحاوي \* واذا استأجر دارا وقبضها ثم  
أجرها فإنه يجوز ان أجرها بمثل ما استأجرها أو أقل وان أجرها بأكثر مما استأجرها فهي جائزة أيضا لأنه  
ان كانت الاجرة الثانية من جنس الاجرة الاولى فان الزيادة لا تطيب له ويتصدق به وان كانت من خلاف  
جنسها طابت له الزيادة ولو زاد في الدار زيادة كالموتد فيها وتدا أو حفر فيها تدا أو طينا أو أصلح أبوابها أو  
شيان من حوائطها طابت له الزيادة وأما الكس فان لا يكون زيادة وله أن يؤجرها من شاء من الخلداد  
والقصار والطعان وما أشبه ذلك مما يضر بالبناء وبهونه هكذا في السراج الوهاج \* ولو أجز مع ما استأجر  
شيئا من ماله مما يجوز ان يعقد عليه عقد الاجارة طابت له الزيادة هكذا في المحيط \* وذكر الخصاص في كتاب  
الحيل أنه اذا كان المستأجر دارا فكسها من التراب ثم أجرها بأكثر مما استأجر لا تطيب له الزيادة وان  
أجرها بأكثر مما استأجر وقال عند الاجارة على أن كس الدار يطيب له الفضل كذا في الذخيرة \* ذكر  
شيخ الاسلام في كتاب شرح الحيل وان كان المستأجر أرضا فعمل بها مسنة فذلك زيادة ويطيب له الفضل قال  
وكذلك كل ما عمل فيها لا يكون قائما فذلك زيادة ويطيب له الفضل وان كرى أمهرا هذا كرا انصاف  
رحمه الله تعالى أنما زيادة توجب طيب الفضل قال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى أصحابنا  
في هذا مترددون بعضهم يعدون هذا زيادة وقالوا تيسر على المستأجر اجراء الماء اليها وتسهيل العمل فيها فكان  
ذلك زيادة وبعضهم لا يعدون هذا زيادة وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا استأجر رجل  
شئين صفقة واحدة وزاد في أحدهما شيئا وزاد في بعض النسخ لو أصح في أحدهما شيئا ان يؤجرها بأكثر  
مما استأجرها ولو كانت الصفقة متفرقة فليس له أن يؤجرها بأكثر مما استأجرها كذا في المحيط \*  
وكان الامام أبو علي النسفي يحكي عن أستاذه أن المستأجر لو أجز من المؤجر لا يصح وان أجره من غيره ثم  
ان الغدير أجره من المؤجر يصح وقال الامام الحلواني وروى عن محمد رحمه الله تعالى أن الاجارة من المالك  
لا تجوز مطلقا تحلل الثالث أولا وبه قال عامة المشايخ وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الفجر للكردي \*  
وهل يسقط الاجر عن المستأجر الاول ان كان الاجر قبض الدار من المستأجر بعد الاجارة الثانية يسقط  
الاجر وان لم يقبض لا يسقط كذا في فتاوى قاضيان \* ثم اذا كانت لاتصح عندنا هل يكون ذلك نقضا

ترجمة  
اصنع لي حائطي بهذه العشرة دراهم ٣ ذر هذا الجرن بهذا الدرهم

(٥٤ - فتاوى رابع) لا تبطل بالشرط \* واذا ضمن رجل جنابة الغصب أو الوديعة أو العارية بشرط كفالة فيها أو حواله لا تبطل  
وتعلق الوفاء بالشرط باطل والوصية والوصاية جائز وتعلق الهبة بكافة ان باطل وبعل ان ملائمة كهنته على ان يعوضه يجوز ان مخالف

بطل الشرط وصحت الهبة \* والشركة لا تبطل بالشرط الفاسد والمضاربة لو فيها شرط يبطل الشرط وتصح المضاربة وتعلق الكفالة  
 ان متعارفا كقدوم المطلوب يصح وان شرطاً (٤٣٦) محضاً كان دخل الدار أو هبت الرمح لا والكفالة التي هي بوب الرمح جائزة الشرط

باطل ونص النسقي ان  
 الشرط ان لم يتعارف تصح  
 الكفالة ويبطل الشرط  
 والحوالة كهي \* اذا قدم فلان  
 فانت أمير في هذه البلاد أو  
 قاضيا يصح لانه يصح تعليقهما  
 بالشرط وتعلق كونه حكماً  
 بالخطر أو الاضافة الى مستقبل  
 صحيح وعند محمد خلافاً  
 للثاني والقنوي على الثاني  
 وتعلق وجوب الاعتكاف  
 بالشرط لا يصح ولا يلزم  
 وتعلق تسليم الشفعة نحو  
 ان كنت اشتريت سات فان  
 غيرك لا يصح لثبوتها بين  
 الجيران وتعلق القرض  
 حرام والشرط لا يلزم والرهن  
 والاقالة لا يبطل بالشرط  
 الفاسد وابطال الاجل  
 يبطل بالشرط الفاسد بان  
 قال كلما نجحت لم تؤد فالمال  
 حال صحيح وصار حالاً وتعلق  
 الاجارة بالشرط بان قال ان  
 زادني الثمن فقد أجرته  
 باطل \* زوج ابنته البالغة  
 فباعها الخبر فقالت أجرته  
 ان رضيت أي فالاجارة  
 باطلة كانشاء العقد \* ان  
 كانت جاريتي حامل فاني صح  
 أصله وتعلق الدعوة صحيح  
 وتعلق الافراء بالشرط  
 باطل نحو ان امطرت السماء  
 \* ولو قال له على الف ان امت  
 لزم المال مطلقاً والمزارعة  
 تبطل بالشرط \* تعليق الرد  
 بالعيب باطل وله الرد في خيار  
 الشرط صحيح \* عقد الزمة لا يبطل بالشرط الفاسد كالا مام به الخ على مقدار يأخذه من الاراضي خاصة لا يهجم الشرط

للعقد الاول فيه اختلاف المشايخ والصحيح أن العقد ينفسخ ذكره الطحاوي كذا في السراج الوهاج \* وذكر  
 الحلو في المستأجر اذا أجر المستأجر من المؤاجر قبل تنفسخ الاول وانه غير صحيح لان الثاني فاسد والفساد  
 لا يقدر على دفع الصحيح والعامية على أنه لا تنفسخ الا أنه ما اذا دام على ذلك حتى تمت الاجارة بطلت الاول  
 لان الثانية فاسخة لا الاولى بل لان المنافع تحدث ساعة فساعة وعلى حسب حدودها يقع التسليم الى  
 المستأجر فاذا استأجر المالك منه ثانياً واسترد منه فذلك يمنع عن تسليم المنفعة الحادثة الى المستأجر فاذا  
 دام الى مضي المدة على ذلك فقد مضت قبل التمكن من الاستيفاء فتنبسح الاول ضرورة حتى لو أراد  
 المستأجر الاول أن يسترد بعد مضي بعض المدة ليسكنه بقية المدة فله ذلك لان العقد الاول انما ينفسخ في  
 قدر المنفعة التي تلفت وعلى حاله فيما بقي كذا في الوجيز للكردي \* فان سكنها الا أجر يحكم هذه الاجارة  
 لا أجر عليه كذا في الحواشي للفتاوى \* ولو أن المستأجر أعار المستأجر من المالك لا يسقط عنه الاجارة  
 خلاف بين المشايخ كذا في المحيط \* ولو أجر المستأجر من أبي رب الدار أو ابنه أو مكاتبه أو عبده المدينون  
 يجوز ولا تنفسخ الاجارة الاولى بانفاق الروايات وان لم يكن على العبد من لا يجوز فان ساء اليه لا تنفسخ  
 الاجارة الاولى كذا في التتارخانية \* ولو استأجر أرضاً ثم دفعها اليه الآخر من ارضه ان كان البذر من قبل رب  
 الارض لا يجوز لان ذلك نقض للاجارة في ظاهر الرواية وان كان البذر من قبل المستأجر جاز لان الآخر  
 في الفصل الاول يصير مستأجراً وفي الفصل الثاني يصير أجيراً كذا في الظهيرية \* المستأجر اذا استأجر  
 صاحب الارض ليعمل في هذه الارض بشئ معلوم جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي نوادر ابن سماعة عن  
 محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر من اخردار أو أرضاً او زاد المستأجر فيها بناء ثم أجرها من الآخر وأعارها  
 منه كان هذا نقض للاجارة الاولى قال في فصل الاجارة في نوادر ابن سماعة \* وعلى رب الدار حصبة بناء المستأجر  
 من الآخر قال الحسك الشهيدي في هذه المسئلة دليل على جواز اجارة البناء وحده الغاصب اذا أجر المقتضوب  
 من غيره ثم ان المستأجر أجر من الغاصب وأخذ منه الاجرة كان للغاصب أن يسترد منه ما دفع اليه من  
 الاجرة كذا في المحيط \* أجر الغاصب ثم أجازها المالك بعد مدة فالاجر السابق على الاجارة للغاصب لانه العاقد  
 وبعد الاجارة للمالك لان الغاصب فضولي ولو لم يجز حتى تمت المدة فكذلك للغاصب كالأجر المولى عهده سنة  
 ثم أعنته في خلال السنة وأجاز العبد الاجارة فالماضي للمولى والآتى للعقود ذكر القدرى أن الاجارة  
 كسائر العقود فان أجاز قبل استيفاء شئ من المنفعة فالاجر للمالك وان أجاز بعد استيفائها لم تغرب والاجر  
 للعاقد وان أجاز بعد مدة قضاء بعض المدة فالاجر الماضي والآتي عنده الثاني للمالك وما ذكرنا أولاً قول محمد  
 رحمه الله تعالى كذا في الوجيز للكردي \* ولو أجر الغاصب سنين ومضت السنون ثم ادعى المالك أني كنت  
 أجرته عقده لا يقبل قوله الآية ولو قال كنت أمرته بقبول كذا في التتارخانية \* المستأجر اجارة فاسدة اذا  
 أجر من غيره اجارة صحيحة جاز كذا في المغري \* وفي النصاب هو الصحيح وفي السراجية به أفتى ظهير الدين  
 المرعيني كذا في التتارخانية \* ثم على قول من يقول بان المستأجر اجارة فاسدة يملك أن يؤجر من غيره  
 اجارة صحيحة اذا أجر كان للاول أن ينقض الثاني كما اذا اشترى شيئاً ثم فاسد أو أجر من غيره اجارة جائزة  
 المستأجر اذا أجر من غيره أو دفع الى غيره مزارعة ثم ان المستأجر الاول فسح العقد الاول هل ينفسخ العقد  
 الثاني اختلاف المشايخ فيه والصحيح أنه ينفسخ اتحاد المدة واختافت كذا في المحيط \* وتفصيل اتحاد المدة  
 أن تكون أيام الفسخ في الثاني أيام الفسخ في الاول كذا في المغري \* استأجر من غيره موضعاً اجارة طويلة  
 ثم المستأجر أجره من عبده الآخر فان كان بغير إذن المولى لم يحسب على المستأجر ما أخذ من العبد من رأس  
 ماله وأما اذا كان العبد استأجره من المولى فقد توقف فيه الشيخ الامام والصحيح أن يقال استأجر العبد من  
 المولى كاستأجر المولى بنفسه كذا في جواهر الاختلاط \* ولو لم يكن عبده مدينوناً كذا في الكبرى \* رجل أجر

داره  
 \* البيع بشرط ان بكلمة على على ما ذكرناه وان بكلمة ان فباطل الا في صورة بان يقول بعث ان رضى فلان في ثلاثة ايام جاز ان رضى فيه



وما يبطل بالشروط الفاسدة ولا يصح تعليقها بالشروط الثلاثة عشر البيع القسمة الاجارة الرجعة الصلح عن مال الاربعين الدين عزل الوكيل في رواية والوقف في رواية ايجاب الاعتكاف المزارعة المعاملة الاقرار (٤٣٧) \* وما لا يبطل ستة وعشرون

الطلاق والخلع والعق بمل

وبغيره الرهن القرض

الهبة الصدقة الوصاية الوصية

الشركة المضاربة القضاء

الامارة التحكيم عند محمد

الكفالة الحوالة الوكالة

الاقالة الكتابة الاذن في تجارة

النسب الدعوة الصلح عن

دم العمد الجراحة التي فيها

القصاص حالا أو مؤجلا

جناية الغصب والوديعة

والعارية ضمنها رجل وشرط

فيها حوالة أو كفالة عقد

الذمة تعليق الردي العيب

وبحسب الشرط بالشرط وعزل

القاضي والنكاح لا يصح

تعليقه ولا اضافته لكن

لا يبطل بان الشرط ويبطل

الشرط وكذا الحجر على

المأذون لا يبطل به ويبطل

الشرط وكذا الهبة والصدقة

والكفالة بالشرط المتعارف

يصح الشرط والكفالة وبغير

المتعارف تصح الكفالة

ويبطل الشرط كما اذا كفل

فلان من فلان على ان يكفل

له فلان صحت الكفالة وبطل

الشرط \* (نوع آخر) \*

بإقرار شرط انك عاتيت

وقصده ان لا يرجع عليه

بالبئن عند الاستحقاق فسد

البيع \* باع ارضا بشرط انه

اذا استحق وقد غرس فيها

المشتري أو بنى يرجع على

البائع بقيمة الحادث أيضا

فسد \* باع ارضا على انه كذا

فيها تحلا أو دارا على انه مائة

ذراع ففقد خبر لانه وصف لا يقابله ثمن

ولو ان فيها كذا مائة ثمنها فوجد فيها نخلة لا تنفسد لان الثمن لها سقط من ثمن النخل كروية

حصاة المعدوم ولا يهلم كم الباقي من الثمن فاشبه شراء شاة مذبوحة فاذا أخذها مائة فواعة \* باع دارا على ان غلها عشرون فاذا هي خمسة عشر

داره كل شهر بدرهم وسلم ثمن باعها من غيره وكان المشتري يأخذ أجر الدار من هذا المستأجر ومضى على ذلك زمان وكان المشتري وعد البائع انه اذا رد عليه الثمن يرد داره عليه ويحسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار وجاء البائع بالدرهم وأراد أن يجعل الأجر محسوبا من الثمن قالوا لمطالب المشتري الأجر من المستأجر كانت هذه اجارة مستقلة فيكون المأخوذ من المستأجر ملك المشتري لانه وجب بعهده وليس للبائع ان يجعل ذلك من الثمن وما قال المشتري للبائع انه يحسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار عند رد الدار وعد فان أنجز وعده كان حسنا والا فلا يلزمه الوفاء بالمواعيد وان كانا شرط في البيع ذلك كان مفسدا للبيع كذا في الظهيرية \* وفي الابانة استأجر خيمة الى مدة له أن يؤاجر من غيره لان هذه مما لا يختلف الناس فيه بمنزلة البيت وان أخذها مطبخا ضمن الا اذا كان معد لذلك كخيمة المسيح كذا في التناخية والله أعلم \* (الباب الثامن في انقاذ الاجارة بغير لفظ وفي الحكم بقاء الاجارة وانعقادها مع وجود ما ينافيها) \*

استأجر دارا شهراف سكن شهرين لأجر عليه في الشهر الثاني هذا جواب الكتاب وروى عن أصحابنا يجب وعن الكرخي ومحمد بن سلمة أنهم ما يوفون بين الروايتين بين المعدل الاستغلال وبغير المعدل الاستغلال من غير تفصيل بين الدار والحمام والارض قال الصدر الشهيدي رحمه الله تعالى وبه يبقى كذا في خزائن الفناوي \* اذا سكن الرجل في دار رجل ابتداء من غير عقد فان كانت الدار معدة للاستغلال يجب الأجر وان لم تكن معدة للاستغلال لا يجب الأجر الا اذا انتقاضه صاحب الدار بالاجرة وسكن بعد ما انتقاضه لان سكناه حينئذ يكون رضيا بالاجرة قالوا وفي المعدل الاستغلال انما يجب الأجر على الساكن اذا سكن على وجه الاجارة عرف ذلك عنه بطريق الدلالة أما اذا سكن بتأويل عقد أو بتأويل ملك كبيت أو حانوت بين رجلين سكن أحدهما فيه لا يجب الأجر على الساكن وان كان ذلك معدلا للاستغلال كذا في المحيط \* خان نزل فيه رجل فانه يكون بأجر ولا يصدق أنه سكن بغير أجر كذا قال محمد بن سلمة أو بن نصر بن سلام وبه أخذ الفقهاء أبو بكر والفقهاء أبو الوليث قال خرا الدار الفقهوى على أنه سكن بالاجرة الا اذا عرف خلافه بقرينة فخوان يكون الساكن معروفا بالنظر أو الغصب أو كان صاحب جدش يعلم منه أنه لا يستأجر مسكنا كذا في المضمهرات \* حوائت مستغلة سكن واحد في حانوت منها قال ابن سلمة يجب أجر المثل وان ادعى الغصب لا يصدق اذا كان مقررا للمالك للمالك وان ادعى المالك لا يلزم الأجر وان برهن المالك عليه وكذا لو دخل الحمام وادعى الدخول غضبا لا يسمع كذا في الوجيز للكردي \* وان كان المستغل لصغير بنظر إلى أجر المثل والى ضمان النقصان فأيهما كان أنظر للصغير يجب مقصورة يعمل فيها القصارون ولرجل فيها أجراء يؤجرها منهم فعمل بها فصار ولم يشترط صاحب الأجر بشئ فان لم يكن معروفا عندهم ان من شاء عمل عليه أو أدى الأجر فلا أجر عليه اذا عمل بلاذن رب الأجر ولو كان معروفا عندهم أن من شاء عمل عليها وأدى الأجر فعليه الأجر ثم ان كانت لها أجر معروفة يجب ذلك والافأجر المثل كذا في الكبرى \* استأجرها سنة بأجر معلوم فسكنها ثم سكنها سنة أخرى ودفع الأجر ليس له أن يستردها الا اذا لم تكن الدار معدة للاجارة كذا في القنية \* وفي المستحق عن محمد رحمه الله تعالى في صاحب الدار اذا قال للغاصب هذه داري فاخرج منها فانزلتها فهي عليك بكذا فجدها الغاصب ثم أقام المالك عليه البينة بعد أشهر فلا أجر له ولو كان مقررا بالدار للسدى وباقى المسئلة بمجالها كان سكناه رضيا بالاجارة ويجب الأجر كذا في المحيط \* ولوا كثرى دارا سنة بالف درهم فلما انقضت السنة قال له رب الدار ان فرغتها اليوم والافهى عليك كل يوم بدرهم فلم يفرغ زمانا والمستكرى مقر له بالدار يلزمه ما سمي من الأجر قال هشام لمحمد رحمه الله تعالى أفلا تجعلها في مقدار ما ينقل متاعه منها بأجر مثلها قال هذا حسن أجعله بأجر مثلها فان فرغتها الى ذلك الوقت والاجلته بعد ذلك بما قال كل يوم كذا في خزائن المفتين \* رجل

ذراع ففقد خبر لانه وصف لا يقابله ثمن ولو ان فيها كذا مائة ثمنها فوجد فيها نخلة لا تنفسد لان الثمن لها سقط من ثمن النخل كروية حصاة المعدوم ولا يهلم كم الباقي من الثمن فاشبه شراء شاة مذبوحة فاذا أخذها مائة فواعة \* باع دارا على ان غلها عشرون فاذا هي خمسة عشر

أراد الكون في الماضي لا يفسد وان أراد الاول وجعل حصوها اشرفا فسد وان اطلق ولم يرد معينا من مافسد ايضا جلا على الاستقبال  
 بعث الدار الخارجة على ان تجعل لي (٤٣٨) طريقا من الى الداخل فسد ولو قال الاطرية الى الداخل تصح وله قدر عرض الباب

الخارجة ولو اشترى يتاعلى  
 ان لا طريق له في الدار وعلى  
 ان ياب في الدهليز جاز ولو على  
 ان له طريقا فبان عدمه  
 له الرد وفي المختلف أبيعك  
 داري على ان لي بيتا منها  
 فسد بخلاف شراء الدار  
 بطريقها وقال الثاني يجوز  
 فيها باع واشترى دارا على  
 انه ان رضى الجيران أخذها  
 ان سمى الجيران ووقت  
 ثلاثا صح والا لا باع على  
 انه لا بناء فيها فاذا فيها بناء  
 فسد البيع لانه يحتاج  
 حينئذ الى النقص  
 ولو على ان فيها بناء أو شجرة  
 فاذا ليس فيها بناء ولا شجرة  
 جاز وله الخيار وكذا لو باع  
 بعبائها أو سفنها وعدم ولو  
 على ان البناء من آخر فاذا  
 هو من بن يفسد باع بلخي  
 على انه ثوب هروي أو بخاري  
 على انه ثوب نيسابوري  
 أو العمامة السمرقندية على  
 انها سمرقندية أو سمرقندية  
 فبان بخلافه فسد اشتراها  
 على انها مولدة الكوفة فبان  
 مولدة البصرة أو غلاما أو  
 جارية على انه تركي فبان  
 هنديا لان المشروط افضل  
 وان تعذر رجوع بالنقصان  
 \* بكم هذا الهروي فقال  
 بكذا فاشترى فبان بخلافه  
 لا يرد باع ثوبا على انه صبيغ  
 برقعان فاذا هو بصفر فسد  
 ولو باع على انه بصفر فبان  
 أبيض جاز بالخيار ولو على انه

استأجر حائوتا كل شهر ثلاثة دراهم فلما مضى شهر ان قال له صاحب الحائوت ان رضيت كل شهر بخمسة  
 دراهم والانقرغ الحائوت ولم يقل المستأجر شيئا ولكنه سكن فيه يازمه كل شهر خمسة دراهم لانه لم يسكن  
 فقد رضى بذلك ولو قال المستأجر لا أرضى بخمسة وسكن لا يازمه الا الا بر الاول كذا في فتاوى قاضيخان  
 \* أراد أن يستأجر غلاما فقال صاحب الغلام هو بعشرين وقال المستأجر بعشرة وافترقا على ذلك فانه  
 يكون بعشرين ولو قال المستأجر بل بعشرة وقبض الغلام فالصحيح انه يجب الاجر الذي صرح به المستأجر  
 هكذا في جواهر الاخلاط \* رجل قال لا أترأجرك هذه الدار سنة بألف درهم كل شهر بمائة درهم قال  
 تقع الاجارة على ألف ومائتين قال الفقيه أبو الليث هذا اذا قصد ان تكون الاجارة كل شهر بمائة أما اذا  
 غلط في التفسير لا يازمه الا آلاف فلا بد على الأجر أنه قصد التسخ وادعى المستأجر الغلط في التفسير فاقول  
 قول الأجر كذا في الخلاصة \* ولو سكن الدار بعض المدة ثم يجرها وقال هي ملكي أو قال غصبها أو قال  
 عارية وهي ليست بمغلة ثم أقيمت عليه البيعة فلا أجر عليه من حين يجره في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 لانه غاصب وعند محمد رحمه الله تعالى ثبت الاجر لانه ثبت أن الدار كانت في يده بأجر ولو كان مكان الدار دابة  
 أو عين أخرى والمسئلة بمجالها كان الرد على المستأجر بعد انقضاء المدة ويضمن لو ملك قبل الرد لانه غاصب  
 برقمه وان رضى وارث الأجر أن يكون على الاجارة أو طالب منه الاجر فسكن يجب الاجر والقول قول من  
 يريد ابقاء الاجارة من الورثة أو الغرماء كذا في التارخانية \* قال لغدير بكم تؤأجر هذه الغرارة شهر ا فقال  
 بدرهمين فقال المستأجر لا بل بدرهم وقبضها ومضى الشهر فما يصحح انه يجب درهمه هكذا في جواهر  
 الاخلاط \* الراعي اذا كان يرعى الغنم كل شهر بأجر مسمى فقال له صاحب الغنم لا أرى غنمك بعد هذا الا ان  
 تعطيني كل يوم درهما فلم يقل صاحب الغنم شيئا وترك الغنم عنده كان عليه كل يوم درهم كذا في خزائن المفتين  
 \* قال الراعي لا أرى غنمك الا ان تعطيني يوما درهما فلم يقل صاحب الغنم شيئا وترك غنما يجب كل يوم درهم  
 وكذلك هذا في اجارة الدور كذا في المتنقط \* رجل استأجر أجير الصفر نهره كل شهر بكذا ثم مات المستأجر  
 فقال الوصي للاجير اعمل عملك على ما كنت تعمل فاننا لا نأبى عنك الاجر فاقى على ذلك أياما ثم باع الوصي  
 الضبعة فقال المشتري للاجير اعمل عملك فاننا لا نأبى عنك الاجر فقدر ما عمل الاجير في حياة الاول يجب  
 الاجر في تركته ومن حين قال له الوصي اعمل عملك يجب على الوصي ومن حين قال المشتري اعمل عملك يجب  
 على المشتري الا أن الواجب في تركه الميت المسمى لوجود التهمة منه والواجب على الوصي وعلى المشتري  
 أجر المثل اذا لم يعلم ما قدر المشروط من الميت أما اذا علم ذلك وأمره أن يعمل على ذلك الشرط فعليه ما  
 المسمى كذا في المحيط \* رجل استأجر من رجل حجرا بعشرة بعض اجياد وبعضها زويف فقال المكارى في  
 الطريق أنا أطلب الكل جياذا فقال المستأجر الفارسية (بحنان كنم كه توخواهي) فهذا وعدمه ولا  
 يازمه بذلك شيئا وكذلك لو استأجره في الاجر وأجاب بذلك كذا في الذخيرة \* قال في الاصل واذا استأجر دابة  
 الى مكان مسمى فمات صاحب الدابة في وسط الطريق كان للمستكرى أن يركب الدابة الى المكان المسمى  
 بالاجر وانما لا تنقض لان الحال حاله العذر والاجارة تنعقد ابتداء بالعذر فان من استأجر دابة شهر راغضت  
 المدة والمستأجر في وسط البحر فانه تنعقد بينهم ما اجارة مبتدأة فلا يبقى حالة العذر كان أولى وبيان العذر  
 أنه يخاف على نفسه وماله لان لا يجد دابة أخرى في وسط المقازة ولا يكون له قاض ليرفع الامر اليه فيؤاجر  
 الدابة منه فاني احيى قال مشايخنا لو وجد دابة أخرى يحمل عليها متاعه تنقض الاجارة وكذا لو كان الموت  
 في موضع يجد دابة في ذلك الموضع تنقض الاجارة ثم اذا ركب المستكرى الدابة الى ذلك المكان وأنفق عليها

ترجة  
 ٢ افعل كما تريد

أيض فاذا هو صبيغ برقعان أو غيره لا يجوز \* اشترى عبدا على انه غل فبان خصياله الرد ولو عكسا قال الامام الخصاص في العبد عيب في  
 فاذا يان خلاصا كنه شيرط الحبيب فبان سليما وقال الثاني الخصي افضل لرغبة الناس فيه فيخير (نوع منه) باع نباتا في الارض كالبلبل مثلا

فقام جريبا وقال أبيعك على أن كل جريب منه كذلك فـ \* باع يذر القليل على أنه من وزى فلما طلع الدود بان أنه غيره هو بين المروزي والمبيع تفاوت فاحس يرد الثمن ويرد البائع مثل البرز المقبوض كمشري برز البطيخ بان بعد (٤٣٩) الزراعة برز القند \* اشترى ثوبا على أن

حشوه قطن فبان هو فاجاز  
ورجع بالنقصان \* اشترى  
ثوبا على أنه خرق فبان لحته  
كذلك وسداه غيره جاز لان  
اللحمة هو الاصل \* اشترى  
ثوبا أو خفا خلقا على أنه  
يرقهه البائع ويخرزه ويسلمه  
صح للعرف \* اشترى قميصا  
على أنه متخذ من عشرة  
اذرع فبان اتخاذه من اذل  
والمشتري ينظر اليه لاختياره  
\* اشترى على أنه كتاب الشكاح  
أو تأليف الامام محمد فاذا هو  
كتاب الطلاق أو لاشافعي  
أو طبع له اخبار لان ما على  
البياض من السواد جنس  
والاختلاف اختلاف نوع  
\* اشترى ماله سجل وموثة على  
ان يسلمه في منزل المشتري  
ان بالعريسة فسددوان  
بالفارسية لالعدم الفرق فيها  
بين الحبل والايقان فاندفع  
العريسة وان حمله فراه  
المشتري لاختياره \* (نوع  
منه) \* باع حيوانا  
واستقى حمله ففسد كاستثناء  
بعض الاطراف لان الحبل  
لا يفرد بالعقد \* باع قطيع غنم  
أو عدل برز فاستثنى واحدا  
ان عينا جازوالالا \* اشترى شاة  
على انها حامل فسددوعن  
الامام انه يجوز ولو بقررة على  
انها لبون أو حلوب أو ذات  
لبن قال الكرخی لاوبه افتى  
الظهري والطحاوي على  
انه يجوز لانه على سبيل

في الطريق كان متبرعا حتى لا يرجع على ورثة المكارى بذلك كذا في النخبة \* واذا أنفق باهر القاضى  
وأثبت ذلك بالبينة يرجع شكذا في الخلاصة \* اذا كان المستكرى استأجر رجلا يقوم على الدابة كان أجره  
على المستكرى ولا يرجع بذلك على ورثة المكارى ثم اذا وصل الى ذلك المكان رفع الامر الى الحاكم  
ليقضى بما هو الاصل لورثة الميت فان رأى القاضى الصلاح في أن يؤجر الدابة منه ثانيا بان عرف المستأجر  
ثقة أميناً رأى الدابة قوية حتى عرف أن الورثة يصلون الى عين مالهم متى آجر منه فعل وان رأى الصلاح  
في بيع الدابة بان اتهم المستأجر أو رأى الدابة ضعيفة ظاهرا فعلم أن الورثة لا يصلون الى عين مالهم وان  
وصلوا لحقهم ضرر عظيم يبيع الدابة ويكون بعه حفظ المال على الغائب وان كان المستأجر قد عمل الاجر  
الى رب الدابة وفسخ القاضى الاجارة وباع الدابة فادعى المستأجر ذلك فالقاضى يأمره باقامة البينة على  
دعواه وينصب القاضى وصيا على الميت حتى يسمع البينة كذا في المحيط \* ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير  
الكبير مسئلة السفينة اذا انقضت مدة الاجارة والسفينة في وسط البحر مسئلة الزرق الذي فيه الزيت اذا  
انقضت مدة الاجارة في المفازة ولا يجسد المستأجر سفينة أخرى أو زقا آخر أو أي الاجران يؤجر منه وقد  
حضرهم الامام ان كان الامام يجعل ذلك للمستأجر كل يوم بكذا شرط أن تكون هذه الاجارة من الامام وقد  
ذكر ابن شمعانة في نوادر هذه المسئلة عن محمد رحمه الله تعالى ولم يشترط أن يكون المؤاجر هو الامام بل شرط  
أن يقول المستأجر استأجرت هذه السفينة كل يوم بكذا أو يؤاجر واحد من أصحابه ورفقائه فان أي الاجر  
بعيد ذلك أن يعطيه السفينة أو الزق استعان المستأجر بأعوانه ورفقائه حتى يترك السفينة والزق عليه الى  
أن يجسد سفينة أخرى وزقا آخر وبهم هذه المسئلة تبين أن من سكن دار غيره لا يجب الاجر اذا كان صاحب  
الدار يابى ذلك وان كانت الدار معدة للاستغلال الا اذا استأجر السالك بنفسه فيقول استأجرت كل شهر  
بكذا ثم ليس في مسئلة السفينة والزق اختلاف الروايتين وما ذكر في السير محمول على ما اذا حضر الامام  
وما ذكر في نوادر ابن شمعانة محمول على ما اذا لم يحضر الامام كذا في النخبة \* رجل استأجر أرضا فزرع فيها  
ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة كان على ورثته ما مسمى من الاجر الى أن يدرك الزرع لان الاجارة  
كأن تقضى بالاعداد تبقى بالاعداد وكذا لومات المؤاجر وبقي المستأجر حتى الاجارة الى أن يدرك الزرع واذا  
انقضت مدة الاجارة والزرع بقل في القياس يؤمر المستأجر بقطع الزرع وفي الاستحسان يقال له ان شئت  
فاقلع الزرع في الحال وان شئت فاتركه في الارض الى أن يدرك الزرع عليك لصاحب الارض أجر مثل الارض  
كذا في فتاوى قاضى خان \* وفي الاصل اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطوبة قلعت وفي المشتق اذا  
انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطاب تركت فيها بأجر مثلها حتى تجز وهو على أول جزء تدرك بعد انقضاء  
الاجارة وقال في الموت اذا مات مؤاجر وفي الارض رطاب تترك بالمسمى حتى تجز ومن هذا الجنس اذا  
استأجر من آخر زقا فاجعل فيها خلاصا منقضاء مدة الاجارة في العصر اجعل بأجر مثلها الى موضع يجرد فيه  
زقا فاولومات المؤاجر قبل مضي المدة لا يجعل بأجر مثلها لكن انترك على الاجارة الاولى كذا في المحيط \*  
ولو استأجر أرضا سنة فزرعها ثم اشتراها المستأجر مع رجل آخر انقضت الاجارة ويترك الزرع في الارض  
حتى يستحصد ويكون للشريك على صاحب الزرع مثل نصف أجر الارض كذا في خزائن المفتين \* وعن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى لو انقضت المدة والزرع لم يخرج بعد فاختصما فسخت الاجارة وردت الارض الى  
صاحبها وان خرج بعد ذلك رددها بأجر المستأجر ولو انقضت والزرع بقل ولم يختمصما حتى استحصد يجب  
من الاجر بحسب ذلك ولا يتصدق الزارع بالفضل وكذا ان استحصدا فيه استحسن أن يترك بأجر المثل كذا في  
القرنashi \* ولو خرج الزرع بعد انقضاء المدة تصدق به فان زرع في المؤاجر أيضا ثم خرج الزرع وتصادقا أنهما  
سواء فنصفان وان كان أحدهما غاليا فلهما صاحب الغالب وبضمي للآخر مثل ماله كذا في الغياثية \*

الوصف لا الشرط كما لو اشترى على أنه هملج أو كلبا على أنه صيود وبه أخذ الفقه والصدور عابه الفتوى ولو على أنها تحلب كذا لا يجوز بل  
خلاف ولو جارية على أنها ذات لبن بالفارسية دأبكي واختلفوا واختار انه يجوز كما لو اشترى على أنها خبازة وبه أفتى الصدوق وباعها على أنها حامل

يجوز ويجعل كانه شرط البراءة من العيب لان الحبل عيب وول الفقيه قد يكون الحبل زيادة في الظئرة فان باع على انه حامل لا يجوز عن محمدنا يجوز لان يشتريها للظئرة وهذا (٤٣٠) اذا شرطها البائع لانه كالبراءة من العيب اما اذا اشتراها المشتري فسد وعنه الامام

اذا شرط البائع الحبل صح وان شرط المشتري فذاهي ليست كذلك فالبيع لازم وليس له الرد لانها وجدت سليمة \* اشترى جارية على انها مغبنة فسد عند الامام ومحمد رحمه الله وفي مبسوط الفقيه جاز رجل الى محمد وقال اشترى بتم على انها تغني كذا فلما فاذا لا تدري قال قم لزمك البيع لانه اخذ بك عن عيب بها ولو على انها ليست بمغبنة لانه شرط البراءة من العيب \* شري قريبا او غيره على انه يصبح او جاما على انه يطير كذا ماسافة او كبش على انه يطاح او ديك على انه مقاتل او فهدا او كلبا على انه صيود عن محمد روايتان \* اشترى عبدا على انه يطعمه جاز ولو على ان يطعمه خبيصا لا \* اشترى فرسا على انه هملاج او بعيرا على انه سراسي فاذا هو وغيره يرد \* اشترى على انها تحيض فاذا هي لا تحيض وانفق عليه انه من الاياس يرد \* اشترى انا على انها خباز او كاتبة جاز ولو على انها تحبز كل يوم كذا او تكتب كذا لا ولو انها تحبزه فماتت واقر البائع بانها لم تكن خبازة لا يرجع بنقصان عند الامام لكنها لو حيسة ردها في جواب الجامع وفي الزيادات انها اذا ماتت او تعيبت وتعد

استأجر أرضا وغرس فيها أشجارا ثم انقضت وقته فاذا صحح أن لرب الأرض أن يطالب المستأجر بتفريغ أرضه إذا كان فيها غرس بخلاف مالو كان فيه أزرع حيث يترك لأجر وليس لرب الأرض أن يملك الأشجار على الغرس بالقيمة إذا لم يكن في قله ما ضرر فاحش بالأرض هكذا في المحيط \* فان كان في قلع الأشجار ضرر فاحش بالأرض بحيث كان له أن يملك الأشجار ووليه قيمته فلو عدها للضرر عن نفسه هكذا في خزائن المفتين \* استأجر من آخر حطونا ووضع فيه حباب خسل فأنقضت مدة الاجارة والمستأجر بأي تفريغ الحطون فان كان الخسل باع مبلغا لا يقصد بالتحويل يؤمر بالتحويل وان كان بنفسه لا يؤمر بالتحويل ويقال للمستأجر ان شئت فرغ الحطون وان شئت فاستأجر منه الى وقت ادراكه والمراد بقوله استأجره منه الحكم بأجر المثل عليه لا الاستحجار ابتداء ببدل مسمى ولومات المؤاجر والمستأجر قبل انقضاء المدة ولم يتيسر التفريغ يجب المسمى استحسانا والقياس أن يجب أجرة المثل كجاءه انقضاء المدة كذا في المحيط \* وإذا أنقضت مدة الاجارة ورب الدار غائب فسكن المستأجر به ذلك سنة لا يلزمه الكراء له هذه السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذا لو أنقضت المدة والمستأجر غائب والدار في يد امرأته لان المرأة لم تسكنها بأجر كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الامم عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر أرضا بدارهم معلومة سنة وزرعها ثم مات المؤاجر قبل أن يستحصصها بالزرع واختار المستأجر الماضي على الاجارة حتى يستحصصها بالزرع وبالأجر كقيمته قال لا يبرأ الكفيل من أجرة ما بقي الى أن يستحصصها بالزرع وكذا لو لم يمت الأجر ولكن مات المستأجر واختار ورثته ترك الزرع في الأرض حتى يستحصصها بدار الكفيل من الكفالة فان قال المؤاجر لا أرضي الآن يكون الأجر على ورثة الميت ليس له ذلك ولو أنقضت السنة ثم مات المستأجر والزرع بقل واختار ورثته ترك الزرع بأجر المثل فالأجر عليهم في مالهم دون مال الميت كذا في المحيط \* استأجر أرضا فزرع فيها زراعا ثم مات فاستأجره فاقصد الاجارة والزرع بقل هل تترك الأرض في يد المستأجر بأجر المثل الى أن يستحصص الزرع فقل لا تترك وقد قيل لا تترك وهذا القائل يستدل بحسبه ذكره محمد رحمه الله تعالى في كتاب المزارعة وصورتها رجل دفع أرضه مزارعة الى غيره وأخرا المزارع الزرع فيه في آخر السنة والزرع بقل لم يستحصص فأراد رب الأرض أن يقطع الزرع لا يمكن من ذلك ويثبت بينهما اجارة في نصف الأرض الى ان يستحصص الزرع صيانة لخلق المزارع في الزرع ويغرم المزارع نصف أجرة مثل هذه الأرض ههنا يبطلان حقه في الزرع حيث أخر الزرع الى آخر السنة مع هذا صان الشرع حقه واثبت الاجارة في نصف الأرض كذا في الذخيرة والله تعالى أعلم

### (الباب التاسع فيما يكون الاجير مسلما مع الفراغ منه وما لا يكون) \*

وإذا استأجر أجيرا لم له في بيته عملا مسمى ففرغ الاجير من العمل في بيت المستأجر ولم يضع من يده حتى فسد العمل في بيته استأجره أو هلك له الأجر كذا في المبسوط \* رجل استأجر رجلا ليخبره فلما أخرج الخبر من التنوير احترق لا بقوله كان له الأجر ولا ضمان عليه وهذا اذا خبر في بيت المستأجر كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* وإذا أخرج بعض الخبر من التنوير استحق الأجر بحسبه كذا في المنابع \* فان لم يكن في بيته واسترق لأجره كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* ولو أرقه في التنوير ثم جاء ليخبره فسد من يده فوقع في التنوير فاحترق فهو ضامن فان ضمن قيمته فحجوزا أعطاه الاجر وان ضمنه فبقا لم يكن له أجرة كذا في السراج الوهاج \* وان احترق الخبر في التنوير قبل الاخراج لأجره سواء كان في بيت المستأجر أو في بيت الاجير كذا في النهاية \* وان سرق الخبر بعدما أخرجه فان كان يخبر في بيت صاحب الطعام فله الاجرة وان كان يخبر في بيت الخباز فلا أجر له ولا ضمان عليه فمسرق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضمن كذا في الجوهر النيرة \* لو استأجر خاطا ليخط له ثوبا في داره فقطع الثوب وقتل الخياط فسرقت الثوب

الردية ومبادي ما يطلق عليه اسم الكاتبة وبدونها يرجع بالنقل وان قال المشتري لم أحدها كاتبة وقال البائع نسبت لا يستحق والمدة فتعطل أو قال البائع تعلم الخبر لا أن وصدقه الجارية فيه لكنها قالت لا اعمل فالقول للمشتري وكذا واشترى ثوبا على انه عشرة اذرع

فوجدته ناقص فأراد رد فهل أوجارية على أنها بكر فعلم عدم الكارة بقول البائع خبر المشتري وإن تعذر الرد جع بحصة البكارة وإن اختافا بعد القبض في البكارة وادعى المشتري عدمها أو البائع سلمتها بكر فزالت عندك يحلف (٤٣١) البائع لقد باعها أو سلمها بكر وفي كتاب

الاستحسان وضع المسئلة فيما إذا ادعى البائع بكارتها في الحال وقال يريها النساء قبل القبض وبعده فإن كان بكر لزمت المشتري بلا حلف البائع وإن قلن لألزم البائع بشكوله والامتحان ببض الحاماة أو الديك لكن تمنح ببض الحاماة المقشرة فإن كانت بحضرة النساء اللاتي لا يوثق بهن لزمت المشتري بلا عين البائع حتى يحضرن يثق بهن \* اشترى على أن يعطى كفيه لأن مجهولا لا يصح وأن معلوما لكنه غائب لم يجز قبله حين علم أو لم يقبل وكذا إن حاضر أو لم يقبل وإن حاضرا معلوما وقبل جازو كذا الرهن فإن سلم الرهن مضى الأمر وإن لم يسلم لم يجبر ويخبر البائع والحالة كالكفالة \* اشترى سمما أو حنطة على أن فيه كذا ذهنا أو دقيقا فسد \* (نوع في الثمن) \* باع بالنقد بكذا وبالنسيئة بكذا أو إلى شهر بكذا وإلى شهرين بكذا ففسد \* اشترى على أن البائع أن رد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا يصح صح كالأشترى على أنه أن لم ينقد الثمن إلى ثلاثة فلا يصح \* بعث على أن أهبطك من الثمن كذا لا يصح ولو على أن أحط من ثمنه كذا جاز لأن الخط ملحق بأصل العقد لا الهبة ولو على أن حططت أو وهبت لك من

لا يستحق بازاء عمل شيئا وإن وقع ذلك القدر صلبا لأنه يعمل في داره لأن الأجر مشروط بمقابل بالخياطة وما صنع ليس خياطة انما هو عمل من أعمال الخياطة وكذلك إذا استأجر رجلا ليخبر له دقيقا معلوما في داره فخلل الدقيق وعجن ثم سرق قبل أن يخبره لا يستحق الأجر لأن الأجر مقابل بالخبر ولم يوجد الخبر انما وجد عمل من أعماله كذا في المحيط \* ولو كانت بئر ماء فشرط عليه مع حفرها طيبا بالأجر والخص ففعل منها ثم انهارت فله الأجر كاملا وإن انهارت قبل أن يطو بها بالأجر فله الأجر بحسب ذلك كذا في المبسوط \* إذا استأجر رجلا ليليني له بناء في داره أو يعمل له ساباطا أو جناحا أو يحفر له بئرا أو قناة أو نهر أو ما أشبه ذلك في ملكه أو فيما في يده ففعل بعضه فله أن يطالبه بقدره من الأجر لكنه يجبر على الباقي حتى لو انهدم البناء أو انهارت البئر أو وقع فيها الماء والتراب وسواها مع الأرض أو سقط الساباط فله أجر عمله بحصته ولو كان عين ذلك في غير ملكه ويده ليس له أن يطالب شيئا من الأجرة قبل الفراغ من عمله وتسليمه إليه حتى لو هلك قبل التسليم لا يجبر على شيء من الأجرة إذا أراد موعدا من الصخرة ليحفر فيه بئرا فقال محمد رحمه الله تعالى أنه لا يصير قابضا إلا بالتخلية وإن أراد الموضع وهو الصحيح وإن كان عين ذلك في ملك المستأجر ويده فعمل الأجر بعضه والمستأجر قريب من العامل فله الأجر بينه وبينه فقال المستأجر لأقبضه منك حتى تفرغ فله ذلك كذا في البدائع \* وفي الأصل إذا استأجره ليحفر له بئرا في طريق الجبانة فحفرها فلا أجر له حتى يسلمها إلى صاحبها قال مشايخنا رحمه الله تعالى إن محمد رحمه الله تعالى سلمه ذملا لأجره ولم يشترط بيان موضع الحفر قالوا وهذا إشارة إلى أن بيان الموضع في غير ملكه ليس بشرط كذا في الذخيرة \* ولو استأجر لبنا ليضرب لبنا في ملكه أو فيما في يده لا يستحق الأجرة حتى يخف اللبن أو ينصبه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حتى يخف وينصبه ويشترجه لا خلاف في أنه إذا ضرب به ولم يقمه أنه لا يستحق الأجرة ولو هلك بعده فله الأجر وإن كان ذلك في غير ملكه ويده لم يستحق الأجر حتى يسلمه وهو أن لا يخفى الأجر بين اللبن وبين المستأجر لكن ذلك بعد ما نصبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بعد ما شترجه كذا في البدائع \* فإن تاف قبل تسليمه إلى المأجر فله من مال الأجر سواء كان بعد التسليم أو قبله كذا في النبايع \* وإن استأجره لم يضرب له لبنا لم يعلم ولم يطبخ له أجرة على أن الخطب من عند رب اللبن فهو جائز وإن فسد اللبن بعد ما أدخله الاتون وتكسر لم يكن له أجر ولو طبخه حتى نضج ثم كف النار عنه فاختلف هو وصاحبه في الأجر فخرج على الأجر بمنزلة أخرج الخبر عن التنوير أن تكسر قبل أن يخرج منه فلا أجر له وأن أخرجه من الاتون والأرض في ملك رب اللبن وجب له الأجر وبيع من ضمانه وإن كان الاتون في ملك اللبان فلا أجر له حتى يدفعه إلى صاحبه كذا في المبسوط \* وفي القدوري الخياط إذا خاطه في بيت المستأجر فإن خاط بعضه لم يكن له أجر لأنه لا ينفع به وإن هلك فلا ضمان عليه فلم يوجب الأجر بخياطة بعض الثوب وأنه يخالف ما ذكر في الأصل قال القدوري وإن فرغ منه فله الأجر وعلى قوله ما إذا هلك قبل الفراغ من العمل أو بعده قبل التسليم إلى المالك فهو ضامن والمحل مضمون في يد الأجر عنددهما فلا يخرج عن الضمان إلا بالتسليم إلى المالك فإذا هلك كان صاحب الثوب بالخيار أن شاء ضمنه قيمة ثوبه ولا أجر له وإن شاء ضمنه قيمة مخيطا وأعطاه الأجر كذا في المحيط والله أعلم

### (الباب العاشر في اجارة الظئر)

يجوز استئجار الظئر بأجرة معلومة كذا في الهداية \* وما جاز في استئجار العبد للخدمة جاز في استئجار الظئر وما بطل هناك بطل ههنا إلا أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى استحسّن جواز استئجار الظئر بطعامها وكسوتها وإن لم يوصف شيء من ذلك ولها الوسطين ذلك وقال لا يجوز والتأقيت شرط في استئجارها أجماعا كذا في الفتاوى الكبرى \* وإذا شرطوا عليها الأرضاع في منزلهم فليس للظئر أن تخرج من عندهم إلا بعد تركض

الثن جاز لأن الهبة قبل القبض لا تكون هبة فيكون حطا ويبيعان أو راء \* يعتك على الق وعلی ان تقرضی مائة لا يفسد لأنه لا يصير شرطا بحكم الواب \* باع بشرط أن يدفع المبيع قبل نقد الثمن ففسد المبيع لأنه لا يقتضيه العقد قال محمد رحمه الله لا يصح لهالة الأجل حتى لو سعى الوقت



الذي يسلم فيه المبيع يجوز \* باع عبدا على ان يسلم الثمن في بلد آخر والثمن حال فسد وان باع بالقبض الى شهر على ان يسلم الثمن في بلد آخر جاز وبطل شرط الا يفاء في بلد آخر لانه ان لم يكن له (٤٣٣) حل وموئنه لا يشترط بيان مكانه وقد صرح العقيد بذكر الاجل للمعلوم وان شأله حل يجوز

البيع والشرط لان تعيين مكان الايفاء شرط \* باع ببغداد على ان يوفيه أختا البائع بخاري لا يجوز لاحتمال ان يكون الثمن لغير البائع وان نص على ان يكون الثمن للبائع واخاه وكيله بالقبض فكذلك لجهالة الاجل بجهالة المدة التي تصل من بغداد الى بخاري \* وفي التجريد ذكر أحوال وشرط ايفاءه بالبصرة جاز فان حل فيما ليس له حل قبل وصولها طال به أين شاء وذكرا الطحاوي انه لا يطل به الا في مكان الايفاء وماله حمل وموئنه لا يطل به الا في مكان الايفاء اتفاقا وان لم يذكر في الثمن أجل فسد عند محمد وعن الثاني استحسن فيما له حل وموئنه ان يفسد وفيما لاجل له ان لا يفسد وبطل به حيث شاء \* اشترى صبغا أو عبدا على ان يصبغ به ويبيعه ثم يوفيه الثمن فسد \* باع عبدا على ان يؤتى عنه يوم القيمة وقال المشتري أوّتيه في الحال جاز \* اشترى بعا عليه من الدين وهما يعلمان ان لادين عليه لا يصح لتسمية ما لا يتصور ان يكون غنا فصار كالبيع بلا ثمن أو على ان لا ثمن له \* (نوع في الخراج) \* اشترى على ان خراج الأرض على البائع فسد وان شرط البعض على البائع ان من

أو غيره وليس لهم ان يجبسوا الظئر في منزلهم اذا لم يشترطوا عليها اولها ان تخرج به الى منزلها كذا في محيط السرخسي \* وعذرهما من مرض يصيبها لا تستطيع معه الرضاع ولهم ان يخرجوها اذا مرضت كذا في المبسوط \* واذا لم يشترط ذلك عليها صريح الحال لكن كان العرف الظاهر فيما بين الناس ان الظئر ترضع الصبي في منزل أمه لزمها ذلك كذا في المحيط \* وطعام الظئر وكسوتها على الظئر اذا لم يشترطوا في عقد الاجارة على المستأجر كذا في الخلاصة \* ولو رضع الصبي في يدها أو وقع تحت أو سرق من حلي الصبي أو ثيابه شيء لم تضمن الظئر شيئا كذا في المبسوط \* ثم اذا استأجرها بالدرهم فلا بد من بيان قدرها وصفها وان استأجرها بمكيل أو موزون فلا بد من بيان قدره وصفه واذا استأجرها بثياب يشترط فيه جميع شرائط السلم كذا في المحيط \* فان سمي الطعام دراهم ووصف جنس الكسوة وأجلها وذرعهافه وجازر بالاجماع ونعني بتسمية الطعام دراهم ان يجعل الاجرة دراهم ثم يدفع الطعام مكانها ولو سمي الطعام وبين قدره جاز أيضا ولا يشترط تأجيله ويشترط بيان مكان الايفاء عند أي حنية رجه الله تعالى خلافا لما كذا في السراج الوهاج \* ويجب عليه القيام بأمر الصبي فيما يصلحه من رضاعه كذا في محيط السرخسي \* ونغسل ثيابه من بوله ونجاسته لا عن الدرن والومخ وهو الاصح كذا في جواهر الاخلاط \* وعليها غسل الصبي واصلاح دهنه كذا في فتاوى قاضيان \* وعليها ان تصلح طعام الصبي بأن تقض له الطعام ولا تأكل شيئا يفسد لبنها ويضر به وغليها أيضا طهي طعامه كذا في السراج الوهاج \* فلو مرض الصبي فما يعالج به الصبيان من الريحان والدهن فهو على الظئر في عرف ديارهم ما في عرف ديارنا وفي عرف أهل الصبي وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط \* فان كان الصبي يأكل الطعام فليس على الظئر ان تشتري له الطعام وذلك كله على أهله وعليها ان تهيئه له كذا في غاية البيان \* والاصل ان الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من نواحي ذلك العمل ولم يشترط ذلك على الاجير في الاجارة فالمرجع فيه الى العرف كذا في المحيط \* ليس على القائم من أعمال أبوي الصبي شيء الا ان تتبرع ولا تترك الصبي وحيدا كذا في الغيبة \* وليس للظئر ولا للمسترضع ان يفسخ هذه الاجارة لا بعذر والعذر لاهل الصبي ان لا يأخذ منها أو يتقيا لان المقصود لا يحصل متى كانت هذه الحالة وكذلك اذا حبست وكذلك اذا مرضت وكذلك اذا كانت سارقة وكذلك اذا كانت فاجرة بين فجورها وهذا بخلاف ما اذا كانت كافرة لان كفرها في اعتقادها واذا استأجر الرجل ظئرا ثم ظهر أنها كافرة أو مجنونة أو حقة كان له ان يفسخ الاجارة كذا في الظهيرة \* والعذر من جانب الظئر ان ترض مرضا لا تستطيع معه الارضاع لا بشقة تلحقها وكذلك اذا حبست كذا في الذخيرة \* وان كان أهل الصبي يؤذونهم بالسنتهم كففوا وان أساءوا أخلاقهم معها كنوا عنها فان لم يكفوا عنها كان لها ان تخرج كذا في المبسوط \* واذا لم تكن معروفة بالظئرة وهي ممن يعاب عليها فله الفسخ بخلاف ما اذا كانت تعرف بذلك ومعنى قوله لا تعرف بذلك ان تكون هذه أولى اجارة منها كذا في المفهرات \* وتفسخ ان لم تعلم بشقة الظئرة ثم علمت كذا في الغيبة \* قد قالوا في الظئر اذا كانت هي من شيتها الارضاع فلا لها ان يفسخوا لانهم يعيرون به وكذا اذا امتنعت هي من الرضاع فلهذا اذا كان يشيها كذا في الجوهرة النيرة \* وان كان الصبي قد أخذها ولا يأخذ من غيرها وهي لا تعرف بالظئرة كان لها الفسخ أيضا في ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ليس لها الفسخ اذا كان يخاف على الصبي من ذلك قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى والاعتماد على رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى وتأويل محمد رحمه الله تعالى اذا كان الصبي يعالج بالغذاء من الفتيد والسن وغير ذلك مما يعالج به الصبيان أو يأخذ لبن الغير بنوع حيلة أما اذا كان لا يعالج بالغذاء ولا يأخذ لبن غيرها فجواب محمد رحمه الله تعالى بجواب أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المحيط \* فان كان لها زوج فأجرت نفسها بالظئرة بغير اذنه فلا زوج أن يبطل عقد الاجارة قيل هذا اذا كان الزوج

خراج الارض لا يصح وان شرط شيئا اذا على الاصل جاز لانه شرط ان لا يجب عليه تحمل الظلم \* اشترى على ان خراجها من ثلاثة وأربعة فبان أن زيد أو ناقص فسد لانه باع بشرط ان يجب على المشتري خراج أرض أخرى هذا اذا سلم فان لم يعلم جاز وخير المشتري بين

التزام الخراج كله أو التملك اشتري خراجية الاصل بغير خراج أو غير الخراجية مع الخراج بان كان للبائع خراجية وضع خراجها على هذه فسد وان لم تكن في الاصل خراجية فوضع عليها جاز لانه ظلم اشتري على انها حرمة من النوائب (٤٣٣) الدوائية أو على ان قانونه كذا

فبان خلافه في الاول أو أكثر في الثاني قال الامام ظهير الدين يفسد كالخراج وقال القاضي بخلاف المشتري وكذا بشرط ان لا يؤخذ منه الجبابة ولو شرط الجبابة الاولى على البائع وانفق عليه جاز باع خراجية فارغة بقي من السنة ربعها في وقت يتمكن من الاستغلال للاستيفاء فعلى المشتري وبه يبقى وان فيها زرع لم يعقد الحب فعلى المشتري وان أدرك وان عقد الحب فهي كالفارغة باعها من آخر ثم من آخر ولبت عند كل شهر اقل خراج على واحد قال الصدر والصواب انه على من كانت في يده وبقي من الحول ربعها اذا تمكن المشتري من الزراعة بعد القبض أما بـ لا قبض أو قبض لكن منعه من الزراعة مانع فلا واذا أخذ من السلطان من الاكار أو المستأجر رجع على الدهقان والمواجر ذكره في مجموع النوازل وفي الاصل الخراج في الاجارة على المواجر فان شرط على المستأجر فسد فان ظلم الوالي وأخذه من المستأجر فيما سحت الاجارة لا يرجع على المالك وان قال المالك أدهم من الاجرة فادى جاز والعشر كالخراج مات المالك أجر الارض وأخذ الخراج من الاجرة ولو أراد الوالي شراءها لنفسه أمر غيره

من يشينه أن تكون زوجته طائر وان كان لها زوج معروف فأجرت نفسها للظائر بغير إذن الزوج فلزوج حق الفسخ سواء كان من يشينه أن تكون زوجته طائر أو لا وهو الصحيح وان كان زوجها مجهولاً لا يعرف انها امرأته لا يقولها فليس له أن ينقض الاجارة هكذا في الذخيرة \* الظائر اذا كان لها زوج معروف وقد استؤجرت شهر فافانقضى الشهر والصبي لا يأخذ لبن غيره وان كانت أجرت نفسها بغير إذن الزوج فلزوج أن يأبأها وان خيف موت الصبي وان كانت أجرت نفسها باذن الزوج فليس للزوج أن يمنعها اذا كان الصبي لا يأخذ لبن غيره وبقي كذا في جواهر الاختلاطى \* وفي العيون وان كان الزوج قد سلم الاجارة وأراد أهل الصبي أن يمنعوه عن غشيانهم مخافة الحمل وأن يضرب ذلك بصيهم فلهم أن يمنعوه عن ذلك في منزلهم وان لقيم في منزله فلا أن يغشاهوا ولا يسع للظائر أن تمنعه عن ذلك كذا في الذخيرة \* ولهم أن يمنعوا أقرباءهم من المكث في منزلهم كذا في الظهيرية ولهم منعهم من زيارة الاقارب وزيارتهم اياها اذا أضرب بالصبي وان لم يضرب فلا كذا في محيط السرخسى \* ولا يسع للظائر أن تطعم أحد من طعامهم بغير أمرهم فان زارها أخذ من ولدها فلهم أن يمنعوه من السكنى عندها كذا في المبسوط \* وكل ما يضرب بالصبي فهو الخروج عن منزل الصبي زمانا كثيرا أو ما أشبهه فلهم أن يمنعوه عنها وما لا يضرب بالصبي فليس لهم منعها عنه لحاجتها الى ذلك ويصير ذلك القدر مستثنى عن الاجارة كالأوقات الصلاة ونحوها ومعنى قوله وكل ما يضرب بالصبي لا محالة وأما ما كان فيه وهم الضرر فليس لهم منعها عنه كذا في المحيط \* ولومات الصبي أو الظائر انتقضت الاجارة كذا في محيط السرخسى \* وفي الاصل استأجر الرجل طائر الولده الصغير ثم مات الرجل لا تنتقض اجارة الظائر وكان الفقيه أبو بكر البخني يقول انما تبطل اجارة الظائر بموت الاب اذا كان للصبي مال أما ان لم يكن له مال تبطل بموت الاب ومنهم من قال لا بل في الحالين جميعا لا تبطل الاجارة بموت الاب واطلاق محمد رجه الله تعالى في الكتاب يدل عليه ثم قال محمد رجه الله تعالى وأجر الظائر ميراث الصبي قيل أراده أجر ما يستقبل من المدة بعد موت الاب أما ما وجب من الاجر حال حياة الاب يستوفى من جميع التركة وقيل الكل يستوفى من نصيب الصغير وهو الصحيح وفي النوازل استأجر الرجل طائرا لترضع ابنه الصغير فلما أرضعته شهر ومات أبو الصغير فقالت عمة الصغير أرضعته حتى أعطيتك الاجر فأرضعته شهرا قال ان لم يكن للصبي مال حين استأجرها الاب فن يوم مات الاب الاجر على العمة ثم ينظر ان كانت وصية للصغير رجعت بذلك في مال الصغير والا فلا وان كان للصبي مال يوم استأجرها الاب فالاجر كله في مال الصغير كذا في الذخيرة \* ولو لم يكن للصغير مال حين استأجرها الاب ثم أصاب الصغير ما اسئل والدى عن هذه المسئلة قال قيل أجر ماضى على الاب وأجر ما بقى في مال الصغير كذا في الظهيرية \* واذا استأجر الرجل طائرا لترضع صبيها له فمات أحداهما فانه يرفع عنه نصف الاجر وليس لابي الصبيين إقامة صبي آخر مقام الصبي كذا في المحيط \* ولو استأجر واطارين ترضعان صبيها واحدا فذلك جائز وتوزع الاجر بينهما على لينهما فان كان ليهما واحد فالاجر بينهما نصفان وان كان متفاوتا فبحسب ذلك فان مات احدهما بطل العقد في حقها القوت المعقود عليه ولا اخرى حصتها من الاجر كذا في المبسوط \* وليس للظائر أن تأخذ صبيها آخر فترضعه مع الاول فان أخذت صبيها آخر فأرضعته مع الاول فقد أسأت وأتت ان كانت قد أضرت بالصبي كذا في البدائع \* ولها الاجر كاملا على الفريدين ولا تنصديق بشئ منه كذا في خزائن المفتين \* والاجر طيب لها ولا ينقص من الاجر الاول ان أرضعت ولدهم في المدة المشروطة وبطرح من الاجر بقدر ما يختلف كذا في الغياثية \* واذا دفعت الظائر الصبي الى خادمها حتى أرضعته فلها الاجر كاملا استحسننا واذا شرط عليها الارضاع بنفسها فدفعت له الى خادمها حتى أرضعته فالصحيح أن لا تستحق الاجر هكذا في الذخيرة \* والاوجه أنها تستحق كذا في الفتاوى الصغرى \* ولو أرضعته حولا ثم ليس لبنها فأرضعت خادمها حولا آخر فلها الاجر كاملا وكذا

(٥٥ - فتاوى رابع) يبيعها من رجل ثم اشتراها منه (نوع في البيع بشرط الكيل والوزن) اشتري قطيعا على انه كذا فوجدها كذا أو أقل أو عدل زطى على انه خسران أو فوجدها أقل أو أكثر لم يسم عن كل واحد فسد في الوجهين وان سمي فسد ولو نادى او جازبا لخيار لو نادى



بالدرك كالبيع بكفالة فلان بالثمن وقد مر \* شرط فقه الرهن بالثمن ولم يغنيه فسد الا اذا اتفق على الرهن في المجلس أو نقد الثمن حالا ولو شرط  
ذهن كتر حنطة جيدة جازوان لم يعين وقوله ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة بمنزلة شرط الخيار للشترى (٤٣٥) وقوله ان رد الثمن في الثلاثة فلا بيع

بمنزلة شرط الخيار للبائع  
\* اشترى وقبض ثم وكل  
آخر على انه ان لم ينقد الثمن  
الى شهر يفسخ الوكيل البيع  
صح البيع ظاهره عن الشرط  
وصح التوكيل أيضا فان لم  
يوجد النقد ملك الفسخ  
وقد مر في بيع الوفاء مانته  
من تفصيل \* بيع رقبه  
الطريق على أن يكون للبائع  
حق المرور جازوان باع حق  
المرور لا وكذا باع السفل  
على أن يكون له حق قرار  
الماء يجوز \* باع نزل السكرم  
بشرط ان يبنى عليه البائع  
الحوائط يفسد ولو وعد  
البائع بناء الحوائط لا يفسد  
ولا يجبر على البناء لكنه لو لم  
يبني للشترى فسخ البيع  
\* اشترى حنطة مشارا اليها  
غسلها أكثر من عشرة  
فوجدها كذلك صح وان  
وجدها عشرة أو أقل ففسد  
ولو على أنها أقل من عشرة  
فوجدها عشرة أو أكثر  
فسد وعن الثاني أنه يجوز  
\* اشترى لؤلؤة على أن وزنها  
مثقال فإذا هو مثقالان  
فاز يادله بلا شيء لان الوزن  
فيما يضره التبعض ينزل بمنزلة  
الوصف \* اشترى شاة على  
انها حامل فسد لانها موهومة  
بخلاف ما اذا اشترى عبدا  
على انه خباز لانه يمكن  
معرفة له ولو باع برذونا على  
انه هملاج صح لانه صناعة

والطبخ وارضاع ولده منها ولو استأجرها لخدمته فيما ليس من جنس خدمتها البيت كرى دوابه وما أشبه ذلك  
يجوز لان ذلك غير مستحق عليها كذا في المحيط \* ولو كانت المرأة أمة جاز كذا في الخلاصة \* وفي الصيرفية  
استأجر امرأة لتخبز له خبزا فلا كل لا يجوز وللبيع جاز كذا في التنازخانية \* ولو استأجرت المرأة زوجها  
للخدمة أو لرعى الغنم فهو جائز وله أن يفسخها ولا يخدمها في ظاهر الرواية وروى أبو عصمة سهدين معاذ  
المروزي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه باطل وهكذا ذكر الحاکم في مختصره وجعله ظاهر الرواية أن  
خدمتها غير مستحقة عليه ومنافعه مملوكة له فجازت الاجارة بهذا الاعتبار ولو لخدمتها استحق الاجر كذا في  
محيط السيرخي \* وبه يفتى كذا في جواهر الاخلاط \* ولو استأجر أبويه لم يجز حين كانوا أو عبدين لغيره أو  
كافرين وله الاجر اذا عمل ولا ينقص الاجر متى كان أجرة المثل أنقص من المسمى كذا في محيط السيرخي \*  
وان استأجر عبدا أو جندته للخدمة لا يجوز ولو لخدمته فله المسمى ويستوى في ذلك ان لا يكون الابن حرا أعبد  
مسلم أو كافرا كذا في المحيط \* ولو استأجر ابنه والمرأة ابنها لخدمته في بيتها لم يجز ولا يجب الاجر اذا خدم  
الا اذا كان حرا أو مكاتب كذا في الخلاصة \* وان كان الابن حرا فاستأجر أحد الابوين لرعى غنمه أو استأجره  
لعمل آخر وراه للخدمة فانه يجوز كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى امرأة قالت لزوجها اغزر رجلي على أن لك  
ألف درهم فغمر الزوج رجلاها الى أن قالت لا أريد الزيادة فالاجارة باطلة وهذا الجواب موافق رواية أبي  
عصمة ويخالف ظاهر الرواية كذا في التنازخانية \* ويجوز الاستئجار للخدمة فيما بين الاخوة وسائر القرابات  
ومن مشايخنا من قال اذا استأجر عمه للخدمة والمالك كبيرا أو استأجر أخاه الأكبر للخدمة لا يجوز كذا في  
المحيط المسلم اذا أجرة نفسه من كافر لخدمته جاز ويكره قال الفضلي لا يجوز للخدمة وما فيه الاذلال بخلاف  
الزراعة والسقي كذا في الخلاصة \* اذا استأجر عبدا هذين الشهرين شهرين بأربعة دراهم وشهرين بخمسة دراهم  
فهو جائز الاول منهما بأربعة حتى لو عمل في الاول دون الثاني استحق أربعة دراهم ولو عمل في الثاني دون  
الاول استحق خمسة دراهم كذا في شرح الجامع الصغير لحسام الدين \* وان استأجر ثلاثة أشهر شهرين  
بدرهم وشهرين بخمسة فاشترى الاولان بدرهم كذا في المبسوط \* ومن استأجر عبدا للخدمة فليس له أن  
يسافر به الا أن يشترط ذلك وهذا اذا استأجره في المصر ولم يكن على تهيئة السفر أما اذا كان على تهيئة السفر  
ففيه اختلاف المشايخ وأما اذا كان مضافا واستأجره فله أن يسافر كذا في الجوهر النيرة \* اذا استأجر عبدا  
بالكوفة ليس لخدمته ولم يعين مكانا للخدمة كان له أن يستخدمه بالكوفة وليس له أن يستخدمه خارج  
الكوفة لان الاستخدام بالكوفة ثابت بدلالة الحال فيعتبر بما لو ثبت نصابان سافره ضمن هكذا ذكر محمد  
رحمه الله تعالى المسئلة في اجارات الاصل وذكر في صلح الاصل ان من ادعى دارا وصلح المدعى عليه على  
خدمة عبده سنة أن له أن يخرج بالعبد الى أهله قال الشيخ الامام شمس الأئمة الخوافي في شرح كتاب الصلح  
لم يرد بقوله أن يخرج بالعبد الى أهله أن يسافره وانما أراد به الى أهله في القرى وأقضية البلدة وكان الشيخ  
الامام شمس الأئمة السيرخي يفرق بين المسئلة والصلح وبين مسئلة الاجارة وكان يقول في مسئلة الصلح  
لصاحب الخدمة أن يسافر بالعبد وليس للاستأجر أن يسافر بالعبد المستأجر للخدمة كذا في المحيط \* وقال  
محمد رحمه الله تعالى وليس للمستأجر أن يضرب الغلام كذا في الظهيرية \* ولو دفع المستأجر الاجر الى العبد  
وكان العبد هو العاقد فقد برئ عن الاجر وان لم يكن عاقدا لا يبرأ وان حصل الرأى من يده يد المولى من حيث  
الحكم كذا في الذخيرة \* وللاستأجر أن يكلف العبد المستأجر كل شيء من خدمة البيت ويأمره أن يغسل ثوبه  
وأن يخبز ويخبز ويعجن اذا كان يحسن ذلك ويعلف دابته وينزل بتاعه من ظهر بيته أو يرقق اليه ويحلب  
شانه ويستقي له من البئر وليس له أن يقعه خياط ولا في صناعة من الصناعات وان كان حاذقا في ذلك وليس  
على المستأجر طعمه الا أن يطوع بذلك أو يكون فيه عرف ظاهر وله أن يأمره بخدمة اضيقا فله أن

كان خياطة في العبد \* باع على ان يهتق فعن الامام ثلاث روايات يفسد ويجوز وموقوف ان اعتق جازوان هلك قبل الاعناق لزمه قيمته على  
الروايتين \* وجد العبد عتياله الرد \* اشترى على ان البائع لم يطأها فبان خلافه لا يرد في رواية يرد \* السقيج ان كان مشروطا في القبض حرم

وفسد القرض والا لا \* اشترى على ان يكر فاداهي زائلة العذرة وقال المانع زالت بالوطء والمشتري بالوثبة قبل وعليه الاكثر رد وقبل  
القول للمشتري وبعد الحلف  
(٤٣٦)

يؤاجر من غيره للخدمة وان تزوج المستأجر امرأه فقال اخدمني وعيالي فذلك وكذلك المرأة ان كانت  
هي المستأجرة فتزوجت فقالت اخدمني وزوجي فلها ذلك كذلك المبسوط في المشتري رواية ابراهيم عن محمد  
رحمه الله تعالى رجل أجر عبد له سنة ثم ان العبد أقام بينة أن المولى كان أعتقه قبل الاجارة فالاجرة للعبد  
ولو قال العبد اني حر وقد فسخت الاجارة ولم يكن له بينة ودفعه القاضي الى مولاه وأجبره المولى على العمل  
ثم أقام بينة أنه حر وأن المولى أعتقه قبل الاجارة فلا أجر للعبد ولا للمولى ولو لم يقل فسخت الاجارة كان  
الاجر للعبد ولو كان غير بالغ فادعى العتق وقد أجره المولى وقال قد فسخت ثم عمل وباقي المسئلة بما لها  
فالاجر للغلام وهذا ينزله الاقريط في حجر رجل أجره كذا في الذخيرة \* لو أجر عبده سنة فلما مضت سنة أشهر  
أعتقه فهو بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فسخ فان فسخ بطل العقد فيما بقي وسقط عن المستأجر  
الاجر فيما بقي وكان أجره ماضى للمولى كذا في البدائع \* وهذا اذا لم يكن على العبد دين وان كان صرفه  
الى غرمائه فما فضل يكون للمولى هكذا في الغنيمة \* وان أجاز مولى على الاجارة فالاجرة فيما يستقبل  
الى تمام السنة تكون للعبد فان اختار الاجارة لم يكن له أن ينعقها بعد ذلك وقبض الاجرة كلها للمولى وليس  
للعبد أن يقبض الاجرة الا بالوطء كالمولى هذا اذا لم يكن المستأجر يعمل الاجرة ولا شرط المولى عليه التجهيل  
فان كان يعمل أو شرط عليه التجهيل فان عتق العبد واختار المضى على الاجارة فالاجرة كلها للمولى وان اختار  
الفسخ يرد النصف الى المستأجر سواء كان المولى أجره بنفسه أو أذن للعبد أن يجره بنفسه سنة فآجره ثم  
أعتقه المولى في نصف المدة الا أن قبض الاجرة ههنا الى العبد ولو كان العبد محجورا وأجره نفسه من انسان  
بغير اذن مولاه فاعتقه المولى في المدة فلا خيار له كذا في البدائع \* وان أجر العبد نفسه بغير اذن المولى ان سلم  
من العمل يصح ويجب الاجر وصح قبضه وليس للمستأجر أن يسبب ترد الاجر منه ولو عتق لاختاره لانه باشر  
بنفسه وما يجب بعد العتق فله بانفاق الروايات وان هلك من العمل قبل أن يعتق لم تصح الاجارة وضمن  
المستأجر قيمته للمولى ولا أجر له كذا في الغنيمة \* استأجر عبدا شهرا وقبضه ثم جاء آخر الشهر والعبد أبق أو  
مريض فقال المستأجر أبق أو مرض حين قبضه وقال المولى لم يكن ذلك الا قبل هذا ساعة فالقول للمستأجر  
ولو لم يكن حينئذ أبق أو مرض فاقول للمولى كذا في انظر تاشي \* رجل غصب عبدا فأجره العبد نفسه وسلم  
من العمل تصح الاجارة فيجوز للعبد قبض الاجر بالاجماع فان قبض العبد ثم أخذ الغاصب منه الاجر فأكله  
فلا ضمان عليه وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هو ضمان ولو وجد المولى الاجر قائما أخذ منه  
بالاجماع كذا في الجامع الصغير \* المكاتب اذا أجره عبدا ثم عجز بطل الاجارة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى  
وتبطل عند محمد رحمه الله تعالى ولو استأجر المكاتب عبدا ثم عجز بطل الاجارة في قولهم ولو أدى المكاتب  
وعتق بقيت الاجارة عند الكل كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو أجر الرجل عبدا له ثم استحق وأجاز المستحق  
الاجارة فان كانت الاجارة قبل استيفاء المنفعة جاز وكان الاجر للمالك وان أجاز بعد استيفاء المنفعة لا تعتبر  
الاجارة والاجر للعاقدة وان أجاز في عقد بعض المدة فابصر ماضى وما بقي للمالك في قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى أجر ماضى للغاصب وما بقي للمالك كذا في الظهيرية \* والاب والجد أو الاب  
أو وصيه ما اذا أجرة الصغير في عمل من الاعمال التي يقد رعاياها لا غير جاز ولا ولاية للجد مع قيام الاب ووصى  
الاب مقدم على الجد فان لم يكن له صغير اب ولا جد أو الاب ولا وصيه ما فأجره ذو رحم محرم من الصغير وكان  
الصغير في حجره جاز وان كان الصغير في حجر ذي رحم محرم منه فأجره ذو رحم محرم آخره وأقرب من الذي  
كان في حجره وأن يكون في حجره فأجره أمه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد  
رحمه الله تعالى وان أجرة ذو رحم محرم وهو في حجره ليس له أن ينفق الاجر على الصغير اذا لم يكن له ولاية  
التصرف في ماله كالزوجه للصغير مال كن صاحب الحجر أن يقبض الهبة وليس له أن ينفقها على الصغير كذا

ينقد حتى تمت المدة لا يبطل  
البيع ذكره بكر والعتابي  
ان الملك ثابت في الثلاث  
فاسد بعده ان لم ينقد  
ومضمون بالثمن وان تصرف  
في الثلاث لم يمه فأن وطئها  
المشتري أو تعبت عنده  
خير البائع بين أخذ المبيع  
أو الثمن ان شاء ولو كان الثمن  
عرضا فقال ان لم اسلمه في  
الثلاث فاصح في الثلاث  
ذكرنا حكمه وان هلك  
المبيع أو تلفه المشتري بعد  
الثلاث ضمن قيمته للبائع  
وان تعيب فعلى ماله وان  
لم يبين الوقت أو ذكر وقتا  
مجهولا بان قال ان لم ينقد  
أياما فلا يبيع نفسه \* باع  
قطيعا واستثنى الواحد  
العين صح ولو قال بعث  
الكل على ان لي هذا الواحد  
لا يصح كالأقوال بعثك العبيد  
الا عشرة ولو قال على ان لي  
عشرة لا لأنه أدخل ثم  
اخرج فاندفع الاستثناء  
\* (السادس في العيب) \*  
وفيه اربعة أنواع  
(الاول ما هو عيب ومالا)  
الزوج والزوجة عيب للعبد  
والامة \* وجده سارقا أو  
كافرا أو مخمنا في الردي من  
الافعال رد أمال الذي له رعونته  
ولين في عسوته وتكسرفي  
مشيه ان قل لا وان كثيرا  
رد والزنا عيب فيها وفيه  
ان مرة أو مرتين لا وان كرر رد ولو لم يناد  
وفي الجنون أيتنا عند الثاني والخال والتولول في موضع محل بالزينة أمانى موضع لا يخل بها كتحت الابط والر كبة لا والسهووبة في الشهر

في  
وشرط المعاودة عند المشتري في كل العيوب الا في الزنا



والشيط اختلاط البياض بالسواد في الرأس والجمجمة وريح الفم والانتف والابط عيب فيه الا في العبد ولو أمر ذلك لأن يكون من داء هذا اذا  
حش فان قل بحيث يكون في الناس لا يكون عيبا في الجارية ايضا \* اشترى غلاما أمرد (٤٣٧) فوجده محامق اللحية برد وشرب

الخمر فيهما ان كان ينقص  
الثن عيب والاذن قفاطر  
الماء داء الى الارنبه عيب  
والادرة عيب في الغلام والعقلة  
ورم في الفرج عيب والسند  
الساقط والخضراء والسوداء  
ضرسا ولا عيب واختلاف  
في الصفرة والسعال القديم  
عيب وعدمها في الرجي  
عيب للبائن والاعسر  
وهو أن يعمل يساره يديه  
لان عمل بكلماته والظفر  
الاسودان نقص القيمة  
عيب وعدم استمسك  
البول عيب والحزن في  
الداية وهو أن يقف ولا يتقاد  
والجروح وهو أن لا يقف عند  
الاجام عيب وخلع الرسن  
واللجام عيب والدين في  
العبد والجارية عيب الا  
أن يقضي البائع أو يرى  
الغريم والاباق مادون السفر  
والسرقة مادون النصاب  
عيب وهل يشترط في الاباق  
الخروج من البلد قبل  
وقبل واذا أقرب باقه من  
المشتري ليس له طلب الثن  
من البائع قبل الرد اليه  
وسرقة النقد مطلقا عيب  
وسرقة المأكول للاكل  
من المولى لا ومن غيره أولا  
للاكل كالبيع ونحوه  
مطلقا عيب والخطة ان  
كثيرا يساع مثلها عيب  
مطافا والافليس بعيب من  
المولى وان أتى من الغاصب

في فتاوى قاضيان \* وفي الغيابة ولا يتفق عليه الا بالجد وقيل يجوز أن ينفق ما لا بد للصغير منه وان  
كان أطلق القاضى يجوز مطلقا كذا في التتارخانية \* وللأب والجد وصيهما الاجارة عيدا الصغير وعقاره أما  
غيره ولا يمن \* وفي حجره لا يؤاجر عبده وعن محمد رحمه الله تعالى إلى استحسن أن يؤاجر عبده وكذا استحسن أن  
ينفق على الصغير ما لا بد له منه قال استاذنا رحمه الله تعالى وبه يفتى هكذا في الفتاوى الكبرى \* أحد  
الوصيين عاك أن يؤاجر اليتيم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يؤاجر عبده وقال محمد رحمه الله تعالى  
يؤاجر عبده أيضا لان من ملك التصرف عليه ملكه على عبده هكذا في السراج الوهاج \* اذا أجرة الصبي أبوه  
أو وصى أبيه أو جده أو وصى جده أو القاضى أو أمينة فبإخ في المدة فهو وعذر ان شاء أمضى الاجارة وأن شاء  
فسخ ولو أجرة واحد من هؤلاء شيئا من ماله فبلغ في المدة لا خيار له هكذا في البدائع \* اذا أجرة ولده الصغير  
بالنفقة والاثاب له سنة ومضت السنة للأب أن يطالب بأجر مثله لان الاجارة وقعت فاسدة وما دفع للصبي  
فهو متبرع وفي الفتاوى له أن يطالب ٢ (اكر أن مقدار جاره خرج نكروه باشد) كذا في التتارخانية  
\* قال قاضيان يسترد الثوب ويعطى أجر المثل وهو الاصول لانها أعطاه مجانا كذا في القنية في باب  
مسائل متفرقة في الاجارة الفاسدة \* يتيم صغير ليس له أب ولا أم ولا عم استعمله أقرباؤه بغير إذن القاضى  
وبغير الاجارة عشر سنين فله بعد البلوغ أن يطالبهم بأجر مثله فيها كذا في القنية في باب بقاء الاجارة \* ولو  
استأجر نفسه أو عبده ليعمل لليتيم لم يجز كذا في المبسوط \* وهو الصحيح هكذا في جواهر الاخلاط والمحيط  
\* ولو استأجر الوصى اليتيم أو عبده ليعمل لنفسه ليعمل له قال ينبغي أن يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر اذا كان بأجرة لا يتغابن الناس في مثله كذا في الكبرى \* ولو كان وصيا  
لليتيم فاستأجر لاحد من ماله لا يجر لا يجوز كمالو باع مال أحد من الآخر كذا في فتاوى قاضيان  
\* والأب اذا استأجر الصغير لنفسه فلا شك في جواز هذه الاجارة كذا في الظهيرية \* أما الأب اذا أجرة نفسه  
للصغير أو أجرة ماله للصغير أو استأجر مال الصغير لنفسه جاز كذا في فتاوى قاضيان \* الصبي المحجور اذا أجرة  
نفسه لم يجز وكذا العبد المحجور اذا أجرة نفسه لم يجز فان عمل فان سلم من العمل ففي الاستحسان يجب الاجر  
المسمى وان هلك من العمل ان كان صبيما فله على عاقلة المستأجر دية وعلمه الاجر فيما عمل قبل الهلاك وان كان  
عبدا فله على المستأجر قيمته ولا أجر عليه فيما عمل له العبد هكذا في المحيط \* ولو استأجر القاضى رجلا ليعمل  
لليتيم يجوز بأجر المثل وان زاد على أجر المثل لا تجب الزيادة ولو فعل متعمدا فالزيادة في ماله ولو أجرة دار للصبي  
أو عبده بأقل من أجر المثل لا يجوز ولو سكن المستأجر يجب أجر المثل بالغاما باغ ولو سكن داره انسان غصبا  
لا يجب الاجر وقيل ينظر الى نقصان الدار والى أجر المثل فايهما كان خيرا للصبي يجب ذلك كذا في الغيابة  
\* رجل أقعد صبيما مع رجل ليعمل معه فاحتذله هذا الرجل كسوة ثم بد للصبي أن لا يعمل معه قال ان كان  
أعطاه كرابا أو الصبي هو الذي تكلف لخياطته لم يكن للرجل على الكسوة سبيل لانه انقطع حقه بالخياطة  
كذا في فتاوى قاضيان

\*(الباب الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة)\*

اذا وقع عقد الاجارة صح على مدة أو مسافة وجب تسليم ما وقع عليه العقد تمام مدة الاجارة كذا في  
المحيط \* وتسليم المعقود عليه في الاجارة هو التمكن من الانتفاع به وذلك بتسليم المحل اليه بحيث لا مانع من  
الانتفاع به فان عرض في بعض المدة ما يمنع الانتفاع به كالمو غصب الدار من المستأجر أو غرقت الارض  
المستأجرة أو انقطع عنها الشرب أو مرض العبد أو أبق بمقت الاجرة بقدر ذلك كذا في محيط السرخسى

ترجمة

٢ اذا لم يصرف مقدار ذلك الثوب

الى المولى لا يكون عيبا ولولا اليه ان عرف منزله أو قوى الى الوصول اليه ولم يفعل عيب والاوان من المستعير والمودع والمستأجر عيب  
\*(نوع منه)\* اشترى تركية أو هندية لا يحسنها ان عدل أهل الخبرة عيبا كذلك والا وقال القاضى في المولى لا يكون عيبا وان علم

المشتري بانها لا تحسن ومنع ذلك قبضها ولا يعلم انه عيب عند اولي الخبرة ثم علم ان كان عيبا جليلا لا يخفى على الناس كالعور ونحوه لا يرد وان كان يخفى يرد وهو الحرف \* بركته ورم (٤٣٨) فقال انه من الضرب أصابه وان كان قديما فملى جوابه فاشتراه على ذلك فبان قدمه لا يرد

ولا يفسد بقوله على انه من الضرب وفصل القاضي فقال هذا اذا لم يذكر السبب أما اذا ذكر فبان غير ذلك السبب يرد كما اذا اشتراه على انه حبي غب فاذا هو شرطه يرد لان اختلاف الاسباب ينزل منزلة اختلاف العيب \* وفي التوازل اشترى وبها قرحة ولم يعلم بكونها عيبا فقبضها بعد العلم بها ولا يعلم بانها عيب ثم علم له الرد قال في المحيط والعصج انه ان كان عيبا بيننا لا يرد والا يرد \* اشترى عبدا على عنة - كى فقال البائع ليس هذا أثر الخنزير فاشتراه فمات العبد وبان انه أثره يرجع بالنقصان وكذا لو رأى على رجل الفرس ورما فقال البائع انه من الضرب ثم بان انه ختم يرد \* أكل الطين وخضاب الشعر وأثر جلد السباط عيب \* اشترأها وقبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لامن البائع وهو لم يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقا لان التكرس الحاصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية ان نقصها الولادة عيب وفي البهائم ليس بعيب الا ان يوجب نقصانا وعليه الفتوى \* اشترى جارية على انها صغيرة فاذا هي بالغت لا يرد

\* تسليم المفتاح في المصراع التخلية بينه وبين الدار تسليم الدار حتى تجب الاجرة بمضى المدة وان لم يسكن وتسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم للدار وان حضر المصراع والمفتاح في يده كذا في الفقيه \* آجر من آخر حاقوا ودفع اليه المفتاح فلم يقدر المستأجر على فتحه وفضل المفتاح أياما ثم وجدته فان كان يمكن فتح الحاقوت بهذا المفتاح فعليه أجر ما مضى وان كان لا يمكن فتحه به لم يجب الاجر كذا في الذخيرة \* ولو سكارى منزلا في دار وفي الدار سكان فخلى بينه وبين المنزل فلما جاء رأس الشهر طلب الاجر فقال ما سكتة حال بيني وبين النزول فيه فلان الساكن والسالك مقر بذلك أو باحدا فانه يحكم الحال فان كان المستأجر فيه في الحال فالاجر عليه وان كان الغاصب فيه فلا أجر عليه واتول فيه قوله وان لم يكن في المنزل ساكن في الحال فالمستأجر ضامن للاجر كذا في المبسوط \* قال في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى المستأجر اذا جاء بالعبء المستأجر من رضاء وقال قد أبق وأقام رب العبد بينه انه كان ع - ل كذا وكذا وأقام المستأجر البينة انه كان قد أبق يومئذ أو كان من رضاء فالبينة بينه رب العبد كذا في المحيط \* ولو كانت الدار مشغولة بتمتع بالاجر أو الارض من روعة فالعصج أنه يصح لكن لا يجب الاجر ما لم يسلم فارغا أو يبيع ذلك منه ولو فرغ الدار وسلم لزمت الاجارة ولو سلم كل الدار لا يتأتم مشغولا بتمتع سقط الاجر بخصته وله الخيار في الباقي لتفرق الصفقة عليه فان فرغ البيت قبل الفسخ لزمت الاجارة كذا في الغنيانية \* اذا ائتمهم بيت منها أو حائط منها وسكن المستأجر في الباقي لا يسقط شيء من الاجر كذا في التتارطية

### \* (الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق برد المستأجر على المالك) \*

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل وليس على المستأجر رد ما استأجر على المالك وعلى الذي آجر أن يقبض من منزل المستأجر وليس هذا كالعارية كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا استأجر الرجل رجلا يطحن عليه شهر ااجر مسمى ثم له الى منزلة فؤنة الرد على رب الرضى والمصروع - ير المهر في ذلك سواء في القياس في الاجارة والعارية ففي الاجارة مؤنة الرد على رب المال وفي العارية تجب مؤنة الرد على رب المال وتأويل هذا اذا كان الاخراج باذن رب المال في الاجارة والعارية ففي الاجارة تجب مؤنة الرد على رب المال وفي العارية تجب مؤنة الرد على المستعير فاما اذا حصل الاخراج بغير اذن رب المال فؤنة الرد على الذي أخرجه مستعيرا كان أو مستأجرا كذا في المحيط \* الرد في الاجير المأجور ترك نحو القصار والصباغ والنساج على الاجير لان الرد نقض القبض فاما يجب على من كان منفعة القبض له ومنفعة القبض في هذه المواضع للاجير لان للاجير عينا وهو الاجرة ولرب الثوب المنفعة والعين خير من المنفعة فكان الرد عليه بخلاف مالو آجر عبدا أو دابة وفرغ المستأجر فانه يجب الرد على المالك لان ثمنه للمستأجر ومنفعة وللاجير عينا كذا في الذخيرة في أحكام الاجير الخاص والمشتري \* استأجر دابة ليركبها في حوائج في المصروع فاما معلوما فمضى الوقت فليس عليه تسليمها الى صاحبها وعلى الذي آجرها أن يقبض من منزل المستأجر حتى لو مسكها أياما فمستكت في يده لم يضمن شواطبا منه المؤاجر أو لم يطالب لانه لا يلزمه الرد الى يمينه بعد الطلب فان لم يكن متعديا في الامسالك فلا يضمن فان كان استأجرها من موضع مسمى في المصراع او جابيا فان على المستأجر أن يأتي به ذلك الموضع الذي قبضها فيه لان الرد واجب عليه بل لاجل المسافة التي تناولها العقد لان عقد الاجارة لا ينتهي الا بالرد الى ذلك الموضع فان حملها الى منزله فامسكها حتى عطيت ضمن قيمتها لانه تعدي في حملها الى غير موضع العقد وان قال المستأجر اركبها من هذا الموضع الى موضع كذا وارجع الى منزلي فليس على المستأجر رد هذا الى منزل المؤاجر لانه لما عاد الى منزله فقد انقضت مدة الاجارة فبقيت أمانة كذا في البدائع \* فلو أن المستأجر ساق الدابة ليردها على المؤاجر في منزله مع انه ليس عليه ردها فمستكت في الطريق

\* اشترى أمة حبلى فولدت عند المشتري ليس له مع البائع خصومة فان ماتت في يد المشتري في نفاسه يرجع بالنقصان لا بكل القيمة ان لم يعلم بالحبل عند الشراء والعنة وانقصا عيب عرض من الخنازير ونحوه أو ذجا فاشتراه على ان الباقي مثله فاذا هو ليس كذلك يرد

ولو اشترى عبدان غير محنن ان مولدا عيب وان محلوبا \* اشترى جارية لا تحسن الطبخ والخبز لا يرد وان كانت تحسنه ثم نسيت في يد البائع  
للمشترى الرد \* وان لم يكن لاحدى اذنى المشتري ثقب الى الدماغ فهو عيب وثقب في الاذنين (٤٣٩) ان واسعا عيب في التركية ان عدوه

عيب الا في الهندية وان  
وجد لها سودا خلقة لا يرد  
وان اشترى عليها انما جيلة  
فوجدتها قبيحة يرد وفي  
الحنطة المعينة ان رديئة لا يرد  
وان مستوسدة \* وجع  
الضرس مرة بعد مرة عيب  
يرده وان زاد في يد البائع  
\* واذا كانت الدابة تعثر كثيرا  
فيعيب وفي الاخايسين لا

\* والخنف هو تدان القدمين  
مع تباعد العقين عيب  
وقيل هو خلاف العينين  
بان تكون احدهما زرقاء  
والاخرى غير زرقاء وقيل ان  
تكون احدهما مكحلا  
والاخرى بيضاء والعزل وهو  
ميلان الذنب عادة لا خلقة  
عيب \* اشترى بقرة فوجد  
لا تحلب ان كان مثله اشترى  
للعاب رد وان للعملا ولو  
كانت غص احدى ثدييها له  
الرد ولو كانت الدابة قليلة  
الاكل له الرد وان بطيئة  
السير لا الا اذا شرطتها  
بعول وكونها وكون العبد  
أ كولا ليس بعيب وفي  
الجارية عيب لانها تنفسد  
الفراس \* اشترى ارضا فترت  
عنده وكان أيضا كذلك  
عند البائع رد الا اذا رفع  
المشترى التراب من وجه  
الارض وعلم ان التراب  
الرفع وفي الصغرى يرد ان  
كان سبب الزواحد \* اشترى  
عبد اقا صابا جي في يده وكان

لا ضمان عليه ولو ذهب المالك الى بلد آخر وذهب هذا الرجل بالذابة ليردها على المالك فهلكت في الطريق  
كان عليه الضمان فيصير بالخراج عن البلدة غاصبا كذا في المحيط \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن  
استأجر دابة من مصر الى مصر فامسكها في بيته فهلكت قال ان أمسكها بمقدار ما يسلك الناس ليهيؤا  
أمورهم فلا ضمان والاجرة ثابتة وان أمسكها أكثر من ذلك خرجت من الاجارة وهي مغضوبة عنده  
وعن محمد رحمه الله تعالى أنه قال بالضمان من غير هذا التفصيل كذا في الذخيرة \* وفي المنتقى استأجر دابة  
وردها الى منزل المؤجر وأدخلها امر بظهورها أو أغلق عليها فلا ضمان اذا هلكت أو وضعت كل شيء  
يقول به اصحابها اذا ردت عليه فاذا فعله المستأجر بيرا ولو أدخلها دار صاحبها أو أدخلها امر بظهورها لم يربطها  
ولم يغلق عليها فهو ضمان اذا هلكت أو وضعت هكذا في المحيط

### \* (الباب الرابع عشر في تجديد الاجارة بعد صحتها والزيادة فيها) \*

واذا زاد الاجر والمستأجر في العقود عليه أو في العقود به ان كانت الزيادة مجهولة لا تجوز الزيادة سواء  
كانت من الاجر أو من المستأجر وان كانت معلومة من جانب الاجر تجوز سواء كانت من جنس ما أجر أو  
من خلاف جنس ما أجر وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر لا تجوز وان كانت من  
خلاف جنس ما استأجر يجوز كذا في الذخيرة \* المستأجر اذا زاد في الاجر بعد ما مضى بعض المدة لا تنسخ  
الزيادة ويصح الحط كذا في التارخانية \* ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى استأجر من آخر ارضا بكار حنطة  
فزار رجل المؤجر كرافا تجره المؤجر منه فذهب المستأجر الاول فزاده كرافا ايضا وجددا لاجارة فلا جارة  
هي الثانية وانفصلت الاولى بمقتضى تجديد الثانية \* وكذا هذه المسئلة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
ووضعها فيما اذا زاد المستأجر الاول على المستأجر الثاني في الاجر وسلبها رب الدار الاول بهذه الزيادة وبالاجر  
الاول وكذا ان الاجارة الاولى لا تنتقض وهذه زيادة زادها في الاجر وحاصل الجواب ان صاحب الدار اذا  
جدد الاجارة تنتقض الاولى والى تجديد لا تنتقض الاولى وتكون الثانية زيادة كذا في المحيط \* وسئل  
عن غصب دار اشتم آجرها ثم اشترىها أو آجرها ثانيا قال الاجارة ماضية وان استقبلها فهو أفضل وأطيب كذا  
في الحاوي للفتاوى \* ولا بأس باستئجار الارض الى طويل المدة وقصيرها بعد أن تكون معلومة كذا  
استأجرها عشر سنين أو أكثر هذا اذا كانت مملوكة وأما اذا كانت الارض موقوفة فاستأجرها من المتولي  
الى طويل المدة ان كان السعر بماله لم يزد ولم ينقص فانه يجوز عن محمد رحمه الله تعالى استأجر رجل شهرا  
ليعمل له عملا مسمى باجر معلوم ثم أمره في خلال الشهر بعمل آخر مسمى بجره مثلاً فالاجارة الثانية فاسخة  
للاجارة الاولى بالقدر الذي دخل في الاجارة الثانية حتى لا يكون له الاجران بل يرفع عنه بحصة ذلك القدر  
فاذا فرغ من العمل الثاني لزمه أجره وذلك درهم وتعود الاجارة الاولى كذا في المحيط

### \* (الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز

وهو يشتمل على أربعة فصول) \*

\* (الفصل الاول فيما يفسد العقد فيه) \* الفساد قد يكون لجهالة قدر العمل بان لا يعين محل العمل وقد  
يكون لجهالة قدر المنفعة بان لا يعين المدة وقد يكون لجهالة البدل وقد يكون بشرط فاسد مخالف لمقتضى  
العقد فالفساد يجب فيه أجر المثل ولا يزداد على المسمى ان سمي في العقد مالا معلوما وان لم يسم يجب أجر  
المثل بالغاما بالغ وفي الباطل لا يجب الاجر والعين غير مضمونة في يد المستأجر سواء كانت صحيحة أو فاسدة  
أو باطلة هكذا في الغيائية \* سئل عن قال لا آجر تترك هذه الدار يحدودها وحقوقها بكذا درهم ما  
موصوفاً بصفة كذا الى عشرة أشهر كذا من سنة كذا على أن تسكنها بنفسك ان شئت وكذا شرائط الصحة

عند البائع أيضا ان اتحد الوفقتان يرد وان اختلفا لا \* اشترى كراما فبان ان شربه من ناول على ظهره له الرد لانه عيب فاحش والعيب ليس  
ما يدخل تحت تقويم المقومين ونفسه ان يقوم سليما بالف ومع العيب باقى وقومه آخر مع العيب بالف أيضا والقاحش ما يقوم سليما بالف

وكل قوم ومع العيب باقل وكون ثقب المغلاق للبيت الذي يسع في جدار الغريب وكذا لو كان على جداره ثقب كبير فعد عيبا وكذا يوت  
النمل في السكران فاحش عيب (٤٤٠) وكذا لو كان فيه عمر الغير أو مسيل الغير وكذا لو كان من ثقبه لا يتصل الماء اليه الا بالسكر

\* اشترى ضيعة مع غلاتها  
ووجد فيها عيبا له الرمن  
ساعته فان جمع الغلات  
امتنع الرد وان تركها فكذلك  
لانه تضییع فامتنع الرد \* اشترى  
سكنى حانوت في حانوت رجل  
مربكا وأخبره البائع ان أجرة  
الحانوت كذا فاذا هي أكثر  
ليس له الرد \* اشترى أشجارا  
فوجد بعضها عيبا لا يريده  
خاصة ولولا وجد الحائط الواحد  
مشتركا رد وكذا لو وجد  
الحائط رهصا ان عدوه  
عيبا رد \* اشترى أرضا وخللا  
ليس لها شرب ولم يعلم به  
له الخيار \* قال لا تخر اشتريه  
فلا عيب به فلم يشتريه ثم وجد  
به عيب له ان يريده على بائعه  
\* ولو قال اشترى هذا العبد  
فانه غير آبق والمسئلة  
بجبالها لا يرد عيب الا باق  
وفي الصغرى قول المشتري  
ليس به عيب لا يكون اقرارا  
بانتفاء العيوب ولو عين ولو  
قال ليس باق يكون اقرارا  
بانتفائه \* شهدا انه باعه بشرط  
البراءة من كل عيب أو من  
الاباق ثم اشتراه الشاهد  
ووجد به عيبا أو قال انه آبق  
له الرد \* عبيد هذا آبق  
فاشتره فاشتره و باع من آخر  
فوجد له الثاني آبقا وأراد  
الرد باقرار بائعه لا يقبل  
وان قال عند البائع بعته  
على انه آبق أو على اني برى  
من اباقه يريده ولو على اني

هل تصح هذه الاجارة فقال لا لانه لم يبين أول المدة فكانت مجهولة فلا بد من أن يقول من وقت كذا أو من  
هذه الساعة الى وقت كذا التصدير المدة معلومة كذا في فتاوى النسفي \* ولا بد في اجارة الاراضى من بيان  
ما يستأجره من الزراعة والغرس والبناء وغير ذلك فان لم يبين كانت الاجارة فاسدة الا اذا جعل له أن ينتفع  
بها ما شاء هكذا في البدائع \* ولولم يبين ما يزرع فيها ولم يقل على أن يزرع فيها ما شاء فسدت الاجارة كذا  
في التبيين \* وفي اجارة الابواب لا بد من بيان المدة أو المكان فان لم يبين أحداهما فسدت ولا بد أيضا من بيان  
ما يستأجره من الحل والركوب وما يحتمل عليهما ومن يركبهما وفي استئجار العبد للخدمة والثوب اللبس والقدر  
للطبخ لا بد من بيان المدة فان اختصا حين وقعت الاجارة في هذا الاشياء قبل أن يزرع أو يبنى أو يغرس أو  
يحمل على الدابة أو يركبها أو قبل أن يلبس الثوب أو يطبخ في القدر فان القاضى يفسخ الاجارة فان زرع  
الارض وحل على الدابة ولبس الثوب وطبخ في القدر فغضت المدف له ما سمي استحسانا ولو فسخ القاضى  
الاجارة ثم زرع أو حل أو لبس أو طبخ في البدائع \* ولو استأجر دابة للركوب ولم يعين الراكب أو  
أرضا ولم يبين أنه يزرعها أو أى شئ يزرعها فان عين ذلك قبل الفسخ صار جازا كذا في الغنيمة \* ولو استأجر  
أرضا للزراعة حنطة فزرعها رطبة ضمن مائة قصها ولا أجر له كذا في البدائع \* اذا استأجر له زاملا يحمل  
عليها كذا كذا من الدقيق والسويق وما يصلحها من الحل والزيت وما يعلق بها من المعاليق من المطهرة  
وما أشبهها ولم يبين شيئا من ذلك فهو فاسد قاسا وفي الاستحسان يجوز كذا في المحيط \* ولو أكرى محجلا الى  
مكة يحمل رجلين بوطاء ودثرة فلا بد وأن يرى الرجلين لانه متصور ولا حاجة الى بيان الوطاء والدثرة لانه تسع  
وان اختلفا في وقت الخروج يعتبر وقت خروج القافلة ولا يلتفت الى من يريد الخروج قبل وقته بأيام كثيرة  
يريد تطويل السفر على صاحبه وتكثير المؤنة وكذا لا يلتفت الى قول المكارى اذا ذكر وقتا يخاف فوت  
وقت الحج غالبا ولو شرط اشيا يجربان على موجب شرطه ما لا بأس بان يسلف بكره مكة قبل أيام الحج بشهر  
أو سنة لانه في معنى اجارة مضافة كذا في الغنيمة \* ولو تكارى محجلا وزاملا وشرط حملهما على الزام له  
فأكل من ذلك الحمل ونقص من السكيل والوزن كان له أن يتم ذلك في كل منزل ذاهبا وجائيا وليس للعمال  
أن ينعمه من ذلك بخلاف الحمل فانه اشترط فيه انسانيين معلومين فليس له أن يحمل غيرهما الا برضا الحال  
لان الضرر على الدابة يختلف باختلاف الراكب كذا في المبسوط \* ولحين وزن المعاليق والهدايا كان أحب  
الينا اذا أراد الاحتياط في ذلك فينبغي أن يسمي الحمل محمل قسريتين من ماء أو أداتين من أعظم ما يكون  
من ذلك ويكتب في الكتابان الحال قدر رأى الوطاء والدثرة والقربتين والأداتين والخيمة والقبعة فان ذلك  
أوثق وانما يكتب الكتاب على أوثق الوجوه وان اشترط عليه عبقة الاجير فهو جاز ويكتب قدر رأى الحال  
الاجير وفي تفسير عبقة الاجير قولان أحدهما أن المستأجر ينزل في كل يوم عند الصباح والمساء وذلك معلوم  
فركب أجيره في ذلك الوقت ويسمى ذلك عبقة الاجير الثاني أن يركب أجيره كل مرة فرحلا أو نحوهما  
هو متعارف على خشبة خلف الحمل ويسمى ذلك عبقة الاجير وفي كتاب الشروط قال أبو يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى نرى أن يشترط من هذا ما كذا كذا ما كذا في المبسوط \* استأجر ابلا أو جارا يحمل  
عليها الحنطة ولم يبين مقدار الحنطة ولا أشار اليه لا يجوز عند البعض وعند البعض يجوز ينصرف الى  
المتاد وهذا أظهر وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو استأجر دابة أو عيناً آخر ولم يعينها في العقد  
لم يجوز الاذاعين وقبل المستأجر جاز كذا في التناوى العتبية \* استأجر دابة الى سمرقند يجوز لانه اسم لعين  
البلدة والى بخارى لا يجوز لانه من كرمينة الى وردب والختار للفتوى أنه يجوز لانه يراد به عند الاجارة المدينة  
عرفا كذا في جواهر الاخلاطى \* تسكاري دابة الى فارس فالاجارة فاسدة لان فارس وخراسان وخرزم  
وشام وفرغانة وسغد وما وراء النهر والهند والخطا والديشت والروم واليمن اسم للولاية وبلغ وهراته وأوزجند

برى من الاباق لا لعدم الاضافة \* ابتعت هذه الدراهم وأرادها اليه فوجد هازيو فاردها الا ان يقول وعلى زيواف أو برى عن عيبها اسم  
\* ظهر بزر البطح بعد الزراعة قشار مثل البزور جيع بالثمن \* اشترى بزر البصل ووزعه فلم ينبت فظفر أنه قشاه بالفارسية بوشيده رجع بالثمن

ليس له ذلك فان ميز القرب  
وأراد أن يحاط ويردان أمكنه  
الرد على ذلك الكيل ردوان لم  
يمكن بان نقص من ذلك  
الكيل شيء لا يرجع بنقصان  
الخطئة الآن يرضى البائع  
بأخذها ناقصة اشترى مسكاً

شخصاً فوج در فیہ ملکا کثیرا  
اودھنا فوج در فیہ ثقلای

در دیا کثرا کا الحنطة \* اشتری  
روین قوچد فیه ترا بارده

بلافصل بين القليل والكثير  
\* وحد المشتري في الحجة فأرة

مميته ويضرها القمق ردها وان  
لم يضرها لا وان تعذر الرد

باللذس ورجع بالنقصان \* أقر  
البائع ببيع السمن الذائب

بعوت فأرقة فيه رجع المشتري  
عليه بالنقصان عندهما

وعلیه الفتوی ولوجود  
المشتري على الثوب دمان

اضرء الغسل ردو الالا \* اشترى  
كننا الميت ووجد به عيالا يرد

ولا يرجع بالنقص ان تبرع  
به اجنبي ولو وارثا رجس

بالنقص ان من البر (هـ) \* جعل  
الارض المشقاة مسجدا ثم

عمر علي عيب لا يرجع  
بالنقص على قول من قال

\* وجد الثوب صغيرا فاراد الرد  
فقال: أدم الخطاط ففعلها فل

يقطعه له الرداء ولو قال بعده  
فان اتفه السمع والارردت

فعرض على البيهقي لا يرد لعدم  
عيب أو حق صم عنه ناودخل

(٥٦ - فتاوى رابع) الرضا في الاول ووجوده في الثاني (نوع منه في البراءة) باع البراءة من كل  
فيه الحادث بعد السبع قبل القمض عنه الثاني خلافه بمحذور البراءة من كل عيب به لا يدخل الحادث اجماعا بـ

[illegible]



فبان عوراً أو مقطوعاً ردلان البراءة عن المتعلق تقتضى قيام المتعلق وفي التبهرى من كل عيب يدخل العيوب والداء وان كان من كل داء يدخل المرض لا الاصبع الزائدة ولا أثر (٤٤٣) قرحة برأت وعن الامام الداء الممرض الذى فى الجوف من كبد أو طحال أو غيره \* باع عبداً وقال أنا برى من كل داء ولم

يقبل من كل عيب برى من العيوب أيضاً لان الداء داخل فى العيب بخلاف العيب فانه لا يدخل فى الداء ويبرأ عن اصبع واحدة مقطوعة ولو قال أنا برى من كل عيب بهذه الجارية برى من العور ونحوه أيضاً ولو قال برئت من عيبه لا يرد بالواحد ويرد بالعيين

(نوع فى الرتبة)

ظهوره شرط الخصومة وظهوره طرقاً اما المشاهدة كالاصبع الزائدة أو قبول الاطباء الخاذقين كداء الباطن أو بقول النساء أو بالخبر فان بالمشاهدة صحة خصومة المشتري فى العيب فان قبـل القبض له الرد وفسخ العقد بمجرد ردت بلارضا وقضاء وفى الاصل جهله كعزل الوكيل بشرط علمه لارضاء فان رضى البائع فيها وان اختصم نظر فيه القاضى كان قديماً أو حديثاً لكنه لا يحدث فى المدة حلف المشتري ان طالب البائع بيمينه والا خلافاً للثانى بانه ماسقط حقه فى الرد على الوجه الذى يدعيه البائع عند أكثر القضاة وبعضهم بالله ما رضى بهذا العيب ولا عرضه على البيع منذراً وان مما يحدث مثله فى المدة ان اعترف البائع

معلومة ثم يسيل فيها الماء جاز أجر أرضه من آخر ليكرى المستاجر فيها ثم رآه وأجر حائط اليبني عليه المستاجر بناءً أو يضع عليه خشبة فان الاجارة لا تجوز فى جميع ذلك كذا فى الصغرى \* ولو استاجر ميزاناً بالركبسة فى داره كل شهر باجر معلوم جاز ولو كان الميزان من كذا فى حائط المؤجر لا يجوز كذا فى الظهيرية \* ولا تجوز اجارة الا جام والانهار للسكنى وغيره ولا تجوز اجارة المرعى لم يزد به اجارة الاراضى فان اجارة الاراضى جائزة وانما أراد به اجارة السكلا والحميلة فى جوارها أن يستاجر موضعاً من الارض ليضرب فيه فسطاطاً أو يجعله حظيرة لغنمه فتصح الاجارة ويبيع صاحب المرعى له الانتفاع بالمرعى كذا فى المحيط \* وفى جامع الفتاوى وله أن يمنع من يريد أن يدخل هذه الارض كذا فى التارخانية \* ولو استاجر مرعى بعدد بعينه فرعاه فى تلك السنة لم يضمن ما رعى وبأخذ عبده فان كان المؤجر قد أعتقه أو باعه جاز ذلك ويضمن قيمته كذا فى المبسوط فى كتاب الشرب \* ولو أجره بكرة وجبالاً ولو افسق به غنمه فهو فاسد للجهالة الا أن يسمى وقتاً فيجوز كذا فى المبسوط فى كتاب الاجارات \* ولو استاجر حائطاً ليضع عليه جذوعاً أو ستره أو كوة لا يجوز كذا فى فتاوى قاضى خان \* وإذا استاجر موضعاً معلوماً من الارض ليتدفيه بالاولاد يصلح به الغزل كى يسجج جاز لانه من اجارات الناس ولو استأجر حائطاً ليتدفى فيها الاولاد يصلح عليها الا برسم لينسجج به شعراً أو ديباجاً لا يجوز كذا ذكره بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى لان هذا ليس من اجارات الناس وفى عرف ديارنا ينبغى أن يجوز كذا ذكره بعض مشايخنا لان الناس تعاموا ذلك فى التفصيل جميعاً وفى نوادرهم شام استأجر وتدا يتدبه جاز معناه (ميجز كرفت تابخانه برد وبردو ارخانه خود سبب كند) كذا فى الذخيرة \* يصح استئجار الوتد الذى يصلح عليها الا برسم استأجر وتدا المتعلق المناع لا يجوز كذا فى الوجيز للكردرى \* ولا تجوز اجارة الشجر على أن الثمر للمستأجر وكذلك لو استأجر بقرة أو شاة ليكون اللبن أو الولد كذا فى محيط السرخسى \* ذكر الكرخى فى مختصره أن من استأجر نخلاً أو شجراً ليسط عليه ثيابه لا يجوز وفى المنتقى اذا استأجر الرجل سطحا ليحفف ثيابه عليه جاز كذا فى المحيط \* ولو استأجر شجرة ليسط عليه الثياب التحف لا يجوز كذا فى فتاوى قاضى خان \* واذا تكارى دابة الى بغداد على أنه ان بلغ الهافله ما يرضى من الاجر فالاجارة فاسدة للجهالة البسـدل وكذلك اذا استأجرها بحمكه أو بحكم صاحب الدابة فان قال رضى عشرون لا يزداد على عشرين وينقص عن عشرين كذا فى المحيط \* تكارى دابة بمثل ما تكارى به أصحابه ان لم يكن ما تكارى به أصحابه بمثل هذه الدابة معلوماً بل مختلفاً فسدت ولو كان معلوماً بان كان عشرة لا يزيد ولا ينقص وعلم ذلك جاز وان كان مختلفاً بان كان أجراً بمثل هذه الدابة يختلف باختلاف الاحوال قد يكون عشرة أو أقل أو أكثر يلزم الوسط نظراً للبيانين كذا فى الوجيز للكردرى

(الفصل الثانى فيما يفسد العقد فيه لكان الشرط) والاجارة تفسدها الشروط التى لا يقتضيه العقد كما اذا شرط على الاجير ان خاص ضمان ما تلف بفعله أو بغير فعله أو على الاجير المشترك ضمان ما تلف بغير فعله على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى أما اذا اشترط شرطاً يقتضيه العقد كما اذا شرط على الاجير المشترك ضمان ما تلف بفعله لا يفسد العقد كذا فى الجوهرية النيرة \* ولو استأجر عبداً شرطاً على أنه ان مرض أو مرض المستأجر يعمل من الشهر الثانى بقدره فهو فاسد كذا فى محيط السرخسى \* رجل استأجر عبداً كل شهر بكذا على أن يكون طه امه على المستأجر أو دابة على أن يكون علفها على المستأجر ذكر فى الكتاب أنه لا يجوز قال الفقيه أبو الليث فى الدابة تاخذ بقول المتقدمين أما فى زماننا فالعبد با كل من مال المستأجر عادة كذا فى الظهيرية \* وكل اجارة فيها رزق أو عاف فهى فاسدة الا فى استئجار الظائر بطعامها وكسوتها كذا فى المبسوط \* تكارى من رجل بيتاً شهر بعشرة دراهم على أنه اذا سكنه يوماً ثم خرج عليه عشرة دراهم كانت الاجارة فاسدة واذا تكارى دابة على أنه كلما ركب الامير ركب هو معه فهو فاسد أيضاً للجهالة

بقيامه عنده ألزمه وان أنكره وبرهن المشتري عليه فكذلك وان لم يبرهن عليه لكن برهن على كونه عند بائع بأعنه رده المعقود على بائعه وهو على بائعه الاول بهذه المينة عند الثانى وقيل الامام معه وان عجز عن المينة يحلف البائع لقد باعه وسلمه بحق هذا العقد وما به

هذا العيب فان حلف برئ وان نكل يرد عليه قال في المحيط لا يصح هذا لجواز رضا المشتري وبراءته والاعتماد على المروي عن الثاني \* بالله ما لهذا المشتري قبل الحق الرد بالوجه الذي تدعيه تخليفا على الحاصل وان كان في الجوف (٤٤٣) ولا يعرف الا بقول الاطباء والخصومة قبل

المعقود عليه كذا في المحيط \* ولو استأجر دارا بأجرة معلومة وشرط الاجرتطين الدار وتعليق باب عليها أو ادخال جذع في سقفها على المستأجر فالاجارة فاسدة وكذا اذا أجزأ رضا وشرط كرى نهرها أو حفر نهرها أو ضرب مسنة عليها كذا في البدائع \* دفع داره على أن يسكنها ويرتمها ولا أجر عليه فهو عارية لانه لم يشترط الاجرة فان المرتبة نفقة الدار ونفقة المستعار على المستعير كذا في الفتاوى الصغرى والغياثية \* وان تكارى دابة الى بغداد على أنه ان رزقه الله تعالى من بغداد شيئا أو من فلان شيئا أعطاه نصف ذلك فهذا فاسد وعليه أجر مثلها فيمأركب وان تكرارها الى بغداد على أنم ان بلغته بغداد فله أجر عشرة دراهم والا فلا شيء له فالاجارة فاسدة وعليه أجر مثلها بقدر ما سار عليها كذا في المبسوط \* اذا شرط الخراج على المستأجر قال في الكتاب بفساد العقد من مشايخنا من قال ذلك محمول على خراج المقاسمة أو على أرض صالحة يختلف خراجها ما اذا كان خراج وظيفة فيكون الخراج والاجر المسمى سواء والصحيح أنه لا يجوز العقد مطلقا وبه بقي كذا في الصغرى \* لو كانت أرضا عشرية فاجرها وشرط العشر على المستأجر جازي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في الذخيرة \* ولو قال أدخر أجها ولا أجر عليك فهو اجارة فاسدة وكذلك اذا شرط في الدابة أن يبدله أن يرجع عن بعض الطريق فعليه تمام الاجر أو شرط انه ان لم يبلغه الى موضع كذا اليوم فلا أجر عليه فسد كله وعليه أجر مثل ما ركب وكذلك ان شرط العلف على المستأجر وان لم يعلف حتى مات فلا ضمان عليه أو شرط عليه أن يرد العين على الأجر ولها جمل ومؤنة وان لم يكن لها جمل ومؤنة جازا أو شرط عليه أن يردها بلا عيب أو شرط عليه ضمان العين لو هلكت أو تعيبت ولا يجوز اذا شرط على البناء أن يدخل في البناء كذا عدد من البان نفسه أو شرط على الخياط أن يخيط قباء ويطنه أو يحشوه من عنده ولو فعل يجب أجر المثل وقيمة الالبان والقطن والبطانة وهذا بخلاف النذاف والحلايج هكذا في الغياثية \* ولو استأجر رجلا ليقطع له أشجارا في قرية بعيدة عن المصر على أن أجرة الذهاب والرجوع تكون على المستأجر قالوا ليس على المستأجر أجر الذهاب وأجر الرجوع واذا شرط ذلك على المستأجر فسد العقد وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كانت الاشجار معلومة للمستأجر فكذلك وان لم تكن معلومة للمستأجر مالم يذ كر الوقت لانصح الاجارة وان بين الوقت كان أجيرا ووجد في ذلك الزمان وكان عليه أجر ذلك الزمان فيجب عليه المسمى لا غير كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع المغير رجل استأجر أرضا بدارهم على أن يكريهم أو يزرعها أو يسقيهم أو يزرعها فهذا جائز وان شرط عليه أن يثنيا أو يشرقها فهو فاسد واختلفوا في تفسير التثنية قال بعضهم أن يردوها مكروبة فان كان تفسيرها كذا فهو شرط مخالف للعقد لانه شرط تعود منتهته الى رب الارض بعد انتهاء العقد وقال بعضهم تفسير التثنية أن يكريهم امرتين ثم يزرعها فان كان تفسيرها هكذا فالفساد يختص بديارهم لم لان في ديارهم يخرج الارض ريغا تاما بالكراب مرة وكذا في ديار نسف فيكون هذا الشرط في مثل هذا الموضع شرطا لا يقتضيه العقد ولا حدها فيه منفعة وهو رب الارض لان منفعة الكراب تبقى بعد مدة الاجارة فيوجب فساد العقد حتى لو كانت لا تبقى لا يفسد العقد فاما اذا كانت الارض في بلد يحتاج الى تكرار الكراب فاشترط التثنية لا يفسد العقد وكذلك اذا شرط عليه أن يسرقها فان كان السارقين من عند المستأجر فقد شرط عليه شيئا هو مال فان كان تبقى منفعته الى العام الثاني يفسد العقد وان كان لا تبقى منفعة الى العام القابل لا يفسد العقد كذا في المحيط \* وذ كر خواهر زاده اذا شرط على المستأجر أن يردوها مكروبة بة بكراب في مدة الاجارة فانه قد فاسد وهو الصحيح أما اذا شرط أن يردوها مكروبة بة بكراب لافي مدة الاجارة بل بعدها فهذا على وجهين ان قال أجرتك بكنا وبان تكرمها بعد

عدلة بقيام العيب توجهت الخصومة وحلف البائع كاذ كرنا وان بالخبر كالا باق والسرقة والبول في القرائن ولا يثبت ذلك الا برجلين أو رجل وأمر آتيف وكل ذلك عيب في الغلام والجارية اذا اتفقا الحال لا اذا اختلف بان وجد كل واحد عند البائع في المخرا والكبر ووجد

عند المشتري في الصغير أو الكبير أما إذا وجد عند البائع في الصغير ثم عند المشتري في الكبير لا يكون غيباً والبول على الفرائش من الصغير الذي له تمييز غيب أما الذي لا يعقل فلو جاء المشتري (٤٤٤) وادعى باقعه وقد كان عند البائع بعد البلوغ لا يخلو ما أن يقرهم أو ينكرهم أو أقر بوجوده عند المشتري وأنكر وجوده عنده أو بعكسه فإن أقرهم مارد عليه وإن أنكرهم الأمرين لا يصح خصومته قبل أن يبرهن على وجوده حالاً فإن برهن صحته الخصومة ثم يبرهن على كونه عند البائع بعد البلوغ فإن برهن رد وإن عجز حلف لقد باعه وسلم وما أبقى منذ باع مبلغ الرجال وفي الصغير قيام الغيب شرط صحة الدعوى حتى لا يحلف

البائع الرديين البتات أما لو قال المشتري به غيب قائم في الحال وكان في يد البائع أيضاً فالدعوى صحيحة فإن أقر البائع بكل ما قال الزم القاضي البائع وإن أقر بقيام الغيب في الحال لا عير حلف على البتات كما ذكرنا وإن أنكر قيام الغيب في الحال لا يحلف على العلم عند الامام \* ويجدها متممة الطهر لا يرد ما لم يرد تنازع الحيز بالحبل أو الداء ويرجع في الداء إلى الأطباء وفي الحبل إلى النساء والارتفاع بدون أحد هذين لا يعد عيباً وفي دعوى الحبل أغما يصدق في رواية إذا كان من حين شرائها أربعة أشهر وعشر وإن أقل لا وفي رواية تسمع دعوى الحبل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس وعن الامام إذا

انقضاء مدة الاجارة فهو صحيح (٢) وإن كان بهذا الماء قال في الكتاب وإن قال آجر نك بكذا على أن تكرمها بعد انقضاء المدة لا يصح فإن أطلق الكراب إطلاقاً ينصرف إلى ما بعد انقضاء المدة فيجوز لكن هذا خلاف ظاهر الرواية واستقدنا هذه التفاصيل من جهته وهي صحيحة وبه يفتي كذا في الصغير \* وإذا شرط كرى الأنهر على المستأجر يفسد العقد ومن مشايخنا من فرق بين الجداول والأنهار فقال اشتراط كرى الجداول صحيح والاول أصح كذا في المحيط \* وإذا تكرر دار من رجل سنة بمائة درهم على أن لا يسكنها فالاجارة فاسدة ولو استأجر داراً وشرط على المستأجر أن يسكن هو بنفسه ولا يسكن غيره فالاجارة جائزة ولو أجز في هذا الشرط منفعة قال شيخ الاسلام في شرحه لا بد من التأويل إلا لا يجزى بينهم فارق فنقول تأويل الصورة الثانية أنه لم يكن في الدار ثبر بالوعة ولا بثروء فإن لم تكن فيهما ثبر فلا منفعة للثواب في هذا الشرط لانه لا يتضرر بالسكن غيره إذا كانت الحالة هذه لان ما يجمع على ظاهر الدار فأخرج ذلك على المستأجر وكثرة السكان لا توهم البناء فلا يفسده وتأويل الصورة الاولى أنه كان في الدار ثبر بالوعة وبثروء وإذا كان كذلك كان لرب الدار في هذا الشرط نوع منفعة وأنه شرط لا يقتضيه العقد فأوجب فسادها ثم انفسدت الاجارة في الصورة الاولى فسكن فيها المستأجر فعليه أجر المثل بالغاما بلغ كذا في المحيط \* ان جعل آجر الدار أن يؤذن اهر سنة أو يوم فالاجارة فاسدة وعليه أجر مثل الدار ان سكنها ولا يبرل في الاذان والامامة كذا في المبسوط \* رجل تكرر من رجل داراً كل شهر بمائة درهم على أن ينزلها هو بنفسه وأهله على أن يجر الدار ويرم ما كان فيه من خراب ويعطى أجر حارسها وما نالها من جهة السلطان أو غيره فالاجارة فاسدة قالوا وهذا الجواب صحيح في العمارة والنائب لان العمارة على رب الدار وانما مجهولة في نفسها فصار هو بهذا الشرط شارطاً لنفسه شيئا مجهولاً فاما أجر الحارس فهو على الساكن فلا يكون بهذا الشرط شارطاً لنفسه شيئا مجهولاً فلا ينسد العقد وان لم يسكنها فلا أجر عليه وان سكنها فلا أجر مثلها بالغاما بلغ لا يجوز به المسمى المعلوم فالاصل أن العقد اذا فسد مع كون المسمى كله معلوماً يعني آخر يجب أجر المثل ولا يرد على المسمى حتى ان المسمى اذا كان خمسة وأجر المثل عشرة يجب خمسة لا غير اذا فسد العقد لحالة المسمى أو لانعدام المسمى يجب أجر المثل بالغاما بلغ وكذلك اذا كان بعضه مجهولاً وبعضه معلوماً كافي مسئلة المزمة والناسبة يجب أجر المثل بالغاما بلغ وهذا هو الكلام في طرف الزيادة على المسمى وأما الكلام في طرف النقصان عن المسمى فنقول اذا كان المسمى كله معلوماً القدر وفسد العقد بسبب آخر من الاسباب ينقص عن المسمى حتى انه اذا كان أجر المثل خمسة والمسمى عشرة يجب خمسة وإذا كان المسمى بعضه مجهولاً وبعضه معلوماً لا ينقص عن القدر المعلوم كافي مسئلة النائية والمزمة فانه لا ينقص عن القدر المعلوم حتى ان في مسئلة النائية والمزمة اذا كان أجر المثل خمسة يجب عشرة وهو القدر المعلوم من المسمى كذا في المحيط \* (الفصل الثالث في قفيز الطحمان وما هو في معناه) \* صورة قفيز الطحمان أن يستأجر الرجل من آخر ثوراً يطحن به الحنطة على أن يكون لصاحبها قفيز من دقيقها أو يستأجر انساناً يطحن له الحنطة بنصف دقيقها أو ثلثه أو ما أشبه ذلك فذلك فاسد والحيلة في ذلك ان أراد الجواز أن يشترط صاحب الحنطة قفيزاً من الدقيق الجيد ولم يقل من هذه الحنطة أو يشترط ربع هذه الحنطة من الدقيق الجيد لان الدقيق اذا لم يكن مضافاً إلى حنطة بغينها يجب في الذمة والاجر كما يجوز أن يكون مشاراً اليه يجوز أن يكون ديناً في الذمة ثم اذا جاز يجوز أن يعطيه ربع دقيق هذه الحنطة ان شاء كذا في المحيط \* ولو استأجر أن يطحن طعامه بقرص (٢) قوله وان كان بهذا الماء قال الخ كذا في نسخة الطبع الهندي وفي جميع نسخ الخط وان كان ينزل الماء ولعل جميع ذلك تحريف وصوابه وان كان بهذا الماء قال في الكتاب يعني ما ذكر من جواز الاجارة فيه بنذ لما قاله محمد في الكتاب وليحذر والله أعلم اه بحرأوى

وجدها من تفعلة الحيز يدعها حتى يعلم انها ليست بحامل ولم يوقت فيه ومحمد قدره بمدة الوفاة وأبو مطيع تسعة أشهر وسفیان بجولتين ويعتبر في ذلك أقصا مدة بلوغها وهي سبع عشرة فيحكم ببلوغها في هذه المدة وان لم ترد ما يعرف كل هذا اذا

أشكى الأمر بقول الأمة في حق الدعوى وتوجه العيين لا في الردف لوبرهن على أنها كانت مرتفعة الحيز عند البائع لا يقبل لعدم الوقوف على الانقطاع \* ولوبرهن على الاستحاضة عند البائع يقبل لامكان الوقوف (٤٤٥) عليه وان عجز عن إقامة العينة يحلف

كأذكرنا فلأخبرت امرأة

بأنها حبلى وأمر أنان بالعدم

صحت الخصومة ولا يقبل

قول النافية فلو قال البائع

ليست لها بصارة اختار

القاضي ذات بصارة \* ياع

جارية وسلمها فوجد المشتري

بها عيبا ورام الرد والبائع يعلم

قيام العيب له أن لا يقبل

بغير قضاء ثم كنه من الرد على

بأنه الأول والوكيل بالبيع

رد عليه به عيب بسلامة

اقتصر عليه وان لا يحدث

مثله في المدة هو الصحيح وان

بقضاء ولا يحدث مثله في

المدة والرد على الوكيل

رد على الموكل مطلقا وان

يحدث مثله في المدة فان

يشكول أو ينسب فرد على

الموكل وان باق رار فعلى

الوكيل ولكن له أن يخصم

الموكل والوكيل بالشراء له

الرد بالعيب قبل الدفع الى

الموكل كالمضارب ولو ادعى

البائع رضا لا مبرور به

بطل الرد وان أراد تحليني

الامر ليس له ذلك لأنه لم

يجر بينهما عقد وان أراد

تحليف الوكيل ليس له ذلك

أيضا لعدم دعوى الرضا

منه ولو أقر الوكيل برضا

الامر لم تمت الحارية إلا أنه

لو برهن على رضا الأمر

أو قبل الأمر بالعيب أخذ

المبيع ولو وجد الموكل به

عيبا بعد موت الوكيل رده

منه أو بدرهم وقف من منه أو بدينهم ورطل من لحما فهو فاسد كذا في الغيائية \* ولو دفع مسمما الى دهان ليغمره على أن يكون بعض الدهن له أو شاة ليدبجها على أن يكون بعض اللحم له لا يجوز كذا في خزائن المفتين \* ولا تصح اجارة الرعي ليطحن بره ببعض دقيقه كذا في شرح أبي المكارم \* اذا استأجر رجلا ليحمل له طعاما بغير مننه أو استأجر رجلا ليحمل عليه طعاما بغير مننه فإنه لا يجوز وان حمله فله أجر مثله ولا يجوز بالأجر قفرا بخلاف ما لو استأجر ليحمل نصف طعامه بالنصف الآخر حيث لا يجب الأجر وهذا بخلاف ما لو اشترى كافى الاحتياط فاحتطب أحدهما وجمعه الآخر فإنه يجب الأجر بالغاما بلغ عند محمد رده الله تعالى كذا في الكافي \* ثم الاصل فيه أنه متى جعل المستأجر المحمول كله لنفسه وشرط له الأجر من المحمول فسدت الاجارة فاذا عمل الأجير استحق الأجر متى جعل المحمول بعضه والباقي أجره بطلت الاجارة وان حمل لا يستحق شيئا كذا في التبيين \* ولو استأجر رجلا ليحني هذا القطن بعشرة أمنا من هذا القطن لا يجوز ولو قال بعشرة أمنا من القطن ولم يقل من هذا القطن جاز كذا في فتاوى قاضيان \* دفع غزلا الى حائك ليسجبه بالنصف فالثوب لصاحب الغزل ومشايخ يبيعون هذه الاجارة لمكان الضرورة والتعامل والصحيح جواب الكتاب لأنه في معنى فقير الطحان وللحائك أجر مثله لا يجوز به قيمة المسمى هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان \* ولو تشاركى عبدا ما ذونا وغير ما ذونا بنصف ما يكسبه على هذه الدابة فالاجارة فاسدة وله أجر مثله فيما عمل ان كان ما ذونا واستأجره من مولاه وان كان غير ما ذونا ولم يستأجره من مولاه فان عطب الغلام كان ضامنا لقيمه ولا أجر عليه وان سلم فعليه الأجر استحسانا كذا في المبسوط \* دفع أرضه ليغرس شجرة على أن تكون الأرض والشجر بينهما نصفين لم يجز والشجر لرب الأرض وعليه قيمة الشجر وأجر ما عمل ولا يؤمر بقلعه ولو كانا كذا لالغته حسب من أجر الغراس ما كل كذا في المحيط السرخسي \* واذا دفع الرجل الى رجل دابة ليعمل عليها ويؤجرها على أن ما رزق الله تعالى من شئ فهو بينهما فان أجر العامل الدابة من الناس وأخذ الأجر كان الأجر كله لرب الدابة وللعامل أجر مثل عمله وان كان لا يؤجر الدابة من الناس وانما يتقبل الأعمال من الناس ثم يستعمل الدابة في ذلك فان الأجر يكون للعامل وعلى العامل أجر مثل الدابة هكذا في المحيط \* واذا دفع الرجل الى رجل بعير ليسقي به الماء يبيع على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شئ فهو بينهما نصفان فهذا فاسد وبه هذا اذا استعمل البعير والرواية فيباع الماء كان الثمن كله للعامل وعلى العامل أجره ثلثي البعير والرواية وهكذا اذا أعطاه شبكة ليصيدها على أن ما صاده من شئ فهو بينهما نصفان يصطاد يكون للصائد وعليه أجره ثلثي الشبكة كذا في النخبة \* واذا تشاركى الرجل بعيرا ليعمل عليه أمتعة نفسه ويبيعهما من الناس على أن يكون أجر البعير نصف ما يحصل بتجارته فهذا فاسد وجب ما كتسب المستكرى فهو له وعليه لصاحب البعير أجر مثل عمله كذا في التتارخانية \* واذا دفع الرجل الى رجل بيتا ليعمل فيه البعير على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شئ فهو بينهما نصفان فقبض البيت وباع فيه البعير فاصاب ما لافان جميع ذلك لصاحب البعير ولصاحب البيت عليه أجر مثل البيت ولو كان صاحب البيت يدفع اليه البيت ليؤجره يبيع فيه البعير على أن ما رزق الله تعالى من شئ فهو بينهما نصفان ففقدان فاسد فاذا استوفى عمله كان على رب البيت أجر مثل عمله كذا في المحيط \* ولو قال استأجرتك كل يوم بدرهم فأتصيده فبنتا فهو فاسد وما صاده فله مستأجر وللعامل أجر مثل عمله ولو استأجر عبدا بنصف ربح ما يجزى أو رجلا يري غنما بلبنها أو بعض لبنها أو وصفها لم يجز ويجب اجر المثل كذا في التتارخانية \* دفع بقرة الى رجل على أن يعلفها وما يكون من اللبن والبنين بينهما أنصافا فالاجارة فاسدة وعلى صاحب البقرة للرجل أجر قيامه وقيمة علفها من علفها من علفها هو ملكه لا ما سرحتها للمري ويترك اللبن ان كان قائما وان أن تلف فامثل الى صاحب اللبن مثلي وان اتخذ من اللبن مضلا فهو لا يتخذ ويضمن مثل اللبن لا تقطاع

على البائع وان وجد المشتري من الوكيل عيبا أخذ الثمن من الوكيل ان كان نقدا الثمن اليه وان نقدا الثمن للوكيل فغن الموكل والوكيل بالشراء ولو وجد به عيبا ان كان سلمه الى الموكل لا يردده الارضه وكذا في الاجارة والاستحار والمشتري من الوكيل يرد به بالعيب عليه وان وصل

الثنى الى الموكل \* وفي الزيادات الوكيل بالشراء وجهه بالمشترى غيبا قبل القبض فابرا البائع جازولزم الامر وان كان بعد القبض لزمه  
لا الامر \* اشترى من عبده المأذون (٤٤٦) المدينون المستغرق فوجد فيه عيبا لا يرده عليه ولا على بائعه اذا كان الثمن منقودا فان لم ينقده

المولى وقبض المبيع أولا  
ووجد فيه عيبا له الردان كان  
الثنى من النقص وداو كيلييا  
أو وزيا بغير عيبه لانه يدفع  
بالرد مطالبة المأذون من  
نفسه وان كان عرضا لا يملك الرد  
\* باع نفس العبد من العبد  
بجارية ووجد بها عيبا ردة  
الجارية وأخذ من العبد قيمة  
نفسه عندهما وقال محمد  
رجه الله يرجع بقيمة الجارية  
ولو باع العبد من وارثه ومات  
فوارثه المشتري ووجد فيه  
عيبا يرجع الامر الى القاضي  
فينصب قيمه فيرده المشتري  
الى القيم ويرد القسيم الى  
الوارث نقد الثمن أولا في الصحيح  
\* ولو باع الوارث من مورثه  
فمات المشتري وورثه البائع  
ووجد فيه عيبا رده الى الوارث  
الاخران كان وان لم يكن له  
سواه لا يرد ولا يرجع بالنقصان  
\* وكذا اشترى لنفسه من  
ابنه الصغير شيئا وقبضه  
وأشهد ثم وجد فيه عيبا يرجع  
الامر الى القاضي حتى  
ينصب عن ابنه خصما يرده  
عليه ثم يرد الاب لابنه على  
بائعه وكذا لو باع الاب من  
ابنه \* اشترى العبد  
المأذون شيئا أو أبرأه البائع  
عن الثمن لا يرد بالعيب وان  
المشتري حر الوعد هذا القبض  
فكذلك وان قبله الرذالة  
امتناع عن القبول وكذا  
خيار الشرط أبرأ بائعه من

حق المالك بالصناعة والحيلة في جواز ان يبيع نصف البقرة منه بثلث ويبرئه عنه ثم يامر بالتخاذل بين والمصل  
فيكون بينهما وكذا لو دفع الدجاج على أن يكون البيض بينهما أو بزر الفيلق على أن يكون الابريس بينهما  
لا يجوز والحادث كله لصاحب الدجاج والبزر كذا في الوجيز للكردي \* فلو أن المدفوع اليه دفع البقرة أو  
الدجاجة الى رجل آخر بالنصف فهلك في يده فالمدفوع اليه الاول ضامن فلو أن المدفوع اليه بعث البقرة الى  
السرحد فلا ضمان لمكان العرف كذا في المحيط \* دفع بزر فيلق على أن يكون انصافا فلما خرجت الدودة  
قال الشريك أكثرها لك فقال صاحب البزر ادفع الى قيمة البزر وأبرأ من الدود والشريك كان كاذبا  
في كله فالفيلق كله لصاحب البزر وعليه أجر مثله بشرطه في قيامه عليه عليه قيمة ورق الفرساد كذا في  
الوجيز للكردي \* ولو غصب من آخر دود الفز أو بضع الدجاجة فأمسكها حتى خرج الفيلق أو الفرساد  
يكون الفرساد والفيلق حكى عن شمس الأئمة الحلواني أنه قال ان خرج بنفسه فهو لصاحبه (١) والحيلة في  
جنس هذه المسائل أن يبيع صاحب البيضة نصف البيضة وصاحب الدجاجة نصف الدجاجة من المدفوع  
اليه ويبرئه عن ثمن ما اشترى فيكون الخارج بينهما كذا في المحيط \* رجل له غريم في مصر آخر فقال لا تخر  
اذهب اليه وخذ المال منه فاذا قبضت ذلك منه فلك عشرة دراهم من تلك الدراهم فذهب وأخذ يوجب أجر  
المثل واشترط العشرة مما يقبض شرط فاسد لانه في معنى فليس الطمان كذا في جواهر الفتاوى \* وان  
استأجر ليعمل له كذا ولم يذكر الاجر واستأجر على دم أو مئة تلم أجرا للمثل بالغاما بلغ وكذا اذا جعل عددا من  
الدراهم أجرا ولم يبين وزنه وفي البلدان قد تختلف وان غالب واحد يصرف اليه كذا في الوجيز للكردي  
\* رجل استأجر رجلا ليعصده قصباً في أجرة على أن يعطى له خمس حرمان من هذا القصب لا يجوز ولو  
قال استأجرتك بهذه الحرمان الخمس لتعصده هذه الأجرة جاز ولو قال استأجرتك على أن تعصده هذه الأجرة  
بجسم حرمان من القصب لا يجوز الاجارة بلهالة الحرمان كذا في فتاوى قاضيان  
\* (الفصل الرابع في فساد الاجارة اذا كان المستأجر مشغولاً بغيره) \* استأجر بيتاً مشغولاً بامتعة  
الاجرة كذا في الكرخي في مختصره رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز ويؤم بالقرين والتسليم  
وعليه الفتوى الا أن يكون في التفريغ ضرر فاحش هكذا في فتاوى قاضيان \* ولو استأجر أرضاً فيها زرع  
أو كرم يمنع الزراعة فهي فاسدة فان قلع وسالها الى المستأجر جاز لانه زال المانع ولو كان الزرع قد أدرك  
لا يضره مصادره جازت الاجارة ويؤم بالحصاد فان مضى من مدة الاجارة شيء قبل أن يختصما ثم قلع الزرع  
فالمستأجر بالخيار ان شاء قبضه او دفع عنه أجر ما لم يقبض وان شاء تركه بخلاف ما لو استأجر داراً ليسكنها  
ومنعه المؤاجر عن السكنى في بعض المدة يلزم العقد في الباقي ولا خيار له كذا في محيط السرخسي \* ولو  
استأجر أرضاً فيها رطبة سنة فالاجارة فاسدة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فان قلع رب  
الارض الرطبة وقال للمستأجر قبض الارض يضاء فهو جائز فان اختصما قبل ذلك فابطل الحاكم الاجارة  
ثم قلع الرطبة بعد ذلك لم يصح الا بالاستئناف وان مضى من مدة الاجارة يوم أو يومان قبل أن يختصما ثم قلع  
الرطبة فالمستأجر بالخيار ان شاء قبضها على تلك الاجارة وطرح عنه أجر ما لم يقبض وان شاء لم يقبض كذا  
في السراج الوهاج \* ثم الزرع اذا لم يدرك فارد جواز الاجارة في الارض فالحيلة في ذلك أن يدفع الزرع اليه  
معاملة ان كان الزرع لرب الارض على أن يعمل المدفوع اليه في ذلك بنفسه وأجرائه وأعوانه على أن يمارزق  
الله تعالى من الغلة فهو بينهما على مائة سهم من ذلك للدافع وتسعة وتسعون سهماً للمدفع اليه ثم ياذن له  
الدافع أن يصرف السهم الذي له الى مؤننه هذه الضبعة أو الى شيء أراد ثم يواجر الارض منه وان كان الزرع  
قوله والحيلة الخ هذه عين الحيلة المتقدمة قريبا في مسئلة البقرة فالاولى الاقتصار على أحدهما تأمل اه

مصححه

العيب بعد ما وجد المشتري الثاني بالمبيع عيبا قبل الرد عليه صح حتى لو رد عليه لا يرد على بائعه \* ادعى  
أن جذعا من جذوع السناط منكسر والمشتري كان رآه أو ان البائع أن كذا \* كسر بحيث لو نظر اليه الناظر يراه لا يصدق أنه



لم يرمح الشراء \* وجذب المبيع عينا فاصطلم على أن يدفع البائع شيئا المبيع للمشتري جاز ولو اصطلم على أن يدفع المشتري شيئا والجارية البائع  
لأنه ربا لا اذاباعه بأقل من الثمن الأول \* وجذب المبيع الذي له حل وموثة عينا وزدته قوته (٤٤٧) الرد على المشتري \* تقاضا عبدا

بجارية وتقاضا ووطئ  
المشتري الجارية ثم وجد  
بالعبد عيب ورده خير بائع  
الجارية بين أخذ قهقهة يوم  
قبضها وأخذها وليس له  
نقصان الثمن إلا بكونه  
العقران ثيبا لأن الوطئ على  
ملكه \* تقاضا بغير ربه  
وتقاضا ثم وجد أحدهما  
يمشتره عينا ومات والبعض  
الآخر مريض بخير إن شاء  
أخذ بحصة العيب من  
البعض الآخر وأرجع بحصة  
العيب من البعض الآخر صحهما  
وإنما خير لمرض البعض \* اشترى  
عبدا وتقاضا وضمن له رجل  
عيوبه فاطلع على عيب  
ورده لأضمان عليه على  
قياس قول الإمام رحمه الله  
لأنه باطل كضمان العهدة  
\* ولو ضمن له ضمان السرقة  
أو الخربة فوجدته مسروقا  
أو حرا أو الجنون أو ألعى  
فوجده كذلك رجع على  
الضامن بالثمن \* ولو مات عنده  
وقضى بالنقض رجع به على  
ضامن الثمن ولو ضمن له  
بحصة ما يجده فيه من  
العيب جاز عند الأمامين أن  
رد رجع بالثمن كله وإن عيب  
عنده رجع بحصة العيب  
على الضامن كما يرجع على  
البائع وإن ضمن ما لحقه  
من الثمن من عهدة هذا  
العبد كان كذلك عند  
الإمام إن استحق رجع

لغير رب الأرض ينبغي أن يؤجر الأرض منه بعد مضي السنة التي فيها الزرع فيجوز توصير الجارية مضافة  
إلى وقت في المستقبل وكذلك الحيلة في الشجر والكرم يدفع الشجر والكرم معاملة كذا في المحيط \* وحيلة  
أخرى إن كان الزرع رب الأرض أن يبيع الزرع منه بثمن معلوم ويتقاضا ثم يؤجر الأرض منه وإن كان  
لغيره يؤجر بعد مضي المدة ولو أجمع هذا بدون الحيلة ثم سلم بعد ما فرغ وحصد ينقلب جائرا هكذا في  
الخلاصة \* رجل أجزأ أرضا بعضها مروعة وبعضها فارغة ففي المروعة فاسدة وفي الفارغة أيضا فاسدة  
لفسادها كذا في جواهر الفتاوى \* وفي فتاوى الفضل فيمن استأجر ضياعا بعضها مروعة وبعضها  
فارغة قال يجوز في الفارغة دون المشغولة وإذا اختلفا فالقول بما يؤجر كذا في المحيط \* ولا يجوز استئجار  
الأرض السبعة والنزهة ولا تصلح للزراعة لأن منفعة الزراعة لا يتصور وحدوثها من إعادة هكذا في البدائع  
\* ولو اشترى رجل قصيلا ليقطعه أو أطلق العقد متى صح الشراء ثم استأجر الأرض مدة معلومة ليترك  
القصيل جاز وإن تركه هذا المستأجر حتى بلغ الزرع يجب الأجر للبائع وطالب الزيادة له الحصة الجارية ولو كان  
المشتري للقصيل استأجر الأرض إلى أن يدرك ولم يذكر مدة معلومة فالجارية فاسدة كلها المدة فإن  
تركه في الأرض حتى أدرك ثم أجزأ المثل بخلاف التخيل حيث لا يجب الأجر له أصلا قال ويطيب له من  
الزرع بقدر الثمن وما غرم من الأجر ويتصدق بالفضل هذا الذي ذكرنا قياس قول أبي حنيفة ومحمد رجهما  
الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فتطيب له الزيادة في الوجه كلها كذا في الذخيرة \* وإذا  
اشترى ثمرة في النخل ثم استأجر النخل مدة ليبقى فيها لم يجز لأنها ليست من اجارات الناس كذا في المحيط  
\* ويرجع بالأجر إن كان نقده ويطيب له ما زاد في الثمار كذا في الذخيرة \* ولو اشترى ثمرة في نخل ثم استأجر  
الأرض بدون النخل لم يجز لأن النخل حائل بينه وبين الثمر وأنه ملك المؤجر والمستأجر مشغول بملك المؤجر  
وكذلك إذا اشترى أطراف الرطبة دون أصلها ثم استأجر الأرض لبقاء الرطبة لا يجوز لأن أصل الرطبة  
على ملأ لا تجزأ حال بينه وبين المستأجر ملك الأجر ولو اشترى نخلة فيمساغ ليقطعها ثم استأجر الأرض  
ليبقىها جاز وكذلك لو اشترى الرطبة بأصلها ليقطعها ثم استأجر الأرض ليبقىها جاز ولو استأجر الأرض في ذلك  
كاه جاز كذا في المحيط \* في اليتيمة سئل والدي عن رجل استأجر من رجل أرضا لاجل المبطخة بمقدار معلوم  
وعندهما من التراب والسرقين لأصلها ولم يبين المدة ولا عن السرقين من أجر الأرض هل يصح هذا  
الاستئجار بهذا القدر فقال لا يصح قيل له لو أن المستأجر أتفق فيما رفع القاليز من البذور وما يحتاج إليه في  
ذلك ثم تبين أن ذلك الاستئجار فاسد هل تلغو نفقته أم له أن يضمن رب الأرض فقال نعم ولا يضمن له رب  
الأرض قيل لو لم يكن له التضمن في الشرع هل يدعى إتلاف القطين أو أفساد ما أصح فقال له يدعى  
إتلاف القطين أما أفساد ما أصح ففسده وتحت فلا يمكن من ذلك كذا في التتارخانية \* استأجر مشتري  
العبد البائع قبل قبضه شهر أبدا رهم لتعليم الخبر أو الخياطة جاز وله الأجر إن علم وإن مات في يد البائع قبل  
الشهر أو بعده مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضا وكذا لو كان ثوبا فاستأجره بغسله أو خياطته جاز وإن  
هالك فإن كان نقصه القطع أو الغسل مازقا بضافيه لك من المشتري والآخر البائع ولو استأجره المشتري  
ليحفظ له كذا يكذا فالجارية فاسدة لأن حفظه على البائع حتى يسلمه إلى المشتري وكذا لو استأجر الراهن  
المرتبة لحفظ الرهن ولو استأجره لتعليم عمل جاز وكذا لو استأجر المالك الغاصب على التفصيل المذكور  
كذا في القنية \* والله سبحانه أعلم

الباب السادس عشر في مسائل الشيوع في الجارية والاستئجار على الطاعات والمعاصي والأفعال المباحة  
اجارة المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في

بالثمن \* أقر بأق أمته ثم وكل آخر يبيعها فباعها وكم باقها ثم علم به المشتري ورام الرد على الكيل باق رمو كله ليس له ذلك دفع الضرر عن  
الوكيل \* وعن الثاني اشتراها وأبقت عنده ووجدها ثم استحقها مستحق بيعة فالباقي لازم لها حتى لو اشتراها من المستحق وأبقت عنده

له حق الرد وكذا الأباقي من المستاجر والمستعير والمودع إلا أن أبقت من المغنم قبل القسمة ثم عادت إليه وإن بيعت من المغنم أو وقعت في سهم رجل وأبقت منه في دار الحرب تريد (٤٤٨) الرجوع إلى أهلها أو لأهلها أو إلى أهله فوجده رد إلى أهله

الإذا كان به كسر أو غش وكذا إذا اشترى جارية فوجدها سوداء تامة الخلقة ليس له الرد لأن القبح في الجوارى ليس بعيب وعدة الجارية من الرجعي عيب لا من البائن \* اشتراها على أنها عذراء فباتت في يده ثم علم أنها لم تكن لا يرجع بشئ كذا عن الإمام وعن الثاني أنه يرجع بالنقصان \* اشترى جارية زنى بها أبوه أو وجدها لغيب رشده فهذا عيب في الجوارى التي يتخذن أمهات أولاد في غيبرهن إلا أن يعدن الخناس عيبا \* والدفر ليس بعيب فيهما والخبر عيب في الجوارى خاصة وجعل في الخنة صنفين عيبا في الجوارى فإذا كان من ذاه فهو عيب فيهما وفي النواذر ليس بعيب إلا إذا خش بأن توجد الرائحة من عيبه وشمس الأئمة إلا أن يكون فاحشا لا يوجد في الناس مثله \* وإذا وجد في حروف المصحف سقطا أو اشتراه على أنه منقوط بالخوف فوجد على خلافه أو على أنه جامع فوجد آيات أو آية ساقطة رد \* وعن الثاني اشتراها وقبضها ثم أطلع بها على عيب لا ينظر اليها إلا النساء فإن قلن بها ذلك لا رد لها بل أحلف البائع وإن قبل القبض أردتها بقولهن وقال محمد رحمه الله هما سواء ولا رد إلا بشكول البائع أو إقراره أو البيعة ثم قال بعد ذلك رد قبل القبض وبعده بقولهن فيما لا يطلع عليه الرجال إلا في الحبل لأنه ليس بظاهر بل أحلف عليه بكلامهين \* وفي بعض الكتب اشتراها ووجد بها عيب لا ينظر اليها إلا النساء إن عا

فتاوى قاضيان \* وعندهما يجوز بشرط بيان نصيبه وان لم يبين نصيبه لا يجوز في الصحيح (١) وفي المغنى الفتوى في اجارة المشاع على قولهما كذا في النبيين \* وصورته أن يؤاجر نصيبا من داره أو حصته من دار مشتركة من غير الشريك أو يؤاجر نصف عبدا أو نصف دابة كذا في جواهر الاختلاطى \* وأجعو أنه لو آجر من شريكه يجوز سواء كان مشاعا يحتمل القسمة أو لا يحتمل وسواء آجر كل نصيبه منه أو بعضه كذا في الخلاصة \* والشيوخ الطائري لا يفسدها اجتماعا كالأجر كله ثم تقاضى في نصفها أو مات أحدهما أو استحق بعضهم سابق في الباقي في النصاب والصغرى وطريق جوازها في المشاع أن يلحقها حكم حاكم ليصير منقاعا عليه أو حكم الحكم إن تعذرت المرافعة إلى القاضي أو يقد العدة في الكل أو لا ثم يفسخ في نصفه أو ربعه بقدر ما اتفق عليه العاقدان فيجوز كذا في المصنوعات \* ولو آجر من رجلين يجوز لكل واحد من المستأجرين أن يملكه منفعة النصف شائعا كذا في الكافي \* ولو آجر البناء دون الأرض لا يجوز وذكر محمد رحمه الله تعالى في النواذر أنه يجوز قال القاضي الإمام الأجل أبو علي النسفي به كان بقي شيخنا وكذا لو كان البناء ملكا والعروة وقفًا آجر البناء لا يجوز لأنه في معنى الشائع وقيل يجوز ولو آجر الدار وبيت من في اجارة الغير جازت الاجارة فيما وراء البيت وفي الحيل لشمس الأئمة الحلواني ولو كان البناء لرجل والعروة لا آجر صاحب البناء بناءه لا من صاحب العروة تختلف المشايخ فيه قال والفتوى على أنه يجوز ولو آجر من صاحب العروة لا إشكال أنه يجوز ولو استأجر العروة دون البناء يجوز كذا في الخلاصة \* في القيمة سئل الحسن بن علي عن قال لا آجر آجر منك نصف هذه الدار مشاعا وهذه الدار الفارغة بكاملها هل تصح في الفارغة أم لا تصح فيها فقال تصح في الفارغة كذا في التتارخانية \* في الأصل لا يجوز الاستئجار على الطاعات كتحليم القرآن والفقهاء والأذان والتذكير والتدريس والحج والعرة ولا يجب الأجر كذا في الخلاصة \* يجوز الاستئجار على بناء المسجد والباطات والقناطر كذا في البدائع \* ويجوز الاستئجار على تعليم اللغة والأدب بالأججاع كذا في السراج الوهاج \* ومشايخ بلجوزوا الاستئجار على تعليم القرآن إذا ضرب لذلك مدة وأتوا بوجوب المسمى وعند عدم الاستئجار أصلا وعند الاستئجار بدون المدة أفتوا بوجوب أجر المثل كذا في المحيط \* وقد استحسنوا جبر والد الصبي على المبرة المرسومة وكان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يقول يجبر المستأجر على دفع الأجرة ويحبس بها قال وبه يفتى وكذا يجوز الاستئجار على تعليم الفقه ونحوه والختار للفتوى في زماننا قول هؤلاء كذا في الفتاوى العنانية \* ولو استأجر لتعليم ولده الكتابة أو النجوم أو الطب أو التمهيد جاز بالاتفاق وفي فتاوى الفضلي ولو استأجر المعلم على حفظ الصبيان أو تعليم الخط أو ألهمه جاز ولو بشرط عليه أن يحذقه ذكر في الأصل أنه فاسد وفي الشروط لو دفع ابنه أو غلامه ليعلمه الحساب لا يجوز ولو بشرط عليه أن يقوم عليه في تعليم هذه الأشياء يجوز وفي الشروط أيضا عن محمد رحمه الله تعالى إذا استأجر رجلا ليعلم ولده حرفة من الحرف فإن بين المدة بأن استأجر شهرًا مثلاً ليعلمه هذا العمل يصح العقد وبنه قد على المدة حتى يستحق المعلم الأجر يتسليم النفس علم أول يعلم وإن لم يبين المدة بنه قد العقد فاسد أو لو علم يستحق أجر المثل والأفلا فالخاصل أن فيه روايتين والختار أنه يجوز كذا في المصنوعات \* دفع ابنه إلى رجل ليعلم حرفة كذا ويعمل له الأجر نصف عام لا يجوز وإن علم يجب أجر المثل كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر رجلا ليعلم ابنه

(١) قوله وفي المغنى الخ رد العلامة قاسم في تصحيحه بأن ما في المغنى شاذ مجهول القائل فلا يعول عليه كذا في الدر المختار بل المعول عليه ما في الخاتمة أن الفتوى على قول الإمام وبه جزم أصحاب المتن والشروح فكان هو المذهب وعليه العمل اليوم كذا في رد المختار له معصمه البصراوي

الادب

عليه الرجال إلا في الحبل لأنه ليس بظاهر بل أحلف عليه بكلامهين \* وفي بعض الكتب اشتراها ووجد بها عيب لا ينظر اليها إلا النساء إن عا

لا يحدث مثله في المدة كالرقن أردها بشهادة الواحد والاثنا أحوط وإن يحدث مثله حلف بشهادتهم ما وإن قبل قبض ردت بشهادتهم ما في آخر قول الثاني وكان أولاً يقول يحلف البائع ولا يرد في شيء من ذلك وكان محمد أولاً يقول في الزنقاء (٤٤٩) لا يرد أيضاً بشهادتهم ما ويحلف البائع ثم رجع إلى ما قلنا \* اشترى خفين فوجد أحدهما ضيقاً

ان لعله في رجله لا يرد والآخر له لأنه عيب عند الناس يقال هذا الخلف ليس له زوج وإن وجد بهما ضيقاً لا يرد \* وذكر ظهير الدين أن شترى نعلين فوجد بهما ضيقاً له الرد وإن وجد أحدهما أضيق من الآخر فإن كان خارجاً عما عليه خفاف الناس في العادة رد والآخر لا يرد ويدخل رجله لعله فقال البائع أنه يتسع في رجلك فلبسه يوم فلم يتسع ليس له الرد \* المشتري الأول أبرأته عن العيب بعد ما وجدته الثاني عيباً قبل رده صح حتى لو رده الثاني عليه ليس له أن يرد على الأول \* ادعى عيباً في المبيع فاصطلمها على أن يسد البائع للمشتري ما لا يشم أن لا عيب أو كان لكنه قد برئ استرد بدل الصلح قال شيخ الإسلام رحمه الله وإذا كان العيب ظاهراً لا يحدث مثله في المدة يرد بلا يرهان الآن يبرهن على إبراء المشتري أو رضاه فإن أنكره حلف على عدم الرضا والإبراء وإن حقل الحدوث في يد المشتري يقول للبائع أحدثت عندك فإن أنكر ولا يثبت للمشتري يحلف البائع على البتة لا العلم

الادب فبسه في عرض السنة هل يجب شيء قال (٢) (أنجيخواهد بدرار زوى مرويت بهد) كذا في جواهر الفتاوى \* وفي الفتاوى استأجر مؤثراً مشاهرة كل شهر بتسعة دراهم بعلم الصبيين أحدهما الادب والاخر القرآن فقال لعلم القرآن ليس من حرفتي فاستأجر معلماً يعلمون الناس وأعطاه من أجرى ففعل ذلك فأراد والد الصبي أن يجعل الاجر مناصفة قال الادب أجر المعلم عادة كل شهر نصف درهم أو درهم فأنا لأرضى بما تفعل قال هذا قريب من لو كيله بانه بذلك يحط أجره قدر ما يستحق المعلم الذي ضم اليه الصبي كذا في الحاوى للفتاوى \* وإذا استأجر المعلم بأجر معلوم ولم يبين عدد الصبيان يجوز كذا في الملتقط \* (٣) واختلفوا في الاستئجار على قراءة القرآن على القبر مدة معلومة قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز وهو المختار كذا في السراج الوهاج \* رجل دفع ابنه الصغير إلى استاذ له يعلمه حرفة كذا في أربع سنين وشرط على الاب لو حبسه قبل أربع سنين فلا ستأذه عليه مائة درهم فحبسه بعد سنتين لا يلزمه المائة لكن أجر مثل تعليمه كذا في جواهر الفتاوى \* في فتاوى أهو بعث صبيته إلى معلم وبعث إليه أشياء كثيرة فعلم شهر فغاب هل لاي الصبي أن يأخذ ما أعطاه قال لو بعث ذلك لاجل الاجر فما يكون فاضلاً عن أجره الشهر يأخذ كذا في التناظرية \* ولو استأجر كاتباً ليقرا فيه اشعرا كان أو فقها أو غير ذلك لا يجوز ولا أجر له وإن قسراً وكذلك اجارة المصحف وكان هذا كما نظير من استأجر كراماً ليفتح له بابه فينظر فيه للاستئناس من غير أن يدخله أو استأجر صديقاً لينظر إلى وجهه فيستأنس بذلك أو استأجر حجاباً يملأ من الماء لينظر فيه إذا سوي غمامته فهذا كله باطل لأجر عليه بحكم هذه العقود فكذلك فيما سبق كذا في المبسوط \* ولو استأجر رجلاً ليكتب له معصفاً أو شعر أو بين الخط جاز وذكر الشيخ الإمام المعروف بخوارزمي زاده أنه لا يكره ذلك كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو استأجر قلباً ليكتب به ابن بذلك وقتناحت الاجارة والا فلا كذا في خزانة المفتين \* وصي أو متول أجر منزل اليه والوقف بدون أجر المثل بعضهم يجعله كاجارة فاسدة فيجب أجر المثل قيل للخصاف أنفتى به هذا قال نعم قال بعضهم جعل المستأجر بالسكونة فيها غاصباً فلا أجر عليه وكذا الاب قال القاضي أنا أفتي بإيجاب أجر المثل في هذه الصورة أيضاً كما قال الخصاف كذا في الحاوى للفتاوى ولا تجوز الاجارة على شيء من الغناء والنوح والمزامير والطبل وشي من اللهو وعلى هذا الحداء وقرارة الشعر وغيره ولا أجر في ذلك وهذا كما قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى كذا في غاية البيان \* لو استأجر لتعليم الغناء أو استأجر الذي رجلاً ليخصي عبداً لا يجوز وقيل في البقر والفرس يجوز وهكذا في الغيائية \* إذا استأجر رجلاً ليحمل له خرافه الاجر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا أجر له وإذا استأجر ذئباً ليحمل له خرافاً لم يقبل ليشرب أو قال ليشرب جازت الاجارة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما وإذا استأجر الذي يذمي لينقل الخمر عنهم لم لان الخمر عندهم كالحمل عندنا كذا في المحيط \* إذا استأجر ذئباً من مسلم أو سفيته لينقل عليه الخمر جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه لا يجوز ولو استأجر المشرك من مسلماً ليحمل ميتاً منهم إلى موضع يدفن فيه ان استأجره لينقله إلى مقبرة البلدة جاز عند الكل وإن استأجره لينقل من بلد إلى بلد قال محمد رحمه الله تعالى انه ان لم يعلم الحال أنه حقيقه فلا أجر وإن علم فلا أجر له وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيهان \* إذا استأجر الذي من المسلم يتألميع فيه الخمر جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما كذا في المضمرات \* ولو استأجر الذي من ذمي يتألميع فيه الخمر جاز عندهم جميعاً (٢) يعطى ترجمة الوالد ما أراد على سبيل المروءة (٣) قوله واختلفوا في الاستئجار على قراءة القرآن رده في رد المختار وحق وجزم بأنه مخالف لكلامهم فلا يقبل لان الخلاف في الاستئجار على التعليم وأما الاستئجار على القراءة فباطل بالإجماع فراجع اهـ صححه

(٥٧ - فتاوى رابع) وإن كان على فعل الغير كافي اللعان يستحلف الزوج بالله أنه قد ردت وإن كان الزنا فعل الغير لانه يستحلف على صدق مقالته \* اشترى حماراً يعلمه الجران سلم نفسه عيب وإن قهره لا \* اشترى عنزة مصرع على أنه من دباغ عنزة فالتى اثنين في الماء فبان

أنه دباغ ساج وهو عيب فاحش عند التجار ينظر أهل البصارة في البقية أن قالوا انه من دباغ الساج برؤي جع بنقصان العيب في الاثنين وكذا في الابريسم اذا طلع على عيب ( ٤٥٠ ) بعده رجح بالنقص ولا يردلانه عيب \* قال بخاريته هذه السارقة وهذه الزانية ولم يصف ثم

باعها ووجدتها المشتري سارقة أو زانية وأرددها فانكر المشتري كون العيب بها فبهرن على ذلك الاقرار لا يثبت به العيب وكذا لو قال انه سارقة أو زانية أما اذا قال هذه المجنونة فعلت كذا ثم أنكر ورهن به عليه يقبل لانه يكون اقرارا \* اشترى جارية قرأى فيها قرحة ولم يعلم بانها عيب فاشترها ثم علم أنها عيب له الرد لانه مما يشتبه على الناس وقد ذكر بالاصل \* والكي عيب لانه من الداء الا أن يكون سمية كما في الدواب \* اشترى ثورا ينام في وقت العمل يعني في خسبذ در وقت كاريده \* اذا سرق العبد أقل من عشرة أو نقب البيت ولم يأخذ شيئا فهو عيب \* وسرقة فلس أو فلسين ليس بعيب \* وسيلان الدمع من عين العبد والجارية عيب \* والخال على شفة الجارية وذقنها عيب \* اشترى شجرة ليتخذ منها الباب فوجد هابعد القطع لا تصلح لذلك رجح بالنقص الا أن يأخذ البائع الشجرة كلها ولو كان بالعبد أو الجارية المشتراة وجع الضرر يأخذها مرة بعد أخرى \* اشترى على أنها بكر فعلم بالوطء عدم البكارة فلما علم نزع باللبث من ساعتها ورد وان لبث بعد

كذا في الذخيرة \* واذا استأجر الذي من المسلم دارا يسكنها فلا بأس بذلك وان شرب فيها الخمر أو عبد فيها الصليب أو أدخل قيم الخنازير ولم يلحق المسلم في ذلك بأس لان المسلم لا يؤاخرها بذلك انما آجرها للسكنى كذا في المحيط \* ذى استأجر دارا من مسلم فالتخذهام صلى لنفسه لم يمنع لانه ليس في اتخذهام صلى لنفسه احداث بيعية ولا اظهاري من شعائر دينهم في أمصار المسلمين وان اتخذهام صلى الجماعة وضرب فيها الناقوس فأصاحبها منعه وكذلك لو أراد بيع الخمر فيها لان هذه الاشياء يمنع عن اظهارها في بلاد المسلمين ولو كان بالسواد لا يمنع وقال محمد بن سلمة البلخي ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في سواد العراق فان عامة أهلها في ذلك الزمان أهل الذمة وأما في سواد خراسان فانهم يمنعون عن ذلك لان الغالب فيه المسلمون وقال غيره من مشايخنا لا يمنعون من ذلك في سواد خراسان كذا في محيط السرخسي \* واذا استأجر الذي مسلما يحمل له ميتة أو دما يجوز عندهم جميعا ولو استأجر ذمي من ذمي بيتا يصلي فيه لا يجوز ولو استأجر مسلما ليرى له الخنازير يجب أن يكون على الخلاف كما في الخمر ولو استأجر له مبيع له ميتة لم يجز هكذا في الذخيرة \* مسلم آجر نفسه من مجوسى ليقوله النار لا بأس به كذا في الخلاصة \* وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر رجلا ليصوره لصوره أو تمثيل الرجال في بيت أو فسطاط فأنى أكره ذلك وأجعل له الاجرة قال هشام تأويله اذا كان الاصبغ من قبل الاجير كذا في الذخيرة \* ولو استأجر رجلا لينحت له أصناما أو يجعل على أنوابه تمثيل والصبغ من رب الثوب لاشئ له كذا في الخلاصة \* استأجر رجلا لينحرف له بيتا بتمثيل والاصباغ من المستأجر فلا أجر له كذا في السراجية \* وان استأجره لينحت له طنبورا أو بربطا ففعل طاب له الاجر الا أنه يأثم به كذا في فتاوى قاضيخان \* وان استأجره ليكتب له غناء بالفارسية أو بالعربية فالتخذهام صلى لان المعصية في القراءة كذا في الوجيز للكردي \* استأجره ليكتب له تعويذ السحر يصح اذا بين قدر الكاغد والخط كن استأجره ليكتب له كتابا الى حبيبه أو حبيبها جازو يطيب له الاجر كذا في القنية \* ولو استأجر الذي مسلم اليه ببيعة أو كيسة جازو يطيب له الاجر كذا في المحيط \* استأجر ذمي من ذمي أو من مسلم ببيعة يصلي فيها لم يجز وكذلك لو استأجر المسلم من مسلم مسجد يصلي فيه كذا في محيط السرخسي \* اذا استأجر من المسلم بيتا ليحمله مسجد يصلي فيه المكتوبة أو النافلة فان هذه الاجارة لا تجوز في قول علمائنا رحمه الله تعالى وكذلك الذي يستأجر رجلا من أهل الذمة ليصلي بهم فان ذلك لا يجوز كذا في الذخيرة \* وسئل ابراهيم بن يوسف رحمه الله تعالى عن آجر نفسه من النصارى ليضرب اهلهم الناقوس كل يوم بخمسة ويعطى كل يوم خمسة دراهم في ذلك العمل وفي عمل آخر درهمان قال لا يؤاخر نفسه منهم ويطلب الرزق من طريق آخر ويكره أن يؤاخر نفسه منهم لعصر العنب ليتخذوا منه خرا كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل استأجر رجلا ليضرب الطبل ان كان لله لا يجوز وان كان للفرز أو القافلة لا يجوز كذا في غاية البيان \* اذا استأجر طبل لا يس بلهو وذ كرمه يجوز ورجلا يحمل الحيفة أو يقتل مر تدا أو يذبح شاة أو طيبيا يجوز ولو استأجر طيبيا أو كالا أو جرا حليداويه وذ كرمه جاز كذا في الغيامية \* دفع الغلام الى حائل على أن يقوم عليه الاستاذ ويعلمه الفسح سنة معلومة ويعطيه المولى كذا ويعطى الاستاذ للمولى كذا جازو كذا في سائر الاعمال ويستقدمه في أعمال نفسه كذا في الوجيز للكردي \* واذا دفع عبده الى عامل ليعلمه عملا على وجه الاجارة ولم يشترط واحد منهم اعلى صاحبه أجرا ينظر الى العرف ان كان عملا يعطى صاحب العبد الاجر فلا أجر عليه وان كان عملا يعطى الاستاذ الاجر فلا أجر عليه لان المعروف كالشروط كذا في محيط السرخسي \* وفي الوقعات للناطقي اذا قال لرجل بيع هذا المتاع ولاث درهم أو قال اشترى هذا المتاع ولاث درهم ففعل فله أجره مثله لا يجاوز به الدرهم وفي الدلال والسفار يجب أجر المثل وما تواضعوا عليه ان من كل عشرة دنانير كذا فذلك حرام عليهم كذا في الذخيرة \*

العلم لا الهرم عيب والسعال القديم عيب اذا كان من داء أما المعتاد فلا \* اشترى دابة تاكل الديدان ان كثر عيب وان قل لا والجرب عيب وباخته عيب وسيلان الماء من النخرين عيب \* شرب النبيذ مما يحل ولا يحل ليس بعيب في العبد والجارية

وارتفاع الحيف وأذناه شهر إذا كان عند المشتري هذا القدر وثبت أنه كان عند البائع كذلك عيب فإذا صالح عنه على شيء أخذ المشتري ثم عاده حيفها أن كان البائع أعطاه على وجه الصلح عن العيب ردهم (نوع فيما منع الرد (٤٥١) وما لا ينعمه) كل تصرف يدل على الرضا

بعد العلم به يمنع الرد والرجوع بالنقص \* وطى المشتراة أو التي جعلها أجرة في الاجارة ثم عثر على عيب لا يرد ولا يرجع بالنقص بكذا كانت أو ثيبا نقصها الوطء أولا بخلاف الاستخدام وكذا لو قبلها بشهوة أو لمسا ويرجع بالنقص الآن يقول البائع أقبلها \* وان وطئها الزوج ان ثيبا ردها وان بكر الان وجد الوطء عند المشتري أو ابتدأه عنده وان لم عند البائع في الصحيح \* ولو وطئها غير الزوج والمشتري لا يرد ويرجع بالنقص الا أن يقبلها البائع \* وفي التجريد ان نقص بفعل الاجنبي اذا وطئها فوجب العقر لا يرد بل يرجع بالنقص \* وان زوجه المشتري أو حتى علمها غيره ثم اطلع على عيب لا يرد ويرجع بالنقص ولو وطئها الزوج أو وطئت بشبهة ولزم العقر وقال البائع أنا أقبلها كذلك لم يكن لها ذلك بخلاف ما اذا وطى المشتري وقال البائع أقبلها كذلك ذلك لان وطئ المشتري لا يلزم المهر ووطئ الزوج يلزمه ووطئ المولى اذا كان معلقا له أن يرجع بالنقص لان لم يكن معلقا لان البائع له أن يقبل في الثانية \* ولو وطئها وهي في يده البائع صار قابضا للبائع أن

دفع ثوبها له وقال بعه بعشرة فبازد فهو بيني وبينك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان باعه بعشرة أو لم بعه فلا أجر له وان تعبه له في ذلك ولو باعه بأشئ عشر أو أكثر فله أجر مثل عمله وعليه القنوى وهكذا في الغياصة \* رجل أراد أن يبيع بالزيادة فأمر رجلا لينادي ثم يبيع صاحبه فنادى ولم يبيع قالوا ان بيننا ذلك وقتنا جازت الاجارة وله الاجر المسمى وكذا ان لم يذكر الوقت ولكن أمره أن ينادى كذا صرنا جازا أيضا قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لاشئ له لان العادة فيما بين الناس أنهم لا يعطون الاجرا الا ما يتفق عليه البيع وهو المختار كذا في الظهيرية \* وهكذا في فتاوى قاضي سحان \* قال للدلال اعرض ضيعتي وبعها على أنك اذا جئت فخذ من الاجر كذا فلم يقدر الدلال على اتمام الامر ثم باعها لدلال آخر قال أبو القاسم لو عرضها الاقول وصرف فيه روجا رايته فاجر مثله واجب بقدر عنايته وعمله قال أبو الليث رحمه الله تعالى هذا هو القياس ولا يجب له استئجارا اذا تركه وبه نأخذ وهو موافق قول يعقوب رحمه الله تعالى وهو المختار هكذا في الفتاوى الكبرى \* الدلالة في النكاح لا تستوجب الاجر وبه يفتى القاضي في فتاواه وغيره من مشايخ زماننا كانوا يفتون بوجوب أجر المثل وبه يفتى كذا في جواهر الاخلاط \* الدلال في البيع اذا أخذ الدلالة بعد البيع ثم انفسخ البيع بينهما بسبب من الاسباب سلمت له الدلالة كالحياط اذا خاطب الثوب ثم فقهه صاحب الثوب كذا في خزنة المفتين \* استأجره ليقطع له اليوم (٢) حاجا ففعل لاشئ عليه والحاج للامور قال نصير سالت أبا سليمان عن استأجره ليجتنب له الى الليل قال ان سمي يوما جازا والخطب المستأجر ولو قال هذا الخطب فالاجارة فاسدة والخطب للمستأجر وعليه أجر مثله ولو كان الخطب الذي عينه ملك المستأجر جازا قال نصير قلت فان استعان بالناس ليجتنب له لويصطاد له قال الخطب والصيد للعامل وكذا ضربة القانص قال أستاذنا وي ينبغي أن يحفظ هذا فقد ابتلى به العامة والخاصة يستعينون بالناس في الاحتطاب والاحتشاش وقطع الشوك والحاج واتخاذ المجدة فيثبت الملك للاعوان فيها ولا يعلم الكل بها فينفقون ما قبل الاستئجار بطريقة أو الاذن فيجب عليهم مثلها أو فقيتها وهم لا يشعرون لحيلهم وغفلتهم أعاننا الله تعالى عن الجهل ووقفنا للعلم والعمل كذا في القنية \* لو استأجره لبيده أو لغيره له أو استأجره للخصومة أو لتقاضي الدين أو لقبض الدين لا يجوز فان فعل يجب أجر المثل ولو ذكر مئة يجوز في جميع ذلك وقيل اذا عين الصيد لا يجوز وان ذكر المدة وان استأجره لقبض العين يجوز لا في رواية عن محمد رحمه الله تعالى كذا في الغياصة \* عن محمد رحمه الله تعالى فمن قال لغيره اقبل هذا الذئب وهذا الاسد ولك درهم والذئب والاسد مئة فله أجر مثله لا يجاوز به درهما والصيد للمستأجر كذا في محيط السرخسي \* وفي الاصل استأجره لينني له حائطا بالاجرة والخصم وسمى كذا كذا اجرة من هذه الاجرات وكذا كذا كرامن الحص ولم يسم الطول والعرض كانت الاجارة فاسدة قياسا صحيحة استئجارا ولو سمي كذا كذا عدد من الاجرة أو اللبنة ولم يسم المدين ولم يرم اياه ان كان مدين أهل تلك البلدة واحدا أو كان لهم ملاين مختلفة الا أن غالب عملهم على ملين واحد جازت الاجارة استئجارا وان كانت ملاينهم مختلفة ولم يغلب استعمال واحد منها كانت الاجارة فاسدة كذا في الذخيرة \* استأجره لينني له حائطا بالاجرة والخصم وعلم طوله وعرضه جاز كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجره ليجفر له بئر أو سردابا لا بد أن يبين الموضع وطول البئر وعمقه ودوره وفي السرداب يبين طوله وعرضه وعمقه كذا في الغياصة \* ولو استأجره ليطهر البئر لم يبين الطول والعرض والعمق جازا استئجارا ويؤخذ بوسط ما يغلبه الناس كذا في الوجيز للسكردوي \* ولو استأجره ليجفر له بئر في داره وسمى عمقها وسمتها حتى جازت الاجارة فلما حفر بعضها وجد جبلا أشد عملا وأشد وثنة فان كان يقدر على

(٢) قوله حاجا أي شوكا كافي القاموس اهـ

يمنعها منه حتى يستوفي الثمن فان منع وتقد الثمن ثم اطلع على عيب والوطء ما كان نقصها لرددها بالرضا البائع أو اتلاف كسب المبيع بعد العلم بالعيب لا يكون رضا ولا يسقط شيء من الثمن وكذلك كان الكسب جارية فوطئها وأحرقها بخلاف اعتاق ولد المبيعة فانه يكون رضا بعد



العالم بالغيب ويطاله العرض على البيع واجارة المشتري ورهنه وكفاته واللبس والركوب والسكنى قال السرخسي الصحيح أن الاستخدام بعد العلم في المرة الثانية رضا \* وعمر (٤٥٣) الرجل لاعتق الشهوة والامر بالطبخ والخبز يسيرا لوقوف العادة رضا وبسط الثوب

وانزاله من السطح ورفعها لا فاذا جاوز عن حد الاستخدام فهو رضا وابتداء السكنى رضا لا دوامه وسقى الارض وزراعتها وكسح الكرم رضا وركوب الدابة اذا لم يضطر رضا ولو اضطر بان كان لا يتقادلا ولو ركب لينظر الى سيرها وليس لينظر الى قدره فهو رضا \* ولو حل عليها علف دابة اخرى ركبها ولم يركبها فهو رضا \* داوى جرح الجارية فهو رضا \* اعتقها او دبرها لم يعلم بالغيب لا يرد بها بل يرجع بالنقصان بخلاف مالو باع حيث لا يرجع وان علم بعد البيع وكذا العتق على مال \* باع البعض او وهب لا يرد الباقي ولا يرجع ايضا ولا بصفة الباقي عندهما خلاف محمد \* ولو قبلها المشتري او غيره لا يرجع لو علم بالغيب \* باع عبدا وباعه المشتري من آخر فمات في يد الثاني واطلع الثاني على عيب رجع على البائع بالنقص ولا يرجع هو على بائعه خلافا \* ولو صالح المشتري الاول بائعه لا يصح الصلح عند الامام لانه لاحق له \* وطى المشتري الجارية ثم باعها بعد العلم بالغيب لا يرجع \* وان وطئها غير البائع ثم باعها يرجع بالنقص \* والاصل أن تعذر

حفرها بالا لآلة التي يحفرها الا يارأ أنه تلحقه زيادة مشقة وتعب فانه يجبر على العمل وان كان لا يقدر على حفرها بالا لآلة التي يحفرها الا يارأ لا يجبر عليه وهل يستحق الاجر بقدر ما عمل لم يذ كرم حفره الله تعالى هذه المسئلة في الكتاب وحكى فتوى شمس الائمة الاوزجندى أنه يستحق اذا كان يعمل في ملك المستأجر بخلاف ما اذا كان يعمل في غير ملكه كذا في المحيط \* ولو حفر بعضهم فوجدوا خوخة من حيث يخاف عليه التاف لم يجز هكذا في شرح الطحاوى \* وان شرط عليه أن كل ذراع في طين أو سهله بدرهم وكل ذراع في جبل بدرهمين وكل ذراع في الماء ثلاثة وبين مقدار طول البئر عشرة مثلاً فهو جائز كذا في الذخيرة \* ولو حفر بعضهم أو أراد أن يأخذ حصصاً من الاجرة كان في ملك المستأجر فله ذلك وكلما حفر شيئاً صار مسلماً الى المستأجر حتى لو انهارت البئر فدخل السيل أو أريج فيم التراب وسواها مع الارض لا يسقط شيء من أجرته وان كان في ملك غيره ليس للاجير أن يطالبه بالاجرة ما لم يفرغ من الحفر ويسلمها اليه حتى لو انهارت فامتلأت قبل التسليم بالتراب لا يستحق الاجرة كذا في البنايع \* وان لم يكن في ملكه فالتسليم بالتخلية ولو حفر بعضه فله مستأجر أن لا يسلم حتى يتم كذا في الغياثية \* ولو استأجره ليحفر له بئر في داره فظهر الماء في البئر قبل أن يبلغ المنتهى الذي شرط عليه فان أمكنه الحفر في الماء بالا لآلة التي يحفرها الا يارأ جبر على الحفر وان احتج الى اتخاذ آلة أخرى لا يجبر عليه كذا في الذخيرة \* والنهر والقناة والسرداب والبالوعة اذا ظهر الماء فيه قبل أن يبلغ ما شرط عليه فان كان لا يستطاع الحفر معه فهذا عذر هكذا في المبسوط \* رجل استأجر حماراً ليحفر له حوضاً عشرة في عشرة بمائة درهم وبين عمقه حفر خمسة في خمسة كان عليه ربيع الاجر كذا في الظهيرية \* ولو استأجره ليكرى له نهراً أو قناة فأراه مفتحة او مصها وعرضها وسمى له كم يمكن له في الارض فهو جائز وان اشترط طمبها بالاجر والحص من عند الاجير فهو فاسد وان شرط الاجر والحص من عند المستأجر ولم يسم عدداً لا تجزى فهو في القياس فاسد وفي الاستحسان جائز على ما يعمل الناس وان سمي عدد الاجر وكيل الحص وعرض الطن وطوله في السماء فهو أوثق لانه عن المنازعة أبعد كذا في المبسوط \* وان استأجره لحفر القبر ان بين الطول والعرض والعق يجوز استحساناً وقياساً وان لم يبين الطول والعرض والعق في القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز ويقع على الوسط مما يعمل الناس كذا في التتارخانية \* وان وصفه والموضع فافوضه الى الارض لينا فلما حفر ذراعاً وجد جبلاً أجبره على أن يحفر ان كان ذلك مما يحفر الناس وان لم يسمو له المسد ولا شقافه هو على عادة أهل تلك الناحية فان كان بالكوفة فمعظم عملهم على المسد وان كان في بلد معظم عملهم على الشق فهو على الشق كذا في المبسوط \* وفي النوازل سئل عن أجر القبر أي يكون من جميع المال قال هو بمنزلة المكف من جميع المال كذا في التتارخانية \* وفي التجريد رجل استأجر قوماً يحملون جنازة أو يغسلون ميتة ان كان في موضع لا يجزى من يغسله غير هؤلاء ومن يحمله غير هؤلاء فلا أجر لهم وان كان ثمة أناس فلهم الاجر وحفر الحفار على هذا وفي موضع لا أجر لهم لو أخذوا الاجر لا يطيب لهم كذا في الخلاصة \* وانا استأجر الرجل رجلاً ليحفر له قبراً فحفر فانما أراد دفن فيه انسان قبل أن يأتي المستأجر بجنازته ان كان ذلك في ملك المستأجر فله الاجر وان كان في غير ملكه فلا أجر له كذا في الذخيرة \* وان جاء المستأجر فحفر في الاجير بينه وبين القبر فانما بعد ذلك أو دفنوا فيه انساناً آخر فله الاجر كما لا لانه قد سلم المعة ودع عليه الى صاحبه وان دفن فيه المستأجر ميتة ثم قال للاجير احب التراب عليه فأبى الاجير في القياس لا يلزمه ذلك ولكني أنظر الى ما يصنع أهل تلك البلاد فان كان الاجير هو الذي يحبى التراب أجبرته على ذلك وكذلك يعمل بالكوفة وان كان الاجير لم يفعل ذلك في تلك البلدة لم أجبره عليه وان أراد أهل الميت أن يكون الاجير هو الذي يضع الميت في لحدته وهو ينصب عليه اللبن لم يجبر الاجير على ذلك كذا في المبسوط \* ولو استأجره ليحفر له قبراً ولم يسم في أى المقابر جاز استحساناً

الرد متى كان بائعاً من جهة المشتري يطل حق الرجوع بالنقص ومتى كان لأم من جهة المشتري لا وبعد طمب المشتري للبائع وينصرف أن يقبل فامتنع بالرد وفي الثاني الامتناع كان حاصله قبل البيع كما قد مناه \* اشتري خفين أو نعلين أو مصراعين فوجدت أحدهما عيباً بعد

بيع الاثر ليس له الرد وكذا لو كانا قائمين ليس له رد أحدهما بل يردهما أو يسكهما \* اشترى زوجي ثوباً واطلع على عيب باحدهما قبل القبض له رده خاصة في ظاهر الجواب وقال المشايخ ان لم يعمل الاثر بدونه لا يرد خاصة (٤٥٣) بل يردهما وفي الجامع جدد البائع مع

المشتري ثانياً قبل من الثمن

الاول أو أكثر ثم رده عليه

بعب لم يكن له أن يرد على

بأعنه الاول \* وجده

المشتري عيباً بعد ما زاد

متمولدة من الاصل أم لا

وحدونها قبل القبض أو

بعده فان قبل قبض والزيادة

متصلة متمولدة لا يمنع

الرد كالكب والسمن وان

متصلة غير متمولدة كالصبيغ

والفرس والبنا صار المشتري

قابضاً باحداث هذه الزيادة

وتصير كدونه بعد القبض

فلا يرد ويرجع بالنقص وان

منفصلة متمولدة كالولد والبن

والنمر والصوف والاراش

والعسقر ونحوها له الرد

ويخير ان شاء ردهما أو رضى

بهما بكل الثمن ولو لم يجز

بالاصل عيباً ووجد بالزيادة

لا يرد تلك الزيادة الا اذا

كان حدونها قبل القبض

وورث نقصاً في البيع

فحينئذ له الرجوع بالنقصان

وتقبضهما ووجد بالبائع

عيباً والزيادة قائمة رد المبيع

بحصته من الثمن بعد ما قسم

الثن على قيمة المبيع يوم

البيع وقيمة الزيادة يوم

القبض ولو وجد العيب

بالزيادة لا المبيع ردها

بحصته من الثمن لانه صار لها

حصة من الثمن بعد القبض

بخلاف الاول ولو منفصلة

غير متمولدة من الاصل

كالهبة والصدقة والكسب له الرد فلورده الزيادة بلائع ولا يطيب له عند الامام رجعه الله هذا اذا خدنت قبل القبض ولو بعده ثم اطلع على

عيب عند البائع ان كانت الزيادة متصلة متمولدة من الاصل منع الرد والفسخ عند الامامين ورجع بالنقص وان غير متمولدة من الاصل منع

وينصرف الى المكان الذي يدفن فيه أهل تلك المحلة موتاهم قال مشايخنا هذا الجواب بناء على عرف أهل الكوفة فان لكل محلة مقبرة خاصة يدفنون موتاهم فيها ولا ينقلون موتاهم الى مدافن محلة أخرى أما في ديارنا ينقل الموتي من محلة الى مقابر محلة أخرى فلا بد من تسمية المكان حتى لو كان موضعاً كان لادل كل محلة مقبرة خاصة لا ينقلون موتاهم الى محلة أخرى أو كان موضعاً لمهم مقبرة واحدة يجوز له الاجارة من غير تسمية المكان كذا في المحيط \* وان أمر به بحفر القبر ولم يسمو موضعاً حفر في غير مقبرة أهل تلك البلدة أو تلك الناحية فلا أجر له إلا أن يدفنوا في حفرة فحينئذ يسبب توجب الاجر وان أرادوا منه تطين القبر أو تحصيصه فليس ذلك عليه كذا في الميسوط \* اذا وصفوا له موضعاً لحفر القبر حفر في موضع آخر ان شاء أجاز للوفاء في الاصل وان شاء تركه للغلاف في الوصف وان علموا بعد ما دفنوا الميت فهو رضا كذا في الخلاصة \* وان استقبل الحفار في حفر البئر أو القبر حفرة لا يزيده في أجره كالا ينقص من أجره بسبب لين المكان كذا في خزائن المشتين \*

فصل في المتفرقات وإذا اتخذ الرجل مشرعة على شاطئ القران ليسقي منها السقاؤون يأخذ منه الاجر فان بنى على ملكه ان أجره منهم للاستقاء لم يجز وان أجره مملوكة لان الاجارة وقعت على استهلاك العين مقصودا وان أجره اليه يقوم فيها السقاؤون يضعون القرب فيها ويوقفون الدواب فيها جازوا ما اذا بنى المشرعة على ملك العامة ثم أجرها من السقاؤون لا يجوز سوا أجرهم للاستقاء أو أجرهم ليقوموا فيها ويضعوا القرب كذا في الذخيرة \* ولا يجوز اجارة الدراهم والدنانير ولا تبرهما وكذا تبر النحاس والارصا ولا استئجار السكيات والموزونات لانه لا يمكن الانتفاع بالعين الا بعد استهلاك أعيانها والداخل تحت الاجارة المنفعة لا العين حتى لو استأجر الدراهم والدنانير ليعبر ميزاناً أو ليعبر ميكياً أو لخطبة زينة ليعبر به أرتالاً أو أماناتاً وقتنا معلوماً كذا في الاصل انه يجوز وذكرا لكرخي أنه لا يجوز لفقد شرط آخر وهو كون المنفعة مقصودة كذا في البدائع \* ولو استأجر الدراهم أو الخطبة يوماً مطلقاً لم يبين لماذا استأجرها لم يذ كر هذه المسئلة في الاصل قال الشيخ الامام المعروف بنحوها زاده ولقائل أن يقول يجوز ويجعل على الانتفاع بها او زنا حبساً للجواز العقد ولقائل أن يقول لا يجوز العقد واليه مال الكرخي كذا في المحيط \* ولا يجوز استئجار الدراهم والدنانير لتزيين الحانوت ولا استئجار المسك والعود وغيرهما من المشعومات للشتم لانها ليست بمنفعة مقصودة كذا في البدائع \* اذا استأجر ميزاناً ليزن به لا يجوز لانها منفعة مقصودة كذا في الفتاوى العتبية \* استأجر حجر ميزان ليزن به من اليوم الى الليل قال السرخسي يجب الاجر وقال الخصاص ان كان له قيمة ويسبب أجر عادة يجب والا لا ورجل البعض كلام شمس الأئمة عليه وقيل يجب على كل حال كذا في الوجيز للكردي \* في العميون اذا استأجر أرضاً ليلين فيها فلا اجارة فاسدة لانها وقعت على العين واللين كله للباين وعليه قيمة التراب ان كان له ثمة قيمة وأجر مثل الارض وان لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع أو كان في رفع التراب منفعة للارض فلا شيء عليه كذا في الذخيرة \* وان انتقصت الارض ضمن نقصانها أو دخل أجر المثل في نقصانها والا فلا شيء عليه كذا في الوجيز للكردي \* اذا استأجر القاضي رجلاً لاستيفاء القصاص أو الحدود قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي ان لم يبين لذلك وقتاً لا يصح وان استأجره لاستيفاء القصاص أو الحدود أو قطع اليد أو ليقوم عليه في مجلس القضاء شهر بأجر معلوم جازت الاجارة لان المعقود عليه عند بيان المدة منافعه في تلك المدة فكان له أن يصرف تلك المنافع الى ما يحل له من اقامة الحد ودوغير ذلك أما اذا استأجره لذلك ولم يبين المدة فان المعقود عليه مجهول لا يدرى أنه متى يقع فاذا فسدت الاجارة وفعل شيئاً من ذلك كان له أجر المثل كذا في فتاوى فاضيلخان \* ولو استعجبه على أن يجعل له رزقاً كل شهر فهو جازر اما ان يبين مقدار ما يعطيه فالعقد جائز لان المعقود عليه منافعه وهو معلوم وان لم يبين مقدار ذلك فهو في هذا

كالهبة والصدقة والكسب له الرد فلورده الزيادة بلائع ولا يطيب له عند الامام رجعه الله هذا اذا خدنت قبل القبض ولو بعده ثم اطلع على عيب عند البائع ان كانت الزيادة متصلة متمولدة من الاصل منع الرد والفسخ عند الامامين ورجع بالنقص وان غير متمولدة من الاصل منع

اجتماعا والمنفصله المتولدة من الاصل تمنع الرد ويرجع بحصة العيب الا اذا تراضيا على الرد فيكون كبيع جديد وكله اذا كانت الزيادة قائمة عند المشتري فان حاله كذا باقت (٤٥٤) مما وية جعلت كان لم تكن ورد المشتري وان هلك بقل المشتري للبائع ان يقبل ويرد جميع الثمن

وان شاء يقبل ورد حصة العيب سواء أورد حدوث العيب نقصا في المبيع أولا وان بقل أجنبي ليس له الرد لوجوب الضمان وقيام الضمان كقيام العيب ويرجع وان انتقص بعد القبض ان باقفة مما وية أو بفعل المعقود عليه أو المشتري لا يرد لانه لورد رده بعينين ويرجع بالنقص الا اذا رضى البائع خفيئذ يرد أو يرضى المشتري بجميع الثمن وان بقل الاجنبي أو البائع يمنع الرد بحصة العيب ولو هدم حائطا واحدا من الدار وبني ليس له الرد \* أراد الرد به فادعى البائع ببعه من غيره ورهن بطل حق الرد \* اشترى غلاما فباعه من غيره فجهد المشتري الثاني الشراء وحلف عند القاضي ورضى به المشتري الاول فاطلع على عيب فأراد رده على بائعه له ذلك لان القاضي فسح البيع بينهما وعاد اليه الملك وكذا لو تصادقا على ان البيع ثلثة أو تصادقا على ان خيار الرؤية للمشتري أو جعل له الخيار بعد ان لم يكن فقبض البائع بالخيار ليس له الرد لان الفسخ بتراضيهما فصار كالاتالة ولو ادعى انسان شراء وكذبه المشتري فان ترك الخصومة بغير قضاء ليس له الرد وان

كالقاضي والقاضي أن ياخذ رزقا بقدر كفايته من بيت المال فكذلك من ينوب عن القاضي في شيء من عمله وكذلك قسام القاضي اذا استؤجر ليقسم كل شهر بأجر مسمى فهو جائز كذا في المبسوطه ولو استأجر من له القصاص رجلا ليقص له فلا أجر له وذلك كرفي السير الكبير أنه لا يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يجوز وكذا الامام اذا استأجر رجلا ليقص له أو أسارى أو لاستيفاء القصاص في النفس لم يجز عندهما خلافا له ولو استأجره لاستيفاء القصاص فيما دون النفس كقطع اليد جاز بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* ويجوز الاستئجار على الذكاة لان المقصود منها قطع الاوداج دون اقاتة الروح وذلك يقدر عليه فأشبهه القصاص فيما دون النفس كذا في السراج الوهاج \* أمير العسكر اذا قال لاسلم أو ذمي ان قتل ذلك النار من فلان مائة درهم فقتله لاشي له فان هذا من باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الاجر وقال محمد رحمه الله تعالى ان قال ذلك للذمي يجب الاجر ولو كان وقتا فلي فقال الامير من قطع رؤسهم فله عشرة دراهم جاز لان هذا الفعل ليس بمجهود كذا في فتاوى قاضيان \* وهكذا في الصغرى \* ذكر أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا قتل رئيس القوم فقال الامير من جاء برأسه حتى ينصب فيعلموا أن رؤسهم قد قتل فيستحقون فله كذا فذهب رجل وجاء برأسه فلاشي له اذا كان المشركون قد نكحوا عن ذلك المكان ولا يحتاج في الجعي برأس الرئيس الى القتال ولو كان الامير عين واحد من أهل العسكر فقال ان جئتني برأسه أو قال الامير لجاعة بأعيانهم أيكم جاءني برأسه فله كذا فجاء رجل برأسه فله أجر المثل واذا كان أمير العسكر للمسلمين في دار الحرب وقد أقاموا على مطمورة ليس فيها رجال يقفون وتكون وانما كان فيها النساء والصبيان والاموال وقال الامير من حفظ هذا المطمورة الليلة حتى يصبح فلكل واحد حفظها \* كذا وحفظها قوم حتى أصبحوا فلكل رجل منهم مائة مسمى له الامام وبعض مشايخنا قالوا في مسئلة حفظ الحصن الاجارة لا تنفع قد حيث لم يخاطب قوم معينين وانما ثبت في الزمان الثاني حين يشتغل الحافظ بالحفظ ويرضى به الامام فهو في معنى الاجارة بالتعاطي وذلك جائز كذا في التتارخانية \* من ضل له شيء فقال من داني عليه فله كذا فذله واحد لا يستحق شيئا وان قال ذلك لواحده فله هو بالكلام فكذلك وان مشى معه حتى أرشده فله أجر المثل قال في السير الكبير قال أمير السرية من داني على موضع كذا فله كذا اصح وبشعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر كلبا لمعلم الصيد لا يجب الاجر وكذا البازي وفي بعض الروايات اذا استأجر الكلب أو البازي وبين ذلك وقتا معلوما يجوز انما لا يجوز اذا لم يبين له وقتا معلوما ولو استأجر سنورا لياخذ القارة في بيته ذكر في المنتقى أنه لا يجوز ولو استأجر كلبا ليضرب داره قالوا لا يجوز ذلك ولو استأجر قردا لكس البيت قال مولانا رضى الله تعالى عنه ينبئ أن يجوز اذا بين المدة لان القرد يضرب ويحمل بالضرب بخلاف السنور كذا في فتاوى قاضيان \* قال في المنتقى اذا استأجر ديكيا ليصيح لم يجز وذكره أصلا فقال كل شيء من هذا يكون من غير فعل أحد لا يستطيع الانسان أن يضربه حتى يفعل فلا يجوز البيع فيه والاجارة كذا في المحيط \* ولا يجوز اخذ عيب التيس وهو أن يؤجر فخلا ليزرع على الاناث والعصب هو الاجرة التي تؤخذ على ضرب الفعل كذا في السراج الوهاج \* ولو استأجر نيا باليسطها في داره ولا يجلس عليها ولا ينام ولكن ليتجمل به لا يجوز وكذا لو استأجر دابة ليتخذها جنبية كذا في الظهيرية \* رجل استأجر دابة ليربطها على باب له ليرى الناس أن له فرسا أو آتية يضعها في بيته ليتجمل بها ولا يستعملها أو دارا لا يسكنها لكن ليظن الناس أن له دارا أو عبدا على أن لا يستخدمه أو دراهم يضعها في بيته فالاجارة فاسدة ولا أجر له الا اذا كان الذي يستأجر قد يكون أن يستأجر ليتنفع به كذا في الخلاصة \* وفي المنتقى استأجر تيسا أو كلبا للدلالة ليسوق به الغنم لا يجوز كذا في المحيط \* وهكذا في فتاوى قاضيان \* لو استأجر أرضا ليرعى غنمه القصيل أو شاة ليجز صوفها فهو فاسد كله وعليه قيمة

بقضاء رده المشتري اذا أراد \* اشترى على انه ابون فلان امرءة بعد أخرى فبان نقصان ابنه ليس له الرد ويرجع المصروف بالنقص وكذا لو وجد به عيبا \* اشترى بقرعة ممتدة الضرع وهو يرى انه ابون بلا شرط فليها فبان انها مصرافا لما اختلفوا انه هل هو بمنزلة الشرط

وهذا عند الكرخي والطحاوي على انه لا يجوز شراء الشاة على انهم البون وتفسير النقص ان يقوم وبه عيب بعشرة وبلا عيب بعشرين  
 فيرجع بنصف الثمن والعيب مائة نقص عند التجار وفي المفاضلة ان النقصان عشرة القيمة (٤٥٥) يرجع بعشر ما جعل غنا والمقوم لا بد

أن يكون اثنين يخبران بلفظ  
 الشهادة بحضرة البائع  
 والمشتري والمقوم الاهل في  
 كل حرفة \* اشترى أمتين  
 واطلع على عيب باحدهما  
 قبل قبضهما ان قبض المعيبة  
 لزمنا وان قبض السليمة له  
 ردهما لاردا أحدهما وان  
 قبض السليمة وباعها أو  
 أعتقها لزمته المعيبة لئلا  
 يلزم تفريق الصفقة وقبل  
 قبضهما أو قبض أحدهما  
 ردهما أو أمسكهما وليس  
 له رد المعيب خاصة وبعد  
 قبضه ماله رد المعيب خاصة  
 وان كان باع أحدهما \* ولو  
 اشترى أمة واحدة وباع  
 بعضها واطلع على عيب  
 لا يرد ولا يرجع بالنقص فيما  
 باع وفاؤا وكذا بحصة الباقي  
 في الظاهر وهو الصحيح \* اشترى  
 طعاما فاكل بعضه أو عرضه  
 على البيع أو باع برء الباقي  
 عند محمد ويرجع بنقصان  
 العيب في الاكل لافي البيع  
 وأعرض عليه عند محمد  
 وعليه الفتوى \* اشترى  
 دقيقا فخب بعضه فوجد مراً  
 يرد الباقي بحصته ويرجع  
 بنقصان ما استهلك عد محمد  
 وبه أخذ الفقيه أبو الليث  
 \* كسر بعض الجوزات  
 فوجد فاسدا لا ينفع  
 به أصلاً رداً الباقي اذا برهن  
 ان الباقي معيب والا واداً  
 برهن يرجع بكل الثمن  
 واشترى بعباً وقبضه فسقط وزججه انسان فوجد  
 ابعاء فاسدة منذ قديم ان لا يامر المشتري لا يرجع بنقصان العيب وان باعهم يرجع عندهما كسئله الطعام كل بعضه ثم وجد فاسدا يرجع

الصوف والقصيل لانه ملان الاجر وقد استوفاه بعد فاسد بخلاف ما اذا استأجر الارض ليرعى الكلا  
 حيث لا يضمن الكلا لانه مباح كذا في الغياصة \* وفي المنتقى استأجر سيفاً شهر التقلده واستأجر قوساً  
 شهر اليرعى عنه يجوز كذا في المحيط \* استأجر أرضاً للوضع فيها الشبكة ووقت يجوز كذا في الوجيز  
 للكردي \* أمره ليتخذ له قفحة من الصفر المغصوب بكذا من الاجر ففعل وهو يعلم أنه غاصب فله الاجر  
 كذا في القنية \* السارق أو الغاصب استأجر ليجمل المسروق والغصوب لم يجوز ان يقل مال الغير معصية  
 كذا في محيط السرخسي والله أعلم

الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر وفيما يجب على الاجر

قال نفقة المستأجر على الاجر سواء كانت الاجرة عيناً أو منقعة كذا في المحيط \* وعلف الدابة المستأجرة  
 وسقيها على المجر لانها ملكه فان علفها المستأجر بغير اذنه فهو متطوع لا يرجع به على المجر كذا  
 في الجوهر النيرة \* وفي اجارة الدار وعمارة الدار وتطيينها واصلاح الميزاب وما كان من البناء يكون على  
 صاحب الدار وكذلك كل ستره تر كذا في الجمل السكنى يكون على رب الدار فان أبي صاحب الدار ان يفعل ذلك  
 كان للمستأجر أن يخرج منها الا أن يكون استأجرها وهي كذلك وقد رآها في شذني يكون راضياً بالعيب وفي  
 عمدة الفتاوى لا وحده الدين النسفي رحمه الله تعالى رجل استأجر بيتاً وشيخه تباغ وكف الماس من السقف  
 لا يجبر صاحب البيت على اصلاح سقفه لان الانسان لا يجبر على اصلاح ملكه كذا في الظهيرية \* ولو  
 استأجرها ولا زجاج فيها أو في سطحها نلج وعلم به فلا خيار له كذا في القنية \* واصلاح بئر الماء والبالوعة  
 والمخرج على رب الدار ولا يجبر على ذلك وان كان امتلاً من فعل المستأجر وقالوا في المستأجر اذا انقضت  
 مدة الاجارة وفي الدار تراب من كنسها فعليه أن يرفعه لانه حدث بفعله فصار كتراب وضعه فيها وان كان  
 امتلاً خلاؤها ومجارها من فعله فالقياس أن يكون عليه نقلة لانه حدث بفعله فيلزمه نقلة كالنكاسة  
 والرماد الا أنهم استحسنوا وجعلوا نقل ذلك على صاحب الدار للعرف والعادة بين الناس أن ما كان مغيباً  
 في الارض فنقله على صاحب الدار فلهما ذلك على العادة وان أصح المستأجر شيئاً من ذلك لم يحسب له بما  
 أنفق وكان متبرعاً به كذا في المدايع \* زجاج الكوة واصلاح السلم على الاجر وفي رفع النلج اختلاف  
 المشايخ والمفتين والمعتبر فيه العرف كذا في القنية \* كرى الانهار واصلاح المسناة على الاجر كذا في  
 خزانة الفتاوى \* اذا استأجر داراً فيها بئر ماء كان له أن يستقي من ماء البئر للوضوء وغيره من غير اذن صاحب  
 الدار لان له حقاً من ماء البئر قبل الاجارة على ما علم فبعد الاجارة أولى وان وقعت في البئر قارة أو زل بها  
 آفة فليس على واحد منهما اصلاحه كذا في الذخيرة \* وفي اجارة الحمام نقل الرماد والسرقين وتفريغ  
 موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان المسيل ظاهراً أو مستقفاً فان شرط ذلك على الاجر في الاجارة  
 فسدت الاجارة وان شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط فان أنكر المستأجر أن يكون الرماد من فعله  
 كان القول قوله كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل اكرى حماراً فعي في الطريق فامر المكترى رجلاً  
 أن يتفق على الحمار ففعل المأموران علم المأموران أن الحمار غير الا حمر لا يرجع عما أنفق على أحد لانه  
 متبرع وان لم يعلم المأموران أن الحمار غير الا حمر له أن يرجع على الامر وان لم يقل الامر على أنى ضامن  
 كذا في خزانة المفتين

وعما يتصل بهذا الباب فصل التوايع  
 يوابع ذلك العمل ولم يشترط ذلك في الاجارة على الاجير فالمرجع فيه العرف كذا في المحيط \* وفي نسج  
 الثوب الدقيق يكون على صاحب الثوب كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا استأجر خياطاً ليجسط ثوباً

وان ينتفع به وله قيمة عند الناس يرجع بنقصان العيب فيما كسره ولا يرد المكسور \* اشترى بعباً وقبضه فسقط وزججه انسان فوجد  
 ابعاء فاسدة منذ قديم ان لا يامر المشتري لا يرجع بنقصان العيب وان باعهم يرجع عندهما كسئله الطعام كل بعضه ثم وجد فاسدا يرجع

بالنقص عندهما وعليه الفتوى وفي رد الباقي الفتوى على قول محمد رحمه الله وفي الدابة إذا علم بالعيب ثم شحرها لا يرجع بشئ \* اشترى حمارا وأحبها لا يرجع بشئ \* اشترى عبدا (٤٥٦) وبه مرض فازداد في يده لا يردده وقيل يرد كما في وجع السن إلا أن يصير صاحب فراش فلا يرد \* اشترى مرسعا

فاطلع به على عيب ثم أمرها بالارضاع له الرذلة استخدام \* ولو حلب اللبن فأكله أو باع لا يرد لأن اللبن جزء منها فاستيقاؤها دليل الرضا وفي الفتاوى الحلب بلا أكل أو بيع لا يكون رضا وحلب لبن الشاة رضا شرب أم لا وجزء صوف الشاة رضا ولو أخذ من عرف الفرس لا يكون رضا لأنه جزء غير مخصص \* ولو اختصى البرذون ولم ينقصه ثم اطلع على عيب له الرد \* اشترى دابة أو غلاما فاطلع به على عيب ولم يجد المالك فاطعمه وامسكه ولم يتصرف فيه ما يدل على الرضا يرد ولو حضر ويرجع بالنقصان ان هلك \* وجد بالدابة في السفر عيبا وهو يحتاج فامضى لا يمنع الرد \* مشتريها اطلع على عيب بها فاعلم القاضي وبرهن على الشراء والعيب فوضعه القاضي عند عدل وماتت عنده ثم حضر البائع ان كان لم يقض بالرد على الغائب لا يرجع عليه بالنظر وان كان قضى بجمع لأن للقضاء على الغائب نفاذا في الاظهر عن أصحابنا رحمه الله \* وفي السير اشترى دابة في دار الاسلام وخرج عليها غازيا واطلع على عيب بغيبوبة البائع لا يركبها وان في دار الحرب لأنه رضا وان أمره الامام لكنه اذا قضى بان الركوب ليس برضا نفذ وامضاء القاضي الثاني

كان السلك والابرة على الخياط وهذا في عرفهم أما في عرفنا السلك على صاحب الثوب ولو كان الثوب حريرا فالابريسم الذي يخاط به الثوب يكون على صاحب الثوب وفي استئجار اللبان الملبن يكون على البائع والتراب على المستأجر واخراج الخبز من التنور يكون على الخباز وجعل المرقعة في القصاع يكون على الطباخ اذا استؤجر لطبخ عرس أو وليمة وان استؤجر لطبخ قدر خاص لا يكون ذلك على الطباخ هكذا في فتاوى قاضيخان \* واذا تشارك دابة للعمل في الكاف والحبال والجوارق يعتبر العرف وكذا اذا تشاركها الركوب في اللجام والسرجه يعتبر العرف أيضا كذا في المحيط \* استأجر دابة إلى سمرقند وإلى بخارى فاذا دخل المكارى البلدة يجب عليه أن يأتي إلى بيت المستأجر استخسانا كذا في خزنة الفتاوى \* ولو تشارك دابة للعمل عليه صاحب الدابة الجمل فانزال الجمل عن الدابة يكون على المكارى وادخل الجمل في المنزل لا يكون عليه إلا أن يكون ذلك في موضع يكون ذلك عليه في عرفهم كذا في خزنة المفتين \* وادخل الجمل في المنزل يكون على الجمل ولا يكون عليه أن يصعد به على السطح أو الغرفة إلا أن يشترط ذلك عليه أو كذا صلب الطعام في الحق لا يكون عليه إلا بالشرط كذا في فتاوى قاضيخان \* وذكر أبو الليث رحمه الله تعالى في النوازل وكذا ترى نهر رضى المساء على الموجر لأنه لا يمكن الاتقاء بالرحى إلا بالماء والماء لا يجري إلا بكري النهر إلا أن يكون شرط الكري على المستأجر كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر وراقا فان شرط عليه الخبر والبياض فاشترط الخبر جاز واشترط البياض فاسد كذا في خزنة المفتين \* وسئل محمد رحمه الله تعالى عن استأجر قصار يقصر له الثوب فعلى من يجب جعل الثياب قال أستحسن أن يكون جعل الثياب على القصار إلا أن يكون القصار قد اشترط على رب الثياب كذا في محيط السرخسي \* وان استأجر الجمل ليحمل الحنطة على ظهره أو على دواب المستأجر فالحمل والجوارق يكونان على المستأجر وقال النقيبه أبو الليث رحمه الله تعالى في عرفنا الجوارق يكون على صاحب الجمل في الاحوال كلها إلا أن يشترط ذلك على الجمل والحمل على الجمل لأن الحمل يكون لصيانة الحمل عن الوقوع ولو أن رجلا استأجر رجلا ليحمل له الاجال إلى موضع كذا فبلغ الجمل ذلك الموضع نزل في دار وأرسل الاجال في موضع من الدار ثم وزنه على صاحبها وسلمها إليه فلم يرفعها صاحبها أيأما ثم اختصموا في أجر ذلك الموضع ورب الدار يطالب الجمل بالكراء قالوا ان كان أحدهما استأجر ذلك الموضع لوضع الاجال فيه كان الكراء على من استأجر وان وضع الاجال من غير أن يستأجر أحدهما ذلك الموضع فالكراء بعد الوزن والتسليم يكون على صاحب الاجال وقيل ذلك يكون على الجمل وان طالب صاحب الاجال من الجمل أن يزن ثانيا لا يجبر عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* وسئل أبو بكر رحمه الله تعالى عن أجر الكيال على من يجب قال على البائع ووزن الثمن على المشتري كذا في الحاوي للفتاوى \* وسئل أبو بكر عن رجل باع الغنم في الكرم على من قطف الغنم ووزنه قال اذا باع بمجازقة فالقطع والجمع على المشتري واذا باع بوزن فعلى البائع الآن يحتال البائع أن لا يجبر عليه الوزن فيقول انها بالوزن كذا أما أن يصدق المشتري فلا يكلفه الوزن وأما أن يكذبه فيكلفه وزنه كذا في التتارخانية \* وسئل أبو القاسم عن استقرض من آخر مختم حنطة فاستأجر المقرض من يحمله على من يجب الكراء قال على المقرض الا اذا قال له المستقرض استأجر لي من يحمل فالاجر على المقرض وله الرجوع على المستقرض بذلك كذا في الحاوي للفتاوى \* وسئل أبو نصر الدبوسي عن جمل وقف في الطريق أيأما حتى لزم صاحب الاجال أجر الاوعية أجرة كبر على من تكون أجرة الاوعية قال نصار الجمل في وقوفه في الطريق مخالفا وغاصبا وعليه رد ما قبض من الاجر من هنا إلى مالك الاجال وأجر الاوعية على صاحب الاجال كذا في التتارخانية والله أعلم

الباب الثاني (الباب) اشترى نقرة على انها كذا فكسر هافلم



بجدها كذلك أو كسر دراهم اثنين فوجد هاتين رحمة ربح بخلاف الغاصب حيث يضمن تلك الدراهم المكسورة \* أدخل القدوم المشتري في النار ثم اطلع على عيب لا يربح بخلاف ما إذا أدخل الذهب المشتري \* اشترى منشرا واحدته أو ابريسمافان أنه داروكرده نودم است لا يرد لان المنشار بجده بالمبرد والاطلاع على الابريس يكون بعد البذل وانه عيب حادث بل يرجع بالنقص \* قطع البطيخة ووجد هافاسدة ان لم يكن لها قيمة يرجع بكل الثمن على كل حال وان لها قيمة ان قبل استهلاك شئ خيرا للبائع بين (٤٥٧) رد البعض وعدم قبول البطيخة وبين قبولها ورد الثمن وان استهلك البعض بعد علمه بالعيب لا شئ له على البائع وإذا زال العيب الحادث له أن يرد بالقديم \* اشترى شاة حاملا وولدت عنده ثم اطلع على عيب لا يرد ه فان هلك الولد له الرد \* اشترى الارض مع غلاتها ثم اطلع على العيب في الارض يردتها الساعة وبعد جمع الغلات أو تركها لا يرد \* قال البائع له بعد اطلاعه على عيب اتبعها قال نعم لزم ولا يتمكن من الرد قال الشيخ وينبغي ان يقول بدل قوله نعم لا لان نعم عرض على البيع ولا تقيرير يمكنه \* اطلع على عيب فقال البائع له والارده على فعرض فلم يقبله لا يرد \* ولو وجد الثمن زوفا فقال المشتري انفقته فان لم يرج فعلى فلم يرج رده استحسننا \* اشترى أرضا في الخريف فوجد فيها في الربيع نرا وهو الزغار يردان اتحاد السبب وان زاد في يد المشتري وان اختلف السبب لا بان كان من شهر آخر عند البائع ومن آخر عند المشتري وكذا اذا اشترى كراما وبه غله في يد

### الباب الثامن عشر في الاجارة التي تجرى بين الشريكين واستئجار الاجيرين

في العمون رجلان بينهما طعام استأجر أحدهما من صاحبه دابة ليحمل نصيبه من الطعام الى مكان كذا والطعام غير مقسوم فحمل كل الطعام الى ذلك المكان لا أجر له ولو كان لأحدهما سفينة فأراد نقل الطعام الى بلد فقال أحدهما للذي له السفينة أجر في نصف سفينةك أحمل عليهما حصتي من الطعام وحصنتك منه في نصف سفينةك ففعل جاز وكذا اذا أراد أن أن يطحنهما ولا حدهما ربحي فاستأجر أحدهما نصف الرعي التي لشريكه ولو قال استأجرت منك عبدك ليحمل هذا الطعام الذي بيننا لم يربح وكذا لو استأجره للحفظ قال محمد رحمه الله تعالى كل شئ استأجره أحدهما من صاحبه مما يكون منه عمل فانه لا يجوز ان عمل فلا أجر له مثل الدابة وكل شئ ليس يكون منه العمل استأجره أحدهما من صاحبه فهو جائز مثل الخواقي وغيره وقال أبو الليث رحمه الله تعالى هذا خلاف رواية المبسوط فانه قال في كتاب المضاربة لو استأجر من صاحبه بيتا أو طائوتا لا يجب الاجر وذكرا القدوري أن كل شئ لا يستحق به الاجرة الا بايقاع العمل في العين المشتركة فاذا استأجر أحدهما الشريكين لا تخولم يربح مثل أن يستأجر لينقل الطعام بنفسه أو بغلامه أو بدابة أو بقصارة الثوب وكل ما لا يستحق الاجرة بغير ايقاع العمل في المال المشترك فالاجارة جائزة مثل أن يستأجر منه دارا ليجوز فيها الطعام أو سفينة أو جواثقا أو رعي قال فخر الدين قاضيهان الفتوى على ما ذكر في العمون والقدوري كذا في الكبرى \* وفي نوادر ابن سماعة استأجر رجلين يحملان له هذه الخشبة الى منزله بدرهم فحملها أحدهما فله نصف درهم وهو متطوع اذا لم يكونا شريكين قبل ذلك في الحل والعمل وكذلك لو استأجرهما البناء حائط أو حفر بئر ولو كانا شريكين في العمل يجب الاجر كله ويكون بين الشريكين ويصير عمل أحدهما بحكم الشركة كعملهما كذا في المحيط \* ولو استأجر نصيب شريكه من العبد ليحيط له الشباب جاز كذا في محيط السرخسي \* وفي الاصل اذا استأجر الرجل قوما يحفرون له سردابا اجارة صحيحة فعملوا الا أن بعضهم عمل أكثر مما عمل الآخر كان الاجر مقسوما بينهم على عدد الرؤس واذا استأجر دابة تين ليحمل عليهما عشرة من خثوم من الحنطة بكذا لم يكن له أن يحمل على أحدهما أكثر من العشرة فلو حمل على واحدة أكثر من العشرة فانه يقسم الاجر عليهم ما على قدر أجر مثلهم لان التفاوت بين الدابتين تفاوت فاحش يختلف الاجر بعينه والتفاوت بين الاجراء في عمل واحد تفاوت يسير فلا يعتبر قال بعض مشايخنا هذا اذا لم يكن التفاوت بين الاجراء في العمل في هذه الصورة تفاوت فاحشا أما اذا خش التفاوت لا يقسم الاجر على عدد الرؤس كما في مسألة الدابتين وان لم يعمل أحدهما المرض أو عذر آخر ان لم يكن بينهما شركة بان لم يشتر كافي تقبل هذا العمل سقط حصته أجر المريض وان اشتر كافي تقبل هذا العمل يجب كل الاجر وتكون حصته المريض له وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى صانعان أجر أحدهما آلة عمله من الآخر ثم اشتر كافان كانت الاجارة على كل شهر يجب الاجر في الشهر الاول ولا يجب بعد ذلك لان في الشهر الاول الشركة طرأت على الاجارة الصحيحة فلا تبطلها وفي الشهر الثاني الشركة سبقت الاجارة فبطلت انعقادها فلا يجب الاجر وان أجرها عشرة سنين فالاجر واجب عليه في ذلك كله لان الاجارة قد صحت في كل المدة المسماة فلا تبطلها بالجران الشركة عليهم وعن محمد بن سلمة الشركة توهن الاجارة وصورة ما نقل عنه رجل استأجر من آخر طائوتا ثم اشتر كافي عمل به لانه في ذلك الحانوت وبقول محمد بن سلمة يفتى ويسقط الاجران

(٥٨ - فتاوى رابع)

المشتري وعند البائع أيضا ان اتحد السبب يرجع وان زاد عند المشتري ولو كان محموم عند البائع في يومين أو ثلاثة ثم أطبق عند المشتري له أن يردان اتحاد السبب فان صار صاحب فراش عنده لا يرد لانه عيب آخر ف يرجع بالنقصان ولو كان به قرحة فانتفخت أو جدري فانتفخ أو ذهب برؤه من جرح كان عند البائع أو صارت الموضحة آمة لا يرد \* اشترى أرضا في مسجد لا يرد وان وقع الاستغناء عنه ورجع اليه يرجع بالنقص حينئذ فان حدث به عيب يرجع بالنقص وان قال البائع أنا قبله ولا أرد النقص قيل للمشتري ليس لك النقص فاما ان ترد المبيع أو ترضى به \* أبق العبد ليس له الرجوع بالنقص الا ان يموت

العبد أو يعود لان له ان يقول اقبله كذلك \* أبرأ المشتري عن الثمن ثم اطالع على عيب لا يرد ولا يرجع بشئ \* أقر المشتري بعد ما اطالع على عيب أو قبله ان المبيع كان (٤٥٨) اذ لان غير البائع وكذبه فلان له الرد على البائع وبالعود الى المشتري بعد البيع عالما بالعيب لا يكون له حق الرد وان كان

علا فيه لانه لم يسلم المعقود عليه كذا في المخطط \* أجرت دارها من زوجها وسكنها جميعا ذكره هنا أنه لا أجر لها وهو منزلة استئجارها للطبخ أو للغزو ينبغي أن يجوز قال قاضيان الفتوى على أنه يصح كذا في الكبرى \* وفي آخر باب اجارة الدور من اجارات الاصل اذا استأجر دارا شهر أو أقام معه رب الدار فيها الى آخر الشهر فقال المسئلة أجر لا أعطيك الاجر لانك لم تخل بيني وبين الدار فعليه من الاجر بحسب ما كان في يده اعتبارا للبعض بالكل كذا في المحيط والله أعلم

الباب التاسع عشر في فسخ الاجارة بالاعذار بيان ما يصلح عذرا وما لا يصلح وفيما يكون فسخا وفي الأحكام المتعلقة بالفسخ وما لا يكون فسخا

الاصل أن الاجارة متى وقعت على استئلال العيب بغير عوض كالاستئلال يقع على استئلال الكاغد والحبر وكرب الارض في المزارعة ان كان البذر من قبله فله أن يفسخ الاجارة والمزارعة بغير عذر ويخرج على هذا الاصل جواب كثير من الزايعات فيجب أن يحفظ كذا في القضية \* الاجارة تنقض بالاعذار عندنا وذلك على وجوه اما أن يكون من قبل أحد العاقدين أو من قبل المعقود عليه واذا تحقق العذر ذكر في بعض الروايات أن الاجارة لا تنقض وفي بعضها تنقض ومشايخنا وقفوا فقالوا ان كانت الاجارة لغرض ولم يبق ذلك الغرض أو كان عذريه من الجري على موجب العقد شرعا تنقض الاجارة من غير نقض كالمواصلة استأجر انسانا لتطعم يده عند وقوع الاكلة ولتطعم السن عند الوجع فبرأت الاكلة وزال الوجع تنقض الاجارة لانه لا يمكنه الجري على موجب العقد شرعا وان استأجر دابة بعينها الى بغداد لطلب غريم له أو طالب عبد أتق له ثم حضر الغريم وعاد العبد من الاياق تنقض الاجارة لانه اوقعت لغرض وقد فات ذلك الغرض وكذا لوطن ان في بناء داره خلافا استأجر رجلا لهدم البناء ثم ظهر أنه ايس في البناء خال أو استأجر طبيا لوليمة العرس فمات العروس بطلت الاجارة كذا في فتاوى قاضيان \* وكل عذر لا يمنع الفسخ في موجب العقد شرعا ولكن يلحقه نوع من ضرر يحتاج فيه الى الفسخ كذا في الذخيرة \* واذا تحقق العذر ومست الحاجة الى النقص غسل به فرد صاحب العذر بالنقص أو يحتاج الى القضاء أو الرضا باختلاف الروايات فيه والصحيح ان العذر اذا كان ظاهريا تفرد وان كان مشتبها لا تفرد كذا في فتاوى قاضيان \* العيب اذا حدث بالعين المستأجرة فان كان عبدا لا يؤثر في اختلال المنافع لم يثبت للمستأجر خيار نحو العبد المستأجر للخدمة اذا ذهب احدى عينيه وذلك لا يضر بالخدمة أو سقط شعره أو سقط سائط من الدار وذلك لا يضر بالسكنى وان كان عبدا يؤثر في اختلال المنافع كالعبد اذا مرض والدابة اذا دبرت والدار اذا انهدم بعض بنائها أو سقط حائط يضر بالسكنى فلا يستأجر الخيار فان شاء استوفى المنفعة مع العيب ويلزمه جميع البدل وان شاء نقض العقد كذا في محيط السرخسي \* فان بنى الاجر الحائط قبل فسخ المستأجر العقد لم يكن للمستأجر حق الفسخ لزال العيب كالموثر في العيب قبل الفسخ واذا أراد المسئلة استأجر فسخ العقد قبل ارتفاع العارض فانما يكون له الفسخ بمحضرة رب الدار فان كان نائما ليس له أن يفسخ ولو خرج حال غيبة الاجر فعليه الاجر كالوكر لان العقد باق وهو متمكن من استيفاء المنفعة مع تغير كذا في الكبرى \* وان انهدمت الدار كما افله الفسخ من غير حضرة رب الدار لكن الاجارة لا تنفسخ لان الاتقاع بالعرضة يمكن اليه ذهب خواهر زاده وفي اجارات شمس الأعمدة اذا انهدمت الدار كلها الصحيح انه لا يفسخ لكن سقط الاجر عنه فسخ أو لم يفسخ كذا في الصغرى \* انا انهدمت الدار وسكن في العرضة لا يجب الاجر ولو انهدم بيت منها وسكن في الباقي لا يسقط شيء من الاجر وكذا لو أجز دارا على أن فيها ثلاث بيوت فاذا هوى بيتان يجب أن يتخروا ولا يسقط شيء من الاجر كذا في محيط السرخسي \* المؤجر اذا انقض الدار المستأجرة برضا المستأجر أو بغير رضاه كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة ولا تنقض الاجارة بغير فسخ ويسقط الاجر عن المستأجر وهو كالموكر غصبه غاصب كان له أن يفسخ الاجارة ولا يلزمه الاجر ولا تنقض الاجارة اليه أشار في

له حق الرد وان كان فسخا اشترى ثوبا وباعه من آخر فاطلع الثاني على عيب يحدث مثله فقال الاول حدث عند الثاني وقال الثاني كان عند البائع الاول وبرهن على ذلك يرد الثاني على المشتري الاول والمشتري الاول يرد على بائعه عند الامام الثاني وهو مختار القاضي \* ولو برهن ان العيب كان عند المشتري الاول ليس له ان يخاصم بائعه اجماعا \* ويجوز للمشتري الثاني به عيبا وقد تعذر الرد بعيب حدث عنده ورجع على بائعه بنقصان العيب ليس لبائعه ان يرجع بالنقصان على البائع الاول في قول الامام خلافا لهما \* اشتري عبدا فاخبره البائع انه أتق فاشترته ثم أراد الرد بذلك ليس له الرد لان المشتري لما قال وجدته به العيب صار مصداقا للبائع فيما أخبره \* وطه الشيب يمنع الرد والرجوع وكذا التقيسيل والمس بشهوة لانه دليل الرضا سواء كان قبل العلم بالعيب أو بعده والاستخدام مرة لا يكون رضا الا اذا أكرهه على الخدمة لانه مختص بالمالك ولم يجبه له السرخسي دليل الرضا طاقا والزيادة المنصولة لا تمنع الرضا اجماعا وهل يمنع الاسترداد على قول

محمد لا وعلى قوله ما تم \* باع عبدا بجزائية وسلمها ولم يقبض العبد حتى ازادت في يد مشتري بها زيادة متصلة وهلاك العبد قبل التسليم لبائعه ان يأخذها عند محمد وكذا الصداق اذا زادت في يدها ثم طلقها قبل المس عندهما لا يسترده والمشتري اذا زاد

متصلة لا يمنع الرد بعيب اذا اطلع بالاجماع والمنفصلة تمنع الرد اجماعا وهل تمنع الاسترداد على الاختلاف \* اشترى ثوبين فوجد أحدهما ضيقا له ان يرددهما قبل القبض وبعده وليس له رد أحدهما أو أفتى أبو بكر محمد بن (٤٥٩) الفضل انه ان اشترى ثوبا للباس له الرد وان

الاصل وعن محمد رحمه الله تعالى اذا انهدمت الدار المستأجرة وبناها الآخر فأراد المستأجر أن يسكن بقية المدة لم يكن للآخر أن يمنعها أو أن يملكها اذا بناها الآخر قبل أن يفسخ المستأجر الاجارة كذا في فتاوى قاضيان \* وقال محمد رحمه الله تعالى في السفينة اذا نقصت فصار ثلث أو حاتم ركبا لم يجبر على تسليمها لان العقد قد انفسخ بهلاك السفينة فاما اذا أعيدت صارت سفينة أخرى الا يرى أن الغاصب اذا غصب الاواح فجعلها سفينة ملكها كذا في محيط السرخسي \* وروى في الاصل اذا خرج المستأجر عن الدار بعد نزول سقط عنه الاجر وفي رواية الزنادات لا يسقط الا اذا سكن الاجر الدار فيكون رضا بالفسخ كذا في الغياثية \* استأجر دارا فانهم لم يعضها والآخر غائب أو ممتد لا يحضر مجلس القاضي لا يفسخ وينصب القاضي وكذا عنه فيفسخه كذا في القنية \* ولو أراد رب العبد أن يسافر لا يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة كذا في المحيط \* واذا أجرة قمار أو سافر فليس بعذرا اذا المستأجر يمكنه استيفاء المنفعة بعد غيبته حتى لو أراد المستأجر السفر فهو عذر لما فيه من المنع من السفر والزام الاجر بدون السكنى والانتفاع وفي ذلك ضرر هكذا في السراج الوهاج \* وليس للآخر أن يفسخ الاجارة اذا وجد زيادة على الاجرة التي أجرة بها وان كان أضعافا كذا في غاية البيان \* واذا أراد أن ينتقل الى حرفة أخرى مثل أن يترك التجارة ويأخذ في الزراعة أو استأجر ارضا للزراعة فتركها وأخذ في التجارة فهو عذر كذا في البدائع \* استأجر حائونا ليحرق في السوق ثم كسد السوق حتى لا يمكنه التجارة فله فسخ الاجارة لانه عذر كذا في القنية \* اكترى ابلا من الكوفة الى بغداد ثم بدله أن يكترى بغلاف ليس بعدر أما لو اشترى بعدر أو دابة فهو عذر هكذا في الكبرى \* ولو استأجر دابة الى بغداد ثم بدله أن يقعد عن السفر أو اكترى ابلا للرجل ثم بدله أن لا يبيع من عامه ذلك أو مرض وعجز عن السفر كان عذرا كذا في فتاوى قاضيان \* واذا انهدم منزل المؤجر ولم يكن منزل آخر فأراد أن يسكنه لم يكن له أن ينقض الاجارة وكذلك ان أراد التحول من المصر لانه لا يخرج المنزل مع نفسه فلا يلحقه ضرر فوق ما التزمه بالعقد وان كان هذا يتنافى السوق يبيع فيه ويشترى فخلق المستأجر دين أو أفلس فقام من السوق فهذا عذره أن ينقض الاجارة وكذلك اذا أراد التحول من بلد الى بلد فان قال رب البيت انه يعمل ولا يريد ان يزوج حلف القاضي المستأجر على ذلك وكذلك ان أراد التحول من تلك التجارة الى تجارة أخرى فهذا عذر كذا في المسبوط \* استأجر حائونا ليحرق فيه عملا ثم أراد أن يتحول عن تلك الصنعة الى صنعة أخرى فان تهيأ له أن يعمل الصنعة الثانية في ذلك الحائوت ليس له النقص والافلح بالنقص لانه تحقق العذر كذا في الكبرى \* وان وجد بيتا هو أو رخص منه لم يكن عذرا وكذلك لو اشترى منزلا فآراد التحول اليه ولو استأجر دابة بعينها الى بغداد فبدل المستأجر أن لا يخرج فهذا عذر ولو قال رب الدابة انه يعمل فالسبيل للقاضي أن يقول له اصبر فان خرج فقد الدابة معه لان المعقود عليه خطوات الدابة فاذا قادها معه فقد تمكن من استيفاء المعقود عليه فيأخره الاجر وان لم يركب ولو مرض أو لم يمه غرم أو خاف أمرا أو عثرت الدابة أو أصابها شيء لا يستطيع الركوب مغنمه فبعض هذا عيب في المعقود عليه وبعضه عذر للمستأجر في التخلف عن الخروج وان عرض اصحاب الدابة مرض لا يستطيع الشخص مع دابته لم تنقض الاجارة وكذلك لو حبسه غرمه كذا في المسبوط \* رجل استأجر رجلا لذهب بجمولته الى موضع كذا فالمسافر بعض الطريق بدله أن لا يذهب ويترك الاجارة وطلب من الآخر نصف الاجر قالوا ان كان النصف الثاني من الطريق مثل الاول في السهولة والصعوبة كان له ذلك ولا يسترد بقدره كذا في فتاوى قاضيان \* أجرة داره ثم أراد ان ينقض اجارته أو يبيعها لانه لا نفقة له ولعياله فله ذلك كذا في الكبرى \* واذا لحق الآخر دين فادح لا وفاء له الا من ثمن الدار المستأجرة أو من ثمن العبد المستأجر فهذا عذر في فسخ الاجارة وينبغي للآخر أن يرفع الامر الى القاضي ليفسخ العقد وليس للآخر أن يفسخ العقد بنفسه كذا في المحيط \* ولو باع المستأجر ليقضي دينه لم يصح ما لم يرفع الامر الى القاضي وعليه الفتوى كذا في السراجية \* ثم اذا رفع الآخر الى القاضي ان طلب من القاضي أن يرفع

المشتري للبائع انت بري من كل حق لي قبلت دخل تحت البراءة لبراءه عن العيب لاعتن الاستحقاق في المختار \* الاستخدام مرة لا يكون رضا علل بعض المشايخ بأنه يجوز ان يكون للاختار انه هل يصلح مع العيب المخدمة وفيه نظر والصواب انه لا يختص بالملك و يدفع باقي الثمن بعد

العلم بالعيب رضا \* قال في التمر ناشى قول السرخسي التقييل بشهوة يمنع الرمحول على ما بعد العلم بالعيب \* ولو تقايلا قبل قبض المبيع أو بعده ثم وجد البائع به عيبا (٤٦٠) كان عند البائع الاول لا يرد على بائعه الاول لانه كبيع جديد في حق الثالث \* أراد ارد

بالعيب فقال البائع انه باع العين أو قال باعه من فلان والمشتري وفلان يجحدان وبرهن البائع يقبل ولا يرد لانه اذا جحد فلان والبائع فحجودهما كالأقالة وانه بيع جديد في حق الثالث \* أراد رد المشتري بالعيب فقال البائع المبيع غير هذا فالقول قول البائع وان أراد رد الثمن لكونه زوفا فقال البائع الثمن غير هذا فالقول قول المشتري لانه غير متعين فكان منكرا قبض الواجب بالعقد وابعى متعين وهو يدعى فسخ هذا العقد في هذا العيب وهو يسكر أعتق المشتري ثم اطلع على عيب رجع بالنقص لان باع لانه ملك غيره فالضرر على غيره فلا يكون له نفع الرجوع لضرر على غيره والعق على ملكه فجاز عود النفع اليه \* اشترى أرضا وقطع شجرة منها ثم اطلع على عيب ان أرضه قطع الشجرة وصارت نقصا في الأرض لا يرد وكذا الكرم ولا يرد ولو وقف الأرض أو جعلها مسجدا ثم اطلع على عيب اختار هلال رحمه الله بانه يرجع بالنقص كالأعتاق وعليه الفتوى واذا رجع بالنقص سلم له لان النقصان لم يدخل تحت الوقف \* اشترى أرضا بعرض ووقفها ثم

الاجارة فالقاضي لا ينعقها وان طلب من القاضي أن يبيع المستأجر بنفسه أو بأمر الاجار أو غيره بالبيع أجابه القاضي الى ذلك فاذا رفع الامر الى القاضي وأثبت البائع الدين بالبيسة فالقاضي يعضى البيع ويتضمن ذلك نقض الاجارة في اخذ الثمن من المشتري ويسلمه الى الغريم والى أن يعضى القاضي البيع فالاجارة واجبة على المستأجر وكان الاجر لا تجر ولا يكون طيبا له وكذلك لو ان الاجار باع الدار بنفسه قبل أن يتقدموا الى القاضي ثم تقدموا الى القاضي فعلى المستأجر أجر الدار حتى ينتقض القاضي الاجارة بماضه المبيع وتنفيذه هذا اذا كان الدين على الاجر ظاهر امعاه لولا للقاضي وأما اذا لم يكن ظاهرا معروفا وانما عترف باقرار الاجر وصدمه المقر له في اقراره وكذلك المستأجر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سعت الأرض ونقضت الاجارة وعلى قولهما لا تباع الأرض ولا تنقض الاجارة كذا في المحيط \* واذا باعه القاضي يبدأ بدين المستأجر من ثمنه افضل للغرماء حتى لو لم يكن في الثمن فضل لم يفسخ وبعد الفسخ له أن يحبس الدار حتى يصل اليه ما جعل وقيل يحل له السكنى في الدار لان الاجر اذن له في السكنى مطلقا لم يصل الاجر اليه ولو هلك زمان الحبس يهلك أمانة بخلاف الرهن ولومات الاجر وعليه ديون فالمستأجر أحق به من الغرماء كما هو في الرهن ولو كان أرضا زرعها لم يفسخ له سذر الدين حتى يدرك الزرع ويخرج الاجر من السجى الى أن يدرك ولو علم المشتري أن الدار مستأجرة ليس له أن يفسخ الشراء ويصير حتى تنقضي مدة الاجارة ولو باعها الاجر بغير إذن المستأجر ورد المستأجر المبيع هل يفسخ المبيع اختلاف المشايخ فيه والاصح أنه ليس له أن يفسخ ولو باعها باذن المستأجر انفسخت الاجارة ولو جحد بها فان رضى بالتسليم ثم رد على الاجر بعيب بقضاء لا تعود الاجارة كذا في الغيانية \* ولو ان المستأجر احتاج الى مال الاجارة بسبب العجز عن الكسب أو الفقر أو المرض ليس له أن يفسخ الاجارة كذا في الخلاصة \* ومن أجر عبده ثم باعه فليس بعذر في فسخ الاجارة لانه لا ضرر عليه في ابقاء العقد الا قدر ما التزمه عند العقد وهو الحجر على نفسه من التصرف في المستأجر الى انتهاء المدة كذا في النهاية \* ولو أراد أن يبيع المنزل الذي أجره لم يفسخ ظهر له في بيع المنزل لم يكن أن يفسخ الاجارة كذا في فتاوى قاضيان \* رجل استأجر عبدا لخدمته سنة بمائة درهم وورط من خمر وتقاضاه ثم أراد الاجر أن ينقض عقده بحكم الفساد فله ذلك كذا في التتارخانية \* خياط استأجر غلاما ليخيط معه فافلس أو مرض فقام عن السوق فهو عذر له بجزءه عن المضى وانتقاله الى عمل آخر لانه لا يقدر على استعماله في الخياطة في ناحية من حاتون عملا لا تسخر كذا في التمر ناشى \* واذا استأجر انسانا ليصير ثيابه أو ليخيط أولية قطع قيصاله أو ليبنى بيته أو ليزرع أرضا له يبذر ثم بدله أن لا يفعل كان ذلك عذرا وكذلك اذا استأجر لحفر البئر وكذلك اذا استأجر للعبادة والفصد ولو امتنع الاجير عن العمل في هذه الصورة يجبر عليه ولا تفسخ الاجارة كذا في المحيط \* واذا استأجر أرضا فغلب عليه الرمل او صارت سجة بطلت الاجارة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو غلب عليها الماء وأصابها نزل لا يقدر على الزراعة فهذا عذر وفي النوازل لو انقطع ماءه ثبت له حق الفسخ وان كان في الأرض زرع تترك الأرض في يده بأجر المثل حتى يدرك الزرع فان سقاها فهو ورضاها كذا في الخلاصة \* استأجر أرضا ليزرعها ثم أراد أن يزرع أرضا أخرى لم يكن عذرا وفي النوازل استأجر في قرية ثم بدله أن يتركها في قرية أخرى ان كان بينهما مسافة مشقة فله ذلك وان كان أقل فلا لاندون السفر في كثير من الاحكام كالاتقال من محله الى محله كذا في التمر ناشى \* وان مرض المستأجر وعجز عن الزراعة فان كان يزرع بنفسه يكون عذرا وان كان ممن لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا كذا في خزنة المفتين \* وان استأجر عبدا للخدمة فمرض العبد كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة فان رضى المستأجر بذلك ليس للاجر أن يفسخ كذا في فتاوى قاضيان \* وان أبق العبد المستأجره وعذر وان لم يفسخ حتى عادم من الاباق سقط من الاجر بقدره ويبقى العقد لازما في الباقي كذا

استحق العرض برقيمة الأرض يوم قبضه أو الوقف جائز لان بدل المستحق مملوك والأرض بدله عابة  
الامر ان البيع فاسد وانه لا يمنع الوقف ولو كان اشتراها بجد ووجد العبد حرا بطل الوقف لان بدل الحرة لا يملك \* اشترى عشرة حوزات فوجد

خسة فاسدة الاصح انه على الاختلاف عند الامام فسدى الكل وعندهما يجوز في الخمس بنصف الثمن واذا وجد العشرة من الالف حاوية لا يرجع بشئ وفوق العشرة لا يكون عفو قال السرخسي الثلاث عفو قال شيخ الاسلام (٤٦١) ان علم بفساد الحوز والبطيخ قبل

الكسر رده كان له قيمة او لا غير انه ان لم يكن له قيمة يرجع بكل الثمن وان له قيمة يرد المعيب وان علم به بعد الكسر ان لم يكن للكسور قيمة كالبيضه وجدها مذرة رجح بكل الثمن لعدم النفع وان له قيمة كالحوز وجده قليل اللب أو أسود فهذا عيب لكن لا يرد به بل يرجع بالنقص وان كسره بعد العلم بالفساد لا رد ولا رجوع وقد ذكرنا انه اذا وجد البطيخ أو الحوز لا قيمة له اصلا يرجع بعد الكسر بكل الثمن والقوا كه على هذا بان كان لا يصلح لا كل الانسان ولا علف الدواب وهذا كله اذا داقه فقط أما اذا تناول شيئا بعد الذوق لا يرجع بشئ والحاصل انه اذا صلح لتناول بعض الناس كالفقراء أو يصلح للعلف يرجع بالنقص الا ان يتناول شيئا بعد العلم بالعيب فلا يرجع بشئ واشترى عددا من البطيخ أو الرمان أو السفرجل فكسر واحدا واطلع على عيب رجح بحصته من الثمن لا غير ولا يرد الباقي الا ان يبرهن ان الباقي فاسد وهو به بعد ما عثر على عيب ولم يسلمه لا يرد \* عثر على عيب فاستقاله فاني الاقالة الرد بخلاف العرض على البيع \* عثر على عيب فقال للبائع ان لم أرد اليك

محيط السرخسي \* ولو كان سارقا فلا مستأجر أن يفسخ الاجارة وليس لمولى العبد فسخها هكذا في المبسوط \* ولو كان العبد غير حاذق للعمل الذي استأجره عليه فهذا لا يكون عذرا للمستأجر في فسخ الاجارة فان كان عمله فاسدا كان له الخيار كذا في المحيط \* واذا وقعت الاجارة على دواب بعينها لم يلزم فسخها انفسخت الاجارة بخلاف ما اذا وقعت على دواب لا بعينها وسلم الاجر اليه فانت لا ينفسخ العقد وعلى الاجر أن يأخذ بغير ذلك للمؤجر كذا في الذخيرة \* وان أجر دابة بعينها فخرضت الدابة كان عذرا وان أجر بغير عينها فخرضت دابة لم يكن عذرا كذا في فتاوى قاضيهان \* ولومات المستأجر في بعض الطريق عليه من الاجر بحسب ما سافر ويظل بحسب ما بقى كذا في الخلاصة \* قال هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في امرأة ولدت يوم النحر قبل أن تطوف فإني الجمل أن يقيم مدة النقاس ولو كانت ولدت قبل ذلك وقصد بقيت من مدة النقاس كمدة الحيض أو أقل أجبر الجمل على المقام معها كذا في السراج الوهاج \* اذا استأجر أستاذا ليعلمه هذا العمل في هذه السنة فمضى نصف السنة فلم يعلمه شيئا فلا مستأجر أن يفسخ ما رأيت رواية في هذا لكن أفتى الشيخ الامام على الاستحبابي قافتيت أنا أيضا كذا في الصغرى \* وان اشترى شيئا وأجره من غيره ثم اطلع على عيب به فله أن يرد به بالعيب ويفسخ الاجارة كذا في المحيط \* وفي التجرد لو أجر نفسه في عمل أو صناعة ثم بدله أن يترك العمل لم يكن له ذلك وان كان ذلك العمل ليس من عمله وهو مما يعاب به كان له الفسخ كذا في الخلاصة وهكذا في المحيط \* واذا آجرت المرأة نفسها بما يعاب به كان لاهلها أن يخرجوها من تلك الاجارة كذا في فتاوى قاضيهان \* واذا انتقص الماء عن الرعي فان كان النقصان فاحشا فلا مستأجر حق الفسخ وان كان غير فاحش فليس له حق الفسخ قال القدوري اذا صار يطحن أقل من نصف طعمه فهو نقصان فاحش وفي واقعات الناطقي اذا قل الماء ويدور الرعي ويطحن على نصف ما كان يطحن فلا مستأجر رده أيضا ولو لم يرد حتى طعن كان هذا رضاه منه وليس له أن يرد الرعي بعد ذلك واذا انقطع الماء عن الرعي في بعض المدة شحوا أن يستأجر رعي كل شهر بأجر مسمى فانقطع الماء عنها في بعض الشهر فلم يرد به بل فلا مستأجر الخيار هكذا ذكر في الاصل فان لم يفسخ حتى عاد الماء لزمته الاجارة فيما بقي من الشهر لزال الموجب للفسخ ويرفع عنه الاجر بحسب ذلك هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل ثم اختلف المشايخ في تفسير قوله بحسب ذلك بعضهم قالوا معناه بحسب ما انقطع من الماء في الشهر حتى اذا انقطع الماء عشرة أيام بسقط بمحضه عشرة أيام من الشهر وهو ثلث المسمى قال شيخ الاسلام وهو الاصح هكذا في الذخيرة \* رجل استأجر بيتا فيه رعي وذكر بكل حق حوله لا يدخل فيه الرعي وللؤجر أن يرفع الرعي فان استأجره بالرعي والحجرين فله حقوق الرعي فان انقطع الماء ولم يرد حتى مضت السنة فان كان البيت مما ينفع به بدون الرعي يقسم الاجر عليهم ما ويسقط حصه الحجرين ويلزمه حصه البيت وان لم يكن البيت منتفعا به الامتنعة الرعي لاشئ على المستأجر وان لم يرد البيت كذا في فتاوى قاضيهان \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر رعي ما بدأته ما وبيتها والماء جار ثم انقطع الماء عنها فهذا عذر قال ولو استأجرها والماء منقطع عنها وقال أنا أصرف ما منهرى اليها وكان ذلك بلا حفر ولا مؤنة لزمه الاجر صرف الماء اليه أو لم يصرف وان كان سعي لذلك وحفره من نهره الى نهر الرعي ومعه فقال بدالي في حفرها كان له أن يترك الاجارة فان حفر وأجرى الماء ثم بدله أن يصرف الماء الى زرعه ويترك الاجارة لم يكن له ذلك ويلزمه الاجر فان جاء من ذلك أمر فيه ضرر عظيم يذهب فيه زرعه ويضر بماله اضرازا عظيما ان انقطع الماء عنه جعل هذا عذرا له أن يترك الاجارة كذا في المحيط \* رجل استأجر أرضا فانقطع الماء ان كانت الارض تسقى بماء النهر أو ماء المطر ولكن انقطع المطر لأجر عليه وان استأجر

اليوم وضيت به قال محمد القول باطل وله الرد \* قال البائع ركبته بعد العثور على عيب في حاجتك وقال المشتري بل ركبته الدابة لازدها عليك فالقول للمشتري \* عثر على عيب بالكتاب ثم قرأ كله أو أكثره أو كتبه لا يرد \* عثر على عيب بالعبد ثم لطمه أو ضربه ثلاثة أسواط ولم يؤثر فيه



رده وان أثره لا يرجع بالنقص أيضا \* اشترى شاة أو بعير مع ولدها وعثر على عيب ثم ارتضع منه الولد له الردوان ارسل عليه الولد وأختلج من لبنها شاة فأكل أو أطم ولده بعد العثور (٤٦٣) على العيب لا يرد \* اشترى جارية فوجدها اقرحه فداوى ان داوى من تلك

القرحة لا يرد لها وان من عيب حدث فيها يرد \* احتجب المملوك المشتري بعدما علم فيه بالعيب فيه روايتان \* قبض المملوك المبيع أو أطلع به على عيب ورده وعلم البائع بمحدث عيب آخر عند المشتري رد على المشتري مع أرش العيب القديم أو رضى بالرد ولا شيء به وان حدث فيه عيب آخر عند البائع رجع البائع على المشتري بارش العيب الثاني الا أن يرضى ان يقبل بالعيب الثالث أيضا \* ولو نقب البئب ولم يأخذ شيئا فعيب يرد به والباقي من البئب الى القرية أو في البلدة من المولى عيب \* سرق من قاليز غيره بطيخا عيب لا من قاليز المولى أو فلسا كما يسرقه التلاميذ \* وان نبت الدابة من المشتري الى منزل البائع قال صاحب المحيط عند محمد ان خلع الرن مرة أو مرتين لا يكون عيبا وان على الدوام عيب وعن بعضهم انه عيب في العبد لا في الدابة ولو وجد العبد مقامر ان كان قمارا عيبا كالترد والشطرنج عيب وان لم يعد كالجوز والبطيخ لا وان وجدته شارب الخمر قال شيخ الاسلام اذا وجد العبد زانيا لا يعد عيبا لانه نوع فسق فصار كاكل الربا وترك الصلاة

أرضاً فغرقت قبل أن يزرعها فغضت المدة فلا أجر عليه كالموتغصم ان غاصب وان زرعها فأصاب الزرع آفة فهلك الزرع أو غرقت بعد الزرع ولم ينبت عن محمد رحمه الله تعالى في رواية كان عليه الاجر كما لا وعنه في رواية اذا استأجر أرضاً فزرعها فقل ماؤها أو انقطع فله أن يخادعهم الا جري القاذي حتى يترك الارض في يده بأجر المثل الى أن يدرك الزرع فان سقى زرعاً بعد ذلك لم يكن له أن ينقض الاجارة والمختار للفتوى أنه ان هلك الزرع لم يكن عليه (١) لما بقي من المدة بعد هلاك الزرع أجزا الا اذا كان متعكفاً من أن يزرع مثل ذلك ضرراً بالارض أو أقل ضرراً من الاول وان اختل الزرع ونقصت غلاته كان عليه الاجر كاملاً وان لم يسعد اذا كان لم يرفعها الى الحاكم كذا في فتاوى قاضيهان وهكذا في المحيط \* وان انقطع الماء فان أمكنه الزرع بدون الماء لا يكون عذراً وان لم يكن يكون عذراً وان لم يفسخ حتى مضت المدة فلا أجر وان لم يفسخ وسقاه سعة طحق الفسخ وان كان الماء يكتفي البعض دون البعض فله الخيار واذا مضى لزمنه الاجر في حصته ما صار ويؤمن الارض كذا في الغنيمة \* واذا قلع الاجر شجرة من أشجار الضياع المستأجرة فلهما استأجر حق الفسخ ان كانت الشجرة مقصودة كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى آهو سئل القاضي بديع الدين رحمه الله اذن المستأجر الاجر ببيع أشجار النخيلة قال لا تنسخ الاجارة وسئل أيضا قيل للمستأجر أن يشتري المستأجرة بعشرة فقال اشترتها بتسعة فقال البائع أبيعها بعشرة فقال ذلك لا يكون فسحنا وسئل أيضا استأجر داراً بأجرة معلومة وسكن مدة ثم ذهب خوفان من عسكر خوارجهم فأتوها المالك غيره بعدما كان أخذ الاجر المجل من الاول فجاء المستأجر الاول هل له أن يخرج الثاني ويأخذ الاجر بقدر ما سكن قال نعم ان تركها لعل وجهه الفسخ وأجاز اجارته غيره وان لم يجز فصاحب الدار غاصب والاجرة له ولا شيء للمستأجر كذا في الترخاوية \* رجل استأجر عبداً من رجل كل شهر بدينارهم مثلاً فرض العبد ولم يقدر على مثل ما كان يعمل الا أنه قد يعمل عملادون العمل الذي كان يعمل في الصحة فله أن ينقض الاجارة وان لم ينقضها حتى مضى الشهر لزمنه الاجر وان مرض مرضاً لا يقدر على شيء من العمل فلا أجر عليه كذا في الذخيرة \* رجل استأجر رجلاً ليعف له بئراً في موضع أراه اياه وأراه قدر استدارتها وشرط عليه أن يحفرها عشرة أذرع كل ذراع يكذا فحفر منها أذرعاً ثم مات فانه يقوم ما حفره ويقوم ما بقي ثم يقسم الاجر على القيمتين فيعطى حصته ما حفره لان كل ذراع منها شائع في أسفله وأعلىها ومعنى هذا أنه ينتظر الى قيمة ذراع من الاعلى الى قيمة ذراع من الاسفل لان في الاعلى الحفر يكون أرخص وفي الاسفل الحفر يكون أغلى فلا بد من الجمع بين القيمتين لتحقيق معنى العدل ثم اذا ظهرت قيمة الاعلى وقيمة الاسفل يجعل كل ذراع منهما فيكون كل ذراع من الذراعين ويكون كل حصته من القيمتين كذا في المحيط \* وفي العيون اذا استأجر من آخر أرضاً وزرعها ولم يجدها ما ليس بقيها فبئس الزرع قال ان كان استأجرها بغير شرب ولم ينقطع ماء النهر الذي يربح منه السقي فعليه الاجر وان انقطع كان له الخيار وان استأجرها بغير شربها فانقطع الشرب عنها في يوم فسد الزرع من انقطاع الشرب فالاجر عنه سافط كذا في الكبرى وهكذا في المحيطين \* استأجر أرضاً للزراعة فخرق النهر الاعظم وبخرق السقي كان له أن يفسخ الاجارة وان لم يفسخ حتى مضت المدة كان عليه أجرها اذا كان يحال يمكنه أن يحتال بعملة فيزرع فيها شيئاً وان كان لا يقدر على ذلك بوجه من الوجوه فلا أجر عليه وكذا لو لم ينقطع الماء ولكن سال فيها حتى بخرق الزراعة فلا أجر عليه كذا في فتاوى قاضيهان \* استأجر أرضاً من أراني الجبل فزرعها فلم يطرع عامه ولم ينبت حتى مضت السنة ثم أمطر ونبت ذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أن الزرع كله للمستأجر وليس عليه كراء الارض ولا نقصانها قال أستاذنا رحمه الله أراد به أنه ليس عليه كراء الارض قيمته قبل النبات أما بعد ما نبت

(١) قوله السابق في نسخ الماضي تأمل اهـ

والسلمة ان خشت عيب والا واذا أكل الثور والشاة النجاسة في كل أسبوع مرة أو مرتين لا يعد عيباً وان زاد عيب يجب يرد به \* ولو اشترى دابة فوجدها كبيرة السن ليس له الرد الا اذا شرط انهم اصغيرة السن \* وفي العدة اشترى جارية على انهم اصغيرة السن

فوجدتها كبيرة لا يرد لان المقصود الخدمة والكبرة أقدم. وعليها وقد مر ان الجارية اذا وجدت قيمته أو سواه لا ترد الا ان تكون محترقة الوجه لا يعلم جمالها ولا قبحها فحينئذ يرد لها \* اشترى شيئا فاطلع على عيب قبل القبض (٤٦٣) فقال المشتري للبائع رددته عليك

بطل البيع قبل البائع أم لا \* اشترى برذونا باحدى يديها جرح اذ مل ونبت عليه الشعر ولم يعلم به المشتري ثم جاء بعد أيام يسيل الدم منه ان كان مثله لا يحدث في هذه المدة رده والا فالقول للبائع ان هذا حدث عند المشتري \* ووجد بعض اشجار المشجرة معيبا قال البخني يرد الكل أو يقبل الكل وان كانت متباينة قال القاضي ان قبض قبض فكذلك وان بعده وقد اشترى بارضاها فكذلك وان الاشجار خاصة رد المبيع المعيب فقط ولو اطلع على عيب فذهب ليرده فغلب في الطريق فعلى المشتري ولو حمل عليه جلا واطلع على عيب في الطريق ولم يجد ما يحمل جله ولو اتقاه يتلف لا يتمكن من الرد وقيل يتمكن قياسا على ما اذا حمل عليه علقه قلنا الفرق واضح فان علقه عما يقومه اذ لولا لا يسبق ولا كذلك العدل فكان من ضرورات الرد \* وقد ذكر اللامشي رحمه الله ولو أمكنه ان يأتي بالعيب بلا حمل فحمل لا يرد \* ولو ادعى عيبا في الدابة ولم يقدر على اثباته فرجع وركبها في الرجوع قال شيخ الاسلام يتمكن من الردان برهن عليه \* اطلع على عيب بعد غيبة البائع وبرهن

يجب أن يستبقى الزرع في الارض بأجر المثل كذا في الكبرى \* وفي المشتق لو لم يعطر ولم يخرج الزرع في تلك السنة فلما مضت السنة خرج الزرع هو للزارع ويتصدق بالفضل فان قال رب الارض أنا فلعنه ذلك كذا في الخلاصة \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل استأجر طاحوتين بالماء في موضع يكون الحفر على المؤاجر عادة واحتاج النهر الى الكرى وصار بحال لا يعمل الا احدي الرعيين فان كان بحال لو صرف الماء اليهما جميعا عملا ناقصا فله الخيار لاختلال ما هو المقصود بالعقد وعليه أجرهما ان لم يفسخ لئلا يفسخ من الانتفاع بهما وان كان بحال لو صرف الماء اليهما لم يعملا فعليه أجر احدهما ان لم يفسخ فان تفاوت أجرهما فعليه أجر أكثرهما اذا كان كل الماء يكفيهما وان كان في موضع يكون الاجر على المستأجر فعليه الاجر كاملا كذا في المحيط \* ولو استأجر خيمة وانكسر أو تآدها فالاجر واجب وليس للمستأجر حق الفسخ لاجله ولو انقطع الاطباء فلا أجر كذا في الذخيرة \* استأجر حائكا ليعمل له هذا الغزل وأنه يقطع فلا يمكنه الحوك الا بعد طوبى فله الفسخ اذا كان الانقطاع فاحشا كذا في القنية \* ولو أظهر المستأجر في الدار شيئا من أعمال الشر كشرب الخمر أو كل الربا أو الزنى أو الواطئة فانه يؤمر بالمعروف ونهي عن المنكر ولا يجيران أن يخرجوه من الدار وكذلك لو اتخذ داره ماوى للصوف كذا في خزائن المفتين \* استأجر من آخر حائكا سنة فظهر الحائكا الى مسجد فغضت سنة وقد سرق من الحائكا من جانب المسجد في هذه المدة ثلاث مرات هل للمستأجر أن يفسخ العقد فقد قيل له ذلك كذا في الذخيرة \* ولو استأجر أجيرا او مالا للعمل في العصراء كالتحاذ الطين ونحوه فظهر ذلك اليوم بعد ما خرج الاجير الى العصراء لا أجر له هكذا كان يفتى ظهيرا الدين المرغيناني كذا في التارخانية \* سئل شمس الأئمة عن استأجر حائكا في قرية ممتدة معلومة فنفر الناس ووقع الجلاء ومضت مدة الاجارة هل يجب الاجر قال ان لم يستطع التفرق بالجسم فلا وأجاب ركن الاسلام على السعدي بلا مطلقا ولو بقي بعض الناس وذهب البعض يجب الاجر كذا اجابا كذا في الذخيرة \* وامتناع امرأته عن المساكنة معه ليس بعذر كذا في القنية \* كل من وقع له عقد الاجارة اذا مات تنفسخ الاجارة بموته ومن لم يقع له العقد لا يفسخ العقد بموته وان كان عاقدا يريد الوكيل والاب والوصى وكذلك المتولى في الوقف اذا عقد ثم مات كذا في الذخيرة \* والقاضي لو أجر ومات لا تنفسخ الاجارة هكذا في الخلاصة \* المستأجر اذا سكن بعد فسخ الاجارة بئرا ويل أن له حق الحبس حتى يستوفى الاجر الذي أعطاه عليه الاجرة اذا كانت معدة للاستغلال في المختار وكذا في الوقف على المختار سكن المستأجر بعد موت المؤاجر فاختار الفتوى جواب الكتاب وهو عدم الاجر قبل طلب الاجر اما اذا سكن بعد طلب الاجر فيازم ولا فرق بين المعدل للاستغلال وغيره وانما الفرق بين ابتداء الطلب وفي المحيط الصحيح لزوم الاجران كان معدا بكل حال هكذا في الوجيز للكردي \* وان مات الفضولي في الاجارة ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعدها لا يبطل كذا في خزائن المفتين \* شرط لصحة اجارة الفضولي قيام أربعة أشياء العاقدان والمالك والمعقود عليه فان كان الثمن عرضا شرط قيامه أيضا فتصير خمسة في هذه الصورة هكذا في الصغرى \* ولا تبطل الاجارة بيمين المؤاجر والمستأجر كذا في الظهيرية \* واذا ارتد الاجر أو المستأجر والعاقدان بطل العقد والحرب وقضى القاضي بالمحاكمة بطلت الاجارة وان عاد مسلما الى دار الاسلام في مدة الاجارة عادت الاجارة كذا في خزائن المفتين \* ان أجر رجلان دارا من رجل ثم مات أحد المؤاجر ينسب في نصيبه عندنا وتبقى في نصيب الحي على حالها وكذلك اذا استأجر رجلان من رجل دارا فمات أحد المستأجرين فان رضى الوارث بالبقاء على العقد ورضى انعقاد أيضا جاز كذا في البدائع \* رجلان استأجر من رجل أرضا ثم مات أحد المستأجرين لا تبطل الاجارة في حق الحي وتبقى على حالها ولا تنفسخ الا من عذر أو مال ربيع الحاصل على نصف الارض فهو للمستأجر وعليه نصيبه من الاجرة والربيع الحاصل على النصف الآخر فلورثة المستأجر وعليهم تسليم الاجرة من التركة

ووضعه القاضي على يد عدل ومات وحضر البائع ان لم يقض بالرد بل وضع عند عدل فقط لا يرجع بالثمن وان قضى بالرد يرجع لان القضاء على الغائب ينفذ في الاظهر عيبا \* وذكر الوارث رحمه الله اشترى ثوبا أو خنفا أو قلنسوة فوجده صغيرا له الرد وان قال له البائع أراه الخياط فان قال

انه صغيره وكذا فضاء زوفا وقال أنفق فان راجت والاردها على قلم يرج حينئذ \* وفي المنتقى اشترى مجموعا يحتمل في ثلاثة أيام فاطبق عنده رده وانه مخالف لما ذكره لوزاد (٤٦٤) المرض عنده لا يرد به بل يرجع بالنقص \* انجلي بياض العين عند المشتري ثم عاد لا يرد ولو انجلي عند البائع ثم عاد

عند البائع أيضا يرد وان كان عالما بقيام البياض عند الشراء \* عرج ثوره فعالج فبرا فباعه فاستعمله المشتري فعاد عرجه لا يرد وقيل ان عاد بالسبب الاول يرد والا لا \* اشترى كنانا مغزلا فاستعمل بعضه ووجد الاسفل أردأ لا يرد لانه كشي واحد وقيل يرجع بحصة العيب وقال الثاني ان شاء رد مثل الغزل الذي استعمله ورد كله وكذا في كل ما يكال ويزن والجز في صوف الشاة ان كان الجز نقصا لا يرد ها قال محمد رحمه الله تعالى والجز عندي ليس بنقصان \* اشترى كرمافط ثم رده وجعله على الارض ثم اطلع على عيب به لم يعلم ان كان القطف لم ينقص يرد \* اشترى جراب ثوب هروي أو جارية عليها ثيابا فالتف الجراب أو ثيابها ثم اطلع على عيب في الثياب أو الجارية رد الثياب والجارية \* وهب العبد المشتري وسلمه ثم رجع في الهبة بلا قضاء ثم اطلع على عيب وقت الشراء يرد عند محمد خلافا \* زعم بوله في الفرائض وأكرر البائع يضعه على يد عدل ينظر فيه \* اتلاف اكساب العيب ليس برضا الاصل ان امتناع الرد اذا حصل بأمر مضمون من المشتري كالقتل منع الرجوع بالنقص وان غير مضمون كالاتفاق يرجع وان الامتناع بجهه البائع أو الشرع يرجع بالنقص

والاجارة لا تنفسخ بموته اذا كان الزرع قائما في الارض حتى يستوفي الربيع ويترك في يد ورثته بالاجر المسمى لا بأجر المثل حتى يدرك الزرع هكذا ذكره هو الصحيح وهو بخلاف ما اذا انقضت المدة وفيها زرع فانه يترك في يده بأجر المثل كذا في جواهر الفتاوى \* واذا مال المستأجر العين المستأجرة بميرات أو هبة أو نحو ذلك بطلت الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال للمستأجر بيع المستأجر فقال ١ (هلا) لا تنفسخ ما لم يبع كذا في القنية \* وحكي عن بعض المشايخ الاجارة قال للمستأجر بيع المستأجر من فلان فباع من غيره جاز ولو كان مكان الاجارة رهن فقال الراهن للارتمن بيع الرهن من فلان فباع من غيره لا يجوز كذا في الذخيرة \* المستأجر اذا طلب مال الاجارة في الاجارة الطويلة فقال الاجار نعم أو قال بالقارسية ٢ (هلا) أو هلا يدهم) أو قال ٣ (زمان ده) تنفسخ الاجارة وان لم يدفع قال رحمه الله تعالى هكذا أفق الشيخ الامام الاستاذ طهيري الدين المرغيناني ولو قال الاجار ٤ (روا باشد) لا تنفسخ ولو قال ٥ (روا باشد يدهم) تنفسخ ولو قال ليس لي مال فلو حصل لي أدفع اليك لا تنفسخ الاجارة اذا أدى بعض مال الاجارة من غير طلب في الاجارة الطويلة لا تنفسخ الاجارة ما لم يؤد كل المال كذا اختار الاصدر الشهيدي وبعض المشايخ اعتبر الاكثر وقال القاضي الاجل الاستاذ اذا دفع البعض بدلالة الفسخ أو بطريق الفسخ يفسخ في الكل قليلا كان المال أو كثيرا قال في المحيط وان أخذ من غير دلالة تدل على الفسخ لا تنفسخ ما لم يأخذ الكل هذا قول بعض المشايخ وبه أفق الامام الاجل طهيري الدين كذا في الخلاصة \* وفي الفتاوى الجارية قال المستأجر للاجر ٦ (اين داره مستأجر را بن فروش آجر كفت هلا) تنفسخ الاجارة وكذا لو قال الاجار ٧ (اين خانه را مي فروشم مستأجر كفت هلا) ولو قال المستأجر للاجر ٨ (اين خانه را بن مي فروشم) فقال ٩ (مي فروشم) قال برهان الدين وقاضيخان لا تنفسخ وقال القاضي ببيع الدين تنفسخ ولو قال للمستأجر ١٠ (اين خانه را بفلا بن فروشم) فقال ١١ (بفروش) تنفسخ كذا في القنية \* قال الاجار ١٢ (مال اجاره نقد كن) فقال (هلا) قال تنفسخ ولو قال ١٣ (مال اجاره خود بكيه مرا خرج ميشود) فقال ١٤ (نوداني) قال برهان الدين لا تنفسخ وقال القاضي ببيع الدين ان نوى الفسخ تنفسخ والا فلا كذا في التارخانية \* ولو قال الاجار للمستأجر ١٥ (مال اجاره خود بكيه) فقال (هلا) تنفسخ الاجارة كالاجر اذا قال هذا بعد طلب المستأجر وبه أفق القاضي جلال الدين وأفق قاضيخان أنه لا تنفسخ بخلافه بعد طلب المستأجر كذا في الفصول العمادية \* قال رسول المؤجر للمستأجر ١٦ (آجر تو كفت كه مال اجاره خود بكيه) فقال للمستأجر (هلا) تنفسخ الاجارة كذا في القنية \* ولو كان الاجار واحدا والمستأجر اثنين فأدى الاجر مال أحدهما انفسخت الاجارة في حصته دون الآخر ولو كان الاجار اثنين والمستأجر واحدا ففسخ مع أحدهما انفسخت في حصته دون الآخر وكذا لو مات أحدهما قال في المحيط وكذا لو دفع المفتاح الى أحدهما وقبل هو انفسخت في حصته واذا بعث المستأجر الى الاجار فقال الاجار ١٧ (سيم نقد شده است يمانا بكيه) فلما بعث المستأجر قال الاجار قد أنفقت الدراهم لا تنفسخ الاجارة كذا في الخلاصة \* ولو قال المستأجر للاجر عند الفسخ ففسخت الاجارة في المحدود الذي استأجرته منه صحيح الفسخ وان لم يذكر حدود المستأجر ولا أضاف المستأجر الى الاجار وكذلك اذا قال الاجار للمستأجر ففسخت الاجارة في المحدود

(١) نعم (٢) نعم أو نعم سأدفع (٣) أمهلني (٤) سيحصل (٥) نعم سأعطيك (٦) يعني هذه الدراهم المستأجرة فقال الاجار نعم (٧) أبيع هذه الدراهم فقال المستأجر نعم (٨) أبيع لي هذه الدراهم (٩) أبيعها (١٠) أبيع هذه الدراهم فلان (١١) بعها (١٢) انقذ مال الاجارة (١٣) خذ مال الاجارة كافي انفقته (١٤) أنت تعلم (١٥) خذ مال الاجارة (١٦) مؤجرك قال خذ مال الاجارة (١٧) قد حضرت الدراهم تعال لتقبضها

الرجوع بالنقص وان غير مضمون كالاتفاق يرجع وان الامتناع بجهه البائع أو الشرع يرجع بالنقص لان امتناع الردي كان من البائع فالمشتري يرد الا ان البائع لا يرضى به لسكونه ناقصا حتى لو قبله يجوز فلم يحصل الامسالك من المشتري الذي

فيرجع وكذا اذا كان الامتناع للشرع كالحداطة بعد قطع الثوب وولادة البسعة لان المنع يضاف الى الشرع لزوم الشراء باقل ما باع لو قيل التقدا والربا والمراد من الفعل المضمون ان لو كان في ملك الغير للزم الضمان على المشتري (٤٦٥) فاستفاد به رد الضمان كاخذا العوض

وكذا اخراج المبيع المعيب عن ملكه \* اشترى حنطة فيها غبار فزال غبارها وانقص أو كانت رطبة فانهقص بالحفاف أو كان حشيشا فليس لا يرد \* ولو كانت حامسا فلا فلو كانت زال العيب \* اشترى على انه خبز وباع كذلك فبان بخلافه ورده الثاني على الأول رد المشتري الأول على البائع الأول \* اشترى كرمافا كل ثمرة واطلع على عيب وبقرة وشرب لبنها واطلع على عيب قال في الفتاوى يرجع بتقصان العيب ولا يردوان رضى به البائع وانه مشكل وفي الديناري لا يملك الردوان رضى البائع والاقالة أيضا الآن ينزى الثمن شيئا ويرد الحد بقة والبقرة على البائع فيكون بمنزلة بيع جديد \* اشترى سكينافخده ثم اطلع به على عيب ان حده بالمبرد لا يردوان بالخبر يرد \* أكل غلة الدار أو العبد لا يمنع الرد ولو وجد المشتري من كرمافسقا كشكبابا يرد بخلاف ما اذا سقاه دواء الاطلاق حيث لا يرد \* ولو وجد العبد يعمل عمل قوم لوط ان باجر لا يرد وان سحانا يرد لانه دليل الالبنة بخلاف الحاربة اذا كانت زانية يرد مطلقا لانه يتخل بالفراس \* اشترى عبدا به عيب واطلع على عيب آخر فصالح عن

الذي أجرته منك صح الفسخ كذا في الذخيرة \* ومن أجر داره ثم باعها قبل انقضاء مدة الاجارة فان البيع جائز فمابين البائع والمشتري حتى ان المدة لو انقضت كان البيع لازما للمشتري وليس له أن يتمتع من الاخذ الا اذا طالب المشتري البائع بالتسليم قبل انقضاء مدة الاجارة فلم يمكنه ذلك وفسخ القاضي العقد بينهما فانه لا يعود جائزا لمضى المدة كذا في شرح الطحاوي \* واذا باع الاجر المستأجر بغير إذن المستأجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستأجر حتى لو سقط حق المستأجر بعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى تجديده وهو الصحيح هكذا في المحيط \* وان أجاز المستأجر البيع نفذ البيع في حق الكل ولكن لا ينزع العين من يد المستأجر الى أن يصل اليه ماله وان رضى بالبيع فاعتبر رضا المبيع لفسخ الاجارة لا لا تنزع من يده وعن بعض مشايخنا أن الاجر اذا باع المستأجر بغير رضا المستأجر وسلم ثم أجاز المستأجر البيع والتسليم بطل حقه في الحبس ولو أجاز البيع دون التسليم لا يبطل حقه في الحبس واذا باع الاجر المستأجر بغير رضا المستأجر حتى انفسخت الاجارة أو انقضاء العقد أو انتهت المدة والزرع بقل وقد صار بحال يجوز بيعه بلا خلاف أو كان بحال في جوار بيعة مختلف المشايخ فهو للمستأجر فلو أبرأ المستأجر الاجر عن جميع الخصومات والادعاوى ثم أدرك الزرع ورفع الاجر الغلة فادعى المستأجر وادعى الغلة لنفسه وخاصم الاجر فيها هل تصح دعواه وهل تسمع خصومته فقد قيل ينبغي أن تسمع لان الغلة حصلت بعد الابراء ولو كان الاجر قد دفع الغلة ثم ان المستأجر أبرأه عن الخصومات والادعاوى ثم ادعى الغلة بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في المحيط \* فلو باع المستأجر باذن المستأجر حتى انفسخت ثم ان المشتري رد المستأجر على الاجر بغير ان لم يكن بطريق الفسخ لا تعود الاجارة ولا يشك فان كان الرد بطريق الفسخ هل تعود الاجارة صارت واقعة الفتوى أفتى القاضي الامام الزينجيري أنها لا تعود قال رحمه الله تعالى وأفتى جدي شيخ الاسلام عبد الرشيد بن الحسين أنها تعود كذا في الخلاصة \* اترهن دارا واستأجره هلهزها سنة ثم قضى الدين قبل السنة تنفسخ الاجارة في الدهلزي سواء قضى الدين برضاه أو على كره منه كذا في القنية \* واذا ذكرنا في صلح الطويلة ولكل واحد منهما ولاية الفسخ في مدة الخيار بمحضرة صاحبه وغيبته قال القاضي الامام أبو علي وغيره ان العقد فاسد لمخالفة الشرط حكم الشرع وقال الفضلي لا يفسد العقد لان مدة الخيار غير داخله في العقد فلكل واحد الفسخ بهذا الحكم لا يحكم ملك الخيار وقد وجدنا رواية عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يفسد العقد كذا في الوجيز للمكردي \* وفي فتاوى آهو قال القاضي ببيع الدين فسخا الاجارة وقبض بعض مال الاجارة وأجل في البعض قال جاز وسئل القاضي جلال الدين باع الاجر المستأجر فلما بلغ الخبر الى المستأجر جاء الى المشتري وقال سمعت ٢ (كما بين خانة راكه دار اجارة منست تو بخريدی مرا زمان ده تا مال اجاره خود حاصل كنم) فافتى بالفسخ ونفاذ البيع كذا في التتارخانية \* أجر الوقف عليه عشرين سنين ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصرف آخر انقضت الاجارة ويرجع بما بقي من الاجر في تركه الميت كذا في القنية \* العبد المأذون له في التجارة اذا أجر شيئا من أكسابه ثم سجن عليه بطلت الاجارة ولو أجر المكاتب نفسه ثم سجن لا تبطل الاجارة وكذلك العبد المأذون له اذا أجر نفسه ثم سجن عليه المولى لا تبطل الاجارة في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية والله أعلم

#### باب العشرون في اجارة الثياب والامتعة والحلى والفسطاط وما أشبهها

اذا استأجرت المرأة درعا لتلبسه أياما معلومة يبدل معلوم فهو جائز ولها أن تلبس ما تنهار كله ومن الليل أوله وآخره ولا تلبس فيما بين ذلك اذا كان الثوب ثوب صيانة وتجميل وان لم يكن الثوب ثوب صيانة وتجميل بل كان ثوب بذلة ومهنة كان لها أن تلبس اللباس كما هي ثم فرع على ثوب الصيانة فقال اذا لبسته الليل كما فخرق فان فخرق في الليل فهي ضامنة وان فخرق في غير الليل بأن فخرق في الغد فلا ضمان وان صارت لمخالفة باللبس (٢) ان هذه الدار التي في اجارتي قد اشتريتها فامهلني حتى احصل مال اجارتي

(٥٩ - فتاوى رابع) الاول عالم بالعيب الثاني لا يردوان عاجل ثم علم بعيب آخر له الرد \* اشترى بزرودا فليقل على انه بزر دونام أربع مرات فظهر انه دونام ثلاثا ما وير اسمه فز فالبيع فاسد لانه جنم آخر فبطلت تلك البرزوسترد كل الثمن وقيل يرجع بما غره

وان اشترى على انه يزرد ونام أربعافان انه كان نام ثلاثا لكن فيلقه يخرج منه الابريسم لا القز لاير جمع بشئ لانه جنس واحد وعليه الاعفاد وفي فوائد صاحب المحيط اشترى (٤٦٦) بزرا الفيلق فلم يخرج الدودان لم يكن منتدعا به أصلا فالبيع باطل وبستره كل

في كل الليل وليس لها أن تنام في ثوب الصيانة في النهار فان نامت فيه فتخرق الثوب من ذلك فهي ضامنة وليس عليها أجر في تلك الساعة التي تخرق فيها لانها كانت غاصبة حال لبسها نائمة ولا أجر على الغاصب وعليها أجر ما قبله وما بعده لانها لما انتهت فقد تركت الخلاف وعقد الاجارة باق فتعود أمينة وطريق معرفة أجر تلك الساعة الرجوع الى من يعرف الساعات حتى يقسم الاجر على الساعات فيعرف حصة تلك الساعة من الاجر اذا كان الثوب ثوب صيانة فاما اذا كان ثوب بدلة كان لها اللبس حالة النوم هكذا في المحيط \* ولو استأجرته لمخرج تخرج به يوم ما درهم فلبسته في بيته فاعلمها الاجر وكذلك لو لم تلبس ولم تخرج وكذلك لو أصابه قرض فأرأى حرق ناراً أو لحس سوس ولو أمرت خادمته أو ابنتها فلبسته فتخرق كانت ضامنة كالأول البسته أجنبية ولا أجر عليها كذا في المبسوط \* ولو لبسته جارية بغير إذنهما فلا ضمان عليها كذا في محيط السبر خسي \* ولو استأجرت ثوبا لمخرج تخرج به يوم ما درهم وضاع الثوب منه في اليوم فلا أجر عليها وان اختلف في الضياع فقال رب الثوب لم يضرع في اليوم وقالت هي لا بل ضاع في اليوم فانه يحكم الحال ان كان في يدها وقت المنازعة فالقول قول رب الثوب مع عينه وان لم يكن في يدها وقت المنازعة فالقول قولها هذا اذا ضاع ثم وجد وان لم يوجد لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وينبغي أن يكون القول قولها أيضا وان سرق الثوب منه فلا ضمان ولو تخرق الثوب من لبسها فلا ضمان ان علم وان حصل الهلاك بجناية يدها كذا في الذخيرة \* ولو استأجر ثوبا يلبسه مدة معلومة فلبس له أن يلبس غيره للفتاوى في اللبس وينصرف الى اللبس المعتاد في النهار وأول الليل الى وقت النوم وآخرها عند القيام لا ينام فيه بالليل وان فعل وتخرق ضمن وان سلم حين جاء وقت لبسه برئ عن الضمان وان كان ثوبا ينام فيه في الليل يجوز أن ينام فيه ويجوز الا بداهة لانه ليس ولا يجوز الا لتراجه ويضمن ان تخرق ولو لبس عبده بغير إذنه فالضمان على العبد يتعلق برقبته ولو استأجره للخروج فلبس في بيته وأمسكه ولم يلبس لا يضمن ويجب الاجر وعلى العكس يضمن ولو استأجره ليلسه كل شهر بدرهم فلبس في البيت سنين فعليه لكل شهر درهم الى أن يعلم أنه لو لبسه تخرق في تلك المدة ولو استأجر ثوبا يوما الى الليل على أنه ان بدله لم يردده لم يردده عشرة أيام فعليه أجره كل يوم استحسننا والحلي كالثوب والفسطاط والخيمة والقبعة كالثوب عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى كالبيت ولو استأجر قبعة لينصبها في بيته فنصبها في العصره ضمن وليس له أن يعطيها غيره بعارية أو نحوه كالثوب عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الغياثية \* رجل استأجر من آخر فسطاطا وقضه كان له أن يؤجره من غيره كذا في الدار كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو استأجر قبعة لينصبها في بيته ويبيت فيها شهرافه وجاز وان لم يسم البيوت التي ينصبها فيها فالعقد جائز أيضا وان سمي بيتا فنصبها في غيره شهرافه وجاز وعليه الاجر فان نصبها في الشمس أو المطر وكان عليها في ذلك ضرر فهو ضمان لما أصابها من ذلك وان سلمت القبعة كان عليه الاجر استحسننا كذا في المبسوط \* ولو اشترط أن ينصبها في دار فنصبها في دار أخرى من قبيلة أخرى ولكن في ذلك المصر فلا ضمان فان أخرجها الى مصر أو الى السواد فلا أجر عليه سلمت القبعة أو هلكت ولو استأجر فسطاطا يخرج به الى مكة ليستظل به فانه يجوز له أن يستظل به لنفسه وغيره لعدم تفاوت الناس فيه وان أسس في الخيمة أو في الفسطاط أو القبعة أو علق به قنديل أو فسد فلا ضمان عليه وان اتخذ فيه مطبخا فهو ضمان لانه صنع ما لا يصنع الناس عادة الآن يكون مع ذلك العمل كذا في المحيط \* ولو استأجر فسطاطا يخرج به الى سفره ذاهبا وجائبا ويحج به ويخرج في يوم كذا فهو جائز وان لم يبين متى يخرج فان لم يكن لخروج الحاج وقت معلوم بحيث لا يتقدم خروجه عليه ولا يتأخر فلا اجارة فاسدة قياسا واستحسننا وان كان لخروجه وقت معلوم بحيث لا يتقدم ولا يتأخر فلا اجارة جائزة استحسننا كذا في الذخيرة \* وان تخرق الفسطاط من غير عنف ولا خلاف فلا ضمان وان لم تخرق ولكن قال المستأجر لم أستظل تحته ولم أخسره

الثن ولا يجب عليه رد البزركن اشترى بضعة فوجدها بعد الكسر فاسدة لا يجب على المشتري مثله ولو بل بالماء بزرا الفيلق ووجده فاسدا ان لم ينقصه البل رده ورجع بحصته من الثمن \* اشترى ربعية فبان بعد الزراعة انها خريفية رجع بالنقصان عندهما وعليه الفتوى \* اشترى بزرا البطيخ على أنه بطيخ كذا فبان نوعا آخر من البطيخ جازا للبيع لان الكل بزره ولو اشترى على أنه شتوي فزرعه فبان خريفا ذكرا أبو حفص الكبير أن البيع باطل فيسترد الثمن ويرد مثل البزرق على هذا اذا بان نوعا آخر كالبعوضة ويراعي يسترد الثمن ويرد مثل البزرا لانه أجناس مختلفة وهذا أصح وكذا لو اشترى بزرا القثاء فوجده بزرا القثاء البلخي أو بزرا البطيخ فنبت بزرا القثاء فالبيع باطل ووضع المسئلة الامام ظهير الدين في حب القطن اذا لم ينبت وقال لا يرجع بالنقص لانه استهلك المبيع ولا رجوع بعد الاتلاف وقيل يرجع \* ولو اشترى بزرا حناء وزرعه ولم ينبت ان علم أنه فساد البزير يرجع بالثن ان لم يصلح لشيء آخر وثبت فساد باقاة البينة أو اقرار

البائع أو نكوله (السابع في الخيارات) كذا شرط ورؤية واستحقاق وذكر العيب وكتبته وتكشف وقد وعين وكما ثبت في الجواز ثبت في الفاسد أيضا وبعد قبض المشتري \* لو قال له البائع بعد مضي أيام أنت بالخيار ثلاثة أيام له الخيار ثلاثة



أيام المختار ولو قال أنت بالخيار له الخدار ما دام في المجلس \* اشترى عبد بن علي أن البائع بالخيار فيه ما فأت أحدهما وأستحق لا يجوز العقد في الثاني وإن أجاز البائع والمشتري لأن العقد ينقذ الآن بمحضته من الثمن وأنه (٤٦٧) غير معلوم \* اشترى عبد علي أنه بالخيار

ثلاثة لا يطالب بالثمن ما لم يرض

الثلاث \* الأكل والشرب

والركوب واللبس رضا

لا الاستخدام مرارا وقيل يبطل

في الثانية \* باع عبد علي أن

يغله أو يستخدمه وهو بالخيار

جازه وهو على خياره بخلاف

على أن لا يأكل من ثمرة لأن

المنفعة لاحصة لها من الثمن

والثمرتها لاحصة والوطء

والسبوة والنظر إلى

فرجها بشهوة رضا إذا تصادقا

عليها ما إذا نظرت إلى فرجه

بشهوة أو قبلته أو لمسته أن

أقر المشتري بالشهوة لزمه

الخيار في قولهما خلاف

محمد ولو قبل المشتري

وأنكر الشهوة صدق وإن

دعيت الجارية إلى فراش

من له الخيار لا يبطل \* رهن

المشتري أو أجره أو باعه على

أنه بالخيار يبطل خيار

الرؤية ولو فلك أو مضت مدة

الاجارة أو فسخ البيع بحكم

الخيار لا يعود خيار الرؤية

ويرد بالعيب \* الزيادة المتصلة

المتولدة كالنكس والغلة

لا تنفع اجماعا فان أجاز البيع

فالنكس والغلة له وإن

فسخ فكذلك عندهما وعند

الامام للبائع \* جت الجارية

عند المشتري وزال ثم زال

يردها بالخيارين ويؤيد بطلان

يجرح المشتري ويجرح

الاجنبي والعبد \* اشترى أرضا

بأخبار وعليها كافر وزعمها

وقد ذهب به إلى مكة فعمله الإجر ولو انقطع أطنا به أو أنكسر عموده فلم يستطع نصبه فلا أجر عليه ولو اختلعا فيه فهذا على وجهين أما ان اختلفا في مقدار الانقطاع مع اتفاقهما على أصل الانقطاع وفي هذا الوجه القول قول المستأجر وان اختلفا في أصل الانقطاع ذكر شيخ الإسلام في شرحه أنه يحكم الحال فإن كان المستأجر اتخذ أطنا بامن عند نفسه أو عودا من عند نفسه ونصبه حتى رجع فعليه الإجر كله كذا في المحيط \* ولو أنكسرت الاوتاد فلا عبرة به لأن الاوتاد تكون من المستأجر عادة الا اذا كانت حديد فهي كالمعروف ولو أنرجعها مع نفسه ولم ينصبها مع المالك يجب الإجر كذا في الغيانية \* وإذا أوقد نارا في القسطاط كان كالاسراج إن أوقد مثل ما يوقد الناس عرفا وعادة في القسطاط فأفسد القسطاط أو احترق القسطاط فلا ضمان وإن جاوز المتعارف فهو ضمان فبعد ذلك ينظر أن أفسد كنهه بحيث لا يتنفع به ضمن قيمة الكل ولا أجر عليه وإن أفسد بعضه لزمه ضمان النقصان وعليه الإجر كذا إذا كان قد انتفع بالباقي وإن لم يفسد شيء منه وسلم مكان جاورا لم يناد فالبسطة على القياس والاستحسان القياس أن لا يجب الإجر في الاستحسان يجب وإن شرط رب القسطاط على المستأجر أن لا يوقد فيه ولا يسرج فيه ففعل فهو ضمان وعليه الإجر كذا إذا سلم القسطاط كذا في المحيط \* وإذا استأجر تركيبة بالكوفة كل شهر بأجر معلوم لم يوقد فيها ويبيت فهو جائز ولا ضمان عليه إن احترقت من الوقود فإن أبأت فيها عبده أو ضيفه فلا ضمان وإن تكسرت قسطاطا بخرجه إلى مكة فخلفه بالكوفة حتى رجع فهو ضمان ولا كراهية عليه والقول قوله مع عينه بأنه ما أخرج به وكذلك لو أقام بالكوفة ولم يخرج ولم يدفع القسطاط إلى صاحبه فهو مثل الأول وكذلك لو خرج ودفع القسطاط إلى غلامه فقال ادفعه إلى صاحبه فلم يدفع حتى رجع المولى فهو مثل الأول ولو دفعه إلى آخر فعمله الرجل إلى صاحب القسطاط فإني أن يقبله برئ المستأجر والرجل من الضمان ولا أجر عليه \* قال ولو كان استأجر دفع القسطاط إلى رجل أجني لم يدفعه إلى صاحب القسطاط فدفعه ذلك الرجل إلى صاحبه ففسد برئ جميعا وإن أبقى صاحب القسطاط أن يقبله فليس له ذلك فإن هلك القسطاط عند هذا الرجل قيل أن يحمله إلى صاحبه ذكر أن علي قول أبي يوسف ومحمد رجعهما الله تعالى صاحب القسطاط بالخيار إن شاء ضمن المستأجر وإن شاء ضمن ذلك الرجل ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا وينبغي على قوله أن يقال إن كان المستأجر دفع القسطاط إلى ذلك الرجل قبل أن يصير المستأجر غاصبا بان أمسك القسطاط قدر ما أمسكه الناس إلى أن يتحول ويسوى أسبابه إذا كانت الحالة هذه لا ضمان على الثاني ومن مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن المودع الثاني لا يضمن إنما يضمن المودع الأول فاما إذا أمسك المستأجر القسطاط زيادة على ما يملكه الناس حتى يصير غاصبا ضامنا له ثم دفع إلى الثاني فبغير المالك إن شاء ضمن الأول وإن شاء ضمن الثاني فإن ضمن المستأجر فالمستأجر لا يرجع على ذلك الرجل وإن ضمن ذلك الرجل يرجع على المستأجر كذا في المحيط \* وإن ذهب بالقسطاط إلى مكة ورجع به فقال المؤجر للمستأجر اجعله إلى منزلي فليس له ذلك على المستأجر ولو سكته على رب المتاع وإن لم يخرج بالقسطاط وخلفه بالكوفة فضمنه وسقط عنه الإجر فالجولة على المستأجر كذا في المبسوط \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا استأجر الرجلان أحدهما بصري والآخر كوفي فسطاطا من الكوفة إلى مكة ذاهبا وجائبا باجر معلوم وذهبا به إلى مكة واختلفا فقال البصري إلى أي البصرة وقال الكوفي إلى أي أريد أن أرجع إلى الكوفة وأراد كل واحد أن يذهب بالقسطاط إلى حيث قصد فإن ذهب البصري بالقسطاط إلى بصره أن ذهب به بغير أمر صاحبه فالبصري ضامن للقسطاط كله ولا ضمان على الكوفي وليس عليه ما أجزا الرجعة وإذا ذهب به بأمر الكوفي فالبصري ضامن لجميع القسطاط والكوفي يضمن نصيبه وهو النصف ولا أجر عليه ما إذا ذهب الكوفي إلى كوفة فإن ذهب به بغير أمر البصري فإنه

الأكابر بتركه عليه على الحالة الأولى لا يردّها \* أخذ دارا بيمينه بالشفعة وأعرض على البائع يبطل خيار الشرط لا الرؤية والعرض على البيع البائع الذي له الخيار بالأحضرة لا يصح لكنه يبطل الخيار لأن نقضه لا يصح والفسخ بالأحضرة لا يفسخ وله أن

يرضى بعده وفي خيار البالوغ والخبرة يصبح بلا حضور الآخر وذكر القاضي أنه توقف عندهما على علم صاحبة ان علم به في مدة انذمه رجا هذا في الفسخ بالقول أما بالفعل يجوز بلا علم (٤٦٨) الاخر بان كان الخيار للبايع في جارية فوطئها أو باعها من غيره انفسخ وان المشتري كان

ذلك اجارة لليبيع وفي الفصول لو الخيار للمشتري ففسخ أحدهما في مدته بلا محضر من الآخر لا يجوز وفي الاجارة الطويلة ففسخ أحدهما في مدته على الخلاف غير أن المشايخ أخذوا بقول الثاني فيها \* اشترى دينيا جابسطه ونظر الى نقشه ونسخ مثله أو كذا ونسخ منه لنفسه لا يبطل خياره الا يرى أنه لو نسخ من كتاب لغيره موضوع بين يديه بل ارفع له لا يصير غاصبا وان قلب أوراقه ولو درس منه بطل خياره قال الفقيه الدراسة منه لا تبطل لانه امتحان كالاستخدام والكتابة منه تبطل لانه استعمال وبه تأخذ \* غصبه البائع من يد المشتري بالخيار لا يكون رضا بسقوط خياره \* المكمل أو الموزون لومن جنس في وعاء أو أوعية برؤية البعض يسقط خيار الرؤية ولو مختلفا كالعبيد والنياب لا وكذا الجسور والبيض وفي الكرم لا حتى يرى من كل نوع شيئا وفي التحيل رؤية البعض كافية وشرط رؤية ما هو المقصود من الدار كاصيني والشتوى ولوشتيويان أو صبيان ف رؤية أحدهما كافية لارؤية المطبخ والاصطبل والخلاف في الجرا اذا كان فيها مقصود كبيت طابق بشرط رؤيته وفي بيت الغلة يكتب في رؤية الخارج كما هو جواب

يضمن نصف الفسطاط وهو نصيب البصري ولا يضمن نصيبه وعليه نصف الكرا في الرجعة ولا يجب على البصري شيء في الرجعة واذا ذهب به الى الكوفة باهر البصري فلا ضمان على البصري في نصيبه على قول محمد رحمه الله تعالى سواء أعار منه نصيبه أو أودعه بان قال انتفع به يوم ما في نوبتك واحفظها به يوم ما في نوبتي وأما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فكذلك الجواب ان أودعهما من الكوفي وان كان أعار نصيبه من الكوفي أو أجز يجب أن يضمن البصري نصيبه على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى والكلام في وجوب الضمان على الكوفي نظير الكلام في وجوب الضمان على البصري وعليهما الاجر كلا ان أودع البصري نصيبه لان امسالك الكوفي كما سلكه وان كان أعار منه لأجر على البصري لانه صار محالفا وان ارتفع الى القاضي وقصاعليه القصة واختصما في ذلك فان القاضي ان شاء لم يلتفت الى ما قاله الما لم يقيم بينة على ذلك وان شاء القاضي صدقهما فيما قالاه هو بالخيار ان شاء ترك ذلك في أيديهما وان شاء ففسخ الاجارة فان رأى القاضي النظر للغائب في فسخ الاجارة فان فسخ الاجارة بعد هذا يوجب نصيب البصري من الكوفي ان يرغب في اجارة نصيب البصري حتى يصل الى الغائب عين الفسطاط مع الآخر ويكون هذا أولى من الاجارة من غيره وتجوز هذه الاجارة عندهم جميعا وان أجز المشاع وان لم يرغب الكوفي في اجارة ذلك يوجب من غيره ان وجد وتجوز هذه الاجارة وان أجز المشاع وان لم يجدا أحدا يوجب نصيبه يودع نصيب البصري من الكوفي ان رأى ثقة حتى يصل الى المالك وان شاء ترك ذلك في أيديهما \* كذا في المحيط \* تكرار الفسطاط الى مكة ذاهبا وجائبا وخافه بمكة فعليه الكرا ذاهبا وعليه قيمة الفسطاط يوم خافه والفسطاط له فان لم يختصما حتى يج من قابل ورجع بالفسطاط فلا أجر عليه في الرجعة كذا في تحيط السرخسي \* وذكر عن الحسن رحمه الله تعالى أنه قال لا بأس بان يستأجر الرجل حلي الذهب بالذهب وحلي الفضة بالفضة وبه تأخذ كذا في المبسوط \* واذا استأجر دارا فيها مضاف ذهب بذهب فانه يجوز له كذا في المحيط \* ولو استأجرت حليها معلوما الى الليل بدل معلوم تنبلسه فبسته أكثر من يوم وليله صارت غاصبة قالوا وهذا اذا حبسته بعد الطلب أو حبسته مستعملة فاما اذا حبسته للحفظ فلا تصير غاصبة قبل الطلب والحسد الفاصل بين الامسالك للحفظ وبين الامسالك للاستعمال أنه اذا أمسك العين في موضع يسلك للاستعمال فيه فهو استعمال وان أمسكها في موضع لا يسلك فيه للاستعمال فهو حفظ فعلى هذا اذا نسوت بالخيل أو تحالت بالسوار وتعمم بالقميص أو وضع العمامة على العاتق فهذا كله حفظ وليس باستعمال وان ألبسته غيرها في ذلك اليوم ضمنته يعني في مدة الاجارة لان الناس يتفاوتون في لبس الحلي كذا في الفصول العمادية \* وان استأجرته كل يوم باجر مسمى فبسته شهر اتم جات به فعليه أجر كل يوم حبسته وان استأجرته يوما الى الليل فان بدا لها حبسته كل يوم بذلك الاجر فلم ترده الى عشرة أيام فالاجارة على هذا الشرط فيما عدا اليوم فاسدة قياسا وفي الاستحسان تجوز كذا في الذخيرة \* وكل مستأجر عين أو حيوان أو متاع أو دار اذا فسد ذلك بحيث لا يمكن الانتفاع به سقط الاجر ويجب أجر ما انتفع به فان اختلفا في فساد في الزمان الماضي في جميع المدة يحكم الحال والنقول في الماضي قول من شهد له الحال وان كان سالما في الحال وانفق على فساد في بعض المدة واختلفا في مقداره فالقول قول المستأجر مع عيونه لانه ينكر بعض الاجر كذا في الغيائية والله أعلم

### باب الحادي والعشرون في الاجارة لا يوجد فيها تسليم المعة ودفعه الى المستأجر

رجل دفع الى خياط ثوبا ليخيطه فقطعه الخياط ومات قبل الخياطة قال أبو سليمان الجوزجاني له أجر القطع وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* قال القاضي خرا الدين وعليه الفتوى هكذا في الكبرى \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن استأجر دابة يذهب بها الى منزله ويركبها الى موضع قد سماه فدفعها اليه

والخلا في الجرا اذا كان فيها مقصود كبيت طابق بشرط رؤيته وفي بيت الغلة يكتب في رؤية الخارج كما هو جواب وذهب الرواية \* اختلفا في الرؤية خلف المشتري لانه أنكر الرؤية قبل الشراء \* أقرب قبض المشتري ثم قال لم أوكله لا يصدق \* اشترى مغيبا في الارض

كالجزر والبصل ان لم يثبت ولم يعلم وجوده لا يجوز وان ثبت وعلم وجوده جاز ثم ان كان المغيب مما يكال أو لوزن متقاربا كالبصل والجزر فقلعه  
البائع أو المشتري باذنه قدر ايدخل تحت الكيل أو الوزن يثبت له الخيار حتى لورضى (٤٦٩) به لزمه الكل لان رؤية البعض فيه مرقوبة

الكل على ما ذكر وان  
قلعه المشتري بلا اذن البائع  
ان لم يكن للملوع عن فالقلع  
وعدمه بمنزلة وان له عن  
بطل حق الرد ولزم البيع  
رضي بالملوع أم لا وجد في  
ناحية أخرى أقل أو أكثر  
أو لم يجد شيئا لانه قبل القلع  
كان ناميا وبه صار مساويا  
وحدث العيب عند المشتري  
يمنع الرد وان كان يباع عدا  
بعد القلع كالقفل ان قلع  
البائع أو المشتري باذنه يثبت  
له الخيار حتى لورضى به لا يلزم  
البيع في الكل لانه عددي  
متفاوت بخلاف المكيل  
والموزون وان قلعه المشتري  
بلا اذن البائع لزمه البيع ولا  
رده في المختار ولو قال المشتري  
أخاف ان قلعه ولم يصلح لي  
لأملك الرد بل يلزمي وقال  
البائع ان قلعه رعا  
لاترضى به وأنضر به أنا  
فتطوع انسان بالقلع فان  
تشاح فسخ القاضي العقد  
بينهما \* نظرا الى الدهن  
في القارورة لا يكون رؤية  
حتى يصبه على يده أو اصبعه  
\* أخرج المسك من الناقة  
لا رده لا برؤية ولا بيع الا  
اذا لم يكن في الخارج ضرر  
يرد \* اشترى حبة مبطنة  
قرأى بطاقتها الخيار الا اذا  
كانت البطانة مقصودة وان  
رأى ظاهرها بطل الخيار الا  
اذا كانت الظاهرة مقصودة

وذهب بها الى منزله ثم بدله ذلك فرتها فعليه من الاجر بحساب ما ذهب الى منزله وفي نوادر ابن سماعة عن  
محمد رحمه الله تعالى في خياط خاط ثوب رجل باجر ففتقه رجل قبل أن يقبض رب الثوب فلا أجر  
للخياط ولا يجبر الخياط على أن يعيد العمل لانه لو أجبر بحكم العقد الذي جرى بينهما فذلك العقد قد انتهى  
بتمام العمل وان كان الخياط هو الذي فتق فعليه أن يعيد العمل لان الخياط لما فتق الثوب فقد نقض عمله  
فصار كأن لم يكن وكذلك الاسكاف وكذلك المكاري اذا جعل في بعض الطريق نفق فوجع وأعاد  
العمل الى الموضع الاول لأجر له كذا ذكر في الفتاوى ولم يذ كر الجبر وينبغي أن يجبر في المسئلة المتقدمة  
ومسئلة السفينة التي بعدها وكذلك الملاح اذا حمل الطعام الى الموضع المسمى في العقد فضررت الريح  
السفينة وورثتها الى مكان العقد فلا أجر للملاح ان لم يكن الذي اكترى معه لان العمل لم يكن مسلما اليه وان  
كان معه فعليه السكران العمل صار مسلما اليه وان كان الملاح هو الذي ردت السفينة أجبره على الاعادة  
الى الموضع المشروط وان كان الموضع الذي رجعت اليه السفينة لا يقدر رب الطعام على قبضه فيه فعلى  
الملاح أن يسلمه في موضع يقدر رب الطعام على قبضه فيه ويكون له أجر المثل فيما سار وان قال الذي  
اكترى السفينة بعد ما ردتها الريح لا حاجة لي في سفينتك أنا اكترى غيرها فله ذلك رواه هشام كذا في  
الذخيرة \* ولو اشترى بغلا الى موضع معلوم فركبه فلما سار بعض الطريق جمع به فرتة الى موضعه فعليه  
الاجر بقدر ما سار فان قال المستأجر للقاضي مر صاحب البغل فليبلغني الى حيث استأجرته واه على الذي  
شارطته عليه قال ان شاء الله تعالى فعل ذلك والاقيل للمستأجر استأجره الى ذلك المكان الذي بلغت ثم هو يملك  
من ثمة الى حيث استأجرته هكذا رواه هشام عن محمد رحمه الله تعالى قال وعلى هذا السفينة كذا في المحيط  
\* وان استأجر ليبي بعيله مات بعضهم فجاءه بن بقي فله أجر بحسبه قال الفقيه أبو جعفر الهندواني هذا اذا  
كان عياله مع عاملين حتى يكون الاجرة قابلا يحملهم وان كانوا غير معلومين يجب الاجر كله كذا في التبيين  
وهكذا في الكافي والهداية \* ولو ذهب ولم يعمل أحد منهم لم يستوجب شيئا كذا في التتارخانية \* وان  
استأجره ليذهب بكتابه الى فلان ويحيى ويجوا به فذهب بالكتاب فوجد فلا نقد مات فترك الكتاب ثمة أو  
مزقه ولم يرد كان له أجر الذهاب في قولهم لانه لم يقض عمله وقيل اذا مزقه ينبغي أن لا يجب الاجر لانه اذا  
ترك الكتاب ثم ينتفع بالكتاب وارث المكتوب اليه فيحصل له الغرض بخلاف ما اذا مزقه هكذا في فتاوى  
قاضي خان \* ولو استأجره ليذهب بكتابه الى فلان بالبصرة ويحيى ويجوا به فذهب فوجد فلا نامة فارتد  
الكتاب لأجر له عندهم او قال محمد رحمه الله تعالى له أجر الذهاب وان لم يرد الكتاب لكنه دفعه الى وارثه أو  
وصيه يجب الاجر بالاجماع ولم يذكرانه اذا وجد فلا نامة فترك الكتاب هنالك ورجع من مشايخنا من قال  
هذا على الاختلاف الذي ذكرنا منهم من قال ما هنا يجب أجر الذهاب بالاتفاق هذا اذا شرط عليه  
الرجوع بالجواب وان لم يشترط عليه الرجوع بالجواب لم يذ كر في الكتاب فقول اذا لم يشترط وترك الكتاب  
ثم حتى يوصل اليه اذا حضر بان كان غائبا أو الى وارثه ان كان ميتا فانه يستحق الاجر كذا في الفتاوى  
فدفع الكتاب اليه فلم يترأ حتى عاد من غير جواب له الاجر كذا لانه أتى بما في وسعه ولو لم يجده أو وجد  
الكتاب لم يدفع الكتاب اليه بل ردت الكتاب لأجر له وقال محمد رحمه الله تعالى له أجر الذهاب ولو نسي  
الكتاب هاهنا لا يستحق أجر الذهاب بالاجماع كذا في الخلاصة \* وأجمعوا على أنه لو ذهب الى فلان  
بالبصرة ولم يذهب بالكتاب أنه لا أجر له وفيما اذا شرط عليه الرجوع بالجواب فترك الكتاب فله  
الاجر كذا في المحيط \* استأجر رجلا لتبليغ رسالته الى فلان يغد فوجد ميتا أو غائبا فبلغ  
الرسالة الى ورثته ان كان ميتا أو الى أحد لم يوصل اليه ان كان غائبا أو لم يبلغها الى أحد وعاد استحق الاجرة  
بالاجماع هكذا في الصغرى \* ثم الاجر يستحق الاجر على المرسل لا على المرسل اليه كذا في المحيط \* وأجمعوا

\* وفي الساسطو الطنافسة اذا لم ير الظاهرة له الخيار ولا بد في شاة القنية من رؤية الضرع وفي شاة اللحم لا بد من الجس ورؤية الحافر والناحية  
لا تبطل الخيار ورؤية العنق والساق والفخذ والجنب يبطل وعن الامام أن في الدواب يمتد النظر الى الفخذ والساق أو الصدر أو الجنب

أو الوجه ولوربط وجه المكعب إلى وجه المكعب ورأى ظهرهما له الخيار ونظر إلى الوجه لا الصرم بطل الخيار لان الصرم تبع الوجه \* رأى جارية فلم يشتريها ثم اشتراها وهي (٤٧٠) منتقبة ولم يعلم أنها هي له الخيار لعدم الرضا \* رأى في يده ثوبين واف أحدهما في ثوب وباعه له الخيار ولولفهما وباعهما

على أنه إذا استأجر ليذهب بطعام إلى البصرة إلى فلان فذهب ولم يجد فلاناً أو وجدته ولكن لم يدفع الطعام اليه بل رده أنه لا أجر عليه كذا في الذخيرة \* هشام عن محمد رجه الله تعالى رجل تكاري سفينة ليذهب بها لموضع فيعمل كذا ويحيى به فقد ذهب بالسفينة فلم يجد الذي أمره بنقله فرجع قال يلزمه كراء السفينة في الذهاب فارغة وان قال أكرهها منك على أن تحمل لي طعاما إلى هاهنا من موضع كذا فلم يجد الطعام فلا شيء له من الكراء كذا في محيط السرخسي \* استأجر دواب إلى بلدة ليحمل عليها من هاهنا حولة فقال المكاري ذهبت فما وجدت هناك حولة ان صدقة المستكري فيه لزمه أجر الذهاب وفي مجموع النوازل استأجر دابة من بغداد ليذهب بها إلى المدائن ويحمل عليها طعاما من المدائن فذهب بها ولم يجد الطعام يلزمه أجر الذهاب ولو استأجرها ليحمل عليها من المدائن ولم يستأجر من موضع العقد لا أجر عليه كذا في الوجيز للكردي \* استأجر رجلا ليحمل له علفا وطعاما من مطمورة سماها له فذهب فلم يجد شيئا قسم الأجر على ذهابه وحولته ورجوعه ويلزمه مقداره ذهابه لان الذهاب كان للمستأجر هذا اذا سمى المظمورة فان لم يسم ينظر إلى أجر مثله في ذهابه ولا يجاوز به ما سمى له من ذلك يعني من حصته كذا في الكبرى \* وفي فتاوى الفضلي استأجر دابة في المصر ليحمل الدقيق من الطاحونة أو ليحمل الخنطة من قرية كذا فذهب فلم يجد الخنطة طحنت أو لم يجد الخنطة في القرية فعاد إلى المصر ينظر ان كان قال استأجرت منك هذه الدابة من هذه البلدة حتى أحل الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف الأجر فاما اذا كان قال استأجرت منك هذه الدابة بدرهم حتى أحل الدقيق من الطاحونة فهنا لا يجب الأجر في الذهاب كذا في المحيط \* ولو استأجر رجلا ليذهب إلى موضع كذا ويدعو فلانا إليه باجر مسمى فذهب إلى ذلك الموضع فلم يجد فلانا فله الأجر كذا في خزانة المفتين والله أعلم

### الباب الثاني والعشرون في بيان التصرفات التي يمنع المستأجر عنها وما لا يمنع وفي تصرفات الأجر

إذا استأجر داراً أو بيتاً ولم يسم الذي يريدها له حتى جازت الإجارة استهساناً كان للمستأجر أن يسكنها وأن يسكنها وله أن يضع متاعه فيها وله أن يعمل فيها ما بداله من العمل مما لا يضر بالبناء ولا يوهنه نحو الوضوء وغسل الثياب أما كل عمل يضر بالبناء ويوهنه نحو الرعي والحداة والقصارة فليس له ذلك الا برضا صاحبه وبعض مشايخنا قالوا أراد بالري رعي الماء ورعي الثور لارعي اليسد وبعض مشايخنا قالوا ان كان رعي اليسد يضر بالبناء يمنع عنه وان كان لا يضر بالبناء لا يمنع عنه وإلى هذا مال الشيخ الإمام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وعلمه القموي كذا في المحيط \* وللمستأجر أن يربط فيه دابته وبهيمه وشاته فان لم يكن هناك مربوط ليس له اتخاذ المربوط وفي شرح الشافعي ما ذكر في الكتاب عرف الكوفة أما المنازل بخاري فتضيق عن سكنى الناس فكيف الدواب ويربط الدابة على باب داره ولو ضربت الدابة انساناً فأتى أو هدمت حائطاً لم يضمن كذا في الخلاصة \* رجل تكاري منزلاً من دار وفي الدار سكان غير فادخل دابة في الدار وأوقفها على بابها فضربت انساناً فأتى أو هدمت حائطاً أو دخل ضيف له دابة في الدار وأوقفها على بابها فضربت انساناً من السكان فلا ضمان على الساكن ولا على الضيف الا أن يكون هو على الدابة حين وطئت انساناً فيئذ يضمن كذا في المبسوط \* ولا يمنع من كسر الحطب العماد للطبخ وغيره لانه لا يوهن البناء وان زاد على العادة بحيث يوهن البناء فليس له ذلك الا برضا صاحب الدار وعلى هذا ينبغي أن يكون الدق على هذا التفصيل فان القليل منه لا يستغنى عنه وقد جرت العادة بان يدق أهل كل دار ثيابهم في منازلهم ولا يوهن ذلك القدر منه البناء هكذا في التبيين \* فلأنه أقعد فيها احداً أو قصاراً أو عمل ذلك بنفسه فأنه مسمى من البناء ضمن قيمة

هذا بعشرة وهذا بعشرين له الخيار لانه ربما جعل الثمن الاكثر لا ردهما ولو باعهما بثمن واحد لا خيار ويثبت خيار الرؤية في كل عقد يقبل الفسخ كالأجارة والقسمة والصلح عن دعوى مال الا في المسلم فيه والدرهم والدنانير غير موقنة ويكون فسخها من الاصل ان فسخها قبل قبض وبعده قبل الرؤية ويعدها لانه غير لازم ولوجود السبب بعد الرؤية بلا قضاء ورضا بحضرة الآخر الا عند الثاني وكلا الخيارين لا يورث

(الخيار بالاستحقاق) اشتري عبدتين فانما أحدهما لغيره ولم يحجز المالك ان عالما وقت الشراء لم يخصصه والا ان بعد القبض لا خيار وان قبله خير بين أخذه بخصته والتزمه لتقر بق الصفة وان أجاز لا خيار \* اشتري عبدتين فاستحق نصفه خيرتين أخذ نصفه نصف الثمن وتركه فان اختار أحدهما الاخذ أخذ الربع بربع الثمن وليس لآخر رده عند الامام \* ولو استحق نصف عشرة أفقره حنطة معينة ان قبل قبض خير المشتري وان بعد قبض لا \* وفي العبد الواحد والثوب الواحد ان استحق النصف خير قبل قبض وبعده لان

الشركة في المجتمع عيب \* اشتري أرضاً على أنه كذا جريباً أو يدرأ على أنه كذا كيلاً أو نخيلاً على أن فيه ذلك كذا كرم أو وجد أن نص والحدود في الأرض والنخيل كذا كرو أو حنطة جزاً فأنقص قبل قبض بالخلاف لا خيار له بخلاف ما اذا اشتري رطباً

فصار قراحيث يخبر لان الاسم قد تغير بالكلمية \* ولو وجد المشتري من هو نا أو مستأجر الخيار \* باع بالخيار بعد رمضان ثلاثة أيام كان بالخيار فيه وثلاثة بعده ولو قال لا خيار لك في رمضان بل بعد ثلاثة فقد فسخ ياروي (٤٧١) عن محمد وعن الثاني أنه يصح وله الخيار بعد

المدّة \* الاستخدام والرّمكوب

بلا سفر والبس اختيار \*

التدليس رضا واستخدام

الخيارية كالعبد \* قبلته بشهوة

وأقر به المشتري بطل الخيار

عند الاماين وكذا يصير

مراجعه وعن الثاني ان

فعلت اختلاسا وهو كاره

لا يكون رضا ولا مراحعا

وعن محمد في الرجعة روايتان

والفرق أن ابطال الخيار معناه

ادخال الشيء في ملك والامة

لا تلي ذلك أما الرجعة

فاستدامة الملك القائم ولا

ادخال فيها فملك والقبلة

قد تكون بلا شهوة \* وقال

محمد رحمه الله اذا ادعى

المشتري قبله بلا شهوة فالقول

له وان برهن على أنه بشهوة

ففي الجامع أنها تسمع وفي

الفتاوى لا لعدم اطلاعها عليها

بخلاف الجامع لانهم عاين

والحكم متعلق بعينه

\* السكنى ابتداء في القسمة

والبيع دليل الرضا في بطل

خيار الشرط والرؤية والعيب

\* باع بالخيار وتقا بضاً تلف

البائع الثمن ان نقدا لا يكون

رضا وان عرضا فرضا وان

هلك \* باضت الداجنة أو

ولدت الشاة المشترة بالخيار

بطل الخيار الا أن تكون

البيضة مذرة والسخلة ميتة

\* وعن محمد باع بيضة على أنه

بالخيار فخرج منها فرخ بلا

فعل المشتري وكان قبضها

ذلك لان الانهدام أثر الخدادة والقسارة لأثر السكنى ولا أجر عليه فيما ضمنه كذا في النهاية \* ولم يقل في الكتاب انه هل يجب الاجر فيما يضمن وهو الساحسة وينبغي أن يجب الاجر كذا في الذخيرة \* وان لم يندم شيء من البناء من عمل الخدادة والقسارة لا يجب الاجر قياسا ويجب الاجر المسمى استحسانا فان اختلف الاجر والمستاجر في ذلك فقال المستاجر استأجرت للخدادة وقال الاجر آجرت للسكنى دون الخدادة فالقول قول الاجر وكذا اذا انكر الاجارة في نوع دون نوع وان أقام البيينة فالبيينة بينة المستأجر كذا في النهاية \* اذا استأجر الرجل من آخر دارا على أن يقعد فيها حدا فإراد أن يقعد فيها أقصا فله ذلك ان كانت مضرة - ما واحدة أو كانت مضرة القصار أقل وكذلك الرضى على هذا كذا في المحيط \* رجل تكارى منزلا أو دارا من رجل على أن يسكن فيه فلم يسكنها ولكنه جعل فيها طعاما من حنطة أو شعير أو قتر أو غير ذلك فليس له رب الدار أن يمنع من ذلك كذا في الظهيرية \* رجل استأجر دارا وحفر فيها بئر الماء ليتوضأ فيه فغضب فيها انسان ينظر ان كان حفره ياذن رب الدار فلا ضمان كما لو حفر قرب الدار بنفسه وان كان قد حفر بغير اذن رب الدار فهو ضامن كذا في الذخيرة \* ولو استأجر حائط من رجل وحائط من آخر فنقب أحدهما الى الآخر ليرتقى بذلك فانه يضمن ما أفسد من الحائط ويضمن أجر الحائطين بينهما كذا في الفصول العمادية \* واذا تكارى منزلا من رجل سنة بعشرة دراهم فخرج الرجل من البيت وعمل أهله فأكره من المنزل بيتا أو أنزلوا انسانا بغير أجر فانه يضمن ما أفسد من البيت الذي أسكنوه فيه فلهذا على وجهين اما أن يندم من سكنى الساكن أو من غيره وفي الحالين لا ضمان على المستأجر وهل يضمن الاهل والساكن ان حصل الانهدام لامن سكناه فلا ضمان على واحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا يضمن على قول محمد رحمه الله تعالى يجب الضمان بها ويكون لصاحب الدار الخيار على قوله فان ضمن الاهل فالاهل لا يرجع على الساكن وان ضمن الساكن فالساكن يرجع على الاهل وان انهدم من سكنى الساكن فالساكن يضمن بالاجماع وهل له تضمين الاهل فالمسئلة على الاختلاف الذي ذكرنا كذا في المحيط \* واذا تكارى يتناول بسم ما يعمل فيه فسكنه وأسكن معه فيه غيره فانه يندم من سكنى غيره لم يضمن هكذا في المبسوط \* وليس للأجر أن يربط دأبه في الدار المستأجرة بعد دخول المستأجر ويضمن ما عطف الا اذا دخل بآذن المستأجر بخلاف ما اذا أعار داره ثم أدخل الدابة بلا اذن المستأجر حيث يجوز ولا يضمن ما عطف به هذا اذا آجره كل الدار اما اذا كان لم يؤجر صحنه له أن يدخل فيه الدابة كذا في الوجيز للمكردي \* واذا تكارى دارا من رجل شهر ادرهم وفي الدار بئر فامر الاجر المستأجر أن يكس البئر ويخرج ترابها منها فأخرج فألقاها في صحن الدار فغضب به انسان فلا ضمان على المستأجر سواء أذن له رب الدار بالقاء التراب في صحن الدار أو لم ياذن هذا اذا كنس المستأجر البئر وألقى الطين في صحن الدار وان فعل الاجر ذلك وألقى الطين في صحن الدار فغضب به انسان ان فعل ذلك بآذن المستأجر فلا ضمان وان فعل بغير اذن المستأجر فعليه الضمان والجواب فيه نظير الجواب فيما اذا وضع متاعا آخر له في الدار المستأجرة فعطف به انسان هذا اذا حصل القاء التراب في صحن الدار وان حصل الالتقاء خارج الدار في طريق المسلمين فعطف به انسان فالملق ضامن الاجر والمستأجر في ذلك على السواء كذا في المحيط \* لمستأجر الدار المسبلة القاء ما اجتمع من كنس الدار من التراب ان لم يكن له قيمة وله أن يتدفيه وتداوى يستغنى بجزءه ويخذه في البوابة الا اذا كان فيه ضررين كذا في القنية \* رجل استأجر أرضا للزرع فله ان يشرب والطريق ان لم يشترط ذلك وكذا اذا استأجر دارا كان له الطريق من غير شرط كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيها \* استأجر أرضا سنة على أن يزرع فيها ماشاء فله أن يزرع فيها زرعين ريعيا وآخر يقيا كذا في القنية \* رجلان استكرا بيتين في دار كل واحد منهما بيتا على حدة فعمل كل واحد منهما ما أو اعطى صاحبه بيته وسكن فيه صاحبه فانه يندم أحدهما البيتين أو كلاهما فلا ضمان على واحد منهما وان سكن كل

بأن البائع لا يلزمه البيع لما أنه تحول عن حاله وكذا اذا اشترى كفى بالخيار فصار قرا بعد قبضه \* وعنه اشترى بئر افوقعت فيها فأرقت عشرين أو استقى منها للشرب أو للوضوء لا يبطل خياره وان سقى زرعه بطل \* وعن محمد كان الخيار للبائع فابا المشتري عن الثمن فامضاء



للبائع لا يبيعه ولا يملكه من الثمن ان شاء رده ولا شيء له وان شاء امضاه بلائع للابراء وعن الثاني ان ابراء البائع والخيار له فسخ البيع وعنه أنه ليس بفسخ ولا امضاء \* ولو حلب البقرة (٤٧٣) المشتراة بطل خياره عنده وعند الثاني لا مال يملكه البائع وقبض الثمن اذا كان الخيار

للبيع ولو للمشتري فابراء عن الثمن ان شاء رده ولا شيء له وان شاء امضاه بلائع للابراء وعن الثاني ان ابراء البائع والخيار له فسخ البيع وعنه أنه ليس بفسخ ولا امضاء \* ولو حلب البقرة (٤٧٣) المشتراة بطل خياره عنده وعند الثاني لا مال يملكه البائع وقبض الثمن اذا كان الخيار للبائع لا يبيعه ولا يملكه من الثمن ان شاء رده ولا شيء له وان شاء امضاه بلائع للابراء وعن الثاني ان ابراء البائع والخيار له فسخ البيع وعنه أنه ليس بفسخ ولا امضاء \* ولو حلب البقرة (٤٧٣) المشتراة بطل خياره عنده وعند الثاني لا مال يملكه البائع وقبض الثمن اذا كان الخيار

واحد منهم ما يبت صاحبه من غير اذن صاحبه فانه يضمن كل واحد منهما ما ائتمدهم من سكه عندهم جميعا كذا في المحيط \* رجلان استأجرا حائطا يعلان فيه بانفسهما فعمل أحدهما فاستأجر أجيرا فاقعده معه في الحائط وأبى الآخر أن يدعه قال له أن يقع في نصيبه من شاء ما لم يدخل على شريكه في نصيبه ضررا بيننا إلا أنه اذا دخل ضررا على شريكه فحينئذ يمنع من ذلك وكذلك ان كان أحدهما أكثر متاعا من الآخر وان أراد أحدهما أن يبنى وسط الحائط فحائط لم يكن له ذلك كذا في المبسوط \* ولو استأجر حائطا وشرط انما بينهما أن يسكن أحدهما مقدم الدار والآخر مؤخرها فهذا أمر لا يلزم شيئا وان كان هذا الشرط مع الآخر فسد العقد كذا في الغياثة \* استأجر حائطا مسبلا لدارك ان لم يضر بالبناء وليس مستأجر الدار المسبلة أن يجعلها اصطبلًا كذا في القنية \* واذا بنى المستأجر تنورا أو كائنا في الدار المستأجرة فاحترق بعض بيوت الحيران أو احترق بعض الدار لاضمان عليه فعل ذلك باذن رب الدار أو بغير اذنه فان صنع المستأجر في نصب التنور شيئا لا يصنع الناس من ترك الاحتياط في وضعه أو أوقد نارًا لا يوقد مثلها في التنور كان ضامنا كذا في الفصول العمادية والظهيرية \* ومن استأجر أرضا وأسس عليها فاحرق الحصان فاحترق شيء في أرض أخرى فلا ضمان عليه لأن هذا تسبب ليس بمباشرة والضممان في التسبب لا يجب بدون التعدي ولم يوجد لأنه تصرف في ملك نفسه وقال الصدر الشهيد رجل أحرق شوكا أو تنبا في أرضه فذهب الريح بالشرارات إلى أرض جاره فاحترق زرعها ان كانت النارية من أرض الجار على وجه لا يصل إليه شرار النار في العادة فلا ضمان عليه لأن ذلك بفعل النار وان كانت بقرب أرضه على وجه يصل شرار النار غالبًا فانه يضمن ذلك لأن له أن يوقد النار في أرضه ولكن على وجه لا يتعدى ضرره إلى أرض جاره كذا في غاية البيان \* استأجر دابة بعينها ليعمل عليها حملًا مقدرا فافراد المكارى ليحمل عليها شيئا من متاعه مع متاع المستأجر فلا ضمان على المكارى من ذلك ومع ذلك لو وضع وبلغت الدابة ذلك الموضع يجب جميع المسمى بخلاف ما اذا استأجر دارا وشغل رب الدار بعض متاعه حيث يسقط عن المستأجر من الاجر بمحضته كذا في الصغرى \* ذكر في شرح الطحاوي أن المستأجر ان يعير ويودع ويؤجر كرامته مطلقا وتأو يله اذا كان المستأجر شيئا لا يتفاوت الناس في الاتفاقة به اما اذا كان شيئا يتفاوت الناس في الاتفاقة به فليس له أن يؤجر ولا أن يعير حتى ان من استأجر دابة ليعمل بها نفسه ليس له أن يؤجر غيره ولا أن يعيره كذا في الذخيرة \* ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المقتحاح إلى الآخر فله أن يتخذ فيه مفتاحا آخر ويؤجره من غيره بغير اذن الحاكم كذا في القنية \* وفي فتاوى آهوسئل القاضي بديع الدين رحمه الله تعالى أعطى المستأجر حرره الغريم فاجرة المدة التي كانت في يد الغريم على من تجب قال لا تجب على المستأجر لأنه دخل في ضمانه لما رهنه واذا جب الضمان عند الهالك لا يجب الاجر وان سلم اليه سليما ولو أخذها منه بغير رضاه يجب الاجر لأن له ولاية لاسترداد كذا في التتارخانية والله أعلم

### الباب الثالث والعشرون في استئجار الحمام والرحى

ويجوز أخذ أجرة الحمام والحمامة وهو الصحيح كذا في جواهر الاطلا \* واذا استأجر الرجل حماما شهورا مع الحمامة باجر معلوم فهو جائز فان كان حماما للرجال وحماما للنساء وقد حدددهما جميعا لا أنه سمي في الاجارة حماما فالقياس أن لا يجوز هذه الاجارة وفي الاستحسان تجوز قال مشايخنا هذا اذا كان باب الحمامين واحدا والذهلي واحد اما اذا كان لكل واحد منهما باب على حدة لا يجوز العقد حتى يسميها كذا في المحيط \* استأجر حماما بمقدوره قد دخل في العقد وتوابعه من غير ذكر الحقوق نحو ثر الماء ومسيل ماء الحمام وموضع سرقينه لانه لا ينتفع به بدونه وعمارة على صاحب الحمام من الصاروج وعمارة حوضه ومسيل

هروى فاراه من كل ثوب قطعة زل خياره والا \* المشتري لأشياء من العديديات المتفاوتة لا يسقط ما لم ير الكل وان من المتقاربة أو المكمل أو الموزون فان في وعاء فروية البعض يسقط خيار البقية اذا كان الباقي على تلك الصفة وان في وعاء من قال أهل

بأن لا يكون كروية الكل وقال مشايخ العراق يكون وبه نأخذ \* ولو زعم المشتري أنه لم يجد الباقي على تلك والمائع أنه وجد ذلك فالقول للبائع والبيئنة على المشتري \* والبيض والجوز من المتفاوتة في هذا الحكم \* وشراء كرش الشاة (٤٧٣) قبل الذبح لا يجوز بعده قبل السلخ

يجوز وله الخيار وإذا سقط خيار الرؤية لا يعود الارواية عن الثاني كما لو رهن المشتري من غيره أو باع فرد عليه بقضاء \* وعن محمد اشترى عبد بن يلف فقبضهما وقال رضيت بهذا ردهما لأن الرضا أحدهما لا لوجب الرضا بالآخر فملك ردا الآخر ومن ضروره مكنة ردا المرضى لثلا يلزم تفريق الصفقة وان عرض أحدهما على البيع لم يكن له ردهما لأن بالعرض يثبت اللزوم حكما والثابت حكما لا مرده فيلزم في الكل ضرورة وكذا لو كانا في يد البائع فرأى أحدهما وقبضه يكون راضيا بهما \* وعن الثاني أنه سوى بين الرضا بأحدهما وعرض أحدهما على البيع ولم يجعل كلاهما دليل الرضا بالآخر فقال لا يلزم فيهما الأبرضاها أو بعرضهما على البيع وعن الإمام أن لورآهما ورضى بأحدهما يكون راضيا بهما وان رأى أحدهما ورضى به يقتصر عليه ورؤية البطانة لا تكون رضا بالرؤية الظهارة إذا كانت البطانة أدون من الظهارة أما إذا كانت أكثر ثمان من الظهارة فسر رؤيتها كافية إلا إذا كانت الظهارة فائقة فلا بد من رؤيتها ما حينئذ \* قال ابن

مائه وبثره وودره ولو شرط لهذه الأشياء على المستأجر عشرة دراهم في كل شهر جرتمته مع الأجر وأذن له أن ينفعها عليه جاز وهو الحيلة ويكون هو نائب عنه في الاتفاق كالأجر رب الدابة المستأجر أن ينفق على دابته ببعض الأجرة يجوز استحسانا أو يقول تركت أجرة شهرين لمرقة الحمام يجوز ولو قال أنفقت في مرتمته كذا لم يصدق إلا بجهة أو يحلف رب الحمام على العلم كذا في الغيائية \* وان أراد المستأجر أن يقبل قوله في ذلك من غير جهة فالحيلة أن يدفع العشرة إلى رب الحمام ثم يدفعها رب الحمام إليه وباتفاقها في مرمة الحمام فيكون أمينا وحيلة أخرى لاسقاط الحجة عن المستأجر أن يجعل المقدار المرمة لاحق بكون القول قول العدل فيما يتفق لأن العدل أمين كذا في المحيط \* ولو جعل لابنهم مارجلا يقبضها وينفعها على الحمام فقال المستأجر دفعتها إليه وكذب رب الحمام فان أقر العدل بقبضها برى المستأجر وان كان العدل كفيلا بالأجر كان مثل المستأجر غير مؤتمن ولا يصدق كذا في المبسوط \* وان فسد بئر الماء لا يجبر صاحب الحمام على نزح جميع الماء ولكن للمستأجر حق الفسخ كذا في الغيائية \* وعلق الحمام ورماده عند مضى المدة للمستأجر ويؤمر بالنقل ولو أنكر المستأجر كون الرماذ من فعله فالقول قوله كذا في محيط السرخسي \* وفي اجارة الحمام نقل الرماذ والسرفين وتقرىغ موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان المسيل ظاهرا أو مستقفا فان شرط ذلك على الآخر في الاجارة فسدت الاجارة وان شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو شرط عليه رب الحمام كل شهر عشر طلائ فالاجارة فاسدة كذا في المبسوط \* ولو امتلأت البالوعة من جهة المستأجر فعلى الآخر تفريقها كذا في محيط السرخسي \* واذا استأجر حمامين شهرين ومائة كل شهر بكذا فانهم أحدهما قبل قبضهما فله أن يترك الباقي وان انهدم بعد قبضهما فالباقي له لازم بحصته من الأجر كذا في المبسوط \* اذا استأجر حماما سنة بكذا فلم يسلم إلى المستأجر شهرين ثم سلم في الباقي وأبى المستأجر فانه يجبر على قبضه كذا في المحيط \* واذا استأجر حماما واحدا فانهم منه بيت قبل القبض أو بعده فله أن يترك كذا في المبسوط \* رجل أجرة حماما سنة ثم ان الأجر آجر في أثناء السنة من آخر فانه لا تصح الاجارة الثانية حتى يأخذ المستأجر بعد انقضاء المدة فانه تصح اضافة العقد إلى زمان لم يأت بعد كذا في جواهر الفتاوى \* استأجر حماما وعبد ليقيم على الحمام فانهم أحدهما بعد قبضهما فله ترك العبد وان هلك العبد فليس له ترك الحمام وان كان استأجره لايقيم عليه لم يكن له تركه كذا في محيط السرخسي \* رجل استأجر حماما سنة بغير قدره واستأجر القدر من غيره فانكسرت القدر فلم يعمل في الحمام شهر فله لصاحب الحمام أجره لأنه سلم الحمام إليه كما لزمه بعقد الاجارة والمستأجر متمسك من الانتفاع به بان استأجر قدرا أخرى فعليه الأجر لرب الحمام بخلاف ما إذا كانت القدر لرب الحمام فانكسرت فان هنالك المستأجر لا يتمسك من الانتفاع كما استحقه بعقد الاجارة لم يصلح رب الحمام قدره ولا أجر لصاحب القدر من حين انكسرت لزال تمسكه من الانتفاع بالقدر ولا ضمان عليه في ذلك سواء انكسرت من عمله أو من غيره عمله المعتاد كذا في المبسوط \* دخل بدائق على أن يتورده صاحب الحمام أو فليس على أن يغتسل فهو فاسد قياسا وجائزا استحسانا للعرف والتعامل كذا في محيط السرخسي \* رجل استأجر حماما سنة بأجرة معلومة وصار الحمام بحال لا يحصل من الغلة قدرا لاجرة وأراد أن يرده الحمام قال ان لم يعمل الحمامية فله أن يرده الحمام كذا في جواهر الفتاوى \* ولو استأجر حماما شهر فقبل فيه من الشهر الثاني فلا أجر عليه في الشهر الثاني وروى عن أصحابنا ربهما الله تعالى أن عليه أجر الشهر الثاني بالترخي وهكذا روى في الدار وخبى عن الكرخي ومحمد بن سلمة أنهم ما كانوا فوقان بين الرويتين وقالوا من قال لا يجب الأجر محمول على دار ونحوه لم يعد الاستغلال فاما إذا كانا معدين للاستغلال فانه يجب الأجر كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر حماما فوجده خرابا فله أن يفسخ وفي المدة التي مضت ان كان أصل المنفعة حاصلا لا يجب الأجر

(٦٠ - فتاوى رابع) سماعة القاضي قلت لمجد اذا رأى أسفل الطنفسة لوجهها قال لا خيار له لأن هذا شيء واحد والاول شيان \* وعن الامام اذا رأى وجه البساط ليس له الرد \* اشترى جزين جزرا فقلع بعض الجزر فوجده جيدا ثم قلع الحريب الآخر فاذا هو معيب

لا يرد ويرجع بنقصان الغيب \* اشترى الجزر الداخل في الارض ان اشترى ما ظهر جازوا في الارض لا اشترى جزرا في جوالق في أعلاه طوال وفي أسفله قصاران القصار يشترى (٤٧٤) مما يشترى به الطوال لا يرد ولا يرد \* ولو اشترى شيئا غيبا في الارض كالجوز والبصل

عند الامام له الخيار ما لم ين  
الكل \* وكله بشراء عبد  
بعينه وقد كان الموكل رآه أو  
علم بعينه لا يرد له الموكل وان  
عبد ابغى عينه فراء الوكيل  
أو علم بعينه رده وان كان  
وكيله رآه ثم اشترى له الخيار  
للوكيل ولا للموكل لزجوع  
الحقوق اليه \* اشترى أرزا  
في جوالقين وأنفق أحدهما  
ثم رأى الآخر ان كان الثاني  
دون الاول يرد الباقي والا  
لا \* اشترى زقا فقام من دهن  
وذاق واحدا ان كان الكل  
من نوع على صفة واحدة  
بطل خيار الكل والا لا \*  
رأى دارا ولم يقل نيك آمد  
ولا بسند آمد ولا به آمد  
ولكن قال اشهدوا على أني  
شريته بطل خيار الرؤية لان  
الشهادتين على تقرير المالك  
وبه يبطل خيار الرؤية \* باع  
بجوز ثلاثة أيام فزاد المشتري  
في الثمن ليجوز البائع البيع  
جاز وصادرا كأنهم اتفقا  
العقد وعقد آخر بالثمن  
الثاني \* كل تصرف صحيح  
لا يجوز رنقصه ما لم يبطل تلك  
الجهة قطعا كمن باع بالخيار  
ونقص المشتري الثمن في  
مدة الخيار أو جعل المشتري  
الاجرة قبل استيفاء المنفعة  
أو قضى الى أجنبي دينا بلا  
أمر الدائن لعل الاسترداد  
لاحتمال أن يقسح غنا  
وأجرة وقضاء عن دين وفي

بقدر ما مضى ولو استأجرهما ودخل الا جرم بعض أصدقاؤه الحمام فانه لا يجب عليه الاجرة لانه يسترد  
بعض الموقوف عليه وهو منفعة الحمام في المدة ولا يسقط شيء من الاجرة لانه ليس بعلوم كذا في جواهر الفتاوى  
\* وفي مجموع النوازل استأجر حماما يبطل معلوم على أن عليه الاجرة حال جريانه وانقطاعه فهذا الشرط مخالف  
مقتضى العقد فيفسد كذا في الخلاصة \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا استأجر الرجل ربحا بالبيت  
الذي هو فيه ومناعه بعشرة دراهم كل شهر ثم طعن فيها طهينا ثلاثين درهما في الشهر فربح عشرين  
هل يطيب له الزيادة فهذا على وجهين اما أن أصله شيئا ينتفع به في الرعي بان كرى نهرها أو نقيب الحجر أو لم  
يصالح فان لم يصلح فان كان يلى الطعن بنفسه تطيب له الزيادة فاما اذا كان رب الطعام هو الذي يلى الطعن  
بنفسه فانه لا تطيب له الزيادة وان كان أصله شيئا فانه تطيب له وان كان لا يلى الطعن بنفسه كذا في المحيط  
\* اذا استأجر موصفا على نهر ليربي عليه بناءه ويتخذ عليه ربحا ماء على أن الحجارة والمتاع والحديد والبناء من  
عند المستأجر فهو جائز فان انقطع ماء النهر فلم يطعن ولم يفسخ الاجارة فالاجرة لازم كذا في المبسوط \* واذا  
خاف رب الرعي أن ينقطع الماء ففسخ الاجارة فاشترى البيت والجريين والمتاع خاصة فهو جائز فان  
انقطع الماء يكون عذرا وكذلك لو شرط أن لا خيار متى انقطع الماء لا يكون لهذا الشرط عبرة كذا في المحيط  
\* طاحونة أو حمام بين رجلين استأجر نصيب كل واحد منهما رجل ثم أنفق أحدهما مستأجرين في مرمة  
الحمام باذن مؤجرهما فإراد أن يرجع بما أنفق على المالك الذي لم يؤجره فانه يكون ما أنفق على الذي أذن له في  
الانفاق وهو مؤجرهما لانه أنفقها باذنه فصير كأن المؤجر هو الذي أنفقها بنفسه وانما يرجع على الشريك  
في الطاحونة اذا كان الانفاق والمرمة باذنه أو بأمر القاضى فان القاضى يأمره أو بالامرمة فان لم يفعل  
يأذن لشريكه بالانفاق والمرمة ليرجع على شريكه بنصيبه كذا في جواهر الفتاوى \* استأجر ربحا لطحن  
الحنطة وطحن بها ما مثل الحنطة أو دونها ضاررا لا يصير بخالفا وان فوجها صار مخرجا فاعا صبا كذا في الوجيز  
للكردى \* قال رضى الله عنه ما سألته عن طاحونة بين رجلين أثلاثا فأجر صاحب الثلثين نصيبه  
فتصرف المستأجر في البكل فأراد صاحب الثالث أن يأخذ نصيبه من المستأجر ليس له ذلك لانه غاصب في  
نصيب الشريك الذي لم يؤجر منه وكان له أن ينعشه من الانتفاع أو اجارة نصيبه لان اجارة المشاع لا تنص  
وان حكم حاكم من حكام المسلمين بصحة ذلك فحينئذ كان للمستأجر أن ينتفع به يومين ويترك الانتفاع بها  
في يوم حتى ينتفع بها صاحب الثلث واصحاب الثلث أن يقول أنا أغلق الباب في اليوم الذي هو نصيبى لان  
ذلك مما لا يضر بالطاحونة ولو كان مكان الطاحونة حمام وقد أجر أحدهما نصيبه وحكم الحاكم بصحة الاجارة  
لم يكن لصاحب الثلث أن يغلق باب الحمام في اليوم الذي هو نصيبه لان ذلك يضر بالحمام ولا يضر بالطاحونة  
ولكن ينبغي أن يتأيا قين تنفع صاحب الثلثين بالحمام شهرين والاخر يغلق بالشهر أو يتأيا أكثر من  
الشهر كيلا يسقط الحمام عن الانتفاع فان في المدة القليلة يضر بالحمام فلا يمكن أحدهما بما يضر به كذا  
في جواهر الفتاوى \* واذا استأجر الرجل ربحا من رجل ويتأمن آخر ويعبر من آخر فاستأجر الكل صفقة  
واحدة كل شهر بأجر معلوم فأجره وذلك فهو جائز كذا في المحيط \* وان كان لرجل بيت على نهر وقد كان فيه  
ربح ماء قد ذهب وجاء آخر ربحا أخرى ومناعه فانقصه في البيت واشترى كاهل أن يتقبل من الناس  
الحنطة والشعير فيطحنها فافا كسبها فهو بينهما صفان فهو جائز ومات به لاه وطحنها فأجره بينهما نصفان  
وليس للرجل ولا للبيت اجرة ولو أجر الرجل بأجر معلوم على طعام معلوم كان الاجر كله لصاحب الرعي  
ولصاحب البيت أجر مثل بيته ونفسه على صاحب الرعي اذا كان قد عمل في ذلك قال ولا أجوز به نصف  
أجر مثل أجر الرجل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* قال واذا كان لرجل بيت ونهر  
وربح ومناعه فافا كسر الحجر الأعلى فجاء رجل ونصب مكانه بجر ابغى أمر صاحبه وجعل يطحن للناس باجر

المنتقى ان المديون بملك استرداه \* (الناهم في بيع اب وام ووصى) \* الواحد لا يصلح بأنواعا ومشتريا  
من نفسه الا لو اوجد عند عدم الاب قائما بما يملكه بمثل القيمة أو بما يتغيب في ظاهر الرواية ويكتفى بعبارة واحدة كقوله بعث عبدى

من ابني أو اشترى عبده أو بعث عبداً من ابني هذا من ابني هذا عندنا والشافعي يشترط عبا رتين ويكون أصيلاً في حق نفسه فأبنا عن صغيره فإذا بلغ أو بلغا قاله هدية عليه \* ولو اشترى مال ولده لا يبرأ عن الثمن حتى يسلمه إلى وصي ينصبه (٤٧٥) القاضي ثم يردده وصيه إلى الوالد أو يكون

وديعة عنده \* ولو باع من ولده وهو فيه لا يكون فأبنا حتى يخلصه \* وذكر في زيادات الاستروشي أن القاضي إذا باع مال أحد الصغيرين من الآخر جاز ولو فعل ذلك الأب أو الوصي لم يجوز ذكر الوتار على عكسه وضم الوصي إلى القاضي وقال يلى الأب ذلك لا الوصي والقاضي والطحاوي الحد في شراء ماله وبيعه كالأب والوصي في بيع ماله وشراؤه من الأجنبية كالأب أيضاً

الافى البيع والشراء من نفسه ولا يملك الأب التوكيل لبيع مال ولده أو اشتراؤه إلا إذا كان الأب حاضراً وقبل لأنه لا يقوم مقام الأب من كل وجه وكذا لو وكل واحداً ببيع مال ابنه من ابنه الآخر فإذا وكل وكيلين ببيع ولا يملك الوصي بأن باع مال أحد الصغيرين من الآخر عند الامام خلافاً للثاني \* والحاصل لا يلى الوصي ببيع مال أحدهما من الآخر ويجوز من الأب إذا لم يفحش الغبن واختار صاحب الحصران الأب يملك شراء مال الصغير لنفسه بمنزل قيمته أو بغبن يسير والوصي لو اشترى بمنزل القيمة أو يبيع لنفسه لا اجماعاً أو أباً كتر يجوز الاعتدال محمد وان باع الأب عقار الصغير بالقيمة العدل من غيره

ان محمداً أو مستورا صحيح وان مفسداً لا ونقضه إذا بلغ الا اذا كان خيراً بان باع بضعف قيمته وفي بيع مثقوله روايتان في رواية لا يجوز الا ان يكون خيراً وهو اختيار الصدوق عليه القموي وفي رواية يجوز ويوضع الثمن على يد عدل \* باع مال ولده ثم ادعى فيه الغبن الفاحش لا يسمع

معلوم ويتقبل الطعام بالاجر فهو مسمى في ذلك ولا أجر عليه ولو كان وضع الحجر الاعلى برضا من صاحبه على أن الكسب بينهما انصفان وعلى أن يعملان بنفسهما فحق الحجر الاعلى كان جميع الاجر لصاحب الحجر الاعلى وان تقبل كل واحد منهما فهو بينهما هكذا في المحيط \* طاحونة مشتركة عرضت بين رجلين والطاحونة لاحددهما خاصة يعني الاجار اجر من رجل بالجرة معاملة فالذي ليس له حق في الطاحونة يطلب نصف الاجرة قال له ذلك كذا في جواهر الفتاوى \* ولو أن رجلاً باع على من يبتاعه نصيب فيه ربحي غير اذن صاحب النهر ثم تقبل الطعام فطعنه واكتسب مالا كان له الكسب ويصير غاصبا لارضه فيعتبر فيه أحكام الغصب فيضمن ما انتقص من أرضه كغاصب الارض ولكن لا يضمن الماء كذا في الذخيرة \* ركب المستاجر في الطاحونة حجراً وحديداً أو شيئاً آخر ثم انقضت المدة وأراد أن يأخذ ماله فيها ان باع المؤجر على أن يرفع من الغلة يرجع ويكون له وان بلا أمره يأخذ غير المركب وقيمة المركب كذا في الوجيز للكردي \* والله أعلم

### \* (الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالاجر وبالمعقود عليه) \*

قال ويجوز الكفالة والحالة في جميع الاجارات بالجرة في عاجلها وآجالها سواء كانت الاجرة واجبة وقت الكفالة باستيفاء المنافع أو باستطراد التجهيل أو لم تكن واجبة ويكون على الكفيل مثل ما على الاصيل ان لم يشترط خلافه في تجهيل أو تأجيل وان عمل الكفيل بالاجر لم يرجع على الاصيل حتى يحل الاجل كذا في المحيط \* وليس للكفيل أن يأخذ المستاجر بالاجر حتى يؤديه ولكنه ان لم يمه به صاحبه فله أن يلزم المكفول عنه حتى يفكه أو يؤديه عنه كذا في المسوط \* ولو اختلف الاجر والكفيل والمستاجر في مقدار الاجر فقال الكفيل هو درهم وقال الآخر هو درهمان وقال المستاجر هو نصف درهم فقال قول المستاجر لانكاره الزيادة يؤخذ الكفيل بدرهم ولا يرجع على المستاجر الا بنصف درهم ولو أقاموا جميعاً البينة فالبينة للاجر كذا في المحيط \* ولو أقام الطالب بينة يأخذها ما شاء كذا في الوجيز للكردي \* وان كانت الاجرة شيئاً بعينه بان كانت ثوباً بعينه وكفل به كفيل فهو جائز وان هلك الثوب عند المستاجر برئ الكفيل ويقضى على المستاجر بالجر المثل كذا في المحيط \* لو استاجر خياطاً ليخيط له ثوباً وشرط عليه خياطته بنفسه فكفل به انسان ان كفل بتسليم نفس الخياطة صح وان كفل بخياطته لا يصح وان لم يشترط عليه خياطته فكفل انسان بالخياطة صح ثم في مسئلة الخياطة اذا لم تصح الكفالة بالخياطة وخاط الكفيل رجوع على صاحب الثوب بالجر مثل عمله واذا صححت الكفالة وخاط الكفيل رجوع على المكة ول عنه بالجر مثل عمله بالغاما بلغ اذا كانت الكفالة بأمره هكذا في المحيط \* لو استاجر منه بالابغير أعبأها بحمل عليها ما تاعا مسمى الى بلد معلوم وكفل له رجل بالجملة جاز ولو استاجر بالابغيناهم او كفل رجل بالجملة لم تجز الكفالة كذا في المسوط \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا عمل المستاجر بالاجر وكفل له رجل بالاجر ان انتقضت الاجارة قال كفالة جائزة كذا في المحيط \* والله سبحانه وتعالى أعلم

### \* (الباب الخامس والعشرون في الاختلاف الواقع بين الاجر والمستاجر وبين الشاهدين وهو مشتمل على فصلين) \*

(الفصل الاول في الاختلاف الواقع بين الاجر والمستاجر في البذل أو في المبدل أو بين الشاهدين) وان اختلفا بعد اداء نفع مدة الاجارة في تسليم ما استأجره في مدة الاجارة فالقول قول المستاجر مع بینه والبينة بينة الاجر ولو اتفقا أنه سلم في أول المدة أو المسافة واختلفا في حدوث العارض فقال المستاجر عرض لي مانع عن الانتفاع به من مرض أو غصب أو ابقا وجهه المؤجر ذلك فان كان ذلك العارض قائماً

ان محمداً أو مستورا صحيح وان مفسداً لا ونقضه اذا بلغ الا اذا كان خيراً بان باع بضعف قيمته وفي بيع مثقوله روايتان في رواية لا يجوز الا ان يكون خيراً وهو اختيار الصدوق عليه القموي وفي رواية يجوز ويوضع الثمن على يد عدل \* باع مال ولده ثم ادعى فيه الغبن الفاحش لا يسمع

وده بسم يسرى الحيوان فاحش ان كثر منه وفي العروض ذهنا زده وفي العقار زده وهذا في الشيء الذي ليس له قيمة معلومة كالشباب أمامي  
الحب والحب والحب وماله قيمة مقدرة فالو كيل (٤٧٦) بالشراء اذا اراد فيه باقل أو أكثر لا يتنزع على الموكل \* باع الاب مال ابنه وسلم لا يعلم استرداده

يحيى حتى يستوفي الثمن  
بخلاف ما اذا سلم الصغيرة  
حيث يملك المتع لاخذ  
صداقها \* اشترى خادما  
لابنه الصغير لا يرجع عليه  
بالبثن وكذا ان مات قبل  
الاداء يؤخذ من تركته  
كدينه الا اذا شهد أنه أخذه  
لابنه ليرجع بثمنه على ابنه  
ويعتبر الاشهاد وقت الشراء  
وقيل وقت نقد الثمن وفي  
الوصي يرجع أشهد ام لا  
وعن محمد اذا لم يشهد على  
الرجوع لكن له نواه وقت  
الشراء ونقد على هذه النية  
يسعه الرجوع ديانة \* اشترى  
طعاما للصغير من ماله وللصغير  
مال كان متبرعا وعن الثاني ان  
اشترى لابنه شيئا يجبر عليه  
كالطعام والكسوة ولما مال  
للصغير لا يرجع وان اشهد وان  
مالا يجبر عليه بان كان للصغير  
مال فاشترى طعاما أو كسوة  
أو اشترى دارا أو ضياعا ان  
اشهد وقت الشراء على ان  
يرجع يرجع والا لا \* وفي  
الفتاوى ان اشترت الام  
لولدها عقارا بالهالوقع الشراء  
بها ولا تملك المنع من الولد لانها  
واهبة له وقايضة وفيه  
اشكال يأتي في الهبة \* ولو  
اشترت لولدها على ان لا ترجع  
بالبثن عليه كان بمنزلة الهبة  
\* دفعت الف إلى رجل  
اشترى لابنها دارا أو الاب سبي  
فاشترى له واجاز الاب وقع

عند الخصومة فالقول قول المستأجر مع يمينه البينة وان لم يكن قائما فالقول قول المؤجر مع يمينه على علمه  
ولو انفق على حدوث المنع واختلفا في مدة بقاء المنع فالقول قول المستأجر كذا في المحيط \* ولو اختلفا  
في قبض الاجرة قبل القبض أو في مدة الاجارة بتمامها وتفسخ الاجارة كذا في التهذيب \* اختلفا في مضى  
المدة فالقول للمستأجر كذا في القنية \* واذا اختلف شاهد الاجارة في مبلغ الاجر المسمى في العقد والمسمى  
هو المؤجر أو المستأجر فشهد أحدهما بما ادعى المدعي والاخر باقل أو أكثر لا تقبل الشهادة ومن  
أصحنا من يقول هذا قبل استيفاء المنفعة لان الحاجة الى القضاء بالعقد ومع اختلاف الشاهدين في البذل  
لا يمكن القاضي من ذلك وأما بعد استيفاء المنفعة فالحاجة الى القضاء بالمال فينبغي أن يكون على الخلاف  
عند أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى يقضي بالاقل كما في دعوى الدين اذا ادعى المدعي ستة وشهد بها أحد  
الشاهدين والاخر بخمسة قال رضى الله عنه والاصح عندي أن الشهادة لا تقبل عندهم جميعا ههنا لان  
الاجرة بدل في عقد المعاوضة كالثن في البيع فلا بد أن يكون مكذبا أحد شاهديه فيمتنع قبول شهادته وان لم  
يكن له ما يثبت وقد نصا دق على الاجارة واختلفا في الاجرة قبل استيفاء المنفعة فحالفوا وراوا وكذلك ان كانت  
دابة فقال المستكرى من الكوفة الى بغداد بخمسة وقال رب الدابة الى الصرة بعشرة والصرة انصف  
فحالفوا وبعد ما حلفا ان قامت البينة لاحدهما أخذت بيئته وان قامت له ما يثبت أخذت بيئته رب الدابة  
على الآخر وبينة المستأجر على فضل المسير على قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وكان يقول أولا الى بغداد  
بأثنى عشر ونصف وان اتفقا على المكان واختلفا في جنس الاجر فالبينة بيئته رب الدابة وان كان قدر كمالها الى  
بغداد وقال قد أعرتني الدابة وقد قال صاحبها \* كريتها منك بدرهم ونصف فالقول قول الراكب ولا ضمان  
عليه ولا أجر فان أقام المؤجر شاهدين فشهد أحدهما بدرهم والاخر بدرهم ونصف فانه يقضى له بدرهم  
كذا في المبسوط \* أنكر الصباغ دفع الثوب اليه فشهد شاهد أنه دفع اليه ليصبغه أجز وشهد بالآخر ليصبغه  
أصفر لا يقبل كذا في محيط السرخسي \* ولو أن رجلا ادعى قبل رجل أنه أكرهه دابتين باعيا منهما بعشرة  
دراهم الى بغداد وأقام على ذلك البينة وأقام رب الدابتين البينة أنه أكرهه احداهما باعيا الى بغداد بعشرة  
دراهم كان أبو حنيفة رجه الله تعالى يقول أولا بيئته يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بخمسة عشر درهما اذا  
كان أجرهما على السواء ثم رجع وقال يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بعشرة دراهم وهو قول أبي يوسف  
ومحمد رجهما الله تعالى هذا الذي ذكرنا اذا اتفقا على جنس الاجر وأما اذا اختلفا في جنس الاجر بأن قال  
صاحب الدابة أكرهتني احداهما الى بغداد بدينار وأقام البينة على ذلك وأقام المستكرى البينة أنه  
استكرهما جميعا الى بغداد بعشرة دراهم فانه يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بدينار وبخمسة دراهم اذا  
كان أجرهما على السواء كذا في المحيط \* ولو أكرهتني دابتين احداهما باعيا الى الحيرة والاخرى الى  
القادسية فخا وزيهما الى القادسية فنفتت احداهما واختلفا فقال المكركى التي نفقت قد أكرهتني الى  
الحيرة وقد خالفت فعليك الضمان وقال المستكرى هي التي أكرهتني الى القادسية فالقول قول المكركى  
ضمن المستكرى قيمتها كذا في الغيابة \* وان ادعى المستأجر الاجارة ومحمد صاحب الدابة فشهد  
شاهد أنه استأجرها لرجلها الى بغداد بعشرة وشهد بالآخر أنه استأجرها لرجلها ويحمل عليها هذا المتاع  
والمستأجر يدعي كذلك ثم تجز الشهادة وكذلك ان اختلفا في جولين كذا في المبسوط \* رجل ركب سفينة  
رجل من ترمذ (١) الى أمل ثم اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب جلتك الى أمل بخمسة دراهم وقال  
الراكب استأجرني لاحفظ السكان الى أمل بعشرة دراهم يخاف كل واحد منهما وليست البداية بيمين  
أحدهما باولى من الآخر فكان للقاضي أن سيدأبأيهما شاهدا وان أقرع كان حسنا فان حلفا لأجر لاحدهما  
على صاحبه وان أقاما البينة فالبينة بيئته الراكب وهو الملاح ويقضى له بالاجر على صاحب السفينة ولا

(١) قوله الى أمل في القاموس أمل كاتك بلدة بظفرستان وبلدة على ميل من جيجون اه بجزاوى

اجر  
اشترى للمشتري لان شراء الفضولي لا يتوقف \* دار لرجل أو مشترك بين الاب والرجل ولا لاب ابن صغير له أم فقالت  
اشترى هذه الدار لابني بماله والاب حاضر واشترى منك لابني بماله فقالا ليعنوا وقع الملك لابن لاجازة لاب بالحضور أو بقبول العقد



بيع وصى الاب لاوصى القاضى لانه وكيل من نفسه ان ينفق ظاهر كبيع مايساوى تسعة بعشرة أو يشتري مايساوى عشرة بتسعة يجوز وهذا ما يحفظ وبه يفتى وكذا لايمك وصى القاضى البيع عن لايقبل شهادته \* (٤٧٧) القاضى اذا باع مال اليتيم من نفسه

أو اشترى لايجوز لانه بمنزلة

الحكم لنفسه \* ويروى ان

ذالنورين رضى الله عنه رأى

ابلا من الصدقة فابجبه

فامسه فى السوق فلما بلغ

أقصى الثمن اشتراه به فأتى

الناس الى عبد الرحمن بن

عوف فاخبروه فأتاه فعابه

فقال رأيت الفاروق رضى

الله عنه فوله فكان هذا أول

عيب عيب عليه \* وفى

المنشئ شراء القاضى لنفسه

مال اليتيم كشراء الوصى واذا

رفع الى قاض آخر نظران

فمسه خير لليتيم اجازة والا

رفعه وذكر القاضى ان

القاضى لا يبيع من اليتيم

مال نفسه ولا يتزوج بالصغيرة

لكن اذا باع مال اليتيم أو

اشترى من وصيه وان

منصوبه يجوز \* أمر انسان

الوصى ان يشتري له فاشتراه

من اليتيم لايجوز بخلاف

ما اذا اشتراه لنفسه والنفع

ظاهر \* وللوصى أن يبيع

من الصبي المأذون \* ولو

اشترى القاضى مال اليتيم

من وصى نصبه صحيح لانه نائب

عن اليتيم لا عن القاضى \*

بيع الوصى التركة من غيره

على ثلاثة أوجه كلهم

صغار أو كبار أو مختلطون \* فان

صغارا فجواب السالف انه يجوز

مطلقا عقارا أو عرضا غيب

أو حضورا على الميت دين أم لا

اذا كان بالقيمة القادلة أو

بما يتفان فيه والمتأخرون ان يبعه

العقار لايجوز الا باحدى معان ثلاث اما ان يزدق القيمة أو يضعف القيمة فى قول كعشرة

بخمسة عشر او لحاجة الصنفير الى ثمنه أو كن على الميت دين لاوفاء له الامن غنمه وبه يفتى ويسع العروض يجوز بذون هذه الشروط

أجر عليه لصاحب السفينة لانهم مالاً فاما البينة فيجعل كان الاخرين كنافي بطل اجارة صاحب السفينة من الركب لانه لايدللاح من أن يكون فى السفينة رجل قال لاخرانى أركبتك بغلا من ترمذا الى بلخ بعشرة دراهم وقال المدعى عليه لابل استأجرتنى لابلغة الى فلان يبلغ بخمسة دراهم فانه يحلف كل واحد منهم ما قال حلفا لايجب شئ وان أقام البينة فالبينة بينة صاحب البغل لان حفظ البغل واجب على المستأجر فلايجوز الاجارة على ذلك كذا فى الظهيرية \* قال المستأجر اكرتت الى القادسية بدرهم وقال الا جرت الى موضع آخر وقدر كرها الى القادسية فلا كرا عليه لانه خالف كذا فى السراجية \* وان قال المؤجر انما أجرة لك الدابة الى هذا الموضع وقال الركب لابل لا جرتنى الدابة وجاوز للموضع فهلكت الدابة فانه يضمن كذا فى الذخيرة \* ولو ركب رجل دابة رجل الى الحيرة فقال رب الدابة أكرتها الى الجبانة بدرهم فجاوزت ذلك وقال الذى ركب أكرتها وحلف على ذلك فهو بري من الاجر فان أقام رب الدابة شاهدين أنه أكرها الى الحيرة بدرهم لم تقبل الى ذلك وان ادعى رب الدابة أنه أكرها الى الساحين بدرهم ونصف وشهد له شاهد بذلك وآخر شهد بأنه أكرها الى الساحين بدرهم فانه يقضى له عليه بدرهم اذا كان قد ركبها كذا فى المبسوط \* فان أقام صاحب الدابة شاهدين فشهد له شاهد بدرهم وشاهد بدرهم ونصف فانه يقضى له بدرهم واحد ولو كان الا جرتنى الدابة بدرهم فشهد له شاهد بدرهم واحد وشاهد بدرهمين لا تقبل فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى فتاوى قاضيان \* رجل استأجر دارا سنة فادعى المستأجر أنه استأجرها أحد عشر شهرا بدرهم وشهر انتسعه وادعى الا جرت أنه أجرها سنة بعشرة دراهم وأقام كل واحد منهم ما بينة على ما ادعى روى عن أبى يوسف رحمه الله تعالى أنه يقضى بينة رب الدار وان اختلفا فى هذه الوجوه بعد ما مضت مدة الاجارة أو بعد ما وصل الى المكان الذى يدعى اليه الاجارة فالقول قول المستأجر مع يمينه ولا يثبتان عندهم وان اختلفا فى الاجر بعد انقضاء بعض المدة أو مسيرة بعض المسافة فانهم ما يثبتان واذا اختلفا فى مبلغ الاجارة فيما يبق فليكون القول قول المستأجر فى حصصة ماضى كذا فى الظهيرية \* وعنه أيضا رجل أقام البينة أنى استأجر هذه الدار من هذا الرجل شهرين بعشرة دراهم وأقام رب الدار بينة أنى أجرته ثمانية أشهر بعشرة دراهم فأتى قبل بينة رب الدار على الا جرها شهرين بعشرة وأجعلها شهرين بعشرة وأجعل على المستأجر فى الشهر الثانى خمسة دراهم كذا فى المحيط \* وفى جامع الفتاوى ولو قال أجرته منك هذا الشهر بعشرة دراهم وقال الاخر استأجرته هذا الشهر وشهرا آخر بخمسة فى الشهر الاول تجب عشرة دراهم وفى الشهر الثانى درهمان ونصف كذا فى التتارخانية \* رجل أقام بينة أنه أجر بيته هذا بتسعة دراهم وثلاثة أشهر كل شهر ثلاثة دراهم وأقام الاخر بينة أنه استأجره ستة أشهر كل شهر بدرهم فعليه لثلاثة أشهر تسعة دراهم ولثلاثة أشهر ثلاثة دراهم كذا فى محيط السرخسى \* هشام قال سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن رجل فى يديه دار سكنها شهر فأقام رجلان كل واحد منهما ما بينة أنه اداره أجرها منه يعنى من صاحب اليد هذا الشهر بعينه بعشرة دراهم والذى فى يديه الدار ينكر دعواه ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الدارين المتعيين نصفان ولكل واحد منهما خمسة دراهم استحسانا والقيام أن يكون لكل واحد منهما عشرة دراهم كذا فى المحيط \* وفى نوادر هشام عن أبى يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى خياط ثوبا ثم قال رب الثوب أعطيتك الثوب على أجرة درهم وقال الخياط لم تسم لي أجرة فالقول قول رب الثوب وان قال رب الثوب لم أسم لك أجرة وقد أخذته على سبيل الاجر وقال الخياط سميت لي أجرة فانه يحلف رب الثوب وله أجر مثله كذا فى الذخيرة \* اذكر فى الاصل رجل دفع الى صباغ ثوبا بالصبغة أجرة فصبغه أجرة على ما وصف له بعصفر ثم اختلفا فى الاجر فقال الصباغ عملته بدرهم وقال رب الثوب بدانقين فان قامت لهما بينة أخذت بينة الصباغ وان لم تقم لهما بينة فأتى أنظر الى ما زاد

« وان كبار احضروا ولادين على المتوفى لايملك التصرف في التركة سوى تقاضي ديون الميت فياخذوه ويوفيه الى الورثة وان عليه دين محيط باع كلها اجماعا والاباع بقدره فان (٤٧٨) باع ازيد بسخ عند الامام وان لالكنه اوصى بوصايا ان كان ثلثا او دونه انفذها وان ازيد بقدره

ورد الباقي الى الورثة وان لم يكن قسمة في السركة باع بقدرها وما زاد على الخلاف وكل هذا اذ لم يقض الورثة الدين والوصية من خالص ما لهم ولو فقهوا لابي البيع \* وفي المنتقى لو على المتوفى دين يجوز بيع العقار كالنقل عند الامام وعند الثاني ان في قيمة العروض وفاء ببيعها باطل وان الورثة غيب واحد ثلاثة فيما روى عن محمد فان لادين فيهما ولا وصية باع المنقول لا العقار ولو خاف هلاك العقار فالاصح انه لا يلى البيع وان فيها دين ملك بيع العروض مطلقا قدر الدين ازيد وحكم العقار ذكرناه وان كان مختلطاً صغارا وكبارا ان السكار غيب وهي خالية عن الدين والوصية باع المنقول ومن العقار ما يخص الصغار وحصه البكار على الخلاف وان مشغولة بالدين أو الوصية ان محيطا ملك بيع الكل والابقدر الدين أو الوصية وحكم بيع الزيادة ذكرناه وان البكار حضورا خالية فصة الصغار من المنقول والعقار وحصه البكار ذكرناه وان مشغولة بالدين ان محيطا فالكل والا فبالقدر والزيادة على الخلاف وأصله ان احاطة الدين تمنع ملك الورثة \* باع الوصي مال الصغير لينفق على نفسه صحيح

العصر في قيمة الثوب فان كان درهما أو أكثر أعطيته به درهم بعد ان يحلف الصباغ ما صبغته بدانقين ولا يزد عليه وان كان ما زاد في الثوب من العصر أقل من دانقين أعطيته دانقين بعد ان يحلف صاحب الثوب ما صبغته الابدانقين ولا ينقص عنه وان كان يزيد في الثوب نصف درهم قال أعطيت الصباغ ذلك بعد ان يحلف ما صبغته بدانقين وكذلك كل صبغ له قيمة كذا في البدائع \* وان كان الصبغ سوادا فالقول قول رب الثوب مع عينه ولو قال رب الثوب صبغته لي بغير أجر فالقول قوله وكذلك كل صبغ ينقص الثوب فأما كل صبغ يزيد في الثوب فقال رب الثوب صبغته لي بغير أجر وقال الصباغ صبغته بدرهم فعلى كل واحد منهما اليمين على دعوى صاحبه وليس هذا بخلاف للاختلاف في بدل العقد ولكن الصباغ يدعى لنفسه درهم ما على رب الثوب ورب الثوب منكر فعليه اليمين ورب الثوب يدعى على الصباغ أنه وهب الصبغ منه فقد تمت الهبة باتصاله عليه والصباغ منكر لذلك فيحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ثم يضمن رب الثوب ما زاد الصبغ في ثوبه ولا يجاوز به درهما كذا في المبسوط \* ان اختلاف في أصل الاجرة فقال رب الثوب للقصار علمت لي بغير أجر وقال القصار لا بل علمت لك بأجر فان اختلفا قبل العمل يتحالفان ويبدأ بيمين المستأجر وان اختلفا بعد الفراغ من العمل فالقول لرب الثوب وان تصادقا على أنه دفع اليه ولم يسم الاجرة لم يذكره في الكتاب وذكر أبو الليث رحمه الله تعالى في عيون المسائل أن فيه أقوالا ثلاثة وقال محمد رحمه الله تعالى ان اتخذ كانا وان تصب لعل القصار فانه يجب الاجرة والا فلا وعليه انتهى هكذا في محيط لسرخسي \* ولو اختلف القصار ورب الثوب في مقدار الاجرة فان لم يكن أخذ في العمل يتحالفوا وإذا كان قد فرغ من العمل فالقول قول رب الثوب ولو كان الاختلاف بينهما بعد ما أقام بعض العمل في حصه ما أقام القول قول رب الثوب مع عينه وفي حصه ما بقي يتحالفان اعتبارا للبهض بالكل كذا في المبسوط \* اذا اختلفا في جنس الاجر أنه دراهم أو دنانير أو في صفته أنه جيد أو ردي يتحالفان اذا كان الاختلاف قبل الشروع في العمل فان كانت الاجرة عيناً ان اختلفا في جنسه أو في قدره يتحالفان ولو اختلفا في صفته لا يتحالفان والقول قول المستأجر بخلاف ما اذا كانت الاجرة ديناً ولو اختلفا في مقدار المنزل وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة تتحالفان كما في بيع العين فبعد ذلك ان كان الاختلاف في الاجرة يبدأ بيمين المستأجر وان كان الخلاف في المنفعة يبدأ بيمين المؤجر وأهم ما نك عن اليمين لزمه دعوى صاحبه وان أقاما البينة فالبينة بينة المؤجر ان كان الخلاف في الاجرة وان كان الخلاف في المنفعة فالبينة بينة المستأجر ولو ادعى فضلا فيما يستحقه من الاجر وادعى المستأجر فضلا فيما يستحقه من المنفعة فالأمر في التحالف على ما بيناه فان أقاما البينة قبلت بينة كل واحد على الفضل الذي يستحق نحو أن يدعى الآخر شهر بعشرة والمستهأجر شهرين بخمسة وأقاما البينة يقضى بشهرين بعشرة وان لم تكن لواحد منهما بينة وقد استوفى بعض المنفعة فالقول قول المستأجر فيما مضى مع عينه ويتحالفان ويفسخ العقد فيما بقي وان كان اختلافهما في الاجرة في نوعين بأن ادعى أحدهما دراهم والاخر دنانير فالأمر في التحالف والنكول واقامة أحدهما البينة على ما بيناه وان أقاما البينة فالبينة بينة الآخر وان اختلفا في المدة مع ذلك أو في المسافة بأن قال المؤجر أجرتك لي القصر بدينار وقال المستأجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم فانهم ما يتحالفان وأهم ما نك لزمته دعوى الآخر وأهم ما أقام البينة قبلت وان أقاما البينة فانه يقضى الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم اذا كان القصر على النصف من بغداد الى الكوفة يقضى الى القصر بدينار وبينة الآخر ومن القصر الى الكوفة بخمسة دراهم ببينة المستأجر كذا في فتاوى قاضيخان وان اختلفا في الاجر والمدة جميعا أو في الاجر والمسافة جميعا فقال الآخر

وثن قيمته ان باع عقاره بعد ما وجد احدى المعاني الثلاث وان باع هو أو المتولى بأكثر من القيمة ثم قال آجرتك لا يصح \* وصى أو وكيل أو عبد ما ذون اشترى ما يساوى ثلاثة آلاف بألف ثم عثر على عيب لا يرد \* باع الوصي أو الاب عقارا لصبي ورأى

القاضي نقض البيع أصله نقضه \* باع الوكيل على أنه بالخيار ثلاثة فئات الوكيل أو الموكل في الأيام الثلاثة ثم البيع وقال زفر في موت الوكيل وفي الموكل بطل البيع \* باع الوصي جارية اليتيم بالخيار ثلاثة أيام فئات اليتيم (٤٧٩) أو الوصي أو أدرك في المدة ثم في قولهم

الاموت اليتيم عنسد زفر

يطلب \* وقال أبو الليث باع

الاب على أنه بالخيار ثلاثة

فادرك الصبي فيه لا يجوز

البيع إلا بإجازة الصبي

وهذه مخالفة لقول الثاني

وزفر وعن محمد في أخرى أنه

يتحول الخيار إلى الصبي فإن

أجاز فيه جاز وإن نقض

أنقض \* باع عبد ابنه الصغير

شارط الخيار لنفسه ثلاثة

فبلغ فيه قبل إجازة الاب

بطل البيع كذا في الجامع

وفي الزيادات على قول الثاني

ثم البيع كإلومات الاب في

المدة وفي ظاهر الرواية عن

محمد العقد موقوف إلى

إجازة الابن على الأب وفي

رواية النوادر أنه موقوف

إلى ثلاثة لأن التوقف للخيار

قيمة قدر بقره \* وفي رواية

القدوري اشترى الاب

والوصي يدين في الذمة بالخيار

ثلاثة وبلغ فيه جاز العقد

عليه ما للصبي خيار الإجازة

والفسخ \* ولو باع الاب

والوصي ماله ثم بلغ فالعهد

إلى الاب والوصي ولا يجوز

التصرف على المبرم والذي

يجب ويقيم والمغني عليه

الاتصرف وكيه عليه في

حال الاتفاق لأن هذه

العوارض بمنزلة النوم \* ولو

لختم العقل ابن وأب في

النكاح الابن وفي البيع الاب

أجر تلك إلى القصر بعشرة دراهم وقال المستأجر لأبل إلى الكوفة بمئة دراهم فانهم ما يتحالفان وإذا حلفا  
فسخ العقد بينهما أو أيهما أقام البيعة قبلت بيئته وإن أقاما يقضي بالبيعتين جميعا فيقضي بزيادة الأجر  
بيعة الآخر وبزيادة المدة والمسافة بين البيعة المستأجر وأيها يبدأ الدعوى يحلف صاحبه أولا كذا في خزنة  
المفتين \* قال أبو يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع إلى حذاء نعلين لخصمه فقال الحذاء أمرتني بدرهمين  
وقال الآخر أمرتني بدرهمين نظران كأن يستطيع أن ينزعهما من غير ضرر فالقول قول الحذاء وينزعها وإن  
كان لا يستطيع أن ينزعها إلا بضرر فله أجر ما زاد فيه كذا في محيط السرخسي \* ولو اختلف الخياط ورب  
الثوب فقال رب الثوب أمرتني أن تقطعه قباه وقد خطته قبها وقال الخياط لأبل أمرتني أن أقطعه  
قبها فالقول قول رب الثوب مع بيئته وهو بالخيار إن شاء أخذ القميص وأعطاه أجر مثله وإن شاء ضمنه  
قيمة ثوبه غير مقطوع كذا في الظهيرية \* وقال شيخ الإسلام علاء الدين الأسدي في شرح الكافي وإن  
أقاما البيعة فالبيعة ينسب الخياط كذا في غاية البيان \* ولو اختلف الصباغ ورب الثوب فقال رب الثوب  
أمرتني بالصباغ بالزعفران فالقول قول رب الثوب في قولهم جميعا كذا في البسائر \* دفع  
ليصباغ بقميصه فقال صبغة بقميصي وقال رب الثوب ربع قميصي أهلك الصبغة قالوا منسل هذا  
الصباغ قد يكون ربع قميصي فالقول قول رب الثوب والبيعة للصباغ كذا في محيط السرخسي \* وفي  
أجارات الأصل لو أمرتني بقميصه فقلع سنه فقلع ثم اختلفا قال أمرتني أن تقطع غير هذه السن وقال الخياط  
أمرتني بقلع هذه فالقول قول الآخر ولو قلع ما أمره لكان سن أخرى متصله بهذه السن فانتقلت  
لايضن كذا في الخلاصة \* ولو أمره أن يقطع شيئا من جسده أو يقطع فرجه ثم اختلفا فالقول للأمر مع  
بيئته لأن الأمر يستفاد من قبله هكذا في محيط السرخسي \* قال ولودفع إلى ثوبين يندف عليه قطنا  
وأمره أن يزيد من عندده ما رأى وقد ندفع عشرة من استأجر فقال رب الثوب دفعت خمسة عشر شاة  
وأمرتني أن تزيد ثم زدنا خمسة وقال النداف دفعت إلى عشرة وأمرتني أن أزيد عشرة وقد زدنا  
قول النداف وعلى صاحب الثوب أن يدفع إليه عشرة أساتير من قطن \* ولو اختلفا فيما أمر به أيضا فقال  
صاحب الثوب دفعت إليك خمسة عشر وأمرتني أن تزيد خمسة عشر وقال النداف دفعت إلى عشرة  
وأمرتني أن أزيد عشرة فزدت فصاحب الثوب بالخيار إن شاء صدقه ودفع إليه عشرة أساتير وإن شاء أخذ  
قيمة ثوبه ومثل عشرة أساتير وكان الثوب للنداف كذا في المحيط \* أعطى خياط ثوبا ليقطعه قباه فحشوا  
ودفع إليه البطانة والقطن فقطعه وحشاه واقتاعا على العمل والأجر غير أن رب الثوب يقول البطانة  
ليست بطاتي فالقول للخياط مع بيئته أن هذه بطاتته فلو حلف نازم البطانة رب الثوب ويسعه أن يأخذها  
ويبلغها هكذا في الكبرى \* ولودفع إلى قصار ثوبا ليقصره بدرهم فاعطاه القصار ثوبا قال هذا ثوبك  
فقال صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في  
فتاوى قاضيخان \* (١) ولا أجر للقصار كذا في الخلاصة \* وكذلك لو كان القصار يدعي رد الثوب عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه أمين على قوله وكذلك كل أجبر مشرك والقنوي على قوله كذا في فتاوى  
قاضيخان \* فإن قال رب الثوب هذا ثوبي ولم أمره بقصره والذي دفعته إليك لقصره غير هذا الثوب  
فإنه يأخذ الثوب ولا أجر عليه ولو كان هذا في القطع والخياط لم يأخذ لكن يضمن الخياط قيمته ويتركه  
على الخياط ولم يثبت هذا الخيار في القصار ولو لم يكن هكذا لكنه جاء القصار فقال قصرتك وغسلته وعليك  
(١) قوله ولا أجر للقصار لأن الأجر إنما يستحق بإقامة العمل في العمل المأذون فيه وقد اختلفا فيه فالجواب أن  
القول قول رب الثوب فيما ادعى عليه القصار من الأجر والقول قول القصار في أن هذا ثوبه لأنه اختلف  
في تعيين المقبوض والقول قول القابض في تعيين المقبوض كذا في المحيط نقله البحر اوى

عند الثاني وقال محمد ما إلى الاب وفيما إذا باع من ابنه لا ينوب قبضه عن قبض الشراء ما لم يتمكن من القبض حقيقة فقبضه بالثمن مال  
البائع والولاية في ماله إلى ابنه ثم وصيه ثم وصي وصيه فان مات بلا وصية لاحد فإلى الخداب الاب ثم إلى وصيه ثم إلى وصي وصيه ثم القاضي

ثم منصوب القاضي \* ولكلهم ولاية التجارة بالمعروف في مال الصغير والصغيرة ولهم ولاية الاجارة في النفس والمال والمنقول والعقار فان بما يتغابن جازوا الا لا يجوز ولا يتوقف (٤٨٠) الى ما بعد الادراك لانه لا يجيز له حال العقد وكذا استجارهم وشراؤهم له واذا وقعت الاجارة

على الصغير وأدرك في منتهى الـ  
الخيار بين الامضاء والابطال  
وان على أملاكه لا يلي الخيار  
في ابطاله كمالا يلي ابطال بيع  
نفذ عليه في صغره وان أجز  
الصغير في عمل أبوه أو جده  
أو القاضي بأجر ماله جاز  
وان باقلا وصاحب المحيط  
على جوازها وان باقلا من  
المثل \* الاصل أن أضعف  
الاوصياء كوصي  
الام والاخ والسهم في أقوى  
الحالين وهو وصي الورثة  
كأقوى الاوصياء وهو وصي  
الاب والجد والقاضي في  
أضعف الحالين وهو وصي  
الورثة فيكون وصي الام  
حال صغر الورثة كوصي  
الاب طال كبرهم فلا يلي  
وصي الام والاخ والعم  
التصرف حال قيامهم ولا  
قيام أو وصياتهم أو أوصياء  
أو وصياتهم ولا يلي وصيها  
التصرف في غير تركه الام  
منقولا أو عقارا وان لم يكن  
للصغيره ولا فوصي الام  
حفظ ما تركه الام وبيع  
المنقول من الحفظ للعقار  
\* ولو في السترة دين باع  
المنقول وغيره لقضاء الدين  
فقط ولا يلي الشراء للتجارة الا  
مالا بد منه كالنفقة والكسوة  
لكن من تركه الام \* واحد  
الوصيين اذا باع مال الصغير  
من الآخر لا يجوز عند  
الامام لانه لو باع من أجنبي  
لا يصح فكذا من الوصي الآخر \* باعت الام مال ولدها الصغير بلا أمر القاضي ولم تكن وصية قبل الولد ابطال البيع وقيل لا وان  
قبل بلوغه \* باعت تركه زوجها بعد موته ولها منه صغار زاعمة الوصاية منه ثم أكرت الوصاية لتصدق على المشتري ويوقف الامر الى ادراك

الاجر وقال رب الثوب لم تقصره أنت ولكني أنا قصرت عندك أو في بيتك أو قال قصره غلامي هذا عندك  
لا يصح صدق رب الثوب والقول قول القصار وكذا ما أشبه هذا من الاعمال اذا كان في يد صاحب العمل اذا  
اختصم فان كانا خارجين أو في يد المالك القول قوله فان طلب القصار عيونه لم أخلفه ما قصره ولكن أخلفه  
ماله عليك كذا من قصارة هذا الثوب كذا في الخلاصة \* ولو أن القصار أعطاه ثوبا فقال هذا ثوبك وهو  
يشكركم فأخذ ونوى أن يكون عوضا عن ثوبه قال محمد رحمه الله تعالى لا يسهه أن يلبس الثوب ولا أن يبيع  
الآن يقول للقصار أخذته عوضا عن ثوبي فيقول القصار نعم كذا في فتاوى قاضي خان \* في الفتاوى أرسل  
صاحب الكرايش الى القصار رسولنا يسترد ثيابه الاربعة فلما أتى بها فاذا هي ثلاثة قال القصار دفعت  
اليه اربعة وقال الرسول دفع الى ولم يعتد قال يسئل صاحب الثوب أيهم ماصدق برئ عن خصومته وأيمها  
كذب فان حالف برئ وان أبي لزمه ما ادعى فان صدق القصار وجب أجز الثوب الرابع وان كذبه وحلف  
القصار فلا قصار على صاحب الثوب العين على الاجر فان حلف برئ عن خصومة الاجر بمحصة الثوب  
الرابع كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي متفرقات فتاوى الديناري (٢) كازري راجعه وسيسم داد كده قصارت  
أن كنى هم دوروزوين دهي نكر دوداشت چندا كه هلاله شد قال (ضامن شود) ولو اخلفا فقال رب  
الثوب (٣) بدان شرط داده ام كه دوروز ورا تمام كنى) وقد انقضت المدة ثم هلك الثوب ولى عليك الضمان  
قال القصار لا بل دفعت الى مطلقا لا قصروا تعين مدة فالقول لمن كانت واقعة الفتوى وينبغي أن يكون  
القول للقصار لانه يشكر الشرط ثم اذا شرط عليه أن يفرغ اليوم أو نحو من العمل ولم يفرغ فيه وقصره بعد  
أيام هل تجب الاجرة كانت واقعة الفتوى أيضا وينبغي أن لا يجب الاجر لانه لم يبق عقد الاجارة بل دليل  
وجوب الضمان على تقدير الهلاك كذا في الفصول العمادية \* ولو أعطى حلالا متاعا ليجعله من موضع الى  
موضع ثم اخلفا فقال رب المتاع هذا ليس متاعى وقال الحلال هو متاعك فالقول قول الحلال مع عيونه لانه  
أمين ولا يكون على الامر أجز الا أن يصدق به أو يأخذه لانه لم يعترف باستيفاء المتاع وكذا الوجه طعما فقال  
الحلال هذا طعامك بعينه وقال رب الطعام كان طعمى أجد من هذا فانه يفحش أن يكون القول قول  
رب الطعام ويبطل الاجر ويحسن أن يكون القول قول الحلال ويأخذ الاجر وان كان نوعين مختلفين بان جاء به  
شعير أو قال رب الطعام كان طعمى حنطة لم يجب الاجر حتى يصدق كذا في محيط السرخسى \* رجل  
استأجر حلالا ليجعل متاعه الى بلد كذا ويسلمه الى السمسار فسلم ووزن فقال السمسار للعمال وزن الجولة  
أنقص مما كتب في (البارجامة أولى البارناجمامة) وأنا لا أعطيك من الاجر بقدر النقصان ثم اخلفا بعد  
ذلك فقال السمسار أو فتيك الاجر وقال الحلال ما استوفيت القول قول الحلال ولا خصومة لكل واحد  
منهم ما قبل صاحبه وانما الخصومة بين الحلال وصاحب الجولة كذا في الخلاصة \* وفي العيون عن محمد رحمه  
الله تعالى فيمن دفع الى ملاح أكرار حنطة أن يجعل كرا بكذا فلما بلغ موضع الشرط قال رب الطعام نقص  
طعمى وقد كاله على الملاح وقال الملاح لم ينقص فالقول لصاحب الطعام كله حتى  
يأخذ منك من كل كره مقدار مسمى ولو طلب الضمان من الملاح وقد كان دفع الاجرة فالقول قول الملاح  
ان الطعام وافر ويقال لصاحب الطعام كله حتى تضمنه ما نقص من طعامك ثم قال ههنا يقال لصاحب  
الطعام كله حتى تضمنه ما نقص من طعامك يحتمل أنه أراد به حتى تسترد من الاجر بقدر ما نقص من طعامك  
ويحتمل أنه أراد به تضمن ما نقص من الطعام كما هو ظاهر اللفظ فان كان المراد به الاول فظاهر على قول الكل  
(٢) أعطى للقصار ثوبا ودفع اليه الاجر ليقصره في يومين ويرده اليه فلم ينصره وأمسكه عنده الى أن هلك  
قال يضمن ٣ أعطيته بشرط أن تسكه في عشرة أيام ٤ البارجامة نوع من الجوالق

وان  
قبيل بلوغه \* باعت تركه زوجها بعد موته ولها منه صغار زاعمة الوصاية منه ثم أكرت الوصاية لتصدق على المشتري ويوقف الامر الى ادراك

الصغار فبعدمه ان زعموا وصايتها أجرى البيع وان كذبوها فيها بطل وان كان المشتري بى على المشترة أو أرضا لا يرجع به عليها فان زعم صبي غير بالغ انها ليست بوصية ان ما ذرونا في التجارة تصح دعواه فان عجزت عن استرداد العقار (٤٨١) ضمنت قدر قيمتها على الزاوية التي تضمن

العقار بالبيع والتسليم \*

ولو كان مال اليتيم غائبا

فاتفق الوصى من ماله على

الصغير فبشرع استحسانا الا

أن يشهد أنه قرض يرجع

عليه \* اشترى الجدل لحافه

دارا حال قيام الاب من مال

نفسه واشهد على ان يرجع

على الحافد لا يصح عليه

لعدم ولا ينيه حال قيام الاب

وينفذ على الجدل ان الشراء

مضى وجده نفذ انفذ وكل

الوصى رجلا يشترى مال

الصغير لاجل الوصى لا يجوز

الا اذا كان الوصى حاضرا

وقيل كلاب \* خاف

الوصى على عقار الصبي تسلط

الظالم جاز له البيع وان لم

يحتاج الى ثمنه \* طمع الظالم

في ماله ولا يقدر على دفعه

الا باعطاء شى فاعطى لا يضمن

ان لم يقدر على الدفع الا

بالدفع وان قدر بدونه ضمن

\* من يماله على ظالم وخاف ان

لم يبره نزع فبره لا يضمن \*

رجل استباع مال الصغير

بالبف وآخر بالبف ومائة

والاول املأ باعه من الاول

وان باعه هو والمتولى بازيد

من الثمن فأقال لا تصح

اقالته وكذا واشترى له أو

لوقوف ثم قال ان كانت خيرا

صحت والا لا

(التاسع في الوكالة بالشراء

وفيه الفضولي)

(٦١ - فتاوى رابع) الوكيل به اذا نوى عنده ان يكون لا يبره فله وان نوى لنفسه فله نفسه وان اختلفا يحكم النقد وان اختلفا على أنه لم يحضره نية يحكم النقد عند الثاني وعند محمد لا وكيل وقول الامام في ما ذكره العراقيون معه وغيرهم ذكره مع الثاني وهذا فيما

وان كان المراد به الثاني فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس لصاحب الطعام تضمين الملاح الاجنحية أو تقصير منه وعليه الفتوى كذا في المضمرات \*

(الفصل الثاني فيما اذا اختلف الاجر والمستأجر في وجود العيب بالاجرة) \* المؤجر اذا وجد بالاجرة

عيبا وأراد ان يرتد على المستأجر ان كانت دينيا بان كانت دراهم ودنانير أو مكيلا أو موزونا في الذمة سوى

الدراهم والدنانير أو عينا كتوب بعينه أو جنطة بعينها فان صدقه المستأجر كان له ان يرتد على المستأجر

سواء كانت الاجرة دينيا أو عينا وان كذبه المستأجر وقال ما أعطيتك هذا ان كانت الاجرة دينيا ولم يكن أكثر

المؤجر بقبض الجياد ولا بالاستيفاء وانما أكثر بقبض الدراهم لا غير فالقياس أن يكون القول قول المردود

عليه وهو المستأجر وفي الاستحسان يكون القول قول المارقمع بعينه وهو المؤجر وانما أكثر بقبض الجياد

بان قال قبضت الجياد أو قال قبضت الاجرة أو استوفيت فانه لا يصدق ولا تقبل بيته المؤجر على ذلك هكذا

في المحيط \* ولو كان الاجر ثوبا بعينه فقبضه ثم جاء يرتد بعيب فقال المستأجر ليس هذا ثوبي قال قول قول

المستأجر فان أقام رب الدار البيته على العيب رده سواء كان العيب بسيرا أو فاجشا ثم ينفسخ العقد بده

لقوات القبض المستحق بالعقد فبأخذ منه قيمة السكنى وهو أجر مثل الدار وان كان حدث به عيب لم يستطع

رده يرجع بحصة العيب من أجر مثل الدار كذا في المبسوط \* ولو استأجر فاحى من رجل بيتا فباع فيه زمنا

ثم خرج منه واختلفا في قيمته من الرفوف وأشباهها فقال رب البيت كان هذا في بيتي حين استأجرته وقال

المستأجر لا بل أنا أخذته فالقياس أن يكون القول قول رب الدار بعينه وفي الاستحسان القول قول

المستأجر وهكذا الجواب في الطعان وسائر الصناعات اذا اختلفا فيما يحده الصانع في العرف والعادة دون

الاجر فالمسئلة على القياس والاستحسان والخاص في جنس هذه المسائل أن كل شى يحد منه المستأجر

عادة لحاجته اليه فالقول قول المستأجر ولو اختلف رب الدار والمستأجر في بناء الدار غير ما ذكرنا أو في باب أو في

خشبة أدخلها في السقف فقال رب الدار أنا آجرتك وهذا قيم او قال المستأجر أنا آجرتك فان القول قول

رب الدار مع عينه كذا في المحيط \* والاجر المفروش والغلق والميزاب الظاهر أن رب الدار هو الذي يتخذ

ذلك وما كان في الدار من لبن موضوع أو آجر أو حص أو جذع أو باب موضوع هو للمستأجر فان أقاما البيته

ففي كل شى بهما القول فيه قول المستأجر فالبيته بيته رب الدار ولو كان في الدار بيته ما مطوية أو بالوعة

محفورة فقال المستأجر أنا آجرتها أو آقلها فالقول قول رب الدار وكذلك الخصى والسترة والخشب المبني

في البناء والدرج والمراد من الدرج ما يكون مبنيا فاما ما يكون موضوعا فله السلم فالقول قول المستأجر

كذا في المبسوط \* فلو أقر رب الدار أن المستأجر جصه أو فرشها بالاجر أو ركب فيها بابا أو غلقا

فلهما المستأجر قلعه فان أضر القلع بالدار فعلى رب الدار قيمته يوم الخصومة كذا في الخلاصة \* وان اختلفا

(١) في الاتون من بناء فالقول للمستأجر لان الظاهر أن المستأجر هو الذي بناء حاجته اليه كذا في محيط

السرخسى \* ولو كان في الدار كوارات تحمل أو حمامات فذلك كله للمستأجر كالتاع الموضوع كذا

في المبسوط \* ولو خرج المستأجر من الدار ثم اختلفا فيما في الدار فان كان من ركبها الباب والسرير وغلق الباب

فالقول قول رب الدار وما كان مفصولا نحو الفرش والاولاى والخشب الموضوع فالقول فيه قول المستأجر

كذا في الغيائية \* الا في أحد مصرعى الباب اذا كان موضوعا لا آخره كما أولو ح يعلم أنه سقط من

السقف فهو لا آجر وفي التنوير يمتد به العرف ولو انهم ديمت من الدار فاختلغا في نقضه فان كان يعرف أنه

من بيت انهم سدم فهو رب الدار وان لم يعرف ذلك وقال المستأجر هو لي فالقول قوله لو كان رب الدار امره

بالبناء في الدار على أن يحسبه له من الاجر فانه قاعا على البناء واختلغا في مقدار النفقة فالقول قول رب الدار

(١) قوله في الاتون كنشور وقد يخفف أخذ ود الخباز والخصاص ونحوه كما في القاموس ٨٥ بحراوى



إذا ألقى أموالاً ضافه إلى دراهم الموكل فله وإن إلى دراهمه فله أو كان وكيلاً بشراء شيء بغير عينه وإن بشيء بعينه فاشهد الوكيل أنه يشتريه لنفسه أو وكيل آخر إن يشتريه له ففعل (٤٨٣) كان للأول إذا اشتراها أكثر مما وكاله به أو بخلاف جنس ما وكاله به \* دفعة عشرة بشراء شيء ففعل ولم ينقدها وسلم

المشتري للموكل وأنفق العشرة في حاجته ثم قضاه عشرة أخرى من عنده جاز ولو نقد عشرة الموكل بعد ما اشتري بغيرها ولم يسلمه إلى الموكل وقع الشراء للوكيل وإن اشترى بعشرة مؤجلة ونوى الشراء للموكل لم يصدق ولم يلزم الموكل \* وكلاه بشراء شيء وذكرا حليته ونسأته فاشترى فالتعيين اليه ولو هلك فعلى الذي ساء لان الضمان لا يطلع عليه ولو التفتان مختلفان في الذكر بأن لأحدهما دراهم وللاخر ذنانير فاشترى بالدنانير وقال ذلك لذي الدراهم يلزم الوكيل للحاقفة \* قال لا تراشتر عبي من فلان ان علم فلان باهره جازوا الا فلا على رواية الزيادات وفي الاصل جاز ولم يشترط العلم ومنهم من أوله وجعله على العلم \* قال لاهل السوق بايعوا عبي هذا صار ما ذونا وان لم يعرف العبد ولو قال لا شربع عبي هذا من ابني هذا ان علم الابن صار ما ذونا ولا فلا بخلاف ما اذا وصى لا شربع ولم يعلم بالصباية حيث يكون وصيا \* تعيب المشتري قبل قبضه خير الوكيل ان شاء رضى به وإن شاء رده سواء كان العيب يسيراً أو فاحشاً غير أنه ان كان فاحشاً بقوته جنس المنفعة كالمعي وقطع اليدين يلزم الوكيل وإن يسيراً كالعور وقطع احدى اليدين يلزم الموكل وإن مات الوكيل قبل الرد رده الموكل \* وكلاه بشراء عبي بغير عينه فاشترى من قطعت يده فنقد على الموكل عند الامام لا إطلاق اللفظ ولو بعينه

والبيضة بيضة المستأجر وكذلك لو قال رب الدار لم تبني أو بنيت بغير اذن فالتقول قول رب الدار كذا في الماسوط \* قالوا هذا اذا كان مشكلاً الحال بأن اختلف في ذلك أهل الصناعة فتقال بعضهم كما يقول رب البيت انه يذهب في نفقة مثل هذا البناء قدر ما يدعيه رب البيت وقال بعضهم لا بل يذهب قدر ما يقوله المستأجر حتى تعذر معرفة قول أحدهما من جهة الغير فيعتبر حينئذ الدعوى والانكار والمستأجر يدعي زيادة بقاها لاجر ورب الدار ينكر فيكون القول قوله فاما اذا أجمع أهل تلك الصناعة على قول أحدهما فالقول قوله كذا في المحيط \* ولو كان على باب من امصرعان أحدهما ساقط والاخر معلق بالباب واختلفا في الساقط فالقول قول رب الدار اذا عرف أنه أخوه وإن كان منقولاً فالقول قول المستأجر في المنقول ولو كان يتساقطه موصراً بجذوع مصورة فسقط جذع منها وكان مطر وحافى البيت واختلف رب الدار والمستأجر فيه فقال رب الدار هو وسقف هذا البيت وقال المستأجر بل هو لي وتبين أن تصاويره موافقة لتصاوير البيت فان القول في ذلك قول رب الدار مع عينه وإن كان منقولاً كذا في الذخيرة \* اذا تكارى منزلان من رجل في الدار وفي الدار ساكن كل شهر بدرهم فأدخله في الدار وخلى بيته وبين المنزل وقال اسكنه فلما جاء رأس الشهر طلب رب المنزل الاجر فقال المستأجر ما سكتته حال بنى وبين المنزل فيه الذي كان يسكن في الدار أو غاصب ولا بيضة له بذلك والساكن مقر بذلك أو جاحد لا يلتفت الى قول الساكن واذا لم يقبل قول الساكن بقي الاختلاف بين الاجر والمستأجر فينظر في ذلك ان كان المستأجر هو الساكن في الدار حالة المنازعة فالقول قول رب الدار وعليه الاجر وإن كان الساكن في المنزل غير المستأجر فالقول قول المستأجر ولا اجر عليه \* رجل تكارى من رجل بيتا كل شهر بدرهم فلما جاء رأس الشهر طلب رب البيت فقال للمستأجر انما أعزتيه أو اسكتني بغير اجر وصحاب البيت ينكر ذلك ولا بيضة لهما فالقول قول الساكن مع عينه وإن أقام جميعاً البيضة فالبينة بينة صاحب المنزل وكذلك اذا قال الساكن ان الدار دارى ولا حق لك فيه فالقول قول الساكن مع عينه فان قال الساكن الدار فلان وكأني بالقيام عليها فالقول قول الساكن ويكون خصماً للدعي وإن قال المستأجر انك وهبت لي المنزل فلا اجر لك وقال الاجر بل اجر لك فالقول قول المستأجر في الاجر وإن أقام جميعاً البيضة يؤخذ بينة الموهب له وهذا كله اذا لم يكن أقر الساكن بأصل الكراء فاما اذا أقر بأصل الكراء ثم ادعى الهبة أو العارية فانه لا يصح عليه الاجر الا ان يقيم بينة وللمستأجر خيار الرؤية ان لم يكن رأى المستأجر فان اختلفا فقال صاحب الدار قد كنت رأيت وقال المستأجر لم أره فالقول قوله فاذا حلف أنه لم يرها ردها الا ان تقوم بينة أنه قد رآها كذا في المحيط \* ولو استأجر داراً شهر ثم ادعى المستأجر أن الاجر باعها منه بعد الاجارة وانكار الاجر ثم مضت مدة بعد ذلك قالوا الاجارة تكون لازمة فيما مضى لانها اتصافاً على الاجارة والبيع لم يثبت كذا في فتاوى قاضيهان \* رجل تكارى منزلاً من رجل على ان أجره أن يكفيه وعياله نفقتهم وموتهم مادام في الدار (١) فالاجارة فاسدة فان سكن كان عليه اجر المثل كافي سائر الاجارات الفاسدة فان قال المستأجر أنه نفقت على عيالك وقال صاحب المنزل لم تنفق فالقول قول صاحب المنزل وإن أقام البيضة فالبينة بينة المستأجر رجل تكارى داراً شهر أربع عشرة دراهم فسكتها يوماً أو يومين ثم تحول إلى دار أخرى كان لا أجر أن يطالبه بالجر جميع الشهر فان قال انما استأجرتها يوماً واحداً فالقول قوله وإن أقام البيضة فالبينة بينة الاجر كذا في الذخيرة \* واذا استأجر من آخر داراً شهر بدرهم فسكتها شهرين فعليه أجر الشهر الاول دون الشهر الثاني فان انهم سددوا شيء من سكاته في الشهر الثاني يضمن ولا ضمان فيما انهم سددوا من سكاته في الشهر الاول فان اختلفا فيما انهم سددوا فالقول المستأجر انما

(١) قوله فالاجارة فاسدة لان الاجر مجعول فانه لا يدري قدر ما يكفيههم وجهالة الاجر مما يوجب فساد الاجارة كذا في المحيط اهـ مصححه

فقطعت يده لا يلزم لانه يتناول السليم بحكم الاشارة \* الوكيل بالشراء اخذ المشتري على وجه السوم مع قرار الثمن فاداه الموكل فلم يرض به فهلك في يده الوكيل ضمن الوكيل قيمة السلعة للبائع ثم يرجع به على الموكل ان كان امره (٤٨٣) بالاخذ على وجه السوم وان كان لم يرض به

لا يرجع \* والوكيل بالسلم يقبض المسلم فيسه وكذا الوكيل بالشراء والوكيل هو المطالب برأس المال والثن ان شاء اخذه من الموكل وان شاء اداه من ماله ولا يكون متبرعا فيرجع وان هلك عنده لا يضمن وله الحبس الى ان يقبض حقه عنده خلافا لفرع وان نقدا الوكيل بالشراء الثمن من ماله ثم لقيه الموكل في بادئ الامر والمشتري ليس عنده وطلب منه الثمن فاقبض الا ان يسلم المشتري فان كان الامر طال به بتسليمه حين كان المشتري يحضرهم اولم يسلمه حتى يقبض الثمن حتى له ان لا يدفع الثمن حتى يقبض المشتري لانه امتنع عن تسليم المشتري حال حضرته فلا ضمان يمنع حال غيبته وان كان الامر لم يطلبه منه حال حضرته المشتري ليس له ان يمتنع عن دفع الثمن لانه صار ديناً في ذمة الامر \* قال بعت لفلان وقال الفضولي اشتريت او قبلت لفلان او لم يقل لفلان او قال الفضولي بعت لفلان فقال بعت وقال اشتريت لفلان وتوقف ولو قال بعت منك فقال الفضولي اشتريت او قبلت ونوى بقلبه لفلان لا يتوقف او قال الفضولي اشتريت لفلان

انهم سد من سكتا في الشهر الاول وصاحب الدار يقول انما انهم سد من سكتا في الشهر الثاني فعليك الضمان فالقول قول المستأجر مع يمينه والبينة بينه صاحب الدار كذا في المحيط \* وان زاد على الشهر الاول يوما او يومين فقال المستأجر انما انهم سد من في الشهر الاول فالقول قوله لانه غاصب كذا في المبسوط \* تكرارى يتناو دارا على ان يسكنها شهر افا عطاءه صاحب المنزل المفتاح فلما مضى الشهر طالبه رب المنزل بالاجرة فقال المستأجر لم اقدر على فتحه وقال الاجر بل قدرت على فتحه وسكنت ولا بينة لهما فانه ينظر الى المفتاح الذي دفع اليه الحال ان كان مفتاحا بلائم الغلق يمكن فتح الباب به فالقول قول رب الدار ولا يصدق المستأجر في قوله لم اقدر على فتحه وان كان ما دفع من المفتاح لا يلائم الغلق ولا يمكن فتحه الباب به فالقول قول المستأجر وبه يفتى وان اقاما البينة فالبينة بينة رب المنزل وان كان المفتاح مفتاحا لا يلائم الغلق كذا في جواهر الاخلاطى \* اجر داره سنة فلما انقضت اخذ الدار وكسها وسكنها فقال المستأجر كانت لي فيها دارهم فكسستها ورمتها فلو صدق رب الدار في ذلك ضمنها وان تكرر القول له مع يمينه كذا في الكبرى \* اذا استأجر الزجل من آخر جاما مدة معلومة ثم اختلفا في قدر الجسام انه لصاحب الجمام والمستأجر فالقول قول صاحب الجمام ولو انقضت مدة الاجارة وفي الجمام رماد كثير وسرقين كثير فقال رب الجمام السرقين لي وقال المستأجر هولي وأنا نأله فالقول قول المستأجر اذا لم يعرف كونه المدعى به في يد صاحب الجمام قبل هذا فأما الرمد فان كان ذلك من عمل المستأجر وكان مقر ايد ذلك فعليه ان يتقبله فان سجد ان يكون من عمله فالقول قوله كذا في المحيط \* وان استأجرت المرأة معلوما لتلبسه يوما الى الليل فهو جازا ترقان ألست غير هافي ذلك اليوم فهي ضامنة ولا اجر عليها وان اختلفا فقال رب الحلى لبسته وقالت لا ليل ألست غيري ذكر ان القول قول صاحب الحلى معنى هذا انهما اختلفا في الاجر فقال رب الحلى لبسته بنفسك فعليك الاجر وقالت المرأة ألست غيري فلا اجر علي قالوا يجب ان يكون الجواب فيه على قياس ما ذكر في الدار ان يحكم الحال ان كان في يدها وقت المنازعة فالقول قول رب الحلى وان كان في يدها غير ما اقاله فالقول قولها فان هلك الحلى كان رب الحلى ان يصدقها ويضمنها ولا اجر له كالأول في الالباس معانية وان كذبها فقد أبرأها من الضمان ثم يكون القول قول صاحب الحلى اذا اختلف رب الدابة والمستأجر ولم يركب بعد فقال المستأجر اكرتني من الكوفة الى بغداد بعشرة وقال رب الدابة بل اكرتنيك من الكوفة بعشرة دراهم الى قصر والقصر هو المنتصف ان لم تقم لاحدهما بيته فانهم ما يتعالتان ويتراذان وان قامت لاحدهما بيته فانه يقضى بينته وان اقاما جميعا البينة كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى ولا يقول يقضى الى بغداد بخمسة عشر درهما ثم يرجع وقال يقضى الى بغداد بعشرة دراهم وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* وان استأجر الدابة الى مكان معلوم ولم يسم ما يحمل عليها فان اختلفا وارقت الاجارة وان حل عليها أو ركبها الى ذلك المكان فعليه المسمى استحصانا وكذلك لو استأجر عبدا ولم يسم ما استأجره له كذا في المبسوط \* وان استأجر الرجل من آخر دابة ودفعها اليه بغير سرج ولا لجام وقال اكرتنيك عريانا ولم اكر سرج ولا لجام وقال المستكرى استكرتنيك بسرج ولجام كان القول قول صاحب الدابة كذا في المحيط \* اذا تكرارى ثلاث دواب من بغداد الى مدينة الري بأعيانها كانت الاجارة جائزة واذا جازت الاجارة فلو ان المكارى باع هذه الدواب من غيره أو وهب أو تصدق أو أجزأ أو أعار أو ودع فباع المستكرى ووجد الدواب في يد غيره فأراد ان يقيم البينة على اجارته هل تقبل بينته فهذا على وجهين اما ان يكون المكارى حاضرا أو غائبا فان كان المكارى حاضرا فانه تقبل بينته عليه وان كان يقر أنه أجرها منه وادنا سمعت بيته المستأجر وكان المكارى باعه من غيره ان كان باعه بعذر بان كان عليه دين فادح لم يكن للمستأجر سبيل على الدابة وان باعها بغير عذر كان المستأجر أحق بها الى ان تنقضي مدة اجارته وان كان أجر من غيره أو وهب

وقال البائع بعت منك الاصح عدم التوقف ولو قال بعت هذا منك لفلان فقال المشتري اشتريت او قبلت او قال المشتري اشتريت لاجل فلان وقال البائع بعت لا يتوقف وينفذ اتفاقا ولو قال الفضولي اشتريت لفلان على أنه بالخيار لثلاثين توقف بخلاف شراء لفلان بلا

خيارو ذلك الفضولي نقض الشراء الموقوف ولا يملك نقض النكاح وكذا لومات الفضولي قبل الاجازة انفسخ (العاشري الوكالة بالبيع) الوكيل بالبيع يملك بالعروض (٤٨٤) فيما يتغابن في مثله عند الامام ثم بعده ينظر ان وكله ببيع عبدا بعينه فباعه بغير عينه

لا يجوز كآلوا بآعه الموكل ولو بآعه بعبء بعينه ان قيمته مثل قيمة العبد المبيع أو أقل قدر ما يتغابن فيه جازوان قدر ما لا يتغابن فيه لا يجوز اجماعا في الاصح لان كلا يكون مشتريا في المقابلة وكذا لو بآعه بعشرة أثواب هروبة لا يتحمل الغبن الفاحش ولو بآعه بمكيل أو موزون بعينه فكذلك وبغير عينه اختلفوا على قول الامام والاجازة كالبيع باع الوكيل في غير بلد الموكل بالنسيئة لا يجوز الوكيل على الخروج الى تلك البلدة لقبض الثمن بل يؤمر ابو كل رب المال بقبضه عنده عدلين يروحان الى تلك البلدة أو يأخذ كتاب القاضي الى تلك البلدة \* باع بضائع الناس وعجل الاثمان من عنده ثم اقلس المشتري ووثق الثمن عنده رجع عما أعطى من الثمن الى المالك لانه كان بشرط الرجوع \* باع وأخذ الداللية ثم استحق المبيع لا يرد الداللية لانه بالاستحقاق لم يعلم ان المبيع لم يكن ملكا \* قال لا تخر اشترى جارية فلم يقل نعم ولا لا ثم اشتراها ان أشهد أنه اشتراها لنفسه فله وان لم يقل شيئا ثم أحال الشراء للآخر ان لم يحدث بها عيب صدق وان ماتت أو تغيبت لآلانه

أو تصدق كان المستأجر أحق به الى أن يستوفي اجارته ثم يجوز هذه التصرفات كالجواب في اذا باعه بغير عذر هذا الذي ذكرنا اذا كان المكارى حاضرا فاما اذا كان غائبا فان بينة المستأجر تقبل اذا كان الذي في يده الدابة مشتريا أو متصدقا عليه أو موهوبا له لانه يدعى المالك لنفسه فمما في يده فينتصب خصما لكل من يدعى حقا في يده وبعدها ان كان باعه المكارى بعذر فلا سبيل له على الدابة وان كان باعه بغير عذر أو وهب أو تصدق كان المستأجر أحق به الى أن يستوفي الاجارة فاما اذا كان الذي في يده الدابة مستأجرا أو مستعيرا أو مودعا وقد صدقه المستكرى فيما قال لا تقبل بينته عليه ثم يقول في الكتاب والمستأجر أحق بها حتى يستوفي اجارته ولم يذكر أن المستأجر الاول أحق بها أم الثاني ويجب أن يكون الجواب على التفصيل ان كان المكارى حاضرا فالمستأجر الاول أحق بها وان كان غائبا فالمستأجر الثاني أحق بها لان المكارى اذا كان حاضرا فبينته المستأجر الاول مقبولة في هذه الحالة والثابت بالبينه العادلة كالثابت معاينة ولو عاين القاضي اجارته أو لاجل الاول أحق به فكذلك اذا ثبت بالبينه وأما اذا كان المكارى غائبا فبينته المستأجر الاول لا تقبل في هذه الحالة فيكون الثاني أحق به الى أن يستوفي اجارته ذكر شيخ الاسلام المعروف بجواهر زاده المسألة على هذا الوجه فلم يجعل المستأجر الثاني خصما للمستأجر على صاحب اليد اذا كان مستأجرا مقبولة وجعله خصما له وقرابين المستأجر وبين المستعير والمودع كذا في الذخيرة \* ولو استكرى الدابة فقال له المكارى استكر غلاما يتبعك ويتبع الدابة وأعطى نفقته ونفقة الدابة من الكراء جاز ذلك فان أعطى الغلام نفقته ونفقة الدابة فسرقت منه ان أقر صاحب الدابة بذلك برى المستكرى وان اختلفا في الامر باستكر الغلام أو في الامر بدفع النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة كذا في الظهيرية \* وعلى المستكرى البينة أنه استأجر الغلام وان كان المستكرى وكيلا بالاستئجار فان أقام البينة على أنه استأجر الغلام بعد هذا وأقر الغلام أنه قبض منه النفقة إلا أنه ضاع أو سرق منه وأنكر المكارى كان القول قوله لانه لما ثبت استئجار الغلام صار الغلام وكيلا من جهة المكارى بقبض ما عليه من الكراء مقدار النفقة والوكيل بقبض الدين اذا قال قبضت وهاك عندي كان القول قوله فكذلك اذا كذا في الذخيرة \* فان أقر صاحب الدابة أنه أمره بدفع النفقة الى الغلام وأنكر الدفع فآقر الغلام أنه أعطاه قبل قول الغلام كذا في الظهيرية \* رجل استأجر دابة ذاهبا وجائبا فأتى المكارى في الطريق فان الاجارة لا تنتقض فان استأجر رجلا حتى يقوم على الدابة جاز وكان أجره على المستكرى ولا يرجع بذلك على الورثة فان اختلفت الورثة والمستكرى فمالت الورثة انما أجرك لآلوانها هذه الدابة على أن مؤنة الدابة عليك وأنكر المكارى ذلك فالقول قوله وان أقام بينة فالبينة بينة الورثة فاذا استأجر رجلا دابة من رجلين ذاهبا وجائبا الى بغداد فقال أحدهما أكرينا كهنا بعشرة دراهم وقال الآخر بخمسة عشر فان اختلفا قبل استئجار المعهود عليه وليست لهما بينة والمستأجر يكذب كل واحد منهما ويدعى الاجارة بخمسة فانه يجب التحالف في نصيب كل واحد منهما فاذا التحف الفاسخ القاضي العقد في جميع الدابة كما في بيع العين وان كان المستأجر يصدق أحدهما بأن كان يدعى العقد بعشرة فانه لا يجب التحالف في حصة الذي صدقه ويثبت الفان في حصة الذي يدعى العقد بخمسة عشر فاذا التحف وطالب أحدهما الفسخ من القاضي أو طلبا جميعا فان القاضي يفسخ العقد في حصته وتبقى الاجارة في حصة الآخر بخمسة دراهم عندهم جميعا كالألومات أحدهما وان وقع الاختلاف بعد استئجار المعهود عليه فالقول قول المستأجر مع يمينه وان أقام جميعا البينة فانه يقضى لكل واحد منهما بنصف ما ادعى من الاجرة فيقتضى المدعى خمسة عشر بسبعة ونصف ويقضى للآخر بخمسة دراهم هذا اذا اختلفا في بدل المعهود عليه وأما اذا اختلفا في

متم فيه \* بعث أغناما الى سباع فباعها ومات وزعم المشتري تسليم الثمن الى البائع لا يباطل برب الاغنام وارث البائع قدر قبل ان يبرهن على قبضه الثمن لانه لا يكون مجهلا قبل ثبوت قبضه فلا يعلق بالتركة ولا يباطل بالمشتري أيضا الا بأمر وصي البائع لا ينتقل

حق قبضه اليه فان لم يكن له وصي رفع الى الخاكس ينتصب كاخذ المتفاوضين اذا مات بغير بيع مال المتفاوضة وله وصي وكذا لو كان للبائع وكيل حال حياته يقبضه الوكيل ولا يصدق المشتري على نقد الثمن الا ببينة باع ما وكل (٤٨٥) به في بلد آخر والطريق كان مخوفا

فجعل الثمن في برذعة حمار ونزل مع القافلة فسر قمع الحمار لا يضمن وان كان الحمار

بلا امر \* دفع اليه ثوبا ليبيعه ويعطى ثمنه زيدا وطلب الثمن من زيد فانكر قبضه وادعى البائع اعطاه له

فان كان باع بلا اجر فالقول له ولا ضمان عليه وان باجر فكذلك عنده خلافا لهما لان البديل امانة فكذا

بدله لان اجره مشترط ولا ضمان على زيد لان قول البائع ليس بحجة عليه

\* غاب وأمر تلميذه ان يبيع السلعة ويسلم الثمن الى فلان فباع ولم يسلم حتى

هلك لا يضمن \* سلم الوكيل المبيع قبل قبض ثمنه وكان الموكل قال له لا تسلم قبل قبضه لا يضمن لان حقوق

العقد له \* دفع الوكيل العين الى المستام حتى يعرضه على أهله فتلف في يده لا يضمن

والفقوى على أنه يضمن ولو باع الوكيل بالذناير وأخذ العدا على عوضه فرفض

فالتفاوت على الموكل كالموكل هلك لانه في الاستدعاءات البيع بالعرض وفي الخزائن

ان قبل قبض الموكل فعلى الوكيل وفي فتاوى القاضى الوكيل بالشراء والدرهم

اشترى بالذناير أو بالعرض لا يضمن الوكيل للوكل \* باع الفضولى عبد الغير من رجل

فقال المالك للبائع أو المشتري سلمت هذا العبد كان اجازة للعقد بمنزلة قوله أجزت \* باع الوكيل بحضرة الموكل ففوق العقد تتعلق بالوكيل لا بالموكل \* الوكيل بالمبيع مطلقا عليك البيع بشرط الخيار والفسخ \* أهالة الوكيل بالسلم وأقاله الوكيل بالبيع جائزة عند الامام ومحمد بخلاف

قدر المعقود عليه في المسير فقال أحدهما كرىنا كرهنا الى المدائن وقال الآخر الى بغداد وانفقنا على الكراء فان كانا اختلفا قبل المسير والمستاجر يكذب كل واحد منهما فيما يدعى ويُدعى مكانا آخر بعد ما يقرآن فانه يجب التحالف في نصب كل واحد منهما في صدق أحدهما فيما يدعى فانه لا يجب التحالف في نصيبه انما يجب التحالف في نصيب الآخر فاذا حلف يفسخ العقد في نصيبه وتبقى الاجارة في نصيب الآخر جائزة عندهم جميعا هذا اذا اختلفا قبل المسير وان اختلفا بعد المسير الى أحد المكانين فالقول قول الآخر مع يمينه وان أقام جميعا البينة فالبينة بينة المستاجر اذا كان يدعى زيادة مسير على ما يقولان كذا في المحيط \* تكارى شق محمل فقال الحمال عنيت عيدان المحمل وقال المستكرى بل عنيت الابل ان كان الكراء مثل ما يتكارى به خشب المحمل فالقول للحمال وان كان مثل ما يتكارى من الابل فالقول للمستكرى لان اسم المحمل كما يطلق على العيدان يطلق على الابل فيكون المراد من هذا اللفظ محمله ولا فوجوب استبانة المراد من المقووظ بالسمى كذا في محيط السرخسى \* واذا استأجر الرجل دابة وغلاما ليذهب به بكتاب الى بغداد واختلف المستأجر والاجر فان اختلفا في ايفاء العمل والمرسل ينكر فيكون القول قوله كالبائع اذا ادعى تسليم المبيع والمشتري ينكر وان اختلفا في ايفاء الاجر فالقول قول الغلام هكذا في المحيط \* رجل تكارى غلاما ليذهب به بكتاب الى بغداد فقال الغلام قد ذهبت بالكتاب وقال له الذي أرسل اليه الكتاب لم تأتني به فعلى الغلام البينة على ما يدعى لانه يدعى ايفاء المعقود وعليه فان أقام البينة أنه دفع الكتاب اليه كان الثابت بالبينة كالنائب باقر الخ خصمه وله الاجر على المرسل دون من حل الكتاب اليه وان قال المرسل اليه أعطيت به أجره عشرة دراهم فعليه البينة على ذلك كالموكل كان المرسل هو الذي يدعى ايفاء الاجر وان أقام الغلام البينة أنه قد أدى بغداد بالكتاب فلم يجد الرجل فله الاجر كذا في المبسوط \* رجل تكارى دابة من رجل ولم يسم بغلاما وحمارا فباع بحمار فاخذها فقال المستكرى انما استكرى منك هذا البغل بخمسة دراهم وقال المكارى لابل أكرىتك هذا الحمار بخمسة دراهم فان اختلفا قبل الركوب وليس لأحدهما بينة فانهم ما يتخالفان وان اختلفا بعد الركوب ولم تقم لأحدهما بينة فالقول قول المستأجر فاما اذا أقام جميعا البينة ان وقع بينهما الاختلاف في المعقود عليه وهي المنفعة فان اختلفا قبل الركوب فالبينة بينة المستأجر وان وقع الاختلاف بينهما في الاجر فان اختلفا قبل الركوب فالبينة بينة المكارى كذا في المحيط \* واذا تكارى دابة من السكوفى قال فارس وسعى مدينة معاومة فالاجرة جائزة فان اختلفا في النقد فقال المستأجر أعطيتك نقد فارس لان الوجوب كان بفارس ونقد فارس أنتص وقال المكارى لابل عليك نقد كوفة لان العقد كان بكوفة ونقد كوفة أزيد كان عليه نقد المكان الذى فيه العقد لان نقد المكان الذى حصل فيه الوجوب كذا في الذخيرة \* استعمله في الرستاق باجارة فاسدة واختصه في البلد وأجر مثل ذلك العمل يتفاوت في المكانين يجب أجر مثل ذلك في المكان الذى استأجره فيه كذا في القنية \* اذا استأجر الرجل الدابة الى الحيرة فقال رب الدابة هذه الدابة دونك فاركها فلما كان بعد ما رجع من الحيرة اختلفا فقال المستكرى لم أذهبهم الى الحيرة فلا أجر على وقال صاحب الدابة لابل ذهبت بهم الى الحيرة وعلى عليك الاجر فان لم يعلم خروجه وتوجهه الى الحيرة فالقول قول المستأجر وان علم خروجه وتوجهه الى الحيرة فالقول قول صاحب الدابة هكذا في المحيط \* فان تكارى يوما الى الليل بدرهم فأراه الدابة على آريها وقال اركبها اذا شئت فلما جاء الليل تنازعا في الكراء والركوب فان كانت الدابة دفعت الى المستأجر فعليه الاجر وان كان لم يدفعها فلا أجر عليه وعلى رب الدابة البينة أنه قد ركبها كذا في المبسوط \* رجل استأجر عبدًا يحيط معه مشاهرة كل شهر بأجر مسمى ففقد الحياط الاجارة وادعى العبد أنه عبده وأقام رب العبد البينة على الاجارة

فقالت المسالك للبائع أو المشتري سلمت هذا العبد كان اجازة للعقد بمنزلة قوله أجزت \* باع الوكيل بحضرة الموكل ففوق العقد تتعلق بالوكيل لا بالموكل \* الوكيل بالمبيع مطلقا عليك البيع بشرط الخيار والفسخ \* أهالة الوكيل بالسلم وأقاله الوكيل بالبيع جائزة عند الامام ومحمد بخلاف

الوكيل بالشراء فإنه لا يملكها اجماعاً ترك الدلال ثوباً يبيع عند صاحب الدكان فهرب صاحب الدكان وضيع الثوب ضمن الدلال لأنه أمين  
الوكيل وهو لا يملك الايداع والنسق في (٤٨٦) فتاواه انه لا يضمن في الصحيح لأنه لا بد له من الدلال منه \* الوكيل بالشراء وحده بالمبيع عيباً ورثي

به ان الرضا قبل القبض يلزم  
الموكل لان العيب قبل  
القبض لاحصائه من الثمن  
فأشبهه بالنسخ بخيار الشرط  
والرؤية وان بعد قبض لزوم  
الوكيل لان العيب بعد  
القبض له فسط من الثمن  
فلزم ابطال حق الموكل  
وما ذكر في زيادات شمس  
الائمة أن الوكيل لو رثي  
بالعيب يعتبر رضاه في حق  
انقطاع الخصومة مع  
البائع لا في حق الزام الموكل  
محمول على رضاه بعد  
القبض \* وفي وكالة المنتقى  
رأى الوكيل بالمبيع عيباً  
فرضي به الوكيل وقبضها فان  
كان العيب ليس باستهلاك  
كالاصبع الزائدة لم لا امر  
وان عيب استهلاك كالعمى  
ونحوه كان لا امر ان يلزمه  
المأمور عندهما وقال الامام  
هماسواء ويلزم ان كان  
بالعيب يساوي ذلك الثمن أو  
فيه اغنى يسير وان قال  
الامر المشتري لاترض بهذا  
العيب فرضي به يلزم المأمور  
لان الرضا بعد النهي كالرضا  
بعد القبض \* الموكل بالشراء  
أبرأ البائع عن العيب ببيع  
حتى لا يملك الوكيل رده  
وفسخ المشتري مع الوكيل  
جائز \* ويسير العين متحمل  
الافسئ مسائل \* الوكيل  
بائع من عبده نفسه أو ممن  
لا يجوز له شهادته بغير يسير

فاختلفوا الى القاضي في ذلك شهر اثم ترك الشهود وقد استعمله قبل الجود وبعده فعليه أجر جميع ذلك ولو  
عطب العبد في حال الجود في الخطيئة فلا شيء على المستأجر انما عليه الاجرة وكذلك لو قال المستأجر هو عيبه  
ولكن غصبتة والمسألة بحالها كذا في محيط السرخسي \* واذا استأجر الرجل ربحاً ما فأنكسر أحد  
الجريين أو الدوارة فهاذا عذر وله أن يشفع الاجارة وكذلك اذا انكسر البيت فان اختلفا فهذا على وجهين  
أما أن يختلفا في مدة الانكسار بعد ما تنقضي على الانكسار أو يختلفا في أصل الانكسار والجواب فيه  
كالجواب فيما اذا اختلفا في قدر مدة انقطاع الماء أو في أصل الانقطاع كذا في الذخيرة \* اكثري ابلا  
الى بغداد واختلفا في وقت الخروج فالامر الى المستأجر في الأصل وكذا في تعيين الطريق اذا لم يكن  
الطريقان متفاوتين ولو كان أحدهما أصعب لابد من البيان كذا في الخلاصة \* (قال) رجلان استأجرا  
دابة من الرى الى الكوفة بأجر مسمى فإذا ذهبا الى الكوفة اختصهما عند القاضي فقال أحدهما اكثريناها  
من فلان الى الكوفة ذاهبا وجائيا وقال الآخر اكثريناها من فلان الى مكة ذاهبا وجائيا ولا يثبت لواحد  
منهما فان القاضي يقضى بالدابة ملك القرية الغائب ولا يقضى فيها بالاجارة ويمنع القاضي كل واحد منهما  
من الذهاب الى الموضع الذي يدعى فان اجتمع على شيء تركهما القاضي وما جتمع عليه فان قام كل واحد  
منهما بالبينة على ما ادعاه من الكراهة وكيت البينتان وقف القاضي الدابة في أيديهم \* ولا يثبت للقاضي  
لواحد منهما ما في الركوب الى الموضع الذي يدعى ولكن يأمرهما أن ينفقا عليه ما على ما يرى ان يرضى قدم  
صاحبها وان لم يرج لا يأمرهما بالنفقة بل يأمرهما بالمبيع واذا باع الدابة بأمر القاضي وقف القاضي الثمن  
في أيديهما فان كانا قد أنفقا عليه بأمر القاضي وثبت ذلك عند القاضي فالقاضي يعطيهم ما من الثمن مقدار  
ذلك كذا في التتارخانية \* فان طلب كل واحد منهما الكراهة الذي دفع الى صاحب الدابة لم يدفع لان فيه  
قضاء على الغائب ولكن يجعل الثمن في أيديهما موقوفاً الى أن يبرهن أن ربه مات وللقاضي أن لا يسمع  
خصومتهم \* ما ولا يأمر بالمبيع والنفقة لان فيه قضاء على الغائب بوجه وفيه حفظ مال الغائب فيميل الى أي  
جانب شاء كذا في الكافي \* ولو اختلفا في الدابة من بغداد الى الكوفة ذاهبا وجائيا فلما بلغا الكوفة  
بدا أحدهما أن لا يرجع الى بغداد كان ذلك عذراً في فسخ الاجارة فان رفع الامر الى القاضي في فسخ الاجارة  
وقضاء على ذلك ولم يقيم البينة فالقاضي لا يتعرض لشيء من ذلك فان قاما بالبينة مع تصادمهما على ذلك  
فالقاضي لا يفسخ الاجارة في ذلك من القضاء على الغائب لكنه ان شاء أجز ذلك النصف من شريكه على  
سبيل النظر وفي الكتاب يقول ان شاء القاضي يكرى الدابة كليهما من الذي يرجع الى بغداد ومعناه أن القاضي  
يكرى النصف الذي كان لصاحب العذر من الذي يريد الرجوع الى بغداد وبقدر النصف الذي  
كان له وان شاء اكرى نصفهما من آخر فيكرى كليهما على سبيل التناوب كما كانا يعلان مع الاول ثم ليدكر  
في الكتاب أنه اذا لم يجد من يكرى ذلك النصف هل له أن يودع ذلك النصف من الذي يريد الرجوع الى بغداد  
وذكر في موضع آخر أنه ان شاء فعل ذلك فيكون النصف في يده بالوديعة والنصف بالاجارة فيركب يوماً وينزل  
يوماً وهذا الاطلاق على قولهما ما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اجارة النصف من رجل آخر لا تجوز  
لمسكان الشيوع كذا في المحيط \* وفي نوادر ابن سماعة وهشام عن محمد بن درهم عن رجل أجز داراً من  
رجل بدرهم معلومة فاستحقها رجل بالبينة وقال كنت دفعته الى الآخر وأمرته أن يؤجرها فالاجرة على  
وقال الآخر كنت غصبتها منه وأجزتها فالاجرة على فاقول قول رب الدار يؤخذ الاجر وان أقام الآخر  
البينة على ما ادعى من الغصب لا تقبل بيئته وان أقام البينة على اقرار المستحق بحسب ادعى من الغصب تقبل  
بيئته وكانت الاجرة له ولو كان الآخر يرضى في الارض بناءً وأجزها مبنية فقال رب الارض أمرتك أن تبني  
وتؤجر وقال الآخر غصبتك وبنيتها وأجزتها قال يقسم الاجر على قيمة الارض غير مبنية وعلى البناء مبنية

لا يجوز بقدر المحاباة ويجوز بمثل قيمته في قول الامام \* الثاني رب المال باع وحط يسير \* الثالث اشترى الوارث من  
مورثه في مرضه بغير يسير \* الرابع قال الغاصب قيمة الجارية المغصوبة لا بقية ألف ثم عادت من الباقي وظهر أنها ألف ودائق للمالك أن



ياخذها الخامس أوصى بثلث ماله ثم باع في مرضه شيئا بمائة بسيرة تدخل الحياطة في الثالث السادس باع المريض المحيط دينه بماله مايساوى مائتين بمائة ولا مال له سواه صار المريض محابيا بمائة فتمت هذه الحياطة بقدر الثلث ثم يقال للشترى (٤٨٧) أما أن يبلغ الثمن إلى تمام الثلثين ولا

يرد من المبيع شيئا وأما أن يفسخ وليس له امسأله شيء من المبيع ولو قال الدال لأعلم ضياع الثوب من يدي أو كنتي لا يضمن دفع الدال الثوب إلى ظالم لا يمكن استخلاصه ولا أخذ الثمن أيضا يضمن إذا كان الظالم معروفا فاضعه دفع السلعة إلى مناد ينادى به وطلب منه بعشرة فضاع يضمن القيمة ولا شيء على المنادى ولو دفع الدال أو الوكيل الثوب إلى من يعرضه على البيع أو على من يريد الشراء ففسد أو ضاع بأن هرب به إلا خذ قيل إن لم يأذن بالدفع يضمن وإن أذن لا وقيل يضمن مطلقا وهو الأصح وقال صاحب المنظومة لا يضمن واختار بعض أنه لا يضمن إذا لم يقارقه فان فارق ضمن كما علم في المودع الثاني والبعض على أن المدفوع إليه إن كان مأموئلا يضمن لأنه مأذون بالدفع العادة ولا يضمن الفضولي لا يملك الفسخ قبل الاجازة وبعد هلاكه لأنه صار مأذونا باع ماله بلاذنه فقال أحسن أو أصبت أو وفقت فليس بإجازة وكذا كفتني مؤنة البيع أو أحسن خذك الله خيرا وعن محمد بن أحمد أن أحسن أو أصبت إجازة فصار على

أصاب الأرض فهو رب الأرض وما أصاب البناء فهو لصاحب البناء كذا في الذخيرة قال أبو بكر استأجر دابة وذهب إلى سمرقند ففأخروا دعامها لنفسه ولم يصدق أنه مستأجر واستحق عليه هل للاجر أن يرجع على بائعه قيل لا واليه أشار في الباب الثاني من الزيادات فانه قال جارية في يد عبد الله فقال إبراهيم لمحمد هذه الجارية بعتم أمسك وسلمتم اليك وقد غصبها منك عبد الله وصدقه محمد فلا إبراهيم أن يأخذ الثمن من محمد ولو استحق إنسان الجارية بالينة من يد عبد الله ليس لمحمد أن يرجع على إبراهيم فان كان المدعي للدابة ادعى فعلا على الذي في يده الدابة بأن قال هذه الدابة ملكي غصبتم مني ينتصب هو خصما وتسرع عليه البينة ويكون للاجر حق الرجوع على بائعه وإذا ادعى على آخر أني استأجرت هذه الدابة التي في يديك من فلان بتأخير كذا قيل أن تستأجرها هل ينتصب صاحب اليد خصما للمدعي في حق إثبات الاجارة عليه حتى لو أقام بينة على الاجارة هل تسمع بينته فهذا على وجهين أما أن ادعى على صاحب اليد فعلا بأن قال استأجرت هذه الدار من فلان وقبضتها فأخذتها مني بغير حق أو غصبتم مني تسمع بينته وأما إذا قال استأجرت من فلان قبل أن تستأجر أنت وقد سلم اليك ولم يدع عليه فعلا لا تسمع بينته كذا في المحيط المستأجر إذا ادعى أنه استأجر الأرض وهي فارغة وأدعى المؤجر أنها كانت مشغولة ومزروعة يعتبر الحال إن كانت الأرض فارغة فالقول للمستأجر وإن كانت مشغولة فالقول للاجر وهو المختار كذا في خزنة المفتين باع الدال ضيعة رجل بأمره فقال صاحب الضيعة بعتم بغير أجر وقال الدال بل بأجر فان كان هذا الدال معروفا بأنه يبيع أموال الناس بالاجر لا يصدق إلا أمر على دعواه ويجب أجر المثل كذا في جواهر الاخلاط ولو قال الراعي خفت الموت فذبحتها فأنكر المالك فالقول قوله وعلى الراعي البينة كذا في الوجيز للكردري وفي فوائد صاحب المحيط اختلف الراعي مع المالك فقال الراعي ذبحتها وهي ميتة وقال المالك ذبحتها وهي حية فالقول قول الراعي وفي صيد النوازل أما الاجنبي إذا قال ذبحت شاة وهي ميتة هل يكون مثله لراعي قال ينبغي أن يكون مثله حتى يكون القول قوله مع يمينه وهكذا قال بعض الفقهاء رحمهم الله تعالى لان في ضمانه شك بخلاف ما إذا قال ذبحت شاة بذلك وأنكر المالك الاذن حيث يكون القول قول المالك ولو قال الراعي ذبحتها لانهم امرضة وقال صاحبها ما امرض فالقول قول رب الشاة ويضمن الراعي كذا في الفصول العبادية دفع الاجر إلى المؤجر ومات بعد شهرين فطالبه الورثة بأجر عشرة أشهر وقال المؤجر آجرتها هذه الاجرة شهرين وأجبت له السكنى بقية السنة وقالت الورثة بل آجرتها سنة فالقول للمؤجر لانه ملك الاجرة وأدعت الورثة ابطال ملكه كذا في القنية والله سبحانه أعلم

#### باب السادس والعشرون في استئجار الدواب للركوب

يجوز استئجار الدواب للركوب والحمل فان أطلق الركب جاز أن يركب من شاء كذا في الهداية \* وإذا ركب نفسه أو أركب واحدا ليس له أن يركب غيره كذا في الكافي \* فان ركب المستأجر أو غيره بعد ما تعين ركبها فعطبت ضمن قيمتها كذا في الجوهرة النيرة \* فان قال على أن يركبها فلان فاركبها غيره فعطبت ضمن كذا في الكافي \* اذا تكارى من رجل ابلا مسماة بغير عيها من كوفة إلى مكة فالاجارة جائزة قال الشيخ الامام خواهر زاده ليس تفسير المسألة أنها مستأجر ابلا بغير عيها لان استئجار ابل بغير عيها لا يجوز لجهالة المدة وقد عليه بل تفسيرها ان يتقبل المكاري الحمل فيقول له المستكاري اجلس في مكة بكذا فيكون المدة قد عليه الحمل في ذمة المكاري وانه ما علم والابل آلة الحمل وجهالة الآلة لا تجب فساد الاجارة كما في الخياط والقصار وما أشبه ذلك قال الصدر الشهيد ونحن نفق بالجواز كما ذكر في الكتاب وتفسير ذلك ما قلنا وصار ذلك معتادا ولو لم يكن كذلك لا يجوز له كذا في المحيط \* ولو

الروايتين وفي المتن وقوله له ثمن ما صنعت اجازة لقبض الثمن باع مال أبيه بلاذنه ثم ورثه لا ينفذ ولا يجبره كذا في راجحه برضاها حال حياة الأب بلاذنه ثم انتقل إلى الاخ لولاية جاز باجازه بعد انتقال الولاية لأب السكوت والفرق ان السكاح ولا ينفذ فبلا اجازة والبيع عليه

فبشرط كونه مالكا \* باع مال الغير بلا اذنه بما لا يتعين بشرط قيام الاربعة للاجازة للمالك والبائع والمشتري والمبيع ولا يمنع هلاك الثمن فان الاربعة قائمة او ان الاجازة (٤٨٨) صار الفضولي كالوكيل عنه وأخذ الثمن ان قاما وان هالكاهلك أمانة وان كان مما يتعين

بشرط قيام الخمسة الثمن أيضا \* غصب عبدا وباعه من آخر ثم أجاز المالك المبيع ولا يعلم أن العبد هالك أم قائم قال محمد وألا تصح الاجازة ثم رجع وقال لا تصح حتى يعلم حياته فان زعم المشتري هلاكه عند الاجازة والبائع حياته فالقول للبائع \* باع عبد الغير فأبى من المشتري ثم أجاز المالك المبيع جاز عند الثاني خلافا لفر \* باع عبد غيره بلا اذنه وجاز المشتري فضولى الى المالك وقال اشترت مالا فقلت ان كنت اشترت بمائة درهم فقد أجزت فان كان اشتراه بمائة أو أكثر لم يبيع وان باقى أو باقى دينار ولا دينار معنى يخالف الدرهم وان كان الخمسة باقية فاجاز البيع جاز ويكون اجازة عقد لا اجازة نقد فيكون العرض (١) للفضولى للمالك ويضمن قيمته لو قيميا أو مثله لو مثليا للمالك لان المقابضة شراء من وجه والشراء لا يتوقف فستم على الفضولى لانه أهله وقد نقد الثمن من مال غيره فيضمنه لانه فاندفع ما لو دين لانه بائع من كل وجه فاذا أجاز كان مجزى للعقد فيكون بدله واذا مات المالك قبل الاجازة فاجاز وارثه لا ينفذ بخلاف القسمة فانها تنفذ عند الثاني

استأجر دابة الى موضع معلوم فلما سار بعض الطريق تحت الدابة وضعفت عن السير فان كان المستأجر استأجر الدابة بعينها كان للمستأجر الخيار ان شاء نقد وان شاء تربص الى أن تقوى الدابة وليس له أن يطالبه بدابة أخرى وان كان المستأجر تكارى حوله بغير عينه يجعل الى ذلك المكان فاذا ضعفت الاولى كان له أن يطالبه بدابة أخرى كذا في خزنة المفتين \* في جامع الفتاوى ولو استأجر دابة الى مكان معلوم ولم ينفذها الى ذلك المكان وقد استعملها فلا أجر عليه وان أنفذها الى ذلك المكان وجب الاجر ركب أو لم يركب وهذا اذا أنفذها الى ذلك المكان من الموضع الذى استأجر الدابة ولو مكث ينظر ان مكث مشل ما يكون انتظار خروج القاذلة فعليه الاجر لانه الى ذلك المكان ركب أو لم يركب ولو مكث كثيرا مقدار ما لا يكتفى في انتظار القاذلة وقد تقر عليه الضمان فلا يرتفع بالخروج فلا يجب الاجر كذا في التتارخانية \* رجل استأجر دابة يوم ما واتفق بهما فيه وأمسكها تلك الليلة وقد درم بطنه واعتلت فتر كهافى الدار التى هسى فيها وهى دار غيره فماتت بضمن كذا في جواهر الفتاوى \* ولد دفع المكارى الدابة الى المكترى لا يجب عليه أن يبعث تلميذه أو غلامه وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يجب كذا في الغياثة \* وفي الصيرفية استأجر دابة بعينها للحمل فحمل المكارى على غيرها قال لا يستحق الاجر ويكون متبرعا كذا في التتارخانية \* ولو نكسارى من الفرات الى جعفى وجعفى قبيلتان بالكوفة ولم يسم أى القبيلتين هى أو الى الكساسة ولم يسم أى الكساستين هى الظاهرة والباطنة فعليه أجر مثلها ومثله بجارى اذا نكسارها الى السهلة ولم يبين أى السهلتين هى سهله قوت أو سهله أمسير أو كسارها الى جنوب ولم يبين أى القريتين والسهلة (ريكستان) وسهلة الامبرورب سمرقند كذا في الظهيرية \* استأجر دواب من خوارزم الى بخارى بعشرين دينارا ولم يعين النقد ولا الوزن فالعقد ينقد خوارزم ووزنه مكان العقد فيه كذا في القنية \* تكارى دابة بربعة دراهم الى مكان كذا على أن يرجع اليوم فلم يرجع الى أيام يجب عليه درهمه لانه مخالف فى الرجوع كذا في الوجيز للكردرى \* استأجر بعيرا الى مكة فهدا على الذهب بدون الجوى وفى العارية على الذهب والجوى كذا في الذخيرة \* (في فتاوى أهو) استأجر دابة ليعمل عليها مائة من الخنطة فحرضت فلم تطق الا خمسين فحمل عليه ما سهل يرجع على المكارى بحصة ذلك قال القاضى يبيع الدين لانه رضى بذلك كذا في التتارخانية \* واذا نكسارى دابة من أحداهما الى بغداد والاخرى الى حلوان فان كانت التى الى بغداد بعينها والتى الى حلوان بعينها اجاز العقد وان كانت بغير عينها لم يجز وعليه فيماركب أجر مثله ولا ضمان اعتبار العقد الفساد بالجائز كذا في المسوط \* ولو نكسارى دابة من رجل صفقة واحدة تقسم الاجر على أجر مثلها (١) لأعلى قدر جهلها ما وكذا اذا استأجر غلامين للخيطة ونحوها كذا في الغياثة \* واذا نكسارى قوم مشاة بلا على ان المكارى يحمل عليه من مرض منهم أو من أعيانهم فهدا فاسد ولو شرط عليه عقبة الاجير وتفسيرها أن يركب واحد منهم ثم ينزل ثم يركب الاخر ثم ينزل فذلك جائز كذا في الخلاصة \* واذا أجز الرجل دابة الى الجبانة أو الى الجبانة فهذه لا يجوز وقالوا لا يجوز الى الجبانة فى بلدة لاهلها جبانتان احدهما بعيدة والاخرى قريبة كما كان فى بلاد محمد رحمه الله تعالى جبانتان احدهما بعيدة والاخرى قريبة ولا يدرى الى أيتهما أجز اما اذا كانت جبانة واحدة يجوز وتقع الاجارة على أول حدود من تلك الجبانة وفى الجبانة انما لا يجوز اذا كان المصلى اثنين أو ثلاثة ولا يدرى الى أيهما أجز اما اذا كان المصلى واحدا أو أكثر الا أنه يعلم أنه الى أيهما أجز يجوز كذا في الذخيرة \* وان استأجر دابة ليشيخ عليها رجلا أو ليعلى عليها رجلا لا يجوز الا أن يسمى (١) قوله لأعلى قدر جهلها يعنى لا ينظر الى قدر ما يحمله كل دابة منهم لان أجر الدابة على قدر سيرها وقوتها وسرعتها وابطائها كما فى المحيط اهـ بجراوى

باجازة الوارث استحسننا والمشتري فسخ البيع قبل الاجازة وكذا الفضولى قبلها تحرزا عن لزوم العقد موضعها وان خاط الثوب المشتري فضولى قيصا ثم أجاز المالك صح عند الثاني خلافا لفر واذا أجاز المالك بيع الفضولى صار الفضولى كالوكيل حتى

صح حمله عن الثمن علم المالك بالخطأ ولم يعلم وأجاب صاحب الهداية أنه إذا علم بالخطأ بعد الاجازة له الخيار ان شاء رضى به وان شاء فسخ \* باع عبدا وباعه المشتري من آخر بازيد ثم أجاز البائع الاول البيع لا يصح لأنه يبيع ما لم يقبض \* باع (٤٨٩) أمة غيره بلاذنه فولدت ثم أجاز المالك

البيع يكون الولد مع الامه

للمشتري بخلاف ما اذا

أجازه بعد صيغ الثوب

المشتري حيث لا يجوز \* باع

نصف الدار للمشتري بركة بلا

اذنهما انصرف الى نصيبهما

وان أجاز أحدهما صح في

نصف الحيز وبه قال الثاني

وقال محمد يصح بالاجازة

في ربيع الدار بخلاف بيع

المالك لانصرافه الى نصيبه

خاصة أما بيع الفضولي

ينصرف الى النصف الشائع

\* باع دار رجل ورهنتها

فأجازهما المالك صح البيع

للاذن وان اجتمع البيع

والاجازة فالبيع أولى وان

اجتمع البيع والشكاح

فأجازهما المالك صح البيع

وبطل الشكاح \* أخذ الثمن

وطالبه اجازة وكذا دفع الثمن

في البيع الموقوف \* غصب

عبدا وباعه وأخذ المالك

منه بالثمن قبالة يكون اجازة

للمبيع \* لا يبيع عبده فباعه

فضولي وأخذ الحالف ثمنه

لا يحسن وقول المالك بعد

بيع الفضولي للفضولي

وهبت لك الثمن أو تصدقت

به عليك أجازا للبيع ان كان

المبيع قائما \* غصب عبدا

فباعه بالف ثم اشتراه الغاصب

منه بخصمائه ثم أجاز المالك

البيع قال زيادة للمشتري

للاغصاب ولا للمالك وكذا

الحكم في كل بيع موقوف

موضع ما عدا كذا في الظهيرية \* اذا استأجر من رجل دابة كل شهر بمائة على أنه متى بدله من ليل أو نهار حاجته ركبها فان كان يسمى بالكوفة ناحية من نواحيها فهو جائز وان لم يسمى مكانا معلوما لا يجوز كذا في المحيط \* وان تكارها من بلد الى كوفة ليركبها فله أن يبلغ علمه بمنزله بالكوفة استخسا ناوفي القيام ليس له ذلك وكذلك لو استأجرها ليحمل عليها متاعا فان حط المتاع في ناحية من الكوفة وقال هذا منزلي فاذا هو قد أخطأ فأراد أن يحمله حزة ثانية الى منزله فليس له ذلك وكذلك لو تكارى حمارا من الكوفة ليركبه الى الحيرة ذاهبا وجائيا فله أن يبلغ عليه الى أهلها من الكوفة الى الحيرة واذا تكارى دابة بالكوفة من موضع كانت فيه الدابة الى الكوفة ذاهبا وجائيا فأراد أن يبلغ في رجعة الى أهلها لم يكن له ذلك انما له أن يرجع الى الموضع الذي تكارى فيه الدابة كذا في المبسوط \* وفي المتنق لو تكارى دابة على دخول عشرين يوما الى موضع كذا فأدخله المكارى في خمسة وعشرين يوما قال يحط عنه من الاجر بحسب ذلك وهذا يستقيم على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن تفسد الاجازة كذا في الخلاصة \* وان تكارها من الكوفة الى بغداد على أنه أن أدخله بغداد في يومين فله عشرة والا فله درهم فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى التسمية الاولى صحيحة والثانية فاسدة وعندهما تصح التسميتان كذا في المبسوط \* ولولا كثرى ابلا من كوفة الى مكة للبحج ذاهبا وجائيا كان له أن يركبها يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق كذا في خزائن المفتين \* ولولا كثرى الدابة لرجلان فأت أحدهما في بعض الطريق أجبر المكارى على أن يكرى للذي يريد السير نصف بغيره بنصف الاجر وله أن يجعل معه مثل الذي مات ولو استأجر واستقينة ليحمله فيهما فأت بعضهم جل الباقي بمحضهم وله أن يجعل مثل من مات أو أكثر ما لم يضر الباقي في سيرهم المشروط فان قال أحدهم أقم هنا فان كان في بعض البوادي أجبر الى أن ينهي الى أقرب العمران كذا في الغيائية \* رجل استأجر بعيرا من الكوفة الى مكة ذاهبا وائيا ثم مات بعدما قضى المناسك فأنما عليه من الاجر بحسب ذلك فان العقد فيبقى قبل بطل عونه فسد من الاجر بحسبه ويجب في تركه بحسب ما استوفى ثم بين فقال يلزمه من الكراء خمسة أعشار ونصف ويبطل عنه أربعة أعشار ونصف وهذه مسألة بحسب ما قال شمس الأئمة السرخسي وبيان تخريج هذه المسألة أن من الكوفة الى مكة سبعة وعشرين مرحلة فذلك للذهاب وللإياب كذلك قضاء المناسك يكون في ستة أيام في يوم التروية يخرج الى منى وفي يوم عرفة يخرج الى عرفات وفي يوم النحر يعود الى مكة أطواف الزيارة وثلاثة أيام بعده للرعى ويحسب كل يوم مرحلة فاذا جمعت ذلك كله كان ستين مرحلة كل سبعة من ذلك عشرة فاذا مات بعد قضاء المناسك والرجوع الى مكة فقد تقرر عليه ثلاثة وثلاثون جزءا من الاجر سبعة وعشرون جزءا للذهاب الى مكة وستة أجزاء لقضاء المناسك وذلك خمسة أعشار ونصف عشر كل عشرة ستة قال شمس الأئمة رحمه الله تعالى رعايا بشرط الماء على المدينة فزيد ثلاث مراحل فان من الكوفة الى مكة على طريق المدينة ثلاثين مرحلة فان كان شرط ذلك في الذهاب تكون القسمة على ثلاثة وستين جزءا وتقرر عليه ستة وثلاثون جزءا من الاجر ثلاث وستين جزءا من الاجر للذهاب كان اشترط الممر على المدينة في الاياب فعليه ثلاثة وثلاثون جزءا من ثلثة وستين جزءا من الاجر للذهاب سبعة وعشرون جزءا ولقضاء المناسك ستة أجزاء وان كان الشرط بينهما أن الذهاب من طريق المدينة والاياب كذلك فالقسمة على ستة وستين جزءا وانما ياتي رنة وثلاثون جزءا للذهاب وثلاثون جزءا لقضاء المناسك ستة فاصل ما يقرر عليه ستة أجزاء من أحد عشر جزءا من الاجر ولم يعتبر السهولة والوعورة في المراحل لقسمة الكراء عليها لان ذلك لا يمكن ضبطه والوعورة الصعوبة هذه مسألة يتحجج بها من يتبحر في علم الفقه هكذا كان يحكى والذى عن أستاذة الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني كذا في الظهيرية \* ولوأراد المكارى أن ينصب على الجمل كنيسة أو قبعة لا يملك ذلك ولا يملك أن يبدل من جنسها ما هو أعظم منها وان كان دونها

(٦٢ - فتاوى رابع) \* بلغ المالك أن فضولى باع ملكه فسكت لا يكون اجازة ولو بلغه البيع قال به قبل علمه بتقديره ثم علم المقدار ورد البيع فالمعتبر اجازته لا ردّه \* وكله ببيع متاعه بمائة فباعه بالف بلا علم الموكل فنقل كليل بعته فقال الموكل أجزت جاز بالف

وان قال أجزت بما أمرتكم به لم يجز \* باع الفضولي أو المودع بلاذن المودع فبهرن المالك على اجازة البيع حال قيام المبيع لايتهـ لكن من أخذ الثمن من المشتري الا (٤٩٠) أن يكون وكيله من قبل الفضولي في قبض الثمن \* باع عبد غيره ومات العبد ثم ادعى المالك

أنه كان أمره بالمبيع بصدق وان قال بلغني البيع وأجزته لا يصدق الابينة وكذا أمره بمدركة زوجها أوهاومات الزوج ثم انها ادعت الامر أو الاجازة فهو كاذكرنا واذهاك الثمن في يد الفضولي ولم يجز للمالك البيع ان علم المشتري بحاله وقت دفع الثمن لا يضمن وان لم يعلم بحاله يهلك مضمونا ولو انهم سدم الدار ثم أجاز المالك البيع يصح لبقاء العرصه \* باع أرض ابنه فقال الابن مادمت حيا فانا راض بالمبيع أو أجزته مادمت حيا فهو اجازة وكفاية قوله أنا راض ويلغو مادمت حيا ولو قال أمسكها مادمت حيا لا يكون اجازة فان الامسك لا يدل على الرضا واذهاك المبيع فضولا قبل الاجازة ان هلك قبل التسليم الى المشتري بطل البيع وان هلك بعده لا يجوز بالاجازة ولو لا ان يضمن أيهم ما شاء البائع أو المشتري فأيهم اختار ضمانه برئ الآخر لان في التضمن قياما منه فاذا ملكه من أحدهما لا يملك تملكه من الآخر فان اختار تضمين المشتري بطل البيع لان أخذ القيمة كالأخذ العين ويرجع المشتري بالثمن على البائع لا يضمن وان اختار تضمين

أو مثلهما جاز ولو أراد المسكاري أن يبدل البعير بمثل الاول جاز ولو انكسر المحمل فركب على الزامه يجب الاجر بكاله وان هرب المحمل فانفق المكسري على الدابة بأمر الحاكم أو بأمر من نصبه الحاكم يرجع عما أنفق على صاحب الدابة ولا يصدق في الانفاق الابينة كذا في الغيانية \* واذ اتكاري الرجل دابة من رجل على أن يركب مع فلان يشيعه الى مكان معلوم حتى جازت الاجازة فبهرن المالك ان تصاف النهار ثم بدا للرجل أن لا يخرج فرد الدابة عند الظهر فلا أجر وهل يضمن بهذا الجنس ان حبسها فقدر ما يحبس الناس لا انتظار خروج ذلك الرجل لا يضمن وان كان أكثر من ذلك يضمن كذا في الذخيرة \* واذ استأجر دابة للحمل فله أن يركبها واذ استأجرها للركوب لم يكن له أن يحمل عليها واذ حمل عليها او اذ حمل عليها لا يستحق الاجر وفي البقاء اذا استأجر دابة يحمل عليها فحمل رجلها عليها لا يضمن كذا في المحيط \* رجل تكارى دابة الى بغداد على أن يعطيه الاجر اذا رجع من بغداد لم يكن لصاحب الدابة أن يطالبه بالكرامه ما لم يرجع من بغداد وهذا مشكل لانه لا يدري ميقات رجوعه من بغداد فكان الاجل مجهولا فان مات المستأجر في بغداد الا أن يأخذ صاحب الدابة أجر الذهاب من تركته كذا في الظهيرية \* والله أعلم

الباب السابع والعشرون في مسائل الضمان بالخلاف والاستعمال والضياع والتلف وغير ذلك استأجر دابة الى موضع كذا فركبها في المصير ولم يذهب الى ذلك الموضع يضمن ولو كان هذا في الثوب لا كذا في السراجية \* وعن محمد رحمه الله تعالى استأجرها لركبها في المصير ولم يخرج عليها ثم ردها في ذلك اليوم الى المصير يرى عن الضمان كذا في التنازع \* استأجر دابة ليحمل عليها شعيرا كيدلا معلوما فحمل عليها برا مثل كيدله فعليه قيمة الدابة ان هلكت ولا أجر عليه في قولهم جميعا لان الحنطة أثقل من الشعير وهي أصعب وأشد اندماجا من الشعير فصار كالجمل عليها بحجارة أو حديد بخلاف ما لو استأجرها ليحمل عليها عشرة أفقر من شعير فحمل عليها أحد عشر فقير من شعير حيث يضمن جزء من أحد عشر جزءا من قيمتها اذا كانت الدابة تقوى على حمل ذلك لان المحمول من جنس المسمى ولو سمي عشرة أفقر من حنطة فحمل عليها عشرة أفقر من شعير ففي الاستحسان لا يضمن ولو سمي حنطة وزنا فحمل عليها شعيرا مثل وزن الحنطة لا يضمن اذا لم يجاوز المحمول عن موضع الحمل من الدابة وان سمي شعيرا فحمل عليها وزن الشعير حنطة يضمن والاصل أن المسمى متى كان في موضع الحمل والمحمول أيضا في موضع الحمل وقد استويا وزنا الا أن المحمول يأخذ من موضع الحمل أقل مما يأخذ المسمى ضمن لان المحمول حيث يكون أضرب بالدابة من المسمى كالو سمي حنطة أو شعيرا فحمل عليها حديد أو حجارا مثل وزن المسمى فان كان المحمول يأخذ من موضع الحمل أكثر مما يأخذ المسمى لا يضمن لانه أيسر على الدابة فلا يضمن بالخلاف اليه الا اذا جاوز المحمول عن موضع الحمل كالو سمي حنطة فحمل بوزنها حطباً أو تبناً أو قطناً بحيث جاوز موضع الحمل وبهذا يقتضي كذا في الظهيرية \* ولو تكارهاها ليحمل عليها شعيرا كيدلا معلوما فحمل عليها برا مثل كيدله ضمن وان حمل عليها مثل نصف ذلك من البر قال الامام السرخسي رحمه الله تعالى يضمن وقال الامام خواهر زاده لا يضمن استعسانا قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في عارية الاصل هو الاصح كذا في الخلاصة \* ولو استأجر دابة ليحمل عليها شعيرا فحمل عليها في أحد الجواقين حنطة وفي الآخر شعيرا فغطيت قال أصحابنا يجب عليه نصف الضمان ونصف الاجرة كذا في الينابيع \* والاصل أن المستأجر اذا خالف الى مثل المشروط أو أخف فلا شيء عليه لان الرضا باعلى الضررين رضا بالادنى وبمتسلة دلالة وان خالف الى ما فوقه في الضرر فغطيت الدابة فان كان من خلاف الجنس المشروط ضمن الدابة ولا أجر عليه وان كان من جنسه ضمن بقدر الزيادة وعليه الاجر لانها هلكت بفعله أذن وغيره ما ذون فيقسم على قدرهما الا اذا كان قد رآه لا تطيقه الدابة فيضمن لكونه غير معتاد فلا يكون مأذونا قيمه والحديد أضرب من القطن لانه يجتمع في موضع واحد من ظهر الدابة والقطن ينسبط

البائع يتظر ان كان قبض البائع مضمونا عليه نفذ به بالضمان لان سبب ملكه قد تقدم عقده وان كان قبضه كذا أمارة ان قائما صار مضمونا عليه بالتسليم بعد البيع فلا ينفذ به بالضمان لتأخر سبب ملكه عن العقد وذكر محمد في ظاهر الرواية أنه يجوز

البيع لتضمن البائع ووجهه أنه سلم أو لا حتى صار مضموناً عليه ثم باعه قصار كالمقصود وإن باع مال الغير بعين لو هلك العين في يد البائع قبل الإجازة يبطل العقد ولا تلحقه الإجازة فيرد المبيع على صاحبه ويضمن البائع للمشتري (٤٩١) مثل عرضه أن مثلياً أو قيمته لو قيمياً

بقبضه بقصد فاسد وإن تصرف البائع في العرض قبل قبضه فتصرفه باطل وإجازة بعد قبضه إن باذن المشتري دلالة أو صريحاً وإن تصرف في المبيع قبل الإجازة لم يحز قبض المبيع أم لا لعدم إذن المالك والاصل عندنا أن عقده يتوقف على الإجازة لوله مجيز حال العقد فإن لم يكن له مجيز حاله فهو باطل لا يتوقف والشرائط وجد نفاذاً نفذ وإن لم يجد يتوقف والشافعي على أنه لا يتوقف بحال يائه أو تصرف الصبي المحجور تصرفاً فاعله ولية في صغره نفذ عليه فإذا أنشأ يتوقف على إجازته ولو تصرف لا يصح منه باذن ولية لا يتوقف بالطلاق والعاقبة فإذا وجد لا يتوقف ويبطل ولا يلحقه الإجازة بعد البلوغ أيضاً لا يلغى يدل على الانشاء كقوله أو قعت ذلك الطلاق وإذا اشترى لغيره كان ما اشتراه لنفسه أجازاً الذي اشتراه له أم لا وإن لم يجد نفاذاً يتوقف على إجازة من اشترى له كالصبي المحجور يشتري شيئاً لغيره يتوقف هذا إذا أضاف العقد إلى نفسه أما إذا أضافه إلى غيره بان يقول بيع هذا العبد لفلان فقال البائع

كذا في الاختيار شرح المختار ولو جعل الأمانة أو الطيالة مكان الثوب الرطبي ضمن كذا في الغيبة  
\* أكثرى بعير الحمل فحمل زاملاً يضمن وإن حمل رجلاً مكان الحمل لا يضمن لأنه أخف كذا في محيط  
السرخسي \* استأجر هاليركب فركب غيره ثم أنزله وركب لا يبرأ عن الضمان ولو استأجر هاليركب فركب غيره ثم أنزله وركب لا يبرأ عن الضمان ولو استأجر هاليركب فركب غيره ثم أنزله وركب لا يبرأ عن الضمان ولو استأجر هاليركب فركب غيره ثم أنزله وركب لا يبرأ عن الضمان  
موضع كذا فقد أجاز هاليركب ولم يركب ولم يحمل وجب الأجر ولو لم يركب ولم يحمل بعدد في الدابة لا يجب الأجر كذا في التتارخانية \* وإن استأجر سرجالير كبه شهر فاعطاه غيره فركب فهو ضامن ولا أجر عليه وإن استأجر لم كافئ نقل عليه حنطته شهر فاعطاه غيره فركب فهو ضامن ولا أجر عليه وإن استأجر لم كافئ نقل عليه حنطته شهر فاعطاه غيره فركب فهو ضامن ولا أجر عليه  
المبسوط \* وإذا استأجر ليحمل عليهما حمل نفسه فحمل عليهما حمل غيره فلا ضمان ولو استأجر ليحمل كبه فلا ضمان عليه كذا في التتارخانية \* ولو استأجر دابة على أن لا يركبها غيره فلا ضمان عليه كذا في التتارخانية \* وإذا استأجر من آخر دابة ليحمل عليها عشرة فخاتم حنطته فحمل عليها أحد عشر محتوماً فعطيت الدابة من ذلك بعد ما بلغت المكان المشروط فعليه الأجر كاملاً ولو يضمن جزأً من أحد عشر جزأً من قيمة الدابة ولم يملك شيئاً من المستأجر قالوا تأويل المسئلة من وجهين أحدهما إذا كانت الدابة تطيق حمل ما زاد فكانت تسير مع الحمل أما إذا كانت لا تطيق يضمن جميع قيمتها على قياس مسئلة تأتي بعد هذا والثاني أن يحمل عليها أحد عشر محتوماً فحطت واحدة أما إذا حمل عليها عشرة فخاتم حنطته ثم حمل عليها محتوماً وعطيت الدابة يضمن قيمتها بتمامها هذا إذا حمل الحادي عشر في المكان الذي حمل العشرة أما إذا حمل في مكان آخر (٢) بخلافه بقرائه برأويخت) يضمن بقدر الزيادة على قياس مسئلة تأتي بعد هذا إن شاء الله تعالى كذا في المحيط \* فرق بين هذه المسئلة وبينها إذا استأجر ثوراً ليطحن به عشرة فخاتم حنطته فطحن أحد عشر محتوماً وتلفت الدابة أو استأجر هاليركب جرياً ففكر بركبها أو نصفها وهلك الثور فإنه يضمن جميع القيمة لأن الطعن يكون شيئاً فشيئاً فلما طعن عشرة انتهت العقد فبعد ذلك هو طعن الحادي عشر محتوماً من كل وجه فيضمن جميع قيمتها كما لو طعن عليها فقرباً بتمامها وأما الحمل فيكون بدفعة واحدة وبعض المحمول مأذون فيه فلا يضمن بقدره كذا في الذخيرة \* قال الإمام استأجر دابة ليحمل عليها عشرة فخاتم حنطته فحمل عشرين فإن سلت عليه تمام الأجر وإن تلفت بعد ما بلغت عليه نصف قيمتها أو تمام الأجر ويضمن عند الثاني كذا في الوجيز للكردي \* وإن استأجر هاليركب ليحمل عليها عشرة فخاتم حنطته فحمل عليها خمسة عشر محتوماً من الحنطة وجابها الحمار سليمان فهل قبل أن يردّه إلى صاحبه أن كان يعلم أن الحمار يطيق ذلك كان عليه ثلث القيمة وكما الأجر المسمى وإن كان لا يطيق يضمن جميع القيمة ولا يجب الأجر كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أصر المكري لرب الدابة أن يحملها أو يحملها وهو يعلم أنه زيادة أو لا يعلم لا يضمن المكري وهذه حيلة كذا في الغيبة \* وإن أكرها ليحمل عليها عشرة فجعل في جوالق عشرين فأمر رب الدابة أن يضعه عليه ففعل وهلك لا ضمان وإن جلا معه ضمن ربح القيمة ولو كان في عدلين فحمل كل واحد منهما عدلاً أو حمل المستأجر أو لا ثم رب الدابة لا ضمان أصلاً ولو حمل ربحاً أو لا ضمن المستأجر نصف القيمة كذا في الوجيز للكردي \* استأجر دابة ليركبها إلى مكان معلوم فركب وحمل مع نفسه جلا ضمن قدر الزيادة وإن عطيت الدابة نص في الكتاب وتفسير ذلك أن يرجع إلى أهل البصر فيسأل منهم أن هذا الحمل كم يزيد على ركوبه في الثقل وهذا إذا لم يركب موضع الحمل بل يكون ركوبه في موضع والحمل في موضع آخر أما إذا ركب على موضع الحمل ضمن جميع قيمة الدابة هكذا في الصغرى \* وإذا استأجر دابة ليركبها فركب هو وحمل آخر مع نفسه إن سلت الدابة فعليه الأجر كاملاً ولا ضمان وإن هلكت الدابة من ركوبها بعد ما بلغ المكان المشروط

(٢) كما إذا علق في كفها

بعته لفلان يتوقف على إجازته وأما إذا قال اشتريت منك بكذا لفلان فقال البائع بعث أو بعثت منك لفلان فإنه يقع الشراء للمخاطب لا لفلان لأنه إذا أضيف العقد في أحد الكلامين إلى فلان يتوقف على إجازة فلان هذا إذا لم يسبق من فلان الأمر والتوكيل



فلم يبق فغلب الموكل وان أضاف الوكيل الشراء الى نفسه وتصرف العهدة الى الوكيل ان كان أهلا للعقد ولا تنصرف الى الموكل  
 \* اشترى عبدا واشهد أنه يشتره لفلان (٤٩٣) وقال فلان رضىت به فالعقد للشترى لأنه اذا لم يكن وكلا بالشراء وقع الملك له فلا اعتبار

للإجازة بعد ذلك لان الإجازة  
 بعد ذلك تلحق العقد  
 الموقوف لا النافذ فان  
 دفع المشتري اليه العبد  
 وأخذ الثمن كان بيعا  
 بالتمام بينهما ولو ظن  
 المشتري والمشتري له أن  
 الملك وقع للشترى له فسلمه له  
 بعد قبضته منه لا يسترد ولا  
 رضا المشتري له ويجعل  
 كانه ولا مانع أن  
 الشراء وقع للشترى بعده  
 وان زعم المشتري له أن  
 الشراء كان بأمره ووقع الملك  
 له والمشتري أنه كان بلا أمره  
 ووقع الشراء للمشتري فالقول  
 قول المشتري له لان الشراء  
 باقراره وقع له فيكون مأمورا  
 ظاهرا

### الحايد عشر في اختلاف البائع والمشتري

زعم أحدهما أنه بدراهم  
 والاخر بدنانير واختلفا  
 في الصفة أن الثمن صحاح أو  
 مكسرة أو في قدره أنه ألف  
 أو ألفان حال قيام السلعة  
 قبل القبض أو بعده تحالفا  
 ولو اختلفا في الثمن فقال  
 المشتري ان كنت اشتريته  
 الان بمائة فعبده المشتري  
 حر وقال البائع ان كنت  
 بعته بالالف فهو حر فالبيع  
 لازم ولا يعتق العبد ويلزمه  
 الثمن قدر ما أقر به المشتري  
 لانكاره الزيادة لان البائع أقر

فعليه الاجر كسلا وضمن نصف قيمة الدابة ويكون للمالك في ذلك الخيار ان شاء ضمن المستأجر وان شاء ضمن  
 ذلك الغير فان ضمن المستأجر لا يرجع على ذلك الغير مستأجرا كان أو مستعيرا وان ضمن ذلك الغير يرجع على  
 المستأجر ان كان ذلك الغير مستأجرا وان كان مستعيرا لا يرجع عليه ثم في حق الضمان يستوى أن يكون ذلك  
 الغير أخف أو أثقل فالواو انما يضمن نصف قيمة الدابة اذا كانت الدابة تطبق ركوب اثنين أما اذا كانت  
 لا تطبق ركوب اثنين يضمن جميع قيمة الدابة ثم ان محمدا رحمه الله تعالى أوجب في هذه المسألة نصف القيمة  
 مطابقا وذكر في الجامع الصغير قيم استأجر دابة الى القادسية فأدرك رجلا خلفه فعطيت الدابة ضمن بقدر  
 الزيادة وذكر في الجامع الصغير أيضا عدم مسألة القادسية بكتنير واعتبر فيها الحزروا والظن وفي القدوري يقول  
 المستأجر يضمن النصف سواء كان الثاني أخف أو أثقل قال الشيخ الامام الزاهد خرا لاسلام على البردوي  
 وحاصل ذلك أن يعتبر الحزروا والظن فان أشكل يعتبر العدد وان حمل عليها مع نفسه صغيرا لا يمكن استعمال  
 الدابة ولا تصرفها ضمن بحساب ما زاد ثم اذ ركب وحمل عليها مع نفسه جلا انما يضمن بقدر ما زاد اذا  
 ركب في غير مكان الحمل فأما اذ ركب على مكان الحمل يضمن جميع القيمة فعلى قياس هذه المسألة يقول  
 استأجر دابة ليركبها فركبها وحمل على عاتقه غيره يضمن جميع قيمة الدابة وهذا اذا كانت الدابة تطبق أن  
 يركب عليها مع الحمل أما اذا كانت لا تطبق ذلك يجب جميع الضمان في الاحوال كلها كذا في المحيط \* ولو  
 استأجر دابة ليركبها فلبس من الثياب أكثر مما كان عليه حين استأجرها فان لبس من ذلك مثل ما لبس  
 الناس اذ اركبوا لم يضمن فان كان أكثر من ذلك ضمن بقدر ما زاد كذا في المبسوط \* رجل استأجر دابة فلما  
 انتهى الى الدار ساقها الى الدار ودخل لينزع لباسا زاد عليه فخرجت من الدار وهربت وخرج الرجل  
 ولم يلحقها الا يضمن لانه ما ترك حفظها كذا في جواهر الفتاوى \* ولو استأجر ليركبها في المصر عشرة أيام  
 فخبسها ولم يركب شيئا فعليه الاجر ولا يضمن ولو خبسها أكثر من عشرة أيام فلا أجر لزيادة ولو أنفق عليها  
 كان متبرعا كذا في التتارخانية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا استأجر دابة ليركب عليها عروسا الى  
 بيت زوجها بالسلامة فان كان العروس بعينها وبين المكان فانه يجوز الاجارة وان كان العروس بغير عينها  
 فلا اجارة فاسدة فان أركب عروسا في الاستحسان يعود العقد جائزا وعليه المسمى فان حبسوا الدابة حتى  
 أصبحوا من الغد هل يجب الاجران كان استأجر هذه الدابة لركوب عروس بعينها في المصر فانه يجب الاجر  
 وان استأجرها لركوب عروس بعينها خارج المصر فانه لا يجب الاجر وهل يصير ضمانا بالحبس ان وقعت  
 الاجارة على الركوب خارج المصر يصير ضمانا بهذا الحبس وان وقعت الاجارة على أن يركبها في المصر لا يصير  
 ضمانا بهذا الحبس وان كان استأجرها لركوب عروس بغير عينها فانه يجب الاجر متى حبسوها سواء  
 استأجرها لركوب في المصر أو خارج المصر فان استأجر لركوب عروس بعينها فأركب غيرها صار ضمانا ولا  
 يجب الاجر سلمت الدابة أو هلكت وان كان لركوب عروس بغير عينها لم يضمن كذا في المحيط \* تكرار العمل  
 انسا ناخمل امرأة ثقيله لا يضمن لان اسم الانسان يتناولها وان كانت ثقيله بحيث لا تحملها الدابة  
 يضمن لانه يكون اتلا فالاجلا كذا في محيط السرخسي \* لو استأجرها لركوب فأركب صبيًا يستمسك ضمن  
 الكل وكذا اذا لم يستمسك كذا في الغياثية \* أكثر دابة يعمل عليها امرأة فولدت فحمل ولدها معها يضمن  
 بقدر الولد وكذلك لو ولدت الناقة فحمل ولدها مع المرأة وان كان ولد الناقة ملكا لصاحب الدابة كذا في محيط  
 السرخسي \* واذا استأجر جارا ليسرجه فأسرجه يسرجه بثلث الحرف فهو ضمان بقدر ما زاد اتفاق  
 الروايات وان كان السرج الثاني أخف من الاول أو مثله فلا ضمان وكذلك لو استأجره بكاف فنزع ذلك  
 الاكاف وأوقفه بكاف هو أخف من الاول أو مثله فلا ضمان وان أوقفه بكاف هو أثقل ضمن بقدر الزيادة  
 واذا استأجر جارا بكاف ليركب ففزع الاكاف وأسرجه فلا ضمان ولو استأجر جارا ليسرجه ليركب به حمل

بعث العبد فلا يملك نقضه ولا يعتق لان المشتري منكر للعقد \* عبد معروف لرجل في بدا آخر باعه رجل فقال البائع  
 بعث بلا أمر المالك وبرهن على اقرار المشتري أنه باعه بغير أمر المالك لا يقبل للتناقض ولا يملك تخليف البائع أيضا وكذا لو ادعى المشتري

وبرهن يقبل ويسترد  
والعقر \* برهن المشتري أن  
المبيع مات في يد البائع  
والبائع على أنه مات في يد  
المشتري فبينة البائع أولى  
لأنه يلزم الثمن \* ولو أدا  
فلا سبق أولى وان لم يكن  
لهما بينة فالقول للمشتري  
لأنه منكر \* ادعى المشتري  
أن البائع كان أعتق المبيع  
قبل البيع يقبل ويسترد  
الثمن وكذا لو برهن البائع  
أنه كان أعتقه قبل البيع  
يقبل لأنه انكار للبائع  
لأن بيع الحر لا يجوز  
فصار كما إذا ادعى البائع أنه  
باعه بالميتة وادعى المشتري  
البيع بالذراهم وفيه  
القول للبائع لأنه ينكر  
البيع كالأول فالقول  
صبي \* وقول المشتري بعد  
القبض أعتقه بئنه أو دبره  
أو كان حر الأصل مقتصر  
على نفسه لا يمتد إلى  
ثمنه ولا بئنه ولاؤه موقوف  
فإن برهن رجوع بالثمن  
واستقر الولاء على البائع ان  
برهن على تحريره وان أقر  
بالبيع قبله من فلان ان  
صدقه فلان أخذ العبد لا  
ان كذبه \* أمهرت زوجها  
بان يبيع جاريته ويشترى  
أخرى مكانها فقال لها بعتها  
وجعلت منها دينا على  
واشترت جارية لنفسى ان  
نفس من مالهان الحارة

ولا يصدق أنه اشتراها لنفسه \* أراد الرديع فقال البائع المبيع غير هذا فالقول له بخلاف خيار الرؤية والشرط \* وإن قال اشتريت هذا وحده وأراد الرديع فقال البائع المبيع بعته مع آخر فالقول للمشتري \* باعها طعاما بعينه وقال بعته بعشرة جزأفا وقال المشتري اشترت به مكابله

يتحالفان وكذا كل ما يوزن \* وان قال البائع بعت الثوب ولم اسم الذراع وادعى المشتري شراءه من ذرة القول للبائع \* ولو قال اشتريت على أنه كذا ذراعاً كل ذراع يدرهم (٤٩٤) وقال البائع لم اسم ذراعاً القول للمشتري ويتحالفان ويتعادان على قول الثاني \* باع وقال أنا

بالغ وهو ابن ثلثي ثم عشرة قال كنت غير بالغ لا يلتفت الى جوده ولو كان أقل من ثلثي عشرة يصدق \* قال هذا ملكي باعه أي وأنا بالغ وقال المشتري والأب يل في حال صغر ك قال قول لابن لانه ينكر زوال ملكه وقيل للمشتري قال في المحيط وهو الصواب عندي وان برهنا فالبيعة للابن \* وأقل مدة تصدق فيها الصغيرة في قولها أنا بالغة تسع سنين \* اشترى دهنًا في أنا مشدود الرأس ففتح بعد أيام وفيه فأزده ميتة فزعم المشتري كونها فيه وقت البيع والبائع حدوث الوقوع قال قول للبائع لانه ينكر وجود العيب \* اختلفا في الطوع قال قول لمن يدعى الجواز \* ولو أقاماً ميتة فلن يدعى الكره وعليه الفتوى ولو ادعى أحدهما صححة العقد والآخر بطلانه بان ادعى البيع بالميتة قال قول للمدعى البطلان لانه منكر للعقد لأن البيع بالميتة باطل \* أنكر البائع الاجل قال قول له \* بجوده ماعدا النكاح فسخ \* وذ كرفي الاقرار أن البيع لا ينقد بمجرد أخذ المتعاقدين وينفسخ بمجردهما \* فلو جحد البيع ثم ادعى المشتري الشراء بعد ذلك لا يثبت الشراء

أو هو مخوف ضمن لان نعيته مفيد وان جحد في البحر ضمن لان الهلاك فيه غالب وان بلغ فله الاجر ولا عبرة بالخلاف عند حصول المقصود وكذا الجواب في البناءة كذا في التمر تاشي \* رجل استأجر حماراً ليحمل عليه الى المدينة فحمل عليه وساقه في طريق المدينة ثم تخلف في الطريق لبول أو غائط أو اشتغل بالحديث مع غيره فذهب الحمار وضيع ان لم يغيب الحمار عن بصره لا يضمن فان غاب ضمن كذا في فتاوى قاضي خان \* استأجر دابة من القرية الى المصريف فبعث صاحب الدابة رجلاً مع المستأجر فتشغل المبعوث في الطريق بأمر من الامور وذهب المستأجر وحده بالدابة فضاقت يده لاضمان على الرجل المبعوث كذا في خزائن المفتين \* وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فحين استأجر دابة الى مكان بعينه فلما سار بعض طريق ادعاهما لنفسه وبعث استجارها وصاحبها يدعى الاجارة فلا نفقة من ركوبه لاضمان عليه ولو نفقت قبل الركوب ضمن ولو انقضت المسافة فجاءه الميرد فباع على صاحبها فقتلت يضمن وذ كرا القدرى أن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه أجرة ما قبل جوده وسقطت عنه أجرة ما به جوده وقال محمد رحمه الله تعالى عليه أجرة الجميع كذا في الكبرى \* قال واذا عطي الدابة المستأجرة أو العبد المستأجر عندهم مستأجرهما من غير تعد ولا خلاف ولا جناية فلا ضمان عليه وبطالت الاجارة لانه فات المقود عليه كذا في شرح الطحاوي \* اذا استأجر دابة ليحمل طعاماً الى المدينة ثم جعل عايمه في الرجوع فقيرين من الملح بغير إذن صاحب الدابة فماتت فعليه الضمان كذا في الملتقط \* وفي النوازل رجل دفع الى رجل بعيراً وأمره أن يكرهه ويشترى له شيئاً بالكره فعلى البعير في يده فباعه وأخذ الثمن فله في الطريق قال الفقيه أبو جعفر باع البعير في موضع لا يقدر على الوصول الى الحياكم فباعه بالبيع لاضمان عليه في البعير ولا في غنه وان كان في موضع يقدر أن يستطيع امساكه أو يستطيع رده أعنى فهو ضمان لقيمته كذا في الخلاصة \* وسئل عن أجرة دابة من آخر ليحمل شيئاً معلوماً الى مكان معلوم ولم يذهب هو مع الدابة لكن استأجر رجلاً ليذهب مع الدابة ثم يرجع به او قال له ارجع به الى مع العير فوصل الى الموضع المقصود ورجعت العير وتختلف هذا الاجير فاسمعهل هذه الدابة أنا ما في عمل نفسه ثم يرجع به اجمع عير أخرى فأعير على هذه الدابة هل يضمن الاجير قال نعم لانه أغير خالف حين استعمالها فيضمن والاجير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله الآخر وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فان لم يستعملها لم يضمن وان لم يرجع مع العير الاولى لانه قال له مع العير ولم يقل هذه العير فوجب اجراؤه على اطلاقه وقد يرجع مع العير فلا يضمن كذا في فتاوى النسبي \* ولو استأجر دابة ليحمل عليها حنطة من موضع معلوم الى منزله يوماً الى الليل وكان يحمل الحنطة الى منزله وفي الذهاب الى موضع الحنطة ثانياً يركب الدابة فعطبت يضمن قيمة الدابة وقيل يضمن ان لم تكن العادة فلو كانت عادتهم الر كوب لا يضمن وهو المختار عند أبي الليث رحمه الله تعالى كذا في خزائن المفتين \* استأجر حماراً ليحمل عليه عشرين وقران من التراب الى أرضه بدرهم وله في أرضه ابن وكلمة عادجل عليه وقران ابن فان هلك في العود ضمن قيمته ولا أبر وان سلم حتى تم العمل فعليه تمام الأجر كذا في الوجيز للكردي \* استأجر حماراً ليحمل كذا حلاً فزاد على ما سمي وحمل الحولة الى مكانه او جاء بالحمار سليماً فضاقت قبل رده الى صاحبه نظر الى ما زاد فيضمن من قيمة الحمار بذلك القدر هكذا في الكبرى \* وسئل عن استأجر حماراً ليحمل عليه السرفين بأجر معلوم والحمار ضعيف وقال المستأجر انه الا يقوى على الحمل وقال الآخر بل يقوى واجل عليه حمل مثله فبعث فأصاب رجله آفة قال لا يضمن كذا في فتاوى النسبي \* وفي المنتقى استأجر غلاماً شهر بعشرة في الخياطة فاستعمله في اللبن ليأبنيه بعشرة فعطب في ذلك ضمن وان لم يعطب في ذلك حتى رده الى الخياطة فعطب قيمه فلا ضمان ولا يشبهه هذا ما اذا استأجر دابة الى مكان معلوم فجاوز ذلك المكان كذا في النخيرة \* في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل جاء

\* وان برهن المشتري على الشراء وصده البائع فيه ثبت الشراء وان لم يجدها يباع بعد انفساخه بجوده ما بدأ به \* وطريقه أن بجوده ما يرتفع بضده وهو الاقرار بالبيع والنسخ كان بالجود ولا بجود لا يرتفع بانكاره فيعود العقد كما لو تعاقدا العقد

ثم نفاسنا الاالة يعود اليه وان لم يجدناه \* باعه يانف ثم باع سالف وخمسائة أو بخمس مائة من المشتري الاول ان عقد الثاني وانفسخ الاول  
 \* اشترى من بلة بخمس مائة ثم ادعى أنه اشترى الارض أيضا والبايع يدعي أنه باع (٤٩٥) الكفاية فقط يحكم الثمن ان صلح لهما

قضى به ما وان لم يكن  
 الاثن الكفاية قضى  
 به فقط لا الارض وكذا  
 الحكم في الراوية مع الماء  
 وعن محمد فيمن له أجرة  
 تساوى ألفا وفيها صعب  
 يساوى ألفا باع الاجرة  
 بعشرة آلاف ثم ادعى المشتري  
 وقوع العقد على الاصل  
 والبايع وقوع العقد على  
 القصب أن العقد يفسد  
 \* ولو اشترى سرجا وادعى  
 انه اشتراه بركابه أو خاتما  
 وادعى انه بفصه وأنكر  
 البائع تجالفتان ويتزادان  
 والبايع اختلاف في الثياب  
 والجراب والخلة والرطب  
 فادعى البائع أحدهما والمشتري  
 كليهما يحكم الثمن فان  
 استويا في العادة لم يجز \* وعن  
 الامام فحين اشترى عبد ابان  
 وقبضه وقبض البائع الثمن  
 ثم زعم المشتري أنه كان مع  
 العقد أمة بغيرها دخلت في  
 البيع وأنكره البائع يحلف  
 بالله ما باعته الاممة معه ولا يرد  
 شيئا من الثمن وقال الثاني  
 بعد الحلف يرد عليه حصة  
 الاممة من الثمن في الاستحسان  
 وكذا في كل ما يكون مثله  
 في البيع فاذا كان شيئا لا  
 يكون مثله في البيع لا يصدق  
 \* باع داره من رجل فأنكر  
 المشتري الشراء يجوز بيعه  
 من آخر لان جوده ما عدا  
 النكاح ففسخ بزيادة

بزيادة الى بيطار وقال انظر فيها فان بها علة فنظر فيها فقال تحت أذنهما علة يقال لها فارة يعني (موش) فأمره  
 صاحب الدابة باخر اجها فأخرج ذلك بأمر صاحب الدابة فباتت الدابة فلا ضمان على البيطار لانه ما دون  
 في ذلك كذا في المحيط \* صير في أفقد دراهم رجل بأجر فاذا فيها زوف أو ستة وقة لا يضمن الصير في شيئا لانه  
 لم يتلف حق على صاحب الدراهم وانما أوفى بعض العمل وهو غير البعوض فيرتمن الاجر بحسب ذلك  
 حتى لو كان السكل زوف فارد كل الاجر فان كان الزوف نصفا فنصف الاجر ويزال زوف على الدافع فان  
 أنكر الدافع وقال هذا ليس ما اتخذت متى كان القول قول الاخذ مع عينة لانه ينكر أخذ غيرها وهذا اذا  
 لم يكن الاخذ أقر باستيفاء حقه أو باستيفاء الجهاد فان أقر بذلك ثم أراد أن يرد البعض بغير الزيادة وأنكر  
 الدافع أن يكون دراهمه لا يقبل قوله كذا في فتاوى قاضي خان \* وسئل عن استأجر ورثا لكتب له مضجعا  
 وينقطه ويعشره بكذا ويجهه فأخطأ في بعض النقط والعواشر قال أبو جعفر لو وقع ذلك في كل ورقة فالدافع  
 بالخيار ان شاء أخذ أو أعطاه أجر مثله ولا يتجاوز به المسمى وان شاء رد عليه وأخذ ما أعطاه وان وافقه في  
 البعض دون البعض أعطاه حصته ما وافق من المسمى وما خالف من المثل كذا في الحاوي \* ولو أمر رجلا  
 ليصنع ثوبا به بالزعفران أو بالبقم فصبغه بصبغ من جنس آخر كان لب الثوب أن يضمنه قيمة ثوبه أبيض  
 وترتبه عليه وان شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثله لا يرد على المسمى وان صبغه ما أمره به الا أنه خالف  
 في الوصف بان أمره أن يصبغه برقع فقير فصبغه بفقير عصفروا فتر بذلك رب الثوب خير رب الثوب  
 ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه أبيض وان شاء أخذ الثوب وأعطاه ما زاد من العصفور مع الاجر  
 المسمى كذا في الظهيرية وفتاوى قاضي خان \* ولو دفع اليه خاتما وأمره أن ينقش اسمه في الفص فنقش اسم  
 غيره عمدا أو خطأ أن شاء صاحب الخاتم ضمنه قيمة الخاتم وان شاء أخذ وأعطاه مثل أجر عمله لا يرد على  
 المسمى وكذا اذا دفع الى نجار بابا وأمره أن ينقشه كذا ففعل غير ما أمره فله الخيار وان وافق أمره الا  
 قليلا فلا عبرة به كذا في الغنائية \* واذا أمر رجلا أن يحمر له بيتا خضرة قال محمد رحمه الله تعالى أعطاه  
 ما زادت الخضرة فيه ولا أجر له ولكن يستحق قيمة الصبغ الذي زاد في البيت كذا في البدائع \* وان أمره أن  
 ينقش بابه أو جداره أحمر فنقشه أخضر فان شاء ضمنه وان شاء أخذ وأعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا أجر له ولو  
 أمر النجار بسمك له سمك يبيته فاسمكه وأقامه على حاله ثم سقط من غير فعله فله الاجر ولا ضمان عليه وان  
 سقط كما قام من عمله وتكسرت الاجذاع فلا ضمان ولا أجر كذا في الغنائية \* رجل استأجر أرضا ليزرعها  
 حنطة فزرعها رطبة ضمن ما نقصها ولا أجر عليه كذا في الجامع الصغير \* ولو قال اقطع عقيصا خنطه قباء أو  
 أمره أن يخيطه روميا فخنطه فارسيا فان شاء رب الثوب ضمنه قيمة الثوب وترك الثوب عليه وان شاء أخذ  
 وأعطاه أجر مثله ولا يرد على المسمى ولو خا طسرا وبل ينقطع حق المالك الى الضمان والصحيح أن له الخيار  
 لانه وافق أمره في أصل الخياطة كذا في الغنائية \* روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى فبين دفع الى رجل  
 (١) شيل يضر به أطستاموصو فافضرب له كوزا قال ان شاء ضمنه مثل ما شبهه ويصير الكوز للعامل وان  
 شاء أخذ وأعطاه أجر مثل عمله لا يجاوز به ما سمي كذا في البدائع \* واذا دفع الى حائك غزلا يشججه سبعة افي  
 أربع فحاكه أقل أو أكثر فله الخيار لانه يعتبر بشرطه وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه مثل غزله والقول  
 قول الحائك في مقدار المقبوض وان شاء أخذ الثوب وأعطاه الاجر لكن في الزيادة لا يعطى بالزيادة شيئا لانه  
 نسج بغير أمره وفي النقصان يعطيه أجر مثل ما جابه لا يرد على المسمى يريد به على خصمته من المسمى  
 ونفسه يرد أنه أمره سبعة افي أربع ومكسره ثمان وعشرون وما جابه سبعة في ثلاث وهو أحد وعشرون  
 فالنقصان بالربع ينقص عن المسمى ربه فيجب أجر مثل ما جابه ولا يرد به على ثلاثة أرباع المسمى وان

(١) قوله شيئا كذا في الاصل ولعلها محرفة عن شها كما يدل له ما يأتي بعد اه كنهه محصه

ثلاثي عشر في قبض المبيع \* اذا تجانس القبضان تناوبا بان كان قبض أمانة أو ضمان وان اختلفا بان القبضان عن غيره لا غير سببه أن  
 النبي متى كان في يده بغصب أو عقد فاسد فاشترأه من المالك فحجبها بنوب القبض الاول عن الثاني حتى لو هلك قبل أن يصل الى منزله لم تكن

من قبضته هلك عليه ولو في يده أمانة كودية أو عارية فوهبه منه مال لا يحتاج إلى قبض آخر ونوب القبض الأول عن الثاني ولو في يده نقد فأسد أو غصب فوهبه (٤٩٦) لا يحتاج إلى قبض آخر ونوب القبض المضمون عن غيره ولو في يده ودیعة فباعه المالك منه

يحتاج إلى قبض جديد ولا ينوب الأول وإذا انتهى إلى مكان يتمكن من قبضه يصير قابضاً بالتخلية والرهن كالعارية \* أرسل غلامه في حاجته ثم باعه من ابنه الصغير جاز وإن مات قبل أن يرجع مات من مال الأب وبطل البيع وإن رجع أن كان الابن صغيراً فقبض الأب قبض له وإن بلغ حتى يرجع الغلام فاقبض الابن حتى لو هلك قبله يرجع بالثمن \* اشترى عبداً ولم يقبضه حتى أعاره من المشتري البائع أو أجره منه فاستعمله البائع وهلك في البائع ولا يلزم الأجر وكذا إذا أجره البائع من آخر فالأجر له لأن السيد والعمل للبائع وإن استعمله البائع بأمر المشتري في عمل المشتري صار قابضاً والبائع كالرسول عنه \* أمر البائع بطعن الخنطة المشتراة صار قابضاً إذا امتنع البائع فحينئذ يهلك عليه \* الغاصب استأجر المغصوب من المالك مدة جاز كالأشتره ويصير قابضاً وبرئ من ضمان الغصب ولا يعود بعده إلى ضمان الغصب ولو أعاره من الغاصب لا يبرأ من الضمان حتى يتصرف فيه لأن الاعارة قبل القبض كالهبة \* ولو أجر الموهون من الموهون صح ولا يصير الموهون قابضاً عقيب العقد لأن الزهن غير مضمون بنفسه وفي الاعارة إذا فرغ يعود الرهن وإذا أمر المالك الغاصب ببيع المغصوب فباعه يصح وإن هلك في يد الغاصب قبل التسليم أو وجدته المشتري عيباً فرده قبل قبضه هلك على الغاصب كأنه لم يبيعه وإن أطلع على عيب ورده بعده قبضه لم يكن مضموناً لأنه

اختلفا في مقدار أمره فالقول قول رب الثوب ويخبر أن خالفه في الشرط كذا في الغياثية \* (١) مردى ريسمان قزياً فأنه داتا كرباس باقيداً فأنه بعضى ازین ريسمان قز بر داشت و ريسمان بنه در آورد) فلو نسج الثوب وعلم صاحب الثوب بما صنع له الحائك فالثوب للحائك (٢) وخداوند ريسمان از بافنده مثل ريسمان خود طلب كند) لأن الحائك يصير غاصباً حيث خلط غزله بغزل الآخر خلطاً لا يمكن معه التمييز أو كان يمكن ولكن بكلفة ومشقة فيضمن غزل ذلك الرجل ويكون الثوب له كذا في خزائن المفتين \* دفع إلى حائك نوعين من الغزل وأمره أن ينسج أحدهما أرق والآخر أغلظ فخلط الحائك خلطاً ونسجهما واحداً فيضمن مثل غزله والنسوج له كذا في الوجيز للكردي \* رجل دفع إلى نساج نوعين من الغزل أحدهما أرق من الآخر (٣) وقرمودش كه این باریك را ششصدی باف و این سطر بر بافصدی) فخلط النساج ونسج أحدهما في الآخر صار الكرباس للنساج بالخلاف ويضمن الحائك مثل غزله كذا في الخلاصة \* في النوازل سئل أبو بكر عن أكار قال له صاحب الضيعة أخرج هذه الخنطة إلى الصحرى وهذا الجوز فانه رطب حتى لا يفسد فتسوف في ذلك وتركه حتى يفسد قال إن قبل إلا كار من صاحب الضيعة وهذا لم يفعل حتى يفسد فيضمن في الجوز وإن كانت خنطة يغرم قيمتها والفاسد له قال الفقيه إذا لم يجسد من الرطب مثله فعليه قيمته وإن كان يتقدر على المثل فعليه مثله كذا في التتارخانية \* ولو جاء إلى خياط بثوب فقال للخياط انظر إلى هذا الثوب إن كفا في قيصافاً قطعه وشطبه بدرهم فقال نعم قال اقطعه فاذا هو لا يكفيه لم يضمن كذا في السراج الوهاج \* ولو قال انظر إلى هذا الثوب أي كفي قيصافاً فقال نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه أو قال اقطعه إذا لم يقطعه إذا لا يكفيه لا ذكرك له هذه المسألة في الكتب وحكي عن الفقيه أبي بكر البخني أنه قال لا يضمن كذا في الذخيرة \* إذا دفع إلى خياط ثوباً وقال اقطعه حتى يصيب القدر ومعه خمسة أشبار وعرضه كذا فجاءه ناقصاً قال إن كان قد راسب سبع ونحوه فليس بشئ وإن كان أكثر منه يضمنه كذا في الخلاصة \* ترك الحمار على الباب ودخل المنزل يأخذ خشب الحمار وضاع إن لم يرغب عن بصره لاضمان وإن غاب إن موضع الأبعد تصيباً كأن كانت السكة غير نافذة أو بعض الأقرى لا يضمن فإن عدت تصيباً ضمن ربط الحمار على بابه ودخل الدار يأخذ خشباً أو المسجد فهذا وترك الربط سواء فيضمن في المختار ذكره السرخسي كذا في الوجيز للكردي \* استأجر حماراً فحمل عليه وله حمار آخر فحمل عليه أيضاً فلما سار بعض الطريق سقط حماره فاشتغل به فذهب الحمار المستأجر أو هلك إن كان بحال لو اتسع الحمار استأجر له حماره أو متاعه لا يضمن والافيض ضمن استدلالاً بأن لمقرراً إذا نذرت من السرح وترك الأجير أتاها فلا يضمن الباقي فهلكت التي نذرت لا يضمن \* قلت وفي أجارة الذخيرة ولو كان المستأجر حمارين فاشتغل بحمل أحدهما فضاع الآخر غاب عن بصره فهو ضامن فعلي هذا ينبغي أن يضمن في المسألة السابقة إن غاب عن بصره فهلك فتأمل عند الفتوى كذا في خزائن المفتين \* وفي فتوى الأصل استأجر حماراً ففضل في الطريق فتركه ولم يطلبه حتى ضاع قال إن ذهب الحمار من حيث لا يشعر به وهو حافظ له فاذا علم فطلبه ولم يظفر به فلا ضمان عليه وكذلك لو لم يطلبه وكان آتياً من وجوده ولو طالب بالقرب في حوالى المواضع التي ذهب منها الاضمان وإن ذهب وهو يراه ولم يمنعه فهو ضامن يريد به إذا غاب عن بصره وعلى هذا استأجر الحمار إذا جاء بالحمار إلى الحمار وترك الحمار واشتغل بشراء الخبز فضاع الحمار غاب عن بصره فهو ضامن وإن لم يرغب عن بصره فلا ضمان عليه كذا في المحيط \* ولو ربط الحمار (٤) على آرى في سكة نافذة وليس له منزل في تلك السكة ولا يقرب به إن استأجره ليركب

(١) رجل دفع إلى النساج غزل قزاً فنسجه كرباساً فأنه أخذ النساج بعضه ووضع بدله غزل قطن (٢) ورب الغزل يطلب من النساج مثل غزله (٣) وأمره بأن هذا الرقيق ينسجه في ستمائة وهذا الغلظ في خمسمائة (٤) على آرى الآرى يحبس الدابة بنفسه



بالتسليم قد خرج عن الضمان وإذا عيب المبيع المشتري صار قابضاً إن كان عيباً ينقصه إلا إذا منعه البائع خيبته حينئذ يملك على البائع الإقذار  
النقصان. اشتري خفين أو نعلين فقبض أحدهما بلا إذن البائع وهلك ما في يد البائع يملك على البائع وخير المشتري في أخذه بخصته من الثمن  
وان عيب المشتري أو استهلك ما قبضه وهلك الآخر في يد البائع بلا منعه منه هلكا على المشتري لأن استهلاك أحدهما يؤثر في الآخر  
الأول يمنع البائع الثاني منه حينئذ على المشتري حصه المقبوض لا غيره فلا أمر المشتري (٤٩٧) البائع يحدث فيه عيباً صار قابضاً

بالاحداث كأن البائع رسوله  
لا أمر ما يابه وإن أمره أن  
يحدث عيباً في أحدهما  
وكلاهما في يد البائع ففعل  
صار قابضاً وإن أمر المشتري  
البائع بقبضه فقبضه لم يكن  
كقبض المشتري لعدم صلاح  
الواحد مسلماً ومتسماً  
بخلاف ما تقدم لأنه قبض  
ضروري كعزل الوكيل يصلح  
حكيماً بلا علم ولا يصح قضاء  
وأربعة أشياء إذا فعلها البائع  
بأمر المشتري لا يصير قابضاً  
وكذا إذا فعلها المشتري بالمشتري  
بعد العلم بالعيب كحلق شعر  
العبد وخجامة وسقيه دواء  
ومداواة جرحه وجعل في  
الجامع الصغير المداواة رضا  
بالعيب \* وعشرة أشياء لو  
فعلها البائع بأمر المشتري صار  
قابضاً بالأمر بختان الغلام  
والجارية والفصد وقطع  
عرق الفرس أو كان ثوباً  
فأمره بالقصارة أو الغسل أو  
مكعباً فأمره بنعله أو نعل  
فأمره بجدائه أو طعاماً  
فأمره بالطبخ أو داراً فأجرها  
من البائع أو جارية فأمر  
بتزويجها فزوجه أو دخل  
بها الزوج صار قابضاً بلا  
دخل لا يصير قابضاً وكذا  
لو زوجه المشتري لا يصير  
قابضاً لا بدخول الزوج  
وقبل المشتري واحداً من

بنفسه وضاع ضمن ولو استأجره مطلقاً لم يبين من يركب وهذا قوم ينام ليسوا في عيال المستأجر ولا من  
أجرائه إن لم يستحفظهم ضمن إن ضاع وإن استحفظهم أو بعضهم وقبلوا حفظه وكان الأغلب في مثل ذلك  
الموضع أن نوم من يحفظ الدواب فيسهل لا يكون اضاعة لا يضمن وإن كان ذلك موضعاً عدم نوم من يحفظ  
الدواب اضاعة ضمن يعني إذا لم يستحفظهم فما إذا استحفظهم وقبلوا حفظه فالضمان على الذي قبل الحفظ  
لأعلى المستأجر كذا في الخلاصة \* رجل استأجر جارا أو استأجر رجلاً لحفظ الدابة فهلك الدابة في يد  
الاجيران كان المستأجر استأجرها ليركب بنفسه يضمن وإن لم يسم الركب فلا ضمان كذا في الذخيرة \*  
استأجر جارا فوقفه ليصل الفجر فذهب الجار أو انتهبه انسان فإن رآه ينتهب أو يذهب ولم يقطع الصلاة  
ضمن كذا في الفصول العبادية \* إن اشتغل بالصلاة في الطريق والجار بين يديه فضاع فإن غاب عن  
بصره ولم يقطع الصلاة ولم يتبعه ضمن وإن لم يغيب عن بصره حتى ضاع لا يضمن كذا في الفتاوى الغياثية \*  
وسئل أبو بكر عن أمر آخر أن يستكسر جارا ويذهب إلى موضع كذا حتى يوفي الأمر الاجر ففعل  
المأمور بذلك وأدخل المأمور في الطريق الجار في رباط فهجم اللصوص واستولوا على الجار قال لا ضمان علمي  
إن كان الرباط على الطريق الذي كان يمر المستأجر عليه وعليه الاجران كان فرغ من استعماله كذا في  
الحاوي \* استأجر رجلاً ودفع له جارا وخسين اشتري شبه التجارة في موضع كذا فذهب واشتري  
وأخذ الظالم جارا فذهب البعوض خلف الجار ولم يذهب البعوض والاجير في ذهاب بعضه استرد  
والبعوض لأن كان الذين استردوا يلوهمون الذين لم يذهبوا ضمن وإن كان الذين ذهبوا يلوهمون لما فيه من  
تحمل المتاع لا ضمان وإن توجه إلى القافلة القطاع فالتى المكاري المتاع وذهب بحماره فأخذ القطاع  
القماش إن كان يملك لولا الفرار بالجار لا أخذوا الحمار مع القماش لا يضمن وإن أمكنه الفرار مع القماش  
والحمار وترك القماش يضمن كذا في الوجيز المكرري \* رجل استأجر دابة لينذهب بها إلى موضع معلوم  
فأخذها في الطريق لصو صاف لم يلتفت إلى ذلك فذهب فأخذها اللصوص وذهبوا بالدابة قال الفقيه أبو  
بكر إن كان الناس يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر بدوا بهم وأموالهم فلا ضمان والافهوضان  
كذا في الظهيرية \* جماعة آجركل واحد منهم جارا من انسان وسلموا اليه ثم قالوا لواحد منهم اذهب  
أنت معه ستعاهد الجار فذهب معه فقال له المستأجر وقف هنا مع الجار حتى أذهب بحمار واحد وأخذ  
الجوارق فذهب بالجار لا ضمان على المتعاهدان لم يقدر على الأخذ منه لأنهم أمره بتعاهد ما في يد غيره كذا  
في خزائن المفتين \* رجل أكرى جارا من كس إلى بخاري فعي الجار في الطريق وصاحب الجار كان  
بخاري فأمر المكري رجلاً أن ينفق على الجار في علقه كل يوم مقدار معلوم أو سمى له الاجر إلى أن يصل  
إليه صاحب الجار فأمسك الاجير الجاراً ما فأنفق عليه وهلك في يده قالوا إن كان المكري أكثره كؤب  
نفسه ضمن وإن أكثره ولم يسم الركب لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان \* وإذا دفع الرجل فرسه إلى رجل  
لينذهب به إلى قريته ويوصله إلى ولده فذهب به وسار من حمله ثم أنه ذهب وسبب الفرس في رباط ومضى  
لوجهه فجاء رجل من أهل تلك القرية ففر على الرباط ففرق الفرس فاستأجر رجلاً لينذهب به إلى تلك  
القرية فذهب الاجير بالفرس فهلك الفرس في الطريق فضمن الفرس على من يجب قال لاشك أن الأول  
ضامن لتسبيبه وأما مستأجر الاجير الذي ذهب بالفرس إلى منزله إن كان لم يأخذ الفرس فلا ضمان عليه

(٦٣ - فتاوى رابع) هذه العشرة بعد علمه بالعيب يمنع الرتوال جوع بالنقص والاجارة من البائع لا يجوز منقولا كان أو عقاراً قبل  
القبض. استأجر المشتري البائع لغسل الثوب أو قطعه إن كان ذلك الفعل ينقص المبيع صار قابضاً ولا لأن أمر البائع أن يؤجره من رجل  
معين أو غير معين جاز وصار قابضاً وإن قال أعتقه فاعتقه البائع عنه قبل قبضه جاز عند الامام ومحمد خلافاً للثاني \* به البائع بالمبيع إلى المشتري  
فأمره أن يطرحه في الماء فطرحه صار قابضاً بخلاف ما إذا أمر المديون أن يطرح الدين في الماء فطرحه لا يكون مؤدياً منه وكذا لو استقرضه كراً

جاءه فاهربه بصبه في الماء فصبه المقرض كان منه \* البائع اذا دفع المبيع لشكوة المشتري لا يصير مشتري قابضا (نوع آخر) التسليم ان يحل بينهما على وجهه يمكن (٤٩٨) من قبضه بلا حائل وكذا في الثمن ويعتبر في التسليم ثلاثة أمور ان يقول البائع خلعت بينك وبين

المبيع وان يكون المبيع بحضرة المشتري على وجهه يمكن من النقل بلا مانع وان يكون المبيع مفرا غير مشغول بحق غيره وكان الامام يقول القبض ان يقول البائع خلعت بينك وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري عند البائع قبضته وان دابة أو بعيرا فاخذ رأسه وقاده أو عبدا أو أمة فنقل تعال وامش معي فتخطى معه أو أرسله في حاجته ولو ثوبا فاخذه بيده أو خلى بينه وبينه وهو موضوع على الأرض فقال خلعت بينك وبينه فاقبضه فقال قبضت صار قابضا وفي الساجدة على الطريق اذا اشتراها ولم يحركها فقبض ولو حنطة في منزل فدفع الى المشتري المفتاح وقال خلعت بينك وبينه فقبض وان دفع المفتاح ولم يقل شيئا لا يباع دارا بعيدة وقال سلمتها اليك وقال المشتري قبضتها لا يكون قبضا وان قرية فقبض لان الخلية أقيمت مقام القبض عند التمكن وكل ما يمكن اغلاقها فهي قرية وان لم يمكن من ذلك المكان فبعيدة وبه قال الحلواني والناس من هذا غافلون فانهم يشترطون الضيعة بالسواد ويقرون بالقبض وذلك مما لا يصح فيه القبض وان كان بقر يصر قابضا \* وفي المحيط يصير قابضا بالخلية وان بعد المدة ودعتهما \* وفي النوادر اشترى عقارا فقال البائع سلمته اليك وقال المشتري قبلت والعقار غائب عن حضرتهما كان قابضا في قول الامام وقالان كان يقدر على

وان اخذته ثم دفعه الى الاجير فان اشهدته انما اخذته ليرده على صاحبه وكان الاجير من في عياله لاضمان ايضا وان ترك الاشهاد أو أشهد لكن الاجير لم يكن في عياله ضمن وأما الاجير فهو ضامن على كل حال وهذا الجواب في حق الاجير مشكل اذا كان المستأجر أشهد على أنه اخذ ليردها على المالك والاجير في عيال المستأجر وان سلم ذلك الفرس في ذلك الرباط الى ابن أخى صاحب الفرس لا يبرأ عن الضمان واذا ضمن الاجير لا يرجع ضمانه على المستأجر كذا في المحيط \* وفي بعض الفتاوى (١) خر كرى در راه بماند كرى كبرنده رفت وخر را ماند خد او ندر خاخر بنود فأخذ للصوص الحمار وذهبوا به فلا ضمان على المستكري وكذلك ان كان المكاري مع الحمار الا ان المستكري لم يكن معه فذهب المكاري وترك الحمار فأخذ للصوص الحمار فلا ضمان على المكاري اذ لم يكن للمكاري حمل المتاع على دابة أخرى فأما اذا أمكنه فلم يحمل كان عليه الضمان كذا في الذخيرة \* استأجر حمارا وذهب مع حماره الى البلد فأخذ العوان حماره المملوك فاشتغل بتخليصه من يده وترك المستأجر وضاع لا يضمن ان كان لا يعرف العوان قال قاضيخان لا يضمن مطلقا قال القاضي بديع الدين يضمن كذا في القنية \* استأجر حمارا لينقل التراب من خربة فأخذ في النقلة فانهم سدمت الخربة وهلك الحماران انه سدمت من معاملة المستأجر يضمن قيمة الحمار وان انه سدمت من غير معالجته بل ازحوا وفيها لم يعلم المستأجر به فلا ضمان عليه كذا في الفصول العمادية \* رجل استأجر حمارا لينقل عليه الشوك فذهب في سكة فيها نمر جارف بلغ موضعا ضيقا فاضرب الحمار فوقع في النهر مع الحمل واشتغل المستأجر بقطع الجبل فهلك الحمار قالوا ان كان الموضع ضيقا لا تسير فيه الحمار وعليها أحمالها كان ضامنا وان كان موضعا تسير فيه الحمار وعليها أحمالها لا يتجاوزان عنف عليه المستأجر حتى وثب الحمار من ضربه كان ضامنا وان وقع لامن ضربه وتعينفه لا يضمن كذا في الظهيرية \* استأجر حمارا لينقل عليه الحطب من الكرم وكان ينقل عليه الحطب ويوقره كما يوقر منه فصدم الحمار على حائط ووقع في النهر وهلك ان لم يعنف عليه في السوق بل ساق مثل ما يوق النامس مثل ذلك الحمار في ذلك الطريق فلا ضمان وان كان بخلافه فهو ضامن كذا في الذخيرة \* ولو حمل عليه الحطب الى المصرف صدم الحمار حائطا فوقع في النهر فعطب فان كان يروق الحطب سالما غلبا لم يضمن وان كان يعلم أنه قلم لا يسلم ضمن وكذا اذا ساقه على قنطرة ضيقة كذا في الغيانية \* مستأجر الحمار قبضه وأرسله في كرمه مع رذعته فسرق البرذعة وأثر فيه البردومض (٢) ومات منه في يد المالك ان كان الكرم حصينا بأن يكون له مائل رفيع لا يقع بصير المار على الكرم وله باب مغلق فان عدم واحد لم يكن حصينا والبرد لا يضره مع البرذعة لا يضمن البرذعة والحمار وان كان بحال يضره مع البرذعة ضمن قيمة الحمار لا البرذعة وان لم يكن حصينا ويضره مع البرذعة ضمن قيمتهما وان كان بحال لا يضره مع البرذعة ضمن قيمة البرذعة لا الحمار ويضمن نقصان الحمار الى وقت الرد الى المالك كذا في الوجيز للكردري \* غصب الحمار المستأجر والمستأجر يقدر أن يأخذه منه بعد التبين فلم يقل حتى ضاع لم يضمن كذا في القنية \* زرع بين ثلاثة حصده ثم استأجر واحدا من الثلاثة حمارا من رجل لينقل عليه الحصاد فقبض المستأجر الحمار ودفعه الى شريكه لينقل عليه الحصاد فذهب الحمار عند المستعمل وكان المعتاد فميا بينهم أن يستأجر أحدهم الحمارا والبقر ويستعمله هو أو شريكه لا يضمن المستأجر كذا في خزنة المفتين \* استأجر قبان بالبرن به الحمل وكان في عوده عيب ولم يعلم به المستأجر فوزنه وانكسر ان كان وزن مثل ذلك الحمل يمثل ذلك القبان بذلك العيب لا يضمن والا يضمن وهذا اذا لم يعلم الاجر المستأجر بذلك العيب أما اذا أعلم فقد أذن له بأن يوزنه به القدر الذي يوزن فيه بدون ذلك العيب فاذا وزن ذلك القدر لا يجب الضمان كذا في الوجيز للكردري \* قال نضر الدين وبه بقاء هكذا في الكبرى \* وفي ييوع (١) انقطع المكاري في الطريق وذهب المستكري وترك الحمار وصاحب الحمار لم يكن معه (٢) قوله ومات منه في يد المالك أي بأن رده المستأجر الى مالكه بعد المرض فمات من المرض في يد المالك كذا في المحيط بحراوى

المتنقي فيه القبض وان كان بقر يصر قابضا \* وفي المحيط يصير قابضا بالخلية وان بعد المدة ودعتهما \* وفي النوادر اشترى عقارا فقال البائع سلمته اليك وقال المشتري قبلت والعقار غائب عن حضرتهما كان قابضا في قول الامام وقالان كان يقدر على

اغلاقه ودخوله قبض والا \* ولو اشترى بشرة في السرح فقال له البائع اذهب فاقبض ان كان يحتمل يمكنه الاشارة يكون قبضا وكذا باع خلا في دن في منزل البائع وخلى بينه وبين مشتريه فتم عليه المشتري فهو قبض على (٤٩٩) ما عليه الفتوى بكن اشترى طعاما وقال

البائع كاهنا في غرارته فكالم

فيها صار قبضا خبلا للمجد

رحمه الله وكذا المسلم اليه

خلى بين المسلم فيه ورب السلم

على ما ذكره في الصغرى وفي

الفتاوى اشترى ثوبا فامر به

البائع بقبضه فلم يقبضه

حتى اخذته انسان ان كان

حين امره بقبضه يمكنه

قبضه بلا قيام صح التسليم

وان لم يمكنه بلا قيام لا يصح

\* اشترى طيرا أو فرسا في

بيت فامر به البائع بقبضه

فلم يقبض حتى انفتح الباب

وخرج المبيع لا يصح التسليم

فان فتح المشتري الباب

نخرج ان أمكنه الاخذ من

غير عون صح التسليم \* باع

دابة وهما را كبان عليه

لا يصح قبضا كما اذا باع دارا

وهما فيه وان باع وهو عليها

فقال المشتري اجلسي عليها

معك فجعله ان لم يكن عليها

سرح هلكت من المشتري

وان عليها سرح ان ركب

في السرح صار قبضا والا

\* اشترى وعاء هدي وهو اللبن

الخاثر في السوق فامر البائع

بنقله الى منزله فسقط في

الطريق فعلى البائع ان لم

يقبضه المشتري ولو وقع

حطه أو تبين في المصرف على

البائع النقل الى المنزل وان

تلف في الطريق فمن مال

البائع \* اشترى عشرة أرطال

خل معين ودفع الى البائع

فاوردة يكيله فيها فلما وزن رطالا انكسرت وسال وهما لا يعلمان فالوزن قبل الاتكسار على المشتري وبعده على البائع وان بقي من الوزن

شي قبل الاتكسار فصبه البائع ضمن مثله قدر المشتري هذا اذا كانت القارورة صحيحة وقت الدفع وان منكسرة ولم يعلم فانصبه البائع

المنتقى استاجر قدرا فلما انقضت مسدة الاجارة ردها الى المالك فهاكت في الطريق لا يضمن وان لم يرددها يضمن كذا في الفصول العبادية \* رجل استاجر قدرا فلما فرغ حمله على الحمار وذهب به الى بيت صاحبه فزالت رجل الحمار فانكسر لا يضمن ان كان حمارا يطبق ذلك وان كان لا يطبق يضمن كذا في خزائن الفتاوى \* استاجر قدرا للطبخ فطبخ فأخذه ليخرجه الى الدكان فانزلت رجله فوقع فانكسر ضمن كالحال اذا انزلت وقيل ينبغي أن لا يضمن بكن استاجر ثوبا باللس وتخرق من لبسه قبل وهو الصحيح (٢) وكذا في مسألة القصعة لا يضمن ان سقطت حال الانتفاع بها كذا في القنية \* رجل استاجر قاسا ودفعه الى الاجير ليكسر الحطب له فذهب به الاجير ولا يدري أين ذهب ان استاجر الاجير أولا لا يضمن لانه استاجر ليدفع اليه وعلى القلب يضمن والختار أنه لا يضمن مطلقا كذا في الخلاصة \* والاصح أنه اذا استاجر القاس أولا لعل لا يختلف فيه الناس بالاستعمال لا يضمن الا ان يكون الاجير معروفا بالخيانة وان استاجر القاس لم يختلف فيه الناس فان استأجره ليعمل هو بنفسه ضمن بالدفع الى غيره وان استأجر القاس ولم يعين المستعمل فدفعه الى الاجير قبل أن يستعمل هو بنفسه لا يضمن وان استعمل هو أولا ثم دفع الى الاجير ضمن كذا في فتاوى قاضيهان \* استاجر قاسا القصاب فأخذه منه العوان بالجباية ولم يخلصه بدراهم حتى ضاع لم يضمن كذا في القنية \* استاجر من رجل مرأوجعه في الطريق ثم صرف وجهه عن الطريق ودعا اجير له ولم يبرح عن مكانه ذلك ثم نظر الى المتر فاذا هو قد ذهب به قال ان كان تحويل وجهه لم يطل حتى لا يسمى به مضيعا للمر لا ضمان عليه والقول في ذلك قوله مع يمينه ان كذبه الاجير وان طال التفاته فهو ضمان كذا في المحيط \* واذا استأجر مرأوجعه في الطين ثم أعرض عنه فسرق ان طال الاعراض ضمن وان لم يطل الاعراض لا يضمن كذا في الملتقط \* سمى باع ما امره ببيعه فأمسك الثمن عنده بأمر صاحب الجولة فسرق الثمن لا ضمان عليه بالايجاع كذا في محيط السرخسي \* الحال اذا جاء بالجل فقال صاحبه أمسكه فهلك عنده لا ضمان عليه أما القصار والخياط ومن له حق الحبس لاستيفاء الاجرا اذا أمسك بأمره بعد العمل فهلك ان قبض الاجر فهو على ما ذكرنا وان لم يقبض فهو على الاختلاف المعروف كذا في التتارخانة \* واذا فسد القصاد أو بزغ البراغ ولم يتجاوز الموضوع المعتاد فلا ضمان عليه فيما عطف من ذلك فان تجاوز الموضوع المعتاد ضمن وهذا اذا كان البراغ باذن صاحب الدابة أما اذا كان بغير اذنه فهو ضمان سواء تجاوز الموضوع المعتاد أو لم يتجاوز كذا في السراج الزهاج \* اذا جهم الحجام أو ختن الختان فمات لم يضمن بخلاف القصار لكن هذا اذا لم يتجاوز موضوع الفعل فان تجاوز فقطع الحشفة ذكر في النوادر ان مات عليه نصف بدل النفس وان برئ فكمال بدل النفس وفي ديات شرح الطحاوي لو قطع الحشفة عليه القصاص ولو قطع بعض الحشفة لا قصاص عليه ولم يذكر أنه ما يجب عليه وفي الفتاوى الصغرى في كتاب الديات يجب حكومة العدل كذا في الخلاصة \* ولو استأجره ليقطع يده أو أضعفه أو ينزع سنه جاز ولو مات لا يضمن كذا في التتارخانة \* استاجر خبازا ليصنع له طعاما في ليلة فافسد الطعام فأمرقه أو لم ينتجبه كان ضامنا ولو لم يفسد الخباز شيئا ولكن رب الدار اشترى راوية من ما أو امر صاحب البعير فادخلها الدار فساق البعير فخر على القدر فكسر هاو أفسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئا ولا ضمان على الخباز فيما فسد وكذا لو سقط البعير على ولد صغير أو عبد صغير لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير كذا في فتاوى قاضيهان \* لو انفتح حلقوم الطاحونة وضاعت الحنطة ضمن الطحان كذا في السراجية والله أعلم

الباب الثامن والعشرون في بيان حكم الاجير الخاص والمشارك \* وهو مشتق على فصلين (الفصل الاول في بيان الحد الفاصل بين الاجير المشارك والخاص وبيان أحكامهما) \*

(٢) قوله وكذا في مسألة القصعة أي المتقدم ذكرها في عبارة القنية حيث قال استاجر قصعة فوقع من يده وانكسرت يضمن اهتله بجراوى

بأمره وهو أيضا لا يعلم بها فإذا كاله على المشتري وان كان المشتري يسكنها بيده قاله لاله كاله على المشتري وان كان الدهن غير معين لا يصير المشتري قابضا وان وزن الخلل بحضرة (٥٠٠) المشتري ولا يصير مشتريا لا بعد قبضه ولا يحل له التصرف فيه الا بعد الوزن ثانية وعند

البعض يحل التصرف قبل اعادة الوزن وعليه الفتوى وان كان الدهن عينافوزن بحضرة المشتري كان قبضا \* اشترى عبد أكبر موصوف وكاله ودفع اليه وصدقه البائع فيه ثم باعه قبل التكيل جاز \* هلاك المبيع باتا أو بخيار الشرط في يد البائع باقصة مساوية أو باستهلاك البائع أو كان حيوانا فقتل نفسه يبطل البيع لانه مضمون بالثمن فيسقط الثمن فلا يكون مضمونا بالقيمة لانه لا يتوالى على شيء واحد ضمان فان أتلفه المشتري والبيع بات أو ان خيار للمشتري لزم الثمن وان ان خيار للبائع والبيع فاسد لزم المثل في المثل والقيمة في القيمي وان بفعل أجنبي خير المشتري فان فسخ وعاد الى ملك البائع ضمن الجاني المثل أو القيمة والمضمون ان من جنس الثمن وفيه فضل لا يطيب الفضل وان من بخلافه طاب وان اختار المشتري امضاء البيع اتبع الجاني بالمثل أو القيمة وحكم الفضل ذكرناه في جانب البائع واختياره اتباع الجاني قبض عند الثاني خلاف المجد وأثره فيما اذا تولى على الجاني وفيما اذا أخذ من الجاني مكانه شيئا آخر جاز عند الثاني وان هلك بعد

اختلفت عبارة المشايخ في الحد الفاصل بينهم ما بعضهم قالوا الاجير المشتري من يستحق الاجر بالعمل لا بتسليم نفسه للعمل والاجير الخاص من يستحق الاجر بتسليم نفسه وبعضى المدة ولا يشترط العمل في حقه لاستحقاق الاجر وبعضهم قالوا الاجير المشتري من يتقبل العمل من غير واحد والاجير الخاص من يتقبل العمل من واحد وانما يعرف استحقاق الاجر بالعمل على العبارة الاولى بايقاع العقد على العمل كالأستاذ جري خياط الخياط له هذا الثوب بدرهم أو استأجر قصار اليه قصر له هذا الثوب بدرهم وانما يعرف استحقاق الاجر بتسليم النفس وبعضى المدة بايقاع العقد على المدة كالأستاذ جري انسانا شهر الخدمه والاجارة على العمل اذا كان معلوما صحته بدون بيان المدة والاجارة على المدة لا تصح الا ببيان نوع العمل واذا جع بين العمل وبين المدة وكذا العمل أولا نحو أن يستأجر راعيا مثلا ليرعى له غنما مسماة بدرهم شهر راعيا هو أجير امشتر كالا اذا صرح في آخر كلامه بما هو حاكم أجير الواحد بان قال على أن لا ترمى غنم غيري مع غنمي واذا ذكر المدة أولا ونحو أن يستأجر راعيا شهر راعيا هو راعيا له غنما مسماة بدرهم شهر راعيا هو أجير امشتر كالا اذا صرح في آخر كلامه بما هو حاكم الاجير المشتري قول وترعى غنم غيري مع غنمي كذا في النخبة \* والاوجه أن يقال الاجير المشتري من يكون عقده واردا على عمل معلوم (١) ببيان عمله والاجير الخاص من يكون العقد واردا على منفعة ولا يصير منفعة معلومة الا بد كالمدة أو بد كالمسافة كذا في التبيين \* وحكم أجير الواحد أنه أمين في قولهم جميعا حتى ان ما هلك من عمله لا ضمان عليه فيه الا اذا خالف فيه والخلاف أن يأمره بعمل فيعمل غيره فيضمن ما تولد منه حينئذ هكذا في شرح الطحاوي \* وحكم الاجير المشتري أن ما هلك في يده من غير صنعه فلا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول زفر والحسن وأنه قياس سواء هلك بأمر يمكن التعر زعنه كالسرقة والغصب أو بأمر لا يمكن التعر زعنه كالحرق الغالب والغارة الغالبة والمكارة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان هلك بأمر يمكن التعر زعنه فهو ضمان وان هلك بأمر لا يمكن التعر زعنه فلا ضمان كذا في المحيط \* وبعضهم أفقوا بالصالح علام بالقوانين والشيخ الامام طهير الدين الميرغنياني يفتي بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال صاحب العدة فقلت له يوم ما من قال منهم يفتي بالصالح هل يجبر الخصم لو امتنع قال كنت أفتي بالصالح في الابتداء فرجعت لهذا وكان القاضي الامام خراساني فاضحان يفتي بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الفصول العمادية \* وفي الابانة أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في هذه المسألة بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه أفتي كذا في التتارخانية \* وبقوله ما يفتي اليوم لتغير أحوال الناس وبه يحصل صيانة أموالهم كذا في التبيين \* ثم عندهما انما يضمن اذا كان المناع المستأجر عليه محمد نافية عمل أموال أو أعطاه معصفا ليعمل له غلافا أو سيفا ليعمل له جهارا أو نسكينا ليعمل لها نصا بافضاع المصحف أو السيف أو السكن فان لا يضمن اجماعا كذا في السراج الوهاج \* وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو دفع اليه معصفا يقطع باجر فضاغ غلافه لم يضمن وكذلك لو دفع اليه ثوبا ليرفقه في منديل فضاغ المنديل وكذلك اذا دفع اليه ميرا نال يصلح كفتيه فضاغ العود الذي يكون فيه الميزان كذا في المحيط \* وفي الخلاصة الثانية فان شرط عليه الضمان في العقد ان شرط عليه ضمان ما هلك في يده بسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالموت فسدت الاجارة في قولهم وان شرط عليه ضمان ما هلك في يده بسبب يمكن الاحتراز عنه كالسرقة ونحوها فكذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يصح الشرط والعقد كذا في التتارخانية \* ثم اذا وجب الضمان على الاجير المشتري عندهما فان هلك قبل العمل يضمن قيمته غير معمول ولم يكن له من الاجرة شيء وان هلك بعد العمل فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمته معمول ولا يعطى له الاجرة ويحط الاجرة من الضمان وان شاء ضمن قيمته غير معمول ولم يكن عليه اجرة كذا في السراج الوهاج \* وما

قوله ببيان عمله الصواب ببيان محله كاهو عبارة التبيين اه بحر اوى

القبض فعلى المشتري الا اذا أتلفه البائع والقبض بلا اذنه والثمن حال غير منقود فالبايع يصير مستردا ويبطل هلاك البيع وسقط الثمن عن المشتري وان هلك البائع قبضه سقط من الثمن قدر البعض سواء كان نقصان قدر أو وصف وخير المشتري بين

النسخ والامضاء وان يفعل اجنبي فالجواب فيه كالجواب في جميع المبيع وان باقفة مملوكة ان نقصان قدر طرح عن المشتري حصة الفائت من الثمن وله الخيار في الباقي وان نقص وصف لا يسقط شيء من الثمن لكنه يخير بين (٥٠١) الاخذ بكل الثمن أو الترك والوصف ما يدخل تحت البيع بلا ذكر كالاشجار

والبناء في الارض والاطراف في الحيوان والجسود في السككي ولو زنى وان يفعل المعقود عليه فالجواب كذلك وان يفعل المشتري صار قابضا ما أتلف بالانلاف والباقي بالتعيب فان هلك الباقي قبل حبسه فعلى المشتري وان بعد الحبس فعلى البائع وعلى المشتري حصة ما أتلفه لا غير فان حبس بعد سقوط حقه في الحبس فعلى المشتري كل الثمن وعلى البائع ضمانه ولو هلك البعض بعد القبض فعلى المشتري الا اذا كان يفعل البائع فان لم يكن له حق الاسترداد فهو كالاستهلاك من الاجنبي وان كان له حق الاسترداد انفسخ البيع في قدر ما أتلف وسقط حصته من الثمن عن المشتري فله ذلك الباقي في يد المشتري لزمه سقوطه من الثمن الا اذا هلك الباقي من سرية جنائية البائع فيكون مستردا له أيضا فيسقط الثمن وان زعم البائع أنه هلك بعد قبضه والمشتري انه قبل قبضه فالقول للمشتري وأيم ما برهن قبل وان برهنا قبل البائع وكذا لو ادعى البائع أن المشتري استهلكه وقبله المشتري وان أرفق فينبه الاسبق أو لى في الهلاك

هالك في يده بعلمه كالمصار اذا ذاق الثوب فخرق أو ألقاه في النورة فاحترق أو الجمال اذا تعثر فهو ضمان عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط \* خالف أولي يخالف كذا في الينابيع \* ثم الاجير المشترك انما يضمن بما جنت يده عندنا اذا كان محل العمل مسلما اليه تسليما يكفي لنقل ضمان العقد ولو كان مشتركا او المضمون بمناجوز أن يضمن بالعقد وفي وسع الاجير دفعه كذا في التارخانية \* ثم اذا وجب الضمان على الاجير المشترك بما جنت يده عند علمائنا الثلاثة كان المستأجر بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه غير معمول ولا أجر له وان شاء ضمنه قيمته معمولاً وعليه أجر المثل كذا في الذخيرة \* وفي التجريد اذا احترق بيت الاجير بسراج ضمن كذا في التارخانية \* ومن استأجر رجلا على خياطة ثوبه أو على قصارة ثوبه فقبضه قتل في يده غير فعله وبغير تعد منه فلا ضمان عليه كذا في شرح الطحاري والاجر المشترك كالحياط والقصار مؤثمة الرعليه لا على رب الثوب كذا في خزائن المقتنين \* ولو كان الاجير المشترك راعى بقراً وغنم أو غيرها للعامة فأتلف من سوقه وضر به بخلاف العادة ضمن قيمته ولو ساق الدواب على المشرفة فازدجوا على القنطرة فدفع بعضهم بعضا فوقه واتي الماء وعطبو اضمن قيمتهم كذا في الينابيع \* هلك المتاع في يد الاجير المشترك ثم استحق عليه وضمن القيمة لا يرجع على المستأجر بها كذا في العارية كذا في القنية \* الاجير المشترك اذا ساق الدابة فتناطحت فقتلت بعضها بعضا أو وطئت بعضها بعضا ضمن وان كان أجيرا وحده لا لو راخيل على انني فعتبت لم يضمن كذا في السراجية \* المستأجر لحفظ الخان اذا سرق منه لا ضمان عليه لانه حافظ للدواب والاموال في أيدي الارباب وكذلك الحارس لا يضمن اذا سرق ليلا كذا في الملقط \* وفي الناصري أكار ترك البقرة ترحى فسرت لا يضمن كذا في فتاوى قاضيهان والتارخانية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير في رجل استأجر رجلا ليعمل له دنان من الفرات الى مكان معلوم بأجر معلوم فوقع الجمال في بعض الطريق فأنكسر الدن فان شاء ضمنه قيمته في المكان الذي جله ولا أجر له وان شاء ضمنه في المكان الذي أنكسروا عطامه من الاجر بحسب ذلك وهذا مذهب علمائنا الثلاثة هذا اذا انكسر في وسط الطريق فأما اذا سقط من رأسه أو زلق رجلاه بعد ما انتهى الى المكان المشروط فانكسر الدن فله الاجر ولا ضمان عليه هكذا حكى عن القاضي صاعد النيسابوري وهذا الذي حكى عن القاضي صاعد يوافق قول محمد رحمه الله تعالى آخرافا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول محمد رحمه الله تعالى أولا فالجمال يجب أن يكون ضامنا هذا اذا حصل التلف بجنابة يده وأما اذا حصل لا بجنابة يده ان حصل بأمر لا يمكن التصر عنه لا ضمان عليه بالإجماع وله الاجر وان هلك بأمر يمكن التصر عنه فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان عليه وله الاجر بحسب ذلك وعندهما يجب الضمان ولما لك الخيار لو حصل التلف بجنابة يده كذا في الذخيرة \* فان سرق المتاع من رأس الجمال فان كان صاحبه معه فلا ضمان عليه اجماعا وان أوجب الضمان على الاجير المشترك وان لم يكن صاحبه معه فهو ضمان على أصلهما وكذلك انقطاع الجبل الذي يشتبه لمسكاري الجبل اذا كان انقطاعه في سوقه للدابة فهو ضمان وان كان انقطاعه من غير سوقه مثل أن تكون الدابة واقفة فصبى ريج فتعثرها فتسفر من ذلك فينقطع الجبل فلا ضمان عليه كذا في السراج الوهاج \* ولو احمل بحبل صاحب المتاع فانه قطع لا يضمن كذا في الغيائية \* استأجر رجلا ليعمل عليه زقمان من فرفعه المالك والجمال حتى يضع على رأس الجمال ويخرق لا يضمن الجمال وفي المشتق ولو وضعه الجمال في طريق ثم أراد رفعه فاستهان برب الزق فذهبا يضره فرفع ويخرق ضمن الجمال لانه صار في ضمانه وان بلغ منزل صاحب الزق وأنزله الجمال وصاحبه ووقع من أيديهم ما يضمن الجمال والقياس أن يضمن النصف وبه أخذ الفقهاء وكثير من المشايخ كذا في الوجيز للكردري \* ولو قال له احمل أحمشت هذا برهم وهذا نصف درهم فحملهما معا فذهل نصف أجرهما ويضمنهما ان هلكا ولو حمل أحدهما أو لافه ومنتطوع في الباقي ويضمنه ان

والاستهلاك وهذا كله اذا لم يكن قبض المشتري ظاهرا فان ظاهرا وادعى كل استهلاك الآخر فالقول للبائع وأى برهن قبل وان برهنا فله مشتري ثم ان كان للبائع حق الاسترداد للجهس صار به مستردا وانفسخ البيع وسقط الثمن عن المشتري وان لم يكن له حق الحبس فلمشتري



أن يضمنه القيمة ولا يبطل البيع بينهما \* قبض المشتري المشتري قبل نقده بلا اذنه فطالبه منه فخلى بينه وبين البائع لا يكون قبضاً حتى يقبضه  
بيده بخلاف ما إذا خلى البائع بينه وبين ( ٥٣ ) المشتري \* تخمير العصير المشتري قبل قبضه بطل البيع فإن عاد خلاً قبل المرافعة والابطال

خبر المشتري فإن خاصم  
وأبطل القاضى البيع ثم  
عاد فلا ليس له عليه سبيل  
قال شمس الأئمة هذا قولهما  
لان التخمير عندهما كالإباق  
وعند محمد بطل بالتخمير ولا  
سبيل عليه ان عاد خلاً مطلقاً  
لان التخمير عنده كالهلاك  
وقال الكرخي معنى بطل  
أنه يتمكن من الإبطال  
لثبوت إمكانية الأخذ لو عاد  
خلال قال القدوري لا حاجة  
اليه لانه لا يبعد أن يبطل  
البيع ثم يعود الى العصة  
بزواله \* اشترى حنطة معينة  
واستعار جوارق البائع ليكمل  
فيه فكال فيه فان الجوارق  
معينا فقبض والا ان  
المشتري حاضر فقبض وان  
غائباً لا وقال محمد ليس  
بقبض حتى يتسلم الجوارق  
فيسلمه اليه وعن محمد أعرى  
جوارق فاعاره وكال البائع  
فيه لا يكون قبضاً ان حال  
غيبه المشتري الا ان يقبض  
المشتري الجوارق ويدفعه  
الى البائع أو يدفع اليه  
المشتري أتية ليكمل فيها  
المشتري وفي رواية عمرو بن  
عمر لا يصير قابضاً وعن محمد  
اشترى وأمر البائع أن  
يجعل في وعاء المشتري فجعله  
فيه ليزنه فيه فأنكسر وتوى  
ما فيه فن مال البائع فان  
وزنه ثم أنكسر فان البائع  
أن يمنعه من المشتري فن

هلك لانه حل بغير اذنه ولو استأجر ليجمل جلود مميعة فدبغها وهلك أو أنفذها فلا أجر ولا ضمان لانه ليس بحال  
ولو استأجر ليجمل هذه الدراهم الى فلان فانفقها في نصف الطريق ثم دفع مثاليها الى فلان فلا أجر لانه ملكها  
بأداء الضمان كذا في التارخانية \* ولو استأجر رجلين فحمل أحدهما كله ان كناشر يكن يجب الاجر  
كاملاً بينهما ما وان لم يكونا نشر يكن في نصف الاجر لانه في حل النصف متبرع ولو حل الى المكان الذي اشترط  
فقال لصاحب الحل أملكه فامسك فاضاع لم يضمن ويجب الاجر ولو حمله لاستيفاء الاجر حين طاب منه  
ضمن وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ليس له أن يطالب بالاجر ما لم يضع عن رأسه ولو حل الى دار المستأجر  
وأدخله فعثر فسقط أو أراد أن يضع عن رأسه فسقط ضمن ولو كسره انسان آخر لم يضمن هو ويجب له الاجر  
كذا في الغيائية \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى الجمال اذ انزل في مفازة وتمياله الانتقال فلم ينتقل  
حتى فسد المتاع بسرقه أو مطر فهو ضمن وتاويله اذا كانت السرقة أو المطر غالباً كذا في الفصول العبادية  
\* استأجر ليجمل حقيبة الى مكان فانسقت بنفسها وخرج ما فيها قال أبو بكر ضمن بحكمال انقطع حبله  
وقال أبو الليث في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن قال نضر الدين وعليه الفتوى وبه تأخذ  
هكذا في الكبرى \* في المنتقى الجمال اذا كان يحملها على عنقه فعثر وأمرق وصاحبها معه فهو ضمن ولو زوجه  
الناس حتى أنكسر لا يضمن بالاجماع ولو أنه ذو الذي زحم الناس حتى أنكسر فإنه يضمن وصاحبها بالخيار  
ان شاء ضمنه وقت الكسر ويحيط عنه من الاجرة بازاء ما حل وان شاء ضمنه قيمته وقت الحل في ذلك المكان  
الذي حمله كذا في الخلاصة \* المسكاري كان يتقل الدبس من القرية الى المصرف فزل في الطريق ونام وخرق  
السكب الزق فاضاع الدبس لا يضمن ان نام جالساً كذا في القنية \* في اليتيمة سئل أبو حامد عن رجل استأجر  
اثر كانا يحمل له هذا الدبس من مروي الى بلخ فمال بلغ وسط الطريق كان هناك قنطرة وفيها حجر فلما أراد أن  
يعبر به البعير سقط رجله فيه وتلف الدبس وتلك القنطرة مما تسلك مع هذا الحجر هل يضمن اثر كان أم لا  
فقال يجب الضمان على اثر كان الذي كان يستعمله وسئل عن أبي يوسف بن أحمد فاجاب به كذلك كذا في  
التارخانية \* وان نثرت الدابة فسقط المتاع لا يضمن وان عثرت بسوق رب المتاع أو بقوده لم يضمن المسكاري  
وكذا اذا كان يسوقه ساء ولو كان صاحب المتاع على الدابة ومتاعه على دواب أخرى فهو يسير معهما يضمن  
المسكاري وهذا التقسيم على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو حمله على الدابة وصاحب المتاع راكب على  
الدابة فعثر وسقط لا يضمن صاحب الدابة وان لم يكن راكباً لكن يشي معه ضمن عند أبي حنيفة  
ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الغيائية \* ولو أصابه الشمس أو المطر ففسد لا يضمن وعندهما يضمن وكذا  
لو سرق من ظهرها ولو عاينها عيها فساق رب الدابة فعثر فهلك العبد لا يضمن لانه في نفسه بخلاف المتاع  
ولو كان العبد لا يستمسك ضمن كالثوب والبهيمة اذا هلك بسوقه كذا في الوجيز للكردي \* والصحيح أن  
لا فرق فلا يضمن العبد بالعقد كالحر كذا في التمر ناشى \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو كان على الدابة مملوك  
صغير لرب المتاع استأجر الدابة ليحملها فعثر الدابة فوق ما خات المملوك ففسد الحمل فانه لا يضمن المملوك  
ويضمن الحمل وان كان الهلاك من جناية يده ثم انما يضمن المتاع اذا كان العبد بحيث لا يصلح لحفظ المتاع  
وأما اذا كان يصلح لحفظ المتاع فحينئذ لا يضمن المتاع كذا في المحيط \* سئل أبو القاسم عن استئجار ليجمل  
عصيراً على دابته الى موضع فحمله فحين أراد أن يضعه أخذ أحد العبدلين ورمى بالعدل الآخر فانشق الزق  
من رمية قال ضمن نقصان الزق والعصير كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي فتاوى الفضلي اذا وقع جلال الى حال  
ليحملها الى موضع كذا وشرط عليه أن يسير ليلاً وصاحب الحمل معه يسير ان فضاء الدابة مع الحمل ان كان  
المسكاري يضيع الدابة بترك الحفظ ضمن بلا خلاف وان كانت ضاعت من غير تضييعه لم يضمن عند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لما ذهبوا اليه في أن لا يضمن ان كان رب المتاع يسير معه بلا خلاف ولكن

مال البائع حتى يدفعه اليه وان وزنه في شيء للبائع ثم نقله الى وعاء المشتري ثم أنكسر فن المشتري وان قال البائع المذكور  
زنه لي وأبعثه مع غلامك أو غلامي ففعل وأنكسر الوعاء في الطريق فالتلف من البائع الآن يقول ادفعه الى الغلام لانه توكل للغلام

والدفع اليه كالدفع الى المشتري \* وعن الثاني اشترى سمنا ودفع البائع طرفا ليه فيه وفيه خرق يعلم به البائع لا المشتري فكأله فيه قتلت  
فن البائع ولا شيء على المشتري وان لم يعلمه البائع وعلم المشتري أو يعلمان فالمشتري (٥٠٣) قابض \* اشترى في المصر حطباً فغصبه حال

جمله الى منزله من البائع غاصب فن البائع لان عليه التسليم في منزل الشاري بالعرف كمن استأجر دابة الى المصر له أن يبلغ عليها الى منزله بالعرف \* فان قلت في الاجارة لو قال استأجرت الى منزلي يصح فامكن الشرط وفي البيع بشرط الحمل الى منزله فسد وبلا شرط لا يجب الحمل الى منزله \* قلت شارط عرفاً لكن للابقاء لا الحمل \* فان قلت لو كان شارطاً الابقاء في منزله عرفاً لا جبر على التسليم والحمل الى منزله \* ولو قال أسلم في هذا المكان له ذلك كما لو أسلم في كرتي أنه يوفيه في مصر كذا يسلمه في أي محلة شاء فلو قال رب أسلم شرطت عليك الابقاء في محلة كذا فقال المسلم اليه نعم لكني أوفيه في غيرها من المحلات يجبر برب السلم على قبوله لان المضر ككان حكماً ولو اتحد حقيقة كالنزاع في ناحية من فواحي الدار يجبر كذا هذا \* قلت القياس في مسألة الاجارة والحطب ماذا كرت الآن العرف ما قلت فلا يمكن بائع الحطب ومؤجر الدابة من البلاغ الى منزله والاشياء التي على ظهر الدابة كالخبط والفحم والخبط والطبخ يجبر على الحمل الى منزل

المسذكور في أول هذا الجنس وشروط المرغبات في رواية صريحة في وجوب الضمان ههنا بالاجماع كذا في الفصول العمادية \* ولا يضمن الملاح ما غرق من موح أو ربح أو صدم جبل فان غرقت من مده أو معالجته ضمن وان انكسرت فغرقت فان كان من عمل الملاح ضمن والا فلا وان كان رب المتاع في السفينة أو وكيله لا يضمن الملاح الا بالتعدي لان المتاع في يده ولو كانتا سفينتين وهو في احدهما أو متاعه في الاخرى لم يضمن الملاح شيئاً الا بالتعدي كما في الدابتين وكذا لو خرج صاحب المتاع لصلاة أو فرض أو لحاجة ولم يغيب عن بصره لم يضمن الملاح الا بالتعدي ولو بلغت السفينة الى موضع ثم أعادها للريح أو الماء أو عادت الدابة عن بعض الطريق فان كان صاحب المتاع في السفينة أو على الدابة وجب الاجر ولا يطالب بالعودة الا أن يرتد للريح الى موضع لا يمكن قبضه فيه فيجبره على عودته بالاجر وان لم يكن صاحب المتاع أو وكيله مع المتاع يجبر على العودة بالاجر الاول كذا في الغياثية \* وان احترقت السفينة من نار أدخلها الملاح لحاجة لم يضمن وان لم يكن فيها رب المتاع كذا في التمرثاني \* استأجر سفينة معينة ليعمل عليها أمتعة هذه فادخل الملاح فيها أمتعة أخرى بغير رضا المستأجر وهي تطبق ذلك وغرقت والمستأجر معها لا يضمن الملاح كذا في القنية \* وسئل علي بن أحمد عن ركاب سفينة موقرة خافوا الغرق وقد أمسكت سفينةهم على الارض فخرج بعض الركاب واستأجروا سفينة ودخل فيها بعض الركاب وأدخلوا بعض الاجال وفعلاً ذلك مرة بعد أخرى تخفت السفينة وجرحت وأنفقوا في الاجرة قدر ما من الدنانير ان تكون تلك الاجرة على الذين باشروا العقد أم على جميع الركاب وصاحب الاجال وقد كانوا راضين بما فعل أو تلك فقال على العاقدين يجب الاجر والموافقة أولى كذا في التتارخانية \* وفي المتن لو كانت سفن كثيرة وصاحب المتاع أو الوكيل في احدها فلا ضمان على الملاح فيما ذهب من السفينة التي فيها صاحب المتاع أو وكيله وضمن ما سوى ذلك قال هذا كاه قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى قال ثمة ولا يوفى رجاء الله تعالى فيما اذا كانت السفن كثيرة قول آخر فقال اذا كانت السفن تنزل معها وتسير معاً حتى يكتفوا في رفقة واحدة فلا ضمان على الملاح وان تقدم بعضها بهضاً وكذا في القطار اذا كان عليها جولة ورب الجولة على بعض فلا ضمان على الجال كذا في المحيط \* ملائمة سفينة من أمتعة الناس وشدها في الشط لئلا تظهر فيها ثقب وامتلأت ماء وغرقت وهلكت الامتعة لا يضمن ان كانت تنزل هذه عادة ولو قال مالك الامتعة للملاح شد السفينة ههنا فلم يشد وأجرها حتى غرقت من الموج يضمن ان كانت تشد في هذه الحالة كذا في القنية \* نساج كل نساك مع صهره ثم اكرى داراً وانتهل مع متاعه لم يترك غزلاً هنالك فضاغ ان لم ينقل الغزل من حيث كان الى بيت ثان من دار صهره ولا أودعه صهره لم يكن عليه ضمان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما يضمن على كل حال كذا في الكهري \* وفي النوازل رجل دفع غزلاً الى رجل لينسجه كره باسا فدفع هو الى آخر لينسجه فسرقة من يده ان كان الثاني أجبر الاول لا يضمن واحد منهما وان كان الثاني أجنياً يضمن الاول دون الآخر وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما في الاول ضمان مطلقاً وفي الاجنبى ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الاخر كذا في الخلاصة \* وفي جامع الفتاوى وكذلك في الصانع اذا دفع الى مثله كذا في التتارخانية \* رجل أخذ غزل انسان لينسجه فوضع في بيت الاستاذ فغاب يجب عليه الضمان كذا في جواهر الفتاوى \* نساج ترك الكرباس في بيت الطراز فسرق الكرباس ان كان بيت الطراز حصيناً يمسك فيه مثل هذا المتاع لا يضمن وان كان بحال لا يمسك فيه مثل هذا المتاع ان كان ارباب الكرباس رضوا بذلك لا يضمن وان لم يرضوا بذلك ضمن وليس عليه أن يبني بيت الطراز لكن اذا أغلق الباب في الليل وذهب لا يضمن فلو سرق من بيت الطراز مرة أو مرتين لا يخرج من أن يكون حصيناً الا اذا خش كذا في الخلاصة \* (١) بافنده كره باس

(١) ترك النساج الكرباس في محل عمله وذهب الى بيته ليلا وأغلق الباب

المشتري والتي لاعلى الدابة كالصبرة شرط الحمل الى المنزل مقصد \* تسلم مفتاح المار ولم يذهب الى الدار فان كان يتيسر له الفتح بلا كفة فقبض وان كان لا يتيسر له الفتح بلا عانة لا يكون قبضاً \* وطء المشتري المشتراة لو بكر قبض فان أحدث البائع منعاً بعده صانقاً

لقبضة فان هلك في البائع ويبقى حصة النقصان بالبيارة على المشتري من الثمن وان ثبناها لوط ليس بنقصان وبه يصير قابضا فان احدث من بعد الوط ثم هلك يهلك كلها (٥٠٤) من البائع ووطه البائع المبيعة قبل التسليم يخير المشتري عند بعض المشايخ وبه نأخذ

وان أعتق المشتري المشتري فاسدا قبل قبضه وأجاز البائع في البائع ولا شيء على المشتري لعدم الملك قبل القبض فبالاجازة هذا العتق عليه \* وكذا لو قال المشتري فاسدا قبل قبضه أعتقه عني ففعل فالتحق عن البائع \* باع عرا على فحل وخلي بينة وبين المشتري صار قابضا وان كان البيع هبة والمسئلة بخالها لانه في معنى مشاع يحتمل القسمة \* اشترى بقره مريضة وخلاها في منزل البائع قائم لان هلكت غنى وماتت في البائع لعدم القبض وكذا لو قال للبائع سقها الى منزل فاذهب فأسلمها فله هلكت حال سوق البائع فان ادعى البائع التسليم قاله قول للمشتري ولو قال المشتري للمشتري عبدا كان أو أمة تعال أو امش معي فتخطى معه فقبض وقول البائع له نخذ تخليصة اذا كان يصل الى أخذه لا قبض \* نقد المشتري بعض الثمن ثم قال للبائع تركته عندك رهنا لباقي الثمن أو ودعة لا يكون قبضا \* قال المشتري للعبد اعمل كذا أو قال للبائع هره يعمل كذا فعمل فغطب العبد هلك من المشتري لانه قبض \* قال المشتري

رادر كارخانه ماند و شب بخانه رفت و در بست ) وذلك في وقت غلبة السرقة فسرقة الكرباس ان كان يترك مثل ذلك الكرباس في ذلك المكان في هذا الزمان لا يضمن ولا يضمن كذا في خزانة المفتين \* ١ (بافنده كرباس بافت و در خانه نهاد و بمالك رد نكر دزد برد ) هل يضمن الحائك فعلى قول من يقول مؤنة الرد على الاجير المشترك يضمن اذا تمكن من الرد ولم يرد على قول من يقول مؤنة الرد ليست عليه لا يضمن كذا في الفصول العمادية \* ٢ (بافنده كرباس بافت و خصم را كفت كه كرباس را برون كردم يا تا بيري وى كفت نزيديك تو باشد فردا يا يم و بيم شب دزد برد بافنده تا وان دار باشد ) لانه يصير مودعا بقوله ٣ (نزيديك تو باشد) واذا لم يقل (نزيديك تو باشد) وهلك بعد ما تم العمل قيل يضمن اذا تمكن من الرد ولم يرد وينبغي أن لا يضمن اذا حبس بالاجرة لانه لا يجب عليه الرد حينئذ كذا في خزانة المفتين \* رجل دفع الى نساج كرباسا بعهده منسوج وبعضه غير منسوج فسرقة ذلك عند النساج ذكر في النوازل أن على قول من يضمن الاجير المشترك ما هلك في يده بغير صناعته يضمن النساج كل الثوب لان المنسوج مع غير المنسوج يحكم بالاتصال كشي واحد ونسج الباقي يزيد في قيمة ما كان منسوجا فكان النساج في الكل أجيرا مشتركا فيضمن الكل وهذه جملة مسائل أفتوا فيها على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى منها هذه ومن ارجل دفع صرما الى خياط كرباسا خياط قيصا وبقى قطعة من الكرباس فسرقة قالوا يضمن الخياط ومن ارجل دفع صرما الى خفاف ليخزله خفافا ففصل شيء من الصرم فسرقة قالوا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو دفع الى حائك ثوبا بعهده منسوج وبعضه غير منسوج لينسج الباقي فسرقة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن شيئا وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يضمن المنسوج لانه فيه مودع وعند محمد رحمه الله تعالى يضمنهما كذا في الغنيمة \* ٤ (ريسمان يافنده داد و شرط كرد كه دو روز را بيا فديا بفت ) وهلك الثوب بعده يضمن على ما اختاره شيخ الاسلام الازرجندي وكذلك القصار كذا في الفصول العمادية \* ولو استأجره شهر العمل الخياطة فهو أجبر وحده ان استأجره ليخيط له ثوبا بعينه في يوم من الشهر يدرهم جازو ويرفع عنه أجر ذلك اليوم وهو درهم من أجر الشهر كذا في الغنيمة \* جاء الخياط بالثوب الى المسالك فغذبه المسالك من يده وتخرق من مد المال لا ضمان وان كان من مدهما ضمن الخياط نصف نقصان الخرق كذا في الوجيز للكردي \* سئل أبو القاسم عن فمار وضع ثوبا على الخشب في الحانوت وأقعد ابن اخته حافظا وغاب القصار فدخل ابن اخته الحانوت الاسفل فطار الطرار الثوب قال ان كان البيت الاسفل بحال يغيب عن عين الداخل موضع الثوب فان كان ابن الاخت ضمه اليه أو به أو أمه أو ضمه الخال عند فوت أبيه فالضمان على القصار وان كان الصبي بحيث يراه مع دخوله في ذلك الموضع فان كان الصبي منضميا اليه فلا ضمان على واحد منهم ما وان لم يكن منضميا فالقصار ضمان كذا في الحاوي للفتاوى \* قصار سلم ثياب الناس الى أجيره لينسجهم في المقصرة ويحفظها فانام الاجير ثم عاد بتياب وضاع منها خمس قطع ولم يدر كيف ضاعت ومتى ضاعت قال أبو جعفر اذا لم يدر أنها ضاعت في حال تومه فالضمان على القصار دون الاجير ولو علم أنها ضاعت في حال تومه فالاجير ضمان بترك الحفظ الواجب عليه ولو شاء صاحب الثوب ضمن القصار في الوجهين جميعا قال أبو الوليث رحمه الله تعالى انما قال له أن يضمن القصار لانه كان يأخذ في مسألة الاجير المشترك يقول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا ضمان على القصار وبه نأخذ قال الأستاذنا وعليه الفتوى هكذا في الكبرى \* قصار ان يتقبلان الثياب من الناس فترك أحدهما

(١) نسج النساج الكرباس ووضع في البيت ولم يردّه الى المالك فسرقة اللص ٢ نسج النساج الكرباس وقال للخصم قد أخرجت الكرباس فات لنا أخذه فقال له دعه عندك وغدا آتى وأخذه فسرقة اللص في الليل لا يضمن النساج ٣ دعه عندك ٤ دفع الغزل الى النساج وشرط أن ينسجه في يومين فنسجه

للبيع لا أعتدك على المبيع فسلمه الى فلان يسكه حتى أدفع لك الثمن ففعله البائع وهلك عند فلان يملك من البائع لان العمل الانسالك كان لاجله وهلاك المبيع قبل قبضه عند البائع يلزمه رد عين الثمن المقبوض وبعد اقاله يلزمه رد مثل الثمن المقبوض \* وذكر

في فتاوى سمرقند عن بعض المشايخ أن ما يملك من العقار قبل قبضه محسوب على المشتري وعامة المشايخ على أنه على البائع وفي كتاب الصلح ما يدل على قول العامة (الثالث عشر فيما يتعلق بالثمن) للبائع حبسه ٥٠٥ إلى قبض الثمن لكنه يحضر المبيع

إلى مجلس القضاء ولا يحضر البنت في النكاح إن المنع للصدوق وإن بقي من الثمن قليل له حبس كل المبيع وإن بعضه مؤجل له حبس الكل لاستيفاء الحال وإن كفل به رجل أو رهن المشتري لا يسقط حق حبسه وكذا إن أحال به البائع إلى غريم وعند الثاني يسقط بالحالة وإن سلمه قبل الاستيفاء أو بأذنه لفظاً أو كان يراه ولم يمنع لأبائك استداده وإن بغرأذنه ملك الاسترداد ونقض كل تصرف يتحمل النقص كالبيع والهبة والعق وفروعه وإن دفع الثمن وقبض بلاذنه ووجد البائع الدراهم زيوفاً أو مستحقة أو ستوقلة نقض قبضه وإن بأذنه لافي الزوف واسترد في الرصاص والمستوقة والمستحقة وإن تصرف فيه بعد قبضه يباع أهوبة ثم وجد الثمن كذلك لا ينقض التصرف لأن تصرف المشتري بعد القبض بأذن البائع كتصرفه وإن كان قبضه بعد نقد الثمن بلا إذن البائع وتصرف فيه ثم وجد الثمن كذلك ينقض من التصرفات ما يجتمل النقص وإن علم البائع قبضه بلاذنه ورضي به فهو كالأذن ابتداءً وفسر بهض النهر بجهة بأنه يضرب في دار غير السلطان والزوف المغشوشة والمستوقة صفرموه

العمل ودفع الثمن إلى الآخر وذهب وضاع شيء لا يضمن بالدفع إلى غيره إذا ضاع لأنهما كانا شريكين فكان أخذ أحدهما كأن أخذ صاحبه كذا في خزنة المفتين \* قصار رهن ثوب قصار قبضه عند رجل ثم افتك الرهن وقد أصابت الثوب نجاسة عند المرتن فلما نظر إليه صاحب الثوب كلف القصار بتطهير الثوب وإزالة النجاسة فامتنع القصار عن ذلك فتشاجر أو ترك الثوب عند القصار فهلك الثوب عنده قالوا إن كانت النجاسة لم تنقص قيمة الثوب لا شيء على القصار وإن كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب كان على القصار ضمان النقصان وبهلك الثوب أمانة كذا في فتاوى قاضخان \* ذكر في كتاب الضمان من فتاوى الديناري (٧) براهن ريجته بكازردادونكفت كه ريجته است كازر براهن راجهم نهاده وبراهن سوخت وكازر رندانت كه سوخته است بضم القصار لأنه هلك بغيره والجهل ليس بعذر كذا في الفصول العمادية \* قصار شمس ثوب القصار فاحترق كان ضامناً وكذا إذا عصر الثوب فتحرق وإن فعل ذلك أجبر القصار ولم يتمد الفساد لا يضمن الأجير ويضمن الأستاذ كذا في خزنة المفتين وعن محمد رحمه الله تعالى إذا أدخل القصار سراجاً في حانوته فاحترق به ثوب بغير فعله ضمن لأن هذا يمكن الاحتراز عنه في الجملة وإنما لا يضمن في الحرق الغالب الذي لا يمكن إطفاءه وهذا قولهم فامتنع أي حيفسه رحمه الله تعالى فلا يضمن ما هلك بغير صنعه كذا في الفصول العمادية \* وتليد القصار وأجبره الخاص إذا أدخل نار السراج بأمر الأستاذ فوقع شرارة على ثوب من ثياب القصار أو أصابه دهن السراج لا يضمن الأجير ويكون الضمان على الأستاذ لأنه أدخل السراج بأذنه فصار فعل الأجير كفعل الأستاذ ولو فعل الأستاذ كان ضامناً كذا في فتاوى قاضخان \* تليد الأجير المشترك إذا وقع من يده سراج فاحترق ثوب من القصار فالضمان على الأستاذ وإن لم يكن من ثياب القصار ضمن الأجير كذا في الخلاصة \* أطفال السراج في الحانوت وترك المسرجة في الحانوت وبقيت شرارة فوقع على ثوب رجل واحترق لا يضمن وبه يفتي كذا في الوجيز للكردي \* وفي التحرير تليد القصار وسائر الصانع وأجبرهم لضمائم عليهم لا بالتعدي ويضمن الأستاذ ولا يرجع عليهم كذا في التتارخانية \* أجبر القصار إذا وطئ ثوباً في بيت القصار كان ثوباً يوطأ مثله لا يضمن وإن كان مما لا يوطأ بان كان رقيقاً يضمن سواء كان ثوب القصار أو غيره كذا في الصغرى \* ولو شرط الضمان على المشترك أن هلك قبل يضمن إجمالاً والفتوى على أنه لا أثر له واشترطه وعدمه سواء كذا في الوجيز للكردي \* ولو جعل شيئاً في بيت الأستاذ بأذنه فسقط على ثوب فتحرق إن كان من ثياب القصار لا يضمن الأجير ويضمن الأستاذ وإن لم يكن من ثياب القصار ضمن الأجير كذا في الفصول العمادية \* وإن حل الأجير شيئاً في خدمة أستاذه فسقط ففسد لم يضمن ولو سقط على ودبعة عنده فأنسدها كان ضامناً لها وكذلك لو عثر فسقط عليها فإن كان بساطاً أو وسادة استعاره للبسط فلا ضمان في ذلك على رب البيت ولا على أجيره كذا في المبسوط \* ويضمن القصار ما تلف بدقه المعتاد أو احترق بالنورة في الحب أو بالتشميس قرب الثوب إن شاء ضمنه قيمته معمر ولا أعطاه الأجر وإن شاء ضمنه غير معمر ولا يعطى الأجر ولو قال رب الثوب لا يحمي هذا الثوب الدق أو قال رجل للزجاجي أقطع هذه الزجاجية فقال فلما لم من القطع فقال إن تحرق أو أنكسر فلا شيء عليك فدق الثوب وقطع الزجاج فتحرق الثوب أو انقطع الزجاج فإن كان لا يسلم مثله غالباً فلا يضمن له لأنه رضى به وإن كان يسلم أحياناً ضمن كذا في الغائية \* ولو أن أجبر القصار فمليدق من الثياب انفلتت منه المدقة فوقع على ثوب فتحرق فإن انفلتت على ثوب القصار قبل أن تقع على الخشبة التي يدق عليها وخرق ثوباً كان من ثياب القصار فلا ضمان عليه وإنما الضمان على الأستاذ وإن وقعت على ثوب ليس من ثياب القصار فإن الأجير يضمن فاما إذا انفلتت المدقة بعد ما وقعت على الخشبة (٧) أعطى ثوباً رقيقاً للقصار ولم يقل له أنه رقيق فوضعه القصار في الخابية واحترق الثوب ولم يعلم القصار أنه احترق

حكم في الشرع أنهم من جنس الدراهم حتى لو تجاوز بها في الصرف والسلم جازوا غلا لا يضمن كاسد النهر حجة لانه لا قيمة لهذه الصنعة  
فيردها على المشتري بلا شيء والسوقه (٥٠٦) ليس من الدراهم في الشرع حتى لو تجاوز بها في الصرف والسلم لا يجوز

وهي معرب سه تاهه \*  
أعار المبيع من المشتري  
أو أودعه قبل نقد الثمن  
سقط حق الحبس من البائع  
\* والمرتهن لو أعار الرهن  
من الراهن ملك الاسترداد  
\* أودع البائع أو أجر  
المبيع من أجنبي قبل  
قبض المشتري بلائذه  
فتلف في يد الأجنبي  
لا يضمنه المشتري لانه لو  
ضمنه رجع على البائع فصار  
كالتلف على يده وإن أعاره  
أو ملكه من أجنبي وتلف  
في يده للمشتري تضمنه بعد  
الاجازة لانه لو ضمن لا يرجع  
على البائع \* قبض المشتري  
قبل نقد الثمن بلائذ البائع  
وثنى أو أغرس أو ثوب بأصبعه  
ملك الاسترداد وإن تلف  
عند البائع ضمن ما زاد البناء  
والصنغ \* المشتري المفلس  
دبر أو أعتق المشتري قبل  
قبضه جاز ولا سعاية على  
الغلام الاعند الثاني خلاف  
الراهن المعسر يمتنع  
المرهون حيث يسعى المعتق  
في قيمته ثم يرجع على الراهن  
فإن كاتبه أو أجره أو رهنه  
قبل قبضه ونقد الثمن أبطل  
القاضي هذه التصرفات  
إن شاء البائع فإن نقده  
قبل الإبطال جازت الكتابة  
وبطل الرهن والاجارة ولو  
جارية فوطئها المشتري  
خلعت أو ولدت لا يتمكن

التي يدق عليها ثياب القصاره فاصابت ثوبا آخر ذكر في ظاهر الرواية أنه لا يضمن بالتفصيل بين أن يكون  
ذلك الثوب من ثياب القصاره أو لم يكن من ثيابها حكى عن أبي بكر البلخي أنه كان يقول يجب أن يكون  
الجواب فيه كالجواب فيما إذا وقعت المدقة ابتداء على هذا الثوب وقد ذكر الجواب فيه على التفصيل  
فكذلك هذا كذا الذخيرة \* في الواو الجدية ولو أصاب ذلك أنسا فقتله كان ضمانه على الأجير دون  
الاستاذ هكذا ذكر في الكتاب وذكر الشيخ المعروف بخوار زاد هذا في الوجه الأول وهو ما إذا  
أصاب أنسا فقبل أن تقع المدقة على الخشبة أم في الوجه الثاني وهو ما إذا أصاب أنسا فدموا وقعت المدقة  
على الخشبة فكذا الجواب على قول البعض فاما على ظاهر الرواية لا يضمن الآن هذا غير سديد والصحيح  
هو الأول كذا في التتارخانية \* ولو أنكر شيء من أدوات القصاره بعمل التلميذ مما يدق به أو يدق عليه  
لا يضمن التلميذ وإن كان مما لا يدق به ولا يدق عليه ضمن التلميذ كذا في الفصول العمادية وفتاوى قاضيخان  
\* ولو دعى رجل قوما إلى منزله فمشوا على بساطه فحرقوا أو جلسوا على وسادة فحترقت أو كان الضيف متقلدا  
سيفا فلما جلس شق السيف بساطا أو وسادة فلا ضمان عليه ولو وطئ على آية من أوانيه أو ثوب لا يسط  
مـ له ولا يوطأ فهو ضامن كذا في المبسوط \* ولو جفف القصار الثوب على حبل فحترق به حوله فحرقته  
لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضمن والسائق ضامن كذا في الذخيرة \*  
ولو استعان القصار برب الثوب فداه فحترق ولا يضمن من فعل أي ما تحترق فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى  
يضمن النصف وهو الصحيح هكذا في الغنياسة \* قال القاضي بقر الدين رحمه الله تعالى الفتوى على أنه  
لا يضمن إلا النصف كذا في الكبرى \* وإذا لم تحترق الثوب هل يسقط من الاجرة مقدار ما يخصه  
من عمل المالك ذكر في كتاب الفوائد لصاحب المحيط أنه يسقط وكذلك لو جاء صاحب الثوب وبخاط بعض  
الثوب في يد الخياط أو نسج بعض ثوبه في يد النسيج فانه يسقط من الاجرة بمحضه وهو الصحيح هكذا في  
الفصول العمادية \* وإذا أراد صاحب الثوب أن يأخذ ثوبه من القصار فتمسك به القصار لاستيفاء  
الاجر فحترقه صاحب الثوب فحترق الثوب كان على القصار ضمان نصف الحرق كذا في التتارخانية \*  
وفي القصارين إذا جنت يد أحدهما فالضمان عليهم ما يأتى به صاحب الثوب أيهما شاء بجميع ذلك كذا في  
خزانة الفتاوى \* قصار ضمن الثوب بسبب ثم ظهر الثوب قال أبو نصر لا يملك القصار كذا في الحساوي  
للفتاوى \* ذكر في اجازات العدة إذا دفع الثوب إلى قصار وقال أقصره ولا تضع عن يدي حتى تفرغ  
منه أو شرط اليوم أو غدا فلما فعل وطالبه صاحب الثوب مرات ففترط حتى سرق لا يضمن واستفتيت أئمة  
بخاري عن القصار إذا شرط عليه أن يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ وهلك في الغد هل يضمن أجابوا نعم  
يضمن كذا في الفصول العمادية \* وفي التوازل سلم ثوبا إلى قصار أو خياط ثم وكل رجلا بقبضه فدفع اليه  
القصار غير ذلك الثوب لم يلزم ذلك رب الثوب ولا ضمان على الوكيل إذا هلك الثوب في يده ورب الثوب أن  
يتبع القصار بثوبه هذا إذا كان الثوب المدفوع إلى الوكيل ثوب القصار وإن كان ثوب غير القصار كان  
لصاحب الثوب الخيار إن شاء ضمن الوكيل وإن شاء ضمن القصار فإن ضمن القصار فالقصار لا يرجع  
على الرسول وإن ضمن الرسول رجع على القصار لانه مغرور ومن جهته كذا في الذخيرة \* القصار لو دفع إلى  
صاحب الثوب ثوب غير فأكذه صاحب الثوب على ظن أنه له كان ضامنا كذا في خزانة المفتين \* ولو دفع  
القصار ثوب أنسا إلى غيره خطأ فقطعه وخاطه قرب الثوب يضمن أيهما شاء فإن ضمن القاطع لا يرجع  
على أحد وإن ضمن القصار رجع هو على القاطع وبأخذ القاطع ثوبه من القصار وكذا لو دفع القصار ثوب  
نفسه في الثياب إلى أنسا ولم يعلم فقطعه إلا أخذ ضمن الأخذ للقصار ثوبه وكذلك كل مودع دفع متاع  
نفسه مع الوديعة على ظن أنه له ولو قال القصار هذا ثوبك يصدق لانه أمين وكذا هذا في كل أجنبي مشترك

البائع من الحبس وإن لم تحبل أو لم تلده الحبس فإن ماتت في يد البائع أن أحدث صاحب البائع والافن المشتري لعدم وهل  
نقض القبض \* قال عبد الولاه اشتريت نفسي منك فباع المولى صح ولا يملك المولى حبسه لاستيفاء الثمن لانه صار قابض بنفس العقد كمن



اشترى دارا هو ساكن فيه يصير قابضا بالشرع ولا يملك البائع الحبس وكذا لو وكل أجنبي العبد ليشتره عن مولاه فاعلم المولى واشترى نفسه له لا يملك البائع حبسه للثمن يعود والحقوق الى العبد الوكيل (نوع منه) عليه ألف (٥٠٧) قرص أو غن أتى نصفه وقال هذا عن

أحد النصفين عينا لا يعتبر  
لأنه لا يفيد ولو كان بنصفه  
كفيل فأتى نصفه وقال  
هذا من كفالة فلان صح  
لأنه مفيد كلواختلف أصل  
الدين قرضا وغنا أو كفالة  
وعين ولو جاء بمال وقال هذا  
عن كفالة وقال الطالب  
لا أخذه الا عنهم له ذلك  
ويكون عن المالكين ويرجع  
بالباقى على المكفول عنه  
وان أتى ولم يقل شيئا لمطلوب  
أن يجعل عن أمه ماشاء وفي  
البيع ثلاثة أشياء عاقبة  
وعقد وغن ويتحد بالتحديد  
الكل ويتعدد بتعدد الكل  
وان تعدد البائع أو المشتري  
واتحد العقد والثن اتحد  
لربحان ما يوجب الاتحاد  
وكذا ان تعدد الثمن بان  
قال البائع بعث هذين  
الثوبين هذا عشرة وهذا  
عشرين أو قال المشتري  
كذلك واتحد الباقي لربحان  
جانب الاتحاد وتعدد العقد  
مع اتحاد الثمن لا يتصور فان  
تعدد العقد والثن والعقد  
تعدد قياسا واستحسانا وان  
تعدد العقد والثن واتحد  
للعقد تعدد الصفة اتفاقا  
وان اتحد العقد وتعدد العاقد  
والثن في القياس يتعدد  
لربحان جنبه التعدد وهو  
القياس وفي الاستحسان  
وهو قول الامام وعليه  
الفتوى لا يتعدد \* اشترى

وهل يحل الانتفاع ان اخذ عوضا عن ثوبه يحل والا فلا ولا أجر عليه ان أنكر ثوبه وكذلك اذا قال  
القصار ونحوه دفعت الثوب اليك يصدق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصدق الا بحجة كذا  
في العتابة \* ولو حبس القصار بامر المالك فملك ذلك ان لم يقبض الاجر لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى خلافا لهما وان قبض فملك ذلك أمانة بالاجماع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس للقصار الحبس  
فان حبسه وملك ضمن كذا في خزائن الفتاوى \* رجل بعث ثوبا الى قصار يريد تليذه ثم قال للقصار اذا  
أصلحته فلا تدفعه الى تليذي فإيا أصلحه دفعه الى تليذه فذهب التليذ بالثوب هل يضمن القصار فقال ان  
كان التليذ حين دفع الثوب الى القصار لم يقل له هذا ثوب فلان بعث به اليك لا يضمن فان كان قال ذلك  
للقصار فان صدق القصار التليذ في ذلك ضمن والا فلا كذا في المحيط \* وذكره احب المحيط في اجارات  
فتاواه رجل دفع ثوبا الى قصار ليقصره فجاء صاحب الثوب يطلب الثوب فقال له القصار دفعت ثوبك الى  
رجل فلننت أنه ثوبه كان القصار ضامنا كذا في الفصول العبادية \* وقعت واقعة في زمان صورتهما قوم  
من السراق أو أبواب قصار بالبليل وطلب واحد منهم من القصار ماء للشرب وقال أنا رجل رستاق محتاج  
الى الماء حاجة شديدة وباقي السراق قد اختلفوا ففتح القصار الباب وأخرج الماء فجلس طالب الماء على  
العتبة واشتغل بالشرب فحضر الباقون ودخلوا الحانوت وأخذوا القصار ومن معه وشدوهم وذهبوا  
بكرابيس الناس فاتفقت أجوبة الفتاوى أن هذا لا يكون سرقا غالبا ويجب الضمان على القصار وقاسوا  
هذه المسألة على مسألة ذكرت في شرح القدوري لو احترق حانوت القصار من نار وقعت من السراق ان ذلك  
لا يعتبر سرقا غالبا من قبل أنه يمكن اطفاؤه ذلك لو علم به في الابتداء والخرق الغالب الذي لا يمكن تداركه لو علم  
في الابتداء فالسرق الغالب الذي لا يمكن استدراكه لو وقع العلم في الابتداء وهنالك يمكن استدراكه  
والنحرز عنه حتى لو علم به لا يفتح الباب كذا في الذخيرة \* وفي الخاتمة ولو شرط على القصار العمل على  
وجه لا يتفرق صح شرطه لان ذلك مقدر له كذا في التتارخانية \* القصار اذا لبس ثوب القصار ثم نزع  
فضاع بعده لا يضمن وكذلك الاسكاف اذا أخذ خفة الينبعل فلبسه ضمن مادام لا يباذله ثم ضاع  
لا يضمن كذا في الفصول العبادية \* واذا دخل رجل الحمام ودفع ثيابه الى صاحب الحمام واستأجره  
للحفظ واشتراط عليه الضمان اذا تلف كان الفقيه أبو بكر يقول ضمن الحمامي اجماعا وكان يقول انما  
لا يضمن الاجير المشترك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا لم يشترط عليه الضمان أما اذا شرط يضمن وكان  
الفقيه أبو جعفر يسوي بين شرط الضمان وعدم الشرط وكان يقول بعدم الضمان قال الفقيه أبو الليث  
رحمه الله تعالى وبه نأخذ ونحن نفق به كذا في الذخيرة \* رجل دخل الحمام ودفع الثوب الى صاحب الحمام  
ليحفظه فضاع لا يضمن اجماعا لانه مودع لان كل الاجر بازاء الانتفاع بالحمام الآن يشترط الاجر بازاء الحفظ ولو  
قال الاجر بازاء الحفظ والانتفاع بالحمام فحينئذ يكون على الاختلاف فان دفع الى من يحفظ باجر كالثيابي  
فعلى الاختلاف كذا في الصغرى \* دخل الحمام وقال للحمامي أين أضع الثياب فأشار صاحب الحمام الى  
موضع فوضع ثمة ودخل الحمام ثم خرج رجل منه وأخذ الثياب فلم يمنعه صاحب الحمام فظنه صاحب الثياب  
ضمن صاحب الحمام هذا قول ابن سامة وأبي نصر الدوبوسي وكان أبو القاسم رحمه الله تعالى يقول لا ضمان عليه  
والاول أصح هكذا في المحيط \* نام الثيابي فسرق الثياب ان نام قاعدا لا يضمن وان نام مضطجعا يضمن  
في الوجهين المذكورين \* الثيابي اذا خرج من الحمام فضاع ثوبان تركه ضائعا ضمن وان أمر الحلاق أو  
الحمامي أو من في عياله أن يحفظ لا يضمن كذا في الخلاصة \* لو نزع الثياب بين يدي الحمامي ولم يقل بلسانه  
شيئا وتركه عنده ودخل ثم خرج فلم يجد هافا فان لم يكن الحمامي ثيابي يضمن الحمامي ما يضمن المودع لان الوضع  
بين يديه استحقاق كذا قال محمد بن سامة قال شيخ الاسلام خوارزما زادو به يفتي كذا في الفتاوى العتابة

جارية بهذا الالف مشيرا الى الدنانير يتعلق التوكيل بها حتى لو اشترى بالدرهم لا يلزم الموكل \* بعثك هذا العبد بالف فقال المشتري قبلت في  
نصفه لم يصح الا أن يرضى به البائع أو يقول بعث هذين بعشرة فقبل المشتري في أحدهما ورضى به البائع فيكون هذا استئناف الإيجاب

من المشتري لا قبول الايجاب فاذا رضى به البائع في المجلس يصح وهذا في الشيء الذي لبعضه حصه معلومه من الثمن كالعبد والفقير لان الانقسام بالاجزاء لا بالقسمه أموالو كان بالثمنه (٥٠٨) كالنوبين لا يصح القبول في بعضه وان رضى به البائع نوع آخر في الزيادة

الزيادة في الثمن والثمن جائز  
حال قيامه من جنس  
الثمن أو غيره ولو بعد المدة ولا  
ينفعه الندامة بعد الزيادة  
حتى يجبر على تسليمها ان  
أبى ويلحق باصل العقد  
حتى يرتفعها ان ردو شرط  
زيادة الثمن بقاء المبيع وكونه  
محللا للتقابل في حق المشتري  
حقيقه وجوز البقاء الزيادة  
في المبيع بعد هلاكه  
بخلاف الزيادة في الثمن  
على ظاهر الرواية ولو جارية  
فاعتقها أو أنشأ فيها شعبة  
لا تصح الزيادة في الثمن كالأول  
باعتها من غيره وهو قولهما  
وروي أنه يجوز \* ولو أجزأها  
أوردها أو شاة فذبحها يجوز  
في الثمن لا بعد الموت لعدم  
بقاء المحل وفي الأول  
باق لقيام الاسم والصورة  
وبعض المنافع وأحد عشر  
فعلا من المشتري تمنع  
الزيادة في الثمن حنطه قطعها  
أو دقها فخره أو لحافا ربه  
أو جعله قليه أو سكباجا  
والاعتاق بشعبه حتى  
الاستيلاد أو قطنه فغزله أو  
غز لا فتسبجه والحادي عشر  
موت المبيع \* وانما عشر  
فعلا لا تمنع الزيادة ذبح  
الشاة وندف المحل وجعل غير  
المحل وجعل الكرياس  
خريطة بلا قطع وجعل  
الحديد سيفا ورهن المبيع  
وأجزأه ولو أراضا أو باعه

\* وان كان للمعهامى ثيابي إلا أنه لم يكن حاضر ا ف كذلك الجواب أيضا وان كان حاضر الا يضمن صاحب الحمام  
كذا في الذخيرة \* ولو جاء رجل ووضع ثيابه عند جالس ولم يتقبل الجالس ولم يرتد عليه بان قال لا تضع  
عندي ضمن عند الهلاك لا تعارف كذا في الحاوي للفتاوى \* امرأة دخلت الحمام ووضعت ثيابها في  
بيت المسطح والحمامية تنظر اليها فدخلت الحمامية في الحمام بعد المرأة لتخرج الماء فتغسل صبي ابنتها وابتها  
مع صبيها في دهليز الحمام يرى منها فضاغت ثياب المرأة قالوا ان غابت الثياب عن عين الحمامية وعن عين  
ابنتها ضمن الحمامية والا فلا تضمن كذا في فتاوى قاضيان \* خرج من الحمام وقال كان في كبسي دراهم  
فضاغت ان لم يقر به الثباني لا ضمان عليه وان أقر به ان تركه ضاغت ضمن وان لم يضيعه ذكرناه في مسئلة  
القصار كذا في الفصول العمدية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل الراعى اذا كان أجبر وحدمات  
من الاغنام واحد حتى لا يضمن لا ينقص من الاجر بحسب ما او كان لا تجر أن يكلفه رعى أغنام آخر ولو هلك  
منها شئ في السقي أو الرعى لم يضمن هذا اذا كان الراعى أجبر وحدا فاما اذا كان أجبرا مشتركا فانه لا يضمن  
مامات من الاغنام عندهم جميعا وهذا اذا ثبت الموت بتصادقهم أو بالبينه فاما اذا ادعى الراعى الموت وحده  
رب الاغنام فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى القول قول الراعى فاما عند سدهما القول قول رب الاغنام  
ولو ساقها الى المرعى فعطبت منها شاة لامن سوقه بان صعدت الجبل أو مكانا مرتفعها فتردت منه فعطبت فلا  
ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما ضمن وكذلك لو أورد هاهنا اليسقة فيها ففرقت شاة  
منها فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان وعلى قولهما يضمن وكذلك لو أكل منها سميع أو سرق منها  
فالمسئلة على الخلاف ولو ساقها وعطبت شاة من هاهنا سوقه بان استعمل عليها فاعترت وانكسرت رجلها  
أو اندق عنقها فعليه الضمان عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط \* ولو أكل الذئب الغنم والراعى عندها  
ان كان الذئب أكثر من واحد لا يضمن لانه كالسرقة الغالبة وان كان ذئبا واحدا يضمن كذا في الوجهين  
للكردى \* وان ساق البقر فتناطحت فقتل بعضها بعضا في سوقه فان كان البقار أجبر وحدا لرجل  
لا يضمن وان كان مشتركا لقوم شتى فهو ضمان وكذا لو كان البقر لقوم شتى وهو أجبر أو أحدهم يكون ضمانا  
لما تلف من سوقه كذا في فتاوى قاضيان \* الراعى اذا ضرب شاة ففقد أعينها أو كسر رجلها أو تلف شئ  
منها يضمن قال مشايخنا هذا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قياس قوله ما ان ضربها في الموضع  
المعتاد ضربا معتادا ينبغى أن لا يضمن وقال بعضهم ينبغى أن يضمن بالضرب في الغنم على قولهم جميعا كذا  
في الظهيرية \* فان ضربها بالخشبة كان ضامنا عند الكل والراعى أن يرضى بنفسه وأجيره وتليذه ومن  
هو في عياله ولودفع الى غيره ولا يحفظه فضاغن ضمن كذا في الفائية \* وللاعى أن يبعث بالاغنام على يد  
غلامه أو أجيره أو ولده الكبير الذي في عياله فان هلك في يده في حالة الرد فان كان الراعى مشتركا فلا ضمان  
عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على كل حال وعند سدهما ان هلك بأمره يمكن التعرض عنه يضمن كالأورد  
بنفسه وهلك في يده في حالة الرد وان كان الراعى أجبرا خاصا فلا ضمان عليه على كل حال كالأورد بنفسه وهلك  
في يده حالة الرد وذكر الشيخ الامام الزاهد أحد الطوائس أن للأجير المشترك أن يرد بيد من ليس في عياله  
وليس للتخاص ذلك والحاكم مهروية سوى بينهما وقال ليس لهما ذلك كذا في المحيط \* الراعى المشترك اذا  
خلط الاغنام بعضها ببعض فان كان يمكنه التمييز بان كان يعرف غنم كل واحد فلا ضمان عليه والقول  
قول الراعى في تعيين الغنم لكل واحد وان كان لا يمكنه التمييز بان كان يقول لا أعرف غنم كل واحد فهو ضمان  
قيمة الاغنام والقول قول الراعى في مقدار القيمة وتعتبر قيمة الاغنام يوم الخلط وهذا على قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى لا يشك وعلى قولهما اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى بعضهم قال تعتبر القيمة يوم القبض  
وقال بعضهم يوم الخلط وهو الصحيح وانما ادعى بعضهم طائفة من الغنم فان الراعى يخاف ما هذه غنم هذا لانه

ثم ان المشتري الثاني لقي البائع فزاد في ثمنه \* أو زاد رب الارض سدس في نصيب المزارع واليد منه قبل أن يستقصد يدعى  
جاءه وبعده لا \* ولا بد في الزيادة من قبول الآخر حتى لو لم يقبل وتفرق فاعن المجلس قبل قبول الآخر بطات الزيادة \* وكما تصح من العاقد تصح

من وارثه أيضا \* والزيادة تصح وان مفسدة للعقد والتحقت وأفسدت العقد عنه خلافا لهما \* وتصح الزيادة من الاجنبي ايضا لكنه ان  
بأمر المشتري يلزمه لا على الاجنبي كالصالح وان بالأمره ان أجاز وان رده (٥٠٩) بطلت \* ولو كان حين زاد ضمنها عن المشتري أو

أضافها إلى مال نفسه لم تمت

الاجنبي وان بأمر المشتري

رجع عليه وان بالأمره

لا يرجع والخط جائز في جميع

المواضع التي جازت الزيادة

أولا لكنه ان خط بعض

الثنى التحق بالعقد وان خط

كاه لا يتحقق وذكر شمس

الاعنة أن هبة الكل خط

أيضا لكن لا يتحقق

بأصل العقد وقالوا ان

خط البعض انما يتحقق اذا

لم يكن المخطوط تبعا ووصفا

كمن باع بألف جواد فنفق

البائع زيوفا أو نهر جنة

ورضى به البائع أو باع

بالعبد سليم العبد دارا

فاعور الغيد فأخذ به نائع

الدار ورضى به فالشقيع

يأخذ بألف جدي في

الاول وبقيمة عبد سليم في

الثاني \* ولا يتحقق الوصف

بأصل العقد بخلاف

مالو خط بعض الثمن حيث

يأخذ الشقيع بالباقي

وان استعار المشتري المشتري

ليخدمه يوما أو يومين له أن

يسترد ويحبسه لاستيفاء

الثنى على رواية المستحق

وفي رواية القدر

بعد الاعارة والإيلاء من

البائع لا يملك الحبس

لاستيفاء الثمن في المشهور

(نوع في الكساد

والرواج)

باع بالدرهم وأخذ الخط

بالدراهم قالوا واجب عليه الدراهم

لكن القاضي لا يصدق به وان برهن على أن العقد كان بالدرهم قبل والاحلف القاضي البائع عند الثاني

وعليه الفتوى \* أخذ بكل درهم درهمين من الصغار وقد صار أقل أو أكثر وهو لا يلزم ثم علم لا يرجع عليه \* اشتري بدرهم نقد البلد ولم يتقد

يدعي عليه معنى لو أقرب يلزمه فاذا أنكر يستحلف فان حلف برى وان نكل ضمن القيمة لصاحبه كذا في  
الذخيرة \* سئل عن خلط أغنامه في قطيع رجل وأتى على ذلك مدوزهم صاحب الأغنام أنه يحفظ بغير  
أجر قال ان كان الحافظ معروفاً أنه يحفظ باجر كان القول له وعلى صاحب الأغنام أجر حفظه كذا في الحاوي  
للقتاوى \* لو خاف الراعي الموت على الشاة فذبحها لا يضمن كذا استحسن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى  
اذا كان بحيث يتحقق موتها أما اذا كان يرجى حياتها ذكر الصمد الشهد في الباب الاول من شركة  
واقعا أنه ان من ذبح شاة انسان لا تربي حياتها يضمن والراعي لا يضمن وفرق بين الاجنبي والراعي والفقيه  
أبو الليث سوي فقال لا يضمن الاجنبي كما لا يضمن الراعي والبقار وهو الصحيح كذا في الخلاصة \* ولو  
رأى رجل شاة انسان سقطت وخيف عليها الموت فذبحها لا يضمن استحسننا والمختار للفتوى أنه يضمن وان  
اختلف الراعي وصاحب الغنم فقال صاحب الغنم ذبحها وهي حية وقال الراعي لا ذبحها وهي ميتة كان  
القول قول الراعي كذا في خزائن المتن \* ولو قال له المالك اذبحها ان لم يكن في بطنها ولد فقال الراعي ليس  
في بطنها ولد أعلم بقينها فذبحها فاذا في بطنها ولد ضمن كذا في الخلاصة \* اذا مرضت بقرة تخاف البقار  
عليها الموت فذبحها لا يضمن ولولم يذبحها احتج ما نلت لا يضمن أيضا كذا في السراجية \* ولو أراد رب الغنم أن  
يزيد في الغنم ما يطيق الراعي كان له ذلك ولو أن رب الغنم باع نصف غنمه فان استأجر الراعي شهرًا على أن يربي  
له لم يحيط غنمه شيء من الاجر وان استأجره شهرًا يربي له هذه الغنم باعياها لم يكن له أن يزيد فيها في القياس  
ولكنه استحسن فقال له أن يكلفه من ذلك بقدر ما اقتضاه ولكن لا يكلفه إلا آخر ثم قال لو ولد الغنم لم يكن  
عليه أن يربي أولادها معها وبين القياس والاستحسن فيها ولو لم يستأجره شهرًا ولكنه دفع اليه غنما مائة  
على أن يربي له كل شهر بدرهم لم يكن له أن يزيد فيها شاة وان باع طائفة منها فانه ينقصه من الاجر بحسب  
ذلك وان ولد الغنم لم يكن عليه أن يربي أولادها معها فان اشترط عليه حين دفع الغنم اليه أن يولدها ويربي  
أولادها معها فهو فاسد في القياس ولكنه استحسن ذلك فأجاز والابل والبقرة والحيل والخيول والبغال في  
جميع ما ذكرنا كالغنم كذا في المبسوط \* وليس للراعي أن ينزوي على شيء منها بغير أمر صاحبها وان فعل ذلك  
ضمن ما عطب منها ولو أن الراعي لم يفعل ذلك ولكن الفعل الذي في الغنم نزع إلى واحدة منها فعطبت فلا  
ضمنان على الراعي في ذلك بالاجماع ان كان الراعي أجيرا خاصا وان كان أجيرا مشتركا فكذا الجواب عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما هو ضامن ولو نذرت واحدة منها وترك أتباعها حتى لا يضيع الباقي فهو  
في سعة من ذلك ولا ضمان عليه فيما نذرت بالاجماع ان كان الراعي خاصا وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان  
كان أجيرا مشتركا وان كان ترك حفظ مائدة والأمين يضمن بترك الحفظ لان الأمين انما يضمن بترك الحفظ  
اذا ترك بغير عذر وعندهما يضمن لانه ترك الحفظ بما يمكن الاختراعه ورأيت في بعض النسخ لا ضمان  
عليه فيما نذرت اذا لم يجد من يتبعها ليردها أو يبعثه ليجري صاحبها بذلك ولو تكرار من يجبي بالواحدة فهو  
متطوع ولو تفرقت الغنم والبقرة عليه فراقلم بقدر على أتباعها كلها وأقبل على فرقة منها وترك ما سوى ذلك  
فهو في سعة من ذلك ولا ضمان عليه لانه ترك حفظ البعض بعذر وعلى قولهما يضمن لانه بعذر يمكن  
الاحتراز عنه في الجملة كذا في الذخيرة \* ولو استأجر من يجبي بالنار فهو متبرع كذا في محيط السرخسي  
\* استأجر راعي أولم بين مسكان الراعي فان كان مشتركا فراعاه في موضع فهلكت واحدة منها بغير فرق أو  
افتراض سبب ونحو ذلك فقال صاحبها شرطت لك أن تربي غنمي في غير هذا الموضع فقال الراعي بل شرطت  
هنا فالقول قول صاحبها بالاجماع والبينة بينة الراعي وان كان أجيرا وحدها خلتا كما قلنا فالقول قول  
صاحبها وان أقام الراعي البينة فلا ضمان عليه بالاجماع كذا في الفتاوى العتبية \* واذا خلف الراعي  
فراعاه في غير المكان الذي أمره فعطبت فهو ضامن ولا أجر له وان سلمت الغنم القياس أن لا أجر له وفي

بالدراهم قالوا واجب عليه الدراهم لكن القاضي لا يصدق به وان برهن على أن العقد كان بالدرهم قبل والاحلف القاضي البائع عند الثاني  
وعليه الفتوى \* أخذ بكل درهم درهمين من الصغار وقد صار أقل أو أكثر وهو لا يلزم ثم علم لا يرجع عليه \* اشتري بدرهم نقد البلد ولم يتقد

حتى كسدت الثمن ان كانت لا تروج في السوق فسد البيع وان تروج واتقص ليس للبائع الا ذلك \* وفي التجريد اذا كسدت عن المشتري بطل البيع عند الامام \* وعند الثاني قيمتها ( ٥١٠ ) يوم العقد وعند محمد قيمتها آخر ما يتعامل الناس ثم عندهما الكساد في بلدة كاف للفساد

في تلك البلدة \* وقيل  
بالكساد في جميع البلدان  
\* وان رخص العدلى قال  
الامام ظهير الدين لا يعتبر  
هذا ويطلبه بما وقع عليه  
المعاملة بالعمارة الذي وقت  
المادة وفي المنتقى غلت  
الفلاس أو رخصت فعند  
الامام الاول والثاني أولا  
ليس عليه غيرها وقال  
الثاني ثانيا عليه قيمته من  
الدرهم يوم البيع واقتبس  
وعليه الفتوى وفي المحققات  
عليه في المنقطع قيمته في  
آخر يوم انقطع من الذهب  
والنضة قال وهذا هو المختار  
والانقطاع والكساد سواء  
وسد الانقطاع أن لا يوجد  
في السوق الذي يباع فيه  
ويستوى أن يكون مقبوضا  
أولا وان لم يكن المبيع  
مقبوضا فلا حكم لهذا  
البيع وان مقبوضا فيكون  
كالبيع الفاسد والاجارة  
كالبيع والدين على هذا  
وفي السكاح يلزمه قيمته  
تلك الدراهم وان كان نقد  
بعض الثمن دون بعض فسد  
في الباقي \* وان قبض الثمن  
من المشتري الدال للبائع  
وكسد في يد الدال لا يفسد  
العقد لان حق القبض له  
\* وقع البيع بالعدلى أو  
الفلاس وكسد قبل قبضها  
فسد البيع \* وان غلا  
أو رخص لا خيار لاحدهما

الاستحسان يجب الاجر كذا في المحيط \* سئل نجم الأئمة الحلبي عن سلم أقراسه الى الراعي ليحفظها  
مدة معلومة ودفع اليه أجره لحفظه والراعي واشتغل الراعي به وترك الأفراس فضاغت فهل يضمن فقال  
لان كان ذلك متعارفا فيما بين رعاة الخيل والافنم كذا في القنية \* راعى الرماك اذا توهق رمكة فوق الوهق  
في عنقه فجذبها فعطيت فهو ضامن فان فعل ذلك باذن صاحب الرمكة فلا ضمان هكذا ذكر في الاصل  
قال بعض مشايخنا هذا اذا كان الراعي أجبر وحدها ما اذا كان أجبر امشتر كانه وضامن وعامتهم على أنه  
لا ضمان عليه على كل حال كذا في الذخيرة \* وفي الولوالجية وهو الصحيح كذا في التتارخانية \* اذا شرط على  
الراعي ضمان ما عطب بفعله جاز ولا يفسد به العقد كذا في التتارخانية \* اذا شرط على الراعي  
ضمان ما مات منها ان كان الشرط في العقد بفسد العقد وان شرط ذلك بعده لم يصح الشرط ولم يفسد العقد  
هو الصحيح المختار للفتوى كذا في جواهر الاخلاطى \* ان كان الراعي مشتركا يري في الجبال فاشترط عليه  
صاحب الغنم أن ياتيه بسمة ما جوت منها والا فهو ضامن فهذا الشرط غير معتبر على قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى القول قوله وان لم يأت بالسمة وعندهما هو ضامن وان أتى بالسمة الا أن يقيم البيعة على الموت  
ولا يبيع المصدق أن يصدق غنما مع الراعي حتى يحضر صاحبها فان أخذ المصدق الزكامة من الراعي فلا ضمان  
على الراعي في ذلك كذا في المبسوط \* واذا قال رب الغنم للراعي دفعت اليك مائة شاة فقال الراعي لا بل  
تسعون فالقول قول الراعي وان أقام البيعة فالبيعة بينة صاحب الغنم وليس للراعي أن يسقي من ألبان  
الغنم وأن يأكل كذا في المحيط \* وفي تجنيس خواهر زاده ولا يبيع فان فعله ضمن كذا في التتارخانية  
\* وليس للراعي اذا كان خاصا أن يري غنم غيره بأجر فلو أنه أجر نفسه من غيره لعل الراعي ومضى على ذلك  
شهور ولم يعلم الاول به فله الاجر كذا على كل واحد منهما لا يصدق بشئ من ذلك الا أنه يأثم كذا في الذخيرة  
\* وفي الولوالجية بخلاف ما اذا استأجره يوم بالحصدا وللخدمة فخصه في بعض اليوم أو خدمه لغيره لا يستحق  
الاجر كذا في التتارخانية \* قال ولو كان يطل يوما أو يومين من الشهر أو مرض سقط الاجر  
بقدره كذا في الذخيرة \* وان اشترط عليه جنيها معلوما وسما لنفسه وما يبق بعد ذلك للراعي فهو كله  
قاسم للراعي ضامن لما أصاب من ذلك وله أجر مثله كذا في المبسوط \* قال وان دفع الراعي غنم رجل  
الى غيره فاستهلكها المدفوع اليه وأقر بذلك الراعي فان لصاحب الغنم أن يضمن الراعي وليس له أن  
يضمن القابض اذا لم يقر أن المقبوض ملك المدعى ولم تتم للمدعى بيعة فان أقام المدعى البيعة أن ما قبض  
كان له أو أقر القابض بذلك ان كان ما قبض قائما بعيته في يد القابض كان للمدعى أن يأخذه وان كان  
مستملكا كان المالك بالخيار ان شاء ضمن القابض وان شاء ضمن الراعي كذا في المحيط \* ولا يقبل قول  
الراعي على المدفوع اليه ان كان الراعي أقر وقت الدفع أنه المدفوع اليه كذا في الفصول العبادية \* بقار  
لاهل قرية ولهم حرمي ملتف بالاشجار لا يمكنه النظر الى كل بقرة وضاع بقرة لا يضمن كذا في خزائن المفتين  
\* الاجير للحفظ يضمن بترك الحفظ وذلك أن يغيب عن بصره حتى ضاع كذا في الغنائمة \* قال ابن  
الائمة الكرايىسى وأبو حامد لو قال البقار المشترك لأدري أين ذهب الثور فهذا اقرب بالتضييع في زماننا  
كذا في القنية \* وفي الجامع الاصغر سئل الدبوسي عن البقار يدخل السرح في السكك وأرسل كل  
بقرة في شكة صاحبها ولا يسلمها الى صاحبها وكذا يفعل الراعي فان ضاعت بقرة أو شاة قبل أن تصل الى منزل  
صاحبها يضمن ما ضاع قال لا ضمان على البقار والراعي وقال بكر بن محمد اذا لم يعد ذلك خلافا منه لم يضمن  
كذا في الحاوى للفتاوى \* زعم البقار أنه أدخل البقرة في القرية ولم يجد صاحبها فيها ثم وجدت بعد  
أيام قد هلكت ان اعتاد أهل القرية أن يكونوا راضين بالادخال في القرية من غير أن يذهب بها الى بيت  
كل فالقول للبقار أنه أدخلها فيها فان أبي أن يحلف ضمن والا لا يضمن وكذا لو أدخل البقرة في مريضها

وان استقرض فلوسا وكسدت على المستقرض مثل الكساد لا القيمة ولا المثل من الذي أحدثوه عند  
الامام وعند الثاني قيمته من أحد النقيدين يوم القبض وعند محمد قيمته في آخر يوم كسدت اسوينة قبل الكساد \* وكذا اذا أقرضه طعاما

بالعراق وأخذته بمكة فمعد الثاني عليه قيمته يوم قبضه وعند محمد قيمته بالعراق يوم اختصما \* وكذا الخلاف في الفلوس المغضوبة إذا كسدت حال قيام العين وكذا العدالي والفتوى على قول محمد رفقاً بالناس \* اشترى بالنقد (٥١١) الراعي وتقابضاً وتقابضاً لا بعد كساده رد البائع

المثل إلى القيمة عند الامام

وان كسد بعد تقدي بعض

الثلث فسد في الباقي بقدره

كالهلال \* ولو اشترى بالنقد

الكاسد بلاشارة وتعين

فالعقد فاسد كالكساد

الطارئ \* وقالوا لو مكانه

نكاح يجب مهر المثل وفيه

نظر ويجب أن يقال لو قيمة

الكاسد عشرة أو أكثر

فهى وإن أقل فتمام العشرة

وان طرأ الكساد العام في

كل الاقطار ثم راجت قبل

فسخ البيع يعود البيع جائزاً

لعدم انفساخ العقد بلا

فسخ والدرهم الغيلة

كالفلوس إذا كسدت ولو

كانت تروج لكن انتقص

قيمتها لا ينفسد وليس له الا

ذلك في فتوى البعض وفتوى

القاضي على أنه يطالبه

بالدرهم التي يوم البيع

بعين تلك العيار ولا يرجع

بالتفاوت وكذا الدين

(نوع آخر في التأجيل)

اشترى إلى سنة منكرة ولم

يسلمه حتى مضت السنة

فلاجل سنة آتية عند الامام

\* بخلاف ما لو أجله إلى

رمضان ومنعه عن القبض

حتى دخل رمضان حل

المال عليه وقالهما سواء

وبعد التأجيل لا علة

الحبس لاستيفاء الثمن

لاجل الاجل ولا بعنه \* ولو

في البيع خياره أو لأحدهما

ثم خرج واحد وضاع لا يضمن الا اذا شرط تسليم كل ثور إلى صاحبه كذا في الوجيز للكردي \* (١) بقار شرط على أصحاب بقراً في لو أدخلت البقرة القرية في مكان مسمى فأنا برى ومنها فشرطه جائز وهو برى فلو مات بقراً أحدهم بقاء بمنائها إلى المكان المسمى فهو على الشرط الاول ولا يلزمه تجديد شرط كذا في المم \* يعني يبرأ الراعي اذا أدخلها في القرية كذا في التتارخانية \* وفي المنتقى اشترط البتار على أصحاب البقرة في اذا أدخلت البقرة القرية إلى موضع مسمى فأنا برى ومنها فشرطه جائز وهو برى فان مات بقراً رجل منهم بقاء بمنائها إلى موضع البقرة الذي اجتمع فيه البقر ثم يخرجها فهو على الشرط الاول ولا ينبغي أن يشارطه الناس وان بعث رجل ببقرة إلى ذلك الموضع ولم يسمع بالشرط الذي كان بينه وبين أهل القرية لم يبرأ البقار حتى يرد عليه وان كان يسمع بالشرط فالشرط جائزاً - تحسناً قال القاضي فخر الدين والفتوى على ما ذكر في المنتقى هكذا في الكبرى \* وفي النوازل امرأته بعثت ثوراً إلى بقار ثم جاء الرسول اليه وقال الثوري وأخذ منه فهلك الثوران قامت لها ابنة فلها أن ترجع على البقار ولا يرجع البقار على الرسول ان كان يعلم أنه لو دفع ذلك دفع اليه وان لم يكن علم بذلك يرجع كذا في المحيط \* وفي فوائد صاحب المحيط رجل بعث ببقرة إلى البقار على يد رجل بقاء إلى البقار هذه البقرة وقال ان فلان بعث إليك هذه البقرة فقال البقار اذهب بها فاني لا أقبلها فذهب بها فهلكت فالبقرة ضامن لانه اذا جاءهم إلى البقار فقد انتهى الامر فيصير البقار آميناً وليس للودع أن يودع كذا في الفصول العمادية \* أهل قرية دفعوا حجرهم إلى رجل ليرعاها فبعثوا معه رجلاً من القرية فقالوا لا نعرف الراعي فقال الراعي للرجل كن مع الحجر حتى اذهب بهذا الحجر فأجل عليه كذا فذهب بالحجر ولا يدري أين ذهب لا يضمن الرجل كذا في الغيانية \* بقار غاب عن الباقورة فوقعت الباقورة في زرع رجل وأفسدت الزرع لا يضمن البقار الا أن يكون البقار أو سل الباقورة في زرع رجل أو أخرج الباقورة من القرية وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في الزرع أو أنف مال انسان في سوقها فيضمن البقار كذا في خزائن الفتاوى \* ٢ (از جمله ربه بری بدکان ره اس در آمد راعی در آمد تابیر و نراند بر هاشکست) ضمن الراعي لانه سائقه كذا في الفصول العمادية \* أهل قرية يزعمون دوابهم بالنوب اندهبت منها بقره في نوبة أحدهم قال ابراهيم بن يوسف هو ضامن في قول من يضمن الاجير المشترك وهو الصحيح لان المفتوى على أنه لا يضمن الاجير المشترك الا ما تلف بصنعه هكذا في الكبرى \* وسئل عن أهل قرية اتفقوا على أن كل واحد منهم يحفظ يوماً سرهم فلما كانت نوبة أحدهم استأجر آخر لحفظها فاخرجها الاجير إلى المقارة ودخل في بيته فلا كل قضاع بعضهم على من يجب ضمانه فقال ان ضاع عند غيبة الاجير فالاجير ضامن لترك الحفظ وان ضاع بعد ما عاد اليه من الاكل فلا ضمان لانه ترك الخلاف باله ودفن من الضمان والضمنان على صاحب اليوم بحال كذا في فتاوى النسفي \* هذا اذا لم يشترط عليه الحفظ بنفسه أما اذا شرط عليه الحفظ بنفسه يضمن بالدفع إلى غيره وانما يضمن الاجير في هذه المسألة اذا لم يترك مع الدواب أحداً من أهله أما اذا ترك مع الدواب حافظاً من أهله فلا ضمان عليه بحال أيضاً كذا في خزائن المفتين \* بقار يحفظ بأجر فترك البقر عند رجل يحفظها ويرجع هو إلى القرية ليخرج منها ما يتخلف أو لحاجة نفسه قضاع بعض ما كان خارجاً قالوا ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والا فلا كذا في فتاوى قاضيخان \* البقار اذا ترك الباقورة على يد أجني يحفظها هل يكون ضامناً قال ان تركها مدة يسيرة مثل أن يبول أو يأكل أو يتوضأ أو نحو ذلك لا يضمن لان هذا القدر عرفو كذا في الفصول العمادية

(١) قوله بقار شرط على أصحاب بقراً الخ هذه العبارة موجودة في جميع النسخ وساقطة من النسخة المجموع منها وهي عين ما بعدهما فالصواب اسقاطها دفعاً لثقل التكرار اه

(٢) دخل جدي من القطيع في مكان الرأس ودخل الراعي ليخرجه فكسرت حرات

والتأجيل مطلق فن وقت لزوم العقد \* ومن له على آخر درهم فوجد هادنا برة أن يعتيده ويأخذها \* وذكر في شرح الطحاوي أنه ليس له أن يأخذها ويجوز تأجيل كل دين ويلزم الا القرص فانه لا يلزم \* وبموت البائع لايجل الثمن المؤجل وبموت المشتري يحل \* ولو أجله الوارث



لا يصح لان الثمن في الذمة وكان فائدة التأجيل أن يتجر ويؤدى الثمن من تمام المال وبالموت تعين الاداء من التركة فلا فائدة في التأجيل \* وقوله للمشتري حال كون الثمن حالا (٥١٣) \* أذالى في كل جمعة أو الى شهر لا يكون تأجيلا \* اشترى شقة صامفرا معلوما من أرض وقبض

\* بقار ترك البقر مع صبي ليحفظها فهلكت بقره وقت السبق باقعة فان كان للصبي قدرة الحفظ لم يضمن وان لم يكن له قدرة الحفظ فقد تركه بالاحفظ فيضمن كذا في جواهر الفتاوى \* الباقورة مرت على فنترة فدخلت رجل واحدة في النقب وانكسرت أو وقعت بقره في الماء وغابت وهلكت ضمن البقار وان لم يكن من سرقه اذا أمكنه الحفظ كذا في الوجيز للكردي \* ٣ (كواره بان كواره راما نبدست كسى وركرك كوساله راخوردضامن نبودچون بدست عيال خودش مانده بود \* كواره بان كواره راضائع مانده وبنجانه رفت وزن را فرستاد زن نكاه داشت تاشبانكاه كوى غائب است ونميداند كه چه وقت غائب شده است) يضمن البقار كذا في خزائن المفتين \* وان استأجر الحارس واحدا من أهل السوق حل للعارس ما أخدمهم اذا استأجره رئيسهم وينفذ عقد الرئيس عليهم وان كرهوا كذا في الظهيرية \*

\* (الفصل الثاني في المتفرقات) \* في النوازل دفع سيف الى صيقل ليصقله ودفع الجفن معه فسرق لا يضمن الجفن كذا في المحيط \* وفي فوائد جدي شيخ الاسلام برهان الدين دفع مصحفا الى وراق ليجلده فسافر به وأخذ المصوص هل يضمن أجاب نعم قال عني نظام الدين وقد أجبت أنا أنه لا يضمن معتقدا على ظاهر الفقه أن المودع اذا سافر بمال الوديعة لا يضمن ولا يقال بأنه مودع بأجر فيضمن لان الاجر ليس على الحفظ الا أنه أشار الى فقه حسن وقال يجب أن يضمن لان الوديعة اذا كانت بغير أجر انما لا يضمن لانه ليس ثمة عقد حتى يتعين مكان العقد للعقد وفي الوديعة بأجر انما يضمن لانه تعين مكان العقد للحفظ وهما ما أمر به بالحفظ مقصودا وانما أمر به بالحفظ ضمنا في الاستحجار وفي الاجارة يعتبر مكان العقد فكذا ما في ضمنها فلذا يضمن كذا في الفصول العمادية \* أعطى صائغا ذهباً ليقتضه منه سوارا منسوجا ولم يكن من عمله نسج فطوّل الذهب وأعطاه من ينسجه فسرق منه فلو أعطاه الاول الثاني بغير مالسك ولم يكن الثاني أجبره أو تليذه خير مالسك وضمن أيهما شاء عندهما وعنده أبي حنيفة رحمه الله تعالى ضمن الاول ولو ذكر الثاني أنه سرق منه بعد عمله لم يضمن أما مادام في عمله فبده يضمنان كذا في الكبرى \* الرد في الاجير المشترك نحو القصار والخياط والنساج على الاجير وهذا بخلاف مالواجر عبدا أو دابة وفرغ المستأجر فانه يجب الرد على صاحب الدابة كذا في المحيط \* يتيم بان (٤) أجير مشترك حتى لو ضاع شيء من اليتيم يضمن عندهما وهذا اذا ضاع من خارج الحجر فان ضاع شيء من داخل الحجر بأن نقب اللص لا يضمن على الاصح كذا في خزائن المفتين \* الخناس أجير مشترك حتى لو ضاعت جارية أو ضاع غلام منه لا يضمنه لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك الدال أجير مشترك فلو دفع الدال الثوب الى رجل ليراه يشتري فذهب بالثوب ولم يظفر به فلا ضمان على الدال ولو كان في يد الدال ثوب فقال له رجل هذا مالي سرق مني فدفع الدال ذلك الى من أعطاه فلا ضمان عليه كذا في الذخيرة \* رجل دفع الى صباغ ابريسم ليصبغه بكذا ثم قال لا تصبغ ابريسمي وردة على كذا فلم يدفعه ثم هلك لم يضمن الصباغ كذا في خزائن المفتين \* الكعجال اذا صب الدواء في عين رجل فذهب ضوءها لا يضمن كالخيل اذا غلط فان قال رجل ان لا يمس بأهل وهذا من خرق فعله وقال رجل ان هو أهل لا يضمن وان كان في جانب الكعجال واحد وفي جانب الاخر اثنان ضمن وفي جنائيات مجموع النوازل لو قال الرجل للكعجال داو بشرط أن لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن كذا في الخلاصة \* والله أعلم

(٣) بقار ترك الباقورة في يد أحد فأكل الذئب العجل لا يضمن لانه ترك في يد عياله بقار ترك الباقورة ضائعة وذهب الى بيته وأرسل امرأته فحفظت وفي الليل غابت بقره ولا يعلم متى غابت (٤) يتيم بان هو الوصي أو القيم على اليتيم قوله يتيم بان مبتدأ وقوله أجبره مشترك خبره وانما كان أجيرا مشتركا لانه يحفظ مال الناس بأجر كذا في المحيط

ثم باع البائع منه كل الارض بثن ولم يذكر الشقص فاراد المشتري أن يمنع شيامن الثمن لمكان هذا الشقص ان كان ماسمي في العقد الثاني أقل أو أكثر يلزمه جميع الثمن الثاني وانتقض البيع الاول وان كان مثل الثمن الاول ففي ذلك الشقص المعتبر هو البيع الاول وفي باقي الارض الثمن الثاني هو المعتبر يرفع عنه حصة الشقص \* باع دارا في بسطة أخرى وسلمه باللفظ وامتنع المشتري عن أداء الثمن قبل التسليم اليه يؤمر البائع أن يخرج مع المشتري الى البلدة التي فيها الدار أو يرسل وكيله يسلمه هذا الدار ويقبض الثمن

(٤) الرابع عشر فيما يدخل تحت البيع أولا

ويدخل العبدان في بيع الفرس ولا يدخل السرج ولوعليه الابالنص وقيل يدخل لوعليه \* والجارلو موكلنا يدخل الاكاف والبرذعة ولو غير موكل لا يدخل \* ولو باع عبدا أو جارية دخل في البيع ثياب تكون على مثل المبيع عادة \* وللبائع أن يأخذ هذه الثياب ويعطي غيرها \* ولو استحق شيء من الثياب لا يرجع بشيء من الثمن \*

وكذا كلها وعليه ثياب مثل المبيع لان الدا دخل تحت العقد بالعرف ثياب مثله \* وكذا الحكم في العذار والبرذعة \* (الباب باع عبدا له مال بماله ولم يبين المال لا يصح البيع وان يبينه ان كان المال على خلاف جنس الثمن صح هذا اتفاقا وان على جنسه لا حتى يكون

الثنان ازيد من المال ليكون المثل بالمثل والباقي بالعبد وان بخلاف الجنس لكن كل من أحدهما التقدين لابد من القبض في المجلس فان تفرقا قبل قبضهما بطل فيما هو صرف لافي العبد \* ويدخل الا لواح في بيع الخانوت ذكر (٥١٣) المرافق أو لا وقيل الا لواح والاقفال وان على البيت وقت البيع لا تدخل بخلاف المفتاح \* ولو في الدار

بستر عليها بكرة وعليها دلو وجعل يدخلان في البيع ان ذكر المرافق والا لا والبكرة تدخل بكل حال ولو على الخانوت فطلة كما يكون في الاسواق ان ذكر المرافق تدخل والا لا \* ولا يدخل الطريق في شراء بيت من دار أو منزل الا ان يقول بكل حق هوله أو بمرافقه أو بكل قليل أو كثير هوله فيه أو منه \* وإذا لم يدخل الطريق وليس له مفتاح الى الشارع له ان يرد البيع ان لم يعلم بالحال \* واشترى دارا والطريق الخاص اليها الى ملك رجل أو الى سكة غير نافذة لا يدخل الا بذكر الحق \* وقيل المرافق أما الطريق الذي الى السائفة لا يدخل في البيع أصلا لكن المشتري يتطرق فيه لا يمنع أحد كما قيل الشراء له طريق سده وفتح بغيره طريقا آخر ثم باعه بحقوقه له الطريق الثاني لا الاول \* الاقرار والوصية كالبيع \* لا يدخل الشرب بلاذكر والرهن والصدقة الموقوفة كالأجارة تدخل بلا ذكر \* وفي بيع الدار يدخل الاستان الذي في الدار صغيرا أو كبيرا الذي في خارج الدار ولو مفتحه فيها ان كان

\*( الباب التاسع والعشرون في التوكيل في الاجارة ) \*

اذا وكل الرجل رجلا بان يستأجر له دارا بعينها بدل معلوم ففعل قال لا جري يطالب الوكيل بالاجرة والوكيل يطالب الموكل والوكيل أن يطالب الموكل بالاجرة وان لم يطالبه الا جري واذا ذهب الا جري من الوكيل صح ولو وكل أن يرجع بالاجر على الأمر كذا في الذخيرة \* ولا يضمن الوكيل في الاجارة الفاسدة ويجب أجر المثل على المستأجر والوكيل بالاجارة الطويلة يطالب بمال الاجارة عند الفسخ كذا في الخلاصة \* والوكيل بالاجارة اذا استأجر الدار من المستأجر لا يجوز لانه يصير أجرة أو مستأجرا وقيل كان يبقى به أو لا ثم نقل عنهم الرجوع والافتاء بالجواز كذا في جواهر الا خلاطى \* الموكل مع المستأجر اذا انفصلا ففسخ وهل يرجع المستأجر على الوكيل بمال الاجارة قال القاضي الامام بديع الدين لان الفسخ لم يظهر في حقه وفي النتيجة سئل علي بن أحمد عن رجل أجرة أرض رجل فسمع ذلك المالك فقال لا أجيز هذا العقد ثم قال بعد أيام أجيزته هل يجوز أم لا فقال ان رده فليس له أن يجيزه من بعد قال ردني الله تعالى عنه هذا ليس بجواب للسؤال والجواب أن هذا رد العقد عندنا كذا في التتارخانية \* الوكيل باستأجر دار بعينها عشرة اذ استأجرها بخمسة عشر ودفعها الى الموكل وقال انما استأجرتم ابعشرة فلا أجر على الأمر وعلى الوكيل الاجر لرب الدار وهذه المسئلة دليل على أن الاجارة لا تنعقد بالتعاطى كذا في الذخيرة \*

\*( الباب الثلاثون في الاجارة الطويلة المرسومة بخارى ) \*

الاجارة الطويلة التي يفعلها الناس بخارى أنهم يؤجرون الدار والارض ثلاثين سنة متوالية غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة ويجعل لكل سنة من تسعة وعشرين سنة أجرة اقليل وبقية الاجر للسنة الأخيرة واختافوا في جوازها قيل لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانها اجارة واحدة شرط فيها الخيار أكثر من ثلاثة أيام وهذا يفسد الاجارة وقيل يجوز عندهم جميعا وهو الصحيح لان هذا ليس بشرط الخيار في الاجارة بل هو استثناء ثلاثة أيام في آخر كل سنة من الاجارة على أن هذه الايام لم تدخل في الاجارة ولم يثبت حكم الاجارة في هذه الايام المستثناة كذا في محيط السرخسي \* ثم اختلف المشايخ الذين قالوا يجوز هذه الاجارة انما تعتبر عقدا واحدا أو عقودا مختلفة بعضهم قالوا تعتبر عقودا حتى لا تزيد مدة الخيار على ثلاثة أيام في عقد واحد ففسد به العقد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبعضهم قالوا تعتبر عقدا واحدا لانها اعتبرناها عقودا فاسوى العقد الاول يكون مضافا وفي الاجارة المضافة لا تملك الاجرة بالتجديد ولا بالشرط والغرض من هذه الاجارة ثلاث الاجرة كذا في المحيط \* وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا أجرة أرض اليتيم (١) ثلاث سنين وكانت الاجرة في السنة الاولى والثانية أقل من أجر مثلهما وفي الاخيرة باكثر من أجر المثل وفي الاستئجار لليتيم وكانت الاجرة في السنة الثالثة أكثر من أجر مثلهما ففسد الاجارة في الاول في السنتين الاوليين وفي الثاني في السنة الثالثة ويتعدى الفساد الى غيره على قول من يجعلها عقدا واحدا وعلى قول من يجعلها عقودا لا يتعدى كذا في خزانة المفتين \* قال الصدر الامام الاجل التميمي الصحيح عنده أنهما تعتبر عقودا في حق سائر الاحكام وعقد واحد في حق ملك الاجرة بالتجديد أو بشرط التجديد والحيلة لجوار استئجار الدار اذا كانت للصغير أن يجعل مال الاجارة بتمامه للسنة الأخيرة ويجعل بمقابلته السنين المتقدمة ما هو أجر مثله أو أكثر ثم يبرئ والد الصغير المستأجر عن أجر السنين المتقدمة ويصبح اجراؤه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى وان أراد أن يصير مجعاعا عليه يلحق به حكم الحاكم والحيلة فيما اذا استأجر الاب (١) قوله ثلاث سنين الظاهر أن المراد عقودا كل عقد ثلاث سنين كما يدل عليه أول الكلام وآخره تأمل كذا أفاده في رد المحتار اهـ بجراوى

(٦٥ - فتاوى رابع) أكثر من الدار أو مثلهما وان أصغر منها يدخل وقيل يحكم الثمن \* ولا يدخل القصاص والازار في بيع الحمام \* وفي بيع الدار لا يدخل الرعي ويدخل في بيع الضيعة اذا ذكر بكل حق \* وفي بيع البيت يدخل السلم المتصل لا غير المتصل \* وكبر الحداد

يدخل لا كبر الصائغ \* وزق الحداد الذي يفتح فيه لا يدخل وجذع القصار الذي يدق عليه النياب لا يدخل وان ذكر المرافق \* ومقالة السواقين التي يتلى فيها السويق لا تدخل (٥١٤) من نخاس أو حديد مر كب في البناء أو لالام النمار كب للعمل لامن جله البناء \* وكل

ماله قطعه مسددة معلومة فهو كالثمرة لا يدخل وما ليس له مدة معلومة يدخل كالشجر \* والاشجار ان يخال تقطع في كل ثلاث سنين ان كانت تقلع من الاصل كالاشجار الصغار التي تباع في الاسواق أو ان الزبيع تدخل وان كانت تقطع من وجهه الارض الصحيح دخولها أيضا ثمرة أو لا صغيرة أو لا للخطب أو لا وكذا اطرافه والخلاف \* وكل ماله ساق والقصب والخطب النبات والبقول والرياحين اذا لم تذكر في البيع للبائع وفي باب العين شجرة الخلاف والغريب وكل ماله ساق ولا يقطع أصله حتى يكون شجرة للشترى \* وأصل الزعفران وأصل الاس للبائع \* والقصب في الارض كالثمرة وكذا سبست لكن عروقه تدخل في البيع وجعل الامام السرخسي قوائم الخلاف كقوائم الباذنجان وحكم بدخوله والفضلي جعل قوائم الخلاف كالثمر بلغ القطع أو لا وبه يفتي \* وفي بيع الشجرة لا يدخل مواضع العسوق تحت البيع عند الثاني والوصية والوقف كالبيع وعند محمد يدخل وعلمه الفتوى \* اشترى حائطاً ولم

للمصغر عقاراً أو ضياعاً ان يقال اذا كان مال الاجارة ألف درهم مثلاً وأجر مثل هذه الدار لكل سنة مائة يجعل بمقابلته عشرين سنة من أوائل هذه السنين شئ قليل ويجعل بمقابلته العشرين سنين المتأخرة ألف الاشياء قليلاً فيجوز ويحصل المقصود كذا في الظهيرية \* وان كان ألف درهم أكثر من أجر مثل العشرين سنين بحيث لا يتغابن الناس فيه لا تجوز هذه الاجارة وكما تجوز الاجارة الطويلة في العقار والضياع تجوز في الدواب والماء اليك وكل شئ ينتفع به مع بقاء عينه كذا في التتارخانية \* وفي فتاوى الفضلي الاجارة الطويلة تلك الصبي لا تجوز كذا في الخلاصة \* قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الشروط في رجلين أجر من رجل دارا عشرين سنين يخاف المستأجر أن يخرجها منها فأراد أن يستوثق من ذلك فالحيلة أن يستأجر كل شهر من الشهور الأول بدرهم والشهر الاخير بقرية الاجرفان معظم الاجرا اذا كان للشهر الاخير فله ما لا يخرج جانه من الدار ومن هذه المسئلة استخرجوا الاجارة الطويلة المرسومة بخاري وجعلوا أجر السنين المتقدمة شيئاً قليلاً وجعلوا معظم الاجر للسنة الاخيرة كذا في المحيط \* وفي الولو الجية قال آجرتك هذه الدار عشرين سنين بكذا غير ثلاثة أيام في كل سنة فهذا جائز ولو قال على أنه بالخيار ثلاثة أيام في آخر كل سنة لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية \* في الاجارة الطويلة اذا جعلوا أيام الفسخ في آخر كل سنة والاجارة في نصف الشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعتبر السنة بالايام وعندده ما يعتبر الشهر الاول والاخير بالايام والباقي بالاهله فاذا كان المعتبر السنة بالايام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يعرف كل واحد منهما آخر السنة فالحيلة أن يبيع الاجر المستأجر قبل تمام السنة من غير اذن المستأجر حتى اذا جاءت أيام الفسخ بنفسه وحيله أخرى يفسخ مضافاً وبعض المشايخ أفتوا بقول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى دفعنا العرج كذا في الخلاصة \* رجل دفع أرضه مزارعة على أن يكون البذر من العامل ثم ان صاحب الارض أجر الارض اجارة طويلة من غيره بغير رضا المزارع لا يجوز لان في المزارعة اذا كان البذر من العامل كان العامل مسئراً أجر الارض فيصير كأنه أجر ثم أجر من غيره فلا تجوز الثانية وان رضى العامل وهو المزارع بذلك انفسخت الاجارة وتنقذ الاجارة الطويلة بخلاف ما اذا أجر ثم أجر غيره فرضى به الاول حيث تنقذ الثانية على المستأجر الاول اذا كان بعد قبض الاول وهنالك تنقذ الاجارة على المزارع لان في المزارعة مع الاجارة يختلف المقصود فلا تنقذ الثانية على الاول كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو قال لغيره أجر في دارك هذه اجارة طويلة بكذا اقل أجرته وأمر صاحب الدار الكاتب بكتابة الصك فكتب على الرسم ولم يكن بينهما شئ آخر ودفع المستأجر مال الاجارة الى الاجر لا يكون بينهما ما يوجب الاجارة ولا يجب الاجر على المستأجر لسكنى الدار وان كانت الدار معدة للاستغلال كذا في خزنة المفتين \* اذا استأجر وقفاً من الاوقاف من المتولى مدة طويلة فان كان الواقف شرط أن يؤجر أكثر من سنة يجوز بشرطه لا محالة وان كان شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة يجب مراعاة شرطه لا محالة ولا يبقى بجواز هذه الاجارة أكثر من سنة الا اذا كانت اجارته أكثر من سنة أنفع للفقراء فحينئذ يؤجر أكثر من سنة كذا في التتارخانية \* وان كان لم يشترط شيئاً نقل عن جماعة من مشايخنا أنه لا تجوز أكثر من سنة واحدة وقال الفقيه أبو جعفر أنا أجوز في ثلاث سنين ولا أجوز فيما زاد على ذلك والصدور الشهيد حسام الدين كان يقول في الضياع نفق بالجواز في ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضياع نفق بعدم الجواز فيما زاد على سنة واحدة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا أمر يختلف باختلاف الزمان والموضع ثم اذا استأجر الوقف على الوجه الذي جاز فرخصت أجرته لا يفسخ الاجارة واذا ازداد أجر مثله ابعدهمى بعض المدة ذكر في فتاوى أهل سمرقند أنه لا يفسخ العقد وذكر في شرح الطحاوي أنه يفسخ العقد ويحدد على ما ازداد والى وقت الفسخ يجب المسمى لما مضى ولو كانت الارض بحالة لا يمكن فسخ الاجارة فيها بأن كان فيها زرع لم يستحصل بعد فالى وقت الزيادة يجب المسمى بحسب

يقبل بارضه لا يدخل الارض ويؤمر بتلح الحائط عند الثاني وعند الحسن يدخل الارض وأساس البيت الذي تحت ذلك الحائط يدخل عند الثاني والخلع على الحائط كالبيع وفي الصلح لا يدخل بلاذ كرو في الاقرار يدخل ولو أقر بارض لا تحرق فيها شجر عليها

ثم فقهى المقرله \* اشترى أرضا بمقروها وانهم حائط منها فاذا فيه رصاص أو خشب ان من جملة البناء كالذي يكون تحت الخائط يدخل وإن شيئا مودع فيه فهو للبائع كاللذات الموجودة في جذع من الدار المبيعة (٥١٥) وان قال البائع ليس لي فسخه حكم اللقطة

\* الطريق ثلاثة \* طريق الى

الطريق الاعظم \* وطريق

الى سكة غير نافذة \* وطريق

خاص في ملك انسان فهذا

لا يدخل في بيع الدار والارض

بلا ذكر والاولان يدخلان

بلا ذكر وكذا حق القاء

الثلج \* ومسيل الماء في ملك

خاص لا يدخل بلا ذكر

\* اشترى بيتا من منزل

بجوده وحقوقه ومنعه

البائع عن الدخول وأمره

بفتح الباب في سكة نافذة

ان كان بين موضع النظر

ليس له ذلك والاقال الصدر

في المختار ليس له المنع وقبل

له ذلك \* اشترى نخلة في

أرض بطريقها بلا اعلام

موضع الطريق وليس لها

طريق من ناحية معلومة

فعمد الامام الثاني ان لم

تتفاوت بعين أي ناحية

شاء وان تفاوتت فالبيع بلا

اعلام فاسد

(الخامس عشر فيما على

البائع والمشتري)

اشترى دار يجبر البائع على

اعطاء الصلح لاعلى

الخروج الى الشهود فان

كتب المشتري الصلح وأتى

بالشهود يجبر على الاشهاد

وان أبي يرفع الى القاضي

وكذا لا يجبر الزوج على صلح

المهر وكذا لا يجبر على دفع

الصلح القديم ولكن يؤمر

البائع باحضار الصلح القديم

حتى ينسخ منه المشتري ويكون في يده للاحتجاج

والبائع ان زعم المشتري جوده الثمن والصحيح أنه على المشتري مطلقا

وعليه الفتوى \* وفي الفتاوى قال المشتري الثمن جياذا فالقول له وان زعم البائع خلافه فالانتقاد عليه والوزن على المشتري \* اشترى حنطة

ذلك وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب أجر مثلها وزيادة الاجر انما تعرف اذا ازدادت عند الكل ذكر الطحاوي  
هذه الجمل في كتاب المزارعة واماني الاملاك فلا يفسخ المعتبر خص أجر مثلها أو غلها باتفاق الروايات كذا  
في المحيط \* رجل أجر منزلا كان والده وفتقه على أولاده أبدأ ما تناسلوا فاجره هذا الرجل اجارة طويلة  
وأنفق المستأجر في عمارة هذا الوقف بأمر المؤجر ان لم يكن للمؤجر ولاية في الوقف بأن لم يكن متوليا يكون  
المؤجر غاصبا وكان له على المستأجر الاجر المسمى ويتصدق به ولا يرجع المستأجر بما أنفق في العمارة على  
الاجر ولا على غيره لانه كان متطوعا وان كان متوليا كان على المستأجر الاجر المسمى ان كان ذلكا مقدار أجر  
المثل أو أكثر ويرجع المستأجر في غلة الوقف بما أنفق على العمارة كذا في خزائن المفتين \* رجل أجر أرض  
وقف مدة طويلة بمائة سنة من رجل وأقر أنهم ما ابشرا لواحد من المسلمين وأن احكامكم بحصة ذلك فالاجارة  
صحبة اذا حكم حاكم بصحبة مع طول المدة ولا تنفسح بموت أحدهما بعد اقرارهما بان العقد وقع لواحد  
غيره عين ويكون المال حلالا له كذا ذكر وهو الصحيح وهذا مما لا خلاف فيه كذا في جواهر الفتاوى  
\* واذا استأجر من آخر دارا أو أرضا مقاطعة مدة قصيرة سنة مثلا ثم ان الاجر أجره من غيره اجارة طويلة  
من سومة لاشك أن الاجارة الطويلة لا تجوز في مدة الاجارة القصيرة وهل تجوز فيما زاءها فان جعلها عقدا  
واحدا يقول لا تجوز ومن جعلها عقودا متفرقة يقول تجوز كذا في المحيط \* رجل استأجر من آخر كرما  
اجارة طويلة وقبضها وأجره من غيره مقاطعة كل سنة شهر ايسدل معلوم فلما رآه المستأجر الثاني وجد  
الاشجار قد احترقت من البرد ولم يجد أجره ليرده عليه حتى جاء أيام الفسخ وحضر أجره وفسخ الاجارة وطلب  
مال المقاطعة وأبى المستأجر الثاني واعتل بعله أن الاشجار محترقة سمع منه وسقط عنه مال المقاطعة اذا لم  
يعمل في الكرم عملا يدل على الرضا ولو كان أجره حاضرا حتى أمكنه الرد لم ير دلا يسقط مال المقاطعة  
وعلى هذا اذا أجر داره وأراد المستأجر ردها بخيار رؤية أو عين ان لم يمكنه الرد بان كان المؤجر غائبا كان  
له الرد اذا حضر المؤجر ولا يجب الاجر اذا لم يكن في الدار عملا يدل على الرضا كذا في المحيط في المتفرقات  
\* الاجر اجارة طويلة اذا باع المستأجر ثم جاء مدة الخيار هل ينفذ بيعه فيه روايتان والصحيح انه ينفذ وهو كما  
لو أجر اجارة من نافذة ثم باع قبل مجي وقت الاضافة وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله تعالى  
يقول عندي لا ينفذ بيعه وفي ظاهر الرواية ينفذ بيعه كذا في فتاوى قاضيجان \* أجر الدار اجارة طويلة  
بخمسة دنانير وقبضها وسلم الدار ثم باعها بغير اذن المستأجر بخمسة دنانير وقبض الثمن ومات ولا مال له  
سوى هذه الدار فالمستأجر أحق بها وله ولاية الحبس حتى يستوفي مال الاجارة لان بالموت بطلت الاجارة  
دون البيع فبقيت الدار على ملك المشتري لكنه يخير ان شاء أدى الاجرة وقبض الدار وان شاء ترك وان أجاز  
بيعها ومال الاجارة عشرة وثلث خسة فللمستأجر لاجل الخمسة الباقية ولاية الحبس أيضا وقال القاضي  
ببيع الدين ليس له ذلك كذا في القنية \* رجل استأجر من آخر دارا اجارة طويلة بمائة دينار وقيمة الدار  
خمسون دينار اخلت الا تجر حتى انفسخت الاجارة بموته ولم يترك مالا سوى هذه الدار ثم ان وارث الاجر  
أجر هذه الدار من المستأجر بالمائة التي له على مورثه اجارة طويلة ثم انفسخت هذه الاجارة بين وارث الاجر  
وبين المستأجر فالمستأجر لا يرجع على الوارث بالمائة الا أن تركه الميت هذه الدار وقيمته خمسون فيطالبه  
المستأجر بقدر خمسين لابل المائة كذا في النخبة \* وفي الفتاوى الصغرى اذا أجر دارا من رجل اجارة  
طويلة ثم أجر من آخر اجارة طويلة لا تجوز ولا تنقلب جائرة بعد ما انفسخت الاولى بفسخها وانه مشكل  
وبنسني أن تكون المسألة على روايتين لان في الاجارة الطويلة بعض المعقود عليه مضاف وفي صحة فسخ  
الاجارة المضافة قبل مجي الوقت المضاف اليه روايتان والاجارة الثانية دليل فسخ الاجارة الاولى كالبائع  
فيجب أن يكون في المسألة روايتان كذا في المحيط \* رجل استأجر دارا اجارة طويلة ثم ان الاجر قبض بناءها

حتى ينسخ منه المشتري ويكون في يده للاحتجاج وأجرة ناقد الثمن على البائع ان زعم المشتري جوده الثمن والصحيح أنه على المشتري مطلقا وعليه الفتوى \* وفي الفتاوى قال المشتري الثمن جياذا فالقول له وان زعم البائع خلافه فالانتقاد عليه والوزن على المشتري \* اشترى حنطة

مكافئة فالكيل والصب في وعاء المشتري على البائع في المختار وجعل في المنتقى اخراج الطعام من السفن على المشتري \* اشترى حنطة في سبيلها فاعلى البائع تخليصها من التبن وتسليمها (٥١٦) بعد الدرس والتذرية في المختار \* وكل ما باعه بمجازفة من المقدرات كالتمر والعنب والثوم والحبزر فقله بها

وقطعها على المشتري ويكون المشتري قابضاً بالتخليص وان بشرط الكيل والوزن فعلى البائع الا أن يخسر البائع ويقول انها بالوزن كذا فاما أن يصدقه المشتري فلا حاجة الى الوزن أو يكذبه في وزن بنفسه والصحيح المختار أن الوزن على البائع مطلقاً كما أن النقد على المشتري بل أولى لان المشتري قد يعلم بجودة ثمنه أما صاحب الكرم لا يعلم كمية عنده قبل الوزن فكيف يتحقق التسليم بلا علم \* اشترى ثياباً في جراب فقنع الجراب على البائع واخراجها على المشتري \* أقرضني عشرة أقدرة ففعل واستأجر من يحمله فأجر الجمل على المقرض وكذا لو قال المستقرض له استأجر من يحمله لأنه هو العاقد \* ولو قال استأجرني من يحمله يجب الاجر على المقرض الا أنه يرجع على المستقرض بالاجر لان الاجارة وقعت له وينبغي أن لا يفرق بين قول المستقرض استأجر من يحمله واستأجرني اذا كان بعد تسليم الاقدرة الى المستقرض وقيل قبل التسليم أيضاً لو عين الحال يرجع على المستقرض بالاجر لان المقرض يكون

برضا المستأجر ثم جدد بناءها كانت الاجارة باقية بقاء الاصل كذا في الظهيرية \* فلو أجزأ المستأجر بالاجارة الطويلة من غير تعيين الايام المستثناة في الاجارة الثانية أنها اليوم العاشر والحادي عشر والثاني عشر مثلاً من شهر كذا ويستثنى في الاجارة الثانية نصاً لتبين الداخل من الايام في العقد الثاني من غير الداخل هكذا كرا الحاكم الشهيد السمرقندي في كتاب الشروط وهذا اذا كتب ذكر الاجارة الثانية على حدة أما اذا كتب في الذكر الاول أو على ظهره فذكر فيه سوى الايام المستثناة المذكورة فيه يكفي لجواز العقد الثاني هكذا في المحيط \* واذا استأجر شيئاً اجارة طويلة صححة بدنانير دين موصوفة فأعطاه مكان الدنانير دراهم ثم نفاسخا العقد فلا يجزئ طالب بالدنانير لادراهم ولو كان العقد فاسداً وباقى المسألة بحالها يطالب الاجر باعطاء الدراهم كذا في الذخيرة \* واذا غرس الاجر في الارض أو الكرم في الطويلة للمستأجر المنع لأنه ليس له ملك اليد والتصرف واذا قلع الاجر الاشجار أو كسر الاغصان لا يملك المستأجر المنع (١) لأن اعتبار هذا البيع يظهر في حق الثمن لا في حق الشجر ولو احتطب المستأجر ليس ذلك مع أنه في بيعه كذا في الوجيز للكردي \* استأجر أرضاً اجارة طويلة واشترى الاشجار ليصير الاستأجر ثم أثمرت الاشجار ثم فسخاها فالنار على ملك المستأجر ولو قطع الاشجار ثم نفاسخا فهي للادبر ولو أنقذه المستأجر فعليه قيمته الا أنه يبيع ضروري لجواز الاجارة فلا يترتب عليه أحكام البات ولو تلف الاجر الاشجار في مدة الاجارة فالصحيح أنه لا ضمان عليه لكن يخير المستأجر في الفسخ لأنه عيب ولو قطعها المستأجر في مدة الاجارة قال برهان الدين صاحب المحيط وقاضي خان والقاضي بديع الدين لا يضمن النقصان لكنه يخير الاجر كذا في القنية \* استأجر الكرم اجارة طويلة ثم دفعها معاملة الى الاجران كانت طويلة بطريق بيع الاشجار جازت المعاملة وان كانت بطريق المعاملة ثم دفعها الى المالك معاملة لا تجوز كذا في الوجيز للكردي \* ولو استأجر كرم لم يره وقد كان صاحب الكرم باع الاشجار قبل الاجارة حتى صححت الاجارة كان للمستأجر خيار الرؤية في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف المالك بطل خيار الرؤية ولو لم يمار الكرم لا يطل خيار الرؤية كذا في خزائنة المفتين \* اذا مات الاجر اجارة طويلة وعليه ديون كان المستأجر بمن المستأجر أحق من سائر الغرماء كالمترين بالرهن كذا في فتاوى قاضيخان \* الاجارة الطويلة اذا كانت فاسدة بسبب كان على المستأجر اجر المثل لا يراد على المسمى كذا في خزائنة المفتين \* اذا وهب المستأجر الاجرة في الاجارة الطويلة من الاجر قبل انفساخ الاجارة لا تصح لان الاجرة صارت ملكاً للادبر باشرط التجهيل فلا تصح لأنه يكون هبة ملك الاجر من الاجر كذا في الصغرى \* استأجر سفناً ليأخذ له سفينة من خشب في عرض اثني عشر شهراً باجرة معينة فقال السفنان ان خشبك لا يصلح لهذا العرض فاذن لي أن أزيد شبرا أو أنقص فاذن له أن يزيد فأتخذه ثلاثة عشر شهراً يستحق الاجر بالزيادة كذا في القنية \* المستأجر اجارة طويلة اذا أجر من غيره أو دفع الى غيره من اربعة على أن يكون البذر من قبل العامل ثم ان المستأجر الاول مع أجره نفاسخا الاجارة الاولى هل تبطل الاجارة الثانية والمزارعة اختل فوافيه والصحيح انها تنفسخ سواء اتحدت أيام الفسخ في العقدين أو اختلفت بأن كانت أيام الخيار في الاجارة الاولى ثلاثة أيام من آخر سنة

(١) قوله لان اعتبار هذا البيع الخ هكذا في جميع نسخ هذا الكتاب وهو تعليل اغيروه كوراذ لم يسبق للبيع ذكرهنا وأصل المسألة المذكورة في المحيط وغيره وحاصله أنه ان الارض اذا كانت مشغولة بالاشجار لا تجوز اجارتها وقد ذكر الجواز الاجارة حيلاماً أنه يبيع الاشجار ممن يريد الاستئجار بمن معلوم ثم يوافق اجرة الارض فهذا البيع صحيح على قول الحاكم الامام عبيد الرحمن الكاتب والشيخ الامام اسماعيل الزاهد وغيرهما من المشايخ الا ان المستأجر يمنع عن قلع الاشجار وعن الاحتطاب لمكان العرف والعادة وقد يمنع الانسان عن التصرف ملكه كما يمنع عن بيع السلاح في أيام الفتنه من أهل الفتنه وتما فيه في المحيط

وكيلا عن المستقرض في الاجارة وان لم يكن الحال معيناً لا يرجع على المستقرض \* وفي المنتقى اشترى عدلاً وقال ثمانين للبائع ادفعه الى ابني في منزلي فاستأجر البائع الحال فحمله الى منزله وقال دفعته الى ابني وأتسكرا الابن أو كان المشتري قال له استأجر على من



يجمعه الى منزله او يدفعه الى ابني والمشكلة بمجالها فالاجر في الاولى على البائع على المشتري وفي الثانية على المشتري لانه اوجب له لكنه في الاولى لا يكون قبضا حتى يدفعه الى الابن وفي الثانية يدفعه الى الاجير يصير قابضا ويرى (٥١٧) البائع منه اذا علم ذلك ولا يصدق الاجير

في الدفع الى الابن الابينة وان أنكر المشتري استجار البائع عليه أو دفعه الى الاجير فالقول له مع البين \* وقول الاجير والشغل قدرا يكون أنموذجا على البائع فاذا رآه المشتري ورضي به فقلع الباقي على المشتري

السادس عشر في الحظر والاباحة وفيه أنواع \* الاول في الاستبراء \* علمته استحداث

حل الوطء بمالكين في فرج فارغ من جهة الغير وشروطه توهم شغل الرحم وحكمته صيانة الولد فيجب بملكها من امرأه أو وصي ولو المشتراة بكر أو حرام على البائع برضاع أو مصاهرة أو اشتري جزءا من ألف جزء أو تملكها بالارث أو الصلح من دم عد أو الخلع وعن الثاني أنها لو بكر أو حاط علم المشتري بأنهم توطأ لا يلزم وكذا لو وهب لانه الصغير جارية ومكثت في ملكه مدة ثم اشتراها الاب بنفسه لنفسه بالقيمة لا يلزم عند الثاني وعند الامام يلزم \* ولو حاضت قبل القبض عند البائع ثم قبضها المشتري يلزم خلافا للثاني \* ويحتسب بحيضها في يد الوكيل بالشراء وان حاضت في يد عدل وضعت عنده حتى يتقدم المشتري الثمن ولا يجتزأ بحيضها عند البائع

ثمانين وأيام الخبار في الاجارة الثانية كذلك أو على خلاف ذلك كذا في فتاوى قاضيهان \* والله أعلم

### الباب الحادي والثلاثون في الاستصناع والاستجار على العمل

يجوز الاستصناع استحسانا لتعامل الناس وتعارفهم في سائر الاعصار من غير تكبر كذا في محيط السرخسي \* والاستصناع أن تكون العين والعمل من الصانع فاما اذا كانت العين من المستصنع لامن الصانع فانه يكون اجارة ولا يكون استصناعا كذا في المحيط \* وفي تجنيس خواهر زاده الاستصناع أن يشتري منه شيئا ويستصنع البائع فيه مثل أن يشتري الاديم أو يأمر البائع أن يتخذ له خفايص له قدره وعمله فهذا جائز استحسانا وكذلك كل ما جرت العادة باستصناعه مثل آتية الزجاج والنحاس والخشب والقدر وغير ذلك من القلنسوة وأشباهاها اذا بين صفته وقدره كذا في التتارخانية \* والاستصناع بيع هو الاصح والمستصنع بالخيار اذا رآه ولا خيار للصانع هكذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وألوه عليه الفتوى كذا في الخلاصة \* ثم اذا رضي المستصنع ليس له الرجوع بذلك للصانع أن يبيعه قبل أن يرضاه المستصنع كذا في التهذيب \* قال محمد رحمه الله تعالى واذا أسلم الرجل الى حائك في ثوب من قطن ينسجه له ويسمي طوله وعرضه وحنسه ورقعته والغزل من الحائز حتى كان استصناعا فالقياس أن يجوز زولكن استحسن وقال لا يجوز وان ضرب لذلك أجلا يصير سلبا ذكر المسألة في كتاب الاجارات من غير ذكر خلاف وذكر في كتاب البيوع من شرح شيخ الاسلام أن الاستصناع فيما للناس فيه تعامل يصير سلبا بضرب الاجل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصير سلبا وفيما لا تعامل للناس فيه يصير سلبا بضرب الاجل بالاجماع وفي القدوري وان ضرب في الاستصناع اجلا فهو بمنزلة السلم يحتاج فيه الى قبض البدل في الخامس ولا خيار لو احدث منه ما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ليس بسلم من غير فصل بين ما للناس فيه تعامل وبين ما لا تعامل لهم فيه فذكر المسألة في كتاب الاجارات من غير ذكر خلاف يؤيد ما ذكره شيخ الاسلام في شرح كتاب البيوع أن فيما لا تعامل فيه يصير الاستصناع سلبا بضرب الاجل بالاجماع كذا في الذخيرة \* رجل دفع الى آخر منو من الابريسم ليضم اليه منو من عنده نفسه وينسجه ويرفع أجر النسج والفاضل بينهما مناصفة من الربح ان لم يخطو ونسج كل واحد منفردا يأخذ أجر مثله والباقي لرب الابريسم وان خطو ونسج الكل بجمع يبيع ذلك مشترك بينهما مناصفة كما شرط ولا يجب أجر المثل لانه عمل في محل مشترك كذا في جواهر الفتاوى \* رجل سلم غزلا الى حائك لينسجه وأمره أن يزني الغزل رطلا من عنده وقال أقرضني رطلا من غزلك على أن أعطيك مثله وأمره أن ينسج منه ثوبا على صفة معلومة بأجرة معلومة فانه جائز استحسانا سواء كان الاستقراض مشروطا في عقد الاجارة أو لم يكن وان قال زدني رطلا من غزلك على أن أعطيك غزلا مثل غزلك فانه جائز ويكون قرضا وان قال زدني غزلا وسكت فانه يجوز أيضا ويكون قرضا ثم ان لم يكن مشروطا في عقد الاجارة جازت الاجارة قياسا واستحسانا وان كان مشروطا فالسألة على القياس والاستحسان الذي ذكرناه فان وقع الاختلاف بين رب الثوب وبين الحائك به دما فرغ الحائك من العمل وقال رب الثوب لم ترد فيه شيئا وقال الحائك لا بل زدت والنوب مستهلك بأن باع صاحبه قبل أن يعلم وزنه فالقول قول رب الثوب منع مينة على علمه انه ما يعلم أن الحائك زاد في الغزل وعلى الحائك البينة فان نكل رب الثوب عن البين يثبت ما ادعاه الحائك فيلزم رب الثوب ذلك وان حلف برى عما ادعاه الحائك فان كان الثوب قائما سببا في الكلام فيه بعد هذا ان شاء الله تعالى وان قال زد رطلا من غزلك على أن أعطيك من الغزل وأجر عملك كذا درهما فالقياس أن لا يجوز وفي الاستحسان يجوز واذا جاز هذا فان اختلف بعد الفراغ من الثوب فقال رب الثوب لم ترد فيه شيئا وقال الحائك زدت فيه ما أمرتني أيضا فان كان مشتهلا كذا ذكر ان القول قول رب الثوب مع مينة على علمه فان نكل عن البين ثبت الزيادة وكان عليه جميع

وقدر بجميضة في ذوات الاقراء وبشهر في حق الالبسة والصغيرة وبوضع الجمل في حق الحامل وقدر الثاني في عمدة الطهر ثلاثة أشهر وهو رواية عن الامام وعن الامام في أخرى باكثر مدة الجمل وفي رواية عن محمد قدر ردة الوفاة في حق الحرة وفي أخرى قدرها في حق الامة والعمل اليوم على

الاختراع عن الآخر \* ويجرم الوطء والدواهي وعن محمد أنه لا يحزم الدواهي في المسبية ولو فسخ المبيع لا يلزم على البائع \* وان عادت اليه باقالة بعد قبض يلزم عليه وان يسع شقص (٥١٨) ثم أقاله وكذا في الرد بعد قبض بقساد أو عيب لا باقالة قبل قبض \* وذكر السرخسي حاضت

عند المشتري ثم ردت بالعيب بما هو فسخ أو بجزالة عقد جديد لا يقربها البائع قبل الاستبراء \* غصب تجارية وباعها ممن لا يعلم كونها مغصوبة ووطئ المشتري ثم قضى للمالك لا يقربها بالاد استبراء وان علم المشتري بحالها لا يلزم الاستبراء على المالك والقياس أن لا يجب الاستبراء في الفصلين \* والحيلة في اسقاطه أن يتزوجها المشتري ان لم يكن تحتها حرة قبل الشراء ثم يشتريها \* وفي المتنق عن محمد في هذه الصورة أستحسن أن يستبرئها وعن الامام أنه لا استبراء عليه وذكر الامام ظهير الدين أنه اذا تقدم الوطء على الشراء في هذه الصورة لا يجب لأنه ملكها وهي في عذبتها أما اذا تقدم على الوطء يلزم لأنه كما اشتراها بطول النكاح ولا نكاح حال ثبوت الملك فيلزم التحقق سببه \* وان تحتها حرة يزوجهها من غيره ثم يشتريها ويقبضها ثم يطلقها الزوج فيزول الاستبراء وان أبى البائع أن يزوجهها يشتريها ويزوجهها المشتري من آخر قبل القبض ثم يقبضها ويطلقها الزوج وان بعد القبض باعها من آخر وسلمها اليه ثم ان المشتري الثاني يزوجهها من آخر ثم البائع الثاني يشيها

ما سمي للحائض بعضه بازاء العمل وبعضه بازاء ثمن الغزل وان حلف لم تثبت الزيادة ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أنه يطرح عنه ثمن الغزل ويلزمه أجر الثوب ومعرفة ذلك وهو أن يقسم المسمى على أجر مثل عمله فيما أمر به وذلك عمله في من ونصف وعلى قيمة الغزل المشروط على الحائض لأنه قبل المسمى بالغزل والعمل في من ونصف لان من ثمن الغزل أعطاه المستأجر ونصف من اشترى منه فيطرح عنه ثمنه وما أصاب العمل وهو أجر الثوب يلزمه حتى انه ان كان المسمى مثلاً ثلاثة دراهم بازاء الغزل وبازاء العمل وقيمة الغزل درهم وأجر مثل عمله فيهما أمر به درهمان من المسمى يطرح عنه درهم ثمن الغزل فيقسم ما بقي من المسمى على أجر مثل عمله فيهما عمل وفيما لم يعمل ويطرح عنه حصة أجر مثل العمل في الزيادة وكيف يتعرف حصة ما لم يعمل في الزيادة من الاجر مما عمل اختلف فيه المشايخ قال بعضهم يتعرف باعتبار الوزن ان كان ما دفع اليه من ثمن غزل وما شرط عليه نصف من يقسم الباقي من المسمى بعد ثمن الغزل وذلك درهمان عليه ما ثلثا ثلثاه بازاء ما عمل وثلثه بازاء ما لم يعمل فيطرح عنه الثلث ولا يعتبر السهولة والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبره وقال بعضهم بهانه يتعرف قدر الساقط من القائم باعتبار السهولة والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبره وهذا لان العمل قد يسهل على الحائض بطول الثوب ويصعب بصغره فانه متى قصر يحتاج الى الوصل والى عمل الدقيق مراراً ومتى طال يحتاج الى ذلك مرة واحدة وهذا التفاوت معتبر فيما بين العمل من هذه الصناعات في زيادة الاجر بسبب صغر الثوب ونقصانه بسبب الكبر فسلاب من اعتبارهما ما اذا وجب اعتبارهما يجب أن يقسم الباقي من المسمى وذلك درهمان على أجر مثل عمله في من وأجر مثل عمله في من ونصف فان كان أجر مثل عمله في من ونصف درهمين ونصفا وفي من درهمين يكون بازاء الزيادة نصف درهم فيطرح من درهمين نصف درهم حصة ما لم يعمل الآن يكون التفاوت بين القصير والطويل بذراع أو ذراعين حينئذ لا يكون لهذا التفاوت عبرة في زيادة الاجر ونقصانه ثم ماذا يجب أجر المثل أو المسمى فعلى قول بعضهم أجر المثل لا يجاوز به حصته من المسمى وعلى قول بعضهم ان رضى بالعيب فعليه المسمى وان لم يرض بالعيب فعليه أجر المثل لا يجاوز به حصته من المسمى كما قلنا فيما تقدم من المسائل ومحمد رحمه الله تعالى ذكر الاجر في هذه المسألة مطلقاً ولم يقل المسمى فيجب تخريجها على حسب ما ذكر في المسألة الاولى فاما اذا كان قائماً ان كان لا يعرف مقدار ما دفع اليه صاحب الغزل فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان هالكا من اوله الى آخره الا في حكم واحد وهو أنه متى حلف ولم تثبت الزيادة له أن يترك الثوب عليه ويضمنه غزلاً مثل غزله فاما اذا كان الثوب قائماً وقد عرف مقدار ما دفع اليه من الغزل فان تصادقاً على أن ما دفع اليه من فانه يوزن الثوب ولا يلتفت الى قول واحد منهم ما فان وزن فاذا هو من واحد لم تثبت الزيادة يبين فيكون القول قول صاحب الثوب من غير عيبين وان كان منوبين فالقول قول الحائض ان لم يدع رب الثوب أن الزيادة من الدقيق وان ادعى أن الزيادة من الدقيق فانه يجب أن يرى أهل البصر من تلك الصناعة فان قالوا قد زيد الدقيق مثل هذا فالقول قول صاحب الثوب مع عيبه وان قالوا الدقيق لا يزيد على هذا القدر صار الظاهر شاهد الحائض فيكون القول قوله لكن مع اليقين كذا في المحيط \* ولو دفع سمسماً وقال اقشروه به ينفسج ولك درهم كان فاسداً لان البنفسج مجهول قدره لانه قد يقل ويكثر فيكون العمل مجهولاً فان كان قدر البنفسج معلوماً عند التجار جاز لان المعروف كالمشروط بخلاف ما لو دفع ثوباً الى صباغ ليصبغه به صفر جاز وان لم يبين قدر الصفر كذا في محيط السرخسي \* واذا دفع حديد الى حداد ليصنعه عينا سماه بأجر مسمى بخلافه الحداد على ما أمر به صاحب الحديد فانه لا خيار لصاحب الحديد ويجوز على القبول ولو خالفه فيما أمر به فان خالفه من حيث الجنس بان أمره أن يصنع منه قدوماً فصنع له مراً ضمن له حديد مثل حديدته والانا له ولا خيار لصاحب الحديد وان خالفه من حيث الوصف بان أمره أن يصنع له قدوماً فصنع له حديد

من المشتري الثاني ثم يطلقها فان خاف أن لا يطلقها يقول المشتري أزوجهها على ان أمرها يدي أطلقة هاتمتي شئت وهي للخيار الحيلة اذا خاف عدم الطلاق من الزوج المحال \* وتباح الحيلة ان كان يسهل طهر عن حيض خال عن وقائع وان وطئها ثم باعها قبل ان

تحيز لا تباع وعندهما تباع مطلقا \* أصله وطى جارية ثم زوجها للزوج الوطى قبل الاستبراء وعند محمد يستحب الاستبراء (الثاني في التفريق) وهو بين الصغيرين والكبير والصغير مكروه وعندهما الولاد محرم من الآخر (٥١٩) ولا كراهة بعد البلوغ الا عند أحمد

فانه فاسد بعده أيضا في قرابة الولاد كما هو مذهب الثاني في قرابة الولاد وهو مذهب الشافعي أيضا فيه وان علا أو سفل ومالك على أنه لا فساد الا في الام وعن الثاني رواية أن البيع فاسد في الكل ولو أحدهما والآخر لولده الصغير أو لم يكره مكاتبه أو مضارب لا يكره التفريق ولو كلاهما له فباع أحدهما من ابنه الصغير كره ولو وجدا أحدهما عينا بعد شرائهما له أن يرده ويمسك الآخر عن الثاني أنه يردهما أو يمسكهما ولو لولده الصغير المملوك أخوان أو أختان أو عمتان أو خالتان فلا بأس ببيع واحد منهما الموصول استثناسه بالباقي وان كان له قريبان في ملكه واختلفت جهة قرابتهما وأحدهما بعد نحو أن يملك أمه وجدته أو أباه وجدته جاز ببيع الا بعد وامسك الأقرب مع الصغير وان اتحدت جهة قرابتهما فقد ذكرناه وان اتحدت الجهة واختلف الأدلاء بان كان أحدهما لاب وأم والاخر لام أو لاب فالذي يذلي بقرابة الام ينزل منزلة الام والمسدلي بالاب منزلة الاب لامن لأب وأم ولامن لأم فلا يعلك وكما يعلك التفريق بها كذلك هبة وقسمة ولو في الغنية ووصية وصدقة

للتجار فصنع له قدوما يصلح لكسر الخطب فصاحب الحديد بالخيار ان شاء ضمنه حديد امثل حديد وترك القدم عليه ولا أجر له وان شاء أخذ القسوم وأعطاه الأجر وكذلك الحكم في كل ما سلمه الى كل صانع ليصنع منه شيئا سمي له كالجديد يسلمه الى اسكاف ليصنعه خفين وما أشبه ذلك كذا في خزائن المقتنين \* وسئل عن دفع الى سراج بعض آلات السرج وأمره بان يتخذ سراجهم هذه الآلات وبآلات أخرى يحتاج اليها لاتمام السرج من عند نفسه على أن يدفع اليه أجرة ٤٠ له وعن ماجعه له في سرجه من مال نفسه ففعل السراج ذلك وذكر جماعة ان أجرة عمله وقبضة الآلات ثلاثون درهما فرضى الآخر بذلك واتفقا على أن يعطيه هذا نقد خمسة من ذلك ثم استولى بعض اعوان السلطان والأتراك على ذلك السراج وغيبه بحيث لا يقدر عليه هل لا أمر أن يضمن السراج قيمة سرجه فقال له أن يسترد ما دفع اليه لان العمل غير مسلم اليه والآلات مسلمة اليه قال ومع هذا اذا فرغ من السراج فانصلت الآلات ببعضها وبعض وانفقوا ترا ضياعا على مال يعطيه على ذلك فقال هو كابتداء بيع فيجوز كذا في فتاوى النسقي \* وأذا دفع الرجل جلدا الى الاسكاف واستأجره بأجر مسمى على أن يخزله خفسين وسمى له المقدار والصفة على أن ينعله الاسكاف ويصله من عنده ووصف له البطانة والنعل فهو جائز استجسا نا والقياس أن لا يجوز وكان بمنزلة ما لو دفع ثوبا الى خياط ليخيط له جبة على أن يحشوه ويطنه من عنده بأجر مسمى فانه لا يجوز ذكر محمد رحمه الله تعالى مسألة الجبة في الأصل على هذا الوجه وفي المتن ذكر محمد رحمه الله تعالى مسألة رجل دفع الى خياط ظهارة وقال يطنها من عندك فهو جائز وقاسه على ما اذا اشترى خفا وقال للبائع انعه ليعمل من عندك فصار في المسألة روايتان ولو دفع اليه بطانة وقال ظهرها لي من عندك فهو فاسد باتفاق الروايات ثم ان محمد رحمه الله تعالى جوزه هذا التصرف وان لم ير صاحب الجلد النعل والبطانة وصرفه الى نعل وبطانة يلبسان بذلك الخلف وكذا اذا أمر الرجل اسكافا أن يخزله على خفيه ومكعبيه أربع قطع من صرم بكذا ولم ير الرجل القطع فهو جائز استجسا نا وكذا ترقيع الخرق في الخلف يجوز من غير أن يرى الاسكاف الرقاع وفي نوادر ابن سماعة شرط الاراءة في النعل وهكذا في القطع الأربع وهكذا في ترقيع الخرق فاذا فيه روايتان واذا جازت هذا لا جارة استجسا نا فاذا عمل الاسكاف وأتى به ان كان عمله صالحا مقاربالا فساد فيه أجبر صاحب الجلد على القبول ولم يكن له خيار فقد اعتبر المقاربة للزوم لاحقيقة الموافقة من كل وجه وليس لصاحب الجلد خيار الرأفة لافي حق العمل ولا في حق النعل هذا اذا عمل علامة مقاربالا صالحا فما اذا أفسد بان خالف في صفة ما أمر به ذكر أن صاحب الجلد بالخيار ان شاء ترك الخلف عليه وضمنه قيمة جلده وان شاء أخذ الخلف وأعطاه الأجر فان ترك الخلف عليه وضمنه فلا أجر عليه وان أخذ الخلف فانه يعطيه أجر مثل عمله في خزن الخلف غير منعل ثم بعد ذلك يعطيه قيمة ما زاد النعل فيه ومعرفة قيمة ما زاد النعل فيه أن ينظر الى قيمة الخلف مخزرا غير منعل والى قيمته منعلا فان كانت قيمته غير منعل عشرة قيمته منعلا اثني عشر علم أن قيمة ما زاد فيه درهمان فيكون درهمان قدر ما زاد النعل فيه ثم ينظر الى أجر مثل ٤ له في خزن الخلف غير منعل فان كان ثلاثة مثلا يضمن الى قيمة ما زاد فيصير خمسة ثم يقابل المسمى فان كان خمسة مثل المسمى أو أقل من المسمى فلا اسكاف ذلك وان كان المسمى أقل من خمسة بان كان المسمى أربعة فانه يعطى له أربعة واذا اعتبر قيمة ما زاد النعل فيه لا يعتبر أجر مثل ٤ له في خزن النعل وقرق بين هذه المسألة وبين ما اذا دفع خفا مخزرا الى اسكاف لينعه ليعمل من عنده بأجر معلوم حتى جازت الاجارة استجسا نا للتعامل فنعله نعل لا ينعل به حتى أفسد الخلف بذلك ونبت لصاحب الخلف الخيار كافي هذه المسألة واختار الاخذ فانه يعطيه أجر مثل عمله وقيمة ما اتصل به من النعل من الاغصير مخزرا لا يجاوز به ما سمي وهذا واجب مع أجر المثل قيمة ما زاد العمل فيه ولو لم يوجب عليه قيمة النعل والبطانة من الاغصير مخزرا والتصل بخفقه للاسكاف في الموضعين عين مال

وسبوا ميرا ناولو كاتب أحدهما أو دبرا أو أعتق صح بلا كراهة لانه لو ملك أمره بما تفرق الى تخليص الآخر وان كان التفريق بحق نسبي في حق مملوكه وشكاه

الى القاضي وشهد بحيرانه به لا يكرهه على البيع بل ينهى المولى عنه فان عاد المولى الى صنعه اذبه القاضي وجبسه \* وان طلب العبد البيع من مولاه وهو يقر بانه يحسن (٥٣٠) صحبته يعز المولى له \* اشترى جارية بزوجها احتياطاً ان أراد وطأها لانه ان سرقه ارتفعت الحرمة وان

أمة لا يضره النكاح وخاصة الجوارى المملوكة من الاتراك في بلاد الانا عادة الاتراك بيع الاولاد والزوجات وهم اذا كانوا كفرة فالبيع في دار الاسلام والحربي والذي لا يملك بيع ولده في دار الاسلام فاذا باع في دار الحرب ان أخرجه منه كرها يملك وان خرج المشتري باختياره لا فالا احتياط في النكاح وسبأني ان شاء الله تعالى في السيرة فاصيل المسئلة \* مات رجل وقد ابتلع أولوة غيره أو دنابر غيره يشق بطنه \* والنعامة اذا ابتلعه لغيره ينظر الى أكثرهما قيمة فيدفع قيمة الاقل الى الآخر \* وكذا القرع ينقد في دن آخر أو دخل رأس الثور في حب آخر وعن محمد اذا مات المبتلع ولم يدع مالا لا يشق بطنه لودرة وعليه القيمة لان الدرة تفسد فيه فلا يفيد الشق والدنانير لا تفسد \* يحل الى البقال درهمان لياخذ منه الحوائج وقتا بعد وقت ان شرط في الافراض أن يأخذ منه شراء أو تبرعاً لا يجوز ولا يجوز \* خلط الحليد بالردى في الطعام أو الغث بالسمين في البيع لا خير فيه ان خلله وان لم يخله فلا بأس به وفيه ضج أنه عليه الصلاة والسلام قال من غش فليس منا \* بيع الزنار

وعمل ثم في أحد الموضوعين أو جب قيمة ما زاد النعل فيه وفي الموضوع الآخر أو جب قيمة النعل من ارباغ غير مخزومين مشايخنا من قال لا فرق بين المسألين ما ذكر في تلك المسألة يكون ذلك كافي في هذه المسألة ان صاحب الخلف اذا أراد أن يعطيه أجر مثل عمله في خزان الخلف والنعل والبطانة ثم قيمة النعل والبطانة من ارباغ فلا ذلك كافي تلك المسألة ومنهم من فرق وقال في مسألتهما يمكن ايجاب قيمة ما زاد فيه النعل والبطانة وفي تلك المسألة لم يمكن ايجاب قيمة ما زاد النعل فيه ثم قال محمد رحمه الله تعالى في المسألين جميعاً لا يجاوز به مسمى فن مشايخنا من قال اراد بقوله لا يجاوز به مسمى فيما يخص العمل فأما ما يخص النعل فانه يجب بالغاً ما بلغ ومنهم من قال بانه لا يجاوز به مسمى في حق النعل والعمل جميعاً كذا في المحيط \* وكذا اذا دفع الى فلان نسي قطعة وأمره أن يتخذ له قلسوة ببطانة فهو على ما وصفتنا فان جاء به غير جيد فلا خيار له الا اذا شرط عليه الجيد فيخير كذا في العتابة \* واذا استصنع الرجل خفا عند اسكاف فعمله وفرغ منه فقال المستصنع هذا ليس على المقصد والخرز والنقطة الذي أمرتك به وقال الاسكاف بل هذا أمرتني وأراد الاسكاف أن يختلف صاحب المال ليس له ذلك بخلاف الصباغ اذا ادعى أن ما صبغ كان بأمرة وأراد استخلاف صاحب الثوب كان له ذلك كذا في الذخيرة \* ولو دفع الى اسكاف أديماً ليقطع له خفا ويخرجه باربعة دراهم فدفعه الى آخر بدرهمين ان أعطاه وأدام من عنده أو عمل بعض الاعمال طابت له الزيادة ولا يتصدق بها كذا في التتارخانية \* ولو أن رجلاً دفع خفه الى رجل لينعله من عنده باجر مسمى فنعله بنعل ينعل بمثله الخفاف فهو جائز عليه وان لم يكن جيداً ولا خيار له وان شرط الجودة فأتى بما ينطلق عليه اسم الجيد أجبر على قبوله ولا خيار له كذا في الذخيرة \* ولو شرط عليه جيداً فنعله بغير جيد فان شاء ضمنه قيمة الخلف وان شاء أخذ الخلف وأعطاه أجر مثل عمله وقيمة ما زاد فيه لا يجاوز به مسمى كذا في البدائع \* قال ولو اختلفا في قدر الاجر بان قال الاسكاف شرطت لي درهمان وقال رب الخلف شرطت لك دانقين وقد خرزته على ما وصف له ولم يختلفا في ذلك وأقاما جميعاً البيينة فالبيينة بينة العاقل ولم يذ كر الجواب فيما اذا لم يقيم لهما بينة ويجب أن يحكم في ذلك قيمة النعل من ارباغ ويجعل القول قول من يشهد له قيمة النعل كافي الصبغ فان كان قيمة النعل درهماً كما يدعيه الاسكاف فالقول قوله مع عينة وان كانت قيمة النعل تشهد لصاحبه بان كانت دانقين كما يدعيه صاحب الخلف جعل القول قوله مع عينة ولا يثبتان وان كانت قيمة النعل لا تشهد للاحدهما بان كان نصف درهم فانه يختلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه هذا اذا اختلفا في مقدار الاجر فاما اذا اختلفا في أصل الاجر قال صاحب الخلف علمته لي بغير أجر وقال الاسكاف لا بل علمته لك باجرانه يختلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان اختلفا ولم يثبت واحد من الاجرين ذكر أن صاحب الخلف يعزم قيمة ما زاد النعل فيه قال ولو عمل الخلف كامه من عنده حتى كان استصناعاً ثم اختلفا قبل القبض في مقدار الاجر كان القول قول الاسكاف ولا يثبتان هكذا في الذخيرة \* قال البخاري بن ليث فاذا بينته بقومه المقومون فما يقولون ندفعه اليك فريضايه وبناء وقومه رجل باتفاقهما وأبى الصانع فله أجر مثله وقال أبو حامد وجير الوبري هو بمنزلة المقوم لا الحكم يعني فلا يلزمه تقويمه كذا في القنية \* رجل دفع الى صانع عشرة دراهم فضة وقال زد علي درهمين يكونان قرضاً على وصغه فلما وأجر له درهم فصاعه وجاء به محشو وقال زدت عليها درهمين وقال صاحب الفضة لم ترد علياً شيئاً فانه يختلف كل واحد منهما فان حلف الصانع ان شاء دفع القلب اليه وأخذ منه خمسة دانق درهم أجر العشرة وان شاء دفع اليه عشرة دراهم فضة وأخذ القلب لان الصانع يدعي على صاحب الفضة قرض درهمين وهو ينكر وصاحب القلب يدعي على الصانع استحقاق القلب بغير شيء وهو ينكر فيختلف كل واحد منهما كذا في فتاوى قاضيان \* دفع معصفاً الى مذهب ليذهب به بذهب من عنده وأراه المذهب انموذجاً من الاعشار والاحماس ورؤس الآي وأوائل السور فأمره رب

المعصف

من المكعب المفضض من الرجال اذا علم

أنه يشترط له لابس يكره \* وبيع الامر ممن يعلم أنه يعصي بكره \* بيع الكرم ممن يتخذ الخمر لابس به وبيع العصور والعنب منه على الخلاف

المخفف أن يذهب به كذلك باجرة معلومة لا يصح لأن مقدار هذه الاشياء مجهول كذا في القنية \* وان اشترى ثوبا على أن يخطيه البائع بعشرة فهو فاسد ولو جاء الى حذاء بشرى كين وتعين استأجره على أن يخطيه ثوبا باجر مسبي جاز وان اشترط عليه الشرا كين فأراهما اياه ورضيه ثم حذاهما له كان جائزا استسنا كذا في المبسوط \* واذا دفع ثوبا الى صباغ ليصبغه بعصر من عنده فصبغه بما سمى الا أنه خالف في صفة ما تعين به فان أشبع أو قصر في الاصباغ حتى تعيب الثوب فصاحبه بالخيار ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه أيضا وان شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثل عمله لا يجاوز به المسمى كذا في خزنة المفتين \* ولو شرط على الخياط أن يكون كم القميص من عنده كان فاسدا لانعدام العرف فيه وكذلك لو شرط على البناء أن يكون الاجر والخص من عنده وكل شيء من هذا الجنس يشترط فيسه على العامل شيئا من قبله بغير عينه فهو فاسد فاذا عمله فالعمل لصاحب المتاع وللعامل أجر مثله مع قيمة ما زاد كذا في المبسوط \*

### الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات

\* وفي الفتاوى اذا باع سلعة معينة عليه البيان وان لم يبين قال بعض مشايخنا يفسق وترد شهادته قال المصدر لا تأخذه \* التاجر هل يسئل أنه حرام أو حلال

اذا قال لا اشترى أجر ترك دارى هذه يوما واحدا بكذا والسنة مجانا أو قال أجر ترك دارى هذه سنة يوما بكذا وباقي السنة مجانا فسكنم سنة كان عليه أجر مثله في يوم واحد ولا شيء له في الباقي كذا في الذخيرة وفتاوى قاضيخان \* استأجر مسجدا للعلم فقال لا أريد الا اجر بل تعمل لي مقبضا للسخاء من الخشب ثم طلب الاجر ان كان ما طلبه له قيمة يجب أجر المثل والا فلا كذا في الوجيز للكردرى \* رجل استأجر دارا مدقعة معلومة في محلة فتابت المحلة نائمة حتى هرب الناس ولم يقدر المستأجر على الانتفاع خوفا على نفسه من النابتة قالوا لا يجب الاجر وهكذا كان أفتى والذي كذا في الظهيرية \* الخياط اذا فرغ من الخياطة وبعث الثوب على يدي ابنه وهو ليس ببالغ فطر الطرار منه في الطريق فان كان الصبي عاقلا ضابطا يمكنه حفظه لا يضمن وان لم يكن ضابطا ولا يمكنه حفظه ضمن كذا في المحيط \* دفع الى خياط ثوبا ليخطه له قباه أو جبة ولم يشارطه الا بجر فلما فرغ منه أعطاه صاحب الثوب زيادة على أجر مثله قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندي أن الزيادة جائزة في قولهم جميعا وبه يفتى هكذا في الكبرى \* اذا قال للجمال اجعل هذا الى بيتي أو قال للخياط خطه ان كان الخياط معروفا بانه يخط باجر والجمال كذلك يجب الاجر وما لا فلا كذا في المحيط \* قال الخياط خطه باجر فقال لا أريد الا اجر فخاطمه لا يستحق الاجر كذا في الوجيز للكردرى \* اذا دفع الى خياط ثوبا فخاطمه ولم يشترط الاجر له الاجرة الا اذا قال لا أريد منك الاجرة كذا في السراجية \* رجل أقرض انسانا دراهم أو دنانير وأراد أن يسكن دارا المستقرض بغير أجر يستأجر المقرض دارا المستقرض مدة معلومة سنة أو أكثر باجر مجمل ثم يبيع من المستقرض شيئا يسيرا تلك الاجرة حتى يصير الاجر قصا صابن ما باع من المستقرض كذا في خزنة المفتين \* قال رب الدين المديون ا كرت لي هذه الارض (١) بجهة المراجعة فمكر بهم ا له أجر مثله لان المديون اذا دفع حجاره وأرضه لرب الدين لينتفع به مادام عليه الدين فعليه أجر المثل فهذا أولى كذا في القنية \* رجل استقرض من رجل دراهم ودفع الى المقرض حجاره لاستعماله المقرض ويكون عنده الى أن يوفى المقرض دينه فبعثه المقرض الى سرح وسلمه الى بقار ليعلف فعقره الذئب ضمن المقرض قيمة الحمار كذا في فتاوى قاضيخان \* لو استقرض رجل دراهم من رجل وقال اسكن حانوتي هذا فان لم أرد عليك دراهمك لأطال بك باجرة الحانوت والاجرة التي تجب عليك هبة لك فدفع المقرض الدراهم وسكن الحانوت مدة قال ان كان ذلك ترك الاجرة عليه مع استعراضه منه المال فالاجرة واجبة على المقرض يريد به أجر المثل وان كان ذلك ترك الاجرة قبل الاستعراض أو بعده فلا أجر على المقرض والحانوت عنده عارية وقيل الصحيح أنه يجب أجر المثل في الوجهين كذا في المضمرات \* قال غفر الدين وعليه الفتوى هكذا في الكبرى \* رجل أقرض انسانا

(١) قوله بجهة المراجعة أي على أن يكون العمل رجلا رب الدين زيادة له على دينه اه بحر اوى



دراهم ثم ان المقرض آجر حجر الميزان من المستقرض كل شهر بدرهمين قال أبو القاسم ان لم يكن حجر الميزان  
قيمة ولا يستأجر عادة لا يجب على المستأجر شيء كذا في فتاوى قاضيخان \* استأجر المستقرض المقرض  
على حفظ عين متقوم قيمته أزيد من الاجرة كالسكين والمشط والمعلقة كل شهر بكذا يختلف فيه الأئمة  
المأخرون فقيل يجوز بلا كراهة منهم الامام محمد بن سلمة والامام صاحب الكامل مولا نوح سام الدين  
عليه ابادى وجلال الدين أبو الفتح محمد بن علي وصاحب الهداية وقد وقع على الجواز أجله الأئمة ولو جعل  
المقرض العين المستأجر في قبالة القرض وحفظه ما معا يجب الاجر وفي الفتاوى أنه لو حفظ العين مع  
القبالة لا أجر له لأنه يحفظ القبالة لنفسه لا لغيره والعين هاهنا تسع وقد رأيت فتوى الاستاذ في هذه المسألة  
بهذه الرواية كذا في الوجيز للكردي \* ولو دفع المقرض المستقرض اليه قبالة (٢) واستأجره على حفظ الخط لم يجز  
لان حفظ الخط له احياء حقه ولو هلك المشط أو السكين مثلاً واختلفا بعد السنة فقال المقرض هلك بعد  
السنة وقال المستقرض هلك منذ سنة فالقول قول المستأجر المستقرض لأنه يترك زيادة الاجر ولو دفعه الاجير  
الى امرأته أو الى من في عياله ليحفظه يجب الاجر ولو دفع الى أجنبي لاشيئ له ولو استأجره ليحفظه بنفسه  
ويستأجره من شاء فالشرط جائز ويصر الثاني وكذا بالحفظ ولو أذن له المستأجر أن يتفع بهذا السكين ففعل  
المقرض لا أجر له زمان الاتفاق هكذا في القنية \* استقرض من آخر خمسة دنانير وكتب اليه صل الاقرار  
بهذا المقدار واستأجر المقرض كل شهر بكذا كما هو المعهود كل ذلك فعل المستقرض قبل قبض المال ثم  
المقرض لم يدفع الأربعمائة وخمسين ديناراً ومضى على ذلك شهرين والمقرض معترف بجميع ذلك تجب  
الاجرة المشروطة كاملة ولم يتقص بقسط الخمسين التي لا يدفع الى المستقرض بخلاف ما اذا قضى بعض  
مال القرض مثل النصف ومضت مدة بعد ذلك فان المقرض لا يتمكن من مطالبة الاجرة كاملة للمدة التي  
بعد قضاء النصف والمستقرض والمقرض عقداً عقد الاجارة المرسومة على حفظ عين كل شهر بكذا في دكان  
الصكالك وأمره المستقرض بكتابة الوثيقة بالقرض وبدل الاجارة وترك المقرض العين المستأجر على حفظه  
بعد ما قبضه من المستقرض عند الكاتب ليكتب ماهيته وأوصافه مستقيمة في الوثيقة فمضى على ذلك  
أشهر ولم يكتب الكاتب الوثيقة برهنة من الزمان والعين عنده هل يجب الاجر بالحفظ لتلك المدة أم لا  
أجاب بعض الأئمة يجب لان المشروط على الاجير وهو المقرض مطلق الحفظ وكان له أن يحفظه بيد كل  
من يعتمده وقد اعتمد هذا الكاتب على ذلك حيث تركه عنده كيف وانه يعلم المستأجر ورضى اذا دفع  
المقرض العين المستأجر على حفظه الى من ليس في عياله وأمره بالحفظ فحفظه زماناً ما يجب له لتلك المدة أجر  
على المستقرض كذا في خزائن المقتنين \* استقرض من رجل واستأجره على حفظ العين ثم مات أحد  
المستأجرين بطلت في حصته وبقيت في قسط الحى كذا في الوجيز للكردي \* ولو وكل المستقرض  
رجلاً لاستأجر المقرض لحفظ سكينه كل شهر ولم يقل بكذا فاستأجره كل شهر بدرهم لم يجز على الموكل  
مال بعين الاجرة أو يعم بان يقول على أية اجرة شئت ولو استأجره لحفظ سكينه سنة كل شهر بعشرين ديناراً  
ليس له فسسخها قبل مضي المدة وان لحقه ضرر لكن ضرر يقابل له منفعة الحفظ كاستئجار الخياط والقصار  
والطباخ بخلاف المستكتب اذا حضره من أراد الكتابة اليه ولو استأجره لحفظ السكين كل شهر بكذا فله  
الفسخ في اليوم الذي يمل فيه الهلال بحضرة المقرض ولو استأجر رجلين أو ثلاثة لحفظ السكين فحفظها  
أحدهم فعليه كل الاجر اذا كانوا شركاء في تقبل هذا العمل والافضليه كن استأجر رجلين يحملان خشبة  
الى منزله بدرهم فحملها أحدهما كذا في القنية \* قال رضي الله عنه الغبن الفاحش في الاجارة (٣) (بده  
يازده) كذا في جواهر الفتاوى \* اذا استقرض الوصي أو المتولي لاجل الصغير والوقف وعقد الاجارة  
المرسومة هل يتعدى التزامها الى مال الوقف والصغير قال بعضهم ان لم يجد بدا منه يتعدى الى مال الوقف  
ومال الصغير كما اذا اتفق بعض مال الوقف أو الصغير على الظالم لتخليص ماله كذا في الوجيز للكردي

ان كان الغالب الحلال في  
الاسواق لا يستل \* في يده  
توب قال انه لفلان وكفى بان  
أبيه بعشرة ولا أنقص منه  
ثم باعه بتسعة يحل الشراء  
بما ان وقع في قلبه انه قال

(٢) قوله قبالة هي الوثيقة هـ (٣) العشرة أحد عشر هـ

\* دفع الى آخر مال أو امره بان يدفعه الى فلان قرضاً وبيعة فله عقد الاجارة المرسومة فدفع الوكيل المال الى المستقرض وقد استأجر المستقرض الوكيل على أن يحفظ عيناً يدفعه اليه كل شهر يكذا ثم مات المستأجر الوكيل لا تنفسخ الاجارة بموته لان من عقدة الاجارة باق وهو الموكل وهذا لان التوكيل بعقد الاجارة من المقرض توكيل بقبول الثقل وهو الحفظ والتوكيل بقبول الاعمال صحيح كذا في خزانة المفتين \* ولو وكله بأن يستقرض وبعقد الاجارة المرسومة على أن يخرج الموكل عن عهدة كل مالزم عليه ففعل فالأجر والاستقراض على الوكيل كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر من آخر داراً بمائة دينار فلم يسكنها حتى أمره رب الدار أن يعطى رجلاً عشرة دراهم من أجرة الدار على أن يكون قرضاً بدار على القابض ثم انتقضت الاجارة بينهما بموت أحدهما لا سبيل للمستأجر على المستقرض فبعد ذلك ان كان المستأجر قد استقرض أردأ من أجرة الدار رجوع على الأجر بما أعطى وان نقد أفضل لم يرجع على الأجر لا بمثل ما أمره بالاداء ويرجع الأجر على المستقرض بمثل ما قبض من المستأجر كذا في الذخيرة \* واذا وجب للأجر على المستأجر مال بالقرض أو نحوه فقال المستأجر للرجل احتسب هذا من مال الاجارة وفارسته ٢ (فرور وازمال اجاره) فقال الأجر ٣ (فرور فتم) فقد انفسخت الاجارة بقدره كذا في المحيط \* لو كان للمستأجر على الأجر دينار والاجرة دراهم فتقاصى يجوز وان كان الجنس مختلفاً بالتراضي كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر أرضاً موقوفة على مسجد اجارة شرعية فعمرها وزرعها وحصل له من مالها أكثر من الاجرة كانت التي سمنها هي أجرة مثله في وقت العقد طالب له الفضل كذا في جواهر الفتاوى \* جاء بالمال الى المقرض ليؤديه وتنفسخ الاجارة المعهودة فتواري المقرض أو كفل بنفسه على أنه ان لم يوافقه غدا فعليه الالف فخافه فتواري المكفول له أو خلاف بطلاق امره أنه ان لم يؤده اليوم الالف فخاف بالمال فتواري الدائن ان علم القاضي نعتنه وقصده الاضرار ينصب له وكيلاً يلم له المال وتنفسخ الاجارة ولا يكون كفيلاً بالمال ولا تطلق امره أنه فان لم يعلم قصده لا ينصب ولو نصب وكيلاً مع هذا وسلمه اليه تثبت الاحكام المذكورة وينفذ القضاء لكونه مجتهداً فيه كذا في الوجيز للكردي \* ساحقة بين يدي سائوت لرجل في الشارع فاجرها من رجل يبيع الفاكهة كل شهر بدرهم فبأخذ من الاجرة فهو للعاقداً لانه غاصب قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا اذا كان ثمة بناء أو دكان لان بذلك يصير غاصباً ما بدونه لا يصير غاصباً وعندى أن الصحيح هو الاول كذا في المحيط \* وسئل عن مستأجر أحدث في المستأجر بناء أو غرساً ثم انتقضت مدة الاجارة هل يؤمر برفع ذلك قال يؤمر برفع ذلك قلت قيمته أو كثر ان لم يأخذ المالك بالقيمة قيل فان كان فعله باذن المالك قال وان كان فعله باذنه قال وقد كره في الشرب أن من رضى باجراء غيره الماء في أرضه أو عوروه في أرضه فاطلاق ذلك ثم بدله أن يمنع من ذلك لانه غير لازم كذا في النسقي \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل استأجر من آخر أرضاً على أنها عشرة أجرة بعشرة دراهم فزرعها ثم وجدها خمسة عشر جريباً أو وجدها سبعة أجرة قال فله الأجر الذي سمي ولو قال كل جريب بدرهم حسب عليه جريب بدرهم كذا في المحيط \* رجل أجر أرضاً من جـ لـ قرية معظومة مة تفرقة سهامها فنهقص ماء قناتها واجتيج الى نفقة رائدة وطلب أربابها النفقة فنفقة هذا الارض المستأجرة على الأجر أم على المستأجر قال لا تجب النفقة عليه في ملكه وأرضه ولا تجب النفقة على المستأجر أيضاً في غيره ملكه وأرض الأجر ولو كانت قرية منفردة لواحد فاستأجرها منه آخر فنقص ماء قناتها وطلب المستأجر من الأجر نفقة القناة ليزيد في مائه ليس له أن يلزمه الاتفاق لاحتماله ولكن ينظر في النقصان فان كان نقصاناً كثيراً بحيث ينقطع الماء عن بعض الارض التي وقعت عليها الاجارة فان الاجارة تنفسخ بقدر ما انقطع الشرب عنه على الرواية التي اعتمد عليها القدوري فيما انقطع الماء والشرب عن الارض انه تنفسخ الاجارة في تلك الرواية وهو بانها في الباقي ان شاء أمسك بحصته وان شاء فسح وان كان نقصاناً

المقدار للترويح وان لم يقع في قلبه لا يحل \* رجل يبيع على الطريق ان كان لا يضر بالمارة لسعة الطريق يحل الشراء منه وان أضر بالمارة لا يحل الشراء منه

يسير بحيث يصل الماء إلى الأرض ولا ينقطع عن شيء منه ولكن لا يكتفيه ولا يشبهه ويدخل فيه ضرر فاحش فهو بالخيار إن شاء فسخ الاجارة وزدها وإن شاء مضى على الاجارة بما سمى من الاجارة هذا هو الجواب في هذه المسألة فيما أرشدنا سيدنا واستاذنا شيخ الاسلام القاضي أبو المعالي نور الله ضريحه ووصاياه ولم يذكر في الكتاب ولو أجز القرية وماء قناتها يسقى عشرين حريفاً (شبهان روز) فنقص وعاد إلى عشرة تنفسخ الاجارة في عشرة أجرة وهو النصف ويتخير في الباقي على قول استاذي شيخ الاسلام هكذا ذكر وهو الصحيح رجل استأجر أرضاً موقوفة على مصالح مسجد من متولى المسجد سنة بدها م معلومة ثم دفع هذه الأرض إلى رجل من أجرة بالنصف على أن يزرعها يذر المدافع فلما حصد قال أهل المسجد إن الأجر لم يكن متولياً ولا تصح الاجارة في أخذ ثلث الغلة للمسجد على عرف أهل القرية فقبضوا منه جبراً فان أقام المستأجر البيعة أن الأجر كان متولياً فإنه يسترد ما قبض أهل المسجد فيقسم ذلك مع بقية الغلة بينه وبين المزارع على الشرط المشروط وعليه للمسجد الأجر المسمى وإن لم يقدر على إقامة البيعة على كون الأجر متولياً يجب عليه أجرة المثل ويسترد ما قبض من أهل المسجد ويقسمان على الشرط كذا في جواهر الفتاوى \* قال شرف الأئمة المكي والقاضي عبد الجبار استأجر أرضاً وقفا وغرس فيها وبنى ثم مضت مدة الاجارة فلما استأجر أن يستبقها بأجر المثل إذا لم يكن في ذلك ضرر قيل لها ما ولو أبقى الموقوف عليهم إلا القلع هل لهم ذلك فقال لا كذا في القنية \* قرية فيها أرض سبيل أجزها أهل القرية سنين معلومة أن كان فيه مصلحة القرية يجوز قصر فهم فيها كذا في جواهر الفتاوى \* وتكره اجارة أرض مكية لقوله عليه السلام من أكل أجوراً أرضي مكية فكأنما أكل الربا كذا في الكافي في كتاب الكراهية والاستحسان \* رجل استأجر أرضاً مفرداً كثيراً كان في ملكه أن لم يرض المالك وفسخ فقد انفسخ في حقه وإن لم يتعرض المالك لذلك وأجز عند الحاكم بذلك فلما استأجر أن يفسخ بقدر ذلك وإن لم يقرأ الأجر ولم يدع المالك شيئاً ولا يتعرض ولا يمنعه من الانتفاع فليس للمستأجر حق الفسخ في ذلك القدر وإن علم أنه ملك الغير وكيل السلطان إذا أجز قرية من رجل اجارة شرعية فزرعها المستأجر ثم زاد آخر في الاجارة فاحسن منه وأجز من آخر لا يجوز الشراء من هذه القرية يعني في غلاتها وجبوهي لأنه ملك الأول هكذا في جواهر الفتاوى \* مزارع بالثلث كرب الأرض من أجزها مع رب الأرض لا تخاذلها لئلا يزلها الثلث من الأجر بعهده وإن لم يستحق شيئاً بمجرد الكراب كذا في القنية \* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أجز عبده من رجل وسلمه إليه ثم باعه من غير عذر وسلمه إلى المشتري ومات في يده فليس للمستأجر أن يضمن المشتري قيمته فالمستأجر في هذا يخاف الرهن كذا في الذخيرة \* ابن سميعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل أكرت من رجل داراً بعبده سنة فسكن المستأجر الدار ثم ناقضه الاجارة في العبد فإنه يرد العبد ويعطيه أجرة مثل الدار وإذا عصب رجل الدار المستأجرة من المستأجر ثم تركها الغاصب فأراد المستأجر أن يتمتع عن قبضها في باقي المدة وأراد الأجر أن يتمتع عن التسليم فليس للمستأجر أن يتمتع عن القبض في باقي السنة ولا لا أجز أن يتمتع عن التسليم قال بعض مشايخنا هذا إذا لم يكن في السنة وقت يرغب في الاستئجار لاجله ولم يسلم في ذلك الوقت فإن المستأجر يتغير وفي الأصل إذا استأجر عشر من الأبل إلى مكة بعبد بعينه أو بغير عينه فإن كان العبد بعينه فالاجارة جائزة وإن كان بغير عينه فالاجارة فاسدة ثم إذا كان العبد بعينه حتى جازت الاجارة فهلك العبد قبل التسليم بعد ما استوفى الميعود عليه كان على المستأجر أجرة مثل الدار وإذا كان العبد بغير عينه حتى فسدت الاجارة كان على المستأجر أجرة المثل مات العبد أو لم يمت كذا في المحيط \* استأجر مشتري العبد البائع قبل قبضه شهر أبدهم لتعليم العبد الخبز أو الخياطة جاز له الأجر إن علم وإن مات في يد البائع قبل الشهر أو بعده مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضاً وكذا لو كان ثوباً فاستأجره لغسله أو خياطته جاز وإن هلك فإن كان نقصه القطع أو الغسل صار قابضاً في ذلك من مال المشتري والآخر مال البائع ولو استأجره المشتري ليحفظه له كذا بكذا فالاجارة باطلة لأن تحفظه على

وإن كان الطريق واسعاً وقيل يكره \* وبعض المشايخ أفتوا بأنه لا تقبل شهادة من يعمل عن جلس على الدكان المغصوب عالمه أو سكن في الدار المغصوبة ويبيع فيها شيئاً

البائع حتى يسلمه الى المشتري كذا في القنية في باب استئجار المستقرض المقرض \* رهن دار غيره وهي معدة للاجارة فسكنهم المرفق من لاشئ عليه لانه لم يسكنهم ملتزم بالاجر كما لو رهنها المالك فسكنهم المرفق من كذا في القنية في باب بقاء الاجارة \* استأجر الراهن المرفق من لحفظ الرهن لم يجوز استأجر المودع للحفظ جاز كذا في السراجية \* وسئل عن استأجر دار مشاهرة وخرج منها وخلف امرأته ومناعه فيم افاداد المؤجر اخراجها وفسخ الاجارة قال ليس له ذلك بغير محضر من الخصم والوجه فيه أن يؤجر من آخر في بعض الشهر فحق مضى هذا الشهر فقد انقضت الاجارة الاولى ودخل الشهر الثاني في اجارة الثاني ثم يخرجها ويأمرها بتخليه الدار وتسليم الدار الى الثاني كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل تكارى منزلا كل شهر بدراهم معلومة فطاق الرجل المستكرى المرأة وخرج من المصر وذهب هل لصاحب المنزل سبيل على المرأة قال لا وليس لصاحب الدار أن يخرج المرأة من المنزل حتى يهل الهلال فان جاء الهلال والزوج غائب هل لصاحب الدار أن يفسخ الاجارة ويخرج المرأة من الدار يجب أن تكون المسئلة على الاختلاف على قول أبي حنيفة ومحمد ورجه الله تعالى ليس له ذلك وعلى قول أبي يوسف ورجه الله تعالى له ذلك كذا في المحيط \* وإذا تكارى منزلا كل شهر بدراهم على أن ينزله ولا ينزل غيره فزوج امرأته أو امرأتين فله أن ينزلهما وليس لصاحب الدار أن يأبى وهذه المسئلة مؤولة وتأويلها أن لا يكون للنزل بغير الوعة ولا بغير وضوء كذا في الذخيرة \* رجل تزوج امرأة وهي في منزل بكرة فكثت معها سنة فيه ثم طلب صاحب المنزل الكراء وقد أخبرته المرأة الزوج أن المنزل معها بكرة ولم يتجره فالاجرة على المرأة دون الرجل فان كان قال لهالك على مع نفقة تك أجرة المنزل كذا وكذا وضمنه لزب المنزل فهو عليه وان أشهد لها به ولم يضمه لزب المنزل لم يعطها فله ذلك كذا في المبسوط \* امرأة سكنت بيت أختها بغير رضاها سنة من وكانت تقاطع عليها بالاجرة فعلمها أجرة المثل كذا في القنية \* قال في الاصل أيضا رجلان استأجرا منزلا من رجل كل شهر بدراهم واشترطا فيما بينهما على أن ينزل أحدهما في أقصى الحانوت والاخر في مقدمه ولم يشترطا ذلك في أصل الاجارة قال الاجارة جائزة ولكل واحد منهما أن يرجع عن ذلك ثم ذكر في الكتاب ان الاجارة لا تفسد اذا لم يكونا شرط ذلك في أصل الاجارة ولم يذكر أنهما اذا شرط ذلك في أصل الاجارة هل تفسد الاجارة قال مشايخنا رجهم الله ولقائل أن يقول بانه تفسد الاجارة ولقائل أن يقول بانه لا تفسد الاجارة كذا في الذخيرة \* منزل بين غائب وحاضر قد قسم فللعاصر سكنى نصيبه لاجيعه وللغاضي أن يؤجر كله اذا خيف عليه الخراب وأمسك الاجران لم يقسم سكن الشريك قدر حصته وعن محمد ورجه الله تعالى يسكن الجميع اذا خيف عليه الخراب كذا في الوجيز للكردي \* دار معدة للاجارة صارت ارضا بين ثلاثة سكنها أحدهم بغير إذن الاخرين مدة لا يجب عليه أجر كذا في القنية \* رجل استأجر حجرة في خان معدة ووضع فيها متاعه وأقفلاها وغاب فجاءه متقبل الخان وفتح القفل بغير مفتاح وأخرج المتاع منها ووضعها في موضع آخر عشرة أيام ثم أعاد متاعه الى الحجرة وأقفلاها ومضت على ذلك مدة لا يلزمه الاجرة فمن وقت اخراج المتاع كذا في الخلاصة \* في النتيجة سئل أنوذر عن استأجر دارا فسكنها غاصب في مدة يمكن اخراجها فقال لا أجر لمدة الغصب وسألت أبا الفضل الكرماني عن رجل غصب صغرا ودفع الى الصانع ليتخذ له قفلة بكذا من الاجر والصانع يعلم انه غاصب هل له الاجر على الاخر فقال نعم قلت له لو غصب صغرا واتخذ قفلة ثم جاء المالك هل له أن يأخذها فقال ليس له أن يأخذها قلت لو غصب تبرأ فجعله سوارا فجاء المالك فقال له أن يأخذها بغير شيء عند أبي حنيفة ورجه الله تعالى سئل على بن أحمد ورجه الله عن رجل له دار كان ذلك الدكان في يده رجل آخر فطلب قوم من المالك أن يؤجر ذلك الدكان منهم فقال لا أؤجره منكم لانه لاحق لي فيه اليوم لاني آجرته من ذي السيد وقد بقي من المدة أيام فالحوا عليه وقالوا آجره منا وان دفع ذا السيد ونخرجه منه فأجره منهم هل يصح اقراره بانه بقي من المدة أيام وهل تصح الاجارة منهم بعد هذا الاقرار فقال لا تصح فيما بقي من المدة الاولى كذا في التتارخانية \* أجرها الغاصب ورد أجرها الى المالك تطيب له لان

لا يقبل شهادة من يشتري فيه \* وعن الامام أبي الليث لا يحل للرجل أن يشتغل بالبيع والشراء ما لم يحفظ كتاب البيوع وقيل لمحمد لا ينصف كتابا في الزهد قال حسبكم

أخذ الاجرة اجازة للاجارة قال رضى الله عنه جعل أخذ الاجرة اجازة من غير فصل قال القدوري الاجر  
للمالك ان أجاز قبل العمل وان أجاز بعده فلا عقاد كذا في القنية في باب الاجارة المضافة \* سكن رجل دار  
الوقف بأهله وأولاده وخدمه فأجر المثل عليه ولو غصب دارا عدة للاستغلال أو موقوفة أو لليتيم وأجرها  
مدة معلومة بأجر مسمى وسكنها المستأجر \* يلزمه المسمى لأجر المثل قبل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له  
الدار فيكتب لا ولكن يرد ما قبض على المالك وهو الاول ثم سئل أي لزم المسمى للمالك أم للعاقدة فقال للعاقدة ولا  
يطيب له بل يرد على المالك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يتصدق به كذا في القنية في باب بقاء الاجارة \* ولو  
استأجر مشاطة لتزوين العروس قالوا لا يطيب لها الاجر الا أن يكون على وجه الهدية من غير شرط ولا تقاض  
وقيل ينبغي أن تجوز الاجارة اذا كانت مؤقتة أو كان العمل معلوما ولم ينتش التماسيل على وجه العروس  
فيطيب لها الاجر لان تزوين العروس مباح كذا في الظهيرية \* في الكبرى أهل بلدة ثقلت عليهم مؤنات  
العمل فاستأجر وارجلاباجرة معلومة ليذهب ويرفع أمرهم الى السلطان الاعظم ليخفف عنهم \* بعض  
الحيف وأخذ الاجرة من عامتهم غنيهم وفقيرهم ذكره هنادان كان بحال لو ذهب الى بلد السلطان تهايله  
اصلاح الامر يوما أو يومين جازت الاجارة وان كان بحال لا يحصل ذلك الا بعدة فان وقتوا للاجارة وقتا  
معلوما فالاجارة جائزة والاجر كله له وانه لم يوقتوا فهي فاسدة وله أجر مثله والاجر عليهم على قدر مؤنتهم  
ومنافعهم في ذلك قال القاضي فخر الدين هذا منه توسيع ونوع استعسان أما على جواب الكتاب فلا تجوز  
هذه الاجارة الموقفة به يفتى وهكذا ذكر السرخسي في باب الرشوة من أدب القاضي أنه لا بد من  
التوقيت وان كان مدة اصلاح الامر يوما أو يومين كذا في المضمات \* غني ماء القرية استأجر بعض أهل  
القرية أجراء لقطع الاحجار ويحفر الجبل ويكسح العين فيزيد الماء فالزيادة لجميع أهل القرية وكذا لو حفر  
عيना أخرى في حريم هذه العين أو زاد في سعة هذه العين أو سفلها ليطهر زيادة في ماءها فهي لجميع أهل  
القرية لا يستحق المستأجر ولو حفر عينا أخرى في غير حريم هذه العين فالزيادة كذا في الصغرى \* والاجر عليه  
كذا في الحاوي للفتاوى \* وليس له أن يجري تلك الزيادة في نهر أهل القرية الا برضاهم جميعا بل يحفر نهر آخر  
في أرض الموات أو في ملك نفسه كذا في الصغرى \* رجل استأجر مرامن رجل عشرة أيام كل يوم بدرهم ثم  
ان المستأجر أودع المزدحم الا بخر خمسة أيام من هذه العشرة كان على المستأجر أجرة العشرة الايام لان يد  
المودع كيد المودع ولو كان مكان الوديعة عارية وباق المسألة بحالها ففي وجوب الاجر في مدة العارية  
روايتان كذا في الذخيرة \* وروي بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل استأجر رجلا ليعبى له  
حائطاً أراه موضعه وسمى طوله في السماء وطوله على وجه الارض وعرضه على أن يعبى كل ألف أجرة بكذا  
وكذا من البص بكذا وكذا من الدراهم فبنى في السفل فادخل ألف أجرة بالبص المسمى لها ثم مات البناء  
فان الاجر يقسم على موضع ما بقى من الحائط وما بنى فيعطى بحصة ما بقى على القسمة كذا في المحيط \* استأجر  
داراً وبنى فيها حائطاً من تراب كان فيه باعير أمر صاحب الدار ثم أراد الخروج وأراد نقض الحائط هل له  
ذلك ينظر ان كان اتخذ من التراب لبناً وبنى الحائط من اللبن فله ذلك وعليه قيمة التراب وان كان بنى  
الحائط من الطين (٢) (كه باخسه زده باشد) فليس له أن ينقض الحائط كذا في الذخيرة \* في المحيط  
عن شمس الأئمة الاوزجندی قال لطيان أصلى الى هذا الخراب بعشرة فلما شرع في عمارته ازداد الخراب  
وأصلح الكل فلا شئ له سوى العشرة كذا في القنية \* في جامع الفتاوى ولو استأجر رجلاً ليعبى له منارة  
طولها كذا وعرضها كذا فلبى بعضها انما يرت يجب الاجر بحسابه ولو استأجر ليحفر بئراً عشرة أذرع فحفر

كالبابيع \* وعلى كل تاجر  
يحتاط لديه أن يستعجب  
فقيه ادينا يشاوره في معاملاته  
فان ملك أمر الدين المأكل  
والملبس قال الله تعالى كلوا  
من الطيبات واعلموا اصلها



خمساً أذرع ثم قال لا أقدر أن أحضر البقية من غير عذراً حسيه حتى يحقر ولودفع إلى رجل ما لا يدفع  
إلى فلان في مصر كذا بجرم مائة فقال الرسول دفعت وأنكر المرسل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن وقال  
محمد رحمه الله تعالى لا يضمن كذا في التتارخانية \* قال محمد رحمه الله تعالى فيمن غصب من آخر أرضاً وأجرها  
من رجل بعينه فلم يعلم المالك حتى مضى بعض السنة ثم علم وأجازها قال أجز ما مضى من الاجارة للغاصب وما  
بقي لزب الارض الى وقت الاجارة ولولم يجز حتى مضت السنة فالاجر كله للغاصب كذا في الحاوي للفتاوى  
\* وفي القدوري لو استأجر من آخر دارين فأنه دمت احدهما أو غصبت أو ما أشبه ذلك فله أن يترك الأخرى  
كذا في المحيط \* وإذا ادعى اثنان عينا أحدهما يدعى الاجارة والاخر الشراء فافر المدعى عليه للمستأجر فاراد  
مدعى الشراء أن يحلفه على دعوى الشراء له ذلك ولو ادعى الاجارة فافر به لاحدهما فاراد الاخر أن يحلفه  
ليس له ذلك كذا في الصغرى \* في القيمة سئل على بن أحمد عن رجل وقف دار السكنى الامام هل له أن  
يؤجرها من غيره فقال ليس له أن يؤجرها وسئل عنها الذي فاجاب كذلك كذا في التتارخانية \* ولودفع  
إليه عبد على أنه ان شاء قبضه بالشراء بألف درهم وان شاء أجره سنة بكذا فقبض وهلك عنده بعد  
الاستعمال فهو على الاجارة فلو قال أردت الملك ان كانت قيمته مثل الاجر أو أكثر قبل قوله وان كان الاجر  
أكثر لا يصديق ولولم يستعمل حتى هلك لا ضمان عليه كذا في التتارخانية \* وإذا اشترى شيئاً وأجره  
من غيره قبل القبض لا يجوز كالموابعه وهذا اذا كان منقولاً فان كان عقاراً فليل على الخلاف في البيع  
وقيل لا يتجاوز الاجارة اجماعاً كذا في المحيط \* تعيب الخانوت عيباً لا يصلح للعمل فأصلح المالك نصفه وترك  
النصف حتى تمت السنة فعليه أجر كل الخانوت ما لم يردده لكونه معيباً وليس له أن يرد النصف دون النصف  
كذا في القنية \* رجل دفع إلى آخر عيولاً ليربيها فإذا كبرت باعها ففاضل الثمن بينهما فأنه صاحبها  
وللمحافظ أجر الحفظ مستأجر خانوت أفلس وغاب ليس لأقر بائه أن يردوا الخانوت إلى مالكها ويفسخوا  
الاجارة ولودفع العقد وبقي المستأجر عاباً حتى تنقضي المدة فان كان في تصرف المستأجر وغلظه تجب  
الاجرة بينهما كذا في جواهر الفتاوى \* استأجر رجلاً ليعمل له خشبة معينة من كرمينة إلى بخارى  
على الجملة فجاء بها على الماء قيل له أجر المثل كذا في الذخيرة \* قال محمد رحمه الله لو أكرى من رجل  
إبله على أن يعمل على كل بعير مائة رطل ثم أتاه الجمال بأبله فأمره المستكرى فعمل وقد أخبره المستكرى  
أنه ليس في كل عمل المائة رطل فعمل إلى ذلك الموضع وقد عطب بعض الإبل لا ضمان على المستكرى  
ولو استأجر داراً شهراً ثم بعد الشهر شهد أنها للرجل الاخر تقبل شهادتهما ولو استأجر طحاناً ليطحن له  
بدرهم فطحن وعجن وخبز وأكل ان شاء ضمنه الدقيق وللعامل الاجر وان شاء ضمنه الخنطة ولا أجر عليه في  
ذلك \* رجلان استأجرا شيئاً ودفع أحدهما إلى صاحبه ليمسكه فلا ضمان عليه اذا كان شيئاً لا يحتمل القسمة  
كذا في الظهيرية \* رجل تقبل من رجل طعماً ما على أن يحمه له من موضع إلى موضع بائع عشر درهما اليوم  
فعله في أكثر من ذلك لا يلزمه الاجر المسمى بل يجب أجر المثل وهذا يجب أن يكون على قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى أما على قوله ما فهذه الاجارة وقعت جائزة فيجب الاجر المسمى كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى  
أهوه قال سئل القاضي بديع الدين (٢) (در بيان مستأجر خاها برست) هل للمستأجر أن يأخذها كالحق  
الثمار قال نعم كذا في التتارخانية \* أجره الأديب والخشان في مال الصبي ان كان له مال والافعل أيسه وأجرة  
القابلة على من دعاهما من أحد الزوجين ولا يجبر الزوج على استئجار القابلة وأجرة سبحان سبحان القاضي  
لا تجب على المحبوس قال ظهير الدين التمر تاشي قيل في زماننا أجرة سبحان تجب على رب الدين لأنه يعمل  
له كذا في القنية \* وسئل القاضي بديع الدين صاحب الارض اتخذ فالزبا يذره أو يذر أرضه يذره هل  
للمستأجر حصه ما يحصل منها قال لا ولو أخذ كان له أن يأخذ منه ان كان قائماً وقيمه لو كان هالكا كذا في  
التتارخانية \* استأجر رجلاً ليعمل به بحموله إلى موضع كذا بكذا فلما سار نصف الطريق بدا العمل أن

\* (في الحيل المباحة)  
كبرت أو ملح أو فستق أو  
حطب يحصل منه ويبيع  
مباح لا بأس به \* اشترى  
جارية فتحيض في السنة مرة  
فعلن الامام الثاني أنه

يذهب الى امر آخر فترك الجولة على المستأجرة ثم طلب نصف الاجر قال له ذلك ان كان الباقي من الطريق  
 مثل الاول في السهولة هكذا ذكر في الفتاوى وقد ذكرنا في فصل الاستصناع ان العبرة في قسمة الاجر  
 بمقدار المراحلة لا السهولة والصعوبة فيتمثل عند الفتوى كذا في المحيط \* وفي مجموع النوازل سئل  
 شمس الاسلام الا وزجتي عن رجل اشتاجر رجلا ليو قد النار في المطمورة ليله ففعل ونام في بعض الليل  
 فاحترقت المطمورة وما فيها هل يضمن الاجير قال لا قبل له فان أوقد النار ثانيا بغير أمره هل يضمن قال نعم  
 كذا في التتارخانية \* رجل دفع الى آخر عشرة أمنا من نحاس واستأجره بأربعين درهما ليدققه  
 فصار بعد التدقيق تسعة أمنا يجب عليه أجرة عشرة أمنا أو تسعة أمنا قال يجب عليه أربعون درهما  
 كما شرط كذا في الخلاصة \* وفي مجموع النوازل رجل يبيع الشيء في السوق فاستعان بواحد من السوقية  
 على بيعه فاعانه ثم طلب منه الاجر فان العبرة في ذلك لعادة أهل السوق فان كانت عادتهم أنهم يبيعون بأجر  
 يجب أجرة المثل والافلا وما تواضع عليه السماسرة من المقادير في بيع الاشياء فذلك عدوان محض ولا شيء  
 لهم سوى أجرة المثل كذا في الظهيرية \* وإذا استأجر رجلا لينى له في هذه الساخة بيتين ذوي سقفين  
 أو ذوي سقف واحد وبين طوله وعرضه وما أشبه ذلك ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله أنه لا يجوز  
 وينبغي أن يجوز اذا كان بالآلات المستأجر للتعامل كذا في المحيط \* في النوازل سئل أبو بكر عن رجل  
 اجر من رجل دار له كل شهر يدرهم ثم باعها من آخر وكان المشتري يأخذ أجرة الدار من هذا المستأجر كل  
 شهر فأتى على ذلك زمان وقد وعد المشتري البائع ان رد عليه الثمن ترد عليه داره ويحسب عليه ما أخذ من  
 المستأجر فجاء البائع بالدرهم فأراد أن يحسب الأجر من ذلك قال لما طلب المشتري الاجر من المستأجر  
 جازله ذلك اجارة منه وصار بمنزلة اجارة مستقلة وجب ما أخذ من الاجر فله وللشئى وليس للبائع من  
 ذلك الاجر قبل ولا كثير ومواضعة رب الدار منه وعد فان لم يفعل فلا شيء عليه وان كان الشرط في البيع  
 فالبيع فاسد كذا في التتارخانية \* وسئل شمس الأئمة الا وزجتي عن دفع الى طبيب جارية مريضة وقال  
 له عالجها بما لك فإزيد من قيمتها بسبب الصحة فالزيادة لك ففعل الطبيب ذلك وبرئت الجارية فللطبيب  
 على المالك أجرة مثل المعالجة وعن الادوية والنفقة وليس له سوى ذلك شيء كذا في المحيط \* دفع جارية  
 مريضة الى طبيب وقال عالجها فان برئت فما زاد من قيمتها بالصحة يتنافع الجاهل حتى صحت له أجرة المثل وقد ر  
 ما أنفق في عن الادوية والطعام والكسوة ولا يملك حنسم الاستيفاء أجرة المثل كذا في الوجيز للكردي  
 \* معلم طلب من الصبيان عن الحصر أو القصب أو شيئا آخر من مصالح المكتبة فجاءوا بدهم فخطها المعلم  
 بدهم نفسه أو صرف بعضها الى حاجة نفسه أو اشترى حصر أو بعد استعمله زمانا رفعه وبعده في بيته فله  
 ذلك كذا في جواهر الفتاوى \* الصغير يدفع الى المعلم شيئا من المأكل كقول يحمل أكاه في الاصح كذا في الوجيز  
 للكردي \* قال الكرخي قال أصحابنا جعنا في المعلم والاستاذ للذين يسلم اليهم العصى في صناعة اذا ضرباه  
 بغير إذن أبيه أو وصيه فبات ضمنه وأما اذا ضرباه بأذن الاب أو الوصى لم يضمنه وهذا اذا ضرباه ضربا  
 معتادا يضرب مثله أما اذا لم يكن كذلك ضمننا على كل حال كذا في الجوهر النيرة \* وفي النوازل سئل عن  
 رجل له أجير غير مدر له هل له أن يؤذيه اذا رأى منه بطلاة قال لا الا أن يكون أبوه قد أذن له في ذلك وذكر عن  
 خائف بن أيوب أنه سئل انه الى رجل في السوق فرأى منه بطلاة وشكا الرجل الى خائف وقال أوذيه فقال  
 نعم ثم قال له أن يؤذيه وقال الحسن رحمه الله تعالى لا يؤذيه كذا في التتارخانية \* رجل دفع غلامه أو ابنة  
 الى النساج واسه تاجر لم يعلمه عمل النسج فأراد النساج أن يسلم الغلام الى نساج آخر ليعلمه ذلك العمل فقد قيل  
 له ذلك وقيل ليس له ذلك وهو الاصح كذا في الذخيرة \* لو قال أريد انساك يكتب لي صكفا فقال رجل ادفع الى شيئا  
 (١) فأتى أجهته فدفعه اليه وكتبه بنفسه لا يحمل له أخذ ذلك الشيء كذا في القنية \* وقيل في الصكالك  
 اذا غلط في جميع حدوده أو في بعضه فان لم يصلحه فلا أجر له وان أصلحه فلا أمر الخيارات رضي به فللكاتب  
 (١) قوله فأتى أجهته بالجيم والذال المهملة المشددة أي أحسن عمله كما يؤخذ من كتب اللغة اه معصية

يستبرئها بحقيقة قيل له  
 كيف تقول في عمدة الطهر  
 أن يستبرئها بربع الحول  
 قال أنا أقول بخلافه هنا  
 \* وسئل عن اشترى جارية  
 مستحاضة كيف يستبرئها

أجر مثله كذا في المحيط \* أمر صكا كافكتب له صك الشراء فاقى العلماء بعدم صحته فلا شيء على الأمر  
 كذا في القنية \* يجوز للفتى أخذ الأجرة على كتابة الجواب بقدره سواء كان في تلك البلدة غيره أو لم يكن  
 لأن الكتابة ليست بواجبة عليه لأن الواجب عليه الجواب بما باللسان أو بالكتابة ولفظ بعضهم إذا حكم  
 وطالب الأجرة (١) ليكتب شهادته يجوز وكذا المفتى إذا كان في تلك البلدة غيره كذا في فتاوى الغرائب  
 \* ويجوز للقاضي أن يأخذ الأجر على كتابة السجلات والمحاضر والوثائق ويأخذ قدر ما يجوز أخذه لغيره  
 كذا في الملتقط \* سئل شيخ الإسلام أبو الحسن السعدي رحمه الله عن مقدار أجر الصكا كين فقال  
 الوثيقة إذا كانت بحال يبلغ ألفا ففيها خمسة دراهم وإن بلغ ألفين ففيها عشرة دراهم هكذا إلى عشرة آلاف  
 حتى يبلغ خمسون درهما في عشرة آلاف ثم ما زاد في كل ألف درهم درهم يضم إلى الخمسين الواجبة في  
 عشرة آلاف وإن كانت الوثيقة بأقل من الألف انطلقه من المشقة مثل ما يلحقه بوثيقة الألف ففيها خمسة  
 دراهم وإن كان ضعف ذلك ففيها عشرة دراهم وإن كان نصف ذلك ففيها درهمان ونصف وفي الزيادة  
 والنقصان على اعتبار ذلك قال شيخ الإسلام هكذا ذكرنا السيد الامام الاجل الاستاذ أبو شجاع رحمه الله  
 تعالى قال شيخ الإسلام هذا كانه مروي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن بعض أصحابنا المتقدمين  
 رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة \* وأما أجر كتاب القاضي وقسمه فان رأى القاضي أن يجعله على الخصوم  
 فله ذلك وإن جعله في بيت المال وفيه سعة فله ذلك وأجر هذا الصيغة التي يكتب فيها دعوى المدعي وشهادة  
 الشهود أن رأى القاضي أن يطلب ذلك من المدعي فله ذلك ولا يجعله في بيت المال وسئل بعضهم أجر  
 السجل على من قال على المدعي وقال برهان الدين على المدعي عليه وقال قاضيان على من استأجر الكاتب  
 وإن لم يستأجر أحد فعلى الذي أخذ السجل وأما أجره (٢) الرجال فعلى من يعملون له وهم المدعون لكنهم  
 يأخذون في المصر من نصف درهم إلى درهم وإذا خرجوا إلى الرستاق يأخذون لكل فرسخ أكثر من ثلاثة  
 دراهم وأربعة وذكر بعضهم أجر الشخص في بيت المال وقيل على المقر كالمسارق إذا قطعت يده فاجرة  
 الجلود والدهن الذي يحسم به العروق على السارق لأنه السبب لو أمر القاضي رجلا بكتابة المدعي عليه  
 لاستخراج المال ويسمى موكلا فوترته على المدعي عليه وقيل على المدعي هو الأصح المزكى يأخذ الأجر من  
 المدعي وكذا المبعوث للتعديل ورأيت في بعض المواضع أن القاضي إذا بعث إلى المدعي عليه بكتابة فترضت  
 عليه فامتنع وأشهد المدعي على ذلك فأنبت عند القاضي يبعث إليه ثانياً تكون مؤنة الرجال ثانياً على  
 المدعي عليه ولا يكون على المدعي بعد ذلك شيء فالحاصل أن مؤنة الرجال على المدعي في الابتداء فإذا امتنع  
 واحتج إليه ثانياً يكون على المدعي عليه وكان هذا استعسان مال إليه للزجر والألقاب أن يكون على  
 المدعي في الانتهاء كما في الابتداء لحصول النفع له في الحالين وأما الذي يسمى صاحب المجلس والجلوز وهو الذي  
 نصبه القاضي حتى يقعد الناس بين يديه ويقيمهم ويقعد الشهود ويقيمهم له ويرجز من يسئ له الأدب فإنه  
 يأخذ من المدعي شيئاً لأنه يعمل له باعداد الشهود على الترتيب وغيره لكن لا يأخذ أكثر من درهمين عدلين  
 زائعين من الدراهم الرابحة في زماننا كذا في الحاوي الزاهدي \* وهكذا في فتاوى الغرائب \* أجر القسمة  
 على عدد الرؤس الصغير والبالغ سواء قال ظهير الدين المرغيناني وشرف الأئمة المكي القاضي إذا تولى قسمة  
 التركة لأبهره وإن لم يكف مؤنته من بيت المال في المحيط وشرح أبي ذر له الأجر إذا لم يكف مؤنته من بيت  
 المال لكن المستحب أن لا يأخذ قال أستاذي رحمه الله تعالى وما أجاب به ظهير الدين المرغيناني وشرف الأئمة  
 المكي حسن في هذا الزمان لفساد القضاة اذ لو أطلق لهم في ذلك لا يقنعون بأجر المثل كذا في القنية \* رجل  
 استأجر أبحرين يعملان له عمل الزراعة يقولان لا أحدهما بقرين ولا آخر قرين فاستعمل أحدهما غير

قال ينبغي من أول الشهر  
 عشرة أيام \* وعن الثاني  
 فبين له أمتان أختان وطئ  
 أحدهما لا يظأ الأخرى حتى  
 تحيض الأولى حيضة  
 ويخرجهما عن ملكه وقال

(١) قوله ليكتب شهادته لعل المراد به الخط الذي يكتب على الوثيقة والألف الكلام في القاضي لا الشاهد كذا  
 في حواشي الدر المختار اه معجمه (٢) قوله الرجال يفتح الراء وتشديد الجيم جمع راجل وهو الذي لم يكن  
 له ظهر يركبه كافي القاموس اه معجمه

ما عين له فهلك ضمن المستعمل قيمته وهل يضمن الاخر بالدفع فقد قيل يضمن وهو الاصح وانه جواب ظاهر  
 الرواية وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي وفي مجموع النوازل رجل أودع عند رجل أجرة من الطعام  
 ففرغ المودع الظروف وجعل فيها طعاما له ثم ان المودع سأل المودع أن يرد عليه أجرة حتى يحمل الى مكة  
 فدفع اليه طعام نفسه ولم يعلم به فحمله المودع على ابيه حتى أتى مكة كان المودع أن يأخذ طعامه ولا أجر عليه  
 كذا في المحيط \* متولى الوقف أو الوصي اذا أجر مال اليتيم أو الوقف بأقل من أجر مثله بما لا يتغابن الناس فيه  
 قال الشيخ الامام الاجل محمد بن الفضل رحمه الله يجب أجر المثل بالغاما بلغ عند بعض علماء ثنا وعليه الفتوى  
 الوصي اذا أنفق من مال اليتيم على باب القضاة في خصومة كانت على الصغير أو له قال الشيخ الامام  
 ما أعطى الوصي من مال اليتيم على وجه الاجارة لا يضمن مقدارا أجر المثل وما كان على وجه الرشوة يكون  
 ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* ومن سكن دار الوقف أو اليتيم بآله وأتباعه فأجر المثل على الرجل المتبوع  
 كذا في الوجيز للكردي \* من يرض أجر داره بأقل من أجر المثل جازت الاجارة من جميع المال ولا تعتبر من  
 الثالث كذا في الظهيرية \* استأجر حائونا موقفا على الفقراء أو أراد أن يبنى عليه غرفة من ماله وينتفع بهم من  
 غير أن يزيد في أجرة الحائوت على قدر ما استأجره فانه لا يطلق له البناء الا أن يزيد في أجره فحينئذ يبنى على قدر  
 ما لا يخاف على البناء القديم من ضرر وان كان هذا حائونا لا يكون معطلا في أكثر الاوقات وانما رغب فيه  
 المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له ذلك من غير زيادة في الاجر كذا في المحيط \* رجل استأجر بحجرة موقوفة  
 من أوقاف المسجد فكسرها الخطب بالقدر والحداد والمتولى يجزى من يستأجرها بتلك الاجرة كان على المتولى  
 ذلك ضرر رين بالبحر مثل ضرر القصار والحداد والمتولى يجزى من يستأجرها بتلك الاجرة كان على المتولى  
 أن يمنع عن ذلك فان لم يمنع أخرجه من الحجرة ويؤجرها من غيره وان كان لا يجزى من يستأجرها بتلك  
 الاجرة فلا متولى أن يترك الحجرة في يده الا اذا خاف من ذلك الضرر هلاك بناء الوقف كذا في فتاوى قاضيخان  
 \* في جامع الفتاوى ولو استأجر حادرا كل شهر عشرة فآجره شهر اربع مائة من رطل الى بلد كذا الخ في الطريق وعاد  
 له حصص السرج كذا في التتارخانية \* رجل استأجر لمل مائة من رطل الى بلد كذا الخ في الطريق وعاد  
 الى خمسين فان كان استأجر الدابة لا يسقط شيء من الاجرة وان كان استأجر لمل مائة من رطل الى بلد كذا  
 يسقط النقصان من الاجرة كذا في جواهر الفتاوى \* رجل دفع الى رجل ثلاثة أوقار دهن ليقتضه منها  
 صابونا ويجعل القلي من عنده وما يحتاج على أن يعطيه مائة درهم ففعل فالصابون رب الدهن وعليه أجر  
 مثل عمله وغرامة ما جعل فيه كذا في الخلاصة \* ولو استأجر غلاما شهرا يعمل له عملا مسمى ثم قال له بلغ هذا  
 الكتاب الى موضع كذا وثلث درهم ان لا يكون له أجران ولكن كأنه فاسخه الاجارة في قدر ما يبلغ الكتاب  
 وله درهمان واذا بلغ الكتاب ورجع عاد الى الاجارة الاولى ويرفع عنه من الاجرة بقدر ما بلغ الكتاب كذا في  
 التتارخانية \* استأجر طاحونة وأجرها من غيره فان لم يبعها فاقبال المستأجر الاول للثاني أنفق في عمارة  
 هذه الطاحونة فأنفق هل يرجع بذلك على المستأجر الاول ان علم الثاني أنه مستأجر وليس بمالك لا يرجع  
 وان ظنه مالكا فيه روايتان في رواية لا يرجع ما لم يشترط الرجوع وفي رواية يرجع بدون الشرط كذا في  
 المحيط \* سئل أبو القاسم عن دار فيها حجرة لرجل واصطبل لآخر وربما يغلق باب الدار رب الاصطبل أراد  
 رب الحجرة أن يمنع هل له أن يمنع قال له أن يغلق الباب في الوقت الذي يغلق الناس فيه أو اجرهم في تلك  
 الحلة كذا في التتارخانية \* رجل استأجر موضعا يعمل فيه الدباغة والخيوان ينعونه من ذلك قال انه ضرر عام  
 ٢ (بازدارند) كذا في جواهر الفتاوى \* ثلاثة استأجر واعلى عمل بالشركة فرض أحدهم وعمل الاخران  
 ذلك العمل فالاجرة بينهم وكانا متطوعين في نصيبه كذا في السراجية \* ٣ (مردی آسیا بمردي اجاره  
 نهادهمين آجر کنندمها فرستاد بنزدیک همين مستأجر تا آرد کند آرد کردمزد واجب نشود واکر کفته

الامام اذا أخرج الاولى عن  
 ملكه يكتفى وعن محمد أنه  
 اذا باع اخذاهما قبل أن  
 يستبرئهما ببيعة لا يقرب  
 الثانية حتى تحيض تلك  
 والله أعلم

تم القسم الرابع من الفتاوى  
 البرازية و يليه القسم  
 الخامس أوله كتاب  
 الصرف  
 تم

(٢) يعملون له (٣) رجل آجر طاحونة لآخر وأرسل الآخر الى هذا المستأجر بر البطحه فطحنه  
 لا يجب الاجر وان قال الآخر اطحنه بهذه الرشي يجب الاجر

باشد آجر که به من آسیا ارد کن مزد واجب شود) کذا فی التتارخانیة \* ۳ (مردی را از غله دارد و کان خویش غله‌ای گذاشته میبایست و غله دارد و کذا در غله‌ای کنشتم بمطال میگرد و خداوند و کان بقاضی مرافت کرد قاضی دو کان مهر کرد در نمدت که بر بن دو کان مهر بود باشد غله واجب شود بیانی جواب آنست که فی چه غله دار مهر قاضی را نتواند افکندن) فصاعداً منوعاً عن الانتفاع بالذکر فینسقط عنه الاجر و فیہ نظر و الصواب أنه تجب الغلة ۴ (بافنده شانه بافند کی بزد گرفته است هر روز بیدل معلوم و آن بافنده در مغال و قن بافند کی میگرد و متولی شانه را از جهت غله دو کان کرو برد چند روز بیداشت مزد شانه در آن مدت که در نمدت متولی بوده است واجب شود جواب آنست که اگر بافنده را قوت مقابله بامتولی و ستاندن شانه از متولی نیست فی) و فیہ نظر و الصواب أنه تجب کذا فی الذخيرة \* اذا استأجر أرضاً للزراعة فزرع فاصطلمه آفة كان عليه أجر ماضی و سقط عنه أجر ما بقى من المدة بعد الاصطلام کذا فی خزائن المفتين \* اذا باع الاجر المستأجر من أجنبي ثم ان المشتري دفع الثمن الى المستأجر جهة مال الاجارة ينظر ان كان الاجر حاضراً كان متطوعاً وان لم يكن حاضراً لا يكون متطوعاً کذا فی التتارخانیة \* الغاصب اذا أجز الدار والعبد ثم قال المصوب منه أنا امرتك بالاجارة فقال الغاصب بما أمرتني كان القول قول المصوب منه ولو أجز الغاصب فلما انقضت مدة الاجارة قال المصوب منه كنت أجزت عقدة قبل انقضاء المدة لا يقبل قوله الا اینکه کذا فی فتاوی قاضیخان \* ولو غصب داراً فأجزها ثم اشتراها من صاحبها فالاجارة ماضية وان استقبلها كان أفضل الغاصب اذا أجز من غيره ثم ان المستأجر أجز من الغاصب وأخذ الاجرة من الغاصب كان للغاصب أن يسترد الاجرة من المستأجر کذا فی خزائن المفتين \* أخذ الا بق رجل وأجزه فالاجرة للعاقدة ویتصدق به فان سلمها الا جز مع العبد الى المولى وقال هذه غلة عبدك وقد سلمت اليك فهي للمولى ويحل له اكلها الاستحساناً لقياساً کذا فی الوجيز للكردری \* رجل اشترى مشجرة وقطعها فاستأجر أرضاً ليضع فيها الاشجار حتى تبتس والارض المستأجرة لها طريق في أرض رجل آخر فأراد المشتري الاشجار أن يمر في الارض التي فيها طريق الى الارض المستأجرة بنحسبه وجولته وأراد صاحب الارض أن يمنع عنه ذلك ليس له أن يمنع كذا فی المحيط \* رجل اشترى من آخر غلاماً أو عرضاً وقبضه

وأجزه من البائع مدة معلومة بأجر معلوم ثم استحق المشتري هل يطالب

المشتري البائع بأجرة ماضی من المدة فقد قيل ينبغي أن

لا يطالب كذا فی الذخيرة \* والله أعلم

بالصواب \* واليه المرجع

والمآب

وهنا انتهى الجزء الرابع من الفتاوى العالمية \* المشهورة بالفتاوى الهندية في مذهب السادة الحنفية \* وتتلوه الجزء الخامس أوله \* كتاب المسكاتب

(۲) طلب الرجل من مستغل دكانه غلته المستحقة فما طله المستغل في أداء ما استحق من الغلة فترافع معه صاحب الدكان الى القاضي فحكم القاضي على الدكان فهل تجب الغلة في المدة التي تكون فيها الدكان مخنومة أم لا الجواب لا لان المستغل لا يقدر على رفع ختم القاضي (۴) نساج استأجر آلة النسيج ببدل معلوم في كل يوم وهو يعمل في موضع من محلات الوقف فأخذ المتولى آلة النسيج رهناعلى غلة الدكان وجبها عنده أياماً فهل تجب الاجرة في تلك المدة التي تكون فيها الآلة عند المتولى الجواب ان لم يكن للنساج قوة المقابلة مع المتولى ولا يقدر على اخذ الآلة منه فلا





(فهرست الجزء الرابع)

# فهرست

(وبها مشتمل الجزء الاول من الفتاوى البرازية) وهي المسماة بالجامع الوجيز للشيخ  
الامام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البراز الكردي الحنفي المتوفى  
سنة ٨٢٧ وهو كتاب جامع تلخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب  
المختلفة ويرجع ما ساعد الدليل وذكري الأئمة أن عليه التعويل فرغ من تأليفه عام ثمان  
عشرة وثمانمائة قيل لابي السغود المقتى لم تجمع المسائل المهمة ولم تؤلف فيها كتابا  
قال أنا أستحي من صاحب البرازية مع وجود كتابه لانه مجموعة شريفة جامعة للهيات كما  
ينبغي اه من كشف الظنون

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية بولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجريه

فهرسة الجزء الرابع من الفتاوى الهندية

صحيفة	صحيفة
٣٧	٢
مطلب الغاصب من المستأجر لا يصلح خصما بالاحضاره	كتاب الدعوى وهو مشتمل على أبواب
٣٧	الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها وشروط جوازها
مطلب لو ادعى جرحا في دابة أو خرقا في ثوب لا يشترط	وحكمها وأنواعها ومعرفة المدعى من المدعى عليه
احضار الجروح أو المخروق في الدعوى	٢
٣٩	مطلب شروط صحة الدعوى
مطلب الخصم في اثبات الوصاية أحد أربعة	٣
٤٠	مطلب بيان حكم الدعوى
مطلب المأمور بشراء الدنانير خصم لمن يدعيها عليه	٣
الاذا أقر المدعى بذلك	مطلب أنواع الدعوى
٤٤	٣
الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعى ومالا	مطلب هل تقبل دعوى الدفع بعد الدعوى الفاسدة
تدفع به	٣
٥٧	مطلب معرفة المدعى من المدعى عليه
مطلب بينة الصحة أولى	٣
٥٩	الباب الثاني فيما تصح به الدعوى وما لا يسمع وفيه
مطلب الاستيهاب والاستشراء اقرار بالملك للبائع	ثلاثة فصول
٦٢	الفصل الاول فيما يتعلق بالدين
الباب السابع فيما يكون جوابا من المدعى عليه	٥
وما لا يكون	الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى العين المنقول
٦٣	٨
الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى ومالا	الفصل الثالث فيما يتعلق بدعوى العقار
يقع	١٣
٧٣	مطلب اذا ادعى دارا ميرا ثابعا عن أبيه ولم يذ كر اسمه
الباب التاسع في دعوى الرجلين وفيه أربعة	ونسبه لا تصح دعواه
فصول	١٣
٧٤	مطلب لا تصح الدعوى بسبب الاقرار
الفصل الاول في دعوى الملك المطلق في الاعيان	١٣
٧٤	الباب الثالث في اليمين وفيه ثلاثة فصول
الفصل الثاني في دعوى الملك في الاعيان بسبب	١٣
الارث أو الشراء أو الهبة أو ما أشبه ذلك	الفصل الاول في الاستحلاف والنكول
٨١	١٣
(ومما يتصل بذلك مسائل)	مطلب الاستحلاف لا يجري في الدعوى الفاسدة
٨٨	١٣
مطلب بينة القرض أولى من بينة المضاربة	مطلب في الاشياء التي يختلف فيها الخصم من غير
٨٨	طلب المدعى
(مسائل متفرقة)	١٤
٨٩	مطلب لا تخلف مع البرهان الا في مسائل
مطلب بينة ولا الموالاة أولى من بينة ولا	١٦
العناقاة	الفصل الثاني في كيفية اليمين والاستحلاف
٩٠	٢٤
مطلب مات المدين ولم يترك الاجارية معها ولد فادعى	الفصل الثالث فيمن توجه عليه اليمين ومن
أنها أم ولد الميت الخ	لا توجه ومن يحل له الاقدام على اليمين ومن لا يحل
٩٠	٣٢
الفصل الثالث في دعوى القوم والرهط ودعواهم	الباب الرابع في التحالف
مختلفة	٣٦
٩٣	الباب الخامس فيمن يصلح خصما لغيره ومن لا يصلح
الفصل الرابع في تنازع الايدي	وفمن تشترط حضرته ومن لا تشترط لسماع الدعوى
٩٧	وفما يحدث بعد الدعوى قبل القضاء
الباب العاشر في دعوى الحائط	٣٦
١٠٤	مطلب أجر لغيره ثم يباع ما أجره أو وهبه أو أعاره أو
الباب الحادي عشر في دعوى الطريق والمسيل	آجره
١٠٤	٣٦
مطلب في دعوى حق المرور ودعوى رقة الطريق	مطلب المستأجر لا ينتصب خصما لمدعى الاجارة
١٠٤	والاعارة والرهن بخلاف المشتري والموهوب له
مطلب في دعوى المسيل	فانهما يصلحان خصمين

صحيحة	صحيحة
١٤١ الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق وما هو في معنى الاستحقاق	١٠٦ الباب الثاني عشر في دعوى الدين
١٤٧ الباب السادس عشر في دعوى الغرور	١١٠ مطلب اذا ادعى بعض الورثة ديناً أو عيناً على الميت بعد القسمة
١٥١ الباب السابع عشر في المتفرقات	١١٠ الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والكفالة والحوالة
١٥٦ (كتاب الاقرار) هذا الكتاب يشتمل على أبواب الباب الاول في بيان معناه شرعاً وواقعته وشرط جوازه وحكمه	١١٠ مطلب دعوى الوكالة
١٥٧ الباب الثاني في بيان ما يكون اقراراً وما لا يكون	١١٢ مطلب دعوى الكفالة
١٦٣ مطلب اذا أقر في صحته لا يثبت به جميع ما في منزله الخ	١١٢ مطلب دعوى الحوالة
١٦٣ مطلب اذا أقر في صحته بجميع ما في منزله سوى ملبوسه لزوجه	١١٣ الباب الرابع عشر في دعوى النسب وفيه خمسة عشر فصلاً
١٦٦ مطلب الاقرار بالكتابة وأنه على وجوه	الفصل الاول في مراتب النسب وأحكامها وبيان أنواع الدعوة
١٦٧ مطلب خط الصراف والبيع والسمسار حجة	١١٤ مطلب أنواع دعوة النسب
١٦٨ الباب الثالث في تكرار الاقرار	١١٥ الفصل الثاني في دعوة البائع والمشتري
١٦٩ الباب الرابع في بيان من يصح له الاقرار ومن لا يصح ومن يصح منه الاقرار	١١٩ الفصل الثالث في دعوة الرجل ولداً جارية ابنه
١٧١ الباب الخامس في الاقرار للجهول وعلى الجهول وبالجهول وبالملهم	١٢٠ الفصل الرابع في دعوة ولد الجارية المشتركة
١٧٦ الباب السادس في أقرار المريض وأفعاله	١٢٤ الفصل الخامس في دعوة الخارج وذى اليد ودعوة الخارجين
١٧٧ مطلب اقرار المريض لاجنبى جائز بجميع المال	١٢٦ الفصل السادس في دعوة الزوجين والولد في أيهم ما أوفى بدأحدهما
١٨٥ الباب السابع في اقرار الوارث بعد موت المورث	١٢٧ الفصل السابع في دعوة نسب ولد أمة الغير بحكم النكاح
١٨٧ الباب الثامن في الاختلاف الواقع بين المقر والمقر له	١٢٧ الفصل الثامن في دعوة الولد من الزنا وما في حكمه
١٩١ الباب التاسع في الاقرار بأخذ الشيء من مكان	١٢٨ الفصل التاسع في دعوة المولى نسب ولد أمة
١٩١ الباب العاشر في الخيار والاستثناء والرجوع	١٣٠ الفصل العاشر في دعوة الرجل الولد لنفسه بعد الاقرار أنه لفلان
١٩١ مطلب في شرط الخيار في الاقرار	١٣١ الفصل الحادى عشر في تحميل النسب على الغير وما يناسب ذلك
١٩٢ مطلب في الاستثناء	١٣٣ الفصل الثاني عشر في نسب ولد المطلقة والمعتدة عن الوفاة
١٩٦ الباب الحادى عشر في اقرار الرجل بما وصل الى يده من رجل لا آخر واقاراماله على آخر لغيره	١٣٣ الفصل الثالث عشر في نفي أحد الابوين الولد وادعاء الآخر اياه
١٩٨ الباب الثاني عشر في استناد الاقرار الى حال ينافى صحته وثبوت حكمه	١٣٦ الفصل الرابع عشر في دعوى العبد التاجر والمكاتب
٢٠٠ الباب الثالث عشر فيما يكون اقراراً بالشركة وما لا يكون وفي الاقرار فيما يكون مشتركاً بينه وبين غيره والافراد على نفسه وعلى غيره والافراد بشئ لنفسه ولغيره	١٣٨ الفصل الخامس عشر في المتفرقات

صحيحة	صحيحة
٢٠٤ الباب الرابع عشر فيما يكون اقرار بالابراء ومالا يكون وفي الابراء صريحا	٢٠٤ الباب الرابع عشر فيما يكون اقرار بالابراء ومالا يكون وفي الابراء صريحا
٢٠٥ (ومما يتصل بذلك)	٢٠٥ (ومما يتصل بذلك)
٢٠٦ الباب الخامس عشر في الاقرار بالهبة	٢٠٦ الباب الخامس عشر في الاقرار بالهبة
٢٠٦ مطلب مهر السر والعلائية	٢٠٦ مطلب مهر السر والعلائية
٢٠٦ الباب السادس عشر في الاقرار بالنكاح والطلاق والرق	٢٠٦ الباب السادس عشر في الاقرار بالنكاح والطلاق والرق
٢١٠ الباب السابع عشر في الاقرار بالنسب وأمومة الولد والعق والتكابة والتدبير	٢١٠ الباب السابع عشر في الاقرار بالنسب وأمومة الولد والعق والتكابة والتدبير
٢١٣ الباب الثامن عشر في الاقرار في البيع والشراء وفي الاقرار بالعيب في المبيع	٢١٣ الباب الثامن عشر في الاقرار في البيع والشراء وفي الاقرار بالعيب في المبيع
١١٨ الباب التاسع عشر في اقرار المضارب والشريك	١١٨ الباب التاسع عشر في اقرار المضارب والشريك
٢٢١ الباب العشرون في اقرار الوصي بالقبض	٢٢١ الباب العشرون في اقرار الوصي بالقبض
٢٢٣ الباب الحادي والعشرون فيمن في يديه مال الميت اذا أقر بوارث أو موصي له	٢٢٣ الباب الحادي والعشرون فيمن في يديه مال الميت اذا أقر بوارث أو موصي له
٢٢٥ الباب الثاني والعشرون في الاقرار بالقتل والجناية	٢٢٥ الباب الثاني والعشرون في الاقرار بالقتل والجناية
٢٢٥ الباب الثالث والعشرون في المنقرقات	٢٢٥ الباب الثالث والعشرون في المنقرقات
٢٢٨ (كتاب الصلح) وهو مشتمل على أحد وعشرين بابا	٢٢٨ (كتاب الصلح) وهو مشتمل على أحد وعشرين بابا
الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وشرائطه وأنواعه	الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وشرائطه وأنواعه
٢٣١ الباب الثاني في الصلح في الدين وفيما يتعلق به من شرط قبض بدل الصلح في المجلس وغيره	٢٣١ الباب الثاني في الصلح في الدين وفيما يتعلق به من شرط قبض بدل الصلح في المجلس وغيره
٢٣٥ الباب الثالث في الصلح عن المهر والنكاح والخلع والطلاق والنفقة والسكنى	٢٣٥ الباب الثالث في الصلح عن المهر والنكاح والخلع والطلاق والنفقة والسكنى
٢٣٨ الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة والاجارة والمضاربة والزهن	٢٣٨ الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة والاجارة والمضاربة والزهن
٢٤١ الباب الخامس في الصلح في الغصب والسرقة والاكراه والتهديد	٢٤١ الباب الخامس في الصلح في الغصب والسرقة والاكراه والتهديد
٢٤٤ الباب السادس في صلح العمال	٢٤٤ الباب السادس في صلح العمال
٢٤٦ الباب السابع في الصلح في البيع والسلم	٢٤٦ الباب السابع في الصلح في البيع والسلم
٢٤٩ الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح عن الغيب	٢٤٩ الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح عن الغيب
٢٥٣ الباب التاسع في الصلح عن دعوى الرق والحرية	٢٥٣ الباب التاسع في الصلح عن دعوى الرق والحرية
٢٥٤ الباب العاشر في الصلح في العقار وما يتعلق به	٢٥٤ الباب العاشر في الصلح في العقار وما يتعلق به
٢٥٩ الباب الحادي عشر في الصلح في اليمين	٢٥٩ الباب الحادي عشر في الصلح في اليمين
٢٦٠ الباب الثاني عشر في الصلح عن الدماء والجراحات	٢٦٠ الباب الثاني عشر في الصلح عن الدماء والجراحات
٢٦٥ الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء	٢٦٥ الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء
٢٦٦ الباب الرابع عشر في الصلح عن الغير	٢٦٦ الباب الرابع عشر في الصلح عن الغير
٢٦٨ الباب الخامس عشر في صلح الورثة والوصى في الميراث والوصية	٢٦٨ الباب الخامس عشر في صلح الورثة والوصى في الميراث والوصية
٢٧٦ الباب السادس عشر في صلح المكاتب والعبد التاجر	٢٧٦ الباب السادس عشر في صلح المكاتب والعبد التاجر
٢٧٧ الباب السابع عشر في صلح أهل الذمة والحربي	٢٧٧ الباب السابع عشر في صلح أهل الذمة والحربي
٢٧٧ الباب الثامن عشر في بينة يقيمها المدعي أو المدعى عليه أو المصالح عليه بان كان عبدا بعد الصلح يريدون ابطاله	٢٧٧ الباب الثامن عشر في بينة يقيمها المدعي أو المدعى عليه أو المصالح عليه بان كان عبدا بعد الصلح يريدون ابطاله
٢٧٩ الباب التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة بالاقرار	٢٧٩ الباب التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة بالاقرار
٢٨٠ الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح من التصرف في بدل الصلح	٢٨٠ الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح من التصرف في بدل الصلح
٢٨٣ الباب الحادي والعشرون في المنقرقات	٢٨٣ الباب الحادي والعشرون في المنقرقات
٢٨٥ (كتاب المضاربة) وهو يشتمل على ثلاثة وعشرين بابا	٢٨٥ (كتاب المضاربة) وهو يشتمل على ثلاثة وعشرين بابا
الباب الاول في تفسيرها وركنها وشرائطها وحكمها	الباب الاول في تفسيرها وركنها وشرائطها وحكمها
الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها نصا وما لا يجوز وما يجوز من الشروط فيها وما لا يجوز	الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها نصا وما لا يجوز وما يجوز من الشروط فيها وما لا يجوز
٢٩٠ الباب الثالث في الرجل يدفع المال بعهده مضاربة وبعضه لا	٢٩٠ الباب الثالث في الرجل يدفع المال بعهده مضاربة وبعضه لا
٢٩١ (ومما يتصل بهذا الباب)	٢٩١ (ومما يتصل بهذا الباب)
٢٩١ الباب الرابع فيما يتعلق المضارب من التصرفات وما لا يتعلق	٢٩١ الباب الرابع فيما يتعلق المضارب من التصرفات وما لا يتعلق
٢٩٦ الباب الخامس في دفع المال مضاربة الى رجلين	٢٩٦ الباب الخامس في دفع المال مضاربة الى رجلين
٢٩٧ الباب السادس فيما يشترط على المضارب من الشروط	٢٩٧ الباب السادس فيما يشترط على المضارب من الشروط
٢٩٩ الباب السابع في المضارب يضارب	٢٩٩ الباب السابع في المضارب يضارب
٣٠١ الباب الثامن في المراجعة والتولية في المضاربة وفيه ثلاثة فصول	٣٠١ الباب الثامن في المراجعة والتولية في المضاربة وفيه ثلاثة فصول
الفصل الاول في بيع المضارب مراجعة أو تولية على الرقم أو غيره	الفصل الاول في بيع المضارب مراجعة أو تولية على الرقم أو غيره
٣٠٣ الفصل الثاني في المراجعة من المضارب ورب المال	٣٠٣ الفصل الثاني في المراجعة من المضارب ورب المال



صحيفة	صحيفة
٣٣١ الباب العشرون في جناية عبد المضاربة والجناية عليه	٣٠٤ الفصل الثالث في المراجعة بين المضاربين
٣٣٢ الباب الحادي والعشرون في الشفعة في المضاربة	٣٠٥ الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة
٣٣٣ الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين أهل الاسلام وأهل الكفر	٣٠٨ الباب العاشر في خيار العيب وخيار الرؤية
٣٣٤ الباب الثالث والعشرون في المتفرقات	٣٠٩ الباب الحادي عشر في دفع المالكين مضاربة على الترادف وخطأ أحدهما بالآخر وخطأ مال المضاربة بغيره
٣٣٨ (كتاب الوديعة) وهو مشتمل على عشرة أبواب	٣١٢ الباب الثاني عشر في نفقة المضارب
الباب الأول في تفسير الابداع والوديعة وركبها وشرائطها وحكمها	٣١٤ الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة وفي كتابته وفي دعوة نسب ولد جارية المضاربة
٣٣٩ الباب الثاني في حفظ الوديعة بيد الغير	٣١٨ الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة قبل الشراء أو بعده
٣٤١ الباب الثالث في شروط يجب اعتبارها في الوديعة ولا يجب	٣٢١ الباب الخامس عشر في جحود المضارب مال المضاربة
٣٤٢ الباب الرابع فيما يكون تضييعا للوديعة وما لا يكون وما يضمن به المودع وما لا يضمن	٣٢١ الباب السادس عشر في قسمة الزيج
٣٤٩ الباب الخامس في تجهيل الوديعة	٣٢٢ الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين المضارب ورب المال وبين المضاربين وهذا الباب يشتمل على سبعة أنواع
٣٥٢ الباب السادس في طلب الوديعة والاخر بالدفع الى الغير	النوع الاول فيما اذا اختلفا في المشتري المضارب هل هو للمضاربة
٣٥٤ الباب السابع في رد الوديعة	٣٢٣ النوع الثاني فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص في المضاربة
٣٥٤ الباب الثامن فيما اذا كان صاحب الوديعة أو المستودع غير واحد	٣٢٣ النوع الثالث في اختلافهما في مقدار الربح المشروط للمضارب وفي مقدار رأس المال وفي اختلافهما في جهة قبض المال
٣٥٦ الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الوديعة والشهادة فيها	٣٢٥ النوع الرابع في اختلافهما في وصول رأس المال الى رب المال قبل اقتسامهما الربح أو بعده
٣٥٩ الباب العاشر في المتفرقات	٣٢٥ النوع الخامس في اختلاف المضاربين أو أحدهما مع رب المال
٣٦٢ (كتاب العارية) وهو مشتمل على تسعة أبواب	٣٢٧ النوع السادس في اختلافهما في نسب المشتري
٣٦٣ الباب الاول في تفسيرها بشرعها وركبها وشرائطها وأنواعها وحكمها	٣٢٨ النوع السابع في المتفرقات من هذا الباب
٣٦٣ الباب الثاني في اللفاظ التي تنعقد بها العارية وما لا تنعقد بها العارية	٣٢٩ الباب الثامن عشر في عزل المضارب وامتناعه عن التقاضي
٣٦٤ الباب الثالث في التصرفات التي يملكها المستعير في المستعار والتي لا يملكها	٣٣٠ الباب التاسع عشر في موت المضارب واقراره في المرض
٣٦٥ الباب الرابع في خلاف المستعير	
٣٦٦ الباب الخامس في تضييع العارية وما يضمنه المستعير وما لا يضمن	
٣٦٩ الباب السادس في رد العارية	

صفحة	باب	صفحة
٣٧٠	الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع من استردادها	٤١٥
٣٧١	الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا الباب والشهادة فيه	٤١٧
٣٧٢	الباب التاسع في المتفرقات	٤١٩
٣٧٤	(كتاب الهبة) وفيه اثنا عشر بابا	٤٢٢
٣٧٦	الباب الاول في تفسير الهبة وركنها وشراؤها وانواعها وحكمها وفيما يكون هبة من اللفاظ وما يقوم مقامها وما لا يكون	٤٢٣
٣٨١	الباب الثاني فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز	٤٢٥
٣٨٤	الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل	٤٢٧
٣٨٥	الباب الرابع في هبة الدين عن عليه الدين	٤٣٠
٣٩١	الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما يمنع عن الرجوع وما لا يمنع	٤٣١
٣٩٣	الباب السادس في الهبة للصغير	٤٣٤
٣٩٥	الباب السابع في حكم العوض في الهبة	٤٣٧
٣٩٦	الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة	٤٣٨
٣٩٨	مطلب ما يبطل بالشرط الفاسدة وما لا يبطل وما يصح تعليقه واضافته الى الزمان وما لا يصح	٤٣٩
٤٠٠	الباب التاسع في اختلاف الواهب والموهوب له والشهادة في ذلك	٤٣٩
٤٠٢	الباب العاشر في هبة المريض	٤٣٩
٤٠٥	الباب الحادي عشر في المتفرقات	٤٣٩
٤٠٦	مطلب في هبة أهل الذمة	٤٣٩
٤٠٩	الباب الثاني عشر في الصدقة	٤٣٩
٤١٠	(كتاب الاجارة) وهو يشتمل على اثنين وثلاثين بابا	٤٣٩
٤١١	الباب الاول في تفسير الاجارة وركنها والفاظها وشراؤها وبيان أنواعها وحكمها وكيفيتها انعقادها وصفها	٤٣٩
٤١٢	مطلب شروط الاجارة	٤٣٩
٤١٣	مطلب أنواع الاجارة وحكمها وكيفيتها انعقادها وصفها	٤٣٩
٤١٤	الباب الثاني في بيان انه متى تجب الاجارة وما يتعلق به من المالك وغيره	٤٣٩
٤١٥	الباب الثالث في الثالث في الاوقات التي يقع عليها عقد الاجارة	٤٣٩
٤١٦	الباب الرابع في تصرف الاجير في الاجرة	٤٣٩
٤١٧	الباب الخامس في الخيار في الاجارة والشرط فيها	٤٣٩
٤١٨	الباب السادس في الاجارة على أحد الشرطين أو على الشرطين أو أكثر	٤٣٩
٤١٩	وبما يتصل بهذا الفصل اذا جع في عقد الاجارة بين الوقت والعمل	٤٣٩
٤٢٠	الباب السابع في اجارة المستأجر	٤٣٩
٤٢١	الباب الثامن في انعقاد الاجارة بغير لفظ وفي الحكم ببقاء الاجارة وانعقادها مع وجود ما ينافيها	٤٣٩
٤٢٢	الباب التاسع فيما يكون الاجير مستلما مع الفراغ منه وما لا يكون	٤٣٩
٤٢٣	الباب العاشر في اجارة الظئر	٤٣٩
٤٢٤	الباب الحادي عشر في الاستئجار للمقدمة	٤٣٩
٤٢٥	الباب الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة	٤٣٩
٤٢٦	الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق برّد المستأجر على المالك	٤٣٩
٤٢٧	الباب الرابع عشر في تجديد الاجارة بعد صحتها والزيادة فيها	٤٣٩
٤٢٨	الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز وهو يشتمل على أربعة فصول	٤٣٩
٤٢٩	الفصل الاول فيما يفسد العقد فيه	٤٣٩
٤٣٠	الفصل الثاني فيما يفسد العقد فيمكن كان الشرط	٤٣٩
٤٣١	الفصل الثالث في فسخ الطعان وما هو في معناه	٤٣٩
٤٣٢	الفصل الرابع في فساد الاجارة اذا كان المستأجر مشغولا بغيره	٤٣٩
٤٣٣	الباب السادس عشر في مسائل الشيوع في الاجارة والاستئجار على الطاعات والمعاصي والافعال المباحة	٤٣٩
٤٣٤	مطلب الاستئجار على الطاعات	٤٣٩
٤٣٥	مطلب الاجارة على المعاصي	٤٣٩
٤٣٦	مطلب الاستئجار على الافعال المباحة	٤٣٩
٤٣٧	فصل في المتفرقات	٤٣٩

صحيفة	صحيفة
٤٥٥ الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر وفيما يجب على الأجر	٤٧٥ الفصل الأول في الاختلاف الواقع بين الأجر والمستأجر في البذل أو في المبدل أو بين الشاهدين
٤٥٥ وما يتصل بهذا الباب فصل التوابع	٤٨١ الفصل الثاني فيما إذا اختلف الأجر والمستأجر في وجود العيب بالأجرة
٤٥٧ الباب الثامن عشر في الإجارة التي تجرى بين الشريكين واستئجار الأجيرين	٤٨٧ الباب السادس والعشرون في استئجار الدواب للركوب
٤٥٨ الباب التاسع عشر في فسخ الإجارة بالعذر وبيان ما يصلح عذرا وما لا يصلح وفيما يكون فسخا وفي الأحكام المتعلقة بالفسخ وما لا يكون فسخا	٤٨٩ مطلب مسئلة عجيبه يعقبن بها المتجر في الفقه
٤٦٥ الباب العشرون في إجارة الثياب والامتنعة والحلى والفسطاط وما أشبهها	٤٩٠ الباب السابع والعشرون في مسائل الضمان بالخلاف والاستعمال والضياع والتلف وغير ذلك
٤٦٨ الباب الحادي والعشرون في الإجارة لا يؤجر فيها تسليم العقود عليه إلى المستأجر	٤٩٩ الباب الثامن والعشرون في بيان حكم الأجير الخاص والمشارك وهو مشتمل على فصول
٤٧٠ الباب الثاني والعشرون في بيان التصرفات التي يمنع المستأجر عنها وما لا يمنع وفي تصرفات الأجر	الفصل الأول في بيان الحد القامس بين الأجير المشترك والخاص وبيان أحكامهما
٤٧٢ الباب الثالث والعشرون في استئجار الحمام والزحى	٥١٢ الفصل الثاني في المتفرقات
٤٧٥ الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالأجر وبالعهود عليه	٥١٣ الباب التاسع والعشرون في الوكيل في الإجارة
٤٧٥ الباب الخامس والعشرون في الاختلاف الواقع بين الأجر والمستأجر وبين الشاهدين وهو مشتمل على فصلين	٥١٣ الباب الثلاثون في الإجارة الطويلة المرسومة يقضى
	٥١٧ الباب الحادي والثلاثون في الاستصناع والاستئجار على العمل
	٥٢١ الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات

\*(تمت)\*

﴿ فهرسة الجزء الاول من الفتاوى البرازية ﴾

صفحة	صفحة
٤٢ الثاني عشر في زلة القارئ	٢ ( كتاب الطهارة تسعة فصول )
٤٢ فروع	الاول في الآلة
٤٧ الثالث عشر فيما يفسد وما لا يفسد	٢ نوع في الجارى
٥٠ نوع صلى أربعاً فقل وترك القعدة الاولى	٣ نوع في البئر
٥١ الرابع عشر في الحدث فيها	٥ نوع في الحياض
٥٢ نوع من لا يصلح للإمامة أولاً ولا يصلح للاستخلاف	٨ نوع في الحجاب والاواني
٥٣ الخامس عشر في الامامة والاقتداء	٩ نوع في المستعمل والمقيم والمطلق
٥٤ نوع اقتداء المتوضى بالمقيم على الخلاف	١٠ الثاني في الغسل
٥٥ نوع في المانع	١١ الثالث في الوضوء والحدث
٥٦ نوع صلى خلف امام الخ	١٢ نوازل
٥٦ نوع فيما يكره وما لا يكره	١٣ نوع في الشك
٥٧ نوع عن الثاني صلى المغرب ثم دخل فيه ثانياً مع	١٣ نوع سكر ثم أفاق الخ
الامام أتم أربعاً	١٤ كيفية الاستنجاء بالماء
٥٨ نوع في المسبوق	١٤ الرابع في المسح
٦١ السادس عشر في السهو	١٦ الخامس في التيمم
٦٢ نوع منه تذكر أنه ترك ركناً فويل يفسدت صلاته	١٧ السادس في إزالة الحقيقية
٦٣ نوع آخر سمى في سجود السهو الخ	٢١ السابع في النجس
٦٤ نوع في القراءة والاذكار	٢٢ الثامن فيما يصب الثوب
٦٥ نوع في الافعال	٢٤ التاسع في الحظر والاباحة
٦٥ مسائل السجعات	٢٤ ﴿ كتاب الصلاة ﴾ ستة وعشرون فصلاً
٦٧ السابع عشر في التلاوة	الاول في الاذان
٦٨ نوع في التكرار	٢٥ الثاني في مقدمتها ووصفها
٦٩ الثامن عشر في النذر والشروع	٢٦ نوع فيما يكره
٦٩ التاسع عشر في القوائت	٢٨ نوع في السنن
٦٩ العشرون في الصلاة على الدابة	٢٩ الثالث في التراويح
٧٠ الحادى والعشرون في المراض	٣٠ الرابع في المواقيت
٧١ الثاني والعشرون في السفر	٣١ الخامس في الاستقبال
٧٢ نوع آخر عبيدينهما نوى أحدهما الإقامة	٣٢ مسائل التحرى
لا الاخر الخ	٣٣ السادس في ستر العورة
٧٣ الثالث والعشرون في الجمعة	٣٤ السابع في الثوب والمكان
٧٤ نوع ما يحرم في الصلاة يحرم في الخطبة	٣٦ الثامن في النية
٧٦ نوع اقتدى بالامام ناوياً صلاته على ظن أنه في	٣٨ التاسع في التكبير
الجمعة الخ	٣٨ العاشر في الترتيب
٧٧ الرابع والعشرون في العيدين	٤٠ الحادى عشر في القراءة

صفحة	صفحة
الخامس والعشرون في الجنائز وفيه الشهيد	٧٨
نوع المختاران الامام الاعظم أولى الخ	٧٨
نوع آخر ذهب الى المصلى قبل الجنائز ينتظرها الخ	٨٠
السادس والعشرون في حكم المسجد	٨١
( كتاب الزكاة ) وفيه ثلاثة فصول	٨٣
الاول في المقدمة	
نوع آخر له كتب علم تساوى نصابا الخ	٨٤
الثاني في المصرف	٨٤
نوع آخر رجلان دفع كل منهما ماز كانه ماله الى واحد الخ	٨٦
نوع آخر وهب الدين من المدون بعد الحول الخ	٨٧
نوع آخر المصدق اذا أخذ عماله الخ	٨٨
الثالث في العشر والخراج والجزية	٨٩
( كتاب الصوم ) وفيه سبعة فصول	٩٣
الاول في الشهادة على الهلال	
الثاني في النية	٩٦
الثالث فيما يفسده وما لا يفسده وموجب القضاء والكفارة	٩٧
نوع آخر تسعير على يقين ان الفجر غير طالع الخ	١٠٠
نوع آخر أكل ناسيا فظن الفطر الخ	١٠١
نوع آخر جامعها متمدا عليهما الكفارة الخ	١٠٢
الرابع في التندر	١٠٣
الخامس في الحظر والاباحة	١٠٤
نوع آخر ان لم يفطر زيدا وجع العين الخ	١٠٤
السادس في الاعتكاف	١٠٥
السابع في صدقة الفطر	١٠٦
( كتاب الحج ) *	١٠٧
( كتاب النكاح ) * تسعة عشر فصلا	١٠٨
الاول في الآلة	
نوع آخر قالت له أنا امرأتك فقال لها انت طالق	١١١
يكون اقرارا بالنكاح الخ	
الثاني والثالث في محمل النكاح وما يثبت به	١١٢
حرمة المصاهرة	
الرابع في الرضاع	١١٤
الخامس في الاكفاء	١١٦
السادس في الشهود	١١٨
نوع وكلاءه بان يتزوجها فقال عند الشهود تزوجت الخ	١١٩
السابع في النكاح بغير ولي	١١٩
الثامن في نكاح الصغار	١٢٠
مسائل المجنون	١٢٢
نوع آخر اذا أعطى الاب أرضا للمهر امرأته الخ	١٢٣
نوع في خيار البلوغ	١٢٤
التاسع في نكاح البكر	١٢٥
العاشر في نكاح العبد والامة	١٢٧
الحادي عشر في الوكالة فيه	١٢٩
نوع آخر وقبض المهر لها بالوكيل الخ	١٣٠
الثاني عشر في المهر وفيه خمسة أجناس	١٣١
الاول في الاختلاف	
نوع آخر لها منع نفسها حتى يوفيهما كل المهر الخ	١٣٢
نوع آخر قال لمطلقة لا تزوجك حتى تهينني مالا على من مهر الخ	١٣٢
نوع آخر مهر المثل يعتبر بقوم الاب	١٣٣
نوع آخر تزوجها بمهر سر او بشئ علانية باكثر الخ	١٣٣
نوع آخر عمل معي في كرمي هذه السنة أزوجك بنتي الخ	١٤١
مسائل الخلو	١٤١
الثالث عشر في نكاح فاسد	١٤٢
التصرفات الفاسدة عشر	١٤٥
الرابع عشر في دعواه والاختلاف بين الزوجين	١٤٥
نوع آخر جهزها وسلم الى الزوج فماتت البنت الخ	١٤٩
المختار في مسئلة الجهاز ان العرف ان كان مستترا	١٥٠
الخامس عشر فيما يكون اقرارا بالنكاح	١٥١
السادس عشر في الشروط والخيار فيه	١٥٢
السابع عشر في النكاح بالكتابة والرسالة	١٥٣



صحيحة	صحيحة
الثامن عشر في الخطر والاباحة وفيه أجناس في القسم	١٥٤
نوع آخر وجدته عنينا الخ	١٥٤
نوع آخر مباشرة النكاح في المساجد مستحب الخ	١٥٥
نوع آخر أبت أن تسكن مع أحماء الزوج الخ	١٥٥
التاسع عشر في النفقات	١٥٧
مسائل الحضنة	١٦٩
*(كتاب الطلاق)* تسعة فصول	١٧٠
(الاول) في صريح الطلاق مشتمل على ثمانية أجناس	
الاول في المقدمة	
نوع آخر في الاضافة	١٧١
نوع في محله	١٧٣
نوع آخر في ألفاظه	١٧٤
مسائل الايقاع بلا قصد واطرافه	١٧٨
نوع آخر طلقها ثم قال طلقك الخ	١٨٠
نوع آخر قال لها حسين طلبت الطلاق ابرئني عن كل حق لك على الخ	١٨٢
نوع آخر هرزني كه الخ	١٨٣
نوع آخر في التوكيل وكفايته	١٨٣
مسائل المجازاة	١٨٥
(الثاني) في الكفايات وفيه أجناس	١٨٨
الاول أنت على حرام في غير حال مذاكرة الطلاق الخ	
نوع آخر في قوله دأده كبر الخ	١٩٥
نوع آخر في انكار النكاح الخ	١٩٦
نوع آخر قال لها ترايكني الخ	١٩٧
نوع آخر اذهبي وترزجي يقع واحدة الخ	١٩٧
نوع آخر في المتفرقة	١٩٧
نوع آخر طلقها واحدة أونتين الخ	٢٠٠
(الثالث) في الخلع وفيه ستة أنواع	٢٠١
الاول في المقدمة	
والخلع على أنواع	٢٠٢
الاول خالعه بعد الدخول على مهرها الخ	
الثاني خالعه على بعض المهر مثلاً على عشرة الخ	٢٠٢
الثالث خالعه ولم يذكر العوض الصحيح انه يبرأ كل من صاحبه الخ	٢٠٢
الرابع خالعه على مال آخر سوى المهر بعد الدخول الخ	٢٠٣
نوع آخر في ألفاظه	٢٠٣
نوع آخر خالعه على ما في يدها من المال الخ	٢٠٤
نوع آخر قالت خويشتن الخ	٢٠٨
النوع الثالث (٢) فيما يكون جواباً وما لا يكون	٢١٤
النوع الرابع في فاسده	٢١٦
النوع الخامس في التوكيل	٢١٩
وما يتصل به خلع الفضول	٢٢٠
النوع السادس في البدل	٢٢٦
نوع آخر برهنت بعد الخلع على أنه كان طلقها قبل الخلع بائناً أو ثلاثاً الخ	٢٢٧
(الرابع) في الامر باليد وفيه خمسة أنواع	٢٢٧
الاول في المقدمة	
النوع الثاني في الامر بالغيبة	٢٣٠
النوع الثالث في الضرب	٢٣٧
النوع الرابع فيما يصلح جواباً وما لا يصلح	٢٣٩
النوع الخامس في بطلانه	٢٤٠
الرابع في المشيئة	٢٤٢
(الخامس) في الاستثناء والشرط	٢٤٣
نوع في الفاصل	٢٤٥
نوع آخر انت طالق غدا ان دخلت الدار الخ	٢٤٥
(السادس) في دعواه	٢٤٨
نوع في الالفاظ التي يقع بها الثلاث أو الوحدة أو البائن أو الرجعي وما يصح من تصرف فيه بعد الايقاع	٢٤٩
نوع في عطف الخاص على العام	٢٤٩
نوع فيه على سنيل الجواب	٢٥٠
نوع في التعميم وغيره	٢٥١
نوع في تعليقه بالملك	٢٥٣
(السابع) في الرجعة	٢٥٥
(الثامن) في العدة وفيها أربعة أنواع	٢٥٦

(٢) قوله النوع الثالث النوع الرابع في المشيئة هكذا في الاصول التي بأيدينا وان لم تحمر بالعدد فان النوع الثاني غير موجود وقوله الرابع في المشيئة لم يظهر ما هو مراد به عليه اه

صحيفة	صحيفة
٢٥٩ نوع في حد المريض	٢٨٨ نوع آخر فمن حلف لا يكلم وفيه مسائل الستم
٢٦٠ (التاسع) في الخطر والإباحة وفيه أربعة أنواع	٢٩٠ مسائل الستم
الاول في سب الحرمه	٢٩١ نوع منه ان شتمت فان طالق الخ
٢٦١ نوع آخر في الحمل حقها النوع الثاني	٢٩٢ نوع آخر في الاعلام والبشارة والاخبار
٢٦٣ النوع الثالث فمن حلف لا يطلق	٢٩٣ التاسع في اليمين في الاذن
٢٦٣ النوع الرابع قالت لرجل انه ابنى رضاعا الخ	٢٩٦ العاشر في صلاة وصوم وقراءة وغسل
٢٦٤ (كتاب الايمان) وجملة خمسة وعشرون فصلا	٢٩٧ الحادي عشر في الاكل
(الاول) في المقدمة	٣٠٠ نوع منه اشترى من امان اللحم الخ
٢٦٥ نوع آخر في الكفارة	٣٠٣ نوع آخر لا آكل من هذه الخديجة الخ
٢٦٦ (الثاني) فيما يكون يميننا وفيه ثلاثة أنواع	٣٠٤ نوع آخر ان آكلت اليوم أو تغذيت اليوم الخ
الاول في لفظه	٣٠٤ نوع آخر لا يأكل حراما فاشترى بدينهم غصب
٢٦٨ نوع منه أخذته الوالي وقال بالله الخ	خبر الخ
٢٦٨ نوع آخر الله ليفعلن كذا	٣٠٥ الثاني عشر في الشرب
٢٦٨ نوع هذا الثوب عليه حرام الخ	٣٠٨ الثالث عشر في الجماع
٢٦٩ نوع حلف ان لا يفعله الخ	٣١١ الرابع عشر في اللبس
٢٦٩ الثاني في البراءة	٣١١ نوع آخر لا يلبس حريرا أو يريهما الخ
٢٧١ الثالث في النذر	٣١٢ نوع آخر لا يلبس من غزلهاشية الخ
٢٧٢ (الثالث) في بين الطلاق وفيه ثلاثة أنواع	٣١٤ الخامس عشر في المساكنة
الاول في الشرط وقديمه على الجزاء والقلب	٣١٦ نوع منه لو حلف لا يسكن هذه الدار الخ
٢٧٣ الثاني فمن حلف لا يطلق	٣١٨ السادس عشر في الدخول
٢٧٤ الثالث في المتفرقات	٣١٨ نوع لا يدخل بيتا فقام على اسكفته الخ
٢٧٦ (الرابع) في النكاح وفيه ثلاثة أنواع	٣٢٠ نوع لا يدخل بيتا فلان الخ
الاول في ألفاظه	٣٢٢ نوع آخر ان أدخلت فلانا بقي الخ
٢٧٧ الثاني في الفضولي	٣٢٣ السابع عشر في الخروج والايان والذهاب
٢٧٨ الثالث فيما يتعلق بالنكحة	٣٢٤ نوع في القور
٢٧٩ الخامس في الشراء وفيه مسائل القور	٣٢٥ نوع آخر قيل له انك تفعل مع فلانة كذا الخ
٢٨٠ نوع منه ساوم بعشرة وأنى البائع الخ	٣٢٦ الثامن عشر في قضاء الدين
٢٨٠ نوع منه لا يشتري ذهباً أو فضة الخ	٣٢٨ نوع آخر قال لغريمه لا أفارقك حتى آخذ ما لي الخ
٢٨٣ السادس في البيع	٣٣١ نوع آخر لا ينفق هذا الالف فقضى يدينه الخ
٢٨٤ نوع منه في العتق والهبة والوصية وغيرها	٣٣٣ التاسع عشر في السرقة والخيانة
٢٨٥ السابع في الاستدانة والسرقة والاعارة والاجارة	٣٣٥ نوع آخر ضاع مال في دار فخلف كل واحد انهم لم
والقمار	بأخذ الخ
٢٨٦ الثامن في الكلام وفيه أربعة أنواع	٣٣٦ العشرون في الضرب والشم
الاول فيما يكون كلاما مع فلان وما لا يكون	٣٣٨ نوع منه لا عذبه فحبسه الخ
٢٨٨ نوع آخر في المعترضة	٣٣٩ الحادي والعشرون في الركوب والخيل

الفتوى خلافاً للإمام الثاني ولو كان طريفة واحدة يعمل التمسى بالاجماع ويبحث بالخروج \* قال بعده ان خرجت الاباذنى ثم قال لغيره  
اذن له في الخروج لا يكون اذنا وان اذن له الغير وكذلك قال الغيرة اذن لك مولانا في الخروج ولو امر المولى غيره أن يخرج ماذن المولى فخير  
يكون اذنا ولو قال المولى ان فعلت كذا فقد اذنت لك به لا يصح لان تعلق الاذن بالخطر لا يصح ولو قال له المولى اطع فلانا في كل ما امرنا  
فان له فلان بالخروج فخرج بحث (٢٩٦) \* ان خرجت الاباذنى فاستاذنت في زيارة الام فخرجت الى بيت الخن لا يبحث لوجود

الاذن بالخروج وان زاد الى  
آخر فاذن لها في زيارة الام  
فذهبت الى بيت الخن بحث  
\* لا يشرب الاباذنه فناولها  
القدح بيده ولم يقل بلسانه  
شيئاً فشرب يبحث لانه  
دليل الرضا لا الاذن \* لا يخرج  
امرأته الا بعلمه فخرجت  
وهو يراها لا يبحث \* وان  
اذن لها بالخروج فخرجت  
بعده بلا علمه لا يبحث \* اكر  
يبرون شوى تامينه فرمايم  
فانت طالق ان نوى الاذن  
في كل مرة أو الاذن مرة  
صدق وان لم يكن له نية فعلى  
مرة واحدة الا أن يكون  
عرف الناس على خلافه  
\* العاشرة في صلاة وصوم  
وقراءة وغسل \* ان  
صلبت ركعة فهو حر فصل على  
ركعة ثم تسلم لا يعتق وان  
ركعتين عتق بالاولى \* وفي  
الجامع عبده حر ان صلى  
اليوم صلاة فصلى ركعة  
وقطعها لا يبحث ولو لم يقل  
صلاة يبحث اذا قيدها  
بالسجدة \* لا يصلي صلاتين  
فصل ركعتين بلا قعدة قيل  
يبحث وقيل لا وقيل ان عقد  
يمينه على النفل لا وان على  
الفرض فان كان من ذوات  
الثنى فكذلك وان كان من

تبعه حتى تصل الى رأس مالك كذا في المحيط \* وكل ما جاز للمضارب في المضاربة الصحيحة من شراء أو بيع  
أو اجارة أو بضاعة أو غير ذلك فهو جائز له في المضاربة الفاسدة ولا ضمان على المضارب وكذلك لو قال اعمل  
برأيتك جازله ما يجوز في المضاربة الصحيحة كذا في الفصول العمادية والله أعلم

### \* (الباب الخامس في دفع المال مضاربة الى رجلين) \*

اذا دفع رجل الى رجلين ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترياها معا سواى ألفي درهم وقبضاه فباعه  
أحدهما بغير أمر صاحبه بعرض يساوى ألفاً وأجاز ذلك رب المال فذلك جائز وتكون على المضارب  
العامل قيمة العبد ألفا درهم ذلك يأخذ رب المال برأس ماله وألف آخر يحبه يأخذ رب المال  
نصفه ونصفه بين المضاربين فيطرح عن العامل مقدار نصيبه من الربح وذلك ربع الألف وبغرم ماسوى  
ذلك وحق المضارب الاخر تباع لحق رب المال فلا يتبع لاجله نفوا جازة رب المال في حصته ولو كان  
المضارب باع العبد بالقي درهم وأجاز ذلك رب المال جاز على المضاربين ولا ضمان على البائع ويؤخذ من  
المشتري الا لاقان فيكون ذلك على المضاربة بمنزلة ما لو باعه جميعاً ولو كان المضارب باع العبد باقل من ألفين  
بقليل أو كثير بما يتغاي فيه فأجاز ذلك رب المال فجازته باطلاً ولو كان رب المال هو الذى باعه وأجاز أحد  
المضاربين فان كان باعه بمثل القيمة فهو جائز وان باعه بدون القيمة بقليل أو كثير لم يجز حتى يجيزا جميعاً ولو  
كان أحد المضاربين باع العبد ببعض ما ذكرنا من الثمن فأجاز المضارب الآخر لم يجز رب المال فهو جائز  
ان كان باعه باقل من قيمته بما يتغاي الناس فيه وان كان بما لا يتغاي الناس فيه لم يجز في قول أبي يوسف  
ومحمد رحمه الله تعالى وهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بمنزلة ما لو كان باعه جميعاً كذا في  
المبسوط \* دفع ألفاً الى رجلين مضاربة بالنصف وقال اعمل ابرأيكما ولم يقل لا ينفرد أحدهما بالبيع  
والشراء فان عمل أحدهما بنصف رأس المال بغير أمر صاحبه صار ضامناً لذلك النصف كذا في محيط  
السرخسى \* وما يحصل بتصرفه من الربح له ويتصدق بالفضل لحصوله بسبب حرام كذا في المبسوط \* وان  
عمل أحدهما باذن الآخر لا يضمن ويأخذ رب المال رأس ماله منهما النصف من كل واحد منهما وما بقى في  
يد العامل من ربح فهو بين رب المال والمضاربين على شرطهم فان نوى ما على المضارب المخالف أخذ جميع  
رأس ماله من المضارب الموافق وان بقى ربح يأخذ رب المال نصفه ويأخذ المضارب الموافق ربعه والربح  
الباقى الذى هو نصيب المخالف ينظر فيه ان كان مثل ما عليه يحسب ما عليه من نصيبه من الربح وان كان  
نصيبه من الربح أكثر مما عليه يحسب ما عليه من نصيبه من الربح ويعطى له الباقى من الربح الى تمام  
نصيبه من الربح وان كان أقل مما عليه يحسب قدر نصيبه بما عليه ويرد الباقى اذا أسروا صورته ان كان  
رأس المال ألف درهم وفي يد المضارب الموافق ألف وخسمائة ألف ربح وخسمائة رأس المال وخسمائة  
دين على المضارب المخالف فيأخذ رب المال رأس ماله ألف درهم يبقى خسمائة ربح يضم الى الخمسمائة الدين  
التي على المضارب المخالف فيصير ألفاً فيكون بينهم أربع أسهم ان رب المال وسهم للمضارب الموافق وسهم  
للمخالف فظهر ان نصيب المخالف من الربح مائتان وخسون وعليه من الدين خسمائة فيحسب بما عليه من  
الدين قدر نصيبه من الربح وذلك مائتان وخسون ويرد مائتين وخمسين اذا أسروا وان كان في يد المضارب

ذوات الاربع يبحث في الاشبه \* حلف لا يصلي باعل هذا المسجد مادام فلان حيا يصلى فيه فلم يصل فلان فيه ثلاثة أيام لمصر المواق  
أولاً يبحث الخالف بالصلاة فيه \* لا يصلي خلف فلان فقام بجنبه وصلى يبحث لان الماربة لا تقتداه به وان نوى حقيقة الخلف لا يصدق قضاء  
\* والله لا أصلى معك فصل الخلف امام يبحث اذا نوى أن يصلى معه بحيث لا يكون معهم مائاً \* لا يؤم أحداً فاقتح الصلاة فجاءه جماعة  
واقعدوا به حنت اذا ركع وتجدد لهم قضاء لادبائنه وكذلك الوصل بالناس يوم الجمعة ونوى أن يصلى لنفسه جازت الجمعة ولهم في الاستتمسان









